

1



المجلد الاول من الشهاب

٤٨



Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kisim   Amca Rade
Yonil   Hüseyin Paşa
Kitap No   48





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

**يا مفضل البركات** ومثل الاليات التينات. اقم عينوك بصائرنا المشاهدة انوارك وارزقنا ثمراتك كرمك  
ذوق ظلمة اسرارك. ووقفتنا الشكر الاثبات. والتوفيق لله من جملة نعمائك. ولجعلنا ممن تستكف  
بغيرنا اليقين. واعتصم بحبلك المتين. من كفا بك لا كرمي المنزل بجو مشرقه بنور الهدى. وجوفا  
لشيا طير الغواية المسترقة لسبح المنجدي في ظلمات الردى. فقطع عملاقهم عن طير الحقيقة فلم يفتد  
الى الجان حتى نضغني اسمك الى هيممة الاعجاز. فظل كل شاعر في واديهنم ليجد شعورا. وكل خطيب  
ليس يرعا سماعه صبا منشورا. الامر لمعت له انوار ذننه. من خلف سوافات صفائه. فذخاها كاذ  
الحقايق. وقادمتها اسرار الدقايق. بالوساطة الحديثة. لارالت الملائكة تهدي متا اليه كل حين  
الفصولا وسلامه وحتية. فانه خذ الله عتاقه خير الجزا ختمت به الاذيان. وفتحت به ابواب  
الرحمة وقصور الجنان. صلى الله عليه وعلى آله واصحابه عشرين الكرم. ومصاييح التحي والظلمة حيا  
ببصنة الهدى. وكافة حومة الوحي مالمعت بروق البراهين. من مظالم اليقين. هذا وان الله تعالى  
لما خلق السموات والارض جعل الظلمات والنور. خط على ما اوقا للسطوة ايات لوقاها. معربة  
بالنبات مشقطة بالزهرة. والارض فرش والترياض سطوره. والشمس شكل بينها محروف. وجعل اديبر  
الخضر المحيط بالستور. لا وراقها جلاله امد هبا بالشمس والندور. بعد ما خاط ذ فانز الركاض باب  
الظل وضبوط الوسي العياض. ثم نشر صحنها على كراسي الروابي بايدي القيا والقبول. حتى درستها بمكة  
الهيولي لطفال لطبايع والعقول. فردد ما خيرا لملك الحاري. وخطبت بسجهم على ما بر القصب فحكا  
الفاري. فاذا ان الزهور لها مصغية. وروس الحياض مطرقة. وبعيون سياره الزهر لها جبره باهته  
محدقة. فلم تهتمد لها قلوب مسته ظلت احكامها لها قبورا. وان من شئ الا يسبح بحمده ولكن لا تدرك  
لغفوتك لتبصيرهم انه كان حكما عفورا **فانما** اوضح دلائل توحيد. وما افق السنة الكائنا  
الناطقة بتمجده. كما ابداه ترجمه الحضرة القدسية. دوحه جر ثومة المجد الابطية من فرع  
هامه العز والشرق. وشنت مسامع الدهر بدر لا تعرف رباضه. فشرفت بها المصانع حسدا  
وغصت بغويص المعجز كندة. كما قال الوليد وقد اصاخ له. والله ان له لخلوة. وان عاكبة لطلاوة  
وان استغله طغدق. وان اعلاه لمثد. صورة فها هذا بقول بشر. والفضل ما شهدت به الاعداء  
فكل من ينعم النظر فيه ويمعنه. يقول هذا طراز ما الحسنه. وهو ما هم في الجلال والجلال. وفتح  
اكاما لافواه عن انوار المقال. من كل من ساجل الدهر حتى ما ساجلته. وصبر حتى وجد صبره.  
من الفرح ضالته. وكلمت مناهل تفسيره نرد هاسا يلبا لافهام. والمورود العذب كثير الزحام.  
وتفسير البياضاي له من نسبتها التير البياض. لا تتسامر ولا تراع الاملاء. وبد ابع الشريعة القل  
وقد تقدم رتبته. وان كان منه لخير. فلان حاله يتلو. ولا ياتونك. لاجل الاجيا كالحق  
والحسن تفسيره. وان اعنت في تاويله نظر لير حسيلا. ولا كلنا. فهو خير واحسن تاويله.

ابنت بما بدأ بخلق. كما تك في الذي ابعدت موسى.  
وقد احييت مؤق الفضل فيها. كما قد كان يحيي الميت عيسى.  
له فيه وفور حظه وسلامه لفظ كما قال اللحن. وقد ركن اللفظ الغريب. فادرك به غاية المرام  
التعبد على لفظه قريب. لكنه امتنع من معشوق له زفت. وشا. وهدد. ولكن ليس لغير  
التفكر وراه نصعيد. فيه انصره وضطابت ثماره. وتفتحت ببدا النسيم نواره  
سقاءه من صبيب البلاغة منونه. حتى تشعبت فروعه. وتهدلت غصونه فجووه  
الوحي ممدق. ودوحه في ربيع المعالي مثمر مورق. وكنت ممن اجنتي باكورة اكاره. وتشت  
في حكايقه لحدائق افكاره. وقد كثر حواسنه. ونس على ضمائر اسرارها واشبهه.  
وتبرج القليب يعذب ماؤه. وبالنفاق الما ليزكوا ماؤه. وبسقل الغر نهيد وجوهه  
وعنده. ويزيد في عطر المسك الزكي حقه. راق محاسنه. فالعقود والاذان قصوا لها  
فلومني الحسن اما في ما تعداها. اذا امتحنت محاسنه اتته غرايب جهم من كل باب وكيفا  
تلمست يد الحجر باهداب سخن. او نصل غايض النظر الما لقرار فكره. والنفا سير جدا وله تنقب  
في لحنه. ولكن رات البنا رتما فكلت باعذاب الثمار. ووردت قبل الضواحي نهد  
الانهار. في ما في ذلك الى موارد ومصادره. وحتي على الغومر على فرائد جواهره. وان كنت  
عليه حواشي يكون سياجا لثماره. ومقد مات لتناج افكاره. التي تحير فيها البيان. ونادت  
الفضل المتقدم في كل زمان. ولما نقت درهما من الاقلام المثاقب. وكان فكر الشهاب لها  
الاقاب. ولاح نور من سنا اقبها. لا يدعيه البدر والشمس. فظلمتها في سلك التبر عقودا  
ولجتمت في ان اقلد بهلجيد هذا العصر قتلها. فجات موارد صافية من الكد  
ورقا منها بحر وسرعة بعين الفضا والقدر. لارالت وجوهها ناضرة. وبعيون معانيها الى رها  
ناظرة. ما الخلي صد القلوب والافهام بتدبير ما في الذكر الحكيم من الاحكام. فرحم الله من  
استصبح من نور القرآن. واستنضا يقبل البيان. وجعل ذلك مصليته الى سبل الجنان.  
لخلق نبي الصبر التي يحظي بحاجته. ومد من القرع الابواب ان يكما.  
ولما وقفت وهما اقلام على ساحل التمام **بهيته** عناية القاض وكما تير الراعي  
وهذا انا قول مستعظما بكت الضراعة لقبول **مصنف هذا الكتاب** ابو سعيد  
عبد الله بن عمر بن محمد بن علي بن ابي الخير القاض ناصر الدين البياضاي نسبة الى البياض قرية من أعمال  
شيزان كان اماما في فقه الشافعي كماله في التفسير والاصول والاعراف والفتاوى والادب والعلوم  
استغنى امره بمصنفاته هذا التفسير وهو لهما ومنهاج الاموال وشرحه وشرح مختصر ابن الحاجب  
ومتن في علم الهيئة وشرح المنتخب للرازي والطواع والاصول الدين والاعراف والفتاوى وشرح  
الشافعي والمصابيح ومختصر الكافية وتاريخ الدول الفارسية الذي سماه نظام التواريخ وتوفي سنة 735  
ومائة وستين وسمي ببن بزر **وقال** السبكي سنة لخددي وتسعين وسمي ببن بزر قدس الله روحه ونور  
ضريحه **اقول** هذا هو المشهور والذي عنده وصحة المورجون في التواريخ الفارسية انه  
توفي في شهر جمادى الاولى سنة تسع عشر وسمي ببن بزر بياوشم هذا لما في خبرنا ان نظام التواريخ  
وهو المعتمد **قول** الحمد لله براءة اسمها لا في نسخة الفرقان والاولى موافقة للتلخيص  
ان قسمها يكون مفرقا في التواريخ بين الحق والباطل ونحوه بحسب نظام بنا على الفرق بين التبريل  
والانزال ايات الا في التدرج والمثلج الذي وهل هو الكثرى او كل او عند التبا ووضع مستفادهما  
يدل على التكرار ولا ذهب الى كل طائفة وسيا في حكمه ولا يدونها السؤال الوارد على النظم في سورة  
الفرقان بان الموصول يقتضي سبق العلم بالصلة لتعرف به وهذا التكرار في كتابنا بان التكرار

شرح

اس



علم ان الترتيب قد وجد في ريب الترتيب و لم يتغير  
علم اصلا و قدما عز زمانه لتسوية حصة

المعلوم لشروطه برهانه ونحوه لانه علم بعد ذلك فضلا عن زمان التصنيف والنزول وان  
استعمل في الاحكام والاعراض لا يوقف به الالفاظ الا باعتبار بحالها والقران من الاعراض الغير  
القارة فلا يتصور انزاله ولو يتبعه المحل فهو بحالها عند وقوعه على مبلغه كما يقال نزل  
حكم الامير من القصر والمتميز بحالها من الاغلى من تبتلا الى عده تدبر بحالها في الجوز في  
الطرف او الاستناد والقراءة مصدر انما قرأه وقرانا صا حقيقته في المقدر وهو كلام الله الذي  
بان دفتي المصحف ويطلق على المجموع وعلى المشترك بينه وبين الجزاء المختصة به وعلى ذلك الاجز  
وعلى الكلام النفسي المقاسم به انه والظاهر استعماله بينه بخلاف المنجز صفة حقيقة في لحد ها  
وقيل المعروف بخصوصه بالمجموع بخلاف المنكر حتى لو خالف لا يفرق القران انما بحث بقراءة الجميع بخلاف  
ما لو خلت لا يفرق انما ختمت المقصر رحمة الله لم يقل تبارك مع انه الموافق للنظم والناس  
لاقتباس المتعارف فيه ترجيحاً لمقتضى المقام من التصريح بالحمد وقيل لاحاجة الى العذر لانه  
اعتد انزال الكتاب بخلاف الظاهر لان يقال به هو الظاهر بعد قصد الاقتباس في اذا عارضه  
مقتضى المقام في غاية اولى لانه مبني على البلاغة على ما يقتضيه والاقتباس من الحسنات وفيه  
نظر **وقوله** انه رب استحقاق الحمد على تنزيل القران لبراعة الاستمالة مع انه من اعظم  
النعمان به نظام المعاش والمعاد وقال على عتبه موافقة للنظم ولانه اشرف الاوصاف  
لاقتضائه التخصيص لجانبا بخلاف النبوة والرسالة ولذا قال الشيخان ان الذي سري بعبد  
كما قال الشاعر • لا تدعني ابا عبدكها • فانه اشرف اسماء •  
واضافته لله للشرع **وبه** كيفية نزوله كلامه فقبل نزل جملة من اللوح المحفوظ الى  
السماء الدنيا وامرت السطور بان تنسخه ثم نزل الى الارض منجيا في ثلاث وعشرين سنة  
على حسب المصالح وان جبريل نزلها في مقامه عند سدرة المنتهى من حضرة القدس ايا سماعه بلا  
صوت ولا حرف او بصوت من جميع الجهات على خلاف العادة او من جهة بصوت غير مكتسب  
للعباد وقيل اخذ المعنى وخلق فيه علم ضروري بعبارته وقيل نزلها بلفظه ومعناه بالذات  
او بواسطة ملك اخر كما فصل في محله **وقوله** ان يكون فيه ضمير متناول للعباد وهو لا يظهر  
او للقران وقد جوز ان يكون لله وتدين معنى مندرا ومصدره معنى الانذار الكلي والافتقار  
على الانذار اما اكتفا والمعطوف مقدمه اي وبشيء او حذف لتوافق النظم وقيل اللفظ يعبر الكلي  
بخلاف البشرى ولا وجه ان يقال اقتصر عليه لتوافق قوله فتخدي الى اخره اذا المعارضة انما  
صدقت من الكفرة واللائق لهم الانذار لا التبشير وعلى تقدير عمومته فهو للتبشير والثقلين  
وهو المناسب للعالمين ولا ينتمى للملائكة الامتلاك ان انذار الثقلين انذار لهم وما قبل  
من ان ان كان المراد بالانذار والبشارة ما هو بطريق التعيين مثل فلان يدخل الجنة فلان  
النار فلا عموم في شيء منها والافهام استبان في العموم نحو من انصف بكذابين او يحاق فلان  
بشيء اذا المراد الثاني والعصاة والكفرة من حيث العصيان والكفر من ذلك وغير مبشر به  
بلاشبهه وتحقيق الحمد ومعنى العالمين سياتي في محله ولا يكون تعليلية وهو ظاهر على رأي  
من جوز نقله الى فضاله تعالى ومن منعه بقول انما ختمت وحكمه نزلت منزلة الصلوات وهي الام  
العاقبة وسياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى **وقوله** فتخدي الى اخره الخ الذي طالب المعارضة  
ويكون بمعنى المعارضة نفسها كما صرح به اهل اللغة لكنه غير مناسب هنا كما توهمه الاعتساف  
لا حاجة اليه واصلا من الدنيا وهو النفي كذا الابن على سرعة التبشير ثم توسعوا فيه وصا حقيقة  
لما مر ولذا قيل ان فنيا ينادي بالخصاصه بالانسان بالعرب لانهم اصحاب اهل فيكون مهمتها  
لما بعد وجعلت تخدي لا يحتاج الى بطوان عطف على جملة الصلة وكان الضمير فيها عائدا الى العبد

سمين

مير بادشاه

بجملته نزول القران

كما هو الظاهر لتكلفت عوده للقران من غير حاجة التباد الفاعل كما تجمله ولحدة فيكتفي  
بالضمير الواقع في احد مما مثل الذي يطير الذباب فيغضب عمر وكأقربة النجاة سؤالا قلنا الفاعل  
سببية فقط او سببية وعاطفة كما انضاض الرضوخان كانا الضمير لله فهو ظاهر والتخدي  
كما ينسب للنبي صلى الله عليه وسلم كما ينسب لله كقوله وان كنته في ريب مما توهمنا على عبدنا فاننا  
بسورة من مثله وهذا مما لا يربيه فميد واما الكلام في ان ان اريد به القران المجموع لم يجمع  
دخول العالاة التخدي لم يكن بعد نزول المجموع وان لم يرد ولم يجمع رجوع الضمير في من سورة  
التي اذ هي بعض من الاورد وكذا الشافعي كما في بعض الحواشي وقت **الحبيب** عنه بوجوه الاورد  
ان المراد المجموع لكنه يجوز به عن الارادة كما في قوله تعالى اذا استتم الى الصلاة ولا يلامه  
ما بعده لان الانذار انما نزل لاجل انزال آية الله المهيمة لان يقال لارادة انزال الكل لا ياتي  
انزال مقدار يتخدي به وينذر ولا يظن انما يكون محمودا عليه وان كان الامر فيه سميلا  
**الثاني** ان المراد به الثاني والثاني والتفريع باعتباره وارجاع الضمير اليه باعتبار المجموع  
استخذ اما ولا يخفى ما فيه فان المقام لا يناسبه وارجاع الضمير اليه لانه من جنسه  
كعندي درهم ونصفه اقرب وان قيل انه استخدا ثم انضاض **الثالث** ان الفاعل الله  
الترشيح لا الوجودي كما في بسم الله المحققين والمعقرون لان الترتيب اعلوا واشرف رتبة  
من المتخدي لانه من اعظم النعم في هذه الامة المؤمنون ولذا جعل محمودا عليه او المترتب في الوجود  
لكنه بالنسبة الى انزال بعض القران لكون المتخدي في ثبوت الترتيب كالفصل المين في جويليه  
شعاع عرف ببعده ونوره لقوله ومو وان كان بحسب الظاهر بعثا ككثهم اعتبر وامثلة فانهم  
ذكر وان المعطوف اذا كان ذلك الحزام تحصيل لتمامه في زمان طويل كما عطفه بالها ان كان  
اول الجزاء متعقبا وكما عطفه بتم نظر الى تمامه وعلا هذا اذا كان المعطوف عليه كذلك  
والمعطوف متعقبا لآخره جازا لافظرا الى اخره وشه نظرا لاوله كما قرره المتنازل في شرح  
المفاتيح في قوله فاصح شرا من ان في اللغات وان ردة الشريف قد اعلى ان تراخي المعطوف لا يجب  
ان يكون عن جميع المعطوف عليه بل يجوز ان يكون مجتمعا مع بعض جزائه من تراخي عن بعض  
فلا يبعد تجوز مثله في التعقيب والمقصود هو التمثيل لا اعتباره في الترتيب بين المعطوف  
والمعطوف عليه لبعض الاجزاء ولا ينافي ذلك الاعتناء بتعقيب الامر الممتد المتعقب اول  
جزائه بالمعطوف عليه ووصفه بكونه عقيب لانه كذلك حقيقة او في العرف نظرا الى عدم  
تخالل زمان بين زمان وجوده وزمان المعطوف عليه بخلاف ما ذكرنا لان تدعى ذلك  
متعارف **والرابع** ان المراد بالقران الجنس من حيث الوجود لا المجموع ولا المفهوم الكلي  
ولما اورد اذ به يصح التفريع وعود الضمير الى تكلف وتاويل لكنه لا يخلو عن نظره كون  
المتخدي به اقصر سورة يؤخذ من الثنوين في قوله فانوا بسورة من مثله وقوله من سورة  
لحترار عن سور غير من الكتب السماوية فان فيها سور ايضا كما صرحوا به **قوله** مصراع  
لخطيب الخطيب اجمع خطيب ومؤمن يلقى بالخطبة وهي الكلام البليغ المقول على راس الاشهاد  
وان لم يكن على الوجه للتعارف الاك ولا يشترط فيه التجميع ايضا كما توهمه والمصقع بكسر  
بزيه من البليغ ومن لا يشترط عليه كلامه ولجهد بصوته ومثله لفظا ومعنى يجمع من صنع  
الديك فاصح او من الصقع بمعنى الجانب لانه لا يخذ في كل جانب من الكلام او من صفة اذا  
ضرب صوته وهو وسط لاسه والعربيا كالعرب الخالص الصريح وقال ابن قتيبة العرب  
القارن ولد اسماعيل والتعريف بغيرهم ولما امكنه من مراد هنا لانه لا يكتفى من لفظه  
كليل ليل وظل ظليل كما هو ادهم اذا ارادوا المبالغة ومن في قوله من الحرب الخ بتعريضه

روى على الادي

روى على الشريف



سواء اريد ما هو اعتراف من الفصحى او ضمنهم بغيره من غير ما بعده لانه منهم خطيبا وبلهرا وغيره  
وليس خطيبا بل خطبا ويجوز ان يكون نبيا نبينا ونبيا ونبيا من ثلثه ذلك وقيل هي على الاول  
بتعريفية وعلى الثاني ببيانها وقيل لا وجه على التقديرين تجمل بيانها لانه مصانف  
الخطب المخص من مطلق الفصحى ولا يخفى ان فيه ما هو غني عن البيان **قول** فلم يجد به  
قدرا فيل اى لم يجد بهما ولم يصب اشارة الى ما في الرضى من انه وجد لاصانها التي هي اصبغ  
ومن خصا نصل افعال القلوب انك اذا وجدت على صفة لزم ان تعلم علمها بعد ان لم  
يكن معلوما انتهى يعني انه اصل معناها الاصانها لو وجد منا لانه فيتحدي لو وجد قال  
المتبني • والظاهر من شيم النفوس ان تجد • ذاعقة فلعله لا يظلم  
سبحانها اذا دلت على الوجدان العلم كانت مثله في التعداد لا اثنين وهذا الخالف ما في  
الاستدلال من ان كلامه ما عني على حدة وليس هذا محال تفصيله والوجه ان جاز ان هذا  
والوقيل انه على تعدد لا اثنين مفعولة الا والتقديره هنا فلم تجد المتبني بصيغة المفعول  
وبه صلته لتعدده بالياء والضمير للفردان لم يجد وهو اقرب من تعلقه بتعدد على ان الب  
للسببية او الملازمة او بمعنى مع والضمير للفردان او لا قصر سورة او للتخدي لا للعبد  
لما في خبرنا وهو متعلق بتقدير قدم الفاصلة والتقدير قدمهم على غير والبا معنى على كما قال  
الغاية في قوله تعالى ومنهم من ان تامينه فتنظروا قوله واذا امر بهم بنينا منكم وعلى ظاهر  
لانه في معنى لاطا قوله فلا يعترض علمه بان صلته على الالبان **قال** لا يلزم من نفي كل  
القدرة الخاصر نفي من له قدرة ما العام كما قيل من ان قدره هنا بمعنى قادر مجرد عن قصد  
المبالغة او ما هو كقولنا تعالى وما تركنا بظلام للعبيد في الصداق وهو ان المبالغة في النفي لا المنفى  
على اتمه وقيل ان المبالغة في وصف العبدية لا تقصر لانها باعتبار تعلمه وكسبه وقيل ان لا  
صغير فية اذا لاقى بالكمال في المبالغة لانه من كونها كمالا كما ستره في سورة الانبياء في تفسير قوله  
لا يستصعب من ان المراد بمثل في اصل الفعل بغيره كماله لانه على انه يقتضي العائنة ذلك  
وقيل ان المبالغة في صفة ان يكون نفي قدره في الكمال على ظاهره بل تكلف والبا متعلقة بتقدير  
ان لم يجد من يقدر علمه فضلا عن وجوده فعدم الوجدان لعالم الغيب والشك اذ كنا نرى عن نفي  
الوجود واقية المبالغة ليست لا رتبة لفعل الا اذا كانت فعله في ضم العين والسير هذا لذلك  
حتى كل من ان عدم وجدان القدر لانيا في بثوت من يلا قدر علمه في الجملة ولو سلم انه من نفس  
الصيغة فلا ضرر فيه كما مر انما وقيل علمية ان القو ليا العقل انما هو في الصفة المباشرة للمعقود  
ولزم الضرب بعد التعدي ظاهر اذا لاقى بالكمال في البلاغة لا يلزم ان يكون كمال القدرة في ذلك  
الانبات وان كان كمالا في الجملة فلا يلزم نفي كمال القدرة في الاطلاق ولا يخفى ما في من الخطب  
فان هذا القابل الجمع ضمير مجده لستلزم نفي نفي الوجود ونفي الكناية وما ذكر ليس بل ان حتى  
من تكب مخالفة الظاهر وما ذكره في الصفة لا وجه له كما بين المعترض مع انه لم ينف على المراد فان عين  
مخففة المصريح بالله كغيره في سورة الانبياء واستقر في الاوجه ان البامعني في الظرفية متعلقة  
بتجد كقولك خطب اذا نزل لم تجد فية معناه ان في ثبانه وحاله والضمير للمجد فو اذا لم يوجد اذ لم تجد  
با قوله وقد مر في نامة غيرهم بالطريق الاولى والى من هذا كله ما قرره العرفين عبد السلام في الاسئلة  
القرآنية ان المبالغة كما تكون في الكيف تكون في الكرم والمراد كرامة المجدرة عن العجز **وقيل**  
ان الامامة المراد قال ان القدير لا يطلق على غيره تعالى بخلاف المقدر في اطلاقه هنا نظر كما لا  
يخفى فاما **قوله** والفتح الخ وفي نسخة لعم بديك حافظ لانه بيان او تؤكد لقوله لم يجد به  
قدرا فالعطف اما لعدم قصد ذلك او لعطفه على جملة تحدي ويجوز ان يكون استينافا بيانيا تلجيدا

مير بادشاه  
ليثي

شيخ زاده

لاري

ايضا

ايضا والافحام لسكان الختم عجز الحق كانه لا يفتضح اسوة وجهه وصانرا كالمعجم كما قيل فتمجبا  
لسواد وجهه الكاذب وتصدي بمعنى لم يضر واصله تصد دفا بدلت القال الخيل تحرف علة  
فهر كالمعنى لفضل النكر انما قالوا في بعض النسخ المبردا سكتهم للمعجز لا للمعجز كما يشهد له السياق  
وهذا انما على وجود التصدي في المعنا وتصدي وقول في الكشاف فلم يتصد للانبياء بما يوازيه  
او ليزانية ولم يصد من صحتهم بديا على عدمه وكلام المعجز هو الموافق للمواقع فما في الكشاف اما على  
على في التصدي اعلم يا قوا وان تصدقوا والموازية على تنزيه تصدقهم بمنزلة الخدم لعدم شرفها  
كون من تصدق غير فصيح فليس يشي ويوت داهنوه به الولد مع بلاغته ومبالغته في كفه  
في كلامه المعروف في السير وقول في تفسيره صبا والله فانه قلت لمخالفة المصير وما يبلغ كما قيل  
من وجهين لانه عدم التصدي مع كمال الحرص عليه اذ على العجز من عدم الاتيان بعد التصدي كما  
عدم تصدق ولحد الانبياء بما يوازيه فضلا عن مساوية كذلك ولا يخفى ان ذلك لقله المبالغة  
قلت هو كما ذكرت في البلاغية لكنه مخالف للواقع وهو للمعجز فية ما قويا فلذا رجع المصير  
لوجه الله فليختر لنفسك ما يلغو فاشارة للتصدي يدل على انه ليس للمعجز في الاخبار بالمعجزات  
قيل ولو قال لعمري ان دفع توهمة ان الافحام بالسرقة لا البلاغة وفيه ان السياق في هذه  
مع انه لا مجال له هنا اذ الصفة فعله تعالى والافحام مستدال الرسول صلى الله عليه وسلم وعبارة  
الكشاف توهمة لاسناده الافحام الى الله تعالى فلذا زاد مع انه لولا دلالة السياق واصحابه  
انه بالبلاغة لاحتمال انه لا يشتم على المعجزات والسلامة على المتفرض والاختلاف ولا يخفى  
ان زيادة به تدفع لانه مقدر اقصر سورة لا يجري فيه ذلك نعم لو قيل هو لا يدع كونه  
بالنظم العريب المخالف لغيره او بجموع النظم والبلاغة كما ذهب اليه الباقي في التبريد ولا يخفى  
ما فيه من التصعق وفي هذا تبا لا يراه الخلف الناس في العرب ولم يسموا عربا فقال  
بعضهم او لم ينطقوا بالعربية يعرب برحطان ابو اليمن وهو العرب الكارثة ونسب انما عدل عليه  
الصلة والكلام معهم فنكروا بلانهم واولادها العرب المستعربة وقال الخليل بن ابي بلدة  
من يهامة فسنسبوا الي بلدهم وفي الحد يث خمسة انبياء من العرب سماعيل ومحمد وشعيب وقيل  
وهو وهذا يدل على ان لسكان العرب قديم وكل من سكن جزيرة العرب وتكلم بلسانهم فتمنهم  
انهم فنقوله عند فان تحطوا لاجل اده صلى الله عليه وسلم واصنافه الفصل حتى عند ان البلاغة  
الى تحطوان اما نقسنا اوباء على المتعارفين اطلاق الفصاحة على الكلام العذب السهل والبلاغة  
على المنين الجريك وهو الغالب في اللغة القديمة والاصناف لهما لانهم من اولادها اولادها  
اريد بهما القبيلة كنعان تميم لا ولاده وهو مجاز سمى سور شران المترادفا بالفصاحة ما يشع اللبغا  
والشيخ في ذلك لا يدرك شيئا مما يستعمل الفصاحة بمعنى البلاغة فلا يقال ان الفصاحة لا تدخل في  
الاجحان وضع ما يرد عليه من المنع لظاهر **قول** حتى حسبوا الخ المستحكما لظفر ما حذره ورفقا  
تخيل شيئا القير لواقع واقعا وفعله محضه محضنا وشددا وقد مدح به نحو ان من البيان لسحرا  
على الحد الوجهين فيه وحسبوا بمعنى ظنوا وقد مر بمعنى القير نادرا كقولهم  
حسبت النبي ولجود خيرة **قوله** وليس من ادعنا وفيه اشارة الى انظر فاسد ونوهته كاسد  
اذ ليس عجزهم لسحر وخوة وحسبناهم لعدم الفرق بين المعجزة والسحر وسيا في تحقيقه وليس  
في هذا شعارا بالصر فيلان جعل المانع عن الاتيان بمنطق السحر بشر بان طرفة في حد ذاته  
ولما قيل ان اظلم الحسبان لدفع الحجاب والثلث على ستمها مما جعلهم بانه ليس سحر وان  
لسبوه له مكارمة وعناد اولوا عتره فواصر في الله عن معاصي عتره فوا بانه عنك فمثل هذا الخيال  
الفارغ لا يضرنا وقيل في عيار الحسنات رد على معتقد الصر فلعله لا يفتضح ان سجد توهمة وفيه

ليثي  
ليثي

اول من نطق بالعربية

مير بادشاه  
لاري



نظروا حرموا استنبطوا المحجوزين وحسبوا معلوم ويصعب منه سلب المحجوزين والمعنى على الاو لحسبوا القصة  
وعلى الثاني حسبهم من ايامهم من الناس وقد قيل انما قيل **قوله** ثم بين للناس انهم  
لنفاؤت ما بين منكري المنكر للمختار والمؤمن المتدبر والمؤمن المتدبر لان امر منته فوعظ بشئ  
باختيار اقله وانه قارن ويحفظه بعض منه حتى يجاز فيما لعا انصبا كما مر وقيل هو الاشارة  
الى الجوار لتخير البيان عن وقت الخطاب وان لم يجز عن وقت الحاجة وفيه نظير ولا للناس  
صلنا وتعلمنا والعموم لا يقتضي شيئا لكل فرد وكذا قوله ليدبروا واوله اليهم لولا  
الرسول وهو المقصود بالنيات والحق بالنتج واما تفسير الناس بالناس والحق كما في الصحاح  
فمع كون خلاف الظاهر الظاهر انه لا يوافق ما ارفضا المعصية من الناس في سورة الناس وسئل  
ما فيه فانه قلت هل يستبرأ النبي من الناس كما استبرأ الرسول حقيقة لانها اولاد ابنت  
والامته ثانيا وبالمرحوم كذا الشفعية واكثرها في بعض الخواشي قلت لافان الامت الحقيقة  
وقوله تعالى لقد انزلنا اليك الكتاب فيه ذكر نبينا آدم من ذلك لان المراد بانزاله اليهم  
ايضا لغيره ليا محروما واسره وينهون ابوا هدية لا الوحي وخطاب جنين على الصلاة والسلام فان  
ضربه هذا الزم الخصم معناه الحقيقي بالرسول ولا حاجة تدعو اليه **قوله** حسبما عز الخ  
اي بمقدار ما سيج وعرض من قوله لا افعله ما عن في التمام بحرف في طبعه  
وما موصولة او موصولة عن الامور والحوادث التي لها الحكم ببيتها الشرح وحسب  
على نزع الحافض او على الظرفية لانه معنى وقت الحاجة وعامله بين او تركه في يفتد  
ما عن له وسئل عن مفعولة وقد تسكن وتبينه كقولنا في التماس والحق العقل لارشاده  
الى ما نريد علمية فمن رجع الحقيقة الى بيان الرسول في هذا الموضع الى قوله تعالى  
وانزلنا اليك الكتاب لذكر النبي للناس ما شئنا من قولهم قبل واطرافنا المراك كذا يحتاج للبيان  
ولذا قال الامام المراد بيان ما يحتاج الى البيان من محله ونحوه ولا حاجة لهذا انفسر البيان  
بالاعلام والتبليغ الذي لولا انه لم يشر وقد ورد هذا المعنى في القرآن كقوله تعالى وما ارسلنا  
من رسول الا لنبينا قوله ليبين لهم الآيات ولذا في تفسيره بقوله فكشفت الخ ليشمل جميع  
الاقسام ورعايته لمصلحتهم تفعل منه لا يظن ان الوجوب كاذب النية المعتدلة والتدبر ينظر  
في عواقب الامور واذا بارها والتدبر الايقاظ والمحافظة على حفظها والالجاب جمع لب  
وهو العقل لانه لب الانسان والنبذ كقوله واللباس قشر القشر وما ذكرناه من تفسير البيان  
انذرع ما اورد عليه من انه يبعد البيان لا يحتاج الى المتكلم لغيره ما ذكره حتى يجاب بان  
جميع الآيات التي لا يفتقر في نظائره ويستنبط منها وقد يكون اللفظ بحيث لا يمكن التفكير  
فيه لانه في الجمل كمال صعب **قوله** تذكيرا حصدا من غير فعله ومصدا فاعلم  
او مصدا المحجوزين في قوله والحق في التذكير قبل وفيه وقف لان المراد ان تذكيره انفسهم  
فالتدكير تذكير هذا الاعتبار فمصد هذا وان كان ان تذكيره لغيره لاجل التذكير ويجوز ان  
يكون من ذكره الشئ فنذكره ليشخصه واورد كروما هو مركزه في عضولهم مع تمكنهم من معرفة الدلائل  
المصنوعة فكيف ان القرآن بيان لما لا يعرف الا من اشرع وارشاد الى ما يستعمل به العقل ولعل التدبر  
للاول والتدكير الثاني وفيه قياس مع تفسير ما وقد يجوز ان يفسر به التلاوة والواو في  
لديته وضميرها والالجاب على التنازع واحمال الثاني والاس **قوله** لكشف قناع الانطلاق والكشف  
انما هو المسمى من الشيء المستوي والقناع بالكثر ما يتبره المراد وهو اوسع من المقصود للانطلاق  
الفعل مرة غلق الباب اذا سدك وضرب عليه ما يمنع فتحه كالقفل وقد شاع فيما شق الوصول  
اليرة وما يشهد خفاوه فيقال استغلق عليه الكلام وكلام مغلق ومنه الفتح والاضافة فيه

لاري  
ليتي

مير بادشاه

من قبيل غير انما فالقصد يكشف انطلاقا كالقناع ولما كان المناسب للانطلاق في الفتح والكشف  
يناسب القناع يقال كسفت قناعها وقت جلنا بها في الانسار جعلوا الكسفت هنا توجها  
للتشبيه وفيه ما فيه وفي الخواشي ان محتمل للكسفة والتشبيه والترشيح لشيئها لانه الخواشي  
ما تحت القناع وقيل شبه الآيات تارة بمخزونات النفايس واخرى بمحتجات العرائس  
على طريق الحكاية واثبت للاولي الانطلاق وللثانية القناع ففيه استعارتان مكتملتان في  
وتحليلتها وهو وجه وصيغته كراهل المعاني نظيرة في قوله تعالى جعلناهم حصيدا اخمدين  
كما في شرح المفتاح فمنه ان لا يتيقن الية فقد وهما لانات ما في الاية من اعلا طمقات التلاوة  
وما هنا اضيق لحد التحليلين للاخرة والمعرفه في عدم الاضافة كافي هذه الاية واما في التحليل  
لمكنيته كظواهر المنية فلو كان النظر جعلناهم في حصيد الخلود كان متاخرا **قوله**  
الانطلاق من لوازم الخزانة ودون المخزونات والقناع اثبت للانطلاق في الآيات لاننا نقول اذا  
كان من لوازم الخزانة كانت من لوازم المخزونات بواسطة ومثله كثير في شبه الانطلاق بالقناع  
تشيئها بليضا صيره من جسمه كزيد اسد كات ثانيا لآيات ادعانا ان كان على هذا الوجه من قبيل  
لجمن الماء ايضا الا انه يكون القناع مسوقا للتشبيه فيبعد جعله تخيلا وانما الكسفت له  
كما مر وعلى كل حال فراك كظاهرة والقوم مر حو لاجتماع المصحة والمكسفة في لفظ واحد كما  
في قوله تعالى فاذا قرأها الله ليا من الخروج والخوف فلو جعلها هنا على ان كان الوجه واقرب مما ذكر فيقال  
استعير الانطلاق لخوا المعاني وصعوبة فهمها شملت اشاع في الاستعمال استعير مرة اخرى على  
طريق الكناية فشبها هنا المعاني فلفظها بالخباب العرائس وتشتبهها بقناعها واثبت ذلك تخيلا  
فتدبر **قوله** عن آيات محكمات احقر المصحة الله في سورة ال عمران المحكمات المحكمات عكازة  
بان حفظت عن الاحتمال والاشتباه وللتشابه بخلافه فيندرج في الحكم المتروك الظاهر وفي  
المنشاه ما خالفه كالمجمل الماول وهو مصطلح الشافعية في صوغه ويشمل جميع اقسام النظم  
وعند الحقيقة المحكمات زاد ظهوره حتى يتلخص اللفظ معنى في كماله لفظا وتلاوة والمثابه  
ما خفي بنفسه فلا يدري اصلا فلا يشتمل الاقام ويرد عليه ان كسفت قناع الانطلاق يقتضي  
سبق الاستبصار وفيه وهو غير ظاهر في الحكم **قوله** عن معاني المحكمات قبل نزول الوحي  
والقائمه على الناس كانت مخفية وبالقاء النبي الكهان نظرت معانيها وزال خفاؤها لبروزها من  
قناع الكون المحكي المظهور **قوله** تاوتلا تفسير الف وتشر غير مرتب وهما منصوبان على المصدية  
لانها نوعان من الكسفت او على التمييز والمخالفية اي ما ولا ومفسر الاول والمنشاهات والثاني  
للمحكمات كما في التفسير ولتضمنه تفسير اعلى هذا بالنظر الى المعنى اللغوي وهو التبيين في  
والمراد به ما يتبين ولا التبليغ او المراد ما يتبين ولا التبليغ عن مراد الله بعبارة اوضح  
بالنسبة الى متناهم العامة وحينئذ الانطلاق عبارة عن حقايقها بالنسبة الى متناهم  
ايضا وقيل لما كانت في عرضة الانطلاق كالمثابهات وحفظت عن جعلها مكشوفة  
عنها على حد قولهم ضيق فهم الركية ولا يخفى ما فيه من التكلف ومثاقاة لقوله تفسير  
مع تكلف الجمع بين الحصفية والحجاز وان قال به المصنوع لانه مما انه لا يناسب نسبة  
الكسفت الى النبي ولذا قيل انه على تقدير ارجاع الضمير لله تعالى واما على ارجاعها للتدبر  
كما هو المنبأ ورمز الاقحام وقراينه فالوجه ان يشار بالمحكم غير ما ذكره المصنف  
وفي الدر المنثور المحكم ما عرف المراد منه اما بالظهور طما بالمتا قول فالمنشاه ما اشار  
الله بعلمه وقيل ما لا يمكن من التاويل والاوتجا ولحد والمثابه ما لحظ الوجه وقيل ما كان  
معقولا المعنى وما خالفه وفيه ما فيه ومن قال في شرحه كسفت لثام الانطلاق عن آيات

مير بادشاه

ليتي

خسرو  
وصيغة الله

مير بادشاه  
عصام



محكات وامتحانات لا تقبل التسخف فقد غفلت عن مذهب المصنف رحمه الله والمراد بكونها ام  
الكتاب انها اصله الذي يريد ان يفردها لان المراد كل واحد منها ولا يمتد بها  
شيء واحد لاشتمالها على الظهور والمتشابه اسباب مختلفة والرمز لاشارة بشيء منها  
والمراد ما افيد لا يظن بالظهور فلا يكره ان يكتسب ما فسره الحنفية المتشابه والخطاب  
لوجوبها لكلام نحو الغير للافهام ويطلق على الكلام الوجه نفسه والثا وبالاول وهو  
الرجوع لانه يبين ما يرجع اليه مقتضى القواعد والنظر الصحيح او يبين ما قبل الامر كما  
سياتي ولتيسر هو والتفسير بالدرى المنهي عنه في حديث من فسر القرآن براه فليبينوا مقعد  
من القرآن لانه ما كان بحجود التثبيتي وما ينكته فيها ويجوز فيه بانه مراد الله تعالى في  
والتفسير بما كان برونه معترض وقت ديزاده مطلق التبيين ولما معان كزوم  
المختلف من انكر هذا الحديث لما راي السلف والمخلف على خلافه ولا طاعة الله كما عرفت  
وما قيل من ان تشبها المتشابه الى غيره تعالى تدل على ان الموجه الله لا يقف على الله  
فترات من وقت فسر المتشابه بما استأثر الله بعلمه كوقت الساعة ومن لم يقف لايضه  
بذلك كما سياتي في قوله **قوله** واينتر عوامض الحقايق الخ ابرز معنى لخرج واظهر لانه جعله  
في بيان من الارض في مرتفع وغوامض جمع غامضة او غامض بمعنى خفي لانه فاعلا في الاستم  
وصفات غير الخفايا جمع على فواعل واللطيف واللطيفة ضد الكشف والحقيقة ماهية الشيء  
وكنهه ولا يخفى منها سببها للغموض لانه خفايا الاشياء الخفي مرفق كخفي تحاليل النظر التام  
خلاف المعرفة بوجهه ومناسبة الدقائق وهي لامور المحتاجة لدقة النظر للطائفي في غاية  
الظهور ايضا ومنهم من فسر الحقايق بعالم الشهادة والدقائق بعالم الغيب وتفسر لغوالم  
والخوايا والاضافة لامية او من اضافة الصفة الى الموصوف وعطفها بالواو لانه لم  
يقصد به نفس ما قبله ولو قصد له لفتح او جعل مجموع الكشف والابرار شيئا للتبيين  
**قوله** لتجلى لهم خفايا الملك والملكوت الخ يتعلق بقوله ابرز ولا يخفى الظهور والافتقار  
والملك بالضم المنصرف في الامور وسياتي بحقيقة الفرق بينه وبين الملك بالکسر في شورة  
الفاخرة وخفايا جمع خفية وهي ضد الظاهر والملكوت عظيم الملك لانه مباغته فيه  
كالبهوت ولذا فسر بعالم الشهادة والملكوت بعالم الغيب وهو عالم الامر وقيل الملك  
ما يترك بالحق والملكوت ما لا يدركه والخبيا يجمع خبايا من خبايا اذ استترت **قوله**  
امالي الغزالي عالم الملك ما ظهر للحواس ونحوه يقصد من بعض بقدرته تعالى والملكوت ما اوجده  
بالامر الارضي بلاتدرج وبقاوه فوق الاول وعالم الجبروت ما بينهما مما يصح ان يلحق بكنها  
انني والقدس بضم القاف والذال وتسمى الظواهر والنسوة عن دسر النقص وشوايبه والجبروت  
القيس والكلية والكبرى والعظمة ونفا بل الترافة وفي القاموس انه تكبر من ليس لاحد عليه  
حق واذا فاعل قدس لانه لا تجبروت الله منزه عن النقص بخلاف العباد فان تجبروتهم ظلم وتعد  
وفي نسخة قدس الجبروت بالعطف وهو النسب مما قبله والمراد ان نفع ما في قوله من الحكمة  
والصالح فانه سور باطنه في الرحمة وظهرت قسله العذاب **قوله** والخبيا والخبيا المراد  
مخبايا قدس الجبروت صفات الله وذكرها بعد خفايا الملك والملكوت تحسيس بعد تهميز زيادة  
شرفها ويجوز عطف خبايا قدس الجبروت على غوامض الحقايق والخصم لم يذكرنا وجوز ان يكون  
المراد خبايا قدس الجبروت صفات الافعال ويوتيه قوله لتفكر واقاة المناسب بحسب المعنى  
ان يكون الاثر باعينا تحلفه بالغوامض والظواهر معللا بالخبيا وباعتبار تحلفه بخبايا قدس  
الجبروت معللا بالتفكر وان كان المناسب بحسب الفطرية في خبايا وحينئذ فقوله لتفكر وا

ابو القاسم  
الجبلي

متعلق

متعلقين وانما قلنا المناسب ذلك لان صفات الذات وكما الحصة الالهية كما قال المحقق  
الاستلام في نهاية الاثر والعقول لا تقطن النظر اليها الا من اثار الصفات كما نرى الشمس اذا لم  
انكشفت بعضها في طست فيه مكة وكذا الافعال واسطتها مشاهدة صفات الفاعل لثلاثين  
انوار الله وهذا سر قوله في الحديث تفكر وافخلق الله ولا تفكروا في ذاته ذلك ذاق الاصل في  
في شرح قول المصنف في المظالم ان اسرار الالهوت عن اسرار الجبروت ان اسرار الالهوت صفات  
الذات واسرار الجبروت صفات الذات الافعال انتهى **قوله** وقال المصنف في شرح الهياكل المراد  
بالجبروت عالم العقول ويسمى ايضا بالملكوت الاعلى والاعظم ذكره الشيخ في كتابه برنونه  
تبارك انما سمي به لانهما مجبورة على كالاتها النظرية ولا تحفظها وحبر تفصيها الامكاني بحصول  
ما يمكن لها بالعقل انتهى **قوله** وقال القرطبي في شرح الاستمات الحسني الجبروت المتكبر والعظمة والمكان  
وقع هذا الاسم بيته العزيز والمتكبر علم ان المراد به ذي الجبروت وفي الحديث الصحيح  
انه صلى الله عليه وسلم قال في ركوعه وسجوده سبحانك ذي الملك والملكوت سبحانك ذي العزيز  
والجبروت فخا في الحديث بعد الملك والملكوت والعزة على ترتيب الاستمات فمعنى الجبروت ذي الجبروت  
اي للتعظيم والتعظيم وقت هي الصفات السلبية وقيل الجبروت الملدا الاعلى لانه جبر  
به نقص الامكان بالكمال بالفعل او لانهم مجبرون على حفظ كالاتهم فان قلت **قوله** الخفايا  
الخفايا والخبيا يجمع الخفايا المالك هو اسرار الغوامض فكيف يجعل غاية وعلمه له وهل هذا الا  
كتفيل الشيء بنفسه ولا يخفى ما فيه قلت **قوله** ابرز غوامض الحقايق والدقائق المراد به اظهار  
حقايق الموجودات المحسوسة والمعاني المقفولة بقدرها لتسعة الطاقة البشرية والخبيا عالم  
الغيب والشهادة في الملك والملكوت معرفة الصانع والعقائد للحقيقة والخاص لانه اوجد العالم  
لتدركه على موجدته ويصدق بكل ما جاء منه كما في قوله **قوله** ليخفى غايبه لا يبرز وترتب الغايب  
على ذي الغايب غير لازم ولذا قالوا غايبه العلوم الغير الالهية انفسها تعسف من غير داع له  
**قوله** لتفكر وافتمروا تفكيرا تفكيرا بمعنى تفكروا وكذا ره لرعاية الجمع كما مر وقيل المراد  
بالتفكر حصول العقل للستفاد وفيه لشارة الى اصول علم الكلام فتدبر **قوله** ومهد لهم  
قواعد الاحكام واوضاعها التمهيد وضع المهاد وهو البساط استعير للتهيئة والاعداد في  
القواعد جمع قاعدة وهي المسايك الفضيا الكلية والحكمة النسبية التامة وخطاب الله المتعلق  
بافعال المكلفين عملا او اعتقاد المراد بالادعاء بالادعاء جمع وضع اما بالمعنى المعنوي من وضع كذا  
في كذا او علمية اذا كان في ذلك اتمم كذا علمية والمعنى انه بيمين الاحكام والخوايا او مصطلح  
اقبل الاصول المسمى بخطاب الوضع وهو بيان اسباب الاحكام وشروطها وخوايا الضمير  
للمفوض اليه والاحكام والنصوص جمع نص وهو ما كان معناه صريحا غير محتمل المعنى لحد الاطلاع  
جمع مع كصنوا واصنوا وهو لعل ان الصنوا وخوايه والمراد به اشارة النص وليس جمع لامع كما قيل  
**قوله** ليهدب عنهم الرجس ويظفروهم نظير ما عدل لقوله مهدا وجمع ما مر والرجس ما  
يستقدر والظفر اسرار المراد ان الاله الاقنا والحسنة والمعنوية لتكفل الشريعة بالظواهر  
والاكثر على ان المراد الثاني فان قلت **قوله** معنى الظواهر اسرار الملوك والملكوت وكونها  
بمعنى اسرار الملوك مجاز على طريق تشبيهها بالظواهر الحسنة والتأكيد بالمعنى في  
المجازية قلت **قوله** هكذا اقره بعض اهل العزيمه لكت ذهاب بعض المحققين الى ان الفعل  
المركب المصدر لا يتبع استعمله في معناه الحقيقي لما ورد في كلام العرب مما يدل على خلافه  
كما فصل شرح الشهابي وان توفيق بينهما بانه لا يرتفع وتبنيتم الحقيقة لا اول  
اذ انما اذ اشهر المجاز جاز كما هنا لالتحاق بالحقيقة فان الظاهرة كذلك ولذا ورد الصدقة

بسم الله  
التي تارة بين اسرار الالهوت  
واسرار الجبروت

لا



لاري

او صلح الناس وسمى المشركون نجسا وقته اقتباس مع تغيير ليد والمزاد بالجرس هذا الجمل  
والذنب ونظمه في العلوم والملاكات الفضيلة فتال وهو مناسب لما قبل في الآية  
من ان المراد باهل البيت الاممة لانهم اهل بيت الشريعة والمقرنين الا وفي الاشارة  
الى افاضة القرآن للسايل الكلامية والثانية لا في افاضة البيان افاضة المستايل الاممونية والفرعية  
كما ان ما قبله مما لبيان كشمه تعالى المعاني الترانيمية بالقرآن وغيره والكل الحمد الذي وغيره  
**قوله** فمن كان له قلب لم ينكر القلب لتخمينه وللشعاريات كل قلب لا يفكر ولا  
يتدبر اي من كان له قلب واج يفكر في حقايق الفراق وما بين له فيه او اصغر لسماعه  
وهو كما مر بهذه ليغيب معانيه او شاهد بصدقه مضيق بمواعظ ونسج حزين لوجه  
فهو حديد ممدوح في الدنيا سعيد في الآخرة **وهك** ذاك على الف والشر التقدير في اوقافها  
وهذا اقتباس من قوله تعالى ان في ذلك لذكر لمن كان له قلب او لم يسمعه ولو شهد  
وقر بعض رسايل الرازي انه اشارة الى ان المدرك هو القلب لا الدماغ كما مر في محله فان  
**قلت** القطع بالواو وهنا اليقين او الفارقة لان القلب محل الادراك والحق السمع  
عبارة عن الحد في خصيص المدرك ولا بد من الامر من **قلت** ان اريد به ظاهر المراد  
بالواو ان له كال معرفته وقلبه مشغول باستخراج حقايقه ودقائقه بالثاني من  
سواء وقرب منه ما قيل ان المراد بمنزلة قلب ذو والانس المقدسية الغنية عن الكس والتعلم  
وبمن القى السمع المتعاجل لذلك وقيل الاول اشارة الى رتبة الاجتهاد والذكي الى التقليد  
وعلى كل تقدير فاق في موقعه ما وعلى التاويل لا منظر وهذا بناء على الحال للكفر بما بين فيه  
والمأمورين بالاهتداء بنوره المبين والعاقر بجمية او فصحة **قوله** ومن لم يرفع اليه راسه  
الخير يحزنوم في جواب الشوط يستل سعيرا يحزنوم بطنه عليه وفي نسخة وسيصلي سعيرا  
بالرفع على الاستئناف والقطع ولذا قيل عراه عن الحزن ليفيد الحزن لانه دخول النار محقق  
ولذا في السنين الدا على التاكيد والتحقيق عند الرخصي كفضل في المعنى وشروحه بخلاف  
معيشة مذمومة فانه قد لا يقع في الدنيا وهو بيان حاله في الدارين كما قبله فان المراد بكونه  
في عيشة مذمومة انما مستحقة للدم اوهي كذلك عند الله وعند المؤمنين وهذا محقق ايضا  
وعدم رفع الراس عبارة عن تركه وعدم الالتفات له والاعتداده به وقد يكتفى به ايضا عن الجيا  
والجمل **قوله** يتراد هنا كقوله

• خيال البفس حين لاح عذاره • او ما نراه القير يرفع رأسه •  
وهمنق راسه لكونها بعد فحة بحوزة ابد الهالفا وهو المناسب هنا للشاكل قوله براسه  
واطفا موزون فوله اطفا فان النار قد يرد معتلا وهمية التية للبي او القرآن والنتراس  
المصباح وبنيتهم والضمير المضاف للميات عاذا الى من المراد به نور العقل او الفطرة التي يولد  
كل مولود عليه ها واطفا هو مخرج الجهد العناد وعوده الى النبي او القرآن على معنى اراد اطفاه  
بعبادة او قوله ختم بالذال المحبة بمعنى مذموم في الدنيا ما دام حيا وكونه بالذال  
المهلكة بمعنى قيم غير مناسب هنا وان جوزه بعضهم ونصلي سعيرا اي يذبح جهنم والآخرة  
وبعابله ما في الفقرة الثانية فان اريد مرة لقله صلح القوة القدسية وبمن القى السمع  
صلح العقل المستفاد فمن لم يرفع راسه ذوا الخباوة والغواني وان اريد بالاول المجتهد  
وبالثاني المتفكر فهذا هو المفهم في الجمل والضلال وقيل الاول صاحب التاويل والثاني صاحب  
التفسير وهذا الجاهل البحث وفي قوله براسه اشارة الى كسبه فان فتمت فتور على نور وفي قوله  
يرفع اليه راسه اشارة الى علومه وتبته ورفعه بمنزلة لانه الناظر انما يرفع راسه لما كان عالما

لاري

عليه

عليه مرتين فاقوة وهكذا هو تعالى ولا يقبل قبا ولجب الوجود لما كان جميع ما سبق الى هذا يدل  
على ان كلامه المعجز الذي تبلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحدي به وابر من فيه خفايا الملك  
والملكوت ونجا ياقدر الجبروت من الصفات القدسية الدا على وجوده وانعامه  
بجلايل النعم بواسطة ما انزل على نبيه صلى الله عليه وسلم وامره بان يصدر به فذلك  
طاقته في تبليغه وتبيينه على احسن وجه برسم في سراة البصاير والافعال ما كان شاهد  
لذلك في حضرة قدسه واقفا بين يديه من اجابته فلم هذا التفت بعد الغيبة وفتح النفا  
بالفعل على ما مر كما سياتي في الفلحة فقال قبا ولجب الوجود لما كان جميع ما سبق الى هذا يدل  
كونه المتكلم به ولجب الوجود لما كان جميع ما سبق الى هذا يدل  
منها للناس محسب لقوتهم كونه فابيض الوجود وكان المقصود الاصل والفرض الا والاصل  
من استكمالها الكمالين تخصيل الرضوان ومشاهدة جمال الرحمن بفتح عليه قوله قبا ولجب الوجود  
لم يؤقتل ان هذه الفاسية والبطلة ما بعد هاتين من مفهوم الكلام السابق ومن كان تلك  
المنافاة من السج في اعلام الملك والشفقة على خلقك فضل عليه ولجب الوجود الغني الذات  
وهذا يناسب كون الافعال المتألف منها مستند للعبد كما لا يخفى وتسمع عن قريب تصيح الخضر  
الخضر ناه فيه كفاية عن الفيا في القول وجوب الوجود كونه ذاته مقتضية لوجوده او كونه  
غير وجوده وهو تعالى الامتناع والامكان فان كان ذاتا فمتناه ما لا يمكن عدله  
كما فصل في علم الكلام واطلاق ولجب الوجود على الله مبني على انه الغني الغني ذاته من  
جواز اطلاقها علم انصافه به تعالى على طريق التوضيح دون التسمية لان اخر الصفة لخصار  
بنبوت مدلولها فيجوز ان لا تحقق بدون ما تعبر خلاف التسمية فانها انصرف في المسمى لمن له  
الولاية وهو تعالى فانه عن ذلك **قوله** ويا قاض الوجود فسر الحكم القيصير فعل فاعل يفعل  
دائما لا لغيره ولا لغيره والوجود بافاضة ما ينبغي لمن ينبغي لغيره لا لغيره من فعل لغيره كما في قوله  
فصير او متعبر والغني هو الذي لا يحتاج في ذاته وكما له الى غيره والغني المطلق الذي وجوده  
من ذاته وهو نور الانوار ولا عرض له في صفة بل ذاته في اضافة الرحمة وهو الملك المطلق  
كما في هيكل النور واصل القيصير سيلان الماء من جوانب ما هو فية لزيادته وخطا شكه  
كثرة المناق او موت فاض الخبر اذا اشاع فيكون حقيقة كما فصل في خواشي شرح المطالع  
وقاض الوجود وصف لما لا يتعاقب كوجب الوجود اي فاض وجوده ولجب وجوده **قوله** ويا  
غانية كل مقصود اي كل مطلوب يطالبه كل طالب لا بد ان ينتهي اليك فانك الضير المحي لاسواك  
من الوسايط والمراد بالغانية معناها اللغوي وهو المنتهى وهذا هو الظاهر وهو من العلة  
الغائية ومعنى كونه العلة الغائية ان ذاته كافية في وجودها بوجد وبصدر عنه هو بانه  
علة فاعل من حيث التأثير وعلة غائية من حيث كونه مقتضى لفاعله على نحو ما حقق  
في كون صفاته تعالى غير ذاته كما قاله الدواني في شرح صياكل النور فتأمل في الوجهين  
والخبر لنفسك ملجأ ولا يخفى ان يكون المعنى انه استنى المقاصد واعلاها فان جميع الموجودات  
وسيا لغيره في الدنيا فانه المآرب وقبالة وجوه المطالب

• وانما انت مغتا طير انفسنا • فحيثما كنت دارت بخوك الصور •  
واطلاق الغاية ونوع كلام الحكم كالمند او لما كان غائبا الغايات دعابة التوجهية  
للمواسطة بيننا وبينه فقال اصل عليه اي على عبدك وبيتك السابق ذكره **قوله** لو ادي عناه  
على سياتي معنى الصلاة وتواري بمعنى تقابل تساوي وما ضيه اري وتبدل همزة واوا  
في الضار حقيقا لو اري ولا يبدل في الماضي فيقال واوي وهي مودة عند بعض اهل اللغة

خرد

مير بادشاه



وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينجو من النار الا من اذعن قلبه لله تعالى  
والله النعم وقت المعونة اقامته للدين لقوله في القاموس ما فيه غشا ذ ان اي اقامته  
ولم يخفى ما فيه من الركاكة والمعنا بالمهمل النعم ونفعه عليه الصلاة والسلام في الدارين  
لجود النيات وتعبه في تبليغ الرسالة واعلا كلمة الله على ما فصل في السير مما لا يخفى  
به طاقة النشر والمعنى صلى عليه صلاة لا تخص ولا تعد كما ان منافعها ومجالها من اعجاب الرسالة  
كذلك المعنا بالمهمل في الاثر وبالهمزة في الثاني ولما جاز بعضهم عكسه وجرالة المعنى بما به  
وفي قوله توارى ويخاري جوارضه وفي قوله غناه وغناه جوارضه وهذا ما خذ  
مما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفان ان من قال جزى الله عنا نبيته صلى الله  
الله عليه وسلم ما هو اهله اتعب سبعين كاتب الف ضريح **قوله** وعلى من اعانته الاعانة  
للشاعة قولاً وفعلًا والمتراد بهم الصحابة رضي الله عنهم وما بعدهم من خلفهم من التابعين  
وعلماء الدين والقرن الثماني والتثنية وتبليغهم بكسر التاء المشاة الفوقية مصدر مجيء  
البيان وفروك تفعل بالكثر كلام سياتي في محله وفي نسخة بنيان بضم الباء الموحدة  
مصدر بناه يبنيه وهو استخارة لما الى من الشرح والحكامه كما في الحديث لبي الاستلام على  
حضر النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الاولى من الهجرة حقه ما بينه وبين جعلها قارة في الاذقان او في غنم  
وعلى الثانية من الغزاة والنفاء ترشحا لاستخارة النبالة من شائنا واستخارة لظري تبعية  
وتقريب مصدر مؤكد **قوله** وافض علينا من بركاتهم الخ قدم تحقيق الاضافة وما يكسب  
على انها الاحسان الكثير والبركة الزيادة والنماء وهي هنا زيادة معنوية والمعنى حصل لنا الخير  
بالتوسل بهم النبي حتى كان ذلك من نفس خيرتهم اذ علمنا علومهم وافض علينا من معارفهم  
**قوله** واستاك بنا ساك كراماتهم لى اخطانا في الطرق التي اوصلتهم الى اكرمك لظرفين  
المراثة المحلثة عندك او ما اعدته لهم مما هو كالنزل لهم في دار البقا وهذا المحلثة كناية  
الكراهة وقال بعض الفضلاء ذكرها بين مكى وسلم لكونه اقرب للاستحباب لوقوعها بين النبي  
ولو بالنسبة الى بعض المدعوات والسابق بنا للدلالة على التكرير والدوام فالتسليم  
بمعنى الاتحاح متعده قال تعالى وكذلك ساكناه في قلوب المحضين وفي لغة اخرى يقال اسكده  
فته وادرج دعا التسليم على من ارادته بضمه عليا في دعا التسليم على النبي عليه الصلاة والسلام  
ومن انا نصحت لظرفين كما في الاستحباب مع رعاية التجمع فيبقى وقيل ان الدوام فهم من  
اللائحة المتعملة على الكمال فتدبر **قوله** الرضا الله ان زبده ما قصده المص من اول  
الخطبة المشهورة بكاتبه تراعى لانه لا يمتدح الله بعد حمدك الذي على لعمري ليجلها  
تغزير محض كلامه على اعظم رسله المرشد لكافة الانام بما بلغه من الاحكام كما اوحى  
التي تفقوله بين الخ وما قرأ من حقايق العلوم الدينية ودقايقها المشار اليه بقوله وبرز  
الخ وبما ابداه من العقائد الحقة ودقايقها الدالة على التوحيد والتجديد بصفات الذك  
والافعال المرموز اليه بقوله ليجل الخ وادرج فيه بعد بيان ما افاضه بالوساطة المحمدية  
من جلال النعم ما قاساه في جل اعباء الرسالة في مغارة الجاهلية من الشدايد والمهالك الكلي  
عنه بقوله تحدي ولم يرفع راسه ونحوه لتيفكر العارف فكبر او تشوق بهمشكاة قلبه  
وتنفض عن بصيرته حتى يشاهد جمال ذاته من مشرق صفاته قائما في مقام الاحسان  
كانه كبراه وهذا هو المشب لالتفاته لخطابه والتماس الفتيض من كتابه فلهذا فرعه  
عاشه ولا اعرفت ههنا فاعلم ايضا ان المناسبات المعتركة بالغا واصفاله بوجوب الوجود  
واقاض الوجود الذي هما اصناف الذات والافعال والقسمة غايتها من سعادة

الداريد

الدارين بعد الدعاء الواسطة في ذلك والثبات على ما اعرفت هذا فاعتدلت المناسبات  
لمغراه ان يرجع الضمائر ويشند الافعال المتأنيها للشيء على الله عليه وسلم لئلا ذلك  
صراحة على عنابه ونفعه بازشاده وتعليمه وغير ذلك مما اتمت السعادة العظمى وعلى عما  
وتعبه في تحديته وعند اعادته الدعاء للقتل والقتال في اخذ الكلام بعضه بخبر بعض  
ويضم بمسك خضابه مفارقا فتلحه وهناك ما تمت بالله به بفيض كرمه **قوله** وبعد  
فان اعظم العلوم مقدار الكلام على بعد وكون الفاعل هو ههنا اما او تقدر ههنا الشرح من  
قفا نيك فاعادته تعد من القبول والمقدار والقدر بمعنى والمتراد به ههنا المنزلة  
والشرف الرقي بالعلوم ان كان المتراد بها العلوم الشرعية وهي التفسير والحديث والفقه  
على ان تعريفها عهدي وهو المتبادر منه اذا اطلق في المقارنة بغير المحشين فلا  
شبهة في كونه اعظمها وان كان المراد ما يشتمل سايرها فذلك لانه اعظم شرف  
موضوعه وشرف معلومه وفائده وشدة الاحتياج اليه وهو جازم لجميع فاقته  
كلام الله الذي هو معدن الحكمة ولا شك في انه اشرف الموضوعات ومعلومه مع انه  
الله له العلية كلامه جامع للعقائد الحقة والاحكام الشرعية وغير ذلك مما لا بد منه  
كما قال تعالى قرطانا في الكتاب من شى وغايبه الاعضاض بالقروة الوثقى التي لا انفصام لها  
والوصول الى سعادة الدارين وسدة الاصلاح التي ظاهرها لتوقف الافعال والاعمال  
والاحكام عليه فان قلت **قوله** موضوع علم الكلام ذات الله وصفاته وهي اشرف من كل  
شيء فيكون علم الكلام اشرف منه قلت **قوله** المتقدمون على ان موضوع الكلام المعلوم  
وقيل الوجود من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية على ما فصلوه وحديثه لا يلزم  
كون موضوعه اشرف من ذلك القاصح الامر وهو من المتلذذ الى الة موضوعه ذات الله  
وذهب مكلب الصحابة الى انه ذات الله من حيث هي وذات المحركات من حيث استنادها  
اليه ويرد بانها لو كان كذلك ما كانا شائنا من المطالب الكلامية كما في شرح المقاصد وليس  
هذا محل تفصيله الا اذا سلمنا نقول كلام الله مشتمل على التوحيد والعقائد الحقة  
فيندرج في موضوعه موضوع الكلام وزيادة الخير خيرا ونقول مجموع الامور الثلاثة  
لا يتختم في غير وقال بعض الفضلاء فان قيل قد ذكرنا ان علم الكلام اما من العلوم الشرعية  
وعلمية متبى الشرايع والاحكام اذ لا ثبوت الصانع وصفاته لم يتصور علم التفسير والحديث  
وكذا الفقه والاصول وكلام المصنفين على خلافه وتخصيصه بما سوى الاحكام خلاف الظاهر  
قلت **قوله** المعينات من الكلام وليلها القرآن او ما يتوقف حجيتها عليه وما يستعمل باثباته  
العقل لا يعتد به ما لم يؤخذ من الشرع فيستند اليه ايضا من حيث الاعتداد به  
والاستدلال به يتوقف على علم التفسير وهذا لا يتحقق في كون الكلام اساسه باعتبار القسم  
الاخير من حيث التصديق به لانه من حيث الاعتداد به انتهى **قوله** قد علمت مما امر  
عدم ورود هذا السؤال واما كون ما يستعمل به العقل لايمان بوجود الباري تعالى فيؤخذ  
من الشرع فلهذا بناء على ما قاله بعض الاشعريين وخالفه بعضهم وبعض الماتريديين قال  
في التلويح وغيرها ان ثبوت الشرع موقوف على الايمان بوجود الباري وعلمه وقد رتب وكلامه  
وعلى التصديق بنبوة النبي به لالة مجزاة فلو توقفت على من هذه الاحكام على الشرع  
لزم الدوام والقبول وفيه كلام لسير هذا امكله وما قيل من ان المتراد به من اعظمها لكن قصد  
المبالغة في مقام الخطابة بعيد **قوله** وازفها شرفا ومسا الشرف علو المقدار والمكان

الموضوع



لاوي

العالم والشراد الاول والثاني على انه استعارة لشي لا يتكرر ثم ما قبله وهو الانسب لما  
 بعده ايضا ومن قسم بالعلماء القويص والمناو والمناو والمناو وبنيان منورة على الاكمل موضع  
 النار وجميعه مناو ومنه في كتاب النبات وشاع في كل بناء قال يمتدي به ساك  
 الطريق والمناو وضع عليه السراج وشاع في العرف المحل للشر الاذان المعروف وفسر هنا  
 بالدليل ولا وجه له الا ان يريد به بيان ما له فان المراد انه اعلى العلوم من جهة شرفه  
 ودلالته على طريق النجاح والتفسير يطلق على بيان معنى كلام الله رواية وتعبا بالناويل  
 وهو ما كان بطريق الدرائز ونظير على بيان معناه مطلقا وعلى كروما يتوقف ذلك على  
 وهو المراد هنا وموضوعه القرآن بمعنى الكلام والكلي والتفسير لتفصيل من التفسير وهو  
 الكشف ومنه التفسير طائر عرف به الطبيب المرصوق قيل انه مغلوب من السرور منه  
 استقر الصيق **وله** رئيس العلوم التي بينية ورأسها الرئيس سبب القوة ومقدمهم والرأس  
 عضو معروف ويكون بمعنى الرئيس ايضا وهو هنا استعارة او تشبيه بكنج جعل ربيكا  
 لتفاد حكمه عليها وتوقفها على لانه مترجم معظم ادائها اليدور اسالانه كما بقا البندك  
 وبكواسها يتصرف في حمتان وبه يتم غير من العلوم ويتم في معاملة على ما في من الحقائق  
 وهو في شبه لغة الفالما من المبتني موضع البناء والاساس ما يوضع عليه غير وهو المراد  
 لما في من الامثلة التي تبني عليها والقواعد جمع قاعدة وهي الاساس وسياق البناء والفتت  
 الاول منه ايضا وهو معطوف على المبتني عطف لتفسير لا على القول له لئلا يلزم للاختلاف  
 حركة ما هو كالمعنى للغيب لا للتكرار كما توهمه **قوله** لا يدبني التعاطية في اهل  
 اللغظة فاعلم من العطا شرا طلق على الاخذ والنساول وهو المراد وحده في عرف الفقهاء  
 بالخذ من غير حجاب ولا قبول وفي عرف الناس بالسؤال والتعمد في التحرض ويزع بفتح  
 المؤخر في وقع الرأه الممكلة وضمتها وعين مملكة بواحدة وبرو وكفا في غير في علم وغير  
 والدينية مما له انشائ وتعلق بالدين كاللغة والحديث والاصول وفروعها واصولها  
 يدرك صدقها التعميم اي كالمها فان قلت **قوله** في كلامه هنا الخلال ظاهر فان كونه رئيس  
 العلوم الدينية ورأسها يستلزم توقف البراعة والتفوق فيها عنك فينتوقف على تعاطية  
 والتكلم فيه ايضا فكيف يتوقف تعاطية والتصدي للتكلم فيه على وجه المياقة على البراعة  
 فيها قلت المراد بتعاطية والتكلم فيمليخه من كتب التفسير والتكلم بكلامهم فيها  
 فانه يتوقف على البراعة في العلوم الدينية كما قيل فالاول بالنظر الى السلف المقسبين  
 لانوار التنزيل من مشكاة النبوة بواسطة او يدونها واصحاب الانفس القدسية والليقة  
 القرونية والثاني ما عداهم وقيل تقدمه بالذات اذ ما من علم من العلوم الدينية  
 الا وهو محتاج الى كلام الله تعالى الذي لا يتصل بدون علم التفسير واما تاخره في حيث  
 التكملة لانه العلم بالنبوة بما هو قريبي مما تر فلينحوها مستقلا كما توهم وقد قال  
 بعض الفضلاء المتأخرين انه لا طائل تحت السؤال اذ دعوى الاستلزام غير ظاهرة لما حتر  
 ان المتوقف عليه الاعتداد بها اي لا يعتمد بها الا ما لم تؤخذ من الشرح وكذا لا وجه للقول  
 بان الاول بالنسبة للسلف والاصحاب والثاني بالنسبة لغيرهم لان المراد بالعلوم في  
 العلوم المدونة المشهورة وهي بعين الصفة الاولى والمقصود الترغيب فيه من بينها لتبني  
 علوم السلف خارجة انتهى وفيه دخل يعلم مما قد مناه وبعضهم هنا كلام تركرت بقيادة  
 مية ذكره **قوله** وقافي الصناعات العربية الخ قبل العلم انم يتعلق بكيفية عمل كانت  
 مقصودا في عينه ويختص باسم العلم وان تعلق بها وكان المقصود منه ذلك العول في صناعة

ليني لاوي

صنعة الله

في عرف

في عرف الخالصه وينقسم الى قسمين قسم يكون حصوله بمجرد النظر والاستدلال كالطب  
 وقسم لا يحصل الا بتراولة العمل بالحياطة وهذا القسم يختص باسم الصناعة في عرف  
 العامة والظاهر انه لا يطلق العلم على مثل الحياطة والحياكة الا ان يراد منه علم لغة  
 وعلم الادب عرفوه بعلم يختص بعن الخلال في كلام العرب لفظا وكفاية وقسموه الى  
 اثني عشر قسما على ما في شرح المفنح وسميت اذ بتة لتوقف ادب التفرق والتدريس عليها  
 لفي انهم قيل ان بعض فنون الادب لا يستمد منه التفسير وهو العروض والقافية وقسم  
 الشعر والانتان افراده بانواعها انواعها الكاملة المعنوية ولا شك ان من قرأ اذا النظر  
 فيه على اتم الوجوه يحتاج اليها واما المخطفات الرسم الغنما في يحتاج اليه فلا  
 بد من معرفته ليعلم ما جرى على وفقه ووجه مخالفة لمخالفة وكذا لكان في الشعر  
 والعروض والقافية لو لم ينظر فيه لم يفترق بينه وبين الشعر حتى في بعض قول  
 وما علمكاه الشعر مع وقوع انواع من الموزون فيه وكذا الانشأ ينظر فيه ليعرف مخالفة  
 النظر المعجزه كما قيل **عرفت** الشرا لا للشركن لتوقية **قوله** قال علم الغررات لا بد منه  
 ايضا في التفسير ولم يعد من العلوم لادبية فاما ان يدوح في الدينيتي لا خصله بالقران  
 او في علم التفسير كما يشعر به كلام المص رحمة الله فيما سياتي ويعرف التفسير حينئذ بما يعرف  
 به تعالى كلام الله او الفاظ صعب لظافة البشرية وتكون تسميته بالتفسير لخصته  
 باشر في جزائه ولا يخفى ما فيه فان لكل لغة لغة القرات من التفسير مع ان اكثر ما يشبه  
 المتخلقة بالاداء المذكر فيه والمص لم يخصص ما يتوقف عليه التفسير فيما ذكره فكل من امور  
 تالزم منه لسانا ولم يذكرها شرات المر رحمة الله ان جعل قوله بانواعها فافيه  
 لفر وعما قاله في ما في من الخلال في الردف فكانه لم يقصد التقفية فيه وفي تغيير عن  
 الشرعيات بالعلوم وعن غيرها بالصناعة حسن ادب لطف **قوله** قال الجواني  
 في شرح الادب الكاتب الادب في الغن حشر الاخلاق وفعل المكارم واطل في علم العربية  
 المذكورة مؤل حديث في الاسلام وكذا اقا الملامام المظري **قوله** لظال ما لحدث نفسي  
 الخ هذه الامم زائدة للتاكيد او جواب قسم مقدر وليس موطية وما كافت عن طلب  
 الفاعل فان قل وكثر وكما تكف بها ولا تتصل ما الكافة بفعل غير هذه الافعال الثلاثة اذ هي  
 مصدرية وترسم منفصلة وللوجود في اكثر النسخ اتصالها ويليها الماضي في الاكثر نحو طاك  
 ما ذ ارفي خدي والمضارع كقول

قلما يتبرح الخبيث الى ما ليورث المجد ذاعا وجميعا  
 وتعديره من ان يحوطها كانت لحدث الخ متكلف لاداع له ويحتوي بمعنى تشتمل والضنوة  
 مثلثة الصاد اللهم كذا في معنى الحاصر الحكا بل في المعاد بمعنى الاصحاب وكذا الصحبة وقال  
 المروفي في شرح الفصيح صحابة مصدر بمعنى صحبة لكنه وصف به وقد جعل الصحبة حكما  
 كالرفقة وفي التسهيل صحبة اسم جمع لصاحبه وكذا اصحابه اسم جمع كقراءة اسم جمع لقريب والصحابي  
 كل من راي النبي صلى الله عليه وسلم او اجتمع معه وهو يعقل هذا المصنوع من قوله راي الصحابي  
 الاعني وقته اقوال المذكورة في مصطلح الحديث ولا يشترط طول الصحبة ولا الدوام عنده ولا  
 يشترط تقاوه على الاسلام ايضا وانما يشترط موثقه عليه وعظما وهم كابر عتاس ارب  
 مسعود والتابعين جميع تابع ومولون لقي الصحابي واشترط بعضهم طول الصحبة فيه بخلاف الصحابي لان  
 نور النبوة مؤثر فيمن لم يحمله طرفة عين ومن دونهم من بعد التابعين والمروي عنه التفسير  
 من الصحابة اكثر والمعروف منهم الخلفاء وابن عباس وقد مر عنه ذلك حتى سمي ترجمان القرآن

نفسه

علم







النظر في اضافة الشيء الى ما هو متعلق فكيف فان حوت فنحصل المضاف اليه نونا ووجهه نون  
المضاف كالتالي للكتاب والحديث المنكر لا يجوز ان يكون نونا فان لم يكن ذلك في الحديث  
المطلق لا يجوز ان يكون نونا في الحديث المنكر **قول** هذات المضاف للكشاف  
ينبغي فيه الفتح المحقق وليس يوارى عليه وما ذكره المدقق مخالف للكلام قدما في الحاشية كشرح  
الكتاب ومنه خذ احداهم فان اضافة نحو يدريد على معنى الام وقال قور منكم كارت كسك  
والسترا في اضافة ما هو جزء من المضاف اليه بمعنى التبعيضية واستدلوا عليه بقوله  
عن الاضافة بمث قوله

كان على الكفنيين منه اذا التقوا **مذ** ان عروس او صلا بتمضطل  
وموشايح كما فصله ابو حيان في شرح التبيين منهم من ذهب الى ان المقدم في الاضافة  
مطلقا بتبعيضية من غير فرق بين الجزء والجزء في كافي لم يوجي وشرحه الثماني وعبارته ان  
كان الاول جزءا من الثاني كانت الاضافة بمعنى من نحو باب سلج واد الجوزية صوف  
وقدم به بلب من سلج ودار من لجر والا في هذا الجزء من الثاني وت فيه للتبعيض انتهى فاذ  
انما غير موجودة او غير مشهورة كما برة للمخالفين ما سطر في كتبهم المعقولة عليها وما ذكره في  
نوحه كلام الكشف دقة لا يجوز ان يكون العن بتمضطرا وم على ما لا يعني ولا يسمى من كلام  
ووجهها شق كل ما خارجا عن قانوك العن بتمضطرا وم على ما لا يعني ولا يسمى من كلام  
المخالفين ولذا اضربنا عنها صلحا **واما** اضافة السورة فمن اضافة المسمى الى الاسم  
كقوله الحمد ويوم مشهورة شقرا ثم اطلق كون الاضافة الى الجزئي بيانية وهو مخالف لما صرح  
به كثير من المتقدمين والمتأخرين من انها انما تكون كذلك اذا كانت بيانية موم وخصوصا وهي  
كحاشية فان كان مطلقا كمد تنة بعد ادق في لامية وذهب شارح الجوالي الى انها بيانية  
لغيا ولذا اراههم يجعلون شجر الاراك من اضافة الامة قارة وكان البياني الجزئي وهذا  
غفلة عن كثير من الناس فاحفظه **قوله** وتسمى ام القرآن عطف على مقدمه في تسمى بامية او على  
سورة الفاتحة باعتبار المعنى والتقدير هذه سورة الفتح الكتاب وتسمى ام عطف الفعلية  
على الامة شيئا بعكسه والمراد بالتسمية وضع العلة لا الاطلاق وقال الفاضل الشريفي  
فالتحتم الكتاب صارت علة بالعلمية للسورة وقد ذكره في الكشف ايضا وفي اجتماع العلية  
والعجز فطرح انتم انما من النقل في عمل وفيه خفا ايضا لانه في القول بعلمية الجنس  
منه وعلمية الصرف ونحوه عن الاحكام ويجب في العلمية الشخصية تشخص المعنى ولا تشخص  
هنا والاهم ان اسما السورة موصوفة لتلك الالفاظ المقررة فتكون واحدة بالذات كافي الذوات  
وشرح المقاصد الا ان تباين هذا المؤلف حسب العرف بعد شخصيا واما بوجهها والمثال  
من قبيل اسما الاشياء في عموم الوضوح وخصوص الموضوع له فبعبارة او ما ذكر من السبب في  
عدم اعتبارها فيها من انها لو كانت موصوفة لو لم تكن لخصوصيات كانت في غير مجازات وان  
كانت موصوفة لكونها كانت مشتركة بين معان غير محصورة وان كانت موصوفة لمعان  
كلية لكونها مجازات لا حقائق لها والكل فاسد لا يباين في هذا اذ قلنا يستعمل في شخص والاكث  
استعمل في كل فلا يلزمه ما ذكره وتفصيله في شرح الرسالة الوصفية **قول**  
الذي علمت المعقول في اسما السورة واسما الكتب والعلوم ونحوها انها اعلام شخصية لتلك الالفاظ  
المخصوصة لا للقول المنصنة ولا للقول المركب منها وهي تعد في العرف شيئا واحدا  
شخصيا والالفاظ وتعدد كقوله دامت زيدا لا يغير تشخصه لانها غير معتبر  
فيه ومما يشهد له شهادة بركتها الاستقراء تسميتها بالكل كقول هو الله الحاد وانا اعطيناك

ليتي

الكوشر

المكثرون ومثله موصوف في الاعلام كتابا بقر شرا وبق نوره ومردودون اسما للجنس فانه اذا لم  
يكن صفوا او فيها نادر واما الاستدلال بنحو الاعلام عليه كما في قوله الشافية فالشئ لا يفتقر  
ما يستدل بمثله وما قيل في ان العلمية الجنسية ضرورة من شأنها ان يكون بها الرضى وقور غير مسلم عند  
التحاة ودلالة الموصول على ما هي نوعية او جنسه لا تزد عليه نقضا وفي شرح الفواهد الغياثية  
لشرح من شأنها العلم كاسماء الكتب اعلام للجنس عند التحقيق ووضعت لانواع واعراض تتعد  
مخالفا للعلمية كما في قوله وقد جعل اعلاما شخصية باعتبار ان المقدم بافترا للمحال بعد العلم  
في العرف وهو اسما بغير اذ المركز موصوفة المفهوم الجمالي انتهى وتورد كالتالي في اسما العلوم  
هل هي اعلام بالعلمية او منقولات عرفية كالذاتية وروح الثاني وسياحي اتمة هذا البحث في تعريف  
للجملة الاكبر **قوله** لانها مفتوحة ومتبددة في الام في اللغة الاصل والواحد شقرا اطلق  
على الفاتحة ومحكم القرآن قال تعالى من ايات محكمات هن ام الكتاب ومفتحة اسم مفعول  
او اسم مكان او مصدر وهي قال صاحب الفاتحة في شرح الديباجة المفتحة لغتها لغة فصحة  
يقال فتحة وافتحة ففتحة غلظة واما الغنم فغير فصحة ولا تكاد توجده عند لغوي يثبت له  
والمراد به غير الاول ولذا عطف عليه قوله ومتبدده عطفًا تسميًا وليك ان افتتاحها  
واستداده بها في كتابنا المصالح او في التلاوة او في الصلاة او في النزول بناء على انها اول سورة  
نزلت ولينلوها ما عداها في ذلك جعلت اسما واصلا له وتشتا بطريق التشبيه لانه لو كان  
يتكون ويوجد بعده واذ لك تسميت اساسا لتوقف حقيقة المنا والبناء عليه ووجوده  
بعده وهذا الترتيب سقط ما في بعض الحواشي من الاقحام مثل ما قيل من ان المني القائل للجزء  
الاول ولما منه ذلك والفاتحة تبدأ بال معنى الاول والآخر بالمعنى الثاني فجعل هذا جرسا  
للتسميتها اما غير مرتضى وكذا لما قيل انه لان في ذكر الاصل والمفتحة تسمى بالفتح في الفاتحة  
سوي المتبادر وان كانتا موجودتين في المنقول عند وهي الواحدة والام في اللغة الاصل ومنه  
قيل الواحدة اصل وجبته لا يناسب ذكره لانه الجزء الاقصر من الشيء اصل بنبي عليه في الجزا  
من حيث انها الجزا المتلغز انتهى وقيل انها تسمى باسمها كل خير كما في مداع الجامعة للقرن  
اولا من مفرغ اهل اليمان كما تسمى الرابطة اما وركا كنه ظاهرة فان قلت **ر** عن بعض فضلاء  
القرن قوله في الكشاف وتسمى ام القرآن لانه ام الشيء اصله وهي شاملة على كل ايات معاني  
القران او في ما ذكره المص لان الامثال النسب بالام من لا افتتاح والتبدد ائمة بمعنى الابتداء  
وان كان ما ذكره ايضا صحيحا قلت **س** هذا وهو منه فان المص ذكر ما في الكشاف بتسميه  
وزاد عليه ونحوه لخر قد تمة علمنا ان لا لا حجية عنده لان اصل معنى القران والكتابة لافا  
لا المعاني وهو قوما المتارة باق على اصله بخلافه في الواجبات التي فانها تحتاج الى العجز والافتح  
اي امر معاني القران الكتاب وهو بعيد كمال الكتاب على المعاني وهذا الترتيب علمنا  
وتنبيه له **و** ان في كلام المص منا وجنان لحدها ان يكون قوله مفتحة بيان  
لوجه التسمية بفاتحة الكتاب ومبده ولام القران لغا والشرا وقول مفكرا في الخ بيان المشابهة  
للمعنى لاصلي الام في المبدد التي حقيقة المعنى العرفي وهو الواحدة فيما له بزيادة خصوصية  
والشرا راجع الى المتبادر والاشائية اذ عا دون المتبادر الا ولتكون مفتحة لغوي عن النبي  
والثاني ان يكون منه عطفًا تسميًا وهي علة لقوله ام القران وترك تسميتها بالفاتحة  
لظهوره قال الفاضل البغدادي وهو وجه وجبه الا انه مخالف لما نقل عن المص في حواشيه من  
ان قوله لانها مفتحة لتدل على ان قوله سورة فاتحة الكتاب من الجملة المتغيرة التي تقدر  
تسمى فاتحة الكتاب وفي هذا الوجه يكون المنقول عن المعنى العرفي بانسب كانه الواجبات

لا دي  
فتح الله  
سعيد

اوتاج

مير بادشاه  
مرد ابراهيم  
همدي



التمثيل والتمثيل في كل منهما فقولوا ذلك اي يكونها امتلا فظاهرا من انما تسمى ايضا ام  
 الكتاب وفاتحة القرآن ووجهه يعلم ما مر شرا من قبل ان في كلام المصنف رحمه الله اشارة الى ان  
 التسمية في الكتاب من قبيل تسمية المكان باسم الفاعل هي من فروع الاسناد البتة وان كان  
 مصدرها كالمقام في فروع تسمية المكان بالمصدر فحصولها من تسمية المفعول بالمصدر اذ  
 فاتحة الشيء اوله والمفتوح يتعلق به اوله ببعينه بالمجموع فهو المفتوح الاول ببعينه اذ تسمية  
 للمفعول بالمصدر غير مشهورة وقيل تسمية الشيء اوله له لفتحها وهو من تسمية الالف بالالف  
 كالباصرة والتامة وعلى الشقاق فانها واما النقل للمناسبات فتقدم على الفاتحة الكتاب  
 والالفاظ الفاتحة بجملة في غير صيغ المبالغة وعدم مناسبتها هناك جعله من الالف في تسمية  
 غير مسموع فهو مفسود على السماع النقي والحق كافي من التعسف لانه ليس مكان حقيقي  
 فيقول اسم الفاعل الى المكان للتحوير عن الاول مع صحة تسمية الاول فالتحليل المفعول الفتح  
 به فظا غير ظاهر في ذلك من تمامه فنية غنية عنه والذي جعله على هذا قوله مفتوحة  
**قوله** او لانها تشتمل على ما فنية الخ في بعض المواضع ان المراد جميع ما فيه يعني ادعاء كل واحد  
 وبإياه قوله فيما بعده او على جملة معانية الا ان يكون تفننا في التعبير والذي في المواضع  
 وغيره تفسيره بانسواء ما فيه ومفاسده وهو الظاهر فلا يريد عليه ان فنية المفسر وغيرها ان  
 قيل انها توجه لما ذكرنا فية من العبر والانتظار وهذا هو الوجه الثاني لكونها اما  
 وعليها اقتضت الكشاف كما مر وقوله التعبد بامر وفيها التكليف وهو في اياتك تعبد  
 لانه العبادة قيام القلب بما تقيد به من امثال الاوامر والنواهي كاقبل واورد عليه ان قوله  
 يا ايها الذين آمنوا تعبدوا الله وحده لا تشركوا به شيئا والكل في اية واحدة على ان  
 على لسان العبادة تعلية لها وطلب العبادة منهم فتوتو تكليف ثم اذ في تفسير التعبد بالتكليف لا  
 لسان العبادة الا ان يقال هو تفسيره بلازم مقناه وحقيقته لانه عبدا وانضمير ليعني  
 بالباكية اقبل وانا **قوله** الذي دعا الشريعة وغيره لتفسير التعبد بما ذكرناه ليس المراد  
 به مطلق التمسك لتعبد بامر الله وتبديل التعبد المرشدة بما كلفه الشارع به فتفسيره بالتكليف  
 لما لا يظهر في العبادة المقصودة هنا سواء كانت الية تعلية للعبادة ام لا فغير اذا كانت تعلية  
 كان الظاهر والنور فهو كقولنا حصول الصورة او حقيقته لانه قال السمعين في معنى انه قوله  
 تعالى ان تعبدت بنبي امر الله الخ فذلكم عبدا وقيل ذلكم ذلة العبيد وقيل كل فية الخ  
 الشاقة التي يجلف مثلها العبادة الخ **قوله** اذ وقف على ما في كلام هذا القائل ان قوله  
 لا يعبد الا الله من قصور الساج وعدم الاطلاع شرارة الاحكام بالله ورسوله داخل في التعبد  
 لانه مع كونها العبادة لا عكس ما موربه في نحو امر الله ورسوله ولا ينوهر انه خارج وهو  
 لجل المقاصد واشتمالها على الشكر والحمد واجراء الصفات المذكورة والتعبد في قوله اياك تعبد  
 كما مر وفي قوله القراء المستقيمون ان يريد به صلة الاسلام وقيل هو في قوله الحمد لله لانه بتقدير  
 قولوا وفيه نظر ولما الوعد والوعيد ففي قوله ما نعمت وللغضوب عليهم او في يوم الدين والجزا  
 لتناوله الثواب والعقاب ولما كانت مقاصد الامور تنالها ووجه الشبه ظاهر كاقبل لسان نبات  
 الفكر من انما سلوا واما كانت هذه مقاصد وامر الله لانه انزل ارشاد المصداق المتبداء  
 والمعاد لم يؤد واحق المتبداء بالامر ونواهيته وواجب خروجه للمعاد مشوكة كبرى ولانه كافل  
 لسعادة الانسان وذلك بغيره مولاه والتوكل بما يتره والتفضل بما يبعده منه والباعث  
 عليه الوعد والوعيد والاعجاب عن نور الانوار وهو في طلبات بعضها فو يقين واما

سيد  
مير بادشاہ

الدعا والسؤال فستلعب بغير فية ما تعلق بها المعاد ولا يراد شتما له غير هذه الصورة على مثل ما ذكر  
 لانه وجب التسمية للملزم اطراجه ولانها استحقته بالسؤال البتة الترتيب الحاضر والاحمال  
 المفصل في غيرها فضا هت سكة في تسميتها ام القرى لما تقدمت وحسبنا الارض منها وتمام  
 لتسميتها في شروح الكشاف وفي بعض المواضع ان ابن سيرين كره تسميتها ام القرى والحسن  
 البري كره تسميتها ام الكتاب واذ بشبوته في الصحيحين وغيره كما حدت الحمد لله ام القران  
 واما الكتاب **قوله** ما على جملة معانيها لانه في المعنى المجمل ومعنى الاحمال والمراد الثاني  
 والحكم جمع حكمة وهي اخذ العلم الخ الحكم عن قبول الشبه وانما فسرها ابن عباس رضي الله عنهما  
 في قوله عز وجل ومن يؤت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا لعلمه القران وفسر الحكم بجمع فحقايق  
 الاشياء على ما هي عليه بقدر المطابقة للبشرية وهو قريب مما قبله والنظر في تشبه النظر  
 بمعنى الفكر والمراد ما لا يتعلق له بالعمل من العقائد الحقة الشاملة لا من المعاد والنبوة وكاثر  
 الالهيات ونحوها مما المقصود منه بالذات العلوية والعمل بالاحكام من تفسيرها على الالهي  
 منها العبادات وكل ما ذكر في الفروع والاول مستفاد من اول السورة الى قوله يوم الدين والكتاب  
 من قوله اياك تعبد وما بعده وسلوك الطريق المستقيم من قوله اهدنا الصراط والاطلاق  
 بفتح الهمزة الطاء افعال من طلع اذ ظهر او استقر افعال من قوله اول الظهور وهو قوله  
 صراطا الذي نعت الخ وقفيه وعذرو وعيد وخلافية والامثال والقصص المنصوب بها الاتعا  
 وكذا الدعاء والشكر في جملة المعاني القرانية لاجل المطابقة والترادف لقوله من الحكم  
 بيان جملة وقوله التي لا يؤمنون به لانه لا يمكن ان يكون صفة جملة او معان لوجها  
 المبينة بالحكم والاحكام فيكون في المعنى صفة لا ما من غير تكلف كما في القول بان صفة ما مع  
 وليس صفة الاحكام وحدها كما في بعض النواحي في قول ان السلوك شامل للنظر في الحكمة وقيل  
 لانه لا يصح الحكم عليه بما به السلوك الطريق المستقيم لانه العمل بالاحكام فيحتاج الى تقدير مصنف اذ  
 الحكم سلوك الخ وكلامه على طرف التمام ومن جعل المستقيم لاجل الحكمة المستقيم وال  
 النظرية ذكر السعد والاشقياء على انه لغا ولشبهه مؤنث مع انه ذكر الصفات ذال على ما هو  
 من الحكم النظرية ايضا وقوله والاطلاع الخ ان قرئ بالجر على انه معطوف على الحكم لقوله من الحكم  
 فالاقسام ثلاثة والاطلاع على مراتب السعد والاشقياء والاطلاع على مراتب السعد والاشقياء  
 نعمت والثاني من غير المنصوب الخ وهذا لا يختص بالنظر في النظرية ولا بالعلمية بل هو من اشارها  
 وان وقع فهو معطوف على قوله سلواك الصراط على ان التي صفة الحكم والاحكام معني وحقيقته  
 لا للتاني والذات الاطلاع ناظر للاحكام النظرية ولا في سماع ترتيب اللفظ صفة على ما عليه  
 من تقدم الا ولا على اهدنا الصراط المستقيم وتلخيص الثاني في الذين انعمت الخ وصحة ذلك لا  
 انه يحتاج الى التلخيص بعبارة سلواك الخ او امته التي فانية من المقصود منها فليس هذا من  
 الرفق الضمير وانفصال وهو محمول عليه مطبا الغلا وادعاء وليس هذا لخصيصا بكونه صفة  
 الاحكام فمعط كما هو قوله نقل من بعض اهل المعصر عن المصنف حاشية قال فية الحكمة  
 النظرية معرفة الله تعالى بصفتها كما في الشكر كناية الحمد لله الى قوله يوم الدين والاحكام  
 هي سلواك الصراط المستقيم والاطلاع على مراتب السعد والاشقياء المشتمل على انما كنعيد الخ  
 كمر السورة النبي فاذبح عنك ما ذكر في نحوها فلما مر وصل حاشيتي اذري بالذي فيه فتدبر  
 وعبر في السعد ان المراتب لا شعارة بالعلو والرفعة لانه من رتب بمعنى انصب في ما كان في السابق  
 وفي الاشقياء بالمكازل لانه من النزول وهو الاخطاط المقابل كاقبل في وجع الجنة ودر كمالنا  
 والفرق بين التوجيهين قد مر وقيل في الاصل على اشتمال اللفظ باعتماد جميع اجزاها

صيغة الله



خرو  
مير بادشاه

حفيد

لاري

والثاني على اشتغالها باعتبارها وما هو دعامة لها ولو عكس كان تافها ولذا قيل ان الاوقات  
 بيان لاشتمالها على ما يستفاد منه اصول الفرائض الشرعية واسما من مقاصدها والثاني  
 لاشتمالها على جملة مقاصده المستفاد من تلك الاصول وكونها اشغالها هذا المثل المقتضى  
 عن الجمال تخرها لولا ان كان في امر القرى وقيل ان هذا التوجيه منقح لوجه  
 تسميتها فانها ايضا لانه ما يدل على اشغالها الحقة ان يكون فلنحوه كمنوان الكتاب التال  
 على ما في رواية اعلمية عطفت قوله وتسمى وذكر المبدأ بعد المتقن والتمشا بعد الامتل والثاني  
 اوضح من التاكيد مع مناسبة الفاظه للمتقن لفظا ومعنى وللمبدأ لانه لا يخفى ما فيه من التكلف  
 مع انه قد اعترف بما فيها فيه وقد علم مما ذكرنا من ان ما ذكرنا مستفاد  
 من الوجه الثاني لان الحكم الاحكام الاعتقادية تستفاد من اجزاء صفات الكمال عليه تعالى  
 والاحكام العقلية من تفاصيل التكليفات التي لا يتبعها بالاعتقاد والاطلاع المذكورين والوعود والوعيد  
 ونوقش بان الاطلاع من قبيل العلم والعلف معلومات فكيف يتبعها فاذ بان المراد كما  
 به الاطلاع لغزيبه السباق وقال بعض المدققين لا يخفى في جعل التمام مقابلا للتعبد  
 اية التكليف بالعبادة والوعد والوعيد من علم المناسبات واقنيا لا يظهر من التلويح  
 جعل التمام مقصودا اصليا من الكتاب بل المقصود معرفة نفعها في فوائدها ليقوله رب  
 العالمين اى موجود هو وليزيمه وان كان من جعل الوعد والوعيد مقصودين وهما  
 بليان على العبادة ووجه اعرف مما تقدم من الجواب عنه وبلغ هنا وجوه لم يدر بسود  
 بها وجه القربى من ان اشغال الفاعل على جميع المعاني التي هي منافع لما في  
 الحديث من انها تعدل بثلثي الفرائض ان صح فلامنا فانه لا يلائم لاسيا وي  
 التفصيل في زيادة مبادئه منزلة منزلة ثلث آخر في الثواب من العجب ما في هذه ان  
 ذلك لا يشتملها على دلالة النقص والاكترام وهذا قلنا الدلالات وقيل الحق في ثلاثة  
 حق الحق على العبد وعكسه وهو العبد على العبد وقد تضمنت الاقوال فلذا جعلت التسمية  
**قوله** وسورة الكثر لانه لا يشتملها على مقاصد الفرائض اجملة معانيتها التي هي الجواهر  
 التقفية المكونة لاجزائها المعاد والمتعاقبة الابدية فتفي وتكفي في ذلك وقيل سميت  
 واقفية لانها لا تتصف في القلة كغيرها وكافية لانها تكفي المصلي دون غيرها وهذا  
 الانفاظ كما منقوبه عطفت على قوله ام القرآن وهو الموافق لغيرهم بان الوافية والكافية  
 يدرك اضافة سورة من اسمائها وان وقع في كلام بعضهم خلافه وجرهما يستلزم حذف  
 جزء العلم او العطف عليه وقد قيل في ذلك قصيرا اذا امن للشر كما سياتي في شهر رمضان  
 وان كان في قبيل كذا في بعض النسخة نظرا لاصوله الا انه قيل على ان في مقام بيان الاسم لا يؤمن  
 الانبار وانما كثر وما ذكره لم يكن كل منهما على يد والستورة ووجه القيل به ويؤيد ذلك ما  
 في الحديث مما يدل على انه يظن عليه ما اكثر يدون السورة وهو قوله علمنا الصلاة والسلام  
 ان الله قال في حيا من به على رسولنا في اعطيتك فلنحوه الكتاب وهي كثر من كون عرشه وقد  
 قالوا انه سبب تسميتها به ثم ان كونها اكثر او من كثر استعارة وتمثيل لعظم ما فيها وكما  
 النفس من الجواهر بل هي من بحارة او اخبر وجعل العرش والسموات مهيبة لانها تحمل البنا  
 ظهوره وقصته ولذا رفعت الابد في الدنيا على خلقها وان نثره الله عن الجلال والجلية  
 وقيل ان من المشابه الذي استأثر الله به وهو اسم **قوله** وسورة الحمد والشكر لانه  
 لاشتمالها على ما ذكرنا من اشغالها على الحمد فظاهر ذلك على الشكر لانه في مقابلة  
 لبعض الروايات والرحمة الشاملة كما سياتي وليس هذا من حيث ان يتدبر في استكمالها

سورة الحمد

فيها بل التسمية بل التهمة الواسلة للشارك واين ذلك هذا الا ان يقال ان توصيفه برب  
 العالمين مشعر بالعلية ان الحمد لذلك كاصح به الامام وهو الملايم اذا جعل حمد الله  
 لنا لانه لا قدس ولذا قيل ان ذكره انما هو العبد في مقابلة تهمته وهو تكلف ولا يخفى  
 لانه سوا ذلك في الاوقات كل قارئ منهم عليه فاذا حمد كان في مقابلة تهمته ذلك ولا حاجة  
 الى ان يقال انه يؤخذ من قوله انتم الحبل لا وجه له فانها مشتملة على الحمد وهو اعتراف  
 من الشكر والحمد الحقيقي بشكر لغوي وقد تروى في ذلك الوجود في مقابلة تهمته  
 بان تسمى وتعلم المستعمل بشكره ووجه التبر بصفاته والمسا لانه ما صدر من معنى السؤال  
 والمؤاد تعلم كيفية السؤال وطريقه ولا يترجم كل السؤال لاضطرابه الى التكلف والشكر وما  
 بعد محروكاته وفيه ما امر من حد فجزء العلم والعطف عليه وكون التسمية بمعنى الاطلاق  
 لا يمنع العلم وتعلم ما على ذلك العلم والشكر وما بعد كعبه وفي التفسير الكبير الاسم العاشري  
**السؤال البيروني** عن رسول الله عليه الصلاة والسلام ان رب العرش سبحانه قال سوف  
 يستطاه ذكرى عن مسألي اعطيت افضل الاعلى المقائيلين وقد فعل الخليل عليه الصلاة والسلام  
 ذلك حيث قال الذي خلقني فهو يهدين الى قوله رب هب لي نورا والحق بالصلوات في  
 هذه السورة ولعل المبدأ بالاشارة عليه تعالى بشكره ذكر المعبودية ثم وقع الخبر على طلبه  
 الهداية لولا رده عليه ان لا يتحصن مما ذكره الدلالة على التسمية بالسؤال الذي اراه ثم  
 يفتني الحديث بخبر المذكر عن السؤال والسورة كما مكية بينهما فلا مناسبة لهذا الحديث هنا  
 كما لا يخفى على اهل الحديث **اقول** ليس من اياته هذه التسمية بهذا الحديث كما في  
 المعترضين من الروايات التسمية بالسؤال لانها مشتملة على تعليمه وبيان كيفية الاتية له  
 بالمكملين كما تروى فيهم له قصة الخليل عليه الصلاة والسلام وكذلك هذا الحديث القديم  
 ايضا بناء على ان المذكر انما شتمه له بذكره في ابتداء الحمد للسؤال لانه نصب عينيه  
 وقبلة القبلة ومن حيث شيئا اكثر من ذكره وتوحيده ما ذكره بعد نفسه هو لا يخلو  
 من الخفاء وكون المراد بل كذا ما ذكره في قوله قد سئل بعض التابعين عما ورد في الحديث  
 افضل ما دعا على به عبد في الاله الا الله وحده لا شريك له له الملك والحمد فقطل كيف  
 سمي هذه دعاء وهو صرف ذكر فقال هو دعاء الصالحين من شتمه ذكرى الى شتمه لقل هذا  
 الجواب البطل لتدل فقال هو كما قال فان الشك على الكثرة سؤال والطلب فقيل هل عرف  
 مثله فقال نعم اما سمعت قول امية بن ابى الصلت في من جدها في قصيدته المشهورة  
 • اذ كحل حتى امر قد كحلني • حيا وكن ان شيمتك الحيا •  
 • اذا اتيت عليك المر يومك • كناه من لغزيبه الشكر •  
 ونحوه قول الفقيه • واذا اطلبت اليك ربي حيا • فلما وه يكفيك والسلام •  
 وهو موقوف بدين سياتي بيانه **قوله** لاشتمالها على ما ذكرنا من اشغالها على المقاصد  
 باربع اصناف الضمير للتعليم كان اهل الروايات في تفسيره من برحانه اذ اب الدعاء وطلبه السؤال والمعرفة  
 الى الملك للمالك الامركان يقدم المبتدئين بديه دعائه التوحيد والاعظام والجلال ثم  
 محمد الله بحكامه التي هو لها اهل بنو عليه ويجوز ان يكون من قوله وقوله ثم تسمى بالاسماء  
 المايرضية وحسن القون على ذكره وحسن عبادته وشكره فانه يتوجه الى الله جل ذكره بان  
 شتمه تعالى الله بعد ما شاء للموم قوله الحق ولعندى ما سال ومنه قدم امر الخيرة على امر الدنيا  
 لظهور الله في نظام الاحتجابات المرات وان المطلوب الاعظم هو ام القرآن مجلا وحق ما قال  
 بعضهم لو قرئت ام القرآن على ميت فحي ما كان ذلك بحسب لان الحيا تسمى سما والله وكذلك كابر

سعدى  
افتدى



لغزوف كلها فافهم الحق قول **والصلاة** لوجوبها لفظ الصلاة يجوز ترجمته وضميه  
هذا لانها كما تسمى سورة الصلاة تسمى الصلاة ايضا ولما وردت تسمية الجزء باسم كلة وتسمية  
الجزء بالجزء لا يتبين باسم الاخر والصلاة بمعنى العبادة المعروفة **وقوله** واستحبها  
قبل علمه انه لا يخلو بالاشتمال لانهما من عند الشافعي ولا يخلو عندهما في حقيقته وانما  
يتم صلب الكشاف في قوله لانها تكون فاصلة او مجزئة بل لانها وما ذكره اورد علمه انما  
والثاقال في المذرك لانها واجبة او فرضية وهو المصير لانه لا يخلو بالاشتمال كما  
عرفت من ذلك ما في جميع الحق اشبه وهو لا يمتنع ولا يفتي من وجوه **والقول**  
كون للذهب الاربعه منقطة على عدم الاستحباب في الصلاة بوجوبها مما اتفق عليه  
هنا المار او في كتب الفقه المشهورة خصوص ما كتبه الحنفية وليس كذلك فان المصنف  
الله شافعي وفي كتبهم المعتمدة ما يخالفه وعبارته الامام العراقي رحمه الله في شرح الوجيز  
الفاخرة منقبة في الصلاة خلافا لا يحنفية حيث قال في فضل الصلاة **قوله** ايتمها طوبى له  
او قضيته وان كان ترك الفاتحة مكرها النبي وعليه اعتمد المصنف رحمه الله فالاستحباب  
عنده مذهب ابي حنيفة ولو سلم عدم صحة ما ذكره في التلخيص في اكثر الاحكام اقول  
شقي وقد اهدى مختلفه فان لم يرض لنا في العلم ما اوقعت نقل الامام الجصاص في  
كتاب احكام القرآن مذهب ابي حنيفة في قوله تعالى في العلم ما اوقعت نقل الامام الجصاص في  
الفاخرة ويحتمل قوله تعالى فاقرها ما تيسر من القرآن فانه اذت لفصله قرأه فاذا  
صح عن بعض الصحابة بنو محمد بن السلف انما غير واجبة في الصلاة مطلقا وان المراد بقوله  
في الحديث لا صلاة الا بالفاتحة الكتاب لفظ الكمال لا الصفة من اذ المصنف والزمحشر للاشارة  
الي من عيب هو لا يلاشي من المذاهب الاربعه حتى يحتاج للمقاومة من التعسف هاهنا ان  
استحبها بها اشارة الي مذهب ابي حنيفة بناء على تفسير الاستحباب بما يشمل الواجب والسنن  
المستحب المتعارف على ان الواجب معنى الفرض المستحب ما يقابل له او هو مستحب على الوجوه  
في الكشاف الشافعي والركعتين الاولتين عند ابي حنيفة والاستحباب فيها عند غيره  
او في صلاة التفل في رواية على الشافعي وانع ومنه ما نقل من انه مذهب ابن حنبل وانه  
لو كان لا يطاق الواجب على ما لم يثبتوا من السلف اطلاقه عليه وقد جوز ان يكون المراد  
بالصلاة هنا الدعاء فيكون كسبها بسورة التعلوه ان قلنا **قوله** هل الما قبل من تعبدت  
لجرحها وحيه وان كان الغيب بناء على تسميتها صلاة الحديث فثبت الصلاة بين يدي  
عندي بضمين الحديث لان تغليل المصنف كما سبب معنى الجرح لا الضم لان تسميتها في الحديث  
بالصلاة من اطلاق اسم الكل فان اذلة الجزء الذي هو ركعة تنتمي الحنفية بانعنا به وهو غير  
مناسب لقوله واستحبها بها من ان بعضهم قد مر في الحديث مضافا في قراءة الصلاة او ذكر  
الصلاة **قوله** لان ما ذكره من الشرط غير منكم عند المحققين من اهل الاصول مع  
عدم تعيين الوجوه ايضا فتدبر **قوله** والشافية والشفا لفظ الشفاي يسمى الشافية  
كما صرحوا به ويجوز خبره وفي الكشاف انها تسمى سورة الشفا وقيل ان المصنف ذهب الى انه  
يطلق عليها هذا بدون سورة ولولا ذلك لقدم الشفا على الشافية وفيه نظر وقد ورد في  
الطحاوي ايضا تسميتها سورة الركن وهو قريب مما هنا والحديث الذي ذكره المصنف صحيح  
البيهقي والدارمي وغيرها الا انه قيل عليه انه لا يدل على تسميتها بذلك اذ لا يدل قولنا  
لقد كانت على غير انصافه وصدق كاتب علمه وانما تسميته به فلا وقريب منه ما نقل  
الحديث انما يدل على انها شفا في نفس الامر ولانه المطلق عليها الشفا شرعا وليس لتسميتها هنا

ليثي شيخ زاده

لاري

شيخ الاسلام

مير باد شاه

معنى

بمعنى الاطلاق الا ان يقال وضع الاسم ثبت بالنقل عن الثقات ولا حاجة لدغوي الاجماع كما  
قيل في الحديث الما ذكره لبيان سعة ما نقل ولا نبات الباعث على التسمية **قوله** واستحب المصنف  
الحق الشيخ منصور وقوله لانها الواجبة لتسميتها سبعا وفيه اشارة في التيسير انها مشارة ايات عند  
الحسن البصري وست ايات في قول الحسين الجعفي وقد نقل عن بعضهم انها تسع ايضا فكيف يتاقي دعوى  
الاتفاق والاجماع المذكور في كثير من التفسير وعليه لم يفتل كذا اتفاق الجمهور وعنده به  
بخلاف فهم بمنزلة العدم وبخالفه واحدا واتمه تسع خلافا للاتفاق فلا يخرج بها المتكلم كونه  
منقضا علمه وقيل المراد اتفاق الراويين اتفاقا والحقيقة وانما حقيقة ومما كره للمصنف ولا يوجب  
لرؤيه به وقيل انه لاختلاف فيه والزيادة والنقص وهما من الراوي لانه لما راى في عهد النبي  
اية ظن انه في الباقي مع غيره ولما راى عكة التسمية ظنة كذلك وهو مراد المصنف بقوله  
الا ان الحق في قوله انتم علمت تسامح ابي بصير الظاهر انتم علمت لفظه دوران المومنون بدون  
صلته والمصنف بدون المضاف له لانه لاية آية تسمية اوها معلوم وانما الخلاف في اخفاها  
**قوله** ومنه من عكس اية قد افتمت عليهم آية سورة التسمية وانما سبب الما جعل عكسا  
له ان يكون المراد انه جعل التسمية جزءا من الاية كما ذهب اليه المتكلمين من عدم التعرض لمذهب  
الحنفية وهو ان التسمية جزءة عن السورة وقوله لفظه الذي انتم علمت آية وقوله  
غير المعصوم عليهم ولا القائلين آية اخرى وان لم يجعل التسمية من عدم التعرض للمذاهب  
سئل اذ لفتي في كلامه ما يدل على ان الاخصاص في كل ولا يتبعه ان يجعل قوله ومنه من عكس  
اشارة اليها على ان المراد بعدم جعل التسمية آية ما فيها واخرجه عنها وجعلها جزءا منها وليس  
في القرآن سورة اياتها تسع غير الفاتحة وسورة ايات **قوله** وتثنى في الصلاة الح اية تكررها  
فما قبل معنى ثني النبي اذ يفتنه على بعض قال للرفع سمي القرآن مثل قوله يثنى على ما هو سرور والاقا  
ويكرر فلا يدبره ويقطع ولا تنقض عما يثبه ويفهم ان يكون من الشا لا يثنى عليه وعلى من يثله  
ويجوز في قوله ان يكون جمع مثنى كرمي ومثنى مخففة منه او مثنى مشددا لثبوت كلاهما معا  
التانيث وبدونها والجمع بالنظر للايات وهذا بيان لاطلاق المثنى في غيرها المشددة  
وقد فسرت هنا بالتركيب فلا يدبر انها تثلث في المغرب وتثنى في الرضاعية مع انه اقتصر  
على الاقل فلا يفي الزيادة ولا تزد الركعة الواحدة ومما يلاحظه لانه المضاف المتعارف  
الاقرب من الصلاة وعبر المصنف عبارة الكشاف وقوله تثنى في كل ركعة وهي عبارة ما تورد  
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد اورد عليها انها تثنى في الصلاة لانه الركعة ولجيب  
عندها ان يحاطب لفة ثم ان كل صلاة فعلة واحدة ركعة وانما تكررها في كل ركعة الفاتحة الخيرية  
وقيل في المصاحبة انه تثنى مع كل ركعة ويفهم منه عرفا ان كل ركعة تثنى معها كما اذا قيل  
فلان يا كل مع كل احد لا يفهم منه الا انه ياكل مع كل احد باكل معه وهذا مع كونه كلفا باردا  
زعموا قائله انه لخص الوجوه واولها وقيل لانه ان يراد بيان محل التكرير على معنى  
ان الفاتحة تكررها في كل صلاة بحسب الركعة لا بحسب اركانها كما قالوا بنية ولا بحسب ركعتي  
ركعتين كالتسليم في الركعة ولا بحسب كل صلاة كالسليم فان تعددت الركعة تعددت  
الفاتحة والافلا كانه فيل يثنى باعتبار الركعة واعلم ان من علمت ان هذا المعنى وان كان له  
في نفسه الا ان دلالة تلك العبارة عليه في غاية الخفا ويروى ان مراده ان لفظ فيهما  
كما في قوله تسئل في موضع الشرع كذا بمعنى انه مستعمل بحسبه واعتباره وهو واضح وان  
حقي على القائل للمعترض **قوله** هو لم يخف عليه كيف وهو ابو عبد الله والحقيقة في شرح  
العصه في قوله ان الحجاب الحقيقية اللفظ المستعمل في وضع اول حيث قال قال هذا يحتاج الى تهديد

ابن كمال

لاري

كشف

شريف

خسرو



مقدمته وهو ان في لغير طرف الاستعمال كحتمها بل قد نرا فانه لا يعلق بالمعنى بطلانها كما  
يضمون ماصا زكا نظرف للاستعمال المحيط به ولا شك ان الاستعمال المحيط بالوضع ناشئ  
عنه بحيث يتصور فيه نظرفية تقديريته فكيف نيا الاستعمال للفظ في معنى كذا انما علمنا انما  
استعمل في وضع كذا ايضا لان ما للظرفية هنا الى تعاقبها من استعمال في الامم كثيرا وان كان  
في اكثر وهما هنا ايضا ما لنا الى السببية في البافية اكثر في استعمال في ايضا انما وليست انكار  
خفاية وكلفه مستور عاوان لم ينكر محضتك في غير موضع مما مر فليست العاقل الا المقترن  
شمران الظرفية الجازية انما انظر ونكت في اذا نرى في مقارنته في مكال للظرفية الحقيقية كما في  
التوضيح فليست في ذلك في كل ركعة وذا انها في قوله في وضع اقل وفي الاستعمال فتماما ثم قال  
والذي اذ في الينا خاطر القاصر ان منظرهم في هذه العبارة انما نشأ من جعل الظرفية على اللفظة  
المتعلقة بنشي وهو مستقر والتقدير بنشي واقعة في كل ركعة وقال بعض علماء العصر الجعفي  
ما فيهما اولافلان مع التقدير فيه لافان في النظر في المقام لتعرضه للوقوع في الركعة  
والكلار في بيان تكرارها وليس هذا في التكرار بل بيان عندها فاما في قوله لانه لا يقع قوله  
باعتبار كل ركعة الا الصحيح ان تكرارها باعتبار تعدد كل ركعة في فهمه من هذه العبارة في غاية  
الخفا كما قال السيد السند والمعتبر في فهم المراد وفي حتمها وقيل انه لا يتعدى جعل العبارة  
على المفهوم ان يتنى مقنونة في كل ركعة وقيل في عملية انه مع الاستغناء عنه فاسد لظهور  
ان التكرار ليس في حال القراءة في كل ركعة بل في حال القراءة في الركعة الثانية والثالثة والرابعة  
فانا اذا قلنا انما يقوم في زمان قيام كل واحد من القوم لا يفهم منه الا ان يكون قيام زيد مقارنا  
قيام كل واحد لا زمان قيام الجميع من حيث هو مجموع فافهم قولهم او الاثر العطف  
على الصلاة الا ان العامل وهو بنشي لا يظهر فكله به لان تثنية الاثر اقل وقد وقعت فعلها  
فعل ما في المعنار في هذه العبارة خال ظاهرا ولذا قيل ان تثنية الاستمرار بالنسبة الى الصلاة  
وما في النسبة الى الاثر والتغير بالمضارع لاستحضار الصورة وحكاية الحال الماضية  
بما على الامر بوجه الله في جواز اعادة معنى اللفظ معا او على عموم الجازيات يراد مطلق الزمان  
الشامل الماضي وغيره يعني ان المضارع لانه على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد قد  
يدكر فيستغربه ما مضى فيستمر وينتهي لاستحضار التثنية للعللة بالتثنية ولا يفهم ذلك الا  
بما يمتد به شاهد تفرقا بينا فظاعته كما ذكره اهل المعاني وهو مجاز ولد الما الزم للمع الجمع  
بين الحقيقة والجواز اشار المعنى الى دفعه بما ذكره لا يخفى بعد ولا اختصاصه بما استغرب  
ولا غرابة هنا والا قرب عدي ان يقال ان المترجم في تحقيق الاستقبال وخير زمان  
الحكم لا ينافي التكرار كحقوقه كقولنا لاصول التثنية مقاصد على تثنيها في الصلاة وكذا على  
تكرار الاثر لانها توفيقية فان كان الواضع هو الله في الازل فاستقبال الاثر الظاهر  
فان كان الرسول صلى الله عليه وسلم فالتثنية في اول النزول وتكرار النزول انما يتحقق بالثاني في مستقبل  
من غير كلف كمنعك لتقديره بغيره او عطف مع قوله حاضر على جعل مستقبل واما كون من قبيل علقمتها  
نبيك وملا مباركة فلا يخفى بورد تذكركم مع انهم لم يذكروا الامم لظلاله في ذلك دون الزمانين  
فان كان القياس لا يباهاه فنذكر قولهم ان فتح انها نزلت بمكة هذا بناء على جواز تكرار النزول  
وهو في الايات متفق عليه وفي السور مختلف فتركه بعضهم مطلقا لعدم الفائدة فيه قيل ولذا  
قال المصنف في الاستدلال المنكحة بان نزولها في ظهوره في حال الغيب الى الشاهد في الظهور لا يوجب  
التكرار فان ظهور الظاهر هو الظاهر المطلق الخصال الى اصل وايضا في الوجود وبيان لغير من هذا  
الغيب وفي منازل الشرايع من تواضع الدين لم يعارض معقول منقول ولا فيهم ولا في اوله نرا الخلاق

خطيب زاده

غصام

سبلا وقال الزركشي في البرهان قد ينزل التي مترتبة تقطعا لشانه ونذا كثر عند حدوث  
سببها فان شيا به وفي جمال لقر المتخاوي فاشرك نزول الفلحة مترتبة انها نزلت  
اقلا على حرف وبعده على الحركه وما لك ويجزي هذا في وجوه القرات ونسب قيل انها  
نزلت مرة اخرى بعد نزول القبله لم يزلها انما كان في الصلاة كما كانت وقيل نزلت مرة واحدة  
والخبر بدونها واستحسنه ابن حجر والجزري وجمع بين المذهب والترواتف وسقط ما قاله  
المعترض من انه لا فائدة في تكرار النزول وذهب الغزالي رحمه الله الى انه ليس في القران تكرار  
لنزاله بعضه بخلافه وماتهم من انه لو تكرر نزولها كانت اربعة عشر آية فهو باطل  
ومعنى قوله ان صح الخ ان صح جميع هذين الامور لانه لا ترة في نزولها بمكة ولذا قيل لولا  
قال ان صح انها نزلت بلهذبة لمحتولت القبلة وقد صح لما كانا وضع واخصر وقت في كل ركعة  
في تكرار النزول وهذا هو قولهم في هذا قول ابن عباس في الصحابة والمفسرين  
والمراد يكونها مكنيا انها نزلت بمكة لانه لم يشر بها في غير مكة ولذا قيل لولا  
لانه ليس يصح ان يثبت ما في الشريعة بل يصح ان يكون السورة مكنية باسمطرح المفسر  
واما القول بانها نزلت في قوله وهو قول مجاهد فقد قيل انه هفوة منه والقول بانها نزلت  
مكة وبعضها مكنية في غاية الضعف وكون المراد بالسبع المثاني في البحر الفاتحة عليه اكثر  
المفسرين وقد ورد في التفسير به من ان النبي صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري وقيل هي  
السبع الطوال وقيل نحو امير وقيل غير ذلك فان قيل اسمها السبع المثاني والواقع في  
الآية مستعارة من المثاني فلجعلت من المثاني قيل من في الآية نيا نية فوادة انها واحد  
لان الجاز والخروج صفة والمعنى سبعا هي المثاني مع ان كونها مثاني مخصوصة لا ينافي  
كونها بعض من مطلق المثاني وكونها مكنية بالنص هو ما في بعض النسخ وسقط من  
بعضها وورد عليه ان المكنية والمدنية انما يعلم من الصحابة والسابعين لا بالثقل عن النبي  
صلى الله عليه وسلم فانه امر لم يؤمر به ولا يلزم بيانه كالناسخ والمنسوخ كما نقلت في  
الاقواق وكذا انه لا مانع من نقله عن علي الصلاة والسلام كان يقول بمكة او بلات  
ملا من الصحابة انما اجمع اليوم والساعة كذا ثم ينزل ذلك عنه عليه الصلاة والسلام  
وقد وقع مثله وقيل المراد بالنص هنا انما هو المكنية بانها مكنية في المعنى  
الغوي والنقل معان منها اللفظ المكنية بمعنى لا يمتنع وغيره وفيما يله الظاهر ومنها ما يقابل  
القياس والاجماع والاستنباط في رواية الكتاب والسنة ويطبق في الفروع على ما يقابل  
القياس والاجماع التفرج اى القول المأخوذ من النسخ كما قاله ابن ابي شيبه رحمه الله وقيل انه  
هنا بمعنى المتعارف فان ما قبلها وما بعدها الى اخر السورة في حق اهل مكة وظاهر  
ان الله لم يمت على النبي عليه الصلاة والسلام بيانه السبع المثاني بمكة ثم نزلها بالمدنية  
وما قيل عليه من انه لا يبعد في الامتنان بما هو محقق الوقع قيل وقوعه لبيان شأنه وقد  
وقع في قوله انا ففرضا الآية والجاز المتعارف يساوي الحقيقة في جواز الازادة فلا يعترض  
عليه بان الاصل الحقيقة سقوية في غاية الظهور لانه لا يرد في الظهور ولما بعد صلاة  
النبي صلى الله عليه وسلم بمكة يضع عشرة سنة بلا فاتحة الكتاب وفرض الصلاة كان بمكة  
فقيل انه ليطبق في ابيات مكنية خارج عن الاستدلال بالآية والكلام فيه وقيل  
المراد بالنص صريح النقل عن الصحابة لانه ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما وكلام الصحابي  
فيما لا يصحاد فيه له حكم المرفوع ولذا اطلق عليه النص وما ذكرنا صرحا كما قيل من انما  
لا نسلم ان المراد بالسبع المثاني في الآية الفاتحة للاختلاف في تفسيرها وكون اثباتها

مير بادشا

ملكه والديته

سبلا



من قبيل و نادى بصاحب الجنة وانه لو سلم لا ياتي في نزولها مرة اخرى بالمدينة ولا يخطب عليك  
ان يكون ما قبلها وما بعد ما فوقها من انما يكون موبدا على القول بان الملك ما كان في  
حقه من مكة والمشهور خلافه وكونه سورة الحجر نزلت بمكة بعد الفتح لم يقل بمكة وفيه نظر  
وفي الخبر ان نزيل السور وضع القبلة في اولها بوجهها على الصلاة والسلام ولو كان  
من الصحابة لكانت نزلت في مكة ولا خلاف في ترتيبها لكانت وقال ابن عسكارة زيد الله عنده  
ما لم يجمع القرآن في المرة الاولى جميعه من نزل السور وقال عن القاضية ان نزلت السور الموعود من  
تلقاها زيد رضي الله عنه مع مشركه عثمان رضي الله عنه ومن معه في المرة الثانية وذكره  
مكي ابي القاسم الصبيح انه يوحى له صلى الله عليه وسلم في المعرضة الاخيرة **سورة التهم**  
وقال ابن كثير قال لست اجد في الخبر شيئا يدل على ان نزلت في مكة وهو كثير في كلام العرب لانه قيل  
ان نزلت في مكة لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من فضحاء العرب والمشهور خلافه وقد  
اظهرها كثير من اهل اللغة كابن السكيت والخطيب وغيره ووردت في قول عمر بن ابي ربيعة  
لقد سمعت النبي في مكة لثبتهما • فيلحقها ذلك الحديث المشتمل  
**قوله** من الفاتحة الخ في السئلة في غير العمل فانها تسمى بالافتتاح في قوله العشرة الاولى  
انما التبت السور السور السور الثاني انها من جميعها غير مرة والثالث انها التبت من الفاتحة  
دون غيرها الابع انها تسمى منها فقط الخامس انها ايت فذة انزلت لبيان ريس السور تحسنا  
والفصل بينها وهو اذا وان ارتفعة منها خروا الخفية لانظير له اذ ليس لنا قران غير سورة  
ولا يقض منها المقدس انما يجوز جعلها انما منها وكما ليس منها بناء على انها انزلت بقضائها  
مرة ولم تنزل اخرى لتكرار المنزول واستقلالها او لم تدرسة جبريل عليهما الصلاة والسلام في كل  
عام وهما كذا سائر القران وهو المشار اليه في حديث انزل القرآن على سبعه لحن وكما كان  
شاف وهذا اعني وكان ابن حجر يرضيه ويفر في روجه ويدفع به الاعتراض بان  
القران قطعي التواتر فكيف يبع اثباته او نفيه به وبه فيقول انما نزلت في مكة لثبتهما متواتر  
كسائر القران وقد نزلت في مكة في شامة وغيره ولطيف في تحسينه السويطي في خواشيه  
فان قلت لو سار هذا الحجاز سائر المذاهب لم يكن له ما عدهم ولا قائل به وايضا لست  
يعهد في وجوه القران لتخلاف في الايات بل في الحروف وصيغتها ودفع في بعض حروف المعاني  
وهذا استدلت به عن القران بالاحرف في الحديث وتلفظ بها وان دفع به الاعتراض بان  
بالسئلة في السئلة وهي متواترة فيما عدا الابدان فكيف صح تركها قلت هذا غير  
وارد فانه يجوز ترجيح احد المتواترين وان لم يبلغ غيره مرتبه مع نواتره كما في وجوه  
القران السبعة وكونه خلاف المعروف يبعده ولا يبطله والتابع انها يقض ان جميع  
السور كما نقله السيد رحمه الله والقاسم ما بها انما من الفاتحة وجزءا من السور والناقص  
عكسه والعاشر انها ايات فذة وان انزلت من انا وعلى هذا الخلف الابدان ونوعا عليه  
فضلها وفضلها ونزلها فابن كثير وعاصم والكسائي يعتقدون ان السئلة انما من كل سورة  
الفاتحة وغيرها وقد اورد المحدث ابو جعفر ورواه في الاصل عن يراها انما من الفاتحة  
فظلكا قاله الجعفي ورواه المصنف عن سائر السور ولا ينافيه ان قرأ مكة وتمت نعيمه فيها  
الانها انما من كل سورة مصدرها وكلامه شاملا لكونها اية وبعضها وقرأ مكة ابن كثير ورواه  
والكوفة كاصم وحرقه والكسائي ورواههم والمدنية نافع ورواهه والبصرة ابو عمرو يعقوب  
ويرواهما والشام ابن عامر ورواهه ومالك بن فضال والمدنية والاذريعي والامام عبد الرحمن  
الشامي ينسب للاوزاع وهي قبيلة مشهورة وذكر مالك والاوزاعي عن ذلك الحاضر بعد

العالم

العالم للتنبيه على جلاله **قوله** وفهمنا وهذا كذا هو في كثير من النسخ بالتنبيه وجوبا الى  
المصرة والشام فقط وذلك المدينة وفي الكشاف وفهمنا وهذا بضمير الجمع وتعبير بالجمع  
لانه يقتضي اتفاق اهل المدينة وفي الكشاف وفهمنا علمية وليس كذلك فانما جازعنا من فهمنا  
للمدينة من الصحابة والتابعين كما يروى في الخبر وغيرها بوزنها اليك من الفاتحة وفهمنا  
فان كانا من الصحابة والتابعين كما يروى في الخبر وغيرها بوزنها اليك من الفاتحة وفهمنا  
الكشاف وذلك انهما من الصحابة والتابعين كما يروى في الخبر وغيرها بوزنها اليك من الفاتحة وفهمنا  
**قوله** ولم ينزل ابو حنيفة الخ من غير فية يرجع الى انهما من الصحابة والتابعين والمعلوم من السياق  
وهو المراد بالسور الفاتحة ورواهها او كل سورة ولهذا كانا المصنفين ولفظها قائل المصنفين  
المخالفين مع ابن كثير في الروايات وحيث انما المصنفين ومفهوم قوله لم ينزل الى مكة  
يصرح ان في كلامه اشارة وتلون في ثبوت الظن كلفها في قراءة الصلاة فصح فترجع  
قوله فظن علمية فلا يرد عليه انه عدم النص على الشيء نفسيا وانما انما كالتسبيح ويتفقد  
علمية ظن عدمه ولا حاجة الى ما قيل انه بناء على انه من اهل الكوفة الناصبية الى كونهما  
من الفاتحة كما مر فسكونه يشعن بخالفه لما تقرر في الاصول من ان السكوت  
في موضع الحكمة الى البيان بياك ولا مترتبة في ان هذا موضعها وورد عليه ان سكوت  
الجوزان بكونه احراز اعني الخوض فيما لا دليل عليه كاذب المبالا امام اوله في اخره  
واقصص على الظن وذلك في القرانين راسا لانه اذ في مراتب الخلاف مع قيام الادلة  
على قرانها وكذا اذ هب بعض الخفنة الى ان الصحيح انها ايت فذة انزلت للمفضل والبيان  
او ايل السور لا يرد عليه الفاتحة حتى يقال هو بالمشية لغو الخاتمة الى الصدر وقوله  
ليست من السور فمدح في القولين وقيل الفاتحة وقيل حرق الظن عن عدم النص في  
الظن امره بالاسرار كما قال الكرخي لا اعرف هك المسألة بعين الملتقى لحياتنا الا  
ان امره باخفاها ما يدل على انها ليست من السور وقيل انه لما لم ينزل في مكة  
لحق ان ابقاها على اصلها من عدم حتى يظهر لثبوت وقيل ظن في هذه العبارة ليس فعلا  
جمولا بل مصدر منون مرفوع لانه خبرات مقدم والمراد من ينف يستلها ليد والردة  
على الرخصه في قولها لانه مذهب ابي حنيفة في جعل القولين في ان بعض الظن انما قلت  
وقوم بعض النظر ايضا وما في الكشاف ان لم نقل انه ظن من رواية بناء على الملاحقة  
الحنفية على ما يشك كلامها كما هو المثلد اول بينهم فان قلت كفي بيع القول بانها  
ليست منها فانها ابا حنيفة لم ينزل في مكة مع ان محمد بن القاسم والبرهان الكافي وغيرها  
نقلوا عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انها في الصلاة حتى قال الزبيدي رحمه الله بحجود  
السور بتركها ونقل عن المجتبى وجوبها في كل ركعة قلت والاشناد في المقدم في كتابه  
عن شرح المختار ربيعه الصمد روي انها ليست بواجبة فقد حكى المحققون كالامام ابي بكر الرازي  
والكاشغري وغيرهما ان الخلاف في السئلة لا في الوجوب وقال بعض المحققين القول بوجوب  
السئلة ليس له اصل في الرواية وما نسب الى ابي حنيفة من الخلاف في الوجوب من طغيان  
البرقع وكذا ما ذكره الزبيدي وتكريم مما ذكر انها ليست اية من غيرها ايضا ولا قائل بانها اية  
من غير الفاتحة فقط **قوله** وسئل محمد بن الدق والدة نفع الله الالهة وتشد يد  
القالحين من كل شيء ودوننا المصنف خايل طهره المتضمن له ونحن وهو ايضا لم ينزل على نفي  
واشياء تامة وان كان المراد قرانها والمراد المصنف العثمانية القديمة المنة اوله  
فلا يرد كتاب القنوت في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه فان قلت ما بين دقي المعنى

ابن

عصام







صيغة الله

اي من اجل الترتيبين اقله يبين فان قلتك الحديثان مختلفان وان قلتك هذا ما يقع  
 فيه المنع حتى يقال المتكلم ناسخ للمنتقد ما لو تمكن الجمع بينهما قلتك قد جمع بينهما  
 بان ام سلمة فهمت كونهما بعضا من بعضا والوقت على العالين وهو لا يدرك ذلك مع ان حدث  
 امر سلمة لا يجرى لغيره هكذا اللفظ كما في الاتقان **قوله** والاجماع على انه لا هو من قول  
 لعطف على الحادث اوله منبذ الخبر على ان الخ فقبل من المعانيقين من نفي كونها من اللفظة  
 ومنهم من نفي كونها في قول السورة قرانا والمصر اذا كان يصح بر كل منهما فاني بالاحاديث لولا اول  
 وبالاجماع لرد الثاني والاجماع المشهور قول وفعل والاول اقوى ولذا قد مره وعبر عن الثاني  
 بالوافق واورد علينا كما لا يثبتان كونها جزء من الفاعلة كما مر وجوابه بغير ما قد مره  
 والمراد بالمصنف الغنماني وما جرى على اسمه من المصالحف القديمة وهي مجردة عن اسمها  
 السور وغيرها فلا يرد انه يكتب في المصالحف اسمها السور وقد اياها وكونها مكتوبة او  
 منسوبة ولو اطلق فالمراد بما فيه فانية لفظا لقرانته وهذه خارجة بالاتفاق في  
 والمختص عقلي فبقي الثاني على عمومه قطعا وثبتت كحقيقة او امر ظني كما مر فلا  
 يرد ان العام اذ خص منه البعض لم يبق حجة قطعا ولا حجة الى الجواب بانه ممتز  
 بكما بانه بلون اخر او خط اخر وما نقل عن ابن مسعود رضي الله عنه من ان الفاعلة  
 والمنعوت ذنوبه ليست من القراك لا اصل له وان ذكره في مطالع القرآن من الكلام **قوله**  
 مع المبالغة في تجريد القراك الخ يعنى الاجماع والاتفاق المذكورين مع المبالغة  
 في تجريده بحسب لظاهره يقتضي انهما من القراك في ذلك الحال والمخالف فيه لا سلمة ونحو  
 انه انما يقتضي انهما من القراك في ذلك الحال لوران واما كونها من السور فلا ولا يرد انه  
 لا نزاع في هذا الاجماع فكيف كان المحققين مخالفة وقتك وورد عن ابن مسعود رضي  
 الله عنه انه كان يحكيه التعشير في المصالحف وقال البيهقي المراد لا تحتمل اطرافه غيره  
 وعن قزويني بن كعب انه قال لما عرض جانا الى العراف قيل انكم تأتون اهل قرية لهم روى  
 بالقراك كدوى النخل ولا تشغلوه بالاحاديث فصددهم وجردهم والقراك كما في عريب  
 الحديث وفيه انه يحتمل امرين التجريد في اللادة وان لا يخالط بغيره والتجريد في  
 الخط واللفظ والتعشير حتى قيل بكرة نقطه وشكله واول من فعل الا لا يوا لا سود  
 الله واول من فعل الثاني الخليل بن احمد والمتأخرون على انه بدعة حسنة وقيل هو امر  
 بتعليم القراك ووجهه من غيره من كتب الله لغيرها **قوله** حتى لم يكتبها من غايه لغيره  
 القراك عن غيره لانها بعد افراد ما ليس تفارق عن عدم الكتابة لانها ما موردها بعد  
 ولذا قيل انه لا يرد في التلخيص المستفاد من المبالغة في التجريد وهي لا يرد مما ليس من القراك  
 اذن في كتابته لان النسب الاشياء بالاذن امين فاذا القرون فيه كان غيره اولى ولذا قيل  
 عليه لان هذا بل النسب الاشياء مما ليس من القراك بالنسبة فان من ذهب الى انها ليست من  
 القراك يقول اثبت فيه للتبرك والفضل والاذن والشارع الخ غير ذلك مما لا يوجد في امين  
 ولشخصي انه محل النزاع **قوله** والبا متعلقة بمحذوف الخ قوله على تقديره اي تقدير  
 المحذوف وهو من غير شتى من حرف الاضافة ايضا وهي تفضي محاذي الافعال وما اشبهها  
 وما يقتضي معناه لشيء متعلقا بها بنحو الام وهي متعلقة بكسرها وقد يعكس ذلك في  
 شعر قال وساير الظرف منها ما هو كقول ما هو مستقر لفظا لثبات معنى العامل  
 استقر فيه فهو المحذوف والاتصال والصلب في تفسيرها فقبل اللغوي ما يكون عامل  
 مذكورا او مستقرا ما يكون محذوفا وهو مقدر اللغوي مخالفة كافي اللب ويسمى مستقرا

مير باد شاه

لتقدير

لتقديره معنى الاستقرار والمفهوم من اللب وشرحه ان اللغوي ما يكون عاملضا كما عن لظرف  
 غير مفهوم منه نسوا ذكر اوله والمستقر ما فهم منه معنى فامله المقدر الذي هو من الافعال  
 العامة ولما كان تقدير الافعال العامة مقدر الاعتبار النحاة وقصر المستقر بما علمه  
 محذوف عام وكاين المقدر هنا من كان النامة والاقبلت التقديرات كما قال الفاعل  
 الشارح وتقديره خاصا هنا لانه اولى بمقد قيام قرينة المحض من انتم فائدة ويكون هذا  
 لغوا او مستقرا علم مما ذكره في الحامس **قوله** ان متعلقة امامه كولا ومحذوف وعلى  
 الثاني مؤخر او مقدم عام او خاص من فعل واسم مفرد او جملة ويضم له معاني الباقية تزيد  
 لعلنا لانه على ثلاثين واخرا والمصر منها يكون فاعلا خاصا مؤخر او محذوف الكشاف في  
 تقديره اقرا واقتلوا الشارة الى ان لا يتبعين هذا اللفظ بل كما يؤول في هذا المعنى  
 والظهور نكرة المصرفا لتيههما انما لا يصح ذكره كما قيل **قوله** لسم الله اقرا وا  
 بلفظ المضارع ووجه بعضهم تقديره ما ضيا لوروده كذلك كما في الحديث بسم رب  
 وصنعت جني ومنهم من قدره امر او عن الفراء انه قال المقدر فعل امر لانه تعالى قد تم  
 التسمية حثا للعباد على فعل ذلك فالتقدير ابد واواقر واوروا السيوط عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما وهو للناسب لتعليم العباد الا في **قوله** لانه الذي يتلووه  
 مقر ولانهم يتلووه للفظ التسمية ومقر وبتشديد الواو وتخفيفها قبل هزة لانه يقال  
 صحيفة مقرورة ومقرورة والمراد بما يتلووه ما جعل التسمية متبدا له وفي الحديث  
 الشريفة فان قلتك الاقرا ان يقال لانه الذي يتلووه قراءة لانه المقصود افتتاح  
 القراءة بالتسمية كما يدل عليه قوله وكل فاعل الخ **قوله** المراد بمتلو والقراءة  
 لاستلزامه اياه وانما ترك ذكره وذلك لانه يتلووه المقرو ورعاية النجاسة بين التالي والمثل  
 اذا امكنت وبيان ان التسمية يتلووها قريبا نحو فية شيان احدهما من جنسها  
 ويتلووه ذكره ذكرها وهو المترو والثاني من غير جنسها ويتلووه وجوده ذكرها وهو القراءة  
 وتلووه واحدهما مستلزم تلوا الاخر فصرح بتلووا الاول ليعلم الثاني مع المحافظة  
 على النجاسة وانما قلنا اذا امكنت الرعاية لانه التسمية الذي يحتمل يتلووها الا لا يرد  
 لتبع وجوده لذكرها واما المذبح فلا يتبع ذكرها لافي الوجود ولا في الذكر والاستقام  
 ان يقال انما يتلووه التسمية مذبح فلا يتبع ذكرها لافي الوجود ولا في الذكر والاستقام  
 السورة وكيف يتلوا في تقديره وفعل المنكر وهي مستفيدة على قراءة هذا القاري بل وجود  
 وكيف يتسنى ان يقال للقراءة قرينة لهذا المقدر فينبغي ان يقدر اقرى من امر التلوا  
 ايضاح قابل للمعنى والمقدر ويكون على نسق ما ينطبق به الترتيب **قوله** الظاهر  
 انه على هذا يقدر قبل قراءة كل قاري ويكون اخبارا منه تعالى عما يصدر من عباده  
 وليس المراد باقر ومكمل مخصوص بل من يصح منه التكلم على حد قوله ولو تزي اذ وقوا  
 على النار وبعد الوقوع ينوي كل بالضمير نفسه كافي الاستفتاح بقوله وجهك وجهي  
 ومن هنا يبين ذلك وجه جعل القرينة المقرو دون القراءة لانه ذلك المقدر اقدر تقديره  
 في الالابد عليه المقرو وقبل وجود القراءة فصدر به المصروفها الله بنا على مد هذه والزم  
 ليشمل المذاهب فلا حاجة لما ذكره قدس سره واللاحذ ان ارباب القرينة المفضلة اظهر  
 شعر قوله ان المذبح لان ارادته الشاة وان لم تدح فمثله لا يستحق مذبحا حقيقة  
 وان اراد بعد تعلق الذبح بكونه لا يثبت في الوجود غير ذلك اذ المذبح من حيث هو مذبح  
 قال لربلا مرتبة فان قلتك مقدرات القرآن هل هي من حق بطلان عليه ما كلام انعام لا

لاري

رد على الطيبي

سبحان الله العظيم



فلا يشك في انهما هما اي لفظ الكتاب التزاما للزوم في متعارف اللسان فهو المتعارف  
القرآني واما الفاظنا فلنست منهن ما لا يمتد ومنه ما لا يجوز التلفظ به اصلا كالضار  
المستتره وجوبا واما جعلها مقدره فامر اصطلاحى اذ غاية تقريب اللفظ فانها من كل  
الجور المفصولات الخيام مشتمات في جريته هذا التقدير على القول بانها انفة وذل  
وقفت عليها بعض القراء نظر وبتفسير ما يتلوها بما مر مما قصد جعله نالها وجعلت بها  
له وان كان لفظا نظيره سقط ما قيل من ان الذي يتلوها كاد وقع عليه القراءة وقع كثير من الافعال  
ككونه مفعولا وحدها ومفعولا وغير ذلك والمراد بقوله كل فعل الفاعل الذي جعل التسمية  
منه الفاعل بقرينة التسمية والسقوط غيره عن ذكره لاختلاف اللفظ بالاضافة ومعناه اللغوي  
اي ان كل فعل ينصوب ما هو مصدره من الافعال فالظاهر ان تقديره بحسب الصانع مما يليق  
فلا يرد عليه ما قيل ان كل فاعل يضمن اللفظ المذكور بقصد المعنى وسنويه ولا حاجة الى  
الجواب بان النشر قد وردت ملاحظة المتعاقب واخذها من اللفظ حتى تسليح نفسها بالفاظ  
متشابهة كما نقلت التسمية بين سينا وان كان هذا امر عقلي وحده الى لا منطقي اصطلاحى  
كما هو صريح لغزنا ومفردا على من لا يمتد مع ما فيه من التخصيص في تقديره بحسب ما فيه  
من الالهام المشوش له من التامع والمضارة والظهور في مقام التفسير **سؤال** وكذا في القصر  
الحق كالتقار والذى يضمن القراءة التي جعلت التسمية من بابها يصحح وهذا التمام للثانية  
بوضع قاعدة مطروقة كلية في تقدير كل متعلق باسم الله وقد نصح المصنف في هذه العبارة التوضيح  
وقهنا تاسيح كما في ما تشرنا فيه فان التسمية جعلت من باب الفعل الحقيقي كقراءة والحال بالانف  
والمعنى الفعل الضوي الدال عليه فلا بد من تقديره في الكلام في غير ما يقدّمه ما جعل التسمية  
من باب العناية اي معنى مصدره وهو معناه الضمى او الحيا وله بان تقديره لفظا ما جعله  
التسمية من بابها وهذا مختار الشريف تبعا للشارح المحقق وتبعه المحققون في الكتاب  
وهذا الكتاب وقد قيل عليه ان اغبار الحذف في تفسير الحاجة التي غير مرضي وهذا  
كما قيل ان يكون بكلمة ما في عبارة عام الذكورة المعنى محفل ان يكون اللفظ ووقوعها بعد  
قوله كان يضمنه لا يقتضى الثاني فالاولي الحيل عليه لا يقتضى اذ اجا قوله ما جعل التسمية  
الحق مست الحاجة للتقدير في تقديره في معنى ويؤيد انما جعل التسمية من باب الفاعل  
الحقيقي في القراءة والمضمر فعل اصطلاحى هو اقر والاقول بان اقر اللفظ للقراءة كما  
اقتضاه تقديره من غير انها في القول بان القراءة معني اقر واللام للتقدير فان  
معنى اللفظ يراجه المعنى التضميني كثيرا وتيسر علينا ايضا ان هذا اللفظ انما يضمن لو كان  
المقدر مقدر وقد يقال يجوز ان يراجه بالاضافة الى الفاعل في القلب للحذف في متعلق  
بالمعنى لكنه لا يلائم التسمية به او يجعله مفعولا لفاعل وفيه ان المقصود بالبيان في  
التقدير لم يحفل الا ان لفظا علم من النسبية وقد يوجه بالاستخدام بان يراجه  
بلفظ ما اللفظ ويضمن المعنى **سؤال** ما ذهب اليه الشرح هو الاظهار وكونه قبل  
الاضطياج التي امرت بها في المبادىء الى الاصطلاح اصله واضح واذا كان جزء المعنى بطابق  
كلية معني فلا يبعد في اللفظ له وما ذكر من كون المقدر مصدر غير صحيح لما عرفت من انه  
معنى تضميني لا مظايع فان قلت **سؤال** التام مثلا اذا ذكر التسمية يريد السمع بالقرآن له  
وتقديره اذ يحاسب كونه اقرانا وتقديره اقر ولا ياسب فعلة قلت هذا المختل  
فاسد لانه بعض الناس وليس بشي فانه كالغيتار لفظه مفعول من لفظ القرآن اي معنى  
لخر كانه عليه علما البديع فان قلت كيف قيل هذا بالاستخدام وتعرية لا يصح وتعلم

لاري

سبعة الله

لاري

لانه

لانه ليس هناك متعديا يرجع القصر لاحد مما قلنا هو كقولك بعنه يدبرهم  
ونصفه وسيا في بيانه في قوله تعالى وما يعتر من معمر الايات ولفظ ما عام نحو  
بدليا وقد اريد به لحد مما يصح ان يصدق عليه وارجع اليه الضمير باقيا بالآخر  
مع ان اباعد ربه لم يصح بالاستخدام وقت لم ينف على مراده قال انه غير صحيح وغاية  
لوجبه ان كل لفظ اذا اطلق يصح ان يراجه معنى الموصوف له وتفسير لفظه في نحو  
فعل ما عدا ربه عن الفعل باعتبار لفظه وباعتبار معناه ولا يخفى فساده فانه لم يرد  
بلفظ الفعل ولا بما يصح عليه بل بما المكي بمعنىه فتدبر **سؤال** وذلك اولى الخيرة  
على من زعم ان تقديره لا يندى اولى لانهم يقدرون متعلقا لفظا المستقر عما كالكون في  
والحصول ولانه مستقل ما قصد به التسمية من وقوعه باسمه في تقديره او وقع في المعنى  
ولا يرد عليه اذ باسمه تارك لان الامر هنا فعل القراءة لا الابتداء الوقوع في اول اللفظ  
قبل ان يالف القراءة المطلوبة منه ولذلك صح به ووقوعه من صلح اللفظ بان  
تقديره لخصوصيات احسن والبق بالمقام واو لبيان ان التسمية لا تقتصر على  
تقدير القراءة كما هو التسمية على وجه التبرك والاشتمال وان يندى في تقديره بل يندى  
وتقدير الحاجة لا يحد به لانه تمثيل وتقريب القصر اعلم لا طراده واذا قامت قرينة  
الخصوص نحو زندي على الفرس فلا شك في انها اولى واما قوله ان الحرف وقع التسمية مستندا  
بما في قوله معناه ان يجعل في الاوائل سوا وقد لفظ لا يندى او سوا في قوله  
تقديره وامثاله الحديث فعلا فقط وفي تقديره بد وامتثال له قولا وفعل ولا شك ان  
اولى قلت **سؤال** هناك مغالطة لا يلتفت اليها بعد ما نوره شرح الكشاف لان الامتثال  
القول ان اراد به ان معنى قوله لا يندى ونية باسم الله لا يندى في قوله فغير صحيح لان  
امر اصطلاحى جاد كعدمه لسوقه فلا يصح حمله عليه وان اراد مجرد الواقعة اللفظة  
فيما روى ما يروح مقابله كقاعدة تلتس الفعل كله بالتبرك ونحوه في بعض الجوانح وكان  
قد نصح الحديث المشهور المستند على الابتداء بالشملة ووقوعها في الابتداء في غير  
على تقديره ابدو قلت **سؤال** لا يصح شي منهما لذلك اما الحديث فلانه يستند على تقدم اللفظة  
على الامر في البال والتلفظ في ابتداء ذلك الامر ولا يستند على تقديره ابدى او فعل الحرف  
واما الوقوع في الابتداء افانه وان صلح مع حث الشارع على وقوعه في تقديره لانه التسمية  
بظاهرة لانه لو كان في تقديره ابدى وكفى الوقوع في النهاية والموسط على تقديره لانه  
والموسط وليس كذلك وهو كلام حسن وفي قول المصنف ما يطابقه في ما اللفظ  
ان كل ما صح فيه المتعلق ذكره خصوصا نحو ما سمك ربي ومنعت جنبي وغيره مما ضاهاه  
وقيل المبراد عدم مطابقة في القران لوقوع القراءة متعلقا في قوله اقر باسمك ولم تقع اليافيه  
متعلقة بابد وورودها في الالف ليس متعلقا بصمتها ولو سلم فلا يلزم كونها في اوائل  
الستور مشله ولذا قيل ان المطابقة بهذا الاعتبار لا تصح من جهة ابدى ملاحظة ما ذكره  
وجود القرينة الدالة على تعيين المتخوف في محال التكرار فلا يلتفت اليها في محال لان يعتبر  
ضمنية للاستقلال **سؤال** في هذا بحث وهو ان الشريف كرهه قال في تقديره ابدى عامما زعم  
بعض النحاة ان تقديره لا يندى اولى فيقال ليه الله ابتدء في القراءة مثلا ولا يخفى ان ابتدء  
القراءة اخصر من القراءة لاعتمدها على قراءة الاول والموسط والآخر ولخصا من ابتدء  
القراءة بالاول وليس هذا هو الكون والحصول الذي قد مره الحاجة حتى يحتاج الى الجواب  
وما قيل من عموم ابتدء باعتبار ان منزل الالف لانه يعلم لغيره المقامات المتداب

ماموني

ملاحضه

ليثي

مير بادشاه

حمد



هو القراءة او باعتبار اصل العامل في التبع لا يخفى فانه اذا دل للقائم على ارادته  
ما معنى فغزبه منزلة اللان حينئذ وكونه باعتبار الامل لا يدفع السؤال باعتبار  
المقال فتدبر قول **لقد** ما يطابقه وما كان عليه وفي نسخة ويد عليه يد وما والفصير  
المرفوع للموصول والمنصوب لا يبدأ والمراد بما يبدل عليه القرينة الثالثة عليه دلالة  
ظاهرة وان وجد اللفظ في الجملة فلا يد عليه انه يد على عدم صحة ضمها رابد الا في جوف  
وقوله او في زيد على خلافه فان ابتداء بالتمسك قرينة لا ارادة اليه لكتما في الظاهر  
وليس بمنزلة الا في فسطاطه وقوعه في الابداد العلمية كغيره من التالات الخالصة  
اذ لا قرينة الامتياز الفعلي هي اعني التقدير شي من جنسها التقدير لا يبدأ او قيل  
معنى قوله وذلك وان اضمار كرفعل جعل التسمية منبدا له اولى من اضمار رابد لعدم  
ما يطابقه فتما اذا كانا الفعل الواحد بغير غير منبدا ولا يخفى بقوله واما كون قال في التبع  
ما يصيد في علمه من ان نفسه فتمهل لا يتحقق ما يصيد في علمه الشئ يتحقق له وقت  
يقال يمكن اعتبار مثله عند تقدير ابد ولا تالف الفعل المبدؤ بالتسمية يصيد في علمه  
المبدؤ وما وصك دل على عن بابان القراءة اقرب الى الفهم لانه المقصود من التبع  
بالتمسية وفيه نظر ظاهر **قول** ما ابتدأ بالزيادة اضمار في قوله واضمار للصدم وفاعله  
والخبر سؤل جعل الجار والمجرور من خلقا بالمصدر المذكور خبرا وسؤا قد ابتدأ او  
بدؤ وهكاهذا لخصالات عقلية فالأفلامه منقضية لتعلق الجار بابن ابي والساقية عينية  
وللاضطر هذا ما ترون عدم المطابقة والتلاوة افرؤ وان كان جملة فعلية والفعل  
مستتر في قوله اقل ما ترون دلالة التسمية على الثبوت معا صفة بدلالة المضارع على الاستمرار  
الجددي المتناسب المقام وقتيل لزيادة الخذف هنا باعتبار زيادة الحروف فلا  
يرد ان خذف الجملة لتراقل من حذف المضاف والمضاف اليه واورد عليه بان النظر  
هنا متوجه الى المعنى كما ترى في كلام الكشاف في ذكر افرؤ وانما وهذا لو قد رددت لزيادة  
له في الحروف وانما ارتكبت بقا التلاوة بناء على ان اهل المعاني لا يظنون الخذف على اضمار  
المقام وانست تعلم ان كلامنا في زيادة الاضمار سؤا اطلاق عليه الخذف عند نقل المعاني  
أم لا اسم ان المسموع طائفة المشائير الكلام على تقديره فخلاصا شريع في بيان تقديمه  
**قول** وتقدير المحمول هنا وقع في هذا الشارة في التسمية في اول السور ووقع في الحسن  
موقعا وانسب مقامه يقال انه يتبع متى في موقع مسرورة موقعا حسن كما في الأساس وقيل  
اوقع معني اثبت وامكن من وقيل اذ اثبت وشائها باعتبار وقوعها في محال يقتضيه الحال وفيه  
لتحقيق نكاح المحمول المفضول الى المفعول بواسطة حرف الجر وقوله **هنا** الاختراع عن نحو اورد  
باسم رابك مما يقتضي المقام تقدم عامله لانه اولا في الامرات اهتماما ببيان القراءة وان كان  
اسم للتأني في ذاته كما سياتي **قول** كما في قوله لسلم الله محراها نظيره باعتبار التبادر  
لا استشهاده ونقل المعامل التي فيها كاشية عن المصحة الله وهي على تقدير ان يكون معناه  
مجرها وفي نسخة مجرة بالنصب والتنوين باسم الله وحوز قوله غير هذا الوجه بان يبي  
ان التعليل به على تقدير ان يكون عاملا في شعر الله انا على نحو ان تقدم عامل المصحة عليه مطلقا  
واذا كان جارا او مجرورا لانه مصدر مسمى بمعنى الخبر والاربا اي ذلك باسم الله لا يوجب الرياح  
والقاء المرساة بكسر الميم وقيل انه اشارة الى وجه كونه الجملة اسمية كالابدون الواو لانها في تاويل  
المعروف في قوله بعضكم لبعض عدو اي متقادين وفيه نظر ستره ثم وقيل هو نظير الجرد التوضيح  
حيث قدم فيه هذا الطرف بعينه لانه مستقر فيما نحن فيه لغو قد اعلى في تمام التعليل

حسوبا

خصوصا على القول بان المبتدأ عام في المعبر والاستشهاد ايضا انما يتباني اذ جعل اسم الله خيرا  
لجريا لامتطافا ما ركبوها انما انشأ الله حيث قال نطحال من الواو اي ان يكونا  
مستبين الله اوقائلين بسم الله وقتلجها واوارسها او مكالها على ان المجري والمترس  
للموقت او المكان والمصدر والمضاف محذوف كقولك انك تحضون في الضم وانضما بهما  
قد رجلا او جملة اسمية من مبتدأ وخبر اني وفعل كليلات الاستشهاد ليس بمعنى الجوه  
كلها لانها متعاقبة له ودفعه يعلم مما ترون انك تعيد مثال لتعقد في مطلق المحمول **قول**  
لانه اهم الخ الظاهر بالضمير للمعول فان اهمية تقتضي المقدس حتى صار فظمه المهم المقدم  
كالشكوك **قال** فقلنا لها تيك في انما **ودع** غير هذا ان المهم المقدم  
لكن قوله اول وما بعد يقتضي كون الضمير للتقدم من صفة لان يكون فيه تقدم  
تقدمه ولنا قيل ان الضمير للتقدم وان كان اهمية باعتبار ما اضيف اليه لان قوله اول  
وما بعد معطوف على اهمه ولا يوجب ان يقال المحمول اول الامتلاف ان يكون المراد وتقدمه اذ الخذف  
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وفيه ما فيه واهمية ذاتية لا تستعمل على اسم الذات الا قد  
والمعول يحق لان الاستقامة نسبها طره في كل من خطر وظهوره لم يصرح بوجه الاهمية  
فيه فلا يد عليه ما قيل انه لا يبي ان يقال قد كذا الاهمية من غير بيان وجه الاهتمام كما صرح  
به الشيخ عند القاهر فالظاهر ان يقول لانه اذ على الاختصاص والاشارة ان يكون عطف انفسيا  
لانه المحسن التفسير الشئ بما يوجبه وكلامه اظهر وجه الله من صرح في خلافه ايضا فسطما قيل  
من ان الرد على المشركين المتقدمين باسم الاضمار منوط على الاختصاص المتفاد من التقدم  
وقيل عليه انه من فوائد الاختصاص المذكور فلا وجه لجعله من نكاح التقدم **قول** لو قيل  
ان المشركين بيئدوك افعالهم بذكر المصطلح بالباطلة فالمناسب لنا الابدان بذكره سبحانه لان  
انهم وقت يعرف بما قد سناه ما يفيدك عن ذم الناس من جعل اذ وما هو معطوف على  
اوقع وقال المشاكاك دليل الوسط من معلوم ودليل الطرف من غير معلوم تعمر للاول بقوله لانه  
اهم وللتابع بقوله فان اسمها الخ والكفر بذكره لان دليل الوسط بعينه وقول عبد القاه  
لم يعهدوا في التقدم شي ليجري بغير الاضمار من العناية والاهتمام ونفله عن سيبويه في الاضمار  
افاد تلخصها قوله ما من الحاجب والوجهان بالشارة الى ان الضمير امر كل جملة لا بد له من وجه  
كالعظمة والاختصاص ولذا قيل ان قوله واذل الخ تبارك وتفضيل للاهية كانه لا يظهر ان  
بقوله لانه اذل واعند له بان اشارة الى قيمة الاهمية التاشية من ذم عن غير ما حذف  
متعلق اسم التفضيل لمعالمه واللفظ لا يعتمده اذ اهمه من غيره كالعامل وقيل ان الجرد  
عزى لتفضيل مؤول باسم لفا على وصفه مشبه **قول** واذل على الاختصاص اما الاختصاص في ابتداء  
المشركين باسم الله منهم استعانة وتبرك كقطع للوجه عن الشرك باختصاصه وادعاه  
وقوله اذل يستند على وجود اصل الدلالة بدون التمسك بوجوه التخصيص بالمتكرد  
يعيد المحم بمكونة الساق وتعلق الخ كالمبالا واصناف يشع بالعلية وانتفاء العلة يستلزم اتقا  
المعلول على المقام الخطا في اذام نظيره على الخ جوف تقدم الاختصاص ايضا فانه قيل باسمه لانه  
الوجه لاجتماعه للقائين فهو الصفة المشارة بان من لم يصف بها لا يتبرك باسمه وقيل الظاهر  
ان المراد بالاختصاص مطلقا لتعلق الخ بالضمير فيكون التقدم المفضل للضمير دلالة اظهر على  
لخصيص المقام باسم الله وتكلمه غني عن التبارك ثم ان هذا الضمير كما قالوه قصر افراد لانهم لا يتكرو  
التبرك باسم الله تعالى فانه قد سلك المعروف في قصر الافراد ان الخطاب بالكلام الواقع فيه يقتض  
ان المتكلم مشرك لصفتها واكثر في موهوب واصل اول من صوفين فالمر في صفة واحدة والخطاب

صنعة الله

مير بادشاه

صنعة الله

لازي

تفسير بسم الله



لغير قلب يعتقد ان المشرك يعكس الفكر ولا يحق ذلك كالاجح في ذلك هذا هو الفرق  
لجورده بعض الفضلاء في شرح الفاضل المحقق كما يشترط الجواب عنه بان غير لازم وان نزلت  
القوم ثمانية في كنههم والشاعر المحقق جعل قصره قصر ازيد وثبتة فنية السيد السند ولم يحجز  
به لاحتمال كون قصره قسلا لا يتاخر بانتهاء التمام لما ذكر وقوعه منهم على الافراد قلبه  
للموحد ثم ان اعتبار مخاطبة كل واحد من خاطبة في غاية التكلف وتوجيه السعد وجماله  
له بان المشركين لما كانوا يبتدون باسم الله كان مظنة ان يتوهموا مخاطبات ساكنة  
لكنك تعسف بعيد وقال قدس سره التقدس من المشركين بجزء الاهتمام لا للاختصاص  
فوجب على الموحد ان يقصد قطع شركه الاضنام لئلا يتوهم تخوفا لا ابتداءا سميها وكتب  
في حواشيه انه لرد التوهم الشارح في هذا القدر كاف في قصر الافراد لا يجب ان يكون  
معتقدا المشرك بل وانما كان ممنوعا وهما مظنة توهم الشركه وورد علمانية اذ عامة  
مخالفة لما طرح به اقل للمخالفين الا ان يقال انه ليس قصر ازيد على الحقيقة بل على النسبية  
وتنظر بغيره ولو ادعى جاحل حتى لا يتصلح فيلزم مخاطبه ولا الى اعتقاده فتراد الموحد التبرك  
قصر الحقيقة ولو ادعى جاحل حتى لا يتصلح فيلزم مخاطبه ولا الى اعتقاده فتراد الموحد التبرك  
في فعاله بلست الله لا باسم غيره وهو يتقصد الرد على المشركين فاما من الووقوف في حضيض  
التقليد اذا امكننا المتعود لقصر التحقيق السيد فلما توهمنا في بين قوله اياك تعبد وبني  
الاستغناء باسمه في النبوة الكريمة بناء على ان الاستغناء فسمما لا ينبغي ان يكون  
تكلفا لقصر التحقيق بانها هنا استغناء توسل والمنفتح استعانة يحصل المستحان  
فيه ثم انه قال في الكشاف فوجب على الموحد ان يقصد معنى خصا صر الله بالابتداء وذلك  
بتقدمه فاورد علمانية لا يناسب ما هو بعيد عنه من ترجيح تقدير ابتداء نصيا اقول وموخرا  
ولذا قال في المصحة في ذلك وان وجهه بانها اشارة الجواز فتقدير ابتداء نصيا وبانواع  
ابتداء الفعل الذي شرح فيه كقراءة لامه نومة الحقيقية وتكذيبه انما هو اذ وقع مناقضة  
لغيره وهي كقولنا يكون قصر الموحد ابتداء قرا ونحوها باسمه تعالى رد على المشرك الذي لا يقرب  
وانما بصيرة اعلمه لو حضر مطلقا لابتداء او قصره انما يكون في غير التوهم في ذكره ثم انه  
اورد على قولنا المشركي وغيره ان تقدير الفعل في قوله اقتدا باسمه تعالى وقع لانه اول ما ترك  
فالاقتداء لقراءة فنية الله كما مر ان هذا المعارض وان كان يقتضي ان يكون الاقتراب لقراءة الله الا ان  
المعارض لا يوافق وهو ابتداء المشركين باسمه تعالى التوهم يقتضي ان يكون اسم الله تعالى اهم فاني في هذا  
على انك وكذا السكاك في نظر هذا المشركين باسمه تعالى التوهم يقتضي ان يكون اسم الله تعالى اهم فاني في هذا  
الحاfrican قسم العامل على المحمول بحكم الامانة التي قال في الظاهر ان المراد انه فالر  
او لا على النبي الذي صلى الله عليه وسلم فامر فيه بالقراءة لئلا يتركه للخلق الوحي من غير قصد اليه  
بتبليغ ولا اذ انك حتى يقصد في الرد على من خالفه ولذا قال صلى الله عليه وسلم ما انا قاري  
فلا حاجة الى ما اذ عامه مما لا يقتضيه المقام ولا في قوله صلى الله عليه وسلم ما انا قاري  
المن قولهم هو حسن التخلية والتخلية في المقام ولا في قوله صلى الله عليه وسلم ما انا قاري  
لغة دلالة وتسمية في تعظيمه وفيه في فعل لانه الاستدابة والتبرك في تعظيمه فاذا تم على كل  
متعلقها المقدم كان قوي في ذلك وقت في تعظيم الاسم تعظيم السعي وقوله ووقوف الوجود  
من وقوله اي وجهه واقفا وحسن كما في شرح ادب الكاتب لا من واقفه حتى يكون على خلاف القياس  
والمراد يكونه في موافقة الوجود اي لما في الخارج او نفس الامرات باسمه تعالى بقدمه على القراءة  
والمراد في فعله على عامه المقدم وقوم من تاخره تقديره في الذات والحال الوجود قد

سلوان وعفندي

سوري

شيخ زاده

كل

كل وجود واسم الشايق سابقا وقد يرفق في لفحات اسمه تعالى مقدم على القراءة كما به ثم اتد  
ذلك بوجه تيد على معنى الباطن يدخله لتفسيرها وقوله كلف لالح واللفظة لا سقطت  
من بعض النسخ فقد رها بعضهم اي كلف لا يكون اسمه تعالى مقدا على القراءة وكذا تقدمت  
بالذات ونحوه حيث الكمال والاعتناء بها شرعا لانه لم يجلت الة وهي لا بد من تقدمها في الوجود  
وقوله حيث ليان لان جعلها الة على ان لا لا يستعان الة والظرف لغو باعتبار ان الفعل يتم  
ويعتد به شرعا مما لم يصدر في التسمية اي جعل في اوله لاننا الصلوة شرعية والا  
استغناء ومشهور وكفى متارا كما نص حقيقة فيه فمعنى كونها لانه لو فقهه علمه حتى كان فعل  
به فلا يريد علميا ان تمدد في الحقيقة انما من الفسحة فلا تبا سب حجة اللة المدغمية لما  
يستعان بها في ذلك لان الة تقتضي الامتنان فلا يلزمه التعظيم والالة هي الواسطة بين الفاعل  
ومنعك في وصول الة لانه في قوله ما لم يصدر اي جميع اوقات عدم التقدير في ذلك  
لقوله عليه السلام كل امر لال الة في قوله ما لم يصدر اي جميع اوقات عدم التقدير في ذلك  
لاحق الغاية واستدل بحد ثبوت على ترجيح الة لانه لا يمكن عدم القيام بها التواكفا  
بخلاف المصلحة فانها لا دلالة لها على ذلك فلا توافق معنى الحديث وفيه **قوله** في طه  
الله روي انه كلف عن الة في قوله ما لم يصدر اي جميع اوقات عدم التقدير في ذلك  
نية بل حمد لله في وقوله ورواه البخاري في قوله ما لم يصدر اي جميع اوقات عدم التقدير في ذلك  
وادخل الفا في الخبر وليس في الخبر واليات وفيه روي في قوله ما لم يصدر اي جميع اوقات عدم التقدير في ذلك  
والبر وكما يجمع بينهما وجامع نية ويقدم وموضع الحمد المذكور روي ايضا باسم الله  
وقد وقع الاضطراب في هذا الحديث سند او متناثرة قال في قوله ما لم يصدر اي جميع اوقات عدم التقدير في ذلك  
المطلقا اذا قد ثبت من متناهيين امر محله واحد منهما ويرد الى اصل الاطلاق بشران الحديث  
في صواب الاحتمال في تقديره في ذلك لا سيما وقد تقوى بالمتابعة معنى الخبر ما فصحة  
فقوله ابن حجر رحمه الله اما قوله ما لم يصدر اي جميع اوقات عدم التقدير في ذلك  
الكشف لا يلفظ النية من حفظ حجة على من لم يحفظ وفي لفظه انما لغت في نقصانه  
حتى كانه سرى لاخره وقد في قوله ما لم يصدر اي جميع اوقات عدم التقدير في ذلك  
لا المظنوع الاخر والبال الشان والحال كما مره ويال اي شريف عظيم يستمر به والبال القلب  
في الامتثال والامر ذلك قلب صاحب الاستغناء به وقيل شبه الامر العظيم بذي قلب  
على الاستغناء المكنة والتخييل والوصف به تعبيدي لتعظيم اسم تعالى حيث استبدى به  
في الامور المعتد كما يكون غيرها والتيسير على الناس في محقرات الامور والتصدق بغيره او  
شامل الحقيقي والاصناف في الاعمال من بين الروايات وشبهه لغت عن ذكره **قوله** وقيل الباطن  
للمصاحبة لغيره في الاستغناء مخالفا للزمخشري في ترجيح المصاحبة لانها اعرب ويصح  
قال قدس سره انما انه اعرب في المعنى في لغتنا العرب او اقصى ايمان فلان نأ المصاحبة والالاية  
الكثرة الاستغناء من بعد الاستغناء لا سيما في المعاني وما يجزي عن غيرها من الافعال كما  
انه لصحة ما وفق لمقتضى المقام فان التبرك باسمه تعالى في ذاته وتعظيم له محلان حبله  
اللة فانها لم تبد له غير مقصودة بذاتها ولا ان التبرك باسمه تعالى كما كان على وجه  
التبرك فينبغي ان يرق عليه في ذلك ولا ان التبرك باسمه تعالى على المصاحبة كانت اذ على الاستغناء  
جميعا لغيره لانه لا يستعان بها فلا صلح ولا صلح على اللة ولا ان التبرك باسمه تعالى معناه  
بغيره على الحد من بينه وبينه والتا ويل المذكور في كون الة لا يمتد في الدنيا لا ينظر في حقيقة  
ولا ان كون اسم الله تعالى الة للفعل ليس الاعتبار انه متوسل اليه بركته فقد صرح بالحكمة



عصام

المعنى التبرك وقد ايد الوجوه الاول بان جعله آلة تشتمل له زيا دة متخل عن  
 الفاعل ويشتمل على وجود لقوات كماله من لثة للعدم ومثله فيكم من محسنات الكلام  
 التي هي في الابد والاول ايضا بان جعل اللفظ الفاعل لا ينفك عن مذهب من يقبل  
 بان التبرك من السورة ومنهم من جعل اللفظ الفاعل للمصاحبة وما استبان به  
 للمصاحبة كما ذكره التلخيص في تفسيره ما روي في السنن عن علي الصلاة والسلام قوله صلى الله  
 الذي لا يغير من اسمه شيء في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم فانه قوله مع اسمه صلى الله  
 اولا في المصاحبة **قول** كل ما ذكر امور لا تقاسم غير مستقلة ولذا ركعتيها بالانطاك  
 في الحواشي فثبت على الاوثان الاكثر تزيدها وحاطت القناتذ والاشغاف تارة تدهن كثير اعط  
 المعاني كما في قوله استعينوا بالصبر والصلاة وانما نشأ هذا التوهمة من تشبههم في الآلة  
 بالمحسوسات ولتبر كل استعانة باله منبهة ولا شك في صحة استعانت بالله وقد ايد  
 في لسان الشرح وهو اذن في المصاحبة فلا يقال لضموه للتفصيل ولا يصح هنا وقد يقال  
 انه الاكثر بطلت بفعل القناتذ وقد قال السبوتون رحمه الله تعالى المصاحبة كالمصاحبة  
 جميع معانيها تشبه له وهوان لا تكون تحتها المصاحبة فلست يبعد منها فاشارة وانما  
 الثالث وهوان التبرك باسمه كما في قوله بان جنة الابد لا يدخلها من غير طهارة  
 المحفوظات للفعل غير معتد به شرطا ما لم يصدر باسمه تعالى كما هو في عبارات التبرك  
 بل لا يخرج منه وفي التصاقه فان معناه اعتراف العبد في اول فعله بانها جار على يد غيره وان وجو  
 فعله بقدره الله وتكاد لا ينفعه نسلا كما في قوله والامر والامر لا ينفك عن الاستطاعة  
 لمرغبات الشيطان الاعتراف بالوقوف على عبادته في جميع احواله ولا يلزم من كون الله معينا  
 لا يظلم المعنوية الامر ان الله هو الموقوف على عبادته في جميع احواله ولا يلزم من كون الله معينا  
 ما تصور في الفاعل كانه يقول اقر باسنتها ومكانته عند سماءه وفي الحقيقة هو المعين  
 في كل حين كما قاله الطيبي رحمه الله ولا ينفك عن اتخاذ المستعان به او عدم الفرق بينهما  
 كما قيل في قوله تعالى انه قصيب لانه تزيده في التبرك تعظيما وتكراما ليس في الاكثية وان  
 لم يكن على التحقير واللفظ الدال على التعظيم في حقه تعالى في غير ما لا يركب عليه او  
 يوهب خلافة وان كان معناه صحيحا قابلا لا يترد في الاكثية لانها لا ينفك عن الخزانة التي كانت  
 خالوا شيئا ولكن ان تقول التبرك كالتبرك في الباكي سالي وما ذكر انما هو فيما يركب على الاكثية  
 وصحبا بالمادة كلفظ الله او بالهنية كحفظه فانه لا يظلم عليه تعالى وكذا استقم ابن شريك  
 في العادة قول في علم والله مفتاح هذا المفعل الاشبه اما الحرف في اللفظ على الالة اذا دخلت  
 على ما يتعلق به تعالى بطريق المشابهة المكنية وقامت القرينة على وجه التشبه لا تقصر فيه  
 ظلاما من الحروف كثيرا اذا قصد بمانا على التعظيم وابتهاج ما لا يليق وان كفي لم يحكا الالة  
 مفتر بعد وظهر في قرينة مفتره فاذا اساعده المرحح ومع واما الثالث وهوان المشركين كانوا  
 يبدون باسماء الممنون للتبرك كما في قوله صلى الله عليه وسلم بل كانوا ينفذون الاستعانة بعدها وسكان يتبرك  
 بها لانه تعالى وهذا شبه بالالة واما الرابع وهوان المصاحبة اذ كل من جعل الفاعل في قوله  
 مرات اقر في قوله استعينوا بالصبر والصلاة فانها في قوله صلى الله عليه وسلم فانها في قوله صلى الله  
 واما الخامس وهوان التبرك معني ظاهر لانها في المصاحبة معناه التبرك فظاهر البطلان  
 لانه لا تبرك في نحو كملت الالف بكه شيئا لسفر وقد استعملوا الهاء في قوله تعالى  
 خاتما كما مر حوايه فكيف توهه التبرك فيها هو بمعنى الحنية وان اراد انما يظهر منها  
 بالقرينة اذ لا معنى لمصاحبة جميع الفاعل الامم لحيته تركتها فلان نقول تلك القرينة

ملاحضه

سيد

باقية

ملاحضه  
وسيد  
عسى

باقية بعينها فنفسه اذا فسد لالة لتوقف لا عند ادبها شرعا عليها واما كون التبرك معنى  
 ظاهرا لكل احد فغير متساو انما ما حوذا من خصوص معنى المصاحبة كما عرفت فاقبل عليه  
 مرات العلة والنظر في حواصر العوام كالقوام والذوات كالتقوى اسباب التبرك لا الرد مما لا  
 المبررات رد بانها ذوات عن المبررات فانها تبارك على ان كل احد من الحواصر والعوام والله  
 ولهذا في ما موروث من ذلك من التبارك فانها تبارك على ان كل احد من الحواصر والعوام والله  
 بما لم يبر قوة وهو بعيد جدا واما التبرك سرفاة ما يقع بعاشي لانه لا يمنع من كون جرح الاله  
 كالطومار والكشاف بفتح باق الجارية وقد مر ان المصاحبة مفتحة للقران مع كونها جرحا  
 بلا خلاف ولو سلم فعلها بفتحها ومبدأ بالنسبة للمادة لها واما الاستئناس بالحديث فقد  
 قيل على ان المراد بها في الحركات الاخبار عن انه لا يضر مع ذكر اسمه شيء من مخلوق ولا يضر  
 تستد على امر لا صلاحا عند ما نحو كما المراد بالحق والقرارة لم تحصل حينئذ عند زمت  
 حقيقة المصاحبة فيه ولا وجه له فان المصاحبة ليست محسوسة وكونها المباركة  
 بنفي صحتها الصريفة منه صحتها النعم والبركة كما لا يخفى والمراد بالبركة دفع الوسيطة  
 عن القاروم حزيل الثواب كما قال العائز عن عبد السلام رحمه الله فلا يضره ان القران اشرف  
 من التبركة فكيف تطلب له تبركها وتطلب المبالغة في فعله وعنى على وقيل ان يترك  
**ومن الغريب** ما قيل انها اسمية واقبال التبرك هو على ان الطرف اذا كانت بالالامة  
 والمصاحبة طرفه مستقر فان كانت للاستعانة والالامة لانه مدخولها سبب للفعل  
 متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل الحرف عامل في الطرف ويجوز ان الرضى صاحب  
 اللباب العنوتية على الاقوال في الكتاب والامانة عند كثير من الالفاظ في باب الاستعانة  
 وقال القائلين ان الله اذا قصد بمانا المصاحبة ككون معمول للفعل مصاحبا لمجربها  
 زمانه تعلق به من غير تبرك في معنى العامل في مستغز في موضع الحال وان قصد بمانا كونه  
 فلعو وتوكيد الفاعل لا يضره تبرك بغير تبرك لانه لا يضره تبرك لانه لا يضره تبرك بغير تبرك  
 يكون مشتري دون الاخر بخلاف نحو من بالعامه فانه لا يضره الاخرية وكذا ما نحن فيه  
 واذ التبرك ايقاع القراءة على اسم الله وفيه نظر ظاهر لانه محض صاعا على مذهب المصاحبة  
 عليه تصان المصاحبة انما هي المعنى الاول واما الثاني فهو معنى المصاحبة ولا يضره تبرك  
 لا يضا في المصاحبة محض صاعا على مذهب المصاحبة لانه لا يضره تبرك لانه لا يضره تبرك بغير تبرك  
 المتعلق ببيان معنى المصاحبة وعلى المصاحبة تعلقه بالفعل المقدم معنوي لاصحابه  
 فهو متعلق بحال هو تبرك لانه متعلق به الا انه لا يضره تبرك لانه لا يضره تبرك بغير تبرك  
 صلح عام او خاص كما مر وكفي نيا في هذا في قول الكشاف تعلق المصاحبة بغير تبرك لانه لا يضره  
 اقر النبي ولغيره المفضلين بل بغير تبرك على معنى ابي لا ابد والامتنع كما يحصر التبرك في  
 اسمه تعالى لان دخول الحصر على مقيد كدخول المنفي في وجوهه **قوله** والمعنى تبرك الاله هو بيان  
 المعنى على التعلق لان المصاحبة وان كان معناه ما شرده للاسبب لانه بغير تبرك لانه لا يضره تبرك بغير تبرك  
 على الملازمة بطريق التبرك ولا يضره وجوه التبرك على ان تكون اسم الاله لغير الاله اعتبار التبرك  
 بغير تبرك في رجع بالاحرف الى هذا كما يعلم من الكشاف وشروجه وتبرك المبررات بالاصالة التبرك  
 كما هو بغير تبرك وهو تصور المعنى وبيان الملازمة فانها تكون على وجوه شتى فلا يضره ان التبرك لانه لا يضره  
 تبرك من معانيها اما في قول من ان الاله مؤنوع بغير تبرك لانه لا يضره تبرك لانه لا يضره تبرك بغير تبرك  
 فحلت على بعض معانيها بغير تبرك لانه لا يضره تبرك لانه لا يضره تبرك بغير تبرك لانه لا يضره تبرك بغير تبرك  
 كون التبرك مؤنوعا لانه وضع لذوات الجزئيات لاصفائها كما لا يخفى شرقات الشارح

كل



المحقق قال في شرح قول الزمخشري هنا على معنى منبر كما يعني ان التقدير منسب للمعنى  
لكن كون المقدرة من الافعال العامة لكن المعنى حسب القرينة على هذا فلا يجعل الظرف مستقرا  
لاغنى انتهى ففصل علينا من معنى على ان اللقدرة في الظرف المستقر كما التمة وان كان المعنى  
على الحضور فينا قهر ما سبق منه من ان الضميرين اما قد يكون متعلقا بالظرف المستقر  
على ما اذا لم نجد في تارة الحضور ودفع بانه لا منافضة لان العموم الذي نقي لزومه  
في متعلق الظرف المستقر هو العموم المطلق البالغ الغاية كما في الكون والحضور الذي دل كلامه  
هنا على لزومه هو العموم بالاضافة للمنتزك ونوربان هذا القسم من الظرف مستقرا  
لاستقرار معنى المتعلق فيه وانها منه وكل ظرف في نفسه من حصول شيء ما فيه في بعض  
اما لانها منه الا ذلك كرت في الدار وبعضها فيهم من حصوله بوجه كرت في العرس  
وفيما نحن فيه لتبر للظرف نفسه دلالة على التبرك ولو قد رتبته متعلقة متبرك خرج عن  
كونه مستقرا لان ما اذا فقه من تباين صفة بالصفة الى كارتين وتصل  
فانه لا يخرج عن كونه مستقرا لانها من معنى منسب من الافعال العامة انتهى ولا يخفى ان هذا  
وان حصل بها التوفيق بين كلامهما لانه يعني معقد من غير غاية ولذا اعترف بعض الفضلاء بانه  
وارد غير متدفع فتدبر قول **وهذا وما بعده** الى هذا راجع الى الوجهين السابقين كما نبه  
عليه كثير من اصحاب الخواشي وقوا لظاهر فان خصصنا الثاني لذكر التبرك ونحوه على ان من يقول  
قيل في الوجه الاول في كلامه بالمقابلة على الثاني الا ان الثاني متعلقات ما مرصه وتلك  
ما لخصه به بعد وهذا الجواب سؤالنا مما مر فان كتب الظاهر لا يليق بكتاب العرف  
ان يقول ان التبرك وكذا الاستعانة ونحوها والتبرك من مفهوم التبركة لان الاستعانة  
لا تخالو كنهها والتمس من قولنا الحمد لله وكونه على نعمته من قوله رب العالمين الرحمن الرحيم  
لان الحمد في مقابلة النعمة والسؤال عن فضله من قوله اهدنا الصراط المستقيم  
ما فيها فلا يرد علمنا انه لم يترجم لقوله اياك نعبد ونحسب انك ادخاله فيما ذكره **قوله**  
كيف يتبرك الخ يتبرك بصيغة المجهول اي يتبرك العباد ومعنى كيف يتبرك كما قاله الشريف  
بأي عبارة يتبركون فلا يرد ان ما ذكره في تعليم التبرك باسمه لا كقيمة التبرك به انتهى يعني ان  
الاستعانة هنا حقيقة وهو عن التبرك فانه انما يكون في كلام المتعبد لانه كلام الله تعالى وكذا  
استغفرت عن كنيته دونة فانشا على ان المراد بالقيمة العبارة المخصوصة لانها لباسه الذي  
يبرهن فيه فكانها كقيمة وكالة فاقبل من انه استغفرت انكار استغفرت صبغته  
للاستبعاد لان الانكار بحجابه وهو متعلق بالاستغفرت سواء كان انكارا او استبعادا او نحو  
كفت والقامه للمبالغة بطريق الكناية عن انقضاء الشيء بانقضاء كنيته اذ لا بد لكل ما لخطر  
من الوقوع على كنيته ما على المحقق في نفسه قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم تنسبوا لهذا  
اعترض بان تعلم التبرك لا كقيمة كما سمعتنا فقال ليس بشيء لانه استغفرت بحقيقة انكاره حتى  
يحتاج هذا ذكر وكذا ما قيل من ان التبرك للمبالغة بالقيمة العبارة بل اي كقيمة يتبرك بها مراعاة  
تقدير المتعلق ونحوه والذلة على الاضمار وغيره وفي ذلك التقدير والتأخير في  
النسب ليس بحسب اللفظ فانه علم العباد ما يوجب اعتبار هذا التقدير والتأخير فلا حاجة  
الى تقدير تلك القيمة فان لم يعلم لم يعلم ان ذلك التقدير والتأخير فكيف يكون فيه  
تعلل لغيره فانه تعسف من غير داع له **وقرئ** منه ما قيل من انه لا يخفى ان ما ذكره  
يشتمل على التبرك باسمه تعالى على وجه معين وكيفية مخصوصة وكذا الاعتبارات  
ان يقع الجواب للسؤال عن كقيمة التبرك من غير احتياج لاعتبار العبارة وصرفه للسؤال عنها

طوسي

ابن كمال

ابن كمال

طوسي

ميرصد

وهذا

وهذا عزيب منه فان تغيرها افادة الشريف الا انه كما قيل  
اذا محاسن اللاحق اولهما • كانت عيون في قتل في كفت اعتدلت  
**قوله** ان التبرك بتقدير اسمه لانه في تقدير لفظه اسم المراد منه بعد الاضافة  
اسمه تعالى اذا الاضافة ان كانت المطلق الاضمار من اسم الذات والصفات فيفيد التبرك  
بجميع اسمائه وتعالى منه وجهها كما هو وجه بعضهم وان كانت للاضمار او وضعي الكامل  
تختص بلفظة الله لانه اسم وضع للذات وما عداها اسما صفات واما الباقية وسئل في ذكر  
على وجه يؤدي الى جعله منبذ للفعل في تسمية لذكره على الوجه المطلوب **قوله** ليعلموا الخ  
الظاهر انه بالخفيف من العلم ونحوه ان يكون من المنعطفات فيقولون ان الله عز وجل انما يخشى  
انه قال مثلا ان التبرك انسان ان تكفي رسالة من جهة الخبير فانك تكفي كتبت هذه الحروف واما  
تفعله على ان التبرك والتبر في قولنا كما يتوه هذا المراد انه تعالى في حقه ليعتدي  
ومكح التبرك ان استقم من العباد فحسن منه تعالى كما قيل  
ويقع من سواك الشيء عندي • وتفعله فيحسن منه ذاك  
مع انه ليس كذلك لفظا ولذا قال يوسف عليه الصلاة والسلام لا تجعلني على خراب الارض اذ  
حفظت علمي وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان جعلت مقولا على السنن العباد من غفلة التبرك  
لم يثبت لها من اتبعه فقتل انما يظن وقت ان جعلت مقولا على السنن العباد من غفلة التبرك  
الكلام على لسان غيره فتدبر **قوله** في الكشاف هنا كيف قال الله متبرك باسمه الخ وهي  
ليست من السور فاعلمت طاهره لانه اذ كان **قوله** وانما كتبت الخ الحروف المعاني هي  
الموضوعة على حرف واحد وحروف المعاني في ما قبل الاسماء والافعال وحروف المعاني ما تتركب  
ولبي منه الكلم ولما كان التبرك مختلف بتضاف العوامل كانت امثلة السكوت فحتمه فان الياوم  
بالخفيف او في ايضا اصل الاعترا ان يكون وجوده في الوجود الكامل وعلى المعاني في مقابلته  
ان يكون عكسيا وقد امتنع التبرك في الحروف التي كانت على حرف واحد لانها من حيث  
كونها كلمة من اسمها مظنة لا يتبدلها **قوله** ونحوه الا ان التبرك بالساكن المتدبر كما  
سيأتي بيانها فحقها ان يبين على الفحة التي هي لخص السكوت في الحفرة وان كانت السكوت في الحج  
لانها اذ كانت كقيمة التقدير على الاستعانة فاستحقت الخفت كما قاله الشارح المحقق **قوله**  
كيفية التبرك انما قد وقع عنده ما قيل من انه معارض ما ان التبرك بالعدم بقلته والتأكد اذا  
حرك حركت بالسكر لانه في اللفظ انه لا يخرج للسكوت يولي في تقديره ان اذا ان السكوت  
ليس له خروج ومخرج الكثرة لضعفه وسبب عدمه مناسبت له او المراد ان مخرج الحرف  
التأكد في سبب مخرج الحرف المكسور ولا يخفى عليك ضعف الجواب الاول وفساد الثاني ولو قيل  
المخرج في كلامه مصدق بمعنى مخرج المخرج المخرج في حين ان الامتثال في المخرج من السكوت  
والتمس منه ان يكون بالسكر كما صح به الحكمة لم يبعد فتدبر **قوله** لا خصصها بالزوم  
الحرف في الخ في الكشاف لكونها لازمة للحرفية والمخرج والمصرحة الله عز وجل لما ذكره في  
الاختصاص وغير لازمة بلزومها كارتبه ومما سبب الحرفية للسكر لان الامتثال فيها البناء  
واصلها السكوت الذي هو عدم الحركة والسكر في اللفظ والضعف لعدم واما الحرف فلما سببه  
تعلل واثره وقد اقتصر بعضهم على الثاني فيقولون ان قوله تعالى في الحروف المعاني في الكشاف  
بانها ليست لازمة للمبالغة بلزومها فالصواب ان يقال لازمة للحرفية والمخرج والذلة على  
المصرحة الله عز وجل لانه لا يرد منه مصدق بضاف لفاعله والحرفية لازمة لا يرد منه ومن  
لم يثبت لعله او اعتبارها ايضا بانه على انه مضاف الى المفعول ثم قال ويحتمل ان تكون الاضافة للفاعل

مطلوب  
الذين يصرحون

سعد  
بشي  
حفيد

رازي

بشي



وتسمى التاييل اضافة اللزوم للمفعول بالحرف فية والحرف كلزوم واللازم البيا ولم يضاف اللزوم  
للبياء اذ تعد اضافة اليها الحرف الفتح عليها لانه لا يفتقر الى تحريك ولا لزوم البيا  
ايما ساعرا لما يحتاج الى التكلف والنجس يد عن تلك الاضافة بان تولد ان عدم الاهتكاك  
عن الامرين مفسور على البيا وقيل الى الفاعل وتطير ما ضرب زيد الاعم وهو مفسر فصر الضعل  
المشكك الى الفاعل على المفعول وروى بان الفجر مضموم في فصر الموصوف على الصفة والموصوف  
والضرب للشبه الذي زيد وان اعتبر بغيره بالمتعلق بالمتعلق لغيره والاولى ان الضرب  
المذكور صفت له لانه متعلق به بغيره ويحصل له صفة اقربا رتبة كما في الوصف بحال المتعلق  
والفجر بغيره وهو سبب في ما في الاضطرار الذي يراه المر وقد اجيب عما ذكره من اللزوم  
بان المراد باللازم للشيء ما لا ينفك عنه كما في الاعم واللازم للمعاني والمفارقة وتعينهم  
مما ذكره شي لا يركن لا يركن الثاني بدون مالا العكس ولذا صح التمسك لللازم الى الاعم والمساوي  
وكيف للغة ناطقة به كما في التصحاح والاساس وعليه قوله تعالى والزمهم كلمة التقوي فمن يلج اللزوم  
لغة في عدم الالتفات وهذه تصور لوزم فلان تبيد اذا العرفان فلهذا هو اللزوم والبيت منه وكثيره  
عدم خروجه عند وهو موصوف كقايي ومثله فوطه ام المتصلة لازمة لغيره الاستفهام فمن قال  
لما فكر معنى اللازم اصطلاحا وله معنى اخر لغوي وقوله وهو مما قيل ان من ما ذكره لا يدق المعنى  
وان المتعلق في دعوات يقال اللازم معنى اللزوم مجازا لغيره في اللزوم وقد رتبته على المتعلق  
تفسيره لانه لا يستحقه غير متفكك منهما فلا يوجد به وبها كما هو معنى اللزوم في الاصطلاح  
الحكمة الا انه لم يصب في رده انه معنى اصطلاحا للغوي وليس بشي لان عدم الدقة كما بره  
مما توراه والمجاز يند هنا فاستدرك عدم القرينة المصححة له والحاكمة له مع انه قال  
المعنى الغوي الحقيقي كما عرف فية والتخريج على متعارف اهل اللغة انبى مع انه قال عليه انه  
غير مطابق لمصطلح الحكم لانه لا يركن ان يكون كل حرف جازيا لانه قالوا الكتابة لازمة  
للانسان اذ وادواته كلها واحد الانسان وحده الكتاب وهو فاسد هنا وتكلف بعضه بوجه  
بما نحن في غنية عنه والذي نصحه ما في حواشي بعض المفضل العصريين من ان العصب من تسخ  
شرح الفاصل المتقاربان على ما هو معنى اللزوم في اصطلاح الحكماء بصفة المفعول وما في بعض النسخ  
من معنى اللزوم بصفة المصداق لاصحة له وروايتهم وان قلنا ان البيا تكلف بما عن  
الحال كما في حرف الميم من معنى البيت فكيف يترامر اللزوم قلنا **قوله** كانه لقلنة بالنسبة  
لها كما جعل المقدم او انه الاصل من الحرف لانه معارض في تدبير اللزوم لحد للصادر التي  
جاءت على فقول المتعدي وهي محفوظة واما قيد الاختصاص الذي زاده المصنف على الكفاف فلهذا  
ناسر الى زيادة قضاة ففكرها اولها والحروف الازمة او حسنها لان اللزوم قد يكون عرفيا  
غير كلي فاشارة تمامه الى انه كل فاعلي وما قيل في توجيهه من انه لا يطلع الحرف على غير البيا  
لا يركن ولا يفتي من جميع وقت لانه لا يفتي في توجيهه على غير من اللزوم لانه اذا  
من بين الحروف باللزوم وظاهره انما يفتي اذا اختلفت صورة الحرف من حيث دلالتها على معنى  
مع قطع النظر عن خصوصية نشأتها من الاضافة او غيرها فان شيئا من حروف الجر المفردة فخرجت  
هو حرف لا يفتك عن الحرف فية والحرف فية ان يكون كل ما مسورة فلا يركن قطع النظر عن خصوصية  
والبياء اذ لفظ على المقصود كما هو المشهور وكل من الحرف فية والحرف مناسب للكسر كما **قوله**  
انها وبجثمان وتفتقر الاولي والاولى العطف وافية اللازمين للحرف فية والثاني كما في التسمية اللازمة  
الحرف وتفتك لها وجه ولعد فان دفع النقصان لكن في النقصان او الفسور وتايه ودفع بان عملها  
بالتيه على البيا وكان الحرف لغيرها والحرف بالزوم والحرف فية عن كافي التسمية وقيل هو مستلذك

ابن كمال

خطيب  
زادة

لانها

لانها لانها لغيرها اذا كانت اسما الا ان يقال انه على قول **قوله** كاسرت لام الامتراج التسمية  
فراها خالفت الحروف فامفردة التحقها الفتح لعدة اقتضت المخالفة وهي هنا دفع البشر  
المذكور ولام الاضافة هي لام الحرف وتغير الحجة لسيحروف الحروف والاضافة لانه  
الاضافة ايضا لانها متعلق بها بالمتعلق بها الى حروفها ولام الاستداهي الدلالة على بعض  
الحرف الجمللة الائمة ستمت بها الحروف فية لا يند احسب لامل كما نبت وما ذكره لا يند في  
فغيرها كلال الحروف والتسمية وكسرت لام الحرف كما ذكر مع مناسبة عملها ايضا وكسرت  
لام الامتراج لانها مشابهة لها في مطلق العمل وفي الاختصاص بنوع من الكمال واثرها  
ليشبه اثرها في كونها حروف بعض الكلمات وفخت الحارة للضمير على الامل من غير نظر  
للفرق المذكور لانها اصل يجوز المدحول عليه ولم ينظر لاعتدال مدحولها لانه قد  
لا يظن كما في حالة الوقف ونحوها وهذا كلام غير متطوّر لاجل اللام الدلالة على الضمير  
قد تكسر اذا دخلت على ما المنك واللام غير العاملة مفضحة وان لم تكن لام ابتداء  
كما مر ولام الاستداهي والتجيب مفضحة من حروفها المظن وان وجهها بانها واقعة في  
موقع اللام الحارة للضمير وهو كافي او عكس لكونه جلال نحوية بعد الوقوع كما قيل  
عند الذي هو في وميثاقه اضغفار من حجة نحوية فلا تليل الكلام فية **قوله** والاسم  
عندنا كما نال عند طرف متعلق بالثبوت المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ او الامتراج جمع  
عجز وهو الاخر وفيه لغات اخرى هو عند ما محذوف للام مشتق من التثنية وهو الرفعة  
لان المشتق لرفع ذكره باسمه فيعرف به واذا جعل اسمه كان خالفا لالاكالي لغيره يقال  
فلان لاسم اذا كان شبيه لاسم سمي كمنع ولجذع او فعل كقتل واقبال او فعل كطلب  
واضطاب ومثقال اسم حذف لانه وسكن فاوه هو من هزق الوصل كما في امر ومنه قال سمر  
لم يعوض وقوله اصحنا انا اشارة الى انه يقول بقول البصريين بعد من يوافق زاية زاية ملكا  
له كما يقول الخنفي اصحنا الخنفة يقولون كذا وخالفهم الكوفيون فترعون ان المحذوف فاوه  
من الوصل والاسم وهي العلامة واصله وسيم بالكسرة وسيم بالفتح وكذا عليه نضغفيرة وتكسيرة  
وقوله وانك لا تجد في العربية اسم حذف فاوه وهو من هزق الوصل وانما عيونا  
من حذف الفاتحة الثانية في جازة وثقة ونظائرهما وقوله لكثرة الاستعمال يعني به انه قد  
حذف لغيره والتعريف الذي اوجبه كثرة الاستعمال فصار نسيان نسيان ومافيله محل الاعراب  
وليس حذف اعلالها حتى يكون الحرف لا يركن منون والاعراب مقدم عليه والاضراب  
المرق لا يند في التعريف لسقوطها **قوله** وبيت او اليها على السكون الخ اي استعملت  
هكذا للتحفيا او ان كانت ملحمة كتحسب لامل واسم محوبا لضم او الكسرة وهذا الحد  
مدحوي البصريين والآخر انما اخلاو المرقة على المتحرك كشم منكونه تحفيا ومعنى  
ينبت صغيته ووضعت لان البيا في اصطلاح النحاة تطلق على هذا وعلى ما يقابل الاعراب  
وليس المراد الثاني لانه مختص بالآخر **قوله** واذا دخل الحرف من ذاهم الامتداد  
بالمخترك وقوله مبتدأ اخر واقصا في الامتداد منصوب على الحال من ضمير عليه الامر  
المضارع لانها لم تلتصقا بالحرف يثبت في الامتداد او يسقط في الدح دفعا للمضرة  
مقدارها لم يتجدد واما اصلها غير ما وضعتها لغوي لمن بين حروف الزواجر وكونها  
من ابتداء الجارح وفي قوله ذاهم اي عادتها اشارة الى ان الامتداد الساكن منكون  
لكن ترك لما فيه من اللكنة والبساعة **قوله** وقيل انه موجود في لغة الحبر واما ترك  
لتعسره لانه غدره ولقارة الشرب وقال غير الحوات وجوده في الفارسية غير ثابت











ان المقوم في تحريف الخلق هنا في حوضه لغيرها ان الاسم قبطي ويزاد به اللفظ  
كقوله كيت زيد او يطلق في زيادة المسمى كما في كيت زيد فاذا اوردت ما يحتملها من غير قرينة ترجح  
كرايت زيد الصلة ما قاله القائل بالغير في اللفظ وبالعينية على المسمى في قوله وواحد  
الوجه ولا يخفى ان الموضوع له قصد المسمى وازادة اللفظ مجازا وبمعنى غير قصد مع ان  
ما ذكره لا يمتنع بالاصول ومنها ما ذكره الامام وادعى لطفه ودقته وطوان لفظ الاسم اشما  
لتفسه وعين المسماه وهذا انما يقع لو كان النزاع في اللفظ سر ولا يقع في اللفظ حتى يترك  
المعنى مع انه يتبع على ان الاسم موضوع باللفظ فورد منه لا باللفظ المقوم على اللفظ المسمى  
على ما يظن وكثيرا كان اوردوا وهذا لا يخفى الاسم بل يخفى في غير اللفظ لفظه وكما في كلمة  
وكلف موضوع ونحوه فلا حاجة الى ما تكلف به بعضهم فمثله بضمير الغائب اذا عاود على مثله  
كقوله زيد وموضعي غائب وهو تكلف بارد ولو فصل انه مخصوص باسمه صفت الله ولذا  
اطبقوا على ذكرها في الاصول وان المراد ان وصفها هل هو الذات المقدسة او لا وبالذات  
والمعنى الموضوع مقصود بالنبع او صنعت لا مركبة وهو ذات تام متصفة بما ذكره عليه ما خيد  
اشتماقه على ما حقق في الوضعات فعلى الاول يكون المقصود بالوصف او الكثرة المسمى وذا  
وعلى الثاني فيصير صفة كمال الخبر في حقيقة وليس المراد بالغير في مصطلح الاسم في وبعد  
كل كلام فلهذا في هذه المسئلة ما فيه ثلج الصدر وشفا الغليل والشبه في كماله ادعى ان الملحق  
وصنف في رده ابن السيد رسالة مستقلة لا يخفى تفصيلها هذا المقام وقوله ما هو الخ ان  
كان نقل عن الشيخ في هذه المسئلة ان المراد بالاسم الصلة فالكاف تتعلق بزيد كافي بغرض الخ  
والا فلو قد للصفة كما انضاه وهو الموافق لنا نصه عليه الشيخ في كتاب الصلوات من ان  
الاسم هو الصفة فما ذكره في مورد ودلالة ناشئ عن عدم الاطلاع على حفظ اللفظ على من لم  
يحفظ **ولقي** فمنا امور كثيرة قصر مسألتها التوق بالاراي الشد يد من ان التمكن اجماع الله قال  
في كتاب القواعد انهم بنوا على هذه المسئلة فرغوا فهدت بندها ما اذا قال اشك طالق هل يقع به  
الطلاق ام لا ومنها ما لو قال اللهم الله لا فعلن كذا هل يكون مسأله ام لا ومثله عرفت في  
تجريب المصحة الله تعالى في هذه المسئلة مما بعد ما هو **قولك** وانما قال باسم الله الخ قيل  
انه محتمل الوجهين لحكهما ان يزداد لم يبد باسمه خاص من اسم الله تعالى ويدعي مما ذكر  
عليها الجواب الثاني انه لم يترك بد انه تعالى لم يترك باسمه وفيه ان قوله لان التبرك  
لجبعين الثاني وظل ما في الذي يتلوه به الفعل وكما في به دون الذات لتبركها عن ان يتلوه  
بها لحد وكما في بها وفعل كسائر التلوه اذ ان من كثر هي غير ممكن لكنه من حيث  
الاستحسان ربما لذكر ممكن وورد بان مرحة ايضا الى انما ان بالاسم وهو اولى بالاعتناء وطوا  
النصوص والاعلى ان الابدان بالاسم وانما الاستحسان بالذات المقدس نحو بك استعانة فلكل  
من ان تحضر وحقيقة الاستحانة كما من التوسل في حوزها التشرية المشروع فيه والاعتناء  
ببنا نه ولو كان فيه ترك ادب لم ينسب للاسم ايضا فانها انما لخصر عن اطلاق لفظ الاله لك  
ومخلص منه بات الشرع عن الاسم كذلك فاشبه وتعين الاسم لتبركهم الا في قوله تعالى  
استعينوا بالله وامسروا فانما احبهم هذا من عدم الفرق بين الاستحانة والالوية وانما  
يقضي ان الاستحانة وهو على طينتها من التمثل كالت بالقلوب والصواب ان الاستحانة طلب  
الموت وهي تتعدى بنفسها كافي واتا كاستعانة وبالبناء كافي استعينا بالله والاستحانة  
تستند الى الله تعالى حقيقة ونقلا فان الله وهو خسر معين وسيا في حقيقة في قوله  
واتا كاستعينا فاحفظه فان لم تعين على ما مر في قوله لان التبرك الخ لغير

ليني

لاري

مير باد شاه

مرتب

مرتب لان التبرك بتا على ان البنا المصلحة والاستحانة لفظي الوحي الاول وصحة  
المصلحة وان كانت موجودة عند لانها اظهر فلا يقال كان الظاهر العكس وبما يبين  
والتميز بتجسيم التبرك تفعل من اليمين بالضم وهو البركة والموت اليمين لان العرب تلتب  
اليمين الى اليمين والشر الى الشمال ويؤتى في قولهم اني انوشا عن اليمين ان تصد وتسلعن فعل  
الخبر وقالت قد سترتم لفظ ذكر في قوله يد كراهه للضمير والمزيد فانه تصد تر الفعل  
باسم الله انما يقع بذكره ويقع على وجهين لحكهما ان يد كراهه خاص من اسم الله تعالى  
كلفظ الله مثلا والثاني ان يد كراهه على اسم الله كافي التسمية فان لفظ الله مضاف  
الى الله فلهذا اسمه تعالى فقد ذكره اسم لا مخصوص به بل لفظه دال عليه مطلقا فيستناد  
ان التبرك والاستحانة بتجسيم اسماءه والنا وسلية لفكره على وجه يؤذن بحمله مبيحا  
لفعل فيكون التسمية بلفظ يؤتى ان الابدان بالاسم لغير اسم الله باسمه قال  
ان فاذ في لفظ اسم التبرك باسمائه وتتميز اليمين عن اليمين فان اليمين انما يكون  
باسم لا بداته واسمها الاله الا اذا نزل اليمين انما يكون به لا باسمه الذي هو العاقل انهم واورد  
عليها موردها ان بعض الاسماء لغيرها في ذلك كلفها والمثل والمنكبة وكذا فعه  
ان لا يلزم من التبرك ونحوه بتجسيم اسماءه جملته ان تباقي او يحسن ذلك بها فخر او زيدا  
عليه ان الاول واقعدون الثاني فانه وكذا في الحديث اسالك بكل اسم هو لك اظهرت عليه احد  
من خلقك او استأثرت به في علم الغيب عندك وهو ظاهر من ان التبرك ايضا باسم  
تعالى لا بداته كافي عامة كتب الفقه وقوله ان اليمين اسم الله وقال الشرح ان  
الاسم وباسم كذا كالحرف او بصفة من صفاته كالعز والكرامه وقوله في كتاب الصلوات ان  
شعرت لك رفع يديك حرمة اسم الله وهو شاهد لان اليمين باسمه لا بداته فلا يتم الفرق المذكور  
وفيها ما فيه وايضا لفظ باسم الله من اذ انوي به اليمين وفي رواية ابن شهاب عن محمد بن احمد  
انه يمين وان لم يتوق فلا يتم ما ذكره وقوله للمنافي ايضا صفة الله كافي قوله السجدة والابن  
انه غير وارد على المصحة ان الله لا يوسر من مذهبه وقوله واسم الاله لا بداته كافي ما يتناه لك  
ليست بغير اللفظ التبرك وان سلم انه لا يكون الاله بالاسم فالاستحانة لا تكون حقيقة  
الابالاه كافي الا في قوله تعالى واتا كاستعينا فاحفظه مطلق التبرك والاستحانة في الاسم  
ممنوع لانهما قال المفضل الامان الاستحانة فانه كانت حقيقة بالذات الا ان اللفظ  
المحصلة لما ذكره اسم جعل مستحانا به تعظيما وان لم يكن مراد اذ اننا في شئ من عدم الفرق  
بين استعنت المتعدي بنفسه الذي يمناه طلب المصون من غير المتعدي الى الاله المتعلق  
بغير ذوي العلم بالاجل استعينا بالصبر الصلاة ومنها ان قوله في استناد التبرك والاستحانة  
بتجسيم اسماءه ليس سلكا في قول النفازي في شرح تلميح جامع الخلاط على انما قلنا  
الاله ان كان الاحتصاص شاملا لهما كلها كان الاحتصاص ومفاد انه لم يصف بالذات  
المستجمل للصفات فهو لفظ الله خاصة للاتفاق على انما سماه معان وصفات وفي التبرك  
بالاسم غاية التعظيم المسمى وما قيل ان الاسم صلة الى بطلان التبرك والفرق بينهما وبين العظم  
قيل لكونه في لان الابدان هو بالاسم لا بالذات التي وانما يفتل بالمورد على الاستحانة  
هنا والبحث عن بانه ان اورد بالابن الذي ذكره الابدان الحقيقي فلا يتم ما ذكره وان اذ الاضافي  
او الالهة فالنوم باطل ولا يفتدح بطلانه على ما ذكره في انما لا يتم ايضا اذ ذكره التبرك  
على الاستحانة او التبرك بتجسيم اسماءه وبالله الرحمن على وقوعه باسم واحد وهو ممنوع ولا  
يصح ارادة اللفظ من وصفه بالرحمن فالاولى انه لم يزل الله لانه في من اسما الاله

ملاخنة صبغة الله

لاري











بغيره من معنى شخصي حتى يجعل من علامه الاشارة وليست فيها حركة تاجيده الجعل بالاعلام  
 جنسها اعتبارا من بوزوده فذكره في صدر الجواب من الجواب **واما** ذكره في نفس كونه  
 الموحده من قوله اي لا يعبود بحق الا ذلك الواحد فلا يتقضي ما اوردناه عليه لانه لا يبدل كقوله  
 الله وهو لا يتقضي ايضا من المنكر وهو من قبيل العام المخصوص بقرينة ولذا فسره بذلك كما بين  
 في محله وما ذكره في توجيه التنكير غير لائق بنظم اللطيف ونظامه الشريف وقيل في الجواب  
 عما ذكره قاله الشريف ان ما قاله السعد في غاية القوة والمنانة وقررت ان الشارح جعل  
 هذه كلمة توحيد وهو مستلزم لكون الله عليك له لما ذكرنا مما لا مجال للمنع كما سياتي بحقيقة  
 واثارة تعريفه وتنكيره لما ذكره ليست مبنية على الوضع اللغوي والمعنى الاصلي بل هي من  
 نكات البلاغة والاعتبارات المتناسبة بحيث لم تكن في المعنى تعين بوجهه لم يورد في الكلام  
 تعريفه اصلا فما السبب في كل جمود نحن وانما طرأ فاذ لصار بالعلمية تعين كما اورد في الكلام المقبر  
 عنه تعريفه فقال كقولك على المعبود نحن فاذا زاد التعيين لم يبق فيه تعريف ولا يخفى على المتعقب  
 انه اعتبارا مناسب لما ذكره ولا يرد عليه ما اوردته قد رسمه نظر الى الوضع  
 اللغوي مع ان قوله لا يمدخل في ذلك لغيره بل هو محال نظر افترضا اذا كانه اشار الى  
 الحق المخلص بالله تعالى فيزيد تعين ذات المعبود افاضة تامة واصحح فلا يصح القول بانه  
 لا يمدخل في تعريفه وتنكيره في ذلك ولا ينبغي ان لا يعنى لافاد نكات البلاغة لانه من دليل  
 في الكلام وصحى او تابع له فلا تثبت بحجج التحقيق وقد عرفت كما ينبغي عن مثله ثم ان قوله  
 ان مفهوم المقابل لا يتعدى فيه ممنوع سواء اراد في نفس الامر وفي الذهن وعند  
 العقل **تنبيه** كان عندي فيما قاله الشيطان هنا في لفظ الله كما في المشرق من غير ان يقال  
 شبة لم ابد هذا نادى الحق ابي مالك رحمه الله في شرح التفسير اصحح ما كنت قال  
 الله من الاعلام التي قارت وتضمنها ال وليس امثلة الاله كان عنى ان هو علم جامع للمعاني الاسما  
 المحسوسة كلها لولا ان يقال لكل اسم الله بلا عكس ولو لم يرد على من قال اصله الاله الا ان  
 ادعى ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيا لان الله والاله مختلفان لفظا ومعنى اما لفظا وان  
 مختلف المعنى والثاني مهموز الفاصح المعين واللام فان من مادة تين حمزة هما الامل والحد  
 من شوا القمريين واما معنى فلان التصا من به نعالها هائلة واسلاما والاله ليس كذلك  
 لانه اسم كل عبود ويصحب قول الانصارى ما سئل الاله وبه يد تبارك ولوعيدنا غيره شقيا  
 ومنه قال الله لا تعلموا حاله من امرين لانه اما قول الامم من حذف انما لا شدة اذ عمت  
 اللام او يقول نقلت حركة الهمة الى اللام وحذف على المقياس وهو باطل لانه اذا حذف وسلا  
 سبب ولاختنا بعد ذي سبب من فلا في ذكر الفانبييه على ان حذفها ابتدا اشدة استبعادا من  
 حذف المعين واللام لان الاخر وما ينعقد بالحق بالانغير **وكقول** لا سبب تنبيه على ان الف  
 قد حذف لسبب كواحد من مصدره بعيدا عن المصدر الى الفعل فحذف للشك كل **وكقول** لا  
 فشاوية ذي سبب كقولك معنى وقد حذف فاه بلا سبب لفهمه بعدة وذا فاطلا ولولا ان  
 رقة بمعنى ورف لتعين الحافة بالشك في الحذف واللام نحو لثة فان قيل قد حذف في الف بال  
 سبب في الناس فان امثله اناس قلبك الوجه ان الناس مفرق على اناس لم يجز ان يجعل عليه غيره  
 لان الجماع لثمة ذكره في الشدة وذكره في مخالفة الاصل بلا سبب ملجئ لذلك فكيف **والصحيح**  
 ان ناسا واناسا بمعنى من مادة تين مختلفين بوسر وشر وكيفية ووقية وامثاله كثير **واما** ادعا  
 نقل حركة همة الى اللام فالحق بالمطلات لانه يستلزم مخالفة الاصل من وجوه ملحد بها نقل  
 حركة من كمنين على سبيل اللزوم ولا نظيرة والثاني نقل حركة همة الى اللام ما بعد ما في وجوه

اجتماع مثلين متحركين وهو اقل من تحقيق الهمة بعد ساكن لانه لاعتناء في الكلام الك  
 اذ هو ملتزم الاله افعال الرقبة لانه العرت تلتزمه الاله الثالث من مخالفة الاله  
 لتكن المنقول اليه الحركة فيجب كونه لا يحتمل وهو بمنزلة من نقل في بشر ولا يخفى ما فيه  
 من القمع كونه في كلمة فها هو في كمنين امكن في الاستنباح ولحق بالطرح الرابع  
 اذ عام المنقول اليه فيما بعد الهمة وهو كمنين على القياس لان الهمة المنقولة المحركة في تقدير  
 الثبوت فاذا عام ما قبلها فيما بعد ها كما ذكرنا ملحد المنفصلين وقد اعتبر ابو عمرو  
 رحمه الله في الاله عام الكبير الفضل بواجب الحذف نحو نبت غير ولم يرد غير ما اعتبر غير  
 واجب الحذف اولى للاجل الاعتداد بالمحذوف وتخفيفا كما زانه في الاله اعد وكونه وال  
 اول بتقدير واو من وامثلة او واو الشدة نقلت حركة الهمة من الاله الى الواو من واو  
 دون قلب اولها ما همة لانها بالهمة تقدر في هذا مثل انما ذكرنا لكونه اذا قيل فيه  
 لكما الا ان هذا ليس ملتزم **ما شام** من **عمران** امثل الله الاله يقول الالف واللام  
 من الهمة ولو كان كذلك لم يمدح في الاله ابوك اي الله ابوك اذ لا يحذف عوض ومعه من في  
 كاله ولحق وقالوا هي ايضا فخذ قولهم الحجر والالف واللام وقد قولها ما سكنوها  
 فصارت الالف يا وعلمه ذلك ان الاله كانت منقلبة للحركة وانما نجات ما قبلها فلما  
 وليت ساكنها كانت الى امثلها وفخما فتحة بناه وسبب المناقضة معنى التعريف هذا  
 قولنا على وهو عند ضعف لانه الالف واللام في الاله وانما مع التسمية تستغنى عن  
 معناها بالعلمية واذ حذفنا لم يبق لها معنى بضم والتدوير اذ ان الاله  
 لضم معنى حرف التثنية وان لم تكن له حرف موصوع كما قالوا في اسم لاشارة بعني  
 انه من المعاني التي خفيها ان يوضع له حرف اذ لا يقع له في غير التثنية وهو مع بناه في موضع  
 جريان اللام المحذوف في اللام ويجزى وها في موضع رفع خبر قالوك مبنيا على ما قاله ابن مالك  
 مطعنا وفي شرح فاطر الجيوش انه لا يمدح عليه في الحسن والتحقيق لان في رده على اني على في  
 سبب بناه ابوك نظرا لانه حكم بزيادة الالف واللام وليس المنقول بزيادة الالف واللام  
 على كمنية ما الرزم به ما مثل انبي وكمذا علم انه كلامهم مع مخالفة القياس من غير ان  
 فاعرف ما قول **هذه** اذ في ما قاله **وانا افول** ان الخلاف في معنى على خلاف  
 ذكره ابن الجوزي وهو ان جمهور النحويين ذهبوا الى ان انا سا وفلسا من مادة واحدة وهي  
 اسر لاسر بعضهم يفتقر وناسر ونسار وبنوا عليه ما تقدم نبيك السيبويه والفول لآخر  
 ما ارفضا الكسائي والقرا وكثير من النحاة انهما مادتان مختلفتان معنى ومعنى فاناس من  
 اسر وناسر من نوسن معنى تحرك واستندوا بانه مفتقر على نوسن وان اسر عليه معنى ما قاله ابن  
 مالك ومن منبه وهو عندى اوضح معقول قوي دليل الجواب **واما** بان الاله الوافع ما نايه  
 عوملت معاملة الزائدة في التصغير تكلف لاداعي له عندي وهو الحق الحقيقي بالمنول  
**قوله** واستقافة من الاله الاله ما مريبك لاصله الاعلالي وما يترتب عليه وهذا مشروع  
 في بيان اصله الاشتقاق في مصدره لفظا فمبطل انه غير مشتق وقيل مشتق وفي المشتق  
 من ناقول الاخبار المص منها انه من الاله بنوع الامم واللام فان قلت بان المشتق منه  
 الفعل فتوقع على ظاهره والافهون يتقدم من منافق فمن مصدر الاله والمراد انه مأخوذ من  
 هذه المادة ومصدر الاله بزيادة عبارة والوهة بالضم كنبوة والوهية بالضم واليا  
 وتالة ولعنا له بمعنى تعبد وانقطع الى الاله وصير اشتقاقا لصانقا ليه رجع لاصل الخلالة  
 وعبد بفتح عينه كما في نبي الجوهري وهو محمول فاذا قيل ان الظاهر من كلامه انه مستعد لانه

اجتماع







من الجواهر بالضم وهي شئ كالمحكون قال تعالى كذا الذي يخطئه الشيطان من المشرق وسأني تحفة  
**قوله** وكان أصله ولاء لان الله لا يوافق الكافر هرة مطرد في لغة هذا  
كما في التفسيرين ولم يجز من بعد سماع ولاء ان كانت العبارة كان بفتح الكاف والمجزة وتقد  
المعروف ويجوز ان يكون مخفيا فالف ما في كذا المناقضة وما قيل من انه لا يقع لانه محتمل  
نصيب ولا هو ويرسبه بالف وليس كذلك هو في النسخ ليس لانه يجوز حكاية لفظه كما في  
بعض الحواشي فيمنع صرفه وقوله وقيل له عطفت على قوله فقلت وتقدره فقلت ثم  
خذ فتان كان الضمير لله كما مر **قوله** ويرد ملجم الخ يعني لو كان أصله ذلك لسمع فيه  
أو لغة كما عرفت لان الجمع يرد الاشياء الى اصولها ويؤيد قلب الواو الفاذا لم يتحرك نحو قوله  
القياس فلا وجه للتوجه به كما قيل وما قيل من انه لو هو كون الهمزة أصلا لعدم استعمال  
ولاه وسيلج الله لانه لغة بل حقيقة لان خلافا للظاهر **قوله** وقيل أصله لا مخرج هذا  
معطوف على قوله وانما أصله الهمزة والضمير والجمع الهمزة لا الهمزة وان كان لا يوافق  
كان هذا أصل الهمزة كونه أصل الجلالة ايضا لان أصل الهمزة أصل الهمزة مصدره في بعض  
كتب اللغة لانه يكتبه لهما اذا الضمت ولاء يكون اذا انفتح والمصدر هذا أصله الى الارتفاع  
والانحجاب معنيين من مادة واحدة وبينهما كالمعنى الف والنشر وهو ظاهر وليس  
المزاد انه مشتق فيهما معا بناء على مداهمة في المشترك بل صحة النقل من كل منهما وهذا  
المذهب منقول عن سيبويه رحمه الله تعالى ما حقق في كتاب اللغة وقال ان حروفه انه  
مستعمل لفظ منه هو كتاب وهو مقلوب من ولاء لان كتاب لوه ولاء ليس في كلام العرب  
كما قاله السويطي وقيل لانه يكتبه بمعنى انفتح ليس بلغة **قوله** لانه تعالى المحبوب الخ  
بنيان الاول قاله لانه فاعرفت يوما ما يجازيه • كاليه ما خرجت حتى زانها •  
وقد عرفت عليه مما قاله الامام من ان حقيقة الصفة بحقيقة عن العقول ولا يجوز ان  
يقال المحبوبة لان المحبوب كقوله وهو العبد والمحب فقام في عبارة المص رحمه الله تعالى  
افضل فالصواب محبت كما في بعض النسخ وهذا كذا قال الفاضل الليثي وغيره **وانا اقول**  
اقول في حكاية ابن عطاء الله نعمنا الله به المحبوب ليس محبوبات انما يحجب عن النظر اليه اذ لو حجب  
شئ لستره ولو كان له سا تركان لوجوده خالص وكل عام لشيء في وجوده ظاهر وهو القاهر  
فوق عباده انهم وفي الشفا ما وقع في حديثنا الاشراف من ذكر الحجاب في حق المحبوب لا في حق  
الحال فظهر المحبوبون والباري جل اسمه منزلة عما يحجب انما يحيط بمقدور محسوس  
واكثر محسوسا على ان يخلقه ويصايرهم واذراك انهم بما شاء وكفى بناء وتتم شأنا قوله تعالى  
كلامهم عن انهم يومئذ لمحجوبون انهم يعني ان الحجاب حقيقة المنع والستر وانما يكون  
في الاجرام المحدودة والله تعالى منزلة عن ذلك فهو اما مثل الجرد المنع عن رؤيته تعالى  
مشاهدة ولحاظها اذ هو في حق المحبوب منه وبينه والمحجوب تطلق على المحبوب حقيقة  
لانهم محجوبون عن رؤيته او قريبا ونحو ذلك كما في قوله تعالى كلامهم عن رؤيتهم يومئذ لمحجوبون  
فان استند اليه تعالى كما في الحديث فهو مثل الانعاشانه وعظيمة كما هو جوابه او يجاز  
عن منصفه فهو مانع ومنوع وانما المنوع منع ما سواه له وفي الدرر والغرر لعلم الهدى قوله  
ستر في قوله تعالى من وراء الحجاب انه تعالى يوصف بالحجاب بمعنى الحفا وعلم الظهور والعرب  
لستعمل بهذا المعنى فتقول بني وبين هذا الامر حجاب الذي مانع وسائر المعنى وفي شرح الواقعة  
المحجوب مشهور وهو عزه بنا انه منزله عنه وهو كما تصدق عليه انه محجوب تصدق عليه انه  
جعل ذاته محجوبا لانه الخ من شرط الظهور فلا غبار على كلام المص رحمه الله تعالى لانه انما

عصام

ملاختر  
لاري

ليثي

بيان

بما كان لاصده وقيل الصلة لونها كما في القدر المصنوع فلا صلاحية الى القبولات قلب ناليتها التاكيد  
الفاعل خلاف القياس وقد اثبت الكرماني ما ذكره في الشواهد وهو الذي في السما  
لاه وللصحة انه نقلت من نقله فلا يلتفت لما قيل ان الهمزة لا يكتبه في اللغة وكذا يكون  
لاه مصدر وقوله لم ترفع اي عال منزلة عما لا يليق بكتاب كبريا لانه للمعنى المتخلف  
**قوله** ويشهد له قول القاع  
• كخلة من ابي ربيع • يشهد بها لاهما الكبار •  
انشدك الفراء ولم يرد بين قائله وهو الاغشي كما في شرح الكتاب والشواهد والغشي اسم  
ميمون بن قيس وهو من قصيدة اولها  
• المنة والارما وعادا • افناءم الليل والتهار •  
وهي في ديوانه وحلقه بفتح فسكون وفاء المنة من الخلف وهو الهمزة وهو شاهد الهمزة بمعنى الله  
وروي كعوق والبوزيلج بر ايم ملة مفضوحة ومووعة مفضوحة واخر حكمها ملة اسم رجل  
من بني ضبيعة وهو حصن بن عمرو بن بدر وكان قتل لخلام بن سعد بن ثعلبة نسا لوه ان  
يخلف او يدعي فخلف ثم قتل بعد حلفه فصره بنه العرب المصنوع مثلا لما لا يفتي من الخلف  
كما قاله ابن دريد في شرح ديوان الاغشي ويشهد بها بمعنى محضها ويطلق عليها وروي  
الواحد الكبار وهو بضم الكاف وتخفيف الباء وهذا ويجوز ان يشهد بها في غير ما قرئ به وما  
مبالغة في الكبر والمزاد بل انها كالكبار صفة وروي ايضا الهمزة الكبار بضم الميم واستشهد  
به النجاشة على محي لاهم في الهمزة مخففة الميم غير المندالانه فاعل فلا يكون على بعض الوجوه  
شاهد لما ذكره المص رحمه الله تعالى الاستشهاد بما مر من القراءة الشاذة **اولي قوله**  
وقيل علمه لانه المحجوب محجوب على قوله والله اصله الهمزة وهو على محصل صله وضع  
ابن الدانات محض صفة وليس باسم جنس او صفة فالله عليه في ما عكس كما مر في بعض النسخ  
ان الهمزة المذكورة لا تصيد ذلك أصلا فلا يبعد ان يكون مراده بيان القول بالعلمية مع  
قطع النظر عن انه مشتق او لا فقد ثبت القول بالعلمية على الاشتقاق ايضا والمص رحمه  
ما ذكر ان اصله الهمزة المعبود واشتقاقه نقل قولها بالعلمية بعبارة جامعة بينهما  
واستدل عليه ثمة نفاة مطلقا وقال الخبي انه لغير ذلك بل هو باق على ما قلناه من المعنى  
ولخص الغاية لاف العلمية ولو لم يجر الكلام المص على ذلك لم يكن في كلامه ذكر القول بالعلمية  
مع الاشتقاق والاصالة مع انه المذهب للمخارعة عند صاحب الحشاش وغيره وهذا تكلف  
لا حاجة اليه وسنقر في نظائره الاله على الذي مع انه لا ييم المص ذلك لانه لغير مختار له  
حتى يخره الخلف في ادلته وقوله لانه اشتقاقه الى ان هذا القائل لم يعتبر فيه صفة املا به حروا  
وان قال العلامة انه ممنوع بلا اعتبار فيه صفة كالمات المستقيمة للحكالان والمستحق لجميع  
المحامد وسياقي ماله وعلمية فند بر **قوله** لانه يوصف الخ فقل عليه ان هذا انما يدل  
على كونها شاملا لا على كونه علميا مع ان الرخصة بصرح في سورة فاطر نحو ان يكون لفظه الله صفة  
اسم الاشارة ورتبناك الاختلاف وقوله في قوله تسليم لخصاصة به تعالى فهو صفة  
لخصي ذلك اقتضاها كما يكفي في مثله واما وصفه اسم الاشارة فعلى خلاف القياس  
لوقوعه في الجوامع في نحو ذلك الرجل وهذا الكتاب وليس المنطوق فيه سوى وضع الهمزة  
وليس مستثنى مما ذكره والزمخشري يفرق بقباس العلم عليه ما فلا يوصفها وذكره واما قراءة  
العزير في الحديث الله بالمحرف فقل انه عطفت بيان لاصفة وقوله الخ الذات المحصورة  
استعمل الدانت في تعالى بمعنى العزير والمخففة لانه ورواها لفظه عليه في الاما والهجية

عليه

ليثي



لأن المراد بالاله المعبود بحق والكلمة اذا دللت على نفي معتبود بلحق غيره فكل ذلك على ما كانه  
اذ لو كان معتبود بحق غير تعالى فكيف كان متوجها اذ من استحق ان يكون معبودا يجب انضافه  
بصفات الكمال فلم يكن له نقص فكيف استحق الناقص الصبغة مع وجود الكمال من جميع الوجوه  
فيكون واحدا متوجها وهذا الظاهر من اهل الحديث صانين ومن هذا نعلم انه لو قيل بتقديم الخبر  
ممكنا فالمطلوب حاصل ايضا لانه لما كان المستثنى معبودا بحق وجب ان يكون متوجها للمعبد  
وقيل عليه انه تكلف والحديث لا يلزم الختم وفيه نظر ولو قد خبرنا انه قد ذكروا  
المعنى لانه لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
وتفصل عن المشركين ان قالوا لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
لصباح لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
عليه وطلبه قال الاندلسي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
في جواب سؤال وقامت عليه فريضة ولا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
فان قلنا هذه الكلمة لا تصدق الا اذا اراد بالاله المعنى المعبود بحق وهو لا اله الا الله  
هو محض من غير تعلقية فاعلم ان المعبود بحق متوجها وهو لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
لا يخفى على احد فلا يخفى نفيه من عاقل **قول** والظاهر انه وصف الخ وفي نسخة والحق بك له ثم  
انه قيل انه مذهب مالك وقيل هو المذهب الاول وهو ان الله مشتق لانه مشتق بالمعنى  
حقا فاشارة الى تباينك وبطلان الثاني وبسط بخبر التبعي ما يوجب الوجود الثالث فشرحه  
قدس سر محقق في هذا المقام ان الاسم قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى يقوم به فيكون في  
مدلوله مركبا من ذات مبهمة لم يلاحظ مع خصوصية امتلاوة من غير معينية فيصير اطلاقه  
على كل متصف بتلك الصفة ومثل ذلك الاسم يسمى صفة وذلك المعنى المعنوية لغيره صحيح الاطلاق  
كالمعبود مثا وقد يوضع لذات معينية بلا ملاحظة تباين معنيها فيكون اسما لا يشبه قطعا  
بالصفة كالفرس وقد يوضع لها ويلاحظ في الموضوع معنى له نوع فتلحق بها وهو على قسمين الاول  
ما يكون ذلك للتعريف خارجا عن الموضوع له وسببا باعتبار تعيين الاسم باثره كما هو حال جعل  
كلمة المولود في حقه وكالاته اذ جعلت امه الذوات الاربع في انفسها وجعل الذئب سببا  
لوضع هذا الاسم باثرها لاجزائه من مفهوم اللفظ الثاني ان يكون المعنى في الافعال الموضوع له  
فترك مفهومه من ذات معينية ومعنى محصور كاسماء الآلة والزمان والمكان وكالاته  
اذ جعلت لذات الاربع مع ذئبها وهذا انفسها ان يطلق من الالهة كمن وما يشبهها  
بالصفات والقسر الاخير اشارة التباين بالالهة المعنى المعنوية في الموضوع لاجل في كل منهما وسبب  
الفرق انها يوصفان بشي ولا يوصف بهما شي على عكس الصفات وكذا وجد في الاستعمال الواحد  
ولم يوجد شي له مع كثرة دورانه على الاستدلال انه من الامداد والصفات وهذا حكم  
كثاب واما رسا ايضا اعتبر فيه المعاني مع خصوصية لذات المعنى وهو مبرهن على ان  
كلام العبد وفيه على فرض تسليمه للبحث فمما يحال اما الالفاظ الفرق بين الصفة واسما المكاتب  
ومما يحالها بان الذات في الاول لجهته دون الثاني مما لا يخفى عليه في ان متاخرها  
كما ان ذات صدر عنها الضرب كذا مضرب مكان ما وقع فيه الضرب حتى لو اعتبر خصوصية كمن  
ومعبر يخرج عن تابه والحق باسما لاجناس كما هو جوازه لا يقال له يعتبر فيه مطلق  
الذات بل خصوصية كونه مكانا لاننا نقول بل هو على هذا الصفة خصوصية لبعض  
الفقلا او بغيره خارجة عن كونه مضع وكما نرى في ازل ولا يقال له لا يقال له انما  
القسر الاول دون الثاني واستثنى فيه الضمير وذلك على اهم لا يخلو لخصوصية

عصام

لاري

صبيحة الله

سيد علي

الارواح الروحانية

مير بادشاه

خود ابراهيم

لان

لأن المراد بالاله المعبود بحق والكلمة اذا دللت على نفي معتبود بلحق غيره فكل ذلك على ما كانه  
اذ لو كان معتبود بحق غير تعالى فكيف كان متوجها اذ من استحق ان يكون معبودا يجب انضافه  
بصفات الكمال فلم يكن له نقص فكيف استحق الناقص الصبغة مع وجود الكمال من جميع الوجوه  
فيكون واحدا متوجها وهذا الظاهر من اهل الحديث صانين ومن هذا نعلم انه لو قيل بتقديم الخبر  
ممكنا فالمطلوب حاصل ايضا لانه لما كان المستثنى معبودا بحق وجب ان يكون متوجها للمعبد  
وقيل عليه انه تكلف والحديث لا يلزم الختم وفيه نظر ولو قد خبرنا انه قد ذكروا  
المعنى لانه لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
وتفصل عن المشركين ان قالوا لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
لصباح لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
عليه وطلبه قال الاندلسي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
في جواب سؤال وقامت عليه فريضة ولا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
فان قلنا هذه الكلمة لا تصدق الا اذا اراد بالاله المعنى المعبود بحق وهو لا اله الا الله  
هو محض من غير تعلقية فاعلم ان المعبود بحق متوجها وهو لا اله الا الله اي لا اله الا الله  
لا يخفى على احد فلا يخفى نفيه من عاقل **قول** والظاهر انه وصف الخ وفي نسخة والحق بك له ثم  
انه قيل انه مذهب مالك وقيل هو المذهب الاول وهو ان الله مشتق لانه مشتق بالمعنى  
حقا فاشارة الى تباينك وبطلان الثاني وبسط بخبر التبعي ما يوجب الوجود الثالث فشرحه  
قدس سر محقق في هذا المقام ان الاسم قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى يقوم به فيكون في  
مدلوله مركبا من ذات مبهمة لم يلاحظ مع خصوصية امتلاوة من غير معينية فيصير اطلاقه  
على كل متصف بتلك الصفة ومثل ذلك الاسم يسمى صفة وذلك المعنى المعنوية لغيره صحيح الاطلاق  
كالمعبود مثا وقد يوضع لذات معينية بلا ملاحظة تباين معنيها فيكون اسما لا يشبه قطعا  
بالصفة كالفرس وقد يوضع لها ويلاحظ في الموضوع معنى له نوع فتلحق بها وهو على قسمين الاول  
ما يكون ذلك للتعريف خارجا عن الموضوع له وسببا باعتبار تعيين الاسم باثره كما هو حال جعل  
كلمة المولود في حقه وكالاته اذ جعلت امه الذوات الاربع في انفسها وجعل الذئب سببا  
لوضع هذا الاسم باثرها لاجزائه من مفهوم اللفظ الثاني ان يكون المعنى في الافعال الموضوع له  
فترك مفهومه من ذات معينية ومعنى محصور كاسماء الآلة والزمان والمكان وكالاته  
اذ جعلت لذات الاربع مع ذئبها وهذا انفسها ان يطلق من الالهة كمن وما يشبهها  
بالصفات والقسر الاخير اشارة التباين بالالهة المعنى المعنوية في الموضوع لاجل في كل منهما وسبب  
الفرق انها يوصفان بشي ولا يوصف بهما شي على عكس الصفات وكذا وجد في الاستعمال الواحد  
ولم يوجد شي له مع كثرة دورانه على الاستدلال انه من الامداد والصفات وهذا حكم  
كثاب واما رسا ايضا اعتبر فيه المعاني مع خصوصية لذات المعنى وهو مبرهن على ان  
كلام العبد وفيه على فرض تسليمه للبحث فمما يحال اما الالفاظ الفرق بين الصفة واسما المكاتب  
ومما يحالها بان الذات في الاول لجهته دون الثاني مما لا يخفى عليه في ان متاخرها  
كما ان ذات صدر عنها الضرب كذا مضرب مكان ما وقع فيه الضرب حتى لو اعتبر خصوصية كمن  
ومعبر يخرج عن تابه والحق باسما لاجناس كما هو جوازه لا يقال له يعتبر فيه مطلق  
الذات بل خصوصية كونه مكانا لاننا نقول بل هو على هذا الصفة خصوصية لبعض  
الفقلا او بغيره خارجة عن كونه مضع وكما نرى في ازل ولا يقال له لا يقال له انما  
القسر الاول دون الثاني واستثنى فيه الضمير وذلك على اهم لا يخلو لخصوصية

الارواح الروحانية



فيه لاننا نقول يجوز ان يكون الثاني ما دل على المكان وما ضاهاه القوة والمواد  
 مع ان ما ذكرنا مورسما علة لانك لم الوافق على سببها اشتراكها وهذا استدلال  
 بعض المحققين بان شخص الوصف القابل اصعب من فعل المصباح لانه اعتبر فيه صفة  
 متعارفة وفنية نظر واما ما اشارنا اليه من ان وصفه وعلوه الوصف به يجوز ان يكون  
 لاخر انما يجوز ان لا يمتد كجمع وايضا وهو كغيره في كلامهم **واما ما اشارنا اليه** من ان  
 ما يدب مطلقا لا يشبه في انما صفة وتخصيص العرف لها ببعض افرادها لا يخرج عن  
 الوصفية الا ترى ان مملوكا صفة لكل منصف بالملوكة وتخصيصه بالرفق لا يخرج  
 عن الوصفية لاستتار الصفة في جملة في الظاهر نحو عند يرقون مملوك نصفه وليس  
 هذه اما تحقيق المثال الا ترى قوله تعالى وما من دابة في الارض الا عندها مالقات  
 والمجربون ولا نقول قارورة في الدار متعلق بالدار فنقول المص رحمة الله انه وصفت لانياني  
 على تحقيق الشرف الا ان يكون غيرك عنده ولذا ان البعض يحتمل ان يكون مراده بالوصفية  
 اضنا للتعريف الذاتي وان كانت الذات معينة فيكون اسما اصطلاحيا وهذا ان لم يمتنع  
 فهو بعينه جدا **قولهم** لكنه غلب على سبب الح الغلبة كما مر ان يكون اللفظ عموم للمعنى  
 فيحصل له بحسب الاستعمال يخص به بعض افراده اما المصدا الشخص فيصير على كالمجم اولاه  
 فيصير اسما فانيا كما كتاب للفران او صفة غالبية كالرحم وهو اعلم ان يستعمل في غيره نادرا  
 اولاه يستعمل في غيره وهذا جواب عما مر من ادلة العائمة وظاهره انه استعمال في غير  
 ولفظ الله لم يستعمل في غيره اتفاقا ويورد بحسب مجموع العطف والعطف عليه وهو  
 قوله وسار الخ مدحوا حيث فاللازم عدم تحقق المجموع قبل العائمة وانتفاء المجموع يتحقق  
 بانتفاء المصروف فقط الا ان ظاهر قوله صانكا لعلمه عنك لتيسر الاعلام الغالبة ايضا  
 ولا يجوز ان يكون مراده من العلم العلم الابتدائي لتبادره عند الاطلاق كما ذهب اليه بعض  
 ارباب الخواشي وادعى ان المصحة الله ذهب الى انه من الاعلام الغالبة فيجعل ان ما ذكره  
 نفي علمية مشتركة بينه الابتدائي وغيره ولذا التمسك في قوله كالشرا في فعل الا وهو تشمل العارضا  
 هذا المتصان والعلوم وسياق ما ينوره **قولهم** مثل الثريا والصعق الثريا نصفه ثروى مؤنث  
 ثروان جعل اسما للمجم كثره كواكب ونقل على الامثلة ايضا وكواكبها ستا وتبعه قال

- خلية التي للثريا الحاسد • والى على ريب الزمان لولجد
- جمع منها شملها وهي سبعة • وافقد من اجبته وهو واحد

والصعق بطخ العين شدة الصوت وكثير الصراخ الشديد الصوت وللموقع الصلابة والنازلة  
 علمه ولقب نحو بالدين فليل فارسي كلاب ويسكنه عينه ونفيلك متبعو كابل الغيب به لان ثريا  
 اصا بولاسه بصره فكان اسم متوقفا صغوق اولاه لانه لخذ طامما فكما ان الزرع قلدهم فلقها  
 فارسل الله علمه ملكة وهما ومقان في الاصلها واعلمك بالعلمية والغالبية والغلبة في الله  
 والنزقيا تقديرية وفي الصعق حقيقة وقوله طوى مجزاة الحشرة المعروفة الله بما فيه  
 عنى من غيرهم وقد علمت ما مر وهذا الجواب عن ذلك العائمة بانه يوصف ولا يوصف به  
 ومنه لغير جواب ما مره برهنة لانه صان اسم مجرى عليه صفة وتعيين تعيينا قطع الثريا  
 وصحة التوحيد ويرد عليه انه قبل العائمة لم يوصف به اصلا لانه لم يسمع شئ المفكر  
**قوله** لان ذاته من حيث هو والظاهر عدم صحة العائمة فيه بظهور الوصف المقصود وفي  
 شرح المواقيت من ذهب الجواب لتعلق ذاته تعالى جوار ان يكون له اسما بالحقائق  
 المحصورة وقد ذهب الى امتناع تعلق ذاته بجوار ان وضع الاسم لمعنى فرع تعلقه ووجه

الوفاة فاذا التمكن ان يغفل عنهم لم يتصور وضع اسم بازاية وكنهية لان الخلاف في  
 تعلق كنهه ذاته ووضع الاسم بازاية لا يتوقف عليه اذ يجوز تعلقه فان بوجه من وجوهها  
 ويوضع الاسم لمصومها ويقصد تقديمها باعتبارها لا يكونها ويكون ذلك مصححا  
 للوضع وخارجا عن مفهوم الاسم على ما عرفنا لفظ الله اسم علم مؤنث لانه من غير  
 اعتبار افعاله **قال شيخنا** مستدعيه على قدس سره علمه غير فوالعلم غير  
 شخص بعينه والنتيجة ان يكون الشخص ملاحظا للموضع او يورد على صفة الاصل  
 انه يمكن ان لا يمكن تسمية بالانترفة بعينه كالولد والمملوك الغائبين فان لانهما  
 الاسما للمؤنثة لما لا تعرفه كالله والملايكة والانبيا سماعا وعلية يترتب لانهما لا يمكن  
 التسمية بلفظ له **والجواب** انه ليس المراد الشخص الشخص بعينه وملاحظته حتى  
 الوضع بل يجوز الوضع له وان كانا ملاحظا بوجه مساوية في الواقع من المعلوم ان الوضع  
 لشي لا يستلزم معرفة للموضوع له بالكنهه ولا بوجه الشخص له وان كان في المصنفات فان دفع  
 الاول والمعلوم في الاشخاص المذكورة يتم بوجه مساوية ولا خلاف في الجمل بالشخص والكنهه  
 الا انه مني على الاول انه ذكر في الرسالة الوصفية عند تقسيم الموضوعات الى اعلام وغير  
 هذه ان اللفظ الذي يمد لوله مشتق ان كان وصفا مستحصا فهو علم وان كان كليا فغيره  
 من اللميمات ونحوها وعرفنا الوضع الشخصي بان يكون الموضوع له ملاحظا لمصومه في  
 مقصودا بعينه والوضع الكلي بان يكون الموضوع له متصوقا بوجه كلي فوضع كل من  
 الجزئيات ووافقه غير الحق انه كلال موم وما قل ولتيسر العلم من غير ما ذكرنا من  
 كلال شرح المواقيت وقد مر حوا في تفسير العلم بما وضع على جميع شخصاته بان المراد  
 ان يكون ملاحظا بوجه شخص وضعه للفرز المحصور من كل شئ كثير من المواضع اضطرورا  
 لذلك كافي علم الكتب والعلوم ان لم نقل بانها اعلام حبيبية بل جميع الشخصيات قلما  
 تكون ملاحظا بالذات كافي للانسان المتوكل المتغير لشخصاته من الولادة الى الموت والشخص  
 المستمر الباقي من الاول والاخر فالما يعرفه لاصلا لا بوجه مجمل صادق فغيره عند التحقيق  
 نجح القول بذلك وحسب تحقيق هذا الربيق في المقام اشكال يجوز الملك المتكامل  
 فظهر ان ما توهمه الفاضل المرشد في هذا المقام ان الوضع في العلم الشخصي شخصي  
 ان اراد بالشخص الجزئي الحقيقي بحسب المفهوم فهو لو هو واشي من ظاهر عبارة الرسالة وغيرها  
 والتحقيق بطلان وان اراد ان امر محصور بشخص في نفس الامر فله وجه لكن لا يضر بنا  
**شرا او رقت** تحقيق هذا المقام فلا بد من النظر في انه هل يجب في الاعراض ان يكون للاهظ  
 امر لخاصا للشخص في نفس الامر فيوضع لذلك الشخص وفي اللميمات امر الكليات في نفس الامر  
 يوضع لكل فرد فيكون ذلك مدار الفرق وهو الاظهر او لا يار ذلك بان يمكن ملاحظة الكلي والوضع  
 العلمي لكل واحد من افرادها على ما قيل في اشياء الكتب والعلوم ونحوها محل نظر ومثبت اثبات  
 الفرق بين اللميمات والاعلام على تحقيق الاستدلال فلا بد من نظر دقيق في المقام لا يخالف  
 من كلام والظلمة التي ذهب اليه المص رحمه الله سلم الفرقه ومما مر عن شرح المواقيت الجواب  
 ما اوردناه واما ان العرب وضعت لكل شئ اسما مجرى عليه صفة فقد قيل انهما يعرفون  
 خصيفته واما ما قيل لذلك فعدم الوقوف عليه سبب لعدم الوضع له وتفسيره بالليل  
 بان ذاته من حيث هو بلا ملاحظة صفة غير معقول للشرا والعلوم ما وضع للذات من غير  
 صفة فلو كان علمها كان الاعلى الذات لا يكون مذكورا لعلية بل لفظه فلا يكون علمها  
 قبل وهو مني علمه ما تضيفه اما الاولى فلا تسل ان ذاته من غير صفة غير معقول

صريح اللفظ في العلم

سليبي



للمشهور كذا من أهل السنن نحو ان معرفة الله بالكلمة لغير الله وان سلم فلا يجوز ان يكون  
الواضع هو وهو كعلم كونه وان كان الواضع غيره وقد نكس هو على التفضيل غير واقع فله ليجوز  
ملاحظة على الجمال والاشكال ملاحظة الجمال كماله هو موجه وصفه خارجة به وهو نوع من  
التعقل الذي لا يقتضي وقتا لبيان القابل به هو عند غيره واقع فلا يفي فيه الجواز ولا يمكن ان  
الواضع هو الله علمه من تنبيه حواره الاستعمال وهو يتوقف على فهم ما لا يؤول له لا معنى  
للجمال في البسيط الاما ذكره وقد قيل ايضا ان الظاهر ان الواضع للغة لا يفعل الاما  
فيه فائدة معتد بها بل كقول ذلك والشئ الذي له صفات وجهات كثيرة فيعلم بوضع اسما  
الصفات فوضع العلم كونهما كما يكون فانه يوضع في الذات من غير صفته اذ لو قصد ما يحصل  
بوضع الصفات لم يكن في وضع العلم فائدة يعنى بها فان فرضت تلك الذات من حيث هو  
لا يمكن تفهيمها واعلامها باللفظ لا يتبع لوضع العلم فائدة اصلا وهو غير مستعمل في اللفظ  
الى العلية لانه يقول لها فواي كذا كجزء الصفات وهو لا يتغير ايضا كونهما من حيث هو  
افتتاحي لتكسب عن النزاع وقد نقل هنا عن المصنف حاشية قال المصنف انما انضت فيه نظر  
اذ يكفي في وضع العلم تعقله بوجه مناه عن غيره من غير ان يعتبر بجماله الاختيار  
في المستعمل في وضع العلم كجزء الذات المعقولة في ضمن تعقل الصفات وقد ذكر في الكلام  
انه يمكن ان يتخلف الله العلم بغيره وان كان بكنه ذاته في البشر ولا تامة بالمشي اذ لم يكن  
الواضع هو الله والتعريف ان تصور الموضوع له بوجه ما كاف في وضع العلم وكذا في غير  
القامع عند استعماله النبي وعلم امره مما امر وانما اطلنا الكلام هنا لكثره منافية من المثل  
والقال فخرنا انما لم نخط ما قاله لو خيرنا وقد بينا علمية الاسم الشريف في رسالة مستقلة  
حقنا في ما معنى المشخص من ان اذ تخلف هذا المقام فكيف يمكن ان يكون فيها واعلم  
ان كلامنا العلم بالعلمية بالوضع ايضا كما مر به بعضنا في باب العواشي وعند الرضا في الاحتجاج للوضع  
قال وقد يصير بعض الاعلام تافها في التمييز عما بوضع وضع معين بل لاجل العلية وكثرة  
الاستعمال في فهمه وفيه وضع غير قصدية وبه تدفع ما قيل ان ما ذكره المصنف في تقدير  
تمامه يفيد انه ليس من الاعلام العالمة ايضا اذ الاعلام بها صارت موضوعات لا شفا من معينة  
يدل بها علمها وهو ليس كذلك **قوله** فلا يمكن ان يدل علمها بالعلمية في بعض النسخ  
فلا يمكن ان يدل بصفة المعالوم في الامكان للمشكلة يدل عليه غيره وهو على تقدير كون الواضع  
المشرف لهما اذ ظاهره فان ظاهره انما يتكلم به باعتبار علمه الوضعي كعبود وحقه  
وانما قال ظاهره لا يمكن ان يتكلم به بغيره تعالى يعلم سره كما لا يمكن ان يتكلم به باغنيا بمعنى  
خارج عنه لانه او مشتبه باشتهارها لاجل الجود كقوله **اسد** علمي وفي الحرب تلمذة  
واما كون الاشتمال لا يقتضي الالة على مجرد الذات كما في اشتمال الزمان والالة فلم تلتفت اليه  
المصرح الله وسياق التفصيل في سورة الانعام فاندفع ما قيل من ان الالة صحة معناه كما يكون بلفظه  
بلفظ الله مع العلم بالعلمية كونه باشتراكه في المعنوية او اشتراكها **قوله** ولا  
معنى الاستقناء هو كون احد اللفظين مشا ركا للاختلاف الاستقناء ان اعتبر في الحروف والاصول  
مع الترتيب وشواقة الامثال في المعنى فهو الاستقناء الصقير والاقاها اعتبر الحروف والاصول  
مع عدم الترتيب فالكثر والاقاها اعتبر مناسبت الحروف في النوصية والخرج مع عدم الموافقة في جميع  
الحروف والاصول فالكثر ولا بد من تناسب المعنيين في الجملة ولا يخلو معنى احد عن الآخر  
ويعتبر في لفظه ان يتعاقب المشق والمشتق منه وهو يعرف باشتراك العلم فيقال هو ان يتعاقب  
بين اللفظين تناسبا باعتبار الال فيقول هو الالة يتخذ من اللفظ ما يناسبه ويلقب

سبغلة

حال

فيكون بما ذكره المصنف لا يراد علمية ما هو من ان اللفظ بالمباين وتيقا له هو شاحنة منه وظاهر  
انه ليس باسم زمان ولا مكان وبما في فارورة واحرنا در ولدي على في كفي هذا في اثباته وفيه  
على صفت فيه فاندفع ما اورد عليه من انه لا يستلزم الوصفية اذ لا يسي الزمان والمكان اشفا  
هذا المعنى من غير وصفية ايضا الكتاب والامام من المشتقات بهذا المعنى ولا وصفية فهما  
والمنكر لا اشتقاقه لا يسل المتوافق في المعنى **قوله** وقيل اصله لاهما الخ في هذا لغير غير  
سريانية كاذرة المعص وغيره او عبرانية كاذرة الامام والعبرية والعبرية في كبر المعنى لغتني اشراش  
من اليهود والسريانية لغتني لغتني وقال ابن محبوب كان اللسان الذي نزل به لهم من الجنة عزربا  
شعره في وصا سريانية وهو منسوب الى ارض سريانية وهي جزيرة كاله بها لوح عليه الصلاة  
والسلام وقومه قبل العرف وهو يشاكل اللسان العرفي لانه محرف وكان لسك جميع من في الارض  
الارجل واحد يقال للحر فلسانه عزربا كذا في الزاهر لانه لا ينال الى رحمة الله وهو ليحقوق القبا  
في اللفظ الحكم فيقولون لاهما رحمانا كما في الفارسية ومعناه ذو القدرة ويحصل ان من توافق  
اللغات كاذرة الامام رحمة الله لغير هذا القول لضعفنا فلا وجه للذهاب الى المعنى من غير دليل  
مع ان قولهم تالة والله يا باه فلا وجه لما قيل من انه كان ينبغي ذكره مع الاقوال السالفة لبيان  
اصل مع ان تلك سببينة على عريته وليس هو من عداد هاقب والتعرف فيه يد اول ان لم يكن  
علماني غير العرفية الا انراهم اشتراطوا في وضع حرف العلة لكون الالف في العلة لما مر من  
نعم والعرب فيه للضعف لعجبة **قوله** فربما يحذف الالف الاخير وانما اللام فليده  
يقال عرب اللفظ بالشد يد وعرب ان نقل الالف من العرب وكل شيز طفة تعبير النظام لا  
في الصلات والاسم انما كثر في قول كلام المصنف في القول الاول **قوله** ولتختم لاماني لام الله  
وفي كلامه ما يوه من اختصار التخمير بهذا الاسم وليس كذلك لان من القرائن يلفظ الالف المنفوخة  
اذا لفظها ما اذا وطا اظا منفوخة وساكنة والتختم هنا مند التوقف ويطلق على ما يقابل  
الامالة وعلى الالة الالف نحو سجع الواو كما يعرفها اقل الا في المتلاة واشتهر في لسك القرا  
التخمية في الراو التعليل في اللام ومنه هو التوقف والتختم بعد الفرة والقرا من لادم يكاد  
يتعقد الاجماع عليه لاما نقله الذي وينبغي في الافتتاح في رواية كذا في عن التوسعي  
ورجح من سرفيقيما وقد ردهما الجهور وقالوا انها لم تفسر واين دورا في التخمير  
بعد الكسرة فقال ابن الجزري انه منفق على تركه ولم يقل غير الرجح ونقله الشفاه  
والقرا لتتفق الية لم يبد ومنها في الاجماع ولذا امرضه واضطرب في كلام الكشاف  
فقول السني والسعد فدا طفقوا الى انه لا تختم عند كسرها فبنا فيه نظروا فيقال  
انه لم يعنى بالفاء فائدة **قوله** اذا اميلت الفضة هل ترفق اللام معها او تختم  
قلنت فيه وجهان كما في خبري الله بالامال في التختم لتختم اسمه وقيل للفرق بينك  
وبين اللات اذ اوقف عليه بالها ونفسيلة في كتب القراآت وقوله سنة اي طريقة  
معروفه عند القرا **قوله** الترفيق كما ظهر عن وهو توهن في الالف التخمية وغير  
عنه القرا في اللام بالفتحة فان حصر اللام والتختم وقال الجعبري وهو انه ترو فان لم يعرف  
بالنسبة للتخمية والترتيل في حصة اقسام مخم وهو حصر والاطباق الصاد والظا والظا  
والصاد وسخوها وحرف قومه كما في الالف فله تفصيل في علم القراآت **قوله** وكذا في الفه  
اي الف الية التي يقيد اللام من ان يخطا في الله وقس في القاموس الحرف بلفظه في القراآت  
وكذا في الالف التي يقيد اللام من ان يخطا في الله وقس في القاموس الحرف بلفظه في القراآت  
رحمة الله انما لفظ حكا كما ابن الصلاح عن الرجحاني فلا يخفى في حصة وفي التفسير انما لفظ



بما ذكره في لوقف دون التوسل والافصح انما وان تملح به المولدون في شعائرهم كقولهم  
أيتها المشيخ على نحو الله وانه عينيك الدم المستحله **قوله** ولا ينقصد به صريح  
اليمن لشعره الذي يريه هذا الكنايت مع النية كما ذكره الجويني والغزالي من لثافتية وان قال  
النوي منهم انه ينبغي ان لا يكون يمينا اصطالات بله يحتمل ان يكون فعلة من الكلال وهو  
الرتوبية وقد افسدت به الصلاة لتغيير المعنى ونقل ما ذكره في كتاب الكواشف من كناية الغيرة  
ولم ينقلوه عن الحنفية وقد نقل حنفيا المقدسي في الرمز عن كتب المذهب انما اذا قال  
بله لا يكون يمينا الا اذا اعربا لها بالكثر ونوي اليمن انتهى وقوله نفسه به الصلاة  
اقوا فاقوم في لفظ القرآن كما في الحمد لله وفي التسمية اذا قلنا انما من الاستورة كما هو مذهب  
المصنف وفي النفس الكبرية ان في التكميرة **قوله** الا لا باركة الله فيهم بل في لفظه على قوله  
وهو وعلم على كل اسم سهل بعد التبركة والتمتع فوج فاعل باركة وما زاد في رويها اذا  
ما كارك الله في الرخا لالتشابه في موضعين **قوله** الرحمن الرحيم اسمان لبيبا الى اجل  
المباركة والذي ذكره الخاجة في باب اسم الفاعل ان منه صنفان يثبت للمباركة وتقلبت من  
فعل الفاعل كغراب وضوء كغروب ومفعل كحجاب وفعل كجمع وفعل كعمل وهو يعمل اسم  
الفاعل رفعا ونصب كقوله ضربت بنصل السيف سوقي سمانها ومنع الكوفيتون عملها  
مطلقا لانها لا تتحرك في الفعل وزنا ولزيادة المبالغة فيها بالانسانا وفيه معنى فقد روي في  
بعد ها غاملا وسبب وجوز اعمال الحنة وخالفه اكثر المصنفين في اعمال الفاعل وفعل دون  
غيرها الا انهم لم يذكروا موازين رحمن فيها ولم يشترط الحدة فيهما لزوم فعلها وانما  
اشترطوه في الصفة المشبهة لانها لا بد لها من ملاقاة فعل لازم وردت بثبوت معناها ولذا  
قال في شرح التمهيد الترتيبا وملكها ومن لم يثبت منها التعدادي فاعلها ولم نقل الحمد ونقل فعل  
ما تعدى منها الفعل المضموم العين والسطر في المنون للمعول عليها ان فعله غير العيون وفيها  
وكثرها اذا تعدى التبعث نحو الى الفعل المضموم كقصر الرجل بمعنى ما اقصاه وحينئذ  
فيه اختلاف هل هو على حكم نعم او فعل التبعث كما فتاوه مئة والحاقهم له بنعم كالمعرب  
في عدم تعدد وان لا يؤخذ منه صفة امتلافا نقلوه عن الفائق في فخره وفتح مع ان  
والحمنة فالجهد فيه وان كانت الثقة بنا قلنا في نحو الظرف به مخالف لما صرح به في شرح  
في غيره كالفضل بل لا محالة لان قوله رحمن الدنيا والاخرة ووجهها بالاضافة للمفعول دون  
الفعل لا يفتقر عدم اللزوم انما ليس بصفة مشبهة وقيل انك تسمي المصنف بعلم دون  
مرير وسقيم فيما يكره الى ما ذكره الا ان كلام الخاجة لا يخالف عن شي لعدم ذكره رحمن في ابيية  
المباركة حتى صار باعنا للدعاء والعلمية قوله في بعض اهل الصوفية في قوله تعالى انما  
وجبت احكامها وهو الامع المثل ان يثبت للمباركة المحللة باسم الفاعل فيما من فعل متعدي  
بل ان ورد وثانها انما صفة مشبهة على ما فيه وقول الشارح في بيان الشارح الفاضل ان قيل  
الرحمن صفة مشبهة فكيف يفتقر من رحم وكذا نقول في ايت ومالك حيث عدا صفة مشبهة  
واما الرحيم فان جعل صيغة تبا لفظه لغيره في تسمية به في قوله هو رحيم فلا تافلا اشكال  
فيه وان جعل من الصفات المشبهة كما يشهره تمثله بمرير وسقيم الخجة عليه السوا ايضا  
فليجب بان الفعل للتعدي وتجهل لازما بغيره في الفعل في الفعل الوصل فيتم العاين  
ثم يستحق منه الصفة المشبهة وهما مطروقة في باب المدح والذم كما قرئ في قوله تعالى في المثلج  
وذكره المعرف في غير موضع ومن ثم قال في معنى رفيع الدرجات رفيع درجاته لا رفيع الدرجات  
انتي كلام موقه مختلف من وجوه الا انك لا تدري في شرح التمهيد ان ربنا ليس بصفة مشبهة

سعد

وما ينبغي في شرح التمهيد

سعد

بل

بالاسم فاعل لانها صفة ريب ففصر منها وريب كذا فيهم من صيغ المبالغة المحققة باسم الفاعل  
الغاي ان فعل الفعل الذي ذكره لا وجه له رواية ورواية كما عرفنا انما انما نقل عن  
تصرف المقتضح على ما بيننا له ان لا تطلق في منة عامة ولا داعي اليه التخييلات سوى ادعائه  
صفة له منة ودون تصرفه القناد الرابع ان اسناده في ذكره في رفيع الدرجات لا يحيد  
وانما الفسوف مما ذكره لانه المراد درجاته عزه ووجوهه من ليناسب المراد من قوله ذو  
المرشدين في الروح من امره على من يشاء من عباده وهي بسطة ملكه وسعة ملكوته وتلك  
الدرجات ليست مرفوعة بفعل كما نبت عليه بعض الفضلاء والمبالغة في الكبر والكنية وفيه  
الذم والثناء فان قلت **قوله** فذلالا لا ينبغي رحمة الله ان صفاته تعالى التي يصيغ  
المبالغة كرحمة كان في الامثلة في صفة الله تعالى لانها تنسب للشيء اكثر مما له او تدرك  
على الزيادة فثما يقبلها وصفات البار في منة عن ذلك **قوله** هو ليس بشي لان  
صفات الافعال قابلية للزيادة وكذا صفات الذات باعتبار منطلقها وان لم نقله  
في ذاتها كما صرح به **قوله** من رحمة كبره كما لا يفهم لان فعله لفعل المضموم العين كما تقدم  
لما مر وقوله كالفضيلان قيل في هذا التشبيه سوادب والاقوال المشبهة بالمناك من الكبر  
وليس بشي لانه مثله في اشتقاقه من فعل الكبر العين ومن ليس من هذا الباب بل من باب  
حسن مع ان اطلاقه غصبا عليه تعالى واراد في الحديث سبقت رحمتي غصبي فان سوا الادب  
ولذا لم يذكر المصنف رحمة الله تعالى كمراد الذي يمثله الزمخشري وفي تمثله لرحمة بعلمه  
دون مرير وسقيم الذي يمثله الزمخشري اشار في امره المتعدي للحاقه باسم الفاعل  
وكذا الصفة المشبهة وما قيل من ان جعل لازما بالنقل وهو ما قيل من ان جعل معرب  
وضوا اعتبره رحمانا بالحكمة ويدا كنية لوجه من الرحمة كما سمع قول واه وما ذكر نعمت  
في الكفر كما بين في محله **قوله** والرحمة في اللغة رقة القلب **قوله** الانعطاف للمفتي  
للحسان امر روقا في العظا في الرحم على ما فيه ضمها في عينها مابا نية تبا في اخذ احداهما من الآخر  
ولا وجه لقوله وصد الرحم وليجب بان الانعطاف من سبائك الحفظ واستعيرت الرحمة  
لانعطاف الرحم واستحق منها اسم لها وقتل الله اراد هنا بالانعطاف المثل الروحاني اعني الخفة  
والرقة لا الحسائي لانه ليس معنى الرحمة وان كان مسببا عنه وشاها الله ومدلول لبعض ما لا يثبت  
في الاشتقاق كالرحم والمثل الروحاني هو المفتي المتفضل والحسك يعني ان وصفه بالانعطاف المذكور  
لاخر ان عن الجسائي فانه ليس معنى الرحمة كما صرح به بعضهم وهذا كله قائم فاصح لما ينال ملكه فانه  
ورق في الحديث الصحيح الرحمة من الرحمن وقال الامام القرطبي انه نعت في الاشتقاق فلا محال  
للشقاق وقال الراعي في معنى الحديث انه تعالى لما جعل من نفسه وبين عباده سببا كما انك كنت  
على نفسه الرحمة لانه واجب في مقابلتها شكر نعمته كما ان هو السبب لاول في وجوده وخلق قوله  
وقدره وسائرهم كذا كذا جعل بين ذري الرحمة نعمته مع بعض سببا او جبا على الاعلى التوفيق  
على الادنى وعلى الادنى توفيق الاعلى فصار بين الرحمة والرحمة مناسبة توفيقية كما ان بينهما مناسبة لفظية  
ولذا اعظم شكر الوالد لربه وقرن بشكره لانها السبب الحقيق في الوجود توفيقية بين الرحمة والرحمة مع الاشتقاق  
في الحروف مناسبة ومثله من معنوية وذلك كاف في صحة الاشتقاق كما برشدك التي تعرفها  
الشابوقات لنا خالصة راحة نبت للنفس كيفية الحزب للقلب وكالفة في الخصمان نية  
لشابه الاولى في الحفظ وقد ينشأ وينسب عنها كاليها في اعاشا والاحباب وهو لا  
لوهو لانه لا بد من اتحاد معناها وما توفيقه في النظر فلا تعرف ما هنا من الاوصاف في  
الناسية من عدم فهم المرام كقول بعض علماء العصر ان المصنف انما صارت بقوله ومنه اشار

طوي

سيوي

كازروني

يشي

عمام



المانه مشتركة مع الهمزة في المادة لا انه مشتق منها فافهمه **قول** ومنه الرحم لانفطالها  
على ما فيها الرحم بفتح الراء وكسر الحاء موضع يكون الولد فيه وقد تحققت بتسكين الحاء  
مع فتح الراء وكسر هاء في لغة بفتح الحاء انما على المراد ثم سميت القرابة رحما وهي  
مؤنثة وقد تكرر **قول** لانفطالها الح انشأه الى ما بينهما من المشابهة والمناسبة  
الكافية في صحة الاشتقاق كما عرفته **قول** واسما الله تعالى انما تؤخذ الح قبل المراد  
مطلقا سماه الله تعالى او المأخوذ من الرحمة كالرحمن والرحيم وانما الح المأخوذ الثاني  
لكن سياق المص رحمه الله صبيحة وكيف مخالف للظاهر واما الاول فغير صحيح لان من انما  
ما هو صيغة الحقيقية من غير تاء وانما الح الح الفاعل والخوم ومنها ما اطلق عليه استعارة  
سماها وكل الحقيقة فيه ومنها ما هو مجاز بطريق كغيره من نظرية انما الح الح الح الح  
وقيل انه يعني فالخداشلة تعالى مما ينبغي ان الفعل المراد هو عنه يؤخذ باعتبارها  
وخاصة انه يجعل مجازا عنها بعلاقة السببية فالرحمة والرحمة سبب للتفضل والخص  
ولجعل مجازا عن ارادة الاتمام لجاز فانها سبب للارادة او لا والاتمام ثانيا كما جعل  
الرحم شري القصب مجازا عن ارادة الاتمام فيما سياتي فيلغى في قوله انما يؤخذ الح اصناف  
بالنسبة الى المبادي والمراد هو افعال مثل افات ارادتها ايضا من العايات والمراد بها  
المستببات وهي سببية عن تلك الافعال انتهى فتدل وانما اغتبر التجوز في مبدأ الاشتقا  
دون المشتق لانه يحتاج الى بيان التجوز في كل ما يطلق عليه تعليل من المشتقات **قول**  
ما ذكره المص رحمه من التفسير الكبير فالجهد قلنا لانه كلام غير فهمي هذا ولذا اضطرر فيه  
كلاما نحو ايشي فانه اطلق في الاسماء وليس على اطلاقه وذكر ان مباديها الفعالات وانما المقصود  
منها افعال وليس كذلك في كل اسم مؤنث منها حتى ما نحن فيه فان الرحمة المشتقة والرحمة وهي في  
الحقيقة كيفية لا فعلا لذلنا قيل انما لافعال لازم لها لان حصولها بتبعية المزاج الذي  
هو كيفية كاصلة من تفاعل المسائط بين فاعل ومنفعل والله تعالى منزه عن ذلك كله  
وقيل المراد بالانفعال ما ليس بفعل فنعلم الكيفيات وليس هو بالمعنى المشهور ثم انما اذا  
جعل التاويل المتصرف في ملخص تلك الافعال ومضادها كما قرره اهل المعاني في الاستعارة  
التبعية وهو غير جارها لانه مجاز مرسل يحتاج للتبعية كما صرحوا به فلذا عند غيره  
بما مر مما لا يخلو عن شيء وايضا من الاسماء ما اخذ باعتبار المبدأ كالسلام بمعنى معطي السلام  
فيما قيل انما قيل انما المراد انما الحاج منها للتاويل بقوله بما يملكه بحاله واذ اظهر  
المراد سقط الايتاد وما جعل من ان الاقرب هنا ان يقال ان الحقيقة شرعية لانه يراد  
منه الاتمام من غير ان تخطر في القلب لئلا ياتوا في ما ذكره باعتبار حقيقة العودية  
كما لا يخفى وقوله قدس سره انما يجوز في ان يكون استعارة على سبيل التمثيل كما في القصب فيه  
ما استعان به في بيان **قول** ما بلغ من الرحمة في اكثر من اللغة فهو افعال من المريد على القياس لانه  
سمع من العرب او هو على قول لا يفسح الذي يجوز وليس من البلاغة على القياس بمعنى ازيد بلاغة  
لان البلاغة لا يوصف بالمفرد كما مر صوابه الا ان يقال انما اصطلاح او الغلبة واما ان المراد  
بغير المفرد المركب من الغير او مع الغير كما قيل في تكلف وقيل لرحيم ابلغ لتلوه وانه يؤتى قول  
ابن المبارك الرحيم اذا قيل اعطى الرحيم اذا التفت الى الغيب وفيه نظر وقيل انها سواء وقيل كل  
المنزوع **قول** لان زيادة البناء هذه القاعدة او من استسما انما الح الح الح الح الح  
في المثال الثاني على طرفة ان اللطفا اذا كان على وزن الاوزان ثم نقل الى اكثر من ذلك لانه في لفظ  
كالخاق فلا بد ان يتبين المنقول التي هي اكثر مما تفهمه الاول لان الالفاظ لفظها في افعالها

لاوي

ليثي

مير بادشاه

سيد عيسى

لاوي

في ظرف او سجع ما كانت فية من غير فائدة بعث وهذا لما لا نزاع فيه نحو خشون وكخشوشن وقال انه  
لا بد ان يكون ذلك في قول او مشتق وطلقة بعضهم مطلقا فاورد كل شيان علميا ابلغ من عالم  
مع نسائهم او اورد غير نحو وجل ويجعل شراعتنا رغبة بانها زيادة لتقصير لالمبالغة كما قال  
لبعض الشعرا يرم صديقه له  
صحبته ولو لم يكن نظير ي . نقصت او جعلته نكش تري .  
كما تزداد البالكه نظير ولو نظير من كلام الادب المتطرفين واطال فية ما نحن في غيبة عنه ذات  
اذا انتهت لالت القاعدة مخصوصة بالاكث الذي نقلت القريب عن الاقل وغيره عن علمت ان  
الكثيرا اورد من فروع بالتي هي احسن وان قوله قدس سره كغيره انه ممنقوض من اجل خبره كما ذكره  
في جوارح فان شرطه بعد تلاف في الكملتين في الاشتقاق اتحادها في النوع كفتح فخرها وانما  
الكثير في لفظه وانما كان ابلغ للاحاقه في الثبوت بالامور الجسدية كشره وقطن فجاز  
ان يكون كما ذكرنا بل من حذر لئلا يعلو زيادة الحذر وان لم يزد على شيوته ولو روم مع انقله  
لانها من الكدر فاقدم من حوايا انما قد كرر استعارة الفعل في العراب كشره وفعلان في  
غيرها كفضبان وسكران فيقضي ان علميا ابلغ ولو من وجه وان قولنا ان حذرنا ازيد على الثبوت  
ليقضي ان حذرنا الصفة مشبهة وقد صرح ابن الحاجب وغيره بان من انبئة المنالفة المتعددة  
من اسم الفاعل فاما متعديان نوعا وعلى تسليم خصيصه بالاشتقاق لا يرد عليه شقلا ف  
وشقلا ان الحذر الصغير والكبير كما في الكشاف حتى يقال انه اغلبي لما في المقام من ان الشق  
مركب بالحجاز واما الشقنداف فليس من كلامهم ولا ينافي في نقل الشقير بل من بعض الاعراب  
لانه قاله صرلا ويحتمل ما مثله لا تثبت بما للغة كما قيل لبعضهم لصرار الدنيا خير من  
والتره خيرا من الفلاس فقال لالت الفلاس ثلاثة لرق والذره اربعة والذرية خمسة  
وقطع في كلام المص الاصل محتف الطاء والثاني مشدد وكبار الاول بفتح الكاف وتخفيف المؤددة  
في الثاني بتشد تدها ما لغت في كثير من معني عظيم **قول** وذلك انما يؤخذ الح انشأه الى الزيادة  
المدلول عليها بزيادة البناء المستلزمة للابتغية وهي اما باعتبار الكمية في مبدأ الاشتقاق  
وهي الرحمة والكمية العدد نسبة الى الكمية ما شددت من ميم جاز على القاعدة المقررة  
في باب النسب والكيفية نسبة الى الكيف التي تباينها عن الحال الذي يسمى بمقولة الكيف وكيفية  
جلالها وعظمتها ونفاستها وكثرة كميتها اما باعتبار الكمية في مبدأ الاشتقاق  
او بتعدد ما تتعلق فيه من الدنيا والآخره او باعتبار كثره ما يحصل به من النعيم والبشرى زمانه  
الواقع فيه كزمان الاخرة الموقد فهذه وجوه اربعة سياتي شرحها وتمثيلها **قول** فعلى الاول  
قيل ان رحمن الدنيا الح اي على اعتبار المبالغة في الكمية حصر الرحمن بالديار ورك الرحيم  
فانه حصر الاخرة كثره الموصوفين فيها كما بينه المص رحمه الله وهذا بناء على ان النعم  
فيها نعيم المؤمنين والكافر والبر والفاجر ان كانت النعمة التامة مخصوصة بالمؤمنين  
لا ايضا بالاسكادة الا بعد وقيل لان النعمة لله على كافر والصواب ما مر فان قلت  
كيف تخفف رحمة الاخرة بالمؤمنين وقد ورد في الحديث الشريف شفاعنة صلى الله عليه وسلم  
لعامة الناس من هول الموقف وانما يخفف عنهم العذاب في الاخرة كما ورد في حق ابي طالب  
وارضناه المص رحمه الله في سورة الزلزلة فلو قال المص رحمه الله في حق المؤمنين والكافرين  
خفت المؤمنة قلت قد اورد هذا بعضهم ولصواب عنه بان الكفار في الاول  
تبعا غير مقصودين كيف وهم في موقف بل قولنا هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
في حجتهم وتخفيف العذاب مما تروى في المص رحمه الله وعلى فرض تخفيفه قيل انه ينزل



من غير شبهة من سائر انبأ لغضب الامر بتدوينها فليس رجمه من كل الوجوه ولا ينافي العذاب فذكر  
**قول** وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة وصحيم الدنيا اي على اعتبار الدنيا لغضب الكيفية  
فلا ينافي لك وتبين بان كثرة الجلال تستلزم كثرة الجلال وهي كيفة النعم لانه قيل عليه  
ان هذا يصح ان يكون بالاعتبار الاول لان نعم الدنيا والآخرة تزيد على نعم الدنيا وورد  
بانها يلزم ان يكون ذكر رحيم الدنيا بعد لغو الذكر اذ معطى نعمها كليهما وقد حصل بزيادة  
الرحمن اليها والحيب عند بانها لان نعم الدنيا والآخرة من ذلك بل مقصود القابل للتوسل بالجلال  
الاشتمال المستغنى عن كماله في مقام طلبه باسمين العلم الاول وخصوصا الثاني ويحصل في  
صحة الالهام تمام برحمته الذي هو الواسع الباعث لمزيد شكره وقد اعترض عليه  
بان الوارد في الاحاديث المزبورة كرامة الترمذي والحاكم في دعاء ما توفيه المشرق فالج  
المعتر كما شئت الغمر حبيب دعوة المضطرب رحيم الدنيا والآخرة ورحيمها انت تسمى فارحمي  
رحمة تغني بها عن سواك ولتيسر الخلق مربيين ولا يصح حينئذ يستدل بهما والقول بان  
المعتر لم يذكرهما وورد ان في الحديث فيكفي كونها من كلام الشلف الاخيار لتبين شي واما  
احتمال ان يراد في الاول جلال النعم وفي الثاني وقايتها فلا يجدي **قول** ملات النعم  
الانعم وينبغي ان الحسام جمع جسم بمعنى عظيم واصل معناه عطية الجسم فاستعملها ذكرها واطاعة  
علمية اطلاق المشفر والمرس يعني ان امتا فالرحمن لله ارض باعتبار ما فيه مما من الجلال في اضافة  
الرحيم الرحيم للدنيا وان اشتملت في جلال النعم وقد قايتها باعتبار الثاني لانه تتميم لما قبله ولذا  
لم يرد في الثاني وقد عرفت ما فيه رواية ودراية فندبر **قول** واما قدم الخ احد قياس  
لظاير متابع فيه بين وصفين احدهما البغ والقياس هنا بمعنى القاعة واللا في المعقول  
قالت قدس سرم الابلغ اذ كان لخصر مما دونه وشتمه لافى مفهومه نعيم في الاثبات الترتيب  
وفي الترتيب عكسه اذ لو قدم كان ذكر الآخرة عاريا عن الفائدة كما في غير ذلك واذا لم يكن الابلغ  
مستملا على مفهومه الا في كمال رحمن والرحيم اذ اريد بالاول جلال النعم وبالثاني وقايتها  
بحوز كل من طرفي التتميم والترقي نظر المتقضي الحال ولما كان الملتفت اليها بالفضل الاول  
في مقام العظمة والكبرياء عطايا النعم دون وقايتها قد اتم الرحيم والذخيرة بالرحيم كالتتميم  
تبيينه على ان الكون له لشمو اعني انه ذرات الوجود كلياته وهن المحققات لا يلتحق  
به فيستغنى عن سائرهما وقد توفرت ان تلتحق الرحيم للترقي وانه ابلغ من الرحيم لان فضلا  
للأمور العزيمية كسهيبي وكريه وفعالان للعارضات كسكران وغضبناك واطل ابانه من  
فعالها الضم لآخر مستغنى فعيل انتهى وهذا بعينه كلام المدقق في الكشف وفيه بحث من  
وجود منها انه لا يلزم ان يكون الابلغ مستملا على معنى الاذني بل يكفي ان يستلزم وجود  
وجود الآخر بالطريق الاول وكذا عكس طرفي الترتيب يكون ذكر الآخرة بعد لغو الايلق بكلم  
البلغ وكينج الكلام الاثران لقول فلان يصب الماء والالوف ولو عكست فتح وقد  
اعتبر الرخص في الترتيب في قوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملكة  
المقرنوك وفي قوله **وهو** واما مثله من جوارحهم ولا يجوز والامواج يبلغ زلخه  
مع ان الملاكية والنجس ليسا من جنس ما قبلهما كما في شيخ الطيبي طالب شاره ومنها ان قوله  
واذا لم يكن الابلغ مستملا على مفهومه الاذني الخ تنبع فيه صكاحب الترتيب حيث قال  
ان ذلك فيما اذا كان الثاني في جنس الاول وفيه زيادة علمية والرحمن لجلال  
النعم وامثلهما والرحيم كذا قابتها وفروجا فاما لم يكن في الثاني زيادة على الاول كان  
من جنس آخر وقت اذ في الكون في حقه واشبهه بقوله ان اذا ان الجسدية لغت في الجسدية

نقل السبوطي  
عن البلغيني

لاري

فيه

فيه الترتيب فالاول انها مفقودة في هاتين الصيغتين مع اشتمالهما على معنى الرحمة ولعلها تبلغ  
من الكثرة ان اذ الصيغتين لا بد ان تنفك في خصوص المعنى كجواد وقياس فغير مستلما  
ببناه في البحث الاول فهو لا يوافق كلام العلامة ولو اقم على ما عكس كان وجهها وجهها  
لان المترادفان كما ذكر الإفادة التمول والعموم كما تقول الكبيرة والصغيرة ليعرفه ولو عكست صح  
وكان المعنى بحاله ومثله لا يلزم فيه الترتيب كما فصله في المثل الثاني ولو لا خوف الاطالة  
اوردناه برقمته ومنها ان قوله وانطلق في ما عرفنا من النجاة وشرح الكشاف من ذهب  
الى ان الرحيم والرحمن صفتان مشتبهتان فلا بد من لزوم فعلهما معا فلا يصح الفرق والتفريق  
للباب فعمل بالفتح وذهب ابن مالك وغيره الى انهما من اجنب الغناسم الفاعل ولا يلزم اللزوم ولا  
يتباني ما ذكره فان قلت **كيف** يدعى اللزوم وقد ورد رحمت الدنيا والآخرة ورحيمها ان  
بالاضافة الى المعقول قلت **من** يدعيه يقول انه على التوسع كما يتبع النجاة في باب  
الظروف ثم ان المدقق قال في الكشف والتحقيق فينفي ان يرد النظم على هذا الوجه ولا يجوز  
غيره لان الله اعلم للذات الالهية باعتبار ان الكلمة والتم وجودا ورتبة وماهية  
والرحمن اسم له باعتبار تخصيص كل من كان محصاة من الرحمة وهي الوجود الخاص وما يتبعه  
من وجوده كالاتي فلو لم يورد ذلك لربك على النهج الواقع المحقود وقاوشه لفظا ووجودا  
وافضلك كان المقصود تعاليم وجه الترتيب باسمي الحسنين وقد تم ما عند كل حال كان المناسب  
ان يتبين الاعمال والاعمال انشاؤا التي تقتصر على واحدان يقتصر على الاو في الاو في الاو في الاو  
فتسامع لوجها الترتيب او لافا ولا انتهى قلت **يؤثر** انه صلى الله عليه وسلم كان يكتب في  
بسم الله الرحمن الرحيم فترت سورة الفاتحة في النظر ليزن الظفر وما قيل في هذه القاعة  
من انما غير طردة لقوله تعالى يسولنا نبيا ليس بوار ولا اذ لم يمت من انما بالمعنى المعنوي  
وكل يبلغ من وجهه او طولها كما تبا الفاصلة **قول** لقدم رحمة الدنيا الخ اي تقدمت انما  
وجودها في غير ذلك في لفظه على الاعتقاد ان لاضافته في الدنيا وقيل انما هو اذا  
فصله المتباعد في الرحيم باعتبار الرحيمية والظاهر باعتبار ما ذكره والآخر قوله  
رحمن الدنيا ورحيم الآخرة وما قيل من ان الرحيم يتبنا ولرحمة الله تعالى على كل حال سواء اعتبر  
الكبيرة او الكيفية بخلاف الرحيم ورحمة الدنيا مقدمة في الوجود فناسب تقدمه مما يتبادر  
عليها فغضيت ان الرحيم بالاعتبار الثاني لا يتعلق بالثاني فتفقد مما اولى **قول** ولانه صار  
كالعلم الخ اي اشبه في اختصاصه به استعمالا ومعنى الاعتقاد في الكفر كقولهم مستبلمة  
رحم اليمامة فناسب مقارنة العلم وتقدمه على الوصف المحض لانه غير الموصوف  
المحض الوصف واقفنا القياس تقدمه باعتبار المعنى الوصف وفي ذلك المشابهة صنعت فيه  
ذلك فلا يتبادر وله مناسبة والعلم والوصف فناسب توسطه بينهما وما قيل على هذه  
الوجوه من انهما لغتية في كون الرحيم وصفا محصيا لا محصيا وهو اذا عرف باللام الاوصاف  
الغالب ايضا لتبين شي لان القابل بذلك لا يكثر لاطرافه على غير الله فكيف يدعى علمية فيه  
وذهب الخليل وتبعه ابن هشام وغيره الى انه علم وانما بدل لا يفت واستدل باختصاصه  
به وبجبه غير تابع نحو الرحمن على العرش استنويك ولا يخفى ما فيه وان استفاضت اضافته نحو  
رحمن الدنيا تافيه وفي شرح الكتاب لا يرحم وفان الرحمن محصيا لانه لم يرفع قابا الالهية  
في بسم الله الرحمن الرحيم والهدية ولا حكم عليه بجعلها الاسمية وفل استعماله مستكرا او مضنا فا  
فوصف كونه بدلا لوصفه لكون لفظ الله اعرف المعارف انتهى وقد نهد اعلم في السؤل **قول**  
**قوله** لا يوصف به غيره لاختصاصه به من غير ما استدل به من ان العلم والاعمال واما قول الشاعر

لاري

ليبي

لاري

سبوطي



في تسليمه لعنة الله سموت بالمجد يا ابن الاكرم ميراثا **هـ** وانتغيت الوادي لارتك رحمانا **هـ**  
فقد قالوا ان اطلاقه عليه غير صحيح لغته وشعرنا وهذا من غلوهم في الكفر ذموا المجرم  
بالمخالفين كما سمي الحجازة للفتنة ما به اذا كان اطلاقه على الله سبحانه والاعلمت فكيف  
يقال اننا استعملنا في حقيقته واصطلحنا معناه فخطا الفقه وقد فهمنا المستكى رحمه الله الي  
ان المحض هو به تعلقه بالمعترف بال دون المنكر والمضاد لوروده لغته في الفقه ورد به  
على القول بانها مجاز لا حقيقية لان محنة الحجازة ما تقتضي الوضوح للحقيقة لا الاستعمال  
نعمه وفي ايسار الشرح يمتنع اطلاقه على غيره مطلقا وان كان لغته كالصلاة على الانبياء  
عليهم الصلاة والاعلام وهو كلام سديد وبه صرح ابن عبد السلام وقال انه صحيح مطلقا  
لغته وانما منع شرعا **قوله** لانه معناه المنعم الحقيقي فيقول الحقيقي هو الذي لا يستند  
الى غيره في الحقيقة باسم المنعم خلاف العبد فانه كالواسطة فالنسبة في قولنا الحقيقي للمعنى  
معنى الحري للمبالغة كحري وداري او هو حق معنى ثبت اي مرتبة في صفة الانعام  
غير متجاوزة لغته فالعبد الذي يستند انعامه الى غيره وهو الله فليس ثابتهما مقارن في  
دعاه لما ذكرنا سابقا فلما لم نجد له منسوبا للحقيقة المقابلة للمجاز وضع انه المعروف المتبادر  
اذ هو المنعم بلا عوض ولا غرض وهو المعنى المطلق الخالق للنعمة والمنعم عليه فاما اريد بالمبالغة  
الى النهاية دل على اذاعة اعظم فراهه فقوله البالغ في الرحمة غايته ما يحتمل ان يكون تفسير الما قبل  
وان يكون معنى آخر ودلالة على ذلك بقية نية الاختصاص وتبادر الفرد الاكبر من صيغ المبالغة  
فلا يبرهن على ذلك معناه اللغوي للمبالغ في الرحمة فاما وصوله الى الغاية القصور فيلزم مقتضى  
وضع الغنى لا ان يقابلها بمعنى عرق ولا لانه منسوبة لغيره فلا فرق بينهما وبين غيرها كما ان المبالغة  
فلانك ان يكون منسوبا للحقيقة مع ان اعتباره نيا في الوصفية فهي تستلزم الدلالة على ذات  
مهمته وهذا موجب لتعريفه وانسانه فبهمته لفظ المنعم لا يظن على غيره لا حجازا وهو متخير  
ظاهر لاقتضائهما نسبة الافعال الى العباد مجازا نيز ولا يقتضي انه غير وارد اذ افسر الحقيقي مما مر  
وهو الذي على تفسيره وقوله انه لا يفيد كما برة مع انه لما تضمنه تعالى والحق بالاعلام  
خرج عن نظائره والحق بالاسماء والخصاص به لا اذاعة اكل افراده ولا بالرد لخصاص المنعم  
انضا كما نوهه فتدبر **قوله** وذلك لانصيد في غيره اي ذلك المعنى المذكور وان كان كمن  
الوضع مفهومه كليتا فهو منحصر في فرق الشكر والصدقة فانه الكذب بخوضه او نقل ذلك لانه  
على بعض افراد معناه كما هو معروف في كلامهم ان لا يظن عليه وقوله استعصم بالغير المهمة  
اي طالب للعوض لا بالافاء والجمع هنا اشكل وهو تغليل لكون المنعم الحقيقي لانصيد على غير اوكوي  
المنعم الحقيقي هو البالغ بها بانه ذلك لا انعام بل الجود فاذا ما ينبغي ان يندفع العوض كما في الاشارة  
حتى قالوا امر تجاد لعوضه في وقتها في الهياكل وفيه ناسا **قوله** يريد تفسيره لكونه مستعصما  
ولما لم يكن لمراد به العوض الماكولات كالتب والواهب بالالكاف المقنونة بتبها بما ذكر  
وقوله جليل واباح من اضافة الصفة لوصف اي الثواب الجزل والثلث الجميل وهو لبيان  
الواقع اذا الثواب لا يكون الا حبيلا والثواب مضاعف كما وعد الكرم به فهو جزيل بالنسبة  
لما اعطاه ابد افلاحة لما قيل ان اظهر ان يقول يريد به ثواب اذ العموم فيعقد بانه  
بانه لموازنة ما قبله ويوزع ثوابه في حجة وصاحبه حيلة متصارع الجمع بمعنى ازاله في شدة بريح  
بصغته اسئل لفاعله معطوف على مستعصم وهذه اعوامه كسببته بخلاف ما قبله وقوله  
الغنة الحسة الاكفة كمنه ما استنتك من عاره والخسة بلحاء للجمعة دناءة الجمال اي يقصد بما  
يعطيه ذلك او عدم حقوقه بالخسة وفي نسخة رقة الحسية وهي الاصح روايته عن الفاضل

ليني

لازوني

لاوي

لاوي

اللي

اللي والميراث الرقة الحسية كما وقع كذلك في عبارة الغزالي ونقله هذا الفاضل في حاشيته  
يعني انه يرفى قلبه ويبتا اثره كما يشاهد من اخصايج ابي بكر وحسنه وشوق المهر في زياد لك  
الامر عنه بلحسانه وهذا عوض في اطلاقه عليه ولوقيل الرقة هنا بمعنى الضعف  
كما في قوله سمعت من قدامه ورقصا الكافي لاساسه فيقط ما قبل من اذ وقع بهد العبارة  
في كتب الكلام في معنى الحسن والفتح والسير في الكبر معني **قوله** ثم انه كان بالواسطة الخ قيل  
ان مقابلة تغليل لعدم صدق البالغ في الرحمة فانيها على غير هذا تغليل لعدم صدق المنعم  
الحقيقي عليه وقيل انه بيان بكونه منسوبا للحقيقة اذ لولا انه لم يكن محسن ولا لصاح  
والاظهر انه بيان بكونه منسوبا للحقيقة اذ لولا انه لم يكن محسن ولا لصاح لانه لا يمنع غيره  
مطلقا وهو ابلغ مما قبله ولما عطف بهم لتفاوت رتبتهما لانه في الاو لا ثبت لغته انما  
وهنا نلفها وقال كالواسطة دون واسطة لانها ما يتوقف عليه فعل الفاعل وفعله متعلق  
لا يتوقف عليه فعل الفاعل وقوله تعالى لا تتوقف على شيء وقيل لان كل واحد دخل في الاطلاق  
فتوقفه العالي حتى اكتسب على اي لا شعري وقوله لان ذات النعمان اي ذات النعمان  
من خلفه مطلقا ومعنى كون وجودها من خلفه ان ثبوتها لانه انما ايضا فلا وجه لما قيل  
من ان نسبة الخلق الى الوجود غير ظاهرة وانما نسبة الخلق الى النعمان اي ذات النعمان  
هي الخاطر المتشوق للفعل كما انه يدعو وقوله الناعمة الخ تفسيره والغنى الخ  
قوة وهي معرفة شاملة للمظاهر والباطنة المبينة في الحكمة **قوله** ولان الرحمة الخ يعني  
ان الوجوه الثابتة مبينة على ان الابلغ مشتمل على معنى ما بعدك وهذا التبرك كلك على هذا  
لان الرحمة المنعم بها لا يكون الا بالانعام والرحمة المنعم بها كذا اذا فاد به لتناول  
ما بينه ما كان التبريم وذكر الردف وهو البالغ المنعم وانما يتبع الترتيب المذكور على الاو اذ لو  
عكس عن اعراض الفاتحة وكل هذا التبرك كلك فاذا اذ كان الرحمة تنبها على نحو ما بينه ذرات  
الوجود لئلا يتوهم انه لا يظلم عند المعقرات لعظمة جبراته كما اذا كان التبرك ذرة ما مر فتدبر  
**قوله** او المحافظة الى الاحكام اية ورواها في تفسيره في تفسيره في تفسيره في تفسيره  
لها براس الجبل والخلعة ونهايتها التي ينبغي لها الصاعد من نفسها وكذا ايقال ان من اسئل  
وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم بعث على اسر الاربعين اي لغيرها كايين في السير وقيل ان  
عليها ما في الايات كما ان الراس مبني الانسان وقيل غير عن الاقر بالاسر للتعظيم تادبا والحكمة  
عليها بحجافه ما قبل الاخر من الردف وحرف اللين وهذا بناء على ان في القرآن سبحانه وفيه كلام  
سابق في سورة يس وقيل راس اي اويلها والمعنى ان يكون راس الاربعين بعد كل ايات متناسبة  
والاصح ما فيه من ان تكلف ثم ان المحافظة لا تجرى في كل سورة بل في ما يفتني خلاف هذا  
كسورة الرحمن وهذا قيل ان هذا في غايته الضعف لا يتناهي على ان الفاتحة او انما في راس  
فيها ذلك ثم في غيرها وعلى انها ايت من السورة **قوله** والظاهر انه غير منسوخ في التبرك  
وشجوه ومنع صفة على فعلك ذافعل بالجمع الخ ككاي سكرى للصفة والزيادتين  
المشاهيرين لان في التناهي في عدمها قبولها التناهي فلوقبلها الصرف كذا كان نعمان  
والخلف فيما لم يذكره كحكيان بمعنى كثير الخية فمن منعه للحق باب سكران لانه اكثر  
ومن صرفه راي انه ضعف وادع منعه والاصل الصرف في تنوير وقال ابن الحاجب لالف الفونك  
ان كانا في اسم فخره العامة او في صفة لا تتقار فقلنا لا تتقار وجوده فقل ومن ثبت  
لخلف في حرم دون سكران وندمان وسواسد ليعرفون جميع فعلا لانهم يقولون في كل  
له فعلا لانه وقيل الحسن ما قيل في قوله ان شرط كون حوشه فعلا انما اعتبر الحق انتفا

حزو

لاوي

ليني



فعلانية اذ به يتحقق مضافا لغيره لا في الثاني والاختصاص الحاضر كما منع وجود فعل منع  
وجود فعلانية فان نظرنا الى انتفاء فعلي وجب ان لا يمنع من فعلانية وجودها بشرط  
المنع ومما ظلم في الحقيقة الا انما ظننا ان جعل وجود فعلي علامة له فاضا بالاختصاص  
الحاضر بوجوب امتناع الصرف وعلوه وهو محال فلزم ان لا يمنع انتفاءها كسببه وان  
يرجع الى اهل هذه الكلمة قبل الاختصاص وتبصر فيها ما قبله وذلك بالقياس على نظائرها  
من كتاب فعلي بالكسر واذا كانت كلها او اكثرها ممنوعة عن الصرف لمتحقق وجود فعلي فيها على ان هذه  
الكلمة ايضا مما لو لا كان تحقق فيها وجود فعلي فيمنع صرفها مثلا واورد علينا ان لا يصح حينئذ  
ما ذكر من انه اختلف في الرحمن فربما شرط وجود فعلي صرفه على الاطلاق ويمنع صرفه من شرط  
انتفاء فعلانية قال الرضي اذا كان المقصود من وجود فعلي انتفاء فعلانية وقد حصل هذا المقصود  
في الرحمن يجب ان يكون غير منصرف ولشراح الكشاف هنا من اقسامات وكلام لا احتمال المراد بغيره  
وانما عدلوا الى الاستدلال لانه لا يسمع الا مضافا او مرفعا بالواو وسادى وقد شد قوله  
فان حيث الورى لا زالت رحمانا مع انه لا يصح شاهد التصرف ولا لعدم لاحتمال ان يكون ذلك  
مستوفيا كالفعل الاطلاق ومصرفا والمفرد كذلك من تنوين المنصوب كقوله تبارك وتعالى ارحمنا وياك  
ولا يرد هنا ما قيل من ان ما شرطه في الكلام كونه الحرف على الظاهر من عمل الحرف ولا ما قيل من ان الكلام  
ان الامتل في فعله منع الصرف لانه لو كان الامتل في الاسم صرف مطلقا وان لم يترجم عليه فيقال  
فقد تكرر في الكتاب بشرطه ههنا كلام مخالف لما قالوه ذكرناه في جوابنا في الرضي قوله وان خطر  
لخصا من الخطوط على الممثلة والظن المحتمل في معنى منع وهذا الشارة الى انه لم يخطر كلامه الا في الخط  
كأن عدم الاضراف والى اولى ان ان لم يخطر الاختصاص الحاضر ايما بل كان انتفاء فعلانية منع قطع النظر  
عنه وكان فعلي متوقفا او منتقيا الى هذا الحاضر كما عدم الاضراف وان ظهر بغيره في كل التقديرات  
فالقول بالاستقلال الحاضر من تقيد الشرط ولا يخفى انه بعيد عن مواضع استعماله الوصلية اما  
على الاول فلان تقيد الشرط ببناء واحظر وجوده فعلي دون فعلانية وعدم خطر شيء منهما ولا ان  
استلزامهما للخروج اما على الثاني فلان تقيد الشرط ببناء والانتفاء فعلي الاختصاص او منع قطع النظر عنه  
ووجوده الشرطي منها اولى بالانتماء للخروج اهكذا قاله وارضا فبعض التقديرين يعني ان الوصلية  
موجبه بثبوت الحكم بالطريق الاولي عند تقيد شرطها والحكم ههنا اظهر بغيره منع صرف وحسن والشرط منع  
الاحتمال وجود مؤثر له مطلقا كالتقيد كلمة او بعد المنع الذي هو نفي معنى والتقدير عدم  
ذلك المنع وهو يتحقق بوجوبين احدهما ان لا يكون فيه اختصاص ولا منع وحينئذ اما ان ينتفي  
فعلية فيجب صرفا وفعلانية فيجب منع الصرف وعلى التقديرين لا يتحقق الا اظهر بغيره فضلا عن  
اولويتها واما ان ينتفيا فثبوت الحكم عنده مثل ثبوتها عند الشرط بل وانه اذ عند الشرط دليل  
انتفاء فعلانية وهو الاختصاص بوجوده وثانيه ما ان يكون فيه اختصاص ولا يمنع وجود شيء من  
المؤثرين فيجب التردد بين الثلاثا ويعني فعلا لا فقط وحينئذ اما ان يوجد فعلي فيجب منع الصرف  
او لا يوجد فالحكم فيه كافي صورة الشرط او يمنع فعلي فقط واما ان يوجد فعلا لا فيجب المنع او لا  
فكافي صورة الشرط فالاولوية لا يتحقق في شيء من صور التقدير كما قرره بعض الفضلاء وهذا كله يتناول  
بلاطال والردناه لئلا يتوهم من رآه غفلتنا عنه وهو مندفع باذني تامل فان قوله وان خطر  
لخصا من كناية المقصود منها ان لم يتحقق شرط المنع على المذهبين ولا شك ان تقيد  
ان ذلك محقق والاحتمال بغيره ثابت بالطريق الاولي فان قلت لو سلم ما ذكرت لم ينل  
ان منع الصرف حينئذ للحاق بالاعتبار بل هو واجب لوجود شرطه قلت لا يلزم النظر لذلك  
بل يكفي النظر لتقيد الشرط على ان التزمه ونقول اذا وجد الشرط الاغلب منع صرفه ايضا لانه قد يعرف

لبي  
مير بادشاه

نادرا

نادرا ومع وجود شرط الضرورة او تناسلا ولا يترتب على خلاف القياس به وقوله على فعلي  
بغير تنوين وفعلانية يجوز صرفه ويعد مع على ما بين في محله قوله بالاغلب في باب  
يعني ببابه فعلا ان الذي فعله فعلي بكسر العين فان الغالب فيه انه غير منصرف ومؤثر فعلي  
الامتنان خشيان فانه منصرف ومؤثره خشيان كما ذكره لكز في قوله واذا في المصنف بالغالب  
وخالف قول الرزحشري على انما بلخواته من غير ذكر الغالب فيه فان قيل ان الذي في القبح  
ان يخشى مؤثره خشيان على القياس وهو الذي ارتضاه العلامة بشرانه قبل ان العمل بالغالب  
وان كان لهصل بعارضه اذا اتم في الاسم مطلقا التصرف مخالف لما عليه لفظها من جميع  
الامتل على الغالب الا ان رجحان الغالب اظهر لان الغالب يقتضي الحاقه بنوعه وهو  
اول من الحاقه بما هو الامتل في جنسه وهو مطلق الاصل الاسم وليس كما نقله عن الفقهاء  
صححا بل المصنف بمخلافه كافي امور الشافعية الذين منهم للمصنف وقد قال السبكي رحمه الله  
في قواعد انما يرجح الاصل جزا اذا عارضه لاحتمال مجرد ولا يقلد مرجح غيره كافتضاله  
قوله وتخصيص التسمية بتلك الاسماء الثلاثة وهي الله والرحمن والرحيم والمراد  
بالسمة التسمية التي لا ياتيها تطلق عليها او المعنى المصدرية وهو اطلاق الاسم والعمدة  
وخص الغارف بالذكر لا نالذي يتأني منه ما بعد معرفته بما ذكر من تعلق الاستعانة  
بالوصف المسعر بالعلية وجماع الامور الامور المهمة المعزوم عليها اجمعها وقوله  
المعبود للحق في انشاء الخلاله الكريمة وتولي النعم بضم الميم بزنة اسم الفاعل مما بعد  
مشتر الما من وجعل النعم وحقيقها الف ونشر للاسمين او كما يتبع الكل عليهم قوله  
والاصغر والاكبر قوله فتوجه بشرط جمع شرشره بالفهم وتسهل معنى النفس  
والجسد فتقال في علمه شرشره اي نفسه حرمنا ومحبة قال ذو الرمة  
• وكان شري من شدك ومحبة • ومرعبة يلقي عليها الشرشر  
• ويكون بمعنى الانتقال والثبات وهذب الازار وقطعة وتحقيقه انه في الامتل اطراف  
الاجحة والذنب وفي كتاب النبات ان شرشرة الطائر تفرش قلا من همة  
• هورين يستعملونه ولقبنه • يمزينه بشرشر الاذنان  
فكني بغير الجمل كما يقال اخذه باطرافه ومثل به من نويجده لشي بكليته وفيما في علمه  
شرشره كما قاله الاصمعي كانه لثما لكه طرح علمه نفسه بكليته وهو الذي عنه المص  
رحم الله اذ مرادة النويجده ظاهر او بطلنا ولذا خصه بالعارف وفي الكشاف ان حذوب  
ملك الكشاف ان يجعل تكرار الشيء المبالغة كافي زلزله وعدمه وكانت ثقتا الشر في الامتل شر  
استعمل في الاضراب الكنية مطلقا شر كانه اوفره واعتبر من علمه ملك القاموس رحمه الله  
في شرح ديبلجنا الكشاف بانه غير جيد لان مادة شر شرشيت موصوغة لصلة الحشر  
واما هي موصوغة لالتقيد والانتشاء سميت الاشتغال شر شر لقرنها النبي وفيه نظر قوله  
الى كتاب القدس اذ الى الله المنزه المقدس من جنابه عز وجل جعل التوفيق ليجوز الما او مسكية  
فتجيبه اذ الكلام بجملة مشتكاله لتوجه الالجاباه وتقر به منه كمن يفر في حبل الالغالو والسر  
في الامتل الخفي وما يكتفي به مناه المياطين وقيل يحال على العارف تكون سببا للمفسر وفي  
كتاب النبايع لابن القيم نقل عن ابن عقال ان من قلل بين الله وفلا ستر فقد قلل في  
وقوله اسالك بالسر الذي يبتك وبين انبيائك واصطفاك بحقاقة واي سر بين الله وعبيد  
ورد ما بين الخوري رحمه الله انما يعلمون به العبادة المستورة عن الخلق وخوفا الله والذي  
يظهر في سر السر انما ساء الله وصعانه وخوفا مما وقف الله عليه بان بعض خلق عبادة واعلمه

لبي



انه متوسل بالمحاب كما ورد في الاثار الصحفية اسما لكل اسم هو لك استا ثرت بها و  
علمت احد امر خلقك وقد استهزات اسمة المعظم الذي به يحاب الدنيا والاعمال كلها وكل احد عن  
متعلقه يبيشغل ويحال بقدرته اي معرفتها عن غيرهم وقيل عن هوانه لئلا يفتد الاستعداد  
وهو تعسف قوله فيتوجه الى اشارة الى ما سياتي في الفلحة في الالتفات فقلته **قوله**  
المحدث بقسطوا الثابت الملتصقا فاضل اللفظ في الثابت فالابن الفطاح انه يستعمل في الخير والنز  
فالاصح كما قال ابن السكيت لا يستعمل الا في الخير وان العام هو الثابت بتقدم النون على  
الثالثة وما ورد على خلافه على ضرب من التاويل والتجوز والمشاكلة والتمثيل فذكر الخبير وحسن  
يشترط فيه اللسان ام لا فقيل لا وحقيقة الحد اظهر الصفات الكمالية سواء كان ذلك له  
باللسان ام لا ومن ذكر اللسان لم يذكره في الغرض المحموم ولا لا لانه يكون الله حامدا لنفسه ولا  
غيره حقيقة وهو ظاهر البطلان بل قوة النكاح وليس حقيقة النكاح الا الاقامة والاعلام  
مع شعور الفتيق وان اذنه وروي في حديث لا يصح ثباتك انت كما اثبتت على نفسك وان  
حل على المشاكلة او التجوز والمعنى عظمت نفسك او ذكرت نفسك بلامك الفقد ثم بنى على  
منه ذهب الشهرستاني او التخصيص واللسان بالنسبة لجماد العباد وقيل عليه ان قوله والامر  
يكون حامدا الى لا يخلو عن شيء لانه ان اذانه لا يكون كذلك على هذا القول حقيقة فسلم  
لكن قوله ظاهر البطلان في حيث المنع بل هو باطل لا يصح اطلاقه في خلافه كقول الخبير  
والحد هو الثابت باللسان وحده وقال في الخواشي الشريفة ادعى لخصامة باللسان لكونه  
اشبه واذا فظن ان المراد الغرض المحموم فيوسم انه ليس بمراد فليس بمعنى قوة النكاح المذكور  
لانه عدم لزوم الاقامة عليه كجواز اللمحة في عدم الاحتياج الى قيد اللسان مناقشة  
فغيره وسلم يجوز اطلاقه عليه كجواز اللمحة في عدم الاحتياج الى قيد اللسان مناقشة  
ظاهره كاشارة الى الخطا في اذنه بعضهم فيه على جهة التعظيم ليخرج البرزق والسحرية وقيل  
لاصحة التماسا اما على تعريف الحد الاو فلاستغناء عنه بلفظ الثابت اذا التفتاد منه  
ما طابوقه اللسان الحسان واما على الثاني فلات اظهار الصفات بالكالية معتبر في قيد  
الجيشية كما في سائر النفا ليع فرض ما ذكره وصاقيل اللفظ الثابت لا ياباه فلا يتم بطلان  
التكرير بلخير ليس بشيء على انه قيل ان الصنف على طريفة الاستهزاء ليس وصفا بل جعل حقيقة  
اذ المستهزاء يريد منه على نية الاستهزاء التتمكية وقد يوصف بالجميل ظاهر الاقتصد  
التعظيم فلا الاستهزاء بل كما ينما يزعمه الموصوف ثم يقال له ويستدقيل ان قوله تعالى في ذاك  
انت العزيز الكريم بحمله كما هو كصلا ح **قوله** على الجملة الاختياري الجملة صفة  
مشبهة من جعل الرجل بالغم والكسر جالافه وجميل امراة جميلة وقال سيبويه رحمه الله تعالى  
وقيل لحسن والاصح جالافه بالما كصلا كالاخلاق الكثرة الاستعمال والتجوز المعنى تزيين  
وتحسين والجميل على حسن فتومع به الذات والافعال كاصلة هذا اللفظ فاطبة فاقبل  
ان الجملة صفة للفقار ولذا انزل في الكتاب فقيد الاختيار وغيره علييات معناه اللغوي  
اعرف ولذا قال بعض الفضلاء في حواشيه لاذليل على انه صفة للفعل الا ان يقال انه اخذ من  
الامثلة وقيد بحرف قال قد منتم اذ لم يزل بالافعال الاختياريه لزم ان لا يصح الله سبحانه  
على صفاته الذاتية كالعلم والقدره سواء جعلت يتم في انراة في فعلها بل على انما كانت  
الصادرة عنه باختياره اللهم الا ان جعل تلك الصفات لكونه ذاتا كصفة قهرا بمرتبة  
افعال الاختياريه وقيل ان الاختيار على معنى ما صدره بالاختيار بمعنى ما صدره بالاختيار  
وهو المترادف على ما فيه وقيل انما صدره بالاختيار بمعنى ان شاء فعل وان لم يشا لم يفعل

ملاهل

ابراهيم  
هداني

هداني

سعد

طوسي

سيد

فتح الله

للمعنى

لا بمعنى صحة الفعل والترك فيشتمل صمد بالاختيار وبالاحتجاب فالاختيار بالمعنى الاعم وهو  
الاول والثاني لصرف هو بالمعنى الضيق والاختيار كونه الصفات الذاتية غير متبادرة بالاختيار الجواز  
ان يكون سبق الاختيار عليها ذاتيا كسبق الوجود على الجواب لاذن انما يلحق بكلمة حد وبها قيل  
انه بالنظر الى الحد المشرف بالمراد من اجنبه لاختياره كما قيل في قيد اللسان في الثابت وان لم يشترط  
فيه الاختيارية فالامر ظاهر ولا يخفى عليك ما يتوجه على ما ذكرنا اما اولها فانه مع كونه خلاف  
الظاهر انما يحسن اذا كان للمعناد في الافعال الاختياريه كونه معلوما مستقلا في اجادها  
من غير احتياج الى شيء اخر من اللفظ والظرف والمستقامة لخصيها الصفات الذاتية مما  
وقد مر في ما مر لها ذلك ولا يستر لك فان كل فعل اختياري يصح انما هو العلم فاعلمه وقد مرته  
والاخر ما يحتاج الى الاتساق والانسجام كما ذكره بعض الفضلاء لانه على قسمة استتم الاختياري  
بالمعنى الثاني لا يتم الصفاء الصفات الذاتية والصدق والامتثال واما لفظه فلو كان كونه لحد  
بالاختيار بالمعنى الضيق على ما مر في الكلام من ان الفلاسفة ادعوا الى جاز العالم بظهور الاحتجاب  
فيلزم من ان لا يكون طويجه الرادة والاختيار وقيل بانهم يقولون بانه فاعل مختار معنى ان يتنا  
فعل الخ وصدق الشبهة لا يفتقر وجود مقدمها ولا عدمه فيقدم الشبهة الاولى بالنسبة  
الى وجود العالم واثبات الوقوع ومقدم الثانية دائمة لا وقوع ولا اطلاق علمها اعتبارا وهو  
مؤله الاذاعة فالافتقار وهذا وان اختلفوا في زمانها الطويحي انه كماله لا يخفى لانه  
الواقف بالارادة والاختيار وايضا وجوده بالظهور الى ذات الفاعل فان اراد بالتمام  
واللادوام المذكورين انه مع وجوده وتوقعه منه وان اراد بامتناعه فبغيره فليس  
هناك حقيقة الارادة والاختيار بل مجرد اللفظ ومنه ان الارادة لا يصح عن حد وبها  
والعالم عديم قد يسميها هذا الاتمويه وتليق انتم واقضا ما ذكرتم في اختيار الاختيار  
مختارا للشك في الافعال مستمع انه قد قيل علينا ان لا يصح في صفة المشبهة وما  
يستحق علمها من الحياة والعلوم والقدرة ولذا قال في رسالة الجليل في كتابه في صفة  
القدرة لا في صدوره والتيسر بالاختيار والاهم تقدم الشيء على نفسه فما ذكر لتيسر كما  
السؤال والاقاطع لمادة الاشكال وذلك ان وقوع ما ذكره اختيار المشق الاول فنقول  
الصادرة عن اللوجب بالذات ليس واجب بالذات بل باعتبار صدوره وعن اللوجب بالذات وهو  
في حد ذاته ممكن وقوله انه قد مر ليس المترادف به الفاعل الذي يفتقر الى حقيقة وقوعه في نفسه وان  
لم يقع لكان صحة الوقوع اعلم من الوقوع فان قلت هذا ظاهر في العالم فما حال اللقطات  
الذاتية قلت هي وان لم تكن مخلوقة لكان الخلق الاحكام بغير العلم فهي ممكنة في حد  
ذاتها بغير تحققها لانها مستقلة بالذات ومختصة بها وكل محتاج اليها ممكن فليس  
واجب بالذات وان كانت قد يمتنع في كل من تعذر الوجوب وان قيل بعدم امتناعه اذ  
الممتنع تعذر ذواته ولجبة وفي التفسير الكبير الذات كالمسبة للصفات وهو صريح فيما ذكر  
شتم انه لا يصح قول الشرف يلزم ان لا يحمد الله الخ انه ان اراد انه يلزم ان لا يحمد مطلقا عليه  
حقيقة انما كانا في شريفة بتنة البطلان اذ المتخصص بالافعال الاختياريه انما هو في المعنى  
الحقيقي وان اراد انه يلزم ان لا يحمد حقيقة فليس لقوله الحمد المسمى وحده لا يقتضي ان  
الحجل مما يصح الحمد الحقيقي وليس يصح اذ علمه يكون الحمد مجازيا لان التعريف ما يكون على الاحتيا  
حقيقة وهو غير واراد لان مترادفه قد مره انه يحمد عليها وهي غير مخلوقة في التعريف فليس يصح  
فاصلها في غير هذا التاويل والتجوز في التعريف لا المعرف ولكان المجاز في التعريف

طوسي



حافية اشارة الى ضعفه بقوله اللهم وقد كلفنا الرزق في هذا بقصر علمنا القرب واشبعنا الظم  
فبشر في شرح الشفا وانك لم اذ لم تعرفه المصروف والحد الفروي ومورد حاش ومنعك عام  
والشكر الفروي كما ينبغي يمكن تعطيل المنعم على الشاكر فعلا وقولا وغير ذلك ومورد عام وتعلمه  
خاص والحد ذكرنا فعلا كما يشعر بنظم المنعم من حيث انه منعم على الخادم او غيره والشكر  
عراقا من العبد لجميع ما انعم الله عليه من المخلوق لها والنسب بينها معرفة والمتراد بالرب  
هنا عرف اللفظ المستعمل في الحق الحقيقي بالانواع ان الحمد الفروي لا يكون الا بالافعال الاختيارية  
فان كما لا يكون ان يحمد ولا كما لا يفعلون فالحمد بالصفات الذي انما هو مجرد في دلالة  
على نطقه **قول** من لعمري وعمره ما قيل في هذا وفي قوله على علمه اشارة الى انه ليس المراد في  
بالجمل العقل بالمعنى المصداق للمتراد الا ان يقال المراد بالنعمة الانعام بها والعلم بمعناه  
المصدري انتهى فنقل وفي قوله اللهم اشارة الى بعد هذا المراد كفي والمتطور التي في مقام  
جد العلم والكرامة المتماثل الكمال الذي تم تزيده وهو الملكة لا المعنى المصدري وان كان  
له تعالى بذلك الكمال وهو صريح ثم انما استشكل التقييد بالاختيار بقوله تعالى عسى  
ان يبيحك ان ربيك حكما محمدا وليحييكم بائنا حال من قوله يبيحك او نعت لتماما  
والله في محمدا افضلا لبيته بشفاعته اذ الله لنفسه علمه بالاذن في الشعا عرفت في الحذف  
والاذن الا وهو مما يتبع في تقييد الاختيار وسما في تافهه وقيل المراد بالنعمة الانعام  
بما جاز الوضعية لورودها بمسماها ايضا او المراد انعام نعمة تنقد بوضف واعلم  
ان القائل ان العلم في الوجود يفتقر لتمام انما الاختيار وفي المنة كما في المحكم وغيره بمعنى  
الانطلاق والاضطراب في الخار والصاره وتخييمه فهو مختار والاعلم من المنة اذ الرضا  
لكنه غير علمه وانما كونه بمعنى الارادة كما في قوله في اللفظ وانما هو من اصطلاح  
المشكوك والمعنى الفروي لا يخرجه ومن لم يفتقر له في نفسه قوله تعالى وربك مخلوق مما يشاء  
ويختار ويحيي في حقيقة في سورة الفصحة **قول** هو المدح الخ يعني ان الحمد يختص بالثناء وعلى  
العقل الاختياري بل هو العلم والمدح يكون في الاختيار ويظهر في ذوي العلم وغيره كما يقال  
مدحت اللؤلؤة على صفتها كما في قوله تعالى انما يفتقر العلم بما يتبع  
به على الكمال بخلاف المدح فهو كونه منه ولذا لا يرد في الكتاب والثناء لله فلا تاكلها  
منه ولا تشي عليه في قوله لا تشاء ولا تقدر من وراء ما انكره كما في الاشارة  
صلى الله عليه وسلم في قوله لا تشاء ولا تقدر من وراء ما انكره وهو في الحقيقة ان الاختيار يكون بحسب الغير  
لنا قدرنا بالحكمة والاختيار الحمد والاشدح ولذا كان الحمد مختارا يتصرف في الشا والحمد مختار  
وتشكر من غير بالرضى والمحبته وان لم يمدح الله سبحانه فان ذلك بحسب ما يتصانف له فهو  
من الشا كرام والاعمال جلالة في ولو بخلقته انتهى وكوك العلم لخصيا ربا لخصوله باستعمال الخواص  
وكونها وكذا الكرم ان كانه بمعنى الامتطاء وكذا ان كان بمعنى التسخا بقاء على ان الملكات كسبية  
فان كان بمعنى الشرف كما ورد اطلاقا فعلية فلا يلزم كونه لخصيا ربا لخصوله ولذا جعلنا على  
الاوليين وما في مثل من ان المراد بالاختيار في هذا الاختيار ومدخل في حقيقة في بعض المواد  
فما من شئنا ذلك في قوله ما ذكره المصنف من ان العلم كسبية النفس التي في ارضه بفضل الله  
وليس من الاعمال الاختيارية النفس وكذا الكرم فانه غير من يجوز عليها لا يسانب المقام  
لعونه على الفروي ما ينافيه فتدبر **قول** ولا يقال حمدته على حسنة بل مدحتة فلا يلزم ان يكون  
للمدح اختياريا ولم يتم من وقوعه في الاختيار لانه ليس من الاعمال التي قيل بثبوت مدعا  
من عدم الترافف من وقوعه على صدور ما ذكر عن البلاغ الموثوق به وهو غير ظاهر من ان الترافف

ليثي  
مير بادشاه

شيخ زاده

لاري

لا يفتنفي

لا يفتنفي استغما الكلام من حيث يستعمل الاخر والغير بل ارم حوايه ولا يفتنفي به قاف لا يثبت  
حق يقال بالاستغما او عدم وقوع احد المترادفين في موقع الاخر من غير مانع مما غير ظاهر  
ولا يفتنفي لحد الذي له لانه بمعنى استحقاقه له جميع صفاته من غير تعيين ولما  
كانت فانك في غير في تصاق به بل جعل فانت كما ذكره الشريف وسيا في تحقيقه ان شاء الله تعالى  
**قول** وقيل من الخوان بهذا وعلى الزمخشري بنسب على ما علم منه وقد قال السجستاني  
شترحه ان الشايع في كذا لعلامة انه يريد ان يكون اللفظ من اخوان فيكون بينهما اشتقان  
كثيرا لانه ليشتركا في الجرو وفيه لا يتناول من غير ترتيب او كبرياك ليشتركا في كثر الجرو وفيه الخاد  
في المعنى اذ ان اسب كما مر في قوله ان الشايع المراد انهما مترادفان والترادف بعدم اعتبار  
قيد الاختيار فيما اذ باضربا به فيها وهذا هو المراد وان ذهب بعضهم الى الاول فيقول  
على ذلك انه قال في الفايق الحمد هو المدح والوصف بالجميل وان جعل هذا اللفظ المدح  
اعني المذم نفصيا الحمد فاضف على اللفظ المدح هو الجود والذم على ذلك المدح يفتنفي على  
الثناء الحامد وهو الوصف بالجميل ونفيا بالذم وقد يفتنفي بعد الشايع ونفيا بله الجواي  
عند المثال وكلامنا في المعنى الاول شرا اذ ما ذكره اوجب حمل اللفظ على الترادف  
وبانه قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى ولكن الله يحب البر الاحسان اي المدح لا يكون  
بفعل الغير وتا والحمد بالجملة ويصلح الوجه فالمدح ايضا محصور بالاختيار وعنده  
ونزكنا عنها كما في الامثلة والجميل الفصل وهو ما يكون بالاختيار وقد نوقش بان الادب  
يجوزون المترادف بالاعتراف والتفتنفي في كلامه بمعناه الفروي ويجوز ان يكون شيئا واحدا فنحن  
لشئين بينهما مفهوم وضومين بهذا المعنى وهذا مراد الفاض رحمة الله بقوله الذم تفتنفي الحمد  
مع ان يفتنفي من المدح صدق فيكون الذم تفتنفي له بالاذن على الخاد مما الا انما مع سوق كلام  
الكشاف قرينة تفتنفي على الترافف كما في المطلوب وقيل على هذا ان الواجب ان يحافظ  
في كل موضع على ما هو عليه فلا يطالب في الظنيات باليقين ولا يكتفي في اليقينيات  
بالظن ومثل هذا المقام من الظنيات والظاهر الغالب من الترافف بان اصل المفهوم والتريف  
بالاعتراف وان كان جازا لكمة فادري بالنسبة لغيره فالمطلق لا يفتنفي الا بتمام المفهوم  
والتفتنفي وان كان بالمعنى الفروي بمعنى الترافف الذي لا يفتنفي مع الشايع فالظاهر عدم كون شيا ظاهرا  
للترادف ولولا هذا الامتناع ان يكون مترادفا للترادف بالاختيار المتشابهين فان الاخوة  
شاعت في المشابهة كما في الفايق ايضا وما ذكر من مقابلته للمدح بالذم لا يفتنفي في تمام  
• كبري متى امدحه والوري • معي وموق بالمنة المنتهى وحدي  
فانه مدحون وعذر عن مقابلته اشارة الى انه لا يمكن ختمه فانه قلنت كيف سيكلم  
على غير الاختياري وقد قال الجوزي في مدح شفيق وهو ممن يفتنفي بكلامه في المعاني  
• حاز شكري والمربيع الوافي • تحلب الغيث مثل مدح الغيوم • وقال لفر  
• ارج المشك مدح الغزلات • ومثله اكثر من ان تحصر فكيف يسمع ما قيل من ان مثال  
المؤلوة مصنوع قلنت • وروده في كلام الموثوق به لا يمكن انكاره فتر انكره بقوله  
انه وامثاله من قبيل التمثيل والتزيين كمن هو مخالف لما قاله علماء البلاغة فقد قال  
الامدي في الموازنة وانه منك به ما نصدح بالوجه وحسنه مما يتمدح به لانه يفتنفي به  
ويذكر على الحما للمدح والذم ما يفتنفي به بالعكس ذلك وقد غلط فتن من ظن انه لا يفتنفي  
ان يذكر في مدح الغيا انتهى مع انه يفتنفي انه لا يفتنفي بطلاقا وانما الكرم عظماء الرجال به  
دون النساء ونحوه فنفتنفي له وانما من المص رحمة الله قول الزمخشري انما الخوان الخ

ليثي

لاري



بأنه إذا التزاد فكما ذهب الية السيد السند قوله والشكر في الواقع في النفس عطف العمل  
وقرير بالواو وهو المروي عن المصنف رحمه الله في المعنى وفيه في بعض النسخ والواو وما  
لمعنى لا في الواو المعنى أو هذا كما يدل عليه قوله بعدة أعم من المعنى أن الشكر كذا أبتاع بغير  
سواء كانت ثباتا باللسان أو حضورا بالاركان أو محبة ولفظها باللسان وقوله منصوب  
بشأنه الخاضع ليقول ما قيل من أنه كان الظاهر أن يقول المصنف ثباتا القول والعمل والاعتقاد  
بالفعل فاذن ليقال في قوله كتابي كتابه لا وجه له وما مثل به لغير من كلام العرب الموثوق بهم  
جل من استعمال المولدين والقاعدة لتسبب لكل من الطرفين على حد سواء ولو سلمنا ذلك فلكان  
نقولنا ضارفة للنعمة لا في ملائمة وقوله مقوله وأصله متباينة القول بالنعمة ويجوز أن  
يكون تمييزا أو خبرا كان مقدره والتقدير يسوؤا كانت قولنا لا شتم الله قال والمزيد بالقول  
والقول بغيره كمال المصدر فيوافق ما قيل أنما قيل ينبغي عن لفظة المنعم سواء كان عملا  
أو أفعال المراد بالقول والعمل في المعنى المصدرية وأما الاعتقاد فعبارة شكر على التسامح  
والمراد بخصم بل ويصدق على المعنى المصدرية في مقابلته النعمة بل المعنى الحاصل بالمصدر  
والواو معني أو لما مر ولأنه لا يقال إلا خبرا لما شتم الله بل لا شتمه ومعنى مقابلته النعمة  
الحال أنه ينبغي على المنعم بلسانه ويبدأ أب في الطاعة له ويحفظ ما آتاه ويحفظ النعمة وقيل لا يكفي  
الاعتقاد بل لا بد من انفعال محبة ونقطة له في القلب انتهى وفيه عليه أنه صيغة  
المصدر نطق حقيقة على كون الذات بحيث صدق عنه الحديث وهذا الاعتبار ليس المبني  
للفاعل وعلى كونه بحيث وقع عليه وهذا الاعتبار ليس المبني للمفعول على نفس ذلك المحذوف  
المتاد عنها وبهذا الاعتبار ليس الحاصل بالمصدر وهو المفعول المطلق كما في الرضوخا مثل  
كلامه من عمل هذا التعريف على التعريف المشهور بحال القول والعمل في كل المرحله على الحاصل  
بالمصدر في المشهور على المصدر المبني للفاعل وأدعى كون المتباينة العقل والقول صادقة  
على المعنى المصدرية ويرد عليه أن تفسير الفعل المبني عن تعظيم المنعم بالكون الذي هو من طوع  
الاعتبارات الفضيلة والعدول عن الحاصل بالمصدر الذي هو أمر صوجود في الخارج مشاهير  
واضح أنه لا نعني لتعظيم غير مرفعي فلا معنى قوله ويصدق في وجه المتباينة بالفعل والقول  
على أصله وأما حرج عن الحجة من غير ضرورة ولا حجة وللمعتبر في الشكر اللغوي وهو لا نعني  
إلى الذكر ولذا قالوا النطق بالحمد الغرض في الوضوء في الصلاة ونحوها المنفعة الحامد والخصم منه  
أن لم يعتبر ويشترط فيه موافقة القول والعمل للاعتقاد والشكر الحيا في كمال قدس حرمانه  
اعتقاد انصاف المنعم بصفات الكمال وهو من حيث الظهور أو اظها كما يدل عليه تعظيم المنعم  
مشتق من محبة مظاهر فلا يرد عليه ما قيل من أن الظاهر أن يقال إنه محبة المنعم لانصافه  
إذا العد وقد يعتقد انصاف عدو صالك لولا العدة محذور ذلك شاكرا **اقول** ما ذكره القائل  
مبني قلبيا أشكركم في مخالفة المعقولة لبيان المصدر والحاصل بالمصدر وهو كلام موقوف  
ببتمامه وما عليه ثم الذي عناه الفاصل المبني أن مدة لول المصدر الفعل والثابت نفسه  
ويطلق حقيقة على أنه وهو الحاصل بالمصدر فإتمامه كشيء واحد تعدد بنوعه وحكمة فإتمامه  
تعلقه بالفاعل تارة وبالمفعول تارة وثالثا ونظر ما قيل أن التعليل والتعريف واحد وهذا  
عرفت سقوطها أو رده عليه برهانه فكيف في كلامه منظر لخرات قوله أنه لا يقال لأجزاء  
الشيء متشعبة غير مشتمل وما ذكره من التسامح منشأه كما قيل في كمال العقل في تعريفه وقد  
قيل أنهم أرادوا به الأمر الحادث لا الثابت فيشتمل الاعتقاد وفيه ما قيل **قوله** أفادتك  
النعمة الح هذا البيت لزيد كما صحت لسؤله قائله ولا ما قبله وما بعده وفي بعض النسخ

ليني

مير بادشاہ

لاری

انه لا يعرف اني قلت ان الله منه سائلا فاعطاه درهمًا فلما استقبله ولم يكن عنده  
غير درهم فاعطاه ما فيها فامتنع بشكره من حملته ولست على نعمة منه وأفاد  
من الغنائم وهي الزيادة فتشتمل للانسان ومعناه اعطى فقال أفادته ما لا إذا عطية  
وأفادت منه ما لا أخذت وكبرهوا أن يقال أفاد الرجل إذا أفاد إذا استفاد  
وتكمن العرب بقوله كافي المصباح والنعمة النعم التوك والمدى بمعنى النعمة فاعلها هو  
وثلاثة مفعول ويدي وما عطف عليه ربه لأنه ومنه متعلق بأفاد إذا حال من ثلاثة  
ممتدة مئة عليه ما كوزها نكرة والسيد والسكات محروفتان ويحذفون في كل مكان  
مشهورة أيضا وصحير الانسان قلبه وباطنه ونسبة المصروف في قلبه ويحذفون في كل ما  
على التشبيه بسرية وسراير وحفظه ان لا يجمع عليها والمحبب عن المعنى في معنى السيد  
الضهير به وقال الشارح المحقق المراد التمثيل لجميع شعب الشكر لا الاستشهاد والاستدلال  
على أن لفظا لشكر يطلق عليها وقال قد مر مره هو استشهدا بمعنى على أن الشكر  
يطلق على أفعال المواد الثلاثة ويبدأ به ان جعلها بابا زاء النعم حيزه الهائض على كل  
ما هو جز النعم فطر فإطلاق عليه الشكر لانه من نية لذلك زعمت المقبول  
بجزر التمثيل لجميع شعب الشكر لا الاستشهاد على أن لفظا لشكر يطلق عليها فانه غير  
مذكور وما يقال من أن الشاعر جعل مجموعها زاء النعمة فيستفاد منه انه يطلق  
عليه لا على كل واحد منها فإطلاقه لا غيبة في إطلاقه على فعل الانسان حتى يؤتم  
كثيرا لخصاص لشكر لغيره وإنما الاستنباط في إطلاقه على فعل القلب والجوارح  
فلم يجمع مع الأفعال كاشكر على حدة فانه قيل كثر نعمه وكبر عدي وعظمت  
فانقضت استنباط انواع الشكر ويبلغ في ذلك حتى جعلت موارد واقعة بل زاء  
النعماء ملكا لا محابا ما استفاد منها وفي وصف الضمير بالحجب اشاروا الى أنهم ملكوا  
ظاهرا وباطنه انتهى **وسك** قيل عليه ان المقدمة الأولى ظاهرة لا تحتاج لاثبات  
مثل هذا الشعور والثاني غير منسلة في الاليسير وغيره في الفرق بين الحمد والشكر من  
أن الأول بالقول والثاني بالفعل وقيل الأول على النعم الظاهرة والثاني على الباطنة وقال الراغب  
الشكر هو الشا على المحسن كيف وقد ذكره في كثير من الناس ذهب التخصص بالشكر باللسان  
ومثله لا يندفع مجرد دعوى الباطن بل من غير الظاهر وكبرهوا ان تكون المقدمة  
الأولى ظاهرة في ثباتها الاحتمال ان يكون من الشا عنكم ملككم بلصانكم ظاهره وباطنه  
ولست تروى جملة فلا تروى على غراركم كقول بعض العرب علي يد مطلقا وأرق لينة  
معناها ومنه لخذ ابونام قوله  
• هبجي معلقة عليك ربابها • مغلولة ان العطاء يسار  
• وسرق منه السارق ابوالطيب قال • ومنه وجد الصمات فتد انصية • وأيضا قوله  
يدي لا يدرك كرمه عاه من تعظيم الاركان والجوارح لانها ان كانت بللمعنى الحقيقي لغيره فانه  
يجوز ان يعمل لانصاف على ان المراد كافاة تمت هم كات في مثل ذلك لا يندفع كالأثر  
ان من وهبك نبرذ اعطيتك صنعت منه لا يقال انك شكرته بل انما شمر ذلك بعدم  
قبول منته وارضائه منيها ولذا عده الفقهاء الهبة المخصوصة بعبارة وقيل انصاف الفرض  
لنحوها ولا يكون كذلك الا اذا كانت بحا زلف لنعوة أو التصرف كقوله تعالى يدي الملك  
والمراد المنع والتدفع عن المنعم والشا عليه والعن منه على ذلك من فهم قولهم لعل  
طوبته ويكون حينئذ شاكرًا لما فأنهم لم يتصرفوا بالنفس الذي يتردد من كان المحجوج

سعد

ليني

لاری



تمثيلا وكذا انه عن مثله باسره فان الانسان عندما احس ان كانت على ظاهرها وفي ترتيبه  
نكتة حسنة حيث بدأ بالتمسك بالاعضاء الظاهرة وتوحي باللسان الذي هو واسطة  
بين الظاهر والباطن وانجسما للقلب الخفي ومصدر ما يدل على ذلك فهو له اليد  
والاعتقاد والعمل وما اضمحلت الشاعر جزا المنفعة نظر الخفي وقد قيل عليه ايضا  
ان للتوحي هنا اطلاق الشكر على الموارد الثلاثة وقد جعل هذا المتعجب جزءا من اثبات  
الاستشهاد وهو قد ظهر في كفاية من مصادره ايضا واذ بان ما جعل جزءا  
لايثبات الاستشهاد كونه مستمدا على الدعوى كما ان الكثرة الكسبية في المشكالات  
على المطلوب ومثله لا يصح فيه كما لو تم وقيل المتقوي يتوقف اثباتها على الاستشهاد  
وجعل الجزء الاثبات لا يتلزم الدور في جعله جزءا من النفس الاستشهاد اذ  
ذكرها في الاثبات فثبت ان المذموم والغرف واضع على انه لم يجعل الدعوى جزءا من اثبات  
الاستشهاد ايضا اذ انبأه بان البين ذكر لاثبات اطلاق الشكر على الافعال المذكورة  
وكل ما هو كذلك يكون استشهادا كما ان الكثرة في ظاهره واما الصغرى فان كلامه في  
جزء المنفعة وكل ما هو جزءا من الشكر فالدعوى مقدمة له لئلا يصغر عن اثباتها  
واما العلاقة فبند فتمت كفاية وكذا الشكر عبارة عن مناقبة النعمة اظهر من ان تنكر  
ولو سلم ففان ما لزم العلامة ان يراد النفل وقول الطيبي مع ورود هذا المعنى في اللغة  
وشيوعه غير مستوع وقول **نوعه كثر الخ كفت بصير منشأ للنتيجة مع تصريحه**  
بانه مردود عنه بل يعلم منه عدم صحة الاستشهاد بقول الطيبي ايضا وقيل في نظر  
اما في الاقوال وجعل الجزء الاثبات الاستشهاد لا يتلزم الدور بطل كلفه ولا يلزم  
موقوف على كفاية والدعوى متوقفة على الاستشهاد والمتوقف على المتوقف متوقف  
واما فانها فان قوله فتمت كفاية اذ لا فرق بينه وبين الاستشهاد الذي انبأه ان يزيد مرتبة  
النوقف على اول واما في الاثبات فانه على انه لم يجعل الدعوى الخ نظير ما قيل  
اذ غابته ان يكون المذموم جزءا من اثبات مقدم من دليل الاستشهاد وهو لا يفيح الادل  
اذ معنى المدعى وحقائق الخصل المتوقف على اخرى واما انما في قوله والعلاقة الخ اذ انما فيها  
لا يظن انها كذا واما ما خلا في قوله كفاية فكون الشكر لا يمان ان يريد به وهو  
امر دعوى نقل الى الجلال العقل فيكون ما لا يقبله كفاية ودعوى ظهور بعد مخالفة كفاية  
كفاحل للتيسير والترزق في شرح الحاشية وغيره من الظواهر الاطلاقا في جعل الاستشهاد  
لا يوجب عدم الاعتداد به في الواقع وفي كلامه ان كفاية لظهوره في تعليقه مستقلة  
فقد بر **قوله** وهو اعتراف الشكر اعتراف من الحمد والحمد من وجه وهو المورد وانضم من  
وجعل وهو المتعلق بيمينه وبينهما عموم وخصوص ثم لما جعل في الحديث المورد  
راى الشكر وهي جزا وثباتا من صفة النعمة او مسما وبكاه كما هو شأن الخبر وكذا قوله ما شكر  
الاستشهاد لم يجهل لان الاعتراف من وجه لا يكون من انتفايه انتفاؤه اشارة الى دفعه بقوله  
وكذا كان في هذا الجواب عن سؤاله **قوله** من شعبي الشكر جمع شعبي كغيره في جمع  
غيره من شعبي بمعنى ففرق ويكون بمعنى ففرق فيكون الاضداد اذ اصل الشعبة الحشوية  
المنشعبة وقالت شعبي شعبي من كل شي القطعة والطائفة في لغة تكون للاجزاء الاقسام  
فخص شعبي لفتا بالثاني ان كان عرفيا فاسم قال قد سمر وهو كذا في شعبي الشكر باعتبار  
المورد وان كان الشكر كذا في شعبي باعتبار المتعلق وعبر عن الاقسام بالشعب لتشبهها  
من مقسمها فاذ لم يعرف العبد بالتمام الموقوف فلم يبرح عليه مما ذكره على تعظيمه لم يظهر منه

ملاخص  
عظام

لاوي

يزيل

سيد

شكر

شكر ظهورا كما ملأ وان اعتقد وكما لم يعبه شاكرا لانه حقيقة الشكر اظهر النعمة والكشف  
عنها كما انه كفايتها لها وضا وسرهما لا الاعتقاد امر خفي في نفسه وعمل الجوارح  
وانه كان ظاهر الا ان حقيقة خلاف ما يقصد به اذا لم يعبر عن الخلاف النطق فانها  
ظاهرة في نفسه ومقرب لما اراد به ومنعافته والذي يبينه عن كفاية في فلاحا في ويكفي  
كل مشتبه فلا احتمال له وكان الراس اظهر لاعتقادها لاهلها وعمد لبقائها كذا في  
اظهر انواع الشكر واشتملها على حقيقة حتى اذا قلنا كانت ما قلنا في منظرنا العدم انتهى  
لحقل انواع الشكر من لثة القصد بالحسد والحسد بمنزلة الراسه لما ذكره ولما كان المقصود  
بالتشبيه كونه عمارة القمام العلوق والظهور بخصر ذلك القلب كالتحفي فلا يرد عليه  
ما قيل ان العبد في القلب اذ لو لم يوافق السالك لا يكون القول معتبرا ولا يعتد به  
ولا حاجة الى قوله ويمكن ان يقال لجنس الحمد من الشكر كونه من السالك الذي اعتبره  
الشارع في مقام الاظهار وقيل انه عليه الصلاة والسلام تشبه الشكر بشجرة لا ينسا  
مستمدا على امر خفي به قوامه وسلاحه وهو الاعتقاد وعلى امر ظاهر وهو القول  
وعلى متوسط بينهما وهو العارفا الحمد راس الشكر وذكر الشكر كذا في نسخة ما كان اثره واما  
الراس لم يخيل تقصير الراس عليه للملازمة الشب ما ذكره وهو امر خفي في الحديث  
مع انه يطلع على ما بيننا في قوله ايضا والحديث يدل على عدم وجود الشكر به في الحمد  
وما ذكره لا يثبت وفي قوله ذكر الشكر لا ينسج مظاهر فلا وجه لتعظيمه فيه  
والقول بانها امس طرح حد يد قوله اشيع للنعمه واذ على مكانها اشيع بمعنى اكثر اشارة  
واظهارا من بغير تشبيه واقسامه وهذا بناء على مدح سيبويه في جواز اخذه  
افضل للفضل من الافعال المترتبة وكما في الرضى اكثر مما استعمله الا في الجور على انه قادر  
موقوف على السماع وذلك ان القول لا حاجة له في الالاف من شعبي الشكر كفاية فالظاهر  
وفي القاموس ولم يرد بالها بل باللام لانه افضل لتفصيل يطرده فقد بينه كما في نسخة  
الحاشية وكان لا يظهر ان يقول التعظيم بدل قوله المنفعة لا يلزم ان يكون  
في مناقبها واذ لم يخفى اظهره لالة ومكان النعمة المترادفة النعمة على طريق الكفاية  
كما يقال في مجلس العالي كفاية سمن صوفيه او لفظ مكان مقوم لورودها كذلك في  
كلام العرب كقول الشماخه وما قد نقلت به يكونا • مكانه الذنب كالرجل العيون •  
او مكان النعمة المنصرفة عنه واما كونه مصدر اميما بمعنى الكون والنبوت فبعيد  
وبين الاظهر بربنا في قوله الحق **القول** وما في اذ الجوارح من الاحتمال الالاف  
بالهمزة والالاف الالهية والخبر متوجه كالانجاب وزنا ومعنى والالاف بمعنى العادة  
منه والجوارح لعمدة الانسان لانه ما يحسب مالم يؤخذ من جرح بمعنى اكتسب ومنه  
جوارح الطير والاضحية منه وهذا صريح في ان دلالة الالاف على المعاني اقرب من دلالة  
الافعال على المعاني كما ذكره في قوله وفيه نظر لانه من الافعال ما يدل على المعنى المترادفة منه  
دلالة قطعية لا يتطرق اليها شبهة ولو اختلفت قطعا فان جعل الشخص مزارا للمثقل اذ  
على قوله في ذلك قطعا واستغاله بصحة تدل على كفاية ما اذا اذاتها بالاحتمال  
وليس هو له المتعارف لكان الحال انطلق من لسان المقال بخلاف الالاف فانها تطلق على  
منها ليجل من احتمال الامتداد والنجور والزيادة والنقصان فكيف يصير بعضها  
تعلقا فيما يراى منه بواسطة قرينة فانما تشبهها فلا وكذا قيل ان المدرك يختلف عن

لاوي

ميرصلا

لازروفي

طوسي



كاري

الدال في القول ولا يظفر في الفعل ولا يخفى ان ما ذكر من احوال التجوز في الفعل خلاف الظاهر  
 بالاستتمار واما الافعال فكل ما يخلو منها من الاحتمال فما ذكر من الامثلة انما صار  
 قطعاً لها الصفة به من قرأ من القرآن وكيف يدعى ان الافعال اذ من الافعال والقرآن  
 من المدلول هنا لفظي المنعم ونحوه واعظم افراده لعظيم الله سبحانه وشكره في  
 واعظم افعالها العبادة وكلها موافقة للقادة كقيام الصلاة وجلسها والذها  
 للبحر والبركة اركانها ومنها الاوا الاحتمال في اظهر من ان يخفى خلاف محمدات له وشكره  
 وعظمته ومجده ثم لا يخلو من غير لولا الشئ والمكافاة وما ذكر من المثال امر اذ عاى  
 كما هو المعروف في امثاله ولذا قال لفظ المتأخرين في دفع ما ذكر ان دلالة القول على  
 العظم الذي منشأه الاحتمال اظهر ان الفعل وان دل على العظم اكنه لا يدل  
 من هذه الحيثية والظاهر ان الحمد المساني لما تحقق به ذكر النعمة دون غيره وذكر النعمة  
 انتم في اشاعتها ما كان اذ انتمى والاحتمال الفاعل من اجل ان قول حملت المناع فحمله  
 تجوز وادب عن جواز امرين او معنيين واكثر وليس من كلام العرب وفي الامثال من  
 الجواز هذه الالية تحمل وجهين وفي المصباح الاحتمال في اصطلاح الفقهاء والمتكلمين  
 يجوز استعماله بمعنى الفهم والجواز فيكون لازماً ومعنى التضمن والنقصان فيكون  
 منعداً كما يمكن ان يكون كذا واحتمال الفاعل هو ما كثر في قول عليه الصلاة  
 والسلام الحمد لله الذي جعل لنا هذا الحديث رواه عبد الرزاق ومن طريقه الذي يلى  
 عن محمد بن قيس عن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عثمان بن عفان الطيبي له قول  
 له الحمد لله في الاصول لا يلتفت اليه وفيه دليل على ان الشكر يكون بمعنى القول كما في  
 قوله تعالى اعلموا ان لا شئ الا لله وحده لا يشرك به احد ما قبل ان يغيره ويؤمنه على وجه  
 اعلم من وجه كما مر في قوله ما شكر الله من له بحمل اي لغويته مما هو عليه  
 في الشكر من غير لفظ لانه اذ لم يغيره فاعلم بانعام مولاه وبشئ عليه  
 يظهر منه شكره وادباً واما وادباً اعتقده استعماله لا يصدق ان لا حقيقة الشكر اظهر  
 النعمة كما ان الكفران كما مر في قوله سئل عن الحديث السابق فقال بعد ما مر  
 ان لفظاً قطعاً بين قتادة وابن عمر واكثر من غيرها عند ابن السني والديلمي في علمه طريق  
 بن زيد بن الحارث عن محمد بن عبد الله بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 صلى الله عليه وسلم ان ابا بصير سأل ربه فقال يا رب ما جزاء من حمدك قال الحمد مفتاح  
 الشكر والشكر يفتح به الى عرش رب العالمين قال فما جزاء من يبتعدك قال لا يعلم الا الله  
 الا رب العالمين وهو منقطع لفظاً واعلم ان في قوله من الحمد استعارة ممكنة وتخييلية  
 لان حقيقة الشكر اشق من النعم والكشف عنها لجهل من لم يشف بقرانه وظهوره في اسمه  
 ونظيره مفتاح الشكر واعرفه قوله والذم لفظي لانه افعال الله في نظامه والقرآن مجموعها  
 شكره لا يزيد ذكره وليس كغيره ان عبد الجبار قد لانه افعال الله في نظامه والقرآن مجموعها  
 وشكرها وهذا با على ان امثال نعماته اظهر كقوليه كثر اذ اظهر انما به وقيل نعماته  
 الامتلاء منه عن شكره اي مملوءة واما الاول فلانه الشكر بالحمد وذكر الحاسن والذم  
 ذكر القبيح وكذا المدح والاطلاق الذم في نعمته بغيره واما المدح بمعنى حمد المعانيب والبراه  
 بالمستحقين الداني ولذا في العام منافع الخاسر فلا يرد في مقابل المدح وللصبر حمد الله تعالى  
 بنزول المدح والحمد فكيف ذكر انه تقديس الحمد ومنه وهو ان الشكر لا يرد في مقابل المدح

عصم

بسط



خطيب

بسط كونه تقديراً لهما وكون المدح اعم من الحمد فقد وجهه وقد مال قدس سره الى  
 ان الشكر والتقديس ما يقتضى التواضع كما مر وقد قيل في كتابنا انما انما اراد بالنقص  
 من غير ان يرباب الميزان فظاهر ان الذم لا يقتضى تقديس الحمد بل هو المسمى بالذم وهو  
 رغبة في وجوده في صورة التكرار بدون الذم وان اراد من الضد فلا يلزم  
 ان يكون للشيء ضد واحد اغير منعداً بالبقية ان اراد به العتق المشهور فانه اراد  
 الصفة الحقيقية المقترنة فانها خلاف فلا تلزم ذلك ايضا وما ذكره في كتابنا ان  
 الواحد اذا كان حقيقياً يكون واحداً غير متساو عند المتكلمين والحق كما لا يخفى بل  
 يثبت به بالبرهان القاطع بل يدعو كقوله لا تنتظر او هذا كقوله نفسمت ونتريل  
 كلامه اللطويين على ما ذكره في اجزائه والفتن من هذا الغويين كما مر في كتابنا في الاجزاء  
 لشيء مما ذكره في قوله ورفعه بالاستدلال فيكون العامل في القول لا في المسمى  
 وذكر هذا الاخر ان مع ظهوره اما لفظ ما يتوهم من ان الجوز هو مصدر اللام  
 للتقوية فذكر في كتابنا ان اليتيم ان تقصيره ولتقديسه به بل هو في قوله  
 لانه لو هو مصدر فحمل على الجوز في قوله الجوز في قوله الجوز في قوله الجوز  
 وقيل ان اوله في قوله لانه المستحب على انه الحمد يستحق التقدير على الله بافتتاح  
 والاحتمال في قوله كونه الظرف في الجوز وهو لا يوجب في قوله الجوز في قوله الجوز  
 دخل التثنية في قوله الجوز لان نقول التثنية في قوله الجوز في قوله الجوز  
 المذكور وكله على طرفا تمام قوله وامثلة النصائح قال سيبويه في قوله الجوز في قوله  
 الصاد واللاف واللام ومن ذلك الحمد لله يصيبه باعامة بني حنيفة وكثير من العرب وسمعت  
 العرب يقولون انك فتنسب من هذا كقوله في قوله الجوز في قوله الجوز  
 حملاً وعجائز حيث يلك التثنية من يبنى في قوله الجوز في قوله الجوز  
 الحمد لله والحمد لك والويل لك انما استحق الرفق فيه لانه افعال الله في قوله الجوز  
 بمنزلة عباد الله النبي وقرينه للسير في افعال لاف واللام المصدر في قوله الجوز  
 به كما في الحمد لله والويل لك انما استحق الرفق فيه لانه افعال الله في قوله الجوز  
 عليه وخير بظن زيد مما يدعي به ويجوز في قوله الجوز في قوله الجوز  
 خيبة وان كان لا يثبت ابتكروا ليس كل من يفتخر في قوله الجوز في قوله الجوز  
 واللام في قوله لستى لك والويل لك الحمد لله في قوله الجوز في قوله الجوز  
 ابتدى به فظن معنى المنصوب وهو قوله الحمد لله في قوله الجوز في قوله الجوز  
 لحي وشانها كما فعلت الله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله  
 الزمخشري في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله  
 كما انما يقتضى ان تدعى على نسبة اليها والاصل في بيان النسب المتعلق هو الاعمال في قوله  
 مناسبتة في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله  
 والترادف في بعض مناه وقد قيل في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله  
 حقه في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله  
 حروجه في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله  
 ما قيل من انه لا يرد في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله  
 حينئذ انما الذي يصادر بها كقوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله  
 منسوبة اليها وكون بن موسى العنكي والقراءة المشادة في قوله الحمد لله في قوله الحمد لله

مير باد شاه



يقول محدثي تقديره محمد بنون الحكمة لا يعقلون على السنة العباد ومناسبت لقوله  
تعبداً وتستريراً لا يبولك العظمة لعدم مناسبتها لمقام العبادة المقصود بها التزك  
والخضوع ولا يترجم معضولاً به بقوله لا يبولك العظمة كما ترجم في قوله لا يبولك العظمة  
لأنه لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
على الجدة والحجوة وإذا كان الخبر طرقتاً فإن قدر منسقة استقامت وطهرت والافتقار  
الخبر الفقل عما يفيد الحدوث إذا كان كالمصنوع مع أنه قيل إن الحدوث يفيد ذلك  
مطلقاً فيفيد الحدوث والتعريف بلام الاستغراق بثبوت الحدوث لجميع أفراد الله  
تعالى وإلى هذا أشار المصنف فيما قبله وهو قوله **وأما قوله** لا يبولك العظمة  
على وجه يجعل منه شراً فليلاً وسنفسه وتحققة على أمره **قوله** لا يبولك العظمة  
أن هذا على تقدير أن تكون اللام في المنسقة العموم وفيه نظر لأن ما يريد به معناه الذي  
يفيد المنسب من انشاء الحدوث نفس الحكمة واللام في المنسب منسقة الجسدية إذ ينسب  
انشاء الحدوث بقوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
وقيل على ما نقله من أن الاقتضية غير منسقة بل إن كان يكون صريحاً أو غير صريحاً في معنى  
يحد بشي الجدة فإنه كان في الخبر لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
هنا خبر لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
بأن الحدوث في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
كما صرح به في الامام وفيه نظر لأنه لا يجب أن يكون المراد بالحدوث حال الرفع ما يريد به حال  
المنسب أو المانع من الحدوث على الاستغراق في المنسب منسقة حال الرفع وإن جعل المراد بالحدوث  
في حال المنسب انشاء الحدوث في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
المشهور وأن جعل المراد بالحدوث انشاء الحدوث في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
كأنه منسقة الحدوث في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
وليس العموم الذي ذكره المصنف لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
الحدوث على ما ذكره لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
أن عموم قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
كأنه اكتشاف في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
على عموم صمد والحدوث لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
وقد جعل العموم على عموم مفهومه لأن لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
وإن دل على عموم اللفظ لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
الاستغراق في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
على اللام من الحدوث وهو حاصل على تقدير المنسب تبياناً مما أنه انشاء فلا وجه للاستغراق فيه  
فقد عرفت كفاية وهو حاصل على عموم اللفظ لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
المقابل للثبوت دون مقال العموم في اللفظ لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
على اللفظ لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
لا يلزم اعتبارها كأن يحسب المصنف من الحدوث وفيه انما لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
على المنسب لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
وظائفه له دون حد ذاته وفي المنسب دون الحدوث والنبات اسم صمد  
حيث بينه الشيخ يثبت ثبوتاً إذا ما واستغراقاً في المصنوع كما كان الرفع في الاعمال الثبوت

ليني

مير بادشاہ

لاری

المجرد

المجرد وعن فقيه النجف والحدوث قصده به ما ذكره في مقام كما مر بخلاف المنسب  
للتقدير الفقل المقتضى على الجدة والحدوث ومنعاً من أن يكون المراد بالحدوث  
الترادف الاستمراري في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
لصيرته الاستسمية كالفعلية في الجدة ومترادفها مع انما قيل ان لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
النجاة لا مرصلاً على اقتضائه وقوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
تفسيره انما هو ان الحدوث لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
الامر في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
المنسب بالحدوث لظواهر سببويه المنسب في ازالة صوت صوت مما لا ان الصوت عرض  
غير قابل للرفع في فاذا الصمد على الفقه **واعلم** ان الشيخ قال في دليل الاجتهاد انه لا دلالة  
لقوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
بالجملة الاستسمية مجردة عن اللفظ في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
وهنا هو المفهوم من كلامه قد ستر في شرح المنسب والظاهر هو ان كلامه اكتشاف المنسب  
على خلاف كلام الشيخ فانه ما قال ان المنسب في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
على الحدوث في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
فان دوام ذلك راسخ فيهم وفي المنسب في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
كونه ظرفاً فيجوز الثبوت والحدوث معاً المقدرين فالظاهر هو جعل اللفظ في الاستسمية  
الثبوت لانها اعتباراً ذلك فانك في اطلاق اللفظ في الاستسمية في الاستسمية في الاستسمية  
الثبوت والظرفية الخبرية محتملة عند من ادعى صراحة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
الحفيد بعد في اكثرنا لم يراع اعتبارها وكما لا يقتضيه الخبرية وكذا ناسخ من عدم ذكر كلام الخ  
رحمة الله فانما ذلك في بحث الحال كما لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
بيانه ان موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير ان يقتضي جده شيئاً فشيئاً وانما  
الفعل في موضوعه على ان يقتضي جده المعنى المثبت شيئاً بعد شيء فاذا قلت زيد منطلق فقد  
أثبت اللفظ لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
كالمعنى في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
زيد منطلق فقد نزع عن ان اللفظ لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
فمعنى قوله لا دلالة له على كثر من ثبوتاً لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
كان ذلك بالخبر لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
فاذا عرفت ان حد في العموم كما في اللفظ لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
وهنا هو كالمعنى وهو انما هو المعنى في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
وهو بخلاف لقوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
بخلاف اسم لفاعله انه قال على ذلك فاذا اريد بالثبوت في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
قياساً في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
المشتملة كما انما نسبت موضوعاً للحدوث للبيوت بموضوعه للاستمرار في جميع الازمنة  
ما لم يقتضه قرينة على خلافه فانظر التوقير في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة  
عن الشيخ في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة في قوله لا يبولك العظمة

سيد  
حفيد

دعابيني



سري

بعض كتب المعلق الترخيم والحواسن بانه دلالة اسم الفاعل على الخدوش والعروض ونحو ذلك  
 كقول اللفظ وانما لجاز ذلك في اسم الفاعل وان الصفة المشبهة لا ترفع حروفه ورتبه  
 في حركاته وسكناته بخلاف الصفة المشبهة فلان كذا وصنعنا الاعلى للثبوت الجبراد وعلية  
 مع التوام نحو قوله المقام وفيه ان الصفة المشبهة تكون لموازنة الاسم لفاعل كثيرا  
 فلا يتم ما ذكر من الفرق ولعل الخول ما اشير اليه في قوله ان اسم الفاعل حقيقة في الحال  
 مرة انه باعتبار الفعل في قوله **قوله** وهو من المصدر راجع في الكشف ان من المصدر راجع  
 تنصبها العرب بافعال منصورة في معنى الاخبار كقولهم سكرنا وكفرا وعجبنا وما شابه ذلك  
 ومنها ما حذفته نزلها من لفظها لانه يسدون مسد ما ولذلك لا يستعملون ما معها ويجعلون  
 استعمالها معها كالشريعة المنسوخة انتهى وفي الشبهيل في ذكر المصدر الذي يحذف عامله  
 وجوبا لكونه بلام لفظ الفعل او في غير بحسب الصيغة المتأخر بحسب المعنى وفي شرحه  
 للمصنفين من ثبوت اللغات في نحو حمد او شكر اخرج به التلويح في اورد عليه نحو الا وهو انه  
 يجوز ان يقول حمدت الله حمدا والحمد الحمد فكيف يقال ان هذا لا يظهر فحله والخطاب  
 بانه مع التلويح بالفاعل يكون خبرا لا انشا واما ان كان المصدر في الفعل متعلقين  
 بربها كما لا يختمه ان وكن ان اتيت بالمصدر من ترك الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل  
 لم يجز ان تذكر المصدر انتهى **وقال** الرضي يجب حذف الفاعل قياسا والمراد بالقياس  
 ان يكون هناك ضابطا يحذف الفعل بحيث يصلح لك الضابط والصابط هما  
 ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر من ضابطا التبريد والجر لا يبان في  
 النوع انتهى وفصله بتفصيل يطول وكما صرح به ان من المصدر راجع عامله  
 مطلقا ومنها ما يحذف في عامله اذا بين فاعلا ومفعولا كقولهم سكرنا وكفرا  
 او باضا في نحو صفة الله وورد الله لان حق الفاعل والمفعول لك يتصلان بالفعل فلا حذف  
 لذاع ويرى المصدر المهم باضا في اواخره فاعلا ومفعولا ويصح الفاعل والمفعول  
 لم ذكره ان تقض الغرض المذكور فوجد انه وزان في امره هلك واذا اصحبت ما تلونا  
 عرفت ان كلامهم في حذف فعل هذا المصدر مختلف مضطرب وظاهر كلام بعضهم انه  
 ليس يلزم الخلاف مطلقا وظاهر كلام اخره انه واجب مطلقا وهذا ابن مالك  
 والشاويين الى انه يجب في الانشاء دون الخبر وفي كلام الكشاف ميله واذا قال المدقق  
 في الكشف في قوله في معنى الاخبار لا الانشاء فان افضل عنده سبحانه الله ونحوه لان في  
 معنى الانشاء وتلوا لانه غير منصرف انتهى **وهذا** الرضي تبع الغير انه يجب اذا بين  
 فاعله او مفعوله باللام او بالاضافة ولغيره منه انه بين كذا في غير ذلك من غير لقرض  
 قلته او كثرته لانه انما يوقف عليه بالاستسقاء التام منه متعدد ولنا قضا لغيره  
 فقول المصنف ما لله لا يكله الى غير كلام منصرفه واما في الكشاف وهو كلام مهمل  
 لا يخالفون الخلاك لذا قال بعض علماء العصر في حواشيه ان ما ذكره في الفصل المصنف انما يتحقق  
 فيما يستعمل باللام نحو عفو الله على ما صرح به في العربية بخلاف نحو سقائك الله لكن  
 قوله انه مراد المصنف من الله ونزك العلية ولاية ما نحن افته كذلك غير صحيح ومن قال  
 بعد ما ذكر كلام الرضي من ان يكون المصنف من الله يشترط ان العباراة الى قوله استعمالها  
 بدون معنول فاعلمنا ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى الحمد المحض للمذكور مع معنول  
 العامل ولا يكله الى اشارة الى عدم استعماله مع العامل انتهى كلامه مع خلاصه المعنى  
 له اضداد كما في بعض الحواشي من انه دل بتغيير الاستلوب على انشاء الاخبار

صيغة الله

لاري

عصام

علما

على ما شاع في أصله ونسبه بقوله ولا يكله الى على ضعف قوله ان لا يجب حذفه فاعلم  
 الحمد لثبوت حمدت حمدا انتهى وقوله لا يكله الى يستعمل الخ احو المصادم مع الافعال المضافة  
 مع المصادر **قوله** والتعريف لغير الجنس لا يذهب المحققون كما لتعريف وغيره الى ان التعريف  
 يقتضيه مع بعض عند التام من حيث هو متعين فهو اشارة الى تعيين معنى اللفظ وصنوه على  
 الذهن فاذا دخلت اللفظ على الجنس فاما ان يشار الى الحصة معينة فكذا ان كان اشارة الى  
 وتسمى لام الحمد لانه لما ان يشار بها الى الجنس نفسه وحينئذ فاما ان يقتضيه الجنس من  
 حيث هو كما في التعريفات فاللام حينئذ تسمى لام الحقيقة والقطعية وقد تسمى لام الجنس  
 وتطيرها العلم الجنسي واما ان يقتضيه الجنس من حيث هو متعين في ضمن جميع الافعال وتسمى  
 لام الاستغراق او في ضمن بعض الافعال الغير المختصة وتسمى لام الحمد الذي هو واجبل الحمد  
 الخارجي قسما للجنسي والذهني والاستغراق فسمي منه وكان في وجهه حجة كما جعل بعضهم  
 تخارا وظلالا للحقوقي وذهب الى ان المحقق ان اللام متضمنة للاشارة الى الماهية  
 بشرط شي وبقيت منها اربع شعب لانها ان كتبت باسم الموصول له ولم يقتضيه معنى زايد  
 تسمى لام الحقيقة وان قصدت بالمصاحفة في ضمنه ودون شرط شي فان عتبه ذلك الفرد لستق  
 ذكر او علم او غير ذلك لتسمى لام الحمد الخارجي وان لم تقتضه ممتدة لذلك المحققين  
 وكانت قائمة على اعادة بعض ما كان في الاستغراق فان التحول في هذه الامور الذهني  
 وهي كالنكرة في الاضافات وان وجدت قرينة العموم في لام الاستغراق والمقتضى الى  
 الماهية من حيث هي لم يعتبر لانه لا يقع في الحواجز فتجوز في علم اللام ترجع الى الجنس  
 والاستغراق والفرد المعين وما عداه امور اشارة على الموضوع له ولا يلزم ان يكون اللفظ  
 فيه الحجاز الا انما استنادا في القرارة واللفظ متضمن الى الموضوع له فقولهم قصد  
 به البعض يعنونه بمعونة المقام وما ينضم اليه **وفي المطول** لخصاله ثالث وهو قول  
 الاقلام اربعة وهما من اوله تقابله وقد تسمى بغيره بترجيح الة بتبادره الى الفهم بخلاف الفرد  
 المعين وجميع الاكراه والاشارة بمعنى الاشارة الذهنية التي هي كما نرى عن حضوره في ذهن  
 وهو معنى التعريف **شم** ان للمصنف رحمه الله الخ اربعة للزخرف ان التعريف هنا الجنس  
 والمراد بالحقيقة وانما ترجح لانه دخول اللام الحمد وهو اسم الجنس والام لتعيينه ولذا افعل  
 ان الاستغراق انما استنادا بمعونة المقام وثبوت جميع المقام له فقال في هذا التقدير  
 ثابت بالطريق البرهاني اذ لو خرج فمنه خرجت الحقيقة في ضمنه انما قلتم علم  
 الحاصل الحقيقة وهذا معنى على ان الخصائص المستفاد من اللام بمعنى الخبر وسياق ما  
 فيه **قوله** ومعناه الاشارة الى ما تفرقه كل الجداي معنى تعريف الجنس الحمد وقد بينت  
 لنا مراد بالاشارة هنا معنى التعريف كما اشار بعض المحققين الاشارة الى ان هذا قول  
 اللفظ معلوم كاضرب في ذهنه لسامع فعنى التعريف هنا الاشارة الى معلوم متعين في نوم  
 الحمد لا الاشارة الى ما تفرقه من ان الحمد ما هو في الصلة تشامع وكان على حذف  
 مضاف الى معلوم متعين ما تفرقه من الحمد وتسمى صلات الحمد ما هو تشامع والمراد جواب  
 هذا الكلام السؤال وما يقع جوابا لماهية الحمد ولما كانت اللام في الامثلة الاشارة  
 وكان الخطاب في هذا المقام عام كانت اشارة الى ما تفرقه من الحمد كما لم يوضع  
 فتعريفه كالتعريف الخطاب العام **قوله** او الاستغراق في الحقيقة فمثل الاستغراق في  
 الكشاف هو نحو التعريف في ارسائها العراك وهو تعريف الجنس في معناه الاشارة الى كل  
 يعرفه كالحمد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اصناف الافعال والاستغراق

على تعريب

ليني











والترجمة من زاد فان وردت بغيره وادبها تزوية بمعنى والترجمة من رضى الصغرة بالتخفيف  
كحلا فقلوا فانها فخذت بانضميف وقيل اصل رباها ربيبت فعملت لحد في البات  
ياء والرب كما يكون بمعنى المربي يكون بمعنى المالك وقد فسره في الاصل قوله مالك  
نور الدين معناه يد وعلى الثاني يختص بعد تسمية قول كلامه في الكشاف بمثل الح  
لخصيا والثاني قوله وهو بتلخيص الشئ الى حاله المراد بكلامه ما يتم به الشئ في ذاته او  
صفاته ويطلق على الخروج من القوة الى الفعل والفرق بينه وبين التمام ان الثاني يشعر  
بالانقطاع كما قال

• اذا تم امره انقصه • يتقرر زوايا اذا قبل شتم  
وقوله تعالى ما غرك بربك الكريم الذي خلقك فسواك فعد لك في صيغة ما غرك  
لكن في تفصيل ما دل عليه الرب فلا يقال لخر هذه الصفات على الرب ليقضي عدم تبيين  
لمعناها كما توهم وقوله شيا فشا منسوب على الحال لانه المراد منه متدرجا اليه  
وفيه اشارة الى ان التفصيل يدل على التدرج كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى يتسكروا  
فقال لا فرق قليلا قليلا ونظيره تدرج وتدخل وفي المثال ذلك الاتمام تدرج وعلى هذا  
فاضافته معنوية وحمله بمعنى الصفة المشبهة واسم الفاعل غير مرفوع كما هو حق  
في شرح التخصيص وقوله وصف به للمب لغت بصيغة المجهول المسند للحار والمجرولا  
هو مستند لضمته لانه وهو بمعنى المالك كما هو من هذا ومنقول منه كما سياتي بيانه

**قوله** وقيل هو لغت الخ المراد بانقت الصفة المشبهة التي من شأنها ان ينعى بها  
وهو صالح للصفة المشبهة فخرها شراح الكشاف قال المراد انه صفة مشبهة وفي شرح التمثيل  
كونه صفة مشبهة ممنوع والظاهر انه من مبالغة اسم الفاعل وهو اسم فاعل واسمه رات  
فخفف وكلام ابن مالك في التصريف يشهد له في قوله رب العالمين فانه متفرد  
مضاف الى المفعول والصفة المشبهة تضاد للفاعل وقال **قوله** قد ستم ما كان محجج الصفة  
على فعل من باب فاعل فاعل يفع الما مني وضمة المضارع غير من الاستشهاد فمقاله كثر الحديث  
بالضم والكسر فهو ضم ولا بد فيه من النقل ايضا وفي ترك المفعول اشارة الى ان النقل به  
انضاجا في المناسبات المشبهة بالحيث وصف بالمصدر وهو التمر كالرب وفيه نظر المحققين  
فانه يجوز ان لا يكون ضم من مضموم العين بل من مكسورها وكلام القاموس على انه محجج  
من كل منهما اذ التمر متعد بنفسه الحديث وعلى اللام المنقول عنه كما في من شمرك ثم عليك  
والقيمة نقل الكلام الى وجه الافساد وقوله سجي الصفة على فعل ان كان على انه محرك العين  
فغير محجج وان كان يسكونها فغير مسلم قال سائر القبايح في خواشيه على الكشاف ويرى خطه  
لقلت لم يتغير ضوا لوزنه وينبغي ان يكون فعلا كبيرا في افعال لانه جمع على ارباب افعال  
لا تياسر فيه فتدبر **قوله** شمر سجي المالك الخ الذي نقل له بعد ما كان مصدره معنى التزوية  
او نعتا بمعنى المربي ولما كان تبيين الشئ الى حاله من شاك المالك سجي به وايضا هو لا يشي  
بدون حافظة فلذا اطلق على الحافظ وهذه المناسبات لانه في كونه حقيقيا فهي تراعى  
في المنقولات وتترجمها من الموصوفات فقول قال انه روى على الولد ي حيث قال الرب في اللغة  
له معنيان التزوية والمالك لم يأت في بعض ان كلام الولد لا يقتضيه ايضا وفي بعض  
القاسمير ان يطلق على المالك والشهيد والتزوي والمدبر والمنعم والمضلع والمعبود وقال ابراهيم  
السلام حمله على المضلع او المعويه **قوله** لانه يحفظ ما يملكه ويترجمه مقطوعا على حفظ انما يملك  
وذكر تزيانه قيل هو اشارة الى ان معنى الحفظ محتمل في اصل معناه فلا يتصور التبيين

خطبه  
حقائق  
ليني

الى الحال بدون تكرير في كونه جزءا من معناه نظروفت في رده ان الحفظ من جهة التزوية  
تتبع الشئ الى حاله مستلزم لحفظه فلا خفاء في كونه معنى الحفظ جزءا للمعنى الرب  
وليس برتبة شيا **قوله** ولا يطلق على غيره الا مقتدا اباضا فة ونحوها مما ذكره في رتبة  
مخصوصة سواء كان اباضا فة او لا قال في المصباح الرب تطلق على الله تعالى معر فابا لاف  
واللام والمنافا ويطلق على ما كذا الشئ الذي لا يعقل مضافا اليه فيقال يورث الله ويرث اللام  
وفي التزوية في شئ ربه محمولا في الواو والهمزة استعارة بالالف واللام المحمولا في معنى المالك  
لان اللام للعموم والمحمول لا يملك جميع الحوادث ودرجاتها باللام عوضا عن الاضافة اذا كان  
بمعنى السيد قال الكاثر بن حنبل

• فهو الرب والشهيد على قوم الحارين والجلال بلاء  
ومع بعضهم ان يقال هذا رب العبد والله تعالى السيد هذا ربي وقوله قلنا الصلاة والسلام  
حين نلنا الامور منها في رواية حجة علينا نعلم وكلمة ل ما قالوه انه اذا كان بمعنى المالك  
لا يطلق على غيره تعالى الا مقتدا اباضا فة وما هو بمقتضاها لان المالك الحقيقي هو الله والمالك  
المطلق له ولو كان بمعنى غير المالك كما زعم القريبي اطلاقه على غيره وكذا اذا اضيف لفظ الرب  
الذاري ومعنى كزيد رب الابل والرب يتصرف كما يريد وكذا اذا كانت اللام عوضا عن  
الاضافة كما مر فلا يوجب ما قيل في القاموس من انه لا يطلق باللام الا على الله لان ما ذكره  
ولا حاجة الى ما قيل من انه كان في الجاهلية وقد استعمله الاسلام او هو محمول بالحكمة الاسلامي

وهذا ايضا اذا كان مفعولا اذ اذاجم كالارباب كال اطلاقه على الله وعلى غيره اذ لم يطلق على الله  
او على الله وحده وكان حظه ان لا يجمع لكمة ورد جمعا كما في قوله تعالى ارباب منقول وهذا  
وارد على غيره وما قيل من انه يجوز اطلاقه في هذه الآية ولقيت كما في رتب الارباب فقل  
انه سهل ان المقتديا الرب لا الارباب ولكن ان تقول ان المراكا تقتيد المعنوي كما مر لانه  
باضا فة الرب التي علان المقصود به ما سوى الله من الالهة وقوله تعالى ارب  
الى ربك عدل عن تمثيل الزمخشري بقوله انه لا يلقى الحسن مشواي لانه قيل ان عنى به الله تعالى  
وقيل عنى الملك الذي ربه كما قاله الراغب واما هذه الآية فللمراد فيها الملك والوجه لما قيل  
من ان استشهاده بملكي عن يوسف عليه الصلاة والسلام كلامه غير مختص بالاسلام  
لان ما قصر علينا من شرع من قبلنا من غير انكار ولا اشارة بلخصنا من تلك الامم غير شرع  
لنا كما هو جوابه والقول بانه من غير مخاطب به لا يناسب الاستشهاد به واما قوله لعلنا  
والسلام لا يلقى احدكم سقرا تكة فهو نهي تازيه وقد قال الزمخشري رحمه الله انه كرم ومطلنا  
وقيل انه منسوخ **قوله** العالمين العالم اسم لما يعلم به الخ اي يكون وسيلة للعالم به وهو شامل  
للانسان وغيرهما كما سافر وهو اسم الله مشتق من العلم كالحاتم من الحاتم لكمة غير مطرد ولذا  
لم يذكر في علم التصريف وقال في فتح الامم وهو كثرها الله مقروفا فيخرج الجواهر المذابة وما هو في اصل  
غير عربي معرب كالب كما في بعض كتب اللغة وقيل عز في اسم لما يقرب به الشئ فانه يقرب الشئ من  
شكلة الاصل الى شكله نفسه وقدم المقرحة الله لها الوجه لانه ادخل في المدح والتخمش في اخره  
والمراد بالعالم ان الله تعالى والاطلاق عليه قد ورد في حديث صحيح رواه الحاكم والبيهقي عن خذ لينة وحفظه  
ان الله تعالى صانع كل صانع وصنعه ولا يتوهم انه مشاكلة فلا يجوز اطلاقه عليه من غير الما كما في وسئل  
السبي رحمه الله عن اطلاق التكاليف القام على انتمس وجعل في انتمس في اسمها الحسنى والباقي  
بان ورد في القرآن من الله وقري في صفة الله سبحانه بالعين المهمة وفي طينات الحياة انما  
يتشبه على العين بيشي في صحة الاطلاق عليه تعالى بورد والادة والاصل في الاضافة اليه ما سمعته

دری

سید

لاری



وايضاً في الطرقي في حد ذاته لم يلق الله فان الله خلقه وصانعه **قوله** وهو كل ما سواه الا انما  
ذكرنا انهم جسد على ما يعبر به بالمتساوية سواء كان من ذكيا العلم ولا يتفرق بقوله وهو  
الذي كان ظاهراً بوجهه انما هو مجموع ما سواه بحيث لا يطلق على النوعه وانما سواه فالوا  
ان المراد به العنصر المشترك من اجسامه سواء تعادى فانه يطلق على كل جسد مما يعبر به  
الخالق اعم من غيره جلا كما يطلق انصافاً على جنسين منه فصاعداً فيقال عالم الملكة تعاليم  
الاسرار والحق والامور الا فلاك الى غير ذلك وتطلق على مجموعها التي لا تخرج عن مجموعها فرد من  
جملتها يعبر به الصانع فهو مشترك بين الصانع وما تحتها من الاجناس والانواع والاصناف  
ولا يطلق على فرد كزيد مثلاً كما سياتي او كما يقال به الصانع من الاجناس فكلمة ما على  
الاول عبارة عما وضع له لفظ العالم الفلاني وعلى الثاني عما يطلق عليه في الجملة  
المجموع فقط والاستحالة لجمعه وتكون من قبيل قولهم في الفيلون في اطلاق الجمع تظليماً  
على فرد واحد خلاف الظاهر وغير مناسب للمقام وقوله من الجواهر هو ما يقابل المقدر  
وهو ما اصطلاحاً فلسفياً ليس معنى كقولنا كقوله حقيقة عرفية وقد قيل ان عبارة  
المعروفه الله الصانع من قول صاحب الكشاف من الاجسام والاعراض لانه لا يبين ولا  
الجواهر الفردة ولا المركب من جواهر من حيثها على اني لا اعتبر لفظاً عند رتبة بات الاستدلال  
انما هو مما يشاهد وهو الاجسام والاعراض فلذا لا يخرج المجرى ان خصوصيات الله  
والامور المنفردة **قوله** ما في العالم الصانع الموثق لما باعتبارها من اجزاء الجواهر والاعراض  
وهي بمعنى واحد والذات في اصل المقول الفيلاني المظن وهو محمول القول في قوله في المقدر  
بها الى المقدر في قولنا وهو النتيجة واصل الامور فيطلقون على ما في الوجود او وقوع  
شيء من الجواهر وصفاته على نوع غيره من ذات او صفة فيقولون العالم ذلك على وجوده القانع  
فالعالم نفسه عند فهم ذلك لا يلائم صفاته وهي الحدود او الامكان يدل على الصانع وهو المذلول  
فقول المصنف رحمه الله يدل على ظاهره وقيل انه اشارة الى المقدم مني دليل لان صفة كونه وهو ظاهر  
ثبوت الصانع اعني العالم ممكن وكل ممكن له موجود مؤثر وفيه اشارة الى ما تقدم في الكلام من ان الممكن  
محتاج الى السبب لان ذلك عند الفلاسفة وبعض المتكلمين لامكانه وعند قدماء المتكلمين  
لحدوثه وهو عبارة عن مسبوقية الوجود بالعدم وليس هو نفس الوجود كما يتوهم وقيل  
هو الامكان مع الحدود وقيل بشرط الحدوث والتميز والبطال كل فرق كما ذهب اليه غير  
مبسوط في المطولات وسياتي ايضا في محله وفي شرح المقاصد ان ما ذكره من تحت العقل  
مغني عن ملاحظ الامكان والحدوث فتحكم بالاضطراب كما يقال علة المقبول في القدر هو القدر  
لحسب الخارج بان يتحقق الامكان والحدوث في حيز الاحتياج فما ذكره في الاطلاقات مخالفة  
والقول بان الامكان اظهر وبالمقولة احدث واعصت فرض بان لو كان علة الاحتياج الى الموثق  
هو الامكان او الحدوث وهما لازمان للممكن والحادث لزم لثبوت كماله البقاء واما المقول  
بعدمه والعلة واللازم باطلا لانه التاثير حينئذ اما في الوجود وقد حصل بمجرد وجود الموثق  
فيلزم تحصيل الكمال بحلول سابق واما في النقاء او في امر لم يتجدد وهو التاثير في غير الثاني اعني  
الممكن والحادث فكلما استغنا وهما عن الموثق وفي كون الامكان علة الاحتياج فسداد احد  
وهو لضياع الممكن في الموثق حال عدمه السابق انه في محض ارضي العقل مؤثر واجب  
بان معنى احتياج الممكن والحادث الى الموثق يوقف حصول الوجود له او العدم او استمرارهما  
على تحققهما وان تنفائهما مع امتناعه بدون ذلك وهو معنى دوام الاثر بدوام الموثق  
وان تحققه فاستمرار الوجود اعني البقاء ليس الوجود انما هو ذا بالاضافة الى الزمان الثاني

ليتي

وجه

وصحة قولنا وجد ولم يبق ولم يستمر لا يكتفي على معايرة البقاء المطلق الوجود ولا نزاع في  
ذلك فتدبر **قوله** وليك لثباته في واجب ولازم وجوده من ذاته لانه لو كانت لا تستد  
لغيره ويحتاج اليه قبل هذا ابتداء على ما يقال بعد هذا من انه ليل وهو مؤثر في العالم  
ان كان واجب الوجود فهو المطلوب والامكان ممكن فله مؤثر ولا يعود الكلام فيه ويذكر  
الدور والتسلسل والاشياء الى مؤثر واجب الوجود والاولان كاطلاق فتعتبر المثال  
وهذا ينبغي على كون المموج هو الامكان وهو مختار المصروفه الله تعالى في الطول ومن  
حكمه بان الحدوث والامكان معه او بشرطه انما علة كات اثبات الواجب الجواز ان  
يكون علة الحدوث ممكنة كما في الامكان ولا يحتاج الى سبب على هذا التقدير وانما يمكن  
بالحدوث في ثبات الصانع ولم يجعل الامكان وحده محو الموثق كما اثبت الا ان  
تفني الميثاق والحدوث كما مر حواجه وبما لم يظن بضعف ما نقله من المصنف رحمه الله وهو قوله  
لو قال تدل قوله لامكان الحدوث وما اوضحه له الحدوث كان الحسن لانه علة الاقتدار  
في الحدوث والامكان بشرط الحدوث او كلاماً ويجوز على بعد جعل كلام المصنف رحمه الله على ما يفي  
مذهب المتكلمين بان يقال اذ بالافتقار بسبب اشتراكه وهو الحدوث او يقال  
جعله علة لانه لا لا الامكان والافتقار ولم يجعل الاقتدار سبباً عنه وذلك  
مستترة عنهما والوجه ما تقدم **قوله** في بحث من وجوه الاولان قوله ويلزم الدور  
في الاولي ترك لان اثبات الواجب لا يتوقف برهانه على ذلك كما فعل في الرسالة الخالصة  
وشرحها اذ على تقدير التسلسل يقال مجموع الممكنات ايضا ممكنة تحتاج الى مؤثر  
واجب ذاته والكامر ان كل فرد من الجواهر والعرض يدل على وجود الواجب وهو ممكن  
الى مؤثر والمؤثر لا يثبت ان يكون واجباً بلا وسط او معترفاً ولا تسلسل وكل سلسلة ايضا ممكنة  
تحتاج الى الواجب والاولى من علمه الشيخ لنفسه الثاني ان اعادة اسناد اثبات الصانع  
الواجب الوجود على ما ذكره غير ممكن لما مر من كلام المحقق في شرح المقاصد ان هذه العلة  
بحسب التفعل والتمتع لا يحسب الخارج فالمقول وهو مقدم الصانع كذلك والقدم  
المقتر في العقل لا يخالف فيقتضي وجوب الوجود والذات الواسية قد علمه استعماله  
فمنه مخالفة ايضا الثالث ان ما نقله عن المصنف رحمه الله في حواشيه اذ في مقولة لقوة  
ضعف الظاهر ليس كما اذ عاها وان المصنف رحمه الله في حواشيه اذ في مقولة لقوة  
شيان المذهب المقررة في الكلام كما تلونا على ذلك لان تصدق الرتبة الامكان في  
والافتقار في لوجه الامكان بالحدوث وعطف عليه لا يقتضيه على انه نفس لانه لو ادعى ابدل  
الافتقار بالحدوث وضم الى الامكان كان اظهر الا انه ينبغي ما الداعي المصنف الى تغييره بما ذكره في الخارج  
الى التاويل والتبدل فتدبر ثم ان تلك التكلفة من صفة الاطلاق لا موجه حتى يقال  
انما يلزم ان يطلق على الامكان لغيره فانها في **قوله** وانما جعله في الكشاف فان قلت  
لم يجمع قلت يشتمل كل جسد مما سمي به انتم وفي شرحه المحقق يعني ان الافراد هو الامكان وهو  
مع اللام لثبوت السبب بل ربما يكون المشتمل وتوجب الجواهر ان لا يوافقها تبادر الى الفهم انما  
اشارة الى هذا العالم المشاهد بشهادة الفرقاء والمفسر الحقيقة لظهوره عند عدم التعمد في جعل  
كل جسد سمي بالعالم لانه لا يحد وفي الجمع اشارة الى ان التصديق الى الوجود من الحقيقة وما رجموه  
من افعال المحققين انما هو بحث لا يحد ولا اشتغاق وما قيل من ان لو افردها على اجناس  
مختلفة تشتملها الربوبية فيجمع ليدل على ذلك كما لفظ كالات معناه انه موضوع للاقتباس في جملة  
على عموم الاجناس بخلاف ما لو افردها فانها تكون لموضوع واحد لانه انما يسمي اذا صرح بالطلاق

ليتي

سب



العالم على فرد كزبد وكون استغراق المفرد اشتمال ياتي مفصلا في كلامه فقال قد سر وان معناه  
 ان الامتداد لظواهر الامتداد لا ينفك ولو افرد مع الامتداد فهو ان الغضد الى الاستغراق لا افراد  
 فوالا فهو مستعمل في الاشياء وما قاله الشاعر موكبوكو مردودا متا اولافان المقام يقتضي الاحتفاظ  
 بشمول الحكم والاشياء المخلوقة كلها كما يشهد به قوله فطنا سال العالمين لا يخرج منهم شئ من  
 ملكونه وقوله في نفسهم وما الله يريد ظالم للعالمين ذكر ظلمهم جميع العالمين على معنى ما يريد  
 شيئا من الظالم لا خدمه خلفه وقد انقضت حجة الشمول واماننا انما فالات المقابل للعالم  
 للشاهد هو العالم الغائب فاذا الوهم الافراد الغضد الى الاول ناسب اليه في الدنيا والى ما  
 فالات الكل مندرج فيهما قطعاً وهذا يدل على ان الجمعية باقية في الجمع المعرف باللام اذا اريد به  
 الاستغراق فالحكم على جماعة جماعة ولا يلزم عدم شمول الحكم لكل فرد لانه لو خرج عن فرد  
 فقد افرد مع كل فرد من اخر من جماعة لم يثبت لها الحكم سواء ثبت لبعضهم ام لا لا يخرج الحكم  
 بشمول ذلك الحكم لكل جماعة لا يستلزم انما لثبوت لكل فرد ذلك من اقسام الفاضل على كون الحكم  
 على كل جماعة باستلزامه التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة مستند  
 فيه بنفسها وما هي جزو من الاربع والخمسة وما فوقها فيندرج فيه ايضا في ضمنه بل نقول الكل من شئ  
 هو كل جماعة فتكون معتبر في الجمع المستغرق وما عداها من الجماعات مندرج فيه فالاعتبار  
 كل واحدة منهما كان اعتبارا محضاً ففرد يان لو لم يرد ما ذكره في ايضا في مثل قوله تعالى  
 كل حزب بما لديهم فرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون  
 ان كان مرادهم لزوم التكرار لانه ذهابه عن مفهوم مندرج في الجمع المستغرق فلهذا ففرحون ففرحون  
 صدق وتعليقاً اصله لا ينفك عن تكراره وكذا ان الورد ليدل على ان ثبوت الحكم في كل جماعة  
 ولكل فرد واحد لا يتفاوت باي عبارة يعبر بها عن التكرار **قول** العالم اسم جمع لكونه على رتبة  
 المفردات كما تم وقال وقد حقق النجاة كما في شرح الفقيه ابن مالك ان الامة الدال على كثر من اثنين  
 ان كان موضوعاً للاحاد المجتمعة والاعلية بالذات لا يتركها بالولد بالعطف مما هو الجمع وان كان موضوعاً  
 للجمعية فلهذا ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون  
 فهو اسم جمع سواء كان له واحد كركب الا لا يخط ومنه العالم واما العالمين فقال ابن هشام هو الجمع  
 جمع على وان جمع التامة ولا نظير له في غيره نظر وقال ابن مالك ليس جمع العالمين بل جمع العقلاء  
 وغيرهم والعالمين خاتمة العقلاء ومنها **قول** يكون جمعاً له بعد تخفيفه بالعقل والاشياء الكسوف لوقيل  
 عالم وقالين كرفق وعرفان لم يثبت وانت اذا فهمت ماذا كعرفت ان كلام التعريف هو الواقف كلام  
 النجاة وعبارة الشصين من جهة ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون ففرحون  
 للمقام يقتضي شمول الاحاد ان اراد وصفاً فانه في قوله ان اراد ما هو اعم منه لانه تعلقه  
 بالانتماء ونحوه كما مر من نوع الزومه له كما عرفت في الاطلاق والشمول اذ كان الجمع اذا  
 عرف استغراق احاد مفردة وان لم يثبت في علمه ما كان العالم اذ عرف شمل افراد جنسه فالعالمون جمع  
 الجمع كالا فاولئك منكم فذلك ناسا ولما العالمين وقوله المقابل للعالم المشاهد لجمعا **ب**  
 عن ابن موشى تبارك والذهون الى مجرى الجنتين وادوية يتيها لا تستلزم روية من تحتها والجمع في  
 افادة استغراق الجمع من تحتها الظاهر من التنبيه وانما زيادة ذلك منها الصفا وما ورد عليه  
 من ان اللام اذا كانت استغراقاً للحشر والجمع لا يفيد الاعتدال والحشر في استغراق الجنس  
 من ان يفرق بين مجموع ابدان استغراق الاحاد انما كان من استغراق الجمع وانما استلزم لظهوره في اللام  
 الاستغراقية تدل على استغراق او اعماد طنت عليه وهو الجنس والجمع في ان التواضع في  
 في صورة الافراد وان اتفق عن الجمع كقوله في انما هم كقوله هو ان المراد منه الجنتين وان استغراق

رد على الشريف

مير بادشاہ

ليني

كلاهما

كلاهما في قوله تعالى جنتي من تحتها الاما **قول** قد فرغ بات التوفيق في الافراد اقول منه في الجمع  
 لان المناد من الاستغراق فانه من صيغ العموم كما تعرف في الاموال سباق في قوله تعالى والى المطلقا  
 يترتب من تمامه **قول** في هذا ما عرفت اخذ كونه في شرح الفتح وكما في المطول لا يثبت  
 عنهما لفظا والبيان **قول** وفلا يعقل انهم لما كان هذا الجمع محصوراً بالمولود عالم اوصفة  
 لم ذكرها في شرط المذكورة في كتب النحو وقد جمع هذا ما عرفت عدم استغراقه شرطه نسبة  
 على ذلك بما ذكره اشارة لا يفيح جمعاً من اقسام الجمع بالياء والقون صفات الطفلة او ما  
 هو في حكمها من الاعلام فانها تاتي وتسمى به وتقدم فانه في الجمع مطلقاً على صحة الجمعية المقيدان  
 بيان فائدة اللطوق مقدم على بيان وجه صحة المقيد او الاهتمام لسكان الفوايد والمخالف  
 والاختصاص الى بيان وجه صحة ما كتبت بالانتماء بشرطه مطابقاً باسم لصفة شامل لغير العقلاء  
 وقصر من المص للاختصاص بالظهور لا لا ولشرا لا لا لاختصاصاً فانه اسم يشابه لصفة لا اعتباراً  
 فيه وهو العلم به وهو الكبر به ومثل الكشاف لفر من الاول دون الاشارة لظهوره وايضاً اولاً  
 عنك صفة وليس المراد بالاسم هنا ما يقابل الصفة بل لانه في قوله كذا في اقسامها في ان مراد  
 بالاولى صفاً وانما هي ولا الحقيقية والتشريع بل في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
 تغليبان وفيه نظر لان ما والاعمال المستند اليه ليرى ما ذكره في فصل في كتب العروبة ولان كون  
 ومما لا يخفى ان قوله ما يقابل به ومثله في التوافق من في انما اسم الية وهو لا يستوي وصفاً كما لا يخفى **قول**  
 كذا في اقسامها فانها على الصحيح بمعنى الباقي للجمعية وقال بالياء والقون ولم يقل بالواو والقون كما في  
 الكشاف لموافقاً للمنظم وهو اعتباراً في قوله **قول** وقيل اسم وضع لانه في قوله  
 يطلق على كل جنس من اجناس في العلم لانه في كل فرد او المقدم للشرط بين ذلك فليقال عالم الملك  
 وكما لا انسر وقال الجوز ولم يبرهن المص هذا الما في المراد بالاستغراق بتعبئة غير هو لا  
 ظهر فمذ ان روية يتيها لكونه في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
 التركيب وهي ما يدرك عليه بالاعمال وهو لا يعقل انما اشارت عند الاصوليين اذ من روية اشرف  
 الوجودات روية غيرهم وهذا جواب عما يحظر بالبيان من انه يخفى عن غير مناسب للمقام ويحذر  
 لا تغلب ولا يجوز فيه والظاهر ان الصائين هذا الاكوبة به الجمعية لانه ليس صفة عنده وانما  
 جرى مجراها كما مر فاقبل من انه مرصه لانه هذا الصفة لم تقع الاسم الا لانه فاعلم ليس  
 بشئ لان من روية كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
 فوهو كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
 قيل ان حقيقة ظالم اللغة وان قيل انه مجاز لانه في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
 لانه في جنب عظمة فكذا وبالنسبة لما عداها وفيه نظر ولفظ اسم بمعنى مقابل الفعل  
 او مقابل الصفة وما قيل من انه على هذا ما اخذ من العلم وعلى ما مر من العلاقة وهو على سبيل  
 دليل **قول** من الملايكات بيان لذي العلم والنفوس الجوزي لانها في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
 والاهتمام لانه جعل تحت الجوز في غاية الوهن **قول** وقيل ان قوله الناس هنا الم عنى المعنى  
 فصد مبنى للمجهول وللعلوم والضمير المستتر في قوله تعالى لانه معلوم بقرينة المقام والتعبير  
 به اشارة الى انه معنى مجازي وهذا التواضع الى المؤمنين من فضل **قول** في بابيات منها قوله  
 تعالى اتانون الذكرا من العالمين وهو منقول عن اصل البيت ايضا ونقله الراغب عن جمع  
 الصادق وعبارة عن عبارة المص كمنها والمراد ان في الاصل والحقيقة كل ما سوى الله من الجواهر  
 والاعتراض فصد به هذا الناس خاصة لانه من جميع الموجودات لانه قد ذكر جميع  
 الموجودات ونسب كل الكائنات المنقولة من الروح الرافق بالعلم كاشارة الى المص رحمه الله

ليني

شيخ زاده

كاري







بلاختلاف في خصائصه التي في النفاذ والاختلاف في انبأ بالذات او لا وهو سهل وكذلك في  
اقتضائه الى المبتدئ في كلام المصنف رحمه الله **ووجوب** الالفة التي تبيّن بتبليغ الاشياء الى  
كاملها شيئا فشيئا الى انقضاء ما قبله استنادا لها التبركفاً وحدها واذا انقضاء العالم ما يعلم به  
حدوث الصانع ولا يكون ذلك الا بعد وجوده وهو ظاهر وكذا الملك لما يلزم من الحفظ  
والاستناد الى المالك فسقط ما قبله من ان الالفة في كلامه فان التبركفاً والملك الكثرة يجعل  
استناده المتكاثرات عن المبتدئ وان دفعه القائل بان لا يمكن ان يقال ان الحفظ معتبر في معنى  
الرب او لا ذلك له اذ معناه اقامة وجود الممكنات وابقاؤها كما ذكره الغزالي وورد عليه  
ان الحفظ له مقتضى كما صرح به الامام احمد هاهنا ما ذكره والاضحية المتعديات والاختلاف  
بعضها عن بعض في كون المعنى في مفهومه او لا ذلك هو الاول نظر الا ان في الالفة بالمبتدئ  
اعترفاً بديم الوجود وصورته وما قيل من ان ثقله الممكنات من جعله بلوغها الى الكمال  
ولصحتها في بلوغ الكمال الى المؤثر في كل صياحها المية مطلقا فالرب من حيث تبليغها  
الى المقام متى كان من حيث لخرها من العدم الى الوجود مبدع لا محصل له وقد عرفت  
يعنيك عن امثال صفات الفعل التبركفاً لوجوده ملحوظا بالاضافة الى الزمان الثاني والوجود في  
الزمان الثاني متوقف على ما قبله واحتياج المحتاج الى المحتاج بدعيه فان اقتضاه  
بالوجود الثاني الزمان كذلك فاما بعد استناده الى الوجود في سائر  
الازمان وبجدة الوجود له في كل حين هو التبركفاً الالهية والاختلاف الى ان يقال ان الالفة  
كلامه ليس بمعنى التبركفاً القطعي بل ما يقتضيه الفجوى ويشهد به الذوق والمصروف  
كثير لما يريد به هنا **قول** وكرره في الالفة ماسما في قوله ولجرا الحيات ترتب الحكم على الوصف  
مشعر بالعلية فهذا التبركفاً لا يستحقه الحمد وان لا يقتضيه تعالى مما كان ذكره في  
التبركفاً لعل الالفة الماسة والتبركفاً به وهذا بنا على مذهبه من ان التبركفاً العائنة  
او جوابها قبل ان التبركفاً ليست من سورة والالفة تكرار الالفة من غير اشارة وفي التفسير  
الكبير الحكمة في تكريمه انه في التعديركا بقيل اذ كرا في الاله رب مرة واذ كرا في بعض حيزه  
ليعلم ان العنايت بالرحمة اكثر من سواها شتم لما يتبعه فضاغف الرحمة قال لا تقترب ذلك فاخ  
مالك يوم الدين فهو كقول غافر التبركفاً وتبركفاً الالهية مكررة ايضا فتدبر **قول** قره عام  
الحضرة في الالفة لاجل الملك بالالف لانه معلوم من تقدم ذكره وبعضه بمعنى يؤيد ويقويه  
بما يصده اذا امتالكه عن اى معينا وناسر وفضل العصد في التبركفاً المدقق الى الكتف فاستبر  
المعنى ثم تشاع حتى صار حقيقة عرفية وجعل هذه الالفة مؤثرا في هذه القراءة لانها ملحوظة من  
الملك بالبر وسيا في الفرق بينه وبين الملك بالضم فان المراد باليوم فيها يوم القيمة وهو يوم  
الدين ايضا ونفى الملكة عما سواه يقتضي اشارة الى ان السيات في لسان عظمة تعلقا ومحرد  
نفي الملكة عن غير لا يقتضيهما الشهادة الفجوى والذوق وتكرار الالفة التبركفاً للتبركفاً  
وتبركفاً لخره لشمولة النعم والفضل والكثرة فورد عليه ان قوله والامر يومئذ لله  
ظاهر بعضه قره مالك لما سببه الامر من سببه قائمة وقد فسره في التفسير وغيره بان  
الحكم حكما ولا حاشي سواه وهو صريح في اثبات الملك بالضم له ولذا قيل ان الالفة بخلافه  
وقيل انها مقوتة وموتد لاقتضيهما لانه في كل موافقة معناه لا وله ما مع ان لخرها  
موافق له ايضا فان المراد بالامر الملكة فيك انفاها او لا عن غير صرح بعلمه بانها  
على العموم لانه هو المعروف في امثاله من التبركفاً لانه هو على هذا بنطوقه مع ذلك لم يرد  
ولو قصر الامر بالملك بالضم كما مر بالاعم منه كان فاسيا منقضا للتبركفاً على وجه ابلغ ومن

ليثي

مير بادشاه

ليثي

هنا

هنا ظمير صغيف ما قيل انه في الملكة لانه في كل يوم اثنت عشرة مرة في جميع الامور وكل  
لما تعالج في ذلك اليوم فلا يشاء الا لحد في ما كتبه شيخنا وهو معنى مالك يوم الدين ولا وجه  
لكونه مشتقا من الملك بالضم لان المقام يقتضي نفي النصف مطلقا لان النصف بطريق التكرير  
فقط والغزان يفسر بعضه بعضا ويعقوب بن اسحق الحضري هو التاسع من القر العشرة  
**قول** وقرا الباكون ملك اورد عليهما قراءة خلف بن هشام توافق القراءة الاولى وردت بان  
المتراد بالباكون هنا باقي الثمانية الذين قدم المصنف ذكرهم بقوله لامية الثمانية المشهورون  
وقوله وهو المختار قيل عليه قد مرع كل فريق لصد كالفريقين على الاخرى ترجحا كما يستفاد من  
وهو غير متعنى كقوله فيهما وقد روي عن ثعلب انه قال ان المصنف اعرب القراءات السبعة لافضل  
اخرها ما هي اقرب في القران بخلاف ما اذا وقع في كلام الناس وقرب منه ما قيل في ان ابدال المختار  
بالابح كانا وليا لوانه وصفا لهما بالاختلاف لانهما في الاخرى بخلافه واما القراءات  
في القران الاكبر ان الايات لا تكون كقصة افضل من بعض اعتبار التلاوة انما يكون باعتبار المعنى  
فصورة الاختلاف في الاقتضاه من سورة تبتلات معنى الاولى توحيد وهذا في صفة بعض  
التكرار والاولى افضل من هذه الحجة كما نرى الكري والاشبهة انما فان بعض القراءات افضل من بعض  
قراءة امين مامر قتل اولاده وشركا وهو لا يخفى على ذي تمييز ان قرا قبله هو افضل منها وان بعض  
القراءات المشهورة الاخرى كقراءة المنقر بها واو غيرها المتفق عليها في بعض القراءات المشهورة  
على مقتضى الظاهر ومقابلها الجارية على خلافه لتكثرت في هذا ما لا يخفى من ان يقال ان بعضها مختار  
للعقبات العلمية او الرواة ولا يمكن من كونها مختارا اقتضاه مقابله والقراءات لونه من غير انكار هذا الامام  
المعجم عبقوله ذابا ومختار كذا من غير تردد منه **قول** لانه قراءة لعل الحرميين قيل على انهما لو  
شكوك او التبركفاً بالقران لان ذلك في عهد القراء المشهورين لا ترى صحيح البخاري مقدم على وط  
مالك وهو عالم المدنية على ان القراءات المشهورة كلها متواترة وبعد التواتر للفتن لا يفتن  
لما هو الا الرواة المهتم الا ان يريد زكاة الفصله فان لغتهم افضح وقد وافقهم قر المصنف  
والشام وخرج من الكوفيين ايضا ولذا قيل هو اول الناس بان يقر القران عن طر يقا انزل وهو  
الاعلون فصاحه ورواية ليل رباب الحواشي باسرتهم والمصنف رحمه الله سبحانه في ذلك  
ولم يغتر صواعقه بل اوردوه مسلما وقال الفاضل الخوارزمي القاري رواية وفصله قلت  
لما خفي ان اهل الحرميين قد ما وكذا في اهل القران والاصحاب ولذا استدل بعض الفقهاء بعمل اهل  
المدنية واما ما جرت فصاحتهم التي توكا عليها هذا القائل فلا يجد فيه نقلا لانه القراءة سمعية  
لا يدخل الترادف والاضاحية في روايتها **قول** لقوله تعالى في قوله وقد وصفت نفسي لانه بالملك  
لوقم القيمة وهو يوم الدين والقراءة يفسر بعضه بعضا والانية لانه لا يتبعه لانهما ليست نقلا  
في الملكة كامة وكل منهما مقبول لانهما في كل واحد من قوله تعالى في ملك الناس مؤتديا كما في الكشاف  
لمعنا في معنى ما هنا لانهما لا يتكبر مع قوله رب الناس واما رب العالمين فلان تكرار فيه لانه  
ضمر ما يدل على صانعه فبعضه بالدينيا وما بعد في الاخرى ولو فسر بالاسم ايضا يكون ذلك الخاص بعد  
اعتناء بشان غير مكرر ولو سلم فثمة كثير وباب التاكيد مشهور **قول** ولما فسرت التبركفاً فان لفظ  
الملك كالسلطان فيه دلالة على العظمة لان الناس قائلان لانهما من كونهم كالسلطان لانهما  
الاعلام وهو ما بينهما عزيزا لانهما في مقام قوي كاسما في فلذا ان المصنف رحمه الله سبحانه يقال  
والملك هو المتصرف الخ وفي الكشاف ان الملك بالضم يعبر وبالكسر يفسر فقال المدقق في الكتف لم يرد  
به العموم والخصوص بالمصطحي لان لحد ههنا الا ان يدخل في مفهوم الاخر ولا عرض شامل له وهذا كحسب  
العرف القاري بالملك بالكسر وفي التبركفاً بالملك بالكسر جبر الملك بالضم والمراد ان ملك تحت حياطة

شيخ زاده

شيخ زاده

لازي

سيد

ليثي

كشاف

مبحث العموم والخصوص في التبركفاً  
الافراد والجموع



الملك من حيث كونه ملكا والعموم والخصوص لغته يقع على مثل هذا وجاز ان لراد ان يقول  
سياسته فوق سياسة المالك والتحققات الملك بالضم نسبة به من قام به ومن جعل  
به وان شئت قلت صفة قائمة بمانه متعلقة بالغير وتعلق التصرف والنام المقترن استغناء  
المتصرف واقفا والمتصرف ليه ولذا لم يصح على الاطلاق الالته وهو لغير من الملك بالكثر  
لانه تعلق بالاستغناء من شرطه وممكن من التصرف في الموضوع للغوي وبزيادة كونه حقا  
في الطرح من غير نظر الاستغناء واقفا لان ما يملكه الملك من الملك عليه في سياسة  
الخاصة مملكة منه اتم مملكة الملك اما ما لا يملكه الملك ويملكه المالك فليس هو  
الملك كعكسه فقد لاح ان ما يتوهمه بعض العامة من ان تصرف المالك في المملوك استمر  
من تصرف الملك في الرعايا منشؤ من عدم فرضه في الحدود والنظر في المرفق الفقهي والكلام في  
الموضوع اللغوي بالمعنى الصلي المشترك بين اللغات كلها وقيل للملك المتصرف بالامر والنهي  
في المهور ويخصر سياسة الناطقين والملك بالكثر صبطا الذي المتصرف فيه بالحكم يتا على  
العرف العام ولنا قلنا لا يدخل الصدهما في مفهوم المتصرف في هذه القرارة تكراا للرب  
بمعنى الملك ووصفه تعلقا بانه بالملكية منه المالكية في قوله تعالى مالك الملك  
التي **اقول** هذا مما تلقوه بالقبول والخصه قدس من غير تصرف فيه وهو ما حوونه  
كلام الراغب وقد قال ليرى في مفرقاته ان مضمون صفات الحكميين واما في صفة تعالى  
فالملك والملك بمعنى واحد والظاهر ان بين الملك والملك عموم وخصوص وجهي لغته وعرفنا  
فغير الصدهما في الصلاة والسلام بنا على ان ملك رقاب اهل مصر في الخطبة على شرايع  
ملكه ومالك والتاجر مالك غير ملك والسلطان على الاملاك في ممالك غير ملك واما حكمه  
ففيه نظره من وجوه الاقوال قوله ان الصدهما لا يدخل في مفهوم الاخر غير ملك لان الظاهر  
ان الملك بالضم هو المتصرف في كل ما في مملكته كما يري بالكثر تصرف حاتم في مملكته كونه فالاول العم  
وكذا الملك والمالك وما ذكره من معنى العموم والخصوص اللغوي خلافا للمتبادر ولا يثبت لمثل غير  
داع وان صح في نفسه وقوله والتحقق في مؤتمرا قلنا والثاني ان قوله من غير نظر الاستغناء  
واقفا وفيه نظر لان ذلك من شأن المالك والمملوك فلو نظر الى ما يخالفه فادراكا لاول ذلك  
من غير فرق والثالث ان قوله المتصرف بالامر والنهي لم يغيره سلم ايضا لان المعروف فخالقه فان الملك  
ملك بالسلطنة والخصوص والبلاد وغيرها مما لا يعقل له التصرف فيها ايضا فلا دخه لهذا التعصبي  
فلغزق **قوله** والمالك هو المتصرف في كل ما في مملكته لان ما يملكه المالك او يملكه  
لان الملكية سبب لاطلاق التصرف دون الملكية ويمكن ان يقال المملوك ان الملك هو المتصرف في الاملاك  
المملوكة له كيف شاء والملك هو المتصرف بالامر والنهي في الامور التي لا يملكها جميعا فثبت اول  
تصرفه لا اعتبارا للملكة وغيره من الملكين لها وغيره من الممالك من حيث هو مالك دون الملك وما  
ذكره ان الملك هو المتصرف بالامر والنهي في الامور التي لا يملكها جميعا فثبت اول  
بالامر والنهي ولا يثبت في كونه الرشيطة وتصرفا هذا وما ذكرنا من النظر في اللفظ والحق في مضموني  
الفرق وما تابعه الاضاقة الامور كلها فكونه مالك الامور كلها في يوم الدين في قوة كونه ملكا ولذا قال  
مالك الامور هو يوم النوب والعقاب بعد اخذ الملك **قوله** هذا غيري منه مع دقة نظره فان  
مراا لمصر ان الملك بالكثر مختص بالاعتيان من غير اعتقاد النياب والافهام والرقب ايضا لجمها  
لانها قد مما لا يعقل والملك بالضم مختص بالاعتيان من غير اعتقاد النياب والافهام والرقب ايضا لجمها  
بالطريق لا وفي فكيف يكون هذا امر حكما للمالك وهذا معنى لغوي لا حرفي كما قيل **قوله** ويرى  
ملك بالتخفيف اي يفرق الملم وسكون اللام بعد كسر ما ولا اسماء مخفيا فان الساكنون لغيره بالكثر

لبي

وفعل

وفعل للسور والمضموم عينه تجوزت كنهه قياسا بخلاف المفتوح وهي قرارة شاذة وبما هو  
انه ليس لغته اصلية وقد ذهب لغير هذا اللفظ الحائز غير مخفف وان صفة برتته مع  
او مصدر وصف به من اللفظ كما في الفانوس وقوله بلفظ الفعل اي للمقامي المفتوح العين للام  
ونصب التوم وفي الكشاف في الوجود في تلك يوم الدين بلفظ الفعل اي وفي شرايع الجزري  
القرات المنسوبة الى جنيها التي جمعها ابو الفضل محمد بن جعفر الخزاز ونقلها عنه ابو القاسم  
الهمذاني وغيره لا سيما لما قال ابو العلاء الواسطي الخزاز وضع هذا الكتاب ونسبه الى جنيها  
فاخذت خطوطه الى ارضي وجماعة على ان هذا الكتاب موضوع لامر الله وليس وقد  
رايت الكتاب المذكور وفيه انما يخشى الله من عباده العلماء بالقران المان ونصب الهمزة وقد راج  
ذلك على اكثر المفسرين ونسبوه لها التوم وكلفوا توجيهها واوحى في بعض النسخ ان  
فايت راد هذه القرارة غير لايق من الشجيرة ومن قال انها قرارة حسنة لاختارها من القرارة  
لجواز كونه من الملك والملك وهذا الجمل تصفة لمؤنوف قد ربح المملك الحو هو بدل المرفق  
لوصفه فقد راد في الطيور وغيره وذكر ما حسن نكرة وقال ابو حيان انما يباح لمة لا موضوعها  
تيجوز ان تكون كالا **قوله** وما كالا بالنسبة على المدح وفي بعض النسخ وملاك بدرون الف وهي قرارة  
ايضا كما في جواشي الينغ وقيل نصبه على الحال وفي التيسر انما على النما وهو بعيد ولنا قيل ان غيره  
او في من لا فادته عليه هذه الصفات للعبادة فلنا نكرة الاكثر والمراد بالمدح فقد ذكر المدح ونحو  
وهو في عرف النحاة في النعت بمعنى القطع الا ان النكرة لا تؤممت باللفظ في قوله شامخ منه  
اوتبا على ما ذكره بعض النحاة من ان النعت المقطوع لا يلزم فيه موافقة منوعته قرينا كثيرا  
وانما يلزم لو تبع منوعته وعلى تنويه يوم طرفا ومفعول به وما قيل مما راد اذا نون فعا  
ونصبا بالذود ان مضمون على الظرفية لا غير لان الصفة لا تقبل النصب واسمها فاعل ما يعمل  
مقني الحال والاستعانة وصفاته تعالى ان ليرى في شرايع النصب على التوسع فيجوز منطلقا  
وايضا الازلية لانتا في العمل المشمول بالحال فلا استعانة وما ذكره من متفق عليه **قوله** ويوم  
الدين الى الدين له معنيان كالعبادة واللامه وسياق وقيل بين الدين والخزاز فاد  
المقدم فعل المجازي والمجاز العم والحزاز يوم الدين على غيره من اسماء القيمة وعانية  
وافادة للعموم فان الجوز انينا ولا جميع لخوا لاخره الى الابد كما تدرى تمان منه  
وهو تملك كلنا لانه قد تم في المشاكل وهو جائز وان كان المشهور خلافا في البيت وقد  
قرره شراح المفتاح في قوله  
• او ما الى الكر ما هذا طارق • يخترق الاخذ ان لم يختر  
وقيل معناه كل تجازي غير كنجازي فلا مشاكلة فيه وهو مثل او لمن قاله خالد بن  
في مجمع الامثال وقد مثل به النبي صلى الله عليه وسلم في حديث رواه ابو الدرداء  
والامر لا ينسى الدنيا لاهوت فكر كما شئت كما تدرى تذاك وكان تكيل ككاتب  
او الكاف في صفة مقدمه فقد راجد نيل مثل دينك **قوله** وبين الحماسة الخ  
الحماسة اصل معنى الحماسة وتصل معنى الحماسة الشدة والشجاعة وما واسم الكما  
لا في تمام الطاق والشعر المذكور من قصيد في خرب السوس الشاعر يسمى المقيد  
صنعت لغت ابي ذهل • وقلنا القوم لخصوات  
فانما صرح بالسنة • فاسم وهو عربيات  
فلم يبق سوى العبد وان • دقا هرة كاد انوا  
وقوله فامم تجواب لما والعذوان بضمة العين الظلم وبغية الفسدة والكلام على هذا  
في شرح المرزوق

شيخ زاده

شيخ زاده



وغيره قوله ايضا فاعل الخ الطرف اسم متصرف وهو الذي لا يلزم الظرفية وغير  
منصرف وهو مغايله والاول كقوم واللتك ذلك ان تتوسع فيما بان ترفع ويجزا وتغيب  
من غير ان يتغير معنى في مجرى المعقول به لتساويهما في عدم تقدم في فيهما فاذا قلت ست  
اليوم كان منصوبا انصباب زيد في نحو ضرب زيد او مجرى سرت مجرى ضربت في التعدي مجازا  
لان السير لا يؤثر في اليوم تاثير الضرب في زيد ولا يجمع بذلك عن معنى الظرفية ولما يتعدى  
النيل الفعل اللازم ولا يظهر الا في الاضمار والظاهر وانما يظهر في الضمير لانك اذا ضمرت في قلت  
سوت حية والاول قلت سرت به كما في بيت الكتاب

ويوزع من فاه سليما وعامرا • قليل سوي طعن لها واوفاه •  
واذا توسع في الظرف فان فعله غير متعدي كما ومتعديا وان كان متعديا الى واحد صار متعديا  
الى اثنين كخبر تدبير اليوم وان كان متعديا الى مفعولين فمن النوعين نحو ان في الاتساع فيه  
لان بصير منقد الى الربعة ولا نظيره وحكي ان السراج عن بعضه جوارفة هذا لخاصة هذا  
جميع النجاة كما في شرح الهادي وهذا نصه وتحقيقه ان التوسع في الظرف جعل نسبة الفعل  
اليها وتعلقها بها باعتبار كونها واقعا في نسبة المفعول به الواقع عليها بينهما من  
الملازمة والمشاورة لانه لا يتصور بعد المفعول كحال الفعل لظهور اثره فيه والتوسع هنا يتجاوز  
حكمه في النسبة الظرفية الواقعية لتعدد نسبة المفعول به الحقيقي واثره يظهر في الافعال كما مر فلذا  
كانت اللازم متعديا والمتعدي متعديا لا كما كان يتعدى له فالمتعدي قبله بان على  
كالمعنى اذا لم يذكر مفعوله قد راو نزل منزلة اللازم ومنه عرفت ان الجمع بين الحقيقي  
والجبار في الجحيم الحكمي ليس محال الخلاف ولذا قال لوصف تنفقوا على ان معنى الظرف متوسعا فيه  
وغير متوسعا فيه سواء الاما توهمه بعض ارباب اللغويين وهذا مما يعكس عليه بالتوجه للثمة  
جد واكاستر اه وفي قوله اسم الفاعل دون مالك مع انه لخصر حقيقة وهو انه على القراءة الاخرى  
ان قيل انصبية منه من لغة كذا ذكر كالمعنى باسم الفاعل ولا حكمه في ذلك على ان الطغ وجه  
ولخصره والايه نوا ما صفت مشبهة او مطلق باسماء الاجناس كالمعنى كسلطان فلا كلام في اضافته  
وقيل ان تفرغ لاضافة مالك مع انه غير محتا اضافة لانه لا اشكال فيه اذ هو صفة مشبهة متصلة  
بما قبله مفعولا فافاضته مفعولا فيكون وصف به المعروفة وفي اضافة اسم الفاعل حقا فلذا تفرغ من ذلك  
من على ظرفية يوم الدين لا فاداة ان مملوكية غير حقيقية فالقوم من الخبر المتألف  
شتم الى الخروب وتطلق على مطلق الوقت قليلا واكثر او قوم القيمة حقيقة بشر  
وف ويجري بضم الميم من الاجراء وهو اسم مكان مجازي ويجوز في الميم الضما قيل وقد  
يجوز في موسى دون موسى لنياسيا لاجرا ونحن نجعل على وزن مرضى بفتح الميم ليدل  
بمجرى في هذا المكان بنفسه بخلاف الطرف فانه يجري مجازا المتكلا لانه ليس  
بلو جعل مجرى مفعولا مطلقا كان لاظهاره جملته كوسمي او رده لانه ان المفعول المطلق  
منه المقدر له وليس مع فعل يكون هو مفعوله وهو مفعلة منه فانه مصرح بخلافه فيمنوك  
مترقربا ما في الكشاف من ان متا في قوله متاع الخول متا كما منصوب بمتاع الاول  
ما في اللبابة اهل الدار يقال سرقه ما لا سرقه من باب ضرب وسرق منه ما لا يتعدى  
ه والى الثاني بالحرف وقد يحدث فيعكس له بنفسه كما في المصباح وهذا شاهد  
بنا في المفعول المجازي كما مر وهو ان يكون الحكم في نفس الامر كما بينه الكفاة لا تصح  
منه بل ان المفعول ليس غير مناسب له ولو كان كذلك لم يصح جوابه بعد فما قيل  
لسوا المقدم وهو ان هذه الامانة لفظية اذ هي من اضافة الصفة للمفعول بها

عصام

صينته  
يوم القيمة حقيقة شرعية

شيخ زاده

فكيف

فكيف وصف به المعرف فليجيب بما ذكره المعرف من جهة الوجه له شمر انك قد عرفت مما نزلنا  
علتك ان هذا المفعول لا يتعدى من زيادة على مفعوله الاول ان كان متعديا واكثر انما يلجأ الى  
هنا لانه يقضى على نفسه لخطوطه لخطوطه عشوا فتم من قال ان انصباب اهل الدار مقدر اى  
لحد روقه جعل مفعولا اوليا لانه قد انصب مفعولين كما مر فهو مما في انصب  
المفعول فاخراج الالف من التقدير وتعد به لا يفتن وكذا من قال ان المفعول الذي صرف في النسبة  
منه الى الطرف في هذا البيت محذوف كما في الك يوم الدين واهل الدار غير ذلك المفعول  
فانه يقال سرت به ما لا وسرت في منه ما لا كما مر وعلى هذا لاهل الدار منصوب برفع الخافض  
فلا يرد ان ياتي في كونه مجازا حكما ذكر المفعول لان المفعول المجازي لا يجمع مع المفعول الحقيقي  
والجمع مفعول آخر مجازي فلا يقال المجري له لاهل الدار والجزية التي في الريح التي وهو كونه  
المعطر لما مر فتذكر وقوله قد سرت من قال الاضافة في مالك يوم الدين مجازي حكما شمر  
زعم ان المفعول به محذوف عام بعد ذلك وهو محذوف بلا في نيتي خصوص ريب وعلمه  
ان مثل هذا المحذوف المقدم في حكم المفعول فلا يجازي كما في نحو اسأل القرية اذا كان الامل  
مقدرا لشيء ناشئ من عدم تحريره ليجت ثم قال واما اضافة ملك فلا اشكال فيها لانها اضافة  
الصفة للمشبهة الغير مفعولها كما في بيت العائنين في حقيقة فانها اضافة الى الفاعل دون  
المفعول لانها لا تتصل الا اذا توسع فيه نصب الطرف نصب المفعول بها واضيف اليه  
على معنى الام ولا يعتد بالاضافة بمعنى وان رفعت مؤنثة الانشاع وما يتبعه من الاشكال  
اما لان الانشاع محقق في الضمير المنصوب لانه لا انصب على الظرف في فعل على وهو محقق  
واما لان في الانشاع فحاشا ان المعنى فكان في بالانصباع ومن اشبهها نظر الى الظاهر من غير تحقيق  
واهل الدار منصوب ساقا لاعتماده على حرف المنها كقولك يا صارت اريد او يا طالع  
جلا وتحقيقه ان النداء انك لست لذات فاضى بقدر من موقوف اى فاصارها ارجلا صارا  
انقضى وفيه محذوف من وجوه الاولات قوله ان الصفة المشبهة لا تتصل بالنصب بخلاف  
لما مر جوابه من انها انصب مفعولها على المشبهة بالمفعول به فان قيل المراد انها لا انصب  
حقيقة فهذا المفعول هنا غير حقيقي ايضا فكنا اذا اذ انها لا تتصل بالنصب في محال الخفا في اليه  
لانها فاعل واذا نصب نصب على التسمية واذا اضيف لولا انصبه اذ لا يدعى الخفا لانه وهذا  
من الكشف وعبارته لان الصفة المشبهة لا تتصل بالنصب ابدا الا ترى الى قوله ان الصفة  
المشبهة تصان الى فاعلها في بحث الاضافة وهي باطنة بهذا التعلق ان الكفاة متحويات  
مناقلة الصفة المشبهة غير محصنة لست على معنى حرف والفرق بين مفعول ومفعول محكم محتاج  
لنقل الثالث ان ابنا كلك اذ اذ الاعتماد على النبا تبع المعصية لانه منوا عليه بانه للشرح  
كالاستفهام والنفى في التقريب من الفعل الاضمار لنداء الاستفهام فكيف يكون مقدر كما في الفعل  
فليجيب بان الاعتماد في مثل قوله موقوف مقدر والمبني قد سره لان الرضى قال  
في باب الموصولات تقدم المفعول موقوف في لاسند له في كلام العرب ولا شاهد لهم على ما ادعوه  
هنا وقالا بعض هذا في العرف من النما قام مقام ادعوه وهذا يكفي في التقريب ولو لم يجز  
الاعتماد على المقدر لكانت شدة الاعتماد اذ لا بد للصفة من موصوف يتجرى عليه مفعولا ومقدرا  
وليس رضى لان كونها بمعنى ادعوه ليقضي كون المنداد مفعولا ولا اتمل في الاستفهام فلا تقرب  
فيه ايضا وليس كل مكان يقدر فيه الموصوف ما لم يكن يقضيه ويتقاسمه ثم ان جعل صفت  
التوسيع والاضافة لاذ في ملائمة مجاز الحكمي او جعلها في شرح المفتح مجاز الغويا وبينها  
مخالفة ظاهرة وسبب في الحقيقة في حكمة لفي حقا فالله في ان السعد محمد الله تعالى شرح

حسن جلي

ليني

ومما يجه

بكل

المصنفه عميق في



بأنها لا تصح في معنى في معنوية وتبعها قد ستم وتنتج الحكم الرضخ ان اضافة مالك يوم الدين  
سواء كانت بمعنى في او متوسعا فبها لفظية لان المضاف اليها مفعول فيها وبه وكل  
اي قد تدبر هو مفعول الصفة ووفق بينهما بان الاول محمول على ما اذا كان بمعنى في مدلول  
لاضافة ومالك يوم الدين اذا المراد به الماضي والاضمار اذ لا يستقبل ولا يعمل الصفة  
في اليوم لا يكون معنى في مفعول الاضافة لانه قد كان حاصل قبلها وما اثر الاضافة في اللفظ  
فتدبر قول ومعناه ملك الامور يوم الدين قوله معناه من غير ان تدبر وقد تدبر  
الامور في النظم حتى يلزم كون اليوم ظرفا محققا فيصوب ان لا يكون المفعول به مفعول  
الامر فيهم من حذف المفعول بالقرينة الحضور لانه من غير المنسب كل من ذهب او من جعل الكسرة  
ليوم الدين كما ينبغي كونه ما كالاصل كل لان تلك الزمان كما تلك المكان يستلزم ذلك جميع ما  
لغيره بناء على انه لا يلزم في الكسرة ان المعنى الحقيقي فان الزمان عند كسرة المحققين من المنسب  
معدوم وتلك المعدوم ممنوع وعلى ان الاستلزام معنى الاستقبال في الجملة لا معنى استلزام  
فلا يصح الاستلزام قول على طريقة وتنادي صاحب الجنة الخ يعني ان اسم الفاعل المفعول  
بها الصفة المشبهة الدالة على الثبوت فهو حقيقة في الحال لانه قد اثر في الماضي فيحقق  
الواقع فاستعير الاستعارة تنبيهية كما في قوله تعالى وناذري أصحاب الجنة فانه معنى ينادي  
واذا اذ الماضي منه ولو بالتثنية فاعتبر العمل كما ان اذ اذ الحال ولو حكاه في قوله تعالى  
كلهم فاسطدرا عينا كما في قوله هذا هو المشهور وقيل الحقيقة في الماضي ايضا  
ولما في المستقبل فجازا انما اذ انزل عن المصريح له الله انه يجوز في الماضي المنقطع لاطلاقا  
وهو مخالف المشهور ويبنى على ان مالك يوم الدين حقيقة عندك وان لم يعتبر استمراره  
وكيف يتاخر في المصنف قوله انه على طرفة ونادى أصحاب الجنة وهذا مقرر في الاصول اللفظية  
والعاني وذكره بعض النحاة وندى اشكال ظاهر لان الدال على الزمان وصفا بالاتفاق انما هو  
الفعل وما قالوه مخالف له فليس كل المصوب والغنوق ولذا ذهب بعض الاصوليين الى انه  
لادالة على الزمان اصلا وفي شرح منهل المصراع الخيثر انه قيل اذا كان مجازا في الماضي  
كما في التلويح كما ان اسم الفاعل صاعدا على تقدير كونه معنى الماضي وقد كان مستعملا في المستقبل مجازا  
في التثنية لانه وهو ملحق به السيد في تفسير قوله تعالى وما يجدعون الا انفسهم واليطي  
**اقول** هذا زبد انظار من كتب الخواش من المدة فحين هنا وفيه نظرا ما ولا ايات قول  
انه في المستقبل مجازا انما قا غير صحيح لان من اهل الاصول من ذهب الى ان حقيقة في الحال والمستقبل  
واما فانك لما ادعوه من انه مجاز في الزمنية الثانية مع ما في من التعسف غير مسلم كما تعلمنا  
سبالي في تقريره مع ان شرط ذلك المجاز المشهور غير مفسر هنا واما انما في النحو المذكور  
اذا كان كالتحريك في نادى مما ذكره في الكسرة الكسرة واورد نحو ابن هشام في ريب من المعنى وقد اورد  
عليه شارحا انه يقتضي ان المستقبل حينئذ يعتبر به عن مجاز من نحو ريب عن المستقبل ولو مع تكلفه  
في صحته شرود لا يخفى وجهه فتدبره وهذا ملحوس من الكسرة وسيا في حقيقة انما الاشكال  
فدفعنا ان الوصف لما كان موصوفا للذات متصفا بكذا سواء كان في الماضي والحال او  
الاستقبال خصه العرف باحد افراده تخصيص الدابة فصا حقيقة عرفية اما لتبادره منه  
مطلقا او في حال العمل لانه يترتب به مشابهة للمضارع وقوله في المطول ان حقيقة في الحال بالاتفاق  
غير صحيحة وليست دلالة التزام لانه لا يكون في زمان معين وقول نجم الامم الذي انه مدلول  
الملك ان اذ به مدلوله في حال العمل وسبالي في تفسير قوله هذا هو المتفقين ما يتم قوله اوله  
الملك في حال التلويح عطف على قوله ملك الخ يعني ان المعنى في الماضي والاضمار اذ لا يستقبل ولا

ليثي

دبايني

الاستقبال لتكون اما في الحقيقة في وصفها لمعنى كاصلا المصريح ما الله تعالى وهو  
نحو مشهور وقوله الشجر في سورة الانعام جعل اضافة جعل الاليل في قوله تعالى  
جعل الليل سكتا لفظية لانه اذا جعل مستمرا وهذا جعل الاما في حقيقة اذا قصد  
الاستمرار بينهما في الظاهر وقد دون بين ما بوجه منها ان الزمان المستمرا شاملا  
لازمة الثلاثة فيجوز النظر فيها الى الماضى لانها في كون اضافة حقيقة والنظر لمقابلها  
ليتم ان تكون اضافة لفظية فمراعى ما يقتضيه المقام فيروى الثاني في الانعام ليلتين  
مخالفتا للظاهر بنصب سكتا بمقتضى ودونى الاول ليلتين لقطع ما لك من الوصفية لانه ليلتين  
ولا يباية ما في نحو المصراع من ان استمرا لعل يعمل فعله ليلتين ليلتين ليلتين ليلتين  
عليه وهو للمضارع دون الماضى والاستمرار في انما مذهب غير لازم وسيا في ما في قوله  
ان المذكور متعمدة وان اضافة فلا تضافه بينهما لحو اذ ان يكون الوصف عاملا واطرافه  
حقيقية لان المستمرا المصوب على الماضى وقتا بل يندى في الجملتان معا فجلت الاضافة  
حقيقية نظرا الى الاول وانما لفاعل عاملا نظرا الى الثانية وليس بشي لا يمدد ان يكون اضافة  
حقيقية او غيرهما على كونها ملاما او غير عامل ومنها ان الاستمرار هو انما يتوحي وتمت  
تجدد في متماثل افراد فعل الثاني لورود المضارع بمعناه دون الاول وقيل والترادف  
با لنبوي كما لم يعتبر مع الجماد وث في زمان لا ما نيا في المصنف وحتى يرد ان ما وقع في يوم الدين  
متجدد وما الكسرة التي تنوقف على وجوده واستمرارها تكون مجتدة فقط والمباعد  
على اعتبار التجدد في جعل الاليل لانه لا يصح عدم مخالفة الظاهر فمما فاند في ما قبل ان المصنف  
جعل اضافة غافرا للذنب وقابل النوب حقيقية لانه لم يرد بهما زمان مخصوص ولا شك ان استمرار  
تجدد في ان اردت ما كسرة يوم الدين القدرة على تصرف الاليل لانه لا يندى في النقل من صفة  
لا صفة كما ذكره الامام لم يبق حقا في ان استمرارها كسرة في وقتها عن قريب ما في المصنف  
كالملك فالذات التي تكون بمعنى قراءة المصنف وقد رتب في كون بمعنى المصنف نفسه وقال الامام هو  
القدر في المصنف والله تعالى ما كسرة المصنف ذات اي قادر على نقلها من الوجود الى العدم  
وعلى نقلها من صفة الى اخرى ومعنى مالك الملك لقادر على القدرة اي كل ما يقدر عليه الخلق  
فهو باقاره وملك يوم الدين باخاره المصنف وليس هذا كماله الله فهو الملك الخلق فان قيل  
المالك لا يكون ما كسرة الخ لا اذا كان المملوك موجودا او الفيا مة غير موجودة في الحال  
فالواجب ان يقال ملك يوم الدين لا مالك ولم كسرة الخ لانه لو قال ناقلا في الاضافة  
فهو اقرب ولو قال فان قال زيد بالعلم والتنوين فهو وعيد قيل هذا حق لان قيام القيمة  
لما كان محققا جعل القام في الحال واقصا من مات فقد قامت قيامته فكانت القيمة  
حاصلة في الحال فزال السؤال انتهى وقد قيل علميات اسم الفاعل ليس حقيقة في المصنف  
فيكون مجازا على المجاز وان معنى الاستمرار هو الثبات من غير ان يعتبر مع الجماد في احد  
الازمنة وذلك لكن في المستقبل كما في قوله تعالى هو ثابت الملك يوم الدين واذا لم يعتبر في يوم  
الحدوث لا يعمل الاستقبال في الفعل على ان الزمان بالملك لانه القدرة على التصرف لا ينبغي  
في الاستمرار اخصا كما مترخلاف ما اذا كان مالك بمعنى كسرة الخ لانه في المصنف المستمرة  
الغير كسرة وهي تنوقف على وجود المملوك فلذلك يحتاج الى التاويل **اقول**  
هذا انما قد روه وكرهه وزعموا انهم حققوه وحرروه والنظر في حال فان استمرار  
استفعال من المرورو لانا وقد معنى الذهاب وعدم الثبات في قوله تعالى يحجز مستمرا على وجه  
ومعنى الله قام والشيات وهو المصراع الا انه على وجه فانه يكون بمعنى الوجود في جميع

ليثي

السلام من حجة في المصنف



الارضية الثلاثة ومعنى عدم اعتبار الحوادث ومفارقة الزمان له كالامور الجارية وعدم  
الانقطاع الا في الاوقات كما في الصفات الثابتة والحال وما كذا وصفها بكونها متصلة بالصفات  
الافعال وكذا الملكات فترى بالتصرف فان تصرف القدر كالتصرف في الامام كان من الصفات  
الذاتية وانصافا فطقت في الثانية الا في الاوقات المتصورة كالتصوير والاولى فذهب الما ترويدي  
لما بها مثلها من غير فرق فنقل عن ابن حنبل رحمه الله انه قال كان الله خالق القائلين الخلق  
وزان قائل ان يتركه ووافقهم عليه بعض الاشعريين قال **الذي خلق الله في البحر الطلاق**  
الخالق والرازق ونحوهما في كونهما في قبيل وجود الخلق والرزق حقيقة فان قلنا صفا الفعل  
من الخلق والرزق ونحوهما كادثة ورد ما يربى في شريف بانه ممنوع عند الاشعريين القائلين  
بحدوثها ونحوها فحينئذ يقال لا شك ان الحكمة باسرها مشروط في عمل اسم الله غير  
صلة الوجود في كونها من مطلقية ان يكون بمعنى الحلال والاستصحاب اليقيني والمنفرد المفعول  
عمله ولم يظن فيه شوب الكسوف فالاستمرار المعاني الثلاثة تقتضي عملهم في العمل فان الامانة  
حقيقية تختلف شرطه فلا اعتبار على كل حال فانه لا يابا به كونه من صفاته تعالى مطلقا واما ما في  
سورة الاحقاف فشك وان لم يكن له تعلق بالامانة فانه لا يقع فيه شرط العمل تعالى الا في قوله فان الامانة  
الثلاثة لشكلها في الوجود وهو من ان يعمل عند الجمود وقد مر به ملكها المفتح كالمسحوقا على  
الثاني فلا بد ان يلحق بالصفة المشبهة كما هو جوازه في ظاهرها ونحوه او بالاسم الجاهل  
كما قالوا في نحو والده كما قيل في النصب والايضا في الاصل فلهذا هو على الثالث بالظن الاول في مع انه  
برهنته لا ينسب لسلامة لا تترقى صفا تعلق كما سمعت وكذا ان تقول المراد بها الاول كمن  
فاستمراره بالنظر الى الحال المستقر والمستقبل ولكان الحال الجزاء من الماض والمستقبل شمل حكمه  
الماض مطلقا عدم الفارق والمضارع يستعمل في المعنى ايضا وفيه شرح السيراني في شرح  
الكتاب فقال يجوز ان يكون جاعل في معنى فعل من ويجوز ان يكون في معنى فعل مستعمل فان جعلت  
في معنى الفعل الماضي فتدبره ومعناه قد رددنا لهذا وهو الذي جعل اللفظ المشكوك فيه  
وهو اظهر الوجوه من ينصب المحسوس والقد باضار فعل من جعله بمعنى المستعمل في قوله تعالى  
يجعل وذلك لانه فاعل لا ينقطع لانه للمعاني يتصل بها ما كانت كانه ومنها ما يكون في يوم من  
زيد ياكل اذا كان في حال الكفة قد ينفي بعضه ويبي بعضه انتهى وهذا قريب من الجواب الاول اذا دقق  
فيه النظر وقال **ابو حيان** في البحر اشبه الفاعل الى ان كان معنى الحاله والاستقبال كما في قوله تعالى  
لجدها ما قد تمناه من ان لا يتعرف بالامانة فضلا عن منوي الانصاف لكانت عمل النصف الثاني  
ان يعرف بها اذا كان صفة معرفة في الحظرات الموصوف صان معرفها بهذا الوصف كان تقييدك  
بالزمان غير معتبر وهذا الوجه غير الامر في الامن لظلاله على كتاب سيبويه وتغيب  
عن لفظه في قوله **قال الفقيه** ما يفهم بغيره ويستره في الحلال ان الصفات للمضارع في صارت صفة  
المتكرد في نحو فهم من كل من كان يعرفه وذلك معروف في كلام العرب انتهى وهو كلام يحتاج الى  
تأمل تام **قوله** ان تكون الامانة حقيقة قد مر في كلامه وعلمه فان قلت كون الظرف  
هنا مفعولا به على التوسيع يقتضي ان اسم الفاعل مضاف لمفعوله وهو كذا في الامانة  
حقيقية قلت **قال الشريف** كونها الامانة مضموننا لاني في التوسيع في الظرف لا في المراد  
انه مفعول مبحث للمعنى من حيث الاشتراك الذي يتعلق بالملك فيكون كذا لو كانت  
شرايط العمل كما صفة عمل فيه وفيه تأمل وقد بقي في كلام شرح الكشاف كلام كذا ذكرناه هنا ثم  
ظوننا لظواهره وسيل في الانعام ان شاء الله تعالى **قوله** وقيل الذين الشريعة قال  
الراغب الذين الشريعة الطاعة والجزاء استغنى عن الشريعة في الدين كالملة لكنه يقال ان الشريعة بالظن

والانقياد

والانقياد للشريعة انتهى وضع الهمزة على السين في قوله تعالى انما يؤمنون بالذي افقوا به المحمود  
الى ما هو خير لهم باذات كما عرفنا الاصول في الدين كما سمعنا يكون معنى الملة وهي  
اعتراف الذين لشو له الذي خلقهم وهو مفعول عليهم بالاشراك اللفظي كما قال تعالى  
لكون نبيكم وولد من وهو كثر في القران وروى عنه في الملة الشرعية نظر لفظها  
الغالب المتبادر منه عند الاطلاق فلا وجه للاعتراض عليه ومترضا المصريحه الله لانه  
معنى محاذي ويحتاج للتفكير عنده كما اشار اليه **قوله** والمعنى يوم يحزاه الذين قد رن  
لانه ليس يوم الشك الملق وانما هو لجزاء وهو على القسرين من قبل وهو على الاول يتقدم  
مضافا الى الحكم الشرعيه وجزاء فنزل الذين وتترك قوله او جزاء العمل يوم الثواب والجزاء  
ويجوز ان تكون ايضا من الملائكة باغنيا الجزاء من غير تقدير وفيه الملائكة  
تحكم باولوية عدم التقدير اذ يقال في يوم ظهور سلطانك وغلبة ما يتبعونه ان اليوم  
يوم فلان عند ذلك الاضطرار في يوم الشرعية ايضا وقت ايضا ان كان الظاهر بالاطاعة  
العبادة الصليح الى التقدير فان اريد الانقياد المطلق كما مر به في كتاب اللغة لاحكام  
التقدير فان الناس في الدنيا بين منقاد وغيره منقاد كخلافتهم في ذلك اليوم لانقياد  
الكل ظاهر او باطنا وهو وجهه وجهه **قوله** ويخصص اليوم بالاضافة الى الاضافة  
مصدر المبتدأ للمفعول في الاضافة ما لك او ملك اليوم الذي مع كونه ما كالملايم كلها  
ولجميع الامور هذا هو المراد وقت قيل انه محتمل لوجهه اربعة لانه اما محقق كونه  
مضافا اليه او كونه مضافا الى يوم الدين وعندها ما مدح حولا اليام مقصورا ومقصود عليه  
وقوله **لنظمت** اي لنظمت اليوم المستلزم لتعظيم ما كره ويجوز ان يكون الضمير لله للعلم  
به من السياق وقوله **بتقود** الامر فيه يقال فعلا الامر تقود او تقاد لانه المعنى بحسب  
معنى وقيل في الفوق بالتردد واصل من فقد السهم في الرمية اذ لخرقها واما فقد بالجملة فمعناه  
فني والقطع والامر ببدله لخص لخرقه بالتصرف فتباد الامر يومئذ لله الواحد القهار ولا ملك لاحد  
سوا اختلاف ايام الدنيا فان لغيب فيها المرو ونفوذ ظاهر وان كان المنفذ في الحقيقة فهو الله  
وما الذي ظهر بقاءه على ما تعارفه ووضع في كلام الامموتيين من ان الامموتيين بمعنى القول المحصور بجمع  
او امر ومعنى الفعل والثاني في امور وهو ما تقدم بالمعنى واللغة وقواعد العربية لا تتسع  
وفيه كلام طويل في الاحسن ان يقال انه لا يشارة الى المعاد بعد الامتداع الى المبدأ بقوله  
رب العالمين وبما بينهما مما بين للنسائتين كانه قبل الخلق من المبدأ او باحصائه البقاء  
ويحتمل ان المبدأ هو غفلة عما اجعل فانه ما ذكر ما خوذ من اجزاء ذلك الصفت كما اشار  
اليه المصنف رحمه الله في هذا الموضع واطلق الامانة لشمس القنوتين وقيل الاول ان يكون  
ما كذا وهذا لكونه ملكا لقوله تعالى لملك يومئذ الحق الرحمن واليوم معروف كما مر واطلاقه  
هنا على التشبيه لانه زمان له مبدأ ونهية كما قال تعالى وان يومنا عندك كالف سنة  
وقيل اخر لاقادة ملك جميع الامور لانه ملك الزمان والملك على ملك ما فيه كالمرو وهو  
يخرج كونه الاضافة لامية لاعلى معنى في لانه كذا في يوم الدين لا يقتضي العموم كما قاله قدس  
سره **قوله** ولخرهاك الاوصاف الى الاجزاء هنا مشتق من لخرها الماء الى ما يستقي به  
او من لخرها الوظيفة على من يأخذها بمعنى اصيلها الذي من غير انقطاع وهو حقيقة غير فنية وان  
استعير من الاول ليجعله صفة فالجاءت موصوفا وما هذا حقيقة عند المصنفين ايضا  
وهذا المحض الى الكشاف كما بينه شرحه وقوله من كونه ربا كذا هو في اكثر الشرح من كونه

اكل

لاوي

مير بادشاه

خطيب زيري

شرح زاده

اليوم











واستعداد من الوفرع على نفي الاعمال واستحباب المذمومة وقته كلام طويل في شرح الكفاية  
والمفتاح وكما كنت فيه ابن هشام رسالة مستقلة وقوله ليكون بالياء التخصيص او النافذ  
اي لتكون الاوصاف المذكورة او كل واحد منهما او لجزاؤها وافراد ذلك لانه تعالى ورون فعيل  
او في عداد الاسماء او جعلها كشي واحد وهذا مما زاد في المصروفات على الكفاية قوله فالوصف  
الاول للمفرد في كماله او لا يشعربان الاوصاف المذكورة على الحمد ويشعر بعينها ترتب  
الحكم عليها وهذا انما هو المحقق للموجب الاول وهو الاوصاف المذكورة في الاصل والآخر في  
لحقها كما في بعض الاوصاف الاخر من غير ان يكون في معنى لربها الاكثر انما يرجع عقابا لكان  
في معنى الرب غير ظاهر **واجيب** بانما هو في معنى ما بانك هل في الوجودية مشددة بالاختيار  
المتفق منها فان نظر الخلق العلية حكم بانها الربوبية وان نظر الى ان الذات بدون الشرط  
لا توجد في كل واحد منها لانه قد خلا في العلية فالاول الكلام على حاله واخره تفصيل  
وما مر من الجواب في ما تقدم وعدم اندراج عقاب الكافر مع نظير المالك له في الجواب  
بان ترتب المثلث من الامكان في كل من الشكر والحمد في غير الامكان ونحوه وقيل هذا بيان  
الموجب لثبوت الحمد فلا يبا في ما تقدم من ان علة حصره هو الجمع وقيل هذا شروع في  
بيان فائدة كل واحد منهما بعد بيان فائده مجموعا ولذا فرغنا بالفاصلية لتفريع في  
التفصيل على الاحتمال كما بينته المصروفات **اقول** قد جعلوا الفاضل تفصيله على  
فيه كما في قولنا في الظاهر انها فضيلة الجواب لسؤال نشأ مما مر فكانه كما بين  
ان استحقاق جميع المحامد مختص به وان لجزا ذلك الصفات مجموعها وكل واحدة منها  
او الاصل منها انما هي عليه منطوقا ومفهوما فقولنا هذا واجب وما يوجبها فليب  
ما ذكر في واقعة في جواب شرط تقديره لاختصاصه ووجب فالبعض لا يبا في ما ذكر من  
الصفات انما فيها مع ما سبق من الفوائد بيان لما توجه او هي لغيره كما كان ذلك لما كان  
ثابتا للذات بالذات قيل وجود الكليات تفريع عليه وجوبه عليه بعد البر والاساطحة الوجوه  
فالصفة الاولية لبيان الموجب وما بعد التحقيق للايجاب فانه لو كان مندرجه عنده بيان  
او وجوب عليه لم يتحقق الاستحسان واكاله لانه يكون كما في الاحتمال والحمد من الجاه  
كما قيل • وكذا كما سبقت في اصابت • بل في ما تقدم من اصابت

ليثي  
مير بادشاه

خطيب

شيخ زاده

رد المعتزلة فانهم يزعمون وجوب امور عليه تعالى كقولهم المطيع وروايت الاصلح وما قيل  
في بيانها من ان الاعمال الثابتة من توجب على الله الا لا الاحتمال به كما قال تعالى  
ليثي منكر بشرا لا يدينكم وما اورد عليه من ان المعتزلة لا يقولون بالوجوب عليه تعالى في غير  
الذوات والعقاب كما بينت في الكلام ليس بشي وقوله قضيتة منكم ما واصلتم معنى الفضا  
كالعقوبة بمعنى العقاب والفضا بمعنى الادراك في قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة ائذ انتم فيها  
وقيل الحكمة وفي المصباح ان استعمال الفضا لما يفعل خارج الوقت مقابل الاداء اصطلاح  
مخالف للموضع اللغوي وهو تعليل للوجوب يعني ان الوجوب عندهم لفضاء حق الاعمال  
الثابتة من العباد وانما هو منسوب على انه معطوف الاجله لقوله وجوب وقيل الميك  
من حيث المتعلق بالوجوب واللام متعلقة بفضائية ونسبته مع انه ليس فعلا لفاصل الفعل  
المعطل لانه في الحقيقة صلة لما هو منسب اليه الوجوب معنى وهو الامكان والترتيب على ان  
لرب من اشترط ذلك والمرداد بقصد سوا بق الاعمال لانها مثلها من الجزاء وهذا  
علة للبحر ما يوجبونه عليه ومعنى الوجوب عليه اللزوم في موجب الحكمة تحت حكم العقل  
بامتناع عدم صدق العقاب منه وقد ثبت لانه لو لم يفعل يستحق الذم بما افقده الحكيم  
وانتفاؤه كالمؤمن من كونه من فضلا كما قيل واورد عليه انه يصير المعنى حينئذ ليس لجماده  
وترتيب لفضاء وسوا بق الاعمال وهو وان تصور في بعض افرادها التي لا يتصور في الاعمال  
ان يكون لفضاها وقد علمت سقوطها مما مر وان كانت العبارة لا تتناول عن قصور وقوله  
حق يتحقق الحمد هو خارج لقوله منفضل بخيار ومستقبل بالنسبة التي فيجوز في الرفع  
والنصب كما في قوله تعالى وزلزلوه حتى يقول الرسول وقيل حتى استنفا فتدري حتى يرفع  
سبب عمدا قبله وقصد به حكمه في الحال الماضية وفيه نظر اي لو لم يكن متفعل  
مخارا للرب يستحق الحمد كما مر ويكفي في الحقيقة متعلق بالفضل دون الاختيار اذ من ادعى  
ما يجب عليه لا يستحقه ولا يفتقد حكمه ولذا قال الفقهاء ان الهبة تجوز مع فلا يرده عليه  
ان الوجوب بالمعنى المذكور في القدر على الترك والتمك من منه نعم الوطوب بمعنى من في  
الاختيار في الاستحسان والتمسك بالوجوب على العباد كما قيل لانه اذا كانت هذه الوجوب  
معتقدهم قد رتب على الترك فطوى واقترع كعرفت بل لانه الوجوب الشرعي عدم منافاة  
لاختياره ظاهر جدا فلا يبا في التسمية الا ان يكون باعتبار المنها لغت في عدم استلام  
الوجوب عليه لسبب الاختيار وقد عرفت ما يردده واذا ظهر المراد سقط الامر بقوله  
لتحقق الاختصاص اي لخصيص الحمد بالله وعدم قبوله من الكثرة في الدين لا في غيره بخلاف  
الربوبية والرحمة فانها تختص بالظاهر ينعمون بها الشكر وان كانت بالنظر للمعنى المراد كما مر  
لا يقبل ايضا والفضل الحمد لا يختص بالجموع به او عليه فلهذا في الجاهم معطوف على تحقيق الوعد  
والوعد من الدين بمعنى الجزاء كما قيل عليه من ان لخصاص الامور به في يوم الدين لا يوجب اخفا  
الحمد لانه ان يحد على غيره في هذا اليوم وان كان لا يخل للضمير الوعد والوعد في الجاهم معطوف  
من بيان وعد الجزاء للصفات عليه فكان ينبغي ان يقولوا لجزاء هذه الصفات للذات لانه  
ولدت على الحمد والمقرب عن الاعراض ليرتبط الكلام لا يرد لان الحمد على ما في غيره ولخصاصه ايضا  
على رتب العالمين وقد بينه هذا كما بينت في الظاهر لخصاصه ووعده الحامد من يقتضي استحقاق  
الحمد وينبئ على لزومه في تسميته للمقام ظاهرة وغيره بالضمير لما في رتبة الوعد  
مع انه وعد المؤمنين ايضا كما قيل صاب قوم عند قوم وايد وقوله للمعرضين عن حمد  
ازعنه وعن عبادته **قوله** شرا انك ذكر الحشر للظلم مهيلة وهذا الانتقال من كلام

لازي

ليثي

شيخ زاده

لازي  
بادشاه

الاداء

عصام



التي روت كات العبادات اتم عطفها بما للذ لاذ قلنا وقت الرتبة او هو اشارة الى العبد  
طريق الخطاب عن طريق العينية والضمير للشان وكذا الف الرمحش في تقدم مما ذكر لا رته  
المقصود بالذات فتسل ولو قال بذكره كان اولى وهو اشغال بما لا يعنى بغيره  
لصفات وعظا مجمع عظمة هذا ويكون جمع عظيم وجمع عظم ايضا كما صرح به مصدره  
الفاضل فمن قصره على الضمير فقد وهو وتعلق عطف على تميز يحذ ظاهرا اذ وقع في بعض  
النسخ بدون واو فتوحوا ابنا وعل الاو لخطوب بجوارها وفي نسخة اخرى خطوب بالفاء وبالذات  
سببية او التنية فالاشارة للتميز والمفظة لتسلوا الذكر في قوله ذكر الله ذلك حكاه عن العباد  
او تعليلها المفضول للتميز والتعلق على ظاهره لكن قوله خطوب ليس على ظاهره وهو تعالى  
لنشر الخطاب في ذلك المترتبة بل المترادفة كما بينه خطابه نظريا ونحوه في قوله ذكر العباد  
ذلك في مقام الحمد والثناء كما علمت فمضوا التمييز والتعلق بالنسبة الى من هذه التمييز  
والعلم باعتبار الاستغناء لانه للثناء والخطاب على ظاهره وتسل وجهه سببية الذكر  
والوصف المستلزم للتميز والعلم للتميز بل الغائب بواسطة او صافه المذكورة التي اصبحت  
بتمييزه وانكشافه حتى ما كانه يبدل لخصا عينيه بحلا حضوره من رتبة الخطاب في التمييز  
والظهور في جميع اطلاقها وهو موضوع الخطاب عليه وظاهرات التعلق بجمانه للخطاب  
حقيقية ولا يظهر وجهه لصحة كمنه ولا يشترط في الخطاب الا الاستماع للمشاهدة والعيان والآن  
يكريم ان الخطاب لا يعنى حقيقة ولا من هو خارج الة الا في ذلك في ذلك ولا يخلو ولا يقبل به احد  
**اقول** هذا مشكل من اهم المهمات بيان ذلك وكلامه في كفاها اذ هو طاق بمثل  
باردة فلا بد من بيان معنى الخطاب المذكور عليه ايضا به ونحوها فانه ان غلبت الحقيقة  
توحيد اذ الصانع للخطاب ان يمتد به في كل منهما الاخر ويسمعه لم يكن خطابا لغيره بل حقيقة  
وكذا الخطاب الاعني من هو خارج التدار ونحوه والبداهة تتشاهد بخلافه فان لم يشترط ذلك لانه  
ان كل من وجهه للخطاب غائبا كان اضا حرا محاطا بحقيقة وفساده ظاهره فلا بد من بيان  
المترادفة حتى يميز حقيقة من مجازة والذي لاح في بعد انما لنا النظر في ذلك شيئا لتحقيق  
في الخارج ونفس الامر وتحقيقه هنا باعتبار ذلك العبارة عليه ولا تلامح بينهما فحقق  
الخطاب في الاصل بحيث بعد حقيقته كيف في سماع الخطاب ووجوده عنده وان لم  
يحوها مكان واحد ولم يترك منها الاخر فالعبد مخاطب لله في دعائه حقيقة لسماعه دعاءه  
وهو متعلقا بما باهنا الاستماع او ما وضع الخطاب لضايره فان وقع ذلك ابتداء في حال التكل  
كانت لولها مخاطبة حقيقة والافلاذات وقع في اثناء الكلام بنظره قبله فان كان لفظا موقفا  
للخطاب فذلك هو حقيقته حتى يفيد ملحا لفظا لثانئا والافلاذات لا يجرى لان الحكم وقع عليه  
او لا يجرى دلالة على توجه النفس اليه توجه الخطاب سواء كان كذلك ولا يمتد بما يقتضيه الحال  
الاتر للرجل بين يدي والملك لها تتكلم بعبارة الله فيقول الامام لان يحسن في السلطان  
ويخلص في بعد لمن الغد وان لا يفيد التعبير بالعينية فيه كما او النفا من انه لم يسمع منه ومزوي  
وهكذا يجرى بالنسبة الى الناس وان كان الغالب المنادى فيكون الخطاب حاضر محسوسا غيره  
ليس كذلك لاجل قوله معيار الحقيقة والمجاز وكذا ذكر الله هنا بطريق العينية جعل الخبر الاوصاف  
المعينة لتمييزه في قوة التعبير عند ما يند على سبق ما بعد على سببته ولما لم يكن كذلك  
حقيقته جعل التثانئا وهو الذي عناه ذلك الفاضل فيمنه وبين ما اوردته عليه بعد المشهورين  
وقد وضع الصبح لذي عينين وهذا سر حديث الامكان ان العبد السالك تراه كما قال الانواع  
ذاتي لا رجوا الله حتى كانت **اقول** اذ يجهل الطريق الى الله صانع **قوله**

مير بادشاه

لبني

اي تارة هذا شانها الى فيلشارة الى المرح بعد المعنى وكان الخطاب المعالج بمكان الفوائد  
مستب عما تقدم ولكان في الاطلاق عليه ملاحظة لتلك الاوصاف صاها كقولنا  
الوصف المناسب فكانه قيل كما ان تفت بذلك الاوصاف وتميز بها تعبدك فليسعد  
من طريق المفهوم باختصاص العباد له فيكون ما حوطب بهما ذك على الاختصاص من ايا مقيد  
لاشتركا كما في دلالة على الاختصاص بالتقدم والاختصاص الاول بالذات من طريق المفهوم  
لاشتركا كما في دلالة على الاختصاص من طريق المفهوم وفرد الاول بالتقدم والاختصاص الاول  
بالذات دلالة عليه بالتقدم والمعنى ليكون الخطاب الاول على الاختصاص من العينية لانه كما  
يفهم من الصفات السابقة معه لانه وقال قدس سره حاصله اذ ذكر ان التثانئا في التثانئا والاية  
تستعمل كما يقتضيه السياق ظاهره التكرار في دلالة على ان العباد له والاستغناء عنه  
لاجل انصافه بتلك الصفات المحررة عليه وتمييزه بها عن غيره لانه ذلك الصبر والرجوع الى  
ذاتة متفتني وصفه وليس فيه ملاحظة لا وصافه وان انصف بها فلحكمة متعلق بذاتة  
فلانفهم منه تشبيها فاذا قيل اياك بدله نزل الغائب بواسطة او صافه المذكورة  
الكاشفة كما مر من رتبة الخطاب في التمييز والحضور واطاق عليه ما هو موضوع له في غيره  
عروفا ذلك لتمييزه بتلك الصفات ونظيره اياك هذا اسم الاشارة الا في قوله اوك  
على هدي فاننا نعلم في الخطاب بطريقه في خلاف العينية فلذا اقل **قول** مختصا  
بالعبادة الى قال الفاضل البيني فيه تضرع بغير انما التفرقة والخطاب والباد اظلة على المقصود  
لانه الاختصاص من التخصيص والمقصود يقتضي كسب مفهوم ما لا يخلو للباطن المقصود  
عليه كقوله محصور بالمعبود بل هو في كثر الا ان الاكثر في الاستعمال دخولها  
على المقصود وجه استعمال مادة التخصيص في معنى التمييز والتمييز لكونه مختصا في آخر  
في قوة تمييزه الاخر به او تميزه به وقد تبع فيه الشرف قدس سره كحقيقة في كوشه على  
المطلوب بحيث فالعني مختصك بالعبادة تميزك ونفردك من بين المعبودين مختصك بالعبادة  
مقصودا عليه تعالى وكذا قوله واقتصر بواحيه المندوب على المناذي بواقتصر واقتصر  
المندوب وكذا قوله تعالى مختص برحمته منيئا وبالجملة تختصص في آخر في قوة تمييزه الاخر  
واما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في الفرق حتى ما كان حقيقة فيه واما ان  
يجعل من باب التفتين في لفظ العينية معا وتكون البيا المذكورة صلة المضمون ويقتصر  
فيما يخرى فينا ويخصك بالعبادة مثلا تميزك بها مختصا اياها لك وهاهنا مختصان  
الاول ان المصريح به في كتب اللغة ان البيا تدخل على المقصود في الاساس حصة بهذا لفظ  
بغير مفردات الراعي التخصيص في بعض النسخ بما لا يشاكره فنية الجملة وكذا قال الجوزي في حصة  
بالشيء ما تغفوا كلهم على تفسيره بالتفرد والتمييز على اذ حال الباع على المقصود وهو الوارد في الفرقان  
للمجدد كقولنا في مختص برحمته منيئا فالذ اعني الى ان يكتب الجوزي والتفتين مع ما في الشان  
من التكرار المخالف للمعنى وهو في امثاله وهو يكون لازما ومتعددا لمفعول انفسه والاخر  
بالبيا وقد يتعدى لمفعول كقولنا **اقول** انما من لخصني عملا مودة نية ويحمل الخلاف والامتنان  
فقول الشان المحقق المعنى مختصك بالعبادة اي يختصك بمنزلة لها لا تعبد غيرها وهذا  
الاستعمال العرفي لو قال تفضل العباد لك كان استغناء الاخر في اني هو الصواب فلهذا  
والعبد من المصدق بعباد ما سمع هذا قال ايضا قال وما بعد الحق الا الصلح الشان المقصود  
هنا حقيقته فلا يتصور ان يكون له خطأ والخطاب ولا مجال له في ان في القصر  
الانصاف ومنه في بعض ما فقد سمي واجب منه ما قيل انما عشران المعنى تفضل العباد

السفر صافين  
سيوطي  
اقول



وطالب المعونة بكونه لا يتحقق بالعبادة وكانه نظر الى انهم علموا ان ذلك يكون لغاية اوله  
والغرض ففما الحصر العبادة بك قصر قلبك على الاول والاولى على الثاني فوجب في الكلام المعنى  
على القلب وفهناك رد القطب في القصر على الخطاب وهو هنا **قول** بان على سبيل الترتيب  
وهو غير صحيح كما سيأتي وهو من قصر الفعل على المعنوي فلما كان النظر في ذلك الخطا المندفع  
انتهى **قول** الترتيب الى العبادات الترتيبية اكثر المشيخ بدت لام ووقع في بعضها  
والترتيب في مصر حكايا كما في بعض النواحي فلذا المتصل ان يكون معطوفا على قوله لم يكن او على الاختصاص  
او على ذلك وهذا بعد ما ذكرنا ولا يصح للخطاب والالتفات النوع بل يرجح له وهو انه  
ادخل الاختصاص به ففانما هو وفيه الترتيب المذكور مع قوله ان يكون معطوفا على قوله لم يكن او على الاختصاص  
فان لم يكن ملحوظا بهما والخطاب ادخل الترتيب والالتفات على نظر الوجه ان يعطف على  
مذخور اللام فيكون من لوازم الخطاب لكن ترتبه بما علمه ليس في الوجود الخارجي بل في الوجود  
العلمي فان الترتيب والالتفات المذكورين منقادان على الخطاب وهذا الذي اريد بهما في تلك  
الاداميات للخطاب واما اذا اريد بهما الترتيب والالتفات من حيث الترتيب بالعبادة الدالة  
على الكمالين فليستنا بمتقدمين عليه والعبادات بكثر العبادات وفيها خطا وهو ما شهد به العباد والذات  
**قول** والالتفات الى فعل الترتيب تفسيره وتفسير المراد بالمشهود الترتيب الحقيقي فكيف  
وقوعها وان لم يمنع بل المتوجه التام بحضرة القدس لا اعتراضات سواء

- تمت وكذا الذي في معنى يدق عن • مذكرا ان باب العقول الترتيبية

وقوله ان اول الكلام الجملة مستاننا فاني انما او مقترنة ومبينه لما قبلها فلذا لم تعطف  
وقيل ان اولها ان يذكر في مبدئي كاله تذبذب الظاهر ووظائف العبادات المستفاد من الحمد  
لن كان معناه العرفي ولا لذلك حمل على المعنى اللغوي لان من عرف ان جميع النعمان كيزم  
ان يشكره بجميع المولود وقيل واسطخا له الايمان بالشرع وما لا طريق للعقل اليه  
الايمان بجميع الواجبات كما هو وعنده وقد تضمنه ما لا يكون له من فلفيت النظر واسطخا له  
وفي نظر اذ كيف يكون الايمان بالشرع من اوسط حال العارفين واسطخا له تركيبة الباطن  
عن الاخلاق الروحية والملكات الذميمة وتختلف باعدادها والجملة والناظر صورة تلك الاخلاق  
فما لك يوم الدين فيد انما الاله كما توفهم ويمكن ان يقال ان تلك الاخلاق الفاضلة والتفاني  
عن الملكات الروحية من مقتضى رحمة الرحمن انما لا تترك النعم بالملكات الذميمة وكما في الاخرة  
من مقتضيات الرحمة الرحمة فالانسان فيشعر ان باواسط حاله وهذا كله تكلف ناشئ من الغلظة  
عن قوله العارفين فانه في اسطخا لهم من اشهدك الله فانه وصفاته واسماؤه وافعاله والعارفين  
يكفي للاشارة **قول** من الذكر في الخلافة او جملة الحمد لله لانه ذكر للاوصاف الجميلة  
اجمالا والفكر في الافاق والافاق من مرتبة العالمين والناظر الى تروا عاقد النظر حرة بعد  
الخروج في الذي معنى العرف من الامتثال وهو الرجحان كما تكلمت في حقه والالام بالفتح والتجمع الى  
بكثر الميزة وفيها مع ففما اللام وسكونها بمعنى النعمة من الرجل الرحيم والامتثال لان ما لك  
يوم الدين والظاهر تترجم الرجل المجدد المشاهدة فالمدح كونه من الخطا والصفا يجمع صنعة  
وهي الاحسان او صناعته والتعبير بالناظر في الاسماء والنظر في الالفاظ والظاهر والظاهر  
معنى فضل وعلب والسلطان المحبة والولادة والتسلط وتكونها صفة لها وما يشارة الى  
مقامات الحاد في السلوك والشكر لله ففما **قول** ثم في الحق بالتحقيق معون ومع وبالقدرة  
معنى التبعة كانه جعله خلف ففما في ذلك وفيه حكايا ما اوله ان منتهى حال العارفين  
مرتبة معنى العباد والظاهر ما ذكره اشارة الى مرتبة تعبد العباد واما انما

يبقى

عصام

لاوي

فلا

فلما ذكره بقصر العبادات من اللغات لا يتحقق لكونه المشتمل تحت تسمية الخطاب وليس هو من لكونه  
رايضا للمخاطب فلما ذكره وفيه نظر لانه لا يفهم من كلام المصراعين عن الخطاب مطلقا  
مشهود المشتمل بل يفهم ان الخطاب لواقع بجزء الصفات الموجبة للتعبد فيكون  
المخاطب كانه مشاهد ولا يتبين في صحة هذا الكلام والحوادث **قول** عن الاول ان هذا منتهى  
المسير الى الله فلذا عدت منتهى كاله وفيه نظر لا يخفى ومنتهى اسم مفعول لفعله بمعنى الهبة  
والفروض التحول في الشاء وليتمة الماء والجمعة من العبادات ونحوها وهو استعارة تمثيلية او مجاز  
استعارة تمثيلية بمعنى يشرح والمعية للرجح لعله وحقبة الوضوء من تبيين الحين المارة والمراد  
منه العبادات لذات المعانية واللام في قوله ففما الخطاب بالخير وهو المناسب للسمع والسمو  
اذا المراد الدعوات بان يكون متممة كسنة له الغطاء فلم يفت على السراج والمعروف  
في الاشارة بل للعباد انهم معني العلامة وفيه نظر لانه لا يشترط في العبادة الحاجة الى الكمال  
والشفاه مصدر بمعنى الشافهة **قول** ومن عادة العرب الامة المصروفة لله نكتة الالتفات  
لما استند به المصطفى لشدته ارتباطها بغيره ولا اهتمامها بشئ الا انما في العبادة في المشتمل  
على الصفة في وجوه الكلام والظواهر والذات ففما **قول** انما في العبادة في المشتمل على الصفة في وجوه  
الخبر من جهة الكلام على النظرية في تحديده اسلوبه وابتداءه ليس المعاني في حلة بقدر حلة وقام في  
الخبر من جهة السامع وهي تنشيطه وله قوا اخرى خاصة بكل مقام كما اشار اليه اوله  
لبقوله ليكون الخ والتفتن كالافتات الاتيان بنبوءات وانواع من الكلام ومواع  
من الالتفات لشموله اختلاف وجوه الاعتراض في النعمان المقطوعة والاستلوب  
بضم الهمزة الظرف والفتن فيصير ارادة كل واحد منهما هنا والتفتن فيصير في الابدان  
يايها وهو متمم وفيه نظر في الترتيب في الامور التي هي في حيزها وفي المصباح هو الابدان في حيزها  
ففي حيزها في الترتيب والفتن فيصير ارادة كل واحد منهما هنا والتفتن فيصير في الابدان  
وظروا التي يظن ان الصفا فاما من حصل نعمته واطرب به بالبايو والهمزة من مدحها  
انها وتلست السامع ترغيبه في الاستماع واذهاب كسلكه ومكسبه من قوله  
رجال ينشطون طيبا لنفسهم للمصروفة الله جعل التنشيط علمه للعدد والعلوم  
من كتب المعاني انه عرض النظر في الامور منتهى **قول** في ذلك من الخطاب الى افاق  
سنة وهي ظاهره وهو عند السكاك في اللغة الظاهر في التبيين عن الشيء الغد ولعن احد في الظرف  
الثلاث التي هي التحقيق او تقديرها ومنهم من اشتراط سبق تعبيره بغيره في قوله عنده وهو الظاهر  
كلام المعرف ويقرب منها التجرد ببلد كور في البديع والفرق بينه ما بين في حكمه ووضع الظاهر موضع  
المضمرة وقد يكون التقانا وقد لا يكون وهما الالتفات حقيقة او مجازا فالحق ان ذلك يكون حقيقة  
وقد يكون مجازا ولذا ذكر في المعاني وقيل انه حقيقة حيث كان مع تجرده وهو كلامه سطحي وقد  
اتفقوا على ان ما نحن فيه من الالتفات وان فيه الالتفاتا لحد او في نفي التفتن في السكاك  
فيه نظر لان الالتفات خلاف الظاهر مطلقا فان كانت التقدير لولو الحمد لله في الكلام  
الماوربه التفاتان احدهما في الخلافة واصلة الحمد لك لانه تعالى حاكم والثاني في اياتك  
لمجيء على خلاف اسلوب ما قبله وان لم يقدم كان في الحمد لله التفات من التفتن في الغيبة لانه  
تعالى حمد نفسه ولا يكون في اياتك التفات لتقدم قوله لوامعنا قطعنا في كل من الشكر في العلاقة  
والسكاك احدهما من ان يكون ههنا التفاتان ولا يكون التفاتان اطلاقا بل ان قلنا ان السكاك  
وهو مقتضى كلام الرحمن في جعله في الشعر ثلاث التفات وان قلنا ان الحمد لله لم تقدم قوله  
فلا التفات لانه لا يفتن قوله الا ان كان تعبد فان قد مر قوله اذ قال الحمد لله كان فيه التفات واحد

سيوطي

الاشارة



ساري

في اياتك وبطل قول الرخصي ان في الشعر ثلاث النغمات انهي وهذا كلام مشهور في بيان كمال  
 شقاورة فلا يلتفت له فتدبر قوله كقولنا تعاليم وبالعكس متعلق بجميع ما سبق وسكت  
 عن شجي العذوق من الخطاب الى التكم وبالعكس قيل الملة وفوقها في التراكيب اولها  
 بعلناك بالمقابلة المأذون بها لا يوافقا ذوق بين التكم والخطاب اشتد قيل وفي الوجوه  
 نظرا اذا اول غير ظاهر والثاني لا يمتنع بالوجهين ويكون القرب بين التكم والخطاب  
 انما من قرب التكم من الغيبة غير ظاهر وخصه لافعال المضارع الاوّل من الابدان اشارة  
 الى المنفرد من التكم الى الخطاب على طرفه الساكن وانكار القرب بين التكم والخطاب كما هو  
 او كما برة فان تبينها فلازم ظاهر بخلاف التكم والغيبة قوله وفوق المراء القسري قوله  
 امر القيس بن عانس بالنون والسير الممكنا من المندرين امر القيس بن السط الكندي  
 على الاصح المعزوف عند الرقاة وهو صحابي وقد على النبي صلى الله عليه وسلم وكان نزل  
 الكوفة وفي الصحاح يمدح رجال يسمون امر القيس غيره وقيل ان قائله لعروة القيس بن  
 حجر الكندي للفاصل المعروف وهذا هو الثابت في كتاب شعرا اشعرا السندي عليه  
 صلح للفنّاح واكثر اهل المعاني ونصر ابن دريد على انه وهم وقال ابن الكلبي هو لعروة  
 ابن معدي كرب في قتله بني عكرم باخيه عبد الله واخرجهم عن بلادهم واثم داسم وضع  
 وهو نوع الصنع وشكون المثلثة وضم الميم وروي في نسخة التمام والميم كما سلكه الشاعر  
 كالعوا القذا الرطب الذي تلفظ الميم في الوجج ومعنى الرمد ايضا ويطلق على حكة فيحتاج  
 الى نقد يراى في العين العاير والمثلثية نفسها بذى العاير الازمنة في الفلق والاضطراب  
 وتشبيهه لتلينة بللينة في الطول والحلى الخلال من الحزن والابو الاسود صاحب له نفاة او  
 بلغه خبر ابيه وابو الاسود كنيته واسمه ظلم من حمر من فخر الجوزة اكل المرارة وهو ابن عم  
 امر القيس رثاه بمات القصيد وقيل الجواب من مناف ليا بالمتك والاسود قصيدته وهو افضل  
 من الاسود دا والسود والنبى الخبر اخبر فيه فابن عظيمه وعسا له شاك فتولخص منه والشعر  
 هو هكذا نطاول التلك بالاشد وناظر الخليل ولم تر وقد

- وقات وبات لرسالة • كليلة العاير الازمنة
- وذلك من خبر جاني • ونبيته عن ابى الاسود
- ولو عن نبأ غير جاني • وجرح اللسان كجرح اليد
- نقلت من القول ما لا يزال • يؤشر على يد المسند
- باقى جلاقتنا من سموت • لعن دم عمرو على مرثد
- فان تدفقتنا لنا لا تخفه • ذلك تعثوا لنا لا تفقد
- وان تقتلونا تقتلكم • وان تقمدا الدم لم تفقد
- متى عهدنا بطعان الحكاة • والمجد والحمد والشوكة
- وبقي القباب وملي الجفان • والنار والخطب الموقد
- واعذت الحرب ولابنة • جواد المجبة والمرود
- سبوحا جوحا واصاها • كعمعة السعيف الموقد
- ويطر دكرسا الجوز • من جلب الخجلة الجبود
- وذي منطب غامض كمة • اذا صاب بالظلم بيتا
- وسدد دة التكم موصولة • نقض القلي بلسرود
- فنفض على المرء اذا انها • كفض الا في على الجحد

النسب  
 والتجريد  
 في بيان الالتفات

وهي مشروحة في كتاب الشواهد وقال قدس سره ان قوله تظا ولد ليدك ان جعل على الالتفات  
 لم يكن تجزئ او اذ هلت تجزئ كقولك وهل تطيق ودعاها بها كقولك لم يكن الالتفات لان  
 معنى التجزئ على ما في اللفظ المنزوع من معنى تزيب عليه ما قصد به من الالتفات  
 في الوصف ومداد الالتفات على التجزئ المعنى المحتمل به ما اريد من اذ هلت اذ هلت المعنى في معنى  
 اخرى معناه من فلان استحققت حس الظاهر والقول بانك لعدا قسام التجزئ وهو مخاطبة لانا  
 نفس الالتفات مما لا يعتد به وهذا لم يرضه بمنزلة فقال فان فصل معنى الالتفات  
 على لفظ التجزئ المعنى والافتات في التعمير عن معنى واحد بطرق مختلفة ومعنى التجزئ  
 على اعتبار النغما يراى عا قلة ككفي في الالتفات والافتات التجزئ المعنى في نفس الامر  
 ولا ينافيه لغيره التعمير اذ عا الاتريمان صلح للمفتاح يجوز ان يكون فائدة الالتفات في  
 مثل نطاول التلك ان المتكلم لشدة الحسنة وقع شاكا في تحامه مع نفسه فاقامها مقام مكرو  
 يتخطبها فلا يلائق في الالتفات ان تقترن بالمعاني التي يصح بوضع منها معاب لغيره لا تلام  
 المعاني في الالتفات في الالتفات **وانما قول** الظاهر من المنصوب بالذات في التجزئ الالتفات  
 لا ينافي معنى التبعيض المحصلة به وفي الالتفات الالتفات لا ينافي على تلويح الخطاب المنصوب  
 الالتفات المعنى فلا ينافي في تمام خلافه لكتلة الالتفات صلبا للمفتاح لما تراه من لفظ الصاب  
 جعل ذلك له هوله فكانه لو لم يقدر لنفسه ما هلك الالتفات في شعره انه نقل عن المصنف رحمه الله  
 هنا انه قال ان ليدك بفتح الهمزة وان كان خطا كما نفسه لانه اقامها مقام مكروب ذي حرفة  
 او مقام المستحق للعتاب على اصحح به في المفتاح بدل ليل الخطاب في لغة نوقد فان هذا  
 والالقتيل لم تر قد ي باظهار الضم وقيل على ان ضعف هذا الدليل على عن التفسير  
 وسياق تحقيقه وما فيه وقد اختلفوا في هذا الالتفات في هذه الالفاظ فعد هذا الزعم  
 ثلاثة في ليدك لان حقه ان يقول ليدك في ايات لعد ولما في الغيبة بعد الخطاب وفي الجاني بعده  
 بعد ما الى التكم ولا كقولك ان فيها التمايز فقط وان الاول ليس بالالتفات بل التجزئ وقيل  
 ان الثاني والثالث ذلك وبجاني ورحمة في الالتفات او ذلك وخبره ورحمة في ظهور الافراح  
 وتتم في اربع النغمات وقيل هو سجع في ليدك ونوقد وبات وله وذلك وبجاني وخبر  
**قوله** واتياضه منسوب الى ذكر صاحب البسيط في ما في الاستبحة وبينها وادلتها فذهب  
 الزجاج لان اقامته مظهر من مضاف للمضامين بعدة والتحليل الى انه ضمير مضاف للضمير  
 بكونه وكون الضمير باني ورده ببيت الحكاة وذهب ابن كيسان وغيره الى ان اقامته مضافة  
 وما بعد ما هو الضمير وفي قولك ان اياك سخرت ضمير واخرون الى ان اياها هو الضمير وما بعد  
 حروف مبيته المراد به وهو الامح وقد ارضاه المص رحمه الله تعالى **قوله** والضمير الى  
 اي التحليل الخج لما قاله من ان ضمير مضاف لبيحاضه لاسم الظاهر وجوه له وكون الضمير  
 الالتفات غير مستعمل عند وهو يقول الامانع من اضافة هذا النوع من الالفاظ الاحكام العامة قد  
 تتجوز في بعض الصور كالتلف ليدك عن جرحه وخطفه ولا عن وقوع الضمير المرفوع بعد ما فكذلك  
 هذا الخلف عن حكا المضمرة في منع الاضافة **قوله** والضمير الى قال سيبويه وقد شئ من لائمه  
 عن التحليل ان سمي اعراب القول فذلكه والشوايب بالشد يجمع شائبة كد وجمع دابة الغيبة  
 من النسب بالغ في التجزئ في ايات على الشوايب كانه نوه ان كلامه المخذ من الاخرى عليه  
 ان يفي نفسه عن التعمير للشوايب ونهين عن التعمير له وظاهره مثل ذلك وهذا شاذا لا يرد على  
 الخلف اذ اعترضه بانه وان كان شاذا الانفا من عليه لكنه لا يتركه لانه لا ينافي اياها فالتك  
 ولا يصح دفعه بانه لا ينافي مع نقل سيبويه السابق ومعناه نهية اذا بلغ هذا

دهي



لست عن الشواهد لا من موعظة في الجماع وهو من له **وقوله** الكشاف لانه المتابع من اراء  
السواك بالمسئلة والاشارة في جمع سوء وهي الفعل القبيح فقد صحت ولا خصوصية لباغ السور  
بذلك وادراك قوله كذلك صاحب البسيط وقال انه ابلغ في الغد من الجماع عند الكثرة والمعنى  
ينبغي للشيخ العفة عن كل قبضة قال انه كثر في حجة الله تعالى انه يبطل دعوى الله في حجة الله  
وايضا لغات في المثل وكسرها وتشد نيلها وتخفيفها وانها الامة ها **وقوله**  
كالفايت الى الكافي في اتيك بمعنى اجتر في خوف بلا خلاف في المشهور واما ما انت فيها  
خلاف فممنه من ذهب الى انها ماضية وما قبلها دامة فلا يصح جعلها ماضية وان كان ذلك  
مما سبق للمصنف رحمه الله الية اثر العجب ووجهه ان الخلاف فيها صغيف لم يعتد به ولذا  
قال في شرح اللسانها حرف بالاجماع **قوله** والمصادفة اقصى ما في الخوض اقصى بمعنى اعمد  
المعنى المعنوي ففيه استهارة ويجوز ان يكون تمثيلا للغاية لها في ذلك وكان الخوض والتدليل  
نمايات ولفظ الغاية شامل لما لكونها من جنس مضافا صرح اضافة اقصى اليه كانه قيل اقصى  
غايته كما قال قدس سره فان وقع ان الغاية والنهاية لا تقسم لاقصى واقترب واوسط لا يجوز  
وليس هنا منية تدل على ذلك وان اجعل التفضيل لا ينافي الى ما هو بقصد ما يصيد في علمه فهو  
اما في ذلك نحو افضل رجل او معرفة مجموعة او في معنى هاتهما في افضل التمر على معرفة  
التحاة واسم الجنس المضاف هنا في معنى الجمع كقولنا اكلنا انة لا وجه للفرق بينه وبين اسم  
الجنس المعروف باللام اذ التقيص بالجمع قد وفيه نظر فامل **قوله** وطريقه مع ما في المذلل  
امارة الذل بالضم بمعنى الامانة او ان الذل بالكسر وهو التهولة والذل بمعنى كرم بمعنى  
مذلل لغيره من كل من كثر وطيبه وثوب ووجهه بتفصيله في ثمانية ومثله تكثير لبيه  
فتدلل في قول الخبير اللين وهو صند والصفاء في المصطلح والفا والفاق ضد الحفاة  
وفي القاموس ثوب سليف قلنا الغزل **قوله** ولذلك الما في كون معنى العبادة ما ذكره خصص  
بالله سواء كان ذلك بالتحسين او بالاختيار كما فصله في الرضا والاستعجال من العمل في  
المصالح استعمله بجهل عاملا واستعمله في المنة ان يعجز واستعملت التوب وخوجه العمل فيما  
يعتد لغايق فالعبادة لما كانت اقصى غايات الخوض لم تستعمل الا في الخوض للمصالح لذلك  
لانه المولى لا يعظم النعم كالوجود والحياة وما يتبعها كما اوردت في ذلك لان في العبادة  
اقصى غايات الخوض لله الا ان يقال ان ما لا يقرب في موقفة من غير انما في العدم فمما سلك لا  
يستعمل لك غير وهو مستغنى بقوله تعالى انكروا لعبادته من دون الله وعرش مما ذكر في القرآن  
ولسان الشرع الا ان يقال العبادة عند عدم التقييد بالمفعول لا تستعمل الا في الخوض لم تقال  
ولفان عن المصنف رحمه الله تعالى انها حاشية لا يرد عليها هذا وهي قوله ان لا يجوز شيئا ولا عقلا  
فعل العبادة الالهة تعالى لانه المستعمل اقصى غايات الخوض من كان موقفا لا يحظ النعم من الخوض  
والحياة وتوابعها ولذلك يحرم السجود لغير الله تعالى لان وضعه في الاعضاء على الهون الاشياء  
وهو التراب غايات الخوض التي تطلب وتبني هي ان المراد بقوله لا تستعمل الا في العبادة  
قوله الا في الخوض لله اذا لوجب حيثية الالهة وكثير في لانه مرادة انهم لا يستعمل في لسان  
الشرع ولغة العرب المعتد بالانطلاق الغير تعالى بخلاف العبودية والخوض والتواضع وخوجه  
وما اورد في القرآن فحوم واربع من منة منها لغيره ونداهي غيا وتم ولد لغيره السجود لغير الله  
وخص المقتزم بجلالته ظهوره في قصد العبادة فلا حجة لان يقال انه لا مانع من ان يرد لا يجوز  
فعل اقصى غايات الخوض الا في من خضوعه لله تعالى في مخالفة لغنى عن رده وبفسر غايات  
الخوض بما ذكرناه سقط ما قيل ان العبادة اذا كانت اقصى غايات الخوض بالزم ان لا يكون

ليشي

ليشي

ليشي

لاري

كازوني

الكثر

الكثر الناس بل ان المؤمن من قايدين لله **قوله** والاستعانة بطلب المعونة في الغوث العظيم على الامر  
ولجمع اعوان واستعان به فاعانه وقد يتعدى بنفسه فنيا الاستعانة والامر بالمعونة  
والعانة ايضا بالقر ووزن المعونة متعديا بغير العن فنقلت فمئة لفتها على الواو وقيل الميم  
اصليا فمخوذة من الماعون بوزن ما خولت على هذا واللام لا بالمعنى اللغوي وهو الاحسان مطلقا  
لاما مطلقا على اهل الكلام من انه بمعنى القسرة وهي الصفة المؤثرة على القول لانه لا يمدح  
على شي مما ذكره المص رحمه الله سواء اقتدرا الفاعل ولا القدره بمعنى ما يمكن بها المنة من اداء  
ما الزمه بقتنيه من المنكحة والميسرة على ما فصله الحنفية في كتب الأصول وفي بعض الحاشيات  
المزاد قيل وهو مؤخر ودرست وهو ما ما ولا فعدم صدقه على شي مما سئله واما ما في ان  
القسم الاول من القدره فينوقف على صيغة التكليف كما سئله المص رحمه الله بطريق المفهوم فينوقف  
عليها العبادة فتقدم عليها بالضرورة وطلب في عامة المهمات المتعلق بها العبادة بمفهومها  
يقضي باخره عنها فيكون التساق والمتميز الثاني وان لم ينوقف على صحة التكليف لكون العبادة  
الوجبة على تقدير كونها بالمسقط المعنى الاصطلاحى ينوقف على صيغة طلبها بطلبها بغيرها يتوقف  
التأخر عنها فيكون الثاني اقبيا واما الثالث فلا تطلب وكثرة يجب بها العبادة بمسكتات  
او ميسر ما لا يتقوله اذ حاصلة طلب الوجوب فله والمقصود بطلب العبادة في منزله  
الزم عنها يجب عليه واما الرابع فلا تطلب اهداه الى الايض ان يكون نيا بالمعونة من المعنى والمص  
خوله نيا واولى بطلبها ان كان نيا بغير الملائمة القاعلي كما في قوله تعالى انما اضطررت بالاحلال  
والمقوات المراجعة الله تعالى ليرزق شيئا مما قالوا اما القدره فلا مانع عند المص رحمه الله من ان يكون  
وهو شاق في اشعرى فلا يليق بنفسه كلامه بما في اصول الحنفية مع ان ما ذكره المص لا يوافق كسند ذكره  
واما المعنى اللغوي فذلك لان المعاداة في اللغة والعرف العام المتعلق بالظواهر بالامر المحسوس  
كالمال والرجال ويكون بالبد كرف العمل المتقيد به وباللغ الكليات حجة المطلوب هنا لا يختص بما ذكر  
الانزى الى قوله استعنتوا بالله واستعنتوا بالصلاة وخوجه مما بعد استعانة قهرها فالمراد  
كما اشار اليه الامام ومنه اخذ المص رحمه الله ما يرد على قوله ايضا وهو معنى لا حول ولا قوة الا بالله  
اي لا حول عن معيته ولا طاعة لطلقة الا بتوفيقه فيستعمل الاستعانة بالعبادة القريبة الضرورية  
وغيرها وتدرج بها الشبهات كما سئله ان شاء الله تعالى **قوله** الصفة التي سميت من ورتة لتوقف الفعل  
عليها ضرورة وهي مناط التكليف بالاتفاق ولا يصح تسميتها هنا بالعبادة كما في بعض الحاشيات لانها  
ما يمكن به المأمور من اداء امر به بغير نية او ما ليس من غير طوع غالبا قال صاحب المص رحمه الله  
قيدنا بما لا يتم حصول الزاد والربط في الحج من قبيل القدره المكنة على ما سبق في المص رحمه الله  
رحمة الله سيصريح بخلافه **قوله** كما قلنا الفاعل اقصى غايات الخوض في ان ما ذكره ليس من افراد  
المعونة وكانه اذا بعين دية من الاتد او التصوير والتفصيل في شدة تمثيل الثاني بالتفصيل  
والمفسر الاقتد ارباعا على الاقتد ارباعا في بعض الحاشيات في كلام منساج ووقع في بعض النسخ لانه  
ووجه ظاهر في قول المراد بالمعونة ما لكان به وفيه نظر وضرورية التمسك لان كل الجمول  
وتكليفه لا يتوقف على المادة والالفاظ امر لان الفعل المؤثر عليه ما لا يتاخر به في  
وصفه بالالهة وفيها السادة والجملة مستانفة لاصفة **قوله** وعند استعانة بها الى  
حصولها والمصنف وصراف للفعل قال في المصاح اجتمع القوم واستجمعوا معني تجمعوا واجتمع  
شروط الامامة ولصحت بمعنى حصلت فالفعلان لا زمان انتهى والاستطاعة عند الاسعرة  
بمعنى القدرة وهو المعنى اللغوي عند بعض اهل اللغة ايضا وقال الرضا في مفرغنا الاستطاعة  
استغناء من الطوع وذلك وجود ما يصير به الفعل متانيا وهو عند المحققين اسم للمعاني

ان تجل  
نسخ الزاد

المصنوع

ليشي







سبوتها ما نعتده به وسكوت عنه وقد زاده استجاب المعاني وكما هو من قائله زاده  
على الخجاة والذي في الكشاف الاختصاص والمصرح به الله غير بالحرف والمشهور انما معنى له  
وغير في بينهما المشكوك فيهما الله واقره لذلك رسالة سماها الاقتصاص في الفرق بين  
الحرف والاختصاص في كل فلا خلاف بين المحققين والباحثين والاختصاص عنده افعال من  
المضموم والمضموم في خصوصية زيدا اكون مطلق القرب وانما منك على زيد فقد يكون  
المتكلم في الكلام الثلاث على السواء وقد يترجم عنه بعض ما يعرف ذلك بانطلاق  
فان الاستدلال الذي يدل على الاعتناء به من غير قصد لغرض بانثبات او نفي معنى الحرف  
نفي غير المذكور في اقامات المذكور زيدا اعلم بما والايمان وهو معنى زيدا على الاختصاص  
وقد استشهدت لذلك ما هو يشاهد كثير كقولهم ونوحا هدينا وانه لو دل على الحرف لم يكن  
غير من الرسل مدينا وليس يصح وزيد في الفلك لداير بانهم لم يربوا الزويم بالعلمية  
**قول** الحق ان ما ذكر من الفرق بين الحرف والاختصاص مسلم فان الاختصاص شيء بشي ثبوته  
له على وجه خاص به فلا ينفي الحرف وان كان لا ينافيه ولذا جعل عليه في كثير من المواضع  
وكون التقدم والاعمال الحرف وصفا غير صحيح فانه لا يمكن ان يقال انه مدلول لوضعي اللفظ  
المقدم كما ياتك هنا فان مدلوله ذات الخطاب لا غير ولا التقدم ايضا فانه قد يكون  
لامور اخرى لا سيما في الحرف والانتفاء وهو امر متقوى لا معنى لوصفه ايضا فلا يوصف بالذات  
بمعناها المعروفة ولا يعرف بينه وبين الاختصاص والعناية والاهتمام فلم يبق الا ان يقال  
ان عدل اللغوي عما هو الاصل من غير ضرورة لانه من وجه وقد فهم منه اهل اللسان انه في  
الاهتمام واهتمام الحرف لا يكون اللفظ وهو مختلف بل مختلفا المقامات فقد يكون ذلك  
المعنى لاختصاص التقدم بما بعد من حكمه فانه قد **قل** الاختصاص من حيث هو لا يعقل اقتناء  
للتقدم الا انما هو ان يؤول في غيره من الظرف تاخير المقصود لانه كما قلت هذا الواسع  
لحرفه فاذا كان في سائر من امور متوارثة لا يعقل منهاها كالمور التبعدي في الواسع  
الشرعي او فتقوله كون الشيء بايز من سواه يفني غالبا شعره انما به له فلهذا لم يحصل اذ انه  
معضودة بالذات والحرور كما ذكرت عرفنا ان الاختلاف فيه لفظي فاعرفه وما قيل هنا من ان  
في الحرف اشكال اذ قل من يصدق في دقواه الا ان يدعي تاليف المخلصين للمادتين على غير هذه  
جوابه ظاهرهما استلفناه **قول** ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما في الحرف انما استدل به  
على افاضة التقدم للحرف كما لا يري ويحس من عتاس رضي الله عنهما وهو صحيح ما نور عنه  
كما رواه ابن جرير وابن ابي عمير من طريق الصحاك وعن ابن عباس انه قال لامرأة شتمت في  
جميع من تعنى فقال انك اعني فقد خمنتني بالشم واورد عليه ان تفسيره من عتاس رضي الله عنهما  
لا يلائم على ان الحرف مشتق من التقدم بل كلفي كون الجملة ذالقة على الحرف من طريق الخطاب فانه  
لدلالة على الاوصاف زيد على الحرف كما مر ولا يندفع هذا بان يقال ان استناده الى القوي شيء يمكن  
استادة اللفظ اظهره اذ هذه الدعوى غير ظاهري وغير مسلمة عند بعض النحاة كما يتراءى ولذا قيل  
انه ليس باستدلال استنباطي او تفهيم بل كلفي الحرف للاهتمام لكون اللفظ متفقوة  
وكون اللفظ متفقدة في الوجود **قول** وتقدم ما هو المتقدم في الوجود وفي نسخة المتقدم بالتبني  
والمقدم في الوجود مدلول اياك لانه القدر الواجب وجوده قبل كل موجود فعمل اللفظ متوافق  
للقناة وهذا اما مطلق على المتعظيم والذات لانه ويجوز ايضا عطفه على الحرف وكونه مخالفا للظاهر  
لمزيد في السهولة ارباب الحرفين مع انه اورد على ما قبله ان التقدم المذكور ليس له للتقدم  
حقيقة وانما العلة لكونه متقدما في الوجود او متقدما ما هو مقدم في الوجود والعبارة وهذا

ليش

انجد من نحو مرتبة الثانية وان اشتركا في ان المتكلم والعلة واحدة في الحقيقة والعلة في الحقيقة انما المذكور  
اي التقدم والنادي بنوع اشتركا في المفهوم لان نيات التقدم هما بمعنى التقدم على انه مصدر  
المعنى المفعول اي لكونه متقدما او يؤخذ من قدم بمعنى تقدم لوروده في اللغة انحصار التقدم ما  
هو تقدم في الوجود فانه تقدم المفعول فيحصل في نفسه كما اذا تقدم زيد العالم في مجلس يقال تقدم  
زيد على غيره لتقدم العالم وقيل ايضا تقدم ما هو المتقدم عليه لتقدم المفعول لا العكس كما اذا تقدم  
زيد العالم في مجلس يقال قدم زيد على غيره لتقدم العالم وقيل ايضا تقدم ما هو المتقدم عليه لتقدم المفعول  
لا العكس كما يقتضيه التركيب لان يقال انه متقدم على غيره لان من قيل تقدمت عن الحرب جينا  
والمعنى تقدم المفعول الحقيقي تقدم ما هو المتقدم في الوجود فاما قوله بل من حيث انها نسبة شريفة  
اليه النسبة معناها في اللغة الوصلة بالقرابة فتجوز بانها عن مطلق الوصلة كما لا يشترط ولذا  
عطفها بالمصدر في اللغة عليه لفظا نصريا فالمراد بالقرابة الترتيب الى الله بطلانها وهو وصلة معنوية  
وحقيقة العبادة كما في كتاب النشأين للراغب فقول الراغب في مناسف للشهوات المذكورة تقدمت  
عن نية زيادها التقرب الى الله طلاقة للشهوات وجعلها من غير النسبة والوصلة من العلة في غير  
الله فما قيل من ان في النسبة هذا استنساخ فاشبه ما بين العابد والمعبود بما بين العارف والارباب  
تكلف مستغنى عنه وكما ما قيل من ان النسبة عليه حصل من هيئة تركيب الفعل مع المفعول به  
**قول** فان العارف بما يخفى وصولة الخ العارف عندها السلوك من اشياء الله ذاته واسماؤه وصفاته  
وافعاله وامالي الغنى والعرف فاشهد من ان يذكر ويحقق بفتح الياء ومنه التآد وكثيرا يصح في المعلوم  
بمعنى يثبت ويحقق وينتج بلاشك وفعله لانم او من يحقق بمعنى اوجب فالموصول مفعول  
واستغرق معنى تحقق معصية عن غيرها استغراق وهو تام من الاستغراق بمعنى الاستيعاب لا سيما  
اوقانه او نظره في ذلك او بمعنى اشتغاله ونقص عن غيره وفي القاموس دلالة تفرق قهرم اي تشغلهم  
بالنظر اليها عن النظر الى غيرها والملاحظة من الملاحظة ملاحظة فحاطا بمعنى واقته واصلة  
النظر بالمعنى وهو موصوفه العيون يقال المظنة بالعين وحطت العين لحطها والحجاب الفناء  
والحجاب والقدس يضم الحجاب والدال وتشكر في الاكثر الالف بمعنى المراهة والعلامة وجها  
المراهة عبارة عن سجادة وتعالى بمعنى القدس وحظيرة القدس الحنة كما قال الراغب وقوله حتى  
انه الح غاية الاستغراق لانه اذا استغراق غاب عن ذهنه كل شيء حتى نفسه **قول** الامر حيث الخ  
لشك ان قوله فان العارف الخ لتلخيص لقوله ينبغي ان العابد ما عارف او يصعد دان يكون عارفا وعلى  
لاول الاستغراق بمعنى حاله وعلى الثاني هو ما لا يكون حاله وقوله من حيث انها الملاحظة  
ان كان كسرها اسم فاعل فاعلم انما يصح للنفس وضعية الحجاب كما في بعض الحرفين وان كان بفتحها  
فهو مضاف وضمة انها الملاحظة المفعول من الملاحظة كما ذهب الىه بعض المحققين وما ارتكبه في حاشية  
النية تصحح الحرف المعنى حينئذ لا يلاحظ نفسه والحقوق الملائمة حيث ان ملاحظة ملاحظة المفعول  
واستنبط بعضهم وقال الا وان المعنى لا من حيث ان النفس والخواها الله ملاحظة له تعالى ومراة  
يشاهد فيهما كما وشات كل صانع غايته انه جعل الة التي نفسه من العلة فيكون الة ومثله  
شايخ ومونكف وقوله ومكتوبة بالواو العاطفة وفي بعض النسخ بدونها لانه كالنفس لما قبله  
**قول** ولذلك الخ اي لان العارف انما يحق وصولة الخ اولان العابد ينبغي ان يكون نظره في فضل  
لما فيه من ملاحظة الحرف لنفسه بالتقدم عليه ناقب او الوحدية والثاق فان المحققين والحبيب  
فيه النظر الى المعبود او لا يخلاف المحكي عن الكليم واما من حيث الاستغراق في حجاب القدس فلا  
يظهر وجبة التفضيل الصيغة للتكلم مع الغير في الاول واللتكلم وحده في الثاني وهو خلافة الا ان  
يقال ان الاستغراق تقدم ما استغرق فيه والثاني هو الوجه الثاني الظاهر في المقصود والاختصاف

مير بادشاه  
الشي

مير بادشاه







تلك الحالة العجيبة فان ما ذكره الخامة اذا كان المضارع في صدر جملة تاما اذا تقدم عليه  
شي من قبله فليجوز ان يقرأ بالواو والياء معهما للاشتمية صيغة وقد اشار اليها ذكر ابن مالك  
في التمهيد وما يتجوز في الرفع في الحالتين طبع في تقديره في قوله في قوله كاستراة فاخضفة  
فانه ما خلف على باب الحواشي قوله وقوله كبر المتون الالهية فذرة الاعمش ولبس الغيرة وهي  
لغزير ومخيم واسد وربعية وهذا هو مطروقة عندهم بشرط ان لا يكون يا مشاة تحته لقل  
الكسر على الياء على ان يقمهم فالسجل كسر ياء المضارع من اجل ذوق الينا فانهم يقولون هذا  
مما يقضي عدم صحة ذلك الاستثناء وان يكون ما ضمه مكسورا العين كعلم او فراه ههنا ومثل  
ما كتبت في افكاد مطاوعة نحو تكلم فالجوز في ضرب ونقل كسوف المضارع في الافعال شرط  
ان لا يفتح ما بعدهما لاستثقال الجرح من الكسرة الى الضمة فان توسط حرف وان كان ساكنا  
جاز **وعن** قوله واياك لعند بصيغة المحيطة بوضع ضمير المفعول منع ضمير الرفع  
والانكشاف وهو عربي نادر لقول بعض اهل المعاني في وقوع المنكفات والممنكفات في جملة  
واحدة في بعد **قوله** بيان المعونة في الجمل والرباط بالانكشاف العاطف كما  
قال الاضلاع كما خبر او انشاء والقول بان تستعمل لدلالة على التقلب معني اعتبارها وانما معني  
تبرع لمنه لا يقبل وفي الكشاف الاحسن ان ثبات الاستعانة به وثبوتها على ادلة العبادة  
ويكون قوله اهدنا نبيانا المظلومين من المعونة كما انه قيل كقيا عينك فقا للواهدنا الصراط  
المنقذ والمكان احسن من تلاوم الكلام والحظ من الجرح بعض وقال قدس سرى ان التناسب  
للجمل لو افقت فيهما وانظام بعضها مع بعض حيث دل اياك لتغير على طلب الاهداء على القيا  
وصار اهدنا نبيانا المعونة المظلومية فكلمت الملازمة بين الجمل الثلاث لمزيد الرباط بينهما  
ورما يقال اياك تعبد بيان المحمود استنباط نشأ من اجراء ذلك الاوصاف على ما لم تكن  
للجمل الاربعة في الفاتحة مثلا صفة من لا حكمة وانضمت الاستعانة عامة لم تكن اهدنا  
بيانا للمعونة ولا المعونة محصورة بالعبادة فلم يكن الاتصال بين الجمل كذلك المثلثا في قوله  
فالبيات معناه الدعوى لانها استنباط بياني في جواب نحو المقدم قدس سرى ما ذكره في قوله  
العاطف لانه مستأنف لا كمال الاتصال كما هو من تقدير السؤال اياه وفصل ان الممر ربه  
عني ان ترك الواو اما كمال الاتصال كما في الوجه الاول لا انقطع كما في الثاني وفائدة ظاهره صوف  
يريد ان الجمل العبار **قوله** كما قال العين في التناسب لكونه بيانا للمعونة ان يقدر ان اعانة  
تطلبون يعنى ان البيان حكمة ان يكون عين المبتدئ لا يزد منه وان كان قد يكون المطلوب منه  
بيان الكيفية ولا يخفى انه مع قيام التزنية على ان المراد للمعونة في المهمات كلها او اذا والعبادة  
ينبغي ان اعانة فلا ينبغي ان يكون السؤال وجه وانما كان يحتاج الى بيان كفيته ولذا التفوق  
الاشجان على تقديره على ما ذكره فلا تقبل شرارة او كقول ما مر من ان قوله اياك في بيان المحمود  
كانه قيل كيف تجد وجهه فنيل اياك تعبد الخ مع انه لا حاجة اليه لاصحة له في نفسه فان  
السؤال المقتدر لانه ان يكون بحيث يقتضيه انتظام الكلام وينساق النبر الازمجان والانتظام  
ولا ريب في ان الكلام بعد ما ساق في قوله تعالى على تلكا كفيته الاذقية لا يخطو بكاه لحد ان يقال  
عن كفيته على ان ما قد مر من السؤال غير مطابق للجواب فانه مسوق في تمييز المعبود لانساق العبادة  
حتى يتوهم كونه بيانا للمعونة والاعتدال بان المعنى محقق بالعبادة وبه بيان كفيته للمعنى  
لاضرب في الجمل لتوهم المنزل بالمعنى المقدر وبعد النشأ والذوق في السؤال من جهة عز وجل فان  
نكتة الانكشاف التي اجتمعت في السلف والخلف وان فرض من جهة الغير في النظام لانها الجواب  
على خطابه تعالى وانما يتضح كما اذا قيل من ان استنباط جواب لسؤال يقتضيه خبر الملك الصفات

سيد  
سعد  
شيخ زادة  
وابر الخطيب  
لثني  
ابو السعود

العظام

العظام على الموصوف بها فانه تعالى قيل ما شانكم معذ وكيف لوجه التبرع في محض العبادة  
والاستعانة فية فان تناسج كانت السائل بالكنية وبها الجواب على خطابه عز وجل ما يحسن تفرقة  
سلكه التفرقة عن امانه والمحقق الذي لا حكمة عنده ان استنباط صفة عن الخامة في محض  
ملاحظة الصفا في تعالى بما ذكره من الصفات المحسنة الموجبة للاقبال الكلي عليه من غير ان  
يتوسط هناك شي اخر كما سخط به خبر **اقول** هذا مع انه على طرفي التمام  
مسروق من كواشي الطيبي في قوله سار عن العرفان هذا السؤال المشير محققا ولا مقدرا في  
المنطق في كل ما هو موهبة وانما هو امر ينساق اليه الكلام السابق حتى يزل عن الاستسؤال وما له  
الواقعة ما قبله الخطاب وحيد كما يكون اشده ايضا لا به سواء قد مر من جهة الله تعالى  
او لا ولو جعل استنباطا حقيقيا لم يرتبط به كونه في حكم الامرين والالتفات فيه لا يلتفت  
اليه ولو كان العبادة لعل تقويمها واظهاره صح ان يحال المبتدئ للمعونة لانه هو الشكر فبان  
انه ليس بخبر اللسان بل ظاهره مطابق لمطابقه فيه ولا يكره من الالتفات الى الخطاب  
كما صرح به ابن الاثير وانشأ والذات كما في فاذكرة من لتعكير وغيره ساقت **قوله** او اولد الخ  
وقع في نسخة الواو يعني اورد بالذكر كبد لا يعرض من كل في الجملة نحو ما ذكره من ان فعله امدك  
بانعام وبغيره ولا ينافيه لفتاها خبرا وانشاء ولا حجة لنا ولا يستغنى باهنا وفصل انه  
يوجه لتقصير المعانة بالطلب في مقام الجواب عن قوله كيف اصبرك وليس بيانا لكونه  
من ذكر الخاص بعد العام كما في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والعتامة المستغلات الصلوات  
المستلوة فيما عطف بالواو وكون اهدنا الصراط مقصودا لا يصح كونه طريقا وخصه ما  
فيه واما ما قيل من انه انشاء ذهابه وسؤال الجنب اذ لم يجعل مبروفا كما في قوله الواو وكال  
الانقطاع بين الجملتين لاختلافهما في الخبرية والانشائية فغير سديد كما اشار اليه وفصل  
ان كان المراد بالاستعانة طلب المعونة في المهمات كلها فان كان المراد بالصراط المستقيم  
طريق الوصول اليها كان اهدنا نبيانا للمعونة لا طلبا للمعونة وان كان المراد به ما يخص العبادة  
كان اهدنا الماهو المقصود لا عظمونها والاول وان كان خلاف المتبادر لكنه محتمل وبه  
يلازم الكلامان وينتظم ان اشده انتظام وان كان المراد بالاستعانة طلب المعونة  
اذ لو العبادة كان اهدنا نبيانا للمعونة المظلومية لكون الصراط مابو حبل الى العبادة كما  
هو الظاهر في كلامه ونظير جملة اشده انتظام وحسن الاستدلال به عموم الاستعانة  
لا يكون اهدنا نبيانا للمعونة تهيؤا على حمل النجس في الصراط المستقيم

عظام  
لثني



على ما لا اسلام فان قلت كيف يكون احدنا نبيا بالمعونة المطلوبة وخلق القدرة ممكنات  
ميسرة من المعونة المطلوبة ولا تتدرج في الهداية فليس بقيد اللطف في تعريف الهداية  
بينه راجح فيما فان عندنا خلق القدرة على الطاعة كما في شرح المقاصد فاذا اندرج فيها الجاز  
ان تكون المعونة المطلوبة في الهداية الى طريق الوصول الى الممانعة على الاول والعبادات  
على الثاني فيقول عليه السلام ويجوز ان يقال المراد ان المعونة المطلوبة ان كانت الهداية  
فاهدنا نبيا فانها وان كان ما نيتنا وانما فافرادنا هاهنا **قوله** انه سبحانه  
وكبره الهداية والتمتع عليه واحصول المراتب المنزلة عليه فلو اننا نبيا فاننا على  
ان رتبة الهداية والتمتع عليه اعانته على بعض ما استعان فيه قطعا وانما الاعانة على  
المعصية اعانته على الكمال لكونه عليه وعلى ان المستعان فيه تكميل العبادات او الممانعات  
بل كمال التوجه الى الازدياد او الثبات واما الهداية الى المراتب المنزلة عليه وكو نهايا بالمعونة  
على اذ ابر العبادات فانما يقع اذا كانت وسيلة الى العبادات وقد قيل علينا ان قوله في صدر  
كلامه ان كان في غير مقامات هذه الايات الاول كما جاء في قوله والنسوة من كتاب الله  
من نفس الهداية الى الصراط المستقيم بالهام الدين الحق ولذا فرقة في الكشاف وغيره ملة  
الاسلام فهو مخالف لما عليه المفسرون وكذا كون صراط الذين انعمت عليهم به لانه وقوله  
وان كان المراد الاستعانة في اكمال العبادات ان كان نبينا المعنى لكون الصراط موصول الى العبادات  
مخالفا للعباد ومن كلام المصنف فانهم من ان البيان على تقديره كتحصيل الاستعانة بالعبادات  
والا فزاد على تقدير فهمها وقيل اكثر ايجاب الحوائج كما في قوله فانه قلت الخ قد يجاب ايضا  
بانه يمكن ان يتدرج في متعلق الاستعانة ما ينطبق على هذه الامور عليه فليسا من التقي في كفاية  
**قوله** والهداية دلالة الهداية بمرتبته ملحوظة من كلام الراغب رحمه الله في معجمه انه لا يرد في  
في نسخة نذكر قوله بلطف اللطف والاولى او في رواية ورافية وانما قلنا به لانه لا يشترط  
ودلالة لفظنا اطلاق على المشي في طريق الهداية لطفنا من كبره راجح هذا قال الايناق  
اللغة الارشاد وهو عين اللطف ولذا قال ابن عطية ان اللغة الارشاد وهو عين اللطف في هذه الايات  
الاقتضال ان لا ينفرد في سائر تخفيفه وتعني باللطف كما في الصحاح وغيره من كتب اللغة فوق  
المقابل للضيق وهو في صفة الاحكام مقابل للخلط والكنفاة ويكون اللطف واللطف  
اقصا عبارة عن الحركة الخفية وتعاظم الامور الدقيقة وقد يعبر به عن الاندراك الحاسنة  
كما قاله الراغب وهذا تخفيف باعتبار الوضوح اللغوي مطلقا واما هو في صفة تعالى في صفة  
كما قاله الراغب ايضا اما الكالم بدق القابح الامور والخفيات او الرفيق بالعباد في هدايتهم وغيرها  
التي وفي شرح الاستيعاب الحاشي الشرح بها بالدين قدس سر اللطيف الذي يعامل عباده معاملة  
اللطف لان اللطافة في اللطافة والانتباه في اللطافة بعباده وهو رقيق في فهمه ومصالح الكفاية  
من حيث لا يشعرون وقيل اللطيف العالم بالامور الضمنية والقابح والناظر الى لطيفه في كل  
ان يكون من اللطافة الكفاية وهو وان وصفت به الاحكام ظاهر الايات الحسنة لا تتفق  
عن الكفاية ذلك فاللطافة المطلقة لا يوصف بها الا نور الانوار المتعالي عن ادراك  
المباشرة والاقتضار ووصف بالاضافة فلهذا هو دونه فهو من الامور التي لا تتعلق بالصفات  
الذاتية وعلى الاولين ترجيح المعاني في اسم الكبرياء في سائر تفسير قوله تعالى وهو  
اللطيف الخبير ما يشهدك ذكرنا نقلها عن الاستدلال من ان اللطف عندنا خلق قد راف الطاعة  
في العبد وهو المعنى لللطيف كما يحسن المكلف عنده الطاعة اذ يتبرجج بها ولا ينقض الى القسرة  
والا لكان ان كان نفسه الما وصف به العباد فهو مخالف للحقيقة اقل العباد وان كان لا يوصف به

مير بادشاه

الباري فهو مخالف ايضا لما في النظم ولما عليه ائمة المنسفة وقد استعمله ولذلك يستعمل في  
الخير لانه المناسب للطف كما سمعته وقوله على التمام الشارح الى ان ما ذكره وخوه لا يرد نعمنا  
على انما يستعمل في الخير لانه مقدر في مقابلة الحقيقة وهذا كما استعان في تنبؤنا او  
تبعية فلا يرد نفضا وقيل ليس هذا من الهداية بمعنى الدلالة بل من الهداية بمعنى التقدية  
والنجور لحسنه وان بلغ وقوله ومنه الهداية فصله لانه مغاير لمعنى اللطف واللفظ لانه  
فعل الاولي وهدي والفعل من الاعطاء وهدي لهديت الهدية والهداية لانه يشترك في اصل  
المعنى والمادة كما مر **قوله** وهواذي الوحي الخ هو اذ يجمع هادي وهو العنق واول اللطيف  
من اللطافة وهو الوحي الخ هو اذ يجمع هادي وهو العنق واول اللطيف  
الولد وحسنه وحقا ان حشر بالاضافة وحسنه وحسنه وحسنه يكون الولد والجمع ولا تحق  
الهادي بالوحي كما يهونه كلام المحرر والهداية وفي الصحاح الهادي العنق واقبلت هو اذ يجمع  
اذا بدت اعانته ويقال اول رصيل منها قول المرء القيسر كان دما الهاديات سخن  
يعني به اويل الوحي الخ في نظام كلامه اقل اللطافة الحقيقية في العنق واطلاقة على الاول مجاز  
وان اشهر فيه كما في الاساس وقوله لمقدم ما بها فبقية الال المتقدمة منها في الورد وخوه او  
اعضاؤها المتقدمة كالرس والعنق لانها لتسمى هو اذ يجمع هادي كما سمعته **قوله** والفعل منه  
اي من الهداية المفصولة بالذكر هنا لانه مجزوع ما مر فلا يرد عليه ان فعل الهداية هادي كما  
وقوله واصلة ان يعدي الخ اي الى المعنوية لانه قد يحذف منه الحرف فيتعدي كما في قوله  
كخا رافا في تعدي لا هذا المعنوية بنفسه والاخر من وقد تعدي له بنفسه كقوله  
ولخا رافا في تعدي له في الحدف والاضافة هذا ما قاله المصنف في المحرر وقيل هي القنات  
كما في الصحاح هدي تيمم الطريق لغتاهل الجواز والنية لغتاهل غريم والفا في قوله فعمله فضيحة  
وقيل انه اذا عدي باللام مصدره الهدي واذا عدي بالياء مصدره الهداية كما في التوك وغيره  
ومنهم من فرق بينهما كما قال قدس سره نقل عن المصنف رحمه الله ان هذه لكذا اولى الى ان يقال  
اذا لم يكن في ذلك فيصير الهداية النية وهذا كما المراد يكون فزيد يزداد او يلبث وما لا يكون له  
فصل في الال في الاستعانة بالشارحة الا ان منهم من فرق بينهما بان للنعدي بنفسه  
هو الاصل الى المطلوب ولا يكون الا فعل الية فلا يمتد الى غير لغتاهل كقوله لهداية منهم سئلنا  
ومعنى النعدي بالحرف الدلالة على الوصل فيسند له وللغزاة والنتي معلى الله عليه وسلم انتهى  
فيل على الفرق الاول يظهر الجواب عن النقص المشهور على تعريف الهداية بالدلالة الموصولة بقوله  
تعالى واما عمود فهداية كما هو الخ ان يكون التعريف للهداية المتقدمة بغيرها والهداية  
في الية متعدي بالحرف وترك المفعول بواسطة لخصا من غير لصاح الى مجوز وخوه وقيل  
الهداية تتضمن معنى القنفي بعضها تعديتها بنفسها وبعضها المتعدي بالحرف كالارادة في  
والاشارة والتلويح والتمثيل في الية والاشارة واعرض على الفرق الثاني بقوله تعالى كما تبين  
للخليل عليه الصلاة والسلام يا ابن ادم قد جاني من العباد ما لم يكن لك فانبعثي هديك صراطا  
سويا ونحوه ودفعه بانه لسانه بجازي مخالف للظاهر **قوله** ملاخصها عند انه لخصي  
افرادها الخزينة لخصه بغيره واصول الاخصا العبد بالخصا من صفة حقيقة في مطلق العبد كما هي  
فاستكاد للالعدي كما ان اللفظ قد كان اطلاق نفسه ليوهم به لخصا وانواعها وانما استكاد  
ما يدفع ذلك الالهام وقيل ان المصنف رحمه الله تعالى في الهداية المطلوبة بقوله اهدنا بالهداية  
الشارحة قال وهذا انه الله الخ ولم يقل هي تنوع لان ما ذكر من الافاضة والخصي الالصال  
والاشارة لانه قد دلالة الاخص من الشاويل والخصي من الالصال والخصي من الالصال

ليني

عصام

مير بادشاه



فالوجه ان يقال المقسم ما يطلق عليه هذا لانه بوجه ما فيه معناه مقدر ان اسباب  
هذا انزل الله **قول** الظاهر ان الله لا يلائق ان يفتخر من خلقه كما ينطق به وتكاد في  
عليه في كونه ما ذكر لا يصيد في علمنا لانه لا يغير مستقيم فان اطلاقه الهة اثر  
علمنا فانه والظاهر ان مقام يقضي ظاهر الاضمار انما اشارة الى انه ليس من ما قدمه والمراد  
بكونها ههنا انما هي مخلقة وحياته فلا يلائق ان يستادها الغير كما يشهد له ما ذكره من  
قوله بهادون باقرنا فافهم **قول** الاول فاضنه القوي كالحق المراد بالافاضة الاحكام بالفيض  
وهو الاحكام والحدود الالهية والقوي جمع قوة وهي لغة تعني القدرة والمهيوس كما قال  
الراغب وفي اصطلاح الحكماء كما قاله منبه والنعيم من اخر في اخر من حيف هو اخر وهذا هو المراد  
مننا وهي عند الاطباء اشارة الى اجناس لان فعلها اما مع شعور اولاد والا لا يسمى قوة نفسانية  
والثاني ان لخصر بالحيوان فتو فكيو التية والافاعي كطبيعية وعند الفلاسفة ان قوة لان  
كل قوة اما ان تصيد منها فقل وحده او اكثر وعلى التقديرين ما مع شعور ولا فانها  
متغير مع الشعور قوة كقوة انية التي فعلها متغير بدونه قوة نباتية والتي فعلها غير متغير  
مع الشعور قوة فكلمة التي بلا شعور كطبيعية ان كانت في السبايط كالنار وخاصة في المركب  
كخديرا لا فيون وهذه هذات الى طريق التقفل والاحساس فيقربها ما يختص بالانسان والى  
القائم منها الاشارة بقوله تعالى لفظي كل شيء خلقه الله هدي وايات الحواس الباطنة وان كان  
لا في الفلاسفة فقد ذهب التبرك من اصل السنة وقال الغزالي الذي تطلوه استقلالها بالادراك  
والقائير وما انبؤ ظاهرا هو متبني على اصولها الواهية ومجرد هذا لا يصير في ما في من الحكم  
البريعة والقدرة الماهرة وفي شرح المقاصد لا يخفى اننا انا جعلنا القوي كالجنانة الصالحة  
واذ انك الجزئيات والمدرك هو التشرع في التزعم فلا وجه لما قيل من ان الاقوي بالمصران لا  
يدكرها لانتهاها على هذات ايات الفلاسفة وتفصيلها في مطولات الكلام وكتب الحكماء والمشاعر  
الحواس الظاهرة جمع مشعر صلت محلا للشعور وهو الاحساس وجعل الاقوي حواس والناظر شاعر  
نفسنا **قول** والثاني نصف الال لال الظاهر ان المراد بهذه القوة النظرية الفكر في الاقوي  
والاقوي في العلمات له صانعا ووجها قدسيرا ولاجل هذا اورد الله فيما احفل والقوي الظاهرة  
والباطنة فظهر من هذا كونه مترتب على ما قبله وما قيل من ان الحق والباطل اشارة الى الكمال  
كسبب لقوة النظرية والصالح والفساد كسبب لقوة العملية لا وجه له وقيل من جملة هذه  
الدلائل المحررات المقضية الى ثبوت الشرع الموقوف على العلم الالنا السعوية وفيه نظر **قول**  
والثاني اشارة الى انما يصيب الال العقلية اشهر في هذات الالنية الكريمة والحمد للمكان الغلط المرتفع  
وهو مثل لظروف الحق والباطل والاعتقاد والصدق والكذب في المقال والجهل والقيم في الفعل  
فبين ان يعرفه كقولنا انا هذات نية السبيل اما شاكرا واما كفورا فقل وما ذكره المصريح  
نية الرخصي والهداية في منوعة نديفها وليست بمعنى الاتقان بل بمعنى الارادة الانزي  
الاقول فلا اقتصر العقيدة قال المصنف لم تشكر فكيف لا يادي باقتحام العقيدة فان الاتصال الى  
ظروف الشر ليس من الايات في خلاف ان من حيث انما طريق بشرية عنده فانه يكون خيرا  
في حقه على ما فهمت كلاما ولا يخصصها بالخير في قوله هذات نية السبيل انما هي ثقتي  
ولا يخفى ما فيه من الاضطراب فان المصنف رحمه الله لم يقل هذات المتعدي بنفسه فبعد الاشارة  
حتى ينافيه ما وقع في النظم ثم انه على ما ذكره لا يحتاج الى التعليل فان عليا لا يذكره او  
يجعله وجه الحرف وتندر **قول** وقال واما ما هو في الال كقوله في تفسيره يذات كالت المراد  
بالهداية في لير الجلس الثاني فقط حيث قال فهدت نياهم الى الحق بنصيب الحج وارسال الرسل والعهدة

شيخ زاده

ليثي

ليثي

اولي

اولي لاننا دل على شفا وتتمهم الرسل هناك رسل الله من الميثر **قول** والثالث لخص قبل الظاهر ان المراد  
بالرسل ما يخبر بالانبياء الذين اوتوا الهداية الانبياء شرف جعل المصنف في الاجناس  
هذات انما الله يقتضي ان يكون المراد هذات انما الله تعالى بالرسالة والرسالة المكتوب والعبارة فيها  
نفسه هذا المعنى على هذا في قوله وما يعنى في نظر فان قيل الهداية فيها صفة تعالى اسناد  
اليتم والى القرآن مجازا كما يقال قطع السكين بلسان الوصل ذلك في الثاني فلا سلم في الاول  
وقد قال المصنف في غيره وحصلنا ههنا من يقتدي بهم يهدون الناس الى الحق بامرنا ههنا بذلك  
وارسالنا اياتهم حتى صاروا مسكنين لغتهم بجملة من اية تهم يدرون بامرنا ههنا تهمه تعالى  
بارسال الرسل لكن ظاهر قوله واياها ما عني بنوعه لم يجعلنا ههنا اية لا يشعر بانها اياتها عني  
بالهداية اذ كونه في هذات فيقال المراد هذات انما الله المصنف في الاجناس الهداية  
المتشابهة التي تعاني لوجه هذات الانبياء عليهم الصلاة والسلام كذلك لكونها بالمرس تعالى  
وارسالهم وبالهداية بالرسالة والرسالة المكتوب الهداية الحاصلة مما سواها كانت قائمة  
بالرسل والمنزل او من هذات وامره بالهداية ونفس علمها هذات انما لفران ان كان متصفا  
بالحقيقة وقال الغزالي الهادي من العباد الانبياء عليهم الصلاة والسلام والعلماء المشهورين  
للسعادة والاخرين والذين على الصراط المستقيم بل الله الهادي بهم وعلى السنتهم وهم  
مسحرون بقدرته وتوابعه فالهداية المستند لهم من هذات انما الله وميند مرجحة تحت  
جنس الهداية بالرسالة والرسالة الصالحة والسلام ههنا الاختيار **قول** الثاني  
تختلف شامل الانبياء عليهم الصلاة والسلام من غير تاول كما ذكره فانهم ما موردون ايضا  
بما اوحى اليهم كما لا يخفى واما امر الحكيم والتوفيق بينه وبين ما ذكره في محتاج الى تكلف  
ادعاء مجازية الاستناد مع ان الظاهر الحقيقة ولا موجب للعدول عنها في الاية الاولى  
بخلاف الثانية وان توهموا العكس فان قوله تعالى بامرنا صريح في ان الله هذات ههنا  
كثرت امورهم بالعلم والتسليم وهذات مراد المصنف رحمه الله وحمل اشتهاده واما  
الفران في نفسه فليست هذات الهادي كحقيقة فتدبر وقوله ان هذات انما الهادي  
يدخل خصلة او ملة اقويوم معادها **قول** والرابع ان يكشف الخفاير في هذات الظاهر  
لاختصاصه بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والاوليا والمراد بالوحي كشف الحقائق والظواهر  
لهم بغير الظرف المعمودة ولا وجه للتعميم والالهام القادر الخبير في القلب وغيره ليقال  
له وشوسنة واما قوله تعالى الهادي فجوزها ونقواها فمول كما سياتي في محله والمنامات  
الصادقة وهي المبشريات وهي جزء من اجزاء النبوة كما ورد في الحديث المشهور وانكشاف الحقائق  
بما يقينها مخصوص برؤياهم سواء اولت او وقعت بعينها وقوله كاهي اذ كاهي هي من  
لفعل الامر كقولهم من ههنا هو هو واعرابه مشهور وقوله او لتك الذين هدي الله الال  
الشاهد فيه في الهداية الاولى اوقفيها والمراد ههنا هو ايقوا علمهم من التوحيد واصول  
الدين كما سياتي في سورة الانعام تحققة فلا وجه لما قيل من انه متكرر جعلها على الثالث  
حتى يوهى بعضهم انما ظهروا واولي وعددي المصنف رحمه الله اكشف بعلي لانه مضمون او متكرر  
به عن معنى كلي والظاهر وان لم يتخل من اكله العجوة والتبيل الوصول **قول** والذير كما هذات  
الحق قال المصنف رحمه الله في تفسيره والذين جاء هذات في حقا واطلاق المجاهدة ليجتهدوا الاعاد  
الظاهرة والباطنة بنواعه لهدى ههنا سبيل السبيل والوصول الى الحانبا اولنريد ههنا هذات  
المسبيل الخير والتوفيق لسلكها واعل هذات سبيل السبيل لله تعالى ان يكشف على قلوبهم السراير  
ويرهم الاشياء كما هي انهي وقال الطيب طيب الله ثراه الاستشهاد وفيه انما على اثنت لظهورها

ليثي  
وسيرها وشاه



على لفظ الماضي واقترن ضمير النقطتين ظهوره على المتباعدة اي في سبيلنا ووجهنا مخلصين  
لنا ولا يكون مثل هذا اللفظ لا غوايبه بعد ما شرعنا اليه من سبيلنا على الاستقامة  
وصرح بلفظ سبيلنا ولا يستقيم ثانيا والامتنان من طلب الزيادة بمخرج الالفاظ التي  
والسراير جمع سريرة وهي ما يستره المرء في قلبه وازاد بها المصير رحمة الله السر الالهي والذين  
يبعدون وان كان خلاف المعروف من استعماله **قول** اما زيادة ما مفعولة الخ من غير معنى  
بتحدي مفعولين وهو مبنى للمجهول هنا والزيادة نزول الالفاظ وظهور الاحاديش في  
زمانه عليه الصلاة والسلام وظهور طرق الاضطرار والاضطرار من اهل العلم بقوله وقال قدس  
سرم انه يعني ان من حضر المحدث به لعالي في علمه تلك الصفات فهو ممتد فكيف طلب الهداية  
فلما طلبت الزيادة او الثبات او ثمة ذلك من سعادة الدارين ثم التمس لفظ الهداية  
على التثبيت كان مجازا فان عمل على الزيادة فان كان مفهوم الزيادة دلالة للمعنى المستعمل  
فيها كان مجازا ايضا وان جعل خارجا عنه ممدولا لعلمه بالثبات كان حقيقة المجاز فان  
كان كاسيا في بيانه وتبعه ارباب الحواشي في بيانهم كما قيل انه نحو انما يقال من ان ما  
قبله لم ير على السنة العباد الذين حكموا حدوده وحضوا المحدثه تعالى ووصفوه بغاية الكمال  
وخصوه بالعبادة والاستقامة ومثله هو لا يصح منهم طلب الهداية الى الصراط المستقيم بعينه  
لحصوله ففنيه تحصيل الحاصل **فاجاب** عن بقوله فالملطوب الخ فهو نحو ان شرط مقدر  
اذا انقسمت الهداية الى ذكر واكثر فحاصل المقول هو المطلوب الخ فهو نحو ان شرط مقدر  
نسخة او الثبات يات بدل الواو وهي الموافقة لما في الكشاف والحاصل ان الهداية له  
مطلقة فتصرف الكمال وهو مما ذكر من الزيادة او الثبات او حصوله من غير ان يثبتها  
وقد قيل علمها انما اراد بالانصاف المفهوم من دلالة الاتصال الكمال القريب وبالصراط المستقيم  
ما يشتمل العقائد الحقة والاحكام الصالحة فلا مزية في ان من حضر المحدث به تعالى ولا غيره علمه تلك  
الصفات لا يلزم ان يكون ممتدا كما هذا المعنى لان الموصل القريب لها الالفة وان اراد المحدث  
صح ولكن لا يتعين الخ على اللفظ ايضا جزمه بالتعريف اذا اراد الثبات ونقصه في الزيادة فانه  
انه ان حصل الثبات دلالة المعنى المستعمل في بيانها والالفة حقيقة من غير فرق بينهما  
وذلك الموصل القريب لا يتغير فيما ذكره ان يكون معارفا عما علمنا للشرع وبالعقل السليم  
والثبات ليس كالزيادة يخرج عن مفهومه بغير شك **قول** والهداية تصنف الى  
كل امر حياها مطابقتها الى الكشاف حتى يشرح بما شرح به ويورد عليه ما اورد عليه فانما في  
الكشاف لم يتبع لشي مما ذكره المصنف لانه ان يقال في بيان ما من انما افسر الهداية  
المطلقة بالذات لانه بلفظ ونوع منها هداية الله تعالى وفسر الصراط ما ذكره المعنى بايتنا  
ذلنا على طريق الحق بسلاحة القوي ووقفنا على ادلة الاقارب والافسار ووقفنا على الاشارة  
المتعمقة من الرسل عليهم الصلاة والسلام والكتب حتى تصل لها فالفرق هنا على ما قبله من نوع  
الهداية الرتبية اذا المطلوب هو انما هو الموصل اليه منها وكما انما اقول الحاصل انما هو  
الزيادة الخ والافاضة اي اذا تيقنت الهداية كما هو معلوم للمطلوب فالملطوب كما ذكر  
وتقريبه على ما في النظم كما في الحواشي بعد بعد فعلك بالنظر السليما اذا صعدت من صعيد  
التقليد **قول** من الهدى قال بعض الفضلاء لهدى جالزا معنى الهدى او متعديا بمعنى  
الذلة والاول هو المراد بقرينة قوله منجوه والمراد بزيادة الهدى اما زيادة الله اياهم  
الهدى كما في قوله تعالى والذين آمنوا وازادهم هدى وازادهم الهدى على ان المراد بالمطلوب  
المطلوب الاصل الذي يطلب ما اراد بمصدر اهد لاجله وهو زيادة الله اياه الهدى

شيخ زادة

ليني

والهداية او زيادة الهداية او الهداية الزمانية والمراد بالثبات اما ثباته تعالى على الهدى  
بمعنى الهداية على سبيل الاستقامة او ثباتهم على الهدى على قياس معرفت في زيادة الهدى  
وعلى الثاني المراد بالهداية ثباتهم على الهدى او ثباته تعالى على هداهم اي ذواتهم **ليني**  
**هنا** انه قد يقال ان الصراط المستقيم لا يخلو ما ان في اوجدها او تعرفه من معين او غير معين  
لا يخلو الى الاول لان الصراط المستقيم لا يخلو ما ان في اوجدها او تعرفه من معين او غير معين  
والبعض المعين لانه ليس من جنس نفسه ولا من جنس غيره فان اراد بعض غير معين فلا ريب  
في صحة طلب البعض الاخر من غير تاويل فيجوز انما **قول** فاذا قال العارفين بالظهور  
انه قد يربح على قوله حصول المراتب المترتبة عليه وان هذا من جملة ما ولما قالوا ان العارفين  
لا يزالون متفانين في كل ما اتوا به من الصلوات والعبادات والهداية المترتبة على الصلوات  
وقيل الحرف فيها بالنسبة الى المالك وهذا المنفرد عليه ما بعد التكميل فلا يرد عليه  
ما قيل لا يخفى ان الارشاد المذكور في بعض خامس من الهداية فان الرابع هو هذا الذي استمر  
الى الله كما سبق في الخبر في الاحتساب الارضية غير مستقيم **وصح** لانه ايضا بان قال بعض الحكماء  
ان العاصية عن نهية السير الى الله عز وجل والعبادة عبارة عن نهية السير في الله سبحانه  
والسير انما ينهي في اقطع كادية الوجود بالحكمة فبعد يتحقق السير واقفا بالانصاف والاول  
الاهمية والتخلق بالاخلاق الرتبية وقطع بادية الوجود عبارة عن فناء الخلوطة في  
الدينوية والافسار بيزور بيزور فبما طلب الحق سبحانه باريد شرح فيما سير فيه ايضا  
كما ان قوله تعالى الهدى بهم سبيلنا يشتمل على الحرف المستقيم والعارفين الوافقين على الاستمرار  
والسير كما في الفتوحات ان يكشف عن كليات المالكوت فتنتشر في جوهه بقية فيسير الى الله  
مسافرا عتاسوا الى ان يزل في كل شيء وتعليق عند هو ايضا في الانتقال من اسم الله الى الحق  
في اذارها الخلف من ازارها **قريب** ولكن دون ذلك **اهوال**  
**قوله** ارشدنا على نفسه على الحرف والاصطلاح وضمته بمعنى اربا لانه يتعدى بالحرف  
وفي المصباح ارشدني الى الشيء وعلمته وله قاله ابو زيد ونحوه بالنون والمالفونية والسياسة  
التعنية وكذا من يظن فيه الوضوح الثلاثة ونحوه بمعنى نزل او يظن بمعنى تباعد ونحوه في الحواشي  
جمع فاشية منجحين ما يعني اي يجرى ويكون بمعنى الفطرا ومنه فاشية السرح لعلافة فيقول  
الابن ان كان المراد هي بالنفس كما وما يظن اهلها من كدورات البشرية وطان اليه فيقول  
قد سما المالكات الفاضلة او الفوضر الالهية وقوله فيمر ان بنورك اي نشاهدك كما اوردته  
في شكاة قلوبنا من الاثوار والسموات والارض فان فهمت فهو نور على نور **قول**  
والامر والامر على المراد مما هو ماصا او ماصدا فاعلمه كضم وصل والمعنى المصدي  
وقيل هذا الكلام من غير حجة اعية له فانه صيغة افعل لان ذلك هو المقدر له وروايات  
تحقق عند تحقيقها وفيه نظر والمنقول في امهول الشافعية كما في شرح مجمع الحوامع انما لا يثبت  
في معنى الامر ولا في حله علوه ولا استقلاله لتبعية المعتزلة وهو المشهور عنهم وابتوا بتحقيق  
الشرار والاصطباغ والتمساق في العلو والوضوح من المعتزلة والامام الرازي والامام في اوجه  
المعجب الامتنان والتمساق المص رحمه الله فما وافق العلم في منهاج الاموال ورواه المعتزلة  
المشهور من اشراط العلو في الامر وصحة في لذة عا وفي الرتبة وهو مختار الرتبة والاعتزاز  
اللفظي يتبناه كونه بصيغة واصله في الاكثر وهي فعل والمعنوي ان فهمه معنى الطلب الذي هو كالمعنى  
لهما وقوله يتبناه وان في تبناه ان كان كفترتان فان الطلب ان كان استغلا فامر وان كان سغلا  
فدعا والافسح التماسا وقال بعض المعتزلة ان كان على الرتبة فامر وان كان سغلا فادعا كما

ليني  
مير بادشاه











وقيل اصحاب موسى عليه الصلاة والسلام لما اذبحوا ذبائحهم قتل ما حده من بعضهم  
من التعريف وقيل نبت شجرها جابه وهذا منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما اخصا لثمة  
امرها وكثرهما وجودهما في عصر نبيينا عليهما افضل الصلاة والسلام وقيل نبت والتعريف  
تغير ما في الكتابين كذا ذكره نبيينا عليهما افضل الصلاة والسلام حيث اذادوا الضمان ويابى الله  
الا ان يتم نوره ولو كره الكافرون والشمس روي بعض الحكماء من شريعتهم وانها وصفت  
وصية لعت وشورتك فالاول بالنسبة لاصحاب موسى عليه الصلاة والسلام والثاني بالنسبة  
لاصحاب علي عليه الصلاة والسلام والظاهر كلامهما بالنسبة الى كل منهما وقيل هو موسى  
الامر الطائفة وفضلهم للمؤمنون مطلقا وهو الاولي والاني وليس يرد على ما مر كما  
نوصم **واعلم** ان النوراة في الانجيل الذين عند اليهود والمضاري الا ان اختلف في ما هل  
هي اشبه لان وجهها لفظا اوتوا وبنوا فاما النوراة فافرط فيها قوم وقالوا انها اوجدها  
منبذ حتى يجوز الاستنجاء بها فليس المنزلة على موسى عليه الصلاة والسلام وذهب طائفة  
من الفقهاء والمحدثين الى ان ذلك انما وقع في النوراة فقط كما صرح به البخاري وخصه  
الرازي وغيره لقوله تعالى قل فانوا بالنوراة فانها ان كنتم صادقين وهو امر للنبي صلى الله  
عليه وسلم بالاختصاص بها والمبدل لا يفتخ به ولا الضمير في قوله انتم تصيرونها ولو  
طائفة وهو الحق فقالوا ان بعض منها وحرف لفظه واو لبعض منها غير المراد منه وانه  
لم يقم منها موسى عليه الصلاة والسلام بل في شرايط غير سورة واحدة وجعلها عند  
اولادها روي فانه نزل عندهم حتى قتلوا عن اخرهم في وقعة تحت قصر ويؤخذ لك جمع غير  
بعضها منها ممن حفظها فهو الذي عندهم النور والشمس لظهوره في وقعة زيادة نفعه واختلاف ترجمته  
وتاويلها ما لا يجيل فيه تجديد التعريف في بعض الفاعله ومعانيه وهو مختلف في النسخ والاصول  
ازمنة كما فصله بعضهم في كتاب عقده لذلك سموا المغني في التوحيد **قوله** من طهر النور  
فيه دليل على اطلاق الاستمالة النعمة كمن على الله كارد في الاحاديث المشهورة كما من يبره الخير  
ونحوه فلا يغير تلك ما نقله الحنفية عن صاحب المنوسط من منعه **قوله** والانعام ايضا  
النعمة الخ قال الرازي ان النعمة الحسنة لا تبا العقلية بالكلية بل بالجملة والركبة والنعمة  
بالنعم الحسنة كالضرب وهو بمعنى النعمة والذات في ذم النعمة له اي لا يستعمل ما روي في الله والاعمال  
التي ان الاجساد التي الغير من الغل كما قاله الراغب فلا يقال نعم على فرسه ولذا قيل ان النعمة  
نعم الانسان من هو وانه لغرض عوض النعم ازاله القمير والنعم من النور والنعمة بالشديد  
حكمة في نعيم ولين عيش وناعم وناعه من نعومة الممس وهو اصل معناه لغرض من النعمة النعم  
واصله في الاستمالات الحسنة من اطلقت على المعنوية كنعمة الاسلام لان اللذة عند المحققين  
امر بخير عاقبة ولذا خصها بعضهم بالمعروف وقيل النعمة لله على كافر ولما فيها من الاتصال  
والانعام كان كنعمة ان تعدي بالكلية باعديت بعلي اشارة لغلو المنعم والذات في الدنيا العليا  
خير من الدنيا السفلى فقوله من النعمة بالفتح وهي المنفعة والنعمة من النعم الاسلام وهي الدين  
وهي صيغة التصان والنعمة كنعمة لانها اضافة بيا نية قال تعالى ومن يريد ان نعمة الله اذ ينده  
وكذا ما في بعض ما من النعمة وهي الدين مع ما في من الركاكة ولا ينافيها تخصيصها بنعمة الاسلام  
بالاطلاق المستفاد من ظاهره لشعور الاسلام كنعمة وتستلذه بمعنى خيره لذته وقد اختلف  
بالتاوعدي الاطلاق باللام وهو معدى على كونه بمعنى الاستعمال الذي استعملت فيما لا يلام  
من الامور المولية لتلك الحالة فمن اطلاق المشب على المشب وقوله لا تخص اي لا تعذر الواعيا  
فصلها عن افرادها قال تعالى واتخذوا نعمة الله لا تخصوها اي نعمة تعالى لان الامانة

ابن تيمية

تقديم

تقديم ما تنبيه اللام في روية تكثير بحيث قال العمدة دون نعم مع ان عبد الواحد من بل السير  
هو بعد لاشتمال الكل فمنها على العمل كنعمة الصفة مثلا لو اريد بنفسها اجز الخبز  
ظاهرا وبالطعام تجزيت العباد وفسرها بعض الفضلاء بقوله ان تشعروا في عدد افرادهم من نعم  
لانظيقوه فتكثير **قوله** روحاني كنعن الروح الخ تحقيق المستوية في الروح علم ما نقله  
في كتاب الروح عن حجة الاسلام ان التسوية في المحل القابل للروح كطينة ادم عليه الصلاة  
والسلام ونطفة نبيه لانه يقبلها كالفضيلة التي تستعد بسبب الدهن لتعلق النور بها  
وامثال النور الخراج هو ابر من خوف النافع الخوف المتفوق وهو غير متصور في حقيقة تعالى  
الا ان الكيف لما كان كسبيا لاشتمال النار في بعض الاجساد وبعد ذلك يتنجس له بعض  
عن نتيجته النور بالنعمة وان لم يكن على صورة النور والسبب الذي اشتغل به نوال الروح  
في قبلة النطفة صفة في الفاعل وصفة في المحل القابل والاول الخيرة الالهية الذي هو منبع  
الوجود على ما يقبله وصفة القابل هو الاعتدال الحاصل بالتسوية كما قاله الخليل فاذا شق  
ولفت في من روي وهو في الاصل استعارة تمثيلية او نضر محتملة او مجاز مرسل ثم  
صاح حقيقة شرعية في قبض الارواح على ذواتها وسيا في ان نشأ الله تعالى قبضه في سورة  
المجرب وما قاله المصنف في ان المصير جملة قسم ومثل بالانعام تسبيحا او المراد المتكامل  
بالمصدر وتقسيمه على سبيل منع الخوف فلا يرد علينا ان معرفة الله تعالى دينونة ولضروبة  
ولا حاجة الى ادعاء تعارضها ونحوه وبوجه ما ذكرنا اشارة الى ان الحياة اصل النعم وانها  
نعمة في ذاتها وينوقف عليها الانتفاع بغيرها والشئ لا يكون الا اذا تمكن الانتفاع به  
وما قيل في الاصل والذات والبركات النعمة ان النعمة ما ظهره كارسال الرسل والكتب والوفيق  
لقوله وانتاته به والنيات على قدم الصدق ولزوم العبادة بقامتا باطنة وهي ما اعطى  
الارواح في عالم الذوات من رشايق نور النور والذات في نطفة نبيك فكان على المقادير  
يدخل في تسمية ليس بشئ بل تحول ما ذكر في الروحاني اذ نعمة العقل والغير انما تعد نعمة اذا  
اعتد به بالنسبة في ما ذكره في فصل انه لم يتغير بها لانه لم يتغير نعمات اجز نيات النعم وانما  
خصها باسمها وهذا دلالة في النعمة الدينية المؤهبة وقد جعل ايضا قسما الوهنية من النعم  
نظرا الى انها مؤهبة في الدنيا كالاولاد كانت من الاخرة وما لا روح في بعض الترافيق  
الروح وكذلك النسبة الى الملك والمجرب وهي نسبة على خلاف القياس واداره هنا ما يقال للمباني  
كما يتكلمون بالروح ونسبها الى الجسد وهو الجسم والجسمان بالثا المتباعدة  
ايضا وكذلك ان تقول الروح لما كتبت النعماني **قوله** واشارة بالعقل ضمير اشارة للمفوض فيه  
المعالم من النعم وقيل هو الانسان او اللذات كضمير في لفظهم من السياق واجبة بعضهم في  
الروح لثا وتلي كما ذكر فانها مؤنث مما عي والعقل قوة للنفس تدرك بها الحليات والمجربيات  
المجردة وتبينها ذلك الادراك ويسمى نطقا وهو المراد بالناطقة في تعريف الانسان وتكون  
معنى ما يعبر به عما في الضمير وهذا معناه الحقيقي في اللغة والحرف العام والفكر تدبير  
مورد مخلوقه لئلا يوي الى الجهول والكلام عليه مفصل في محله وعلم ما ادى اليه الفكر وهو العلم  
وهذه امور كسبية والفوق يجمع قوة والمؤاد بها النفسانية التي هي مبداء النطق والحوية وقيل  
وهي عين العقل في وحدة نفوس الغم وتبينها ايضا شرعا لا يتقال الى المطالب ويمكن ان  
يطلق عليها الغم والذات وهو العالم بالشيء بعد ذهابه عن النفس ويطبق عليه الفكر والتعبير  
عما في النفس نطقا والفكر كسبي والاول لان ذلك يكونان فيما للاختصاص في مصاديقها قوسية  
تابعة للعقل فينبغي ان يحل عليها اذ اعرفت هذا فالتمثيل بالنطق لا ينبغي ما فيه لانه معنى ادراك

ابن تيمية

مخبره

ليتي



الكليات كشيء كما برهن عليه في المنطق والقوة التي هي ضد قوة العقل وهو معنى التكاليف وسيله  
لجسماني وجعل للعقل اشراقا على طريق التمثل لانه نور الهي وقد عرف بذلك وتبين ان  
نظم الحواس الظاهرة والباطنة لكن قوله كالتيمم الخ يقتضي انهما محبت وشملهما وادراكهما  
وادة ذلك العقل وما يتربك عليه والفهم المطلق بمعنى الازدراك والفكر ترتيب المعلومات  
والمنطق اذراك الكلمات وما يعتبره عنها والقوى النبل منه كالنامية واخبارها ويجعل ان  
يراد بها ما يسمي الحواس ويراد بالاول والاخرى كانت خاتما بقوى بها المقولت **قول** كالتيمم  
المدرك الخ البدك فلجسد معنى وقد يفرق بينهما كالتيمم اعطاءه خلفه وتكمل بيته  
والقوى الخ الخاتمة معطوف على الخاتمة المراد بها القوى الطبيعية التي تسمى بالكم والابدا  
الخاتمة ومحدودة منصرفه لاجل التخصيص والاحتمال النوع كالتامة والحادثة والحادثة  
والدافعة والمضات العارضة تجميع هذين مع مراد فلهذا الغرض في قوله العارضة  
للمدرك صفة مسترة وقوله من العجوة الخ نبيك الخ فان الصفة عند ههنا بدنية  
تكون الاعمال كما سلمت لانهما واقعا بلها المرزوم كما لا اعراضا ظاهر **قوله** والكسبي  
الخ الظاهر ان الكسبي غير من ان يكون روحانيا كتركت المنصرف جسمانيا كالتيمم المدرك  
او خارا كالتيمم وسببها اليها كحصول المال وقيل ان الكسبي ينقسم الى روحاني وهو الذي  
والمعنى الله اشار الى الاول بتركة المنصرف عن الرذال وتخليتها بالاطلاق والمالكات لفظا  
والثاني بترتيب المدرك الخ واورد عليه ان جعل حصول المال والخارج من الجسماني بكلف والبر  
الكسبي ما الكسبي مدخل فيه وان لم يتقبل بغيره ولا يرد عليه الصفة لانها قد تحصل بمالها  
صليتها كما نوهم لان اصل الصفة لا دخل للكسبي في حيا والمالكات انما هي لغير ما يفضلها  
كما هو بابه وتركة المنصرف نظيرها من ذلك النفاذ وفي كلامه اشارة الى ان التخليد بالاجرام  
مقدمة على التخليد بالممكنة والمالكات شاملة للصبايع والمطبوعة بمعنى المقولة الراجحة  
في ميزان الطبيعة وقد وقع هذا اللفظ هذا المعنى في كلامه من يوثق به كالتعليق وقال  
المرزوم في المشعر منه مصنوع ومطبووع ولا عثرة بانها كالمصنوع الموقوف هاهنا لم يوجد في  
اللفظ وفيه فرقان البسائر ونقطة نقلت طمعت المكيال ملائمة لكون المل كالفلاحة الملائمة  
عن نتائج ما فطره والطبع المطبوع اي المملوء انتهى وكذا قال في رغب وفي كلام علي رضي الله عنه  
العقل عقلا فطربوع وسموع وهو فيه معنى الجلي وفطره بالعارضة كمنفس البدك  
كظهير من الاوساخ وقصر الشارب ونحوه مما يورث البدك وثمة الخ كسب الحيا مقصودا  
جمع حلية وهي الزينة المحاورة للبدك كاللباس وجوز فيه ضم الحيا وكسر اللام وتشديد الياء **قوله**  
ان تعقوب الخ لم يتغير لتسميه كما مر لعدم تعلو الفرضيه وقد قسم الى روحاني كعلم الحيا والحواس  
وحيث ان كنعيم الجنة المحسوس وهي كمنقورة الله وعفوه وكسبي كجزا الاعمال وقيل ليس فيها  
كسبي لانه لا يجب على الله شي والخروج اليه ويؤويه مصارع بوابه بيا موجدة وقاوم شدة همة  
من النبوة وهي الامسكات وعليين اغلا الجناد وموضع في السما بالسابعة تصعد النيران والجنون  
وهو في الاشراج عليه اوعلى معنى الفوقية ولا واحدة وتجمع بين سلامة على خلاف القياس  
وانها لا يبرهن كدها لانه لم يستعمل للتبايد والخلود وفي القاموس الابد محركة التفر والجمع الابد  
والبود والدايم قاندا الابد من كاضين وايد الابد بمعنى انتهى فالابد جمع جمع بد وهو شي الخ  
الابد كما ان التيمم من الغلة لانه زيادة المنفعة بالماء والشرك على خلاف القياس والمراد بالابد  
التسوية بينهما نظريا للفقهاء كالعالمين وادارة الابد للثانية وقوله فطره بالعارضة  
وتحقيقه لانه يقال فطر من باب تمل انما تقدم والمراد ما فعله قبل من الذنوب وهو اشارة الى الحافذة

مير بادشاه

لشي

صفت الله

ملاحظه

لشي

من التخليد والتخليد **قوله** والمراد هو الفطر الاخير الخ اي المراد بالانعام المدلول عليه بقوله  
انعمت النعم الاخرية وما يتوصل به اليها من التوبة كمن كيدا المنصر وما معها لانه  
لا يخبر المؤمن فلا وجه لادراكه في الدعاء بئله ولا يرد عليه انه دخل في الوصلة وان لم يخبر  
فلا حجة لاجل الوصلة على ما يشتمل القربى والبعده وينكف تاويله والتعريف بالمعنى  
لنقلت ما مضى منه لتوقف النعم الاخرية عليه فان كانت لم تكن في الابد للتحققه والاول  
انعمت عليهم في علمك ففقيه استعارة تعجبه والاول المحسن واو في وفي كلامه اشارة الى ان  
ما ارضاه من نفس الزين انعمت عليهم بالمؤمنين ولا انه اشتمل جميع المكلفين كما توهم  
وقيل انه يكرهه لاجل ترك الاولي من الاولي والانيبا عليهم الصلاة والسلام من الزلات  
المفتقرة الا ان يجعل الا للذنب والاخرت المتصوم من انما وان خالف صريح كلامه  
غير محتاج اليه راسا ولا لخاصة بغيره من المص والتعشيري كما توهمه السطوي وعبارته في الكشاف  
الذين انعمت عليهم هم المؤمنون واطراف الانعام للشكل كل انعام من انعمت عليه بنعمة الاسلام  
لم يتوقفه الاصابته واستعملت عليه وانما قد كونه المص رحمة الله اليها وهو اظهر لما في هر  
من مخالفة ما تقر به الامسول ولم يفرق بين المطلق والمقيد والظاهر في قوله  
وهذا انما من عدم الفرق بين المطلق المقوي والاصولي والمراد الاول كاشا واليه في الكشاف  
واوضحه قد ستره وقال المراد انه لم يقيد بشي من غير انما يتعد كاليه باليه لستعريف  
معمونة المقام كل انعام بنعمة وكذا كان هذا المشو لا عايقا قال لا من انعم المرزوم في قوله  
قالوه هنا قال بقدر ما اورد من كلامهم **قوله** اي في هذا التاويل سكا طعموم الى الاطلاق اذ لو  
قيد وقيل انعمت عليهم بنعمة الاسلام والذين انعمت عليهم لستعفا ومنه العموم ولا دخل للاطلاق  
في افادة العموم فحينئذ يكون الحد للاقتضار ويكره ان يتجانب عنه بانه المنعم اذا ان  
مستغول انعمت المحذوف هو نعمة الاسلام حتى يرد عليه ما ذكره هو عام وجعل المطلوب باهنا  
الذي هو سلك طريق الاسلام فاما انما استغنى من تقديا الطلب بصراط انعمت وتعليقه  
به على ادعائات الاسلام كل نعمة فخطت خطب وشوا ولم يمتد المقراط المستغنى وهو اظهر بان  
يخفي **قوله** لسرك الخ في بيان ان القيمة لثلاثة على كافر نعمة فقيل لا نعمة له عليه  
لظاهر قوله تعالى اولئك الذين انعم الله عليهم من النبيين الاية وقيل قد يكون منعم عليه والتمرا  
ان مطلق النعم كغير البر والفاجر والنعم التامة مختصة بالمؤمنين لانها بسعادة الابد  
وهو الحق اني وهو محض كلام الامام **قوله** بذل من الدين وصفتها قدمت اليه لانه اشارة الى  
لتزججهما لما قبلها من وجوه المبالغة والنكت السالفة وهو بذكر كل من كل ولم يجعله بذكر الامم  
عليهم لانه لم يخلو الصلاة عن الامم لانه ليس في نعمة الصلح حقيقة كما يتوهم  
بل لانه لا يخلو من ذلك كما كسب المعنى وهذا محتمل في قول الجحيان انه ضعيف لان غير  
فما مل وضعه صفة بمعنى مغاير والمبدل بالوصف ضعيف لانه اعتربه سيبويه صفة غير متجبه  
لان غير غلبت عليه لاسمية ولذا كان في الاكثر غير محتمل وقد تم الصفة وهي المنسية وهي كاشفة  
المنزلة لانه التعريف كصوابه لان المنعم عليهم بالاسلام المهديين لظروف الاستقامة لا يكونون  
من اهل القصب واذ الريد بهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام فالامر ظاهر والمرد لم يثبت صريحا  
لان قوله على كسب رجوعه الى الوجوه الثلاثة اما الاول فلا كون عنده لان الصفة والمؤمنون  
كسبوا كل ما هم منهم من اجبة الى الاول فقط وحصل قوله هو الذين سلوا انظارا من قوله  
هو الشخص المؤمن وهذا بناء على ما وقع في بعض النسخ وهو بذكر من الذين على معنى ان المنعم عليهم  
هم الذين سلوا امر القصب والصلح او صفة له سببه او مقتدة على معنى انهم جميعا من النعمة

شيخ الراه

خطيب

ابن محمد

خطيب



وهي لغة لايمان وبنو التامة من الغضب لفضل انهم وهداه عبا و الكفاف بعينها وفي بعض الجوانب  
لصحتها هذا التصحيح هذا الوجه وقال قد ستم اذ جعل غير المفضول بل الامن الذين  
ارتد بالثاني الذات مع قصد تكرير العامل والفسير الميم في حذ من تلك المتبالات بقوله  
هو الذي سلكوا النظر لقلوبهم والشخص المعين وبذلك نظروا الى الانبياء لا وقع وان جعل صفة  
كان المعنى انهم جميعا ويرى النعم المطلق التي اثبت لهم بطريق الصلة وبين السلامة التي امكن  
لهم بطريق الصفة وفي قوله هذا ما نعمة الاسلام لانه الامان متحد بالاسلام وشتم على  
الاعمال كما ومذنبه وصيبي يكون الوصف بالسلامة عن الغضب والصلال بعد اثبات  
الايان تاكيدا لا يقيد او تخصصا وهو المراد بالصفة المقيدة الا اذ جعل الايمان على  
التصديق وحده او مع الاعتقاد كما ذهب لبعض النحويين **ومما** علم معنى المبينة والمقيدة  
وان الايمان ان سلك الاعمال فالصفة مبينة والافق مقيدة وقد اورد على ما في الجوانب  
الشريفة قولهم هو الشخص المعين حكم على البدل بالشخص والتعريف بما يشتمل عليه المبدأ منه  
من الصفة الذي هو كالعلة فيها وقوله هو الذي سلكوا حكم على المتبدل منه بالبدل والخصم الاول  
في الفاظ او عكسه بل هو صواب بالاتحاد وهو المناسبات كون الثاني تفسير الاطلاق فكيف يكون  
نظيره لا يمكن ان يقال اذا ارتد به فمستند اليه المستند فاذ ما يقيد قوله فهو الشخص  
المعنى بل من الحصر هناك العتاد في كلام المصنف رحمه الله نظيره قوله ما لم يتحقق ما يكون طريق  
للمؤمنين لانظير قولهم في التسمية هو المشهود عليه بالاستقامة ثم جعله في الاصل تقدير  
كون للموصوف عبارة عن كل المؤمنين المشتمل ايمانهم على الاعمال والمفضول عليهم والمقالات  
مطلقا كما يشعر به قوله سلكوا من الغضب والصلال المتكون ذات البدل اعين ذات المتبدل منه  
وان الكفر في اتحادها ما اذا اتحدت صفة واحدة على ما صدق عليه الاخر فلا يخفى ان ما ذكر من الفائق  
يتوقف على ما ذكرنا والغضب هذا بانهم عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في الدر المنثور وغيره المفضول  
عليهم اليهود والاضالتي المتكاري فالوكان الموصوف عبارة عن مطلق المؤمنين وانك من غير الفريقين  
كان حسنا بالاتحاد ووصيبي في تفسير قول المصنف رحمه الله تعالى سلكوا الى بالسلامة عن مثل الغضب  
والصلال الكافي فيهما وسميهم قال في تفسيره انه قد سبق ان المراد بالموصوف المؤمنين وقيل  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقيل الصالحين موسى وعيسى الخ فان كان الاول فالمراد بالمفضول عليهم الصلاة  
ان كان الذي ارتد لا انتقام منهم والعاد ليرجع الطريق المستوي او العفاة والنجاة من الله فالصفة  
مقيدة لان ارتداد المؤمنين ايمانها كما لا يمكن ان يكون عليه قوله فيما سياتي ان المنعم عليه وفق  
للمعنى بين معرفة الحق اذ ان العلم له وان كان اليهود والنصارى ضالين بل مؤكدة وان كان  
الثاني فمبينة على ان تفسير المفضول عليهم في المقالات التي كان ثلثا والثاني كما لا يخفى في قوله  
فيما سبق والمراد هو القسم الاخير الخ ويشير الى وجه آخر وهو ان المراد بالموصوف المنعم  
عليهم بالمنعم الاخرية وما يتوصل اليه التمام الذي يتبينه فان جعل المنعم عليه جميع ذلك فالصفة  
مبينة وان جعل على المنعم عليهم في الجملة فتقيد على المعنى الاول والثاني للمفضول عليهم والاضالتي  
ومبينة على المعنى الثاني **قوله** علم معنى ان المنعم لهم فنزل فيما مر لانه على ان الايمان نيا في  
الفضيان وقوله على معنى انما بل انما الايمان الوصف الكاشف لا الوصف المقيد المخصص  
لان المنعم عليه على هذا التقدير يكون لغرض فلا يصح القول بالانبياء لان طوله الايمان  
فكان علمنا اننا نوحى قوله ان مقيدة عن هذا التقدير لا يفيق الفصل بالاجوب بين المفسر والمفسر  
فقد علم اننا نوحى على ما في الشبهة الاولى وقيل ان الإشارة الى جعل الموصوف على المؤمنين  
والنعم على الايمان والمفضول عليهم والاضالتي على الاول والثاني ويجوز ان يراد ايضا بانبياء

ليثي

ابن نجيد

بحسب الظاهر ولم يقيد بحسب الحاقبة والنظر الى الموافقة ثم ان لفظ الذي ليع صفة  
وموصوفه فاختلاف من ومما من الموصولات فانها لا توصف بها كما في الرضى وغيره كقولك العزيم  
وفي نسخة بين النعمة المطلقة التي اثبت لهم بطريق الصلة وبين السلامة عن الغضب والصلال  
التي اثبت لهم بطريق الصفة وسمى الايمان نعمة مطلقا لانه على سعادته الشانين كما  
مشتملة على جميع النعم فيصرف المطلق اليها **قوله** وذلك انما يصح له الإشارة الى الوصفية او  
لما سبق وهو جواب عن سؤال الصفة وهو ان غير وصف من لا يوصف من استمال المتوعدة في الايمان  
قال النحاة انها لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها المعرفة ولا يثبت على المشهور من منع ابدال  
النكرة من المعرفة كسبالي فما وجه ما مر من نحو قوله لينا فيه فلما **جاء** بوجوب  
اتمام جانب الموصوف او من جانب الصفة فالاولات الموصوف هنا معين كالنكرة فيصيح  
ان يوصف بالانفة ليرد بالذات كما نعتت عدلتهم قوم باعنائهم والاجمع هو عهد ذهبي  
وحكمه حكم النكرة وانجاز من اعطاء لفظه وظاهرهما معا مكتمة كمال المعرفة والموصوف حكمه  
حكم المعروف باللام تجري فيهما وفيها منه والحكامه هذا يحصل ما قرره وهذا ولما ورد عليه  
ان الموصوف حمل ولا على المؤمنين واصحاب موسى وعيسى او الانبياء فلهذا الصلاة والسلام  
فهو مبهود خادج ولو سلم عدم العهد في الاول فلا يفي سلبها على الاطلاق لعدم مجزئها على  
جميع الوجوه اثنا والشراح المحققون انهم بان جواب جدي ان لا يوصف ان غير المفضول  
على تقدير الوصفية صفة المعرفة ولو سلم فلا يسم انه نكرة ومعنى الالتماس في تعريف غيرنا  
لخرو وقال قدس سره ويجوز ان يريد ما ذكره او لا طائفة من المؤمنين لاجا فانهم واذ جعل على  
الاستغراق المتبادر من العبارة فحين ان يكون ما ذكره في الجواب وجها وابعال تلك الثلاثة  
وهو العهد الذي كما شهد له الشبهة يقول الشاعر وذكر بعضهم ان المستغراق في العلم  
بحضرة كثره فاشبه النكرة وعومل معاملة النكرة وهذا مع عدم اشتماله في الاستعمال يرفع  
ذلك التشبيه فمما ظاهرا واعتبر في علمه بان لا تصف باياه النظر الصحيح وحمل الموصوف  
على ما ذكره يعلم غير مناسب لجعل طريقهم مشهودا اعلمت بالاستقامة فلما فهم انه  
مؤول بالاحقة لذلك ولا فرق بين كونه جديا وكونه وجها لخرقة ما قد **بقي** ما هنا بحث  
بينه وبين النبية لفان اهل الامور جعلوا الموصوف من صيغ العموم والتعميم وانما المقاي  
جعلوه معرفة وقالوا انهم يعمدون لذي في الصلة على ما حقق في شرح الرسالة الوصفية  
وكلامهم هنا على ان المقصود من الموصوف انما المعبود الذي هو حصة معينة من الجنس والجنس  
من حيث تحققه في ضمن فرد ما وهذه مسائل المتبادر او متنا فيه متنا فرة وقول المحقق هنا  
بعد ما قرره في الجواب نعم نتيجة ان نفي الجواز الوصف بالنكرة انما يكون اذا ارتد البعض منهم كالمهم  
ولا كذلك الموصوف هنا فان كان ما لا يفرق بين الغير وعول عليه ولذا الخرم لتبريد فان يكثر  
وقوله كالمخلى بالام هذه عبارة مشهورة لاهل العربية فيقولون المعروف باللام محلي جعلوا التعريف  
حله للنكرة فتواستعارة من حيثها مطلقا صفة فيما ذكره وقيل ان النعمة ايضا لان الام  
لخرم تنزيها للفظ من غير زيادة معنى فيدو فية **نظر قوله** ولقد مر على اللين الخ هذا الشعور  
لرطل من بي يتناول وهو هكذا

- ولقد امر على اللين ليثي • فمضيت ثم قلت لا يعنيني
  - عنيان بمنتهى اهل اها به • اتم وزركه سخطه رضى ليثي
- وروي فاعت ثم قول وكورد جلة يثبت صفة المصنف لانه على المعنى المقصود منه وهو التمدح  
بالوقالات المعنى على ليم عادة المستقر سبدي وهو وقد عدي ولا على ما اورد ولا شك انه لم يرد

سعد

ليثي

بحسب



كل شيء ولا يثبتا معنا وامر بمعنى من زوت وعبر بالمضارع حكايته بحال الماضية كما في خصائص  
ابن جني والاشهر التبعدي وهذا اولى من جعل قوله قضيت قرينة على ان المراد بامر مررت  
قضيت بمعنى انتهى بغيره لله لانه على تحقيق عراضه عنه ولو لم يترد في نحو الخال في جملته  
يسبغ لانه المعنى ليس على تقييد المردود بحال السب بل على انه لم يرد واستمر في اوقات  
متعاقبة على لغير ما مر من التيام للحلاسة واذا له وهو كضرب عند مصفا لاهضات غير  
الشفها وقد قالوا ما نساب اشكك الاضليل لانه مما قاله فيكون لغيره قال تعقب الاقرب

- لا يثبت الخبر على سفلته • والخبر لا يثبت التذلل
- اذ اليم سبني جملته • اقول زدي في العنق

ولذا قال الله تعالى واذا نظرتهم الجاهلون قالوا سلاما ولا تعني في معنى لان زدي في اول بيتي  
الاشغال به والانتقام منه وقت الايبت نفسه في تصورها بصورة اخرى ومثنت شعر  
العاطفة وتخصر زيادة النافية ما بقطف الجاهل عند المازني وقاله بغير النافية وهو هنا  
للمراخي في الزيد **قول** ابي لامر لا ينال الحركا تيمون بالاضافة وقد وصف به المعروف  
لانها في معنى التكرة وهي الظاهر في الوصفية من كالتب لاحتفال الحال فيه وهذا لا يخفى ان اللام  
في هذا المثال من اربعة وان نضاه ابو علي وان جني وردة غيرهم من النجاة وفي ذلك المصنوع المهور  
لانها مع يشبه التكرة فيصعقان بوصف بالكرة وان لم يرد في قوله وفيه نظر **قول** او جعل غير  
بالاضافة لم قاله صدم الاقرب لغيرها ثلثة مؤنث كانه ان تقم موقعا لا تكون  
فيه معرفة ذلك اذا اراد به النجاة من حوزة من جاز غير زيد الثاني ان تكون موقعا  
لا تكون فيه الامتعة وذلك اذا اراد به شيء يعرف بمضادة المتخالف الذي في معنى لاضاده  
فقد اهو كما اذا قلت مررت بغيرك اي بالمعروف بمضادة تاك لان في هذا الصبر يصعب  
فقد كرر جار على مؤنث الثالث ان تقع موصفا تكون فيه تكرة تارة ومرة اخرى فيقول  
مررت برجل كرم غير ليم ليم فيقول ومن هنا تبت ان من قال انه لا يتبع اصله لم يصب وكذا  
ما قاله المصنف لانه ما ذكره يعرف بمضادة المضاف اليه وهو الشرط لا يعرف في اوله ولا يرد  
به فلا يفيد ما افاده شيئا وليس في ان المصنوع عليه من عليه في الكارة ما كونه

لا يتبع صفة فلا بد له من دليل وكلام صدم الاقرب ما قاله المصنف في شرحه وانما السراج وقد نقله  
ابو علي في التذكرة عن القمرا وانهما في الا ان ابا علي زده في التذكرة بقوله نعمنا لغيره انما قال  
غير الذي كتبه القمرا **عند ابن القبايغ** في نحو اشتمع الكفا وبيان ما للحال قد تمت على  
صاحبها وهو غير الذي اشتهر الذي يدعى صفة لولا ان صفة القامح والذي كانوا يعملون  
فردنا افاده فليس يثبت لغيره ان ما ذهبوا اليه من عدم لغيره مثل وغيره حسب وسوي لقلنا  
في وجهه فقال ابن السراج والسير في فوشدة الابهام لان غير صامح كل ما يرد في سبويه والمترد  
هو كونه بمعنى اسم الفاعل وهو مماثل وكاف وما ذكره المصنف في الله كما في قوله المصنوع انما يتشقق

على مذهب ابن السراج وهو يرجع على مذهب سبويه فلا لانه ما افاضه غير محضه اذا قصد  
به الثبوت يتعرف بالاضافة كما مر ولقد اشدت برحمتنا المنعم عليهم لانه المراد به المومنون الكاملون  
عليك وعملا والآخر للمصنوع عليهم ان اتخذوا مع الضالين او مجموعهم ان لم يتحدوا فلا يرد انما ليس  
له صفة واحد بل صفة اثنان وصمته هو الصفة والضمير في بغيره وقوله تعين بغيره فيكون  
في صفة من غير السكون بمعنى يبينها بها وغيرها وصدتها تبيين الاشياء والبحث هنا بانها كالمعروف  
وصفت المرفقة بالكرة كالمعروف انما منها والحواشي **عنه** فان ذلك انما هو اذا لم يبدل المبدل  
معنى لا يرد اعلى المبدل لانه فان افاده كما ذكرته بانك حين منك غير محضه لما عرفتم ان انه

ابن كمال

ليني

توجهه للبدلية والوصفية معا صفة وصفتنا لاتحادهما على ما ذكر تعريفنا ونسبنا ونسبنا  
شيء فانهم صرحوا بجوازه لفظا واشترطوا الكوفيتون في انما التكرة من المعرفه شرط في اتحاد اللفظ  
وان تكون التكرة مؤنثه نحو لفتقا بالناصبه فاصحة كاذنرو وافهم ابن ابي الربيع على الثاني  
وما ذكره ابو شيخان من المذهب فتأمل **قول** وعن ابن كثير نصبه على الحال قال قد مررت  
فلا بد ان تكون تكرة على الوجه الذي اشارنا اليه وقد جعل بمعنى من غير كونها لفظية  
كما يشهد له اذ حال اللام عليه في عبارة كثيرة من العلماء كمنه من لا يترد نصبه الاذنا وقالوا  
لم يرد له شاهد في كلام بيتهم كمنه من انهم وما اشارنا اليه هو كون الصفة ليس تحقق  
فيكون تكرة على اصله صفة مذهب ابن السراج وكونه بمعنى من غير مذهب سبويه  
كما مر في قوله لتكون انما في لفظية وقصور ظاهرهما استلفناه واقينا اذ لم يكن دخول اللام  
عليه من نصبه للاذنا ومم طمنا العوتية ومنهم اهل اللغة كمنه من اني استشهد به وفي المصباح  
لم يسمع دخول اللام عليه فاجترأ بعضهم فاخذوا عليه لانه لما اشارنا اليه في المعرفه فمما صفتها لغيره فجاز  
ان يدخل عليه ما يقاب الاضافة وهو الالف واللام وذلك ان تمتع الاستدلال ونقول الاض

هنا التبر للتعريف بل للتخصيص والالف واللام لا تفتد كمنه من اني استشهد به وفي المصباح  
مثل سوي وحسب فانها في المصنف في لانه تظن الالف واللام انهم وفي ذلك المصنوع فربيه  
باللام خطأ وحمله كالامر الذي صنف لانه ليس من مواضع الحال من المصنف التي وصح  
بات الفعل التمت مع ظهوره اشارة الى اتحاد حامل الحال وفيها فان المشهور لزومه ومنهم  
من يجوز باختلاف القامح في الحال وصاحبها كافتل الرضى عن المالك اما الاقرب فظاهر واما  
الثاني فلان الذي في حال نصيب او رفع عند المحققين في التحقيق هو المجرور وقوله لجات  
والمجرور في حال كذا انما صح قبل وهو في غير الخبر وقد تدبر اعني مذهب الخليل وقت اقلية  
فالمزاد بالذين التمت عليهم المومنون الكاملون كما اذا كان نبلا او صفة كاشفة وموساة  
على ما يتبادر من انه للتفسير والمفسر غير المفسر وفيه علة انه لا يرد لانه قد يرد اعني منهم

فلا ينافي العموم **وسيد** قال شيخنا في الايات التبيين ان الغالب في كلام المصنفين استعمال  
اي قمتا ما وظهر اعني فيما فيه نوع خفاء وقد يستعملان بمعنى قبال وهذا لرواية عن ابن كثير  
شاذة خارجة عن السبعة **قول** ما بالاستتعا الا قد تترد في النجاة غير يتشقق بالمعروف وهو  
عن تمام الكلام عند المغاربة كما ان نصيب الاستتعا من الامهات والمخياره ابن عصفور وعلى الحال  
عند الفارسي واشاره ابن مالك وعلى التشبيه بظن فلما كان عند جماعة واختره ابن السراج  
وقوله بالاستتعا سبغ على الاقوال والظاهر انه على الاول منها والمراد ما لقبيلين في كلامهم  
والكاف لان مطلق النجاة على ما مر يشتملها وقيل المعصوم عليهم والقاتلين والاول هو الصحيح  
وانما فيه بذلك ليكون الاستتعا متصلا على الصل ولغيره لانه وقد ذهب جماعة من  
الانتم قطع فلا حاجة لغيره بيان الرجوع عنده وقد اعترف من القراء على الاستتعا بان لا يتراد  
الا اذا تقدم ما في كقولهم

- ما كان يرضو رسول الله فعلها • والطيبان ابو بكر والاعتر
- ومنع مستند الالهات وركوت زانية من غير تقدم في كقولهم فعلها ما معك ان لا تتجوز وقوله
- وتلحن في المهنات للصبة • والله وواع ذاب غير عاقل

وغو ما لا يقى من اشهاد وكأنه اراد انما لا يتراد في الالف والعاطفة وحسنه لانهم السعد فاقبل  
**فكه** والفتحة في النور ان في حركات كيجان لفظا ومعنى من فاشيوار اذا تحركت في النفس  
فلق على مكان منها الذات والروح والدم والقوى الخوازية المقابلة للقوى العقلية كما قاله  
الغزالي رحمه الله في كتاب معارج القدر والمراد هنا ان النفس الشاطنة لان النفس من كفايتها

سبغ

لنصير



أو الدم كما قاله الراغب الغضب كوزن دم القلب لأنه يكون من تحت الحرارة القوية في قلبه  
فلذا أورد في الحديث أن الغضب فانه يطرقت من فوقه قلبا من دم المرزوق المنقح أو  
مخزوق عينيته والدم مركب الروح المتوالي فلذا الحزب الوخه والتخون العرو في حديثه  
ان زيادة القوى الخيرة انما والانتقام انما حاله من القوة وهي العفو وتقال تعالى فانتقم منهم  
انما عاقبتهم انما أشد عفوهم وقوله ارادة منصوبه على انما مفعول له والغضب فتارة  
بحركة النفس من ارادة الانتقام كما في شرح المقناج للسعد وتارة ارادة الانتقام  
كما في شرح المقاصد ويضرب منه ما قيل في الغضب عند غلبات دم القلب وقال  
قد سره انما سبب قريب لارادة الانتقام وسبب بعيد لنفس الانتقام واما شهوة القلب  
للانتقام وميله اليه فتتقاة على الغضب ولذا وفق بعض المحققين بين حصول ارادة الانتقام  
منتهية من تارة ومثلها في ضربى بان قال لارادة الانتقام سبب للغضب لارادة  
الشهوة وغايتها ارادة العرفقو للمصير بها لارادة الانتقام اما العفو فتارة وفاتية وتارة  
وعلى الاول فتراده بالمسبب الانتقام وعلى الثاني في الارادة او نفسه اطلاقا لاسم السبب على سببه القريب  
أو البعيد **قوله** على ما مر من تسمية تعالى الخ قال العلامة القراني في كتاب القواعد كل ما يبتدئ بحقيقة  
عليه تعالى في محمول على الجاز كالرحمة والغضب والخلف لثقلت فيه فقال الاعراب المراد بزيادة الاحكام  
وارادة العقاب وقال ابو بكر الباقلان المراد انه فيما ملهم مغالمة الرجم والعصيان في اراد  
بالاول الاحكام نفسه وقدر عليه وفي القرآن مواضع منها ما يشهد للاول كقوله تعالى وسعت كل  
شيء رحمة وعلم فان الاقتران بالعلم والوصف بالسعة لعموم تعلق الارادة فيهما ما يشهد للاول  
لثاني كقوله تعالى هذا رحمة من ربى فان الاشارة للسعة وهو لسان منه ومنه ما يشهد للاول  
كما في الفاتحة انتهى بما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لانه من قوله من القبر الكبير وقوله انما يؤخذ باعتبار  
الغايات دون المبادي المحر في اضافة والمراد بالمبادي مباديها المحسوسة المستخلصة على الله  
كرقة القلب وثورات النفس فلا بد عليه ان قد يؤخذ باعتبار الاستباب كالضارة المتقاربان  
وقد يجعل استنطاق من غير نظر للمبادي والغايات كما سيأتي وما في الكتاب من ان معنى  
غضب الله ارادة الانتقام كالعصاة وانزال العقوبة بهم وان يفعل بهم ما يفعل الملك اذا  
غضب على من تخلف ايدى حكام القارح المحقق على ان الغضب بحال عن سببه وهو ارادة  
الانتقام وصنيط انزال العقوبة بكسر اللام عطفها على الانتقام وكذا وان يفعل قال قد سر  
سرة الغضب والرحمة من الاعراض النفسانية المستعمل اطلاقا على ما عليه تعالى في قوله في الكلام عن  
ظاهره وذلك من وجوه الاول ان تجعل الرحمة ارادة الانعام والغضب ارادة الانتقام  
اطلافا لاسم السبب على المسبب القريب الثاني ان يجعل اجزاء الانعام والانتقام اطلاقا لاسم  
السبب على المسبب البعيد الثالث ان يحمل الكلام على الاستعارة التمثيلية والمصير لثارة في  
الرحمة الثاني وفي الغضب التمثيلية بان تشبه كاله تعالى مع العصاة في عصيانهم له وادانته في  
الانتقام منهم وانزاله العقوبة بهم كالملاك اذا غضب على من عصاه فان اراد ان ينظمه ويؤاخذ  
الانزوي الى قوله تعالى وان يفعل بهم لافانضبه به على علاقة المشابهة والى اعتبار التركيب  
حيث قال هو ارادة الانتقام وانزال العقوبة برفع اللام كما في النسخ المعرو على ما فاقوله وان  
يفعل برفع المحل ايضا وتوجه الخبر لجعل الغضب مجازا عن الارادة لا الانتقام والرحمة الانعام  
دون ارادة تارة الى سبق وجنود غصبه مخالف للنسخ وعلمه فالتميز للتشبيه مستمد  
فالواجب ان يقال لان الملك اذا غضب على من عصاه اراد ان ينظمه وتكتمه السبق مجرد  
تحليل فان ارادته تعالى اذا تعلقت بافعاله افضت اليها الجحما والوصف بالانعام والانتقام  
اقوي في الترغيب والترهيب من الوصف بزيادة كما قال ابن جني انما صرح باستناد النسخة

ليثي

النية

النية القوية او كونه استناد الغضب تارة بما كانه فيل الانتقام فاير من جنابك واما اولئك  
فيستحقون ان يعذبوا عليهم **قوله** لثا لثا كلام من وجوه الاول ان تاييد الرفع  
الذي يبنى عليه بقصر مد عا في بصحة روايته لانه الموجود في النسخ للعبارة مع انصبتا  
معارض بان قوام النية لا يتقلا فيضطره بكسر اللام وقال فيمكنه علمه هكذا هو عطف المحر  
كما في بعض النسخ الثاني ان قوله ولا يكون لقوله وانزال العقوبة فانها ليس كما قال بل لفاتية  
لحسن مما ذكره وهو نفسير الانتقام اذا وصف بها العزير المنتقم لانه قد يكون بمعنى الاكثار  
كما في قوله تعالى وما للمؤمنين وستغنى لنفسهم كظنهم عليه عطفها نفسير بالاحتران واي فائدة  
انتقم من هذه الثالثة ان ماعو لعل من استندراك التشبيه غير وانه لان هذه عبارة عن  
السلف كما سلفنا وفيها معنى فيق وهو لاشارة الى ان هذه السببية معروفة مشهورة  
وانها باعتبار عصبية الغضا فان غضب غيرهم لا يلزمه ما ذكر وان افها المتعلق لا ترتبط  
بالاستباب وانما هو جاز على جميع كلامهم فتدبر الرابع انه تارة ان تكون هذه الاستعارة  
التمثيلية كما اقتصر في ذكر بعض الفاظ السبب المشبه بها كما سيأتي في قوله تعالى اولئك على  
هدى وانه انما يكون اذا كانت مدلولها هو المخرج في تلك الهيئة كما حققته ولا شك  
ان معنى الغضب ليس كذلك بل قيل ان ليس من اجزائه الغضب المشبه بها لان نظيره في الهيئة  
المشبهة واما قوله وان يفعل بهم فلما مر وقيل انه اشارة الى ان علاقة السببية في نوع المعنى  
المجازي كما ذكرت الرحمة مجاز عن انعامه لان الملك اذا غضب على رعيته عورق لهم ما بهم  
معروفة وانعامه وقوله هو ان غضب الله ارادة الانتقام لا يلاية الانتقام والتسوية  
فانهما جميع الالفاظ التي على الهيئة المشبه بها فلا يكون معنى غضب الله ما ذكره والالفاظ  
مستعملية وليس كذلك كما عرفت فاعرفه نرسنه الخامس ان قوله وتكتمه السبق مجرد  
تحليل السبق المذكور وروى في الحديث الصحيح فلا يبع ان يقال فيل انما اراد انتقامه  
الرحمة بالانعام والغضب بزيادة الانتقام عليه مجرد تحليل لا يدل على كلام المخشري ولا  
يفيضي به النظم القراني ومثله العان لا يليق بلاعة القرآن فان ارادت توضيحه فاصح لما يبتلى  
عليك **قوله** السبق في الحديث معناه الظاهر وهو التقدم وبالغلبة والزيادة  
الكثيرة فلما جعل الرحمة والغضب تارة من صفات الافعال والخر من صفات الذات كان جعلها  
معان على احد هما وجهها على وجه دون الاخر والاحتمالات اربعة والظاهر كونها على نوع  
واحد ولا بد لانه لا يمكنه كعضتها المقام فيجعل اقتضاه قرينة على انها يرهبها والزمخشري  
لما فضل الاول بالانعام الذي هو صفة فعل والثاني بالارادة التي هي صفة ذاتية ومثله لا يفرغ لافعا  
علا انه السبب بالنظم وهو كذلك لانه قد لفظا وكره معنى وصرح بوقوعه في قوله انعمت  
فتناسب ذلك نفسير بالانعام لانه وصف جميل وهو في مقام المدح والامتنان فيقتضي الوقوع  
عاجلا وخيرا لير على وجهه فينبغي نفسير بما ذكر على ذلك وهو الانعام والانتقام العقاب  
فهو وعيد مدح بخلفه ولذا قال الطيحي رحمه الله غصبة تعالى على عباده وعيد وهو كرسيم  
ينجا ورعدة بفضله كما قال

ليثي

اكل

- وان وان ارعدته او وعدته • بخلف انعامي وخير مؤعدي
- فلا يرد علميات الارادة صفة ذاتية فتدبر الرحمة بالارادة او في الحديث واما
- كون السبب مقام الترغيب والترهيب فقد يقال المقام مقام ترغيب لا غير فتدبر ارادة الانتقام
- ابلغ من نفسه وانسب بحال المؤمنين المقهورين بالذات هنا اشارة ان الغضب وان كان منقبا
- صرحا ومثبت ضمنا وقد استند اليه غير هذه الامة فلا يرد ان الغضب منغ فلا حاشية للغير
- فيموسيا في حقه في قوله تعالى ان الله لا يسيخ الائمة واما ما قيل من ان الغضب مشترك



بين ما ذكره وبين ما يصلح الطلاقة على ما لا اذلة المذكورة فاطلاقة على استحقاقه كونه  
من الصفات التي تطلق على العباد كما لستم تصبر ان ارادة انه كذلك في الوجود المعنوي فبحال  
المعقول والمنقول ان اراد في غير الشرح ولسانها كما لا يرد على من حقق بحارته وجره  
الطلاقة فانه لا يبا من ذلك **قول** وعلمهم في جعل الرفع لا يستحق في معنى الاعتراض بل يكون  
ما لا يقبل الاعتراض لطلاقة المعنى والجملة بحيث لو جعل محله اسم مفرد حال من مؤن ان الاعتراض كما استوف  
لشرايطه لصرب بذلك الاعتراض ولا يشترط ان يكون قابلا للاقتضائ به بالعقل لا المنقول فيما  
مستوح انفاقه على اعتباره محلا للمعنى لما قاله هاتين في هذا النسبة اذ ليس في جعل الرفع الاعتراض  
والا ان الطلاقة اذا كان ظرفا او جاريا او مجرورا في محله في محله في العا شير مقام الخبر عند استه  
وفي الجبة ان حروف الجر تنزل منزلة بعض حروف الفاعل كما ذهب به بمنزلة همنه انه قد  
ينزل منزلة بعض حروف الاشياء المجزوء كما في حكم الاعتراض وما قيل من ان نائب الفاعل في افعالها  
المبصرة ومن تبهم وليس بها عند ابن الخليل وغير من النحاة وكلام المصنف على المذهب الثاني  
الانه مخالفة في سائر الظواهر في اعتراض قوله تعالى قال اوجي الى ان استمع نداء من الجرح فاعر به باعلا الازر  
فتمسك من ذلك **قول** بخلاف الاول هو علمهم في انعت علمهم فانه في محله حيث على المعنوية  
**قول** ولا مزيد في قوله لا في الاصلين من زيد عند أهل النحاة بل وانها من ازيد في الازر  
العاطف في سائر المعنى المتكلمة والنسب بشمول النفي لكل واحد من المقطوف والمقطوف على سبيل  
يتوهم ان النفي هو الجموع من حيث هو مجموع فليست زيادة منها مؤدوية في لغوية وانما ذلك في  
حسب اصل المعنى المراد والكوفيون يجعلونها هنا بمعنى غير وفرد مرادها لرفع غير الذي عصب  
لما ذكره **قول** فكانه قيل لا المقصود بغيره ولا الصلواتين في قوله ان كلمة لا في قول المصنف  
لا المقصود بغيره ليست كالمعنى الذي يرد اهدنا صراط المنعم عليهم لا صراط المقصود عليهم فيبين  
كونها بمعنى غير وهو مقرر عند النحاة حتى قال المتكلمون ان لا قد تكون اسما مرادا فالعقل لكنه نظير  
اعتراضه فيما بعده لكونه على صورة الحرف ولذا جاز في عدم محمول ما بعده ما علمه كما سياتي  
فلا قلت في قوله بل غير بلاهنا في نصوتين للمعنى **وليس** عنه بانها كونهما موضوعا  
لنفي مشتبهة فيه في امرت به والعمل في التلاوة عليه صارت اظهر في فائدة معناه وهذا  
هو ثابت في السند بل هنا شتم انهم قالوا ان معنى النفي انما لازم معناه كما في قوله السند  
واما جزمه معناه كما ذكره على كلام المحققين المتفنا زاني وعليه ما فانيان للغايرة من النفي في  
فالكيفية بلا **قول** في نصوتين للمعنى ذلك ان تقول ان لا لا يحسب معناه الوضعي والثاني يحسب  
ما يفهم من مؤن وانما هما فلا مخالفة بين الموجهين **قول** ولذلك جاز ان ازيد غير ضارب  
ان لان غير لظنهم معنى النفي من ان لا في جواز فانه في خبره عليه وان كان المحمول انما جاز  
تقدمه اذ لجاز تقدمه ما مله والمصنف اليه لا يجوز تقدمه على المصنف فكذا معموله الا انه لما ذكره  
صارت اضافته كذا اضافة وانما يمنع النفي تقدمه ما بعده عليه اذ كان بما وان فانها لا يجوز على  
الفعل والاشياء شيئا الاستفهام وكل ما صدر من الكلام بخلاف لو كان فانها ملقضا بالفعل وعملانية  
وصارا كالجزم منه فجاز ان يقال نهية الم ضرب وعمرا ولن اجرب واسا لا فانها منع وجوزها على القليل  
كاز التقدم من غير الازم لغيره منصرف فيه حيث اجعلها قبلها فاعادها كما في قوله ان لا يخرج وجبت  
بلا طيل فجاز ايضا ان يتقدم عليها معقول ما بعده فلكل خلاف ما اذالم يتخطاها العاقل اصلا وان جواز الكوفيون  
لقد تم ما في خبرها عليه ما قيا ساعا على لغواها **قول** هذا ما قاله قدس سره وارضاه هنا ولا يخفى  
ما فيه فان قلت تحقق الصدق اذ اذوات النفي انما هي اذالم تختص بقيل وكانت لا كذلك استشعر  
منا فانه لما هو المقصود وقد عر بانها كاز فتم اذ ذلك لتعطي العاقل ربتها وهي صنادق متنا فية لما اذ  
فان لمخطه لها انما هو لعدم صدقها وهذا غريب منه وقد قال ابو حيان رحمة الله تعالى ما ذكر ما

ليثي

في الكشاف

في الكشاف وذكرا في حشر هذه المسألة في انما مسئلة متقدرة مفد وعنه اليقوي  
هذا التاسب بين غير ولا اذلة في كرفها اخلافا وما ذهب اليه مذهب ضعيف  
جدا وقد بناه على جواز انا زيدا الضارب وفي لفظه مذهب لا يبعد لاعتبارها لانه  
مذاهب وكون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى لا يقتضي له بان تجزي لمكانه في عليه ولا  
يثبت تركيب الالتماع من العرب ولم يسمع انا زيدا غير ضارب وقد ذكر النحاة قول  
من جوزة وروده انتهى وان امتنع انا زيدا مثل ضارب تتبع المصرفة الله  
فيما لم يخشري وهو لخذة برمتة من نفسية الرجحان كما انقله الطيبي وقد مر اعتراف  
ابي حيان عليه فان قلت اذا كان تاويل المضاف محرف مختلف في صدق اذ  
مخوذة المتقدم ما في خبره عليه فلم امتنع انا زيدا مثل ضارب مع ان مثل معنى ككاف  
وان كانت العلة النحوية لا يلزم اضطرابها قلت هذا واد بغير شيمة وفي  
حواشي ابن المصنف ان ايا الفتح ابن جني لجازة ايضا لان معنى مثل ضارب اشبه ضارب  
او كضارب ومنعه ابن السراج على تقدير عمل المضاف لانه كما زه على تقدير عمل ما  
يدل عليه وبه لخذ اكثر المناخري وابن مالك وذكر الجرجاني في نظره ان ان قابلية  
درجول لانه ولا الصلواتين في نوصه عطف الصلواتين على الذين وفر غير الصلواتين لسانها  
الصحاح وندى الى عمر وعلي والى رضي الله عنهم وهي ثوب يكون لا وغير معنى كقفا فيها  
ولذا اوردها المصنف رحمه الله هتاء وفي القاموس واما قراءة غير الصلواتين فتحوالة على ان ذلك  
على وجه النفي وفيه نظر ظاهر والصلوات العذول والاح هذا كلام الرغب بعينه  
والسوى والمستوي بمعنى المستقيم والمراد المسلك الموصل ونسبة بعضهم بفقدها ان الطرف  
السوى سواء اوجده او لا وهو قريب مما ذكره المصنف قوله وله عرض صريض ذكر الادب بالمرزوق  
وسلمب للوازنة ان العرض على ضربين في المحسومات وفي غيرها وفي الثاني يبراد الساع اشياء  
وامتداد وقته واكثر ما يستعمل فيها اعترض دون الطول كمنع عرضة ووجه عرضها  
السموات والارض وقد عا غير غير واما جمعها ببيتها ما قالوا عشا زمانا طولا غير ايضا والدم  
العريض الطويل في اذ الكمال والاتساع قال كثير بطاح له نسب معنى ولذا في لها عرض وطول  
فهدى الى المشبهة بالمحسومات والفضد الى السعة وقد عيب على ان تمام **قول**  
ويوم كطول الدهر في عرض مثله ووجد من هذا وهذا كطول  
وقيل جعل الزمان عرضا مع انه لا حقيقة اليه اذ كان يذكروا الطول قد استوفى في المعنى وهذا من  
فعلية ظم لانه سلك مثل طريقة كثير من التشبيه بالمحسنة وهذا كما قاله في الاخلاق لها عرض  
وطول وكذا في الزمان له كذا في عرض مثله ولا فضل **ولما** ان في هذه العبارة منزع بديع  
لم يبتها عليه وهو كما اشار اليه في الاساس ان حقيقة الضلال في الطريق المحسوس  
المسلك تعقد حتى لا يصل المقصد شتم استغنى لفقدا العلم والعمل الموصل للسعادة وشاع  
ذلك حتى صار حقيقة في عرض النعم والشرع فقوله العذر والارح ان اريد به ظاهره في سوا  
بيان معناه الاصل وان اريد بما يطلو عليها الطريق القويم والصرار للمستقيم فتوحيات لعناه  
الثاني المراد في المنظر عرض عرض صالح لها كما مر وان كان ما بعده ظاهر في الثاني وبقابلية  
لهذا به ولما كان صام من نوبع مراتبه ما يفتني بنوع ما هنا ايضا انشأ المانه لا ينضب  
ولا يفتني به مع انه قد يمدد في من التقابل وفي قوله عرض عرض ما لانه ليل ليل كحسب اثبت  
للعرض عرضا وما في قوله ما بين زائدة واذ في الصلوات اذ كانت كالزلات واقضاه اعطاه  
وهو الكفر قال في ان الكثرة لظا عظيمة وقيل المقصود بل في هذا ضعيف

في الكشاف







حكم انما الهاء المتعدية والذموم غالباً ولا علامة للمضمر المترفع مما قيل ان خرج بقيد العلية  
امين فانه بمعنى استجبتا المتعدية ولم يسمع له مفعول **قول** قال النخاعة انه كمنه  
غالباً ومن غير الغالب امين وايه بمعنى زلفانه لم يسمع له مفعول وقيل انما لم يسمع الا بعد ذلك  
بنتفاد وكذا بعد حديث اريد به زيادتها مستغنى عن ذكر مفعوله فهو اما معدي او منقول  
مترتبة الا ان وسينه ليست للطلب وانما هي مؤكدة وممتناه لاجب وقال العصام انه ليس  
متعدية وانما وضع لحدث منعده وهو استجبتا بقا لا دلج لسائر اللين ولا يقال ادج  
اللين ان اسار لئلا يمتناه استجبت دعائي ولمفعول دلج في معناه وهو مفعول قول ابن مالك  
رحمه الله لا زلفانه في معنى للمتعدى وقول خالد بن وهب وهو استجبت بوضوح كما اراد من انه اسم سماء  
الفاظ لا يقال وان قيل انه تكلف لان قائل امين لا يحظر بيانه لفظ استجبت ولانه لم يرد  
فيما وضع للافعال المتعدية معانيها وقيل انها موصوفة للمضاد لا لسانه ساد انما لها  
وردوه لوجوه مفصلة في شرح الكشاف والخلاف بين الفاصلين والانتفاء لكل من الجانبيين  
معروف مشهور وقيل انه اعجمي معترب مهمين لان قائل كقائل ليس من اوزان المغرب ورد بانه  
يكون وزناً لا نظراً له وظائره كقوله ولذا قيل انه في الفعل مضمور وزنه فعليه في اشبع والغير  
ما قيل ان اسم الله وقا وتلدن ان الضمير المستتر فيه لما كان راجعاً الى الله قيل ان من انما  
اعرب منه عن ابن عباس قال الزبلي رحمه الله في تخرجه احاديث الكشاف انه وا  
جدة اخرجه الثعلبي عن المصاح عنه وهو مع مخالفة المصاح في كل مقام نحو لا تغدبا  
وليس فيه تايد لانه اسم للفظ كما قيل ان المصاحف المعروفة الله جعل تفسيره باستجبال  
لعدم الثقة بما لا يروى مع مخالفتها لتفسير المشهور ما قيل ان ما روي عن ابن عباس روي  
الله منها يدعي ان المعنى لطلب لكت لا لطلب عدم الفعل والا لان امين في مثل امين كما  
بمعنى لا تقبل مرود وديان افعال فيه طلب لتعلق الارادة بما هو المطلوب سواء كان فعلاً  
او نكحاً لا يجاد الاثرها كما يوهمة ظاهر اللفظ وقيل كلمة امين مثل ابيت موصوفة للفظ  
استجبت وخلا بل المشاوعة ومن مرادفه او لكل واحد منهما على الوضع العام للموضوع له  
الخاص على ان كلام ابن عباس رضي الله عنهما يدل على انه ليس موصوفاً للمجرد استجبت ولا اعمه  
منه ومن مرادفه فقط ولا لكل واحد منهما بل للاعمه منهما ورن لفظ افضل او لكل منهما واما  
جعل فعل ويحده موصوفاً له فمعيد وهو تعسف وتكلف فتدبر متبني على الفتح  
لخفته وتقل الكسر مع الياء ولم يصح به لظهوره مما نظره به وما قيل من ان علمه انما ان  
تقتضي الباع على الحركة فلخنة الفتح للخفة فيما اكثر استعماله اضعف من علمه نحو فابن  
هو عن قوله كارتن واختلف في معناه ونضره ايها الاصل فذهب الى كل ما يفيد واما ما شد يد  
ميمه فذكر الولدي رحمه الله انه لغز فيه وقيل انه جمع امر بمعنى قاصد منصوب باجتماع  
ونحو مقتدر وقيل انه خطأ ولحن لانه لا تقصد به الصلاة وبه يفتي كما قاله شيخنا  
المفتي رحمه الله ولا وجه للفساد فانه ليس من القرآن بل دعاً ومعناه صحيح ويرجوه  
الحق هذا من شعره وراه الادب كصاحب الحاسة المصير بالبحر من عابره وهو فليس من معاذ  
المعروف بالمعروف وشعره وديوانه مشهور وفيه من فنون الفنون ما يقول لراويه ورايته  
اسلحوا امر مجنون فمعه ما قيل انه مع امينه فقال له لعلك باسنا را الكعبة وادع الله  
ان يريك من حب ليلى فقال اللهم زوني من حبهما فخره فيكي وانشد يقول  
يا رب انك ذو عرش ومنعطف بيت بكافية ليل الحبيبتا  
الذاكرن المصوي والناس قد عرفوا والشاهدين على الابد في الملبيتا

بات

باتت رفوة اوسا والركب مدد لجا وما الاوانس في فكر كارنيا  
كان ريقها مسك على ضرب شيبت باصهيب من بيم الشامينا  
يارب لا تسليتي خبيثا اسدا وتبرحة الله عبدا قال الحميري  
وهذا شاهد على المدة وقد بسطنا الكلام في الروض المنيرة في شرح شواهد التفسير  
امين فراد الله الخ قال في شرح الفصح هو من شمر قايله جبير من الاضبطه كان سأل  
الاسدي رحمه الله فخرته والاسدي اسمه فطيل لغير الفا وسكون الظا المهمله وفتح الحاء المهمله  
كجعر واللام وروي بضمهم كما والمعنى بنا عداك سالنك وازادوا مؤصوله وامين مقدم  
من تلخير للاهتمام بالاجابة وهو تامين على دعاء مقدم لعله من نحو او وقد يرد به  
الله عنى فلا حاجة لما قيل ان حقه التاخير عن قوله فراد الله الخ وان هذا ضرورة الوزن  
وقال ابن درستون في شرح الفصح المقصود ليس معروف وانما قصره الشاعر للضرورة وقد قيل  
لجعي الضروريات في الامور التي يسلكها لا يلبث بالادب وقيل الرواية في المدة ايضا واما هنا  
مخرف وهو هكذا تباعد مني فطيل وابن لته فلين مراد الله كما يتبين بعدا  
ويروي سائر النسخة بدل قوله دعوته وليس من القرآن بل بالاجماع وما نقل على  
في بعض الكتب لا ينبغي لعله كما في التيسير انما من السورة عند ابن مجاهد ولعدم اعتداد المص  
رحمته الله به قال رفاقا فلا حاجة لما قيل انه نحو لعل ليعاج من بعد عصر مجاهد ولما سق الفصل  
بينه وبين السورة ولم يكتب في الامام ولا في غيره من المصاحف اصلا لقوله عليه الصلاة  
والسلام علمي خير بل هو تعلقيل لكونه سنة ويجوز ان يكون لتعلق ايضا لكونه ليس من  
القرآن لقوله عند فراغ من قراءة الفاتحة فانه صرح في انه ليس منها وان كان الا وهو الظاهر  
وتدري روي ابن ابي شيبة في مصنفه واليه في الدلائل على ما يسيرون جبريل عليه الصلاة  
والسلام قوله النبي صلى الله عليه وسلم فانتخب الكتاب فاما قال ولا الفاتحة قال له قال امير قائله  
**روى** ابو داود في سننه عن ابى هريرة التميمي لحد الصلاة انه قال امين مثل الطابع على  
الصحيحة لغير كونه ذلك حرجا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فاتباعه على رجل قد  
الحق في السنة فبنا الصلاة والسلام اوجب ان ختم فقال لرجل من القوم يا اي شيء يختم  
فقال يا امين **وهي** بظهد الابكار انصرف بهذا المعركة الله او روى حديث اخر  
ولحد اوقات الصخرة في قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى من الصلاة والسلام كما يتوهم  
وفي الكشاف لفتني بدل قوله علمي وهما بمعنى وقوله كالحتم وجه التشبيه فيه انه لا يعتد  
بالدعاء ونحوها ان الكتاب لا يعتد به اذا لم يختم لا ما قيل من ان معناه انه يوجب الاعتناء  
بالدعاء كما كان ختم القامح على الكتاب يوجب الاعتناء به لانه امر حادث وما للقاصد وكاتبه  
هنا وفي اكثر النسخ ان معناه انه منته عن الخيبة وعدم الفبول او منته عن ان يصنع ما فيه  
لان غير المختوم يطبع الناس على استراره فيضيق ولكن ان لقول المراد انه علامة للاجابة  
كما انقارفة الناس وهو ممتق ما ورد في الاشارات الدالة على خوف الله في رضه وفي  
معناه قول علي بن ابي طالب في معناه وقول الصحابي في الايمان مثل ما روي في حرم اللزوع  
لكنه يريد على تشبيهه بالحق نفسه وقد قيل الظاهر ان ختم الحتم ونفسه كما ختم وفي تخرجه  
لحديث الكشاف ان هذا لم يوجد في شيء من كتب الاحاديث وقال الحافظ السيوطي ليراقف عليه  
عن علي رضي الله عنه انما يخرج الطير في المدعى وابن عدي في الكامل ابن مردويه في التفسير  
بسنن ضعيف عن ابو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امين خاتم رب  
الطالين على عباده المؤمنين والخالق والطابع بالفتح معني وهو ما يطبع به اي يختم بقوله



الامام ويحتمر به الجعد الحنفية انه يؤمن بالامام والمأموم سدا ومذهب المص وغيره  
من الشافعية كما في شرح الوجيز انه يستحب لكل من قرأ الفاتحة خارج الصلاة او غيرها ان  
يقول اللهم امين بعد سكتة لطيفة ليعتبر القرآن عن غيره ويستوي في استحبابها بالامام  
والمأموم والمنفرد ويحتمر به بالامام والمنفرد في الجهرية تنبأ للقرآن حديث وايل المذكور  
واما المأموم ففي القديم يؤمن بجهر الايمان وفي الجهد لا يجهر ولا يخجل ولا يفتخر ولا يكثر  
في المسألة فلو ان له ما انزل الله من الكتاب ليجهر بالكتاب والامام والاصح فيه قال الجهد  
رضي الله عنه انه سجد لما روي عن عطاء وغيره كنت استمع الامامة من خلفهم يقولون امين  
حتى ان السجدة تفضية ومنهم من اثبت في المسألة قولين ذكرا لالامام اما اذا لم يجهر فيجهر  
المأموم لتتبع الامام وغيره ومنهم من جعل التصديق على قول الامام المأموم اذا قالوا او  
سجدوا للسجدة ويكف صوت الامام الفوم والايحتمرون حتى يبلغ الكل والاحب ان يكون  
تأمين الامام والمأموم معافان لم يتفق ذلك من عقب تلمينه وعن مالك في حديث قوله  
انه لا يستحب التامين للصلى فضلا انتهى وهل يقولها الامام والمأموم او المأموم فقط  
اذا قال الامام ولا الضالين يقولون امين وهو رواية عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى يؤمنان  
معا وتفضيل في الفروع وكتب الحديث والحجاب الحنفية عما قالوه بانة طلبة الصلاة  
والسلام يجهر بها للتعليم ثم خافت اوان ذلك اذا كان فذا ولانه دعاء ومن ثمة اخذوا  
والجهر بصحح الفزان يوصونه منه وفيه نظر لما روي عن وايل الخ هذا الحديث في  
ابوداود والنرمذي والدارقطني وصححه ابن حبان ووايل بن ميمون بعد الالف يليها الام وهو  
وايل بن حجر يرضى بالخاء للملك وسكون الجيم ابن ربيعة للحضري الصحابي كان ابو من اقبال اليمن  
اي ملوكها فان الملك يسجد عندهم قبلا ووقد على النبي صلى الله عليه وسلم واستنطقه ارضا  
فاقطعها ايتها وقال هذا وايل بن سنان لا يفتي لوله مع معاوية رضي الله عنه فضة وكذا صار  
خليفة فدمه ما ندمه فاستقبله واكرمه ووفى رضي الله عنه في عماله ووسد سمعت ما  
لجيب عنه في هذا الحديث وقوله وعن ابي حنيفة الخ هذا رواية عن حنفية نجد موافقة  
لحديث فولي مالك والذي يحوف عنه ما مر كما اننا انزلنا المزمع قوله ورفع بها صوته قد  
مرجوات الحنفية عنه انه تعلم شرفا وخافت او اورد عليا الصلاة مقام مناجاة  
فلا ينادي بالتوجه الى الغير لقصد التعليم وكما به ظاهر قوله لا يقول في الصلاة ذاع بقوله  
اهدنا وايجزي انه لا ينادي بين كونه ذلكم او طالبا للاجابة فندتر كما روى عنه  
الله بن مفضل الخ العزافي وتبعه من بعد من الحافظ لم اقف على هذا الحديث من هذا الطريق  
والخرج الطبراني في الكبير عن ابي وايل قال كان علي وعبد الله بن مسعود لا يجهران في  
بالتأمين وعبد الله بن مفضل بن عمن من مشاهير الصحابة توفي بالبصرة سنة ستين ومثقل  
بضم الميم وقع العين الميمية وتشد نداء الممنوحة وتعد ما لام بزنة اسم المفعول  
اذا قال الامام الحديث المخرجة البخاري ومسلم من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ووقع في  
الماي الجرحي في آخر هذا الحديث زيادة وما نلتحرف وعليها اعتمد الفزاري حرم الله تعالى في  
الوسيط ولحسن ما فسر به هذا الحديث ما رواه عبد الرزاق عن عكرمة رضي الله عنه قال اصفى  
اهل الارض على منقوف اهل السماء فاذا وافق امين في الارض امين في السماء وعقر للعبد قال ابن حجر  
رحمته الله مثل هذا لا يمان بالراي فالمصير الى الواو في بعض النسخ كما في وسط الحديث اذا قال الامام  
والمأموم معا لا يترده بعد قوله والمأموم يؤمن معه وليس في الحديث غير تامين المؤتمر  
وما قيل ان تامين الامام قد علم من الاكاديب الاخر لا وجه له وفي اكثر النسخ كما في التيسير والمالم

هكذا

هكذا فان الملاكية يقولون امين والامام يقول امين فمن وافق تامينه لم يخطئ ولا شك في ذلك  
**اقول** قد وقع نحو اسن هذا في البخاري فقال ابن بطال في شرحه بعد ما اورد كذا  
الحديث انه يعلم منه تامين الامام لان المأموم ما موربا لاقتداء بالامام وقد ثبت في الحديث  
سابقا ان الامام يجهر بالتأمين فلما جهر فيجهر وتعتق بانة يلزم ان يجهر المأموم  
بالقرآن لان الامام جهر بها وليجب عنه بانة يجهر بالقرآن خلف الامام نبي عنه في التامين  
دفعنا تحت عموم الامر بانواع الامام واستند بقوله فاستوا على تلختر تامين المأموم عن تامين  
الامام لترقبه عليه بالفاوضية كلام في كتب الاصول فذهب بعضهم الى انها تدل على التثبيت  
دون التعقيب وقيل المعنى اذا اراد الامام وقال اللهم يؤمن في جواب الشرط تدل على المعازرة  
والمتراد بالملاكية جميعهم وقيل الحفظة وقيل الذين يتعاقبون انه قيل انهم غير الحفظة  
فالمتراد بموافقة الملاكية ووقع تامين للمصلي والملاكية في وقت واحد وقيل المتراد بالمواظفة  
في الاضطرار والخشوع لانه للناسب للمغفرة وقال ابن حجر رحمه الله المتراد بالامانة غير الحفظة  
عبد الرزاق عن عكرمة قال صنعوا فقال لارضوا وهكذا يدل على ان المتراد بالملاكية غير الحفظة  
ما مر وقال يعقوب فضلاء العصر في حواشيه المخطوب بقوله عليه الصلاة والسلام قولوا امين يا امين  
والمأموم يجيها والمعنى انها المضلون قولوا جميعا اما مكره ومأموم مكره امين يؤيد ان تعليق  
المغفرة بالمغفرة ترغيب وحث على ما ينبغي ان يعتر الامام والمأموم جميعا فلا يعجز الامام عن  
الفضيلة ومثاله لا يترد سلامة الامر فندتر وعن ابي هريرة رضي الله عنه الخ هو صحابي مؤتمر  
واسمه عبد الرحمن على الاصح وهو رواية تصغيره وهو معروف وهو غير ممنون لا يخرجه العلم  
وتحقيقه مشهور في بحاله وايضا بصيغة المصغر وهو اي بن كعب الصحابي المعروف وهذا الحديث صحيح  
ولين بموضوع كما توهمه وان كان اكثر الاكاديب المروية عن ابي في فضائل السور وموضوعها  
ومجل من عبادان من الكرمية وهو زياد بن جواد فضع الحديث بالترغيب ويجيبون عن الاستدلال  
بحديث من كذب على حشرنا فليتبى مقعده من النار بانة كذب له لا عليه وقد اعترف به  
وقال ابي ربيعة الناس عن حفظ الفزان وثلاثة فوضعتهم للفسر من منجم ذكره في اويل الشيوخ  
على تبادلا من منجم من آخر لانه صفة لافحقنا الفختر عن مؤسوفها كما نقل عن ابن حجر في قوله يترب  
باليا الخفية وهو ظاهر وروي بالمشاة الفوقية مع تذكيره مثل فقيل انه يفتد برسورة مثلها اولاد  
المتراد بالمثل السورة فروي معقاة وقيل لا لكتاب المضاف الثالث مما المنيف التبريدان الرضي  
وغيره مرهوا بان شرط الاكتاب المذكور ان يكون المضاف الثاني مما المنيف الذي كلفنا المضاف  
النية او كالبعض وهذا الابد فية من صحة المعنى مع سقوطه وهذا التبريد كذلك وفيما نة ليس  
فان مثل يعمر استفاها من الكلام مع بقا المعنى بحاله فمقول في نحو زيد هو مثل الاسد هو الاسد  
فيؤد في المعنى على اوجه ابلغ كما نقلت في المعاني على ان صاحب الكتاب ذكر في قوله تعالى لا  
ينفع نفسا ايمانها على اقامة الثا الفوقية انما لاضافا لايمان الى ضمير المؤمن الذي هو  
يعقوب وقال الشارح المحقق تمت انهم يقيمون بالبعض ما هو اعتر من الاخر او الصفات الطائفة  
بها وسيا في تفضيله في سورة الانعام وما قيل من انما نقل عن ارضي شريحا لوجوب الاكتاب  
عنى عن الرد وضم النوراة ولا تجبل لانها اعظم الكتب السماوية وقيل لانها لم تنزل الا بها  
اولاد منها ما يؤمنون بالنوراة لانها صحها قلت في الاكشاف ما لفظه هكذا عن النبي  
صلى الله عليه وسلم الله قال لاني بن كعب الاخير كن بسورة لم تنزل في النوراة ولا انجيل القرآن  
مثلها قلت لبي برسول الله فان ولت الكتاب لم انهي قال الشارح المحقق فند حذف الخ قال  
الحوزة رضي الله عنه قلت لبي وقال قدس سره ظاهر سباق الكلام لتعقبن ان يقال قال لبي برسول الله ايقال



ابن ذلك في جوابه فلما قيل ان تقديره وعن النبي صلى الله عليه وآله قال قلت لکنه لخصر في العبارة  
ولا يكون تقديره قال وحده كما نوهته اذ يصير المعنى قال ابو جابر رسول الله صلى الله عليه وآله  
قلت لي في حصاده طاهر بين ورقة المدقق النبي بائنه ان كان المراد انما وقع في مجلس  
النبي صلى الله عليه وآله من الكفاية بينه وبين ابى قحافة لا يصح تقديره قال وحده كذلك لا يصح  
تقديره عن ابى انما قال اذ يصير المعنى على كل تقدير قال ابى في جوابه رسول الله صلى الله عليه وآله  
قلت لي والى اريد نقل كلامه عليه الصلاة والسلام وما وقع من ابى رضى الله عنه في غير مجلس  
من حكاية قوله فلا ما سمع غايته ان ما ذكره الشريف اظهر دلالة على المنفرد قيل ولما  
كانت عبارة الكشاف تحتاج لانكف كثير عدل المصرحه الله وصرح باسم الروي حيث قال  
وعن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله لما سئل عن الظاهر ان اباه هريرة رضى الله عنه هو المجهول  
على الخ شوقا الى بيان عليه الصلاة والسلام وان كان المخاطب له عليه الصلاة والسلام في مثله  
غير متفق في صلته انه روى عن ابى هريرة رضى الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال  
لا يخفى رضى الله عنه الاخير انما زاد رضى الى الجواب وقلنا على الخ وهو كلام لا يرد عليه ولم يفرق  
بين كلام الكشاف والقاضي ولم يثبتوا على وجه عدول المصرحه الله تعالى ان اباه هريرة رضى الله عنه  
روى ما وقع في مجلسه عليه الصلاة والسلام من الكلمة بين ابى هريرة والساق فينتهي ان يقول  
قال دون قلت وادود عليه انه لا يفرق حينئذ في عدول المصرحه الله الاتقون بنا الا ليراد  
لانتم يد عليه ما لا يدع ما راد رواية ابى هريرة تكون قاصره عن اعادة المقصود وهو ظاهر  
وقد يقض نسخ المصرف انما قلت والمشهور الثاني حتى قيل ان الاولى من تصرفي التفسير ان  
قوله بل في الحديث مخالف لما اتفق عليه الصحابة من ان ابى جابر بها عن النبي لکنه وقع في كثير  
من الاحادث ما يخالفه كما ورد في مسلم ان الذي يقتضي حكمة فقال في ولا يثبت بل مخالفه وان  
اعترض عليه في المنع بين رضى النبي والباقي منها انها السمع المشافي له اشارة الى قوله تعالى  
ولقد اتيناك ستمائة من المشافي الانية وسيا في تيمنه في حكمة والقران بالرفع عطف على خبر ان  
والموسول صنفته واوتيته بضم التا قيل في الحديث ما يدعي ان القران العظيم في الية بمعنى  
العلم والوانه اسم لما لم يذكره هنا ولا في سورة الحجر ولم يرد له احد من اسمائها كما السمع الثاني  
ولم القران ولا يخفى ان القران العظيم يطلق على الفاتحة بالمعنى الكلي لا يطلق عليه بمعنى اكل الية  
مباينة نحو ان الرجل فات اريد هذا فلا مانع منه واما كونها اسما فلا وجه له لانه لا يرد  
من الخ على المساواة وعن ابن عباس رضى الله عنهما الخ هو حديث رواه مسلم بمعنى  
ورسول الله مرفوع متبدا بحبره مقدم على جالس وخوه ويقال بينا وبينها وتقع بعدها اذا  
واذ الفجائيين وقال الرضى الاكثر في جوابه بينما اذ وفي جواب بيتا اذ او ما روى عن الخري من  
انما خطأ خطأ والف بينا للاشباع او كافة او بعض من ما وقال الرضى كقصد اضافة بين الجملة  
ومثله يلزم الاضافة الى الفرد والامانة الى العمل الاضافة زادوا عليها ما تارة واشبعوها لفر  
وقيل امثلة بين اوقات كذا والجماع ما يضاف اليها اسما الزمان شذوذ للمضائق الذي هو  
وقت واقترين بين مقامه والملك في الحديث غير جبريل عليه الصلاة والسلام لما في قوله سبحانه  
عند عليه الصلاة والسلام قال سلام اذ سمع ليقضي من فوفه فرقة راسه وقال هذا انما سمع من الساب فخرج  
لم يفتح الا اليوم نزل منه ملك ليرتد الا اليوم فسلم الخ والنقيض مما سمع من الكلام الموحى الملك  
والاشراك في معنى صرنا اشارة وخبر سار وقوله بنورين ابى اميرين عظيم من من الكلام الموحى الملك  
يدلان على علمين عظيمين من العالمين والدرنم والعلو والجرى يطلق عليه التور كما نطق الظاهر على ما  
قال تعالى انظر وانفتش من نوركم وقوله لم يوتها الخ اي هو مخصوص به صلى الله عليه وسلم

من بين

من بين الامتياز المرسلين عليهم الصلاة والسلام وافتحة الكتاب وما عطف عليه بالجر عطف بيان  
افيد انما قبله ويجوز رفعه ونصبه وخواتيم سورة البقرة من قولها من الرسول الخ وقوا في  
بهم بعد النشأة وفي نسخة خواتيم بها تخنية جمع خاتمة على خلاف القياس وهو مسموع كان نقله  
الثقة وفي الحديث الاعمال نحو انتم بها وقيل سميا نورين لاشتمالها على الحروف والنورانية وهي  
التي عشر حروفها مذكورة في وايل السور وهو بعد والمخاطب النبي صلى الله عليه وآله حقيقة وان  
شمل اتمه متفق لن تنزل حرفا من الحروف والحد الحروف المعروفة وتكون بمعنى الكلمة وكل يحمل هنا  
ومعنى العطف في الجمع له وقيل انما لجمع لما وصله اى اعطيت ما وعدته من الثواب وقيل انه لجمع  
للنور لشمال النورين وما قيل من ان المراد اعطيت ثواب الاجل قراءة ذلك الحرف سوى ثواب  
كلها هذا ثواب الجميع للؤلؤ منها او المراد اعطيت به ما لا يخصه الا الله اولن قد عو حرف  
منها فمذموم كما هذا الالجب ان المراد اعطيت ذلك الحرف بان تتعرف به فيما تشاء لان الملك  
مظهر الامتياز منصرف الحروف العالمة التي هي الملائكة لا بد دفع ما ورد عليه من ان ما ذكره  
بينه وبين سائر القران الكريم وان ثبت به ذلك القائل بزمه وعن خذيفة بن ابي عمير  
حينئذ بن اليمان العيسى من كبار الصحابة كان ابوه يسمى حبيلا فاصاب ذمما وهرب الى المدينة  
فحالف بني عبد الاشمال فسماه قولا التماي لكونه خالفا لبيانة ومولسنة الى اليمر واسمه يحيى  
فعرس عن خدي كايته الفادرم بغير باب كما هو معروف في علم الرسم وكان يقال له صلح لستر  
لقوله حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله عن ابي بكر كان وما هو كان في اليوم القيمة ومات بالمدينة  
في ست وثلاثين وكان عمره ثمانين سنة استعمل قبلها وهذا الحديث اسند التعلو وقال الرازي  
انه مؤنوع وقيل انه ضعيف والمعنى ان من الناس من يبعث عليه بشوم مقاصد الموجبة للفتا  
عداوا شمر بؤخر عنهم بركة فراه صبيانهم ما ذكره ضمنا بمعنى واجب ومقتضا بمعنى ان في  
تعلق به قضا الله ان لا اوقد روستر في اللوح المحفوظ وفيه دليل على ان الفضا يكون غير  
شمرم في غير اوقد والمعنى من دفعنا خيره لا ازال الله لقوله ان يبعث سننوا لوله صار صميا  
والكتاب بوزن زمان هنا بمعنى المكتب وقد اثبت الخوهي واستفاض استتماله بهذا المعنى  
كقوله وانما يكتب لوانه بسطت يدي فيهم ردتهم الى الكتاب واصمله جمع كتاب مثل كتبه فاطلق  
على محله مجازا المجاورة وليس مؤنوعا له ابتداء كما في قوله لا ازاله في عن اللبثا لفته وعن  
الدمر والموضع المكتب والكتاب الصبيان ومن جعله الموضع فقد لفظه وفي الكشف الاعتماد على  
نقل اللين لترجيح وجه وقوله الحمد لله الخ منصوب بمفعول لبقا او مرفوع على الحكاية لان المراد  
به السورة والعذاب بالنصب مفعول يرفع تمت السورة الكريمة بحمد الله ومحمد نفع الله  
باسرارها واشرق في مشكاة قلوبنا ساطع النورها واعاد علينا شامل بحكامها انما قرب بحيث  
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
سما الله الرحمن الرحيم مدينة والها الخ مرة الكلام في المدنى والملك والاقوال في شهر  
وكونها مدينة قيل انه بالجماع وقيل في ما اخر اية نزلت وانقول يومنا تزجوت فيه الى الله الية  
وقيل هذه الية نزلت مدينة نزلت في حجة الوداع يوم النحر وهو كلامه واه واقو بالمد والتخفيف  
جمع اية او انتم جنس جميع الكثر ونسبة وفي ذمها واسمها كلام معروف في اللغة المقر في هي في اللغة  
العلماء قول الجماع في الرسالة والمنا سببه ظاهره وقصد هذا الضلاف فقيل ما بيان وست  
وقيل سببه جنس من نون والسورة تسمى ولا تسمى كما قاله ابن ابي عمير فمن جعلها من السوا  
وهو ما بقي من الطعام في الاقار لا ما قطع من القران ومن لم يمهزها ابدل همزها او اللوا  
وضم ما قبلها وجعلها من السورة بمعنى المترلة كان السور منازل هي مترلة بعد مترلة

من بين



ويؤيده ما في الحديث من استعارة الحال المرثلة للقاري وهي لئلا تكون الحسنة والمعنوية كالمرثبة  
المرثبة قاله النابغة

المرثبة ان الله لسطك سورة نرى كل ملك نحو لها يبدت  
وقيل انها من سور المدينة لاطرافها باياتها ولجنتها فتمها فتمها القوم النبوت في الحصر ومنه  
السور لاطرافها بالاعداء ولا تعلقها باياتها كلام الله او لترتب بعضها على بعض من السور بمعنى  
المنفصلة ومنه اذ لسور والقرآن وفي شرح الشاطبية حصر السورة ما يشتمل على ايات ذات  
فائحة وخاتمة واقلمها بالاشاوت وفي السورة الطائفة للترجمة لوقفا الى التسمية باسمها  
وهي اخرج العشر والحرب والاية وآية الكرسي لانه مجردة عن السورة لانه لا يشتمل على اياتها  
اذ لا بد من قنيد كونها مستقلة او مقسولة من غيرها بالشملة اذ لولا ذلك لكانت آية الكرسي  
وقولها بما مجردة لانه لا يشتمل على سورة البقرة بل اكثر السور اضافات واسماء السور كما  
لوقفة ثالثة بالجدت كما في الاتقان وسيا في بيانه وكذا بعضهم ان يقال سورة البقرة  
ويجوز **لها روي** اليماني وغيره عن السريفة عن مرفوعه لاقول لسورة البقرة  
ولاسورة العنكبوت وللسورة النساء وكذا القرآن كله ولكن قولوا السورة التي يذكر فيها البقرة  
والتي يذكر فيها العنكبوت وهكذا اوسادة منعقة اذ هي من الجوزية اذ هو ممنوع وزاد ابن  
جرير ما رواه ابن ابي عمير في رواية بسند صحيح مرفوعا على من روى الله عنه وقت رجع طلاق  
سورة البقرة وغيرها مما سمع في هذا الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم هذا مقام الذي نزلت عليه سورة البقرة وهو معارض له ومن ثم كانت  
الجوزية غير كراهة ولكن ان توفيق بينهما بانها كان مكروها في تذييل الاستلام وقبل البقرة  
لاستمرارها في قرآنه بذلك وقد اخرج ابن ابي عمير عن عكرمة عن المشركين قالوا سورة  
البقرة وسورة العنكبوت يستمران بها فتركت لانكسرتا المشركين لئلا يرد سطوع  
نور الاستلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير تكبر وورد في الحديث بيان الجواز  
الالفاظ هذه وباقها فان سائر معانيها في اجمعها ان قلنا به والخلاف فيه معروف  
بين اهل اللغويات في تفضيله وقوله تنجيها قال في الاساس مع الحروف وهي  
وتجارتها وهو يجمعها وينجها ويجمعها بعد دها وفي الجمل من قيس الفجران  
فقال في الله ما العجوبة حرافة والحجاز فان يجمعها فلا يجمعها بعد دها وفي الجمل من قيس  
الصالح والتمهيد للمعنى والحقا ان في القرآن فيقال لا اهو فيه حرف  
الذلا في وقت اذ ولي فضيلة فلا يجمعها في القرآن فيقال لا اهو فيه حرف  
كسما تقطيع اللفظ بحروفه وهبت الحروف وتجيدها ونف عن الحرفي للزينة ان  
التمجي تعدد حروفها باسمها الف با تاقا اذ اوعيت ما ذكرنا فلك عن ايمنا اللغز وكرك  
وعرفت ان الفعل منعقد بنفسه ومفعوله لا يتخلو من ان يكون الكلمة المنطوقة والكلام الكرم  
منها والحروف المركبة منها بانفسها واسماها الدالة عليها ومعناه على الاول القراءة وعلى  
الاخير تعدد الحروف بانفسها وهو التقطيع او باسمائها وهو ظاهر او مطلق التقدمة  
وكلام الاساس ظاهر في الخير وكلام الحرفي في قوله وكلام القاموس في الثاني وكلام الاخرى  
في الاول **فاما ان** نقول هو مشترك بين هذه المعاني المتغايرة او هو حقيقة في بعضها  
مجاز مستوع من الغريب في غير لانه هو الذي يعتنى به اللغويون وعلى كل حال لمفعول  
كالكلمة والحروف ليس في خلاصه مسماه واللازم ان يكون منعقد كما مر في معنى الطبع المر فان  
التمرك دخل في مسماه لانه نقل اتم الحرف المتمرك ان السجدة استعملت منعقد يا اوله

الشرح

الشرح وهو مثال ما تقدم في امين وذكرنا بيننا اللغز كما سمعته ذال على ذلك وانما الكلام في  
دخول متعلقه بالجور وبالاسوة قلنا انها للصلة اول الاله فيصنع في خطه وفيه دخول البصر  
في ابصر زيد الذي شاهدته ببصره فلان ذكر الاعلى ضرب من التاويل والمساكنة واخرجه  
خروج العضا في ضربته بالعصا فانه قد يخرج قد يذكر وقد يترك ولما قال العلامة لانا  
التي يتجاربها استاذنا المذوق في الكسفة ما ستر من كلام اللغويين وقال انه المناسبت المتطرد  
في الحرف ونفاه سله الله عن الاساس وكلام الجوهري والاذهري يميز كل كلمة والباقي قولها  
لنصير معنى الاتيان اي يوثقها بالحقبة التي تعني انه موضوع لتعداد او مخصوص وهو  
تعداد الحروف المركب منها الكلمة باسمها وقنيد باسمها لظن في مسماه فلذا اول ذكره  
في عبارة الاكتشاف بالمعنيين والشان المحقق لربير ونضه وجعلها حيا والبالصلة والالاة  
واللغوي يسمي بالحروف اذ تعدد على حذف المفعول بلا واسطة وقال ان جعلها على التعيين  
اي يوثق بحقيقة سموات المحبقة المسميات لا الالتفات في اليماني مجردة عن قيد الالتفات  
بمعنى عد الحروف مطلقا للمفعول بلا واسطة محذوف والحال والجور وقا في مقام الفاعل والبا  
فيه لاله او هو مضمرة معنى الاتيان اي يوثقها بحقيقة مسمياتها او هو من قبيل البصرية يعني  
يثبت الفعل للمفعول بواسطة كالتصريح بالعين وفيه تجد فاو للعبارة بوجوه منها ما مر ودفع  
التمهيد الذي يرتفع من مضاف كما في قوله ايضا والسبب في ان قصرت من جملة فان المراد من جملة  
مسمياتها وقيل عليها لانه ليس في اللفظ ما يدل على تعيينه فهو سمي بلا مرية قد تمسكه بعبارة  
الآية مع لتمامها التاويل لا يجدي وقوله ان امثال البصرية يعني مستبعد لا ينبغي في اية  
كثير في كلامهم وقد ورد في النظم بقولك باقوا هم مع انه ليس بعدد مما اقصاه **في**  
**هنا** انه على تقدير تسليم ان الفتح دخل في مفهومه فالفتح من المعاني النسبية كالوضع في  
به الاقسط وبها هو في الحرف نفسه فيقال تنجيها بضم الفاء المفعول فاذا اوصفت به اسمه  
الذي به التتميم فلا بد من توسط الحرف وذكره فضلا عن ان يكون زائدا محتجا للتاويل كان  
الوضع اذا وصفت به اللفظ فيلزم موضوع فان وصف به المعنى فيلزم موضوع له ذلك اللفظ  
فانما يكون لذلك اذ الحرفي على ما هو له فا ما اذ الحرفي على غيره مما هو بسببه فلا يبرهن ذلك  
والتميم ان هذا مع وضوحه كيف حقي على هو لا في الحرف فلذلك  
الح له لانه على معنى وهو حروف المعاني ذلك اقترا باحد الارزمنة والاعتوار في الامثل  
الاخذ باليد ويكون معنى التعاقب ايضا كما في اساس الاسم بقنود حركات الاعراب وتفاوت  
رسم الدار فلا حظ في تلك ان يقال كان ما ذكره ماخذ هذا اللفظ على التعاقب وهو  
منعقد بنفسه والتخافة تعدد به على اما النضمة معنى التعاقب او الحمله عليه لانه معناه  
ولسوءهم بعضهم انها حروف ايد المص رحمة الله بالنقل عن امامي القوية الخليل واي على الفارسي  
في كتاب الحجة وتقدم قوله به للاهتمام بالخصر وان صح وفيه من كلامات الاسم غير ما ذكره وذكره  
المص رحمة الله لظهوره كما نزل قول الرمنشيري كالماله والتخيم لانه غير مستعمل لخصاص  
الاسم وقد كانا الموهومونته فلا حظ في الجواب عما اورد عليه وما روي ابو مسعود  
رضي الله عنه في هذا الحديث رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول من قرأ حرفا من كتاب الله عز وجل فله به حسنة والحسنة بغير حساب  
لا اقول الحرف ولكن الف والحرف وميم حرف **روي** ابن ابي شيبة والبراء في مسند  
عن عوف ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قرأ حرفا من كتاب الله كتبت له به  
حسنة لا اقول الحرف ولكن الحروف المقطعة الالف حروف واللام والميم حرف قال الحافظ



مدار اسناده على عيسى بن عميرة البربردي وهو ضعيف ورواه الطبراني في الكبير من غير  
ظرفه ولقطة من قرحا من كتاب الله ان كنت له حسنة ولا قول الرذالك الكفا  
حرف ولكن لا تحرف واللام حرف والميم حرف والذال حرف واللام حرف والكاف حرف  
وقال ابو عمرو الداني في كتاب العدد انه على صور الكلم في الرسم دون اللفظ الا ترى  
ان صورة الهمزة في الكتابة ثلاثة احرف وهي في التلاوة تسعة لغيره فلو كانت الكلمة  
انما تعد حروفها على ما استمر اربعا في اللفظ دون الرسم لوجب ان يكون لقرائي الرسم  
حسنة فلا قال انها ثلاثة لغيره ولقاربا فلا تكون حسنة بكل حرف عشرين  
ثبت ان حروف الكلمة انما تعد على صورة الكتابة دون التلاوة والثواب جار على ذلك  
انفق واورد عليه صاحب مصاعد النظر ان العامل انما يثاب على عمله لا على عمل غيره فالقاري  
يثاب على بطقه بالحروف سواء كتبت ام لا ثبت ما كتبت في الرسم ام لا وما قاله باكر منه تعطيل  
بعض الحروف التي تطلق بها لسانه وهو لا يرضاه لحد فان نواجه على بعض عمله دون بعض  
تخبره والذي يكشف لك معنى الحديث حمل الحرف على الكلمة ولما سميت الهمزة كلمة واحدة  
بين في الحديث انها ثلاث كلمات فان المنطوق به اسم الحروف لا اسمها كما في قولهم  
كلمة بلاشك وهذا ما ارضاه صاحب النشر وهو حسن وما ذكرناه سقط ما قيل ان ما  
ذكره المعجم لا يوجد في كتب الحديث فانه مروى كما في الترمذي والطبراني وكثير من كتب الحديث  
ومعجزة المأثور وان كان في بعض خلاف ليس لا يجوز لنا ان نقول بانها رواية بالمعنى وقوله  
عشر اثنان ما يتعلق بمقدم اي يجازي بعشر اربع والمراد بالحد التعريف الجامع للمانع اوه  
مصطلح الصل للنطق فالمراد به اجماع هذا خبر كما في قوله ما روي فانها مؤصول اسمي  
مرفوع محال بالابتداء والمؤصول اذا وقع متبليا جونا تظفر خبره بالفاكونه في معنى الشرط  
كما قرره النحاة وهذا جواب عن سؤال التمدير ان ابن سعيود رضي الله عنه من كبار النحاة  
واهل اللسان واطلق عليه الحرف وهذا مناف لما قلت فاخايبه بانه يعارضه لو  
فضد به المعنى المصطلح بين النحاة وهو الكلمة الاله على معنى في غيرها وليس بمترادف الاصح  
اذا نهضت فان حقيقته الحرف لغتك كما قال الجوهرى طرف كل شيء ولو لم يد حرفا للمعجمي  
وحروف اللسان التي تتركب منها الكلم وما ذكره هو حروف المعاني والاطلاق الحرف على ما عرف  
جديد لانه النحاة بعد العصر لا ازل كيف يصح ارادته في الحديث وتفسيره به يكون معنى  
الكلمة كما في قول بعض العرب وقد قيل له اتقوا القرآن فقال يا الله لا الهجومي من حرف  
اي لا اقره منه كلمة كما ذكره الازهرى وان اهملته للجوهرى وصاحب القاموس وهو معنى  
حقيقي ومجان سموع من العرب ومجاز مرسل اطلاق الجوز على الكلال واستعارة الهمزة من  
الكلام بمنزلة الحرف من الكلمة وقوله في الاساس من المجاز هو على حرف من امره ان طرف لا يبار  
ما قاله الجوهرى لان حقيقته الصراف الحسي ولو لا هذا لكانت افضر كلامه فان تخصيص  
الحروف به اي بالمعنى الذي اصطلح عليه النحاة ان كان المراد بالمعنى اللفظي فكلمة فكونه تخصيصا  
ظاهرا لم يشتم منها ولذا المتأخرة كثير من ارباب الحواشي فان لم يرد في التخصيص لغيره في مقابلة  
الاطلاق بل معنى التبيين مطلقا كما في قوله الوضغ تخصيص شيء بشي فلا حاجة الى التكلف  
في توجيهه مثل ما قيل من ان مراد المصنف بالمعنى اللغوي الطرف وهو مشتق من جميع حروف  
المباني واقسام الكلمة حروف امثوا لمن طرف اللسان فهي حروف بالمعنى المذكور بل  
المعنى اللغوي وهو الكلمات كما مر تحقيقه في قوله ولعله سميها الحجاب لمراد المراد منه  
حينئذ حروف المباني فان اريد بالمعنى اللغوي ما ذكر من الحروف المقطعة وهي حروف المباني

بالتحية

بالتحية في الجواب ولقد ليس المراد به الطرف كما توهم ولعله سميها باسمه لوله  
هذا ما ذكره الامام في تفسيره وعبارته توهم انه من بنات فكره وعلى هذا فالحرف على ما ذكر  
بلحرف فية باعتبار ما ذكر لوله فهو معنى حقيقي له لا يجازي وما قاله الامام من حد لحد و  
من انه سمي حرفا مجازا لكونه اسم الحرف واطلاق احد المتلازمين على الآخر مجازا شهور  
ليس بشي ويعلم ما ذكره من حاشا رك في معناه ولا يرد عليه انه اذا كان في الحديث  
بالمعنى اللغوي يفسر معناه من قول كلمة من كتاب الله كلمة كانت بدليل انه ضم الهمزة في الهمزة  
كما مر ذلك الكتاب وليست كل كلمة من حروفها الحروف حتى يصح تسميتها باسمه لوله  
فالظاهر ان يقال انه حمل الكلمات بمنزلة حروفه ولا يخفى ما فيه من التعسف لانه على ما ذكر  
لا يرد بالحرف والكلمات بل حروف التسمية كما يتبناه فهذا تخطي منه وان كان ما ذكره من الهمزة  
ينبوعه لا يتوقف من بيده التوقيف والخاص ان ما ذكره انما يدل على حرفية التسميات  
لا على حرفية اللفظ لا لفظا اشترا من ان الحرف في اللفظية على ما ذكره في اللفظية لا على  
عنوانه ولا كلام في حرفية التسمية وهذا العجز من بعض الناس ان توهم هذا وجه التسمية  
قال ان المراد منه انه لم يكن في الهمزة غير قطع في سقوط المعارضات كلام المعاني  
مبني على ان ما ذكر من نحو الف والام ومن اعاد الهمزة فيصير ان يقطع كل واحد منها ويولد  
به ذلك اللفظ ويحكم عليه بانحرف كما في قولك من حرف جرح وضرب فكل ما عرف نحو وهذا  
لمن له بصيرة نفاذ في خط وخطب نشره من نثره فانه ليس من قبيل اللفظ المصنوع  
لانفسها اذ مر لول الامر وهو معاير لاسمه التال عليه وان اتفقوا نعتهم الى كلف كلمة  
الذي هو من جزئياتها كما تدفع عبارة المصنف لاختلاف الراكدة وهذا هو الذي اوقفه  
فيما وقع فيه فان قلت للفسود من الحديث تكثير الحركات وهو لا يباين سبب جعل  
الحرفا وهو ثلاث الحرف قلت يجب بان المراد سميها وهو بسيط وفيه ان الحرف  
هنا الاسم والحسنة باعتبار القراءة الا ان يقال قراءة الاسماء تنقض قراءة التسميات وفيه نظر  
فان في المراد بساط هذا المركب عتق انه كلف به كرسط ولصد عن كل واحد من الاسامي  
الثلاثة لخصا وانهم يعمدون لقل التال او حجابا ليزاد بالحرف والكلمة ولما كانت تسمياتها  
حروفا وحدا فانها قد انضمت الواو جمع واحد كركب وركبان وهذا زيادة ما في الكتاب من انه  
لوعيت في هذه التسمية لطيفة وهيات التسميات لما كانت اللفظا كاسميتها وهي حروف فخذ ان  
والاسامي عدد حروفها مرتق الى الثلاثة بحرفه ثم ان يدل لولا في التسمية على المستحق ليعملها  
ويجعلوا التسمية صديقا لاسمها كما ترى الالف فانهم استعاروا الهمزة مكانها لانه لا يكون  
الاسماء كلفها ايضا صديقا في ابداع اللفظ دلالة على المعنى التليلي الحرفي ولتسمية النحاة  
نحو والمراد منه نعمة في ذلك الاله عدل عن قوله والاسامي عدد حروفها مرتق الى  
الثلاثة لانه هو مركبة لانه لخصر واطر وفيه اشارة الى ان ارتفاعها لذلك لا يتوقف عليه  
هناك اللطيفة وانما هو بيان للمواقف في شروح الكشاف كلام لام سائله بعبارة المصنف عليه  
وهذا برهنة من كلام ابن جني في سرائر صناعة حيث قال في حروف يقر او بحروف تسمية لفظه  
بعينه لا ترى انك اذا قلت جيم فا وحروفه جيم واذا قلت الف فا والحروف التي تطلقها  
همزة والاسام لكونها اسم ان يبتدئ بالالف التي هي من سكتة دعم هذا اللفظ قبلها فمتحركة ليمكن  
الابتداء بها فالفوا لاجزها ما قاله لقل كما يقول المعلمون لاما الف فانه خطا فخص اللفظ بالرفق  
لانهم توصلوا اللفظ بلان التعريف بان جعلوا قبلها الهمزة التي هي لخصها فوصلوا فيها  
باللام لضرب من المعاوضة بين الحرفين فالالف التي هي والحروف المتحركة صورة الهمزة في القيمة



انتهى وقال ابن فارس في كتابه فقه اللغة يبرعه قوم ان العرب لا تعرف الحروف باستقامتها  
والدليل على ذلك ما حكاه عن بعض الاعراب انه قيل له انهم اسروا اسير الفارس في الرجل  
سواء لانه لا يعرف من الهمزة الا الضم والفتح والعصر ويتردد انهم اهل صدرو ويروى منهم من يعرف  
الكفاية والحروف فيهم من لا يعرفها كما لا يعرفها في قولك الزمخشري ومن تبعه هنا الا  
الافتقار للكلام ابن جني انها عند اسم الهمزة والالف اللينة اسمها الا التي يجبر عنها  
المتعلمون بل اسمها كاسيات فاللطيفة ثمانية بلا توجيه والهمزة صفة لها لانها تنقل  
وتبدل وذلك كالعصرها وليس اسما مستحدا كما قيل في ذلك غير ان الالف اسم اللينة  
الا انها اهلكت همزة لتعذر الالتماس بها وهو المراد بالاستعارة هنا فاللطيفة كجارية فيها اغنيا  
اصلا ولم يتحلف اضطرار **قوله** في قولهم المصنوعات كالمصنوعات كالمصنوعات كالمصنوعات  
لا وقت لانتظار الخط في الخطر بل لا وقت ليس معناه هذا فانه في وصف سكران يجترج عليه  
في التراب فاشرفه في معوجة شكل لامه مستقيمة شكل الف واقول الشرف به فيه  
لتكون ناديتها بالمسوى او لما يفرغ السهم فيل البار الذي كان في قوله اخذت بالحطام  
وانه ليس المراد بالنادية التي التقى فيها كان الالتماس في الالف في قوله لا في المعنى  
بعد فهم اللفظ المفضل للمسمى في الالف لانهم لم يفتقدوا ان يصنعوا هذه السبايط اسما مركبة  
لمصحة واعوا هذه اللطيفة في التسمية بان يكون كل اسم من اسماء مع غير وقتها المسوى  
ليكون او ما يفرغ السهم لزيادة مناسبة والاشارة الى ان هذه النادية ليست من جنس تلك  
النادية فلو لم يكن الاسم مركبا من حروف والاسم حرف مفرد لم يترتب هذه التكتة فيه  
فانظر قلة هذه القنود ووقوع كل منها في بحر **قوله** لا يخفى ان تاولها ايضا  
وحده لا يتفق ما ذكر ولا يخفى في اداء ما مضى بدونه فانه لا قرينة على تقديره ههنا  
فالظلم انهم قد تاديتهم لجمع لقولهم صروفا وحدا وانها الملائكة لانه في زيادة تاديتهم  
المفعول غير مقبولة كما مر جوابه اي ايضا التثنية لتلك الحروف من جهة كونها مسمى ومدلولها  
عليها اول الح والاصل معنى النادية لانها فانهما تفعل من الاداء قال تعالى ان الله يامر  
ان تؤدوا الامانات الى اهلها ومنها ادلة الذين من الدين وفي عرفها لفظها يكون بمعنى ايقاع  
الفعل في وقته وبقيابله الفضا وهو مضاف للمفعول لانه متعدي بنفسه والفرع مترجم بآخر  
كحيت يسمع له صوت والصوت يسمع لو سئل الصوا المتعدي الاذن شبه وصوله بالفرع  
وصا وحقيقة فيه فلذا قال يفرغ السهم دون يسمع مع انه لخصص واستعيرت الصرة  
اي جعلت اولها في مكانها التقدير الابتدائي كما مر فالاستعارة ههنا بمعناها اللغوية على  
من التوسع وهذا اذا لم تكن الالف مؤنونة في الاصل للممزة واستعماله في المدة على التوسع  
كان نقل عن ابن جني لانها قد تصير مودة وهي مشتقة بنية ما كاذها لينة يعرف اهل اللغة  
وهي ما لم يزلها العوامل المراد بكونها خلتها ان تنصل وتفرق بها سواء كانت تعقد معا ومو  
لان الوالي يكون بمعنى الاتصال كما يكون بمعنى وقعي ما بعد ما ومنه التالي وليس هذا المراد  
والاكالة الظاهر العكس وهذا اما بناء على الفصل والمراد به ما كان كذلك حقيقة او حكلا فلا  
يضره فصل الجملة المعترضه ونحوها ولا يرد عليه العوامل المعنوية حتى يقال لانه باعتبار الاكثر  
والعوامل جميعا عامل وهو مشهور مؤنونة فالنوع الاعرابي قال ابو حيان في  
شرح التمهيد لاسما المتكلمة هل التركيب الحروف المعنوية المسرودة الف بانا و اسما العدد  
نحو واحد اثنان ثلاثة اربعة فيها النجاة ثلاثة اقول فاختار ابن مالك رحمه الله انما  
مبنية على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا محمولة وهذا عند سببها

الاهالي

27  
الاهالي وذهب غيرهم الى انها ليست معرفة لعدم تركها مع العامل والاهلية لسكون آخرها  
في حالة الوصل وما قبله ساكنة وليس في اللينيات ما هو ذلك كذهب بعضهم الى انها  
معرفة بيقيني كما لا لفظ المراد به قابلية الاعراب وانه بالقوة كذلك ولولا انه لم يقبل في  
للتحرر والفتح ما قبله وهذا الخلاف مبنى على اختلافهم في نفس المعرب والمبني فان فسر المراد  
بالمركب الذي لا يشبه مبنى الفصل شيئا تاما والمبني ما خالفه في مبنية وان فسرهما  
شياء واحدة وخالفه ولم نقل بالشبه الاهالي في غير موضع فترتيلها هو بالقوة كترتيلها  
هو بالفعل وان قلت المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبني ما شابهه في مبنية  
والقارن فيما يشقون مذهب فالحلاف لفظي والاعراب في كلام الكشاف مبنى على القلي  
وكلام المعرب على ذلك وما بعد وان كان الاطلاق يرمي انه قيل ان المحققين خصوا سبب  
بناء الاسما في مناسبة ما لا يمكن له امتداد وسموا الاسما التي عنها معرفة بكونها اسما  
اعجابا وقيل التركيب وفقا لابتداء واستند لواعلى ذلك بان العرب يجوزون في الاسما قبل  
التركيب التثنية كما في الوقف فقا لواز يد وعمر وصاد قاف ولو كان سكونها تليها لم يجمعوا  
بينهما كما في سائر الاسما المبنية نحو كيف ولغو انها لا يقال لربما عدت الاسما ساكنة الشجر  
منصلا بعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفا بل بناء لاسما نقول هو قبل التركيب في حكم الوقف سواء  
كانت منفصلة او متصلة اذ ليس فيهما قبلة ما يوجب الوصلة فللمنصلة منها في مبنية  
الوقف فتكون ساكنة بخلاف كيف واين حيث وجير اذ عدت وصلات حركتها كونهما  
لازمة لانزوال الابد وجود الوقف حقيقة انتهى ما ذكر وان كان زهر ليجعل الامة  
يرد عليهما ان صلح هذا لآخر يقول ان ما اسند لوابه من التثنية الساكنين فيهما وهو لا يجوز  
في المبني غير تمام لانه بناء على كذا المناذية واسم لا والتثنية الساكنين فيغيره لسانها منه  
في انه على غير الزوال وليس هذا بالبعد من حيث الوقف فيما لا يوقف عليه كالف في قوله  
لا يصح الوصل بنيت الوقف في نحو جبر غير مسلم الضمعة انه قابلية ان في مبنية لغير التثنية  
لمنشاها منها المحرف كما مر من ابن مالك شقرا من القرحة الله فكل عما في الكشاف التكتة  
كما هو دابة اذا غيرت عا رنة فاني مع الانجاز يعارض محتملة لانه هيبين سالمة عما في قوله  
هي اسما مفرزة وانما اسكنت سكون زيد وعمر وغيرهما من الاسما حيث لا يسمها لثراب  
الح من شبه التناقض وان كان مذكورا بان المشبب الاعراب بالقوة والمنفي ما هو بالفعل  
فمن توهته عينه فاورد ذلك التوفيق فهو ممن حرم نعمة التوفيق ثم ان الوقف  
له معان يكون بحسبها منعدا ولا ريبا فيكون بمعنى التلخيص كقولهم يوقف الميراث لوضع  
الحمل ومعنى الامسك وللمنع وبمعنى تسكين لفر الكهنة دون بناء لفظها عما بعدة ما حقيقة او  
حكما وهذا هو المراد كذا لا يكونا غير مخرجة ولا مبنية وان صح كما اشرفا الترفلذا اورد عليه  
بعض المتأخرين انه هذا المعنى لا يمكن في نحو قولك ميم اسرع ولام الترحل وهكذا كل مضاف  
ذكر على سبيل التعداد لا ليجيب بانه محصور من انما اذا التركيب يمنع منه مانع وفيه نظر لانه  
لا تعرف هذه الحركة فانه لا تعرف علامة الاعراب الحرفية وحال الالف في الاسما كما اذا قلت  
اشان ثلاثة وقلت الفصل الاول الفصل الثاني معرضة له بنية اسم المفعول من التعرض  
اي مما يبيها له كما يقال فلان معرضة للوايم اذا اشقق اللوم وقيل معناه محال الغرض اللهم  
الاعراب بمعنى الحركات الاعرابية لا بمعنى كونها حركات لو اختلفت عليه العوامل اختلف  
لحرفه وموجبه اي موجب الاعراب بكر الجيم ولام العامل ومقتضيه وهو المعاني المصونة  
عليه من نحو الفاعلية والمفعولية والاصافة والتيسار معقول واحد وهو العامل لان ما ذكر

الاهالي



اتم فائدة اذ لم تناسب كعائل الكون ما معوضة للاعراب وقابلته وليس  
اسند لا لاغتيا على اخصاصه البناء في المتاسبة المذكورة كما قيل لان كلامه عن  
متغيره كما قد متناه كما قيل من انه انما ان الاستميتي نارة لعدم الموجب  
ونارة لما سبته متي الاصل وان وجد الموجب وما نحن فيه من الاول ان حمل على ما ذهب  
اليه الجمهور من ان المتبقي ما سبب متي الاصل او وقع غير مركب فان حمل على انه ما شابه  
متي الاصل وما عداه متعرب فالمراد بقوله مخالفة الاعراب خلقها من ظهور  
الاعراب لفظا او تقديرها فانها محل نظر ويرد على المصروحة ان الله انما سببه لم ي  
الاصلي عندها بن ما لك لها فيمن انشبهها لاهالي فقد تبرر ولذلك لم قد عرفت  
انه تعليل الكون ما غير متبينة وهذا ما ذهب اليه من تقدمه من اهل العرف فانه  
جوزوا التقا الساكنين في الوقف ولو على غير حده ولم تجوزوه في غيرهم كحالة الساكنون  
هنا الاستماسكون وقف لانها ولا يرد عليه حيث وجير وغيره من المتبنيات مما اذا  
وقف عليه سكن نعم من يقول انه مبنا غارض وهو يجوز في ذلك لا يقول بما ذكره المص  
كما ترى الاعتراف من على هذا بانه قياس غير جامع في اللغة ظاهر السقوط ثم ان  
مستميها انما المنشور في تفسيرها وتوجيه افتتاح السور ما وقد ذكر في الكشاف وجوها  
ثلاثا اولها انما اسما للسور والثاني الايقاظ والثالث انما مقابلة لادليل الاعجاز والتم  
وجه الله ذكر الاخيرين واخر الاول واورد في الايقاظ وجوها اربعة مرتبة  
شرا وروا في اربعة اخرى بصيغة التمرين في الوجوه احدى عشر وما ذكر من الوجوه بين اشتركان  
في الاشارة الى اشارة الاعجاز ويغفر ان بات الاول بالنظر الى حال الكلام المنزل والثاني النظر  
الى حال المتكلم به والغرض بغير العين وسكون السور وضمة الصاد الممثلة وقد نفي للتخفيف  
ووزنه فنقل ويحتمل ان يكون فعلا على ما بين في الصرف ومعناه الاصل وهو المراد هنا وانما  
جمع بسيطة وهي الحروف المفردة ففولة التي تتركب الكلام منها ففولة فمن قال ان جمع بسيطة  
مفاتيح متبوتة وهي المنشورة لم يصب المحيز وعطف بساطه تفسيره ايضا ففولة مطابقة  
منها اذ من الامتاز اذ هي المفتحة ما وليس فيه تفكيك الضمائر المحذورة والظهور في علمه وتعرف  
السور التي افنتت بالحروف وفي نسخة السورة بناه الوحيدة والاولى والى دداية  
ورواية واما على الثانية فقيل في غير هذه الحروف والمعهود سورة البقرة لا الاستغراق لان  
من السور ما لم يفتتح بظانها من اشارة ويحتمل العلم الذي ينبغي على تقدير ان المص قد تم هذا  
الوجه لانه الاصل الاظهير والظواهر في بعد ذهاب النشاط فقد لا يحيط بالتمام  
خبر او خاص له ان المراد بها اما سبها من الحروف المقطعة ولا على الاصل والافتتاح  
بها وتخصيص البعض في ابلغ الكلام لا بد له من وجه فوجه الاول لوجهين ولم يجعل كلامها  
تاويل مستغلا كما فعل الزحشي في المسافة لتقارنهما والتخادم ما لا تشتم ان بعض  
اوقاب الحواشي اوردتها في الكشاف عن السؤال عن سبها على صلور الحروف ففهمها دون صور  
اسمها وما بالكاتب به من انه متبني على ما جرت به العادة المألوفة من ان يقرأ الكاتب  
اذ على علمه يكتب باجيم فيكتب سبها هكذا ج وكه نعم اخصاره ما من اللين  
ولان خط المصحف كخط العروض سنة متبعة لا يلزم ان تحدي على قياس الرسم ولم يندبه  
لان هذا انما ينبغي على الوجوب الاقوي وهو كونها اسما للسورة فانها اذا قصد بها الحروف  
الفصحى فالمعروف ان يكتب كاهنا الا انها في غير المصحف تكتب فيمصلة فيقال لهما ضرب  
من رب وعقل ايضا عن ايراد العلامة له تمت وقوله ما سببت العادة لمن فهم ان لفظه بالاسم

ويصح

ويصح في الكتاب الحروف نفسها ايقاظا لمن تحدي بالقران الايقاظ مصدر ايقظ اذا  
بهم من نومته والتنبيه منه بيقظة يفهمات وتسكرين القاف في قوله  
فالمعزومة والمنية بيقظة والمراد ببيتها ما خيا الساري  
ضرورة وقيل انه جازي للسنعة وتحدي بصيغة المفعول من التحدي وهو طلب المعافاة  
او المعارضة نفسها كما تقدم اي ليقظ من تحدي اه وعارضة من نومة الغفلة فينبغي  
على ان ما تلي عليه منظم مما تتركب منه كلامهم فجزهم عن معارضة من علموتهم في مناس  
الكلام ليس لانه من اجس كلام البشر لان ما فيه من الحواشي والمراد بالخارج عن طوقهم ان  
والنظام المتعاون واصلة ان يستند كل اليه بآخر ويدي انته بمعنى يقارن به فان قيل اعجاز  
القران ليس في تركيب الحروف بل في تركيب الكلمات التي تكون المركب منها معجز انما يقينه لمقتضى  
الحال في الايقاظ كما ذكر سرد ما تتركب منها الكلمة وهي الحروف ومادة الكلام وهي الكلم انفسها مع  
غير انه اكتفي بالاول لظهور ان القدرة على الحروف قد هال لا تفي بما هو بصدد من الايقاظ  
بكلام يتبين معجزا ليقال حسيدي ينبغي الاكتفاء بالكلمات عن الحروف لان التركيب من الكلمات  
يسند من التركيب من الحروف بلا عكس لانه في قول هو كما ذكرت الانية لا يحصل مما ايقاظ  
لانه لو سردت كلماته مؤنوعة على هذا النمط نوحه الذهن الى تحصيل معناها وطالب  
ارتباطها الا وما ذكر من الاشارة فنقدت وتبينها على ان المتلوظ عليهم لا هذا وما عطف  
عليه منصوب على انه مفعول له فان قلت دلالة اللفظ كغيره اما وصنعته او عقلية  
او طبيعية والمراد بالوصفية ما للوصف مدخل فيه فيشمل الدلالات الثلاث والمجاز  
والكناية وهذا اللفظ مؤنوع للحروف المقطعة فكيف يد على الايقاظ وعلى ما ينبغي  
لغير الاعجاز ولا يظن في طريق من طرف الدلالة المذكورة قلنا هو مما يحتاج  
للتنبية وكثير الايقاظ لم ينع من اذكار من اوقاب المعواشي والشرح والذي ظهر في التمثل  
القاصد ان من الدلالة العقلية وهي قد تدل على امور متعددة كصوت غناء من وزلجدار  
يداع على ان خلفه ناس في التوق والجمع لما يستتره وهذا المصدر الكلام كما في الحروف  
وليس المراد افاة مسماها والتركيب يصبون كلامه من العيب دل على ان المراد به  
الاشارة الى ان ما تتركب منه كلام مركب ونحن اذا سمعنا المعلم عجب طفل علمنا منه انه سيقرب  
والنتبية على هذا مخصوصه مع انه كلام مركب منها لا بد من وجه فاذا اصالح له اللبيب  
تفطر كما ذكره وروى العلامة خطيب المفسرين اذ اشار لما ذكره قوله كالايقاظ ووقع العضا  
فجعله كغيره العصا ايماء الى ان دلالة عقلية صفة موكولة لفظية السامع اذ دلالة تفرع  
العصا عند الحكم المضروب به المثل في قول ان العصا قرعت لذي الحكر كونه على خلاف المعتاد  
تدل على خطية كانه في الاستماع هناك على خطاه هو لا يروى قال في التبرير بانه انما عليه الصلاة  
والسلام كان يتخذ اهر بالقران فلما ذكر هذه الحروف دللت قرينة الحال على ان مراده من  
ذكرها ان يقول لهم هذا القران انما نزل بهذه الحروف التي انتم قادرون عليها فلو كان هذا  
من فعل البشر لوجب ان يقدروا على الاتيان بمثله انتهى عن لخصه هذه عبارة  
مشهورة مستوحاة من العرب قد سماها العبارة عن الاستماع في السور او قال العلامة هو  
ابن جنيهم لان عن العجايزة فالمراد بحرفه وحرفه من ابلغ من حيز ولحمها وقيل عليه  
عن لخصه شملهم كلهم اولا وحكا وزعنهم ثانيا ثم ابلغ من حيز ولحمها وقيل عليه بكل  
المعنى عجزا صادرا عن لخصه لا يمتجا وزاعته لان موقوف في اوزنه عفا عذ وعرف واما  
معنى التقدير في الجايزة فانه متعد بنفسه ما ووقم بنفسه من معنى التباعد بمؤونة المقام



اذ لم يكن للتعريف صانع انه لندى بكانت عن انصاف في كلام من يوثق به وقيل للمعنى صنف عجزا  
صناديق اخرى لهم ولهم وفيه ان مقابله كذا الى من لا يتد اشارة لاعتق فان قيل هذا نظير  
غير فافرك اذ قد مر الجواز ومنه معنى التباين في الابدان والابتداء فانه يتعدى  
بعض في كلام العرب كما مر في قوله متاعه عنى فحطال اذ عدونه قيل بكل فتيه فاذرة وهي ات  
المتاع من الاخر هنا بطر من الجواز لا بطر يقصد الوصول الى الاخر والمجازة فالقول بقدم  
كذلك نوههم هذا وان كان المتاع قد ما يراه وقيل انه غير وادلان مراد ذلك القابل  
بيان معنى من واظهار وجه لعلقه بالفعال ونظيره قولنا من الجاهل في معنى جابست عن يمينه  
منه ليعلم انه كان من الجاهل وعن مؤمنه الى الموضوع الذي يحيا له منه وله نظائر ولا يخفى عليك  
انه اذا تعلقك عن الفعل لا يتعد هذا المعنى الذي جازاه هذا القابل في معنى العجز عن الاخر  
انهم لا يقدرون على الاخر لان الاخر عجز ونحوها العجز ولو كان مراد ذلك لقال الجواز والاخر  
ولا يخفى ما فيه من الخلل ثم انهم لم يثبتند وفي التعداد المذكورة في الفعل وقول الشريف من يوثق  
بما زاد به الرضي كما اشار اليه في حواشيه عليه **وانما قول** انه وقع به هذا المعنى  
بعض في قول ابي تمام فلا ملكه في الواهب والاهي بخا وفي عنده ولا رشاق  
وقال الشريف يرفي في شرحه لان الجواز لا ملك والتقدير لا جواز وفيه الملك الفردي والرشاق  
اي يمتد كمن لم يقدر على تحقيقه فتملكه بئال ولا رشاق في اني فبال ابي تمام اذا استعملت في  
بمثلة ما يرويه كاساني ومثل الشريف يرفي من ايمنا اللغة وماهيك به لم يعترضه وانشاء الجاز  
تعدت به بعض ما فيه من معنى التخصيص للعداة بما كفي ذلك لا عليه وقيل عن يمين من وجوه  
لخصت كلفه من تباينها صنفها لولا كذا وليكون اول ما يفرغ الاستماع الى عطف على قوله  
ايضا واظهر الامتصاص والاشارة الى انه وجه آخر وحذف من الاول ودونه لوجود شرط  
الغيب وهو كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المفعول الا انه قيل عليه انه اذا عطف على الفاظ  
تعلق بافتتح وسببية ضمير المسميات للكلام لا افتتاح المفعول يكون اول ما يفرغ الاستماع  
مستقرا بنوع من الاستحسان غير ظاهر فلا يجعل المفعول في حكم الموقوف عليه من حيث كونه  
جوابا لقابل في مجرى افتتاح السورة لمطابقة منها وفيه ما فيه الالهام لان يقال العجز  
لكلام يستدعي تقدمها فحسب ان تكون ذكر اسمها المستقلة بنوع من الاستحسان اول ما يفرغ  
السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت التسمية ليست من السورة والافعال المراد انه اول ما يفرغ  
من استحقاقها وقيل قد يترجم اشارة الى ان المقصود من الاعراب في ايل السور ان يكون كذلك  
على العجز اذ ما يريد بها ومقدمة منية عليه فالجواز على ما قبله نية به ان هذا  
المفعول تركيبا وتركيب منه كلامهم على قواعدهم ليس اعجازا ببل اعنة العاقبة الا لكونه من الله  
وعلى هذا نية بها على انها لا تستقل بها بوجه من الاعراب من حيث صدورها من يستعد  
منه لشارة لان الكلام ما يعد منه مجزافا لوجه ان ناظر ان الى الوجهين في تفسير قوله تعالى  
فانوا بسورة من مثله وفيه ان قوله اماره على اعجازا ما يعلقه مع قوله قبله فستفلا لوجه من  
الاعراب في تنريف يحتاج الى التوفيق واعتراضه بان يمكن تعكسا للمعروف ولو سماع من  
صوت في قرضه فلا اعراب فيه ولجيب بان وان امكن ذلك لكن مدوره ممن له  
يشبه ان فعله وهو بين قوم يمين مستنعد جدا وفيه بحث واما ما يذكره من لطائف  
لك الحروف فمع كونها لا تخفى بل ان الوجة يتعد كونها من ثمة الجواز لانه لا يتفطن له الا الماهر  
في اوصاف الحروف فضلا عن لا يقرأ ولا يدبر فكيف يعجز هم ويخجلهم مما لا يفهمون فلا  
وجه للجواز من باب ان ليس المستغرب مجرد التلفظ بها بل مع رعايتنا لطايف التي ذكرتها من

بها وقول المصنف رحمه الله سيما اشارة الى هذا الجواب والكتاب بضم فتنشد بجمع كاتبه لا يعنى  
المكتب لانه غير مناسب هنا وان اظنه تدبير اهل اللغة والاصح الذي لا يفرق ولا يكتب نسبة  
الى الامم لانها خرج من بطر امة ونسبة الى امة العرب لا يتم كانه كذلك اذ الامة القرية لان اهلها  
كذلك والحاصل ان ذكرها يدل على اعجازه في نفسه او بالنسبة الى من انزل عليه  
كالكتابة والتلاوة اذ لوجه الكتابة بين تلفظه باسم الحروف والتلاوة الواقفين منه  
على حرف العادة يقضي انصاف الله عليه ولم يكتب من غير تكلم بل على حرف العادة توسيا في نفسه  
كلام في قوله تعالى وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك فعلى المشهور التمثيل  
المجرد استغرابه وان لم يقع وقوله سيما الى الكلام على سيما ومعنى قول بعض النحاة انما استثنى  
مفضل في حواشيه على الرضي وكما صله ان سمي بمعنى مثل هذا لهاسيات اني مثل ان سمي  
لا سيما لامثالها وما زانها او مؤنولة او مؤنوفة وعدهم له من كلمات الاستثناء لانه  
لا استثنى عن الحكم المتقدم ليحكم عليه في وجهات من جنس الحكم العائلي والمقروف ذكر اسم بعد  
مرب بالوجه الثلاثة كما في قول امرئ القيس ولا سيما يوم يدرك الجبل واما ان يقع للمعنى الخالية  
بعده كما وقع في عبارة المصنف رحمه الله وان كثر في كلام المصنفين الا ان النحاة لم يذكروه كما  
نبه عليه بعض المتأخرين وحكي الرضي انه يقال سيما بالتشديد والتخفيف مع حذف الهمزة  
هنا وقال التماميني في شرح التمثيل اقف على غيرهم وهو كثير في كلام المصنفين وقال  
ابوجيان ما يوجد في كلام المؤلفين حذف الهمزة في كلام من يوثق به ونقص عليه بوقلي الفارسي  
وقال حذفها غير جائز وكذا في البارع والتهذيب وقال في المصباح وما حذف في الاشارة وهي  
مراد من العلم بها والادب لعارفين من العرب ومنه وما يلحق بها مما فضل في اول شرح المصباح  
وتتميتها اذ قال العارفين ما اديت من الاصطلاحات المولدة ومعناه في لغة العرب الاخلاق  
والصفات الحميدة كما ورد في الحديث اذ تبي ربي فخلصت ناديتي قال المطرزي في شرح اللقب  
والارباب بالواو العاقل جعلته وقد راعى كالتيمم وهو انه اورد في الضمير الرجوع الى ما في  
قوله ما يعجز وكونها نصفها باستغاط الكرم ظاهر ولم يورد الكل لان اذا ما ذكر تمام بدونه فاقتر  
منه على ما هو بمنزلة وحروف المعجم ليس من اضافة الصفة الموصوف ان كان المعجم مصدرا  
مبينا بمعنى الاجسام او مؤنونة ان كان اسم مفعول وقتلنا بذلك كصلاة الاولى وهو ما اول  
العجز في الخط المعجز وصلاة الفريضة الاولى اي الذي من شأنه ذلك في الاجسام من العجز عن  
التفكير في شئ في كلام المصنفين تخصيص المعجز بالمعقولة والتسمية غير هامة سلتا وهو  
بمعنى الالهام والاحقا ومنه عجز لربيبه لا يستتاره والعجز وان كان هنا لا يصلح الالهام  
فانما جاء به من جهة كونه من رتبة السلب كاشكيتة اذا ازلت شكائته واشكلت الكتاب  
ازلت لشكها لولا ايضا عجزت الكتاب على التعميل للسلب كمرصنة معني اذ ازيلت  
موضوعة قد نبت عية ازلت عنها القدر اذ ازلت على الفاسم وهو حسن ومن لم يقف عليه  
اعتراضات السلب غير كثير واذا سمع هذا اللفظ بعينه من العرب ودله الجواز على ما ذكر كان  
هذا من فضول الكلام عجز محققا بل عجز واعجز ان لم تعد الالف لخصمير في الموث  
لحروف المعجم وفي بعضها فية وهو مخريف من الناسخ قال ابن جني في سوا صناعة اعلم  
ان اصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا اولها الالف واخرها الهاء على التثنية  
من ترتيب حروف المعجم الا ابا العباس فان كان يوردها ثمانية وعشرون حرفا اولها الباء  
المؤنونة وربع الالف من اولها ويقول هي منزة لان ثبت على صورة واحدة ولتسرها صورة  
مستقرة فلا اعتد هاتم الحروف التي اشكالها غير وقد محفوظة وهو غير متفق عندنا انتهى فان



كان هذا مراد المؤلف ليوافق النقل المذكور فالمراد بالالف الصفة لا المضافة مستقلة كالتعبير  
لغيرها لفظا وخطا وان كان المراد بها الالف التي هي حرف لين كما قيل في معنى ما برأسها  
ذو حها مع الهمزة تحت الالف اوبان لا تعتبر مثلها على انها مائة منقلبة عن الالف  
الواو والياء وهو المتناسب اذا المراد بالالف المعدودة الهمزة ومعنى قوله برأسها  
مستقلة بغيره قد رجحتم غير ما تحت اسم ولصد والراس حقيقة ما معدودة ثم انتم  
توسعوا فيهما لفظا لا لفظا في قولهم راس السنة والرييس في قوله هو راسهم  
وركيهم وهي ثمانية معني الاستقلال في قولهم راس السنة والرييس في قوله هو راسهم  
لانه لا يستقل بدونها بعدد ما اذا عرفت بالالف الاشارة الى انه سلك في  
في الاصل نظريا فيه عدم عدتها ثم سلك في الغالب طريق عدتها اعتبارا لكل منها والاعتزاز  
عن تعطيل واحد منهما وقوله مشتملة بالنصب صفة اربعة عشر اوقا منها وكوت  
المذكورات انصافا تقربا لان في بعضها زيادة يسيرة ونقص يسير بحسب كل منهما الاخر وقيل  
قد مر ان الهمزة اسم مستخدم فلو جعل الالف حرفا برأسه ايضا فلا اسم للهمزة في زمان  
نزل القرآن فالواقع في الفوق نصف سائر الحروف على كل حال ولجيب بان زيادة نصف سائر  
جميع الحروف على تقدير عد الالف حرفا برأسه لا يتحقق لجميع الحروف سائر وهذا يستلزم عدم  
تحقق نصف اسم الجميع وقيل الالف مشترك بين الحام وهو المدة والعام والشامل لها والهمزة  
وهذا ينبغي على عدتها حرفا برأسها ولو تكلف متبني على ان لفظ الهمزة مائة المعنى لم يثبت عن العرب  
وقد مر انه لا يمكن ان يكون الا نوعا اصطلاحا كالتصريح بها ارباب المعرّبين حتى  
ذو ثوبا كيف تصدحين نزول القرآن المتقدم عليها لانها في قول المستقدم الاسامي  
والعبارة ان المعاني المرادة بها وهي المنفردة هي ان تكون المذكورة انصافا لها باعتبار  
الاكثر ولا يفتقد يشتمل على ثلثي بقدر الانواع كما في حروف التصغير وهو الصاد والذاي والسين  
والكافين وقد يشتمل على تمام النوع كحروف العنة وهي الميم والتون الساكنة والحروف المذكور  
وهو المراد اذ انواع مشاهيرها المعنوية لان بعضهم زاد فيها الحاء التي تبلغ اربعة اربابا  
الغير ذلك وهي ما ينعف له وقع في بعض النسخ هو بدل الذي ذكره باعتبار الجواز  
لما فيها وتبليها بالفتوح والهمزة اسم معقول من همست الكلام وهو منعد من باب صير  
المسوق في الغندم بل الجهر وقصر بالاضافة كما في الجهر بالاعلان وقيل معنى الحفا في الصلح  
الهمزة الصوت الحفي والظاهرات حقيقة لفظا الصوت المطلق ثم توسع فيه فاطلق على الحفا  
وتحقيقه فاطلق على الهموس فينوصا حقيقة فينوصا به الكلام والحروف ويقول  
العرب ما سمعت له هسا ولا حرسا وما الحفي من الصوت لانه المسموع قال تعالى لا تسمع الامسا  
وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف قوله ما ينعف الح وعكيد الحفا واهل الادب كما في كتاب سيبويه  
حيث قال الهموس حرف متعريف العتاد في موضع حتى جرى معه النفس ولم ينقطع جريه  
حتى تمكن ان ينلفظ به وينفسق والذات بتدليل الحركات النفس منها الصغرها وصنعها الاعتم  
عليها في محارجها قيل وجعل المضعفين على الجوزاين اولى من ضمها اليه وجعل الجموع على  
للتسمية وتضم الاوخاصة وجعل الثاني بافراوه على الجوزاين فتأمل سنن حشاك  
حقيقة هو تركيب لجميع الحروف المذكورة وصنفيها لتيسر الاستحضار كما قولهم فحسه شخص سكت  
وتحوه والسنن هن الحرف تنفيس واستحث بمعنى بل في السوا الومله مكدوبه فتر في خواشي  
الكثاف والمكدي الشايل وليس لهما اذ غير من محدي وهو طالب لهذا كما توهمة الحرف في الدررة  
والمعربان كدال كرون كانوا هم بعض فضل العصر بل هو عربي صحيح استعمله من يوثق به وذكره

المراد

المراد

المراد

المراد في مفرد الهمزة من فوهة يستخرج لخد شحات للسائل الملم وتسمى شحات برنة مثلا وقد قال  
ابن بري كبرهامة محرف من شحات فالعامة شحاتة ايضا وفي القاموس الشحات المشحات من لحن  
العوام وامثل الشحات السرفا ستغير لالحاح السائل وقد صح لغيره على انه من الالف لان  
الذال تبدل في الالف لظلاله في حصة يفتحها علم ويكون بمعنى شحات التمر وورد في الحديث  
بمعنى الحصى وهو المعروف في الاستعمال اليوم ولو نشر ما ذكره هنا كان الظاهر ان سكتها  
منك ما ذكره ما قيل من انه لا يوجد ان يكون يشح كما هو ذا من شحها وهي كلمة شريفة  
يفتح بها المعانيق بغير مفتاح اي تستفتح بها الفتحة بلا مفتاح خصفة نعت غير محتاج  
له وقوله منصرفا بالنصب معقول لقوله ذكره قوله الحام بك لانه او عطفت بيك انفسير  
له قوله ومن البواق المجهورة معطوف على قوله من الهمزة المجهورة اسم معقول  
من غير الشح بغير فتحة في الالف الظاهر انه يتعدى بنفسه وبالجملة ايضا  
فيقال المجهورة وحبرته به كما في الصباح ولا يعرف المص المجهورة لان ذلك عرف من جعلها  
مقابل الهمزة في ما يقوى الاعتماد على محوجه ولذلك كان مجهولة لانه لا يخرج الا  
لصوت قوه يمنع النفس من الجزيعة وهي ثمانية عشر حرفا والمذكور منها نصفها  
تحقيقا وهي خمسة عشر حرفا وفيها ما علم حدها وعدتها وشدتها الشديدة الثمانية الذو  
ذكرة الحفا والعل الا من القرآن الحروف ما شدة تيدة او رهوة او متوسطة بينهما وسموها  
بينية نسبة الى بين بمعنى المتوسط والواو في الشدة على ما ذكره سيبويه لانتفاع  
الصوت ان يجري في الحروف فلورمت مده صوتك في الحفا والحيم مثلا نحو الحقي والحج  
لانهم علمت الشديدة هي الثمانية المذكورة والمتوسطة بين الشديدة والرفوة  
فيها خلاف بين الحفا والفترا كما في الشح على انها ثمانية جمعها الميم وعنا اوليا علم  
واكثر الفتر اعلم انها خمسة وهي حروف ليم الحرك لتيك يا عمر وما عدتها الحفا والحج  
صفة مشبهة مصدرها الرخاوة ومعناها اللين الذي هو ضد الشدة وقالوا الرخوة  
حروف هتفت الاعتماد عليها في فواضعها في حروف الصوت فكانت لمن عند النطق  
وفي البيئية تجري بعض الصوت معها وتخصر بقصد فان قلت هل بين المجهورة  
والشديدة فرق ام لا قلت لا وقد فرقت بينهما باعتبار عدم جري الهمزة في المجهورة  
وعدم جري الصوت في الشديدة وكذا الفرق بين الهمزة والرخاوة ان الجاري في الهمزة النفس  
وفي الرخاوة الصوت كما في شروح التسهيل والشافية وقد تجري النفس في المجهورة الصوت  
كما في الكاف والناو وقد تجري الصوت والهمزة في النفس والصلح المجهورين وما وقع  
في بعض شروح الجزر من ان الشدة تمنع النفس من الجزي غير صحيح فظهرت بين  
المجهورة والشدة نية مؤمنة وجهه اذ ليس كل شدة مجهورة ولا كل مجهورة شدة وقيل  
بينهما عموم مطلق فكل شدة مجهورة والشدة ترك المجهور ولا تكسر ومادة الاجتماع على الاول  
حروف اجد فقط بكت الا الكاف والناو ومادة تال افتراق لحد هما الكاف والناو الاخرى  
جميع المجهورة الامادة الاجتماع المذكورة فظهرت ككلمات فترت ما ان ما ذكره للمرحوم  
التمهات غير لها فقولنا عليه المجهور وقولنا عشرة بناء على ان الالف ليس حرفا برأسه  
ولقد ت من الكفاة والطبق معروف والاقط بفتح الهمزة وكسر الحاف ثم طامه كذا طعام  
ينخذ من اللبن والحشيز من حرم الحروف جميع الحروف المشددة في دينه ولذا قيل  
لقران الحرس ومدة الحفا سنة وبعدى بعلى اي ههنا شدة اعلى بقره قول هو من المطبوعة الحفي  
هي الصاد الحروف الاطباق الاربعة المذكورة وهي بعض من المستعملين الانية والتمت

X-

المراد

المراد



ابن الجبلي

بها لا يلبس في بعض اللسان عند خروجها على ما يحاذيه من الحركات الاعلى ولذا قال الجبلي  
 الاطباق في الاطباق التي في اللسان والحركة الاعلى عند لفظها وكون المطبق طائفتي اللسان  
 طائفتي من اللسان لا يبا في التسمية الحروف متطابقا كما ان يكون الاصل مطبق عند اتي  
 خروجه فلخصه وقيل ان طبق كما قيل المشرك فيه مشترك وجوز ان يفتقر شتر الحروف  
 في ما يبا لكسرها على التجوز فيكون التجوز في المنغلي والاطباق لغة بمعنى الاصلاق ويقابله  
 المنفصلة بصيغة اسم الفاعل لا غير من الانفتاح وهو الافتراق سميت بها لانفتاح ما بين  
 اللسان واللسان عند خروجها والنطق بها وهو في الاصل مجاز لان الحروف نفسها لا تنفتح  
 وانما ينفتح عندها اللسان على الحنك **قوله** ومن القلقلة وهي الخ في حروفها مفسدة  
 اي حروف القلقلة او سميت بها بالمصدمة وتوسيعا ومثله سهدل وفيها ل الحروف القلقلة  
 المنقلبة وكلامها بمعنى الحركة والنباشا المصنوع لقوله ينظر بل انما افتتعا امر الصبي عبادة  
 ما ذكر قال في المصباح يقال لم يمتنعنا اضطراب اي تحركت ومنه اضطراب الامون بمعنى اقلها  
 لما تكلم بها من ذلك وانما سميت بالان من كونها لا يكد يتبين به سكنها مما لم يخرج اليه  
 شدة المتحرك لشدة امرها وانما حصل لها ذلك لكونها شديدة بحموية والجمجمة مع النفس  
 ان يجزي منها والشددة تمنع الصوت من تجزئه مع ما يحتاج بيانا في الحروف وحصل ما  
 حصل من الضغوط المتكلم عند النطق بها ساكنة حتى يخرج اليه شدة حركتها الفصد بيانها  
 ومنهم من علمها بانها حين سكنها تنقل عند خروجها حتى يسمع لها صوت وتيرة  
 وفيه تجوز لانها انما تنقلها من حيثها المتقلل الحرف كالحقيقة والارزيم اجتماع  
 الساكن والتحرك في حالة واحدة ومن علمها بانها اذا وقع عليها تقلل اللسان عند  
 خروجها فقد سمى لان الباء منها وهي شقوقية لا يتحرك اللسان بها وقد حرف تحقيق وكلم  
 ما من من الطبع وهو الضرب على شقوق وله معان الحرف وفي قوله نطقها الا انك اسامح  
 والشراذم اقل من نصفها لانها لا تنصف لها صحيح ولزير في قلتهما وثقلها ما قوله من الشراذم  
 الخ انشأت اسم الحروف مؤنثة سماعتية وانما الباء والواو ولم يذكر الالف كما امر وهذا  
 بناء على ان ليس المراد بالفتحة الالف وما يشتملها وخصت اليها المصنف والكثر من  
 وحروف الدين هناك والالف والدين لغة من المدة لانه لا يطبق عليها في المشهور الا اذا  
 سكنت وكما نشأ ما قبلها من الحركة وسميت بذلك لانها لا يخرج بلين وعدم كلفه على  
 اللسان **قوله** ومن المستغلية التي سميت هذه الحروف مستغلية لاستغلاء اللسان عند  
 النطق بها الى الحنك الاعلا لان حقيقتها الاستغلاء طلب الفلوق وهو الارتفاع وقد  
 يطابق على الارتفاع نفسه فلذا سمي مقابلهما منخفا ومنغلا لهما والحنك كما هو  
 مغنوقة ونون وكاف ان كان حقيقتها سقفا على الفرك في الاستسراق باطن اعلى العثم  
 من ذلك على الاصل صفة شاذة مؤكدة وان اطلق على المحيين فهي مقبولة وتوصيف  
 الحروف بانها مستغلية فالواو انه محاذ في النسبة وفي الطرف لان المستغلي حقيقة  
 اللسان والظاهرات وقوة صفة للصوت كما في عبارة المصنف حقيقة ان كان يتبعه  
 اللسان وقد يقال انما يحاذ في بعض الحروف ان ما ذكره للمصنف الله المحسن من تعريفها  
 كما يرتفع به اللسان الى الحنك كما في من الاستغلاء بالمنطقة وليس ليحوا لانهم صرحوا  
 بان الاستغلاء المذكور قد يكون مع انطباع اللسان على الحنك الاعلى وقد لا يكون فعلى الاول  
 يسمى الحرف مستغليا ومطابقا على الثاني يسمى مستغليا فقط لكل مطبق مستغل وليس كل  
 مستغل مطابقا لان الاطباق مستانم الاستغلاء والاستغلاء لا يستانم الاطباق فهذا

وزيري

اسم

اعتر ولا حيز في صدق مقابلة واسمها صريح في ذلك فانه قلنا في الحروف المستغلية  
 وهي من الحروف والحلقية فكيف يقال ان اللسان يستغلي بها قلنا هذا ما استشكل  
 بعض القراء **قوله** بانه يستغلي عند ذلك تبعا وان لم يكن يحركها كما يشهد به  
 الحرف وقد يقال ان الامر لاجل ذلك صدر عن قولهم يستغلي اللسان الى قوله ينصت للصوت  
 كما في بعض شروح التسميات التي يخرج مستغليا ولذا سمي من الامانة فتدبر وقوله نصفها  
 الاقل من المنخفضة لتبعا لا وكونها في بعض المنخفضة اكثر شقوق **قوله** ومن  
 حروف اللسان باب الابدال واسم وقد اطلقوا في المصطلحات سكتي ان ابن السكيت اذ به  
 بينا كيف وقد اختلفوا في عدد حروفه واذ اذ اذ في ثمانية عشر **قوله** والى اذ اذ في ثمانية عشر  
 ان حروفه الثمانية في غير الادغام لان ثمانية الادغام بحرفي في الحروف كلها غير الالف اثنا عشر  
 وعشرون اللام والجريم والدة والصاد والراء والفاء والشير والكلاب والسين والهمزة والالف  
 والهمزة والنون والظا والياء والنا والواو والبا والعين والراء والشا والها وما يقع منها لا يبدل  
 وقيل ان الابدال الضرورية لازم وكما في قوله يخرج بفتح المشا لثة اذ الالف من الالف في  
 الهمزة فتدبرهم وذكر في المفضل اثنا عشر وثلاثة عشر والخلاف في ثمانية الفظ لان منهم من اقتصر  
 على الهمزة ومنهم من استقصاه واكثر وجهه من الهمزة والحروف التي تبدل من غيرها كالتي تبدل منها  
 غيرها وانما رغبوا في ذلك على ما ذكره سيبويه الى ان فيهما الضلالتا وان ما ذكره في الشايع المفسر  
 وما زاد منه قليل ومنه ناد رشا ذو منه ما وقع ضرورة لفا فمية ونحوها والكسرة بين  
 الابدال والقلب يعلم من كلامهم فنية وان جني الامام ابو الفتح المشهور وليس منسوب الى الجمن وانما  
 هو معرب كني كما في شرح المتوفى في السنة معطوف على معقول ذكر في اول الكلام وقوله  
 لجد الهمزة الشايع حروفها واحد من الابدال وطوبى فعل من المطبوعين اللصير  
 ومنها منها وما ذكر لاجل جمع الحروف في كنف ما شئت ولا حاجة لتفسير حتى يتكلم كما  
 قيل في اهلهم من المفظم وهو الكسر **قوله** وقد مراد نصفهم ظاهر سياقها فان  
 الزيادة على ما ذكره سيبويه في الكتاب وليس كذلك فانه سيبويه قال في الابدال وقد  
 ابدلوا اللام وذلك قد سئل جدا في الواصل فانما هو اصل الابدال في الواصل اللام فيه  
 منبذة من التون فانه الاصل وهو الوقت الذي بين العصر والمغرب مجتمعا مثل واصال واصال  
 وقبيح على اصلاي مثل يعمر ويعمران ثم صعدت المجرع فوالوا اصل الابدال ثم ابدلوا امر المتون  
 لامنا فوالوا اصل الابدال وفي تذكروا الى على الفارسي ان قيل في امثلة الكيف وعلم في اللام بدل  
 من التون في اصل الابدال وهلا قلتم ان اللام مكررة والتون بدل منها فقل انه لا يجوز لان  
 اللام لو كانت اصل الابدال في الحقيقة الالف قبل اللام ولا تقلب كما لا تنزي انه لا يجوز في عمال  
 شملت لو كانت الاصل اللام كان مثل شليل في التحقير ولا يكون اصل الابدال هذا الفهم  
 من الجمع لا يجوز لكنه اسم الضيق والتحقيق كما نرا لانها التي لم تستعمل في التحقير وفي شرح  
 العلاقات لا يربط القياس في قول المنا بغيره وقت فيها اصلا فانها اصل الابدال نصفها اصل الابدال  
 جمع اصل الابدال وفهمه بمنزلة طرفان وهذا امر لان الجمع لا يصير الا ان يرد الى اقل العدد انتهى  
**قوله** في الصرا وفي المطالب يعني ان سنده ابدلت صفا ورايا مغيرة خالصا والاشهاد  
 كما مر وقوله الفالحا يضاف بالجرم والاصل والالف وجمع حذف واصلة حذفت بالفاء  
 المثلية ومعناه الفقيه فانه بدلت ثاؤه فاقوله والثاني ثور والالف لوقوعه في ثاؤه بدل  
 من الفاء واصلة فروع وهو جمع فرع والفرع يخرج الماعز التي لونها بين العراقي وقد دل كلامه  
 على ان بين الشا والفاء كما مر **قوله** من العين في عين العين تبدل من الهمزة وفي شرح التمثيل

العقيل بطر



عن الخليل لغته من غير وقتا من غير ان يدل العيون من الهمزة والهمزة من الميم في غير ما  
وهذه اللفظة التي لم ينعته وهي مشهورة في قولك في ان المشددة المنقوطة واللكسورة عن  
وقان المصدر من عن وقان الشظية عن قال ذوالرمة  
• اعين توتمت من خرقا منزلة • ما الصباية من عينيك مسجوم  
• لقول الميم رحمة الله اعين تجوز في غير العين وكسرها ووزنه ساكتة مخففة والهمزة مفتوحة  
ودفع في ريشة الهمزة وكسر العين وتشديد التون واصلة الراء **قول** واليا في يا اسمك  
المؤنثة اليمع بالفتحة لتقارن ما صححنا وما استغنا متبوعا للاسم المعروف وسمع ابي اليمع  
يا ايضا باسمك بيارن فهذه اللفظة في صارت فيشيد لونها كذا في انما قال المارني دخلت  
على الخليفة الواثق بالله فقال في صر للفرق قلت من مالك فقال لي يا اسيدك يريد  
ما اسمك بلغته فوي في قصته ثم ثرة فصارت ثمانية عشر وقد ذكرتها في كتابها  
وهو تسعة **قول** وما لا يدع في مثله الح الادغام في عبارة الكوفيين انما يكون  
الراء في عبارة سيبويه ادغام بلشديد بها افتعال وهو لا يكون الا في المشددين او  
المتقارنين مع انه يوجب في المتقارنين الى المشددين لان المقارب يقلب من جنس الحرف  
الآخر والالمتننين يبدلهم وجوبا ان سكن وفيه لفصيل في الفصائل فيمن وافقة  
المصنوعين وجعلت من وجهه وقوله الطالع اورد عليان النخاعة قالوا لهما  
في شرح التميمي واللفظ انما قد غم في الحاء نحو ما كانا وعكسه نحو ما قد هذا  
الان سيبويه نصر على انه لا يدع في الهمزة وقوله ما في الادغام من الخفة والفضحة  
اشارة الى وجه الصواب المنقولة في هذا والاقول فيما قبله وان اردت بسط هذا  
وما هو عليه في شرح الكشاف وقوله ومن الراء في المشددين في  
الراء يا قهر مجيء الهمزة والسين معلقة فظن ان المذكور نصفه ولو سئل ما قيل عليه  
من انه غير صحيح ان كان الراء والسين في عبارة سيبويه في ان كانا مملكتين في قوله  
نصفها منسوب كما مر **قول** ذلك كانت الحروف في لفظية الحاء الحروف يقال لها ذلقة  
وذو لظنية ومدلقة وما عداها مضممة وفي التمهيد المضممة نظير هذه وغير الالف  
في اثنا عشر حروف وفي شرح التميمي الحروف عشرين بعد ما نقل هذا انما يقضي  
دخول الهمزة والواو والياء في حروفها وهي حروفية واستقط الحليل هذه من المضممة وسميت  
مدلقة لحروفها من طرف اسلة اللسان وهي لقة بالسكون كما في التمهيد هـ  
والتحقيق ما في شرح النفاطية للجبيري من انها سميت بحروفها من ذوق اللسان  
والشفة والمراد كما حققه بعض علماء الفصاحة لبعضها يخرج من ذوق اللسان وهو  
طرفه وبعضها من الشفة التي هي لقا المخارج في الذوق فطلق الطرف بخصصها بطلق  
طرفها من غير نسبة للمقام فلا يختص باللسان كما توهم في قولهم لعل القربة كصاحب الفم  
حرفه لاذلة ما في قولك مشربل والذلاقة لا تعتمد بها على ذوق اللسان وذو لقة  
وهو طرفه وفيها بالاضمان لانه لم يكد لوجه كلمة ريباعية او خماسية معرفة  
من حروف الذلاقة وكانها في المنطوق بها وفيها لانه كما استكونت عنده مصمتة  
وقال ابن الخليل في ايضاحه هذا غير مستقيم من حيثها في نفسها ووجهه امر صناد  
من المضممة ما من حيثها فلا بد ان يعيد على طرف اللسان الابعضها بالهمزة والياء والفاء  
لامدخلها في ذوق اللسان فكيف يقع تسميتها بذلك مع خروج بعضها عن ذلك المعنى  
ومن جهة الفصح الاخر المعناد لهما فلانه انما سميت بضمها لانه كما استكونت عنده فلا يفتق

مير باد شاه

ابن الخليلي

ان ذوق اللسان في طرف اللسان وانما الاوكلان في الهمزة معروفة ذلاقة الهمزة من قوله  
لسان ذوق اللسان الذي هو مجزى الخليل في البكرة المشهولة بحرفه فلهذا كانت كذلك  
الرموزات ليجاورها ريباعية او خماسية منها وكان هو الحكم المقبول في تسميتها الا انهم استغنوا  
بسيبته وهو الذلاقة فاضا قوها الية والمضممة على هذا المعنى يكون صحتها والهمزة  
التي لا يتركب منها على افرادها ريباعية او خماسية لكونها ليست مثلها في الحرف فكانت  
صحت عن القلبيها ولم يقصد في تفسيره الا ذلك وانما وقع الهمزة من لخذ الذلاقة  
من الطرف وجعلها من طرف اللسان لما ذكرناه انتهى **قول** ما في الفتح هو بعبته  
كلام ابن جني في ستر الصاعقة وبعيد من مثل هؤلاء الخول الغفلة كما اورد ابن الخليل  
والذي دعاه لما ذكرهما في من لخص لخذ الذلاقة بطرف اللسان وقد عرفت انه لا يفتق  
به فلا يرد عليه ما ذكره ولوشة بقا على ان الية اللغزة كالانزهي والجوهري ذكرها ما يقصده  
**فيجاب** عما ذكره على غير نسبه بان غلب فيه طرف اللسان على طرف  
الشفة مع ان في قولهم الاعتماد على طرف اللسان اشارة الى ان اللسان ذائق اللفظ عليها  
الاعتماد فيه وهو لا ينافي في مثلها كغيره فيه وقتل قال ان الحروف تنسب فارة الى  
مخارجها واخرى التي يجاوزها والاول الحرف الثاني كقوله في قريب منه ما قيل  
انه اذا اعتمد على ذوق اللسان الاعتماد على حروفه او كما فالتشويق والمقصد  
على التقاربان والتفان عما سميا ذوقية وطراهرية والتفان من الغنيمتة عرف ومن  
لغظة منقل وكثرة الحلقية والذوق لقيمة معرفة بالاستقرار ومن مع الية اللغزة وكذا قالوا  
انه لا يفتق من الذوق لقيمة ريباعية او خماسية الا ان تكون مخدرة او دخيلة او  
بناذرة او فيهما ما يرب منها فيسند مسندها كما يستجد بمعنى الذهب والذوق في الية  
ممثلين منقوشين وهما وقاف بمعنى الكسركا قاله الجاربردي والزهري في بيان مجاز  
بمعنى شدة الضحك والسطور يفتق العشرتين الممثلين اسم لشجر وكثرتها ذكر ثلثها  
ومن فيها بلها اقل من نصفها **في هجاء** وهو ان ما قرره فاه متفق عليه في كتب العربية  
والقران الا انه مخالفة ما في الكشاف في سورة التكوين من قوله ان الظالمين هم طرقت  
اللسان واصول الشايبا والعليا ونفا لها لشوية نسبة للشفة وهي الية الثاني  
بالحضها ذلقة في ما تقررها في قولهم العر تية والاذان يخرج هذه الثلاثة  
من طرف اللسان واصول الشايبا والعليا ونفا لها لشوية نسبة للشفة وهي الية الثاني  
خولت الانسان لجاورها اتيها لانها يخرج كما قيل يقضيها ايضا فاذا كانت من طرف  
اللسان كما يشهد به الحرف فكيف لا تكون ذلقة كما قاله العلامة في سورة التكوين وما  
وجه تركبهم لذكرها في الذوق في الكشاف كون الظاد ذلقة مخالفة لما في المفصل وغير  
واما الاشتقاق من ذوق اللسان وذو لقة اي حده فلا يخالف ما في الكشاف تصالح الايشير  
لما ذكرناه ايضا في قوله ذكر ثلثها الخ هو جواب لما هو من كل منهما اذ وقتها لا يخفى  
وقوله ولما كانت ابنة المزنيح قال في التمهيد بعد ما قسم الية المضممة الى مجردة  
ومزبد فيه ولا يفتق والمزبد خمسة احرف ان كان اسما ولا اربعة ان كان فعلا ولا يفتق  
عن ثلاثة والمزبد فيه ان كان اسما لرباعية او سبعة لارباعية او ثمانية  
التثنية او التصحيح او النسب وان كان فعلا لرباعية او سبعة الاحرف والتثنية او ثمانية  
الثانية او ثمانية التوكيد انتهى وفي شرحه لابي حيان انه باعنا المشهور الاكثر اذ ورد  
من الاسم المزبد هو ما في نحو كذا رذبان يتكلم لانا لا والاولى ووزنه فعل لال

جواب عن الزمخشري

اعترض على النخاعة والقر



مع الفاعل المذكور فقول لا ينجح وزعم ان ساعية ههنا باعتبار الاغلب اتينا ونعديته  
للمحذون ولين كمنى المغفرة وقد علمت قريباً وان منهم من قال انه لم يرد على العز  
فذكره **قوله** اليوم نكسها ويقصم جعلها في قوله سا تموتها ويقصم في قوله  
امان ونتمثل وهو الطلقت والمقصود قول الفيلسوف في قصيدته ان النبوة التي عارض بها بان  
سعادته وفارغ ماله شغل سوى عذبي والناس بالناس في الدنيا مشاغلو  
• انما انظر في الفاظ زوايدها • فيها امان لذي خوف وتسميت  
• وقول في ذلك الاشارة الى عدم نجاة زوايدنا ذكر المفهوم مما قبله فان قيل كون المذكور  
سبعاً مبنياً على عدل الممتنع والالف ولحمداً او كونه على غير مبنية على خلاف ما بينا سبه  
فيل انها في نفس الامر عشرة فلذا يبي او كلامه عليه وليكلمه ذكر الالف والهمزة معاً  
في اسمها لسور فاسب عددها فاصلاً لانه امر غيباً يبي على غير الكلام لشارة الى الجبر  
كما قيل **قوله** ولو استقرت الاستقار استفعال من القراءة يقال استقرت بالهمزة وقد  
تبدل بياً فنياً استقرت كما وقع في النسخ ههنا ومعناه تنبؤ الاشياء لمعرفتها لخالقها  
والكلمة واحدة وهي معروفة وليتذكر المص رحمه الله ان المذكور من انواعها انصافها  
تربيت الشارح الى انه وان كان بحسب الظاهر كذلك وهذا اذ حل في الايقاظ لانه  
لو ذوق النظر عرف ان ما ذكر في الحقيقة اكثرها وظاهرها من انزلها الى حقي كما عد  
لمعرفة جميع حروف الكتابي مشتملة على هذه الطائفة لما ذكر من لا يجاز وقوله كسوة اي زيادة  
عليها وغالبها في الكثرة نفيال كما شرت في كثرته اذ اعلنته في الكثرة فهو كسوة اي مغايرة  
فلا يتصور ان كثر بغير التثنية كقولهم كسرت فكيه في منه اسم مفعول غير واسطة  
شواهد التثنية المشتركة في المادة اشارة بقوله ثم لا الى انها تشترك في الصيغة  
انها تكون الاء ام اتهم واقوي وقوله اي اعلما ما تغاير الفكر كما ذكرنا في الكثرة  
تفتن على عاداتهم وقوله الخمسة هذا باعتبار الاصطلاح في المفرد المحذور كما مر **قوله**  
ذكر ثلاث منقولات هي من قول وقوله في الاقسام الثلاثة في الاسم كما في الضمير وقايم  
وفي الفعل نحو في فعل امر من الوقاية وهكذا كل امر من ثلاث في مقتل الطرفين كوعى وفي  
الحرف كتيه كواو العطف وقد قيل عليه انه لا يتصور في ثلاث منفردة في مادون سور الفينية  
موقوف عليها لا يقابلها ونها فتدبر في الاربع التثنية هي ط م ط م س ج ح وقوله لانها الخ  
لتعليل كونها اربعة وفيه تسامح لانه مع عدم ظهوره يرد انها تكون في الحرف بدون  
حذف حوت وبمخوات الخففة من التثنية بالفتحة والكسرة وهو معروف فالترسيم  
لم يتمكن له في الحروف متهت باستقاط الشوري فلو استقطما اذ على الكشاف كان اولها ولي  
وقول على ثلاثة اوجه هي فتح الاو والفتح والضمه والخاص من ضمها في مثلها تسعة  
في شمس متعلق بذكر المقدس او المنفرد وهو الظاهر وقوله على الغنة من تحتها الحزاز عوق  
غيره فانما حينئذ تكون اسما كما فصلنا في الحجة والثلاثيات المراد **قوله**  
نتمت اعلم ان اصول الابنية الخ هي جمع بناوله كما في شرح الرمادي ثلاثة معان المسمى  
والصغية كقولنا بناه فقل للمخايات نحو بل صغية الاخرى كقول الصري بن منى الجعفر  
ويشوت اولها كماله والحدة ووجه الضبطات الاو لا يكون الامتداد كما ثلاث  
حركات والاخر غير معتبر والوسط من ك بثلاث حركات او ساكن بل هو **قوله**  
منه ثلاث في زعمنا ان عشر سننظيرها اشكال بغير الفاء وكسر العين وعينه لفظها  
فاو اصل الافعال وهو الماصي مضموع لا غير وعينه لا تكون ساكنة فابنية ثلاثة

مير بادشاه

سبوطي

ولم يعتبر المحذور لانه فرع للمعلوم فخرج بقوله اصول ولهمذ الفوه ولم يقل لان الابنية  
وقد اورد عليه ذيل ونحوه **ولجيب** عند في محله والرباعيات  
المر في سورتين والخمسيتان كصيص وجمع مستحق **قوله** امثال الح المارد بال  
ما صنعت عليه الكلمة ابتداءً او المحذور التي فيها زيادة لم يقصد بها الاجعل ثلثي  
او رباعي هو انما افوقه محذور ما له حكمه مقابله فالجاء وساء وكالهما مطلقا في نحو  
من غير ما يحفل به الا الحاق وفي يضمن زيادة ان كان مزيدا فيه وفي حكمه ووزن  
مصدره الشايع ان كان فعلا نحو علق المعنى بجمعه ومما لا يكون الا في الاسماء والافعال  
فلزم كون هكذا الفسحة وبعائية والاحكام له ثبات مستقل فنقل فيه لكامة ومما  
فيل من ان الكافي المربعة من اربعة احرف وخمسة لا توجد ان في الحروف في الاسم والشيء  
في الامور ما هو من ك من خمسة احرف فهو وجود ذكر المشددة ونحوها مما لا حلقة  
الى المتداوه ويحذف اسم للنهر وعلم شخص وسفر حال معدوف وتزداد بزيادة جعفر المعنى به  
ولذا المر يدغم كتمه تد ووقول الجبل او ما ارتفع من الارض ويجمع على فرادد وفراديد  
وقوله اركب من الامر قرا وديك اي ما شق منه استنارة وتجندل بزنة سفر جمل المعنى  
به لانه من المحبلة ومعناه ما هو بمنزلة الشفة من الخيل والبقال والحير فلذا قيل  
محفظ للعلية الشفة **قوله** ولعلها فرقت الخواب عن سوال مقدم تقديره انما  
اذ فرقت للانفا لا يحجاز ما تركت منها او متبعتها كما مر في كرملة او ما الخبير  
منها ذوق في قول التنزيل **فليحاذ** بالما فرقت لند على ما ذكره بقوله  
شما انه ذكرها منفردة الخ ولو جمعت لم يتبين لها وهو الفاعل في المشارة اليها بقوله لعلها  
الفاوية وقوله مع ما قبله اشارة الى الجواب فان وهو ان فيما ذكر قوة ليست في جمعها في  
محل واحد وهكذا كل تكرير في القرآن كالواضع في سورة الرحمن وقوله تكريرا لتبينه عطف  
على قوله اعادة التكرار في التفسير ويبي ان التكرار منه فان في كل منها اشارة الى العجالة المعنى  
لطلب التجدد **قوله** والمعنى هذا المتجدد به الخ كما هتاك كذا بضم عن كونه متجددي به  
فيل انه يعني ان تعدد الكلام هكذا اعلى انه جملته اسمية بتقدير مبتدئ لهذه الحروف المتكفي  
بما عدا المؤلف المركب منها او بتقدير خبر له بنا ولها بالمركب من هذه الحروف متجددي به  
والخبر منصدي به ولا يخفى ان نظرا لتعدد او مستغنى عن هذا التا وتل مفيد لما قصد  
بضم غير قائل وتقدر وهو المفهوم من اكتشاف فانها انما تكون لها حقاظم لاجراء  
عنده اذا كانت اسما للسور وقيل ان المصدر من قصد ما ذكرنا مما هو تبيان لما في المعنى  
ومحصله من غير نظرا عزابه وعده ههنا محمل فلا يخالف بين كلام الشيخين في الايات  
نظر بوجه بوجهي التقديرين عنده وان قيل ان مقصوده ان المقصود من سياق التعداد  
محمل يتكرر ان يعبر منه عند الجمل من الوجهين وقيل انه كما يجوز ان لا يكون لها محمل من الاعراب  
كسائر الاسماء المستزودة على نمط التعداد كذا في كلام جارية ويجوز ايضا ان يكون لها محمل  
بناوئها بالمؤلف منها على ما مر من الوجهين وكلام المصدر محمل لها وان كان المتبادر منه  
الاول وفيه انه سيخرج بخلاف هذا كله **قوله** موقفا هي اسما كدستور الخ وهو عطف  
على ما تضمنته قوله شعر ان مشتملا بها الخ فكانه قال هذه الفواخ اسما حروف ذكرت  
لما مر وقيل هي الخ وقوله وعلمه الطباق الاكثر اي من المفسرات الفوقا عليه فيقال  
الطبق الناس على كذا اذا الممتنع او التفتوا عليه واميل معني طبق وضع الطبق ثم استعمل  
لما ذكره من احاطة ما فيه من معنى الاما طلة والشمول كما استعمل اللد قام في اطلاق المحمدي

مير بادشاه











للمعنى في ما وضعه الامام في كنية المنزلة على الاستعمال المختلفة ومباني استماع الحسنى  
وصفان الفنى واصول كلام الاحكام بانها لفون وكذا كرون الله وكذا قوله **قوله**  
وماذا فخطا به عما قيل هذا بيان الحظا والاشارة الى القرآن وقيل انه ابتداء الكلام كخذ  
هذا المذكور من انه لا يقال له لا يجوز الخ وهذا في هذا التركيب ونحوه من رفع المحل كجز  
متبدا من قدرى الامترو الشان هذا او متبدا خيرة مقدمه ان هذا كما ذكرنا من معقول الفعل  
تقديره خذ هذا ونحوه وقيل هذا اسم فعل بمعنى خذ وما من قوله ويبعد ربه متصلا  
في جميع النسخ والواو في قوله والى الحال لا على لطفه لئلا يلزم عطف الخبر على الانشائي بقدر  
وقيل انشائي على قوله لا يجوز الخ لا يقال هذا في بعض النسخ ذلك القول وهو كقولنا تعالى  
هذا وان للظالمين لشر مآب وهو فيه شبهة لا قال في المثال التاثير لفظ هذا في هذا المقام  
من الفصل الذي هو احسن من الومل وهي علاقة وكيفية بين المحل والاسم من كلام الى الكلام كقولنا ذلك  
من فصل الخطاب الذي هو احسن من الومل وهو كقولنا ذلك الفصل وعندنا ان من صوب يدع  
مقدرة لان عادة العرب في مثل ما ان يقولوا دعنا كما قال  
فدع هذا وسئل الفهم عنك بحسرة **د** مولانا صام الله بها ربه عزرا  
وهذا في اشروع في انطال على العامة بعد ما بين ما في قوله او هو معارضة الاستدلال  
المذكور بقيد المتناقضة والاسم لك الازمنة بين عدم كون الفواعل مفهومة وكون الخطاب بها  
بالخطاب للمعنى المتبدا للمذكور من الوجوه المدروية **قوله** لان التسمية بثلاثة اسما مضافا  
الى قال قد ستم التسمية باسماء معدودة لم يوجد في كلامهم وما ذكره سيدي به كما سنبينه  
محرر في قياس ولذا قال المصنف رحمه الله مستنكر لم يقل باطل ولا غير واقع ونحوه والمستنكر  
ما نذكره التاثير كونه مفهومة وقد خصومه وان كان متروفا في ثلاثة الفاظ كقولنا  
ونشاب قوناها وغيره مما ذكر من الخطا ولذا قال اسماء لم نقل الفاظ الا ان الفرق بينه وبين  
المتاثر المتادق وما قيل من انهم لم يسموا السور بلك الاسماء ويعود ان اسمها لها  
الله تعالى في كتابه ففتح لا اصل له كما مر في **قوله** ليؤدى الى اتحاد الاسماء لبعضها البعض  
هنا نظرون في غير ظاهرا كما قيل ان الاسم هنا الجزء من السور والجزء لا يقابل الكل والاصناف غير  
وقيل الاسم جزءا من الكل غير متناضد في الوجود مثلا اذا قلت سورة البقرة المراد ذلك الكتاب  
الخ واسم هذه السورة الراجعة ان يقال الاسم متضمن للمسمى بالمعنى المذكور لا بمعنى كونه نفسه  
فاذا كان موضوعا للكل كان موضوعا لنفسه والمرادات المراد لو كان علم السورة  
كان مسماه المجموع التاثير فيه جميع الاجزاء كان اسما للجزء ايضا والزمه اتحاد الاسماء  
وسيا في بيانها وما فيه **قوله** وليست تدعى بالجزء عن الكل الخ اي ليست تدعى بالجزء مع  
تقدمه عليه فيكون نوقف الشئ على نفسه لموقفه على ما يتوقف عليه وهو ذوقه في ما  
سياتي في بيانها وهذا التسمية لا تحتمل بالاعلام بل تاتي في لفظ القرآن ولفظ سورة الواقعين  
في النظم وقد وردت في حاشية المحققين السيد عيسى الصفوي على بعض الالفاظ القرآنية  
كالصام في نحو قوله تعالى انا انزلناه فانها الصيا عن انزال القرآن وهذا الجملة من جملته  
والصمير للقرآن ومنه الصمير نفسه فيؤد وحسين على نفسه حتى اضطر في بعضه ذوقه الى  
جواز كون الكلام خبرا عن نفسه نحو قولنا لعل كل كلامي صادق والذم ينسب اليه هذا اللفظ بناء  
على ما ذكره في دفع المغالطة المقررة بالجملة الامة فتدبر **قوله** يتلوه عن المسمى بالرتبة  
للغرض ان التسمية على وجه تقدم بالزمان وهو ظاهر ونقدم بالطبع كقوله الولد

على

على الاثني وتقدم بالشرف كقوله اني بكر على عمي صلى الله عليه وآله وبالعلمية للفاضل المستعمل للثاني  
لتقدم حركة اليد على حركة الفم وتقدم بالرتبة وتقدم بما كان اقرب من مبدع  
كقوله بقدر صنفوا المحمدي وقدر اذوا سادسا وقدر اذوا المتقدم بالذات وهنا بعض من يتقدم  
والاثير اذ مذكور في الحكمة وفي كون هذا المتقدم رتبة بالمعنى المصطلح نظرا وقوله كنه  
تقدم الخ اي لم يعرف وتشتهر بما ذكره في هذا كنه الخ اي لم يعرف وقوله قطرب وما بعد من جاز  
ما رده ضمنا **قوله** دخل النفي ضا على قيد ومفتيد والقرنية قائمة على نفيها ما قيل  
انه نفي سابق من وجوه اذ لم تقدم من زيادة للتسمية على انقطاع كلام واستتيا فلترقا  
قيل على من انه ليس من لؤلؤ الكلام صرحا وان امكن استنباطه بغير من التاثير ليس يورد  
ويزاد على هذا ايضا انه لم يعمد في الكلام زيادة الكثر من اسم **قوله** اما ما قيل من ان قائل هذا  
الوجه لا يقول انها من زيادة بل يقول انها تفيد بظرف الرمز والايضا المعنى التهدي كما صرحوا  
به ولذا وقت على السور لم تكن الفاتحة ولا عادة التسمية على المقصدي والمعنى هذا المحمدي  
به مؤلف من جسر هذه الحروف فليس يشيخ لانه ليس فيما نقله للمصنف رحمه الله تعالى عن قطرب  
شيئا مما ذكره بل لا يصح لانه يكون قولنا لا تحرفه **قوله** والدلالة على الانقطاع الى الدلالة  
هنا اما جروها لفظ على ما قبله او من فروع بالانبياء يعين الدلالة على الانقطاع  
لم تقدم بها وامثالها واما الاستتيا فحاصل كل ما وقع في الاستتيا ولا يلزم ان لا يكون له  
معنى الخبره وموقفه غير الدلالة على الانقطاع فالوجه بانها من زيادة صرفة وليس مما  
عمد من زيادة الاستتيا نحو الاوامر وان وجهه اليبني وقوله من حيث انها فواغ السور  
بكره ان لا تحث لانظر فامانها الغير المحل يجوز بعضها فخطا في قوله على ما قيل في  
المعنى وشروحه وقيل عليه ان يلزم ما ذكر من حيث انها كلمات غير مفهومة المعنى فيكون ان لا  
تدخل في شئ من السورتين المضمومتين بما فيكون دلالتها على ما ذكرنا باعتبار عدم الافهام  
من غير ان يكون فاتحة السورة او غير ما **واجب** بان الحتمان كونه خارجة منها  
غير متجه لكاتب التسمية فبما فتعير كونها فاتحة بقى الكلام في ان دلالتها على ما ذكرنا حيث  
انها غير مفهومة وان حيث انها فاتحة بالمعنى الاول الوجود والدلالة على ما ذكرنا في غير ايضا  
نعلم هو في غير المعنى لظهور اذ لا فائدة فيه غير هاتفت **قوله** ولا يقضي ذلك الخ قيل  
المطلوب هنا صحته ان لا يكون لها معنى فيستغنى عن تكلف جعلها اسما للسور بل لا لئلا فلا  
ظاير النفي اقتضاه ذلك لانه لا يكون لها معنى فيكون ما ليس فيه افيان وقيل التسمية على ما ذكرنا  
اذ الترتيب وقع على ان لا يكون لها معنى ويحقق على تقدير ان يكون لها معنى وكون القرآن  
هدى ونيا نامع ما هو المتعارف في الخطاب يدل على ان لا يكون لها معنى فالقول بانها ليس لها  
معنى ترجيح بلا مرجح المترجح وهو غير جاز ينفعه لو لم يحصل التسمية على تقدير كونها  
كان له وجه وهذا كله يغتشف لكونه مترادفا ما ذكر مخالف للمعهود ومثله لا يرتكبه  
بغير مقتضى ولا مقتضى هنا فلا وجه لا يرتكبه فاعرفه وما قيل من ان القرآن كلام  
لا يشبه كلاما فانساب ان يؤق فيه بالفاظ تشبيهه لم تقدم لانه يكون ابلغ في قرع السمع  
فوقه عن غير الرد **قوله** ولم يستعمل الاضطرار نحو جواب مما مر انها محتملة من كلمات  
وسند المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما بانها لم يرد مثله في كلام العرب والشغل المذكور  
شاذ ولو ثبت ان حذف بعض الكلام في غير الترخيم لا يجوز عند الحاجة واما ما جعل عليه  
كلام ابن عباس رضي الله عنهما في بيان ساقه وما قيل من ان قاف في البيت امر من قافه  
بمعنى تسمية وسيا من معنى البيت مما انفاله بعضهم فمثله من المترادفات مما لا ينبغي ان

مير بادشاہ

ابن تجميد

ابن تجميد

مير بادشاہ



بالحرفين به الله فان قول **قوله** واما قولنا بن عباس رضي الله عنهما ما لم يقل علمنا به كتابا به كل اليا  
قوله معناه انا الله الخ ولتبر في كلامه ما كيد على كلامهم هنا يوحى من وجوه الدلالات  
الثلاثة فحاله صلى الله عليه وسلم عن طريق التحقيق ولو كان مقصود مجرد كونها صوابا والاشياء  
لكان ما ذكر من التركيب لا يوحى له ولذا اتمم بعض المتأخرين بحجة الرواية وقال لو صححت لكانت  
من الروايات التي لا يثبت بها الاصل بل هو في عنده بواسطة او بدنه ما كان بن عباس رضي الله عنهما  
**قوله** الا ترى ان عند كل حرف فاعلم ان في كل حرف من الالف واللام نارة من جنس نارة وتارة من لطفه واللفظ  
الالف نارة من انا وتارة من الله وتارة من الآلاء والالام نارة من جنس نارة وتارة من لطفه واللفظ  
نارة من علم وتارة من محبة وتارة من ملكة واللفظ الالف واللام نارة من انا وتارة من لطفه واللفظ  
لانفسه لطف عطف على قوله نبيه **قوله** ولا حساب للجمل الخ بالالف الحارة في كل حرف لطفه وهو  
مقطوع على قوله للاضيقار ولا لثا كذا الذي يعني ان الحاقها بالمتعارفات فرع استعمال العرب  
فيها في ذلك ولم يتحقق في نية محاسب بالالف بدل الالف وهو مقطوع فانها على ما عطف  
عليه ما قبله ولعمري ان عطفها على قوله نبيه بعد ان قرب وفي المصباح استعماله في حكاية  
عاملا واستعملت سائلا ان يعمل واستعملت الثوب ونحوه اعلمت فيما بعد لانه في استعمال  
الالفاظ في معانيها ما لم يحد من الاخير وما لم يحدت ونفيا استعمال اللفظ الضرب بمعنى السير وفي  
معنى السير فاعلم ان السير والكل شايخ في كلامهم **قوله** فما قيل من ان هذه الالف اسمية من قولنا نحن لانفسه لم نقل  
لنفسنا بل لغيرنا من انفسنا لانه **قوله** لحيوان اذا نزلت الصلابة والاشياء تبسرت فحيا  
من جهلهم فاستعملوا لغيرهم الما يلبس عن نبي مما ليس من معنى لغته العرب او لانهم بعد  
ما سلوا كونه شرع الله لا وجه له في حروفه فليقر من نوره ورويات كلامه لا يدل على ان  
كونه دعى الله في فضل لا يبرح ان يكون **قوله** في ديني جنتا علم ما يدعيه النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو مما لا يشتمه فتية ثم انما العالي رحمة الله لغيره فاستبدت بغيره المقتد المتفرد في دينها  
بعد التسمي من تلافى صلى الله عليه وسلم اياها علمها بالزيتي المحصور وتقررت على التسمي  
وكلمة ان تكون التسمي كما ذكرنا ايضا كونه تجسبا من اطلاع على المراد ولما مررت عند  
بعضهم والظاهر ان صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بحالهم لئلا يفرقونه فنامت  
**قوله** وجعلها منسما بها الخ جواز عن قوله او دالة على الخ وفالمبسوطه منسما بها والضمير  
حينئذ فعل القسم وفعاله وكفره وجوابه الخ في ذلك الكتاب مما تعلق به القسم من ان  
واللام فلا يصح لكونه جوابا واورد عليه انهم ارضوا بكونه مقسما بها اذا كانت اسما الله والقران  
او الشورى ولم يشترطوا ذلك وتبعهم في ذلك للمم رحمة الله فان قيل انه لشرفها  
المعاسب للقسم فتشمل هناك ايضا شرفية لانه ما من شرف اسم الله وخطابه مع ان وكية الضعيف  
واركمت بل الفرق **والجواب** عند انما اذا كانت مناسما الله ومن صفاته كما لفر ان كانت ملكة  
لانه يقسمها في نفسها واركان تلك الاضمارات سابع في الجملة اما ما لا يصح لكونه كاسماء  
الحروف والمقطعة بيبعد ذلك عنه بمراد وما ذكره من التاويل التي سلم انه يصحح الاثر به  
وقول المم رحمة الله من منع لاشيها ذكرناه وقوله لا دلالة على كونه لغيره فلا يرد  
ان عطف الحروف في مثل ظف والقران دليل في طولان واو والقران تحت التسمية فلا دليل فيها  
ايضا **قوله** والتسمي بثلاثة اسما الجواب عن ان التسمي بثلاثة اسما مستنكر وفي لغة  
العرب بات التسمي بتركيب ثلاثة اسما تركيبا موهبا كحرف موت واما التسمي بها منسما  
غير مركبة كذلك بل سرودة سرور الاعتقاد فليس بمنكر فاذا سمو الخوشك قربانها  
وجاز جعل الجمل على كما ذكره في بيوتيه كيف استنكر هذا فكذلك قلت كيف سئلوا عنها ان

ابن تيميو

ابن تيميو

تركيب

تركيب بثلاثة اسما مستنكر وغير ذلك من غير ان يربح فيه وقد ورد في اسم المد تين خا كما يوجد في  
الاهل مركبة من دروسا بغيره من مجرد قلت **قوله** قال قدس سر في شرح الكشاف لما شبه  
الزخني دار الجرد وعلمه بثلاثة يفا رس معرب دارا بكونه وموثر كبر من كالمين احداهما الى  
اسم ملك بنائها والثانية بكونه وقتا هو معرب دارا بكونه فيكون ثلاث كلمات في الاعمدة  
لان دراب مقناه دراب سمي به لانه في الماء وصار بالفتحة اسما ولما افترقت  
التي كانت الخري ومنا الجرد كبر ملكه وكل هذا تاكد المشاع به بينه وبين طاسين ميم  
وقد وجد في نسخة المص رحمة الله ذ الجرد بلا الف بعد الدال وهو سميون طفيان القلم والا  
فات المقصود وهو اثبات موازن لثلاث كلمات انتهى **قوله** انما تركه للمص رحمة الله غيره  
وان ذكره سيبويه رحمة الله وناسبا للزخني لانه بعرض في المدعي انه لا يوجد مثله في  
كلام العرب الا ان ما ذكره المشرف غير تام روايته ودرنا ما الا **قوله** فقد قال يا قوت  
في محتمل اللذان ذ الجرد بالالفين بعد الالف الثانية با موثقة شرحه ثم ركة ووال  
منسمة ولانية بفارس ذ الجرد بدون الف كونه بفارس غيرها ذ اراب وهي معرب دارا ب  
و ذ اراب اسم رجال وكرد معنى عمال الابدان

**تقابل من قصور ذ الجرد** ونحو المعيرة والترقاد

وهي من ذ الجرد انتهى فما وقع في خط العلامة صحيح والموازنة فيه ثابتة بحسب الاصل الا ان  
ذ اراب من لفظ طاسين وهو ظاهر لا يجب ان يكتب في التسمية باسمه منسمة لانه في  
كلامهم وما ذكره سيبويه مجرد في كتابه من محتاج للاثبات كما ذكره السيد ايضا وقوله نشرت  
بنون وناب مثلثة ذ اراب مملدة من التخرص ذ النظم والمتراد لم تترك اصلا **قوله** ونا هتك  
الخ ناهتك بمعنى حستك وكيفتك تقول هذا رجل ناهتك من حرجل ونا وبناه انه يحجده  
وغنا ثوبها كعنت فظلا غيره وهذا مشراة فاهتك من اسراة تذكروا وتوث وتثي وتجم  
لانه اسم فاعل اذا قلت ناهتك او ناهتك لمرثرت ورتجم لانه مصدر في الامل وهو  
يستعمل في المدح لانه لغا ينكحها بئنه كانه ينما عن طلب غيره كالدليل الاخر هنا والبالغة  
به لانه بمعنى كلف وهكذا نقل سماعة عن اللغات قال ابن الانبار في رحمة الله في الزاهر  
قولهم ناهتك بفلان معناه كافتك بخرن قولهم قد نهي الرجل عن الخمر وانما اذا كلف به  
وشيع انتهى فلا حاجة لما في بعض الخواشي كما مرنا زاوية او منع الفقه به نظر الماء الخفي  
وقيل انما زاوية في المبتدأ او ناهتك خير مقدم له ورتما نوهته عكسه وهو فاسد بمعنى  
ومعناه وفيه نظر وقيل انما منع الفقه بالتمسك أي ناهتك التمسك بمتسوية سيبويه  
وانت في غنية عنه بما مررت ونسوية وهو قول في باب العلم و باب الترخيم لو رجمت تا بط  
شرا من لانتا لرجمت رجلا مسمى يقول عنزة يا دار عبلة بالحواء كمنى انتهى وهو ظاهر من ان  
نذكر **قوله** والمسمى هو مجموع السورة الجواب عن انه يؤدى الى اتحاد الاسم والمسمى قال  
العلامة ليست هذه التسمية نصية للاسم والمسمى بل هي لحد الانما تسمية مؤلف بمفرد والمسمى  
غير المفرد الا ترى انهم جعلوا اسم الحروف في اسمها ومن حروف من مضمون من المية نحو ما  
يعني انما منغنا برك فانا وصفة فلا يلزم من تسمية المؤلف بالحق اتحاد الاسم والمسمى كما لا يلزم  
ذلك من عكسها في اسم الحروف وما ذكر من التسمية بتعدد لان مغايرة الكل الجزم لان  
لست انهم مغايرة لكل حروف منه حتى يلزم للمؤلف وصفة مما قيل من الجواب المذكور  
لا يرد لزوم التسمي التي باسم نفسه لان هذا الحرف في المسمى بالاسم ولو مقرنا سايرا الاخر  
**قوله** وهو مقدم من تخيخ دان الخ جواب عن شبهة الدال والذ الذي اوردوه ووقع فساده

خطيب

ابن تيميو















اذ ذكر فيها القرآن والحلق وتكرير القول ومراجعتة والقرب وبلغ الملك قول العبد والسائق  
والقرين والاضاحية والتقدم بالوعيد وذكر المقتدين والقلوب والقرون والتفتت  
والمقتدين وتسحق الارض فالق الرواسي والسرير والرزق والقوم وحقوق الوعد ومما فيها  
مناسبة الشك والفاء جبرها وطلوها والفتاحها وصر ذكر فيها المخصوصات مع النبي  
عليه الصلاة والسلام والاعتصام عنه وادوية العلم فاذا تامت علمت انه يلين بكل  
سورة ما يدبث به وما يستور من الاسترايب لينة النبي قوله وتوقف علمها وقف  
التمام للح التمام يقع لثاء وتبين منسور هذا هو الصحيح الموافق للكشاف وفي بعض  
النسخ ميم ولام فان تحت فالمعنى كوقف الكلام التام والوقف قطع الكلمة عما بعد  
وقسمة للناحرون من اهل الاداء الى كامل وقام وحسن وناقص وهو الذي يهوى فيجاء  
لانه اما ان يتم الكلام عند ام لا والثاني للناقض نحو ياسور والاول اما ان يستغني  
عن التمام لا والثاني اما ان يتعلق بجزء من المعنى كما في قوله تعالى لفظ الحمد  
والاول اما ان يكون استغناء في استغناء كلياً او لافلا والاول الكامل واخر الشورى  
والثاني لفظ اول البقرة والثاني التام كاستغني ولحقوا للموقف القر في معجم بالالف  
ولحقوا المعقولة عند اهلها قوله اذ قدرت تحت الاحتجاج لما بعد ما في الكشاف  
يوقف وقف التمام اذ جعلت على معنى مستقل غير محتاج الى ما بعده وذلك اذا لم يحتمل  
اسما للسور ويقوم بها كما يقع بالاصوات او جعلت وحدها الحاصل ابتداءً او محذوف  
كقوله تعالى انما ذكر هذه امر شرا ابتداءً لانه لا اله الا هو التي اشار الى شرط الوقف  
الثاني مما لو كان الموقف علمية غير محتاج لما بعده ايضا المستقل بنفسه  
وغيره من شرط مما قبله املا والمضج الله لآخر والثاني في قوله علمية انه يصدر  
على الوقف على المراد انما هو قوله مبتدأ لضخيم ان لهما المراد الثاني الله وعندهما  
الرخشي بقوله جعلت وحدها الخبر ابتداءً محذوف مع ان الوقف حينئذ ليس يتكلم  
لغفلة كقوله والرخشي اشار الى التمثيل باعتبار الامتراك مما والمضج الله لم يذكر  
فوز ولا علمه ما ورد وفول بغيره من تركه كما في ما اشار اليه من الامثلة المستقل ما بعد  
بقوله اذ قدرت ليحتمل في قوله وكذا ما قيل من ان مراد المص رحمه الله من الاحتجاج  
التعلق بينهما بوجه ما قوله ليس يثنى منها آية هذا هو الصحيح كما في صاعد النظر  
للبناعي كما نقل عن المرشد من ان الفوايح في السور كلها آيات عند الكوفيين من غير  
تفرقة وكذا ما في الكشاف عن بعض الخواشي من ان المراد من قوله ليس يثنى لا يثنى  
الصحيح قوله وهذا توقف لاجمال القياس فيه في الكشاف هذا المراد الايات القرآنية  
علمه وتوقف لاجمال القياس فيه كقوله في السور النبي قوله اما عدد الايات فيه  
مذاهب خمسة في مكي وكوفي ومصري وشامي فالمدني رواية شعبة المدني مكي  
امر سكتة ما يزيد بن الفقعان المدني والمكي رواه ابن كثير وغيره قاله عن ابي  
وابن عباس رضي الله عنهما والكوفي عن حمزة بن حبيب الزيات سكتة الى علي رضي الله  
والصبري عن المعلى بن عيسى عن عاصم والشامي عن ابن دكوان وابن عمار ومن ثم اعترض  
الكوفي في كشافه لاسرار ايات التوقف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوجد في الايات  
اذ لو كان كذلك لم يقع فيها اختلاف ولست كذلك لانها في اهل الاداء على نقلها للمذاهب  
ولست نقل ابن الصايغ في حواشي الكشاف عن شيخه المعبري بها لثبوت منه واليها جنة  
ما في صاعد النظر من ان موجبه اختلافهم في هذا التوقف كالقراءة قال ابو عمرو

الوقف

خطيب

الاعداد

الاعداد وان كانت موقوفة على قول الامام لا يمتنع ان لما لا يمتنع سادة تتصل ما وان لم يعلم اذ  
كل واحد منهم لغيره لحد من المحابذة ومع منه او لغيره لقي القفا بجمع انهم لم يكنوا اهل رأي  
ولغيره بل اهل تمسك وانما جوقا المتجاوز رحمة الله لو كان ذلك رجحا الى الرأي لعدا الكوفي  
الرأي كما عدا والتمسك كغيره **قوله** المتورفا لوان عداها علمه توفيقا من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على ما روينا في قوله الله عداها ما كتبا نعال لغير المتورفا الا اذا امكن الصلاة  
والسلام اكتب بسم الله الرحمن الرحيم **قوله** ترويهما الذي في صلحنا وهو الذي في صلحنا  
المشور من صحفنا الصدوق المشور كما كتبت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وكتبه للمنفرد  
فهو توفيقا ايضا لانه او روي علمه في صحيح لم يرد حد ينفذ في الله صفة قاله صلت مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركبكم فقد المانية ثم مضى فقلت يصلي  
في ركعة فقلت يركبكم بما شرفتم سورة المسافر بها ثم انتم في العلم انتم انتم انتم انتم  
فانه كما قال القاضي حياض رحمة الله عليه لولا ان قيل من ان ترتيب السور وقع باختياره في العلم  
حين كتبوا المصحف الحسن النبي صلى الله عليه وسلم بل وكذا لاصد كعاد وموقفك رحمة الله  
وجمهور العلماء وقال ابو بكر الباقلاني هو اصح القولين مع لهما لما قلنا في جواب الكفاية  
والقراءة في الصلاة وغيرها وان قال بان ترتيبها في ذلك على انه كان قبل التوقف في العلم  
الاخيرة ولا خلاف في ان ترتيبها في كل سورة على ما هو عليه لان توفيقا حاضرا في شرح  
عليه النشر **قوله** ذلك لانه لما لم يمتنع الاشارة الى لفظه على بعض الوجوه بين جليل  
انه اسم السورة وما يؤيد اول المؤلف على الوجهين الاولين والقرآن ولا يثنى على بقية التمام  
التامة الذكر لعدم صحة الجملة والوقف الذي هو في معناه وذلك في قولهم تلك اشارة  
فيه ايها المولف ولطف ظاهر وقيل ان يثنى ان يثابره نفسه وان يثابره الاشارة الى  
قوله تعالى ذلك لكتابك ولا يخفى انه محتاج حينئذ الى تكلف في اعتبار التقدم وهو كقول  
التكلف **قوله** او فسر السورة الى الكتاب كالتراكم ليقطع على المخرج وعلى القدر الثاني بين  
الكل والجزء وهو معنى حقيقي لغوي اذ الكتاب بمعنى فطلق المكتوب في صفة اطلاقه على السور  
بلا تكلف فاذا كانت تعريفية للمصنف المحضوري اذ هذا اللفظ لا يخبر منه ثم المراد فاقبل من  
ان السورة حينئذ يثابره بالجميع القران مع مخالفتها علمنا لا كغيره من نفسها بالسورة  
يا باء كل وق تسليم وكذا كون الكتاب اسم لكل يجوز بغيره من مصادفه تعسف مستغني  
عنه **قوله** فان قلت انك لم يمتنع في المصنف لاختلافها في صياغتها وضعها باسم الاشارة ففعل  
ما وضع منها للترتيب ومنها ما وضع للتوسط ومنها ما وضع للبعيد وقيل انما هو على ترتيب  
بعيد وقريب دون توسط وكلام المصنف رحمه الله تعالى محتمل للمدعيين ولما كانت الاشارة  
هنا لا كغيره ذكرنا فاعلم بترتيب تبادر لذهن المستوفى عنه في بيته بوجه تبادر فيما الرخشي  
بناك هو من لفظنا في كما ستره قريب فالاول ان ذلك لتعقبي ذكره والمنقضي كالمستبعد  
والاشارة اليه بما يشار به اليه مشهور جار في كل كلام ولذا قيل ما بعد ما مضى واحدا  
فاذا قيل لئلا يعد من امره فيكون مقتضيا مع عدم الاعداد في حكم التعبد لا الجدة عن الجود  
كافضل وليس المراد انه لفظ من قبل الاضاحية الغيرة القارة فكما وجد منه في  
وقلاشي وصار مقتضيا غايبا عن العرف وما يؤكد ذلك في حكم البعد كما تروى في بعضهم فان هذا  
ما شئ من عدم في المراد وسبب التوسط وانما لا يختص بالالفاظ بل يجرى فيها في المعاني والجم  
القارة الا ان يثبت العلامة لئلا يتوهم انما الاضاحية فيكون ذلك فاقدم في نشد  
والثاني انه لما حصل من المرسل الى المرسل النبي وقع في حدة المعد كما قول لصاحبك وقد

مير بادشا

مير بادشا

تسخ زاده











بينهما اعتراض واحد الاعجاب بالمعنى انهما يتبعان الصرافة ببيانها في النهاية  
التي هي الاعجاب او مرتبة هي الاعجاب او مرتبة في تنويره في تفسير قوله تعالى ولو كان من عند غير  
العلم لوجدوا افهوا خلافا كثيرا **قوله** لا يفتقر على ان يكون له حد الاعجاب وقيل السطوع  
لجواز اللامع المذكور في المثال والاعجاب لا يفتقر عن النفس على ان قوله بالاعجاب من  
نقطة بيان محل الارتباب المتعلق بعد النظر القوي والتعقيد ان ظهوره في انفسها انفس  
نفس الامر يوجب لغير الارتباب بعد النظر القوي في كونها لخاصة الاعجاب في ذلك لعله  
اعدم الارتباب في كونه وصيا فالتين في الكلام ما يستغنى عن معنى بقا لان الاني تركه  
والحسرة ان يقال ان قوله لو هو في كونه لوضوحه في ظهوره في قوله المخصوصة به علة لكونه  
وحيا وسطوع في كونه في القوة والنور المميز عن غيره في علة في الوجود حد الاعجاب  
ففيه لفت ونشر **قوله** لان الاعجاب في قوة الحفظ على معناه في التقى هذا لانه  
وقوله الان في بناء الخطاب تايد للمعنى وغيره كما ذكره الالة على انه لاني ووضوحه  
كالمحتسب الذي يرى في بعض الظلمة كقوله بالبيان المختص المضمومة ناديا والرواية  
مخالفة وعكس قوله في الكشف ما في ان لصدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا  
للربوبية ومظنة الالة من وضوح الالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي الارتباب  
ان يقع في البرهان والبرهان في ذاته والبرهان في ذاته لا يرتب فيه لانه كما اتفق  
عليه شره كان الظاهر ان يرتب لانه في الامور التي لا يرتب في الاعجاب المعنى  
لان في الربوبية انما له وقد وجه بما لم يصف من الكد وقيل لا يرتب في  
وقيل في نفي من يرتب لانه في الربوبية في نفي السؤال وقيل ان يرتب في الاعجاب  
مفوضا وانما يرتب في كونه في قوة فانه في قوة ما في الربوبية بان لانه اولاد  
لحد او على معنى ان احد الاكبريات فيه ورتبان المنفي حينئذ العلة والتفسير فلا  
يقابل قوله وانا المنفي في الوجود ان يقال انما في علة او على معنى كونه في نظر  
والاحسن ما قاله المحقق من ان في كلام بعض نسوق عن انما انما لانه بعض الفضل من  
ان المقابلة في نظر المالك المعنى ومحصلة او هو واراد على خلاف مقتضى الظاهر مثلا  
مع المعنى ومثله اكثر من ان يحصر وقيل معناه لتبين القضية المؤدية في مسائله في قوله  
فالمنفي بمعنى الامتياز بالخير سائلا لا بمعنى الاعتقاد فتصح المقابلة لان الكلام في  
استعمال المنفي بهذا المعنى مع ان الحكم بزيادة لا اقل تكلفا منه كما قال قدس سره  
والظاهر ان المنفي بهذا المعنى في كلام المصنف وعرفنا الخطاب غير عزير وما ذكره من المقابلة  
غير مستلزمات المنفي في قوله انما المنفي ليس بذلك المعنى فلا يفتقر المقابلة لظاهره وانما  
في تصحيح الالوية من التكاليف في هذا انما قال قدس سره في قوله في قوله في المصنف  
بقوله وانما الخ اشارة الى انه ليس المنفي هاهنا الا كونها في قوله في قوله في قوله  
كتعلق الربوبية ومظنة له بل هو لوضوح الالة وسطوع البرهان على كونه  
حقا من لانه عند الله بحيث لا ينبغي لحد ان يرتب فيه وهذا معنى صحيح لا يفتقر  
في صدقها ارتباب جميع الناس فضلا عن ارتباب بعضهم وفي لخصنا انما اشعار ان كون  
المنفي ما ذكره امر مكشوف كما نقول بعد لخصنا مسئلة على وجه صواب هذا ما  
لا يشك ولا يشبهة فيه مع نردد الخطاب في ما يرتب فيها فيقينية لا يفتقر باحد ان  
يشك فيها والفقول التي تذكر امرا لا انك رفته في ليس هو كمال الاعجاب والخطاب  
به هذا رتبة ما حقق السيد السيد وفيه مؤلفات مفصلة في حواشي المطور

عمام  
مير بادشاه

سعد  
خطيب مزاده  
كشف

لاحاجه

لاحاجه لا يترد افعالها والحق كما قاله تغير الافعال في عبارة الكشاف لتعسفا على  
سائر الوجوه فلذا عدل عنهما المصنف خاصة فله **قوله** وان كنتم في ريب  
الاية قيل ان سماع المصنف وجود الرتب وان تحقق الاية نزل منزلة العدة لانه  
لا يقدر من عاقل تدبره وانما يصدر عن غيره لا غير به فكانه غير موجود  
وانما فنفسه علة لني كونه محلا له ومظنة لشوئهم والذليل على انه اذا هذا  
تايد ما مرتب قوله لان الرتب في كل حال جواز اختصاصا لني الربوبية كما توهم  
يشترط اليها نقلها عن بعض الفضلاء ان ما في الكشاف معناه لتبين الرتب مظنة  
للربوبية ولا ينبغي ان يرتب فيه ففصل علمنا انه مرتبة الربوبية المترتبة  
ومع تحقق الميتة كيف يمتنع في المظنة وقول المصنف للعاقلة بعد النظر  
الصحيح تخصيص لني الربوبية العامة ولو صح هذا ما اشكل على الصواب وقد اشكلت  
مهمة المفسرين فالاصح ان معنى ما في الكشاف ان الربوبية بمعنى جسه مستغنى  
على عمومها وان كان المنفي في الحقيقة استحقاقا للربوبية وليا فتم به لاهوتها  
وليس المراد تقديرا الاستحقاق فيه ولا ان المنفي وجوده بل تعلقه بالقران  
تعلقا لوقوع من غير نظر الى تعلقه بالمراتب فضلا عن ان يكون المنفي هو  
التعلق الثاني وذلك ان الارتباب له نسبة الى القران وكل ما هو كذلك  
يجوز ان يكون مناطا لاجتماعه وسلبه تعلقه باحد الطرفين لني الاكبريات في  
محله فانه **قوله** انهم قالوا لانه لا يرتب في الاعجاب في الاستغناء لانه في  
الجنس مستلزم له قطعاً وكيف يتأخر في الاعجاب في قوله **قوله** هذا غير ما  
قاله بعض المحققين من ان الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية لا يفتقران في جواز  
ان يفتقر الجنس في ضمن فرد ويثبت في ضمن فرد اخر الا ان يقال ان مفهوم كسب الفرد  
منه نفي الجنس بلا تقييد بقية بالكلية وايضا لا يظهر الكلام على ان جعل اسم الجنس  
موصوفا بان افرد من ههنا تبين لك ان لا فرق بين كلام النسخين لمن كان صادقا  
النظر **قوله** فانه ما بعد عنهم الربوبية اي لم يجعل الربوبية كغيرها من صفات الاعجاب  
وقد اورد عليه ان قوله ما بعد الخ لا يلائم ما قبله بل المناسبات في قوله  
ان انما الشرطية ههنا بمعنى اذا الانية فصدق ويحتمل على الارتباب فتصور بصورة كمال  
يثبت الاعلى فينبه الفرق في الوجود ما قبله من اصله او على من لم يقطع بالرتب  
على المترتبة وانما ان ظاهر قوله وان كنتم في ريب الانية لا يفتقر القطع بوجود  
الرتب فلان لا يفتقر قوله لانه لانه لا يفتقر لانه لا يفتقر لانه لا يفتقر لانه لا يفتقر  
بقوله ما هذا الا انك مفترى ويحتمل واجبه بان القطع بوجود الربوبية كما انه بيان في  
القطع بانساقا به كذلك يجوز الربوبية في القطع بانساقا به وخصا هذه الانية  
لوجود لفظ الربوبية فيها وليس ينبغي ان تدبر الساق والانية المهورح لانه فصدق ما  
ذكره تنوير امرين بعدهما ان معناه نفي الارتباب العاقل بعد النظر الصحيح والثاني  
عدم ارادة نفي الارتباب مطلقا بقوله ما بعد ان يرتب في الاعجاب في قوله في قوله  
وان كان تجوز لانه لا يفتقر لانه لا يفتقر لانه لا يفتقر لانه لا يفتقر لانه لا يفتقر  
كله الشك على حقيقتها وليس كذلك فانه غير ههنا بصورة الشك عن رتب تحقيقه  
قطعا اشعارا بان لا يفتقر محله لسطوع نرها به ونقوله بل غير فهم المترتب الخ فانه  
يقيد نفي الارتباب بعد الانية فظهر ان لارتب لني الجنس الربوبية والمراد منه لني الربوبية

خبر

خبر

خبر



الخامس كما مر العلم بوجود حيز مرتب بعد ليل العقل والظن ويعين هذا للتعريف المجازي يطوع  
المرتكبات فلا حجة لنا في كونها من اليبس **قوله** عرفه الطرقي المزمع في المزمع بضم الميم وكسر  
الزاي المجرى واليا المشارة التخييلية مشتمل على كماله كالمثل للفظ ومعنى وهو الذي هو  
الظن بل لا بد من كونه في المزمع لانه مفسر في الاجماد في الامور التي هي على ما بلغ ما في  
وتسعه دقايق ومنه الاجماد في الامور الشرعية والشم القدر منه الذي يحتمل به المقدر  
والنجوم المقادير المفرقة والقراءات تزلجها وتتم عليها لانه يحتمل نحو ما في المقادير  
فيقال بحتم المال اذا اذنته كما نك فثبت ان ذلك في المزمع عند ظهور كل شيء في كماله  
منعنا رفا في قدره دفعه باقوي قد رت ذلك كما قاله الراغب والجماد بالضم الطاعة وما  
يقدمون عليه وقوله ان ليس في كمال الشبهة هذا ناظر لقوله لا يرتب في العاقل بعد  
النظر الصحيح واضل المجال محل الجولان وهو الحركة في الجوانب وهو هنا كناية عن بغي الشبهة  
على ابلغ وجهه كما يقال لا يصلح **قوله** وقيل معناه ان هذا معطوف على معناه السابق  
وهو جواب لخص لسؤال السابق في توجيه تفرقة بين الرتب والرتب كما مر على هذا  
في صفة الاستم والمنتقن خبر لا يترصد المص حيا بقصا فليل عليه من ان المعروف  
في الظن لواقع بعد لان يكون خبرا لصفة المناسيب لمقام المذبح في الرتب  
مطلقا مع انه ينبوع عن ومثل المنتقن بالذبح اذ المعنى حينئذ لا شك في حقيقته  
المنتقن المصدقة في حقيقته ولا يخفى ما فيه والظاهر نوحته النفي الى الفتح حينئذ  
فيجمل المعنى اذ تليز منه وجود الرتب اذ الرتب هنا مع ننا في المقدم والمنتقن ظاهر  
وما قيل من انه قيد للنفي لا التمتخي حتى لا يرد ما مر لا بد فعلا لاننا نأت لما هو منشؤ  
الاشكال وفي كماله لم تصيد من صلب هذا المقال فان الرتب لا ترتب على غيره ولا يمتد  
ولا يجاز **قوله** ما توفيه من ان متمسكا الاشكال كونه عند المنتقن  
بصحة تمام منشؤ انه اذ الرتب هاديا اقتضى بثوق الرتب في المنتقن وهو فاسد  
لان المنتقن لا يرتب امتلا ولذا فصلت الحال على هذا لارتمه فلا يبق الاشكال  
مجالا ولما فعله فدية النفي كما في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك كحجور وقوله  
في التخييل ليرام بالغ فيلتم صار توفيه مستقيم لكنه لا يدفع الاشكال كونه  
لا يقول به صاحب هذا المقال دعوى غير مستوعبة **قوله** ثم نرى المظهر  
لعدم ملائمة للسياق وقلة حيزه وانما فان المنتقن لا يمتدونه الرتب في **قوله**  
وهذا في حال الرتب المجرى في الرتب على القران والمصدر في قوله لا يمتدونه الرتب  
الهدى او ما وكما لبا والاشكال وقوله والعامل في الحال لانها لا تتركز في قوله  
والسراد بالظرف لفظ فدية لان الظرف يطلق على اسم الظرف نحو عند كسب وعلى  
الحمار والنجور لا سيما وفي الحارة هنا ظرف فدية وفيه نساه لانه اذا بالظرف متعلق  
وهو حاصل او استقر لانه هو الصفة والقامل حقيقة في اضمين خلاف لا يرد عليه  
ان القامل في الحال وهو متعلق بالظرف غير القامل في ذمها وهو في الجاز فخصي بقيل انه  
على اي من الرتب شرط اتخاذ عام له **قوله** وهذا هو السر في اطلاق المص هنا بقوله  
والعامل الخ واما تعلق فدية برب فربا انه يكون مطولا فيصير فدية على اللغة  
الفصيحة وان فدية بان المراد انه معي لما في كناية الرتب لانه نفسه كما في الالموت  
**قوله** والرتب في الاصل اي هذا معناه في اصل اللغة استعمل في الشك والكلب  
والنخمة وهو مصدر ايضا لكنه محسب اصل اللغة مجاز من استعمال السبب في السبب

حسرو

كما اشار اليه بقوله لانه يعلق قال لا يوزن فيقال مرتب من فلات امر اذا كنت مستقيما منه  
بالرتب فاذا كانت به الظن ولم تستيقن منه بالرتب فلات اراي من فلات امر  
هو فدية اراه وقد اياتك الفرق بين مراتب واراب تشار في قوله  
لحوك الذي ان رتبة قال انما اراب وان كان تبتنه لانه جانبية  
والارتب اب يجرى بجزى لارانية كقوله الراغب وقوله صلال تشد يد الصال المهملة  
من التخييل والرتب في كسر الراء في قوله المفسر اصله عدم السكون والقراءات كقوله  
على فرائشه والاضطرار بمعناه لانه انما من الضرب ونفا بله الاصل شيان ثم حتم  
الحركات الحسية والمعنوية **قوله** سمي بها الشك لانه ظاهر قوله سمي بصحة حقيقة في معنى  
الشك ويشهد له ظاهر كلام الانسار وغيره من كتب اللغة لان سيقا وقوله لانه  
يقول الخ ياباه ولذا قال لارباب الحواشي ان المص رحمه الله اراد انه عدل بغير معناه  
المصدرى واستعمل في معنى الشك مجازا لبعلاقة السببية بذكر السبب واردة  
السبب ولواريد معناه الاصل اقبل لاربت له فسمي هنا بمعنى استعمل وهو كثير  
يستعمل عند المعنى فان كان الاكثر انه مخفي وضع الفكر ومطلقا الوضع وقيل عليه ان الفل  
لا يتوهم ان يكون رابيا حتى يقال لاربت له بل لو كان مصدر كان الواجب لاربت فيه  
وهو على كل حال مصدر لانه يجوز في فعله ايضا وهذا من عدم الوفاء على مراده فان مراده  
بالمصدر المصدر الحقيقي هو القلق وهو يتعدى باللام يقال قلقا وان تعدى الشك  
بغيره فنية اشار الى انه مجاز في المص لانه حقيقة الاستعمال في عرف اللغويين وظاهر نرادف  
الشك والرتب الا انه قيل عليه انه ليس كذلك لانه الرتب شك مع تمامه ولذا قال  
الهامم الرتب قريب من الشك وفيه زيادة كانه ظن سيجي وقال الراغب الشك وقوف  
المفسرين شين متغابله بحيث لا يترجم احد من على القرابارة والمزنية التردد  
في المتقابلين وطلب الامارة ما حوز من مزي الصرع اذا سمحه للذرف كانه حصل مع  
الشك تردد في طلب ما يقضي عليه الظن والرتب ان تيوهم في الشيء امر ما سكتها  
عما توههم فيه وقال الحويث في الشك لما استوي فيه الاعتقاد ان اوله شينويا  
ولكن لم يرد له هذا الذي يظن ان الذي ينفى على الامور والرتب لما لم يبلغ  
ذخبة اليقين وان ظن نوع ظن نور والاحسن هنا لاربت فيه لاننا الى ان  
لا يحصل فدية رتب فضلا عن شك وعلى هذا ينبغي ما في كناية لاصول من الفرق بين الشك  
والظن لان المصنفين يفسرون بالاعتراف وخو كثير من غير من الاله منهم ومثله  
تعاريف لفظية مبنية على التسامح وقوله لانه اي الشك اشار الى العلاقة والعلما  
الشكون ونفا بها القلق وهو الحركة في الالط انما لقلت اذا سكت ولم يعلق لانه  
العلمانية واطا بالموضع اقام به والتخذه وطكا وقال بعضهم الاصل في اطان  
الافهم مثل الحمار واستواذ فمذرة فزارا من الشاكنين وقيل الاصل من مقدمة  
على الميم فقلب على غير قيا سر به ليل فوطر طام من الوجود اذ اخطاه والهمزة يجوز  
تسميتها **قوله** وفي الحديث دح ما يرب تيبك الخ استشهد به على ان الرتب له معنى  
غير الشك وهو القلق كما مر اذ لو لم يكن له كان قوله فان الشك منزهة فقلت فان  
الاسد غضنفر وهو من قول الحديث وقالوا له هذا الحديث رواه الترمذي والساد  
ويصنعه وصححه الحاكم هكذا دح ما يربك الى لا يربك فان الصدق في طمانينة  
والكتب ريبية والمعنى دح ذلك الى ذلك اي استبدله بها ودح ذلك اذها بها الخ

حسرو وغيره  
تبعا للسبب

نية

كبي



كشف

او النظم في قوله فان الخ لعل ليل وتمهيدا لما تقدم في المعنى او حدثت نفسك  
 من قاب في الشيء فان ذكره فان نفس المؤمن لا يطير الى الصدق والصدق في الكذب خاوتها بك  
 في الشيء يدين عن كونه باطلا فاخذت به واطمئنت اليك الى الشيء يشعر بكونه ناصقا فاستسكن  
 به وهذا خاص به في النفوس القدسية الظاهرة من وسر الطمانين فظهر ان قوله فان  
 الشك رتبة لا يستقيم رواية ودراية وادبا محض موقوفات است الترتيب في الاستشهاد  
 بتبناه بما لا يزيد عليه وامسا الرواية فان لصدي الروايتين لا ينطلي الاخرى وكان عليه  
 ان يبين الاخرى التي ادعاها فان مثلها لا يقال بالمشهور في صحة الاقوال ان يحجر  
 ما في الكتاب بعينه فقال انه رواه الطبراني وروي البيهقي فان الشريعة والحديث طائفة  
 فاستشهد به كما مر على ان الرتبة غير الشك والاول بعد الكلام ومما جلتها للطائفة  
 علم انهما موضوعة للقلق فانطبق الاستشهاد على تمام الحديث ويترك في الحديث  
 روي بضم الياء وفصحها والثاني هو المناسب هنا **بقية الظاهر** انه ليس من الحديث  
 ما قاله في قوله فثبت الشرح بل معناه كما قاله المحمد بن حنبل في حديثه فثبت حله كصحة  
 وانترك ما شككت في حله وحسنه كما ذكر في الحديث الصحيح انقول الثمات فان من  
 كما يحول المعنى بوشك ان يقع فيه وما هو من في ذلك ما روي ان ابصرت من عبد  
 رضي الله عنه قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث تسال عن امر والام قال  
 نعم فجمع اصابعه ففرق بها صدره وقال له استفتت نفسك يا وابصرت ثلاثا  
 البر ما اطمانت اليه النفس واطمان اليه القلب والام ما جال في النفس وتردد في الصديق  
 وان افتاك الناس وافنوك فلا وجه لما زعموه من اختصاصه بالانفس القدسية فندبر  
**قول** ومنه رتبة لربك اي انقل من القلق الى ما هو شبهه به من الشدائد وفعله  
 بقوله ومنه والضمير للرتبة المتجاوزة مطلقا لانه بمعنى الشك وانما شاركه فان  
 اصله القلق فسمى به ما هو سبب له كما قال اللذان امره المسنون ورسبه بتوجيه  
 وقال الولايتان هذا قد يرجع الى معنى الشك لان ما يخاف من الحوادث محتمل في كل شئ  
 فيه وكما يحتاج بالقلب وفيه فطر والنوايب جمع نايبة وهي الحادثة من حوادث  
 الدهر خير كانت او شر كما في حديثه في نوايب المعنى وقال لبيد  
 نوايب من خير وشه كلامه فلا يخفى من ذلك ولا الشرايب  
 لكره خصت بما حدث من الشر والاصايب وهو المراد هنا وهو المناسب للقلق **قوله**  
 يمد يدك الى الحق اشارة الى انه مستمد في الامثل والمراد به هنا الهادي باحد الوجوه للمعرفة  
 في امثاله وعبر بالمضارع اشارة الى الاستمرار في معرفة فانه وان كان مما تارة لعل المضارع  
 لان اسم الفاعل والمفعول يدلان على ذلك في الجملة وقوله في الامثل اشارة الى انه هنا  
 ليس المراد به ذلك كما عرفت وهذا ورت ناد في المصادر ليريد منه فيما قيل الا العدي  
 والتعدي والسرور والنجاة بالضم في لغة وزاد الشايطي لحي الضم في لغة ايضا ولما قاله السرور في اللغات  
 الى انه ليس من اوزان المصادر المظروعة للشهور وما قيل من ان الكلام سيبويه مصنوب  
 وفيه فمر قال هو موضع من المصدر لان فعلا لا يكون مصدرا واخرى يقول هو مصدر هدي  
 يدفع بان حركته فانه اسم مصدر لا مصدر في اللغة لصح للمصدر وواسم المصدر مصدره  
 عند اللغويين **قول** ومعناه الدلالة على الخلق السلف في الهداية فغير الدلالة  
 على ما يؤتمر الى المطلوب وقيل ان الدلالة الموصلة الى المطلوب ورجح كثيرا الاول ومنها  
 المص وقيل ضرورة الدلالة بالظن بقرينة ما قدمه في الفاعلة والاكاد بين كلاميه

مخالفة

مخالفة وتعتبر في نوب الثاني الى المعنى ونقض بقوله تعالى واما عود فهدى بها هدى  
 فاستحق المعنى على الهدى والاول منقوض بقوله انك لا تعلم من كذبت ولختمت التور  
 من تركه وللمتأقننة في امتناع حملها على هذا المعنى محال لان ان الهداية في الهدى  
 بمعنى الدلالة على ما يؤتمر الى ان لا تتم من اداة الطريق لكل من كذبت وانما نحن نكاد  
 لمن ارتكب كقولنا وما وصيت اذ وصيت وما قيل عليه من انه يابا ما قاله لجمهور من انها  
 تزلت في بي مطالب وطلب النبي صلى الله عليه وسلم انما يظنه وفاته واغراضه لتعيينه في  
 وسوق الاية لافادته ليعتد بما حينئذ والهداية في المعنى اي الدلالة واقعة منه  
 بالحق والاول في الايضاح ليس يورد لان المراد تسليته صلى الله عليه وسلم كما نعتل  
 له ليس كمن لا امر شي فلا تخزن ويؤيد التمثيل بقوله وما وصيت ولا يفرق  
 للمناقشة فيمنك عمل الالة الاولي على المعنى الثاني ايضا محال لان نفي المعنى هو  
 اوصلنا من الى المطلوب فنزكوه فاننا خلاف الواقع وخلاف ما عليه المفترق ولفظ  
 الاستحباب متاد على خلافه وقال الفاضل المحقق انها تتعدى بنفسها وبالجم واللام  
 ومعناه في على الاول الايضاح وعلى غير ما رآه الطبراني لانه السكاد الاول لله والثاني  
 للشيء صلى الله عليه وسلم نارة وللقران اخرى نحو ان هذا القران يهدي للذي هدى  
 فيندفع النظر في ما انه يندفع صراحتا استناد المتعدي بنفسه الى الله تعالى بقوله  
 انك لا تعلم من كذبت وكخط المتعدي بالحق في غير بقوله يهدي من نشأ الى الصراط  
 مستقيم الا ان يقال انه اعلى او محض من الاليات كما قيل في المعنى مافية وقال  
 الخليل الدواني ان المذكور في كلام الاشاعر ان المخار عندهم هو القول الثاني وعندك  
 المقترنة القول الاول والمشهور هو العكس وقد يمكن التوفيق بينهما بان كلام  
 الاشاعر في المعنى الشرعي المراد في اغلبه استغناء لان الشارع والشرع في المعنى  
 اللغوي والعرفي وهو شر ان صاحبها لكشاف مع فصلته في الاقتران الاضمار الفائق  
 هنا مع ان الظاهر في القران هو المعنى الشرعي فالظاهر التوفيق بعكس ما ذكر واما  
 عند أهل الحق فالهداية مشتركة بين المعنيين المذكورين وعدم الاهلاك فيندفع  
 ما مر كما ذكره بقوله في أهل الكلام وفيه لفواصل اخرى تركها خا خوف المثلد بقوله  
 الى البغية بالموصلة والمعجزة والمعنى المظلوب والمقصود ويجوز في بابها الكثير والضم  
 قال في المصباح لو عندك بغية بالكسر وهي الحاجة التي تنبغيها وتضمها لغة وقيل بالكسر  
 الهبة وبالضم الحاجة انتهى **قول** لا يفتصل عن الضلال لانه اشرع في مخرجات  
 الثاني الذي ارضاه الرحمن في اقتصر عليه والمص الحرة وصره مخالفا وكطوي بعضه  
 لما سئل عن قرب وهذا هو الدليل الاول على نزوح الثاني وكما صرح به في مقابل  
 في القران والاستعانة بالضلالة والضلالات والاضلال عدم الوضوح معتبر في مفهوم  
 الضلال فلو لم يفتقر الوضوح في مفهوم الضلال لم يتقوا ولا وورد عليه ان المقابل  
 للضلال هو الهدى واللام الذي بمعنى الهدى كما كان او اشركا وكلامنا في المتعدي  
 ومقابل الضلال ولا استناد لانه اذا ضمنا بغير الدلالة على ما لا يوصل الى حمله  
 صالا اي غير اصله **قول** بانه لا فرق بين اللان والمنتعدي في باب المطاوعة  
 الا بان الاول ناسر والثاني ناسر فاذا اعتبر الوضوح في اللان كان معتبرا في  
 المنتعدي ايضا وحينئذ يكون الضم في مقابلة الضلال اللان على طريق الاستحسان  
 وهو فاسد لان التمسك بالمطوعة وجه مستقل فذكر المعاني حينئذ



متندر ك فان اعتبار الوصول في الوجود مستغنى عن الوجود لانه قد ستم وتقبل  
عليه اعتبار عدم الوصول في مفهوم الضلال ليس كونه فقد ان المطاوع بل فقد ان  
طرق من شأنه الاتصال بالشيء كما صرح به الثقات وكذا الاتصال كراه شد مقتضى  
كون مقتضى الوجود في كل وقت من شأنه الاتصال في مقتضى الوجود المتعدد في الالة  
على ذلك القريب ولو سلمنا ذلك فاستغنى الوجود في وجوده في كل وقت من شأنه الاتصال  
والكلام في مطلقها **وهنا هنا الثالث الاول** انه اذا فسرت بمطلق الدلالة  
على سائر شأنه الاتصال في الوصول لم لا وفتر الضلال للقبائل لما مضى بالانصاف في السلبية  
بعدم تلك الالة المطلقة لزم منه عدم الوصول لانه سلب الالة المطلقة سلب  
للدلالة المقتضية بالوصول اذ سلب الاعم يستلزم سلبها لخصر كالاخوات في  
والانسان فليس في هذا التماثل ما يوجب الثاني كما لا يخفى وقوله في قوله يعين الوصول  
لم يقع في حيز الموصول ان قوله لا فرق بين الالزام والمنعدي في باب المطاوعة  
مبني على ان المعنى المعتد به امر مشترك بين الفاعل والمفعول متحد بالذات بخلاف الاعتقاد  
كالاعتقاد في التعلل وهو وان اشتهر وشكل لان الالوة لصفة قائمة بالاستاذ والثالث في صفة  
قائمة بالمتلمذ فيلزم ما قام الصفة بالوصول بمقتضى من غير ان يتخذ وصفين  
ويستبين من غير ان يتبين وكلاهما ظاهر في الوجود وقد لخصناه **عنه** يعين الضلال في معنى  
كونهما واحدا في التعلل بحالة مخصوصة لشيء في وجودها كما في قوله تعالى ولا استعانة  
في قيام وحده بالذات محال يكون للمباني معهما لخلق التخصيل والثاني في قوله في جميع حيز  
المطاوعة ولم يريد ان التبعين في حيز الالزام بالضرورة متغايران في كل ظرفين معا في الطرف  
الاخر ولكن متعلقا بصفة واحدة قائمة بطرف واحد فلا يرد عليه شيء **الثاني** ان القول  
بفساد الجواب لاستدراك المقابلة وان التمسك بالمطاوعة وجه مستوفى مدفع بالانها متغايران  
بالاعتبار فان مقابلة الضلال باعتبار عدم الوصول يدل على اعتبار الوصول في الهدى فخذ من  
مقابلته وصدقه وصدقه ما التبعين الاشباه والمطاوعة غير المتعلل الوصول تدل على اعتباره فيه  
با اعتبار انه لا يلزم له لا ينفك عنه فالقول في قوله **قول** لانه لا يقال في قوله في الكفا  
وقيل ان الذي في موضع المدح كمن يتدبر لا يجمع الا الوصول الى الكمال لاعتراض ان التبعين من الوصول  
انصافا فيصير ان يمدح بها وبان الهدى في غير ما ذكر اريد به المتبع بالهدى ويجازى واذ في الاقل  
بان التبعين مع عدم الوصول فيصير لزم بها كما قيل

معين الدين  
الهوي

خبر

مشر استعمل في الاحتفال بحان اشاع على ما حقيقه عن رتبة وتيسر كما هو عليه في المعنى وان  
ترتب عليه في الجملة على صورة المطاوعة واما جملة من لم يرد به حقيقة اعني حصلت في العلم بل  
المعنى الجازي وهو سبب التبعين في العلم وليس التبعين في العلم والمعنى الحقيقي فلا حاجة  
اليها قبل من ان التبعين كان محتملا كما يجب ان يوافق المطاوع اصله كالا ويجب ان  
كثير في المختار استعمال الاصل في معناه الجازي ولهم في هذه المسئلة اقول لا يلزم من  
وجود الفعل في طواعه مطلقا بل في مطلقا التخصيل من المختار وغيره وان يقال ان  
التبعين واستشرك في وجوده بدون المطاوع بقوله تعالى وما نرسل بالآيات  
الا تخويفا وبغولته ونحوه في قوله تعالى في قوله لا تخوف من الخوف بدون الخوف  
وانه يقال علمته في تعلمه ولا يقال كسره في كسره وانكسر والفرق بينهما ما مضى في كتاب  
عروس الافراح والمصروفه الله لم يكن في ذلك الدليل ان الالات مذهب في مختلف فعل  
المطاوعة اوله مختلف فيه اولان الدليل الاول وهو مقابلة الضلال بالوصول في  
المطاوعة اوله ثلاث وهو بعد التحقيق اثنان كما ثبت في العلم انهم للفقهاء في  
الهداية هل هي حقيقة في الالة المطلقة في غير ما او العكس وهي مشتركة بينهما  
اقوم صفة لعدم مشترك ذهب الى كل طائفة والمصروفه الله لقار الا ان في حيزها  
لانه في الالهانية في كل حالها كما يحسب لظاهر وتوجهها الى انواع كالا كما كشف الامور  
بوجوه وخوة مما يخفى بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والاوليا وهي دلالة موصولة  
بغير شك **والجواب** عند ظاهره انه قد يرد **قول** واختصاصه بالمنعدين في قوله ان اذ  
بالمعنيين المتفقين في الشرك وجمال الذي ابتدء الكلام فنقص الوجود لانه اذا كانا في  
التفوي في الموصول متحولين فالقول في قوله انما كانا في قوله ان اذ كانا في  
حفظه في قوله ظاهر في الوجودين لان الهدى هو سواء كانه مطلقا في الالات والموصول منها  
حاصل بل غير من التبعين ان اريد التبعين في طواعه على الاظهر فمن قد يرد قوله لم يرض  
الهدى بالمعنيين مع انه الالات وهي عامة في قوله صرح به الامام في قوله في التمراد  
بالاختصاص في كلام المعرفه اذ صرح في التخصيص الذي في الواقع في النظم المنفرد من اللام كالانتقا  
في قوله المنفردون لان اللام للانتفاع وعلى المنفرة فيجوز تعاله وعلمه لان هذه اللام زائدة  
للتفوي في القول بانها في الجملة تكلف لا تخفى في قوله ان مذكور اللام ليس الاختصاص بمعنى  
المعنى كما حقق في محله **والجواب** ان هنا امرين مختلفان في العبد اذ اشبع  
النظم الكريم **الاول** ان المتفقين في طواعه فافادة جعله هدي له وهو موصول الى الكمال  
**الثاني** ان هداية القران عامة للتقاسم في كل صفة يعقولا واذا فسرت بالذات الالات  
الموصولة وردت في كل واحد وهو المهتمدي يلفصوده دلالة على ما يوصله اليه  
لغوه والعلامه اقتصر في الكتاف على دفع الاول وقال طوك قولك للخبرين المكرم  
اعتركا الله واكرمك نريد طلب الزيادة الى ما هو ثابت فيه واستدائه كاهل  
القراط المستقيم ووجه اخر وهو انه سماهم عند مشارفتهم لاكتساب لباس  
التقوى متفقين كقوله من تقوا الله جاعلنا له سبلية ولم نقل الضالين لانهم في بيان  
فرق في حيزه وفرق في علمه على ضلاله ولا يهتدي وما ليس كذلك حق التغيير  
عند الصائرين الى التقوى فاختص بكونه سببا للتصديرا والذهر وبين التي هي  
سنام القران بذكر المترنفي من عباده وقال قد ستم لانه من لصاحبه من اما ان  
يزاد بالهدى زيادة الهدي الى مطالبه لغيره خاصة والتمثيل على ما كان

مست

في قوله  
وغيره

سبب







كثرت حجة المصريحه التي حقيقتها النظر الى مثل الغدا وتقدر ان اذ انبجوا وهو لا يخالف ما في القول  
كما قيل لان كلامه المصريح على تقديره المشروط بغيره لانه الاخرى ان استتم منهم رشدا او ما في الثاني  
بيني على اذ اذ حقي ذلك من غير قرض ولا تقدير وقوله وان كانت دلالة عامة اي على المختار عند  
وكذا قوله وبهذا الاعتبار فلا منافاة بين قوله هنا هدي للمتقين وقوله في اخرى شتمهم من  
الذي انزل في القرآن هدي للناس فلا حاجة لتخصيص الناس فيه **قوله** اوله لا ينفع  
بالكتاب في طبع الناس بمعنى التدبير والتفكير كما في كتب اللغة فينا لثابتة اذا اذ بقرته  
وفي المصباح هو اعادتك النظر فيه مرة بعد اخرى حتى تعرفه انتهى فكان معرفته مما هو عليه  
وتزجوه ومنه بالتخفيف بمعنى جاز من مثل السيف والمرأة وقد يكون في غيره كما هو في لورق  
فغية الفعل بالمرأة وحمل النظر والنكر من ان يمزلة مقلده وهو ظاهر وصحير لانه لم يبع  
لكتاب والناقل النظر الصحيح في معانيه فانه دليل اليه الا رجلا ويمكن التوقف على  
النظر فيما هو المطلوب واستعماله بمعنى عمله فمما ذكره الضمير للفعل وقوله في تده سير  
الايات التدبير اصله النظر في اذ بار الامور وعواقبها والايات هنا العلامات والدلالة  
بالدالة على وجود الصانع ووجدانته وانصافه بصفات الكمال ونزهره عن سمات  
المقتضات كما قال في قول شئ الهامة تدل على انه واحد ولا يصح حملها على ايات القرآن  
لمن تدبر وقوله النظر في المحيزات امر محيزات النبي صلى الله عليه وآله وتعرف المنبوات  
بالادلة الدالة على شئونها ونبوت ما لا يدعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليعتد به وينبئ  
بالادلة العقلية المشبهة **قوله** احاطت المصراع اورد على تخصيص الهدي بالمتقين كما هو  
استصعب المناظر في غير الفرق بينه بل حتى قيل ان هذا الجواب الثاني هو الاول بعينه لان  
مقنى مثل العقل متونهم عن طوارق الشبه وصدا الازاء الفاسد ويجري عن انتقاص القوة  
الباطلة الشاغلة عن انقسام الصور للحق وهو غير التقوى فلا يحسن عطفه عليه  
باوالات يقال هذا محسب التقوى في القوة النظرية والاول بحسبها في القوة العقلية فغطفه  
باو نظرا للمقنين وقرب منه ما قيل كمال الادب لاختصاصهم بهما بسبب لخصاصهم  
بالعملية والثاني بحسب معرفة معانيه واسرارها لان غير المتقي لا يتقبل عقله باستعماله في تدبر  
اكتا المعنى الى المعرفة وقد علمت يريد النظر هنا وقفت على ما في الجواب في ان تدبر  
للخطا في فهم كلام المصراع الذي ذكرنا في التدريس بالاجمال الغير للفتك مثل ما قيل ان الفرق بين  
الوجهين ان محسب الاول ان دلالة الكتاب وان عمت المنى وغيره والمسائل والكافر لا انت  
دلالة نزلت منزلة العلم بالنسبة لمن لم ينفع بها والثاني ان دلالة عامة لكل ناظر  
وانما يكون مجتمه بالنسبة للمسلم للصحة في بوجدانية الباري وصفاته وبالرسالة هي  
وحقوقها وهذا انما يكون لمن مثل عقله عما يمنعه من الوصول الحق واستعماله في التفكير فيه  
وفي دلاله فلا يكون هدي للمتقين عن الكفر وما يؤد في السوان اذ انت تحقيق هذا المقام  
فاعلم ان المصريحه الله اقتدي بالامام بحيث قال القرآن كما هو هدي للمتقين ودلالة  
ظهر على وجود الصانع وعلى دينه وعلى صدق رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فهو انصاف دالة الكافر  
الا انه تعالى ذكر المتقين هديا للتيار انهم الذي هتدوا واستغوا به كما قال انما انت  
مند رمة يختصها مع عموم انذاره ومن فسر الهداية بالدلالة الموصلة فالسؤال ليراهل  
عنه لان ايضا للقران لسر الالمتقين **قوله** كما يشوق صحة كون القران حجة على صحته  
لا يكون القران هديا في كونه كونه ذات الله وصفاته ومعرفة النبوة فالسؤال كونه  
هديا ان يكون هديا في كل شئ بل كفي فيصان يكون هديا في بعض الاشياء كثره في الشرايع  
او يكون هديا في تأكيد ما في القلوب وهذا اقوى دليل على ان المطلق لا يقتضي العموم فانه

ابن تيمية  
مير باد شاه  
شيخ زاده

تعالى

تعالى وصفه بكونه هديا غير تقييد لفظا مع استحالة ان يكون هديا في نبات الصانع وصفا  
واشبات النبوة فثبت ان المطلق لا يفيد العموم انتهى ومنه اخذ المصريح ان الله ما هنا بزمته  
شعني الجواب الاول ان الهداية مطلق الدلالة وهي لا تختص بالمتقين وانما لخصوا بالذكر  
لانهم اكمل لانفراد واشرفهم اذ هم المستغفون بالدلالة وشجرة الاتصال لانها مختصة  
بهم فهي هتد على الحقيقتين وكذا التقوى حقيقتية في المرتبة الثانية ومعنى الثاني ان المراد  
هداية القران ايضا دلالة حقيقة والتقوى حقيقتية بمعنى التبري عن الشرك في  
المرتبة الاولى ودلالة القران اي كونه هدانا على ما فيه لا يكون لا بعد اتصال الامكان به  
ورسله وبما جاء به علمه لصلواته والتلام بما على ما ذهب اليه لما نزلت به وبعض الاسرار  
من ان نبوت الشرع موقوف على الايمان بل وجوده بالباري وعلمه وقدمته وكلامه وعلى  
التصديق بنبوته صلى الله عليه وآله وسلم بدلالة معجزاته ولو توقف شئ من هذه الاحكام على  
الشرع لزم الله رد كما قرئ في الاصلين وذكر المتقين على المعنى الثاني لان دلالة القران وقوفه  
على التقوى بهذا المعنى لانها انما تثبت بالعقل المشهور والانتفاع المذكور في كلام المص  
اولا الانتفاع بالهداية وهو الايمان والانتفاع الثاني الانتفاع بالقران وما فيه من  
الدلالة بعد وجود ما يتوقف عليه من التصديق بهم ولو كانوا يؤمنوا بالانتفاع عين  
بمعنى فخطوا بخط عشاوا فلما عطفه باو واخره لانه خلق المشركين من الانشاء عدا  
كاسياني وبهذا يظهر ان ما قيل ان المعنى انه امر مشرك للمؤمنين يستغفون به في  
تخصيصه بامر من ان التقوى لغيره وجهه فظهر وجه التخصيص وعلم فائدة التعليق  
كما مر في غير فظان ما قيل ان ترتيب الثاني ان المراد به التثبت على ما كان حاصله  
من التقوى فيختص بهم ولا يتخطا من وان الحاصل ان الهدى حقيقتية على الجواب  
الاول ويجاز على الجواب الثاني لاحصاء لزواظلك وقيل ان الثاني في ما لم يمتنع بجاز  
بمعنى العاقل المتدبر للشارف لها لانها لاجل عقله عن صدقها لفضلة والفساد فانطبع  
فيها الادلة السمعية وقيل حاصل الاول ان لخصاصه بالمؤمنين لاختصاصهم بالاعتقاد  
والانتفاع بالقران وحاصل الثاني ان الاختصاص من اجل ان العلم باسرار الايات  
وذاقيتها والاستدلال على صفات الصانع وانثاره كما ينبغي مختص بالمتقين وقد عرفت  
حقيقتية الحال المعنوية عن القيل والقال **قوله** فانه كالغدا اليك كما قال بقرط المبدع الغير  
المتخي كلما عدوته انما تزيد شرا ومنه لهذا المتنبى قوله  
• اذا انت اكرمت الكرمي ملكته • وان انت اكرمت اللثيم حمره  
وله في كماله والان الغدا الحافظ للصحة وداقيا ويلد عديمانه يكرم دايم كالهديا  
تخلو لاله وان انه يكون لصيانا للمضرة فلا يقال الظاهر ان يقول دواء ليطا بذكر الشفاء في الاله  
وسمى شفاء لانه من مرض الهمم في حياة وشفاء وليس المراد انه يشفي به في الوفاء كما  
نوه في الكتاب ليجعل فصحا لانه كما انما لله ورسله حاصل **قوله** تعالى فتر لقران ما  
هو شفاء الامة من بياضية مبينة للجواز تقدم ما على الميزان على ما يروق في النجوى لا بتعيينه على  
ان المتقين منه ما يشفي به كالفاتحة وايات الشفاء لانه غير مناسب للسؤال فالمراد ان  
شفاء من مرض الجهل والضلال في الدنيا كما هو في الآخرة اوفي الدارين وخص الشفاء بالمؤمنين  
كما خص الهدى بالمتقين بهما والمراد بالظالمين الكفرة لقوله ان الشرك لظلم عظيم والحاصل ان  
به وعدم قبوله لما جاء به كالمؤمن الذي لا يرضى بالعلاج وبما كان له وازيادة في الدلالة

خبر  
حق  
علم

خبر



فالتوجه الثاني هو المختار وعلى الاول لا يحسن جعل الذين يؤمنون صفة ولا خصوصاً  
بالمذبح رفقا ونصيا ولا استنباطا لان القائلين الصابرين الى التقوى ليسوا متصفاين بغير  
مما ذكر وجعل الكل على الاستقبال والمشاركة باياها سائر الكلام وفيه نظر **قوله**  
والانفدح ما ضمه الفذح الطعز من فذح الزناد وهو ضرب من لعنه يعضد المراد به  
الاعتراض وهذا الجواب عن سؤال القديس يوحنا بن كزيمون في كتاب هدي وذا لا وفيه ما لا  
يفهم من الجمال للمتشابه كما قاله الامام **قوله** عنده بما فكره المص وهو على  
مذهبنا الشافعية القائلين بان التشابه بعلمه غير الله من الراسخين في العلم كما سئل  
في سورة آل عمران واما عند غيرهم فيمنع ان يقال لانه لا يستلزم كونه هدي هذا تشبه  
باعتبار كل جزء منه وانما ذكر فيه ذلك ابتداء لذي الابواب بما لا تنصل الية العقول  
ولما لم يحل عند المصنفين بغير المراد منه كان تعبد النبيين فيه هدي ودلالة وتو  
هدياته على شئ لا يعترف بها كما انه على رأي من وقف على تقدم الايمان بالله ورسوله وت  
هنا عرف وجه تلخيصها هنا لتوقفه على ما قبله وارتباطه به واليمين العقل والسمع  
كما صرح به فسقط ما قيل اذ ابرئ ذلك المراد منه لم يكن هدي في نفسه وانما يكون  
كذلك لو اذ ابتداء ما يفيد الكتاب وقوله لما لم لا يكسر اللام الجارة وتخفيف الميم من  
ما للصدقة وتبنيها لعدم انفكاكها ويجوز فضع اللام مع تشديد الجارة لان قوله لا يقدح  
ينبوعه في الجملة **قوله** وللمتق الخ انما هو اسم فاعل التي مطاوع وقول بذلك واوه نأه في القا  
المعروفة وما ذكره مذهبنا للمختصين وخالفوا في باب التماسه في المصنوع وهو ظاهر كلام  
اهل اللغة لان الافتعال لضمها لانها الجارة الواو والفتحة وقد تنوعت معناه عند  
وذكره مراتب واما ما اشركه مطاوع الكفر وهو شائع فيمنع مما كان تصحيفا ولا يقال  
حقه ان يبدل الكفر بالشرك ولا الجواب بان المراد هذا وما في حكمه مما لو جوب العباد  
المخلد من وجوه الكفر **قوله** لو قانية الخ مثلث الواو والفرط يغلغفوا وسكون الراء  
المهملة والواو بالهمزة بمعنى الزيادة والمبني الغنة لانه يكون بمعنى مجاودة الحد كالمقام  
ذوقا قاله شئ لان المذكور في كتب اللغة تفسيرها بالحفظ والتمسك به وما ذكره من الزيادة  
زيادة كانه اخذ قامرة المادة وما قاله بعض الفضلاء ان ما ذكره المص لا يوجد في  
شئ من كتب اللغة المشهورة لا وجه له **قوله** في غير الشرع اي نقلت لصيانة مخصوصة  
لها مراتب والمعنى المعقود شامل لها كما لا يخفى وان لم يكن ذلك لازما وقوله كفي نفسه  
في بعض النسخ يتفق بها الابدان واستقاط لفظ نفسه وما ذكره بيان للمتنوع ويعلم منه  
التقوي **قوله** المصنوع عن كل ما يؤثر التجنب المركبة والاعتزاز فاصل معناه الاخذ  
في جانب غير الجواب الذي هو فيه ويؤثر في فعل من الاثر اي يوجب استحقاق الامم  
او يوقع فيه وقوله من فعل او نترك لان ما به حصول الامم عام بيننا ولها ما معا ولذا  
قيل ان حق العبادة نترك العطف بالواو ونترك وقد اجتمع عنه بانها مطلق جفست  
بلحدها كنية وقع بعد ما تضمنت التي فيفيد الاستغراق لانه قيل لا يفعل ما يؤثر  
من فعل او نترك اي لا يفعل واحدا منها كما في قوله ولا تنظم منم انما او كفور وسباني  
تحقيقه ان شاء الله تعالى في محله والمراد بكلمة التقوي في قوله تعالى والذين  
كلمنا التقوي كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله وسباني بنيتها وكلمة التقوي فيها  
معنى الايمان ظاهر **قوله** حتى الصغار في كون اجتناب الصغار مشروطا في وجود

حسرو  
شيخ زاده

حفيد

التقوي

التقوي وتحققها قولان فاذا التفتت بها هل يقال له متق ام لا والكلام فتحا اذا التمر  
بصر عليها وتغلب على حسنة كما ذكره الفقهاء في كتابها الشهادة وقالوا انما يحيد  
ليستفظ العذلة وقيل ان هذا الاختلاف مبني على ان ما يستحق العقوبة في  
بسيده هل ينسب الى الصغار ام لا فمن ذهب الى نساؤها قالوا الاحتياج للتكفير  
ذالك على انها سبب لاستحقاق العقوبة ومن انصار عدمه تمسك بانها وقعت  
مكفرة فلا يدخلون الاستحقاق بها اثر فكانه لا استحقاق فلا يندرج فيها  
يستحق به العقوبة عند الاطلاق وقيل ان شرط الصيانة مقتضى اجتناب  
الصغار وكذا الحديث لا يبلغ العبد ان يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس  
بصدرا كما به باس ان صح وفي كلام المص رحمه الله اشارة الى ان المختار ان اجتنابها  
غير معتبر في مفهوم التقوي لانه ما مرفقة فانه رأى المعترضين لانها لا تنسب  
التقوي ومز تكبيرها لا يخرج عن رتبة المتقين والاحتجاج الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام لعدم عصمتهم عن الجهور ولانه قالوا يخاطبونها بالصدق  
والحديث يحول على اكل المراتب وهو المراتب الثالثة وما رعد من انتم هذا المعنى  
لنرى كذلك فانه عليه كثير من المخدئين فاصل التهمة والوجه لترده في صحة  
الحديث مع رواية الترمذي له وورود ما بعضه مما هو بمعناه في الاحاديث الصحيحة  
وقوله وهو المعنى الخ للعنى بكسر النون وتشديد النون اسم مفعول في المقصود لان عطف  
انقوا على امنوا يؤيد بان المراد بالتقوي فيه الاتيان بالاعمال الصالحة وتجنب  
المعاصي **قوله** ان يتنزه عما يشغل سريرة الخ اي يبعد نفسه عن ذلك لان اصل  
معنى التنزه التبتد كحقوق في اللغة ويشغله بمعنى يلهيه يقال تشغله الامر  
شغلا من باب نفع والامر منغلا لشغل بالضم وشغلت به اي تلهيت والستر  
الحديث المكتوم في التفسير في العالم تعالى سترهم ونحوه والمراد به محله او ما  
هو محله من القلب او الفكرة والخق الظاهر ان المراد به هنا الله تعالى قال  
الراغب الحق الموجد للشيء بحسب ما تقتضيه الحكمة ولذلك قيل في الله تعالى  
لغو الحق ويجوز ان يراد به معناه المعروف الا ان المناسب للتبطل هو الاول  
لانه الانقطاع الى الله تعالى بالعبادة واخلال النية انقطاعا بغير الله لان  
معنى التبتل القطع كالسنة **قوله** بشكره اي ينقطع اليه بكلمته ونفسه قال  
سلك القاموس في شرح الدنيا حية الشراشرا الاثقال الواحدة شرشرة  
يقال القى عليه شرشرة اي نفسه حرمها محنة وشركه الذنب وذا به وقد  
مر الكلام فيه مفصلا في شرح الدنيا حية **قوله** وهو التقوي الحقيقي الخ  
ليتر المراد بالتحقيق مقابل المجازي بل هو مبالغة في التحقيق وادى الى الحق  
بشبهته تقوي لانه تقوي خواص الخواص وانما فسره هذه الانية لان مقتضى  
النظر المنالفة في التقوي كما في حق اليقين والامر فيه للتدبير اللوجوب  
حينئذ لانه تلزم ان يارثه كثر من المؤمنين بل هو الملت على تكميل النفس وقطع  
المراتب ومثله كثير ولا ينافيه تفسير المص رحمه الله هذه الانية بقوله حق بقاته  
حق تقواه ومباحب فيها وهو استنفاغ الوضغ في القيام بالواجب والاجتناب

سيراد شاه

حسرو



عن الحارث ونيل انما مشيخة نغولها تعالي فانقوا الله ما استطعتم وفي الكتب  
يطلق على الرجل اسم المورن لظاهر الحال والمنتج لا يطلق الا على من خبره كما لا يجوز اطلاق  
العدل الا على المختبر **قوله** وقد فترج معناه على الاول ذلك الكتاب فهو من  
التي اشرك فاسم وعلى المشايخ من انهم جميع الاشارة وعلى الثالث هدي لمن  
لم يشغل عن مولاه وانقطع عما سواه ويجوز ان يفترجها لغيرها وهذا كله  
ماخوذ من تفسير الراغب وقيل وجه تعاليق المدي هم على الاول ان المراد به  
المدي الذي حصل به ذلك النفوي والراغب عليه من المترينين بالقياسين وكذا  
الثاني واما الثالث فعلى التفسير به بتعين ارادة المدي الذي حصل به ذلك  
النفوي اذ لا مرتبة تعدها ولا يخفى ما فيه وانه لا ينزل على الكلام المصرب  
الثالث **قوله** واعلم ان هذا معطوف على مقدر اي لفظ ما ذكرناه واعلم ان  
استنفاذ او عاكة المصنفين ان كانوا في صدر الكلام الذي هم للذات  
على الشروع في غير ما قبله فحشا عليه وتحريرا وقد استعمله العرب  
قديما قال  
واعلم فعل المترين يتبعه ان سرف ياتي كل ما قد را  
والوجه جمع وجه ومعناه الحقيقي معروف وله صفتان اخر مجازية وشاعت  
حتى صارت كالحقيقي منها النوع وفي الاساس لهذا الكلام وجه صحة اي نوعه  
وضرب منها وقوله الهم مبتدأ الخ لم يذكر بقتية الاختصاص لان التباينة لهما  
غير تلامية لقوله وذلك الخ ويجوز في المرثلة اوجه فاذا كان اسم  
السورة فالالف واللام في الكتاب للمعتمد والمراد به السورة او القرآن بالمعنى  
الكلي وهو الوجه المقرو وكونه بمعنى الكلي يحتاج الى تاويل واذا اريد به القرآن  
فهو ظاهر ان اريد به المؤلف منها كما سياتي فهو لغز من القرآن والمخول لانه  
ان يكون لغز او منسا ويا ولا يجوز ان يكون لغز فلذا اوله بان المراد به مؤلف  
مخبر وهو محض القرآن فنسا ويا ولا يضر كونه اعم بحسب الحصر والامثلة مما  
مرتت والمراد منها القاعدة الكلية او الاطلاق لا ما يبنى عليه غيره **قوله** او  
مقلد الخ تعني انه ما اول هذا بقرينة المقام ولست المراد التقدير اللفظي ولكن  
او هذه اللفظ بان تحذف الحركات وتختلفه وتغير الحروف كما توهم  
لانه مع تعدي فية تعسف ظاهر **قوله** وان كان لغز الخ لانه لانه في المعقول  
من ان معنى القضية المحلنة صدق المخول على ما انصفت بمعنى الموضوع فلو كان  
اعترضا صدق الاضطرالية فلا يكون الاعتراف والاضطرلضر وجهه مذكور  
المصربه فهو مثل الانسان من زيد فان معناه الانسان الكامل ولو لانه لم يصح  
المحل وما قيل من ان الاحسن لا يبلغ ان يراد في مثله بالمحكوم عليه الجنب على اطلاقه  
ويجوز عليه فدخا من اراده باء وان الجنب محض فكيف يقال ان يد هو الانسان  
وهو الرجل كل الرجل كان ما عداه لا يدخل تحت الجنب ولا يسمى باسمه لعدم الاعتد  
به بالنسبة التي غير مؤا قولنا نحن فية فان المخول هنا ذلك وهو اسم الجنب لا الجنب  
ولو كان الكتاب ببنونه امكن ذلك مع ان ما اذ عاه من وجهه الابلغية موجود

واعلم

مير بادشاه

بعينه

بعينه فيما ذكره المص رحمه الله فالحقير المذكور لخص من المبتدأ ظاهرا وبحسب لا زاد ان  
مساو له **قوله** الكامل في تاليف السالغ الي المراد بكونه في انصاف وبعينها انما افضى  
ما وجد منها في الخارج واعلى ما خرج من القوة الى العقل فلا يرده عليه ما قيل من ان  
كون القرآن او السورة في انصاف وبعينها البلاغة والمصاحفة غير مسلم لانه بقا الى  
قادر على ان يوحده ما هو اعلى منه وذلك وان كان اشارة بخبر في فالصفات  
المذكورة كلية وضم الكلي الكلي لا يقيد به الا انه يقيد انحصار وموصوفها في شخصه  
بحسب الخراج لانه معلوم نزول بعضه وتبعيته لظرف كانه قال المؤلف المعلوم  
بصفاته ذلك الخ والذات كجات المراد كالتسليم ولخصتها درجته وللذات جمع مرتبة  
وهي محل الرتب وهو الاستغناء والاستعيرت للشرف كالمنزل للمكانة والرتبة كما  
تخطاها العظم بالمجلس السامي ناديا ولبسها هنا مجرد تفرقت لان المترقا متصل  
للرتبة في اعلانها فلذا في البلاغة اشارة الى انما اشرف من المصاحفة كما  
تقر في بحكمه **قوله** والكتاب صفة ذلك هذا حكم الاسم الواقع بعد كل اسم اشارة  
على المشهور ولا يكون الا معترقا بال وقال ابن مالك ان كان جامدا محضا فهو  
عطف بيان واكثر المتأخرين فيقيد بعضهم بقبضا في انه نعت ودعاهم النيات  
عطف البيان لا يكون الا لخص من متبوعه وهو غير صحيح ومن ذهب الى انه  
عطف بيان الزجاج وابن جنبي وقال ابن مصطفى من جملة على التفت لظرفية  
معنى الاستغناء كانه قال الخاضر والحسوس وهو متبني على ان التفت لا يكون الا  
مستحق او ما اول به وقت قال ابن الكلبي ان التحقيق خلافه فاذهب التمام  
لحد الاراء في هذه المسئلة وال فيه اذ كان صفة عهدية واذا كان عطف بيان في  
وهي قسم منها وهذا ما جزم به النجاة وتعبس الناس قال هذا اللام في عهدية لانه  
المبتدأ وواقعا لان في الاضطرار عن السورة او القرآن بانها في المؤلف المخصوص  
يصدق عليه جنس الكتاب فان قصد العرف في اسم الاشارة ثم حمل ذلك الكتاب على الترتيب  
ظاهر واما على السورة او المؤلف فباعنا بصحة اطلاق الكتاب على الكل والجزء بالاشراك  
فاثبت بالدليل وهو غني عن تدعيم ما في دليله من المنع الظاهر **قوله** وان يكون الرخص  
مبتدأ قبل تقديره القرآن او السورة او المتحدى به المراد المؤلف من جنس الحروف  
التي قولها كلامهم والمقصود من الاخبار الالزام والتبكيك وقيل تقديره هذه السورة  
وصحة الاخبار عن هذه المراد على معنات هذه السورة المشهورة بالفضل والكمال بلاغة  
وهداية او على ان مسماه بهذا الاسم ولا يخفى ضرورة فان هذا الاعتراض عند المص  
على الوجوه الثلاثة صرح به في اول كلامه الا ان يكون صرح بمقتل لوجوهه وقال  
البارق على القياس **قوله** ولا ريب في المشهورة الخ المشهورة صفة المقدم في القراء المشهورة  
المتواترة فهي قراءة الفصح على المشاهير وقوله لفظه من معني من هو مدعي محقق الخ  
فعله البناء تضمن معنى الحرف الذي هو المشهورة الاستغناء كما ان ما جاء في من رجل نصر في الاستغناء  
بخلاف ما اذا رجع ما بعد ما سوا عملت او الغيت وقيل انما بني لتركب لانه اسمها  
تركيب خمسة عشر وقيل انه مراد حذف تنوينه وهو ظاهرا سبويه في الكتاب  
ومهم من اوله ومنهم من رده وقالوا ان قراءة الفصح انما كانت فصحا في الاستغناء

خبر

ابن نجيب

خبر

حفيد



لا في الخبر مستلزما له قطعا واورد عليه ان الموصوفين الخبرية والشايبين الخبرية لا  
يتفاضلان فيجوز ان ينسب الخبر في صفة فرد وبنيت في ضمن فرد لكونه ان يقال للمفهوم  
عرفا من تنفي الخبر بلاقيته نفي الخبر بالكلية وايضا لا يظن ان الكلام على من جعل اسم الخبر  
بانه فرد ما يظن بانه فرد ولا في صفة فرد من ذهب اليها من تنفي الخبر في الاستغناء فيقول انها المفهوم  
المتنفي لا المنفي العموم كما صرح جوابه وقالوا لا يجوز لا يظن في الترادف لاجل ذلك ورجل فكيف  
يكون سالبة خبرية **قوله** لانه نقيضها بالكلية التام في بعض النسخ وفي بعضها نقيض  
بذلك هاء يعني انما جعلت على ان في الحال كما يجعل النقيض على النقيض لان التاكيد  
المتنفي العام وان التاكيد لا ينافي او تلك مؤنوعة في المتنفي وهذه الاشياء او  
هوت حال النفي على النظر استعجال الملازمة لا الحاطفة لا مطلقا لا لاجتماعها بل  
الشفا بغير معجزة مفضولة وعين ممكنة ساكنة ونقار مثلية تليها الغنم  
وهو سليم من الاسود المحار في التام لا يوجبها في ساكنة ونقار مثلية تليها الغنم  
هذا هو المشهور بين النحاة في ربح ما بعد هاء على انها عاملة على الخبر وقال ابن مالك  
لو ذهب ذهب اليها لا تعمل على التاكيد حسنا الا لا يحفظ في نظم ولا في سوي قوله  
نظر فلا تنفي على الاضربا قويا ولا وراستما قويا واقتيا  
وفي الجملة في ذلك ثلاثة اقوال الجواز وهو من حيث سبويه والمنع وهو من حيث  
الخصم والمبرد والثالث انهما عاملا في الاسم وهما جازيان في موضع الاستدلال ولا  
تعمل في الخبر كغيره من الزجاء وسماح نصب الخبر فاض بالذات لا اول **قوله** وفيه  
خبره من خبره ربح الاعلى المذهب المشهور من انها العاملة الراضة للخبر وذكر  
باعتبار اللفظ او المراد لانه من حيث كسب الاحتمال في الخبر له واختلفوا في ان الخبر  
هل هو لا في حدها او مع الاسم او المبتدأ او على هذا فاضت صفة الاتي لجمع التام  
لغير خبره من غير تفكيك او تفقد بمرصاف او نصفنا اسم والمراد على قراءة الرفع ايضا  
الاستغناء لانه لم يرد تنفي ريب واحد كما في الخبر وعلى كونه خبرا على الفرائض بحاله  
مختلف فان **قوله** من هذا زائده كما في المتن وغيره فكيف يتبادر لانه على الاستغناء  
والزائد لا معنى له وايضا الزائد اذ لم يذكر لا يقدرك كيف قالوا بالبناء والاستغناء لظنه  
معناها وفي كلام الشريف ما ينفي الفرق بين ذكرها وعدمه وهو مناف لذلك  
ظاهر **قلت** الزائد في وضع الكلام ليس زائدا من كل الوجوه ولذا ليس صلة تادبا  
وتحاشيا عن اتمام المعنوية والفرق بين التتميم والتقدير يظهر في التاكيد  
بكل عدية الكلام والمكره في سياقه النفي ظاهرة في العموم فان اكدت تقوي ذلك فصار  
نمنا في العموم فتدبر **قوله** ولم يقدرا لبح قال قدس سرم لكان المقصود بالنفي  
لتنفي خبره من خبره متعلقا كانه مضمنة لموهبات النفي ليس من حيثها الي  
اصل الرتب بل المتعلق الذي هو الطرف فكان ذكرها ههنا فلا قدم **الحاجب**  
العلامة بان النفي متوجه الى الرتب لا الى متعلقه لكن لم يقصد بنفي الرتب عنه  
انه لم يربط فيه احد بل قصد اشياء انطحق وصدق وان الرتب فيه غير واقع  
مؤخدة من المقوم ان هذا القصد لا يقتضي تقدم الطرف على الية ثمة ما يمارسه  
وهو انه لو قدم لافاد معنى يقيد احد المراد وهو ان الرتب ثابت في كتاب الخبر

لا في

لا في هذا الكتاب وهذا المعنى هو استنظام او لا لا يتناسب المقام الا لما زعم فيه  
وفي الفتح انه لو قدم لعل على ان ريبا في ساكنة كتب الله تعالى وهو باطل ولا يخفى  
في انه لا يوجب كره واما لا فيهما قول فان نظر الى حاصل المعنى كان قصر المعنى لا يقتضي  
على جنس الدنيا وان ربي القاعد القابلة بانة تقدم للمشهد بغيره المحض منه  
عد محض المتوصوف على الصفة اي القول مقصور على عدم الحصول في خبر الخبر لانه  
يتعداه الى عدم الحصول فيهما معا بلما اي عدم القول مقصور على الحصول فيهما معا  
بما وزه الى الحصول في هذه الجوز والعول الصداع او مصداقها لانه اذا هلكه وقد  
**بقي** منها امور لعل النوبت يقتضي اليها بانها باذن الله تعالى وقد ورد على الرتب في انه  
لا يحد ورفيما ذكره لوجه الرتب في كثير من الكتب **والحبيب** بان المراد لزوم الرتب  
في الكتب السماوية وقيل علمها لهما فيهما من التحريف محل ريب فلا يحد ولا يفتي  
وفيه بحث وقيل لو قدم لزم نفي خبر الرتب فيه فيلزم مشاركة الرتب في الرتب  
وهذا سبأ على ان ملاحظة الخبر قبل حصول النفي والاشياء العكس كما صرح جوابه  
**وهاهنا بحث** اورد في تنفي الخبر في قوله وان لا ريب فيه لا يوجب تقدم خبر  
الخبر فيهما فلا يجوز لانه ريب من غير تكرار لانه افاضل بينهما وبين اسمها  
وحب الرفع والتكرير ولا عدل للمتنفي منها حتى يجره تكريرها او بقدر وهذا وان  
صح في قراءة لبي الشفا فالجواب في ذكره في المشهور وسوف القاض على العموم ورد  
بان وجوب تكريرها فيما ذكر لتبين متفقا عليه كهاب المبرور وان كيتسكن الي  
الجواز ولا يوجب ان يكون مرجوح عند النحاة فانه عندهم ضرورة على انه  
على من جواره غير واضح وانكاره في حتم ان افادة تقدم الخبر لخصرهما ما لا يفت  
التي وان ارد في بقية المواضع **قوله** او صفة الخ معطوف على قوله في خبره وما  
فيلحق بغيره ان فيه تفكيك الضمائر ولو قال صفة بدون ضمير كان اوجه لثلاثة  
مما ذكر لتبين على لا مكان اتحاد مرجحها كما مر مع ان التفكيك لا محذور وفيما اذا ظهر  
المراد وذكر في الخبر ثلاثة اوجه نفيها ظاهر من كلام المص رحمه الله وحذف  
الخبر كما في لخصر اي في صفة هو الافصح الاكثر وقد التزمه بعض العرب وجعله لازما  
مع القرنية وحينئذ يصح الوقف على ريب لتمام اللفظ والمعنى قال في المرشد ان  
جملنا لا ريب بمعنى خفا فالوقف عليه تام ولا حاجة لتقدير فيه ولو لانه كان  
فيها وقال الامام الاولي الوقف على فيه لكون الكتاب نفسه ههنا وقد  
ورد في آيات كثيرة وصفه بانه نور وهدى وفيه نظر وهذا الوقف لنا في مقام  
وقوله على ان فيه خبر هدي اي لفظ فيه المذكور وخبر لانه اخره معقد **قوله**  
وهذا ايضا لانه والحال ذلك او الكتاب والعمل على كلا التقديرين اسم الاشارة  
والجواز ان يكون كالامرنا لضمير الجوز وفيه والعامر في الطرفين متعني الفعل وجعل  
المصدر محال على الوجه المشهور في امثاله واذ كان العامل فيه ما في هذا من  
معنى التثنية او في دامن معنى الاشارة فاختار عامل الحال وذيها على اشتراطه وهو  
فيه وسأ في ان سقا الله تعالى تخفيفه في قوله تعالى هذا بعلي شيئا فلا يظن ان  
الكلام يذكره **قوله** وان يكون ذلك سببا الى وصفه الكتاب بالكمال اي كانه الي

مير باد شاه

مير باد شاه

سيوطي

شيخ زاده



ان المقصود من حصر البشر حصر الكمال والالتفات الى كماله في كابه ونقصان  
ما سواه يستحق دون غيره ان يسمى كتابا كانه الجنس كله كونه هو الرجل وهو  
القوم وقد مر تحقيقه في لغة العرب واما لزوم نقصان غير من الكتب لتمام  
فدفع بانه لعدم الاجازة واستكمال الاحكام الشرعية ونقصان الفاضل عن  
الافضل المخرج عن كونه فاضلا خصوصا اذا قضى ذلك حكما ومصاحح بخلاف الدنيا  
وهو التردد في انهما من عند الله فانه لا يلقى وقدم وجهه لقرينة ذكره وانما  
لم يقدم هذا على غيره قوله ولا ريب وينظر في سلك الوجوهين السابقين لانهما  
يتمكان الاحتمالات وهذا خاص بما اذا اريد بالقران كما تنطق به عبارته  
وقوله وقيل انه لخره ايما الى ضعفه لان المراد ان كان اسم السورة وذلك  
اشارة اليها كما حصر الكمال فيهما اشياء للنقصان في سائر السور فانها  
المقابل لها دون الكتب السالفة فلما ملاحظت الحصر في السورة باعتبار  
قرانيتها لخصوص كونها سورة وان يتراد بالسورة القران مجازا لاختلاف الظاهر  
وكتناهل بمعنى بصير لاهلا المراد به يستحق كما مر بنفسه ذلك انه نقول  
لخره لان ما يليه مني عليه **قوله** والاوليات يقال من سعة بمعنى  
مناسبة من منسطة بدون عاطفة من نسقت الدقا فانظنه ومنه عطف  
النسوق في قوله منسقة اي تمام لتسوق العطف ولست من مراد لانه اللاحقة  
نقرا لسابقة وتؤكد هذا وما شابهه من المؤكد والمؤكد من الاتصال لا يعطف  
لحد يما على الآخر كما اتفق عليه اهل المعاني فان مراد الخالة بخلافه في نحو كراه  
سيعلمون ثم كراهية كاسياني ويطا ذكر ما ذكره من الاعراب الناظر لغزوات  
وكان المتبادر منه انها جملته واحدة او في حكمها كما يظهر للنظر الصادق فيما قدمه  
اشارة لانه لا يلقى بحزلة البلاغة وفخامة المعنى ومقتضاها ان يجعل حلا  
منعقدة فبتر ذلك بوجهين وقال فالمراد بالفا التفضيلية **قوله** حلة ذلك  
المراد به جملته امطلاحية حقيقية ان قدم خبرا او مبتدا وجعل على ان اريد  
به طائفة من الحروف للايقاظ والتمامة فتجوز في حكم ذلك ان قلنا بها محل من  
الاعراب فان لم نقل به لانياني ما ذكره وللمرئياتنا بقوله على ان المتدعي به هو المؤلف  
ففي الكنتل نية كل انما الكلام المتدعي به فمحل له هو المبتدأ او للمختص به  
خيرة المقدر والمصعك ففيل في وجهه انه نظر الى ان انصاف الكتاب بانه للمختص  
به معلوم مكشوف دون انصافه بانه المؤلف من جملته كما يركون منه كلامه  
ولا يخفى ما فيه فان كونه مؤلفا من جملته الحروف لا عطا عليه حتى يكشف بل الظاهر انه  
غير مفيد فائدة تامة لظهور فلذا اعتبره بما ذكر ليحدي وهذا ظاهر على اذ  
الحروف وعلى العلمين لا شعرا صابدا لك كما مر ولم يكتف لبقية لاقوال الصنعها عندك  
فقال **قوله** من رغبة المتدعي اليه بانه متعلق بقوله مفررة وانصافه بجانية  
الكمال في نظره ومعناه في توهاديا المعنى والعبارة بخلاف غيره من الكتب فلا يقال  
كنت افضل بجماله في التحدي على غيره من الكتب ولا اعجازا في شرح التلخيص معنى  
ذلك الكتاب انه الكامل في الهداية لانه الكتب السماوية انما تتفاوت بحسبها

حتى

لاغني

لا غير فان قلت تتفاوت الكتب بحزلة النظم وبلاغته كما قران الفائق على  
جميع الكتب باعجاز نظمه قلت هذا لعل في الهداية لانه ارشادا الى التصدي  
به وذلك على **قوله** الحروف المقطعة والهداية على الاعجاز الدال على انه ليس  
صنيع البشر بل من كلام حق القوي والقدرة على ما مر وهو المراد بحجة المتدعي هنا  
فالمقرر المؤكد له هو كونه هاديا للخروج العماد لغيري المعاشر والمعاد فانه مقتضى  
اقباله امر المحي فلا حاجة لادخال الاعجاز في صانده لعل لجملة الثانية بل لا  
وجبه له اذ هو مع انه كالمصادرة غير مشتركة بين الكتب فلا يلتفت لمساؤل في بعض  
حوادث المطول من انه كلام على العبد الاخر وان كون البلاغة سببا في نفعها مما لا يمكن  
الكاره عاين الامثلة ما رتبها لكال اخر هو الهداية التي وفي نسخ القاضية لاختلاف  
بالزيادة والنقصان **قوله** ثم جعل الخ اي قرينة واشتبهه وفسر الشرف رحمة الله على  
بصحا قطعيا ويقال يجعل شدة اذا جعل قال المعري  
**• طويت الصبا على السجل وكما في وزادي •** زمان له بالشتي حكر واتجال  
وفي شرح مقامات الزمخشري له يقال يجعل عليه بكذا اذا شبره كانه كتب به عليه  
سجلا انتم في تروا استنارة للثبته والهداية المعروفة انما استنارة للثبات وهو  
قريب منه ولا يخفى في الجازة وتعدته بعلى وبالبا ووجهه بغيره مما مر في قوله كانه يفتي  
الترتيب عنده فان المعجز المتردي بالكمال لا يرتاب فيه عاقل وعطف هذا ثم لما بينما  
من التفاوت الرتبتي فان ما قبله ذال على الاعجاز ويلوغ غاية الكمال وهما مستفان  
حلتان لازمتان له وهذا في الترتيب واشتات للحنية وينتهي بكون سعيد  
**قوله** اذ لا كال اعلى اليه في الكشاف لا كال اكل من الحق واليقين ولا تفصل انفر من  
اللباطر والشيبة وقيل لبعض العارفين لذيك فقال في حجة تليح ترا نضا حيا  
وتنضال لفضلا وقوله لا يخوم الشك تحوله من العفة في كونه يقينيا لا يقتريه  
شبهة اصلا لانه اذا لم يفر منه علم نفسه بعنه بالطريق الاولي ونحوه من معاني  
كامل القاطن حصول الماء اذا ار به وفي الحديث من كان هو الحكي بوشك ان يقع فيه  
اي من قارب المعاصي ودنا منها قرب وقوعه فيها وهذا استنارة ممكنة بنفسه  
التي هي بعين عذبة والشيبة بطاير يريد الشرب منه ولا يعمل البية واشيا تلحوا  
تجيب او هو استنارة تمثيلية وقيل هو انه كناية كقول  
**• فلهما وجود ولا جلد ورتة •** ولكن يصير الجود حيث يصير  
فيفيد مبا لفة مأخوذة من جعله نفس الهدي **واعلم** ان المعنى في الزمخشري ذكر  
ان هذا الجمل لا يع كل منها مؤكدا لاسم له والكا في لغة في ذلك بعد ما واقعه في  
اصال التاكيد فقال ان بعضها من ان التاكيد المعنوي لاختلاف معانها  
وتعنيها من ان التاكيد اللفظي لاختلاف صلا ريب بالاستنارة الى ذلك الكتاب بمنزلة  
التاكيد المعنوي ولما بولع في وصف الكتاب بانه يبلغ أقصى الكمال بجمل المبتدأ ذلك في  
وتعرف الخبر بالام الحسية المبتدأ للمصنف حقيقة اذ عا افا ذات ما سواه ناقص  
وانه المستحق لان يسمى كتابا في ازانة توهده ربه جزا فانبع ذلك الكتاب بلا  
ريب فيلحق ذلك التوهمة ووزانه وزان نفسه وهذا للمتنقير ممنا فان ذلك الكتاب



بلغ في الهداية رتبة لا يدركها غيرها كذا يدبرها في شرحه وحواشه  
وقال قد سررت لانا شكلا لهما سكتا الزمخشري بوسرته قانجه وما في المفناح وكتب المعاني  
بجانبه ان الانسب ان يعطفت هذه المتفرقة على الاربعة فبلا شتر الكما في انما تاكيد  
لذلك الكتاب عند من لا امتناع فيها من المنع فطفت المتوكيد على الموكد لاعطفها للثانية  
على الاخر والتعقبي عن ان نقالها كان لا ريب في حقه موكدا للجملة الاولى في الجمل  
الثانية التي بنوه العطف قبلها هي ذلك الكتاب عن غير انما ما هو من ثمنه والتميز  
في المفناح اقول **قوله** قد استحسن هذا بقض الفضل وقال انه يظهر منه وجه عدم العطف  
في نحو قوله تعالى فحينئذ الملاكية كلهم ليعلمون مع اتحاد كلهم واجمعون في التاكيد به للملكة  
وليس الاستحسان بحسن فان التاكيد اذ انعد دسوا وكان من نفع اوله لا يفتح عطفه  
اذ لم يفتح ولم يقل به لصدر النفاة ثم انه قيل عليه انه يقتضي ان يكون ترتيبا  
الفضل كون الثانية موكدا لما اكد بالجملة الاولى ولو قيل انه لم يعطف على  
ربيب فيه لسا ليناوه عطفه على ذلك الكتاب كما ذكره السيد واقرب  
ولا يكزمه لغير سبب هو للفضل ثم انه قيل بسبب هذا وصاحب المفناح عطف في انما  
انه ليعلمون يكون للتاكيد توكيد في المفرد المقيس عليه وان ترك العطف فيما مضاه  
لا يربط العطف والفتوى ثمانية تقتضي العطف لانه لا يفتح العطف على امره من تمام امر اخر  
ولا يخفى انه يرد ملكية مخالفة لذلك ايضا في الجملة الاولى وفي نقاد التاكيد المقنوني  
على السطري والمعرفه وخلافه **وقوله** رتبة مما ذكره لخص من ذكره فالحق ان ما ينزل منزلة  
الشيء لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه وما استصعبوه امور من ان يستصعب فاقم  
ترشد **قوله** او يستتبع الشائفة الى هذا معطوف على قوله تقربا للاحققة منها الشائفة  
وقوله استتباع بالنصب مفعول مطلق وعامله يستتبع وهو اما نوعي ويشبهه محيط  
حيط عشوات الاستتباع طلبا للثبوت والمراد به الاستلزام وهو على ضربين استلزام  
الذي له لول والمراد ما يترتب منه ويشبهه ما يترتب من التلزام لاستلزام الاجاز  
غائبا لجمال وقاية كلام البليغ كما لا كلام البليغ بعبء من الربيع الشبه لظهور حقيقته  
وذلك مقتضى هدايته وارشاده فان نظر الى اتحاد المعاني بحسب الماثل كان الثاني  
مقربا الاول فيترتب عطفه وهو الوجه الاول فان نظرات الاول مقتضى ما  
بعده للزومه له بعد التامل الصادق الاول استلزامه لما بينه وكونه في قوله  
بحقاه منزلة منه منزلة بدل الاستعمال لهما بينهما من الملازمة والملازمة فوزا  
وزان حسنها في اعجابني الحارثة حسنها فيترك للماطف لشدة الاتصال كما قرره اقل  
المعاني في قوله **اقول** له ارتحل لا تقم عندنا وهذا من اهل مصر رحمة الله  
لان الثاني مترتب على الاول لترتب الماثل على الماثل كما هو في لفظه لفظه النظر  
فورد طليتم ان المعروف في مثله اقتران الثاني بالماثل التقربية كما قال العالم  
متغير وكل من تغير جاد فاعمالها جاد وهي وان لم تكن عاطفة فهي اداة وصل  
كواو الحال لان المترتب عند في مثله كونه عاطفا بحسب اهل الصوره وفتح  
بان الظاهر انه من الفصل الثاني من الاستنباط البياني وهو ان يكون بجوابا عن سؤال  
عن غير الشيب المطلق والحامر كانه لما قيل انه متخذه يومه مع انه من جنس كلامه

خسر  
ان استرعي

قيل

قيل في ان يلزم من هذا قال انه يكون هو الكامل دون غيره وهذا بقدر فيما يعبر  
الى ان ينهل السؤال وينقطع الجواب ولا يخفى انه ليس في كلامه ما يدل على ما ذكره  
واما يريد انه لكون الجملة الثانية معنفا لما لا ريب الا ان لا يخفى على من استعاد  
منها اقتضى ترك العطف كما عرفنا انفا ولم ينظر الى نفعه عليه حتى  
يقال ايضا ان الظاهر الفاكا في قوله ضرب فانصرت وفن ان نكتة  
الفضل على هذا ان اللحق نتيجة السابق فيهما كما لا الاتصال في هذا الوجه  
كل ما سبق مقرر للاحق على عكس التوجيه السابق وهو لطيف جدا الا ان لغز  
عليه في كلام القوم والمطابق لقواعد مترجمل الاحق مقرر للسابق لانه لكونه  
مستحاله فذكره يقتضين ذكره والفضل على هذا الوجه لكون الاحقة مقررة  
للسانفة فان قلت لم يعد ذكر النتيجة بلا لابطه فحسب هذا التوجيه  
وقوله يتوقف على استثناء النتيجة عن الرابطة نعم لا تقطع النتيجة  
لكن تربط بحرف التعقيب والتقديم ولا يقصد هنا بل قصد الاخبار بكل جملة  
استغلا لالا انه كان كل لاحق نتيجة للسابق فانه لما لم يحسن العطف لعدم صحة  
عطف النتيجة على الدلتا وانما يقصد الاستدلال لم يكن لا يرا حرف التقديم  
معنى انتهى ولا يخفى بنا فيه من الخطب الخلق فحلنا بعض التوليد على ما قد متان  
والمراد بالاستثناء هنا الاستلزام كما مر وفي اسطرح اهل التبديع ان يساق الكلام  
لمدح ونحوه ثم يلزم به لمعان آخر كما في قوله  
• نصبت من الاعمار والوحوش نية • ههنا الدنيا بانك خالد  
وهو قريب منه ونشبت بمعنى تعلق وهو استعارة هنا ولا محالة بفتح الميم والباء  
على الفتح بمعنى لا يد **قوله** وفي كل منها الخ يعني ان هذه الخصال المشافهة مع ما تضمنته  
من الفوائد الجملة في نظمها تبايع كثر والنكتة الدقنية اللطيفة معنوية كانت  
او لفظية والمراد الثانية واسمها من نكت في الارض ينضيت ونحوه يؤثر فيها والجزاز  
مصدر جزل الخطب بالضم اذا عظم وغلظ فهو جزل يشتر استغناء العطف قبل الجزل  
له العطا اذا وسعه وفي الد اي ففعال الذي جزل اي قوي محكم ومنه ما هنا وكفي  
الاولى في الجملة الاولى وهي المر على تقدير التمدد ترائي هذه المر ان جعلت اسم السور  
او اولت نكتة وهي ما يقتضيه الحد وهو من الاجاز المستحسن وبعده نفسه  
نكتة والرمز الاشارة الغفيرة الى اجازة الحد تيمم مما هو من جنس كلامهم واصلا لا كما  
بالشفة او الحجاب وهو في الامتلاخ كناية مخصوصة وهو المراد والمقصود  
هو التحدوي والتقليل وهو انهم اعجاز وعجز ولعنه لانه كلام الله وليس هذا التقليل  
البدعي المستعمل للتقليل لانهم اشترطوا فيه ان لا يكون حلة في الواقع بل بشر  
تخييلي اذ عاى كما في قول ابن الرومي  
• رانت حنفاي للمر بعد مشبه • هذا اذ اعلى شرح الشبيهة بيليس  
والجملة الثانية ذلك الكتاب وتخممة الترتيب الجسدي لا كما قد الحصر كما له كما  
مر وانما الباطل في الثالثة وهو كون غيره من الكليات السماوية محلا للترتيب  
وهي مترتبة عنه كما هو مستلكن السككي فان حلت قوله فيما مضى لانه لم يقصد



تخصيص في الريب به على هذا فالامر ظاهر والافهام كانت فيه وجهان بين احدهما فيما  
مضى والآخر هنا استنبطه للنكات وقيل المراد بانها الما بطل انهما ما ليس بمقصود  
وكل ما ليس بمقصود باطل او انهما الريب في كتب الله او في بعض السور وهو باطل وهذا  
هو الحامل على الوجه الاول والى خلاف ما مر من ترتيبه لهذا في قوله بالثاني ففسر  
السايق بما مر ولكن ان تقول ما يخاطب الرخصي هو المقصود من النظم وما يخاطب  
الساكني فعلى ما يؤمده غرض الكلام فلا منافاة بينهما وامر الريب ظاهر **قوله**  
وتخصيص الريب بالمتقين الخ معطوف على قوله الخ فمفهوم جملة نكات الرابطة  
والاستنباط فيه تعبد وقد لا ينافي قوله وقيل في لحد من هنا نكتة التوحيد  
للعبد والنكات في كل واحد منها لانه يحيل مجموع ما في كل واحد واحد التعلية  
بامر واحد وقيل للمعنى ان شيئا من تلك الجمال الخ لا يخرج عن نكتة في لحد التوبة وهو  
لانها في الزيادة والمراد بالغاية غاية الهدى وقائده وهو الانتفاع بها كما  
مر وقيل المراد بالغاية المآل وبجاز الصيرورة لشمسية العصور خيرا والفرق  
بينه وبين المشاركة ان بجاز الاول ان حصل على الفور بخير فقل قيل فتوا  
بجاز المشاركة وان كان بقدر زمان فهو بجاز الصيرورة فمآل الوجهين الى ان  
المتنى فهمت لكتبة علق به الفهم بما عتبار المآل مشاركة او صيرورة الا انه  
كان الظاهر حينئذ العطف باورد الواو وكونها بمعنى او تعبد وقيل هو وجه  
ولصدوات قوله باعتبار الغاية بيان لعلاقة المجاز لشمولة الصيرورة والمشاركة  
ولشمولية الجزئيات صنفها وقيل انه محققه عنده والمجاز على بقدر تحمل المتقين  
على الدرجة الثالثة للتقوى لانه ينبغي به لكن الهدى وقيل قول بناء على انه  
حقيقي وما جاء على انه بجاز فتدبر **قوله** ايجازا وتفصيلا الخ مع ما فيه من حسي  
المطلع بتقدير سنام القرائن واو لا الزهر اوتن باشراف عبارة وعبارة والايجاز  
لان اصله الصالين الصائرين للتقوى وهذه نكتة تجزي في كل مجاز وقيل  
لان امته ينفع هداة ولا وجه له ومنه يترشح انه للهدى تعطيها الله بان لا يلق  
ان يشهد الا الى اشرف المخلوقين ومنهم من ارتجبه المتنى بمعنى من هو بصدد  
التقوى بل مدحه ان يشهد الا الى اشرف المخلوقين ومنهم من ارتجبه المتنى بمعنى  
من هو بصدد التقوى بل مدحه وجعله لانه ملتق بالفعل ولا يرد علينا لايق  
حينئذ لجر الذين يؤمنون الخ علية لان من هو بصدده تركه لانه المتنى  
بالعقايض ان يؤمنون وما جاء مستقيلا في بعض تلويح الكشاف الخ عن مناسبة  
الكلم المعززة وان كانت ارسخ في البلاغة الا ان ملاحظة الانبساط فيما بين الجمل اذ في  
والظف لا ينافي لاغلب بين الخ لاعتبار المقارن العقلية وفي المفردات باعتبار  
المعاني الوضعية ولا شك ان الاوّل اللفظ والضم وهذا منه بقاء على ان  
لحكم الفصل والوصل تجزي في المفردات كما صرح به بعد القاهر وان تبادل من  
كتب المعاني بخلافه فقام **قوله** اما مسؤول بالمتقين الخ ذكر في جوهها معلو  
من كلامه والذين يحتمل الرفع والنصب والجر على انه نعت تابع للمتقين وهو جزئية  
البر والعتق البيان والرفع والنصب على القطع المدعي بتقدير هو او اعني ونحوه

عصام

شرح بهلوان

لا يسل

والابتداء

والابتداء على الاستنباط واو لئيك خبره سقرات الوصف نذكر لامور كالكشف  
والتعريف وذلك اذا اتخذ مفهومه محموم للموصوف كاجتر الطويل القريب العيق  
متمخرا والتميز اذا كان منقولها غير مفهوم الموصوف نحو زيدا الشاعر عندنا  
والمدح كافي صفات الباري الذي لا يخفى على احد ولا يشاركه شيء فميز عنه  
وقد يقصد مدح الصفة نفسها والدلالة على انها حقت بالذكر لانها اشرف  
من ساير الصفات كما سيأتي في قوله ببيت المدح مفعول للذم لضمنا ان الوصف  
في الاول اصل والمدح تبع والثاني بالعكس ويات المقصود بالاصناف من الاول لانه  
كالمدح ووح الاستنباط اذ يذكره ومن الثاني اظهار ان تلك الصفة خلق في  
باستدلال المدح من غيرها اما مطلقا او بحسب المقام والمقصود بها المقابلة  
وهي ما افادته او معنى لا يفهم من الموصوف وهو موصوفه وهي خلافها وما افادته  
وهي ما لا يقصد به التعبد ولا الايضاح وقدمه الاولي لانها اصل الاغلب  
وقوله مسؤول لا يتصل بمعنى لا يدخل فيه النعت المقطوع لانه تابع خصية  
ومعنى وان خرج صورة بخلاف المستأنف وفي تعبيره بالمؤمولى صاعدا لانه  
لا يخفى لما فيه من التورية **قوله** ان فسر التقوى الخ وتكررات للتقوى بمعنى لغوي  
وهو الصيانة او فرطها وشكره وله مراتب مرتبة تحقيقها وما ذكر هنا خارج  
عنها خصا لظاهر فاما ان يكون بمعنى آخر عرفي لها كما ذهب اليه العلامة في شرح  
الكشاف والمراد بالعرف في عرف لفظ اللغة او العرف العام لا عرف الشرع  
حتى يعود الاستشكال وتقال هو عرف الشرعي وان لم يكن ذلك في قسم من الاقسام  
الساقية على التعيين لان المقصود من تلك المراتب بيان صدقها الا في والوسط  
والاعلى فلا ينافي ان يكون ترتيبها مراتب اخرى مركبة او مقررة من انفسها كما قيل  
من انه ان حاله على المراتب الاولي فالصفة مقيدة فباغتيا الصلاة فيما بعد  
لكن لا يتعين فتم ترتيبها على التخلية لان الصلاة تنمي عن الفضائل والتميز  
فيقضي اجتناب المنكرات كلها وهي تخلية ايضا لانها ان يتكلم وان جعل على اللزوم  
الاضريتين فليسيت بمقيدة او هو لغوي لان التقوى في اللغة الاحضار واورد  
عليان المراد هنا الحذر اذ لا يكون حقيقة لغوية ولذا قيل انها مقيدة  
ان فسر التقوى بما يناسب مقناها اللغوي الذي هو الاحتساب اعني تركت  
ما لا ينبغي شرعا من المعاصي والممنيات ولا يخفى انه ما فيه لا يجدي نفعا كقول  
بانه نوع من اللغوي خص لا يقتل للقيام له والحق ان هذا معنى حقيقي شرعي  
او لغوي كما في الكشاف وهو الاظهر ولا بد من علمه ما مر لا تماثرا يكون لذلك  
اذا لم يخص تعريف بال او اضافة واما في ذلك فلا يرد في انه معنى حقيقي فعمل  
وعلام عام او مطلق لو ارد به زيد وعمر كانت مجازا ولو قيل الرجل والعلام  
بالتعريف لغوي واردة ذلك فلا وهو اسم من ان يذكر والمراد بالمتقين هنا من  
يجتنبون المعاصي والممنيات سواء امثال لا وامر فلي بالمعصيات ام لا فالصفة  
محمقة لزيد لانها على ما هو خارج عن معنى الموصوف فان قيل  
لجتنب المعاصي لا يتصور بدون فعل الطاعات لان ترك الطاعة معصية كما قال

عصام

كشاف

خبر



فقال لا يتصور ان الله ما امرهم قيل ان مبني هذا على ان المعصية فعل ما ينبغي الله عنه وان  
الترك ليس بفعل وقيل المراد بالمعاصي ما تعلق به صريح النهي وترك المأمور به منه  
عنده ضمنا واورد عليه ان الاصل صنف لان السائل استدل على ان ترك الطاعة  
معصية باينة لا يتصور ان الله ما امرهم فلا بد فعله سبحانه ان يقال ان المعصية  
مخصوصة بغير الترك على ان ترك الطاعة بمعنى الكف عنها مما لا يتصور كونها  
والكف عن المعصية مما يشاب عليه فيكون واجب كما تقرر في الاصول ويكفر في الثاني  
ان لا يتقبل التقوى بارتكاب الممنهيات الضمنية المستفادة مباشرة النص والافتقار  
والدلالة وليس كذلك منع انه يتقبل بالوجوب الذي وقع الوعد على تركه صرحا فانه  
يحتل هذا الترك في المعصية وبالجملة لا يظن تخصيص التقوى بما يتعلق صرحا  
به فانها الاحترار عن المعصية مطلقا وليس يورد لانه ليس الكلام في هذه الامور  
معصية وان ترك الممنهيات وللعمام مطلقا تقوى عما الكلام في هذا لفظه في مفهوم  
فلم التقوى ام لا وعلى الثالث فلزود اجتنابا بما مفهوم من الصفة المقيدة وعلى كل  
حال فلا بد من اجتنابها ولكن هل يؤخذ هذا من الموصوفات من الصفة وعلى معزور  
فمنه حتى يرد عليه ما اورد في قوله ترتيب التخلية على التخلية الترتيب في كلام المصنف  
التفرغ على الشيء ووقوعه بغيره مطلقا فكيف يكون الاصل متصفا للثاني بسبب  
وخواها والذي في كتب اللغة ترتيب رتوبا اذا ثبت ولم يتحرك كترتيب هذا كما يظهر  
وجه الترتيب في التنازل والتخلية الاولى بلحاجه الممكنة بمعنى الترتيب من الحجج الثانية  
نحوه من الخلو والتفرغ هذا هو الصحيح رواية ودرانية لانه ما اريد ترتيبه  
بنقش ونحوه ينظف وينقى ثم يترك وما في بعض الحواشي من ان هذه تخلية بالجملة  
التخلية بالجملة ولعله في التخلية بالمعنى لانه تنظف الصدق او ماصانهاه وفسرها  
بمنعينة الباطن عن الكدورات وذو الازلال والاضلال والنوحيات التي في فروع متعلق باله  
تخلي بالصورة الحقة الفاضلة من المبدأ الفياض وهو بالجملة للجملة الاولى  
وهي تهذيب الظاهر عن الاينبغي والتصوير والتصفيل اشارة الى مرتبة التخلية بالجملة  
فتجتمع المراتب الثلاث انتهى فحسب فتنازل لفظ المتفعل لا يحتاج الى الصفا  
والجلا وانما اذا المص بالتحلية ترك ما لا ينبغي وبالتخلية فعل ما ينبغي وهو معنى  
قول الامام كمال السعادة لا يتحصل الا بترك ما لا ينبغي فالترك هو التقوى والفعل  
اما فعل القلب هو الايمان وفعل الجوارح وهو الصلاة والزكاة وقدم التقوى  
لان القلب كاللوح القابل للنفوس الحقايد الحقة والاضلال الفاسدة واللوح  
يجب نظايرها والنفوس الفاسدة لم تكن اثبات التقوى لها صفة فلم يرد  
قدم ترك ما لا ينبغي على فعل ما ينبغي انتهى فالمتصور في المتفعل سيات التخلية والتخلية  
الا انما لم يرد المتفعل من الصقل في كتب اللغة ولا في كلام من يوثق به وقد يقال  
انه لا ذواج والمشاكله وقيل يقال لكتاب التفسير ليفيد المباعدة قوله بترك  
ما لا ينبغي الا ينبغي مطاوع بعباه ينبغيه اذا طلبه ويكون لا ينبغي بمعنى لا يصح ولا  
يجوز ومعنى لا يحسن وهو بهذا المعنى غير متصرف لم يسمع من العرب الا مضارعة  
كافي قوله تعالى لا تسخر يميني لانا ان تدمرك النمر وقد قيل انه لا يتصل فيه ترك

كازروني  
صديقه

الكفر

الكفر وترك العقائد الفاسدة وجميع المناهي والاضلال بالاعمال الصالحة وترك الكفر  
غير الايمان والالزام بثبوت المنزلة بين المنزلتين واما دخول جميع الاعمال فقد  
ترجم جوابه ومن تخلى عما ذكره يجوز تخليه بالطاعة وعدم تخليه بها فلم يرد  
كانت هذه المعصية على هذا مقيدة وقد علم مما مر انه لا ينبغي فكان قوله ان  
يقصر على النامي فانما ترشد **قوله** في فائدة مهمة قال الامام رحمه  
الله في الجار لا يفكر في الترك في اللغة يطلق على عدم الفعل يقال تركه كذا اذا لم يفعل  
سواء تقرر من لصدقه ام لا سواء كان له قصد ام لا كالنائيم والغافل ولا مانع منه  
لغته وخالفه بعض المتكلمين فشرط ان يكون الفعل مقدر في العادة فلا يقال  
ترك حلق الاضراس وقد يطلق الترك على مقدر ومضاف لمقدر اخر عا دة  
كترك الحركات بالشكون وعكسه وعلى هذا ان اوجبت ان يظن الثواب والعقاب بالاضلال  
فلا يكون مرتبنا بالترك بمعنى عدم الفعل لا اصطلاح الاصولي وان لم يوجب  
ارتباطه بالفعل بل يجوز ان يضيف العدم علامته على الثواب والعقاب فلا مانع  
من ارتباطه بالترك بالمعنى اللغوي على كلا الاصطلاحين فيمنع الملاقاة ترك خالق  
العالم في الازل علمية تعالى اذ لا يتحقق ان في الازل غير مقدر ويحتمل امتناع ذلك على  
الاصطلاح الاصولي اذ الترك لذلك فعل ما خلق العالم وتقدر فعل الله تعالى  
في الازل انتهى ومنه علم ان الترك فيمخلاف هل هو عدم صرف ام لا فليكن هذا  
على ذكر منك فانه ينفك في مواضع كثيرة **قوله** او موصوفا نحو وفيه تخصيص  
الصناد وتعدد ما على ان من الافعال او التفعلات وهو متر فروع معطوف على قوله  
مفيدة والصفة المستترمة ان فسر للتقوى وذكره نظير اللفظ والالتقاء وهذا  
هو المرتبة الثامنة من المراتب الشرعية وفي الكشاف يحتمل ان تدر على مراتب الدنيا  
والكشف وهو مراد المقام ايضا اذ الموصوفا تطلق على مقابلة المخصص ولا يلزم فيه  
المساواة وعلى الكاشف الذي هو كالتعريف ولا بد فيه من المساواة نصرت كما  
او تلويحا وهو المراد هنا كما في شرح الكشاف فمن قال لا حاجة في كونه موصوفا  
اليجعل الايمان والصلاة والصدقة مشتملة على جميع العبادات لانه يكون علم  
والوصف بالاعمال كالوصف بالمساوي يفيد التوضيح كرتبها لتلج وقد غفل عن  
الفرق بين الاصطلاح واللغة وفي شرح المفاتيح الشريفة حمل المنع على معناه  
الشريحية الذي يفعل الواجبات بأسرها وترك السيئات بوقتها فان كان الحجاب  
جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما كان مادحا وان جعل  
علمه يقرب من معناه اللغوي كان محضضا **قوله** لا شتما له على ما هو اصل الهم  
صغير اشتما له للوصف وهذا جواب عن سؤال تقدم ان الصفة الموصوفا  
كالتعريف فينبغي ان يستوفي الطاعات والاجتنابات كلها وتقريرها ظاهر وهذا  
معنى ما في الكشاف من قوله لا شتما لها على ما استست على كثير من المتقين من  
فعل الحسنات وترك السيئات اما الفقهاء قد انطوى تحت ذكر الايمان الذي  
هو اساس الحسنات ومنصبيها وذكر الصلاة والصدقة لان هاتين اما العبادات  
البدنية والالتزام بها العبادات على غيرهما الا انه قيل ان في الكشاف لطيفة خفية

عصا

حرم  
والفقاري



كلام المصريحه الله وهي ان جعل الايمان اصل العبادة واساسها لتوقف صحتها على  
مع عدم انفكاكها عنها وجعل الصلاة والصلوة امتى العبادات البدنية  
والثانية لا اسمايتها فانها وان كانا اصلين لها لا يتوقف صحتها على بعضها لعدم  
توقف الولد على الام بقا اختلاف الاساس وهذه النكتة صاحب الكشاف  
ابوعبدونتها وتبعها من بعده كما لشرقي في شرح المفتاح وغيره وقيل ان  
الايمان ركنان للاساس الحسنات فالصلاة والصلوة المتصلة في نيل الاصل بمعنى الام  
على اللف والنشر غير المنزيب فهو مشتمل على تلك النكتة ولا يخفى انه حتى  
مشوش وعلى هذا فالاساس من غير الاصل وعلى الاول هما بمعنى وتوابعه قوله  
فانما اتمها جمع امره يتجوز بها غير المبدأ والمتقدم وعن المشتمل المحتوى  
لما بينهما في ذلك وعن الاصل والاعرف لان الشيء يعرف باصله ونسبه  
وعما يتوقف عليه لوجود او نفيها هنيه كالصحة وهو المراد هنا وقال  
الطبري رحمه الله الامكان اما قلبية واعظمها اعتقا حقيقية النوعية والنو  
والمعاد اولاهما ان كسراب بغيره بحسب الظان ما اورد بتيه واصلا  
الصلاة لانها الفارقة بين الكفر والاستلام وهي عمود الدين والامر التي تتقرب  
منها ساير الخيرات والمبررات والثالثة وهي الانفاق لوجه الله وهي التي  
اذا وجدت علم الثبات على الايمان والنفسانية نسبة للنفس على خلاف  
القياس كالتقاليد وحكي وكثيرا ما يزداد في النسب الفوتون للمبالغة او  
الفرق والاعتبال جمع عمل وهو الفعل الصادق بالفضل فلذا لا ينسب للمعاد  
والغالب فيه استعماله في افعال الجوارح الظاهرة وقد تطلق على غيرها  
كاهنا **قوله** المستنبة لساير الطاقات الاستنباع هنا بمعنى اللزوم العرفي  
المقتضى لوقوع غيره تباعا كالفروع للاصول وهذا بيان لاشتماله لجميع  
العبادات قلبية وقالها فضلا ونزكا حتى يتم كونه كاشفا ومحددا  
لمؤدوه وقتل لانه كما يخبر عن فعل جميع الحسكات وترك جميع السيئات  
كما قرره وقيل في ذكرها نئين العبادات لئلا يفتقد ان  
الاختصار والافضاح عن فضلها بما بها اصلا كما سواها فلا حظ  
الى ذكره مع ما فسار العبادات مفهومه تبعا لا كخلة فيما استعمل في اللفظ  
وكذا تركه الستيات ومن زعم انه كناية وحيد تكون الطاقات ما  
مذكورة بلفظ بعضها فلا يخفى المذكور فيما هو عنوان لها وهو مخالف  
لما يتبادر من عمارة الكتاب ولا حاجة اليه فان المعاني التبعية لم  
تستعمل فيها الالفاظ ولست ايضا لغيره لما استعملت هي فيما ورد بان  
اعتبار الكناية غير منها فمما ذكره المص من ان المذكور في الامة كالغنوان  
لساير العبادات فخيرها ولست تبعا فان ذلك بالنظر الى اصل الوضوح  
والمعنى المكفي عنه لا يقال لاحكامه الى اعتبار الكناية فيكون فهم ساير  
العبادات تبعا بلا استعمال لانا نقول لا يخفى ان الكشف عن مفهوم المتقرب  
يحصل جميع الصقات بالامر بغيره لبعض على الباقي في ذلك الكشف وانه كان بعضا

سعد  
سعيد

الكل

الكل في نفسه من سايرها وهذا التبصر لا يسئلزم الباقي في الواقع ولا يخفى ان المتبادر  
من الاستنباع اللزوم وليس بمجاز فيكون كناية وكلامه لا ينافيه لانه  
كالغنوان لا عنوان فلا حاجة لنا وتله بما ذكره وكلامه قد ستره معنى  
دلالة الكلام بغير الطرف الثلاثة الحقيقية والمجاز والكناية وسياقها فيه  
ومن هنا علم حال ما قيل من ان ذكر الصلاة والزكاة من باب الالفاظ المتضمنة لكل  
وشرط مثله من المجاز انما اذا شرف ما في ذلك التي لا ترفع مع كل واحد من  
منه لانه فنضم هذا المعنى افضلية ما نزلت العبادة نزل ولقد قال مع ما في ذلك  
مرة الاضاح عن فضلها بتيه اي لزوم من ذلك هذا على سبيل الاذماج وامرعا  
الثاني فالمدكر المذكوريات لا يستجابا لغير بل هي المرادة اولا وانما تزج ذكرها  
لغرضها على غيرها انتهى ويعبر بالصلاة ليعبر الزكاة وغيرها وقوله غالباً قيد  
للمستنبعة للامرين فان استنباع الاصول للتبواقي ليس امر الكليات الحقيقية  
لا يخفى **قوله** الا ترى الى قوله تعالى انما يؤمنون بالذي نزلنا من السماء من قبلنا  
به مؤخر الظهور دلالة على ما قصد وشراف الآية على الحديث وفيه ايما الصغفه  
كما سياتي وسياق معنى الآية في جعلها وقوله الصلاة عماد الدين بيان لاستنباع  
ساير الطاقات فقيه لث ونشر غير مرتب وليس هذا كدنيا واحدا وان اذهمة  
كلام المصريحه الله بل حديثان وقال الامام النووي في شرح الوسيط ان  
الاول حديث منكر باطل وقال ابن حجر لترك ذلك فقد اخرج ابو نعيم عن بلال  
ابن رباحي مرفوعا وهو مرفوع وسند رجاله ثقان الا ان لفظة الصلاة عمود  
الدين واخرجه بلفظ الصلاة عماد الدين واخرجه بلفظ الصلاة عماد الدين النبي  
في شعب الايمان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعا بسند فيه انقطاع وقال  
الحافظ العراقي لخرجه الديلمي تقياً في الفردوس عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
وفي معناه حديث الترمذي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه راس الامر الاسلام  
وعموده الصلاة واما حديث الزكاة فنظرة الاسلام فاخرجه الطبراني في الكبير  
والبهقي في شعب الايمان عن ابي التمر وارضى الله عنه مرفوعا بسند ضعيف  
والعماد الدعامة من عمدت الحيايط اذا دعمته والعمود معروف والفتنة  
الجسور وما ارفع من الارض في كسب الفضة ان الجسر ما يوضع ويرفم والمنطقة  
ما تحلم كما في رواية فناء وي قاضي خان فكانه معنى عرف في عندهم والدين الشريعة  
والاسلام والايمان متفاران في الكلام عليهما مفصل في الكتب الكلامية وتكون  
الصلاة عماد الدين على التشبه والاستحارة لانها اشرف اعماله التي لا تنقطع منها  
بالافاد او كون الزكاة قنطرة لانت مؤقتهما طهر ماله ونفسه وبيت خلوصة والمنطقة  
كالجسر يستحق الاموال كما قال ابو تمام  
لا يطعم المران يحتاج لجنه • بالقول ما لم يكن جسر له العزل  
فان قلت وقع في الحديث الصحيح المشهور في الاسلام على خمس وعدهم الزكاة فيه  
فجعلت ثمة عمادا لظلمة ومنا قنطرة خارجة عنه فما النكتة فيه قلت هو  
يجوز لا يجز في من حيث انها من شعائر الاسلام فمما ركنا منه ومن حيث ان المال



يعرفه يجعله بالماله والخلال في الاسلام او ذاك باعتبار من شرح اسلامه وقدم وهذا باعتبار  
من حدث ايماناً فتمثل قوله او سوقه المدح بما تضمنه المتفون وفي نسخة او كادته  
بما تضمنه والمعنى وهو معطوف على مقيدة او موصوفة ترك كونها مؤكدة كلفحة ولمدة  
لان التأسيس على الاستيما اذا اشتمل على تكتة وقوله وتخصيص الايمان الخ اشارة الى  
سؤال التقدير لم يخص للمدح هذه دون غيرها مما تضمنه وقوله اظها ان اقتصر لفظ الايمان  
ايماناً الى انهما في الواقع كذلك وان في الوحي لا والاشارة اليها وانما الفرق بينهما  
بالفقد وعدمه فلا يقال انه يجوز جعل وجه التخصيص ما ستر من كونها امة او موقلاً  
مع انه مناسب للاسنتيما دون المدح كاليجني وقيل ان في قوله مشوقة اشارة الى  
انه اقل من تلخوته ولذا الخ لانه لفظ التوق يشعربانه لا يقيد به بنفسه ولنا عتير  
الاشدوب واعلم ان من الناس من قال ان كون الذي يؤمنون ما كانا بما يجيز اذ حمل  
المؤمن على حقيقة دون المشارة لفساد الايمان وما بعد كما سلا للمؤمن الصائر  
للتقوى فجعل الصفة كما شغفا اذا ارتد بالتقوى بما في المرتبة الثانية وجعلها مضمرة  
على الاولى واذا جعلت ماضية فالمراد ما هو في المرتبة الثالثة وقيل ان كان المخاطب  
خاملاً للمعنى فالصفة موصوفة والافئى ماضية وفيه ما فيه كما سياتي في قريباً فتدبر  
**قوله** او على انه مدح منسوب الى الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور والثاني  
في قوله على انه صفة مجرورة وجعل المعنى محذورا لا محذورا وان خرجا مسورة ولفظا ولذا ساءه  
كالجور ولا يمانا تابعا له معنى ومنه لا محذورا وان خرجا مسورة ولفظا ولذا ساءه  
النجاة فظنا خلاف المتنايف ووجه دلالة على ما قصد به في الاتباع والقطع من المدح  
وخواتمه صفة حميدة علم ثبوتها فيهم منها ذلك وقيل ان هذا العلم من تغيير الاعتراض  
لان تغيير المألوف يدل على زيادة ترغيب واستماعه ومزيد اهتمام لثابته لاستيما  
مع التزام حذف الفعل او المبتدأ لا يجنى انه لا لا الاعتراض المقدر على ذلك غير ظاهر مع انها  
ما دعت على الاتباع ايضا كما مرحت به ايضا من قول القائل الذي في كلامه لا التردد  
هنر فقولوه واقام معطوف على قوله مؤمولا انما انفصل لانه قصد الاعتراض  
عند ما بعد لادانته السا قبله وان فهم ذلك منها فهو وان لم يجز عليه كالجاري ويكني هذا  
في ان بيان الكلام سوك كان الاستيما في نحوها او بيانها فيكون جوابا عن سؤال تقديره ما بال  
المؤمن خضوعا بذلك الهدى فلا يتصور ضعف هذا الوجه لعدم الارتباط فيه كالتعلق في حيا  
ولا ان الظاهر على هذا ان بينهما كمال الانفصال وتقدير السؤال يقتضي الانفصال وكونه كالجاري  
عليه لا ينافي كون الوقفا ما كما ستمعه قريبا وقال قد سترها مسئلة ما فرة من التمسك  
ان المتنى ان جعل على المعنى الشرعي فان كان خطأ فالمراد في مفهومه مفصلا كانت الصفة  
ملاحة ولا كاشفة وان جعل على حيزه للمقامي كانت مضمرة ولما كان الاستيما في اوجه  
لم يكن في الترجيح بين هذه الاقسام فاشارة المتقن ان اثاره به المشارة فحسن  
ان يجعل الذين يؤمنون بالعيب مغيرة ولا مضمومة بالمدح نسبيا او رفعا ولا استيما  
اقبالا القائلين الصابرين الى التقوى ليقوا مضمومة بل في ما ذكر وحل الكلام على  
الاستقبال والشارف في كفاية سباق الكلام عند من له ذوق سليم انتهى وقيل يمكن دفعه  
بان في هذا النوع من المجاز ما نزل من النسخة وزمانا ثلث النسخة واعتبار

عصام وازروني

حشر  
وتابع  
صحة

المشارة

الشارفة بالنظر الى زمان تبيها الهدى واما بتأريخ حقيقة التقوى بالنظر الى زمان  
اشتات الهدى فلا اشكال وقطرية ان يقال قتلت ثانيا لكون في ثوب كذا او ذوق  
مؤتمتع كذا فان اعتبار المشارة بالنظر الى زمان تبيها كذا في ثوب كذا او ذوق  
القتل والتكفير والذوق بالنظر الى زمان تبيها كذا في ثوب كذا او ذوق  
يكون التفتين مجازا بالمشارة والصفة تبيها كذا في ثوب كذا او ذوق  
كما هو الممهور في شرح المحازر والاستعارة **قوله** لا يخفى ما في هذا  
الاول فلان أهمل الاصول اختلفوا في ان المقدير زمان الحكم او زمان التكلم  
ورجحوا الاول وما ذكره هذا المحيبي تحقيق من القولين في ثوب كذا على غير اساس في  
وسقطة ظاهر بلا التباس وانما الخلفي فهو ان لم يتخذ من الصواب الا انه  
مسلم للاكمال وتوجه وروده وليس كذلك لانا ان حملنا المتقن على حقيقة فظ  
وان حملناه على المشارة فالصفة ثابتة في الحال والتقوى الحقيقية عقبه  
كما هو شأن المشارة فليعقبها لها كما انها واقعة فمدح صلحها بما ينصف  
به بعد ذلك في المستقبل من غير محذور واذا علم المخاطب ثبوت وصف حميد  
في المستقبل لم يوصف في المانع من المدح به كما يقول المؤمن نبينا محمد صلى  
الله عليه وسلم الشفيق في المحشر فالاشكال ليس بواردا مثلا **قوله** فيكون الوقف  
الحق قال السجا وبدي الوقفا ما لا زمر وهو الذي اذا وصل غير المعنى المراد  
نحو وما هم بمؤمنين يخادعون الله لان القصد في الايمان ولو انفصل لمرقاه  
ومطلق وهو ما يحسن الابتداء به وهو الذي عناه العلامة بقوله مقطوع  
وحاشي وهو ما استوي وصلته وفضلته وهو المراد بقوله حسن غير تام  
لان اعتبار الوصفية يقتضي لومل واعتبار الفاصلة يقتضي الفصل في الكشف  
اعتبار الفاصلة لا يقول به السجا وبدي والكواشي والظاهر ان مثله يجوز  
في الايمان اذ قصد البيان خاصة لما مر من ان التام عند القراء والزمخشري  
هو الوقف على جملة مستقلة لا يرتبط بما بعدها واما الحسن فقيل هو الوقف  
على جملة لها ارتباط بما بعدها ارتباطا لا يمنع الاستقلال وقيل الكلام على  
وقف مستقل بعد ما لا يستقل كالحمد لله وفي تسميته حسنا نظرا وعلى القطع  
هو في المعنى وصف فلما كان الوقف غير تمام واعترض على تعدد يكون  
مبتدأ خبره اولئك ينبغي ان يكون الوقف غير تمام ايضا لانه استيما في تقدير  
سؤال الشاعرة فلهذا الجار على معنى ولا فرق بينه وبين ان المقطوع  
واجيب **قوله** بان لم يتغير في المقطوع ما قصد من اجراءه عليه في المعنى خلاف  
الاستيما فان المقصود فيه الاخبار عنه بما بعد وان فهم وصفه به ضمنا  
فليس جاريا عليه معنى ورد بان ما فهم عن الرخص في غير تمام وقيل عن القراء  
كما مر غير صادق على المتناقف فانه يرتبط بالمتناقف عنه معنى كما صرح به  
المحبيبي ولا يخفى ان الارتباط من الثاني لا الاول وللمعتبر في التام علمه فتمثل  
**قوله** في الايمان في اللغة التصديق وفي نسخة عبا رة عن التصديق فالإيمان  
افعال من الايمان وقد كان متعددا فتعدى بالهزة لاشين كما منه غير اي

حفيد

سجا

سجا

حفيد

الايمان



جعلت غيري آمنانه وفيل انه هزرت بحتم ان تكون للصيرورة كأخذ البعير  
اذا صار غارة وقول المصريحه انك ان الصدق الخ يشير الى الاول وقوله  
بعد صار ذا امن يشير الى الثاني واستعماله متعدبا على اثنين ياداه  
وما توهمه وهم فانه معنى اخر وهو التعدد في معنا معنى الصيرورة  
بمعنى الجعل كما لا يخفى واستعماله في التصديق اما مجاز لغوي لاستعماله  
ايضا لان من صدقك امناك تكذبك كما يشهر به كلام الكشاف او حقيقه  
لغويه كافي لاساس ووقف بينهما ما بان كلامه في المعنى الحقيقي الذي وضع  
له اللفظ اوله في اللغة ثم وضع فيها المعنى الاخر سببه وهو انما في  
تحقيق الاوضاع الاصليه وسياك مناسبات المعاني اللغويه بعضها لبعض  
مع كون اللفظ حقيقه لغويه في كل منهما فلا خلاف بين كلاميه وهو الحق  
ولذا قال المحقق في شرح المختصر انه في اللغة التصديق بالاجماع وقال  
الواعظ الامامان التصديق الذي معناه امره فاذا كان مجازا فالمنا سبه  
بينه وبين المعنى الاصلي مرعاة وكذا اذا كان متغولا ولذا قال المصريح  
الله مأخوذ من الامن **قوله** كان التصديق بكسر الهمزة من المصدق والخيمه  
واقى بك ان اشار الى انه قطع فتيه لتطرح معناه الاصلي فلا يخطر ببال من  
يستعمل الامان او هذا ذاهم فتم لا يظن فيه مرعاة المعنى الاصلي والحقايق  
هنا انكره بعضهم ولا وجه له وبهذا التفسير سقط ما قيل هنا من انه  
ان اريد به الامن من تكذيب المصدق فهو محقق فلا وجه لقوله كان وان  
اريد الامن من غيره فهو غير صحيح وقد يقال الامن في الحال الامتدازه الامن في  
الاتساق فيجوز ان يكون ذكر اعتباره او اشارته الى ان الظن في مثل كافي وقوله  
بمعنى التماسكه او بمعنى في وقيل ان الجواز والمجوز كالان الاطلاق لا يعتدي  
بالبا وهذا المعنى محتمل لان يكون مجازا وحقيقه وقد ذهب الى كل منهما بعض  
الشراح والظاهر الثاني وقوله ما امن ان لجدد صحا بقبحه بالوزيد عن العرب  
وانه بقوله فاولي لسفر ذل عوق عنه عدم الرقيق اي ما وثقت ان اظفرت  
ارافقه فامنت فيه بالمد لازم او متعد لولد وان اجد مغسوب محلا  
والظاهر انه على نزع الحافظ في بان لجدد فان حذفه فيه مطرد وهذا هو الصحيح  
وصحاحه بفتح الصاد ويجوز كسرهما في الاصل مصدر يقال صحبه صحابه وصحبه  
شتر جعل جمع صلح او استجمع له على الاعم وهو المراد هنا وقوله وقد  
يجي بمعنى الوثوق وفي نسخة وقد تطلق وهما بمعنى هذا التماسك وهو من  
المعنى الاول **قوله** امن التكذيب والمخالفة تتبع في المخرجي وقال الكوفي في  
كتاب التمييز الذي بين فيه ما في الكشاف من الدسايس الاعتزالية ان قوله  
المخالفة المراد به مخالفة الشرح بالكثر وارتكاب الكبار ثمرات مرتكبها عندهم  
غير مؤمن بخلاف النار وان لم يطلوا عليه انه كافر والكشاف تقول انه عطف  
لتفسيره والمراد به مخالفة خاصة بالكثر فلا يرد عليه ما ذكر ولو تركه كان  
اول **قوله** وتعدت به بالبا الخ كما ذكرناه بمعنى التصديق وهو متعد بنفسه

ميراد شاه

وجه

وجه تعدت به بالبا بما ذكر ونقصه يكون بمعنى يد اعلمه ضمنا وبمعنى النظمين  
المصطلح عليه وكلامه محتمل لما الا انهم افتصر واعلى الثاني ههنا التبادر  
والنظمين المصطلح كما قال السيد السند ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي  
ويلاحظ معه معنى فعل لقرينيا سبه ويد اعلمه بذكر صلته كل واحد بالثاني فالبا  
الى ان معنى حمل النك وفائدة النظمين اعطاء مجموع المعنيين فالفعلان مقصود  
معنا وتصدا وتجا قال المصريحه انه من شانه ان يضمنوا الفعل معنى فعل  
لقرينيه من مجراه فيقولون هي جني شوقا معدى الى مقولتين وان كان معدى  
بالي النظمين معنى ذكر المشدد ويختلفوا فيه فذهب بعضهم الى ان المضمين  
مراد بلفظ محذوف عن اعلمه ذكر متعلقه فثارة يجعل المذكور اصلا في الكلام  
والمحذوف قيد افديه على انضاح القول لتكثيره والله على ما هدى كما مر  
وقار يعكس في جعل المحذوف اصلا والمذكور مغفولا كما مر في اني حرم او كما لا  
في يؤمنون بالغيب اي يعترفون بمؤمنين به ولما كانت مناسبتهم المذكور  
بمغفولته ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه ومن ثم كان جعله  
وتبع المذكر اولي من عكسه وما توهمه من ان ذكر صالة للتركيد تدل على انه  
المقصود اصالة مدفوع بان ذكرها انما يدل على كونه مرادا في الجملة لاولاه  
لم يكن مرادا اصلا وذلك لخروفا الى ان كلا المعنيين مرادا بلفظ واحد على  
صرفه لكتابتها اذ يراد بها معناها الاصلي لتيسر لغيرهم الى ما هو المقصود  
الحقيقي فلا حاجة الى التقدس لالتقوية المعنى وفيدان المعنى المكتى به قد لا  
يقصد ثبوتة وفي النظمين يجب التصدي التماسك والاطراف ان اللفظ يستعمل في  
معناه الاصلي قصدا واصالة لكن قصد بنوعيته معنى اخر سببه من غير  
ان يستعمل فيه اللفظ او يقدم له لفظ اخر فلا يكون اصمرا او لا كتابة بل حقيقه  
قصد بمعناه الحقيقي معنى اخر سببه وبينه في الاوادة وحينئذ يكون في  
النظمين واصحابه لا تكلف الا ههنا ما افاده قدس سره وفيه **قوله** من وجوه  
الاولان لعتر اضد بقوله ان المعنى المكتى الخ لا حاجة له اذ لا يتعد ان يلتنز  
في بعض الكتابات شي ولذا سمي باسم خاص ومنه علم ايضا انه لا يرد على الوجه الاول  
انه من قبيل الجحد فلترنية فلامعني لتسنيه بنوعيته الثاني ان ما استظهره فبمعنى الجمل  
للتعاقب مع مولا من غير تعدد تر عامل مجرد فهم معناه لاسيما نصب المغفول في اعمال  
المذكور فيه من غير استتماله في معناه الا ترى ان لا ينصب بحرف التبيين فهذا الوجه  
الثالث انه يرد على الوجه الاول في سورة جعله مغفولا ان فيه جعل الجملة مغفولا  
ومع مولا لا يعمل في الجمل وتاويله بالمصدر من غير ساك مخالفا للحكام العزيمه شتر  
كون للمصدر تانعا المذكور اذ في عنده وقد عكسه للدق في الكشف وناهيك به  
وقد تسمه في شرح المفتاح في اول القانون الاول وتخصم المقامين بالفعل في عبارة  
لا ينبغي فانه الاصلي القالب وهكذا الناس مع العالب وايضا هو لا ينضم في القر والمذكور  
الاتري في تقديرهم المقامين في قوله الرفق الى ساك بالرفق والافضا بالعطف وهو  
لم يذكر في طريقه من تتبع مواردا الاستعمال وجد لفظا كثيرة وقد ذكرنا نظرها



في كتابنا طرأ للمعالي وما قيل من ان الاحتسب ان في ال...  
شي من منقلا كما مر وحذف شي من متعلقات الاول كما في قوله هيجني شوقا  
مخذف الى المتبر شي لان المتعلقات للصرح معمول المحذوف ومعمول المذكور لشرع  
له وليس من محمات المقفين الرابع ان ما ارضاه حتى تعليات اللفظ قد يدل  
على معنى لانه صيغة غير الظرف الثلاثة الحقيقية والجماد والكتابة وفيه  
ما لا يخفى من ان مستهجات التراكيب لا يمكن انكارها فانها الشرعية وسطها الظاهر  
انما النظر في كونها مقبولة منه بدون الطراف الثلاثة وكونها عاملة في المتعلقات  
وما لا يتم بمثلها في بلوغ الكلام فان قلت كيف يكون مضمنا معنى الاعتراف فقل  
ما يوجد في الكلام من الله بل لم يتم اصلا للزوم الباء وقد قال الحكم الايمتق ارضي  
انك اذا كان كالمعالي في فعل التقدير يحرف فهو لازم متعدي بالحرف وايضا اعتبار  
الاعتراف بشرط بلزوم الاقرار بالسكان في الايمان شرعا على ما سياتي بيانه وفيه  
قلت هذا مما اوردته بعض الفضلاء ولم يجب عنه ولا يخفى ان دفعه فانه محذور  
وقد اجازوا في ان يكتفى بالتمتع في ما يمنع منها كما ذكره خصوصاً والزرور  
باعتنائهم نقله شرعا الى هذا المعنى مع انه غير مكمل للزوم الاقرار فيه كما هو  
التي في بعض المناصب فتأمل **قوله** وكلا الوجهين يحسن في يومنون بالغيب اي  
يعترفون به او يثبوتون بانطقوا بالوثوق بمعنى اعتقاد حقيقته وهذا بالنظر الى  
المعنى العوي وما بالنظر الى المعنى الشرعي والحال على التصديق ظاهر ان كان الاجتماع  
على ان الايمان المقنن نفس التصديق وهو دلل فيه كما في الكشف **قوله** واما في  
الشرع الالهي كما ان المعنى الشرعي منقول من العوي قد مره وتبين ان حقيقته الالهية  
حقيقية امانا وقد يكون بمعنى الوثوق حقيقته شرعا كما في عرفه للغة حقيقته  
في التصديق وضمن معنى الاعتراف واما الشرعي فاختلف فيه اهل القبلة على عشرة  
اقوال اصحابها في اربع على ما فصلت الامام فهو منقول من مطلق التصديق الي  
التصديق بامور مخصوصة كما عرف في مثله من المعاني الشرعية والتصديق وهو  
الاذعان والتسليم والرضا به من غير تردد وشك فيه لا بمجرد العلم والمعرفة  
اذ مرنا لكنا لشرع الحق ولا يقرب به هنا او الضرورة ما الاحتياج الى النظر واستدلال  
بكيفية نقله العامة وهو العلم الضروري بالمراد منها فكونه من الدين ضروري وان كان  
في نفسه ينوقف على النظر والاستدلال ويكفي الاجمال فيما يلاحظ لاجماله ولا يشترط  
التفصيل الا فيما يلاحظ تفصيلا حتى لو لم يصدق في لوجوبه لصلاته عند السؤال عنه  
وكم مرنا انما يثبت بها كان كما في او قيل هو والتصديق بالقلب والسكان وهو  
منقول عن ابي حنيفة ومشهور عن اصحابه ومحقق في الشاعرة في ما ذكرنا ان له الا  
عند الخبر قال ابن الهمام والاحتياط وافع عليه وذهب الكرامية الى ان لا يقر  
بالسكان فقط فان طابق القلب فهو ناسخ والا فهو مفسد في النار فان قلت  
ما المراد بالتصديق مما اشتمل كونه من الدين بحيث تعمله العامة من غير نظر  
واستدلال فان اريد التصديق بجمع ذلك لزم ان صدق بانه وملائكية وكثير  
ورسله والتوهم الاخر القدر رخصه وشره ولم يصيد في غير ذلك لانه لم يتلغمه

تصريح الاعتراف

حفيد

الوجه حقيقته

المعنى

لانه في

لانه في اول الكفر اقرب هذه بالاستلام لا يكون مؤمنا وهو مؤمن بالاجماع وانما  
الخلاف في الايمان الجملي وهو ان تقول امنت بالله كما هو باسما به وصفاته وقلنا  
جميع لكما وان اريد التصديق في الجملة ولو تبعضه كالنوحيد فهو غير كاف  
بالاجماع فقلت قد اورد هذا بعض الفضلاء والحجاب عنه بان المراد التصديق  
بجميع ذلك بشرط بلوغ الخبر اليه وحده بكونه من ضرورات الدين وفيه بحث فندبر  
**قوله** ومجيب ثلاثة امور الاحتمال موقوف على التصديق في قوله فالتصديق  
الحق والتصديق بالحق هنا هو الله بل خلافا لما طرأ وتقرينه للعلم لان المراد به ما مر  
وهو المعقوف من الدين بالضرورة وقيل هو الحكم الثابت بالشرع هلما كان او عمليا  
ولا يخفى انه لا يصح على اطلاقه فلا بد مما قلناه والاعتقاد افعال من العقد وهو عقدا  
القلب او الجزم به وهو محذور حقا حقيقته عرفية وفي بعض النسخ ومجيبه ثلاثة امور  
بالامانة الى الضمير الرابع الاحكام وليست سميها كما توهم نعم الاولى اوطور واليغورانية  
والمراد بالافراد ما يعتبر شرعا وهو كل ما شهدا به والعل فتوما اذا كان عمليا ولم يقيد  
به لظهوره فان قلت ان اذ ان اصل الايمان ما ذكره حبا السلف من المحدثين  
ليتم ذلك لعدم تكفيرهم من فعل بعضهم ولا واسطة والاك ان عين المذهبية الاخرين  
وان اريد انها الكاملة لم يتفرع عليه ما ذكره ولذا قيل الظاهر ان في المعربا لواء  
الفا قلت قال بعض المحدثين ان من جعل الاعمال جزءا من الايمان منهم من جعلها  
دلالة في حقيقته حتى يلزم من عدمها عدمه وهذا المعنى لا يمتنع من جعلها جزءا من  
لا يلزم من عدمها عدمه كما يبعد في عرف الشرع والظفر المبدء الرجل الذي لا يذم ولا ومع  
ذلك لا يعدم بغيرها وهو مذهب السلف كما في الحديث الايمان بضع وسبعون شعبة  
الح فاعظوا الايمان عندهم مؤمنون المقدم المشترك بين التصديق والاعمال فاطلاقه  
على التصديق فقط وعلى مجموع التصديق والاعمال حقيقي كما ان المعتبر في الشريعة  
العرف العدم المشترك بين ساقها فقط ومجموع الشاق مع الاوراق والشعب ولا يتطرق  
اليهما الاغدام ما تبلى الشاق وكذا حال زيد فالصديق بمنزلة امثل الشجرة والاعمال  
بمنزلة عروقها واعضاؤها فادام الامثال باقيا يكون الايمان باقيا فان اعدت  
الشعب ومن قال انها خارجة عنه لا يمنع من اطلاق الايمان عليه كما في الحديث كما اذا  
فلا يخفى انهم لا يفرق الاطلاق حقيقي او مجازي وهو بحث لفظي ومن هنا غلط  
اطلاق الشعب في الحديث لما فيه من الايمان الا ما ذكره في شرح المقاصد ان الايمان  
يطلق على ما هو الامثال والاساس في دهر الجنة وهو التصديق وحده ومع الاقرار  
وهي ما هو الكامل المصغر للاطلاق وهو التصديق مع الاقرار والعمل على ما اشير اليه  
بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم والقولوا لا نكلمهم المؤمنين  
حقا ومؤمنون الخلاق ان مطلق الاستدلال اول والثاني وهذا الينا في كونه لفظيا لانه  
يرجع بالقرينة وما قيل من ان المراد انما انما في هذه العبارة يعني مجموع الخلافة  
لا يمتنع ولا يفتي من مجموع **قوله** فمن اخل بالاعتقاد لم يخل بالاعمال فافتقر لانه صار  
دلالة اي فقر واخل بالشيء اذا ذكره وفقر فيه وهو المراد هنا وعبر به عن العلم  
في الحق ببلانه لا يقرب وانتارة الاخر من المفهومة في حكم الاقرار فنقله وقيل عليه ان

ميراد شاه

شيخ زاده

صنعة الله

ميراد شاه

عصام







لقول الامام لجمعنا على ان الامكان المعدوم بالبنا مجرد على طريقة اصل اللغة اما اذا ذكر  
مطلقا غير معدوم فقد نفقوا على انه متفوق على المسمى المعنوي وهو التصديق الى  
مقوله الجواب ان التعدية في الامثال المتبادرة لذاتها المعنوية سياتي في  
فلا يفتت لما يخالفها وما ذكره الامام مخالف للجمهور وليس مع ايجوز عليه فعلنا  
بالتمتع والنظر السديك اذ انتم انتميط لتمام الشبه من القاس من قال ان  
الضمير في قول المعز وهو منقير بلجج الى الامثل فتوعين كلام الامام وبني على ما فهمه  
مما نزل في خبر من ذكره ثم اختلف في ان مجرد التصديق في هذا من حيث  
انه التصديق وحده الذي عليه قوله والذي يدل على ان المصنف لكان يكون بان تصديقه  
التصديق لا غير هل يكفي ذلك التصديق وحده في كونه مؤمنا فان تصديقه للموضوع  
لما لفظه ويشترط له شرط خارج عن مقتضى افقوا المطلق بكلام الشهاده  
المتكسر منها كما مر تحقيقه وان الاعتبار منه حقيقة ذلك او ما هو في حكمه كاشارة  
الافسر وليس الخلاف في الحكم بما كانه ظاهرا ولجرا احكام الاسلام بل في كونه كذلك  
في الاخر ناجيا من العذاب المحل كما ان المعبر على عدم الاقرار بطلبه بلا مانع منه  
كما قولنا فاما مر ولا يجزم المصروف بالثبوت باسئراطه ذاك والعلل المتنازعة الادل  
كما مر وما ذكر من كون الاختلاف في الشرائع من حيث ما هي من انهم قد هلك  
فلا يصح تفرقه على ما قبله وقوله لا بد من انظام الاقرار في قوله وحده والفكر  
القدرة يقال ممكنة وامكنته من الامر فممكنة واستمكن اذا قدر والمكان هو الذي  
عرفه وصدر به وامتنع من الاقرار به والتمتع عليه وقع في ايمان كثير كقولنا تعالى  
وجحدوا بها واستبقوا فيها النفسم والجاهل هو الذي لا يعرف ذلك لعصوره ولتفسيره  
في النظر الصحيح وقوله لانكاره ان يكون متكونا عن الاقرار بتمكده ومطالبتة به  
دليل الامكان القلبي وعدم التصديق به في قولنا ما ذكره في صدر الغيب مصدر  
وصف به الى انما في مقام الوصف وهو غايي للمبا لغته يجعله كانه هو فينبل انه بمعنى  
الغيب فاطلق المصدر واريده به المفقول بخو خلق الله ودرهم من باب الامر ورويه  
ابن حبان في الخبر بان الغيب مصدر غاب وهو لازم فلا ينبغي فيه اسم مفعول  
وكونه لغويا بالمعنى لان الغائب يعني بنفسه تكلمت من غير رجع والشهادة ما  
يقابل الغيب لانها ما يحسن ويشاهد فهو مثله في الوصفية والمصدرية والوصفية  
والعريف تسمى المطهر في روي كسرا الممنوع فتمها فبا كسرا اسم فاعل وبالفتح اسم كان  
وهو الوصل المتضمن في الاضطر المحضه في كسرا ويكسرت التيم وفي الصاد الممثلة وهما  
تاسيت خلية النقرة والخضرة وما يشبهها في ظاهر الجسد او بالهذه ويقال للمجوع ايضا  
لا انخفاض البطن به كما في قولهم نفس المبطنة تخير من خمسة تنبها والبطنة هي الامتلاء  
الطعام والكلية بالضم ويقال كل يطنه عند الحامرة وقيل تسمية الارض مطينة مجاز وتبين  
اسم الفاعل باختيار المكان كانه قيل المكان المطهر من الارض والاضطر جعله صفة لبعض ما يشتر  
به من التبعيضية وشهادة تسمية الارض لثبوت بينة لاحتمال ان يكون فيه فيعلا والشرع  
بشي لان بيانها ان كان فيها ان تكون بتبعيضية ايضا وليس زيادة الاستشهاد  
بل الاساس والاشارة الى انه استعمل استحا كما دامت في قريه مما نحن فيه او

فيعل

فيعل الخفة في القتل بفتح القاف وشكوك اليا الخفة واحدا فيقال واقواله وتناول  
وهو ملك جدير ونفا لمتقول لانه يقولها نفا فينفذ قوله او مؤمنه دون الملك واطول  
فيما شدة اذا قال ابو حيان لا ينبغي ان يدعى في قيل وامثاله ذلك حتى يستمع من الغيب مطلقا  
كخطا من نحو سبت وهين فانها سمعت مخففة ومثقلة وتبين ان يقال التزم  
لخفيف هذا خاصة مع انه غير مفسر عنه بعض الحكايم مطلقا وفي الثاني وحده  
ولا ينبغي ان قيل ان لم يسمع منه الا الاقامة اللغوية صر حوايا ناضله كما قاله  
بعضهم في سيب وريكان لكن بينهما فرق فانه واوي فلو لاد عما ذكر لم يكن لقلب  
الواو يا وكه فتأمل والمؤاذه به الحيد بين العقل والراي ما لا يحتاج الى فكر  
وظهرت بكه بكها وبكاهة اذا جت وفلما وفي لكشاف المراد به الحفي الذي لا  
يغذ فيه ابتداء الاعلم اللطيف المختبر وانما نقل الخبر منه ما اعلمناه او تصب لنا  
دليل عليه ولم هذا لا يجوز ان يطلق فيقال فلان يعلم الغيب انتهى وهذا بعينه ما ذكره  
المصروف الناس من توهم انه غير لانه بظاهر يدل على انه مطلقا لا يتعلو به علم  
لحدسوا بالله وهو افتراء عليه لما سمعته وهو بعينه ما حو من الراغب قال  
في خبره انه الغيب ما لا يقع تحت الحواسر لا تقتضيه بدهة العقول وانما يعلم  
بخبر الانبياء عليه الصلاة والسلام انتهى والمراد اذ خاله ليدبري الغيب المحسوس  
فيمالين بعين في الظهور فلا يرد علمه ما قيل من انه لا تقابل بين المحسوس وبينه  
العقل لان يراذ به البديهي لا ولا للعقل فتبقى كيتوت الضروريات والخلقة في  
الغيب انتهى لان ما يدرك العقل من غير نظر وفكر ولا يدرك المحسوس مقابل ما يدرك  
المحسوس بل الشئ كما لم يوصف من بعينه كما اذا اراد البديهي الا والعقل اذ خال  
الضروريات التي لا يدركها المحسوس في نها خفاء في الغيب لا محذور وفيه ما هو امر مستحسن  
وهو المعنى بقوله تعالى انما قيل انما يعلم كون مفاع الغيب عنده كما نيز من نقصان  
غيب لادليل عليه به تعالى وهو متبني على ان المفاعل منقطع لكن بمعنى مفاعل اما اذا كان  
جمع منقطع بالفتح وفترت بالمجازك ولا حاجة لادعاء الكثرة لان قوله لا يعلمها الا  
هو صريح في ذلك الاقتصار وسيا في بيانه في تفسير هذه الآية والمراد به ما لكل ما  
استنار الله بعلمه وقسم نصب الحضيف الدليل واقامته عبارة عن بيان تعلي  
الوجه المعروف وهو محكان في الامثل صا حقيقة متطلبة فيه وقوله كما لصانع  
اي كاشيات وجود الصانع وهو الله عز وجل والاطلاق على الله تعالى في حديث مسند  
وهو ان الله صانع كل صانع وصنعتهم فلا حاجة لقول لتبكي جواز اطلاقه لوروده  
في قوله تعالى صنع الله فانه انما يمتشي على واي من يكتفي بورد المادة ولا حاجة اليه  
وما ورد الاطلاق على الله وثبت باخبار اللاحا ويجوز تسميته به على خلافه في  
شروح الصحاحين وقوله وهو المراد الخ فالغيب لا يمتوا به الله وصفاته متوفا  
بحر اعتقاده فان قلت على هذا يشال الغيب الله وتطلق عليه ضمنا والغيب والعتا  
ما يجوز عليه الحضور والغيبه والاطلاق المنكسر في قوله قيس الغائب على الشاهد  
لا يصح مسند اله قلنت السلف مطبقون على نفسهم بما ذكر ولتين فيها  
اطلاقه عليه بموصه وليس هذا من قبيل التسمية وفي بعض الحواشي فروق بعض



بين الغيب والغائب فيقولون الغيب وليس يغيب ويعنون بالغائب ما لا  
يرك ولا تراهُ وبالغيب ما لا تراهُ انت فتدبره هذا ان جعلته  
المصلحة في اصطلاح النخلة صلة الموصول والمفعول به بواسطة الحرف  
ونظروا على الزائد كما مرفقوله واوقفناه الح تفسيره بالثاني لانه المقبول  
وهذا اشارة الى المراد ان يكون المراد بالغيب او الحرفي على التقدير كما قيل ان  
القسم الاول ليس مما يلزم الايمان به الا بحال لان يعتقد غيبا لا يعلمه  
الا الله فتأمل وان جعلته كحال الح فالإيمان على الاول مضمون معنى  
الافراد والاعتزاز ويجاز عن الوتوق ومعنى الغيبة صفة المؤمن به ان  
يؤمنون بما هو غائب عنهم وعلى هذا هو معنى التصديق بلانهم ولا يجوز  
والغيب تصفة المؤمنين والمؤمن به محذوف للنعم والمبالغة اي يؤمنون  
بجميع ما يؤمن به فيك اغيبتهم كما يؤمنون بحال حضورهم لا كما في قولنا  
الوجه كمن غير الصحابة رضي الله عنهم لما شهدتم النبي صلى الله عليه وسلم وحجرا  
وهو ملبس بالامان به فليس ايمانهم كلمة بالغيب وكذا في قوله الاول ويجوز  
ان لا يخص ما على انه من استناد ما للمعنى الى كل جاز اني فلان فتأمل  
وهو المناسب لظاهر الخبر في ابيك هو المفعول لئلا ينفي الفلاح عنهم والتخصيص  
بالغيب او خروج الرسول ونصته عند لا يغير فية لانه معلوم به لالة المعقول  
والظرف الاول والثاني انهم يؤمنون بالغيب كما يؤمنون بالشهادة في قوله  
على قوة ايمانهم وانهم استوى عندهم شاهد وغيره او عن المؤمن به المؤمن  
بفتح الميم الثانية اسم مفعول وهذا المعطوف على قوله عنك والمؤمن بها النبي صلى  
الله عليه وسلم كما في كلام ابن مسعود رضي الله عنه هذا هو الظاهر والاحتمال  
وقوله عن ابن مسعود هو عند الله بن مسعود الصحابي رضي الله عنه وهذا  
اثر صحيح عنه صحيح في السنن موقوف عليه وقد قال له الحارث بن قيس عند الله  
عنه ما سيفضونا بيمين ربي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن مسعود  
عند الله نحن نسيما نكر محمد صلى الله عليه وسلم ولم نترره ان امر محمد صلى الله عليه  
كان بقينا من شاة والذي لا اله الا هو ما آمن لحد افضل من ايمانك بغيب ثم قرأ الم  
ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الى قوله المفلحون كذا للضحية الدارمي  
في سننه وصحة الحاكم وقران الالية مستشهدا بها على ما ذكره تدل على انها محمولة  
عنه على هذا المعنى ومعناه ما روي مرفوعا في السنن ايضا ان عمدة بن الحارث  
قال يا رسول الله لصد خبرتنا اسلمتنا وجاهدنا معك قال نعم قوم يكونون بقدر  
يؤمنون بي ولم يروني وما قيل من انه يفضي الى ان الصحابة يجمعون غير ما خلت في  
الاية وانها مخصوصة بغيرهم ومعنى كونهم افضل منهم بحال الايمان شي لانهم ظاهروا  
على تفسير ابن مسعود ولا يحدو رفته ولتبر معنى الخبرية ما ذكرناه في كتابنا في  
الاصناف والافئدة ان قال الصحابة خير الناس لغيرهم شرفا لهم من الرسول صلى الله  
عليه وسلم واشتروا بباطنهم وظاهرهم بنور النبوة واليوم ستر العدل والصدق والتز  
عن ذلك المعاصي وهو المراد بحديث خير القرون في كتابنا وخير ربي غيرهم بما يانه بالغيب

ورغبة

ورغبته وبجنته لله ورسوله مع انفضاء مناهة الوحي واثاره وفسادا لزمان كما  
قال الله درة  
• راي عبد الله اكرم من مشي • واكرم من فضل يحيى بن خالد  
• اؤليك جادوا والزمان ساعد • وقد جاد ذوالدم غير مساعد  
وكذا ما قيل من ان في عبارة المصردية الله ايجاز محل الجواز ان يراد بها الغيب عن  
المؤمنين فكأنه اعتمد على ما في الكشاف من ان كتاب عبد الله ذكره الكتاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وانما هم فقال ابن مسعود رضي الله عنده ان امر محمد صلى الله عليه  
كان بينا الح **قول** وقيل المراد بالغيب القلب فالغيب القلب لانه غائب محفي  
فكأنه يقصد التغير والمضارع لان ايمان القلب مستمر وقوله والمعنى يؤمنون  
بقولهم في بعض النسخ بده والمؤمنون بقولهم **قول** فالبا على الاول الح قيل يراد  
بها ضمير الفعل اللازم منقاد كما ايضا وكلامه معنى فحق ذهب يريد اذهب وقد يراد  
بها ما هو لازم لكل حرف جزوي وانما معنى متعلقا الى مدحها وما هو متعلق بالارادة  
هنا وحيد لا يحسن مقابلا الاكلها اذا التعدية بالمعنى الثاني متوخوة فيها  
الا ان يقال المراد ايضا معانها بحيث يصير مفعولا به وفي الالة ليس كذلك  
وهو كلام مشهور لان ما بعد الا هو غير ما ادعي تدبر خلافه فالحق ان التغير  
هنا بالمعنى الاول لان معنى قوله يؤمنون بالغيب على الالة تصدق ويتيقن  
فيتم مفعول به **قوله** وعلى الثاني المصاحبة لا يلزم ان يكون المتعلق محذوف حتى  
يكون كما لا يترك اذا قلت دخلت عليه بثياب الشفرتين معناه دخلت معجونا  
بثياب الشفرتين لوق البيا بالايان وما متر من تفدير الح المعنى الثاني كما من حاق  
اللفظ **قوله** قال الجهم الامية الرعي تكون البيا بمعنى مع وهي التي يقال لها  
المصاحبة نحو قد دخلوا الكفر وهم قد خرجوا به واستنزي الداريا لانها قيل  
ولا يكون بمعنى مع الاستغناء والظاهرة لانه لا مانع من كونها لغو النبي وما ذكره هو  
الذي ارتفعه الحجة وما تستظهره بطريق البحث هو محذور وعلمه شكارح  
اللباب ايضا فالحالية في كلام المصردية محمولة على ظاهره وما ظنته محققا في الضعف  
ظاهر **قوله** وبعد لون اركانها الح فرق الاقامة باربعة اوجه وهي كما في شرح  
الكشاف على الاولين استعارة بعبية وعلى الاخر كما مررسل ونيل هي في بعض  
الوجوه ككافية وسلمت ذلك وما له وعليه وان كان جمع ركن كقفل وقال  
وركن الشيء كانه ولما اصطلاحا في كثره للمائة اركانها خلاف ما توقف  
الصحة عليه ولم تكن ولذا فيها والتعديل التسوية وتعديل الاركان انما هي  
مستحقة للفرق والواجبات او لها مع الاكاد والستر والاول وسع دائرة التبر  
بهداية الكتاب والثاني انهم فابلق وانسب بشان الصلاة والمدح والربح المسك  
عن الاستقامة وقوله من اقام لعود الح اشارة الى ان استعارة تنعنه شته تعديل  
اركان الصلاة وحفظها بتقويم العود ونسوته بازالة اعوجاجه فهو قويم ثبوتها  
له بالغايم بشر استعارة التسوية الاصطام للتسوية المعاني كتعديل الاركان ولقد  
منه الثاني لزيادة المناسبة بين المعاني وقيل حقيقة جعلها قامة او قامة

سماواته

ربحيد

كشف



واستعمال اقام العود بمعنى سواه اكثر من اقام زيد اذا جعله متصفا وان خرج  
 القوي لمعنى المنتصب والمعنى المحقق فتمت مرات التفويض فبقي على الاحكام  
 والمعاني على التوالي وصف نحو الدين والرأي بالتفويض اكثر ولا حاجة الى الاستعانة  
 فكانت جعلوا النقل من المحسوس وهو الانتصاب الى المحسوس وهو تسمو بظلاله  
 ونحوه كسمة منبسط الى المقبول وهذا ما انفردوا به من غير ولا يشغف ما فيه فان تجاوزته  
 في المعاني لا يشبهه فيها روائع ودراية وما ذكره لا يثبت الاكثر استعمالها  
 فيما فهو مجاز مشهور او حقيقة عرفية وفيل ان ما استند اليه من ان التوق  
 قام للقبيلتين من الاحياء والمعاني وحقيقة فيها لا يستلزم كون الاقامة  
 كذلكا ومعناها جعل غير المستقرة مستقيما بالذات اعوجاجه ولا شك ان  
 النسوية المتخلقة بالمعاني معناها الاتيان بالمعنى على ما ينبغي لا جعله مستقيمة  
 بعد ان لم تكن وقت قيل على هذا الوجه انه غير منجبه ولا يهمل من اقامة  
 الصلاة الا اذا وها واقامتها وانها من غير نظر للتقدم المذكور وهذا  
 مع ان سآله ترجع الوجه الاخير قدرة باته لو اريد ذلك فتا يصلون والعدول  
 عن الاخر لا ظهر بلا فائدة لا ينجبه في كلام بليغ فضلا عن ابلغ الكلام ومن هنا  
 علمت وجه تلخير الاخير فاما **قوله** ولو اظنوه قديم بالبحر وطلب على الامر وظلوا  
 ووظفوا واطب عليه لانه وذا ومة وفيه على هذا استعارة شائعة ايضا  
 كما يدل عليه نصهم بالتشبيه وهذا معنى الرخس وهو اولد وامر طينها والمحافظة كما قال  
 تعالى والذين هم على صلاتهم يتحفظون من قامت السوق اذا انفتحت الخ ونفاق  
 السوق وواج ما فيها من الامتعة وكثرة الطلاب فيها يقال انفتحت السوق والمراة  
 نفاقا لانها كثر الطلاب وخطابها كما بينت في اللغة وهذا المعنى كما في بعض المواضع  
 يحتمل ان يكون معنى اصليا في اللغة وان يكون من قام العود تشبيها للنفاق بالاستعانة  
 في حسر الحال والظهور وقال الطيبي انها في هذا الوجه كناية فانها حجة في حق العلم  
 بالاقامة فاما اقامة الصلاة بمعنى تعدد الركعات وحفظها عن الزيادة مستعربة  
 من عرفوا فيها واضاعتها في عطلها كذا على انبذها كما السوق اذا شوهت قامية  
 ذلكت على نفاق سلعتها ونفاقها يدل على توجه الرغبات اليها وتوجه الرغبات  
 يستدعي الاستدانة بخلافها اذا لم تكن قامية فالمراد من قوله من قامت السوق  
 انه من باب مفعول مثله لا مفعول منه ورد بانها بخلاف لصرح لفظه ولا يبق في  
 الاستشهاد بالبيت معنى لان اقامة الصلاة بمعنى التعدد اذا صارت شائعة  
 جاز ان يجعل كناية كيف والكلام فيه وقال قدس سره نفاق السوق كناية عن  
 الشح في حسر الحال والظهور التام فاستعمل الفياض فيه والاقامة في نفاقها  
 ان جعلها نافذة ثم استعيرت منه للمنا ومة على الشئ فانه كالمثل لنفاق  
 والمدرا ومة جعل متعلقه من عو باننا فافيه متوجهها التمه وقد  
 اوردت لبيان هذه المشابهة خفية جدا ايضا الامثل اعني اقام السوق مجاز  
 فالنحو منه ضعيف ودفع الاول بل جعل على التجاز المرسل بعلاقة اللزوم فان  
 الانفاق يستلزم المدرا ومة عادة وانما نفاق هذا الجمل على تقدير صحة خلاف  
 ما في الكتاب والثاني بانها صارت بمنزلة الحقيقة انتهى وقتل في دفع الاول ايضا

بان

بان في ذلك لفظة دقة لا تقضي الى التعتيد المعنوي بل تجعله غير عامي متبدل للطفه  
 حتى لا ينفى كلية الاحكام وهذا موجب المدح لا مقتصر للمدح **قوله** اذا  
 كان بمعنى المدرا ومة والمخافظة والمواظبة ينبغي ان يتعدى بعلى لانها تستدعي  
 بها كما قال تعالى والذين هم على ملائمتهم ذامون **قوله** اذا تجاوزت بلفظين  
 معنى آخر وكان عملهما في الحرف الذي تعدت بياه مختلفا نحو قوله اعماله  
 عمل لفظ الحقيقة وعمل لفظ المجاز ويكون ذلك كالنحو **قوله** والترشيح الا ترى  
 ان نطق الكمال بمعنى كذا بمعنى ذلك ويعد به بعلى ونسبا في تفصيله ان شاء الله  
**قوله** ما قامت قدالة الخ عنزلة ملك امرأة شبيب الخارجي الذي قتله  
 المحتاج وهم من شجعان النساء قتل زوجها خربت بعسكره على المحتاج تطلب  
 دمه وحاربه سنة كاملة وبجحت عليه فهرب فوصلت في جامعته صلاة  
 الصلوة بسورة التوبة اظن ان الامتدانه وقصتها مشهورة كما في كمال المترون  
 واليهما يشير القائلان بمجوز الحجاج

- أسد علي وفي الحروب نكاسة • فتجا بن من صغير المتأخر
- هلا كبريت الى غزال في الوفا • اذ كان قلبك في جاك في طائر

وهذا البيت من قصيدة طوتيل من بحر المتقارب لا يمن بن خزيمة الانصاري وآله

- ابي الجبب من اهل العراق • على الله والتاس الاستغوا
- ايمزهم سائبا فارس • من التا فكم من الحرام العبيطا
- وحسون من مارقا النكا • بحرون المندبات المرو حلا
- وهم ماينا الفذي قولس • يخط العراقات منه اطلبتا
- رات غزالة اذ طوصت • بمكة هودجها والعبيطا
- شمت للعراقين من شومها • فلا في العراقات من منها البيطيا
- الا يتقى الله لصل العراق • اذ قلنوا الفانيات السوطا
- وخيل عنزلة عتاهم • فنقتل كمثل الوفا الوستيا
- وخيل عنزلة القحوي الهاب • وتشي السبايا وتجي الشنبا
- اقامت غزال السوق الضراب • لاهل العراقرين حولا قمتيا

وسوق الضراب استعارة مكنية وتخييلية او تمثيلية وتصريح في السوق وفي  
 الاساس مرادته بكر في سوق الحرب في حومة القتال ووسطه والعراقات ان الصرة  
 والكوفة وتميط بالظا الهلته بمعنى تمام وقيل انه كناية عن التمام كانه مثل  
 في قنطار الخبيل وفرك في جانب والضراب كالفنك لفظا ومعنى والحول والعام  
 والسكة **قوله** فانه اذا حو فط الخ اشارة الى وجه المشه فتمما وهو الرغبة  
 كما مررتك **قوله** او بنيترون ناخ قال في المصباح التشرية الاثر السرعة  
 والحفة ومنه قيل شح في العبارة اذ الجتهد وبالغ وشمر ثوبه رفعة وشمرت  
 السهم ارسلته مصوبا على الصند والاذ في اللفظ حقيقة دفعه ليحق دفعه  
 ونوفية كاد ابر الدين والامانة قال تعالى فلو الذي ايمس امانته وامنه  
 على ما قاله الرازي من الاداة وهي ما يتوصل بها الى الشئ كما جعل الاستقامت السبر



وهو في الاصطلاح لغوي من لانه فعل الشئ الذي عين كذا الشارع وقتا معينا  
في وقتها اولاً ونفاً بله القضاء والاعادة على ما انفرد في الأصول لان ما عين  
له وقت كالصلوات الخمس وقع في وقتها المعين ولم يستوف باذله مختاراً  
فاداه والافاعادة فان وقع بعده ووجد فيه سببه ففقدت الاداه هنا  
معناه اللغوي والشرعي ولا يحذر رفته والتجمل المبالغة في اظهار  
الجمل والقوة لا تكلفه كافي قوله وتكفي للتامين ارفع وفي الكشاف او  
التجمل والتشهير لاداء ما وان لا يكون في مؤدية مما فتر في علمه ولا توان من  
قوله قام بالامر وقامت الحرب على ما هما وفي صدره فقد عرنا الامر وقاعد  
اذ اقتاحس وتمبطن في الكلام هنا في امرين **الاول** ان ما ذكره المص  
رحم الله هل هو بعينه ما في الكشاف ام بغيره كما في **الثاني** ان الثاني قام  
بالامر هل هو بالتعدية لئلا يكتم الحذف لان جعل الامر قائماً لا يتلقى بدون  
حذف او كذا في الملامسة فانه لا يقال عرنا فقام بالامر الا اذا اقلب به  
وتكرره الكثرة الكثر على وجه الاهتمام قال قدس سره حقيقته قام  
متمنياً بالامر والقيام له يدل على الاعتناء به وما كثر من التجمل والتشتر  
واطلقوا القيام على لازمه فهو مجاز من كثر في امر وفيه قامت الحرب على ما  
اذا اشتدت فانها تشترت لطلب الارواح وتخريب الابدان واعترض  
عليه بان الاقامة اذا كانت ملحوظة مما ذكر كان معناها على قياس التعدية  
جعل الصلاة متجملدة منسمة لكونه للصلوة متمسكاً في اوائها بلا فتور كما ذكر  
ووصف الصلاة بالتجملد انما يصح بوصفها بما لفاعلها كحذفه ولا يخفى في  
والتشتر ان قصول ما قام بالامر للتعدية فالمستعمل في معنى التجملد والجملة  
هو الاقامة في الحقيقة لان قولهم في صدره قعد وقاعد عن الامر بطل  
وانصاف القيام نيا سبب التشتر لا الاقامة كما ان القعود في الالف الكسرة لا الاقامة  
انتم ومسته جعل ان ما اورد على الكشاف من ان كلامه لا يشعر بوجه التجوز  
والعلاقة ودفعه بان لا يسر بالامر ساقط من ذرية الاعتناء وقيل  
ان المص عدل عما في الكشاف وقصر النية اقامة اشارة الى ان قام بالامر  
واقامة بمعنى حذفته فاقامة من باب الحذف والاصحاح والقيام بالشيء  
يدل على التشتر لانه فكما الاقامة وزعمه هذا القائل ان جواب عما اورد على  
المص من ان كلامه يدل على ان معنى قام بالامر واقامة واحد ويشترك لك لانه  
الباني قام به لبيت للتعدية فلا يكون بمعنى اقامة واقامة الامر ليست  
بمعنى التجملد ايضا ولو كانت اقام من القيل بمعنى الحد كانت الصلاة سجدة  
ولا يخفى فساده لان اقام متعد والحذف والاتصال ما ان يكون لازماً  
او مفعوله مقدم وكلامه كما غنى عن الرد وقيل انه اشار بضم الاقامة  
الى ان الباني للتعدية بقوله اذ حذفت وتجمل الى الحد والتجمل على تقدير  
كون الباني للتعدية ايضا صفة المصلي دون الصلاة بطريق اللزوم فان معناه  
نفسه بعد انخفاضه او سواه بعد احواله فيكون سبباً عن الحد والتجمل

خطيب  
صفيه  
عصام

ويؤيد

ويؤيد قول عن المعالي والكو اشي قام بالامر اذا قومه وانتم هذا زبدة القول  
والفتيل **ولما قول** معتمد اعلى من بيده الهداية الى سواء السبيل  
**اعلم** ان قول المصنفين من قولهم كذا اومن كذا قد يريدون به بيان حقيقة  
المجاز واصطلاحه وما اخذه المنقول عنه فيكون من ابتداء شئ وقد يريدون  
انه من قبيل امثاله فتكون من بيان شئ وما تخزن فيه من الثاني الامر الاول  
على ما سياتي وقام بالامر مقننا حذفته وخروج عن عهد زبلات اخبر ولا  
نقصير فكانه قام بنفسه لذلك الامر واقامة او رفعه على كاهل من جملته  
كما قال شديد باعتلال الخلاف كاهله فقد قام واقام وحيداً يصح فيه ان  
يكون استعارة تمثيلية او ممكنة او تصريحية وحقيقته ما ذكرناه ويجوز  
ان يكون مجاز المرسل لان من قام بالامر على اتمام الاقدام ورفع على كاهل  
الحد فقد بذل جهده وتمشيه فقامت الحرب على ما قبله الى الاول امثال الامة  
كلام الشريف رحمه الله لا يخفى من الاشكال لان قوله ملتبس لا يفيد ما ذكرناه  
على انه لو كان مقننا قام له كان الانسب جعل الباسببية فكلامه في قوله  
شاهد على خلاف مدعاؤه وقوله كما انها تشترت الى نيا سبب الاستعارة لا المجاز  
المرسل الذي اطمئنا عليه وكان هذا هو الباعث للمص رحمه الله على احوال  
ذلك المثال وما ذكره من الاعتراض غير وارد لما عرفت من ان معنى قام به اقامة  
والتشتر والحذف لارتمه او تجاوز معناه وهو المعنى بقوله وليس لك ان تقول  
الح وهو مقننا بعد التعدي بالبا او الهمزة وما اعتمد عليه من انه لا يتلقى  
في صدره لتعيينه لانه معنى الثاني بدون تعدية مد فوج لانه لو فهم ان عن  
لبيت للتعدية وكذا البيا وهو تخيل فارغ فانها تاتي في التعدية كما في دفعه عنه  
وارضاه فاي مانع من جعل قعد عنه بمعنى قعد اي ترك واهله او جعل صدر  
القيام المتعدي القعود اللازم على ان انبتمت ان قبل على ان اللفظ للتجوز فيه  
يعمل كلال العملين عمل المعنى الحقيقي والمعنى المجازي واما حديث الصحوة في الاستا  
فخرج في غنبة عنه واذا تاملت ما قصصناه عليك عرفت ان منهم  
من لم يصب عن المراد ومنهم من لم يتجمل بحول موارد السداد وقد اوردناه  
بعرضه وطوله لتعرف بين فضلته وفضوله **قوله** ومنه لاجز ضد قام بالامر  
واقامة اذ حذفته وتجملد والصدقة باعني اتمل المعنى وهو القيام والقعود  
والارتمه وهو الاجتهاد والتكاسل وقيل انما هي باعتبار المعنى اللازم لها فاذا  
كان كذلك في الاصل الحد والتجمل يكون في الثاني اشكالاً والتمهاتك بالضرورة  
والمص لم يذكر الثاني اكتفاء بالاول وصاحب الكشاف عكس ذلك **قوله** او  
يؤيدونها الخ يعني ان الاقامة صناعية عن مجرد الاداء في فعل الصلاة  
واقامتها كما عبر عنها بالفنوت في قوله وكانت من القانتين في المضللتين  
اذ الفنوت يطلق على القيام في الصلاة ويسمى السكوت فيها فنونا انما كنا  
في قوله وقوموا لله قانتين والركوع معروف ويطلق على الصلاة كما في قوله  
واركعوا مع الركنين اي صلوا معهم والشجود كذلك كما في قوله وكونوا الساجدين

خبر



وكذا النبي كقوله فلو لانه كان من المستحيين والاطلاق هذا يدل على اطلاقه  
بالظن لا باليقين وقد مر ان المحقق استدل قال انه لانهم من اقامة  
الصلاة الا اذا اذواها وانما هو ما دون غير من المكلفين السابقين ويؤيد عندي  
تعيينه في كثير من الاحاديث الصحيحة كحديث البخاري امرت ان اقاتل الناس  
حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وضموا الصلاة ويؤتوا  
الزكاة فاذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماهم ومالهم والمضى الحق الاسلام  
**ولا يخفى** على من علمت لغية فيه وفي الكفاية عبرة عن الاداء بالاقامة لان  
القيام بعين اركانها كما عبر عنه بالقبول الخ قال قدس سره تعالى اللوح  
ان اذا ان القيام لطلب على الصلاة لكونه تفضل اركانها ثم يؤخذ منه  
الاقامة وروى علمية ان المصنف ان جعلت للتعبير كان معنى اقامة الصلاة  
جعل الصلاة فصلية وان جعلت للتعبير ورة كان معنى اقامة الصلاة فلا  
يصح ذكر الصلاة مع الاية بجملة مقفول لا مطلقا والكل مما لا يرخص فيه  
طبع سليم وان اذا ان القيام لمسا كان ركنا منها ما كان فعله وانما العادة اعني  
الاقامة ركنا لها ايضا توجية فليد ان ركنا فعل القيام بمعنى تحصيل  
هيئة القيام فالمصلي حال الصلاة لا بمعنى تحصيلها في الصلاة وجعلها قامة  
فان قيل لعل اذا ان القيام جزء منها فيكون اجماعا هو الاقامة جزءا  
من اجماع جميع اجزاها الذي هو اذا اذواها فغير عن ادائها كما يجزى بقل  
فمعي يقتضون حينئذ يؤدون الصلاة فيحتاج في ذكر الصلاة معه الى اركان  
كونها مقفولا مطلقا ولا اشكال في استعماله في قوله بمعنى صلى اذ لا يذكر  
مع الصلاة وفي قوله لوجود النبي فيها اشارة الى انه ليس ركنا منها فانما  
جاز ان يعبر به عن الصلاة فالنعتية عنها اركانها اولى وذكر بعضهم ان الاقامة  
تستعمل بمعنى جعل الشيء قائما في الخارج اي حاصله فان القيام بمعنى المقبول  
في الخارج يحتاج الاستعمال ومنه القبول وهو الحاصل بنفسه المحتمل لغيره فاقفوا  
الصلاة من اقامة هذا المعنى اي حصلها وانما على الوجوه المجزى شرعا  
وهو معنى الاية انتهى **وهو** ما على انه مما مر من اطلاقه الجزئية على الكل وقد  
امعنت النظر في ما ذكره لا يجلو من الكدر بل في عبق لمن اعني فانك  
ناشي من عدم تدبير كلام الشيخين وتنويه اتم جعل الاقامة مجازا وعبارة  
عن الاقامة بمعنى توفيقه لا كصلى حتى يركب الزم ما لم يركبها بعد للشرقين  
وقد ثبتت الكفاية معنى الاقامة اصطلاحا فعقل توفيق الصلاة بمعنى  
تفعلها مطلقا وفي وقتها المعين فلا اشكال في كون الصلاة مقفولا به  
بل لا بد منه ووجه التجوز تصنيف ان الاداء المترادف فعل الصلاة والتقدير  
خارج حيزه البصر عن المعنى غير عنه بالاقامة بعلاقة الزم اذ يلزم من  
تادية الصلاة واجادها كلها فعل القيام وهو الاقامة لان فعل الشيخ فعل  
لاخرتها والعلاقة الجزئية لان اقامة جزءا جزئي لمطلقا لفعل ويجوز ان  
يلو استقفا وتطابقا لهذا الاداء الاقامة في ان كلامه اقول متعلق بالصلاة فان قلت

اذ امكن التجوز في التفسير عن الاداء بالاقامة فلم قال الزمخشري بل ان القيام  
بعض اركانها وهل يترك المعوجه الله وتعبيره بالاشتمال لاجل الفتنه او ما  
صعد نفوس في الطريق فقلت **لما** كان فعل الاقامة فعل  
القيام بغير ان من اركانها لكون فعله لا رعا فعلها كما سبقه وعدوا  
المصلي شيئا للشيء من اول الامر ان جعل على طاهر لانه ليس ركنا ولذا عطف  
الزمخشري عليه وقال وقالوا لعل كما سيحكي وهذا مما يربح كون العلامة  
الذم لانها تكفي فيه الذم العرفي فلا يرد عليه ما قيل من ان هذا الكل لا  
يشترط الجزئية وانما **لما** بان المراد القيام في الصلاة وهو مستلزم  
قطعا ولما ذهبوا باسرها الى علاقة الجزئية وان معنى يقتضون ان فصلت  
لزمه ما لم يترك ففقدوا ايدى شافق قائل لما كان القيام جزءا من الصلاة كانت  
الاقامة التي هي ليجاد القيام جزءا من ليجاد الصلاة الذي هو اذا اذواها فغير  
عن الاداء بالاقامة وعلق بالصلاة لتعيين المؤدى وتلك العلاقة لان لزم  
اطرادها الى لغيرها كقوله مما ليجاد ومن قائل على اقامتها جعلها قامة  
اي ذات قيام كعديته كصية ثم جعل ذات قيام كذا بقوله صانها لغيرها وغير  
بالقيام لانه ركن ليشتمل على اشرف الاركان وهو قراءة القران وقيل الاقامة كذا  
عن الاية ومنهم من يراه ان ملكا ولو لانه حال ولا يخلص من الاشكال فالتحار  
شقا آخر وضعه ان يخلص من اداءه من اداءه استعاره وان شبيه  
الصلاة المركبة من القيام الذي هو صفة المصلي بخفض قائم لا شتر كما في القيام  
فتو لانه من شبيهه من يوقع الصلاة بمن يجعل الشخص قائما واطال من غير كذا  
**قوله** والتبنيح قال الراغب التبنيح تترتبه الله تعالى واصلة المتر التبريح في  
عبادة الله وجعل ذلك في فعل التبرك كما فعل في الابداء والنشر فقتل اجد الله  
وجعل التبنيح عامات في العبادات تولاك او فعلا او نية وقوله فلو لانه  
كان من المسبحين فيل من المصلين والاولى ان يجعل على نيتها التبريح وقد  
ما قاله الشريف وفي التجوز به كلام سيأتي في محله **قوله** والاول الظاهر ان  
جعل النظم الكريم على قدامها وحفظها عن اعداء اللانق بها الظاهر من بنية الوجوه  
لانه المروي عن سنده مضطرب الخلف وهو ابن عباس رضي الله عنهما كما لفرجه  
ابن جرير وابن الجوزي من طرق عنه قال قدس سره لما كان يفيمون الصلاة  
في معرض المدح بلاد لانه على الحجاب كان حمله على تعديل الاركان كما قرره اولي  
فانه المناسب لترتيب الهدى الكامل والفلاح الناقم الشامل وهذا معنى قول الامم  
الاولى جعل الكلام على ما حصل من التثنية العظم وذلك لا يحصل الا اذا جعلت  
الاقامة على اقامة فعلها من غير ذلك في اركانها وشرايطها فان عدم ذلك  
لخلافه وغيره التعداد المذكور وما اقامة فعلها يفرق صغره المضارع  
والاستمرار والتجدد في فيه او ن لانه من لم يخل بركن منها كمن يخل بجزئها  
بتركها لغيرها فليس هذا هو المعنى الثاني كما توهمه الطيبي وقال هذا اولي من  
قول القاصي لما مر في تفرقة الكتاب فانها جامعة لجميع المعاني المطلوبة فيها ومن

آية  
كروية  
خسوف  
مير بادشاه



سيوطي

سعد

هنا علمه ووجه آخر لتوجيه على الثاني لانه منقسم له فهو ازيد من مع ما ذكره وهو  
 معنى كلام الراغب لانه لما فهمت بعضهم عنده من ان الوجة وانما عثرهم لفظه الاقا  
 وقد عرفت للمراد منها وقوله اشهر لشارة الى اشتباه هذا التفسير بغيره كالت  
 كما مر والاشتهار الاقامة بهذا المعنى في لسان الشارع والفران قال الراغب في  
 سفره انه اقامة الشيء نونية حقه قال تعالى لستم على شيء حتى تقيموا التوراة  
 والانجيل اي توفوا حقا بما بالعلم والعمل ولما مر تعالى بالصلاة فحتم ما امر  
 ولا مدح بها حيث ما مدح الابلغظ الاقامة تبيينها على ان المقصود منها نونية  
 شروطها الا انما كان بمرادها وقوله رب اجعلني مقيم الصلاة اي وقفي لتوفيق  
 شروطها انني وقولك المحقق في شرحه هنا استخيريان المفهوم من اطلاق  
 اقامة الصلاة لتبين لادائها وانواعها في الخارج من غير اشعار بما اعتبرت  
 من التقدير على الوجه المذكور الخ لا وجه لما عرفت من ان المفهوم من النظر  
 الكروي خلافه كما بينه الراغب مع ان حقيقة الاقامة المتقدمة من جعل الشيء  
 قائما وازادة ما ذكر منها والعهد ولعن تصاون الاضطرار لا بد لمن وجه  
 ومثله لا يسلم سلامة الامر في ذلك لربيع التمدد عليه **قوله** والى الحقيقة قرب  
 لان حقيقة اقامة العوج ونسبته في الاخبار كما في قوله تعالى فوجدتها  
 جدا ابريد ان يفسر فاقامة وتعديل المعاني والاكثار في شيء لهذا الظهور  
 اشتراكها في وجه الشبهات كمر قول المدة في الكشف ان اقام العود بمعنى  
 سواه اكثر استعمال من اقامة اذ جملته منتصبا وقول ما استعملت  
 في قبيل الاجسام والمعاني على السوايل المتوهم في نحو التبرج والتراب في كلام  
 المعمر رحمة الله اشارة التي ان جعل ماخذ الاقوال اقام العود ولا مربة في انقارب  
 الى الحقيقة من قامت السوف الذي هو ماخذ الثاني ومن قام بالامر الذي  
 هو ماخذ الثالث اذ لا قيام فيه على الحقيقة بل هو ماخوذ منه واعتبار قيام  
 الصلاة نفسها فيه ما مر **قوله** وايد ايد بالعا واقود بالواو افعال تفضيل  
 من القافية لانه واوي وقايي كما في القاموس وغيره والاول اشهر ولنا اقتصر  
 عليه من اصل اللفظة وقال لقالهما في غاية ايدان والانتقال نيفا واذان والقافية  
 ما استفدت من علمه وما لم يتحقق في العرف العام بالبرج وقوله لم يقته  
 الخ اي لم يقته قوله يقيمون على هذا التفسير التبيين على ما سجد حوك به من  
 قوله اولئك الخ فهو لتوطئة وبها ياخذ بعض الكلام بحجز بعض ويحتمل ان يريد  
 كما قيل ان هذه الجملة تفيد المدح فاذ جعل على ما ذكرنا من منبته على وجه استحقاق  
 المدح فيرى بهذا كونها صفة مدحة وحدودها بمعنى واصنافها واحكامها  
 المختصة بها شتمت بلحمة الذي لا يجوز تحيا **قوله** ولذلك ذكر في سياق  
 المدح الخ اي لما مر من كونها اسمها واقراب وافيد او للتبيين للمدح كولاك من  
 لم يشع فيها لا يتركها فهو لذل فيه او مفهوما بالطريق الاولى ولا يرد عليك  
 انه لا يرد على مدحها من ان الاول اولى اذ يمكن ان تكون الاقامة بمعنى  
 المواظبة واللد او ممة والشاهون عن الصلاة كما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما

المنا

المشاهون الذين يتركونها اذا غابوا عن الناس ويؤدونها اذا حضرها والمضرحه الله  
 بنى فغيره على الحقيقة الظاهرة والمعروض من صيغة في شرح الشافية بفتح الميم  
 وكسر الراء وهو موضع العرض او العروض والمشهور كسر الميم وفتح الراء وهو الذي  
 صرح به ائمة اللغة كما في شرح الفصح للترزوقي ومعناه اللباس الذي تترى  
 به الجارية اذا عرضت للبيع فاستعير للسياق او العبارة الواقعة فيه **قوله**  
 والصلاة فعملت من صلى فعله بفتح العين الظاهر المشهور ويجوز بعضهم سكنها  
 فتكون حركة العين منقولة من اللام وتسمى بالركاة الماخوذة من التركاة  
 وهي التسمية او التظهير لثابتها لفظا ومأخوذة او تسمى وقول من صلى اذا  
 دعى في مأخوذة ودايرة الاضداد من دايرة الاشتقاق وهو بناء على ان  
 اصل الاشتقاق الفعل لا المصدر على المذهبين المشهورين في الضرب فالصلاة  
 لغتها دعا وقيل في الشرح الى العبادة المخصوصة والدعا يكون بمعنى المدا  
 والتسمية والمساو اطلاقا او مراد في للاعلى وهذا هو المترادفان قلت  
 سيد كالمعراج الله في نفس قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي  
 صلى الله عليه وآله الصلاة مشتركة بين الرحمة والاشتمال والتعاود وهو  
 المشهور في اصول الفقه قلت قال في المصباح المنيرة قول المعتز اصل اللفظ  
 بمعنى المعراج من على قولنا وعلى قول ثمة وسياحي بحقيقة في محله **قوله**  
 كتبتنا بالواو الخ التفتيح لثلاث معان ترك الامالة واخراج اللام مغلفة  
 من استقل السكان كلام الله اذ التلى كسرة والامالة الى الواو وهذا هو المراد  
 هنا كما ذكره شرح الكشاف لانه تمام لفظة اللام نحو الصمة لمناسبة الواو  
 الاصلية كما نوهتم لانه لا وجه لتخصيصه باللام كما هو كذا الوجوه المروية  
 عن ورش لانه ذكر في ياماهة وكون التفتيح عليه لذلك ليس يرضى عنه المحققين  
 من القرائن الامام الجعفي في شرح الرامية تفقت المصاحف على رسم الواو  
 مكان الالف في شكاة ونجاة ومناة وصلاة وزكاة وحيا صفت كرم موصفات  
 مفردة من محلاة باللام وعلى رسم اللغات منها كصلاحي بالالف وحدت من بعض  
 للمصاحف العراقية وانفقوا على رسم المجمع منها بالواو وعلى اللفظ ووجه كتابية  
 الواو الدلالة على ان اصلها المنقلبة عنه واو وهو انباع التفتيح وهذا معنى  
 قول ابن قتيبة نعت العرب بميل لفظ الالف الى الواو والاصل لتعليل عدم وقو  
 في القرآن العظيم وكلام الفصحى النبي ولفظ المغمض بطل ارباب الخواشي هنا تبعا  
 لشرح الكشاف بكسر الجاء المعجمة المشددة على زنة اسم الفاعل ولا مانع من اللفظ  
 على زنة اسم المفعول على انه من اضافة الموصوف للصيغة فانه كعكسه واراد في  
 كلام العرب وان كان لا يتقاس وقوله لا شتموا على الدعا فهو من اطلاق الحال على  
 المحل وهو الظاهر لانه اطلاق الخبر على الجمل وان كان لم نقل ان يفسر وطبان  
 يكون مما يوزل الكل بزواله كالراس والرقبة على ما سئلني **قوله** وقيل اصل  
 الخ من قولهم في الكشاف حقيقة صلى حرك المتلوي لان المعنى يفعل فلان  
 في ركوعه وسجوده ونظيره كقوله اليهودي اذا اظا اذ انسه وانحنى عند لفظه صلى

مير بادشاہ



لانه يشي عن الكاديتين وهما الكافونان وقيل للذاعين متصل تشبيها له في تخشعه  
بالركع والتاجد انتهى وقالت الفاضلان في شرحه يريد ان لكل ركعة من  
الصلاة معنى حرك الصلوات وهما العظمان النانتيان في اعلى الفخذين ليقال  
صرت الفخذين صلواته لذنيه اي معا عن يمينه وشماله استعمل كل معنى  
فعل الميتات المحصورة مجازا لغويا لان المصلي يحرك صلواته في ركوعه  
ويجوده وطحا انتهى في هذا المعنى استعير منه معنى دعائه بها للذاعين بالمصلي  
في حضوره وتخشعه وفنه متعفة من وجهين الاول ان الاشتقاق مما ليس  
بحدوث قليل التشايق الصلاة بهذا اللفظا فبعضها في اشعار الجاهلية ولم يرد  
عندهم الاطلاق على ذات الاركان بل كما كانوا يعرّفونها في تيمون لفظ الجوز عنها  
فالصواب ما ذهب اليه الجمهور من ان لفظ الصلاة حقيقته في الذاعين  
في الميتات المحصورة المشتمل على حركته في اصول المصلي **فان قيل** اذا ثبت  
كل معنى حرك الصلوات كان الاستنباط ان اللفظ منه لفظ الصلاة بمعنى المشي  
المحصورة ثم لشيئ منه على معنى لحدتها فماذا اعكس المعنى **قلت**  
لان المقاسمة بين حركتي لفظي واحدات الصيغة فوك من هاتين حركتي  
الصيغة ولذلك ايضا جعل الركعة من ركي الشرعي الملتزم من ركي الغوي على ان  
قوله الصلاة من صلي وقد يراد به انها من جنس اي يتلوه في الاشتقاق بلا  
تعيين المشتق منها فبان ان استعماله اشتقاقي من الصلاة وكذا الحال في الركعة  
واورد عليه في الكشف ايضا انه مخالف لمذهب المعتزلة فانها عند من حقايق  
مختزعة شرعية وليست منقولة من معان لغوية والقائلون بالمثل وهم  
الجمهور قالوا ان المصلي من اللفظ في الركعة والركعة من اللفظ في الصلاة  
من الصلوات في هذا عرقان في الظاهر الى الفخذين ثم قالوا الصلي عليه اي في ركعة  
الركعة وهو الركعة حقا او صلاة وعظما واصلة في المحسوسات فعمل في اللفظ  
مبا لغوية كتبت اول ذلك لانكون الصلاة بمعنى الذاعين الاطلاق فلا نقول  
مكتبت على المد والذوات علمنا انما يقال صليت على ركعة والمعطف لانها  
في الامثال الاخطاف ولذا عدت بحلي ولا نقول في الذاعين الاخطاف له بالام  
فبما فرقنا بين الصلاة والذاعين واهل اللغة لم يعرفوا بينهما **اقول** ما تقدم  
هو الشايع ان ما اختاره العلامة فهو ما ذهب اليه المحققون من اهل اللغة والعربية  
فقال ابو علي الفارسي الصلاة من الصلوات لانه اول ما ياهد من احوال الصلاة  
بحركتها الصلوات للركوع فاما القيام فلا يختص بها قال ابن جني وهو قول حسن  
وكذا رجحة السهلي في الركوع كما سمعته وما قاله شرح الكشاف مردود على ما فيه  
من المؤلذات وما ذكره من معنى الصلوات للركعة الاقوال فيه فقتل عظاما فانها  
في كتابي المذكور وقيل اعلى الفخذين وقيل عرقان في الظاهر وقيل في الفخذين وقوله  
لما اشتبه الح نوحه لنقل الحاز من المجاز لان شطه من الركعة الا وهو غير له منزلة في  
الحقيقة وقوله ان الاشتقاق مما ليس بحدوث قليل مردود لانه وان اشتبهوا  
له باستنوق الجمل والاعلى احسن من اعلاه وسبقه اليه غيره الا انه غير قام لانهم

ان ارادوا به ملاحظة معنى اسم الجنس في الفعل ومنه فانه مطلقا فهو اكثر من ان  
يخص ويخص كل من كان له اطلاقه بالطين وانزب الكتاب اذا وضع عليه التراب  
وزفت الانا وقيرة واثيرات القلة النسبية موقوف على الاستقراء القام  
وهو متعذر وان ارادوا ان اسم الجنس وصنعة الواضع او لا ثم لخدمته  
الفعل ومنه فانه كما يستنون والناقاة فهو وان كان الكوقف عليه لغوي الواضع  
عسرا الا انه يستدل عليه بشهرق الحامد دون ما لذل لا بل واليه في السير كذلك  
ليشهره صلى والمعنى دوة الصلوات والصلوات وفية نظير وقوله ان الصلاة بمعنى  
الذاعين متعذر وعدم ورود اطلاق الصلاة على ذات الاركان من العرب باطل  
وان ينجح في هذا وهو ظاهر كلام السيوطي في المذهب في الفصل الذي يفتي للاعطاء  
الاسلامية لانهم ان ارادوا ان الصلاة بمعنى العبادة المحصورة لم يكن قبل  
شرعها مسمى واسما فليس كذلك لورودها في ايات كثيرة كقوله تعالى  
حكاية عن ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى ان الصلاة  
ذرتني والاستدلال عليه بظاهر قوله والركوع السجود اي المصلي من ضيق  
المعطن والخصوص خصوص هذه الاقوال والافعال وان ارادوا انها لم تسم صلاة  
قبل شرعها وان لم ينقل عن العرب قبل الاسلام فليس كذلك لتقل اية اللغة كالجوهر  
ما في اللغة وان اختلف في انه حقيقته لغوية ام لا ولا خلاف في انه حقيقته شرعية  
وتحقيقه ما قاله ابن فارس في كتابه مقفه اللغة وعبارتها كانت العرب في جاهليتها  
على انهم ارث ابايهم في لغاتهم فلما احب الله تعالى بالاسلام حالت لحوال ونقلت  
الفاظ من مواضع المواضع لم يزد ما ذات ومما احب في الشرع الصلاة واصلة في لغتهم  
الذاعين وتلك مواضع الركوع والسجود وان لم تكن على هذه الصيغة فقالوا  
• او ذرة صدفية فوامضها • بمجموعتي برها يصل ويستجد • وقالوا  
• يراوح من صلوات الملك • طورا سجودا وطورا سجودا  
وهنا وان كان كذا فانه العرب لم يعرفوا مثل ما انت بها الشرعية من الاعاد والوا  
والحريم للمقالة والتخليل منها وكذلك الصيام والحج والركعة انتهى فقد عرفت ان  
العرب سمونها بذلك قد تيمنا وان قوله لم يرد عنهم اطلاقها على ذات الاركان وانهم  
ما كانوا يعرفونها الا امثلة وما ذكره من السؤال والجواب قد قيل في توجيهه ايضا  
انه انما جعل الصلاة من صلي اعم استعمالا لتصلية بمعنى الذاعين والقاموس  
يقال صلي صلاة ولا يقال تصلية انتهى وما في القاموس من تبع فيه الجوهري وبعض  
اهل اللغة وليس بصحيح وان اشتبه قال الامام الزوزني في افعال القلبية بما  
كردن وفي امالي ثعلب امام اهل اللغة انشد لبعض العرب  
• تركت الفنا في وعرفت القيان • واحمنت تصلية وابتهالا  
وقال في تفسيره نيا لصليت صلاة وتصلية انتهى وكذا في العقد لان عبد ربه وانما  
تركه اهل اللغة لانه من المصادر القياسية وعادتهم تركها واخذوا الصلاة من  
الصلوات واطلاق المصلي على ثاني جنس الكلية مما لا يتك فيه احد من اهل اللغة  
وقوله المعر رجة الله محركة الصلوات وقع في بعض النسخ الصلوات مفرقا ابدا له



وما الورود صاحب الكشف عليه من انه مخالف لمذهب المعتزلة واهل السنة اشارة  
الى ما تقر في اصول الفقه من ان الالفاظ المستفاد من الشرع هل هي الحقيقية  
شرعية ام لا فقال القاضي ابو بكر رحمه الله ان الشرع لم يستعملها الا في المقاييس  
اللغوية فالمراد بالصلاة المأمون بها الدعاء الا ان الشرع اقامه على ان الدعاء  
لا يقبل الا بشرط من صحتها ايها وابلتها المعتزلة وقالوا نقل الشارع هذه الالفاظ  
عن مسمياتها اللغوية ابتداء وصحتها لذلك لا يخفى بل هي حقائق لغوية  
ولا يخفى ان مسمياتها والحواشيها كانت استعملت فصارت حقيقة شرعية والشرع  
ليس بحال المعتزلة في كل ما يقولوه خصوصا فيما يتعلق بالعبادة والكلام  
على هذه المسئلة مفصلا في الاصول **قوله** واشتمار هذا اللفظ هو رد لها  
في التفسير الكبير من ان ما مضى الزمخشري من الاشتقاق في بعض الطغرى  
في كون القران حجة لان الصلاة من الالفاظ واشتقاقه من تحريك الصلوة  
من افعال الاشياء معروفة فواجب ان ذلك وقلنا انه حقي فانها من حيث  
لا تعرف الاضداد كما في مثلها في سائر الالفاظ ولو جاز ما قطعنا بان مراد  
الله من هذه الالفاظ ما تنبأ الى فيما لاحتمال ارادة تلك المعاني للبدن  
ولما كان متبناه على ان ما استعمله المعتزلة من الحرف **جواب** عنه بما ذكر  
مع انه غير مسلم مطلقا ايضا لانه ان اذ به هذا اللفظ لفظ الصلاة فهو كذلك  
وان اذ لفظ صلي او ما دونه فغير مسلم لان المعنى السابق في سابقه في الجلبة  
مشهور مستفيض بل قد يقال ان في الشرع اسم مراد والمراد بالمعنى الثاني الصلاة  
ذات الاركان المعلومة الدالة عليه قول لان المعنى بفعله وقيل ان اذ بالثبات  
المفرد اللفظ المتنوع الى نوعين الدعاء والفعل المحصور وردت في قوله وانما سمي الخ  
مربط بقوله لان المعنى بفعله الخ وصحة يكون هذا فضلا عن اللفظ والجماع  
والظاهرة الكلف مستغنى عن البرهانه كونه مفرد القول فانه بعينه كلام الكشاف  
وقوله لا يقدر ان لا يضره وهو جاز من قولهم قدح في عرضه ولسبه اذا كان هذا  
هو المراد بسوء الفتح في عرف الاطباء اذ حال المتل في العتق اذ انضبت فيها  
اذا وقع فيه والفتح في عرف الاطباء اذ حال المتل في العتق اذ انضبت فيها  
مادة تمنع النظر منه قال بعض المنظرين من اشكر

الحظ

الحظ وقيل العطاء قبل الملك يقع فيه وفي استشهاده هذه الامة الراغب كما هو دأبه وقال  
في تفسيرها يخجلون نصيبهم من النعم بخير الكذب انتهى وقيل الرزق في لغتنا قد يكون  
معنى الشكر وهو المراد في هذه الامة وقيل يشكر فيها مقدم وهو مع اختلاف الظاهر  
محتاج الى التاويل والخير اذ لا يكون التكذيب شرا الا على الترتيل من لسان التامك فلا  
يرد على المصنف رحمه الله ما قيل من انه لا يستشهد في لانه وقيل الظاهر للحظ الاسم بمعنى الجهد  
والنصيب لا المستند من حظوظ الشيء الكسب معني به من شدة وان جاز في اللغة لكانها  
وتوبه استتد لانه لا ينفذ ولا ينفذ ان المناسب ان يفسر الرزق بالمعنى المستند لان  
المذكور فيها ان والفعل **قوله** والعرف مختصه بتخصيص الشيء الخ هذا كما سبب المستند  
لان يقال المراد الشيء المختص لان التخصيص الشيء انما يكون ببعض افراده والتفسير  
ليس من افراده والحظ والترزق بالفتح لغتا لا يعطى ما يتنفع الحيوان به وقيل انه بمعنى  
غيره كالنبات والرزق بالسر اسلم منه ومصدره ايضا بمعناه لكن المفهوم من كلامه  
انه ليس بمصدره من المعنوي اللغوي وهو النصب وهو النصب شامل للغدا ولغيره  
واللامور الحسنة وللغونية والحلال والحرام ولذا قالوا في تعريفه والتخصيص  
حمله على ما به لا يتعداه وتمكنه من الانتفاع به **جواب** لا يمنع ما منع منه  
يقال يمكنه من الشيء اي جعلت له عليه فذرة فمنه واستمكن وكذا  
امكنه ونفيا امكنه الامتداد سهل ونيسر والانتفاع به باكله وشربه  
والنسيه ونحوه والمراد بالعرف عرف اللغوي والشرع ويستعمل الترزق بمعنى  
المرزوق والمنفق به وهو النصب المعطى لانه يتعدى لمفعولين فيتمتع  
كل منهما مفعولا لالاق المتبادر منه الثاني اذا المثلقات الاول اخذ فهو مفعول  
معنى كما صرح به النجاشي قال الظاهر المرزوق الشخص الذي وسئل منه  
الرزق لا يفسر الحظ فقط فسلطه وضبطه يمكن الانتفاع بصحته منه وان لم يكن في  
بالفعل فهو بمعنى ما قيل مرات سوق انما الحيوان ما ينتفع به كما هو عند  
المجيب والفرق ما سياتي ومنه قوله مما ساقا الى العبد لسا كانه فهو باعتبار  
الاعطى وما اعطاه الناس لغيرهم ولعل فيه لتكلمهم منه او هو رزق ونظرا  
للغير لو امسك الله كما قال  
• **قوله** لا لعب الضيف او ارتاح من طرب النية والضيف ياكل رزقه عندي  
• ويشكره عليه وقيل هو كما به قيام الحيوان وبقاؤه **قوله** والمعتزلة لما  
استعملوا الرزق على الزمخشري وقد اختلفوا في ان الحرار رزقا ولاولئك الخ  
في معناه اللغوي فانه ما ينتفع به مطلقا كما صرحوا به وليس هو مما ينبغي ذكره  
في علم الكلام وليس ايضا نراغا لفظيا واصحا لتفسيره بل الترتيع في معناه شرعا  
بعد الانفاق على ان الاضافات التي ترازق معتبرة في مفهومه ولذا فتر  
ناؤه كما اعطاه الله عنده وممكنه من التصرف فيه بحيث لا يكون لغرضه  
المنع منه فلا يكون الحرار رزقا وانه كما اعطاه الله لقوامه وبقائه خاصة  
فقال المعتزلة لك كانت الاضافة التي تعال في معتبرة فيه لزم ان لا يصدق  
على الحرار بقاء اصله المفسد في عدم اسناد الفياح اليه تعالى واهل السنة قالوا



كل من عند الله والاصفا لا تمنع كون الحرام رزقا وفي الكشف الاتفاق على انه من  
فمثل الله عليهم كما فضلها لاجداد وسائر استياب التمكن فليس عدم الاستناد  
لكونه ليس من فعله تعالى توهم بعضهم بل لانهم يقولون لا يحسن ان يستند اليه  
تغيبها له ولانه فيه شوا من فعل العباد لانهم الكسوف وصف لهم في  
فقوك التنظيم في استناده الى الله لئلا يوهى لاجداد التمدد ما لا يستقل به  
به اتفاقا واما وصف الحرمة فلو سلم انه ليس بجاده لم يفيد كنهه وقد  
ثبت بالقاطع العقلي والتقلي ان الكلامه وبه واليه **نكته** لا يوصف الفعل  
بالصفات الخمس لانه حيث قيا منه بالكلف لا من حيث صدور عنه تعالى وهذا  
اصل تناقض وقد ذهب الى الحد من المعتزلة تعبير اصل المستنة بناء على انه  
لا يمكن كنهه كما قاله النسفي وفي الحكم القران للمصاحف اطلاق اسم الرزقا  
تينا والمنتج دون المحظور وما اغتصب واخذ بالظلم لم يجعل الله رزقا  
حيا زنا فقه والتنصت في التقرب به الله تعالى ولا خلاف بين المسلمين في ان  
الغاصب محظور عليه لصدقة بما اغتصبه وفي الحديث لا يقبل الله صدقة  
من غلول انتهى **قول** ما ذكره من عدم الخلاف لا يخفى ما فيه قال  
ابن القيم في كتابه بديع الفوائد لو عمل الخير بما لم يغصب لكانت فيه فقال  
ابن عقيل رحمه الله لا ثواب للغاصب لانها تم مستحق العقوبة ولا لرب  
المال لانه لا نية له ولا ثواب بدون قصد ونية وانما يلزم من حسنة  
الغاصب بقدر ما له وقيل انه نفع حصل بحاله وتولد منه ومثله ثياب  
عليه كمن له ولد بستر يوجز به وان لم يفسده والمصلي اذا ولد تخيرا  
الظاهره يوجزها بها وعلى ما تولد منها وكذا الغاصب فانه ان تعدي  
ولقن من حسنة فماله فماله يوجز عليه لانه لو فسق به عوقب عليه  
مرتين على العقب والفسق فاذا عمل به تخيرا ينبغي ان يثاب عليه فمن يجعل مال  
ذرة خيرا اية ومعنى استقام الزاعة وهو محال لان الاقتدار على المنهج  
قيح كلفه عندهم **واع** يرضى على المصروفه محال لان الاقتدار على المنهج  
معتبر عند أهل السنة ويات التمكن لا ينافي المنع والزيح كما في سائر المعاص  
الانتركيهم قالوا ارجاع المحامد التي تعالى دون القبايح بلعبارات الاقتدار  
على الحسن حسن والتمكين من القبيح ليس يقين وقد اشتمر ان الله تعالى خالق  
القوي والمدبر والحي **باب** الاقتدار والتمكين على وجهين الاول  
اعطاء القدرة الصالحة لغيرها الى الخير والشر وذلك غير قبيح وحاصل  
منه تعالى في رعيهم والثاني جعل الشيء خاصا بالحد والصلاح بقره قريبا  
من الانتفاع بالفعل وذلك غير واقع فبوعدهم فلا اشكال **قول** الانتركي  
في الكشاف استدل الرزقا بنفسه للاعلام بانهم ينفقون الخلال الطلق الذي  
يستاهل ان يضاف الى الله تعالى ونسب رزقانه وقال قدس سره متمسك  
بالاستناد فقط نظر الى ان الرزق لغة ثوبا والكرام ايضا وتخصيصه بما عاده  
عرف شرعي كما ينبغي عنده نوله رزقانه **وقد** يقال بئى كانه على التقدير

حفيد

الحق

ان كان قد سوان الحرام يسمى رزقا شرعا اول لغة فالاستناد الى نفسه يخرج به  
قطعا وهو اشارة الى ما قيل من انه اذا استند الى الله تعالى فالسراد به الحلال  
بالافق فلا يكون هذا الموتى المذمومة ولم ينظر الجواب بان الموتى  
له قوله ويسمى رزقا لان الظاهر من قوله منه انه المتقيد فلا يصح  
اقباله وحمله على انه يجزى بناء على ان الاضافة للموتى متعين في مفهومه  
خلاف الظاهر والطلاق بكسر الهمزة وسكون اللام وقاف الحلال كما في النهاية  
يقال اعطينيه من طلق مالي اي من صفوته وطيبه فالوصف للباقة  
والاولى تفسيره بالخالص في التصالح طلق بوزن حمل حلال وافعل هذا  
طلقا اي جلالا لك تعال الطلق المطابق الذي يتمكن من صلبه فيه من  
جميع التصرفات فهو فعل متمم مقبول كذا في قوله **قول** فان  
اتفاق الحرام بالبيان وتعليل الاميدان ولا يمتد عليه قول القفا اذا  
لجمع عند احد مال الا يعرف صاحبه ينبغي له ان يتصدق به فاذا وجد صاحبه  
دفع فيمنه ومثله التصرف في الانفاق مما يثاب عليه لانه لما فعله  
ما ذن الشارح استحق المدح لانه لما لم يعرف صاحبه كان في يديه ولو لم  
التصرف فيه وانقل بالضم الى ملكه وتبدلت الحرمة الى غير فتأمل  
**قول** وفيه المشركين لم يعلق على قوله واستند اليه وهذا دليل فان لهم  
فانهم ذموا بعد الحرام رزقا فيقتضي انه ليس كذلك ولا يخفى منعه فانما  
انما ذموا على جوارهم على الظن والتمثيل وهو لا يليق بغير الشارع  
وشيا فيهما منه **قول** وانما كانا التماسا منه كون الاستناد للائذيات  
المدكو رزقا لانه لا يوجز رزقا لانه جازي عدا انما اضاف التبر ويثاب  
ما عظم كبيت الله وقال تعالى حكايته عن ابراهيم عليه السلام واذا امرضت  
فتمو يثيبين فانه انما اضاف التبر لانه جازي عدا انما اضاف التبر ويثاب  
معرفة فقه النعمة وهو اول صرحت الشكر واما العجز وهو الحسنة  
على الانفاق فلا رزق اذا كان منه ولما لا ينبغي لامساك وقت وقيل  
لجودها الموجود وثقة بالمعبود ومن ايقن بالخلف جاد بالعطية ومن تحقق  
ان معطيته والحلال والاكثر كيف يرضى بما لا يرضى من الحظم ولذا قال عليه  
السلام والسلام المنفق ولا الاولا للفضل من ذي الرزق الا لا يقبل ان لا يعلم  
حق الانفاق وان يعرف انه معطي من مال الله لعبيده ولا يضيفه لنفسه  
لانذ امين يعرف ما له المستحقه وهذا مع ظهوره حتى على من قال ان العجز  
غير ظاهر وهو ايضا يفهم من المدح وقد يوجه بان الرزق والانفاق  
ليشتركان في انهما صرف الشيء اليك الى العنة فاذا كان الرزق صفة كالتبر  
ليستبته الى الله تعالى لان الانفاق كذلك وهذا مما يقتضي منه العجز  
**قول** والذم كالتبر ما يحرم متبني للفاعل وفاعله صفة يرجع الى الله تعالى  
او مبنى للمفعول والمعنى واحد الى اذعان ذلك بالري والنسب كما قرناه لك  
وتحريم المجتهد وتحليله ليس من هذا القبيل لانه لا يخذ من العجز واستناد

خطيب



التي قد اثيرت مقامه كما نرهو وهذا جواب عن قوله وقد تم المشركين الخ  
ولم يغير من جواب الاو الشارح في علم الكلام لان استحالة التمكن من  
الحرام ممنوعة لان جرح الحرام باعتبار الحيا اما في من انصت به لا الى من  
او حدة وقوله ولخصنا ما في الترتيب في استعادة النبي تعالى وما حرم  
بالانفاق ممنوع وضيقهم بالتوى وهذا ليس محل النزاع بيننا وبينهم  
منع ان في من التبعيضية المشيرة الى ان الحلال بعض الرزق لا كل ما يوصى  
الى العموم وهذا لا استثناء لوانه معقب بدليل المتخالف لهم **قوله**  
ويستكول الخ يمتك بكذا بمعنى اخذ به وتعلق بخوضه عن الاستدلال وفيه  
اشارة لقوته ووجهه انه سمي ما حرم رزقا او بينه به وان قيل عليه انه لا  
يدل على انه رزق لمن حرم عليه فليكن رزقا لمن احل له وذلك استدلال لبعض  
المفتقرين الى الاله فكيف لانه لانه ظاهر فهو هو صحتهم لاهلهم وعمرهم فترة  
بعض القاف وتشد يد الراي المفتوحة لانه بعد ما قلنا فانيت قال ابو جبر  
في الاصل بطلانه ذكره غير واحد في الصحاح واستندوا به هذا الحديث  
ولترتبه على ذلك فتدبره كرقعة الحديث وهو في سنن ابن ماجة عن  
صفوان بن ابي عمير روى عنه قال قلت لابي عبد الله صلى الله عليه وسلم  
اذ جاع من فدية فقال يا رسول الله ان الله كنت عاكفا لشقوة فلا ازل في  
ارزق الحسن وفي بكفي فاذا نزل في الغنم من غير فاحش فقال كلت الصلاة  
والسلام لا اذك لك ولا كرامة ولا نعمة كنت اجد الله بعد ذلك الخ  
ما ذكره المصنف رحمه الله وقوله يا عبد الله ليس رزقنا كما في اوقات وهو  
مخالف لما استر الا ان يقال انما رزقنا وهو رزقنا من الله على حرممة التمسك بالحق  
**قوله** لم يكن للفقير في رزقنا من العنق ابا ذال المجمل لا للمسألة للفقير  
بظلم او للثمن رزقنا سبب ما ضا وهذا هو الذي لا يعقل لا قبل المستند  
التي به كعد الله لثمن النقي الخ لو لم يكن الحرام رزقا كان المتعدون طول  
عمر غير موزون فالنقص على ان كل اية متردفة ببطل **وقد جلب**  
عن هذا من طرفه فان رزقنا بالنقص من سائر ما لم يترزق حراما ولا حراما فكان  
جوابكم فهو جوابنا واخرى بان معنى الآية ما من ذاب من صفة المرزوق في  
كما قالوا في قوله كل ذاب في رزقنا بالسكر الخ كل ذاب في رزقنا بالمد بوحدة  
فيخرج السكر وقت ذقنا الخ هذا يتوقف على وجود من لم يترزق طول عمره حلال  
مما وان لا يكون له في الارض من سباط وهو لا يكاد يوجد على ان الاية انما تدل  
على ان رزقنا في كل اية ويمكنها منه لانها تتعدى كما سبق لها بالفعل  
وقد رزقنا في رزقنا لان الاء وان عمت الا ان المتبادر منها هو انما  
غير الناطق في رزقنا في كل اية ويمكنها منه لانها تتعدى كما سبق لها بالفعل  
وتدبر في رزقنا في رزقنا لان الاء وان عمت الا ان المتبادر منها هو انما  
بالذات التي لا يترزق بها الا في رزقنا في رزقنا لان الاء وان عمت الا ان المتبادر منها هو انما  
الاشتقاق الاكبر وهو الاشتراك في اصل المعنى والكل في رزقنا في رزقنا لان الاء وان عمت الا ان المتبادر منها هو انما

مير بادشاه

في الباقي محوجا ولذا اقتصر على الفا والعين كسفي ونفع واما الماء والذهب  
يكون بمعنى المفق والضياع وقوله والظاهر الخ يعني به ان الظاهر منه  
تحل الانفاق على ما يشكك انواعه فرضا ونفلا ومن حمله على الزكاة كما اخبر  
ابن حجر عن ابن عباس من روى انهما منهما وكذا من فسر بالشفقة على الاصل  
في جعل الاء لغيره والخصيص وانما اقتصر على اكل افرادها واما ان يرد  
بالترتيب الصلاة المفروضة بالزكاة في كثير من الايات والشعبي الشيخ يذكروا في  
امر ظني لا قطعي حتى يقال منع القرينة المذكورة كسفي محل على العموم وقوله  
في سبيل الخير فمعنى في سبيل الله له سبيل الله وهذا متعارفان وفي شرح  
سبيل الله الكثير الذي سبيل القسمة الترتيب والاطاعة فلو اوصى بثالث كمال  
في سبيل الله في طاعة وقربة لانه كل طاعة سبيل الله كما في الحديث من  
شاق شنيعة في سبيل الله كانت له نور يوم القيامة الخ في الطاعة لوانه في  
الاستلام وموات اطلق نبيك ومنه الغزو والجهاد فكون الزكاة افضل انواع  
الانفاق لانها من فتكون اكثر ثوابا ولذا عدت من اصول الدين وشقيقتها  
لحقها والمراد بها الصلاة لا تقبل ان يملكها وكونها بمنزلة في الصلوات التي تدبر  
لاستنباطها الغير وقوله في سبيل الله الصلاة تباب الزكاة وفلان يقية الصلاة  
ويؤجر الزكاة لا يستشهد به هنا لغيره مما ورد في الترتيب فمما **قوله**  
وتقديم المفعول الخ في الكشاف انه دلالة على كونه لهم كانه قال وكسبون المال  
الحلال بالمعنى قد قال قدس سره الحار والجهاد ومفعول الفعل على الاطلاق بينها  
على انه يجب المفعول بهما في بعض ما رزقنا ما وان كان يجب للفقير  
مفعول مقدم الخ شيئا متارزقنا ما واما كونها مفعول فليقتضى الاختصاص مع  
رعايتها الفاصلة لا يقال ادخال من التبعيضية يعني عن التقديم للخصيص  
فان افتقارها اليقين بزيادة رزقنا من التمول ومن ثم كان في صيانة لانه  
وكذا لاننا نقول يجوز مع العاقبة بعض التمول فان يكون الباقي مستوكوا عنه  
وان كان لحيث لا مرجوحا فاذا قدم زال ذلك الاحتمال بالكلية لظهور  
الفرق بين بعض ما في الفقت وانفقت بغيره الخ فان قلت **مختص** لانفاق  
بالزكاة اذا اشترت به لغيرها نقابلها من التطوع وللقيام بآية قلت  
لما قرئت في بعض ما رزقنا كانت هذا الاعتبار في مقابلتها مع المال والنفي  
لوجه نحوه وقد عرفت في غير هذه وجه صلاح المطلق لتنا ولا كل ومالين  
ان مقام المذبح ناسب العموم **قوله** المذكور في كلام القوم ان تقديم  
الممول في يد المضر في كماله عليه من كماله المفسور عليه فان قلت من المضر  
اقلت كان المعنى ما كوفي المردون الزبيب لا يقض المردون كله فاذ عا المضر  
فيما يقضى المفهوم وحمله فتدبر وجه النفي الذي يؤول فيه بالقوة  
لانه بمعنى ما واذ اعلم ان مقتضى صحة التبعيض بعد وكلفه وكان الذي له  
الحال كما تراه انما ناسب مذهب اهل السنة فانه اذا عا الرزق الحرام  
والحلال كان الانفاق الممدوح به بعضه وهو الحلال دون البعض الاخر فينا في



الحرف بلا تكلفه ما على من ذهب فلا ينبغي تفسير الاهتمام بالحرف ولذا قيل الشرف  
للكاتب باسناده النيرة تعالى وقيل لانه لا يكتسب معتمدا على الاتفاق  
في الخاطبة **قوله** والمحا فظة صلي روس الحكوم بالمدح جمع اشارة وهي في الامثال العلاء  
والمشرك ادهم القرض مخصوص من القرائن وهكذا بناء على ان في القرائن سجعاً وقال  
المقاييس في كتاب مصاعد النظر لختلف فيه السلف فقال ابو بكر اللياقاني  
في كتاب الامعجاز ذهب بعض اصحابنا الاشاعرة كلهم الى نفي السجع عن القرائن  
كما ذكره ابو الحسن الاشعري في غير موضع من كتبه وذهب كثير ممن تعالوا في عصر  
المشائخ ثمانية والنقولا لثاني فاسد لما في القرائن من لغات اكثر فواصله  
في الوزن والتروية **ولا ينبغي** الاعتقاد بما ذكره بعض الاصحاب من ان السجع في مثل  
والمشائخ في غير ابيات الفواصل والسجع فيه وان مخالفة النظر في مثل  
هارون وموسى بحسبه **ونقل** الفوحيا ان في قوله تعالى ولا الظل ولا الخور  
في فاطمة لا يقال في القرائن قد تم كذا او لم يتركه المستمع لان الاعجاز ليس في  
محرك اللفظ بل في المعنى وفي المعنى وحول اللفظ لاجل السجع عما كان لا يتم  
له المعنى بدون سجع فليس المعنى وقتل ظن ان المعنى ما قاله في الصافات  
من ان التعبير بما ارد وسرته للفاصلة مشعر انه قال لو كان في القرائن سجع  
لم يخرج عن اساليب كلامهم ولم يقع به اعجاز ولو كان ان ليقال سجع محجور  
كما ان ليقال شعر محجور والمستمع مما تالفة الكتمان **وقد** ذكرنا في كتابنا  
علم من سجع عند علي بل عرف في كتب الحديث ولو كان سجعاً كان فيهما التقاب  
او زانه فكل خلاف طرفة فيخرج عن نمجه المعروف ويكون كسرعته وقوزون  
وما احتجوا به من النقطة والتماخر ليس بشيء لانه لا يترك النقطة بطرقه  
مختلفة **اقول** اهل بلاطيل التوجه ان السجع كما لشعر لا التزام تقفية  
تينا في خبر الزماني وبلاغته لا شئت باعه للشعر المحل في ان الاعجاز انما في الاساليب  
الكلام فتشعر على هو لا في الاعلام وليس بشيء **والسجع** من ان ذكر كلام  
الباقي لا يمنع التصريح فيه بان من السلف من ذهب التزمه ذهب والمحقق وقع  
في القرائن من غير التزام في الاكثر وكان من نفاه نفي التزامه اقل شريته ومنه  
اشتهر اراء وروده فيه في الجملة فاحفظه ولا تلتفت لما سواه وهذا مما  
ينفعك فيما عتيا في لغاتنا ههنا لتكون على ثبوت منه والذي عاتبه  
العلماء انه نطق الفواصل هل يدون السجع **قوله** اذا خالك من الخ فدمت انة  
الحجاز والمجروور في محله يصيب المصنفه منقول مقدر قد قام مقامه لا مفعول  
حقيقة مثلام المعنى لانه اسم تاولا كما سياتي في قوله من الناس من قد قيل  
ان ههنا التكنية متميزة على ان المراد بالاتفاق مطلقه الاعتقاد الزكاة في  
لان تكون لجميع المال وانه محض من كان لم يصبر على الفاقة وتخرج مترارة الاضا  
وقد نقدت بعضهم بجميع ماله ولم يتكره عليه النبي صلى الله عليه وسلم وما في  
بعض الكواشي من ان المصنفه في هذا الموضع وهو نعمة اعترافهم فاسد  
**قوله** ويحتمل الخ المعاون بوزن المساجد جمع ممنونة وهي ما يستعان به ويستتم

من

من العون وهو المتاعدة وللظاهر وفيما استعان به واستعان به  
والاستم منه الممونة واللغات بالفتح ووزن المعونة مستعملة بفتح  
العين وتقتضيه بحمل الميم اصلية فوزن ما فعولة وجرها على معان  
قياش فالنقلا انزلت يوحيه كتب اللغة المشهورة وانه لو كان وفي  
عامة لما ينفق به في قوام المبدك ونفاك الريح فيمثل المال والبرج  
والعلوم والمعارف والافاضة حبيبة بمعنى الاضال مطلقا بالبدك  
والتعليم وغيره لك فتمت حكاية من استعان بالمعتمد في المطلق فليس فيه  
جمع بين الحقيقة والحيا كما نوهتم والرزق رزق الاتيان وهو معلوم  
ورزق العاوب وهو المعارف ولجأها معرفة الله تعالى ومقام المدح  
يقتضي التعمية كاستخلاف الظاهر المعروف في استعانة الرزق والاتفاق  
والاحضرة والاتفاق من المعارف يزيد ما ومن الاموال ينقصها  
وهذا من كلام الرافض وعبارته الاتفاق كما يكون من المال والنعمة  
الظاهرة يكون من النعمة الباطنة كالعلم والقوة والجاه والمجودا لبقا  
ويكاد العلم مستناع الدنيا غير من ائيل وكان بعض المحققين في الافة  
ومتلخصتها هدمه من انوار المعرفة فيصفون قيل في بعض النسخ  
معادن بالذال بدل الواو جمع معدن وهو موضع المعدن بمعنى الاتفة  
ومعدن كل شيء مؤكرة وهو يحترق من جهلته السخاخ الشا من لفظ  
الكثر فلا ينبغي ذكره **قوله** ويؤيدك قوله عليه الصلاة والسلام ان  
عليك الايقال به في هذا هو الصحيح المتوافق لحدوث كاسيا في وفي نسخة  
يقاد وفي نسخة فقال فيه وهذا حديث لخرجه ابن عساکر في تاريخه  
عن ابن عمر فروعا واخرج الطبراني في الاوسط مثل العلم الذي يعلم  
به بشر لا يحدث به كمثل الكثير الذي لا ينطق منه فخرج ابن ابي شيبة  
مسلمان علم لا يقال به كمثل لا ينطق منه ومعنى يقال به يحدث ولذا  
عداه بالاكافيان قال بريك اذا هووي بها وقال برلسه اذا اشار بها  
وقوله واليه ذهب الخ ففسرهم هذا القائل بافاضة المعرفة ونقصها  
لشرفها اذ لا يها غير متبادرة فلا يرد عليه انه غير مطابق لاقبله  
لان مقتضى الرزق بالمعرفة ولم يمتهم وانوار المعرفة كلج من المالات  
المودظا من نفسه مظهر لغوه فاطلق على كل مظهر ولذا استي العلم  
والكتب الالهية والرسائل نور افاضة الانوار انشطار اشعتها استعارة  
من افاضة الماء وما في سائر فننا هو احتمال المصدرين والوصوفه والصور  
واقربها الاخير وعكسها العائد محذوف تقديره على ما قاله ابو البقاء ورزقنا هو  
او رزقناهم اياه واورد عليه في الة المصون انه على الاول في الاتصال  
صغير من محذوف الة والافصال في مثله والصب وعلى الثاني يستمع  
حذوه لان العائد مني كان منفصلا لزم ذكره كما نضوا عليه وعلوه بانه  
لم يفصل الاغرض واذا لهدف فانت الالة عليه والصاب عن الاول

ابن تيمية

سجع زاده



باب في المصنفين الصغرى ان جميعا وافردا كما زانها لهما وان اتخذت كقول  
وقد جعلت نفسي تطيب لضعفها كضعفها كما تفرغ العظم نايها  
وانما فانها لا يكون من صنع ذلك كلفوظا به منعه مقلة الزوال العيق المتطير  
وعنه الثاني انه انما يمنع لاجل الكثير لا لشيء من انفي **وانا اقول**  
هذا غير مستل ان الذي يمنع فقد ما كان انفسا له لغرض من معنى كل المعنى  
لا مطلقا كما قاله ابن هشام في الجامع الصغير وقال الرضي بشرط احد فدان لا  
يكون منفصلا لعد الا نحو ما جاني الذي كما ضربت الا لاقية واما في غير  
فلا يمنع نحو صنيع الزيد ان النفا عطينا الخاقية واعترض عليه الاستاذ  
الحال رحمه الله بانها كان ينبغي له ان يقول لا لغرض من معنى ولا يفيد  
بالاقتسام **قوله** ومما خصصتها هم به من انوار المعرفة فيفصون  
قد مر بيانه وقد اورد عليه انه لغير الفرك بخلاف ظاهر اللفظ  
من غير ضرورة ومثله لا يجوز بغير يجوزك ليقال ان مثله يستفاد  
بطريق الامتياز واصل الفرض كما فاض من الاء الامتياز الانكار ونحوه  
نحو استعير لغيره كالحديث فنهال الحديث مستغنى في شائع  
وهو المراد لما في التعليق من الاستعارة **قوله** وهو مؤمنوا اهل الكتاب  
الحديث هذا الوجه من وجاهه رواه في ود راية لانه ما ثور عن  
الكتاب كابر من كتابه من مسعود رضي الله عنهما ولا في النفا ليه هو  
الاصل في العطف **في الخاص** ان المعطوف اما ان يكون مقابلا  
لمعطوف عليه ومباينا له او لا وعلى الامتياز المعطوف عليه الذية  
يؤمنون بالغيب او المتقين وعلى الثاني اما ان يكون المعطوف متجا  
بالمعطوف عليه بالذات او بما يقع منه فالوجوه فنهال في غير  
بناها وعبد الله بن سلام بالتخفيف اللام وهي شدة في غير  
من الاعلام صحابي انصاري بطر في الحلف وهو من اليهودي وسبني  
استراشيل من سبني فينقاع من ولد يوسف النبي صلى الله عليه وسلم  
وكان اسمه الحصين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله وكان  
صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يفتخر بالاسماء وقت جمع السوطي رحما لله  
من غير النبي صلى الله عليه وسلم اسم في غير ليه وقد شهد له النبي  
صلى الله عليه وسلم بالحجة وخرلت فتبايات كقوله تعالى وشهد  
بشاهد من بني اسرائيل وقول مؤمن عند علم الكتاب ولعلفت  
في زمان اسلامه دوك وفاته فانه توفي بالمدينة سنة ثلاث  
وان يعبر من الهجرة النبوية وله قصة مع اليهودي كورق في كتب  
الحديث والاضراب جمع ضرب بفتح الصاد وكسرها وادح الزمخشري  
القاضي وقيل جمع ضرب كضرب واشرف وقال النووي ضرب اشباه  
جمع ضرب ومعناه ضرب وجهه ضربا ككريم وكرميا وانكار القاضي  
له وهم واصلة كما في لفايق من ضرب قد اذح الميسر ثم يجوز به عن

كل

كل نظير ونشاع فيه وفي الاساس ضرب القدر وهو من بني بلن لغيرها  
معدك وهم ضربا في ومنه ضرب وضرب وقوله قدس ستر اضرابه  
امثلة والجمع والجمع هو على ان يجمع ضرب بالفتح وعند المصنف حاشية  
بكثرها فعل بمعنى مفعول كاللحن وهو الذي يضرب به المثل ولا  
به ان يكون مثلا لالمضروب فيه ويعضد مثل وشبهه وهو مخالف  
لما حقق في اللغة كما سمعنا في بعض النسخ ام يحا به الى الذين صلحوا  
في الايمان من اهل الكتاب **قوله** معطوف على الذي الى اي سواء كان  
منفصلا عن المتقين او مؤصلا به وهذا بخلاف عطف والذي  
يؤمنون على المتقين كما في الوحيه الا في فاما يقع على تقدير الوصل دون  
الانقطاع كما شرح به القائل المحقق وذلك كما في من الفصل بمر  
المعطوفين بلجسي كما يتبين في معطوف خبر ثاب للفظ هو وكذا لظن  
وصحوا لافضين بالشك على انه معقول مطلق والمضامين يجوز فيه كسر  
الفتاد وفتحها على انه جمع مذكر سا لافض باعتبار المعنى ومثني باعتبار  
انهم فرقيات واعتر بالافراد المراد به المتقون واورد له لوفوه في قوله  
للجمع او المثني وقوله اذ المراد الخ فمثل كما يدل عليه المقام من تعانير  
المتطافين بالذات واو لثك اشار الى الذي يؤمنون بالغيب له  
المعطوف عليه والذين آمنوا خير لقوله المراد ولتؤمنوا الصديق  
الذين آمنوا عن الشرك والانكار وقع في بسبب عن شرك وانكار صحت كرا  
اي آمنوا انما ما استغفلا ومثلا عن ذلك وهو من اهل  
الكتاب ويجوز قصرها وليس هذا الوجه مقطوعا به حتى يرد عليه  
ما قيل انه لا ينبغي الظاهرية بتبدل ما ذكر بقوله على ان المراد الخ  
لان ذكر ما يقابلها بياها قطعاً واما القول بان التغاير بالصقات  
لا بالذات ارجح لا لشرك العزمتين في الايمان بالمترتين فقد وقع بان  
المتبادر من العطف ان الايمان بكل منهما على طريق الاستقلال وهو  
مختص باهل الكتاب لانه ايمان غيرهم كما انكرت قبل انما هو على طريق  
الاجمال والشيع للايمان بالقران لاسم في مقام المدح كما هنا وقد  
قال تعالى الذين آمنوا هم الكتاب الى قوله يؤمنون لغير مترتين  
كما ذكر في الصحيح لاهل الكتاب اجروا بواسطة ذلك لانه قيل عليه  
ان قوله تعالى قولوا امعنا بالله وما انزلنا من السماء وح انزل الما بر اسم الاية  
بالعطف مع عمومها السا تاملين يمنع المتبادر بخفا التغاير الذي بينهما  
وقيل التغاير باعتبار الكفر وهو ان الايمان الاول بالعقل وهذا بالنقل  
وامر الفریق الاول من الشرك ان شأنهم ذلك وظلمهم كذلك وان كان فتم  
من لم يشرك اصلا كعني رضى الله عنه فلا يد ما قيل انه يخرج عن الطائفتين  
من نشاء فيهم في الامتياز ولم يند لشر شركه الا ان ثبات الايمان التفسر  
للأعراض عن الشرك لا يوجب سيقه ثم قال الا وحبات المراد بالذرية

سعد

تجديد

حنيد

عصام



لومنون بالغيب من صد العقل الكتاب لانه ايمانهم بما عرفوه كالمؤمنين  
ايمانهم وان اولئك على ضدك اشارة الى القاطعة الاولى لان ايمانهم  
بمحقق الهداية الربانية واولئك هم المفلحون اشارة الى الثانية  
لغوا وهم بما كانوا يولفونهم وهم ايضا يولفونهم لانهم لم يشركوا ولم يتكروا  
والمشركون بالفرق الاول مجموعهم لاجتماعهم اذ هم لم يتكروا لكن فلا يبرر  
النقض من مرمع انه ممنور بينهم فبذلك دخل على حد بنو فلان قتلوا قتيلا  
وتقدم الايمان بالغيب المستغفب اذ انا وزمانا وعدم شركه اهل الايمان  
الكتاب ظاهر واما ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى  
ما كان ابتاهيم يهوديا نصرانيا وما يفرق **قوله** وهو قول ابن عباس رضي  
الله عنهما الخ لخرجه ابن جرير مستندا فلا وجه للبرود فيه والقول  
بانه ان صح عنه فهو تفسير للمؤمنين لا لغيرهم والاشارة الى ان صدق الايمان  
عنهم من غير ساقا قبل ظهور الاسلام والحقا بعد ادخل في الملح والفظ  
لا يقتضي البتة ايمانهم بالقرآن ان يبرأ بالوصف الاول كما يبرأ الثاني وعطف  
الاجتناب على العزم لزيد الصلح من ايمانهم وفيه ما فيه **قوله** او على المتقين  
هذا هو الوجه الثاني وهو مشاركة الاول في انما يريد فيهما بالذم في  
يؤمنون بما انزلنا لك مؤمنوا اهل الكتاب ولذا قدمه على ما بعده وقوله  
فكانه قال هكذا للمتقين عن الشرك الى اشارة الى وجه التغا في قوله  
المتعاطفين فان المراد بالمعطوف عليه من آمن من العرب الذين ليسوا  
باهل كتاب والمعطوف من آمن بالنبوة صلى الله عليه وسلم من اهل الكتاب  
وانما يتبع هذا مع ظهوره لانه قيل انه لا يقتضي الذين يؤمنون من آمن  
عن الشرك لتكوك التفرقة متقدمة للمتقين وهو تكلف لا صاحب الية  
وبهذا الظاهر لا وجه لما قيل هنا من انه لا معنى لاختراجه من المتقين  
مع انصافهم بالتقوى الا ان يحل على المشركين في غيرهم العطف عليه ليعتبر  
الحل على المشركين والمعطوف وكذا ما قيل انه كان على المصروفه ان يخرج  
هذا عن الايمان الذي بعده لئلا يفصل بين الوجهين المتناسبين بل جنبي  
فان الايمان من ان عطف الذم على الذم فتوسط العطف على المتقين  
بينهما لا ينبغي وقد لا يوافق الفاضل المحقق من ان العطف على المتقين  
انما يصح على تقدير الوصل وان الانقطاع لما يكثر من الفصل بالجنبي بين  
المتكروا والذين يؤمنون بالغيب ووجه اعني انك او بين المعطوف  
والمعطوف عليه باجنبي وهو الذي يؤمنون بالغيب ايضا وقد قيل ان  
هذا ليس بمنضم لانه المتناسق مرتبط بالمتناسق عند فليس باجنبي من  
كل الوجوه وفيه نظر **قوله** ويحتمل ان يبرأ الى اشارة الى المتقين ويحتمل هنا  
الى ان هذا التفسير غير ما ثور في ان من بنات الافكار واورده عليه قد سمر  
ان الايمان بالكتب المنزلة من ايمانهم في الايمان بالغيب **والجواب**  
بانه لا يفتننا بشا كرامة العزة واورده هنا بعض الابواب الخواشي وهو غير ملاق

تزيه

تزيه

سعد

الايمان بالكتب المنزلة من ايمانهم في الايمان بالغيب

خطيب

كلام

كلام المع رجة انه لانه بين هفتين المرات منه بالايمان بالغيب لا يمان بما  
مدركه بالعقل كالإيمان بالله وصفات جلالة واليوم الآخر والحواله والايمان  
بما انزل للنبوة وانزل من قبله الايمان بما يدرك بالسمع كالكتب وما تضمنته قبيها  
لغايها باعتبار المفهوم والصفات لان من قبل عطف ملائكة جبريل وهذا  
ان لم يرد على الشريف لعدم تفرغ النص من ذكره في كل من اوردته هنا من  
ارباب الخواشي والاعتيان بجمع عين بمعنى الذات اي ما صدقت عليه الاسما  
الموصولة في النظم مستند بحسب الذات متغير بحسب المفهوم والصفات كما  
سبقت في **قوله** ووسط العاطف له جوابين متوالين مقدم وهو ان العطف يقتضي  
التغاير والتخالف لا التماثل وبعده المشاهدة اشارة الى ان يجرى في الايمان  
والصفات باعتبار تغاير المفهومات ويكون بالواو والفاو ثم باعتبار تقارب  
الاشتمال في الخوال وقولنا الى الملك له نبت من قسمة من المتقارب والقوم  
بفتح فسكون اصلها الفعل ثم قيل للتمسك والتماس العطفية واما مقتض العرف به  
الملوك لعظمهم لهجرا ولا يتم فيقولون ما يمتون به لما عرف من عزائمهم والكتيبة  
المجنس بالناس المشاة القوقبية والمزدحم مؤمن مع الازدحام وهو التداخيل  
لصيق المجلس كثر ممن فيه ومنه استعير ان يحكم الغرما على المال والمزاد به  
هنا الحركة **قوله** يالهف الخ هو من شعر ابن زبارة النبي لطلب بعين شعره والذ  
لحارث بن عمام بن مرة بن ذهل بن شيبان وهو  
• ايا ابن زبارة ان تلقني • لا تلقني في النعم العازب •  
• وتلقني نشة في لجر • مستقدم البركة كالراكب • فالجاء بقوله  
• يالهف زبارة للحارث • الصاح والفاخر فالجيب •  
• والله لو لا ضيضا لي • لان سينا ما مع الغالب •  
• انا ابن زبارة تدعي • انك والظن على الكاذب •  
والعازب التسمية في المرحى والنصر لابل في تلقني حاضر او هذا تعريض له بان  
راعي بل لاستدني قومه وللجود الفصير للشعر وهو مدوح في الخليل والبركة  
بكتل الوحدة وتكون المملة يعني المصدر هنا وفيه اسم في الشاعر وقيل اسم  
امه كما في شروح الحماسة وما قيل من ان قول النبي انه اسم في الشاعر وهو الوهراني يا  
خسرة ابي واخي من اجل ذلك الصاح بالياء الموحدة المفيدة بهلطا ويكون معنى  
الايضا صياحا كما المسيح يتأسف على انه فعل ذلك وهو غائب فيقول النبي اذ ركبتك او  
انه قد رة لك في نفسه ويحور ان يكون ذلك كما وسينا ان تسمية سيف مضافا  
للتكلم مع الغير وقول الصاح الغائب التقاب اي مهي او هو من الكلام المستعمل بالاسلوب  
المستعمل في الغيب لصدقا صاحبه في جميع ذلك كما قاله الترمذي ولما كانت الغيبة  
تفتت الفارة والارباب يعقبا عطف بالفا وان كان مؤصفا فاما **قوله**  
على معق الخ متعلق بقوله وسط وعداة على الى ما وقع التوسط عليه من الوجه  
المخصوص به كما يقال بنت الدار على طينتين فيعدي على لاسلوبه الخاص كحققة  
الفاضل الذي في حواشي التسمية في تعدد والترتيب بعلي وهو بيان لان المتقارب



المفهوم والصفات وان الجمع المستفاد من الماطف وافق بين معاني الصفات  
المفهوم من المتعاطفين وهي في المعطوف عليه التصديق بما لغيب مع الاثبات  
بما زاد انه وفي كونه المعطوف فغلبنا التصديق بالغييب مع الاثبات بما زاد  
وفي التصديق بما انزل الله الى من قبله وقوله جملة اي جملا وهو منصوب  
بترغ الخاضع وعلى الحكاية وخصه بالاثبات كما مر الايمان بالله وخصه بالثبات  
والاخيرة واخواتها وذلك لا يمكن الوفاق على كونه وتخصيه وقوله والاثبات  
الحجج وروى معطوف على الايمان والضمير في تصديق قد يرجع اليه فثبت التعارض  
بينهما فثبت تغايرهما مما يوجب من الاول ان الايمان بالاول والجملي  
وبالثاني تفصيلي والثاني ان الاول عقل الثاني نقل والصدق العبادة  
الكبرى والى الما لثبات المفهوم من قوله يقتضون الصلاة الخ فان قلت  
الاثبات بهذه المصدق فرع الاثبات مما لا طريق له غير السمع لانه يعلم  
بالوحي والكتب المنزلة فعلى هذا ينبغي ان يقدم الايمان بالمنزلة على الاثبات  
بالصلاة والركعة **قلت** الايمان بما لغيب اعم واعظم ولحقا به  
لضيق المصدق اقوى ولذا جعله بعضهم دلالا في الايمان وينبغي ان  
به وقوله بغير السمع قيل انه في في الخبر ولم يأت به فيما قبله لانه لما  
قبله بخبرك بدينك بالسمع ايضا بخلاف هذا فانه لا يدرك ابتداء بغير  
السمع وفيه انه قد يدرك بالعقل فيعرف انه كلام الله بالاعجاز المترك  
بالعقل والذوق فتأمل **قول** وكرر الوصوف الخ جواب عما يقال كان يكفي  
فقد ذكر حفظ الصلاة بعضهم على بعض ويصوفاها اما عادة الموصول  
فما انزل بغير محتاج للتوجيه لما فيه من التغاير الحقيقي فلا يكون في علمه  
محتاج ايضا الى نكتة كما قيل والمراد بالقبيلين قسمي الايمان المذكورين في  
النظم والسبيلين طريقين الاثبات من العقل والنقل ووجه دلاله اعادة  
الموصول على ذلك ما فهم من الامتنان الى استقلال كل من الوصفين وانزل  
تغاير الوصفين منزلة تغاير النابتين وفائدة العطف كما مر من معني  
الجمع وقال قدس سرمد مع هذا الاحتمال على الاقالات الايمان بالمنزلة  
مشترك بين المؤمنين فاطمينة ولا وجه فلا وجه للمخصصه ممن اهل الكتاب  
والدلالة للافراد بالاعتقاد على ان الايمان لكل من يتطرق الى الاستقلال  
الى قول من قال قولوا امنا بالله وما انزل لنا وما انزل الى غيرهم  
صلى الله عليه وسلم فقد اورد فيه الكتب المنزلة من قبل ولم يقتض الايمان بها  
على الافراد وان ما ذكر في كلامهم بالاحقة ونسبوا بوقوعه على هذا انما يقع موثقة  
ادعوا للمؤمنين والاولا وهو كلف عن الصائفة الاولى فان اهل الكتاب  
لم يكونوا مؤمنين بجمع ما انزل من قبل فان اليهود لم يؤمنوا بالاجملي وما  
يقال من اشتمال الايمان على كل شيء انما هو بالنظر الى جميعه فاليهود اشتمل ايمانهم  
على الفرائد والتوراة والمناري اشتمل ايمانهم على الفرائد والاجملي مردود بان  
المفهوم المتبادر من اشتمال ما نحن فيه بثبوت الحكم لكل واحد وبان الصفات

الثابتة

الثابتة ثابتة لمن آمن بتماثل الكتاب فتخصيصها بمن عند ايمانهم يحكم وجعل  
الكلام من قبل حفظ الغاير على العام لا يلائم المقام وقد يربح الاحتمال  
للاوليات المتصلة في العطف للتغاير والذات **وجاد** بان هناك  
تفصيلا هو ان ادلة العطف ان توسلت بين الذات افقتت تغايرها بالذات  
وان توسلت بينهما الصفات افقتت تغايرها بحسب المفهومات وكذا الحكم  
في التاكيد والتبكي لا يخفى مما وان وقعت في محلها على سوا كان الحال على  
التغاير بالذات اولى فلا حكم في مثل زيد عالم وعاقل بان الحال على تغاير  
الذات لظهوره في وجه في الانية الكبرى على عطف الصفات بان وضع الذوات  
على ان يكون صفة فالظاهر عطفه على الوصوف الاول اعلم ان صفة اخرى للمنتزعات  
بلاقتهم مع ان ما تقدم من وجوه الترجيح شاهد له **اقول** المتبادر  
من التباين استقلال كل منهما الاستيلاء في مقام المدح لانهم لو تونك لخصه من  
كامل من الاشارة الى المصريح في الايات والحديث واما قوله تعالى قولنا  
بالله الانية فغيرها صار في عماد كرسى لفظا اما الاول فلان الخطاب للمؤمنين  
فلا يقتضي الايمان بكل منهما في الافراد وقوله قولوا ادع الى صفة فانه تكليف  
لقوله دفعة واحدة واما الثاني فلانه لم يوجب فيه الايمان والمؤمن بل  
جعل ذلك ايمانا واحدا لعدم الاستقلال فلا يرد نقصانها لا يقتضي الايمان  
المؤمن من قوله وبالاخيرة فهم لو فنون صدق فوج ما سمع الفرق  
الاول بالايان الكامل ودخول الحضرة في الايمان بالغييب دخولا  
اوليا صار في عنه بغير شبهة وانما هو يقتضيه باقل الكتاب وما  
كانوا عليه قبل الايمان بما انزل المتكافا ذاك لايما نعم بهذا علم كالايما  
غيره بل بالطريق الاولي ولما اليهود لم يؤمنوا بالاجملي وكون دينهم منسوخا  
حتى قيل للتراث اهل الكتاب ههنا اهل الاجملي فظفد اجب عنه  
بان الاجملي ليس يحتاج للتوفيق بل يميزه كما في الملوك العقل وغيره وسياقي  
بيانه او الكلام على التوزيع وليس خلاف المتبادر كما لا يخفى واما كون اقامة  
الصلاة وما معه مشترك بين القبيلتين فثبت الكثرة لاهلها لانه مذكور في  
الاول صريحا وفي الثاني التزام الاستسلام للايمان بما انزل الله وحصل  
الصفة الثانية دلالة تحت الاولي ومنسفرة بالذات كرفيع ظاهر الا ان يقال  
الايمان بالله وان كان اصلا لكن ظهر بوقوع سعادة المارة من استغناء من الكتب  
وحصل الايمان بالاحقة مقصودا اصليا من ملة الاسلام ظاهر فان قلت  
كيف يكون تغايرها باهل الكتاب والمفهوم منها ان الايمان بالاحقة حقيقة  
مختص باهل الفرائد دون اهل الكتب السماوية والصفة فالمستغناء منها ما خلاف  
حقيقة الحضرة وما غير صحيح فان اهل الحق من اهل الاسلام واهل الكتاب يقتدوا  
حقيقتها واهل الباطل منهم حيا كما في الملاحظة والمعرفه في كتبهم كذلك قلت  
قد لخصت هذا بغير المتفقين بان الكتب السالفة لم تتعرض لتفصيل لقول  
الاحقة فلذا ظن اهلها ظنونا فارغة بخلاف الفرائد الساطق بتفصيلها وبيانها

الخير ليس هو النور بل هو عينه



وفي شرح الطوال ان موسى عليه الصلاة والسلام الرزق المعاد المحتمل في  
القرآن كقوله النوراة وانما ذكره في حروف شقيا والمذكور في الاحتمال  
انما هو المعاد الروحي في قوله **قوله** او ظاهرا منهم الخ معطوف على قوله  
الاولون وضمير منهم لهم والمؤاندا الطائفة مؤمنوا اهل الكتاب والاول  
عام عطف عليه كمنه واورد بالذكري لئلا يشاء اليه في قوله تعظيما للظاهر  
الخ وفي نسخة بدل انشاء بذكر وهم بالعدل المهملة معناه دفع الصوت  
بالنداء يجوز به عن النظم ورفع القدر والنزغيت في ظاهر قتل وكذا ذكر  
جبريل عليه السلام وسياكل عليه السلام بعد الملائكة في مجرد ذكر الخ من بعد  
العام لئلا يشاء ان يترك الكتاب في الدخول في الاسلام وفيه نظر اذ الظاهر  
اشترط كما في النظم والافضل بانه باعنا لانهم يعطون لغيرهم مرتين  
وقد يكون في المعنوي والنسب في الفاضل كما قيل في افضلكم زيد فلا يرد  
انه لا يتم فيه النكتة المذكورة فيما استشهد به من التثنية على انهم لثمة  
كانتم لم يردوا في العام لئلا يترك نفيها على الخلق الراشدين  
لنبي الله عنهم والنسب في مجرد التخصيص لهذا الموضوع هذا الوجه  
والآخر قال قد مر من انه غير محاسب للمقام اذ ليس في السياق ما  
يقضي التخصيص فيه نظرا على ما مر وقيل في قول المص وذكروا الخ ما  
يدفعه فيه نظرا **قوله** والانزال الخ كون هذا حقيقة النزول اصل  
معناه مما لا يشبهه فيه وليس هو في الاقامة اصل ايضا كما توهم الا ان  
شاع في حق ما حقيقة فيه في ظرف اللغة فان كان هذا مراده لم يرد  
عليه شيء ويكون صفة بالذات للذات ولغيرها بالعرض مما لا يخفى عليه  
ايضا فاستعمله في ما اشاء وخوم بحاجتي في جملته الصل للمحال والوقوف  
على انه استعارة او جعل معنى او صلبا واطرها **قوله** ولعل نزول الالهي  
لمسا ذوات نزول القرآن عبارة عن نزول الملك المبلغ له كما يقال نزل الامير  
من القصر نزل به بعض خدامه وهذا المخرج من قول الامام حيث قال  
المادة من انزل القرآن او جبريل عليه السلام في السماء سمع كلام الله فنزل به على  
الرسول صلى الله عليه وسلم كما يقال نزلت رسالة الامير من القصر والرسالة  
لانزل واكثر كان المسلم الى عدو فنزل وادى في سفل وقول الامير لا يفرق  
ذات فان **قوله** كيف يسمع جبريل عليه السلام كلام الله عز وجل وكلامه  
ليس من الحروف والاصوات فلهذا احتمل ان الله تعالى يخاطبه له من حيا  
لكلامه بقدره على عباد من غير ان يسمع ذلك الكلام القديم فيسمع له كلامه  
صوت كما يري بلا كنه ولا يسمع الا شعر بوجه الله ويجوز ان يكون  
الله عز وجل خالق في الوحي المحفوظ كناية بهذا النظم المخصوص فلهذا جبريل  
عليه السلام في حفظه ويجوز ان يخاطب متواجا مقطوعا بهذا النظم المخصوص في  
جسم مخصوص فيتمثل في جبريل عليه السلام فيحفظه ويجوز ان يخاطب متواجا  
مقطوعا بهذا النظم المخصوص في جسم مخصوص فيتمثل في جبريل عليه السلام ويجوز

قوله  
قوله

له على ضرور قايانه هو العبارة للثبوت في ذلك المعنى القدام انتهى وانما  
عنه بقوله لعل وعادة المصنفين ان يعبروا به فيما يخرجوه للاشارة  
الى انه ليس كما ثور فلا ينبغي الجزم بانه مراد الله منه وهذا الوجه  
فلحظة ولذا ذهب بعض المسلف الى انه من المتشابهة بما في الخبر والنزول  
من غير معناه بكنية وهو الحق ان مثل هذا من التوقيفات الفلسفية  
لا ينبغي ذكره في التفسير كقول بعض الحكماء ان نفوس الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام ركنية لثمة فنزول على الاتصال بالملك الاعلى فينبغي فيها  
من الصور ما ينقل الى النفوس المنجزة والحسن المشرك فيرى كل شاهد  
وهو الوجهي ووجهها انما يتبع كلاما منظوما ويشبه ان نزول الكتب  
من هذا والتلفظ بالقاف والبا الاخذ بمتروكة وتلقية من المتلفظين  
وهو معزوف وفي نسخة فيلحقه بالتحسين والذوق في بصر الراوي وقد  
نظم منسوب الى الروح على خلاف القياس والمزاد يكون معروفا ان بلغ  
في قلبه من غير صوت واورده على يده غير صادق على ما نزل سبحانه واليه  
والاضحية في كماله **قوله** والمزاد بما انزل الخ معنى باسمه بحلته والاشهر  
ما شيد به الاسترواد اعلى الاعين بغيره فقد اعلى بكنية ثم اورد به ذلك  
مطلقا وقوله عن اخرها بمعنى اللفظها وقت ذلك تحقيقا للمزاد بحلته ما نزل  
وما سئل في حق وان لم يحك نفيها ونعتها وهذا هو المناسب للمزاد والافلا  
فلا يقال انه يجر حمله على ما انزل قبل وقت الخطاب بل ان مررت من  
مؤمن بكله لعدم القابل بالعراق وما قبل من ان الامكان بما سئل ليس  
الا ان حمله على الجميع اكل فلهذا انصرف اللفظ لوجه له وانما يكون الوجودي  
فالتقليد لا يفرق على كماله لان تليزم انه بواسطة ملك ايضا فمقدر على  
فيه **قوله** انما عزمت عنك بلطف اللفظ المبدأ في قوله ان المزل عليه المشرك  
لاقتضاه السياق والسبب والامر بتوبيخ المهدد وفلاح الكاملين عليه ولو قرعه  
في قلبه ما انزل قبل ولذا لا يمتنع على الاستمرار المقضي له وكان جميع  
التميز وقت نزول هذه الآية وتجهيزه بوجهين الاول انه تغليب الواحد  
نزول على ما يوجد وتحقيقه ان انزل جميع القرآن معنى واحد يشمل  
حقة من غير الماضي وما حقه الاستقبال فعبر عنه كما معناه بالماضي وكسره  
بعكس تغليب الموجود على ما لم يوجد فهو من قبيل اطلاق اسم الجز على الكل  
والثاني تشبيه جميع المنزل شيئا من انزل في تحقيقه المزل لانه بعينه نزل بعضه  
منظرا من انزل قطعا فيصير انزال مجموع مشتملا بانزال ذلك الشيء الذي  
نزل فيستعاد صيغة الماضي من انزال لانزال المجموع فاصح من انزل  
من لزوم الجمع بين الحقيقة والجاز في كل واحد من الوجهين ولا يشبهه عليك  
ان الجاز المرسل والاستعارة المذكورين يتعلقان بصيغة انزل وهذا  
بلا اعتبار لما قد تقدمت من نزول وقد تبين في هذا الشرح المحقق  
حيث قال يرد على كلا الوجهين اوله انه جمع بين الحقيقة والجاز ولا يتصور على

مير بادشا

سما



مجازي يعمد اليكون من عموم المجاز **ولحاج** بان الجمع هو ان شئ واحد  
باللفظ معناه المعنى والمجازي على ان كلامه مما مراد باللفظ وحدها اريد  
المعنى الذي كلف لغيره من افراد الحقيقة وذكر اللفظ وشأنها ان وجود  
اشتمال الايمان على التحالف والمنزف لا ياتي الا بالاحتمال في ذلك الوقت بانهم  
يؤمنون بالفعل بالسالف اذا الايمان بالمتروك كما يكون عند تحققه وان اريد الايمان  
بان كل ما نزل من نوحى فهذا كمال الازالة من غير حاجة الى اعتبار تحقق نزوله  
**ولحاج** بانة لما وجب ذلك وجب مقام الايمان عنهم بانهم يؤمنون  
بكل ما يجب الايمان به ان يتغير من ذلك سميما ولفظ قوله المصانع مستبني  
عن الاستمرار بلا اقتضا على المصنع وهذا ظاهر ان اريد بالذين يؤمنون في  
صطلو المؤمنين فان اريد مؤمنى اهل الكتاب فلا يخلو عن تكلف وكان وجه  
التكلف ان من آمن منهم الذي لا يعرف كما نزل حتى يتحقق عنده وجب عليه الايمان  
بما نبيته كما في نوحى وجهه على الناظر في فهمه مما هو اشك تكلفا منه وكان  
فيه كسر في ترتيب الكتاب فوقف تحت المنزلة فقبل ان وجهه ان ايمان اهل الكتاب  
بالثالث قد تحقق من قبل فلا يظن فيه الاستمرار وعدم المصنع وقبل وجهه  
ان بعض المؤمنين من اهل الكتاب لم يدرك جميع القرآن بل بعضه فلا يستل ان  
يحكم بانهم مؤمنون على الاستمرار في الكتاب حتى يتحقق تحت المنزلة لغيره في ان  
مطلبهم يدرك كطلاق المؤمنين على الاطلاق وان اعتبر الاستمرار ليرجع ذلك في  
الفرعيين وقبل ان لا يمتشي حينئذ المقدم من الخطا بانه لا يمتدحهم بجمعهم في  
الكتابيين في الايمان بكل واحد على الخصوص بخلاف سائر المؤمنين ولا نزوح هذه  
المقدمة من كونها في بعض من المراد في اهل الكتاب فكل كلف فان قلت في الايمان  
المطابق يؤمنون قلت لمطابقين كما انزل من قبلك وللمتنبية على ان المترقب  
كل من الاحكام المذكورة ايمانهم يتبعان في نفيها نزل بعينه وسينزل بما فيه فاقول  
مخالف للترتيب المتناهي ونبيد للمعنى ولو ذلوا لم يطابق الملاحة القرآنية  
واختصاصا **اقول** هذا اريد به ما ذكره في قوله وفيتيات التقليل  
باب واحد وما دفع به الشبهة لا يتلوا في مثل قوله صلى الله عليه وسلم ان  
عنه كما ان افة المقصود الاستعداد الى كل منهما استعدا الى الجميع من حيث  
هو حتى يكون كل منهما حجة او ما هو ظاهره في وجه الاحتمال واما الجواب  
عنه بان التجوز في مثله في المفرد وليس في اطلاقه استقلال وانما  
الاستقلال والتفصيل مستفاد من الشبهة فلا يصح فانه لو كان التجوز  
في عموم فان قيل انه تجوز به عن الشك في ولا تخفى عليه وان قيل تجوز  
به عن ان يكون كاشفة العينين للباصرة والذهبية ومثله للسر  
باب التقليل واقعا انه بمعنى صدر الخلفا من غير اعتبار تفصيل فيه  
مع ذلك انما اريد من هذا اكل انهم كما في التلويح وغيره اشترطوا في اطلاق  
اسم الجز على الكل ان يكون التركيب مقنيا له اسم على حده وان يكون  
الكل يعيد بعد ذلك الجز حقيقة او اذ عاد كالراس للانسان للقلع

للرس

المؤثر في هذه العين كذلك مع انما لم يعد تشبيه الجزم بالكل كما يلزم  
من تشبيهه الشئ بنفسه وهو كقولنا  
• وشاعر او قد اطبع الذي له • وشية الماء بعد الجهد بالبار  
والاستعارة الهمائية دون الكناية التي ايشا والية بقوله بلا اعتبار الحادة  
في الاستعارة والتعبيرية كماله في نحو ماشي المطول وفي كلام الكشاف  
اشارة الى ان يجوز ان يجعل من المشاكلة لوقوع غير المتحقق في محبة  
المتحقق وان ذكره بعضهم على انه من نبات افكاره لانه لا يقتضون  
الذكر ولو قبل ان المراد به حقيقة الشافي ويريد على الايمان بالمستقبل  
بدلالة المنزلة كان احسن من هذا **قول** هو نظيرة قوله الخ فكل  
عن قوله في الكشاف ويداير كلفه انما هو في جملة لئلا يسا  
ذكر من وجهه القبيح بصفة المنزلة لان ارادة مجموع الكتاب متبادرة  
بعد الاطلاق في خصوص ما وقد قد يكون من الامتداد بقوله موسى صلى الله  
عليه وسلم لا يقتضيه ولا ان لا يتركه بئذيه وبين كلمة وهو غير عوق انزاله  
بلفظ المصنع مع ان بعضه كان حينئذ متروقا فوجب ان لا يحد  
هذين التاويلين واما استعنا فقتله فغلبت المشوق على غيرهما لم يسمع  
في افعال التماخ على ان الكتاب المتوازية التكملة انما لم يسمع الا بعينه  
وانما قد انظر رجحا لله عما في الكتاب من جعل هذه الآية كاشفة الى  
جعلنا نظيرا لانه لا فرق بينهما في اخصا ح كل منهما الى التاويل في هذه  
المخرج له ولذا انك المفاضل في شروحه في قوله تعالى فاستمعنا كما نك  
انزل الآية اشكال فويقات السماع لم يتحقق الايمان تحقق انزالها الحقيقية  
فكيف يكون سبيله سبيل ما ذكره في جعله غير المتحقق بمنزلة المتحقق  
غايبا الاضرات الكتاب اسم المجموع فيجب ان يوازيه التبعين والتحمل على  
المفهوم الكلي الصادق على الكل والمحقق في حجب الشا ويل في هذه الآية ايضا  
ولم يمثل للتقليب ما نانا وانت فقلت لنا في من الاشكال ايضا وسياحي  
نفسير من الآية في حكايا وبيات قوله من بعد موسى جمع انهم من بعد  
عليه ايضا صلى الله عليه وسلم **قول** وما انزل من قبلك الخ معطوف على قوله  
بما انزلنا لك على قوله والشراذم انزل التكملة ولم يذكر الشريعة  
هنا كالتقاء بما في ضمن الكتاب الاشارة الى انهم لم يكن متوحدة وقوله بما  
بضمير التثنية والمراد ما انزل الية وما انزل من قبله وجملة بمعنى  
لحالاته كونه فرض عين اى فرض على كل احد بعينه ظاهر والمراد بالاول  
ما انزلنا لك والعلم به تفضيلا فرض كما انما اى فرض على بعض غير معين  
فاذا قام سقط عن الجاني لانه لو كان فرض عين سقطت عن مكانتها  
مع ما فيه من الحجج والمشقة وعدم تلبسها لكل احد وقال خلال المسئلة  
والذين في شرح العقائد العنقودية يجب على الكفاية تفضيل الالاشك  
الامثولة بحيث يتمكن بعد من ازال التثنية والزاد المفادين وارشاد

مير بادشاه



المتن شديداً وقد ذكر الفقهنا انه لا بد ان يكون في كل حد من مسافة  
الفقر شخص منصف بمكة العفة ويستحق المنعوب الذم ويحرم على الامام  
احكامنا في الفقه من مثل هذا الشخص كما يحرم على الامام فقه العبد  
عن العلم لطلوع النبوة والاحكام التي يحتاج اليها العامة والى الله  
للتشكيك من زمان انظروا في مقام العلم والمفضل في علمه كبريا بط الكون  
وتصديقه لربكاسة اهل العلم والتميز بينهم من عري عن العلم والتميز  
منه وسلا في ذلك بالحوال التي الظلمة سقيا الغضيل من كرامهم عند ظهر  
الله وقد مرتهم تدبيراً واصحابهم فربما الى جهنم وسكتت مصير  
الى الله انكروا ان في المتدبر كاخيه متمر بها الايام وهي كما هي  
وقيل انه لا بد من شخص كذلك في كل اقلية وقيل في وجوده في جميع  
الملا والمهورة الامتلاحة والعايش في فتح الخيم بكسب الفاسد الذي يعليقون  
به ان يبقون لانه من العشير في الجادة وهو في الامتلاحة مصدريه  
كالعيشة وقد يكون اسم زمان ومكان وقوله منعتهم من دفع البنا  
وكسرها ان يكفون قول ما يتوكل ايضاً بالاحكام على ما يحرم في كثير  
الموتول الثاني في معنى اقل الكتاب خاصة وما ذكره فيهم من قصر الايمان  
بالاخيرة عليهم مع ان جميع اصل الكتاب يؤمنون بالاخيرة ولو لم يخص  
بما ذكر في كل الفهم وصف الامتلاحة بنوعه والى العباد في الشارة الى ما سياتي  
في معنى اليقين ولما لا فهم بالرفع صطف على ما كانوا ولا يجوز على الجز على الجنة  
ومن قال بانه ليس من جنس هذا المذهب منهم قال انهم لا يذنبون ولا  
ياكلون ولا يشربون ولا يمتلئون ذلك بالرواج الطيبة والاصوات  
المستندة والستروفات غير لاجل الثناء والثناء وهي في عنيفة عنه فالحمد  
على ان المتراد بها ميان خاص لا يوجد في سائرهم **قول** وفي تقديم  
المصلة الى ان معنى ما في الكشاف وهو قوله وتعدى بالاخيرة وبنها  
لوقوتون على هم نقر بغير اهل الكتاب وبما كانوا على من اثبات امر  
الاخيرة على خلاف حقيقتها فان قولهم ليس يصاد رحوا ايقان وان اليقين  
ما عليه من الامن بما التذلل لتكلمه وما انزل من قبلك في ثباته كما تقدم  
المصلة وهي الحيات والمجروور وهو يفيد تخصيص ايضاً نعم بالاخيرة فان  
قلبت هذا المذهب فيضياً نعم يؤمنون بالاخيرة لا بغيرها وهو غير  
صحيح هناك وهو لا يفيد التعريف من المراد بغير الاخيرة  
المنفي عنهم ايضاً نعم بالاخيرة التي سببها اهل الكتاب فالمعنى ان ايقانهم  
مفصولة على حقيقتها الاخيرة لا يتبعها اهلها هو خلاف حقيقتها ففهم  
تعريفها ان ما علمت من اهلها ليس من حقيقتها الاخيرة في شيء الى ما هو  
خلاف حقيقتها كما انه قتل لوقوتون بالاخيرة لا بخلافها كمنية اهل الكتاب  
الثاني في تقديم المستند الثم الذي اخبر عنه بحمله لوقوتون وهو يفيد التفسير  
وان الايقان بالاخيرة من غير فهم لا يتجاوزهم الى اهل الكتاب وفيه تعريف

بان اعتقادهم في الاخيرة جعل محض تخيل فارغ فان الضمير المقدم والمزبل  
المنفي ياتي لافادة الحصر وصحة كذا لا لتفويها ايضاً كما خلق في المعاني في  
النظم وقصران وتقرينان لا فقر واحد كما قيل ونقوبيل رده في بروح  
الكشاف والمتراد بالبناء على خبر الاخيرة فوخر اكا قيل الا ان ليراد بيان  
الواقع هنا فان البناء كما متركون مقابل الاعتقاد ومصوغ الكلمة والبنية  
والاخيرة لان المحمول كانه مبنى على المؤمنوع كما يشهر به تغير المحمول  
والمؤمنوع ايقاناً وما نقل هنا من انه قائم بنا لوقوتون دون تقديم  
هم لان التقديم يكون من تلخيم واعتباره ليس به لانهم هنا لفض المكسب  
لانهم لو لم يتقدم وذلك لمدفد الحصر المدعي وقوله لمن صدقتم الى لوطيثة  
ما عطف عليه وهو المقصود على غير اعجاب بن زيد وكرمه وفيه لف ونشر  
مترتب لان قوله غير مطابق لظننا الى تقديم المصلة وقوله ولا صادر  
ناظر الى بيان لوقوتون وكجوز بعضهم ففهم ان يكون نشر على خلاف الترتيب  
**قول** واليقين ايضاً في العلم الخ قول علي بن ابي طالب المذكور في كتب الاصول في الكلام  
ان اليقين ثبوتاً للضرورة في فهمه عرفوا اليقين بالاعتقاد الجازم الثابت  
بحيث لا يزول بتشكيك مشكك المطابق للواقع وهو يشكك ولا يفي في الايقان  
عدم نظر في الشك والاشبهة ولذا لم يعتبر صاحب الكشاف غير الا ان الله  
المضرب في التلصوفة فذهب الامام الرازي والواحد كوجماعة ونهزم  
المصحة الله الى انه ما يكون عن نظره واستدلاله فلا يوصف به الضروري  
ولا على الله تعالى وذهب الامام الشافعي وبعض الامامية للخلافه وقالوا  
هو العلم الذي لا يجهل التفسير واليقان وقال الامام الشافعي في كتاب  
مقامات الصوفية اليقين علم لا يتكلم صاحب ريب على مطالب الفرق  
ولا يظن في وقت الحق سبحانه وقوله في مقدم التوفيق انتهى **قول**  
اذ كانت فنية طريقاً ومذمومة فكيف تغير من على الحد في النظر يقين  
بالاخيرة وقدم اطلاقه على الله على الاول ظاهر وعلى الثاني لعدم التوقف  
كما سمعته واما الضروري فقد قال الامام لا يقال بتغير ان الكل اعظم  
من الجزء وذكره قدس سره من غير ذكر المتراد بالضرورة البدئية الاولى  
فانه قد يفترق كما في شرح المطالع وان كان الضروري بعينه جميع اليقينات  
وهي الحدسيات والمتواترات والمعنويات الظاهرية والباطنية  
كالقرينات والاوليات وهي حقائق مجردة وظهر فيها كلف في الجزم  
بنسبتها والمتراد بالاستدلال بما ينفي الشك والاشبهة ان يكون قابلاً  
لذلك في حال من الاحوال لا يلزم كون ذلك بالفعل او ايمناً فيدخل بعض  
المشاهدات اذ قد يرد عليها الشك في عين المتقين عين ما كان مستقناً  
فستقط ما سمر من انهم فسروا اليقين بالاعتقاد الجازم الخ بما تشكك الضروري  
والمعروجه الله نقر عبارة الكشاف فوقع فيما وقع الا ان فقالت له معنياً  
وقد ايد هذا بانصرح به في الاصل حيث قال اليقين مشترك بين معنيين

طبي  
مشيخ زاهد  
سيوطي



الاول عدم الشك في طلاق كل ما لا شك فيه سواء حصل بلفظ او غير بلفظ  
 عقل او ميتا او كوجوده كذا او دلالة هذه الانهاوت قوة وضعفا  
**الثاني** وهو ما صرح به الفقهاء والصوفية وكثير من الحكماء وهو ما لا ينظر  
 فيه الى الحرير والشك بل الى الغلبة على القلب حتى يقال فلان ضعيف  
 اليقين بالموت وقوى اليقين باثبات الرزق فكل ما طلب على القدر استولى  
 عليه فهو يفتن وتفاوت هذا قوة وضعفا ظاهر ومتاقل علميا انما  
 متاقل لما ذكره في تفسير قوله تعالى انزلنا من السماء الحديد ليقضي  
 لغير اليقين فان علم المشاهدة المتواتر اليقين فعمل المشاهد المحسوس  
 يقينيا وهو من الضروري فما فرض نفسه فليقرن لوانما على القول لغير ظاهر  
 واما على المخاروة متاقل فمعنا فان الشك في قبوله يكون يقينيا  
 فاذا شهد وما ضرورت انتقال اليقين من العلم اعلى من الاولي  
 والمعلوم شح واحد لقوله متعدد كاخوالاخر في الدنيا والاخرة غائبة  
 ان في قوله اعلى مراتب اليقين اشبه على انه بمعنى اعلى من جميع مراتب اليقين  
 كيوشف احسن اخوته وظهرت الفرق بين اليقين والامكان وهو قال الجوهري  
 لجهالة التقين العلم وزوال الشك يقال منه يقنت بالكسر يقينيا وايقنت  
 واشتققت كلها بمعنى وما ذكره المصنف لانه مظا قوله ولما في الكشاف  
 فتدبر **قوله** والاخرة تانث الاخر لخراسم قال من كثر الشك في معنى يخر  
 وان لم يتنقل او يسمع من العرب كات الاخر فبفتح الهمزة تفضيل منه والاخرة  
 صفت في الاصل كالتنبا فانها فعلى صفة ايضا من التناو وهو القرب فقلت  
 على ما يقابل الاخرة قال ابن خنيس الغلبة تكون في الاستماع كالسنة على الكعبة  
 والكتاب وفي الصفات كالرحمن وفي المعاني كالخوض بمعنى مطلق الشروع  
 غلب على الشروع في البطلان خاصة وقد ورد في بين ما غلبت ما لصفاته على غيره  
 معين لكثرة خبره عليه وبذلك يخرج عن الوصفية في الجملتك كما ان الزمان  
 والمكان لا يتصل الصفات فوضع لمعنى قام بذات غير معينة وبين ما لخر  
 مجرى الاستماع كالجرح والابطح كذف الموصوف وعدم جريه على كذا  
 بنياد منه الذات فصاحب الاستماع الجارية ومنها ما استندت غلبته حتى  
 الحق بالانفلاق وما لم يصرف لما قد يلحق اصله فيوصف به وقد ينزك  
 كبقايات التاخر والاخرة والحكمة الدنيا الا انه قلنا ان اقرره قدس  
 سره تبع الغير فيه وقال الفي الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له  
 فلا يخرج منه مطلق الوصف بل عن الوصف العام فلا يظن على كل ما وضع  
 له ولا ينسب الموصوف فلان يقال قبيح ادهم وفي حواشيه الشريف الشريف  
 ان خصوصية الموصوف فصارت بالعلمية والظنة في مفهوم الوصف مع ملاحظة  
 انما في مفهوم المشتق منه فلا يخرج لجزاؤه على غير ولا على عينه ايضا اذ  
 يصير معنى ادهم فنيديع به وهذا منه ليقضي امتناع لخر ايه على الموصوف  
 وما مر عنه يقتضي جواز فبين كلامه تعارض ولنا اعتراف بعلة واجب

بان

بان ما هنا هو الواقع في نفس الامر واما شدة لعدم الاعتقاد بالنادر وقتر له  
 منزلة لعدم فلاقتا من وهو تفتيح وبال **والثالث** لاقتراض من اسما  
 فان المذكور هتأ طلب الوصفية وتمت غلبة الاستمارة والفرق بينهما  
 ظاهر الا انه من الفصيل الثاني لانه يستعمل من لم يخطر بباله معنى  
 المهمة اصلا فلا يجزي الا على خلاف الامتنان بضرب من التاويل كرجل لم يد  
**قوله** فقلت كما انما فقلت بفتح اللام وتخفيفها والدنيا حقيقيتها  
 ما على الارض من الهوى والحجوة وقيل كل الخلق من الجواهر والاعراض  
 صتا قبل قتها ما التاخر وهو التراجح وتطلق على اختلافها مجازا وهي صفة  
 من التناو الى القرب لسببها الاخرى او لقرينها من الزوال كونها  
 صفة للذات ليس بلانم فقد وسعت بها النفاة ايضا كقوله تعالى ه  
 ينشأ النشأة الاخرة وقد نفاها في الدنيا كقوله ولما لا افرق خير  
 اى ذوال الحكمة الاخرة وقد يقال لاخره بالاولى كقوله له الجهد في الاولي  
 والاخر **قوله** وعنه فاعلم ان الغنم منا نقل حركة الهمزة الى الساكن  
 قبلها واسقاطها وهو نوع من انواع تخفيف الهمزة المفردة وهو لغة  
 العرب لخص بربانية ورتن شرطه كما في كتب القراءات وفعله النفاضي  
 هنا فقل المراد عن فاع منه مخالفتنا لان يقال انه ظفر برؤيته  
 عند فقرة الواو اذا صحت فتمت غيرا رضه كما فصلت في العربية يجوز  
 باطرا اديا لها منق كما قيل في وجوه جمع وجه لوجه واما التاويل الواو هنا  
 همزة فلجمعا ورتنا المصوم اعطيت حكما وهو من لكام الجوار كما قيل قد  
 يؤخذ الجار فظلم الجار على ما فصلت في حاشية كتاب الحضانة واستشهد  
 له بما ذكر من البيت ومحل الشاهد في الموقدان وموسى فانها روي بالهمزة  
 كما صرح به ابن عيني والسنة من فصله طوليل من الوافر لخرير مدح بها  
 هشام بن عبد الملك اولها

- عفا الشراك بعدك فالوحد
- ولا تنسج لحد نرجد يد
- نظرتا انا رجعة هل تراها
- ابعدها لسنوك ام هو
- لحبت الموقدان الى موسى
- وجعلها اذا ضاها الوقود
- تغرصني الموم لنا فقلت
- حفاة اى من حال سريد
- فقلت لها الخلف غير شك
- هو المهدى والحكر الرشيد
- هشام الملك والحكم المصطفى
- يطيب اذا نزلت به الصعيد
- ليعة على المسربة منك فضل
- وتطرقت من مخافتك الامود
- وان اضلال الغنم فوكه
- اصباهم كما لقتن شوك
- واما من لظا عكروا فمضى
- وذو الامنعاك يخضع مستفيد
- والقول بان الشعر لاجزى جنة الدهري غلط لانه ان هذا القراء معزوة
- له وموسى وجعل ابناءه والشاهد في موضعين كما مر والام في قوله لحبت
- لام الغنم وحبت فعل حاضر اصله حبت بزنة كرم فاوغر وكوز فنه نقل صفة

ومنها

ومنها

ومنها

ومنها



العمارة التي تكون للعلماء من جهة واحدة وما على الاصل من اللغة وقد ورد  
بالوجهين هذا النبي وظهر كما في كتب العزيمية وهو افعال من المستخرج معني  
ما الحية وهو جمل من حركته وكذا المربوط بقدم بقدم القسمة والنار  
نا والقرى او الشرف قبل والاولى اولها التي تخرج بها وكفي باصفاة  
الوقود عن الاشتغال والوقود بضم الواو مصدر وبالفتح ما يوقد وقد رواه  
هنا وسوي وجملة عطفها بياك او بكون من الموقد من المشي الواقع فاعل الجب  
كذا قالوا في الظاهر من موسى ضاهوا المحصور بالمدح واغترابه معروف  
واذا ضاهاه بكون من موسى وجملة ايضا كقولك تكلموا في الذكر في الكتاب من ربي  
اذا شئت قول **قوله** والجملة في موضع الرقع الخ اولئك منبتة لغية في الحار  
والمحور وجملة الجملة اما مستانفة واما متضمنة للمعنى الاول والثاني فحوا  
ان يكون اولئك واحد مخبر او على هكذا حال ان يكون اولئك بدل من الذين  
والظرف وخبر اولئك اسم اشار به يحيد وكقوله في قوله الاول والفرق  
بينه وبينه اولئك الحار والمحور وكلام المرحه الله ظاهر في عن الشرح  
وقتيده بالفصل لا يفتل الموقد لغيره من كالمستور وقول **قوله** سخر لغيره بعد  
خبر عن لفظ الجملة بعد عن قول الزمخشري الذين يؤمنون بالغيبيات لقوله  
لهذا المؤمنون اشاروا الى ما في من الاحمال وان عند من له بانة اقتصر على الاقرب  
واشار الى الوجه الاخر فيما يعارضه لانهم وافيد ولا وجه لما قيل من ان قول الموقد كان  
لما انما يتنطق في غير مسلكه كما لا يخفى وهذا ايضا وان كان علم متامرا لانه ذكر  
لوطيظا بقره من تحقيق الاستدلال واحدا للمؤمنين وان قيل الاول بدون الثاني  
كعكسه لكنه لما كان فضال الاول يستلزم فضال الثاني بحسب الظاهر لا يفتل المعطوف  
عليه وان المعطوف ترك لظهوره لان القرينة العقلية قائمة على المراد مع ما في  
من لا يشار الى ان الفضل والاول بالذات اما يعلق باحد الموصولين والثاني يفتل  
بنته وفي التعريف بالموصول لطف كما مر **قوله** وكأنه لما قيل غير بكان اشاره  
الى انه امر من غير محقق اي انك اخصهم بالهدى فقط او بالهدى والايهام بالغيب  
كانت عليه الام الجارة تشتمل على الواسع بالهم الخ فاجيب **قوله** بقوله الذين  
الخ اي جعي مما لا يستحقون ان يلفظ بهم ويحطوا بالكره العجل والاحمال لانهم  
استحقوا ذلك لغا غيرهم واعمالهم فالتسبب تلك الاوصاف ولا يخفى عليك ان قول  
المصنفين بذلك لغيرهم فالمراد به هذا اهل التقوى وهذا اهل المنكرين المؤمنين  
بالغيب وكذا قوله الذين يؤمنون الخ محتمل للموصولين والثاني فقط لعدم ذكره في  
اصلة المؤمنين فاجعل ليشارة اشارة اليه من الوجهين وان اقتصر على الموصولين  
في قولك انه لما قيل الهدى المنقري لانه العارة في مشتق التوا الخضوع كما في  
كان الوصف هو كذا فلا يرد عليه ما هو صفة مائة كما في شامل الوجهين وما ذكره  
فاصل جمل الذين يؤمنون بالغيب فقط منبذ افيحتاج الى ان يعنى من له  
مخالف من ان في جمل الذين الثاني منبذ تكلف لا يفتل المحققون ولذلك لفرق  
الزمخشري واشار في تعريفه الى انه محتمل الاحمال والجمع اخذ في صدر كلامه للايجاز

خبر

اشارة

اشارة الى جوارحه وتزكفي التفضيل والبيان ايما الى انه غير مضمون عند لان الموقد  
الثاني ان اتخذ بالاول حينئذ بحسب الذات فحقة ان يجزي على ما جرى عليه الاقل  
فان قطع وجعل منبذ فان لم يجعل المخصصا حاصل من فعلق الحكم بالوصف  
الذي ينضمه المنبذ انما يربطها بما ذكره فقد قطع عن حقه وصتيع فالثاني  
الاستيعاف بلاد ايج مع تكراره وان جعل تعريضا به كان فالثاني مطلقا به يرتكب  
بما خلاف الظاهر والوجه فيه انه لما عبر عن المؤمنين بانهم كما معون في  
الايهام بين المنكرين قاتلهم بهذا الاغنيا من افراد باحدهما وهم كما راقه  
الكتاب فمر من بانظنهم انهم على الهدى فظن كاذب وطبعهم في نيل الفلاح  
تخييل فارغ ومقتضى الكلام ان الكتاب هدى للذين آمنوا به والذين لم يؤمنوا به  
ليستوا على هدى وان ظنوه ولا فلاح وان طمغوا فيه فاجعلت ان حوس المعنى  
وان تقابلت في اثبات الايمان وسلبه وتوافقنا في الظرف لتيسر على حد  
تكرار العطف منهما فان الاولي في وصف الكتاب بحال الهداية للمؤمنين  
به والثانية لسلب لاهند اعتر طائفة اخرى لم يؤمنوا به ونيل المعنى  
على التفرقة ان الكتاب هدى للمؤمنين ولست هدى لمن عداهم فاجعلت ان  
منبذ لسبب ان غاية التناسب وفتيات سبب كون لست هدى لغيرهم ليعرف  
كامل له فلا يفسد ما مر من او متافعا لافان لاني منبذ بعضها بقصفا خلاف  
سلب الاهداء اعتر لم يؤمن به لما فيه من الاشارة الى كماله وان اختلف  
الموصولات بالذات كان الاولي والثاني ان تعطف على الاول نفسا للمؤمنين  
فان جعل منبذ ابلا تعريف فقد ترك الاولي بلا سبب وفان ايضا كتبت  
الشوا اللمقدرة وكان التفضيل المستفاد من المعطوف متافعا في الظاهر  
لما استغنى عن المعطوف عليه وان قصد التعريف كما في اظهور ولم يكن التخصيص في  
المعطوف مفسورا بل مستلذا الى التعريف فيتعين ان يكون بالنسبة الى الركن  
بهم والحال في العطف كسلف وجعل الواو اعترافا منبذ في الظاهر وهذا  
زيدة ما حققه شراح الكتاب وارتضوه **وفيه بحث** لما سياتي مما  
باية ولانه اذا عطف على اول الكلام من قوله المراد على انه من الاول الى  
في وصف الكتاب وكماله والمعطوف عليه في صفة من امر به وبما في من  
حيارة خيرا لدار من كما اذا قلت هذا كتاب السلطان والذي منبذ في الخبر  
والامكان فان المتناسبة بين الرسالة والمرسل اليها لم تكن تامه فليت  
بحفية وانما هذا من جمل صفات الكتاب وما بعده بان يعطف  
على جمله هدى للمؤمنين كما صرحوا به واما قولك العلامة في هذا الوجه انه  
يجعل لخصاصهم بالهدى والفلاح تعريضا باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا  
بهدى الله عليه الصلاة والسلام وهم طائفة انهم على الهدى كما معون في نيل  
الفلاح فقله ثانيا انه لدفع التكرار بين هدى المنقري وعلى هدى لان اول  
لوجه من صفات الكتاب ولتوسل ما له فليس كما له ان كسر هاد في الخبر حتى  
يلزم انما التيسر بصفة كمال بل ان معناه لانيالوك هدى وفلاحا بصفة

خبر



وانظر في الكتب السالفة وتخلصنا منه لاننا نافع سواء وكونه بصفة كمال  
اظهر من ان يخفى واما جعله من عطف الفضة من غير ملاحظة خصوصية  
فيا بانه ان الانسب حينئذ عطف على ان الذين كفو واعليه كما في ان الانوار  
لغيره وان النجاة رلغ في حيزه كما في الكشف **قوله** ما بالهم مضوا بذلك الخ  
الثالث يكون بمعنى القلب والظاهر والشان والحال والمراد الاخر وما  
اشتمها متيخضرا وممتد او بالظن خيرا او مشتدا الى ما الشان والحال  
الذي خصصهم فخلت خصوا منسرة ولو عطف بيان او بديل من البال  
او حال وذكر الفاضل في سورة العنكبوت انهم حال لا غير وانها لا يجوز  
ان تراها بالواو لانه لم يسمع كما في قوله ما بال عينيك من الكمال ينسبك  
واعترض على الرخصه في قوله ما باله وهو اسن ويرده قوله جرب  
• ما بال كمالك بعد الحام والذين • وقد عدا ان شئت حين لاح  
وسيا في متاختلفه ان ساكنة اذا اقتضاة الحال وخصوا مبنى بالمجول  
واهم قوله بذلك لما مر وقال قدس سرى اي ما بلغه محققين بذلك  
وهل لغيره لخاصه فسال السؤال الى انهم هل يستحقون ما اثبت لهم  
من الاخصاص والجواب مشتمل على هذا الحكم المظلوم مع تخصيص موجه  
وقدمت فتيا الى الهدي في نتيجة تقوية للمبالغة التي تضمنتها كثرة  
كانه في مثل هذه مستحقون للاخصاص والسببية لذلك الاوصاف  
التي رتب عليها الحكم فاستغنى عن تأكيد النسبة ببيان علمها وقد  
يقال المفسود من السؤال هو السبب فقط اي ما سبب لخصاصهم  
واستحقاقهم الا انهم انما يربون في الجواب مرتبا عليه مسببه فان ذلك  
او مال المعتبر في السبب والخاصة امتدادا الى تأكيد الجملة وتماثل  
فصده بمجموع الامرين اي هل هو لخاصه بذلك وما السبب فيمكن  
يكونوا لذلك وقال في شرح المفتح فان قلت اذا قدر السؤال  
هكذا فما المنفقين لخصوا وما بالهم لخصوا كانت معناه اي اسباب  
تاخذت في شانهم حتى استحقوا تلك الهداية ولخصوا بها فكان سؤال  
عن السبب فلا يظن بغيره الجواب اذ لا دلالة له على السبب قلت  
الكلام السابق مشتمل على تفصيل السبب الا ان السامع لم ينتبه له  
ففيه علمه ليجر الاشارة الى التعلق ذوات المنفقين باعتبار  
مميزه من تلك الصفات حتى صاروا كالمسوس واليه اشار بقوله  
واجيب الخ واورد عليه ان بيان كلامه تعارض فانه جعل هذه العبارة  
في شرح المفتح سؤال عن سبب الاستحقاق وهذا جعلها سؤال الاعتراف  
وجود الاستحقاق وجعل الجواب لاشتماله على علة الاستحقاق  
مشتغيا عن لنا كيد وهو وان كان معقول المعنى غير معروض في بيان  
اهل المعالي ان الجملة اشتمت وهي من جملة المؤكدا ان عند **قوله**  
ما في شرح المفتح هو الحق الحقيق بالقول لان منطوق السؤال الذي قد

فان في  
غربية

صريح

صريح فيه بل لا يحتمل غيره بوجه من الوجوه وقد يقال ان ذكر الوجوه  
المحتملة التي تضمنتها كلامهم واقتصر في شرح المفتح على ما هو الحق عندك  
فتدبر **قوله** فاجيب الخ اورد عليه انه اذا اضل الموصول الثاني تكون  
الجملة مقطوعة على ما سبق لا جوابا لسؤال والا حيا الفضل ورد  
بانه لا يرد عليه لانه قوله اجيب الخ ينادي بان مترادفه بيان حاصل  
المعنى على تقدير مضمولة الموصول الاول وخصاص الجواب لان تمكنهم  
من الهدى واستغنى عنهم علمه بتوفيق من ربه متميزين عما سواهم  
خصمهم بهداية الكتاب على الوجه الاتم وقد عرفت ان ميارا نشا ملة  
للوجهين الا ان ما ذكره بناء على ان ما وقع في نسخة كاحكاه وهو واجب  
بقوله الذين يؤمنون بالغيب الخ والذي عندنا الذين يؤمنون في  
فقط بدون ذكر الغيب فالانوار ما قاله وان كانت انوار تكون  
استنبا فافضلها الكلام المتشابه كما ذكره في المعنى ومثاله بقوله  
تعالى كذبت لكم ونفرت في الارحام ما نشاء وكولا ما كالتسليم وترب  
الذين فيمن روع الا ان المراد به الاستتياف الخوي لا البيا في كماله  
ومن هنا ظهر حسن منبج الرخصه اذ ضعف هذا الوجه واخره  
والمعجزة لله كما خلطه وقع في ما وقع في **قوله** والافاستيناف الخ  
اي ان لم يجعل بعد الموصول مضمولا فوسلا ما قبلها فاجعل خصيصة  
مستتافه اما استتيا فاجوبا لا يقدر في سؤال اصلا او ياتي  
وفيه نظر ذلك كانت ما قبله مستلزما له فهو مستفاد منه وفيه  
حتى كانه نتيجة له كانه تتهما كمال الاتصال المقضي لترك العطف  
والمراد بالاصحابها وصف تبه الكتاب وبالصفات صفات المؤمنين  
الذات عليها بالموصولين فلا يرد عليه ان كونه نتيجة له من جهات  
الفضل بل هي مقتضية للربط بالفا وهذا غلط عن قول كانه بالتركيب  
اي الكلام وفي نسخة كانهما اي الجملة **قوله** او جواب سايل قال الخ هو  
معطوف على قوله نتيجة اي ما سبب لخصاص المؤمنين هذه الصفا  
هدى الكتاب الكامل فاجيب بانه تمام رسوخهم على كمال الهدى  
منه تعالى والهدى منه توفيق واعانة بلا مرتبة والظاهر ان يقال  
في تقريره ان سبب لخصاصهم بالانتفاع بهداية الكتاب انه تعالى  
قد ربه في الارل سعادتهم وهذا ينهم فجب عليهم مطبوعة على الهداية والتميد  
سعيد في نظريته لاستيما اذا انضمت اليه الفلاح الاخرى الذي هو اعظم  
المطالب فينبذ فع ما قيل عليه في شرح الكشاف من ان هذا مجر له مال  
الظهور ان ليس لهذا السؤال اعنى المستقلين بهذه الصفات قد لخصوا  
بالهدى زيادة توجبه ولا للجواب بان لخصاصهم بالفوز بالهدى  
غير مستند ولا مستبعد كثير فايد وزيادة بيان بل اعادة الدعوى  
يعني ما كذا ما قبل من انه لا رجة للسؤال لان الاوصاف التي لخصرت

سير بادشاه

عنه في

سعد

سعيد



عليهم مقتضية لذلك الاختصاص اقتضاه ظاهر الكون المشاكلة كنفذ فقل  
اقتضائها فسأل فلذا الجواب باعادة المدعى بعينه نبيه على ان التامل  
فيه يرفع مؤونة السؤال لانه غير وجه النسبة بين الهدى  
والمتقين وزيد المتزعم بالنتيجة دفع البشاعة التكرار وهذا  
زبد ما قاله العنقلا لاجل المدق في الكشف وعلى ما ذكرناه لا يرد  
ما قالوه نعم هو خفايم لاننا في مخرج حوته وسياكك عن قرب  
ان شأ الله تعالى ما ايتى لصدرك وتبرعتك وقت الضمان المعنى  
الشرعي للمستوى مشتمل على الجواب ومقتن عن السؤال فتدبر **قول**  
ونظير لحسن التزديد الخ هذا خلاصة ما في الكشاف حيث قال  
اعلم ان هذا النوع من الاستنباط يجرى نارة باعادة اسم استؤنف  
عنه الحديث كقولك قد لحسن التزديد زيد حقيق بالاحسان وقارة  
باعادة صفة كقولك لحسن التزديد صدقك القديم اهل لذلك  
منك فيكون الاستنباط باعادة الصفة احسن وابلغ لانطوائها  
على بيان الموجب والخصم وتعد السكاكي وغيره من اهل المعاني قال  
المحقق يعني النوع المشتمل على اعادة ما عنه الحديث جوابا عن سؤال  
سبب الحكم بخلاف النوع الذي لا يكون كذلك كقوله  
• قال وكيف انت قلت قليل • سهد اثير وحز في طويل  
فان قلت الاعادة باسم الاشارة من اية قبيل هذا النوع قلت  
الظاهر ان من قبيل الاعادة بالصفة لانه اشارة الى الموصوف بالصفات  
لا الى نفس الذات فالاستنباط ههنا سواء وقع على الذوق او على اريك  
وارد على الوجه الاصح لكن الثاني لا يزيد على اعادة الدعوى وزده  
المدقق وقال اراد ان يجواب عن سؤال استحقاقه لما نسب اليه فاذا  
قبيل الحسن التزديد بلغة انه يقال هل هو حقيق بذلك فان الجواب  
اسه فقد ترك تأكيد الجملة على خلاف مقتضى الظاهر وان الجواب يذكر صفة  
افا الحكم المطلوب مع بيان سببه القارئ مقام تأكيد وليس كما ترى  
لانه اذا قيل سبب الاحسان التبرع واستحقاقه امارة كان ذلك طلبا  
لمقتضى سبب مخصوص بعد العلم بان هناك سببا في الجملة فلا يصح  
في جوابه زيد حقيق بالاحسان اذ لا يفهم منه سبب مخصوص صلا وقد  
ينوهم انه على الثاني من اعادة الاسم ولذلك كان مخرجها ويدفعه  
قوله فاجيب الخ وقوله وفي اسم الاشارة وقال في جوابي المطول ان كلام  
مخجل فان الحكم المشتمل في المثال المذكور هو لصان الخطاب التبرع  
وليس يرد ههنا سؤال الامن المأطوع عن سبب لصان كنه وهو العلم من  
غيره سبب افعاله الاختيارية بغير مقتضى ذلك اذ اني اراد  
ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك لكنه عما نحن فيه بمنزلة الصواب  
تقديره هو حقيق بالاحسان **اقول** هذا تخيير في البصيرة في التقاد

روى على المحقق

فان

فان مذكوره قدس سره من الايراد وادع عليه ما اوردته ورذت بصاعته  
التي فيحتاج الى ادعاء النسيان او قصد الامتنان وان كان من سماع فيها  
صح اقتضاها فتم اذكرة الفاضل ويقولنا الحسن التبرع على ان يكون لحسن  
ما صليا بجمولا لا مناهرا معلوما وقت رجوعه هو فنية فادعاء ان  
غير صحيح غير صحيح كما لا يخفى فقولك بعض الفضل انما يكلف في دفع ما  
اوردته الشرع ونحوك يجوز ان يكون التايل هو السامع لا المخاطب  
فيكون الاستنباط جوابا لسؤال المحيدين لا وجه له واما ادعاء  
انه تكلف فكانه نشأ من الخطاب في قوله صدقك اذ هذا يقتضي ترك  
الخطاب وان يقال صدقني ونحوه ويوجه بان السؤال لعدم التفرغ  
به ليرى نظر التبرع على اوله وقد اوردته مناهرا بعض المناظرين  
على الاكشاف في سورة الفاتحة ومترما فيه ثم ان ما اوردته قدس سره  
هنا مندفع ايضا بان السؤال عن سبب الاحسان لا الاستحقاق  
والاحسان فلا شك في ان كونه حقيقا به سبب معين مرت اسبابه  
غاية الامتنان وهذا السبب له سبب ولا يرد فيه على ان كونه  
ان قوله احسن التزديد ليرصد به فائدة الخبر لانه من لغو القول  
بالإزها وهو علمه بذلك فالسؤال المقتضى من الخطاب سؤال عن علمه  
ومعرفته انما من غير نسيان ولا امتنان كما لا يخفى على القطر  
السليمة او يقال ان هذا السؤال يلوح به عرض الكلام من غير نظر  
لبايل معين والنظر لثله تكلف بغير نكفات لخبري الا ترى ان ما  
في هذه الاية الكريمة لا يصح ان يقدر السؤال فهمها من ربا الكلام  
وهو الله مسبب الاستجاب العالم بساير الحفقات والامن المأني  
المير الكلام اولا وهو النبي عليه الصلاة والسلام والمؤمنون لعلمهم  
بانه لا يسأل عما يفعل مع ظهور ذلك عندهم ومن عداهم لا يسلم  
المداين من اصلها فلا يقال عن سببها ولذا لم يردج عليه المفسرون  
فتدبر تشرشد **قول** فان اسم الاشارة ههنا الخ في الكشاف في اسم  
الاشارة الذي هو اذ لك ان ان كان ما يرد عقيبها فالمدكورون  
قبيل اهل لاكتسابه من اجل الفضل التي عدت له وكاف  
ولله صعلوك مناهر وهمته ثم عدت له فضلا لانما منة ثم  
عقب تقديرها بقوله  
• فذلك ان يهلك محسنى ثناؤه • وان عاشر لم ينفذ ضعيفا مدتما  
قال قدس سره في الشارح المحقق قد توهجت الاميدان المذكورين  
مما اذا وقع الاستنباط على اولئك والصواب انه حال على الاوجه  
الثلاثة وذلك ان اتما الاشارة حقا ان يشار بها الى محسوس مشاهدا  
والى ما يتركز في تميزه وظهوره ولما كانت الصفات المتجزة  
على المتقين متميزة فتم عاجلة اياهم كما هم حاضرون مشاهدون وضع

بني

روى على الشرح



اولئك مؤضع الضمير اشارة اليهم من حيث انهم مؤصوفون بما كانوا قبل  
 المتميزون بتلك الصفات فيكون الكلام من ترتيب الحروف على الاوصاف  
 المتناسبة ويفيد العلية بخلاف الضمير فانه واجع الى الذات ولتبر  
 فنه ملاحظة او صافها فان قلت قد تقدم منك في قوله لكون  
 الخطاب اول على ان العبادة له لذلك المتميز ما يدل على ان في الضمير  
 انما في الجملة وسياق الكلام متناهي فيه قلت اذ جعل التنوين  
 في انما انا على التعظيم زالت المناقاة التقي وفي شتر حمل المفتاح انه من  
 اللطائف الداعية لان يورد اسم الاشارة للتشبيه على ان المشار اليه  
 انما استحق ما ذكر بعد لاجل الصفات السابقة الا انه من اخراج الكلام  
 لا على مقتضى الظاهر وقد قيل عليه انه من لطائف كون المتند اليه  
 اسم الاشارة من اللطائف الداعية التي لات الاتذات المذكور يحصل  
 بالموصول ايضا ولذا المرعيه السكاكي من الدعوى وذكر في المثال المذكور  
 داعيا لحر يعني كمال العناية بتميزه ونفيته لما انصف به من المحامد  
 هذا في حكا ذكره وفيه بحث من وجوه الاوقات ان ما ادق  
 من انما جاز على الاوجه الثلاثة وتخصيصه بوجه غير ظاهر  
 لانه على وجهي الابتداء بالموصول الذي هو معنى الوصف  
 المفيد للعلية كما هو جوابه لا وجه حينئذ للعدول الى اسم الاشارة  
 لاجل ذلك لتسبق ما يفيد ولا يقتضي التأكيد فيتعين انه كمال  
 العناية به كما في المفتاح فاعده فوهما هو النظر السيد  
**الثاني** ان سؤا الح قدس من وجوبه ليس يقوي لان ما مر في الفقرة  
 من العدول الى الخطاب لا الى الضمير فطلقا وفي اول كس خطا ايضا  
 فقامت **الثالث** ان ما اورد عليه مد فوع بما ذكر في حالة الاما  
 من ان الدعوى اليها ان لا يكون الى احضاره طريق سواها اصلا او  
 طريق سواها لخصر واسم الاشارة لخصر من الموصول فترجيح ظاهر  
 على ان ما ذكر ليس يوارد لاسا فتدبر **قوله** كاعادة الموصوف  
 بصفاته الح الحيات والحجور يعني قوله بصفاته متعلق باعادة  
 لا بالموصوف اي اعادة المشانف عنه المذكور ولا بواسطة صفا  
 الذات عليه فتمت وهناك العبارة لخصر وحسن من قوله في الكشاف  
 من اعادة من استوتف عنه الحديث اذ اعادة صفتها يرد عليه من  
 ان الصفة لم تذكر ولا حتمت نفاذ وان اعتدله بانه اراد به اعادة  
 ذكر من استوتف عنه الحديث باسمه او بصفته اذ هو مشاكلة ومن  
 لم يتبين له هذا قال بعد ما ذكر قسما لاسنينا فومثل ما يجي باعادة  
 بصفته بل حسنت الى مزيد الكرم الفاضل ذلك الموصوف بتلك الصفا  
 حقيقا لاصحان معترض على المع ان مثاله لا يناسب الممثل له فالمناسب

تناف بين  
 كلامي السيد  
 ابن كمال في شرح  
 المفتاح

له ان يمثل بما ذكره **قوله** لما فيه اي ليا في لاسنينا ف باعادة الصفة الدال  
 عليها اسم الاشارة من التباين لمقتضى الحكم وهو الوصف المناسب  
 المشعر بالعلية لثرت الحكم فليد قوله وتلخصه بالجر معطوف على  
 والتلخيص هنا بمعنى الاختصار لان اسم الاشارة اخص من تلك الصفات  
 لو اعتدت وقوله الواجب لئلا هو المقتضى لاستحقاقه تفضلا منه كما  
 قال تعالى اعطى كل شيء خلقه ثم هدى وهذا الكلام فتم انما الكلام في  
 الايجاب عليه تعالى بمعنى حقوق الذم الذي ذهب اليه المقتدر ولتبر من اراد  
**قوله** ومعنى الاستقلال الاستعارة في الحرف بتعبئة متعلقة وهو المعنى  
 الكلي الشامل للمحقق فذا قال معنى الاستقلال دون معنى على والتمثيل  
 ضرب للمثاق الاتيان بمثال ومطلق التشبيه والمركب فيه وهذا ظاهر  
 لا نزاع فيه وانما النزاع في الاستعارة التبعية هل تكون تمثيلية ام لا  
 فذمب الفاضل المحقق الى جواز متمسكا بما صرح به العلامة في موضع  
 من كتابه كما صرح به هنا وقد سبقه البيهقي وقال انه مستانك  
 الشيخين الزبحشي والسكاكي ولربما يرضه المدقون في الكشف واول ما في  
 عبا وانهم ونبعه فني السيد وشفع على الفاضل حتى كانه ابوعذرته  
 وهي المقتركة العظمى التي عقدت لها المجالس وصنفت الرسائل مما هو اشهر  
 من فنانك فالب قدس من بعد ما ذكر قول الزبحشي معنى الاستعارة في  
 قوله على هدي مثل لتمكنهم من الهدى واستفراهم عليه وتمسكهم به  
 شبهت كما لم يتركها من على الشيخ وتركه الخ يريد به استعارة بتعبئة  
 شبيهة بها متمسكة المتغير بالهدى باستعلاء الركب على كونه في  
 التمكّن والاستقرار فاستعارة الحرف الموضوع للاستعلاء وقوله  
 مثل الذي تصورات المقصود من الاستعارة تصورا المشبه بصورة المشبه  
 به رزا الوجه المشبه بصورته في المشبه به ثم انه قد تم نصوير وجه  
 المشبه اعني التمكّن والاستقرار على تصوير المشبه الذي هو المتمسك  
 لانه المقصود الامتثال بالعتاس ومن الناس من زعم ان الاستعارة في  
 على بتعبئة تمثيلية وان كونها بتعبئة لجرها في متعلق معنى الحرف  
 وكونها تمثيلية لكون كل من طرفي التشبيه كالتة متفرعة من عدة امور  
 فورد عليان ان النزاع كل من طرفيه من عدة امور يستلزم تركيب من جمل  
 متعددة ومن البتة ان متعلق كل من طرفي الاستعارة معنى مفرد  
 كالضرب فلا يكون مشبهها به في تشبيه مركب طرفاه وان ضم التبعي  
 لجزء من المجموع مشبهها به لتركيب معنى الاستعلاء مشبهها به في هذا  
 التشبيه فكيف يسرى التشبيه والاستعارة الى المعنى الحرفي والحاصل  
 ان استعارة على استعارة بتعبئة تستلزم كون الاستعلاء مشبهها به  
 وتركيب الطرفين يستلزم ان لا يكون مشبهها به فلا يتعمدان وقت الجيب  
 بان ان نزاع كل من طرفيه من عدة امور لا يوجب تركيبا يقتضي بقاء

خسر



فيما حذر و قد بات المشتبه مثلا اذا كان منتزعا من شيئا متعددة  
فلا يخلو من ان ينتزع منهما من كل واحد منها وهو باطل فانه اذ لفظ  
كذلك من واحد منها كالخذة مرة ثانيا من آخر لفظ او تحصيل  
الحاصل او ينتزع من كل واحد منها بعض منه فيكون ضرورة مركبا ولا يكون  
لا هذا ولا ذلك وهو باطل اذ لا معنى حينئذ لا تتزاع من ذلك  
الامور المتعددة في قولنا تعالى مثلهم كمثل الذي استوقدنا  
وهو لا يشبهه على ذي مشكك **والعلم** ان علمه في محال الثلاثة وجوه الاول  
لشبهه بتكثير بالهدى باعتلاء المركب الثاني تشبيهه هيبه منتزعة من الممتنع  
والهتدي ومثله بشبهه منتزعة من المركب والمركوب واعتلايه عليه فتكون  
تمثيلية تركيب كل طرف منها لكن لم يصح من الالفاظ التي بازول المشبه به الابدالية  
على فانه مذكور لها هو التمهيد في تلك الهيئة وما عداه تابع له لملاحظ في ضمن الالفاظ  
مستوية وان لم يقدريه في نظر الكلام وبشيء اخر في فليس في على استعارة امتلايل  
على كالمالومرغ نيكات الالفاظ **الثالث** ان يشبه بالهدى بالمركوب فيكون  
التجسيمي هكذا في ما الرضاة ومن الفضل من ردة وانظر للسعد سعد جده  
فقال هو منوع اما المقدمه الثانية فالتام الاستعارة المطلق متعلق بمعنى مطلق  
كلمة على لكن خصوصياتها من عكسات خاصة مثلا هنا استعلا المركب على المركوب  
استعلاء الملتبك بوجهما التمكن والاستعلاء وذلك لان متعلق متعلق الحرف في ما يخرج  
التي بنوع استلزام وقد يعبر عن ذلك المعنى به في العرف وهذا الاستعلاء الخاص  
لازم لمعنى ما هنا لزوم القام للحاس ويجوز تفسيره بذلك عرفا ولاشك في التشبه  
به من التميز تعلق الاستعلاء بالاستعلاء الخاص فانه **فصل** انه مقيد للمركب  
قبل نعم لكن في خواشي المطول لم يكون الترشح خارجا عن الاستعارة بواسطة  
كون الاستعارة مفتية اياه بدون تركيب لانه اذا كان للتشبه به هو المقيد  
من حيث هو مقيد فلا بد ان يشترط منه ما هو المقيد من حيث هو كذلك  
فلا تتغير تلك الاستعارة بدون ذلك المقيد فلا يكون متعلق بمعنى الحرف  
مدا لولا بلفظ مفرد ولذا معنى الحرف بقسه لا يدل على بلفظ مفرد وان كان  
معنى واحد مقيد بقبود غايه الامران يكون الموضوع بارابطه  
لفظ مفرد او الخاص **فصل** ان معنى الحرف في اياه يحتاج الى الالفاظ متعددة  
لا معنى المركب الا ان المفرد الامسلي فيه تشبيه المقيد دون المقيد  
وفي المركب المجموع واما المقدمه الاولى فتواتر تمثيله هنا على تشبيه  
الحالة المنتزعة من امور متعددة في قولها ومعنى تنازعها حصولها منها  
عند وجودها على وجه الزوم وقبامها بها ولا يخفى انه يجوز ان يكون شي  
تمامه منتزعا من مجموع قابك ايه بدون التركيب والتكرار وبلا  
قيام بكل جزء كالنقطة في الخط والاضافة في جعلها عند القابل بوجودها  
وكذا جميع الافتراض التي لا تشري في محالها كما حقق في الكلام فعلى هذا  
يجوز ان يشترط الاستعارة التمثيلية في معنى الحرف المفرد بهذا الوجه

و ينتزع

وينتزع منه الامور المتعددة كما عرفنا معنى على من النسيبة بين المركب  
والمركوب على وجه الاستعارة القائية بينهما مسببة عنهما ولا يقتصر  
انه ليرتبط بالاحظ الامور المتعددة فصد بالالفاظ كثيرة او التفضيل  
والتركيب في المتأخذ لاني نفسه وما ذكره من ان الوجهة مركب  
في التمثيل فباقتنا لا المأخذ وعلى هذا يحصل ما قيل انه لا معنى للتشبه  
المركب الا ان ينتزع كيفية من امور متعددة فنسبته بكيفية اخرى  
مثلا انفسه لا يخبر على الاستعارة التمثيلية بالمعنى المشهور في الحرف  
فانها في مجموع الكلام المركب من الالفاظ متعددة فمفصلة بل تعرف في الآخر  
كما في اراك فقدم رجلا ونحوه اخرى اذ يتراد بمجموعه اراك منتزعا  
في مركب او قد تعرف بذلك كجدي والكامل انما يجزي في الحرف  
التمثيل بمعنى انتزع الحالة من الامور المتعددة ولا يجزي فيه  
التشبيه في المفصل المركب فصد على **فصل** ينبغي ان يعلم ان معنى  
الاستعارة التمثيلية بالمعنى المشهور في الامة بعيد غير ظاهر فانه  
لا يفسد به التشبيه حال المجموع بل تشبها التمسك بالهدى بتلشرك  
بالمركوب في استقراره عاليه وانما الوجهة لاعني الالفاظ المشبه به  
في هذا التركيب بعد دخوله على الهدى وحصل مخبر لعل اولئك في  
المشابهة للمنتزعي مع ان الهدى والتركيب من اجزاء المتشبه فان قلت  
قد يطوي ذكر المشبه في التشبيه كما يطوي في الاستعارة بحيث لا يكون  
في حكم المذكور ولا يحتاج الى تقديره في النظم لانه يكون مستويا في  
الاستعارة منوتيا في التشبيه كما في قوله تعالى وما يشعرون بالبحر ان  
الاية فان البحر من مستعملات في معنيها الخفيفي وقد اريد التشبيه  
الاسلام والكفر بها ولا يقدرا لفظ الا في بحر دال الازادة فكذا بالنسبة  
الى المشبه به في الاستعارة قلت الفرق ظاهر فان التشبيه يتبد  
ليكون صفتيا مكثيا كما في قوله فان يلحق الالمام وانت منهم الخ ان مجموع  
للتشبيه غايه الامران اعتبار لفظ التشبيه فيهما بغير نظم الكلام بخلاف  
قوله اولئك على هديت فان المجموع لتبرك كما بدت عن الاستعارة ووجوه  
لغيره المشبه فيه بنا في اعتبار الالفاظ الاستعارة فان التشبيه يبنى  
فيها اصلا وبالجمل لا وجه له دخول كل على الهدى وانما الاستعارة  
مجازا وكلمة على مستعملة في غير معناها للاقامة التشبيه واذ لم  
تذكر الالفاظ ولم يقدر بهيود اعتبار التجوز **فصل** في **شكالك**  
على اعتبار الاستعارة التمثيلية في المركب مطلقا من المفرد فانه  
التشبيه بين الحالتين المنتزعتين من الامور المتعددة الواقعة  
في الظرفين ولم يظهر وضع امر باذير الحال حتى يصر عنها الى اخرى  
بعلاقة التشبيه وبالجمل لا يظهر في ذلك الاستعارة ما يصر فيه  
بالتجوز واما الهيئة التركيبية فهو منوعه بازاء الاشياء او المعنى وظهر

فصل



انه لم يقصد التشبيه فيه فلا يجوز فيه اذا عرفت ما تلوناه لك وهو  
 زيادة ما في هذا المقام الذي يخطر بالبال بعد طرح شقها التثنية والفعال  
 ان الخلاف بينهم في حرف واحد اذ اختلفا في ان التثنية التقينى للمعروف  
 يستدعي تركيب الطرفين حقيقة وان التثنية الاخر الذي هو محل النزاع  
 هال يشترط فيه التركيب بعد الاتفاق على انه لا يكثر في التصريح  
 باجزائه لفظا ولا تقديرا في هذا الشرط بل انه يشترط فيه ان يكون  
 لجزاؤه مزاوة معنوية فلا يكون ما اقتصر عليه من الحروف ونحو ما هو عبارة  
 المعنى الحجازي مستقلا في معنى محاذي بل حقيقة والاكاف محاذي فمركب  
 لا تمثيلا ولا يشترط فيه ذلك بل يكفي تركيب الماخوذ المنزوع منه ذلك  
 ويكون الحرف المذكور مع كل واحد من الحرفين بالالتزام من طرف التشبيه وما لا يتم  
 متجاوزا فيه واللام يصح دخول على الهندي كما مشى علينا السعدون من معنى  
 على جادته فالنزع كاللفظ **واما** الاشكال الذي ورد في الحديث ولم يوجب عنه فقد  
 استغنية كفضل المنظرين في ذلك فغير ان اللفظ المركب له صفة ومادة  
 ذال على معنى مجموع مركب موجود في الخارج ومجموع المادة والهيئة  
 مؤنوع له بالوضع النوعي واما وضعه فغير انه على الخلاف المعروف فيه  
 وهو النفر فيه لا الهيئة فقط واللفظ لا يستغنى في محله ان سئنا  
 الله تعالى **فهم** يريد على ما مر من ان الاستغناء الخاص المفيد تمثيل  
 انه لو اقتضى ذلك لم يكن لنا استعارة بتعبية اصل الاستعارة بل انما  
 التركيب والمتراد بالاستغناء لعلوا لظلمه وهي قد استهزئت بهذا المعنى  
 وممكنهم بمعنى ثباتهم وادواتهم فحطفت الاستعارة عليه لتفسير وتوضيح  
**قول** سكال ساعلى الشيخ في شرحه والاصل تمثيل الصفة فيمكنهم واستقرارهم  
 بحال من اعلى الخ ان قلنا ان التمثيل معناه المشهور وتمثيل يمكنهم بالاعتناء  
 المركوب ان كان التمثيل بمعنى مطلق التشبيه فالاستعارة بتعبية علم ما  
 استلفناه ووجه التشبيه ايضا له الى المقصد الاعظم في الدارين **قول**  
 وقد صرحوا به في اي صرحوا بالتمثيل فانه استعارة لم يعبر عنها وان كانت  
 مبنية عليه او المتراد صرح فتيبا ركوب المراد من التثنية المتبعية لان معنى  
 امتهل رك كاسيا في وقال قدس سره انما ذكر استعارة على الامتثال بالبدن  
 رامنه تشبيه الهندي ونظائر بالمركوب وقد تبادر الى الوهم استعارة  
 فاذاله بان هذا التشبيه كما ذكرناه ضمنى غيره مقصود من الكلام وقد صرحوا  
 به وجعلوه معصوما في مواضع اخرى وعدهم في قوله في الكشف وفيه  
 اشارة الى ان التشبيه هناك صفتي لانه الاستعارة لا يكثر في اللفظ معناه  
 لما فيه من الخفا لا يعني **قول** امتهل الجهل وغوي هذا هو الصحيح وغوي  
 فيه فقل ما ذكره غوي بمعنى منزه وفي بعض النسخ والغوي معناه بالالف واللام  
 وكانها تحريف لان القوي كالمغوي فساد الجوف فحمله بمعنى القواية  
 وان كان له وجه تكلف والجهل هنا بمعنى البغي والتجاوز وهو اصله الشايع في الكلام

ابن سكال في  
 الفراء

الفصحا

الفضحاك  
 الالاته على احد علمنا • فيجهل فوق جهل الجاهليا  
**ورد** ايضا في انفا بل العلم كما هو المستعمل المتروك بما ذكرنا في صورة  
 التشبيه كما هو مستعمل لغواية مركبا فانه في قوة قولك الغواية  
 مركب اي كالمركب واما في صورة الاستعارة كقولهم اقتعد غارب  
 الهوى اذ شبهه فندا الهوى بالمطية على طريق الاستعارة المتكسرة فقل  
 باثبات الغارب ورسمه بذكر الاقتعاد فانه من اقتعد بمعنى ركب وهو  
 في الامتل افتتاحا لمراد القعود والغروب له كما في كنت اللغنة معان ما بين  
 السقام والغنق ومنه استعير حبلك على فاربك ومقدم السقام يوما  
 يعلوه وركب البعير من مطلق الظاهر وهو المتراد للتاسب هنا فسن  
 فشره بما قبله وقال ان فيه اشارة الى اشراف مركب الهوى على السقام  
 لم يصيب واما قوله امتهل الجهل فان جعل بمنزلة قولك ركب مطيا الجهل  
 كان استعارة بالكناية وان جعل في قوة قولك اتخذ الجهل مطية كان  
 تشبيها وانما كان تشبيها للجهل بالمطية مقصود منه كما في قوله ان  
 الشياط مطية الجهل في رواية وهو المتراد يكون مصحابة وقت امتهل  
 استعارة بتعبية تشبيهه انصافه بالجهل واستقراره على مطية المطية  
 واستعير لفظ المشبه به بالمشبه فسرنا الاستعارة الى الفعل وذكره  
 المفعول قرينة لها وان صحت اذ لا فرق حينئذ بينه وبين قوله  
 على هذا في ان نسبة الهندي والجهل ليس مقصودا فيهما فكيف يجعل  
 مصحبا به في اخذ هذا دون الاخر ولا يخفى ان دلالة الفعل على الحدث  
 وهو الركوب والامتثال المشي كالحرف فتدبر وفي الكشف عدم امتهل الجهل  
 تشبيها خطأ بترسوا كان معناه ركب مطاه فيكون كغارب الهوى  
 وقد سلم فانه الاستعارة لا والتخذ مطية فيكون نظير قوله قتل  
 البخل واخي السحاح **فهم** لو ذكر وجهنا كان تشبيها ومنه ان على  
 من الخي وقد نور هذا بان معنى امتهل الجهل اتخذ مطية جعل سبيلا  
 الحقيقية دون التشبيه فلا بد من الاستعارة اذ لا يمكن تقدير اداة  
**فهم** اذ اذكرت الترجمة يمكن جعله تشبيها والتضريح بحسب الاصل  
 لا يقتضي القصد بل مجرد الظهور وان استجدد ولا شك في ان تشبيه  
 الجهل بالمركب في هذا المثال ظاهر من تشبيه الهندي به بحيث لا يخفى  
 على احد سواء اعتبر في الاستعارة بالكناية والتبعية او التشبيه  
 بل فقولهم الاشارة في قوله صرحوا بذلك اشارة الى تشبيه حال  
 المهمتي كالراكب فانه ذلك ايضا خفي يخرج الى النظر والتوضيح  
 وقد بقيت يا صاح في النفس خاصة لعل بفضل الله يوما افضيها **قول**  
 وذلك انما يحصل الخ اشارة الى الممكن والاستعارة المازية لا يحصل الا بتكامل  
 القوتين النظرية والعملية فاستفراغ الفكر وادامة النظر اشارة الى الاولي

سجد



وحكاسته الفاضل في اشارة الى المشابهة وفي قولها استغناء عما الى تشبيهها الذين  
 بغليب يستغنى منه والشيء ما فيه بما عندك والحكاسته التفتيح كقولها  
 كعامل او وكيل والى ما بمنزلة اموال عندها والعقل كما كرهت بما يحاسبها وفيه  
 لطف له في قوله وتكره في الخ انما اخاد التنكير لتعظيم لما فيه من الالهام  
 الذي يفيد في نحو الحاقه ما الحاقه لانه في معنى هدي اي هدي اي هدي  
 عظم لفظه لا في حقيقته ومقداره واليه اشارة للمصنف بقوله خير في  
 نسخة من نسخة منه وهو الصحيح الموافق لما في الكفاف وقوله لا يتبع  
 بيتا الجعول لا لا تدرك والكتبة الحقة والمنها نيكما في كسب اللغات لا يصل  
 لحد الحقيقته او ما بينه ويقاد ويضم التاي وفيه اللام كانه مجبول من قاده  
 بالظان كضاربه وقدمه بسكون اللام ويجوز فتحها اي لا يفي بمقداره وفيه  
 الاماس قلمت الشئ قد مر وهذا في تقديره وهو من قولهم تقاد الرجل  
 اذا طلب كل من تمامنا وانه الاخر في المقدار فيل ويجعل ان يكون التنكير للاظهار  
 اي على هدي فلقد الالهدي الالهدي ما انزل الملك لسنجده ما قلده وفي الكفا  
 لتفسيره وهم بقوله اي مخوم واقولوه وعظي المصير كما في من الركا كثر بزيادة  
 اي التفتيح في من المنيد والخبر وتقديره صالم نيك لقلده ليل والقصد ان  
 من ابتداء من رتم صفة ونفسه الهدي باللفظ والتوفيق لا منه  
 المعتزلة وعندنا فاضو خلق الاهتد او قد قدم ما يخفى عنه وسياتي بمسألة  
 تتمه قوله ونظيره الخ في نسخة من نسخة قول المصنف وفي تواهلا لا يكاد  
 في الديوان المجموع لشعره هذا قطعة لا تقصده وهي ثلاثة ابيات لا ادرجها  
 وقد روي لها اربع وهي جملتها على ما صححه وارضاة الفاضل في شرحه

- لعزاي الطير المزية عذرة • عليا لقلده وقعت على الحمر
- فلا والى الا فاكل الطير مثله • عشية اوسل امير من السلم
- وانك لو انصرت مصرع لد • تحت الشارين ابرق فلحزم
- لا بقنت ان الكبر في ردية • والالاب لاضمت يدك على غم

والشعر لاني خراش وهو حو يالدين مرة الهدي في بيتي بصحا ليدن زهير  
 الهدي وقد قيل في ذمته مشهورة مذكورة في شرح اشعاره هذي يوا بو خراش  
 كان من قوسان العرب وفضحا يفتخر بها وكانوا يعد وعلى قدميه فيسبق الخيل  
 فاسلم وحسن اسلامه ومات في زمن عمر رضي الله عنه من نهش حية ونال  
 المتر في كان ربيع الثمان في هذا بل والمرتب بضم الميم وكسر الراء المهملة وتشد  
 اليا الموحدة والها بمعنى الملازمة من ارب والت باللام اقام بالمكان وقد  
 نقلت ان المصنف كان يقول ما افصحك من بيت اذا انشده فانه استعظم  
 لجه ولذا تكرر ويسبب استعظامه له استعظم الطير الواقعة على كبريت اضم  
 يايتها او بها ان قلنا ان لفظ الاب محتم كما ذهب اليه بعضهم والطير محترمة  
 باضا في الالف اليه فان قيل انه لضاف لياها المتكلم فهو مرفوع على انه فاعل  
 فعل مقدم فبضمها بعد وعلى الاول التنكية والفتحة لتعظيمه ولانها لا تنوي

من خبيره باكل الطير او ذائبة وجواب الفسر لعداها وقوله وقعت بكسر  
 النون المشددة خطاب للظن على انه التفتيح على هذا الرواية وقد روي وقمن  
 وعلمنا ايضا فلا التفتيح منه والاقسام بها لو فوعها على المحر العظم فيه  
 تفتيح للاقسام عليه بنفسها كما في قولها لطاى وثنا بك انما اعترفتني  
 وقوله تعالوا حمر والكتاب المبين لنا انزلنا قرانا عربيا وفيل ابو الطير  
 خالد نفسه لو فوعها عليه كما تياك ابوترا يا ابو الزند صاحب الملازمة والحقا  
 الي جعل لي جعنا فاصله ابين لتفتيح لونه للاضافة كما قيل واننا والمصر  
 له فلا واني الطير المرتبة بالضحى الخ سبع فية الزمخشري وقال السعد صوم في  
 ديوان لهند ليهن هكذا العزاي الطير المرتبة عذرة عليا لقلده هلقت  
 على الحمر الخ وفي حواشي الكشاف لابن الصايغ ومن خطه نقلت تفاعلا عن المرطبي  
 الشاطبي انه هوى الصواب وهو كما قال وانما استند له لانه لو لم  
 يقصدا لتعظيم كان لغوامر القول فاما قوله والى كذا تعظيم الخ فقل انه  
 لما نوه من الهدي لا يكون الا من الله فافادته قوله من رتم بتي انه  
 تاكيد لتعظيمه باستاده اليه تعالى كما استغناء من نحو بيت الله في  
 والنو فتيق هي اللطف الداعي الى اعمال الخير كما ان العظمة هي اللطف المانع  
 عن اعمال الشر وفيل معنى كونه على هدي من رتم خلق الهدي في رتم  
 واعطاوه لطفه لا للطف والنو فتيق كما هو رأي المعتزلة وهذا صديق  
 العطن فانه لم يفسر الهدي به كما فعله المصنف على انه لو قاله لم يكن  
 به باس في قوله واذ غمت الخ الغنة صوت يخرج من الخيشوم من  
 والقون اشتد الحروف غنة والقون الذي ينكلم من قبل خياشيمه وقيل قال  
 القرائة شجب اذا قام القون الساكنة والنون في اللام والراء لا في عند  
 الجمهور وعينها الهك كما في الشا طيبة وشروها واذ صاب كثير من اهل الاذا الى  
 الادغام مع بناء الغنة ورووه عن نافع وابن كثير واني عمود من قامرو قام  
 واني جعفر بن يعقوب وقال الامام ابن الجزري رحمه الله وردت الغنة  
 وصحت من طرقت كتابا عن اهل الحجاز والقاهرة واطال في تفسيره في النشر  
 وقد اظهر القون والنون هذا الراء واللام ابو عيون عن فالوك واليهانم  
 عن يعقوب ووجب غيرهم الادغام كما قاله الجعفي ففها عند اهل  
 الاذا ثلاثة وجوه ووجد الادغام مع بناء الغنة ورووه عن نافع وابن  
 كثير ولا يوافق المخرج او تجارده ووجه وجوبه عند الجمهور كثره الله ورووه  
 حذفا الغنة للبا لغة في التخفيف اتباع الصفة الموصوف او تفرقها بالمشد  
 المتناسية من لثا المشددة لتايب لصدما مناب الاخر ووجه بناء الغنة  
 ان الهمزة الصوت المدغم كما في شرح القلية ومنه علم انه لا اعتبار على ما قاله  
 الشيبان وان ما في شرح الفاضل المحقق من انه يحسن الراء واما بحسب الرواية  
 عن الفتر افا اكثر انه لا غنة مع الراء واللام لا وجه له وان اقتضاه فيه  
**قوله** وتكره في الخ اشارة الخ هذا بعينه ما في الكتاب من قوله تكرر



تكريرا وليك نبيته على انهم كما ثبت لهم الاشارة بالهدى فهي ثابتة لظهور الفلاح  
الاسمي والاشارة بفتح المعنى وفتح الثاثلثة وراءه مكية وهما لغتا بمعنى  
الاستيثار والاستبداد وقيل هي التقدم والاختصاص من الاستيثار ويجوز قوله  
متم المعنى وكسر المشددة وفتحها بعضهم بالكرامة المتوارثة وقال انها  
اشارة الى انه تعالى اكرمها اذ جعلها الصلاة والسلام وخواتم نبيته  
فكانما انتقلت لمرارتها وهو تكلف والمراد بالاشارة انهم من الهدى  
في الدنيا وفوزهم بالفلاح في العقبى مما دل عليه محمول القسطين في النظم  
يعني ان هؤلاء المؤمنون بنلك الصفات يستحقون بذلك الاستقلال  
بالتمسك بالهدى والاستناد بالفلاح والاختصاص بكل منهما ولو لم  
يعد اولئك لزم ما توهم ان الاستقلال بالمحمول لا بكل واحد منهما  
وانما افا ذلك الاختصاص لانه على الصفات وانما في المشتق كما مر  
فيفيد العلية لثبوتها لهما والعللة لا تتخلف عن المعلوم فيقضي  
الاختصاص بهما والتمسك في الاشارة ما يعني عن الكل ومن غفل عن هذا  
قال ان هذا الوجه انما يستقيم اذا افاد مجرد تعريف المستند اليه التخصيص  
ليحصل في الجملة الاولى واقصا وهو مختلف فلو كانه تبع صاحبا الكثاف  
في القول بالحصر في نحو والله يبسط الرزق وقد جعل الثانية اشارة  
الى المنفقين المؤمنين بكونهم على هدي كسرت وتتم ويجعل الفلاح منزلة  
على كونهم على تلك الهداية الواصلة اليهم من ربهتم المنزلة على الاوصاف  
الشايقة فلا تكرر احسينها الانحساب لظاهر وقد اشار قدس سره الى ان  
كلام الكثاف محتمل ان كانه قال في تكرير اولئك تنبيه على انهم كما ثبت لهم  
الاشارة بالهدى فهي ثابتة بالفلاح فان الفلاح في قوله في محتمل الزيادة  
والدلالة على ان الاشارة بالهدى سبب الاشارة الاخرى والمصعد رعبه  
وقوله وان الخ كالعطف التفسيري وما ذكره هنا في سبب ما لا يما الى وجه  
بناء الخبر المذكور في المعاني في تعريف المستند اليه بالمؤنولية فنذكر قوله  
ووسط العاطفة ان هذا الجواب بقول مقدم يلوح به ما قبله من التكرير  
في المبتدأ وكفاية كل من الاثرين فانه يوهم ان المقام يقتضي عدم  
العطف كما في الاية الاخرى يعني ان على هدي والمعطوف مع تناسبهما  
معنى مختلفان مفهومنا وجوده فان الهدى في الدنيا والفلاح في العقبى  
واشياء كل منهما على حدة امر مفصود في نفسه فليجوز ان المشتمل ان  
عليهما المتحد فان في الخبر عنه بربك كالالاتصال والاتصال فلذا عطف  
لحد منهما على الاخرى واما كالانعام والفاقور وان اختلفا فهو ما قد  
اتخذ مقصودا والمراد بالتشبيه بالانعام المتكلمة في الفعلة والجملة  
الثانية وقع مشا ركتها الاولى في الحكم عليه مؤكدا لها فلا مجال للعطف  
فان قلت ان اريد الاختلاف والاتحاد بحسب اصل المعنى وباعتبار  
الوزن فلا فرق بينهما قلت لعنه يجوز لاجرا لكل منهما فيهما الا ان

مير بادشاہ

الاول

الاول الظاهر في الاول والثاني اظهر في الثاني كما لا يخفى وقيل الفصل في  
الثانية لانها كالمصنعة بالاولى لانها اجواب سؤال نشأت من قوله  
بل هم اصل كانه قيل لم كانوا اصل فاجيب بانهم غافلون عن رعيهم  
مصالحهم فالانعام لا تقوتهم رعايتهم وهكذا النسب واظهر في قوله نظر  
والنسيب لانه كذا بن السجل والفضحك وينجوز به عن اثبات الحكم  
القطعي في التشبيه وهذا هو المراد ونسب محتمل رسمهم بالفعل وفي  
القاموس سجل به رعى به من فرق على انه ما خوذ من السجل بمعنى الجارة  
والاولى است واقرب قوله وهو فصل الخ ضمير الفصل ويستعملها اذا  
له فواتد فصل الخبر وتسميه عن الذوات فانداسه فضلا ونفوا غلبت  
لانها قد تبتو سطر بين غيرهما كما ذكره النجاة ويؤكد النسبة والحكم  
الخبري وقيل ان لنا كيدا المحكوم عليه مطا بقية كونه ومنعفات بانه  
لو كان كذلك لم يفيد التخصيص كما لا يفيد زيد نفسه الكرم الناس  
و ادخل اللام قليت في نحو ان زيد الهوا الظريف ربما دل على انه من تمة  
المحكوم به ويفيد الاختصاص المستند بالمتد التي لا عكسه كما ذهب اليه  
بعض شراح المفتاح وهذا مما اطلقوه واثبتوه بقوله تعالى كنت  
الرقيب عليهم وهو انما يتم اذا ثبت الفطر في مثل كان زيد هو افضل  
سنة عمرو من الخبرية نكرة والافتح يفي الخبر بلام الجنس فيمد قسرة  
على المبتدأ وان لم يكن فضل كزيد الامير وتعريف المبتدأ بلام الجنس  
سفيد قسرة على الخبر وان كان مع ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوي  
اي لا كرم الا التقوي وفي الفائق ما يشعر بان مثله يفيد قسرة المبتدأ  
على الخبر سواء عرف المبتدأ والخبر والالان صرح بان معنى فان الله  
هو الله ان جالب الحوادث هو الله لا غير وفي المفتاح ما يخالفه  
وقال الفاضل المحقق ان الفصل قد يكون التخصيص بقسرة المستند على  
المستند التي نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو لبقا و الامتد وفي  
الكثاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص في  
والتوكيد وقد يكون مجرودا التاكيد اذا كان التخصيص فاصلا بدونه  
بان يكون في الكلام ما يفيد قسرة المستند على المستند التي نحو ان الله هو  
الرزاق اي لا رزق الا هو وقسرة المستند التي على المستند نحو الكرم هو  
التقوي والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوي ليجوز ان يكون ان كلمة  
محتمل لامر ان يكون لشارة الى الدليل وهو فاسد وفيه نظر قوله  
اقسرة لجعله قسما للفصل بينا على ما اشتهر من ان ضمير الفصل لا يحل  
له من الاعراب وذهب بعضهم الى انه رابطة ويجوز ولا يري عليه ان  
في جعل الشيء قسما لنفسه لان من النجاة من ذهب الى ان ضمير الفصل  
في محل رفع على لا يبتدأ قوله والمعطوف خبره قال الطيبي فيقال هذا يكون  
الجملة من باب تقوي الحكم او من باب التخصيص على نحو هو عارف قلت

عنه  
في قوله  
فان يكون

عنه  
فان يكون  
فان يكون

خطيب زاده  
الى المدعو وهو اللغوي والاول  
بتمارض كلامه  
وان يكون اشارة  
مجموع



السؤال الاخر لتطابق الوجوه في اعادة الحرف ولا حظ له لما ذكره لما تقدم من ان  
اولئك في معنى الصفة المشتقة ومثله يفيد علمه مستندا الاستقاف  
ولفند الحصر **قوله** والعلم بالحاء والجيم في هذا بناء على ما علمت قد ساء  
اهل اللغة من ان المشاركة في اكثر الحروف اشتقاق تدور على معنى المادة  
في نجد اصل معناها وتبين ان بعض الوجوه كما يعرف من ظالم التهذيب  
المعنى ونحوها من كتب اللغة القديمة ولذا اغتبروا في الترتيب الاول  
وما يليه ولم ينظروا الى الاختلاف في فعله الحرفي والمترادف بل  
والجيم نفس اللفظ من حيث اللفظ والافاء للحاء المهملة لا غير  
ولم يفر بالجمع في شيء من السواد والعلم بالحاء بمعنى الشوق الفخ وكذا  
العلم بالجيم ايضا كما في كتب اللغة والظاهر انها معينا فان الشوق قد  
يقع من غير درجة فالفتح قد يكون بغير شق كفتح الباب والكتاب  
فتبينما هو وخصوص وجوب **قوله** المغاير بالمطلوب هذا هو  
المعنى العرفي المعروف في الاستعمال والشوق الفخ معناه الحفصي  
الاصلي **قوله** لانه الحائبان الملازمة والمناسبة بينهما والفتي  
بذكر الفخ فيه لا شق له على الشوق في الغالب فلا يقال المناسب لما  
بعده ان يذكره لكنه صرح به كان لحسن والوجوه جمع وجه ومعناه  
النوع او الطريق فقوله وجوه الظاهر كما في بعض النسخ انواعها  
او طرقها وفي نسخة وجوه اللطيف وهو بصيرت فيكون معروف  
وهو لرفق والتوفيق وبفتح اللام والطاء يقال بالما لطف ايضا وهو  
اسم بمعنى البر ولم يشتهر في الحديث **قوله** ان الحشر في شرح حقا ماته  
الالطاف بمعنى الهدايا واحدها لطف قال كمنه لاعدنا التكريم  
واللطف وعبارة المصراحة الله تعتبرها والظاهر الاول وافت  
معنى فاز بغيره تدنو وتيرة وهي سعادة الدارين وقيل  
من ان قوله انفتحت يدل على انهم سرق الفخ للصيرورة فنه نظر  
ظاهر **قوله** وهذا التركيب الذي نركب فله وهو ظاهر وعلق معنى  
شق وفلذ بالذات المعجمة بمعنى قطع وفلذ بالفاء من فليست الشعر اذا فخذ  
لتنظر ما حخته من الهوام او من فلوته بالسيف اذا ضربته وفي الضرب  
معنى الشق ههنا او من فلوته عن امتدادا فظنة **قوله** وتعرف المظفر  
الم هذا زينة **قوله** في الكشاف معنى التعريف في المفلحون الدلالة على  
ان المتقين هم الناس الذين بلغنا بهم مفالحون في الاخرة كما اذا بلغنا  
ان انسانا قد نأب من اهل بكلك فاستخبرت من هو فقيل زيد  
التائب الذي اخبرت بتوبته فاللام حينئذ لتعرف التهذيب  
الخارجي ولا حاجة الى اعتبار فرض كما اذا قلت الزيدون هم المنطلقون  
اشارة الى معهود من بالانطلاق وذلك ان تعبير كل همة فضلا ونقصه  
قصر المستند على المستند اليه افراد النص للمعنى بتوبته من ان المعهودين

شيخ زاده

بالفلاح

بالفلاح بنيدج فهم غير المتقين ايضا وقوله كما انما بكلك الخ ترك المصنف  
رحمة الله انحصارا لا لما قيل من انه لا جمل انما اعتبره بان المطابق  
للسؤال ان فقال التائب زيد حتى لو اقم على زيد كان خبر للمتدا  
محدوف ورد بان الضمير فبين هو والجمع التائب من التائب  
فمن مبتدئا والتائب خبره كما هو من ههنا سبويه والمعنى ان زيد  
التائب ام عمر وفا المطلوب بالسؤال ان يحكم بالتائب على شيء من تلك  
الخصوصيات فالصواب ما في الكتاب لتكون الجواب مطابقا للسؤال  
والثالث هو افنا للتزيل في تعريف الخبر العهدي فان جمل من خبرا  
مقدم ما فالحق ما ذكره المختصر فنقول موافقا للمثال وهذا مع  
ظهور مخفي على جملة حتى زعم من لم ينتبه له ان دعوى رعاية  
المطابقة منقوصة بان من لها جملة اسمية ويجاب بفعلية ولم يذكر  
ان التائب من قام بطلب الحكم بالقيام على زيد او عمر فاذا الصيب  
بقيام زيد مطابق لسؤاله في المعنى ان خالفه لفظا بفعلية لشي يستراه  
بخلاف ما نحن فيه فان التقديم فيه يوجب فضلا للمحكوم عليه  
فنيقوت المطلقة المعنوية التي يجب رعايتها في نحو زيد اخوك واخوك  
زيد هذا المحكوم الرضاة قد سرح مخالفا فيما للمفاضل المحقق  
وتبجح به في غير موضع وكلمة لعمامة فضلا الامر تدعى رتبة التقليد  
من جيد فكره كما قال تقبل فضلا انتم مردود بلحا لفته الكلام القوم فانهم  
سرحوا بان من لطلب التصور لا لطلب الحكم والتمتد بقينا وتلك لا يجد  
فيها نكبة خرف والجملة ولذا قيل ان من نسال بها من المتخبر ذي العلم  
وتعيينه فالمقصود بمقت قام بغيره بفاعل ثم تقرر الفاعل حيث لا يشك  
فيه وليس لطلب مطلق الحكم بالقيام بالمطابق في الجواب ان يقال  
زيد قام اذا المصنوع للفاعل وقرر بغير الفعل اثر ذكره مجردا اعتبارا نحو  
ولذا قالوا ان قوله تعالى انت فعلت بهذا لو كان لفتقر بغير الفعل كات  
الجواب فعلت او لم افعل **قوله** ان في قام زيدا بها ما لثرد والليل  
في الفعل وقرر بغير المحب اياه وقد قال بحققوا اهل المعاني ان المصنوع  
يكلمها المستور عند ذات او غيرها ففعال ضربت زيد اذا كان الشك في غير  
الفعل وان ضربت اذا كان في الفاعل مع تقرر بغير الفعل ولا شك في ان خلق  
السموات والارض لغيره لا من رضى فيه والتردد انما هو في تغيير الفاعل  
فلا يكون من خلق السموات والارض جملة فعلية بمعنى بل اسمية لفظا ومعنى  
ولا ينبغي ان يكون من قام في معنى اقام زيدا عمر وبل في معنى ازيدام عمر قام  
لما عرفته والتكثير في جملة الفعلية في جواب من خلق على انه خلاف  
مقتضى الظاهر للمعنى بعبارة المخاطبين وانهم لا ينبغي لغير التردد في الفاعل  
اصلا كما وقع فلو كان هذا ترددا كان في اصل الفعل وقيل المتنابطه ان الشيء  
اذا كان له صفتان تعرفاه وقد عرف الشاع انصافه باحد هما دون الاخرى

زيد  
عبد



فانما يعرف انصاف الذات به وهو طالب لان حكم عليه بالاحتمال يجب تقديم  
الذات العلمية وجعله مبتدأ وقل غير غير فاذا عرفت مثلا زيدا اعينته  
واسمه دون انصافه بالاختصاص وطلب ان يعرفه ذلك قلت زيدا لعلك  
واذا عرفت انما يعرفه بذاته قلت لعله لا يعرفه ولا يعرف غيره وهذا  
موافق لقوله في الدلائل انك في قولك زيد منطلق و زيد المنطلق  
بذاتيه فعل الانطلاق لزيد لكنه في الاصل لم يسم السامع انه كان وفي  
الثاني سمعه ولكنه لم يعلمه لزيد فاذا بلغك انه كان من انصاف  
انطلاق محصور وجوز ان يكون من زيد بشره في زيد المنطلق  
انقلب الجواب وجوب المحصور منه فاذا قصدنا كيد قتل زيد هو  
المنطلق واذا قيل المنطلق زيد فالمعنى انك مررت بمطلقا لزيد ان زيد  
هو امر غير وفوق ذلك المنطلق زيد اي ما نراه من بعد زيد وهذا  
ما نحن فيه فانك عرفت المتقين وبلغت انك قوما من المتقين والاختصاص  
و جوز زيد كونه من المتقين فطلبت الحكم عليهم بالفلاح وهذا امر  
الزمن كونه بعبارة الشاغلين بان يكون معنى من هو زيد هو افراد  
بالذكر لما يقضي الاهتمام به ولسا كان ظاهرا من معناه ان زيد الثاني  
امر غير والى وركعتي للاعتراض بان المناسبات الثانية زيد لانك عرفت  
ان انصافا قد تاتى وطلبت الحكم عليه بانه زيد او غير فمقتضى تلك  
الصاطية انك اذا عرفت الثاني وقلت من هو كان معناه ان زيد  
الثاني امر غير والى فالتردد دائما هو في المحصورات والمطلوب الحكم  
على الثاني بولادة منها كما ذكره الشيخ في المنطق زيد ولا يصح حينئذ  
زيد الثاني بل الثاني زيد فظهر في الجواب بان الضمير للتأنيب  
كما مر فانه لا يرد في الاعتراض عدم المطابفة للمصاطبة المقررة  
فتدل وبهذا ظهر ما في كلام الشارح من الاختلاف بتبديل التوقيت  
بين كلامي الشيخ فان كل مقام له مقال **اقول** من اجل ما يعتد  
به مما وقع من القليل والقالب وهذا انما اذ لك جهد المقل مما  
يقضي فيه **اقول** راجيا من الله القبول المطابقة المتفق عليها هو  
حاصل المطلوب المخاطب محو ما به ومحط الفائز وهي كما قال الشيخ  
والسكالي انما تخفى اذا عرفت الصلوات والجملة اسمية لانه اذا نكر  
لحدها تكون هو الخبر اذ هو من شأنه ان يكون غير معلوم فاذا عرفت  
كان معلوما بطريق من طرف التعريف ليكن التعريف والاعرف حينئذ محكوم  
عليه والمعرف من وجه المجهول من وجه محكوم به لانه لو عرف من كل وجه لم  
يطلب فاذا بلغك ان قوما معينين من اهل كذا او محلة انطلق منهم  
واحد وانت تعلمهم بشخصاتهم وتعلم المنطق بوجه ما وتجهل من غير  
ذلك الوجه تعين في جواب من المنطلق زيد المنطلق ولا يصح عنده حكمه  
ولو شاهدت من بعد شخصاً منطلقاً ولم تعرفه بذاته ومشتغلاً به وقلت

من المنطق كنت عارفا بالمنطق بمشاهدته والمجهول لك ما شخصه فتعريف  
حينئذ المنطق زيد زيد وهذا امر او منهم كما سئمت في الدلائل  
فتقول في الكشاف اذا بلغك ان شخصاً قد تاتى بالاشارة الى ما يصح  
تعرّفه وهو كونه معلوماً بوجهه لامن كل الوجوه حتى يتبين ان  
مبتدأ كما نوهوه فانه قريب بالامورية ومن هنا نشأ الاعتراض  
وليس هذا مبتدأ على اعتبار من مبتدأ وخبر لان من شاهد المنطق  
اذا قال من المنطق فمطلوبه ما شخصه حق المنطق ان يكون مبتدأ  
ومن خبره هو انما عكسه سبب لانه تارة ملزم التقدم وللشروط  
عنه اهمر بالذكر وادعاء التقدم عن تلخيص خلاف الظاهر من ان  
نكرة والكلام ليس فيه وجملة انصافه لا خبرية حتى يلاحظ فيه  
المعنى التي لا خبر فليس من تلخيص فيه وليس للاختلاف فيه مبتدأ على  
هذا قطعاً فلا حاجة الى كلف ادعاء انه مبتدأ الاله معرّفنا ولا  
لانه في معنى زيد امر غير والى مع انه لا يرد في الاصل المذكور لا  
يتأني في فعل التفضيل وكره في نحو كمالك لانها في معنى ما يتام العلم اكثر  
فتقول السعد هنا ان المناسبات حينئذ الثانية زيد الجسد وما  
مر من ان قوله بكفك الخ مصحح لتعريف الثاني وجعله معهودا كما اشار  
اليه بقوله الذي اخبرت بتاويك سبب لانه لا يقضي ان لا يكون محمولاً  
ومطلوباً من وجه فاذا ذكر ليس شيء وقوله قدس سره حتى زعم الخ زوله  
كافضلة وهو وارد عليه كما فعل من اذ متناه وقول الشارح الفاضل  
او رد الشيخ عند الفاضل في دلائل الاعجاز كلاماً يورد اوله كلام المص  
والزهو كلام المعترض ليس شيء فانما استفقاك وهو غفلة عن تحققه وعبارة  
الدلائل انك في قولك زيد منطلق و زيد المنطلق ثبت فعل الانطلاق  
لزيد لكن ثبت في الاصل فعلا لم يسمع السامع من اصله انه كان وفي الثاني  
فعلا قد علم السامع انه كان ولكن لم يعلمه لزيد فاذا بلغك انه كان  
من انصاف انطلاق محصور وجوز ان يكون ذلك من زيد من قتل  
لك زيد المنطلق انقلب ذلك الجواز وجوباً وزال الشك وحصل  
القطع بانه كان من زيد انما يتبين ان المخاطب لما علم زيدا بمشخصاته  
وبلغته ان انصافا انطلق كان المنطق كما مر في ذهنه فيصح ان يعرف  
بالترتيب المتدي ولكن لما لم يتبين كان مطلوباً لترده فيه فتبين  
حاصل خبر الكون هو المجهول عنده من وجهه بخلاف الصورة الاتية  
وهذا بعينه ما في الكشاف الا ان المعترض من سلم اعتراضه لم يمتد  
لتطبيقه فشرقا لشيخ واذ قيل المنطق زيد فالمعنى على انك مررت  
بانصافاً منطلقاً بالبعد منك فلم تثبت ولم تعلم ان زيد هو امر غير  
فقال لك مما حكى المنطق زيد اي كمال الشخص الذي يراه من بعد هو  
زيد وقد نشاهد لابس ميساج وقد كنت تعرفه فتبينه ففقال لك



اللابس الذي يتاح صاحبه الذكر في وقت كذا فيكون الغرض من  
اخباره انه ذلك الشخص المسمى ولا يثبت بشر الذي ساج لانه شاهده  
يعني انك لما شاهدت انطلاقة ولسبه الذي ساج كان اللابس والمنطلق  
محموسا عندك لا تتردد فيه ولا تظلمه وانما انطلق شخصه  
وتعيينه فتعين حمله فثبت ان وزيت بالخبر ان خلافا مما ترسمه  
لان زيت المحسوس او يمتزج بالمنطلق لم تعرفه الا بان ثبت شخصه  
صدا ومنه انطلق فانت لم تشاهده ولم يعينك الخبر عندك فالتاحل  
خبر افقد واقن اول كلامه خبر من غير تعيينه وهو بعينه ما في الكشف  
فقد انكشف لك المراد بما لا يتردد عليه وتبين ان ما انقضاه الشريف  
المترضى وادعى انه لا يتردد فيه من له رشوخ قدم في علم المعاني عني  
البيات الهادم لما استند من التبيان لما عرفت من ان المراد انك  
شاهدت شخصا منطلقا ولم تعرفه بعينه وقلت من هذا المنطلق  
تعين ان بقيا لك المنطلق زيد سواء كان من مبتدأ او خبر فانك اذا  
لم تشاهده فلخبرت بان شخص من قوم معالومين لك باعتبارهم  
انطلق فقلت من المنطلق لقال زيد المنطلق على القولين في كتاب من لان  
مبنى الخلاف استر كغير ما توهموه وسياتي ان شاء الله تعالى تحقيق  
هذه المظان في محله فانها صالحة لمعترضه لا محل لها لتعرض  
لها شراح الكشاف وهذا من الجور المقصودات في الختام التي من بها المالك  
السلام **قوله** او الاشارة الى ما يعرفه كل احد في الكشف او على انه الذي  
ان جعلت صفة المتقين وحققتوا ما هم ونبشروا بصورتهم الحقيقية  
فهم لا يبدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك هل عرفت الاستد  
وما جعل عليه من فرط الاقدام ان زيد هو هو وانتهى وها هنا بعينه ما ذكره  
الشيخ في دليل لا يجازي فقال اعلم ان الخبر المعرف بالالف واللام معق  
غير ما ذكرت كلف وله مستلك دقيق ولحظة كل جلس يكون المتماثل عنده كما  
يقال يعرف ديك وذلك فولك هو البطل الحامي وهو المنقح المترجي وانت  
لانقضه شيئا مما تقدم فلتستشير الاصعق قد علم المخاطب انه كان  
ولم يعلم من كان كما مضى في قولك زيد هو المنطلق ولا تتردد ان تعبر معنى  
عالم على معنى انه لم يحصل لغيره على الجمال كما كان في قولك هو الشيخ  
ولا يتقوى ظاهرا انه بذلك الصفة كما كان في قوله ووالد كذا العبد ولكنك  
تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصل معنى  
هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يتحقق ان يقال ذلك له  
وفيه فان كنت قلته عالما ونصورت محققا تصور فعلك صالحة  
واشد به يدك فهو منالك وعنده تعبتك وطريقه طريق قولك  
هل سمعت بالاستد وهل تعرف ما هو فان كنت تعرفه فزيد هو بعينه  
انني المقصود منه وهذا قصة في شرحه ما ظلمه وقد وقع النزاع في مراد

الشيخ

الشيخ بين الفاضلين فقال للمحقق استعدوا راحة سرفدة اطلق الظنون  
في الكشف على انه يريد بذلك تعريف الجنس وتعيين الحقيقة العمد  
الذهنية وشعر منهم من زعم انه لغير المتبدا على الخبر فنظر الحق في  
الاجابة وتلك الحقيقة على عكس ما تحقق وتقرر في مثل زيد الامتريه  
وعمر والشجاع وسنهم من ذهب اليه لغير المتبدا اليه ففر قلبه وعلى تقدير  
العمد ففر افران ويبلغ ان تعلم انه اشارة الى معنى آخر لتعريف الخبر وقال  
قد رسم يرمي به ملتي في ادعاء انك صوابا الشيخ معنى غير تعريف الجنس باللام  
حيث ان تعريف الجنس الشيخ بتعيين الحقيقة والمعرف باللام الجنس قد يفصد  
به تارة فحصره في المتبدا المتكففة او ادعاء خوزيد الامتريه اذا انقضت  
الامارة فيه او كان كما ملا فيهما كانه قتل زيد كل الامتريه وقد يقصد  
به لخرى ان المتبدا افعولين ذلك الجنس ويستخدم به لكانه مجسم  
منه لان ذلك الجنس مفهوم من غير المتبدا من غير ان يوصف بالصفات  
معنى آخر للخبر المعرف باللام الجنس غير الخبر وهو مراد الشيخ بالعبارة المذكورة  
وقد وضحه وكثيرا مثلثه وقال هكذا كلف على معنى الوهم والتقدير وان  
يتصور في خاطره شيئا لزيدة ولغيره لزيدة ثم يجري مجرى ما علمه وانما  
قال ذلك لانه دعوى كون زيد عين حقيقة الاستد مثلا عما يتلقى  
اذ تصورت تلك الحقيقة في الوهم بصورة تناسب تلك الدعوى فانها  
لو تركت على حالها لم يكن ادعاء كون زيد مستحدا بها مستحفا فبين  
ان تعريف الخبر بهذا المعنى تعريف جنسي اعتباري متصور والحقيقة بصورة  
وهي نوعا لا دعوى الاتحاد فهو فرع للجنس كما يحل على الكمال  
كيف لا وتعرف باللام منحصر في العهد والجنس فان قلت ظهور الاتصاف  
مضمون الخبر ليس بجائزا فلذلك هو راجع الى الجنس ايضا لانه بعد  
ما جعل خبره لغيره باللام اشارة الى حضور الجنس في الذهن من حيث انه  
صفة الخبر عنه وهذا معنى ظهور الاتصاف به والخيار المصريح به في  
اللفظين ودعوى الاتحاد على حضور الجنس لانه اللفظ والابح وقوله لا يبدو  
الحق تأكيد للاتحاد لا بيان لغير المتبدا في الخبر كما توهمه فانه يخالف في  
القاعدة المقررة من ان تعريف الخبر الجنسي يفيد انقضاء على المتبدا لا عكسه  
وان اشعر به كلام الفائق في تفسير الله طوالة هربان الله هو الخالب  
للخادث لا على الخالب فان قيل ان ادعاء المتقين عين حقيقة  
المتقين لم يتصور هناك حصر اصلا فكيف يتصور انقضاء المتقين  
بجرد حينئذ لتبين الخبر عن اللفظ وما كند الحكم مع او لاحدهما  
وكذا الكرم هو التقوى لا كرم الا التقوى **اقول** هذا المقام  
قد اشجرت فيه اذ قال الكلام ولم يكشف عن وجوه محدثة اللشام وان  
السعد لم يخالف الشراح وادعى انه نوع اخر من التعريف ولم يعينه ولم  
يبين انه اي معنى هو من معاني المحصورة في العربية والشريف قال

كسبي وفتاب  
ب



انتم لتعرفون الجنس الا انه لا يصر فيه لم يعرف على شراذم الشخ فانه قال في قوله  
بالدقة وقال انه من مجيب الشك له مكان من العمامة والنيل وهو من  
نوع البياض الذي تفرغ العبارة عن قنادية حخته ومجرب تعرف بالجنس  
مكتشفون نبادعوك في الطرق او دخل السوق واشترى اللحم وهو اول  
ما يشترى واتصا بمنشاهم بهل عرفت الاسد خفاؤه اسد واشد وهذا  
مما لم يظن في حاله اوله يتضح مع امتعان النظر اشكاله فاعلم ان الشخ  
تتو اذ قد ذكر قبلا ان الخبر المتعارف بلام الجنس فيه ثلاثة وجوه  
الاول ان يقصر الجنس على الخبر عن لفظه لئلا يتكلم في الجواد اتي  
الكامل في الجواد الا انك تخرج في صورة لوجهه انه لا يوجد الا منه  
لعدم الاعتدال بغيره **الثاني** ان يقصر جنس المعنى الذي تفيد بالجنس على  
الخبر عنه لا على عدم الاعتدال بغيره بل على دعوى انه لا يوجد الا منه  
ولا يكون الا اذا قيل بشي يخصه ويجعله في حكم نوع بل اسم كقول  
الوفيق لا تقصر بغيره بل على دعوى انه لا يوجد الا منه في جنس لا على  
ما ذكر بل وجهه كقول في قول المعتز

**انما قيل البياض قبيل** فان بياض الجنس الجميلا  
اذا دلت انه قد قتر في جنس من جنس الحسن الظاهر الذي لا يتكلم ولا يشك  
فيه شاك في شراذم مثلما فصل هذه الامتصاص قال الخبر المتعارف بلام معنى بغير  
ما ذكرت لك وله مثلك في قول الخ وقت رتبعه في وصفه بالجنس في الدقة  
الرائدة وصدره بانه غير الوجه الثلاثة المتألف والمغايرة لها يحتمل  
انها في النوع فلا يكون من تعريف الجنس وهو ما ذهب اليه الفاضل القفازي  
وهو المتأيد في الفهم ويحتمل المغايرة في المقاد والوصف اعني لخصه لان اقسام  
الثلاثة منها ما يفتيك عنده وهناك ما يميزها بغيرها فادت هذه  
ما انضاه الشريف المترضي في كلامه ما يؤيد من كتب الظاهر كقول  
والاين ان يقصر معنى قليل ونحوه مما يظن لمن لحاظ به خبر او هذا  
مشو للخلاف فيه فاما تصنيفه من عشر الخفا وكذا الشقاق فالحق ان  
يقال ان الشخ اذا ما تعريفه صفا الحقيقة والمهنية واذ جعل فرد  
من افرادها عينها كان ذلك اذ عار وتبريرا ولما كان هذا الظاهر في زيد  
هو الاستدلال به تشويها لالات اتحاد البياض اذ اصح وافاد المبالغه فهذا  
اظهر وجعل الفرد عين ماهية وصفه ينضوي حقوق اتصافه به وانه يجدير  
به ومشتقوله وكذا الدقة المتخلصة التي زيادة التامل ان اهل  
المعقول وان ذهب كبريهم الى وجود الماهية في ضمن افرادها الا ان جعلها  
عين فردية من الماهية لا تعني جعلها محسوسة مشاهدة ولهذا ما  
ضرب من الشجر والام لطبيعية الحقيقة من اقسام الجنس لا يصره عند  
الجمهور في العهد والجنس كما اشار المترقي من سمر الا انه بقيها هنا امرات  
الاول ان الشارح الفاضل لم يصرح في كتبه بانها على هذا البيت من الجنس

الحقيقة في الشراذم ما يظن في القفازي

داكا

لا ساعد الشخ بل قال انه نعتي الخبر عنده فلك ان تقول مراده بقوله لخر  
انه مغاير لافراد التعريف الجبني الذي قدمه وهو الامتصاص الثلاثة التي  
قرنها فاما ما ذكره الشريف فلا وجه لتشتبهه عليه فهو كما قيل  
ولم تزل قلته الانصاف قاطعة بين الرجال ولو كان اذوى رحيم  
**الثاني** ان في كلام الشخ نظرا ظاهرا فان تشبهه بالموصول يقتضي ان ما نحن  
فيه تعريف عمدة يتو ذانقا في حواشي المطول الى دفعه ومن ذهب الى القصر  
تمسك بما يقتضيه من قول لا حقيقته لم يوراه ذلك وقوله لا يعدون ذلك  
الحقيقة وقد اعترفوا الشريف في حواشي المطول بانها موهمة لذلك  
وعساة التي لا يلبسها فيما من التصريح بعدم القصر فيه تدفع ما ذكره واما  
كلام الكشاف فليست فيها ما يمنع ولذا قيل لا وجه لتخطئه من ذهب اليه  
من شرح الكشاف وقد قيل انه لما شابه معنى التعريف بكونه هل سمعت  
بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو طول بعينه وهذا لم يقصد فيه القصر  
اضلا علم ان ما نوهه عبارته لئلا يتراد امتلا لثنا وما قرناه لك علم سقوط  
ما قيل ان قول الشخ لا حقيقته له ورا ذلك لا يوهه القصر وانما معتادة لثنا  
الحقيقة مع اختلاف قول البربخنر لا يعدون تلك الحقيقة اذ مقفاه انهم  
غير متجانسين لها وهو معنى القصر وقد بقي لنا امور مفصلة في حواشي  
كتب المعاني من ارادها فليرجع اليها **قوله** من حقيقته المتفهمين اشارة  
اليها على هذا الامم الطبيعية والحقيقية كما قرناه انفا وقوله وخصوصياتهم  
عطف على الحقيقة عطف تفسير اشارة الى ان المراد بالحقيقة المفهوم المختصر  
بمؤلا لا ما غلبه اقل المقبول وخصوصيات جمع خصوصية من خصه بكما  
اذا افرد به فاختصر ان في قول الجوهري خصه خصا وخصوصية بالضم  
والفتح والغضاضة **وعلم** ان في الخصوم صيغة امثالها ظريفان لصداقتهما  
انها مصدر وضع هكذا كالمفوض لينة والرجول لينة وهو كثير في المصادر المأخوذة  
من استاء الاحكام فيناوه كيا كرمي كافي التسمية والاركتشاف **الثاني** ان الك  
ان الفعلية بالضم كثر في المصادر المأخوذة من الجوامد كالابوة والبنوة  
والفعلية بالفتح نادرة فيها فلتا صنعت في باب المصدر الحق بها المصدر  
ناكيد او ايد انايا بلجارية بحري استاء الاحكام في قوله لينة في ما وبت  
الافعال منها كما قال المرزوقي في شرح الفصح وعلمها فالتا للثاني  
اللفظي كما ابومؤلا بد منها على الطريقة الثانية لانها لا يتلزم المصدر  
الذي بواسطة اليها فيقال الماهية لا عالمي كما نقر علينا الذي في بحث الحروف  
المشبهة بالمعقول والمرزوقي في شرحه للفصح اوهي تا الفعل المصدرية  
فلا وجه لما قلنا من انها للمنا الغت فان قلنا القصر هو الاكثر فيه  
لشيوعه في يجوز لينة وطول لينة وعينود لينة وغيرها فكيف يكون الفصح  
الفصح قلنا **قال** المرزوقي في شرح الفصح الضم في هذا الترمحكي  
الفصح في اللطوسية والخصوم صيغة والحروف لينة بمقولة الحرفية التي هي المستفهم

كل ما استعان في حواشي المطول

عصام في حواشي المطول

خطيب زاده

حسين حياي في حواشي المطول

فاجنون



في هذه الاحرف الثلاثة ولا ينبغي ان يكون الاقنير اقل استنساخا فلا يستفاد ان  
قد علمت ان فصح حروفها فصح نطقها ومن رقة على الجوهر في فصحها  
ما ذكره المصنف رحمه الله فخص بها في الكشاف من غير مخالفة ومن الناس من يظن  
انه مخالفة وانه انما في الكشاف من غير مخالفة ومن الناس من يظن  
للفقر عندك وقيل انه يحتمل ما ذهب اليه العلامة وقتل انه اراد  
انها للاستغراق والذي عثره لفظ الخصوصيات وقد مر بيانها حتى  
قيل انها صفة التبرير لها وحده ظاهر **واعلم** انهم اطلقوا على ان الالف  
واللام حرف تعريف متامع ان التاخلة على اسم الفاعل ومؤول  
عند الجمهور وهذا اذا لم تكن للتعهد اما اذا كانت له كما في قولك كاني  
صارب فاكرمت الصارب فلا كلام في حرفيتها ولا خلاف فيها كما في اكثر  
لنسخ الرضى ولا يسمع الكارة كما في بعض شروح المعنى فكانه لان المراد  
الثبات على الفلاح فهو حينئذ متاغلغ عليه الاستسمية او الحق بالصفة  
المشبهة وتخرج على ما ذهب اليه المازني بعينه وما ذكره صرح به المبرزين  
الكامل كما يتبادر في نكت المعنى **قول** تنبيه تام على التنبه مصدر  
بتمه من نومه اذا انقطع وهو في اصطلاح المصنفين ترجمته كالمسألة  
لما قيل مما قيل لا يطريق النضج ولما يدرك بالذات في اشارة والتفات  
البحر في كانه متاعف عند وهو اما مع كونه متبادر مقدر وكونه او ساكن  
موقوف غير متعب كالاتما المعذرة لانه لم يقصد تركيبه وتامل  
امر من التامل يقال تامت الشيء اذا تدبرته وهو اعاد تلك النظر  
فيه مرة بعد اخرى حتى تعرفه وقوله كيف نته كيف في الاصل الاستفهام  
عن الاحوال فيقال كيف زيد اي على اي حال وقال الاستاذ ابن كمال  
قد تكون كيف انما للحال من غير معنى السؤال فيجوز لمعناها وهو  
المراد هنا ومنه ملاحظة قطرب عن بعض العرب انظر كيف يصنع  
اي لا يحا صنعك انتهى ويجوز بها انضاج التعجب كقوله كيف تكفرون  
بالله وقد يقال انه المراد هنا اي ما لصن ما نته فنكون معجوبة  
لنتبه مقلد مة عليه كافتة على صفة انما وقد يجوز بعض النحاة في امثلة  
خروجه عن الصدة انه في موضعين من معول التامل ولذا قيل معناه تامل  
كيفية تنبيه الله تعالى فاستلغها معنى الاستفهام للظرفية او هي مقول  
به كما وقعت معناها اليها في قول البخاري رحمه الله كان كيف كان يدو  
الوجه وبارة الكشاف انظر كيف يقال قد مر لمساكات النظر وسبيلة  
الى العلم كان متضمنا معناه في اذ انبعاثه على الاستفهام وكذا التامل هنا  
انه متعلق هنا كما يتعلق العلم الا انه يستحق في العبارة وقوله نبتل متعلق  
باخصاص ومن وجوه متعلق بنبتل وشك في معنى منفرقة من داوود  
شنتين والوجه انبعاثه لا ومنها متعلق بالمتن والباقي مختص بلحكمة  
الثانية وقيل كلها متعلقة بالجملة الثانية ويصح في قوله بها الجر والرفع

فامور  
عصا  
خبر  
شرح الجليل

والنصب

والنصب وادارة اسم الاشارة للتقليل بدحولا الصفات في كاسر واما الخبر  
على الصفة ونحوها قد يشعر بالعلية والابحاز بدلائنها على ما فصلت  
وتفيد انضاض وقوله تكرر معطوف على بنا ويجوز في هذا ان يكون  
مشتركا ايضا لان التكرير يكون بمعنى مجموع الذكر من ايضا كما يكون للثاني  
والاول وقد سبق تفصيله وتعرف الخبر الدال على الحصر في المبالغة  
بجملتهم غير الحقيقية وتوسط الفصل التال على الحصر او التاكيد **قول**  
لاظهار انهم تعليل للتعريف والتوسط وقد مر بساكن الدال وهو  
الاكثر وتلقين وهو الموازن لاشهره الواقع في الكسر الفصح وفي بعضها اثاره  
بالجمع والمراد بالقدم بغير فهم وامثلة مفردا للشيء ومثله قال في المصباح  
قد مر الشيء ساكن الدال والفتح لغز مبلغه ليقال هذا قد مر هذا وقد مر  
اي مماثلة ونحوه ماله عندي قد مر ولا قد مر اي حرمة ووقار انتهى  
والاقتضا الاتباع والاقتدا وقوله لاقتضا متعلق بالترتيب او بقوله  
نبتة وما قبل هذا بالترتيب التام انفسهم وهو بالنسبة الى غيرهم  
ولم يهنا امور اخرى تعلم سائر التامر وامثلة التشرية والترتيب  
بذكر ما يرغب في من الهدى والظفر **قول** وقد تضيف به الوعيد  
الحي اي تستكروا واستندوا بما في هذه الاية كاسيا في بيانه الا انه تستك  
صنعف حبه ولذا عتريا التثبيث بالمشقة والشرف المعجزة والموحدة والنا  
المثلثة وكيفية التعلق مع ضعف ولذا قيل للتكبيوت منسبت في  
استفارة يشتر الى نداء ومن منسبت التكبيوت وصغيره لما ذكر من الاما  
اولقوة اولئك هم المغفلون وقيل للاختصاص وقيل للاخبار بنبتل كما ذكر  
والوعيد به نسبة الى الوعيد لمنسبتهم بظاهر ايات الوعيد والاحداث  
الواردة في قوله على خلود الفتاق في النار وهذه العبارة في غاية الابحاز لادائها  
على التعمير وشمولها للمعتزلة والخوارج ومن قصرها على الاول فقد قصر تفرده  
كما في النفس الكبريات المفلحة من تعصبهم تلك الصفات فغيره لتبرير في قوله  
التار وتحرر النعم وترب الحكيم الوصف وما في معناه ليشعر بعلمه في كماله  
الفلاح الامكان وفعل الصلاة والزكاة فمن كل شي منها الترفع والفتنة بالشر  
في الاصل ثم لما التالى عليه بالفتنة والجلسة والفتنة وفي النفاذ حصارا  
لمكان القابل المتوجهة للصلاة واذا اطلق يراد به الكعبة كقوله تعالى  
فليسوا ليتكف قبلة نرضاهم واهل القبلة كناية عن المشركين وهو المراد **قول**  
ورد بان المراد الخ الراد هو الامام في تفسيره يعني ان المراد بالمفهوم هنا الكمال  
في الفلاح والنجاة فمن عداهم ليس يكامل الاخرة ففلم وكذا ما ذكر من العلنية له كماله  
لا لصلته فلا يبر في علمه شي وقيل في السبيل لوصف لا يقتضي في السبيل لجزايات  
يكون له سبب لخر كعقوله هنا وما قيل من ان الاخصر في الجواب ان المراد بالفتنة  
المجتمعات للشرك ليدخل الصافي منهم فان قلت **قول** كيف حاز ان يسمي الصافي مغلما  
قلت كما حاز ان يكون مصطفى **قول** تعالى في سورة اورشوا الكتاب الذي اصطفينا



الحق انتهى فلا يخفى ما فيه فانه ليس اشارة الى المتقين فقط ولذا ترك الشرف وغيره  
وكون الصفة مادحة لا تنجدي ولذا قيل انه جواب جديد وفي الكشف لانه  
استعمل اللفظ المعتزلة فيه على خلود الفسق كما عرّض به المصنف لانه الفلاح  
عكس التحوّل ولان انتفا كمال الفلاح لا يقتضي انتفاء مطلقا على الوجهين  
في اللام انتهى **قول** لا عكس الفلاح له واسما اى اصلا لا يستلزم الراجع للوجود  
المحسوس فاذا انتفت انتهى وهو منصوب بنزع الخافض اصله لا عكسه  
براسه اى بجملته **قول** خامته عبادته وخالصته والى ما يطالع الخاصة بخلاف  
العامّة والناسك الكندي وعن الكندي اى الخالص والخاصة ولقد كذا في  
المصباح في خامته العباد الكرم عند الله والخالص في الاصل كالمصاحفة  
وقال الراغب الخالص في الاصل ما زال عنه شوبه بعد ان كان فيه  
والصافي قد يقال لما لا شوب فيه ويقال هذا الخالص وخالصة نحو  
واصبية وواقية انتهى فالثانيه للمبالغة وخالصة اولى به من اشند  
لخالصته لله من صالح عبادته المتقين وفي نسخة خلاصة وهو قريب  
منه والمراد بصفاة من صفاة من صفاة من قوله المتقين الى قوله  
او تلك ولصحة اى جعله اصلا اى مستحقا من قوله هو اهل الكذا اى  
اى خالص وحده يروى المدي في الدنيا والفلاح في الغنى لانهم السعداء  
فالدارين وهذا معنى قوله او لك على هدي **القول** عقبه باسناد  
الجواب لما يقال عقبه تعني اذ كان بقوله من العقب وهو مؤخر  
القدم والاصد اجمع منه والصدان المتشافيان اللذان تحت جفن  
واحد كالبياض والسواد فان لم يدر جفن تحت جفن كالحلاوة والحركة  
لم يكونا متضادين قال الراغب الصفة الصفة المتضاد بل من المتخالفين  
الذين كل واحد منهما قائله الاخر ولا يجتمعان في شي واحد في وقت  
واحد وذلك اربعة اشياء الصفة كالبياض والسواد والمتضادان  
كالضعف والنعف والوجود والعدم والبصر والعمى والنجاب واللب  
وكثير المنكبين واهل اللغة يجعلونها كلها متضادة الى اخره وكلمة  
والفتاة جمع غابت من عنتا اذا استكبر وجا وزلجدة والمردة كصفة  
جمع مارد وقد فسره به بالعالي والظاهر يفسرهما هو شديد القمو  
حتى يكون من الشرف وقوله الذين لا يفهمهم البيان لما به التضاد  
لان الاول على هدي مؤمنين بالآيات وهو لا يخالفه والجماع  
الحال هو لانه لو طين ما نعه مع ما فتم من الاشارة الى ان يتباطه بما قبله  
حتى جاء على عقبه من غير فاصل فانه لا بد منه وان لم يكن مصححا  
المعطف والنذر يضمن جمع نذر **قول** ولم يعطف فضمن الخ  
في الكشاف ليعين وزان ما هنا وزان نحو قوله ان الابرار في نعم وان النجار  
في جهنم لان الاولى في ما نحن فيه مسوقة لذكر الكتاب وانه هدي للمتقين  
وسقت الثانية لان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين المتقين والنجار

في قوله كيت وكيت

في العزوب والاستلوب وهذا على حد لا مجال فيه للمعطف وهذا اذا كان الذين  
يؤمنون بالكتاب يحار على المتقين وكذا اذا كان مبتدأ فالاستنباط حتميا على  
تقديره سواء في ذلك الشارة راج له في حكم المتقين وجعله متابعاً للمعطف  
للمعنى وان كان مبتدأ اى اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري غلته وذكر  
التكامل في الفصل والوصف فيما نزل عن عطفه لا ينقطع وان كان تبعاً لما  
جامع غير ملتفت اليه ليقدم المقام عنه فقال من هذا القبيل وقطع  
ان الذين كفروا عما قبله ليكون ما قبله حديثاً عن القرآن وان من شأنه  
كيت وكيت وهذا حديث عن الكفار وتصيبهم في كفرهم والفصل لازم  
الانقطاع والمعطف في مثله برز في معرض النسخي للجمع بين الضب  
والموت وقال قد ستم تباينهما في العزوب لانه المقصود من الجملة الاصل  
بيان انصاف الكتاب بغاية الكمال في الهدى انه تقريراً لكونه يقيناً لا مجال  
للشك فيه وتتحققاً لكماله في جنس الهدى باعجازه وورث الجملة الثانية  
بيان انصاف الكفار بالاصرار على الكفر والعتلان بحيث لا يجد لهم  
الانذار في الاستلوب وهو الفن والطريق لان طريق الاذى في الاول  
الحكم على الكتاب مع حذفه لفظاً مما جعل للمتقين قتيلاً لله وفي الثانية  
ان يحكم على الكفار وقصد امع ذكرهم لفظاً بالاصرار لاقلاع معناه اصلاً  
مصدرايات المؤذنة بالانقطاع والشروع في نوع اخر من الكلام لا يقال  
هنا مسوقتان لبيان حال الكتاب وانه هدي لطائفة وليس هدي  
لصنفهم فيحسب المعطف لانا نقول ان الثانية سبقت لبيان اصرار  
الكفار وان وجود الانذار وعدمه سواء علمتهم واما كون الكتاب لا يبيد  
هدى فهمهم تبعاً ولو كان نصراً لمعقود انصافاً ليجس العطف لان  
الانتفاع به صفة كماله يؤتى ما سبق من تعني شأنه واعلام مكانه  
بخلاف عدم الانتفاع وعلى الاستنباط وان انقطع عنه ظاهر فهو  
مترتب به ارتباطاً معنوياً صار به متصلاً بما قبله انصافاً للقيام به  
ممنوعه لعدم استقلاله لانه متبني على سؤال متبني على ما نشأ منه  
فهو من مشتتة فاذا انقطع المنشأ وهو هدي للمتقين لان يعطف  
عليه الذين كفروا ولم يصح ذلك ما هو من نوابه واما على الوجه  
الاخر وهو جعل الذين يؤمنون متبنا للخبره اوتى على هدي فهو  
وان كان جملة مشتتة معطوفة على ما قبلها فلان ان يعطف  
عليها جملة وصف الكفار كما في آيات الاحق كنه وجهه مترجوع  
لم يلفت اليه متبني الكلام على ما ارضاه وانما استندل به ان كان  
صنعه وانصافاً فترقت ان هذه الجملة محمولة على التعريض ومعناها  
يناسب وصف الكتاب بالحال ولذلك اعطفها على ما قبلها وان الظاهر  
ان جملة الذين كفروا لا تدخل بها في ذلك ومنهم من زعم ان خلاصة  
جواب هذا الكتاب الذين يؤمنون بالغيب استنباطاً وجواب سؤال



وله قوله ان الذم كقولنا لا تصلي الخواب فلذا امتنع العطف وادبانه  
مغائر لكلام المصروف وغير مستقيم فانه اذا قيل ما بال المتقين محضو صبر  
يكون الكتاب ممدى لغز حسن ان يقال ان الموصوفين بتلك الصفات  
لغنا بذلك والكفار المصروف لا يندفعون به بل يتوكل عليهم وجوده  
وعده منه فيكون هذا المقطوف مؤكدا للخصاصهم بالتفريق عن غيرهم  
ولو هو جماعه ان ترك العاطف في الاكيدة لانه استنباط كركانه  
فيلتصا ما بال غيرهم لم يمدوا به فلجيب بانهم لا عزائمهم  
واستعدادهم لم يتبع فيهم دعوة الكتاب الى الايمان وليس لشي لان  
كعد ما تفرق ان تلك الاوصاف المخصصة لم يتبق لهذا  
السؤال وجه وتحت المخزون ان ترك لغايتها الاتصال والاتحاد وهو  
فاسد حجة الات شرح من ذلك الكتاب لا يؤكده كون الكتاب كاملا في الهداية  
هذا اشارة ما في الشرح وكتب المعاني **اقول** ما ذكره قدس سر  
من انه على الوجه الثالث يصح العطف لوجه كذا ولا معنى للتردد في  
نحو فية من كمال الانقطاع لانه لا بد فية من قصد التعريف كما مر وكفي  
ما نعا فاستند لانه به على متعده صلح ليرضد لخصا على انه لو لم يقيد  
التعريف لم يصح ايضا لان قوله هذكي المتقين من كمال انصف به  
الكتاب ومقرر لغايتها وهذا الجملنا اما معطوفة عليها او قيد  
لها و حال منها فكيف يعطف قلنا ما بيننا انتم من بابية وقد جمل به  
في شرحه للفنح فقال فان **قوله** كيف يصح هذا العطف مع ان الجمل  
الاولي بيان حال الكتاب والثانية لم يثبت كذلك **قوله** من حيث  
ان المراد من الثانية التعريف المذكور فانه قيل هو هذكي المتقين وليس  
هذكي للمبتدئين فالثانية في حركه صفت الكتاب وقيل الواو الحال وليس  
بظاهر واذ جعلت هذه الجمل من مشتتات وصفت الكتاب امتنع عطف  
ان الذم كقولنا ما قبله فهذا الوجه ايضا كما في الوجهين الثانيين  
**لانقال** اذا كان تعريف الكتاب اهل الكتاب يكون للتشبيح على الكتاب  
مناسب لاننا نقول المقصود حينئذ التعريف بانهم لم يؤمنوا مما انزل  
عليه لم يبق ايمانهم وهذا غير مناسب لما بعد واما قوله تعالى  
ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين  
الا خسارا ابتداء فاشي لخر وهو تصريح لا تعريف فتدبر بقرانه **قوله** ههنا  
امر لانه من التعريف وهو ان المشايبة في اسلوب الاداء وطريق التعريف  
السايق كقولنا جعله الرحمن من غنضنا لترك العطف ولم يتورط احد  
منهم ووجهه ان قوله ان الذين كفروا الخ يتضمن عدم انتفاع هؤلاء  
الكتاب بالآيات والذم وهو في قوة ان يقال انهم لم يهدوا بل هدى هذا  
الكتاب وهذه جملة جامعة لو لوحظت كما العطف كما لقول ان المتقين  
اهتدوا بسور الكتاب وان الكافرين في مهامه العقاب لانه لم يثبت

لهذا

لهذا واما قصد ان يبيح الهم ويتنوع عليهم فنزله قد استعمل عن النظر في مقامه  
عنه فانه فرب عا به فهم وقد جعل العلامة من بابية الاستلوب كشأنه  
عن عدم الالتفات لذلك الجملنا لجماعة والتمه اشار السكاكي بقوله  
وان كان كسبها جامع فترطت المنزلة بعد المقام عنه فلهذا ذكره ما بعد  
مرماه ولحسن مفرزه فلما نبذ الاستلوب متمم لم يبق لنا الغرض والفاو  
المصرفية ولو صرح بها كان الحسن فاصح من انه لم يذكر التباين في  
الاستلوب كما في الكشاف لان التباين في الغرض هو الاتصال في الفصل والتباين  
في الاستلوب من توابعه ولو ازمه كما لا يخفى على المتأمل ولما فرغ من كلامه  
الكشاف التباين في الغرض والاستلوب معا على ما يوجب التباين في  
الغرض فقط وهذا مما لم ينع من الاله مع لزومه ليس مما يشفي الغلنا وانما  
سكت عن نقاير الاستلوب لظهوره وقيل انما لم ينع من الغرض لانه نظر  
الى ان العمل في وصل الجملتين بالواو وهو وجود لجامع المعنوي بينهما وتطلب  
الجملتين في الغرض جامع معنوي معتد به يحسن به عطف الثانية على الاولى  
بخلاف الاستلوب فانه امر لفظي وكثيرا ما تغيرت اسلوب المعطوف  
عن سبغ المعطوف عليه لنكتة واعتمدا لئلا يفتك ان التباين في الاستلوب  
غير صارف للعطف العطف اذا كان بينهما جامع معصم للعطف لم يجعل  
من اشياء القطع وهذا كله غلطه عما حققنا فاشكك ديدك عليه ولا  
تظن لما بيننا كبريه **قوله** ان لا تيرار لفي تعريف وان الفجاء لفي جمع ياتي  
تفسيرها واتحاد الاستلوب فيما ظاهره واما الجامع فلانها استقت فيها الجمل  
الاولي لبيان ثواب الاخبار والثانية لذكر جزاء الاشرار مع انها من  
الترصيع والتقابل لفضاد كل من طرفي الجملتين **قوله** اهل المعاني  
الضداد ومثلهما كما في معنى الوهم العطف لانه الوهم من المنضادين  
مترلة المنضادين فيجهد في الجمع بينهما في الذم حتى قالوا ان الضد اقرب  
خطورا بالبال مع الضد من الامثال **قوله** وان من الحروف التي يعنى انهما  
شابهتا الفعل الذي هو امثال القوامل فعلت لشبهها له مادة وهسته  
ومد حولا ومعنى عمله هو الرفع والنصب لانه فكم من معولانها المرفوع  
لانه عمله واحتر المنصوب لانه فضلة على مقتضى لاصل وعكس فيها تبينها  
على فرغتها وحفظا لربيتها وعدد الحروف ثلاثة وهي اقل ما ينبغي علمه  
الفعل ونحوها الفتح لخرها وانتم الامتداد لهما مكان مثله كالتاكيد  
والاستدراك وهو ظاهر **قوله** والمتعدي بالنصب معطوف على الفعل  
اي وشابهتا الفعل المتعدي فيما ذكر وما قبله في مشابهة الفعل مطلقا  
والايدراك الاعلام وصحري يانه رجع الى الحرف المعلوم مما قبله وقد خيل في  
اي ليس يامثل في العمل لانه عمل كشاء منه للفعل لجمال هو دخيل في بيان  
اذا انشبت التيم ولم يكن منهم وقال بحروف دون حرف لانه المشهور في  
جمع حرف بمعنى كلمة او جزئها والحرف بمعنى الحرف بمعنى اللفظ كما في الحديث

نحو



عصام

انزل القرآن على سبعة احرف وهو وان كان جمع كثيرة وهي ستة الا انه بعد دخول  
 الالف واللام نطقت جميعته فجاز استنواؤه في القليل والكثير **قوله** كان فيهما  
 ما خيرا لم يمتدح لانه العامل في صفة الكوفيين للمبتدأ والمبتدأ والبالسنة  
 واعتمد على شمرته وظهور المتراد منه فان دفع ما قيل عليه من انه لم يقل احد  
 ان العامل في الخبر الخبر بل من مخافة الكوفة من قال العامل في الخبر المبتدأ  
 كانت العمل في المبتدأ الخبرا فالمعنى المقتضى للرفع فيه الخبرية والعامل المبتدأ  
 وبما الخبرية باعتبار كون اسمها كانه مبتدأ وهو الا ان كذا لكه محلا بها وعلى انه  
 لا يشترط فيه نية المجوز قالوا ان يخلص في شرح المفضل ذهب الكوفيون الى  
 ان هذه الحروف لم تمل في الخبر الرفع وانما نقل في الاسم نصب لان الخبر الرفع  
 على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد لانه لا يند اقدر الوبه وبالمتبدا  
 كان يتوقع الخبر فاما زال العامل بل ان يكون هنا معولا فانه ومع ذلك فاما  
 وحيدنا كما عمل في المبتدأ عمل في خبره نحو كان في الخبرها وظننت ولغواتها  
 كما عملت في المبتدأ عملت في الخبر ولتبر في تنسوية بين الاصل والفرع لانه قد  
 حصلت المخالفة بتقدم المنصوب على المرفوع انتهى فقوله وهي لقي الخبرية باقية  
 على حالها نيلها فعمل ما كان عاملا فيها استصحا بما له اي ابقاء له مصلحا  
 له كما كان لان اصل ما انصف بشئ ان يتل في صفة ويعمل بمقتضاها حتى يتحقق  
 صنده والاستصحاب من جملة الادلة عند بعضهم كالشافعية ومنهم المص  
 وادلة الاحكام الفقهية بخبري في القرية حتى ان بعض المتأخرين ذكروا  
 للمخو امثولا كما سؤل لفقته وهذا تقرير لثليل الكوفيين وقوله فضية بالنصب  
 معقول لا على انه مصدر لفضي بمعنى حكر اي حكا للاستصحاب وابقاء الاثر  
 او معقولا مطلقا اي مقتضية للرفع اقتضاء للام للاستصحاب لام التقوية  
**قوله** فلا يرفع الحرف اولا لانه رفع استصحاب ما كان من العمل الاول  
 وتزيد لضعفه والرفع بمعنى الازالة او لا يرفع الخبر الرفع بالمعنى المصطلح  
 وقوله بان اقتضا الخبرية في الجواب عما استدل به الكوفيين من ان ان  
 ليست هي العاملة كما مر وفي قوله الخبرية بلا شرط شي دام ما دامت الخبرية  
 خبر كان لنصبه بها فلو كان رفع الخبر بلا شرط شي دام ما دامت الخبرية  
 مطلقا فلما تخلف علم انه مشروط بالخبر من العوامل اللغوية وقوله  
 وفائدة انها لم يقل معناها لانه ليس كغيره من المعاني الوضعية المعبر عنها  
 ولذا توهم بعضهم زيادتها في كلام العرب والتاكيد والتوكيد ينقون شي  
 فلما عطف عليه قوله وتختلفه عطفها بنفسها لانه من حقيقتها لا من لفظه  
 اذا اتفقتها وحملت ثانيا لانه في اللغة يعني ميم احققة بالالف وحقيقته  
 بالنشد تد مبالغة وفيه إشارة الى ان التوكيد هنا ليس بمعناه المصطلح  
 وحملها موكدة للنسبة الحكمية دون احد الطرفين لئلا يترها فتمها واستدل  
 عليه بوقوعها في جواب القسم لان القسم كما قال النحاة اجلت انشاء التوكيد بها  
 جملة اخرى واذ كان الجواب جملة اسمية نصدها في الاثبات اذا كان القسم غير

طلبين

طلبين بلام مفتوحة اوله مشقولة او مخففة ولا ينبغي منها دون استظهار  
 الاستدلال وهذا امر اذا المص ولا يرد عليه شي لانه لم تدع الكلمة واما  
 ذكرها في الجواب فلان السائل متردد فيحسن فاكيد بجوابه كما نقر في عمل  
 المعاني والجواب يجمع جواب وهو معروف الا ان ابن الجوزي قال في كتاب  
 غلط القوام قال العسكري العامة تقول في جمع الجواب جوبات ولجوة  
 وهو خطأ لان الجواب مثل الذهاب وقد قال سيبويه الجواب لا يجمع  
 وقوله جوبات ولجوة كقبي مؤلدا انتهى ولم ارض ذكره غير صاحب  
 المصباح الا انه لم يعلقه ومثله للمؤلف به لا يطبق النقل **قوله** ويذكر في  
 معرض الشك الذي يذكر ان لتاكيد ما فيه شك المخاطب او لغيره ومعرض في  
 الميم وكسر التاء محل عروض الشك كذا في شرح النفاية فهو كما لظنه وللشك  
 وضبطه شراح الفصح بكسر الميم وقيل ان اسم الآلة واصلة ثوب  
 قد لبس الجار يملع ومثله للبيوع فيكون من المرفوع الاول من المرفوع وهو  
 على هذا المعنى ما يظهر الشك ويبرزه لمن يريد في المصباح يقال  
 عرفته في معرض كلامه قال بعض العلماء واستعاره من المرفوع وهو الثوب  
 الذي تجلي فيه الجوارى وكانه قال في هيئته وزايمه وقاله وهذا الاقطر في  
 في جميع اساليب الكلام فانه لا يحسن ان يقال ذلك في موضع السب  
 والشتم بالفتح ان يستعار ثوب الزينة الذي هو الحسن هيئته للشتم  
 الذي هو واقف هيئته فالوجه انه منصور من محراض ولحد المعاني  
 وهو التورية وامثلة الشتر انتهى وهو كلام واه وضعفه ظاهر من  
 له معترفون بالغيث ولم يذكروا لانكار الالفة وان علم بالقرين  
 الاولي في شهرته تعني عمره ذكره وسيا في المصباح به في كلام المتردد  
 جواب الاما استحق التنفلس للمكثري لما قال له في لصد في كلام  
 العرب كما فصحة في المصباح وقد تذكر ان لمعناك اخر كما في شرح  
 المصباح وقوله وسئلوا كماله مثال للاجوبة ويجوز ان يكون  
 للشك اصليا ولم يذكر القسم لوضوحه **قوله** وتعريف الموصول  
 كذا في الكشاف وفي الجواهر الشريفية تعريف الذي ارضاه وتقاريفه  
 من بين الموصولات كتعريف ذي اللام في كونه للعهدة مشاركة للمعنى  
 لخبري سواء جعلت من المعروف باللام كما ذهب الشيرازي والاك  
 عليه المحققون والوجه في العهدة هو لا اعلام الكفر المشهورون  
 به في ذلك كالحاضر في الادعاء ولا يخفى ما فيه فان تخصيص  
 الذي ونصاريفه دون من وما لم يشر فيه ان لا وجه له وانما دكا  
 له ظاهر قول الكشاف تعريف الذي ولذا عده المص الى قوله  
 تعريف الموصول إشارة الى ان التعريف انما اقتصر عليها لانها ام النبا  
 وهذا مما ينبغي التنبه عليه وهم مطلقون على ان تعريف الموصول  
 بالعهدة الذي في القصة والقول بانه الواه لا يثبت التي سواء اقلت



انه مؤنوع المخصوصيات بوضع عام او لا مبرعاً بشرط استنفاذها  
 وسكنهم مخففة عن قريب وقد تم التعريف العمدة لانه الامح روايه  
 ودراية وما قيل من ان الما نوراً وراه ابن جرير بسند متصل  
 الى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المراكبه هتكتا واليه وبخاصة وهو  
 الظاهر لان السورة مذكورة وما قبلها من اهل الكتاب والمراد الله  
 وقتل واد مثله في سورة يس في كفتار قرير عجب منه فانه  
 ذكر عقوبات ايمانهم قال في ذليل النوقه انما في كفتار قرير ورواه  
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكره المصنف والاكاديهما  
 نناف فوضعه العهد ان الموكد بالموصول طناً من شافهم بالانذار  
 في عهد ومأمور على كفره وهذا اوجه ما مر قوله **والجنس** مثلاً  
 من صمتم على الكفر وغيره هذا بناء على ما بينته في شرح المفصاح من  
 ان تعريف الموصول كاللف واللام فيكون تارة للعهد وتارة للجنس  
 والاستغراق وقد صرح به بقص النجاة ايضا فقال ابن مالك في  
 شرح التمثيل المشهور عند النحويين تقييد جملة الصلة بكثرة  
 معهودة وذلك غير لازم وذلك لانه الموصول قد يراى به معهود  
 فتكون صلته معهودة وقد يراى به بالجنس فتوافق صلته كقوله  
 تعالى كمثل الذي ينعق مما لا يسمع وكقول الشاعر  
 واسعي اذ يبني لهدم صالح **والنسر الذي يبيتي كثر ثنائه الخدم**  
 وقد يقصد تعظيم الموصول فينبههم صلته كقوله  
 فان استطع اغلب وان يغلبه موكب **فمثل الذي لا يقين يفلح صلته**  
 انتهى وهذا ما في الرسالة الوصفية مما اتفق عليه شرحها من ان  
 الموصول مؤنوع بوضع عام لمعنى مشخص معين بنسبة جملة نظرية اليه  
 وان لا يند من كونها تشكلاً بها من موكب اي من المخطاط والمبهم فان اريد به معنى  
 كلي قائماً هو لتنزيله من لينة كما في اسم لا شارة وعلى هذا فماذا اصحني  
 مجازي وهو ظاهر كلام اهل المعاني وهو الموافق لما اشتبه عند  
 النجاة كما قال ابن مالك وظاهر كلام ابن مالك والنحويين انه  
 ليس بمجاز ولا خلافاً في استعماله وانما الخلاف في تعيين الخفيفة  
 وهذا امر سهل وقد قيل انه ليس المراد بالعهد في كلام النجاة  
 معناه المشهور بل مطلق الحضور الذهني باني وجهه كان وهو جار  
 في جميع المعارف ولذا خص بعض النحاة معنى ان في العهد والجنس وهذا  
 منشؤ الخلاف بينهم وقول اهل الموصول الموصول من صيغ العموم مؤنود  
 للثاني وهذا مما امكن الله به وما كتبت المنندي لولا ان هذا ان الله فلفظ  
 وصمتم على الكفر بمعنى استمر عليه الى موته ونقله لستحسب حقيقه  
 صفة مصني في السير وتجاوز به عما ذكر لزومه له وليس من الصميم  
 معنى الخالص لستحسب اذ اعني المتألفين كما نوهتم **قوله** فخص منهم غير المصير

بما استند اليهم الحرف من معنى لخرج او تجاوز به عنه والاقال خسر المصير  
 والاول او قولنا بعد تينه بالباقي قوله بما استند وفي نسخة بك  
 منهم عنهم وصمتم غيرهم وما بعد لمن باعنا بعقنا وكذا اليهم  
 وفي نسخة التيمم بعنا لفظه او هو عايد الى الموصول وفي قول سفيان  
 نصح به باله عام مخصوص لا مطلق مفيد وهو المتوافق لذهبه  
 ونيه مخالفة للنحوي في تغييره بحيث قال وانما يكون للجنس  
 مننا ولا كل من صمتم على كفره نصيباً لا يترعوي بعد وغيرهم وذلك  
 على نفاذ له للمصر من الحدت منهم باسواء الانذار وتكرار عليهم لنتي  
 وقال قدس سرم اذ حل على الجنس عمر الكفار الا ان الاخبار عنهم  
 بما يد على الاضمار دل على ان المراد من المصروف فلفظ فيكون اللفظ  
 عاماً مقصوداً على بقوله فراه فان قيل كيف يجعله عاماً مخصوصاً  
 مع انه لم يرد من اللفظ المحكي بل بالجنس الاستغراق حيث قال  
 في قوله تعالى اذ اطلقتم النساء لاعموم ولا خصوص في النساء ولكنه  
 اسم جنس لانثاء من الانس وهذا الجنس من معنى قام في كل من وفي بعضهم  
 بخازان يراى بالنساء هذا وذاك فانما قال لعدته علم انه اطلق على  
 بعضهم وصن المذخور من من المعدات بالجنس وقال في قوله والظلمة  
 ينترصون بالقصير ثلاثه قرورات اللفظ مطلق على نساء والجنس  
 صالح للكله وبعضه في احد ما يصح له يعني في ذوات الافراد كما ان  
 المشرك قلتنا هو لا يجمع من لوجه العموم بل ظهوره فيه كما ذهب اليه  
 اصحاب الأصول فاخترنا ههنا التمسك بالصالح للعموم مستعمل فيه  
 ومفصو على البعض بواسطة الفريضة ويرد عليه انه تطويل للمسافة  
 بلا طائل **في رسم** بعضهم ان المختار عنده هو ان مثل هذا الجمع  
 للعموم واما كونه للاطلاق فتجوز ذكره في بعض مواضع هذا الكتاب  
 وفيه انه متناف لما نقلناه من نفيه على عدم العموم واما التفسير  
 للجموع المعروفة باللام للاستغراق فذلك لاستفاد نعتها بمعونة  
 المقام ولا معونة للمقام ههنا فالصحيح انه اذا كون الذين كفروا  
 مطلقاً في نساء والجنس صالحاً بحسب مفهومه لانه مراد بكله  
 وبعضه لكن الخبر دل على تقييد فقوله مننا ولا اجم ليرد به  
 المأمون بل النساء وحسب الاطلاق نظراً الى اللفظ وحده واذا اصبحت  
 القرينة ذلك على نساء وله بحسب لارادة للمصيرين فقط انتهى **قوله**  
 فتميز لا يمتنى وببانه ينو ففعل على تقدمه مفيدة في الفرق بين  
 العموم والاطلاق والتخصيص والتقييد كالعامة لفظ يستغرق  
 الصالح من غير حصر ويشمل التاد وغير المقصود على الاعم وتخصر  
 الاسلام لم يشترط فيه الاستغراق فعرفه كما نبتهم بقدر المستمات  
 والمطلق ما دل على فردنا بجم وقيل ما دل على الماهية بلا تيد وتوهم



بعضهم انه مرادف للسكره وهو خطأ او تناسل اللفظ على ظهور المراد  
والتخصيص فصر العام على بعض ما مرادف عنك والتميز يفرق منه  
والفاظ العموم معتدلة في مبسوطات اصول وفي بعضها المتخالف  
كل جمع المحتال بالالف واللام ففي جمع الجوامع ان الجمهور على انه للمعوم لانا  
لا في هاشم من المعتدلة فانه ذهب الى ان المعوم عند مطلقا فيكون  
مطلقا مستأدا ولا ما لم يجرس واذا ذكره العموم كما ذكره المصنف في هاشم  
تكون بحسب الوضع اللغوي والعرف ودلالة العقل والمعوم مفرودا  
وحيثما من الفاظ العموم حتى قال القرافي رحمه الله انه بالاجماع وليس  
هو من قبيل الجمع المحتال باللام فان لامة كمن جردت وكلمة كمن جردت  
ليس على الصحيح اذ اعرفت هذا فقباس ما ضاع على ما ذكره في صريح  
الجموع في غير هذا المجلد لا وجه له وما صرح به في كتابه على مذهبه  
في انه من المطلق الامر العام وقا وفيه من فضول الفضل وقوله انه لا  
يتم من مطلق العموم بل ظهوره فيه ايضا لا وجه له فانه لو قيل للمعوم  
كان عامما وهو مناف لما صرح به وقوله منقول للمساواة بالاطال  
غير منوجه لانه من الفاظ العموم وهو نعتي فيقال عليه نعت وهو  
طائلا واي طائل فان قلت كيف يكون الخبر مختصا اذا سلم فيه  
العموم والخبر من المصنوع لا يكون حصر والمخصوص من الخبر المستقل في  
الاستثناء والصفة والفائدة والبدل والشرط وقد اوردوا عليه  
ان نعت الخبر عنه هو الخبر في ما نعت من ان الخبر عنه لا بد  
ان يكون منعتا عند مخاطب او تكلم عليه ليفيد الكلام فان كانت  
مفهوم الخبر له منتوق على نعت الخبر عنه عند مخاطب قبل ورود  
الخبر فلو توقف نعت الخبر عنه على الخبر لزم الدور حتى قيل انه  
من استناد ما للبعث الى الكل على حد يوفاه قتلا وقتلا والقاتل  
ولحد منهم قلت اما ان يقال على هذا المختص العقل والاضار  
بما ذكر قرينة علينا والمختص هو ضمير خاص عليه من الخبر لا الخبر  
نفسه فان اهل الاصول قالوا لعموم متمم خاص على العام فانه اقول  
ثلاثة فبعض مختصه وقيل لا يختصه وفيما هو الوقف ومشأوه  
بقوله تعالى والمطلقات يتربصن بما تهن من ثلاثه فرب قال الضمير  
في قوله وبعوله من الحق بركة من الرجعتيات فقط وكذا قوله تعالى  
يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فان قوله لا تدري بل قال الله سبحانه  
بعد ذلك امر المراد به الرغبة في الرجعتين وهي لا تتلقى في البابين  
وماذت من ان المص لم يسن حيث استقط لفظه كل التي في الكتاب  
في قوله كل من يمتلح اذ يفهم منه الاستغراق الذي اضطر لوجبه  
عقله عقار رثاه ومن الخطط والخطط ما قيل ههنا انه على الاول يكون  
الذين كفوا من قبيل الطلاق لفظ المطلق العام المستغرق واذا ذكره الخاص

بن تجيد

بعضه في موضع آخر

خبر  
شيخ زاده

وعلى

وعلى الثاني من قبيل الطلاق لفظ المطلق المنسأول لكل بعض على سبيل التبدل  
واذا ذكره المقتد بقيد الامر من حيث ان الخبر يرد على التفتيد وهو  
اظهر على الاول لانه على الاول والخبر وعلى الثاني كما تم مخصوص قول  
والكفر لغز ستر النعمة الخاوي الكفر بالضم مقابلا لايمان واصلة  
المأخوذ منه الكفر بالفتح مصدر بمعنى استراليا كثر بكثرة باب  
قتل وقول الجوهري نعتا للفازي من كتاب ضرب الظاهر انه غلط ولم يثبت  
عليه في القاموس ثم شاع في ستر النعمة خاصة وفي مقابل الايمان لان  
الكفر في ستر الحق وستر نعمة قيا من النعم وبقا للثقل كما في ستر ظلامه  
لوجه الارض وقد تعلق الخلاف بالتحقيق قال  
• كالتلظل او لا تظلل • ان يعلق الخالق مما يتر  
• لي فتك لخر مجاهد • ان صحت ان التلظل كفتد  
والكاتب جمع كبر بالكثر وهو غطا النور والتموه الكافول ايضا اسم طيب معروف  
الات ما ذكره المقرض والمعروف في اللغز الفصيحة القديمة ولنا اقتصر عليه  
وهو اسم جنس كما مد ومن قال انه ميبا لغز الكافر فقد وهو قول  
وفي المشرع انكار ما علم الخ هذا مذهب المشافعي والمراد بالضرورة ما  
اشتهر حتى عرفه الخواصر والعوام قال النووي في التوضيح ليس بكفر جاهد  
الجمع عليه على اطلاقه بل من جهة الجمعا عليه فانه نعت هو من الامور الظاهرة  
التي يشترك في معرفتها الخواصر والعوام كالصلاة وتحتيم الخمر وكهها  
فهو كما فرور من جهة جمعا عليه لان معرفة الامور كما استحقاق بنسب الامر  
الستدس مع بيت القبول ونحوه فليس كما فرور من جهة جمعا عليه ظاهر  
لانص فيه في الخبر بتكفيره خلافا لثني وقال ابن الهمام في المسابقة  
لخفية لست شرطوا في الاكثار سوى الغلط بثبوت ذلك الامر الغلط  
تعلق به الانكار لا بلوغ العلم به حدة الضرورة ويحب حمدا على ما اذا علم  
المتكبر بئونه قطعاً لانما طالت التكمية المتكبرية والاستخفاف الخ وورد  
على ما قالوه ان الخالي عن المتكذب والتكذيب كافر والشاك وكفره ليس  
بانكار فيخرج عن التعريف **ولجاب** عند الاماها من جملة  
ما جاء به النبوي صلى الله عليه وآله انه يجب تصديق في كل ما جاء به فمن لم يصد  
في ذلك فقد كذب وورد في ظهور منعه وان الصواب ان يقال الكفر عدم  
الايمان عمن مؤشانه في شمل التكذيب وترك التصديق بعد وجوبه عليه  
وقيل لانكار ههنا الجهل من قوله انكرت الشي اذا جهلته وليس بمعنى  
الجحود حتى يكون قولاً بالمثلة تير المنوليين لان من تسلك او من يخاطب النبي  
صلى الله عليه وآله بانه ليس بغير مصدق ولا منكر جاهد وهو باطل عند  
اهل السنة ولا يخفى انه ياباه ما بعد من قوله تدرك على التكذيب فانه  
صريح في انكار ههنا بمعنى الجحد والتكذيب وفي الموافقة الكفر عدم  
تصديق الرسول صلى الله عليه وآله عليه في بعض ما علم مجبه بالضرورة وحجج

الكنه

شيخ زاده

ان في الطرف

سعدى



غزالي

بالضرورة ما علم بالاستدلال وخبر الآحاد ولا يبرهن على الاتكاف وما قاله  
 الزنجاني من انه يختص بالقول والكفر قد يحتمل باللفظ كما ذكره المع  
 بعد **قوله** واتحاد لتبديل الجبار بكسر الفيم المعجزة ولما ليا المتعاقبة التغير  
 ثنائيا الف والخرم زكومت ملة قال في المذهب اقل الذمة ثلثهم الامام  
 الفيار والزفان وفي شرحه الضباب لا يخيطوا على شياهم الظاهر من خلاف  
 لو نزلوا بها وتكون الغيا كفة على خارج الكنت دون الذليل والاشبه انه  
 لا يختص بالكنت والزنا كنفاح خيط غلظ ليشد على اوساطهم خارج  
 الشيا بانه نبي وسمى غيا بالمعاني لونه للون ما خيط علميا ولانه  
 يتغايير بما قل لمنه ورن قال الغيا قد لسنوة طويلا كانت تلبر قبل  
 الاسلام وهي من شعائر الكفرة لزيد حقيقته وفي غيبتم باللسن والشه  
 ما يشتر اليقنا يربها والزنا كان حزنا ما خصوصيا بالفضائل والمجوس  
**قوله** لانهما نزل على التكذيب الخ اي تكذب الرسول صلى الله عليه وسلم فيما  
 جاء به وهم هذا جورا ب شوا المقدر بعد برهان اهل الشرع حكما وعلى يعبره  
 الافعال والاقوال بانها تكفر وليست الكفار اسما فاعلمنا ظاهر **فاجاب**  
 بانها ليست كفا وانما هي دالة عليه فاقدم الدال مقام مدلوله حمايته  
 كبريم الدين وذمنا عن حماصتي لا يحق بحوله احد ويحيزي عليه ولشتر  
 بعض المهنيات التي تقتضيها الشهادة لنفسا نية كذلك وكذا ورد في الحديث  
 وان زني وان سرق فلا يبرأ من الشهادة الا عن امر بان اتكاف المهني اذا دل على الكذب  
 كطل وترده بغير الكفر من الصنوع حتى يحتاج الى ان يقال يجوز جعل الشارع بعض  
 المهنيات علامة للتكذيب فيحكم بكفر من تكبير وقال ابن الهمام اعندوا  
 في الايمان لو ازم ترتب على عدمها صفة لفظية الله سبحانه وتعالى وانباية  
 عليهم لعلافة قاتك الام او كنته ولاعتبار النظم الحان في الاستخفاف  
 كزوا بالفاظ وافعال كثيرة واما الشرس شعارا الكفر من غير تهم وهو لا في بعض  
 الحواشي انه ليس بكفر وليس يبيد اذا قامت القرينة ولا يلزم مما مر تكفير  
 اهل المذبح من الفرق الاستلامية كما هو **قوله** والحقت للعتلة الى التقول للمليون  
 على انه تعالى من كلامه لقلنا في المراد بالكلية وقدمه وحدوثه لما راوا قيا سي  
 متعاضدين انما كما وهما كلام الله صفة وكلاما هو صفة قد به كلام الله قد به كلام  
 الله في القرآن مؤلف من حروف مترتبة متعاقبة وكلاما هو كذا كذا حدث ضرورة  
 فكلامه حادث فانهظر الى القدر في احدهما الامتناع حليقة المتغيثين فتمت  
 كل طائفة مقدمة فالجحا بلذ ذهبوا الى ان حروف واصوات قد يمتدحوا الى  
 افقتنا المتعاقبة الحدوث حتى لزم عدم الورد في الجلد بل الكاتب والمجلد  
 ونحوه مما هو بغير النطق لان ففيل حراوهما التاديب للاحتراز عن سركانه  
 للنفس كما صرح بعض الاشاعر كما منعه ان يقال القراء مخلوق والمغترلة  
 ذهبن الحدوث لتركيب الحروف والاصوات فقا لواطوا قاسم بغير  
 ومعنى كونه متكلما انه موجد للكلام في جسم كاللوح او جبريل والنبوي

عليه

عليه الصلاة والسلام او غيره كشجرة موسى عليه الصلاة والسلام  
 ومنعوا ايضا فادته به اسما والكرامية فآرا والحكا بالمتخالفوا  
 الضرورة وهو مكالبة والمقترلة خالفوا الحروف واللفظ في جعل  
 المتكلم موجبا لكلام قالوا اهل حكا دت ويجوز قيامه بدانه والاشاعرة  
 قالوا كلامه قد يم نفي قائم به انه لا اصوات وظروف ولا نزاع بينهم  
 وبين المقترلة في حدوث الكلام اللفظي انما النزاع في اثبات النفي  
 وذهب بعضنا للشيء المشتمل في انه مدغم في اللفظ فانه الفاعل قد يمتد  
 وافرد لتحقيقه مقالة ذكرتها ان المعنى يطلق فانه على مدلول  
 اللفظ فانه القديم عنده والعبادات انما تتسرع كلاما بما جازا لدلائها  
 على الكلام الحقيقي حتى صرحوا بانك الالفاظ حادثه عنده ولكنما البيت  
 بكلام حقيقي ووثق دليل علميات له لوازم كثيرة الفساد كعدم الكفر  
 من انكر كلامية ما بين التفتين لله مع انه معلوم من الدين بالضرورة  
 وكو قوع النجدي بغير كلام الله صلا حقيقته وعدم كون المقترلة  
 المحفوظ كلام الله حقيقة وغير ذلك فوجب حمل كلامه على اداة  
 المعنى الثاني فيكون الكلام النفي عنده شاملا للفظ والمعنى معا قايما  
 بذاته تعالى والترتيب والتعاقب انما هو في اللفظ لعدم مساعده  
 الالة ونظيره وقوع الحروف دفعة في الحتم وادلة الحدوث  
 يجب حملها على الصفات المتعلقة بالكلام ووثق حقا بين الادلة  
 وقال الدواني مند والكلام النفي في كاصفة ثمك بها من نظير  
 الحروف وترتيبها على ما ينطبق على المقصود وهي صفة ضد الحرس  
 مبد والكلام النفي وهي اعتر العلم او قد تختلف عنده فانه في الناس  
 من وقد نعلم الكلام للغير ولا يقال انه كلامه بل من كلام رتبته  
 نفسه فكلامه تعالى الكلام للرب في علم الازل الذي هو مبد واللفظ  
 وقا لفة وهو صفة قائمته وكذا الكلمات بحسب وجودها العلم  
 وليس كلاما له الاما او حرة مرتب بغير واسطة ولا تعاقب فتمت  
 قبل الوجود الحان وهذا مما لا محذور فيه ومن هنا علم ان المقترلة  
 انكر والكلام وقد علم الالفاظ وقالوا معنى تكلم الله خلقه الكلام  
 فالمراد بما ذكره المصنران ما عبر عنه بالماضي كما ان يحدث بحد  
 منضيه او لا وصلى الثاني يلزم الكذب لانه لا يخبر ولا يعلم بمتض  
 بانه معنى وصو بحال فلم يحدثه والحادث لا يقوم به فالمراد بتكلم  
 في لفظه والمراد بالخبر عنده النسبة التي تصدق بها لا المحكوم عليه  
**فالجيب** عنده بانه المعنى ونحوه بالنسبة التي تعقل لتعلقا  
 مع بعض الحروف ومعنى ان الذين كفروا مثلا بعد ان تبين لك من اصبر على الكفر  
 كذا والمعنى بالنسبة الى الارسال ونحوه ولا يلزم من حدوث التعاقب  
 حدوث المتعلق بالكسر كما ان حدوث المعلوم وتعلق العلم به لا يلزم



منه مدونة نفس العلم وما يشير اليه قول الاصوليين المفق وغير  
بالنسبة الى زمان الحكم لا الى زمان التكلم كما ينبغي ان يفهم كلام المص  
من غير فظول لبعض الاوصاف كما قيل من انه ذهب الى قدم اللفاظ  
بتبع الشهور ستاني وما قيل من انه اشار الى جواب الغر المعنى  
هذه الشهور بان نحو اننا ارتكنا لوجها كما يريد اننا ومعناه قتل  
ارتكنا لوجها نرسله ويقوله انا ارتكنا له وتختلف اللفظ باختلاف  
الاحوال ولا يحول له غير هذا مع ان ما ذكره الغر الى لا يظهر له وجه  
مع انهم قالوا ان لول اللفظ بعينه هو اللفظ المعنى فاما ان قلت  
ليس هذا اول ما وقع في الترتيب وقت سبق انتم ورتبنا ههنا فلم  
ذكره هنا قلت قد اعرفنا الحياتة بالنسبة الى زمان الحكم لا الحكم  
وانتم ما مضى بالنسبة للمكانية وكذا رتبنا بالنسبة للانطقا  
وكذا انزلنا بالنسبة الى الامكان فلا ياتي في الاحتجاج به بخلاف  
ما هو سابقا في كلام مبتدئ او زمان الحكم والتكلم فيه ولحد ولارتباب  
لخواشها كما كانت رأينا الفرب عنها كما صحت انتم من ذكرها **قوله**  
خبر ان الخ هو خبر على الوجهين اما اذا كان مبتدئا وخبر افظاهر  
واما اذا كان ما بعده فاعلة فكذلك لكن الخبري الاخراب على  
جزئيا الاول كما في ان زيد اقاثير الوه لصلاحه بخلاف زيد  
يقوم وقام فان الخبر الخ لئلا الفاعل وخبر **قوله** اسم بمعنى الاستواء  
الخ اراد بالاستواء المصدر وهو المراد منه اذا قرنت بالمصدر كما هنا  
وفي غير يراد به الحكماء والعلم واسم المصدر ما دل على معناه ولم  
يجر على وقابلية المصدر كالكلام والنفوت بخلاف في اعلامه على مصدر  
والاسم الخوار وقول لغت به ما نعت بالمتبادر الى المصدر والقياسية  
والاخرى ومصدره بحسب الامثال كما قاله الراغب ونعت به بمعنى وصف به  
والنعت قال الوصف بمعنى وقد فرقت بينهما بعضهم فقال لنتع لا يقال  
الا في غير الله كنعت النوب والسر والرجل ولا يقال نفوت الله بخلاف  
الوصف والصفة وهما يكونان بمعنى التابع الخوي وبمعنى اثبات  
صفة لشيء مطلقا سواء كان متناجيا او لا وهو المراد هنا لان ما نحن  
فيه كذلك فان ارادنا الاول لقوله بعد الكلمة سواء الاتى نعت نحو  
ويعلم حكم غيره بالقياس عليه تكلف من غير داعية واشار بقوله كما نعت  
بالمصدر الى ان افاضتة المتباعدة ولا ياتي فيه التفسير مستولاه بيان  
الحاصل المعنى المراد منه في الكشف اسم بمعنى الاستواء وصف به كما وصف  
بالمصدر الى ان فقال قدس سره في الخبري للمصدر على ما انصف بما كذا في خبري  
سواء على ما يتصف بالاستواء الى محتمل ومنفاهه معنويا اما نحو قيا  
نعتا كما في كلمة سواء واما غيره كما في هذه الآية فان سواء هنا في موضع  
مستو اما خبر اعترافه ومثله المستند المتابعه كما يتند الفعل الى فاعله

حشر

فيجب

بجيب صينته فحشره واما خبر اعترافه فيكون تركه تشبها بغيره  
المصنوع منه وكما هو متبع على ذلك حيث قال او لا تستنوع عليهم وقاسيا  
سواء علمتهم ولما ارتفعتهم لوجه الثالث لانه اسم غير صفة الاصل  
ففيه ان لا يتكلم واقينا المقصود من الوصف بالمصداق المتباعدة في  
شأنهما كما كانا متساويين عنهما فاما ما فرقت عنه لكانه محتمل  
منه فاذا اولت باسم الفاعل او بتقدير مضاف فان المقصود لنتي  
**وفيه بحث** لانه ما نقله من الاختيار واقدم لنتي شي لا نقوله  
ان الاصل في ان لا يعمل لوجه له لانه مصدر ولا اصل في العمل  
على القول لاحتمل كان هذا القابل توجهه الى معنى الاسم في كلامهم  
اسم الجرس الخ مدوقد علمت انه غير مراد وقول المقصود من  
الوصف ما هو هو هنا ايضا لانه كما استتمت عن ابن الحجاب وصرح  
به الطيبي رحمه الله وقت مررت بوجهه فلا حجة الى ما قيل من انه  
اذا استدل الى الفاعل لا يفتيد المتباعدة وان كان له وجه وكذا  
ما قيل من ان المتباعدة تكون بحسب اللفظ وبحسب المعنى وهو يفيد  
الاول كحذف اداة التشبيه واذا كان خبرا فقال في الفصل القدامه  
على سبيل الوجوب وفي اقليل ان الحجاب الظاهر من التزم فيه  
التقدم لانه لا يتبع خلافه مع كونه وسره ما فهم من المتباعدة  
في معنى الاستواء فكلوا ما ذكرناه من التعبير وكاسب تقدمه  
بنيها على المتباعدة وقول ابو علي سواء منبذ لان الجملة لا تكون  
مبتدئا مرد ودمابة المعنى سواء عليهم الاستغفار وعدمه وبانه  
كان تليزم عود صفة اليه ولا ضمير يعود في هذا الباب كذا انتهى وما  
قيل من انه لا يحتاج الى رابط لان الجملة عن المتبذ اقل انه لا يوجه  
له لانه محصور بضمير الثاني كما في كثير من العربيتي ولنتي كذلك فانهم  
صرحوا بسماعه في غيره كقول تعالى وآية لفظه الليل فسمع منه النهار  
وسيا في قوله كلام في سورة ليس ان شاء الله تعالى **قوله** دفع بآية  
خبر ان الخ هذا الصفة الوجوه في مثل هذا التركيب وتقدمه لئلا يوذن  
بترجيحه وقد اعترض عليه ابو حسان بان فنه وقوع الجملة فاعلا والجملة  
على ان الفاعل لا يكون الا اسما مفرقا او مستتمعا كما نيت فنه عن قريب  
وموال الناس من لم يبين كماله فحتم بوروده وقوله في هذا الوجه  
مستو وقول الثاني سياتك اشارة الى ان حفته في الاول الافراد وان اول  
مستو وفي الثاني التثنية لانها نزلت لانه في الاصل لا يثنى ولا يجمع  
ولذا قالوا ان العرب لم يشبه استغناء بتشبيه سياتك عن الاستواء  
وفي قول المعرسيات ايما الله وهمزة سواء مبتدئة من ياء واحتمل  
سواء **قوله** والفعل ما عني الماشروع في دفع ما ورد على ما ذكره وهو  
امور الاول ان الفعل لا يكون خبر اعتراف الثاني انه مبتدل لصداق

سبيل



الاستفهام الثالث اية المترية وامر موضوعك لاحد الامرين وسوا  
وكل ما كيد لك على الاستواء الاستدلال الى المنعقد فلذا يقال استوى وجوده  
وعكسه ولا يصح ان يقال وعكسه وكذا المضار الرضوي وجب ما كيد وقال  
الذي يظهر ان سواد في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران  
شواك ثم يترى الامرين بقوله اتمت ام قعدت كما في قوله اصبر واؤلا  
بصبر وسوا عليك اي الاسترات سوا عليكم وسوا لا تنفي ولا تجزم وكانه  
في الامر صدر انتمى فقوله والفعل الجواب عن الاول ولو بدل  
الاخبار بالاستناد وقال يمنع الاستناد اليه كان كحتم لم يرد  
على ما قبله ايضا لكنه خصه لانه الكلام فيه وكون الفاعل مشتبه به  
بالمفاتيح ايضا واليه يشير قوله بعد هذا الاستناد اليه وقت اوله  
المخبر عنه المحل لا الفعل وحده واعتذر له بان جعل الفعل مع فاعله المصغر  
فعل كمنه شايب ولا حاجة الى ان الاخبار في الحقيقة عن الفعل المنفرد  
بالفاعل وكو قعدت المستند اليه لاجز منه فان قلنا على تقدير كون شوا  
خبر كيد صنفه كمنه مع النيباسه بالفاعل قلنا قد صرح الفاعل بخصه  
بلغة الفعل نحو زيد قام ووجه الصفة فاذا لم يمنع في صرح الصفة فعدم في  
امتناعه هنا اولى على كلام فيد سيا في محله وقوله على تمام ما وضع له  
لح تمام ما وضع له هو الحدث والزمكان والنسبة التي هي ما هو الفاعل  
واما نفس الفاعل فلا يكره فاعله في تمام ما وضع له مجموع ثلاثة  
امور معنى المصدر وذات الفاعل وزمان محض من الزمان الثلاثة  
الثلاث تفضلتها عما حقق في الرسالة الرصيفية والاطرافه يعني استعملها  
وهو اتم من الوضع والمراد بمطلق الحديث المجرد عن الزمان للحظة  
الغير المنسوب الى فاعل فلا يكره كلية ما قيل من ان المراد في قوله تسبح بالمعنى  
وفي قوله يقوم ينفع ليس بطلق التسبح والينفع بل سماعك ونفع الصدق وهو  
وهو ظاهر واذا لم يرد تمام معناه فاما ان يراجزوه وهو مدلوله  
النظمي المشار اليه بقوله معناه او معنى آخر لم يوضع له وهو لفظ سوا  
جز عن المعنى نحو عمر مطية الكذب او لا كما في قولنا استافان هذا اللفظ  
المراد معناه وكون اللفظ لم يوضع لنفسه كما هو ظاهر كلام المصنفان وضع بوضع  
غير قصد مشهور وقد مر في آخر الفاتحة والمراد من الوضع اذا اطلق الفصد  
فلا يكره كلية على هذا ايضا والاشباع كالنوسع المراد به التجوز وهو اعم منه  
لانه قد ينوسع في بعض الالفاظ نحو تقديمه وناخيه من غير تجوز وكون الفعل  
في الاضافة بمعنى المصدر صريح بها النجاة ومؤمرا اذا المص قال سائر المص  
في كتاب الاصول القياس ان لا يضاف اسم الى فعل ولكن العرب اشاعت في بعض  
المواضع فخصت اسما الزمان بالاضافة الى الافعال لان الزمان معار عن  
الفعل لان الفعل بشي كذا وصاروت اضافة الزمان بالاضافة الى الافعال  
له كما صنفه المصدر ومما يكره عليه ما قرره ابن جني في قول طرفه من سد

سعد  
شع زاده  
عصام

يوم

يوم هاج الغبير **قول** عدل المصروفه الله عما في الكفا ومن يفتح لاشيا  
الى الفعل بقوله هو من جنس الكلام المجوز في بيان اللفظ الى جانب المعنى  
وقد وجدنا القريب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني مثلا بيتنا من ذلك  
فولم لا كل السمك ولشرب اللبن معناه لا يكره منك اكل السمك وشرب  
اللبن وان كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل انتهى وما  
في الكفا هو المطابق المنقول في كفا الحقيق بالقيول وما ذكره المصنف لوجه  
له لانه ادعى انه استعمال لفظ اللفظ في جزه معناه وهو الحديث تجوزا فلذا  
صح الاخبار عنه كما يجوز الاخبار عما يرا به محرر لفظه نحو ضرب ما ضرب منقوح  
البلاء وموما صر هواه لكن قوله ان نحو قولنا امتامنه يقتضي ان كل مقول  
للمقول ما قصد به محرر لفظه اتساعا وليست يصح فان اراد به معناه الموضوع  
له واللفظ اعنانية لانه اذا نزل القول لانفسه كما في المثال السابق الا ترى قوله  
تعالى قالوا شهد انك لرسول الله والله تعلم انك لرسول الله والله يشهد ان  
المشاققين كما ذنوبك فاوله سرده معناه الخبري ليريد بوا وما قيل ان قوله  
على الاشباع متعلق بازادة مطلق الحديث فانها هي المبينة على النوسع والتجوز  
لا اذ اذ اللفظ فانها لا تجوز فيه ما عند التفنن الذي لا يمتنع ولا يصح رجوع  
لمن له اذ في تدبير وكذا افول ان الفعل المضارع الذي في قوله يوم  
ينفع الصادقين جزه للحديث انساها فان ينفع اريد به نفع فاما  
تستقبل من يوم القيمة فكيف لا يدل على الزمان واذ عا مثله مكابرة  
الا ترى قوله يوم ولدت ويوم اموت وقوله فتكون الجبال كالعهن  
المنفوش فانها ناطقة بازادة الزمان والذي ذكره القوم انه نظر فته  
الى المصدر ولو حفظ لانه خص به ولا يكره من التاويل جزوه عن الحقيقة  
كما سياتي وهذا هو المثل مع المعنى في كلام المصنف ظاهر بصدق قوله  
لم تترك الاول للاختراع العجب انه لم يثبت له شرح هذا الكتاب  
وقال قد سرى الفعل فانظر الى لفظه ولعنتير معناه على ما يقتضيه  
ظاهره امتنع الاخبار عنه لكن مجرهما مقتضى لفظه واول مقتضى مقصد  
مضاف الى فاعله فصح الاخبار عنه ولو لم يقر ولا اكل السمك الى على ظاهر  
لم يعطف الاسم وهو كشراب المنسوب على الفعل بل المنفرد على جملة  
لا محال لها فهو من قبيل ما هجر فيه جانب لفظه الى معناه من حيث اية  
اول لا اكل السمك بما فيه اسم يعطى ان يعطى عنك ان لشرب اي لا يكره منك  
اكل السمك وشرب اللبن لامر حيث انه جعل فينا واول مصدر على حد اذ رجم  
الحق ان الفرق بين فان قيل هذا الواو بمعنى مع اذ المنه هو الجمع فلو جعل  
ما بعد فامعنا لافعة كما في ما صنعت واتيك استغنى عن لنا وبل قلت ان  
يحتاج اليه ما بعد الواو لا يصح المصلصة معجول لا تاكل بل مصلصة  
معجول فعل بما لا يكره منك اكل السمك مع شرب اللبن يعني انه نظر الى  
المصدرية الانية وفيها كل الخ وان كان كما بينها بوا فان ما تحرف فيه

شع زاده



تركتم في الحقيقة من كل وجه وفي ذلك الجملة تباينة على ما لها مستعجلة  
في معناه كما ذكر حجر الاصل في نظر الى العطف لا الي نفسها كما في الكشف  
وهذا مما التفت عليه الشرح وما ذكره من السؤال وجوابه مما اطلق  
سقطا لتي القاضل المحقق وهو مخالف لما حققه الرضي في بحث الحروف  
حيث قال تعالى في صوم المصباح لما فصد وامعني الجمعية فيما بعد  
او الصرف نصبوا المضارع بعد ما لم يكون الصروف عن سنن الكلام المتعد  
مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف في افعالها او الحال  
واكثر وهو لها على الاستتار فالمصارع بعد ما في تقدير مبتدأ محذوف  
لغيره ولما معنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم ففصد واهم هنا مصدرا  
الفعل قبلها كما قاله النحاة لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع وكوك  
واو العطف للجمعية فليل نحو كل رجل وصنعتة والاوية في فصد  
النصوصية في شيء على معنى ان تجعل على وجه يكون ظاهرا فيما فصد  
النصوصية على النهي والثقة بالقاضين في عطفها عما قاله  
نحو الامية نور الله مثواه فكلها لغير نضياء لان ما قرره  
النحاة في باب المفعول بعد نيافته بحسب الظاهر وليس هذا كل  
فقصده ثم ان ما ذكره النحاة ايضا يرد عليه ان ما ذكره من التجوز  
في الفعل بارادة تجز معناه وهو واحد لا يثنى فيهما اذا كان المعاد  
لان بعد هذين التثنية اول صدرها جملة اسمية كما في قوله سواء  
عليكم ادعوا مؤمنوه من انتم صامون ككتبة يدخل في التثنية المعنى  
وقد نقل ابن جني في اغراب الحاشية عن ابي علي ومحمد بن ابي  
المركب من المبتدأ والخبر تقع موقع الفعل المنصوب بان اذا انصب  
وانصرف الفوقية والراكية الى المعنى من ذهب المصدر كقوله تعالى  
هل لكم مما ملكتم ايها من شركاء فيما زرقتا فاستم فيه سواء  
**وحدث** انا في التثنية موضع التثنية كقوله وهو قوله تعالى اعناه  
علم الغيب فهو يري اي فيري الا نزي ان القاجواب الاستفهام  
وهي تصرف الفعل بعد ما الى الانتصاب بان مضمرة وان والفعل  
المنصوب مصدر لا محالة حتى كانه قال اعناه علم الغيب فريته  
كما ان قوله تعالى فاستم فيه سواء في معنى هل يريكم شركاء فاستموا  
هذا وجه السماع انتهى وهو ان من مقيس الفواتد وسناني في التثنية في  
حكاية **قوله** لسمع بالمعدي خير من ان تراه فسمع فيه بمعنى السماع  
على ما مر وهو مبتدأ وخبره خبر وما قاله هنا انما نيا في على رفع لسمع  
من غير تقدير ان المصدر برفقته وهو وانه وانه وانك لم تصب  
لسمع بان مقدمه فنه وفي شرح الفصيح روي لان تراه وكان الكافي  
يقول ان تسمع ويدخل فيه ان والعاملة لا تدخلها وقال ابو عبيد  
حدث ان اشهر ويقولون لسمع بالرفع وبالمنصب وقال الاستاذ ليس فيه

سيد  
صنعة الله

اعتراض على الرضي

اسناد

اسناد الى الفعل كما ظن بعضهم مستند لانه ونفوله تعالى ومن اياته من  
البرق وقول الشاعر وحق لمثلي يا بشينة يخرج جعله مستند التثنية  
ونائب فاعل وهو فاسد لانه الفعل وضع لان خبره لا عنه وما  
ذكره ان مقدرة فته فهو اسم وقال الفراء سمع بالمعدي لان  
نراه لغة بني اسد وهي العليا وفتن يقول لان سمع بالمعدي الخ  
والمعدي قال الكسائي نصغير معدي ملسوت الى معدي بالتشديد  
وكان يروي المعدي من مشتد والمثل مضروب لمن تراه حقيق  
وقدم حظير وخبره لاجل من خبره واقول من قاله النحاة ان المراد  
وقيل للمندرجين ما به الساء والمعدي رجل من بني قهده وقيل من  
بني كنانة واختلف في اسمه فقيل محقق بن عمرو وقيل شقة بن ضمرق  
وقيل ضمرق التميمي وكان صغير الجنة عظيم المصيبة وطاقتل لهذا  
قال ابوت اللعنات الرحالك لسيوا يجزير لهما الاجسام وانما المراد  
باصغريه وقال المدي في عدي لسمع بالباء لنضمة معنى تحدث وظل  
كلامه انه عدي بها حقيقته وقال قد ستم في بعض كتب الفحول  
كضرب يشتم على حدث ونسبة مخصوصة تبت في برة فاعله وتلك  
النسبة من الحوطة تبتينها على انها الة ملا حظتها ما على قياس معنى الحرة  
فالاصح ان يحكم قلته شي ولا ان يحكم به **نحو** حنوه وهو الحديث  
ما اخذ من مفهوم الفعل على انه مستند الى شيء اخر وصار الفعل ايقنار  
باغنيا جزية محكوم ما به واما باغنيا راجع معناه فلا يكون محكوما  
عليه ولا به اصلا انتهى **وقية تحت** لا يخفى وهو لا نيا في قول العلامة  
الفعل بعد اخبر فتدبر **قوله** وانما عدل ههنا الجواب عن سؤال  
تقديره اذا صح الامتنان التي للتحجده لمعنى الحديث وكونه بمعنى المعدي  
قيل فلم لم يثبت بالمصدر في الاصل والحققة فقال عدل لانه لكتبة  
ومعنى وسبب العدول وجه واحد وهو انها الجهد داو ويجبان  
معنوي وهو المذكور ولفظي وهو حصر دخول الهمزة وان لا الاستنها  
بالفعل ولي وقد اختلف في كثير من ابواب الحواشي بناء على ان قول  
المصرحه ان تصح دخول الهمزة حسن فينا سمع بحرور لعطفه على مجرور  
من تشبه وهو انها ما التجرد وقتيد لانه لان لخرات كما ساني بناء  
على ان المشيب واحد وهو للظانق كما قاله الامام فانه الذي ابدى  
هذه التكتة فقال في جواب السؤال معناه سواء علمت ان اذارك لعمد  
وعنده بعد ذلك لانه الفتوم كما نوابا لغوا في الاضداد والاسحاح  
والاعتراض عن الامتات والذلائل الى حالهما في فهم المبتدأ لجا القول  
بوجه وقيل لك ما كانوا لك ولوقالنا انما رك وعدم انذارك لافاد  
ان هذا المعنى انما حصل في هذا الوقت دون ما قبله ولما قال انذرهم  
الخ افادات هذه الحالك انما حصلت في هذا الوقت دون ما قبله ولما قال



اندرتهم الى افادات هذه الحقا لتحصلت في هذا الوقت فكان ذلك بعد  
حصول الكوكب الباس وقطع الرجاء منهم والمقصود من هذه الابنية ذلك  
الشيء فان قلت التجرد له معنيين مطلقا للحدوث وهو الموجود  
في كل ما ضا كانا وغيره لانه المفيد له مقارنة الزمان والحادث  
في المستقبل مطلقا وهو الاستمرار في الخلق والخلق بالمضارع  
والاول محقق والثاني لا وجود له زانفا الذي ارادة المصنف  
فيل اراد الاول والفعل انما يدل على ان الخلق على ارضه معناه اما اذا  
جرده عن الزمان للحادث كما هو هذا المصنف في ذلك وانما توهم  
نظر الظاهر الصغرى وقيل المراد الثاني لان الماضي بمعنى المضارع  
بقرينة قوله لا يؤمنون لكنه نظر الى ظاهر الصغرى فلذلك الامام  
والاولا وثق بالمقام وكلام المصنف والثاني مناسب للاقتداء بالامام  
الابنية لا يخلو من شيء لان القول بانه بمعنى المضارع مع القول  
متجردة للحادث شجع بين الضيق والنوع فان قلت كما وجه اهام  
التجرد ههنا قلنا لا لانه على انه لم يحدث ذلك واوجده فادى  
الامانة وكتب الرسالة وانما لم يؤمنوا لسبق الشقاوة ذلك الهضما  
لان المقصود منه في نواقا افاذا الكافر فيه تسليمة للنبى صلى الله عليه وسلم  
انضا فلا يمتحنه في امور كالفوايد السنية قوله وحسن دخول الفقرة  
وامر الخ مكنون بفتح الحاء وضم السين ماضى وضم الحاء وسكون السين  
اسم مجرور كما تقدم او مرفوع بالابتداء والجار والمجرور خبره وعلى  
الاول هو متعلق بكسر او بفتح قوله وعلى الثاني بحسن او بقوله لتقدم  
وكلام الامام الذي هو ماضى في بعبارة الاول وخبر الامر وسطها  
والثاني تحقيق التثبيت وهو قريب من النوكيد فهو كالنفسير له  
واما عدل المصنف كما علمت بقرينة الاستنوا الاضطر الى قوله معنى الاستنوا  
لانه اراد به مجرد مفهومه بلفظ النظر عن الذهن والخارج لانه المتبادر  
من المعنى لانه مطلق المفهوم وهو المراد بقوله ولا استنوا معنى الاستنوا  
فاعاد المعرفه بقرينة ليدل على انها كمنها ولا يوضع ان يرد اليه مدلول  
سواء ههنا لانها متعديتان ومقتضى التعاديل التأسيس فتأكدت لما  
في ضمنها من المطلق وما قيل من ان اتمام معنى الاستنوا قد  
حصل في علم المستنهم الذي قد مر من ان يستنهم بقوله اندرتهم ام لا لا  
معنى له وتنفير التفسير بسقطانه ظاهر على نقد الشافعية كما على الاما  
فالوجه انه لما قلنا الميند اللفظا يذكروا نظمنا الخبر المتقدم من المبتدأ  
الناحز لا يجعل الخبر على ان يفترا ومؤكد وظن بعضهم ان ما ذكره  
المص رحمه الله عن ما في شرح الكشاف وليس كذلك لان الاستنوا  
المستفاد من ان والهزة عندهم غير ما استفاد من سواء فلا تفتا كشد  
ولا تفتير على تفتيرهم **قوله** فاعلم ما جردنا عن معنى الاستنهم الخ

كازرفي

بشيخنا

سعدى

ماقيلام

كلام

كلام  
للمص رحمه الله ههنا منتج مما نقله الركن شريفي عن سيده رحمه الله وما على  
الرسول لا البلاغ وعبارة سيدي في باب ترجمته باب ما جرى على حرف  
النداء وصفا له وليس بها ذى معنى الاضطر قال لجرى هذا على حرف  
النداء كما ان النسوة لجرى ما لغيرها استنوا ولا استنهم على حرف  
الاستنهم لانك تسوي فيه كما تسوي في الاستنهم وذلك قولك ما  
اذرى افعل ام لم يفعل فجرى بهذا كقولك اريد عندك ام عمروا اياه  
استنهمت لانك علمك قد استنوى فيهما كما استنوى عليك الامران في  
الاول فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء قال التفر في معنى حرف  
النداء انما لانها لا تستعمل الا في النداء وليس ههنا بهادى ولا يجوز  
دخول حرف النداء عليه ولكن استعماله للتخصيص لانك تحضر المبدأ كمن يبين  
من يحضرك بامرك وتهيك وفخر لك فاستنهم لفظا لهما للاضطر  
شارك في الاضطر كما جعل حرف الاستنهم كالسير باستنهم لما اشترك  
في التسوية الخ وكذا قال ابو علي مجازا تياه في تفتير **قوله** كما حفت  
الافهام ان ام المعادلة للهمزة حفتقتها ههنا الاستنهم عن الحد من  
جمعها كان كذا ام كذا الى الامرين كان ولا استنهم عنها الامن تصورهما  
فقد استويا في علمه واستويت اقدامهما على سطح فهمه من غير تقدم  
رجل على اخرى وههنا ما يلزم الاستنهم لزوما كالتبعا لغيره  
بهمزة التسوية ومخادها حقيقة ههنا من الاستنهم تجوز بهما عن معنى  
الواو والعاطفة الالهة على اجتماع متعاطفينها في نسبة ما من غير دلالة  
على تقدمه وتأخره وهذا امر استنبوي بالنسابة والعاذلة كما اشار اليه  
التبصر في شرحه ومثل هذا المعنى وان كانت مرادا ولازم الا انه  
لا يلاحظ في عنوان الوصوع ههنا السلك كما لا يلاحظ معنى العاطف  
فلا يقال في الترجمة ههنا الا انذار وصدمة سواء من غير نظر الى الشا  
حتى يقال انه اذا كان تقدير المنبذ المنسبا وكان يلغى جرسوا عليه  
كالفاستد الجارية ما لكما فمد فعبارة التساوي فيه تساوي في عالمهم  
وتساوي المحكوم به في عدم الفاشية في الخارج كما قالوا ولو كان ما ذكره هذا  
لم يصر ذكره في نحو ما اذرى وما الى اقتسام تعديت ولا حمل فيه لسواء وقد  
حاز نحو المعنى المولى الفشارى فتمسقا للمرة المعتبرة لمعنى الاستنوا  
لحديث اللقوية على ما يفهم من ظاهر قول المص انه مقرر ومؤكد وفيه انه لا يحصل  
المقصود بدون الحكة فان قول ما اندرتهم ام لم يندرتهم بدون سواء  
لا يفهم منه حقيقة وما فهمه الشرح من الكفايات الاستنوا الذي  
نظمته الهمزة وان استنوا في علم المستنهم هو ما بعد في نفس الامر والمعنى  
الانذار وعدمه المستنوا في علم المستنهم مستويا في عدم الفاضية  
كما ذكره الرازي وقال التفتا في معناه المستنوا في علم المستنهم  
مستويا في عدم الفاضية وقال الجلال في هذا كذا تكلف



لا يلائم المقام اذ لا يحبه المتعذر لعل المستفهم فضلا عن المتعذر لا يستوي  
 الامرين فيه وانما الكلام في ان الهمزة و امرت انسجما عن معنى الاستفهام  
 عن احد الامرين وكانا مستويين في علم المستفهم جلا مستويين في  
 تغلق الحكم كليهما فان نقل قول ما اذ منتم الخ عن ان يكون المقصود لهما  
 الى ان يكون المراد كليهما وهذا معنى الاستفهام المتعذر فيه فالحكم بالامر  
 بعدم النفع لم يحصل الامن قوله سواء علمتتم الهمزة ثم وظرف بمثل  
 عن ابي علي لغرض انتهى انتهى وقال قد سمر ان صاحب الكشاف اذا كان  
 هذا مقينا بما في اصلهما ليطهر تضمنهما للاستفهام فيصير الحكم بغيره مما لا  
 ان الاستفهام في علم المستفهم مقصود هناك وهذا كالحكم بغيره لم يقف  
 في كلام مستفهم وقيل ان اذ به ان الاستفهام الذي جردت له استواءها  
 في علم المستفهم عند استفهامها في الاستفهام وهذا قد ذهب ويحتمل  
 الاستفهام في العلم وهذا اقرب الى الحقيقة واليقين بقوله لم يجز ذلك المعنى  
 الاستفهام لئلا يعمها الاستفهام لاقتضائهما المراد بالاستفهام هو الذي  
 كان والامر بغيره خبرية او المستفهام من سواء الاستفهام سابق الكلام  
 له كانه قيل الاستفهام في علمك يستويان في عدم الحدوى وهذا  
 معنى ما نقل عن المعر ومحموله من ههنا سواء لا يتقدرا وقع غيبه  
 فاشير الى الاستفهام في علم ذلك المستفهم كانه سأل ربه ان يذمهم ام لا  
 وعن ابي علي رحمه الله ان الفعلين مع الخبرين في قائل انتم من مقطوعين  
 بالواو وهما الواو افعال من وقع الفاعل والمبتدأ اشرا لهما وان سواء مبتدأ  
 الخي محذوف اي الامر ان سواء على شرا لهما بقوله اتمت ام تعدت  
 والفعلان في معنى الشرط والاستفهام فيلهذا ذلك على جوابه الخواتم فتت او فقدت  
 فالامر ان سواء ولذا كان الرضوخ في معنى المستقبل لضم معنى الشرط  
 واستفهام لا يخفى كما في المحنة ان يقع بغيرها جملة ابتداءية ولو لا ان  
 الفعلية في قوله تعالى سواء عليكم اذ دعوتهم وهم امر انتم صامتون  
 لم يجز واستقيم المصارع بعد ههنا ايضا ويؤيدك انه في التنزيل  
 ما من وانما الخاديتا المصارع الشرط لان في المفروض الاضطرار لهما  
 يستعمل فيما لا يبيح فقامت مقامها وكذلك جعلت بمعنى اولها مثلا  
 في اذ فاحد التي هي **وما يربطها** الى ان سواء في مقام جواب الشرط  
 لا خبر ان معنى سواء اتمت ام تعدت ولا ياتي معنى واحد وليس في الضمير  
 معنى ان اتمت او تعدت لا ياتي بها وكذا قوله  
 • سيبان فندى ان يربوا وان فجزوا • فليس يجزي على مثلها قوله  
 وانما الضمير الممنوع وان في الاستفهام مما بعد سواء وما ياتي وما يجزي  
 محذوف لان المراد الاستفهام في الشرط بين امرين فاشترط فيما يقع  
 خبرا ان يشتمل على معنى الاستفهام فصالحا للمناسبة ولذا وجب تكثير  
 الشرط وعلى هذا الجملة الشرطية خبرات انتهى **فقال** وقد عرفت المراد

رضي

بالنسبة

بالنسبة متاعا وحده ليرتيل هذه التكلمات وان قولها الخبرية  
 انه يمكن من كل استعارة في كل في جزير وهو اما استعارة او مستعمل  
 في لاد من معناه مما لا يميزه وما ذكر من السؤال لا وجه له خصوصا  
 والمستورة مدنية وهو صلى الله عليه وسلم قد امر بالتبليغ قبل  
 الهجرة فكيف تباقي السؤال **وما نقل** عن ابي علي صرح في القضايات  
 بخلافه وقال انه لا يجوز العطف باو بعد ما حتى قال في المعاني  
 من الخبرين لفظها وقال السير في شرح الكشاف سواء اذا دخلت  
 بعد ما الف الاستفهام لم يمت ام كقولك سواء اتمت ام تعدت  
 فاو عطف كقوله ما لعدا شمر على اخر عطف بالواو ولا غير نحو سواء عند  
 زيد وعمر واذ كان بعد ما فعلا بغير استفهام عطف لحدتها  
 على الاخبار وكقولك سواء اتمت او تعدت فان كان بعد ما  
 مستدرا نحو سواء على فيا كان وقوله ذلك العطف بالواو وبالواو  
 وانما دخلت في الفعلين بغير استفهام لما فيه من معنى الجواز فاذا  
 قلت سواء على اتمت او تعدت فتقدروا ان اتمت او تعدت فلهذا  
 على سواء انتهى وهذا مخالف لما نقل عن ابي علي رحمه الله وقوله  
 واستفهام لا يخفى الخ عارضه فوك السير في ايضا المعنى في ذلك  
 بقوله تعالى سواء لعلكم اذ دعوتهم وهم امر انتم صامتون وان شئت  
 قلت سواء لعلكم اذ دعوتهم وهم امر انتم صامتون عندهم وسواء لعلكم  
 هم صامتون لعلكم اذ دعوتهم وهم امر انتم صامتون العطف بالواو  
 لضميرهم بخلافه وان معنى الشرط لا يلائم اذا لم يكن استفهام وما  
 ذكره من الميت لا محبة فيه كما شرح به في اخر شرح الكافية لابن سينا  
 وكلام مثله لا يتباين به فلما كان ان يمتح به وهو في الحقيقة من  
 من فضيلة اولها

• يدرب نكرات القدرات والعدم • فصار عنك كالانوار  
**قوله** كحجرت حروف القدر والطلب للمراد بالطلب طلب اقبال  
 للمنادي لا النداء انما اذ ليس المراد بالخيار المنكر بل انه نداء وان  
 حروف لقا نبت الخم وهو حروف جمع حرف وفي نسخة حرف بالافراد في  
 جردت بنا الفاعل المخاطب وهذا وان كانت اقل في اعتبارها والمثرد  
 بحرف النكاحها لا يستعمل الا في المتداف الحرف بمعنى الكلمة واكثر المص  
 لفظ العبارة شبرا كالانما عابا رة سيجو به وللمتقدم من مجموعها باعتبار  
 افرادها وانها بضم النامؤنك اي وهي يجوز قانيتها اذا وصفت بمو  
 كقولك تعالى يا ايها النفس المطمئنة وقد كان منادي ميني وها وما  
 كغيرها حرف لئيبه ويلزم بوصفها كعريف بال او موصول واستانارة  
 كما ذكره الخاقاني ويلزم رفع صفتها كما في النداء لانه مفعول منطوق  
 الاختصاص مجموع ايها العصابة في كل نصب لوقوعه موقع الحالك

ادع على السيد  
 وحرف



انها مختصان بين الرجال والطوائف وبخوة مما يقتضيه لفظه والمعصية  
صفتة ومعناه طلقة من القاس وقيل هو من العشرة الى الابد  
كالعصية ويختص بالرجال والحكمة عصب كخرفة وعرف والاضطراب  
لغة والخصيص الافراد والافراد في اصطلاح النحاة خصها المتكلم بعد  
صغير وبخوة الى كرامه لخصه بحكمه بنسبه التي في الكلام على ضرورة  
المنادي مجريا على حكمه الا ذكره في ما بينهما من المناسبات في  
المتبادر يختص بالخطاب من بين امثاله فنقلنا لاختصاصه بالمطلب  
الى الاضطرار بالحكم كما نقلت المعنى وامرنا الاستفهام للتوسعة  
كما مر والمتراد بالخصيص الاضطرار في الامثالات والذكر وهو اعلم من  
من الحصر فاقبل من ان استعمال التام في الاضطرار على خلافه  
على انه ضم منه الحصر ليس بشئ **واعلم** ان على من ادعى ان معنى  
يتعدى يعني في المثال استوي على الارض قال تعالى استوي على الارض وقيل  
انها معنى عند وفي المعنى على بحر الظرفية ولذا اشرف في الكتاب بمسئو  
عندهم وقيل على هذا المصرة كذا ما عليه وليس بشئ لانهم سوا استعمل مع  
مطلقا فتقول مؤد في ذميمة سوا على ان في امه لغزير ومما مر على  
انه ليس في قوله كخرف اندخل كقيل انه غير مطابق لنفس الامر لانه  
باب الاضطرار لم يجز في قوله لانه لا وجود لكخرف الندا في هذا فضلا  
لا لفظا ولا تقدر على اتفق النحاة عليه وعجابه الكشاف في فانية الحصر  
لسلامتها ما ذكر وقد تؤول العبارة على انه اراد بكخرف الكلمات  
للمحارفة في الاضطرار وهي الاستمالة التي هي صورة المنادى في الحروف التي هي  
يا وكخواتمها انتهى **قوله** والانداز التخييل كون معناه لغة التخييل  
قوله شهور وقيل معناه التخييل في الاضطرار في المصباح ان ذلك انما  
ابلغ منه يتعدى الى مفعولين واكثر مما يستعمل في التخييل واما استعماله  
في القرآن بمعنى التخييل من عذاب الله فما ان جعله مفعولا من عذاب  
او ظرف في النقل والخصيص في عرف الشرع او لانه فينا والاصح هو حرف  
بغيره في عهدى وقيل ان من استعمال المطلق في لغزير فراهه وكان  
ابن عطية رحمه الله لا يكاد يكون الا في زمانه لا يصح زمانه الاضطرار فان  
يسعد وهو اشعار لانداز والمفعول الثاني هنا محذوف تقديره انما  
العذاب انما لم يشره في اقامة والمحصن ان لا يظلم له مفعول ليعلم كافي الذي  
المضنون وظرفه مفعول من عذاب الله كما مر اشارة للمفعول والتاويل في الاول  
اعرب واولي وقوله اصغر الخ قيل مراده محتمل لعدم ذكر البشارة بطريق  
الاقتضا وليها اذنا لاشارة بان يد كرامتها لانها في اصطلاح لان  
المحصن لان الانذار وقع واولي كما انشا في المصنف فاندفع ما قيل من ان  
الشك في ان يترك الجمع فالوجه ان يقال الكافر ليس له البشارة فاما  
**قوله** وقري ان الذين هم الاقوال المحقق المنزهين لغة من غير ولا عبق من

حفيد  
خرد  
ابن كمال  
سيوطي  
بخزانة  
عصام

انكرها

انكرها وتخفيف الثانية بين يمين لغة الجواز وكذا الخال لالف بين المنزهين  
تخفيفا واستهلالا كقوله  
فيا طيبة الوعسا بين حلاهل **وبين** النقا انت امر مسالم  
وروي عن ورش ان يقال النسا لالف الفاضلة ففما للزخرف وتوجه  
المصنف انما الحن لان الهمزة المنحرفة لا تتبدل الف والالف لا تودي الى  
جمع الساكنين على غير وجه وهو خطأ للثبوت ما تواتر في القرائن السبعة  
كما ذكرناه وما طعنوا به ليس بشئ لانه لا يرضى في كلام العرب ابدا  
الهمزة المنحرفة بل كان اقل من ابدال الساكنة كما في قوله لاهناك المزمع  
وقوله سالت هذيل تيار طول الله فاحشة والنقا الساكنة على حده في  
اصطلاح اهل العربية والاذ ان يكون الا قبل حرف ليم والثلثي مدعوا  
بحو القالين وخو بيته ثم خصوا الوقف بحوز القائلين ما تطلقا كقوله  
غارضا فلتخص من كلامهم انه لا يجمع بين ساكنين وصلا في غيرهما ذكر وانما  
اعتقد في الازغام لغرضه والذ غم فته كحرف واحد فكانه منحتك في غير  
على حده الجمع والحكمة في حكمه الذي لا يتعداه وتجاوز في قوله  
تعالى ليا يعلموا لحد وما انزل الله اول حكمه اللائحة به **واجب**  
عن النقا الساكنين بان مرة قلتمنا العا اشبع مد الالف بزيادة الف  
او العين لمكولة ذلك فاصلا بين الساكنين كما ذكره في قراءة محكي  
ليكون الياء متلا ومما التفق عليه القرا وقالوا التخص من النقا  
الساكنين اذ كان على غير وجه بالخطرتين والحذف او زيادة الف في اللفظ  
ولا يتصلوا من اشكال وان لم يؤلفه من اجل الالف المزمعة ساكنة ايضا  
فكيف يتصل من النقا الساكنين ووسم من ساكنة ثالث وقال  
ابوصيان القراءة المتواترة لا تتدفع ببعض المذهب وكون حذو النقا  
الساكنين ما مر من هذه البصريين ولا يجب اتباعه مع انه في المقرد  
للقيس وكلام الله مما يقاس عليه لا سيما يقاس عليه غيره فاذا جاء خبر الله  
يقبل فحذفه على انه عارض للاصطلح لانه لا يقيد به شرا من  
القراءة من قبيل الازاد ورواية المجداد قير عن ورش التمهيل بين يمين  
على الضياء من اللفظ فية طعن في القرائن المتواترة في كفيته او في رواية  
على ان لا يبي الى ذلك وما ذكره المص رحمه الله احسن من قوله في الكشاف  
وقري بتحقيق المنزهين والتخفيف اعرب واكثر اى اذ حل في العربية  
واقصم في الشراخ على ان قد جعلت معترضه بين المنعطفين قد امت  
اهتمتا واصطلها التاخير وحل وهو مبني على ان التخفيف بمعنى  
جعلها بين يمين وليس هذا مراده بل مراده التخفيف باسقاط  
احدهما من بين يمينه بعد التحقيق كما يجهل به الذوق وليس بشئ لان  
الحذف سبب في عياره ايضا والتاخير لا يرفع التكرير ولو قيل القين  
المتراد به هنا عمن الحذف والتمهيل بين يمين على ان ما بعد تحقيق

كقوله  
ونجدة

ابن تميم



للتعريف وتفصيل ذلك ان الحرف في قولنا **قوله** بين طرفي مكان متبهم  
وهو اسمان ركبا ونبييا على الفتح خمسة عشر وجعلنا اسما واحدا  
بنقد يربط بين التعريف والابتداء والهمزة والها وقوله وعكذ  
الاستفهامية الحرف الكشاف ونحوه في حروف الاستفهام ونحوه والفاء  
حرف كثر على الساكن فنبه كما قرئ في قوله تعالى وسبعه المصروع بالله وقد  
اشكل على شراحه باسره قال قدس سره هذه الفزاة والتي بعد هذا  
من الشواذ والباقي من شواذ وانما جعل المحذوف همزة الاستفهام  
لكنه في قوله كما في قوله بسبع ربيز الجرام ثم كانه دون هذا همزة  
الافعال في الماضي والظاهرة الضمنية في قوله حركته الصغ الى حرف  
الاستفهام المحذوف فالفزة بفتح الميم والهمزة معهما وهي مع كونها غير  
مروية عن لمدح مخالفة للقياس وجب في التثنية فلهذا قيل الضمير  
الضمير المحذوف الذي بعد حرف الاستفهام فالقراءة عليهما نذرتم  
بلاهمزة استلاما لدلالة قوله افعلم انني **وقد** اخلف الناس بعضهم  
للمثل فوجب كما قيل ان ابا شامة نقل عن ابن مهران ان القراء في العيون  
بعد متر لجمع ثلاثة مذاهب الاول نقل حركتها الميم مطلقا فتحة  
كانت او صمته او كسرة والثاني ضمها مطلقا لانه حركتها الاصلية  
والثالث نقل الضمة والكسرة ذلك الفتح ففوه غير مروية عن  
احد مندفع وفي شرح النشيط ان الحزة في الفزاة بعد ميم الجمع وجوه  
منها النقل وقد قرأوا انهم ونحوه بنقل الاولى ولتسهيل التسمية  
فلكان تخاريف العبارة على ظاهرها من غير ارتكاب تعسف او شذوذ  
غاية انهم نزلوا التعريف بالتثنية وهو سهل في كثير **قوله** جملة مفسرة  
الحجرات والمخبر وايضا لا مجال متعلق بقوله مفسرة وهو الظاهر وقيل  
انه مستغنى عن سوقه لا مجال والحج والاجمال لغتان لئلا يحال شي من غير  
تفصيل ويكون بمعنى فقال الجليل في قول المنبني

- ان الفزاة في قوله بسبع ربيز الجرام من اكثر الناس لحنان ولجمال
- والمفسرة جملة منبني في جملة سنانة او لبعض من ذواتها ولا مجال لها
- من الاعتراض على القول المشهور بربط الحكة فتيل هذا اذ بالنظر للمفهوم اللفظ
- مع قطع النظر عن انه اخبار على كقار المصريح فانما حيد لا يتفق لجمال
- والعجب من بعض شراح الكشاف اذ ذهب الى ان لها محال من الاعراب
- ولتيسر يظن ان كثرهم وعدم نعم الاذاري في الما من حسب الظاهر مستكوت
- في غير الاستمرار والله وام وقوله لا يؤمنون ذال عليه وتبين له
- ولما كون الجملة المفسرة لها محال من الاعراب الذي عده من العجائب هو
- من العجب لانه مذهب السلوبين كما في المعنى لانها عده عطف بيان ولا
- قالت قدس سره لها محال من الاعراب اذ جعلت بيان الجملة واخرت بحرفي
- التوايح والمعنى ان استنواء الاعراب وعدمه في عدم التمع انهم لا يتصور

حسرو  
سيدا

منهم ايمان ابد والمتراد بالجملة لوصول محكما اسم مفرد اعتراف بذلك النقل  
**قوله** او محال مؤكدة الخ الحالك المؤكدة عندهم اذا اطلقت في المراد بها  
كحوزيد ابوك عطوفا وقتدا شترظ النخاة فيها الوقوع بعد جملة  
اسمية طرفاها معترفا للمجاهدان وعاملها محذوف ابد او قد يتراد  
بما ما يتركه شيئا ما قبله وهو المتراد ومن له قهرات المتراد الاول  
فقد خطب خطب عشوا ومخلص الحال لضمير في عليته او انتم هتم واليه  
اما بدل الاستعمال لا شتمال عدم نفع ما متر على عدم الايمان او نيل كل من  
كل لانهما عينة بمعنى المال وقال ابو حيان لا يؤمنون لا يحل للمراغاب  
خبر كبد خيرا وخبر مبتدأ محذوف اي لغيره لا يؤمنون وقد جوزه فيه  
ان يكون محالا وهو بعيد ويحتمل ان لا يكون له محال على ان الجملة قصيرة  
او ذاتية وهو بعيد وما قيل من ان عبارة الكشاف اما جملة مؤكدة  
الجملة فليها او خبر لان قوله كذا الحالك المؤكدة وكلام المص منسوج على مثوله  
فكان التساخيح كقول الجملة بالحال تركه اولى من ذكره **قوله** او خبرات والجملة  
الح في الكثرة كونه مؤكدة اولى من المقابل نحو جعل لا يؤمنون ناكيا  
كاذرة او بيا نال عدم الاتحاد المقطوع من الكلام لان جعل سوار الجملة  
اعتراضا وان حصر في ان من حقا لا غير اضرب ان ليقا التاكيد لما  
عنى بخنجل في وهمة وان يتم للمقصود وانه لفظا ومعنى ولا ذلك ما  
خبر فيه لانها قوى في الايمان عتاسيق لذة الكلام من قوله لا يؤمنون  
على ما لا يخفى واما جعل لا يؤمنون خيرا فبعد خبرا وطال مؤكدة ولا  
يخفى ما فيه من قوة تخامة المعنى ونوعه قدس سره فقا وان نفع ايضا  
يعني ان جملة الشواذ اذ على ما قصد من النظم في السباق بالمؤكدة وهو  
ان المؤمن من بها حبه وبما انزل به وانزل من قبله هم المهنددون والفايزون  
تخير الذا من وحق هو لانها يلو ايكثار مصرر انما الرسل والكتب  
سواء لديهم والعدم وكذا سياتي مما بعد من فتم المشاعر ونقطية النما  
انما ما حد يحجز عدم الانتفاع بالآيات والتدريج على ما لا يخفى واما ما  
قيل عليه من ان اذ اذ بما سيق لذة الكلام وصنف الكتاب بما هو شأنه  
فكان في الحكم بالاستنواء اذ ما كما لو صنف الكتاب بانه لا يجدي  
فكذا هو في قوله لا يؤمنون فهما منسا وتاك والثانية ابي بكر وللا  
على المتراد فهو اطهر واخوي وجعله ركبا من الكلام او حبة واو اي وان اراد  
به عدم نفع الدعوة كقوله سواء عالكم اذ عمو متوهم اذ انتم صامو  
فتنى الايمان ايضا اول عليه خصوصا وما قبله من علال مؤكدة  
سواء والعدم على من ذقق النظر والحسن والورد والصدقة وفنيل النقل  
ان يؤمن في انشا كلامه اذ بين كلامين متصلين معنى بجملة لا محال لهما من  
الاعتراض لئلا يسهل سوى دفع الاهتمام وجوه وقضيتهم كونه كدفع الاهتمام وكونه  
في الخبر الكلام واما اشتراط كونه للتاكيد فبما لم يسمعه وهذا ان كان كما قبله

سيدا

ابن محمد

سعد



قطبي  
وطبي

جملة ذات كان اسم فاعل وفاضلا نعتين ان يكون لا يؤمنون بيانا وتقريرا  
له لاجل الاعتراض لا يكون للاجملة وهو يزد على عامة الشراخ وقد  
اعترضه الوجوه كمال والحق محتمل وانما ودراية لما الاقوال فلانة لولم  
يؤكد كانت لفرقنا للدنيا بالخشوع اما الشاقي فلفظه في الكشاف  
في سورة الزمر حتى الاعتراض ان يؤكد المعترض بيمينه وقالت ابن مالك  
في المنتهى لعل الاعتراضية هي الجملة المفيدة في الكبر انقوتية وبعد  
هذا المنقاه ما بعد الحق الا الضلال وقول المرحوم رحمه الله بما هو علة للم  
فته اشارة الى وجهه انه يدل على قوة قلوبهم وعدم تأثرهم بالانذار  
وهو مقتض لعدم الايمان وما قيل من انه ليس في الاطبا عن الذين كرهوا  
لعدم الايمان فالتارة تفتد بغيره وهو خلاف الظاهر وقد دفع  
بان للموضوع اذ على عدم ايمان في الماضي والحجول على استمراره في المستقبل  
وما اوردت من ان من اذ المعترض انه لا غاية تناسب ما سبقها الكلام  
لانه اذ جعل بيانا اذ ان عدم ايمانهم لغرضه في كمال الكتاب  
الذي سبقت الاية لبيان غير مسلم **وما روي** من ان الله تعالى له امر  
نذره لانه لا يتبدل بقلوبهم هذا لا يؤمنون على انه متبدل وكبر مرد ودلائل نقت  
الميزان فقلنا هذا في رحمة الله في كتاب الوفاء والابتلاء كما في قوله  
**قوله** والانية من الضمير المذموم كما زاده المصنف على ما في الكتاب وهو من  
امهات المسائل الاصولية وادلة منها ما ذكر كما يشير اليه قوله ما اطلاقه  
التكليف بيننا وكل الوجوه وغيره وقد يشهد بظاهره في الخلاف في الوجوه  
وفي الايات المتينات كما انهم من الجبر في غير وفي خبره انهم القدر  
شرط التكليف بالعدل عند الحقيقة والمختر لتفريق التكليف بما لا يطاق  
واستحالة التوبة الفيتح التي تكال وبالشرع عند الاشارة في السكينة  
بجواز الخلف في الحال لانه فقتلهم جواز شرعي لانه تعالى قال  
لا يكلف الله نفسا الا وسعها فلو كلف الجمع بين التقيين كما ذهبوا وهذا  
مستحيل لا شرعي وقيل على وجه آخر في كل النزاع ان مراتب ما لا يطاق  
ثلاث اذ فاهما ما يمنع لعدم وقوعه ولا ارادته ذلك والاحاد  
به ولا نزاع في وقوع التكليف به فضلا عن الجواز فان مراتب على كثره  
متمم لغيره تعالى لعدم ايمان كيد عاميا لهما غايتي باجماع اهل  
الاسلام وقرينة فان الامد لفل عن بعض المشو به انه متمم جواره  
كما في شرح منهاج المص رحمه الله واقضاهما يمنع لانه يجمع الصديقين  
وفي جواز التكليف به مرة دينا على انه يستند في تصور المكلف به واقفا  
ويصور للمنتعم واقفا في كونه لغيره هذا انفسه والحق جواره لا وقوعه  
وانه قيل به ايضا والمزيتا الوسطى ما يمكن في نفسه لكنه لم يتعلق بوقوعه  
قدرة العبد اضلا لخلق الجسم وكاد كصعود السما وهذا هو الواقع فيه  
الخلاف على المشهور عند المحققين والمتراد بالتكليف هنا طلب تحقيق الفعل

والايمان

والايمان به واستحقاق العقاب على تركه لا مطلق الطلب ولا الطلب قصد  
للمتخير والظاهر عدم الامتناع على الفعل كما في طلب من غير الترات  
للتخير في شراية النزاع في هذا الماهو في الحجاز واما الموقع فمستحق  
الامتياز الشاهد عليه المنصور كقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها  
الانية وبهذا يظهر ان كثر من تمسك بالفرق بين المنزلة في المنزلة في  
هذا محتمل كما في شرح المقاصد وكذا في تطبيق في المفضل لا قوله الخبير  
ان النزاع انما هو في الجواز فانه مسترح في كثره كفيها لا اصول بخلافه الان  
يقال انه لم يبعد باختلاف في الموقع في شراية ان يعرض في الامور في قديم  
التكليف بالحال بالبا الموحدة وتكليف الحال بدونها وقال الكلام في الاقل  
وفي الشاقي انما يخلو الا شعري على ما في شرح منهاج المص **قوله** لانه كما  
الخبر عنهم بانهم لم يتركوا لوجه الاحتجاج ودفع المنازعة عليه من ان ما نحن  
فيه ليس بحال لانه لا يعاد بل عقلا لفظ وهو وافق بالانفا وكما قرره  
على وجهه في بيته وكما في ما عده عليه وان كان ورتبه وهو مستلزم لاجتماع  
الصديقين في وقوع الحال لانه وما يستلزم الحال لانه محال لانه  
فالمستحيل لانه قد وقع لانه الحاسب مثلا قد امر بالاجماع بكل ما انزل  
تعالى وبما يستلزم به ومنه انه لا يؤمن بغيره كذا في قوله تعالى لا يؤمن  
او بانه يؤمن وبانه لا يؤمن وهو جمع بين التقيين **وخاصة** ان التكليف  
بالشيء يتكليف بواجبه ورتبه المنع لاسيما التوازن والعدمية وهذا يحتمل  
ان يكون ذلك لا للفتايلين بالواقع في حال الجواز الذي ذكره المص بالارتق  
الاولي ويحتمل ان يكون نفضا لا شدة لانه بالاستغناء المرفوع في كلام القوم وقوله  
فلا يؤمنوا الا بما سمعوه بالاضطرار للتكليف للمقام في ردهم لقلب خبره كذا في  
المكلفين مرة قرره بلزوم انقلاب علمه بحمد الله وهو في شرح المقاصد  
لا يقال لانه لو لم يزل العلم بجهل لا يلزم ان يكون العالم المنطق  
به ان لانه لا يؤمن مؤمنا فان العالم تابع للمعلوم فيكون هذا تقدير علم  
سكان علم لا يتغير علمه الى جهل كما اذا قدر من تعلقه بالمفاهيم انما الحسن فانه  
يكون من اول الامر مستحقا للشرح لا منفلا بما يستلزم ان لا يستحقاق  
المدح **اقول** الكلام في تحقيق العلم بانه يؤمن كما في قوله تعالى  
تقديس الايمان يكون الانقلاب ضروريا وكذا من الخبر تعالى بانه لا  
يؤمن كافي بجهل وقت يعرف انه ليس بحال النزاع كالمعروف في قوله تعالى  
لترى كل المحققين مؤمنا على وقوع التكليف بالحال لانه انما يجمع التقيين وفي  
ان ينادى امام المؤمنين رحمه الله فان قيل ما يجوز عن عقلا من التكليف  
الحال هل الحق وقوعه شرعا قلنا شيئا ذلك وافق شرعا فانه تعالى  
امرنا له بان تصدق وتؤمن بجميع ما اخبر عنه ومنه انه لا يؤمن  
فقد امره ان تصدق بانه لا يصدق به وذلك جمع بين التقيين وكذا  
في المطالب العالم للترازي وقال ايضا ان الامر بتخصيص الايمان يحصل



العلم بعدمه امر يحتمل الوجود والعدم لانه وجود الامكان مستحيل ان  
يقتضيه العلم بعدمه يقتضيه المطالب بغيره وهو كقولهم عدم الامكان وقيل  
ما ذكره لا يتناول على ان المكلف به هو الجمع بكل شخص الامكان وهو ممكن في  
نفسه مفاد ووجهه في نفسه كماله وان لم يتبع لسابق علمه وانما امر  
الرسول صلى الله عليه وسلم بان لا يكون فيكون مما هو كما يشربل واق  
وفيه اية الكلام فتمت وصلى الله عليه وسلم في طلب التصديق به على  
المتقين وقيل المطلوب من مثل اية لطلب التصديق بما عهد هذه الايات  
وهو في غاية التواطؤ وقال شيخنا رحمه الله تعالى في الايات البيات  
ان الاستصحاب لا يقتضي الانقلاب في العلم القديم وخبر الصادق ع في  
لا يدخل للعادة في نفسه والحجج العادية باعتبار كون الشيء متتابع نوعه  
منكره ايمان الكافر فلا يخالفه في كونه ممكنا عقلا ومحا لا عقلا  
لذا يقال في نفسه بانه مخصوصه بعد قيام الدليل بمنع عقلا وعادة  
فان نظر كون الدليل غير لازم لزومها بيقين وهو منع لغيره وان قطع النظر  
عن ذلك كان ممكنا عقلا ومحا كونه نظرا النوع وهو نظر دقيق ان  
ساعة التوفيق **قوله** فيجمع الضد ايه عباره الامكان في المحصول  
ومن يبيد من اهل الاصول وعلم في الحاصل وشرح المقاصد وغيره  
ببعضين بل لصدور وكذا غيره المصروف في المباح ووجهه ان من نظر  
الى الامكان وعدمه كعلمه كالتصديق وهو الظاهر فان نظر الى ان  
العدم غير مكلف به وانما المكلف بنفسه للكمات وهو فعل وهو في  
صحة ذلك كمال الاعتقاد **والحاصل** ان تصديقنا ان للصدق محال  
مستلزم لان لا تفهم وقوعه مستلزم لعدم وقوعه كما يلزم من فرض وقوعه  
لا وقوعه فهو مستلزم بالذات فيكون مستلزم عاادة بالظرف الاولي وهذا  
استدل بعضهم على ان التكليف بالمتنوع لذاته واقم فان كانا التكليف  
بكذا التصديق واقعا كانا التكليف بالمحال واقعا فان قيل قد قيل  
ان التكليف هو في ذاته اشارة الى ان القابل لعدم التكليف به من المعتزلة  
ماخذه انه لا فائدة في طلب المحال في شرح مختصر المتكلمين ان ماخذه  
ان الامر بريد وقوع المأمور به والجمع بين علمه لعدم وقوعه وازادة  
وقوعه كالتناقض وهذا بناء على ان الامر عندهم هو الارادة والى  
افعال الله تعالى محالها لا غرض في هذا انما كالمصداق الله تعالى  
لا يتقدم عرضا الى لا يقتضيه كعني انه انما يتخيل الامر كما لا يتفكر  
عليه المكلف اذا كان غرض الامر حصول المأمور به وحكم الله لا يكون  
لغيره وان فرض عليه فوايد ومصالح كل ما نافع لانه الحكم المتكلم  
وقال امام الحرمين لا امر كالتصديق للطلب كل ان كان مستلزم لذاته فالامر  
به للاعلام بانه متعاقب لاحالة لانه تعالى لانه ان يحكي من نشاوات  
كان مستلزم لغيره والامر بغيره لاخذ في المقدمات كما قرره في اصوله

وعليه

وعليه انه لا يتوجه على المعتزلة لانهم ينعون هذه القاعدة وقد مر في شرح  
المقاصد ان الطلب التكليفي للامكان بالفعل واستحقا فانما العذاب  
وانما عاظهر الاستصحاب الامتنان الى الامتنان هو الامتنان  
بالمأمور على الوجه المطلوب بشرعا كما في كتب الاصول فالمراد ان  
الامتنان الحق شيء دعوى الاستدلال ان يكون غرضنا للامر ولذا كان  
النسخ قبل الفعل ولو كان الامتنان كالحجج لم يفسد الامر بخبر والمذكور  
يعد سيمانه على اولوتيه بل حكمه لا يستثنى خلافا لبعض النجاة ووجهه  
انه كانه اخرج جمعا فله من حيث اولوتيه بالحكم قبل استعماله بدو  
لا كما في عبارة المصالحين غير جاز في عبارته المصالح في شرح المفصل والمنفي  
خطا وما غير وارد لانه لهدف لقرينة كحازر والقرينة انه شاع استعمال  
معها وقد قال الرضوي انه يجوز التقيد بآيه وتحفيدها مع ذكر لا وحدها  
وهو ثقة فقولك التماثني انه لم يظلم غيره وان لم يستعمله بدو  
الا العميم سؤطن بالثقة وليس مثله من الحزم ويجوز في الامتنان  
الرفع والتمسك بالحجج كما قالوه في يوم في قوله ولا سيما يوم بدأ رحيل  
وقوله للاستفهام وما ذكره القوم في استند لام ولم يذكر النص وهو قوله  
لا يكلف الله نفسا الا وسعها الآية لانه غير صريح فيه كما سياتي بانه  
والاستفهام وهو السير والتقسيم الاستدلال بنبوت الحكم في الجزئيات  
على يثبوتها للكل التام لها ما حود من قران بمعنى جمعها وسنته للطلب  
لان المستفهم طالب للافراد التي يحتمل النظر فيها يعنى ان التكليف  
تنبعث فلم يوجد فيها محال لانه قد وقع والاخبار بوقوع الشيء  
المعنى ان الاخبار بوقوع شيء او عدمه لا ينفي العدم التي هي شرط التكليف  
وصحبه ولانها في كون الامكان وعدمه مفاد ورعت في حد ذاته وان لم  
امتناع الامكان في بعض الاشخاص بل ان لم يخلف ما خبر به الله او وجود  
ما يخالف علمه او يجمع صديقه الى غير ذلك من الامور الخارجة عنه فلا يقتضي  
الامتناع الذي فيه لان علمه بعدم الشيء ولما به عنه لا يجعله مستلزم  
بوجوده ولما به لا يجعله واجب كما ستره وهذا الجواب عما مضى به من خالف  
المذهب الحق وقد مر في توجيه المحصل بانه الآية امران الاول انه عقلا  
الخبر بعدم ايمانهم وامرهم بالامكان فلو علموا انقلاب خبره كذا في الثاني لزم  
الجمع صديقه لما مر اول ان تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم وكذا في خبر  
مكتوم الخبر في ان لا تصدقه تصديق في ان يخوفه سواء تكلموا ان ذلك  
الآية فلو صدق منه تصدق تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الخبر  
وقوع فردا فردا تصدق تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم وهو خلاف  
مضمون الخبر الذي صدق الرسول صلى الله عليه وسلم فيه وهو ان لا  
يصدق في شيء اصلا والعلم بوقوع بوقوع ما بنا فرض مضمون الخبر  
مستلزم لتكذيب الخبر لانه في المقدمات كما قرره في ساعه كذا من



سنة كذا استلزم لتكديبا الخيرية فان العلم بوقوع الخوف في ساعة  
كذا من سنننا استلزم عادة لتكديب من قال لاحسوف في تلك السنة  
املا فكون تصد بقية الرسول صلى الله عليه وسلم في ان لا تصدق  
مستلزم لتكديب الرسول صلى الله عليه وسلم في ان لا تصدق  
وتكديبه فيه مستلزم لعدم تصد بقية غيره لا من منع اجتماع النقل  
والتكديب في شيء واحد فليست له عين كل منهما فيفسر الخبر بقصد  
قوان لا تصدق في مستلزم لعدم تصد بقية كما قرره بعض الفقهاء  
هذا شرا انه قيل ان هذا الجواب عن الامر من اما الاوك فظاهر لان  
الكذب انما كالزنا وادفع خلاف الخبر به والتكليف بالشئ لا يقضي  
اتباعه بالفضل بل بالقدرة عليه والاختيار بطرق التي لا ينفقها **واما**  
الثاني فبانه يقال انهم لم يكلفوا الا بتصديقه وهو ممكن في تصد  
مقصود وقوعه الا انه مما علم الله انهم لا تصدقونه كعلمه بما قام به  
والخياره لرسوله صلى الله عليه وسلم كخياره لنوح عليه السلام بقوله  
انه لئن يؤمنن من قومك الا هم وهم كافرين الا انه لم يخبرهم بذلك ولا  
يخرج الممكن عن الامكان بعلم او خبر ولا ينفك القدره عليه الخ كما  
افاده المحقق عند المسئلة فالدين يعني لا يلزم التكليف بما يستلزم  
فقطه لانهم كلفوا بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به  
وقبلا علموا بحججه به لفضيلة وقوله سواء عليهم الخ ليس مما علموا  
صحبه به لانه اخبار الرسول صلى الله عليه وسلم كالمعروف وليس من الاحكام  
المنفصلة بالفعال حتى يجب تبليغه اليهم فلا يكفون بتصديقه  
والتصديق بغيره مما جاء به ممكن ووقوعه منهم عادة فلا يكون  
التكليف به فكيفها بالمحال وتعلق العلم بالاطوار لعدم صدقه منهم  
لا يخرج عن الامكان لانها ما يتبع الخوف لاسبابك له على ان لا يفسر  
انهم امر وابه بعد ما انزل انهم لا يؤمنون **وقوله** كما خبارة الخ هذا الخبير  
لما قاله الامام من ان ما نزل على العلم بعد ما لا يمكن لا يمتنع وجود  
الامكان لا يمتنع كذا لك وحك ان لا يكون الله قادرا على شيء لان ما  
علم وقوعه يكون كقوله حينئذ ولجبا فليس للمعذرة فيه انما  
المستنع خلافه على ان يكون تعالى قادرا على شيء املا وهو كغيره  
ان العلم بعدم الشيء لا يمنع من وجوده والعلم متعلق بالمعلوم على ما هو عليه  
فان كان ممكنا فعلمه به ممكن وان كان واجبا كان واجبا ولا شك ان  
الامكان والكفر في حد ذاته ممكن فلو وجب بسبب العلم كان العلم  
موتورا في المعلوم وقد ثبت انه محال وانها لو كانت العلم والخبر كما  
لم يكن العبد قادرا على شيء املا كالجناد وافعاله كما ان اضطراره وحقه  
تعلم باليد يتخلفه فدلت على ان كلامها غير مانع من الفعل والترك  
ولو منع العلم بعدم عن الوجود كان امره تعالى كما في الامكان امرا

باعدم

باعدم علمه وهو غير معقول الايمان في نفسه من الممكنات فيجب ان يعلم  
الله تعالى كذا تلك للتأنيب على سببها وتعالى جلالا ويجمع في شيء واحد  
كونه واجبا وممكنا وهو محال فيقول ما خياله فتد لفظي الخبير  
اشارة لما تقر في الاصول من الاكراه التي يمنع التكليف والنسب  
القدره عليه بالانفاق والامتناع الخ فتميزه خلاف والاصح عند المصنف  
انه لا يمتنع كما ذكره في المنهاج **قوله** وفانما لا يمتنع الخ هذا انتم  
لما قبله فان المتكبرين له كافي النفس والكبر قالوا لا يجوز وجود الامر بالمحال  
في الشرع لانه كما مر الاصح بنفط المصاحف والمنع بالظواهر وهو كبقية  
المثل للجماد فاشارة الى جوابه بما ذكره ويصح للمصنف ان يجمع بين وجهه وعابه  
ممكنا بمعنى افاد وشرع واصاله من يجمع الله واذا دفع المريض ففته تشبه  
لانذار الرسول بالده والناصح ولطفه ظاهر كما قال تعالى وان تر اقرن الخ ان  
ما هو شقا ورحمة والرافة الحجة ان لا يظن بطمئنتية يجيبون بها اوك  
يقولون ما جانا من نذير وحياة الرسول صلى الله عليه وسلم اي تحمله  
واصوله لها من حارة افاضته وجمعه كما في القاموس وغيره وتفسيره  
بالحاطة على انه من الحزن وهو المكاف تكلف ولم يقبل عليك كانت  
الامتناع وعدمه ليس سواء لانه لفضيلة الانذار الواجب عليه على  
تركه واذا ارتد بالوصول ناسا معتبرين على ان تغربوا عندهم كما  
هو الاصل في تركه لا يخبره بالغيبة وتقوم موت هو لا يعلم الا  
كما كان بخلاف ما لو كانت الجبرم لعدم التعمير وهو ظاهر **قوله** الخ  
السابق اشارة الى انه ترك عطفه لانه مستأنف في جواب سؤال  
عن مطلق سبب الاستنوا واصرارهم على كرههم كانه قيل ما بالهم  
استنوا لغيرهم لانذار وعدمه فاجب بانهم حتم الله الخ وهذا  
لانها في كونه له سبب كره كما لا يمتنع الا في وان علل هذا انها بما  
دل عليها استنوا الا من من النعمت على الكفر ولذا قيل ان قد ان  
الاستيناف ورد لبيان علة تلك العلة سواء ارتد بالكره ما نعمة  
لا يؤمنون او الاستنوا او مجموع ما مر وقوله وسيا في الخ عطف  
لتفسيره وكونه نتيجة لما قبله خلاف الظاهر مع ان النتيجة تستعمل  
بالقيد كما اعترف به هذا القائل وكونه عطف ولهم عذاب عظيم  
عليه لعينه اذ لا يصلح العطف سياتي بانه **قوله** والخلافة لكم  
الخ في الكفريات الحنم والكتما اخوان اي فيبينها مناسبة معنوية  
مع النواق في العين واللام والترك الحروف وهو نوع من الاشتقاق  
عندهم يسمى به الاشتقاق الاكبر وهو المراد بالاضوع في مثله  
وهذا المصنف من تفسيره به كما فعله المصنف رحمه الله فان حقيقة الختم  
الوسم بطابع ونحوه والاشارة الحامل من ذلك وحقيقة الكتم السهر  
والاخفاء هما متغايران فلا وجه لتفسيره به لكنه لما لزم ذلك

خبر

عنه



حكمة كانت عينه من الغيرة وهو ظاهر فلا غيبا وقاله كما قيل وسبى به  
بمعنى اطلق عليه واستعمل قية والشمية تكون بهذا المعنى ومعنى وضع  
العالم والمفرد الاقوال استنباط استفعال من الوثوق ومعناه  
سنة الابواب والاقوال على ما ذكرها الحفظ والمنع ومن فعل ذلك  
صاذا وثوق فالاستفعال للمصيرورة كما استخرج الطين وهو واحد  
معانيه المعروفة قال الراغب في لغة العرب في قوله تعالى والطين يقال  
يقال على وجهين مصدر ختمت وكلمت وهو ناسا الشئ بنفس الخاتم  
والصاير والثاني الاثر الحاصل عن الشئ ويخو ذلك سارة في  
الاستنباط من الشئ والمنع منه اقتبازا مما يحصل من المنع بالختم  
على الكتب والابواب نحو قوله تعالى ختم الله الخ وتارة في تحصيل اثر  
عن اثر اعتبارا بالنقل الحاصل وتارة يعتبر منه بلوغ الاثر ومبه  
ختمت الزمان اذا انتمت الخ انتهى وهو كذا تفصيل لما جعله للمعروف  
من معناه لغته فقوله بالبلوغ بالرفع معطوف على الاستنباط وعطف  
نسيم على تشبيهه وليس معطوفا على الختم فيكون من جملة تفسيره ومعناه  
الحقن كما توهم وهو من اداة المناقل التي مطلقا لا تارة به ههنا  
حتى يكره عليه ان ختم الكتاب منع بنفسه وما ههنا منع بغيره  
مع انه لا اصل له فانه يقال ختمت الكتاب وعلى الكتاب كما صوابه  
**قوله** يضرب الخاتم الخ الضرب ايقاع جسم على اخر وضرب الخاتم ايقاع  
على ما يوشرفه من شمع ونحوه كسباني وقوله لانه كتم له اوله  
يؤدي الى الاخفا والستر وهو الغر من منه جعل عينه مبالغا لعمد وهذا  
بما ان المنة سبية كسباني وبلوغ الاثر لوصول السؤل اخره مفعوله من  
بلغت المنزل ونحوه لا منصوب بترج الخافض على ان اصله الخ وقوله  
نظر الخ تفصيل لاطلاق الختم على بلوغ الاثر والاصح ان جعل الشئ في  
الحرز وهو ما يحفظه ولذا سميت العامة ما يكتب ويعلق عودا خورا  
يعقون من اتم شيئا فقد حازه كما يحاز به مثله كحفظ الزمان الخ  
فكانه استوفى وفي كلام المص رحمه الله نظرت وجهين فانه يقضي  
ان اطلاق الختم على بلوغ الاثر معنى مجازي وهو خلاف المعروف في  
الاستعمال ولانه يقضي ايضا انه مأكود من الاستنباط وكلام الراجح  
الذي هو كذا صريح في انه مجاز تراسه كما سمعته انما وما في الكتاب  
سالم من هذا لانه قال الختم والكنم اخوان لانه في الاستنباط من الشئ  
يضرب الخاتم عليه كماله ونظية لئلا يتوصل منه ولا يطلع عليه انتهى  
والجواب **أما** عن الاطلاق اشتماره حتى صار حقيقة في عرف  
اللغة لا ينافي كونه مجازا بحسب اصل اللغة وقد عده من المجاز في الاسان  
واما عن الثاني فالذي ذكره الراجح انه مجاز عن مطلق المنع كما اشعر  
فلان في كونه حقيقة في المنع يضرب الخاتم عليه ويؤخذ من غيره فندير

قوله

**قوله** والفتاوة فعالة نقل بقصر الافاضل عن حار الله ان فعالة  
هنا غير منصرفه وكذا في نسخ الكشاف وقال ان الاصل في امثاله  
ان ما كان موزونه غير منصرف فانه يستعمل غير منصرف البنية  
وما كان موزونه منصرفا ففته وجهاك العرف وتترك بشرط ان لا  
يكمل على شرب ذلك تفصيل في الانصاح والرمي وذهب بعض علماء  
اللغة الى ان هيات الكلمة قد تدل على معاني مخصوصة وان لم تكن  
مشتقة ومنه ما ههنا فان فعال كسر الفان لمزت بحكمة ههنا الثاني  
فتواستم لما يقبل به الشئ كالالة كما مر وركاب وحزام لمن يؤتم  
به ولما نيزك به او يحزم ويشده كما مر في كتاب فاه حقيقته الهاء  
فتواستم لما يشتمل في الشئ ويحيط به كاللغافة والعمامة والقلادة  
وهذا في غير المصادر واما فتهما ففي الحجة لانه على في سورة الكهف  
فعال بالسر في المصدر كسج لما كان صغرة ومعنى متقلدا كما كسنا  
والامارة والخلافة والولاية وما اشبه ذلك وبالفتح في غيرهم  
وقول الزجاج كل ما اشتمل على الحجة والعمامة والقلادة وكذا استيا  
الصناعات فان الصناعات مشتملة على ما فيها نحو الخياطة والقارة  
وكذا ما استوي على شئ نحو الخلافة والامارة فينضم عدم الفرق بينهما  
ونقل عن الراجح ان فعالة لما يفعل به ذلك الفعل كالفعل واللقافة  
فان استعملت في غير فعل التشبيه كالاخلاق والامارة فينضمي نه الخ  
من الهاء وهو محال فلها والظاهر هو الاول والفضل للمتقدم وسك  
واوالفتاوة لعدم نظرها ولو نظرت فلبت همزة كالغنا وقال  
ابو علي رحمه الله لم يسم منها فعل الا في الخ فالوا ومثله من الياء  
وراء بانه لا يقتضي للقلب فعل له مادتين وعشنا كقطا لفظا  
ومعنى والعصابة ما يعصب على الراس ويدار عليها فليلا فان زاد  
فعامة وهي معروفة **قوله** ولا ختم ولا نقشة الخ فوطئة لئلا  
المزاد وشارة الى قرينة المجاز العقلية والى صفة حمالة على الحقيقة  
كما نقله الراجح عن الجاهل من انه تعالى ختم ختمنا على قلوب الكفار  
ليكون ذلك الاملا كسج على كرهه فلا يدعون لظنه وليس بشئ لان  
هذه الفتاوة ان كانت محسوسة فمن حقيقتها ان تدركها اصحاب  
الستر والافهم باطلاعهم على اعتقادهم ونحوهم مستغنون عنها  
وسباني في كلام المص رحمه الله ما يشبه اليه وما قيل من انه لم يحل  
على الحقيقة بخلاف شيئا عن نسبة الظلم والقيح ليس بشئ لانه ليس من ههنا  
اهل السنة ولذا ما قيل انه لا يفتقر في نشأته وحمله على حقيقة غني  
عن الرو وما روي عن الحسن بن ابي الكافرا اذا بلغ في الغواية غايته زويت  
في قلبه الكفر وعلم الله انه لا يؤمن بذلك هو الحسد واليل على الحجاز لا  
الحقيقة كما توهم واما استكاده بعد التجوز فحقيقة عند اهل السنة

ابن تيمية



شبه زاده

بجاز عند المعتزلة كمنعهم من اسناد الفتيحة الى الله تعالى كما نقل مفصلا  
عن الكمال الفاشي **قوله** وانما المراد ان يحدث في نفوسهم بالمشا  
لمنفع الحقيقة علم امتناع الكناية ايضا والكناية المنفرد عليها  
المجاز مجاز بحسب نفس الامر فبقي انه مجاز مرسل واستعارة كما  
ستراه والاحداث والايجاب بمعنى والمراد بالنفوس الذوات  
المشتملة على الجوارح والمشاعر والهيئة الصفة والحال التي هي عليها  
والتمترن الاعتياد يقال تمترن على الشيء مرورا من باب قعد وتمترن  
بالفتل اذا اعتاده وذا وامتد واصلة التثمين والسبب متعلق بحدث  
وتجوز تعلقه باستجاب واستقبال وتنازعهما فيه والتقي الضلال  
والايماء الى النوع والنجاح وتعاقب بمعنى تكرر ونفرد فحدث بضم  
الياء التثنية وكثير الدال فيسلة منصوب والمحدث هو الله تعالى  
وتجوز قرانه بغير التناي القوفية وضم الدال ورفع هئية على الفاعل وجوز  
تمترنهم صفة كصحة وقوله فيجعل بالمشافة القوفية مرفوع في  
مغطوف على قوله تمترنهم والضمير المستتر فيه الهئية والاستناد  
بجازي او بالتثنية وهو منصوب بمغطوف على يحدث الاو  
وفاعله المستتر لله والاستناد حقيقي وقوله فنصير ضمير الاستماع  
والقلوب وقوله ابصارهم مغطوف على اشكرهم او قلوبهم وتحت  
بمعنى تنظر او بمعنى تراه مجلوة عليها كالعروس فبمعنى استعارة  
مكسنة وتخييلية وقوله كانها بذلك من قوله لا يجتلي وفي نسخة فقير  
كانها وحيل تجمل معنى وقعت الخيلولة وقوله كانها مستنونق  
الحيات للمنا سبب بدين ما اريد به ومعناه الحقيقي كما مر وليس هذا  
معنى مجازي حتى يكون المراد كانه المرشدين مجازا للتوجيه المشهور  
وقد مر انه لا خلاف بين اهل السنة والمعتزلة في المجازية وانما  
الخلافا في الاسناد كعدا التجوز وقال الامام الرافى لمجرى الاستعارة  
ان الانسان اذا تناهى في اعتقاد باطل ارتكاب محذور فلا يكون  
منه قلفت بها الحق بوردته ذلك هئية متمترنه على استحقاق المعنى  
وكانما يجتم به لك على قلبه وعلى ذلك قوله تعالى ولستك الذر طيب  
الله على قلوبهم وعلى سمعهم واستعارة الاصقال في قوله اغفلت  
قلوبهم عن ذكرنا واستعارة الكون في قوله وجعلنا على قلوبهم كنه  
واستعارة الفسادة في قوله تعالى وجعلنا قلوبهم قاسية اصبى  
وهو كلام حسن ومنه اخذ المصرحه الله **ثم اعلم** ان البرار رو  
حدثا مرفوعا عن ابن عامر في ان الطابع متعلق بقائمة الكرم شيئا اذا  
عمل الخبذ بالمعاصي والجنر اعلى الله بعبث الله الطابع فيطيع كل قلبه  
فلا يعقل بعد ذلك شيئا فقتل انه روى مثله في كثير من الاماكن فبها  
من لم ينضام بالحديث على المجاز والاقول كما في شرح السنة للبعق وجرأها

سوطي

علي

على الحقيقة اذ لا مانع منها والناس والاصناف لا يخفى انه مذهب  
الظاهرية والحسن والعقل شاهد للتقاول فلا يفرقك كثرة القول والقبيل  
**قوله** وسماه بندي كبر الضمير كما في كثير المنع وهو الرجوع الى الاحداث  
او الحدود وفي بعض النسخ سماها بنديته والظاهر رجوعه للمهئية  
وهي الكيفية والحالة محسوسة كانت او لا فاما ان يكون بتقدير  
مضاف الى لحنه انما او لا يقدر بها سببا في مميزات الهئية مستعارة  
انها انصاف في بعض الوجوه على الاستعارة الى الاستعارة فتستعمل بمعنى  
المجاز مطلقا ومعنى مجاز علاقته المشابهة مفرقة اكان او متراكبا  
وتستعمل بالمفرد منه ويقابل بالتمثيل كما في مواضع كثيرة من الكفا  
والتمثيل وان كان مطلقا للتشبيه غلب على الاستعارة والتركيبة والاك  
مناقشة في الاصطلاح **وخامس** ما قرره وهذا ان الخاتم استعير  
من ضرب الخاتم على الاولي ونحوها لاحداث هئية في القلب والسمع  
يجمع من خلوص الحق اليها كما يجمع الحكم في استعارة محسوس لمعقول  
بجامع عقلي وهو الاستشمال على استعارة القابل عتبا من حقائق يقبله  
شمر استحقاق منه الماهية فبمعنى استعارة تفصيلية نعتية وسالمة من  
التشبيه الذي تتضمنه هذه الاستعارة لتشبيهها لقلوب الاسماع  
والاواني كما في جوامع الكلم وبل لا تكاف القبول لانه هياتا بل ذلك  
التشبيه لم يقصد ابتداء فنقل ما نوهت من ان في القلوب والاسماع  
ممكنة مخالفة ما حكمت اذ رد التبعية في مثله الى الممكنة غير مرفضة  
ومنه تعلم ان ما في اعيانها من قول يجعل قلوبهم واسما عتبا كانها  
مستنونق منها بالحتم لا يدل على كماله في قوله وهو كقولهم في نطق  
الحال انها جعلت كونهما اذا التكاثر انما طقت مع ان المراد تشبيه  
دلائلها بالنطق لا تشبيهها بالنطق فتوهم ان حاصل الكلام ولذا قيل  
لفظة كانه كثيرة ما تستعمل عند عدم الجزم بالشيء من غير قصد الى  
تشبيهه نحو كان زيد اخوك وكفى بها هاهنا عدم القصد من المعنى  
وهو كلام حسن وكثيرا ما نراه في كلامهم ونظير الخشاوة استعيرت  
معناه الاصلي بحالة في ايضارهم متفرضة لعدم لفظ الايات والدليل  
في استعارة امثلة مصرحة من محسوس لمعقول كما مر لا بتبعية  
كما سيأتي وادعوى ان الابصار ممكنة لا بما به الحكم بان الختم والتشبيه  
بجاز ووقد عرفت انه غير مغبول وبوضوح ما ذكره المذوق في  
الكشف من انه انما يكون اذا انضج كون الخييل من روادف المسكوت  
عند وكان شافيا لا يشبهه بالمستعارة منه كما في نحو ينفذون  
عهد الله متشابهة وعالم يفرق منه الناس اذ لا فرق بينهما سوى ان  
النفذ يمد لكون المنفوض حلا والاعتزاز من ذلك لكونه مجازا وان لها  
مزيد اختصاص بالمكبل والنجار وتشبيه العهد والعالم هما مستنفذين

قوله

طبي

القاضي عند الكرم  
في جوامع الكفا



لاكتشبهه القلوب بالاولى فانها انما اخذت من التبع المحتم علمتها  
والمشبه لصداك ذلك والمشتبه به مذهب الخاتم وقيل شبيه عدم  
بقو الحق في القلوب وتحقق بنو الاستماع عن قبوله يكون ما محتو  
علمتها ومقتضى علمتها تشبيهها بقوله كما انها مستوفى منها بالمحتم  
واعترض عليه بانها اذا كان المشتبه به المحتومين كان استعارة  
في المصدر المبني للمفعول **والجيب** بان مصدر الفعل المتعدي  
يشتمل على معنى المصدر المبني للمفعول كما صرح به قدس سره في بحث  
متعلقات الفعل من شرح للفتاح والمقصود هنا استعارة المحتومية  
لحالة القلوب والاستماع وانها انما تشبهت بما ويلزم ذلك الاستعارة  
خاصية تعاليها المنعوية فالمتعار لفظ المصدر المبني للمفعول لا يفتقد  
لكن المقصود تشبيهه الى المفعول الذي هو جزم منه والتشبيه به بكل  
التشبيه فلا يتم هذا الجزم الذي هو المشبه والحالة لكونه اذا واه بالفعل  
لا يمكن الاباحه في التبيين فالظاهر حينئذ ان يجعل المشتبه  
المشبه التي يكلمها عدم بقو الحق لكون المقصود ما ذكرنا وبهذا  
علمنا وعلمنا في بيانها في غير سائر **قوله** ونفسه قد قدما  
لك ان هذه الاستعارة اصلية لغير جبهة لا سبعية وقد قيل ان ظاهر  
تقريب المص والزمحسب كمن جعل المشابهة بين عدم اجتناب  
الاعتبار والنفسية وحيث قال لا ختم ولا غشبية واليه ذهب  
الرازي في شرح الكشاف وقابله بعضهم فتدوا في بعض المتفقين  
بانهم جعلوا الاستعارة تبعية في استمداد الزمان والآلة وسائر  
المشتقات لان المقصود الاهم فيها هو المعنى القاسم بالذات  
لانفس الذات فينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو الاهم فتكون  
تبعية فان جعلنا الغشاوة اسم الآلة كما ذكر في لفظ الاراد والامام  
فيجب ان تكون تبعية والافلا يتخلو عن عقاب انهم وقيل المنهوى  
من هذا انه في قوله تعالي على اعتبارهم غشاوة استعارة تبعية  
كما في ختم فكأنهم جعلوه بمعنى غشي الماضي كما يدل عليه قوله ما معنى  
الغشم والغشبة الاعتبارية وتؤيد قوة النصيب على تقدير وجعل على  
اعتبارهم غشاوة فيوافق ما في سورة الحاشية وهو قوله تعالي جعل  
على بصرهم غشاوة او على كذا في الحار كما سباني وهو مخالف لما في شرح  
الكشاف من انه استعارة اصلية لا تبعية والذي خطر بالخطر الفاتر  
ان الجملة بنافية على تميمها والنكتة في تغيير الاستلوب افادة ان  
الدوام والشيئات الذي يقضيه المقام لما تقر في الاصول من ان سبب  
الايماك حدوث العالم وتغيره للمدرك بالتمسك بكل ما قل شاهد بعين  
الاستبصار والاعتبار استدلاله وتركه لا انكار ومن لم يؤمن كانه  
لم يسمه لغشاوة خلقته على صفة وهو معنى الشات والذوام واما ما

سعد

حفيظ

في

في سوره قلجا شية فالمقام مقتضى كمن لم يكن عدم قبول النظر وشبه الامتعة  
بالمواظف المتعاقبة علمتها حينها حينها فنسبها الفعل الذات  
على التجدد وهذا ما تقردت به ثم قال **والخاصل** ان استعارة  
المحتم تبعية كما مر بيانه وكذا ما في قوله وعلى اعتبارهم غشاوة لكون  
بالت وتلا الذي سمعته فظنرات كلامه استخراج الكشاف بالنظر لظاهر الآية  
وكلام المص ومن هذا حذو حذو بالنظر للنسب **قوله** لو كان المقام  
مقتضى الشيات والذوام لم يكن لتصديره بالفعل من هنا وجه  
اصلا لانه لا يستتبعار والاعتبار بالقلب فاذا جرد ذلك لم يتجدد  
المحتم امينا واما قراءة النصيب على الوجهين فالغشاوة فيها مصدر  
فكيف تكون استعارة تبعية بمقتضى النظر السد ليد ولو سلم ان المقام  
يقضي الشيات في الجملة الثانية تكون قراءة النصيب مخالفة لمقتضى  
المقام ومثله من وساوس لا وهما من الفخوات العذول انما هو الايجاز  
وان مقتضى الخلاف انما هو الاستعمال كما اذا وان مشتقاه لم ينظر  
لامتله فتجمل استعارته اصلية او لما قصد به لانه بمعنى الشيء  
المعنى فتجمل بتبعية واما كونه اسم الآلة كما لا ريب فكل من غير تراض  
للمصميين لانه الذي ادعوه هنا انه اسم لما يشتمل على الشيء كالعلاقة  
وان ذلك له الراجح كما مر في الحجة لله الذكر هكذا انا بفضلنا لتوفيقه  
**قوله** او مثل قلوبهم ومشاعرهم الخ مثل قولنا من التمشك والظاهر  
انه مقطوف على سماء لقربه منه وتناسب جملتهم ما في الفعلية والملاذ  
بالاستعارة المتماثلة للتمثيل الجاز في المفرد كما مر وفي القواشي انه معطوف  
على قوله المراد وهو بعيد لفظا ومعنى وان قيل انه في معناه على التمثيل  
ولو بجاه على الاو لم يضر له وفيه نظر وهو بيان لكونه استعارة  
تمثيلية بان يشبهه حاله قلوبهم واسما عهم وانصارهم مع الصبيحة  
الحادثة فيها المتاع من الاستنفاع بها في الاغراض الدينية التي خلقت  
هذه الآلات لها كحال الشيا معادة للاستنفاع بها في مصالحهم مع المنع  
من ذلك ما يحتم والنقطة في استعارة التمثيل للفظ الآلة على المشبه  
به فيكون كل واحد من طرفي التشبيه مشترك من عدة امور والجامع عدم  
الانتفاع بما اعده له لسبب عروضا ما تع يمكنه فيه كالمناخ الاصلي وهو  
امر عقلي متفرع من تلك المعاد فتكونه الاستعارة حينية تمثيلية  
وليس الاستناد الى الخاتم والغشبي في هاتين الفعلية من اجل ان هذا  
التمثيل كما لا يخفى في قوله انك مقدم رجلا وتوحيه لخرجه وهذا  
التمثيل ينبغي في الفعل وحده او في لفظ مركب ملحوظ بعضه ومتفك  
في الارادة او نفي الشرف المرئى وغير الاول وعلينا انما صرح بالمحتم  
والتشبيه لانهما الامثل والمثل في تلك الحالة المركبة فيلاحظ  
باني الاختيار لفاظا متخيلة اذ لا بد في التركيب من ملاحظات فصلية

د

د

حسرو



متعلقة بتلك الاجزاء ولاستبيل الخيالات لا يفتعل الغلط بازائها  
وقد قد متناك ما لله وعلمه في تخفيف الاستعارة في قوله تعالى  
على هدى من ربهم فليكن على ذكر مناديه وقد تدنو همتهم من ظاهر  
العبارة ان المشية القلوب والاشماع وان الختم بجيبيل كما ذهب  
اليه بعضهم والله تعالى القائل بحزانه اخيرا انه اذا كانت الغرض  
الاصلي الواضح الجلي تشبيه المصداق وذكر المتعلقات بالمتبع  
فلا استعارة بتعبه كما في قوله  
فتترك الرياح للحركه والجرى الزهره  
اذ جرى التوم في الاضغان ايقاظا  
فان حشرنا التشبيه بحسب الامتلاء انما هو فيما بين هبوب  
والجرى لا فيما بين التركاض والاضغاب والاحتياط والطعام واذا  
كان في المتعلق وذكر الفعل تبعها كما في ينفذونه عند الله فاستعارة  
بالكتابة لشبوع تشبيه العهد بالخيال وان كانت الامثاله على السواء  
كما قد نطقنا الخيال فمختما فكل من تشبها بالكتابة بالنطق والخال  
الناطق حين كما مر قوله ومشاعره الموقفة الى المشاعر الخواص  
وقوله وانتم لا تشفرون معناه لا تدركون بالخواص وتوجه  
مشعر بفتح المشير وكشروا لانه يحل الشحور او الله الا انه لا يفر  
في الامتثال كالجحيم والموقفة بوزن معونة بفتح الميم فضم عليه  
واو وكونك وصا امة التي اصابها ما افسدها وابطل احكامها  
وهي اسم مفعول من الاقنة بمعنى العاهة اهل الغلال مفعول مالا  
انه فعله لا يزر وهو لاف الزرع اذا اصابته افنة وهذا سمع تعد  
في قولهم اربيع الزرع بزينة قبيل فصيغة المفعول على ما مضى  
وعلى ما قبله على خلاف الفياسر لذا اكره بعض اللغويين وفي  
كتاب الاعمال للسرقسطي القوم او فانا اذا دخلت عليهم مشقة  
وقيل في لغتنا يقولوا قال الكسافي طلع موف اذا اصابته  
افنة وانكر ابو حاتم طعام مؤف انتهى وضميرها للنفوس وقد سقط  
من بعض النسخ والبا بمعنى في عقود على المشية والباللسمية  
جائز وباشيا متعلق بمثل الاستنفاع طلبا للنعيم وكانه ابره  
على الانتفاع مع انه المقدر في الاستعمال لانه ابلغ فانه اذا  
حيل يبيته وبين طلب النعم فقد حيل بينه وبين الانتفاع  
بالطريق الاولي وختمنا وقضيتة منصوبان على التمييز فمعه تعلم  
انه يجوز ان يكون مجازا مستعملا له في الارز معناه وهو  
المنع والحيلولة والتميز صواب لان الاستعارة النسب والبلغ  
قوله وقد عبر عن اخذات هذه المشية الخ هذا ما اخذ من كلام  
الراغب بعينه كما قد متناك يعني انه كما عبر عن اخذات هذه المشية  
بالختم عبر عنه بما ذكره الطبع تصويب الشيء بصورة ما كطبع

السكة

السكة وطبع الذرهم فهو اعلم من الختم ولخص من النقر والطابع الخاتم  
وتد فبشر الطبع بالختم والطبع انما الجبل الذي خلق عليها كالطبيعة  
بفان الطبع الكتاب وعلمه او الختمه ويجري في الطبع ما مر بعينه  
واما الاغفال فهو استعارة من اعتقاد الكتاب اية تركه غفلا بوزن  
فقل اية غير منقوط ومشكوك وهو ضد المعجم وقوله تعالى  
ولا تظن من اغفلت قاله عن ذكره كما معناه تركناه غير مكتوب  
فيه الامكان كما قاله الراغب رحمه الله فلا اشكال في كلام المص  
رحم الله ومهم من فشره بجعل الشخص غافلا فاعترض على ثبانه  
غير لحداث المشية المذكورة وغير مستلزم لها فاعتذر عنه  
بعضهم وهو غفلة لا اغفال واما الفتوة فهو من قولهم درهم  
قسي اي مغشوش وهو استعارة ايضا كما ذكره الراغب وسياتي تخمينه  
في سورة السائدة والافتاد كالحاصل معنى جعلها قاسية فلا يتوهم  
انه للتبرج النظم الامتثال القوة الا انها لغت غير مضحكة ولذا عدل  
عنها في الفزان مع انها لخصر قوله وهي من حيث ان الممكنات الخ  
هذا رد على قوله في الكشاف من انه القصد الى صفة القلوب بانها  
كالختم عليها واما استناد الختم الى الله تعالى فلم يثبت على ان هذه  
الصفة لفرز منكنها واثبات قد منها كالمشي الخلفي غير العرض ثم  
قال وكيف تتخيل ما خيل اليك وقد وردت الامة فاعية على الكتاب  
شاعة صفتهم وسمي حجة حاله ونيطيد لك الوعيد بعدد  
التم رضف الامتداد الى الله تعالى عن ظاهره وجعله غير حقيقي بنا  
على مداهبه من ان ذمك العباد مخلوقة لهم لئلا يستندوا اليه  
والفتياح الى الله تعالى على ما تقر في الكلام وضمير هي راجع الى الامور  
المذكورة المعلومة من التيات ومن ضم القلوب والغشاوة وما معها  
وتجوز ارجاعها الى المشية وهو مستند لخبر جملة اسندت الياتي  
الى الله تعالى والرابط الضمير لتتنز في اسندت ومن حيث الاول  
متعلق باسندت مقدم عليه للاهتمام او الخصر بالنسبة لا يفتحها  
وحيث منسافة الى الجملة المضدرة بان المكسورة والممكنات  
اسمها ومستندة وواحدة خبرك لها بغير عطف لما بينت مما من شية  
الانتقاد والثاني بدل وعطف بيان والواو الداخلية على من حيث  
الثانية عاطفة لجملة وروت على اسندت ومنه من متعلق  
به مقدم لما مر والرابط لهذه الجملة ضمير انها وقتد الخيثة  
هنا للتعليل لانه معنيان اخر ان لاطلاق نحو المؤمن حيث هو  
بارد بالطبع والنقيد نحو الامكان من حيث انه متبادرنا لا يصح  
تملكه وهذا مع انه امر مكشوف ذكرته لما قبله لئلا يسهل ان في تركيب  
اشكال الالات الظاهرات قوله ومن حيث انها مقطوعه على من حيث الامكان

خبر



فليزيم ان يكون قوله ووردت الانية الخ خبر الهي ولا مجال القول بخلافه عن  
الرابط ويترك ان يقال الواو دلالة في الحقيقة على ورود وهو مع بنا  
تقدمت قوله من حيث الخ معطوف على مجموع وهم من الخ وهو بما يقضي  
منه العجب **والمعجب** منه لما قيل في توجيهه من ان الانية منصوب  
على الظرفية والتقدير من حيث انها مستبعدة عما افترضوه ووردت  
في الانية فلعمري عليهم فاستتمت ذوازم والنج في غيرهم **وخامس**  
ما رده المصنف رحمه الله عليه من ان الممكنات كلها وافعة بايجاده وقدر  
وان كانت معاصي فيجزة لانه لا تتم في ايجادها بل في كسبها والافتقار  
بها كالمصور لصورة فيجزة اذ اتمت محكاكاتها فانه يدل على جودة  
تصوره ونقوسه والفتح انما هو في ذي الصورة لا في التصوير **قوله**  
مستبعدة عما افترضوه الخ افترضوه بمعنى اكتسبوه من القبايح لانه من  
العرف وهو قسرة الجاعن العود والجلدية عن الحرج بشراستحيره  
للاكتساب مطلقا الانية متعارف في الفينج والاساة كما قيل للافتقار  
يزيل الافتقار وهو المترادفها وفيه اشارة الى الباقى الانية سلبية  
كاسياني في محله وناعية بمعنى فظنوه ومكادبة بظهور قبايحهم وفيها  
الى ان قبايحهم كانوا ملكة وثلاثة همة كما مقتلوا بها انفسهم  
قتل النبي مما جنته نفسه حقا وقابل نفسه في النار  
وفي الاساس عن الفتر التي رضع الصنوت بذكر الموت وكانت العرب اذا  
ماتت له قدام ركب ركاب وسا ركوا الارض قائلا فلانا كثر قيل  
مجا ذابني علمته فموتنا فاشهرها والاشاعة كالقبليصة وزنا ومعنى  
والوخامة بفتح الواو والخاء المعجمة كالوخام مصدر وخم البلد والبرقي  
بالضم اذا كان فيه وميا وفسا دهنوا بهر ساكنة فاستعير هنا كونه  
العاقبة غير حميدة وهو اشارة لقوله ولهم عذاب عظيم كما ان  
قنلة لما قبله وهذا يدل على ما ادعاه من ان القبايح ونعها يابى  
اشادة الى الله على الحقيقة فان الاستناد للاحداث والايحاء والنبي  
لانقائهم مما افترضوه من الفساد والاشاعة فانه بينهما **قوله** واضطرب  
المعترلة الخ التي تخالفت اقوالهم فيما استدلوا به تعالى مما مر ونحو  
لما الفتى اذ عوة مما اخترت في غنية عن اعادته كسبته في كتب  
الاصول والاصطلاح اقتعال من الضرب يقال اضطرب امره وهو في  
امر اذا اختلف لاختلاف اوردى الى الاختلال **قوله** الاول ان المقوم  
لما اقرضوا الخ هذا ما ذكره الزمخشري من قوله المقصد الى الصفة  
التي تعالى ككناية عن فطنته من هذه الصفة التي هي الصفة الحاوية  
المانعة وشيات رسوخها في قلوبهم واسماهم فان كونها كذلك  
يستلزم كونها مخلوقة لله صادرة عنه فذكر اللزم لمقتل منه

الم

الى المستلزم المقصود قصدق به الا نراه منقولك هو مجبول على كذا ولا يقدر  
خلفه فكلية بل ببيانته وتمكنه فتيه ولسانها متمكنة حقيقة الاستناد على  
مدد صوبيا على محكانا منفرعا على الككا نية كما ذكره في قوله تعالى ولا  
ينظر اليهم وات اصلا فتمت بحجوزة علمية النظر كناية شحجر في غيره  
لمعنى الاحتسان مجازا سميا ورفع ككناية فيمن يحوز علمية فظن انه اذا تمكن  
المعنى الاصلي كان ككناية ولا فحاز للمعنى على الككا نية فيجوز اطلاق الككا نية  
عليه باعتبار اصله وان اقلب مجازا ككناية براهين اربى ولا جعل بسط اليد  
وعلمه في المائدة مجازا وفي طه ككناية كالاستنوا على العرش والاشارة بين  
قوليه ولاطاحة الى الدفع بانة قد تليق في الككا نية اما ككناية المعنى الاصلي  
وقد لا تليق في وقتها فيقول الى بعض الاوهام من قوله كالمخنوم عليهم سا  
ومستوثق منها بل ككناية المشبه به المخرم المبني للمفعول دون الفاعل واذا  
قيل المشبه عدم نفوذ الحق في القلوب والاشاعة كالأحداث المشبهة بالانفاد  
فيها وفساد ظاهرا لانه اذا استعير المصداق المبني للمفعول المشتق من مفعول  
مبني عليه كما يشق من المبني للفاعل ما ينبغي ان يقال الختم على قلوبهم  
الخ وايضا كون الشئ محتوما مستلزما لعدم النفوذ فيه استلزاما ظاهرا  
فهو محذور شرعا وجعله استعارة لضعف **قوله** قد يشبه كون القلب  
مثلا قد احدث في بعضه ككناية من ان نفوذ الحق يكون الشئ محتوما  
عليه وتنفقته انة المشابهة للنامية انما هي ككناية التفرع الحاصل في الجوام  
والصفة المانعة للحادث في القلوب والاشاعة لئلا يسمع منهم من النفوذ في غير  
جوان يشبه الأحداث هذه الصفة باحداث ذلك التفرع بيني منه الفعل  
للفاعل وان يشبه كون القلب محذوفه هذه الصفة تكون الشئ محذوف  
ذلك التفرع بيني منه الفعل للمفعول وعدم النفوذ من تسمية وعيها الشبه  
لاشبهه ولا مشبه به والمقصود بالصفة التي نته باسنادها الصفة  
تعالى على شيات قدمها وتمكنها من الصفة ككناية لاحداثها فنصرت تنج  
**قوله** اتفقت كلمة بحق الشراح هنا على ان مراده ان ككناية  
في الاثبات كما ينبت لذاته الانية وقع النزاع بينهم فيما استنراه غير المقتن  
وسر وقلي ما قاله الشرح مما حذا فاصحده وهو امور منها ان الزمخشري  
لما الرمة بيا على مذهبها من الختم لا يستند الختم الى الله حقيقة وقال  
بانه افعال المباد مخلوقة لله فاما خلق الله فتم لهم لجانهم وطلب ابيهم  
وقواهم ونحوه من الاخبار والامور القارة فاستدلوا بها فاعلموا بالدلالة  
على الرسوخ والاثبات فيها جعلها بمنزلة ما فتواستناد مجازي لحد طرفيه  
مجازا كما هي الرينج الارض فاي ذاع الى اذ عاد مدناه المؤدى الى المتك  
والنزاع والشعب والبر في كلامه ما يقتضيه اسلا وهو من الاستناد الى  
المصاهي او الى الشيب المتعد لانها باقداره وتمكنه ككناية والتمثيل له  
بجبول توحيد ما قلناه والذاع لا يتكلم به ما سياتي مرة من الاستناد



المجاز ويجوز جرت العثر واستغفرت عليان ثنا الله تعالى ومنه ان ما ذكره من  
المجاز المتفرع على الكناية وان استبح فيه غيره لا يخفى ما فيه من كلف  
من غير ذوات الجمع بين المجاز والكناية في شئ واحد مما لا يسهل  
وما ذكره القاصد المحقق في التوفيق بين كلامي العلامة ليس باجده  
او تكبوه بل هو في النظر في استلزام الكناية شوهدها ما في يده والنظر  
السديد لا يستجيب للتقليد على انه ذكره في الكناية التي وقع التلازم فيها  
في المعنى الوضوح كالنظر في النسبية والاشياء وبينهما يكون بعد تدبير  
ومنهما ان ما لفظا في القاصد الملتزم وادعى ظهوره في المصدر المبني  
للمفعول فهو وان شئ في النظر الاولي وادعى ان ما لفظا في المصدر المبني  
غير وادعى ان لا يثبت على تقديره من مقدمه هي ان المصدر ما من صرح به  
او في ضمن الفعل والاول قد ذكره لفظية انه يكون مبتدئا للفاعل والمفعول  
ولقد صار الخفاء فيه لخلافه في المصدر لكونه في انه مشتركة بينهما  
وقالوا انه اذا اضيف للمفعول ليجوز ان يكون في المصدر ما من صرح به  
بانه والفعل المبني كما في الحديث امرت من الابرار وذو الطفتين بالرفع  
اي بان يقتل الابرار وذو الطفتين فيكون عند من ان ينحل بحرف مقدمه  
وقيل يجوز في رفعه نائبا للفاعل وهو مشروط بالخلاف فيه وادعى ان  
مالك كما في شرح التسهيل لا يثبتان وخالفه فيه بقية الخفاء وانما  
معناه الحديث يقطع النظر عن ذلك وهو الناثير وقد في ان شئ مما  
فيكون مبتدئا للمفعول وعلمية الشارح المحقق في شرحه ولما قال بقول المنظر  
ان جميع المصادر حقيقة في اصل النسبية كما في النسبة القاصدة منها للفاعل  
كانت او حتمية للفاعل في الالزام المحركية وله والمفعول في المتعدى كالعامة  
والمقرونة وقوله المصدر مبتدئ للفاعل او للمفعول كما في بعضه  
اللتين هما معنى القاصد المصدر وقد قال قدس سره في جواب شئ الرضا ان الخفاء  
جاء للمفعول الحقيقي الذي هو الاثر غير الفعل الذي هو الناثير على انهم  
لا يميزون بينهما الاخر كما ذكره بعض الناظرين في تعليقه له في الفرق بين  
المصدر والقاصد بالمصدر وهذا في مصدر المصدر اما معناه  
الذي تضمنه الفعل فالماضي من ملاحظة المعنيين في كلا الصيغتين  
اذا كان الفعل متعديا كما في هذا قد لا يثبت المبنى للفاعل على المصدر  
المبني للمفعول كما في الاستدلال من غير فساد وقد كان يحول الجح من قال  
الفعل المتعدى لا يثبت على نسبه مصدره الى فاعله كما يشغل المبتدئ  
للمفعول ما كما في شرح المفتح والمقصود هنا استعارة محتومة لحالة  
التكافؤ اظهر ان شأنا كما ويكبره استعارة خاتمة الله انبائها وازال  
المعاسية بينهما على طرفي القصد فالاستعارة لفظ المصدر المبني للفاعل  
المتعدى لکن القصد الاصل التشبيه بغير معناه اي النسبة المنقولة  
لا الفاعلية بل في لازم الجزء اي هيبة الختم وحالته عند الختم وادعى

كشاف

تحقيق المصدر  
المبني للمفعول

فتاوى

مير بادشاه

المقصود

المقصود في ضمن الفعل لا يمكن الا باعتبار الاستعارة في النسبة الفاعلية  
بل يكفي في النسبة المفعولية ولا يثبت في اعتبار الاستعارة في النسبة الفاعلية  
بل يكفي في النسبة المفعولية ولا يثبت في اعتبار الاستعارة في النسبة الفاعلية  
الجوز كما في استعارة الافعال باعتبار الزمان والحديث دون النسبة  
فان دفع اعتبارها قدس سره واما ما قيل في دفعه بانه نحاشي لعل  
عن تشبيه فعل العبد بفعله تعالى صرحا واوجبا كالتشبيه  
بقوة الايمان في قلوبهم يكون الشئ محتملا لعل منه  
تشبيه لقوات العبد لهشية في نفسه كختم الله فعمل هذا الكلام  
وقيل ختمه ولم يعالج مقتضى صريح التشبيه لانه لو لم يذكر الفاعل  
لم يفسر جمل فعل العبد بمركبة الامر الخلق ولا يخفى انظر ابراهيم في  
هذا التوجيه فتعسف لا طاريل تحتة ومنه ان قوله ان يكون  
الشيء محتوما عليه مستلزما لعدم النفوذ فيه يقتضي ان يكون  
مجازا امر سلا وجعله استعارة تعسف لا وجه له لان اللزوم  
لا يثبت منه في جميع المجازات الا ترى ان استعارة الطيران لشدة  
العبد واستعارة الاشياء في حسنها والجامع بينهما السرعة اللانعة  
للطيران لزوما ظاهرا ولو قيل لصدا انه ينبغي ان يكون مجازا امر سلا  
عن سرعة اللانعة له وكما في النطق والدلالة على ما بين في المكاني  
**قوله** شبيه بالوصف الخلق المحيوي عليه لم يسرد بالتشبيه التشبيه  
الذي يحد بخواص الكاف بل الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الموصوف  
الذي اوجبه العبد حكم الخلق في استناده الى الخلق كما قال في دليل  
الاعجاز ان تشبيهه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو  
التشبيه الذي يحد بكان والكاف وكوهما وانما هو عبارة عن الجهة  
التي راعاها المتكلم واذ لجاز ان يشبهه الفاعل من حيث هو فاعل بالنسبة  
على استلزام ان يشبهه فعله بفعله في امر ما وقد ذكر في شرح  
التلخيص ان المجاز الاستنادي ليس بضرورة على ما ذكره فاي كان  
من ان يفسد في الاستناد التشبيه الفعل والفعل خصوصا اذا تضمن  
معنى يحد بخواصه في عدم كونه عظمة وقيامه الا اذا غرقت  
محرمة ما سواه مما يترك الارض اذا زلت شيمت كركم كركم كركم كركم  
ما على محلة غير نظر للتشبيه بالارض فبنا ايضا شبيهه فعل العبد  
يفعل الله في الشيات والرسوخ ولم ينظر الى الفاعل فادعى عن تشبيه السيد  
بعبدك وان لزم كما قيل لك ان يخلق المولى على العبد حرام فيخلق ما فعل  
من ان المير اذا نه استعارة تشبيه شبيهه اعتراضهم عن الحق المسانح  
عن نفوذ ما لوصف الخلق للشيء المسانح عما هو مطلوب منه في الفكر  
والاستقرار ولم يصرح بالمشبه بل كفى عنه بالحتم المستند الى الله تعالى  
وهنا مقتضى عبارة الكتاب وسقط ما قيل من انه من شرط وجود

عصام



اما اول افلاحة المجازية الاستناد انما يكون بالاستناد الى الملايس عشر  
ملايس هولة ينشز بل الملايس من انزل ما هولة و لحيي الاستناد  
لتنز بل الفعل تنزل غير الملايس الذي هولة على ان اللمحشر يجعل  
هنا الوجه مقابل الوجه الثالث الذي ذكره المص وصرح فيه  
بانه استناد مجازي فلو كان هذا من المجاز الاستنادي كان ذلك  
المفضل هنا لتقدمه واما ثانيا فلات استناد الختم الية تعالى  
انما يفيد كون الاعراض عن الحق متمكنا في قلوبهم لو كان كل واحد له  
الله في العبد طلقا لا ذمالة وليس كذلك واما ثانيا فلات استناد  
القياس الية تعالى لانه كان مجازا ما لا يقدم عليه عاقل و محبول بمعنى  
مطبوع مخلوق من الجملة كسنة نزل و تثقبيل اللام وهي الطبيعة  
والخلقية والعريضة بمعنى جملة الله على كذا فطره فهو محبوب  
**قوله** الثاني ان المراد به تمثيل حال قلوبهم الى ما هذا المحض قوله  
في الكتاب يجوز ان تضرب الجملة مثلا كقولهم سال به الوادي اذا  
هلك و طارت به العنقا اذا طال العيشة و ليس للوادي ولا للعنقا  
عالم في هلاكه ولا في طول عيشته وانما هو تمثيل مثل حاله بحال  
من طارت به العنقا فكذلك مثلت حال قلوبهم فيما كانت عليه  
من الخلق غير الحق كحال قلوب ختم الله عليها نحو قلوب الاعنم  
التي هي في خلوصها عن المعطن كقلوب اليمانيم او بحال قلوب اليمانيم  
تسمى او بحال قلوب مقدم ختم الله عليهم حتى لا تنسى ولا  
تفقه و ليس له عز وجل فعل في حيا فيها عن الحق و نبوها عن قولها  
وهو متعال عن ذلك انتهى وفي قوله تضرب الجملة اشارة الى الفرق  
بين هذا التمثيل والتمثيل السابق وهو ان العنقا تمت و التصرف  
في الختم و هنا في مجموع الجملة و تحقيقه انه لما ذهب الى ان الفساح  
الصادرة من العباد مخلوقة لهم ولا يجوز صدور وعنه تعالى بناء على  
قاعدة الحسن والقيم فلا يجوز حينئذ ان تنسب حقيقة الى الله تعالى  
اقتناعا عنهم كما فضل هو لا ورد في الاصناف و شمرته تعني عن ذكره  
لوجه السؤال على استناد الى الالة فلما كان اول ابانه انما يمنع  
حقيقة وهو هنا استناد مجازي لانه على تنزيلة من لة الجملي  
المطبوع عليه و ثانيا بانه لو سلم استناد الية على الحقيقة فلنزل الختم  
فيه بالمعنى السابق حتى يلزم المحذور وعلى زعمهم ان المراد بمخلفهم على  
فطرة خالصة عن الفطنة غير قابلة لا تتقاسم صور كثيرة عن المذمومات  
كالبله المجازيب او اليمانيم الغلف ومثلهما ينسب الى الله بالانفاق  
لخلة الذكر والامني والحق والمعتزلة يؤولون ما يدل على خلقه تعالى  
للافعال يجعلها عبارة عن التوفيق ومنه اللطاف في الحسن والخلد ان  
ومنهما فيضه وخذ لك من افاصة الاستعداد وبعدها شمرته

حال

حال هو لا بد في الاعراض عن الحق والاصغاله بحال اعنم او اعنم ختم الله على  
مخاها عن خلقها لانه فك الختم يمتنع ذلك الختم مجاز لكنه مستند  
الى الله تعالى حقيقة لصدور ذلك للمعنى المجازي عنه ومجموع الختم  
الله مجاز مركب قد يجوز في بعض مفرداته ومثله مشهور ولا خلاف  
فيه او شبهت عاقله بحال مخلوق لا يعرفه قد ختم الله على قلبه  
من غير واسطة بطابع حقيقي والاشعاره تمثيلية لا يجوز في شيء  
من مفرداتها الا ان المشتبه به امر متميز لا تخفى في الخارج  
وسيا في قلبه تعالى اذ عاقله الامانة على السموات والارض  
ومنهما ما يحكي على السنة الجماد والحيوان والتمثيل يكون بالامور  
المختلفة نحو انك تقدم رجلا وتوحتر اخري ويسمى تمثيلا حقيقيا  
وبالامور المضروبة كما في الالة الساقية ويسمى تمثيلا تمثيلا  
كما فصله العلامة في سورة الزمر وقال قد سمعتم ان هذا الحيوان  
تغير المدعي وهو ان لا يحال الختم على الاستحارة ولا على التمثيل  
المدكور بل على تمثيل اخر يكون وجهها ثانيا وهو ان يبينه حال  
قلوبهم فيما كانت عليه من الخفاي والنسوة عن الحق كحال قلوب محقق  
ختم الله عليها كقلوب الاعنم او اليمانيم او بحال قلوب مقادير  
عليها شمرته استناد الجملة اعني ختم الله على القلوب كما هي بنها  
لحالها مع استنادها من المنفعية به المشبه اما على سبيل التمثيل  
التحقيقي او التمثيل فيكون المستند الى الله سبحانه مستندا حقيقيا  
ختم تلك القلوب المحققة او المقدر حتى لا تنسى شيئا ولا تفقه  
اصلا سواء كانت ختم حقيقيا او مجازيا كما هو الظاهر لا ختم قلوب  
الكفار لانه الاستناد الية تعالى كختم المشبه به فلا دخل له تعالى في  
ختم قلوبهم ونبوها كما لا مدخل للمزود في انك تقدم رجلا وتوفر  
الح في تقدمه لرجل وقاخيرها اذ كل منهما اذ لعل في المشبه به وان  
فرض ان غير عنهما او حرة لهما بلفظ مجازي كختم اذ جعل على الجاز  
الذي هو المختار **قوله** ما حقه تعالى في الكشاف تحقيق  
حقيق بالقبول الا ان ما ذكره من تغير المدعي امر سهل لانه ليس على  
حقيقة لانه تمثيل وان اختلف وجه التمثيل والمعنى متقارب فيها  
وانما غير فليثبت ما اذ عا من ان الاستناد لا يجري على الحقيقة  
الظاهرة منه وقد تحققت مما مر ان الختم في الاول مجاز وفي  
الثاني حقيقة فلا وجه للتزود فيه سحبا للكشف وقد انكشف  
لك ان تحققت واما ما اورده عليه من انه خلاف المتبادر من القائل  
بل هو استحارة تمثيلية منزعجة على الاستحارة الاولى ولا تعد  
فيه لانه شاع مجاز المجاز كما عرف بفرع المجاز على الكتابية في الوجه  
الاول وببانه ان حقيقة الكلام ضرب الحاشية على الاواني بحيث يمنع

حفيد



الوصول اليها مشتملا من غير لاصد امث المشتملة المقلومنة في القلوب  
شتم ارتداد حال قلوب الكفار فبما كانت عليهم من النور والحق فالقصور  
لشتمه تلك الكمال بحال من قلست ربا لا حداث المشتم بصيرب الكاشم  
لا حال من ينصف بصيرب الكاشم حقيقة فيه ميا لغنا كماله الثاني ولا  
تخفى ان ما اقصى تبارده مع انه البعد مما ارضاه الشريف المرتضى لا  
يلا في صياغة الكتاب ولا في حدي ففعا ففما قصده من توجيه الاستا  
الطاقة تعالى مع انه لا يستند مثله اليه على زعمهم لان الاحداث  
المذكورة في حال العباد الفيتحة فلا يصح استنادها الى الله وحال قلوب  
الكفار ايضا من هذا القبيل فاي فاسد فيما انكبه بل هذا مما  
يكاد ان يكون عسلة عن مرمى انظارهم ومغزى فكاد هو قوله  
مقدح مجرور لغت سمي لقلوب وختم الله بصغته المصدر فاني  
فاعله وحجل القلوب قلوب بها يم لا يحجر يكلها الكلفا من  
المجدور الذي دعوه وانما الحزوة لان اضافة الضمير العفلا باه الا  
ان يدعي انه من قبيل الخريد **قوله** ونظيره ساله الوادي الخ وقد  
سمعت اننا نفضيل الجواب الثاني وعرفت ان التمثيل على قسمين حقيقي  
وتخييلي وانما يختل ان صفا في المنظم فعلى تقدير القلوب قلوب  
الاغنام او الاغنام يكون محققا وسال الوادي مثال له لانه السيل  
واهلكه للمناس امم محقق وعلى تقديرها قلوبا مقدرة مفروضة  
يكون تخيليا ونظيره طاروت به العنقا وفي كلامه لف ونشروا  
به الوادي مثل بصر لم تملك كما قاله الزمخشري وقال المتدريج  
لينا لينة وقع في امر شديد والظاهر لا قال وكذا طاروت به  
العنقا ايضا مثل الماهلك او لمن طالت عيبته والعنقا بالف الثاني  
المندودة في اخره اسم طائر سمي به لانه في عنقه بيضا ضرا لظوق  
ونقال عنقا مغرب كبعد لفظا ومعنى با لضافة والتوصيف قيل  
انه كان با وضال من جبل مشرف قد مر مثل فيه ظيور كثيرة منها  
العنقا وكانت عظيمة الخلق جدا ولها وجه كوجه الانسان والوجه  
كثيرة وفيها من كل حيوان شبيه وكانت تاكل القير ثم جاعت  
فاختطفت صبيتا ثم جارتا فشكوهما النبي كان مائة قيل استده  
حظلة من صفوان وقيل خالد بن سنان فدعا عليهما فذككت  
وقطع الله نسلهما وقيل غير ذلك وقيل انها لا تخفي لها ولا  
توجد املاكا لغول ولذا قال الصفي الحلبي  
• لما رايت نورا زمان وما بهم • خلج وفي للشدايا صطفى  
• ايقنت ان المسخيل بثلاثة • العول والعنقا والحل الوفي  
• وما قيل من انها اسم ملك ضعيف حثا **تنبيه** اسقط المص رحمه  
الله قول الزمخشري نحو قلوب الاغنام اشارة الى انه مع ما بعد وجه

سلطان العنقا

ابن تيمية

ولحد

ولحد لا وجه مستقل كما توهمه عبارة ولادة الثلث انست بمدا عاه  
كاتبته لانه ولذا قيل لقلوب المقدر ختمها قلوب العقلا لانه لا  
يجوز عند المعتزلة ختم الله عليها الا بطريق العرض بخلاف قلوب  
الانبياء والمؤمنين والذين ختم الله على قلوبهم وهم الجهال  
او من لا يفهم وهو حزم لم يدهبه لانه يمنع اللطف عن العبد وهذا  
لا يجوز ووجهه وقد عرف مما قرنا له لكن سقوطه وان كان استقامة  
اولى وفيما له الحصر والظهور وهذا مما ينبغي ان ينظرت له فان المم  
قدس سر لا يقدر على شيء مما في الكشاف الا لتكنة ونحن ان شاء الله  
لا نعمل شيئا منها **قوله** الثالث ان ذلك فعل الشيطان الخ يعني انه  
استناد محذور من استناد الفعل الى الميت كقبي الامير المدينة والمنند  
محذور في نحو اجي الارض لربيع وفاعله بحقيقة الشيطان او الكافر او ورد  
عليه انه يلزمه استناد افعال الكفرة والشياطين وقسائح الشرور كلها  
اليه تعالى فان قيل فلما استندت موهما انتم اليه حقيقة فلم تكون  
استنادها محذور من استناد خلقها اليه لانفسها ولو سلم فلا يتم في  
اجادها عندنا في الاضفاف بها كما مر وانتم قد دعوت قبيها ولكن  
ان تقول هو غير وارد ايضا فانهم لم يقولوا بخوازه وانما قالوا ما ورد  
فيه موهما للنجح نورا ولذا التقوا على تناوكل اليد ونحوها مما يوصف  
المختم وان لم يجز اطلاق الجارحة عليه نعم الافراد المسمى من  
النجح قالوا انه قبيها ايضا كما من الشرع من يبيع الات القتال من اهل  
الخراب فما كان جوارهم فتوجوا بنا فانه **قوله** على ما ارضينا  
من الوجه السابق في محذور في الاستناد ايضا كما مر في تكرار محض وهو  
الذي يشرع الكشاف باسره على جعله كتابا في ايامه في الاشياء  
كما مر وان كان نكلا ككثيرا قيل تدعو الضوابط في الامور المملوك  
ما لا يلبث ما لا ادب **قوله** التجوز في الاستناد على وجهين لانه يكون  
بجعل الفعل كالفعل في معنى كالتيات والرسوخ السابقين او الفاعل  
كالفاعل للملازمة بينهما وكل منهما محذور حكيات اول في محضة وادب  
عندهم فلذا قدم لانها **قوله** لم يبيح الاستناد لتزويل الفعل منزلة الفعل  
ولم يفرغ من احد من اهل المعاني وانما كج لتزويل الفاعل لانا نقول  
هذه شهادة في لا تسع ولو قبلت قلنا افاستبه الفعل بالفعل لزم  
تشبيه الفاعل بالفاعل والملازمات لا تنضم كما مر فلانظر السراب  
حرا واي باس في جعل وجهي الحجاز الحكيم جواربين وقد فعل مثله في  
التمثيل من غير ان يستبعد احد من شرطه وما قيل هنا من انه  
في وجهه لم يترك وهو ان يستعار الحزم للاقدار والمكبر من  
الاعراض الحق الموجب لعدم نفوذه ووصوله الى حال القلوب  
تشبيها لافطاه القدر على ذلك الاعراض السادة لطرق النفاذ بلحتم

عصام

ابن تيمية



وهو من الله لان الافئدة والفتن لا يفتح عندنا وعندهم ليس بشئ لانه  
يصير المعنى حينئذ اقدارهم الله على الختم ومشاوذة انهم اقدارهم  
على احداث الكفر والمعاصي فان قيل المعنى اقدارهم على الختم المتجوز به  
عن احداث ذلك فهو لغتف بلا قرينة **سُم** ان المعنى رجع الله لانه  
تمثله في الكشاف بقا صيوت وقوله اذا ردعا في القدر من يستعملها  
لانه غير متعين لما مثل له كما في بشر وجهه لان شجرة الجوز الحكيم لغتف عن  
التمثيل ولذا سقط ما فيه من التفصيل ثم ان قوله فعل الشيطان او الكفر  
تبع فيه الرخصي وهو من ان لمذهب المعتزلة لانهم قالوا لو لم يكن  
العباد خالقة لافعالهم لكان اشابه بعضهم بالايماك وتعدت بعضهم  
بالكفر فبئسما والله تعالى منزله عن فعله فالظاهر ان احداث ما يمنع  
عن قبول الحق من نفس العبد لكنه يقبل عنهم ان الاصلال والاعتراف من  
الشيطان كما نقله الحنفيد فنبت **قول** الرابع ان اعراضهم الى الذي يظن  
بعد امتك النظر ان المراد من هذا انه لما ذكر في الآية الثانية السابقة كرههم  
وعادتهم فيه بحيث لا ينجح فيها الايات والذم وكوه مما يقتضي العمل  
عن الحق وعدم قبول الايمان علم منه انه لم يتفق طريق الى ايمانهم غير  
الفطر والالجاب واليه وهو من ان التكليف قد لا السياق والسباق على انه  
شبه ترك الالجاب والفطر بختم وطبع فرضي على مشاعرهم لان الختم يمنع  
من الوصول الى كل خير عليه والنفوذ فيه وفي الالجاب الى الايمان رفع للمانع  
عنه وفي تركه ابقاء له وايضا المانع من القادر على رفعه ما يمنع كما  
قيل في التسمية اذ لم ينه ما مور وهو ان لم يخل من القدر ليس  
مستبعد منهم فانهم يتركون اطراف الاسنة في سلوك النظر بقا الضلالة  
وقالت قدس سر الختم عبارة عن ترك الفطر والالجاب الى الايمان فمقتضى  
ختم الله على قلوبهم انه لم يقضهم عليه وليس هذا المعنى اعني ترك الفطر  
مقتضوا في نفسه بل ينقل منه الى مقتضى حالهم الالجاب لا اثباته  
التكليف على الاختيار وينقل من عدم الالجاب والالجاب الى نشأتهم  
في الاصرار على الضلال فاطلق الختم على ترك الفطر محاز امر سلا ثم كنى  
به عن ذلك المتأخر فيكون هذا وجه مستقلا في الآية كالحجاب  
الثاني وهذا ما يقتضيه ظاهر قوله عبرت عن ترك الفطر الخ ومنهم من قال  
خاصلة ان الختم المستعار لما مر جعل محاز عن ذلك الترك بجملة  
الذم فهو محاز محزنين ولا يجوز ان يستعار الختم من معناه الاصلي  
لترك الفطر المشابه له في المنع عن وصول الحق في شك وهو لا خاصة لان  
الختم احداث مانع محسوس وترك الفطر ترك رافع مانع معقول  
واستعادة الاحداث للعدم بعينه على ان معنى المنع في ترك الفطر غير  
ظاهر لا بعد سبق العلم بحالهم والاية لبيانها اعم **قول** ما ذكره  
من ان الختم على القلوب يستلزم ترك الفطر والالجاب الى الايمان ان اراد

به ان الختم على القلوب يستلزم فلا استلزام فيه بوجه من الوجوه وان  
اراد الختم المحاز في السابق فهو من الجواز محزنين الذين لم يرضه  
هنا وقوله ينقل منه الى ان الالجاب والذم لا يقتضي عندهم الخ لا يخفى انه  
منه بمعنى قوله ان الذم كبر واستواء حكمته السد من تمام لم يندبرهم  
لا يؤمنون كما مر فترتبه فامعنى تكلف الكفاية عنه بعد القدر  
به وما يقتضيه هذا التكلف بعد السد اعليه وهذا لم يظن ترك  
وجه امتلا وقوله ولا يجوز ان يستعار الختم الخ اذا تدبرت ما قرنته  
لك انما ظنهم ما فيه فتدبر فان هذا المقام من من القوا اقدم الاقدام  
ولم فيه ما يقتضيه الناظر فيه كما قيل ان هذا ليس وجه استقلا  
كما هو الظاهر وان قال بما شارحون بل مبني على الاستعارة الثانية  
فان الختم الحسي بمعنى ضرب الخاتم الحسي لا يستلزم ترك الفطر والالجاب  
الى الايمان بل احداث الهتمة المناهضة عن قبول الحق على القطع يستلزم  
ترك الالجاب الى الايمان فان الالجاب والاحداث متنافيان فلا يملك  
ذلك بشانه تعالى على زعم المعتزلة **قول** لم يقضهم بقا الفطر على  
الامر فشر من باب ضرب بمعنى فطرة والحياة والتمهي فاعل من الرمي  
والمراد به التزايد والترقي فيه يقال رميت على الجنتين والرميت اذا  
زدت كما في الاساس وصيغة التفاعل المنباعدة وهو المناسب لما بعد  
لان فطر الزيادة تؤدي الى المتأخر اي بلوغ النهاية والوصول الى الغاية  
وقيل هو محاز عن التناهي لان المتأخر في الرمي يستلزم لان جهدهم  
فيه فهو مكره مع ما بعد ورسوخ الاعراق كما في كتب الفروع كما نرى على السبأ  
والنصميم كما يقال في الاعراق في اللوم قال

• جزي طلقني اذا فراق جزي • تاركة اعراق شؤني بلدا  
ومن فسر بمنابرهم المحضبة بايديهم لم يصب وعرف الشؤ والنبات  
اصله ومنبته وجمع عروق واعراق وقوله ابقاء على عرض التكليف  
اشارة لما تقر به الاصول من ان الالجاب والالجاب الملبى يمنع صحة التكليف  
بالمكره عليه لانه لا يبقى للشخص معه مقدرة ولغنا و التكاليف  
مبني على ذلك فان القادر هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك واستحكمت  
بمعنى قوت واصله بمعنى انفتت يقال احكمت الامر اذا انفتت فاستحكمت  
وان شاء ترك وقوله الاستعداد على الالجاب معني الاعلام ويتعدى  
بالياء والمعداة على لانه اضمته معنى التنبيه وهم ينسأه لكونه في  
الصلاة **قول** محاز لما كانت الكثرة الخ يحتمل ان محكاة له بلفظه  
اذ لمكان من ان تقوله بعينه هو حينئذ يقطع النظر فيه عن كون  
حقيقة او محازا لكنهما طبقوا هنا على انه محكاة بالمعنى فان كون القول  
في الكثرة هو معنى الختم عليها كما ان وقرا الاذ ان ختم عليه ما وبتوت  
الحجاب لغتية الا بصارفت كون عبارة المحكي ما في الآية الاخر كما قال



سعد الدين

الناس الفاضل بعد استهوا حكاية لكلام الكثرة واما ان الختم على هذا  
 حقيقة او مجاز فنتبه فرد ذكر في قوله وقالوا قلوبنا غلظ اذا  
 انها في اعطية نصيلة وفطرة وفي قوله قالوا قلوبنا في كسرة تمثيليات  
 لنبوة قلوبهم من الحق انهم وقال في كسر ستم الامتداد الى الله حينئذ  
 حقيقة لانهم يتجاوزون استناد القبيح التي تعالي فان جعل الختم حقيقة  
 كان هذا وجهنا مستغلا وان جعل مجازا كما هو الاولي كان واجعا  
 الى ما تقدم وقوله معلوم بحال الكفر مع الجمال ما يتم من ادعاء  
 انهم يتجاوزون استناد القبيح التي فانه لا دليل عليه بل على خلافه  
 فانهم لما ادعوا انطلاك متاجا به لم يكن الاخر ارض عنه وعدم قوله  
 فيجاء بل مستحسنا كما لا يخفى ثم انه يرد عليهم ان الختم هنا مجاز  
 قطعا لان معناه ضرب الختم كما مر وهو مفقود بتمامه على ان معناه  
 في الآية الاخرى وكونها لفظة جبلية لا تشعر بذلك بل بخلافه ثم  
 انه ليس في عبارة المحكي استناد الى التماسلا والكلام مسوقا لتوجيه الاستدلال  
 وكون الكلام تمثيلا لاينا في حقيقة الاطراف والحواس بان مجاز الختم  
 اعلم من كون الختم في نفسه ومن كونه في الكلام المشتمل عليه كما  
 قال لا يجدي نفعا واورد على هذا الجواب ان المقصود من هذه الآية  
 تأكيد ما كتبه ما قبلها ولذا لم يعطف وعلى تقدير الحكاية في نيت هذا  
 ونسب في رد ما في قوله هذا انما هو على الكفر في كسرة  
 ايمانهم وعدم نفع الاستدلال فيهم وهذا بغير ادعوى على السعد والسيد  
 وكبر من بين يخفى لدفعه وهذا اعرب فان الذي في شرح الفاضل  
 اعترافه على الوجه الثالث وهو هذا والذي في شرح السيد ما  
 نصته اعترافه على الخامس بانه قايما في الكلام فان الفصد بختم  
 السالي تعريته ما تقدم من حال الكفار وذا كثره سوا جعل استنباطا  
 او لا انتهى ومزادة انه ليس فيه ما يدل على الحكاية لعدم لفظ القول  
 ونحوه وقصد الاستمرار والتميز غير قصد التفرقة والتاكيد وان  
 كان ما كمنه الله فتدبر قوله **قوله** **قوله** واستمر الى التذكير والاستدلال  
 بمعنى هنا وهو ظاهر وفي شرح الكشاف انه يفهم بالذوق والسليم  
 ووجهه بان اذ انقل كلام لخدم مع ظهوره لطلانه يفهم من ان الاستدلال  
 وهذا كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين  
 مستفكين حتى يتاثيرهم اليقين رسولك من الله ينزلوا اصحفا مطهرين لان  
 الكفار كانوا يقولون قبل صبح النبي صلى الله عليه وسلم لاننا فكما  
 نحن فيه حتى تاثيرنا اليقين الموعود به في التوراة والانجيل  
 فلما جاءهم كفر وايضا في الله كلامهم تمت على سبيل الوعد والتمديد  
 ولو كان اضا لانهم خلفه والشبهة في الحكاية فلفظا وفي الحكاية  
 والتمهيد كما في شرح الكشاف وسبب في معنى هذه الآية في **قوله**

حفيد  
عصام

ان

ان ذلك في الاخرة الى وهذا ليس بفتح لان الاخرة للثابت بل ان كلف ولانه  
 حينئذ وقع حيا لاعتناء الصبر في الدنيا فلن ينظر بل بعد ذلك وتوحيه معنى  
 قوله تعالى ونحشرهم لعلهم يرجعون وكذا عطف قوله ولهم هذه عظمت لان المراد  
 به عذاب الاخرة وفي الاستشهاد بالاية اشارة الى ان الختم مجازا عن ابطال  
 المشاعر فنتيجه حينئذ يتجاوزان في الماهية لما ذكرنا وفي المسئلة لانه مستقبل  
 عبرة عند الماضي لتحقيقه فهو كقولك قتال بمعنى يجرى وقت ما ورد عليه  
 ما ورد على الخامس ايضا ويدفع بالعناية فتأمل **قوله** ان المولد بالختم  
 وسوم قلوبهم الخ يعني ليس المراد به ما مترجى بحيث يمنع لسناده الى السطوع  
 بالهوسمة وعلامته في قلوبهم ليعرفهم الملائكة فلا يدعون لهم ولا يجزي  
 صنعته وان نقل عن الحسن البصري واكثره في الجاهل ووضع العلامة  
 على القبيح ليحجب غير فيسبح بل حسن كاقبل عرف الشرا للشر بل لتوقية  
 والختم على هذا ليس بحقيقة بل استعارة تنبئية ويحتمل ان يكون مجازا  
 مرسل كما المشفوع بمعنى مطلق العلامة اذ الختم علامة محضومة  
 وقوله في الدار المصون الختم لغنة الوشم بطابع او غير ان اراد هذا  
 في الاطلاق وجه له وقوله لغنة لا ياباه والقول بان الختم كناية  
 عن الوشم لان الشئ عند بلوغه يوضع عليه علامة يتم بها بعد  
 وقد ردها ما به غير مناسب لقوله وعلى ان يصاحبه عنثاوه ايضا  
 وقوله وعلى هذا الخ المنهاج كالمناهج الطريق المنجى على هذا الاستلوب  
 الخلاف بيننا وبين المعتزلة في كل ما ينسب اليه تعالى من هذا القبيل فخرج  
 بقوله هو عند النبي حقيقة ولا يفتي في كقول من عرف السعال اللهم  
 وقال كل فعل حكيم وهم يتكلمون بنا وتلك كما مر ونحوه على ما هو معروف  
 في الاموال واما الشيع الكلام فيه فبما لانه اول آية وقع فيها ذلك **قوله** وعلى  
 سمعهم معطوف الخ لما احتفل ان يكون على سمعهم وما عطف عليه خبر مقدم  
 لعنثاوه او عاملا في حقه على الشارح مع انه عطف قلوبهم اولى ولحسن معنى  
 لتعنيته في الآية التي ذكرها بينه لان الفرقان ليس بعضها بعضا واما تقديم  
 القلب هنا وتلخيصه هنا كغلاة المراد هنا بيان ان صبرهم على الكفر وعدم  
 قبول الايمان الذي معناه او عمدة معناه التصديق وهو متعلق بالقلب  
 فنقضي هذا المقام لتكتمه والمقصود هنا ان بيان عدم قبول النصرة والعظة  
 وهي مما يتعلق بالسمع والمناسب ثمه لتكتمه وقيل في تفسيره ان الختم  
 على السمع مقدمة لسع القلب عن الفهم فلذا اقدم في النظم وكون القلب  
 ونحوه المقصود بالذات يوحى في محال الصبر وهو مع ما فيه من الامتثال  
 غير محل بالتمام والوفاق فذكر على سمعهم يقتضي دخوله تحت الختم وهو ظاهر  
 وفي قوله المصير على قلوبهم اي اهلكهم لاحتمام عطف بجزر ومجوع الحبار والمجور  
 على مثالها هو الظاهر المتبادر وعطف المجور فقط لان الجواز لتكرره في حكم  
 الشافط ولذا لم يقل قوله على قلوبهم مع ان صيغة الحصر يفهم بما ذكره



ان قوله على العار وهم عننا وة ابتداء لا تفعلية مما قبله كما في الآية المذكورة  
وكنت صرح به في الكشاف وادعاء ان للمصنف في تركه من فصول النظر  
وكيف يتوهم هذا وقد صرح به فيما سياتي في حيث جعله مستبداً وقال  
انه من عطف الجمل فلو ذكره هنا كان تكراراً بالافادة **قوله** لا يتم المثل  
اشتركا الخ وهذا وجه آخر لا تضاهه مما قبله منتزعا للسببه ومعناه  
ان فعل القلب وهو الاذراك لا يختص بجهة فاصغه بمنع من جميع الجهات  
اقينا وان لخصه وقوعه بجانب الاذراك لا يتبعين بفعل الختم عما كمنعه  
وقارة السمع لانه يدرك الامتوات من جميع الجهات وكل قيرين بالمفارقة  
يقندي واما اذراك البصر فلا يكون الا بالمحاكاة والمقابلة فجعل المانع  
له ما يمنع منها ايضا وهو العشاوة لانها في الغالب كذلك كعنا سببه السرج  
كما قال تعالى لهم من جهنم ما دون من فوقهم عواشرا فخصمنا جهنم العلو القابلة  
ومثله تكفي في النكاح والاضرة يستمره لجميع الجوانب كالازار وقيل العشاوة  
انما تكون بين الرائي والمرعى فتختص بالمقابلة وهو واضح لاستنارة فيه  
وقوله في الكشف في ملاحظ لانت العشاوة العشاوة لا يبنى عن خصوص جهة المحاذ  
فالوجه ان العشاوة مشهورة في امراض العين ففي النسب بالبصر من غير كالج  
لما كلفوه يعلم ما فيه مما قد تمتا وقاك في القلب والسمع خاص فغالبها  
دون العين ما سياتي وفي الانتصاف الامتاع والقلوب لما كانت محبوبة  
كان استتارة الختم لها وفي الاضمار طسا كانت بارزاً وقادرا كما منعنا  
بظلمها كان المشابهة اليق والنكاح لانتر لخصم **قوله** وذكر الجوار الى الشدة  
لان الختم على النخ وعلى ما يؤتمل اليه اشدة من الختم عليه وحده او عليه مما  
فانه ما يوضع في خزانة اذا ختمت خزانة وختمت ذاك كذا في المانع  
منه واما الاستقلال فلات اعادته ثم تفتني ملاحظة معق الفعل المبد  
به حتى كانه ذكر مرتين ولذا في الشكاه تبت مرتين به وعمودين مرتين  
يزيد ويعد وبارت في الاول مرورا واحدا في الثاني مرورا والعطف وان  
كان في قوة اعادة الكامل ليرطما فما فادنا كما عادت لهما في من الاحتمال  
وهذا معنى ما في الكشاف مع ان هذا اوضح واظهر لانه قال في تلويح تركه  
لما انتظما للقلوب والاسماع في تعدد بوز واحدة وحيد استجدة للاسماع  
فقد نيت كل صدق كان اذ على شدة الختم في الموضعين انتهى فانه قوله في  
المؤمنين بشاره الى الاستقلال الذي صرح به المعنى وفي الختم يتعمل قارة  
متعد يا بنفسه بقا الختم فهو محتوم والخرك يعلى فاذا عدي بعلي ذلك  
على شدة الختم لات زيادة اللفظ تدرك في زيادة المعنى وليس فينا معنى  
متاسب سوى الشدة والاستقلال لما مر هكذا ينبغي انه يفهم فكنا  
المقام والجبان صاحب الكشاف ذكر الفائدة الاولى في دون الثانية وكلمة  
يتفر من كماله بوز الشرح ونقص افضل المتخيرين بينها مما هو بيان  
للتانية انتهى يعني الشريف حيث قال في شرحه لقوله اذ على شدة الختم لات

ملاحظة

ملاحظة معق الجار في كل منهما يقضي ان يلاحظ مع كل واحد معق الفعل المعترى  
به فكان الفعل المذكور مترنا نطق ولا يخفى ما فيه فانه اذ بزيادة  
المعنى زيادة الكرم فهو بعينها مما بعد فنتع فيما فرضه وان اذ بزيادة  
الكيف فليس فيما ذكره ما يدل عليه والحكمة في كلام المصنف التشبيه او المحكور  
به وهو الختم **قوله** ووجه السمع للاصباح ورفع لما يحيط به الخواطر ان  
مقتضى انتظام الكلام ان يخترى المذكورات على حط ولحد فيوت في ما كالمثا  
مفردة او مجموعة فالمراد من هذا ان الخواطر فوجه بانه بطر اذراد مكنه  
لجمع اذا امر اللبشر في قوله .  
• كلوا في بعض بطمكم نغفوا • فان زمانا زمن جميع  
وذكر بطمكم في موضع بطونكم لذلك فلو لم يكن كما في نحو ثوبهم فخرهم  
في مكان يحتمل الاشتراك وهو غير مراد اذ لانه متصدا في الاضمار والاضمار فيه  
الافراد لصدقه على القليل والكثير فالجمع مالم يرد تنوعه لمحا لاصطه وهذا  
معنى وقيل انه مخرج لانه الاصط ولا يقتضي التعدد والعدده وفيه انه عند  
التماثل للمقتضى لا يكثر وهو محال نسبة لخواصه وقدمه في الواقع فالظاهر ما قيل  
من ان الراجح الاختصار والتعريف مع الاشارة الى مكنه هي ان مدركا نوع واحد  
ومدركا نوعا مختلفا وقيل الجواب انه اذا استأوتيا فتعتبر في الطريق  
ساقط ودلالة افراده على وحدة متعلقة لا يعلم من اى الدلالات هي وديانها  
دلالة التزمية وهي يكتفي فيها باى لزوم كان ولو بحسب الاعتقاد في اعتبار  
الهللما وعلى تقدير مضاف مثل وعلى حواسر معهم او مواضع معهم فالسمع  
بالمعنى المتصدي لانه كما قال الراغب قوية في الاذكار تدركها الامتوات  
وقدمه نعال له السمع اقينا ويعبر قارة بالسمع عن الاذن وقارة عود فعله  
خواتمهم عن السمع لمقر ولون والخواص جمع حاسة وهي القوة التي تدركها  
الاعراض الجسمية والحواسر هي المشاعر الخمس انتهى فاقا فيمكن من انه مجرد مجرد  
شوية لان حال السمع على المعنى المتصدي بدون ذكر هذا المضاف بعينه وفي تقدير  
نظروا وجه له وقرا ابن عسلة في الشواذ وعلى اسماعهم واستشهد له بقوله  
• قالت ولم تقصد لفضل الخنا • مهلا لعدا بلغت اسماعى  
• وما قيل في توجيه الافراد المراد ستم كل احد وهذا وان كان حقيقة الافراد  
الا ان جعل الجمع كالفرد في جوار لا يوجب كما قيل في قوله متعلا يكثر بظن الا  
وجه **واعلم** ان في المثل الشايران مما هو من صناعة البلاغة بمنزلة  
عالمته لاختلاف اللفاظ فمنها ما لا يحسن استماعه الا مجموعا كاللث فلذالم  
ترد في القران مفردة لان الجمع فيها الحسن وبصانه ما ورد مفردا ولم يرد  
مجموعا كالارض واما المصداق فالافراد فيها هو الحسن ومما جازمها مجموعا  
قوله عنتره  
• فان نير افلن انفت عليه • وان يفتد فحق له الفقود  
فقد اغتر شايح ولا لذب وان كان جازما وكلمة يجمع الحكام الذوق السليم فان قلت ذلك

كشف

سد

حفيد

حفيد



الاتمامية من ذوايع الوصعية والذوم معتبر فيها بالتسمية لمدلول  
اللفظ وصفاً سؤلاً كان لروماً عقلياً كما اعترفت اهل الميتريك او اعترفته  
فيشمل الخرفق وغيره كما هو عند الأديا واهل المعاني ومكة لولا السمع الماسنة  
او فقلها كما مر ولاد لالة لذلك على وحدة المتعلق او فغده وهذا هو الذي  
نضده المدق في الكشف فاقوه رده قد سره قلبه اذا كانت  
الكلام السليغ للذلي المخاطب اذا قصد به ما انظره لالقدم عليه بعد نظر  
فان قصد ما يتنلزمه يكون كتابة لزوميه وان لم يكن شيئاً ذلك مما وضع  
له كما قر في شرح قول السالكين ان الخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لستى كناية  
وهو مما خفي على بعض مترجميه او بقول **قوله** وحلة اللفظ تدل على وحده  
مشاهة وهو للحاسة ووحدها تدل على عاقلة مدركها في كادى النظر ومثله  
يكفي في لزوم عرفا وقتل اعتبار الابداع لالة ذابجة كالت العادة طبيعية  
خامسة وهكذا مخالفة كالمرة في شرح المفصاح فليح بالترتيب في بعضها  
فانه يحتاج لمزيد تدقيق ومنه **تنبه** اوجه جمع القلوب كثره والاصا  
قلة وانه كذلك هو المعروف في استعمال اللفظ في جميع **قوله** الاضمار  
جمع بغير الح في الكشاف البصر نور العين وهو ما يبصر به الرائي ويدرك المرئي  
كالت البصيرة نور القلب وهو ما به يستبصر ويتامل وكما هو كما جوه ان لطيفان  
خالق الله فتمما التبين للاضمار والاستبصار انتهى وعكس للمصر عنه فانه  
من التقليل والخفا والبصر في الامثال مصدر بمعنى ادراك العين والاحساس بها  
كما في كتب اللغة ثم يتجوز به عن القوة التي هي سببية وعرا العين التي هي كناية  
وشاع هذا حتى صار حقيقته في العرف لتبادره وهو المناسب للخيال والفتاوى  
للمعاني بالاحيان والقوة واحد القوى وهي في الرضا العام بمعنى بصدر به  
عن الحيوان افعالها فاقه ومندة ها الضعفت وعند الحكماء معنى لا سمح هو مبدأ  
للغيرية ضد ولا آثار والقوة الكبرية عندهم معنى فيلما تنى العصبين  
الواصلين من التامخ المالحذ قنين من ثنائيا ذاك الا لوانك والاشكال  
ونفسه معروف في محله وتخل هذه القوى اجسام لطيفة بخاريز تتكولون  
لطيفاً لا خلاط وتسمى لوطا عند الاملياً واشتهر اطلاق النور كناية ما فيقول  
في الاشياء ضعفت بصره **قوله** الاحمى فقد نور بصره وقال الامام الغزالي في كتاب  
المشكاة اسم النور بالنور للباقر الحق منه بالنور المبرور وهو ما مراد الزمخشري  
وفي كلام في الشروح اي راده هنا من المفعول وقت كذا كانا المص رحمه الله  
مؤنة بتركه **قوله** ولعل المراد بهما في الالة الى المصنوع الختم العين ويجوز  
كسرها وايضا محبة بكنها واو الظاهر انه الا به جزاء من اجزاء المدك  
مطلقا لان اهل اللغة كما في العين وغيره فالوا انه محض من اجزاء المشتمل  
على لحم على عظيم كاليد والتجل فعلى هذا هوها مجاز ولا مضمير فيه وفي  
اشياء اشارة الى ان في الالهة سببية ايضا باعتبار محبة او التقدير فيه كما مر  
الالاهة منوحيه بظلاله اذ كالبصر مصدر الله كيف يتم كما مر في بقية افراد

السمع

السمع بان له اصله ووجه التماسك بتقدم تربيته وهو جاز على الخوض وحيث  
نظراً لاصلها ولاك لصدات المعنوية يكون فيها واخي بلعل لعدم جزمه  
به والظاهر انه فاندب حتمه في التفسير بغير التامور وهذا اذا بنى بواب  
التلف لبعنا الله بجزء كما تهم وفي الكشفت ان الزمخشري يعتبر بكان فيما  
لزم يتيقن ثمة بنقل ولذا قال كان ضار قتل انما اعتبر بكانه فتمه  
لانها ما شئ عن ظن وتحمين لساير الامور العقلية التي يدعونها واما  
كيفية الابصار فليست هذا محلهما وقوله وبالقلب تمام ومحل العلم  
الى الظاهر انه الجسم المصنوع بى المعروف لانه استمر في الاناشر  
والاحاديث ولسان الشرع انه محل العلم وكونه في الدماغ او مشرك  
بينهما منتهى على اثبات الحواس الباطنة التي لم يثبتها الشرع والكلام  
فيها مشهور وقيل انما قالها هو ليجب ليشكل الدماغ ولا يخفى ضعفه  
والقلب في الاصل مصدر من يتقلبه او لانه لم يثبت في اللفظ العقل لثبات  
ايضا **قوله** وقد يطلق ويراد به العقل والمعترف الاطلاق لغة  
فك القند والفعال ونحوها والمراد به هنا الاستعمال وقت  
يزاد به استتعال دون قيد وشروط وهو في حقيقته عز وفية  
والعقل يقال للقبولة المتهمة لقبول العلم والمعلم للمستفاد بها  
وامتل معناه الامساك بعقل ونحوه كما قال  
• قد حفظنا والعقل الى وثاق • وصبرنا والصبر من المناق  
وفي جمع المترجمين تطلق والعقل اهتلم بعباد وفته لطف لا يخفى والعقل  
هنا ان كان العار بالكلية والمعرفة العلم بجزئيات كما هو واحد  
مقاييمها فذكره التعميم وان كان تطلق الاذراك فهو المراد بالمعرفة  
ايضا وقيل العقل بمعنى التعقل وعطف المعرفة عليه عطفت تفسيره  
ليلا يتراد به القوة العاقلة واستشهد بالاية على ان المراد بالقلب  
فيها العقل بلاقته الحالتية والمجالية كما اشار اليه في قوله قد عقل  
عليها انه بمخالف لما قسم به في مقصورة من قول ما هو قلب طبع تفكر  
في حقايقه وتذكيره وانها كما هي تفكيره واشعاره كل قلب لا يتفكر  
ولا يتدبر وقال الشيخ في الدلائل بعد ما نقل تفسيره من العقلية  
في الاية بالعقل منكر اعلى من قسم به ان المراد من القلب لانه  
انه كلام متبني على تحصيل ان من لا يتفكر بقلبه فلا يظن ولا يبرهن  
من عدم قلبه جملة كما في قولنا الرجل غاب عن عقله ولم يحضر في بيوت  
ان يتخيل الى القامع انما غابت عنه قلبه بجملة ويريد انه لم يكن عليه  
هناك ولنا الدقائق ان هناك يريد عقله عن شي وهو يجمع كلامه  
على التمثيل في الايضاح كلام الشيخ حق لان المراد بالقلب الحالت على  
النظر والتفكير على شركه فان اراد به هذا التفسير ان المعنى لمن كان  
له عقل مطلقا فهو ظاهر المناد وان اراد ان المعنى لمن كان له عقل

مخرج زاده  
قوله



ينفع به ويعلمه فيما خلقه من النظر فنفس القلب بالعقل ثم يتبعه  
مخافته به عار عن الفائدة لصحة وصف القلب بذلك بدليل قوله  
تعالى اللهم قلوبنا لا يفقهون **قوله** هذا التفسير ثلاث المفصود  
بصده بيان معاني القلب لغة وبيان وجوده استعماله في النظر  
فذكرها الحد ما هنا يتبع الغرض كما لا غيب تنتمى للفائدة فلا يفتى ذكره  
لغيره وتفسيره به هنا يجب طيل النظر اما بحسب نفسه فالملك  
والصدقات من فسترة بالعقل وسكت عن تفسيره جنم انصاف الى ما حرم  
النيل الشيخ من فتوى الوجود منزلة المعدوم لعدم غنايه فكان من  
لم يتدبر لا عقل له وانما كانت الشجرا كما ان الشجرا على اصله وحقيقته  
اشكالها من لا يعي ولا يفهم بمنزلة الجهاد الذي لا قلب له ومن قدما  
الصفحة نظر الى الظاهر وسلك الطريق الواسع فما في الاتصاف لا وجه  
له نعت كلام الشيخ فيه من لطف التخييل والجزء في مميزات البلاغة  
العربية ما لا يلحق وقد التزم مثلا الشعرا وعدوه من لطيف المكاني  
لا تيقن قالت وقد سالت عنها كل مرة • لا تفتنه من حاضر او تادي  
• انا في فؤادك فامر طرفك بحره • نرى فقلت لها وايرت فؤادي  
وفي ذريعة الشريعة تلك كانت ثبات هذه القوى من الدماغ قبل سكن  
الفكرة وسط الدماغ وممكن الحياض فقهده وممكن الحفظ والترك  
مؤخره وتلك كانت قوام الدماغ بل الجسم كله من الفلك الذي هو منشأ  
الحياة العنصرية فكثر الناس من هذه القوى مسرة بالدماغ فقبل الموت  
قويت ففاه المدركة له دماغ ولم تنضعف في مخالفة الدماغ وتارة  
بالقلب وهو الشريعة عليه قوله تعالى ان في ذلك لذكورا لمن كان له  
قلب انتهى **قوله** وانما جازاما التماثل يعني ان الصادح مستعمل وهو  
عند الحقايق والادامات الاما التماثل في معنى منها لانها ان تتحو  
بالفصحى نحو الكثرة وبالالف نحو اليا ذلك مقتضى لتفضل السموات  
والارض لثقلها مقتضى خلافه فوجوهه بان سببها هنا الكثرة الواقعة  
على التراب وهو كما يتبين في مباحث مخارج الحروف وسفاهة الحرف مكر  
لتكره على اللسان في النطق به فانه يتبعه قاطره مما يكون التكرير  
اذ اشدد او وقفت عليه فكثر تذكرا كثر من فتوى القريب حتى  
اول المانع وهذا معنى ما في الكشاف من ان التراكيب تطلب  
المستعملين فيها من التكرير كما ان فترها كثرتين وذلك اعول  
شيء على الاما لثقله وان حاله لا يزال ولم يتغير نضرها الامام المعري  
في شرح النونية او الزائفة فقال وجه الاما لثقلها كثر  
واعتبرت الكثرة على الراء ووك غيرها المشابهة الاما لثقلها الترفيق  
لاما توفيه المعلقون لكونها بالتكرير لعدم يعنى ان طائفة فتمت  
من قولها ان الحرف تكرر ان حقيقة وتفسير معناه الالة اللافظ

اعتراض

بما يجب عليه المتماثلة علمها المتماثلين تكثر وهو خطأ عظيما اذ لم نقل الحد  
بان في نحو ضرب الاك انفق ولا يخفى ان فيها تكرارا كما يدركه المطيع السليم  
فانه كان في الوقف والشد تداظر وما ذكره العلامة مما اتفق عليه  
اهل العزيمية وانما في الوحيد ان فتاوى **قوله** رفع بالابتداء عند سبب  
الاصد نامت من الجمهور وحسن سبويه لانه مقتد احد والاخفش  
يجعله فاعلا بالنظر فوات لم يعبر على ما يجب الاحتياج للاعتداد عليه  
من النقي والاشتقاق والمخواتما وهو محال الخلاف والاخفش لا يمنع  
صحة كونه مبتدئا كما نوهتم والالتباس محض وبالخير الفعلي كما ستر  
فلما كان في فنية الوجهان اذا اعتد بالانفاق وان اختلف في الارجح  
لانه لجمال الالسر والفرق بينهما ما سألني على كثير من نوهتم الخادها ولو  
فاسد قطعاً والفرق بينهما ان في الالباس فهم خلاف المزداد وفي الإجمال  
عدم الفهم مطلقا لانه لا يفهم من المتجمل شي بدون بيان ولا ضرر في  
عدم الفهم انما الضرر في فهم غير المزداد كما اذا دة شيخنا في نحو شرح  
التشثيل وفتاى الرفع بالابتداء لا يخفى بسبويه لا اتفاق ما عدا الاخفش  
عليه اذ لم يعبر على ما يجب اعتماد اسم الفاعل على من يعبر الذي يقص  
به سبويه انه لا يمكن بالاعتماد على ما سوى الموصول ويشترط ان  
المرفوع حدثا وقات الصفا الم يعبر الطرف على الحد الامثا الستة  
ولم يقع بعد ان المقدمية فالرفوع لمبتدأ مقدم للخير وهذا الكوفتين  
والاخفش في الحد قولته هو فاعل الطرف لان الكوفتين لا يجوزون  
تقديم الخبر على المبتدأ او اما الاخفش فجوز ان تقع على الابتداء ايضا  
المخويزه عمل الصفه بلا اعتماد وله في الطرف قولان **قوله**  
وتؤتى العطف على الجملة الفعلية لان الامثل الاقوي لثقلها ان يقد  
فقالا سيما اذا وجد ما يقتضيه كالعطف على مثله وما قيل من ان  
لوقد ومما صنف من وجهين عمل اسم الفاعل والطرف من غير اعتماد  
صنعه اقوى منه وصحبتا فقوله ولم عدايا عظيم مثله وقد ايد  
اقنيا بنصيب عشارة وفتاى ان الضميمة ان تفضل اسمية معطوف  
على الفعلية وعدل عن ثقلها لانه على الثبوت والقيام الذي  
اقضاه المقام لانه سبب الامكان على ما ذكره حديث العالم وتغير  
وهو لانه ركن الاحكام البصر وكون الجملة من دعائيتها ليس بشي  
هذا والنظام انما ان لم ينفذ ما كان له من عطف عليه بالكالين  
ثابتة على كل حال وعليه لا شك الفوج العداول عن الفعلية الى  
الامتية ونترك الناس المطلب انه قصدت الى ان غنناوة  
البصر ثابتة جبلية فنهى كالك تعالى ان في خلق السموات والارض  
والخلاف الليل والنهار لا يكون الا على الايام فمن لالت له لا ينظر  
نظرا استيمارا لا يفسر والافاق بخلاف عدم النضدي وعادم

عصام



الاصغال المتقدرة فانه مجتهد فيهم قديما وحديثا وقد انظر على انه  
كاله من مثالا او امير الرسول ليعجزوا على مقتضى القول بحسب طريقتهم  
والطبع على كلوتينهم وهذا هو السر في التفسير بالانفا والخلقية  
في العين وهذا من بدائع التنزيل التي ينبغي العطف عليها بنواحد  
التنزيل **قول** وقرئوا بالمتب الي هذه الغرابت كلها شقوا ذالا للشيء  
منها وهي غشاوة تكبر الغير المحجة مع الالفاظ بعد الشين والرفع  
ولنا عبر المعرب بقرئ المجرول والمضرب نصب غشاوة المكسور اوله  
وقال قد مر من لا بد في النصب مطلقا من تقدمه يرفع الجمل  
ولقدت على طرفية قوله عطفها بنبا وماء ذكرا ولو فني مننا فاشان  
منها انه قيل عليها انه مدي فعد قول المعرب وغيره انه على خلاف  
الحكاية ايضا انه محتمل كما في الجحرا ان يكون غشاوة امرا ومنع موضع  
مصدر من معني ضم كقعدت جلوسا لان معقوب ختم غشاوة ستر  
فكانه قيل لغشيت على سبيل التاكيد فيكون قلوبهم وعمهم وانصارهم  
مخنونا علمها من غشاوة والنصب المشرط من قبل عطفها بنبا وماء باردا  
سواء قد فني جعل اقا نصب على نزع الخافض لان الغشاوة ليس  
مما يختم عليه كالقلب والسمع بل مما يختم به وبها المخنوم عليه  
والمخنوم به فرق ظاهر وقد مر به في الجائزية في قوله تعالى  
افرايت من اتخذ الهة هواه واصله الله على علم وختمه على سمعه وقلبه  
وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله افلا تذكرون  
فجعل البصر مخنونا عليه بالغشاوة فانه قال **قال** حال في تباين استلوب  
ما هنا ومثله نكتة غير التفتت فانه عكازة **القول** لما ذكرها  
الكفا للماوية وهذا ينه من اهتدي بها من المؤمنين وهم السعداء الا  
واحدة اشتمت غفيرة ما صدقوا من الذين لم يفهموا لانها اصل  
بين ذلك وعكسه بان مشاعروهم محبوبون على الغواية وعدم قبول  
الحق واذا ذلك بصرهم وحسبهم مستمرون في شاكته على عدم نظر  
الايماكان بالبيانات قبل الدعوة ويقعد بها فلذا عدل في هذا الى  
الانتمية او تركه المنصوح بالفضل او مشا ذكر من عرف الحق ثم عدل  
عنه كاهل الكتاب الذي يكسحها هم ما عرفوا به فناسيب المنصوحون  
بتجدد المشاوة ولذا صدرت بقوله افرايت وقد مر السمع فيها  
و**قال** من ان في الحاشية قصد بيان عدم قبول النص وعدم  
المثالاة بالمواعظ الواصلة التمهيدية بقصد كسب فتناسيب العقل  
الذي على الحكمة ولا يقبل وجهها لمدعاة فان قوله تعالى سوا علمهم  
الح اذك على ما ذكره لمراد من قوله كما لا يخفى فذا غفلنا ونفا **القول**  
ما ذكره قد مر في قول عطفها بنبا وماء باردا كقول منقلبا  
سيفا ورما **القول** في جحرا الخواج والغيونا وهو اصل من اصول

سيد  
خسر  
ابن تحجيد

خطيب

العربية

العزبة معناه انه اذا عطف على معمول عامل اخر لا يليق عطفه عليه بحسب  
الظاهر بل باغ منه متعوق او صناعي وفيه ظرافة لما التقدير والثانية  
ان يضمن العامل المذكور معنى عام لا يقيدها او يتجاوز به عنه كما في قوله  
الاول وكاملا وحسنه فيما بعد فذكر اللفظ ليعلم ان من المشاكلة  
ووجه ما قال من ان ينبغي ان يكون ما هنا من هذا القبيل ان الفراك يفسر  
بعضه بعضا وقد مر في غير هذه الاية ما خرج الابصار عن حكم الختم  
الى التفتت المغايرة له بمغشيه وهذا كما في جعل مصدر الختم  
من معناه كما في البحر وينبغي عدم انصافه بنزع الخافض لانه ان لم  
يقدم له فعل اقضى اشتراك القلوب والاستماع فيه والاكافيه  
لغسب لانه اذا ارتكب التفتت لم يفسد عقله بنوعه بنفسه وقد  
قيل عليه انه يرفع اللفظ على اللفظ على معنهم وفوت نكتة تخصيص  
الختم بما عدا الابصار ويحتمل ان يكون غشاوة مغنوا لخصم والظروف  
لحوال اي وقت غشاوة كاشية على هذه الامور لا يتصرف فيها بالرفع  
والاكافيه انتهى وقوله **القول** وبالضم والرفع الخ اي قرئ في الشواذ  
بضم الغير ورفع بفتح الغير المحجمة ونصبه وصم الغير وفتحها لفتا  
وقرئ غشاوة بكسر المحجمة مرفوعا وبفتحها مرفوعا والتخصيص في مثل  
يقول لا ينال عن وجهه وغشاوة بفتح المحجمة والرفع وحوزونما الكسر  
والنصب من العضي بالفتح والقصر وهو الروية بالفتح لكون اللبس  
ومنه الاعشى والمعنى انهم يصرون الاشياء انصار غفلة لا تنظر غير  
الواضح لا بصار حرة اقا فتم لا يرون آيات الله في ظلمات كفرهم وكون  
ذات تلك الظلمة بصرها وقال الراغب المشاطمة تعرض في العين  
وعشيت كذا في قوله تعالى ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطان  
وعلى ما معناه طام **القول** وعند وبيانات لما انت محفونة الخ الظاهرة  
معطوف على ما قبله فيكون بيانات لا ضرر بهم بان مشاعروهم ختمت به  
وان الشقوق في الدارين لهم ختمت وهو عنى حرر البيان والسر استنسا  
ولا حال او قل انه دفع لما نبوه من عدم استحقاقهم العقاب  
على كفرهم لانه يختم الله ونفس عينه وفي استنسا اللام المقابلة المستمع  
و**قال** في ثلثهم ونعمهم العقاب العظيم ثم اكرمهم ولا وحده  
فان اللام انما تقيد التمع وتقع في ثقات بله صلى في المدعا وما يقاربه  
ولم يقل لا يحسد ههنا ولا يقابك عليهم العذاب فلانهم كفره وهم لام  
الاستحقاق وفي المعنى لام الاستحقاق هو الواضعين معنى وذات نحو  
الحمد لله والامر لله وويل للطفهين ولهم في الدنيا خسر منه وللكارين  
التاراي علمها انتهى وهذا الجملة اسمية وقد خبرها استحقاقا لان  
الذكرة مؤنونة ولو اخرجها ز كما في قوله تعالى ولعل يسوع عنده وسما في  
لفظها ويجوز ان يقال نفا من التخصيص وقيل انهم يويل لما يستحقونه

عصام



من القتل واسترقاقه نكاحه والعذاب بالثأر في الغنبي ومن وجوهه ثم ثوبه بيان  
انما يستخفون منه من العذاب مخصوص بهم فلا يعذب عدا بهم لحد  
ولا يؤثفون وثأفهم لحد **قوله** والعذاب كالنكال اما الخادها  
فمن البقا وهو الورث فظاهر اما في المعنى فيبني بقوله كقول الخاد وقد  
لخالفوا في اصله ففصل انه من قولهم عذاب الرجل اذا نكح الاكل  
والشرب والنوم فالغذيب حمله على ان يجوع ويظلم او يسهو وكامل  
الامساك ومنها العذب لمنعه من العطش كما قيل  
• ما بال ريقك ليس لمخاطمه • ويزيد في عطشنا اذا ما ذقته  
ويفهم بمعنى يزيل كما صارت بمعنى القمع الكفت والرفع المنع والزعج ونفاح كقرا  
المالك اباد العذب الصافي بنون وقاف وخا سبعة اكره وكذا المقادير  
وفي الكشاف ويذكر عليه ثمنهم اياه نفاخا لانه ينفخ العطش ويكسر  
ورقا لانه يرفقه على القلب اقرب منته ويكسر على القلب وزينه  
عقالا لانه فيلعل لانه تعسف لانه لم يرد رفات بمعنى فرات  
قط وقد يقال شراذمه لانه يلاحظ فيه معنى اعنبره الواسع حتى  
اذا لم يوجد صريحا نصرفوا في مادة منه بتقدير التقديم والتأخير ليس  
لنا قلبا حقيقيا وهذا كثير لما يذكره في المعنى والتمثيل والبعض توهم  
بعضهم ان القلب فيه معنى الجارية ولا وجه له وقال ابن الصايغ  
انه لم يرد وكلمته او هي كالبغيا للثقل خفيف على القلب واما  
كون لرفق الكسر والمد كولا ولا المنع ويكسرهما فرق فقد دفع بان الكسر  
يعبر به عن المنع كما يقال كسر ثورته اذ كفه فافتت بها مناسفة او الزرع  
مؤشرا لاقاثير اعظم الكثر **قوله** ثم اتسع فاطلق على كل قادم  
الح اتسع منبني الجحيم اول واصلة اتسع عليه فهو كمشرك ولو قرى بمعلوم  
كاز لكت الاول اطلق والفاوح اسم فاعل من فوح بقاء وodal وصاء  
مهملتين معنى مشغل والمراد من لم يشاق ومطلقا وان لم يكن مانعا  
رادعا وقال اللسان وندي العذاب اتصال الالهي المحي مع الخوان فيلام  
الاطفال والبهائم ليس بعذاب وقوله فتواعه منها كاذب كثيرا  
ان ضمير التثنية للنكال والعقاب لان النكال ملاذغا والعقاب بمعناه  
او هو ما يكاز حربه كعقاب الاخرة والعذاب اعم اذ هو ما يؤلم مطلقا  
فيشمل عذاب البهائم والاطفال وغيرها وقيل معناه اعم من ان يكون  
نكالا او ما لا يكون نكالا لوجوده في كل منهما بدون الاخر ومنه ارجع  
الضمير الى العقاب فقد مرغ عن سمن لصواب النبي يعني لان العقاب  
لم يذكو فصد ابل للتفسير وانه على هذا التفسير مطا بقولهم الكشاف  
وكلمة ليس ما ذكره اقرب عند الاضفاف حتى يدعي ان خط **قوله** وقيل  
استقافة من التغذيب الخ قال الرابع في مزودة انه قتل اصل التغذيب  
من العذب فغذبت ما زلت عمدا بصلواته على ما مرضته وقذبت

قليل

وقيل اصل التغذيب الكثرة الصرب بعد ذب السوط وقيل من  
قولهم تبين عذبة قمتا فذة او كذ رفعد بنه بمعنى كبريت  
علشته وقال ابن القينا المرض على الفيا مرضي المرضي فحقيقته  
بازالة المرض عن المريض كالتغذبة في ازالة الفناء عن العين  
النهي والفناء ما سيقظ في العين فتولمها او الشراب فيحاف  
واشذاه او وقع فيه الفناء واذاه ازاله واقفعه فهو صند  
هكذا الحقيقه على ما تبيناه ومنتد علم ما ازاله المرض رحمة  
الله وان التفضيل في الشدة لا فعال ومعنى عذبة ازاله ما يستغذ  
كمرضه وقذاه وانما اوصفتها مع وضوح لما وقع فيه من الخسار  
حتى قيل ان التغذيب المنوهم من وحسن الفيا مرضي المرضي فكانه جعل  
حسنا الفيا مرضي المرضي ازاله للمرض عنه وقيل العذبة وحيدة  
بمعنى الازالة وقد سمعت التصريح به من اهل اللغة وانما جعل الفيا  
مشتقا وما اخواته اذ كان الظاهر واشهر كما قالوا ان لوجه مشتق  
من المؤجزة وفيدان العذاب ليس من الازالة كما استمر صند بالتغذيب  
ولو قيل اصله العذب كما قيل انضج ما قاله **قوله** والعظيم ففهم  
الحقير الى التفاضل عند المنطقيين بحيث يلد من صمد قلدهما  
كذب الاضري وما العكس والتفضيل انما لان على معنى وعده  
والمراد بالتفضيل هنا ما يرفع الشيء عن رفا كما قاله قدس سره اذا  
هذا كبريا وعظيم رفع الاول بانه صغير والثاني بانه حقير  
ولا اختلاف بينهما بالاشجاب والتلب فهو بمعنى المقابل هنا  
وفسره بما يعلم منه وجه لضيا والعظيم على الكبير في التوضيف به  
ولما كان الحقير دون الصغير كان العظيم فوق الكبير لان كل واحد من  
الحقير والصغير حقير دون الصغير حسيان والحقير اخسهما كما  
ان كل واحد من العظيم والكبير شريفان والعظيم اشرفهما فوضف  
العذاب به اشرف في تهويل شأنه من توصيفه بالكبير الاشرى الى  
جربان العادة فان الاختر يقابل بالاشرف والخس بالاشرف  
فما يتوهم من ان تفضيل الاضلال عمما لا يثبت اليه في امتناك  
هذه الباحث وقال الترايب عظم الرجل كبر عظمه ثم استعير  
لكل كبير واخترنا محمدا محسوسا كان او معقولا معني كان او عينا  
والعظيم اذا استعمل في الاعيان فاصلة ان يقال في الاضلال  
المتصلة والكبير فيك في المتصلة وقد يقال في المتصلة  
عظيم نحو جبين عظيم وما العظيم وذلك في معنى الكبير **قوله**  
محمدا ما قالوه هنا ان العظيم والكبير ليس من الاضلال  
والمعاني والعظيم فيها فوق الكبير فاسب الوصف به دون

عظم

خس

على الفرق بين العظيم والكبير



وقد تنبه لتمام في تفسيره هنا وهو مخالف لما ذكره في أوائل قوله  
تعالى في الحديث القدسي كثيرا ردائي والعظمة اذا روي حيث جعل الكبرياء  
قائمة مقام الرداء والعظمة مقام الازار وقد علم ان الرداء ارفع  
من الازار فوجب ان يكون صفة الكبرياء ارفع من العظمة لان الكبرياء هو  
الكبير في ذاته سؤالا استنكره غيره ام لا واما العظمة فعبارة عن  
كونه صفة يستعظمه غيره واذا كان كذلك كانت الصفة الاولى ذاتية  
واشرفا من الثانية وهو مناف لما ارتضاه هنا فتدبر **قوله**  
ومعنى التكرار زاد قوله في الآية اشارة الى سؤالا ما ذكره المصنف  
تبعاً للعلامة للتكرار غشاوة وعذاب فهو توطئة لما بعده فالمتكبر  
فيهما للنوعين والمعنى ان عذاب الاخرة نوع من العذاب غير متماثل  
لعذاب الدنيا وجعل صاحب المفتاح التنوير للموتى وقسم بالتعظيم  
وقد ترجع كل من المتكبرين طائفة وكل حزب بما لديهم فرحون وقد  
قيل الاقسام اربعة هي ان المتون اما النوعية او المنوية وهما  
شديدا التناسب واما ان يكون الاول للنوعية والثاني للموتى  
وهو ايضا كليق او على العكس وهو ترجيح واظهار التعامي على العمى  
تبيين كماله ان ذلك من سؤالا اختيارهم وشامة اصراهم على انكارهم لانه  
كجماهل اذا ظهر من نفسه الجمل وعلى التعظيم معناه غشوة او غشاة  
والقول بانها نسب يقول عظيم معار من المثل لان عمله على التنوع  
اظهر لاستنفادة التعظيم من مرتبته وحمله على التاكيد لاحاجة  
النسب واللام بالمرجع الاشارة الى العذاب كانه العظام جمع عظيم  
اشارة لضعفته وقول ملايعة الاشارة الى ان عظيم ونقطة هلامية  
حتى كانه مما لا يوفق على كنهه كافي الحاقه ما الحاقه **قوله** نوع غشا  
هذا معنى **قوله** كافي الكشاف نوعا من الاعطية غير ما يتعارفه الناس  
وهنا النوع هو المعنى المجازي الذي مترتبه وقيل الظاهر منه  
ان يراذ بالغشاوة بواسطة التكرار نوع من المعنى المجازي الذي يغطى المقام  
وقيل الظاهر منه ان يراذ بالغشاوة على عموم المجاز وفيه بعد جدا  
والظاهر ان يراذ مجازا بالغشاوة عظام الله تعالى فيراد بالتكرار نوع منه  
ثم الظاهر ان مجال التكرار على النوعية والتعظيم معا كما حمل على التكرار  
والتعظيم معا في قوله تعالى وقد كذب رسال النبي ولا يجزي ان ما ذكره  
تكلف لما حاجة التبع واما حمله التكرار على النوعية لان مال التنوع  
التعظيم ايضا لا فائدا لانه لا يفرق بين المتكبرين لان  
العبارة وفي كلامهم كما التبع فتأمل **قوله** لما اقتضت بحانه كتابه  
في الكشاف افتتح بذكر الذين لخصوا الحق والمصرفة الله لخصه وراذ  
فيه المصنف بالكتاب والظواهر المراد منه القرآن فيقضي ان سورة

البقرة

البقرة اوله واقتضاه وهو بناء على ان سورة البقرة العاشرة بمثلها  
لنظية والثبات والتمسك على مقاصد الكتاب ولا يصير فيه ولو  
ارتعد بالكتاب السورة استغنى عن التوجيه ولذا قال بشرح حال  
الكتاب ولم يقل بشرحه واعادة المعرفة مكتوبة في مقام ربما  
اقتضى المتأخرة والقاعدة المشهورة غير كسبية كما قاله العري في ان  
وقر خلافه في القرآن قوله قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء  
وتصرف الملك من تشاء وعلى الاول هو جاريتها والشرح  
امتله لغة بسط الكلام الخوض ومنه شرح الصدر الى بسطة  
بنور الهج وروح من الله وشرح الكلام والكتاب اظهار ما يخفى من  
حاله ومعانيه وهو المراد هنا لانه وان كان مجازا ما حقيقة  
عزفية وقوله وساقا بيا نه ذكر المؤمن من الخ بيا نه فاعل مناف  
وامثل السوء لتبشير الديات فتجوز به هنا عن اقتضائه ذكره كما  
يقال سياق الكلام لما يتجر له واطاقت بمعنى وافقت وطابقت  
**قوله** اثني باصناد ههنا في قوله ان يمتشي على العهد ولا يمتشي على كون  
تترقب الذين كفروا المحسنين ولا الخالص وغيرهم كالمناقضين سؤالا  
جعلها ما خضع بالخبر او مطلقا قية به كما مر **ولجيب** بانه اذا  
لخصت من الناس بالمناقضين او هتم بعضهم ذلك على ان الباقرين هم  
الخالصين زور لالات اللفظ خا من هم باللات افراد بعض الافراد بحكم  
خاص يدل على بقا الباقي على امثل الحكم كما اذا قلت زلت بي فلان الكرم  
وينو فلان منهم العلماء ذلك على اشتراك الحكم في الكرم وانك بعضهم على  
فلو قلت ذكرا ولا من لغير منهم عالمات ثم ثانيا الغلما منهم كات  
كلاما جاريا على الصفة وقيل على ان منع مظاهر لانه لا يدل على  
لخصت من الذكر بالاصح من ثمانية انه حكم على المحسنين بكوننا ول  
الفرقيتين ثم على البعض منهم بحكم خاص به كما يقال بنو فلان كهم فلما  
وممنهم فقها فانه لا يكون الاول ذكر الغير الفقهاء بالمقصود لا يقال  
المراد ان المفضولة الاصلية من ذكر الحكم المشترك الجاهل وقد بالكثير  
لمسأله بالمتناقضين لانا نقول ذلك ايضا ممنوع فان افراد بعض  
الافراد كالمناقضين لا يراد الاخوان المختصة بهم لانه غير مقصود  
اصالة من الحكم السابق والفاضل الشريف له تليقت بهذا الاشارة الى عدم  
ارضائه له وفي بعض الجواشي ان الوضحة ان مراد العلامة بقوله  
ان الذين كفروا اذا كان اللام للمعذرة والجنس الذين محضوا الكفر ظاهرا  
وكاملها اما الاول فظاهر واما على الثاني فلان الجنس منطلق والمطلق ينصرف  
الى الكمال ولا يشك ان المختصة من الكفر ظاهرا وما طناه هذه الكاملون  
في الكفر فان قيل لا يراد هذا راسا على ان مختص حتى يتكلم لرفع  
لما مر من قوله ان الايمان الصحيح ان يعقده الحق ويعرب عنه بلسانه

كشاف

ههنا

بلية

ابن عبد الجبار

حفيد



ويعتد قده بحكمه فمن اخذ بالاعتقاد وان شهد وعمل فهو منافق  
ومن اخذ بالشهادة فهو كافر ومن اخذ بالحل فهو فاسق فاذا كان  
الكافر عنده من جلا المناق كلف يتوجه عليه اعراض ككثرة واذا  
على المصير رحمة الله وقتل ان لا يشا الى ان المتراد بالذين كثر والمخلصون  
المجاهرون بالكفر بقرينة السياق وهو ذكر المؤمني ظاهر او باطنا  
والسياق وهو ذكر المشافقين وكلمة وقد اطلق الكافر على ما عده  
المحضر والمناقف اما بالاشتراك او الخوة بحيث قال الكفر جمع  
الزبقيين معا وصيرهم جنسا واحدا او كونه المناققين نوعا من نوعي  
هذا الجنس مغاير للمتبوع الاخر بزيادة فتد كالحمدية والاستهزاء  
لا يخرجهم عن ان يكونوا بعيننا من الجنس **قوله** هذا زيادة ملكي  
الشروع من القيل والقيل والحق الذي لا يحيد صفة انه لا اشكال  
فيها ما على العهد فظاهر عن البيان واما على غيره فالجنس  
ومسمى اللفظ كما يكون بحسب الظن والوضع الاول يكون بحسب  
العرف سواء كان عام او خاصا والكافة في عرف الشرع والعرف  
العام انما يقال لمن الظاهر جحد وانكاره سواء كان عن صميم اعتقاد  
او عنوة وعناد كما ان المؤمن من وافق ظاهره باطنه في المعتقد وانما  
اطلاقه على هذا وعلى ما يشمل المناقف وهو من اظهر الاسلام واطن  
الكفر بحسب نفس الامر وحقيقة اللغة فالشراعية الاول  
على ما شهد له السياق والسباق والله ذر الفاضل الشريف ما بعد  
مرماه واستعاد معناه حيث طوي هذا من اليمين فتد **قوله**  
محضوا الكفر بنشد تيد الحاء وتخفيفها بمعنى لخصوه واصل المحض في  
الدين الذي لا يما فيه شر تجوز به عما ذكر واغتمت بحسب ما وحقيقة  
فيه وقوله لم يكتفتوا الفتحة الانفات الانصاف من جانب الكفر  
واللفظ بكسر فسكون بمعنى الجانب فنسبه على الظرفية بشيئا او على نزع  
الخافض الى جانبه ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا وعدم الانفات  
الى جانبه ابلغ من عدم الانفات العه والضمير للايمان المتكلم من  
السياق والنظم وكونه لله كعبدة واجد منه والذوق في اللفظ كونه الكفر  
ظاهرا وباطنا على ان المعنى لم ينظر الى الكفر حتى يظهر فتمه واما  
بمعنى أصلا وبالكلمة وفي ذكرها مع الانفات اللفظ لا ينبغي **قوله**  
ثلاث الخ بنشد تيد اللام جواب لما أي اني به قالوا ولعل الذي يذنبه  
حكاية صوت الشيء المتعلق به ثم استعير لكل حركة واضطراب  
وتد تدب المناققين ترددهم بغير الايمان والكفر واضطرابهم  
بمكالمهم تارة الى المؤمنين وتارة الى الكافرين واتحصار الاقسام في الثلاثة  
ظاهرا وقوله تكبيرا للمقتسم عالة ليد ووجه ان الناس بحسب الاعتقاد  
اما مؤمن ظاهرا وباطنا او كافر باطنا مؤمن ظاهرا

ابن تيمية

صلى

يلتزم

سيوطي

ابن الصباغ

صلى

المتعلقين

ولا

ولا يكره عليه متطوع الايمان ومظهر الكفر كعبارة لانه مؤمن بقوله  
تعالى اللهم اكره وقلبه متطوع بالايمان ثم هذا كلفه بقطع النظر  
عما ستر من الامر وعلمه وعن خصوص المتعريف فسقط ما قيل  
من انه انما يتم اذا لم يعتبر في الكفر التصميم والحنث ان لو اعتبر لم  
يحل النفس بخروج من لم يصمم على الكفر عن التقسيم وان لم يعتبر  
اشكل اذ خالف المناققين المصتمين على ان اعتباره لا يهد منه لقوله  
سواء الخ وقد صرح بدخوله ولذا قيل انه انما يلزم على اعتبار  
العدم لعدم الاعتبار والفرق ظاهر **قوله** وهو لخص الكفرة كونهم  
لخصت وابقطها ذكره لقوله لانهم لم ياتوا في كونه غيرهم بل لخصت  
باعتبار الكفر والخلاف المذكور في كلام الامام لفظي قال لخصوا في كفر  
المناقف والكفر الامتلي اتمها اتمها اتمها اتمها اتمها اتمها اتمها اتمها  
كاذب باللسان وقيل غيره لان المناقف كاذب انصافه زيادة امور  
لغير متكررة ومن الناس من لم يثبت له فظنه مخالفا لكلام المصطفى  
بشيء وقوله ابغضتم الى الله اي كافي الكشاف وقيل عليه استعمال الفعل  
من غير التلاوة واللفظ وليس بغيره ولا يرد اعترافنا لانه سمع  
من العريب قديما كما في القاموس وغيره وقوله هو هو الكفر  
في المضياح موهنت التوطيل بحمد الذهب والفضة وقوله موهة  
اي من حرف او مشروخ من الحوق والمامل النبي والمتراد بالمتنونه ههنا  
السنزامة استعارة او مجازا من سلا الامم مستروا الكفر واظهروا الاسلام  
وقوله ولذلك الخ ببيان لمجا فرحهم لهما لا وهو ظاهر كما استراه  
عن قريب وهذا بحسب الظاهر يدل على انهم اظهروا ما من الكفار  
والعبد في البصير كالمعنى في المصير والتطويل لذكره الا قول في اربع ايات  
والثانية في اثنتين عشرة في حال هو الذي ثلاث عشر اية بذكر اذ عاينهم  
الايمان عشرة تكذيبهم وذكر محاد جنتهم وقيل بغيرهم ومن قولهم  
وتستقيمهم للمؤمنين الذين هم اذبح الناس لسلامة وقوله وهم  
بصينة ما مني الا بجهيل عطفت على طول وهو قول لا يشعرون ولا ان  
يعلمون واستهزا بالماضي من الاستهزا وهم مجاز فحجر ويصنعون به وهو  
معطوف على طول وجملة اشارة لقوله الله يستهزؤن بهم والتمسك  
في قوله اشترى الخ وقوله لم تؤمن قلوبهم قال الطيبي الايمان الذي  
كان صرح تصديق الجحان ينسب الى القلب حقيقة والى غيره مجازا  
ولذا فتراموا باقوا ههنا باظهر وكلمة الايمان ان كان محترقا تصديق  
الجحان ينسب الى القلب حقيقة والى غيره مجازا ولذا فتراموا باقوا ههنا  
باظهر وكلمة الايمان وان كان مجموع النصدق والاعمال نسبه الى الشخص  
حقيقة والى الجوارح مجازا وقوله جعل عملهم وفي بعض النسخ علمهم  
وهو مناسب للتطيان وهذا اشارة الى قوله بئذ هم بالخ والمتراد بالتجمل

ابن تيمية

صلى

يلتزم

سيوطي

ابن الصباغ

صلى



الحكمة القاطنة وامثلة كصانعة السجود وتو الكتاب الحكيم فتيل وقد توهمه  
 ان قولهم جملتهم وقولهم استهزأوا بهم بصيغة المعتدلة المضاف الى  
 الضمير فيهما وهو خطأ لعدم التطويل في بيان جملتهم واستهزأوا بهم  
 وليس بشيء وان كان الاول اوضح رولا في ودراية لانه على هذا  
 التطويل بالنسبة الى المجموع لا لكل على حدة وهو ظاهر وضرب  
 الامثلة في قوله مثلهم مزاح وكقولهم معنى الطيب فما قيل من ان التعبير  
 بالامثلة في النسب كقوله انزل من السماء ماء فذلك وقوله انزل  
 من مطوف على طول **قوله** وقصته عن اخبرها ان هذا معنى قولهم في  
 الكفاف وقصته المشاففة عن كثر ما معطوفة على قصة الذي ذكره  
 كما تعطف الجملة على الجملة يعني كما قال اللطيف في الكشف ونوعه الفاضل  
 انه ليس من باب عطف جملة على جملة لطلب مناسبة الثانية  
 مع الثانية بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض مسوقة لآخر  
 والمعنى بالعطف المجموع وشروطه المناسبة بين العوضين كما كانت  
 المناسبة بين القصيدتين اشبه وامكن كان العطف بينهما شدة  
 واحسن ولا يتكلف المحصور كل جملة تناسب خاص وهذا اصل  
 في العطف لم يصحح به الامام السكاكي ولذلك اشكل عليه العطف  
 في نحو وبشر الذرية امثالا على الصالحات على الوجه المذكور وسيجي  
 له مزيد تفسير وهو ان مقتضى على القليبي في قوله ان كلام الكفاف  
 هذا محتمل وجهين احدهما ان يعطف من حيث حصول مفهون  
 الجملتين في الوجود وثانيهما ان الجملة الجامعة بين من حضر الكفر  
 ظاهرا وباطنا وبين من اظهر الايمان واظهر الكفر التوافق في الكفر  
 فانه لم يحتمل حصول الشراء واما من اعترض على الكشف وانحاج  
 ما هنا التباين بانه ذهبول عن التعبير عنهم بلفظ المصيرين في قوله  
 معطوفة على قصة المصيرين كما ان الجامع بين القصيدتين المصير  
 للعطف وهو تناسب التضاد بين الاقرار والذنبية وكذا  
 من قال معترضا على المدرك لا يبد في ضم الجملة للناس  
 بينهما فتواظف من سقوطه عن غير الرد فانه كما يشي من عدم  
 التدبير ولولا ان لكل ساقطة لا فظة له او رده هنا وقوله  
 عن آخرها معناه جملتها ويحتملها وقد سرت الكلام عليه مفصلا  
 وتناهي العزمين ظاهر ما فهمت من التبعي على اصل الضلال من كقوله  
 والمثاقفين **قوله** والناس اصلا فاناس الخ لثقل النجاة في ناس قد  
 سيبويه وللمهور الحيات اصله اناس وهو جمع او استجمع لانسان  
 حذفته فاوة فونته عال ونقصه وانما كما يرا ان اذا لم فاذا  
 عرف باله فالكثر نقصه ويجوز على قلة انما كما ستره واستقائه  
 من الاكثر ضد الوضحة او ان استر بمعنى ظهر او علم وذهب السكاكي

شيخ زاده

ابن تيمية

بني جسد

في الضمير

ابن تيمية

الى

الوانه اسم تام وعينه و او من نوسا اذا تحرك به ليل تصغيره على التوسيل  
 وقال سلمة بن عامر كل من ناس واناس مادة مستقلة وقوله  
 لقوله انسانك الاستدلال بحذف الهمزة منه بثبوتها في مفردة  
 من انسانك وانسي بكسر فسكون والنسي بفتحين بمعنى واحد ولا دليل عليه  
 على القولين فيهما مادة تان مستقلة فان ناسا اسم جمع لا مفرد  
 له من لفظه كقوم ودهط وقوله اناسي يتخفف من النسي وتعددها  
 جمع انسي وانسان وامثلة لاناسين فابده لت نونه بياء وانحوت انظر  
 كظرائف واقاحي وعلى هذا فالابدال في غير غير لازم لقول الشاعر  
 وبالاناسين ابدان الاناسين وبه رد على ابن عصفور حيث ادعى  
 لزومه والانسان لفيان للتكرار والافشي واسانة عامة مؤولة  
 والشعر الذي نقله فيه وهو .

- لقد كنت في القوم . ملائمت الصب الغزل
- انسانة فتاة . بدمر الدجيم من احوال

للتعالي كما صرح في عامة كتبه فلا ضرورة للاستدلال به ولا ليراد  
 صاحب القاموس له ونشكره فيه **قوله** فانه في لوقه ففتل  
 لوقه ولوقه وهما المتحاح الموقفة بالضم الزبدة وعن الكسائي  
 لوق طعامة امثلة بالزبد وقالت ابن الكلبي هي الزبدة بالربط  
 وفيه لغتان لوقه والوقه ولان اذكروه في مادة لوق والق وذهب  
 بعضهم الى انها لغتان وامثلة ولوق بالشد يد دليل عليه وقيل  
 انه لم يثبت عند القائلين بالحذف وفي الحذف ودخول اللام  
 والتعريف وعدمه كما مر في لفظ الله وقوله لا يكاد يجمع بين الله  
 وبينما اشارة الى ما اشتهر من ان العوض والمعوض عنه لا يجتمعان  
 ولا يرفعاك وقد اختلفت في قول العرب الاناس وانفسا  
 في مثل قولهم اذا الناس ناس والزمان زمان . وهذا كثير في كلامهم  
 العرب فصيح فذهب بعضهم الى ان مقتضى العوضية عدم الاجتماع  
 في الفصح الشايخ لا في النادر البقاء فقامت وقد تقدم تفصيله  
 في الفاشحة **قوله** ان المتأما يطلعن البنت هو بيت من بحر الكامل  
 قال ابن يعيش قاله مجهول فالاستشهاد به على الجمع مردود وبعده  
 فتدبرهم شقي وقد . كانوا جميعا واقرينا .

- وهو من فضيلة الغبيد بن الابن من طوتية يخاطبها امرها القليل لها
- كما في الحياضية المصرية .
- سخن الاولي فجمع حموك سخ وجهه الدنيا .

ويطلعن بتشد يد الطاء بمعنى ينظرن ويشرفن وقد تجاوز به عن  
 العرب والمتا يجمع منسية وهو الموت وامتن جمع آمن والفة  
 للاطلاق في القافية **قوله** وهو اسم جمع للفرق بين الجمع واستمر



جمع كاسما في نفس الشيء ان اسم الجمع ما دل على ما فوق الاثني عشر ولم يكن  
على وزن الجمع سواء كان له مفرد او لا ولا يكون لفظه انما ان لا  
يعرف ببنية وبسيرة ولصحة بالناسكثرة وتارة ولا بالما كزنج و زنجية  
فانه اسم بغير حسي ويعرف باطراد فضعف من غير ردة للمعروفة  
وقد يراد باسم الجمع الجمع الوارد على خلاف الفياس وهذا يعرف  
الحكاية واما اهل اللغة فاسم الجمع عندهم لشيء حقا حقيقة وقوله  
ابوالمزنيك الحاشارة الى ما قلنا في تعريفه وفتيماشارة الى الرد  
على من قال انه جمع لان ما سمع منه قالوا انه اسم جمع لا جمع واطلاق الجمع  
عليه قالوا انه اما يجوز واما سبأ على اصطلاح الكوفيين اللغويين  
فلا يفرقون عليه وذهب بعضهم الى ان اصله الكسر وهو جمع تلسير  
حقيقة لان فعال بالكسر من انبئة الجمع فانه كسر ضمما كما انبت  
صفة سكارى من الفتح وكذا ذهب الهمذاني المحشي ورواه ابو  
حيان في البحر وشيخ علي في ذلك وقد نقلوا كلمات كانت على هذا  
الوزن مشطومة في ابيات عزيت اللحن مشي والجمع انها الصمد  
الافضل وهي قوله

- ما سمعنا كذا غير مشاك • هي جمع وهي في الوزن فعال
- فتوأم وريان وفزار • وعزراق وعزرام وزجاءك
- وظوار جمع ظير ولباط • جمع بسط هكذا في ما تفاءك

فتوأم واحد وهو المو لود مع لخصه ورياب برأيه مملوك وموطون  
واحد ربي وهي مشتاق حديثة عمده بنتاج وفراد يناد وراين مملكتين  
لعزير ولد البقرة الوحشية وعزراق بعين ورايو مملكتين وقاق  
لعرق وهو عظم عنتي لحم وعزرام مثله معنى واهما لا وزجاءك برأيه مملوك  
وخار مجة ولا مر واحد وفعال ورجلة وهي انثى ولذا الضان وظوار  
لظير وهي المرمجة ولباط بسط بكسر الباء للناقق تسمى مع ولدها  
ولا وخصه لهذا الخصر فاني وكحديث في كتب اللغاة وغيرها الفاظ اجات  
على هذا الوزن فمنها اناس وظنبا بالضم لغت في ظبا المكسور وكفاس بالضم  
لنفسا ونذاك لنذل ورفال لنذل وكباب بمعنى كثير من اكب وملا بالضم  
لملاذ ذكره ابو علي وقشاش وظهار لظهور وشجاع ساح وبرا البري في قول وشا  
ورها لراع ورجال المرامل الخوات له وقد استبعنا الكلام فيه في شرح الدرر  
للحارثي **قوله** ما حو من اسلم كفر من لا شر صفة الوحشة لانه  
يحبسه لانه مدني بالطبع كما قيل وما سمي الانسان الاليتيه  
ولا القلب الالنه بتقلبه **قوله** اسز بالمد بمعنى اضر قال لغات  
السن من جانب الطور رنا وهو محتمل للافعال والمفاعلة توجه بمعنى جمع  
وعلم فسمي به لانه ظاهر محسوس وقد عرفت ما قيل من انه من تلوس وقيل  
انه من نسي بالقلب لقوله تعالى في ادم فني وليرتجى دل اعزما وهذا

مروي

مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وقت لجمع الشعر اكثر كما قيل  
• لسيك وقد ك والنسيان مغتفر • فاغفرنا وانا من الناس  
وزنه على الاوكت حال وعلى الثاني فعل وعلى الثالث فاع واما الاستكسال  
بيوسر وفروص انتسا على كلام فنيه في كتب اللغة والاصول لغة من الاشتقاق  
وهو كما في خصا شعرا بن جني صوغ الكلمة سواء كانت مشتقة او صاحدة  
من مادة تؤخذ في خصا شعرا ويرد على ما المتعنى فلا يرد على المصر  
ان الاشتقاق يكون في الافعال والصفات وهذا جامد ولان الفعل  
لا يشتق منه على الاصح وعلم منه سقوط قول الامام الحنبل في كل لفظ ان يكون  
مشتقا من شيء آخر والازم التسلسل فلا يلحقه المحقل لانسان مشتقا  
وقوله ولذلك سمي شمو البشر الظهور جلودهم ومنه البشرية لظاهر  
الجلد والادم لباطن خلقوا هلمن ستر الشعر ونحو مما هو في سائر الحيوانا  
وتستوي في لفظ البشر الواحد وغيره في الاكثر وكذا في التزاك والمزاد  
كانت تعلق بجشته كقوله وهو الذي يخلق من الماء بشرا والحيات مقابله  
وسمي به لاجتنابه واستناره وكنا كالتاء وروايت في اللادة **قوله**  
واللام فيه للبشر الخ هذا انما خصص في الكشاف من قوله لانه التعريف في الجنس  
ويجوز ان تكون للعتد والاشارة الى الذين كثر في المات ذكرهم كانه قيل ومنه  
هو لانه من يقول وهو عبد الله بن ابي واقصا به ومن كان في حاله من اهل  
التصميم على النفاق وظنير موقعة موقعة القوم في قولك تزلت في بني فلان  
فالم يقربني والقوم لثام ومن في قوله من يقول وهو موقوف كان مقبول من الناس  
ناس نحو لو كذا القول من المؤمنين رجال ان جعلت اللام للجنس وان  
جعلت للعتد فهو موقولة كقوله ومنهم الذين يؤذونك النبي فانه قيل  
اي فاذ في الاخبار عن رسول الله من الناس **الحبيب** لانه فاشدته  
المنبهي على ان الصفات المذكورة تنافي الانسانية فيتمتع منها ومن كون  
المنصف بلانهم ورديات مثل هذا التركيب في مواضع لا تنافي فيها  
مثل هذا الاحتمال فلا يقصد فيها الى الاخبار بان من هذا الجنس كما يفهم منه  
بالد اكفوله من المؤمنين رجال فالاولى ان يحتمل مضمون الجار والمجرور مبتدا  
على معنى وبعض الناس وبعض منهم من تصف بما ذكر فيكون مكاطبا لفاضة تلك  
الاوصاف ولا استبعاد في وقوع الظرف بتاويل معناه مبتدا ويرشدك  
البيقول الحجابي

- منهم الميوت لانراهم وبعضهم • مما قمت وضم حبل الخاطب

حيث قابل لفظه منهم مما هو مبتدا وهو لفظ بعضهم وقوله تعالى منهم المؤمنين  
واكثرهم الفاسقون وقد يقع الظرف موقوع المبتدا بنفاد يترمو موصوف  
كقوله تعالى ومتادون ذلك وما معا الاك مقام مقولوم فالقوم وتد  
متر والمصنوف في الظرف الثاني ويجعلون مبتدا والظرف الاو والظرف  
وحكسبة او في بحسب المعنى اي جمع منادون ذلك وما حدثت الاله

ق

فوائد  
سعد



مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس من حال الكذا وكذا  
دون رجال يشهد لهم وقت من وقت من هنا في قوله وجمادى رقتاهم  
ينصفون **قول** اذا اطلقوا على ضرب ما بعد الظرف بعد دخول  
الظرفين كونه منسبدا لا تكلف لما مر من جعل الحرف منسبدا متبعا للمعنى  
وان كان الرضوخة عن العلامة ولو كانت من معنى بعض كانت اسما  
ولم يقبل به احد من النحاة كما في غيره من الحروف فالاولى ان يقال ان بعض  
الناس كتابته عن معنى فنيه مثل مخموم ومنقسم اذا وقع في محل القيمة  
ومثل مقوم لكنه محقق ويستعمل في التلخيص والتمثيل القابل والله  
لفصيل مقنوني لانه تقدم ذكر المؤمنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب  
المؤمنين فصار نظير التفضيل اللغوي نحو من الناس من يجمل قوله  
ومن الناس من يشترى في توفيقه لفصيل القاسم والي من وكافروا فان  
ولك ان تحمله على الثاني فالمعنى من يختم من المؤمنين معلوم لنا  
ولو لا ان من الكرم التي تروكها فصحة فيكون مفيدا وصلوكم  
الى تمهيدتها وقد ابرز هذا القابل  
• واقول بعض الناس عنك كناية • نحو الموشاة وانت كل الناس  
والنبيض يكون للنظير والتخفيف والتقليل والتكثير ولذا قيل للماء  
يكون من الناس منهم لوصفه فكم يميزه سوى صورة الانسان  
او المراد ان ذلك ناس في الانسانية كما مر واما ما استشهد به  
فلا بد لئلا فيه لان قول من المؤمنين رجال ليس مما نحن فيه لان  
شهادته الله للصادقين بالامكان مفيدة فليس من اجله الناس  
وكذا بيت الحاسد والابن اما البيت فلانه يريد ان الاسود  
المعروفون بالحكمة من الرجال مع ان بعضهم كالمشيم المختصر وكذا  
الابن لما قال ان المؤمنين المنفقين فليس منهم من صدق وقع في  
الذهن الزرد في الكرهية فبينة وسما في هذا التهمة واما تقديم  
الموصوف في الطرف الثاني فلانه انما يقام مقام موصوفه اذا كان  
بعض اسم مجرور بمن او في قبيله قال في التمهيد يقام النعت مقام  
المنعوت بظرف او جملة بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور  
بمن او في واذا لم يكن كذلك لم يفهم الظرف والجملة مقامه الا في  
الشعر فلا حاجة لما قيل من انما اطار الفاشية المعتمنة وريده بان  
البعضية وضع من ان يفيد الاخبار بها اوقات مكانها الوجود  
اي انهم موجودون منهم او انهم من الناس لا من الجن لان النفاق  
لا يكون منهم او المراد بالناس المنكسرون لانه حيث ورد يراجه  
ذلك والمعنى انهم بعدة وهم مشتملون او انهم نعامونهم معاملة  
المشتمون فيما لظنهم وعلمهم كما في من الغشغ **قول** ومن موصوف  
اذ لا عهد له هذا ابرقته من الكشاف كما سمعته الفا وحاصلة ان

عصام

اللام

اللام في القاسم المجهول للعتد الخ لا الذهب فان كان الجنس  
من نكرة موصوفة وان كانت للمعتد في موصولة واسم كمال الناس  
فدنيا وكذا نانية لا وجه لهذا المخصص لحيوانك تكون موصوف  
على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العمد وتبعهم ابن هشام  
في المعنى ثم اختلفوا فاعتزف بالورود لان بعض الجنس قد يبين في  
ما وبعض القوم المعينين المعهودين قد يجهل باعتبار حال من لقوا له  
لا قبل محكة محصورة منهنم قائل لم يغار بعينه كونه قابلا وان  
عرف شخصه فنقول في هولا قائل هذا القائل ويجب بوجه ما  
ذوق على وجوه شتى ففعلت هذا هو الاشب فاذا افنتها المقام  
في كلام السليخ لان المعرف بلام الجنس لعدم التوقيت فبانه قريب من النكرة  
وتعريف النكرة نكرة فكاستب من الموصوفة للتطبيق واللام في خلافه  
بخلافه في التمهيد ويبدل علمه وروحه على هذا الاستلوب نعتا في التراك  
ففي قوله من المؤمنين رجال المشار اليهم بالجنس جعل بعضهم رجالا  
موصوفين وفي قوله عز وجل ومنهم الذين يؤذونك النبي لما كان  
مترجعا الضمير طائفة معينة من المؤمنين ففعلت مثل الذين يؤذون  
**والتحقيق** السرفنة ان قولك من هذا الجنس طائفة من شأنها كذا  
بعضه التقييد بالجنس فائدة رابطة اما اذا قلت من هذا الجنس  
الطائفة الفاعل كذا فمن عرفهم من الجنس او لا واذا قلت من  
هو لاد الفاعل كذا حسن لانه زيادة تعريف ولا يحسن فاعل الالة  
عرفهم كلهم الا اذا كان غرضه في التكثير كسائر علمه او تجنيد الكلام  
الان في الاصل انتهى وانما يغفل التسمية السند مع ترفيعه ما حقه  
في غيره وكذا الفاضل التفتت الى الالة استشهد به بكلام الامام  
المزور وفي قوله كذا شامك وقد نفاك ان العلم بالجنس لا  
يستلزم العلم بما كان منه فتكون كافيا على التفتت لكونه من المعنى  
بما قبل لبعض نكرة موصوفة وعهدت الكل تستلزم عهدا لصح  
فتكون من موصولة فوهنا بعد تسليمه انما يتم بما ذكره من وجه المناسبة  
والافلا امتناع في ان يعتبر عن المعين بنكرة لعدم التمسك بالقياسية  
وفي ان يعتبر من الجنس لتايع فيعتبر منه بلفظ المعرفة انتهى  
**قول** هذا زينة ما ارضعوه وقد وقع في بعض الشروح كلام طويل  
بغير طائل ولذا اضرى عن المدقق في الكشاف ولما كتبت لبعثه الفاملان او بما  
الى ما فيه فاقضوا على ما قضينا لك وقد بحثت من وجوه الاوك  
ان قوله في الكشاف ان التقييد بالجنس مفيد اذا كانت من نكرة موصوفة  
فاشبهه زينة فيه انه كون كل قابل من جنس القاسم كالمشتمل فاقا في  
فائدة فيه فتأمل **الثاني** ان قوله لا يحسن فاعل لانا لان عرفهم  
من الذين يتام لان معرفته كهم باعتبارهم لا يتام في حال الفاعل من حيث

كتف



فأعلاهما وضحاها لك أو لا وأدعاء التذمة لانتفاء من كثر الانكار  
**القول الثاني** وقد علم مما ذكرنا أن قوله عهدية الكل تستلزم عهدية  
البعض من غير ظاهر ولا حاجة لقول العاقل من انشاخ الخ وفي قوله  
بعد تشديدها عكسها وبعد كل كلام بال كما هو قوله انه انشأ  
لا فطرح كما صرح به المدقق في الكشف وان لم يكن عليه ان لفظ الزمخشري  
يشعر بالوجوب لا الانسية وان كان مدعى بالبيضة فلا بد من الرجوع اليها  
وكلمة نحو لها يد يدك ويطلب العربية ليكن فيهما بمثل هذه الامور الخاطئة  
وما حوالة الشبان والفتاة ابوالقياس كونها موصوفة قتل عليه  
انها لا تكون موصوفة الاكثر الا في موضع ينظر بالثبوت كما في قوله  
رب من انصمت غنطاصدم بل ذهب الكشافون جماعة وهو الاصل المقبول  
به الى ان لا يكون موصوفة الا في ذلك الموضع فالوجه انها موصولة وبه  
جزم في البحر فلا ينبغي ان يخرج كلام الله على وجه نادرا ومكرر وهو كلام واحد  
وقول المصداق لا يعتمد تقديرا لاداء قلبه من الجموع والامتنان اي لم يخرج له ولا  
فكر في كل كذا يكون الالف واللام عهدية ومن موصولة العهد خارجة  
او ذكرى وسيا في ما يعلم منه جوابه وقوله فاس نفسير طرد لانها ههنا  
مفردة لفظا مجموعا معقول **القول الثالث** او العهد الخ في بعض النسخ وقيل العهد  
وهو مناسب لتأخره والمعهود هنا فاس من المناقذين كما هو على عهد  
صلى الله عليه وسلم العهد الذي في الموصول والكفرة المصرون مطلقا للاطلاق  
الذي في الناس وقد مر بيان وجه لظن الموصول ليشكل هذا وما له عليه  
ويجوز ان يكون موصوفة على تقدير العهدية وقول العاقل في البقا هذا ضعيف  
بناء على لظن ان اذ الذين نيشا اول قومنا باعياهم والمقني ههنا على  
الامتنان وقد مر في المنع فانما نزلت في عهد الله من ابي واصرا به  
واشرا في بصغدا النصفين كان اسرطكا فغيره بالمدينة والجماعة  
ارتباعة فانه كان رئيسا وانما حمله على المناقذين الرياسة كما  
ذكره امكاتب السير ونظر في اقرانه من اهل النفاق وهو جمع نظير  
ككريه وكريه **القول الرابع** كما مر من حيث انهم صمموا الاضغ جواب سؤال  
مصرح به في الكشف وهو فان قلت كيف يحملوك بعض اولئك  
والمناقضون غير المضموم على قلوبهم الخ وقت لا تنفق شتر احد على ان  
السؤال ويجوز ان يكون تقديرا لالتزام العهد لا الجسدي كيف يجعل  
اهل التضمين على النفاق بعض الكفرة الموصوفين بالجنة وهم محضوا  
الكفر ظاهر او باطنا كما يدل عليه قوله شتر شني والمناقضون المذكورين  
غيرهم **القول الخامس** بان الكفر المصمم بالاضرار المضموم فيه والمغشي  
على القلوب والاصحاب جمع الفريقين من الماحضين المصرون والمناقضين  
المصممين معا وصيرهم جنسا واحدا وهو من لانيته من الكفر اطلاقا  
والمناقضين قد امتازوا عن الماحضين بما ذكر من الزيادة لكن ذلك

كرمانى  
خطيب

لا يخرجهم

لا يخرجهم عن الجنس الجامع بنية **القول الخامس** ان المراد بالذين كروا  
على تقدير الجنس المصرون مطلقا فيخرجهم عن المصممين على ذلك  
النفاق وقوله شني يدكر الماحضين لا على تمام المراد به مطلقا  
فلا اشكال وخروج المناقذين الذي لا يصير لا يصير كما كافر الذي لم  
يديم على كفره وكما صاحب الكسرة بالنسبة للمتنقيين فالمراد من  
الاهتمام الثلاثة اعلى اعلامهم وقت ذهب بعضهم في تقريره  
الى خلافه وقد فرقتوه كما في الخواص السريفة واليه ذهب في الكشف  
شوقا وقد تقدمت بعضهم في هذا المقام الى ان تجتهد صلفه الى  
ان تجعل اللام في المتقين للعهد زعماء ان القسمة المشبهة تقضي  
تقابل الثلاثة عهدية او عهدية او تفضل عن ان التقابل الاعلى في  
الحقيقة والواجب عطفات الذين كروا على الكفر وقد سبق ذلك  
مستوفى في تقريره ولا بد للجواد من كبره فانه قال **القول السادس** على العهد  
اما ان يتراد العهد الذهني والذكرى والمخارجي وليس المراد الاول  
كما لا يخفى ويتراد على الثاني ان لم يتقدم له ذكر **القول السابع** لا يلزم في  
العهد المذكور ان يذكر بلفظه بل بما يساويه كما قرره في قوله تعالى  
وليس الذكر كذا لان في قولها قبله نذرت لك ما في بطن امرأتك  
معنى الذكر لانهم لم يكونوا يذكرون ولا يخدمون ببيت المقدس الا المذكور فلذا  
كان التعريف فيه عهدية وقت هذا القبيل ما نحن فيه لا يشترط العهد  
اللفظي للمعنى وقوله قد سرر وكان المعهود ههنا مذكورا بلفظ  
لخراشا الى ذلك الزمخشري بقوله ونظره موقفة احوالهم في الناس موقفة  
حين الغوم في قولك نزلت بي في فلان والغوم لما اشارت لذلك  
وفيما ذكره مخالفة لقول الشرايفاضل للناس على تقدير العهد اشارة  
الى ذلك الجنس لا الى المصرون المخصوصين بواسطة الاخبار عنهم  
باستواء الازداع وصدمة ولا الى الخلق الذين كروا واطاها واطاها على  
ما ليسا في الية الكلام بعد امتياز المناقذين منهم فحين رد ضمني له  
ويوافق ما في حواشيه على شرح التامخين من ان المعهود الخا  
لصغير الغائب في تقديم الذكر تحقيقا او تقديرا وقد يجوز واعود الضمير  
عود الضمير الى المطلق في ضمن المصريح الحاضر فتدبر وقوله في عداد الخ  
عداد بكسر العين اعود لفضل في جعلتهم فبعدتهم وقوله والضمير صهم  
الخ يعني ان هذه الضمير بصيرتهم بوجه كما يصير الحركات بانضمام الناطق  
اليه بوجهاته **القول الثامن** فعلى هذا تكون الآية نقسما للقسمة الثاني قيل  
انه رد لما يفهم من ظاهر الكشاف من جركان وجمعي التعريف على انشئت  
القسمة لان التثنية انما يتأني بجعل الذين كروا ماحضين للكفر ظاهر  
وباطنا وحينئذ لا يصح جعل المناقذين منهم او توحيده بان قوله  
ويجوز ان يكون للعهد كثير عدلا لقوله ولا من التعريف فيه للجنس قليا



معان من ثمة تشابه النفس على العباد عدل لتثليث القسمة  
فالحشر من ثمة والحق صفة وان لم يتبين له شأ وخوالها  
وتكلموا التصحيح مما لم يرض ان يثليثي حقائقه شيئا منه وقد  
فكرت ما لك وحكمتاه بخراي منك وسمع ومن القاس من فشر  
كلام المضرحمة الله تقوى اي فعل ان تكون الامم في القاس للمعد  
يكون قول عز وجل ومن القاس الخ تفننهما النفس الثاني وهو الذين  
مخبروا الكفر ظاهرا او باطنا وفتنه ما فيه من كاذب المعنى الشكار  
الذي انما لعدم صدق الفسر في المسم منها مع وجوب مدق الحديث  
على المتوع والمفسر على القسم وهذا يشير الى انه اعترض على الزمخشري  
في التثليث وانما على هذا ينبغي ان يحل القسمة ثمانية وليس هذا  
كله شيئا ولو ثبت ان اقواله الاخر من كان وارثا عليه فانه تلك  
القسمة واني مما ذكره اولا على انه مرفوع له وليس في سياقه ما يدل  
على انه اعترض على الحق ان يقاوم ان مراده ان القسمة ثمانية فكتب  
الحق ثمانية ثمانية ثمانية الثمانية والتقابل كما قلت من الاشارة  
المثلية لانهم ذكره بعد التثني وسكتوا عنه فالظاهر كبريا انما على  
الوجود وهذا اعني اني اذا لم يكن الذم كره والحمد على ان المراد  
به ناس باعياهم فتدبر قولهم **والفصل في الايمان** بالتمسك اي زيادة  
الانحصار في الايمان بالله واليوم الآخر بالذكر او سبب تخصيص  
المراد ببيان وجه تخصيص الايمان بهما بالذم من بين جملة ما كتب  
الايمان به بيان اوجهه بقضها فاطل للالحكاية وبقضها فاطل الى  
المحكى وقوله بالذم اشارة الى ان تخصيصه ليس بمعنى الحصر وهو واحد  
معينه وشيئا يخصه كما ذكرنا وتخصيها بالاشارة وهذا صريح  
في ان قوله واليوم الآخر صفة الايمان لما يضاف اليه فتعدي بالبيان  
وما قيل من انه لا يختص به الا ان قوله بالله الخ فتعريفها منه  
نفسه عدول عن جادة التوابع بلا ذم ولا يحنى وما تكلفه لتوجيهه  
عني عن الرد وكون الايمان بالله والخير والشرا عظم المقاصد  
الاختصاصية واجلها ظاهر مع ان من آمن بالله على ما يليق بحلال  
ذاته من بكتب ورسوله وشريعته ومن علم ان التبر للمصير استعد  
لذلك بالاعمال الصالحة **قول** اخبروا الايمان من جانبيه اي  
جمعه من اوله واخره والحكاية وكما الفهم والجمع ومنه تخير ونحو  
اذا ما كان في حين واصلة في كلام العرب الغدول من جهة الى اخرى كما  
قال تعالى او من غير الى وغيره كما سيأتي بيانه والمفطر بينه  
القاف وسكون القل المهملة يلفها راء مهملة بمعنى الجانب والاحاطة  
بقطريه وحكاية من جانبية كناية عن جميعه كما يقال من اوله  
الماخر والايمان بهما ايمان بالمبدأ والمعاد اللذان هما طرفا الوجود

البرهنة

وهذا

وهذا هو الوجه الثاني وهو بالنظر الى المحكى كما في قوله  
ادعاء واما ما قيل من انه على هذا ينبغي ان يقال او ان كان لان  
الوجهين من الاخيرين لا يكما كان وجه وجعلها كما في الايمان  
انما يصح لو كان اليوم الاخر لكان الايمان وليس كذلك لان  
لخبر كانه الميث بعد الموت كما اشتهر في تفصيل الايمان فليس  
ينبغي لما يتبادر لك فتدبر **قول** واما ان بانهم منا فقوت  
الاتيان الاعلام اعلاما ظاهرا لانه ذكر في مقترض من  
وهو حق فعلم ان ظاهرا غير مراد وهذا هو الوجه الثالث  
وهو بالنظر الى الحكاية ولذا صدر بالامكان ونساقتم فيما ذكر  
لانهم اظهروا الايمان بما ذكر وظنوا الاخلاص فيه وما فيهما يتم  
لا يوافق ما اظهروه فهو صريح من النفاق لعدم موافقة ظاهره  
لما طنه لانهم كانوا قبل اظهار الامتلاء بهود اياهم كالايمان  
لقوله من يشبه الله بغيره المستلزم للنجس وقول ابايهم اجعل  
لنا الها كما لله ونسبنا المولد له بقوله عزير ابن الله  
فاقرارهم بالاخوة كالاقرار لزمهم انه لا يدخل الجنة الا من كان  
هوذا او نصارى وان النار من قسمة الاثاما معدودة قلت  
واعتمادهم ان اهل الجنة ينتمون باستنساخ نبيهم الروايح  
بدون اكل وشرب ومع ذلك يظهر انهم يؤمنون كما يؤمن  
وان خلافهم مكسب ربحهم ونساقتم باعتبار نفس الامر لان  
النفاق مخالفة الباطن للظاهر فلا ينعونه انه لا ينصوب اجتماع  
الاخلاص من النفاق وهو منساق وقول حقيقة وهو استنساخ  
ليهودي وهو ما يفرق بينه وبين ولده بالتاكيد كونه او  
بالنسب كزيج وزيجي واما يهود مفرقة افعال القسمة غير منصرف  
وسيرت بضم النون الاشارة الى يظهر لك **قول** وبما كان  
لنقل عن ضيقهم الخ التضاعف والافراط الزيادة وهذا الوجه  
هو الرابع وهو متعلق بالحكاية ويجوز تعلقه بالمحكى ايضا والمراد  
انهم قصدوا تخصيص الايمان بهما التبر بغير عدم الايمان بغير  
من وسالقه خاستم الرسول صلى الله عليه وسلم وما يكلفه ولذا سماه  
كفرا ومن خلط فيه انهم مع اثبات الصانع يصفونه بما هو  
منزه عنه لم يصيب لانه مؤول بالاخوة لما قبله وهذا حينئذ  
لوقصد حقيقة لزمك ايمانا لا يكف الايمان من الاقرار بنبوته  
صلى الله عليه وسلم واطال ما كانوا عليه فكيف وهو محاد عن ويليس  
منهم وقوله عقيدهتهم عقيدة وهم الخ جعل الخبايا معروفة  
مشهورة كقول شعري شعري وجوز نصب الاول عطف على انهم  
ان والظاهر الاول وهو بمعنى تلبسوا واطالها الى الحقيقة

عصام



من قوله وموت الشيء اذا اطلت به كما بالذهب او الفضة وقوله  
محمقة التي منخرت فمزوج من الحق والباطل **قوله** وفي تكرير الجا  
الح يعنى انه عدل عن الظاهر وهو عدم اعادة الجار اذا عطف  
على استظهار مثله وهو الاظهار الاخص لانهم لم يجرؤوا على ان يظهروا ان  
الظاهر ان ايمانهم بما يقتضيه من كون ذلك اقوى لان اعادة  
العامل يقتضى ان متعلقه كالمعاد كما قاله سيبويه في نحو موزن  
يزيد ويحترق فنفذ ما ذكره وهو ظاهر **قوله** والقول الجاهل  
في الاصل مصدر كما اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله التلطف واما  
تخصيصه بالمفتيد فهو لاختلاف الاقوال في مسماة لغة فان اراد  
بها ما مطلق الافادة يكون بمعنى الموضوع لخصرا عن المهمل  
كثير فلا يبيح قولاً وان سمي لفظاً فالقول اعلم منه وهذا ملحقاً  
ابن مالك رحمه الله فصحة الكلام والكلمة والكلمة وان اريد الالف  
الناجمة اي في شأنه ذلك فهو لخصرا عن الكلمة والمركب الناقص  
فلا يبيح مثله قولاً وقد صرح به الخليل في تفسيره وقال القول  
حقيقته المركب المنفرد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا ينفرد  
بما هو مشهور وقال ابن معلى انه حقيقة في المفرد فاطلاقه على  
المركب مجاز وقد حقيقته المركب مطلقاً اذ ادم لم يفرد وهو  
بجانب غيره وفضل انه مرادف للفظ حقيقته فصح الموضوع  
مركباً ومفرداً او المهملاً كما حكاه ابو حيان في شرح التمهيل  
وقال الرضي القول والكلام واللفظ من حيث اصل اللفظ بمعنى  
يطلق على كل حرف من حروف المعاني والمباني وعلى ما هو اكثر منه  
مفصلة كان اولي لكن القول اشهر في المفيد بخلاف اللفظ واشهر  
الكلام في المركب من حرفين فصاعداً فالقول احسن منه في تخويزه  
عن المقول كالمخلق بمعنى الخلق كما ان اشهر حتى صارت حقيقة عرفية  
فلا يرد على المعنى ان قول في الرأي والمذهب انه مجاز يفهم منه  
ان ما قبله حقيقة وتفسيره له بالتلفظ بحال الفة وهذا ان جعل  
قوله للمعنى فان جعل قوله المتأخر فيقال فلا قبل ولا قال  
وتشغل في المعنى المتصور في الذهن المعبر عنه باللفظ وهو المعنى  
بالكلام التقني في عرف الناس وبه فسره قوله تعالى يقولون في  
انفسهم وقد صرح بعض اهل الكلام بان اطلاق الكلام والقول على  
المعنى حقيقة وان خالفهم فيه كثير واوله بعضهم ويطبق على  
الرأي والمذهب فيقال قال كذا اذا ذهب اليه في الرأي قريب  
من المذهب وقد يعرف بينهما بان الرأي اعلم من المذهب لان  
يكون في الشرحيات فقط واصله مكان الذوات او يفسر بها  
شعر نفل عرف المعناه المشهور واطلاقه على الرأي مجاز علاقته

ايمان تفصيل

السيد

التبعية لانه سبب لظهوره والاعلام به كما قال الذين ابا **قوله** والمراد  
بالتيوم الاخر الخ طوعاً على الاول من الكثرة لانه اشبه بالخير  
لانها لتغير بعد يوم اخر كما قال ابن سبيل في مراسيم المشهورة في صحيفة  
الدنيا • فمن يوم بلا اس ليوم • لغیر عبد الیه ما يار •  
يعني بالاول يوم الولادة وبالثاني يوم الموت او لتغير من الايام  
المنقضية من ايام الدنيا وفي قوله الاما لا يتناهى تسامح مشهور  
كافي قوله الاما لا يتناهى الله فسقط ما قبل من ان ما لا يتناهى ليس  
هنا فيما يتوهم الاخر فالواضح ان يقول ما لا يتناهى مرة وقت الحشر  
والامر فانه سهل وعلى الثاني هو من وقت الحشر الى مستقر اهله وتبي  
لخر الا انه لخر وقت له وحدة ومرفان لان ايام الدنيا محدود واما  
لايات اليوم غير فامر تطلوع الشمس الى غروبها وشتر طامن طلوع القمر  
الى الغروب وعند المنجذين من فمقت النها الى يقتضيه النهار وتكون  
اليوم بمعنى مطلق المدة وتوهم الحشر الى ابتداء النهار فهو محدود  
انها كما قيل قال تعالى ان يومنا عند ربك كاللحظة مما تعدون  
وما بعد من الايام هي هو المتبقي بالانطلاق **قوله** انكار الادعو  
الح هو قولهم امنا الخ والانتقال بالجار المهملة ان تنسب لنفسك ما  
لتغير لك وما الى الكذب من الخلة وهو الدعوى وهي عند الاطلاق  
ثبنا دعوى الدعوى الساطلة والظاهر ان قوله في انكار الادعو  
ناظر الى ادعائهم الاضام في حاطة عقابهم بالايام من جميعها  
وقوله نفي ما انتحلوه ناظر الى ما اعادوا النظر اليه من حشر عقابهم  
الفاسدة بالتشبه بما عابوا فيها صفة ومرة لمزيد في النظر فية قال  
انه عطف بتفسيره في قوله **قوله** في قوله فلما دارها بالخيف  
ان سارها • قريب ولكن ورك ذلك احوال • ولذا عدل عن قوله  
في الكشاف الفصد الى نكار ما ادعوه وتفسيره هو لغز **قوله** كثره  
عكس الخ لان ما قاله في شأن الفعل لا الفاعل وما هنا في شأن الفاعل  
لا الفعل اي في بيان انه بحيث لم يصد عنه ذلك الفعل سواء قصد  
بذلك اختصاصه بشي الفعل كما سياتي في قوله وما انت عليا يعزب  
او لم يفسد فانه لا يظن بقرينة عواضد المطابق انه يقال وكما انوا  
والجواب ان العندوب الى الاستمجة لسلك طريق الكفاية في رد دعوى  
الكاذبة فان التحراطم في سلك المؤمنين وكوئهم طابفة من طوبى انهم  
من لوازم بثوث الايمان الحقيق في لهم وانتظار الاثم اعدك شاهد  
على انتصار مكر ومهفة من التوكيد والمنيا الفتر والنسب في الملتزم  
استدلاله وكنت لا وفند تولع في نفي اللازم بالادلة على دوا ما مستلزم  
لانقضاء حدوث المذموم مطلقاً والذات النفي بالما انقضاء ليس  
في هذه الاستمجة فمقدم لعضد الاخصاص املا ولا تحفل الكلام في شأن

عصيان

شيخ زاده

سيد



الفاعل انما كان اولئك كذا او لتبرك كذا اقطعا بل المقصود بها ما ذكرناه من سلوك  
ظرفي هو ابلغ و اقوى في رد ذلك الدعوى ونظيرها في سلوك  
هذه النظرية وما هم بخارجي منها كذا افادة الشرح و زاد بعد  
روح الله و وجه قوله لا يقال الاستمعية بل على الثبات فتبها  
يعني حينئذ في الثبات النفي وتاكده لا يقال ذلك اذ ان  
اعتراف الثبات بطريق التاكيد والدوام وكذا ذلك ثم في وقتنا  
اعتراف النفي او لا يشره الكد ويجعل بحيث يفتيد الثبات او الدوام  
وذلك كما ان ما انما سمعت في كتابك لاخصاص النفي لا في الاخصاص  
و بالجملة فرق بين النفي والنفي التفتيد وقد قيل في تفسيره  
الجواب انه الكلام من قبيل الكتابية لا كما نيت التاكيد لانه الضمير  
لما اول حرف النفي وحكم على الكتاب باخراج ذواتهم عن طوائف  
المؤمنين لزم من ذلك نفي ما ادعوه من الايمان على القطع والبيت  
وقيل يمكن ان يجوز في الكلام على التخصيص فيكون الكلام في الفاعل  
وان الكتاب وطا اذ وانفسهم انهم مثل المؤمنين في الايمان الحقيقي  
و لوقوا احوافهم في كل في جوابهم وما هم بمؤمنين على قصر الافراد  
لانهم ادعوا الشك في قوله بل اخصاص المؤمنين بذلك  
وقررنا ان الاصل بان اشياء الامكان بالجملة الفعلية لا بطلان  
بغية بالجملة الاستمعية والجواب ان المقصود عبارة عن كونها  
والاستمعية ابلغ ولا يخفى ما فيه من المنصور والفعل المتقدم **قول**  
هذا لفظ الفعل والقول لاخصاص لانها من شرك الاشكال  
وتلخيص تخلصه انه يريد اولا على ما قيل من ان لا يشره المهم في سالك  
الجماسعة انما من انما انما يصح لو قيل وما هم بمؤمنين اذ ليس  
قوله وما هم بمؤمنين لان هذا يفتيد انهم ليسوا من عدادهم  
وجعلناهم ما قرروه في مثل قوله كانت من القانتين حيث قد ل  
من كانت قانتا لخصرا لظلم لظلمها و كذا في شرح المفاتيح **وجاب**  
صوابه ان المبالغة من تغلظ الفاضل وانما لا يشره حرف النفي لان النفي  
فاعلية ثم يستلزم نفي صفة والفعل منهم على ابلغ وجه سواء لشره  
الوصف بالبا او ممن والاب و قلتهم شي كما توهمه وسرد علمه ثانيا  
انه قال لتبرك في هذا الاستمعية فتقدم لاخصاص اشياء  
وقدمت انه في المنظم اثلثة اشياء للمؤمنين على اتم حال ونفي  
عن هؤلاء ذلك بابلغ وجه والاختصاص اقوى من هذا اولاد  
من القوت به للذم والتمسك لثبات القنينة الشاوية في باب المراد  
انه لم يقصد الحصر وانما قصد تاكيد نفي الامكان عن هؤلاء  
وهؤلاء بنا في صحة الحصر في نفسه لان الكلام التاسع كثيرا ما سلوح  
بامور لا زمة للمقام وان لم يقصد منه بالذات وسيرة هنا فالتا

المحتج عند  
الركوع

طبي

طبي

رد على الطيبي  
ومن تابعه  
هنا

انه

انه قال في الكشاف فقد انطوى تحت الشها و صلتهم بذلك فوجها  
انخلوا انكاته لا يقسم على سبيل القطع والبيت ونحوه قوله تعالى  
وما هم بخارجين منها هو ابلغ من قوله وما يخرجون منها ولما  
صرح في تفسيره هذه الالفاظ قال ثبت في هذا بمنزلة ما في قوله  
هم يمشون اللبى كل طرف في دلالة على قوة امرهم لا على الاختصاص  
الذي علم انه لا اختصاص هنا كما صرح به الفاضل في شرحه وان  
من حكمة اكلية لم يصيب لفظنا عننا هناك والمراد الله كما ذكره  
هذا وانما علم انه ذهب الى الاختصاص ومجوزة وقد ترد فيه  
بعض ارباب الحواشي الا انه برمتهم من غير كلام وفي عروس الافتاح  
ان ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى وما هم بخارجين منها دسيسة  
اغترابية لانه لو حصل الاختصاص لزمه تخصيص عدم الخروج من الارض  
بالكتاب في كل خروج اصحاب الكتاب كما هو متذنب اهل السنة  
والزمخشري اكثر لظا من اذما لا اختصاص في مثله فاذا عارضه  
الافتراء فرج منه انتمى ويحتمل ان المصنف اظهره لانه انكته  
ولم يثبت له لصدور ارباب الحواشي مع انه وانما لا يتعد عما  
في الكشاف لا يقتض **قوله** لان الخروج ذواتهم من عداد المؤمنين  
المداد بكرة العير ما ليد فيقال هو عديد بي فلاك وفي عدادهم اي  
يعدهم وهذا لا يخرج مستغاضة استلزام الضمير حرف النفي كما قرناه  
لك فلا سرد عليه انما انما يفيد ذلك لو كان النظم من المؤمنين  
وليس كذلك وبتبينها فرق ظاهر وقوله في التفسير الكبير نظير من  
قال فلاك ناظر في التمثيل الفلانية فالفعل ان لم يشارفها  
فقد كذبت واما لو قلت انه ليس من المناظرية فقد بالغت  
في تكذيبه يعني انه ليس من هذا الجنس فكيف يظن به ذلك فكذا  
هاهنا ان اراد انما سواء معنى لم يصح وان اراد انه يشبهه  
وان لم يكن منه صح ومن لم يثبت له او ردها صوابا **قوله**  
واطلاق الايمان الخ الظاهر المطابق لما في الكشاف انه استلزام كلام القارة  
مستفاهة ومجوزة حيلة من خلقا بنفوله ولذلك اقر لاجل التاكيد  
التي هي متعلقا عما قد دوه من الايمان بالله وباليوم الاخر لان نفي  
المطلق يستلزم نفي المقيد لعمومية كما اشار اليه بقوله ليسوا من  
الايمان في شي فهو ابلغ والكد حينئذ اما ان ينزل منزلة الاثم  
او يجرى مفعوله للعموم للذكور وطا كانت التفتيد بر محتملا هيا  
يقرب وقوعه في جواب التفتيد ذكره مؤخر اياها لوجوه ثم  
ان من الاطلاق ايضا ذكره باسم الفاعل الذي ليس بمتفتيد بر ما  
فيلتزم نفيه جميع الاركان ولو قيل كما انما كان لنفي الايمان  
في المكافى والمقصود انهم ليسوا متلبس به بشي من الامكان في شي الا

ابن نجيب

شيخ فاده



وفي كلام المصنف رحمه الله إشارة اليه هذا ولم يصير به كما في الخبر لظهوره  
وقوله بما قيدوا به الظاهر ان لفظ قتيلا وامتني للمعلوم وتقييد  
بنا وكلي الظاهر المتبادر منه من انه للتخصيص فاذا كان اذ عناه  
لحيان فجميع اجزاء الامكان كنجوانه فهو كسب ظاهر تقييد  
او تقييد بكنية صاحبه في علمه فلا وجه لما قيل من انه حينئذ  
ليس تقييد مطلقا فانه لطلاقه على الاطلاق وتقييد على التقييد  
فالاولى ان يقال قوله لما قيد وابعه على صيغة المجرى والابحني  
ما فيه **قوله** والاشارة بذلك على ان مراد من الامكان الخ مذهب  
الكرامة ان الامكان هو التصديق بالسكان فقط لكنهم قالوا ان  
كل انقلب فهو مؤمن ناج والافهم مؤمن من مخلد في النار ولذا قيل  
لتبين للكرامة خلاف في المعنى والامكان تبعا لما تريد في التاويل  
استدل به تلك الامة على ابطال مذهبهم لانها اخبار عنهم بانهم  
قالوا ذلك بالمستهم واقهر وخلاف ما في قولهم وقت قال تعالى  
انهم ليسوا بمؤمنين فهذه الامة وكقوله تعالى ان الامكان  
تصدق في القلب وحده ومع السكان فكيف تقول الكرامة ان  
التصديق بالسكان فقط ورد في المصنف رحمه الله بانه الامة انما تدل  
على ان من ادعى الامكان بسكانه وخالف لسكانه قلبه ليس مؤمنا  
اما على تقدير كون تعريف الناس للعدا فظاهر لانهم من الممنون على  
قلوبهم واما على انها للجنس فلان الله كذبهم وليس ذلك الا  
لعدم مطابقة التصديق القلبي للسكاني فلا يدل على ان من اقر  
بسكانه وليس في قلبه ما يؤاخره او ينافيه ليس مؤمنا وهو  
محرر النزاع فكيف يكون حجة عليهم وقد ادور عليه ان المذاهب  
في المقاصد وغيره من كتب الكلام ان مذهبهم القبول بان من اضر  
الكثر واظهر الامكان مؤمن عندهم مطلقا والامة حجة عليهم  
بلا شبهة وقد نقل الامام كغيره فيهم ان المناق في مؤمن عندهم  
ومن مذهبهم ان الامكان لا يكون منجيا من العذاب للعلم وذهب  
غيرهم الى انه لا يستحق بياننا الا المنجي وقيل ان المصنف رحمه الله دقق  
النظر في مذهبهم فاني ان المناق في النار عندنا وعندهم  
واما في الدنيا فاحكام الاسلام جاريز عليهم عندنا وعندهم  
فليس بيننا وبينهم لخلاف الاقضية لفظا بالشهادتين فاراد  
القلب عن النفي والاشارة وعندهم مؤمن ناج وعندنا  
ليس مؤمن وهو كلام حسن **قوله** الكرامة هم فرقهم مرفوعة  
منشوبة الى ربيهم المعبود الله محمد بن كرام النيسابوري واختلف  
في اسمائه فقيل انه يضاف لكاف ويشد بد التاليف انما كان  
يحفظ الكرم ويقال لحافظه كرام كما قاله السمعاني وقال

عصام

سعدى

المطرزى

المطرزى وغيره في الثقات انه لا يفتح الكاف وتخفيف الراء من استخدام وقطام  
وكذا مصححة الذهبي وابن المرحل واستشهدوا بقول ابي الفتح  
المتنبي رحمه الله  
• ان الذين يحكمهم لم يقينوا • محمد بن كرام غير كرام  
• الرازي راي ابي حنيفة وحده • والدين بن محمد بن كرام  
**قوله** الخدع ان توهم غيرك الخ كذا في اكثر النسخ بغير الف وفي بعضها  
الخداع ما باللف والخداع والخدع بكسر الخاء وفتحها بمعنى وفي المصباح  
خدع عن خدع والخدع بالكسر الاسم منه يعني انما سمع من خدع  
والخدع بفتح الخاء وفي الكشاف الخدع ان توهم صاحب مطلقا ما تريد  
به من المكره وناذا المصنف بالمراد في مفرده انه قولك لتتريده  
عما هو بصدد كما هو في النسخ الصحيحة بالخطاب معارض من المثل  
او الاثران وقد فسرها بالانقطاع والازالة وهو لغيرك  
بلازم معناه وسكنا في تخفيفه في قوله تعالى فان لما الشيطان  
وقال الامام هو اظن انما يوهم السلامة وابطالها يقتضي  
الاختراز بالغير او التخلص منه فقيل ان اشارة الى ان ما في الكشاف  
غير جامع وقال القليل لعل قوله من المكره يشمل التخلص منه  
لان العدة ونكره خلاصته وقاك قدس سره صوات توهم  
صاحبه خلاف ما يريد به من المكره ونصيبه به كما يريد ان يكون  
تفسير امثلة المكفوف منه ويؤيده قوله محذورا ومصانقا بالمكره  
من وجه طفي وهذا معنى لغوي لا غير في كافي وقال المدققي  
الكشف والتحقيق ان الخدع منقذ وغلبة قاطبة بالنفس عني اختيار  
مفدمات في الذهن يتوهم بها فوملايت من جرح شرعا او غفلا  
او عاذاة الى استخرا او منفعة من نيل معروف لنفسه او امارة  
مكروه لغير من خفا بما على الموجه نحو الغش كذا لا يتا في ذلك  
النيل والامارة بدونه اذ لو تاني لزم فوت عرض الغرض تصور  
والفتح عن كل نيل امارة واستخرا او منفعة لنفسه لا يصح عليه  
ذلك وهو متعال عن العقل استخرا المعدمات واما انه لا  
يخدع فهو اظهر لان صوابه ان يحوم حول شرادات تلاله نقص  
الانفعال وخفا معلوم مما علمنا منهم فتلك هي الحروب خدعة  
وخذع الابل البار لوله واستدراج بعض الناس الى الخمر محذور  
وهناك على ما قيل من ان الخداع ما يكون حسنا **قوله** هيا هوية  
او بصدد هه هكذا صحح ارباب الكواشي ووقع في نسخة عندك عينا  
هو بصدد وكان من اسقاط النسخ وصدد في بعض النسخ بمعنى القرب  
يقال هو بصدد كذا اذا تصدح لفضله وقرب من تناوله اي تصرفه  
عن مطلوبه الحاصل لا اوعن مقابله الذي هو بصدد تحصيله فمخى الخداع

طبي



شيخ زاده

الاصحاح المذكور مع قصد الازلال سواء حصل ازالة تام لا ولا يترك  
 عليه ما قيل من ان الظاهر ان الازلال بالفعل معتبر في معنى الخداع  
 في عرف العامة كما يدل عليه ما بعدك لان ما ذكره على تقدير صحة  
 لا ينافي ما ذكره المراد من حجة الله في معناه وحقائقه كما لا يخفى  
 فادعهم في عدي اليه فيقولون نفي الهمزة وهدية التي اهداه وقع في حالي  
 وادعهم في عدي ووهبته **قوله** من قولهم خدع الضيب اذا الخ  
 الضيب صوان معروف وخدم الضيب بمعنى نواركي ولخفي وصيب  
 خادع وخدم نفع فليس من الخداع وكنيت من الخداع خادع والخادع  
 من الخدش وهو صمد الضيب خاصة وخدم الضيب خاصة وخدم الضيب  
 يد على حجر ليظنه فيه فيخرج ذنبة لظن بها فيؤخذ وقوله  
 هو كثر شرا له اي يكتب مجازية فلا يترك عليه كالقوله وخدم  
 الضيب لانه يتخذ الحجر منافذ يستترها ويترقق تنورها فاذا  
 راها خارشة او حسدا انه يقبل عليه ثم يخرق احد من منافذ  
 ويخرج منها وفي الصحاح النافق المحدي حجر الزنبرك يكتنمها ويظهر  
 غيرها وهو موضع يرفقه فاذا اذ من قبال القاصم لخرقة  
 براسه فالتعق اخرج والجمع النواقف وناقوا في احدى في اقام  
 ومنه اشتقاق المتكافؤ في الدين انق واما لا عرفتموه من الخداع  
 من المناقفة فان له صفا موقعا بذوقه من شدة الخداع والاعجاز  
 وقال الرغب خدع الضيب استتر في حجر واستعمل ذلك فيه  
 لما اعتقدوا من انه ليعتد عقربا يلدغ من يدخله في حجره  
 حتى يقتل الخدع من ضيب وقتل فيه

• خدام المراد من ضيبه في لوم الطبع يتاسبه  
 • والعرب والواقي مثل • بواب الضيب وطامه  
 وقوله من باب كراشارة الى ما ذكرنا من انه يتخذ الحجر منافذ فصدق  
 وقوله واصلته الاضحا يعني ان معنى الخداع لغة كما مر واصل معنا  
 كسب اشتقا في ما ذكر وهو الاضحا المتعدية في اكثر معانيه فان  
 المتأفق يخفي مقصده والضيب يخفي مجرجه وما قيل من ان الظن  
 انه يقول للخفافان اهل اللغة يقولون خدع لخداعه كما بمعنى الخفي  
 لخداعه فيكون خدع بمعنى خفي لا وجه له اصلا وقال ابن عطية  
 اصله الضاد وحكي ما ذكره المراد من حجة الله بصيغة التمريض وكلام  
 الراغب يوضح ان اصل معناه التلويح وقوله ومنه الخداع  
 الخداع من الخدع بمعنى الخداع الخداع بتثنية الخداع  
 كما في المصباح وفتح الدال وقال الراغب الخداع بيت في بيت  
 كان ناسه خداعا لمن زامه فنيشوا ولصافيه وقالوا اصل  
 الضم وكسر ليوهمنا آلة والخداع الخداع وله ما يخفا منه المتاع

سيوطي

شيخ زاده

ولذا

ولذا قيل الخداع لا يفتح والاضح كان تشبها لخدع وهو كاد في  
 حياض العنق وشعبه من الورد يسخفي ويظهر فلذا نوهتم فبما الخداع  
 فسميت بذلك وتطلق على جانب العنق مجازا **قوله** والمجادفة  
 تكون بين اثنين الخ المعروف في المفاصلة ان يفعل كل واحد بالآخر مثل  
 ما تفعله به فصيغة المجادفة تفتني ان تصيد من كل واحد من  
 الجانبيين فكل يتكلم بالآخر وخدم المناقفة من الله وهو ان يقولوا  
 في علمه خلاف ما يريدون من الكبره ويصيبون مما لا يخفى  
 في استخفافه لانه لا يخفي قليلا فانه وخدم الله ما هم بان  
 يوقع في افعالهم خلاف ما يريدون من الكبره ليغتنوا ثم ي  
 يصيبهم به لا يصدر منه تعالى اما عند المعتزلة فلا يفتني بناء  
 على اصلهم الفاسد ولما ترك المص رحمة الله العزير لوما عندنا  
 مما شرا قبل التلذذ والتمتع ان يفتني الله تعالى حقيقة لما هو  
 ظاهر من انما يكون عن تجرد من الكمال والقدوم  
 لانه المعهود منه في الاطلاق كما ذكره في الانتصاف ولذا زيد في  
 تفسير الخداع مع استخفافه خوف او استخفافه من المجاهر والعيان  
 من المعلوم ان كماله تعالى مع المناقفة ان يكون حقيقة هذا  
 المعنى المذكور وانما المؤمنون وان كان الخداع يخدم من غير ان يرفع  
 اليهم في ذلك ليقفوا له لم يجدوا يقصد واحد منهم فانضم تحت  
 بل يدوم مستتر وقوله وخدمهم لم يقل خداعهم بالفاء التفرعية  
 لانه ليس من الخداع بل من الخداع ولا يفتني لانه عكس بقوله  
 لانما الخداع فلا وجه لما قيل من انه كان الظاهر ان يقول خداعهم لانه  
 على ما قبله مع انه لو صح والمص رحمة الله لا يقصد الخداع  
**قوله** لانه لا يخفي عليه منافسة الخ لانه افطنت المفاصلة ان الخداع  
 يخدم الله وان الله يخدمهم وكل منهما غير شراد وغير مستقيم  
 اما الثاني فظاهر واما الاول فلا تعلق للخداع بليتاففة فكيف  
 يخدمه غيره والمناقضون بالمؤمنين لك انما لانهم من اهل الكفا  
 وقوله ولا يفتني لم يقصد ولقد يفتنه اشارة لخداعهم اذا احتجوا  
 انه لا يخدع بالفخ لم يقصد به اذا عاقل لا يقصد ما تحقق امتناعه  
 ولذا قال في شرح التاويلات لالمص كيف يفتني الله مع قوله  
 بانه خالفه وليس سالكهم من خلق السموات والارض يقولون الله  
 وهم ذاك قاله بعض الفضلاء على ما قاله الزمخشري في الجواب  
 الثاني من الاربعة تكفي قال ان هذا من جهة عن معتقدهم وظنهم  
 انه تعالى ممن يفتني خداعه لان من كان ادعاه الايمان بالله فوافقا  
 لم يكن ما يفتني الله ولا يفتنه ولا ان لانه تعلقا بكل معلوم  
 ولا انه خفي بغيره فلو لم يفتني فلا يفتني من مثل ما يجوز ان يكون الله في

عصام

مير بادشاه  
وعفيد



ذمته محذورا او متصافا باللكر وه من وجهه ظني ويجوز ان يخفى على  
عباده ويحدهم لانه في غاية العبد لا يتكلم جاهل علم الله تعالى  
بجميع الاشياء حتى المتكلمين الجاهلين فكيف يخفى على المتكلمين الذين  
هم من هذا الكتاب فان قلت الحكيم عفا و قد ذهبوا الى ان  
علم الله تعالى لا يتكلم بالجزئيات قلت الحكيم لا يقولون بهذا  
كما نرى عليه الطوسي ولو سلم تخفيفه لا يتصور الخلد بعينه لا يفرغ  
العلم بالجزئيات مع ما في قوله لان ذلك لعلنا بكل معلوم من  
الاغتر السلاستحاده العلم لانه ايماء ان في صفة العلم من دست  
السرف السرف وقت سبقه لهذا بعض المتكلمين وقال اصابت  
تعالى باللكر وه الخداع بعينه جدا الذي نفاقهم اغتراف بعلمه تعالى  
بالاقوال الظاهرة الجزئية المفصلة الى باطونها على الخداع من  
حلب المنافع ودفع المضار فلا يتصور وجودهم وبالجمل فساد  
هذا الجواب الظاهر من القبحي ولذا استفظه المص رحمه الله وان لم  
ينتهي له بعض الجواب الخواشي قوله بالترادف اما لخادفة رسوله  
على حذف المضان على انه لا يصح ان يترادف بالفظاوية وسوكة بحان  
كاهو نظام عبارة الكشاف لانه لا يتم اطلاق لفظ الله على غيره ولو  
مجازا كما مر طواه قدس ليس الاخر كما زعمه فان صلح الكشاف  
لغيره ما قاله كما اوضحه شر لاه وما في الكشاف بعينه هو بعينه  
ما ذكره المص بقوله او على ان معنى كلتا الرسول صلى الله عليه وسلم  
معاملة الله وهو يتحقق في الاستغناء دلالة لفظه الله كما استقصته  
عليك ويقصر الناس لغيره في بعض الجوابين فان ذكر كلام الراغب في قوله  
الجواب الاقنى هنا وليس هذا من اول طبقة الجواب قوله او على ان  
معاملة الرسول صلى الله عليه وسلم الى الامان وتعلق مجاز اللفظ  
الجواز الكريمة على الرسول صلى الله عليه وسلم كما سمعته انما  
بل التجوز في النسبة الاتصافية لانه يجري فيها كما يجري في الاسناد  
على ما تقر في المعاني فان قلت ظاهر كلامه ان تقدير الجاهل  
يتبين ان على ان يخادعون ليس محققا بخدعون لقوله لجان ويخاد  
لهم وليس كذلك اذ لا خداع من الرسول ولا من المؤمنين ولا جاز  
لان يكون الخداع من ملحد الجاهلين حقيقة ومن الاخر مجاز الاتصاف  
اللفظي وان جعل مجازا منهما لانه يتحقق الاتصاف الذي في قوله  
واما ان صورة صديقهم الحكيم قيل قلت هذا مقتضى كلام  
الكشاف والمص رحمه الله لا شك له اما بناء على ان اللفظ الواحد  
يجوز ان يكون حقيقيين ومجازا عنده لانه من جملة الجمع كما  
والجواز اما على انه حقيقي لان الخداع من ملحد الجاهلين محقق ولا  
ما نرى صدور من الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين باعفا لهم

حفيد

حسرو  
ومن تبعه

سيوطي

حرف

حتى

حقايقا لهم ما يريدون منهم ولذا استفظ قوله في الكشاف ه  
المؤمنون وان كان ان يخدعوا لم يجز ان يخدعوا الا ان يكون قوله  
فان تخطوا من قرين كل يخدع الخ وهذا ان جوا انك باعتبار ان  
وحواب واحد باعتبار الخداع فلا بأس بحدوها وجهود ولا شئ فنه  
كانت وهم وما وقع في بعض النسخ من ان هذا الوجه من اطلاق اسم  
المسبب على السبب ليس بشئ قوله كما قال من يعلم الرسول فقد  
اطلع الله الخ هنا ما يتبد لكونه خلفه الله ولكن معاملة  
الرسول صلى الله عليه وسلم معاملة مع الله لان كل ما يتعلق بالرسول  
صلى الله عليه وسلم عائد بالاخيرة الى الله ودينه ولا يرد علميات  
اطاعتنا رسول صلى الله عليه وسلم تستلزم اطاعة الله ومبايعته  
صلى الله عليه وسلم تستلزم مبايعته الله لانهم اذا اعاهدوا الرسول  
صلى الله عليه وسلم ان يبايعوه فقد اعاهدوا الله ان يؤيدوا دينه  
كانت وهم فان قلت الاستناد في جانب المشبه عقلي وفي جانب  
المشبه به حقيقي لان اطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم اطاعة الله  
حقيقة قلت التشبيه باعتبار ظاهر المشبه وهو اذما الاتصاف  
بينهما مبايعتهما فتدبر قوله وامالات صورة صنعهم الخ يعني  
ان هذا فعل صادر عنهم بالقياس الى الله والمؤمنين ليس به الخداع  
بحسب الصورة وكذا الحال في صنع الله والمؤمنين معهم فبهم من  
الجاهلين معاملة تشبهه بالمخادعة فهو اما استعارة تنبؤية  
في لفظه مخادعون وحده او تمثيلية في الجملة وما فضل من اياته  
ليس فيه اعتبارا بصيغة من تركب من الجاهلين وما يجترى فيها مشبهة  
بصيغة اخرى مركبة من الخادع والمخدوع ليجعل الكلام على الاستعارة  
التمثيلية على قياس ما في حضم الله لاختفا في انما شئ من المعصية  
والاختفائية كما قيل والاستتطاء الاختفا في الباطن من بعض خلاف  
الظهور ولجرا المقام الاسلام لحفظ المال والدم والتورث واعطاء  
من المغنم والذرك خلاف الدرع لانه ما يكون اسفل والدرع ما  
يكون اقلا والانتدراج الادفا على التدريج كانه يصعد التدرج  
درجة وهو منصوب على المقبول له للاختفا او الاجرا والامثال  
وقوله صورة صنع الخ ما لرفع خبرات والمخادعين جمع مخادع وقيل  
انما شئ واللفظ على هذا من الجاهلين مجازية واعلم ان المص  
تركب وجهين اخرين ذكرهما الرخصش في الاول انه ترجمه عن معتقد  
وظلتم انه تعالى ممن يصح خداعه وقد عرف انه لا يخدعه له  
وتركب اولي والثاني انه من قبيل قولهم اعجبني وثيد وكرمه في  
افادة قوله لا لخصاص المؤمنين بالله وقتهم منه حتى كان  
الفعل المتعارف بهم دونه يصح ان يتعلق به ايضا وكذا الحال في الجحفي

خطيب

سيوطي

عصام

سعد

وقيل السفة

عصام

شيخ زاوه



زيد وكرمه فان ذكرته توطئة وتنبية على ان الكرم قد  
ساج فمه ولكن تكفي بعم ان يستند اليها ايضا الاحتجاب الذي  
لكرمه وهو عطف لفسيرها او حجاب مجري التفسير واما قولك  
عجبي زيد كرمه على الابدال فليس كذلك المترتبة من  
افادة التلويح كنهها لالته على ان المقصود بالنسبة هو  
الثاني فقط واما ذكر الاول سلوكا لظننا الاجمال والتفصيل  
وفي مهور العطف قد حوت تكسب الظاهر على قصد النسبة  
التي كما تعاف كون اذلت على قوة التمكن كذا افادة الاستيد  
التند وقال صاحب الكشف والفاضل اليميني الشرط في هذا  
المجاب ان يكون في الكلام دلالة ظاهرة على التمهيد والامتنان  
من قبيل الالغاز ثم انه قدس سره ترك قوله في الكشف اذا  
اقتضت العاطف فقد اذنت بالمخاطبة وانه كرم غير الاول  
او كرم منه عطف عليه عطف جبري ايل على الملايكة في المثال  
وعطف مستقلين في الالهي وعول في ازالة الالهية على شهادة  
العقل ومن هذا القبيل ما يقال له واو التفسير كما في ممتا  
سكنه عطف عليه وهكذا محتمل ما في الكشاف وشروحه وقد  
قالوا ان المص رحمه الله تركه لبعده ولا تمدارة كما قيل على  
قوة الاختصاص وهي ظاهرة بالنظر الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
دون سائر المؤمنين فليس هناك مثل قوله تعالى والله ورسوله  
لحقون ان يزعموه **اقول** حاصل ما ذكره العلامة ان يكون  
المعطوف عليه انما ذكر توطئة عطف عليه لا في حجاب الاحتجاب  
فتمت ما عطف اذا ذكر الاول فهم منه الثاني ولم يكن باحد  
للدلالة على قوة الاختصاص بينهما في تعدل عن مقتضى الظاهر  
من البدل الى العطف بينهما على ذلك كما في المثال المذكور ولنا  
اشترطوا فيه ظهور دلالة الكلام على التمهيد وفيما ذكره  
امور منها ان قوله ان الابدال ليس على تلك المترتبة من  
افادة التلويح كنهها غير محتمل لئلا فانه لما قرى في النجاة واهل  
المعاني في بدل الاشتمال من ان المتبدل منه يدل على المتبدل  
لجانبه لا كجانب التفسير النفس مشوقة ومنظرة لانه في معنى هو  
مبتدئ ومختصك لما لاجل ولولا الملايكة النامة لم يكن كذلك  
وكيف تكون العطف المنهي على المخاطبة والاعلى الملايكة  
دون المتبدل ومنها ان قول المدفوع في الكشف انه كعطف جبريل  
او عطف مستقلين مناف للمعنى الادعائي الذي يبنى عليه هذا  
الامر ومثاق لقوله بعد ان من هذا القبيل ما يقال له واو  
التفسير وكان له ان تركه من بعد من الشرح ومنها ان قول المدفوع

خبر

قوة

قوة الاختصاص ظاهرة بالنسبة الى الرسول صلى الله عليه وسلم دون  
سائر المؤمنين لا ينفخ ما فيه فان المؤمنين لا سيما الصحابة  
المكرمين رضي الله عنهم لخصاصهم وتعلقهم بكتاب رب العز  
جل وعلا في غاية الظهور فان كان الرسل مملووات الله وعلامه  
عليهم استمر لخصاصنا ولذا جعل اطاعتهم اطاعة الله في قوله  
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم  
فانكاره مماثل لما هنا لقوله والله ورسوله احقون بعبودتكم  
لا يتيمن بالامانة الا لله وعلى كل حال فلا يخفى ما في هذا الجواب من  
الاختلال وان نظر المراد من الله في تركه وعدم الالتفات اليه  
في غاية التندر فاعرفه ثم ان قوله تعالى والله ورسوله احق  
ان يعبودوا شاهد لهذا الوجه لانه لما وجد من غير ذلك  
على ان المقصود ايضا الرسول صلى الله عليه وسلم وذكر الله للاشجار  
فان الرسول صلى الله عليه وسلم من الله بمنزلة عظيمة وخصاص  
قوي حتى يتركها لخصاص الارض من الله واما ما قيل على هذا  
التوجه من انه لا يبرهنه الذوق والتليم لان مقتضى المقام  
ان يراهم حالهم خاصة ونسوتيرها بما يلفت بها من الصورة في  
المستعملين وسياك ان عاقلها ايلة التي من حيث لا يحتسبون  
كما يعرف عند ما بعد فهو لخاصة خلافه لان استند تراجع الله لهم  
ومحاذاة الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين مما يختص بهم  
ويؤيد بالآخر الى بيان سنو حاشيتهم كما لا يخفى فتدبر قوله محتمل  
ان يراهم هذه الجملة معطوفة على ما تقدم من قوله المخاطبة  
تكون من اثنين وهو ظاهر في حال وعلى هذا لا يحتاج الى ايراد  
الله تعالى والمؤمنين بمائة فان ايراد ان يطوأت عن سؤال المخاطبة  
ووجه رابع فليس كذلك اذا التسوال وورد على هذا التقدير والجواب  
الجواب وحقيقة بياقا فان استيناقا غير محتمل لان الاحتمال  
كالاحتجاج وقيل انما مقابل الاستيق لانه لا يابس بخلاف الرسول صلى  
الله عليه وسلم والمؤمنين انما هو لاعلامه اليه ومصالحه ويحتمل  
انه يتميم لما قبله فليس بمقابل له وهو الظاهر الموافق للكشاف  
فلا يخالف بينهما وسكنهم عن قريب ما يقتضيه قوله لان  
بيان لميقول الخ المراد بالبيان التفسير فعلى كلا الوجهين لا يحتمل  
الجدل من الاعتراض والتبريد المراد بالبيان عطف البيان لانه لا يجر  
في الجمل عند النجاة وان كان كلام اهل المعاني في المنفصل الوصل  
لوجهه والاشتمال فان هنا استيناف بياني في جواب سؤال المدفوع  
كانه قيل له دعوت الامم كان دعوتهم وما نفهم ذلك فقال  
يخادعون الخ وعلى تقدير التسوال هو ايضا مبين فالحال واحد منهما

ابو السعود

شيخ زاده

عصام



والمفصلة قائمة لكونها معنوية بمعنى كذا معنوية لا خصاصا بهم به  
كاختصاص من القول المذكور وان كان لا يتقارن المخادعة على ظاهرها وجه  
أيضا لانه ابتداء الفعل في باب المفاعلة من جانب الفاعل وهو  
صريحه وان كان المفعول يأتي بمثل فعله فهو مدلول عالم من  
عرض الكلام وقال قدس سره نعتا المدقق في الكشف جعل بخادعة  
بنيان القول ولو من جعله مستثناة لانه ايضا لما سبق وقدم  
بان قولهم كان صجرا خذاع وانما ليس المخادعة امرا مطلوبيا  
لذاته فلا يكون الجواب شافيا بل يحتاج الى سؤال اخر كما ذكره وتفسير  
يجوز وما بعدنا طوقها وما قيل من انه بيان للتجسس من قولهم  
كأنهم من الناس لا يخفي ما فعلت ما تروى وجوز في الجركوك  
هذه الجملة بدلا من صلاة مرة بدل الشك في الاصل لها ايضا وقال  
من الضمير المستكن في القول اي مخادعين ولكان ابا المفضل ان يكون  
حالا من الضمير المستنزل في مؤمنين والعامل فيها اسم الفاعل يريد  
بان محين يد فظير ما زينا قبل صاحبا والعرب في مثل طريق  
لحدتها في المتبادر وانما اصل الفعل وهو الاكثر فيكون  
الاختيار شافيا والضمير متقيا ولا يتصور في الامة في الخداع  
وبشوات الامكان والثاني ان ينفى المقيد ومقيد وهو العامل  
فالمعنى ان ينفى ولا يتصور هذا غير مراد هنا ايضا اعني في الامة  
والخداع معانيل المعنى على تفي الامكان وبشوات الخداع فنفسه  
خالفها كما لا من ضمير المؤمنين والجماع من ابي الفارح انه  
كيف استلحق هذا الاشكال فمنع من جعل هذه الجملة في محال كتر  
متفرد مؤمنين لانه يوجب تفرقا بينهم والمعنى على ابيانه في  
جعلها كما لا من ضمير المؤمنين ولا فرق بين الحال والصفة كما  
قيل **قوله** هذا اعتقالة منهم فان الجملة المتكلمة بل الحال  
مطلقا اذا وقعت كعد في محال من متحول انما لا يلزم انقضاء  
مقارنتها لانها نفسها لانه لا يلزم من تفي الشيء في حال تفي  
تلك الحال الا تراكف نقول ما كان في زيد وقد طلع القمر فبينتني  
محببه مقارنا للطلع ولا يقصد في طلوعه وتفتنير لتركت  
لما رقت يدك لضيق ذات يدك فتقول لا تترك محال ولا اري  
هذا يشبه على الحد وفي الكتاب المجتهد وما كان الله ليؤذيهم  
وانما فيهم وما كان الله معكم وهم يستغفرون وهي حاله  
جوزوا فيها الوجوهين والجماع من هؤلاء اي منهم صرحوا بهذا  
في سورة الانفال من غير تردد فيه وانما الصفة فليس لها مثل  
هذه الحال وما ذكره من الوجوهين جارفتها ولا يجزي في كل قيد  
وقد جعل الحال ونحوها في مثله فتد التفي لا للمعنى كما قرره في قوله

ابوصيان

لما بالغ في اختصاره تقريبا ومنه نقل حقيقة هذه الصانطة وانما  
ليست على اطلاقها كما توهم وسياقي في سورة آل عمران نقتله  
**قوله** يد كرمها هو الغرض الخبيث للامتنان فيه وانما جواب لسؤال  
مترتبا به ويحتمل انه راجع لهما يعني ان الغرض من البيان والامتياز  
بيان حالهم فقط على ما بيناه لك **قوله** الا انه لم يخرج في ذمة الخ  
مستثنى من قوله يراد بخادعون الخ والزمه كالعامة بمعنى الوزن  
اي ان هذا المعنى او مطلق هذا اللفظ اني به على وزن المفاعلة  
للمقا بلك اي لا يتقابل كل الاضطر مثل فعله وفي نسخة المفاعلة  
وهي بمقتضاها من قوله عارضت الكتاب اذا قائلت كما ذكر في كتب  
اللغة ولم يشر في تحريفها كما توهم وللمنظرات البيوت في بدل كل منهما جمعا  
ويقال غنية وتجو زينة عن لانه معناه وهو المبالغة وفي ما كان  
عالية ولم يترك وهو معنى قوله استصحب لي الزينة وفي نسخة استصحب  
لانها بمعنى الوزن وفي نسخة بدل قوله لما كلمك للمعاني للمعاني  
وهوت طغيان القل والجدع مجازا ايضا تجزي فيه الكلام السابق  
الا الثالث لاختصاصه للتكليف فصفة المفاعلة المحولة عن الثلاثي  
يجوز بها عن المبالغة في الفعل كما قرره المصنف وغيره وانما يجوز  
بها ايضا عن التبادر فمما يقبله بنفسي في قوله مترتبا فعله  
كما في قولهم حاج الطيب الكرسيز وسياقي نقتله والمبالغة بالمحور  
والترادف المهمة من قولهم بيا ران اذ افعال مثل فعله وعارضه في  
لنفسه وحينئذ بقوي وواخي الفعل فيجب ان تروا قومي وقوله  
يعصم ابي يؤتيك ويقويه من عصمته بمعنى اعنته واصطبر  
له عصمة او الفوق المذكورة مترتبة عن ابن مسعود والوجه **قوله**  
وكان عرضهم الخ بيت الغرض من جهة المناقضة وهو صوابهم انفسهم  
وتحتمل متافهته والاطلاع على الخواص واستراجه وتركه الجانب  
الخرق والتبذير في الكفاف بان ذمته مصلح وحكم المصنعة بحيث  
لو ترك ادى الى مفسد كثيرة وما يطرق به ما عبارة عن النقل والفاة  
ونحوه ومهم به للمؤمنون ومن مفعول بطرق والاول محذوف اي  
يطرقهم او ما يجوز من مراقبة الرماح بمصائبه اذا ما يرميها ولعله  
الانبياء لئلا والاذاعة بالذال المجهدة والمعين المهمة الاظهار  
والمنا تبة اظهار العداوة كما لا يبدل لمصاحبه ما في قلبه من العداوة  
او يبدل التي عهد **قوله** قراه فاعل اي بخادعون بالالفهنا كالسابقة  
قراءة مؤلفا بقران بصغير الغيبة اللفظ بخادعون المقولوم لفظا ورسميا  
او بقاء تانث التي هذه قراءة **قوله** والمعنى ان دائر الخداع الخ الذي  
اسم الما يحيط بالشيء ويدور حوله والناس المنقل من الوصفية الى الاسمية  
لان الدائر في الاصل اسم فاعل وللتانث والمزاجها هنا ما يترتب







بل كما تعدد يقتضي اثنين فهذا ترجيح لغيره وهو فرق بين فارق  
ورفعه بان لا يثبت للشرك في الخدم من اثنين مختلفين بل  
بالذات بخلاف الخدم فانه يكفي فيه المتغايرة بين الفاعل والمفعول  
بالاعتبار كما في قولهم كذا الطيب نفسه وعلم الشجر بنفسه ليس  
يشيء اما السؤال الخلات مرادة ان ثابت المفاعلة يقتضي ذلك  
ومتعا وعظما وانما لغاير المفاعل والمفعول ليس منعيا وانما  
هو محسب لا قنضا ولذلك بان في افعال القلوب وما الحوى بها  
لتحاد الفاعل والمفعول واما الجواب فالعلة المعالجة مفاعلة  
مختلجة الى التناول كما مر في العلم مستثنى من هذه القاعدة  
لجواز تعلق علم المتروك بنفسه والمقصود من هذا بيان ترجيح  
هذه القراءة على الاخرى واغنيا القاري لها على غيرها كما بعد شدة  
الرواية الصحيحة فيهما فلا يرد على ذلك القراءة انما هي بالشام  
من الرسول صلى الله عليه وسلم بالترجيح ومقتضى العقل وحسن الظن  
بالسلف يدفع مثله كما لا يخفى ثم ان من الشرايع من قال  
في تفسير قوله خذوا أنفسهم انه على الطريقة الجردية مثل ما  
يجري بين المرء ونفسه من خد يكلمه بها كما حبه بالاحاديث  
يجردون من أنفسهم اشخاصا خادعون كما يجادعون الغير ويخاطبون  
كقول النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا تقبل عندك تهمة بها ولا مال فليشعرا النطق ان لم يسعد الحال  
والعرب بين هذا وبين الالتفات قدس وفارق قيل ان في الخادعون  
مستبينة على التجرد من الجانيين وهذا مبني على من حجاب  
والصدق وقال قدس سره انه تكلف بارد والمراد بالباقيين من بقي  
من القول المستبينة غير من ذكره قلا وما عدا القرائن ثم اذ  
وقرئ بخدعون من خدع الخ اي فردي يخدعون بتشديدا لتلك  
مع ضم الياء والحاء ويخدعون بفتح الياء والحاء وتشديدا لئلا  
يخفى الكثرة وكلامنا على البناء للفاعل ويخدعون من الافعال ويجادعون  
كلامنا على البناء للمفعول والتشديد لانما في فعله فاصلة بتشديد  
بفتحة حركاته القادغاهما في التالفين من خدعها واخذعها  
غير العرب مستعد كما في الامساك وغيره يقال خدعة ولشدعه  
اذ خدعه فاختدع وما قيل عليه من انه يدعي ان يكون النفس  
منصب الخافض الا ان ثبت لخدع خدع بمعنى من عدم الوقوف عليه  
وفي محاسب الروح في المحرقة الجاهل لانه شديد الحار وروين  
الحيوية وهذا على مقتضى ما دعيت اشارة انفسها عن نفسه  
على ان نفسه على الخذف والالتفات كما اختار موسى قومه او يكون  
متعددا على ما هو معتاد او ضمن معنى يتنقلون ويتلبون

خبر

اوله

اوله وعلى المشبهة بالمفعول وفي الحيوان والنبات كقوله في  
غيره زيد كراية واما كون صميمين كما دعون كجريح ما ذكره من الله  
والرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين  
منهم انفس المشاهقين والمعنى ليس من وقع بينهم النقاسع الا  
لفضل المؤمنين فقيل فتنكف لا يكتفوا بالنظم الكريم **قوله** والنفس  
ذات الشيء الخ هذه ابا عقيل المعنى العام الشامل لكل شيء وهو على  
هذا لا يختص بالانسان ولا بهذوات الارواح كما يقال هو نفسه كذا  
وكثيرة الشيء وعينه وذاته بمعنى في الغرض العام فليس المراد  
بالشيء الحيوان كما قيل يتا على ان تقر به في بيان مناسبات  
المعاني يقتضيها لان الاكلام الغرضية هي التي هي في نفس الذات  
في الاسترالمصون بامر شامل للروح والجسد وهو المستند القائم  
به الروح وعندنا هذا المعقول بمعنى الحقيقة وهي وهو جوهري  
به المعقولات وهو من جملة الامرات التي فان اذ اذ به هذا المقتضى  
بالحيوان بل بالانسان وقد قال في كتاب الروح انه حقيقة  
عرفية فيه وقال تعبر الفضائل الظاهرة التي هي على عهده كما يشعر  
به ما في الصحاح من ان النفس الجسد وعين الشيء فلا يلائم تعليل  
اطلاقه على القلب بان النفس به فائدة لا يحد في الا في بعض  
افراده فالوجه ان يختص الشيء بالحيوان كما في قوله في قوله  
قدس سره لانه ذوات الحيوان به وما ذكره من الحضرة في الكتاب  
وهو كما قال قدس سره لانه ذواته ان لفظ النفس حقيقة في الدنيا  
محاذ في ماعكاه وذلك ظاهر في الدم والماء والراي والاطلاق  
النفس على الراي والداعي من قبيل يتميم المسبب باسم الشيب  
او استعملت في الشبهات والشاخر ان الشيب بالمفهوم والظاهر  
كما اشار اليه رحمه الله وقوله لانه نفس الجرح به اي لان ذاته  
يقوم ويحيى وتبقي به وقد ذهب كثير الى ان النفس حقيقة في  
الروح ويوفق بينهما مما نقلناه من كتاب الروح وثبوته ان  
التفريق لا يخلو على الله دائما او غالبا لا ينظر في المتناكفة كما  
سناني بحقيقة في تفسير قوله تعالى وما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك  
**قوله** والقلب لانه محل الروح القلب عضو مشهور يعرف  
والاطلاق النفس عنه من قبيل ذكر المسبب وازاحة الشيب او من اطلاق  
اللازم على ما هو مولات النفس الذات الشيء وذات الحيوان بالقلب  
تقوم لان القلب مكيد والحياة ومحل الروح الحيواني ولذلك  
خلاف في وسط الصدر لانه لغير المواضع في البدن اذ العظام سود  
حصين لها والفضلات حرس له والمراد بالروح الذي يتخللها كما  
لطيف في جوفه الا تيسر وتسميه الاطبا بالروح الذي يتخللها كما  
الظن ما في البدن واكثره مناسكية للروح المجردة وقوله ما وسقاة



بناءً على ان المراد بالروح الجوهر المجرد المنقطع بالبدن تعالى التمييز  
والتصرف فانه مما نظر على الروح ايضا كما سترحوا به في كلامه شبه  
استخدام وقتنا فاضلوا في اول ما يتعلق به النفس الناطقة هل هو  
القلب او الدم او الروح ووجه ارب سببها الاول ونوعه المصروع من الله تعالى  
**قوله** والدم الخ ومنه قوله لا نفس له ساقية الا دم يجري ونسبته  
لما ذكره القوام بالكثر ما به يعوم ويتبقي والنفس نورانية بمعنى الروح  
وتذكر معنى الذات كما في المصباح وقوله والما الخ كما استعمل  
فيه الزمخشري وهو امام يقدر به الا ان الصانع رحمه الله اشار  
في كتابه على الكشاف الى انه لم يوجد في كتب اللغة والذي في  
النفس يعني كقولهم كراعه واستشهد له بما ثبت في كلامهم وفي  
النفس الجبرية قال

**تعليل وهي ما غلبت يديها • بانفاس من الشيم القراح**  
وتركها في الكشاف من الاستشهاد عليه بقوله تعالى مرة الماكلة شي  
حي لانه لا يثبت المدعي وانما يريد التعليل وقوله ملوا من نفسة  
بالتشبيه الذي يتردد بين ابي له قوامرة النفس ككافية عن التردد  
والمؤامرة للشاورة كما لا يخفى بقول بعضهم امر بعض فيما يشرب  
عليه فاندلت الصفة واو اوقد من ربكنا للعلاقة فيه **قوله**  
والمراد ما لا نفس الخ في الكشاف والمراد بالالف من كاد وانتم والمعنى  
بما ذكرناهم ذواتهم ان الخداع لا صق بهم لا تتعداهم الى من سواهم  
وبجوز ان يولد قلوبهم وود واعينهم وادوا وتم نهي فاذا ارادوا النفس  
الذوات كان المراد بالجدوة ان خلد اعلم لا يخفى وذهبوا  
ان المعنى الحقيقى التبادر فلامانع من هذه هتافا واما اذلة الاخر  
فمنعتهم ان التبادر من الجادعة ان يكون بين شخصين متباينين  
حقيقة وهذا فيه مغايرة لكنها غير حقيقية وفيه نظر وقيل  
ان الاول ناظر الى قوله ذابثة الخداع الخ وما يقرب الى قوله  
او انتم الخ وعدل عن قول الزمخشري قلوبهم الى قوله ان قلوبهم لانه  
اظهر في المعاصرة وقتد قال قدس سره انه على الاول ينبغي ان  
يؤاخذوا خداعهم في ذواتهم فصرحهم بقلوبهم كما في الجواب الاول  
وعلى ما بعده ذكر القلوب مهمتها المذكور الاعمى والاراء لانه  
وجه لغيره اذا اراد بالانفس المراد بالانفس الخ وان كان اللفظ ان  
وكان اعتبارا للمنتابنة اولى كما لا يخفى فيك المراد بالانفس  
للانفسية وفتيمت لانه لا مانع من جعل ذكر القلوب في كلام العلامة  
الشافعي ووجه لغيره ان القلوب يثبت اليها الاذراك كما قال  
تعالى ام قلوبكم تعقلون بها وبقيت ابد الالمع لها لانها  
فما ذكره عدول عن الظاهر غير ذلك **تنبيه** يعني للنفس هتاف  
معان لغيره يذكرها المصروع الله كالغير المصلية والقوى الحيوانية

الجامعة

الجامعة للمنفات المذمومة وتارة لواقحة المنادة للقوى العقلية وتارة لاف  
هذه الصفات والاقوال تسمى النفس تارة وتارة لواقحة وتارة  
مطلبة وليست هذه نفوسا متخايرة كما سيأتي تحقيقه **قوله**  
لا يخبرون الخ يشير الى ان الشعور بمعناه الاذراك بالمشاعر وهو  
الخواس الظاهرة في الامتداد وان ورد بمعنى لا يعقلون مطلقا الا  
ان جملة كل هذا اولى لانه اصل معناه واصل لان عدم الشعور  
بالحسوس في فائز الفتح لكن الحسوسات من المبهيات ومن لا يشعر  
بالبدني الحسوس مرتبته اذ في من مرتبة البهائم لا يشعر بالشعور  
يدل على التذكر على نفي العلم بالطريق الاولي فتوا تبليغ من  
لا يعقلون هتافا والنسب كما مر من قول حكيم الله على قلوبهم الخ  
وقوله لتنادي عقولهم تارة هي في الامتداد اما ذوقه الى الغاية  
كما في الاسكاس فتنادي العقلة بمعنى امتدادها على ظاهره وحقيقته  
وهو بمعنى تاديتهم في عقولهم والتنادي من المدح واصلة  
سمتاد كقضية بمعنى قضيت ويجوز ان يكون من المدح يدرك  
ابد **قوله** جعل الخداع الخ يشير به الى المعنى الاول  
من معنى خداعهم لا نفسهم كما في الكشاف واقترع عليه لانما لا يخفى  
الاظهار وغيره في المقابلة عليه ولذا امر الشرف رحمه الله  
بالشد برفيته وفيما شارفة الى الخ ان قوله وما يشعرون سير يربط  
بقوله وما يخدعون الا انفسهم ولذا قال الزحاج في تفسيره  
وما يشعرون انهم يخدعوننا وما اقرت لفظا ومعنى من حكاية  
متصلا بقوله يخادعون الله على ان المعنى وما يشعرون ان الله  
يعلم ما يسترون وما يعقلون ومن لم يشعر بهذا جعل من  
قوايد الزوائد هتافا والويل الى العاقبة واصلة وخاتمة  
المدعى فبقوله عماد ذكره صا حقيقته عرفتم فيه وقد  
يراد بالاشم وهو قهر من فتمت فشره بالوخامة وقد شتم  
فيه هتافا ومؤفة امنا بنها افة وهي العاهة يقال ابنت الاشيا  
فهي ما وفة كما نيك ابنت فتمت مؤله وفي عنيت الوليد المعري لو  
جاء به على الامتداد فتمت مؤفة بوزن حضر وبه حاز عند بعض  
الناس ولذا استعمله البخاري في شعره **قوله** والشعور الامساكين  
الخ الى الاذراك بالخواس الحس الظاهرة وقد يكون بمعنى العلم  
وصحح الراغب بانه مشترك بينهما وذهب بعضهم الى ان هذا  
اصلة وذاك مجاز منه صا والشهيرة فيه حقيقته فتمت وهو  
ظاهر كلامهم هتافا والمشاعر الخواس ولها معان اخر كما سلك  
وشعائره وهو قوله الشعر كسر الشين وسكون العين لانه اسم  
للعلم الذي في قوله هو لست بلحري ثم نقل في طرف اللفظ الكلام

114

خسرو



الموزون وهو مصدر المخذمنة الفعول وتصار فيه ولو قرئ ليفتحين  
صح ايضا لقول الراغب في موزانة شعرت اصبت الشعر ومنه  
استعير شعرت كذا اي علمت علمًا في الدقة كما صانبة الشعرا  
ولذا قسم الشعور باللفظة ودقة المعرفة وقوله ومنه الشعار  
صغير منه ولجم للشعر والشعار يكون بمعنى الثوب الذي يلبس  
لمع استنساخ الشعر ويكون بمعنى العلامة ومعنى ما ننسأ كونه في  
الحرب لم يعرف بعضهم بعضنا فاحتمل ان كان الشعر من الفتحين والمناسبات  
لفحين بالمعنى الاول والاخبار الثاني وبجمله وما يشعرون متانفة  
او معطوفة او حال من فاعل بخذعون ومعطوف يشعرون مفتدر  
اي الخوف الضربهم وان وقال خداهم ولجم التيمم ونحوه او غفرت  
معددة للعموم ونسب لثمن لثمن اللانم وقوله بذلك وجوع  
ضربه يشير الى ذلك وجعلهم في حواسهم افنة ليشير الى الثاني وهو  
امتلغ كما مر قوله والمرض حقتية فيما يعرض للمرض والمرض  
الاطباء من ذهب الى ان الخوال الانسكات ثلاث صحة ومعرض  
وقال لصحة ولا مرض كجاليوس وعند الرثبات لكالمثير  
صحة ومعرض بغير واسطة والصحة تصدق عنها الافعال  
سليمة والمرض يقابلها وذهب اهل اللغة كما في المصباح الى  
انها كانت خارجة عن القطع ضارة بالفعال والفرق بينه  
وبين ما ذهب اليه الاطباء ظاهر فانهم يسمون نحو الخول والياب  
مرضا بخلاف اهل اللغة شمرات للمرضه الله عدل عن قوله في  
الكشاف فالحقيقة هي حقيقة المرض ان نيزاد الالام كما تقول  
في جوفه مرضه كما في لات الالام اثر المرض لا عينه لغة واصطلاح  
كما لا يخفى وما قيل من ان كون الالام مرضا من اظهر العضا عند  
اهل اللغة والعرف واما كونه عرضا لا مرضا فمن تصدق فيقات  
الاطباء على ان استعمله في المرض شياع فيما بينهم ايضا لقولهم  
الصداق المر في العضا والراس فنه ما لا يخفى والمراد بالافعال  
ليس بالافعال المتعارفة كالضرب بل متعارف الحكاوي اما طبيعية  
كالخو او حيوانية كالنفس او نفسانية كجودة الفكر والالام وانما  
ويخضع به وهو اعتم من المرض والاعتماد اليه توسط حالة بين  
كالين وكما تناسب فقد اعتدل كما في لقاموس قوله ويجاز  
في الاعراض النفسانية الخ الاعراض من عرض كسب واستجاب  
وهو ما علم من وتطرأ على المرض وشمرتها كما لها للنفس التي تفهم  
من نفسانية والنفساني منسوب للنفس على خلاف القياس كوكالي  
وقد اثبت اهل اللغة قوله معنى آخر في الكشاف وهذا بر من  
ما حو من كلام الراغب واليه المصداق العلم وقيل المراد به التبتيط

سعد  
كشاف

شيخ زاده

لان

لان سوا الحقيقة فجعل مركب والمسد بمعنى زوال النعمة الغير والغبطة  
بمعنى نيل نيلها من غير زوال والضعيفة كالضعف بمعجمات الحقد  
واضمار العدة اوة والحياة الحقيقية هي الاخر وغير لانها السعادة  
الابدية والحياة الدنياوية لانها في معرض الزوال كما قال  
وان الدار الاخرة لتي الحيوان لو كانوا يعلمون واما المرض  
للحقيقة يؤدي الى الضلال المبك ثم اذا انتهي ادى الى الموت  
اشارة المروجه الله الى وجه الشبه فيه من هذين الوجهين  
الاول منع الفضايل والكمالات المشابهة لاقتلال المبك للمانع  
عن الملاذ والثاني زوال الحياة الابدية الذي كهدال المرتضى والملاذ  
بالحياة الابدية السعادة الخالدة لان حياة المخلة في النار  
لا يعتد بها فلا يرد عليه ما قيل من ان الله كان عليه ان يبذل  
الحياة بالسعادة لانه الحياة الابدية مشتركة بين المسلمين  
وغيرهم قوله والابن تخلفها كما تخلف لما في اكتشاف من تعين  
المعنى المجازي كما في قوله في المراد به في الالام المقنى المجازي الذي  
هو آفة في الالام بسوا الاعتقاد والكفر وحالة تنعش على  
التركيب الرذائل كالمسد او مانعة عن اكتساب الفضائل كالجبن  
الى وقت لا عقل عن هذا من نوه ان صاحب الكشاف قابل بما  
ذهب اليه المروجه الله فقال جعل الالام على المجاز هو المنقول  
عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وقتادة وسائر السلف  
من غير اختلاف فيه والتفسير مترجعة الى النقل والعجب من المفسرين  
والعاصم في انما جعل ما ظاهره الحقيقة على المجاز من غير داع اليه  
لانها امتلغ ومنها وركا التفسير عن الصحابة والسابع من المجاز  
لغير الالام بغير واعليه الى اخره افضله ولا وجه له والمرتب  
فكما ذكره الامام حيث قال الانسان اذا ابتلى بالاخلاق الردية  
كالجسد والنفاق والكفر وما ربه ذلك انما اداة الى تغير مزاجه  
وقلبه والسيد اشارة المر وقال بعضهم الالام لانها كونه حقيقة  
ابلع والمجازا كما يرتكيب لبالغة وفيه من العلال الخفية فانه  
مع ابغناء ظاهره على المرض الالام وصريح الامام بعدم انصافه  
كما مر مفضلا ونسب المروجه الله لانه الالام ليس عن المرض  
لانفسه لا وجه له لسوا الاقلتنا ان قوله فان قلوبهم كانت مثله  
المجازي للحقيقة وقوله ونسبهم كانت مؤفة الى بيان المجاز  
على اللف والنشر المرتب اولافان ماله الى التاليفوت الرئاسة  
والحسد وان نسبهم مؤفة بالفساد وسوء الاعتقاد والفساد ذلك  
راية من الحقيقة وكون المرض الحقيقي كما نية عما ذكره الكشاف في  
فيما صحه واواة الحقيقة لكل لا كفيده وقد اشارت الى الكشاف

سوطي

خدا



الطائفة لا يصدق ارادة المعنى الحقيقي وهو الحق الحقيقي بالقبول رواية ودلالة  
وما قيل من انه لا مانع من اعادة الحقيقة نفسا بان يتراد في قولهم  
المعظمين بواسطة شركة اصل الاسلام وانتظام امورهم غاية الانتظام  
ان حقيقة المصروف الامر الذي يفسر المصروف وهو مقصود في كماله لكن  
يمكن ان يتراد في الامة مطلق الامر الذي هو اقرب الى الحقيقة او  
هو نظر الى انها وحالها وانما يقضى المصروف المصروف في غاية الركائز  
والنقد ولا داعي لارتكابه كما لا يخفى **قوله** تحتها على ما فات عنهم  
وفي نسخة عن ابي جعفر عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى وهو قاطع  
الحديد بميزان الحديد بالحديد يعلم واستغنى عن ذلك بقضائها ببعض  
حتى يسمع لها صوت وكفى بصعوبة مشكلة الفضة والفضة وهو المراد  
هنا وليس المراد بمخوف النار وانما هي ان الحسد محروق كالنار كما قيل  
**اصبر على كبد الحسد فان صبرك قاتله**  
**فالتائر تاكل نعمتها ان لم تحدد ما تاكله**  
لانه استعمله بعلية يمنع منه وليس هذا نفاطه عرق الاحتمال  
حضوره في عبارة الكفارة فانه يجوز لعلتها ما يحسد نفسه لا شئ  
في ان المراد ولا وجه لما قيل من ان الاول يتجمل على بيان لاصلة  
فان الحسد على الاحتراق من سبحة او تعدد في فوات بعن لخصه  
معنى المتعد والافق متعدد نفسه وقوله من الراسنة اشارة الى  
ابن حجر المشهور في نسب نفاة من نفاة من المتكافئين الحسد  
وقوله في ذلك الاسلام انما ربح لبيوبه اسكون وان لو اجماعه  
يعرف بطوبى الى غير ذلك من ظنونهم التي هي الله واشادة ذكره المراد  
اشهاره وتبينه واصلا حتى لا يشا اذ الرفع ونفاة اشارة الى قوله  
تعالى ورفعتك ذكرك والاشادة بالة الالهة **قوله** فزاد الله  
لجهد او ما تقدم من قوله فزاد الله عنهم اشارة الى نفس قوله  
فزاد الله مكرما ولا وجه لما قيل من ان المقصد به نفس قوله  
تعالى في قولهم مكرما وليس نفس قوله كما ذهب اليه البعض وقد  
اختلف في هذه الجملة هل هي خبرية ام لا فقل الظاهر انها انشائية  
واعيانية والجملة مقترنة بمصداقها وبالفاو قد صرح النحاة بانها تكون  
مجردة وبالواو وبالفاو **قوله**  
**واعلم فاعلم المصروف كنعمة ان سوف يقضى كلما قدرا**  
وهو ما صرح به النحاة كايضاه في السماع وغيره فلا وجه لما قيل ان  
لانست حينئذ ترك الفاو في الكسفة ان ما هي تارة في قوله فزاد  
الخيار وعطف الماض على الاستمعية لئلا يتكسر ان الريد في الاولي اعني في قولهم  
مكرمان ذلك لم يزل غضا طربا الى من لا خيار في الثانية ان  
ذلك سبب لاراد ما هو المحقق اذ لو لا تدل على الفطرة لاراد وان

خطيب  
عصام  
حميد

بارد باد

بزيادة امتداد الاسلام ونزول الايات وشقاء وقوله تعالى في  
قلوبهم سرور جملة متنافلة لبيان الموجب لمدادهم وما هم فيه  
من النفاق والتكلم ان يكون مفرقة لعدم شعورهم والاول ان  
لان قوله وما ليس برون سبب في سبيل الاعتراض وما قيل في ترجيح  
الافتراض على الاخبار فان الثاني مكرمه مع قوله تعالى مما هم  
في ظلماتهم ليعلم ان ليس بشئ للفرق الظاهر بين زيادة المصروف وزيادة  
الطغيان على انه لا مانع من التاكيد مع تعدد المسافة ثم ان كلام  
الشيخين لا ينافي فيه لالتعامر بالله فكيف لمؤكد ولو لا انه لم  
يكن المتعامر من الله معني كما لا يخفى في قوله وقوله ويقوسهم بالنصب  
عطفت على قولهم لبيان المعنى المجازي كما مر وسؤفة هو وخطا شبه  
والموضو الاول الا لاراد ومنشؤ ما وهي متكررة كاد بزيادة الغموم  
والغموم يكثر في النفوس بخافة ويشب ناصية الصبي ومن ثم والثاني  
بذلك الاقوات وازدادها بالقطع والخصم الذي يقبها والشان  
او كما بقوله او ما زادها بالتكليف الخ او رد عليها من ان لا  
ان المشهور في الازدواج له مصدرا اذا لازم وقد استعمله  
من بعد تباين المعاني الكشاف فان قوله فته ما اذاد وط  
يد اعلم انه قد اذ لمفعول واحد كما يتبعه شرآحه والثاني ان  
المناقفة من بغيره الاحكام عليهم كالمؤمنين للخصم ولا يميز بينهم  
في التكليف لانه لا يراهم ما كلف به لا المعنى المصداق وهو لو قيل  
انه في حق ما حصى الكفر وازداد تكليفهم بشرعية القتل والاش  
والجزيرة تفكك لان ما قبله وما بعده في المناقفة وقد اورد  
لعضهم على انه وازد غير من ذلك **قوله** هذا من القليل  
والفاو ليس يوارد بوجه من الوجوه اما الاول فلات زاد يتعدى  
لمفعول واحد ونارة يتعدى لمفعولين وازد انطوا وعه والمطاول  
ينفص عن مطاوعه مفعولا واحدا فاذا كانت مطاوع المنعدي لمفعولين  
تعدى لواحد من غير شئمة وعلته قوله تعالى نرد او كتل  
بغير وفي الاساس ازدوت مالا وازداد الامراض صعبة وازداد  
من الخير ازداد فاذا القول بان لازم وان الفوق علمنا لفرح لا  
وجه له وكذا قول الراغب يقال زدت فاذا وقوله نرد اذ  
ويل بغير نحو ازدت فضلا اي ازداد فضلا فنزلت باب بغيره نفسه  
التي في قوله وازد من مصوبه على التمييز ولا حاجة اليه وهذا هو  
الذي غير المعترض واما الثاني فنسقولة ظاهرة في ما ذكره المصنف  
رحمة الله لخذ ينكر وقد من التفسير الكبير ومعناه ان التكليف  
والاحكام كما تكررت تكررا يسيرا كقوله المصنف وسؤ عفا على نرد



مرصهم بسبب ذلك ويحوزون ثمرات ما تكلمت به معناه اللغوي وهو  
تكلت لنبى صلى الله عليه وسلم لظفر في بعض الامور وتخلقه من عنده وتظلم  
كما وقع في بعض الغزوات من تخلف المنافقين ونحو ذلك وهذا مما لا  
مرتب فيه واما ما ذكره من الجواب ففي غاية الفساد وتضعف  
النصرتكرارة وتوالتية ولا وجبة لما قيل من ان الظاهرات تبدل  
التضعف بالتضعيف لانه لازم مناهض لفاعل كما ان الازدياد  
عكوز فيدان يكون مضافا للفاعل على انه مصدر الازدياد وان كان منغول  
كما مر في الحجب ما قيل ان الازدياد والتضعف كما يتغير الزيادة  
والضعف لكونهما لازمتين **قوله** وكان استناد الزيادة الى الله الخ  
قتل عليا نداء لا طرفة عين الى ان تكلم المجاز العقلي لصحة ارادة  
الحقيقة بل هي متعينة وانما يحتاج الى هذا التاويل المعترضة  
لانهم يترهبون الله تعالى عن حقيقة الحتم والطبع لرحمهم بجهده  
ولا فتح في ايجاد عهده فالتصا في الاتصاف به والزمخشري رحمه  
الله تعالى انما ارتكبه ببناء على ما ذهب فلا ينبغي للمصراع الله  
ان يبيح فيهما ذكر وقد صرح صاحب التاويلات ومن بعده  
بانه مبني على اضماع الفاسد وذهب لفاضل المحقق الى ان  
مرادهم هنا ذكر انك لتسير هناك من غير ان يدوم مرضا حقيقيا  
بل على راي الشيخ عندنا القاهر في انه لا يلزم في الاستناد المجازي  
ان يكون للفاعل يكون الاستناد اليه حقيقيا مثل يزيدك  
وجه حسنا اذا ما زدته نظرا وتابعد قدس سره عليه واوقا  
المقاييد بفظا هو استناد مجازي بسبب اذ هتس المرص بالقرآن  
الحسد والخل والضعف والخور كما صرح به عبارات في بيان  
استناد زيادة المعنى الاخير الى الله تعالى حقيقيا على ابي ايضاً والماد  
بالمعنى الاخير الجازم والخور لا الحسد كما توهمه بعضهم فقات عدم  
كون حسد نبى الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بطلب روال ما انهم  
الله به عليهم فبيجا غير صحيح وما وعفلة عن مرادهم يرد عليهم ما قيل  
من ان الظاهرات الخلد كما هو قبيح فكذلك الجبر والخور لا كلامها  
من الملكات الردية المستلزمة لانكار الغير السنوية فالفرق بينهما  
بان الاول قيم والثاني حسد حتى كان استناد الاخير الى الله تعالى  
دوكة الشاق حتى كمال الالة الاخير قد يترتب عليه آثار حسنة  
بالمعنى بالنظر الى النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين لتساعد الكفار  
عن محاربتهم ونحوه الثاني فعلم انه ما ذكر ليس مبنيا على الاعتزال  
وان حقي على كثير من الناس ونطاق البيان مفضل عن هذا وسيلتي  
بيانه ان تقاد الله تعالى واما ما قيل من ان ما ذكره المص جواب

حرفه  
شيخ زاده

مير بادشاه

عبد الكوم

حنيد

حرفه

عما

عما يقال من ان المستد الى الله تعالى زيادة مرضهم وهو صحيح بالنظر  
الى الظنم دون ازيد كاد النكال كف ولتوهم لان الزائد يجب ان يكون  
من جنس المزيدي علمه وملا كما كة وتقدر تترك ان المزا اذ بل سناد  
زيادة مرضهم الله تعالى لتيسر سناد الزيادة من حيث نفسها  
بل من حيث انها مسببة عن فعله تعالى وهو ما ذكر من ازيد مساد  
التكليف وما بعك فان كلامها سبب لزيادة مرضهم على تمام  
الى اخر ما اطال به من غير ظايل وتبعه من بعدك ممن كتب على  
هذا الكتاب من غير فرق بين الحمر والشراب وضمير انه لزيادة  
مراعاة الحشر او نظرا لانها بمعنى الازدياد والعدم الاهتداد  
بتأنيته المصادر ولا فرق بين ما ذكره المص رحمه الله والرحماني  
على ما يتوهم من بغير العبارة فتدبر **قوله** ويحتمل ان يتراد  
بالمرضاح لاحتلال معناه الحقيقي العفو والامتناع وفي اصطلاح الجوهري  
المستغنى يستعمل بمعنى الخواز فيكون لازما ومعنى الاقتضا  
والنظم فيكون متعددا كمثل لعل ان يكون كذا فنحصل الحال  
وجوهها كثيرة وقد لعل كذا في معنى دخل بطريق التعاقب والتدريج  
ولذا الحار مقل دخل مع انه لخصر واظهر والحبر صنع القلب  
عما عرفت ان يقوي فيه ورجل جيبك وامرأة جبان والخور وبها  
مجزة واذ وركه مما كذا اصله لخوازة في العصب فحوه وتجاوز  
به عن الجبن وشاع فتعني هناك حقيقة عرفية فيه والشوكة  
معروفة وتنتج القوة في الحزب فيقال فلان ذو شوكة ومنه  
بشكى السلاح على قول كما يتم شبهة الاسلمة بالشوك ولذا قيل  
• ورد الخرد ووبه شوكة القنا • ابراهيم لظنا لا يجتنى  
والبسط التوسعة كما قال الله تعالى ولو بسط الله السما لرزق لعباده ابي  
وسعه والتبسط في البلاد بمعنى سعة مما الكبر واتتشار ههنا  
ذوقا معنى اخر مجازي بكثرة قرب الى المعنى الحقيقي جدا لان الجبر  
وصنع القلب لخواز **قوله** اي مؤول الى ذهب ارباب الخواز  
هنا الى انه مؤول بفتح اللام اسم مفعول من الاتلام المزيدي لانه  
الموافق لما في الكشاف ولانه الاتلم لعمال العذاب لنفسه متالم  
ومعدنا بزينة المفعول ولو كان بالكسر كما ذهب اليه بعضهم  
لم يكن منه تجاوز في الاستناد كجدة حبة فلا يوافق اول كلامه وليس  
بشيء فان الكسرات لم يتبعين لاشبهته في صحة كما ذكره بعض فلا  
العصر في حواسه فيكون ما فسره به المص اولانا كما اصل  
المعنى المراد منه ثم صرح بقوله يقال المراد اشارة الى انه  
فيعمل من الهاء الثلاثي كوجع من وجع فانه الفصيح المنطرد وفعل

مير بادشاه



بمعنى فيعمل ليس يثبت عند المخشع والمصنف رحمه الله وان  
خالفة فيه لا يمكن ان ينكر قلنا وعلم اطراده كما ستمعه  
مفصلا عن قريب في تفسير قوله تعالى كبريخ السموات والارض  
والخاصية الى انكابه ليكون المعنى ابلغ لانها اذا جعل الاستناد  
محاربا رجع بالاخيرة الى معنى المنزلة لا يبلغ تحتية بتنه ضرب ويصح  
هو من فضيلة طوية له من بعد كوكب انشد ما في المقضيات  
واولها امر بكافة الداعي السميع . يورق في واصحابي هجوع . ومنها  
• وحيل قد دلفتها بحيل . تحتية بينهم ضرب وجميع .  
فلنحيط لجمع للفرس والمزاديه هتأ الفرسان كما في قوله  
عليه الصلاة والسلام يا فضل الله اركبي ودلفت بفتح الدال المهملة  
واللام والفاء معني دنوت ورحفت والتحتية مع وفة ووصف  
الضرب بالوجع مبالغة كاسيا نحو والماء للنعقد نيز وبتيهض  
مضاضة البية حيز وركب المنون لانه ظرف مستوف ولو فنت  
كانه مبنيا لامنا فتعالي المبنى الاول والاقبل اصح وان قيل  
ان المراد بها الكثرة والفتار القبح وليس المعنى ان مزهم الوجع تخية  
بينهم على التشبيه السليغ المقلوب كما توهته وستعرف في تفسير  
قوله تعالى فليشرهه ليعذاب لير **قوله** على ظرفة قوله جدد  
جده انفق شرح الكشاف هنا على ان المراد انه على ظرفة في ان  
استناد محاربي ولتشر المراد انهم من قبيل الاستناد الى مصدر الجسد  
كما في ضرب وجع بل هو قريب منه كما ترى والذي من قبيله قوله المر  
المتم ووجع او وجع وسنكشف لك ان الاستناد المحاربي لا يخص  
فكما ذكره من الاستناد الى مصدر ذلك الفعل او زمانه او مكانه  
او سببه وقد يتكلف فقيل العذاب هو الالام الشديد  
والضرب اي المصدر وبية هو الوجع والخاصية اليه تعكس  
هو ليس ينالك المسافة من النعد كما قاله الفاضل المحقق **قوله**  
قراها كما صرح الضمير في الغزاة وهي قرارة التخفيف بقرينة القابلة  
وقوله بسبب كذبهم انارة الى انضجوزات تكون للمدنية كما في  
قوله . فليتي فيهم قوما اذا ركبوا شدا والامارة فرسانا وركبانا .  
التي بينهم يد لهم وما مصدرية ماولة مصدر كان ان قتل  
بوجوده والاف بمصدره متصدا من الخير كالكذب قال ابو البقا  
المؤنولة هنا اظهر لانه الضمير المقدر على ما ورد في ابو  
حياتك لعدم لزوم عوده وقيل المناسب هنا ذكر المقابلة بدل  
البدلية فان المفارقة تقضي المعاصرة والبدلية تقضي  
زوال التبدل عنه وقيام المبدل مقامه بدل قوله جزالة شمر

ميراث شاه  
سبح زاده

سعد  
خسر

البا في قوله بسببه وببده كالباء في قوله معنى كتبت بالعالم  
باستغاثته ومعنى دخلت علمه ثبات الشرف بمصلحة ثباته  
الى غير ذلك فانهم كثيرا ما جعلوا الباء بين الحروف وتسمى ما يدل  
عليه **قوله** الباء لينة المقابلة متقاربان والثانية  
تدخل على الامثان وما في معناها ويصل كذبهم بمنزلة الثمر منبني  
على التهاكم ولا تخفي خفا وهتأ واما دخول الباء بين الحروف  
ومدلوله فالظاهر انه للملازمة كمنها فلا توهته ان  
معنى آخر حتى يقال لم يقل لصد ان من معاني الباء التفسير  
شمر ان قوله مما كانوا يكذبون صفة لعذاب لا لاني كما قاله  
ابو البقا رحمه الله لانه الاصل في الصفة انه لا توصف وقال  
قد سرتهم كما كانت في النظم للدلالة على الاستمرار في الازمنة  
وقوله صرنا مقابلا ربا حداثهم الايمان فيما مضى ولو جعل انشا  
للإيمان كان منقضا للاخبار يصدور عنهم ففت الدلالة  
على الاستمرار والافتتاح ليس بغير وضع في معنى كان بل هو  
مستغنا عن القرينة والمعقود دفع ما يتوهم من المناقاة  
تكون لفظي كما نرى يكون لدلالة الاول على اكتساب الكذب  
التيهم في الماضي والثاني على انشائه في الحال والاستقبال  
فالزمانان فهنا مختلفا ووجه الجمع بينهما ودفعت بان كان  
ذاتة على الاستمرار في جميع الازمنة ويكذبوك دل على الاستمرار  
التجدد كما دل على جميع الازمنة انتهى وما ذكره من المناقاة  
توهته فاسد فانه مستغنى عن اخبار الافعال النقصه  
كاستح كقول كذا وكذا وتزيغ قلوب فريق منهم والاستعمال  
مستمر عليه لانه معناه انه في الماضي كان مستمرا متجددا  
بتحاقب الامثال والمضى والاستقبال بالسمية لزمان الحكم  
وقد قد العلم الاستمرار من معانيه كما في التفسير بل قد  
**قوله** وقرأ الباقون الخ الى قرارة ما في التبعة بالتشديد  
من كذب المنعدي والمنصفت للنعدين ومفعوله مقدر  
وقوله الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يدكر لجلال له عن ان  
يواجهه بالتكذيب وقيل انه لربحانيا الفاصلة او لفصد  
التعجب او كان التقدير يكذبون ما جاء به اي جميع ملحا بـ  
مما يكذب تصدقته فيهما اول الاختصار ولانه العناد والتكذيب  
الرسول كما من شأن اليهود ولما كانوا اغر محاهرين بالتكذيب  
والكفر والالام يكونوا متا فقين حله على التكذيب بقلوبهم او بدون  
مؤامرة المؤمنين بل مع شيئا طينهم وهو كما زعم رؤسائهم وعقلايم  
وفي نسخة شطارهم جمع شاطر وهو من اعيا اهله خبا والمراد به

سبح زاده



ما ذكر بجازا انصبا او كناية اخرى كذونه بقلوبهم دايما وبالنتهم  
اذ اطلقوا الي شيكاطيتهم وقوله واذ اخلوا معطوف على قوله بقلوبهم  
ببغديروا بالنتهم اذ الخ **قوله** ومن كذب الذي هو المبالغة  
الاولى ولازم بلا تقدير والتفصيل حينئذ اما المبالغة لعموم  
كذبهم ونصميمهم عليه كبيت بمعنى يتبرن الوارد في كلامهم مطي  
كحال ظهور الشيء واتصاحه او للتكثير دلالة على كثرة الفاعل كما  
في قوله مؤنثا اليها طر جمع بمهيمته وماي معروفة وقيل انهم  
ذهبوا الى ان الكثرة في مؤنث لمعذر بكثرة الفعل لكل واحد وهنا  
ليس كذلك فيرجع الى الوصل الذي يعلل من المبالغة الا ان يقال  
المبالغة بالنسبة الى ذات الكذب في نفسه والكثرة بالنسبة الى  
تعددده في حقيقة الامور راجعة الى القوة والكثرة وتفايرها  
ظاهر فقط ما قيل من ان عطف الكثرة على المبالغة بالفاصلة  
ليس كما ينبغي وقد يكون التكثير في المفعول كقطعنا لا ثواب  
وكذب الوحشي فقال انه على هذا مجازا حذرت كذب للتعدي  
كانه يكذب رايه وظنه فنفذ ليعظم ما وراه ولما كانت استتماله  
في هذا المعنى وكانت حالة المتناقضية بينهما لجازا ان يستعار  
منه لها ولا تخفى ما فيه من التكلف وان كونه متعدبا كالكسب  
الاصغر غير مؤاخذ بالحق بصدده فتدبر **قوله** الخبر عن الشيء  
على خلاف ما هو به الخبر هنا بمعنى الاخبار وهو لحد معينه  
قال الراجح في كتاب الدرعية ذهب كثير من المتكلمين الى ان  
الصدق تكسب لعينه والكذب يقع لعينه وقال كثير من الحكماء  
والمتصرفين ان الكذب يقع لما يتعلق به من المضار الخالصه  
والصدق في كسبه لما يتعلق به من المتكافؤ الخالصه لانه  
من الاقوال والافعال لا يقع في كسبه لذاته انما يقع وقوله على ما هو  
به اي ما هو متعلق به في نفسه وبعده ذاته في الواقع ونفس الامر  
او في اعتقاد المخاطب وفي ذهنه فكلامه صادق على المذاهب  
ففيه ليجاز حسن **قوله** وهو حرام كله لانه قتل عليه انه يتبع فيه  
الرجحان وهو مبنى على مذهب المعتزلة في التخصيص والتفويض  
للقنفي لان يكون حراما لعينه كما مر ولذا قال وهو فني كله وعدل  
عنه المص والمصرح به في كتب الشافعية المعتمدة ان من الكذب  
ما هو حرام وما هو مباح وما هو مندوب وما هو واجب وقد  
ورد الحديث بحوازه في ثلاث مواطن في الحرب واصلاح ذات البين  
وكذب الرجال لامرانه ليرضونها وهو مروي في الصحيحين والسنن  
كافضلها التورع في اذكاره وفيه تفصيل قاله الخليل وضوان كل  
مقصود محمود يمكن التوسل اليه بالصدق والكذب جميعا فالكذب

بالنتهم

ابن حنبل

اعتراض  
الم

فيه

فبخرايم لعدم الحاحها اليه فان لم يتمكن الا بالالكذب فالكذب فيمباح  
ان كان تحصيل ذلك المعصود مباحا وواجب ان كان واجبا فلو تقي  
مسلم من ظالم وسال عنه وجب الكذب باخفائه وكذا الوصال عن  
ماله ليأخذه ولو استخلفه لزمه ان يخلف بقوري في ميميه  
وكذا في كل مقصود فلا يخفى بالصور الثلاث الواردة في الحديث  
بل ينبغي ان يقابل بين مفسدة الكذب والمفسدة للترتب على الصدق  
فان كانت المفسدة في الصدق اشد من اشد من اشد الكذب وان كان  
عكسه او شك حرم عليه الكذب انتهى وخوة في كتاب الدرعية  
فما قيل في الجواب عنه بانه مذهب من تصور النظر فانه متفق عليه  
في جميع المذاهب كما صرحوا به وقيل ان معنى الكسب في كلام المعصرون  
الكذب حرام من حيث ذاته مطلقا وقد يكون مباحا من حيث  
وصفه كما هو الصور المذكورة وهو وعنه على وهم فانه مع مخالفة  
لمذهبه مبنى على الاعتزال **قوله** لانه عليه استحقاق العذاب  
الحق في الكشاف فتميز الى فبح الكذب وسمايته وتخييل ان العذاب  
لا لانه لا خوف به من اجل كذبهم وخوة قوله تعالى مما خطاياهم  
اعرفوا والقوم كفرة وانما خصت الخطيات استعظاما لها وتنفيرا  
عن ارتكابها يعني ان فيه تفرغنا منهن تخترعنا المؤمنين على ما  
عليهم من الصدق والتصدق فان المؤمن اذا سمع ترتب العذاب  
على الكذب دون النفاق الذي هو لفضيل الكفر وصاحبه في الدرك  
الاستقل يتخيل في نفسه نظرا لما من الكذب وتصور سماعه  
فانزحرا عظمة انزجار فسقط ما قيل من ان فجة لاستماعهم  
تحقيق لا تخيل لما قيل عرفته من معناه التخييل في الزجر وهذا من  
قبيح ما في قوله تعالى الذين يجهلون العرش ومن حوله يبغون بحمد  
ربهم ويؤمنون به من ذكرا الوصف سواء كان لغنا او لا لمدح ذلك  
الوصف في نفسه او ذمه وترغيبا فيه او تنفيرا كما يكون الممدح  
الوصف لممدح الموصوف او ذمه وهذا كما صرح به السكاكي والخطيب  
ومن الناس من حسبه من البدع الغريب وسياقي في كثير من النظر  
الكريم والمراد بترتب عليه انه مكسب عنه فهو مؤخر ترتيبه  
وما ذكره ظاهر على قراءة التحفيف وكذا في غيرها لانه نسبة الصادق  
الى الكذب كذب وكذا كبرته وخوة ما فتدبر **قوله** وما روي ان  
ابراهيم صلى الله عليه وسلم اخ اشارة الى ما روي في الصحيحين وغيرهما  
في حديث الشفاعة فيقول ابراهيم عليه الصلاة والسلام اني كذبت  
ثلاث كذبات على روايات مختلفة في بعضها انه عند هذا فذكر قوله  
في الكوكب هذا الذي وقوله بل وعلمه كبره فنادى وقوله اني سقيم  
وروي الترمذي رحمه الله في حديث الشفاعة انهم ياتونك ابراهيم عليه السلام

خبره  
شاه



فيقولون له اشفع لنا فيقول لست لها اني كذبت ثلاث كذبات  
شجر قال صلى الله عليه وسلم ما منها كلمة الا ما حل بها وفي رواية  
عنه عن دين الله وفي رواية له احب الله انما قوله اني سئمت وقوله  
بل فعله كبره هذه وقوله للملك في جواب سؤاله عن امراته  
ساعة هي اخني حنين اراء الملك غضبها وكان من طريق الكفاية  
المعترض لذوات الازواج دون غيرهن بدون رضاهن وقيل  
هي قوله ذات مرات هذا الحديث بطوله مشهور في كتب  
الحديث وكذبات قال القاصي عياض في مشاريف اللغة هو بفتح الكاف  
والدال جمع كذبة بفتح الكاف والواحد من الكذب انما هو فليس جمع كذبه  
بكثر الكاف وسكون الدال المعجمة بمعنى الكذب لمخالفة الرواية فيه  
**قوله** فالمراد التعريض بالوقت وعرفت ان الحديث صحيح وما في بعض  
الحواشي من لاعتقادي ان مراد من تعريضه بقطع الكذب روايته وان الكذب  
الروائي محض بصدق ابراهيم اولي الاصل له فان مع فهو خطأ وتحت  
نظره لما قال لا من قال وسكاني ما كماله على مثل من الشهادة  
ودفعه والمراد من التعريض هنا معناه اللغوي وهو ما يقابل التعريض  
والنصريح ان يكون اللفظ نصا في معناه لا محتمل معنى آخر لاحتمالا  
يعتد به والتعريض خلافه وهو ان يكون اللفظ محتملا لمعنيين  
سواء كانا حقيقيين كما في اني سئمت اولادك سواء كان لصداقهما اظهر  
من الاخر كما في الابهام البدعي او كما في التوجيه فهو واعتبر من  
التعريض الاصطلاحي لاختصاصه بالمجاز والكتابة كما ذكره السكاكي  
في احسن البيان وكذا من الكتابة والنورية والابهام والتوجيه في  
الاصطلاح وليسمى في اللغة ايضا كناية وتورية وليست هذه  
الكناية ببيانية وليست التورية ببدعية والتعريض لتعجيل من عرض  
كذا اذا اعترض في طرأ والكتابة من كنى اذا سئرت التورية اما من الورا  
على ما لغتاره ابن الاثير كانه الغي البيان والظاهر او من اوزي  
القابض اذا اظهر نورا وفي النهاية الاثيرية في الحديث المترفع  
عن عمران بن حصين ان في المعارض لمنه وصحة عن الكذب المعارض  
جمع مع من التعريض وهو خلاف التصريح يقال سئمت ذلك كناية  
مع من كلامه ومع من كلامه كذات الالف وفي حديث عمر رضي الله عنه  
اما في المعارض ما يعني المتكلم عن الكذب وتسمية المعارض كذبا  
من حيث منظمة القامع وما يصدق ومن حيث يقوله القايل وهي  
النورية والكتابة التي ومن الناس من ظن ان التعريض هنا بمعناه  
المصطلح فخطا فخطا عشوا واطال من غير كمال وفي كلامه الشريف  
ما يوهنه والله ذكر المحقق حيث فسره بان نثارها الكلام للجانب  
ويبرهن منه بان آخر مرة لم يتفطن له قال ذكر المحقق الشريف

فصل في ثلاث كذبات  
الواقعة من ابيهم

سوي

سوي

ان الكلام

ان الكلام لا يكون مستعملا في المعنى المتعريض اصطلاحا في غير معاشاة والمية  
بقرينة السؤوف وعليه ظاهر قوله تعالى فبما عترضنهم بها الا كلمة  
فاذا اراد بقوله اني سئمت ما عترضنهم لا يتحقق التعريض فانه لا  
يملك ان اذنه ذلك الا نظر يتقوا لا تتعجل فانه لا دلالة لسباق  
الكلام وسبقه عليه كما في سورة النور وكذا الحال فيما اذا حمل  
قوله قد اخني على الاخوة في الدين لاني النسب اللهم الا ان لا  
يبرأ كما التعريض هنا ما هو المصطلح المشهور بين الجمهور من كافي  
حقا في اول المترجمين الكلام على ما في الازد كما هو ان التورية والتعريض  
معناهما ان يطول لفظا ظاهر في معنى وتوريد معنى اخريننا وله  
ذلك اللفظ وكلمة خلاف ظاهره **قوله** لانا نثارة الكذب  
في صورته سئمت به فاطلاق الكذب بطريق الاستعارة فليست هي نثارة الكذب  
من حيث كونها في الظاهر اخبارا لغوية فطاعة لواقع الاحكام يسمى صورة  
الانسان المنقوشة انسانا كثرها في التحقيق نثر تعبيرات والفرق  
من قوله اني سئمت انما سئمت من ذلك من ذلك بانارة النجوم  
او انه سئمت اي سئمت لما يجد من الغيظ والحق باخا ذم الخبوم  
العهدة من قوله بل فعله كبره هو التثنية على ان من لم يقدر على  
دفع المخرجة عن نفسه كيف يدفعها عن غيره فكيف يصنع لها  
ومن هذا لفتي اخوة الدين تخلصا من الظالمين وهذا في الغرض  
او الحكاية تبيينها على خطيئتهم في ادعاء الوهيتهم مع قيام دليل  
الحدوث وسيا في تخفيفه في محله فان قلنا كيف يقول  
المخالفين الصلوة والسلام يوم القيمة اني كذبت وانا لما صدر  
من من الذنب استخفى من ان اقوم شافعا بين يدى الرب فان ما  
في الدنيا ان كان من المعارض فليس من الكذب بل يكون  
قوله ثلاث كذبات مخالفا للواقع ومثله لا يتحقق منه  
فيغوا فبما فر وامنه وان لم يكن كذلك يكون وقع منه الكذب  
في الدنيا وهو مناف لعصمة صلى الله عليه وسلم ولا بد من احد هذين  
الامرين وهذا هو الذي جسد الامام علي الطاهر في الحديث  
وتكديت راوية لتوهبه لانه لخصت من نسبة الكذب الى الخليل  
عليه الصلوة والسلام **قوله** هذه سئمت تورية وتؤيدها  
ان مثل هذه المعارض صدرت منه عليه الصلوة والسلام في مواضع  
كقوله من ماء ولم يقل احد انه مشكل محتاج للتاويل وممكن في  
بان يقال هي من المعارض الصادقة ولكنها المشاكسة تسمية على المن  
العربية من الاقداد وفي الضرر ومثله ممن تكفل الله بعصمته  
وحمايته بكاسبه مبارزة اعدائه بالمكروه بذالك نفسه في سبيل  
الله او دونه في حفظ حصن حفظ الله فلهذا وله عما يليق بمقامه



ثم بعد ذلك لشدة خوفه او تواضعه ذنبا وسما في كذا لانها على  
صورة الكذب خوفا من وطأة مدة اذاعة ائمه وما وقع من النبي  
صلى الله عليه وسلم لم يقع في مثل هذا المقام حتى يتخفى منه فان لكل مقام  
منا لا وقت كطام حوّل النبي ص قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد يخطئ وقد  
يتركه ساكتا للخليل صلى الله عليه وسلم فعملها معارض كما ان ما بين  
الهدم والخلق لم يرتبها الشفاعة وانها محتصة بالنبي صلى الله  
عليه وسلم فتجوز في الكذب جابت او هوتة هو ذلك لك التوم واهتمام  
بذلك انفسهم ذنوبهم بذلك فتأمل **فان قلت** اذ كان في  
اللفظ محتملان سواء كانا حقيقتين او لا وهو انما عندنا عندنا مطلقا  
مطلقا بقية نظيره على في الاقوال المعتبرة فيه وباعتبار الاخر غير مطلق  
من كل المعتبر من ذلك كما فصلك المتكلم او ما ظهر منه او اجماعا كان او لم  
يوصف بالصدق والكذب باقتباله او لا يوصف فثبت الواسطة  
**قلت** الظاهر ان المعتبر ما فصله المتكلم فصدق الجار كما على قانون  
التكلم والفاقات السكوت ترجع الخبرية لاحتمال الصدق والكذب  
الى حكم الخبر الذي يحكمه في خبره سواء كان فائدة الخير او لا منها فاذا طابق  
حكمه الواقع كان صدقا على الاصح لا على من ذلك هي النظام كما سبق الى بعض  
الاوهام **واعلم** ان ظاهر كلامهم وغيره هتات المعارض لا تعد كذا  
وهو الموافق لما مر في الحديث من ان قبح ما تعد ووجه عن الكذب  
وحديثه فلا بد فيها من قرينة على المراد وان كانت خفية لانها  
الفارقة بين الكذب وغيره كما مر به السكاكي الا ان قوله لا يخفى في  
سورة الصفات المصعب ان الكذب بحكمه الا اذا عارض ظاهر في انه  
من الكذب المتضمن الا ان يجعل منقطعاً وما في شرح الاثر للمعاوي  
ان ما روي في الحديث لا يعلم الكذب الا في ثلاث اصلاح بمرئ الناس  
وكذب الرجل لامرأته ليرضها بها وكذب في الحرب فورا ته ضعف  
فان صح كان المراد به المكالمة فيها لانها في صورة الكذب ونووية  
التصاح حديث ام كلثوم من انه عملة الصلاة والكل لم يرضخ في شيء  
من الكذب مما يقوله الناس انه تصلم في ثلاث لم يصرح بنفي الكذب  
في هذا لثلاثه وهو حديث صحيح لا علة فيه والترخيص في الثلاث لم يصر  
فان ثبت فهو من قول الراوي وقد قال تعالى وكونوا مع الصادقين وقال  
لجئنا قول الزور على العموم انتهى **ومما** يخالف لما مر عن الفقهاء في قوله  
عطف على كيد يكون فهو جملة في محل نصب لعطفها على خبر كان وجملة كان جملة  
ما وقت تقدم انها يجوز ان تكون مؤنولة ومكثد ربه على الخلاق في  
الترجيح وقد قالوا يجوز ان الوجيز على الاحتمالين كما مر به ابو البقاء  
رحم الله واعترض عليه ابو حيان بانه على المؤنولة خطأ لعدم العابد  
على ما من تلك الجملة فيصير التقدير والتم عند الله ليرى بالذي كانوا اذا قيل

طبيعي

لم

لم لا تشدوا في الاضراف لوالها نحن مصلحون وهو كلام غير منتظر وكذا  
على المصداق في قول القائل ما شتمتني او ما على من ذهب اليه فهو ساقط  
وقيل عليه ان كذب الكاذب هو كذب الكاذب والضمير ضم الكاذب وان  
الحكاية كذا ذكره واوصلها المصداق في الجملة الشرطية فقامت  
واذ لخصت الماضي الاستقبال فلما حسن عطف الماضي على المضارع  
في الوجيزين الا انه على هذا الاحتمال لهذا الجملة لعظمها على الصلة  
وفي الكشاف لوجه الاول اوجه وثقة بقوله المصداق في الجملة  
وان احتمال عدم النسخ لانه ذهب الى النسخا ويؤيد ما سياتي في قوله  
قد مر من تبع المصداق قوله من الشرح ووجه الاوجه في قوله في  
انما انه يستبى الفساد للعذاب فيكذب على صفة ووجوب الاحتراز  
عنه كالكذب والخلوة عن تحلل اليك او الاستغناء وما  
يتعلق به بين اجزاء الصفة او الصفة وقد يرمح الثاني يكون  
الايان حينئذ على نمط تقدير فكما يحتمل واقادتها انصافه  
بكل من تلك الاوصاف استقلالاً او فساداً او دلالتها على الخوف  
العذاب لا ليم بسبب كذبهم الذي هو اذ في لحواله في كذبهم  
ونفاقهم في ما ظنك باثرها **فولس** هذا مناف لما قدمه  
قبله من قوله انه جعل عذابهم سبيها الكذب ثم رجع الى قول الكذب  
حيث خص ما ذكر من غير جهات استحقاقهم انما فتم كثرتها وفيه  
تخييل ان الخوف والعذاب بهما كما لا يخفى عليهم نظر الى ظاهر  
العبارة المقننة على ذكره ولذا رلفظ التخييل بناء على ان السامع  
يعلم ان ذلك الخوف والجهات كثيرة وان الاقتصار على ذكره رخص  
الى تمامته وتفسيره عن ارتكابها سياتي ووجهه افادته لتسبب  
الفساد للعذاب انه دل على حيرتة الموصول الواقع سبباً  
اذ المعنى في قولهم انما نحن مصلحون انكار الادعاء بان ما  
نسبت لهم منه صلاح وهو عناد واصرار على الفساد والامرار  
على ذلك فساد واسم ولا وجه لما قيل عليه من ان العطف على  
يكون يقتضي ان يكون المعنى وهو قد اتى التبريق وهو انما  
نحن مصلحون اذا قيل لهم لا تشدوا في الاضراف فيقيد نسبت  
هذا القول للعذاب لا بسبب الفساد بل على سبب الكذب وهو قوله  
لذلك له على سبب الفساد بل على سبب الكذب وهو قوله  
انما نحن مصلحون وانما نحن مصلحون من الفساد وان كان ذلك  
واذا قيل وهو ما من اجزاء الصلة فيرد على ما ورد في الاصل  
بشيء يثبت له نظر سبب تدبيره في تامة نوعه قوله انما نحن  
مصلحون كذب فيؤول المعنى الى استحقاق العذاب بالكذب  
لا غير وهذا مما ياتي في الاوجه تدبيره لانه لا يكتفي عطفه

بالتام

وكيف

خبر

عصام

عصام

عصام



المفسر بالواو في الجمل خلاف الظاهر وأما ما ذكره من ترجيح الثاني فهو  
على ما نرى في المثال كذب كما اشترنا الله ولو سلمنا كذا من جهة الاعتبار  
وضم الفتن في قوله من الصلة أو الصفة وكلاهما يفتني عدم  
الاستقلال وإنما يكون مستقلا عما بالخيار والمفسر في الكذب  
كذب قال لو قيل إنه معطوف على قوله من الناس من يقول  
لنسان كالمعنى إذ عاين الاحكام وكذا هم فتهما ولا يشتر لبيان حالهم  
في أيهما كذب في كذا من جهة الفتن كذا والفتن كذا لثبات  
وتجعل المعتمد بالعطف بجميع الأحوال وإن لم يفتني عطف الفعل  
على الامتية كان أرجح بحسب السياق ونظير بقوله الفتن وهذا  
قريب مما أضافه من كذب البصر وقال الذي يخالفه من عطف  
المحل وإن كان المحل مستقلا فلا يخالفه من الاعراب لأنها وما  
تعداها من نفاصل الكذب ونهاية الكذب بالاعراب لا يترك قوله  
انما نحن منسحقون والنوم من قوله انما كذب محض فكما سب  
جمله الجمل المستقلة لظهور الكذب من نفاصلهم وتكثيرهم والتردي عليهم  
وهذا أول من جعلها صلة وخبره امنا الكلام لأنها لا تكون مقصودا  
لذاتها والمتراد باستنساخها عطفها على الجمل المستتابة وقول الشارح  
العاملة في رده أنه ليس مما يعند به وإن نوهتم كونه أو في بداية  
هذه المعاني وذلك لعدم دلالة على اندراج هذه الصفة وما عودها  
في بقية المناقير وتبين انسخوا المهم إذ لا يحسن عود الضمائر التي  
فيها على كذبهم كما يشهد به سلامة القطر لمن له أدنى درية بالنائب  
الكلام لا يظن بوجهه وحده كوفان عود الضمائر في الصفات بهم  
وسوق الكلام متباد عليه وقد يأتي في الصفة الواحدة جعل مستأنفة  
غير عطف كما مترادفة المنيافه الامتداف راسا كذب نكافيه لا  
العطف على قوله المستأنف والعطف انما يقتضي مفارقة الأحوال  
لامتخايرة العوض واصحابها الاتركي انه لو قال قائل كذا للمخفي  
خربت البلدان ولو لا ههنا صحح حاكم ولا سلطان في الجملة الثانية  
معطوفه على اول الكلام وهما صفة كذا وحده غير مرتبة من الناس  
من سرف الوجوه هنا من غير تقطع لما كذب من المناقاة وفي شرح  
الكشاف للتراخي الثاني وجه لانه قوله وأذ قيل لهم امنوا وقوله  
والحال القوا الذين امنوا معطوفنا على قوله وأذ قيل لهم لا تفسدوا  
في الارض ولو عطف على كذبون كانا ايضا معطوفين على فسد خلان  
في سبب العذاب فينتفي فانما اخفضنا من الكذب بالذكري المبني عليه كما  
متر وقيل على شيئين الثلاثة حينها معطوفه على كذبون عطفها  
لفسرت الكذب بهم لانه قوله انما نحن منسحقون والنوم من الجوانما  
كذب فلا يقال بل الكذب حتى يطل الاختصاص وفادته **واجيب**

المتن

سبب

سبب

سبب

سبب

سبب

سبب

عنه

عند ما يتقبل العطف تفسيرها بما به تفسر ببيان المراد بكذبهم قوله  
امنا بالله وبالنوم الاخر وقوله انؤمن انشاء لا يخلو الكذب  
وفاشية الاختصاص انهم من تفسرهم والفتن يكونه سببا اول  
وهي شتمانه لخياره كذا وكذا وموان الاوكسا وجه على قراء  
يكذبون بالفتن بد. والثاني انسب بالتخفيف لانه يكون سببا  
لجمع بين ذمهم بالكذب والتكذيب وعلى الثاني يكون كاستد  
والقاسميين اولى وفيه نظر فتدبر **قوله** وما روى عن سلمان  
الجمي ان شروى عن سلمان الفارسي العجاني المشهور رضي الله عنه  
كالضريح ابن جبرير عنه وكذا في قوله الذي ذكره المفسر عنه  
وعبارته كافتله جاتنا من الحظاظ السويط الحان قال ذلك بعد  
فكار الذين كانوا بهذه الصفة على عهد من كذا في قوله خير منه  
عمن كان جاب منهن بعد من وان لم ينجي وقوله بعد مني على  
الضم وهذا المستعمل في عرفه يقال لترك كذا انما هو الى الان  
لان التقدير بعد ما مضى من الزمان وتفسيره بان يدور هو لا يوافق  
بعد زمانه سببا في قوله لسرتام والمراد باهل الان من ذكر  
فيها ووصفها فتموا اهلها فتموا لظهور مضاه **قوله** فلملك  
لذابه وتدتمت ان المم دانه ان يعبر بلعل تحت المبحر به  
لانما هو من نبيج فرحنه كارتك غيره هذه العبارة وما ذكره  
من الاشر وتوجهه صاملة ال الانية في المناقير من مطلقا  
لا يخفى هنا في غيره او منا في المدنية ان نزلت بهم لان  
خصوص الشبب الانية في عموم النظم كما هو مشهور فالانية خاصة  
نشمهم وتشمل من يأتي بعد من جنسهم ولا يريد انما خصم  
بقوم كحسرت من ياتين لولا بالكلية فيقال انه مناصفة  
لظاهر النظم وعود الضمير على ما بعد ولذا قيل ان المروي في ذلك  
بظاهره على ان المترادف هذه الانية المراد به مما قبله فلا يكون عطفها  
على بيتوك او على كذبون ولا يمكن ان يراد به ظاهره فلعلنا اراد به  
ان اهل هذه الانية ليسوا الذين كانوا موجودين عند نزولها فقط  
بل وسكون من بعد من كالمخالفة وانما لم يمكن ارادها ظاهره لان  
الانية متصلة بما قبلها بالضمير الذي هو في قوله وقالوا فتخي  
ان يراد بذلك الانية الناس المذكورين في الانية المتقدمة والانية  
يخسرون عود الضمير على من قبل كما يشهد به سلامة الفطرة وانما ما قيل  
من ان توجيه المفسر الله لا يخفى بعدة والاولى ان المراد اهل  
الانفاظ هذه الانية من مفسدي الارض من المسلمين لانه لا يمكن في  
زمنه صلى الله عليه وسلم من المؤمنين مفسدون فغضلة عما اراده  
وعدول الى ما هو ابعده **قوله** والفاخر من الذي سخر الله له

قوله

عصام







عن قوله فان ذلك الخ ولا يخفى ما فيه من الخذلان الغيبي عن البيان **قوله** فان ذلك  
لو دل على فساد ما في الارض الخ قوله يؤيد كاشارة الى ما فيه من مجاز الاول  
كما مر في تارة وقيل المراد من الفساد هو الارض هي الخروب والفتن بطريق  
الكناية الرمزية لانه كما بينا يستلزم خروج الارض عن اعتدالها وهو  
واستقامتها فذكر اللام وهو الخروج عن ذلك وارتداء اللزوم وهو الهج  
شوائبها ما كانوا يصحونها بل يفعلون ما يؤدى الى ذلك فهو مجاز يرب  
على الكناية وقيل انه مجاز عما يكره من ذلك وهو غير بعيد وقوله  
من الناس الدواب والحيت انشارة الى قوله تعالى سمى في الارض لنفسد فيها  
وذلك الحيت القنا المذمومة في الارض وتسمى بالذرع ويسمى المجرور  
حوت القنا ونحوه من المارة التي تحصل عنده فيكون الدنيا محوفا ونحو  
وقيل لطلاق اسم الفساد على هيجان الحروب من لطلاق اسم المست  
على العباد ومغنى لانفسد والانه يخو الفتن المؤدية الى فساد ما في  
الارض ولا يخفى ما فيه من التخلط والتخبط **قوله** ومنها اظها للفساد  
ومنها اظها للفساد في الارض كما ذكره هناك معطوفة  
على ما قبلها او على قوله من فساد ما في الارض وضمته الانية معني  
الاستحقاق واظها فلتها فلذا عداها بالبا وهو منعده بنفسه  
وبينه بقوله فان الخ وقيل انه رد لما يقال من ان الخسرية  
خص هذا الفساد لان فيه زيادة بيان لفائدة قوله في الارض  
لان غير ما ذكره ايضا تعود الى فساد الارض الصريح والمترجم بمعنى  
القلق والاضطراب قتل وانما سكر المترجم مع الصريح للازدواج فاذا  
لم يقارنه فتمت راؤه وفي بعض كتب اللغة ما يخالفه فالصريح  
بالشكوك وقوع الناس في فتنة والضلال والمهج قريب منه ويكون  
موضع الحضرة ولنا نظر في بعض المحدثين فقال  
**حجج العباد بمقتلهم** في اننا لتاس في هج ومرج  
وانما قالت ومنه الخ لانه نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما نفسين  
بهما اشار الى انه لم يقصد به الحضرة ونظام العالم كما ينظم وينم به وامتو  
بالشراب فلو عطلت والعباد بالله تعالى كان تعطينها بجزأ الناس  
علم ما يقضي الحزن والشغل ويخرب العالم **قوله** والقائل هو الله  
التي هي من كلام الامام في التفسير الكبير قال وكان ذلك محتمل ولا يجوز  
ان يكون القائل لذلك من لا يخترق بالدين والنصيحة وان كان الاق  
هو ان القائل من يشا فمهم بذلك فاما ان يكون الرسول صلى الله  
عليه وسلم بلغه عنهم النفاق ولم يقطع بذلك نعمهم فلجوابه بما  
تحقق اليقين في الصلاح بمنزلة ساير المؤمنين واما ان يقال  
ان بعض من كانوا يلقون النفاق لفساد لاقبله منهم فينبغي واعظا  
لهم فان لا يفسدوا او يخبرون الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك فقدر

قوله

**قوله** جوارب لاذ الخ يعتبر باننا ص ذون الناهي انشارة الى ان هذا  
من الفاييل شفقة عليهم ومعاملة متلطفة من غير مبالاة وعنف  
منه ووصية المتكلمة ذكر الاستمارة المؤكدة المحصورة والتمحص  
المخلص من قولهم ليرت محض اي لم يخالطه ماء والشوايب جمع شائبة  
وهو ما يخالط الشيء فيمنعه من الخلو والعرش العسل شوك لانه  
عند هجر مزاج الاشربة وفي الصباح قولهم ليرت في شائبة بخوزان  
يكون متخوذا من هذا ومعناه ليس فيه شيء يختلط به وان قل كما يقال  
ليس فيه علفه ولا شبة فمعاولة بمعنى معفولة كعدسة راصية  
هكذا استعملوه ولم يجد فيه نقلا كغفر قال الجوهري الشائبة في  
ولادة الشوايب وهي الادناس والافذار وفيه انشارة الى ان القصر  
فيه افرادي فانهم لما نهبوا عن الفساد والافساد توهموا بلابهم حكوا  
عليهم بانهم خلطوا أعمالا حقا وكفرا سيئا فاجابوا عنهم بانهم مفطورون  
على محض الامتثال الذي لم يشك شي من وجوه الفساد واخباروا انما  
ايما الى ان ذلك مكشوف لا شربة عليه ولا ينبغي ان يشك فيه  
ولحقا لقلت الذي ذهب اليه شراح الكشاف لانه التلميح  
لما وصفوه به بالافساد فقط دون الاصباح حضوا الفسهم بعكس  
وان صح خلاف الظاهر من كلام الشيخين وقوله ما دخله اكل دخل  
عليه حذف وان يقال والمراد بهما هذه الحزب الاخير ولم يصرح  
به استغناء لشهرته عن ذكره **قوله** وانما قالوا ذلك الخ وقصر قوله  
على ما ذكره ولم ينظر الى غيره من الاحتمالات كونه كذا محض غير  
قائل الخوف من المؤمنين لان العاقل اذا كان له مخلص من الكذب  
بزعمه يقصده لدفع ضرر الخضر مما يفيد ظاهر الكلام ان الكذب  
يلزم عند المؤمن والكافر فلا يرتكب بغير ضرورة ولا يترضى بعمد بغير  
قادر بل خصوص ما اذا كان بحيث يسبق اليه بغير قصد وذلك لما  
افاده بقوله في قولهم الخ او كونه مخافة كما قيل لانه لا يناسب  
قوله ولكن لا يعلمون وهذا المخلص لان ذكرها الامام ولقائه  
المصحة الله لانه اظهرها وانها وذاك الامام انه انفسه لا يفسد  
بمداراة الكفار كان معنى قوله مصلحون ان هذا المداراة سخي  
في الاصطلاح بين المسلمين والكفار كقوله ان اذ قال الانصاري ونوفيا  
واتك بعينهم بانه الوارد صرح بن عباس رضي الله عنهما ففتد اخرج  
عنه ابن جرير انه قال في تفسيره انما يريد الامتلاح بيثما لم يقم  
من المؤمنين وانما الكذاب والمصحة الله لم يلقب النبي مع اعتداله  
بالفضيلة لما تور لانه غير مناسب للواقع والسباق والسباق مع اوج  
لا صورة الصلاح التي ذكرها **قوله** لما ادعوه اذ بلغ رده المتأولع  
في كونهم مصلحين بولع في رده وتقرير منكم من جهات كاستنفا

210



البياني فانه يقصد به زيادة تمكن الحكم في ذهن السامع لو رده عليه بعد  
السؤال والطلب وما فيه من كفاية الا وان من قائل الحكم وتحقيقه  
وفي قوله لا يشعرون من الدلالة على ان كونهم نفسدين قد ظهر ظهور  
المحتسور من الشاعر وان لم يرد كونه ووجه افادة الا واما الختم اذ لك  
بناء على تركها من همة الاستفهام الانكاري الذي هو في معنى ولا  
التأني في توفيق يفتد الاثبات بطريق هلكي ابلغ من غير وانضى  
كثير من النجاة انما بسطة غير مركبة وارضاضة ابو حنيفة رحمة  
الله وانظر مقابلة مدحها على ان المستددة ولا التافهة لا تدخل  
عليها فبين تركها وتلقينها كما ينطق به المسم من افاة ظاهرة ورد  
بانهما بعد التركيب التام حكمها الاصلي واستدلوا على افاة التفتيح  
ينطقها كما ينطق به المسم اذ وفوع ما يصدر به جواب القسم بعد افاة  
كان واللام وكذا في النفي وردة ابو حنيفة ما هنا قد دخلت على رت  
وحيدا وكما القلة الا انه لقوله . الارب يوم صالح لك منهن . وقوله  
الاحبذ المصد وارضنهما مند . وقوله . الا يا قيس والحق اسرا .  
فقوله لا تكاد لم غير صحيح وهو وارذ عليه وعلى من نلفاه بالقبول  
كصاحب المعنى والمضمر اذ عا العلة فيه لا يصح سلامة الامر وقوله  
الا المنبهة بذكر من كوفي التاكيد او تنقيد قولها او اعني وقوله  
وان الحفظ عليه ولغريب الخبر عطف على قوله للاستدناق **قوله**  
ولقها اما الخ امر اما المنبوذة المتمزة المحققة المسمرة قاستفح  
مثالها في افادة التحقيق لا في جميع ما ذكره كما اشار اليه بقوله  
التي هي من طابع القسم لا في معناه تدخل على القسم كثيرا وهذا ما  
فأرقت به الا اما قال في الشهيل وشرحه كثيرا الا قبل التدا  
كقوله الا يا استجدوا واما قبل القسم كقوله ابن حجر المندلي .  
• اما والذي ابكى واصفك والذي . اما ت وليجي والذي امره الامر .  
• قال سلامة النفا ز الجواب .  
• لقد تركتني احسدا لو حشرك اري . البعير منها لا يروى مما الذعر .  
• وفي بعض فضائل ابن هشام ما يخالفه فانه انشد الشعر هكذا .  
• اما والذي ابكى واصفك والذي . اما ت وليجي والذي امره الامر .  
• لقد كنت اكنها وفي النفس حرجها . نبانا لاخر نحو التهم طلع الفجر .  
• وما هو الا ان اذها حجة . فاجبت لاعرف لذي ولا نكر .  
• والذي ذكره السعد هو المروي في الفضليات وشعره دليل ولولا  
خوف الاطالة او ردت الفضة تمامها والطلاب جمع كالتبعة واصحابها  
معد من الجيش التي تطلع قبله وهو استعارة او محكا من سئل لطلق  
القدم اريد به هنا انها تلمع قبل القسم كما في البيت المذكور وظاهره

قوله

**قوله** وتعرف الخبر الخ هو وما عطف عليه محروا ما ترو ووجه ك  
المبالغة على ما قالوه ان الاو ل يفتد حضا المسند التي في المسند  
والتاخي يفتد ما كتم هذا الحصر وهو وان كان مناسبا لرد  
دعواهم الكاذبة فانهم لما فصر وانفسهم على الاصلاح وقصر  
افراد ما سب في ردهم ان يعصر واعلى الافراد قصر قلب فهم مقصود  
على الافساد لا حظ لهم في الاصلاح واورده على ان تعريف الخبر يفتد  
حضر المستد التي في المستد كما في المفتاح والمشهورات من القم  
يفتد ايضا اذ يوكه **والجيب** بانه تعريف المستد يفتد حصر  
المستد التي كما ذكرنا من مخشي في الفايق في قوله ان الله هو الدهر  
وان رده بانه انما ورد النهي عن سب الدهر وهو تفتيح ان يقال  
ان الدهر الذي يظن انه كالب الحوادث لا يجاوز الله لان الله لا  
يجاوزه كما لا يخفى وقيل ان الوجه ان يقال ان المبالغة في تعريف  
المفسدين على قياس ما ترقى المفسدين من انما ان حصلت صفة  
المفسدين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورهم فالمنافقون هم هم  
لا يعودون تلك الحقيقة فالفضل مؤكدا نسبيا لا اتحادا الذي هو  
اقوى من القصر في افادة المضود ولما ترو من الاشكال عدل المص  
رحمة الله عما في الكتاب من قوله ردا الله ما ادعوم من الانظام  
في جملة المفسدين ما بلغ ردا وادله على بخط عظيم وجعله ردا  
لما في قلوبهم من التبرير للمؤمنين كما قالوا انتم المفسدون وقصر  
الاهتمام على المؤمنين فامتنوا انفسهم عليهم وهذا استنفاد من  
مناق الكلام في مقام الجدل وقصرت قواه فلا تنهت ان التبرير انما  
استفاد منه لو قيل انما المفسدون نحن . والاستدلال بلائع  
فان قلت لم ذكر ما يشعرون بعدن كما دعوك يدوك استندراك  
وكما هنا به قلت المخذعة تفتني في الجملنا الاخفا وعدم اشوا  
بخلاف ما هنا فانهم لما هموا بما تعاطوه من الفساد فاجابوه  
بما دعاء انهم على خلاقه ولغير تعالي ايضا دهم كانوا حصفينون بالعلم  
به مع انهم ليسوا كذلك فكان محلا للاستدراك لانه يقع بين  
الامور المتخالفة وما يقال عن ابن كسا ان الله ما على من لم تعلم  
انه مفسد ذم انما يذم من افسد عن عالم والجواب انهم كانوا  
يعلمون الفساد سرا ويظهرون الصلاح وهم لا يشعرون انما امرهم  
ليظهر للنبي صلى الله عليه وسلم فالمعنى لا يشعرون اننا تعلم انهم مفسدون  
فقوله الا انهم هم المفسدون لافادة لازم لفا تين الخبرين اذ ذلك  
لعدم الفساد صلاحا او المراد انهم لا يعلمون ان وبال ذلك القسا  
يرجع النهي في الدنيا والاخرة كما ذكره التمرقندي في تفسيره فقيه  
وان ارضاه بعضهم ان المقصر في العلم مع التمكن منه مذموم ايضا



خبر

بل قد يقال انه سواء حاله غيره وفي التنا وتيلات لعلمه المذري ان  
 هذه الآية حجة على المعتزلة في ان التكليف لا يتوجه بدون العلم  
 بالمكلف به وان الحجة لا تلزم بدون المعرفة فان الله خير ان  
 ما صنعوا من النفاق افساد منهم مع عدم العلم فلو كان حقيقتهما  
 شرطا للتكليف ولا علم لظهوره لم يكن صانعهم افسادا لان الالاف  
 ارتكاب الممنوع عنه فان لم يكن النبي نفاقا فكيف يمكن النفاق لم يكن  
 فعلهم افسادا لذل على ان التكليف يعتمد قيام الله العلم والتمك  
 من المعرفة لا حقيقة المعرفة فيكون حجة عليهم وهذا المسئلة  
 متفرعة على مسئلة مقدار نفا القدرة للفعل وعدمها وهذا معنى  
 ما ذكره ابن كيسان فتدبر **قول** من تمام النص والارشاد الخفية  
 اشارة الى ان قابل هذا القول هو قابل ما قبله وكونه نصحا يظهر  
 منه ان القائل المؤمن لا الله والرسول صلى الله عليه وسلم  
 كما لا يخفى ولا يفتد والاشارة الى التخلية بالحاء المعجمة والذوقه والاشارة  
 اشارة الى التخلية وكسر هذا ميمتا على ان الاعمال دلالة في كمال  
 الايمان او في حقيقته كما قيل لان اغنيا شرك الفساد لدلالة على  
 التكدب المتناقض في الايمان والتحاد القائلين رد على النفا من ان  
 القائل يقض المتناقضين لبعض لانت المتناسبات لقوله واذا القوا الذين  
 آمنوا قائلوا ائمتنا فان قلتم **اذا** كان القائل المؤمن والمجتب  
 للمتناقضين بالظن ان يكونوا مظهرين للكفر اذا القوا المصنفين لان الامر  
 بامتنوا لا يتصور بدون الملاقات وقوله بعد واذا القوا الذين آمنوا  
 قائلوا ائمتنا من مقتضى الخلاف فاحوجه التوفيق حينئذ وهذا  
 هو الذي اعني بحال القائل بعض المتناقضين لبعض **قائل** هذا قد  
 استشكله وكجاب عنه كثير من فضلا بانه وان كان الامر ببعض المؤمنين  
 كما مر لكن قولهم انؤمنوا في مقول فيما بينهم لا في وجود المؤمنين  
 والالكان مجاهرة وبه وفق بين الاليتين وانما يتعدى هذا القول  
 واذا قال لهم المؤمنون امنوا كما امرت الناس قال المتناقضون انؤمن  
 اي كما اشار اليه الفاسل المتفان في شرحه وقيل عليه ان التقه  
 ممنوع وانما المراد بقوله المتناقضين يكونه في مؤلجته في  
 المؤمنين وليس كذلك واذا الشرطية ظرفية تفتد تحصيل  
 الجواب بولت الشرط لكونه ممنوعا على قول الكشاف فكان من جوابهم  
 ان سفيوه هم اي نسبوهم الى الشفقه لانه صريح في مجاهرة المؤمنين  
 بالسفينة بخطابهم بقوله انؤمنوا وهو مجاهر بالكفر منافية  
 لما بعد من قوله تعالى واذا القوا الذين آمنوا الخ ورد بانه لا اشكال  
 فيه لانه لم يصحح بان المتناقضين جاهر المؤمنين بل في  
 عبارة ما يوجه وهو قوله من جوابهم بناء على ان الجواب ما يقال

خبر

علي الدين  
وقسرو

موجله

مؤلجته وكونه كذلك مؤوقف على السماع من اصل اللغة وهو لم  
 يوجد وكذا في كل خلافه ما استفاض من اطلاق الخلف لفظ  
 الجواب على رد كلام السلف مع بعد العهد من غير تكبر وقيل اذا  
 هنا بمعنى لو تحققت النفاضة وانهم على حال القنضي انهم لو قيل  
 لهم كذا قالوا كذا كما قيل مثله في قوله اذا ما المنه لمنه وقدر  
 واستشهد له بقول الرخصي ان مساق هذه الآية بخلاف  
 ما قد سبق له اول قصته المتناقضين فالسبب بتكرير لان  
 تلك في بيان مداهبهم والترجمة عن نفاضة وهذا في  
 بيان ما كانوا يعملون عليه مع المؤمنين من التكدب لفساد  
 والاستهزاء بهم ولصاحبهم بوجوه المصادقين وايضا بهم انهم  
 معتمدون فاذا قار قوهمة الى شطارتهم صدق قوهمة بما في قلوبهم  
 شاهد صدق عليه فينوضرب من التقدس والتمثيل وقيل يجوز ان  
 يقول المتناقضون ذلك اذا انفردوا عن المؤمنين خالين من  
 نشدهم فلا يكون مجاهرة لفكهم من الانكار كما سيأتي في سورة  
 المتناقضين في قصة زيد بن ارقم رضي الله عنه وقيل انه كان  
 بحضرة المسلمين لكن مشاركة بينهم هذا ما ذكره من القيل  
 والقيل وحلوا به شك الاشكال المتروا به من غائلة الاحتمال  
 والذي مر عندي انه لا يرد زاسافات المؤمنين امر وهم بالامكان  
 المطابق لامكان خلص الناس والامر كالنفي ينصب على التقد  
 فكأنهم قائلوا لخالصوا الايمان ونفيه اعتراف باصل ايمانهم وهو  
 مطابق لقوله تعالى ومن الناس من يقول ائمتنا فاجابوهم  
 وجاهوا وشقاها بقولهم انؤمنوا الخ اي نحن مؤمنون منصفون  
 بصفات وسمات للايمان لا يخالفها الامت كان سفيها وهذا  
 مؤلجته في الايمان لا بالكفر كما ادعا القائل وان كان هذا  
 سفي في عهد لانهم قصدوا به عدم ايمانهم بما جاء به الرسول  
 صلى الله عليه وسلم وتفتيه من اتبعه لكتة خلاف ظاهر الكلام  
 والشرع انما ينظر للظاهر وعند الله علم السر والعلانية  
 قال العلامة سفيوه ولا يكلف من هذا عدم فطابق جوابهم  
 نعم الناصح لانه كناية عن كمال ايمانهم وان كان في قلب  
 تلك الكناية كناية **ولجد ما كتبت** هذا اريد لبعض فضلا  
 العصر ما يفارجه فقالت مرهبا بالوفاق ونترك المصالح في الكشاف  
 وسروجه هنا من توجه استناد قتل الى جهل امنوا بانه اريد  
 به لفظه فتواستمر وهو مفعول به ساد مسند الفاعل وهو مقول  
 القول فلا حكمة الى ادعاء انه مستند لصير المصداق والمجالة  
 بدل منه ولا الى الجار والمجرور لظهوره **قوله** فان كمال الايمان



المتراد بكلامه ما به يتم ويتحقق وهو بحسب الاستعمال بيننا وال  
الاجزاء وغيرها كما قيل  
وما شتم الاداب والعالم والحجاء وصاحبها عند الكمال يموت  
فلا يشكل كلامه بدموع الاعمال في الايمان كما قيل وقوله وهو  
المقصود قيل انه جعل امنوا كناية عن طلب الايمان بما ينبغي  
ويمكن ان يراد بالثاني عن الافساد المنه عن الشرك ويكون الامر  
بالايمان بعد المنه عن الشرك على طبق كلمة التوحيد والاطهر  
كحل المنه عن الافساد على المنه عن النفاق والايمان بالايمان  
عن اخلاصه ظاهرًا وباطنًا ولا حاجة لمثله **قوله** في حيز  
النصب الخ كما بعد الجمل في الاكثر ما نعت مصدرًا وما حال كما صرح  
به الخبارة والثاني من هب سبويه لان الصفة لا تقو  
معاً موصوفها الا في مواضع مخصوصة في عطف حال من المصدر  
المضمر المفهوم من الفعل ولم يجعل متعلقة بامنوا على ان الظرف  
لغوايتا على ان الكاف لا تكون كذلك واذا كانت ما كانت الكاف  
عن العمل مصححة لدخولها على الجمل للتقدير حققوا ايمانكم  
كما تحققوا ايمانهم وان كانت مصدرية فالمعنى امنوا ايماناً مشابهاً  
لايمانهم ولم يجعل مؤنولة لما فيه من التكلف وتقدم المصدر  
للمصدرية لانها ارجح لانقاء الكاف على ما لها من العمل الاصل وقيل  
الثاني ارجح والامر فكيه سهل **قوله** واللام في الناس الجلس الخ  
هكذا على عكس ما في الكشاف اما لانه اصل المتبادر اولاً لانه احسن  
هنا عنده كما قاله الراغب وتبعه المصدر رحمه الله وما ذكره برمنه  
ما هو ذم من نظيره بنوع من الاختصار وقوله والمتراد به الخ  
الكشاف او الجلس الخ كما آمن الكاملون في الانسان او جعل  
للمؤمنون كما نهم الناس على الحقيقة ومن عداهم كما بهم في فقد  
التمييز بين الحق والباطل انتهى ولما كان العرف للجلس قد يقصد  
به بعض الافراد من غير اعتبار وصف به كما في امر على اللشم وقد  
يقصد البعض باعتبار وصف الكمال كما في ذلك الكتاب وقد  
يقصد الجلس بآشرو كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر والاول  
لقلته خيرة واه نصار الية اذا تعدد الاختيار فستر الناس بالكمال  
في الانسانية او بمن هم الناس في الحقيقة حتى كان من عداهم  
في عداد الية بهم وهكذا كما هو على فقد يتركونه مفعول المؤمنين  
لان المناقير بعضهم لبعض كذا افادة الثرا المحقق والظاهر منه  
ان المتراد من الجلس الجلس من حيث هو ومن قوله او جعل  
المؤمنون الخ الى الاستغراق كما يتبادر من الكشاف لان المقرف  
بلام الجلس من حيث هو فزيد الحصر كما في شرح الناحض فينا سب

حضر  
عصام

سعد

ان يعبر عن الكاملين بلفظ الجلس لادعاء الخصاره فيهم والشريف  
هنا لاختراق المفيد لذلك لانه الاستغراق لا غير فلا جعل  
الوجهين هنا على الاستغراق وجعل الاول ناظرًا الى المقصود  
عليه والثاني الى تصور من عداه وقد قيل انه لا يحسن حمل  
الناس على الجلس والخارج المتناقضين عند على تقدير ان يعطف  
قوله واذا قيل لانه لا يفسد واعلملة من يقول انتهى  
**قوله** ما بين الفاصلتين من الخلاف منشؤه ما فضل في  
المعاني في بحث التعريف وليس هذا المحل فاعلم ان كفاية  
الاشارة في اثار الغبي لا تشفيه العبارة **والحاصل** ان الحصر  
اما لانهم الكاملون المستجمعون لمعانيه فكانهم جميع افراده  
او بملاحظة ان غيرهم كما بهم كما لفظه التمييز بين الخوالبا  
فلا يدرجون في التاسر والاول يشبه القصر الحقيقي والثاني  
الافرادى والمصدر رحمة الله صرح بالاول لدلالته على كمالهم  
المقصود وانتارة الى انه مستلزم للثاني بقوله ولذلك  
قيل عن غير الخ ومن عطف عن هذا قال ان عبارة المصدر  
الله ناظرة الى الاول فقط فاقيل من ان الثاني استغراق لقول  
المقام وانتهى الى الاول تخصص وعلى الثاني استغراق لقول  
العلامة لانهم الناس على الحقيقة ليس بشئ **قوله** بقضية العقل  
الذي يحكم العقل او يتمتضاة وهما متقاربان وقوله فان اسم  
الجلس المتراد باسم الجلس الاسم الجاهل الموضوع لمعنى عام سواء  
كان معترفة او نكرة واذا عرفت ذلك التعريف على تعيين معناه  
قال الراغب كل اسم نوع يتعمل على وجهين احدهما دلالة على  
منتهاة فضلا بئنه وبين غيره والثاني لوجود المعنى المختص به  
وذلك هو الذي يمدح به لان كل ما اوجبه الله في العالم  
جعله صالحا لفضل خاص به لا يصح له سواء كالقصر للعدو  
والبعير لقطع الفلاة المعينة وعلى ذلك الجوارح كاليد والعين  
والناس وحدهم واليهما فيهما لوافقا لانه فوجد فيه المعنى الذي  
خلق لاجله لم يتحقق له مطلقا بل ينفى عنه فنياك زيد ليس  
بالناسك انتهى وهذا ما اشار اليه المصدر رحمه الله **قوله** ولذلك  
يستلج عن غيره الخ لاجل استتماله فيما استجمع المعاني المقصودة  
منه سلب عمن لم يجمعها فبقاك ليس بالناسك ولو لاهدا  
لكان كذلك كما انه صدق مستحسن كما قال  
يا قارع الباب على عند الصمد لا تفرع الباب فامته لحد  
وقد مر لك ان هذا مستلزم لجعل البناء فخر منزلة العدم وليس  
مغايير له كما قيل فتدبر واستجمع بمعنى جمع فهو منعد كما يشعر

حفيد

حضر

عصام



به كلام الصحاح وفي المصباح انه لازم لجمع فعلته تكون تضمينها او  
 محازا قوله وقد دجيمتها الشاعر في جمع استعمال اللفظ في  
 سماء مطلقا واستعماله فيما يتبع المعاني المنصودة منه  
 فان المراد من الناس الاول بالجنس من الثاني الكاملون في  
 الانسانية وقس عليه الزمان والدفاع فاستعمل في وقد عرفت  
 ان منشا هذا ان استمر الجنس نفسه بقطع النظر عن تعريفه وتعريف  
 انما يفيد تعيينه كما صرح به المصنف رحمه الله والراغب انما  
 فن قال ومن هنا فعل ان دعوى كمال يجوز اعتبارها في  
 التكرار ايضا فقد اجل او اهل شعر ان لعدة من نفس اللفظ مرة  
 كان او نكرة لا ينافي فادة التعريف له عند من له ادنى بصيرة  
 نقادة وقوله ومن هذا الباب ان يفي اسم الجنس عن لم توجد  
 فيه خواصه المنصودة منه فانه في الالف الاثنية جعل اللفظ  
 صامتا لم يسمع الحق والعيون عميا اذ لم يشك لصواب لا تنفاد  
 فوادعها وتكرارها المنصودة منها وهو ظاهر وقيل ان التمثيل  
 به مبني على اشتغاره لا على التشبيه فان المقصود وما معه  
 على حقيقة والشعر المذكور مشهور في كتب الادب الا انه وقع  
 على وجوه في بعضها

- اذ الناس ناس في البلاد بلاد • وفيه اذا الناس ناس في الزمان زمان
- وفيه اذا الناس ناس في البلاد بلاد • وانكر في المحاسة البهية هكذا
- الامل المصالح على يد الموي • اي الرتل من قول المصنف تعاد
- بلادها كذا وكذا نحوها • اذ الناس ناس في البلاد بلاد
- ولم يسم قائله وفي الاضاحي انه لرجل من عاد ولشكاته ذكرها
- هكذا في بعض القواشي وفيه مناقشة وقيل صدر المصراع المذكور
- لقد كنت اخط من الجود والعلو • وقيل ياربها كذا وكذا نحوها
- او للعتد والمراد به الرسول صلى الله عليه وسلم قدم هذا منكب
- الكشاف وذهب صاحب البحر الى انه اول واو اتك بعضهم بانظراؤ
- لانهم روي عن ابن عباس رضي الله عنهما كما الحزبية ابن جبرير
- والمعهود اما النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه ممن اتبعه من المؤمنين
- لانهم بصف عينهم دابما وقت دهره كره ايضا نقول له الذين
- يؤمنون لانهم ولظنون فيه نحو لا وليا وان سم فالعهد خارجي
- او خارجي ذكرى لا بئنها محموتا وحضوصا فقولك الكرم هذا الرجل
- فيتعرفه خارجي ولم يجز له ذكره الا في حقه وقسميه الايمان المطورة
- منهم بايمان هو لا يقضي منها وانزله من جميع الوجوه كالشار السيد
- المص رحمه الله بقوله والمعنى في الاخرة فلا وجه لما قيل من ان الظاهر
- ان المراد على تقدير العهد مطلق المؤمنين فقط اذ المطلق مجرد

شيخ زاده

حفيد شيخ زاده

ايماهم

ايماهم لا الايمان المشابه لايمان آمن من مضمون لعبد الله بن سلام وفي  
 بعض شروح الكشاف وتبعه بعض ارباب الكواشي في قولهم الكواشي  
 باعتبار كونهم كالمذكورين سابقا بوجه خطيبي وهو ان الرسول  
 صلى الله عليه وسلم ومن معه من المؤمنين كانوا انصبا عنهم والمؤمنين  
 خواصهم لانهم كانوا من المؤمنين منهم لاطهار الحجرات وتلاوة القران  
 عليهم اوعى الله بن سلام واشياعه فانهم ايضا حمل التقات  
 خواصهم لانهم من جلدتهم ولا يغيثون من خواصهم لشدة  
 غيظهم بسبب ايماهم وشدة تالمهم بسببهم والتقدير كما امن  
 اصحابك واخوانك ولا يخفى ما فيه **قوله** ومن آمن من اهل جلدتهم  
 الى الجلد والجلد بكسر الجيم وسكون اللام التي قبلها ذال مهملة  
 وهو من الحيوان ظاهر بشرته وقال الازهرى لجلد غنث جلد الحيوان  
 والجمع جلود وقد جمع على الجلود كقول واخمال وجلدة الرجل واهل جلدة  
 ايماهم وقومه وعشيرته وهم فسر اصل اللغة وورد استعماله  
 والمناسبت هنا الثاني وقد ورد في الحديث قوم من جلدتنا اي اربابنا  
 وعشيرتنا كما في نهايتها لا يبر ولا يبر وهي كيتا العزبة في باب افعال التفتيل  
 استشهدوا وعلى صفة يوسف عليه الصلاة والسلام لحسن اخوته بها  
 سمع من العرب من قولهم نصيبا شعر اهل جلدته فقد عرفت ان  
 استعماله مع لفظ اهل كما في المثال وبدونها كما في الحديث صحيح  
 فن قال لفظا لاصل من ايد والظاهر حد في الكشاف من جلدتهم  
 ومن جنسهم لم يطلع على موارد استعماله لقصوره او اصاله ومعناه  
 ما تقدم وفي بعض شروح الكشاف عطف اربابهم تفسيري وقال  
 الجوهري هو رحمة الله لجلاد الوالج منه وادنه وتلاحظ للمعنى الاصلي  
 يستعملان يكون كناية عن المنان الغنى في الغريب لقوله هو بصحة  
 معنى والظاهر انه شبه الجند والعشيرة بالجلد وظاهر ان هذا البدل  
 لجعل القوم جسدا واحدا فاهل جلدته كقولهم الماسم قد يجعل محازا  
 ووجه المشبه الاصل فاذا اريد زيادته في مما يد لغيره لقوله  
 وجلده بين العين والالف سالم والمراد باهل جلدتهم اليهود لان منافق  
 المدينة منهم **قوله** كما بن سلام هو عبد الله بن سلام بن الحارث بن ابي  
 من ذرية يوسف النبي عليه الصلاة والسلام حليف العواقل والخروج  
 لانهم يتكلمون الانصا وي كان حليفا لهم وكان من بني قينقاع من  
 اليهود واسمها الحضير وغير النبي صلى الله عليه وسلم اسمه وسماه عبد الله  
 لما اسلم اول ما قدم المدينة وقيل تلحقه اسلمه الى سنة ثمان وشهد  
 له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحقة وهو من اكاب الصحابه بروي  
 عنه ابو هريرة قال صلى الله عليه وسلم وعنه ولست بمساقف واموره مع اليهود  
 مشهورة في كتب الحديث وتوفي بالمدينة سنة ثلاث واربعين

ببر بادشا



من الهجرة وسلام بيننا وبينكم بحسنه للام وغيره من الاعلام مشد في الام  
 والمراد بصحابه من آمن من بني اسرائيل وقوله والمعنى الخ هو على  
 الوجوه لان شدة الايمان المأمور به بايمان خالص المؤمنين او  
 بعض من الخالص المعهودين وايمانهم كذلك **قول** واستدل به ليقال  
 الحصار في احكام القرآن لم يمتد في استناب الزيد بن علي الذي اطلع  
 على الكفر حتى اظهر الايمان لانه تعالى اخبر عنهم بذلك ولم يمتد بقبولهم  
 وهنالك بعد فرض القتال انتهى والزيد بن علي لا يخلو عن معرفه ومعناه  
 الملتد وفسره في المقام بل المتفق وهما متقاربان وبهذا المعنى  
 استعملته العرب كما قال

• ظلمت عيناك امشي في اذقتها • كاني مصحف في بيت زنديق  
 وهو محراب زنديق يقول ببقاء الدهر وزندا وهو كتاب مزدك  
 الجوسى وزنديقا وزنديقا فمؤذقة وفسره الفقهاء بيمين  
 الكفر ويظهر الاسلام كالمناقاة وقد فرق بينه وبين المجد والمرد  
 في الفروع ومقتل من انه لا دلالة فيه على قبول يوتيا الزيد بن علي  
 المناق غير الزيد فتكفي لا والزيد بن علي من المناق ولم يقل  
 لحدان في عدم قتل الرسول صلى الله عليه وسلم المناق دلالة  
 على عدم قتل الزيد بن علي واصحابه الا ان الزيد بن علي في المناق  
 فظاهر والا فموسى وقد طلقت الوثبة والايام ولو لم يكن ذلك  
 مقبولا لم يطلب منه الا انه قتل على هذا انه انما يمتد لو كان طلب  
 الايمان لدفع القتل وليس كذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 مأمورا باخبار احكام الاسلام عليهم مع صلته عليه الصلاة والسلام  
 بنفاقهم فلم يطلب الايمان منهم الا انما انتم عند الله والزيد بن  
 علي كذلك وفيه نظر لشعبي وحكم الزيد بن علي المختار المقتضى به  
 بعد الاختلاف في قبول توبته بعد اخذ عندنا ثمانية وخمسة  
 انه كان معروفا به لك داعيا للفرقة ما قبل من الاخذ قبلت  
 توبته وبعد ما لا يقتل كالتحار وان لم يكن داعيا للضلال  
 فهو كما استرقت كما قاله ابو الليث وعكيد الصوي وفيه تفصيل في الفروع

**قول** وان لا قرار باللسان ايمان الخ بمعنى ان الايمان يكون ايمانا  
 صحيحا مجردا عن التلفظ سواء اطاق القلت ام لا اذ لو لم يكن كذلك  
 لم يكن للتعديد في الامة بقوله كما آمن الناس فادلة لكثيرة استوا  
 فيه لانه ممنوع للتقدم في القلب المقارن للاقرار باللسان في القادر  
 كما مر ولحمال كون ذكره للترغيب او للتاكيد لاقتناء المقام  
 كما قيل خلاف الظاهر وهذا ما حو فر من النفس الكبير والصاب  
 عند بان الايمان الحقيق عند الله هو الذي يقتضيه الاخلاص ما  
 في الظاهر فلا يستعمل الالام الاقرار بالظاهر ولا جرم اقتضى اليقين

ابن كمال

مير بادشاہ

تاكيد

تاكيد بقوله كما آمن الناس التواضع المبرحة الله لم يترك الجواب لانه  
 اراد ان المعتبر في المسمى الايمان لغته وبحسب ظاهر الشرح هذا واما  
 مطابقتها ما في القلب فمعتبر في الايمان المنجى من الخلود في النار  
 عند الله فما ذكره من اذهاب الفقهاء وغيرهم فاقبل من ان المستد  
 به على هذا الكرامة وقد مر الخلاف معهم فيمن بقوة بالنهاية  
 فارغ القلب عما يوافقه او يتنافيه واما من ادعى الايمان وخالف  
 قلبه لانه كالمناقفة فكافرا لا تقا ومو يفتقر عدم تعين  
 المقص الجواب بمقتضى الجواب **قول** الهمزة فتية لا تكرر الا تكرر  
 فتساك ان تظا لمعنى لتدفع وتويجى بمعنى لم وقع والمراد الاول  
 ولذا فسر بالايكون وقوله منشار بها الى الناس نحو المراد به اذ كان  
 ذهنية لاحتمية يعنى انها في الشفها للعتد والمراد بهم الناس القيا  
 ذكرهم بوجهية والعتد المذكور يكون باعادة المتقدم بعينه  
 وقد يكون باعادة لازمه واصفها ان لم يكرر مرة اخرى ذكره  
 ويسمى العتد التدرى وذلك بان يستد الى الموصوف ما يستدعي  
 تلك الصفة فتذكر الصفة مرة كما هنا جري ذكرها كما اذا قيل  
 لك شتمك زيد فتقول افعل الشفها فان الشفها تنبيه على ان  
 سفاهته حتى كانه قيل اعترضك سفاهته او لان يكون الموصوف  
 علميا في تلك الصفة صفة او ادعاء حتى ذكر علميا صفة  
 والعتد هنا امالات الايمان برعمهم مستلزم للشفها او لان  
 المؤمنين فيما بينهم معروفون به **قول** او الجبر باسره الخ اذ  
 للجبر في ضمير جميع الافراد وهو الاستغراق بمعنى وباسر عبارة  
 عن جميعه والاستغراق الامثال كما يشد به الا سير فاذا سلم بوفاقه  
 فقد سلم بجملة شمة صار عبارة عن كل ما يشد اجتمعه ومنتد هجو  
 فيه بمعنى ولخريف من درجته اذ اطواة وصفيروية للجبرس واللفظ  
 الشفها وصغيرهم للرسول صلى الله عليه وسلم ومن معة الشامل  
 لارت سلام واضرايه رضي الله عنهم وهم اكل الناس لعقلهم فجماعهم  
 شفها بزرعهم الماسد وهو مخالف للواقع والشفها وان شملهم وغيرهم  
 لكنهم دخلون فيه فحولا او ليا عندهم ومو ابلغ كافي من الكتاب  
 كما قال قتالي فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين قد  
 قيل على هذا انه انما يمتد باءه اخبار مفهوم الشفها في المؤمنين المذكورين في  
 قوله كما آمن الناس في لايح ايمان اسناد الايمان الى جميع الشفها فان لم يكون  
 من الشفها لا يحضر لكن يرد على هذا انه مقتضى الاستغراق لا يلايم مقام انكار  
 موافقة الشفها لان اشباع بعض الشفها الخ وليس شئ فانه سواء اراد  
 الاستغراق الحقيقي لادعائي او العرفي كافي جمع الامير الصافة اذ لم يكن في  
 المدنيه حين بجم المناق الامور او منافق موافق للمقام على انما لو جوب

حسد

سربادشاہ



وابذلها كما لا يخفى فتدبر قوله وانما سلفه هو هذا اي دعوه سلفها  
 او سلفها على اعتقادها من سلفها او تخلفها فان  
 فيهم قضا والموالي بمعنى العبد فانها لحد معانيد ومما يتك  
 وملا للتحاربات رضى الله عنهما كذلك كما هو معترف في محله  
 والمجملات الخلق النضير واصل مقناه اظهار الجهد والقوة  
 والمبالاة بالشيء للاعتداد والاعتناء به وعدم المبالاة به  
 لانهم كانوا من اهل الكتاب **قوله** والسفاهة في اللغة  
 الخفة والتحرك والاضطراب يقال زمام سفته اي مضطرب  
 وسفرت الرياح الرياح والنازل فخر كرها خفة ثم استعمال  
 في عريف اللغز والشرع وشاع حتى صار حقيقة فيه لنقص العقل  
 والراي وقال الرغب استعمال في خفة التفر لنقصان العقل في  
 الامور الدينية والخرافية ومثله هذا المصروف كما قاله  
 وفي شرح التاويلات تحت بعضهم السفة بانه ترك العمل بمقتضى  
 العقل مع قيام العقل وقيل العان فوجب للمجال على بانه مظل  
 وخفا في الراي والعقل خفته وعدم استلامه وفي المصباح سنف  
 الثوب سنف ازان وبها وسخا في بالغة رفق لقله عزله ومنه  
 قيل لجل سنف وفي عفة سنف اي عقل يقف وقال الخليل  
 السنف في العقل خاضعة والتخافة عامية في كل شيء انتهى وقوله  
 ولعلم بكنس الجاه وسكون اللام هو الامتاة والوقتا روي بانه اي يقف  
 مقابله لانه صندة على عاوية المعنوية في الاضاح بذكر الاصداد  
 كما قيل ويصدها تنبير المشيا **قوله** رد ومبالغة في جملتهم الخ  
 فيمع النظر لغت ونشر مرتب فالرد لتسفيه لهم للمؤمنين ناظر  
 لقوله الا انهم هم الشفها والمثبا الغز في التجميل من قوله  
 ولكن لا يعلمون كاستراة عن قريب ويحتمل انه رجع لقوله الا  
 انهم الخ من غير لغت فيه واليه ذهب بعض ارباب المعواشي وانه  
 من قوله الا انهم هم الشفها لانه المقصود بالذات فلذا في فيه  
 بالاذان ووسط ضمير الفضل وعرف الخبر ودقيل بالاستدراك  
 المؤكدة لامتثالهم للسفة للمجمل فدلالة قوله لانه خفة العقل  
 ونقصه وفي الدر المنثور السفة خفة العقل والمجمل بالامور قال  
 قال الشمائل

تخاف ان تسفة احلامنا • فتميل الجمل مع الجاهل  
 وقوله فان الجاهل الخ تفسير للمثبا الغز في التجميل وتعليل لانه بناء  
 على الحد الوحي في قوله لا يعلمون وهو ان معناه لا يعلمون انهم  
 هم الشفها حقيقة لقلة قائلهم في الال القائمة على ان الكفر  
 سفة لا ما قيل من ان معناه لا يعلمون ما يحزنهم من العذاب

لجل

لاجل السفة في الخرة وعلى هذا جهلهم بالسفة الذي هو جهل مجمل  
 بالجهل فهو مجمل مركب فكانه قيل لهم جهلا ولكن لا يعلمون انهم  
 لجهلا وقوله بجهله صفة الجاهل والجاهل صفة وتصح كونه  
 صفة للمجمل وبما قررناه عليه انه لا يرد على المص رحمه الله ما قيل  
 من انه لا يفهم من قوله الا انهم هم الشفها الامتناع الباطل لانه  
 السفة وخفة العقل وقد يكون سكب للشك وكذا عدم العلم لا  
 يستلزم لجهل المركب ولا حجة في الجاهل بان المتراد بالسفة هنا  
 امتناع الباطل وعدم العلم للمركب بقربية المقام لانه  
 ناشئ من عدم الوفاء على المرام وتعدى الجاهل بعلى وهو متعد  
 بالما يتضمنه معنى المص **قوله** قلنت انما يظنهم من السفاهة  
 ونفي العلم للمجمل اما الجزم بخلاف الواقع فلنفس هنا ما يدل عليه  
 لان عدم العلم بالجهل مجمل التحقيق في ضمن عدم العلم بشي من  
 الغيبين وفي ضمن الجزم بمقتضى الجمل **قوله** هو كما ذكرت  
 الان مقام المثبا الغزيعين الاضحا للثاني مع ان حالهم يقتضيه  
 لان الجاهل على تسفيه المؤمنين والتمحي في اذنيهم لا تصدرا  
 من العاقل الا لجزم بذلك فاما **قوله** استرحمك  
 من المتوقف الجمل عليه مراتب الجمل الاربعة لحد ما وضعه  
 المص رحمه الله بالامتية وتعد هذا الظان بخلاف الواقع وتعد هذا  
 المتوقف عن المتدقق بل حد الظرف في المتردد بينهما من غير اعتراف  
 بجهله ورايها المتوقف المعترف فكان ينبغي ان يقول استر  
 حمتك من غير الجاهل لبشر الصور الثلاث او يكتفي بالثاني لانه  
 الامتية بالنسبة الى الثالث والرابع بالطريق الاولي غير انه ذكره  
 المعترف لتبصل به قوله فانه ربما يقدر كقولك استر في دار الحرب  
 او نشأ في ياد يرا او على راس جبل لا اعترافه بجهله واستعداده  
 لقبول الحق فينتفع بالايات والندركا بعد من المومن المعترف  
 بذنبه بخلاف الجاهل الجاهل بجهله الذي عن الحق والندرجم  
 نذير **قوله** وانما فصلت الاية الخ فصلت مجبول من التفتيل  
 فتومشدة الصاد اي تقينا صلة كفتي اذا التي بفاضية والفاصلة  
 في النشر بمنزلة القافية في الشعر وهذا بناء على انه يجوز ان يقال  
 في القران سجع وفواصل وفيه تفصيل ذكرناه في غير هذا المحل وفي  
 بعض شروح الكشاف فصلت بنشد بيا الصاد الممكث من التفصيل  
 وفي بعض النسخ بكتفيتها من الفضل نحو قوله وجهين اي ختمت  
 هذه الاية بالعلمون دون لا شعرون لما ذكره قوله اكثر طباقا  
 الطباق كالظا بقتة من الامتيا المتضايفة وهو ان يجعل شي فوق  
 لخره ويقدسه ومنه ما بنو النعل بالنعل لكونه فوقه يقابله ولا يكون

كازروني

قلنت



بقا بله ولو لم يمتد به يوافقنا فلما اطلق الطبا في اللغة على الموافقة  
والمناقضة واطلق على الاصطلاح البدعي على الجمع بين المتضادين في  
لغتنا بله في الجملة ولذا ذهب الاكثر هنا الى ان المراد الثاني لا في  
الشفه بجهل كما مر فذكر العلم بمصاحبه بيت منضادتين في الجدل والطبا  
بدعي وقيل المراد الاول لتناقض عدم العلم والتفاهة فهو لغوي  
يرجع الى مراعاة النظر قال الطيبي صرح من باب المطابقة المعنوية  
اذ لو كانت لفظة لفتيل لا يبرشدون لان الرشد مقابل للشفه او قيل  
الا انهم الجهل لا يقابلون الا في المصروفات انتهى وفيه نظر لان الامتياز في  
بينهما فانه ان نظرنا للعلم والجهل من غير نظر لغوي فهو بدعي وان  
نظر له من غير لغوي ولكل جهة وانما قال اكثر لانه الشعور  
علم ونفسه بجهل وسفه او ذلك مما يستلزمه ويؤيد اليه  
ان في الشعور باذراك الحواس الظاهرة فففيه مطابقة للشفه ايضا  
الا ان ما ذكرنا من احوالهم يثبت لنا ذلك لانه لو لم يكن في الامور  
الدينية غير محسوسة فنتائج الفكر ودقة نظرهم لما وصلت  
اية الايمان بل لا يعلمون والبيبي والفساد الديني محسوس شاهدا  
او من انزلته فلذا فصلت اياته بلا شعور وجعل الطبا في  
مستغلا وهذا وجه المغزى والتمسك به جعلها دجما ولذا قيل  
ان كلامه ظاهر في ان الطبا في مراعاة النظر ولو جعل العطف في كلام  
المص لفسر بيا عاذا السكوت في خلاف الظاهر وذهب الى ان اشرف  
التي اذ لا الى اصل الشعور اذراك المشاعر وهي الحواس الظاهرة  
وقفيه ابلغ من نفي العلم به انه شاع بعد ذلك في الاذراك وقد  
يخص بالذوق منه كما قالوا لان سبق الشعور اذ ذوق النظر والشعور  
ليست معنى الحساس ومعنى الاذراك ومعنى الفطنة فقوله  
اولا ومليهم ونفي الحساس وثانيا لثقل الفطنة لا يصلح معرفة  
الصالح والفساد لثقل ثقل عنهم طريق العلم تبيينها على نكتة دقيقة  
وهي ان في استعجالهم الحد تعة نهائية للجهل التالفة على عدم الحس  
ثم قال انهم لا يفطنون تبيينها على ان ذلك لا يراه لثقل لانه  
لا حسر للافطنة له ثم قال لا يعلمون تبيينها على ان ذلك لا يراه لان  
مرة لا فطنة له لاعلم له ثم انه قرن باداة الاستدراك المعطوف  
وقد يستعمل بدون عطف والفرق بينهما دقيق لدفع ما يتوهم  
من انهم يعلمون بما هم عليه ولكنهم يتكلمون عناد كما في كسر  
**قوله** بياك ملكنا ملكناهم الى دفع ما توهم من ان هذا مكرر مع ما  
مر في اول القصص وليس منه في شيء لان الاول لبيان معنقدهم وادعائهم  
حيازة الايمان من قطره وليسوا منه في شيء والثاني لبيان سلوكهم  
مع المؤمنين ومع شيعتهم وهما امران مختلفان ولو لم يكن هذا

يلزم

يلزم تكرار انضالات المعنى من الناس من تنقوه بالايامات نفاقا للذراع  
وذلك بالمتقوه عند لقاء المؤمنين وليس هكذا ابتكارا وطافية من  
التعقيد ووقاية النبيك وانهم ضموا الى الخداع الامتياز وانهم  
لا ينفقوه هوك بذلك الا عند الحاجة وقد قيل انضالات المراد  
يقولهم امنا اولا الاضاح عن أحداث الاممات وهذا عن أحداث  
لخا صراحيك وهذا انضاه الامام وانك بالاقتران للسكا في كان  
معلوم كما منهم غير محتاج للنبيك وانما المشكوك في الاخلاص العقلي  
فيجب ان نراه هنا وقوله للمؤمنين فليس من ما يظهر وانه لشيء طيهم  
من تكذيبهم الصادق عن قلبهم فيجب ان يريدوا بما ذكره للمؤمنين  
الصدق العقلي ايضا وحمل بعضهم كلام المص كعناية عليه وقال  
انه لا ينافيه ما سياتي من انهم قصدوا بامثال أحداث الاممات لان  
المراد به الايمان على وجه الاخلاص ولا يعني ان كلامه متبادر على خلافه  
لمن لانه في بصيرة من قوله **قوله** مرويات ابنه ابي الخ مائة  
نزل من الآية وقد لم يخبره الواحد يرحم الله وروي ان عليا رضي الله  
قال له يا عبد الله التوافق والانتفاق فان المتناقضين بشر خلق  
الله فقال له من تلاها ابا الحسن الى تقول هذا والله ان ايماننا كما يمانكم  
وتصدقنا كصدقنا فيك ثم اقرقا فقال انزل الى الامتياز كيف  
لا يتوهم في فعلت فاذا رايتوه هذ فافعلوا امثال ما فعلت فاشقوا علمه  
خيرا وقالوا انزل الى خيرة ما عشتنا فينا فرجع المشكوك الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وخبروه بذلك فنزلت هذه الآية وقال  
ابن حجر ان هذا الحديث منكر وذكر استناده ثم قال هو سلسلة  
الكتب لسلسلة الذهب وانما الوصع عليه لا شدة وما يدل على  
ذلك ان سورة البقرة نزلت اول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم للدين  
على ما صححه المتحدون وعليه رضي الله عنه انما تزوج فاطمة رضي الله  
في السنة الثانية من الهجرة فكيف يدعوا محنتنا فان قلت ليس في  
ذكر من سبب النزول لانهم قالوا امنا **قلت** سبب النزول للمؤمنين  
فنزول الآية عقبة ولا معنى مناسبتهم مع منافيه من اظهار الاستهزاء وان  
ابي راسل المؤمنين وهم اصحابه ولتمتع عبد الله **قوله** انظر واكنف  
اراد الخ كانهم كانوا اجابا والجمعهم لينصحا اوليهم واذا بهيب عقارب  
بعضائهم وقوله بالصدق سبب بنو تميم الصدق بصفة منالفة  
من الصدق لثقل به في المعاصلة لانه كان معروفا بالصدق وقيل  
في الاسلام لما صدق النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الاسراء واسمها  
عند الله بن ابي قحافة عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم  
ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي النبي صلى الله عليه وسلم  
الله عليه وسلم في قصة فتم حبه الاعلى وانه سبب البطلان من قرشي

نحو

**قوله** على سبب تكثيره اليك  
الصدق ونسبه



الذي ينسب اليه فلذا قال له سيد بني تميم وما دفع في بعض نسخ القامح  
والكشاف منتم بك لمخطأ وسمى ثورته قلم الناسخ وهو بفتح المنة  
ولفوقه وشكون التثنية **قوله** شيخ الاسلام هو كان في روى الشيخ  
رضي الله عنهم لفظ القامح ابي بكر رضي الله عنه وعمر وهما الشخان  
قال السخاوي في كتاب الخواص في مناقب العلامة ابن حجر شيخ  
اطلعه القلت على المنهج لكتاب الله وسنة رسوله مع الشيخ في  
العلوم من المعقول والمنقول وروى ما وصف به من يبلغ درجة  
الولاية وقد يوصف به من طال عمره في الاسلام فدخل في عدد من  
شباب شيبه في الاسلام كانت له نور او لم تكن هناك اللفظة  
بين القديمان بعد الشيخين الصديق والفاروق رضي الله عنهما  
فانه ورد وصفهما بذلك وعن علي رضي الله عنهما رواه الطبراني  
في الرياض النضرة عن اسرة رجلا خطا الى علي رضي الله عنه فقال  
يا امير المؤمنين سمعتك تقول على المنبر اللهم صل على من صلحت  
به خلفنا الراشدين المهديين فمنهم فاعز ورفقت عيناة واهلها  
وقال ابو بكر وعمر اما ما الصدي وشيخا الاسلام ورجلا قرين  
المقتدى بهما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ شرا شرف  
بها جماعة من علماء السلف حتى استدللت على سراسر المائة الثامنة  
فوصفت بها من لا تحصى ومما دلت لقبها لمن ولي الفضل الاكبر ولو  
عزى عن العلم والسنن انا لله وانا اليه راجعون انتهى **قلت**  
شرا شرف الال لقب لمن تولى منصب الفتوى وان عزى عن لباس  
العلم والتقوى

• فقد هزلت حتى يكمن هذا الهاء كلاما وحكي سامها كل مفاس

**قوله** وثاني رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ هو ما اشبهت في السير  
من دخوله رضي الله عنه فاذا ركضه عليه الصلاة فان كان في الهرة  
وكبر لطنفسه وما له معروف اما الاول فظاهر واما الثاني فلان  
رضي الله عنه كان له مال عظيم من التجارة النقية كذا في سبيل الله وهو  
التجارة الربحية **قوله** سيد بني عدي كفي بطر من قرين  
اعظمهم واشهرهم رضي الله عنه فانه عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد  
العزى بن رباح بن قريظ بن رزح بن عدي بن كعب بن لؤي امير المؤمنين  
ابو حفص القرشي العدوي ولفظ ما لبني صلى الله عليه وسلم بالفاروق  
لما اظلم الاسلام فاعتر الله به الذين وفرقوا بين الحق والباطل وهو  
القرين المحبوب رضي الله عنه **قوله** وحننه مترافته وهو  
بفتح الحين وهو المصباح هو عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالاب  
والاج والعم الختان وحنن الرجل عند العامة زوج ابنته وقال  
الازهر والحنن ابو المرأة والحننة امها فالاضح من قبل المرأة

فصل في نسب  
امير المؤمنين عمر بن الخطاب

والاحكام من قبل الرجل والاضح ريعها انتهى فاستعملت هنا على  
مشارك العامة مما ذكر على الوضوح ايضا ومثلا بمعنى الاستفان  
**قوله** واللفظ المضادفة الحقال الراغب اللغات ما كلة الشيء  
ومضادفته معا وقد يعبر به عن كل واحد منهما وقال لا مانع  
المقارن يستقبل الشيء بيمينه والمضادفة بالفا من مضادفته  
اذا وجدته في يمينها وبين الملاقاة عموم وحضور وجهي وفي كلام للم  
رحمة الله منامحة ظاهرة **قوله** يقال الخ هو قريب من قول  
الرحم شري يقال لفتنه ولافتنه اذا استقبلته قريب منه وفي شوح  
الهادي **قوله** انفسر الكلام اذا كثر اذا فسدت جملة مستندة  
الى صفة الحاضر ضمنت تا الصير فنقول استكتمته الحديث اي  
سألته كتمانة بضم النافية ما واذا فسدت جملة ما اذا فسدت الثانية  
فقلت اذا سألته ونظير القابل

• اذا كتمت باي فعلا فقترة • فضم تاك فية ضم معترف  
• وان يكن فاذا يؤما فقترة • ففتحها لتا امر غير مختلف

وسر كافي شرح المعقلات اي لفسيرته فينبغي ان يقال يوما بعد هذا  
ما قيلها فالاول كضموم فالثاني مثله واذا شرت ذواتنا جعلت تفتية  
نظرا لمالك المعنى فتعلق قول المختلط على فعله الذي الحقه بالضمير  
فليتخيل فية لضم والتعبير يقال وقع في الكشاف وفسر الراغب  
فقال شارح العلامة انصاف مستقيم لان يقال غايبك فالقواب  
بقول وقال بعض الفضلاء في حديث لانه ان اراد بعدم الاستقامة  
فوت المناسبة فالضمير به غير مستقيمة وان اذا عدم صحة المعنى  
لمتنوع لان يقال لازم بقول وكل موضع يصح فيه ومنع الملزوم يصح  
فيه ومنع اللازم وفي بعض شروح الكشاف ما قاله شارح صحيح  
بالاعتبار لان الاستقامة ليست بمعناها الحقيقية الذي هو ضد  
الاجوج لاج لان مجاز عن المناسبة ولفظ يقال انما بين لمتقول  
لان لازم له وقوله كل موضع يصح الخ ممنوع لانه يصح كل اسكان ناطق  
دون كل حيوان والحواء **قوله** ذكر استقبلت بضم الخطاب لرعاية  
قاعدة التفسير باذا الجملة الفعلية ولا يلزم مناسبتة ما تقدم من  
الفعل لانه على تقدير التثنية يقال هو الثقات على مذهب الحق وفيه نظر  
لا يخفى وفي شرح الفاصلة ان حق العبارة بقول لما مر من القاعدة في  
التفسير باي واذا فانه اذا فسر باي وجب ان يتطابق في الاستناد الى المتكلم  
وجاز في الصلة بقول ويقال واذا جئ ما اذا فالولجب ان يكون بالشرط  
ذلقول بصيغة الخطاب اذ اذا استقبلت بقول لفتنه ولا يصح يقال  
الابتعسف وهو تقدير تركه القابل نفس المخاطب وهو فائق جدا وقد  
قيل عليه انه انما يتوجه اذا ضم تا لفتنه ولافتنه وليس يتغير الجواز

شبه

رازي

اذ اني في غرضنا  
على الرازي



وكونه بصيغة الخطاب دون التكلف ولا تكلف في قولك اذا استقبلته فقد  
 لا يفتيه الا انه قيل ان الرواية وصحح النسخ على ضم نائية اوله **هـ** هذا  
 استصعبه ولا مانع مما منعوه فان الخطاب هنا من غير معنى في قوله  
 معنى الغائب والمتعد كما سمعته في نحو قوله تعالى ولو ترون قوما من  
 فاذا قيل نيك لفتية اذا استقبلته على ان المراد من يقال يقول  
 وبني المجهول لشارة الى وانه وان تعين بحسب الظاهر الحقيقية غير  
 متعين حاز وعوي التلافة والتعسف فيه غير مكلمة ولما كان  
 الشرط والخبر متغايران تغاير السبب في المسبب جعلوا القول  
 جوابا دون القول لا يجاده به مع عدم صحة اذا استقبلته لفتية  
 بفتح الاول ومنه الثاني كما لا يخفى اذا استقبلته يقول غيرك انك  
 لفتية انت وفي قول الزمخشري يقال لفتية ولا حيتته اشارة الى ان  
 المتفاعلة فيه لا مثل الفعل **قوله** فكيف يلقي قال الراغب الالقاء  
 طرح الشيء حيث يلقي شئ صان في التعارف استمال كل طرح قال  
 تعالى لقيها ياموسى فاصله جعل الشئ ملقى مضافا بلا حكيه  
 ويستقبله الملقى له وهو حينئذ حقيقة فاذا استعمل المطلق الطرح  
 كان محازا لمرسلا ككلمة صان حقيقة في عرف اللغة وعلمها استعمال  
 الفصحى وهو من التصيرة وهو المراد من الجعل في عبارة المص رحمة  
 لا للمتعد بل لتعدية فعلها وتعدية ما لو اريد **قوله** من خلوت بفلان  
 والية ذكر وجهها في خلاها ذهب اليرغامة اهل اللغة وفي الامسا خلا  
 المكان خلا وخلا من اهله وعترته اهله وخلوت وفلاة وعالته  
 ومعة خلوة وخلان نفسه انفراد وقال الراغب الخلا المكان الذي لا  
 يسكن فيه من بناء يسكنه وغيرهما والخلوة يستعمل في الزمان والمكان  
 لكن لما تصور في الزمان المضي فسر اهل اللغة خلا الزمان بمعنى ذهب  
 وخلا فلان بفلان صار معة في خلا وخلا ليرى خلوة انتهى **والحاصل**  
 ان اصل معناه الحقيقي فراغ المكان والحيز عن شاعله وكذا الزمان  
 وليس معنى مضي فليد السيد به ذلك فيجاز عند الراغب وظاهر  
 كلام الراغب غير انه حقيقة وهو غير منعقد بالمعنى المشهور فان  
 التعدية لها معنيان كما قاله ابن الجلب رحمة الله في الايضاح  
 لمعناها ان لا يعقل معنى الفعل وما اشبهه الامتعلقة لانه من  
 المعاني النسبية فكل معنى نسبي لا يعقل لامما هو ملسوب  
 اليه فهو المنعدي وغير المنعدي ما لا يتوقف تعلقه على متعلق  
 له والثاني كل جاز تعلق بفعل فانه يقال له منعقد له بذلك  
 الحرف وان لم يكن نسبة ولا معنى التبعثر كما يقال خلا المكان  
 من كذا او عن كذا وقد يتعدى هذا بالبا او بارى كما صرحوا به  
 هنا وهو معنى انفراد معة او اجتمع معة كما في الصحاح وليس قولهم

معد للاشارة الى ان الجمع مع كذا قوله في قوله تعالى ليرى الى  
 الله وكذا قول الراغب في خلا الية الية بمعنى التي ليرى لشارة  
 الى المضمين الاخي **قوله** او من خلاك دم الخ قاله الرضوي خلا في الاصل  
 لازم فيعدي الى المفعول من نحو قلت الذي كان من الاميس وقد يضمن  
 معنى كما وزينعدي بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك دم والرموصا  
 هذا التضمن في كمال الاستثنا انتهى وفي شرح الفصحى قال ابو عبيد  
 قولهم افعل هذا وخلاك دم مثل لعصير من سعد التضمي قال لعمرون  
 عك في حيزه امره ان يطلب الربا بينا رخاله حبة بملا من مالك فقال  
 لضاف ان لا اقدم عليك ما فقال له اطلبيا لاسم وخلاك دم فذهب  
 مثلا اي اسماء عليك ان تجتهد في الطلب وان لم تنقض الحجة فتعد  
 ولا تدم وتبلغ نفس علمها مثل صح كما قال  
 • وعلى المرء ان لا يستعيا ما وقصد • واليرى على كبره يساعده الدهر  
 وعن يعقوب المعنى خلا منك الدم اي لا تدم فاستقط الحرف وعده  
 مثل ولضار الحوسى فومعة سيعتير رجلا وقال ابن ابي عمير ليرى المعنى  
 وخلوت من الدم شمة قلب واستقط الجار منه وقال الساجدي في استنبو  
 العامة نقول خلا كدم وقد علم هذا لانها ظهرا الوجوه وعلى الثاني  
 فهو بمعنى مكنوا وهو على هذا منعقد بما في ايضا والمراد بمعنى المصاعف  
 معناه لاقا المكنى والذهاب يستعمل هذا المعنى كما قال تعالى اذهبا  
 الى فرعون انه عاد ليرى المراد به حيز الخرج الا ان في ذكره من خلاك دم في  
 خفا سوا قلت انه منعقد حقيقة كما هو ظاهر سياقتهم ولا كما ذكرناه لك  
 عن الرضي وغيره فالظاهر الاقتصار على تفسيره بمضيلاته مشهور وقيل انه  
 على هذا المعنى انما ذلجا وزط المؤمنون وذهبوا عنهم الى شياطينهم فلي  
 هذا هو في النظم منعقد ولا يخفى ما فيه وقوله ومنه القرون الخالصة  
 التي الذاهبة من منازل الوجود في صفة العدم فالخلوة بمعنى المضي  
 والذهاب الا انه فرق بين الذهابين ولذا فصله بقوله ومنه  
 فتدبر **قوله** او من خلوت به اذا سخرت منه في الكشاف هو من قولك  
 خلا فلان بغير فلان يعيث به ومعناه اذا انهوا السخرية معهم  
 وحلا بوجهها كما تقول اخذ النيك فلانا واذمة اليك انتهى وفي  
 الامسا من الجار خلا بخر منه وخدعة لان السخر والخادع يخلوان  
 به يربيا كما لطمع والحفوصية وقت القدس سره تبعنا الغرض من الشرح  
 ان ما في الكشاف اشارة الى ان استعمال خلا هذا المعنى مع الى بناء على  
 تضمنه معنى الامسا كما في لخدمة اليك اي انهي هذه وهذه اليك ان  
 الحاصل المعنى وانما تقدم الكلام فيم كذا واذا لظوا الحوسى وامهيتين اليهم  
 واحصاهن اليك كما سلف **قوله** يعني ان المضمون بقدره حال  
 لا مفعولا به كما صنعوه هنا وليس هذا بمسك وقد مر الكلام على منغلا

سعد زاده



في بحث النفيين في قوله تعالى يؤمنون بالغيث وليس هذا مما هممتنا  
هنا وإنما المهم هنا ان خلاصته في حروف ذكره الزمخشري وتتبعه غيره  
كصاحب القاموس لم يقع صريحاً في كلامه من يوثق به حتى يخرج عليه كلامه  
في العزة وما شكوا به ليس مطابقاً للمدعى فان الدال على السخرية  
فيه قوله يعيث به وظلالاً ما على حقيقته فيه او بمعنى يمكن منه  
كالإحتمال ثم لا يخفى ما فيه من التكلف فعملك بالنظر الشديد  
والترقيق عن حضيض التقليد والنفيين انما هو على الوجه الاحتمالي  
لا على وجه الدال الثاني لان معنى يتعدى بالمدعى فن ذهب الترويض  
الانسب نفيين معنى لا يتناقضان وهو قولهم والمزاد شياطينهم  
الحج بمعنى انه استعارة فنصر كناية للنسبة الكثرة الذين ليس يرون اليهم  
او كناية اصحابهم من ردة الشياطين والمرتبة الاضافه على ما فيه  
مما فضل في بعض شروح الكشاف وقوله والثالث لكون صغارهم فيه  
يتوغل سبب النزول السابق لابتداء من رويهم ولذا قيل انه  
مبنى على غير ذلك الرواية وذكر في استيفاه وجهين واستندت  
في الاصله بقوله من شيطان لانه لو لم تكن لكون اصلية سقطت  
من فعله ولما لم يخذل الشيطان لانه امته على ان المعنى فعله  
فعل الشيطان خلافا لظاهره وان رضاء بعضهم وشايط بمعنى كظلم  
ورد في كلامهم كقولهم وقد تسيطر على اربابنا البطل وقال الراغب  
انه من شاطيء احترق غضبا والشيطان مخلوق من النار فلذا الضمير  
الغضب وما وكله في جمع تكثير اجزاءه بحرفي جمع التصحيح كما في بعض القرآن  
الثاذه تنزلت به الشياطين لغزوة ردة والتمرد القنوق والتجبر ومنه  
مرودة الشياطين وقيل المزاد تام الكهنة لانها اسم الشياطين فتمتوا بما لا  
كما يقال فيهم اذ اذبح انتهى وقوله من سماء الباطل او من اسماء الشيطان الساطل  
وبعدا يذكر انما ذكر في الجملة وان قيل ان كسبه بانما كل منهما مخلص  
معنى آخر ارجح لانه تأسس قوله في الدين والاعتقاد الخ يعني ان المعية  
هنا معنوية وهي منسوبة اليهم لاعتقادهم في الاعتقاد الحقيقية المستوية لانهما  
غير مزاد وهو لا يخفى عن البيان وقوله خاطبوا المؤمنين بحجاب كما يقال  
لترك التاكيد فيما على المؤمنين المنكرين لما هم عليه او المترددين  
والتي بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث والدمع شياطينهم الذين  
كذلك وفي الجملة الاسمية الثبوتية ففيل انه لم يكن بوجهين  
وقيل ثلاثة لحد ما انهم يصعد دعوى احداث الاميان فهو كلامه  
انتهى في منجاة مناسبت الفعلية وترك التاكيد بحسب زعمهم  
وقصدتهم وهم لم ينظروا لانكار احد او ترده فنهضوا في ما خاطبوا به  
سطارهم فان المقصد لادة الشياطين على ما كانوا عليه ففعل ما يخفى في الخطاب  
من مخالفة المؤمنين ومخاطبتهم بالاميان من انهم وافقهم ظاهراً وباطناً وتركوا

عصام

بادناه

عصام

سمرقندي

سبح زاده

اليهود

اليهود مراتب اثبات الثبوت والاشتمية المؤكدة لدفع التردد والظاهر  
من كمالهم والثبات ان ترك التاكيد كما يكون لازماً لانكار والشك  
يكون لصديق الرغبة ووفور النشاط من المتكلم كما في قول المؤمنين ربنا  
ياقنا متافه لجهت الاولي وكذبت الثانية والثالث لوقال  
ياقنا مؤمنون كان ادعاء لكل الاميان وشانه وهو امر لا يوجب  
عند خالص المؤمنين وهم صاهرين زانة العقل وحقه التكا والام  
كذلك الشطار وفي شرح الكشاف للعلامة طاب ثراه التوكيد يكون  
ليكن طال المخاطب قارة واخرى لبيان حال المتكلم والخبر اما ان يورد  
المتكلم لنفسه او مخاطبها فان ردة للمخاطب فلا بد من ان يفيد  
به فائدة الخبر ولازمها وتاثير حينئذ لنفي الانكار او التثنية  
وان اورد ردة لنفسه لان الزمعة لحد الفائدة تثير في تصد به معان  
لحرف كالتسوية والتضرع وغير ذلك وهذا يظهر اندفاع ما اورد على  
المتكلم في شاخص فائدة في الحكم ولازمه مع وروده كثيراً غير ذلك  
ومما قيل عليه في قوله ان حكم العقل عند اطلاق اللسان يفرغ  
العقل عند اطلاق اللسان المتكلم ما ينطبق به في قال الافادة تخالفا  
عن وصية اللاغية مع انه في خلاف ذلك ولا يبعد لغوا لان  
ذلك كلمة في الخبر المسمى للمخاطب لافتما يورده المتكلم لنفسه ولذلك  
قال ومترجم كون الخبر مقيد للمخاطب الي فائدة الخبر ولازمها  
فقتده بقوله للمخاطب نتمها على هذا وهذا امر نفاس المعاني  
ولذا اوردت برمته فعلمت بحفظه ومن لم يتفطن لها قال  
لغير المقصود هنا فائدة الخبر ولازمها بل الامان والاشتميات  
من المؤمنين والخبر لا يخص المقصود منه في الفائدة ولا لازمها وهذا  
بما استنبط من الكشاف ولخدمته ان التاكيد يكون للرواج عند  
المخاطب وصدقا لرغبة من المتكلم وتركه لعدمه كما يكون لازماً  
لانكار والتردد وقوله موقع رواج معطوف على قوله باعث  
وقوله على المؤمنين متعلق بروج لا بالادعاء وان يجوز به بعضهم قوله  
تاكيد لما قبله الخ توجيه لعدم العطف وذكر كنه في الاشارة اوجبه الاول  
انه مؤكدة فيه بما كمال الاضال الموجب للقطع لان معنى قوله ياقنا  
معك انا على دينك لا على دين اولئك كما ستر لا اقامتك بالنصر والمعونة  
كاذب التي تغفل المضمون وان كانا متقاربين ولما كانا متقاربين  
كان معنى انا معكم هو الشيات على اليهودية وليس انما نحن مستهزؤون بمعناه  
حتى يكون ظاهر التصريح والتاكيد الذي المقنع اعتراف الشخان في التا  
لازمًا يؤكد وهو انه ردة ونفي الاسلام فكون مقتررا للشيات عليها  
لان دفع نفي الشيات كما كيد لشانه وقت ادعس صاحب المقنح فاشتر  
لازم الاول حيث قال معنى انا معكم انا معكم قلوبنا ومعناه انا هو

عصام

سمرقندي



اصحاب محمد الايمان فوقع ففرقا لقوله انما يستمروا فيكونوا المنتصفتان  
كأنهم يريدون ما كذبوا الله وما ذكره المصريح في قوله او لم يحيا  
لا يخفى كذا في قوله الشريف قدس سره تبع لما في الكشاف حيث قال  
لعمري تغريبه وماهنا اقول مما في المفتاح وان كان حسنا ايضا فانه  
انما يؤكد الكلام المذكور لا لوازمه وان جاز ان يفتد تأكيد اللوازم  
تأكيدا له ايضا من وجه مع ات التاويل عند الحاجة عذب  
واعترض عليه ما بان في رضاء مستلما للسكاكي باننا وناويل الاول  
فظم وهو مخالف لقوله في شرح المفتاح انه لا بد من اخذ اللوازم  
من الاول ومن الثاني حيث قال ان ايمان الايمان يتضمن نفيه  
والاستمرار باضله يتضمنه ايضا كما ان الثاني تقرير الاول والظاهر  
انه لاحاجة الى ذلك فان قوله المتأخرين غير حجة وصدور  
القلب استمرازا وتجددية ويجوز ان يكون تركه العطف في قوله  
انما نحن مستمرين لكونه علة للاول من غير نظر الى تأكيد  
او بدل او استنبا فانتهى **قوله** حاصل ما ذهب اليه شرح الكشاف  
والمفتاح على انه في تأكيد سواء قلنا ورايضا زيد او زان حيا  
زيد نفسه انما لما بينهما من المعارضة لفظا ومعنى لا بد من ايرادها  
او ناويل الاول او الثاني فذهب الى كل واحد من الاحتمالات الثلاثة  
طائفة كما سمعت اتقا والمختلف في الاربع ورجحوا برمتهم هنا تاويل  
الثالث طامرا وقت تقبل علميات خالصه انما لفظا فاذا انما معكم اننا  
محدث في دينكم مصرون عليه وانما مستمرين لكونه بلازم معناه  
الان هذا التاويل انما يتكفي على كونه تأكيد القضييا والوجه  
ان يجعل فاكيد المعنوية لتكون تحقيقا للمدعي بدليله فان مدعا  
باننا معكم الشبان على الكفر تحقيق بدليل هو تحقيق ما عداه فان المستند  
بشيء منكره غير محتسبه ودفع نفي الشيء تأكيد لثباته لئلا يلزم  
ارتفاع النقيضين وعكسه السكاكي وهذا التفسير الذي اذلتها  
ما يشعر بغيره من نزلة التأكيد اللفظي بل في الكلام مناديه على  
خلافه فما ذكره خيال الفاعل وماهنا بحث ينبغي التنبيه عليه وهو ان  
الظاهر الاربع ما ذهب اليه السكاكي لانهم لما قالوا الشيطان استمر فانما استمر  
على دينكم لم يتغير عنه وهو عرفوا قولهم للتاسر امتنا لاستمرارها لغير ذلك  
في ظهور رعي الاسلام عليهم ولو لا ذلك لم يكونوا متماققين وتلك للثبات  
من طرف السان دون اعتقاد الجنان وقت صدقها بتسفيه المؤمنين  
قبل ذلك وهذا ان لم يكن صريحا في الاستمرار وليس يتبع فيه فجعل انما معكم  
وقد اريد به انما على دينكم شابتون لانه التسفيها المطلقين وان قلنا  
لغير انما على دينكم كذا عن الاستمرار اظهر من تاويل انما مستمرين باننا  
مصرون على الكفر فهو كالتفسير الذي وصفه الساخير واما جعله تعليل

حفيد

رد عليه

بغير

لغير الاستئناف الثاني بقوله انما غفلة او نفاق قلتم انه قد  
يقال انه لا يخفى الفقه بين كلامي التمدد واهتمام الايمان في كلامه  
لغيرنا واولا لقوله انما معكم بل اشارة الى انه يدل على ان قولهم امتنا محله  
لم يقصد من خصم قلب كما يدعي عليه السياق ويضبط الكلام وهذا  
هو الراجح بعد دلالة السكاكي عمدا في الكشاف فتدبر وقول المستحضر  
الى المحقق والتعبير به في غاية الحسن لانطلاق علم معناه المكتفي **قوله**  
او يدل منه الخ تحقيق الاسلام من قوله انما نحن مستمرين وتعتبر الكفر  
هو معك الاول قوله انما معكم قال ابن الصايغ للتحفة في اية الجملة  
من الجملة بخلاف وحمل منه افلاح قوله  
• ذكرتك والحظي بخطر بينكما • وقد نهلت منا المنفعة الشمر  
على كلام منه وتقرير السكاكي بان من حقق الاسلام الى لاة التبدل اما اشتمال  
وذلك فيقضي المعاصرة او بدلك من كل وهو وانما قضي الشاويج حيث  
الصدق لان من حيث المدلول شر استناده ابلحياك في النهرا شرط في صحة  
دفع التبدل في الجملة كونهما فعليا غير حيث لا يظهر في اية القول تعالى  
فذهب الله بنورهم من قوله مشاهير كماله في احوال التبدل لا يكون في  
الجملة الا اذا كانت فعلية من فعلية قايما ان تبدل فعلية من اسمية  
فلا اعلم لصحة العارة والتبدل على تية تكرار العامل والجملة الاولى لا  
موضع لها من الاعراب فلا يمكن ان يكون الثاني على تية تكرار العامل  
اذ لا عامل في الاولى فتكرر في الثانية فيطلب جهده التبدل لئلا يفتقد  
الفاضل المحقق هنا التبدل لاحتجاج الى الحكم على المعاصرة لخذ اللوازم  
ويكفي تضاد العاين على الباطل وللمستمرين بلحق مع ان كون الثاني  
اوفي بالمقصود لما في الاول من بعض التصور حيث يوافقون المسلمين في  
بعض الامور شر الظاهر به بمرتبة بدل الكل وايجاب البيان لا يقول  
بدلك في الجملة التي لا محال لها ويعنون بما لا محال له ما لا يكون خبرا  
او صفة اقحالا وان كان في موقع المفعول المقول وكذا كان الاستئناف  
هنا اوصيه وقال قدس سره وانهم قصدوا انفسهم في دينهم وكان في  
الكلام الاول نوع فصورة ما فاذ كانوا في الظاهر يوافقون المؤمنين  
في بعض الامور فاستأنفوا القصد الى ذلك بانهم يحفظون كرهية بتخفيف  
الاسلام واهله فاستمرح قدما فيهم شيئا طينهم وفي بعض الجوانح  
بقلائك المراد بالتبدل من التبدل لهذا التواضع المشهورة فانه لا يكون  
في الجملة الاسمية وقت تدجأ في الفعلية كقوله ومرة يفعل ذلك بلحق  
انما يضاعف له العدة اب فالمراد بالتبدل هنا ان الجملة الثانية  
تتضمن الاولى وتعتني عنها بلغة التبدل عن التبدل منه **قوله**  
هذا جملة ما قالوه وهو كلام لم يرضه بلحق التحقيق بالقول ان التبدل  
بانواعه يقع في الجملة مطلقا سواء كان لها محل من الاعراب او لا وهو

س

س

سيوطي



مقتضى اطلاق كلام النجاة والمضمرين واهل البيان وكشمه هذه امثلة لهم  
والاكتفاء بالفعلية كما يكون فيها يكون بالاختصاص في الاستمارة وفي  
الاستمارة والفعلية اذ لا يوافق في قوله وما اوقعه في هذا المصنف  
غير قول النجاة ان البدل هو التابع المقصود بالنتيجة ولا نسبة لما  
لا يحل له من الاعراب فاما ان يكون هذا لغرض التبدل المفردات  
وما في حكمها او هو باعتبار الاصل الاغلب كما عرفت في التابع بكل ذلك  
اعرب باعراب متبوعه مع ان من اقسامه التوكيد وهو يقع في الجمل  
والجمل الذي لا يحل له بما لا يوافق حولا ولا وجارا فزيد او اولاد  
بات المراد من قوله مقصود بالنتيجة انه مقصود بالعرض المستوفى له  
الكلام فلما تراهم يقولون في توجيهه انه اذ في بناء المصنف وقت  
الخطاب في البدل هو بدل كل قاسم لا يفتقر لانه كونهم معهم  
عام في المعنى الشاملة للاستمارة والتخريف وما فرغاه كنعلم  
انه يريد على ما قاله امور منها قول ابي حيان التبدل على نية تكرار الكلام  
الح كلام مسورة ليس وان ذكره النجاة على ظاهره ومنها ان قول القائل  
المحقق ان التبدل لا يحتاج الى اعتبار احد اللامتين بخلاف التأكيد الذي  
ممنوع ايضا لا ما قد بينت لك او لا تهما متغايرتان متباينتان بحسب  
الظاهر فلا تتأخر التبدل للمقتضى فيه بدون الاتحاد كلا وحزبه الله  
او اشتمال الحادها على الآخر وتحققه الاسلام وتغذية الكفر لم يتخذ  
فاحدهما منضمة ومشتالزم للآخر كما لا يخفى ولما هذا التفق الشك  
على نيتا وتيله بما ذكر ومنها ان قوله ان اباب النبيان لا يقولون  
بدلك في الجمل التي لا يحل لها من الاعراب الخ لا وجه له ايضا لان  
اهل المكاتب استشهدوا له بقوله الذي امرتكم مما تقولون ائمتكم  
بانعام وبنين وقوله استعملوا المترسكين انتحلوا من لاسيا الكفر اه  
وقوله اقول لما رحل لا تقصروا عما ناهوه من اكله مخالف لما اذ عامه  
قلت شرعي من اباب النبيان ثم ان ما قرره ما لا يحل له لا يستدل به لانه  
يبدل فيه جواب الشرط والمفعول الثاني من باب علم ولا قابل لانه لا يحل له  
ومنها ان قول الشريف في غير الابد لانه فاستنا لقول الا غير هناك سب لتفسير  
البدل لانه فاستنا ما نقل عن بعض الكواشي من ذكره في عطف له العزلة  
في التبدل من الجمل لا وجه له لانه بدل من الفعل المحذوم وحده لا من الجمل  
والفرق بينهما ظاهر واما ما اوله بالبدل لظاهر الجمل فاعرفه قوله او  
استنباه الخ قال قد تدرى الجمل على الاستمارة او وجه لكثرة الغالبية وقوة  
المحرك للسؤال والوجود بيان لنزك العاطف بين الجملتين في كلامهم  
واما تركه في حكمه في المصنف فاما هو بمنزلة كلام واحد وعلم هذا  
الترجم غير من الشرح حتى قيل انه ابلغ من الاولين والثاني من  
الاولى وذكر الوجوه على نية الترفي وهذا التفسير للصنيع منهم من غير

رد على ابي حيان

رد على السعد

رد على الشيباني

داع التبر وقد قال الشيخ في دلائل الاعجاز في فضل عقدة لانما موضوع انما ان  
تخي الخبر لا يحتمل الخاطب ولا يدين صحته وهذا يقتضي ان تقدير السؤال  
هنا امر مرجح وما بال كره بمعنى نفاكرو وكال كره وقوله يوافقون جملته كالمية  
وهي المسئولة في الحقيقة كما في قوله ما بال عينك منها الما لا ينسكب ويتاني  
بيانه قوله والاستمارة التخريفية هزئت به من باب تعب ونفع والاستمارة  
المراد بضم الزاي وسكونها وهو موزون والاستمارة فاستنفا من المعنى  
صدا الثقل والمراد بها الاستمارة لان معنى التخريف والاستمارة كما قاله  
الغزالي لا يستحقار والاستمارة والمنبئ على الغيوب والنقائض على وجه  
يضحك كمنته وقت يكون ذلك بالمحاكاة في الفعال والقول وقد يكون  
ذلك بالاشارة والايحاء واذا كان محض الاستمارة لانه لم يستمر غيبته انتهى  
فقول الامام انه عبارة عن اظها رطوا فافهم مع ابطال ما يجري مجرى  
السؤال في طريقة التخريفية موافقة للغة والفرد وقوله يقال هزات  
واستمارة بمعنى كما قال الراعي ان الاستمارة اظلم المراد وقد يعبر  
به عن فعاطى المراد كما لا يستحابة في كونها ارضاء اللجانية وان كانت  
قد تجرى مجرى اللجانية قال تعالى قل ايا الله واية ورسوله كنتم  
تستهمزون اي يمزون والمهزوم في حذفة انتهى قوله واصلة للحقة  
الخ الخوا المعنى الذي اعتبر في هذه المادة بحسب اصله المنقول عن الحنفية  
فان الاستمارة من الهزء وهو القتل السريع وفي الكشاف اتمل الباب  
الحذفة من الهزء وهو القتل السريع وهزء اتمت على المكان عن بعض  
العرب تمتت فلغيت فظننت له هزء على مكافى وناقته مهزومة  
اي تسرع وتخف قال ابن الصايغ ومن خفله نقلت قوله على المكاف  
كانه اخذ من قول المعري لاهزات على مكافى وهذا لا يقتضي ان المكاف  
داخل في نفس هذا وادخل بون التاكيد لانه هذا لا يقال تنلغ  
بما نيلني به القسم قال ولقد علمت لمتأنيته مني ووطن كعلم انتهى  
والهزء في قوله من الهزء من الضرب وما اعترض به من عدم التدبير  
فان قوله على مكانه بمعنى الخبث كانه لم يهزل حتى يتنقل عن مكانه  
الى محل آخر فلا بد من دخوله في تفسيره وهو كناية عما ذكره قوله مكانهم  
على استمارة نيات الحاصل المعنى والمجازة المكافاة والمقابلة وتعدى  
بالبا وعلى وقال الراغب جزئته بكذا وحازيته ولم يخج في القرآن لآخر  
دون جازي وذلك لان المجازة هي المكافاة والمكافاة مقابلة نعمة  
بنعمة هو كفوها ونعمة الله نتعالي عن ذلك ولهذا لا يستعمل لفظ  
المكافاة في الله تعالى انتهى وسرد علمته قوله وهذا مجازي لا الكفور  
وسباني ناهية ان ثنا الله نفاكرو قوله سمي جبرا الاستمارة الخ باسمه  
فان كان الاستمارة بمعنى التخريفية كما لا على الله لكونه مجمل بالقول  
موسى عليه الصلاة والسلام اعوذ بالله ان اكون من الجاهلين في جواب التخذ

انظر في الكشاف  
والمصنف

شعر زاده  
حضر



هذه في الصحيح الى الثاني واذكر المصرفة الله تعالى وجوه مدار الاولين منها  
على اعتبار هذين في جانب المستهزئين منهم وحقل المذمومين على الاول  
والرجوع وقال في قوله تعالى في الثاني ومداد الاختيار على اعتبار الاستهزاء  
المذكور في جانب المستهزئين وجعله كما زعموا انزال الغرض منه  
على الاول وعن المعاملة معهم معاملة المستهزئين على الثاني **اقول**  
يتبع في هذا الامام ومن حد لحدوه وفي مدعاؤه ودليله ما لا يخفى اما  
الاول فالات حقيقته الاستهزاء الحقيقي على وجه من شأنها من اطلع عليه  
غيره يتبع منه ويصيحك واي استحالة في وقوع هذا من الله وانما  
الثاني فلانه لا وجه لكونه جهلا واما الالية فسياتي في بيانها ولو سلم  
فامتناعه من الشكر لا يقتضي امتناعه من الله تعالى ما فضل عليه الهدي  
في التاويلات وقال السمرقندي في تفسيره ذهب الحسين بن النخعي وطائفة  
من اهل التاويل ان الاستهزاء هنا على حقيقته وهو كما لو وصف به الله من  
غير مانع واليه ذهب اهل الحديث قالوا انما لا يجوز من الخلق ما فيه من  
النفور والجهل وهذا ما لا ينص عليه في قوله فليس في الوصف به ضمير  
كالنكر ومنعه من قياس الغائب على الشاهد وذهب كثير من اهل السنة  
ولجأ الى انه لا يوصف به الله تعالى حقيقة لما فيه من فقر المستهزئين  
به على الجهل الذي فيه ومقتضى الحكمة والرحمة ان يرد به الصواب  
فان كان عنده انه ليس منصفيا بالمستهزئين فهو لعل لا يلق بكرم رايه  
فلذا اولوا هذه الالية كما ذكره المصنفين **قوله** اما لمقالة اللفظ  
باللفظ المحض فلا يثبت على ان الاستهزاء لا يلق به تعالى ولا يجزي عنه  
حقيقته ولا يرد من تاويله وانما يرد به مستوحش له كان يقال اطلقوا  
مجازا الله لظهوره في الفعل والجملة من الملازمة المعنوية والملازمة  
الاول من السببية مع وجود المشاكلة المحسنة ولذا انعكس بما انعكس  
به الاجزئية فالمراد بالمقالة المشاكلة واما حقيقته من اي انواع المجاز  
هي وهل تجلج الاستعارة ام لا فسياتي عن قريب وهذا هو الوجه الاول  
من وجوه التاويل **قوله** او لكونه مماثلا له يعني ان الاستعارة تبعية بخلاف  
تعلات الشبهة في المقدار وقتل انه محال لمرسل بجعل اجزاء الاستهزاء  
تأجلا متشربا عليه متاسبا له في القدر وفيه نظر وعليه ما فقد  
اطلق عليه تبيينها على عدله في الجزاء كما قال تعالى **قوله** وفاقا وهذا هو  
الوجه الثاني **قوله** او يرجع وبالنسبة لاجتماعه يرجع بضم الباء  
من الرجوع منبى للفاعل او المفعول او بفتحها من الرجوع او الرجوع لان  
رجوع يكون متعديا ولازم كما ذكره بشرح الحاشية **قوله**  
عسى الايام ان يرجع قوما كالذي كانوا وقيل انه من المتعدى وليس  
بلازم وقوله فكذلك الله قدس وتعالى كالمستهزئين بهم في صدور  
ما يترتب على الاستهزاء فيكون الاستهزاء استعارة لردة وحكمة

تدعي

استهزاهم

استهزاهم علمتهم المشاهدة في ترتيب الاثر فيكون يستهزئوا استعارة  
تبعية ايضا لكن بوجه يباين الوجه الاول فبطل ما قيل ان اللفظ  
ما ورد في قوله او يرجع لغيره كما ينبغي لان مؤدي المعطوفين واحد  
المشبه الا ان يحل الاول على الجزاء الاخرى والثاني على الذي يوي  
لا تخفف من اثرها الذي يستهزئون كما قيل ومن الناس من اتبعه  
فيما ذكره لانه جعله مع ما قبله وجها واحدا ولا وجه له وقيل  
يرجع معطوف على بيانهم والاستعارة معتبرة في المنه الى  
بان شية بالمستهزئين لسبب رجوع وبالنسبة لرجوع الاستهزاء  
التيه وتجاوز ان يكون من المجاز المرسل لاطلاق اسم السبب  
على السبب فان استهزاهم سبب لرجوع وبالنسبة عليهم وقيل ان  
كناية عن اختصاص ضرر الاستهزاء بهم كما في قوله تعالى وما يجادلون  
الا انفسهم وقتل هذا نحو وفي الاستناد وما قبله في المستهزئين  
مجاز فيه وفي هذا على حقيقته غير انه استند الى غير ما هو له  
لتشبهه بالمتن يرد وقال الاستهزاء على المستهزئين بالمستهزئين لكن  
قوله او يفرق بين الحقايق لا يلائم لانه اذا جاز في المستند  
فيجوز ان يقال الاستهزاء ايضا معنى مجازيا للاستهزاء المشبه به  
فلحق انه على هذا فيه استعارة ممكنة وتخييلية بحقل الله جل جلاله  
كالمتهزئين بهم واشارات الاستهزاء تخيلا وعبارة المصروفه الله  
نصفه ولا يارس عليه وهذا الحسن مما ذكره ثمانية من التكلف  
والتعسف **فان قلت** اذا لم ينصف الباري بالاستهزاء حقيقة  
لا يطلع عليه المستهزئين وتشيده تعالى بعضه لا يخفى من الكدر **قلت**  
اذا صح تشبيهه فعليه تعالى وهو العقاب ورد في الالفاظ الردية  
على اصحابها ما لا يستهزئون فلا مانع من اطلاق المستهزئين عليه كما اطلق  
المخادع ونحوه في قوله وهو مخادعهم وخير الماكرين ورب شيء  
يصح تبعا ولا يخفى قصد اوله تعالى ان يطلق على افعال الردية  
ما يشبهها للعباد وتخيلا لغيره المعاني في سرايا الالفاظ وقوله  
يرجع معطوف على قوله مقابلة اللفظ باللفظ كقوله تعالى  
اولم نسير والى الظير فوجه صافات وينصن والويمان بالفتن  
منه وبكل المربع بالضم اذا وضعت لك كانت عاقبة المزعى الوهم  
الى الشرح حقيقته في كل شئ وسوء عاقبة وهو المراد **قوله**  
وسيركهم الحقايق التي الويا البواد كالملاك وزنا ومعنى وسيرك  
مصارع انزل الغائب وعلى هذا هو مجاز مرسل بخلافه اللزوم العاد  
او التخييل في التصور والاستهزاء في الوجود وفائدة التشبيه على  
ان كان حقيقيا يشبهه وبهزاهم وقوله او المزعى منه الخ  
وجاهر وعلاقة اخرى او مولى فسير لازم وهو الاظهر الذي يشي

حذق  
خدم  
فناهم  
بادشاه



عليه الاكثر فسمى لازماً الاستهزاء استهزاء وعطف هذا كالتدبير فلهذا وفي  
شرح الكشاف يعني انه مجاز عموماً او بمنزلة الفانية للاستهزاء فتكون  
من اطلاق المسبب على السبب نظراً الى التعمير وبالعكس نظراً الى  
الوجود **قول** ما ومعنا كلهم معاً مثل المتهمز في الحاي يفعل بهم  
فعله واصطل المفاصلة النصرف في الامور وهذه هي الجواب  
الاخيرة وهو الذي ذكره في الكشاف ليقوله ويجوز ان يراد بما مر  
في اتخاذ قوله من انه يحكي عليهم لحكام المشركين في الظاهر وهو  
مبطن بما خاف وما يتراد بهم وهو محتمل للاستعارة التبعية والتمثيل  
واما كلام المصنف في التمثيل لا يكاد يحتمل خلافه لذكره اولاً التجوز  
في الطرفين ومن لم يفته له هذا الغتر بقول بعض شراح الكشاف  
ان الاستهزاء تبعية فيوهم اتخاذ كلام المصنف وما في الكشاف  
فقال انما استعارة تمثيلية او تبعية تخيلية شبيهة بصورة صنع  
الله معهم في الدنيا باجراول احكام الاسلام واستدراجهم بادراك  
النعيم والاضلال مع انهم من اهل الذررك الاستفلال بالاستهزاء الي  
لعمري ما ذكره والاستدراج الادناس من الشيء ذريعة وسبب في تحقيقه  
في قوله تعالى سنبسط رجهم من حيث لا يعلمون وقوله بالانهال  
متعلق بقوله بالاستدراج والزيادة بالمجر معطوف عليه  
وقوله على التنادي الخ ظرف مستقر في موضع الحال قال  
المرزوقي في قوله على انه يكون كذا يحكي في كلام العرب مجاز الاستهزاء  
وهو في موضع نصب على الحال وهذا كما نقول ما انترك حقه  
على ظلع في الحيا او دية ظالماتن قال انه متعلق باستدراجهم  
ليريبس والتنادي في الشيء الججاج والمدافعة عليه واصطه  
تخادد فانه لحد المشقة حرف علة للتخفيف وقيل المدي  
الغاية والتنادي بلوغها **قول** سفبان بفتح هم الخ بياك لاستهزاء  
الله بهم في الاخرة وقد مر ان الاستهزاء والتخزية كما يكون  
بالكلام يكون بالفعل وهذا من الثاني وهذا ما اخذ من حديث  
لخرجه ابتدائي الذي في كتاب الصمت عن الحسن قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المستهزئين بالناس يفتح لاحدهم  
باب الى الجنة فنقال هل علمت فبيحي بكبره وغته فاذا اعلوا  
دونه شعر ففتح له باب لخر فبقال هل علمت فبيحي بكبره وعمه  
فاذا اتاه اعلو دونه فاني زال كذلك حتى ان الرجل ليفتح له باب  
فبقال هل علمت فاني انيه قال السيوطي وهذا حديث مرسل  
حتد الاستناد وكذا روي ما يركب منه القرطبي في تذكرته عن ابن  
المبارك وقوله وذلك قول ما كرهه مؤمنين هذه الامة ونفسها  
فغية مصنف مع **قول** وانما استهزؤنا به الخ اختلف شراح

خبر  
شيخنا

الكشاف

الكشاف في هذا الاستهزاء هو الاستهزاء البيا في فتوح جواب سؤال مقدم  
او لا وهو محتمل لهما فذهب الى كل من شراح وارتاب الخواشي وقال  
بعضهم ان الثاني متعين من قول المصنف استهزى قوله الله لستهزى  
بهم وهذا يتأمن على ان الاستهزاء يحتمل بالاستهزاء الخوي وهي دعوى  
منه بلا دليل وللحق قول من شراح الكشاف والمنهاج على تقدير السؤال  
وذهب السكاك الى ان فيه ما يغا من العطف لان المعطوف على ما  
جملة قالوا او اما جملة انا معكم الخ مستهزؤنك ولو عطف كان  
مفعولاً له او مفيداً بالشرط وليس كذلك قال ذلك ان الجملة  
على الاستهزاء من حيث ان حكاية الصحاح المناقضة فتدرك  
الشامعين ان سبوا لوما يصير انهم وعقبه يخاله وكشف معاملة  
الله اياهم فانه يكون من السلافة ان يدرك الكلام عن الجواب  
فلزم المصنف الى الاستهزاء وانما المقرة ومترضة لما قيل من انه  
يفهم منه كون المقام صالحاً للعطف بل هو مقتضى الظاهر ولا  
يظهر ما يحسن عطفه بحالنا لا قوله من الناس من يقول  
الخ وهو بعيد لفظاً ومعنى وقال قد مر في شرح قول العلامة  
ان الاستهزاء في غاية الجزالة والظفامة الخ اية ليس ترك العطف  
فيه لدفع نوههم كونه معطوفاً على انا معكم فبذلك حينئذ في  
قول المتأخرين او على قولنا فنتقيد بالظرف اعني اذا اخلوا بل  
هو كونه استهزاءً او انما كان على غاية الجزالة والظفامة لانه  
على انهم بك الغوا في استهزائهم من العزة فاما من ظن بها شاعة  
ما ان تكبوه وتعاظ على الاستماع على وجه يحرك السامع ان يقول  
هو لا الذين هذا شأنهم يصير امرهم الخ فانه هذا الاستهزاء  
له مصدر الا بكرة بقاى الفاعلين الا في التثنية على ان الاله  
الاستهزاء الابلغ الذي لا اعتداد معه باستهزائهم لصدوره  
عمن يعتمل على كونه وقد مرهم في كتاب علمه وقد مر في الثانية  
الذلالة على انه تعالى يكتفي مؤنعباده المؤمنين وينفخ لهم ولا  
هو جهم الى معاً ومنه المتأخرين فاعطوا ثنائهم وفيها نون الفاعل فيه  
تأيد لجزالة الاستهزاء ونحو ما مره واورد صغير الحضر في قوله  
وفيات الله عز وجل هو الذي يستهزى بهم الاستهزاء الابلغ بينهم كما  
علينا هو مدلول الكلام من ان بناء الفعل على المبتدأ مطلقاً عند الالتقاء  
وول بقوله ولا يخرج المؤمنين ان يقيا رضوهم باستهزائهم مثله  
على ان الحضر بالمعيار لثمنه هو المستهزى دون المؤمنين **الاقوال**  
الاستهزاء بمعنى السخرية لا يصح رونه تعالى وما المعنى المراد من ان  
الحوان والذك لا يصح من المؤمنين فكيف يصح الحضر **الاقوال**  
معناه انه تعالى يتولى الاستهزاء بالمعنى الذي يليق به ولا يتولا

عسا

سب



المؤمنون بالمعنى الذي يليق بهم ومما مثل استهزاء المتناقضين وفي كلامه  
 انشارة اليه فلا اشكال حينئذ **اقول** سبقت الى هذا الفاضل  
 المحقق حيث قال لست نترك العطف لمجرد دفع ان ينوهتم العطف  
 الخ وفي قوله لمجرد اسم اليك كلام الرخصته هو غير مناف لكلام في  
 السكاكي اذ يجوز ان يقال سركه العطف لما فيه من المانع والحجزة  
 الاستتياض والحكامته وكونه مقتضى لصلاحيته المقام للعطف  
 غير مستل ولا ادري ليرى لمجرد دفعه على سنه وفي المانع المذكور  
 كلام في كتب المعاني لا يمتثل الا ان لم يرد اذ فعلية بها اذا عرفت هذا  
 ففيمافقتنا ههنا كذا في امور منها ان قوله ان ترك العطف  
 ليس كالمانع المذكور بل هو لكونه استتياض في غاية الجزالة الخ يقتضي  
 ان يترك المستلكن تماثيا وليس كذا ان لما سمعنا انفا ومنها  
 ان ما ذكره مرة الفائدة تيروات فحاشا الاستتياض بواسطتها لا يؤخذ  
 له فاعلمنا حقا آمن الاستناد الى الله تعالى وتصديقها لغيرها فالفائدة  
 متحققتان على تقدير تيرك الاستتياض وعدمه وفي كلام الفاضل  
 المحقق انشارة اليه وقد رده بعضهم بان يحذف عبارة العلامة ويراك  
 الواو في قوله وفيه ان الله عز وجل هو الذي الخ وسبيل في ما تدفعه  
 ومنها ان ما ذكره تبع للمشايخ المحققين من السؤال والجواب وقالت  
 انه لا اشكال فيه لم يرض لي حل عقدة الاشكال بما ذكره فان من قصر  
 الصفة على الموصوف والمعنى بالمتهم كذا فيهم الا الله سواء كان قصر  
 قلبه او افراد الملوك في المعاني انه لا يبد ان تكون الصفة واحدة  
 من الخائزين واتساقا يرها فتماد دعوى كما تحادها فلم تترك نظير  
 في كلامهم وما هو الا كما يقول ان يد من ارب لا عرو والثابت لزيد من  
 يستيفه والمنفي عن عمرو من جمل بسوطه وان قيل ان الاستهزاء على هذا  
 محمول على ما يطلع عليه الاستهزاء على طريفة عموم الجواز فيحقق من هو  
 عام يضاف الى الله تعالى والى المؤمنين وكذا اترك المص الحصر وعكس  
 عما في الكشاف لا يثبتنا على خلاف المتر من افادة المطلق البناء  
 على الفعل لم وما فيه من التعسف المذكور شره انه وقع ههنا في بعض  
 الجوانب كلام طويل غير طائل فالذاض بنا عن صفة حاشا والله عن  
**قوله** ليد اقول ان الله تعالى الخ قيل ان الاستتياض مطلقا ههنا  
 تكتة وهي الانشارة الى ما لا يتركوه سنا لاستهزاء ابلغ في الشباخ  
 والتعاطف على الاستماع الحد يقول كل كما مع له ما مضيه هو لا وعي  
 اضرم وكنت عام كما سماه تعالى والمصرجه الله لم يتر من لها بل في  
 الاستتياض من التكتة من حيث لم تصد ريد كذا المؤمنين الذين كان  
 يبتغي ان تصار صوته بقوله ليد الخ ولا يخفى ما فيه من الخلال لعدم  
 التقدير فيما قالوه فان ما ذكره لست تكتة للاستتياض بل يكتا

حفيد  
 عصام  
 حسو

للسؤال

للسؤال المقدس ويمنع والمقدسة الذاتية عليه ههنا ما في قوله  
 مما لا يخفى بغيره انه يرد عليه وعلى المقدم رحمة الله ما قد متناه من  
 ان ما ذكره ليحذر من استناد الاستهزاء الى الله وتصديقه للحكمة  
 بذكره سواء كانت متناقضة ام لا والمصرجه الله غير عبارة الكفا  
 فوقع فيما وقع فيه ولك ان تقول لو عطف لم يكن جوبا للسؤال  
 المذكور ولا جزا لاستهزاء بهم لانه يصير المعنى انهم قالوا انما نحن  
 مستهزؤن وهم ههنا في انفسهم الله مستهزؤن بهم واذا كان جوابا  
 وجزا فقد نوى الله جواهم بنحوه تعظيما وتكرما للمؤمنين  
 ولم يزل الجواب الى المستهزاء بهم كما هو مقتضى لظاهر اشارة الى انه مجاز  
 بما لا يقدر عليه البشر وهذا انما نشأ من الاستتياض وتغيير الالوهية  
 لغيره بالمقام كما لا يخفى على من له نظر سديد وقوله لا يؤبه به  
 يضم الياء الضمنية وههنا ساكنة يجوز ان تبدل واوا وبها وحدة  
 معنوية وههنا اي لا يعتد به لحنا ربه ومثله لحيوه وهو معتد  
 بالياء وعكس في الحديث باللام وههنا انما ياتي في غير الوجه الثاني  
 في معاني الاستهزاء فاقبل **قوله** ولعله لم يقل الله مستهزؤن بهم الخ  
 قال الفاضل المحقق في بيان ما في الكشاف من انه لم يقل الله مستهزؤن  
 بهم ليطابق قوله انما نحن مستهزؤن كما هو مقتضى الظاهر لان  
 يستهزؤن فيفيد حدوث الاستهزاء وحده وقتا بعد وقت  
 يعني انه لكونه فعلا فيفيد التجدد والحدوث وكونه مضار خاصا  
 للحال فيفيد الحدوث حال كون مستملا في مقام لا يتناسبه  
 التقييد بحال دون حال فيفيد التجدد كما لا يخفى حال وهو مقتضى الاستمرار  
 وهذا كما صرحوا به فيفيد المضارع مطلقا لا اذا قدم للشبه بالاضمار  
 جملة اسمية حتى يحصل التجدد من الاعمال الفعل والاستمرار من كون الجملة  
 اسمية على ما توهبه النسخة الاترياق في قوله تعالى وويل لهم مما يكسبون  
 وقوله تعالى لو يظلمون في كثير وغير ذلك قد لا للمضارع على التجدد  
 والاستمرار من غير تقديم المستند اليه وينبغي ان يعلم ان ههنا غير استفاد  
 من الجملة الاستمارة فانه منفات واستنقار الاستمرار بمعنى الحدوث  
 كما لا يخفى الا مرة بعد اخرى وفي شرح الطيوني ان مقتضا المقام فانك  
 اذا قلت فلان يظلمني عنيت انما اعلم اني قد استمر عليه لا ان يفعل  
 او سيفعله وقد يقال ان ههنا ابلغ من الاستمرار بالسوي الذي  
 لقوله الاستمارة لان البلاد اذا استمرت قد يهون وتالفة النفس كما قال  
 للمبني خلقت اوقا الوصية الى الصبا كفارقت شير موج القلب كيا  
 وكأنت انا

بسم

قطر اري

الفن البكا فلو زال عن عيونى بكنه جميع الجوان  
 وقوله ليطابق تعليل المنفى وايضا تعليل المنفى وعداه بالبا وهو



يتعدى بالي أو اللام **تعدى** أو **تعدى** معقولا **تعدى** والنكبات  
جمع نكابة بمعنى العقوبة وفعله نكأت ونكيت وهو من نكأت  
العذو وإذا كثرت فيه الحجج والقتل حتى وهن كما في المهادنة  
**قوله** نجد نكبا لا نكبا ويخمد وحيا بعد حين إشارة إلى أنه  
مستفاد من المضارع وأنه غير الاستمرار المستفاد من الجملة الاسمية  
كما مر وما في شرح الكتاب للعلامة الرازي من توجيه الجواب  
بأنه لو قيل الله مستمرز فيهم حتى تكون الجملة اسمية لزم أن  
يكون استمراره الله تعالى بهم شأنها إذا ما ولا يكتفي بالحكم  
العالم ولو قال مستمرز في الله ذلك لكان الاستمرار ينتقل عنهم وهو  
ليس بمترادف قال تعالى الله مستمرز فيهم حتى يفيد جحد الاستمرار  
نكبا لفقران ذلك المتجدد ثابت دائما كجمل الجمل الاسمية  
فهذا الاستمرار للمستند إذا كان اسما دل على الثبوت وإن كان فعلا  
دل على التجدد سواء تقدم المستند أو تأخر كما لا يخفى وقد مر ما  
فيه وقيل في بحثنا لانا لو سلمنا أن المستند إذا كان فعلا دل  
على التجدد سواء تقدم المستند أو تأخر كونه لولا أن يكون قد تقدم  
المستند المية على الثبوت لصيرورة الجملة اسمية فليجمع بين الدالين  
بأن نراوا استمرار التجدد وهو أن يجده دوزم وينبغي كشم يتجدد فردلف  
فالاستمرار في النوع والتجدد في الأفراد ونقل في المقتضى عنه أن  
الجملة الاسمية الدالة على الثبات هي التي كل واحد من جزئها اسم وأما  
التي الخرز المتأخر منها فعل فلا كما مرح بها كما شرح المفتح فالوجه  
أنه يستفاد من المضارع كحقيقنا ذلك شارة قوله أن استمراره  
الله بهم دائما لا يكتفي بالحكم العليم في كل زمان ولا وجه له فأن  
الاستمرار بمعنى انزال المصوات والحقاوة باعداد الريد والخرز في  
دوامه بل قيلت دوامه هو الاثني بالحكم العليم ودفعه بأن المراد  
بعدم اللبث في ان مقتضى الحكمة لا يديم المصوات والنكالات حتى بالعهو  
ويتم نوا على مقاماته فنجف فليهم وقعه ولا يخفى ان سياق كلامه  
كأباه فليحترق **قوله** من ملة الجحش الخمد وأمد بمعنى وبها وترعى  
هنا وفي الاضراف في قوله تعالى يمدونهم بمصر المياه وكسر الميم  
ويفتح الميم وضم الميم وفي الدرة المصنوع المشهور في النيا من يمدهم  
وقر في شاة ابضها وفينفلا لرا المص بعد الله عز وجل لضم لا من كسر الميم  
تثبت عنه في التبخنة واستدل بها لما ادعاه فانها لرا أن يصعد بعضها  
لغضا وهناك من الامداد وهو لم يرد بمعنى لامها لبعده قال ابو علي في الجحش  
غامبة ما جاء في المتن بل في المصاحف ويستخرج امدوت هل افعلت كقوله تعالى  
انما يمدهم به من مال وبنين وقوله أمة ونبي من مال وما كان خلافة النبي  
على مدوت كاهنا وقال ابو زيد امدوت القايد بالجند وأمدت الدولة

افترى

اكل

ابن تميم

وامدوت

وامدوت الغنم بمال ورجال وقال ابو عبيدة يمدونهم في الغنم اي يزينون لها  
بقال مة في غنمته وهكذا يتكلمون بهذا فهذا مما يدل على ان الوجه  
فخ اليها كما ذهب اليه الاكثر ووجه ضمها انه بمنزلة قوله فبشرهم بعد  
السيرانمي وما ذكره المصنف الله نبي قبة الزبحشي حتى قال  
انه من ملة الجحش وأمدت اذ الحق به كما في قوله وكشر وهو من  
المدد وركب المدة في الغنم وهو الامتداد والامتثال وكما كذا لئلا  
على اتم من المدد دون المتذرة بمد ونهم بضم الياء على ان الذي  
بمعنى اتم ملة انما هو ممد له مع اللام كما ملى له بمعنى ان هذه  
المادة انما وردت مستحالة بمعنى ان ملة في مقامات بلصها  
لحافا الشيء كما في قوله وكشر وذلك المستلحق في ملة او انما  
الامتثال ومنه ملة العمدت الله في الغنم والواقع في النظم  
من الاول دون الثاني لوجهين احدهما انه في بضم اليا  
من المزبوع وهو لم يمتح في الثاني وثانها ان الله منعد بنفسه  
والثاني منعد باللام والحذف والالتصاف خلاف الامتثال فلا يركب  
بغير ذراع ودليل وغيره من اهل اللغة لا تكلمه فورد عندهم  
كل منهما ثانيا ومزبوع او تعدى بنفسه وباللام وكلاهما من  
اصل واحد ومعناهما ترجع الى الزيادة وتعدى هذا باللام  
منقول عن ابو عبيدة والاحفش وقال الجوهري مبدت الشيء  
فامتد والمادة الزيادة المنفصلة ومعد الله في عمر ومد  
في غنم اي اتمه لفظه لفظه والفرق بين الثلاثين والمزيد  
انما هو بكثرة استعمال احدهما في المكروه والآخر في المحبوب  
فمد في الشر وامتد في الخير عكس وعقد او وعد وقيل ملة  
راذلة وامدة من غيره وقوله بالزيت والسماد لغنم ونشر  
مترقب المسراج والارض والسماد لفتح السين وتخفيف الميم وقوله  
كالهملكة قال في المصباح السماد وزن سلام ما يصل به الزرع  
من تراب وسرقته ياي زبل وسمدت الارض تسمد اصطنعت  
بالسماد وقوله لامر المد الخ قد عرفت ماله وعالمه لانه استبع  
فيه الزبحشي **قوله** والمعزلة طكا تقدمت عليهم الخ انما  
لقد زلناهم قال الواقي ايجاد العبيد وخلفه وبوجوب ما هو الامتثال  
للعباد على الله تعالى والامية بظاهرها انما في ذلك لان الطغيا  
قبيح كزبادة ومثله لا يصدر عنه تعالى على زعمهم فالوجه  
بنا على عجزهم الفاسد من انه لا يصدر عنه ولو صدر عنه  
كيف زيدتهم عليه ولذا قسم بعضهم بالامتثال لكنهم لم يزلوا  
لان اللغز لا تساعده وقوله من ملة الطغاة الخ إشارة إلى  
اول وجوه التاويل وهو انه تعالى من ملة الطغاة التي من غيرهم



وخذ لهم كثرهم وما هم عليه فنزاد روت قلوبهم وظلمتهم فاستخ ذلك  
الزائد مدد في الطغيان واستند اليه تعالى ففهم مجاز لغوي في  
المستند وعطف في الاستناد باستناد الفعل اليه وقاملة في  
الحقيقة والكثرة والظلمة فجمع لطف كقفل وافعال وهو عند المتكلمين  
ما يختار عنده للكلف الطاعة نركا وانثباتا وتقسمة اليه فوفقه  
وقال القشيري اللطف قسرة الطاعة على الصحيح ويسمى ما يقرب  
العبد الى الطاعة وتوصله الى الخير انما لطف كما سياتي ومسح  
معنى اعطى والحذ لان ترك المساعدة والترك صمد اقول الحلي استعمل  
لما يجمع فنقول الحق والاصد انه كالظلمة بمعنى انهم لما اصروا على  
الكفر لم يكاد هم الله لضعفه لطفه عنهم فنزاد ان روت قلوبهم  
فمن ذلك الزائد مددا واستند اليه لانه المسبب لسببه فهو  
السبب البعيد ففيه مجاز ان كما مر والكفر والترك ومدده من افعال  
الكثرة عندهم وقول بسبب كثرهم متعلق بمنهم او خذ لهم  
وهو جواب عن سؤال من روى لرمع بعض عباده وما خلف روت  
والكل عبادة ومثله لا يستعمل عفا عندهم **فاجيب** بانهم  
تسببوا ذلك بالكفر والامر اورد بان المتبادر من كونه سببا  
انه خالق السبب ومنع الاطراف عديم لا يتعلق به الخلق **فان قيل**  
يدفعه قول صمد لهم فان الحذ لان تسبب انساب الفواصة  
كما ان اللطف تسبب انساب الهداية وتفاوتها فانه فانه  
تسبب الفتيح فبهم وان كان فبهم دون فبهم بجاده شراية  
ينقل الكلام الى ما قبل الكفر والاصرار فان قالوا بوجود الاطراف  
عند ما كان مكانة لاهنا لو كانت ما كفروا وكما اصروا فلحق  
ما ذهب اليه لعل الحق فكن لبر **قوله** فنزاد روت بسببه قلوبهم  
الظاهره ماض عطف على منعهم لاجواب تامم الفاوان كان  
جائزا ايضا فان جوابها يكون ملصقا لافاء وقد يكون متمما  
ويكون مضارعا وجهلها شتمية مع ان اذا الفجائية والفاحا  
فصله شراح التسميل فقول فنزاد قلوب المؤمنين مصدر  
منصوب اليه مفعول مطلق لقول فنزاد روت تسببه كما تقول  
وقمته وفي الكنتاك واما كونه ماضيا لجواب الماهر بما من اقتران  
الجواب بالفاعل انه لصاحبه التي بعيد بحسب المعنى لانه لا يقرضه  
في الاني وان لم معناه **قوله** او امكن الشيطان من اغواهم الى عطف  
على منهم واستند جواب لما الثانية كما مر وهو مجزول وهذا هو  
الوجه الثاني من فاولات المعترلة وحاصلها كما قال قد مر  
انه اما ان يكون سمي ما فنزاد من الركن مددا في الطغيان وفيه  
مجاز كما مر واريد بالمد في الطغيان نرك القسرة والالجاب الى الاثام

س

وهو فعد تعالى واستناده اليه حقيقة والمستند مجاز والمتراد معناه  
الحقيقي وهو فعل الشيطان لكننا استند اليه تعالى مجازا على مذهب  
لانه يتمكنه وافذانه وقت تدنوه من ان الفاعل المد عليهم يجوز  
لازم على كل مد لب لان حقيقة انه يقع على الطغيان ويخوه مما  
يقع فيه الزيادة ودفع ما به المفهوم من مد طغيانهم ومد هم  
في طغيانهم ولصد **وهما من بابا حش جلية** الاول انه ورد على ما في  
الكشاف وشروحه كما سمعنا انما جعل من الالطاف سبب الاضرار على  
الكفر ولاشك ان الكفر والاصرار هي سبب لمنع الاطراف ففقه دور  
وقرر انما الالهية شرارة جعله فعلا للشيطان في الوعيد الثاني  
والشيطان لا يقدر على خلق شيء في العبد بالتحاق متا ومنهم وانما هو قو  
بوسوسته وتزويبه ولا يقدر على غيره ذلك كما حكاه الله عنه في قوله  
وما كان لي عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموا  
ولو لموا انتم لم تنتهون ان محمد ثطا العبد عند هم وقول المعترلة  
كل حكاية الركن في امة فقال الشيطان لا تقوله شيطان اصلا كما قيل  
• ما اقم الشيطان لكنه لير كما قالوا وما صوروا •  
**وقد اجيب** عن هذا بان منع الاطراف سبب للكفر والامر عليه  
شمر بقا ذلك يكون الكفر المستمر كما نعا الاطراف لغير فلا دور في  
والمتراد يكون فقال الشيطان انه حدث من العبد بوسوسته فهو مجاز  
في الاستناد والاول صحيح واما الثاني فغير صحيح كما لا يخفى وقد صرح الشرح  
بخلافه **الثاني** انه اورد على الاول وكونه مجازا في المشية والاستناد انه  
كان المدد واعطاؤه بخفتنا بالاجل كما يتبادر من كلام الاساس لا يصح  
انه لا يجوز في الوجه الاخير الا في الاستناد لانه الشيطان لا يعطى المناقير  
حسة بتفوي ويكثر ما طغيانهم اذ ليس حسة الا الوساوس ان كان لهم  
بئنا وللاذوات والصفات كالوسم والظلمة لا يكون في المستند مجوزا صلا  
**واجيب** عنه بل غنيا لاشق الثاني كدعوا وان عزم مخصوص بالمحسوس  
**الثالث** انه على زيادة تمكيد الشيطان قيل ان الاستناد الى الشيطان ايضا  
مجازي لانه اصل الطغيان وزيادة نركن فعلا الكفرة عندهم الا انه  
لما صدق منهم باغوا الشيطان استند اليه لكونه موحدا سببه اذ لا  
قدرة له على غير الوساوس كما مر لكن لا يعمل ذلك باغوا الشيطان  
وكان لغواه با قد الله تعالى به اعلمه وتمكينه منه فانه سبب بعيد  
ولذا استند اليه لانه سبب له بصيغة اسم الفاعل ولا يخفى ما فيه من الجبل  
والجمل وكما يتوهمة استناده بجازا الى الشيطان فمنا وهو مستند في  
النظم الى الله تعالى فالظاهر المدد وقهره عن تزويج الشيطان  
واعوايه لانه سبب للزيادة الا انه لما شاع ذلك وكفر منه صار كانه  
موجب له حقيقة واستناده الى الله تعالى مجازي ايضا فهو كالاول

كشف

حفيد

شيخ زاده



في الخوض في المسند والاستناد الا انه لما من لغاية المتخوض به فتم ما  
شعر المصنف رحمه الله تعالى في الخوض في فطوره المتخوض به بالمد والطفيان  
عنه ترك الفسوق والاحكام الذي هو فاعله الله واستناده اليه حقيقة  
وان كان المستند بجوار القرب من الاول لانه منع الالطاف وترك  
الفسوق كشيء واحد بشر ان الظاهر ان الضمان انه بجوار عن منع في  
الالطاف في الاول لانه كان انما في قوله ولذا تركه قول  
الزمخشري فبشيء ذلك الترانيد مدد افق وعنده مجاز في الالطاف فقط  
واستناده حقيقي عنده فعندل عما في الكتاب لما فيه من بطون  
المسافر وريادة الخوض وهذا مما لم ينسب له شرح هذا الكتاب  
وهو من بين الكتب التي لها **شعر** ان التمر في قوله الله قال في  
تفسيره هنا مائة من الفطيانك بمعنى خلق فعمل الطفيان لا يملك  
حتى اضيق الى الاعيان يراد بها الطول والعرض العين والجملة وان اضيق  
الى الفعل بعينه الامتداد وهو يتخذ الفعل يتخذ في الزمان وهذا  
معنى قول الفهامة الفعل المتمسك بالابتداء نحو السكون والكوب  
ونحوهما انتهى وقد عرفت منه انه لا يتخذ بالمستور صفة كان او ذاك  
وانه يختلف باختلاف ما يضاف اليه ومنه علم ما في كلام بعض الشراح  
الذي يسمونه **تقاول** وادفاعة الطفيان له هذا وما بعده كله من  
كلام المعتزلة وتأييد او همام الفارغة وقال قدس سره لم ير الزمخشري  
انه هذه الاضافة نداء ومنه على ان الطفيان بايجاد الصمد لا بايجاد  
تعالى حتى يكره صليها في الامور المخلوقة له تعالى اذا قامت بالعباد كالبيض  
نضاف اليهم اضافة حقيقتية لا مجازية لانه في ملائكة كانوا هم فلا دلالة  
للاضافة على ايجاد العباد لها بل اراد ان الطفيان من الافعال التي اكتسبها  
باختيارهم استقلاله ولا يتعلق بها به تعالى فحتم ان يضاف اليهم لا اليه  
استعارتهم لاختصاصهم بالاعتقاد باعتبارها الحكيمة والاضافة  
فانه معلوم لا حكمة فنية الى الاضافة ولو لا صفة هذا عرفت عن الفاعل  
ومثله معتبر في الخطايات عند الفقه بالبلغا وقد بان هذه الخطايات  
لا تقارن البراهين القاطعة بانها لا خلاف في سواها وانها لا يقع الاما اراده  
وقيل كليات الزمخشري عن ان اثبات اللغوي كلام الله تعالى وترك  
اعتبار الالطاف لالات الخطاوية المعتبر عند البلاغ لا يليق بمقام  
الاعجاز وانما في كلياته هذه هي دورته من حيثها قبل الشدة لئلا يلزم  
هذا ان لا يتران المناقبات لا تسلوب الحكيم فلا يكفي في هذه دفعه ان  
الالطاف الخطاوية لا تغني عن الالطاف القاطع الذي ذكره **الجوانب**  
ان فائدة الاضافة الاشارة الى ان نسبة الطفيان الى العباد ليست مجرد  
الحكيمة بل باعتبار كبرها وان كان يتعلق الله تعالى وادانته وانما يجوز  
ان تكون الاضافة للعبد على ان المراد طفياهم الطفيان الكامل وال

النضاف

اكل

تد

حفيد

مخفي

يخفي انه قد مر من الصحاح ووقع تحت الميزاب فان الاضافة لا تدل على  
الكتب ولا على علمه الا ان عوامك تقول صمد زيد وبلده في  
فان من منوعات الاضافة الاختصاص التام باي طريق كان فالظاهر  
ان نفيك انه للاشارة الى ان طفياك غيرهم في حيثهم كذا في الادعاء  
لخصاصهم به وهذا النسب بطريق البلاغة ومصداق الشيء  
تصديقه التي يحققة وتدل على انه امر واقع وهو كذا المشير صفة  
مبنا لغيره كما يقال فلان مختار ومطعام وقد يكون مصدر او اسم  
مكان وزمان كمياد ومتفانت وليس هذا الشيء فاقه تعريف اللام في  
والاضافة متقاربان وهو تفرق وتفسير هذه الالطاف في سورة  
الاعتراف **قول** ما كان اصله بمد له الخ عطف على ما منتهى الخ  
وقيل ان عطف على قوله من مد الحديث ولا يخفى بعد ذلك وهو قول  
الجبائي من المعتزلة وهو التاويلات لما تقدمت عنده القاه على  
ظاهره كما مر والمزيد من الججاج ونحوه الطوي وغيره من المفترين  
ولمح كونه بمعنى الامتثال لانه في حصة ذاتها كما في نحو قوله  
لا يمدهم في الشر وقد مر ما فيه وان الحذف والاصطلاح خلاف  
الاصطلاح ان كونه لا يتبعه في الالطاف غير من عند الاضافة فتم  
**قوله** كي يتنبهوا ويطيعوا الخ هذا ايضا من تنبيه التاويل وكلام المعتز  
فان المد في العبد فعمل الله تعالى حقيقة وعندهم مغلل بالاعراض في  
وكما على الوجه الامثل الواجب عليه ليحرم على وفق مصالح العباد  
فانها لم يسر للازداد في المعاصي لنتيجة حتى لا يستند الى الله تعالى  
وهذا وما بعده مما على ان في طفياهم لغوا متعلقا بمدهم بل  
بحال من صفة او متعلق بهم من مقدم عليه والجملة كالتالي والمعنى  
انه يمدهم ليتنبهوا وهم سيزدادون طفيانا وعمي او يمدهم من المدد  
ان يمدهم بالمال والبنين ليعملون في حلالهم بخلافه وقد  
قيل على قوله كي يتنبهوا الخ اي لا يركبوا لغير اللفظ والالطاف بل  
يدل على خلافه لانه قوله يمدهم معطوف على قوله ليتنبهوا بهم  
كالبيان على ان الامتثال يكون للتنبيه والالطاف والالتحاق بويدي  
هذا دون ذلك والله تعالى اعلم بما لم يعوا في امورهم وانهم لا يتنبهون  
فكيف يتنبهون لاف ما تعلمه فان اذ الاعراض على المصروف ليس يوار  
عليه لانه ناقلا قاله المعتزلة وان اذ انبياك ما في نفس الامر فلا  
صير فنية وقوله فيما اذ ادخل الخ الحصر مستفاد من العام لا محجوا والظن  
**قول** ما ذا التقدير يمدهم الخ هذا اجواب راجع للمعتزلة على ان يمدهم  
من المدد بارشادهم للدلالة العقلية والنقلية واقضية ما يتلوهون اليه  
لغيره كما لم يستقلها منبيا علمه صبرهم في التعلل بالاعراض وال  
والاستصلاح واذا الصلاح وسعد قيل لغيره انهم يتنبهون بخلاف مراده

سيراودناه

كازروني



تعالى وهو مذهب المعتزلة واما عند النحاة والكلام في تقرير  
مذهبهم فلا يفتروننا واما انما والادع على قوله تعالى وما خلقت  
الجن والانس الا ليعبدون الا ان يميزا لبعض منهم وهم السعداء  
فهو ساقط ولك ان تقول الامتناع بطلب الصلاح والطلب  
غير الاداء عندنا واما الاتية فلا يرد عليها شي كما لو قيل ان  
ما خلق من خلق غير ما اراد من خلقه في نفسه في محله فلا  
حاجة لتعلق الركبان وقوله وهو مع ذلك لا يخل انما نشارة  
الى ان يعنون خبر مبتدأ محذوف فطغيانهم منتهكوا به او يمدد  
والظاهر ان حاصل المعنى من غير تقدير فيه وديمه كحال من منصوب  
بمدد هم اذن مجرور وطفوا بهم او مما كالات من صمد ثم مدد هوان  
منعه بعضهم وقيل انه نشارة الى تقدير مبتدأ لاقا بلجمل مستأنفة  
لبيان عدم انتفاعهم مما امددهم الله تعالى به **قوله** والطفينان الخ  
المستدر يكون مضموم ما كركان وسكسوك الكرمات وقد شمل في مصدر اللقا  
كما اشار اليه المصروف قال الترافيل في بين الطغيان والعدوان ان العدوان  
نحو والمقدار اللامور بالانتماء اليه والوقوف عنده والطفينان نحو الماكان  
الذي هو قسمة فيه ومن لطف بما عتبر من الموافقة الشرعية والمعارف العقلية  
فلم يرد عنها في بيانها فاه فقد طغى ومنه طغى الماء اي تجا وزلزال المعروف فيه  
قيل والنبي قلب تجا وزلزال الاستخفاف تجا وزلزال تجا وزلزال واصليه  
الطلب ويتعمل في التكبر لان المتكبر طالب بمنزلة ليست له وقوله  
عن مكانه عندي النجا وزلزال وقد وقع مثله في كلامهم كما في عبارة الرضي  
والزمخشري والسكاكي وقد اعترض كلنا السيد في حواشي الرضوي قال  
فقال جا وزلزال شي وتجا وزلزال بمعنى تجا وزلزال بمعنى عفا يعني ان المتكبر  
يجر انما هو بمعنى العفو والمغفرة في هذه العبارة وامثالها مما اختلفت الكلام  
العرب وكانه ضمن النجا وزلزال معنى التساعد واليه ذهبت كثير من القائلين  
وقد وقع مثله في شعره يوثق به ويجعل ما يقوله بمنزلة ما يوثق به كقول  
ابي تمام في بعض فضائله

بل

اعتراض على المع

بل عودت تجوز به لما في التلب وشاع حتى صارت حقيقة ظرفية لغوية  
ولذا لم يذكر في الاساس في الجوازات نظرا لاصل كونها كفا من غير ان  
كادكرة المصروفات نظريا للاستعمال والحقيقة الثابتة كما ذكره الزمخشري  
ولذا كان له منقذك اعني وعي كيد وحقنقته كما في المصباح عمه في طغيانه  
عمها من باب لغيا فاستردد من تحتها وتعامه ما حوذ من قولهم  
ارض عنها اذا لم تكن فيها امارات تدل على المنجاة فهو عمه واعمه  
وعمه عمي وفقد بصره فهو اعني والمرأة عمتها والجمع عمي من باب لجر  
وعمتنا لغيا وتعدى بالهمزة فنقال اعنته ولا يفتح العمي الا على  
المعنيين جميعا وتشتغا للقلب كناية عن الضلال والخلابة  
عدم الاقنند افترعه وعلني القلب اعني وما فعل في التوفيق ان  
المصروفات لم يرد لخصاص العمي بالضم بل اراد بكياك العمه بانه  
صفة للبصيرة بمنزلة العمي في البصر لا طائل تحتها والدميرضى العمي  
بالعور **قوله** وهو الخفق الخ حقيقة ككفر فاشارة امثال العمه  
عدم الامارات في الطرق التي تنصب لتدبيرهم من حجارة وقرب  
وخولها وهو المشار ثم تجوز به عن لردود والتعريف لطلقا وشار  
هذا حقيقة ثابتة والاشارة والاشارة كغيرها فاشارة بالاختيار  
الى المعنى المستعمل فيه واشارة بقوله ارض الخ الى وصفه الاصل  
ثم قال ان هذا من توصيف المحل بوصف من فيه لم يثبت وقوله  
اعني الهدى بالجاهل من العمه حصر الخ او يثبت من الرحمن من رجوزة  
طويلة لروية بتدريج الحجاج الرحمن المشهور وقيل به  
وحيق من اصله ولقوله من مائة اطرافه في مائة  
وهو في وصف مغارة وفي شرح الكشاف اي رب مغارة لا ينهي معه بيان  
اطرافها من جوارها في مغارة اخرى اعني الهدى الذي اخفى المنار بالقب  
الى من لا دراية له بالمالك جعل خفا العالم عمي له ونظير في الاستحارة  
وقيل اعني صفة من عمي عليه الامر التمس اي ملتبس الهداية الى طرفها  
على من يجهل ويختار فيها او قد يقال اعني وقيل كما ضار اي اخفى طرق  
الاهتداء والعمه بضم العين ونشد تدبيره جمع عامه وقال  
الطبري رحمه الله انه جمع عمه او عامها في العمه طريقه مشبهة على  
الغبي اذ ليس فيه حكمة او منازلة يهدي به وقوله انه جمع عمه  
انما يتبعها قول اللغز على خلاف القياس في ما جازة او منازلة والاه  
فمفرد المطرف فاعل وقاعله كركم ولذا نكره غيره من الشرح **قوله**  
تعالى اولئك الذين لم يوقنوا هذا الخوق او كلك على هدى ومقابلته  
لانما بعد ذكر المنافقين وصفهم القسوة المفصلة لانه قيل مرة اذ  
دخل عليهم هذه القبائح ولم يتفهم التدبير والنصائح فاجيب  
بانهم وان استغفروا لغير ذلك فانه لا خير اولئك على ما امر لانهم ابطالوا ان  
استعدا وهم الفطري فاستندوا الهداية بالضلالة حتى خسرت صفتهم

ملاعصام

شرح زاده







البدلي الذي استندت بالشعر الثامر شعر راس أصله وما للكتاب  
 الحسنة الواضحة ثمانية كسوزة وأساقطه وبالجملة الطويل  
 عمراً فصلاً وهو كناية عن تبدل شبابه كمشينه وهكذا  
 استند ال لا مرفعين حسن بامر خفت فبينما كانت تبتدئ ال لرجل المتلم  
 اذا ارتدت اسلامه بكفره وهذه الامنيات لانها الغم المنطوق المذكور  
 من ارجوزة له كاشية والمراد بالمسلم المنتصر خيالة بن الامام  
 الغساني وكان وقد على عمر رضي الله عنه واسلم هو وملك  
 فكتب عمر رضي الله عنه الى الخادم الفارسي نوايح لهما ان جبله  
 ورد في ال في سرة قومه واسلم فاكرمه ثم سار الى مكة فطاق  
 فوطى ازاره فخلص من بني فزارة فطلحة جيلة لظمة هتم بها  
 افة وكسر ثيابها فشكا الى عمر رضي الله عنه فقالت له  
 اما العفو والقصاص فقال التقض مني وانا ملك ولموسوفة  
 فقالت له قد سوي بينكما الاسلام فساله الفاضل الى الحد  
 قام له فلما اتى الليل هرب مع قومه الى الشام وارثه وكان  
 كليلاً لم يرد بعد ذلك وقال شعر براسه  
**قوله** الذي لم يلد في الدنيا صبر على القول الذي قاله عمر  
 والحكمة كضيقه وبجروية مشاة تخشية فليتها ال معجزة  
 او مهلكة ثم زاد المهلكة وفي القاموس محذور معظم المقصير الغليظ  
 الفشن الاطراف كالجيد واوفاك بالمهلكة وهو الجوهري يعنى  
 في اعجابه كافر الة لايل فطالصلة من انه جند او جند رمشاة  
 فوفية او مهلكة وفي حواشي الصحاح لابن بري قال ابوسهل الهروي  
 ال اعجاب من صفت والمصواب الجيد ريد ال مهلكة هذا ما راينه  
 في كتب اللغة كجهد مر اجته الة فان من غير اختلاف في المشقة  
 التخييد ثمانية وانما الخلاف في الاعجام والاهمال وفي حواشي  
 القاضى للجلال السنوطى الجيد وما يجير والموحدة والذات المعجزة  
 القصير ولو لاحظت الظن به قلت يانه لظنك عليه فانه مما  
 لم يقبله احد من اهل اللغة وتعرف المسلم كما القو عليه الشراخ  
 للفت بثمرات اعتراف الفاضل المذكور على بقية الجوهري الدرر  
 بالعارفان متواتر الا فراد لا وجه له فانه وان كان مفردا  
 يستعمل بمعنى الجمع كما في البيت المذكور ومثله كثير في اسماوا الجناس  
 فثمنهم رة واغلى ما ذكره الفاضل الجنى ولا يرد ما اوردوه عليه  
 ايضا لانه ناقلة وهو ثقة ولا مانع من كون الة رة كسلسال  
 مفردا او الة رة اسم جمع له وايضا قوله الة المر عطف بيك  
 خلاف الظاهر اذا المتبادر انه مضاف ومضاف اليه كزيد الطويل  
 الخجاد وفي الشعر لطيفة ادبية لم يثبتوا عليها وهي انه اذا كان المراد

رد على السيوطي  
 رد على الخليل

بالم

بالمثابة وسبب رد رطبه البدوي لعله استقلت استانه فنية  
 مناسبة لقوله وبالشفافا الواضحات الدرر وما ذكر وان  
 لغل ما فيه من الامثال فتوم مختلف بما اهتداه من لطائف الازاب  
 والحمد لله الهادي لصواب الصواب وقولها او تنظر الى ارساة  
 ودخل في دين النصارى يدل من المثل كقولته واذا كرفي الكتاب  
 مزمع اذ انبذت قال ابن الصايغ شبه حال صبا هذا لاسلام  
 وحال شيخوخته بالكفر ومما نضاهته قوله  
 او رد قلمي الرد الامام عبد الله اسود كالنفر في مثل يارب الهادي  
**قوله** شتر اتع فيه الخ يعنى ان امثله في عرف اللغة وحقيقتها  
 استبدال الاعيان شتر استعمال محاز الما بغير العين والمعنى شتر  
 تؤستوا فيه فاذا دوا به مطلق الرغبة عن شىء سواء كان عتيا  
 او لا في يده او لا طمعا في غيره سواء حصل ذلك الغيرا ولا وصفا فيه  
 للاشتر المفهوم من السياق وهذا اعتم مما قبله اذ لا يغير  
 فيه التخصيص بل يحترز الطمع وهذا اطلاق على اطلاق والمنشاد  
 منه انه محاز على محاز والتوسع مناسب له وقد يستعملونه لفظ  
 التجوز وقت يرا به ما موقر يبر من الحقيقة كالنقطة والمنتم  
 ويما قيل من انة يقال لما لم تقم عليه قرينة لشر شىء والقرينة  
 معموله **قوله** والمعنى انهم لما اطلوا بالهدى لم يجدوا تحقيق معنى  
 النظم بعد بيان معنى الاستبزاز على وجه علمونه ما في الكشاف  
 حيث قال فان قلت كيف استبزاز الصلابة وما كانا على الهدى  
 قلت جعلوا التمكن منه واغراضه لهم كما نه في الية فاذ  
 نزوجة الى الصلابة فقد عطلوه واستند لوهابه ولان الة دير  
 القيم هو فطرة الله التي فطر الناس عليها فكل من صال فنسوة  
 مستبدل خلافا لفطرة والصلابة الحوز عن المقصد وقد لا هتدا  
 فاستعير للذهب عن الصواب في الدين وقال قدس سره في الجواب  
 الاول انهم لما كانوا متمكنين منه تمكينا تاما بعد التمكن  
 به وتيسر اسبابه استعير بثبوته لتمكنهم منه فان العباد  
 تدل على بثبوت الهدى لهم والمراد تمكنتهم واما العمل على جعل  
 الهدى محازا عن تمكنتهم بما يراه ظاهر كلامه **والجواب**  
 الثاني ان المراد بالهدى هو الهدى الذي جبلوا عليه وقد  
 كانوا على هذا الهدى بلا شبهة ثم استبدلوا به الصلابة  
 فلا محال ان يثبت الهدى لهم بل في لفظ الهدى ان لم تكن الفطرة  
 مستد رجة في حقيقتها وماورد على قول الشارح المحقق جعل تمكنتهم  
 من الهدى بعد التمكن به بمرارة تمكنتهم اليه فيكون التجوز  
 نفس الهدى بحيث اريد به التمكن منه او في شبهة التمكن استعير لهم

سعد



لتمكثهم منه واذا ارتد الهدى الذي جبلوا عليه فلا يحاز اصلا او لم  
في الهدى فقطرات كان وقد قيل علميات اول كلامه بشر مائة  
الاستناد مجازي واخره بانه التجوز لعوي وكلاهما غير ظاهر  
وصحة الكلام مقتضية لاستناد الضلالة والهدى الى الله **قول**  
لله والفاضل المحقق فيما ابتداء فان العلاقة لما قررت التجوز  
في الاستناد وانه بمعنى الاختيار والاستناد الفوري فكيف ان استبدال  
شيء بشي ليقضي ان يدخل كلامه تحت كناية فصرفه وهو التجوز  
الهدى في الواقع كانيادي علمية قوله وما كانوا مهتدين **احاب**  
عند بوجهين اما جعل التمكيز في الشيء كتميز لخصوه او براه بالهدى في  
الهدى كالجمل فان كل من لود ولو لدن على الفطرة فاشارة المحقق رحمه الله  
انه اذا نزل التمكيز منزلة التملك تجوز ان يقال ان ما بالتمكيز جعل  
كانه بالفعل والتجوز في الهدى كالجمل العسير كرا وفي النسبة اي  
نسبة الفعل الى مفعوله لان مفعولة تدلوا الهدى اي بدلوا وتمكيز  
لهم فتركوه والتجوز في الاستناد ببناء على الظاهر من لفظ الاستناد  
وهو لا ينافي في التجوز للعوي في الطرف كما مر ولما في التجوز في النسبة  
من لفظ الخبر وقوله انه اذا ارتد ما جبلوا عليه فلا يحاز بمعنى  
انه اطلاق الهدى على ما في الجبل وهو امر معنوي غير محسوس بمعنى  
في تحقيق حقيقة بثبوتها في نفس الامر ظهورا لا كما سياتي بيانه وان  
قيل انه لا يثبت في تحقيقه من قيامه بهم بالفعل اذ لا يستلزم قبل  
وجوده في الذهن مثلا علميا والهدى ليس كذلك فهو محال وهو الظاهر  
فانكاره في نفس التجوز فيه وادعاء ان كلام الكشاف ياباه لا يسل  
بسلامة القدر ثم انه على التجوز لظاهر انه من قبل ضيق في الركبة  
وبما قرناه لك ظمنا فاع ما اورد علميه من اضطراب كلامه كما  
سمعتها لفا واما كلام المحم رحمه الله فتمت بانه لما جعله مجازا  
في المرتبة الثانية عن الرغبة على الشيء بتركه طمعا في تحصيل غيره  
وهو قد يترغبوا عن الهدى طمعا في حالوا مريم وطمعا في نفاقهم  
والخيار فاشترقا مجازا **احاب** ليعناه مع منغلقاته ما ذكره  
المصراي نركوا الهدى ما يلين عنها الى الضلالة والفوانية وحمل  
الوجهين وجهها واحدا لانه الهدى المذكور في الجبلية والفطرة ان لم  
يكن هدي حقيقيا يترجع الى الهدى الممكث منه فافتتحت من ان لم يفس  
كلام المص رحمه الله ان المتراد بالهدى الذي جبلوا عليه لا للخارج  
الى الفعل لانه ذلك هدي حقيقي او مجازا فتمت توفيق من الفول  
وقوله ولخياروا الضلالة اشارة الى جواب آخر وهو ان الاشترا ليس  
عبارة عن الاستبدال بل عن الاستحباب والاول بمعنى على جعل  
الاشترار على مقتضى الانتفاع الاول والثاني على حمله على مقتضى الانتفاع

حفيد  
وعلى الشرف

حفيد

عصام  
ومندو

الثاني

الثاني على ما فيه من التكلف ليس بلزاده لمن تامل بحق التامل ثم انه  
كان الظاهر على هذا ان تبدل الواو وكانه وقع في نسخة كذا كما وجدناه  
**قوله** ولخياروا الضلالة الخ حقيقة لغتيهم وان المختار انما مع ما  
قيله وحية ولحد وفي عدم ذكره المستند اليه بيا والمعنى المترادفا  
الى انه غير مقصود بالذات وان ما لم يفتى استر والختار والضلالة  
على الهدى والاستناد الى المحوط في معناها كما لا يمكن لمتعلق به باعتباره  
الباول والاختار في التفسير ولم يعطفها والالا **بقي ههنا امور منها**  
ان حقيقة الاختيار استناد اليمين بغيره على جهة العوضية فلو تجوز  
به ابتداء عن لختار وامر على اخر لانه لا يزله او مثابه له من غير  
توسيع للتأثير ونطوي ليل كما فقه كما فعله الزمخشري كما ان اهوون  
ولصحة ومنها انها وقعت في بعض شروح الكشاف وكلمات واهية كما  
قيل ان جواب لفظة لا يطابق اسئلة وهو ان المناقير لم يكونوا  
على هدي فكيف استنادوا الضلالة به والمتراد باللفظة العلامة  
عن الاعتقادات الفاسدة والتمني بقبول الحق **ولجيب** بيان  
المتراد ان ما كلف الفطرة الى الهدى في حقهم اعصر ختم وفي ما قد مناه  
لكه غنمنا كما ذكر في خبر ومنها انه قيل ههنا ان حمل الهدى على الفطرة  
الاصولية كما صلت لكل واحد يابا في ان اصاغتها غير محتمة في قولنا  
حملت على الاصاغة النامة الواصلة الى احد الختم على القلوب  
المختصة بهم فليس في اصاغتها فطر من الشناعة كما في اصاغتها  
مع ما يؤيد هاهنا بالموتيمات العقلية والنقلية على ان ذلك  
لغرضي الى كون ما فصل في اول السورة الى ههنا اصاغتها وتعد من اجل  
استر والضلالة بالهدى على بحر دلخيار ههنا علميه من غير اعتبار  
كونها في باب يديهم بناء على انه يستعمل لتساعا في اشيا واحدا الشئيين  
الكائنين في شرف الفروع على الاخر فانه مع خلوه عن المزايا  
المذكورة محل جبروت في الترتيب الالهي **اقول** وقد ذكرنا ههنا  
بعد تقرير التجوز تقريبا ما ذكره انه ليس المترادفا لهما تعلق به الاشارة  
ههنا لخصر الضلالة الشاملة لجميع اصناف الكفر حتى تكون حاصلة  
طهر من قيل بل هو في هذا الكامل الخاص بمؤلا على ان اللام للبعد  
وهو تحمهم المقرون بالمد في الطفيا المتربط على ما حكى عنهم من القيل  
وذلك انما يحصل عند الناس عن اقتداء ائمتهم والختار على قلوبهم  
وكذا ليس المترادفا في اختيار النعم ففسر الهدى بل الممكن التام من  
بتعاضده الاستجاب وقد وقاد المقدم كانت المستندة لفظ الاستعانة  
كانه نفس الهدى بجميع المشاركة في استتباع الهدى وهو لا يزل في ان  
هذه المترادفة من الممكن كانت حاصلة لفظ ما يلهو من الايات  
الباهرة والمعجزات القاهرة من جهاد الرسول صلى الله عليه وسلم

ابو السعود



وما يشبهه من مباح المؤمنين التي من جعلتها ما حكى من النهي عن الافساد في  
 الارض والامر بالاعتقاد الصحيح وقد نبذوها وراى اعظم مورسها واخذوا  
 بكلمتها الصلابة المماثلة التي هي العفة في نية الطغيان كما قيل  
 فواقع ما تحتها طاب ثلثي كانها شعرا في ورد  
 وما على طرف في التمام لانها ناسي من العفلة عن معنى الاشارة فانها  
 تقتضي ملكة فظنهم كجذب ما من من الصفات والمقنات الموسوفين  
 بالبنافق المذكور هو الذي ضيقوا الفطرة اشده تضييق بنهويته  
 الاكاشرة بعد ما ظفروا بها اما اصنعوها بالبنافق مع تحريكهم على  
 المحاطة عليهم وتصغير شعابها وكوهدها لا يوجد في غيرهم  
 كاشير اليتيم في الطريقين والى تضييق المزاج وكل ما ذكرنا موجود  
 في كلامهم بغير اسمها بسم الله الترشيح المذكور في كنه لفظ وجود لفظ  
 الاشترا فان كان المعنى المقصود غير ترشيع كما هو العادة في امثاله  
**قول** ترشيع المجاز الامل مقنن الترشيح وحقيقته الوضعية خروج  
 البطل والفطر الصغار مما يشتمل على شئ ما كان او لا وكان  
 او غير كالصيرج وفي المثل وكل اناء بالذي فيه يضر ولا يخفى الجار  
 من الخيول كترشيع الحين وترشيع القرب وان كان في بعض كنه اللفظ  
 يوهل مشرقات العزب كقوله عن شربته الامر ولذا لانها  
 ترشيعه بلينها قلنا لا فاعلا لوار شحت العزلة ولدها اذا عود  
 المشي مقننا وترشيع الامر ولدها بالبين اذا جعلته في فيه شيئا فثبات  
 حتى يفيق على مضمته ثم تجوز وابنه تجوز امثالا على الكفاية من مطلق  
 الترشيع والنهية لا متر ما فاضا لولا انك ترشيع للوزارة اذا ناهل لها  
 شربته اهل المعاني لسانا لا في المعنى المجازي غير القريبة المعينة  
 والظاهر اخذ من الاخير لسانا في من كنفوت المعنى المجازي وترشيحه  
 وتحقيق مقننا في اصطلاحهم انه لفظ نيد كرمع المجازي كما يناسب  
 معناه المراد منه ظاهر المعنى المجازي سواء تقدم او تأخر وسواء  
 كان مستعملا في معناه الحقيقي ام لا وسواء كان المجازا شقفا  
 كرايت في الحتام اسكدة اذ باليد او مجازا من سلاخوله في الكرميد  
 طولي وقت كصحب التنبيه والتجريد على كلام فيه مفضل في الرسالة  
 الكيفية وشرحنا ومن ارادة فليرجع الى كتب المعاني **واعلم**  
 ان المدقق قال في الكشف هناك التفتت بالملام قد يكون تعبعا  
 لاستعارة الاصل لا وجه له غير ذلك كما في قوله راي اسكدة  
 وفي البراش عظيم الشد بين لا يفتد بذلك الا في اذ تصور  
 الشجاج بانها اسكدة كاملة وهو حقيقة لا يدع بها الى شئ كالراس  
 واللبدة وقد تكون مستقلة اسم الملازمة كما في قوله والمزات  
 الشرايح وكما في هذه الآية وهكذا الغنم اجبها لتعاطر ما

الفضاحة

الفضاحة فنية وترشيحها وقد يكون بين بين بان يكون مجازا  
 منبها على الاول ولا يحسن بدون كقوله  
 • وما ام الردين وان ادلت • بعالمه بلخلاق الكرام  
 • اذا الشيطان فتم في قفاها • شققناه بالجيل التوام  
 فان تفتت الشيطان تمثيل على سهيل الاستعارة لانه الخلق مالم يشبهها  
 من نفع الهمة والخلقية والشفق مثل الاجتهاد في ازاله تفضيها  
 لكن لو استعارة التفتت من القاصعا او لالم بفتح استعارة  
 التفتت من النافقا والجيل التوام من تفتت الشفق وقته لطف  
 لخر فليكن هذا املا محفوظا عندك فلقد استشهد على كثير من الكليل  
 انتهى **وحاص** لما ان الترشيح لا اشتراك فالمراد به حقيقة  
 والتردين كوالا لاجل الترشيح وما هو استعارة في نفسه حسنة مع  
 انه ترشيح وما هو استعارة تابع لاستعارة اخر هو لولاها التحسين  
 وخير الامور وساطتها وهو كلام حسن **قول** لما استعمل الاشترا في  
 مقام كنه الخ يعني انه يجوز بالاشتراك متر وعبر بالمعنا مكلة  
 ليتمثل الوجوه السابقة مع ما في لفظ المعنا مكلة بمعناها العز في  
 المعروف من مناسبة البير والشرا وقته لطف ظاهر ونيا كنه معني  
 لينا مة ونيا سبه وتمثيلا لتقوية وهو ممتيزا وهو قول لاجله  
 والمخاريف الخ والاشتراك المعروف حقيقة ومجازا في المقصود  
 الاصل من الترشيح في الالة تقوية ما فاتهم من نفع المهاد بصورة  
 حكاية التجار حتى كانه هو بعينه مثل اخذ في حنينهم في هذا  
 الاستنباط ووقوعهم في اشنع كحسا الذي يتخاض عنه اولوا  
 الامتار لا تقوية الاستنباط المصنوعة التخارة فانه وسيلة  
 الة لك المقصود وفي قوله تمثيلا وانما في انه استعارة  
 مرشحة للاستعارة الاخرى وليس من الترشيح المعروف المتبادر  
 منه عند الإطلاق وفي لفظ الحنا لاشارة الى ان عدم الترجع عبارة  
 عن الخسار وان كان اعتم والسند الى التجارة عدم الرجوع لا الرجوع  
 شرا فخله لية النفي فانه ليس من المجاز في شئ وتحقيقة ما ذكره  
 المحقق في بحث الرقعة من شرح المقاصد ان الكلام المشتمل على  
 نفي وقته قد يكون لئلي التفتت وقد يكون لتفتت النفي فناء  
 طريقه تاديبا لاساة سلب للتفتت والعمل للفعل وما ضربها كراما  
 له اية تركت مرتبه تفتت للتفتت والعمل للنفي وعلى هذا الاصل  
 ينبغي ان المكرة في سياق النفي انما تقم اذا تفتت بالفعل لان النفي  
 وان اسناد الفعل المشتمل على الفاعل والمفعول يكون حقيقة اذا  
 قصد نفي الاسناد مشارحا تاما للنيل من مصلحه ومجازا اذا قصد  
 اسناد التفتت مثال ما انما قيل معنى سهر وراحت تجارته بمعنى حثرت

في التفتت النفي  
 في التفتت



وهذا يجري في المجاز العقل واللغوي ويجري في غير المنفي كالنفي والشرط  
والامر كما فصله وما قيل فليترى ان حقيقته الاستناد اسناد  
النفي الى ما موله فالان يكون لغيا الاستناد حقيقته ليس بوارد لما  
سباني وتبينه ما فرق من طرفان فتبين استنادا لغيا لا من لغيا الاستناد  
وهو المترادف فيحقق الحقيقه اذا المجاز استناد النفي الذي بمعنى الاثبات  
كاستناد نفي الريح بمعنى استنادا للغسان قيل لا فرق حينئذ بينه الثالثه  
والمعدوله عند من اللغز ما ذكره هنا وهذا ما يترى في كتب جليل  
النظر ببناء على التاليف لا حكم فتمها اصلا كما صرح به في كتاب المنزك  
قال القليل في بحث الفضاء ما من شرح الاستمسية لانها السواب  
والنصيلة وللنصيلة على ما ذكره ثم يرفع فيها الجمال والاتصال  
والانفصال فلا يكون جملة او منفصلة او منفصلة لانها المبتدئ  
فيها الجمال والاتصال والانفصال لانا نقول **لنفس الجوز هذه الايام**  
عليها بحسب مفهوم اللغز **المتطرح اقوال**  
كذا قرره من غير كثير ولو عند في غاية الغشا والاشكال  
فانهم التقوا على ان الحكم استنادا امر الى اخر ليجابا وسلما فاذا  
كان في السواب حكما بالاتفاق والامر ليس خيرا محتملا للصدق  
والكذب وهو بديهي التطلات والحكم انما من يلزم الجمال والاتصال  
او الانفصال بل هي فقولهم ليس في شيء من ذلك متناقضين  
فلا بد من التوفيق بينهما ولا يكون ذلك الا بمتلذذ استناد النفي  
له او عنده وهذا غير متلزم لما توفوه من عدم الفرق بين  
المقدولة والثابتة فان المعدولة فيها النفي جزء من احد الطرفين  
او منهما وهذا في المنسبة الكمية مع قطع النظر عنهما والفرق بينهما  
ظاهر وانما استطقت الكلام في هذا المقام لاننا نقول متناقضا  
للضد ورفعتك بالتامل المتصادق فانه للخلص لك من هذه المتناقض  
شراهم قالوا ان عدم الريح جعل كناية عن المنزك لان الخال عناد  
وراجع معك لافقة التفضيل فانه قلت ان كان راس كاهن الهداية  
وقد استنيد لوقها لصلالة فقد قد راس المال فضلا عن المنزك  
قلت هذا بناء على انهم عدت وامانا لوه في الدنيا عوصا عنه  
اوانه الكف في نوبهم بالمتزك فكيف بما هم علمية من عدم راس  
المال والله ذل القائل

• اذا كان راس المال عمرك فاحتر من علمية من الاتفاق في غير واجب  
**قوله** ولما اشارت الى سر عن ابن داية وعشش في وكريه جاش له مبدري  
النس طايكر معروف واقواة الابيض ولذا اشتبه به الشيب وان كان  
الابيض تشبهه كالنوم لقوله ايا يومه عششت فوق راسه  
وابن داية الغراب وهو موقر حبس له ممنوع من الصرف وانما صفة الشلع

حفيد

هنا

هنا للمروية وقد استعير ما هنا للاسود من الشعر الذي في سن  
الشباب وسمى الغراب ابن داية لانه كيف جعل داية البعير المديبر  
والد اية اسم لموضع الرحل والفتب من ظهره فغيرها ونسب اليها  
لكثرة ما يرمى عليها اوله القفار وهي تعدوه كما تعد والام وقيل  
سرى به لان انشاه اذا طارت سعت بيمنه لخصمها الذكر فيكون كالدابة  
للانثى والغراب لقوله اذا ارادت تكذب يتلذذت بعنا غراب  
ابن داية وحديث ابن داية وحده شبه به ذلك ابن داية كما في كتاب  
المروية فيجوز ان يترادف هنا ايضا ان الصبا المشرقة والكامنات  
الاحلام وخرافات الاكاذيب والاهام وهو حكنه ورشحه لخدري  
الاستغارة تترن بالاضرب كما ربح بالتعشيش وهو لخذ العنق او الخاذه  
وهو الوكر او سبيها فرق فان الاول ما كان من العتيدان والثاني ما كان  
في الجيد ران ونحوها والثاني ما ليجت لحفظ البيض والغراب والثالث  
والتعشيش كناية عن طول فنيه وعزيمته غلب وقهر ومنه العزة  
لان الغرير من شأنه ذلك وجاش من جلست القدم كالمعنى فقلت  
وهو كناية او مجاز عن ارتفاع الانفاس والاضطراب والنزح في  
البيت كالاية ليس من النزح طيب شهر كما امرنا اليه قيل والنسر يند  
الغراب كثيرا او وكراه جانبها ليد او راسه وكينه وقيل طوفان الحية  
وزعم بعضهم ان الغراب له وكران متبني وشنوي ولو قيل انه وصف  
الكهولة ولخلاط الشعر الابيض بالاسود واخاطنة ككائنه لم يبعد  
وقوله كاشر له صدره بخارج عن الاستعارة ولو قال بدله طار له  
صبر كوكا لبحسنه كما قلت

• واو لو كره انة سحر • لومر قطار الصير من صدره

**قوله** طلب السبع بالريح بالبيع والشر الخاضة فسامح لان التجارة كما  
قال الراغب التصرف في سراس المال طلب بالدرهم وفي المصباح لا يباع بل يوجد  
تاعده صلجيد الانج وخبز والريح وهو الساب والريح في منطقتهم  
واما تجاه وخبيب وخبوب فاصلا لها الواو فلا ترد بقضا والفضل مضاه  
الزيادة كالشف بالفتح والكسر الا ان هذا يكون هنا بمعنى التفضيل  
ولذا عدت بعض اللغويين من الاضداد ويقال اشفت بعصر اولاده  
الي بغير اذ اذ عليه وراس المال بمعنى اصله استعارة مصارفة حقيقة  
عرفية **قوله** واستادة الى التجارة وهو لا يترادفها اي اصحابها وهم التجار  
فهو من المال العقلي واصله ان نحو في تجارة وهم واورد عليه ان الريح الفضل  
على اسر المال وهو صفة للتجارة لا للتاجر **والجيب** بان هذا  
معناه في الاصل ثم نقل اليه تخصيل اذ هو بهذا المعنى لا يصح ان يكون  
مصدرا الا مجرد هو المقصود بالتفسير فترادف لا يتفق اذ لو كان الفصل  
معناه الاصل لم يكن الاستناد مجازيا فالظاهر ان يقال انهم مستحقوا



في تفسيره بالفضل نظراً إلى حاصل المعنى المراد منه هنا وهو كذا  
وحقيقة الافضال لا الفضل قال الرازي في شرحه في تجارته اذا فضل  
فترها وكذا بقوله في المصباح شمران الموصوفه الله جعل المسند  
الريح وفي الكشاف استناد الحشران إلى التجارة من الاستناد المجازي  
وقيل قيل عليه ان حقه ان يقول كيف استند الريح كما ذكره  
المعركه بالله لان النفي لا يمد في الاستناد فالفعل اذا استند إلى  
غير فاعله ملائمة بينهما كما لنوم إلى الليل كان مجازاً عطفاً سواء  
كان الاستناد مثنياً أو منفياً فقولك قام ليلى وما قام ليلى كلاهما مجازان  
لان النوم قد استند فيهما إلى غير ما موله اما بطريق الاثبات او بطريق  
النفي ورواياته ليس بشيء لان نسبة الفعل قد تكون بشوئيه  
وقد تكون سلبية وكل واحدة منهما تعتبر في نفسها الاتري انك  
اذا قلت ما ركبت التجارة بل التجار لم يكن هناك مجازاً اصلاً وعلى هذا  
فحقه ان يقول كيف استند عدم الريح الا انه عدل عنه بتبيينها  
على ان عدم الريح هنا كناية عن الحشران وكان عدمه شمر استند  
واشارته لك الى انه لو اقتصر على عدم الريح كان مستوفياً الى ما موه  
بحكمة فلا يجاز **فهم** اذا كني به عن الحشران واستند إلى التجارة  
كان مجازاً وفائدة هذه الكناية التصريح بانتفاء مقصود التجارة  
مع حصوله بخلاف ما لو قيل فخرت تجارتيتم وكذا الحال فيما اذا  
قامت ما صام نهاره بمعنى افطر وما نام ليلاً بمعنى سهر فانه يكون  
من قبيل المجاز وان قصد به ما نفي الصوم عن النهار والنوم عن الليل  
فقط كما في قولك ما صام النهار وما ظلم الليل لم يكن منه قطعاً  
والصواب ان الفعل اذا نفي عن غير فاعله وقصد مجر بنفسه عنه  
كان حقيقياً واذا اول ذلك النفي بفعل مجر كان ثابتاً للفاعل وانه  
كان مجازاً **ثم** انه قيل طناً ان ما ذكره قد سبهم من قصد مجرد  
النفي انما يصح اذا لم توجد شبهة نصارفة وقد وجدت هنا فان قوله  
استند والاضلاله في وقوله وما كانوا همسرين في الدلالة على  
التجوز كما روى عن شمرانه جعل النسبة القلبية كناية عن  
الحشران لقوله تشبهاً خساره لان عدم الريح وان كان اعتر  
من الحشران نظراً المفهومه فهو متساو له بحسب المادة فظن  
ان المصركه الله مخالف كلامه ما في الكشاف بناء على الظاهر المتبادر  
منه من ارجاع ضمير استناده إلى الريح فانه ارجح إلى الحشران المذكورين  
قوله تشبهاً خساره وافقه لكن الاول هو الاولي وان اختلفت  
بعضها الثاني وفي شرح الننا وثلاث ان نفي احد الصدق من انما يوجب  
الثبات الاخر اذا لم يكن قسماً واسطة وهي موجودة هنا فان التجر  
قد لا يريح ولا يخسر **الجواب** بانما يكون كذلك اذا كان

س

ح

مشيخ زاده

المحل

المحل قابلاً للكل كما في التجارة الحقيقية اما اذا كانت لا يقبل الا اثنين  
منها فنفي احد هما يكون اثباتاً للاخر والريح والحشران في الدين  
لا واسطة بينهما على انه قد قامت القرينة هنا على الحشران  
لقوله وما كانوا همسرين فتدبر **قوله** لتلبيها بالفاعل اوله  
لمشابهتها اياه قد سبق ما في الكشاف في تحقيق الاستناد  
المجازي من ان للفعل ملائمة بشئ فلا يسل لفاعل والمفعول  
به والمصدر والزمان والمكان والمسبب له فاستكاد الى ان  
الفاعل حقيقة وقد استند الى هذا الاشياء على طريق المجاز  
لمضاهاتها الفاعل في ملائمة الفعل قال هنا الاستناد  
المجازي ان يستند الفعل المثنى لتلبيس الذي هو في الحقيقة  
له كما تلبيس التجارة بالمشترين قد هت بعض الشراخ الى ان  
ما هنا اعتر مما سبق لانه لشروط هناك مضاهاة الفاعل  
المجازي للفاعل الحقيقي في ملائمة الفعل واقتصر هنا على تلبيس  
به مطلقاً سواء كان بينهما مشابهة في ما ذكرتم لا ومنهم من جعله  
على التقييد اعتماداً على ما ذكره اولاً والتجارة سبب ليعني الكل  
واحد من الريح والحشران ورجوع الخبر على ظاهره فان التلبيس  
بالذي هو اوله في الحقيقة مصحح للاستناد كما في قوله قال الملك  
كذا او يستعدا وانما القائل والراسم تعترض خاصته فحجر والملازمة  
كافية في صحته الا انه قيل انها مجردها وان كفت في ذلك لكن  
ملاحظة مشابهتها ما موله ادخل فيه وامت فان الاستناد  
انما هو حق ما موله فتاسيبان يكون صرفة للغيره لمناسبة  
ومشابهة بينهما كما اعتبره صاحب الاقنيان وكثير من اصحاب المعاني  
فقول المصركه لتلبيسها بالفعل ولما شبهتها اشارة الى الظاهرين  
وقوله من حيث الي بيان لمشابهة الفاعل **قوله** لربوبهم  
الخلاف بين الطرفين وقد قال قد ترسرو في شرح المفتاح  
تقلا عن عبد القاهر بن لغير المراد بالمشابهة بين القائلين  
المشابهة التي تبني عليها الاستنارة بل الجملة التي راصها المتكلم  
حتى اعطى صدها حكم الاخر والظاهر انها الملازمة بعينها **ثم**  
قال انه قال اذا استند فعل الامر الى بعض خواصه لم يتعد  
ان يقصد هناك المتالف في تشبيهه بالامر حتى كانه هو وهذا  
ممتاز لما ذكره هنا وان امكن التوفيق بينهما فتدبر **قوله** من  
حشاها اي التجارة المستند اليها الريح المتفر الذي هو هنا كناية  
عن الحشران فيصحة استنادها اليها لانها سبب لما باعتبار وقوع  
فيها اذ لو لاها لم يتحققا فعلى هذا لو كان مال التجارة مشترى  
به رقيق جاز استناد الريح له مع القرينة فيصح ان يقال ربح عندك

س

خطابي



وضرت جارتك على الاستناد المجازي واحتمال كون العبد والمخارطة بنفسها  
رضحا او خسر اللان لها في التجارفة لا يضر مع وجود القرينة الصارفة  
فلا وجه لانكاره **الان يقال** انه انكر حسنة فهو مستحق في عرف  
البلغا والبلاغة فله وجه وجه **قوله** لطرق التجارة فان المقصود  
الحرف اذا ما في الكشاف بعينه وقال الشارح المحقق انه بيان لوجه  
الجمع بين عدم نبحنا نعم وعدم هتداهم بالواو وتثنيهما  
على اشتراء الضلالة بالهدى بالفاعع ان عدم الاهتداء انكر اس  
وملاهم لانتخا له على ما هو ببيان التثريد بدلا للمتعار  
منه كالترشيح والحواب انهم لما اصاعوا راس المال الذي هو الذي  
حيث لخذ والاضلالة التي هي عدم له لا بد له منه لسد مسك  
ويقوم مقامه وتكرع على ذلك عدم انصافه باصابة الربح  
وعدم اعتدائهم لطرق التجارة فيعود هذا انصافا الى الترشيح ونحو  
منه ما في حواشي الكشاف الشريف الا انه قال بقوله لكن عطفه على  
اشترى والاضلالة بالهدى او كما يترسده ان الية تاملت يعني  
ان ما ذكره يقتضي عطف ما كانوا مهمته من على قوله ويحتج تجارهم  
مع ان عطفه على اشترى والاضلالة او في كل هو العتبات كما قيل  
لا ان عطفه على ما كان يحتج بوجوب ترسده على ما قبله بالفا فيلزم  
فاحزه عنه والامر بالعكس لان نقال ان ترتيب قوله  
وما كانوا مهمته من باعتبار الحكم والاخبار وهذا وجه قوله  
او كما فلا يرد عليه شيء كما قيل ولو جعل قوله وما كانوا مهمته من  
كانه وجهنا وجهنا في هذه الجملة ثلاثة اوجه ثم ان تصريح  
الشارح بانه على هذا التفسير ترشيح على الفاضل الطبيعي حيث  
قال ان المصير يعني انه لم يصح لان يكون ترشيحا يصح ان يكون  
تجويد الية بحسن ان يوصف التاجر الحقيقي بانه ليس مهمته من  
لطرف التجارة فكما ان المطلوب التجار في منصرفاتهم الربح كذلك  
مطلوبهم سلامة راس المال ولا يتسلم راس المال الا بمعرفة طرق التجار  
وراس مالهم الشيات على الهدى والربح حصول الفلاح في الاجل الى الحد  
ما ذكره وما ومع انه غير صواب لانه لا يناسب ترتيبهم فيجات كلامه  
متاخر لنا بعدك ولذا قيل انهم توهمه ونسبه عاليه الفاضل الطبيعي  
وانما تركنا الشارح لظهوره **واقول** انه لو كان معطوفا على  
اشترى وكان الظاهر فقد يمد لما في تاخير من اربهام عطفه على ما يليه  
وحينئذ يكون الاجس نرك العطف فيقطع لصيا كما ذكره اهل  
المعاني في نحو  
وتظن سلمى اتني ابني بها • بدلا اراها في الضلالا المقتم  
وما ذكره من عدم تعقبه على الاشترا فيه انه لو عطف عليه ومعناه

سعد  
حفظه  
روى على الطبيي

لظلو

لظلو بالهدى الذي فطر واعلمه ومعنى وما كانوا مهمته من ايضا تصحيح  
راس مالهم من الفطرة التسمية وهما منتقاريان فلا وجه للعطف  
فيه على انه قد يقال المعطوف بالفا مجموعهما والخبران كما يعقب  
الاشترى فكذلك جهلهم الفطري مستمر فنعتب باعتبار اجزائه  
الاخرة وانما ذكرنا لاشترى لان الخسار قد يكون لافه نادرا الا  
لعدم اهتدائهم لطرقه فتدبر **قوله** قد اصاعوا الظلبيير الخ  
هو تشبيه طلبه بفتح فكثر بزنة كلمة ويجوز لتكرره فثابته بمعنى  
المطلوب والاستعداد اصل معناه طلب العدة بالضم وهو معنى  
التهيؤ والقابلية ويكون بمعنى الاستحقاق والمراد به الاستعداد  
القريب من الضلالات الاستعداد الاصلى بما لا يتزل بالضلالات  
والاعتقادات الباطلة وان منعت الوصول الى المطلوب ودرك  
الحق فيفتتنون ويكون الراغب من ادركت الشيء اذا بلغته ووصلت  
اليه **قوله** ملحا بحقيقة كالم التي اى طشا ذكر صفات المنافقين  
عنفها بضر المثل لزيادة انصافها فانها تختل من المعاني شي  
لم يصل الى الحقيقة بدرجة المثل في مع من المحقق وكذا اذا توهم ولم  
يبتيقن لخروج في صورة المنتقن ولو غاب عن الحس صفة كالمحس  
المشاهد واما ان يكون المعاني التي يراد تفهيمها معقولة صفة  
فالوهم يثار العقل في ادراكها حتى يحسها عن العرف بما في العقل  
فيضرب الامثال بغير فهم من الحسوس فانها بعد الوهم العقل  
في ادراكها ولهذا نظرت الامثال لم تكن كما صرحت ان جنسها بسبب  
انقيادها للوهم وعميات العقل فاذا انفقنا زالت الحقومية  
لا يتخالفة او وقع افعل العقل من الوقع وهو القرار والثبات اى  
اشد تمكن في القلب واقمع من القمع وهو الصرف والمتنع والفهر  
والندال وفي القاموس فمعه قهقهة وذلك كما فمعه وفلان صفة  
عما يزيد وامثلة ضرب الراس بالمثل فكيف به عفا ذكر ومنا حقيقة  
فيه والانية افضل تقفيل من اللدد وهو مشقة الحفوضة وفسرد  
بعضهم هنا بالحفوضة وفسر الحضم الالة بالحضم الاضمر كمثل النيل  
وهو سبوتومنه والحال الصفة والقصة والحديث وكل منهما صحيح  
هنا وفيه اشارات الى ما سبق الى هنا المقصود منه توهمهم  
وبيان كالمهم وان لصوت على استعارات ونحو ذلك لانه المثل في  
محا ولا يتم بضر بعد ترتيب المراد وما قيل من اننا نطيفهم من هذا ان  
منا ذكر هنا اول مثل ضرب في شانهم وانه بيا له لحوالهم الى هنا  
حقيقة وليس كذلك لان قوله اولئك الذين اشترى والاضلالة  
متشابهة للحال للتاجر الذي لا يدري موبيا للتجارة وكذا قوله  
الله ليهتدى بهم ولا يصح عنده الا ان يكون نقال لير المقصود بما

عصام



بما ذكرنا افادة امر زائد على ما سبق بل الفضل الى تقريره وتوضيحه  
 على وجه يديع ناشئ من قلة التدبير وعدم الفرق بين المجاز والمثل  
 وسببا تكبر عن قريب كتحقيقه وقوله ولا امرتا الا اي لا مرطيم  
 مبالغ كضرب الامثال وفي الاجنيل سبورة لستى بكرة الامثال  
 والمتراد بهذا الامر ما قرنا له لك قوله والمثل في الاصل بمعنى  
 النظر ايج قال الراغب اصل المثل ان تصاب والمثل للمصور  
 على مثال غيره يقال مثل الشيء اي انتقمه ونصور ومنه الحديث  
 من لخص ان يتمثل له الناس قيا ما فليتنبوا متفكر من النار والمثال  
 المصون للثبتي فامثله الاول ما ذكره استعمل بمعنى النظر  
 ويقال مثل يفككتين ومثل يكبر ضكوك ومثل كفتيل بمعنى وقال  
 الميراثي سمع فعل وفعل وفعل بمعنى في ثلاثة احرف شبه ومثل  
 وبك لا غير وقت لا يكون بمعنى الصفة كما سباني قوله ثم قيل  
 للقول التاثير الخ المتراد بالتاثير الشايع المشهور على الالسنه وهو  
 محاز مشهور وفيه صارا كالحقيقة وحقيقته قطع للكافة تشبه  
 نة اول الالسنه بتثقل الامكنة وكما فصح عن هذا المعنى القائل  
 في صفة تثقله في البلدان وعدم استقراره في الاوطان  
 • الاستغناء بارض قد نزلت بها • كانهي بكر معين سار في مثل  
 والمضرب بفتح الميم وكسر الراء ويجوز فتحها اسم مكان والمتراد به الموضع  
 الذي يستعمل فيه بعد استعمال قائله الاول وللورد بالكثر لا غير  
 الموضع الذي ورد فيه اي اول استعماله فيه وسباني ان له  
 معنى آخر وهو المعنى لومع وفي قول المص رحمه الله قيل انه نقل من معناه  
 الاصل المعنى الى هذا المعنى المذكور وقوله ههنا الممثل الى المشبه  
 تشبيهه على ما ذكره المفسرون واهل المعاني من ان المثل هو المجاز  
 المركب والاستغناء التمثيلية القاطنة في الاستعمال فلا يبي  
 الاستغناء المركبة ومطلقا ولا التشبيه مطلقا ولا معنى اللفظ  
 الاصل الحقيق في مثالا عندهم على ما قرره شراح التلخيص والمفتاح  
 وكافة اهل المعاني والتفت كلمة الشرح ههنا عليه نصيا وهذا  
 اذا سلم واخذ على ظاهره لغيره وفيه وان قيل على تفسير المورد  
 بالمعالة الاصلية التي ورد فيها الكلام انه على هذا يكون في الكلام  
 مجازا على مجاز وتشبيهه كمثل الصنف صنفت اللبن اصله ان  
 امرأة شابة تحت شيخ اماره قال لها ذلك لثا نر وحت بشاب  
 وانت تطلب منعا لا عانة فقصده تشبيهه كحال تلك المرأة دون  
 المعنى الاصل لما استعمل في تلك القصة ولواريد بالمورد المعنى  
 الامثل الموضوع له لم يكن الا تشبيهه ومجان ولحد كنهه لم يقصد  
 في الكلام الا التشبيه بحال تلك المرأة لا بالمعنى الاصل وهذا وان

كان

كان غير نكاح الامس به **وههنا تحت** فيما قاله القوي وهو ان امثال  
 العرب لفردها المتقدمة موت بالتالف فصنعوا فيها ايضا نيف  
 جمالية المقداره كما مثال ابى عبدة والمتية التي وارت حبيب والفرح  
 وابنه قنينة وارت الانبارك وابد لطلال وقد ذكر وافر ما امثالا  
 كثيرة مستعملة في معناها كقولهم من المعتمد من الخط بغيره وامثالا  
 مفرحا فيهما بالاشبهه كقولهم من عرف شرة وشيئني قريب  
 كالحرب وشيئني مبشر بها وتكفي صدها اعيا الى غير ذلك مما لا يحصر امثاله  
 فكيف يشترط فيها ان تكون استعارة مركبة فاشبهه وقد قال  
 الميثاق في المثل ما جعل كالعالم للثبته كمال الاول كقول كعب رضي الله  
 • كانت مؤامدة عرقوب له امثالا • وما قولك تديها الا انا طبل  
 فوالعبد عرقوب مثل كل ما لا يصح من الموصلة قال ابن السكيت  
 المثل لفظا يخالف لفظ المصروب له ويوافق معناه معناه شبهة  
 بالمثال الذي يعمل عليه غيره وقالت غيره بصين الحكم القابض صدقها في  
 العقول امثالا لا تصحاب صورها في العقول مشتقة من المثل  
 الذي هو الاتصاف وقالت النظام يجتمع في المثل اربع لا يجتمع في غيره  
 ايجاز اللفظ واصابة المعنى وحسن التشبيه ويجوز في الكلامية في قوله  
 ثم اية البلاغة انتهى **فالحاصل** ان امثال شرط والمثل ان يكون  
 كلاما بليغا شائعا ماثورا المحسنة او لاشتماله على حكمة بالغة  
 واما ما ذكره فلا يلزم ان ما نحن فيه من امثال القران اصلا ليس كالمثل  
 في تعريفهم لان الله ابن اها وليس لها مؤرد قبله فان الله لا يشي  
 ان يضره مثلا مع انما تشبهات لا استعارة فان كان هذا امثالا  
 حادث لا حال المعاني ومنه حد اخذ ومنه من الاذ كما ينبغي التشبيه  
 عليه والمثل كما يطلق على اللفظ باعتبار معناه فيطلق على المعنى  
 ايضا فليس من تشبيه الدال باسم مدلوله كما توهمه فكل من يفتق  
 المتطرف في هذا المقام فانه مما نزل في ايدى اقدم الافهام **قوله** ولذلك  
 حوفظ عليه من التغيير الخ الى ما في حيز الغرابية ليزيف لفظه  
 الاول فانه لو غير لما انتفت الدلالة على تلك الغرابية  
 وان منع بعضهم زوالها بفتح قاصيعة مثلا وقال قدس سر  
 تبع للفاضل المحقق الاظهر كما في المفتاح ان المحا فظة على المثل  
 انما هي بسبب كونها استعارة فيجب لذلك ان يكون هو بعينه  
 لفظ المشبه فان وقع لغيره لم يكن مثلا لال ما حوقامته وانشارة  
 التيم كما في قولك الصنف صنفت اللبن على صبغة التذكير وانما  
 قال الاظهر لانه لا ينزل في الاستباب مع انه يرجع اليه باعتبار  
 ان في معنى الاستعارة اشتمال على الغرابية كما في قولنا حوق  
 عليه لانها صارت بسبب الغرابية والاشتهار كالعالم لتلك الحالة

مع ان السايقا باه فان اردت  
 ان لا اغلب فعلى فرض تسليمه  
 لتبين في الكلام ما يريد عليه

خبر

خبر

كل



العجينة والاضلاع لا تتغير ثم ان الساج المحقق والشريف قدس سره  
لغيره من المراد بالغرابة وقد فسرهما الشراح الطيبي واطال في تفسيرها  
بما كان منها من علم من الكلام وكوته ناد وانحسب المعنى او اللفظا  
الاول فلما تری منه ظاهرا من التناقض والتناقض في كونه من غير  
زامر ومما رتبته اذ رويت والثاني باسئاله على الفاظ فادارة لا يستعمل  
العامه كقوله • انا جلدت بها الخ كك وعقد فيها المرحب •  
يعرب لمن لم يخبره وتجربة والظاهر انه ليس المراد بالغرابة  
ما ذكره في المرحب كونه من بعد ارك الشرح وانت اذا تنبعت  
الامثال وجدت اكثرها مخالفا لما ذكره ولست شعرت في غرابه  
في قوله الترامانة وقوله السكوت لخوا الرضا وامثاله مما لا يحصى  
اذ اعرفت هذا **فأقول** انا استقصيت الامثال فوجدتها ما  
بين تشبيهه بلا تشبيه كقولهم للظالم المتورع هو كالجزر اذ فهم  
يذكر الله ويدينح واستعارة لابيعة تشبيلية وغيرها نحو انا جلدت  
المحكك او حكمة وموعظة نافعة كالصبر مفتاح الفرج او كناية  
بدلعة او نظير من جوامع الكلام الموجز واليه اشار في المستقصى بقوله  
الامثال قصا في فصاحة العرب والعربا وجوامع كلمها ونواد رحلها  
وتبصيرة منظرها وزينة حوارها وبلاغتها التي اعربت بها عن القرائح  
القلبية والركن المرديع الى دراية اللسان وغرابه اللسان حيث اجرت  
اللفظ واستجبت المعنى وقصرت العبارة واطالت المفرد وتوصت  
فاعرفت في التصريح وكنت قاعنت عن الاضاح ثم ان الظاهر في  
لوجه عدم التعبير ما ذكره هنا وانما استظهرت ولخلافة الا ان المراد  
بالغرابة ليس من المراد انما لما فيها من البلاغة وروفا الفصاحة  
والندرة التي تشرق بها الى العافية في كلامه بل هي عدت بحجة حيث قل  
لصاغرابه لاطلاق الغرابية على مثله او كونه من كلام الغير كالتصديق  
عدت عزتية لجنسية واماما في المفتاح من ان الاستعارة التمثيلية  
قد تغير الفاظها المؤدية معناها الحقيقي لانهم صرحوا بجواز التجوز في  
مفرداتها كما سرفتم ان للمثل لا يلزم ان يكون استعارة كما قلنا وان كانت  
انقا واما القول بان الاستعارة تشمل على الغرابية ففي غاية الغرابية  
وكذا كون العلم لا يغير والمعنى انما الكون ما فرقة في جابها وقد قصد حكايته  
لم يجوزوا تغييرها القوان المقصود وقد صرح بذلك في المستقصى وهذا  
وان طال قنونا بما فانه من الغوايد المبدعية فانظر بعين الانصاف  
**قوله** ثم استعمل لكل الخ المشار والامثال معنى لغويا وهو النظر ثم  
معنى ثانيا نقل منه التبر وهو القول الساير وليس واحد منها مناسبا  
هنا قالوا انه استعمل كالثاني لمعنى ثالث هو المراد وهو الصفة  
العجينة وقوله لها شان وفيها غرابية اشارة الى العلاقة بينهما

رد على الطيبي

وهي

وهي الاشارة الى الغرابية وعظم الشان كما انفردت الشراخ واريا بلحاظها  
فيل مرات المثل اذ افضده الغضبة لم يرد تشبيهها بل ذلك لقول  
مما يتجرب منه وفيه جميع الامثال ولشدة امتزاج معنى الصفة به صح ان  
لغات جعلت زينة امثالا والقوم امثالا لا ومنه قوله تعالى ساء  
القوم في لفظ القولين ثم ان الحال والصفة والصفة امور متساوية  
وكما جمع المصروف والمخبر بهما متعاطفة ما والفاصلة وكما  
فيها على وجهه والذوي يظهر بان المشا ان العجيب لما كان يعلم تارة  
بالمشاهدة كحال المتناقضين ومما هم علمهم مما هو كذا على علم ومنه  
ما نقله باختار الصادق المشوق التي كفتة الحجة التي قضتها الله  
تعالى كما قيل  
• وعشقتكم قبل العيان لكم كما • فضوى الحقائق بظلمة الاخبار  
ومنظما تعلم بالبرهان ونبت ركن بالعبارة كصفات البارح  
بينها كذالك واليه اشار في الكشاف حيث قال استعمل المثل  
استعارة الاسد للمقدام الحال او الصفة او الصفة اذا كان لها شان  
وفيها غرابية كما قال كالمعلم العجينة الشان ثم اخذ في بيان  
حكايتها ولله المثل الاعلى الى الوصف الذي له شان من العظمة واللال  
انتهى بالحال عبارة عن امور متعددة بقوم شتى وبذلك منه  
وهي في المعاني كالصفة في الالفاظ ولما عبر بها عن الاستعارة التمثيلية  
في الاكثر وفي الكشف جملة من المثل الا تشبه ان تجعل موضحة لقوله  
او لكيف الذم اشترى الصلابة بالندى وفي كلامه ما يدل عليه ويحتمل  
ان يجعل مروة لجملة فضة المتناقضين المسترودة الى ههنا ولا يبعد  
تتريه قوله عليا ايضا يحتمل حقيقة الصفة على لخوا الهم المفهومة  
من مجموع الايات والحل على الاستدلال من غير حد الاستدلال  
نضرب للكشف والبيان فانه قلنا • قوله او لا ضرب لهما مثلا  
يقضي ان ما هت من قبل ضرب المثل والمعنى الثاني وتفسيره بالحال  
يقضي انه ليس المراد بل الايصاح اذ انه قلنا • ههنا امزان لفظ  
مثل والتمثيل المدلول عليه ما كفا اذا التشبيه والمفسر بالحال  
الاول والمشار اليه اولا والثاني والمراد به ان يؤخر الحال بنظر من  
غير نوعه ليرفعه على منصفة العيان ويؤتمنه على قارعة النقل  
فالمراد بال ضرب مياضة ذلك النظر واعماله من ضرب السكة التي  
بيانه لا الضرب الذي هو مصدر الضرب المقابل للمورد وهذا مراد رسال  
المثل والمراد بالتمثيل الايات بمثال فتدبر **قوله** والمعنى حاله  
العجينة الشان الخ وذكر المثل ثلاث معان وضربها في النظم بالثالث  
وحققنا حاله ههنا من غير من مدق امور هي استعارة معنوية  
باطلها لا لايمانك واذا هاب الله ذلك النور عند الاستعارة بتفصيله



ويعتبر في ذلك ما في قولهم في ظلمات معنوية كما قيل وفي شرح الفاضل المحقق  
وحية الشبه هو ان المستوفد والمنشأ فحين جتمعا وقصوا عقب مباشر  
استجاب المطلوب وملاحظتيا للمحبوب في الحرمان والخصية  
والتحسّر فاعتبر عن الاصل بالاصانة وعرف الثاني بالظلمة والاختفاء  
في الطرفين اشتركة في الاصانة والظلمة كما في المعنى وبهذا لا يقطع مسا  
قيل ان اريد بالاصانة الامانة الحقيقية لئلا يشترك فيها المنافقون  
او مجازا لئلا يشترك فيها المستوفد والتحقيق انه من قتل ما يتكلم  
فيه فنيذ كرمكان وحده الشبه ما استلزمه كما في كلام كالعسل  
في الخلاوة فقد اذم ما الذي هو مثل الطبع وقيل عليه الظاهر  
في تشبيه الامثال المعنوي بالمتشبه في وقت محسوس في المشبه به غير  
محسوس في المشبه ان يشترك ما في الشبه منزلة المحسوس كالك  
المناسبة بينهما وبحكم الامن نوع واحد اذ عا وكمب الغن في كالك  
المشابهة فالهتية المنزعة من الاصانة والانطفا المعنوية مع  
تقارير التميز لئلا يشترك تلك الهتية الحسية اذ عا وهذا اقرب الى  
مقاصد البلاغ من ان يجعل كالمشبه الاكثر غير كما يتبادر الى الافهام  
من يقين يقين اللانم وفي الالتفات من عن عا من ان هذا مثل ضرب الله  
للمشاققة كانوا يعترفون بالاسلام فينا كهم المشركون ويؤاؤنهم  
ولما سمعهم العرف فلما ما نوا سلمهم الله العز **قوله** ان الفاضل  
يعني ان وحية الشبه ملتبس من علة امور وطفاه مركبات والوحية  
هو انهم عقب حصول تباين المفسود وقوة الرجاء وحقوا في حيز  
الحرمان وتبته الخيبة وهذا امر مشترك بين الطرفين قطعان غير  
حاجة الى اعتبار الاكثر كما في التشبيه بالعسل لاصحبه انما الى ان  
يعزل في المشبه منزلة المحسوس كما هو في القابل ان كان كالكلام  
الفاضل لظهور الكدم لكن اذا ظهر المراد سقط الاميراد وهذا  
ليس محل تقميلة ككذلك اورد ذلك المحقق هنا لزم المقرضه  
فتأمل **قوله** الذي بمعنى الذين الخ يعني ان الذي له استعمال  
في كلام العرب لحدتها ان يكون مفردا والآخران بجمع المفرد وغيره  
كمن وما في المومنون وضم لا استغناء لان كان ضمير ينورهم  
المجموع راجعا اليه لا الى المشاققين كل من عرفه كان الثاني وجعل  
المص المقننى للتوجيه هو الضمير لا تشبيه الواحد بالجماعة كما في  
الكشاف فانه جعله منشا للتوجيه لانه المقام ليس مقننيا للتشبيه  
الواحد بالجماعة كما في قوله والناس لغيرهم كواحد وواحد كالف  
المواضع فاشار بالعدول عنه الى الاعتراض فليس بان السؤال غير  
متوجه بعد بيان المعنى فان التشبيه واقرب من كالمعنى وحال  
المستوفد لا يبينه وتبينه كما يتوهم ما ذكرنا وجه الشرح له

سعد

مير بادشاہ

میر بادشاہ

كما

كما كنا المص مؤننه بتركه ولذا ذكر هذا المصعبت قوله والمعنى كما  
لج كاشفة ارجعه الى ما في الكشاف وقالت ان هذا جواب سؤال  
تقديره كيف مثلت الجماعة بالواحد فقد وهم ومثل لحي الذي  
بمعنى الذين بناء على لحد الوجه فيه فلا يرد عليه انه ليس متعينا  
له **قوله** وانما جاز ذلك الى الشارة لئلا يذكر الخفاة على اختلاف  
فيه فوضع المفرد موضع الجمع فان منهم من جوزوه مطلقا كما في قوله  
يقال يخرجك طفلا اذ اطلقا لا يمنع الجمهور او لو انا ودميه  
فعل هذا لا يصح استعمال القاسم بمعنى القاسم ولا يصح ان يكون  
الذي بمعنى الذين على ما ذكر في بعض الوجوه فاشارة الى جواز ان يكون  
التشبيه بانسالف غير مخصوصا بقتنه فانها انما وضع ليوصل  
به الى وصف المعارف بالجمع كما يجي بذكره ويوصف بالوصف باسماء الاجناس  
فلما لم يقصد لذاته فهو مستوفد دون غيره ولا ينعى صلتك في  
واحد وعلامة الجمع لا ينفخ حشو اذ لا ينفخ حشا بموضعها كما  
يعبر كما خوانه ولما وردت عليه انه جمع على الذين قال انه ليس جمعا  
له بل اسم وضع مزيدا لزيادة المعنى وقتما التصريح بها والذم  
يعرب بالحروف كغيره من الجوع على الاصح فانه يقال الذم في الاصح  
الثلاث واما الذم في حال الرفع كما في قوله نحره الذم صبحها  
فلنقلية له ذم فممن من العرب ويؤيد ان جمع القلائد انما  
يكون في الاسماء المتكسرة والذين يعبر عنها في غير الذين يحق  
الضقال وقوله لخواه وفي نسخة لخواه انما من الاسماء الموصولة  
بمن وما **قوله** ولو كان مستظلا لا يخلة لقوله استحق مقدمة عليه  
للانتماء بها والاستظالة استفعال من الطول المقابل للعرض وهو طول  
الامتداد من الالة استظال وطال لازم قال في القاموس طال طول بالقم  
كاستظال فهو طول بل لا يخفى لانه الرخصه استعملت متعديا وتبعه  
المعنى من استمضون وكذا وقع في المفسر قال ستر لظه استظاله  
عاطف طولا لانه لا يمتد واقية الى فضل من اللغز وقد ذكر الجواز  
وضع المفرد موضع الجمع فاشارة الى وجوهها ان منها ما ينظر الى نفس  
الذين وثا لهما بالنظر الى الصلة ولذا المخرج الى لا يتحقق ان يجمع في  
لوجدهن كونه ليس مقصودا بالوصف ولا يقصد مطابقتهم في جمع  
وانتجبه الكلام الذي لا يجمع وطحا ورد عليه انه يجمع على الذين دفع  
بانه ليس يجمع ولذا لم يجز كراهه في اللغة الفصيحة بل هو مما يزيد  
قول فقه زيادة تدل على زيادة معناه على قاعدتهم وثالثها انه  
استحق التحقير لطوله بالصلة لكنه على هذا لحيث ان يقول ولانه  
لكونه مستظلا لا يخفى في اخواته فكانه نية يصنعها على الخطا  
رئيسه حتى كان لا يتحقق ان يكون وحيا مستقلا بل نية لغيره وقيل



حاصل الوجه ان حذف العلامة في الذين دون القائلين لا يترتب احدهما  
راجع الى ذي العلامة وهو كونه وصلة غير مستقلة بجمع وكونه في  
مستظنا ونافيا فيما الى العلامة وانما زيادة لعلامة محضرة وهذا  
يقضي ان لا يوصل بين قوله ولانه ليس باسم تام وقوله ولكونه  
مستظلا وتوضيح قوله وليس الذين كما في الكشاف فهذا مناسب  
لكلام الكشاف والاول مناسب لكلام المص رحمه الله وهذا علم ان بينهما  
فرقا آخر وكون الالموصول اتملها الذي يؤول في تخفيفها فحذف  
ياؤها وقيل للذين المكسورة شدة سكنت فقيل للذين كحكاة النخلة  
مذهب مرجوح فيه تكلفات كما فصل في المطولات من كتب العربية  
واورد على الوجه الاول انه منافي لتوضيح صدر استوفد ولجيب  
بانه وان كان جمعا معنى مفرد صور لاقتل وهذا منع منع  
معارض بان كونه على صورة المفرد مقتضى الحقيقة للافراد كما في  
من الالباس وفيه فطر وقرا البر السميع كمثل الذين بلفظ الجمع  
واستوفد بالافراد وهي شكلة وان خرجت على وجه ضعيفة وقد  
قيل ان هذه القراءة مؤيدة للقول بان اصله الذين واعتلم ان قوله  
تبع الذين بخبره لم يحذف وضع القايم مقام القايمين اشارة الى المسئلة  
ذكرت في المطولات من كتب النحو كما فصلت ابن هشام في تذكره فقال  
ذهب ابو علي الفارسي وحكي عن ابن كيسان وطرو بجزان ومنع المفرد موضع  
الجمع مطلقا وقيل انه يختص بالمعرفة فقال الاقبال جيرانك ذاهب  
وقومك راكب وانشد واعلم قوله

- يا عمر وجيرانك الباكر • والقلب لالا اله والاصاب
- وخبره واقله قلبه تعالى باسمه ما تجزوت في احد القولين فيه ووجهه  
في المعرفة ظاهر وانما في النكرة فيحتاج الى التناول **قوله** وقصد  
به جنس المستوفد من المعطوف على قوله بمعنى الذين اي ظرفية  
الى معنى الجنسية العامة اذ لا يشهد في انه لم يرد به مستوفد  
مخصوص ولا جميع افراد المستوفدين والموصول كما تعرف بالالف  
واللام بخبره فيه وجوهها واسم الجبر وان كان لفظه مفردا  
قد لعمري من تمامه الجمع كما في قوله تعالى عا لهم ثياب سندس خضر  
وقلعة الدنيا والصفرة الدرهما البيض والقباب انه يقدر به  
موصوف مفرد اللفظ مجموع المعنى العوج والعريق وفي الاظفار الذي  
وفي ضمير المستوفد لفظ الموصوف وفي ضمير بنوهم معناه  
والفرق بين هذين الوجهين ان الضمير على الاول راجع للمذنب  
وعلى هذا الموصوف المقدر **قوله** والاستيفاد طلبا لوقود الجهد  
بناء على اصله لان بنية الاستيفاد موضوعا للطلب وذهب  
الاخفش الى ان المستفعل لفظا بمعنى الافعال كما استجاب معنى لجا

في قوله

في قوله فلم يستفبه عند ذلك بحيث اي لم يستفبه ورجح بانه على الطلب  
يحتاج الى التقدير اي طلبوا اذ اريد هوها فاودوها فلما اضات لانت  
الامانة لاكتسب عن طلب الوقود بل عنه نفسه والوقود في كلام المص  
لضم الواو مصدر سرقا ما بفتحها كما يوقد به على المشهور وقوله وهو  
سطوح النار ضمير هو للوقود وقيل لاذ كان هذا معنى استوفد والوقود  
فلا حاجة الى ذكر النار ولذا قيل انه بخبره وموغة واراد على ما مر في  
الوقود باسكال النار والقول بان التقيد داخل فيه والمفتيد  
به خارج عن مسماه بعينه والامر فيه يتم بل لعدم لخصيصه للفتق  
واشتقاق النار من نار اذا انفرا وتحرك واضطرب والنور يخرج من  
النار لانها الاصل فيه وهذا هو المشهور وتركه تعريف النار الذي في  
الكشاف لعدم لصياجه للتعريف كما لا يخفى **قوله** اي النار والحقول  
المستوفد الى الضمير المؤنث في قول المص رحمه الله جعلتها للاضافة لفظية  
من اصناف اولها باعتبار انما كلمة والامانة جعل الشيء مضميرا لغيره  
واما ان يكون متعديا ولازما كما مرح بملكوهم وغيره من امثلة اللغة  
فعلى الاول ما مؤنث او موصول والظرف المستقر صلتا وصيغة وهي  
مفعولة وعلى الثاني فما كذلك وهي فاعل وانك فعله لنا وبه  
مؤنث كالجملات والامانة او فعله ضمير النار وما في محل نصب على  
الظرفية او زائدة وحولت طرف كاسي في تخفيفه ونصب ما جلا على  
الظرفية لانه في معنى الامانة الا انه قيل على هذا انه يقتضي النصب في  
امالات ما موصولة معرفة او في معناها ولا بد في المكان المعين من  
ذكره فانه لا يقال جلت السجد واما ما قيل من ان في انما حذف  
في لفظ مكان كثرة استعماله في كلام العرب ولا كثره في الموصول الذي عبر  
به عنه **وما الجيب** به عند من انها نزلت لما في الخول من الامبار  
فان كان مناسفا للمعرفة او محج على نحو قوله كما فصل الطريق للثعلب  
واعترض على كونه بانه لا دخل للتعريف وغيره في النصب على الظرفية كما ذكر  
على ان يكتف في كتب النحو وبارت ما خرج عليه سناذا وصورة لا يقاسر عنه  
واما الجمل بان ما حول في معنى عند ونصب ما في معنى عند لا خفا  
فيه فليس بشي وقوله انه مختص بلفظه كان مخالفا لما قرره النخلة  
قال نخم الاجمعة الرض لفظ مكان وكذا لفظ الموضع والمقام ونحو  
يُنصب بشرطه وموافقا به كما في مما لا يجد في الحق ان يقال انما  
الموصول او الموصوفة اذ جعلت طرفا فالمراد بها الامانة التي هي  
المستوفد وهي جمانة التسمت انصب على الظرفية في ساطرة  
فكداما عبر به عنها وهو المراد بالامانة لخصا والامكان  
وحده وهذا اللفظ هو الذي اوقعتهم قينا وقوا فيه وهذا معنى  
قوله في الكشاف وفيه وحمل في صوتان يستمر في المعنى ضمير النار

249

ابو تجميد  
سعد

عصام







لاذها ب الى الله كقولي فليس كان عند اهل التنزه فلما تركه اشار  
الى اننا نعلم على الاعتزال وانما كقولهم وجمعه الى الجواب الاول  
ولم يفصله لانه قد سبق ما الغني عنه فوجب ان افراد الذي و اشار  
بقوله لان النور الى الجواب الاول ولم يفصله لانه قد سبق ما يغني عنه  
في بيان افراد الذي و اشار بقوله لان النور الى الجواب الاول لم يفصله  
لانها المقصود منها ولا يكافئه انه يفصلها بمنازلة الخواص لا اصطلاح  
والطبع كما نوهه لان هذا القدر متناهما واذومها واشهرها وقولنا  
للتشبيه والمقام كما يعرف من تأمل وقوله وتركهم في ظلمات واما حمل  
القار على فارحيتيغية لا يرصناها الله ككنا الغواض الموقدة للعاصي  
المتخفة الانطفا من الله والنار المحارز بكالغنت في قوله تعالى  
كلما اوقدوا ناراً للحرب اطفاها الله ليظهر التسيب فلا يخفي ما فيه من  
التكلف وكذا ما قيل من ان الابداء سبب لفناء الخلق فتكون الاضائة  
المنقر عن حله سبباً للانطفائه **قوله** او استبيننا فليجيب به اعتراض سائل  
المزاج بالاعتراض الغرضه فرضنا وليس معنى الاشكال هنا وان كان  
وفي المصباح يقال سرت فغرضه في النظر بغيره من جبال ونحوه اي مانع  
يمنع من المضي واعتراضه في منعكاه ومنه اعتراضات الفقه بالانها  
تتمتع من التمسك بالثبات انتهى وفيها اشار الى ان الاعتراض المعنى  
المشهور ليس بغوي واما اصطلاحه وهذا الوجه **جواب** الزم  
لما فيه من المشابهة والاشكال بخلاف الجواب وذهب النفس كل  
منها مع سلامة عن الموانع المتألفه وبين السؤال لمقدمها ذكره  
وخاصة السؤال عن وجه الشبه فان مشاركة حال المتألفه كالجواب  
للمتنوع قد يكون في المعاني المذكورة غير ظاهرة وحال المشبه معك  
مما مضى وحال المشبه به وهو المستوقد مذکور فليجيب  
بانهم بعد ما منحوا الهدى خسر الله على قلوبهم وصبرهم بها ثم  
في الصلاة التي هي ظلمات بعضها فوق بعض **ثم** لا بد للمخوف  
من محذور ومترجم على الاثبات الذي هو الاصل فاشارة المصنف الى  
الاول بامر اللباس والى الثاني بالاشكال وعده عن قول المخوف  
وانما كان خذفة لاستطالة الكلام اي لظوله لما قيل عليه من انه  
لا استطالة هنا بخلاف قوله فلما ذهبوا به وان دفعه بان المراد  
لولا حذف ذلك الجواب لطل الكلام وانضاهدا لاستطالة في المخرج  
اولي من جعلها خذفة في الجوز ودفعه بانه كما وان يذكر في كل  
منها امر من ليس شيء كما قاله قدس سره هذا وقد قيل ان جعل ذهب  
الله جوازا او في لعدم الاستطالة ولا كونه من نعمة التمثيل الاول  
يوجب مطابقتها للتمثيل الثاني لاستعماله على مبالغات ومن آداب  
البلوغ ان يقال في المشبه به ليلزم منها لمبالغة الغنى والشبه ضمناً

كازروني

عصام

سيد

والحل

والحل على الاستينافاضعين لان السبب في تشبيهها لغيره علم ما  
سبب فلا معنى للسؤال عن وجه الشبه او تغيبه المشبه وجعله  
بدلاً من جملة التمثيل كما على ان المذكور لفظاً او في التام بينه  
الغرض متلخذاً في لغزور العبارة عنه ومو باطل **نص**  
لو قيل ذهب الله ابتداء كلام البيان كمال المشبه لزم كون معنيهما  
ولعل ما ذكره المصنف نكتة الحذف ليس اشارة الى بل كاستي  
به وازالة الاستعارة فالوجه هو الاول وسيرد عليك هـ  
من كلامه كما يشعر به **ولجيب** بان الحذف لما كان مبلغ  
كانت المبالغة في المشبه به أكثر والنظائر بين التمثيلين او في  
وايضاً لذهب النور وتزكهم في ظلمات بدل كل ان كان لظهور  
قوله وقاروا مستحضر من خا بطين فتكولون المبالغة في الطرفين  
اما في المشبه به فبالحذف واما في المشبه فباللفظ وهذا وفي  
بتأدية الغرض الذي هو بيان حال المنافقين وقيل ان قول  
المصنف والله يشهد بكاهم الخ معناه انه له حاله من الاول هـ  
انطقاً بانه بالكلية بحيث لا يتفق لها اشارة والثانية انطقاً بها  
مع لبقاء الاشارة في اي حاله ليقين شبهة لما فقوت بالمستوقد فانه  
قيل في الاول حيث ذهب الله بنورهم الخ فانه المبالغات التي فيه  
تفيد عدم بقاء الاشارة فيكون هذا الاستيناف مما يكون السؤال  
فيه عن امر غير سبب الحكم هو وجه الشبه والمشبه به وما حذف  
فتي الاستيناف كل منع قيام شيء مقامه كما في قوله  
**زعمتم ان لحنونكم قريش** لظن الفول لير لكم الاف  
فعلم من هذا ان وجه التشبيه او المشبه لم يعلم على التعيين مما مر  
وان حذفه وحقل المذكور استينافاً فالبلغ من كون جواباً لما فيه من  
بيانات حال المشبه بوجهين يوجبان الاستيناف الاجمال والتفصيل  
والمقترن بالمثل الغرض دون اكتفا بما في ضمن المبالغة في المشبه به  
فخطاب التمثيل الثاني بل يكون ابلغ فلا يرد عليه ما في الكشف من الاعتراض  
**اقول** وبالله التوفيق كون الجواب ارجح كما اشار اليه المصنف بتفاديه  
باق المزمع المقدم وارضاه المدقق مما لا يخفى على من له انصاف ونظائر  
التمثيل من وجهه على وجهه فيناظر من الشمس وكلما ارتكبت في ردة على طرف  
التمام والدرج المذكور تعارض مما فيه من الحذف الذي هو خلافاً للاصل وبما  
فيه من اللباس لاشتمال قوله ذهب الله بنورهم بحسب المظاهر المشابهة  
وقرنت جمع الضمير حقيقة فالقول الحقيقي بالقبول كما في الكشف فانه عن  
عن الكشف وكفت لتعريف بما ذكر المراد من انه ليريق له اشارة هذا  
انما يلزم لو قيل بتأدية بدل بنورهم **قوله** او يدل من جملة التمثيل  
معطوفة على قوله جواب لما وقد سمعت انما في الكشف في المبدأ



فما يكن على ذكر منك اذ لا فائدة في الاعادة والذي منها هنا يكون ما يتعلق  
به غير ذلك وانما قال المصنف على سبيل البيان ان اشار الى ان المتدبر  
منه ليس في نية الطرح كما استمر في امثال هذا معتبرا ايضا  
لان المصنف به في التمثيل حال المشبه به وادفنه بالمصنف بحال  
المشبه على هذا التقدير ولذا اقتل انه يدل كل البيان لانه  
حال بعض المحققين بطلت البيان كلمة يدل كل وهو في الحال التي  
لا يحال لها فيتمد مفاد المتبدل منه في بيته ويؤكد هـ وهذا  
بناء على ان المترادف المتبدل يدل لكل من الكل والظاهر انه يدل  
بعض لان جملة التمثيل من قوله مشتمل الى قوله نحو له مشتمل على كل  
للمشبه والمشبه به وهذا الجاهل مقصود على الثاني فتكونها يدل  
بعض اقرب ان قلنا يجوز ان يكون في الحال ولا يلزمه الضمير لان  
شروط يدل لبعض والاشتمال في المفردات دون الحال لعدم صلاحها  
لذلك وفعل انه يدل لاشتمال لان الغرض من اشتمال المناققين  
من ظهوره في غير حاله اشتمال له ما لا يظهر ان هذا  
بناء على الغرض من ذلك فهو بمنزلة قوله اقول له اكله لا تقم  
عنده فستفظ اقتران اصل الكشف السابق على ما في الكشاف  
وقد قدمنا لك ايضا ما روي في البصائر في رد المتبدل من ان  
الفاعل لا يتبدل من الائمة انما قال في قوله ان الجملة الاولى  
لا يحال لها والمتبدل تابع معرب باعتبار ما يقفه فلا يصح البدلية  
ورد ما ذكره روائه وقد روي من غير حاجة الى الاستدلال ان المراد  
بالبدل هنا الغير هو المتبدل الضمير بل ان تكون الجملة الثانية  
مفسرة وموضحة للاولى قائمية مقامها في الجملة فتحتمل لك  
في البدل لاشتمال ان اربعة **قوله** والضمير على الوجهين المناققين  
التي على ان استنباط او تترك جواب لما يحذف تقديره النطات  
او تحذف وقد مر بيانها وشرح ما ذكره المصنف في الجوز  
والمرجع ووجه عدوله عما في الكشاف من الاستطالة الى الاستدلال  
والاعتراض عليه بان يتبادر الجوابية من جعله في موضع  
في الالباس حتى قال البصائر انه الغار وهو مدفوع بان ضمير  
الجمع قرينة على انه راجع للمناققين المشبه وهو يقتضي ان لا يكون  
جوابا فان قلت **قوله** ان سلم هذا اقتضى ان لا يكون كونه جوابا  
وهو الا ان يحذف المصنف رحمه الله **قوله** القرينة لا يلزم ان تكون  
قطعية ولذا تراهم يتكلمون في تبادر مختلف في تركيب واحد  
من غير تكبير ولذا قالوا في تكملة الحذف هنا انها ايها ان الجواب  
ما تقتضيه العبارة لان ما قد روي امره من غير اعتبار وفي المصنف  
الله له بنظير من القرآن المجيد وان كان ثمة الاستطالة ظاهرة

سيرة اذناه

خبر

لانه

لانه عنده مثبت للحذف لاجل الجواز فتدبر **قوله** واستطالة الاذناه  
الحج غير بالاذهاب الذي هو مقصد المراد والمذكور في النظر من  
ذهب اشارة مرة اول الامتناع المعنى المراد وامتد لتعد به بالناس  
في معنى اذهب كغيره ستره وفي اكتشاف فان **قوله** فاما معنى  
الفعل الى الله تعالى في قوله ذهب الله بنورهم **قوله** اذا  
اطفيت النار بسبب مساوي ربح او مظهر فقد اطفأها الله وذهب  
بنور المستنق قد ووجهه كغيره هو ان تكون المستنق قد في هذا  
الوجه مستنق قد فالاشتمال منها الله ثم اما ان يكون متارا  
مجازية كتال الفطنة والعداوة للاستلام وتلك النار متصارعة  
مدى استتمها لما قلنا في التباين الى قوله كلما اوقد وانما  
للتحرب اطفأها الله واما ان يحق قسمة اوقدها الفواة ليتو  
بالاستنفاة بها الى بعض المعاصي وهدى واهل في طرق العيب  
فاطفأها الله وخيب اما نتم وانما اوردناه في زمته لتعلمه  
ومر اذا المصنف رحمه الله فتتحقق الفرق بينهما وقد ذهب الاكثر  
الى ان السؤال على تقدير كونه جوابا لما وانه لدفع المانع  
المعنوي الذي قرينه اوله وانما مشتمل على الاعتزال وقاعدة  
المنكر القبيح لان اطفأنا والمستنق قد عيب والعيب عندهم  
قيم والوجوه ثلاثة والاستناد على الاول منها مجازي لكونه  
المشتمل في المطر والزبح وقال المحقق انه من قبيل اعد من حولي  
على الخلق وهناك تدوم بلا اقدم وافية الاستناد المتبادر في  
الاذهاب وعلى الثاني والمراد كما قال قد مر مستوفى بنا الى  
يرضاها الله واطفأها لغير قبيح وسواء كانت النار مجازية  
او حقيقية فالاستناد حقيقي فان قيل المناقق مستوفى ناز  
الفطنة والعداوة مع ما ذكر من الامانة فلا معنى للنتيجة قيل  
هذا المستوفى امره وقيل انه لا حاجة لتوجيه السؤال الى ذلك  
الاذهاب فيتم ما نتم من صحة الاستناد عند بل يتجه بمجرد ذلك  
الاذهاب عادة يقع بالاشتمال بل يتجه على رأي المعتزلة بحال  
مناقشة الا ان تقريره الجواب الاختير يشتمل باعتبار الفتح في السؤال  
والاظهر في الجواب ان يقال لا حاجة في تمثيل حال المناققين الى تحقيق  
الاذهاب باستيفاد النار لا يلزم التمثيل في الجواب عن اعتبار  
للشبهة ونار الفطنة انهم لم يوقدوا نار الفطنة ثم يتجه الجواب  
اذ لم يفعوا ذلك وانما صدر منهم ما يؤدى اليه كما مر في تفسير  
قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قالوا لا تفسدوا المستوفى  
اعلم من المناققين ففدانه لا يتجه لتبنيه الخاص بالعام الا ان  
يزاد بالعلم الخاص الاخر المقابل للمشبه **قوله** هنا ما في الكشاف

سيرة

حجابه



وشروحه ومتراده بالتجوز في النار انه استعارة نظرية حيث شبه  
لغتيح الفتن والحروب باستنقاد النار لثبته معقول محسوس بجامع  
عقل وهو الاضرب كما تصادفها واثبت له ما يحضه وهو الاعتقاد  
في الكلام استعارة في تشبيهه ومهورة ابلغ ما يكون وذكر المجاز في اربعة  
الاستعارة غير مستندة بشئ انهم انفقوا على ان توجه الاستناد  
في الكشاف مبني على جعل جملة ذهب جوازا للماء والضمير المستوفد  
وانه على الاول مجاز في الاستناد لا حقيقة له بناء على ما قاله عبد  
الغافر والشريف لم يرجح على هذا نفسيا واثباتا فكانه ليس عندك  
صلح صدر منه ووجهه انه اذا لم يكن كذا يكون فعلا لله والريح ونحو  
ليس فاعل مختار وانما هو سبب عادي لم يكن له فاعل حقيقي وقد  
جوز اهل المعاني مثلا وهو كلام حسن وما ذكره قدس سره من  
تشبيه الخاتم بالعام لا وجه له والمعروف عكسه وهو نوع من  
التشبيه ليس التمثيل كما تقول لجل المغالطة كقوله زيد ولو عكسه  
كان عكسا وقد صرح به اهل المعاني واما ما ذكره المصنف من انه  
فالظاهر انه توجيه الاستناد على الوجوه كلها سواء اذ صرح الضمير الى  
المستوفد او الى المتناقضين وقوله كرم ومظن الخ ناظر الى عوده  
على المشتوق وهو مقابل للضمير الخفي وما يحتمل ان ياتي سماوية  
يشهد الى الله تعالى عكسه والسبب الخفي بعينه بحسبه وهو ناظر  
الى عود الضمير لنا فحين كما اشار اليه هنا بعض المتأخرين رحمة  
الله فقوله لان الكل يفعل الله بناء على مدحها هل السنة من انه  
الفاعل لكل شئ حسنا كان او قبيحا ولا يخفى فيما نصبت عنه سبحانه  
وفعل الاطمان بدون سبب عادي فهو من الله واستناده اليه  
حقيقة وخفاؤه بالنسبة المنية لعدم اطلاعتنا عليه فاذا كان من  
لحوال المستوفد المشبهة وهو امر فرضي لغير فاعل معين يري  
ناره ويذري ما يطيقها فاستند الى الفعل المطلق الذي يديه التقرف  
في الامور كلها والظاهر انه حقيقة على هذا ايضا واما اذا اطميت  
بامر سماوي كرمه هبت بعد رة الله تعالى فهو الفاعل والريح الة  
كالتمكين للقاطع واذا قصد المبالغة التي سنقر بها فهو محتمل الحقيقة  
والمجاز بناء على تفسير النار فكلام المصنف مخالف لما في الكشاف من وجوه  
فمن طرفة علمية وقال في القريه انه يشير الى انه على تقدير  
رجوع الضمير المتناقضين حقيقة بلا خفاء وعلى رجوعه الذي استوفد  
فلا يخفى من ان تكون حقيقة او مجازا وعلى الثاني اما ان يعثر  
له فاعل حقيقي لو استند اليه كان حقيقة وقد نقل عن اهل المعاني  
المجازي او لا وعلى الاول اما ان يكون الفاعل مجهولا او معلوما  
فانما الى الاول بقوله لان الكل الخ والى الثاني بقوله اولان الاطفا

مير بادشاه

فقد  
ومن تبعه

حصل

كازروني

جعل سبب خفي والى الثالث بقوله او اخر كما هو الخ والبراهيم تقطع او بالذات  
كما قد منى حتى لي عليك فقدر الزمعة بمحاولة الاصل في قوله وقدر الامور كما لا يخفى  
وما عرفه من لغته من السبب الخفي هو قوله سقوا طمعا قبل ان يقرن ان يقرن  
لا يخفى عليه شئ الى اخر ما اطالت به من غير طمعا بل وقد يقرن في امور  
يعتقونها منها فطابق البيان قول **قوله** ولا يملكه عند ما يباد فوجه المعنى الخ  
الى الماء واليه من الاستعداد لئلا يملكه الا ان الماء يملكه من معنى الاستعداد  
والله سبحانه ابلغ من الماء من الاستعداد ولذا عدي بهما بظنك والعكس في بعض  
ممكن سبب المبرور وارضاها كثيرا من المعاني وفي المثال المتاخر  
كل من قد سبب بشئ فقد اذ هبة وكل من اذ هبت سببا فقد ذهب  
لانها يغير من شئ هبت به انه استصحبه مع انه وانما سببها الرجوع الى  
حاله الاولي ولشركه لك اذ هبت وارضاها الوضوح وانما سببها عليه  
بامور معتدلة في محلهما وادوا بقوله وذهب يهبوه الى انما سببها  
وتبعها كثر الحكمة واستدل له انك الانية لانه تعالى لا يذوقها بالذات  
فحتمنا اذ هبت لا غير وقد دفع بانه مجاز هبتا عن شئ الا في محلهما  
لا يرد كما في قوله من ذهب السلطان بماله فانه مجاز عن المعنى المذكور  
بذكر المنزوم واراودة الا ان السلطان لم يذ هبت ولم يجعل  
المثال ذاهبا وانما الخذلة وامسكه فان قلت هذا الفرق بين  
تعدية الماء والتمزة هل هو مخصوص بهذه المسألة ام لا وعلى تقدير  
كقوله فقال ان الماء الفتيحات من الاصلاق والمضاهية وهو منى  
لحق للمجا غير التحدية لان كثيرا من الحكمة ذاهبا الى ان ذاهبا للمعاني  
مع مجرورها كجاءت ثياب السفر طرف مستقرا بها وهو منى في هذا ذكر  
قلت من الحكمة من قال انه لا يختص بمادة قوله وليس المراد بالذات  
بالاستصحاب المصاحبة التي يعبر عنها بجميع الالملازمة وعدم  
الانفكاك كما اشار اليه المصنف بلفظ لا تنسأ اليه معنى الاستعداد عليه  
عطف التفسيرية وقد نقل اهل اللغة عن ابن فارس ان كل شئ لازم  
شئ فقد استصحبته ومنه الاستصحاب عند اهل الاصول لعدم  
انفكاكهما كان علمية والذاهب بمعنى المعنى ولستعمل في الالهيات  
والمعاني كقول **قوله** تعالى في ذاهب الى ربي وقوله تعالى وانما ذهب  
عن ابن اثير الروع وكون المبالغة هبتا من استناد الذاهب الى  
الله بمعنى الاخذ والامسك وهو القوي الحزني الذي لا راد كما  
لخذ ولا يمتد بسا لئلا امسكه ظاهرا ما يكونه من قبيل اذ منى حتى لي  
وقد عرفت بحاله فقدر قول **قوله** ولذلك عكس عن الضمير اي لعقد  
الموجب الغاء عند الرجوع لضمير الفاعل مقتضى الظاهر المحقق بقوله امانات  
وهذا بناء على ان الضمير قوي من التور كقوله تعالى جعل الشمس ضياء  
والقمر منورا والاذهاب والازالة في المعنى ونفي الاشد لا يشيد في ما

حضر  
قولي



دونه بل يثبت بغيره واعترضه فليكن بان اطلاق النور على الشمس  
دون الضوء ثباته وان كان محبا فاعلم ان المادي ويات اهل الفخر  
سواء اقبلت كما في الكفاية النارجية لطيف مضمي محقا بحرق والنور  
صنوعها في الكفاية التي هي من كمالها سبيل ذكره من انما الذي من الضوء  
لكنه مشايخ في غير ذلك لا يستعمل في افعال النفاوت من استعمال  
المبلغ الاصل الوضوح من كمال الشمس ضياء الج و قوله فهو من الشمس  
و النور من النور ذكره في الاساس والتحقيق ان الضوء في النور يقع على  
الشمس المشيطة لا انما كان نقل من ارض السكت وهذا يقع على  
الذوات الخفية مظلاف الضوء والنجار في الفعل بعد خلية الضوء  
فيما ان النور من جهة الوجه ولذا كان جعل الشمس سراجا ابلغ  
من جعل النور لولا انما في كماله ولا تلتفت الى ما قيل من اعتراض صاحب  
العقل الذي لا يوجب به فقد تبين لك الفخر من لبا به انهم وقال  
قدس سر اطلاق كل واحد من الضوء والنور على الآخر مشهور فيما بين الجمهور  
ولا ينافي في الما حو من استعمال المبلغا على ما ذكره ولا لما حو من  
اعطى الجاهل والموثوق الضو ما يكون للشي من ذاته والنور ما يكون  
مرة بغيره **قوله** انما ذكره قدس سر في معنى ان الكلامين هما نطق  
على ما يطلق عليه الاحتراق في كمال المنراد في العلم والاعتقاد انما يشتمل  
الاحتراق في النور والاحتراق لا من اصل الوضوح فكانه لم يترتب في الكفاية  
لان محتملة ان الضوء قوي من النور في عرف الاستعمال والمقارنات  
سببها من عرف اللفظة والاستعمال وليس بوضعي فانها في اصل الوضوح  
منها ان اذا النور اصل والضوء شعاعه وفرعه ولذا كان النور  
يطلق على الذوات المجردة دون الضوء والضياء وانما الانقياد لما كان  
بواسطة الشعاع المنبثرة كما في هذا الاعتبار اقول من النور في المعنى  
المقصود منه وهو الاظهار لالات النور وهو الظاهر بنفسه المظهر  
لغيره وكانه لم يكره لانه في اللفظة لما تقر في الحكمة والالام على  
فصل في شرح المقاصد الا ان المحققين من اهل اللغة ارتقوا  
وقالوا انه الموافق لاستعمال العرب لقربا فانهم يصنفون الضياء  
للنور ويشهدونه له فيقولون ضياء النور واصل النور كما قال  
ورقة بن نوفل **•** ويظهر في البلاد ضياء نور **•** وقال العطار في قوله  
**•** وانت لما ظهر في اشرف الارض وصات بنورك الاق **•**  
والمذكور في الاساس وقال العلامة الشيباني في الروض لان  
انه هو الخلق من كبر في اللفظة والاستعمال فقال بعد ما انشده  
من الشعراء هذا يوضح لك معنى النور ومعنى الضياء وان الضياء  
هو المنبثرة عن النور وان النور هو الاصل للضوء ومنه مبدؤ  
وعنه تصدير وفي الترتيب فلما انشئت ما حوله وفيه جعل الشمس

ضياء

ضياء والنور نور الالام نور النور لا ينفرد عنه من الضياء لا ينفرد عن النور  
لا يستعمل في ظرفي الشهر وفي الصحيح الصلاة نور والصبير ضياء وذلك  
ان الصلاة هي عمود الاستلام وهي ذكر وقراك وهي من النور والضياء  
والمبكر في الصبر من المتكرات والصبير على الطاعات هو الضياء  
الصادر عن هذا النور الذي هو النور والاصح هو الضياء  
نور المتواتر والارض لا يجوز ان يكون الضياء من استنارة سبحانه  
النور وهذا كذا في معنى ان اصل معنى النور وحقيقته جرم نوراني  
فانما اذا اوقفنا حطبا ونسبنا مثلا فلنجد المحترق جرم وفنيل  
ويصنع به جرم اخر يثبت في لطيف قانلا لا شك في مختلفة مركب  
منه هو انما كذا في حقا والحق في الحقيقة وهذا هو النور فان اطلق على  
غيره فتجوز وتصح معروفة في اللفظة صان حقيقته عزوتية فية وينفرد  
على هذا الشقة من نفا متباعدة عنه وهي كمنية وعبر من الجوا وذهب  
بعض الحكماء الى انما كذا في كمال النور من شدة فان عني ان هذا معنى النور  
الذي ذكرنا فلنفسه يستلزم انما لضو اب والعتق وجنيد بين النور  
والناضبا يرفه او لولا الاتصاف ووضوحها عرفنا وجه التسمية الرب  
الغفور بالنور فان فهمت فهو نور على نور فاحفظه فانه لا يتخلف  
يكتم بالشر على حد ود النور **قوله** وذكر في معنى ان كمال الظلمة  
المؤكد في كتاب النور في معنى ان ضياء النور هو كذا في كمالها  
كما هو مقتضى المقام الالام فصل عليه انه حينئذ لا وجه للقول  
فيحتاج دفعه الى جعل الموال والحال بتقدير قد اي وقدمتكم  
فلما كان حال مؤكدة في بعض المواضع ان النور رحمة الله يعني ان المراد  
ان النور بالكلية فان قوله ونركم معطوف على قوله  
ذهب الله بنورهم والعطف قد يكون للتفسير والتقرير وفيه  
اشارة لدفع ما ذكره من مخالفة لما في كتب المعاني فان المشطور فيها  
ما ذكره المعترض الذي ينبغي ان يقال ان هذا لكونه اؤكد وفي  
بدا المراد جعل منزلة شيء اخر مغاير لثبوتها كما قرره الفاضل  
المحقق في المطول في قوله تعالى انما نزلنا من السماء نورا  
واما ما الطاب بما المعترض وليس بصحيح لفظا ومعنى اما الاول  
فلما في سيرة ابيها خلاف المراد لتبادر العطف منه وفي اقتراح الحال  
المؤكد انما لوانظواهر لانه واقبال في الاصل عاظفة وهذه  
من المسائل العزينة وفي شرح الالفية لا يرب ما لك وتبعها من مقام  
اذا كانت الجملة لا تتمتصا لا مؤكدة لذم الضمير ونرك الموال ونور  
الحق لا شبيهة فية وذلك الكتاب لا يرب في الاثام حقيقته بالاشبه  
واما الفعلية فلا اذرى حالها واما الثاني فلان هذه الجملة الماصوت  
اذا كانت لا اوقد من معناه قد يقتضي ثبوت الظلمة قبل ان يبال النور

عصام شيخ زاد



ومعناه وليس المقى عليه كالاصغى والاطن من ظنك اذا احكامه  
وإزالة وهو يتعد كذا لا يتعدى **قول** الذي هو عدم النور متبع  
فيه الرضوخية وترتكب في الامتصاص من الشاهد وهو المفترج منه  
في كتيب الكلام لانه من عدم ملكة للظهور والتور وهو ما يعنى  
عند من يذهب بغيره من الظاهر كيمية وجودية وقصرهم المنصر  
لرحمة الله تعالى من الكلام لرد ملكته فعلى الاول ان يكون كما تعاطل  
للعدم والملكه وعلى الثاني تقابل النفاذ ونحوه الفناء يكون بانها  
وجودية بقوله تعالى جعل الظلمات والمورفات المفعول لا يكون  
الامو هو فاء **والجيب** عن رضى شرح المقاصد فالمنع فانه للمعامل  
كما يجعل الموجود يجعل لعدم الخاص كالمعنى والمعنى في النسخة لمسية  
هو القديم الصرف واذا قلنا بانها من قبيل العدم والملكه فلا يد  
من القديم المذكور فان لم نقل بذلك فترتكب لازم فمكون عديما  
مفترجا في الظلمة وكان المرجه انما انضاه لمفترج في  
الظلمة الاصلية المتعاقبة على وجود العالم كما ورد في الاثار من نحو  
كانت العياض في ظلمة فرش عليهم من نورهم وما قيل من ان زيادة  
هذا القدر يدعى غير مسموعة لا لقول علي بن ابي طالب وعلم هذا  
فمنه كما انضاه بعضهم من تقابل الاحتجاب والتسليم ووجوه التقابل  
ثلاث فاقول له انما سبه بالكلية فتدل على ذلك الظلمة فمما ترات  
كثيره وهذا اقل من انما وهو المذكور في قوله تعالى الظلمة لظلمة  
فوقه من المخرج به لتركب نوراها فلا ينبغي اعتبارها هذا المعنى  
في مطلق الظلمة وليس بشي لان طرف الظلمة لا تدفع من هذا وهو  
المتبادر من اطلاقها وقوله بحيث لا يتركب شي لا يتركب لا يتركب  
فيها وانما اعتبر بالتركي وكلمة وفي بقوله شيئا من شئ شي  
يشير مبهمة وتكون موحدة مضمون حيزين بكونها حادثة لمملكة الشخص  
الذي يتركب ولا يتركب خصائصه لبعضه وغيره من الغنى في عدم الروية  
لان المتبادر من الزاى والمتركي من الشخصين المتقابلين ولذا عثر  
بالمتقابل اذا المترادف يكون من شأنهما ان يتركب لهما الاخر وقيل  
انما اشارة الى ان الظلمة اذا كانت ممتدة فماتة ما يتركب فيها  
مكرر والشئ فاذا لم يتركبها الشئ كانت الظلمة في اعلى مراتبها **قوله**  
ووصفها بالظلمة انه كقول جلاله لا يبرم وكصفه لظلمات والعاشد  
مفترج في قهقروا ولو جعل كالمصغر فمما شغف عن التقدير ولا يخفى  
حقيقة هذه الالاشاوي المنطوق في الظلمة وقال بقوله بالكلية عقب  
الضوء بخلاف غير المنسقى فانه قد يتركب في الظلمة والوصفية انظر  
في الفاية هذا المقنى **قوله** وترتكب في الامتصاص معنى طرح الخيوط ان اصل  
معنى تركب المشهور طرح الشئ والقفا وهو كالتقيا لتركب لهما من يد اى

مير بادشاہ

رماها

رماها او تحتلنيه وان لم يتركب في يد سوار كان محسوبا او غير كما يقال  
تركب وكنه وترتكب دونه وقالت الراغب تركب الشئ رفضه وقصد  
والضيار اوقرت او انظر اذا وفي المصباح تركت المنزل تركا ربطت  
عنه وتركت الرجل فارقته ثم استغنى في المعاني ففعل تركت  
حقا اذا استقطعت وهذا الكلام فيه وانما الكلام في كون من النواحي  
الخاصة للمبتدأ والخبر بمعنى صير فذكر ان مالكا في التمثيل انه  
من معانينه الوضعية وانه حينئذ ينصب مفعولين وعلى الاول  
ينصب مفعولا واحدا وظاهر قول المحرر رحمه الله تعالى انما هو ان  
ضمن معنى صيرانه استغرا نظار على غير معنى ويجوز ان يكون معنى  
لانهم يظلمون ويظلمون النضير على جزاء المعنى الوضعية كما في عرف اهل  
الميزان فيقولون من فضمت معنى الاستفهام وكلامهم هنا يوهم  
ان الاية مقصود على المعنى الثاني دون الاول وفي اما في الجواب  
ان من القبيل الاول وهو مفعولة وفي ظلمات لا يبرم وحالات  
مترادفان من المفعول وقيل انهم يجوزون انضاه وانما تركوه للظهور  
وعلى ما ذكرهم مفعولة الاول والثاني في ظلمات لا يبرم مفعول  
او حال من الضمير المتكرر في او من هو او خبر بعد خبر او هي حال  
موكدة لا خبر وفي ظلمات حال لان الامتصاص في الخبر ان لا يكون موكدا  
وان جوزه بعضهم فتأمل **قوله** وترتكب لهما هو من فضيلة عنزة  
المشهوره وهي من المخلقات السبع واولها  
• يا دار عبلة بلحوا المحلي • وعنى صباحا دار عبلة واسلمي  
• ومنها في صفة نطل نازلة •  
• فشككت بالريح الطويل شايبة • ليس الكرم على القناء محرم  
• وتركتب جزا السباع بنيشه • ما بين قلدت راسه والمعصم  
• ومسيك سا بغير هتكت فوج • بالسيف عن حامى الحقيقة يعلم  
المكرر الفضية وهي طوقية فما ذكر صدر بيت منها عجز ما ذكرناه  
وروي يتضمن حسن بيانه والمعصم وضمة الغائب للنطل المرشح السابق  
ذكره في الفضية وتركت بالاستناد لصير المتكلم وروي تركت بالسوق  
والضمير للسباع او للفناء وجزا بفتح الجيم وتكون الزاى للجملة وبعدها  
والامثلة كما ضبطه شرح المخلقات فعل بمعنى مفعول ويقال  
ملا فاكلة السباع عجز السباع لانها تجزرة اى زنته بانباها ويقال  
لجزرت فلانا شاة اذا اعطيت كل هاله هذا ما يعتمد عليه هنا وقيل  
جزر بضم فسكون اذ بضمها يجمع جزره وهي شاة مبعدة للذبح والنور  
النوازل بسهولة والضم بالقاف والضاد المتجهز الاكل مقدم الاسنان  
وعلمية الرواية هنا وليس كما قيل انه بالفاء والمهملات معطى الكسر والمعصم  
بكثر الميم موضع السوار من الساعد والبيت ليس ينص في العمل كالاية



لاختلاف كور جزير السيام حال الانبساط وبقائه نركته عرضة للتسبب فالكلمة لا يمتزج  
قومه ومنهم عن دفته ايضا وكونه معرفتان شاملا لا يند باب الاحتمال  
**قوله** والظلمة ما حوذة الهيك لاصال المزدحم والمجرد الماخوذ منه  
وظلم الثلاثي وان اشبهه اهل المعنى فعلا للظلمة لا انتم اشار والمحال  
معناه يدور على التسامح فلهذا جعلوه ما حوذا منه وهذا ما علمنا اهل  
المعنى في الاثنان والاشترى ابو عبد الله في مثلثات ابن السيد  
الظلمة يفتح الظلمة كل شيء كسنة نصر الناظر يقال لظلمة اوله في ظلم  
اي اول شخص يد نصري وزرته والتمثيل ظلم اي مانع من الزكارة وفي  
الاساس ما ظلمك اي ففعل كذا الذي منعك ومنه الظلمة لانها تسد البصر  
وتمنعه عن البصيرة ففعل هو يعيد جدا او وجه استبعاد ما فيه من  
حقل المعنى الكف في المشهور ما حوذا من معنى محاذي غير معروف وقد  
عرفت ما يد ففعل من سد البصر ومنع الرؤية ما على ما يعتقد  
لجمهور فلا يخفى عليه ان العكس لا يكون مانعا فيقال انه ينبغي على  
راي غير مقلوب من انه كيفيه وجودية وعدم الشرط لا يكون مانعا  
عن وجود المشروط فعلم ما قام بيني على التوسيع والتسليم **قوله**  
وظلمت ظلمة الكفر الخ توجبه لجمع الظلمة كما يعلم من معناه هذا  
سأ على ان الظلمة كما زينة فاضافة ظلمة الكفر وما جاز من قبيل  
لحزن الماء فالمراد بالنفاق لحواله له غير الكفر الخ قوله وظلمة يوم  
القيمة يوم نزي المؤمنين يوم الثاني بدل من الاول وعطف بيان  
له وهو اقتباس الا انه قيل عليه ان ظاهر قوله تعالى وتترككم في ظلمات  
لا يبصرون وجودها في الدنيا بل في ابتداء اذ هاب الله نورهم وقد  
يخاطب عنه بانها لما تقرر في كنفهم ان يكونوا يوم القيمة في ظلمة  
صا وكانه واقعه بهم ولا يخفى بقده والظاهر ان المراد بظلمة يوم القيمة  
ظلمة كانت لهم في الدنيا لكنها ظهرت في يوم القيمة كما ان نور المؤمنين  
كذلك كما يشير اليه قوله يوم نزي فهو كقوله ومن كان في هك  
اعم فتوفي الاخرة لعمى والمراد اقرارهم بالسكافي والحكام الاسلام التي  
اظهروها في الدنيا الا انها لعدم مو اطاعتها للقلب تعبد او زارا  
في ظلمات بعضها فوق بعض وفي تفسير السمرقندي إشارة النبي صان  
قلت وقد مر ان الضمائر اما المتكافئين او المستوفين فهذا على اي  
الوجهين قلت **تحتل** ان على التوزيع فالاول والثالث على ان الضمير  
للمتأخرين والثاني على انه الذي استوفوا وجوده باسترطابا على كل  
من لا حقا لهما ما على العود للمتأخرين فظاهر واما على مقابله فالحاقيل انهم  
لما شبهوا بمن تركه في ظلمة انطفا نوره منوره وظلمة الليل والعمام المطبق  
لزم ان لظلمات متعددة او ظلمة شديدة بمنزلةها وفيه نظر وقيل  
انه على هذا يتقدم مصاف اي مثل ظلمات والسرمد الذي كلفه

حسد

سعاد  
حنيد  
سيد

ميراد شاه

والمنزك

والمنزك الواقع بعضه فوق بعض وقوله وكان الفعل غير منعقد الى منزك  
منزلة اللازم لظلمته ذنبا منسيا ولعدم الفخذ الى مفعول دون  
مفعول فيقتد العوم **قوله** مثل ضرب الله الخ في الكشاف على ما قرره  
شتر لحة اذ عينه ووجه بناء على ان التشبيه مركب او مفروق وعبارته  
المراد ما استنضاه وانه فلما استنضاه الاستماع بالكلمة المخترعة على السنتهم  
وزاد استنضاهم بنور هذه الكلمة ظلمة النفاق التي تزيهم بهم الى ظلمة  
سخط الله وظلمة العقاب السرمدية ويجوز ان يشبهه بذهاب الله  
بنور المستوف قد طلع الله على استراهم وما افضحوا به بين المؤمنين  
والتعموا به من سمة النفاق والافضة ان نورا الطبع لقوله فمركب  
عمى في الآخرة لنفسه لخر وهو انهم لما وصفوا بانهم صلح بكرا اشتراوان  
الضلالة بالهدى يعقب كذا ذلك في هذا التمثيل لثبوتها هذا هو الذي  
تأخوه بالبار المنضية فالحول المستوف والضلالات التي اختروها وطبع  
الله بها على قلوبهم بذهاب الله بنورهم ونزك انا هم في الظلمات  
وفي المنجرح وجه تشبيه المنافقين بالذين شبهوا بهم في الآية هو رفع  
الطبع اليهم من مطلوبه بسبب مشابهة اسما به القرينة مع تعقب  
المحرمان والخبيثة لانقلاب المشياب وانه امر توهي كاذري منترع من  
امور حمنة والشرائح في كون السؤال عن وجه المشبه او عن المشبه كلام  
لامسألة بكلام المع رجحانه لعدم ذكره المشبه ومبناه وتقريرها في الكفا  
انه شبيه لمر الكلمة الخفاضة على السنتهم والحقى بعلية المؤمنين وكخوه  
مما يمنع من قبلهم ويكفون عليهم بالنفع الذي يوي في الامن والمغامر  
وكخوه وعدم لظلمتهم لما اظهروه بالنفاق الصارفة الدارين بانقاد  
لار منضية للانتفاع بها هت عكسها الرياح والامطار واطفاها  
وصيرت موقدها في ظلمة وحسرة وهذا معنى قوله المراد ما استنضاه  
الخ او الورو الاستنضاه ما اظهروه من الاسلام بلضراء الكلمة ايضا  
وظلمتنا فتناسجهم وظهور فقا فتم وهو معنى قوله ويجوز الخ والنور  
الايهاك والاسلام المنطوق بحسنة وظلمته طبع الله على قلوبهم الذي  
خيرهم صمعا عميا وهذا هو الوقت الثالث او النور الهدى الذي تمكنوا  
منه وظهروا عليه والظلمة الضلالة المشترا ويجري في هذا كله التفرقي  
والتركيب كما سيصرح به مع ترجيح التركيب فالوجه اربعة مغزوية  
في اثنين فهي ثمانية وهكذا هو الذي ارضاه الشرف المرين حيث  
قال انه اشارة الى اربعة تركيب ووجه الشبه وانه منترع من اموا  
متعددة في المشبه واما اتزاعه من منعقد في المشبه به فيما  
لاشبهته فيه ولا يخفى كلامه من تلويح الى جواز التفرقي وتلخيصه  
انه اعتبار في المستوف الذي يبقا النار والكبح في اجباها وخصو  
طرق من لاصاة المطلوبة وذا هذا بانطفا النار بعتة كما يدع عليه



فلما قلنا قال استغنا واه قليلا واعتبر في المناقوا العنقود الى ادعاء  
 الامكان والخبر والكلمة على اللسان وحصول منافع الامتن والامكان  
 وانتقاد ذلك دفعة بالموت ووقوعهم في ظلمات منراكمه فان لفظ  
 في كل واحد من الجانبين هتية وخبانية ملتبسة من تلك المعاني  
 المتعددة كان مركبا ووجهه ما ذكر وان قصد تشبيهه كل واحد من  
 تلك المعاني بما يماثلها كان مفرقا لا يحتاج وجهه الى بيان فاقبل  
 ظلمة المناق وجماعة الاستغناء بنور هذه الكلمة لا متعقبة لها قبل فعمل الا  
 انها تحضت بعد الانتفاع فاذا الحكم بتحقيقها منضمة الى الظلمة اخرى  
 والوجه الفلاني في الفلانة اول تركيبا وتفريفا الا فيما زاد ذهب  
 الله بنور المستوفد فالنور ط حيث هو الوقوع في حيرة المفضوح  
 والخبيثة وكذا الثالث الا ان المشبه هنا باذها به هوخذ لانهم  
 في نفاقهم طبع على قلوبهم فوقعوا في حيرة ويجدون نور الامكان  
 وامنكا كان اوجه لان ما بعد من خواص اهل الطمع ومحصول  
 الاول انهم انتفعوا بهذه الكلمة مدة حياتهم القليلة ثم قطعوا  
 الله بالموت فوقعوا في تلك الظلمات ومحصول الثاني انهم استغناوا  
 بما حله ثم اطلع الله على اسرارهم فوقعوا في ظلمات المساكين انكشاف  
 الامتزاز والافتضاح والانشام بسمة النفاق ومحصول الثالث  
 انهم انتفعوا بما حله الله من صغار وامطوعين واقعين  
 في ظلمات منراكمه بعضها فوق بعض في الثلاثة مختلفة بكونه  
 متمثلا لجميع احوال المناققين السابقة والوجه الرابع على تقدير  
 تعلقه بقوله اشترى الضلالة وبينه على التفریق وكونه جواب  
 لما وجهه الشبه على التفریق ظاهر وعلى الوجه المختار وهو الترتيب  
 ما ذكره التكاكي كما سمعتنا نقول والقطب الرازي في شرحه هنا  
 واما وجه التشبيه فهو اسم الاضاعة والظلمة اي كافي حال المستوفد  
 ما يسمى اضاة وظلمة كذلك في حال المناققين لما يسمى اضاة وظلمة  
 ووقوع الامتن في احد ما بل الحقيقة وفي الآخر بالمجاز غير قاص في  
 اشتراك الاسم **واعلم** ان هذا التشبيه لاجمالا ولتقسيم الالجال  
 هو تشبيه الحال بلحاظ الظلمة وهو تشبيه مفرد بمفرد وهو المعتبر  
 هنا واما تفصيله فهو تشبيه احوالهم باحواله وهو اما معرف  
 او مركب وقد قيل علمانية لا يمكن للتشبيه المركب الا ان يترفع  
 كيفية من امور متعددة فليشبهه بكيفية اخرى كذلك في كل من الطرفين  
 علة امور كون التشبيه فمما يبينها ظاهر لكن لا يثبت التيه بل الى الهئية  
 الحاصلة من المجموع كافي قوله  
 وكان لرحم المجهول واما **د** زرر شرر على بساط اروق  
 ويكون التشبيه مركبا واما حدث كون وجه الشبه هو اسم الاضاعة

قطب

سيد

والظلمة

والظلمة على الوجه الذي ذكر فالاريد فيه على الحكايز لعلمنا والبيات  
 وهم لا يزيدون على التفتب والتكوت **اقول** التشبيه اذا  
 ذكر طرفاه بمفرد يرد بكل منهما على امور متعددا وكذا لفضة  
 والحال ولفظ المثال هنا ان نظرا الى ظاهر فهو تشبيه مفرد بمفرد  
 كقولنا الدنيا خيال باطل وان نظرا الى ما اشتمل عليه كان التشبيه  
 مركب بمركب بحسب الظاهر ويجوز ان يعتبر فيه التفریق على الف  
 والنشر الاجمالي فان روح هذا الموضع الاول ولا يخاطرون ذهب  
 اليرقان وقصدا الفاضل رد قوله انه تشبيه مفرد بمفرد لم يسمع  
 منه واذ ذهب الشراخ الى خلافه واما ما لفتت منه واستهزا  
 به فقد يقال ان مراده ان قوله ذهب الله بنورهم  
 اذا كان جواب سؤال صفة رعت وجه الشبه بانها الاضاعة  
 والظلمة وذلك غير مشترك بين الطرفين هنا لان الحقيقين  
 مختلفان بالمتنوع والمجاز بين المناققين وهذا ما ذكره  
 اهل المعاني كما مر من انهم ليسا بمشركين في وجه الشبه كقولهم  
 في الكلام الفصح هو كالمتل في الخلاوة مع ان الخلاوة غير مشتركة  
 بينهما والمشارك مثل الطبع فغير عتمة بالخلاوة لا طلاقها  
 على ذلك اطلاقا تشافيا وتشبهوا فيه لمجرد الاشتراك في الاسم  
 وان كان في احد هاتين حقيقة وفي الآخر مجازا ومثاله الظلمة  
 والنور هنا اذا كان وجه الشبه واذ اظهر المراد سقط اليراد  
 وان دفع ما قبل صلتية من انه ستهواذ لم يردت احد الى جواز  
 مثل قولك الباصرة كالذهب لا شتر كما في اطلاق اسم العين عليها  
 ولقد اطلقنا الكلام وسحبنا ذيل البيان فشرهوا لا الاعلام لانه  
 من متوال لا تقدم **قول** لمعة انا ضربا من الهمز كذا في  
 المصرفة انما ما في الكشاف يؤول الى وجه واحد لنقارب ما فتر  
 به النور والظلمات لغا النشر ولما اشعت فوجدتها وجهها ولجوا  
 وزاد وجهها لمخرد ذكره بعضهم وتبع السكاكي في جعل التمثيل مركبا  
 من غيرا لثقات لعزم اصلا على ذاب في التحقيق والتفتيح والامجاز  
 والمعنى انه تمثيل اسنعت فيه النور للهدى والظلمات لاصناعته  
 وما ينبع ذلك من مباشرة الاستياب التي تخاب فاقعتهم في نيه  
 الحسرة وقصمير مثلهم كمن في قوله ومن الناس من يقول استجاب الله  
 الجا والذين اشترى الضلالة والمؤمنون فبهم عام لكل من الظاهر  
 الامكان واصناعه بخلافه باضا بخلافه او بعدن الدوام علميه  
 ولكل من استند لهدى كما فضلا ما وان لم يكن كرا لانه وان  
 نزل في شأن المناققين لا ينافيه لانه العبرة لعموم اللفظ لا خصوص  
 السبب فغير غيرهم نظر الظاهر وهذا هو الوجه الاول في كلام المص

عند الجواب



لوجه الله او يقال انه مختص بهم لما في الموضوع من العهد ويقال ما  
قبلة وما بعد له وهذا هو الوجه الثاني اذا عرفت هذا فقول  
ضربا من المندى مفعول تام بمعنى اي ظاهره كذا هو كانه وفيه  
ايضا حسن وتخيير المراد به مطلق الهداية الشاملة لا مجرد  
الكلية والايماك الظاهر والجلي والذكي متكنا وفيه وهذا من الاضائة  
ولذا انكر ضربا الشارة الى تنكيرنا والاي في قوله فاصاعة اي  
بالنفاق او الكفر وما فيها منه وهذا من اذصاب بودهر بخارهم  
للمناسرة وقوله ولترين وصل به من الظلمات المنزاحة التي تترك  
لغيبها ومرادها الاية الاولى قوله او ليكن الذين اتسروا الضلالة  
اي قوله ومن الناس من اعيا ما يتباهون به انما وقد عرفت ان  
المنكر ضيقا وانما هو على جميع ما قيله من حال المناقفة وايراد  
الاية لا يما ياه والمراد من الاية لفظة ما غير ملامعة وهو قوله  
حين كلوا الي شيئا طيبتم منها يد علمه فهو الخوف وان خالفوه بغم  
دخول من مع له الاضواء الشاهي الظاهر وهو الذي دعا لهم لكون  
تعيينه مع قوله المندى فينبغي ان يكون كالاية لا في قوله  
تحت الاول كتاج الى التكليف فالمعنى ان هؤلاء هم الذين اتسروا الضلالة  
بالمندى على انهم من حمل العام على الخاص من غير تخصيص كما عرفت  
فالتمثيل عام شامل للمنافقين وغيرهم ولا يمتنع ضمير مثلهم الرابع  
التيه كما قيل لما اسلفناه وجعله ضربا من المندى باعتبار الظاهر  
او الاية كما في حال المرتدين فلا يتوهم ان اقتراانه بالنفاق  
ونسبة الخداع وتخصيل اغراضهم الفاسدة بصيرته فاسدا فلا يتحمل  
له ضربا من يبيع كما قيل وقوله تترى مفعول له وتعلم لبقوله ضربه  
اي وتقريره توصيحه يقتضي عدم عطفه لشدة انفصاله فان كان كذا  
لقوله ومن الناس من اعيا فانهم ادعوا الايمان وابطله  
الله تعالى بقوله وما هم بمؤمنين كانوا كمن اوقد نارا فانها نطفات  
في الحال وكذا ان كان لقوله اشترى قال فانهم لما الضار والعمى على الله  
وتبوا على عدم الايمان كما كان هذا مثلهم فصور المفعول بصورة  
المحسوس بوضوحا وتقرير الله وتوضيحه بصورة المفعول بصورة  
قال في الكشاف لما حقا تحقيقه صفتهم عقيب ما ضرب المثل بزيادة  
في الكلف ونتميم المبدأ وما قيل هنا من ان ضمير مثلهم راجع الى  
المنافقين قطعاً فلا يتصور العموم وشموله لغيرهم الا بحمله مستفاداً  
من دلالة النسخ كدلالة لا تقبل لهما اقول على النبي عن الاية او من اشارة  
ليس بشي فان المراد بالمثل الذي بمعنى الحال لصناعة المندى وعدم التوصل  
له الى الحال واستنطاق الكفر اخفاؤه مع المؤمنين وقوله ومن اثر الضلالة  
اي الظاهر منهم المتنافقون لا الكفار الذين يمتحن كفرهم لعطفه بالواو قوله

عصام  
مير بادشاه

خبر  
ومن تبعه

ومن

ومن صح لملجوا الى الامم اذ الخ هذا من بعض المبطلون القرآنية على نفي  
حكا الاسلام الاشرافيتين وازباب السلوك من المنعوقه والحوال  
في اصطلاحهم هي ميراث العمل من المواهب لغائبة من الله تعالى قالوا  
وسميت لضو الاضواء المعتد بها من ذركات التعداد الى درجات القرب  
وقربت ما قيل الحال يرد على القلب بحض الوهيبه من غير فعل الجلاب  
لخزن وخوفا وقتضرب بسط فاذا ارسمي مقامها والا زاد فقال  
المرتدين وهو التالك في لسانهم فاذا رادته ما تليق في قلبه من الموعبي  
لجاذ بلاء الى الاجابة لئلا يلقى فاذا حصل له هذا وهو منزل  
من منازل السير الى الله تعالى اذا نزل اشرفت علميا نواره فاذا ادركي  
المحبة انطفات انواره ووقع في نية الحيرة والمحبة عند هجرته  
الاستملاج بحصول كمال وتخييل فصول كالمظنون او محقق والانهج  
عجب يهله عن طريق الهدى فيدخل فيمن اشترى الضلالة بالهدى  
لا دعاية الومول لمقام اقل من مقامه وهو منضاه للنفاق باظهاره  
حالين عنده وهذا ما حو قمن بقسرا لرغب وهو محكي عن النبي  
الوراق قوله او مثل لايمانهم هذا هو الوجه الثاني وهو محتمل  
الوجه المذكور في الكشاف كما عرفت وهو معطوف على قوله مثل ضرب  
الله له وهو على هذا محض من المناقفة لما مر وهذا الوجه يخرج  
ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو التفسير المأثور والراجح  
دراية ورواية فلذا اقم عليه في الكشاف والاختصاص المذكور هو  
الفارق بين هذا الوجه وهذا وما قيله لان التشبيه فيما قبله  
مركب وفي هذا مفرد كما قيل لانه مركب عندك وان كان هذا محتمل  
واعادة اللام في قوله ولذهب نوره وكانه الذي كثر على ما قالوه  
فعل هذا مثل انما المناقفة الذي اظهره لاجتناب شراية المندى  
بنار ساطعة الانوار وذهب اثره باهلاكم وتفضيهم باطقاء النار  
وقد نلك الانوار وحققا لهما صيانتها وبقايله اهداها وابلها  
من حقت الماء في التفتا اذ جمعته حتى صار حقيقة فته ومنه الحقة  
في اللد واقان قيل المتنافقون من اهل المدينة وما ارضه كانت محقوة  
وامو الهمة واواهم سالكين لكونهم من اهل المدينة فليل المراد الحقة  
والسلامة ما لا ايضا كما اذا ذهبوا الى ذال الحرب فاستولى عليها المسلمون  
وظاهر انه لم يمتحن دمهم حلالا ولا في المدينة وليس كذلك لانهم في حال  
اطلارهم للاسلام في اوطانهم كفرة باطنا ولو لا ما ظهر من اسلامهم  
لستحقوا القتل بالمدينة لانه ردة كما لا يخفى فلا حاجة لما ذكر من  
التكليف ولا المغمم كانه يقال ان مجموع ما ذكر حصل لهم بذلك  
فلا ينبغي ان يكون بعينه قبله لان ما ذكرناه هو المراد وقوله بالنار  
متعلق بقوله مثل ولذهب معطوف على قوله لايمانهم وابهلاكم

عصام  
ابن كنجيد

خبر



ان يربيه لمتعلق بذهاب عطف على قوله بالنار والواو العاطفة لشين  
او ملو متعلق بمثل مقدم هذا تخفيفا للمقام كما يصح جعل كثر من  
الاوهام واما ما قيل من ان المرصحة الله ادرج في هذا الوجه  
وتجيز مما قيل لكشاف خاص الاول انهم انفقوا بذلك الكلمة مدة  
حياتهم القليلة ثم قطع الله تعالى بالموت فوقعوا في الظلمات  
وحامت الالقي انهم استضاءوا بها مدة ثم فشت استراهم فوقعوا في  
ظلمات انكشاف الاسترار والاضطراب والانتقام بسمة النفاق واما  
جعله فقتله المبالغة ويؤكد المراد بالمثل حينئذ يبيك انهم قصدوا  
بظاهر الامكان المنفعة الدنيوية فربب عليهم المصاراة التي توجب للاخرة  
جميعها الاولي بافتناء استروهم المترتب عليهم مصرة السامهم بالنفاق حركاتهم  
مما قصدوه وتغيرت المؤمنين والثانية بلقائهم حيث تربى عليهم وضرة  
فقدان نورهم في نور المؤمنين باين ايديهم وانما يتم في العقاب السرد  
والترك الامتثال والمعروف من الكشاف تربى كمال المصيرين فترى كبريائهم  
فلا ينوهم انه اول فيخبط خبط عشواء فتورده على من قال على المصيرين الاولي  
ان يجعل ما جعله وجهين وكما في الكشاف الاول انهم قد  
انفقوا هذه الكلمة مدة يسيرة ثم قطعهم الله تعالى بالموت فوقعوا  
في ظلمات البعد عن رحمة الله وسخطه وعقابه والثاني انهم استضاءوا  
بها مدة ثم اطلع تعالى على استراهم فوقعوا في ظلمات الانكشاف  
وغيره وهذا كله بمنزلة عكاز المصيراته يتامل للوجوه كلها  
ولا فرق بينهما الا بالامكان والاطناب وترك الكفاية التي للكتاب  
ثم انه في الكشاف عقب الوجوه بقوله وتكثر النار للتعظيم وتترك  
المصير رحمة الله تعالى كما كانت لم ير نظيره لما قيل عليه من استه  
ليس في محله وكان ينبغي ان يدرك حيث فسر استنوقدنا واقا ايضا  
فالظاهر انه للتخفيف وان رد بالمتشبه به الهدى الذي باعوه وهو  
امر خطير يتناسب التشبيه بنا عظيمة ولذا لم يذكره مع الوحيه  
الاخر **وقيل يقال** ايقاه ما حو لها وحفظوا الظلمات بقدها  
بها على عظمها فتأمل **قوله** لتاسدوا واستمعتم الى السد بالهمزة  
صد الفتح واليسامع جمع مشمع بكسر المشيم كمنبر واما مشمع بالفتح فوضع  
السمع كانه في قوله فانت سمران من سعاد ومشمع والمشمع هنا كما قال  
الراغب حرق الاذن وهو المنسب بالسد وفي القاموس المشمع كثير  
الاذن كالشامعة وما قيل المشمع هنا محتمل لان تكوير جمع مشمع بالفتح  
وهو موضع السمع بمعنى الفؤاد الشامعة عدول عن المعروف في كلامه  
وكثير الغنم من غير كماع مع انه غير ملائم لكلام المصير رحمة الله تعالى  
والاصححة بصاد ميم ملة والفاء بينهما كذا في معجزة الاستماع يقال صلح  
له واصح اذا استمع وهو ممنوع باللام والمصير عداة بالي الحافيه

حس

موسى

من معنى المثل وقوله مبين لفظوا بها لسننهم مضارع من الانطاق كما في قوله  
انطقنا الله اى جعلنا ناطقين والناطق نصفان للسكان ولصاحبه  
يقال نطق زيد وسكانه وكلامها حقيقته لغت والاسنة كارتجاع جمع  
لسان وملو الحارحة المعروفة وينصرف ومن التقل معطوف على نطقوا  
**قوله** جعلوا كما انما ايفت الجواب لما وهذا هو الذي في النسخ الصحيح  
بانضال ما الكافة بكان المشبهة وملو الموافق لما في الكشاف وفي بعضها  
كانها بضمير المؤنث والاولى مع رواية ودراية وهذه تحريف من  
الناسخ والضمير للعصية او الشاعر وانما قال كان لانها ليست  
مؤفة لكم بالمال تستعمل فيما خلفت له جعلت بمنزلة المؤف  
والمشاعر جمع مشعر بفتح الميم وكثرها موضع الشعور والكنة واللمز  
بها الحواس الظاهر وانما يحتمل ان كمال وقيل اذا اصابت  
آفة وفي القاموس لآفة العاهة او عرض مفسد لما اصابه ولف  
الزرع فهو مؤف ومثيف على خلاف القياس لان فعلة لازم ونية  
افعال السرقطى ان القوم او فادخلت عليهم مشقة ويقال  
في لغتنا ايضا وقال المكاي طعام يؤف اصابت آفة وانكر ابو حاتم  
مؤف النبي وفيه كلام في كتابنا شرح التترة **قوله** وانتفت قواهم  
القوى بالضم جمع قوة كرفة وعرف وهي في الاصل ضد الضعف  
وهي بمعنى تصدربها الافعال لشفقة عن الحيوان وهذا المعنى لم يجد  
ولا زمر متبدؤة القدرة وهي كونه بحيث ان شفا فعل وان شفا نزلت  
واللازم الامكان ثم نقلت في اصطلاح الحكماء المتكلمين الى كيفية  
راسخة هي متبدؤة والتغير من كثر في كثر ونحوها الى انواع معروفة  
عندهم ومنها القوى النفسانية وهي محركة ومدركة والمدرسة  
مدركة في الظاهر وهي متبدؤة الحواس وان دخلها فيها تظلت ذلك ان  
نقول ان النبي يضم النواكسها وهو ما بني عليه الاحساس والادراك  
هوا القوى لانها اساس الادراك وغيره فيكون موافقا لكلام المصير  
رحمة الله وان كان ما ذكره المصير اظهر فهو لم يقصد لرد عليه وانما  
او صححة وفسره وهذا هو الحق وان اطبق شرح الكشاف وانما  
الحواشي على خلافه فان قلت كيف يقال انهم ابو ان ينطقوا بالحق  
وقد ينطقون به وان لم ينطقوا فلهوهم كما نطق به قوله تعالى  
واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا الحق ولذوا منا فقيرين قلت  
قد قيل النطق لا ينافي الا بالانه يحتمل ان كتابه اضطرارا فيصح  
سكت الانطاف ومع النطق والاحساس ان يجعل قوله بكم بيانا لان  
تكميلهم بالحق في حكم العدم فهم من المحققين بمن لا يقدر على النطق  
والحق ان الحق شامل لكل حق وهم ساكنون عن كثره فلا حاجة لشي  
مما تكلفوه وفي اطلاق الشاعر والقوى تدب على انما ذكر من الصم

259



قطب

والنكر والمعنى على سبيل الاختصاص في النيان والاعتماد على تنبيه القام  
والشراها منه كناية عن الضلال لجميع المشاعر والقوكون ونقد المصمم  
لانه اذا كان خلقيا استلزم النكر والخر المعنى لانه كما قيل هنا شامل  
لعمى القلب الحاصل من طرق المتصبرات والخوارج الظاهرة والموهبة كذا  
المعنى من غير لانه مقبول صرف ولو توسط حل بين العضا والجاهل ولو قد  
لا وهم تغلقه بلا يتصرف او النزغيب على وقوع كمال الحمل لانه لانه  
ليس اولاد دعوة الحق شمر يجب ويعترف شمر نياما في الكف وينبصر  
**قوله** كفوله صم الخهون فضيلة لعقب لمدني عنده الله بر عطفان  
ويقوم من شعر الحاسه واولها

• ما قال قوم صدق ثم لير لفر • عمد ولين يمد يدين اذا ايتنوا  
• شبه العضا فير لظلاما ومقدر • لو يوزون بزق الفرش ما وزلوا ومنها  
• ان شمر خوازية طاروا ما فرجا • مني وما سمعوا من صلح ذفنوا  
• صم اذا سمعوا خيرا اذكرت به • وان ذكرت بشر صم ذموا  
• جملنا علينا وجنا عن عدوكم • لبئسنت الخلتان الجمل والجين  
• وروي لبثوب بدل قوله بشر وهو الذي لشارة المص رحمة الله اي هم  
صم على انه خير تبديلا محذوف كانه قال هم طرنا اي نينا صمون عماس  
المعنى الخصال الصالحة ويقال للمعرض عن شيء هو الخصر عنه وعلا ذلك  
قوله امتم عتاساه سمع لما ستره فكانه قال ومثني ذكرت بشر اذركوه  
وعلموه ويقال اذن لكذبا اذن كعلم بقوله قاله وسماح يا ذك الشيخلة ويجوز  
ان يكون اشتقاقه من لاذن الحاسه كما قاله الامام المزي في شرح  
الحاسه وقد فتر اذن بعلم واذا ذكر كما سمعته والشراخ فتره ههنا  
باستمعوا واصغروا وقال الراغب اذن استمع نحووا اذنت لربها وحقت  
ويستعمل في العمل الذي يتوصل اليه بالسمع **قوله** اصم عن شيء الخ  
اصم صفت شتمته واسم افعل للفعل ويعدي بعن لمافته نظر بقول الصم  
من معنى الاعراض والذهول وهو كفوله ولما ذك عن الغشا صما  
وتقدم انا اصم او مواصم ان كان في وصف نفسه او في مدح غيره وفي  
البيهين شاهد على استعمال الصم في عدم الاضاحة والاستماع كقوله  
الاية الكريمة والاطراق ضد التعتيد وهو في الاصطلاح استعمال اللفظ  
في معناه حقيقته كان او محكما والضمير المؤنث لقوله صم بكر عمى باضار  
انها الفاظ والطريقة ناسبت الطريق المعروف واكثر اديها الاستلوب  
والتميم والتمثل مراد به التشبه ههنا وكذا معان آخر **قوله** اذ  
من لم يرها الخ كما ذكر ان الصم واخوته لترتبه بها الحقيقه لسلامة  
مشاعرهم وقواضيه وان على طرفية التمثيل اي التشبيه لا الاستعارة  
بين ما فيها وموافق شرطها من ذكر طبع المستعار لانه اي المشبه بحيث  
يمكن تحمله على المستعار منه والمشيته به لولا قيام القرينة وفي الكشاف

انه

انه مختلف فيه والمحققون على تشبيهه تشبها كلبنا لا استعارة  
لان المستعار كبره كور وهم المتكافون والاستعارة انما تطلق  
حيث يطوي ذكر المستعار له مذكور وهم المتكافون والاستعارة  
انما تطلق حيث يطوي ذكر المتكافول ويجعل الكلام مخلو عنه صا لجان  
يزاد به المنقول عنه والمنقول الذي لولا دلالة الحال او نحوها الكلام  
انماي والحاصل انه اذا ذكر الطرفان حقيقته او صم كقضية فالاشه  
مكذاهب لاهل البيان والمحققون على انه تشبيه بكايغ وذهب  
بعضهم الى انه استعارة ولخروج الجواز الامتريين كعبد اللطيف  
العبدادي في قوانين البلاغة وهذا امر متصروف عنه مقرر  
وتريكا لا فائده في اعادته وتسميته تشبها كما صر ووصفه بالبلاغة  
لما فيه من جمال المشبه به على المشبه حتى كانه هو بعينه في الاكثر وعد  
المصريه الله عما في الكشاف من انه لولا القرينة للحال لانه او المقابلة  
صلح لارادة المنقول عنه والمنقول اليه الى انه لولا القرينة لما مكن  
الحمل على المستعار منه فقط اشارة الى ما اورد في الشراخ عليه من انه  
اذ اعدت القرينة لا يصلح اللفظ للمعنى المجازي والجواب بان يصلح  
له في نفسه مع قطع النظر عنه فلامعنى لاشترط عدم ما في هذه الصلحة  
شمرانه وقد سمره قالت بعد ما ذكر الظاهر انهم خلوا الكلام المشتمل  
على ذكر اللفظ المستعار عنه ذكر المستعار له مصحح لصلح المستعار  
لانه يتراد به معناه المجازي اذ لو اشتمل على ذكره ايضا لغير المعنى  
الحقيقي فلا يكون صالحا للمعنى المجازي وان عدم قرينة المجاز مع  
تراديه معناه الامتلي اذ مع وجودها يتغير المعنى المجازي فلا  
يكون صالحا للمعنى الحقيقي فالخاتمة المذكور بشرط لصلوح ارادة اللفظ  
المنقول اليه وعدم تعلقه بالقرينة بشرط لصلوح ارادة المعنى المنقول  
عنه فالجواب متعلق بصلاح المعنيين على الترتيب ولو قدم ذكر  
المنقول اليه كان اولي وقد يقال كون الكلام مع عدم القرينة صالحا  
لارادة المعنى المجازي مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به  
حتى كانه من افراده فيصير له لفظ كما يصير لافراد الحقيقية والشراخ  
في القرينة انما هو لصلوح ارادة المعنى الحقيقي ورد عليه انه يلزم ان لا  
يكون الخاتمة ذكر المستعار له مذكورا في الصلحة المذكورة الا ان  
يجعل عبارة عن ذلك الادعاء ولا خفا في دعاه عن الافهام محبة الشمر  
ان الكلام وان كان ظاهرا في الاستعارة المصرحة الا انهم ادخلوا فيه  
المكسبة بيا على مذهبها لم يشر فيها والمصريه الله تشبهه كما ساني  
محققه في تفسير قوله تعالى يفتنون عهد الله من بعد ميثاقه  
فلا حكمة الا التوال والجواب المذكور في شروع الكشاف واعترض  
عليه بانه ليس في عبارة المص ما يدعيه من خلية الخلق في الصلحة







انه ليس ترشيح ولا خبر يد لان عدم الضعف مشترك الا ان يقال  
المتراد ان العلم ليس من شأن جنسه ولا من عاونه فتأمل قول  
ومن ثم تسمى المطلقين الى عت بفتح التاء المثلاثة وتشد يد الميم  
المفتوحة للإشارة الى المكان في اصل ومعناها والمختلف هل هي إشارة  
الى البعد او القرب فيجوز في المعاني في كلام المصنفين كونها  
مكتسبة لما ذكرتها فكأنها مكانة وفتر وهما بقوله من اجل ذلك  
او نلاحظ هذا فنقول تعليلية وقيل ابتدائية وقد ترسبته بفتح  
الساكن لامها لتلحقها في الوقف وقيل انها للتأنيث وهو لغة في  
والمفلقين جمع مفلق اسم فاعل وهو مرة يأتي بالملق بالفتح او بكسر  
فتكون وهو الامر الغريب التحيب وهو يكون بمعنى الداهية من  
العلق وهو الشق والمتراد بالغا الواصلين الى الامرات البلاغة  
التي تدس سامعها وتخيره وكذا التخرج جمع سحر من التخر وهو  
مجان غناية البلاغة كما في الحديث انه من البياك لسحر اوفيه كلام  
مذكور في سوجه ومنه الصفر عبارة عن الاعراض والتناسي  
وسيا في تخفيفه في قوله تعالى فنضرب عنكم الذكر صفحا ويركعون  
الرؤس البصيرة او العلية اي يشاهد ويتحققه اي لا يفتقد الاستعارة  
لانكون الا نترك المنع واللعظا او تقديرا فان المقدم المذكور  
كما في هذه الآية فاذا كان كذلك تناسوا التثنية المستدعي لذكر  
لذكر الطرفين عند الحذف واذ حال المشبه في جنس المشبه به حتى  
كانه لا تشبيهه كما في قوله ويصعد الى فان العلو المكاني استعير  
لرفعة العلم وجعل كالحقني الذي يتوهم ان له حظا في الثا  
صعد لها وقد يفعلون ذلك مع النظر به ايضا لقول العباس  
ابن الاخنف

• هي الشمس تسكنها في السما • فعر القواد عزلا جميلا • اليك  
• فلن تستطيع اليها الصعود • ولله في خلقه شؤون •  
كما ذكره من يبتني كثر علم المعاني قول **م** ويصعد الى هو من فضيلة  
لا في تمام الطائر يرفي بها يزيد من خالدا لنتي الى اولها •  
• نغاه الى كل حي نغاه • في القرب الضطر ريع الفناء • ومنها  
• فما زال يقرع تلك العلا • مع الضخم مرتديا بالعماس •  
• ولصعد حتى يظن الجود • بان لصاحبه في السما •  
الى اخرها وهي فضيلة طويلا يرفع بمعنى يعلو بقاء وراه مهمل من  
فرع المنير والجل اذ اصعد واصله الصعود الى ذرع الشجر وفي رواية  
كلا يصعد يرفقا ويروى فيضلكي يظن حتى لظن باللام الامتداسية  
او هي بجواب لغوص كما في شرحه للتبريري والشاهد في استعارة قبيد  
حيث بني عليها ما بعد ها كما سمعنا ايضا كذا قاله قدس سره وغيره من

شرح

شرح الكشاف ونحوه وهو الذي عناه المصنف بتبع الكشاف وفي الكشاف  
فروع العلى مستعار من فروع النائر والجل بالشر بنى عليه ما بيني  
على العزوع المعقني فحده ذاهبا في جهه العلو قاصدا نحو السماء  
لغرض وهكذا ناسا كل استعارة من شكا نتم في جعل قوله يقصد  
الى ترشيحا للاستعارة في قوله يرفع الى والعمابفتح العيز والمعد  
التحايه الرقيق وارتدا ومجعله كالتره او جعل الطاق جهولا لادعيا  
انه لا حاجة له لان الله علاه واعناه بحده وسعه فلا يقال ان  
الانك بالادعاه في المخرج ان يقول الخبير ويروي من لا يكذب  
حاجة واعلم ان ما ذهب اليه صاحب الكشاف هو التحقيق لكنه لان  
نكاسه المنظما لا يتكلف بعيد جدا **قوله** وهما هنا الخ يعني ان الطرفين  
لا يشترط في التشبيه ذكرهما بالفعال بل يكفي الذكر ولو تعدت دونية  
فان المقدرا المنوي كالمذكور كما انه لا يضر الذكر مطلقا بل عياط بقصد  
فلو كان ذكره غير مقصود بالذات لقرئ في الاستعارة كما قرره في نحو  
قوله • لا تجيبون بلاغ الله • قد مر ان تراد على الخبر  
وقوله اسد الخ وهو من شعر لغوي حطان كاسر الخوارج يخاطب  
به الخجاج وكان هم باخذ وقتله واعد لذلك عدته وهو من شعر  
هو بنمايه كما في كامل المبرد

• اسد على وفي الحروب نامة • فتحنا شعير من صفي القافر •  
• هلا كبرت على غزاة في الوفا • بل كان قلبك في جناح طائر •  
• عشيت غزاة في الوفا • بل كان قلبك في جناح طائر •  
• عشيت غزاة حفلة بفارس • نركت فوارسه كاسر الدابر •

والشاهد في قوله اسد فانه تشبيهه لاستعارة لذلك القطر في تقدير  
فيه الخوات اسد كما في الآية الكريمة فهو في حكم المنطوق وفي ذكر البيت  
اشارة الى انه لا يثاب في التشبيه انه يذكر بعد المشبه به ما يشعر بان  
ليس بمعتاد الوصفي كقولنا على هنا وفي الحروب المتعلق بنعامته  
وغزاة ممنوع من العرف لانه علم امرأة وكل من الخوارج مشهور بقيل  
له شبيب وكان الخجاج فتكده فلتا التي خبره لامرأته وكانت من ق  
الشجاعة منزلة عجيبة لم يعهد مثلها في النساء فليست درعا وتقلد  
بستيف وريح وركبت في ثلاثين فارسا من الشجعان الخوارج وكانت  
نذرت ان تغزو الخجاج بالبصرة نساءا وتصل في جامعها بسورة النقرة  
ف فعلت ذلك وبالبصرة اكثر من ثلاثين الف مقاتل وهرب الخجاج  
منها ولم يبر من فلت في هذا الشعر لفتنها وغير الخجاج بها والنعامه  
طائر معروف بالبحرين وسلك المغرب والفتح المتزخية الخجاج  
الليث المفاصل وهو من صفاتها والصغير صوت بغير حروف والفتن  
الزخما وكل صوت والظاهر والثاني وكريت بمعنى رجعت ويروي برزت



بذل الوغا اسئلة الاصوات المترفعمة المختلطة وبه سمي الحرب وما  
المتراد وعشيت بمعنى نزلت وحضلة مرة الحفل من تولد رجل ذر  
حقل في المبالغ فبما تفعله والمقني ذات حفظه في الكشت والتشبه  
بامر القدير المسمى في القدم حقيقة او حكما وكون قلبه في جناحي  
كثير من بليغ الكلام ويبدع لانه عبارة عن ذهابه فارت قلبه  
في غاية الخفاك من شدة خوفه وهذا لا يدرك حسنة الامن لذاته  
الله ذو خلقه العزيب وموت صورته لغراره مترعوباء في الكشت فتجا  
من باب التصوير كيقولون ما نواهمم وقال بعض المتأخرين كما  
داينر يحطه بل هو لبيك وجه التشبيه على طريق لاشارة والترتيب  
الحكم على المشتق وفيه نظر وفتح بقاء ومشتاقه فوقيته وخايم معجزة  
**واعلم** انه اذا ذكر الظرفان كما مر وعمل الثاني منهما كما في البيت المذكور  
فذلك مستقلة مفرزة في كتب علم النحو والمعاني وقد ذكرت في كتاب  
سيبويه وقال في التمهيل لا يتجزأ المشتق ضميرا ما لم يؤول بمشتق  
خلاف الكسائي وفي شرحه لا يجزأ ان اذا اول عمل ضميرا كسرت يوم  
عرب الجحون ويقاع عرفه كلمة ما كتبه الضمير المستتر فتاوتله بفضحا  
وحسن فاذا اسند الى ظاهر رفته كما قال سيبويه في نحو مروت برجل  
اسد ابوه ومنه قوله  
كان لنا منها بيوت الحصينة سبيحا انا ليتها وسلحا كورها  
يرفع الظاهر لنا ويه المشتق اى سود وكشف ولجاز الكسائي وبعض الكوفيين  
ذلك في الحامد وان لم يؤول واستبحه ابن مالك وقال ينبغي ان يحل  
على ما كان التسمية معنى لازم بين اللزوم كالقدم والقوة للاسد انتهى  
وقال ابن مالك انما في شرح كافيته لو اشترت الى رجل وقلت هذا  
اسد الكاة لك فيه ثلاثة اوجه تنزيهه منزلة الاسد بمالفة  
دون النقات الى تشبيهه وقصد التشبيه بتقدير مثل ونحوه وعلى  
هذا يتراد ضمير فيه والثالث ان يؤول لفظ اسد بصفة واقية بمعنى  
الاسدية فيجزي مجزى ما اول به ويرفع الضمير والظاهر وينصب  
الحال والميمية وهو مجاز على هذا دون ما قبله هذا زبد ما قاله  
الخجاعة كما قرره شرح التمهيل في باب المبتدأ والخبر والذي قاله  
علما المعاني ينبغي عليه فذاك المحقق السداسم المشبه به وان ذكر  
معناه ما شعر بان لا يسر في معناه كعلي في اسد على تشبيهه فليس التزم  
فيه لفظيا بل متبنا على انه في معناه الخفيف حتى لا يستقيم الا بتقدير نحو  
الكاف وتكون تشبيها او في معنى المشبه كالرجل الشجاع فتكون استعارة  
ويصح الحال وهو المختار عند كافيته به الاستعمال فان معنى اسد  
على مجزى صايل ومعنى نعمامة جبان هلاوت ومعنى الظير اعزبة  
عليه وكأني ونقول لخي في الله وقال ابن مالك اذا قلت هذا اسد مشيرا

ابن كمال

السبح

السبح فلا منير فية واذا قلته مشيرا الى الرجل الشجاع فغير لانه ما اول  
بما فيه معنى الفقد قال قدس سره تعلق على ملاحظة ما يلزمه من  
الجراة لانه في معنى مجزى صايل والا كان مجازا مشرلا وفات معنى  
التشبيه بالكلية كما في زيد شجاعا ومجزي وما قيل من ان اسد في زيد  
اسد مستعمل في التشبه وهو الرجل الشجاع مرد وديان هذا المجموع  
ليس شيئا بالاسد فان الشجاعة خارجة عن النظر في القافات  
فلحق ان اسد مستعمل في معناه الحقيقي وحال على زيد لانه كما  
انه مرة افراده من الغة ولو قد مر في المشابهة او لاعتبار اللانم  
شمر وقد ملاحظ ما لا يميز معناه الحقيقي من الجراة فيعمل كما في نحو  
رايت رجلا اسدا بوله ما لغضد معنى المشابهة او لاعتبار اللانم  
سواء جعلت سبعا او مستعملا فيه اللفظ **ولفي هنا بحث**  
وهو انه لا نزاع في ان التقدم فيها هو ضمير لكن ليس المتعار  
له حينئذ مذكور الا لاقوال علماء المناقذين لا في وانهم  
في هذه الصفات استعارة تبعية مفرجة فلا يختلف فيها  
لاستعارة مصادرها لتلك الاقوال شمر اشتق منها فالتب  
لحيت بحملها في عداد الامتثاله قوله الا ان هذا في الصفا  
وذاك في الامتثاله اوبات هو ضمير في قوة حال استعارة الضمير  
فالمحل مستغنى عنه فان لغيت ملما استعارة قطعا وتقدسيه  
اشخاصا صامتا وهو في قوة الحمل لان يقال تشبيه ذوات  
المناقذين بذوات الاشخاص الصم منفرع على تشبيه حالهم  
بالصم فالقصد الى ابيات هذا الفرع اقوي وامثل كان المشابهة  
بغير الحال من تعدت الى الذات فحلت الامة على هذا التشبيه  
برعاية المبالغة على ابيات الافة وهو غايه ما يتكلف هنا  
هذا زيد في ما قاله الفاضل وقت قد قيل علمه انه ان اراد  
يكون الشجاعة خارجة عن النظر في خبر وجهها عن حقيقة ما  
النوعية فلم يكن غير مفيد وان اراد الخروج من حيث كونه  
مشبهما به فغير مسلم اذ الاتفاق على خلافه لظهور ان المشبه  
ليس زيدا نفسه بل باعتبار رجائه كما ان المشبه به ليس  
الاسد نفسه بدون ذلك الاعتبار ولو كان مستعملا في  
معناه الحقيقي كان جامدا صمما وان لم يحفظ فيه بتعبية  
معناه الحقيقي ما يلزم من نحو الجراة وامكان هذا القدر  
كاف في القول في الظروف دون غير لانه يكفي في اللفظ  
ولذا اضطررنا لغيره فقال لو مستعملا في اللفظ الحقيقي ان اسد  
مجاز عن شجاع بقرينة الحمل كما في رايت اسدا اميرحي والمتراد  
ذوات شبيهة مشبهة بالاسد ولا يميز منه مشوق الكلام

رد على السعد

ضمير



لاشأن ان زيد اهون تلك الذات المشبهة بالاسد لان الاول  
المأول بنى لا تقطع حكمة من كل وجه بل هو مستوفى لادعائه  
الاتحاد بينهما ولو لم يرد ذلك لزم كون معنى وايت اسد ايرمي  
رايت رجلا شجاعا ايرمي وظاهر عدم الفرق بينهما فيما يتعلق  
بالعرض لان سؤق هذا الاثبات الرقبة لتلك الذات  
وهذا الادعاء الاتحاد بينهما ونقل انبثاق الشجاع في قوله  
كالرجل الشجاع قد دللته لاجز وحيث يكون المشبه مركبا  
فليس يخاف لقوله ان الشجاع صخا رجلة عن الاطراف مع  
ان الحق ان الشجاعة لتبرقيد انبثاق الشجاعة من الظاهر لان  
المقصود نقل الشجاعة الكاملة من المشبه به الى المشبه والظرف  
متعلق بمضمون الكلام بحسب المثال اي مجتري كامل وقسر عليه  
**لغز** المتبادر من العبارة تعلقا لظرف بالمشبه على وجه القيد  
بارب الشبه به على تقدير النسبية لا الاستحارة **أقول**  
اذا عرفت ان هذه المسألة متعلقة المتقدمون على اختلاف  
فيها وانها من مسائل الكتاب وكان القول ما قالته هذام  
وكان منسوخا لاختلاف النسخة والفرق اهل المعاني قصد  
فقد التبليغ عرفتنا ان الخوف ما قاله الفاضل المحقق لقوة  
اساسه وسطوع نبراسه فالنزاع ليس بلفظي لا بنبثا عليه على  
ما ذكره مما يختلف فيه مثل الاسد لفظا بعلم ومعنى بالبحر  
فيه لاستعماله في غير معناه وما اورد في غلبه المذكور ليس بشي  
وان لاح وروده في النظر الاولي فقولنا انه على اعتبار  
ما يلزمه من الجراءة مبنى على قول الكسائي الضعيف الشديد  
عندهم كما عرفته وقولنا انه اذا كان مستعملا في معنى مجتري  
صايل كان مستعملا في لزم معناه فهو مجاز مرسل لا استحارة  
خيال فارغ لانك لو اقلت في زيد اسد انه مؤول كما ذكره معناه  
رجل مجتري كالاسد فلامرته في انما استحارة لصحة ذلك  
النسبية ونترك المشبه به بالكلية وانما لم يذكر الرتميل  
اعتمادا على اشتها الجراءة والصولة في صفات العفتلاء  
وفي بعض كتب اللغة ما يقتضي انه حقيقة وقوله زيد شجاع  
لشئ نظير ما ذكره بل نظيره زيد رجل شجاع كالاسد وقوله  
المجموع ليس مشبها بالاسد غير منكم ولا يلزمه التركيب  
مع التعبير عنه بالاسد وقوله ان الشجاعة خارجة عن  
الظرفين اتفاقا لثبت شعر ومن ايرت بها هذا الاتفاق فكل هذا  
قد شبهت الرجل الشجاع بالاسد في شدة بطشه واهلاكه  
مقابله وان كثرة اشارة قوله قد يلاحظ معناه الحقيقي

الحقيقي كيف يجوز استعماله في لزم معناه الا ان يريد ان كذا نيز حنيثا  
وهو مع تكلفه مبنى على القبول الضعيف كما مر واعلم بعد ما ارفع  
الغير عن المعنى ووضوح الصبح الذي عيبتين ان ما ذكره قدس سر  
من البحر الذي استصحب حتى جعل الاسنة له مركبا وسلكه  
لمرة سفي خلفه ليس يوارد ايضا وما افسده فنيما كثر مما املح  
وحسن ظننا باللسان لا نقول به هنا لانه ناشئ من عدم  
اعمال النظر في مطاوع كلامهم لان هم المنة راجع للمنافقين  
المثالي حالهم وصفاهم وتتميزهم بها حين صبارا ومثلا كانه  
فقبل هؤلاء المنصفون لما ترى منهم الخ على ان الاستحارة ما تضمنه  
الضمير الذي جعل عبارة عن المنصفين بما مر والاستحارة ما تضمنه  
الضمير واخوته من قوله ضمير الخ فقد انكشف المظهر من الطرفين  
وليس هذا ما تقدم مما مر في قوله استعارة من كل الجوانب هذا الصبح  
المشبه من فير حاشية الى ما ذكره من التعسفات واما ما ذكرنا  
مما اورد فظلية البعض من قوله ان اذا يكون الشجاعة خارجة  
فمع انه لا يلائم تحت وقوله ان الشجاعة دلالة في الطرفين  
من حيث النسبية لا وجه له لانه على مذكرا طعن ان الظاهر  
زيد والاسد كيف يكون هذا وما حاشية عنها وان كان لا يما  
لها ولو لم يكن هذا من ارجائه العنان في مجازاة الحفم كان غير  
صحيحا قينا وكما ما قيل من ان الشجاع قد المشبه لما قدمناه  
لك فلا تكثر من الغاضدين وانما يحكى اذ يكال المنيان لما في هذا  
المقام من المقدالين لم يجعلها اشان الامتلاء ففي الزوايا جبالا  
وقد الرجال بقايا **قول** هذا المر هذا اوخذ هذا او  
ها اسم فعل بمعنى خذ واما مفعوله وهذا فان استغنى عن  
التقدير بعيد مع مخالفة الرسم والاشارة الى التفسير المذكور بقوله  
لما سمعوا واما معناه وقوله اذا جعلت الضمير الخ المعنى هنا  
مبتدأ وهو ضمير الخ لاهو والضمير في قوله بنورهم كانوا هم  
لنعد لفظا ومعنى لانه قد فرغ عنه فعلى هذا يكون هناك  
مختمل سابق ولما له لانه تمثيل الحاشية وهو عبارة عن جميع  
ما مر من اجزاء السابقة وقد علم من قوله لا يظنوك ولا  
يبصرون انهم ضمير عنى ومن كونهم يكذبون انهم لا ينطقون بالحق  
فانهم كالنكر ومن كونهم غير صمدين انهم لا يترجمون ووجه  
الترتيب ما مر فلا يرد عليه ما قيل من ان التمثيل انما يندم  
الامتنان واما التمسك والنكر فلا يفي بحجاب ما نه مثلت حالهم  
في التخيير بالمستوفى فاذا تخيرهم في المحسوس والمعقول  
ولم يذكر سفسهم وكونهم عن العقل معزل كانه مفرغ عنه

نفسه

مخبر زاده

عصا



عزاد

وهذا نظير المنزلة على السمع والبصر المنزلة المتعدي على السالك في  
 فضة الكفار وسقط انما قيل انه يرد عليه ان نتيجة التمثل  
 كونهم عميا لا غير وانما على تقدير صحته المناسب لتقديم العي  
 وقوله وذلك الخ مثل وينجته قيل عطف على النتيجة على  
 العند لكة يقترن بها الظاهر ان كنهها معايرة اعتبارية  
 فانه كان لجمالها قبله فهو كذا لكة وان كان له ما قبله  
 مصافا اليه ومثلها له فهو نتيجة له ولذا قد يقع  
 بقوله فهم ضم الخ والحاصل ان حاله المصوب لجمالها  
 وسقط الحاسر اذ لم ينفذ الحواسر والقوي ودونهم فيقال  
 لا يرجع من مثل غيرها والعند لكة عبارة عن جمال الامور  
 ماخوذة من قول الحاسب بعد ما على مفردات ما يتخيه  
 جملة ذلك كذا فركب هذا اللفظ من بعض حروفه ويسمى هذا  
 عند الاكثاب حكا كقول حروفه وبسلكة وهو مقصور على التما  
 وذلك اللفظة لم تسمع من فصحاء العرب الذين يحجج بكلامه  
 وانما هذه من المولد كما قال المنبهي .  
 . نسقوا الناسق الحاسب بعد ما . والحق ذلك اذ انبت مؤخر  
**واعلم** ان الجملة الواقعة موقوع النتيجة وردت بالفاء وبنها  
 في كلام الفصحى فالاقول كقوله تعالى ووعدها موسى ثلاثين  
 ليلة واتممها بها بشر فتمت بها ربها اربعين ليلة والثاني  
 كقوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا حجتين ذلك عشر  
 كاملة لانه استلزام ما فيه له او تضمنه له بالقوة منزلة  
 منزلة المتخذ معه فيقضي تركه لعطف ومعانيهما كما قبلها وترتبا  
 عليه ترتيب النتائج والفرع على امته يقضي ان ترانه بالفاء وهذا  
 هو المعروف في الاستعمال وفي بدونها مستان لغة وعلم  
 الاول لا حصل لما فن قال انها لا تكون للامع الفاء وهي بدونها  
 لا يرد في اي انواع الجمل هي وقد قرئ فيها **قوله** وان جعلت  
 المستوقد اى اذا جعلت هذا من تسمية التمثل على انه فكل فيه  
 لصاحبة التباغتها العيون فيما ذكره الامام من الحقيقة وهي  
 الاصل لا يعدل عند يدوت مقتضى تقيضه والتمثل لا يقتضي تحقق  
 الممثل به في الخارج بل يكفي فرضه وانه امتنع عادة كما في **قوله**  
 . اعلامها قوتها نشر على . وماج من زبر جد .  
 فلا يرد عليه ما قيل من انه من المعالوم ان من انظمت نارط  
 ووقعت في ظلمة شدة بدة مطبقة لا يخلص منه ولا يكر ولا يعمي  
 فالظاهر انها مجازات لا حقائق وان هذا الوجه بعيد ولذلك  
 بينت له في الكتاب وشروحه وجعلوه من نحو المتناقضين

عزاد

عصام

عصام



و اذا كان لازما فصدور الرجوع كما ضنا لا منعنا كما مصدره الرجوع كما في قوله  
عنى الايمان ان يرجع قوما كما الذي كانوا  
وعن تدخل على المنزلة والى على المأخوذ والى الاحتمال لانه اشارة  
بقوله المزمع عن الضلالة وهو على كونه الضمير راجعا للمناقض  
وقوله ما في قوله من غير ان اشارة الى جعل الضمير المستوفى من وبنية  
على تقدير الى وسكت عن تقدير عن لظهوره ان لا يرجعون عما  
هم فيه وقيل انها اشارة الى انه من غير ان لا يلزم بالنظر الى مقتضى  
كما انه لا يلزم في نفسه وهو كما في قوله عن التحير وقوله لانه يدرون  
مستأنف لبيان تحيرهم وقوله لا يرجعون وانه عن التحير وعدمها  
والعام لا دلالة له على الخاص فهو توكيد على ذلك بقرينة السياق له  
والسياق قيل الوجهان المتقدمان على ان وجه الشبه في التمثيل  
مستأنف من قوله اولئك الذين استروا والثالث على انه من قوله  
ذهب الله بنورهم كما مر واعتبار التعاقب انما هو على تقدير  
انه يكون قوله فان لا يرجعون من تامة قوله اولئك الذين  
استروا الى وما بينهما اعتراضات **قوله** والمفاد لانه اشارة  
الى ان هذا منقطع ومشتبب عما قبله على الوجهين كلانا لانه  
على اطلاق لا يرجعون على المتعاقبين السابق وترك التعريف ليعناها  
على التتميد كما نوهتم والامكان السابقة اما اشترط الضلالة  
بالمعنى والعنى وما معناه من الظلمة وغيرها والاختصاص الامتناع  
وعدم الرجوع لانه اعني لا ينظر ظاهريا وانكر لا يتال عنها واصم  
لا ينسج صوتا من صوت رجعه فيهدى به وهو على الوجهين  
ظاهرا ثانيا وقوله لتخبرهم بظهورنا الى المناقضين ولخصاسهم الى  
المستوفى اذ بالعكس كما قيل في توشاحل الما لا يختص بالمستوفى  
وترك التعريف كما للمناقض لانه يعلم بالمقاييس عليه كما قيل  
وجملة لا يرجعون خبرية وقيل انها ذاتية والدعاثية  
تكون فعلية كما رجعتا ويرجعك الله ويرجعه الله واسمية **قوله**  
عطف على الذي استوفى الخ في الكشاف ثنى الله سبحانه في شأنهم  
بتمثيل لضررتهم كعطف الخ المزمع بعد كشف وايضا عطف الفاعل  
فكما يجب على المبتلي في مظان الاجمال والاهمال ان يجعل ويوجب  
فكذلك الواجب عليه في موارد الامتناع ان يفصل ويشيع البند  
المحاط به يرسون بالمعطف القلوال وقارة ودعى للملاحظة الرقاب  
وقوله عطف على الذي خير مبتدأ اي هو عطف وهكنا وقعت  
المباراة في جميع النسخ وكان الظاهر ان يقول عطف على كمال الذي  
استوفى الا انه نسخ فيها اقتداء اهل ظهور المنزلة اذ فاقتم على جزية  
المعبر له لعدم تكرم وكلامه ناطق به وقيل في توجيهه انه

خبر  
ابن تميم

ابن تميم

خبر

اشارة

اشارة الى انه من عطف من ان على مفردات فالكاف مرفوع المحل معطوف  
على الكاف الاولى ومثل المقدم معطوف على مثل السابق والصب  
على الذي استوفى به يتقدير ذى وانما عدل عن الظاهر لانه  
كالارتباط بين الجملتين بارتباط مفرداتها وانه لا يكتفى بعبارة  
لفظ مثل مقدم اقول النظم كما سياتي والمثله اشارة بقوله ذوى صيبت  
ولا يخفى ما في صيرت النفس الذي يما به الطبع السليم وعطف  
الكاف وحده غير مستقيم وانما اتمه بعضهم بنقله عن مكي والكواشي  
والحق الجارى على نهي الصواب ان يقال انما عبر المصنوع كما ذكر لانه  
المقصود بالعطف التخيير والاولى بالذات لانه الكاف اداة تشبيه  
والمثل بمعنى القصة كالفنوناك والفهرست لما جله فكانه يقول  
انت في تمثيل حاله قوله بالخيار ان شئت فقل انما الذي استوفى  
نازرا وان شئت بى ويصيب ما ظلم بى عدو ويذكر **قوله** اي  
كذلك ذوى صيبت الخ في الكشاف المعنى كمثل ذوى صيبت والمراد  
كمثل قوم اخذتهم السما على هذه الصفة فلغوهم ما القوا ثم قال  
لولا الرجوع في قوله يجعلون كما تبين في اذ انهم كنت مستغنيا عن  
تقديره اي تقدير ذوى صيبت الذي هو جمع ذوى معنى صلح محذوف  
النوع للانصاف وتبع المصنف كما ذكر وقال المصنف في الكشاف الظاهر  
من كلام الكافي ان تقدير المضاف لانه المقصود تشبيه الصفة  
بالصفة لا الصفة بالذات وهو حق لانه التركيب انما استنفيد  
من تشبيه المصنف بالمصنوع ما ان ذوى الصفة في الاول هم  
المناقضون وقيل الثاني اصحاب الصيبت فمما لا يترفع فيه ويخترع  
انه تقدير مثل لا يثبت منه المقطع السابق وحينئذ يدرك ذوى الصفة  
اضافة المثل لما لان التشبيه يتوقف الى ذلك هذه اذ ان امكن اضافة  
الصفة لان كل من الاجزاء التي لها مدخل فيها لكن الاضافة الى اصحابها  
حقيقية والى الباقي مجازية وقد نصر المصنف قوله تعالى مثلهم  
مثل الذين ينفقون اموالهم الخ الى انه لا بد من حذف المضاف  
اي مثل نفقتهم او كمال ما ذكره سيبك واحدا من موجبات حذف  
المضاف ولما منع ان يكون مفعولا موجبا لموجبات وردة الفاضل  
المحذوف وقال لغز التشبيه لا يقتضى تقدير شي وضاثير يجعلون  
الخ لا يقتضى التقدير ذوى لانه الملازمة المعطوف عليه والمشتبه  
يقتضى تقدير مثل او ما قيل من انه لا يثبت منه فيه نظرا لانه كلام المصنوع  
صرح في انه لا موجب لتقدير المضاف سوى طائفة المصنوع مما رجعا  
وانما احتاج في الايتين الى تقدير المضاف لانه لا بد من صرح في كافي  
المشبه والمشتبه به بلفظ مثل معنى الخ والصفة فلا بد من اضافة

عطف

س



الى ما يتفرق عنه ان يقال هذا الحال ذاك فليماثل ولا خلافا بين  
 الرضاوي والسكاكي كما قال المندوق الا انه اقتصر على احد وجهي  
 التشبيه لانه ابلغ وسياتي لهذا فتمت ان شاء الله تعالى  
**قوله** واوقف الاصل للتساوي وهو في الشك اقول للتساوي وهو الواقع في  
 الشك في النسبة للمتعلقين كما هو في المذهب المذاهب للحياة  
 فيهما والشاغل انهما مشتركين في معانيهما المشقة على ما بينوه  
 والثالث في هذا المصداق الامرين والاصول في الخبر والاشياء وهو  
 الذي لفظ الفصل بتعالم في الكتاب وايضا محققا لما  
 كما في المعنى وقول للتساوي في الشك لغيره من قول الحياة للشك  
 لما في من تحقيق المعنى والتمهيد لتوجيه الخبر المذكور بعد  
 فلا يفتقر الى معنى الشك بتساوي وهو وقوع النسبة او لا وقوعها عند  
 العقل والتساوي في الشك كالمعنى للتساوي وهو لغوي  
 من القول كما قيل وهو لظهوره في غير ما ذكره من الوجه فان قلت  
 قوله قدس سرها انها كلمة شك على هذا لا يختص بالخبر لا يظهر مع وقوع  
 الشك كثيرا في غيره كقولك اريد عندك ام عمر ومنه ما عاينته  
 في الاستفهام النحوي غير مبرية **قلت** هذا ما صرح به  
 الحياة وقد قال الرضاوي ان اذ كانت في الخبر فلهما ثلاث  
 معك الشك والامتنان والمقتضيل اذ كانت في الامر فلهما معنيان  
 التخيير والاباحة ولهذا لما قالوا انها حقيقتان في الشك جعلوها  
 بعد الامر والنهي مجازا وليا قالوا انها موضوعة لاحد الامر  
 قالوا انها تعقل الخبر وغيره كما صرح به في الفصل فهذا عندهم  
 معنى غير حقيقي او الخلق خبرية فيه والاستفهام في الحقيقة  
 في المتعلق وكذا الشك كما صرحوا باختصاص الشك بالخبر وهو  
 باختصاص التخيير والاباحة بالامر والطلب وبما فهمه ابن  
 مالك وبعض الحياة فلهذا هو الورد ذلك في الخبر الا ان اكثره  
 ورد في التشبيه كما في هذه الآية وفي قوله تعالى فتي كما يحجارة  
 او اسد فتوة اي مابى هذه تين سبهم فان ت طصيب وان شيت  
 فيها جميعا وعائيه قول ابن مقبل  
 • له زك المشي وصل الامتعة • هن الجنوب صني مبدان مبرسا  
 • او كما هن راندي تداوقه • ايدى الجا فرادو امنطليا  
**قوله** ثم اتسع فنية اجمدا معنى ما في اكتشاف من قول استغيت  
 للتساوي في غير الشك وذلك قولك كما للرجس ابره سرين ترميد  
 انما سيات في استصواب الة بجالس والوجوب عن سؤال تقديره  
 اذ كانت او موضوعا للتساوي في الشك المؤاد في الخبر فوجه  
 استعمالها مع الامر وغيره من الطلب وازادة غير ذلك بلا شك فلجاب

كازوفي

بانه

ما ناه واد على التوسع والتجاوز وفي شرح الرضاوي قلت كانت للتساوي  
 المشكوك فيه جانت للتساوي وعن غير شك على الالتصاق وقول  
 الرضاوي استغيت ان جعل على ظاهره فالعلاقة المشابهة بان تشبه  
 التساوي في غير الشك بالتساوي الواقع فيه الا انه قيل ان الاظهر  
 ان المترادف بالاستحارة الاستحارة اللغوية كما اصطلم على ما همل  
 الاصول فانه مجاز مترادف من اطلاق المقدم على المطلق كما كشف الشك  
 والمترادف من ظاهر كلامهم فنانة او بغيرها كما تفيد الشك والامتنان  
 نقتل التخيير والاباحة وانه مشتقا منهن الامن عرض الكلام  
 كما في التلويح وشرح المفتاح وايضا بعض المحققين وايدى بانه نسب  
 تارة لا ولا لغوي للامر وذلك كما في خلافه وقال كيف يكون ذلك  
 من الامر وقد ورد في الخبر كما ستر وفي المعنى المحققان موضوعة  
 لاحد الخبرين والاشياء وهو الذي يقول في المتقدم وقد يخرج  
 الى معنى بلك والى معنى الواو ولما بقية المعاني فستتعارف من غيرها  
 ومن العجب انهم لم يذكروا ان من معانيها صيغة فعل الكفيل التخيير  
 والاباحة ومثلاوه بخلافه من مالى دهماء وديتارا وجبال الحسن  
 او ابره سرين ثم ذكروا ان تفيد هما ومثلاوا بالما لير المذكورين لذلك  
 انتهى وشار العلامة بقول ما استصواب الى ان الامر في التخيير  
 بل اللندب والامتنان فعلى هذا قد تجاوزنا والموضوعات للتساوي  
 في الشك عن مطلق التساوي فيما استعملت الكلام وحيدته فاذا كنت  
 الامر على الطلب الاستجابي وذلك كلمة على لنا وبها في تلك المطلوبة  
 وكلاهما امر وصحى فليس معنى تعاقب ذلك الطلب لشبهته على حد سواء  
 لا يختصر الخطاب فيهما او اباحتهما والمفيد لجمع هذا المعنى صفة  
 الامر ولفظا وقد علم ان هذا منطوقه لا مفهومه التراضي  
 على هذا القول بخلافه على القول الاخر فلهذا امر اهمه يضيفونه  
 تارة الى الامر وتارة الى اولان لكل منهما ممد خلافيه فلا وجه  
 للاعتراض عنك والحق من صاحب المعنى كيف يعجب منه ولا خلاف  
 في ورود اولئك المعاني كلها لاحد من الحياة وانما الخلاف بينهم  
 هل هو موضوعة للتساوي في غير الشك مجاز في غيره او موضوعة لاحد  
 الامرين شامل لاكثرهما او هو مشترك بينهما واذا كان الامر بين  
 التجوز فالاشترار لختلف اهل الاصول في الاربع والاولى كما فعل في  
 حكمة فذهب الرضاوي هذا المبدأ القولتين وفي المفصل الى الاخر فلا  
 تعارض بين كلاميه كما توهمه الطيبي والى هذا الشا والمندوق في الكشف  
**قوله** ولا تطلع منهم امما او كنوز اشارة الى ما ستر ايضا من وقوعهم  
 بحكم النبي وغيره للتساوي في الشك توسعا وفي الكشاف ومنه قوله  
 تعالى ولا تطلع منهم امما او كنوزا اي الاشم والكفور من الشك وبيان



وجوب عصيانها وقال للمصرحة الله اولد لالة على انما سيبان  
فاسحقا والعمتيان والامسح في وجهه والامسح في كاسيتا في  
تحقيقة تمت والحاصل انما على هذا الخيون تدل على انهما متساوية  
في كون طاعتها متنوعة من حيث الصفة وعصيانها فوجب مطلوب  
والنكاح في المنع والحرمه يقتضي حرمة اطاعة كل واحد من النبيين  
وحرمة اطاعتها جميعا بالضرورة اذ لو اتى عن احدهما دون الاخر  
لربينا ويا في ذلك كما لا يخفى فلا ترد الآية على من ذهب الى هكنا  
المدعي فانما يشكل بحسب الظاهر على من قال انهما متصوغة لاحد  
الاخرين كما في المصطلح ولذا قال في الاقضية استشكل بعضهم اوقف  
هذه الآية بان لو اتى عن احدهما لم يمتثل ولا يطيع من غير الاخر  
ما لانها عنهما اجتماعا ومن تمت حملت على معنى الواو والاقضية  
تنتج على كياهما وانما حيا التبع من النبي الذي فيه معنى النبي لا تقدر  
فيل وجود النبي تطيع انما او كفورا اي واحدا منهما فور كما لا يخفى  
على ما كان ثانيا فالغنى لا تطع واحدا منهما والتعمية من النبي  
وهي على كياهما لانه لا يحصل الاتباع عن احدهما حتى يلتهى عنهما  
بمخالف الاثبات فانه قد يفعل احدهما دون الاخر وهذا معنى  
دقيق علم منه ان التعمية لم يجر منها وانما حيا من جهة المضموم اليها  
وقال قدس سرمان تفسير النبي عن الطاعة بوجوب العصيان  
فيكون المفعول مستقلا بالنبي كما نه قيل اعصر هذا اذ انك فانما  
بيننا ويك في وجوب العصيان وذهب بعضهم الى ان كلمة او ههنا  
على كياهما اي لاحد الاخرين وانما حيا التعمية في عدم الطاعة من  
النبي الذي في معنى النبي اذ المقتضى قيل وجودا النبي تطيع انما او كفورا  
اي واحدا منهما فحتمه وقيل هي بمعنى الواو وانما يصح اذا اغتر عطف  
النبي على النبي لا المقتضى على المقتضى كما قيل ويرده ما ذكره في سورة الان  
من انه لو قيل لا تطعها لجاز ان يطيع احدهما واذا قيل لا تطع احدا  
علم ان الشاه عن طاعة احدهما عن طاعة جميعا انتهى كما يعلم  
من تحريم التافيف تحريم الضرب وحاصلة ان العطف بالواو  
يفيد النبي عن الجمع دون كل واحد وباليفيد النبي عن كل واحد  
منفردا صريحا ومعنا بطريق الاولي وقيل عطف التفسير على الاخر  
يفيد تحقق احدهما بلا عموم وعطف النبي على النبي بالواو يفيد العموم في  
النبي والعطف بالواو على العكس من ذلك فلذا جعل كلام الظاهر بين على  
العطف بين النبيين فكان وجهه ذلك ان العامل في الشوق يقدر من  
جسرها مال المقطوف عليه وهو قول للخجاعة وان الآية من عطف  
الحكمة على الاخرى بحسب المعنى كما ذكر في قوله تعالى الرزقان الله لتجد  
له من في السموات الآية ثم ما ذكره في سورة الانسان مبتني على انه

من

من عطف المفردات على الاستجاب بلا تقدير كما هو الظاهر لكن ما ذكر  
كانه لتوجيه جعل او بمعنى الواو مصحولة فلا يكون مردودا بما  
في سورة الانسان **قلت** هذا ركبة ما قاله الخجاعة وعطف  
عليه من بعد ما بالرد والقبول وما من الكسور المدخرة في خزان  
العقول وفيه مباحث منها انه قدس سرمد جعل نفس النبي عن  
الاطاعة بوجوب العصيان لانه ماله وفرح عليه كون المفعول  
منعظا بالنبي ونحو منه في شرح الفاضل ايضا وظاهر ان النبي  
ما اول بالنبي وهو القائل في المفعول ولتكن كذلك والذي يخبر  
التي في هذا ما ذكر في الاصول من ان المطاوب في النبي الذي يتعلق  
النبي به انما هو فاعل صفة النبي عنه فلذا قلت لا تتحرك فضاء  
اشكر لانه المكلف انما يكلف بما هو مقدور له والعلم الاصل  
لنفسه مقدور وجب له الجمهور فينبوا بها ثم والغزالي يبا على انه  
لنفسه يعلم محض بل عدم محض في متحد ومثله مقدور وبه  
المسئلة فربما من قولهم النبي عن النبي امر بضد وفي الفرق بينهما  
وتحقيق ادلتهن كلام لا يمتثلانها ومنتها ان ما فضل عن البعض  
هو كلام ابن الحاجب في الاقضية وهو مبتني على القول المنقول  
عن الخجاعة كما مر لا على ما ارضاه المفسرون تبعنا للرحاج فذكر  
بعض ارباب الحواشي في تحقيق ما في الكشاف خلط لاجل المسلمين  
بالاخرين وانما ذكره قدس سرمد تيمنا للفايلة وتنبها على ما ذكر  
ومنها ان ما ذكره بعض الفضلاء في توجيه عطف النبي اذ كان بمعنى الواو  
واينما انه على ما قاله من عطف الجمل والمفردات بالاستجاب كلامه في غاية  
الحقا والنتوليش وكذا ما قاله من رده بما ذكره الرضخري في سورة  
الانسان وقت ذكر ابن مالك في التمهيلات وفي الآية بتعقولا  
فقال ويوافق ولا يفيد النبي والنبي ومثل عر لحة النبي هذه الآية  
وللنبي بقوله تعالى ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم الاية فتدبر  
**قول** ومن ذلك قوله او كصيت الخجاعة على قوله في الكشاف  
معناه ان كصيتة فضة المتأخرين مشبهة بكصيتيها نزلت القصتين  
والاقصتين سواء في استقلال كل واحد منهما بوجه التمثيل فبانها  
مثلهما فان مصيب وان مثلهما كما جتمعا فكذا لك يعني ان او ههنا  
متعارفة لمطلق التساوي والنسبة في الآية بطريق الاشارة لا التخيير  
وتدفع قوا بينهما بان نسبة التخيير لا يملك الجمع بينهما بخلاف  
الاباحة وردد هذا ابو حيان في البحر وقال الظاهر انها للتفصيل  
والضرورة تدعو الى كون الاباحة وان ذهب التبر الى حيل وظهر  
من النجاة لان التخيير والاباحة انما يكونان في الامر وما في معناه  
وما هنا خبر صرف فهو مردود كالقول بانها بمعنى الواو والشك بالنسبة



للنخاطيين واللامتهم او بمعنى كل ولتير كما ذكره بوارد لالت النخاعة  
 لظنوا في او النخاط لالتة او النخاط فقتل انما لا تختص به فتكون  
 في الخبز كثيرا وهو مذكور في النخاط في كفا صرخ به في الكفا وقال في  
 المعنى ذكر ان ما لك ان كثر وورد في النخاط في النخاط في النخاط  
 او اشدة فتسوة والتقدم في كفا كان قاب قوسين او ادنى فلم يحضها  
 بالمسبوقة بالطلب النقي وورد في النخاط في النخاط في النخاط في النخاط  
 وما في معناه لانه ما و ل بالامراي مثله بانها او هكذا وتلقى من  
 القلاذمة ما لحاظا بالعنق فتسمى **قوله** وانما سؤل في صحة التشبيه  
 في الاشارة الى انما وان صارت المطلق النكاوي بعينها كالات المراد  
 النكاوي في صحة التشبيه في الجملة فلا النكاوي في جميع الوجوه لالت  
 التشبيه الثاني فاستل من الاقوال لدلالة على فوط الحرة وشارة  
 المصولة فطاعته ولذا الخريف فانهم قد يندرجون من الاستعمال الا هو  
 الى الاغلف الاصول كما في كفا وشارة عن فريب والتيل المراد  
 بقوله في التشبيه كما انه يحوز ان تجعل مجموع الاشارة بتشبيه  
 واحد كما زعمه بعضهم وقال انه وجهه او وجهه ووضعه كما نزل  
 خبر من ذكره فان كلمة او واعادة الكفا قايانه ولذا قال  
 بعض الفضلاء ان المراد ان حال المتكافئين تشبهه بل كما لالت  
 المذكور تشبهه واذا كان كذلك صح التشبيه بهما كما بان في ذكر  
 الحالك معا ويشبه حال المتكافئين بكل منهما او يذكر احدهما  
 فقط ويشبه حاله بهما ولتير المعنى انه يصح ان يشبه المجموع  
 من حيث هو مجموع **قوله** والصيب فيقول من الصوب الخ هكذا  
 هو الصحيح عند اللغويين فيقولون نفع الفاء وكثير المعين ويكون صفة  
 كسبية وميت واسم جنس كصيب وكونه فيقول كطول قلب تكلف  
 وهذا الوزن يكون في المعتل ونفع عينه في الصحيح كصيف وصنع  
 وقال الامام المرزوقي ان ما ملل من المصنوع الى الوصف في الاصل  
 واذا كان صفة فهو في نازل او منزل فلهذا اطلق على المطر والسحاب  
 وقيل انه لوجود معنى النزول فيهما وهو من الصوب والصوب له  
 معان منها النزول والمطر ومنه الصيب يعني المطر والسحاب ويكون معنى  
 الصوب وبمعنى الجملة كما في قوله صوب الصوب ذكره في المصباح وغلبة  
 قول الخريزي وجود ان يعرج المصوب في الاصل لسنا على صوب فلاك  
 واقبه اي على طرفية وجهه وقوله يقال للمطر والسحاب اي يطلوع على  
 كل منهما وهو محتمل للوضعية والاشتمية كما عرفت **قوله** واسمردان  
 الخ وهو مصراع من قصيدة طوتيلة

- اسماردان بيا من سجاد تجيب • عفت روضة الاجداد منه فينقب
- عفا انه زرع الجنوب مع الصبا • واسمردان من زنة منصوب

هكذا

هكذا روي وروي كما ذكره المقرحة الله واحمد ان صادف الرصد صيب  
 وعلى الاقوال لاشارة منه والخالف في قايانه فقتل انما لالت النخاطيين  
 من فضيلة مدح بها النخاط بين المثل في الشراخ وهو شاعر  
 محض من اسمة مغفل وفتيل المصنوع من ضار او من حركة بطلت في وامنو  
 شاعر من مور وهكذا ما وقع في بعض الحواشي وهو مختلط منه قال ما  
 ذكره شعز لخر وان واقفه ورناس ورويا وهما بمعنى النخاطي وخرنوب وليس  
 هو من العفو بمعنى المصنوع كما قال

- على الله عن قوم عفا الصبر كالم • فلورمت ذكرى فيهم خريز القم

والاي جمع اية او كثر وتمرة بمعنى الاشارة والعلامة وزرع الجنوب والصبا  
 معزوفان وقته وقع بك في النسخ نسخ بتشبيهه لخالف هو بهما  
 بل نسخ الحارط كان لحد ابهما سدي والاضري لحسة وقريب من قول  
 البحر في بعض قصائده

- ياد منة جاذبها الزهر بهجتها • تبت نخرها طور او يطوبها
- لال في جلال الغيث صافية • بنيرها البرق لحيانا وينديها

والصنوبر في قوله عفا انما المثل او للترسيم المذكور قبله واسمردان  
 اسود من فروع معطوف على قوله نبع وهو صفة للسحاب والاسود  
 منه مطر وفته اشارة الى التذكير الطر صفا غير المتعارف انما وان  
 بمعنى قريب من الارض وهكذا يوصف السحاب المملوء ماء كما قال  
 كما يدل من قام بالراج وصادق الرعد بوايه وعين وذال التمهلات  
 اي اذا ارعد امطر فكانه وعد برعد وهو استعارة فمكتنة ولنا جعله  
 بعض حجة الشعر كما قال

- خال كاتر بية الهادي الرسول جاب • بمنطق الرعد يلوم من فم السحاب

ووقع في بعض الحواشي الوعد بالواو بدلا للواو فتم بيانته في بوعده  
 للدنيا وهو حسن ايضا الا في اظن الر واية خالفة والاشتماد  
 بالبيت الثاني وانما استشهد له لان المخزوف انه بمعنى المطر  
 ولذا الترتيب لشهرته في الامم فتملها كاسياني والاحتمال لانياني  
 كون احدهما اشهر واظن ومافيتل ان الاسم عارة عن المطر النازل  
 خطوطا مستقيمة كالسدي والريحان بمنزلة الكيمة ولذا قيل ان  
 الصيب في البيت يحتمل المطر فلتين بنصر في اعادة الكلام السحاب  
 كلام من لم يرد ومقاصد العرب في اشعارها ومن الحالك الى الذوق  
 فقد لخال على ملي وقت لظاهرة عارة المص في البيت محتمل لكل من  
 المطر والسحاب ويحتمل ان يكون ناطر السحاب اقربه ولتادره  
 من الصفات المذكورة **قوله** وفي لالت تحتها اي المطر والسحاب  
 والاحتمال لانياني الترجيح لاحدهما وفي قوله وتكلم لانه اريد  
 به نوع من المطر شديد اشارة ما الى ترجيح كونه بمعنى المطر كما لا يخفى

بوعده

تجيب

اسم



والشكيرة فيه للتشويق والتعظيم والامكان من الجمع بين معنيينه ويحتمل  
ان التشويق من التشويق والشدة من صيغة الصفة المشبهة وان  
كان المشهور فيها التلافة على الثبوت لا على التهويل والتعظيم  
وان كان لا مانع منه وما قيل ان المقصود من قوله **قوله**  
النوعية لان الصفتين نوعان شدة وتضعيف والا وهو جعل تشكيره  
للتعظيم وانما الضم والنوعية لا يشتمل على معنى العظمة ولذا وصف  
النوع بالشدة الا ان هذا من انما لقوله **قوله** والاشتمال على كل ما  
من قوله لا يقتضيه فيمنه لانه كقوله وانما هو المصنف نفسه  
بالمطر على عاذاة العلف في شرح التفسير المأثور وهو انما قال  
الشيء على الخراب من جريته من علة طرفه عن ابن عباس وابن مسعود  
ويجوز ان يكون عاذاة وقفا دقة وغيرهم من غير اختلاف فيه **قوله**  
وتعريف السماء يعني ان السماء تطلق على السما الدنيا وعلى الغمام  
كان تطلق على جميع طبقاتها وعلى كل ما علا من سقوف وغيره وتطلق  
على المطر ايضا كما في قوله اذا نزلت السماء بارض قوم وتطلق على كل ما كان  
من سما الدنيا من انما لفظها وهو المراد هنا والافاق  
بالمساحة جمع افق بضمين تطلق على كل ناحية من نواحي الارض ومنه  
افاق واقفي للمسافر على كل ناحية وجانب من السماء ومطبق بضم الميم  
وكثيرا كما عند دة ومحتففة بمعنى محيط وشامل ولذا بلل  
اسم فاعل بدل او عطف بيان لطابق من الاخذ واصطلاحه التناول  
ويكون بمعنى الامساك كالخذ بالخطام والمعامر ومعنى الحوز والتحصيل  
هذا هو المعنى الحقيقي وما يقرب منه شدة انه يجوز ان يكون  
أخر كالحاطة والتزلافة من شأن الحوز والمأخوذ وهو المراد  
هنا كما في قول الفرزدق

- اخذنا بافاق السماء عليكم • لنا جلاها والحوول الطوالع

فهو لغوي يتحول من انما بفتح الميم ووجه الله تعريفها السماء على وجه  
يضمن فاعلها ودفع السؤال وهو ان كل صيب مطر كان او سحابا  
من السماء فلا خلاف في ذلك واذا كان السماء بمعنى الافق وتعريفه  
للاستغراق فاعلها فاعلها سنية وهي ان السحاب محيط بجميع حواسهم  
وكذا المطر النازل عليهم من حيث من كل اطرافهم فبمعنى مع الاله لا يه  
على قوته بهتيد لظلمة واجاد المعروضه الله اذ عقب التشكير بالشر  
على نبي ادم في قوله ما ذكر **قوله** ومن بعد ارضه هو بيت هذا  
• فاول ذكرها اذا ما ذكرتها • ومن بعد ارضه بيتنا وسماء  
وهو كما في الكشاف دليل على اطلاق السماء على كل قوس افاقها واره وروي  
اه وكلامها اسم فعلا بمعنى على الكثير بمعنى توجه ويومل بمن واللام  
وقال قد سرر اذ توجهت لذكر الحبيبة ومن بعد ما بيني وبينها

من فطعة ارض وقطعة سما تقابل تلك القطعة الارضية فكل ما اذا  
لا يمتدور بينهما بعد جميع الارض السما والارض اطلاقا على كل ناحية  
واقف منها على ما يعرفه باللام لتعريف العموم وتدل على انه عنان  
مطلق ولو تكررت جازان يكون الصيب من بعض الافاق **قوله**  
هكذا فسره ولا يخفى ان تباعد ما يقابلها من السماء وفي غايها التباعد عن  
عنايا الظهور واما تباعد ما يقابلها من السماء ففي غايها التباعد عن  
مواطن الاستئناس وما ذكره معنى لا حاصل له فالظواهرات هذا جار  
على ما عرفت في الخطاب الما ومعنى الشجيع بعنايتنا التبعده تقولون  
بيننا ما بين السماء والارض فاصلة من بعد كعبه ارض وسما  
فاقام المشية بمقام المشية ميا لغنة واما ما قلت ان  
انما ذكر سما مع انه لا يريد على افاذه بقدا الارض لانه كما يكون مواع  
الوصول في الارض يكون من السماء كشدة الحد والحد والامطار  
فيجوز عن السباق بعد ما بين السماء والارض **قوله** لمدته كما في  
صيب الخبر كقولهم تعريفها السماء ممد بمعنى قوى واكد كما مر  
في قوله تعالى بمدته من في طغيانهم وقوله من السالكين لبيان  
لما في صيب لان تعريفه بغيره لغنة باطرافه على جميع الاقطار  
كما سمعته انما وصيت بغيره بالغة باصله اي مادة حروفه من  
الضاد المتعلية والبالشدة ذة الدالة على مدته نزوله والما  
بمعنى البنية والتعريف لان فعل صفة مشبهة مضيد للثبوت  
والدوام المستلزم للكثرة فقط ما توهم من الثبوت لان ذلك  
على المبالغة كما اشترقا التثنية والتكثير والى على التهويل والتكثير وقوله  
وقيل المراد بالسماء السحاب اشار بغيره الى ان المراد عند  
لغتيه بالمطر كما مر وقوله واللام لتعريف الماهية اي على هذا  
والمراد بالماهية الحقيقية من حيث هي بل في ضمنه فرد ما  
وهو العنبر الذهني وانما تعين على هذا لانه لم ينزل من جميع  
السحاب ولا من سحاب معين ولا يصح فصد الاول اذ عاذاة بالغة  
كما في جميع الافاق لانه لا يخفى كما ان يقال فاعلمتهم مطر شديدا  
من جميع السحاب دون من جميع الافاق والنواحي فلا حاجة الى  
ما قيل من ان المصنوع على هذا بقله وما توهم من ان المراد  
بالماهية والحقيقة ما يشتمل الاستغراق حتى لا ينال في ما مر فخط  
كما لا يخفى وسأده فاما مثل وما قيل من ان قوله من السماء ينطلق  
ما قيل من ان السحاب ياخذ ماء من البحر وان ماءه يكون من البحر  
متفاد من الارض في الهواء الات نزوله من جهة السماء لا ينال في  
شامتا ذكره واذا انكره المصنف **قوله** ان اريد بالصيب المطرا الخ  
الاضاد في ظلمانه لانه لا يسهل لا بمعنى في وتكليفه بمتابع

عظام

كازوني

كازوني



القطر لانه ملاصق لظلمات وتعارفها فيفضي قلة الخلال وهو المنتشر  
 المنتشر وظلمة اجتمعت وسواده لانه لا ظلمة له في نفسه كالمطر  
 وقوله مع ظلمة الليل التي منضمة اليها ولترنقل وظلمة الليل  
 لانها ليست في المطر بل الامتداد بالعكس ثم ان الظرف بينه  
 وكثرة المطر ووف ملاصقة تاممة فاستعربت الاداة الدالة  
 على تلك الملاصقة لمطلق الملاصقة الشاملة للشيئية والمجاورة  
 وغيرها ولا يتوهم انه جمع فيه بين معنيين او محاميان مجازية  
 والاشعر ان يقال انها بمعنى مع كما في قوله تعالى اذ خلوا فامم  
 فان لحد معانيتها المذكورة في المعنى وغيره وذلك ان نقول  
 قول المصنف مع ظلمة الليل اشار الى هذه واما جعل ظلمة الليل في بيانية  
 الظلمتين الاخرتين تغليب المعنى المجازي وجعل المجاز على المجاز وظلمة الليل  
 في كلا التمثيلين كالمصريح بها كما اشار اليها القائل المحقق الاتري بوجه  
 استنوقه فانها كالمصريح في الاضائة في غير الليل ما سمعت قولهم  
 في الليل كوقد اشبع في الشمس كذا قوله كما اظلم عليكم قاموا اليك  
 مثله في سلطان اشرب النهار وكونها ظلمة امثلة لانفك عنها  
 الزمان لم يصحح بها الجواز فلا يرد عليها ما قيل من ان ظلمة الليل من  
 تستغاد حتى تحتاج الى الجواب بانها من الجمع ومقام المبالغة فتدبر  
**قوله** وحيلة مكانا للوعيد الاشارة الى ان الظرفية فيها مجازية  
 بالمعنى السابق لا بمعنى آخر وفي الكشاف اذا كانا في اعادة ومصيبة وبلين  
 في المحلة به في محاسبة لانه في قول فلان في الليل وما مومنة  
 الا في حيزه يشغله حيزه واسترحه فيه كلام لم يضيف من الكلام  
 والذي ارضاه استيد المحققين انه توجه لظرفية المطر للبعد  
 والبرق لعدم ظهورها ظهور ظرفية السحاب لهما بانها لما كانتا  
 في محل متصل به هو اعادة ومصيبة الى السحاب جملا كما ينافيه باستعداد  
 في الملاصقة مصيبة بملاصقة الظرفية كما يشهدت بها ملاصقة  
 الشخص للبلد واستعملت فيها وليس المراد بالبلد جزوه وقيل اراد  
 ان المطر كما يتصل من استعمل السحاب بغير من اعلاه فشمل القضا الذي  
 فيه الغيم فاما في جزء من المطر متمم السحاب كالشخص في جزء  
 البلاد وهذا القرب الى المثال وذاك الى عبارة الكتاب وقد تبع فيه  
 الشارح المحقق وترك ما فيه من ان من الناس من ذهب الى ان المراد  
 بالبلد جزوه وزعمت الاعلى والمصيبة جزء من المطر وليس بذلك  
 فيهم من جعله من اطلاق لحد المجاورة على الاحرف والاعلى والمصيبة  
 سحاب والتمثيل المجرد للبلد والمجاورة ورد ما به يكون المعنى  
 حبيبتين في السحاب رعد و برق لاني للمطر على ما هو للظلوب ثم قال

رد الما في الكشف فانه قلص الظلمة والرعد اذ الصوت والبرق اذ المنارة  
 والتميزان كلها اقراض والعرض لا يتحرك في المكاتب الا منوع فوسع من غير  
 فرق بين المطر والسحاب وبين الظلمة والرعد فانها في الكتاب  
 ان وجه التمثيل يكون في البعض وضع كالرعد بالنسبة الى السحاب  
 قلص معنى الظرفية التي تفيد هاتين اعم من ان تكون على وجه  
 التمكن في المكان كالجسم في الحيز او على وجه الخلو في المجال العرض  
 في الموضوع او على وجه الاختصاص بالزمان كالضرب في وقت كذا  
 وظلمة السحابة والنطبق في السحاب حقيقة بخلاف ظلمة الليل كذا  
 تمكن الجسم الذي يعوم به صوت الرعد وبريق البرق كحقيقة في  
 السحاب لاني للمطر فاصبح للتاويل وحاذره من ان ظرفية المكان  
 والزمان حقيقة تدل على انها في الموضوع من عند الادباء واما كون  
 ظرفية الرعد من الموضوع كذلك فغير مستلزم والظاهر ان تطلق في  
 على ما ذكره بطريق الاشتراك اللفظي والمعنوي لا الحقيقية والمجاز  
 كما قيل والذي في الكشف ان الظرفية الحقيقية اي كون السحاب مكانا  
 لاخر لا تتراد هنا فانها عرضا والتمركز من خواص الاضمام وانما  
 يضاف للرعد بواسطة معروضة وهو وان لم يترتب عنه القائل فتو  
 الظاهر الموافق لكلام النخاعة وليس قفرة الظرفية الحقيقية كسفي الزمانية  
 بل لانه محال النزاع ثم ان الذي اوقفهم في النزاع قوله اعلاه ومصيبة  
 فان مصيبة به للمطر وامل امثلة التفضيل ان يكون للمصيبة بعض  
 منه فممنه من انفاة على ظاهره فجعل الظرف والمطروف قطرا وممنه  
 من صرفه عنه وجعله غير مضاف لبعضه وهو الخلق وكان مستعملا  
 ظرفا بمعنى فوق كانه استقل يكون بمعنى تحت من غير تفضيل كانه اذا  
 كانا في شيء فوفه وهو منشوة ومصيبة والمراد بمصيبة محل نصيب  
 منه لانه واليه كما توجهت وفي حواشي ابن الصايغ على الشيخ عن  
 الذين عن ابي علي فتباي في وقته وقال غيره في مصيبة وهو ضعيف  
 لان الرعد والبرق لا يكونان في الارض وهو ما عرفت  
**واعلم** ان المصرفة الله التي بعباراة او جز من عبارة الزمخشري  
 وقصد في تغييرها مقاصد حسنة فعلا عن قوله مصيبة المصيبة  
 بضم الميم ونحو الدال المهملة وهو اسم مكان ايضا لما في عبارة من  
 القوم واحكام اعادة الارض وهو فاسد كما مر وحد قوله  
 في الجملة اذ لا تطلق تحتها قوله الا تراك الخلاق المتبادر  
 منه ان فالان في البلد مجاز كما مر به بعين شراجه وهو مخالف  
 لما يفر من العرف وقد مر حوايا ان صحت في الشهر حقيقة في موم لوم  
 منه كما مر حوايه وقاسه لفتن ان هذا حقيقة ايضا كما مر به  
 في التاويل فقال في اللطف بان يستل الامر وعلى ما قبلها اشتملا مكانا

على الكافية



او زمانا بتحقيقها نحو الماء في الكوز وورد في القبله او تشبيهها بحوزة  
في لغة وفي الرضي الظرفين كحوزة في القار ومومس الا  
خفافيه **وقوله** يقال الله تنظير يقطع النظر عن الحكمة والها  
فان الكار في لغة من البلاد يجعل في جميع المسابيح من الملاحة  
الا انه يريد صيغة ما ذكر على شراجه فتدبر وقتنا طلائها  
تحريرا وتعرف من الاية فيما اورد عنها ما يجعل في الاستهاب  
مغفورا او يتدبر ليعتبر لانصاف نصره وسرور **اقوله** وان  
ارتد به الكتاب ما سركه على اية المراد بالصيغ المظروقة  
لانها المعروف في اللغة والاشتمال وكمنه بضم السين سواد  
وظلمته ونظيافته كون بعضه فوق بعضه فكما لم يكن  
وظلمة الليل كما ترى وظلمة الليل مستغاد من النظم كما ترى  
انه يجوز ان يعتبر ظلمات حصلت من كاطة الغمام بافاق السما  
على الضام فان كل افاق اذا استنير لسحاب لتراكم الظلمات بلا انياب  
قلبت لم يرد شيئا على ما ذكره فانها تظلم به هو معنى  
لظلمته بعينه غائبه ان جعل جزء الوجه وحده مستقلا وقوله  
وان قلها من ضمن المؤنث كظلمات وفي نسخة وارتضاه بتدبير  
لانه لفظ والمكرات ان الظرف هنا لاعتماد على الموصوف يجوز ان  
المزجوع بعد وهو وظلمات فاعل له كما يجوز ان يكون مستادا وقوله  
خبر مقدم عليه لانه تكرر بخلاف ما اذا لم يعتمد فان للجملة فيكون  
فاعلا خلافا عند سيبويه والجمهور يتعبر انه مشتق اهذاهو  
المزجول لان الفاعل هنا منغمسة بالانصاف اذ لم يقل بلجد  
من اقل العرب تميز وفي التمهيد بشرط سيبويه مع الارتضاع كون  
المزجوع حذو ما وليس هذا محال تفصيله وما بعد ظلمات ما عطف  
عليه حكما حكما ولم يتغير متواله لظهوره **قوله** والمشهور ان سيبويه  
المزجول ان حقيقته الرعد الصوت المتزوج من السحاب بين سيبويه  
بناء على ما اشهر بين الحكماء من ان الثمر اذا اشرفت على الارض  
اليابسة حلت منها الجزاء فارتفعت الظلمة للجزء ارضية فركب  
منها دخان ومختلط بالبخار ونصاعداك معا الى الطبقة الباردة  
فتتعدت سحابا ويحترق المسمان فيه وتطلب الصعود ان يفي  
على طبقة البخار والنزول ان يفلو ويرد وكيف كان يمزج السحاب  
لغنت فجدت منه الرعد وقد تشتعل منه لشدته كمنه ومحاكاة  
نار لامعة وهي البرق وان لطفت والمقاعة ان غلظت اذ اقتره  
في حكمة العرب ولم فيه احوال اخر غير صفة كما اشار الترمذي لثفا وقوله  
انطراب افتعال من الضرب الخوضب بعضه دعنا ولذا فسر بقوله  
اصطكا كذاته لانه يكون بمعنى الحركة العنيفة مطلقا ومنه استعير

الاصطراب النفس في قوله اذ لصدتها الزج حاصل الحد من الحد وهو  
غشا للعراب معروف وتلصق به الالامية استعمال بمعنى التوق وهو الشراذها  
وفيه استعارة ممكنة مستترة لثبوتها للكتاب بابل وركاب بشاق وهو كثير في  
كلام العرب كقول بعضهم  
• ركاب يجدوها الشال شامها • تكلم الصبا حتى تبيحت كل نجد  
وفي الحديث كما رواه ابن جرير الرعد ملك موكل بالسحاب لينوقها كما تنوق  
الحادي الابل وقال الحكيم ايضا ان تغزل الرباح كالشمال مجردة لحرارة الشا  
ويحدث فيه رعدا وبرقا قيل ما ذكره المنصور رحمه الله في شرحه في الرعد  
والحكا ولا عبرة به والذي عليه التقويل كما قاله القيني ما ورد في الكار  
الصحيحة من طرفي مختلف في الخبر ان الرعد ملك والبرق صخران  
من حديد او من نثار او من نور يضيء منه السحاب وعن ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما الرعد ملك ينوق السحاب بالشمس وهو صوته  
**وقوله** سبحان من يسبح الرعد بحمده وقيل البرق في حكمة وقيل  
نار يخرج منه اذ انصب ولله عدة طرق وروايات ذكرها الشوطي  
في الدر المنثور ولا شبهة في صحته فذكر في اخبار الحكيم ان ال  
يليق كما ذكبت التيمر كني على هذا الكتاب والقول بان ملك في  
الحديث مشتقات لفتح الكلام النبوة **ففسر** لك انه تقولا لاجل  
العلوية وما هو الجوز موكل بها ملائكة تنصرف عنها باذن الله وامر  
بملك السحاب والمطر فاذا ساق السحاب وقطعها حركت من  
تقر بها اصوات وطغات نورية مختلطة فليست صلايا كما فاهل  
القبيل يسمون لثبوتها معرضين عما سواه والمقشيت باذيات  
الفضل يسمع حركتها وكري ما يجدت من صلاتها كما في التمهيد  
**قوله** من الارصاد الا قيل عليه ان للحجاة والادب في الاستفا  
ثلاثة مكنة كونا المشتق منه المصدم وكونه مطلقا وكون  
الفعل من المصدم وفضية المشتقات من الفعل كما سئل لفاصل اما  
استنطاق المصطلح من المصدم فلم يذهب اليه داهيا على انه  
لو قيل به كان التزديد منه مأخوذا من المجرة لا عكسه كالذي  
يخون فته قيل انه لم يرد بان له لعله ظاهر لانه اصل الرعد  
وامسا اذ ان فنية معنى الاصطراب وهذا التسليم للاختراض  
وقيل انه على ظاهره وان اذ انه مشتق من الارصاد فالت  
الرمحشوي قد يرد الحجر والى المزيد اذا كان المزيد اعرف واعرف  
في المعنى المعتد في الاستنطاق كالقدر من التقدير والوجه من  
للسوامة وهذا من السؤال وقيل من فنه ايضا لانه والمراد انها  
من جنس واحد يجمعها الاستنطاق من الرعدة وكذا قوله البرق في  
وليس فيما ذكره في الصدور فلك ان تقولا ان مينا على تقليل

قوله على ان الرعد ملك موكل بالسحاب

سوطي

كبي

عريف

س



الاوضاع اللغوية والمعاني الرعدة ومنع لما ذكرنا من الاربعة  
 وقتد منه له بعد ذكر الاضطراب وليس المراد انه ما خود ولا  
 مستحق من الاربعة كما فهموه من ابتدائه والتقدير بصوغ  
 صفة مادة دالة على الاربعة ومثل هذا التقدير غير منكر في كلام  
 لقل العربيتي قوله وكلامنا مستصرا في الكشف كما سألنا  
 بجمع الرعد والبرق كما جمعت الظلمات فالظاهر ان يكون على غلط ولقد  
 واقضنا الجمع ابلغ فالرعد عندنا كتاب **ب** ما في فية ويجري مجرى  
 ان يراد العتبات ولكنها لما كانا مصدرين في الاربعة يقال عتبت  
 الترابعة او برقت برق فاعني حكم اصلها بان ترك جمعها وان  
 اريد معنى الجمع **والثاني** ان يراد الحركات ان كانه قيل في الرعد والبرق  
 وانما كانت هناك الاستنساخات لان المراد انواع منها كما قيل  
 فيه ظلمات ولحية ورعد قاصف وبرق فحافظ الغني وكون الامل  
 في المصدر ان لا يجمع مما تفوق عليه ونصر على الكتاب سواء  
 كان مفعولا مطلقا او لا حتى اذ يجمع على خلاف القياس كان مقصودا  
 على الجمع ووجهه انه اسم وحده في المعاني لا يتخاير الا باعتبار  
 المحل بخلاف التمام وهو شامل للقتل والكثرة فلا يجمع في جمعه  
 والعدد ولعن طرفة المنتد لما افلده مع انه لمضت ولخصر الا ان يفيد  
 الاوابع شجر اذا قتل فالكثر فيه ان يبقى على اصله ويجوز ان يعامل  
 معاملة اسمها الاقرب **ث** ان المراد ما في الكشف  
 من احكام الاربعة مصدر رتاق على امثله لانه يعيد على الجمع في الكلام  
 المتداول وتركه كون لنوعه للتفويج لما فيه من الخلل لانه لو اريد  
 نوع مخصوص كان المتكاتب تعريفية لانه التكرار لا يدل على كونه  
 وانما لو جمع ما ذكر كان المتكاتب افراد الظلمة ايضا وهذا من تقليد  
 فانه اذا اشتط شيئا منه اشار الى ردة وهو مما يهني التنبيه له  
 في هذا الكتاب واكثر ارباب الخواشي لا يبيته قوله **ث** ان هذا  
 نكتة سترية في اوردتها **وهي** ان الرعد كاد في الحديث وجرى  
 به العادة لسوق السحاب من مكان اخر فلو تعدد وكثر لم يكن في  
 السحاب تطبقا فتروا شدة ظلمته وكذا البرق لو كثر لم يظلم  
 لتطبق الظلمة كما لا يقول مكانا اظلمة متشواضية وافرادها  
 متغيرين هنا وهذا مما لمعت به بوارق العتبات في ظلمات الخواطر  
**قول** الضمير لا محققا فية ايجاز لطيف وامثلة لبرق البرق  
 بمعنى اقحاب لانه يجمع ذوق بمعنى صاحب وهو اشهر معانيه والبيت  
 المذكور يمتد من ثابته من قصيدة له مشهورة في مدح الحفنة  
 ملوك الشام **واولها**  
 اسألت رستم الدار ان ترسل **ب** في الخواشي والتصحيح في قوله

في الخواشي

ردة على الكشف

ومنها

ومنها لله در عصاية نادتهم **ب** يوما يحرق في الزمان لاول  
 اولاد حفنة حرق ابراهيم **ب** في ابراهيم ما رتب الحواد المعقل  
 لتفوق من ردة البرق عليهم **ب** بردي تصفق بالحق الشك  
 وهي طولية وهم يرتقون لاولاد حفنة وبردي بفتح الموحدة وال  
 والد الالهة الممثلة في ردة مشق وقيل واديتها والبرق يناد  
 المعجزة وروي بالصناد الممثلة وهو الاشهر وحكيه اقتصر في القاموس  
 على الخليل وشقبة من ردة بردي وقيل انه اسم موضع فية انهار  
 كثيرة بدلت قوله  
**في الحمة الغراب** كما يزداد **ب** ولا يحتمل ان انهار البرق  
 وفيه نظروا وروى معني ودم وصل صني وروى بالسا لتتني ففقيه  
 اهتمام هنا ووردت من ردة بردي بعلى وقيل انه يفتن مكني  
 نزل وبردي مؤنث لما في ردة الف الثانية والتقدير بردي  
 والتصفيق الخويلد من انا الى احد لصلح والمتراد به هنا ينج  
 ويصفق كما قال ابو حسان روي بالياء المختلة والنا الفوقية  
 والاول مراعاة لما المقدم هنا وهو محال الاستشهاد هنا كجمع  
 الضمير العائد على ذوي ولولا لافرد مذكرة او الشا في مراعاة  
 البردي ويجوز ان تكون الاكثارة المضاف الثانية من المضاف  
 البردي والرجح في الشراب الخالص التمسك العاين التمسك لاخذ  
 في الخلق وقوله ان يقول عليه ان يزلعي من عولت عليه وية  
 اذا اعتمدت فتجوز بجمعا ذكر وقوله حيث ذكر المصنف مؤنثا  
 على شهر الر واثنين فية وذكرها الشد تيمنا لتذكر منة الثالث  
**قول** والجملة استئناف الخ اي استئناف بياني في جواب سؤال  
 مقدم كما اشار اليه المصنف رحمه الله ولذا لم يعط فلا محال لما مر  
 وجوزوا فيها وجوهها الخ كونهما في محال جرت على انها مستقلة  
 وحقوق زيتها وفي جملة يكاد كونهما صفة صيت لنا ويها بلا يطيقون  
 ونحوه اذ في محال صفت على الحال من صفة فية والعايد محذوف والالف  
 واللام نافية صفة والمقدم تيمنا من قوله لما ذكر يوفون  
 بالشدة والبول اي ما يدل على شدة ما هو فية من الامور المخوفة  
 المهولة وفي الكشف لما ذكر الرعد والبرق على ما يؤذن بالشدة  
 والقول فكان قائلها وكنت كما المضموع مثل هذا الرعد ففقيه  
 محفلون اصابعهم فاذا انهم مشرقا فكيف صاعقه مع مثل ذلك  
 البرق ففقيه كاد البرق محظفت ابصارهم وقيل يري الكلاسة  
 بكون بعينه وقرق ظاهر لان المراد بها يوفون الخ في كلام المص الظلمة  
 والرعد والبرق وتنت كثرها لانه الاصل من غير مقتضى العدول  
 عنه ووجه انما انما انما ارات ومقدمان للمصراع لانها

سبر بادشاه  
 فية



لانها تسمى بما متعاقبة على ترتيب النظم عادة فينشئ الاستدلال تلك  
الامور بلا ترتيب يبينها فالاول عند جواب السؤال الناشئ من المجموع  
والثانية عن السؤال الثاني عن ذكر الصواعق المستمرة للبرق  
والثالثة عن ثبوتها من الجواب الثاني **ورد** على ان الثالثة  
لو كانت كذلك كانت على وتبين تلك التعريف والاشرفية وتلك  
والثالثة كذا الكشافات منثنا السؤال هنا الرصد القاصف وحده  
والثالثة للتوسعة كما مر فعند الجمل الثلاثة اي يتجملون ويكاد  
البرق وكلها اما الجوبة عن سئلة الثلاثة من قوله فيه ظلمات  
ورعد ويترق باعتبار الرعد والبرق والظلمات الجمل المقهور من  
الظلمات قال يترق على اللف والنشر المترق اما في الاولين فظاهر  
واما في الثالث فلان الاختلاف من تمامها وورد عليه انه ان ارد  
بالقاصف ما مره فهو غير لسا عفة فلا ينجح الاستدلال لان  
لفظة فيه الخ ذا الصلح وتقع الرعد فلا يكون وضع الاصابع الا بعد وقوع  
الصاعقة وموعث وان ارد ما يطلوعها كما ان منقده ما بها فيساو  
النافيان معنى مع ان البرق اقرب للصاعقة من الظلمات فلا حجة  
لاختياره وهذا هو المترق عدو للمصرع في الكشاف وقد قيل  
عليها الجواب لا لا يطابق السؤال الذي قد مره لانه يترق على  
مع الصواعق دون الرعد وان لها بولعة به لانه لما كانت الصاعقة  
قصبة رعد اي شدة صوت منه لينفض عن ساطعة من نار كان  
الجواب مطا بقاله كانه قتل يتجملون اما بجمهم في انهم من سلة صوت  
الرعد المنفض عنه النار **القول** لك ان تقول لانك ان المص  
فصمد مخالف للبخشي والترق عليه فانه لا مخالف بينه في الثالث  
اذ قد مر ما قدمه بعينه وكذا في الثاني لان الرعد يترق قال كيف  
خالصه مع مثل ذلك البرق والمصرع قال مع تلك الصواعق وكلاهما  
نوع واحد فاري كما مر وكذا في الاول لانه كلام المصرح حال فيه حيث  
قال مع ذلك فلك ان يجعل الاشارة للرعد ولو سلم انه المجموع  
فقولا لرخصه مماثل هذا الرعد يترده المصاحب للظلمة والبرق  
فلا فرق مع انه لو سلم تغايرهما فلا وجه لجعل الاصابع في الاذان في الظلمة  
والبرق وكذا الايض الجواب السؤال فكيف خالصه مع تلك الصواعق  
بكذا البرق الا بالترجيب السابق في الكشاف احسن لما في من تطبيق  
الجواب على السؤال واصابة المحققين قال بترجيب ما ضاعا عليه لترتيب  
شمران ما ذكره في التنوير للبرق وكلام المصرح ما اقتضيه بوجه من الوجوه  
والظواهر المراد بلديها بالشدة والقول ما يابح لمر من مفدمات  
العلاك بعد الوقوع في كل ما يشبه الحفرة والحفرة لا خصوص من الصواعق  
ليكون الجواب استقامة واوفي غاية وما ارد له على قدر الرعد القاصف

س  
خ

ليس

التي تسمى وقت فسر الوعد القاصف بما في صوته تكسر ببلدة فالمراد الثاني  
وكونه مينا وما اخوته لا صير في صوته له اشعور وبصير وقوله  
فاحييت بها العنبر للجملة ويجوز هو هذه على الحال **قول** وانما اطلق  
الاصابع الجارية ووردتها واستعملت في موضع الاتمام المرادة هنا لاجل  
التي الغفلة الاصابع من وقتها كعقد والاتمام مع الغفلة  
بفتح الهمزة وفتح المشددة من صمها وفي المصباح انه حكى فيها ثلثين  
المشدة وفيها قطع لظلمة وهو الغفلة من الاصابع وبعضهم يقول  
الاتمام جز من الاصابع كما في المصباح ايضا وعلى كل حال في خبر  
محمود في محققين من الاصابع اطلق على كل ما مينا لغة كما هم نيا لغز  
حيث يريد ظهور جميع الاصابع اي اصابعهم في اذا هم مينا لغز الشدة لانه  
يجعل على التوزيع وقت لانه في قوله اذا انه ركة صماغ مينا لغز ايضا  
ولا يخفى ان الجمل في معنى الاذخا ليا بانه وقاب علامة الرعد  
في تعليلات المعزاة في قول يتجملون مينا لغة في فطرده شتمه وكل  
حتمهم من وجوه احد ما نسبة الجمل الى كل الاصابع وهو ميسوب  
الى المصير منها وهو الاتمام وثانيها من حيث الاتمام في الاصابع في  
والمهمود او حال اصبع مخصوص وهو السمانية فكانهم من فطرده شتمه  
يدخلون الى اصبع كما نشت في انهم ولا يسلكون المسلك المتهود وثالثها  
في ذكر الجمل موضع الاذخا فان جعل شي في شي اذ على احاطة الثاني  
بالاول من اذخاله فيه وهناك قالوا لانه يترق على الهان فان قلت  
هل هذا من الجمل الغوي لشمس الكل باسم جزيل ولا يجوز في الجمل  
او هو من الجمل الغوي لشمس الكل باسم جزيل ولا يجوز في الجمل  
الذي ذكره في كتب المعاني وغيرها انه من الاول الات للشمس في  
كلامه فانك غافنا المحققين ابن كمال في تكميل الغرائب ايضا انهم ظنوا  
بجاء الغوي وهو صواب عقلي باستناد ما للمصنف في كل لان المبالغة  
في الاختراز عن اشتغال الصاعقة لغز الخوف انما يكون على هذا  
على ما قالوه وتحققا لفرق بين الاعتبارين قال في شرح المفتاح في  
الاطلاق الاصابع على الاتمام مينا لغز مينا لغز الاتمام والمبالغة  
انما في اذا كانت الاصابع نائمة على حقيقتها اذ لا مينا لغز في ذكرها  
مراد بها الاتمام كما لا مينا لغز في رجل عدل اذا اول بعدل على ما صرح  
به القوم تبعاصبا للاذخا واذ الاتمام من الاصابع مجاز  
مراد به انما المينا لغز في جعل الجزا الاصابع في الاذن والتجوز في اطلاق  
الجمل في متعلفه وهو الاصابع شمران بعض غفلة العصر قال في ما ورد  
القوم نظر المصرح لانه قد يقال انه لا مجاز هنا وذلك لان تشبه  
بعض الافعال الى كل ما يشبهه فكيف في ثلثه ببعض الجزا لانه يقال  
دخلت السبل وحيث لشمس الخيس ومسحبت بالمتديل ونحوه معني

٢٦٥

خ

ابن كمال

رد على الشيخ

ميرزا خان







وان تقارب لفظا ومعنى فليس احد من اصناف الاخر فرغ مقلوب منه  
 قلبا مكانا لو حيز من ذكر لصددها وهو الاشهر الاظهر وان المتاع  
 القلب ان يكون تضاريفا لامثلة ما بان بصاغ منه فعمل ومصدر  
 وصفة ويكون الاخر ليس كذلك فنعلم من عدم تكامل نفسا وبطانه ليس  
 بنسبة اصلية وهذه قاعدة مقترنة عقد الحياة والثاني ما ذكره الرغب  
 سقاة المصروفه لانه مع انه مخصوص بمكانه والا اول عام قال في التسهيل  
 سلامة صحة القلب كون احد لتباين فانها للاخر بيقض وجوه التضاريفا  
 وله فتمثيل في شروحه ولاشك في جمع مناعقة على صواعق لانه انما  
 يشذ في جمع فاعل المذكر العاقل الوصف في هذا بعيد عن الشذوذ كما راجل  
 وقول الطيبي والفاضل اليميني اذا كانت الصاعقة المذكور في التاليف العلة  
 فالجمع على فاعل بخلاف حقيقة عن تحقيق المسألة وقوله فنيك مسقع ك  
 التاكيد في صراح بيان لا شئوا البكايين في التعريف والمراد بالراوية  
 الراوي الذي يكثر روايته للشعر وغيره ويصنع كثير جهوريا الصوت  
 والطاهرات الصاعقة في الامثلة صفة وانها للتأنيث ان قد رت  
 صفة طونث كفضعة او البيا لانه ان لم يقدر كذلك كراوية وهي  
 للنقل من اوصافها الى التسمية كما في حقيقة وهي مصدر حتى به لات  
 فاعلم مع التاويد وما يكون مصدرا لكنه نادرا مقصور على السماع  
 كما مر في العائنة ومنه العائنة بالفا بمعنى العنق وعجوزان يكون  
 بالمعاني والبا الموحدة لانه قيل في قوله تعالى والعاقبة للمتقين  
 انه يستعمل بمعنى العنق والكاذبة بمعنى الكذب وهكذا اضيقها  
 ولنا في المصروفه لانه **قول** نصب على العلة يعني انه مفعول  
 لاحظه ولما كانا الخالك فيه التكثر وجروما ودرجته مع فبالام  
 استشهد له بالمدح المذكور وهو من قصده لحاتم الطائي الخواد  
 المشهور حيث فيها على كرم الاخلاق والصبر على اذى الاقربا  
 ومعد الايمان والهاك

**العرف** الظلال وتوكلهم **ما** كلك في ريق كنا كما منيها ومنها  
 افاضت ناري لمرء السوم تربي **التك** ولا طمت اللشم الملقا  
 وعور اقدارهم عندها ولم يضر **ودي** اودقو منه فتقوما  
 واعرف عقر الكرم اذ حاره **واعرض** عن شتم اللشم تكرا  
 ولا اهلك الموتى وان كان خادما ولا اشم ابن العمرا كان الخما  
 وهي طونثا وقال ابن اسعون انه لم يقل فيهما في مقابها الحسن منها  
 واعرفها بمعنى استنزا واعفوا واصموا وتعود الحصلة والفضلة هي  
 العنق من كلامها كانت اولها وتفسرها بالكلية اليبس كما عرفت مناسبت  
 هنا الا انه سماع القول للكلمة اليبس كما عرفت كما يقال لصدة هنا  
 عينا التي الخلة واسترذله لتدوم مودة نه كما قيل

نزدي

ولا يبيحان

نزدي فمكنا بالاعتية فقيه **وهل** هو ديفوح بلا وحات  
 فالمراد باقضان اذ خا روية ومحبته والصدمة لا تكرسا والمقران  
 لظهورهم من اعتر والشاهد من غير نوبة على انه متعول لزم انه معرفة  
 فالاعتية والاكثية من مثله مع ما لا يكون له خلاف فربما وتكرسا  
 متعول لانه مع انه معرفة بالاصناف ففوق الاكثرية مثله حرة باللام كقول  
 ليلاف قريش وتكرسا متعول لانه على الامثلة في بابها واستشهادهم بهذا  
 النبي في مؤقفة وللغراما بالانكرام للمبلا الغنقى الكرم لا تكلفه وان مع  
 هقا وقال ابو حنيفة الجرايم له معقول لانه مع استيقنا به شروطة  
 فيمن ظروا ان قول من الصواعق في اللغوي متعول لانه ولو كان معطوفا  
 لجا وكظرفه تعالى ايقنا من صلاة الله وتمثيلا من انهم وقد جوزوا  
 ان يكون متعوبا على المتعدي اي محذرون الموت وما ادعاء لا يتبع  
 له بملامة الاموات لزوم العطف في يجوز رتبة المعية اكرامه  
 غير ذلك وما استشهد به لاشاهد منه وقابلين العطاء رحمة الله وت  
 خطه فقلت بعد صلاة كرايو حياك **جواب** انما انما نوعان احدهما  
 متعوب والآخر مجزول فهما لا متعول معهما في قوله تعالى اوتى حياك  
 والظهير لظهور القولين وانما ان من الصواعق علة ليعملون امثالهم  
 في اذغهم احوالهم ليعملوا عند الموت علة للفعل المتعدي للفعل مع  
 علة وهو كالم نفسيل في الموت فان هذه المسئلة لم تفسر بهما  
 من اهل العبر **قول** والموت زوال الحياة الح والى  
 المشكلون الحيا قوة هي عند الحس والموت وقيل قوة متبع  
 اغتناء السالتوم وتنفنض عنهم سائر القوى الحيوانية كما  
 فضالوه مع ما له وحلته والموت زوال الحياة ومعنى زوال الصفة  
 عدمها عما تنصف بها بالفعل فيكون عدم ملكة الحياة كالعمى  
 الطاري على البصر لا مطلق العمى ولا يلزم كون عدم الحياة عن الجنين  
 عند استنقاده فالحياة موتا وعلى هذا الحمل قول المعتزلة ان الحياة  
 فقامر الله اوامر الملك يقتضون والحياة الحس من غير صرح ولا حذر  
 بالفتيد الاضرب عن القتل وحمل الفعل على الكيفية المتبادرة مبنى على ان  
 المراد به الاضرب الصاوير عن الفاعل اذ لو اريد القاتل كان ذلك امانة  
 لاموتنا واستدل على كون الموت وجوديا بقوله تعالى خلق الموت  
 والحياة فان العدم لا يوصف بكونه مخلوقا **والجيب** بان  
 المراد بالخلق التقديري تعين المقدر بوجه ما وهو حقيقة  
 لغنة حكما قال  
 ولانت تفري ملطقت وبقض القوم تخلق ثم لا يفري  
 وهي مما يوصف به المقدم والموجود لانه العدم له مدة ومقدار  
 صغرت عند تعالى وكل شئ عنده بمقدار ولو سلم المراد بخلق الموت







من فتيقن الملك المنحال ولغيره بقلد استلتمن ذاك اير وفهم في غير  
وقت لا يترتب الا فاداة ما يعني عن الاعادة فبذلك قولهم ومنعت  
لمقاربة الخبر من الوجود في افعال المقاربة بخصوصية تمامها  
الحياة بهذا الاسم وان لم تكن كلها المتعارفة لان منها ما هو  
الشروع لطفق ومنها ما هو اللزجى وما هو ما هو المقاربة سميت  
بها فاعلمنا لها لانه اشهرها واسمها كما في شرح التتميل وقد  
يخصر كاد واخواتها ويجعل ما عداها من الباب فتمت المقاربات  
بها والمشهور الاول فتد خالفها على والذات على الذنوب  
والقرب مخصوص بكاد واخواتها واعتبره الجزوي في جميع الباب  
من غير تعليل والمحققون كل خلافه لان على وضع لرجح المتبر  
مطلقا لا لرجح ذنوبه كانهما وطفق يدل على الشروع والخذ اول  
لجز الخبير والذنوب انما يكون قبل الشروع فيه فليس فيها مقاربات  
وقد قيل ان ظاهر كلام المتكلمين ان على ان عسى غير ذل في افعال  
المقاربة لكونها متضمنة لرجح الخبر لا لرجح ذنوبه الا ان في كلامه  
ماتدل على خلافه كقولهم تبيينها على انه المقصود بالقرب ولو  
جعلت الضمير في قوله وصنعت لمقاربة الخبر كلالا لافعال  
المقاربة لم يرد عليه شيء وان لحتاج ما بعد للتاويل على  
لاستعماله فيما يطرح فيه مما يمكن وقوعه لو قيل في مقاربة  
لان كل ات قريب فلهذا قال القائل  
وان لا يرجوا الله حتى كما نسا اذ جعل الظن ما الله صانع  
لم يبعد وما قيل من ان المصرفة لله ذهب الى ان عسى ليس من افعال  
المقاربة لغير شيء وقوله من الوجود متعلق بمقاربة والمراد  
بغيره من سببه حدوثة وكونه في بعض الموقوع وصغير لكتة  
لم يوجد الخبر لا لسبب وقد اورد عليه ان المقاربة كما تتصور  
بوجود السبب مع فقد الشرط ووجود المانع تتصور بغير المانع  
ووجود الشرائط كلها وفقد السبب فخصص كاد بالاول  
لاستعماله قواعد العر بينا لان نقالتك انه تصور المقاربة  
من غير تخصيص بها ولغير شيء لان المراد ان قرب الخبر كوجود  
السبب وانه لو لا فقد الشرط او وجود المانع او خوم لو وقع وليس  
مراداه المحر حتى يرد عليه ما ذكره ان ما ذكره بقاء على ملكوت  
به العادة من ان الله تعالى اذا اراد شيئا هبنا استجاب واذاه  
وجدت الاستجاب فعدم الوقوع لما ذكره فلا يكون له ما قيل من انه  
اذ لم يوجد سبب الخروج مثلا ولكن مقرب يقع ان يقال كاد زيد  
يخرج وهذا كله من ضيق العطن وسبب في حقيقة والكامل ان كاد  
نذكر المقرب الوقوع وانه لم يقع والاول لوجود استجاب والثاني

مير بادشاه

خبر

عصام

كلازني

ملامح

منها وقد شرط وهذا كله بحسب العادة فاد اشكال فتيقن قوله  
فهم خبر محض ولذا كانت منتصرة فانه بخلاف عسى الذي كاد خبر ليس فيه  
شائبة الشك فهو منتصرف لغيره بخلاف عسى فانها الكون استعملت  
في الاشارة اليها سميت المحرف فانه تقتصر وهذا هو المشهور وقد كتب  
البحر والفتنة وبه صرح تخلص في العاصم وفي شرحه للمفترى انما  
لم تقتصر فيستعمل منها مستقبل واسم فاعل لانها المنسبت على  
المختصة فعلا وانما هو حرف اطلاق واعلمتها الفعل بخلاف انما فيها  
تعمل الحكمه فتقال بصنيت وعبثنا الخ وهذا هو الذي يحرم  
به فلا بد من ذلك ولقد نقر فاعلى ان ابن ظفر رحمه الله حكى عن ابي عبد  
في شرح المقامات انه ليقال عسى قال وعلى هذا نقالت  
عاشر اسم فاعل في كتاب حل الفكر للفيرواني ان ابا زيد ذكر انه اجاب  
من لا يحسب كبر السن بوزن حذو وقد قال للمفترى  
عساك تغليرات تقرب في يدي فان مثلي بمجران القريض عسى  
وهذا غلط فان كلامنا في عسى التي للترجيح وهذا في حذو وتكون  
عسى بمعنى ليس انما كقولنا البحرى  
ينعاطى للترجيح وهو مجاز الفصحى بخصوص القريض وليس  
فقوله ان عسى لا تقتصر اي بقاء فعل المشهور من قول الحياة قوله وخفا  
مشروطه الى ان شرط في خبر كاد ان يكون مفعلا رعا غير مقتدر  
بان المصنوع ربي لا يستغنى عن المصنوع فلهذا لا تنزل على الحال المناب  
للقرب والذنوب مخلصا حتى كانه كسره فربه ووقع ولما دلت  
على تالكه وقوع الخبر على الاصح وجرقت لذلك عن ان المنافاة لها  
فصنعت منها وهذا بقاء على الاكثر الا فصح والافقد جلي خبرها اسما  
منه واكقول فان شئت فيم وما كدت اسبلا وورد مع ان  
كقول قد كاد من طول اللان بمضما وفي الحديث كاد الفخران  
ليكون كفرا وقد يكون الخبر كمالا شتمه كالحكة لعلب من قوله  
التر عسى زيد قايم على ان اسم عسى صفة الشان والجلد الا شتم خبرها  
بخلاف عسى فانه يجوز في خبرها ان يقرن بان وهو الاكثر وقد  
يجز منها كقول  
عسى الكريت الذي استنبت فيه يكون وراه فوج قريب  
والى ذلك اشار المصرحه الله بقوله وقد تدخل اي ان المصدر  
علتها على خبر كاد كما مر كمالا على اخنها عسى تحذف من خبر عسى لا  
على كاد وقوله في مثل معنى المقاربة يدل على ان عسى فيها معنى المقاربة  
عند خلافه من نوهه خلافه قولهم فيم يحفظ بكسر الظا الخ الا قري  
بكسر الظا الخفيفة وهي قرارة مجاهد والغض اضم وعلمة القراءة للقر وقد  
وفي الصحاح الحظف الاستلاب يقال حطفت بالكر وهي الغض الجاني

خبر



وعلمها للضارح مفتوح العين وفيلفة لخرى كما ما الاخفش فيقول  
في الماضي كثرها في المضارع وفري في الشواذ يحفظ في الخبر وكثر اظلم  
الشددة واصلمه يحفظ افتعال من الخطف فنزلت حركة التاء الى الخا  
واذ غنت في الظا ولذا لم نقل الى الخبر الساكن حركة التاء الى الخا  
الساكنين او التاء على الظا وكسرت الياء التثنية تاءا لهما وفيها قرأت  
لخرى ذكرها في الجيزة والنزاة الاخيرة من خطف والياء الفاعل ونصيبها  
لانهم منعك كما في قوله يحفظ الناس من نحو لصر **قول** كما في قوله  
يفعلون الخ قد مر الكلام على هذا السؤال والجواب فليكن على ذكر منك  
وخطوف البرق بضم الخاء المعجمة والفاء في الخبر فاف لمعانه واصلمه  
الاضطراب ومنه مخففت الراء في التراب وخفيه بفتح الخاء المعجمة  
وتكون الفاء وكما مثابة مخفيه وهما تانيث بزنة المنة خفي مخفي كما  
يعلم او خفي يخفوكه خلد يكدخل المذموم لعمارة فاضمه في قوله الخفي كما  
في بعض الجواهر ولا يخفى له فانه تكرار غير مناسب للمراد والظاهر انه  
اراد كونه في الضمارة وقد وقع في بعض النسخ وخفيته بالاضافة  
للمعبر من الضمارة ويجوز ان يكون خفية او خفيته نقل من خفت البرق  
اذا سكن كما في المساس وقد فسروا الفاضل المفيد بلحان البرق وانما  
وهو الحق وذلك العبارة وقعت كذلك في الكتاب ولم يقين شرحه  
بضبطها وتارة يخفوقه مشي تارة وهي المنة والحال الثاني في حال الظهور  
والخفا **قول** واما المتعدي المزمع في محيها صلا لا يكا ومنعك كما  
لانفاق اصل اللغتين وشيوعه في كلام العرب كقول الزرق  
• اعده نظرا بغير علمه اضاف لك النار الحار المقيد  
وامثاله مما لا يحصى والمشي محل المشي تارة الى ذهنتهم وخبرتهم  
بكتبت بخطوط خبط عشود ويمشون كل مشي وقوله اخذوه بمعنى  
سلكوه قال الراغب لقال اخذ ما اخذته اليك مسلكه وخوفه في  
الاساس فلا تسم فية وعلى التعدي معناه نوره وعلى لزوم معناه  
لمنع وقوله في مطرح نوره اصل معنى الطرح محل الطرح وهو الالف  
لكنه استعمل بمعنى محال مطلقا وشاع حتى صار حقيقة فيه وهو المراد  
واشار به الى بيان المعنى وان في النظم مغولا مقدرا وصغيره على  
المتعدي راجع اليه كما اشار اليه بقوله اخذوه للمفسر بقوله به متلوا فيه  
اذ ليس المشي في البرق بل في محله وعلى لزوم فيه معناه ان مقدرا كما  
اشار اليه بقوله مطرح نوره وكون في التعليل والمعنى مشي الاجل الامانة  
فيه كما قيل ركبك لا يلبس نظرا للتثنية على ما بين له ذوق في العربة  
**قول** وكذلك اظلم الى مثال اصلا في التعدي واللزوم وفي التثنية امما  
الى جواز ان يحل عليه كما يحل المضد على الصفة في ذلك وقالت هما الذين  
عقيل رحمة الله اذا كان لظلم متعديا فالفاعل ضمير الله او البرق اي الظلم

البرق

البرق بسبب خفايم معانية الظرف والظاهر المألوف على الوجهين والانت  
بجازية كما يقال من قوله بسبب خفايم وفي الصحاح ظلم الليل بالكثر  
واظلم بمعنى حكاة الفتر وعلى التعدي كوالمنة نقلت ظلم كفتح من اللزوم  
الى التعدي كما اشار اليه المصريح والله ولم يبين اللزوم لظهوره والانت  
عليه وكوت ظلم بمعنى اظلم كما نقل عن الفتر الا في نقل المنة له كما توهم  
فان المنة له ما معان فلا مانع من اشتراكها في كلمة واحدة كما كتبت فانه  
ورد متعديا ومنه المنقل ولانها وهنزة للمصير ووقه وكذا ما  
خبر فيه **قول** ويشهد له قراءة الظلم الخ الخويل له دلالة بيينة ناطقة  
بتأويله قرأت منبت اللحنو لقرائة شاذة منسوبة لزيد بن قطب  
وقتل عليه ان شهادة ما ذكر شهادة لور مردودة بجواز كونه لازما  
مسندة الى الظرف وهو عليه تولى **يب** بات عليهم مقابل لخرق ان  
مستقر من لم يقع ان يقوم عليهم مقام الفاعل اصلا وان جعلاه صلتين  
للفعل على تعين معنى النفع والضرر ففيه نظر لانه لصل لان يقوم  
مقام الفاعل المنضم دون المنضم فية وعلى التقديرين صلا حوجه فلف  
اذا اظلم على كذا انما مع كونهما معا جوابا للسؤال عما يصحون في  
تاريخ البرق ليعني ان اظلم مسند الى ضمير البرق كما انما على معاني  
كلتا نفعهم البرق باعانة اعترضوه واذا فهم بلخفا ثم دهشوا  
ومبني البلاغة على رعاية المناسبات **وقد** يجاب ايضا بان  
بناء الفعل للمفعول من المتعدي بنفسه اكثر فالحال عليه اولى ولا يخفى  
ما فيه واما الصالح انما رومية المصدر كما في فعد اي فعل العقود  
في غاية الضم مع انه مد فوع ايضا كما ذكر فانه قيل الخفا غير  
الاسلوب ولم يعتبر المناسبات لانه اظلام البرق غير معقول  
فيحتاج الى ان يتجوز عن اختلافهما كما مر قيل لا يبلغه تقام مخالفة  
الامثلة مع انه لا نسبة منه في غير ايضا **اقول** هذا ما قاله شرح  
الكتابين برقمته لم يترك منه الا ما اخبر فية وفيه بحث  
لانه تطويل المقدم مما ترم غير تنحية لان حاصل الدعوى ان اظلم قد  
يتعدى ببدل هذه القراءة لانفاق النحاة على ان المطرد بنا الجمول  
من المتعدي بنفسه فاعترض عليه بان الافض المستعمل لزوم اظلم  
ويجوز ايضا على اصله في هذه القراءة بما ذكر فلا يضر ذلك في قول  
ان المعترض عدل عن الامثلة في قوله لا يضر المستعمل واما قول الظرف  
مستقرا ههنا فلغو لا لصلا له وتعلقه باعتبار الضر والنفع نظر الام  
وهو ليس بشي لانه محصور بفعل الله كما عاله وعليه لا ترى قوله  
صلى عليه واوقد له فان الحرب وامثاله مما لا يحصى والنفع هنا مفهوم  
من المنطوق من غير احتياج للمنضمين اصلا ولذا قيل انه مؤيد في  
مستأنس به لاذ ليل فاما **قول** وقول الخ ابو تمام كسنة

خبر

قطب

سيد رسد

كشف

خبر

خبر



واستمر حبيب بن اوس بن الحارث بن قيس الطائي قبله الشامي مولدا  
 وهو مع وضاحتها التامة كان تكبار الادب والعلامة في عصره وديوانه  
 مشهور وشيخه الكبار وروى عنه الاخبار والفتاوى المشوية كتابا  
 في اخباره وفتاواه والنبين المذكورين فقصده له مدح بها عيا شري  
 له في الحضرى او لها

ثم حكى في لست طوع موثقى . وليس حين ان عدلت بمصعبى  
 لحاولت ارشادي فعقل مرشدى . امر استمت نادى فد هوى موثقى . ومنها  
 هما اظلم الحلالى ثم لجليليا . ظلاميهما عن وخصا امر واثيب  
 الى اخرها ومن ارادها فلم ينظم ثوانه وقال الامام المنبرى في  
 شرح الديوان جعل ظلم متعدد . وذلك قليل في الاستعمال  
 وهو في القياس جاسر قياسا على قول من قال ظلم اللين معنى اظلم فان  
 ادعى ان اظلم هم كما غير منعته وان حاله منصوب انتصابا لظلم  
 وقوله لجليليا ظلاميهما كذا فله لانه عدى لجليليا الى الظلامين وقوله  
 عن وجه الخ عني به نفسه وهو يحتمل مجازين احدهما ان يكون قد  
 شاب في حال كونه امرا وعظما لاقاه من الشدايد والاشجار ان يكون  
 اراد انه فنى في الترس شيخ في العقل وقوله هما اظلم الى الضعيف  
 المستر وقد سبق معنى وذكري اننى خصم هما العقل والدمع على  
 ما ذكره الامام المنبرى في نتجه بعض شراح الكشاف وجوز التفتاين  
 ان يكون لارشاد العاذلة وفاد يعم الى البيت الذي قبله وجوز في  
 الكشف ان يكون للمعوم والمثلثة وهو بعيد حجة او الخالان الخ  
 والشر او الضنا والفقرا والشيب والشباب وقيل هما الذين يوى  
 والاحمر ويوى وليس بشي وقيل هو عام في كل منقلا بل من خير او شر  
 او غناء او فقر او مسرنا وصحة او عسرا وسيرا واستعمال اطلاق  
 الى العقل لان العاقل لا يصليب له عيش الكالت فله لانه لا يبالى  
 الحرايد او لجليليا معنى كشافا ظلاميهما وامر واثيب تجريد كما مره  
 وهيرة لحاولت انكادية اي لا ينبغي ان يجشج في الارشاد والتلايب  
 والفا تعليلية لمقدم اى لا تخاولها وفي العقل والدمع كذا عكس  
 كما مرشد وهو قد هذا زبد ما في شرح الكشاف في هذا البيت  
 والذي اراد ان المراد بارشادها ايتا عتبه وقد له لمقرحه  
 بذلك قبله قوله

فلم توثقى سخطا المنفضل . ولزنتى عتبا سكاة معتب  
 وصغيرها للعقل والدمع وخالات صغره وشبابه وكبر وشيبه  
 لقوله امر واثيب وقوله لعل  
 سخي في حلق الحارثات مشرق . به عرفة في الترهات مغرب  
 كان له دينا على كل مشرق . من الارض فاذا لى كل مغرب

نظ

فانه

فانه كما في الشرح بصف حبه في الامور وصحة كايه وعزمه ولعبه  
 في الصبا ولهوى واطلامهما فكم كشفت حالهما كيث امتزج صباه  
 بشي حوته وهو كقول ابي فراس  
 وما بلغت اوان الشيب سخي . فاعذر المشيب الى عذارى  
 وفي الظلام والجليليا كما في السواد الشهد وبياضه فوك عفاة وان  
 كان من المحرر في الجاهلية كما في الشعر على طبقات كما هلتون كما مره القيس  
 ومخضرميون بفتح الميم وفتح الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة فلتها منبر  
 وقال ابي خلكان انه سمع فيه محض من الجاهلية المهمة وكسر الراء واستغربه  
 وهو من قال الشعر في الجاهلية ثم اذ ركة الاسلام كسبه وقد يقال  
 لكل من اذ ركة ولينين واطلقة المحررون على كل من اذ ركة الجاهلية  
 واذ ركة حياة النبي صلى الله عليه وسلم وليست له محبة ولم يشترط بعض  
 اهل اللغة في الصحبة في المحرر رجل محض وماذا كان نصف عمر في الجاهلية  
 ونصفه في الاسلام وقال ابن فارس من الاستما التي حدثت في الاسلام  
 وهو من قولهم لم محض ما لم يدبر من ذكر هو امر انى او من خصم الشى اذا  
 قطعه وخصمه فلان عطية اذا قطعتها فكانت تطلق عن الكفر بالاسلام  
 اولات ريبهم في الشعر نفست لا تتقال الشعر لانظا منت بنزل  
 القرآن كما قاله ابن فارس منقده موك ونفا الاسلامتوك وهى الذين  
 كانوا في صدر الاسلام خدثوا الفريدى ومنولدوك وهى من بعدهم  
 كبتار ومحيطون وهى من بعدهم كما في تمام والبخارى ومنسخرين لمن  
 حدثك بعد هزم من شعراء الحجاز والعراق ولا يشهد الشعر هؤلاء بالاقا  
 ولخلف في المجد غير قفيل لا يشهد بشعرهم مطلقا وقيل يشهد  
 به في المعاني دون الالفاظ وقيل يشهد به من يوثق به منهم مطلقا  
 واختاره الزمخشري ومن خلاخذه قال لا يوجب له ما يقوله بقره لزمكا  
 ضرورية واعترض عليه بان قول الرواية مبتنى على الضبط والوثوق  
 واعتبار القول مبتنى على معرفة الاوضاع اللغوية واللاخاطرة بنوايتها  
 ومن البهتان انفق الراء لا يستلزم اتقان الراء وفي الكشف  
 ان القول دراية خاصة فنى كنفق الحديث بالمعنى وقال المحقق  
 التفتازانى القول بانة عزلة نقل الحديث بالمعنى ليس يسديد بالهو  
 يعال راوى اشبه وهو لا يوجب السماع الا ان كان من علماء العربية  
 الموثوق بهم فالظاهر انه لا يخالف مقتضاها وان استولس به ولم  
 يجعل لسلامة يرد عليه ما ذكره ولا ما قيل من انه لو فقه هذا الباب  
 لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء الحديث من كل شى واضربه  
 والحجة فيما روه لا فنيا رآوه وقت دخطا والمتنبى وابتتام  
 والبخارى في اشيا كثيرة كما هو مستطوف في شرح تلك التواوين  
 الفاعلة كحجة البخارى لجمهوره مع وجود ما يعنى عنه وموان الاضرى

سعد



وفاهتكم به قال في التذريب كل واحد من اوصاف الظلم يكون لازما ومتعددا  
واذ لم يتعد الله كظل غير معتدل وقت ما ورد عليه ايضا ان يتجاوز  
يكون لازما في الميت وحالته طرف الا انك قد عرفت ما يدفعه ومقت  
في الميت ثم العاطفة تزيد في مراتب الناس وهو لغرضه كرس  
وقيل انه مخصوص بعطف الجوارح من المازج انه ككثير لا تخفى قوله وانما  
قال مع الاصابة كلما الخ يعني انه استعمل كالمستعمل في التكرار في  
لازم معناها كما في او مجازا وهو الحرص والمحنة لما دخلت عليه واذا  
فيما لا يريدونه فضلا عن الحرص لان الاظلام والتوفيقا لغيره  
لهم واذا ذكرنا كالمكرر صراحة بعاطف الاصلون وذهب اليه بعض  
الحجاة والمعوتين قال في المصباح كلما التكرار دون غيرها  
من ادوات الشرط فقوله في بيان لا فرق عندي بين كالمكرر وانما من جهة  
المعنى اذ التكرار يعني في من كالمكرر ايضا في الاظلم  
عليهم قاموا اذا لامر دأب في اصابة البرق والاطلام ومعنى فحده  
ذا فذكر من تكرار وجوده اذ التكرار عدم ذاعلى ان من الحجاة من ذهب الى ان  
ذات دل على التكرار كلما القول

اذ وجدت او ان الحجة من كذا افعلت نحو سقا القوم انكرو  
معناه كلما والتكرار الذي ذكره للاضوية والفقها في كالمكرر  
من عموم كل الامن ومنه ما كان كالمكرر في كالمكرر كل كالمكرر  
المستفاد من ما الظرفية مع من اللفظ المنقول مما عطف اللفظ اما اول  
فلم استعملنا واما الثاني فلات الحجاة من جوابات كالمكرر في كالمكرر واما  
منه وبنية على الظرفية فاصحابها ما هو هو كالمكرر وكما عرفت مصدره او ان  
نكرة بمعنى وقت فليجوز كالمكرر كالمكرر او صفة كالمكرر كالمكرر  
وهي كالمكرر كالمكرر كالمكرر كالمكرر كالمكرر كالمكرر كالمكرر  
فكثير لا يقتضيه وصفا واما القول بان اذ او غيرهما من ادوات الشرط  
تقتضي ذلك فليس بصحيح فانه منهم من هو من القابل للحاضية واما ما  
اعتز به من انه يكون من تكرار الاصابة تكرر الاظلام فمفصلة عما ادوة  
من المعنى الكتابي والفرقة واحدة الفرقة كالمكرر وكما عرفت واصل معناها  
التورية في شرب السكر الفاسل في كالمكرر فلا في تورية والمبادر  
لذلك في قولها انها وهو انفصال من التورية الزاي المتحجة وقال  
الارزهر فيما مثل التورية الدقة وانتم من الفرقة انتم من التورية كالمكرر  
جمع خبرين والتوقف عن قوله قاموا قوله ومعنى قاموا وقفوا ووقف  
كقام يكون في مقام كالمكرر او حلت كالمكرر كالمكرر كالمكرر كالمكرر  
فيقال قام مرة وقامت السوق ومنه يقعون الصلاة كالمكرر كالمكرر  
وظهوره ولم تستعمل في حقه ويكون قاما ووقف في مقام كالمكرر كالمكرر  
وحيث يتجاوز عن الكساد وعدم النفاق كما يقال في هذه مثل الحال

ومنه

وعلى التذريب  
وقوله

ومنه ما عرفت في مقابلته عشوا فليس قام في الزواج والكساد من الصدا  
كما هو هتم وركب من قوله ركبة الماء فلو كان اذ التوجه يكون بمعنى  
يتمكن مطلقا فبعض الماء وغيره وهو المترادف لهذا الالان التفسير  
به وقع في محله لا في تراتبه كجود الماء وحقا كالمكرر كالمكرر  
لوقوفه عن الجري كما قال المتنبي

وكذا الكريمة اذا قام ببلده • سال النضال في ما وقام الماء  
على كلام فيه من شرح ديوانه ليس هذا حكمة وقد كشفت لك عظام  
لديك كيف قيل وان توفرت انما امر متعلق بالانطاط لئلا هل فيه  
فقد ستر قوله انه من بسمهم بقصص المترادف لغيرهم اسم  
الحجاة المخصوصة وانصارهم جمع نصر والحجاة والمجرب بعد ما يتعلق  
بذهب المصداق بقصص الرعد متعلق به كالانصار المتعلق به  
قوله بوبيع البرق وفضت فعمل من اللفظ واصلة كالمكرر  
اليانية وهو شدة صوت بكسر واو بعد والو تيسر شدة الشغفة  
والهبات والقصف والوبيع مصدر ان وقصصان كالمكرر  
بمعنى الانذار وذكر في الكشاف ان المعنى لو نشأ الله ان يذهب بسمهم  
وانصارهم لذهب بها ولو اد ولو نشأ الله لذهب بسمهم بقصص  
الرعد وانصارهم بوبيع البرق والمصر غير صيغة ففتى المعقول  
المحدوف دون الجواب كما صيغة ولم يتغير ضوا لوجه لدول اسم  
عنه ولما افضلك ولم يزيد واعلى فقل ما في شروع الكشاف  
مع مخالفة المعنى من التقدير في موضعين من الشرط والجواب  
بلذا اقتصر المعنى على الصدا ولو قيل بانها تبيك لحاصل المعنى لم يكن  
في محله ايضا صيغة المصغر على حال وفيه نظير كالمكرر واما التقيد  
بما ذكره فوجهه كما قال قدس سره انه اشار الى ان جملة ولو نشأ الله عطف  
على مجموع الجمل الاستثنائية اعني بحالوك وما بلغك نظير المعقول  
معناها فالتاوية متعلق بالبرق وسادة صوته والاضرب  
بالبرق وشدة صوتية وفصل عرض من هذا التقدير تبيك رطلها  
المعشوي بذلك الجمل واما عطفها فعلى قوله كلما أمثالهم مشورا  
فيه وقيل انه كان ينبغي ان يجعل السؤال شركا من امرين كانه  
قيل كيف تصنعون في خوف البرق وخفيته وهل كان البرق يضرهم  
الا انه لم يذكر الثاني عند الاستثنا فالثالث لظهور الصلة كما قيل  
في رعدا اوردها واشير الله بصيغة التمرير من انه لا يظن كوك  
هذه الجمل جوابا للسؤال المقدر قبل قوله كلما أمثالهم المشورا  
بان هذا الرد غير تام لان العطف لا يقتضي استقلال المعطوف  
في حكم المعطوف عليه ليجوز ان يكون الثاني من تسمية الاول ويكونان  
مشركين في حكم واحد كافي قوله السكجيبيل خل وعسل والزمان

المتعلق  
المتعلق  
المتعلق  
المتعلق



حلوا من فلان بمتهم عدم كون المعطوف من تمتة المعطوف عليه  
والاوجه في التوجه ان لبيان هذه الجملة معترضه على رادوا وه  
معطوفه على الاستثنائية الاطوار وحال متضمنة قاموا بتقدير  
وهو لو نشأ الله الخ فلتبين شي كاستناده وكما ما قيل من ان اظهر  
ان هذه الجملة التي بها التوجيه المتكافئة حيث لم يبينها لولا الامتن  
قد على ايجاد فضيف المراد وويبين البرق واعلامها فاد  
على اذ هاب معهم وانصارهم فلا يجمعون من ضلالتهم فلا حاجة  
للاعتبار اذ هاب به بالمقصيف والموتفين لانه يقال انه لو لم يعتبر  
الاذ هاب بالاستيابة كانه يتعلق المشبه عزيمه الا انه ظهر للشرطه  
فاثمة هي المبنى بالمقام وانما قصصنا عليك جملة المقال لتعلم انه  
ليس في السويدي ربحا فانه اردت ان تغت على حقيقة الحال **فاعلم**  
انهم لما ارادوا ان تركوا العاطف او الامتن وافترا ان هدم به لما  
يتمها من المناسبات وهي ان المراد بالاذ هاب الاذ هاب بالفتن  
والموتفين المطلق رادوا لفاضل المحقق العطف على الاقرب اظهر  
هنا واقر بولما ان المناسبات بين المتعاطفين في الجوابية  
غير تامه جعلها بالنظر لجمع ما قبلها فكانه قيل هو محترز و  
من الرهد بسه المسامح وبتا لوك بالبرق الحاطف والاطلام ولو  
اراد الله اعماهم واصمهم فله ريدهم صنيعهم شيئا فاسا قدس  
سفر الى سرده فان المناسبات لما انتفتت بكون للمعاطفين وعطف  
ما ليس بجواب على الجواب ليس بصواب فلتكثر معطوفه على جميع  
ما قبلها من غير تكلف وكانه جعله من عطف الفضة على الفضة  
لخروجها عن القيل فكما نهضت اخرى وهو وان كانه خلاف الظاهر  
اسلم من التلكف ولحسن من هذا واسلم ان يقال لا بأس بان سزاك  
في الجواب ما يناسبه وان لم يكن له دخل فيه فلوات احدا قالت  
لك ان فنكن فقلنا فنكن المجره والكسب فيها مكاسب واسعة  
واسعت بمنزل كسبي لخواخي لربيعه لحد خطاه بل شخصين اذا اقتفا  
المقام لا تتركى قوله تعالى وما تملك بيمينك يا موسى قوله في  
الجواب هي عصاى كما سمعت غير مرة واما ما قصصناه من قول  
يقول ان جواب الجواب انه يجوز كونه تمتة للاول او في حكم شي واحد  
كالجيبيل حل وعكس فلا محتمل له لان المقترض قال انه فتم عطف  
ما ليس بجواب عليه ومثله لا يصح وما ذكره من مثال الرمان حلوا كما من  
لا يجوز في الجملة ولا يجوز عطفه على لامع عند أهل المنهية لانها في حكم  
كلمة واحدة لتاويله بمنزلة ولا مسار له مما نحن فيه وكون الجملة اعترافه  
او حاله بتقدير المشبه او معطوفه على الجملة الاولى من محال الفاصل  
والاسئلة المقدمه وعله اوجه لا وجه له ومثله قصصنا عند أهل

عصام

رد على خنجر

رد على عصام

الفضل

الفضل لانه لا يجدي في دفع الاعتراض الذي هو صدده وما ذكره القائل  
بانهما التوجيه الى محال التوجيه لان العطف كما به اذ لا يصح عطف الممثل  
له على حال الممثل به الا تتركى انه لما قصد مثله فاضل في قوله هم بكم عمي  
فانه قلنا **قلنا** اذا قيد المفعول المقدم بما قومه به المقتر في قوله ان  
بيد هب بجمعها لا يكون مستغنى كما لان ذهاب السمع والمجر مثله غير  
معهود فتقدمه في الجواب كما فعله الزججني ان لم يكن لانها فتو  
لحسب وهو الذي على ذلك والمصر غافل ولمن غافل **قلنا** قول  
الزججني وادى محال ان يريد ان يتراد من الكلام من غير تقدير وعلمه  
فلا انشكال ولا محال لغة بين كلام المجر وكلامه ولذا التفسير والتقدير  
وعطفه بالواو على تفسيره مطلقا ولو سلم فلك ان تقول انه لما قدم  
ما تتركى عليه من قوله يجعلون اما نعمهم في اذانهم وقوله بكاذ البرق  
كعطف انصارهم قوى دلالة التسيان على فخرهم عن الغرابة ولك  
ان تقول لو بقي على اطلاقه كانت اقوى والمعنى لو اراد الله اذ هاب  
قواهم لذهبت من غير سبب فلا يفتنهم الاحترار والخوف مما خافوه في  
والمناسبات المحسنة للعطف موجودة فلم تتركوه فتدبر قول **قلنا** لقد  
تكلمنا بحد في شوا وان اذ اى يحذف المفعول في شوا وان ومنصرف فاما  
اذا وقعت في جيزا لسطر لدلالة الجواب على ذلك المحذوف معنى مع وقوع  
في محله لفظا ولان في نوعا من التفسير بعد الابهام الا في المستغرب  
فلا يكتفي فيه بدلالة الجواب بل يترجح بعائنا بتعيينه ودفع التوهم  
غيره لاستبعاد تعلو الفعل به لاستغرابه ولو قلت لو شئت بكيت  
دعما كما زوهره فتدرك لو شئت مكاله لانه كما ترى على المقنتاد  
والدم المذكور جازبا لا محتمل من غير قصدك له كما نكته كانت لو شئت  
ان ابكي دعما بكيت دعما فاعتمدت في حذف المفعول وتعيينه على  
العادة المعروفة وكونه متوجها لدلالة تقييد الجواب على خلافه  
وان المصدر مثله لاننا في الاحتمال والنوهر فاذا ذكر المفعول  
زال الاحتمال حصوما اذا التزكيد المخاطب ذكرا فتره قال ان لو شئت  
بكيت دعما لا محتمل سوى لو شئت ان ابكي دعما لمكتبه وقد كان  
يعنى ان قول الفاضل المحقق هنا ان التعليل بان لو حذف فقتل  
لو شئت ان ابكي دعما كما قال **الاحمد**  
• ولم يبق مني الشوق غير تفكره • فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا •  
البحر في ردل الدمع التفكير ليس مستغنى لان الكلام في مفعول المشية  
فلو قيل لو شئت بكيت دعما واكتفى بقرينة الجواب لم يحتل سوى لو شئت  
ان ابكي دعما لمكتبه **قولنا** انه قدس سره لم ينفذ فيما شفع به على  
السعد رحمه الله وجعله مكابرة لان مراده الرد لما وقع في الكشف  
في تمثيله واستشهاده لان ههنا امر من محول المشية نفسها ومفعول

س

س



متعلقه وما نحن فيه هو الاول وما مثل به من لو شئت ان ابكي بكت  
دما من الثاني لانه المعدن مفعول ابكي لا مفعول شئت ثم انه لم يقل  
لا احتمال فيه اصلا حتى يقال انه مكابرة بل لو قال اكنني بكت في الجواب  
ولم يكن ممت غرها ولا شبهة حينئذ في عدم الاحتمال واما اذا لفظ  
معها قرينة اخرى كالمعتاد في البكاء من الدمع لفظه غير مكابرة فيل  
الاغتراب من لوقيل انه اشتهاه بمعنى على حد من مفعول مغاير  
لما في الجواب كان مع تكلفه فترسك ايضا لان البكاء محتمل لعدم  
التقدير بغير بل البكاء لنا للالام اي لو شئت بكاء ما بكت تفكروا  
كافي ولا لال الاحواز ولا تكلف فيه اصلا واما ما قيل من ان المذكور في جواب  
لوهو البكاء المتعلق بالدم فاخذ البكاء المذكور فيه ونزكه متعلقه  
والاعتماد في تعيينه على المعتاد خروج عن الانصاف ومخالفة الحق والظاهر  
ذال على ان المعتاد من غير هو المكابرة فالصواب في الجواب ان يقال  
لا نزاع في ان الكلام في متعلق المشبهة لكنه قد يكون متعلقا على المقيد  
كافي ولو شئت ان ابكي بكت تفكروا فينتج عدم الاعتناء وقد يقيد بقيد  
هو منشأ الغراب فاذا خذنا اعتناء على الجواب لم يكن المفعول  
الذي يتعلق فعل المشبهة بصغرت كما ذكرنا الانتفاء المنتدبا بتقاربه  
فيكتسب المفعول المقيد بما في الغراب مفعول متعلق عنه ويراد  
به المعتاد فاستقم وتركه العناد فيجوز للاطبايل تحتها واما او فغنة  
فيه عدم الوفاق على المراد واما او فغنة لا تلائم وهو الناظر في انه  
شي يقويه **وقفي هنا** كلام طويل يعلم مما في المطوك وخواشيه وقوله  
تكاثر المراد بصلب الغنى في الكثرة لا الشغل فان كان هو اصله **قول**  
**فلو شئت ان ابكي** ما الخ هو بيت من قصيدة لابي يعقوب الجعفي يروي  
بما جزم به من المراد في شرح شواهد المعاني يروي بها ابنه ليشا و  
واعده ذنه ذخر الكلام **وسمها** لراياها لذيخاير مولع ومنها  
**ولو شئت ان ابكي** دما لكنته **علتك** ولكن ساخط لصبر اوسع  
**واق** قلت اظن من صبر اوحشية **وصانعت** اعد اي علمك لموج  
وما في بعض الخواش من انه الخزي كان من غير لفظ التماسه والبكاء الدمع مع الخزن  
او مطلق الدم ويقال بكاه ووسكي لدوكي غلته وظاهر كينها اللفظ وكلام  
الغرض هنا انما بمعنى وما وقع من انفة ففة ثم بكتنه وكتبت عنه باق الاول  
او ابكي نال كما منه والثاني ان ابكي حنة ورقة غلته كما في قوله تعالى ما ابكت  
ذمنا لا ابكت غلته كما استمال طارا وعلى ان اصل بكتنه بكت منه وبكاء  
يتعدى للمتكى فكتنه بنفسه وبالام وعلى واما المتكى به فانما يتعدى اليه  
فتعد به الدم فخلب بخله بمعنى الصب محازا واما الظهيرة على ما قالوه  
هنا في لغير الحرة الضمير المنصل على المشهور فيه فنه هنا وقوله  
ساحة الصبر وسعة القلحة الموضع المتسع فوصفها بالسعة مبالغة

والمراد

والمزاد بسعة ساحتها اما زيادة تجلده لتلازم عظم الشيء وسعة مكانه  
او كونه نجلا محمودا او مستمرا بافتيا **واعلم** ان ما ذكره هنا وفي كتب  
المعاني من تقدير المفعول من جنس الجواب اذا لم يكن مستخرجا  
لبشروط السابقة امر اغلبا استخفا في شكاثير الية التغيير بالكثرة فلو  
حاصل خلافة مع القرينة المصححة لم يكن خطأ ولهذا خالف  
المصنف في القاعدة في مواضع كثيرة من بكتنه هذا فقد روي قوله  
ولو شئت الله ما اقتتل الذين من بعدهم ولو شاهداهم ما اقتتل الي  
فقتل عليا لظاهره انه ان يقول عدم اقتتالهم وفي قوله تعالى لو شئت الله  
ما اشركوا الوشاء لو شهدهم ما اشركوا فقتل عليا لظاهره لو شئت الله  
اشركواهم وفي قوله تعالى لو شئت ان ابكي ما فعلوه لو شئت ان ابكي  
ذلك فكلتا امرها غير لازمة فيقدم المذكور بعينه او ما تأزمه  
كاتبته وقيل انه اشارة الى ان المشبهة لا تتعلق بالقدم والقاعدة  
عند خصوصية بالمشبه وهو مخالفا في المفتاح لذكره المنفي والمثبت بقوله  
**ولو شئت ان ابكي ولو شئت ان ابكت** • مخافة ملو ي من لقدم محصد  
كاتبته شتر لصعظم القواعد غير سهل **قول** وظاهرها الدلالة على انتفاء  
الاول الجانح في غير ابن الخلب ومن هذا خذوه كخبر الائمة وسنراه قريبا  
وتحققه ان الجملة الاولى هي كالاتي لا محتمل ان يكون سببا وعلة  
فالثانية سبب ومعلول او لازما وملازم ولا يعكس الا ان الذي ذكره  
اهل العربية انها لا متعلق الثاني لا متناع الاول فهي لغيرها مع تعليل  
الثاني بالاول وفتل هذا ما لم معناها لانها وصفت لتعلق وجود  
مقدر بوجود مقدر للاول في الماضي فيفيد انتفاءها مع سببيتها انتفا  
الاول لا انتفاء الثاني الواقع من غير استبدال وقال ابن هشام  
رحم الله انما تدل على عقدة السببية والمسببية في الماضي وامتناع  
السبب فهي لا متناع الجواب لا متناع الشرط على اللاحق لا العكس ولا انها  
لا تدل على امتناع اصلا كما ذهب اليه الكلوبيين ولنسبت لا متناع الشرط  
خاصة من غير دلالة على بثوت الجواب او انتفاءه ثم انه تارة  
يعقل بين الجزين ارتباطا مناسب كالسببية وقارة لا يعقل ذلك  
والاول اما مطلع مع انحصار مسببية الثاني في سببية الاول عقلا  
او شرعا محذورا ولو شئت ان ابكت بهاء لو كانت الشمس طالعة كان النهار  
موجودا فكل من امتناع الاول في امتناع الثاني فانه لم يخص فيه  
كخولو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا ولو قام انتقص ضوءه  
لم يزل من امتناعه امتناعه وقارة يجوز العقل في الانحصار وعقد  
خولو تارة في كرمته فلا يدل عقلا على انتفاء الثاني وان دل عليه في استعمال  
العرف وذهب ابن الخلب ومن تبعه الى انها تدل على امتناع الشرط لا متناع  
الجواب ويخطأ الجمهور وقال انه انتفاء السبب لا يدل على انتفاء السبب



لجواز ان يكون الاشياء كاشهد له قوله تعالى لو كان فيهما الفجر فاينما  
لنرى قد دلت الاشياء على الالهة لا منساج الفساق لا لا منساج الالهة لانظلال  
ما فهم منه ومن نظايره اذ لا يلزم من انتفاء بعدد الالهة انتفاء  
الفساد بمعنى لظلال نظام العالم لجواز وقوعه من الله ولحد المقصود  
له وقال لبعض المحققين ذلك لانه باطل وممد غاطق لان الشرط العوي  
لعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كانت العالم مضيا  
او شرطاً نحو لو كان ليل في حال مجت او غيرهما وامر التالي فلان الشرط  
ملزم والجزا لازم وانتفاها لازم لوجوب انتقال الملزوم دون  
العكس فومضها لكون جزاؤها معدوم المضمون فيمنع مضمون  
الشرط الملزم لا منساج لازمه وهو الجزا في لا منساج الاول لا منساج  
الثاني فنيدل المنساج الجزا على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس  
الجزا في ان رفع الثاني يوجب رفع المقدم دون العكس كما ارضناه  
المعقول وقال المحققون التفاتا في شرح التلخيص نحن نقول بصحة  
قولهم لو لا منساج التالي لا منساج الاول انه يستدل بافتقاره على انتفاء  
حق يردك العيب او اللزوم لا يدل على انتفاء السبب واللازم بل ان  
انتفاء الثاني في الخارج انما هو لسبب انتفاء الاول فيستعمل للدلالة  
على ان انتفاء مضمون الجزا في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير  
المنساج الى ان جعله العالم بانتفاء الجزا ما هي وانجاب المعقول جعلوا  
اذ وان الشرط كلها اذ على لزوم الجزا الشرط من غير تضاد الى القطع  
بانتفاءها كما افصح عندهم استثناء غير المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة  
فانها موجودة لكون الشمس طالعة فيستعملونها للدلالة على ان العلم  
بانتفاء الثاني جعله للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء اللزوم بانتفاء  
اللازم من غير التفات الى ان جعله انتفاء الجزا في الخارج ما هي لاستعماله  
لها في الكتاب العلوم والتقدم نيات ولا شك ان العلم بانتفاء  
اللزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل العكس فاذا انتفختنا وحده  
استعملها على وتاعة اللغة اكثر لانه قد يستعمل على قاعدتهم كما في  
قوله تعالى لو كان فيهما الفجر فاينما لولا ان كان فيهما الفجر لظلمت  
وقال قد سمر انه يفهم منه الفة المعنى الثاني انما هو بحسب الاصل  
الاصطلاحية لا يباب المعقول والانية واردة على او مناعهم وهو  
يعتد حجة الفلح ان من للعاني المعترض لفتة الواردة على استعلاء  
عرفانهم قد تبصرون للاشتدادك ويحيى المذهب الكلامي  
عندهم الا انه اقل استعلاء المعنى لاول كالمعنى الثاني المذكور  
في نحو نعم العبد صيب الخ وقد قيل في توجيهه انه اذ بقوله  
قد استعمل على قاعدتهم ان العريب قد استعمله متطابقا على قاعدتهم  
لا جزا ياكله بال يجوز العلاقة بين المعنى العوي والاصطلاحية وهذا

رغمي

مد

انتفاء

سلي

عصام

محل

محل ما قالوه باسهم رة او فتولا وقت لمقت في النفس منه امور  
لا ت ما ايضا ارضاه الفاضلان ومحققوا المتلخرين ان لها ثلاثة  
معاك في اللغة واستعمال العرب سواء كانت حقيقة او بقرضا  
حقيقة لصدها منذ هب الجمهورا الثاني من ذلك ابن الخليل الثالث  
ما ذكر في الاثر وما صاهاه وحينئذ يخبر انه كيف بعد ما قاله  
غلطا وهو لظننا لحد المعاك الثانية فان كان لانكار ما عدا  
فهو مشترك بينه وبين الجمهورا لانه اكثر استعمالا وقد اخبر  
المعرجه الله ما الختاره ابن الخليل وفتل بحقل ان مراده ان  
ظاهر الانية هنا الدلالة على انتفاء الاول لا انتفا الثاني يعني  
ان استعمال لو قد يكون للاشهاد لال وهو الظاهر الا ان حق  
العبارة الدلالة على انتفاء الاول بانتفاء الثاني لانه يقال ذلك  
عليه بكز ادون كذا وهو غيرت منه للعد ما اذ عاه واللام  
تعليلية لامسلة الانتفاء قال قد سمر لو بمعنى ان مجردة  
عن الدلالة على الانتفاء وقد نيا لانها باقية على اصلها **قوله**  
وقري لا ذهب الخ اما على زيادة التاكيد المتعدية او على ان اذهب  
لازم بمعنى ذهب كما قيل نحوه في تثبت باله من وفي قوله ولا تلقوا  
بأيديكم اذ الجمع بين اذ في تعدية لا يجوز واما جمع سمع وفي نسخة  
سمعهم مفردا ويجوز ان يقدم له مفعوله اذ لا ذهبت وهو اقرب  
**قوله** وفاضلة هذه الشرطية الخ يعني ان اذهب الله مثله ليس  
بشيء فيجب مشيئة وقد رتة فاقية فاشرك في ذكره والمنساج هنا انتفا  
شرط وهو تمام في مشيئة الله لانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن  
والمقتضى مشيئة من الرعد والبرق كما نيدل عليه ما قبله وما قيل  
على المعرجه الله من ان ما ذكره هنا انتفا قول مقابلة لوظاهر  
الدلالة على انتفاء الشرط لا انتفاء الدلالة الاول لا انتفاء الثاني  
لجعله مشيئة الله شرطا والظاهر انتفا الشرط بانتفاء شرطه لا يمكنه  
كامر واجيب عن ذلك لوهنا اسد لانية لغزوات العلم بانتفا  
المشروط التالي للموجود العيب الموقوف على الشرط يوجب العلم بانتفايه  
فلا تناقض في ذلك **قوله** والنتهييه على ان تاثير الاستباب الخ لانه  
لولا ان يكون مشروطا لما تخلف الا شهور المؤثر القوي من الرعد والبرق  
والصواعق في ظلمات متراكمة وبيان الحكم في مادة نبيك الخ في بيان  
لاشترائها في العلة وناشر الاستباب وقيام المعنى المقصود بناء  
على الظاهر وجرى على العادة التي لجزا ما الله تعالى فلا يقال انه ليس  
على ما بيننا لان الاستدلال لا يبرهنها في المنساج وليس التاثير  
لفي الله تعالى عند اهل الحق ودلائلها على الوفاق بعد رتة لان المشيئة  
سواء كانت مرادفة للاذاعة او لا شأنها بترجيح احد طرفي المعادون

عصام

فرد

كاروني



كارزوني

من العقل والنزك على الاخر فيستلزمها وان كانت كانه كونهما في نظام ولذا  
 كان قوله ان الله على كل شيء قدير مقولاً لما قبله فلفظ ما قيل  
 من ان وجودها ثابت رتبه على هذا الوجه لا يفهم من الشرطية المذكورة  
 وانما المفهوم منها انوقف وقوعها على المشيئة وعدم تخلفها عنها  
 فتذكر قوله كالتصريح به والمقتضى له انه لا يخلو في القدره  
 وقال كما للتصريح لانه عام في جميع المقدرات فيدخل في القدره  
 على ما ذكرنا وادها به نحو لا وكذا في تلك الاثبات بالبرهان والاه  
 والشواهد البينه لان القادر على الكل قادر على المعجز وهو قدير به  
 وله المنبئ به لانها لا يلزم من قدرته على شيء وقوعه بقدرته  
 لتغاير معنيين **لانا نقول** لما ثبت انه لا يجوز وقوع مقدر  
 من قادرين مؤثرين بغيره ان المنان وبثت الله تعالى قادر على  
 كل شيء لزم ان يكون غير قادر مؤثر في كل شيء واقع واقعه بقدرته  
 وقد رتبته تابعة لمشيئته في التاثير فثبت ان كل شيء واقع بمشيئته  
**قوله** والشئ يختص بالوجود في الكلام في شيء وتفسيره من حيثين  
 ومقامين فالاول في تحقيقه عند المتكلمين فانهم اختلفوا في الوجود  
 الممكن هل هو ثابت وشئ ام لا وفي انه هل يثبت الموجود والمعدوم  
 واسطة ام لا والمذاهب اربعة حسب الاحتمالات اعني اثبات الامر  
 او نفيها اثنان الاول والثاني او بالعكس وذلك لانه لما  
 ان يكون المعدوم ثابتا او لا وعلى التقديرين ما ان يكون بغير الوجود  
 والمعدوم واسطة او لا ولحق فيها ولهم تفرقة في اتخاذ مفهوم الوجود  
 والمشيئة والكلام فيه مرتبط بالوجود الذي هو ايضا فعل هذا هل  
 يختص بالوجود او يشمله ويشمل المعدوم الممكن قولنا **والثاني في تحقيقه**  
 لغزوه وهو يقع على كل ما خبر عنه لسوا الاكان جنسا او عرضا ويقع على  
 القديم وعلى المعدوم والمحال فتواعنه العام كما في الكشاف فلا يرد عليه  
 ما قيل من ان الخلاف بيننا وبين المعتزلة في المعدوم الممكن هل هو  
 شئ ام لا واما الخصال فليس شئ اتفاقا فان الخلاف في النبيه بمعنى  
 النقرر والثبوت في الخارج لاني اطلاق لفظ الشئ فانه يحك لغوي مجرمة  
 الى المنقل والسمع لا يصلح بحالا لاختلاف العقلا الناظرين في الميلح  
 العلميه لاستيها وقد ورد استعماله على العموم في القراء وكلام العرب بحيث  
 لا يخفى على احد وما ذكره المص رحمه الله برمنه ما حوذه من كلام الراغب  
 وفيه المشيئة عند المتكلمين كالارادة سواء وعند بعضهم امثال المشيئة  
 ايجبا فالشئ وامانته فان استعماله عرفا في موضع الارادة فالمشيئة من الله  
 هي الاحكام ومن الناس الاصابة والمشيئة من الله تعني الوجود ولذا  
 قيل بانشاء الله كان بخلاف الارادة وادارة الانسان قد تحصل من غير  
 ارادة الله ومشيئته لا تكون الا بعد ملكية الله مشيئته كما قال

نظاب

وما

مربادعاه

وما نشأ وان الا ان يتشاء الله ولذا يقال ان شاء الله دون ان اراد  
 الله وقول المص رحمه الله يختص بالموجودات ارادته ان كان معناه  
 عند المتكلمين ببناء على المشهور من مذهبنا قبل الشئ بخلاف  
 المعتزلة فانه عندهم يشمل الموجود والمعدوم الممكن بناء على  
 القول بانه ثابت وان الثبوت لعمر من الوجود وبما نقل عنهم  
 من القول بجموله للمعدوم مطلقا من عدم الفرق بين معنييه  
 لما سمعته من الانشاق عليه وكلام المص رحمه الله انما يفسر لبا في النظم  
 وقال بعض الفضلاء ان الشئ في الانية محمول على المعنى اللغوي  
 لا على الموجود كما اصطلح عليه اهل الكلام وفيه نظر فتأمل **قوله**  
 اطلق بمعنى شئ اسم فاعل كجاء واصطه شاق فاعل اطلاق فاعل فاعل  
 مصدر اطلق على الفاعل وهو من قامت به المشيئة كقوله ان المعنى عادل  
 ولذا فسرهم به شئ شاع حتى صار حقيقة فتبه ومن قامت به المشيئة  
 موجود لا محالة وحيد يصف الملاقة على الله لتمام المشيئة به ولانه  
 موجود واجب الوجود شئ استشهد على اطلاقه على الله لانية واسقط  
 الاستشهاد بقوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه لما ساء في تفسيرها  
 وانشار الى الرد على الجهم ومن ثابته في منع اطلاق شئ على الله لقوله  
 تعالى على كل شئ قدير ولو كان شئا دخل تحت القدره وهو متناف  
 لانه وليت الوجود بانه الذي في الانية معنى الذي نطلق عليه  
 بمعنى لضر وهو عام مخصوص بالقل وما قيل من ارادة شئ بزنة  
 فاعل في قوله تعالى قال اي شئ الكبر شهادة بعهد حيا بل المراد اي  
 موجود اكبر شهادة كما لا يخفى من وقوعه بانه اصله ذلك شئ غلب  
 على الموجود مطلقا هو المراد كما استوضحه لك عن قريب **قوله**  
 ومعنى شئ بفتح المشهور وفي اخره هزة وقد تبدل الياء وقد عم اسم فاعل  
 بوزن مبيغ ومهيب وعلى ما قبله هو اسم فاعل وهو في الامل مقصد  
 بخوزه عن كل من هذين المعنيين واستعمال استعمال المشترك شئ شاع  
 وغلب استعماله في ذات كل موجود وهو بعد هذه الغلبة عام لا مشترك  
 لفظي ولا مضافيه انه قد يلبس للمعناه الامثلي فيراد في الاستعمال  
 كما ذكره المصر فيما تحت فية لانه فلا يرد عليه ان معناه المصدر  
 قد شارك بالمنقل الى لاسمية والاشراك بغير الفاصل والمفعول خلاف  
 الظاهر لتعريف معناه لمطلق الوجود ولذا قالوا المشيئة تساو في  
 الوجود وفيه بحث **قوله** وما نشأ الله وجوده فهو موجود الخ لا يخفى  
 ما في كلامه من الخرف الذي اتسع على الراقع وان غفل عنه كثير ممن شرحه  
 ولتحك ما قالوه ولا شئ بترت ما فيه **فقوله** من الناس من قال  
 المراد ان مقدر الوجود في وقت لمقدره او في علم الله تعالى وفيه لحن  
 من الاغترال لقوله بانه كطلق على المعدوم وانما تكلفه ليخرج

ابن عميد







القرب في الموجود والمعدوم والمحال والواجب والحادث كما ذكره المحققون  
وقوله يصح ان يوجد بمعنى يمكن ان يوجد فان الصحة كما تقابل  
الصحف والفساد تقابل الامتناع الذاتي في كلامهم وهو استغناء  
مشهور ولا يمكن عامة مفترقا بوجوده في حال الوجوب وصفاته  
عند القابل بما وافعال العباد لانها مقدورة له بالذات او بواسطة  
المتكبر وقوله ما يصح ان يعلم اي يخبر عنه ان قيل ليس هذا شاملا  
للفعل والحرف قلنا يصح الاخبار عنها لكن بشرط ان لا يتراد معنا  
في ضمن لفظية ما واذا عرفت ان الصحة هنا بمعنى الامكان العام وهو  
سلك الضرورة عند اخذ الحائرين سقط ما يتوهم من ان فيه اطلاق الجازم  
على الوجوب وهو غير جازم **قول** لم يمتد التخصيص الى تخصيص شيء  
في قوله في كل شيء قد يرد وقالوا كل شيء بالمتكبر يخرج الوجوب والمنتهى  
واما اذا كان بمعنى الشيء وجوده فهو باق على عمومته كما لا يخفى وظاهر  
انه محذور وصح ان التخصيص به جازم على الاصح فاحذر فيه كالتوهم  
سؤفة الالان ليقال انه خلاف التمثل لاسيما مع كل المقنضية  
للمعوم ولشئ بجهد فان قلت **تلك** التخصيص بالمتكبر لا يكفي في  
قوله في كل شيء على منتهى لان من الممكنات ما لا تتعلق الارادة  
بوجوده وافعال العباد ممكنة وليست مخلوقة له عندهم قلت  
تعلق الخلق بكانه على امكنه يدل على تعلق الارادة بايجادهم فهو  
اشارة الى لزوم التخصيص بلا حصر **قول** على زعمهم اشارة الى ما فيه من  
المقبور **قول** والقدرة هو المتكبر الخ ذكرنا في غير كتابنا الخبر ولو  
انتبه نظر المرصع كما في الاث الاول ان عند صاحب الاصلح  
وفي الموافقة لقدرة صفة تؤشر وفق الاكرا اذ في وقتل هو سبب  
قريب للافعال المختلفة وهذا فيما قيل يقتضي انها ليست نفس في  
التمكن بل مقدرة ومقتضية وبسببها مخالفة والذي قاله المتكلمون  
انها صفة ثابتة له تعالى والتمكبر اعتبارا لا بوجوده في الخارج  
فهو متناها الفاعل وذلك اصطلاحه وقيل ان كلام المصرحه انما اشار  
الى ان خبرنا خلافا لاهل هي صفتا صافية او ذاتية وقيل ان قوله  
هو المتكبر الخ يقرب من مذهب المعتزلة وليس جهات القدرة ليست  
صفة حقيقية وللتفسير الثاني مذهب الاشاعرة والثالث يشعر بانها  
من الصفات الكسبية والمحقق ما في النامم من ان الصفات  
ثلاثة اقسام صفات حقيقية عارية عن الامتيازات كالسواد  
والبياض و صفات حقيقية يلزمها اضافات مخصوصة الى المقام  
وكذا القدرة صفة حقيقية لما يتعلق بالقدرة وذلك التعلق  
اصلا في مخصوص من القدرة والمقدور واصنافه ونسب محضه لكون  
الشيء قابل غير كعبه فركه فسرهابا المتبنا ونحوه نظر الى حقيقتها ومن فسر

كازرطو  
خطيب  
قوي

بغير

بغير رتبها للوازمها فلا يخالف في التحقيق شره انه قتل لثبانه لا  
يقتضون التمكن من اعدامه بعد وجوده ولا التمكن من ابقاء المتكبر  
كما ستراه الالان **قياس** التمكن من الاجتاد يستلزم التمكن منها  
استلزاما ظاهرا فلما اقتضى التمكن شره فعله صنعت ما قيل  
من ان المقدور ان ارشده ما تعلقت به القدرة لا يكون الامور  
وان ارشدها في العلم لان يتعلق به يكون معدوما وهو المعنى بقوله  
انه تعالى قادر على جميع المقدورات وان مقدوراته غير منتزاهية  
يعني انها صفة قديمة قائمة بالقادر قبل الاجتاد لمقدوراته  
ولقد الاجتاد والقياس **قول** وقيل صفة تقتضي التمكن هذا  
هو القول المستفيض فانه لم يفيد تربية المزايا المتكبر من الاجتاد  
والاعتماد والاقبال كما سمعنا مننا وقوله وقيل قدرة الانسان  
الخ فية اشارة الى ان ما قبله قام فيهما او خاص بالله والظاهر الثاني  
وجه ترميزه انه وان فرق بين القدرة وبين الالان يقتضي ان القدرة  
من الصفات التلبينية الذي عليه المحققون انها صفة بثوت ذاتية  
والتي يقتضيهما وتوافقها فالقابل به لفتارة تقلبها للصفات الذاتية  
او نفسا لها شرات الهية انما تستعمل اذا طلقت في المحسوسات  
والفعل شامل للاجتاد والاعتماد كما مر وصاحب هذا القول هو  
لراغب كما شرح به في مفرداته فامل **قول** والقادر هو الذي الخ  
هذا محتمل ان يكون كلاما متناظرا ويحتمل ان يكون من تسمية القليل  
فكلاما من كلام الحكم الامم لا يقولون باثبات صفات زائدة كالمعتاد  
على ما حقق في الكلام وبما لغوا المتكبرين في ان القدرة عبارة عن صحة  
الفعل والترك وقولوك هم عبارة عن كونه بحيث ان شاء فعل وان  
شا ترك او لم يفعل وتقدم الشريعة الاولى بالنسبة الى وجود العالم  
دائما لوقوع وتقدم الشريعة الثانية لابل النسبة الى وجود العلم قائم  
اللا وقع وصدق الشريعة لا يستلزم صدق طرفتها ولا ثباتها في كونهما  
وذا وام الفعل والامتناع الترك بسبب الغير لا ينافي الاختيار عندهم  
وفي نسخة وان شاء لم يفعل بقوله وان لم يشا لم يفعل ولما ذهب  
الفلاسفة الى ان اجتاد العالم بطريق الوجوب لم يثبتوا الموجد الاذنة  
والاختيار لانه انما يشا فعل الخ وهو متفق عليه بين الفريقين وفيه  
كلام في نهايتها الموفق الصواب ليس هذا محله وقيل ان قول المصرحه  
الذي ان شاء فعله ان لم يشا لم يفعل لصحة مما قيل ان شاء ترك لان  
ظاهره يقتضي ان يكون العدم الاصل متعلق المشية وليس كذلك كما  
قرره ثم ان كلامه الفعل عنده اعم من الاجتاد والاعتماد فالمعنى  
ان يشا الاجتاد او الاعتماد فعله وان لم يشا الاجتاد والاعتماد لم  
يفعله ومعنى كونه قادرا على الموجود حال وجوده انه ان شاء عدمه

نية

فصل



اعتدله وان لم يشأ لم يعده منه ومعنى كونه قادرا على المعدوم حال عدمه  
انما ان يشأ وجوده او حذوه وان لم يشأ وجوده لم يوجد فاحقطة  
فانه فافع ومنه بمقتضى قوله **والقدرة الفعل الماتية** الخ قال  
الراغب محال ان يوصف غير الله تعالى بالقدرة المطلقة يعني بل  
حقه ان يقال قادر على كذا والقدرة هو الفاعل لما يشأ على قدر ما  
تقتضى الحكمة لا زائداً عليه ولا ناقصاً عنه ولذلك لا يشأ ان يوصف  
به الا الله تعالى وللمقدر بغيره لكنه قد يوصف به البشر واذا  
استعمل في الله فمعناه القدرة واذا استعمل في البشر فعنه المتكلم  
والمنكسب للقدرة انفق ومنه اخذ المصنف ما ذكره من الخطا معنى قوله  
على ما يشأ وقد يراد به متصرف خارج على وفق الحكمة وقيل معناه على الوجه  
الذي يشأ بشأه ومعية من الوجوه المختلفة ولا يحصل له الا ان  
يريد به الغنيم اي على كل وجه اذ هو ملو وطية لا يختصا به تعالى  
به لانه لا يعده على ايجاد كل ما يشأ وجوده او على ايجاد ما يشأ في غاية  
الاتقان خارجا على وفق الحكمة الا الله تعالى والفعل هو المبالغ  
فيما يفعل كمنه وكيفا وفعل ان اراد بالفعل ما يشأ الخ في الجملة  
فهو لا يقتضي عدم الصفات الغير به وان اراد العموم لكل ما يدخل  
تحت المشية لزم ان لا يوصف به غيره ولو بجازا وورد علميات اول  
كلامه في تفسير القدرة يقتضي ان يكون القدر غير المتكسر من ايجاد  
الشيء او ذو صفة يقتضي تمكن منه لا الفعل الا ان ثبت هذا المعنى  
فقلا وديبات القدرة صفة من الغنة فقدره على القادر وزيادة  
التمكن لتام يقتضي ان يكون فعلا ولا يقتضي المراد الثاني وانه قد  
التميز ما الرتبة فاي محدود وفيه بشر ان ما ذكره هنا ان كان من تتمه  
القبيل لم يرد ما ذكره وان كان ما ابتدأ كلامه لخر والقدرة والتكسر الموصوف  
به الله تعالى صفة قديمة باقية ازلوا ابد افتكون قبل الوجود ومنه  
وتعبه ولا حاجة الى حمله معني اخر ينقل والى الغير مما ذكره ثم ما ذكره  
المصنف رحمه الله تعالى للراغب من ان القدرة لا يوصف به غير الله تعالى  
بخلاف القادر والمقدر سائر ان المتبنا العن في القدرة بالمعنى المذكور  
لا ينصف به غيره تعالى فيه نظرا لانه المتبنا الغنما مترسبي لا يلزم ان  
يكون المعنى المذكور ولو نتجت كلام العرب واهل اللغة لم يجدوا مختصا  
به تعالى ولما وقع في بعض النسخ فاما يوصف به غير الباري وكان المص  
اصله ما في النسخة الاولى على انه قد خالف ما ذكره بقوله في اول  
الخطبة لم يجد به وقد يراد ان المراد به غير تعالى الا ان يقال انه يقى  
للمقدر عن غير اذ المعنى لا قد يراد به وجوده وحيد لا يشأ في ما ذكره قوله  
واشتقاق القدرة من القدر الخ فتراد به الاشارة الى الرد على من يفسر بحسب عدل عن قوله  
واشتقاق القدرة من القدر الخ فتراد به اشتقاقه من القدر من ما لم يرد وان يفسر

حسب

كاروفي

صلا

عنه

عنه بانه لم يرد به الاشتقاق المعروف ببلات بينهما اتصالا ومساوية  
فان القدرة مشتق من القدرة ومعناها الانقياع على مقدار قوته وكنته  
وهو معنى القدرة وتروى من جرت عادة ان يعبر اللغات اتصالا ترجع  
الى واحد كما كان في جميع مواضعه معنى لتقدير جعله اصلا له هكذا  
نقل عنه واذا اشتق من الهمزة على معنى المحترق والزيادة جعل اصلا كالتد  
من التقدير والوجه من المولج والبرج من التبرج والاشتقاق  
فيه لغوي بمعنى اخذ من اشهر مواضعه لانه اصطلح عليه اهل التعريف  
والناظر اهمه يجعلون المصدر مشتقا من مصدر اخر فلا اشكال عنده  
كانت **قوله** ومنه دليل على ان الحادث الخ اي في قوله ان الله على  
كل شيء قدير لان الحادث والممكن شيء بالاشتقاق وكل شيء مقدور كما  
صرح به المصنف ومورد الدليل كاقبل الحادث كما جردته في كل شيء  
مقدور له تعالى فينبغي ان الممكن حال وجوده مقدور واورده عليه  
معنا العلة المذكورة مع ردها في حواشي بعض الفضلاء فلا حاجة لالتماسها  
هنا فوجود الاول وثب الثاني بقدرته تعالى وهذا رده على من زعم  
ان الحادث يحتاج الى الفاعل القادر كحال حدوثه دون بقائه والالتم  
تخصيل الحاصل اذ ايجاد الموجود بحال وقاثير القدرة هو الالتم  
ولما بولته بان الحبال ايجاد الموجود بوجود سابق وهو غير لازم بل  
ايجاد له لوجوده هو اشر فذلك الالتم مع ان هذا مني على ان قاثير القدرة  
الاجداد فقط وليس كذلك لاجواز ان يكون الالتم بعد الوجود فالصحيح  
ان معقوله مقدور ان الفاعل ان شاء الله تعالى وان لم يشأ لم يعده  
كما مر وقيل ان الالتم يقتضي المستكبر ان عدم لصياح الباقى في بقائه  
شئ فالوا ان الجواهر لا تخلو عن الاعراض والعرض لا يبقى زمانين فلا  
يتصور الالتم من القادر فكل وان وهذا مما انكره كثير من المتكلمين  
على الالتم وقالوا ان ادعاء مثله في الاقراض القارة مكابرة  
في المحسوس المسترالات يقال ان المتوا اذ انه ليس بحسب ذاته بقا  
واستمراره وبقاؤها لغيره استنادا لما تقوم به كالجذع المائل اذا اسند  
الى جدار حتى فارقه سقط **قوله** والممكن حال البقاء لان المحققين  
على ان علة الاضحاغ الامكان لا الحدود كما هو مقر في الكلام قبل  
انما اورد المصنف الممكن بالذكر وكان ينبغي ان يقول الحادث بحال حدوثه  
وبقائه اشارة الى صفاته تعالى قائما مستكبر مع قدمها لكن كونها  
مقدورة في غاية الاشكال لما قرى من ان اثر المختار لا يكون الحادقا  
ولذا اضطر الى انه تعالى موجب بالذات في حق الصفات كما في كتب  
الكلام وقيل عليه ايضا ان صفاته ممكنة فيلزم كونها مقدور بحال  
بقائها وقد فسر القادر بالذي ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وكامله  
صحة الفعل والترك وهي بمعنى ذاته فلا يصح فيها الترك الا ان اراد

حسب

مير بادشاه



المعنى بعد الله بالممكن للحادث لكن خلاف ما يقتضيه سياتي اذ لو كان  
كذلك قال حال حدوثه وبقائه **قول** الذي ارتضاة المحققين  
من المتكلمين كما قاله الامام في الاربعين انه صفات الله تعالى ممكنة  
لذاتها ولجانب الوجود لوجوب الذات وخصاله الى الصفات  
ولجانب الذات لانا لذات اي ولجانب لاجل الذات المقدسة لانا  
ذات الصفات انقضت وجوب وجود نفسها فتكون ممكنة في حد  
نفسه لمصلحة الذات القدسية لكن يجب ان تكون الذات موجبا  
بالنسبة اليها محتارا بالنسبة لما سواها والالزام حدوها بناء  
على ما تقر من انه الصادق على الجناح حادث البنية وقوله في التفسير  
الكثير ان الذات المقدس كالميتا للصفات او رد علمية ان ظاهر التشبيه  
انها ليست مسببا لها واذا لم تكن مسببا لها لم تكن الصفات ممكنة بل  
ولجانبه فمجرد الوجود وهو لا يجوز ولجانب **بانه المتبادر من**  
المتى هو الموجد بعد العدم والصفات ليست مسبوقا بالعدم الا انها  
تقتضي الذات وتحتلج اليها وتتوقف عليها فالذات بالتشبيه لها كالميتا  
وان لم تكن متبدا حقيقة واما تعلق القدرة وتوهمها للصفات الذاتية  
فاختلفوا في علمها الشارح الذي يشرح المقاصد فقبل تعلقها بالاشجاب  
لا ينافي في العدم ويريد بحققها والاضمار بمعنى ان شاقلا وان شاعرا فيعمل  
لا ينافي ايضا كما مر وقبل انه قد يفسر شمول قدرته بان ما سوي  
الذات والصفات من الموجودات واقع بقدرته فتدبر **قول** وان  
معد ورا العبد معد وراية المراد بمعد ورا الفعل لصاد وعنه بلخياره  
وقدرته الكاسية له معد وراية في تعلق به قدرة الله المؤثرة  
في ايجادها وهو مذهب الاشعري ولا يلزمه تعلق قدرته بتدبيره  
ولصد لانه المؤثر قدرة الله فقط والمحد وراية مؤثرين متساويين  
ولا يلزمه الجبر ايضا لانها **التاثير معتبر في القدرة لما مر من**  
تعريفها بانها صفة تؤثر وهو الارادة لانا نقول **الاشعري** لانه  
قصر القدرة الى المؤثر والكاسية وما ذكرتم تعريفه الفهم الاول  
لامطلق القدرة وراية تبيين ان معنى الكسب الذي يبينه الاشعري  
هو تعلق القدرة والارادة الذي هو سبب عادي لتقدير الله تعالى  
وهو كقصر العبد وافعال العباد اثيره بحسب الاحتمال العقلي ببيان  
امور الاول ان يكون حصولها بعد تفرده وان تفرده من غير تدخل القدرة  
العبد والثاني ان يكون حصولها بعد قدرة العبد وان تفرده من غير تدخل  
قدرة الله وان تفرده في بلا واسطة اذ لا يتركها قلن الاقدار  
والتمكين مستندا ان الله تعالى اما ابتداء او بواسطة والثالث ان يكون  
مجموع القدرة تفرده وذلك بان يكون المؤثر قدرة الله تعالى بواسطة  
قدرة العبد او بالعكس ان يكون المؤثر مجموعهما من غير تخصيص لاحدهما

سلك  
عليه

بالموشية

بالموشية والاخر بالانية ذهب الى كل من الاختلالات ما خلا الاحتمال الثاني من  
محتملات الشق الثالث طائفة والاول مذهب الاشعري والثاني مذهب  
المعتزلة والثالث مذهب الاستناد للاستفراحي والكلام عليه مبسوطا في  
الكتب الكلامية وقوله لانه شئ الخ اشارة الى القياس الذي ذكرناه **قوله**  
والظواهر التمثيلية في المراد بهما ما في قوله كمثل الذي استوفدنا  
الخ وقوله او كصيت الخ وانما جعله الظاهر لانه ابلغ واقر به من كونه  
معرفة او معرفة ضمنيا بنسبته هيئية منتزعة من عمارة  
امور متلاصقة فالاضفا معنوي كصيات كشي واحد بمثلها او مثل  
له بقوله تعالى مثل الذين حملوا الخ لظهور التزكية فيها كاسياني  
لتفسيرها مع المتناسبة بما هيئنا لانها في حق اليهود واكثر المتأخرين  
منهم وحل النوراة قرآنا وحفظها وقوله لم يحملوها لتزول حملهم  
لها منزلة العدم كما في قوله تعالى وما رميت اذ رميت او المراء لم  
يكنز مولحقا كما في قوله تعالى وحملها الانسان كما لهم مع التوراة  
التي هي كتاب عظيم فيه نور وهدى نافع مع عدم الانتفاع بجهلهم  
وحققهم كحال حمار يحمل اثقالا من الكتب التفسيرية ولا يلبث منها الا  
التعب والكد وفي ذكر الاستفراحي لطف ظاهر لا يهتام ان يكون جمع  
سعر في تخنن مع ان المتعارف في التعريف هو هذا كما لا يخفى **قوله** والغرض  
منها الخ اي المقصود والمعنى المراد وليس المراد كما بينت على السوء  
حتى يفسر بالحكمة والمصلحة لانه تعالى لا تغلب الاغراض كما  
قيل المراد من التشبيه في حكاية التقدير التزكية كالتين كاليتين  
فالمشبه في الاول مجموع لمخوال المتأخرين في تخننهم واضطرهم مع اظهارهم  
الايمان كحفظ الامانة واموالهم وذرايتهم وزوال عنهم سريعا  
بافشاء اسرارهم وافتنالهم المؤدى الى خسارة الدارين والمشبه  
كالاستنوقد نارا مضئيا فانطفأت ووجه التشبيه صلاح ظاهر  
الحال الذي يؤول الى خرافة وفي الثاني كالمضئ في الشدة والباشر في  
المبطن بالكفر المظنر بما خداع حذر القتل كالحذو ومظنر شديد  
ببرق سرعد يرفعون خروقا فانهم باناملهم حذر الهلاك ووجه التشبه  
وحذر ان ما يقع ظاهر وفي باطنه بلا عظيمة والمكانة المقاساة  
واخذت السماء بمعنى كطايه مظنرها وعلمته وفي قوله من الحترق  
والشدة لهق ونشر مرتب فالخبرة للتمثيل الاول والشدة للتمثيل الثاني  
ويحتمل رجوع كل منهما لكل منهما وتكال معطوف على ما يكاد وما صدريه  
او موصول وطغنت بجهولهم واللام في تحتها انطفأت وفي اخري  
انطفأت بدون هتزازها واخر انه يجري المعتدل والقياس غير  
**قوله** من قبيل التمثيل المفرد الخ يعني انه من تشبيه المفردات بالمفردات  
وهو المستحق بالتشبيه الغرضي ولكان كان قوله المفرد بوجه انه لا يفتقد

شيخ زادة

ذلك



فيه لشيء لقوله وهما ان تاخذ الاشياء اي ان قلنا شيئا متعددا  
من غير تركيب فتشبهها بمثلها كما سنبين ذلك وفي الكشاف انه اذا  
كان التشبيه مفرقا فالمشبهات مطوية على سمن الاستعارة كقوله  
وما يتنوي الجحزان لانية شمة قال فان قلت الذي كنت تقدمه في  
الفرق من التشبيه من حذف المضاف وهو قولك او كمثل ذوي صيت  
هل يقدر مثله في المركب قلت لا ولا ظلم لراجع قوله يحالون  
اصابعهم في اذانهم ما يرجع اليه كنت مستغنيا عن تقديره لاني ابي  
الكيفية المنزعة من مجموع الكلام فلا على اذ يحذف التشبيه من  
تأني في التشبيه بعام لم يله الج والمراد انه على التفرقة طوي ذكر التشبيه  
كما في الاستعارة المصروفة لظن ذكر المشبه فيها لفظا وتقديرا وطعا  
وذكر يجري التشبيه على سنها وان فرق بينهما بوجهين الاول  
انه المنزوعة في التشبيه منوكة مراد وفي الاستعارة منسوبة بالكلية  
كما مستخففة في الاستعارة التمثيلية في قوله متخيل الله الامة من  
ان المعاني قد يقصد اليها بالفاظ منوثة غير مقدرة في النظر  
الثاني ان لفظ المشبه في التشبيه مستعمل في معناه الحقيقي وفي  
الاستعارة في معنى المشبه حتى لو اقيم مقامه صح اصل المعنى من غير  
فرق وان فانت للبالغة واذا قدمه في قولك انما انتظم مع المذكور بلا  
لتغير كاهنا وقد يحتاج الى التغير كما في قوله تعالى وما يتنوي  
الجحزان على ما فصل في محله شمة ذكر انه على التفرقة يحتاج الى  
التقدير دون التركيب وظاهره انه يقدر كمثل ذوي صيت الا ان  
تقيده بطلب ذوا الصبر المستجمع ليقضي تقدير ذوي مثل فلان للمعنى  
تشبيه صفة المشافقين بصفة ذوي الصيت فتقديره او في بناء  
هذا المعنى وانك ملامية منع المعطوف عليه وهو كمثل الذي ارج  
ومع المشبه وهو مثلهم وان مع ان يقال او كذوي صيت كقوله  
تعالى انما مثل الحياة الدنيا كحمار ارج وفصل تقدير المثل  
انما كالم يقضيها لعطف على السابق وينبغي عليه تقدير ذوي لان  
اضافة القصة الى كل من الاجزا التي تدخل فيها صحيحة لكن اضافتها  
لاصحها بحقيقة وغيرهم مجازية لما ذكر في قوله مثل الذين  
ينفقون اموالهم في سبيل الله وقد قيل عليه ما قيل في قوله  
فعلية بالنظر فيه وهذا كالم لا كلام فيه وانما الكلام في ان المص  
رحم الله ترك حديث التركيب والتفرقة بين التركيب والتفرقة  
فاما ان يكون اكتفاء مما قالوه في الاشارة اليه سابقا حيث اقتضت  
تقديره واما ان يكون تركه لعدم ارضاء بجملة لما فيه من الحقا  
مع ان ظني ذكر المشبهات غير ظاهر لان المشبه في التمثيلين موضح به  
في قوله او لامثله لان المثل معنى القصة والحال الشاملة لجميع لحوال

كشف

المنافس

المنافسين المشبهة لجمالها ولا يلزم في التعريف التفرقة بالطرفين نفسيا  
كما قالوه في اللط والمنتشر المقدرين على ان لجمال في قوة التفصيل  
العمد به فكيف يقال انه بطوي فيه ذكر المشبهات على انه لا مانع من  
القارة الكلام على حاله من غير تقدير اصلا وما ذكره قدس سر من تية  
الالفاظ في التمثيلية من تخفيف الالات قياس الاستعارة على التشبيه  
قياس مع الفارق فان المشبه بطوي ذكره كثيرا بخلاف لجزء اللفظ  
المتعارف تاييد مدعاة به غير تمام قول **وهو** وما يتنوي الا على  
هذا من قبيل التشبيه بالفرق وهو نظير لما نحن فيه من وجهين التفرقة  
وتكرير التشبيه ولذا اعاد الالفاظ في تشبيه الجحزر الصال بالاعني  
والموت المهنددي بالمصير شمة تشبهه صرة فقال وما يتنوي الا حيا  
ولا الاموات والظلمات والنور الباطل والحق والظلمة قول امرؤ  
القيس من حجاز الكندي الشاعر الجاهلي المشهور من قصيدة طويلة اولها  
الاعم صيلها ايها الظلال البالي. وهما يعم من كان في العفر الحالي  
وهل يعم من كان اوتب عمده. ثمان ترغما ما لكن ثمان لحوال ومنها  
كافي بفتح الجناحين كقوة. على جعل منها لاطي شملا  
نحلف حزان الانيع بالمعنى. وقد حجت منها ناعا لبار آل  
وكان قلوب الطير رطبا ويايا. لذي وكرها العناب في الحشا الكالي  
صغير وكرها لفتحها وهي العقاب المذكورة اولا وهو شاهد للتشبيه  
المفروض حيث شبه قلوب الطير المطرية وقلوبها المقدر على اللط والنشر  
المربط بالعقاب في الشكل واللون ونحشف التمر ومو لذي الكا بر منه  
والعقاب من سباع الطير وتوصف بحمة اكله اللحم دون قلوب الطير  
وقال ابن قتيبة قلوب الطير اذا ما فيها فني تاتي قلوبها الشرف فارجها  
ولكنها يبق منها الرطب واليابس وهو الظاهر وفي كامل المبرد ان  
هذا البيت عند الرواة احسن ما قيل في تشبيه شيتين مختلفتين في  
حالتهم مختلفتين بشيين كذلك ورطبا وكا باحالا لان من قلوب الطير  
والعامل فيها كما ان لانهما بقني اشبه ولذي وكرها كالحال ايضا والعناب  
بالرفع خبر كان وهو بزنة زمان شمره وفي قول **بان** يشبه في الاول  
زوان المنافقين الجحارات والمجرو ومعلق بقوله يمكن او جعلها  
وعبر بالذوات هنا وبالانقراض كما ينبغي نفقا واشارة الى انه لا بد  
منه في التشبيه الفرق لانهم المشهورون بالمتوقدين واصحاب الصيت  
بخلافه على التركيب فان النظر في الى المجموع فلذا لم تنقض لغيره وقد  
يتا ذلك او لامع ما فيه وقوله واظهار هذه الامكان بالاستغناء عن  
عما في الكشاف من قوله واظهاره الامكان بالاضافة كما قيل من انه اعترض  
علته بانته يخالف ما قدمه من ان المشبه بالاضافة هو الانتفاع بالكلية  
المجداة على السنتهم ولا يناسب ما بعد من قوله ان المشبه بالانفعالي

سيد



النار هو انقطاع الانتفاع اذا المناسب ان يشبه انقطاع الاظفار بالانطفاء  
وان اجبت عنه بان المترادفها الاضارة المتعدية وهي شذوذا لامة او اذ لا  
الاطفار انما لا تنقطع باظهار الامكان بالمتوقفة ومما الانتفاع فمقنانه شبه  
المنافق اى مقنانه واظهار الامكان بالمتوقفة لكونه انتفاعا وشبهه اثر  
الاول من الانتفاع باثر الثاني من الاضارة وشبهه انقطاع الانتفاع بانقطاع  
الاضارة وتوحيده هكذا ان تشبهه ذات للثاقق بذات للثاقق بالمتوقفة ليس  
مقتوفا في الامكان قطعا والحال على التوطئة بعد حينئذ المتوقفة لا تنقطع  
وانتفاعا وحود نار والثناقق اظفار الامكان وانتفاع به وانقطاع بللوق  
وغيره وهذا انبعاث ما في الشرح مما ارضاه الشريف المرتضى قدس سره  
وقيل للثاقق قد ترى ذوات وثلاث حالات الانتفاع. فاضارة نارهم  
ما حوهم وانطفاء نارهم وكذا المنافق قد ترى ذوات وثلاث حالات هي  
واظهار الامكان بازاء الانتفاع وحسن الادماء وكلامه المال والاولاد  
ونحوها من المنافع الحاصلة باظهار الامكان بازاء الاضارة وزواله بازاء  
انقطاع النار فتمت الارضية بالاقضية ووجها المشبه في الاقوال الواقعة في  
حيرة وبكثرة وفي الثاني التشبيه لعمول المترادف وفي الثالث لكونه حيزا  
لمباشرة العقل وفي الرابع الضمان بركة والمترادف شبه اظفار  
الامكان بالانتفاع والزمخشري بالامانة وقد قيل علمات  
الظواهر تشبه اظفار الامكان بالانتفاع والانتفاع بالامانة في  
ظاهره ولذا عدل عنه المترادف القبيحة الا انه شبهه وقال النعم باظهار  
النار والمناسب ان يجعل المشبه الازالة او المشبه به الانطفاء **قول**  
لا يرد ما اوردوه بعد النظر التام والامانة بركة بركة ما ذكره المصنف  
الله وبين ما في الكشاف الاجا خلافا لعبارة وهما في المال واحد  
وتوضيحه ان المتوقفة هنا بمعنى الوقت واليقاد النار اشغالها بخط  
ونحوه ويترتب عليها انما لا يجعلها او كونها مضمومة منتشرة الصنوع  
ورتب على هذا الانتفاع التي هي شرها ولطوارها وهي غير الانتفاع  
بما شره في حال النار والنور يبدل للخير بالشر وهذا ما في كتاب  
المشبه به وفي المشبه على ترتيبها المتناقض بنطق بقوله امنا وكلمة  
الشهادة فيثرب على قطعه اظفار الامكان بركة لالة فحوها ثم قرنت  
على هذا الاظفار الانتفاع بصيانة الاموال والدماء ونحوها ثم  
ينقلب نفعه ضرا باقتضاه واستحقاقه العقاب في الدارين فغيب  
امالة وتنعكس لحوالة فاذا عرفت هذا ظهر لك بلا اشتباه ان اظفار  
امكانه في الحقيقة بركة لالة الكلمة المجردة لا يمكن ان تشبهه بالايقاد  
حقيقة لجره الكلمة والمشبه بالاضارة اظفار الامكان في الكشاف الا انه  
لقره لا يقد من الاضارة وقلاهما يجوز ان يقال تشبه اظفار الامكان  
بالايقاد والانتفاع بالانتفاع وان كان انتفاعا لا يمكن ان يحد كما

انتفاع

قيل

قيل في التعليل والتعليل فنقط ما اورد على المصنف في الاظفار والانطفاء واليه  
مما اتفقهم من منافاة قولهم لئلا يشرب هذا شبه اظفار الامكان بالامانة  
لقوله اقل المترادف ما استعنا وابه من الانتفاع بالكلمة المجردة على  
المنفهم وبين الاستعانة والامانة بعد ما بين المشركين والباقي  
قوله المصنف باظهار الامكان سببية مختلفة جزوال وفي قوله باظهار  
يشبهه بالايقاد لانه مقدر ولا بالقبول **قول** في الثاني انفسهم باصحاب  
الصنوع يخ معطوف على قوله في الاول وانفسهم بالرفع معطوف على قوله  
ذوات نائب فاعل يشبهه المجهول وباصحاب معطوف على قوله بالمتوقفين  
واصحاب المشارة الى ذوى القدر وقوله كذا في النكاحات جمع نكاحية  
صنوع نكاح بالهمز ونكتبت معتل الكفر وهي ما يؤلمهم الماشد به وطرق  
يطرق من باب كبت اذا انى ليل والمترادف ما يؤلمهم الماشد به من الاذلال  
والاهلاك وشبهه منهم من سبب الاذلال للانتفاع به وقوله من  
حيث له هو وجه التشبيه والتشبيه بالذات للمعنى بمعنى اعتمدها وبادر  
لها بسريعة وفرصة كفرية اصل مقنانه النوبة في السريعة شاع في كل منطوق  
بناذر الخشية فوائده وهو منسوب على الحال او التمييز وهو منقول  
ثان لا يتهتم بتصميمه معنى التصيير والايقاد واصل معنى الانتفاع بالذم  
ثم قيل انما لم يمتنع من زواله وحظي بغير الحاء مقصور جمع خطوة  
ومتقديين حجازا وكناية بمعنى واقفين وحركه بفتح الحاء المهملة بمعنى  
حركة وقوله خفقت بمعنى لمعة وخفي بمعنى وترهنا من خفا البرق  
كرمق اذا لمع بصنق وقوله لكن اشار الى مرجوحية التفرقة بالنسبة  
الى التركيب لانه ابلغ كما صرح به الشيخ وغيره من اهل المعاني وقيل شبه  
الايقاد الى هذا التفسير لقوله او كصيب الخ على ان التشبيه سفر قايضا  
وقائمه قيل انه الراغب في التفسير وقرب منه ما اخبره المترادف  
وجه الله فقال جعل الالاء الى الالاء كالصيب وما قيل من الجهاد كظلم  
الليل وما قيل من الغنمة كالبرق اى امانة فكثير الصلاة والسلام وقامه  
الى الاتلام الذي هو سبب المنافع في الدارين حقيقة بمنزلة الصيب  
الذي هو سبب المنفعة الحقيقية الا ان في الاسلام نوعا شديدا من الجهاد  
والحدود وغيرها بمنزلة الظلمة الليل والسحاب وصوت الرعد مع الصيب  
وقد يرمز الغنمة والمنافع كالبرق فكذلك فجعل المنافع كصاحبها  
في اذ انهم من سماع ما في الاسلام من السداد كما جعل من اقبل على الصيب  
في ليلة مظلمة في مظان السجدة في اذنه من الصواعق كذا البرق يظلم  
انصاره اذ ما في الاسلام من الغنمة والنفع ومعناه ان المنافقين  
اذا اذوا وخبروا الاسلام وغنمة مشوا اليه فاذا اظلم عليهم بالشدائد  
قاموا متحيزين ممنومين وصدد واعن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وحقيقة بعد العلم باختصاصه بالمنافقين ايضا لانهم لا يعموم للكافرين وان

قوله



ذهبت اليه لتبصر المفسرين والفرق بينه وبين ما قبله مع التفرقة والتشبيه لفعول  
المتناقضتين فتم ما انه علم ما قبلها الصيب بانها ايمان المتناقضتين والظلمات  
كفرهم المضيق والرقدة والتبرق المحوف ضد اعلم للصير النفع ضرا او ايضا قيسه  
لرفع المضيق عنهم بازا يجعل الاصابع في الاذان مع عدم افادته ويختيرهم  
فيهم ما لهم مما صادفته برون مشور كضيه شمة لفيضك واما على هذا فالصيب  
بازا ايمان المحقق الخالص والقران المحيد وما يفيد من المعارف التي يجيها  
قلب كل سليم حياة ابدية كما اتت من الما اكل شي حيا وكوث المناقضتين كما  
هذا الصيب مع عدم حصوله لغيره ولما لم يضيف اليهم في العبارة لتماثلهم  
منه وقتلهم مما فيها همة ولا نتم قد اظلمت زمان حصوله كما يشير اليه  
قوله وسائر ما اوتي الانسان دون ما اوتوا والظلمات بازا الشبهات والرهدة  
الوعد لتبصر برهة الغيب والوعيد لانذار ببعثنا الصواعق وما فيه من  
الاميات قرآنيه ولعوتها بالهزة القاهرة للعقول بازا البرق والظلمات  
لانصاف راي الصارفين سوا له لوهدها لله وانصافهم عن الاستماع والادراك  
والاذعان بازا رسد الاذان عما يخاف من الوعيد والتمويه بما لا يفيد  
فان الله محيط بالكافرين وانما الخرة ومترصد لما في جعلهم اصحاب هذا الصيب  
من العقاب الذي هو نوع التقدير لا لافان وبعد تشبيه الوعد بالرهدة  
وتشبيه الاميات بالبرق وما ذكرناه على غفلة من قال انه لم يفرق  
للتشبيه في قوله يكاذا البرق يخطف اتصا وهم وانهم يمكن ان نوات  
شبهه قرب صر في الاميات انظارهم عما كانوا يصرفونها التي من نظام الدنيا  
والايطيل يخطف البرق اتصا وهم وحياة الارض بجنتها بناتهما والرهدة  
وانتكتبها الضمير في ارتبكت عايد على ما واتته باعتبار معنى الشبهه ضمير  
بها للمعارف او المذكورات باشرفها والمعارف جمع معرفة وهي معرفة في بعض  
المخاخي صحبه معاون بواو ويون في اخر جمع معونة من العون وهو الظهير  
وفهم بالعون بتمسك الامات المعارف وارتبكت بمعنى لخطف يقال بكذا  
ولكذا اذا خالطه وما رجه والمنطلة وفي نسخة الطائفة المنطلة وههنا  
المدح والضلالة المخاولون لا يبط الخلق واعترضه ونماي حان بينه وبين  
الحق والباهر الظاهر العجيب ويهوله بالتخفيف والتشديد يداي يخوفه **قوله**  
وهو معنى قوله والله محيط بما في عدم خلاصهم مما يخافون وقوله ما هنراهم  
الوشبهه اهترازهم وموقو الاصل نوال الحركات في محال واحد ويكني به من المشابهة  
والفرح كما في قول ابن الرومي رحمه الله

• ذهبا الذين يهترزهم مداحهم • هتر الكفاة عوا الى المراتن •  
وهو المنراد هتر ومن قسم بالحركة فقد قصر وقوله بالمع لهن من ريشد بعتر  
فكون او يفتخين صند التي ولعانه استعارة من لكان البرق كظهوره  
ظهوره لا يثبت ويذول سرعا ورفد بكسر الراء المهملة وسكون الفاء لها  
ذال مهملة معناه العطاء والشئ المقطع ونظم الشطر او تنظر يقال ظنني

خبر

قدي

اذ انخفض بها والمطرشح مؤضع الطرح شمة عم لكل موضع وتوظفهم في الامر  
شدة وهم فيه وهو محاز من الوفوق مشاع في لفظ المعنى اذا التقدي بني  
وتوقف عن الامر امسك عنه وتوقف الامر على كذا علفه عليه وتوقف  
المتران الى الموضوع لخره فيجاء بعناية باختلاف تعدده ولعن بكسر  
العين المهملة والتشديد اي لكون مضارع عن بمعنى ظهر او عرض وتوقفهم  
متعلق بشبهه كقولهم بيشهم وقوله ونسبه الى نسبة الله المؤمنين او  
نسبه كل من تنسبه وهو ما ينبغي التنبيه له وان لم ينسبوا عليه لان  
هذا التنبيه من نسبة التشبيه الصرف والرباطة انما هو به باللفظ  
الاخر ولو لا هذا لم يكن لذكره وتلخيصه المصحا محل وبكانه انه لما  
كان في التشبيه على هذا ايمانا الى القفايد الحقة والمعادف الالهية التي  
ميدت لهم على مؤايد الوجود وحرم ذوقها هو لاد المناقضون كما اربناكم  
انما هم تحت سماء معد قد على كما من محصية وقد لصد ثوا فالنجوا  
بصر فلهما سر عن اعمالها فيما خفيها ان تصرف له وجعلها كالعدم فبني  
الله ذلك عليهم وقال انهم نعموا وانصا صواعم الوشا اعما هم  
والعبي وصنعتهم يحلون للاستماع والانتصار وضمير جعلهم متغول  
اول وبالحكاية مفعول فان اي ملتبس بها او طرق لغو متعلق  
به وقد جوز في يحلونها ان يبنى للمفاعل والمفعول ففيل ان في  
التنبيه من كلمة لوالا مننا عنده وظاهر ان قوله ولوشا الخ  
شك المتناقضين والظاهر انه تنبيه لاصحاب الصيب الممتنان  
ويحكون على البقا المفعول وضمير المفعول الحكاية والالزم للاقتضار على  
لحد مفعول جعل الذي هو من افعال القلوب والمعنى بالحالة التي تحل  
لاقتضاهم تلك الحالة على ان يكون تعلق المحل بالمفعول الاول القائم  
مقام الفاعل وبالثاني والسراده بالحالة التي هم عليها على الخذف  
والانصاف وفيه تكلف او على البقا للفاعل وهو الظاهر والمعنى بالحالة  
التي يفعلونها فحينئذ لا يكون المحل من افعال القلوب ولا يلزم المحذور  
المذكور انتهى وفيه ما لا يخفى وان التنبيه انما هو من التذليل كما في الجملة  
لا من لوجعل ويجعل مبنى للفاعل وليست مما يتعدى لمفعولين بل  
لواحد وهو كثير في ما لان لها متعلق فتكون بمعنى اعتدي وبمعنى  
صير وهي على هذا مختلفة بافعال القلوب واما بمعنى وجد ووجب  
فتعدى لواحد وهو المراد هنا فلاحية لما ارتكبوها من لتستف  
**قوله** لما عدد في المكلفين الى المؤمنين والكتار والمناقضين  
السايق ذكرهم من اول السورة الى هنا وخواصتهم ما اختص به كل فريق  
منهم من الاهتد ابالقران وانفاق الحلال والايان بالغيث والفلاح



والقونية في الدنيا والعقبة في المؤمنين واصرار غيرهم على الكفر والنفسية  
فلو بهم وسبق عقباتهم في الكفر واخلاق الكفر والاعتداع وضربهم العاقبة  
عليهم في المتكافئين وقوله ومما عرف امورهم المصارف جمع مصرف  
من صرف المال اذا انفق او من صرف الدنيا رباله واهم اذا التذلل  
استحبر ضنا لما هم عليه في انعامهم واعمارهم ولما يؤول اليه امرهم  
من الفوز بالسعادة او الخسران وهو ظاهر وقد لا معنى قوله في الكفا  
عند الله فرق المكلفين من المؤمنين والكفار والمتكافئين وذكر  
صفاتهم ولحقوا لهم ومصارف امورهم وما لخصت به كل فرقته مما  
يسعد بها ويشقيها ويحظيها عند الله ويرد بها وفاته لجاد في حسن  
الخصمه ويحتمل انه طوي البيان بقوله مما يتعد هذا الخ لا يرد عليه  
من انه لم يذكر للمؤمنين مسعيات ومرديات ولا للكافرين مسعيات  
ومحظيات وان لم يتبع عندنا في المذكور صريحا للمؤمنين المتعدات  
ولغيرهم المرديات ويفهم من ذلك ما يقابل به ضمما فيكون الكل مذكورا  
للكل فانه ردبات الاختصاص حينئذ لا معنى له فان المقابل للضمير بكل  
فرقة ليس محصورا بما لو صوره في المقابل الاخر ان كان غير وارد لانه  
يستلزم استلزاما لتكليف على ان يقول انه لا وجه للرد لان المقابل كل  
امر يلحقه فيه لصفاء الاخر به هنا اذ مقابل الاعتدال بنور الفرقان شامل  
لحكم الوقوف عليه ممن لم يتبع لغة التسوية والفاقة الخيرية في الخبر فبالله  
عدمه الشامل لانه يتفق اصلا ولم يقصد ذكر مقابلهم بذلك ولذا الصلا  
وغيرها من العبادات والاشقياء المفهومة مما اشقاها الله به  
لا يمتدح به المؤمنون كما قيل

- المرتزان السيف ينصرف دم • اذا قيل ان السيف مضمي من العاصم
- فلا وجه لما قيل من ان ارتق مردود لظهور لخصاصه لكن المقابل بتلك الفرقة
- بملاحظنا فيها مة ضمما وكونه منفردا غير محقق مثلا اذا قلت الصقات
- المذكورة للمؤمنين مستعدات يفهم منه انهم لو كانوا الضعفاء من قبل الامت
- لشقوا لم يكن لجزا ذلك في حق الكفار لانهم متصفون بتلك الصفات
- الحقيقية بلا ضرر وتقدير وكذا الحال في صفات الكفرة وان كان له وجه
- ايضا **قوله** اقبل عليهم بالخطاب الخ قد قد مثلا لك ان الالفاظ الاتنا
- من لحد في لطف الثلاث الخرا والالتيان باحد في مقام يقتضي خلافه
- والكلام عليه مفصل في محله ولا يعمد لهذا الكلام فيه وانما الكلام فيما
- قيل من ان هذا مبني على عدم الوثوق بما سياتي عن علقه او على انه لا يقتضي
- تخصيص الخطاب اذا لم يكن بمكانه في كذا في هذا الخطاب ثم انما ان
- تزلت منفردة عما قبلها فكيف يتحقق فيها الالفاظ الا ان يقال يكفي فيه انه
- يتم بعد تمام نزول القرآن لمصلحة اقتضت تفريق نزوله فان دعوى انفرادها

سعد  
سيد

خبر

عصام

بالنزول

بالنزول مما لا وجه له حتى يتكلف له ما تكلفه وكونه لم يكن بمكانه منافق  
في بدء الاسلام لا يبا في الاخبار عنهم فكم في القرآن مثله من المعنى  
والاخبار عما سكا في شمة انه ذكر للالفاظ نكبت بعضها عامر في  
وتعريفها خاص بهذا المقام فالاول هو القامع واصل معناه التبرك  
بخرجات منبوا اليه ثم كفي به عن ادخال المسترة كما في قول ابن الرومي  
المتقدم ذهب الذين يهزهم مداحهم هزرا كما عوا الى الممران  
وهو المراد هنا والتنشيط ليجاد النشاط وهو الخفة والسرعة اريد  
به الاقبال على الامر وعظفه على ما قبله كما لتفسير والاهتمام  
بالعبادة ما حوذ من السيان والمقام لان العظيم اذ اقبل على عبده  
في شاك وامر به بنفسه دل على عظمة ذلك الشاك وقوله بامر  
العبادة نورية وحسن تعبير وقوله كجرا الكلفة العبادة الخبر  
التكامل والاراداف بما يهون الامر الشاق ويزيل مشقة لانها  
على خلاف مقتضى الطبع والكلفة المشقة ولحد الكلف كعرفة وعرف  
والنكاح في المشاق كما في المصباح وهذا من النكت الخاصة بالمقام وهذا  
بالنسبة للمؤمنين ظاهر فاما ان يحضوا لعدم الاعتدال بغيرهم وكذا  
التنشيط او يقال يكفي للنكتة الوجود في المعنى وقيل انه بالنسبة لغير  
انفسا ليتفطن لانهم تحت حكمه كما كبرته له يطرحه عن ساحة الهداية  
ولا يخفى بعد **قوله** ويكفر وضع الخ هذا هو الصحيح وقيل انما اسما  
فقر والاشهر انما وضعت لهذا المعنى وقيل انما لطلق التدا او شتر  
بين العبيد والقريب والمتوسط وعلى الاول اذا نودي بها القريب لتزيله  
منزلة غيره اما العلوي نسبة المتكادى او المتكادى بالكسر والفتح وقول  
المصرح اية نبي اى به القريب يصح فيه فاعل الال وكبرها او عند الله  
عليا عن عباده وعظمة القامع وسوقه بمنزلة ثعبان واما الاقنبا  
بامر المدعولة وزيادة الحث عليه لان نداء العبيد وتكلفه الحضور  
لامر يقتضي الاقنبا والحث فاستعمل في لازم معناه على انه مكانه من كل  
او استعارة بتعنية في يا او مكسبه وتخييلية كما حقه تغفر الفصل  
فان قلت **الكلام** في تنزيل المنادى منزلة العبيد لا المتعولة المنادي  
لا حله قلت **المنعول** لتخصيل امر تبدي تبعد عن الذهاب اليه  
لتخصيله فهو عبيد ما لا يقوله في الاقنبا فان ما ذكر في توجيه العبيد  
اسم اقنبا فان التامى يقول يا قريب غير عبيد وكما من هو اقرب من جنس  
الوريد فان هذا من العباد في مقام التبدي ليس شيء فان القرب في كلام  
المنادى باعتبار الحقيقة ونفس الامر وهو لا يبا في الاستبعاد الاعتباري  
وليس هذا نظير قوله  
• وكما قلت بشوقا ليتني كنت عنده • وما قلت لجلال الله ليتني عندي  
• كما توهمه ابن الصايغ في نحو اشبهه والوريد عرق في المنق واصنافه الخليل

عصام

الحفي

ابن السبي



له كغير المناقولة وهو أي يكاد بالفتح جملة المناقولة المقصود  
لفظا أو تقديرا بانادي وما في معناه أو بما نفسها لفظا مقامه  
توكل للمخاطبة وعلى الأول هو لانه الاضمار اشتغافا بظهور معناه منع  
فصله لاننا ولغير المراد الاخبار بان المتكلم نيادي ولذا ورد على  
من قال انه لا يجوز تقديرا لفعل اذا لولا كان ذلك الخبيرتة  
لان الفعل مقصود به الاثنا ولذا قال الكوفي تقديره بلفظ الماضي  
كدهوت ونا دت اولي لانه الاغلب في الاثنا وكونه لاثنا لانه  
سقط ما قبل من انه لو كان ذلك الفعل كدهوت مقدرا لثنا لثنا  
بدون المنادي لانه فصله وقيل في الجواب عنه انه قد يعرب  
للمجتمعة ما يصيرها غير منتقلة كالجاء المشربية ولا يرد على كونه جملة  
مضية وكلاما ان الكلام لا يكون ناسم وحرف ولا من حرف ان قلنا  
يا بمعنى دعوت كما توهتم مع الناقم على انه لا يكون ناسما في الامن  
اسم او اسم وفعل لانه قاسم مقامه كنعمة وبلي ولا وهو في قولنا  
من غير شبهة فلا تلتفت لما توهمه بعضهم فتدبر **قوله** واي جعل  
وصلة لاي لهما معات كالموصولة والشرط والاستفهام والواقعة  
في النداء اسم نكرة موصولة لبعض من قال في شرح الهادي ثم تعرفت بالنداء  
وتوصل بها لنداء ماضية الالات كما لانه دخل عليهما في غير نداء الاشد وذا  
وقيل انهما موصولة وورد في النحاة بما هو معروف في كتب المعرربة وورد  
اللام صفة لها فمقي ووصلة له كما توصل لنداء استا الاحتاس يذي بمعنى مملوك  
وقوله متعذرا انما مستنق نبا على ما عرف من كلام العرب لا تقدر ان  
عقليا وقوله لتعذر الجمع بين حرفي لتعريف هذا المحسن مما اشتبه من  
انه لا يجمع بين تعريفين لانها قد يجمعان كما في نحو كانه واهم في كل  
كذا الاجتماع العلمانية والنداء والاصناف والموصولة كما حققه نحو الامة  
الرضي فليس مثله ممنوع عند من يخارج الى التذكير والاصناف والرجل فمتنع  
بالانصاف وقوله فانهما كمثلين وهما لا يجمعان الاشد وذا اقوله  
ولا لانهما كمثلين وانما قال كمثلين لان يا ليست موصولة  
للتعريف كالولنا لا يعرف المنادي في كل موضع ولم يبين التعريف كما اذا  
ورد ذهب ابن مالك ومن تبعه لانه بالفضة والاقبال عليه وذهب  
ابن الخليل الى انه بالوشية فامثل كما رجلها الرجل والكلام حتمه مشهور  
**قوله** ولعطف حكم المائة على اصطي مجهول باب فاعله ضمير اي المذكور باعتبار  
اللفظ وحكمه هو النبا على الضم وان لا وضم حرف لنداء واخر المقصود بالنداء  
باعتبار صريح معناه بمعنى جعله تابعا له على الوصفية كما صرح به بعد وانما  
الترمز رفعة لم يكون على صورة المنادي المفرد المقصود بالنداء لانه مضموم  
الاخر فلا يجوز نصبه على الاصح خلافا للمنازي فانه لجاز نفسه قال الزجاج  
ولم يتقدمه ولا تالفة عليه كالمخالف لانه من العرب والترام الرفع لانه

سازونی

المقصود

المقصود بالنداء لانه مضموم الاخر فلا يجوز نصبه على الاصح خلافا للمنازي  
فانه لجاز نفسه قال الزجاج ولم يتقدمه ولا تالفة عليه لانه  
المخالف للمخاطبة من العرب والترام الرفع لانه المقصود بالنداء لانه  
ضمير ووصف المبهم معه كالنسخ الواحد لمنع الفصل بينهما فان قلت  
الوكوفة تابع غير مقصود بالشمكة لم يتبعه فان ذكر نيا فيه قلت  
هذا محب الوضع الاصل فلا يفي ما يقترأ علمت كونه مفسرا للمبهم  
كما يجعله مقصودا في حد ذاته وهما ضما اشكال وهو ان الرجل في قوله  
يا رب الرجل يتابع معرب بالرفع وكل حركة غير اعرابية كانت تعمل  
ولا عامل يقتضي الرفع مثلا لانه متبوعه صفتي لفظا ومضمون محلا  
فلا وجه لرفعه وهذا انما يرد على غير الاحتشال القابل لهما موصولة  
حذف صدر صلتها فليس عنده نقابا بل خبر مبتدأ مقدر وقد استغنى  
بعض علماء العرب عنه وقال انه لا جواب له **قلت** قد قال هذا  
بغير نقاب البحث وهو عجيب منه مع تبخره فان هذا من الاشياء الواقعة  
بين اني نزار وان الشجوي وقد اطلت الكلام فيها في الامالي كما حمله  
ان انما تارفاق انما حركت نبا وقال ابن مؤهوب انما حركت اغرا  
وتبع ما بين الشجوي **والخفي** انما حركت اشباع ومناسبة لضمه المنادى  
ككسرة غلامي فلا حاجة الى ان يقال انه لا يمكن التفسير عنه الا ان نقاب  
بان حركت الضمة لسميت اعرابا بل اشباع على كمال المشبهة للاعتراب  
بالعروض ولذا سميت رفعا يجوز الا انه مع مخالفة المظهر لا نظيره  
في اللزوم وقوله انجنت بصيغة المجهول بمعنى زيدت من التحدث في  
الامر اذا اذ ظلمته ودميت به فنيه وهو مجاز مشهور على الاستدلال  
وزيادتها لازمة للعوضية وقوله ما التبيية بالضم في لفظها  
التي تكون للتبنييه في نحو هذا ولو مدت حاز على ان يفسر من الكل  
بجزءه وسيا في بيان ما كبره وفي ادعاء التقونض فظ لانه هذه لغة  
تستعمل ايضا في اصلا والاصناف انما سمعت في غيرها الا انها لما كانت  
في واحد اجزى عليها حكمها فتأمل **قوله** وانما كثر التمدد المراد  
بالطرفية اي المنادي الموصوف بذي اللام واحدا لتاكيد فترت متكرر  
الذكر والاصحاح بعد الابهام واخيرا لفظا لتعبد وتاكيد معناه  
نكره لتاكيد المنبئيه ولجماع التعريفين في التمدد وال وقوله وكل  
الحكل مبتدأ خبر حقيق وما بينهما اعتراض والمجتمعة لنية للتعريف والتبني  
المقليل ولفظا كد بالمد افعل تفضيل من التاكيد بالتمز وبقا  
من التوكيد او كد وقوله اكثره احسن من قول الزمخشري وهو عنها  
غا فلوك فلا تفعل **قوله** والجموع واسماؤها الجمع ما دل على كونه  
واسم الجمع مثله الا انه اشترط فيه ان يكون على صيغة نقل في المفردات  
سواء كان له واحد ام لا ومنها الناس كما يتباه والحلاة بالشد على معنى

وما بيني



التلاطف عليها لام التعريف ولما افادته التعريف وانفصلت باول  
 جعلت لفظا كما هنا طرية وزينة له استعارة لشبهها ما رت  
 كالتعريف وفنيد افادتها العموم بعدم اعادة المعنى الجاهلي لانه  
 المتبادر من التعريف الموصوف للتعيين شدة الاستغراق لاقتة  
 حيث لا عهد لا ترجح لبعض افراده على بعض لئلا والجميع وهذا  
 في الجموع اقرب واقتوى كقول الشاعر شدة الاستغراق لاقتة  
 الاستغراق فانه استغراق في العام حتى جعل معياره فالأكثر حقيقة  
 الاضحية كقولته تعالى ان عبادي الذين كفرت بآياتهم سلطان الاسرار  
 وقد اختلفوا في انه اذا لم يكن للعهد هل الاقوى حمله على الجسر والعهد  
 الذي للمتضمن وعلى الاستغراق لانه اكثر وافيه وكلام المعنى ينظر  
 للاختصاص وقت ذوقه على قولهم ان الاستغناء يدل على العموم ان صحة الاستغناء  
 مؤقوفة على العموم انما في كل من لا تروى واصفا الاستغناء يكون من الحاضر  
 كاسم المعاد ونحوه على عشرة الاثلاث والاعلام كضرب اليد الا  
 راسه ومهت رمضان الا عشر الاخير فلا يتم هذا المعنى ودعوى  
 الاكثرية غير مستوحاة **والجواب** بان العلم بالعموم يثبت بوقوع  
 الاستغناء في كلامهم ووقوعه يدل على وجود العموم لا على العلم به فلا دور  
 والاستغناء لانه ناظر للاستعمال واما التقصير المذكور في بعض ما ذكر  
 عامرنا ولا يتبعه من مفرق بالاضافة كما عناه زيد واتمام  
 المشهور ونحوه والاستغناء لانه لا يملكه لانه لو لم يكن عامرا كان التاكيد  
 تاسدا والاكثاق على خلافه واستند لانه لا يصح شايخ وله اشارة  
 ذكرها الاصوليون كقولهم يؤمن بالتصفيحة الائمة من قرش ردا على  
 الاضاح في القصة المشهورة **قوله** فالناس دعة الموجودين الى هذا  
 هو المعنى بالخطاب الشايفي عن الامتوليين وهو ما يدل على الخطاب  
 وصح كالتد او تعبير الضمائر نحو قولها الناس قالوا ولستين خطابا عاما  
 لمن بعد الموجودين في زمن الوحي لمن بعد الحاضر من منادى الوحي  
 والاول هو الوجه وانما يثبت حكمه لانه يدل على من يقرأ وقياس  
 او الجماع واما بجزء اللفظ والتصغير فبما لم يكن محض موصفا كما انها  
 النبي فلا وقال **قوله** الكتاب بل كل هو عام لمن بعدهم **قوله** ان تعلم  
 انه لا يقبل البعد ومن نحوها بها الناس قال **قوله** العصد حمة الله  
 وانكاره كما برفه واذا استغنى خطا بالصبي والجنون بنحوه مع وجود  
 له صورته فالمدوم احده وهو قالوا لو لم يكن لرسول صلى الله عليه وسلم  
 مخاطبه من بعدهم لم يكن مرسلا لظلاله وروايات التلخيص لا يتبين  
 ان يكون منشا فذلك في كفي ان يحصل لبعض شفاها وطول بعدهم باذلة  
 تدل على ان حكمهم محكمهم كما قرئ في الاصول وفي شرح العصد المحقق  
 التفتازاني القول بعموم الشفاهي وان نسب الى الحكا بله لئلا يتبين

وقد

وقد قال الشارح العلامة انه المشهور حتى قالوا التلخيص العموم علم  
 بالضرورة من الدين المحمدي وهو الاقرب وقول العصد حمة الله ان  
 انكاره كما برفه قوله لو كان الخطاب للمعدومين خاصة اما اذا كان  
 للموجودين والمعدومين على طريق التعليل فلا ومثله فصيح شايخ  
 وكل ما استعمل به على خلافه منعت النبي وهو لا يعينه ما كثر في الم  
 وجه الله وانشاء النبي بقوله لما نزل الوحي واليه ذهب كثير من الشافعية  
 في كتبهم الاصلية على انه عندهم كما قرئ لفظه ومنطوقه من غير  
 احتياج الى دليل اخر وقت ذوقه من قبيل الخطاب العام الذي يجري  
 على غير ظاهره كما في قوله **قوله** وان انت اكرمتنا اللهم فخرنا  
**قوله** ساد المائت اكرمتنا الكريمة ملكته وان انت اكرمتنا اللهم فخرنا  
 فنرجع كلام المصنف الى ما ذهب اليه العصد واشيا عمة وقال في شرحه انه  
 يريد انه يعبر من سيوجد بعد وقت النزول لا لفظ بل لما نزل من بين  
 لقول حكيم على الواحد حكيم على الجماعة كما ذكر في كتابنا الاصول من ان خطا  
 المشاهدة انما يثبت لمن بعد الموجودين بل لئلا يرضى ولو كانت كما  
 زعم لم يكن الناس ظاهرا والسياق منناه على خلافه والعيب الله مع  
 تخفيفه بالموجودين جعله عاما ونحوه فيه بعضهم واطان بقراب  
**وها هنا بحث** يجب التنبيه له وهو ان خطاب الله تعالى بكلامه  
 لعباده اذ لم يبق قارئ بذاته والنظم القرآني بازائه وخطاب المعلوم اذ لا  
 وتكليفه مفره عند الاشارة والظاهر ان حقيقة والاكثاق جميع  
 ما في القرآن من الخطاب كما لا يخفى بقدره عن ساحة التفسير في توجيه  
 انما يتقدم قوله او الامور التي ملوات الله وسلامته عليهم ونظم  
 من ائمة الدين في تبليغ الامة اذا وجدوا وعلى هذا الفرض والتقدير  
 لا يحتاج الى التفسير اصلا كما ذهبوا اليه كما سمعت انما على انه لو لم يكن من  
 التاويل محيص فالقول بان الله يد على ما ذكره لانه النص الموثوق بالاهل  
 اقرب وقد حارم صاحب التفسير يقول هذا التفسير وانما لم يفك عقد  
 تقنيك وقوله لفظا متميز ولما اكبر الامم وتختص الميم وقوله  
 الاما خصته الدليل على القاييم على تخصيص عمومه بخروج بعض منه  
 كالصبي والجنون **قوله** وما روي عن علقمة الخ قال السوطي في  
 ابو عبيدة في فضائل القرآن عن علقمة ومجهول من مهران واما روايته  
 عن الحسن فلم يثبت احد وقد صح عن ابن مسعود ايضا كالخبر حة  
 البراني في متنها والحاكم في المستدرک والبيهقي في دلائل النبوة فقوله  
 الطيبي انه لم يجز في شيء من الحديث من تقصيره والمزاد بالرفع  
 في قوله ان صح ولفظها اتصال استه من ذكره لان الناقل لا يكرمه  
 غير فصيح نقله فالرفع بمخناه اللغوية او نحوه فلا يرد بملته ما قيل  
 من ان المرفوع قوله النبي صلى الله عليه وسلم او الصاحب فيما يتعلق

الشارح  
الشيخ

خبر

شخص زاده

سليبي



بالنزول ولو كونه مما لا يقال بالطريق وعلمته والحسن المتضمن للصحابة  
ولو سلم المراد رفعه للمعاني أو النبي صلى الله عليه وسلم فقولها  
فيها المرفوع للمعنى لا يتم لأنه قد علم أن المتكلم المكي وكذا في ثلاثة  
مكانات منفصلة في الميزان فالاعتقاد وقت قد قيل أن هذا لا يتم  
على واحد منها وهو منقوض بما مور منها أن هذه السورة مدنية  
وفيهما ما يتما الناس فيها الذي كونهما لآء عما تكثير النزول  
نعتف فان كان هذا الكثرة المؤمنين بالمدينة فمنعتين وقد اضطر  
في التوضيح فرت قائل الميزان انه خطاب جل جلال المقصود به أهل مكة  
أو المدينة وقال الامام المصنف في كتابه حسن المدد النزول لها  
طريقان الكعاب والفتاح فالاول ما وصل اليها نزوله بأحداهما والثاني  
كما قال علقمة عن عبد الله كل سورة فيها طهرها الناس فقط أو آياها  
حرف تمام سوى الزهر أو من والرعد في وجهه أو فيها فضة آدم والبلبل  
سوى الطول في مكية وكل سورة فيها يانها الذين آمنوا وذكر المناقير  
في مكية وقال امام بن عروة عن ابنه كل سورة فيها قصص الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام والامم الخالدة العذاب فهي مكية وكل سورة فيها  
في بيتنا وحده مكية انتهى ومنه يعلم ان ما ذكره ما قاله الشافعي وكونه  
الكثير لا يبره به الخفي بعد جده وهذا انفله الفقهي في كتاب  
مصنوعه النظر ونقله عن الامام الشافعي من غير اعتراضه وكان  
هو هذا من التاثير وكما لا الشافعي في قوله لا يصح لا مشاحة فيه  
ولا وجه للاعتراض على قول **قوله** فلا يوجب تخصيصه بالكفار الخ قيل  
عليه انه لم يستدل احد به الا على الاشارة من هذه الآية بالكفار  
حتى يحتاج المصنف رحمه الله تعالى الى دفعه وفحاشة ما استدل به انه مكي  
فان مكية مع عموم المؤمنين الكفار لان سبب النزول ليس يخصه وليس  
يشي لان الاسلامات المراد مشتركوا مكة لاحتل المدينة ولخص لا سيما  
فالنفاق في الصدور الا لا تملك ذلك بعد الهجرة وقد ذهب الى التخصيص  
على هذا الزمخشري حيث قال او الكفار مكية خاصة على ما روي عن علقمة  
الخ وانضاه في شرح التاويلات ولبعضهم طنا كلام مشور تركه خبير  
ذكره **قوله** ولا امرهم بالعبادة الخ عطف على قوله تخصيصه بالانبياء  
امر الكفار حال كونهما اذ العبادة فانه باطل ولذا لم يحكم عليه العضا  
بعد الاستلام بل هو ما موروث فما يتوقف عليه من الايمان وبأدائها  
بعد والمضى فحاشا امرهم بذلك ابتداء والمثبت في قوله والمطلوب الخ  
غيره فلاكت في بيتها كما تهم **وخامسه** ان طلب الفعل من المكلف  
لا يقتضي محنته بل لاقتداءه بشرط كما يحدث المطلوب منه الصلاة وهذا  
اشارة الى ما فصل في الاصول في تكليف الكفار بالفرع وعدمه وفي الخبر  
ليس محل النزاع كما في طهناج للمصنفين على ان حصول الشرط الشرعي ليس

سورة

عصام

خبر

شرط

شرط التكليف مستلزما عدم جواز التكاليف بالصلاة حال الحدوث بل  
ابتداء في جواز التكليف بما شرط في صحة الايمان حال عدمه فتابع  
بشرطه على ان شرطه لعقده لخصه منته فتم لا العموم كونه بشرط  
بل لانه اعظم العبادات ودراس الطلقات فلا يجعل شرطا تاليا في  
التكليف لما هو دونه ومن سواهم منفقون على تكليفهم وانما  
لخصه واقف انه في حق الاداء والاعتقاد او في الاعتقاد فقط فالمراد  
والشافية ذهبوا الى الاول فتم عندهم فقيل على تركه ما والنجار  
الى الثاني ولم ينصرا بوضوح وانما به على شيء فيها لكن في كلام محمد حجة  
القدمان على عليهما وموظف قوله تعالى وويل للشركين الذين لا يؤتوا  
الزكاة ويخونون واملخصا بهم بالعقوبات والمكاملات فمنفق عليه  
فان قلت قوله والمطلوب الخ يرد على ان المطلوب من الكفار بالشرع في  
العبادة بعد الاتيان بشرط فقط لا الزيادة في قوله للمؤمنين من المؤمنين  
الزيادة والشيات لا غير كون الكفار مكلفون بالفرع على ما ذهب  
يستلزم مطلقا في الكل فتم والمؤمن الذي لم يعتد منه الايمان  
يطلب منه الشرع في العبادة مع ما ذكر في المراد الشرع وما  
يقتضيه وقوله من المؤمنين الخ مبني على الاكثر لا على اقل المقصود  
ظاهر **قوله** هو مشترك بين يدي العبادة الخ اشارة الى ما في الكشاف  
من السؤال والجواب من انه لا يصح توجيه الخطاب الى الفرق الثلاث ولا الى الكفار  
فقط كما روي عن علقمة لان المتبادر من العبادة اعمال الخواص الظاهرة ولا  
يؤمن بها المؤمنون الفايضون لما فيه من تخصيص الحاصل ولا الكفار  
لا تمتنع العبادة منهم بسبب فقد شرطها وهو الايمان فكلم مر  
التكليف بالمحال لا يقال ان الامر يتصلق بالمستقبل وليس المؤمن  
مستلزم بالعبادة المستفصل حتى يكون تحصيل الحاصل ولا يخفى السؤال  
لان المتبادر من اطلاق اعبده والمضادات اصل العبادة وهو حاصل  
فيتحاه والجواب بان المطلوب من المؤمنين ليس ان يقع اصل العبادة  
في المستقبل بل اذ يادها وشايتها وليس ذلك كاملا فلا تسكال وان المطلق  
من الكفار اصل العبادة على انهم امر ولاك فانها بعد تحصيل شرطها  
فان الامر بالشئ امر بما لا يتم الا به كما فهم قيل لغير حصول شرطها  
اقبلوها ولا استحالة في هذا بل في الامر ايضا عما منع انتفاء شرطها  
كما مر وما يقال من ان الايمان اصل العبادات كما هو واجب بوجودها  
القلب الاصل تبع امره وادان الاصل بحسب الصحة لا في البيعة  
فلا يوجب على ان هذا واجب ايضا استقلا لا بالاجز والجمع سببها  
اكد في الجاه والكلام فتمه منفضل في محله فلا افادة في العبادة **قوله**  
فالمطلوب من الكفار الخ اشارة الى ان اعبدهوا امر موصوع للامر بالعبادة  
مطلقا فهو عامل فيها شامل لا يجاد اصلها حتى يلبس من تناوله لغيره



المعنى بغير الحقيقة والمجاز ولا تؤمنوا بالكلمة مما استغفلا حتى يلزم  
 المشرك في دعائه ويكلفه فعه مما لا وجه له وقول المصنف  
 رحمه الله مشترك لم يرد به الاشتراك كما يقابل للتشكيك والتواطي  
 بل معناه اللغوي وهو قصد قد علمنا من غير ذلك وغير منصرفا  
 بل على الطلب في الحال لعبادة مستقلة وذلك العبادة من الكفار  
 ابتدأ عبادة من بعض المؤمنين زيادة وتبخرت مواظبة وليس  
 الايمان او الزيادة والمواظبة كذلك في مفهومه ومعناه فلا  
 محذور منه والى هذا اشار المص رحمه الله فالامر بالعبادة امر بقدر  
 مشترك بين ما ذكرنا لذا قال الفقهاء ان الشيء الممتنع يعطى لغيره حكمه  
 انما هو المحقق لو حلف لا يلزم هذا الثوب وهو لا يسهل شره  
 حنث وشركا لم يرد في الكفار على ان مشركي مكة كانوا يعرفون الله  
 ويعترفون به والذين سألهم من خلق السموات والارض يقولون الله لانه  
 وان لم يتبعوا حواجا مستغفلا بل علافة غير صالح بوجه من الوجوه لان  
 هذه المعرفة المقارنة للانكار لا تقتضي صحة العبادة وارت معرفة الحمل  
 خير منها **قوله** بعد الايمان بما يجب تقديمه الى هذا من عاين  
 المشرك بالعبادة عمل الجوارح فلا يدخل فيها الاعتقاد والمعرفة كما مر  
 وقد قيل ان كثيرا من الظاهر اذ خال اعمال القلب في العبادة لانها اعمى الخلق  
 وهو لا يتحقق بدون معرفته المعبود وقوله الاقرب بالصانع اي  
 لان العبادة لا تقتضيها الا بعد الاقرار وقت قيل ملكية الاقرار  
 ان لو خال في الايمان كاذب الله بعض المحققين فلم لا تقتصر  
 العبادة بدون الاله للمص رحمه الله لانه فيما سبق ان الاقرار لا يثبت  
 منه في حصول الايمان وفي تفسير التمرقندي رحمه الله انه روي عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما انهما نفسرا عبدا وبوحده واحده على جبر  
 لحد هذا ان عبادة الله لا تكون الا بالتحديد في سبب لها فاطلق  
 عليه مجازا والثاني ان عبدا وان يكون معنى افعالها وعبادتك لو وجد لان  
 تعبد واخبر لان مشركي العرب كانوا يوحدون الله في الخلق فانما  
 اشتروا الاصنام معه في العبادة فلذا امروا بالعبادة للواحد الاحد  
 لا غير ان يقدس سواه فربما قوله مما يجب الخ بان سجدت فاعرف الله  
 والاقرب اليه ليس كافي في صحة العبادة بل لا بد من التصديق بالنبوة  
 والاعتراف بها ومؤمنين منهم **واجيب** باله يريد ان هذا القدر من  
 الشيطان حصل فليضموا اليه ما بقي ثم تعبدوا وفتح نظرا لا يخفى **قوله**  
 وانما قال ذلك لانه الترتيبية مصدر في شجرة الربوبية بضم الراء الحقة  
 وهي مصدر ايضا وفي شجرة الترتيبية وما ذكرنا لان ترتيب الحكم على الوصف  
 يشترط بعلمته وهي قاعة مشهورة وفي شرح القليبي طيب الله ثراه فرق بين  
 قوله اعبدا والله وقوله اعبدا وارتكبت لان في الثاني لعجاب العبادة بواسطة

كازوني  
وعسام

روية البعده التي بها تربيتهم وقوامهم وفي اعبدا والله عبادة بمراد  
 ذاته عز وجل من غير واسطة وعلى ذلك قوله كما بها الناس عبدا  
 ارتكبت ذكرنا من غير ذكر الرب وحيث ذكرنا الايمان ذكرنا الله وهي فاشارة  
 لطيفة فينبغي التامل فيهما **قوله** صفة اجرت على الرب المذبح اذا اشتبه في الرب  
 حقيقة في الاتباع اي هي صفة اجرت على الرب المذبح اذا اشتبه في الرب  
 المضاف الى الكل فان خسر الخطاب بمشرك مكة لخصه التفتيد والتخصيص  
 لا لاطراف الرب على الترتيب والتوضيح لان الرب الحقيقي عند من هو  
 وسائر اشغافا فهو في حطاب الشارع لا يجتاز عن تعالي والتعليل  
 علة الربوبية بانه الخالق وكون المعنى يفتيد التعليل من فتوى  
 الكلام ومن تعاليق الكلام المستحق فان مقتضى علمية ما هذا الاشتقاق وانما  
 لم يذكر النكاح لانه ليس وصفا اوليا كباقي علة النفي بوضع له  
 وانما قال كقول التفتيد دون التخصيص لانهم اصطفاوا على ان التخصيص  
 تعليل الاشتراك في التكرار وموقوفه مقامه فانه التفتيد رفع  
 الاشتراك الناشئ من اطلاق الرب في اشتقاقا لعلنا في اختلاف الخالق  
 فانها خصوصية به عند من سألهم من خلق السموات والارض  
 يقولون الله وما ذكرناه من تفسير التعليل بالنبيا كعلة كونه ربيا  
 وما كالم لان المالك الخالق هو الموجد والذات انهم اذا اعتقدوا ان  
 الالهة اشغافا يكون اطلاق الرب بمقتضى المالك فلهذا مجازا وسيا الى العلم  
 فيه وذهب التي تقض ان باب الحواشي وقتل المراد به بيان علة الامر  
 بعبادته تعالي وبيان سبب الوجوب لانه المصنف بنعمة الامجاد وما  
 ينبغي عليها ولهذا قال الرازي لانه بيان لان العبادة لا تستحق الا بذلك  
 وهو الوجه فتدبر **قوله** والخلق ايجاد الحق المقدر تفسير المبدأ  
 والاسنوا المنع من المساواة وهي كما قال الراغب المبدأ كذا العشير  
 بالذرع والوزن والكل في هذا مساويا لهما سواء وقوله  
 خلقك فسواك اي جعل خلقك على مقتضى الحكمة فنوله على تقدير  
 واستواي المشتملا على ذلك وفيما جعل ان يريد بالاسنوا كون ما ابره في  
 الوجود على طبق ما قدر في العلم وما دل عليه قوله تعالى خلق فسوي هو انه  
 جعل له صابه في الجملة وينتم معاشه وهذا افيد لان الاول يستفاد  
 من قوله على تقدير غير ان قوله خلق الفقل الخ في اوله واصول  
 معناه التقدير في الابدان على مقدار معين وكما على اصله في قوله  
 ولانت نفري ما خلقت من بعض القوم بخلافه لا يفر  
 ومن كلام الججاج ما خلقت الا فرين ولا وعدت الا وفتيت وفيل انه كما  
 المعنى لا يستعمل في الله تعالى وعكس قول الرازي الخلق ايجاد الشيء  
 على تقدير واستواي الخلق التعلل اذا قد رها وسواها بالقياس لسان  
 فتم من الاضطرار الخلق كما اشاء واليه **قوله** منشا اول كل ما تقدم الانسان



التنازل معناه الخفض لئلا نأوله كذا اذا اعطاه فتننا وكذا  
الحوادثه وشتمه وزيده عن الشئ وحقق صا كحقيقة فتصفي  
كلام الناس واصطلاح المتكلمين ولزم في كلام العرب بهذا المعنى وقيل  
من الظروف والاكثر منها الظرفية الزمانية وتكون للمكان في  
غير هذا المكان قال الراغب فيل يتنزل على وجه الاصل في المكان بحسب  
الامانة فنقول الخايج من اصحابنا ان الى مكة بعداد قبل الكوفة ولفول  
الخايج من مكة الى اصحابنا الكوفة قبل بعداد الثاني في الزمان نحو  
زمان عبد الملك قبل المنصور الثالث في المنزلة نحو عبد الملك قبل  
الحجاج الرابع في الترتيب الصناعي نحو تعلم الهكا قبل الخط انتهى في  
اللغة مقابلة لتجد زمانا مكلفا ويجوز بها عن المتقدم بالمشرف  
والترتيب في كلام العرب وهو الذي اشار اليه المصريحه الله بقوله  
بالذات لجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي لوانه في استعمال العرب  
وادخل المتقدم المكاني في ذلك لانها كاهود الله والحكا في الوا تقدم والآخر  
فيال على غنة اشيا المتقدم بالزمان وهو ظاهر والتقدم بالطبع كقدم  
الولد على الابوين والتقدم بالمشرف كقدم ابي بكر على عمر والتقدم بالرتبة  
وهو ما كان اقر من تقدمه محمد ود كصنوف المسجد بالنسبة الى الخراب  
والتقدم بالعلوية كقدم حركة المد على حركة الفلم واثبت المنكلمون قسما  
لغير المتقدم بحقه التقدم بالذات كقدم بعض اجزاء الزمان على بعض  
وقيل انه غير خارج عنها لان بعضها داخل في التقدم بالطبع وبعضه في  
التقدم بالرتبة والتحقق انه داخل في التقدم بالزمان ومن هنا ظهر لك  
ان كلام المصحا على قول اللغة واستعمال العرب لا على اصطلاح الحكماء فتر اربعة  
المية وقال المتقدم الذي عبارة عن تقدم المحتاج اليه على المحتاج اليه  
التقدم بالعلوية والطبع والتقدم الزماني هو الذي لا يتكلم المتقدم فيه  
للتاخرية قال بعض الفرق بين ما ان المراد هنا التقدم بالطبع والذي  
موصوف للفعل لا ان المصحة لم يصب وال الذي غيره فتمه ما وقع في بعض  
الحواشي حق قيل ان فية ليجد من كلام الفلاس فان مراده بالتقدم الذي  
ما تقدم على الخطاب ان شمل المؤمنين وغيرهم والمراد بمن تقدمهم من تقدمهم  
في الوجود ومنه موجود وهو اعلى منزلة منهم كالنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمن  
فستعطف ما قيل عليه من ان جعل القبلة شاملة للتقدم الثاني والزماني وهو  
جسد لو ساعد اللغة وكذا ما قيل من ان المصالح لما علمه اهل السنة لانهم  
لا يشيرون التقدم بالذات لغیر الله تعالى الى اخر ما اظا الوابه بغير ظا مثل  
**قول** سفوف معطوف واجد فتمه عطفه على الضمير المجرى من غير  
اعادة الخايج في فصيح الكلام وما فيه من الفصل يبعث المضاف اليه **قول**  
والجملة لخرجت مخرج المقرر الا انها جملة خلفكم الواقعة صلة الذي لخرجت  
مخرج ما هو ثابت مقرر معلوم لان الصلات لا بد من كونها معلومة الا اننا

شيخ زاده  
حندو  
واين مجيد  
عصار  
كازريني

الي

في الموصول عند مخاطب ولذا انخرق الموصول بما فيها من العجز والشنوط  
فيها الجزئية وقيل مرادها ان الصفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب  
معرفة عنده ولذا قالوا ان الاخبار بعد العلم بها او صانف والاوصاف  
قبل العلم بها اخبار ولم يبق على ان مخاطب المصروف المنكروك ولذا وجهه  
المصرحة الله كما سنو من هذا لك وانما نحن انفسه بما ذكرناه او لا  
لانه المتبادر من كون جملة اذ الموصول مفرد فلو كان هو المراد الى المحتاج  
الى التنازل بانه يكون مع جملة الصلة كالشيء الواحد عد جملة على ان  
الوجود على علم مضمون الجملة والنسابة انما هو في الصلة دون الصانف  
عند صاحب لكتاب حيث ذكر في قوله تعالى واقفوا النار التي وقودها  
القاسر والجملة ان القاريات معرفة فنهنا وفي سورة الخازم تكرر  
موصوفة لانها نزلت او لا يمكنه فخر فوامنها فاما موصوفة بمكان  
الصفة لانها نزلت او لا يمكنه فخر فوامنها فاما موصوفة بمكان  
عرفوه او لا ولذا قال تعقل لفضلا الاظهر ان الوصف بشي لا يجب ان  
معلوما بل يجب اما كونه معلوما او بحيث يعلم بانه في توجه الامر ان  
نقول اضرب رجلا يضربك وهو لا يدري من سيضربه لكنه يعلم ان  
بعد الوقوع وكون الخا لفظ الله مما فقر لانهم لا يشيرون فية وانما يشيرون  
في العبادة كما مر وبه صرح في النظم المذكور فالحاجة الى اذ عاير النخلين  
على تقدير العموم في الخطاب لعدم الخفا عند المستمعين وانما الكلام فتمت  
عذابهم والخرجه مخرج المخرجة في التعبير عنه بعبارة لا ياتي في كونه  
مخرجا في الخايج حتى ياتي في تعليله باعتبار فهم والاستدلال بالاشي  
التي ذكرها المصريحه انما هي الاعتراف بظاهرة التنظير في قوله  
بان الوجة هو الثاني لا وجه له **قول** اولئك من العلم به مادي  
نظراى باقرب نظرا واقله لسهولة وهذا انك ان من الكثرة من لا يعلم  
ان الله خالقهم وخالقهم فنبهه لاستماعه على ما فسره المصريحه الله القبلة  
فتر قد مره على العلم من ان حصوله واخرجت الجملة مخرج للمعلوم على خلاف  
مقتضى الظاهر فانه قد يتر غير العالم من ان العالم كوصف الباهين  
لا يتر العالم من ان العالم ليعلم علمه **قول** وقري من قبل القسرة  
المشهوره من المكسورة المسمحة لاجارة ووند استشكلت امثا بان الجا  
والمخرور لا يجب ان يكون صلة الا اذا جاز ان يخبر به عن المبتدأ او من قبله  
فانظر لسر في الاخبار به عن الاعيان فائدة فلا يصح ان يقع خبرا الا  
بتاويل فكذلك حكمه في الصلة وتاويله ان ظرف الزمان اذ ان  
وصف لفظا او تقدير اسم القرينة الواضحة في الاخبار به والوصل  
فتقول نحن في يوم طيب وما صحتا بتقدير في زمان قبل زمانكم وقال  
ابو النعمان التقدير ههنا والذين خلقهم من قبل خلقكم فحدث الفصل الذي  
هو صلة واقتر متعلقه بمقامه وامثلة من بغير المسم كالموصولة







ولا يخفى ما فيه من التكلف والتردد بما نذر اركه من قوله صفة بحسب المعنى  
مع عدم تعيين القلم وبها الوجه المرجح على مزجج عند وكله لا بد في  
الترجيح بل يوتيك وقتل في الجواب عنها ان قوله راجع الى جوا  
عما اوردته من انه لا ظايل يخشاه لانه اذا علمت التقوي على معناها  
الثالث وهو المترجم عما سوى الله المقنض للفقو زب الهمدي عاجلا  
والقرب ضيقه كجلا فنية طيار واي طائل وهو اقرب مما قبله **قوله**  
ان يخترطوا الخ الاخر اطره بمعنى النظم كما يشهد له اقتضائه بالتك وهو  
الخطا الذي ينظم فيه لدر ما ضاهها واقوع في كلام كثير من العلماء  
والادباء كالزحبي والحريري والسكاكي وغيرهم الا انه لزم اذ في كلام  
العرب بهذا المعنى وفطرت في كت اللغات التي بايدي الناس فلم ارا في  
شيء منها نفسهم كما ذكر والذي اراه في توجيهه انه من الخريطة وهي  
الكيس فانه يقال اخترطت الخريطة كما في المعطية الصاجي من كتب اللغة  
فيكون على ضرب من النسخ منه بخلاف جمع الكيس كجمع العقد وهو قريب  
جدا والاستجاب المراد به الاستحقاق بضمه تعالى وضمن التري  
صغى الفرار فعا اة بال وهو ظاهر وقوله للتوجيه بصيغة الجمع  
صفة للثقتين او بدل منه بمعنى المستحقين وبصيغة التثنية صفة  
للهمدي والفلاح بمعنى المقنضين كما ذكر والهمدي في الدنيا والفلاح  
في الآخرة **قوله** منته به اي بما ذكر او بالمال لانها تذكر وتوثق  
واشار بقوله نته لانه ليس من منطوق اللفظ بل من ايمانه لانه  
غير مخصوص به ولا يسو اللفظ للخطاب او خص لكون التقدير بالترجي  
في حق الجميع لوجوه الى انها رتبة عظيمة لان طالب الحق لا يزال يتوسل  
من حال الى اخر وسياتي ذلك سيرا والسلوك معناه في اللغة وطلق الدخول  
ثم خص هذا الصوفية بالدخول في طريق مؤمل للجنة والسالك عندهم  
هو السائر الى الله المتوسط بين المرید والمنتهى ما دام السير وفسر  
التقوي بما ذكر وهو من مراتبها السابعة وقوله وان العابد الخ في  
هذا اما نظر الى ظاهر الترجي لانه يستعمل فيما يحتمل الوقوع وعكمه  
فكل يتبرح خايف مما يؤدي الى سخطه تعالى ويحتمل انه لشاره الى حمل التقوي  
على معناها الا ان الذي يتلقى العذاب فلا يصبه عالمي شي ولا يسه ما قيل  
من ان المفهوم من لعل لترجادون الخوف اذا المراد خوف عدم حصول الرجا  
المرجو والتقوي المفضي الى العذاب فينبطيق حينئذ على ما استشهد به من  
قوله تعالى يترجون رجاءا وخافون عذابه ويوتاه كونه لعل يردت  
على الاستشاقا نصيا وفي احتمال ما لومي لما ذكره من تدبر **قوله** او من  
مفعول لخلق الخ معطوف على قوله من الصمير في اعيد والاشارة الى ما في  
الكشاف بعد ما ذكر كقننتها من الترجي والاشفاق وانها تكون في كلامه  
تعالى للاطماع من انها ههنا ليست في باب الرجا لا يجوز عليه تعالى والله

المقضي  
كازوني

على انه

على انه يخفى ما فيه من التكلف والتردد بما نذر اركه من قوله صفة بحسب المعنى  
مع عدم تعيين القلم وبها الوجه المرجح على مزجج عند وكله لا بد في  
الترجيح بل يوتيك وقتل في الجواب عنها ان قوله راجع الى جوا  
عما اوردته من انه لا ظايل يخشاه لانه اذا علمت التقوي على معناها  
الثالث وهو المترجم عما سوى الله المقنض للفقو زب الهمدي عاجلا  
والقرب ضيقه كجلا فنية طيار واي طائل وهو اقرب مما قبله **قوله**  
ان يخترطوا الخ الاخر اطره بمعنى النظم كما يشهد له اقتضائه بالتك وهو  
الخطا الذي ينظم فيه لدر ما ضاهها واقوع في كلام كثير من العلماء  
والادباء كالزحبي والحريري والسكاكي وغيرهم الا انه لزم اذ في كلام  
العرب بهذا المعنى وفطرت في كت اللغات التي بايدي الناس فلم ارا في  
شيء منها نفسهم كما ذكر والذي اراه في توجيهه انه من الخريطة وهي  
الكيس فانه يقال اخترطت الخريطة كما في المعطية الصاجي من كتب اللغة  
فيكون على ضرب من النسخ منه بخلاف جمع الكيس كجمع العقد وهو قريب  
جدا والاستجاب المراد به الاستحقاق بضمه تعالى وضمن التري  
صغى الفرار فعا اة بال وهو ظاهر وقوله للتوجيه بصيغة الجمع  
صفة للثقتين او بدل منه بمعنى المستحقين وبصيغة التثنية صفة  
للهمدي والفلاح بمعنى المقنضين كما ذكر والهمدي في الدنيا والفلاح  
في الآخرة **قوله** منته به اي بما ذكر او بالمال لانها تذكر وتوثق  
واشار بقوله نته لانه ليس من منطوق اللفظ بل من ايمانه لانه  
غير مخصوص به ولا يسو اللفظ للخطاب او خص لكون التقدير بالترجي  
في حق الجميع لوجوه الى انها رتبة عظيمة لان طالب الحق لا يزال يتوسل  
من حال الى اخر وسياتي ذلك سيرا والسلوك معناه في اللغة وطلق الدخول  
ثم خص هذا الصوفية بالدخول في طريق مؤمل للجنة والسالك عندهم  
هو السائر الى الله المتوسط بين المرید والمنتهى ما دام السير وفسر  
التقوي بما ذكر وهو من مراتبها السابعة وقوله وان العابد الخ في  
هذا اما نظر الى ظاهر الترجي لانه يستعمل فيما يحتمل الوقوع وعكمه  
فكل يتبرح خايف مما يؤدي الى سخطه تعالى ويحتمل انه لشاره الى حمل التقوي  
على معناها الا ان الذي يتلقى العذاب فلا يصبه عالمي شي ولا يسه ما قيل  
من ان المفهوم من لعل لترجادون الخوف اذا المراد خوف عدم حصول الرجا  
المرجو والتقوي المفضي الى العذاب فينبطيق حينئذ على ما استشهد به من  
قوله تعالى يترجون رجاءا وخافون عذابه ويوتاه كونه لعل يردت  
على الاستشاقا نصيا وفي احتمال ما لومي لما ذكره من تدبر **قوله** او من  
مفعول لخلق الخ معطوف على قوله من الصمير في اعيد والاشارة الى ما في  
الكشاف بعد ما ذكر كقننتها من الترجي والاشفاق وانها تكون في كلامه  
تعالى للاطماع من انها ههنا ليست في باب الرجا لا يجوز عليه تعالى والله

على انه يخفى ما فيه من التكلف والتردد بما نذر اركه من قوله صفة بحسب المعنى  
مع عدم تعيين القلم وبها الوجه المرجح على مزجج عند وكله لا بد في  
الترجيح بل يوتيك وقتل في الجواب عنها ان قوله راجع الى جوا  
عما اوردته من انه لا ظايل يخشاه لانه اذا علمت التقوي على معناها  
الثالث وهو المترجم عما سوى الله المقنض للفقو زب الهمدي عاجلا  
والقرب ضيقه كجلا فنية طيار واي طائل وهو اقرب مما قبله **قوله**  
ان يخترطوا الخ الاخر اطره بمعنى النظم كما يشهد له اقتضائه بالتك وهو  
الخطا الذي ينظم فيه لدر ما ضاهها واقوع في كلام كثير من العلماء  
والادباء كالزحبي والحريري والسكاكي وغيرهم الا انه لزم اذ في كلام  
العرب بهذا المعنى وفطرت في كت اللغات التي بايدي الناس فلم ارا في  
شيء منها نفسهم كما ذكر والذي اراه في توجيهه انه من الخريطة وهي  
الكيس فانه يقال اخترطت الخريطة كما في المعطية الصاجي من كتب اللغة  
فيكون على ضرب من النسخ منه بخلاف جمع الكيس كجمع العقد وهو قريب  
جدا والاستجاب المراد به الاستحقاق بضمه تعالى وضمن التري  
صغى الفرار فعا اة بال وهو ظاهر وقوله للتوجيه بصيغة الجمع  
صفة للثقتين او بدل منه بمعنى المستحقين وبصيغة التثنية صفة  
للهمدي والفلاح بمعنى المقنضين كما ذكر والهمدي في الدنيا والفلاح  
في الآخرة **قوله** منته به اي بما ذكر او بالمال لانها تذكر وتوثق  
واشار بقوله نته لانه ليس من منطوق اللفظ بل من ايمانه لانه  
غير مخصوص به ولا يسو اللفظ للخطاب او خص لكون التقدير بالترجي  
في حق الجميع لوجوه الى انها رتبة عظيمة لان طالب الحق لا يزال يتوسل  
من حال الى اخر وسياتي ذلك سيرا والسلوك معناه في اللغة وطلق الدخول  
ثم خص هذا الصوفية بالدخول في طريق مؤمل للجنة والسالك عندهم  
هو السائر الى الله المتوسط بين المرید والمنتهى ما دام السير وفسر  
التقوي بما ذكر وهو من مراتبها السابعة وقوله وان العابد الخ في  
هذا اما نظر الى ظاهر الترجي لانه يستعمل فيما يحتمل الوقوع وعكمه  
فكل يتبرح خايف مما يؤدي الى سخطه تعالى ويحتمل انه لشاره الى حمل التقوي  
على معناها الا ان الذي يتلقى العذاب فلا يصبه عالمي شي ولا يسه ما قيل  
من ان المفهوم من لعل لترجادون الخوف اذا المراد خوف عدم حصول الرجا  
المرجو والتقوي المفضي الى العذاب فينبطيق حينئذ على ما استشهد به من  
قوله تعالى يترجون رجاءا وخافون عذابه ويوتاه كونه لعل يردت  
على الاستشاقا نصيا وفي احتمال ما لومي لما ذكره من تدبر **قوله** او من  
مفعول لخلق الخ معطوف على قوله من الصمير في اعيد والاشارة الى ما في  
الكشاف بعد ما ذكر كقننتها من الترجي والاشفاق وانها تكون في كلامه  
تعالى للاطماع من انها ههنا ليست في باب الرجا لا يجوز عليه تعالى والله







ولذا لم تقع في موضعها فربحوا دخلت على المرتجع كرا عوده ولا يقول  
 به احد فالمراد ان ما بعد هذا اذا صدق من كبر على سبيل  
 الاطاع سبيل الحق عقب ما قبله بالتحقق الغاية عقيب ما هي  
 سبب له فلا يهاجرتي كي ولا يجزي هذا الا في الاطاع عتية ذو  
 غيرها وقيل مقصوده الرذوق عليهم مشير المكنة بوجه هم  
 وفيه انه توهم عامة مدسوة خاص وقد ارفضاه بعضهم  
 ونزل عليه كلام المص رحمه الله والظاهر من الرضا قدس سره  
 وما قيل من ان من فسرهما بكي لا يصدق في معناها  
 حتى يكونا مترادفين كيمع وتوقع كل منهما في موقع الآخر بل كان  
 فلا يقتضي صحة وتوقع في جميع مواقع كتحقق في كل موضع نحو  
 لعلى لعوده مع انه لا يلزم من كون لفظ بمعنى آخر ان يظن له  
 جميع احكامه ولم يدعوا انه لا فرق بينهما اصطلاحا ولا استعمالا  
 لانفاق كلي عدم صلوحها لمجرد معنى العتية بل الظاهر الاتفاق  
 على خلافه لان جمهور المفسرين حتى الر محشوري والمص فسرهما  
 بكي في مواضع كثيرة كما سيأتي فيه ما فسرهما في كثير من اهل  
 اللغة العزمية فندعوه من معانيهما كما نقل عن سيبويه وقطرب  
**اقول** لك ان تقول ان الاطاع بمعنى التبرجى اذا كان معنى  
 حقيقيا بكي به بقرينة مقام الكبر بغيره تحقق ما بعد ما على  
 عادة الكبر كما قال زهير  
 • غمز الرد اذا تبسم منا حكا • علقك لفضلك رقاب المال  
 ثم يتخوذه عن كل محقق كتحقق العلة سواء كان معه اطاع ام لا  
 كما قرره في الجواز المبني على الكنا في نحو لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم  
 فالعلامة لاختاره لان الجواز اولى من الاشتراك عند الاستعمال وهو  
 ابلغ وفيه جمع لفصح كلام القوم ولا ينافي في جنس يد نفسية به وكفى  
 لا وقت صرح به وقال انها حبات كذلك في مواضع من القرآن فان  
 نزل كلام المص عليه بصره قوله لم يثبت في اللغة المائة لم يثبت  
 على انه معنى حقيقي فيهما ونعت والايديع ما يرد عليه حيث فسر  
 به بانه نعت فيه غيره وان لم يكن مرصيا له وهي شذوثة من لعمري  
 نعت كلام كثير من اهل العزمية يدل على انه معنى حقيقي لها والكل  
 وجهه مرصناها ولم يكن هذا على ذكر منك كيدفك قويا سيأتي  
**قوله** وهو ضعيف الى استشكل بانها متناف لفسيرهم في آيات  
 كثيرة ولتصريح الصاوية واشتقاقها منه عليه بكلام فضحا العرب قوله  
 • فقلتم لنا كقول الحروب لعلمنا • نكف وتضمن لنا كل موثق  
 فان قوله وتضمن لا يقتضي عدم الرد في الوقوع كما في التبرجى وبهذا  
 يتغير انما بمعنى كي ووجه بانه استعارة للطلب فاما ان يجعل منفلا

له اعز ظلكم لطلب التقوى والتفكير لمتنفا دس ريقها بما قبلها  
 او كما لا اي خلفهم طال الجاهل المتفكر ولا يخفى ما فيه من  
 التعتف وانما اذا عرفت ما قررناه استغنيت عن مثل هذه  
 التكاليف **قوله** كما قال تعالى وما خلقت الخ اسارة الى جواب  
 سؤال تقديره كيف يعجز حقلها بمعنى كي وفعاله تعالى على المشهور  
 لانقالها لا غير اضرب عند الاشاعرة خلافا للمعتزلة فلا نقول  
 فقال كذا الكذابل الحكيم لان الامع خلاف صحتي قال صدر الشريفة  
 راحة الله افعاله تعالى بمعللة بصلاح العباد عند ناسخ انه لا  
 يجب عليه الاصل وما ابعده عن الحق من قالها غير معلقة بها فكذلك  
 بعث الانبياء عليهم الصلاة والسلام لاهتداء الخلق واطهار المعجزات  
 فمن تكرر تعليل بعض الافعال لاستحباب الاحكام الشرعية كالحدود  
 فقد انكر النبوة ولذا كانت القياس حجة واما لو وقف على ذلك  
 في كل حال لا يلزم والحق ان الخلاف في هذه المسألة لفظي فان فسر  
 العلة والغرض بما يتوقف عليه ويستكمل به الفاعل امتنع ذلك في  
 حقه تعالى وان فسر بالحكمة والخبرة المنزلة على العقل فلا شبهة في  
 وقوعها كما قيل  
 • من عرف الله زال التهمة • وقال الكل فعله بالحكمة  
 ولما لم يمتع عند الاشاعرة استعارة لعل للارادة لاستقلالها  
 وتوقع المتراد حبالها كما راعى الطلب الاعتر وحث فسر  
 بالارادة فنجوز عن الطلب واما التعليل فقد عرفت انما **قوله**  
 والاية تدل على ان الطريق المحمدية لله تعالى اليها هذه المدة لانه لبيت  
 بطريق البرهان العقلي واما هي بطريق الاشارة من عرض الكلام  
 فتخوي المعنى ووجه بعد المعانيات المتراد بمعرفة الله المقصد  
 بوجوده متصفا بصفاته اللاتية كمال ذاته وتوحيده لبيته لفتح  
 الواو لفرده في جميع شؤونه مجتنب لا يصح عليا لتجزى ولا التكثر  
 ولا يشار كشي اصلها صفة الوحدة فزيد في الف وتون على خلاف  
 القياس لبيت الفتن كما قيل في نصائي ونصائي وهو وان شاع  
 لم يذكر اهل اللغة مخصوصه والعالم معطوف على المضرفة والفرق  
 بينهما مشهور والصنع لجملة الفعلة فهو لخص منه والاستدلال  
 اقامة الدليل بانها لما امر وجوبا بعبادته توقف ذلك على معرفته  
 فيجب انصافا لوجوب ما لا ينه لوجب الابه واستحقاقه العبادة  
 وغايتها ما خوذ من هذا الامر لا قوله لتتحقق له في اوسر عنوان  
 الربوبية لانه المالك لتتحقق لاقتداء والخصوع له والنظر في  
 مصنوعاته من الانساق والافاق تدل على ذلك لانها محذورات



مستندة في غاية الاعمقان فلا بد لها من موجد واجب  
 الوجود لئلا يتسلسل ويكون المحال كما تقدم في الأصول  
 وعلة الاحتياج الامتلاك او الحوادث اوها كما هو مشهور  
 والمصنوعات ذلك عليها قوله تعالى الذي خلقكم الى قوله  
 رزقا ووجه الترتيب ان اقرب الاشياء الى التاظر بنفسه وقوله  
 الذي خلقكم قوله خلقكم فلما قدم ثم اتبع بالاصول وما  
 يليه وتعتبر النظر طريقا الى المعرفة فيهم من الموصوفات المتقوى  
 منه تعيين الرب بمصنوعات الما مورديا دته فكانه قيل  
 ان لم تفرقوا المستحق للعبادة الواحدة فهو من انصف بما ذكر  
 ولا شك ان اشارته الى طريق النظر والفكر واما كونه طريقا  
 للمتمسك ففيل لانه السابق له وما ذكر طريق معرفته واما  
 الاستحقاق فمن تعليق الحكم بالوصف المشتق المشعر بالعلية  
 التي لا تعرف الا بالتطرق في الصنيع وبما ذكرناه على انه لا يرد على  
 المص ما قيل من ان ما ذكره ظاهر لو كانت العبادة بمعنى المعرفة  
 كما فسره قوله تعالى وما خلقت الحجر والانس الا ليعبدون  
 او كانت سغامة لها ولا فني مخرقا لما عرفت من وجه التغيير  
**فما قول** وان العبد لا يستحق الخ لانه ففضل خلقه وانما ده  
 وتربيته واعطائه ما به قوامه فلو فكر في كل عضو عضو وما  
 ركب من القوى والحواس لوجد العزم على فعل عبادته بما اشخص بها  
 لا تقنيا لقاوة المشورية بشكره ولا يقنا وم عبادته بعبادته فكيف  
 يستحق بها شيئا لخركا لا يخفى وهذا مستفاد من تعليق الامر بالرب  
 الموصوف بما ذكره وبما اظهره من فعله من المنة تدبر **واعلم** انه سأل  
 في الكشاف لانه قيل في النظم تعبدك لاجل اعنيد واذا اتقوا المكات  
 يتفنون ليتجاوب طرفا النظم اية لنبينا سيد ولالكلام والقره اذ معناه  
 حينئذ اشغلوا بالامرا الذي خلقكم لاجله مع اشتماله على صنعة  
 بدنية من ردة العجز على المصنوع وما في النظم بوجه ان المعنى اشغلوا  
 بما خلقكم لغرضه وهو متنافر ولجواب بان التقوى ليست غير  
 العبادة حتى يودي الى نشأ فر النظم وانما التقوى نصارى امر العابد  
 فاذا قال اعنيد وارثكم الذي خلقكم للاستيلاء على افعى غايات العبادة كان  
 البعث على العبادة واشتدا الزامها وخوف ان تقول لعنيدك لاجل خريطة النبي  
 فما ملكك كذا لاجرا لاقتال ولو قلت لاجل الخراطيل لتزيق ذلك الموقع وقال  
 ابو حيان رحمه الله الله الخرسى لانه لا يمكن هناك تجاوب طرفي النظر  
 على تقدير اعنيد والعلم لعنيدون او اتقوا العلم تتفنون لما فني من العناية  
 والفساد لانه كقولك اضرب زيد العلك كضربه وتلقاه بعضهم بالفتول  
 حتى قيل ان المص اما تركه لئلا او يخافه مع انه ممتنع على ان لكل للتفليل

سازوئی

فانه

فانه انما يحسن على ذلك التقدير وهو مخالف لما ذكره فلا بد من انما ليست  
 بهذا المعنى وما في شروحه من تقدير الجواب على وجه يدفع العناية  
 المذكورة كما قال قدس سره حاصل الجواب ان الملازمة صالحة تحت المعنى  
 مع مبالغة فامة في الزام العبادة كما صورها في المثال فان الافعال لا تتقوى  
 الا بصعب يسهل الشاقا الصعب ويعين على تحصيله وهو محال بحسب فليست  
**قوله** صفة ثالثة هذا الموصول محتمل للرفع والنصب من اوجه  
 فالضمة اما على القطع بتقدير اعني او على انه نعت ركن او بدل منه  
 او مفعول ليقولك ووجهه ابو الفنا او نعت الاول لكنهم قالوا ان  
 النعت لا ينعى عنده بعضهم فان كما ما يوجه جعل نعتا ثانيا لانا ان  
 يمنع منه مانع فيكون نعتا للثاني نحوها الفارس ذو الجمة وذو الجمة  
 نعت للفارس لا لاني لانها لا تنعى الا بما تقدم ذكره وقد يعتد  
 بانه يعنى في التوافي ما لا يعنى في الاوائل مع ان نعت نعت اية  
 لغلبة الجود فيه لا يقاس عليه والرفع على انضيم مبتدأ محذوف  
 او مبتدأ اخير جمله فلا يتخلوا او اورد عليه ان صلته ما منية  
 فلا تشبهه الشرط حتى نراذ الفنا في خبر وانه لا رابط فيه وان  
 الانشا لا يكون خبرا في الاكثر واجب بان الفاقد تدخل في خبر  
 الموصول بالماضي كقوله ان الذر فنبتوا المؤمنون والمؤمنات  
 شجرة لئلا ينوبوا فامه عذاب جهنم ولضم عذاب لخرق كما ذكره الرضي  
 وان الامترا الظاهر وهو الله هناك فقوم مقام الضم عند الاحتش  
 وان الانشا يقع خبرا بالتاويل المشهور وكل صبح لامر مح ولنا الخيرة  
 المص وما قيل انه مبتدأ خبره رزقا كما ينقد بركر رزقا او بترق كما  
 تكلف يارد **قوله** جعل من الافعال العامة الخ قال الراغب جعل  
 لفظ عام في الافعال كلها لانه اعلم من جعل وضع وسا يرضوا انها ولها  
 حصة اوجه فتكون بمعنى طفق فلا تتعلم وبمعنى اوجد فتتعدى  
 لا تتبرك لا يجوز الاقتضار على الصلحها وهكذا كصير على ثلاث  
 اوجه الاول بمعنى سميت نحو جعلوا الملايكة انا كما بقول  
 صير ليد افا سقا اى بالقول الثاني على معنى الظن والتخيل نحو  
 اجعل لامر علميا وكذا اى صيرته في نفسك كذا الثالث على ان يكون  
 بمعنى النقل نحو جعلت الطين خرفا اى نقلته من حالة الى اخرى  
 وقد لا يكون مدحولا كما رجلة نحو صار زيد الى عمر انتهى وطلق  
 يطقون الخس وضرب ويقال يطقون بالماضي افعال المقاربة النواتج تدخل  
 على المتبدا والخير فترفع وتتصن وتقعناها الشروع في الفعل  
 والتلبس باي ايد ومنه صوبها لفظا او محلا خبرها فلذا قال المص رحمه  
 الله نعتا للراغب لا تتعدى وهي في لانه بمعنى صير كما سلبت لانه  
 المص رحمه الله وفتل كمثل معنى اوصد ايضا اى اوجده الارض حاله تكون



مبسوطه مفترضة لكم فلا تخاطرون لديسها والستى في جعلها مفترضة  
**قول** وقد جعلت قلوب مني شهيداً في هذا من ينقروا في الحيا سنة  
 • ولت بنازلاً لالت • برجل وأخيراً الكذب  
 • وقد جعلت قلوب مني شهيداً • مرة الأكوأر كتر بلها قريب  
 • كان لها برجل القوم نوا • وما ان ظنها إلا اللغوب  
 واستشهد به المص رحمه الله سبحانه النحا قلة ان جعل بمعنى ظفوق  
 من افعال المقارنة فترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها هتا قلوب  
 المرفوع الا ان خبرها وقع جملة اسمية منصوبة محلا وهو معنى  
 قوله لا تتعدى كما سمعته انفا وهك كما ذكره في المعنى في باب  
 اللام وفي التسهيل والاصل في خبرها ان تكون مضارفاً كونه  
 جاسدود اعلى خلافه كما هتا وليس يمتنع عليه رواية ودراية  
 فذهب التبريزي في شرح الحيا سنة الى ان جعل بمعنى ظفوق  
 لا يتعدى من صلا حقيقته وقوله مترجمها قريب في موضع الحال  
 اي اقبلت قلوب مني لرجلين قريباً المترجم من رحا لضم  
 لما بها من لا عما جعلها لازمة وقوله المص لا تتعدى الى ضمها ايضا  
 لانها تكون لازمة لكن المصترح به في كتب العربية خلافه  
 ورواه ابن شهيد بنديته ابن شهيد اسم وعلى الاول هو اسم  
 قبيلة وقال ابو العلاء رفع قلوب رديلات جعل اذا كانت  
 المقارنة يكون خبرها فعلا فالاحسن نصب قلوب ويكون  
 في جعلت ضمير يعود على المذكور وجعلت ليست للمقارنة بل  
 بمعنى صيرت فلا يفتقر الى فعل ومترجمها قريب جملة في موضع  
 المفعول الثاني وذكر مثله النلو بين ويؤيد انه روي  
 بنصب قلوب العسة من الابل اول ما يركب والاكوار جمع كور بالتم  
 والراو المهملة بعد ها واوسا كنة الرحل باذاته كما قال المرزوقي  
 وغيره فمن قال انه بالفتح بمعنى جماعة كثيرة من الابل لم يصح  
 لرواية ودراية ومترجمها كرها وقربه لاعنيانها لاكثره  
 الغضب كما توهم لالت الاقل هو المروي ويعتد قوله اللغوب  
 في المبتدئ الذي يليه فقد عرفت ان قلوب في المبتدئ يرفع وينصب  
 وانه يصح ان يقال في واني كما في شرح شواهد المعنى وغيره وقوله  
 بمعنى صار مستنقل غير معنى ظفوق فمن قال ضم صارا الى ظفوق مع ان صارا  
 ليس من افعال القلوب اشارة الى ما ذكره بعض المحققين من ان ظفوق  
 ونحوها ليس من افعال المقاربة الموصوفة لدنو الخبر بل موصوفة  
 لشروع قاعله في معنى الخبر فقد خلط وخط خط عشوا واصل  
 ان قول المص رحمه الله او من بعد اما سفة الله بعض المفعولين فلا ذكره  
 المص تحلا للوجه ولا ينافيه ان يكون فيه ضعف من جهة متا

خبره  
 وابن شهيد  
 مير باد شاه  
 خبره  
 ابن شهيد  
 شفا الاكل

ولا وجه للتشبيح كالمية نبحا لبعض ارباب الحواشي فنقول انطلقا  
 حيث لقهره ان قوله في الكشاف رفع على الابتداء مقننا انه مبتدأ  
 ومترادفة انصخير وانما اعتبر به لالت القاملا في الخبر عند الابتداء  
 واورد عليه ان الفا في الخبر كذلك على التسمية فالصفات  
 المذكورة ليست مقتضية لشي لا اشتراكه واظالم بغير ظالم  
 تركه خبر منه كذا نبتناك عليه لئلا يظن بعض القبول القاصر  
 في سترابه ما فتد بتر **قول** وبمعنى صيرت في الخبر البقشير  
 هو انتقال الشيء من حال الى حال وخلق المادة صمورة وليس لخرى  
 وهذا هو الذي يكون بالفعل نحو صيرت للعددي سفا والشيكة  
 سوارا او قد يكون بالقول كاللشمتين لي جعلوا الملائكة اناثا  
 وقد يكون بالقدرة اي بتصميم الحاكم نحو جاعلوه من المرسكين  
 وجمع المص رحمه الله ببيت القول والعقد لتفان بهما وتلازمهما غالباً  
 وعدم التاثر بالحس فيهما ومثله الانتقال الى حال شرعي كذا تثر  
 لحياء والنوات في انتقاله الى الملك وقاثير عقد النكاح وقيل المراد  
 بالقدرة الاحتمال العقد الشرعي المحتوي على الاحتجاب والقبول  
 والسير بشي وكوله قوله قفلي جعل لكم الارض فراشا ما نفدي لمفوي  
 هو الظاهر وقد جوز ان الجعل فيها بمعنى ليجاد متعدي لولجد  
 وفراشا حال كما مر **قول** ومعنى جعلها فراشا الخ المراسم معروف وما ذكره  
 المص رحمه الله ملخظ من قول الامانات مقنني خلق الارض ان يكون الما  
 محنط باعلاها الثقلها ولو كانت كذلك لما كانت فراشا فلخرج الله  
 بعضهما ومن الناس من زعم ان كونها فراشا في كونها كرشه كما هو  
 منبره في علم الصبية وليس بشي لالت العرة اذا عطف كان كل  
 قطعة منها كالسطح في افتراسه وقوله المص من الاطالمة بها فنه  
 لشم والاحسن ان يقول كما قال الامام محنط باعلاها كما لا يخفى  
**قوله** مشوسطة الخ التوسط في الاجسام الوقوع في وسطها وهو ظاهر  
 وفي المعاني والكميقات الا عند ال من فيها كاشفا فلذها لو كانت كلها  
 صلبة لسق التمكن عليها لتام الاعضاء ولو كانت لطيفة كالماء والهواصب  
 لاستقر امر عليها كما لو كانت لينة كالقطن **قوله** قبة مخروبة الخ  
 البناء كما وقع لئيم كونه سواء كان بيتاً او خيمة وقد قلب في الاول  
 حتى صار حقيقة عن رفقة فيه وضم بالفتحة وهي اعتم منها لالت  
 الكثرة وقد جوز في السماء ان تشمل المجموع وكل طبقة وجهة منها وان  
 يكون اسم جنس جميعه في بنيه وبقين واحده بالتاكثر وتعمدة وهو  
 يظلفون عليه الجمع ايضا وولجد سماً بالهمزة والمدة وفعال انما  
 سماوة بالواو واما سماً به يكون المير قبل الهمزة بزنة طلحة فخطا  
 و التمام مضمداً اطلق على المبني ببلقا كان اوقبه واوخيا او طرفا



وقد الكشف وغيره من الشروح الاوّل من شعر والثاني من ليل والثالث  
من وكبر او ملوف والرابع من اذم وفي الشاخي لظرو واستعمالا وفي قد  
الغند عن ابن التكب ولشك من صحة تعينه على يقين حيا من صوف  
بحا اذ من وجر فسطاط من شعر سكرادق من كرسف قبيح من جلود  
طراف من ادم كظن من شذب ختمه من شجر اقد من حجر قبة  
من ليل ستره من مذكر وقوله بنى على اهل الامل عشرة الرجل  
واقاربه ويكوت بمعنى الروحة وهو المزار ابلانه كان من عادته  
ان يضربوا للفرس خيمة للتخول علمها وتقال بنى على اهلها اذا  
دخل عليها عروسا وتعدنيه بعلى الناس يتولون بنى باهله  
وقوله الدرة انه خطا والمصحح جوازه ساعا وفتيا كما بينا في غيرها  
**قوله** وحروج الثمار الى حروج الاشيا تكونها وسيروزها وقوله  
بمسرة الله ومشيئه اشارة الى مختار الاشاعة من ان القدرة  
والارادة مجموعان هما اللذان يقتضيان وجود الموجودات  
من غير احتياج الى صفات التكوين التي اثبتها الما تريد كما هو مبين  
في الكلام وقوله جعل الماء الحيات عن سؤل مقدم وهو ما معنى  
الخروج الثمار بالماء وانما خرجت بقدرته وازادته بان سبب  
عادي تخلقه تعالى ويعني به ان عروق الاشجار والنبات التي هي بمنزلة  
الاحكام او الافواه لها تحت ذب من الرطوبة الارضية ما مخلوطا  
ما حنله دقيقه لطيفة نراية هي بمنزلة نطفة يتولد منها الثمار  
والازهار وهي لها بمنزلة الماكل والمشرب فاذا صعدت الى الاعضاء  
وطبخت بالشمس والواضات كالكموس والعدا الذي يتكفل به اليها  
فيكونت منه ذلك بعد مدة خفية وعادة العتية من غير تاثير  
لشيء بالذات والواسطة في تكوينها والافاضة استعارة الاقطار  
والانصباب فنية لظفت من الماء سببه الماء وفي حبل ما يجذب  
كالنطفة اشارة الى قوله في الكتاب فاستواضه وحبل من شبه عقد  
النكاح بين المقابلة والمظلة باقر الالمنها عليها والاضراج من  
كظنها اشباه النسل المنج من الحيوان من الوان الثمار وفيه ايضا  
الى قول الحكام الاحرام العلوية كالاجام والتفلية كالاتمات  
التي يتولد الموجودات وتشرتها في هذا الوجود وكون النطفة مادة  
وسببا ظاهرا لانها امثل الاجزا وسبب كونها مادة ما منعقدتها  
كالنشا والمزاد بالصورة الاشكال والكيفيات هي الطلوم والالوان  
**قوله** او امدع في الماء قوة فاعلة الخ يعني ان الماء على ما ترين  
قال السنن للشيخين العادية وعلى هذا وهو ما ذهب اليه الحكماء للتبينة  
الحقيقية والابداح الاحقاد وتولد عندهم على الجاد شي غير  
مستبوق بمادة ولا زمان كالاشيا والما للتكوين والقوة رسمت

بانها

بانها امتدا الفعل مطلقا سواء كان الفعل مختلفا او غير مختلف  
يشعور وازاد اذ لا وفنل هي مبتدا النفي في الخبر من حيث هو  
لخبر هذا هو المراد ههنا وهي تنفسه الى قوى طبيعية ونفسانية  
وما ضامن الطبيعة التي بلا شعور والمراد بتفوس الاستباب  
اعيانها وذا وانها ومدرجا كبر الراي حاك من ضمير له او من  
انشائها وكونه مفعولا ثانيا للاثناك بتضمينه معنى الجعل  
والتمييز تكلف ما لاحكامه التي وقوله من اجتماع الصفتين  
للثبوتين او الماء والتراب والصناعات جميع صناعة او صنعة  
معنى لغة والسكون بمعنى الاستتباب والاطمئنان وعظمت قدرته  
وقوله على نسخة تبدل عظم قدرته بصيغة المضمر مثل كبر لفظا  
ومعنى والعبر جمع عبرة كسدره وسدر الاعتبار والاعتناط معنى  
وقوله وهو قادر الخ نظير قولنا قال لولة على قانوك لشرع فان الحكم  
لا يتكروك انه قادر على خلقها ابتداء من غير السباب ومواد  
كما ابتداء خلق الاسباب والمواد وابرزها من بطون العدم  
المظهر الوجود كبر كبرتكمة بعقد الامور استبابها الاثر  
الى العقول لانه اذك على قوة فذة وتوولوجت طافيد من الاسباب  
مستعدة لما افاضه عليها من التاثير واذك على عظمتها من خلقها  
دفة بغير استياب وفي رسايل الخوان الصفا في النبات حكمة وصنابع  
ظاهر جليلة لا تخفى ولكن صبايتها خفية محسنة وهي التي نسبتها  
المفلسفة القوي الطبيعية ونسبتها اصل الشرع ملائكة وجود  
الله الموكلة بتهيئة النبات فالمعنى واحد وانما نسبت هك  
المصنوعات الى القوى والملائكة دون الله لانه خلقت عظمته  
عن مباشرة الاحكام والحركات الجزئية كاجال الملك والرويا  
عن مباشرة الافعال وان كانت ممتونة اليهم لانها باثرهم  
وازادتهم كما قال تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمي ومن  
لم يفهم رسمه كان انشاها دفعة اذك على القدرة واعزب منه  
قوله ان المصران اذ اذ بالقوة الفاعلة المؤثر الحقيقي كان  
خلاف مذهب اهل السنن واللام في قوله تتولد الخ وفقد  
السببية على الملة والتراب لان بها القوام وهو اعظم الاجز المادة  
ولذا قال خلقه من تراب ومن الماء بكل شئ حي فسقط ما قيل من ان  
في هذا الافتقار وقصور لانها من العناصر الاربعة **قوله** ومن الاولى  
لا اذك الخ التامر المتوفنا قالوا ان اصل معناها لغتك كما علسوا  
كان فلما او سحابا او منمقا وكثفتة والعرق تخفق بالفلك فان  
كان بهذا المعنى فهو ظاهر لانه المتكاد منه على ما يقتضيه مظاهر  
الاموات والاحاديث لقوله تعالى واترك من السماء ماء فسلكه ينابيع

خلق

ان هناك ملائكة موكلين  
بتهيئة النبات

كازون

عصا



في الارض قوله ان كصيتي من السماء واما مثاله وورد في الحديث عنده  
صلى الله عليه وسلم المصلح ما يخرج من تحت العرش فينزل من السماء  
الى السماء حتى يجمع في السماء الدنيا في موضع يقال له الابور فتجلى به  
الكتاب السوء فتدب عليه فنشر به مثل شرب الاستنجية فتسبوا  
المتحدث بشاء وهكذا وورد في احاديث كثيرة فبنا وتلها بتد  
من غير صلابة المية ومن ذهب الى خلافه او لا الايات بات المراد  
انها تنزل من السماء وهو سمي سما لعلوه او انه ينشأ من سحاب  
سما وتيز وقتا ثمرات اسيرتية فهو مندوب وكازي له واليه اشار  
المصير وجه الله ونقصه كما في كتب الحكمة الطبيعية ان الشمس  
اذ اسامتت بعض الجمار والبراري اشارت من الجمار بخارجا رطبا  
ومن البراري بخارجا يابسا والجمار لحرها واشتيا بما لجمالها  
صفار ما شدة لطفت بالحرارة حتى لا تنما تير في الحس لظاير صفرها  
فاذا صعد الجمار الى كنفه الهواء الثالثه تنكث فان لم يكن البر  
قوي يجمع ذلك الجمار وتماطر لشقله بالكثاف فالجمع هو  
السحاب والمتماطر المطر وان كان قويا كان شامجا وبركا وقد  
لا ينعقد سحابا ويصح ضبابا ويشير مضارع اشار التراب الغبار  
اذ لم تكن حتى يرفع وقوله من اعماق الارض جمع عمق والمراد به  
داخلها والمراد بالارض جهنا لتغل الجمار والانهما لم ياعفاه  
متاقر زناه لك فسقط ما قيل من انه لا حاجة له الى الاكثر  
ارتفاعا من الجمار والانهار والجواهر ما بين الارض والسماء الهوا  
نفسه حتى يكون من اضافة الشئ الى نفسه فيحتاج الى التا وتل وان  
كان هو لصد معانيه **قوله** ومن الثانية للتبعيض بخلاف الاولى  
وان جوارها على ان التقدير انزل من مياه السماء لما في حركه الكف  
واقرب منه ما قيل لينا للشبهية كقوله تعالى مما خطا بها هم  
اعرقوا وقوله بديل قوله فخرجنا به ثمرات استنشها دنظاير  
فان التنكير في هذه الآية وتوحيده بيد اهل البصيرة لبادره منها  
لا سيما مع جنوع الفلحة وقوله واكتشاف المنكرين له اي وقوعها  
قتله وبعك من الكف بفتحين وهو الجانب وتعالى اكتشف العموم  
كانوا منه بمنزلة سيرة كما في المصباح فكون ما بعك وما قبله اعني ما وورقا  
محمول على البعض يقتضي كونها متوافقا لها وقوله كان ذلك كذا في بيان الحاصل  
المعنى لا اشارة الى ان مفعول الخرج لنا وتل من بعض افعال صفة المفعول  
سكتت مسك او اسرف مفعولا وورقا مفعول له او مفعول لفظي لا يخرج  
لانه بمعنى رقا وحال كالتالي في التمثيل والمغني عما من الثمرات اي  
كعقنها واورد كل ذلك الظاهر المقدر مفعول وكلمة من على حالها  
بتعيين صفة المفعول وكون التبعيضية نظرا مستقرا ليجوز في العادة

سحاب المطر يخرج من ارضها

كان في

الله

الله لان تكون ابتدائية وهو بيان الحاصل المعنى ولا يخفى ما فيه فان  
كوتها ظر فامتتقوا اكثر من الذي يحصى كقوله من كل الله ولست على  
كفة مما ذكر وسيأتي في تتمه الكلام عليه في قوله كلوا مما رزقكم الله خالا لا  
الان **قوله** اذ لم تنزل من السماء السحاب الا انزلت من السماء  
الموافق للواقع في الثلاثه الى الذي نزل من السماء بعبارة قريبة ما هو  
بعد في السماء ولم يخرج بالماء والمنزل منها كل الثمرات بل بعضها فكم من ثمرة  
هي بعد غير محرجه والمخرج بعض الرزق لا كل الرزق ليرى من الثمار  
كالخمر وقد ينوهم ان قوله ولا يخرج بالمطر كل الثمرات اريد به ان  
كعقها يخرج بها والمطر والغيوك في ما سياتي في سورة الرمز من ان جميع  
مياه الارض من السماء فسادا ظاهر كما مر **قوله** هذا المتوهم  
هو الفاضل الطبيعي حيث قال فان قلت بخالف قوله ولا يخرج بالمطر  
جميع الثمرات ما قاله في الرزق كما في الارض في قوله السماء تنزل منها الى  
العصاة بشر يقبضه قلت على تقدير صحة هذه الرقائبة في قوله  
فاخرج به مستند عن الاخراج بعد الانزال بلا استخراج عادة ومعنى قوله  
ان يعقها من الثمرات يخرج على غير هذه الصورة وهي ما يستفهم كانه الانبار  
والغيوك والانهار فانها من ثمرات الارض لانها استودعها الجبال  
شمر لخرجها من الارض لخرج بها بقدر الثمرات وتبعها الفاضل اي  
والله في الكشف لم يخرج عليه نفيها وانما قاله في قوله نظر لا يخرج  
وان قوله بالخروج بالمطر جميع الثمرات يفهم منه ان بعض الخرج به  
وهو سادق على خروج التبعيض من المياه كما لا يخفى فكيف يدعي ساد  
فان قيل انه غير متعدي لم ينسرد عاها انصبا وما قيل من ان  
كون من قبه ابتدائية بتقدير من ذكر الثمرات او تفسير الثمرات باليد  
لنستف ظاهر **قوله** او للتبشير لخرج فز قام كعقوا لخرج بمعنى مرزوق  
وقد ذكر المثل المراد ان عنده من المال معين هو القدرهم  
وقد اتفقنا لان عندها اكثر من ذلك الا انه اتفقنا الفان على  
هذا انكون من تبعيضية ولذا فاقنته كعقها في المثال وان كان مثله  
غير مجموع من المعقولة وهكذا اذا كانت الثمرات لا استخرجت فان  
المزاد بها الجرم الكبير كما اشار التكملة الكشاف والمرزوق هنا هو الثمرات  
والكم صفة وقد كانت الثمرات صفة رزقا فليسا وقد صا رطبا على  
القاعدة في امثالها لانه يقدم فيها البياض على الميبر وقد لظف العاة فيه  
فيجوز ان الرضوي وينبعه كثير من العاة والمنسورين ومنه سلب الدر المصنوع  
ذغير وقال انه من ابتدائية سميت بيا نية باعتبار ما للغني وبه صرخ  
لغير اهل العسرية ومن التي للبيكان لا تكون الامتثل لالا او صفة وقد  
تكون بغير اعلى كلام فيه سياتي وفي الكشاف فان قلت ومن التي للبيكان  
لا تكون الامتثل لالا او صفة فان قلت ليم انصبا رزقا قلت







انه يقال لا يملك في الشارح لهما كقولنا ورحلانا بخلافه لا يظن في قوله متيق  
 الواسع وقد مرنا في غير هذا من امر الجاهل في الامور والاشياء ما ينبغي  
 على كون من يملكها في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 اذ لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 الكسب والاشياء التي لا يملكها في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 جعلت في الكسب والاشياء التي لا يملكها في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 منه الغنى والاشياء التي لا يملكها في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 كان في قوله لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك **قوله**  
 فان انما يريد به ان لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 في كونه على الامور والاشياء التي لا يملكها في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 يقول في قوله لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 ويمنع من لثيمه وكولاه كانه الفصل في حكم الانصاف وهو قوله وانك  
 اريد به المتروك وفي قوله صفة له من كلفه من قدره وقال ابن عقيل  
 بعد ما ذكر عن ابن جحان رحمه الله لا يملك من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 باصدي وا على انه في الامور والاشياء التي لا يملكها في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 وغيره فهو مجرد ان يملكها في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 يتعلق بالاشياء التي لا يملكها في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 واساسها التوحيد وان لا يملك له في نفسه من ان لا يملك ولذا قلب  
 الشراخ في قوله وهل هو بعينه ما ذكره المص رحمه الله على انه كالمعنى  
 لظلاله واولها في قوله لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 عطف على قوله لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 وقوله نظير الفاعل عطف على قوله لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 بها كالمعنى في قوله لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 جواب الامور والاشياء التي لا يملكها في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 لانها اما عطف او جواب شرط او ما في معناها كالامور والاشياء التي لا يملكها في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 الكسب تتبعها في قوله لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 تتناول التوحيد وقوله لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 بما في قوله لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 الاضمار والتاويل ومعنى لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 يستفاد من التصريح بحمله على الامور والاشياء التي لا يملكها في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 الفاضل بخلافه فالا انه في متعلق باصدي ومنتزح على مفهومه  
 على معنى اذا كنتم ما مورين بعبادة ربكم وما مورين بعبادة غيره فلا  
 لشركوا التكون عبادة ربكم على اصله واساسه فانما اصل العبادة واساسها  
 التوحيد وهذا هو اصله في قوله لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 حينئذ انما عطف بالواو وكقوله تعالى اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا

وسياقي

وسياقي ما في قوله تعالى وحده كقوله العطف في الجملة ان تجرد الفاعل  
 لمجرد العطف بلا تعقيب ويعتبر بالتعقيب بين الامر والشيء عطفه  
 او غير اذ بالعبادة فتضد ها وان اذ بها وتضد قبل لا تجعلوا جوابا  
 للامر ولا يكتفي ان يثنى من هذه الوجوه لا تشتمها العبادة ولا يتولد  
 من الامية وهذا ما في حواشي الرازي بحيث قال بعد ما ذكر ما مر  
 عن صاحب الكشف وفيه نظرا لانه اذا كان اصل العبادة واساسها  
 التوحيد فاصدق واما ما يقتضي وحده فلا يترتب عليه قوله فلا  
 تجعلوا الا على الشيء لا يترتب على نفسه او مضافا لانه لا يترتب التوحيد اصل  
 يفتزع عليه العبادة فالامر بالعكس والتعقيب في جواب الامور انما  
 يجوز اذا كان ههنا سببية والعبادة ليست سببا لعدم الشرك  
 الا ان يجعل من القلب كقوله تعالى وكبر من قربية اهلكناها فاجها  
 باسئنا لانه ليس في كلامه ما يدل على الترتيب لانه المتعلق اعترفته  
**قوله** يرد على ما في الكشف ان كلامه لا يجعلوا من الخلل لان عطفه  
 وجوابه لانه يقتضي المنايزة بينهما وسياقي قوله لان العبادة تتناول  
 التوحيد لان الجزء لا يعطف على الكل بالعطف اذ اعطفت كان بالواو  
 او حتى نحو عدم الحجاج حتى المشقة ويرد على ما قاله الفاضلان ان  
 قوله اذا كنتم ما مورين بعبادة ربكم وما مورين بعبادة غيره فلا  
 لشركوا التكون عبادة ربكم على اصله واساسه انما هي سببية بحسب  
 الظاهر فهو جواب شرط مقدم والفاصلية او قربية منها واللبس  
 بين الامر والشيء اذ العبادة وعدم الشرك لا يتلحق كما سمعته انفا  
 فيما نقلناه لك القام من حواشي العلامة الرازي ولو سلم ذلك صح  
 العطف بالفا فيهما من غير فرق فكيف يرتضى هذا وسيد ما ذكره  
 القام في وقت عقل عن هذا من نقله في شرح كلام المص  
 . ظلم الغضاة بعمرنا عمر الوزي . عجبك لقام بظلم الغضاة . جيد  
**قوله** ما وني منصوب باضمار ان الخ في قوله لا يملك في نفسه من غير ان يكون له في نفسه من ان لا يملك  
 في تفسيره فلا تجعلوا ولا تعبدوا على غير الله وتوكلوا على الله ولا يوافق  
 ابن عباس رضي الله عنهما وهذا وان اندفع به ما سياتي لا يوافق  
 ما فسر به المص رحمه الله فانه انما العبادة على ظاهرها كما مر وهو على  
 هذا في منصوب باضمار ان في جواب الامر كقولك زدني فاكر ما لو قد  
 في علبانه ليس شي لان شرطه كون الاول سببا للثاني والعبادة  
 لا تكون سببا للتوحيد الذي هو مبتهاها واصحابها ولما لم يتعترض  
 له الزمخشري ولم يرتض به شرطه والمنصوب في الجواب منصوب  
 بان مقدمه فهو منصوب بمصدرها ولا يعطوف على مصدره من حيث  
 مما قبله هو سبب له فتقدمه فيما ذكر لك من انك في اكرام  
 من يبيها وقصر على الاثر في التاويل لاجب عما اوردوه شرح

فرد



الكشاف بان المراد بكونه بجواب الامر مشايمته له وحال المشي على ما  
يشبهه واعطاوه له كغيره وقد قال الرضوي ان النسب في قوله كن فيكون  
في قراءة التشبيه بجواب الامر لو هو وجهه وجعل وان لم يكن بجوابا معني وقيل  
العبادية سبب للمعنى الاشارة الذي تكافيه ولا يتختم معه وقيل صحة  
العبادية سبب للمعنى بالتوحيد فلتكن السببية بهذا الاعتبار ونحوه  
ما قيل من انه لا يتكفي فيه بسببية الاول للاخبار مما تقدمه الثاني  
كما كلفي بمشله في الشرط وما معناه كما سياتي في قوله تعالى وما لكم من  
لغة فمن اتقا قولنا هنا كلف قايما قواعد العربية فلا  
يبغى في تنزيل التنزيل المحمدي عليه فالحق ان يقال ان الانية تضمنت عبادة  
رت ومؤصوف انما يحصله كما شاهد من خلقه طهر ولا ضوله عروق  
الغزوي واتباع جميع الكائنات العظيمة والتفضل باضافتها لخلق الجسمانية  
فقدت عليه دلالة عرفتهم به كما اشار اليه المفسر رحمه الله ثمث بقوله  
والانية انما في حصرها عند اعبدوا الله الذي عرفتموه معروفة  
لاستزاد فيها ولا تشك في ان العبادة والمعرفة سلب لعدم الاشارة  
فان من عرف الله لا يتوحد به سواه ولذا ذيلها بقوله وانتم تعلمون  
فمن عنده علم الكتاب عرفه لفرق بين هذه الانية وقوله اعبدوا الله ولا تشركوا  
به والذي يسؤل لظهور ما مر النظر للعبادة ونقطه وقطع النظر عما فيها  
واعلم انهم لاضلوا في هذه الغافلة هيبلكو فيون الى انما متحصنة للتبعية  
وانما عرف ما بعد عن الرفع الى النسب للتبعية على ذلك كما فصله في  
**قوله** او بلعل على ان يضرب بجعلوا الخ اي متعلق بلعل واقعا جوايا  
له وتتمه قال في الكشاف او بلعل على ان يثبت بجعلوا النصاب فاطلع  
في قوله عز وجل على ابلغ الاستيات السوات فاطلع الى اله موسى  
وقدوا يتخفف عن عاصم اي خلقكم لكي تشقوا وتخافوا عاقبه فلا تشبهوه بخلق  
ومعناه كما قال قد مر من انه على تشبهه لعل يلبت ويوزر عكسها انما  
يكون ذلك اذا كان في التوحي مشايمته من التمني لبعدها المرجوع عن الوقوع وقد  
مر ان لعل هنا مستعارة للارادة التي تشرح فيها وجود المراد باعداد الاسماء  
واللغة الا عند الرمن ايت المشايمه والجميع بان النصب هنا للنظر الى  
انهم في صورة المرجومين فالمنعني خلقكم في صورة مرة شريحي منها لانها اي  
الخوف من العقاب المنسب عنه ان لا تشركوا فقوله لكي تتقوا بيان  
لحاصل المعنى واحذر زيلة ما سبق من الاستعارة لاحكام بانها بمعنى وفي  
النسب تشبيه على تفضيرهم كان المراد الراجح مستبعد منهم كالتمني واعترف  
عليه بان الجواب لا يدفع الاعتراض فان لعل الانتصب الفعل في جوابه  
لا بمعنى الاصل اعني التوحي ولا بما للمعنى المراد اي الارادة فلا فائده في  
النظر الى صورة المرجومين اللهم الا ان لقال تشبهه اولا الرخا بالتمني  
صورة واقعا على سبيل الاستعارة بالكناية بفرسية لا راحة من النصب

خبر  
عصام  
مير بادشاه

تم استعير

شراستعير لعل للارادة فقصصك سبب الواقف والنظر الى حال المنكسر  
لتبنيه الارادة بالتوحي ويقصد اذ غاء بالنسبة الى حال مخاطب  
نفسه بالتمني لانا اختيار النصب لانهم في صورة المنتمين منهم في  
**القول** هذا كلف تعسف نشأ من الكلام ما لا يكون وذلك لان  
نجم الائمة الرضوي قال كلف من سائر النحاة ان اهل العربية انما  
اشترطوا في نصب ما بعد فاء السببية تقدم احد هذه الاشياء  
لانها غير كاملة المعاد فيكون كالشرط الذي ليس بمحقق الجور  
ويكون ما بعد الفاعل انما على ما حققناه في خواشيتنا ومنه علت  
ان وجهه عندنا انما هو عدم تحقق الوقوع في حال الحكم الاستحالة  
لعدم محنته في الامر المطلوب الذي هو اعظم اقسامه كما هو مذكور  
محقق في التوحي التمني الا ان التمني قوي منه لربوخته في العدم  
واشهر فلما نصب بجواب لعل الا ان منهم من جعلها ملحقة بلبت  
كالزخرف وقرن من شام لان التمني والتوحي من واحد ومنهم من  
جعلها من ذلك الباب لانه لا يخص فيما ذكر كما بنى مالك في التمني  
تبع الفاعل في الحاجة لما ادعوه سؤالا وجوايا على التطبيق لان  
منها على ان لعل انما اصطلحتم لعل لا شرايمها معناها وليس  
بلازم لان الحاق والشبه يكفي عدم التحقيق حال او يعينه  
انهم حملوه على الشرط وهو متحقق فيما مطلقا شران استعاده  
بمسك الانية بقاء على الظاهر وفيها وجوه اخر كما سياتي ولذا  
قال ابن هشام في الباب الخامس في المعنى قيل في قوله فحضر لعل  
ان ابلغ الخ ان اطلع بالنصب عطف على لعلك ابلغ لانه بمعنى  
ان ابلغ فان حشر لعل يفترك بان كثيرا نحو فاعل بعضكم ان  
يكون لحن بحجته من بعض ويحتمل انه عطف على الاستيات على حد  
للنسب عبادة وتقر عيني وبهذا ترى الامتثالين علم معنى قول  
الكوفيين ان في هذه الانية حجة على النصب في جواب التوحي  
حذلة على التمني **قوله** الحاقا لانا بالاشياء الستة وهي الامر  
والتمني والاستفهام والعرض والتمني والتوحي وقد اجاز بعض النحاة  
ان يلحق بها كالمنا نضمن لضا اوقلة كما قاله الرضوي وقد قيل  
ان المفسر رحمه الله جعلها ملحقة بالاشياء الستة وعادل عما  
قالوه من الحاقها بلبت لما قيل عليه كما عرفت ولعدم مناسبة  
للقام لما فيه من تتريل المرجو لتبعده عن الحصول من لعل التمني  
وتبعد الحاقا بلبت كما ذكرت منهم المؤمنون عن التقوي بعيد وبنائة  
على تخصيص الخطاب بالكفار يضعفه لصعق مناهة وفيه  
حسب تعرفه من يذكرو قوله لا شرايمها في انها غير موجبة من  
الاجاب بمعنى الاثبات وبها يله السلب وكل ما يدل عليه في الجملة

التزام

خبر  
عصام

عصام



او حقيقته ولجبا مجزوما به فيلحقه الارضية الثلاثة ونفايله  
ما لا يتبعين ولا يتحقق وهو غير الموجب وعلى كل حال يدخل فيه  
الترجيح فسقط ما قيل من ان غير الموجب عنده علماء العربية  
هو النفي والنهي والامتناع لا غير فكيف تشارك الستة  
من غير احتياج اليها ادعاء من الجواب وقيل المراد لا تشارك  
الكثرها ان اريد بالاحتجاب ما ليس ينفي لان الامتناع ليس فيه نفي  
حتى يشارك معها في انهما غير موجبة او لا تشارك الكل ان كان  
المراد اتقاع النسبة والامتناع ليس فيه اتقاع لانه الاتقاع في  
الخبر لا الاتقاع فالامر غير موجب بهذا المعنى وكذا النفي فان  
قلت ان كانت التقوية بالمعنى الثالث لا تناسب ترتيبه  
عدم الشرك عليه لتقديمه وان كانت بالمعنى الاول فهي عينه  
قلت ان الاتقاع عن الشرك يترتب عليه عدم الوقوع فيه بالفعل  
او هي بمعنى الاتقاع عن العذاب مطلقا كما في الكشاف فتأمل قوله  
والمعنى الخ ان لا يتجملوا له شيئا من جنس الانداز كما سيأتي فلا يتصور  
ان المناسك عدم نداء واحد لا اندادا لانه يجتمع مع جعل الند  
والند من **شوابه** قيل ان المص جعل لا يتجملوا نفي منصوبا وذكر  
في بيان المعنى ما يقتضي كونه مجزوما وقصد به بيان حاصل المعنى  
المذكور مع اظها والتبعية التي هي شرط لتقدير الناصب ولو جعله  
مجزوما في جواب الامر كما ايضا اذا ما كان منه فتدبر قوله  
او بالذي جعل الخ عطف على قوله باعبدوا وعلى قوله بلغا اي متعلق  
بالذي ان جعلته مبتدأ وجعلته فلا يتجملوا لغيره كما صرح به بقوله  
على انه الخ فالاستثنا بالمعنى اللغوي الذي جعله مبتدأ او بالمعنى  
الاصطلاحي لان الاستثنا ليس به وليس هذا معنى ما في الكشاف  
من قوله او بالذي جعلكم اذا انقضت على الابتداء اي الذي هو الذي  
حفظكم تلك الايات العظيمة والذليل المترة الشاهدة بالوحدانية  
فلا تتخذوا له شركا لان معناه انه جعل الذي من فروع ما مدحا  
على انه خير من ان يخذوف والنهي مترتب على ما تضمنته هذه  
الجملة هو الذي حفظكم بالذليل المترة فلا تشركوا به شيئا ومن  
نوهتم انه بعينه ما في الكشاف وان المص رحمه الله عطف عما اراده  
فتدوهم وقوله على ما ويلحق قول فيه اي مستحق لان يقال في ذلك  
لاننا ونتم قول ونقول قبله كما لا يخفى وهذا تاويل مشهور في كل انشا  
وقر في موقع الخبر والغازية في الخبر مشعره بالتبعية كما ذكره وقوله  
والمعنى من خصكم بالصناد المهمة اي خصت بوع البشر بما ذكره وفي نسخة  
خصكم بالنعمة سئل وعمر الناس لان الحرف معناه الاتصاف فعلى ما ذكره  
المص لا يتجملون وكذا وتكلف والاولى ما في الكشاف فجعل هذا بشرط

ابن تيمية

كازوني

مخزون

مخزون والمعنى هو الذي جعل لكم ذكر من النعمة الظاهرة المتكاثرة  
واذا كانت كذلك فلا يتجملوا الخ وذكر المص لان من جملة احتمالات  
وقلخيز للشعر بسرجوحته في الجملة لا ينافيه وما قيل في اعاليه  
من انه في غاية الحسرة والرضا انه كما يظهر لمن تأمل قول هو المعنى  
الخ دعوى غير بينة وقوله يشارك به بفتح التاء مبتدأ للمخزون  
وتقدم للمصجور ان يكون المحضر كما يفيد في تقدم بعض الممولات  
على بعض وحققنا الناخبة لان عدم الند محصور من بعضه تعالى اذا  
من شي سواه الاولة نظير وند وقيل لان غير نكره في الاصل  
لانما التقديم فاجري على امثله وفيه نظر **قوله** الند المثل  
الخ المثل او بعض المسمى وكثر لو او لشم فاعل من نواه والمراد به كما  
فسره الطرايح المعادي واصلة من النوي وهو النجد فكيف به او تجوز  
به عن العادات لانه العذر ونينا عدم من عدوه وهو يروي بعدك  
ومفارقة وولما فسره اهل اللغة التند بالمثل كما قاله ابن فضال  
وفسره ابو عبيد بالصفة حتى جعله بعضهم من الاصداد اشارة  
العلامة في الكشاف الى اتحادها وانما مثل مخصوص فمنهم من اطلق  
ومنهم من قيد وفي العين الند ما كان مثل الشيء الذي يصاده  
في اموره ويقاب نده ونديته ونديته ولما زول في انداد ان يكون  
جمعا لنديته او نديته كنيته وابتسام وعدل ولقد قال الراغب  
ند الشيء مشاركة في جوهره وذلك ضرب من المماثل فان المثل يقال  
في اي شيئا زكته كانت وكل نديته مثل قلتير كل مثل نديته او هو نديته اذا  
نقد وقري يوم التساء لجزئته بعضهم من بعض نحو يوم لغير المزمع  
فالتد نفاك في المشاركة في الجوهر بنية فقط والشكل فيما يشارك في  
الكمية فقط والمثل عام في جميع ذلك انتهى وعلى هذا في كلام المص  
وجه ابتداء القدر الكمية وعددي المصحصر باللام لتضمنه معنى عين  
والمص رحمه الله كثيرا ما يتكلم في الصلوات **قوله** قال جرير الخ  
هو من قصيدة اولها  
عفا العتر ان بعدك فالوحيد ولا يفتي لحد تجد يد  
والجمل النصير القوي او للاعتقادي وضمنه معنى الضم فعداه بالي  
كما قيل في الظاهر انه لا حاجة اليه فانه يتعدى بها كثير الما فيه من معني  
الرجوع كما قال تعالى الا الى الله نصير الامور اي يتجملون لحد من  
نيم وهي قبيلة معروفة مثلها الى مبارز المعاديا وما منهم من هو نديته  
ومثل الذي حسب فكيف بمثلي وانا المعرف ومنبأه لخدمة الحسب وتنوين  
حسب للتكثير وقيل للتعظيم وقيل للمجال من تيمنا او فدا واستندل  
بالبيت على ان المعادي وما في الكشاف من انه اذا نديته في اصل وضع اللغز  
والاقال استعمل في سائر اللغات والبيت ان كان شاهدا لكونه بمعنى المثل مطلقا



فما يكون بمنزلة عند من المثل في بعض ما هو يكون استعمالا للفظ  
 في الضيف وهو عين الاستعارة التامة وقول ما شئت ليكن  
 وجه الاستعارة في لفظ الانداد وما قيل انه في معناه للفتي  
 اذ مدار التشنيع عليه ليس بشي لان اوصاف المستعار منه معتد  
 في لفظ الاستعارة وبه يتفرق التشنيع انتهى والمعجزة تدل على  
 البعير واما راد الاقدام تدل على السير وجعل جمع الانداد للتشيع  
 لان من لانه له كيف يجعلون له اندادا ومن الناس من لم يفرق  
 هذا لانهم كانت لغتنا من انما كثيرا فجمعها نظرا للموافق وهو ولي  
 وفية نظرا وانهم من لفظ المنه حيث اخبر على المثل والتشيع  
 من ايرادها بجمعا فبطل ما قيل ان الاستعارة والاولى ان يقال  
 ثمكهم بلفظ المنه وسنح عليهم بان جعلوا اندادا من غير حجة  
 الى التقدير او تاويل **قوله** قال مؤيد الجاهلية يد الخ اشارة الى  
 ما ذكر في السير من انه في الغزاة ومن الجاهلية اجتمع زيد المذكور  
 وورثة بن نوفل وعبد الله بن جشم وعثمان بن الحوثير وتذكر  
 عبادة الامتنان وامور الجاهلية فهذا هو الله الحق وقالوا ان  
 هذه امور باطله عقلا فنكروا عبادة الامتنان مخرج كل منهم الى  
 جانب يظنك الدين الحق فدله على ملته ابراهيم فدان بها وكانت  
 يظن في امور الجاهلية والبي النبي صلى الله عليه وسلم قتل ان يوحى  
 اليه وهو زيد بن عمرو بن نفيل بن رباح بن عبد الله بن قسط بن ايلح  
 ابن ربيعة اخي قضى لامته وانه زيد الجيد بنت خالد الغنمية وهي امرأة  
 جده نفيل ولدت له الخطاب فهو قرشي خو عمر لامته رضي الله عنه  
 ونفيل بنون وفاء ولازم مصغر علم جده وله اشعار في النبي عن امور  
 الجاهلية منها ما ذكره الله وهو بزمته كما ذكره ابن عسكروا  
 اربعا ولذا امر الف ريب . اذ ريب اذا قسمت الامور  
 نزلت اللات والفرج جميعا . كذلك كفعل الرجل البصير  
 الرزق علم بان الله افشى . رجالا كان شانهم العجور  
 والبي لظنك ببيت قومه . فير يومهم الطفل الصغير  
 وبيبا المزة بعثيات يوما . كما يترجم للحل الغرض النضير  
 ومعناه اتحد بعبادة الف ريب من الامتنان وتقسيم الامور بمعنى  
 لفرقت الخوال من قسم الدهر ففترقا فنقسموا الى فترقا ففترقا  
 للماعل ووقف في بعضها مجبول اوله وجها ايضا اذا انقسمت الامور ورفض  
 لختار هذا الامر لك لظنك ريبا ولذا امر الف ريب ان كيف اترك  
 ريبا ولذا او لظنك ريبا متعديا وهذا كقوله تعالى ارباب  
 منقر قون خترام الله الواحد القهار وقوله ولهم هذا الخ لفتقد التشيع  
 والتمك والمراود بالالف التكثر لخصوصية اللات والعزى صمات

وعلى المشركين  
 نفعه خسر

صنع الله  
 افندي

فما يكون بمنزلة عند من المثل في بعض ما هو يكون استعمالا للفظ  
 في الضيف وهو عين الاستعارة التامة وقول ما شئت ليكن  
 وجه الاستعارة في لفظ الانداد وما قيل انه في معناه للفتي  
 اذ مدار التشنيع عليه ليس بشي لان اوصاف المستعار منه معتد  
 في لفظ الاستعارة وبه يتفرق التشنيع انتهى والمعجزة تدل على  
 البعير واما راد الاقدام تدل على السير وجعل جمع الانداد للتشيع  
 لان من لانه له كيف يجعلون له اندادا ومن الناس من لم يفرق  
 هذا لانهم كانت لغتنا من انما كثيرا فجمعها نظرا للموافق وهو ولي  
 وفية نظرا وانهم من لفظ المنه حيث اخبر على المثل والتشيع  
 من ايرادها بجمعا فبطل ما قيل ان الاستعارة والاولى ان يقال  
 ثمكهم بلفظ المنه وسنح عليهم بان جعلوا اندادا من غير حجة  
 الى التقدير او تاويل **قوله** قال مؤيد الجاهلية يد الخ اشارة الى  
 ما ذكر في السير من انه في الغزاة ومن الجاهلية اجتمع زيد المذكور  
 وورثة بن نوفل وعبد الله بن جشم وعثمان بن الحوثير وتذكر  
 عبادة الامتنان وامور الجاهلية فهذا هو الله الحق وقالوا ان  
 هذه امور باطله عقلا فنكروا عبادة الامتنان مخرج كل منهم الى  
 جانب يظنك الدين الحق فدله على ملته ابراهيم فدان بها وكانت  
 يظن في امور الجاهلية والبي النبي صلى الله عليه وسلم قتل ان يوحى  
 اليه وهو زيد بن عمرو بن نفيل بن رباح بن عبد الله بن قسط بن ايلح  
 ابن ربيعة اخي قضى لامته وانه زيد الجيد بنت خالد الغنمية وهي امرأة  
 جده نفيل ولدت له الخطاب فهو قرشي خو عمر لامته رضي الله عنه  
 ونفيل بنون وفاء ولازم مصغر علم جده وله اشعار في النبي عن امور  
 الجاهلية منها ما ذكره الله وهو بزمته كما ذكره ابن عسكروا  
 اربعا ولذا امر الف ريب . اذ ريب اذا قسمت الامور  
 نزلت اللات والفرج جميعا . كذلك كفعل الرجل البصير  
 الرزق علم بان الله افشى . رجالا كان شانهم العجور  
 والبي لظنك ببيت قومه . فير يومهم الطفل الصغير  
 وبيبا المزة بعثيات يوما . كما يترجم للحل الغرض النضير  
 ومعناه اتحد بعبادة الف ريب من الامتنان وتقسيم الامور بمعنى  
 لفرقت الخوال من قسم الدهر ففترقا فنقسموا الى فترقا ففترقا  
 للماعل ووقف في بعضها مجبول اوله وجها ايضا اذا انقسمت الامور ورفض  
 لختار هذا الامر لك لظنك ريبا ولذا امر الف ريب ان كيف اترك  
 ريبا ولذا او لظنك ريبا متعديا وهذا كقوله تعالى ارباب  
 منقر قون خترام الله الواحد القهار وقوله ولهم هذا الخ لفتقد التشيع  
 والتمك والمراود بالالف التكثر لخصوصية اللات والعزى صمات



شبهوا ذلك ساقيا بيانا مما قوله ومفعول تعلمون يطرح الخ في الكشاف  
معناه وحالكم وصنعناكم انكم من صفة متميزكم بين الصحيح والفساد  
والمعرفة به قايلا لامور وغواض الاحوال والامانة في التمييز  
والدهاء والظننة بمنزلة لا تدفعون عنه وهذه اكانت العرب خصوا  
ساكنوا المحرم من قرشي وكنانة لا يصطلي بياهم في استحكام المعرفة  
بالامور وخصن الاطاطة بها ومفعول تعلمون متر وكن كانه قيل  
وانتم تعلمون من اهل العلم والمعرفة فالنويج اكد انتم العرفو  
المتميزون ثم ما انتم علمت من امر ديانا تم من حقل الامتنان لله  
اندا اذ اهو غائب الجاهل ونهانية بحفاة العقل وهذا هو الوجه الاول  
الذي ذكره المصنف في قوله ومطرح افترقا من الطرح بمعنى الرمي  
والترك وفي نسخة مطروح وهذا بمعنى اخر ترك لشيئا مستويا وقد  
اثبات حقايقه العقل من اللغة من غير تقديم لمعلق لتتبعه  
متر لزم اللازم واصل العلم اصحا به ممتد قام به والاهل في غير هذا  
يكون بمعنى المستحق والنظر بمعنى الفكر لا الرؤيا البصيرة والتامل  
التدبير واعادة النظر مرة بعد اخرى وهو في الاصل يتعل من  
الامل وهو الرجا واذ في معنى قاروا قرب والعلم يتعد لمفعول  
او ما في يوم مقامها كانت المفروضة المشددة ومد تحولها فالمراد  
بالمفعول في كلام المصنف حننه لا الواحد حتى يقال انما اشارة الى ان  
العلم هنا بمعنى المعرفة متعد لمفعول واحد وقوله اضطر  
عقلكم الى برفع عقلكم ونصبه لانه يقال مرة الى كذا واضطره ذلك الجاهل  
اليه فليس له منه بد كما في المصباح اي علمهم بالضرورة وجود صانع  
يجب توحيده في ذاته وصفاته لا يليق ان يعبد سواه فسقط ما قيل  
عليه من الاولي ان يقولوا اضطر عقلكم الى التوحيد المحرف ورد التوحيد  
في العبادة لان الكفار قائلون بانفراده بوجود الذات وليجاد الممكنا  
كما قال تعالى وليرى ساكنهم من خلقهم ليقولن الله كما صرح به قبل هذا  
في قوله وما زعموا انها تساو ونهاج قوله وسوى الخ المشوك والمقدح  
في اصطلاحهم الا انه يلاحظ في التقديرات بجانب اللفظ وفي النسبة  
الذهن وقوله وهو الخ الخ المفعول المقدم قوله انها لا تملك  
وهو كاد متعد لمفعول العلم كما متر ولما كانت المسائل عظاما لجميع  
وجوه المشاهدة عطف عليه قوله ولا يقدم على مثل ما يفعله لانه في  
المقصود بالذات وانتم بها لا تبه المذكورة فالواو وعلى ظاهرها وقيل  
انها بمعنى او الفاصلة لظهور ان المفعول ليس الجموع والثاني بيان  
له وسفوفة في غائبا الظهور وانما غرة كلام الكشاف وانما بقوله  
انها الخ كما لم يخبر الى ان المفعول حذف للقرينة الدالة عليه كما قاله  
الفاضل اليمني وقول القيسي انما حذف على هذا المقصد لتعمير لثلاثا تصير على

عصام

كازوتي

خس

اعتراض على القيسي

المذكور

المذكور ونظيم وامتين بمناسبة الكلام الشيخين فعلى هذا  
فالمقصود به التوبيخ الخ التوبيخ الانكار بمعنى ما كان ينبغي ان يكون  
خو لعصمت ربكبا ولا ينبغي ان يكون في المستقبل كما في التخصيص  
وشروحه والتشريب التعمير والتقبيح وهو قريب منه ولعلف  
في المراد بقوله هذا ففعل المراد على تقدير كونه كالا ففعل  
الوجهين وفيه مخالفة للكشاف حيث ختم التوبيخ بالاول  
وفعل المراد على الوجه الثاني لانه على الاول يمكن اعادة التوبيخ  
والتقبيح فانه لا يكلف الا من قد مر على النظر وقيل بما قصه على  
هذا التوبيخ في الاول اظهر وانتهى فيه لصحاح التقبيح والتعريف  
لما لم يتبع من التوبيخ في هذا وتفرغ له في الاول عكس المصنوعة  
تغريضا بالاعتراض عليه وذهب بقصر اعياب الجواشي الى انه لو كان  
العقيد من ذلك الحال تقبيح الحكم كان المعنى لا يني عن اتخاذ الاند  
حال كونهم جاهلين وهو فاسد لان العالم والجاهل القادر على  
العلم سيات في التكليف وقتيد الجاهل بالتمكن من العلم لاخترا  
عن الصبي والجنون وانما فرغ هذا على الاخير مع ان الحال مبنية  
على الحكمة وحيث كان لانه العلم على الوجه الاول مناط التكليف لانه لا  
يكون الا عندك العقل فانه قال انه لو اعرك الشرك حال وجود  
اهل التكليف حينئذ يصح معنى مفهوم المخالفة وهو انه لا تكليف  
عليكم عند عدم الاصلية بخلاف الوجه الاخير لان تقيد الحكم بعلم  
العالم بالمفعول وليس مناط التكليف انما مناطها العلم فقط فعلى  
هذا لا يفتيد التقبيح معنى صحيحا بالنظر لمفهوم المخالفة لانه لا  
يؤدى الى انه لا يني عن الشرك عند عدم العلم بان الاند لا يماثل  
وهو باطل وهو مبني على مذهب الشافعي في المفهوم وعندنا  
التقبيح على الوجهين للتوبيخ قوله كانه لما كان التوبيخ معناه  
كما متر الانكار طاقا في الواقع لانه لا ينبغي ان اشارة العلامة الى ان جبار  
في الاول فقط لان ما هو عالمة من ديانا منهم عبادة الامتنان  
امتر متكر مناد على عامة جهلهم وسخافة عقولهم واما الثاني فمفعول  
المقدر وهو عدم المماثلنا وعدم القدرة على مصنوعاته ليس  
مستكر في نفسه وانما قصد به الزامهم الجمة او يقال انه اقتصر على  
بيان التوبيخ فيه لانه الواجب هذه المهمة بيانه ويعلم الثاني  
بالقياس عليه كما يوصي التيقن الكد بفعل التفضيل والم رجاسة  
لما رآه يؤطال على معنى جعل التوبيخ مستزكا بينهما توصيكا لما في الكشاف  
او بيان الامة غير متعين وانما تخصصه بالتالي وحمله مشتبا على  
مذهبه في مفهوم المخالفة فليس في لانه الاول ليس مجرد العقل  
والله راك الذي هو مناط التكليف كما نوهوه بل كلمة الفطرة



وفاينالذ هذا الذي كافي جعل قنيد كما قالوه كان الكندي والغتر  
الاصح غير مكلف وهو ما لم يقل به لحد فمكاده ظاهرا لم يكن له  
اذ في بصيرة قول الله واعلم ان من طوبى لا يتبرح هذا ما اخذ به  
الكشاف الا انه فتم جعله منقذ من انفسه لا يتبرح والمصر رحله  
جعله خاتمة وقد ذكره وتراده بسطه ولكل وجهه وفيه اشارة  
الى ان المقصود من الاشارة اي من قول كايها الناس ان هذا الامر  
بالعبادة الذاتية عليه قوله اعبدوا الله عن اتخاذ الشريك  
للولد القاتل المستغاد من قوله لا تجعلوا الحج والادب الحج النبي  
للتقارب كعقبيتها ولانه المراد من النبي لا يصحبه بمعنى الاشارة  
ولانه يعلم بالمقاييس عليه وفي عبارته اشارة الى ان الامر والنهي  
صحيح فيه معلة الحكم وهو السبب الذي لا يبيد والمقتضى المستلزم  
له ليس بصريح وانما يعلم من ترتيب الامر على صفة الربوبية وتقليد  
بها فانه يقتضي علمها وتقدمه وتبعية وان تسخر في الذكر ولذا  
قال المص رحمه الله رتب الامر بالعبادة على صفة الربوبية  
والمراد بالعبادة في قوله اشعار بانها العلة لوجوبها الدليل  
الذي على وجوبها وقوله شرف بين ربوبيته اشارة الى قوله  
الذي خلقكم الحج وهو وصف الموت شرف له ومثبت له بطريق  
البرهان وما يجتلبون السيف في معاشهم اي تعاليمهم وحياتهم  
من الرزق والامور الضرورية كالملبس والمساكن والمأكل والمشرب  
وهو اشارة الى قوله الذي جعل لكم الارض فزرثا للحج والعبادة بركة  
اسم الفاعل من اقله اذ جعله هي الارض لانهم عليها وهي جليلهم والظلم  
بربيهم من قولهم اظلموا فاجعل علي ظلمة وهي كما استغف لاسم اظلم يعني  
اقبل وقد نال ان الغرض من ذلك انهم لا يمتنعون من ان لا يتبعوا اليه  
مع ظهور الحقيقة وهي مبتنية في اللغة والاعتقاد والمراد بها السماء  
وقد شاع هذا الخصار حقيقة فيها وفي اي ارض تقطني وسماء تظلي  
وقوله والمطاعم الحج اشارة الى ما تضمنه قوله وانزل من السماء  
ماء الحج وانزل المطعم في المشرب لانه يشبهه كما في قوله ومن لم يطعمه  
فانه مني وقوله فان المشرقة اعترج اشارة الى ما قاله الراغب من ان  
المشرقة من جعل الشمس من كل ما يكسب ويستفاد حوق قيل لكل نوع  
يصيد عن شيء هو مشرقه فنقال مشرة العلم العرف في كل رزق من مأكلا  
ومشرب ومطعم سوا ذلك من الثياب كالقطن والكتان كما لا يخفى  
شركا كانت هذه الامور التي المراد بالامور صاخر من المخلوقات من  
الارضين والسموات وما فيها من الاضرام العلوية وما الغمر به على  
منها من الارزاق والثمار والامطار وشبهها كما في قوله الله طاهرا  
وفي كل شيء له آية تدل على انه الواحد وقوله رتب عليها المراتب اشارة

الى

الى ان اختيارها في النظر لترتب ما بعد ما على ما فضل قبله ترتيب  
المدلول والنتيجة بخلاف قوله اعبدوا الله ولا تشركوا به حيث  
عظمت بالواو لعدم ذكر الصفات وقد اريدنا فيما سبق الى ان  
المتوالي المورد في العطف غير قابل على كونه كعبد التام في كلامه  
وما في بعض النسخ من تحقيق معنى السببية المستغادة من الفاعل  
في قوله فلا تجعلوا الحج ذكرنا انها معنى مؤتمل الى التوحيده وان  
الذي جعل لكم الاية ان كان خبرا على المصير المحذوف بقيد  
معنى التخصيص التي التي على تقدير الصانع ووجدانته وكذا اذا  
الكلام المتقدم معنى التوحيد عقلا ونفلا رتب على انه من الاشارة  
به تعالى ترتيب السبب على السبب فنذكر **قول** ولا تجعلوا الحج  
اراد من الاية الاخيرة وهي قوله الذي جعل لكم الارض فزرثا الحج  
وانما قال مع ما ذكره الظاهر في قوله لانه لو فهم ان يرا من الاية  
معناه التثنية وان ظاهره فانه غير صحيح فاللفظ مستعمل في معناه  
الحقيقي لانه يفهم منه ذلك الخواص بطريق الرمز والاشارة ولذا  
قال سيق فتمه ولم يقل سيق لانه لاك المشوق لانه التوحيد والاشارة  
عن اتخاذ الالهة ولذا قال بعضهم الارض وما معها محمول على ما مر  
لانها بمعنى السبد ونحوه فانه سيج والمراد انما ينقل من العالم  
الكبير الى العالم الصغير كما قيل في المثل الشيء بالشيء يذكر وتشبيه  
الجسم بالارض لانه سفلي فمثل مخلوق من عندها وانتم كاشفا  
لانها علوية مقترنة للاشارة لافاضتها لسماء على الارض وما يفيضه  
عليها لتقل التشبيه بالسماء والمطافئته ونفوذها في كل شيء ولما يارض  
المدبر بعد ما كانت هامة فاما نزل عليها اهتدوت وربت والعقل  
كما قال الراغب يقال للقوي المنهية لقبول العلم والعمل للنفاد  
بتلك القوة والقوي وان كانت نفسانية وبدنية وبعضها منقل  
بعضه واشارة على انهم على النيت بنفسه بالفيض الرباني فسقط  
ما قيل من ان العقل انما يقوم بسماوات الشمس وكذا الفضائل غير قائمة  
بالسنة فلا يلازم تفسير الماء النازل من السماء بالعقل اذ ليس  
نار لامنها بل قائم بها وكذا تشبيه الفضائل بالثمرات ثم قال  
المراد من الثمرات عالم العدم ومن الارض النضر ومن الماء القوي  
واصول المعارف ومن الثمرات ما يترتب عليها من الفضائل وقوله  
وازد واج القوي الحج اشارة لما قلناه والقوي لسماء وتبخر اشارة  
الشمس وقوله بعدة الله متعلق بقوله المنفعة **قوله** فان  
لكل انية ظهرا وبطنا ولكل حجة مطلقا اصل النظر لجزء المعروف  
من الحقائق ومقابلها الظاهر كقيل للجملة الضميمة والعلية نظير  
وظهر وتعالى كما يدرك بلحس ونظير ولما يحكي والمركب لاجز

عبار

كأنه في



بين الثمين والنهاية والمطلع بضم الميم وتشديد الهمزة وفتح  
اللام شدة غير ممتدة من اطلع كل كذا افتعل اذا اشرف عليه وعلم  
به والمطلع مفتعل اسم مقبول وموضع الاطلاق من المكان  
المؤنث الى المنخفض كذا في المصباح وقوله وكل بالتشويب  
خبر مقدم وحذف مبتدأ منون ومطلع معطوف عليه ان رفع  
كما في بعض الروايات ولو اضيف لحد نصب مطلقا بالاعطف  
على ظاهرهما كما في اكثر النسخ وهذه العبارة تعني من حد يشيخ روي  
من طرق شتى بعبارة مختلفة في طول تفصيلها وشرحها  
فمن الحسن لغيري برسالة النبي صلى الله عليه وسلم قال انزلت  
القرآن على سبعة احرف لكل لغة ظهر ويطن ولكل لغة ومطلع  
وروي الظرفي لثعبان الله من مسعود بنعي الله عنه قال  
ان هذا القرآن لثمن من حروف الالف حدة ولكل حدة مطلع  
وحرفة من احب المصباح والظواهر في الآثار وفي معنى السبعة  
لحرف اقول كثيرة لغير هذا الحكم وان تعرض لها بعضهم هنا  
تكثر السوداء قال الفقهاء في كتابه مصاعد النظر ومن خطه  
نقلت قال الحسن الظاهر الظاهر والبطن المتر من قول بعض  
العرب صرنت امرى ظهر البطون والحد الحرف الذي فيه علم  
الحيز والشرف والمطلع الامر والنهي والمطلع في كلام العرب العلم  
الذي يوفق منه ضمير يعلم القرآن والمطلع الذي يصعد  
المصعد من استقل الى المكان المشرف فهو من الاعداد وقيل الظاهر  
لفظ القرآن تاويله وقيل الظاهر ما قصر من القصص ويطن  
ما في القصص من العطف فلما كانت الظاهر ظاهر الكلام والبطن  
ما يختص به العلم ما يحتاج للتاويل والحذف عما يتصلح  
التي من الظاهر والباطن والمطلع الطريق الموصل للحد وهذا  
مراد المصنف كما يشهد له سياق الآية سبحانه لم يخاطبنا  
الا بما يمكن فهمه للعامة والخاصة الذي يطلعهم على الطريق  
الموصل للحق وفي عوارف المعارف للشيء وروي هذا الحديث  
محرر من كل طالب ذي همة على ان يصفي مؤرد الكلام ويظهر دقايقه  
وغوامض شرايه فاذا اخترت عمما سواء كان له في فراغك ان يطلع  
حدايد وفهم عنيد وكل فهم على حد يدجب صفا الفهم  
ودقة النظر في معاني الخطاب وعمل القلب غير عمل القلب وهو  
نيانك ومخاطبات روحانية ومسامرات سرية فكل تالفا التواجل  
اطلوا على مطلع من فهم الائمة حكايد وفهم عنيد وعندى والمطلع  
ان يطلع عند كل آية على شهود المتكلم بها ويجد دلة الجمليات بتلاوة  
الآيات وعن كثر الصادق رضي الله عنه انه قال قد تجلي الله

عباده

عباده في كلامه ولكن لا ييسر ذلك ومكان مقام رفيع وغيل قرأة  
مقام لغيري ما بعد المطلق وقد قيل ان له الخلد ايضا  
ظهور او كظنا ومطلعا وقد جاء في الحديث ان لغزوات ظننا  
وطلنا ولظنه بطلنا الى سبعة اظن وروي الى سبعة ظنا  
كما في لفظ الفاعلة للفكر اري رحمه الله **قوله** لما قرء وقد انبى  
الاجابة الى ان هذه الحجة معطوفة على ما قبلها كما في المفاصلة  
الظاهرة والمتكسبة القامة لان توحيد الله فنقده بقوله  
تعالى عليه الصلاة والسلام تؤمنك لا ينفك احد عن احد  
والثمن يربح جعل النبي قارئ اتي به عن الايات وما تحققت فيه  
ولم يذكر وجوب عبادة الله اما محمله معطوفة على لا تجعلوا الالهة  
مقدم للمؤخذ انية ولازم لها والطريق الموصل هو النظر في  
الامور الموجبة للعلم بذلك من الاتسار والافاق المشار اليها  
بالرب وصفاته وذكره على عقبه لما مر اشارته الى ان التوحيد  
لا ينفك بدون الاعتراف بنبوته وقيل ان هذا واجب العبادة  
وتنفى الشرك بازاله الايات والاعتقاد بما لا يمكن بدون التوحيد  
بان تلك الايات من عند الله تصادفها الى ما يوجب هذا العلم  
وهذا السبب بالسبب بحيث لا يفيل وان كنت في ريب من نبوة محمد  
صلى الله عليه وسلم فليست ريب مما نزلنا من ان الائمة كما نزل  
الرب نزل الانكار لكن حضر هذا الشارة الى ان غايتها نبوه  
الرب دون الإحكار فانه بمنزلة عن التوهم فلا يلتفت الى ان  
ولذا لم يفيل ان كنت من قاصدك ميا لغة في طائفة ان كنت من طائفة  
بالرب تبتدع عنكم هذا الطريق ولا يربط لانت العبد وان جعل  
مما تربطها فاعقلها مستقلة الى كونه بربها ناسمعا فاما  
السياق لانه لو اريد ذلك قال لعبد والله ولا تشكوا به كما في  
غير هذه الآية الواردة بعد الايات لانه يضيح حينئذ تفصيل  
الدلالة الانفسية والافاقية ونصير لغو الخالية عن اللطائف  
الضائق بغيرها **قوله** وهو القرآن المجوز بفصاحة شارة  
الطالمة هب الحق في الاعجاب وبذت بالذال المحجة بعد كما في  
وكذا ما لزم المحجة بمعنى قلب وقهر ومنه المثل من عز برك  
والمنطوق بكبر المنهم صفة من باب اللغة من النطق وهو البلغ الكثير  
لظنفة والافهام بالفا والحكمة المهمة اسكات الحصر بالحجة حتى يشو  
وبهجه ويصير كالمعنى واسلمة من فخر الصبوح اذا بكأ حتى القطم  
صنونه والمصادرة مضاعفة من الصند بمعنى المصادرة والمصادرة  
مضاعفة من الصند والمصادرة بالزاي المحجة المفاصلة والمخارة بالرا  
المهملة المحاصرة من المعركة وهو المفضحة لانه يحرم على نفسه حظه

عصام

٢٠٥



والمصنف المكيغ والعرب العربي الخلق كما مر في أوائل الديباجة  
وفي كلامه مجازين حسنة ويعرف اعجازة ونوع الرتب منه بعدم  
قدرة وهم وهم افصح الناس على مناصاته ومعارضته وهنئتي  
انه ليس من كلام البشر والاصحاح انه نكح الصلاة والشاغل  
افصح الناس حتى لا يقدر على مثل كلامه اذ انه كلام ملك فغير صار  
لعمرك تتلذذ الاول ولذا لم يقله احد منهم وكذا الثاني لو نزل عليه  
ملك كان منبها وقوله واخام من الخ باصنافه الاخام كما في كثير  
النسخة وقد قيل عليه انه عطفت على قوله نبوة ولا وجه له لانه  
الحجة لا تقف على الاخام بل يقف في بعض النسخ الفحامة بالاصناف  
الى الصفة كطفا على وضاحته ولا وجه له ايضا لانه الكفاية المعطوف  
عليه السببية فالعطف لانه يقتضي ان يكون الفحامة ملتبسا بوضوح  
سببا لا محابزة وليس كذلك بل الامر بالعكس فالصحيح انه تعالى  
وانت بصيغة المفعول المعطوف على بانيت ولتين بشي ملتبس له اذ في  
تدبير فان دفعه على طرف التمام **قوله** وانما قال مما نزلنا اليه يعني  
لم يعثر بالافعال بل بالفتحة المتعدي للثبوت لانه من استجاب  
رئيسهم وكذا قوله عند فالانتم قالوا لك انما نزلنا من جبال عباد  
الشعر والخطباء لو كان من عند الله جاذبة وصدقة وكفرة من  
الكتب الاطرية والحجاب اليها ملك بلا واسطة فرد عليهم بانهم  
نحتم لا يجد المصالح والوقايح ولا يستلحقفظه له عليه الصلاة والسلام  
ولا منته كما نكحوا كقراءة الجمع وقت تدبير الاله المتواذ بالعباد والرب  
لان كتبهم نزلت بلغة قومهم فالرب في هذا ريب فيها وفنه  
لظن المعنى ان كان ريبكم لهذا فالتواضع والجم منه وانه اشتمل  
ومن عجز عنه عجز عن غيره بالقرينة الاولى وفي هذا التعريف اشار  
الى كنهنا وربهم بنقص رتبة طوعه ووجه ابلغ والى الاله المتواذ عليه  
اشرف المخلوقات من الملائكة وغيرهم لانه لخص خلقه واقربهم  
منزلة منه **قوله** نجحنا فنجحنا اي منعتنا فافترقا فافترقا لانه مثله  
من الخيال يدل على الترتيب نحو علمته الخوفا باجا كما قد تقدم  
مشاهدة بالفا للتصريح بالمراد نحو اذ خلوا الاقل فالقلب والنجح  
اسم للكوكب ولما كانت العرب توفت بطلوع النجوم لانهم ما كانوا  
يعرفون الحساب وانما يحفظون اوقات السنة لانوا سموا الوقت  
الذي يحل فيه الاذ النجوم زاشم لو سموا حتى سموا الوظيفة لوقتها  
في الوقت الذي يطلع فيه النجم واشتقوا منه وقالوا انجحت الشي  
اذ اوزعته وقرنته ومنه ما لحظ فنه وما ذكره من انك فعل  
بالضعيف يدل على التخيير المعبر عنه بالتكثير كما ذكره الزمخشري  
وعظيم مشهور وقد اعترض عليه بان الضعيف التال على ذلك شرط

مطلوب

والمصنف  
وتبعه ان كان

ان يكون في الافعال المتقدمة قبل المتعديت فالجاء خوفه لا يواب  
وتدبر في اللانم نحو نونت الابل والضعيف الاله على اكثر  
لا جعل الالانم متعديا وما يعنيه للنقل لا للتكثير وقت وجبها  
الجنابة كما في المعقول وغيره معينين متقا بلية والانتظام  
على خلافه كقوله تعالى لو لا نزل علينا القران جملة واحدة  
اذ لا حجة الى ذكره جملة حينئذ قوله لو لا نزل علينا القران  
فان لم ياتي به يثبنا من المقابل والتقابل ونحوه كما قيل فلا قرينة  
هنا وعندى ان هذا المعنى غير التكثير المذكور في النحو وهو قد  
التدريج بحيث لا يتيان بالشيء قليلا قليلا كما ذكره في نكح حيث  
فتروه بانهم يتسللون قليلا قليلا من الجماعة قالوا ونظرة تدريج  
وتدريج ونحوه رتبة اي الى رتبة رتبة ونحوه ولو غير التكثير لاشارة  
بخلافه وقد خصه في هذه الامثلة فتوهمنا بربنا في كتب العربية  
فلا يخالف ما من كلامهم فيه كما توهمه وحسينية تكون صيغة فعل  
بعد كونها المنفردة على هذا المعنى كما كان او اشتركا فلا يلزم  
اظراد في تدبير **قوله** واصناف العباد الخ يعني ان اضافة الضمير اليه  
الذي هو صيغة العظمة تعظيم الاله وتشريف العباد لانه لانه الاضافة  
تكون لتعظيم المنان او المنان والنيلا وغيرها كما فعلت في المعاني  
والنوتية من قوله قوة بالعزيز اي رفع ذكرهم بالدعوات والاعطاف  
**قوله** والستور الطابفة من القران الخ الترجمة تكون بمعنى اقل الكلام  
من لغات الخيرية والناقل ترجمان وبمعنى تطلق التلخيص كما في قوله  
ان الثمانين وبلغتها قد لغوت حتى الى ترجمان  
وبمعنى التسمية وهو المراد هنا اي التسمية والميلنة باسم مخصوص  
كسورة الفاتحة او مشتركة كسورة الطلاق وهم والمراد نفس سبور  
القران لان اجزا غير من الكتب المتساوية التي سورة ايضا كسورة الامثال  
في الانجيل فيل ويخرج الاماكت المتعددة من سورة واحدة او من  
سورة منفردة وقد نقص هذا التعريف بانها الكرمي والحبيب  
بانه مجرد اضافة لانه فصل التسمية والتلفظ وهو ما يبره لانه  
القران سورة من قبيل الاضافات كسورة العمارة وقد وردت لتسمية  
اي الكرمية في الاضاد بالمحبة واشتهرت على الاله سنة والقول  
بانه لانه فصل التسمية لا وجه له والخق لانه غير وارد في اسما  
لان تليفها باضافة الاية رادي على انها ليست بسورة فلا يرد  
لفظها وانما المراد انها طابفة على حدة ليست بحرة امن سورة اخرى  
اذ الايات يعتبر فيها الاية راج في غيرها والسورة تعتبر فيها الاستقلال  
وهذه فير مستقلة في خارجة من غيرها حجة الى التاويل والاصلا والقران  
بان المراد الترجمة في المصاحف ترويه انها بدعة لتسميت قول الامام وما

عمام



صاحبه ومخالفاته انما اريد بها ذكر تفسير سورة الفرقان لانها اسهل المقام  
لانها اشبه بالمتنوع التي كان فيهما المختل في قرضها وليست منقولة  
انما المقام لا يصح قول من القراء غير واردة لان المترادف الاول  
ولما كان سور المتجدد في الرفع ليرتفع اليها او هي اخلة فيما يارض  
به ادعاءه في صحتها كما لا يخفى وقوله ثلاث آيات المترادف به ان جبرئيل  
الطائفة المشتملة بالسورة متفاوت قلة وكثرة في افرادها وغايتها  
قلتها ثلاث آيات وبها لا يكتفى المقصود زيادة انكشاف غلايين  
ان هذا التقيد يوجب ان لا يصدق التعريف والتفسير على شيء من السور  
وبه يعلم ايضا ان تلك الاية على تقدير كونها مستمارة بذلك خارجة  
عن السورة كما افاد في قديم من الظاهر من قنود التعريف ان يكون  
او صانها للافراد لا كما للمجسر في القلة والكثرة من صفات الجنس كمن  
بالنظر اليه الافراد وما كان هذا اللفظ صحيحا سواء كان في تعريفه او لا  
فلا يرد ما ذكره على الشارح الغاضل حيث قال ان هذا ينبغي ان اقل  
ما تتألف منه السورة ثلاث آيات لاقتنه في التعريف اذ لا يصدق  
على شيء من السور انما تنجزه اقلها ثلاث آيات لانه ان ارد انه  
يصح ادخاله في تعريف من غير ما ويل فغيره من علم ما عرفته آيات  
ان ادبنا ويل يصح له صفة الافراد فان يكون المترادف اقل فمعنا ان التي  
لا يكون اقل من ثلاث آيات فقد اشار اليه الشارح بقوله وفيه تامل  
والطائفة من الناس جماعة وما الشئ قطعة وهذا هو المترادف  
سور المدينة لانها السورة الواحدة من السور المنقولة لما ذكرتهم  
في قواصدها فجمعوا الاول على سورة رطمة فنكون والثاني على سورة رطمة  
فجمعوا في القاموس ما يوهب للتسمية بين الجنتين فيه نظرا لمعنى  
وعند ذلك المضموع في الكشاف من انها طائفة من القرآن محدودة بحجزة  
على جبالها كالكلمة المشروطة ما قيل عليه من انه يقتضي ان تسمى تلك الطائفة  
سورة تشبهها لها بالكلمة لا سورة تشبهها كما نطقها وان لم يصب منه  
بات السورة اطلقت على السورة كما نطقها كما نطقها على المحفوظ في قوله  
العرب المحكية كما نطقها ثم نقل منه الى الطائفة المذكورة نقلنا من بيانها على الجبال  
في الثاني نقل فقط وفي الكشاف في تعريفها في الكشاف المتورة مشتملة على  
جزء منها اشتمال الكل على جزاءه وكما طة الكل عرفه انه وهو اسم الاحتاطية  
ولولا ان تلك الايات والكلمة نزلت منزلة الحال والبيوت في السور لم يصح  
هذا التشبيه وهذا الاطلاق على هذا الوجه فصح ان النظر في ذلك  
التشبه الى الاحتاط او لا وان دفع ما عسى ان يحتج به بعض الخواطر ان  
المعنى على هذا التقدير ان تسمى الطائفة المذكورة لسورة لا سورة لانها  
اذا سميت بالسورة فاتفق السور وادبانه مخالف لما في تعريف الكتاب  
لان المعنى فيه كون السورة محاطة اي محدودة بحجزة لا كونها محاطة

سورة

رد عليه

سورة

بجزائها

بجزائها بل ما ذكرتم هو بعينه الوجوه الثاني الا انه ابد لغيره فهو  
العلم والخاصات انما ابد بالآيات والحجج وهو غير وارد لانه يعني  
ان آياتها وكما لا تشبهت بالمتنوع لجمعها كما لكلمة المستوي  
والكل من حيث هو كل مشتمل على ما كالسور والمغايبة بينهما اعتبارية  
فانها من حيث انها لم تجز مجتمعة مدنية وكلمة من حيث كليتها سوية  
فضولها في الكشاف كاللغة السور تشبهه للطائفة وهو الكلمة وما تركب  
منها من الآيات وفي قوله السور اشارة الى انها ذات سور وليس منها  
شيء آخر يشبه بالسور فلزم ان يكون السور الكل مجموعا من حيث  
اشتماله على ما ذكره مخالفة لتقرير الكاتب كما قيل في الترتيب ظاهره انما  
في الثاني فاللفظ محظوظ بالمعاني واين هذا من ذلك والخاص  
ان العشي الاجتماعية التي لاخر السور بمنزلة السور والآيات  
بمنزلة بيوت البلد وفي قوله البلد السور اشارة الى المحيط  
والمحاط به فقط كما قيل واما ما قيل على المعنى رحمة الله من ان في  
كلامه نظرا لانه السورة ليست محظوظة بظايفة منه بل مشتملة عليه  
اشتمال الكل على الجزء الا الطرق على المظروف فهو كما قيل  
• سارت مشرقا ومغربا • شقان بين مشرق ومغرب  
• وقوله مشرقا ومغربا بمعنى مضمولة متميزها عن غيرها بالمتبادر والمقطع  
من فترت الشئ افترده اذ عزلة وميزته كما في الصحاح واما افرز  
لما يط لبطقة فغير رواج وقد عرفت به قد مر في كتاب العرب ومنه  
قوله لي غراس في بركة في روضته  
• نسط من الدبيح يبيض فروز • اطرافها بغير او حصر  
• ومحوزة اي مجتمعة وحيالها الافرادها عن غيرها والخاصات لانها  
مشتملة مما تارة يحصر بعضها **قوله** او محصور على انواع الى هذا  
الوجه الثاني في الكشاف وهو ان السورة اسم للالفاظ والمسور  
المحاط بها هو المعاني لان الالفاظ كاللباس والقوال للمعاني  
واشار الى وجه الشبه بقوله لصوال **قوله** ومن السورة التي هي  
الرتبة التي الرتبة من رتبة الشئ رتبة استقر ودام فهو راتب وهي كالمترلة  
المكانة وعلى هذا شتمت السور بالمراتب المحسوسة لان القاري  
ينزق في ثلاث مراتب واحدة بعد واحدة كما ينزق الصاعد للمراتب الكلية  
اولا منها ذات مراتب متفاوتة في الشرف والثواب والفضل والطول  
والعصر وتفاوتت بقدر الفرق في مراتبه بحسب ما ذكرتم صرح  
به في الفقه الاكبر وله تفصيل في شرحه وهو لانها في قوله تعالى  
ولو كان مرة عند طرقت لوحيد ووافيه لثلافا كثيرا الا ان مثل هذا  
الاختلاف لا يضر كما سياتي في تفسير هذه الاية واليه المذكور من تفصيده  
للتابغة الذبيحة في مستطوره في ديوانها ولها

٢٠٧

اي  
كالترويض



لبيت زرعته والتفاهة كاستها...  
فلتاتنك مدا وفي وليد تعن...  
رهط بن كور يحقوا اذراهم...  
ولرهط حراب وقد سورة...  
وجراب بزلف حبان فقال من الحرب بالحاء...  
شواهد الكشاف روي بالزاي المجهز...  
شرح ديوانه وقد بفتح القاف...  
شروع الكشاف بالالف المجهز...  
المتاها فيهما ابنا ملك...  
مظار هو مثل كني به عن الحضب...  
والظفر فيها لا يدا دعنها لكثرة...  
الغناك والرتبة اي لا يصل اليها...  
اي غراما ملكي ليطار وموكتوبه...  
التابعة ايضا...  
الرتبة التي اعطاك سورة...  
قوله لان التورية كالمناجاة...  
حسنة ومعتونة كما مر...  
المنازل والمراتب يترقى فيها...  
طواله واوساطه وقصاره...  
ببينها يخالف فانه في الكشاف...  
كالمنزل والمراتب يترقى فيها...  
واوساطه ويشاكلها برفعه...  
عنه وجمع الرتب في الطول والقصر...  
والفضل والثواب لان التسمية...  
باعتبارها في نفسها منازل...  
جمع طولها وقصرها مع تفاوت...  
كما في الكشاف بانه لرتبة...  
فيها القاري ويقف عند بعضها...  
عن بعض منها وانه في الطول...  
فلنفاوت رتبه نشاها وجماله...  
من تلك المراتب ولا يخفى ان...  
من المعنوي ففي كلامه تشيخ...  
متبدلة الى اي ان جعلت سورة...  
المعروف هي من السور ونقل الى...  
موانة

من اشتهر منعت لفظا اذ لم يجمع...  
او الشواذ وان اشهر به كلام...  
على ترك الهمزة ومعنى لانهما...  
ويستعمل فيما فضل بقدر ما...  
بالنظر اليها نفسها ومنه انه قال...  
وعينهم فيقولون سورة بالهمزة...  
لكنه لا يريد ههنا والا فاللغة...  
اصلها ان يكلمها الاتريجات...  
عنه كما ذكر قوله والحكمة...  
سورة مفصلة يشتمل على فوائده...  
من عرف الله ازال التهمة...  
فهيما افواجا انواع اي جعل كل...  
في سورة منتقلة وتلاحق الاشكال...  
من الحقوق الانتقال والمقاربات...  
وهو مما مثل النسخ قال تعالى...  
الناس اشكال والاف كاقبل...  
وتجاوب النظم لتباضه وابتلافة...  
وهو استعار قصصنا والترتيب فيه...  
فيه وقوله نفس في الكاف منه...  
وله معان منها العزج ويقال للهمة...  
منه والمعنى حقت تعبه وازله...  
وقد ورد في الحكمة تشبيهه بالكمال...  
وهو مقرب بريد دم اية مقطوع...  
لا يطاق له ان لا يخار بشره...  
لتكون علامة لعامة سمي بذلك...  
مثلا والليل ثلاث فوايح والعريخ...  
قطع المسافة وحدها بزنة...  
اي اوشق قرانها محاز من قولهم...  
وعن غيره والحذ في الامثال...  
فرح وسر وقوله الى غير ذلك...  
باول الكلام اي لمن ذلك...  
تعلبا بالناس على المذكور...  
نشطة وهي صيغة العظم...  
في اظهار الاعجاز وذلك لانه...  
ومع ذلك يحجز عن افضي سورة...  
موانة



كما مر في الاشارة اليه وما ذكر من الفوائد منها ما يتعلق بالعرفق ومنها ما يتعلق  
بالتاريخ ومثله الكائن وهو يعني عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله صفة سورة الكاف  
من مثله متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كاشفة عن الغيب والضمير لها  
نزلنا او لعلمنا ونحو ذلك متعلق بقوله فانوا والضمير للمكيد وقتد  
اشهرها ما سئل في وجه الفرقة بين الوجين ونحو ذلك رجوع الضمير  
لما قبله والضمير اذا كان الجار والمجرور صفة لسورة ومنه صفة  
على تقدير تعلقه بقوله فانوا او اول من سأل استاذ الكل العلامة  
العصدي حيث قال فستفتنا على ما عظم بمصورتهم . كما اذ لا الهدي  
ومصايب الدجى . حياكم الله وبياكم . والعصا لمعنى تحقيقه وبياكم  
ما افاز من نوركم ففتيس . وهو نوارك للمهدي ملتزم . محقق بالفضول  
محقق ذو عزو . ينشد باطلاق لسان . وارقحكان .  
الاقول لكان وادعيلها . هشا لكر في الجكان الخلود  
افضوا علينا من الماء فضاء . فخر عطا ش وانتم ورود  
قد اشبهتم قول مصاص الكشاف اضر عليه بحال الالطاف من مثله متعلق  
سورة الخشب جوز في الوجه الاول كون الضمير لنا نزلنا نضربها وحظ  
في الوجه الثاني نالوجيا فليكن شعري ما الفرق بين سورة كاشفة من مثل  
ما نزلنا و فانوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل من حكمة خفية او نكتة  
معنوية او هو تخريب وهذا مستبعد من مثله فانك رايتهم كمن الرتبة  
واما طه الشهية والافهام بالجواب انهم باجزل الاجر والكرام فكنت جوابه  
العلامة في الدين الجار بردي الا انه الى الكلام معقد لا يظن بمعناه فردة  
العصدي وسنح عليه شعر انتم كل منها فاس من فضله ذلك العصري طال  
الكلام في ذلك والفتت فيه رسايل منقولة برمتها في الاختباء والنظائر  
الخونية وسيا في ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك مما لا مزيد عليه قوله والضمير  
لما نزلنا لا شروع في بيان الوجوه المذكورة مع الزيادة على ما في الكشاف  
فذكر انه اذا كان ظرفا مستقرا صفة لسورة فالضمير يرجوع لما التي  
هي عبارة عن المنزل والضمير فعلى الاول ذكر في من ثلاثة اوجه لصداها  
التبعيض ولما كان الامر هنا بالتفريق من الاصوليين والمفسرين للتبعيض  
اعتراض على هذا بانه يوهى ان المنزلة مثلا والعجز عن انيان بعضها فالمنزلة  
المضمر بها لا تكون منشا العجز كاسيا في وانما قيل يوهى لان المراد ايستوا  
معدا لبعض ما من القران مما قل في في الملافة والاسلوب المعجز فاقبل  
في جوابه انه يتفوه مقام التهدي لا وجه له لانه لا يرفع الابهام ويتر  
قال لغنا ان المراد يكونها بعض مثل ما نزلنا انها مثلا في حسن النظم وعذابة  
البيان من حيث كون مقاصده مقتصر على ايجاب الطاعات والنهاي عن الفواحش  
والمنكرات والحك على مكالم الاخلاق والاعراض عن الدنيا الفانية والاقبال  
على الآخرة الباقية مع ما فيها مما لا غير ارات ولا اذك سمعت لم يحرم حوت

منه وتما  
المتيد

سج زاده

الصواب

الصواب اذ لا وجه له ذلك الخيلية سواء كانت مفسرة او مقيدة كما لا يخفى  
على من عرف معنى الاعجاز وسيا في لهذا نكتة عن قريب والقول  
بان التبعيض غير صحيح لانها لا تكون ظرفا مستقرا لشيء ويرد  
قوله ومن الناس من يقول وامثاله كما صرحوا به ولا ادري ما  
غره به **قوله** او للتبيين الخ فالسورة المفروضة التي تتعلق بها  
الامر التبعيض هي مثل المنزل في النظر وعذابة البيان والمجوز  
عنه سورة متوقفة بذلك وكونها مثله في الاعجاز وعنوان السورة  
يدفع لصحاحها مثلا لجميع كاقبل واما ما قيل بان قوله بسورة كاشفة  
من مثله يد على التبعيض بل التبيين فكيف بنا على التفسيرية الا ان  
يقال انه ابتداء التفسير كلمة من من غير فظننا قسبة كلام ناشي من عدم  
معرفة اساليب كلام العرب **قوله** وزائدة عند الاخفش فلا يمنع  
عنده زيادة في الكلام المثبت والجمهور اشتراط في زيادتها تقدم لفي  
او شبهة سواء كان مجرورا نكرة او معترفة وهو ظاهر في ذلك كما في  
التمثيل والاعتراض علمنا به يوافق في الكوفون وضول من الكلام  
وقوله اي بسورة كاشفة الخ قيل انه تفسير للزيادة وبه يتبين  
التبيين وقيل انه تفسير لعل جميع الاحتمالات اما على الاخيرين  
فظاهر واما على التبعيض فالات المراد بكونه بقضا من مثل القران يكون  
مما شلله في السلافة والالم يكن بعضا من مثله **قوله** اولفندنا ومن  
لا نسد الي عطف على قوله لما نزلنا فاذا رجع الضمير للمكيد لم يحتمل  
التبعيض والتبيين والزيادة ويتعين الاندك كما انه اذا رجع لما لم يحتمل  
الابتداء النص والمتراد بكونها للابتداء التبعيض والضمير حقيقة  
او كما سواء كان مكانا نحو من من البصرة او زمانا ككون اول الليل او  
غيره فمخواته من سليمان وصنع المصرون كونها لابتداء الغاية في الزمان  
وقوله من كونه بشر الانبياء كحاله وهذا وان لم يتوقفه المعرط لله  
اورده استنفاة للوجوه المحتملة فلا يرد عليه ما قيل من انه لا وجه  
للتخصيص البشري مع انه سبحانه للشقلين كما سياتي في تفسير قوله قال لمن  
لحنمت الامس والجرن على ان كانوا مثل هذا القران الخ فالخدي كان  
اولا مثل القران كما في قوله فانوا كحديث مثله ثم بعشر سور في قوله  
فانوا بعشر سور من مثله ثم لسورة ما ومعنى الاثنيان المعنى بسورة  
سواء كان بالذات او بالامر والتدبير او بالخير والشر والاعيان والافراد  
شعرها ومعنى الفعل المتعاطى كما في قوله ولانها نوك الصلاة الا وهم  
كالي واصل فانوا فانوا فاعل الاعمال المشهور **قوله** والمراد الى المنزل  
الخ اي رجوع ضمير مثله الى قوله مما نزلنا او عجزه من رجوعه للمكيد  
مطلقا او اذا كان ظرفا لغوا متعلقا بقوله فانوا فلا يكون فيه ترجيح  
لكون الظرف صفة لسورة مستقرا كالليل لانه اذا تعلق بقوله فانوا ضمير

حفيد

عصام

عصام

خبر

وقيل في



مثله للفتحة لا المثل فلا ممة موافق لما في الكشاف ويكسر على ما يرد عليه  
كاستراة **واعلم** ان الهمزة في المشجوز في الوصفية عود الضمير لها والفتحة  
واقترع على الثاني في تعلقه بقوله فانوا ورتة عليه انه لم لا يكون ان  
يكون الضمير حينئذ لما نزلنا تصيحا كما حكى ذلك على تقدير كون الظرف  
صفحة كما حكينا له لك اقفا ولحباب **الفصل** المحقق ورتة للفتحة  
بان الامر هنا تعجيزي باعتبار الما في به والذوق شاهد بان تعلق  
من مثله بالانسان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤخر منه  
بشيء ومثل النبي والبشرية والعربية موجودة بخلاف مثل القرآن في البلاغة  
واما في الوصفية فالمعجوز عن الامتياز بالسورة الموصوفة وهو لا يقتضي  
وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاءه لتعلق امر التعجيز به **والخاص** ان  
قولك ان من مثل الحماسة ببيت يقتضي وجود المثل بخلاف انك ببيت  
من مثل الحماسة وقت لم يثبت عنه بوجوه الاقرب انه اذا تعلق بقوله  
فانوا امر للابتداء قطعاً اذ لا يثبت حتى يبين ولا يستعمل الى البعضية لانه  
لا معنى لانيان العجز ولا مجال للتقدير بل ما مع من الذكر الما في به صريحاً  
وهو السورة وان الابتدائية تعين كون الضمير للعند لانه المتبداً للانيان  
لا مثل للقرآن وفنما لفة متبداً للانيان ليس هو الفاعل حتى ينضم منبداً  
الانيان في الكلام في المنكسر على انك اذا قامت فالتكامل ليس متبداً للانيان  
بالكلام منه بل للكلام نفسه بل معناه ان يتصل به الاكثر الذي اعتبره امتداً  
حقيقة او توهمها كالمجرة للخروج والقرآن للسورة فاندفع ما قيل من ان  
المعتبر من المتبدا هو الفاعل والمكادى والغاي ذلك الذي اوجهه بتدليسها  
ولا يصح عني منه هنا على ان كون مثل القرآن متبداً مادياً للانيان بالسورة  
ليترتب بعد من كون مثل العند متبداً فاعلمت انه بوجوه لا يقتضي  
وق يبين كون الما في به عرضاً مقتضياً للمحل وبيان ان يكون جوهراً لا يقتضي  
فانه يجوز ان يقال انبتت من البصرة بكتاب ولا يجوز انبتت من البصرة بكلام  
وبسلام على الحقيقة بل ينبغي ان يقال انبتت من اهل البصرة فلا يقاسر يدانته القرآن  
للانيان بسورة على متبداً البصرة للخروج لاستدعاء متبداً انبتت للقرآن للانيان  
بسورة منه ان يكون القرآن منصفاً بالقرآن بالانيان بسورة منه بخلاف خروج  
من البصرة فانه لا يستدعي ان يكون البصرة منصفاً بالخروج وكما ان البصرة  
لا يجوز ان تكون متبداً للانيان بالكلام كذلك لا يجوز ان يكون القرآن متبداً  
للانيان بالسورة الذي هو التكلم بها فما قاله من ان المتبدا الذي يقتضيه من  
الابتدائية هو الفاعل ليس على اطلاقه بل هو على تقدير ان يكون الما في به  
عرضاً كالكلام فانضاف المتبدا به لا يزم كما يزم ذلك اذ الرجوع الضمير للعند وليس  
بشيء كما لا يخفى **الثاني** انه اذا كان الضمير من صلة فانوا والمعنى فانوا من  
منزل مثله بسورة فتمت انك المثل هذا هو المطلوب بلا مماناة سورة  
ولحده منه بسورة من هذا والمقصود خلافه كما نطقت به الاخر وفيه

ابن عجيبة

ان اصناف

ان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضي ان يعين موصوفه منزلاً الا ان في  
الموصوفية ليس المعنى لسورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم  
ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان يثابروا من عند انفسهم بكلام من مثل  
القرآن ولو سلمنا ان غاية غير بين ولا مبين **الثالث** انها اذا كانت  
مسألة فانوا والمعنى ان يتوهم عند المثل كما في انوا من زيد بكتاب اي من  
عنده ولا يفتح انوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العند وهو مبين  
الفساد واعترض على الوجه الاول الذي يرضوه بعض الفضلاء  
للتعجيز بان قوله انه يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤخر  
منه بشيء يفهم منه انه اعتبر مثل القرآن كلما لفظاً والرجوع التعجيز  
الى الانبياء كجزء منه ولما كان مثل بقوله ابيت من مثل الحماسة ببيت  
فان مثل الحماسة كتاب لرب الانبياء ببيت منه على سبيل التعجيز واذا  
كان كذلك فلا شك ان الذوق يحكم بان تعلق من مثله بالانيان يقتضي  
وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤخر بشيء منه واما اذ جعلنا مثل  
القرآن كلما يصدق على كل واحد وبعضه وعلى كل كلام يكون في طبقة البلاغة  
القرآنية فلا شك ان الذوق يشهد بوجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤخر  
منه بشيء بل الذوق يقتضي ان لا يكون لهذا الكلام في غير القرآن والامر لرجوع  
الى الانبياء بغير لفظ من هذا الكلام على سبيل التعجيز ومثله كثير في المحاورات  
كمن هذه يا قوتة كشيخة لا يوجد مثلها يقول في مقام المتصلف من ابي  
من مثل هذه الباقوتة بيا قوتة اخرى فيفهم منه انه لا يوجد فرد  
لخر من هذا النوع فظهر من هذا انه لا يلزم من تعلق من مثله فانوا ان يكون  
مثل القرآن موجوداً فلا محذور ومثال بيت الحماسة طرماً بق الغرض  
لان الحماسة مجموع كتاب فلا بد ان يكون مثله كتاباً لخر فيلزم المحذور  
واما القرآن فمفهوم كلي صادق على كل واحد واحد لا يرد عنه البلاغة  
القرآنية فالغرض منها المفهوم الكلي وهو نوع من الكلام البليغ فذه القرآن وقد  
امر بالانيان بغير لفظ من نوعه بلا محذور وقد تحققت هذا كما ذكره  
وافرده برسالة زيف ما فيها بعض اهل علمه **وقد قيل** في هذا الجواب  
انها ان قوله ان تعلق من مثله بالانيان يقتضي وجود المثل الخ فية انه  
انما يتم لو لم يكن المثل فرضياً وهو ممنوع الا ترى ان قول الزمخشري انه لا قصد  
الى مثل ونظير هذا لك **والجواب** بان الذوق شاهد عليه وقوله فلا ينبغي اقتضا  
وجود المثل المحقق بل ينبغي القصد الى مثل محقق وقرب منه قول ما قيل من انبت  
لم لا يكفي وجود المثل في زعمهم كما يكفي على تقدير كون من للتعجيز وقيل ان بنا الامر  
على المحاراة معتمداً كما اوجب حسبانهم كقولهم لو نشأ قلنا مثل هذا  
يا باه ما قر من ان عتر عن اعتقادهم وانكارهم بالتدبير اشارة الى انه  
غاية ما يمكن ولذا انكر وصدر بكلمة الشك فانه مبني على انبت ولو غير  
حدة وهو غير وارد لان بنا بجملة على اعتبار ولخرى على لفظ كثير المنزانيا

مظهر الذي  
الشيرات

كافعي

حميد



غير منكرو عندى ان هذا الجواب وان ارضاه كثير منهم ليس يد  
لان الامر لتجزي و فكر المثلما لا مثل له اذ خلى في التجيز و اقوي كما ذكره  
الزمخشري في قوله تعالى في هذه السورة فان آمنوا بمثل ما آمنتم به  
حيث قال فان آمنوا بمثل ما آمنتم به حيث قال انه من باب التثنية لان  
دين الحق واحد لا مثل له وقابله المصرحه الله فان جعل الماخرون فيه  
كذلك سحر انه سحر على هتات المراد التحدى وتجزى بلغوا العرب  
المترنابين فيته عن الانبياء كما ايضا هيه لمقتضى المقام ان يقال  
طهر معا شرفك كما العرب المترنابين في ان القرآن من عند الله ايتى بمقدار  
اقصر سورة من كلام البشر محلاة بطوران الاعجاز ونظرة وما لا يذكر يدل على هذا  
اذا كان من مثله صفة لسورة سواء كان الضمير لما اول العبد لان معناه انيوان  
بمقدار سورة مماثلة في البلاغة كائنة من كلام احد مثل هذا العبد في  
المبشورية فهو معجز للبشر عن الانبياء بمثله او ايتى بمقدار سورة من كلام  
هو مثل هذا المنزل ومثل الشيء غيره فهو من كلام البشر ايضا فاذا علق  
وارجع الضمير للعبد معناه ايضا ايتى من مثل هذا العبد في البشرية  
بمقدار سورة مماثلة فيفيد ما ذكرناه من المقصود ولو رجع على هذا  
لمشاكك معناه ايتى من مثل هذا المنزل بسورة ولاشك ان من منه  
ليست بيا نية لانها لا تكون لغوا ولا بتعصية لان المعنى ليس عليه  
ففي ائند اشك ذكره الشجكان والمبتدئين فاعل ان ماديا حينئذ المثل  
الذي السورة تعبر منه لتؤمرا لانبياء بمقدار سورة ان تدعى وجوده  
اولا والا دل خلاف الواقع وابتناؤه على الضرر وزعمهم لغسف لاحقة  
الى ارتكابه بلا مقتضى والثاني لا يلائق مثله بالنتزاع لان ماله فان ايتى  
ببعض من شيء لا وجود له فهذا اما اشارة الى العلامة واما القول  
بان التخصيص المذكور ليس بصرح وانما اخذوه من مفهومه والمفهوم  
غير معتبر فهو اكتفا بالتخصيص فيعيد عن السياق بمحل قوله لا يلام  
المطابق لقوله الخ ايتى رجوع الضمير للمنزل لوجوه منها انه الموافق لنظرة  
من آيات التحدى لان المماثلة فيها صفة للمخاطب فكذلك هنا  
اذ جعل الطرف صفة للسورة والضمير للمنزل ومن بيا نية كما عرفت  
ومنها ان الكلام فيه لا هو المنزل عليه فان تباط آخر الكلام باوله وترتب  
الجزء على الشرط انما يحتمل كل الحسب اذا كان الضمير للمنزل فانه الذي سبق  
له الكلام وفرضه ثانيا لانبياء فصداد ذكر العبد وقع تبعا فلذا صعد  
الضمير له في الجملة مع انه لو عاد الضمير له ترك التصريح بمماثلة  
السورة في البلاغة وهو عمدة التحدى وان فهم من السياق ومعونة  
المقام فستفظ ما قيل هتاه من انه اذ ارجع الضمير الى العبد لا يتعد الكلام  
عن المنزل لان المراد بالعبد العبد للمثل عليه وخصه به كالمثل  
كحسب يعجز كل من طوب بالاشك بما خد الى سورة من سورة ممن هو على

ابن الصانع

مير بادشاہ

حال

حال من انزل عليه ولا حاجة الى ما كذب به من انه اراد ان لا انفكاك  
انفكاك الضمير فان الضمير المقدر في صلة الموصول لا يرجع الى المنزل  
ولان مخالفة الجرم الغفير الخ ووجه الاستبعاد ظاهر مما  
قرره المصولات امرتهم بجملتهم لان ما تولى بشي من مثالي اتي به واحد  
من جلسهم ابلغ من امرتهم بالترجيد واو احد ايا في بمثل ما اتي به رجل  
لغز الجرم الغفير يعني الناس الكثير جدا من الغفر وهو التزلا بمنز  
يسترون ووجه الارض لكثير منهم واستعمله المص مجرورا بالاصناف  
والمعروف في كلام العرب استعماله منصوبا على الحال يقولون  
حاشا والجم الغفير وحاشا الغفيراى بجملتهم ومثله مما قايابا الادبا  
وتعد وبه حاشا كما بيناه في شرح الدرّة وفيه لغات مذكورة في  
القاموس وقوله بخواجه اشارة الى ان المثالية ملحوظة فيه وان  
رجع الضمير للعبد وكونه من ابناء جلدتهم معناه من جلسهم ونوعهم  
في البلاغة وامثله ان كل نوع مثلثه البنية وظاهر المبتدئ وهو المراد  
بالجملة كما مر وقيل ان صفة المؤخر له جلدك في التلبس والتزويج  
وليس المقصود انهم من قوم واحد بحسب النسب فانه لا دخل له في هذا  
المقام وفيه نظر ولانه يعجز في نفسه لاجل هذا اربع الوجوه  
في كلام المص يعني لو ارجع الضمير اليه او هتاه اعجازة لكونه من امي له  
يدرس له يكتسب ولم يتعلم من غيره علما ومعرفة وقوله ولان رده الخ  
ايتى رده الضمير الى العبد ما يوهما انه يمكن صدوره من غير من الخطا  
والشعرا واهل الدراسة وليس بين هذا وبين ما قبله كثير فرق  
والظاهر دللجه فيه وعدهما وجعا واحدا لا وجعا خامسا كما قيل  
فقوله ولان الاممية الخ ووجه آخر مستفاد قد علم بعضهم وتبعا كما  
سادسا والامر فية ستمثل ولا يلائم قوله وادعوا شهدا كما  
لج ادعوا امر من الدعاء له معان ذكرها الرابع وهي النداء والتمنية  
في نحو دعوت ابني سجدا والاستغاثة كقوله تعالى اعظم الله تدعون  
والدعاء الى الشيء المحب على فضله وقيل انه فسر هنا بالاحضار والاستعا  
والمصراثا يقول ما سئفونوا الى انما الثاني هو المختار عنده والظاهر  
انه مجازا وكنائز مبنية على النداء لانه الشخص انما ينادى بالمصنوع  
ليستحاك به وفي الاساس دعا بالكتاب استخضهم يدعون فيهما بفاكدة  
والمبتدأ منه لخصاصه بالعمدي بالبا و يلامية بهمز بعد الالف  
وتبدل بياء كثيرا اى يوافقه ويناسبه واصلة من لام الصواع  
والشق في الاناء وخوفه اذا امتلحه ووجه عدم موافقه ويتلصبه  
يراجع الضمير للعبد لما بعده كما قرره الشراح مما يحتاج الى فضل  
قامل كما ذكره المدقق في الكشف لان المراد انه ان اريد دعا الشهدا





للاستعانة لظهور المعارضة المتحققين كما في الوجه الاخر من الوجوه  
 الستة واما ان كان في الوجهين الاولين فانه انما يلائم الامر  
 بالانتيان بسورة من مثل الفزان لا الامتياز لانتيان بسورة من  
 واحد عن وجهي اتي اذ لا معنى للاستناد بطائفة فيما هو موقوع واحد  
 كيف ولو استغنى بالشهاد في ذلك لم يكن الماتفي به ما كان مطلوباً  
 منهم واما اذا اريد به دعامة ليشهد واليه بان ما يدعون  
 حق كما في الوجوه الباقية فلان اضافة الشهادة اليهم انما تقع  
 موقفاً اذا كان الانتيان بالمثل منهم لامر واحد والا كانوا اشهدوا  
 له فحتم ان يضافوا اليه وان كان للاضافة اليهم وجه صحة  
 ويوجب الضمير للعباد يوهن ان دعاهم الشهادة اليشهد وبيان  
 ذلك الواحد مثله لانه ما اتى به مثل المنزل وهذا الاتهام  
 محل منانة المعنى وفتح اسمه ونسجه رجوع الضمير للمنزل  
 عند الوجوه يقتضي ترجيح كون الضرف صفة للسورة ايضا  
 كما قرره السيد وقد اورد هنا امور كثيرة لطائفة تحتها كما قيل من  
 ان عدم الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الاول طلباً للانتيان  
 بسورة من مثل المنزل المية والثاني طلباً له من الكل على سبيل الترتيب  
 قلت في تحت لانه قد اشترفتما سبق ان المراد للسورة  
 الماتفي بها سورة تماثل نظم الفزان لانه هو المتحدى به لا غيره  
 سواء رجع الضمير الى المنزل او العباد ما في الاول فظاهر  
 واما الثاني فلانه معلوم من السياق وعنوان السورة مناطق به  
 فيكون حينئذ قوله فانوا بسورة من مثله في الوجه الثاني مثل  
 على معناه الاول مع زيادة ذكر الماتفي به ولا يخفى ان المأمور  
 بالانتيان على كل حال وان كان للجمع ظاهر الا لانه ليس المراد به  
 ليات بذلك كل فرد بل انما اذ ارتابوا في وجهه واصلهم  
 بين اظهرهم فكانهم انوا به لجمعين فيجوز ان يكون قوله من مثل  
 هذا القيد توسيعاً للاشارة لانه قيل ليات واحد منكم كما ان كان  
 بمقدار سورة ما وقوله وادعوا شهداءكم يعني احضروا باجمعكم في وقت  
 الانتيان ليحقق عجز الجمع والواو لا تقتضي ترتيباً على ان الوجوه  
 يجوز توزيعها على الاحتمالين وتعدية بالبا كقوله ايتوني باج لا  
 يتبادر منه الفعل فتوموت له ايضا فتدبر قول **فانه امر**  
 الى بصيغة المصدم من فوج خبر لاك والبل متعلقة به وهو تعليل  
 لعدم الملازمة على غير الاوجه كما سمعته انفا وقوله يستعصوا بكل  
 من ينصرونه ويعينهم ننسره له كما صل معناه على كل الوجوه الالفة  
 وقيل معناه ادعوا لحامزكم لتقاتلوا وتذكر على انتيان مثل المنزل اولي شهداء  
 لكم انكم قادرون على انتيانهم والدعا قيل معناه الحضور وقيل معناه

شيخ زاده

الاسماء

الاستعانة والمصاخة الثاني وقوله لكل من ينصرونه لغيب عن الشهادة  
 باي معنى كان لانه جعل الدعاء بمعنى الاستعانة وهي انما تكون من المناصر  
 ومعنى النصرة مختص في الجمع وقد اشترنا سابقا الى ما فيه فتذكر  
 وجعل ابو الفارحة الله ضمير مثله للاستناد وتذكره لتذكر كثير  
 الانعام وكونه تكلفاً مخالفاً للظاهر لم يكتفوا اليه اصلاً ثم ان  
 المصرفة الله ترك قوله في الكشاف في تفسير قوله من مثله ولان  
 تصد الى مثل ونظيره هناك ولكن نحو قول القعري للمحتاج وقد قال  
 له لاهلك على الاذهب هم مثل الامير جعل على الاذهب والاشهد ان اد  
 كل من كان على صفة الامير من السلطان والعدرة وبسط السيد  
 ولم يقصد احد بجعله مثلاً للمحتاج لانه مع ما فيه من الخفا وعدم  
 المساس كما هو الترتيب فاقضية كما تعلم من شروع الكشاف **قوله**  
 والشهادة اجمع شهيد الى اليهود والشهادة الحضور والمشاركة  
 وهي تطلق على التحقيق بالبصيرة والبصيرة وقد يقال بالخبر والحضور  
 نحو ما شهدنا من اهل اهل اية ما حضرناه والشهادة كما شاهدت معنى  
 الحاضر او القايم بالشهادة وهي قول صادر عن علم حصل بمشاهدة  
 بصيرة او بصيرة من شهد كلمة وتغيرت فيها لفظ الشهادة شرعاً  
 عند بعضهم وفي المصباح انه تعبدى والقبول بانها الخبر القاطع  
 بناء على ما اشتهر عند الحنفية من تعريفها بانها الخبر الحق الغير على  
 لخر وقد خالفه فيه القاطعة فقالوا انها انما يتضمن الخبر  
 بالمشهود به لا اخبار وعز الثالث لا يحنفية وانكره السروجي  
 وقال لانقرنه وانما هي انشاء عندنا ايضا ولك ان تقول لا خلاف  
 بينهما عند التحقيق والطلاق الشهيد والشاهد على الناصر والمعنى  
 موضح به في اللغة وكذا على الامام به فتر قوله وترجمنا من  
 كلمة شهيد الات الشهادة تكون بمعنى الحكم كما ذكره الراغب وبه  
 فتر قوله شهد الله انه لا اله الا هو والامام كل مقتدى باقواله  
 وافعاله وتخصيصه بامام الصلاة ظاهر في عرفنا لشرع وبالسلكان  
 في العرف العام وقال الراغب شهيد كل من يعند حضوره ممن له الحل  
 والعقد ولنا سوا غيره بخلافنا قال الشاعر  
 • مخلعون وبعض الناس امرهم • وهم مغيب وفي عمياً ما شعروا  
 ومن لم يظلمن لهذا قال مجي الشهيد معنى الامام في اللغة محل نظر  
 لانه لم يذكري في القاموس مع كمال الحاطنة والمحجب منه انه افترى  
 على صاحب القاموس فانه قال الشاهد من اسماء النبي عليه الصلاة والسلام  
 واللسان والملك والي والشاهد والشهيد لافق بينهما ممن له بصيرة  
 لعدم اشتباه هذا كغيره بتبني المص رحمه الله بقوله وكان له وليته هكذا

مير بادشاه



مضمونه بحريته بعينه في الناصب والنوادي بالتوق واللاملة  
جمع فاد وهو كالندي المجلس العاصم في الممتلي باهله والابرام  
فصل اللغضا يا على وجه التصام واصله فنال الحبل فتلا فتويات  
وقال الراغب المترم الذي يلم ويشد في الامر تشبها باله مبرم الحبل  
وفي كلام العوام الاثر ام محصل المترام **قول** في التركيب المحصور  
الح المحصور مصدر كما المحضر المعاني الحقيقية او حكما وهذا لتعليل  
لقوله كانه او لكون الشهد بالمعاني السابقة والحضور بالذات  
والشخص ظاهر كما يقال شهدت كذا اذا كنت عنده فبالنصر هو العلم  
لانه حصول الصورة او الصورة الحاصلة عند العقل او في العقل  
وهذا لقوله لم تكفرون بايات الله وانتم تشكرون اي تعلمون  
والشهد فعل بمعنى فاعل لانها صفة ما كان يتوجه في حياته  
من السعادة الابدية او بمعنى مفعول لان الحور العين تحضره  
او الملائكة تكريميا له وتبشرون بالرضوان كما قال تعالى تنزل عليهم  
الملائكة ان لا تخافوا ولا تحزنوا والمعروف فتبانه من قتل في  
حرب كقتار وكانت هفتا لثمة اعلاء كلمة الله وهو شهد الدنيا  
والاخرة فان لم يقاتل لوجه الله وقتل فهو شهيد الدنيا واما  
شهيد الاخرة فهو الغريق والمنطون وغيرهما وزد في الحديث لسميته  
شهيدا لانه لوجه عند الله كما فصل في كتب الحديث وقوله ومنه  
الح من بتعزية اي من الخدم هذه المادة للدلالة على هذا المعنى  
وقيل ان السببية اي لاجل ان هذا التركيب المحصور اذا اوتمورا  
فيل الح لان حصر ما يتوجه من النعم فهو من الحضور بمعنى الصورة  
او الملائكة عنده حضور فهو بمعنى مفعول من الحضور الذاتي **قول**  
ومعنى دون اذ في الح دون تكون طرف مكان في الامكنة المتفاوتة  
والمستفاد من عند الاله ان يبنى عن دون الخطاط ولذا قيل انه مقلوب  
من الدون كذره الراغب ولا يخرج عن الظرفية الامتدادا لقوله  
• المترى الى حقيقته وباشرت حبة الموت والموت دونها  
• برفع دون والى ما ذكر من الدون اشار المص رحمه الله بقوله اذ في مكان كما  
في الكشاف وغيره فبين دون والدون متساوية معنوية واشتقاق  
كثير من غير حاجة لادعاء القلب فيه بل لا يعم لاسنوا اليها في التفرقة  
واذ في فعل تفصيل معنى اقرب واخر المص رحمه الله هنا قول الزمخشري  
ومنه الشيء الدون وهو الذي الحقيق سياتي ولم يتركه كما توهم  
لان الدون ليس صا حودا من دون اذ كل منهما اصل والذ في مهور  
وليس من تركيب دون بوجه من الوجوه لانه غفلة عما ذكر وعز  
الك المعنى في كلام الكشاف كغنى معنلا لاسنوا وما د في المهور كرفي فمادة

لم ينجح في ادائه

لخرى

لخرى وهما مادتان مختلفتان لفظا كما في تركب اللغة والذي غيره  
ما في شرح الكشاف الشريفي وهو معترض ايضا **قول** ومنه تدوين  
الكتب الخ ينع فيه الزمخشري والذي حقق في كتب اللغة في كتاب  
العرب ان التدوين مأخوذ من الديوان وهو فارسي معرب الا  
انه لما شاء قد نجا فلا عبوا فصر فوه وقالوا ووتته تدوينها  
والديوان بكسر الهمزة والفتح ما الة فنرو محله ومنه ديوان  
الشعر واصلة ان كسر يامرا الكتاب ان يجتمعوا في مكان للمحاج  
فاما الختموا اطلع علمتهم فزاي سرعة كتابتهم وحسابهم  
فقال ديوانه اي هو لاجل بيان او شياطين على ان جمع ديوان  
على قياس الفارسية شمر سمي به مؤمنهم ومنه ديوان الحق للمحشر  
فلما استعمل العرب كثير المحقوه بكلامهم وقصر فوافيه كما هو  
دايم فقوله لانه اذ في الح لا وجه له الابتكاف وقد نبتة على  
هذا في بعض الجوانب **قول** ودونك الخ لشارة الى ان اصل حذ من  
دونك وقاك الرضي وذلك بمعنى حذ واصله دونك زيد في ما  
بعد على الابتداء فانحصر من الجملة على الظرف وكثر استعماله  
فصار اسم فعل بمعنى حذ وعمل عمله وقوله من اذ في مكان اي اصله  
حذ من اذ في مكان واقرب شمر عمه لكل الصدا كما صرح به النجاة فلا  
ساقاة تتنما وقوله شمر استعير للرب الح الضمير لجمع له و  
في او الكرامة لان اقبله وفي الكشاف معنى دون اذ في مكان مر الشئ  
ومنه الشئ الدون وهو الذي الحقيق شمر قال فيقال هذا دون  
ذاك اذا كان اعظم منه قاتلا فاستعير للتفاوت في الاخوار والرب  
فقيل زيد وون عمرو في الشرف والعلو ودون هذا اقل منه حذ  
من دونك فاخصر والشم فيه فاستعمل في كل مجاز وحذ الى حد وتخطي  
حكر الى حكر قال قدس سره قوله ويقال البيان لاستعمال دون  
بمعنى اذ في مكان على حقيقة الاصلية وقيل هو اشارة الى استعماله  
في الخطاط محسوس لا يكون في حكم طرف كقصر القامة فهذا اول  
توسيع فيه شمر استعير للتفاوت في الرب للمعنوية تشبها بالمرات  
المستوية وشاع استعماله فيها اكثر من استعماله في الاصل شمر اتع  
في هذا المستعار فاستعمل في كل مجاز وزح الى حذ ولودون تفاوت  
والخطاط وهو في هذا المعنى مجاز في الزمنية الثانية على ما وجهناه  
وفي المترتبة الثالثة على هذا القول وما جملة هو بهذا المعنى قريب  
من ان يكون بمعنى غير كانه اذ استثنائتي وهذا زيد ما في  
الكشاف وشروحة ولا فرق بينه وبين كلام المص رحمه الله الاتغير  
يسر في المقطع دون المعنى وقول الشريف وشاع استعماله الخ اشارة  
الى المجاز المشهور بيزن مترلة الحقيقية حتى يبنى على ما يجوز الخ

في اصل الديوان

سيوطي



او مترا شكا قره اقل المعاني فالاستعارة هنا يجوز ان يكون اصطلاحية  
 ولغووية على انه مجاز مرسل شمر انه في الكشاف وقد ذكر الدون  
 بمعنى الذي والحسين على التجوز فيه والمصرحة استلخره وجعله ممثلا  
 استعير للرتب فتوهم بعضهم انه قد ضمنى كما في الكشاف ولم يفتح  
 به حتى قال اذا تأملت تبين لك ان مراد المص في هذا المقام الاشارة  
 الى ان ما في الكشاف خبطا وغلطا في تقريبه ولم يدس ان الذي خبط  
 ابن خلف خالته لان العلامة قد صلت الخفاة واصل اللغة قالوا  
 ان دون اذا كان ظم فالانصراف الاناد واخى انطوا قول الاخفش ان دون  
 في قوله تعالى ومنادون ذلك مبتدأ بان يخرج للترتيب على ما هو مرجوح  
 وهو غير لايق وعلى الظرفية لانه دخل على ومعناه حينئذ في مكان  
 واذا كان بمعنى خبير يستعمل قط ظرفا ويعرف باللام وينقطع عن الاشارة  
 كما في قوله

اذا ما علا المرء راي العلاء • وينفع بالدون من كان دونا  
 قالوا لا يبين من ادفعل وقيل انه يقال وان يدون منه وبما ذكره في ما في  
 القاموس من ان يقال هذا رجل من دون ولا يقال دون مخالف للنقل  
 والتمتع وان من اعترضه لم يصب وكلامه من صرح في انه بحقيقة  
 بهذا المعنى كما في الصحاح والاسفار فذكره معه لاشارة الى الكفاية  
 وناسبه في المعنى لانه من جازة والمصرحة الله لما رام مناسبا  
 لتفاوت الرتب صلح منه فيحتاج حينئذ الى التبعين انه لما اكثره  
 استعمله ميا بحقيقة عرفته فيه فالحق ما سماه الاجناس في تنكيره  
 وتثنيه **فالمعنى** وقع في الكشاف في بعض المواضع فقهره  
 بقوله فضلا ولم يتغير منها وفي كتاب الموازية لابي الحسن الامدي في شرح  
 قول ابي تمام

الود للقرني ولكن عرفه • لا بعد الاطمان دون الاقرب  
 هذا سمل على فية وقد قيل انه اذا نقوله دون الاقرب فضلا عن الاقرب  
 اي فكيف الاقرب وهذا فان كان مذهبنا للناس حيث يقولون ارضي القليل  
 دون الكثير واقنع بفرص من شعير دون ما سواه وهو صحيح ومن  
 قلت هذا فاسد لان معنى دون في اللغة التقصير على الغاية واما ما  
 قالوه فهو معنى بكاه وموضوعها ادعوا لان يتضمن هذا المعنى ولا توديه  
 انتهى **قول** لا يتجاوز والحق نفس لا يابسه بما يتبين منها ان دون الذي  
 على تخطيه حكم وهو لا ينافي المؤمنين المحر وهو لا ينافي الكافرين وقت قيل ان  
 تحا وزالله وتحا وز المؤمنين المراد به غير الله وغير المؤمنين لكن لما كان في  
 ذلك تحا وزها عشا اضيق النبي غير كما يكنه عنه كما محا وولانية بعث  
 الواو كرها بمعنى الموازية والمضادة وقابل من في النظم تاييد الاشارة  
 الى انها ابتداء شيئا كما في شمس وامية بصفتها لتتغير كما هو معروف

حس

هو

هو امتية بيا والمصلي الشاعرا الجاهل للشهور والحد من وحد الله تعالى في زمن  
 الفترة وترك الشرك وهذا ابتداء شعر له هو

يا فطر مالك دونك الله من واق • وما للبع نبات الدهر من راق  
 وهو شاهد على كون دون تدا على تخطيه كما لاخر ومعناه مالك ان  
 تجاوزت عن الله وحفظه من واق اي حافظت نفسك ما يترك ونبات  
 الدهر صنائيه التي تحدث فيه كانه باله كما قيل المثلثة جليليت  
 تدري ما تله وهي استعارة ذاتية شائعة كما قلت

نبات الزمان مصيباته • وفيها الكبريت شديدا لثبات  
 وكما نهما مثل دفن لهما • ودفن النبات من المكمومات  
 وقد شبهها بقدر التثنية بالنبات بالجمعات على طريق الاستعارة  
 المكنية واغت لها الشرح تحييل ولنا الرقبة على فم قوله تعالى فاذا فيها  
 الله لباس الجوع والخوف وهي في الذرة الفلج من البلاغة وانشاد  
 المصرحه الله بقوله غيره الى انها قريبة من ادوات الاستشراك كما  
 ستراه وقد سترت الاشارة اليها ايضا **قول** ومن متعلقة بادعوا  
 الخ وقد ذكرنا ان تخان في تعلق من دون الله سنة او حة ثلاثة  
 على تعلق من بالشهد او ثلاثة على تعلقها بادعوا وهي حسنة معنى كما  
 سياتي وقت الخلفا في ترتيبها فقدم الزمخشري تعلقه بالشهد  
 لتبادره بقربه وقيل لها في من ابقا والشهادة على معناها الحقيقية  
 ولحقا لثالث الاول لما قيل في التعلق فيه بادعوا ويرتبط بما تعلق  
 وما قبله ويقع في محله وهذا ايضا اذا شرد على معنى الشهيد من كونه  
 بمعنى الحاضر والمعين والناصر ومن يؤدى الشهادة كما متروسيين  
 ذلك كل في محله والمصرحة الله عكس ترتيب الكشاف رعاية لما هو  
 اقرب واقوى عندك بحسب المعنى وليتبين لك هناك الوجوه والامر لعلها  
 لترتيب الكشاف ثم يتر الكلام المص على شرف قوله انهم قالوا ان الامر  
 على الوجهين الاولين للشهد وعلى الثالث والرابع للاستدراج وعلى الاخيرين  
 للشكيت والتجيز والظرف على الثلث لغو مقول لشهد كانه يكفيه  
 راحة الفعل وعلى البواق هو مستقر حال فعلى اول ثلاثة التعلق  
 بالشهد امعناه ادعوا الذين اتخذتم الهة من دون الله وزعمتم  
 انهم يشهدون لكم يوم القيمة بانكم على الحق وعلى الثاني ادعوا الذين  
 يشهدون كرسين بدي الله ودون بمعنى قدام كما في بيت الاعشى وفي  
 امره بالاستنظار والجماد في معارضة المعجزتها كما في الغانية وعبر عن  
 الاستنظام بالشهد ما شرب شيئا اللهم يتذكر معتمدهم في خفها الهة  
 بالشهادة امر هو لا عدتكم وبلادكم فاذهوهن هذه العظيمة التازلة  
 بكم وادعوا بمعنى احضروا كما في اوجاز عن الاستنظار والاستعانة ه  
 قيل في المعنى استظهر واق في معارضة القران وادعوا اصنامكم الذين تدعون

سعد



تدعوون انهم يشهدون يوم القيمة لا السماوية يدعي الله انكم على الحق وقال قدس سرم دون على الاقل بمعنى التجاوز وظرف مستفتر حال متادل لعلنا الشهادتك الذم لظن انهم المصحة من تجاوزين الله في اتخاذها كذلك وزعمتم انهم شهدوا بكر يوم القيمة ومن ابتدأه وما قيل من ان المعنى ادعوا اصنامكم الخ بين الفساد يعني ما في شرح المتقدم مما سمعنا نفا فاسد وقتاد نور الظن في بان قوله لا الله لولا ان الشك منسوب فهو معطوف على اصنامكم وهو معقول ادعوا فبذل من دعا على المذموم على خلافه في قوله ان قيل الصواب رفعه على مطلقا على فاعل يشهدون غير قاكية للفاضل اي يشهدون كانيين في مجاوز الله وقت بمعنى في والكثير في التجاوز محكا وز فال معني من تجاوزين الله في حق الشهادة اي منياعد من عنه في صفتها وهو بحسب المعنى استثنائا منقطع من فاعل يشهدون وهو ضمير الاصنام ولك ان تقول انه على النص معطوف على اسم ان فال معني انهم يشهدون منفر من عمل الله اذ المراد بالتعلق التعلق بالمعنى لا التصاع كما مر **بمعنى ان قيل** ان الله يشهد ايضا الاصنام في زعمهم كاصترحوا به والذي في الكشاف في تفسيره لا يفهم منها اصطالات من دون الله متعلق بالشهادة لا بما ذكره في قوله والجواب عن الاول اننا اعلم مع الله فتد الفرد لا مطلقا او يقال انهم وان استشهدوا والله في قولنا يشهد لهم وما في الكشاف من ان لما صدق عاكفة من الاصنام ومن دون الله من كلام القائل الامر بالتظلم وتالم الوجوه للتعلقة بالشهادة اما اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ادعوا شرككم من دون الله اي من دون اوليائه ومن غير المؤمنين ليشهدوا لكم انكم انتم منتم على احوال العتاك والامنا الى ان شهدتم وهم ما هم تاي بهم الانفة وبسجحة الحجة عن الشهادة بما هو بآية الفساد لظهور بطلانه اي ادعوا رؤسكم يشهدون انكم انتم منتم من الفزان متجاوزين اوليائكم الله المؤمنين فانهم لا يشهدون من دون الله كما لم يشهدوا وعلى الاستثنا فهو منفصل كما مر وقد مر المضاف على هذه المنفصلات فاقول الله في مقابلة ليا الاصنام وهو استدراج لعائنا المنكيت اي شركنا الزامكم يشهد الحق الى شهد انكم المعروفين بالذات عنكم فانهم لا يشهدون لكم ايضا لان ظهور امر الاستحباب في اخفاء والظرف مستفتر من ابتداء اية وعلى ما مر من كون دون بمعنى قدام هو مستعار من معناه الخفي وهو ان في مكان في فقالوا من فنية نجيبين كما سيجي في سورة الاعتراف قال الفاضل المحقق في شرحه هناك كلمة من التخلية على دون انما هي بمعنى في كما في ساير الظروف غير المتفرقة وهي التي لا تكون الا منصوبة على الظرفية

او

او محبوبة من خاصة وقد يقال انها اذا تعلقت باذعوا لا ابتداء الغاية لان الله عما ابتداء من دون الله واذا تعلق بالشهادة على معني يشهدون بين يدي الله فالتبعين كما سيجي في تفسير قوله تعالى من بين ايديهم ومن خلفهم ان قوله من خلفهم بين يديه وظن على معنى في لانه ظرف ومن بين يديه ومن خلفه للتبعين لانت الفاعل يقع في بعض الجملتين كما تقول جئت من الليل الخ في بعض الليل وظاهر كلام الله ما تبين في شرح التتميل انما اشارة وهو مذهب ابن مالك والجمهور على انها لا ابتداء بالغاية ولم ينقل عن الخاتمة التبعين والظرفية ففيم اذكر فظنر وقما على الثلاثة الاخر التي تعلق فيها باذعوا فاذا على ان المعنى تجاوز والمؤمنين واذعوا رؤسكم الذي اشار النبي الكشاف بقوله ويجوز تعلقه بالذات عا في هذا الوجه الاخير ولا يجوز تعلق من دون الله باذعوا في الوجهين الاولين بمعنى لا تدعوا الله واذعوا اصنامكم او ادعوا بين يدي الله اصنامكم للاستظهار بانهم في المعنى اشارة على الثاني فلان لا للاستظهار بانها هو في الدنيا لا بين يدي الله في القيمة واما على الاول فقيل انهم توهوا انهم لو ادعوا الله لا عانتم فيحصله غير منهم من المعارضة وهذا منقوض بالوجه السادس وقيل لا يخرج الله عن حكم الذات عما يصح اذا استرنا الشهادة عما بينا وانه كالحاضرين واما اذا قيل ادعوا شهادكم من دون الله وادعوا بالشهاد والاصنام فلا اذ لا دخول حينئذ الا ترى انك اذا قلت ادعوا من دون زيد العلماء المصيح الا اذا كان زيدا من العلماء وهذا منقوض بالوجه الثالث لشخص اريد بالشهادة الشرافهم ورؤسكم وهم الذين لا يدخل فيهم اوليا الله كذا في شرح الفاضل وقال قدس سرم انما لم يجز تعلقه بالذات عا في الاولين لفساد المعنى فان دعا الاصنام لا يكون الاتمكا ولو قيل ادعوا الاصنام ولا تدعوا الله ولا بتظهر به فانه القاد رعلينا قلب التهمك امتحانا اذ لا دخل لالخروج الله عن الذات عا في التهمك وكذا لا معنى لان يقال ادعوا بين يدي الله في العباد للاستظهار بانها في المعارضة التي في الدنيا ولم يجوز في التعلق بالشهادة كون الشهيد بمعنى الحاضر لانه لا معنى لادعوا من يحضركم بين يدي الله ولانه تعالى بالمؤمنين حاضرون فلا يصح لغيرهم عن حكم الحضور والثاني على معني ادعوا شهادكم من الناس وصحوا دعواكم مقا وزعم الله في الذات عا غير منقصر على قولكم الله يشهد ان مدعا ان حق كما يقول العاجز عن البينة لا امر لبيان انقطاعه وانتم لا كمنشئت لهم وهو حال من فاعل ادعوا وان اعتبر الاستثنا فستو منقطع وثالثا ان المعنى ادعوا كل من يحضركم سوى الله القادر



فلاستئنا متصل وهذا الخ والشبه وهو ان يحكيها وهو قوله تعالى قل لئن  
 احببتم الاشر والجرى والامر للنجوى والارضا **قول**  
 هذا اذ يقال ما في شريك الافكار من مضانيد او ابد لا نظار وفيه بحث من  
 وجوه الاقول ان الشرف ادعى ان ما قاله التنفاز في بين الفضا  
 والوجه له كما مر سواء رفع الله ونصب على انه لو عطف على الاقسام  
 انيضا لانفساد فيه لما سمعت من ان التعلق مقنوني وما عطف  
 على الاقسام الشاهدة بلا النافية هو غير شاهد فيقول والمعنى  
 الموثق به الشاهد بغير الله واي فساد فيه ولو جعلت لامعني  
 غير صح انيضا **الثاني** ان قول الحنفية ان الاقسام مبرزة تشهد  
 انيضا لا وجه له لان ما ذكره كبرهم ولذا خرج الله من شهد انهم  
 لا لانهم لا يرفعون بل لانه لا مساس له بالمقام وقوله ان ما في الكشاف  
 لا يناسب الاية ليس بشيء بل انما خفي عليه لانه في الشاهد انما القدر  
 الحق من دون الله ولتخرج اللفظ ما يدل عليه فورد عليه ما توهمه  
 حتى اصبح في دفعه لما تكلفه ووجه انهم انما عبدوا الالهة لانها تقربهم  
 وتقرّبهم الى الله انما يكون في الاخرة اما بتزكيتهم عنده وهو عين  
 شهادة انهم على الحق او ربحا العفو عنهم وهم لا يعترفون بانفسهم  
 عصاة فلزم من عبادة الهتهم التقرب ومن التقرب التزكية فهذا  
 تفسيره بل اذ مر معناه وبيانه لتعلق الحاربه باعتبارها وهو  
 التزكية فقولهم شهدوا بعبادة الهتهم الشهادته وهذا ما بينه في  
 التفظي له فانه في غاية اللطف والذوق **الثالث** المراد  
 بالشهاد على الثالث عصبيتهم الحامون في صلافة لانهم من شأنهم  
 الشهادة لهم وترويض اباطيلهم فحكما بالقوة بمنزلة ما هو  
 بالفعل وان كان متمتعا استدرضا وهو المراد بالجاهل  
 العناك **الرابع** قوله قد مر فيفساد المعنى الخ وقد لما قال الشارح  
 المحقق الا ان قولنا انما اذا قيل لهم اذ عوا الاقسام ولا تدعوا  
 الله انقلب لتلك الامكان غير مسلم لانه انما تنكر وتحمق قوي  
 من ان يقال لهم استعينوا بالجماد ولا تلتفتوا نحو رب العباد  
 وهو ظلمات بعضها فوق بعض وقد اطلقنا الكلام لان اكثر ما قيل  
 ليس فيه شفا للصدور وان كان هذا انيضا فنيضا مصدر  
**قوله** والمعنى وادعوا الى المعارضة هذا الخ لوجود في الكفا  
 وهو ان يحكيها ولذا وكلامه المصحة الله وهو موافق بعني لقوله  
 تعالى قل لئن احببتم الاشر والجرى والامر للنجوى والارضا لان  
 ما يكون مثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وعلى هذا الشاهد لاجمع  
 تشهد بمعنى كاضر وقوله او ربحوا ما هو الوجه الثاني والشهد  
 فيه بمعنى الناصر والمعين ومن المتعلقة بادعوا فيها ابتداء آية

واضا

واضماره للاستغناء عنهم في المعارضت فان يشا ركونه في الايات  
 بمثله على زعمهم وقال رجوعهم دون اعانكم لان اعانته شهداء  
 انما هي بحسب رجايتهم وزعمهم والامر للنجوين والارضا  
 وهو المثاب لمقام المخد يعلنا كما ادعوا ومن دون الله  
 بمعنى من يخاورون الله فهو بمعنى غير لا شئنا انما كاستر تحقيقه  
 وقوله من انفسكم الخ بيانه لقوله من حضره او رجوعتم وقيل  
 انه على السبيل وغير الله متصوي على الاستئنا او بدل من من  
 الموصولة وعلى كل حال فهو متعلق بادعوا معنى وما قيل من ان  
 ما ذكره المصرحه الله بكذا على تعلق الحاربه بالشهد او هو مناف  
 لمذمومة الا ان يقال لانه بيان لكامل المعنى غني عن الرد ولست  
 بذكر المصرحه الله الملك واقض على قوله من انفسكم ورجعتم متابع  
 لما صرح به في النظم كما سمعته ولانه معصوم لا يفعل غير ما يور  
 فلا ينوهتم منه ذلك حتى يصرح به فلا حجة الى ان يقال المراد  
 بلحن كل مستور عن الحشر فيبطل فنية الملك كما قيل ولحق انه مجز  
 للملك انيضا كما صرحوا به واما قول المصرحه الله تعالى في تفسير  
 قوله تعالى قل لئن احببتم الاشر والجرى لعلنا لئلا يذكر الملامكة  
 لان انيضا منهم بمثله لان صرحه عن كونه مجزا فقد رده في الفرائد  
 وسياق تفصيله **قوله** او فادعوا من دون الله شهداء هذا  
 هو الوجه الثالث في كلام المصرحه الله وتعلقه بامر ادعوا  
 ومن فيه ابتدائية وقد مرتبها في اللطف فيه والشهد فيه  
 بمعنى مقترن الشهادة المبررة والمعنى ادعوا من فضلكم وادعوا  
 من شهد لكم بشان ما انيتم به مما شاقوا لتدعوا الله للشهادة  
 بان تقولوا الله شاهد وعالم بانته مثله فانه علامة العجز  
 والافتطاع عن اقامة البينة والمعنى ادعوا الله للشهادة لكن  
 استشهدا غير الله بالمعنى الحقيقية وان شهادته بقوله الله شهد  
 ودعوتهم للاستشهاد بالاستظهار والمقصود بيانه انهم لم يبق  
 لهم شئ اصلا ومنه قوله للشان وبما قررناه عرفنا ان ما قيل  
 هنا من انه لا يتعد في هذا الاثما لا يصح ان يكون من دون الله  
 يتقد من دون اوليائه لا وجه له هنا والميهور المتحيز  
 للدهوش لا يتلعه والديين العادة كالديين وفي شرح المنبني  
 للولدي الديين العادة ورواه الخوارزمي بكسر التاء الا اني  
 كانه اراد انه معرب ديدين وليس في كلامهم فعل بكسر الفاء انتهى  
**قوله** او شهداء الذين اتخذوا من دون الله اولياء او الهة الخ  
 هذا اول الوجوه في الكشاف وهو الرابع منها وشهد الخ مجزور في  
 المنع واذا سمعتم ممة بصورة البيا فهو معطوف على ادعوا في قول

عزوف

عسام

فانه لا يقد على ان ياتي بمثله  
 الا الله على نفسه وسبب  
 لكون المعنى ما ذكر وانهم والظن  
 لا محالة عاجزون عنه  
 وصغيرانه للشان قتالهم  
 قوله



باذعوا يعني ان من متعلقة بشهدا ايكروما بعد هو الخاسر وهو شافي  
 الوجوه في الكشاف وقد مر تخفيفه في الفريسيه ما واصل اللفظ فيها  
 فلا حاجة لاعادته هنا ونفسه لشهدا بالالهة هنا وما عليه  
 وتوجيهه والامر للاستظهار بها كما والعامل الشهدا لنفسه او ما  
 ذلك عليه واطلاق الشهدا على الالهة لزم عندهما الشهدا او شفا  
 طه عند الله اذ والوهم والخذ وهم الهة دون الله وقد وقع  
 في النسخ لاختلاف هنا في اكثرها شهدا ايكروما الذي اتخذ وهو بالبحر  
 بدون بناء وفي بعضها اذ الذرة اتخذ وهو مزيادة الى التفسير  
 فيل وهو الصواب دون اللحاو طرف مستقر حال عمله ما ذل عليه  
 شهدا وهو اتخذ متوهمة وفي بعضها اذ وبشهدا ايكروما الذي هو بالبا  
 الحارة في قوله وقيل وهو على الاول محتمل عطفه على قوله شهدا  
 يشهدون ويحييد يكون تعلق من باذعوا على حاله والنفاذ  
 باعتبار اليهودية وهو المماثلة في الاول وما زعموه فيما  
 ينعمهم يوم القيمة في الثاني ويحتمل ان يعطف على قوله ادعوا  
 ويذل علميا الشاهد الثاني فيكون تعلق من يشهدا ايكروما باعتبار ضم  
 معنى الاتخاذ وتنفيد مفعوله اعني اوليا بعدد جدا اذ لا وجه  
 لهذا التفسير الاستيفاء العلم بانهم اتخذوا ما زعموا شهدا اوليا  
 او الهة ولا يخفى عليك انه لا يكفي في انتقال اللفظ الى هذا المراد  
 الا ان المصاحفة الله تبع الكشاف في هذا الوجه **قول**  
 لا يخفى ما فيه من العذر عن جادة الصواب انما فادته من الصواب  
 الاثنيان لباي التفسيرية فسوف ظاهرا لاثنيان الذين على النسخة الاخر  
 عطف بيان معتبرا قبله فهو غني عن البيان وقوله انما عطف  
 بالاتخاذ تعسف بيبين وجه مما قصصناه عليك اولا في شرح  
 كلام الزمخشري وبشهدا اظهرت سقوط ما بعده لا يتناهي على غير اساس  
 في اللفظ كما على معنى واحد كما لا يخفى **قوله** اذ الذرة يشهدون  
 لكم الخ قد مر من بيانه ما يعني عن تحتمل مؤنة التكرار فيه وقوله  
 من قول الاعشى اي كون من دون يعني قد اتمه فبينا ان الشهدا في كلام الاعشى  
 كما في بيت الاعشى والاعشى شاعر معروف جاهل وهو افضل من العتاة  
 وهو نوع من صنعة البصر تمتع الرؤية لئلا واسمه ما يكون برقيس  
 ابن جندل وهو من بكر واثيل اذ ذكر زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومعه  
 بفضيلة لكثر سمعت شقوته فلم يات له وقصته مشهورة والبيت  
 المذكور من قصيدته في ديوانه مدحها كخلايلت بالحق وواسمه  
 عبد الرحيم بن حاتم بن شداد واولها  
 • اوقت وما هذا الشهاد المورق • وما في من سقم وما في عشق • ومنها  
 • فتدا قطع الموقم الطويل يقية • مسامحة لشقي والحيا مورق •

خد  
 مير بادشا

درواعه

• درواعة بالطيب صقوا عندنا به لجلس النفاي في يد الدرغ معتق  
 • وسايق اذا غيتا كمتين كمشير • وصهبا زيدا اذا ما تفرق  
 • نريك الفدا من دونها وهي دونه • اذا اذ اقامت فاقها بتمسطق  
 • وروي وهي نوتته وذواقها بدل دونه ومن ذاقها فالقد يقع القا  
 • والذال المجهول مقصور شي قليل من شراب ونحوه يقع في العكس  
 • او الشراب ونزيب نغزل في الاناء والكاس والمنطق تنقل من  
 • المطق وهو التدون والنصوت بالسكان او يحس شفته من لثتها  
 • وقد فسر كل منها هنا ونزك بعض النسا القوفية من الروايات المبررة  
 • وفيه ضمير مؤنث مشتق من يهود للضمها وهي الخنز في البيت الذي  
 • قبله كما سقته انما وهكذا افسر في شرح ديوانه وما في شرح الشريف  
 • هنا سبعا الغير من الشراخ من انه تصف الزجاجة بعانة الصفا  
 • وانها تترك الفدا قدامها والحالك انها قد اتم الفدا والضمير في  
 • ذواقها باعتبار ما فيها على قياس قولك شربت كاشا اول  
 • باعتبار نفسها لحد واقية حد والكشف وهو تبع الارز في قوله  
 • لا يرتدات هنا لكان قذا وانما يرتد ان تصف صفا الزجاجة في  
 • ويا لعفته وعلته ففهمه نفاستخدام لطيف لكونه قباة انه  
 • لم يتبق للزجاجة ذكر في هذا الشعر وانما الضمير فيما للضمير  
 • بمعنى الخمر وهو وصف لها ايضا بجانبة الرقة والصفا كان ما تحتها  
 • فوقها وما خلفها قدامها والتسكت التبريع والعلبة بالجت وقرب  
 • ما قيل انه الاتسكات والتسكات لا تستهزأ وهو المراد وله مكان لفر  
 • وهو في قول الحماسي سوى التسكتة الظلمة تنسك بمعنى لم تحطى والتسكت  
 • في غير هذا الشعر وقتل عنى لم تنسك لم تنسك عليهم والتسكت التكذيب  
 • على ما فصل في شرح الحماسة وقت در سربان ما هنا فنذكر **قوله**  
 • وقيل من دون الله لم يتقدم مضاف ليقابل اوليا الاضنام كما يقابل  
 • الله اضنامهم والامر كما مر لا رخص العنان والاستند الى اللغات  
 • التسكت اي تركنا الزامكم بشهدا لا يميلون لاحد الجانبين كما هو  
 • العادة واكتفينا بشهدا ايكروما المعروفين بجمعها وتذكروا العصى والرؤسا  
 • فان شهدوا لكم قبانا شهدا تم مع اتم لا يعقلون ما شهدوا العقل بخلاف  
 • للبلوغ امر الا عجزا الى الجدة لا يخفى فالشهدا بمعنى الرؤسا وهو ناظر لتيسر  
 • بالاسام والظروف حاله معلوم والوجوه مستعار من الجارحة الرؤسا  
 • والمجاهد جمع شهد وهو المجلس الذي يشهد الناس ويحضر الكبار وقيل  
 • ولما نكرت قرينة على هذا التقدير ولا ضرورة فنه صنعها المع  
 • رحمة الله وقيل لا يؤولون لعدم شمول التحدي لاولئك الرؤسا والسبح  
 • وقد قيل ان تخصيص القوم بهذا الوجه مع ظهور صنف غير من الوجوه  
 • لا وجه له مشترك بين المتعلق باذعوا وبالشهدا اعند الزمخشري وما

عظام

قزبي



فصنعتنا عرفنا استنقيا المصالح جميع الوجوه وان قيل انه ترك سادسها  
فنتجته **قوله** انه من كلام البشرا اي في انه والحجاء يطرد تقدير  
مع انه وان كان لا يخفى اي انه كسنتهم صادقين في انه من كلام البشرا وفي  
انكر تقدرون على معارضة فافعلوا او فافعلوا بصدق او بصدق سورة منه  
وهذا معنى قوله ان جواب ان الشريعة محذوف لدلالة ما قبله  
عليه وهو جواب الشرط الاول وليس الجواب المقدم جوابا للمعنى ولا  
مستقلا في نفسه كما لا يخفى وذكر التنزيح هنا لغو من المول فان قلت  
لم يكفركم فيما سبق اذ عاوهتم لانه من كلام البشرا بل انما بهم وشكهم  
فيه والشك من قبيل التصور الذي لا يجزي فيه صدق وكذب بل  
شك والقول بان المراد ان كسنتهم صادقين في احتمال كونه من كلام  
البشرا لا يفيح التساالات الاضمار ثلثة مع ما فيه من التكلف وكذا  
ما قيل من انهم كانوا منكروين لانه من كلام الله لكن نزل انكارهم من  
الثبات لانه مستند له فلما صدر بحكمة الشك وكذا القول بانهم  
عالمون بان كلام الله كسنتهم يظهر ان الربيب فقتل لهم ان كسنتهم  
في دعوى الربيب فها نوا ما يضل الربيب كما قصر سورة قل **قل** المراد من  
النظم لكرم الله اعلى الرقي في الزمان المحنة وتوضيح المحنة بالمعنى ان ربهم  
فانوا ينظرون ليزول عنهم ويظهر لكم انكم اصبتهم فتم احطرت على اليكم وحينئذ  
فان صدقت مع التكري في انه مغفري فاطمروها ولا تخافوا فان قلت  
لم يزل يقول ان ربهم وهو اظهر واخصر **قل** عنده لا بلغية بدلالة  
على تكلمهم وانما اسمهم وما قيل من ان المصداق الجواب كلام نحو في امره  
اهل المعاني وقد جعلوا نحو قوله

• كانك كالليل الذي هو مذكور وان قلت ان المتناهي عنك واسع  
من المناواة كلامه واه وعقله عن ان المشنوع تقدير جوابه ان الوصلية  
وهي لان تكون بدون او ولا ت الجواب بعينه فيما ذكر تقدم فلا يحتاج الجواب  
وما هنا التبرك لك **قوله** والصديق الاخبار والمطابق اي الصدق الواقع  
لمنتك وفي الصدق والكذب مطلقا دلالة مذهب مشهورة كما يريد في  
كتب المعاني وثبوتها بواسطة بينهما وعدمها المتبني على الخلاف ظاهر  
انه مطابقة الواقع ولو نفس الامر ولا يعبر عنه بالخارج وان كان قد يحسن  
والمراد بقوله الاخبار المطابق للمطابق المعبر عنه في الواقع وتتركه في سورة  
**قوله** وقيل مع اعتقاد المعبر على زنتها لفاعل اي الصدق يتحقق بمطابقة  
الواقع واعتقاد المعبر انه مطابق له اعتقاد انا شيئا عن دلالة يقينية او عن  
اما وظلته ببيان حيايات الاعتقاد فطابق على ما يشال العلم والظن الرابع  
ويحتمل انه بيان لطريق الاطلاع على اعتقاد الحق فاعتباره في الصدق باعتبار  
ما قيل من حاله بالوجه المذكور والظاهر ان هذا مذهب الحاشية لانه  
يرى على المعاني الاستدلال بالانوار المذكورة انما هو مذهب النظام كما في المصنف

دعوى

دعوى من كتب المعاني لقوله بائنة المطابق للاعتقاد فقط فانه تعالى  
كذبهم لعدم مطابقة كلامهم للاعتقاد منهم وان تطابقوا الواقع في شرح احوال  
التكليف لابن السكيت ان ابن الخليل رحمه الله جعل هذه الامة ذليلا  
المحافظ وتبعه المحقق لانها نضمت له ولذا قيل ان الحجارة على السكاكي انه  
يجوز ان يكون التكدب لان الصدق مطابقة الواقع والواقع الاحتقار  
وانته لا وجه لترك المص المص من مذهب النظام مع انه اقرب  
الى الحق لانه لم يبتل فيه انحصار الخبر في الصادق الكاذب وقال  
يعقل فضلا مني ما ذكره المص على ان مطابقة الواقع معتبر في  
مفهوم الصدق بل انزع كثرة الامة علمتها فلما كذب الله المنافقين  
علم انه اضرب معها شي اخر وهو مطابقة الاعتقاد فتا قال الرازي  
الصدق والكذب اضلما في القول واضلما كان او مستقبلا وعدا  
كان او غير ولا يكونان بالصدق الاول في القول لا في الخبر دون  
غير من اصناف الكلام ولذا قال تعالى وتصدق من الله حديثا وقوله  
انه كان صادقا للعدو وتصدق من الله حديثا وقوله  
لان في ضميمة خبر او الصدق مطابقة القول الضمير والخبر عن معاني  
خبر شرط من ذلك لم يكن صدق قابل اما لا يوصف بالصدق واما  
ان يوصف تارة بالصدق وتارة بالكذب على طريقتين مختلفتين  
كقول الكافر من غير اعتقاد محمد رسول الله فان هذا يصح ان يقال  
صدق لكون المعبر عنه كذلك وبه ان يقال كذب لمخالفة قوله  
لضمير والوجه الثاني الذب الكذب المتكافئين بحيث قالوا انك  
لرسول الله فقال والله يشهد ان المتكافئين كاذبون انتم  
**قوله** ورد تصرف التكدب بالخ قد قرع سمعك فتمامض ان الثناء  
وقولك اشهد بكذا اهل هو انشا منضمرا للاخبار واخير من  
وقول المص رحمه الله ان الشهادة اخبار ظاهر في الثاني والجمهور  
ان رجحوا انها انشا قولوا ان المشهود به ولذا قيل في قوله تعالى  
والله يشهد ان الكذب ولجع المشهود به في غيرهم وصر في الكذب  
نحو قوله بالعدول عن الظاهر من تعلقه بقوله انك لرسول الله  
الى جعله منعلقا ما انضمته يشهد من دعوى العلم وليس كذلك  
في الواقع فينطبق على مذهب الجمهور وفي المطلق ما قيل من انه  
ولجع الى قوله يشهد لانه خبر غير مطابق للواقع ليس شيئا لانه  
لان انما خبر بل انشا وقيل على انه تضمن الاخبار وان كان  
انشا لكن الحق فصدق فتم جعل التكدب رجحا الى صرح محمد لول  
شهد بن عمر انه خبر فان قلت قوله تعالى الذين انشاهم  
الكتاب بغرورهم كما يفرق انما خبر يدل على ان شهادتهم كانت لمضار  
عن علم قلت العلم المغتبر في الامكان مشروط بما قيل بالرضي

عصا

سعد

ان الصدق والكذب لا يكونان الا في القول



والنقلية وهم لا يقصدون بقوله فشهد ذلك لانه الذي يخبره لانه  
الصدق يعني كماله في عفته ولا يخبر عليك ان قول المصير ما كان نوعا من بياني  
ما ذكر من الجواب فينبغي دفعه بغيره فلو خرفنا فان قلت اذا كان الكذب  
في شتمية الاخبار كالحال في الاعتقاد شهادته لانهما في اللغة ما يكون عن  
علم واعتقاد يكون غلطا كقولك خذ الثوب مكان خذ الكتاب لانك اذا  
اذ الكذب راجع لما انتم من الخبر وهو مواطاة ما نطقوا به كما في قولهم  
قلت هذه اوان تؤمهم بعضهم لا يحسن له فان الشهادته تدل  
على العلم والتحقيق سواء كان بطريق الوضوح او دلالة الخوضي وسواء  
كان خبرا صريحا او انشا يلزمه خبر اخر فاذا لم يكن كذلك كان كذبا  
والتكذيب راجع لمذلوله فغلط غلطا غلطا لانه قيل على المهر  
ان كلامه ظاهر في تقرير مذهب الجاحظ في اعتبار الظاهرين وما استند  
به عليه هو دليل النظام على انه مظانقة لا اعتقاد فقط الا انه لم  
يرد مرده بكل اراد الرد على الراغب حيث اخبرنا ما يشبه مذهب  
الجاحظ واستند عليه بدليل النظام فرده بما رده به الجهور على  
النظام فانه قال اما الصدق فانه يحكم بمطابقة الخبر الخبر عنه  
لكن حقيقته وتامه ان يتحقق فيه ثلاثة اشياء وجود الخبر عنه  
على ما اخبر عنه واعتقاد المخبر فيه ذلك عن دلالة او امانة وخصوص  
عبارة مظانقة لهما فمضى حصل ذلك وصف بالصدق المطلق ومعنى  
ارتفع وثلاثتها وصف بالكذب المطلق ومعنى حصل التلظ والمخبر عنه  
والاعتقاد بخلافه مع ان يوصف بالكذب الاثره تعالى كذب  
المشافقين في اخبار انك لرسول الله لما كان اعتقادهم عن غير  
مطابق لقولهم فاذا قال لرسول الله اني انا في النار زيد في النار  
ولم يكن فيها مع ان يقال صدق اعتقاده او كذب الا ان كلامه مناد  
على انه يعتبر في الصدق بمطابقة الواقع كالجهور وانما يعتبر المطابق  
في الكامل بحيث لا يشوبه كذب بوجه ما وظاهر انه اذا اتفق الاعتقاد  
لا يكون كذلك فيجوز ان ينصف بالكذب بحسب الاعتقاد لانه  
غير مطابق للواقع وقد اعترف بهذا الجهور في جواب النظام كما  
في التلخيص وشرحه فتراد الراغب بانزاده الاية ذكر شاهد على  
ان الكلام يوصف بالكذب باعتبار ان اعتقاد المخبر انه غير مطابق  
للوواقع لا الاستناد لانه ان مظانقة الاعتقاد معتبرة في اصل  
الصدق كمنظانقة الواقع فظان ان الرد في قول المصير وغير  
واقع موقفة لانه انما هو رد للنظام لا للراغب فنذكره وخرج  
راسك من ريقنا التقليد وتمسك بغيره الانصاف والبراي السديد  
**اقول** كما اطل به من التصرف مع انه ظاهر التكلف غير صحيح في  
نفسه وما نقله من تفسير الراغب مسطور في غير من كتبه وقد نقلناه

ابن تيمية  
المصنف  
خبر  
قف

بلغظه في المفردات لئتم تنوير المتبادر فقول المذاهب الثلاثة مشهورة  
فلا افادة في الاعادة والذي نقله عن الراغب من الامور الثلاثة  
المعتبرة فيه ترجع الى مظانقة الواقع والاعتقاد كما نقلنا كما ان فان  
الامر الثالث وهو مظانقة العبارة لا يزيد في المطابق بالفتح شيئا  
واما يفتد تفاوت المطابق والمطابق كما لا يخفى في مذهب الراغب بعينه  
مذهب الجاحظ من غير فرق في دعائه ما يرد عليه من غير شبهة  
وليس مذهب راغب كما توهمه الالان لما صرح باعتبار الامرين  
كالجاحظ ان اراد اعتبارهما في حقيقته فالتقدم من اطلاق الصدق  
على ما فيه احد الجوز وان اراد اعتبارهما في كاله فالاطلاق الاخر  
حقيقته وكلاهما كما لو فارق بين المذاهب فالظاهر هو الاول ولو سلم  
انه مذهب الجاحظ كما تعرض له فكيف يذكر في كلامه الردي عليه  
غير دليل لا قرينة ومثله نعمته والغازز بالانضار والجاز فاعرفه  
لما بين انهم ما يتعرفون به في الكشاف لما ارتشد هم الى الهم  
التي منها يتعرفون امر النقص في التصديق وما جا بصحى بعثوا على  
حقيقته وسره وامتنيا زحفة من باطله قال لغيره فاذا لم تعارضوه  
ولم يتبين لكم ما تنبؤون وكان لكم انه معجز عنه فقد صرح الحق عن  
محضه ووجوب التصديق فامنوا وخافوا العذاب العبد لمن كذب  
انتهى وهو تفسير لهذا الاية لاجل الاعل وجه يتبين به ارتباطها بما قبلها  
وتفريعها عنها والى ذلك اشار المصنف انضمام تغييرها في التفسير لمعولها  
فما يتعرفون به هو الوجهة الى الطريقة التي منها التعرف وكذا ويتعرفون  
اما معنى يعرفون معرفة قوية لان صفة التفعيل تكون للبالغة  
لزيادة النبوة كما صرحوا بها والمراد ما يتطابقون معرفته والوصو  
التي وعلى هذا فتفسر شرح الكشاف لان صيغة التفعيل تأتي  
لطلب الحثيخوت بحال التي اذا اطلب بحالته كما شئتم له ومنه  
ما في الحديث ليس مما من لم يتغير بالقرآن عند بعضهم اى ليستف  
به وتطلب الغنا كما ذكره النخاعة في معاني ابيات الانفال وقوله  
وما جاء به في محك يضرب او جرح صفة عطفه على امر وعلى الرسول  
فان عطف على الرسول فهو من قبيل المحبيني زيد وكرمه وامر الرسول  
وان كان علمه لكل ما جاء به ولغيره من امورها المقصود منه هنا ما جاء  
به لانه المناسب لما قبله مع ما في صيرت البلاغة وكذا الختاره ستراح  
الكشاف فان عطف على الامر وايد به صدقة في مدعاها واريدها كما  
به القران الذي ليس من جنس كلام البشر وليس منه لما قصد من الفرق  
بين الامرين الا ان الاقل اوضح رواية ودراية لما عرفت فلا وجه  
لمن لم يرض به الا انما لظالم كعرف وقوله غير انهم الحق عن الناقل  
لحسن من قوله في الكشاف امتياز حقه من باطله لانهما الاضافة

بلغظه



ان في امره باطلا وان كانوا اولوه بكونه حقا عن كونه باطلا او المراد بباطل  
ما هو باطل على وجه الكفر والرسول في كلامه النبي انضوا معني  
العدالة كما مر لجمال قريب من النتيجة ونصاها من قولهم فذللك يكون  
كذا وهو اشارة الى توجيه الفاعل في النظم ووقوعها موقع لغرض النتيجة  
حاصل المعنى على تفصيله وما يقتضيه وهو ما نوره ما في الكشاف  
ولما دقته وقوله عجزت جميعا اشارة الى العموم المستفاد من خطأ  
المشاهدة كما مر واما ذكر الشبهة فلانها دخل له فانه بل هو بالتخصيص  
السبب فلا وجه لذكره وقوله ليا وية او ويدا انه اي بفار به في  
السلامة والاشلوب والمساواة فان كان بحسب الامتناع في الكمية  
فالمراد بها المشاهدة التامة بقرينة منها بالبدن وما ذكرنا اشارة الى  
لتحريم المشاهدة وانه لا يشترط فيها المساواة وقد صرح الرلبي  
بعموم المثل لجميع وجوه المشبه القريبة والبعيدة وقيل المبدأة  
من حاق اللفظ وهو كحالات المشبه به يكون اقوي في وجه المشبه واما  
تعليق بعدم الاتيان بما يكاويه فلا يستفاد منه بل ينال في التعليل  
بالعجز عن الاتيان بما نذاته وليس بشي على اعرفته **قوله** ظهر انه  
محذور التصديق به الخ يعرف امرا الرسول صلى الله عليه وسلم من الخدي  
الذي اعلنته قوله فان قال الخ والعدالة من قوله فان لم تفعلوا الخ  
وهذا اشارة الى ان خير الشرط بحسب الظاهر وهو قوله فانفقوا الخ كذا  
عما نلزمه من ظهور ايمانهم والزامهم بحجة الموجبة للايمان به وبما  
حابه كما صرح به عقبة ولا تقدر في الكلام عند الشرح خلافا  
لمن فهم من كلام المص رحمه الله تقدير الجملة خبرية والزمخشري  
تقدير جملة انشائية لاقتلا فهم في وقوع الانشاج انهم من اوجب  
قائلا بما اولوا به خبر المتدا ومهم من لم يوجهه لعدم  
الحل المقضي فلما لم تكن هناك الانشائية في موضع الخبر الحقيقية  
لاقتفاء الارتباط انقض باب التقدير فقدم المص ما يصلح للخبر  
انقضاء وجعل المذكور لازما لمقتضى عليه كما اشار اليه بقوله  
فامنوا الخ وقوله فانفقوا من لانه وقال قد سرهم قوله  
الزمخشري قال لعمري ان لما المعنى وتنبه على ان فانفقوا  
التارك كناية عن التصديق وشرك العناد وقد توهم ان مراده  
انه تعالى ارتب على ذلك الارتقاء تحميلا له شرطين احدهما  
محدوفا للخبر والآخر بمحدوفا للشرط فقوله فاذا لم تعارضوا  
الخ معنى قوله فان لم تفعلوا وقوله وقد صرح الجواب لهذا  
الشرط المحذور فان قوله فامنوا معني قوله فانفقوا وهو خبر الشرط  
مقدر نحو اذا صرح عن محضه فامنوا وليس بشي لان فانفقوا جواب  
فان لم الخ وقوله فاذا لم تعارضوا باماء الى التاوان وقعت موقع

خبر

عصام

خبر

اذا وانها الاستمرار دون محذور الاستتقبال كما يحيى واذا جعلت قوله  
فقد صرح الحق عن محضه الخ هو الخبر كان مائة الى ما قاله المص  
وسيا في له نعمة عن قريب **قوله** فغير عن الاتيان المكتسب  
الذي كان الظاهر ان يقال فان لم ناول بسورة من مثله فغير  
عن الفعل الخاص وهو الاتيان المقيد بسورة من مثله بالفعل  
الطلق عن المعلق العام بحسب الظاهر لا يحجازا لفضوحها وقع  
الفعل وحده موقع الاتيان المقيد بسورة من مثله وهو مودي  
لمقتضا لانه المراد منه والفعل كما قاله الراغب اعتر من كاتر  
لخوا انه من الصنع والاتباع والاخترا كما فعله والمكين اسم  
مفعول من الكيفية التي هي لصدا الاعراض المعروفة وفكرها في  
المصباح بالمصنوع والصفة وهي لفظية مؤلفة من كفا لاستعماله  
كالكمية من كرفان قلت لتبر المراد بالفعل المنفي في لم تفعلوا  
مطلق الفعل بل الاتيان المقيد بقرينة السياق والسياق فلو قال  
فان لم تاول الخ فبم المراد قلت فيما عتبه ايجاز وكثاثة  
ابلاغ من التصريح واخصر مع ايهام نفي الاتيان بالمثل وما يراه  
وغيره باعتبار ظاهره وان لم يكن مرادا **قوله** ونزل لان الخ  
منزلت ما في هذا صرح فيما قد عارض عدم التقدير على كل تقدير  
والمراد انه ترتيب وجوب الايمان وترك العناد على عجزه بعد  
الايمان والتاقر وانقضاء النار لانه وهو دفع لما يتوهم من ان  
انقضاء النار لا يرد ولا يوجب مطلقا من غير توقف على هذا الشرط  
فما معنى تعليقه بما يتقار ذلك الاتيان اوات الشرط سكت  
الخبر او ملزوما له وليس عدم الاتيان بما ذكر سببا للاتقاء ولا ملزوما  
له فكيف وقع خبره له فلجا **قوله** بانه كناية عن ظهور ايمان  
المقتضى للتصديق والايمان به او عن الايمان بنفسه وقيل انه  
جعل في الكشاف الانقضاء لانه كناية عن ترك العناد نتيجة لانقضاء  
عن التاقر فاشارة عليه انه ليس ذكر اللزوم وازاوة اللزوم كناية  
بل العكس وان اجيب عنه بما فعلوه وفتيه **قوله** انجازا عدل  
عما في الكشاف من قوله والفائدة فيه انه جار مجزى الكناية التي  
لعطية كلفنا واو وازاوة بفتك عن طول المكنى عنه الاتري  
ان الرجل يقول صرت زيدا في موضع كذا على صفة كذا وسمته  
وتكلم به وبعد كنيهات وافعالا فتقول له بئس ما فعلت  
ولو ذكرت ما اثبتته عنه لطلت كذا في وقت ادخلوا كما قال  
قد سر في معنى خبره بانه مجزى الكناية فقتل اراذ بالكنية بالظهر  
المبنى على الاختصار ودفع التكرار لكنه مختص بالاستماع وهذا غير عن  
فعل مخصوص بالفعل للاختصار ودفع التكرار فتوفي الافعال



متمثلة الضمير في الاستماع وقتل اذ اذ بالكتابة ما يقابل المجاز للام  
اللازم من الفعل وازادة مكرومه وهو الاستماع بالسورة الا  
انه حينئذ كتابة لا جاز مجزأها واعتدله بان الملازمة  
ليست مثنوية لانها لفعل اعم مطلقا وحصول الانتقال  
منه بمعونة المقام فالذي يجري مجزأها وفيه انه لا يقدح في  
كونه كتابة يتحققية كما اذا جعل الفعل مطلقا كتابة عنه مقيدا  
بفعل مخصوص وقوله لغيتك عن طول المكثي عنه يؤيد الاول  
اذ ليس مبني هذه الكتابة على الكجزة الا ان يقال المراد بها  
المعنيان معا ولو قيل يجوز ان يحذف متعلقا لانيان او  
يجعل هو مطلقا كتابة عنه مقيدا بما يتعلق به فلا استطالة  
فندفع الاول بان الجاز الفخر ابلغ والثاني بان الاحتراز  
عن التكرار لولي لان ما ذكره اخصر واظهر مما تكلفوه وقالوه  
**قول** الكتابة في مضطلم البناء غير حقة وعند الحاجة واهل  
اللغة كما فضله نجم الامية الرضى في المنبيات هي ان يعبر عن شيء  
معتبر لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليهما  
للاهتمام على سامع كجاني فلان وانت بتزيد زيد اوليت وديت  
وكذا وكذا او لشاعة المعبر عنه كعرت للفرج او للاخصار  
كالضمان او لنوع من الفصاحة ككثير الرماة للمضياف والمبني  
عنه يكون لفظا مجزؤه او مرادا به معناه كقوله كان فعلة  
لم تملأوا اليها والفاط الاوزان اذا عرفت هذا فحقا ذكره الشريف  
سما لغيره هنا نظرا لانه الكتابة لا تختص بالضمير عند احد فكل  
عليها غير ظاهر والتساوي في اللزوم بان يكون اللزوم لازما مبالغا  
لم يشترط له احد وكان قوله لا يقدح في اشارة له ان وفيما ايت  
به الاول نظر ايضا لانه الاخصار غير مشروط في الكتابة للغموتية  
كالاصطلاحية واذ علة الاكثرية غير مسلم والقول بانه قد يكون  
كذلك لا يجدي نفعا لاستوائهما فيه فقولك فلان لغير ساكن  
باطول من زيد وكذا انا وبعض الكتابات الاصطلاحية ايجاز كما حوا  
به الجواب بان المراد المعنيان معافيه استعمال المشترك  
في معنييه وهو في الاصطلاحين ابعده فالاولي ان يقال ان اذ  
الاعتر الذي اضطررنا اليه العريضة كما سمعنا انما من شموله  
للكتابة التامة **قوله** تقرير للمعنى عنه نبيك لوجه سلوك  
الكتابة وانما تضمنت هنا الامور كقوله للمعنى اي تشبيها وبينه  
لانها كائبات الشيء بيته لما بينهما من التلازم والنزول وهو التلخيص  
مع الاذنا والغموت لانه انما ثبت اتفاق النار بترك الفساد فقد  
اقيم العناد مقام النار كما في قوله تعالى فما اضمره على النار لان

معناه

معناه ما اكثر عصيانهم وهوت ابلغ الكلام كما قاله المرزوق في رحمة  
وفيه تعزير بالوعيد وانهم ليتخفون النار وتعاقون بها  
لتمردهم مع منافقين الكفار فان الحيز الحقيقي كما قاله تقدري  
ظهر انه معجز وان التصديق به واجب فاسنوا به اطول من قوله  
انقوا النار لانه الصفة لا تدخل بها في الجزاء والكتابة كما لا يخفى  
الا وقتل الجازمة ترك ذكر الفساد واقامة النار مقامه  
فان اصل المعنى فانقوا العناد الذي يصير امره عذاب النار وقيل  
ان قوله مع الايجاز قيد للاختصار والمجموع وهو رد لما في الكتابة  
حيث جعل الايجاز وجهها مستقلا وهو لا يصلح له ان لم يوجد  
بان الوسايط التي صرح بها في ارتباط الجزاء بالشرط مرادة بحك  
المعنى وان لم يقيد في العبارة قوسا وعلم ان لو قيل فانقوا العناد  
كانت تلك الوسايط مرادة ايضا فلا ايجاز بحسب الكتابة الا  
ان يوضحه بما قيل من انه ارشيد به ان الكتابة مجموع المعنيين  
من اتفاق النار وترك الفساد معا فيكون مؤخر او يكمل الايجاز  
كل كتابة ارشيد بها معنياها جميعا **قوله** هذا برهنته  
ماخوذ من شرح الكشاف الشريف وقد عرفت انه لا يخفى في كلام  
المص رحمه الله لانه لا يوافقنا فيما قد مره جزاء وجوازا كما مر  
ذو واقفه لم يكن لذكره وحده ايضا سواء كان مستقبلا او بطريق  
التعقير والمعنى **والعج** من هذا القابل انه ذكر هذا  
بعينه في شرح قوله معجز فما اسرع ما انى ما قد مره بين يديه  
وما بالعمد من قدم قد عرفت ايضا انه يريد على الزمخشري انه اذا  
كان ترك الفساد لازما كان اطلاق الاتقاع عليه تعبير بالملزوم  
عن اللزوم فيكون مجازا لا كتابية ولذا عدل عنه المص رحمه الله  
وان كان غير مسلم كما فضله قد رسم وسياقي تخفيف **قوله** صدر  
الشرطية بان الجاية هي كالجمل الشرطية طالت على خلاف الظاهر  
ومقتضى الحال كما اشار اليه بقوله والحال كقولهم الحال المناسب  
المقام والتباين وكون ان الموضوع للشرط تفيد الشك واذا  
الظرفية المضمرة معنى الشرط تفيد الجزم والقطع مما اتفقوا عليه  
فاذا لخص كلامنا عن مقتضاه فلا بد له من وجبه والمراد بالوجوب  
في كلام المص الجزم والقطع فهو بالمعنى العموي وفي المصباح وجب الحق  
وجوبه وجبة لزم وثبت وهو وبيد مما فترناه به وما قيل من  
انه عبر عن الوقوع المقطوع بالوجوب بجزميا على ما بين المتكلمين من  
ان الوجود مشيوق بالوجوب فما لم يجب لم يوجد مما لا حاجة  
اليه ولا يفيد التفسير بالتعقير ومقتضاه ان الشك يخفى عن المشرح  
وامثل الشك المستفاد من اذاته وحقيقته من المتكلم فان اعتبر

البرهنة  
خبر

عصام



حال المتخاطب فعلى خلاف الامتثال كما اشار اليه بقوله او على حسب ظنهم  
 وقوله فان القابل للتعديل لا يقتضيه المقام الجزم وعدم الشك وقوله  
 ولذلك الاشارة اما لاقتضاها الحال او لانه تعالى لم يذكر شاكاً  
 وان كان غير محتاج الى التعديل لان المراد اظهار ركنه للاعتراض  
 وقيل معنى ذلك لعلمه بحالهم اي بنفي الاثبات ولا يخفى انه لا حاجة  
 الى الاستدلال على انه تعالى لم يكن شاكاً فالوجه ان يعرف اليقين  
 الشرطية بان اقول ذلك التصديري نفي ما نفي ففادته نفي الشك  
 الذي يوجهه عن ساحة سلطان علمه وذلك ان يقول لانه تعالى وان  
 معطوف على لم تفعلوا انتم ولا يخفى عليك ان جعل الاشارة للتصديري  
 وان مع في غاية البعد واما العطف الذي اراد بقوله فغير صحيح كسب  
 العز بنية ولا يحسب المعنى ولذلك لم يكتفوا له مع ظهوره وهي جملة  
 اعتراضية لا يحل لها من الاعتراض ومنها كما في الكشاف نوع من  
 الاعتراض وقد ثبت على اثبات النبوة لما فيها من الاعتراض بغير الابعاد  
 الا ان **قوله** تنكاهم منصوب مفعول له وتقليل لقوله وصدر  
 الشرطية بان احيانا كلام القوي يعزى لغيره لعدم جميع الكاشفات قبل  
 وقوعها على حضورها كما في ما من شأنه من الشك في خطابهم بمثل ما سئل  
 منه وتختصم لهم شكهم في المنقصر الشك في الموصوع وهو على هذا الحال ان  
 تكون استمارة تبعية ثم كتمت حروفها كما في كلامه منه ويحتمل المقنة  
 والكناية كما في غيره مما جاء على خلاف مقتضى الظاهر وقوله او خطاباً  
 الى ابي عبد الله في ذلك نظر الحال المتخاطب لا القائل كما في الوجوه السابق  
 وفي الكشاف ليقا القول معهم على حسب حساباتهم وطبعهم وان المخبر عن  
 المعارضه كان قتل التامل كما المشكوك فيه لديهم لا تكاليم على فصاحتهم  
 واقتداءهم على الكلام الكليات هذا الكلام بعد قوله وان كتمت في ريب  
 بلا فاصل فلم يحدوا مهلة التامل حتى يحصل لهم التحقيق وانما قال  
 لم يكن محققاً ولم نقل كان مشكوكاً لانه لم يحصل محال التامل  
 لم يحصل الشك ايضا ولذا قال الزمخشري كالمشكوك اذا شك انما يكون  
 بعد التصديري للتخصيص عن حال الشيء كتمت لما كانوا متمككين على فصاحتهم  
 واقتداءهم على اقرار الكلام كان عجزهم بالقياس الى ظاهر حالهم  
 كالمشكوك فتبطلت عليهم كما قال تعالى لو نشاء لقلنا مثل هذا وانه من  
 الى انهم لو قاموا لم يشكوا فامتثل **قوله** وتفعلوا لعزم بل الى المعنى  
 محذور كدرهم ضرب بالامر بمعنى مضروبه وهكذا تعليل وبيان ان يكون  
 الجازم العامل هنا لان الشرطية لانه لما اجتمع عاملان وعلمها  
 معاً لا يجوز ان لا يتوارى عاملان على معمول ولصدر جموع الثاني لا واجب  
 الاعمال الا في ضرورة او شد وذا وجود مانع متصل بالفعل كبتون

عسام

كان

التاكيد

التاكيد والاثبات وهي محتمة بالمضارع كلفظنا من حرف الجر بما لا يتم كانت  
 جديدة بان تعمل في العمل الخاص به ولا يمتد لا تنفصل عنه الا نادراً  
 بخلاف ان ولا يمتد تنفله الى الماضي فلما اشترت في معناه لقوتها اثرت  
 في لفظه وسارت معه كفعل واحد ماض فلم يفعل بمعنى ترك وحرف الجر  
 حينئذ داخل على المجموع فيعمل في محل فعله ولا يمتد الى غيره  
 من الشارح في شيء وان تحتل شابهته له لان ابن هشام في كتبه  
 كغيره وصرح بان التنازع لا يكون بين حرفين لان الحروف لا دلالة  
 لها على الحدوث حتى تطلب المعهولات **قوله** كذا في شرح الكفا  
 وفي شرح اوضح المسالك ما نصه لجازا ارتد العليم التنازع بين حرفين  
 مستد لا بقوله فان لم تفعلوا الآية فذلك تنازع ان ولت  
 تفعلوا او رد بان ان تطلب مثبتاً ولم تطلب منفيّاً وشرط التنازع  
 الاتحاد في المعنى لان التنازع في الفارسي لجازا في المتكثرة كالقوله عن  
 الشاطبي **فالكاس** ان لم جازمة للمضارع وان جازمة للمتكلم  
 لكونه عملياً فيه في نحو ان جئتني كرمك فتؤخر ظهورها من العمل كما  
 اشار اليه المصنف بقوله ولا يمتد المتأخر من ماضياً صارت كل الجزم  
 منه وحرف الشرط كالتدخل على المجموع اي مجموع له والفعل فعملها  
 محكي فانه قلنت **م** كل المحال للفتا وحده او للمجمل او للمجمل مع الفعل  
 كما هو ظاهر كلام المصنف **م** هذا مما لم يصر جوابه وفيه اشكال  
 لانه ان كان للفعل وحده لزم تواردها ملين في نحو النسوة ان لم يمتد  
 وان كان للمجمل يرد عليه انهم لم يمتد وهذا من الجمل التي لها محل من الاعراب  
 وان كانت للمجمل مع الفعل فلا نظير له وعلى كل حال فالمعالم لا يتخلوا  
 من الاشكال وقد اطال في شرح المعنى مما لا مجال له في **قوله**  
 ولن كالاتي في المستقبل الخ وقد فرق بينهما بوجوه كالافتقار بالمضارع  
 وعمل المنصب وفعل عن بعضهم انما قد تجزم ولا تقتضي لغز التابيد  
 ولا غير من طول مدة او محتملنا خلافا لبعض النحاة في ذلك وليس املاً  
 لان لانه سمع فادراكاً في قوله

• يرجي المزمع لان ملا في • ويعرضون اليه الخطوب  
 ولا حجة فيه لاحتمال زيادة ان فيه وقد اورد عليه ان لن تعرب  
 كلام تارة وان مع الفعل اسم مفرد غير تام وتقدير ما يتيم به مع  
 تعسف اهون منه القول بانه اصله فمتا غير لفظ غير متساة  
 وصار المجرد النفي وقيل اصله لا فاقا تيمت الفة فوناً ولما كان هذا  
 كله تكلفاً بغير دليل لم يبرهنه المصنفه الله وقال انهم مقتضيت  
 التي من تحت وضع ابتدأ هكذا او امتل معنى الاقتضاب لاقتطاع **قوله**  
 والوقود بالفتحة ما يوقده النار الخ المشهور عند النحاة الفرق بين قول  
 وقول بالفتحة والضم فالثاني مصدر والاول اسم لما يفعل به وقال



بعض الخفاة وقد يكون مصدرا وحكي عن سبويه في الفاظ وهي الذلوع  
والقبول والوضوء والظهور واذا الكافي الوزوع وغيره وغير الغروب  
معنى الغيب وبه قرئ في سورة في نصير سبعة المشهور في المنوع  
انه اسم فنيه معنى الوصفية كالقارورة وقد روي بالضم هنا في الشواذ  
وهي قراءة عيسى بن عمر الهذلي وقال ابن عطية الضم والمصدر  
محتملان في الخطب والمصدر فان كان اسما لما يؤقده فلا حاجة  
إلى التاويل والاشارة على النار من الغر كرجل عدل او بالعوز في  
الشمسية وسقدير مضاف في الاول كذو وقودها او في الثاني  
كاحتراق وقتيل فنية نظر لغوية لا لافقار غير الاحتراق ولذا قيل فيه  
من المحنة لانه يقال البعدت النار ولا يقال الحزقت انه وقرب منه  
والامتر في سبيل وحكي للمصر عن سبويه ان من العرب من جعل المنوع  
مصدرا والمضموم اسما على عكس المشهور وقوله عاليا بمعنى ضيقا  
يقال لغنة على الترفع والعلوية وهذه اللفظة اعلى من افضح واصلة كاقبل  
من عليا نجيب واعلاء لضيق اهله بالنسبة لاهل تمامته له  
والاشارة بالضم عطف على قوله المصدر بالضم ثم اشار الى تاول  
المصدر بانصجوز فنية كما يقال فخر قومه وهو ظاهر **قوله** والحجارة الخ  
جعل المصدر من الله فعالة بالكسر جعل الفعل يفتخرن شيئا وقال  
ابن مالك في التتميل انه اسرجع لقابله وزنه في المفردات وهو ظاهر  
**قوله** والمتراد بها الاضمام الخ اي انه تعالى حذرهم بها في الدنيا  
بنتقديره كذلك وفي الاضمة لتفنيهم فنية عذاب روحاني وجناني  
والكافة امتلها المكان وهو محال الكون ثم يجوز بها للقراب والقبول  
كاقباله له مترتبة ولمكانهم باللام وفي نسخة بالنبا والصبر للفقار  
او للاضمام وهو ظاهر لانهم شغوا بزعمهم والشغيع له مكانة عند  
المستفوع عندك وحصى جهم غطيت بالذي يحصب فيها اي يطرح  
ويرمى كالحصبا والتعبير به هنا في موقعه وما قيل من ان الحصب  
الخطب وهو يبق في القار فانما ممتد اخلاق الوقود وهو لانه يوم  
ان الوقود ما توري به النار ويشعل كالكبريت والحراقة والبركة لك  
بل هو ما يؤقود ويحرق مطلقا فلا حاجة لما تكلفه في جوابه وتضر  
بما يرمى فغله اشد لا كغيره وتحتهم بالخبر والممكنه ايقاعهم  
في الحسرة وهي اشد الغم والحزن والتدبر على ما فات تلافيه  
ودفع في بعض النسخ كما في الكشاف تحتهم بالخبر والممكنه من الحسرة ان  
وهو ظاهر وقيل ان المصدر من الله انشأ بقوله عذبوا بما هو منشأ  
الخ الى ان يبينهم الحسرة ونفوسه او بنفوس الخ الى ان يرفحاني فقد  
جمع لضم بين نوعي العذاب **قوله** وقيل الذهب والفضة الخ لان  
الذهب والفضة ليس جبر الكافي القاموس وهي في العرف مختص بالمر

عصام

يصح

كازروني

يطلع ويصك واعدادها كبر الامتنان مصدر بمعنى جعلها معلقة  
ومستخدة لظفر وما اورد المصنف على هذا التفسير من انه غير مخصوص  
بأولاد لوجوده في مانعي الزكاة من غيرهم وقد احييت عنه  
بانة هذا التغديب غير ذلك لانه بانقادها وكفلهما بقدرته مما  
يشغل كالحطب وتغديب مانعي الزكاة بهما باحرامهما وكلمه  
لانهم لمكانه او واجتمعها كان لحدودها كمن الكمي كما قال تعالى فتكوي  
بها حياهم هذه الآية وشنتان متباينهما ولعل هذا المصنف مما قيل  
من ان جمع المال مع منع الزكاة طومعنى الكثر وهو في الكفار  
اكثر واشد لثقتهم ولا شبهة في ان اغترار المسلمين بالذهب  
والفضة لغير كغترارهم والتخصيص مما من اللام في قوله  
اعدت للكافرين او من الكافرين لان ترتيب الحكم على الوصف  
يشعر بعلة ما اخذه كما مر مرارا **قوله** وقيل حجارة الكبريت  
الخ مترصده والحسرة لضيقه عندك لانه تخصيص بغيره دليل  
وغيره مناسب للمقام كما استشهد به وتبع فيه الزمخشري وقيل عليه  
ان العرنيق العقلية قايمة عليه لانه لا يتقيد من الحجارة غير  
مع انية الثابت في التفسير الماثورة دون غيره فانه لخرج سندا  
في السنن وصحروا بنه عن ابن عباس وابن مسعود عن النبي  
الطبراني والحاكم والبيهقي وابن جرير وابن المنذر وغيرهم ويشل  
هذا التفسير الوارد عن الصحابة فيما يتعلق بامر الاخرة لمحكم  
الرفع باجماع المحدثين وقد مرجه كثير من المفسرين وعلووه  
بانه اشد حرا واكثر الهبات واسترع اقيادهم فتن بكم وكثرة  
دخانه وكثافته وشدة التصاقه بالابدان والتخصيص به  
بل وجوه رواية ودراسة **قوله** اذ الغرض تهويل شأنها الخ نيكات  
لان هذا التفسير مناف لما سبق في الكلام والتهويل اشد التحويل  
واعظفه والتفاقم بالفا والقاف ويحصر في الاستعمال بالمكروه وكونه  
مناف له غير منسلفا عرفته مما في الكثيرين من المؤلفين الذي  
يتم في غيره وكما يكون حدة النار في ذمها تكون في مادتها الموقودها  
ولانه يلتصق بايديهم فيكون اشد عذابا لهم مع انه بعدهم  
لان يكون حطب جهنم كما قال تعالى سكرابيلهم من قطران وقوله  
فان صح هذا الخ وقد عرفت ان المحدثين صححوه فلا ينبغي الشك  
فيه وما اوله به من قوله ان الحجارة الخ لا يخفى قوله فادسه  
بجعل الحجارة مشبهة بالكبريت وليس في العبارة ما يدل على بعد  
منه ما قيل ان المتراد بها تتعد بنفسها لاحتراق الناس والاضمام  
لا مترادها تعالى والكبريت بكسر الكاف قال ابن دريد هو الحجارة  
الموقود بها ولا تخشبه عربيا صحيحا وغيره انه معرب والكبريت

عصام



الاحقر الباقوت او الذهب قول ولما كانت الآية مدنية لم هذا  
مخضرا في الكشاف وهو توجه لتعريف النار هنا وتكثيرها في  
تلك الآية ووقع جملة وقودها الناس والحجارة صفة وهي كما ذكره  
الحقارة واهل المعاني لا بد ان تتضمن قصة معبودة ومعلومة  
المخاطب لانه تعريف للموصول بما في صلته من العهد كما صرحوا به  
فان المنكر منزل او لا يخوض بصفته فلما نزل هناك بقوله جاء  
معبودا عرفي وجعلت صفة صفة وتقدم اعترض عليه كما قاله  
الشريف تبعك لغيره بوجه ومنها ان سماع هذه الآية وانما الخبر  
من النبوة صلى الله عليه وسلم وهو لا يفيد هذا العلم لانهم لا يعتقدوا  
حقيقتها ووردت اذراكهم بالسمع كافي من غير حجة الحكيم  
به ومنها ان الصفة كالصلة لا بد من كونها معلومة الات  
للموصوف لقولهم الصفات قبل العلم بها لاختيار بعد  
العلم بها صفات فيعود لسؤال في نارا وقودها الخ ورد بان  
الصفة والصلة يجب كونها معلومة من المخاطب لا لكل سماع  
وما في الخبر من خطاب للمؤمنين علموه بسماعهم منه علمه الصلاة  
والا فانها سمع الكفار اذ ذكروا منه فان اوصوفه بتلك  
الجملة جعلت صلة فيما خوطبوا به ولما وردت ان النار وصفها  
في الايتين حقيقة فلم يخلت لفظها بالحق باق انما العتوم  
مكتبة عرف الكفار منها فان اوصوفه بما ذكر فلما نزلت آية البرية  
بالمدة عرفت ان اشارة المعرفتها اولا ووردت سورة الخزيم  
مدنية بلا استثناء انقافا وقد صرحوا به كمت وانشاء كمت  
ما يدل على عكسه من ان هذه مكتبة وذلك مدنية لقوله يا ايها  
الناس وياتها الذين امتوا فيهما وايضا انساب الجملة الى المنكر  
اذا كانت كما مر معلوما للمخاطبين المؤمنين بسماعهم منه علمه الصلاة  
والسلام كان معبودا فقد ان يعرف بلجيب يجوز ان يكون تلك الآية  
في الختوم وحدها مكتبة وما هنا كذلك عدم الانقاف على خلافه  
وما مر من قلقته لم يرضه كما مر ولجيب عن الاخر فقيتد  
المقترن والاول التمثيل بالتكثير والاشارة الى الحضور في الاذها  
بالتعريف ولا يخفى على عدم مطابقتها الكلامه فلعلة لا يشترط  
العلم في صفات التكرار حتى يلزم كونها معبودة ولذا قالوا  
وصف التكرار للتخصيص والمعرفة للتمييز فلش المنكر الموصوف  
مع بودا اعتبارا لانتساب صفته لتيه خلاف المرف قول  
اما كون سورة الختوم وجميع آياتها مدنية فجمع عليه وقد صرحوا  
به في هذه الآية بخصوصها ومثله توقيفي فلا حاجة لما ذكر من الجواب  
ولذا نسب بعضهم الزمخشري عن هنا الى التهور واما منشأ ما ذكره هنا

هنا من الامثلة والاحقوبة فتنبى على امر من كون الصلة يجب كونها  
معكومة معبودة وكون الصفة كذلك وهو مما صرحوا به الا ان  
ابن مالك لما قال في التمهيد الصلة معرفة الموصول فلا بد من  
تقديم الشعور بها على الشعور بمعناه قال ابو حنيفة في شرحه  
المشهور عند الخواتيم تقييد الجملة الموصولة بكونها معبودة  
وذلك غير لازم لانه الموصول قد يتراد به معبود فتكون صلته معبودة  
لقوله واذ تقول الذي انما الله عليه قوله  
الايتها القلب الذي قاده القوي افق لا اقر الله عنك من قلب  
وتدبر اذ به الجبر فيوافقه صلته لقوله قال كمال الذي تيقن  
بما لا يسمع وقد يقصد تعظيم الموصول فيهم صلته لقوله رأت الذئب  
لاكلها انت قاده عليه ولا عن بعضه انت ما يبراهني وفي شرحه  
لناظر الجبر مثله وقال قياس الصفات كلها ان تكون معلومة لان  
الصفات لم يثبت بها ليعلم المخاطب بشئ يحتمله بخلاف الاخبار ومن  
هنا عرفت ان الفرق بين المعرفة والتكثير ظاهر وايضا الفرق بين  
الصفة والصلة فلم يصف من الكدر ولذا امر قدس سر بعد ما مر  
بالتمام لانه ان الظاهر للفرق بين كون الشيء معلوما وكونه معبودا  
وان العهد لخص من العلم لانه علم سبق له معرفة بين المنكر والمخاطب  
كما قال تعالى واطعوا لعلهم اذا عاهدتم ولذا فترم الراغب في معرفة  
معرفة الشئ كما لا يقتضيه فاللازم في الصفة علمها للمخاطب  
او ما يتراد به لانه لا يمكن تخصيصه ولا موضحة وفي الصلة كونها  
معبودة او متكررة لانهما كانتا لخواص الاخرة لا تقبل في الدنيا غير  
السماع وسماع اهل النار من المؤمنين كما خبر به النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم عن ربه محمد فاعلم في اول وهلة علمها بذلك صح باعتبار وقوعها  
صفة وكونها غير معلومة لهن بتلك الصفة قبل ذكرها تكريت  
فاذا ذكرت مرة اخرى كانت معبودة عند المؤمنين وغيرهم فلا بد  
من سبق ذكر سواها كان ما تية مكتبة او مدنية تكرر في اولها والآن  
ولذا قيل كونها مكتبة كما تية عن سبق ذكرها لانه تعسف لا وجه  
له واما كونه لا يشترط العلم في صفات التكرار فمخالف لما صرح به  
الثقات ولا يخالفه كما هو مافي الكشاف في سورة الانعام في  
تفسير قوله قل هل عسيده اكرم الذين يشهدون حيث قال فان قلت  
هلا قيل قل هل عسيده اكرم الذين يشهدون ان الله كثر هذا واي فرق بين  
وبين المنزل قلت الرادان يحضر واشهاد اهد الذين علم انهم شهدوا  
ظنهم ويصرون قولهم فكان المشهود لهم بصله ونهم ويشقون بهما  
فيعتقدون يشهدونهم فاصطفى لشهد ذلك وحجج بالذين للدلالة  
على انهم شهدوا معرفون مؤسومون بالشهادة لهم وينصرون مذهبهم



انتم في وسيا في ما يتم منه ثمرة قوله هيئت لهذا الاعتقاد والقناد احضار  
الشرف في الحكمة اليه وهو علة واعتد ومنه الاستعداد وقوله  
والجملة استئناف الخ هذا ما اهله الزمخشري وفي شرح  
التفتازاني لا يحسن الاستئناف والحال وعندى انه اصله بعد  
صلة كما في الخبر والصفة فان ابيته بقاء على انه لم ينسطر في كتاب  
فلم يكن عطفاً بترك العاطف لكن عطف وبشر على لفظ المبني بلفظ  
عليه بغوي جانيا لاستئناف **اقول** في الة المصوره لظاه  
ان هذه الجملة لا يحال بها لكونها مستأنفة نحو الجواب لمن قال لمن اعدت  
وقال ابو القاسم حكما النصب على الحال من النار والقامل فيها التقوا  
فيل وفيه نظر لانها معدة للكاف من التقوا لم تنفقوا فكيف  
يكون حالا او الاصل في الحال التي ليست مؤكدة ان تكون منتقلة  
فالاولى ان تكون استنجافا ولا يكون ذلك تكون كما لا من ضمير وقودها  
لانها جامد ان كان اشما للخط وان كان مصدرا حفية الفضل  
بين المصدر ومحموله بالخبر وهو اجنبى منه وقال التحستاني  
اعدت للكاف من صلة التي كقوله وانفقوا النار التي اعدت للكاف  
قال ابن الاكثير في هذا غلط لان التي وصلت بقوله وقودها  
النار فلا يكون ان توصل بصلة ثانية بخلاف التي قلت ويمكن  
ان لا يكون غلظا لانها لا تشكل ان وقودها النار والحالة هذه صلة  
بل ما معتزلة لان فيها ما كيد او اما حالات وهذه الوجوه ان  
لا يمينها معنى ولا صناعة **اقول** ما قالوه من ان تعد الصلة  
غير جائز ضرب منهم فان الامام الميرزوي قال في شرح قول الفذلي  
بازي التي تهوي الى كل مغرب اذا اصفر ليط الشرح كان انقلابا  
بحوزان تتم الصلة عند قوله مغرب ويكون اذا اصفر كلام اخر يصلح  
ان يكون صلة بافراجه كان المراد بازي التي تفعل ذاه وهو هو  
الى الخارب وتفعل ذاه الضيا وهو انقلابها بالاضتيات لكنه لو عطف  
عليه بالواو كان لحن واين ويكون هذا كقولك زيد الذي يشرب  
يأكل يكلم يضي ويحرف العطف بخلاف من اشاء الصلات اذا نالت  
والصفات كثيرا التي يعنى ان تعد الصفات والصلات كثيرا عاطف  
وبه وبه لانه حذف حقيق فانت فراه كيف اثبت كثرته بدو الصلات  
فيه وناهتكم به فقول لا فاعمل ان لم ينسطر في كتاب سهو كان ذلك  
في الكتاب مسطورا وقول ان عطف وبشر بغوي الاستئناف ان كان  
استنجافا نحو قوله وجهه والافلا ان السؤال عما يتعلق بالنار فلا  
وجه والافلا لان السؤال لمطف وبشر المؤمن عليه لا يتكلف وفيه  
الخبر اجنبيا تعد دل على فضل لاسيا في **قول** وفيه لا يتبين دليل  
الخ وقع في نسخة ما يدل بل دليل وما قيل عليه من انه ليس في الاية

مجموع  
تعد الصلة

امر في علمها من وجوه بل مورثا لعلمها الا ان يقال لم يتعلق  
من وجوه بالة لانه بكل هو بيان لما ليس بشئ لان محصلها ما  
التحدي على وجه الجزم وملازمة وال علمها بالطرق المذكورة وجز  
الدليل يصح ان يطلق عليه انه دليل والامر في ستمثل وظاهر  
كلامهم ان الة المذكورة من الثانية فقط ولكل وجهه **سقط**  
وجهه ما لقاره المنه والمنتجة من قوله فانوا بسورة والتحديض  
والحث من قوله واذا عوا شهراكم وقوله بالمتفرع الخ متعلق  
بقوله بالتحريض والنتج مع اللوم الشديد وقد مر بيان ملكه  
والوعد من قوله فانفقوا الخ وكون السورة اقصر سورة مع شكرها  
لانها اقصر ما تصدق عليه وعجزهم مع ثبوتهم اذ ذلك دليل على ذلك  
والمجمع موجه والمراد بها النفس هنا والجلابا كثر والمد تركة  
الوطن والرحلة عنة **قوله** والثاني انه يتضمن الخ هذا من  
قوله ولكن تفعلوا النفي ما في المشتمل كما لا وقت تحقق انتفاؤه  
وهذا وان كان من الة الثانية لكن لما كان المراد من ولت  
تفعلوا الاثبات تلك السورة وانما ينضم بقية الاية نسبة  
اليها وقد اعترض عليه بان عجز طافية بخصوصه لانه على  
عجز كل من عداهم في المستقبل فصدق لا خيار انما يعلم بعد انقراض  
الاعتقاد كلها وجوابه انه لما ذكره من استتمها دهم بالفضل  
وكونهم في مكان حيث ان البلاغة الذين لا يمكن ان يدانهم لصد  
في ذلك فاذا عجز مثلهم علم عجز غيرهم قطعا واما كونه خطاب  
مباشرة مخفض بالموجود يري فاذا المترضوا علم صدقه فليس بشئ  
ولما ورد عليه انه لا يلزم من عدم العلم بشئ عدمه دفعة  
بقوله فانهم لو عارضوه الخ **قوله** سما والطاعنون فنه الخ  
القطع هو الفتح في الشيء باستناد ما هو معيب اليه بوجهه في  
الذات بمعنى الذي ويورد عليه انه حذف لامن سيما واتى بالواو  
بعدها وقد يضرب النحويون على عدم جوازها وانه خطأ وفي شرح  
التتميل لدماميني بعد ما ذكر ان سي بمعنى مثل وما زائدة او موصولة  
وما بعد ها اقل بالحكم وليس مبنى خلاقا للضمان والرحاب والفا رسي  
وغيرهم من اهل القرية ووجهه انه يخرج عما قبله من حيث اولوتيه  
بالحكمة المتقدم ويقال لاسما تخفيف البيا وما يوجد في كلام المفسر  
من قولهم لاسما والامر كذا تركيب غيري وقال ابو حيان ما  
يوجد من كلام المؤلدين من قولهم سيما كذا ولا يوجد الا في كلام  
من لا يخرج بكلامه وسي منسوب على انه اسم لا انتهى **اقول** هذا  
محصل ما ذكره في باب الاستثناء وما ذكر من التخطئة سفة الله كثر من  
التحاة لكنه غير منم اما حذف لا وقد حكاها الرضوي وقول التماميني



بانى لرافت عليه لا يسمع مع نقل الثقة واما وقوع الحجة المقترنة لو او  
 الحال بقده فقد قال ابراهيم المتتابع ومن خطه نقلت انهم منعه وقد  
 وجدت في كلام الشيخ في شرح المعقل ما يقتضي جوازها قال واذا وقعت  
 الجملة بعد الاستسما كقولك فلان مستحق لذلك الاستسما وقد نقل كذا  
 في كافة لستى عن الامانة كقولك فلان مستحق لذلك الاستسما وهو مستحق  
 غاية الظهور واما ما منع من حذف لامع الفريضة الدالة عليها فان  
 وقد ذكرنا وقوع الحال بعد ما جوزنا فيهما ان تكون كافة كما صرح به  
 للعرض ومع هذا كيف يكون مثل خطأ ومن هنا علمت ان قوله قدس  
 سره في شرح قول صاحب المواقف لا سيما والامانة قاصرة قوله فالامانة  
 قاصرة بجملة ما اوله بالظرف نظرا الى قرب الحال من ظرف الزمان في قوله  
 صفة لما وهذا من قبيل المثل الى المعنى والاعتراض عن مقتضى اللفظ  
 بظاهره اي لا مثل انتفاؤه في زمان حضور المهتم انفق تكلف بار تكايب  
 ما لا يليق بالعدوية ولتفضل الناس هذا كلام ترك خبره ذكره **قوله** والثالث  
 انه عليه الصلاة والسلام يعني انه عليه الصلاة والسلام قد علم من حاله  
 انه اعقل الناس واصدقهم لحيته فاذا بالغ في دعواه المعاد في غير  
 مبالاة علمه بتقنة الحقيقة ما عنده وهذا استدلاله على ظاهر الحال  
 لا يبرها عقلي حقايقا كاشفا ان علمه شكك المدعي في دعواه لا يصير  
 ذلكا على صحة مدعى ازان يكون جزوه غير مطابقا للواقع في  
 كما توهم وخوة ما قيل انه انما يدعى على صحة بثبوت لو ثبت عصمه  
 عن الخطا وهو فرع بثبوت بثبوت فاشارة به مصادرة والمصر  
 رحمة الله نبي الامام منه وصاحب الكشاف ليرى من ذلك قد تدر  
 وقوله فقد حضر بدال وحاجه مملكة وصناد مملكة مرفوع او منصوب  
 وهو اما مضارع وحضر كسأل انما بصيغة المبني للفعل او  
 مضارع او حضر من ثبوت مبنيا للفاعل او للفعل والحجة التحصنة  
 الزائدة في ان افضت فلا في حجة فدحض واذهبت حجة  
 فدحضت وهو استعارة من حضر الرجل وهو زللها ثم شاع  
 حتى صار كحقيقة فيما ذكره قوله ذلك على ان النار مخلوقة معدة الان تكون  
 النار والحجة موجودتان لان المذكور في كتب الكلام مقرر والمخالف فيه  
 المغترلة فالكلام مشهور في الكلام ولتبر المراد بالدليل البرهان  
 القطعي كما عرفته كل ثبوت امر والنظر بعد تحقق انه كلام الله فان الاعتداد  
 بمعنى التمشية والادخار انما يستعمل حقيقة فيما وجد وان ورد لما سجد  
 كقول تعالى اعده لظفر مخفوة الا انه خلاف ظاهره يجعل الماضي بمعنى  
 المستقبل الذي يجازي يوم الجزا التحققة **سلكته** قوله تعالى اعدت  
 للكافرين ليعذبهم اصحاب النار فيهما ان من يظلمها من المؤمنين  
 لا يجلد فيها ولا يعذب باشد العذاب لانه الظاهر على صاحب الدار

ساخته

ليس

ليرى مثله في لزوم سكتها وتلقب بما فيها لتطفله عليها كما قيل  
 فكل احد نحو معنى جنة ويقزع بالتطفيل باب جهنم  
 فنية تبشير خفي وارتباط معنوي بما بعده **قوله** عطفت على الحال انما  
 الخ هذا من عطفت القصة وهذا كما قيل في انما قصة في شرحها طول  
 وتحقيقه كما قيل قال قدس سره ان العطف فنية يكون يكون بين المفرد  
 وفي حكمها من الحال التي لها محل من الاعراب وقد يكون بين غيرها  
 كما يكون بين قصتين بان يعطف مجموع جملة بعد دة مذكورة مسوقة  
 لمقصود على عي الجمل جمل اخرى مسوقة لفرض كقوله فيعتبر حينئذ انما  
 بين القصتين دون احاد جملها ونظيره في المفردات الواو المتوسطة  
 في قوله تعالى هو الا ول والآخر والظاهر والباطن ليست كالمقدمة  
 والمتأخرة اذ هي لعطف الصفتين الاختلاف بين المتقابلة بلتين في مجموع  
 الصفتين الاولي بين المتقابلة بلتين ولواعية عطفت الظاهر وحده لم  
 يكن هناك تناسب ثم ان السكاكي لم ينعرض في كتابه لعطف القصة  
 على القصة اصلا فالجواب يدرك على كلامه تجر واقتضاه من ذهب الى  
 تقدير معطوف عليه ومنهم من اول الخبر بالطلب وما ذكر لا غيرا عليه  
 ولا اشياء وانما الاستغناء في مثال الزمخشري وهو زيد يعاقب  
 بالفتيد والارهاق وبشرعرا بالعفو والاطلاق لانه من عطفت جملة  
 على جملة لا قصة لا قصة وذهب الفاضل في شرح التامخض الى ان  
 مراده ان المقصد فنية الى عطفت مضمون جملة على مضمون اخرى  
 بقطع النظر على اخبار بيزوالا نشائية وقال انما صحت دقيق لكن من  
 يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا ينال صحته ولم يرض به  
 الشريف المرتضى وشع عليه واطار وقال انما اشار بما ذكره في قصتين  
 متقابلتين فكانه قال زيد يعاقب بالفتيد والارهاق فما اسو  
 حاله وما اخره فقد انبلى بكلمة كبرى ولا حظت به سببانه الى غير  
 ذلك مما يناسبه ولشعره بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما  
 احياه وما ارتكبه الى اشيا اخر مناسبة له **اقول** تبع فيما ذكره  
 صاحب الكف والظاهر من كلام الزمخشري خلافه مراده ان ينظر  
 الى مضمون الكلام ويقطع النظر عن خواص لفظه في المعطوف والمعطوف  
 عليه ميلا مع المعنى كقدره النجاة في نحو لا تاكل التمسك وتشرى  
 اللبث وهذا شئ ثالث غير الشا ويل لانه في الناول يجعل الخبر انشاء  
 وعكسه يضر من التجوز وهذا بان يعط حاله واذا جاز مثله في المفرد  
 فمنا بالقرينة لا ولي وتمثله في الكشف ظاهر فيه واما التقدير  
 الذي ارتكبه فيه فيجند حجة اولنا قال بعض الفضلاء المتأخرين  
 انما ذكر المثال شاهد اعلى دعوى فيها غرابة فينبغي ان يراعى فيها

بعض النحاة



مطابقته لمقصوده حتى لا يبقى للخصم مجال وهم فلا ينبغي حده في بعض  
الجمل مع ان ملاك الامة كثر بها كما اعترف فان قلت لو جوزنا  
هذا لزوم صحة العطف في كل خبر وانشاء ولا قابل به لان كل كلام يكون  
قطع النظر عن خصوصه **قلت** لو اكرر هذا لا يجوز رفضه  
مع انه قد يقال لا بد من قضاة المقام وكون المنكح بلساننا مما خلاف  
مقتضى الظاهر ووقع في بعض شروح الكشاف ستمية هذا بالعطف المعنوي  
**قوله** والمنفرد عطف حال من امر الجهد المبين لان المراد بالجملة  
في كلامه معناها المعنوية وهو المجموع لا ما اصطلح عليه النحاة والمراد  
بالمفعل ايضا في قوله لا عطف الفعل الفاعل فاعله فانه تطلق كسر اعلى  
لجملة العقلية خصوصاً اذا كان الفاعل ضميراً مستتراً واما كونه حثيثاً  
مجازاً والتاكيد بنفسه تايهاه فانما كسر اعلى مثله في كلام البلاغ على انه غير  
مسلم كما سيأتي بيانه في تفسير قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً والتمهيط  
الممنوع والتخويق والاقتران كما لاكتساب وسردي بمعنى فضلك والردى  
الهلاك والتثبيط التحريك والتعريف وهو ناظر للترغيب كما ان التثبيط  
ناظر للترهيب وقوله فيعطف بالضمب لعطف على يجب والمعطوف على هذا  
مجمع قوله ويشترى قوله فيما خال دون اي مضمونه والمعطوف عليه من  
المجموع او المضمون ايضا الظاهر انه قوله وان كنت في ريب الخ لا قوله  
فان لم تفعلوا الخ كما قاله التفتازاني ولا قوله اعدت للكافرين كما قيل  
حتى يرد علينا نه جواب يسأل ان نشأ من قوله فانقوا الخ والمعطوف لا يشارك  
فيونيدع بانه مع قطع النظر عن لسؤال الجواب ونظر كمال القائلين وانما  
لختير هذا القرب ولا يخفى ما فيه وقوله من امر او معنى الظاهر ان يقول  
من انشاء ولا يخفى **قوله** او على فانقوا الخ عطف على قوله على الجملة مع اعادة  
الجاء لما في حذفه من خفا العطف وقد ضعف هنا بوجهين الاول  
ان فانقوا جواب الشرط وهذا لا يصلح له فكيف يعطف عليه لانما امر  
بالبشارة مطلقا لا على تقدير ان لم تفعلوا والثاني انه يلزمه عطف  
امر مخاطب على امر لرض وهو انما يحسن اذا صرح بالنداء او قيل انه  
ممنوع ورد بقوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنوبك فهو جاز  
حيث لا يشترط كساي في **قوله** لانهم اذا لم ياتوا بما العارضة الخ نوجيه  
لهذا الوجه مما يدق ما اورده عليه مما مر انفا وفيه اشارة الى ما قدمه  
مرات الخ والموافقوا انهم مضاف لازمه وهو ما ظهر انه مجزى والتصديق  
به واجب فامنوا به وانقوا العذاب المعدة لمن كذب فالمعاصرة بين المعطوف  
والمعطوف عليهما ان كلامهما يقتضي الكلام فنور عطف لصدق المقضيين لشيء على الامر  
وقرب ما قيل من ان تبشیر للصدق فتره كذا ان المنكرين مترتب على عده  
معارض الكفرة اذ حينئذ ثبت كون القرآن مجزواً ويتحقق صدق النبي  
صلى الله عليه وسلم ويكون تصديقه سبباً للبشارة ونيل الثواب كما ان الكفرة

ميرزاخان

كان

٢٤٧

كان سبباً للانداز والعقاب وانما سأل المعنى فانقوا النار وانقوا ما  
يعظيكم من حسن حال اعدائكم فاقتم وتبين مقامه تنبيه على ان  
مقصود في نفسه انقوا المحتردين عظيم فقط وهذا القدر من الربط  
المعنوي كاف في عطفه على الجزا وان لم يكف في حمله جزا ابتداء الا  
انه قيل ان ضمنا فكأن النظم والاستدعاء وان سلم لا يدور السوال  
لان الكلام في صحة التركيب وملاصحة ما عطف لكونه جواً كما للمعطوف  
عليه ويجوز ما ذكر لا يتم به المراد وذكر لبشر وازادة والقوام  
بعضكم الخ لا يمتح حقيقتاً ولانه مجازاً ولا كتابية وسياق ما فيه  
وما قيل من ان المقصود هنا العطف اللفظي الذي يحصل به التماسك  
التشاكل لا المعنوي المشترك في الحكم وهو نظير ما قالوه في قوله  
انت اعلم وما لك من ان ينفي ان يحل ساحة التنزيل وفي كلام الساقين  
ما هو اعرب واعجب وخامس ما ذكر من التوجيه بعد ظهوره  
انفا كما في الانشائية وعدم المانع اللفظي ان ما ذكر من المانع  
المعنوي من دفع فانقوا النار وعيد وانذار لمن اعماه الله  
عن ساطع نور الاعجاز وبشر الخ وعيد لمن آمن به ومنها افتتحة  
مناسبة بحسب المعنى الا انه ينبوع عن الجوابية اذ لا يربط به  
قوله ان لم تفعلوا انقوا النار ولا يخفى انفا كما ذكر من سواها  
باختصاصه بالجنة من ضمن حرمان هو الامانة فان صدر التعدير  
ان لم تفعلوا فانقوا النار ولينضم على غيرهم ويجزى مواجبات الفاعل  
ليس بلازم وان حصر فقد يفتقر في التابع كما في شاة ومجملتها  
وهذا معنى ما سرق في التوجيه وزادوا عليه ان اذا نظرنا الى المعنى  
المتخذ الفاعل وصار التعدير اقتراناً ما يعظيكم وقوله انه لا  
يدل عليه بظرف غير طرق الدلالة مستوعب فانه يدل على انما  
فيجوز ان يكون كتابية او مجازاً وفي المعنى انه قد علم انه غير المومنين  
وكانه قيل فان لم تفعلوا انقوا النار بل الحقائق ومعناه فيشر  
هو لاء المتعديين بانهم لا يخطون في الجنة وهذا جواب عن الايراد  
الاول وهو بعينه ما ذكره المصنف في جوابه الثاني وقيل  
ان في كلام المصنف جوابه ايضا بانه انما يلزم اذا تقاضى مخاطب لا مترتب  
صولاً ومعنى ههنا التبرك ذلك لانما استمدان معنى فان المراد  
بالذين آمنوا الذين عجزوا عن المعارضة فصدقوا وامنوا فسا  
اشاراً الى بقوله ولم يخاطبهم الخ فامتا اتحاد معنى صح العطف  
سرة غير ضرورة بالقدرة او لا يخفى ما فيه من التكلف والشرع كما لا  
يملك مما لا يقبل في شريح كلام المصنف يدل عليه كل هو صريح في  
خلافه بشر ان قوله تعالى صورة ومعنى غير صحيح فالظاهر ان يقول  
اذ تقاضى معنى واتخذ اصورة لانه محل الالباس المقتضى للمصنف

الكل

ابن الصايغ

خبره  
شيخ زاده



بالصدق والخوف المتصور من لدن الله في الامور اذا انما هي بمعنى وصورة  
كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستنظر لي لذنك وما نحن  
بنته كذالك لان الاول جمع والثاني مفرد وسيأتي في تفسيرهم بجواز  
والعنا وصلح الانصاح عطفه على انهم قد كذبوا بعد جملنا عدت  
وقيل انه معطوف على قل مقدر اقبل بكما بها الناس وورد عليه ان قوله  
مما نزلنا على عبدنا لا يصح مقولا للمتي صلى الله عليه وسلم لا يتكلم  
وقد تكلف له بانه لجري على طريفة كلام العظماء والتقدير قل قال الله  
الم وقيل يعيد قل قبل فان لم تقبلوا شرا لانه قيل ان الانسب في توجيه  
العطف على فانقوا ان ليعا لان خبر الشرط المذكور في الحقيقة فاستوعب على  
المختار فاقتم تقوا مقامه لنكتة فالمعنى ان لم تقبلوا النبوة فاستوعبوا  
واشترى محمد الذين آمنوا منهم بالجنة اي فليستوا بغيرهم الايمان  
ومنك البشرى فالذين آمنوا وضع مؤمن الضمير اي وبشرهم بالجنة  
ان آمنوا وفيه صحت الضم على الامكان ويجوز ان يكون على نحو قول  
القبائل يكثر ان تعرف صفات الكفاية فكتب في هذا الكتاب واعطى الخبر  
كنايته على ان يكون المراد واعطى عبدك اي وهو مكرر لما قالوه  
وما ذكره لغير ما يقتضي المحب ولو لا ان يظن في التوهم ان الجواب  
صرفت عنه صفتا **قوله** وانما امر الرسول صلى الله عليه وسلم الخطاب  
في اصل وضعه يكون لمعنى فعل على هذا هو الرسول وهو اصل المتبادر  
ولذا قدمه وتوهم ان الخطاب للمعنى ويجعل لكل من يقف على الحال  
لنكتة كالمهول والتعظيم وغيره مما يخلق بمقامه فان كان الضمير موصوفا  
لخبر في موضع كذا كارتضاة المحققين فهو مجاز ولا يفي كونه حقيقة  
او مجازا كلام ليس هذا محله وعلى العموم فهو كل من يعوم مقامه من العظماء  
كقوله او يحيا كلام الله او كل من يقدر عليه من امته ولو افقده قراءة  
بشر مجبول ولا تخاطب كقوله بالانذار بقوله وانقوا ولم تخاطب  
المؤمنين بالبشارة وقصه بانه لم يغير شيئا منهم فان حدث له ما يشبه  
قد يتبادر لاصلامه وقد يبرسك اليه الخبر والثاني فيه تعظيم له كالا  
تخفي ومرة قال انه لتغير الاستلوب لبريات بشي واما كونهم احقنا  
بالبشارة فالظاهر انه على التعميم ويحتمل التخصيص لان من يشتر مثل البشر  
الذي يشره حقيق بذلك لانه لا يبشر من لا يتحقق لاسيما والامر له  
لرب الارباب ويحتمل انه اندمهم لعدم قبولهم ذلك في الرسول صلى الله  
عليه وسلم والمؤمنين بخلاف غيرهم من المقدمين المذمومين الحق بشر  
ان النكات لا تنزلهم كما قيل فاستمع كل محال ما يلقى به فان للزبد  
حليا ليس للمعنى فقد يكون الخطاب تعظيما للخصم الرئس بعض الاسباب  
بالخطاب وقد يكون تخفيرا ولذا عدت خطاب الملوك من تركه الادب فكل من  
وجه لما قيل من ان الله اذا خاطبهم بالبشارة كان التعظيم فيه اقوى والافوا

ابن محمد

سازوف

بانهم

بانهم لحقا بان يبشروا اظهر والمعنى ان الله غير عبارة الكشاف فوقف كما وقع  
وانتدائها بانهم لخصا الى الاشارة ان الاعلام والاحكام بالملك  
جمع حقيق بمعنى قوي الاستحقاق وحديسه ونصنا واحسان مجبول  
من ههنا مكذا والمراد به البشارة انقنا وهي في العرف قول ذلك  
على ان ماستره قدس يترجم كالمهنية بالاعتماد والاولاد كما في قوله  
المتنبى انما التمشات للكفاية وقوله فيكون استنتنا فاعشبه لانه لا  
يصح غيره او لا يظن كالحالين وهو استنتنا في حوى وقيل كما في تقدير  
سؤال اي لمن اعدت او اعد لغيرهم وهو تكلف لاحاطة المير واما كون  
الواو استنتنا في هذا او قوما قبله فلا حاجة له وقيل توجيهه  
العطف ان يجعل وتبشر الذين الم يعني اعدت الجنة للمؤمنين والاولى  
انصير بمعنى الامر لثبوتها في الغزوات والاحاطة ذاعية لما ادعاه فان  
قلت الايمان ان يكونه لحقا بما ذكرنا من كماله بنو صيف الم بشرى  
بالايمان والتمسح والمطلب بالبشارة لاني في ذلك النوصيف  
قلت امر الرسول صلى الله عليه وسلم بمشارة من انصف بما ذكره  
على تحقيق تلك الصفة فيهم وكونهم لحقا بذلك حينئذ اظهر **قوله**  
والبشارة الخبر الصادق هذا هو الصحيح وقيل انها في اللغة مطلق  
الخبر كقوله غلبت في الخبر وقال الراغب البشر قطا هو الجلد والاولى بلغة  
وفي كلام ابن قتيبة مكنته وتبعه فمضى اللغويين ويشتر بالخبر تبشرا  
بسط وجهه وذلك ان النضر ان شرف انكسرت منها انتشال الماء  
في الشجر فيسط الوجه وعفونه ولذا سمي الناس السرو وسبطا وقالوا  
في امثالهم السطر صدق وورد في الحديث قاطر بن بني يبيطني ما يبسطها  
فليست بجمانية كما يتوهم **قوله** ولذلك قال الفقهاء ان قيل علمنا انه  
غير عبارة الكشاف وهي البشارة الاخبار وما يظن سرور المحنير به ولم  
يصب فيه لان كون الخبر به غا فلا عا الخبر به معتبر في مفهومها وهو  
يفهم من عبارة رندون عبارة المصنفان الخبر النافع بوصف بانه سار  
سواء المنفذ في المخاطب السرور او لم يحدث ثم انه يعتبر في مفهومها  
فتدبر المصنفان الرخصي وتبعه المصنف وهو كون الخبر صادقا بالبشارة  
على الخبر الصدق والشار الذي ليس عنده المخرج له وفي شرح المحنير الجمع  
انما الصدق في فلات البشارة ان الخبر لفيده فغير بشره الوجه للفرج  
وهو لا يحصل الا بالصادق وان حصل فلا يتم بدونه واما اشراطها  
فان الخبر به فلات تغير بشرة الوجه للفرج لا يحصل كما علم قبله  
لمشاهدة وكخوها وفي فهم المقدير نحو ما ذكره المعترض وانه انه  
او رد على شرط الصدق في البشارة ان تغير البشارة كما يحصل بالانوار  
الشاره صدق كذلك يحصل بما كذا وقد نصبت عنه ما ليس به  
مفسد والوجه في نقل اللغة والعرف انتهى **قوله** لافرق بين كلام

قوله فاطمة بنت جابر  
ما يبسطها

ابن كمال



المع والزمخشري وكل منهما يكمل على عدم علمه بالخبرية التزاما لان ذلك  
 العاقل لا يطلب الاخبار كما علمه وتخصيفه وتفسيره المحل محل فاشارة  
 الخبر واما الصدق فانما لم يتبعه صنوا له هنا لانه مشتزك به بين البشارة  
 والاخبار من تقرير ما يفرض كغيرها واما الصدق فقد قال الخبازي  
 في اصوله انه من الباطن في اصله وصحة اللامصاق ولا يمتنع قول الخبر بالخبر  
 به ما لم يكن صادقا فلو ذكره واما مثل الصادق والكاذب فان كل  
 خبر فيه لعقال الصدق والكذب وما ذكره للمصرحه الله بعينه في  
 الهداية ولم يكام المقصود على انهم لما عملوا لاعتق الاول بتغيير البشارة  
 بكلامه علم منه انه لم يتيق له علمه على ان استيقا جميع الغيود  
 ليس بلانهم غير الغيود فلا يفرها هاله لبعض من الخوا الله على محله فاهل  
**قوله** فزاد في قوله اشارة الى انهم لو لم يفرها هاله بعض من الخوا الله على محله فاهل  
 وفزاد في جمع فزاد على خلاف القياس وقيل كانه جمع فزاد وفزاد كقول  
 سكارى في جمع سكران وسكرى فالاشارة الى فزاد وفزاد في المصاح  
 وقوله ولو قال من الخبر في الاشارة الى انهم لو لم يفرها هاله بعض من الخوا الله على محله فاهل  
 مالك رحمه الله فقال في الخبر في غنى الاول فان المراد بالاخبار الباطن  
 كما كثر به بالعرف والجهوليات لان لو ايات النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 من اراد ان يغير القرآن غصبا ظريفا كما انزل فلنراه بقره ابراهيم عبيد  
 فاستدبر ابو بكر وعمر رضي الله عنهما لصدرا به بذلك فسبق ابو بكر رضي  
 الله عنه وكان سباقا الى كل خير فالخبر بذلك ثم لغيره عمر رضي الله  
 فكان رضي الله عنه يقول سرتني ابو بكر واخبرني عمر وقد علم الفرق بينها  
 لغة وطرفا **قوله** واما قوله فبشرتم بعد ابا سلمة الخ ابو هريرة سئل  
 ما وضع الخبر الثاني في الخبر الموروث للامر والحديث ان لم نقل بانه يجوز  
 لمطلق الخبر كما مر على الوجه الاول في كلام المصرحه الله استغير  
 فيه لحد الصدق وهو التفسير الاحتمالي وهو الوجه الثاني والاشارة  
 والعذاب الالهي ثم تبيها لهما وعلى الثاني وفيه تسكب العبارات هو نوع من  
 خلاف مقتضى الظاهر يقال لها المنسوية وهو ادعاء ان المسمى نوعا  
 متعارفا وغير متعارف على طريق التخييل ويجزى في مواطن شتى منها  
 التشبيه كقوله

مخر قوم مجرم في ذمة ناس فوق ظميرها شجر الكمال  
 ومنها ان ينزل ما يقع في وقوع شيء بل لاهنة منزلته بلا تشبيه ولا استعارة  
 كما في الاستعانة المنقطع وما يضل عليه سواء كان بطريق الحمل كما في قوله  
 تخية بينهم ضرب وجيع او بدونه كما في قوله فاعتبوا بالصغار وحي  
 اطلق التنويع والمراد به هذا وقد جعلوا مثاله اساسا وقاعدة له وليس  
 هذا من المحال لذكر طرفه مراداهم كحقيقتهما ولا تشبيها لان التشبيه  
 يعكس معناه ويسلك ومنه يعلم انه لا يصح فيه استعارة ايضا لا بتباينها

علي

على التشبيه وقد صرح به الشيخ في دلائل الاحكام فقال اعلم انه لا  
 يجوز ان يكون سبيل قوله لعابا لا فاعيا لقائل ان لعابه سبيل قوله  
 عتابة السيف وذلك لان المعنى في بيت ابي تمام انك تشبه شيئا بشي  
 لجامع بينهما في وصف ولنيل المعنى في عتابة السيف على انك تشبه  
 عتابة بالسيف ذلك على ان تزعم انه يجعل السيف بدلا من العتابة  
 الا ترى انه يصح ان تقول مداد قلم مقاتل كسم الافاعي ولا يصح ان  
 تقول عتابة السيف الدرة الا ان يخرج الى باب آخر ليس عرضهم  
 بهذا الكلام وتريد انه قد عتبت عتابة حشنا مؤلما وشرا انك اذا  
 قلت السيف عتابة حشنت به الى معنى حادث وهو ان تزعم انك  
 عتابة قد بلغ في ايامه وشدة تأثيره مبلغا ما لا للسيف كانه  
 ليس بسيف انتهى وقت سبطناه في محل الخبر وليس الشيخ ابو عذرة  
 فانه صرح به في باب الاستعانة من كلام سيبويه وغيره وقد نبت عليه  
 السكاكي ايضا في قسم الاستعداد لال وقتله العلامة الزمخشري في تفسير  
 قوله تعالى يوم لا يفتع مال ولا يتون الامن في الله فقلت ليم كما سياتي  
 ان شاك الله تعالى وانما حقه هنا هنا لان كثير من المصنفين كما سياتي  
 لغير قوة العتابة كما اضطرب في كلامهم ففازوا هم بحملونه تشبيها وتارة  
 استعاره حتى ان بعض ارباب الكواشي اعترضوا على المصرحه الله في  
 عطفه باو وقالت ان التراب جعلها شيئا واحدا او المصغير كلامه  
 فاحطاه فنه فكات كاقيل

• اذا محاسني اللان اذ بها كانت ذنوبي ثقل لي كيف اعتذر  
 وممن لم ينف على مراده من قال الفرق بين الوجهين في كلام المصاح الثاني  
 لانهم كرهته وخطب بعضهم في الفرق بينهم لضططعوا افلا فائدة في ذكر كلامه  
**قوله** تخية بينهم ضرب وجيع هو من قصيدة طوية لعمرو بن معدى ذكرت  
 بتماها في الفضائيات واولها

- امير بكات الله اعلى السبع • لو تقي واصحابي هجوع
- وسوق كبشة ذلت لخرجي • كان زهاها انزل صليح
- وضيل قد ذلت لها بحيل • تخية بينهم ضرب وجيع
- اذ لم تستطع شيئا فدقة • وكا وزه للمنا تستطع
- وصلة بالزجاج لكل امير • سالك او سموت له ولوع

الح والخنيل معرفة ولا واحد لها من لفظها والجمع ضول وطباق على البرادين  
 والعزاب ويجوز ان يكون الفرس ان كثيرا وفي الحديث يا خيل الله اركبي سميت  
 خيلا لاختيائها والمراد هنا المعنى المجازي وذلت بمعنى دنوت وفتك  
 مفاكلتهم لخراب من ذلت اذا اذت فتوت موق شنت الفارة والخنبة  
 كما يكتب به لحد المتلاقي من الاخر كالغلام ونحوه وحجل الضرب هنا تخية  
 لما عرفتة واصنافه للمبتدئين نوسعا اي ما يقع بينهم من الخية ويحقل

حذر  
 سوطي

ابن محمد



ان يكون البين بمعنى الغراف كقول الضرب بمنزلة سلام لوداع عنده وهو  
**قوله** من الصفات الغالبية الصالحة في الصلح مؤنث الصالح  
 اسم فاعل من صلح الذي صلحوا وصلاصلا خلاف ضد ثم غلب على ما ذكره  
 المعرجه الله فلجروه محجروا لانها الحامدة في عدم جزيه على الموصو  
 وعنه من اصحاب اسمها الاجناس الحامدة كما في البيت المذكور والخطية والحقاء  
 والطاير المهملة من مصغر وفي اخره هنة واستهجروا بن اوس بن حرمه  
 ابن مخزوم بن مالك الغطفاني والخطية من حطائه اذ الطلحة لقب به  
 لفضوه وحقاقه منظره وقيل انك رجله كانت حطوة اذ لا يفر له وقيل  
 غير ذلك وكان اذ ترك خلافه عمر رضي الله عنه ولم يسلم وبولام طايفة  
 من قبيلة طي والمبيت المذكور من شعره وهو  
 كفي الهما وما تنفك صالحه اذا ذكرت بظهر الغيب تاني  
 جادت لهم من العليا بجمدهم واخره واحد هزجيا الى حيه  
 لمحت رماح بني سعد لمومهم سراعي العبي والظلمان والعين  
 بكل الجرد كالسرحان مطرد وشطية لعقاب البجن يردني  
 مستحبات ذواتها حياظها حين لدهن من دون اظاير  
 والمراد بالصالحين الوطية الحسنة وقا تيني خبر تنفك وبظهر الغيب يتعلق  
 به اي مدني بظهر الغيب والظهور محتم ما الفتوه واستفاد بمعنى خلف  
 الغيب وفيه من الغنة ايضا وسبب هذا الشعران في ذم الخيل لطاير الله  
 فاطلقت منه اوس بن حارثة بن لام الطائي فمعد ما من عليه دعا الى  
 بعضهم الى حيا اوس ووعته فيه فاتي وقاله وهذا هو الامع المذكور في  
 شرح ديوانه وفي كامل ابن الاثير ان النضام دعا علة من حط الملوك  
 وقال المؤود وفيهم اوس لحضروا في عند فاني متلبس من الحلة الكرمية فلما  
 كان العتد حضر والاقا وساقفيل في ذلك فكان ان كان المراد من فاجل  
 الاشياء ان لا احضر وان كنت المراد فسا طلب فلما اتوا النضام لم يبروا  
 فطلبه وقال احضروا ما اخفت فخر وخلقها فليته فساك بعض قومه  
 فقال للحطية اهجه ولك شائها من الابل فقال **قوله** وهو من الاعمال  
 ما سوغه الشرع الى التسوية لتفصيل من سلع الحج اذا سهل بخوله  
 في الخلق قال تعالى ولا يكاد يسيغه ثم يجوز به عن الاباحة وعدي  
 بالنضام فيقال سوغته الى الحنة لما في الاباحة من التمهيل وشاع  
 حتى صار حقيقته واذ قيل لو اكنى المص بقوله مما حسنه الخ كفي اذ لا  
 تحسب من دون التسوية فلا يبدل في المباح وكذا قال شراح الكشاف  
 هي ما يظلم للزينة الثواب لكثرة ذكره للتوسيع لانه كالجسر وما يبدل كالفضل  
 وعدل عن قول الزمخشري الصلحيات كلها استقام من الاعمال به ليل العفل  
 والكتاب والسنة لا يتناهى على الاعترال في الحسن والقبح كما لا يخفى ولذا  
 خصه بالشرع وقوله وتاثيرها الحاصلة والغلة بغير الحافينها معنى الفعلة

الواحدة الا انها غالباً فيما يجرد والعطف باو وان كانا مترادفين لجواز التناول  
 بكل منهما وان اذ انه اذا التافية ليست للتفعل الى الاستمجة لانه قد يوصف  
 به **قوله** واللام فتح بالجنس مراد في الكشاف انها اذا دخلت في المفرد  
 كان صالحا لان يتراد به الجنس الى ان يتكاطبه وان يتراد بعضه  
 الى الواحد منه واذا دخلت على المجموع صلح ان يراد به جميع الجنس  
 وان يراد بعضه لا الى الواحد منه لان وزانه في نكا والجمعية في  
 الجمعية في الجنس وزان المفرد في نسا والجمعية والجمعية في جنس الجنس  
 لاني وجد انه والمصر وجه الله ليرتفع عن هذا التفصيل ولما كان كراحم  
 وجه تركه له وهو يستعمل انه لفضدا لا حقا فقط ومخالفة ومخالفة  
 له كما وقع في بعض الحواشي وسيفرع ستمكذ عن قريب فاللام هنا الجنس  
 لانه اصل معناها الوصفي اذا المرين عهدا والاستغراق انما يفهم من  
 المقام بمعونة القران ثم اذا فهم منه واريد من الين استغراق المفرد  
 والجمع فرقام لافان قيل استغراق الجمع نينا ولكل جماعة جماعة  
 كان استغراق المفرد اشك وان قيل نينا وله واحاده نسا وتا في  
 الاثبات والفرق بينهما في التفي ظاهر على ما فضل في شرح التلخيص  
 والفتاح ولصاحب الكشاف فند كلامه في لغة التامل وسياحي  
 ان ثنا الله تحقيقه في اخر سورة البقرة فان قادت اذا كان الجمع  
 المعرف باللام يصلح لان يتراد به الجنس كله وان يتراد بعضه لا الى الواحد  
 فالمراد بالصالحات حينئذ اذ لا يجوز ان يتراد به جميع الجمع مطلقا  
 والا لكان الاقل من الايتين والثلاثة ولان يتراد بالجنس كله اذ لا يتناهي  
 ان ياتي به كل احد وان قصد التوزيع عاذا المحذور وهو ان يكتفي من كل  
 واحد اعمال ثلاثة بل قلها على انقسام الاحاد على الاحاد قلت  
 ليس المراد الاقل ولا الكل على ما ذكره بل بينهما اعني جميع ما يجب على كل  
 مكلف بالنظر الى حاله فيختلف بل هو المكلفين من الغني والفقير الاقا  
 والسفر والصحة والمرض فمعي قوله عملوا الصالحات ان كل واحد عمل ما  
 يجب عليه على حسب حاله وفيه شائها بالتوزيع كما قرره الشريف في شرحه  
 وخصاله انه للاستغراق بانك يعمل كل ما يجب عليه منها ان واجب  
 قليلا كان او كثيرا فدخل فيه من اسلم ومات قبل ان يجيب عليه شيء او وجب  
 شيء واحد ومثله ليس بتوزيعا بالمعنى المشهور وهو انقسام الاحاد  
 على الاحاد ذكر كذا القوم حينئذ لم فانه يطابق ايضا على مقابلة اشياء  
 باشياء عند كل منهما ما يحضه سوا الواحد الواحد كما في المثال المذكور  
 او الجمع الواحد كدخل الرجال مساجد محلا لهم او العكس كلبس القوم  
 ثيابهم ومنه قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وسماه  
 قدس سره شائها بالتوزيع فمعي قوله ان قصد التوزيع عاذا  
 للمحذور وبانه توزيع بالمعنى الثاني بغير محذور فقد غفل عن مرادها وتغافل

الواحدة

٢٢٤

ابن كمال



فاذا عرفت هذا فما في الكشاف من انما سألنا تقر في الاموال وما ينبغي عليه  
 من الخروج من ان اللمحة اذا دخلت على الجمع فتلزم معنى الجمعية  
 بدليل مستدل لا اقتران الفاعل ولا اشترى العبد لا استلزام ما عدم النزول  
 بين المفرد والجمع المحكي باللام وقد عرفنا ما كان قد قيل له لافالفة حينئذ  
 في الجمعية التزمه اوقا لولجج اولا فتم اذخل عليه ان مع انها تسلب  
 المفرد الافراد ايضا فالظاهر ان المص انما ترك ما في الكشاف من الفاعل  
 الظاهر لنا تقر في الاموال الاستعمال **قوله** وعطف العطف على الايمان  
 مرتين بصيغة اسر الفاعل والحكم هو البشارة على ظاهر كلام المص وهي ان  
 تقدمت لكن تعليق الحكم على المشتق وما في معناه بشر بان متبداة  
 حلة وسبب له فهي متقدمة في الذات كما مر مرارا او كون الجنة  
 المبيته بها لغيره وقوله اشعارا بالنسب على انه حلة للعطف اي عظمة  
 للاعلام بما ذكر وفي تفسير التمر فندعي هذه الآية حجة على من جعل  
 جميع الطاعات ايمانا بحيث اثبت الايمان بدون الاعمال الصالحة  
 لعظمها علية فان قلت **قلت** انكم تقولون ان المؤمنتين يجوز دخولهم  
 الجنة بدون الاعمال الصالحة فكيف يكون ما قلتم خلافا للنص وهو سؤال  
 المعترض قبل البشارة بالجنة المطلقة بالجنة بشرطها اقتران الاعمال  
 الصالحة بالايمان ونحن لا نجعل الامحباب الكبار البشارة المطلقة بكل  
 تثبت مشارفة مفترقة بمعية الله تعالى وجزان يكون العمل الصالح  
 عمل القلب الاضلال في الايمان فلا تنفي حجة على خروج الاعمال وهذا  
 معنى قول المص السبب في استحقاق هذه البشارة الخ ولم يرد ان الايمان  
 المحرر لا يبي ولا ان الاعمال تؤجر الشواب بل الالتماس بينهما مقتضى لمتنزل الله  
 بمقتضى كرمه وتركه بخلافه كما علمنا من السنة وقوله عبارة عن التفتيح  
 هو مصدر حقيقة اذا صدق كافي القاموس ففعلنا التصديق عليه تيقن  
 واقرار المتكبر شرط كما مر فلا مشافاة بينه وبين ما مر في تفسير قوله يؤمنون  
 بالغيب كما توهمه **قوله** ولذلك قلنا ذكرنا مفردا في الخ اي لكونها كالاساس  
 والبناء لا كونه لا غنا الخ لان الظاهر حينئذ ان نقول ذكر بالا افراد  
 وهو ظاهر لان العمل لا يعتمد به بلا ايمان والامر لا يناسب الفردية  
 والعنك ايضا لغير الجمعية والمد الشفع والفائدة وهذا امر وعق موك  
 اتفاقا وقد قيل على هذا ان الايمان موجب للنجاة من العذاب المخالفة  
 السنة فاننا اذا انه لا يبي مطلقا فممنوع مع ان جنس العمل الصالح كذلك  
 وان اراد مقيد انبت ذلك وجوابه ظاهر من تدبير **قوله** وفيه دليل  
 على انها خارجة الخ فيل ان اذ اخرج وجه عن ستم الايمان المنفي في الشرع  
 فمنوع وان اذ اخرج وجه عن الايمان اللغوي فقليل الحدوي وليس النزل  
 فيمع ان الظاهر جملة على المعنى الشرعي كما تعرف عنه صانف وهذا  
 ذهبك عما مر ثم انما صانف اقوي من العطف مقتضى للتغايرة اذ لا

فحة لعطف الشيء على نفسه ولا الجزء على كله ومثله كاف فلا يرد عليه شيء  
 مما في بعض الحواشي وفي قوله الامثال اشارة الى ان مقتضى الامتثال العطف  
 على خلاف الامتثال للمكتبة كما في عطف جبريل على الملائكة وهو والله عز وجل  
 يذكر واصلات لهمة بان لهمة لتعدى البشارة بالباخذ فت لا يراد  
 حرف الجار مع ان وان بغير عوض لطولها ما بالصلة ومع غيرهما فيه  
 لخلاف يمتن التصريفين والكوفتين مشهورة وفي محله بعد الحذف  
 قولان فنقول بضم بزغ الخافض كما هو المعروف بامثاله ونقول جبر  
 لان الحذف قد يتبع شره نحو الله لا فغان بالحجر مع مد  
 الهمزة ووصفها كما بينه الخجاة كمد هنا مقصور **قوله** وهو مصدر  
 حقه اذا استمر الخ الجرح بفتح الجيم ونشد تدا التوك ومداره بمعنى لا ينفك  
 عنه وتوصيفا للجر بانه منطلل لاظهار معنى السرفية والالتفاف  
 انفعال بعضها ببعض لانها تلف وقوله للملك لغة تليل للشمسية بالمره  
 دون المصدر واصغر ومنه الجرح لمقابل الانس لا تتناهم عن العيون  
 وكذا الجرحون لسرع العقل والحجرت المنرس وغير **قوله** كان عيني الخ  
 هو من قصيدة طوية لكلمة زهير بن ابي سلمى يمدح بها محمد ووجه  
 هر من سننك المشهور وقلها  
 • ان الخليل طاحدا بين فاقترقا • وعلق القلب من اسما علقا  
 • وفارقتك برضين لا انك كالملة • يوم الوداع فاستى الرهره قد فلنا • ومنها  
 • كان عيني في غزقي متقلة • من النواضع لتسفي جنة صحقا • ومنها  
 • ان تلقى يوما على علية هرما • تلقى الساحة منه والند لعلقا •  
 • وليس كان ذي قزقي ولا رحيم • يوما ولا معدما من كايط ووقا •  
 الخ وهو شاهد لاطلاقه على الشرب دون الارض وقد يطلق عليه ما وقال  
 الراغب الخليل لستان ذي شجر يستريح به بالحارة الارض وقد نسي الاظهار  
 السائر قصيدة وعلمه جعل قول زهير وفي الكشاف الجنة البستان من  
 الخلد والشجر المنكبات المظلل بالنتف اغصانه قال زهير الخ وعيني  
 فيه تشبيه عتق بمعنى الجارحة والغريب الدلو الكبير والمقتلة ان  
 بصيغة المفعول من تفعيل القتل بمعنى الناقية التي كراستها ما حتى سمنل  
 انقيا دها والنواضع جمع ناضع وهو البعير الذي يستنق عليه ويستعمل في  
 اخراج الماء من الابار والحق بضم حوق وهي الخلة القلونية  
 المرتفعة جدا وخصها لاختصاصها بكثرة الماء فهي اوقع وابلغ هنا  
 فنقول كعصر الادبا انه حشو لا خيل الفافية لافائدة فيه لا وحة  
 له وقال ستر الخ الكشاف انه يالغ في تدريف الدموع فاخار الغريب  
 وهي الدلو العظيمة وثناها بنبينا قلد ورام الانسكاب يتعا فيها  
 في الجحى والذهاب اذ لا تزال تصب واحدة وترسل الخرى وذكر المقتلة  
 لانها تخرج الدلو ملاءي ووصفها بانها من النواضع المتمرنة على هذا العمل



واورد الجنة التي التعل على الكثرة والالتفاف والخل المتفرق لكثرة النقي  
 لا سيما الحق منها والمعنى كما في شرح الديوان انه يقول لما ثبتت  
 منهم لم املك دموي فكانها من كثرتها مثل من د لوي ناقة مذللة  
 للمعل كما نرى في شيا مما في الد لوبل يخرجها ما تارة مملوكة وقولك  
 قدس سرم كان الظاهر ان يقول كان عيني غريبا مقتله لك اني  
 بكلمة في كانه فبديعي ان ما ينصت من الغريين منعت من عينين  
 ولم يزد على هذا فكانت غير يد كما في قوله كما في صرح اليبي  
 ولا يخفى ان الخبز لا يصح به اداة التشبيه لانه من التشبيه  
 الكائين عندهم والتشبيه والتشريح بالتشبيه منه لانظيره  
 ومن الكلمات ما قيل منها من ان المراد بالخل الطويل الخالات  
 فاما في الاجتهاد فكان عينيه لتسفي قللك الخيالات فاما مثل وعقل  
**قوله** شعر البستان لما فيه الخ معطوف على قوله الشعر والبستان  
 يظن على الارض التي فيها الاشجار وهذا هو ورد في شعر الاعني  
 بمعنى الخوضا صفة كما ذكره الجواليقي في كتاب العرب وقد ذكرته  
 العرب قديما واستعملته بهذين المعنيين واصطه بالفارسية  
 بويستان وبوي الرايحة الطيبة وستان بمعنى المكان واللحية  
 فحفظت كذا في ليا والواو وحضر بارض الاشجار التي تقطر بزود النسم  
 بطيب الانهار شعر عرب ونقل معنا المعنى شعر فوسعوا فيه فاطلقوا  
 على الاشجار ونفسها وقول بعض المناخرين ان من اللغات المشتركة  
 فانه في العرب بارض ذات حاط فيها بستان اشجار وفي الفارسية  
 مركبة من كلمتين ومعناه التركيبى فاحسن الترجمة وقد وهو فيه  
 صاحب القاموس حيث قال انه مغرب بستان انتهى وهو من ابن  
 لغت خال النظائر عنده اذ في شئمة من الانصاف وليس الكامل  
 عليه الا محنة الخلاق ومثل البستان في معنيته الجنة فتطلق على  
 الارض بالاشجار وما وعلى الاشجار ووجدها كما ذكره للمصر رحمه الله وورد  
 عن قول الزمخشري الجنة البستان من الخخل والشجر طافيه من الهمام  
 والاقصا ر على احد معنيته لاما قيل من انه وصفا القرية فليتحرك  
 استشهد بالبيت على تشبيه البستان بالجنة واوجب منه متابعة  
 الشرح له انتهى وقال قدس سرم اطلق الشاعر الجنة على الخخل ولا يخفى فيه  
 قول الزمخشري الجنة البستان الخ اذ لا تعلم منه انها نفس الاشجار او  
 الارض التي فيها او مجموعها وانه نظرا لان بياك بقوله من الخخل البحر  
 يعني ما اراد به من لحد معنيته فان قيل هو انصاف لانه لا يبان  
 فارتكاب لما موفى غايبا بعد من غير حكمة الله وقوله لما فية الخ  
 بيان المناسبة في اطلاقه او للعلاقة فان كان اسما للارض فقط فن

ابن كمال في رسالة  
 الترتيب

اطلاق

اطلاق الكمال على المحال وان كان المجموع فمن اطلاق الخرد على الكل وفيه  
 محتمل لهما والتمسك ثمة بمعنى المناسفة المتشبه لكثرة ما استخار  
 من الكثرة المقابلة للظافة والترقيفا لما كشف وشجر كثيف  
 كما قال امته  
 وتحت كثيف الماء فويما طر الغري ملائكة تنمطه فيه وتضوي  
**قوله** شعر دار الشواب لسافيهما الخ دار الشواب هي دار الاخرة  
 وهي في مقابلتها الدنيا التي هي اذ التكليف والدار التي هي دار العقاب  
 وهو منقول اليها لانه حقيقة شرعية وهو التبادر منه كل شي  
 ذكرت وبقره المناسكة يقيد ويرى المتقولة عند بوجهين والجنات  
 بالكتد جمع جنه مكثف ارض ذات اشجار ووجد ايقوا واشجارا وطافها  
 من النعيم الذي لا عين نظرت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر  
 مما هو مغيب ومستور عتاك الالك فلما استعملت الجنة لا يستتار ما فيها  
 وان كانت موجودة الالك وافان يكون جمع فنن بمعنى غصن وجمع  
 فن بمعنى ضرب وروع وهذا هو المراد ههنا والغالب فني جمع على فنك  
 والجنة من الاستا الغالبة على دار الاخرة الا ان غلبتها لم تقبل الى  
 حدة العلمية لانها تعرف وتتكرر ويجمع وتوصف بها آسا الاشارة في  
 نحو ذلك الجنة وانما جمعنا هذا المعنى لانها كما تطلق على المجموع تطلق  
 على اماكن منها وعلى العن المشترك بينهما ولو لانه لم تصح الجمعية هنا  
 والى هذا اشار المص رحمه الله بقوله وجعلها الخ وايدة بالنقل عن  
 سيد المفسرين ابن عباس رضي الله عنهما فقيلها جنان على مراتب  
 متغايرة وتسمى حسب استحقاقها وجانها ولقنا وت رتبهم في الشرف  
 كالانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو ظاهر والعمال جمع عامل  
 والمراد به من عمل الصالحات من خيرة خلقه وفيما نقل عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما من انها سبع اشارة الى وجه لختيار  
 جنات فانه جمع قلة على الصحيح كما مر على جنان كما قيل وما نقله  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما انكره السيوطي رحمه الله وقال انه لم  
 يوجد في شيء من كتب الحديث قبل وفي قوله افان الخ اشارة الى  
 انه تنكيس جنات لتتسوي ويحتمل ان يكون للتنظيم اي جنات لا يكتنه  
 وصفها **قوله** واللام تدل على استحقاقهم اليه اي انها لام استحقاق  
 والله تعالى لا يجب عليه شيء فهو جار على عوايد لمكانه وفضله  
 في الاشارة بوعده الذي لا يخلفه وقوله لالذاته ليس لبيانات  
 معنى اللام للموصولة لطلق الاستحقاق بل لبيانات انه مراد منه  
 لحد فدية والضمير المضاف التذاته لاجلها وهو قوله في الكاف  
 لمذهب المعتزلة القائلين بان الشواب مستحق لذات الايمان  
 والعمل على ما تقر في الامور وقد مر قول المص رحمه الله في تفسير



قولكم تتقون ان العبد لا يتخلى عبا ذنبا وثوبيا وهو كما جازل هذا الجرح  
فيل العمل قوله ولا على الاطلاق بل بشرط ان يستمر في طاعة الله والادب  
انه يموت على الايمان لان تحلل التردد لا يمنع دخول الجنة وهو مما  
الفتوى عليه المتأثرين في الاشارة فان حصول المراتب الجزئية  
مشرط بالموت على الايمان بلا خلاف وفيل ان الخلاف في المصدق  
والاثر اذا وجد من العبد هل يقع ان يقول ان امورنا حقا ولا يقول  
ان امورنا الله تعالى كما هو ممكن هب كمنفعة المتأثرين لانه ان كان  
للمشك فلو كثر وان كان لاحالة الامور الى مستيئه تعالى اولئك في العاقبة  
والمال لا في الحال اول التبرك والتفرد عن تركته نفسه فالاولى تركه  
لا تمامه الشك وخلاف المراد او ينبغي ان يقول كما ذهب اليه الاشعري  
لان العبرة بالمعاشرة وهذا المسألة تنفي مشقة الموافقة عند هجره كما  
ان شاء الله **قوله** روي المتأثرين في الاستدلال لما قالوه حديثا  
هو من قال ان امورنا ان شاء الله فليس الخ في الاستسلام بصيب وهو  
حديث متواتر بانفاق المحدثين كما فعله في كتاب اللآي المصنوعة  
في الاكاذيب المصنوعة وقد سمع عن ابي هريرة رضي الله عنه ان مرة تمام ايمان  
العبد ان يستلني اوده الجوز قلبي وصحة واطلهم ما خلفه وقال الاستغناء في  
الايمان شئ فخرن قال ان امورنا ان شاء الله وهو ليس استغناء شئ  
واكن عواقبنا المؤمني مغيبة عنهم شرا وورد حديثا جابر رضي الله عنه  
ومدونه كما في رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم من قوله يا مقلب القلوب  
بنت قلوبنا على دينك مع كل واحد منكم استدل ما على شئ الاستغناء ويطران  
ما خلفه والعلامة ابن عقيل رحمه الله قال في مستقل فيه لغير هذا من الاستغناء  
ما فيه **قوله** فاؤلئك سخطت اعماهم الخ هذه الآية تدل على ان الموت  
على الكفر صبط للعمل ولا خلاف فيه لاحد كما التفتي عليه شرح الكشاف هنا  
وانما الخلاف في لصباط الكفاية بدون التوبة وفي الكشاف للتمت الخ قال  
الامام القول بالاحباط باطل لان من اذبا الايمان والعمل الصالح استغرق الثواب  
الذي اشرفه اذ كفر بغير استحقاق العقاب الدائم ولا يجوز وجودها جميعا  
ولان دفاع احد ما بالآخر اذ ليس ذوالالباقى بظرف فان الطاري اولى من اذبا  
الطاركو بضياع الباقي والمخلصات لا يجب عقلا ثواب للطمع والاعقاب  
العاصي وليجب منع عدم الاولوية فان الطاري اذا وجد امتنع عدمه  
مع الوجود من ضرورة امتناع الوجود والعدم ووجوده يثبت ان عدم الباقي  
اعني عدم بعد الوجود وهو ليس محال وبانه ممنفوض بانقطاع الشئ  
بظرف فان ضده والحركة بالسكون والبيمان بالعود وايضا الاضباط مما  
نطق بها الكتاب فكيف يكون باطلا واعتبر من علمه بان مراد الامام  
ان البطل حكم احد ما بالآخر ليس محال وبانه ممنفوض اذ من الاضباط  
الذات بالذات الا ان اذ اطل الاضباط الكمال الحكم المترتب عليه ثم ان

هو كتاب  
الاصول في بيان  
الاصول

شرح

مراده

مراده ان القول بالاحباط تفلا كما في الكشاف باطل فلا ينفى في نطق الكتاب  
به فيما هو مخصوص او مؤول وليس هذا كله كلاما محترقا فمن اذبا  
منذ تبيته ويخبر به فليظفر شدة لصباط الاعمال بالكفر مطلقا  
منذ هي في حنيفة امتد لالا نقول تعالى ومن يكفر بالايمان  
فقد صبط عمله ومد هب الشا فحيا انه لا يكون صبطا الا بالموت  
على الكفر لقوله تعالى فميت وهو كما في محل المطلق على المتكيد  
على امثله وقوله ولعله لم يقيد به الا في استغنى بذلك الايات  
الذات على الاحباط بالشرك للمقتضى لعدم استحقاق الحقبة  
**قوله** ان من تحت اشجارها الى العادة الالهية كما رتب بانها  
مكان المياه الجارية كما قيل في السباق حرب للمكان العالي فان اريد  
بالجنين الاشجار فانك مع ما فيه قريب في الجنة وان اريد بها  
الارض فلا بد من التاويل بتقدير مضاف اليه من تحت اشجارها  
او يعوذا لغيرها اليها باعتبار الاشجار استخدا كما ونحوه وفيل ان  
تحت بمعنى جانب صريح به ابن عطية وقال هو كقولهم ذاري  
تحت دار فلان ومنعه بعضهم وقال ابن الصايغ رحمه الله لما  
كانت تجزي من تحت الاشجار المظلل القليل من تحتها اذ انما للملاعبة  
صدق انها جرت من تحتها وقال صاحب التفسير من تحت اشجارها  
او متازلها ويحتمل ان مضافها من تحت الجحانات وقد قال ابو البقاء  
من تحت ارضها فلا يخفى لمنع ابنه الخوزي له وقال ابو علي من تحت  
ثمارها وهو بعيد وقال الغزوي من تحت او امر اهلها كقوله  
وهذه الامهات تجزي من تحت **قوله** كما ترايا جارية تحت الاشجار  
عدا عن قوله في الكشاف كما ترى الاشجار الثابتة على شواطئها  
الى ما هو اظن وان وجهه بانه فصد لشبيهه الهسية بالهسية  
فلا يضره تقديم بعض المفردات على بعض اونا حين وانما طي في  
مهموز المضرك كالتاحل وزنا ومعنى وجمعه شواطئ ومسروق بزنة  
للفعل هل لمسروق من الاضداد النابعي ولمسروق بن المرزبان  
المحدث وما روي الشرح لخصبة ابن المبارك وهقاد في الزهد  
وابن جرير والبيهقي في البيهق والاصدود كما في الصحاح شوق  
مستنطيل في الارض والاشهر مؤتة لكون المعنى تجزي من تحت اشجار  
**قوله** واللام في الاشارة للبعث الى اللام عبارة عن المعرفة بغير  
بالجزء عن الكل كزيادة هجره الوصل عند الجمهور وشقها وان اذ  
بالجهد الذي هو المشاوق للمتكرة وفي الكشف ان غير من ظهور  
فتي الى استغراق وعدمه كما هو مقتضاه مثل اهلك الناس الذين  
والذين هم الى الجحيم المعروفان من بين ساير الاحجار وكما تستعمل  
للمعوم في المقام الخطابي ولا قل ما هو مقتضاه في المقام الاستدلال



وقد استعمل من غير نظر الى الخوض في المثال وكما في هذه الآية وهو  
كثيرا ايضا وصورة على القليلي راحة الله حيث قال في التفسير معنى الجنس  
هنا وقول الزمخشري انما الحاضر في الذهن انك تعلم ان الشيء لا يكون  
حاصرا في الذهن الا ان يكون عظيم الخطر معقودا به العسر اي ذلك  
التي عرفت انها المنفعة العظمى والذمة الكثرية وان الربح وان كانت  
انفرد على لانيه من التفسير حتى يكون فيها الامتياز فان احد المرادين  
ما ذكره في البرهان انتهى كما انفرد عليه اهل المعاني والعربية وكنت  
ينافي ما ذكره في نحو ادخل السوق واشتر اللحم وانما علم فيه قوله  
الحاضر في الذهن وهو انما قصد به بيان الفرق بينهما وبين التكرار  
وانما بينهما كما علمت لان من اتياب الحواشي من لم يتبين له فاستبد  
فيه وانما ذكره الزمخشري في لفظه لانه لا توجيه للتعريف وهذا  
هو الذي عناه الفاضل الشريف بقوله العمد لا تتقدم ولا ساكن  
الجنس بطلت في كلامهم على ما يشتمل الاستغراق والتخصيص او ضمة المص  
رحله الله بقوله كافي فقلت لست ان في الماء الجاري وما  
قبل هنا من انما يشتمل الاستغراق على ان المعنى يجري تحت الالهام  
جميع انما الحجة فهو صنف لدار الثواب فان اشجارها على شواطئ الانهار  
وانما رها تحت ظلال الاشجار الباردة من مياه الحيوان لمن رزقه الله  
الحيوان **قوله** او للعتد والمعمود الخ الآية المذكورة من سورة القتال  
وهي مبدئية على الصح وقيل انها مكتوبة بهذا قال الطبري في التفسير  
عقل ربه الله هذا ان يتوقف على تقدم نزول الآية القتال على هذه وقيل  
قال حكيم ان البقرة اول سورة نزلت بالمدنية ولذا قال الفاضل في  
التفتازاني انما يصح هذا الوثبت سبقها في الذكر ومع ذلك فلا يخفى  
تقدم مثل هذا العتد وتبعه الفاضل الشريف قدس سره وفي حواشي ابن  
الصباغ هذا انما ينبغي على تقدير ان يكون فيها انما لا يتسقت  
في النزول هذه الآية وهو قول الضحاك وسعيد بن جبلة انها مكتوبة  
واما على قول ابن مجاهد انها مدنية فانما ينبغي على تقدير ان يكون فيها  
انما الخ سبق في النزول هذه الآية والاسكن الذي ينبغي كما سياتي  
وترك المصراع كما بقا الوجه الثالث في الكشف وهو ان الالف واللام  
فترعوض عن الصاقفة لما فيهما سببا في تخفيفه **قوله** والتمت بها الفتحة  
والسكون لم يقد كثر مثله في فعل الذي عينه حرف حلق واختلف النما  
ففي قبيل الة لغة ولا يختص به بل يكون في غيره كفسر وفسر وكهك ودهبا  
التعدا دون الة الة التبع وهو مفيد فيه وانما بانه سمع من بعض  
بنو عقيل نحو في نحو ولو كانت لغة قلب ال واولها فان قلب لغو وضعا  
وقد كلام في خصائص ابن جني وقال الزمخشري ان اللفظ قدما قاصدا وهو  
في الامثل معنى الشق بمعنى المشقوق وهو المكات ولنا في المعنى الجري

سورة  
وان تخرج

والجدول

والجدة والاصغر الانهار كالقناة والبحر اعظمها وقول كالنيل والفرات  
هما نهران عظيمتان مشهورتان وهو محتمل ان يكون تمثيلا للين واللين  
ان لم نقل انه محصور بالماء كما هو المشهور في الاستعمال قال  
الراغب اعتبر من البحر نارة ملحوتته فقتل ما بحراي ملح وانما  
ملح قال وقد عا د ماء البحر الارض بحرا وزاد في المرصوان انما المرص  
العذب وقال بعضهم البحر يقال في الامثل للملح والتمت بحراي وبحراي  
تغليب وقوله والنزكيت لسعة الخواصل معنى من الة الة على السعة  
يقال تهمرا التهمرا اذا اتسع ويرد عليه النهر بمعنى الزجر فانه لم  
والاخط فيه معنى السعة اللسعة الا ان يقال انما زجر كسبغ  
كما شره الراغب فقيد سعة بمعنى **قوله** والمراد بهما ماؤها  
لما صير بها للانهار المذكور في النظم والمفهوم من المقام والاضمار  
هنا تقدير للضاف كما في نحو انما لالتري من مجاز اللفظ والمقدر  
اما مائة او ما كما هو ظاهر عبارة المصرح فانه قد ثبت بحري رعاية  
للضاف الية القاسم مقامه او عناية للفظ الجمع لانه لم يثنان كان  
مجازا للمجازورة او لذكر المحل وازاد الخال او الاستناد مجازا من  
غير نحو في القطط الظرف ولا تظلم في استناد الاخراج الى الارض  
لكونها محلا للاخراج قيل والاستناد الجري للانهار نكتة خاصة بغيرها  
لخاصة وهي ان انهار الجنة ليست الا للمياه الجارية من غير احد ودك  
والا يخفى انما ينبغي على الحد المفسرين ولو تغيرت هنا لكان كلامه  
في مجاز **قوله** صفة ثانيا للجنات الخ ذكر فيها ثلاثة اوصاف  
ونزك رابعها سياتي ولذا لم يذكر الحصر الذي في الكشاف واذا كانت  
صفة فهي في محل نصب وحينئذ لم يعطف للاشارة الى الاستقلال كل  
من الجملتين في الوصفية لانها صفة واحدة واذا كانت خبر  
مبتدأ مقدم فتدريده ههنا الذي لمنوا الخ او هي الة الجنات  
وفي شرح الفاضل التفتازاني ولا يقدرها انما هي هذا اللفظ بل  
هي اوصاف بمعنى الصفة او الشان **وهي هنا كحرف** وهو ان  
الجملة المتذوفة المبتدأ اما ان تجعل صفة او اسنينا فافاعتبار الضمير  
لغوا يمكن بدون اعتبار الحدف كذلك ورويات الرطبا المعنوي  
حاصل الة الجملة عبارة عن الشان الذي هو مبتدأ افرق بين الشان  
وبين هي ومثله في عدم الاحتياج الى العا ثانيا ذكر الة النجاة في قوله  
مقول من زيد منطلق وفيه نظر وسياتي ما في في سورة يس وما ورد  
من التقدير نقل في الكشف عن بعض الشراح ومرصدا لانه خلاف  
الظاهر وما قيل من انه على الخبرية اما ان يقال انه لا يجب كون الخبر  
محمولا على المبتدأ او يجب ان يكون ذلك تخفيفا او ما يلا من كما نسوي  
وجه القاطنين بها الاحاطة الية وقيل انه على هذا التقدير صفة

عصام

سعد

عبد الكريم

كازوني



مقطوعة ولم يثبت له الشرع الكفاف مع جلاله قدره فاعترضوا عليه  
بأنه يعود إلى الجملة المحذوفة المبتدأ فان جعلت صفة أو استئنافية  
كانت قد تميزت من مستند مركب وان جعلت ابتداء كلام كان فليكن ذلك  
بلا حذف ومنهم من تمتك في دفعه بان تقديره لم يقوي الاستيناف  
والتقدير هو يقوي الوصفية ومما ينبغي منه ما في شرح التفتازاني  
فانه قال لا يحتاج الجملة التي هي خبر عن لفظ الشان الى عايد كعمير  
الشان وتقديره لم يعل على انه ضمير القصة لانه محض جملة العهد  
فيها مؤنث فالوجب تقدير ضمير الشان هو انتم ولا يخفى ما فيه لانه  
قطع المفت الذي منعونه نكرة وموجلة بخلاف الظاهر حتى منع بعض  
النحاة وان كان الامح خلافه كما في شرح التفتازاني في نقصه في جملة  
واما ما قيل من ان المقدم ضمير الشان لا ضمير الذي امنوا والجنات  
لان كلا طرفي زمان لنصفه على الظرف فلا يصح ان يكون خبر عن جثة  
وتقدير المبتدأ على تقدير قوله كلاما ابتداء غير وصف ولا استيناف  
استحقاق في مراعى الجزالة المعنى وليس بلازم وانما لانه واحد ليس  
خبر بل متعلق بمفاد الواسع في الجملة خبر وما ذكره لا يعني شيئا ولما كان  
الوالد كما كون هذه الجملة حال من الذي امن او من جنات الوصف القرب لها  
من المعرفة وهي كما قال ابو حيان حال مقدرة لانهم وقت التفسير لم  
يكونوا مرسوذين على التوام والاصل في الحال المصاحبة **قوله** او متانقة  
كانه لو قدم بتبعه للمعنى هو سؤالا عن فواكه الجنة فقوله تعلى وكلمه  
فيها ان واج مطهرة للزيادة في الجواب ولوقد ظهر في الجنات لانه انما  
في هذه الدار ام اتمه واقيم كانا صح وواضح والاستيناف اوضح الوجود عند  
كاذبه صاحب الكشف وغيره وهذا ينبغي ان معنى من قبل من قبل الدنيا  
وهو قول مجاهد وعن ابن عباس رضي الله عنهما والضحك ومقاتل انه  
في الاخرة على معنى رزق الغداة كرزق العشي وذهب ابو عبيدة الى ان معناه  
تختلف الثمرة الخبيثة مثلها والحل في الثمنين البال والقلب والنفس وكل  
منها يجمع ههنا وازيح بدي مجمة وحارة ممكنة مجبول راحة اذا ازاله  
وفي قوله وقع الخ استعارة تسمية او ممكنة كما جعل ما خطر للسامع  
من التردد وما يقع في الدار الدنيا وخوفها من العباد كما يقال لما لا يشبهه  
فيه لا يخبر عنك فقوله اذبح شره ومثله في اللطف قول ابن سينا  
الملك كنت فوادع من حبه وحيته كانت الممكنة **قوله** وكلما نصبت  
على الظرف الخ قال النحاة انها منصوبة على الظرفية بالاتفاق وناصبها قالوا  
الذي هو جواب معنى وجاهتها الظرفية من جهة ما فانه اما مصدرية  
او اسم نكرة بمعنى وقت وكونها شرطية ليس بالوضع وانما طرأ عليها في الاستيناف  
لان ما المصدرية التوقيفية شرطية من حيث المعنى فالذا الضابط للجملة  
مترتب لحد يمس على الاضري ولا يجوز ان تكون ما شرطية كما فصله في

صام  
س

المعنى

٢٢٢

المعنى وشروطه واما اذنهما للتكرار فقد مر في قوله تعالى كلما أمثالهم  
مشوا فية ولمش كما ان معنى الشرطية ظار عليها لم يختلفوا في عامها كما  
لختلفوا في عامل الاستيناف الشرطية هل هو الجزاء او الشرط وروح الرضا انما  
الشرط ولم يرد جزمه هو كما توهمه بعضهم وقال فان قيل في كل من الفرق  
بين كلما وكلمات الشرط في المحرك بان العامل في كل من الجزاء والعامل في غيرها  
الشرط قلنا قد ورد الرضى بينهما بان كلما معناه الجملة التي تليها  
والمصنف انما لا يتقبل في المصنف بخلاف كلما ان الشرط وفيه كلام ذكرناه  
في حواشي الرضى لانه هذا محله ومما فضلنا ما كنت عرفت ان ما قيل من  
ان كلما محرك من كل وما الشرطية فاذا صار اداة تكرر ليس معنى ورزقا  
مفعول ثان لرزقوا لانه يتبعه المفعول من فيقال رزقوا الله ما لا ي  
بمعنى العطاء وليس مفعولا مطلقا مؤكدا للعامل لانه بمعنى المرزوق  
اعرف والتاسيس خير من التاكيد وتذكيره للتوسيع والتعظيم أي يؤغا  
لذبا غير ما تفرقه في رزق وجوز في المصدرية وكونه مفعولا مطلقا  
والاول **قوله** ومن الاولى والثانية لابتداء الخ لهما منقولان  
خرفي خبر مستحدي اللفظ والمعنى بجملة واحد حصة وجوز لغيره  
مما يتعلق به وقد اختلف اللفظ والمعنى كخرفيت بزيد على الطرفين ولتخلفا  
معنى اللفظ نحو ضربته بالعضا بسبب عضيا نه او عكسه نحو ضربته بملتا وبه  
يسبب سؤا خلافه وما في الاية من لظاهر بترأي من الغنة لذلك اشاروا  
الى دفعه بانه غير مخالف لما ذكرناه لا يخالف الا اذا تعلقا به من جهة  
ولحرة ابتداء من غير تسمية وما نحن فيه ليس كذلك وفي الكشاف هو كقولك  
كلما اكلت من رمانك من الرمان شيئا جددت ان فسوقه من ثمرة موقع  
قولك من الرمان كانه قيل كلما رزقوا من الجنات من اي ثمرة كانت  
من ثقتا حيا او ذمتا منها او عندهما او غير ذلك لفظا والواحد في الاولي  
والثانية كذلك لانه لا يتبدل في الغاية لان الرزق قد ابتدى من الجنات  
فتقول لك مرة اير فتقول من بستانه فيقال من اي ثمرة رزقك من بستانه  
فتقول من الرمان ويحتمر ان رزقوا جعل تطلقا مبتدأ من ضمير الجنات  
شرحه جعل مبتدأ بالابتداء من ضمير الجنات مبتدأ من ثمرة وقرره شرحه  
بانه المشاؤهم ان خرفي الخبر في منها ومن ثمرة متعلقان برزقوا وهما  
معنى ولفظ واحد ومما تفرع عندهم انه لا يجوز مثله الاعلى الا انما  
والتبعية ولا مجال له ههنا فدفعه بوجهين وبالن في خبر الاولي  
وصرح بانها لا يمت كما الا ان الاولي متعلقة بالرزق المفهوم رزقوا  
مطلقا والثانية به معية يكونه يكون من الجنات فليس مما منع في شيء لانه  
اعتبر فيه الفعل ولا مطلقا ثم قيد بقيد يقتضيه سؤا لخرفا تضح  
انفصا قاتا ان كل واحد من الفعل المطلق والمقيد بالقييد الاول  
يصح ابتداءه من المقيد بالقييد الا ان الذي تعلق به والثمة على هذا  
النوع فانه لا يفتح الا مبتدأ من فزه الا يكون بعضه مرزوقا وماور كيك جدا

كازروني

لحج زادة



وكلا الطرفين على هذا الوجه لغويا اعتناه والمصرحة الله في إطلاقها  
والثقيد مع جعلها كالتين منتهى لظنين وحيدتين فتعلقها مستعد فلا  
تلمذة المخذول والمذكور لما قالوا بل الشيء كقولهم لا يكون له  
مندان ولذا قال وأصل الكلام ومعناه الجوه لا يخفى أنه لا وجه له لأن المبدأ  
كما مر معناه ما ينصل به الأمر الذي اعتبر له امتدادا محققا أو متوقفا  
والشيء انصلا لا يتصل اتصاله بالمكان في نحو شئت من المصرة والزمان  
في زمن أول يوم وبالفاعل وبالمأخوذ منه بل المكان المأخوذ والمرجع  
مثلا ابتداء من كل جرح من حدوده الأربعة فالابتداء منها مكافئ وفي  
من شجرة كل في أعظم من المال وكل في من الصرة إذا المراد التبعيض إلا  
تراك لو قلت ما قرأت الحق من كتاب يسوي به من المبرهن أو السنة كذا  
صح ولا يرد في هذا التعلق لا مانع من صناعي ولا معنوي فارتكاب المصنف  
للقاويل من غير راجع لا يخلو من الخلل ولذا قيل أنه لم ينف على مراد الزمخشري  
وتوهم من تقديره السؤال أنه ظرف مستقر عنده وسيا في الكلام فيه  
وقد قيل علينا أيضا أن كل المهوران من الابتداء في التبعيض لغويان  
والتبدينية مستقرة وهذا مخالف له وفيه بحث لأن ما ادعاه وأن سبق  
المعنى غير الضمان خلافة في كفي لتصح الابتداء فيهما المخراف  
المستد أشبه أن قول الشريف نبتا العيم من التفرج أنه لا مجال للتبدينية  
والابتداء في الآية الكريمة في بيان المغرب يجوز فيه أن يكون بك  
اشتمال ولا حجة في الضمير لظهور الارتباط مع أنه مخصوص بالبدل  
المخرجات وقالت في العزم من في قوله منها ابتداء الغاية وفي من شجرة  
كذلك لأنه يدل من قوله منها أعيد معه حرف الجر وكذا هما متعلق  
برزقوا على جهة البدل وهذا البدل من بدل الاستحسان **قوله** كل حين  
للقوامر وقا الخ إشارة إلى ما صدر من تبدينية ومترزوقا الخ إشارة إلى  
أن الرزق بمعنى المترزوق مفعول به ومبتدأ ما يكسر الـ العلية اسم  
الفاعل ولو فتح صح فقيد الرزق يكونه مبتدأ من الجحقات وأبتدأؤها  
منها بابتدائية من ثرائها وهو ظاهر وقوله فصلح الحال الخ إشارة  
إلى أنها ابتداء لخلقة وقت دليل على أنه لا وجه لجعل الشجرة مبدأ لبداية  
لا مبتدأ نفسه فالوجه أن يجعل الحال مترادفة وفائدتها أن تكون الجحقات  
مبتدأ الرزق بحتمل أن يكون باعتبار ظهور الشجرة مما قدمها فالثانية  
لغير المتراد إلا أنه على ما ذكره يظهر كونه قد التفتد بخلافه على  
الترادف وفي قوله واقعتان موقوف الحال صامحة ظاهرة لأن الحال  
متعلق بالحال المحذوب وهذا لا الحرف وممكن تبشيد البدل النواكس  
فاعل يقال أكتن واستكن إذا استكن والتخفيف من استكن بعثد  
واعلم أن الظاهر أن جعل المتعلق الواحد في حكم المتعدد لا يخفى بضرورة  
الثقيد والإطلاق بل يجزي في كل ما يشبهه بحسب التناول كما في قوله

لم

لترادف الحالين في عينه الكمال منه في غير ترتيبه فالتبدينية تبصرت بلصرت  
فيها لأن معناه لا يقتصر الكمال في غير ترتيبه على حتمه في غير غير  
فتمت بحسب القائل متعدد له فظا شرا لغير ترتيبه فظا شرا لغير ترتيبه  
الثقيد على أنه ليس مخصوصا بما ذكره كما يوحي كلام الكشاف وشروحه  
فقد شرفان قلت لم يسأل عن قوله من شجرة ويترجم في الجواب  
تعلق الظرفين وأما صلح الحال في كونه متعلقين حتى يحتاج إلى التناول لو قيل  
كلما رزقوا من شجرها فإذا ذكر من غير ارتكاب لم يفتقر التناوب وتكرار  
وأما الترتيب في زيادة ما يتبعج للتناول قلت الذي لا يخفى  
بعد التامل الصادق إذ انخلق الرزق بحكمه وتعينه بشجرة متكررة فتبين  
عمومه لكل ما فيها كما قال تعالى ولهم فيها من كل الثمرات ولو لا ذكرهما لكان  
يتعد هذا التلميح ما فيه من الانصاف بعد الإبرام والتفصيل بعد الإجمال  
الذي هو واقع في القلوب واليه إشارة العلامة بما ذكره من السؤال والحاصل  
أن تعلق منهما يتبين أن شكنا لا يحتاج لغيرها إلا أن فيها كل ما تشبه  
الانفصاح وتعلق من شجرة تبصير أن المتراد بيان المأخوذ عليه يشتمل جميع  
الثمرات دون بقية اللذات المعروفة من التناوب واللاحق وفيه إشارة  
أيضا إلى أن قامة ما كولهما التناوب والفواكه لأنهم لا يحسبونها جوع ولا  
تفتت يوجبهم إلى وقت به تمام الثمن وبذلك لا يخلو **ومن** هنا خطر بالبا  
لأنه المصرحة الله لم يفتد عما في الكشاف غنطه عن مترادفه بل إنما لأنه فهم  
منه انما إذا لم يوضع التقني وتفسيره لا يتوجه لتعلق الخوي وقمره أو بيان  
أنه لا حاجة لغاية له إذا جعلت من فيها ابتداء تبدينية لا يجوز تخريج  
على وجه آخر أشبه منه وإنما تخصيصه السؤال بقوله من شجرة فلا بد  
السؤال نشأ من تكون من فيه **قوله** ويحتمل أن يكون من شجرة لهذا  
هو الوجه الثاني في الكشاف وهو أن تكون من الأولى ابتداء تبدينية كإفهم  
من عدم تعرض المصنوع الله لها والثانية في قوله من شجرة تبدينية  
المترزوق الذي هو مفعول ثاب والظرف الأول لغوي والثاني مستقر وقع  
حالا من التكرار المقدمه عليها والشجرة يجوز جعلها على النوع وعلى  
الجحاة الواحدة ولم يكتفى إلى جعل من الثانية تبدينية في موقع  
المفعول ورزق مصدر مؤكد لبعك مع أن الامتثال في من الابتداء  
والتبصير لا يبعد عنهما إلا لضعف قوي كما مر في قوله تعالى لخرج  
به من الثمرات رزقا لم وقوله كما في تراث منك أسدا كرم في  
أن من القبر يدب ببيان تبدينية وقد قيل علينا أن يصيد يفوت المبالغة  
المقصودة في التخريد لارت الاجمال والتفصيل يتبدل للبالغ في التفسير  
لا الصغائر التي قصد بالتخريد بلوغها الغاية في الكمال والصحيح أنها ابتداء تبدينية  
أو ذات أسد كما ثبت من عندهم ومن قال جعل هذا التكرار على ذلك  
المناهج بيني على أن من البيانية عنك راجعة إلى ابتداء الغاية فلا بد من اعتبار

سيد  
سعد



هذا الخبر المشهور في الطب

قطب  
اكل

التخريد بان يتخرج من الحياطين اسد ومن الثور رزق لترات لبني يمتد  
 به الاثرى انه جعل البيانية فتيما للابند اثية وانما لا فريضة على  
 انضاع الرزق من المنة بل هي نفسها رزق وقد تبع فيه من قال  
 لميت شترى اذ جعل من على المنيان لم لم يجعل من التخريد في شيء القو  
 بانه لا يمتد اذ بين التخريد والنيان يفتقر الى النيان **قول**  
 هذا الخبر ما قاله المشرك وسياقها في اول سورة الاحزاب لفصله  
 والذي جعله من قبل الاضطرار هناك المبيتن لما الحدم مع المبيتن والحمد  
 لم يكن اقل من حمله عليه في نحو زيد اسد مع ان عبد القادر رضى  
 من اهل الحياطين ستر جوابك التخريد اقلع من التشبيه المبلغ والجواب  
 عنه ان من لبنا نيت تدخل على الحشر المبيتن به لكونه اعم واعرف  
 بالمعنى الذي وقع فيه النيان وهذا لما عكس وجعل الشخص جنسا  
 لميتنا به ومنشأ عنه ما هو الاقصر الاعرف كما ابلغ بمراتب  
 من التشبيه السليبي ولو كان معكوسا فلو قلت رانت منك اسدا  
 جعلت زيدا جنسا شاملا لجميع افراد العدة الاسد وخواصه  
 بل عبر وانما لا يتذاعك الحشر منه وهذا الاقصر في الحياطين  
 اسد ولو قيل ما كنت زيدا من اسد ورد ما ذكره قدس سره وغير  
 وليس من تخريدهم وكذا في نحو رانت منك ما في التخريد غير التبيي  
 وهذا مشرح نظرا للامنة وهو قد يفتقر الى فلاحا حثالي جعله منبا  
 على رجوع من الثاني الى الابند اثية والاحزاب عما اورد على التقارن  
 بان مؤاده بالبيانية ما يكون للنيان وان كان فيها معنى الابند  
 وبالابند اثية التي تصرف الابند فيصير حمله فيسما له على انه لو سلم  
 لم يفيدنا شيئا لان مدح القاصي ربحه الله كما صرح به في منها  
 ان جميع معاني من ترجع للبيانية عكس مذهب الرضا في ثم ان من  
 الابند اثية يكون المبتدأ فيها مفيرا المبتدأ منه نحو سرت من البصر  
 ولتحولها فالما على المكان ونحو يدل على انه ما يلقيه وعلى ان المغايرة  
 التي هي متبني التخريد مع ان بيانه قاصر على احد قسميه غير شامل لغيره  
 رانت منك عالمنا وادعاه عدم بلاغته ظاهرة لسقوط مخالف الكلام  
 القوم والمرضى جعل مرثية ثقليلته وكل وجه **قول** مقدم  
 الخ رذمنا قتل من انما كفي تكون للنيان وليس فيها ما يبيته بانه  
 متبني على نحو ان تقديم المبيتن على المبيتن وانه يكفي تقديمه ولو تقدم  
 كما ذهب المتكثرون من النجاة وان منعه ومنعه اخره واما جعلها  
 على تقديم النيان طرفا لغوا متعلقا بما رزقوا وهم لانها ممتد على ان  
 من البيانية لا يتكون الاضطرار مستقرا كما هو معروف عند النجاة وبه  
 حزم السعد في مواضع من شرح الكشاف كما ساق في **قول** وهذا  
 اشارة الى اللفظ هذا وهو قد وقع كما يشوهه من انه كيف يكون هذا

مسي توفى

المزوق

المزوق عين ما في الدنيا او ما يقدمه في الجنة وقد فني واكل باق الانفاة  
 الى النوع واللعنة ان نوع هذا وذاك محقق ويكون هذا ومنع للانفاة  
 الى المحسوس والامور الكمية لا تقاس ليس كل شيء انه كما في احسان افراده  
 كما في المثال المذكور ومن الناس من ذهب الى وجود الكلي في ضمن افراده  
 على ما فني او ما يشار الى الشخص وفيه تقدم شيئا مثل الذي رزقنا  
 او يجعل عينه من الغنوة قد شرح كونه اشارة الى عين المنة بان هذا  
 اذا لم يترك معذرة الموت يكون اشارة الى المحسوس دون الكلي وفي قوله  
 لعين المشاهدة ايها ما وجرت كانه بفتحات مصدر جري الماخر كما  
 وجرت انا ووقع في نسخة زيد له جزئيا له جمع جزئي والتخريد اذن  
 والاولى اولى واستخراكم معني قوي وشتمتني لاجلتم فاستخركم اذا  
 القنته **قول** جعل شرا لجنه من حبش شرا الدنيا الخ هذا معني ما في  
 الكشاف وقد قيل علينا انه جت دلوا لم قيل اذا راي ما لم يالفه يفر  
 عنه طبعه فانك تطلانه ظاهرا فان كل جديد لذة والحديث المعاد  
 مثل في الكراهية ولتشر شي وتسد وتغريته في شرح المقناح وذكر في  
 ان كونه النفس كمت ما الفنة وهو يقتضي تكرره معارض لما اشتهر كل  
 المثل اكره من معاد وقد جمع بينهما بان الاول فيما يستطاب وقطب بلذته  
 والثاني فيما ليس كذلك وقد وقع التصريح بهذا في كلام الفصحى والشعر اذ  
 الاتري قوله  
 • لكجد يذلة غير اني • وحديث لذية الموت غير لذيذ • وقول المشرك  
 • ردي حديك ما املت مستمعا • ومن يميل من لا تقاس رديا  
 وقول ابن سهل  
 • يحلو اعلى زياده وكا بد شعج • الحمام اذا شر قد اظربا  
 ومثله كشر في كلامه فلا وجه لما اورد في الفاضل والقياس على  
 الحديث المعاد قياس مع الفارق فانه معاد بعينه وما نحن فيه ليس  
 كذلك والحق انة مختلف بحسب الاضوال والمقامات الاثري ان ابا  
 عمرو بن العلاء نظر الى فني عالمه ثيا به مشتمس فقال يا بني من المروة  
 ان تاكل ما تشتهي وتلبس ما يشتهي القاس ونظرة الثعالب في كتاب  
 المروة فقال رحمة الله صالي  
 • ان الغيوك رمتك اذا قاها • وعلتك من شهر الشيايب لباس  
 • اما الطعام فكل لنفسك ما اشئت • ولجعل ثيابك ما اشئت للناس  
 وهذا التماس شبهة دفع الاعتراض **قول** ويتبين انها مرتبة الخ  
 قد علمت ما فند وانه ظاهر الامتناع بدافع وان قيل في دفعه انصبا انه  
 جسد في غير الطعام فان التخريفة والوجه ان شاهد عدل بان ما لم  
 يعتمد منه وان حسن شكلا لانها شرم عاقل لاحتمال ضرره وقيل انه في  
 جاري النظر وقيل التخريفة والمسرنة العفوية ولا يبي منه فقل الا انه

خذ



ذكر في حق شي الخوف كانه يقال امر به اي فضلته وفي الاساس  
مترتبة عليه ونحوه مترتبة فضلته وكذا النعمة حقيقته او غايتها اذ  
وجهها والمشهور الاول لان ابن ابي عمير في كتاب الفرد وكنه  
الشيء على قول الخليل غايتها ويقال هو في كنهه اي في وجهه قال  
وان كلام المرء في غير كنهه كما قيل هو في كنهه اي في وجهه قال  
وقال ابن دريد كنه الشيء وقته يقال اشبهه في غير كنهه اي في غير وقته  
ويكون الكنه المقدر ايضا هناك فعلى فوك كنهه استحقاقه فليس الكنه  
من الخفية في شيء والناس يظنونهما سواء انتهى وهو لانه ايضا وانته  
بعض اللغويين فقال يقال منه الكنه وقوله كذلك اي غير ما لوف  
**قوله** اذ في الجنة اعطى على قوله في الدنيا اي من قبل هذا الرزق  
والمرزوق في الجنة يعني ما كولات الجنة لا متخذة الشكل متفاوتة  
اللذة والطعم فاذا قدم اليهم شيء اخر منها ظنوه مكررا والطعام  
معتني المظوم بمعنى الماكول مطلقا فليسوا بالتمار وغيرها فنه  
الثبات للشيء ما هو اعم منه او يحض بالتمار بقرينة المقام والاختلاف  
اذا يقال انه للتمثيل فان الصحفة لا يوضع فيها التمار لانه غير مستعمل  
والصحفة بفتح الصاد المهملة وسكون الحاء المهملة كاللفظ المسمى الاثنية  
جمع مصكاف وقوله حكى عن الحسن بن ابي خزيمة ابن جبرير عن يحيى  
ابن ابي كثير هذا اللفظ وقوله روي عن ابن جبرير ايضا موقفا  
وفي المستند ترك من حديث ثوبان مرفوعا لا ينزع رجل من اهل الجنة  
من شمرها شيئا الا خلق الله مكانها مثلهما وقال انه صحيح على شرط  
الشيخين وقوله فلعلتم الى الامكان في هذا قوله من قبل ان معناه قيل  
هذا الزمان او الوقت وعلى بفتح الميم من قبل الرزق او المرزوق الذي  
اشارة اليه بقوله من قبل هذا لان قبل مثبتة على الضم لحدف المضاف  
اليه الذي هو هذا ونسبة معناه وان لم يتخذ اللفظ زمانا وليس معنى  
رزقنا اكلنا لتقدم الرزق على الاكل وعلى الاثر الاول هو متشابه الصورة  
مختلفا للظهور وعلى الثاني متشابه بالصورة والطعم فتأمل **قوله** والاول  
اظهر لاي كون المراد بالقبلية في الدنيا اقل من كونها متقدمة في الاخرة  
لان كل ما تمسك القوم وعلى الثاني لا يصح قوله لانه في اول ما قدم اليهم  
ويكون موقف الاستمئاف المبني على السؤال عن وجه التشابه بينهم  
وان قيل ان الاظهر نعمته القبلية كما يشعل قبلية الدنيا والاخرة  
وقال المص اظهر فلم يقال ان التفسير هو الاول كما قاله الزمخشري لان  
هذا له وجه ظاهر ايضا حتى قيل انه ينبغي على الاول انه يلزم فيه  
المحصار على الجنة في انواع الموجودات في الدنيا والايق ان يوحدها  
ذلك مع غيره من الانواع التي لا غير رات ولا اذ سمعت كما ورد في الحديث  
وقال السجوطي ايضا عند ايات الثاني ارجح لان فيه توفيقا بمعنى حديث

كازوني  
سيرة شاه

تشابه

تشابه ما بالجدس وهو افتقار لقوله بعد متشابه فانها في رزق الجنة اظهر واغلة  
الامر زوق في الدارين لا تخفى ما في من التكلف كما سياتي وقوله كل مرة  
رزقوا منصوب على الظرفية فان مرة معناه نقلة واحدة وليس باسم  
زمان لكنه سماع بمعنى وقت واحد فاعطاه ذلك ايضا في التبعيض الظرفية  
كما قاله المرزوقي **قوله** والداعي الى ذلك الدعوى هو مقتضى كظهور ما  
ذكر في الذهن من قولهم هذا الذي اعطاه دعاه للمحضور فحضر في كل مرة  
من مرات تناوالتهم وقرط استغرابهم الخوعده غير متعجبيا معنطها  
وتعجبهم بحجم وحاء مملتا فاختارهم وانهم ساجدهم باظهار المسترة بما وجد  
بين الرزقين والتشابه البليغ في الصورة امثال التشابه النوعين المستلزم  
للتشابه ما صدق عليه او التشابه الفردين على ما مر من تفسير هذا فقط  
ما قيل من انه يقتضي ان يكون قولهم هذا الذي اعطاه رزقنا من قبل من التشابه  
البليغ واسئل معناه هذا مثل الذي اعطاه في الكشاف وهو مخالف لقوله  
وهذا الشارة لنوع ما رزقوا لانه ليس منبثا على المتباينة في التشابه اذ معناه  
هذا النوع ما في الدنيا والمساوية مع التشابه منبثا للاستغراب والتعجب  
كما لا يخفى فلا وجه لما قيل من ان جعل التشابه البليغ داعيا لما ذكر ظاهره  
واما التفاوت العظيمة في ممدخلين في ذلك حقا وان وضحة بما يؤول  
الي ما ذكرناه وهذا الشارة الى سبب قولهم هذا النهر اعطاه فن قال استه  
لا حاجة اليه يصيب وقد نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم يقولون  
على سبيل التعجب وفي الاستغراب ايماء له ومن الغريب ما قيل من ان هذا  
اشارة الى اعترافهم باعادة شجار الدنيا ومشارها كما عاودة انفسهم فيكون  
تعجبا من قدرته تعالى او الى ان ارض الجنة فيعان يثبت فيها اعمال الدنيا  
كما ورد في الاثر فتمسكة النعم متاعا في الدنيا ولا يخفى بعد **قوله** اعترافهم  
يقرب ذلك الى كذا في الكشاف وفي شرح الفاضل لهذا على تجويز الاعتراف من  
في لفظ الكلام والاكرون يسموه تذييلا والعلامة بجعل الاعتراف منبثا صلا  
للمتذيل كما يعرفه من يتبع كلامه فلا يكره الاعتراف عليه بان الاشبه  
انه تذييل وهو ان يعقب الكلام بما يشمل معناه تؤكد المتكلم  
من الاعتراف والامشاحة في الاصطلاح وانها انما اصطلاح القوم كما قاله  
ابن الصايغ غير علم وهذا اذا كان ما بعد جملة متناغلة بتات على جواز  
افتراجه لواء يسمونها الواو الاستثنائية وقت جواز في هذه الجملة  
ايضا الاستثنائية والحالمة بتقدير ود كلام الحياة لا ياباه لان تقدير  
قد مع واو حاله في الماضي كثير وانما كان هذا مقرا ومؤكدا لما  
قبله لما صرح به المص رحمه الله انما يدل على التشابه البليغ  
صورة وتظهر من تقريره تفسيره فتذكر **قوله** والاضطر على الاول  
الحق الاضطر المفرد والجور في قوله به على اول التفسير من المذكورين  
انها وهوان يريد بقوله من قبل في الدنيا لما رزقوا في الدارين ولا

ابن تيمية

كازوني

مصام

قوله على ان الجنة في انبث  
الاجاز فيها

سعد

رازي



اصحابه فتمت قبل الذكر لدلالة مجموع قوله هذا الذي رزقنا من قبل على ما  
رزقوا في الدارين على هذا الوجه كما مترقيرته وهذا معنى قوله في الكشاف  
فان قلت **قلت** في رزقنا جميعا لان قوله هذا الذي رزقنا من قبل انظر في  
قال الدنيا والاخرة جميعا لان قوله هذا الذي رزقنا من قبل انظر في  
ذكر ما يرضى قواني الدارين والخاص لان جوابه عن سؤال هو ان المتشابه  
يقضي التعدد وتوحيد ضميره بيا فيه بانه راجع الى موحد اللفظ متعدد  
للمعنى وهو الجنس المرزوق في الدنيا والاخرة جميعا كما انه قيل انوا بذلك  
الجنس متشابهة لافرادها ووردوا على تلك المرزوق فيهما جميعا غير ما في به  
في الاخرة **وليس** بان المعنى انوا في الدارين لا في الجنة وجمع في ذلك  
نقلنا او ان المراد من الاثنيان اتماه ولا يخفى انه تعسف والذوق رزقا  
في الكشاف ان المراد من المرزوق في الدنيا والاخرة للجنس المصاح المتناول  
لكل منهما لا المقتد بهما وقال ابو حيان ما ذكره في المحشر غير ظاهر الاية  
لان ظاهر الكلام يقتضي ان يكون الضمير عائدا على مرزوق في الاخرة فقط  
لانه هو المحدث والمشبه بالذي رزقوا من قبل ولان هذه الجملة المملكات  
محدتها عن الجنة واخوانها وكونه مخبر عن المرزوق من قبل ولا يخفى في الدنيا  
والاخرة انه متشابه ليس من حديث الجنة لا يتكلف **القول** ونظيره  
قوله تعالى ان تكن غنيا الخ الذي تقر في كتب العرب بانه الضمير الذي  
مع او مفرد لانها لا تحذف الثمن لانها اذا كانت الاباحة يجوز في الضمير  
بعد ما الافراد والتشبيه لان الاباحة طائفة في الجمع بين الامرين  
صارت او فيها كالواو فتقول جالس الحسن او ابن سيرين وباحشة ويجوز  
وباحثهما وعلى هذا قوله في سورة النساء كوفوا قوامتين بالفتنط شدة الله  
ولو على انفسكم او الوالدتين والاقربين ان تكن غنيا الخ وقت قال  
أرباب الحواشي تبعا لشرح الكشاف ان التنظير هذه الاية لما تحرف فيه  
باعتبار ارجاع الضمير باعتبار المعنى دون اللفظ فانه عكس ما تحرف فيه  
اذ شئ الضمير فيهما نظرا الى اذ علمت الكلام من تعدد الجنسين مع انه  
مترجعه لاحد الاثرين غنيا او فقيرا وضمير يمكن مفرد والمعنى يكن المشهور  
علمت غنيا او فقيرا فنترك افراد الضمير لثلاث نزهات اولوية بالنسبة  
الى ذات المشهود علمت غنته على انه باعتبار الوصفين لتعمير المشهود عليه  
وغيره وفيما تحرف فيه افراد الضمير مع ان ظاهر المراجعة ثبات وفي التنظير  
نفسه مع ان ظاهر المراجعة واحد وكذا في القول انه لا حاجة لما ذكره وانظر  
له من غير ارتكاب لما ذكرناه كما افرد ضميره بضم غيب بما يد على التعدد  
من قوله متشابهة افراد ايضا في التنظير ضمير يكن باعتبار المشهود عليه  
وعدد ما بعدك في المعطوف وضمير من غير حاجة للعمول عن الظاهر  
الا ان يقال انه من تلقى الركبان فانه انما يحتاج للثبات ويل بعد مجي اذن  
فتدبر **قوله** اي بجبني الغني والفقير فالضمير يرجع لما ذكره في المذكور وهو

جنا

الغني والفقير لا البنية والالوحد ويشهد له انه قروي فالتشابه لهم كذا قال  
المصردحه الله في سورة النساء وقتيه كلام سياتي فان اردته فارجع اليه  
**قوله** وعلى الثاني الى الرزق الخ اي ضميره على تقدير كون معنى من قبل هنا  
في الجنة راجع الى الرزق وللمعنى انوا بالمرزوق في الجنة متشابهة لافرادها ولما  
كان التشابه في الصفة وصفات ما في الجنة متغايرة لما في الدنيا كما قلنا  
ابن عباس رضي الله عنهما انما لا تشبهها وانما تطلق عليها اسمها وهي  
الحاج بان الصورة من جنس الصفتان فكما يفتح اطلاق الاسم بفتح اللام  
التشابه لانه لا يشترط فيه ان يكون من جميع الوجوه وحينئذ يحتمل هذا  
ان يكون على الحقيقة والمجاز كما يطلق على صورة الفرس انما فرس والسؤال  
وارد على الاحتمال كما يشهد له قوله بين ثمرات الدنيا والاخرة وقيل  
انه ظاهر على الاحتمال الاول ولا وجه له غير النظر لظاهر ما ذكره وما  
روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انما تحركه اليه في غير **قوله** هذا  
وانه لا يفتح الاخر الخ اي الامر هذا وهذا او هذا فاسم الاشارة  
في محال رفع او نصب ويحتمل ان يكون لهذا اسم فقل بمعنى خذ وذا مقول  
من غير تقدير لكنه مخالف للرسم لان الاتية تحتمل بتفسير الكريانه  
يكون ما رزقوا من قبل هو الطاعات والمعارف يشهد لها امتحان المفردة  
والعقول السليمة وهذا جزاء المماث كما في ما ذكر من اللذة كل حين الذي  
في صفة في قوله ذوقوا ما كنتم تعملون اي جزاء الذي رزقنا مجاز مرسل  
عن جزائه ونوابه باطلاق اسم المستعمل على العيب او هو استعارة بالنسبة  
الثمار والفواكه بالمعاني والمعارف فيما ذكر وهو الظاهر من كلام المص  
رحمته الله وقوله في صفة ذوقوا ما كنتم تعملون ولا ياباه كما قيل قوله من قبل  
لان في الجنة لا في الدنيا حتى ينبت له القبلية لان التجوز في هذا الذي  
رزقنا وتعلق القبلية به شئ اخر من الغن جعل تقدم سببه واستحقاق  
بمنزلة تقدمه كما يقول الرجل لمن لم يصنع اي استغنى حين فقد ذلك  
واما تقدير المضاف وان كان اظهر فلا يجوز عليه ما قاله المص الا بتعسف  
فلا حاجة الى ما تكلفه من جعل الرزق مجازا عن الاستحقاق او يقال هو من  
تتمية موجب الشئ باسمه فانه لا ينزع ولا يغني من جوع وانما جعل المص  
رحمته الله الشبه متعنتويا في الشرف لافي الصورة لان المعارف والاعمال  
اغراض لا صورة لها وشرف امور الجنة كلها مما لا يشبهه فيه فمن قال  
لانفسه تشابه مستلذات الاشياء للجنة الاعمال لغيره لم يصيب والمراد  
بالطبقة في قوله علوا الطبقة المترتبة والمنزلة مستعارة من طبقات  
المبني والفسر واصل الطبقة الشئ على مقدار شئ اخر كما لفظ كما في المصباح  
**قوله** مما استقد من النساء الخ مستقدر بمعنى مكره ولكان القدر  
قد انحصر بالجنس ولذا قال الازهر رحمته الله القدر بالجنس الخارج من بدن  
الانس عطف عليه قوله وليندم عطفها تفسيرها ليتفهم المراد منه وقوله

شج زاده

ابن تيمية

كازوي

انوار مطه



مما يتعلق بقوله مطهرة في النظم وقوله كالحض الخ بيان لعمومه لكل  
 ما يدبره والدرك والدنر بمعنى الوسخ والظنح بالتكون الجبلية التي خلق  
 الانسان عليها والظنح بالفتح الدنر مصدر وشي طبع كدنر وزيها  
 ومعنى والظنح الخلق ومنزاج الانسك المركب من الاخلاط ودنر الظنح  
 بمعنى ضاد الجبلية فسو الخلق عطف لتفسيره او هو امر مغاير له ووقع  
 في نسخة بدل الظنح الطنح وهما بمعنى هنا لا بمعنى الدنر في الخبر مثال  
 للفتن الحسك انفسا والمذوق وغيره مما لا يكون لاهل الجنة وقد نزل الطبيعية  
 والظنح ان لا يجنذب ما تا فاة الطنح التذمة كالخجور والفتن وسوء  
 الخلق كنبأة المسك ونحوه مما يكيد والعشرة والازواج وقوله هناك  
 للظنح الخ لف ونشر على وجه يندفع به ما يريد على ما قدره من انه يلزم  
 فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز ولذا قال الفاضل في شرح الكشاف معنى يظهر  
 عما ذكر انها منزهة عن ذلك مبراة من كذا لا ير من هفت لا التطهير  
 الشرعي بمعنى ازالة النجس الحسك والنجس كما في العسل عن الخبز ليلزم الجمع  
 بين الحقيقة والمجاز في اطلاق التطهير تشبيه الدنر والظنح  
 بالاقذار والاحداث وتبع فيه المدفق في الكشف حيث قال ان شيوخ  
 الاستعمال في عرف القامة والخاصة في الفتن يدل على انه للمعاد المشترك  
 حقيقة فلانك انه حقيقة في الظنح عن النجاسات وما يشبهها من  
 المتقدرات الحسية وتبينت لانه في عرف الشرع حقيقة في ازالة  
 النجاسة الحسية او الحسنة كالكفاية وفي عرف اللغة وعرف الاستعمال  
 يتبادر الى ذهنه الى الظنح عن النجاسة وهي تدل على انه مجاز في  
 القرآن في النزاهة عن قذرا الاخلاق ودنر الطنح فالظواهر المراد  
 بالتطهير التنزيه والخالو وانه يشك الفتن لعموم المجاز وبالجموع كمن  
 الحقيقة والمجاز على راي المصنف بلا تكلف ولذا قال الراغب التطهير يقال  
 في الاجسام والاخلاق والافعال جميعا فيكون عاما لما بقى من معاني  
 المذبح لا مطلقا منصرفا الى الكامل وكال تطهير انما خصها بالفتن كما قيل  
 قالت اليهود من اداة الكامل اداة اغلا افاده للجمع **قوله** وهما الفتا  
 فصحتان كفتوات تصف جمع المؤنث والضمير القائل لئلا يمتنع الفعل بجوزان يكون  
 مفردا مؤنثا ومجموعا مؤنثا فتقول نسافعلت وفعلن ونساقانسان  
 وقاننة نظير الظاهر للجمع والتا وتلد بالجماعة وقوله يقال للنسك فعلت  
 وفعلن قال في المفصل عن ابي عثمان المازني العرب تقول الاجزاء الكرت  
 لا في العدد والجزوع انكرت وما ذاك بضمه لارب وفي شرحه لابن يعين  
 انهم يبولون للجمع الكثير بالتا والقليل بالنون وفيه قول ابن ابي عمير  
 التلجرجاني وهو ان التانيث لمعنى الجماعة والكثرة اذهب في معنى الجمعية  
 في الفتلة والتلجرجاني التانيث فحلت علامة فلما كان اذهب في  
 معنى الجمعية والنون فيما هو اقل خطأ في الجمعية لان النون لا تزدل التانيث

خصوصا

خصوصاً وإنما ترد على ذوات صفتها التانيث والذي عندي في ذلك ان يتنا  
 الفتلة قد جرت علمه كثير من احكام الواحد من ذلك نحو ان تضعه على  
 لفظه كجبال ومنها جواز وصف المفرد به كبرمة اعشار ومنها عود الضمير  
 علمه من قوله تعالى ان لكم في الامم لعمري لتفتنكم ما في بطونته  
 فلما غلب على الفتلة احكام المفرد عبر واعنها في التانيث بالنون المنقصة  
 بالجمع لثلاثيها منها الافراد وقال الرضي جمع ضمير جمع الفتلة وهي النون  
 لانك لو صرحت بعدد الفتلة اذ من ثلثة العشرة كان مميزا مجتمعا  
 نحو ثلثة اذعاج وجعل ضمير جمع الكثرة ضمير الولاية المستكنة  
 نحو انكرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة لما فوق العشرة كان مميزا مفردا  
 نحو ثلثة عشر جذا في كلام في جواشي الرضي **قوله** واذا العذاري  
 بالذخا نلفعت لهومن فضيلة لسلي من ربعية الضمير الجماعي ولها  
 • حلت نماض عربية فاختلت • فلجأ واهلك باللوي فالحلقت • ومنها  
 • ومناخ نازلة كفت وفارس • هطلت فتالي من مطاه وعلمت •  
 • واذا العذاري بالذخا نلفعت • واستهطلت بضرب القدر وحلقت •  
 • دارت بارزاق العفاة مغلق • تبدين من قعر العشار الحلت •  
 وهي قصيدة مشهورة ذكر بعض علماء الحاشية قال المرزوقي انه عدد فضائل  
 الخبز المبروعة فيه بعد ان نبتة على اتمه لا يقووم مقام ملحده والعذار  
 جمع عذرا وهي البكر واسمها عذاري بنشد نيدا ليا ليا الا ولي مبتدأ  
 من المدة قبل المنة كالتبدي لفسر بالفتن قال سكر ايل بشر خذفت  
 لحدوي البان وقلت الكثرة فتحة تخفينا فالقلمت ليا الهال يقول  
 اذا البكال للنساء صبره على دمان النار حتى صار كالقناع لوجهها التاشير  
 المبردة فيها ولترت صبره على اذراك القدر بعد تهيأتها ونصيبها فنرت  
 في الملة بفتح الميم وهي الرماح قد صارت يعلل نفسها به من العم لم تكن الحجة  
 والضرمنها ولا جذاب الزمان واشتداد التند على اهلهما الحسنت  
 وجواب اذ في البيت بعدة وحصل العذاري بالذكر لفرط حياهم وشدة  
 القباضهم ولتصونهم عن كثير مما يتبدل فيه غيرهن وجعل نصب  
 القدر وسفولا استعملت على المجاز والسنة ويجوز ان يكون المراد  
 استعملت غيرها بنصب القدر واذا في نصبها مخذف وتفتنت من  
 القناع وهو ما استنزه الرس ومليت فغل ما من من الملة بالفتح ومعنا  
 ظاهر وقد ورد في الكشف بما لا مزيد عليه والشاهد في قوله تفتنت  
 بافرد ضمير العذاري واستشهد له دون الجمع لانه المحتاج للثبات  
 لجري ذلك على الظاهر كما اشار النير والافراد على تاول الجماعة والمعنى  
 جماعة ازواج مطهرة لان اكثر خصوصا في جمع العاقلات الفتلة  
 والكثرة فعلن ونحوه جماعة لفظ مفرد وان كان معناه الجمع **قوله**  
 ومطهرة بتشد بها لاطال الخ معطوف على مطهرات في قوله وقري مطهرات

٢٢٤



وفي الكشاف قرأ زيد بن علي مطهرات وقرأ عبيد بن عمر مطهرة بمعنى مطهرة  
وفي كلام بعض العرب ما نحو جني الميت الله فاطهره اظهره اي فانتظر  
بظهوره فهو في هذه القراءة بتشديد الطاء المفتوحة وتعد هاء مكسورة  
مشددة ايضا واصلة تطهر فلما اذغمت الطاء فيه في التطا بعد قلبها  
والفعل اظهر واصلة تطهر فلما اذغمت التاء في الطاء اجلتت همزة الوصل  
والمصدر اظهره بفتح الطاء وضم الهاء المشددة في قوله واصله تطهر فاذغمت واصلت  
له همزة الوصل وصومر وفي كتب القرف **قوله** والزوج يقال للذكر والانثى  
الح ويكون النصارى لخد المزدوجين ولهنما مكا والمراد الاول والاخر ما ذكر  
ويقال زوجة في الناس في لغة قلتية وقوله ابلغ من البلاغة لامن المبالغة  
وان صح وهو وضع كاي لوح في يادي النظر من ان تلك ابلغ منها لا شكارها  
بان الطهارة ذاتية لا بفعل الغير لان المطهر هو الله ولا يكون ذلك الا  
بخلق الطهارة العظيمة وما يفعله العظيم عظيم كما قيل  
على قدر اهل العزم باقي العزائم **قوله** فان قيل الح يعني انه يكفي في  
صححة الاطلاق الاشتراك في بعض الصفات ولو في الصورة فانهما من المعنى  
ايضا وقد قيل عليه انه مبني على ان فقد قوا اي الشيء ولو ازمه لتتلوه  
رفع حقيقته ولا وجه له والقول بان تسمية لغز الجمة بانها لغز  
الذي اهل سبيل المجاز والاستعارة لم يقل به احد من اهل اللغة والعربية  
وقوله لا يشار كما في تمام حقيقته لغز من الضامع انه يخالف لما قدمه  
من قوله ان التشابه مما حصل في الصورة التي هي مناط الاستم فانه صريح  
في ان الاطلاق اسم لما ارضى اهلها من الفواكه للطعمومة حقيقته وهذا  
مخالف له وقد دفع ما يشبه هذا لبعضهم حيث قال اعلان امور  
الخرق ليست كما يزعم بل مما قال فانكر عليه غاية التكثير حتى جبرته ذلك الى التكثير  
**قلت** كون امور الخرق ليست كما مورال الدنيا من جميع الوجوه مما  
لا يشبهه في مكانا اشار اليه سيد البشر صلى الله عليه وسلم بقوله ما لا عين  
رأت ولا اذن سمعت ثم انه اذا شبهه بشيئا من الصور والمناظر  
الا ان بينه وبينه تفاوت عظيم في الذرة والجزم والبقا وغير ذلك فاذا  
راه من لم يره قبليه ولم يعرفه استفاض طلق قلبه ما يشابهه  
قبل الذي يعرفه التقاوت حتى عرفته ما يقال ان ذلك الاطلاق حقيقته  
نظرا للصورة وظاهر الحال لم لا نظر للواقع فالظاهر ان حقيقته عند من لم  
يعرفه وعند من عرفه مجازا استعارة او مشاكلة الا ترى ان من راي بعض  
النوع القصاص الرومية ممن لم يعرفها فبماها بتفصيلا لانهما مثله صورة  
فذلك التسمية عندك وعند من سمع من اهل حبله تحقيقة وعند غير  
مجازا وتظهر جبريل عليه السلام اذ قال النبي صلى الله عليه وسلم في صورة رجل  
فاطلق عليه لانسكاه من راة ولم يكن انتم ملك في حقيقته واذا قال  
النبي صلى الله عليه وسلم فهو مجاز عنده والقول بان لا يعرفه اهل العربية لادجه

ابن نجيب  
هو صاحب جامع الفصولين  
وقد اوردنا في

له وليس هكذا قاله بعض المتأخرين فانه ستم في رسمه كما اعرفت  
كلام المصروفات او لكلامه لانها اضطره ومن لم يركب في تعريف **قوله** الخلد  
والخلود في الاصل الثبات الخ في شرح العلامة للكشاف هذا مذهب  
اهل السنة وعند المعتزلة الدوام وقوا امر لغوي لا يدخل المذهب  
فيه وقد راد ان المعتزلة نقوا ان ذلك حقيقته التي لا تغيب عنها  
بغير داع ليثبتوا عليه ما ورد في الآيات والاخبار من خلود فقتر  
المؤمنين وغيره يقول حقيقته المكث الطويل اهر او لم يدر  
فنفسه في كل مكان مما يكتفي به فان قلت قوله في الكشاف  
الحال الثبات التريم والبقا اللازم الذي لا ينقطع قال تعالى وما  
حبلنا للناس من قبلك الخلد الخ معارض لقوله في الاساس خلد بالكا  
ولخلد اظالمه الاقامة وما بالدار الاضطر نحو الدومى الاثا في بطله  
في السجن وخلد في التعميم بنى فيه ابد لخلودا وخلد في اخله  
ومن المجاز فلان محله للذي ارتطاعه الشيب والذي لا يقطع له  
سنت لاخلده على حاله الاولي وبشانه عليه ما ولذا قيل انه مما يعني  
منه العجب وفي بعض شروح الكشاف ان ما في الاساس دليل لاهل  
السنة قلت لا خلاف لاستعماله لطلق الثبات دام او لم يدر  
والدوام والبقا الطويل المنقطع وانما الخلاف في انها الحقيقته الذي يحمل  
عليه عند الاطلاق ونفسه لانه الاصل للراجح الذي العدل عنه بغير  
داع في قوة الخطا عند اهل المساك فما في الكتاب يدعي ان حقيقته في  
طول مدة الاقامة مطلقا وان صدق على التدام وغير المتبادر منه اكل  
فردية وهو الدوام وقد نقل عنه انه من الاستعمال الغالب فيه وهو معنى  
شريح في تحمل عليه عند الاطلاق ولذا استدل به لانه في الاصل لانه في  
الاساس كما اشفي وهو في غير الاقامة مجاز وان كانت فيه معنى الثبات  
وقوله الاثافي يتخفيف اليها وتشديدها الاحجار التي توضع عليها القدر  
وسميت نحو الدالامنا نبي في الديار بعد احوال اهلها وقوله والتجزد الخ  
معطوف على مقولا لقول وهو خبر مقدم وقوله خلد بفتح عين بوزن  
حسن مبتدا مؤخر وقول القلب الذي يبني الانسان حيا ما دام لانه  
اشرف الاعضا الرئيسية وقوله الذي يبني الخ وان صدق على غيره لا يلزم  
اطلاقه تعالى لانه القياس لا يجري في اللغة **قوله** والاصل بنفهما الخ  
اي القاعدة المقررة تدل على هذا النفي لان المجاز والاشراك لا يرتكب الا  
بدليل لا مضيا لهما القرب فاذ لو صنع له ما على العموم بحال قلبه واستعمال  
العام في بعض احوال من حيث انه في ومنه لم يقصد بخصوصه ليعتبر مجاز  
كما توجهت مضمونه ولا يفتقر ايضا الى التواطى فاقيل انه من باب استعمال الكلي  
المواطى في واحد من جزئيات كقولك لفتت النجوم انسانا تريد به زيدا  
غير صحيح وقوله كاطلاق الجسم للانسان وفي نسخة على الانسان فانه

خرد



باعتبار انهم حتم حقيقته و باعتبار انه انسان مجاز محتاج للفرق بينه كما  
 لفرق في الاصول وقوله نحو قوله وملاخطينا البشر من قتلك المخلد هو  
 في اكثر النسخ وسقط من بعضها وهو مثال لما نحن فيه ورد لما في الكشاف  
 وغيره من الاستدلال به على ارادة التوام لتعنيه للنبي لانه لم يرد على  
 انه مخصوص بمعناه الحقيقي بل على انه عام اريد به خاص بقرينة كالتار  
 التي بقوله كثر المراد **قول** لغوا قبل علمك كان استعماله في غير  
 مجاز مشهور ا يكون التاكيد لدفعه ومثله كثير في كلام النملفا فكيف  
 يكون لغوا او يدفع بان المراد انه زائد على التأسيس الصائل في غير  
 زيادة فتدبر **قول** عند الجهور لما يشهد له من الايات والسفر  
 الاله على انه يراه اهل الجنة فيها وهو رد على الجهمية الداهية الى ان الجنة  
 والتار يعنى ان واهلها بعد منتم اهل الجنة بقدر اعمالهم وعذاب  
 اهل النار بقدر سيئاتهم وفي تفسير التمر قد ذكره الذي دعاه الى هذا  
 انه تعالى وصف نفسه بانه الاول والاخر والاولية تقدمه على جميع  
 المخلوقات والاخرية تلخره ولا يكون الا بفتح ما سورة ولو بنيت الجنة  
 واهلها كان فيه تشبيه بين الخالق والمخلوق وهو محال ولانه تعالى  
 لا يخلو من ان يعلم عدد انفس اهل الجنة ام لا والثاني جليل والاول  
 لا يتحقق الا بانها لها وهو بعد في غاية ولسانك هذا المنع وغيره  
 ذال على الخلود والتأبد وعضد العقل لا يهاذا رسلام وقدس لا خوف ولا  
 حزن لاهلها والمثل لا يها بعذر يخاف زواله كاقبل والبوس ختم من نعيم  
 نائل والكفر جبر من خاصة فخر اوه عقوبة خالصة لا يشور ما تفكر  
 ومعنى الاول والاخر ليس كما في الشاهد لانه صفة كمال ومعناه لا ابتداء  
 لوجوده ولا انتهاء له في ذاته من غير استتفا وغيره فهو واجب الوجود  
 مستحيل العدم ونما الخلق ليس كذلك فلا يشبهه شيء من خلقه وعلمه  
 تعالى لا يتناهى فينعلق بما لا يتناهى الى اخر ما فضلته **قوله** فان قيل  
 الابدان مشركون في المواقف ان الخلود بمعنى الدوام هنا كما قرناه لك  
 اورد عليه شبهة ترد عليه ودفعها ونسب على انها ساقطة لانها في  
 غاية الضعف في اخر كلامه فلا يرد عليه ما قيل من انه لا حاجة هنا  
 للسؤال والجواب لا يتناهى على اصل فلسفي غير مناسب للقار وما ذكر  
 الشارة الى ما قرره الاطباء من ان تكون البدن من رطوبة حرة الحرارة  
 توشقها بالتنصيص والتخزية ودفع الفضلات فاذا دام التناثر كثر  
 التخلل فنضعف الحرارة بنقصان ما دمتها كضعف نور السراج بقلته  
 الدهن ولا تزال كذلك حتى ينفى الرطوبة الغريزية فتقطع الحرارة  
 ايضا والمراد بالكميات المتبادلة الامتزجة والكمية معروفة  
 والصدان امران وجوديان متعاقبان على صنوع ولصد كينها  
 خلاف او غايته لخلاف الاستحالة التغير والانتقال من شيء الى آخر

كازروني  
 وابن كمال

مبتدل

مبتدل لصورته لاستحالة الخبز خلا وكون المتباد مؤد للانتقال وما هو  
 تفرق الاجزاء انفكاك بعضها من بعض بالحل ما يبربطها ويكون سببا  
 لبقائها فاذا الزم هذا كل بدن لزم عدم وجوده واستحالة بقائه  
 وخلوده كما هو من ذهب الجهمية في الجواب يعيد هاتين على انه  
 تعالى اذ المتباد بعد الموت اعادها بعينها لا يمتثلها على ما  
 عرف في الكلام وقوله يعنونها الذي يعرض لنا ونعاقب عليها  
 بان يعرض لها التغير وتبدل الخوال **قوله** بان يحول اجزائها  
 الخ هذا هو اعتمد المزاج الذي ذكره الاطباء وقالوا انه ما هو  
 من المتعادل الذي هو المتكافؤ لا من العدل في القسمة اي التساوي  
 في القوي لاني المقدار قالوا لانه قد يوجد الشيء مغلوبا في مقداره  
 غالب في قوته متمكن وجود المزاج الحاصل من التساوي المقدار المختلف  
 الكيفية وقيل الذي امتنع وجوده هو المتكافؤ في المقدار والكيفية  
 معا لانه لا يكون حينئذ غالبا قاسما للمركب على التماسك والقوى  
 فيستدعي كل التفرق والتلاشي والمثيل الى مركزه وقوله متقاومة  
 بالقاف والميم مفاعلة من القيام وفي المصباح تقاومه اذ تقوم به  
 مقامه وفي نسخة تدله تفاوت بالغا والتا المثانة الفوقية من قوام  
 تفاوت الشبان اذ الضلعا وتفاوتها في الفضل تبينها في تفاوتها  
 بضم الواو كما في المصباح ايضا والنسختان متقاربتان معنى لان المراد  
 ان كفيتهما متباينة وقواهما متساوية والقوة كما مر مبتد والتغير  
 والتاثر من آخره في **قوله** التناوتة تقاوم على بصير العين وهي  
 الواو مصدر بمعنى المفاعلة وفي ادب الكاتب انه يجوز ضم كسر الواو وفيها  
 على خلاف القياس ولا نظير له وقوله متعاقبة من العناق وقوله  
 متلازمة عطفت لغيره وكذا ما بعده وقد قيل علميات محتمل  
 كلاما انه يلينم وجود مركب من العناصر على اعتد الحقيقي ولا يقنع  
 بذلك بل يدعي كونه محسوسا هذا وفيه انه اذا اعاد ذلك الاخر  
 بحيث تكون المقادير الحاصلة من الكميات الاربع في تلك الاجزا  
 متساوية بحسب احكام محالها وتفاوتة في انفسها بحسب الشدة  
 والضعف حتى يحصل منها كقمة عدمية المثل الى الطرفين المتقاربتين  
 ويكون على حاق الوسط بينهما فاحتماله في صيرورة هذا المزاج الحاصل  
 من تقاضا تلك الكميات المتكافيات في المقدار والكيفية معا من لكا  
 معتد لا حقيقيات ومثل هذا المزاج وان وقع الاختلاف بينه العفلا  
 في امكان وجوده لا خلاف لاحد في امتناع وجوده في زمن ليس عنة  
 التخلل والسرعة تفرقا لاخذ لانه لا يكون جزء غالب قاسرا للمركب على التماسك  
 والتفرق له عليه الى التفرق والمثيل الى التركز كما في شرح المواقف وما ثبت بلبرها  
 امتناع بقوله وجوده كين متميز اعادته وخلوده وقوله كما يشاهد الخ امكان

ابن ابي عمير



مثلا لعدم الاتساق فكيف لا يقيننا وان كان لوجود المعتدل  
الحقيقي فلا وهو جواب جدي والحق عنده هو قوله هذا **قوله**  
واعلم ان المراد ذكر الملايين لا انها الست من المعظم عندك لان المراد  
به ما به فوالمراد الشخص او النوع او افعالها في المساكن فقلت كما  
جعل البنت لباسا في عكسه وفي المعظم اشارة الى الذات لخر لا صوت  
الحسنة لترى كيف التها ولللاك بكسر الميم وفتحها ما يقوم به الشيء  
وقوله كل نعمنا في اشارة الى ان قوله وهو في حاله ذلك تكيل  
في غاية الحسن ونحوه الكمال لان النعم وان جلت والترفة وان  
عظم لا تتم وتكمل اذا تصور زواله وانقطاعه وقوله منغصة  
بالعين المعجمة والصاد المهملة تاي مكية وقوله غير صافية  
الجم الغريبة والشوق للخلط وقوله ليس فيه شائبة متخوف منه  
ومعناه ليس فيه شيء مختلف به وان قل كما قيل ليس فيه طهارة ولا  
شبهة فهو فاعله بمعنى مفعوله كعبثة واضية قال في المصباح كذا  
استعملوه ولم يجدوا في الخندق قال في الجوهري الشائبة والحكمة الشوائب  
وهي الاقناس والاقذار وقوله بشر المؤمنين اي بالكنات وهو ظاهر  
واي فعل يقضيل من اليها وهو الحسن اي احسن والمراد بقوله  
مثل ان ذكر ما يماثلها في الصورة مما عرفوه في الدنيا لانه على صور  
وان كان لكل واعظم لذة وليس المراد انه يشبهه او يحاكيه كما ستره  
في قوله وانوا به منشاها وما قيل من ان البشارة على طريق افضل الشرع  
والتمثيل على طريق الحكمة كما قال في قولك بالجنات التي تجري تحتها  
الانهار والارواح ورزق الثمرات لذات عقلية شبيهة بالحسنيات ولو  
قال المصريح بالله او مثل كان او وضع تعسف لاحاطة التمهلا قريناه  
لك **قوله** لما كانت الايات السابقة الخ قيل ان هذه الاية جواب  
عن قول قوم من الكفرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم اما يستحي ربك ان  
يخلق المعوض والذباب والخوضا مما تصغر في نفسه ولا تخفي ما فيه  
او قالوا وما يستحي ربك ان يذكر المعوض والذباب وملوك الارض بالثوب  
عن ذلك فقال تعالى جوابا للمهمات الله لا يستحي الخ وقال الزجاج  
انها متصلة نفوقه فلا تجعلوا الله ندا اي لا يستحي ان يضره  
مثلا لانه الانداد وقال الفراء في النفقة ما يكون المشل جوابا لانه  
فعل هذا هو ابتداء الكلام لا يرتبط به مما قبله وهذا وان جاز لكن  
الانطباق بكل ايزان ترتبط بما قبلها وتناسبه بوجه ما ولذا ذهب  
المصريح الى ان الله تعالى الحيوان لا يرتبط به لانه لما وقع فتمثله في  
يتمه على انه وافق في محضه وانه ليس مستنكر في مرتبة مما ذكر من اول  
التورة الى هنا او بعضه فتدبروا الشراذم بالتمثيل في كلامهم هذا التشبه  
مطلقا سواء كان في مفرد او مركب على وجه الاستعارة او امثلا او لا

اشارة الى تعبد الواحد الاول  
وعين منه

بحضر

بحضر شيء حتى يرد عليه كفي يرتبط بما لم يذكر في قبض الوجوه والحاصل  
انه ذكر لما استبره هذه الاية وان يرتبطها بحاقيتها وبعينها الاول  
ما اشار اليه بقوله الايات السابقة منضمته الخ يعني انه سبق في نظم  
متميزات وامور تدل على مطلق التشبيه كما بينا في اشارة الى فرق  
الناس كما قيل من تفرقت سائبا والثاني ما في ذكر الكتاب وانه مر عند  
الله من غير ريب وان ارباب فيه بعض المعقول القاصرة بسبب ما وقع  
فيه من التمثيل بقدر امور ظاهرها خفية رتبة لا وجه لها لتوهم  
انه لا يكتفى بالكتب السماوية او بعبارة الربوبية فيقول الاول مما ينبغي  
توضيحه وتفسيره وهذا هو الوجه الاول في الكشاف وفي كلام  
المصنف في قوله وايضا الخ وسنراه كفا على **قوله** عقب ذلك بيانا  
لجواب لما وذلك اشارة الى الايات السابقة وذكر لنا ويله بالمدكور  
وعقبه بمعنى او رده تعبد وفي نسخة جنسه بغير وكونها هو الحق  
منعاقب بعقب معناه حسنه وفي نسخة جنسه بغير وكونها هو الحق  
معطوف على قوله حسنه في محل خبر وقوله والشرط بالجر عطفت على حسنه  
او على ما الموصولة او ما لتفع معطوف على قوله الحق والضمان  
الثلاثة المتصلة راجعة للتمثيل على كلا التمددين وهو غائب  
الموصول فلا تفكيك فالقول بانه ركبك ركبت ومن قال المعنى انه اورد  
عقبه كما يدل على حسن التمثيل وعلى الشيء الذي هو اي التمثيل حق لاجل  
ذلك الشيء وذلك الشيء شرط في قبول التمثيل عند اهل اللسان على ان يكون  
قوله والشرط عطفا على قوله وما مولى الحق له وفنه ركابة التفكيك  
والظاهرا انه يلجج الى ما وصفت له ويلجج الى التمثيل وكذا صفت في قوله  
والشرط عطفت على قوله الحق الخ وسبب ان الشيء الذي ذلك الشيء حق  
للمتمثيل اقربا ولا ريبه وشرط في قبوله عند العقلاء والبلغا وذلك  
ان يكون التمثيل على وفقه مثله فقد اطل بغير ظايل ولاي بما لا وجهه  
لما عرفته وحسنه لانه تعالى لم يعظمه وبما التحكمين كما لم يتركه واكثر  
منه وان على حسنه او لانه لما قال لا يستحي منه دل ذلك على حسنه لان  
القبض من شأنه فاعله يستحي منه وهذا اعلى نسخة وسننا في الاخرى  
وحققة ان يكون جاريا على نعم الله كما ذكرنا عليه قوله فنعلمون انه الحق  
وسرطه ان يكون على وفق المثل فقط لان المقصود به الكشف عن حقيقة  
او وقع حجاب الشبهة عنه وابتداء بياننا وقوله المشاهد المحسوس قد فيه  
المشاهد على المحسوس وان قيل ان الظاهر العكس لان المشاهد يستعمل كثيرا  
بمعنى المنبسط فلذا اورد بعد المحسوس ليعين المراد به **قوله** وقوله  
وهو ان يكون على وفق المثل الخ الظاهر ان الصفة راجع لما الموصولة  
فان الشرط معطوف على الحق فيكون الحسن مستكونا عنه ولو رجع لكل ما ذكر  
لنا ويله بالمدكور يكون شاملا للحسن وهو الاحسن وحسنه بغير اوجه



في صورة المشاهد المحسوس فالحق في ان يكون على نهر السداد وكونه على وفق  
الممثل المتكلم ما بينه المصروفه شرطه وهذا على الغنجة المشهورة وهي ان  
حسنه من كماله وسين من كماله ما يكون من الحسن صدق الغنص على ملكه  
اكثر النسب وكما في ارباب الحوائج وفي بعض النسخ حسنه كجبر وتكون بليتها  
سور مهله ويوم الحس الدعوي القرفق لا المنطقي المقابل للنوع والحسن  
مستفاد من تنكيره مثل الالات المتكررة وتوضو حنة الحس لالفرق المنطشر  
على الاصح وبيان ما هو الحق له معناه بيان الذي الفضل حق لمن المعنى  
الممثل له وهو هنا كماله الكافر ونفسه المدلول عليه ما بقوله واما الذين  
كروا وقولته وما في فضلها الا الفاسقين وقال المراد في ان قلت  
مثل الله الهنم بيوت العنكبوت وبالذباب فارتب بينهما بالمعوضه  
فما قوتها دونها قلت لانه كان قال ان الله لا يبيح ان يضر مثل  
مثل العنكبوت بالمعوضه فادونها فاما ظنكم بالعنكبوت والذباب وفي  
تبيين الشرط وهو ان يكون على وفق الممثل من هذه الالافه محل تاثير  
اقول لا يخفى ما فيه فانه مع مخالفة للشيخ المعروفة الما لوفه لا يصدق  
ما ذكره في تفسيره لحي والحج ما كثر في ما اشار اليه من ان لخذ ما ذكره  
من النظم في مضمنا فحق الالافه تدفق بالنظر الصادق المحفوظ والعناية والمثل  
الاول في كلام الصريحه الله اسم مفعول والثاني اسم فاعل والاول ما ضرب  
له المثل والثاني هو الضارب نفسه **قول** لضعف فترا الوهم العقل  
وتضاكده الى اشاره الى ما ذكره اصل المعقولين ان الوهم قوة جسمانية  
للاتسليمها يدرك الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهي قابضة  
للمعقول ولصحت على المحسوسات كان حكمها صحيحا وادلصحت على غير المحسوسات  
باحكامها كان كاذما والنفس مجتذبة الى الوهم والحس بينهما التي هي مسخرة  
للمتأخرات لتكامل الوهميات وما لم تتميز عندها من الاوليات  
لولا اذ وقع العقل والشرع والمراد بمساعده الوهم للعقل ان العقل  
وهو قوة للنفس مما يدرك المعاني والكلمات سواء كانت محسوسة  
لجزئيات او لا اذا ذكر معنى ذكره وضرب له الوهم على المثل الجزئي  
حكيمه وشبهه به فغدا على انه من افاده الموجوده في الخارج وبذلك قد  
يتجمل انه محسوس مشاهد وانه لا يشترط له من خلقه احد من خزانة  
الوهم فتبين بذلك وثبت تحققة في نفس الامر وهذا معنى مساعده  
الوهم له ومعنى مضاكده ان ما يدركه كل منهما لما يدركه الاخر  
لاذراك الوهم لما يتزعم من الجزئيات المحسوسة والعقل للمعاني  
والكلمات فبنا دعاء ان لحدتها عن الاخر تصالحا على الاشتراك منه  
عند النفس التي فضلت ذلك والمراد بحج المحاكاة انها تحت محركات  
المعقول بالمحسوس بل بكثرته فكانها تحتها ونالها وهذا ما لا يخفى  
عليه فسقط به ما قيل من ان عدم مساعده العقل لها هو في بعض الاحكام

ابن تيمية

كازوني

العقلية

العقلية مثل ان يعجز الموجودات غير متخيز اذ الوهم لا يعد بالمحسوسا  
حكما كالتجسيمات فان كل وجود متخيز واما في المعارف الممثل لها في  
القران كوهن اتخذوا اولادهم من دون الله فليس بظاهر انه مما يتكلم فيه  
الوهم العقل وان سلم التقاض فتمشيه باخذ العنكبوت بيته  
لانكلامه ينفي النزاع فيه فالاولى لا يقتضيه ان المعنى القرفق له  
حقا فان مثاب المحسوس مما رطاه او اقتضت عنده الشبهة **قول**  
كما في الانجيل الخ تمثيل الوقوع في الكذب التكمالية لادفع الانكار  
كما قيل في قول الزمخشري والعجب منهم كيف اكرهوا ذلك وما زال الناس  
يعربون الامثال ولقد ضربت امثاله في الانجيل ما اورد عليه من ان المتكلم  
اذا ذكر به يهود او مشركون وهم لا يعتقدون حقيقة الانجيل وان  
قيل في دفعه ما قيل وما ذكر اشاره الى ما في الانجيل من قوله لا تكونوا  
كم تخد تخدج منه الذي يثق الطيب ويثقب الخالة كذلك انتم تخرج الحكمة  
من افواهكم وتنبون العقل في صدوركم وقول الله ولو به كالحصاة التي  
لا تتفهمها القفار ولا يبينها الماء ولا تتفهمها الريح وقول لا تشيروا  
الزنا غير فتلد عكرا اي لا تحالطوا السفها فيشتموك كما اورد في التفسير  
الكبير وقول من قبل الصدق والاصل العقل الحق على الناس والمراد به هنا  
تجنية المرء مما لا يحب الاطلاع عليه والمراد انهم يقولون بما لا يفعلون  
وهو تشبيه لطيف وجهه لطواج الدين وانما الخالة فهو كحفظ ما لا ينبغي  
حفظه والخالة بالضم معروفة وشبهه القلوب القاسية بالحصاة  
وصرح بوجه التشبيه فله وهو ظاهر وليس تشبها بالصخرة ابلغ كما  
ينوه لان الحصاة اقرب الى هشية القلب واشد اكثارا منها مع ما فيها  
من الايمان والضعف والزنا بجمع زبور وهو معروف **قول** وكما في كلام  
العرب الخ مثل لولا بما في الكذب الالهي وقصته لتقدمها انا وشرفا في  
اتباعه بما اشتهر في كلام العرب وشبهه بين العقل والبلغم غير كبر  
في المحقرات وغيرها بما نية على انه مطلقا مقبول وقوله اسم من قرادة  
اسمع افعل تفضيل من السماع والغداد بضم الغاد والتخفيف ما يلصق بالابل  
وتحوصها من القوام وقاك المتبدل في انها تسمع الخفاف لابل من مسافة بعيدة  
فتتخبرك لاستقبها لها وهذا ابتداء على زعمهم قويا اشهر بنيتهم فلا وجه  
لما قيل ان ذلك بالالهام لا بالسمع كالامني وقوله الطير من فراشة اي  
لحقت وفي مثل اخر اصنع من فراشة والمراد اصنع البنية والادراك ذكرها  
المتبدل في من قال ان المصروفة الله غير قول الزمخشري اصنع من فراشة  
فاحسن لانها مثل في الطير لا في الضعف لزمخري مع ما في من الضعف وقوله  
اعز الخ اعز افعال الفضيل من العز بمعنى الدور وقوله الوجود لا من العزض  
الذو الخ الذمكع والدمع في داخل العظام ويخونه عن المقصود من الشيء  
والبعوض سياتي في تفسير **قول** لاما قالت الحكمة من الكفار الخ قيل ليس في الظاهر

قف

ابن تيمية

ابن كمال

كازوني



شئ نقتط قلبه هذا الكلام فالصحيح ان يقال ان ضرب المثل كما نزلت  
تعالى لا يستعمل كقولنا لا يمشي على سلك من سلك الله تعالى على من ان يفرق  
المثل كما ذكره في قوله لا يمشي على سلك من سلك الله تعالى على من ان يفرق  
قال المثل كجملة تكون عادة لقوله عقب ذلك وقيل انه معطوف على قوله  
ان يكون على وفق المثل الى معنى ما هو الحق في التمثيل والشرط ان يكون  
على وفق المثل لانه لا ينفك عن المثل كجملة انه ينبغي ان يكون مناسبا  
لحال المثل بغيره اسم الفاعل ولا يخفى انه لا يلحقه التيمم قوله دون المثل  
فلوقيل انه معطوف على مقدمه بهم متماثلة في الحق وهذا الاما قالت  
الح كان الظاهر في تقديرها ما ذكر من غير تكلف وقوله الله اعلا لعل مبتدأ خبر  
مقول قوله قالت الخ قوله ولعلنا لما ارشدنا هذا هو الوجه الثاني  
وهما ضما الشرطية معطوف على الشرطية السابقة وهي قوله لما كانت  
الآيات والاشاكال في الله على الخيرة وانه وحج حق وهو قوله مما نزلنا  
على عبدنا وقوله ذلك الكتاب الخ ووعيد من كذب بقوله فان لم تعملوا الخ  
ووعيد من امرن بقوله ويشركوا مني الخ وظهور امره الواقع في الخارج  
من نفي الرتب والاشارة الى قوله شرع الخ جواب لما والفرق بيننا وبينهم  
انه في الآيات لقوله الخ والاشاكال والاشاكال في الآيات والاشاكال في الآيات  
عقبا وفي هذا هو لقوله الخ المتخذي به وقام به ما نزل الرتب عن المترد  
لانه لما ذكر الآيات والاشاكال في قوله شرع الخ جواب لما والفرق بيننا وبينهم  
الله وعلى الاول هو من يوطعنا ذكر من اول التوبة الى هنا او بقوله ان الذين  
كفروا الخ وهو متعلق على هذا القول الخ وان كنت في ريب الخ كما انه لما نزل قوله  
الرتب فيه عقبه بذكر لقوله الخ او فغيره في غيرهم وغيابة ريبهم وقيل  
انه ذكر وجهين الاتي منهما مني على انها مبروطة بفضيلة المناقير  
وتمثيلهم تارة مستوفى تارة واخرى باصحاب صبيح حتى به لبيان حسن  
مطلق التمثيل المدخل فيه تمثيل المناقير بما ذكره من اولها والثانية  
على انها مترتبة بآية الخ الذي بالفران ذكرت لذب الطعنة بعد ثبوت  
اعجازها وقال الطيب على هذا نظم الآية مما قبلها فظم قوله ان الذين كفروا  
الخ فيكون بجملة مستطرفة كما قاله الامام وقيل انه اشارة الى مناسخة  
وضع هذه الآية ههنا وليرتفع في سورة العنكبوت او الخ عقب المثل المتكر  
لانه جواب عن شبهة ما وردت على اقامة الحجة على حقيقة الفرقان بانه معجز  
فكان ذكرها ههنا ليعوجه انه من الرتب الذي هو في نهاية الاضطرال  
وقد تقدمه ما هو من باب المثل في استطراد والاستطراد من ادوية  
الارتباط وسياق بيانه **وهذا بحث** فهو وهو انه ذكر  
ان المقصود من هذه الآية الرد على من اكره سبب ضرب الله العظيم الامثال  
الحق بانه لا يفرق في ذلك فان اللازم فيها انما هو مناسخة المثل بجملة  
المثل لانه اوردته وحسنه ولطفه وكيف للعقول وجلوها على منصنة

عصا م شيخ رده

ابن تيمية

سوطي

المحسو

المحسوسات مكسوة بحلا اللطائف ودقائق الملاحة حتى تشاهد ما الفطرة الواقعة  
والبصيرة المضادة ولا غبار على هذا انما الكلام في ان النظم كيف يدل  
على ما ذكره المحسوسات فانه مما خفي على كثير من الناس حتى انكروه ولم يترقبوا  
ما ينفي العقل وتوضيحه انهم لما قالوا انما ينسخ الرب الخ الجيبا بنفي  
الاستحسان من ضرب المثل خفي وقليل يعرف منه انه لا يفتح فيه واما  
حسنه وعلوه وترتبته في غير ذلك من نفس المثل لانه كل واحد من اهل المثل  
يعرف ان ما فيه موزود بمضربه سار في السالكه وسائر كل المسالك  
للطف لفظه ومعناه وهذا المشهور عن علي بن ابي طالب به الا ترى الى قوله  
في كثرة الاعتراض  
• لا استقر بارض قد مررت بها • كاتفي بكر معني سار في مثل  
**قوله** ولما انما انما التفرخ اشارة الى ان المنسوخ ارض نفسانية وهي كهيئة  
تفرغ للمنسوخ كما لا ينفك لان سحره لما يترسم في كغير قواها من المتعاقب واللبسار  
فيوجب تغير احوال البدن وكثيرا منها حركة الروح والدم ايضا في التمرات للقيام  
دفعته كما في حال العصب الشديدا او قليلا قلنا كما في حال الفرح واللذة  
المعتدلين او الخارج دفعة كما في الفرح الشديدا او قليلا قلنا كما في الكسب  
الضعيف ولذا قال الحكماء العنكبوت جهاد فكري او الى ذلك وما خارج  
كما في الجحافل انفسا من النفس انكافيا العارض من اذراك ما لا تريد وحسينا  
يعبر للقلب ما يوجب حركات الغريزة والمنسوخ يكون بمعنى الروح الخوفي  
او الدم الصافي في القلب حركته كما مر فلذا يحتمل منه الوجه ويحتمل منه  
فقط على اثره الخجل حتى نظر القابل  
• ابدى صليبك لفضير الزمان في • هذا الرتب طلوع الورد من خجل  
وفي الكشاف الخيا الخية وانكسار يعبر الى الانسان من تخوفه ما يحيا به  
ويذمه وتفصيل تحقيقه كما في ذرية الشريعة للامام الراعي ان الحكا القبا  
التعش عن القباخ وموت حضا نيل الانسان يد تدع به عتات شرع العتية  
الشهوة من القباخ وهو مركب من عفة ولما لا يكون المنسوخ فاسقا  
ولا الفاسق مستحييا والمستحي شجاعا ولذا يجمع المشرك في المدح بهما الخيلة  
والخيا كقوله  
• تجرى الخيا الفضة في قسماهم • في حين يجري من كفهم الدم  
ومنى قصد به الاتفاض فهو مدح للصبيان دون المشايخ ومنى قصد  
به ترك القبيح فكذلك لكل احد وباعتبار الاقل قيل الخيا بالافاضل قبيح  
وبالاعتبار الثاني قيل ان الله يستحي من ذي الشيبة في الاسلام ان يعذب  
واما الخجل فخره النفس لفظ الخيا ويحذف في النساء والصبيان ويدم بالثقاف  
من الرجال والوفاحة مذمومة بكلها ان اولي اصلاح من لانك انما وحققت  
لحاج النفس في عاطي القيمة واشتقاقها من حافر وفاق الخي صلب ولذا قال  
الشاعر وكجاء







المعنى كما قال كفض الملقحين • فان الورد شوكته قوية  
 لقد كثر الشكاك ومورف • فان الورد شوكته قوية  
 وهذا من المنزلة الالهية والفواشع التي لا يعطى بها نظر في غير هذا الكتاب **قوله**  
 فاذا وصف به الباري الخ لا يشرح التاويلات المستمرة في مختلف اهل الكلام  
 في اضافة الحيا الى الله تعالى فقال قومه يحوزوه لو اروه في الانية والحديث  
 لانه قد يعبر عنه اما لا يحد من الشاهد والحيا محمود في الحق بالاطلاق وقيل  
 لا يجوز لانه انما هو القلب والشراؤه لما يسوقه او الخوف المحض وهو  
 محال في حقه تعالى فلا يجوز الاتباع والكل سياتي ولما كان في الانية منقيا  
 عنه وهو لا يقتضي تصافيه به ظاهرا اني بالحديث الصريح فيه قال كاجبا  
 في الحديث الخ والحديث الاول لخرجه اليه في الزهد عن اسير رضوانه عليه  
 وابنه ابوبيلة بن احمر سلمان رضي الله عنه والثاني لخرجه ابوداود والقرن  
 وحسنه والحاكم عن سلمان وصححه بدون قوله حتى يضع فيها خيرا  
 والحاكم عن اسير هناك لجملة والشبهة بغير فسكون مستدر شاب يشيب  
 شيئا وشيئا ويطلق على المعنى الشائبة ايضا وكلاهما محتمل في الحديث  
 والمسلم بغير ذلك لانه ذي معنى صاحب او صفته وان لعبد به ذلك للمسلم  
 بدل اشكال مما قلناه او ليحتمل من تعذبه وقوله ان الله الخ حديث  
 اخر ولم تعطفه لفضله التعدد وحيث بثلاث يات فعل من الحيا  
 بمعنى مستحي وقوله ليحتمل الخ جملة مفسرة لاحتمال الصاع من الاعراب  
 واذا رفع اليك على استحياب رفع اليدين في اليد كما استحيب مس  
 الوحيه مما ايضا كما اشته ابن حجر في فتاواه للحديث ورفعهما نحو النما  
 لانها قبلة الله تعالى واذ كانت افعه تعالى منها عن المكان والجملة  
 وقيل بوجهه للقبلة كما في شرح العقائد العقيدة وفيه كلام ثمة  
 وقوله صفر اكبر الصاد اللهم كذا وشكون الفاشرة كما هي مملنة بمعنى خال  
 لاشي فيهما خور من الصغير وهو الصوت الخالي من الحروف يقال صفر  
 يصغر كعب اذا خلا فهو صفر واصغر بالالف لغة فيه ولم يقل صغرين  
 لان السيد كشيخ واحد والانية يشوي فته الواحد المذكور عظيم لانه  
 مصدق في الاصل وفي الكشاف هو خا على سبيل المثال مثل تركه كخيب  
 العبد وانه لا ترك بدته صفر لمن عطا به كرمه بترك من يترك رة  
 المحتاج المرحيا منه وفي الامتصاف لقائل ان يقول ما الذي يودعه الى التاويل  
 الانية مع ان الحيا الذي يحتمل نسبة ظاهر التي تعالى مستلوية في الانية لقولنا  
 الله تعالى ليس يحتم ولا جوهر ولا عرض في معوض التنزيه والتقليد واما  
 تاويل الحديث فمستقيم لانه الحيا فيه مثبت له تعالى وبجواب ما  
 الشك في مثله انما نظر اعلم ما تكرر لتبته الى المستلوب عنه اذ مفهوم سلب  
 الاستحياب عنه في شيء خاص بل هو في غوه والخاصة اعني الانية وانه  
 ينوي الشوا لو كان مستلوبا مطلقا وقال العلامة فان قيل يرد عليه

التعريف

التعريف بقوله تعالى لا تأخذ به سنة ولا نفوس وما اتخذنا الله من ولد وهو لطم  
 ولا يطعمه وامثالها فانها ان كانت ليجابات ورد التوايل عنهما وان كانت  
 سلوبيا فلما لا يكون قوله لا يستحيي سلبيا فنقول في الحيا في مذمة  
 كالتاويل للحاير في ما لا ينبغي الاحكامه ولا يكون مذمة الا اذا كان عتامن  
 شأنه الحيا فهو كالله وسلمة عنه نظروا في العرف لا يلبس الحيا الا عن  
 هو من شأنه فلذا المحتاج للتاويل بخلاف ما في الايات الاخر فانها  
 هو منتد يرجع نفيه الى القيد فافاد بثبوت اصل العقل وامكانه لا اقل  
 فلحاج الى التاويل كما اذا قيل لربك فكلوا ولم يأخذ نوم في هذه  
 الليلة ولتين بعزق اذ الذات **قوله** فالمراد بما لترك اللازم للاقتضاض  
 الخ اشارة الى ما مر من ان الاقتضاض المنفرد في التعريف مما لا يجوز دخول  
 حظا يترده فلا بد من تاويله والتجاوز فيه مما يصح نسبتة اليه  
 تعالى كما في غيره من امثاله فاو كما ذكر وقوله في الامتصاف ان كلام الزمخشري  
 يدل على ان التاويل انما يحتاج اليه في الحديث دون الانية وهو يبرهنه  
 من عنده انصاف لان قوله وكذلك معنى قوله ان الله لا يستحيي الخ ينادي  
 على خلافه ولكن لكل جواد كثرة والجملة من بغير الناس ان قال انه اوجه  
 وقوله اللازم يقتضي انه مجاز وترسل الاستعمال في لازم معناه كالرحمة  
 والغضب وقوله كما يقال تركه من يستحيي للاختفاء لما فيه من التمثيل يقتضي  
 انه استعارة تبعية شوا كما نت تيميلنا من الاحكام مستحقة ويدفع ان كثر  
 يقال يجوز الامر بتركه وان هذا اشارة الى بانه ليس مجازا عن مطلق  
 الترك حتى يكون كذلك بل عن تركه ناشي من الاستحياب فيه تركه  
 تعالى لهما الحقا فانما يترك العظيم سفك في الامور استنكا فاعلم ان تركه  
 العشي في السوق واطلق اسم المشبه به على المشبه وذكره اللازم لانه كل  
 مجاز مرسل لا كانا واستعارة ينتقل فيه من المنزوم الى اللازم غايته  
 ان يكون المنزوم في الاستعارة بظروف التشبيه مبالغة لانه عاين انه  
 منه فلذا المختاروه صفا وما قيل من انه هذا تكلفا لان الحيا المعينة  
 حقيقة الترك حتى يشبه به تركه تعالى محكيه في القيد الخ يخط غني عن  
 البيان **قوله** وظهره قول من يعف الخ من قصيدة المتنبي مدح بها ابن  
 العميد اولها

• نسيت وما انسى عتاي على الصخرة • ولا حفر اولوت به حفر الحدة • ومنها  
 • كفانا الربيع العاشر من بركاته • فجاثه لم تسع حيا سوي الرعد •  
 • اذ اما سخيم للمايم من نفسه • كره من لسيت في انا من الورد •  
 • وما ذكره المصنفه الله تعالى لزمخري بيتا • على ما رواه ابن جني في شرحه  
 من انه استحيين من الاستحياب وليس في هذه الرواية يسر جملة  
 مكسورة ومباة موحدة ساكنة ومثناة فوقية وهو الجمل الذي المبرغ  
 ومنه الغال المستبينة واستعير هنا لما فر الابل لبقائها ولينها قال

ابن عميد

كارونجي



يقول اذا مرت هذه الابل بالمياه والعذر ان التي غادتها الشبول اكثر منها  
صارت كأنها تفرغ نفسها على الابل فتشرب منها وكأنها امتصت منها  
لكثرة ما تفرغ نفسها عليهما وان كان لا يفرغ منها كولا استحقاقا في الحسنة  
والكنز جري مثلا وكذا عن معنى شرب واصالة الحيوان يدخل اكارعة  
حين تفرغ من المياه ليس شربا منها بل شربا لغيرها وكل شرب وجعل الوضع  
المتضمن للماء لكثرة الزهر فيه كأنه انما من ورد والمعنى انه نصف كثر  
كثرة مياه الامطار بطريقه فانه اترى ما ذهب راق الماء بجري  
فكانه ليشي الابل لتفرغ نفسها عليه ما فتكرج فيه مما فركا لسبب الاثر  
المنبثه للأرض اكانا من الورد مثل ماء وقال ابو الفاضل العروضي  
في شرحه للمتنبي ما امتنع برجل قل على المتنبي ثم يروي هذه الرواية  
وليس هذا التفسير وقد سمعت روايتا عن جماعة منهم الخوارزمي  
والشعواني وغيرهما اذا ما استجبر بجريه وبما هو حدة استفعال من اللها  
وكر عن الشيب بسير مكشورة ومثناة تخنية ساكنة وما هو مؤحدة  
والاستحبابه بالعرفان شبه والمعنى ان هذا يفرغ نفسه وذلك بحسب  
والكعب يشيب ان تشرب الابل الماء منه فاصوت منها فها وشيب سبب  
استصوت في شين كما في قوله في الرواية تداعين باسم شيب في مثل  
وقال الوليد بن كثير ما قاله ابن جني بغير تدعي عن العموي والكعب في الماء  
بالسبب الحسن لانه مشق الابل يشيب في صحته ولينه بالجود المذ بوقته  
بالقرظ كما في قول طرفة  
• وجد كثر طائر الشاي في مشفر كسبت اليماني فده لم يجرد  
لقوله تكرج فيه مما فرفها التي هي السب وهو صحيح وشيب في حكاية صوت  
الابل عند الشرب صحيح كثر لا يقات كرهت الابل في الماء تشب لاشربته  
فالسبب هنا اول ما انتهى قلنا اولها من الله بطل غير معقل فان ابن  
جني وفاهيك به يزوي ديوان المتنبي عنه وقد وافقت الرواية هنا  
الذراية فالحق ما قاله الشاعر اليماني الامام الوليد ولذا رجحة العلامة  
ونظريه من غير نظر الى الرواية الاخرى التي عليها لا يكون فظي ابوجه  
والتنظير يستعمله المحققون لا يتصور معناه الحيني لا تكاد الى  
الابل والنياش المصروفه بصفت الابل لا يرد عليه ان اللفظ  
هنا عكس ما في القرآن فان الاستحبابا من الفقر لانهم الترك وهما من  
الترك ولازمه الفعل اي شرب الماء كما قيل مع انه يصح ان يشربا بسبحين ترك  
الانصراف منه واستحبابه فيه لقرارة من قرارة بسبحي كما في مكشورة وسبا  
ساكنة كما روي عن ابن كثير وهو لغتة تسمى وكبر كما يقال وجهه في اللغة  
والنظير فنقلت في حركة التيا الاولي الى الحيا الساكنة فالتي بيا الساكنة  
مخذفت اولها واسم الفاعل منه مسبحي والجمع مشحونون وسبحين وفي  
في البيت امور اخر ادبني تركتها خوف الليل **قوله** وانما عدل به عن الترك

الح

الاي عدل عن الترك لانه على المراد بالصراحة والمطابقة الى المذكور  
الاستحبابا المحتاج للتوجيه لانه استعارة وتمثيل وهي تدل على ان  
الشيء بيته وقدره مع ما فيه من المنفعة والبلاغة على ما تقره اللغوي  
وهذا امر به في انه ليس بحجاز فترسل كما مر وقتل ان في كلامه لحنان  
منها ان قوله لما فته من التمثيل اشارة الى انه استعارة اما تمثيلية  
مركبة تصرح فيها بما هو العدة من الاستحبابا وكحال يوافق اللفاظ  
منوية كما سبقي واستعارة بنبعية والتمثيل معنى مطابقا لشبهه منها  
ان قوله فالمراد به ليج التركه اللازم للاقتضاي انما الى الجواز كونه  
مجازا مرسل من باب اطلاق اسم المذوم على اللازم وفيه نظر ثم  
انه قيل ان في هذه العبارة خلافا لواقعها عدل التي عن الترك قال اللط  
العدل ان تعدل التي عن وجهه تقول عدلت فلانا عن طريقه وذلك  
الدابة الى موضع كذا او تعدلته بالبا اذا قصد به معنى التسوية يقال  
لجوهري عدلت فلانا بفلاك اذا سوت بينهما بالجمع بين البيا وعن جمع  
بين الضب والنون ولا يخفى ان هذا انما يرد ذكره انما جعل التعدية ولا  
ذاعل اعترفت بحجة الاعتراض والنسبة باذ قال النفر بالبا اما ظفيرة اي  
انما عدل في النظم والتعبير او المشببية اي انما عدل عن اصل بسبب ما  
ذكر وهو الظاهر من ان يخفى على مثله نعم ما قيل هنا من ان اللبا للعد  
والضمير يرجع الى التعبير للذ لولع اللبا بالقرينة اي جعل التعبير عا دلا للجواز  
عن الترك بمعنى انه لم يبق به بل بالاستحبابا ولا يجوز ان يرجع الى الاستحبابا  
لفساد المعنى كذا ذكر مع ما فيه من التكلف المؤدى الى التفتد  
بغير فائدة وقوله من التمثيل عرفت معناه وما قيل في شرحه انه معني  
الاستعارة التمثيلية وبه يظهر ان المتعارفين الاستعارة التمثيلية وقد  
يكون لفظا مفردا اذا اقل امور متعددة كما مر مرارا فلا تفضل بغير بما  
لا يملك لمن لا يقبل فتدبر **قوله** وتختل لا يتخامنه ان يكون مجيء اعلى  
المقابلة للتراد بالمقابلة هنا معناه اللغوي لا ما ذكر في المبدع ان مجيء  
في هذه الآية للحديث ونحوه المشاكلتها وقدمت كلامهم من قوله انما يستحي  
دب محمد ان يضرب مثلا بالذباب والعنكبوت وفي الكشاف حان على سبيل  
المقابلة والظن والجواب على السؤال وهو قد مر من كلامهم بديع وطرز عجيب ومنه  
قول ابي تمام  
• منق مبلغ افتاب ريب كلها • اني بنيت الحار قبل المنزل  
وشهد رجل عند شريح فقال انك لسبب الشهاذة فقال انما لم تجعد عنى فقال  
هه بلادك وقبل شهاذة ترفالذي سوغ بنا الجار وتجميد الشهاذة مرهامة مع  
المشاكله ولو لا بنا الدار لم يصح بنا الجار ولو لا سطوة الشهاذة لمتنع تجعيد  
وهو كما قاله الشاعر المحقق يعني ان المشاكله في غير الاستعارة وظاهر ان لغيره  
بحقيقة لكن وحدة الجوز هي غير ظاهر ولذا قال من بديع وطرز عجيب وظاهر

قريحي

ابن كمال

خرد

خرد  
وسجود

عد



كلامهم ان مجرد وقوع مدلول هذا اللفظ في مقابل ذلك حينما يجوز والجواز  
 والاختلاف في ان لا يكون في بعض صور المشاكلة اعتبار الاستنحاف كان لشيء في  
 القنطرة الشها في غير الحقط وقايتها على القوة المذاكرة بتجديد الشعور  
 الكلام في مطلق المشاكلة ما في مثل قوله قلت اطبخوا الحبة وقصبا  
 فالمراد بالصبغة التي جعلت علاقة هنا الصبغة الحقيقية او التقديرية  
 والمنفصلان مدلول اللفظ في الخيال لا اللفظان نفسهما في الذكر كما  
 قيل لان الصبغة المذكورة بعد الاستعمال والعلاقة محصورة للاستعمال  
 فالابن من تقدمها مع ان المشاكلة الصبغة الحقيقية لا التقديرية والصبغة  
 كما تكون تخففتا تكون تقديرا كما انها تكون بين النسخ والمشاكلة وبينه  
 ويترك صدقه كما في قوله من ظالت لحيته نكوح عقله ومنها ايضا ما  
 له علاقة اخرى على كلامه في ذكرناه في رسالته مستقلة وما قيل من ان  
 المشاكلة واسطة بين الحقيقية والجوازات العلاقة فيها الشبه الصور  
 كما يطلق الفرع على صورهما مما لا يلفت اليه لظهوره في **قوله**  
 وضرب المثل اعتمادا له لاعتماله بمعنى عملة واخر لعملة من عند نفسه  
 لا بمعنى التكاليف مطلقا كما يقول من يورد مثلا في كلامه والاعمال  
 باللام كما وقع في كثير من النسخ مبالغة في العمل لا تصيغة الاقوال  
 ترد كثيرا لذلك ولما كان المخترع للمثل في ما يريد به شبهة من جهة  
 في الصياغة وبيانها وقيل انه ليس يمد يد لان الاعتمال هو العمل  
 لنفسه كما صرح به في الاساس وهو لا يلائم قوله من ضرب الخاتم  
 فانما لعم من كونه لنفسه وغيره والمحضور بنفسه هو اصطلاحه كما روي  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اضطررب خاتما من ذهب القاها ثم  
 اخذها من ورق لقرين محمد رسول الله **قوله** والسد يد اعتماده بالدال  
 الممثلة كما في بعض النسخ كما في الكشاف وهو القصد التوضيحي من ضرب  
 اللين وضرب الخاتم ولا يبعد ان يكون ما في الكتاب من تحريف النسخ  
 وسياق في هذا في **قوله** نبي في هذا الفاضل المتقارن في  
 شرحه من فبني عليه تحطية التاسخ والتيسير في الاساس ما يوهبه والذي  
 فتراثا هو تفسير الاعتمال والعمل بالاجتهاد وقال متمل نفسه ويستعمل  
 غيره ويعمل اياه وتعمل في حلجات الناس اي يتبعني ويجتهد وانسده  
 سميويه رحمة الله تعالى

سوطي

حذرو  
 قوله تفسير باللام لا بالنون والفرق  
 بينهما ظاهره

بغير الصاد وفتحها كما في بعض  
 شرح الكشاف منه

رذرك

وذكر المدقق في الكشف انه اشار الى اطلاق المشاكلة بغير الموضوع الاصل  
 وهو الاعتقاد المولم وبغير ما استعمل في المشاكلة واسنار الى ان فيه  
 معنى الخيال ولهذا يجوز تعدد تيد الى مفعول واحد والى مفعولين واما  
 اخذه من ضربك اي مثلك على معنى ان يمثل لعملة مثلا كما ذكره في سورة  
 يسر فلم يذكره لانه مرجوح ههنا وفيه اشارة الى ان المضرب والمورد  
 في امثاله فعلى لا يفتراق وانه تعالى ضربه اشده لانه شبه المضرب  
 بالمورد وانه مشتق وللفقشيه الممثل والاستعارة المشابهة فاشبهه  
 كانت اولا **قوله** واصلة ووقع شي على اخر اي معنى لضرب الحقيقي هو ايقاع  
 شي على شي وضرب المثل من ضرب الدرهم وهو ذكره في اثره كظهور في غير  
 هذا مجازا منفرعا على مجاز اخر ملحق بالحقيقة لاشتماله او موثوقه توتير  
 وقوله وان بصليتها مخفوض الخ في الكشاف ان استحي يكون متعددا بحرف  
 وبفسه وعلى الاول اقتصر المعروض الله تعالى للترغيب اما لانه لا يفتح  
 اولان الاخر عنده من الحذف والاقبال وحينئذ يقال المصدا ما نصب  
 او جرح على الخلاف المشهور وعلى الثاني نصب قطعاً وما قيل من ان استحي  
 اذا كان بمعنى ترك استغنى عن حرف الجر لان تركه يتعدى بنفسه فان  
 كان بمعنى الحقيقة فيجب تقدير الحرف غفلة عن ان المجازا المماثل لا يمتد  
 في التقدير ويجوز في النظر لاصاله ولحقته المجازي كما قرنها في محال تقدير  
 وما اهما امتية تزيد التكرار اهما ما الخ يعني انما اسم بمعنى شي يوصف  
 به التكرار لمزيد الإبهام ويفيد طريق التقييد وقد يقيد مع ذلك معنى  
 لكره التحقير في نحو اعطاه شيئا ما والنظيم في نحو لا مرما جندع فضير لانه  
 والتوزيع في نحو اضره ضربا وهذا ما يتفرع على الإبهام في هذا اسم  
 يوصف به كما يكون مؤصفا وبه صرح النحاة كما بن هشام وخم وقال  
 ابوالبغا انما تكرر مؤصوفة لثقلها وجعل كجوهة كبر الاستعمال وغيره  
 جعلها مصفيا لها والية ذهب الفراء والزجاج وتعلب فابا بل من مثلا  
 ويجعلها الزمخشري في الفعل كالكلمة زائدة وهو مدد ذهب لبعض النحاة  
 فيها كما في الدر المنوك فليس بين كلاميه متافاة ومعاينة كانوا هم  
 فان قلت **قوله** ينسخي ما لعملة بترك كما ترفع على العموم بصير المعنى  
 ان الله لا يترك اي مثل ان فيقضي ان جميع الامثال مضمومة في كلامه  
 ولا يترك لك قلت ليس المنع في طلق الترك بل الترك لاجل الاستحسان  
 فالمعنى لا يترك امثالا وان تركه لا من احرار اذ ومن ههنا يظهر لك انه  
 استعارة ووجه عدم التماثل لكونه مجازا مرسلا كما مر **قوله** او  
 مرتبة للتاكيد انما توهه ان الدائري حثوا ولغو فلا يليق بالكلام البليغ  
 فضلا عن المثل في كل الامور فاعلم بانها انما يكون كذلك لو لم يفد اصلا  
 ولتترك لك فالمراد به ما لم يوضع لمعنى يراد به وانما وضع لتنفو الكلام  
 ويقيده وثاقه فلا يكون لغوا ولذا استحوه في القرآن صلة ولم يطبقوا عليه

كازوني

عصام

سعد



عليه الزائد ناديا وان كانت زائدة باعتبار عدم تغير اصل المعنى بها  
واستشكل بعض الحروف المفصلة للتاكيد مثل الت واللام حيث لم تعد صلة  
فان اشترط عدم الحال انتقض بلام الابداح حيث لم تغل ويزيادة لبعض الحروف  
الحارة بحيث حملت وقد يكون حروفا لصلة لتزيين اللفظ واقامة الوزن  
والجمع وزيادة فصاحة وفعل عليا من الزيادة بعد النفي فقد  
الاستغراق كما ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى ما سبقكم بها من احد  
سرا العالمين فقد تغير بعضها اصل المعنى فيجاء ما ذكره المصروف وغيره ليس  
بوارد لان التكررة في النفي تفيد الاستغراق وتحملة فقد كان الكلام ذا ال  
عائنه ومنه الكثرة ولم تغيره ولذا اشترط في زيادتها على الافصح تنكير مجرورها  
وسبق النفي على ما هو مستبوق بهذا الاستغراق وانشاء العلامة في شرح  
الكشاف التي والى في قوله بات ما وضع للتاكيد بقصد جعله لفظا ومعنى  
جزءا منه فمعي قولنا ان زيد اقا ثم قيام زيد ثابت محقق ولذا دفع  
به الانكار وجعل نظير الجرس بين الاجرة والمسا ميرا لواجب الالب التي تعد  
بخروج امته ولا يمتنع به فيما قصد منه به ونها والزايد لم يقصد به ذلك  
فقو كالصفا التي لست جزءا منه وانما يقصد وثاقه فهو باعتبار المراد  
وصفا متمم لم يشابه لغيا للمثل والتاكيد هنا امثلا لثباته بمعني خا  
او الجملة فكذلك بمعنى التبدل كما في شرح الكشاف فان قلت هل هي  
كلية نحو تارة لا قلت صرح بعض شراح الكشاف بانها ليست بكلمات  
اصطلاحية حقيقة وقيل انها كلمات لانها الفاظ موصوغة لمعنى  
في غيرها واولها القوة والثاقبة التي افادتها لما ذكره معها ولا تعني ان الوضع  
الواضع لم يضيها لما ذكره والام يكن بينها وبين ان ولا التاكيد فرق فقد هانها  
لنا مع فتدبر قول عطفت بيك مثلا الخ على هذا للعنفات السجك وعلا  
لايتحتمى من ضرب اى مثل اذ حفر اكان اولا لكون التكررة في سياق  
النفي فلا يرد على ان عطفت البيان للتوضيح ولم يتغير للبدلية لان التبدل  
هو المقصود بالنسبة عندهم ولتغير ظاهره هنا وهذا رجحان ابو حيان  
على كونه عطفت بيك لانه لا يكون في التكررات عند الجمهور وكون التبدل هو  
المقصود بالنسبة لتغير على ظاهره في نصب بعوضه وجوه من الاعراب  
لستة وهي ان تكون منفردا او تكبلا لانهما او عطفت بيان ان قيل يجوز  
في التكررات او تبدل من مثلا او عطفت بيان له ان قيل كان اذ اذ او مفعول  
ومثلا حال او منصوب على نزع الخافض والتقدير مارة بعوضه فما  
فوقها كما نقل عن الفراء الفاعل في قوله .  
• ما لمحسن الناس ما قرنا الى قدمه • واحبال محب واصل يصل  
او مفعول ثان او اول قول او مفعول لمضرب ومثلا حال الخ قال في شرح  
الفاضل المتقارن في الاضمار فزانه لامعنى لقولنا يضرب بعوضه الاضمار مثلا  
التي قلتمية مثل هذا مفعولا ومثلا حال لا يجيد جدا وتوهم كونه حالا

موطية

موطية فلفظ ظاهر فان مثلا هو المقصود وانما يستقيم لو جعل بعوضه حالا  
ومثلا منفردا مثل انزلناه قرانا عرتيا قلنا لا غلظت في فاق الحال  
قد تكون هي المقصودة بحسب المعنى والصناعة كما ذكره في نحو ما شاكك  
فاجمعا فان المسئول عند القيام ولولا له لزيد الخبر فقد وطأت له الخبر  
ولكن الكلام في صحة نفيهما كما سئله منفصلا فان شاك الله تعالى كثر انه  
اذا نصب مفعولا واحدا يكون بمعنى هيبين ويذكر فكيف يقال انه لامعنى لقول  
يضرب بعوضه الا بذكر مثلا فنما مثل قول او هما مفعولان لانهن معني  
المفعول لغير المراد بالانضمام هنا المعنى المستعمل بل اللغوي وهو كون المفعول  
في ضمنه لانه جعل مخصوصا ولم يذاعده النحاة من الافعال التي تنصب للمبتدأ  
والخبر كجعل وان صنعوه ولان الخبر هنا وعلى هذا القول فيل لا بد من ان يكون  
لحد مفعولا لفظا مثل وقيل لا يشترط ذلك لقوله صرت الطير لبيك  
ومثلا للمفعول الثاني بعوضه الاول ويجوز العرب امثلة عكسة وقم  
التنكير لمخول الفاعل اذ الفاعل بها الى اصغر صغير فاندفع قول لبيبي انما  
لانه بعد الوجوه لانه رف مجرى مفعول جعل تكرة اذا استعمل المبتدأ والخبر  
ولذا قال المبدقون في الكشاف انه ليس بشي لانه بعوضه فاما فوقها فيه  
معنى التعمير الوصفه انما لانه بمعنى صغير واصغر او صغير وكبير وقيل  
عليه انه يقضي الصحة ولا بد في المندرة وفيه ما لا يخفى لمن له نظر  
قول وعلى هذا احتمل ما وجوهما الخ قراءة الرفع كما قال ابن جني حكاهما  
ابو حاتم عن ابي عبيدة عن ربيعة والظاهر ان مشابهة ليس بالراي كما يروي  
البيهقي قول صاحب الانصاف لا يجوز ان تذب القاري في القراءة الى  
ما يختاره بل يعتد على ما يرويه الثقات فانه يوهل ان الرفع لم يرد هنا  
عن الثقات والمواد التي مجموع هذه الاختلافات بخصوصية بالرفع بحسب  
الظاهر فلا يرد عليه ما قيل صريحا بغيره وانما لا يمتنع ان يكون لبيبي  
على قراءة النصب وليس كذلك فقد ذكر ابن جني في قوله على قراءة النصب يجوز  
ان يكون كما مؤمودة حدث من ذلك فلهذا قاله في قوله لا وجه لاجب  
بانها له وجهين بل قد عرفت ان ما شاكك في النصب بعوضه صلتها  
اعربت باعتبارها كما في قوله فكني فضلا على من غيرنا فان غيرنا اعربت  
باعتبار بيت والعرب تفضل ذلك في مرة وطا صلتها من بيتها  
باعتبارها والثاني انه على تقدير ما بين بعوضه الى ما فوقها في بيت  
وقضب بعوضه لاقامة مقامه ثم بعد ذلك الكفاءة بالفا على حد  
فلهذا احسن الناس ما قرنا الى قدمه كذا في المقدمة على ان في صحة ما  
ذكره نظرا لان اعتبار الصلة باعتبار المفعول ما بين بيتها كالمبتدأ  
مثلا او بدوها وعلى الاول لا يصح كونه صلتا الثاني لانظر له ونصب  
بعوضه على الظرفية في غاية العود فلا وجه له او وجه من انظر الى القدم  
عندهم ولذا قال في الانصاف انه غير مستقيم وهذا وجه ترك المص

٢٤٩

خبر

سيوطي



















اذ كنت عند امتك بلا خلاف بين اهل اللغة فيه وانما الخلاف في المصدر  
فانه جمع فيه ايضا نزعاً ونزعاً ونزعاً فاعلم ان هذا لا يخرج عن مصدره  
ام لا وليس هذا محله واصل معنى الميل الانعاط في شدة صار حقيقة  
عرفية في المحنة والفضد وهو المراد هنا وقوله في شدة متعلق  
به وحمل للميل النفس على الفعل كقولنا منو ففة لا يقاعه والكلام في  
الارادة من جهتين مرتجئة معناه اللغوي ومن جهة المراد بها  
فلساكن الشارع في لصف الله او العتيد بها وقول المصراع الله نزع  
التفصيل بيان لمعناها اللغوي قال الرابع الارادة منقولة  
من ارادة يروى اذا استغنى عن طلب شيء في الاصل قوة مركبة من شهوة  
وخاصة وميل وجعل اسمها لزوع النفس الى الشيء شغ الحرف فيه بانه ينبغي  
ان يفعل ولا يفعل شغ يستعمل صفة في المبدأ وهو لزوع النفس  
الى الشيء وفارق في المنهني وهو الحرف فيه بانه ينبغي ان يفعل ولا يفعل  
اشغى فاقبل هنا من ان كون ارادة المعنى من اللفظ من هذا القبيل  
فيه تحت والظاهر ان الارادة في الاصل من هذا القبيل اشغى اشغى لانه  
الارادة فيما ذكره المحرر الفضد وهو استغناء الحرف وسواء اقلنا  
انه مشترك فيما وبما صار حقيقة عرفية لا يرد لفظنا على الآخر  
وكذا ما قبل بعد نقلها في شرح المواضع من انه تصدق على الشهوة  
وهي غير الارادة فان المصردد تحقيق اصل معناه لغز لا ما ذكره  
المتكلمون وما ادعاه من مغايرة الشهوة للارادة لانه ليس كذلك فان  
بينهما عموم وخصوص كما صرح به المصدر في رسالته ثبات الواجب  
وهو المفهوم من كلام الراغب وقد قالوا ان الارادة قد تتعلق بنفسها  
وانما تتعلق بالذات واذا ذكرت متعلقة بنفسها كانت مجازاً عن  
الارادة كما قبل من غير ما تشبهى فقال اشغى ان اشغى يعني ارادة  
اشغى والانسان يود يريد شرب الماء والاشغى ولا يشتهي وقد تشبهى  
الطعام اللذيذ ولا يريد اذا علم ان فيه هلاكة فقد وجد كل منهما  
بدون الآخر وقد يشتمك في شيء واحد فبينهما عموم وخصوص بحسب  
الوجود وقوله وقد يقال القوة التي قد مر تحقيق معنى القوة فتذكره  
وقيل الارادة في حقاها عبارة عن ميل النفس الذي يعقبه اعتقاد  
يقع في المراد واما العزم فتشوع من الارادة لانه اذا قبضت بعد  
نوع تردد سابق والارادة لا يقتضي سبقه وقال الامام الكاظم  
الى تعريف الارادة لانها ضرورية وان الانسان يدرك بالبدن من القوة  
يرت ارادة فعله ويكبره والميل والذات شدة كدها بانها صفة تتحقق  
وتحتمل رجحان الحد كما ظهر في الحاير على الحرف في الوقوع لا الاتقاء قال  
وبالفتيد الاخير احترق من القدرة **قوله** والاول من الفعل في الاول  
من معنى الارادة اللغوية المذكورة في كلامه وهو الميل الحاصل عن ايقاع الفعل

عصام  
ابن كمال

واجاد

واجاده يكون مع الفعل ويحاط به وان تقدم عليه بالذات لانه الحاصل والبعث  
وهذا لا يقتضي اجاده بالاستطاعة وهي القدرة التامة المستغنية  
لجميع شرائط التصديقات بمعنى العلة التامة والارادة جزئياً  
الارادة مع الفعل بمنزلة جزء العلة الاخير وكان الشا في المعنى القوة  
وهي الصفة القائمة بالحياة التي هي مبدأ الميل الى الحد في المقدور  
وايقاعه كان قبله لانه اذا وجد يقتضي حكم تلك القوة وتخرج من  
القوة الى الفعل المراد بها ما لم يكن مع جميع جهات حصول  
الفعل والحاصل كما في شرح المقاصد ان القوة مع جميع جهات  
حصول الفعل بما لزوعاً او معناه عاذاً متفارقة وبدون ذلك سابقة  
فلا يخبر على ما ذكر وقوله في كل المعنيين خارج عن تصور الميل النفساني  
والقوة التي هي مبدأ في حقه تعالى ظاهر وكلامه وغير متصور غيره  
وانتصاف ثابت فاعلم متصوراً ومبدأ وغيره مقدم والجملة خير  
كلا ولا حاجة الى جعله كل في قوله غير ما سوف على من **قوله** فقيل  
ارادة لا يقال العالج لما كان معنى الارادة السابق لا يلائق بذاته تعالى  
شراً واذنه بنفاسير المتكلمين من اهل السنة وغيرهم فاولها ما ذهب  
اليه المعتزلة كالكلبي والنجار وغيرهم من ان معنى ارادته تعالى لا يقال  
انه فعلها عالمها بما فيهما من المعنى والافعال غير انه امر بها  
وطلبها وهذا هو معنى صاحب الكشاف كما صرح به في سورة التجدد  
وهو امره على بالنسبة اليه تعالى ووجودي بالنسبة لغيره فاما  
ان يكون موضوع المعنى شاملاً لهما او يقال هو مشترك بينهما او يجاز  
في الثاني فليس من الصفات السلبية على الاطلاق كما قيل **قوله**  
فعل هذا لم تكن المعاصي بالذات لانه العتيد بخلاف فعله عندهم  
بازادته وازادته الله لها معنى انه امر لهم بها وهو لا يامر بالمعصية  
ولا يترك المعاصي عند عز لان الارادة لا تمد للذنوب الامرا ولا يامر بالمعصية  
مفصلة في كتب الكلام وقد مر مدعيهم بانه يخالف لما اشتهر من ان  
ما يقال الله كانه وما لم يشأ لم يكن وانه لا يجري في ملكه الاما يشاء  
ذات الامر قد ينفك عن الارادة كما مر المحققين في السلطان لو توعد  
بعقاب السيد على ضرب عيبه من غير مخالفة لادعي مخالفة له وازاد  
تتميم عذره بخصيانه كحضرة السلطان فيا من العتيد ولا يرايه منه  
الانسان بل كما موربه بل ظهر كصيانته وقال الخطيب الملقب بفتي حلال  
الملة والدين الامرا من ان امره كقوله يذم منه وقوع المسامحة وهو  
غيره سائر المتكلمات وامر بشارع وعلمه من ذرا الثواب واللعاب  
والظلمة هي الانسان مما يوافق الامر الشاقي والرضى كقوله غلبت  
وقيل علمه بانها على النظام الخ هذا في اي الحاخط وتعتبر المعتزلة  
والتي ذهب اليها الحكماء فقالوا ان ارادته تعالى هي علمه بجميع الموجودات

سيوطي



من الازال الى الابد وبانه كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون  
على الوجه الاكمل وكيفية صدوره عنده حتى يكون الموجود على وفق  
المعلوم على حصوله لنظام من غير قصد وطلب فهو في الحقيقة  
هذا العلم عنانية والامر شامل للفعل والنزك والنظام الاجل  
بالنظر الى العالم والوجه الاصل بالنظر الى العبد وقوله فانه  
الضهير للعلم اذ العلم يذوق القادر على الامر المذكور الى خصيصة وهذا  
بناء على ان الازادة ليست سوى الداعي الى الفعل في الشاهد والعا  
جمعا او في الغائب خاصة قالوا وهو العلم والافتقار او الظن  
باشتمال الفعل او النزك على المصلحة ولما امتنع في حق البار بما لظن  
والاعتقاد كانت الداعي في حقه تعالى هو العلم بالمصلحة ومثل نظام  
جميع الموجودات في علمه السابق عليها مع الاوقات التي تسبق  
وقوتها فيها قالوا وهذا هو المقصود لافاضة ذلك النظام على ذلك  
الترتيب والتفصيل اذ لا يجوز ان يكون صدوره عن الواجب وعن  
العقول المجردة بقصد وازادة ولا يجب بطبعه ولا على سبيل  
الاتفاق والحرف لان العلة لا يمكن ان تفعل في الامور السابقة  
فقد مر حوا في ثبات هذه العناية بنفيها لتتميم الازادة كما قد مر  
في شرح المقاصد فتدبر **قول** والمحقق انه ترجيح احد مقدرين  
هذا من ذهب اهل السنة ولذا قال المصنف رحمه الله والحق اشارة الى بطلان  
ما سواه في صفة ذاتية ثابتة في وجودية زائدة على العالم  
ومغايرة لثبته وللمقدرة وقوله بوجه الاحتراز عن القدرة  
فانها لا تخصص الفعل ببعض الوجوه بل هي موجبة للفعل مطلقا وليس  
هذا معنى الاختيار كما نوهتم وقد اورد على المضاراة الازادة عند  
الاشاعرة الصفة المخصصة لاحد طرفي المقدور وتكونها نفس الترجيح  
لمزيد من التباين وفي شرح المواضع الازادة عند الاشاعرة صفة  
مخصصة لاحد طرفي المقدور بالوقوع والسبيل الذي يقولونه لا تنكره  
لكنه ليس الازادة بالاتفاق ولو كانت بقدر الترجيح الذي هو من صفات  
الافعال كانت صفة حادثية وليس من ذهب اهل السنة والجواب  
بانه تعريف لها باعتبارها لفظا ولذا قيل انها على الاول مع الفعل وعلى الثاني  
قبله وانما تعريف الازادة المعنى لا وجه له اما الاول فلا يخلو  
معناها الما بعدة واما الثاني فالسبيل والسبيل في حقه وكذا  
القول بان المراد بها معنى الازادة مطلقا سواء كانت الازادة او الاز  
واعلم من ذلك ان وقوع الازادة بمعنى الصفة المخصصة لا يستلزم  
عدم وقوعها بمعنى التخصيص لفساد وجه كل كلام في كلامه من الاظهر  
وجهه في **قول** والتخصيص بوجهه وجهه معقد وادى الفعل  
والنزك والوجه المذكور حثمة او قبلة ونحوه او غيره وما يجوز

ابن تيمية  
كازيني

خس

من

من زواك ومكان ومكان من ثواب وعقاب وقوله وهو علمه المخلو من  
كلام الراغب والمراد بالميل الترجيح والتفضيل كما مر عندنا فقل مما يقابله  
لان الاختيار اصل وضعه افتعال من الخبر وقت الاستعمال المتكلمون عن  
الازادة ايضا الا انه قيل انه لم يرد من المعنى في اللغة ولذا قال  
الفاضل من الغرض في تفسيره قوله تعالى وتعالى وتعالى وتعالى  
لتبين الاختيار هنا بمعنى الازادة كما يقول المتكلمون انها فاعل الاختيار  
وفاعل اختياره فانه معنى حادث ويقابله الا يجب عندهم فلا ينبغي  
ان يقال ان الاختيار في الازادة في اللغة ترجيح الشيء وتخصيصه وتقديمه  
على غيره وهو لغير من الازادة والمشيئة وفي المحرك خازن الاختيار  
انتقاه وفي التثريب والضرر صوي قومه ستعرب رجلا والمختار يكون  
اسم فاعل ومفعول وهذا اما تفسير الازادة الله تعالى كما مر والمطلق  
الازادة الفاعلة لارادة العبد وعلى هذا لا يرد عليه لاختيار احد  
الطرفين المتشوبين ولحد الرغبة في المناسا ويرى للمصنف لانا لان  
شتم انه اختيار على هذا ولا حظ في ان يقال انه خارج عن صفة  
لفعل النظر عنه فتدبر **قول** وفي هذا استحقاق واستحقاق اي  
تحقيق وتفسيره ولا استند الى عدمه ولا الى حقيقته او في نسخة استحقاق  
بدل الاستحقاق وبما معنى وفي الكشاف في قوله ما اذا اراد الله بهذا  
مثلا استند الى واستحقاقا قالت عائشة رضي الله تعالى عنها في عتب  
الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما يا عبي الله ابن عمر وهذا قول المص  
لعه الله وفي هذا معناه في لفظ هذا الواقع في النظم الكون لان اسم الاشارة  
يشتمل للتخفيف كقول **ابن** هذا بالرحم المتعاضد وكقوله تعالى  
هذا الذي بعث الله رسولا كما يكون للتعظيم بحسب اقتضاء المقام  
ويجوز حمل الاستحقاق من مجموع ما ذال الاستحقاق قد يقصد به  
ذلك تعبيرا كالتقال من انت وقد يجوز بعضهم في قول المصنف في هذا ان يكون  
هذا اشارة الى التركيب وعبارة الكشاف لو لم يشر الى قول عائشة  
رضي الله عنها فجلد على هذا كما قيل بعيد ولك ان تقول ان المصنف  
الله اسقط الحديث المذكور لهذا والاختصار وهو من عجز لا يبعد  
عن مقاصد **قول** ومثلا نصيب على التمييز في الكشاف مثلا نصيب  
على التمييز كقولك لمن لجاب نحو لب غيب ما ذال اذوت به الخواص  
ولمن حل سلاحا رديا كيف تمنع بهذا سلاحا وذكر ان باب الخواص  
تبع المقاضل التفتا زاني هنا في شرحه انه اكثر في الكلام التمييز عن الضهير  
وقد يكون عن اسم الاشارة ونماهما بنفسهما من جهة انه ممنوع اضا فتهما  
وذلك اذا كانا مبهمين لان في المفصود بهما مثل ياله رجلا ويالك قصة  
ويالك من ليل ونم رجلا واسباها ذلك هو العلم هو الضهير واسم الاشارة  
فقد جوزوا اعمالها كما في سائر الاسماء الجامة المهمة التامة بالتشوير

كازيني











بجزلة كثرة الذوات الشرفية كالمجان  
 • ولم أر أمثال الركاك تفاوت • لذي المحمد حتى عند الف بولحد  
 • ولكون هذا غير متساو من الكثرة لاستحسان وقد ذكر معهما الكثرة الخفيفة  
 فالظاهر منها على منطوقه كذا قال لبعض الفضلاء انه في غاية التعدد وان  
 كان ما عداه به من ان النظر الى المعنى يوجب وصف اصل الضال بالقله  
 لا وجة له عند من يشهد بقوله المعروف ان الله اكبر العتاة التي من حيث  
 العدد **قوله** كما قال تعالى وقليل من عبادي الشكور قيل انه لا يدل  
 على ما قصده فان الشكور المنبأ له في الشكر الا انه نصح في هذا الزمخشري  
 حيث قال فان قلنا **لم** وصف المهديون بالكثرة والقله صفتهم  
 وقليل من عبادي الشكور وقليل ما هنر الناس كما لم يأنه لا يتجدد فيها اصله  
 وحديث الناس لخير ثقله الخ وقت قيل في جوابه ان الشكور هو  
 المنوف على اذ الشكر فلهذا كانه وخوارج في كل وقت فكونه املا  
 الى المتروكة المترتبة من الهداية كما هو في الفاتحة وهم قليل بالاصناف  
 لمن عداهم يعني ان للمهديين النوع وهو لا نوع منهم وقد وصفوا  
 بالقله بالثبوت لما عداهم ومثله يكون في التمثيل لا وجة لانكاره  
 فتمت **قوله** قليل اذا عدوا الخ هو من قضية طولية للمنتهي يدح بها  
 على من سائر الخمي واؤلها  
 • اقل فعلى به اكثره محدد • وذا الحد فميزان او لم ازل حد  
 • ساطل حتى بالفنا ومثله • كما هم من طول ما التثوا مسرد  
 • فقال اذا اقلوا ضاوا اذا دعوا • كثير اذا شدة وقليل اذا عدا وا  
 الى اخر الفضول وبشبهة شجرة وديوانه لغني عن بيانها ويقال جمع قليل كخفاف  
 جمع خفيف وحقيقة النقلة معروفة والمراد به هنا ثقل وطائفة على  
 الاعتد اذا اقوهن كما ان المراد بخفة من استراهم الى الحرب اذا عاهة لها  
 من يتصر ويتبعن بهم وذو العقب الدال والعين مجبول ذعاها اذا ناله  
 للحرب ويشد ويقع الشئ المعجزة من شدة الحرب وفي الحرب اذا قاتل وكمل على  
 اعدائه واصال شدة من باب ضرب اذا قوي وشدة شدة او ثقته  
 ومنه شدة الرجا لكثا نزع العشر وشدة الحرب منها ايضا الا انه صار حقيقة  
 عرفية فية وفي بعض الفاظ هذا البيت ثقلم وقاختر في الديوان لا تغير  
 المعنى كثير بغير **قوله** ان الكرام كثير في البلاد وان الخ هو من قضية طولية  
 لا في تمام مدح بها عند الحرب الطائي من اهل حمص واؤلها كما في ديوانه  
 • طاهرا اقمه وما هله بشر • ولا الخ ليد من انزلها الخ • ومنها  
 • قالوا لئن لم يدرتم فقلت لهم • من فانه العبر هدي وشوقه الاثر  
 • ان الكرام كثير في البلاد • ولو اكا غيرهم قلنا فان كثروا  
 • لا يهمنك من ذكهم جميعا • فان خاتمهم بل كما هم نفس  
 الى اخر القضية جمال البكا على رستم الاجتنب من الكرام بشره شي قليلا التماسي

عصام  
 كازيني  
 خرد

المدح

المدح او الاقتناء منه المتكافؤة في الكثرة ومعنى التمثيل ان الكرام كثير في  
 الدنيا باعتبار نعمتهم وقبيلهم مقام الكثير في الغنا والفائدة وان كانوا  
 قليلا بحسب العدد كما ان غيرهم يعكس ذلك فغنى شاهد لاطلاق الكثير  
 على القليل الكثير منهم المعنوية ومتوا المراد في هذا التوجيه وقل كما في الرواية  
 المعروفة بغنى القاف ولشدت اللام لختلف في شرح الكشاف فقيل  
 انه جمع قليل كثير وقيل انه مفرد وايضا اترك الصايغ فهو في الاصل  
 مصدر قال قليل قلته وقلنا كذلك كذلك ذلك ولا وهذا هو الظاهر بحسب  
 العربية ولعل على المعنى جمع اقل كما غير وغير لا قليل على ان اصله قليل  
 بضمين كذا يروى في بعض النسخ واذا علم كما قيل ان قواعد القرف نأباه  
 فانهم قالوا ان اول المتلدين في كل هذا اذا اخترت يجوز اذ عامة بشرطها  
 ان لا يكون جمعا على وزن فاعل بضمين كثير واولا لا يكتسب بفعل  
 بضم فسكون كجرح لعمرو ملكا كان الجوانب لا يخرج على التثنية فليس  
 الفلحة ظاهرا كانت الشعر مناسب له حيث وصف قتيلا الكرام بالقله في  
 انفسهم من حيث العدد وبالكثرة من حيث المترتبة وغيرهم بالعكس فلا  
 وجه لما في الانتفا من ان الانتفا هذا التثنية غير مستقيم لان  
 معناه ان الكرام وان كانوا قليلا فالواحد منهم كالكثير في الذم والثام  
 بالعكس لفضل تديتهم عن الجود وان نعت صاحب الانصاف ونفي هنا كلام  
 في شرح الكشاف للمطيري رايك انك اصر من ذكره وقد مر ما يبرئك  
 الى ان تقاتلهم المؤمنين في قوله تعالى فاما الذين امنوا الخ فشرهم كما قيل  
 • قلنا له بها تيك تسمى انهما • ولا يتخير ان المهمة المقدم  
 وان تلتدريم الضا ليرى بعد في قوله نضله كثيرا الخ مقتضى المقام فان سؤالم  
 ناشي عن الضلال وكون ما في التران حسبا للضلال الخوجه الى البيان وقيل  
 لما كانت سؤوق الكلام لبيان ضلال الكفرة كان لتدريم حال المؤمنين وكوتهم  
 على الحق اذ دخل في تحقيق ضلالهم واعون عليهم وماذا بعد الحق الا الضلال فهو  
 جاز على مقتضى الحال لكن لما كان السياق في بيان حال الكفرة بالغ في ذمهم  
 واطن في مشابهم وهذا لم اذ من تعرض له ولا يخفى ما فيه فتمت  
**قوله** اي الخارص من عن الايمان الخ قال الراغب فسوق فلان خرج عن  
 حجر الشرح وذلك من قولهم فسوق الرطب اذ خرج من قشره وهو اعتم  
 من الكفر والفسق جمع بالقليل والكثير من الذنوب لكن تعورف في الكبار  
 ونفي الكافر فاسق يخرج عن مقتضى الفطرة والعقل قال تعالى فسق  
 كان هو مكا كمن كان فاسقا وقال ابن الاعراب لم يسم الفاسق في وصف  
 الانسان في كلام العرب وانما قالوا فسقت لرطبة عن قشرها انتهى وفي اللد  
 المصون رعت ما اترك الا نيا ليا انه لم يسم في كلام الجاهلية ولا في شعرها فاسق  
 وهكذا حجب منه وقد قال روبري يصون في بخرد وغورا **قوله**  
 الظاهر ان بعض من على ما ذكره به كيف ينكر هذا مع وروده في الاشعار القديمة

عصام تبع بعض  
 شرح الكشاف

خرد

سخن  
 ابدال اعلى  
 السمين



كثير الاستعمال وقد كان في فقه الكلام ولذا عده عجميا والكثير ممن لم ينف على المراد  
 وكما عدهن طريق السلك فان هذا مما اتفق عنهما من اللغة وقد عده  
 ابن فارس في فقه اللغة الساجي باثنا والعجب من صاحب المصباح انقلبه  
 وبنع هذا المقرب وليس غفلة منه وانما هو غفلة من قائل  
 • ليس الغني بسيد في قوله • لكن سيد هم هو المنعاني  
 قال ابن فارس رحمه الله في معرفة الالفاظ الاسلامية كانت العرب في جاهليتها  
 على ارض من ايمانهم في لغاتهم وادابهم ونسبائهم وقوانينهم فمطلقا الله تعالى  
 بالاسلام كما انشأه والسنن والادب والفتن من اللغات لفاظ  
 عن مؤمنين الى حواضر حضر وعده من ما حتى قال ولم يعرفوا الفسوق الا قولهم  
 فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها في الشرح بان الفسوق الاضاحي والشرع  
 عن طاعة الله تعالى انتهى وهو كذا قاله فيهم من اهل اللغة من غير تردد  
 فيه وكما ان خروج الاضاح من روث الاحسام من غير الاعتقاد بكون  
 الاضاح من حيث حيث فسقة الشرع في الاسلام الى خروج العقل من الناس  
 عن الطاعة وبتناع بعد ذلك حتى صار حقيقة عن روث لغوية ومنه بيت  
 رويته انه ليس شرعا كما صلتا مع انه في خروج الابل وهي لا تغفل الاضاح  
 يخرج عن الوضوء وما الخدثة منها الغوية لفتنة للعارفة والفاستية لعمامة  
 كانت معروف في العمدة الاول واما الفسقية المحض فلم يرد في كلام العرب  
 ولا ادري ما اصلها وقيل للمخربك لوهم ما نسوت للفسوق فقال  
 • محبون فضيتا كراما • لا يها في الله واصلية  
 • التير في فسق جمع منها • فخران الله في فسقية  
**قوله** قال روية الجهور وروية بن العجاج الراجز المشهور وهو شاعر اسلامي  
 بليغ يستدل في كلامه وروية سيرة مملوكة بكلمة مملوكة بكلمة مملوكة  
 ومثانين وكجوز ابدال همزة واو السكون بفتح رصمة وقوله في ادب الكاتب  
 انه بالهمزة لا غير من لفظي فيه وقد نقلنا لفظه ان هذه ما ادته الاصلية  
 فلا خطا فيه وهو ظاهرا منقول وامثلة من راب النبي اذا اصلح هذا البيت من  
 ارجوزة طوليلة وهو  
 • يذم من في تجدد وثورا فابيرا • فواسفاهن وضد ها جوا اثرا  
 وهو في صفة نوق ذابل سائنة في المفازة والجد ما النفع من الامور به  
 سميت بعض بلاد العرب والامر الاول والغور وبالفتح ما الخفض منها واغابر  
 صفة لمن لفظه مؤكدة كليل اليل فقوله يذم من للنوق وفواسق بمعنى  
 خواجه والفضد هنا بمعنى الضرب المستقيم ويكون بمعنى الارادة وكجوايرا  
 من جاز عن النظر في الخرف عنهما وحرف فواسق وكجواير للضرورة الى ان الابل  
 تضعد وتهدب اذا عدلت عن جادة السبل **قوله** والفاسق في الشرع الخ  
 يعني انه فقل كالمخرج من طاعة الله فيشمل الكفر والكبيرة والصغيرة لكنه  
 لخص في العرف والاستعمال بتركيب الكبيرة فلا يظنون على الاضاح الا نادرا

بقرينة ويدخل في اثاره تسمية ايضا بطريق النجوم والدلالة اذ لا فرق بينهما  
 وفي الامور التي هي عن صدق او على انه المراد بالامر واحد الامور وهو  
 ما جاء من قبل الله منطلقا والكلام في الكبيرة والاختلاف فيهما مشهور  
 وسناتي والمراد بهما ما كان شبيها من المحرمات ويحل فيه الامر  
 على الصغيرة لانها تصير كبيرة على ما اشتهر فلا حاجة الى ان يولد فيها  
 هنا والاضاح على الصغيرة قيل ولو ذكر كان لخصر والتضاحي بالمعنى  
 المتعاقب من غير غفلة كالنجاهل من ان يظهر الخيال وليس يحايل من الغفلة  
 وهي ضد الغفلة وتسمى اركاب الكبيرة وما في حكمه الى ثلاثة اقسام  
 وفسر الاول بان تركيب الكبيرة في بعض الاحيان مع علم منكر منها فحما  
 شرعا الكثرة الغلبة العنوي وترتيبها كمن لم يعلم فبها ويشبه الغبي  
 ولذا كان متعاقبا **قوله** والثانية الانها كالحال الانها كذا في الامر  
 الحجة في قوله والفتنة به ولذا فسره بقوله انه يعتاد الخ وقوله  
 غير يقال بها يعني به انه لكثرة ارتكابها واقتبالها للاختلاف وبها والظن  
 بها يقال لا ايا الله ولا اياي به اي لا اهتم به ولا اكره له قالوا ولا  
 يشتم الامم التي كثرتها وهذا وان كان مستغنيا بها الا انه لعدم المبالة  
 كانه غير مستغنى لها فلذا لم يذكره واما ارتكابها الحيا ناه عن عدم المبالة  
 فتاد ذلك قدم المبالة لا يقتضي الاحتياط غالبا فلا يرد عليه ان تمت  
 درجات اخر **قوله** والثالثة الجود وهو الخ يقال جود صفة ولحن  
 جودا وجود اذا انكره ولا يكون الا عن علم من الجاحد به كما صرح به  
 اهل اللغة وانكاره لا يوجب اليقين عندنا كما قاله ابن الهمام يكون كذا  
 اذا علم من الدين بالضرورة وعلم المنكر بثبوته وح في العناد اذ انه يكفر  
 لظهور امارا التكذيب وهذا الشاخصية قال النووي في التوضيح  
 ليس كغير جاحد الجمع عليه على اطلاقه بل من جحد بجمعا عليه فيه  
 نقر وموت الامور الظاهرة التي يشترك في معرفتها الخوامر والعوام كالعبادة  
 وخرير الحجر وكحوا فموا كذا ومن جحد بجمعا عليه لا يعرفه الآ  
 الخوامر كاستخفاف بنت الابن لتدبر بنت الصليبية ونحوه فليس يكفر  
 ومن جحد بجمعا عليه ظاهرا لانصرف فيه ففي الحكم بتكثير خلاف انتهى  
 فلا خلاف بيننا وبينهم في هذه المسئلة فالمراد بجحد ما جحد حرمتها  
 فلا يتقبحها ولا يبا ليها ويكون ما جحد ما ذكرناه وعلى هذا يحمل كلام  
 المص رحمه الله وتركه للعالم به ولتصريح به سابقا في قوله يؤمنون  
 بالغيث كما مر فيما اورد على المص رحمه الله من ان من تركت الكبيرة المشهو  
 لها ليس كافر اطلاقا واد ولا حاجة لما تكلفه في دفعه فتدبر  
**قوله** فان شاذ هذا المقام الخ مشارفا للشيء القرب منه واصله من  
 الشرف وهو المكان المرتفع كما نرى لما يطلع على حال حال لنيطر ما يريد  
 فيقرب منه والخطى فعل الخطوة وهي نقل القدم والخط جمع خطه بكسر

بقرينة



المعنى وتشد نداء الممثلة قبلها وانما نيف المكان الذي ينزل فيه المثل كما في قوله  
ينزل له لسانه قبله نبال الضميمة وخطه عليه اذا حظه وحده لنفسه ثم  
منازك المعنى المحلة مطلقا وجمعة خطه بكسر الشين ثم نون في عصب والمقام  
هنا معنوي كالمترلة والمترتبة والمراد به الانصاف بما ذكر من تخليل الخلال  
واستحسان الفيتح والسننوايه والريقية بكسر الراء المهملة وسكون الباء  
الموحدة بعد هاء قاف وهما في عروقة نبتة من الهيايم والاسير ويجعل  
في الخنوق لنيادها فاذا جعلت اي ملجونا او قطعت لم ينقد فلذا جعل  
خلع الريقنة وقطم بلعبارة عن عدم الطاعة والافتقار كما في قول الموصي  
التمسح ريقنة الائمة عن عنته وهو كناية عن استعانة بمن يفتقر اليه او مكنته  
ومخيلته عنتا ذكر فان قلت ليس كل استعوان بالكثرة كما قيل انه انما  
يكفر بالاحد اذا اجتهد ما امرت ما علم من الدين بالضرورة او كان في حكمه كما  
اذا اشار بالخود فكلام المصروف على الله غير صواب والفتوى ترك المشاركة  
قلت هذا مما يوجب في يادي النظر فاذا وقتت على من اد المص رحمه الله  
عرفت اندفاعه فان اردت تحقيق ذلك فاصح لما بيننا عليك واعلم ان  
للكار الموهبة هذا المقام هو مقام الجحد لما علم من الدين بالضرورة وما يقو  
مقامه مما يزيد له عليه للتكذيب وخلق ريقنة الائمة والالتحول في الكفر  
لانصافه مما يصير به كما فرغ عند اهل السنة لانه قوله خلق الاجواب  
اذا فهمت يرت على مجموع مشاركة مقام هذا الجحد في خلق هذا المقام  
وخططه والضمير للمناف الذي للخط لا للمقام لا للضمير كما يقع في بعض  
الاهام ويخطئ تلك المجال ان لم يكن فيجاء بها فهو بالتحول في غير  
مزية ولا شك حينئذ في كفه وقوله لانصافه بالانصاف في مناد بتصدية  
لمن القى السمع وما وشبهه وما ذكر المشارقة لتصوير الحال وبما كان ترتيب  
الثالث على الثاني وقادية الائمة الى الاستحلال وتعبير بالريقة ايمانا  
لما يعقبه من نقض التمسك وحاله وخلق ريقنة الائمة من العنق وما ورد  
بلفظ في الحديث الشريف **قوله** لانصافه بالانصاف في الخ كما قيل انه تدل  
على ان الافراز ليس بركن من الائمة بل شرط لا يجزاه احكام الدنيا على كمالها  
عليه وقد فن في مقابرينا ونحوه ولا بد من ان يكون اقرا وانصافا على وجه الامان  
المستلزم بخلاف ما اذا كان لا تمام الائمة فانها يكون محجورا والتكاليف  
في القادر على التكاليف كالانصاف في الخ لخلق اهل التحقيق في المراد بالصدق  
هنا هل هو المنطقي وهو الايمان والقبول وهو امر اخر لخص منه والذالك  
بعض المحققين المعتمدين في الائمة التصديقا لاصطلاحه ومعناه لست بالصدق  
الى المشكل اختيارا وبهذا التمسك من ان المنطقي فانصافه عن الاختيار وذهب  
بعض المتأخرين الى انه بيمينه المنطقي غائبة انه نوع منه بالمعنى اللغوي  
والصدق والالتزام واحد كاي نوع من كلام كبار الصحابة وعلماء الامة وتفصيله  
في الكلام وقد مر في كتابه وقوله لقوله تعالى وان كلا لفي ان دليل

قوي

ع

على ان اسم المؤمن لا يثبت عن لسان الجحد فان الافتتال كغيره وقد اطلق  
على المقتل انه مؤمن ولو كان باغنيا فقال قاتلوا النبي حتى ترضى الخ وحقق  
تقصي الامتداد في البع وهو ايماناك فلا يرد عليه انه لادلالة فيها على  
ان اسم المؤمن لا يثبت عن الممثلة فانما بمجرد القتال لا يتحقق الائمة  
**قوله** والمقتل لقتال الخ لخلق المقتل بعبارة ايماناك في الائمة  
هل المراد بالعمل الطاعة مطلقا او الغرض فذهب بعضهم الى الاول وبعضهم  
الى الثاني وهل الائمة العمل فقط او مجموع الثلاثة ونزوله منزل للمؤمن  
انه يتكلم به بحكم الائمة من التكاثر والنوارث والقرن والصلوة عليه  
وغير ذلك ونزوله منزل كما قرئ في استحقاق الدم والتخليل في  
التاريخ وعدم قبول شهادته ومشاركته للمؤمن فيما ذكر وفي اهل التصديق  
والكافر في عدم الطاعة وفيما ذكرنا من اهل المنزل بين المنزلين  
واصل من عطل حركته اغترل بحسن الحسن كما تقر في محله **قوله** ويخصيه  
الاضلال الخ التخصيص بخود من الحصر ونزوله على الفسق من تعليقه  
بالمشق كما مر من افتقار الائمة العلية المقدمه على المعلول وتبينه ومزينا  
بصيغة المفعول حال من الاضلال وقيل انه يجوز فيه ان يكون بصيغة  
اسم الفاعل حال من الفاعل المقدم للتخصيص وهو الله تعالى وهو كلف  
لا خافية الله وان كان والضمير في قوله على انه للفسق وما بعد  
يدل على ان الفسق هنا بمعنى الكفر لانه لظنوا عليه كما مر وان شاع  
في الكفا يرخي لخصه بما ضرفا والفاستين منصوب على انه مفعول  
تصل لانه استثنى ما فرغ واعاد بمعنى ههنا الفسق جعلهم مستعدين  
لخاوية فتم الاضلال وادى بهم معنى او سلكهم الى الضلال به اي  
لهم بما ذكر من المثل وبه سقط في بعض النسخ وادى منه تعد تنبيه المص رحمه  
الله عداة بالبا في كل من الفسق والمثل سببية باعتبارها اشار اليه بقوله  
لان كفه هم الخ واصرارهم بالباطل مضمون معنى نصن كفه به ولذا عداة  
بالبا والمعروف تعدية تعالى وقوله صر فينا نطقا باعتبار الامور المذكورة  
ونترك قول الزمخشري ان استعاد تصدق بجازي الى الشيب لانه على  
الاغترل مع ما فيه يرد عليه من ان النصير بالاشيب في قوله به ياباه الا  
ان يقال انه تعالى يشيب بضمه المثل تشبيها فرتبنا مع ما فيه مما يقدر  
من شرح الفاضل التفتا زلفي وقوله وقوي بضمه لا في هذا  
وفيمما تقدم ولذا فرغ يصدي ايضا وكان علمنا انه ذكره لثلايكة  
عليه ما قيل من انه لم يوف هذه القراءة حقا وان قيل انه سكت عنه  
لعله بالقرينة فتأمل **قوله** صفة الفاسقين وجوز فيه القطع  
وان يكون مبتدأ خبر جملة اولئك ووجه تقريره للفسق الخروج  
عن العهد خروج عن الائمة واصل معنى النقص يكون في الجبال ونقصه  
الابرام وفي الحائط ونحوه ونقصه البناء وظاهر كلام الراغب انه في العفد

في زيادة



والعقد حقيقته فلعله ملحق بالحقيقة شيوعه وقد يجوز الزمخشري  
من أين سماع استعارة النقص في ابطال العهد ان يكون شاع بالشعر المجية  
وعين فممكن وان يكون بسين مملكة وغير موجهة والطاقات جمع طائفة  
وقى ما يعطف بقصد على بعض من قبلها وحك وقوله واستعارة الملح في  
الكشاف فان قدس من أين سماع استعارة النقص في ابطال العهد قلنا  
من حيث تسميتهم للعهد بل جعل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة  
بين المتعاقدين ومنه قول ابن اليماني رضى الله عنه في بيعة العقبة  
يا رسول الله ان نبتنا وبيوت القوم حبالا ونحن قاطعوها فقتلنا ان  
الله اعزك واطفرك ان ترجع الى قومك وهذا من اشرا البلاغة والظهور  
ان يسكنوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا به كشي من روادف  
فبهم تواتر تلك الرمز على مكانه ونحوه فذلك عالم يختلف منه الناس  
وشجاع يفترس قرانه وقال قدس سرير يدعي ان الاستعارة في  
بالكشاية وما يكون قرينة عليها وقد تفوهوا على ان في مثل اظفار المنية  
ويبدأ الشئ الاستعارة بالكشاية واستعارة تخيلية لكن اضطرر كلامهم  
في تحقيق الاستعارة في ان قرينة الاستعارة بالكشاية هل  
يلزم ان تكون تخيلية البتة وان مثل لفظ الاظفار واليد هو  
متعمل في معنى مجازي ام لا والاشبه بل المصواب ما اشار اليه المص  
وموات المتعارف بالكشاية في اظفار المنية هو لفظ السبع المذكور  
كشاية يد كرشى من لوازمه بالاظفار وهو مستكوت عنه صريح الكنة  
في حكم المذكور وهو هنا قد سكت عن الجمل ونسبه عليه بذكر النقص  
حتى كانه قيل بنقصون كجمل الله اي عهد والنقص استعارة تخيلية  
نقصية حيث شبه ابطال العهد بابطال تالف الجسم واطلق اسم  
المشبه به على المشبه لكنها انما جازت وحسنت بعد اعتبار تشبيه العهد  
بالجمل فهذا الاعتبار صارت قرينة على استعارة الجمل للعهد وهذا  
ظهر ان الاستعارة الممكنة قد توجد بدون الخيلية وان قرينتها  
قد تكون استعارة حقيقية واما في مثل اظفار المنية فالمحققون على ان  
الاظفار ليس مستعملا في معنى مجازي محقق وهو ظاهر ولا يتوهم كما  
زعم صاحب المفتاح بل هو في معناه كقولنا ثباته للنسبة استعارة خيلية  
ومذهب القوم فيها مبسوط في المعاني وابن اليماني لا يكثر المتاعلي  
الصحيح وموتب المدر في الفهم ثم قال والبيت استعارة لاستعارة  
الجمل المذكور ثم القطع لنقصه قول **فيه** بحث من وجوه الاول  
لشبهه المذكور بالمكفي عند قول ذلك فعليه كيف يستعار ايد الشمال  
والشمال التي تشبهه قبل ذلك بانسان ولم يهد فيها ذلك فكيف ونظائره  
كثيرة وفي الكشاف ما شاع تشبهه قبل ان يقر انه بالتخييل جعل كشاية وان

اريد

اريد بصورة التخييل معي اعرف ان لم يقر ذلك بجعل ما جعل في مثله  
تخيلا استعارة شعبية كما في حتم الله على قلوبهم الشافية قاله  
استعد فلم يهتد ان قرينة الاستعارة بالكشاية لا يجب ان تكون  
تخييلية بل قد تكون حقيقية كما استعارة النقص لابطال العهد وسيد  
عليه انه لم لا يكون مستعملا في معناه الوضعي وكون الجمل استعارة  
بالكشاية يقتضي ذلك وكذا لك الافتراض والاعتراف واستعارة الجمل  
للعهد ياتي عن استعارة النقص لابطال العهد ومن قال استعارة النقص  
لابطال انما جازت بعد استعارة الجمل للعهد فقد عكس الامر  
وقد قيل ان كلام مكعب الكشاف يحتمل ان تكون النقص بعد اتيان  
للعهد كشاية عن ابطاله كما ان ثبت محالب المنية كشاية عن الموت  
وان يكون مراده شاع استعارة النقص في مقام افادة ابطال العهد  
او في اظفار ابطال العهد ولا يخفى ان جعل القرينة مطلق التخييل اقرب  
الى الضبط الثالث لو كان النقص مجازا عن ابطال العهد لزم ان يكون  
ذكر العهد مستند كما فالوجه ان يقال بمعنى ابطال فلفظ الرابع ان قوله  
والبيت استعارة دلح لا معنى له فان كلام ابن اليماني كلام مشهور كما  
ذكره ارباب السرفاي بيت هنا وذلك ان تخييل عن الاول بان مراده  
اشتراطه فتم ان كان التخييل فيه مستعملا في معنى غير حقيقي فانه لا يكون  
من روادف ولو ازمه حتى يدل عليه فاذا عهد قيل ذلك تشبهه به  
بمعنى الانتقال التي مجرد ذكر لفظ كان معناه لازما له والاقلا وعليه  
نترك كلامهم وعن الثاني بانهم استعملوا كثير النقص بمعنى ابطال العهد  
وان لم يرد كرمعه العهد كما في الاساس والظاهر جراؤه على من تقدم قبل  
ذلك وعن الثالث بان العهد خارج عن معناه خرج البصر عن المعنى  
في قولهم المعنى عدم البكر اذ لا يصح مع المعنى ولا يمدح النقص وعن الرابع بان  
وقع كذا في النسخ وهو من طغيان القام ورايت في بعض النسخ السين  
بالنون بله لالتا وكتب عليها بعضهم اي حديثا البهيم بالحدث الذي  
نحو نسخة المصدر بلفظ السين في قوله ان بيننا وبين القوم الخ ولا  
يخفى نكته من غير داع فلعلى الاعتراف بالخطا الحسن من هذا الصواب  
**قوله** فان اطلق مع لفظ الجمل الخ بان قيل بنقصون كجمل الله يكون  
الجمل استعارة تصريحية والنقص ترشيح وانما عبر بالمجاز للاشارة  
الى ان الاستعارة المكشاة حقيقية فلا يقال انه ترشيحا من جهة  
وان استعمال الملقوم الترشيح وذكر مع التخييل للترشيح ولا يخفى حسن الاطلاق  
مع الجمل والذكر مع العهد في وقت الا ان النقص كان في الاول ترشيحا  
كان مطلقا على معنى مستعملا فيه ولما كان لهنا قرينة الاستعارة كان  
ناصيا له فكانه لفظ على معنى بل انما ذكر استعمال المتبوعه والمراد  
بالروادف اللوازم ولا يخفى ان كلام المصير لجمع الى ما قرئ في الاستعارة

عصاه



بلكنا ينحتمل لما يحتمل غيره وقتل انه يشعربك الاستعارة بالكناية  
هي اللازم الذي يورث استعارة الاستعارة المنتهية وبالكناية لان  
كناية عن النسيب وهو اثبات الحيلولة للمهد وموقول وايه ذهب  
الي في الكشف وحال الام الكشاف قلته فنقول الى ما مؤمن رواد منه  
صغير هو واجع الى النقص المتعارف ايضا فمر من الاصل المستلزم لان  
العهد حتى يطرق في الكتابة وقيل انشاؤها الى ذكر النقص مع العهد  
لا الى النقص في نهيته وقيل ان الظاهر ان يقال وهو العهد فتكلف  
في توجيهه والمعنى ان ذكر النقص كذكر الى ما يتبعه ذلك الذكر وهو  
الحكم على العهد بان محتمل بطريق المب لغته في التثنية فنامت **قول**  
والعهد الموثوق قال الراغب وثقت به اعتمدت عليه واوثقت شدته  
وما يشد به وثاق والوثاق والمنه في عقد يؤكد يمين والموثوق الاسم  
منه قال تعالى فلما اتوه موثقين وهو مصدر اواثم مؤمنع الوثوق  
فالعهد الموصوف واليمين لانهما تعهدا ويحفظه والتميز كما ذكره الجوهري  
والتقاضي اي للزمان المورخ به كما يقال فعلى عهد فلان كذا والتاريخ  
قبل انه صرب ماه روزا في صلب الشهور والايام وقيل انه عرني  
وهو الاظهر اذ في الاصل بعد ظاهر وقوله وهذا العهد اي المذكور  
هنا اما العهد المأخوذ بالعقل لانه تعالى لما خلقهم فتمم كانه اخذ عليهم  
العهد ووصاهم بالنظر في دلائل التوفيق وتصدق الرسل فان العقل  
كاف في ذلك واما وجوب النظر فيه فمثل عقالا او شترعا في  
فختلف فيه على ما تقر في الاصول ثم وثقت بارسال الرسل وانزال  
الكتب واطهار المعجزات فوجب الالباب بحسبها قال الراغب العهد  
المأخوذ بحفظه بربك عهد مأخوذ بالعقل وعهد مأخوذ بارسال  
الرسل والمأخوذ بالرسل متبني على المأخوذ بالعقل ولا يصح الابعاد  
ومعه وقد جعلنا لا نبعثنا ما وقال الامام المراد بهذا الميثاق الحجة  
القائمة على عباده الدالة على صحة توحيدهم وصدق رسوله  
فعلى عهد ان لا يرمي الله لهم تقصوا كما ابرم الله تعالى من الادل  
التي كرمها عليهم في الانفس والافاق واودع في العقول من لاتبها وقت  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام وانزل الكتب مؤكدا لها والناقضين على  
هذا الوجه جميع الكتاب وقوله تعالى واشهدهم على انفسهم اشارة  
الحاقية فالخذ ربك من بني آدم من ظهورهم الاية فاشهادهم على انفسهم  
خلق العقل فيهم واقامة الحج وسببها في نياتها وقوله او المأخوذ بالرسل  
الحجعي المراد بالعهد ما عهدت اليهم في الكتب لسالفهم من ان اذا كتب  
اليهم صدقوه فيكون المراد بالناقضين واهل الكتاب والمنافقون  
منهم ويؤتى ان المستهزئين بالامثال كادى ابن حبان كعبا باليهود  
وما نقله من ان اليهود المذكور في القرآن ثلاثه عهد لعد على جميع

ابن كمال

بني

بني آدم بالعقل والحجة كما مر وعهد اخذ على الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
بالتسليم وان لا يفتروا من بعد ما هم في التوحيد وعهد اخذ على الظالمين  
ان لا يكفروا شيئا مما علموه وهذا التفسير اللانته لان عهد الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام لا يقطع اذ انما انما لا يقطع منهم بل المراد الاقل  
وهو احدثا لوجهين العاقلين ويصح اذ انما الاخير بان يكون المراد  
بالعلماء اهل اهل الكتاب كاليهود والناقضين الكفار والمنافقون  
منهم واعلم ان على النفي الاقل للعهد الظاهر انه محال بان  
تشبه الحج والبراهين التي انقضت ما العقل بالعبود والمواشي فكيف  
يكون استغناءه ممكنة للمهتمة الا ان يكون من قبيل اذ انما الله تعالى  
الجوع والخوف فنامت فانهم سكتوا عنه **قول** الضمير للعهد  
الحج الميثاق ومفعال وهذا الورك في الصفات كثير مصرح به في النحو كبحر  
ومعط الكثير للمحور والفظا ويكون مصدرا تانيا عندا لم يخش في ابي  
المبنا الميلا والمنتجاة بمعنى الولادة والوعد وانكره بعض النحاة  
حتى ان ابن عقيل قال ان عطية او لا قول لم يخش بانوه وانفع موقع المصدا  
كعطا بمعنى اعطى ويكون اسم الفاعل كضرب ومزقاة ومزارة وبحرثا وهذا  
لم يذكره النحاة ايضا لكنه وقع الفاظ منه مستعملة لذلك وهو قوله  
لان مفعول بالكثر من اوزانها مكانة الاشياء لئلا ولا مانع منه وقد  
جاء عليه من ابعث ان باب الحواشي وفي الكشف الضمير في ميثاق العهد  
وهو ما وثقوا به عهد الله من قبوله والزامه انفسهم ويجوز ان يكون  
بمعنى وثقتهم كما ان التيلاد والمنتجاة بمعنى الوعد والولادة ويجوز  
ان يرجع الضمير الى الله اي من بعد وثقتهم على انفسهم او من بعد ما وثق به  
عهد من اياته وكنيته وانما رسله وفي الكشف فان قيل قد شرهه  
بالموثوق وهو الميثاق واحد ولم يرد في قوله تعالى من الله بما اوثق به  
من الله تعالى فان رجوع الضمير الى العهد كان المعنى من بعد ميثاق الميثاق  
وهو غير ظاهر لاجب **بان** العهد لما فسر بما ذكر في القبول او ما لخذ  
الله عليهم من التقديري كما ذكر المعنى المعاد قد علمت فجازت تصانيف التبر  
الميثاق وهو ما يقع بها لوثاق من التزامهم القبول على ان ميثاق الميثاق  
غير مستنغ فانه تأكيد له وذلك ان ما ركز في عقولهم من الحج وجود  
وقدرته وحكمته وجوده ميثاق وقا بيده بالجم التسمية وارسال الرسل  
ميثاقا الميثاق شتم الا وفي ان يرجع الضمير الى الله تعالى **قول**  
كونه ما ولي ظاهر وليس فيه اضافة الشيء الى نفسه المحتاج الى التاويل المذكور  
وقد رخص في بعضها ولم يكتفب الى عهد الضمير الى الميثاق التبر وهو خلاف  
النصيحة المعروفة لانه انما هو في غير الاضافة اللفظية ولما لم يفسر  
كثيرا وما نحن فيه كذلك لانه مصدر او ما اول مشتق كالشار التبر يكون  
كقولك اعجبني ضرب زيد وهو قاسم وجهه انما في نية لا انفصال

خس



فانتم من غيرهم كلامه **قول** ما وثق الله به عهد له لخر الزمخشري هذا  
الوجه قيل لان الثاني ابلغ في الذم وهو المراد من قوله يفتنونك  
عندك الله على ما صرح به نفسه فان نفضهم العهد الذي احكموه بالمعنى  
والانتم انتم من نفضهم العهد الذي لم يحكموه ولكن الحكماء الله شمر  
الوجه الثالث الاحكام وان كان مطلقا لكن للمقام بعين ما  
هو الاقرب له وقوله بمعنى المصدر ومن لا يتكلم امر الكلام فته **قول**  
يحتل كل فطرية لا يتكلم من الله الخجلة المص على العموم والزمخشري  
خبره ففانما قطعهم الاحكام وهو الالة المؤمنة وقيل قطعهم  
ما يتروا الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الوصلة والافتقار والاجتماع  
على الحق في حياتهم ببعضهم وبعضهم ببعض وقد روي الوجوه الاوائل  
من وجهي التخصيص بان الظاهر انه توصيف للفاسقين بانهم يفتنون  
حق التدين وقد وصفهم بتضييع حق الله تعالى وتضييع حقه تعالى بنقض  
عهده وتضييع حق خلقه منقطع احكامهم وقيل انه لا مضافة بتر  
كلام المصدر والله تعالى والكشاف لا ت قوله الذين يفتنون متصل بتر  
الا الفاسقين وهو اما مظهر وضع موضع المضمرة وهم الطاعنون في التمثيل  
المتزيلة وحينئذ لا يخلو اما ان يتراد بهم المشركون فالمشرك اذا قطع الاحكام  
عكسا ونتم لرسول الله صلى الله عليه وآله وان يتراد بهم اهل الكتاب  
فالمشرك اذا قطعهم ما يتروا الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الوصلة لا يمانهم  
ببعضهم وبعضهم ببعض وما عا تم في جميع الصفة حينئذ على ما قاله  
القاضي رحمه الله وقد خالفه احد الفريقين في القول دخول اولي  
بشهادة سياق الكلام انتهى وقد منظر وقوله وترك الجماعات المفروضة  
كالجماعات لانها سبب للاقتناء من المؤمنين التي من الله به في قوله  
لوا الفت ما في الارض جميعا ما الفت بين قلوبهم ولكن الله الفت بينهم  
وقوله فانه تقطع الخ تعليل لقوله وسائر الخ فانه يشمل الشر والفساد  
المتعلق بالفاعل في نفسه كترك الصلاة ولا قطع فيه ظاهر وهذا ما  
ظهوره من رد في معناه بعضهم وفي القطع والتوثيق شرح الممكنة **قول**  
والامر هو القبول الطالب للفعل اسناد الطالب مجازي حقيقة الال  
على الطلب والامر يكون بالمعنى المصدر في القبول على ظاهره ومعنى الصيغة  
فالقول بمعنى المقول وتعمير الطالب يشمل المندوب وهو حقيقة فيه عند  
القبض الشافعية واستنزال الاستغلا الاعتراف من الغلو مذ هي الجمهور والكلام  
عليه مبسوط في كتب الاصول وبه سمي الامر الذي هو واحد الاموال في نقله  
الامر الطالب الامر الذي يصدر عن الشخص لانه يصدر عن داعية نفسه  
الامر فكانه ما موربه اولانه من شأنه ان يورثه وهو الذي اشار اليه  
المعترض عند الله تعالى بقوله فانه الخ كاستي الخطيب والحال العظيمة شامتا  
وهو مصدر في اصل اللغة بمعنى القصد سمي به ذلك لان من شأنه ان يقصد

طبيي

عصار

قوله

وليس

قوله على ما يجمع على امور وعلى  
او امر

وليس الكلام على هذه الاقوال مما يمتد فان كتب الاصول كفت مؤنثه وانما  
الكلام في واحد الامور والاوامر فان اهل الاصول قالوا ان الامر بمعنى النهي  
المختص من يجمع على او امر ويعني الفعل والشان على امور ولا يفرق من واقفهم  
الاجمعي في قوله امره بكنا امرا وجمعها وامر واما الاظهر في كلام  
اهل اللغة فقال الامر صفة النهي واحد الامور وفي محال من سببه  
لا يجمع الامر الا على امور ولم يذكر الحكمة ان فعلا يجمع على فواعل في  
شرح الغرهم ان قوله الجوهرية غير معروف وان الاوامر مع بوجهين  
الاول انه جمع امر بالمد وتك فاعل وقع انه اسم او صفة لا يعقل  
وهو بحالات الامر الشجر لا القول ولم يتولوا ان هذه الصيغة  
مجاز وكيف يخرج عليه كلامهم مع تصرفهم بانها مجاز امر الثاني انه مجاز  
جمع امر وهي الصيغة وفيه ما مر عن ابن سبويه ان الامر مصدر  
كالعافية والحكمة وما كتبه حذبت هذه الصيغة وفيه نظر الثالث انه  
جمع الجمع على فعل كالكلمة وهو على افعال كالكلمة ورد بان او امر ليس افعال  
بل فواعل بخلاف كالكلمة **ولجيب** بانها يجوز ان يكون افعال ببلت  
من تر واواكا وادرو وهو في سطر وفي شرح المعقول ان لا يمتد في النواحي  
وكونها جمع فاصلة مجازا تكلف وكذا كونها كلمة الاوامر فانه يستعمل  
مفردا فاما مثل **قول** وان يوصل الخ ترك احتمال الرفع بتقدير هو ان يوصل  
لتكلف لفظا ومعنى ورجح اليك من الضمير المجرور لفظا لغيره ومعنى لا تقطع  
ما امر الله بوصله ابلغ من قطع وصل امراته به نفسه وهو ظاهر واحتمال  
النصب بالبدل لغيره من محل المجرور والوصل ينزع الخافض اي من اليه يوصل لا داع  
له سوى تكثير التواد وقيل انه مفعول لا فعله اي لان يوصل وكرهه ان يوصل  
**قول** بالمنع عن الايمان بالله في غيره وعظيمة الاستمرار بل هو من الامثال المتركة  
وغيرها والوصل كترطب جمع وصله وقوله التي لم يكن ان يكون قطعها افسادا  
في الامر والخلاف على جميع هذه الامور وفي **قول** الذين حضر الخ قال الفاضل  
في شرح الكشاف انه اشارة الى انهم جعلوا بملها للتاجر من على طريق الاستعارة لكنية  
حيث استند لوشيا بلقي اني وقال القليلي بشير الى ان تلك الاستعارة التي نسبت  
في قوله يفتنون عهدا لله من بعد متباقة ومتضمنة للاستبصار المستنار  
له النبي وكثير الاستعارة قول ما شروا فضلاك بالهدى ولذا ذيل بقوله  
او ليك هم الخاسرون فان الخسائر لا تستعمل الا في الخسارة حقيقة فكذلك قوله  
للاستعارة المقدمه شبيه استبدال المنقصر بالوفال المستلزم للعقاب  
بالاشارة المستلزم للشران اقوال هذا من غير ما ادفايته فانه جعل  
فيه التخييلية نفسها مع قوتيتها ممكنة وانك لا تخييلية نظري فتكون  
في الجملة الاولى مجازا غير ثابت بل ان كانت ممكنة في العمدة  
تخييلية في المنقصر كما مر في جعل مجموع الجملة ممكنة تمثيلية وانك تخيلا  
لقرانظره فانه من سحر الملاحة قلما يعثر عليه صكعب غير صاحب الكشاف



فلله ذكر اسمه ولعلك تزدعلناك ما يشفي الغليل فيه والباقي كلام المص رحمه  
الله دلالة على المنزوك كما سياتي تحقيقه ثم ان الحشر ان يكون باضافة  
راس المال كلمة او بعضه وبالضمة وعدم الفاعلية فاحتمال العقل المحض  
ممنزلة اضافة راس المال والاقتسام الصبيد وهو معطوف على العقل  
او النظر ولزكريا القطع والوصول مع ذكره في المنظر والكشاف لا يلزم  
في الامتداد كما يعلم من تفسيره وعبر بالاشتباه في الانكار والقطع  
وبالاشتباه في النقص والفساد للنقض وقيل لاقت الاستبدال فيه  
مبا الغنة لثمة ما في ابدتهم الى عزة ليست في الاشتراك لانه يعبر  
عن الرغبة وفيه نظر قول استخبارا فتم انكار والتجيب المح الاستخبار  
كالتجسس بالجواب كما اتا الاستفهام طلب العلم منه والفرق بينهما ان  
الاستخبار لا يقتضي عدم العلم بخلاف الاستفهام فلذا لا يتم العمل الاول  
في حقه تعالى وان كان كل منهما قد يستعمل بمعنى الآخر فان قلت  
الاستخبار لا يخلو من ان يكون معنى حقيقيا الصيغة الاستفهام او كجاء  
والانكار والتجيب والتجيب من معانيه المجازية فعلى الاول يلزم  
لجمع بين الحقيقة والمجاز وعلى الثاني يلزم الجمع بين معنيين مجازيين  
وكلاهما مما يمنع ولذا قيل الاولى ان تقول استخبارا بمعنى الترشيع  
والتجيب اذ ليس هو وفي الحقيقة استخبارا قلص ذكر سببونه ان  
ارادت بمعنى الخبري وقالوا قاطبة في باب التعليل انه معنى مجازي  
قد لا لانه على التجيب ونحوه اما نحو على يجوز لشهرق الاستفهام في معنى  
الاستخبارا حتى كما تحققت فيه وان كان في ارادت اشهر او ان حلالة  
على ذلك بطريق الاستنباط والذم لا من حاف اللفظ فلا يحد وفيه  
والقائل غفل عن قوله والمعنى خبري ولا مانع من ادعاء الحقيقة  
فيه والتجيب وقع في نسخة موافقا لما في الكشاف وفي خبري تجيب والاولي  
اولي لما في التيسير ان كيف تكون التجيب نحو انظر كيف يفرون على الله  
الكذب اني تجيب يا صمد والتجيب اذ العمل على التجيب كاشفا ومنه  
من فسر التجيب هنا بمعنى انه يتجيب منه كل عاقل يقبل عليه والآية  
فحقيقته محال عليه تعالى ولا ينبغي ان التجيب اذا اطلق عليه تعالى كما في  
حدث عجب ركبم يكون بمعنى الاستعظام كما صرح به في الكشاف في غير  
هذا المحل لان العجب روعة تعترق الانسان عند استعظام الشيء وهو  
محال عليه تعالى فيراد به غايته والانكار بمعنى انه كان الواجب ان لا  
يكون وقد يكون بمعنى انه لا يكون وكلام الكشاف مشعربا ان المعنى الثاني  
ولكن مراده انه لا ينبغي ان يكون بل ينبغي ان لا يكون لقوة الصادق عنه  
كما لا تكون المحال لا يستحق التما في نفسها ولهذا اصناف الى الانكار والتجيب  
كما فعل المص رحمه الله تعالى والحق لا يكون الاما وقع مع ذكره لم يتفق  
في كلامه لاجل الحشر لكنه شدد في انكاره فلا عبرت بنوهم بخلافه **قوله**

خطيب

ابن كمال

خبر

بانكار

بانكار الحالة التي يتبع قلبها على الطريق البرهاني الخ في الكشاف بعد ما ذكر ان الانكار  
والتجيب حال الشيء تابعة لذاته فاذا امتنع بثبوت الذات تبعه امتناع  
ثبوت المحال فكان انكار رجال الكفر لا ينهزم ذات الكفر وورد فيها انكار الذات  
الكفر وبيانها على طريق الكناية وذلك اقوى لانكار الكفر واسلم  
ومحيرة انه اذا انكر ان يكون الكفر محال يوجد عليها وقد علم ان  
كل موجود لا ينفك من حال وصفه عند وجوده ومحال ان يوجد غير صفة  
من الصفات كان انكار الوجوده على طريق البرهان انتهى وهو المفتح  
كيف تكفرون الالمعنى التجيب ووجه تحقيق ذلك هو ان الكفار في حال  
صدور الكفر عنهم لا بد ان يكونوا على الحدى الحالى انما عالمين بالله  
واما جاهلين به فلا تالله فاذا قيل لهم كيف تكفرون بالله وقد علمت  
ان كذبتم للسؤال عن الكفر والافتراء من يدلفضاضة العلم بالعتان وبالجملة  
به السياق الى ذلك فاذا في حال العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل به  
ثم اذا قيل كيف تكفرون بالله والحال حال علم بانه الفضة ونهى ان كذب  
امواتا فاحياكم تشتمتمتكم تشتمتكم وصار المعنى كيف تكفرون بالله  
والحال حال علم بانه الفضة وهي ان كذبتم امواتا فاحياكم الخ صير الكفر  
انكاد شي عدل لعاقلة فصار وجوده منه مظنة التجيب ووجه بقاء  
هو ان هذه الحالة تاليت لا يكون للعاقل علم بان له صانعا قادرا  
على كل شيء سمعا بصيرا موجودا غيبيا في جميع ذلك عن سواه قد علم  
غيره ولا عرض حكمه لظالمنا من رسال الله رسلا عما من كمال المشيبا لظالمنا  
وعلمه بان له هذه الصانع كما ان يكفر وصدور الفعل عن المقادير في  
الصرار والمفوز مظنة التجيب والانكار وتوجب فمع ان يكون قوله  
تعالى كيف تكفرون للمعنى التجيب والتجيبا وتوجب انكار الله والخاصة  
كيف للسؤال عن الحال على طريق الكناية لانه هو نوعي معنى ونفي المحال مطلقا  
او الحال التي لا تفك عنه كلفر منه نفي صانعها بطريق التلويح البرهاني  
فلذا قيل كيف تكفرون على طريق الكناية ولتقبل ان كذبتم مع انه اظهره  
واخصر ولا خلاف بحسب المالك بين كلامي الشرحين لان في كلام الرمنشري  
يشعر بان كيف هم من انكار الحال على العموم اما لان وضعها للعموم الاحوال  
كما نقل عنه انها للمعروف فتوانسب اولان التوجه الى نفي الانكار الى مطلق  
الحال وحققته بتوجب العموم اولانه وجب العمل على ذلك للمعنى المقام بوجود  
العتان واللازم وحاشي المفتح ان الكفر من يدلفضاضة العلم بالعتان وبالجملة  
ولكنه نفي فالمعنى في حال العلم به او الجهل بالحال كتمكرك ما يقتضي العلم على  
ما سمعت قيل ان اولي لان كيف في هذا الموقع يكون سؤالا عن حال الفاعل  
عند صفة الفعل لا عن حال الفاعل نفسه مما هو بمنزلة التابع له  
والردف الانزوات معنى كيف يحيى زيد اراكنا ام ماشيا ولجيب  
بان مراد الرمنشري ايضا هذا وهو المراد بحال الكفر ولا ينافي كونه في حال



الانزوي المماذكرة في السؤال الاخير من استبعاد ما اك التية المقول وهو على حال  
تكفون في حال علمكم هذه الفطنة شتر جوابه بان هذا السؤال لا يخلو ان كان  
بانكار الحلال لا الاستنهام من الحلال ليقاها الفطن بانبات الحلال **قوله**  
فلا يخالفه حيث ان الات الحلال المنقبة جميع الحلال التي تلزم من نفسها  
بغى فيها او حال العلم والحلال التي لا تخالفها والامر فيه سهل والاعتقال  
بشرحه بحيث الا انهم سلموا انها لا تكون سوا الاعتراف بحال الفعل وليس كذلك  
فانها كما تكون سوا الاعتراف بحال الفعل وهو ما يكون عن حال الفعل ايضا  
قال ابن السجري انها تكون سوا الاعتراف بحال الفعل التي يقع عليها الحلال  
كيف زيد جالساً او جلوسه على اي نقلة عن في شرح التتميم في ذلك  
بنتزيع كلام المص رحمه الله ما متر **تنبيه** الجمع بين التعميم والتعريف  
في المنفاح وقد عدهما المصنفون مقيمين متقاربين كجملتي عن عرض من كمال  
تاشا على المص رحمه الله في ذكره التعميم وقال كان عليه ان يقول وتعميمها  
وتأمل **قوله** وادقها بقده من الحلال ثم نفي وكسرها بها فيهما مما يقتضي عدم  
الكفرة نفيه ثم بين ان الخطاب على طريق لا لتفات من الغيبة للتوبيخ والتهم  
لا تذكروا غيب الشخص في وجهه انك له وقوله مع علمهم انه هو محتمل الحكمة  
الحالية كما سئل في سؤوال المص رحمه الله ما اذا اراد الله وحكم ولا يضر كونه  
كناية كما متر وقوله اخبروني انفاة المعنى الاستفهام وعلى ان كان اشارة  
الى انها في معنى جار ومجرور واقعة موقع الحلال **قوله** الحيا ما لا يحاط بها  
الم لا يعني انه اطلق عليهم امواتا فقل الانصاف بالحياة والموت عدم  
الحياة عمما هو من شأنه وقال في الكشاف انه يقال عدم الحياة مطلقا كقوله  
تعالى بكرة ميتا وكجوز ان يكون استعارة لاجتماعها فان لا روح ولاه  
لحسنا سؤوال عليه انه لا يخفى في انه من قبيل ضم ضمير كبر فشمس منه استعارة  
لنظام او ذهب الى صا كاسه العجز والحاصل ان الالفاظ الموت عدم  
الحياة عمما من شأنه بل عدم بالحياة مطلقا وتوسل المعنى كسنة كالموت  
والسؤال **قوله** في مثل امثنا اثنتين اظهر ظهورا لاماثة ان الحياة  
وقد اطلقت بالنظر الى الاماثة الاولى على الجاد الذي لا حياة فيه  
والجواب ان الاماثة لا تستلزم ان يكون تغيب من الحياة الى الموت  
كما قال وسع الدار وقصر الثوب بمعنى اوحده كذلك شتر اطلاق الموت  
على الحالة الجادية اما حقيقة فلا اشكال واما استعارة في كل من الجموع  
بين الحقيقة والحجاز في امثنا اثنتين لاني هذه الاية بالنظر الى الاماثة  
القاسية **قوله** انه لم يقصد تشبيه الموجودين منهم بالاموات  
بل المراد الاخبار عنهم بانهم كانوا لاجما واعراض ونظفا ونحوه فشببه  
النظف بالاموات فكيف يكون تشبيها وهذا غفلة تسمى ان العناصر  
ونحوها اخرف في عدم الحياة فلا يحسن جعلها مشبهة ولنا قال ويجوز  
باشارة الى ضعفه كما هو ذاب وبقدم الموت على الحياة فحينئذ ظاهر شتر

عليها

افندي سنان  
كازروني

عليها فيما من شأنه ان ينصف بها حيث كان مضغفة كما سياتي بحقيقة  
في سورة الانعام ومن اعترض عليه فقد غفل وكذا من قال لا بد لصحة  
الحال من تقدير كانت مواد ابدانكم ولحزنا واما امواتا ذكر من لزوم  
الجمع بين الحقيقة والحجاز في الاماثة لانه اما تعقيب في ذلك واستعمال  
للاماثة في مطلق عدم الحياة ولا يتعين فيهما الاستعارة المصطلحة  
فيكون معنى متقنا اثنتين قد ثبت لنا عدم الحياة متر من كما اشار اليه  
الشريف في شرح المنفاح في تحقيق قوله صديق فسر الركية وسياي في محله  
والعناصر الاربعه معلومة وكذا الاعتراف بالاطلاق جمع مغلط كرزق  
بمعنى مخلوط والمخالط وهو الدم والصفراء والبلغم والسود الحامضة  
من العدا ولد الخردا فذا التكرار قوله بخلق الارواح الخ اشارة الى حدوث  
الارواح وان الخلف فيها فبالبدن او حال حدوثه وانصافه بما فتله  
باعتبار المترتبة الاخيرة ولو عطف بتم باعتبار غير هذا كما زو الحال جمع لخل  
وتعقبها الفضا وها **قوله** بالتسوية الخ قال الشدي اذ شتر بحكيمة  
في القبر شتر الميت شتر جموع لما اخبره فان شتر للتعقيب على سبيل التلخي  
فدل على انه لم يبرد حياة النبت فان الحيا فحينئذ يقارن بها الرجوع  
المية تكلي بالحساب والحيز وينصل به من غير تراخ والمص رحمه الله اشار  
الى دفعه بقوله بعد الحشر فيجاز تكلم في فليس يخل هذا الرجوع للحساب  
بل للعقاب والشواب وهو بعينه مدة طوييلة فان قلت لا يمد بين  
الامانة والاصيا الفبر كما في الحديث ان الميت يسمع صوت نعال اهله في  
القبر حين الاحيا قلت **بيد** وتبين الامانة زمان لتبين بين الامانة  
الاولى والاصيا وهي مدة تجم بين الصلابة والدفن والنزاحا متر نسي  
بشرا انه قيل لم لا تجوز ان يبراد مطلق الاصيا بعد الامانة الشامل  
للاحيا في القبر والشوريات الفعل وان لم يذرك على العموم فلا يلزم ان  
يكون للمرة غاية الامرات الاحيا بين لشدة از شيا طهما وانصافهما في الانقطاع  
عن امر الدنيا وكون القبر اول منزل من منازل الاخرة فخرج عنها بلطف  
واحد وحينئذ لا يرد السؤال بانها لم تترك ذكر احد الاحيايين وان  
الاحيايين ثلاث لم قال امثنا اثنتين ولصيننا اثنتين ولا يد فله ان  
شتر تافاه لعدم التلخي بين اما تقالة نيا واصيا القبر كما متر والجواب  
ان العقل لا يعجز كما بين في الاموال فلو عجز كان مجازا ولا قرينة عليه  
ولو سلم عمومها لشمل جميع الحياة بعد الدنيا فلا يصح قوله شتر الميت  
ترجعون فتأمل واما الكلام على الاحيا اثنتين فتسلي في شتمت وقوله  
بعد الحشر ولجمع لا للتفسير الاول وقوله ما وليثرون الى الثاني وقوله  
فما يحب كفر صر ينطبق بقوله اخبروني وقوله مع علمكم بحالكم هذه  
اشارة الى ان مجموع الحلال كما قل بالعلم فلا حاجة للتقدير قد ولا  
يفر اختلاف ازمنها كما استمره عند تفرع المص رحمه الله به **قوله**

سعد



فان قيل ان علموا انهم فان قلت **عدمهم** الاول وحياتهم محقوقة عند  
كل احد فكيف صدر بان التي اشك وكيف يرتب على علمهم هذا عدم العلم  
بدنك حتى تتعقد هذا الشرطية قلت **البتة** عند عدم باعتماد الاسناد  
البيد تعالي لا باعتبار نفسها او انه منزه عن علمه لعدم الجري على مقتضاة منزلة  
غير المحقق وكذا بدت محققهم الاول لم يتحققوا الثاني وان وصل به وفي الكلام  
تقديره وتلخيصه انهم لم يعلموا الحياة الاخرى وكان علموا الاول او الفسفة  
او انما قبيحون كان الانسان ناطقا فلما ساءوا وقابل **باب** بان  
تكمهم من العلم منزلة العلم لا سيما وقد فهمت على ذلك يدكر خلفهم  
الاول الذي هو انموذج القادرة الدالة على الاعادة بالطريق الاول  
وقوله لتبينها هون عليه لم يقل الاعادة هون علمية على وقول النظم  
فيل لثلا من نتاج الالنا ويل ما هون بالنسبة وتر جعل عنه اوله هنا  
وقيل انه اشعار بان كفي في المطلوب فتأمل **قوله** او مع القبيلين  
في نسخة القبيلتين والاولى اصح وهو معطوف على قوله مع الذين كرهوا السابق  
في تفسير كيف تكفرون والمراد بالقبيلين المؤمنين والكافرين وتبين  
دلائل التوحيد بقوله ما عبدوا ربكم الا والنعوت بقوله وان كنتم في  
ريب الا والوعيد على الكفر بقوله فان لم تفعلوا الا والنعم العامة بقوله  
الذي خلقكم والذين من قبلكم الا والخاصة قيل في قوله يا ايها الذين آمنوا  
وفي قوله وكنتم امواتا باعتبار ما في ضميرها من حياتهم فرادى فرادى  
وقيل هي الحياة الثانية الابدية لانها تخفى الانسكان ولكل ان يقول  
المتراد به الايمان والعلم على نفس الحياة به واستفتاح الكفر في قوله  
كيف تكفرون كالتحيا للمؤمنين عن الكفر وتخرج الكافرين **قوله** مع  
ان المعدود عليهم نعمها الاشارة الى ما في الكنافة من توجيه وقوع المأثورة  
حالا بدون قد بان الواو لم تدخل على كنتم امواتا وحده بل على قوله  
كنتم امواتا التي ترجع كونها كيف تكفرون وقصصتكم هذه وكالكم  
انكم كنتم امواتا نطقا في اسلاب اباكم فحلكم لحياتكم ثم كنتم بعد  
هذه الحياة ثم يحييكم بعد الموت ثم كما سكرتم لكتاب عن ان كيف  
كيف يكون المجموع حالا وقت المأثورة والمستقبل وكلامه لا يصح ان يكون  
حالا خاصا في الحال الذي وقع بانها هون العلم بالفضة كانه قيل  
كيف تكفرون وانتم كالموت بهذة الفضة وبارها كضربها وخصا **قوله**  
على ما قرره الشارع قدس سره انه ليس مما وقع فيه الجحيم المأثورة بحالا  
فيحتاج الى قبل الواو والحالتين كالواو والحاطقة لفضة على الخرى وكون مجموع  
الفضة حالا مما تقرر به والمعتبر في الحال المفاضلة لزمان وقوع العامل  
لالحاضر الذي هو زمان التكلم المقطع بصحة قولنا كما زيد في السنة الماضية  
وقدر كيب وسجج زيد يركب وفي التفسير سيد خلوك جهنم ذلك خبري فان  
قيل فينبغي ان لا يشترط في الماضي قط وان لا يشترط في المضارع الخبري فان

عن

عن حرف الاستقبال وان يصحبت وقام الامتياز بلناضار وقد وسجج  
زيد سركب له صلة القارئة والحضور وقت الفعل على ان قد انما تقيد  
التقرب الى الحال الذي هو زمان التكلم لان زمان وقوع العامل بل من  
نفسه لا لتبعيد كافي فوالكسجا زيدا قبل هذا بشهور بل وهو قد كرت  
الامير قل **قوله** اشترط التخلي بغير ليشير بمحضور حال وقوع العامل  
من جهة كونها في الاصل للتقريب الى الحاضر في الجملة فان الماضي لاستقلاله  
بالمضي لا يفيد المقارنة وان كان العامل انضاما ماضيا بل ربما يوهم  
انه ماض بالبنية التية كالوقالية واشترط التجرده عن علم الاستقبال  
لمثال ذلك ولكون متاصلة للحاضر فليقتا مثل انتهى **والخاصة** ان معنى  
قوله لتقرب الماض من الحال اي من حال وقوع العامل لا حال التكلم فتقاربه  
وهذا ما صرح به المحققون من النجاة وكلامه هنا ساكنا من الطعن بخلاف  
ما وقع له في شرح التلخيص فان كلامه محتمل تبع لنية الرضى وليس اول  
عنه التمر واما قول ابى حيان ان ما ذكره الترخشي تعسف وان  
الجملة الاولى فقط خالية وما تبعها مستانف وان الماضي يقع حالا  
بدون تقدير وقد صح الف للمعتقون والمعتقون ولا عبرة بتأنيده  
بوقف القراء على الجملة الاولى فان الوقف لا يلزم ان يكون تاما والتمسك  
بمثله واه **والخاصة** الجواب انها لا يصلح اليها الى النعمة الفطرية والى الثاني  
ان المجموع نعمة لكل واحد منها وانما ذكرت لبيان جملة كماله ولتوقف  
النعمة عليها **قوله** او مع المؤمنين خاصة الا عطف على قوله مع الكفار  
او مع الفتيان وعلى هذا لقب الامور المذكورة للائناسك وزاد تفسيرا  
لتقدم المنه عليهم في قوله وبشر الخ وحمل الموت على الجهل والحياة على العلم  
بجواز انما اشهر الخون به قال لرخشي  
• لا للجهنم المجهول بيزنة • فذا كنعيت ويؤبه كفن •  
لتكون محتققاتهم ولذا خص الرجوع بالرجوع للشواب والتمتع على الوعد  
الذي قبله يصح جملة على ذلك مع الاستدلال واما على الوجه الاول  
فبغير الاستدلال والانكار حثيثا بمعنى انه لا يكون ذلك وهذا ما حوذه  
قوله في التفسير ويجوز ان يكون الخطاب للمسلمين والمعنى كيف تكفرون  
نعم الله عليكم وقد كنتم امواتا بالكلية او الجمل فاحياكم بالايمان والعلم  
ومما فسرت والمصنف بها لجمعها في قوله العلم والايمان وعمم  
لا في فهم سر لم يشترط بالكلية صلافا **قوله** على ما في التفسير  
يكون الكفر كفران النعم وهو يتعدى بنفسه تقول كفر النعمة وتفيض الايمان  
ببغضك بالجان تقول كفر بالله وقا في الآية من الثاني فكيف يصح تفسيره  
بالاول **قوله** اجيب هذا بالمنع فاما ما يتعدى كايك بالبا قال تعالى  
وبنعمته هم تكفرون وفي كلام الراغب اشارة الى ولو سلم فباب التفسير للجواز  
غير سديد **قوله** والحياة كمنية في القوة لكساسة الخ هناك قولان



مذكور ان في الكلام فالصحيح نسخة او العاطفة ودفع في بعضها الواو وكذا  
واطلاقت على الموت والعلم ونحوه محار وعلاقتها اما المشابهة كما ذكرها  
وكونها من طلاقتها ظاهر لانها لا تكون الا بعد الموت بازايم  
اي مقابلهما تقابل العدم والملك لا تقابل العباد ولما قيل تعالى  
وحياته صحة انصافا بالعلم والقدرة فتكون مطلقا عليه باعتبار  
غائبة او وصفة اخرى ذاتية تقتضي ذلك فتكون استعارة وقوله  
اللازمة له من القوة قمتنا زاد قمتنا لانها لا تلزم في غير الانسان ولم  
حي والذروم في البعض يكفي لصحة المجاز ورجح يكون لازما ومصدره  
الرجوع ومنتعد فاما مصدره الرجوع وعلى اللفظ الثاني في الرجوع  
محمول على الاخرى في قوله تعالى وما قولنا الا قول والثاني مع ما حمل  
والاخرى في المعاش والميتا في الدنيا والاخرة اما الميتا في الدنيا والاخرة اما  
الميتا في الدنيا فلا يكون الا بعد الموت او نحوه ولم يترتب على الخلق ومثل عمره  
وموتها واما الميتا الاخرى فبالنظر في المخلوقات من لا نفس والافاق في  
التمكن منهم تركه فترتب بالاول بحال في العجم ومن انصف بالثاني  
يسجد سرمد في عذاب الجحيم والخلود مترتب على الميت والجزء من عمره  
من غير تردد وعكازة المص رحمة الله ناطقة بحالها ويصح باليقا المطلق  
واذبح فالانتفاع الانتفاع الديني والاستدلال فمن جعل عنه اعترض  
بان ترتب هذه النعمة على الاولى لا يصح لان مقتضى التأخر واخر الاول يحصل  
الا في الاخرة فكيف تنالها من النعم النبوية وايضا هذه النعمة  
خلقت ما يتوقف عليه بقا وهم فيلزم تقامه على القابلية فيقام  
على الاخيا الثاني بقا اخره عن الميتا الاول فلا يتصور ترتيبها على الاولى ولما  
بان الترتيب بالنظر الى المقصد وكونا لوجود فاق الاول والميتا كانت هي في  
المقصودة بالذات والثانية لاحتمالها صح اعتبار الترتيب الفصدي  
وقولنا في التقدم الوجودي وقوله مرة بعد اخرى اشارة الى تكرر  
الاخيا في الدنيا لثابتة ولغيره من هذا من قال المراد بالارض  
ما يشمل ارض الجنة فصم الترتيب فان قلت لا يستفاد من الاية الاولى  
الاخيا وهم وخلفهم ذلك كونهم قادرين قلت هو معلوم من دلالة  
الغوى لانهم لو لم يكون لهم قدرة لم يستحقوا الموعود ويتكبر عليهم ترك  
السبيل الواضح **قوله** ومعنى لكم لاجلكم وانتفاعكم الخ يعني ان اللام للتعليل  
والانتفاع كما في قوله تعالى وفي صدقكم كما في قوله تعالى والانتفاع طلب النفع وقوله  
بوسط او بغير وسط فعملنا يحيط بالبال من ان كثير ارضا والسباع والحشرات  
وعصفا لا فائدة لاصلا كما انما بانها كلها نافع اما بالذات كما في قوله  
والمركوب ونحوه وما يبرأ من مخالفة فهو نافع لنا باعتبار انفسنا بل نافع  
غيره الا ترى السباع الضارية تلك كثير من الحيوانات التي لو بقيت اهلك

الموت

الموت والنسل والنماز والحيات للنسل بينهما الاعتقاد ويخبر منها الترتيب  
لا يخرجه لك مما اذا قاما لعاقل عرف ذلك **قوله** لا على وجه الفهمته الخ  
اذ انزلت على فعل اثر وذلك الاثر من حيث انه نتيجة لذلك الفعل وثبوته  
تنتهي فائدية ومن حيث انه على طرف الفعل ومنها بينه تنتهي غائبة فائدية  
الفعل وغائبه مستعدك بالذات ومختلفات بالاعتبار ثم ذلك  
الاثر المستعد به لانه لا يمتنع ان كان سببا لا قيام الفاعل على ذلك الفعل  
يسمى بالقياس الى الفاعل عرفنا ومقصودا او يسمى بالقياس الى فعله  
علية غائبة فالغرض والعلية الغائبة يتجسد بالذات ويختلفات  
بالاعتبار وان لم يكن سببا للاقدام كان فائدية وغائبة ففظ والغاية  
اعترفت من العلة الغائبة اذا تم هذا فنقول وقال الله تعالى  
يترتب عليها حكمة ومصالح ومنافع والحكمة الى مخلوقاته وليس شيء  
منها غرضها وعلية غائبة لفعله واستدلوا على ذلك بوجهين  
احدهما ان من كان فاعلا لغرض فلا يتباعد يكون وجود ذلك الغرض  
اولي بالقياس اليه من عدمه وان لم يجه ان يكون غرضنا فيكون الفاعل  
حينئذ بفعله مستند التارك الاولوية مستكلا لغيره تعالى الله عن  
ذلك علوا كبيرا لا يقال انما يلزم الاستفاد والاشتغال اذا كانت  
المنفعة راجعة الى الفاعل واما اذا رجع الى غيره كالاحسان الى المخلوقات  
فلا لانا نقول ان كان لصانع وعده لصانعنا لغيره منكم وبين بالنسبة  
اليه تعالى لزم الاستحسان ان يكون غرضنا وان كان الاحسان ارجح  
واولى به لزم الاستحسان والثاني من الوجوه ان غرض الفاعل لما كان سببا  
لاقدامه على فعله كان ذلك الفاعل نافضا في فاعليته مستفدا  
لها من غير ولا يحال اليه كما لا يخفى بل قال الله تعالى في ذاته وصفاته يقتضي  
الكمال والعلوية وفعالته وكامله يقتضي ان يترتب عليها  
مصلح راحة العباد فذلك مصلح غايات وممرات لاعل غائبة  
لها وانتم مما حققناه ان ليس شيء من افعالنا غائبا اي خاليا عن الحكم  
والمصلحة وان لا سبيل الى الاستحسان والفضائل ان يسقط عظمة وكبرياوية  
وهذا ما ذهب اليه لا تشوبه شبهة ولا تحوج حجة رتبة وما ورد في الآيات  
والاحاديث من تعليل افعالنا في قوله تعالى فان تعالينا بنا سبحان  
شهاد لا ظواهرها فقد جعلنا بها الاظهار الصحيحة والافكار  
التي تقتضيها وان اذ اظها ربنا سبحان الله لكلم الناس على قدر عقولهم  
وهذا رتبة ما الرضا الشريف المراد في تعليله له على هذه المسئلة  
وكلام المصطفى الله رتبة هذه الزيادة **قوله** وهو يقتضي اباحة الاشيا  
التافعة اليه كذا في الكشاف يعطى الاصل في كل شيء الخ وهو مستلزم  
واعترض عليه في الانتصاف بانه مذهب فرقة من المعتزلة بنسوة  
على الحسين والقياس وقال صاحب الانتصاف انه قال به جماعة من

انصاف



اقول السنة من انما فعتية والحفنة والظنارة الرازي في المحصول وكعبه  
من الفواعل الكلية فليس مختلفا بمنزلة كما زعموا ولذا نبتة المص  
وجها لله وانما قال المتأخرون لان الصارفة للاختلاف في حجر من هو كوكب  
الاصول الا فاحدة لا يفرق المنع من بعضها الملكة الغير ونحوه لا يفرق  
عارض ولو سلم فاما ابيج الكل لا كل لا كل فرد لكل فرد بقوله فانما  
تستلزم قول **الا** اذا ارتيد به جهتها لتفعل الخ يعني من قال معنى خلق  
لكم ما في الارض خلق لكم الارض وما فيها انما يصح اذا كفي بالارض عن  
الجينات المتغلغلة دون حقيقة الارض الغير للايمان وما فيها واقفة  
في الجينات السفلية واما اذ الجينات على الحقيقة فلا فاق الشئ لا تجعل  
في نفسه ولا يكون ظرفا لها مع انه قيل انه من امتناع ظرفية الاحترار  
للخل وليس من ظرفية الشئ لنفسه للتغاضي الاعتناء به بينهما  
وقوله كما يريد بالسماء يجهة العلوية قول الذمخشري والمراد بالسماء  
جينات العلوية لا يريد عليها من انه لا يباحث عليه مع ان تفسيره ثم  
استوى لان الامية وان اجيب **عند** مع ان التقابل يقتضي التفسير  
المذكور كما لا يخفى واما حمل هذا على تقدير مطوف اى خلق ما في الارض  
والارض على حد ركب الناقية طليحان فتكلف دعا النبي المثال  
بمشية الجبر وهما لا داعي له وقوله وجميعا من الموصول الثاني  
اى من ما معنى كل ولاد لانه على الاجتماع الزماني وهذا هو الفارق  
بين قولنا حيا وجميعا وحا واما بين اعراضا بل حيا عن كون  
حالا من صميم لكم اوسن الارض فانه لا متباعدة **فقد** قولها بالادنة  
من قولهم استوى لتيلاقا كراويا لاشنوالة متبنيان الا لان يستدل الى  
فاعلمت نحو استوى زيد وعمر في كذا والثاني ان يقال لا حمل الشئ في ذات  
ومعنى على اقله لا استيلا واذا عدي بالى اقتضى معنى الا انها التياما باكذاب  
او بالتمبير والارادة والتويز الشئ جعله سواد انتهى وهو مراد المع  
التي حثت فتم او لا يقصد اليها باذاته وفي قوله كايوب بمعنى يعطف ثم  
يبين مآخذة وان اصله من استوى ايفعل وذكر فيه معنى الطلب اما لان  
اقبل يكون بمعنى استفعال كما ذكره في التسهيل وانما جعل الشئ سوا كما انه طلب  
ذلك من نفسه كما في استخرجنا لوند فلا يرد ان السمن من بنية الكلمة  
وهو افعال الاستفعال فان مثله لا تخفى على مثل المص رحمة الله كما نوه  
وكيف يتكافى ذلك وقد قال انه من اشوا فاشا اللات السمن فتم اصلها  
ذاتية ولما لم تكن حمله على معناه الحقيقى لانه من خواص الاجسام اوله  
اولا يقصد ما اذته وقوله يمكن حمله على لفظ الاستواء على طلب  
السواء فقد سمي فتم قال انه قيل انه بمعنى استوى وانما صنفه  
لانه يتعدى على كذا يكون الى معنى على كما في خلق الظاهر وسائر المذكور  
في البيت هو بشر من مرزوق الخوع عند الملك ووزيره وكان وكلاه العراف

خمس  
ابن كمال

فقتل

فقتل فيه ذلك ومهراق بمعنى مرقاق اى مشفوح والى ما زابدة وكونه وفق  
باصطرها اى طلب السوا وقل استوا التبرك لانه الفصد الى الشئ  
يكنى الاستواء ويترتب على الفصد له فغله به المتويزة لاستلواة  
وهو ظاهر اتم التعدية معلوم مما مر وجعل الذمخشري الاستواء  
حقيقة في الاعتدال والاستقامة ثم قال يجوز الى الفصد المستوي  
من غير مثال الشئ اخر ثم شبهه بذلك الفصد الذي في الاجسام  
اذا دته تعالى خلق السما من غير اذلة خلق شئ اخر واستعير لفظ الاستواء  
في استعارة مترجمة تبعية مترتبة على جواز وجماله في المؤنث الثانية  
كقوله الفط في شرحه وظاهر كلام المصنف الخالفة فانما جعل الاعتدال  
ليس هو ومعناه الحقيقى **قوله** والمراد بالسماء الخ فتم بالاخر انما يتكلم  
ان الارض مجناها الظاهر فان كانت بمعنى جهتها السفلى يكون مقابلا  
بمعنى جهتها العلوية فلهذا الجينات كيف تحدد من علو وسفل  
ولم يكن سجاء ولا انصرفا **جيب** بانه كفى على الخد جسم واحد  
محيط بالكل كروي وكان موجودا وهو المراد من انما يجعل اليوم فضا يمكن ان  
تعمل الجينات كذا لانه ايات يكون الجينات العلوية والسفلية والايام  
السنة في الارض قبل خلق السما **قوله** على التقدير في التسهيل ومن قال  
انه لا حجة التبر اذا المراد ما يسمى الاله بالسفل والعلو لم يعرفه غير التمثيل  
مع ان خلق صفة الامام التبر واما ما قيل انه لا صلة الي جعلها بمعنى جهات  
العلو بعد نفس الاستواء بالارادة فنسرى عدم توجهه **قوله** وتم  
لهذا لتفاوت تمايز الخلقين الخ اعلم ان خلق السما وما فيها والارض وما  
فيها باعتبار التقدم والتأخر وردت ايات فيه وحادث متعاضدة  
ولم يفرق الناس من عهد الصحابة الى الاله لتتصعب ذلك وتوق منها  
ولم يفرق في التوفيق لخلق شئ سببها لك بما لا يزيد عليه ونسب الحسنة  
منها مستمدت منه التوفيق فاصح ما ذك القبول لما اقول **اعلم** انه  
يقال في هذه السورة ثم استوى الى السماء وقال في سورة السجدة الكم  
لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين الى قوله وجعل فيها رواسي من فوقها  
وجازك فيها واثباتها اقوامها في اربعين ايام سوا للسموات ثم  
استوى الى السماء ومي ذك ان فقال لها والارض ثانيا طوعا او كرها قال  
انها طاعتها فقضا هن سبع سموات في يومين وارجع في كل سماء ما  
وقال في النزاعات ام السماوات ارفع سماءها فسواها واغطس لسمائها  
واخرج ضياءها والارض بعد ذلك وحامها اخرج منها ماها ومرعاها  
ولجبال لرساها مناعا لكم ولا نعما لكم فاقضت الايات الاولى  
تقدم الارض والاخيرة فاحترها وقت دروي الحكام واليهي باستناد  
صحيح عن سعد بن جبير قال جاء رجل الى ابن عباس رضي الله عنهما فقال  
رايت اشيا تختلف علي في الفرات قال هات ما اختلف عليك من ذلك



قال استمع الله تعالى كقول من انكر ان يخلق الله الارض حتى يبلغ  
 طاقته كقوله تعالى في هذه الارض في هذه الاية قبل خلق السماء قال  
 في الاية الاخرى يوم السماء منها ما شق قال والارض بعد ذلك كما  
 فبدا خلق السماء في هذه الاية قبل خلق الارض فقال ابن عباس رضي  
 الله عنهما انما خلق الارض في يومين فان الارض خلقت قبل السماء وكانت  
 السماء ارضا من ارض سبع سموات في يومين بعد خلق الارض ارضا  
 قوله والارض بعد ذلك كما قال في قوله تعالى في يومين بعد ذلك  
 وكحل فيها شجر وكحل فيها سموات يعني ان قوله ملخوج منها ما  
 بدل وعطف ببيان ذلك كما معنى بسطها لئلا يكون فيكون فاعرفها  
 في هذه الاية لئلا يكون في خلقها ما يخلو من خلقها ما قبلها وتسمى  
 وترتيبها بل خلق المنيق والارض في الاية الثانية كما تكون باعتبار  
 نفس الشيء تكون باعتبار جزئها الاخير وقيل في قوله المذكور كما لو قلت بعثت  
 التكرار لئلا يكون في خلقها ما يخلو من خلقها ما قبلها وتسمى  
 تقدم لكون ما بعث لاجله فبما خرج عن خلقها في قوله فاعرفها  
 الى مشهده فالفضل للقدم والفضل للقدم والفضل للقدم فان قلت  
 كيف هذا مع ما رواه ابن جرير وغيره في قوله عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما ان اليهود اتت النبي صلى الله عليه وسلم فسألته عن خلق السموات  
 والارض فقال خلق الله الارض في يومين والسموات في اربعة ايام  
 وما خلق من السموات في يومين والارض في يومين والارض في يومين  
 والمدائن والعمارات والخراب في اربعة ايام فقال تعالى قل ان  
 بالذي خلق الارض في يومين ويخلق السموات في اربعة ايام فقال  
 وكحل فيها راسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها اقواتها في اربعة ايام  
 للثقلين وخلق يوم الخميس السماء وخلق يوم الجمعة النجوم والشمس والقمر  
 والملائكة فانها مخالفة لاوله لاقتنا به خلق ما في الارض من الاشجار  
 والاهمال ونحوها قبل خلق السماء قلت الظاهر حملة على انه خلق  
 فيها مادة ذلك وامثوله وجده اذ لا يتصور العمارة والخراب قبل  
 خلق السماء فوقفه عليه فربما لذلك فلا تعلق بين الحديثين كما انه  
 ليس بين الايات اختلاف ولذا قيل لا بد على تقدير حمل شدة النزول  
 في الوقت هناك من التاويل اما في الخلق محله على التقدير وفي المخلوق بارادة  
 مادة اذ لا شبهة في ان جميع ما في الارض من خلق قبل السماء كما نشأ  
 فلا ينبغي مخالفة بين الايتين ومثله لا يكون بالرأي فاما ان يوحى  
 من الحديث اوله عن المص رحمه الله ذهب الى تقدم خلق السماء  
 على الارض وهذا الاية نفا فيه فقال ان شدة التناقض في الرتبة المنزلة  
 منزلة التراخي الزماني كما في قوله تعالى في قوله انتم وانتم وانتم  
 كان صيرت جميع الفاعل فلا اقتحم وهو الاسكالكافر وقوله فذكر رتبة

مجلس  
 هل خلقت الارض قبل السماء  
 ام السماء بعدها

اداطام

اداطام في يوم ذي منغمة تديما اذ انقربت او مسكينا اذ انقربت  
 والترتيب الظاهر يوجب تقديم الامكان فلهذا لم يرد هنا للتراخي  
 في الرتبة كما اذا وثبت بايدي الخالف الاية الاخرى المصريح فيها بالتقديم  
 وبينه على انها تدل على تلاحق خلق الارض في بسطها وتتميمها المتقدم على  
 خلق ما فيها وانشاء القلوب له بما ذكره ولا ينبغي تكلفه وتبعه وانت  
 في غنية عنه مما تروى في الجواب بان تقدم خلق جرم الارض على خلق  
 السماء لا ينافي في تلاحق وجودها مع ليس على ما ينبغي لان شدة خلق السماء  
 عن خلق ما في الارض من عجايب الصناعات حتى اسباب الذات واللام والانع  
 الحيات حتى المصنوعات على ما ذكره عن محمد وخلق جرم الارض وسيد كرم  
 السجدة ما تدل على تلاحق ايجاد السماء عن خلق الارض وجوهها جميعا حتى قيل انه  
 خلق الارض ما قبلها في اربعة ايام ثم خلق السماء وما فيها في يومين وكثر  
 ذلك في الروايات ولا ينبغي حمل شدة على نزول الترتيب الا ان يقول على رواية  
 ايجاد السماء مقدم على ايجاد الارض فضلا عن وجوهها على ما روي عن مقاتل  
 والاولى ان يحكم حوالها وتقول له تعالى والارض بعد ذلك كما قال ولا ينبغي  
 ما قبلها فانه ما استبعده هو المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وما روي  
 الحكيما من ولتس المراد بوجوهها الانكسار مخلوقا فانها عرفت ومنهم من روى  
 الترتيب بالجدية الترتيبية وانه كما يكون في شدة يكون في لفظ بكسر  
 كما ان كسر لثة لقول وتبد ذلك كسيت وكسيت ولا حاجة اليها ايضا قول  
 عدلت وخلقها من العوج يبعث فيه هذا الفخر والكسر كسيت في الالف  
 والمنطوق والسوف وهذا من قبيل ضيق فمركبة وهو ظاهر من كلامه بلا  
 مرتبة اذ خلقها كذلك يقتضي انها لم تكن بخلافه وجوز في ضمير الجماعة  
 ان يرجع الى السماء بقاء على انها جمع سماوة او سماوة لتاويلها بالجمع وهو  
 الكبر ما او يرجع اليها وجمع باعتبارها والخبر والبعود والماخرا كلاما  
 لاحتالات فاني بيان الارض منها قول والارض من انفسهم فباعتد  
 قال في الكشف ان هذا هو الوجه العربي لان الجمعية لم تنبت والناويل  
 خلاف الظاهر وتبين على هذا ان يكون سبع سموات يميز كانه من  
 مثاله وبه مخرج في غير هذا المحل فلا يرد عليه ما قيل ان الضمير يعود على  
 مستأخر لفظا ورتبة قياسا فيهما من منها ضمير الشأن وليست ضمير المجهول  
 والفضة ومنها الضمير المرفوع بنوعه ويلى ويلى مجزأها والضمير  
 برت العائد على يميزه والمرفوع باول المنها فغيره على مذهب البصريين  
 والضمير المجهول لغيره منفسر الى الضمير الذي اتم منه ينسره وفي هذا  
 الاختلاف منهم من لجأوا ومنهم من منعوا وعلمنا بوجوهنا هنا  
 ولها اعتراض على قول الضمير اذ فهم من كلامه انه تدل وكذا اعتراض  
 عليه اذ هو في قوله تعالى فاعرفها رتبة عارضها من قبل الاحقاف  
 كون الضمير عائد الى العارض وهو ميمنا وكان ومخالفة في شرح هـ



المشتمل وفيه نظر وقال البيهقي اضممت في سواهن اذ ارجع الى السماع على المعنى  
 كان سبغ سموات نصبا على التميز بقدر كونه في التجدد وفي نصب سبع  
 حسنة اوجه السبغ من الضمير اليهم والعايد الى السماء او مفعول به  
 والتفديت يسوي منهن وهذا يناسب زيادة ما على السبغ اذ ان سوي فيه  
 معنى ضمير فينصب مفعولين وقيل انه لم يثبت او حال مقدم وقوله  
 او تفسير اي تميز والارض اجمع رصدا وهو معروف وكونه مشكوكا عند  
 اهل الشرع انما المراد وجه الله الجوايه بقوله ان صح الى اخره الى العدد  
 مختلف الا انه انضم الى ما قاله اهل الشرع الكرمي والقرشي لم يتفق  
 بينهم بخلاف قال السد في خطبة الموافقة سموات هي الافلاك  
 السبعة المشارة والنجمان لاخران ليمتدان عرضا وكريسا انتهى وهو  
 لوفيق حسنة وكون العدد لا يدل على نفي الذاتية مسئلة اصولية في مفهوم  
 العدد هل هو معتبرا ولا وفيه خلاف مشهور بينهم **قوله** وهو بكل  
 شئ علم فان قلنا علمهم من علم وهو معتد بنفسه فكيف تعدى بالنسبة  
 فان كان لصعفه يتقدم مموله فالمتقوية باللام فقط **قلنا** قالوا  
 ان امثلة المنايا لغت خالفت افعالها لانها انما هي افعال التفصيل لما فيها  
 من الدلالة على الزيادة فصطحت حكمه في التعداد وهو انه ان كان فعله  
 منعدا فكيف اتفق علمها او جعل تعدى بالخطوة هو اقل منه ولجهل به وعلم  
 به وجنول به والاعتدال باللام نحو امرت لزيد وفعلا لما فريد والاعتدال  
 كما يتعدى به فعلة نحو امرت على النار وهو صبور على كذا وفيه نظر لانه  
 يقال كجره ولو تنبعت الكلام لوحدت ما يخالفه **قوله** فيه تعليل  
 كانه قال الخ اضممت في قوله ليشير لاجمعا الى قوله وهو بكل شئ علم كل الى الكلام  
 المقوم من السياق والمفعول نيات اذ يتباطه هذه الجملة بما قبلها سواء كانت  
 كالترادف معترضة تذييلية فان نظرها لآخر الكلام كان فعلة لما قبله فان لم  
 اوجد هذه الاشياء القلبيية الدالة على قدر عظيمة كاملة على التقن  
 الوجوه والحسنة وانما كان ايجادها دليا على علم شامل للجزئيات  
 والكليات فيلحقها فان الصانع اذا ابتداء عظمها ونحوه لا بد من ظهوره  
 قبل ايجادها وبهذا السند لفي علم الكلام على شمول علمه لجميع المعلومات  
 وقالوا الافعال المتقدمة تدل على علم فاعلمنا ومن تفكر في بداهة الايات  
 السماوية والارضية وفي نفسه وحده وقايق حكمة تدل على كمال  
 حكمة صانعها وعلى كمالها قال تعالى فسفرهم قانتا في الافاق وفي  
 انفسهم كما في تبيين لهم انه الحق والنبية تصلي بعد تقررها تعليلا  
 للدليل والكل من مقدم مائه كالقوله تغير العالم لحدوثه العالم  
 متغير ولا خفاء في مثاله فلا يرد عليه ما قيل ان علة خلق ما خلق  
 على هذا النمط ليس لكونه عالما بل لكونه عالما قادرا وانما لا يصح  
 عطف التعليل على الدعوي وان بين كونه تعليلا واستدلالا لان

در مصون

وعله

وعلمه بالكنه ما حوذه من صيغة المنايا لغة والنمط الظرفية وكونه  
 عالما متروجا وحكمه ما حوذه من اتقانه ورحمته من الاتعاف فان  
**قلنا** كلام المص رحمه الله فننص ان نظرا من العالم هو الاصل  
 الاكل الذي لا يمكن شئ نوقه كما قال الغزالي في التبرج في الامكان ايدع  
 مما كان وفي الفتوحات له تفصيل **قلنا** انكر العالم هذا وقالوا  
 ان الله قادر على ان يوجد عالما اخر اكل من هذا والحسن واعظم  
 كما هو مد هيبنا ومعتزلة بتعداد ذهبوا الى وجوب الاصل في الدين  
 والدين بالنسبة الى كل شخص ومعتزلة النظر الى وجوب الاصل  
 في الدين فقط والفلاسفة الى الاصل بالنسبة الى الكل من حيث هو كل  
 لنظام العالم ونحن لا نرى بشئ منها قال متراده انما اصلها وكل  
 بحسب ما شاهدت ولعلمه وبصل الذي فهمنا لا معنى انه ليس بقدر  
 الباري ما هو ابدع منها كما هو رأي الفلاسفة لان العقيدة ان  
 كلام من مقدوراته ومعلوماته لا تتناهي كما صرح به حجة الاسلام  
 في عقيدته واما ما نقله فقد قيل انه دسيسة او غفلة واخر  
 عليه وعلى المص بعض ارباب الكواشي وقد سمعت لوجه كلام المص وبه  
 صرح ابن الهكاه في المنايا واما كلام الغزالي فله وجه وجبه  
 لان الله علمه بايجاد العالم على هذا النظام الخاص الذي اقتضت  
 الحكمة الالهية ايجاده فبعد تقديره في علمه الا ان يكون خلافه  
 ممنوعا لانه لا يلزم الجمل فيكون مستحيل بالعرض لا بالذات وبه يصح الهلاق  
 عدم الامكان عليه بل انكاف فلا تغتر بتشريع بعضهم عليه والعلم  
 في هذه المسئلة تليف مستقلة والكلام فيها كثيرا كتفينا منه هنا  
 بهذا القدر **قوله** وانما ما يختلج في صدورهم الخ اشار بقوله  
 يختلج الى ضعفه لان الاختلاج حركة ضعيفة وقوله واتصلت  
 بما يشاكلها يعني عناصرها الاصلية لها وقوله تعاطى قل يحييها الذي  
 انشاها او امره وهو بكل خلق علم فان فيها ذكر عموم العلم لاشياء  
 المعاد وقوله مثبتة في نسخة مثبتية اي مترتبة عليها وهذا  
 وجه اخر للارتباط وقوله قابلة للجمع اي على اصل من قال ان الاعدم  
 لفرق الاخر الاقنا وها وتعاقب الاجتماع والافراق والموت  
 والحياة مثبتة على شمول الموت للعدم الاول فلا يرد عليه انه لا تقايب  
 بينها بل تعقب الاجتماع بالافراق ولتعقب الحياة بالموت بدون  
 العكس كما قيل وكون القول ذاتيا هو المتبادر واما الحتمال اشتراطه  
 بشئ اخر فلا دليل عليه وقوله فانه عالم يصح فيه الكسر والفتح بتقدير  
 في انه وسد الحاجة بالفتح مما يحلجوك اليه وفي قوله جلست بمعنى  
 عظمت ودقت بمعنى انها دقيقة طباق بدعي وشكين وهو بعد حوت  
 العطف لتعلاها معها يشبه كلمة ولعدة مضمومة العين فيجوز لتسكينها

ابرايخيا

بقا



للتخفيف كما يقال عضد وعضد وموسطر وفيه ما **قول** تعدد لثمة  
 فالشأن الأول لثمة التجاد ولباس الحياة والثانية خلق ما في الارض  
 من المعمر والذات والطاعات والعبادات والثالثة خلق بيتنا  
 وتكرمه بما جعله هو وذريته افضل من الملائكة وجميع المخلوقات  
 وقوله واظرف الخ المراد بالثمة الاولى لثمة لثمة لثمة للمضاف اليها  
 وبالثانية لثمة العامل الذي تعلقت به ولذلك لم اصافها للثمة  
 كما ان شئت في ظرف المكان كذلك فلذا لم اصافها للمحل الاعلى سبيل الشدة  
 ولا تفقارها للجملة المضافة لثمة لثمة الموسول للمقتضى لثمة الصلة  
 فتشابهها وان كان في اذلة اخرى وهي شبه الوضعي الذي لو وضعها على  
 حرفين وقوله واستعملنا للتعليل والمجازاة الحجازية اصل ومعها الظرفية  
 ولكن قد يستعملان لذلك وانقضوا على انه لف ونشر مرتب وان التعليل  
 رجع لاذ والمجازاة لاذ لانه المعروف اذا التردد اذ التعليل واذ للشرط  
 اما العكس فمقر لانه اذا وردت له كثيرا كقوله تعالى ولت ينفعكم التؤم  
 يا ذلتمتم انكم في العذاب مشتركون اذ لا قبل ظلمكم اذ ليس زمان الظلم زمان الاضرار  
 وهل هو معنى حقيقي لها او مستفاد من المقام قولان متصلان في القرينية  
 وكذا ورد اذ اشروطية كثيرا لانه لا يجزم بها في السعة ولكن ان تجعله راجعا  
 للمعاملة لان اذ وحيت بالاشارة للظرف لتعمل للتعليل عند الترخيص والاشارة  
 فرد في التعليل والظرف في قولك من بينه لاسا ته وضربته اذا اسأ لانك  
 اذ ضربته في وقت اسائه فاما ضربته فيه لوجود اسائه فته فاحسري  
 محسري التعليل كما اشار اليه الزمخشري في سورة محمد وارضاه شريح المتاح  
 وكذا اذ تستعمل شرطية مع زيادة اذ ما معها وهي كازمة ونقل في جمع  
 الجوامع انها تكون شرطية بدون ما ايضا فقال ولا يجازي ولا يجزم  
 بحيث واذ مجردة من ما والحجازة الفراقية على اني واخوانها ورد  
 بانها لم يشع فيها الامتياز ونسب بها انتهى فكانه نسبة هنا فقال  
 هنا هو لثمة ونسب في ان اذ هي التي تستعمل للتعليل واذ هي التي تستعمل للمجازاة  
 ولا تعرف وجود اذ للمجازاة ولا اذ للتعليل وقد راسخ الخطيب  
 عند كتابته على هذا المحل فاجبت به بذلك انتهى ووقع في عبارة المفتاح  
 اذ شرطية وخرجها علمها النارك المحققين فاحفظه فانه من النوادر  
**قول** وبنينا تشبيها بالموسولات الخ هذا المقدم ذهبين للحياة  
 في مثله قال السيرافي في شرح الكتاب اذ مثبتة على الشاكون والذي  
 اوجب بناها انها تقع على الازمنة الماضية كلها وهي محتاجة الى الافعال  
 فصارت بمنزلة التي لذي محتاجة الى الصلة فانتهى وهذا بناء على ان صلة  
 البنائ لا تتعصر في شبه الحرف بل يكون لها سببه ظم من المبنيات واليه  
 ذهبنا لزمخشري وابن الخليل كما فصله في الاشباه الخوية ومن غفل عنه  
 رده **قول** ومحلها النصب اذ بالظرفية الخ هذا مذ هب لبعض

مطلبه شرطية

ابن كمال

الخامة

الخامة وفي المعنى ان لها اربعة استعمالات لحدتها ان تكون ظرفا ومو  
 الغالب والشاخي ان يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واذا كنتم  
 قليلا فكثرت والغالب في اويل السور في التثنية ذلك بتقدير اذ كنتم  
 ولتغض المعربون يقولون فثمة انه ظرف لا ذكر صحت وف وهو وهم فاحش  
 لاقتضاها ان الامر بالذكر في ذلك الوقت وليس كذلك بل المعنى  
 ذكر الوقت نفسه والثالثة ان يكون بدلا من المفعول نحو واذا كنتم في الكتاب  
 مرتين اذ انتبذت والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان نحو يومئذ  
 وتعد اذ هديتنا وزعم الجمهور انها لا تقع الا ظرفا او مضافا اليها  
 واما اذا فالجمهور على انها لا تخرج عن الظرفية نحو ولتغض الخامة  
 جرتها حتى ووقوعها مبتدأ وخبر ومفعولا وبدلا من مفعول يفتي  
 وهما هتا **كتاب** ان الاول ان قول المص رحمه الله بجملة  
 المنصب اذ الايوان مذهب من المذاهب لانها تكون في محل خبر  
 في نحو يومئذ كثيرا بالانفاق وكذا التعليلية فان الظرفية الغير المتصلة  
 لا تدخل عليها بعض حروف الجر والمستنقع فيها النصب على المفعولية  
 والرفع في هذه على الفاعلية ممنوع بالانفاق والوجه للتردد في وجهه  
 لان المفعول شبه بالظرف لكونه مفعولا ولذا انتصت توسعا  
 بالانفاق وانما الشاخي ان ماعده في المعنى وهما فاحشا سلموه له  
 وليس يوارد لان الظرفية تكفي في صحة ما ظرف فثمة المفعول نحو وميت  
 السيد في الخبر كما سياتي في الانعام وقوله لما ذكرناه هو انها  
 وضعت لزمان التسمية **قول** واما قوله تعالى واذا كنتم اعداء  
 للجوانب ما يرد عليه من انه هتا بدلا من المفعول ولا يصح ان يكون  
 ظرفا لان الذكر ليس في ذلك الوقت فلجاب **كتاب** بتقدير الحادث  
 وهو ظرف له قابلية مقامه في الدلالة على معناه لانه محل محله  
 حتى يلزم كونه مفعولا به شرارة تقدير الحادث اما مضافا الي  
 حادث اخي عاد وهو مفعول عليه الصلاة والسلام او معطوف اي حادث  
 ومنهم من قد رده صفة لاجي عاد ولا يخفى ركائنه والظاهر تقدير امر شمر  
 ان في كلامه نظر المرينيه واغاليه لانه اذا قد حادث او نحوه فهو  
 القائل فيه لا اذ كوفان جعل عاملا باعتبار وقوع المفعول فيه كما مر لم  
 يعد التقدير فاذ جديدة فثمة فثمة واستدل على تقدير اذ بان  
 ورد منصرفا به في آيات كثيرة واما تقديره اذ خلقكم فثمة لانه  
 غير محروم لان ابتداء خلقنا لم يكن وقت ذلك القول بل قبله وليس  
 يوارد لانه يعتبر وقت امتداد الاحين القول ومهم بنية الميمية بالمشي  
 وهو ابو عبيدة اللغوي الخوي كما صرح به القرطبي رحمه الله لا المحذث  
 وقوله هذا مردود في غاية الضعف عند الخامة وعلى تقدير اذ او تعلقه  
 بقاوا يكون معطوفا على صلة الذي وعلى تقدير اذ كونه من عطف

عما

ابو حيان



الفقعة على الفضة او عطف على بشر وما بينهما اعتراضا على امر مقدر نحو  
تذكر هذه المعجم واذكر الخ **قول** والملائكة يجمع ملاك على الاصل كالشمال  
جمع شمال وهي لغة الشمال ولا خلاف في ان اصل ملك ملاك وقد جاء على الاصل  
في قوله ولست لانتى ولكن ملاك تستل من جوق السما بصوت وانما  
لخلاف في وزنه فقال ابن كتيك وزنه فعال والصحة زاوية وهو من  
مر ك ومادة تة تداء على القوة وبه شعر شمال الزمخشري بشمال وان جعل  
ان يريد الشبه الصور من غير نظر الى زيادة واصالة كما هو شراد  
المعجم الله بدليل ما سيصرح به من القلب وقوة الملك ظاهرة والمثبو  
ان ملاك مقلوب مالك وبه قال الكسائي والليث والزهري من الالوكة  
بمعنى الرسالة واما لاك بمعنى ارسال فلم يشتهر فان ثبت فهو اولى سلامة  
من القلب ويكون مصدرا ميميما استعمال بمعنى المفعول او جعل موضع  
الرسالة من الغنة وقد كثر في الاستعمال لكنني بمعنى انسلني وقال ابن  
الانباري رحمه الله اصله الكسفي نحو لث كسرة الهمزة الى اللاتم وصفت  
لالتقاء الساكنين وقد نقله الازهر في رحمه الله ايضا واذ ائمت الاك  
ففيه غنية عن ثبوت لالك فيؤخذ منه لامن الالوكة لان كسرة اشتغال  
تأني حمله على القلب وعلم منه ان هذا القول ليس بصحيح كما توهم شارحو  
كلام ابن الجلب وموا الذي رضاه المص رحمه الله ولذلك جعله مقلوبا  
ولا ينافي هذا قوله على الاصل لانه اصله حيتيد مالك ولو جمع لقبيل لكان  
كنايب لكنه بعد القلب صار اسلا ثانيا له وشبهتم رسلا لاركانه الى الانبيا  
عليهم الصلوة والسلام بالذات والى الامم بالواسطة وتانسب الجمع لانه معنى  
الجماعة **قول** واختلف الناس في حقيقة اسم الجماعة الميئين انهم  
لجسام لطيفة نورانية قابلة للتشكل لان الانبياء عليهم الصلوة والسلام  
كانوا يرونهم في صور مختلفة واما قول النصارى في هذه الآية لانها  
قبل خلق البشر والحكاما قالوا انما بحجرات عن النور البشرية وهي العقول  
العشرة والنور الفلكية التي تحرك الافلاك وقوله منقسمة يرجع الى القول  
الاول بقرينة الحكام لا يقولون بهذا ولا عبرة بقول النصارى فانه باطل  
والمشكلة المقترن لكونها الكروية وتكون وقوله والقول للفظ في هذه الآية  
جميع الملائكة لعموم اللفظ وعدم المخصص وقيل القرينة كل تخصيص لا يكتفي  
كونهم محمولين بخلقية فيها وقوله فبعث عليهم صم من معنى سلط فلذا  
تعدى بعلى وفي نسخة عليهم **قول** وكما علم من جعل الذي له مفعولان  
الحيين معناه ومصعب علم من كونه مستقبلا معتدا اعلم ما هو معروف في  
النحو واذ اذ كان بمعنى خالق فله مفعول واحد وفي الارض ظرف متعلق  
به فتل معناه حينئذ بعد التنبؤ والتي انما هي خلقية من الخلائف  
او خلقية بعينه كاشفا في الارض فان خير صانع في الحقيقة هو الكون المقدر  
العامل في الظرف والارتب في ان ذلك ليس متايقضه المقام وانما

ابو السمود

الذي

الذي يقتضيه هو الاخبار بحقل آدم خلقة فيها كما يعرب عنه جواب المشكاة  
فاذا قوله تعالى خلقتهم من اذنك والظرف متعلق بجعل قدم على المفعول  
الصريح للشويق الى ما الجرا ومحمدوف وقع حالا متايقضا لكونه تارة  
واما المفعول الاول فمخزون تعويلا على القرينة التي علمت في قوله  
تعالى ولا تلووا السفها اموا لكم التي جعل الله لكم قريبا ولا ريب في تحقق  
القرينة هنا اما ان جعل على حذف عند وقوع المحكي فيتم واضع لوقوعه  
في اليك وذكر الله لانه فليل الخالق بشر من طين وكما علمه خلقة  
في الارض واما ان جعل الله لم يحدف هناك بل في الحكاية والقرينة  
جواب الملاكية وهذا ففقد لا ظليل بخنها كما هو وادبه فانه على  
الوجه الميرضي عند المحققين لاشك انما اذا قيل للمعقول على محل الخي  
مول عليه لخرافاد يتبدل به غيره فانه كان ذلك الغير معلوما بالشخص  
على ما جاوزه وان يكون المراد بالخلقة مصينا فلا معنى لجعل المتخلف  
كاشفا في الارض بل لضم الاستخلاف فيها وان لم يكن معنا فقد  
اشاروا الى جوابه بانهم يعلمون ان العظمة من خواصهم فطاعتهم  
لجواب من غير حذف وتقدير وتجزؤ لادم ذكر الى الان فبطل هو الا  
لغسفة **قول** والخلقة من خلف فيه الخ انما جعل لها فملايك الغنة  
لاطلافة على الولد المذكور فلو جعلت لها لثقا نيف كما لا طلاقه على  
الجماعة كما يقال فرقة باعنة وضمير استخلفهم راجع الى آدم ومن ذكر من  
الانبياء عليهم الصلوة والسلام لا لا كل حتى يقال انه جمع باعنتا  
المعنى وقوله لانه كان خلقه من اذنك اي اول خلقه فلهذا لخص هنا  
لا بالخاصة يعني ليس استخلافه تعالى كما استخلاف غيره فان شأن العير  
انما استخلف لعمامة او عجز بل لغصو المستخلف عليه كالسلطان  
تأمر خاصته بتبليغ او امر العامة وتايمرهم تارة بالذات واخرى  
بالواسطة وهذا حكمته انه لو جعل لكل خلقية لكان رجلا وقوله بحيث  
يكاد زيتها يضيئ الخ شبه قلوبهم بالمصباح وذواتهم بالمشكاة وما اودع  
فيهم من القوة القدسية بزر من شجرة مباركة لا شرفية ولا عبرية  
لغنى من غير نار لشدق لمعناه شمر او صمد ذلك بالمعروف وهو مضموم  
الاول والثالث والثاني مع وهو عضو مفرد ليس له صلابة العظم  
لكنما صلب من باقي الاعضاء التي قال الاطباء المنفعة في خلقه  
ان يجسر اتصال العظام بالاعضاء التي بان نيتوسط بينهما فلا يكون  
الصلب واللين قد تتركبا بلا واسطة فيك اذى اللين بالصلب خصوصا  
عند ضربه وسعطه والمصر ذكرانه لامداده وهو امر ظاهر وقوله  
اقه هو واذ ربتة اجماع جعل مضروفا شمر مما استغنى به فنه نظر  
قال القرطبي قد ينتقل العلم الموصوع لمعنى الانبياء في من ذرته  
كربيعه ومضروفا شمر فليس من الاستغناء بل هو منقول الجملة الا



ان يقال في الاول كان كذلك ثم غلب في الاستتار حتى صار حقيقة  
 وحيد لا يكون في نقل الانحسب المقدس ولذا قيل بينهما فرق لان  
 منظر وهما شراهما فبذلك خلاص الخليفة ورتبا منهما من الاعلام الغالبة  
 والتمثيل بالنظر الى مثال الاستتار في الالفظة فلا اذا شكال وكان المجهوب  
 لم يفهم الاعتراض ان محصاه ان علم في المقابلة لفظا وعلية وهذا  
 ليس بعلم بل وصف ونظيره ما سياتي من اطلاق فرعون على قومه  
 او اخر من علمه بانة لتبر ابائهم ولا يظن كاطلاق القبائل فكان ينبغي  
 ان يقول انه ليس بشرط لوجود العلاقة فاما في الكشف انما شانهما  
 لان ما نحن فيه ليس من ذلك القبيل لان ادم كان يغير به على الكل لا  
 وصفه الدال عليه والظاهر كما ان الاستغناء هناك لان ابا الفتيان اظلم  
 الجامع كذلك هم ورتبا الخلافة من مخالفتها الاصل الجامع انتهى او يقول  
 من يخلف اي بلفظ عام شامل للقلندر والكثير ويقال من قوله الثاني  
 اخلى رتبة ان موسى عليه الصلاة والسلام افضل الانبياء بعد نبينا عليه  
 الصلاة والسلام وقد ترددت في نفوسهم في نفسية على ابراهيم عليه الصلاة  
 والسلام وكيف يختصمه على كاشف النوحيات او كاشفها او لئلا يهتا  
 وعلى القول بشمول الخليفة لدرجته يظهر قول الملائكة من بعد بلا  
 تاويل وعلى غير لانه منشؤه واصولهم وقوله او خلقا مختلفا بالجا  
 للمجة والظاف وجوز ان يضاف الفاء وقوله بان بشر وجوده الخليل  
 عليه ليس هذا مقام البشارة لانه ليس كما عليهم نظرا اليهم على ما  
 نصحه عند قوله ونحن نسبح بحمده ونناويه بالاخيار يا باه سبب  
 تعظيم المحبوب فاما في قوله والظواهر فضل الربح فيل هو وحسن  
 من قول الذين يخشون من صياتهم عن اعتراض المشبه وقت الاستخلاف  
 لان ذلك ليس من شانهم وشواهم انما هو للمتعجب كما سياتي وفيه  
 نظر لان شهادته وعليه وعلى هذا الوجه ان كانت الملائكة ملائكة  
 الارض فنواصير لتجمل الخظاهر وان كان الجميع فالمقابل اما ههنا  
 لان سكان الارض مشاهير فتما ذكرنا وبعضهم واتعدا الى الجميع كما يقال  
 بنو فلان فتكوا قتيلا والقائل بعضهم لان ما وقع بينهم كان مصدا  
 من جميعهم **قوله** تعجب من ان ليس مختلفا انما حمله على التعجب  
 لانه الانكار لا يليق بهم فصرف لما يليق وقد استدله الحشوية  
 على عدم عصمة الملكة عليهم الصلاة والسلام فاشارة الى قوله بهذا  
 وقتل كما ان الظاهر انما هو لقبه الخليل فيتم خلافة من يمشد  
 وانما قد لو اعترضه صرنا للتعجب الى جعل المفسد في الارض مع قطع  
 النظر عن كون خليفة فكانهم قالوا ان اصل جعلهم في الارض مشبه  
 فاني للخلافة ولدقة هذا المعنى وهذا هو على الزخشي والمص وغير  
 صرنا للتعجب الى استخلافهم قاتل ما ذكره المص وغير هو معنى نظم

ومفتني

ومفتني ترتبه على ما فسد من عشر رتبة وهو المراد على كل حال وما  
 ذكره القائل نكتة للعدول على التعبير عن مقتضى الظاهر لان فيه  
 وقد اشار المص الى انهم لهذا النكتة نفوسه فيما سياتي في لا تقتني  
 الحكمة اجادة فضلا عن استخلافه وقيل ايضا ان هذا انما في كونه تعلمنا  
 للمتنا ورة لان مقتضاه ان يكون الاستفسار والاستخيار مطلوبا  
 منهم ويكونوا ما ذون في السؤال والجواب فياسب مقتضى علمهم  
 بالاستفسار لا التعجب ولتبر يوار ذلك قوله لتبر باعتبار ان  
 ان الممنوع فيه الاعتراض الاستفسار والتعجب لا ينافيه فاما  
 شمر انه ليس مشاورة لانه نفا الى عني عن العالمين لكن تلك المعاملة  
 ترشد للمتنا ورة لشهها بها وكذا ترشد للاخبار بما من شانها  
 ان يسرققط الاعتراض عن البشارة الثاني انما قوله او يتخلف  
 مكان اهل الطاعة الخ الطاعة لتسفا من قوله ونحن نسبح بحمده  
 الخ كما ان المعصية من سفك الدم والاستنكشاف طلب للكشف وبهم  
 ممن غلب والعاهة جعل لطف **قوله** لتبر يا عنرض علي الله الخ عطف  
 وعلى وجه الغيبة اذ يظن في الدم وان لم يكن غيبة حقيقة واما  
 حرام وهم مكرمون اي معصومون وقوله وانما عرفوا ذلك اشارة  
 الى ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لطفتم ذلك قالوا  
 ومكون من ذلك الخليفة قال يكون له ذرية يفسدون في الارض  
 وتقتل بعضهم بغيرنا وهذا اسم الوجوه ولذلك قال مة بعضهم فان  
 طلائهم على ذلك من اللوح يرد عليه ان اللوح انما شرف بني آدم او حكمة  
 خلقهم فلو اخذوه منه لم يتبق شبهة وان كان مة فوعا بان الله  
 منهم عن النظر الى جميع ما فيه فانهم لا يفعلون الاما يؤمرون وكذا  
 الاستنساخ لا يمنع عرق الشبهة فانه يقال كيف ان تحت في عقولهم فان  
 قيل بان لغير حكم الله به او رافة في اللوح رجع الى الاول وان قيل  
 بان خلقهم سبحانه علما ضروريا فان كان بان لا يصم فردا امما  
 سواهم فهو خلاف الواقع او نوعا مطلقا وان عصم بعض افراده كالانبياء  
 عليهم الصلاة والسلام وهو المراد صح لكان لا يلايم قوله لاعلم لنا  
 الاما علمتكم ان غاية ما يلزم من علمهم باختصاص العصمة هم  
 علمهم بصدور الذنب المطلق من خصوصية الفساد وسفك الدم  
 والمطلوب هذا دون ذلك الا ان يقال وبها الاستنباط ما سياتي  
 من انهم علموا عصمتهم وراوا ان الغير الانسان بمقتضى القوة الشهوية  
 والعصبيية المستلزمة للفساد والسفك او انهم علموا ذلك من تسمية  
 خليفة لان الخلافة تقتضي الاصلاح وقهر المستخلف عليه وهو يتلزم  
 ان يصدر منه فسادا ما في ذاته بمقتضى الشهوة او في غير ذلك السفك  
 ووجه القياس انهم علموا حالهم مشاهير في المناسخ والتناسخ ففاسدوه



عليهم وقوله وانك لا تعلمون غفاه اللغة وما ذكره عن ابن فارس  
وقال المهمر ويلا يتعمل السفك الا في الهم وقيل ان السفك والهم  
يستعملان في نثر الكلام والقدره عليه ويترجمه المجهول واشارة  
ضمتهما الى ان من يجوز فيهما ان تكون مؤنولة ومؤنولة وترك  
ما في الكشاف من انه قد يجمع الفاء وكثيرها **قوله** كالمدرة كجهد  
الاشكال الخ التي جعلتها لتبديدها وتوكيدها لسؤالهم لرفع ما  
عروضهم من الشهمة ولما تراكمت ظاهر هذا الكلام انها اعتراض دفعه  
بان المقصود منه الاستفسار وكان هذا الجملته مفرزة للسؤال  
ذافعة ايضا لاحتمال الاعتراض فانهم اذا انهضوهما كل فترية علموا انه  
لا يصدر عنه ما لا تقتضيه الحكمة فلا يردان في كلام المصريحه الله  
نصرت محابات قولهم هذا فاشي من اعتراض الشهمة وقد عرفت انه  
لا يكتوي بشانهم فالصواب ان يقال ان هذا مفرزة لجملة الاستخبار  
عن حكمه الاستخلاف خالصا عن اعتراض الشهمة في مؤافقته الحكمة  
فان قلنا ان ابن مالك قال في شرح الالفية ان كانت الجملة الاسمية  
كالا مؤكدة لا لزوم الضمير وترك الواو نحو هو الحق لا شهمة فيه وذلك  
ان الكتاب لا يرب فيه وقال ابن هشام وضمن الواو المؤكدة ووجه  
ان الواو المحال عاطفة بسبب الاصل والمؤكد لا يعطف على المؤكدة لما بينهما  
من شدة الاتصال وقد صرح به اهل المعاني ايضا قلت هو ليس يعلم  
فانهم صرحوا بخلافه ايضا كما في شرح التسهيل التجلة وانتم معرضون في قوله  
تعالى ثم توالتهم الاقلية لا تتركوا وانتم معرضون حال مؤكدة وقد ترك  
المؤكد منزلة المعايير لكونه اوفي بنادية المراد فيكون يعاطف نحو كسائي  
ان شئت الله تعالى وعطفها التفاضل على العجب يضم فتكون نفس تروي وقوله  
وكا نهم علموا الخ يعني يعلم ضروري يخلق فيهم واخبار كما مر وشهوتهم بسكون  
الماء نسبة الى الشهوة وقوله تعالى الفساد وسفك الدماء ونشر مرتب  
ان فصل الفساد وقوله ونظروا اليها الخ الى كل من الشهوة والغضب فان  
مقتضاها ما ذكره وليس في هذا طعن في الملاكية باستناد سؤال الظن اليهم  
فانها استخبار وقوله لا تقتضي الحكمة ليجاده انما غير بالاحكام لانه  
ابلى من الاستخلاق مع دلالة الاستخلاف فليد التراما فلان يقال  
ان هذا يقتضي يقبتر جعل بخالق وفيه ما مر ثم اشار الى ان الكلام القوي  
لما افراط ونفريط مذموم وحقا وسطها مذهب متدوح ومطواعه  
صنيفة مبالغه والنا المبالغه لا للثاني ومترفة معتادة والعفة  
وسط القوة الشهوية والشجاعة وسط الغضب وافرطها تهور ونفريطها  
جبن ومجاهدة الهوى بترك الشهوات مفرقة العفة والاضاف في المبالغة  
كذلك وقيل انه مفرقة الشجاعة والتركيب من لحنه بمختلفة فنشد  
قوة تقصر عنها الاحكام المفردة الغير المركبة كما ذاك الجزيمات

ابن

طالب الحال التوكيد بالواو

بالقوى

بالقوى الظاهرة والباطنة التي خلقت عنها الملاكية كسائي ولما ورد  
انه كان ينبغي بيان ذلك اشار الى انه يتبعه لاجل ان قوله اني اعلم  
الخ لما فيه من لكاظة علم آدم عليه الصلاة والسلام كسائي وترك قول  
الرحمن كسائي كفي العباد ان تعلموا ان افعاله تعالى كماله وحكمته  
وان خفي عنهم وجه الحكمة والحكمة لانه اورد عليه انه اراد ان يعلم  
ان تعلموا ذلك ولو تعلموا ان افعاله تعالى كماله وحكمته فلا يردان في كلام  
في تركه التجدي ان اراد ان يعلموا ان افعاله تعالى كماله وحكمته فلا يردان في كلام  
ما يدان عليه وفيه نظرات فترية الله وتقدريه عن كل نقص يدان  
على انه لا يصدر عنه الا الافعال الحسنه الجارية على وفق الحكمة بشرانه  
ان يمدد الجملة مؤكدة لانها في جواب السؤال المنطوق بغير فكيف  
وقيل لتتبرهن لهم منزلة المنكر لما اعترض لهم من الشهمة التي لا ينبغي  
ان تعرض ويستفسر عنها واعلم فقل مضاعف وما منع قوله وهو الظاهر  
وما اما مؤنولة او مؤنولة والقائد محذوف اي يعلمون وقال  
ابو النجا وخير انه اسم تفضيل استعمال بمعنى عالم فاني محل جريا بالاضافة  
او نصب باعله ولم ينبون لعدم انصافه وصنعته بان فيه جعل فاعل بمعنى  
فاعل وهو خلاف الظاهر وان فاعل اسم التفضيل بمعنى الفاعل والجمهور  
لا يثبتونه وقيل انه على باب والمفضل عليه محذوف اي اعلم منكم وما  
منصوبه بفعل محذوف اي اعلمه ما لا تعلمون لان افعال  
لا ينصب المفعول به **قوله** والتسبيح تبعيد الله عن لسؤال وفي نسخة  
تتزيه الله عن لسؤال وتعتك عن اى الحكم بتزاهته وبعده والتلفظ  
بما يدل عليه وكذلك التقدير وقد روي بهذا التفسير عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وزاد الفرطبي فيه على وجه التظيم وقوله وكذلك التقدير  
يعظم منه ترادفها قال الراغب السبح المتر السريح في الماء والهوى يقال  
سبح سححا وسبحا واستعير لمر التجوم في الغلج والخبر كالفرس والسيح  
تتزيه تعالى واسئلة المتر السريح في عبادته وفي الكشف ان الرحمن  
جعلها من زاد في صلا ونفلا والاشبه فغايه مما وان رخصا الى ان في التفتا  
بالنظر في التسبيح الى المعارف الى المشطاع في التزبه ولم يتركه فانه على  
حسب المعرفة وفي التقدير الى ان الذات الكاملة التي لا يمكن ان تنظر  
بما يدان بها اما الظهارة عن كل سؤال اطلق عليه لفظ ذات علمه او ليرطاق  
لوحظ في الاول المعارف وفي الثاني المعروف وفي قوله هذا الطيفه او جعلوا  
سفك الدماء ما يابا لاضداد وقابله بالتقدير الذي هو نهاية التزبه  
وترقيت المعارف الى المعروف وكاصله ان التسبيح تتزيه له عما لا يليق  
به والتقدير تتزه في ذاته على ما تراه لا يقا بنفسه فهو ابلغ ويشهد  
له انه حيث جمع بينه للترخو ليوح وقد **قوله** ويجردك في موضع  
الحال نقل عن الرحمن ان البلا استدانة العصية والمعصية لا لحد اشرك



والمحصنة وفي كشاف اي تسبح حامدي لك من لبتين بحمدك لانها ولا  
انعامك عكسها بالتوفيق لئلا تمك من عبادة تان وهذا كما في الحديث  
سبحانك ومحمدك فان المعنى ومحمدك تسبح واصافة الحمد ما الى الفعل  
والسراد لا رفة مجازا من التوفيق والهداية الى المفعول والمعنى متلبين  
نحمد فالك كذا الفادة الكرماني في شرح البخاري وازاد البخاري وازاد المص  
والعلامنا لاول وبه تعلم معنى كلامهم ويندفع ما ينوهتم من ان الحمد  
لم يقل لحدات معناه التوفيق والهام وقوله تدركوا الخ وهذا كما  
قال داود علينا الصلاة والسلام كذا كذا ان اشكره وانما لاصل  
الى شكر نعمتك الابنعمتك يعني قد اركب وتوفيقك واليه اشار محمود  
الوراق يقول  
• اذ اكان سنكري لغه الله نعمة • على له في مثلها بحب الشكر  
• فكيف بلوغ الشكر لا يفضله • وان طالت الايام واتسع العمر  
• فان من النعماء عمه سرورها • وان مسر بالضمراء لعينها الاجر  
وقال الغزالي رحمه الله ان داود عليه الصلاة والسلام قال ذلك اوجمل الله  
المراد اعرفت هذا فقد شكرتني وروي اذا اعرفت ان النعم متى رضيت به لك  
منكر بشكر **قوله** يظهر تفوق سكا من الذنوب لاختلافها كان المتقدمين  
والشيعه مترادفين بحسب الظاهر مع انهما متعديا لا بعينه صرف وقد قيل  
انهما متعديا لا بعينه صرف باللام ايضا مشروفا بما يفيد تعديه بنسبه كما  
هو المعروف ويندفع به التكرار اي يظهر نفسا فالشيعه لله والنقد  
لهم وظاهر قوله واللام من قوله انه لم يترنض تعديه بها وانما صفة لا تد  
خلاف الظاهر فيقال الشيعه التبعيد بعد ي بنفسه وباللام وكذلك التقديس  
فاللام في كل ذلك في المعنى متعلق بالمتعلقين وكذا الحال اعني بحرك وفائدة  
لجمع بين التبعيد والتقدير وان كان ظاهر كلامه لراد ضمنا ان التبعيد بالطاقات  
والعبادات والتقديس بالمعارف والاعتقادات وقيل عليا ك ما هسنا  
اولي فان توسط الحال بين القائلين والحال على التنازع في كذا وتخصيص الشيعه  
بالعبادات والتقديس بالمعارف بلا دليل بعيد وقيل الاولي ان يفسر بانا التقديس  
لاجل انما استحقها لك لاجلنا من طمخ كوابل وخوف عقاب **قوله** اما نحن فونهم  
ضروري بها فبما هي المصلحة الصولية ذائفة على الاختلاف في الواضع اللغوي  
هل هو الله او البشر وفي كنفه وهو مفصل في امثاله لفظه مع ادلت  
وما عليه وماله وملا هب الاشعري ان الواضع لها كلها هو الله سبحانه لا مع  
جواز حدوث بعض واضع من البشر كما يضمن الرجل علم ابنه واستدل  
بذلك الانية وقالت المعتزلة الواضع من البشر آدم او غيره ويسمى مذهب  
الاصطلاح والثالث مذهب التوزيع بان وضع الله بعضها والباقي للبشر  
واشار المص الى الاول وطريق المعرفة بوضع الله لها انه خلق في آدم علمه ضروريا  
باسمائه اياها وخلق علمه ضروريا بان هذا معنى هذا ورده ابو منصور بيان

قوله  
علما ان الواضع هو آدم او غيره  
او هو الله تعالى

الضروري

الضروري اما بدعي ومذرك بالحواس ولو كان كذلك لنتا ركنهم الملاكية فيه  
فلا بد ان يكون بالهاما وبارسال ملك لم يكلفه الانبياء والروح بضم الراء  
والعين المهملة القلب والذهن والعقل والمكسرة بينهما ان الاول  
يكون بدون مناسفة الاستباب والثاني يكون معه فتموا على من الاول  
او مغاير لانا الالهيا لا يكون ضروريا ولا نه بغير القلب لفظ فامل **قوله**  
ولا يفتخر الى كائفة اصطلاح الالات الاصطلاح يكون بالتكلم وتبرج الكلام  
اليه فاما ان يد ولا وتيسل ولو سلم توقفه عليه جاز فيجوز ان يعر والفتا  
المحتاج اليه في الاصطلاح بالترديد والقرائن كما فينا هدا في لاطفال  
والتعلم فعمل يترتب عليه العلم فالجاد فعل ما اورد عليه من ان خلق  
ذلك العلم والالهام ليشير تقيما اذ المهود فني ان يكون بالقاء الالفاظ فينتز  
الى سابقه اصطلاح فدفعه بانه فعل يترتب عليه العلم مطلقا فلا حظ  
يرد عليه ان هذا امتسكا المنكرت كون الاستما مقلدة من التقوية  
ولذلك يقال علمه فلم يتعلم هذا ايضا مما المصنف فيه فان المطاوع هل  
يتفكر عن مطاوعه مطلقا او في بعض المواد او لا يفتك اصلا فعلم هل  
يتقدم على التعلم او لا فيقول يستلزمه لقوله تعالى من يهدك الله فهو للمهدى  
وكنهه وقيل لا يستلزمه لقوله تعالى وخوفهم لما يزيدهم الاطفانا  
لات التخريب حصلا ليرتفع لكتا وخوف نافع فعلى الاول تكون العنا  
في بخولهم حجة فخرج للتعقيب في الزينة لافي الزمان ولا يصح لخرجيه  
فما خرج الاحكاما وعلى الثاني تكون الفا للتعقيب ويكون لخرجيه فخرج  
حقيقته ولقنا را السبكي التفصيل فقال ليقا علمه في العلم ولا يقال  
كسرت في انكسر والفرق ان حصول العلم في القلب يتوقف على امور العلم  
والمعلم فكان علمه متوقفا على الغير الذي من المعلم فقط لعدم امكان فعل  
من المخالفة فيحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسرة ان اشرف لا واسطة بينه  
وبين الانكسار وتفصيله في شروح ابن الحاجب **قوله** وادراج المصنف  
في ادم هل هو عربي من الادملة او من اديم الارض لا نه خلق من تراب فوزه  
افعل واصلا ادم من تراب فابتلت الممنوع الثانية الفا لسكونها بعد  
فتحة او اعجمي ووزنه فاعل يفتح العين وهو وزن يكثر في الاسماء الاجمعية  
كازروشك بالشين والحما المجهول وقد يستعمل في اسماء الالات كقالب  
وخاتم ويشهد له جملة على او ادم بالواو لا ادم بالهمزة وان اعتد منه  
الجوهري بان الهمزة اذا لم تكن لها اصل جعلت واو اذ انة غير متكلمه  
واذا كان اعجميا لا يجزي فيه الاشتقاق حتى قال ابو عبيد ان من لجري  
الاشتقاق فيها كمن جمع بين الصب والتوك ولا كلام فيه اذ اشتقاقه  
من تلك اللفظة لا تعلمه ومن غيرها لا يصح والنواقب بين اللغات بعيد جدا  
نعم قد يذكرون فيه ذلك لانه بعد التعريف لفظه بكلامهم واعتبروا  
فيه اشتقا فان قدرت يرا كيف وزنه والرائد منه من غيره فحيث اطلقوا



مطلب  
سبب تسمية آدم واسحق ويعقوب  
والبشير وادريس

عليه ذلك تسميها فراه ما ذكر واشتغاها من الأدمية بضم فسكون وهي الشرفة  
ولانها في ذلك كونه من أجل البشر ومنهم من فسرها بالبياض والادمية بفتح  
وهي الاستوة والقذوة وادنى الارض ما ظهر منها ولا يلمس من كون أصله  
ذلك ان يكون لونه نرايا الانزى للثبات على لطافة الوانه مخلوقا من الارض  
فلطفا قام معنى مختلفين فالادم والادمية الموافقة والالفة مأخوذ من ادم  
القطاع ووجه كونه نفسا ما مر وادريس من التدرس لكثرة دراسته  
للعلوم وكذا يعقوب من العقب لمجيبه عقب اسحق وابليس من الانبار وهو  
الباس من رحمة الله وعلى هذا فمؤخرى واخذت اده ابن جبريل وقال  
انه منع صرفة لانه لا نظير له في الاسماء واورد عليه ان هذا لم ينعقد من  
موانع الصرفة مع ان له نظائرا كغريص وامليت وفيه نظر **قول** كما روي  
عنه عليه الصلاة والسلام الخ قال السويطي اخبرني احمد والنمذي وصححه  
ابن جبريل وغيره والله در القاسيل  
• الناس كل الارض ومنها هم • من خشن الملمس ومن لين  
• فجلد ترمي به ارجل • واتخذ يجعل في الاعيان  
**قول** والاسم باقيا للاشتقاق وهذا بالنظر الى المذموم اشتقاقه من الهم  
معنى العلامات ومن العنق وهو العلو لرفعة مسماة من خصيص الجبل  
المذمومة التعقل والمراد بالعرف العرف العام والمخبر عنه الاسم والجزء الفعل  
والرابط الحرف وفي الاصطلاح يطلق على ما ذكره وعلى ما يقابل الصفة وما  
يقابل الكنية واللقب والمعنى المصطلح لا يصح اذا تم هذا لان صحت بعد  
نزول المراتب والمراد اما الاول وهو العلامة الدالة مطلقا للتسمية  
بقوله من اللفاظ والمراد بالصفات والافعال معناها اللغوية فيتم  
اصح من الثاني قال الامام وقتل المراد بالاستبا صفات الاشياء ونحوها  
وخواصها لانها علامات دالة على ماهياتها فجاز ان يعبر عنها بالاسماء  
وفيه نظر لانه لم يتم اطلاق الاسم على مثل صهي فيسريه النظر والظن  
ان المراد الثاني قال الامام المراد اسما لكل ما خلق من اجزاء المخلوقات  
من جميع اللغات المختلفة التي يتكلم بها النجوم اولاده من العرتبة والبارسية  
والترنجبية وغيرها وكان ولد ادم يتكلمون بلغات فلما مات ادم وتفرقت  
اولاده في نواحي العالم تكلم كل واحد منهم بلغة معينة فلما طالت المدة نسوا  
ساير اللغات **قول** والمعنى انه تعالى خلقه من اجزاء مختلفة الخ يعني انه  
طاهر من معرفة الله والى من حيث هدى والى من قعد لولاها وانما ربه الحيوان  
سؤال وهو انه بتعليم الله ولوعلمهم لاجابوا السؤال وانما معرفة جميع  
الاشياء لا يمكن ولم تقع فاجاب بان تعليمه المخلوق من القوى  
الجسمانية الظاهرة والباطنية التي اعطته استعداد الشير فيهم لادراك  
الجزيئات والكليات والمجتمعات والموهومات التي يتولد عنها حروفها  
ومع قد خولها وضبط اصولها وقوانينها لاجزائها الغير المتناهية

الضمير

الضمير فية التسميات المذكورة اعلمها الخ قال الشارح المحقق انما يحتاج  
الى اعتبار هذا الحذف لتخفيف ترجع هذا الضمير ضمير غير ضمير وينظم  
ان شوي بآسيا هو لاء ولم يجعل المحذوف مضافا الى التسميات الاستا  
لمنظم تعليق الانساب الاستما فيما ذكر بعد التعليل وظاهر كلامات  
اللام عوض عن المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين وقد نفى ذلك في قوله  
تعالى ان الجحيم هي المأوى ولم يقل به في قوله تعالى واشتغل الناس  
شيئا فوجب ان يجعل على ما ذكرنا في جحيم تجري من تحتها الانهار وان  
كان ظاهر عبارته على خلافه او يقال ليس كل ما ذكره من المحتملات مختارا  
عنده وفيما ذكرنا اشارة الى الرد على من زعم ان الاستم عين المستحق ان يعود  
ضمير عن ضمير الاستما باعتبار انهما التسميات مجازا على طريق الاستدلال  
**قول** هذا الكلام وان وقع من عامة الشراح هنا لكن ليس  
بحر لان المعرف بالالف واللام العهدية في معنى المضاف اضافة عهدية  
اذ لا فرق بين قولك زانيت الامير وامير البلد وليس الخلاف مفسوفا في  
انما الخلاف في جعل يكون المضاف اليه ضميرا في مقام محتاج الى الرباط  
كما صرح به ابن هشام في شرح بابت سعاد حيث قال بعد ما فصل المشيئة  
نباية ال عن الضمير في نحو حسن الوجه من حيث هو ضمير لان حيث مضاف  
اليه وهو مما يؤههم من كلامهم الثاني وقد استجرد ذلك في المختصر في حيث جوز  
نبايتها عن المضاف اليه المنطوق في قوله تعالى علم ادم الاستما كلها ولا علم  
لها قال بهم ذلك وقال الرضي لا تعوض اللام عند العبريين في كل موضع  
شرطه الضمير كالصلة وحالنا الصفة والخبر والوصف المشتق منه  
وجوز في غيره كقوله الخ في الحاق الصفة والتبريد او والتبريد  
برده فلا ينبغي ان يعاد ما نحن فيه من مسابيل الخلاف بين الضميرين والكثير  
وهذا ما غفلوا عنه فاعرفه ليزي ما في كلام الشارح مع جلالته من الخلال  
ولو قال المص رحمه الله بدل قوله اذ التقدير والتقدير كان الاول  
وجها مستقلا معناه يعود الضمير على ما يليه من الكلام اذ الاستما لا بد لها  
من تسميات والظاهر ان معنى عرصتها الضمير بما سيجده من العقلا  
وظيرهم لاجل الاوسواله عملا لا بد لهم منه من المعلوم والصكايح التي  
بمناظرة معاشهم ومعادهم الجمالا والاقا لتفصيل لا يمكن علمه لغير الله فكانه  
قال ما وجد كذا وكذا فلخبر وفيها الهم وما علمتهم وما اسما تلك الانواع  
من قولهم عرصتنا مري على فلان فقال لك كذا فلا يرد ان التسميات اعيان  
ومعك وعرض الاعيان ظاهر فكيف عرصت للعاني كالسرور والحزن  
والعلم والجهل ولا حاجة الى ما قيل ان المعاني في عالم الملكوت منتشكة  
بكتي نرى وما مثل عالم امثال الذي يتبوه وقال انه قامت الادلة  
على اثباته وانما صنف في رسالة ونقل عن عبد الغفار القوصي ان المعاني  
تجسم ولا يتبع ذلك على الله تعالى وتذكر كثير الضمير المنصوص باعقلا

سبحان



لا جنة كما قيل لتعليبهم **قوله** وقري عرضين الخ قال قد سره انما المر  
بجعل الضمير للمستحيات المحذوف من قوله وعلمه اذ لم الاستمالات اعتبار  
ذلك المحذوف انما كان لاجل ضمير عرضهم واما على تقدير عرضها او عرض  
فيصح عود الضمير الى الاستمالات لانها لا يفتقر الى حذوف المستحيات تمت مضافا  
التي بل هي مضافا اليها كقولك شرا لثوبك قبل الوصول الى المكان فليتامر  
التي وورد علمه ان ما ذكره صحيح في ضمير عرضها دون عرضين لانه ضمير  
جمع المؤنث والاستمالات ليست كذلك فلا بد من رجوعه الى المستحيات فيعتبر بالقوة  
حذوفها تمت مضافا اليها فانه نزع الخلف بعد الوصول الى الماء انتهى  
**قوله** هذا آية من آيات من علمه على ان ضمير هو مختص بالنسوة العفلاء  
وقد صرح الدماميني في شرح التمهيل بخلافه ومثل له قوله تعالى خلقهم  
بعد قوله ومن آياتها الليل والنهار والشمس والقمر ولو كان كما زعموا  
القابل لزمه لغتكم المؤنث على المؤنث **قوله** تنكيت لظن وتنبية على عجزه  
اشارة الى ان الامر هنا بضمير والتمسك فليكن الحضر بالحجة ولا يصح ان  
يكون للتمسك في هذا المحل حتى يبنى على مشيئة تكلفها الاطلاق المختلف  
فيها كما ستر اذ اعلام من لم يعلم غير قابل وقيل انه عطف لانه عن قوله ان كنتم  
صادقين والامر لزمه لزوم التكلف بالمحال على تقدير كون الامر للتكليف  
فان للمعلق بالشرط لا يوجد قبل وجوده وفيه نظر وقوله والانباء الخ قال  
الرابع الكناخيزه وفان في عظيمة يحصل به علمه او فليكنه ظن او لتضمينه معنى  
الخبر يقال اشانه بكذا القول اعلمه كذا انتهى فقول للمرحوم لجرى مجرى  
كل واحد منهما الذي استعمل استعماله في التعداد بالبيانات وبمنه لخرى  
والافاضل معناه مطلق الاضمار كما هنا فانه تعالى غني عن الاعلام التي ايجاد  
العلم **قوله** في زعمكم انكم احقا الخ هو لسان ترتيب الجزاء على الشرط اي ان كنتم  
صادقين في انكم الحق بالامتثال او في ان استخلافهم لا يكونوا بشيء ببيان  
ما فتكم من شرائطها السابقة وقوله فتنبينوا كذا في النسخ وسقط من بعضها  
وتبين يكون متعديا كين بمعنى اظن ولازم بمعنى اظن كما في القاموس  
وهو هنا متعديا فاصحى اذ لك واثبتوا مدعا كما لم يذكر في قوله قد سره  
فان قلت هذا ايضا في ما سبق من انهم عرفوا ذلك باخبار من الله ومن  
جملة اللوح او نحو ذلك فانه صريح في كونهم صادقين قلت المراد بذلك  
مجرد كون بني آدم من بصرهم عنهم العناد والقتل فان قلت فاصحى  
ان تباط الامر بالانبا بهذا الشرط وما معنى ان كنتم صادقين فيما زعمتم  
فانبتوني باسما هو لا قلت معناه ان كنتم صادقين فيما زعمتم  
من خلوه من المتكافح والاستباب لصاحبة الاستخلاف فقد اذعنتم العلم  
لكثير من خفيات الامور فانبؤني بذلك الاستمالات التي تستفي ذلك الحكم  
ولفوة هذين السؤالتين ذهب كثير من المفسرين الى ان المعنى ان كنتم صادقين  
الى لا خلق خلفا الا انتم اعلم منه وافضل الا انه لا دلالة في الكلام عليه

حدو

ابن كمال

اقول

اقول **قوله** لا خلق خلفا الا انتم اعلم منه وافضل الا انه لا دلالة في الكلام عليه  
منا ولا اقل لضربة ابن جبري عن ابن عباس رضي الله عنهما والحسن لم يصر  
وقد اذنه والربيع بن رباح قال التقدير ان كنتم صادقين في قولك وتنبينوا لولا  
دعوه الله فكلوا هذه والنفس بالثبوت والخلق بالانبياء واما قول جلال الدين  
الكلام عليه فمستحق فان قوله ونحن نبيج محمد كذا وقد سلك اليه على فضيلتهم  
وتشريفه الله ونقد فيه او نقد ليهتم انفسهم بكذا الكلام لا العلم انما شرع ان  
جوابه الا ان لا ينفذ في السؤل في الظاهر في دفعه ان علمهم بذلك لا يقتضي  
علمهم بانهم مخالف للحكمة فانما من انفسنا المناسبات ان يثوبوا بقا بقا لا يورد  
التي تفضل لكم عليهم لا بطواهرها كما ذكر وقال ابن جبري لا وليك بقدر ان كنتم  
صادقين في ان جعلت خلفه غيركم افسد وسفك للدماء وان جعلتكم فيها  
اطعتم وان تبعتم امري فانكم اذا كنتم لا تعلمون اسماء هؤلاء الذين عرضهم عليكم  
من خلق وهم مخلوقون موجودون نزلت فيهم ولما نبههم فانهم ما هو غير  
موجود من الامور التي تنكروا لغيري بان يكونوا غير عالمين فالتا لولي كما  
ليس لكم به علم فانما اعلم بما يصحكم وتعلم خلقهم ثم انه اعترض على سناد  
هذا الزعم القوي بانه يفتي الى مجتوبين من صمد ولا يخالف الحكمة عند تعالي  
وهو محل من ذلك وكذا حال السؤل في الجملة على الاستحسان لا الانكار وفيه  
نظر **قوله** وهما وان لم يصرحوا به لكنه لازم من مقالهم قبل مثل هذا  
التركيب وافق في عباد انهم وظاهر غير مستقيمة فانه ما يمكن فيه ان يقال  
الواو زائدة كافي وكنت فيما بينهما الوعد وان من مجرد الواو اشبه  
والمعنى وهو غير مصرح به فجمع الاستدراك **قوله** هذا التركيب  
خروج كما قال الشارح المحقق في سورة النساء في قول الزمخشري ان عرض  
الدينبا وان كانت قريبا قريبا في الصورة الا انه فان كل مبتدأ عقب بيت  
الوصلية يؤول في خبره بالا او لكن الاستدراك كية مثل هذا الكتاب وان  
صغر حجمه لكن كثر علمه لما في المبتدأ باعتبار تبيينه بان الوصلية من المعنى  
الذي يعلم الخبر استهراكه وانما له على من فرضه جعل بعض الفضل الخبر  
مقدرا والقابل عقل من هذا لانه ان الوصلية لا تساقى بدون الواو فان  
ذكر خطأ واستند لا لانه بالشرع ليس في محله وقوله لكنه لازم من مقالهم  
الاول لازم لقوله ونحن نبيج محمد كذا والثاني لقوله الخ وتعلم الا ان  
لما قالوا الا انهم صرحوا به واعتقدوه وسقط ما مر من الاعتراض به الا  
يليق بسنادة اليهم وعلمت المص رحمه الله ليس لغيره والعاقل من غير  
علمه وما ذكره من ان الاستدراك وكذا التأكيد يكون لما تنضمه الكلام  
وان كان انشاء ظاهرا **قوله** ما اعترفوا بالخبر والقصور الى انشاء الى ان الكلام  
معلق بعلم نفاية الخبر ولازمه فلا بد من ان يقصد به بعض لغزومه  
وهو هنا اعترافهم بجهلهم وقصورهم عن انراك حكمتهم لا بتوفيقهم  
وبموظاهرة قوله واستعار الخ وجهه ان يفهم شامل لا حوال ادم وظلالته



ومن لا يعلم شيئا لا يقدر على ان يقول شيئا ولا يثبت في هذا ما ستر من انه قليم  
 تحت لان التخييل انما يكون عند خفاء السبب واما المتكلم ان يكون قاصدا  
 وهذا النوع به ولا يوجب عند فهمه وظهور ما في فهمه من غير ان يكون له  
 وتكون كالمات تمت من يعلم ذلك وتلك المعنى يفهم من قوله فاقته  
 اضراف ببعده تعلية تعالى لظهور واعتقال بالمشي والتمسك والتمسك الفوقية  
 واللام بمعنى جسر في الاعتقاد للشركاء به هنا الشكل ونعم قرانه بجعلها وتعلقها  
**قوله** وسبحان من لا يعلم كمن ان لم يعلم معنى التسميم وسبحان من لا يعلم  
 اسم من لا يعلم لافعاله واما سبب المشكوك في الاحرف من سبحان كماله قال  
 سبحان كماله اي قال سبحان الله ولا اله الا الله وقيل انه مصدر ومع  
 له فعل وهو سبب من خفا بمعنى نزهة وقدر قال الراضب والسبوح والقدير  
 من اسمائه تعالى والتبر في كلامهم فيقول بالضم سوا الهما وقد يعني ان كلوب  
 وسبوح والسبحة التسميم ويقال للحزبان التي يسبح بها سبحانته وهو  
 مصدر لا ينصرف اي لان المصنوع على المصدرية وكان المصدر المحم بكاد لثارة  
 الي ما نقل عن الكسائي انه يكون منادى فيقول سبحان الله واما قوله  
 المحرر عكس التسميم اي علم جسر المعنى كما قالوا استغوب المنية في جدار الفخيرة  
 وقابح فتيه الزبحشي في المفصل حيث قال سيقم التسميم بسبحان وقال  
 ابن العراب في شرحه قيل هذا ليس مستقيم لان سبحان ليس اسما للتسميم  
 لانه مصدر سبب ومعنى سبب قال سبحان الله فيكون لوله لفظ ومدلول  
 سبحان تنزيه وهو معنى اللفظ فتبين انه ليس اسم التسميم ولجيب  
 بانه لو لم يكن التسميم لفظا لتزيه لكان كذلك واما اذا ورد فلا اشكال  
 والذي يدل على انه فعل قوله سبحان من علقها بالاحرف ولو لانه علم لوجوب  
 صرفه لان الالف والنون في غير الصفات لما تمت مع العكس ولا يستعمل  
 سبحان فلما الاشارة او التسميم لانه مضاف واذا كان مضافا لغيره لم  
 لات الاعلام لا تضاد للترتيب وقيل ان سبحان في التسميم على كذا في المضاف  
 التي يعني سبحان الله وهو مراد العالم به وقيل انه مضاف لعلقة وترادى  
 والترادى التماثل وهو في قوله سبحان سبحان سبحان سبحان سبحان سبحان سبحان  
 الجودي والحمد مكرور عند سيبويه رحمه الله للضرورة والتمسك والتمسك  
 ان القول بعلمية لانه لا يخلو الاعتقاد المتنوع لمراد الصرف وهو مع شذوذ  
 يجوز تحريك على وجوه اخرى وقد سمع خلافه وادعاسيويه رحمه الله انه  
 ضروري مما نزل بالمثل وقال ابن جعفر رحمه الله سبحان علقها على معنى  
 التسميم وهو مصدر بمعنى البراءة والتبرية وليس منه فعلا واما ما وقع  
 موقع التسميم الذي هو المصدر في الحقيقة جعل عكسا كما في المعنى هو مفعول  
 لا ينصرف فان اصفته بصير معرفة بالاضافة وقوله باضمار قوله هنا  
 بناء على انه فعل اما تخفف او مشددا على الخلاف فيبان ان لم يكن له فعل  
 بقدر ما هو بمعناه فاذا اضيف فليس يعد خلافا للزبحشي ولا حاجة الى

القول بانه نكر والاضيف اذ لم يجره وتكثير اغلام الصبحان لانها في المعنى نكرة  
 وعلمتها للضرورة وقد سجا بالان واللام في قوله سبحانك اللهم ذا سبحان  
 وفيه شذوذ لظهور وجه عن النصب المصدرية **قوله** سبحان من علقها  
 الفاخر هو من فضيلة الاعشى وكتبها انما لثاننا فعلقها من علاقة اربعة  
 عامر من القليل الحاضر بين وكان علقها وشيئا كما ملا وعامر عامر اسفها  
 علقها ابلا يجرها النفس لها فهاك حكم العرب ان يحكمها بينهما بل في التوا  
 هدم من قطعه من سنان فقال انما لم يكتبي البعير فقتلها معا وفتنه ان  
 قال افايها العيني قال كلا كما يعني فاقا ما سئله لا يحضر احد ان يحكم بينهما  
 سئله ان الاعشى وسئل المذمومة مستجيرا فقال احب من الاسود والاحمر  
 قال ومن الموت قال لا في عا مزا فقال له مثل ذلك فقال من الموت  
 قال نعم فان وكنته قال ان منك في جوارحك ووديتك فبلغ كلفته فقال  
 لو علمت ان ذلك مزاراه لمان علي فركب الاعشى فاقته ووقف في نادي  
 القوم وانشد بهم قوله فمجدوا كلفته وتيفر عليهما مراءى بفضله  
 • ساقا تكلم من قبله الملالها • بالسط فاجزع الي كاجره  
 • حتى يبلغ الى قوله في الفصل • كوضاحك منه ومن سلكو  
 • يا عجب التدمر اذ سوبا • بين السامع والناظر  
 • ان الذي قضي عنتا رثيما • حب صوب الحب الما طره  
 • ما حبل العبد الضنون الذي • يقذف بالبوصى والماهد  
 • مثل الغرائق اذ ما جبري • سجان من ملة الفلحندر  
 • اقول لما خلفي فخره • عرضك للوارد والصادر  
 • علقه لا تسفه ولا تجعلن • الجوا الفخر بالحق والقوة في ذوالعجز وقال اذ سبحان الله على معنى التسميم  
 ولا شاذ فيه لما سبب ويحتمل ان يباه لانه لما اراد به التسميم لجره ويجري  
 اسم الفاعل سبحان **قوله** وبتدبير الكلام لم يعني انهم لسانه وهو عا لا يلقى  
 بالحكمة دل على ان الاستخلاف لا ينبغي للسؤال عن كلامهم لما كرهوه مع ما لا يكون  
 غير المترك بما فيه من الحكم الخفية وتوحيها التوبة لالت السؤال المشا لتر  
 يلقا شبه الذنب ووجه ذكره مع التوبة الاشعار بالعدو في ارتكاب الذنب  
 بانه لا منزه الا هو وتزبيده عن رذها الكرمه وتفسير العلم بالذي لا  
 تكفي علمه لانه من صفة المتباعدة وتفسير الحكيم بالحكم سياتي في ما في ذلك  
 السموات والارض وانك صغير فصل والخلاف في ان لا يحل لمن الاغراب ام لا مشهورا  
 واذ كان فاكته اذ هو مفر من خلاف اغراب متبوعه وقوله اعلمهم فسره  
 باعتبار المسالك والافق ومزاد به الاضمار المترتب عليه العلم والاعدى بالبا  
 ولو كان بمعنى العلم لتعدى بنفسه **قوله** وقرئ بقلب الهمزة كما في قوله  
 كسر الهمزة فتم صخر حذو فلجوز فتيان يعود الى الهمزة لان قلبها يتضمن  
 حذو فان المعهود في مثله التفسير بالقلب والى الباء المتقلب عنها لانه بعد



الكتاب بصير كما لا يمتنع العقل الاخر فيجد في اخره كالمرة وقوله فيهما اي في قلب  
الارض وخذ فيما يصح الصا وكسرها ونقلها من قوله **قوله** افي اعلم غيب  
السموات والارض الخ فيه اي كما زعمه لانه كما ان الظاهر اعلم غيب السموات  
والارض وشهادتهما واهلهما كما في قوله تعالى **قوله** وانما كنتم تكفرون وما استبدوا  
وتكفرون فافتنهم على طيب السموات والارض لانه يعلم منه من استبدوا بها  
بالظن والاولى وكذلك انفسهم الماض على المكثوم لانه يعلم منه البادي  
بالاولى قبل المبدى من المستقبل لانه قبل الوقوع خفي ولا فرق بينه وبين  
غيره من خفياته ثم انه قبل الابد من بينات الحكمة في تعيين الاستلاب  
حيث لم يقبل ما تكفرون ولعلها افادت استمرار الكتمان فان المعنى  
اعلم ما تبديك قبل ان تبديوه واعلم ما تكتمون على كتمانها وهذا المعنى  
علا ان كان الاستمرار وهو محاذ لا فرق بين الاعلى والاسفل **قوله**  
استغفنا لظن قوله اعلم الخ انما كان انفسه لتعرضه للتفاضل وان كان كمالا  
يعلموننا وجزوا مثل المهمة اذ لخص من خفي من مصاحم الاستخلاف فحينئذ  
يكون اشمل وقال الطيبي رحمه الله انما قال بسطه ولم يقل هناك لانه معلوم  
تعالى لانها نزلنا وغيبنا السموات والارض وما تبديونه وما يكفونهم فنظرة  
منه لكنه في نوع بسطها ليعلم فيه فان قلت ما تبديونه وما  
يكفونهم ليس مندرجا فيما لا يعلمون قلت **قوله** المراد ان يدرج الاول  
في الثاني لا العكس كما اشارت اليه بقوله فانه تعالى لما علم الخ او يقال  
ان قوله اعلم ما لا تعلمون ككناية عن حصول علمه وتبديل علمه **قوله**  
قال الترافل **قوله** فانه يقضي بغيره اوريا وبه او يفاربه ووجه  
التعريف ظاهر ومن تصدى بمقضي مستقر **قوله** استبطاها انما هو الخواص ليس للرد  
بالاستبطان لانها لم تكن الباطن كالمعروف الخ الخ في حاشيته بل عدم  
التعريف به والترمز اليه في قوله سبحانه **قوله** انما هو الخواص ليس للرد  
المعصية لانه قال ان عظمة وكما يكون على الجماعة والكاتب واحد منهم على الخ  
والكاتب واحد منهم فكما في العرب في الاشباع كما اذ جنى بعض قوم جنانة  
بقابلهم انتم فقلت كذا والفاعل بعضهم وقوله في قوله الخ الا تكاويل في  
معنى النفي ونفي النفي اجابات كالحجود بمعنى النفي **قوله** تدل على شرف الانسك  
ومن يد العلم الخ لانه قد علمت في الاستخلاف ويعتد ان وجه تقدمه  
علمه وقوله وان التعلين الخ وجه استكاده النفاذ وما علم اطلاقه عليه  
اماهل القول بالتوفيق فظاهر لانه لم يرد اطلاقه عليه وما علم القول بوجه  
حضورها في الصفات فان شرطه ان لا يوهم نقصا وفيه ذلك لانه انما يعرف  
فيما يحترف به ولا عبرة بانه اطلق على الله تعالى يعلم الملكوت ولا يان بعض الحكماء  
والفلسفة اطلق العلم الاول على الله **قوله** وان اللغات توقيفية لهذا  
لحد المذهب الثابتة وارتضاء المصدر جهة الله تعالى وخالفه في المنهاج  
وقوله محض هو بيا على المراد بالاسم المعنى المعرفي والعموم بيا على المعنى

الاشتقاق وقيل علميا لغة على العموم لا يدل على تعليم جميع انواعه وبه تمسك  
المخالفون ولا يخفى انما انما اريد جميع انواعه اثبت المراد لدخول اللفاظ  
فيه وكلها صريح في قوله وتعلمها الخ جوابا عن قول المخالف ان  
التعلم بمعنى الاتقان فلا يلزم التوقف او انما كانت لغات سكان  
الارض فتعلمها الله **قوله** وان مفهوم الحكمة الخ معنى قوله  
زايدة ان كان بمعنى شئ على معناه مع زيادة فيكون ذكره بعده للترقي  
في الاثبات ولا يكون تكرارا وهو المتبادر لكونه كان ينبغي ان يفتر الحكيم  
بالعلم بالاشياء الموجد لها على الاحكام كما قال الراغب الحكمة منه  
منه تعالى معروفة الاشياء والتجاربها على غاية الاحكام لا كما فهمت سابقا  
فانه يقتضي المقارنة وان كان يستلزم العلم وان اراد انه صفة اخرى  
زايدة على العلم من حيث علمه فهو ظاهر وقيل قدمته لتبطل بقوله  
واعلم الخ **قوله** والاعلم للملاكية الخ يعني جميعهم والاعلم الخ كلام  
الحكام اما ان كان الخطاب مع الجميع كما مر فظاهر وانما اذا كان مع البعض  
فان الفرق يحكي في عالم الملكوت وانما اذ اعلم لك لانه اعلمهم بما لم يكن  
عندهم علمه فزادوا علمها واذ اعلم الحكام الاسلاميين بدليل استدلالهم  
بالانية وهي وما مما الاله مقام معلوم اى مرتبة في العلم لا يتجاوزها  
**قوله** افضل من هؤلاء للملاكية لانه انما تدل على فضلته على المذكورين  
فان كان الجميع مذكورا فهو افضل منهم وان كان النقص بالانية يدل  
على فضله عليهم واما قوله لانه اعلم افضل فبطلت على ان  
اراد ان اعلم منهم على الاطلاق فالانية لا تدل على اعلمية من اعلم  
به والاراد اعلم في الجملة فلا يتم التقريب وكذا كون الاعلم افضل ان اراد  
افضل مطلقا فغير صحيح وان اراد من جهة العلم لا يتم التقريب ايضا  
واقبل لو كان المعلم افضل من المعلم لزم افضلته جبريل على بيتنا عليه  
الصلاة والسلام والقول بانه ليس بمعلم والمعلم هو الله لا وجه له  
وكذا انية قاله في شئ انما تدل على تفصيل العالم على الجاهل اعلى من واه  
وقد قيل في الجواب ان التفصيل بشر ما معلوم انما بالعلم والعمل  
وقد فضل علم آدم عليه الصلاة والسلام على علمهم فعلم انه افضل منهم  
مطلقا فالذين لا يعلمون عامر شامل للعابدين وغيرهم قد علم ذلك  
فتكبر **قوله** وانه تعالى يعلم الاشياء قبل حدوثها لانه تعالى علم آدم  
عليه الصلاة والسلام قبل خلقه وما فيه من المصالح والحكم وغيرها ذلك  
قبل وجوده **قوله** تعالى وان قلت للملاكية الخ والادب غير الاستلاب فقال  
اولا واذ قال ربك وضعا واذ قلنا بضمرة العظة لانه في الاول ذكر خلق آدم  
واستخلافه فبنا سب ذكر الربوبية مضافة الى الحب خلفا بيه وهذا المقام  
مقام امر بناسب العظمة وانصبا الجود للتعظيم فاشا ان يفعله لغيره  
اشارة الى كبريائه الغيبية عن التعظيم ونحوه في التعبير ما مر من قوله للملاكية



انبيس في لم يكون مجزها عنك اعظم عذبه وقال لا ادم بكنة الصلاة والاسلام  
انبيسهم لطفاه واطهار الفضله عليهم **قوله** امرهم بالسجود كقوات  
الامر في هذا الآية لم يجر والفا التقييبي في قوله في سجدة واطار في سجدة  
تروفي سجودهم عن الامر وهذا يقتضي ان يكون بعدة المنع والاسبان  
وقوله اعترافا على السجود واداء الحقة او علمه ما لا يعلو وحق  
الاستناد على من علمه نحو فظلم حتى قيل لو جاز السجود لمخوف لا يستحقه  
المعك من علمه وقد قال الامر للقول استندل بدمه فليلتس على ترك  
القول ولاة ليل عليه سوى الامر واجب بان دليل القول ليس من مطلق الامر  
بل الفاقيل وعلى هذا لا يقع قوله اعترافا بفضله واداء الحقة اعترافا  
عما قالوه لكن التفتون الف الجرائية لانك على التعقيب من غير  
تاريخ كما في التسوية فتمام **قوله** وقيل امرهم به قبل ان يسوي خلقه  
الح فيكون امر غير تميزي وحكمة الامتحان لضمه ليعلم المطيع عن غيره  
ولتظهر فضله حين سألوا عنه وهذا ايضا في التفسير الكثير والمعرب  
الله تعالى اشار الى عدم ارتضاية ولم يبين في جواب استدلاله بالآية  
وهو ان الف الجوابية لا تقتضي التعقيب كما في قوله تعالى اذ نودي للصلاة  
من يوم الجمعة فاستمعوا الى ذكر الله فانه لا يجر لا تسعي عقبيه ومنهم من اول  
هذه الآية بانها لا تفسر الاخرى وليس فيها ما يقتضي وقوعها بعد  
الانبياء لعظمها بالواو ومنهم من رآها لذكرها بعد الانبياء ظاهر في التاخر  
فكانت الامر بالسجود وقع مرتين فمر فحقب خلقه ومر بعد انبياء  
وضعت له بعضهم وادعى لحدوث انه مشهور واما ما قيل ان المراد بفتح  
الروح في هذه الآية التقليل لما اشتهرت ان العالم حياة والمخلوق موت فعيد  
**قوله** والعاظم عطف الظرف على الظرف والمركب العامل المقدر وهو اذكر  
كما مر او بك اللفظ كما في الذكر كما حدث وقت قوله للملاكية التي تجامل في الاخر  
عند امرهم بالسجود فان لم يقدر على الاول بعد هذه الاطاعة  
فسيجدوا ولا يعطف بدون لفظ لان الظرف الاول منصوب بصيغة  
بقا لوافي عطفه عليه لان قولهم ذلك ليس وقت امرهم بالسجود بل  
يعدم علمه ولا يجر هذا على الاول كما توهم فتماما لما قد روي عن الصادق  
انه على هذا من عطف الفصلة على الالف لا يلزم عطف الخبر على الاسما ورجحانه  
فاسد لان كلاهما خبر في بل لانه مضمون هذه الفصلة خبرا وبعده مستقلة  
فكاست ان يعطف على مضمون الفصلة التي هي الفصلة التي هي ايضا خبر مستقلة  
فتماما وباسد وايضا خبرها واصلة ما ربط بها الامر فافسده به فعدت  
سلم جميعا **قوله** والسجود في الامتثال للامر من ان انخفاض ولو بالتحكم  
وغيره كما في الشعر المذكور وهو لزوم التحمل في القار على بني جابر فقتل منهم واستر  
قال بن جابر هل تعرفون ابا ذابا ابا مكنون قد شد عقدا للتواير  
• جمع نضل المثلوق في جواربه • تروى الاكر في مسجدا للحوافر

خبر

جمع

280  
• وجمع كمثل الليل من جاز الوحي • كثير حواشيه يسريج البوار  
• استعادة للموزان تذكره الفتا • وخاصة رحي في تميز من امر  
ومعناه ان خياله اكثر من لاشركي التلق منها فتمها وانما تحضر الاكر والكرام  
والروابي التي تحتها بشدة قدرها فحتمها لانخفاضها كما انها سجدة للحوافر  
خياله وهو شامها لكونه بمعنى مطلق الانخفاض لا معنى التذلل لانها لا  
تقتل فتذلل الا ان يكون اذ علة او التذلل اعتم من الذك فيل حطية  
اي ستملة وهو لبعيد وقيل المراد انك تحت خيلك ان تستعملها اما  
المزقعة ولا يتطعم قلمها كما كانت طليعة لها والاكر بالسكون للتعريف جمع  
المة وهي المرفوع من الارض وليس في شكية ضرورة وسجد جمع سجد والحوافر  
جمع حافر وهو في الزهر وخوه مترد **قوله** فقلن له اسجد للبيلى فاسجدوا  
هو لا عز ابي من بني اسند وقيل هو من شعير الجيد من نور اوله فقدك  
لها وها ابن الخطاسه وقيل هو ابو او وبالفا واسجد بوزن اكرم بقطع  
الهمزة بمعنى طار اسنه ليركب وقال ابن فارس في فقه اللغة ان العرب  
لا عرفوا السجود الا بمعنى المظاظة والاشناقول اسجد الرجل اذا فعل ذلك  
واما في الشرع فوضع ليجتمع على الارض قصد العبادة فلا يكون حقة  
الالته لانه المعبود حتى قال الامام رحمه الله تعالى انه الغير تعالى كقوله  
ولذلك اولوه ههنا ان اريد به معناه الشري بان السجود لله ولا يجر  
عليه الصلاة والاسلام حمله قبله وجهه لانه الكعبة واعبته عليه  
بانه لو كان لله ما استع بالبر عبادة اذ لا فرق بين كون ادم عليه الصلاة قبله  
وغيره وبانه لا يركب على المنية عليهم وقول عا و انك هذا الذي كرمت  
عليه زيد اعلمنا الا ترى ان الكعبة ليس باكرم من سجد اليها كما لا يجر على الله  
عليه وهم فتعرت كونه سجدة تحية وانك ان تقول تخمضه جعل سجدة  
لها و منهم يفتي ذلك وسيا في كلامه ما يدفعه اليه في التاميل  
**قوله** او سببا لوجوبه كما جعل الوقت سببا لوجوب الصلاة والبر  
سببا لوجوب الحج والقرية وجه كونه قبله وسببا على وجه يقتضي  
لغظيمة بقوله فكانه تعالى الخ اي المظافة في الحسن نفوسه وجعل  
فيه مثلا لامر كل موجود من العالم والرحماني وهذه الملاكية العقل  
والعبادة وهي الخلق في التركيب من العناصر فكانت ذرية اي وسيلة  
الى التحمل عليهم بابنائهم ومشا ههنا كمنه في مخلوقاته وتميز بعضهم  
عن بعض بمرقة المطيع من غير اللام على كونه بمعنى القبلة بمعنى الى كما  
في قول صتاك رضي الله عنه النبي اول الخ وهو حصة على رضى الله عنه  
وقوله • ما كنت تصيب هذا الامر من قوله عن هاشم ثم من اعلى الى حسن  
والشحن جمع سند وعلى الثاني للسببية كما في قوله تعالى اقم الصلاة لتدلوك  
الشرع بموجب قال في القاموس انه خبر القنواب بموجب بنق النوك  
وهو مثال النبي مع جهولة او عوذة او عوذة وانما اصل معناه صورة



تخذ على مثال صورة الشيء لمعرفته حاله ولم يقرب به العرب قديما وينبع فيه  
الصاغاني ونسبته ههنا بقدر ان باب الحوائج وليس كذلك قال في المصباح المنير  
الانموذج بضم الميم مثاله معرب وان لم تكن الصاغاني ومهم من يجوز ان  
يكون المصنوع له ادم عليه السلام حقيقة وانه السجود المخلوق انما صنع  
في شرفنا ونحو ذلك لا يكون كغيره في شرفه من قبلنا واهل عليه قول الرافضيين  
يجهلون يختلف باختلاف الاحوال والاقوات وقيل انه مخالف لاجتماع المفسرين  
ولذا تركه المقر وفيه نظر **قول** واما المعنى القوي وهو التواضع المعطوف  
على قوله اما المعنى الشري بالمتراد به فمطلق التواضع ولو بالاحتياج وكانت  
الغنية بالاحتياج فاجابا الاسلام بطلان السلام فصار حراما عن عليا الثعالبي  
الذي نقلها قال المفسر طيحه الله لاختلاف الناس في كيفية سجود الملائكة لادم عليه  
السلام والصلوة قبله انما قام على ان يخلص سجود عبادة فذلك الجهور كان بوضع  
الجباه على الارض سجود الصلاة لانه المبدأ وادونه لان كان تكريمه لادم عليه الصلاة  
والسلام وطاعة لله وكانت ادم عليه الصلاة والسلام لهما التسلية لادان قال قوله  
لغيره بوضع الجباه بل كان سجودا فذلك في انقيادهم لخلق الله بالاول  
فضل ذلك السجود خاصا بادم عليه الصلاة والسلام لم يخرجه عنهم وقيل  
كان كما في بقية الزمان يفتقرون على الصلاة والسلام لقوله وحجرتوا  
له سجدة او كان كما ايج من السجود المخلوق والاكثر على ان كان متباحا  
الى غير ههنا عليه الصلاة والسلام وقد نقله الفاضل الا لانه مخالف لاجماع  
المفسرين وموجب شبه **قول** والتدليل والافتقار الى الاحتجاج ومنه  
مما يظهر وكما لم يطلع ادم عليه الصلاة والسلام وبسبب المفهوم من الكلام  
لا الى الملائكة كما ينوهم اذ لا يصح ايضا في الملائكة التيمم والبراه من حيث الامر  
للملائكة بالسجود في امورهم فان افضل الملائكة حفظه وبعضهم موكل بالترشق  
ونحو ذلك **قال** من لم يعرف اللغة يستغرب السجود بزينة الرمز  
لقوله فقلن لها اسجد للنيل فاسجدوا كما ذكره المفسر رحمه الله وهو كثير  
في كلامهم كقوله اب الكاتب ولكنهم اختلفوا في هل يجزئهم ما فرغوا لا وفي  
شرفه لا من السيد وغيره معروف واسجد بمعنى وقد فسره قوله تعالى  
ادخلوا الباب لا تهم لم يؤمنوا بالتحول على جباههم وانما امر بالانحنا  
ويحتمل انه حال سجدة وقال ابو عمرو السجود عند العرب الانحنا قيل  
ومنه قوله تعالى اسجدوا لادم فانه سجود تخنية بمعنى الاحتجاج وقال ابو  
حسبة الفخر في بيان سجدة اذ وضع جبهته على الارض وسجد وانحنا اذا طال  
راسه وانحنى واسجد اذ ام النظر قالت كثير  
اعرف معنى ان ذلك عندنا . وانحنا عنيك الصبورين رابع . انتهى  
فالسجود في اصل اللغة يكون بمعنى الركوع **قول** اي واستلزم استنباط جواب  
من قال ما فعل وقال ابو النفاية في موضع نصب على الحال اي استقامت كثر  
والاجبا الامتناع باختياره اي مع تمكنه من الفعل فلو ابلغ منه وان افاد فائدة

فقط كسبغة سجود الملائكة

ولذا

ولذا فتح تعدد الاستثنا المفرغ والاستثكار بمعنى التكبر وقدم الاستثنا عليه  
وان كان متفادرا اعتد في الرتبة لانه من الاحوال الظاهرة بخلاف  
الاستثكار فانه تفنني واصلا بمعنى التثنية كما في الشيع كلفه الشيع ثم حوثر به  
عن الخلق بغير ما فيه وفرد من غير ان يتجدد فوصلة الخ راجع الى حمله  
فثلاثة وقول ما وقطعه بكاء على ان تحتة وقوله او يحمله بلج  
الى الوصا لاخر وهو ظاهر **قول** في علم الله او صا الى انما اولت  
الاية مما ذكره لانه لم يحكم بكفرة في ذلك ولم يحرمه ما يقتضيه فاما  
ان يكون التعمير بكان باعتبار ما سبق من علم الله بكفره وتقديره  
وذلك وقيل كان بمعنى صار وهو مما اشبهه بعض النحاة وردته ابراهيم  
وقال تروة الامم ولانه كانت الظاهر حينئذ فكان بالغا والظاهر انها  
على بابها والمعنى انها وكان من المقوم الكاذب كما في الارض قبل خلق  
ادم فكيف يكون قوله كان من الجن وكان في علم الله وقوله باستنماحه  
بما ان تكفره متعلق به على الوجدان وقيل انه متعلق بصار اي سجود  
والثالث كاله الى الكفر بسبب استنماحه والكاه كره فكيف استنماحه  
وانه رد على الرافض في قوله انه لم يخرجه عن صلاته والمضى باعتبار ان  
الانحنا اولات الكفر لانه لم يخلط ما قبله صا كما في كافر اقبلت كنت  
وهو تكلف لا لانه لم يخلط وقوله والنو سلبه في سجدة او وهو اشاره  
الى كونه قسلة وفيه نظرية ان جواب الرافض عنى على اعتبار ان  
التكلم والاختيار وكذا من قبله متعترضا على المص رحمه الله كان انما يبدل  
على كون المذكور بعباده واقفا في وقت من الاوقات الماضية او وقت  
كان وذلك مستحق في كره لانه لم يخرجه من صلاته من غير النظر الى قوله  
كما اشارت اليه في الكشاف وشروطه في سجود من وقوله لا يترك الواجب فانه  
لا يوجب الكفر في مطلقا ولم يخلو اجابته قيل في ذلك وفيه نظر **قول** والاية  
تدل على ان ادم لم يخل فتمسك عليه هذا اذا كان السجود له اما اذا جعل قسلة فلا  
دلالة عليه وكذا اذا كان سجدة كالسلام والحيث بان جعل القسلة  
كعبية تدل على كونها افضل البقية فعمل ادم من سجدة ولو غير ذلك  
على كونها افضل وقيل لانه ما حوثر من التعليم لا لانه لم يخرجه فانه  
جمعه مع قرابته لانه ولو يوجب لانه لا يخلو من التفضل من  
كل الموصوفه اذ قد يفتنون بالمعرب ونحوه وعلمت مع كل ما يقع من تفضلهم  
والخلاص فيه مشهور وقيل في الاستسلام انه لا يخلو تحتة والاصح ان  
عنه وما ذكره المفسر رحمه الله وفيه اشارات الى ان سجدة استنماحه انما  
الله تعالى وقوله واث ان يلبس كما في الملائكة لانه استنماحه منهم وقوله  
في الاصل يدل على ذلك وقد قيل عبد بن عباس وغيره وكونه منسبطا ونحوه  
خلاف المتبادر فحني قوله لم يصح يعنى على الاتصال المتبادر واما قوله  
كان من الجن فسبق الاية فمما في هذا الحسب الظاهر فاولها المص رحمه الله

حسد



بانه منهم فعلا لا نوعا كما قال الشاعر مخزن فترم بالحجن في زي ناس ككفر  
استبعد بانه رتب على كونه من الحجن فعلمهم بقوله ففسق وبانه مخالف  
لما ستر ذكره في انفسه لا يمتنع من ان يكون على الله الملكة لا تقضي البتة  
فهو حقي في اصله وقوله علم الهدى يحتمل ان يكون المعنى انه صار  
من الحجن بعد ما كان ملكا باسمه كما من بعض بني ادم فترم وهو قول  
نابغة الغزير وما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما من ان الملكة لونها  
نوع صبيح دودك مطهر ونوع لسيولك كثر لئلا يناسب قوله فيما عني  
والكل ضرب من الحجن والملائكة الحن وفي كافي الكلام عليه ان سنا الله تعالى قوله **قوله** ولئن  
لا نظرنا لغيرهم من الملائكة الحن كما وصفت النصوص فاقضي بعضهم يكون  
يا بلع من الحجن وبعضها كونه من الملكة الحن الى التاويل في هذا نظر فترم  
فليضار المعنى ان من الملائكة والزمخشري ما نعت الحجن فكشاه الى تصحفه بالتعبير  
بالزعم وهم يقولون ان سخي سمته الملائكة فاقامهم فعدوا عليه  
لكثرة ما قالوا لا يستبيننا متصل ايضا قيل ان العبرة بالتحول في الحكم لا في الحقيقة  
اللفظ فمن كان ان لا يستبيننا متصل ان كان من الملائكة ومنقطع ان لم يكن منهم  
لم يثبت وهذا رد على المتقدم وغيره وليس بوازه قال القرافي في العقد المنظم  
الحياة واهل الاصول يقولون المنقطع المستثنى من غير جنسه والتمثيل  
المستثنى من جنسه وهو لا يطر فيه كما قال قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم  
بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة من جنس ما قبله وكذا قوله لا يدرك  
فيها الموت الا الموتة الاولى وهو منقطع فعمل الحدك وكذا او ملكا  
لمؤمن ان يتصل بمؤمن الاخطا والحق ان المنقطع من جنس ما قبله  
او لا يتغير ما حكمت به ولا يمتنع من هذا في المتعدد في غير ما قبله  
بان كان غير الحجن فهو الحكم عليه بتغييره ولا يجوز ان يكون الا فرسا  
فالمنقطع نوعا والمنقطع نوع واحد ويكفي المنقطع المنقطع ان يقتض  
المرتك بعدم الحرجة بقوله تعالى لا يدرك فيها الموت منقطع بسبب الحكم  
بغير التغيير لان مقتضى ذاته انها لو لم تكن كذلك وكذلك الا ان تكون تجارة  
لانها لا تدرك بالباطل بل بحق وكذا كلف الاخطا لانه ليس له والالكان بباطل  
فنوع المنقطع الى ثلاثة انواع الحكم على الحن بتغييره الحن على غيره او  
بغيره والمنقطع نوع واحد فلهذا هو الصواب في الحن فتم منقطع ان لم  
يكن منهم فتمثال **قوله** من الحن كانوا فيهم ما صور في الحن في الفرق بينه وبين  
الوجه الا ان الله تعالى في الاول على ابيس فقط وفيه من كل الحيوان المطلق  
التي فعل فيها بليس وكان يخلل ان يكون الفاعل من لالة المنقطع قوله  
والصغير في يسجد والجمع الى القليلين وعلى التقادير يكون الاستدلال  
متصلا بالمنقطع **قوله** الطاهر المصطفى الله الاله الوحي  
الذي ذكره الامام بقوله او يتيك الله امر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله  
تعالى اذا امرتك يعني ان يقتضي ان يكون الحن من الملائكة فيكون

الرجل

خسر

مقدرا

مقدرا هو قلنا الحن استجد واوقوله فانه اذا علم الحن ان الله سبحانه الدالة  
عليه فالفرق بينه وبين الاول عموم لامر الحن والدلالة على ذلك بلفظ  
مفسد فليس من التغليب في شيء وامر الصغير ظاهر **قوله** والذين من  
الملائكة ممن ليس بمصوب ولا عظم على ان ابليس وهو من بني علي ما ارضاه  
من الله ملك قال علم الهدى في اللعنة من انفراد الملائكة بتحقيق  
العصية منهم كما انما انعلق به عاقبة محمودة لا وختمه بخلاف الانبياء  
عليهم الصلوة والسلام عند ما وسيتاتي الكلام عليه في قصة هاروت  
ومباروت وفي النفسين واما وصف الملائكة بانهم لا يعصون ولا يستكبرون  
فذلك لئلا يفهموا العصيان منهم ولو لا قصوره لما صرح به لكن طاعتهم  
طبع وعصيانهم تكلف وظلعة التبشركل ومثالعة الهوى منهم طبع  
ولا يستكبرون الملائكة ضد ولا يعصيان مع فضله هاروت ومباروت  
**قوله** ولعل ضربا من الملائكة الخ قال ابن اسحاق الحن اسم للملكة ايضا  
لانها تسمى استنار هجر عن اعين الناس وهذا معنى قول المصنفين انما اتي  
بسبب الاشتقاق وصل الغندوق قال تعالى وجعلوا ابنيه وبني الحن نسبا  
فسمى الملائكة وورد مسلكه في كلام العرب قال الاعشى في سبيها ان عليه  
الصلوة والسلام

- وسخر من جن الملائك تسعة • قياما لدهية يعكسون بالجر

وقيل الحن صنف من الملكة لا تراهم الملائكة مثلنا وقوله كما قال ابن  
عباس رضي الله عنهما ما لانه قال ان من الملائكة ضربا بنو والذين يقال  
لهم الحن اي يطابق عليه الحن من اطلاق العام على الخاص فيكون كقوله  
فسمى ما لا فرق ولا يرد عليه ما قيل ان ما ذكره في بعض اوقات الحن  
ضرب من الملائكة وان ابليس من ذلك الضرب وما ذكره في بعض اوقات  
من الحن المقابل لصنف الملائكة منهم زياته فانه من ذلك وقوله  
فذلك لك من حكمه المتغير يعني بعد تسليم كونه من الملائكة فلا يرد عليه  
ما قيل في التغير نظر فان صحة تغيره لا يقتضي عدم تغيره الملائكة  
بالذات بل هو على تقديره اظهر وقوله كما اشار الى ان الضياء على جميع  
السايق بانه كان منهم فعلا فلا يرد عليه ان هذه الآية لا تدل على ان من  
جنسهم **قوله** لا يقال كيف صدم الحن الفهم بينهم بالذات  
ومكافئهم عن عاكبة رضي الله تعالى عنها احد بني محم رداه منهم وقوله  
لانهم كالتبديل جواب السؤال المذكور ولما قيل انه من جنس الحن يرد عليه انه  
مخرج للمصنوع من جنسها فكما ان جنس الكاظمين وكثير من المعتزلة كانوا هم  
المعروف من قوله فان الميزان والنور انما امر حقيقي وانه اشار الى اتحاد  
هما في كمال الحسن والحق انهما باحوال في نواحيه لا في نواحيه في قوله  
واظهاره وكفى بمعقوب وحذا عن معنى حديثه فتمت بقوله من يريد الرجوع  
لا من مضرك شيت احدتها جده واورد عليه انه لا يدل على ان الحن من فاعله

الملك الملائكة التي كانت بين  
العلماء

الرجل

سبوي

خسر



بالمتحرك كما مر في المصنف وغيره الا ان يقال المراد بصفتها صفة متحركة  
ظاهرة في الحركات وهو لا يتغير في الاصل والاشتراك في الواقع **اقول** معنى المروج لغة  
الخطوط فما راج بمعنى الخطوط وبمعنى المراجعة والاعتناء بالخطوط اما باعتبار الاختلاط  
بعضه ببعض كما لا ينبغي له او باعتبار لظلاله بالاجزاء النارية التي فيها  
الحركة والحرارة الذي هو سبب المبادي والافتقار وهو المراد فالخاطر  
منه يكون نوراً محضاً والمختلط به يكون ما راجحاً فلا يبرهن شيئاً ونفسه  
النور بالجوهر المضيء من غير ان يضره ذلك بطلان على الله دونه وان كان ابلغ  
من وجهه لحرارة المراد بالنصوص الامارات لا الاحاديث فان فيها ما يخاله  
كما في التواتر وتلات مثل ما روي ان تحت العرش من نور اذا غسل فيه جبريل عليه  
الصلاة والسلام وانفس خلقه من كل فطرة مملكة وفيه انفسا ان الله خلق  
ملائكة من نار وملائكة من الثلج المغير ذلك مما يبدل بحسب الظاهر على  
خلقها من غير النور **قول** ومن فواتيد الالهة استنباح الاستكبار اليه بعد فيها  
من الفوائد لان فيها انشادة التهنئة والابتداء عليها الاتريجات الالهية  
لانها تطلق الاستكبار ومطابق الامر وكذا الدلالة على الوجوب انما  
يعلم من قوله افضحت امرى ونحوه مما هو حكاية عندها فلا يرد ما  
يقول ان كثر انفس البشر الخالفة الامر كل لا استنباح امره وهو كثر فتلوه  
وكذا دلالتها على ان الكافر حقيقة وكذا دلالتها على ان الكافر حقيقة من  
علم الله موته على الكفر وهو ما حوذه من قوله من الكافر من اذا المراد به انه  
في علمه لا في ذلك وهناك مسألة الموافقة ومخاطبات العبرة بالامكان  
الذي يوافق العبد علمياً في باقي منصفه في حركاته واول منازل  
لغيره من فروع هذه المسألة انه يصح ان يقول انا مؤمن بان شاء الله ومث  
اطلقت مسألة الموافقة فالمراد بذلك وهي مما اختلف فيها الشافعية  
والحنفية والاشعرية والماتريدية والنسكية فيها تناول مستقل وينبغي عليها  
مسألة الاخطاط في الاعمال البررة وقوله اذا العبرة بلجوانته وفي نسخة بلجوانته  
وهذا مما يجوز به جواز الصلوة في جمع فاصل بالاشباع **تنبيه** مسألة  
الموافقة من امتهات المتكاملين فصلها النسكية في شرح التمهيد فقال ما كما سلمه  
لما الشافعي رحمه الله تعالى في قوله ان الشافعي شفي في ذلك قوله وكذا التمهيد  
فلا يشهد بل في ذلك ويظهر ذلك عند الموت والقاء الله وهو معنى الموافقة  
والكثيرين منهم الذين يقولون نعم الله علينا وينتبه فيصير السعدية شقياً  
والشقي سعيداً الا انهم يقولون من مات مسلماً ايماناً في الجنة ومن مات كافراً  
مخدراً في النار الغنائم بالفتن في الاخرة فلا تفرق في الاصل الا ان يقال  
ان كان مسلماً او ورث اياه المسلم اذا مات كافراً يرد ما اخذ على يمينه ولو ارث  
المسلمين كما الكافر وينتقل جميع اعماله والمقول في المذهب خلافة محمد  
لاستقلاله الا ان الله يفرق منه ان يكون انا مؤمن ان شاء الله بفنائه القليل في  
الاستقبال حتى لا يكون شكاً في الامكان حالاً ولا ملاحظة لنا وليه ولا توريدية

عصام  
صل يقول انا مؤمن ان شاء الله

معتقون

معتقون ذلك مطلقاً **قوله** السكنى من الشكوك الى يعني ان اسكنك امر من الشكوى  
بمعنى الخنا اذا اسكنك لامن الشكوك بمعنى ترك الحركة ولذا ذكر متعلقه به و  
في الاقتران مخرج الشكوى الى الشكوك وتلك صفة اسكنك المستتر بان الشكوى  
تكره والعطف على الضمير المنصوب لا فضل وهو مستعمل في فصيح الكلام وصحة  
امر الغائب بصيغة الفعل للتغليب مثل انا وزيد فعلاً ونشارة على اسكنك  
للاشارة الى الصلة والتبعية فكذلك انما المقدم هو معنى ان الشكوك الى  
والسكنى من امثال واحد وان المقصود منها هو الثاني والحينه مفعول  
لان معناه الخنا من الحب مسكناً واما الى ان من اسكنك فهو مفعول له  
فيجب اظهاره في لانه ليس مكاناً بل هو وان النكاحية ليضم العطف اذ شرطه  
الفصل سواء كان نكاحاً او غيره ووجه انتم ظاهر وهو من قبيل القينية وكان  
امر النكاح اطلاقاً ولا يصح حمله مما موراه ولذا قد مر فيه بعضهم ليس  
ازواجك وجملة من عطف الجملة لانه لا يصح من طول المعطوف نحو المعطوف  
عليه والمجوز ان قاله وليس بالامر كما يصح تفويضه من زيد بل اطلاق  
وجعله تعاملاً بالتحليل لانه غلب فيه المخاطب على الغائب والمذكر  
على المؤنث الا ان في هذا التغليب حتماً مع انه يكثر من قوله تغليب المؤنث  
على المذكر في نحو زيد من زيد اذ مفعول اسكنك والامر موجود فيهما  
حقيقة والتغليب من المحاز فاما ان يكلمه فانه قد يكون محازاً او غير  
لهو فبان يكون الغيوز في الغيبة كما ان يقال انما لغوي لان صيغة  
هذا الامر للمخاطب وقد استعملت في الاعمال منه فاما ان المذكور  
في المعاني ان التاكيد ثم التثنية ونحوه ولزيد كروا من قوايك  
تفصيح العطف ولا ضمير فيه لانه امر لفظي تكفل به الغيوز في هذا الامر  
ان يكون من الشكوك ايضا لكنه مرجوح للموافقة لقوله حيث شئنا واخطاب  
الى التجوز ونكتحة التغليب ما ذكره من الالهة على التبعية واما كون نفسه  
على انه مفعول معه فغيبه نظير ظاهر مع انه ليس بلازم ساو كذا لظرفين  
المشايخ في شمران الامر والتميز في هذه الالهة مكسوخا كبقوله ما قبلوا  
**قوله** والحجة دار النواب الى التي لا يقع الثواب الحقيقي الا فيها وكون  
التميز للمعنى لانها معلومة بغيرها وبعينها لانها المشاهدة عند الاطلاق  
وليس في ذكرها في هذه السورة وهذا هو المعروف عند المفسرين واما القول  
الاحقر من جوع ولا عبرة بقوله في التا وتلات الاحوط والاسلم هو الكف  
عنه تعينها والفظه قال الفخر بن رحمه الله حكى عن بعض المشايخ ان اهل  
السنن يجمعون على ان تحت الخلد هي التي اصب منها ادم عليه الصلاة والسلام  
فلامعنى لقوله الخلد كيف يطلب شجرة الخلد وهي في دار الخلد لعنه  
بانه يقال كيف يطلب شجرة في دار الفناء وكانه فهم قوله اسكنك انها كانت  
مستزقة فطلب سبب البقاء وهي النار موجودان وبعضهم نفى وجودها  
كما يترن في الامور فاولها ههنا بالمعنى اللغوي وهو السنن واولها ههنا

سنة الحنة



وهو الترويض والعلو على سبيل الفهم خلاف الانزال فانه لعمه كما قاله الرازي  
بمجرد الانتقال من الارض الى الغري كما في هبوط مصر وقلبت بكسر الطاء ففتحها  
كورة بالتمام وقرية بالقران وعلى الظاهر ما في المنسوخة من قوله كانه  
لمستأفبين فارس ذكره من ارض فارس وعلى الاقول كلام المفسر رحمه الله ولذا  
قال اوتيرن الا فلا يرد عليه ما فنال ان الاوّل هو الظاهر من الثاني لما في التفسير  
وقيل انه كان بعد ذلك وقوله امتحانا لادم عليه الصلاة والسلام افكان سببا  
لذلك الفضة **تليق** قول المصنف في معنى ان في الجنة تكليف الشجر  
خلافه كما في قوله انما قوله في قوله انما قوله انما لا تكلف  
فيها اصلا وما اؤتمم خلافاه مؤول وما ذكره عن ابي امامة هو ليعلم لفضل ان  
من الله وذهب لظروفه الى انها لا تكلف فيها بعدة الشجر وقوله فيها ذلك  
ويجمع بين الايات فانها دار رحمة وتعيم والذبيحة دار عقاب وذهب  
هذا كما استر عورة ادم واجب عليه فاعرفه **قوله** وانما اذما صالحة  
من صدره محذوف انما كالأرض او الرعد الذي لا يعلو عليه وفيه وقال  
الليل ان ياكل ما شاء متى شئت بشا فيكون حيث شئت كما في التفسير  
والرفقة والمرغية بمعنى الحبيب اللين وقيل انه يقال بنا ويل را اهدى من  
**قوله** انما مكان من الجنة شيئا الا قيل حيث المالك الميمه ففسر بالعموم  
لغيره المقام وعدم المرحم ولم يجعله متعلقا باسكنه مع انما ظن من جملة  
المعنى لافق القاصل وفيه نظر لان المنكر في كل ما يريد منها لاني عدم  
لغيره السكنى ولا قوله فكل من حيث شئت في محل المريد لعلية وكذا ما بعده  
من قوله ولا تفرجها هلك الشجرة ومنه قل كما في قوله ان الاوّل اعلو من  
وجعله من المنانع ونوسب الامر بعد حصوله في ما كحل مخصوص من عمل والاذ  
الانكسار وكما وسع الامر صيق النهي والقائمة للحصر ففتحها لثابتة في قوله  
فانني كذا الذي سبغني وسبق الحصر كما في لطيفة عن عدمه **قوله** فيه من القاء  
لعليق الذي بالقرب الى ابي مينا الغنم من وجوه منها ابي الميمه عنه الاكل فيها  
فهي عن قرب الشجرة المأكول ومنها ان العصيان مع كونه من شاة على الاكل رغبة  
على القرب ومنها ان الظاهر ان يقال قنابا فعبر بالظلم الذي يطابق  
على الكتاب وليرتكف بان فيقول الظالمين بل قال من الظالمين على ما تقتضيه  
وسببا في ان شا الله تعالى ان قولك شربت من العالمين ابلغ من قولك زيد  
قاله لعله غر فينا في العلم انما عن جده ولذا تكون الامانة في العلم الدوام  
ومن غفل عن هذا قال لانه اطلق الجمع وازاد التشبيه لان الدنيا لغة  
هنا بطريقين **قوله** انما تغلق النهي بالقرب كما يتنهوتان فتم جعله  
سببا للوهم من الظالمين او في الاوّل انما فتمت لها عن اذات جعلت  
الكرم والحدة وصمير تحريمه وعند القرب انتهى وقيل لا يقرب بنم الداعي  
عن التلبيس بالفعل وبضمتها بمعقولا لانه منه وصمير كما في التلبيس وجماع  
القلب الا اطراف ما يحيط به وقوله كما روي الخ هو حديث لخرجه ابو داود عن

قوله  
على منبسط فلسطين

سعا

ابي

ابي الدرداء رضي الله عنه من فروعها قال المنيذ الذي معناه يحني عنك صاعبه  
ويصم اذ شك عن سماع منا وتر كما قال الشاعر  
**قوله** وكذبك طرفي فمياضه والقران صادق واستمعنا له في فنيك ما ليس يسمع  
**قوله** وجعله الى احو القرب وفير الظلم بظلم نفسه بالمعصية املا بقاء  
على تجويز منسأله او انه قيل النبوة او التهن في دار التكليف او بمعنى نقص  
الحظ اليه ليرى ان ذلك لانه الظلم يكون بمعنى نقص الشيء او ليس في دار التكليف  
من جهة كاشا والتمه الراغب رحمه الله واورد عليه انه مخالف لقطع  
فيما سبق يكون النهي المذكور المختص ببيتا على الظاهر للتبادر **قوله** ليعيد  
التبتي يتسوا ليجعلنه الى يعني انه اما يجوز محذوف النون معطوف  
على تقربا فيكون منبعا عنه او على من ذهب الكسائي فانه يجوز لا تكفر  
تدخل النار وكان على اصل معناه او منصوب بحذف ما على انما جواب  
للمعنى كقولهم لا تظلموا فنه في محل فلتكفر عصبي والنصب باضمار  
ان عند الصبرتين وبالغا ففهمها عند الجري وبالكسائي عند الكوفيين  
وكان حينئذ بمعنى صان **قوله** والشجرة التي وقيل هي الخنظلة وقيل  
الخنزلة الى غير ذلك والاولى عادم النظم والتعريف كما ان ابيه ليعينها  
باستنها في الامية ولا يكثر في على الغيبين الشجرة شجرة والشجر ما كان  
ساق وقيل كل ما تقعر له اعضاء وعيد ان وقيل اعتم من ذلك  
لقوله تعالى شجرة من يقطين وقوله من اكل منها الصدث اي يفتوح  
ولا حدث في الجنة **قوله** وقوي بكسر الشين قال السمر حمله  
قوي الشجرة بكسر الشين والخيم وانما البيا مع فتح الشين وكسرهما  
لغيره ما منها محذوف وقيل انما ظاهره **قوله** اصدا من الشجر  
الذي الكشاف تحفة امته الشيطان وله ما عن الشجر وعن هكاه  
مشاهير في قوله وما فعلت عن امتوعه وقوله من يورى عن اكله عن شرب  
قال العلامة يعني انما كانت عنده من الشجرة فاصلا الكلام ان يقال  
فما زلت كما قال تعالى عن لانه فمعه معنى الاصله في قوله وما فعلت  
عن امرى اي وما فعلت بسبب امرى وتحقق في ما الصدمه من اجتهادي  
وراجي وانما فعلت ما من الله انتهى فضمن الفعل معنى الاصله او علق  
به عن المعنوية مع فباي معنى الجا ورة فيها في الجملة لان المعلول  
اذ انزل جعلته ففد بخا وزها وشله قول لعقرب العرب يصمد من عرق  
زايه اذ انما في شجرة ما يصيد به من الافعال الاغتره فاغتره  
فان لعقرب الناس لخرعوا معناه وسبب في محله وقوله وحمله على  
الزلة فتبيل يعني يجوز ان يكون من قوله زل الرهيل اذا زلته وازله  
غير محله فكل ذلك فيكون القمير للشجرة والمعنى فكلما الشيطان  
على الزلة بسببها وتحققه فاصدا من الشيطان زلته ما عنها وهي  
التاويل عدي بعن وقيل اشارة الى الاصله ارض الشجر يجوز

ابن

ابن كمال

عصام



بنت من قبل العقب من نزل الفاعل بجعل الحجة التي هي سبب الزلة فاعلام صحتها  
لها كالتسكين للقطع ومنه تعاليم ان ما نفايت ان صلاحي النظمين ان يجعل  
الفعل المضمر في المعنى خلا لا يتصل بل ان من قوله ونظير عن هذه في  
قوله في الكلام مقدر ما عني في قوله امر موجود في قوله الخ اي ما اشتهر  
فعله عن لجة تادي وراي وانما فعله ما يترابه **قوله** او ازلتها عن  
الحجة بمعنى اذ هي كما من قوله ان عني كذا الخاقب واهل معناه كقالت  
الراغب استنزال الرجل من غير قصد نيا لزلت رجله نزل في المزلت  
المكان الموقف وقيل للذنب من غير قصد زلة واليه اشار المصنف بقوله  
انه يقضي غير وقوله ويعضده الخ لم يقبل ذلك فليس لاحتمال عوده الى  
الشجرة يتفقد من صفا من محلهما او يجوز ولا ينافي هذه القراءة قوله  
فخرج مما استبان في تفسيره ولا ينافي قوله ابن مسعود رضي الله  
فوسوس ليما الشيطان عنهما الخ عن الشجرة لانها شاة ذمة مع انه يصح عو  
الضمير الى الجنة بنضمين الاذهاب وخوة وقوله ومقام سمنا قائلنا  
الى كالمراة الخاصة التي منقلمة على ذلك او بقوله ذلك وسما في التفسير  
وقد قالوا اول مخاوتك وكذا اقلين **قوله** واختلف في انه تمثل  
لها فقا ولما الخ الخ تمثل في مودة غير فكاله كما ذكر من الكلمات  
او الفاضل في التوسوسة من غير تصور وتكلم كاهو الا ان وقيل الاخر في  
قوله لخرج يمتثل ان يكون للاهانة كافي قوله كذا اجماعه وهو بعيد **قوله**  
قام هذا الباب فناداهما العتر من علي بن ابي طالب مع قوله فوسوس ليما  
الشيطان اذا التوسوسة الصوت الخفي **قوله** ان يقول انه اصل معناه  
كاستجابي وقد يستعمل الكلام على وجه الافعال مطلقا **قوله** بعض اتباع  
قوله الامام باهما كما تلتصق فانه وكثيرا ان عدا او انه وصيحيك فيتمثل  
ان يقبل جملة قوله وقيل عليه كما نزلت في قوله تعالى فاداهما رجمتا  
الي قوله ان الشيطان كما عدو مبين فانه مزيج في مياثرة الشيطان  
فمنه وفيه نظر بقوله والعلم عند الله بما اشار الى ما قال ابو منصور  
لله تعالى لتستر لنا الجحيم عن كصبيته ذلك ولا تقطع القول بلا دليل  
**قوله** الحزن الكرامة والنعيم رضا وهذا التفسير لصحته على كل من  
الاحتمالين المذكورين في ترجيح صمدية هما وانما تفسيره بما يجنبه المحضون  
بعوده الى الشجرة وهو ظاهر وقيل اخرجهما من لباسهما الذي كانا فيه  
من نور وحلة او ظفر لانها لما الاضمار لها فانها **قوله** خطاب  
لادم عليا لصلاة والاشلام وهو الخ في الكشاف والصحيح انه لادم وكذا  
والمترادفها واذ رويها الخ واستدل بالاية المذكورة لتعريف الخطاب فيها  
لنما والنعمة واحدة وبعضكم لبعض قد حكر فيما بين الذين وليس  
المترادف القادي بينهما وبين ابلين بل فيما بين ادم لقوله تعالى فمن  
اتبع هذا الى الجحيم فمنهم الى المؤمنين والكافرين وبتين ما لكل فرشق

قوله على او لعلوا فكذا به

عصام

من

من الجزا وقوله وجمع الضمير الخ ظاهر انه لنتنر عليهم كما نزلت المشركا به هذا  
الاختيار لا لظهور الخطاب لغز وذلك نزلت الخطاب قول الزمخشري  
والمراد الخ لانه وان ارتبط به كما بعده كقوله بشرحة وقد نقلناه  
لكنه لا يتكافؤ الا على القول بانه خطاب المنشا فمذا يشمل المعدوم قلل  
**قوله** ازلها وانما انما ليس بخطوف على قوله لادم ولما التفسير هذا اصطلاح  
معاملا وقد نزلت منها قبل ذلك وجهه بانها من دخولها على وجه التكرمة  
لانها دخولها الكون فيكون او متعارفة وان للمامور ببلنير وهو هو طهر  
من الجحيم عن الشيطان التي هي عورة ويشان ذلك ابلين تعارض وقد روي هذا  
بعضهم لانه تفسير الثالث كجاءه ادم بن عتار من رضى الله عنهما ولا يرد  
تكلت بجعل الخطاب شاهلا للمعدوم وكذا المستحقة وفي التفسيرات امر ابطو  
ببنتظيرهم ولا يمكن ان تكون ذفاعة واحدة حتى يرد عليه ما قيل ان  
ابليس خرج قبل ذلك وهو مخالف للظاهر وقيل لهما والحقية وهذا يقتضي  
كون الحجة عاقلة واستبعد الامام حكايته الخ قوله في فم الجحيم اذ  
لم يرد ينم مثل حيتا تمتد او لم يرد عوقبت الحيتين مع انهما لتست عاقلة وهذا  
الامر ترويه في فلا يشان لزم انما عاقلة فسام **قوله** كالتسغني فترها عن  
الضمير الخ قيل لاكتفا بالضمير في الجملة الامتنية ضعيف لا يليق بالنظم  
المعجز ولذلك جعل بعض المعربين هذه الجملة استثنائية ووجهه بان  
الجملة هنا ما اولت بالمفرد لان بعضها لبعض عدا بمعنى متعادين كما  
اشار اليه المصنف رحمه الله ومثلها يشغني فية بالضمير عن الواو وان هذه  
الحال داعية للحال الداعية لا تكون بالواو ولا حاصلا للناويل **قوله**  
التعظيم ما ذكره ابوالسعادات في كتاب الكاويل المدم من ان الجملة  
الحالية لا يجاوز ان تكون من سبب ذي الحال اقلية فان كانت من سبب  
لزمها العائد والواو تقول حاز زيد والوجه منطلق وخرج عمرو وكذا  
على راسه الاما استد من نحو كلمة قوه الى في وان كانت اجنبية لزمها الواو  
فايئة عن العائدي وقد يجمع بينهما نحو قديم عمرو وبشر قام اليه وقد جات  
بلا واو ولا ضمير قال

• ثم انتصت بال الصفة من منه عن النيار وعن ايماننا لجدد  
فحال الصفة من حال انتهى وبقي قسم ثالث وهو ان تكون صفة ذي  
الحال نحو ولتمم وانتم معبرون وكلام النخاعة يدرك على ان يجوز فيها  
الوجهان باطراد وما نحن فيه ان كان الخطاب لهما والذرية فهذا  
من هذا القسم لصد والتمادي منهم حتى من ادم عليه الصلاة والسلام  
لعدا وتلعبض اولاده كما في من قصة قابيل وهابيل وكذلك في الوجه  
الآخر فقلتك بتعليق كلامهم على هذا حيث حوزوه تارة ومنعوا لذي  
واما التاويل بالمفرد فليس بشي لان كل حال متاولة به وواقعة موقعة  
الاشريك في قوة الخ في معنى شافيا مع انها منصرف وكذا الفرق بين

عصام



الذاتية وغيرها فاحفظه وهناك الحال مفهومة وتصح ان تكون مقارنته  
على الوجه الثاني فان قلت **قلت** كيف يفيد الامتراك المتبادر وهو مني  
عن مفاكدة لو قلت لاحد قمت ضاحكا وانت انما عن الضحك لم يصح  
قلت الامتراك كذلك اذا كان نكاتها اما اذا كان تكوينيا كما في قوله  
كونوا قلوبا طيبين فلا والله انقل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الجوز  
كلهم مكسورون بالمبسوط ونسبوا قيل انهم غير مكلفين واما قول  
الحيات رحم الله ان الفعل اذا كان ما موردا به من غير ان يصدق به  
من الخواله لم يكن تلك الحال ما موردا به من الخواله التي تستعمل  
تقديمه في الاستناد في فلو كانت ما موردا به لم تكن تقيده في فلو كانت  
لا في المنظور الذي في الكلام المتبدل فاذا قيل ان كل قلوبا او من غير ان يكون  
به بلائتك وما خالف ذلك يحتاج الى التاويل وقوله بتضليله قيل  
ان كان الشيطان في خلافية في مظهره واما على تقدير التخصيص بادم وجوا  
فيعتبر ان يتراد بها في ترتيبها اما بالجوهر كاطلاقه على اولاده كلهم  
او يكتفي بذكرها عنهم وقتها فطرا لا مفعلا فيلزم تعظيم تعنيان ييب  
تضليل الشيطان وهذا ان لم تكن على حذر وجماطه في احتمال  
الاحتمال في به منه **قوله** موضع استنراق يعني انه اما انتم مكان او مصدر  
مبني ولم يخرج على كونها اسم زمان وان احتمل اللفظ لانه نكره مع قوله  
ومناع الى حين وكذا احتمال كونه اسم مفعول بمعنى ما استقر ملكه عليه  
وكانت في فته كما ذكره الما زوي لانه خلاف الظاهر مع احتياجك  
للمحرف والاصح **قوله** تمنع الى المناع الملقنه ما خوف من منع المناع اذا  
ارتفع والمناع الانتفاع الممنوع وقتها ولا يخفى بالحقير وقد يستعمل فيه  
والحين متعلق بمناع او به ويمتنع على الشايع ان كان مصدره وقيل  
انه في محله رفع صفة لمناع والحين مقادير زمان طويلا وقصيرا  
**قوله** يريد به وقت الموت او القيا ممتد في كل الشايع بان المناع  
التمنع بالحدث وليس بعد الموت تمنع وكسب بان المذاريب حصول  
الثواب والعقاب وتمنع كما ذكره على التقليل ويجعل التبدل القيا من  
الموت لانه من مات فقد قامت قيامته او جعله مقدمات الشيء من  
جملة ولا يخفى ان التفسير حينئذ لابد ان يجعل السكتي في القبر متعنا  
في الارض قيل وهو اقرب ولا يخفى انه اذا فسركم بانه لكل احد لصاحبه والناويل  
اما اذا فسركم بانه لاجموم فلا اشكال في انما **قوله** استقبلها بالاخت  
والقبول والعمل بما قال المرغوب يقال لشي فلان خيرا وشرا وفعال الغنية وكذا  
اذا استقبلته به قال ولقاهه نظرة وسرورا وتلقاه كذا قال وتلقاهم  
الملئكة وقيل التلقى لغة الاخذ فالكل صاحب عنه فكيف ادراج فيه فقال  
الطبيعي مسيرا الذي فعه انه مستعار من التلقى بمعنى استقبل بعض الناس  
من يعتر عليهم اذا قدم بعد غيبته وهو يكون بانواع الاكرام والكرام الكلمات

ابن كمال

الواردة

الواردة من الحصة الالهية العمل بما فعل رفع الكسوة الكلمات يكون استعارة  
اتعنا بحملها كما انها مكرمة لانه كونها سببا لغزوة وقوله وبلغنا اشارة  
الى ما للمعنى بعد التحوير والقول الاول هو الاصح الما ترو عن ابن عباس  
رضي الله عنهما وغيره والثاني في لخصه البتة في قوله وسجدك قال الكوفي  
الجوز سجدك بحملك لانه يتوقفك وهذا نيك لا يحول في فقهه شكا  
الله على هذه الغيبة والاعتراف بها والتفويض الى الله والواو في وجهه كق  
اما الحال واما لمعطف الجملة سواء قلنا ايضا فاعلم الى الفاعل والسراد  
لا يوه بجاز او موما يوجب الحمد من التوفيق والهداية الى المفعول  
وتكون معناه سجدتك لعلبتك كما في ذلك وقيل الواو زائدة وفي الاسا  
تلقينته استقبلته وتلقينته منه من لقنه الشيء فتلقنه منه  
قيل وانما لم يجعل من هذا مع ظهور حيث استعملت ليرت على اللفظ  
والقبول والعمل وسائر ما يدخل في استقبال الرجل اعترفه ولصاحبه  
فعل هذا يكون من رت مع الازمنة كقوله ان التوبة انما تترت على  
المتلقى ترتيبا ظاهرا الا اذا كان بمعنى الاستقبال المقضي للاكرام بالقبول  
والعمل لانا قال وسائر ما الخ فان رجعت قبول الاستقبال ورت عقل عن  
متراده قال في بحث لاق الترتيب المذكور انما يتا في بعد استعمال  
صحة اللفظ في المعنى الذي هو فيه غير ظاهر وكنت يعم جعل الترتيب جهة  
لصحة الاستعمال فالصواب ان يقال لان تلقن الكلمات لا تترت على  
الاهتباط بل استرخ محلا في الاستقبال فان ابتداءه وهو الانتظار للكلمات  
حصل عقين به بلا شراخ وكذا ما قيل لا يظهر انه لم يكن التلاوة لا  
تحتل قوله في كلمات وبعض هذه القراءات مفسر لبعض وعلى هذا القراءة  
لم تؤمن كلفصل ومعناها كالنزة الاخرى لان بعض الافعال يكون اسناد  
الى الفاعل كما اسنادها الى المفعول من غير فرق نحونا التي خيرت فلت خير او منه  
لغيت نقول لشي زيدا ولقيني زيدا ان الترتيب بالتلف في تكتة  
غيرا بلغة الجواز وهي الامم الى ان آدم كانه في ذلك الوقت في مقام التبع  
لان التلقى استقبال من جامة بعد وتصدير هذه الجملة بالفاظها وعلما  
اما من التلقى للجهول او كما علم المعلوم **قوله** عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال قارت الى هذا الحد تيلضركم كما في الاستدراك وغيره وكسب وسيدك  
بمعنى قد رتتك وبلى وقع بك بها نعمة في بعض النفا سير وقوله ما راجي  
قال قد سرر اسم فاعل اضيف الى المفعول وانت فاعله لاعتماده على الاستقام  
او منبدا واما نسخة زرين الشايع وقيل عليه ما السماع والجمعي بتشد يد  
اليه فعملها على سها لقله اومر من ان يجعل لاجم مما مضى الى الماء المتكلم  
واوتمت خبر انت لاجم في اللمنة كما في قوله الافارجون في الاصححة وعلى  
التشديد في قوله الجملة الاسمية جزا الشرط كما في **قوله**  
هذا ما لم يصح شرح الكشاف وجملة ما قالوه ما ذكره الشارح للحق

سما

خمس

عظم

سما



فانه صحت الروايتين فلما عند يوجه يدعي انشاء اليبا الرضوي ونفسه له على  
ما قاله المحقق في شرح الرائية ان يني بربوع يزيدون على والضمير  
لخبري صفة لها تحمل على هاء الضمير المكسورة بحكام الاحكام والحق  
كازاد وهما على نكرة المخاطبة نحو قول ربيته فاصيبت وما الخطات الرمن  
ونقل عن سيبويه رحمه الله قوله في كماله فقولنا في قوله الخ لم يرد وقوله  
صالحه صرد ود ايضا لانه كيف يتردد في صحة وقوع الجملة الاستغناء  
جزاؤه وهو في القرآن اكثر من ان يحصى كقوله اذ انزلنا الكتاب ونزلنا الرعد  
بان الله كبري قال الرضوي في القوم في الجزاء دون الفاء اية اختلاف العزة وانما  
الاستغناء فانه يجوز ضمها الاستغناء الوجها في العزة في الخبر عند التفتيح  
منقذ سنة على الشطر فقولك ان جيتني اكرمني ما اكله ان جيتني بكرمني  
ومن لم يتحققه قال انه مخالف لنا في طرح النسخ من نحو قوله في الجزاء  
طلبنا نحو ان كافي زيد فاكرمه الا ان يفرق بين الامر والاستغناء وقوله  
في الحديث من روحك معناه مرة روح خلقها والاصنافه للقطيع كما ذكره  
الراغب ثم ذكر ان الكلام والكلام من الكلام ومولجج والثالث في قوله  
للمدرك ما خذوا الحياتين ثم اى المدرك اشره والكلام لفت وتشريرت  
**قول** رجع عليه بالرحمة وقبول التوبة الخ التوبة اذا استعدت الى العبد  
ثمعناه الرجوع عند مع الدم والعزم على عدم العودة التي اشار اليه  
المصروف بالله وفي حقوق العباد المالتية ونحوها لا بد من الرد والاستحلال  
ولم يذكره المصنف الله لدخوله في كلامه لان الغاصب ما دام الغصب  
في يده او فتمته لا يقال انه رجع واذا اشدت الى الله فتمت ههنا  
قبول التوبة والعفو عن الذنب ونحوه او التوفيق لها ولما كانت العالمتين  
وقد روي بها بكيا ما يني سنة ونحوه مما يدل على خلافها في الجوابه  
بقوله وانما زينة الخ فاما ان يتردد ان ما قبله وهو في الكلمات بالقبول  
والعكس كما هو غير التوبة او مستلزم لها وقبول التوبة من مرتب عليه في  
المجرد التوبة اوان التوبة لم يدام عليه بايتم التعقيب باعتبار الخرها اذ لا  
فصل بينها ولا كما قال ما قيل انه كان مستظرا لقبولها فترت ذلك على اخر  
التظاير وكثير في الكلام خلاف حتى تكون العاقبة صحيحة كما نوههم وقوله  
وهو الاعتراف ذكره في التوبة من اعارة الخ **قول** واكتفى بذكر آدم عليه  
الصلاة والسلام يعني عليهما لان النسابة يعني ههنا ذكر المنبوع ونزك  
التصريح الحسن ونشر التوبة في التواب بالرجوع الى العفو لانه اوفى بعناه  
الغوي مع استلزامه للمعاني الاخر والكثرة من صيغة التوبة وذكر الرحمة  
لحسان على احسان **قول** كبر للتاكيد ولذا لم يعطه وصيته الله رتب  
على الاول غير ما رتب على الثاني وهو نوع من البدع يسمى بالزهد وقد يعاد  
المبنى عليه تاكيدا او تذكيرا له لطول الفصل كما سياتي في التمرين في ذلك  
مخسنة ثم قرأ التكرار في الكلام التام خصوصا بعد الفصل بالاجنبي

قول على ما يكاد ادم وحوا

ابن كمال

المحض

المحض للتاكيد بمزيد حبا ولذلك عطفنا الزمخشري عليه ما ذكر من التاكيد بالوار  
لترتيب وقدم على هذا التوبة والنسابة ليرطبا لاهتمام بحاله وقرع  
باليه والاحزاب يقبول توبته والتجا وزعن صفوته وان الله ما عسى تنشئ  
به الملائكة عنك الصلاة والسلام وقتد فضل عليهم وامروا بالسجود له  
فان كان كذلك فذا المحكي فلا كلام فيه والافلا كما نينا ايضا فيها تلك  
التكث ايضا فلا يرد عليه في قول **قول** او لاختلاف المقصود الخ  
فالفضل عن السابق ليس لانه تاكيد كتابين العرضين من الخليلين وهو  
من جهات الفضل شرهت النفا في رتبتهما بانهم ذكرا هياط لهم اولا للتعداد  
وعدم الخلود فالامر في تكمين وثاننا المهمته في مرتبه من تكمين ويصل من  
يصل فالامر فيه تكمين في ذلك تكمين لهما تكليف قبله بغير المنع من الشدة  
وعبر في الاول بذلك لانه منطوقه فالتمادي والاشارة من قوله بعينك  
الخ وعلم الخلود من قوله الحين وفي الثاني ما يشعر لا يترت فحوى الكلام  
اذ لم يصرح فيه بتكليف وانما اخذ من تعقيبها بالفا واهدي الهدي  
اما على الحدف والايضا لا كذا الهدي او على تضمينه فعل الهدي او سلك  
الهدي ونحوه **قول** والتنبيه على ان مخافة الاضطرار الامران هما  
ما ذكره الاول من التعداد ونزق الخلود وما ذكره الثاني من التكليف  
مقني فكان ينبغي ان لا يضاف الاضطرار لاحد هذين الامرين فكيف  
يجتمعان فلو لم يرد الامر لعطف فاما يا نبيك على الاول فيكون للعقاب  
به الاضطرار المترتب عليه جميع هذه الامور والكافز بالحكم المهمة والزاي  
المجتمعا الضابط لامور مستترة فيهما وقوله ولكنه سئى الخ اقتباس  
لبيان مذره بانه بشئ ما امر به ولو لم ينسبه لخاف من النظر المترتب عليه  
ما ذكره قوله وان كل واحد توصيخ لاسم ونيك له في نفسه **قول**  
وقيل الاول من الجنة الخ وهو ضعيف لانه تاكيد قول في الاول ولكم في  
الارض مستقر الخ ولاك الظاهر اتحاد مرجع الضمائر فيهما وما قاله الامام  
من انه لما من عليه بما بالقبول رحمانوهما الاعادة الى الجنة فيبين انهما من  
مجنون وقصفا مبرم فهو حسن ولا ذكر للمسا هنا واما ما قيل ان التوبة انما  
صدرت وهو في الارض فلا خفاء في ضعف ترتيبها على الصبوط الى السما الدنيا  
بالنفاق قيل انه ليس بذلك اذ لم يثبت انه عليه الصلاة والسلام تاب بعد  
الصبوط بل لظاهر من قوله فتلقى حيث عطف بالفا الى الله على عدم تلبية  
عند انه عليه الصلاة والسلام تاب قبل الصبوط لانه تدريجي فلو تضرعت  
عند التوبة لتأخر عن الاموال المذكورة زمانا وجمعا حال الامن فالاصطوا  
اي مجتمعين سواء كان في زمان واحد ام لا وهذا هو الفرق بين حالهما  
وكجاو امعا فان الثاني يقتضي اتحاد الزمان بخلاف الاول وقد وهم في هذا بعضهم  
بغكم قد يفهم من سياق الكلام في بعض المقامات ولذا قال المص رحمه الله في  
تفسير قوله تعالى فسجد الملائكة كلن اجمعون في سورة الحجر انه اكد  
بكل للاضطرار وبلجتمين للدلالة على انهم سجدوا بجمعين ودفعه فلا  
يقال انه مناف لكلامه ههنا ما قال وقيل انه تاكيد لمصدر محذوف



اعني صيرها جميعا وانما اني بالضمير المتصل في قوله استمر لجمعك لانه لا يجر  
تاكيدا للضمير المتصل بالفاظ التاكيد في التاكيد بالمتصل وهو وان اختم  
بالنفس والعين وجوبا فانه يحسن في غير القياس عليه فلان قال  
انه اشتبه عليا لتاكيد باجمعين بالتاكيد بالنفس وقوله كانه  
كتايبه عن ظهور ضعفه فكيف يعني اذ راكع عن بيانه **قوله** الشرط  
الثاني في الشرط الثاني هو ان الشرطية ومنه من اعين كما موصولة  
والفائدة دخل في حيزها النظمه ما معنى الشرط وحمله مع جوابه  
جواب الاول ومنه من قد عز جوابك الاول محذوف او منهم من قال  
الجواب للمخاطب واللامه ما ذكره المصرحه الله واذا ازيدت ما التاكيدية  
على ان الشرطية اكد الفعل بعد ما سوت التاكيد لان التاكيد اول  
وطا لذكره ثانيا ولذا اترك المصرحه الله ولذلك الجمع ان الشرطية  
لا تؤكد بها في الاكثر وانما يؤكد في الطلب والمتمم ثم انه هل هو على  
سبيل الوجوب حتى انه لا يخالف الا في ضرورة او سندا وذكوره اما ان يري  
راسي حاك لونه او هو الحسن الشايع قولان للتحفة لئلا المصرحه الله  
الثاني لان الاتصال عدمه فاذا رجع اليه لا ينبغي ان يقال انه ضرورة **قوله**  
وانما جري محرفا لشكك الخ لكان الظاهر اذ اوقال الزمخشري انه لا يذات  
بالت اجماع بالله والتوحيد لا يشرط فيه بعينه الرسل وانزال الكتب  
وانه ان لم يبعث رسولا ولم ينزل كتابا كان لا يحتمل به وتوجهه  
ولجبا لما ركبت فيهم من الغفول ونصب لظهور الادلة ومكانهم من النظر  
والاستدلال يعني انه لو لم يكن طريق العقل كان انما كان انما كان الكتاب  
والرسول واصفا لم يكن يصح لا يتيان بكلمة الشك فكما التي بها اذن انه  
ليس بواجب فتعين الوجوب بطريق العقل وهذا على اصول المعتزلة  
واما عندنا فلا وجوب على الله فوجه كلمة ان ظاهرا لا قطع بالوقوع  
بل ان شاهدك وان نشاء تركك لعلنا علم من فضله ورحمته اكد كلمة  
ان مما ايماء الى رجحان الوقوع وهذا معنى كلام المصرحه الله فهو اكد  
عائيه لاننا نرى على النجسين والفتن العنقليين وقيل ان العهد الخامس  
بانزال الكتب والارسل ليس بواجب عند المعتزلة ايضا فلا ردة فيه فقل  
وقيل ان ان اذا قرنت بما لا يقتضي شك واعترض عليه بان المفهوم منه  
ان ما يحتمل في نفسه كونه غير واجب عقلا من موافق ان وهو ينال في  
ما مر في قوله تعالى فان لم تفعلوا فاني نظروا حتى متعلق بيا تينك  
لان الخبر كلمة منه **قوله** وكرر لفظ المهدى الخ النكرة اذا اعتدت  
معرفه فمضى عن كون الظاهر لاجتماعه لكونه ليس بكلمة وهو هنا غير لائق  
الاول المهدى لخاصة بالرسول والكتب والثاني اعلم لانه شامل لنا

عصل

يحصل بالاستدلال والعقل وليس هذا المبنى على مذهب المعتزلة كما توجهت  
وقيل انه جعل المهدى او لا يمتثل الامام المتبع للمعتزلي به بشر ذكره  
مضافا الى نفسه وقوله من النقطه ما لا يكون لو اني به معترقا باللام  
وان كان ذلك سبيل ما يكون ذكره بشر تعياد فكيف لو اكنتم عنده بالصبر  
وهذا وجه وجه اللغز ومن غير احتياج الى مخالفة القاعدة ويحتمل قول  
العلمانية وضع المظهر موضع المضمير للعلمانية لان المهدى بالنظر الى ذاته  
ولصاحب الاتباع وبالنظر الى انه اضيف الى الله اضافة تشريف لخيرى  
والحق ان يبين وهذا موافق لقوله والذين كروا في مفاصلهم من انبياء هداي  
فالمقابل لهم للقابل وقوله مما اتاه الخ بيان للعموم السابق **قوله** فلا  
خوف عليهم فضلا الخ خوف من الله او عليهم خيرا وعاملة عمل ليس ولا اول  
اولى وقرئ بالرفع ونترك التثنية لنية الاضافة وبالفتح والحق والفتح  
مما يكون في المستقبل فيكون قيل وقوله فنعليه يدل على نفي الوقوع  
بالطريق الاولي ونسب المراد نفي الخوف بالكلية بل نفيه عنهم في الاخرة  
كما سيأتي وقوله ولا هم يموت عنهم محبوب نفس الحزن وهو ضد السرور  
مليخ من الحزن وهو ما غلظ من الارض فكانه ما غلظ من الهمة ولا يكون الا  
في الامر الماضي عند بعضهم فيا ولحينئذ انما يحزن في ان تذهيوا به وخوفه  
بعدمه بذلك الواقع وقيل انه والخوف كلاما في المستقبل لكن الخوف استظهار  
لفقد مطلوب والحزن استشعار غم لغوت محبوب كما فاني يحزنني لان  
وقيل لا خوف عليهم من الضلالة في الدنيا ولا حزن في الاخرة في الاخرة  
العقبي وفيما نفي الخوف لان اتفقا الخوف فيما هو اشد اكثر من اتفقا الحزن  
على ما فات ولما صدر بالذكرة التي هي اذ دخل في النفي وقدم الضمير اشارة  
الى انضمامهم بانتم بالحزن وان غيرهم بالحزن والظلم هو هجوم نفي الخوف  
والحزن في الدنيا فلا يمكن التحمل على ذلك وعلى حمله كتابه كما قال المصرح  
رحمه الله لا ينبغي وحبه كما اذا فاما **قوله** نفي عنهم العقاب الخ لان نفي  
الخوف كناية عن نفي العقاب ونفي الحزن كناية عن اثبات الثواب وهي  
اينبلغ من الصريح والادلة ان اثبات الشيء ببينة كما نفي في حمله **قوله**  
وقرئ هدي الخ احتياجا بدال الالف تاء واذا غامها وهي لغز هدي في كل  
مقصود لا يصفه للبيان لانه يكسر ما قبلها في الصحيح فانوا ليا التي هي اختصار  
مخافة على ذلك ولا يفعلون ذلك في الفلا لتثنية وهذه قراءة محمد بن  
استحاق وهي ثاذه **قوله** عطف على قن انبياء قيل واورد الاول اشارة  
الى فلة اصل المهدى بخلاف اهل الكفر ثم اعند من جمع ضمير به بانه  
اشارة الى اكثرهم في الغنا ولا يخفى انه تكلف بارد لاداعي له لان من مفرد اللفظ  
مجموع المعنى وليس المقام يقتضي ملاحظة هذه النكت وقوله قسّم لفته  
لظلال من لم ينم شامل لمن لم يبلغه الدعوة ولم يكن من المكلفين  
فالعدول عن الظاهر كجملته لاخراج امثالهم من الناس من غير فقالت



حقا بل من قوله ومن لم يتبع هذا وان كان التقسيم للفضل يقتضيه لا ان  
 نفي الشيء وجوده كعدم القابل لتخلقه وعظمه وتعمده فابتن في  
 صورة بثبوتية من قبلنا في الاحتمالات التي تنتظمها المنفانية فانظر  
 ما بين اول كلامه واخره من التنازع واصحاب النار وسكان النار والبراد هم  
 الكفار والاكثركا يخضع لصاحب بالوزن وهو ما جمع صاحب على خلاف  
 القياس او جمع صحت الذي هو موصلا ومخففة واذا اطلق للكفر لثبوت  
 منه الكفر بالله فان ارتد هتكا وظاهره وبما يتا من متعلق بكذبوا وان  
 لم يرتد وتكازع الغفلة على الجار والمجرور فالكفر بالامارات الكارها  
 بالقلب والتكذيب الكارها بالنسب فانكر انكرا **قوله** والانه في الامثل  
 العلامة الظاهرة قال الراغب هي العلامة الظاهرة وحقيقتها لكل  
 شيء ظاهر وهو مما لا يراه الا بالظن من ظهوره فمضى اذ رك مدركا الظاهر  
 من غير ان يراه اذ رك الاخر الذي لم يدر كذبانه اذ كان حكما سواء  
 وذلك ظاهر في المحسوسات والمعقولات فمن علم سلامة العلم للطرف  
 المنع شر وجدا العالم علمه انموذج الطريق وكذا اذا علم شيئا مستوعبا  
 علم ان لا بد من صانع انتهى وفي اصلها ووزنها مستقرا قال فذهب  
 سيبويه والخليل ان اصلها آية بفتحات قلبت يا وها الاولي الفاعل  
 والفتاح ما قبلها على خلاف القياس لانه اذا ضم كحرف فاعلة اهل الاخر  
 لانه محل النخبة نحو جوي وهو في مثله في الشدة وذغاية وراية ومنه  
 الكافون ووزنها آية على ذلك فاعلة فكان القياس ان تدعم كدابة  
 الا انه ترك ذلك تحقيقا لخلو عندها كحقيقا كسبوا ومنه باب العنبر  
 انها فعلة فيكون العنبر من تا القوم اذ للتمثيل وقالوا في الجرم ايا فظهر  
 الميا والهمزة الاخيرة بدل من ميا ووزنه افعال والالف التثنية بدل  
 من همزة هي فاء الكلمة ولو كانت تفعيها واوا لها الواو الجرم او اشتهر  
 قلبوا اليها الساكنة الفاعل غير قياس لان كحرف فاعلة لا يقلب حتى يترك  
 وينفتح ما قبله وذهب بعض الكوفيين الى ان وزنها آية كعقبة في  
 فاعل وهو قول الشاذ وكما ذهب سيبويه والخليل وقيل وزنها فعلة  
 بضم العين وقيل اصلها آية فاعلة من اللام واخرجت العين وهو ضعيف  
 في الزاوية وفي قوله الفراك قولان فقبل انها بمعنى العلامة لانها علامة  
 لانقطاع الكلام الذي يبعدها والذي قبلها قال الكوفيين  
 من رسمها بفت حنون ومنزل قديم بعينه الاقامه محول  
 وقيل لانها جماعة من الفزان وكانا في الجوف قال ابو عمر ويقال اخرج  
 القوم من انهم في جماعة فمؤقتا بالاكثرا لا غالب فلا يرد عليها  
 تكون كلمة واحدة كمنها مستقان كما قيل في قولها لث وهو ان تكون سميت  
 اية لانها عجب وينبغي من عجايبه كما قيل في قولها لث وهو ان تكون سميت

ابن ابي شريف

المص رحمه الله من حيث انها تدل النارة الى القول الاقول وقوله  
 لكل طائفة اشارة الى الثاني فكان عليهما ان يميز بين القولين ولذلك  
 اعترض عليهما لانه لم يصيب في خلطهما وقوله واشتقاقهما من اتي  
 بنشد ليد الياعينه ولا منه بكه وقوله لانها ثمين ايا من اتي  
 بالمشد يد ايضا قبل معناه شيء لانه باي اي جوازه اي يميز  
 امرا مجهولا من لخر النيس هذا هو المراد وقيل ان العبارة ايا  
 من اتي بالمد اي تحض من تحض ويشي من شي لانه الاي بالمد بمعنى  
 الشخص وفنه نظير وقوله او من او كوا لانه بمنزلة المنزل الذي  
 ياروي اليه القاري فعنيها واوا وقوله واصلها آية على القول  
 الاول واوتيه على القول الثاني وكونها على خلاف القياس لما مر والاي  
 اما ايات الفزان او مطلق الدال وهو ظاهر كمن التكذيب ياباه  
 الابان فيقول المعقول منزلة المملووظ ولذا مضى للمص رحمه الله عنه  
 والرمكة انني البراذين **قوله** وقد تمسكت الحشوية بهذه الفصة  
 على عدم عصمة الانبياء عليهم الصلاة قال سلام الحشوية سبكون الشريعة  
 وفنحما قوتهم كوا بالظواهر فذهبوا الى التجسيم وغيرهم للفرق  
 الفصاة قال السبكي في شرح اصول ابن الحلب الحشوية طائفة  
 صلوا الهوا السبيل وغيب اصحابهم تجردوا ايات الله على ظهورها  
 ويعتقدون انه المراد سمو بذلك لانهم كانوا في حلقة الحسن البصري  
 فوجدتهم يتكلمون كلاما فقال ردوا هؤلاء الى حنا الحلقة ففسبوا  
 الحشافة هم حشوية بفتح الشين وقيل سمو بذلك لان منهم المجسمة  
 او منهم من والمجسم حشوف على هذا القياس في الحشوية بسكون اللين  
 نسبة الى الحشوق وقيل المراد بالحشوية طائفة لا يرون البحث  
 في ايات الصغائر التي يتعدن الجراؤها على ظهورها بل يومنون بما  
 اذاد الله مع جزهم من ايات الظاهر غير مراد ويقوضون التاويل  
 الى الله وعلى هذا اطلاق الحشوية عليهم غير مستحسن لانه مذهب  
 السلف انتهى وقيل طائفة من الجوزون ان مخاطب الله تعالى بالمهمل  
 وتظلمون على الدين قالوا الدين يتلوه من الكتاب والسنة وهو  
 المناسب للحشوية والاني صلووات الله وسلامه عليهم لا يجوز عليهم  
 الكفر وتعد الكذب في التبع بلا خلاف واما غيرهما فالكبار  
 بمنع صدورها عنهم عمدا بعد النبوة عند الجمهور الا الحشوية  
 وهو مراد المص واما صدورها عنهم او خطأ في التاويل بعد النبوة  
 فيجوز ظهورها والمخا خلافة واما قبل النبوة فذهب الجمهور الى انه  
 لا يمنع صدور الكبار عنهم ومنع بعضهم واما صدور الصغار  
 عمدا فيجوز الجمهور لا المخا واما سبوا في شرا فاقا الاما فنه  
 حشوية تسرقه لفة وقال الجاحظ يجوز ان يصدر عنهم غير الصغار

ففي معنى الحشوية

فسو



خديعة بشرط ان يثبتوا عليها فينتهوا عنها وتبعه كثير من هذا الاثر  
وذهب كثير من المستشرقين الى انهم معصومون من الكفر فبما وعدوا بها سموا  
وعتدا بالقلب النياما **والعصمة** ما كذبها الله فيهم  
تمتع مما لا يلبث بالظلم **قوله** الاول انه كان نبيا الخ انه قيل  
اهبطه لا يخطأ طيبه والخطاب منه خاص بالانبياء عليهم الصلاة والسلام  
والمنه عند قرب الشجرة وكونه عاميا لان الظاهر من النبي الخ  
وجعله ظالم بقوله فتكونا من الظالمين **والظلم** المعتدي وهو  
مخصوص بالكثير وقوله والظالم ملعون جرة عظيمة كان لا يظلم  
نزكها والظلم في اللغة المذكورة المراد به الكفر فلا ذنب فيها وقوله  
استند العصيان والغى وهو الضوئية والاحلال وهو كبرية وتلقين  
التوبة يقتضي انها كبرية بحسب الظاهر وكذا الخسرات وعقوبته  
بالانقياد ونحوه **قوله** الاول انه لم يكن نبيا الخ لانه ليس له امة  
ولم يبق من بني نبي ولين سلم فالنبي تنزيهي والخسرات والظلم بمعنى  
الغوي وما سياتي وهو انه تعظيم للزلة وجزء لا ولاده وامره  
بالنوبة لتلافى التقصير ويصذب امة بتدبير واما ما جرى عليه  
فلنير للاهانة بل لتحقيق الخلافة والموعود بها ولين سلم انها كبرية  
والنبي يخبر بما فيه صدق منه وموافقا لانيته ذنبا او لغيره صغيرة  
في حقه لان النبيان وان حط عن الامم لم يحط عن الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام كحالهم ولذا عاتب الرضا في ما لا يعاتب به غيره  
وقال الخليل حسرات الاثر استحيات المقرين ذليل ان النبيان  
لم يرفع عن الامم السالفة مطلقا واما هون خصايص هذه الامم  
كما ورد في الاحاديث الصحيحة **قوله** اشده الناس بلاء الخ هذا الحديث  
لخروج الزمردى والنسابة وابن ماجة وصحوة لكن ليرفيه ستم  
الاوليا والضحوة الكاكر بلغنا لانبياء شتم العلماء شتم الصالحين  
وقال الفشتري ليس كل احد اهل للملااة الملااة باب لولا قاما  
الجانب فيتجاوز عنهم ويحلي تبييتهم لا كرامة بحكمتهم ولكن لحقارة  
قد مرهم **قوله** اذ ادى الخ عطف على قوله عونت جوابا لمر عن انه  
اذ كان فاسقا وقلت ان عونت علمي لما مر فمر جري عليه ماجري  
فذكرات جري نية لانه تكلف قدر تسميه عند فخره في الدنيا ولو  
تعمد لغره في التاديب كالكال يتم عامدا او جاهلا ووجه السؤال  
ان ما ذكر من المناساة على امر الخيرة لا يتصور رمة النبيان  
وجوابا لظلمهم قيل علمي انه انما يتوجه لو كان بيننا عمدا  
طوبى وفي الحديث ما يخالفه الا ان نفيك ان الحديث لم يصح عنه  
**قوله** الرابع انه عليه الصلاة والسلام اقدم على الخ يعني انه لظلم في  
الجهنم اذ ظن ان النبي تنزيهي اذ ان الاشارة الى قديمين فكل

من

من غير فان الاشارة وقد تكون للشوع كما في الحديث المذكور وهو حديث  
صحيح في الاذنية وقوله واما جري اشارات الى جواب ما قيل كيف يكون  
تنزيها وقد وصف بالظلم وجري عليه ماجري فقال انه تعظيم الخ  
وخوت من جسد الخلية وان لم يكن هذا خطية فان قلت  
هذا لا يوافق المجتهد في ثاب على الخطاء وفيه لخطاب ان يجنب واد  
الاجتهاد قلت لادالة له على ذلك لانه ليس بجهنم في محله كما لو  
الجهنم محال في محضرة النبي صلى الله عليه وسلم فاحطاً فنامل ووجود الجنة  
مصرح به في الآية وعلوها ما حوز من الهبوط وللمعتر لتخالفوا في  
وجودها وقبول التوبة تفضل منه وقد وعد به من لا يخلف الميعاد  
لا وجودها كما زعمه المعتر لئلا وقوله وان غير لا يجتهد في النبوة على كل  
الخلود على التابيد بالقرآن وافادة مثل هو قائلها الحضر ولكن ان تقول  
انه ليس صفة لغيره وهو الظاهر من قوله مفهوم فافهمه **قوله** كما ذكره  
ذليل التوحيد والنبوة الخ كما اشارت الى ارتباط الآية بما قبلها  
ويزيد صلتها ذكر نبى اسرائيل بعد المذكورين وذليل التوحيد من  
قوله يا ايها الناس اعبدوا ربكم الخ وذليل النبوة ان كنتم في حرب الخ  
والمعاد من قوله فانظروا النار الخ وقوله عظمها تعدا ان قري  
بالخفيف فتعدا فاعله وان شدد فتعدا ان منصوب بشرع الخافض  
او بتضمنه التصيير ونحوه فمن قال العتاب بتعدا ان المنع استمر  
ذاور وكلامه بين في الارتباط وخطاط الخ جواب لما واقتضا الخ اي  
اتباع الدلائل لانهم اعلم بما من غيرهم فكان ينبغي ان يكونوا اول  
من آمن به عليه الصلاة والسلام **قوله** اي اولاد يعقوب الخ يعني الابن  
وان كان مختصا بالولد الذكر لكنه لما اضيف وقيل بنو فلان يعتم  
الذكور والانات وهو معنى عريف فيكون في معنى اولاد مطلقا  
واسرائيل اسم يعقوب عليه الصلاة والسلام وبنو جميع بن شبيه جمع  
التكثير لتغير مفرده ولذا الحق في فعله تاكيدا لثانيه نحو قالت بنو فلان  
وقد ادعرب بالحركات وهل الامة نية لانه مشتق من الينا لانت  
الابن فرع الاب ومبني عليه واو لقوله النبوة كالابوة والاخوة  
قولان الصحيح الاول ولذا اقتصر عليه المصرا ما النبوة فلا دلالة  
فيها لانهم قالوا الفتوة والاخلاق انها من ذواتها الا ان الاخفش  
رجح الثاني لان حذق لواء واكثر واخلف في ذنوبه فبني بقية العين  
وقيل في بنو كونا وهو واحد الاستما العشرة التي سكنت فاؤها وعرض  
من لامها هزقة الوصل وقوله مبنيا به يجوز ان يكون له وكل ما يحصل  
من فعل الجحد بنسبت فنقال ابو الحرب للمراب والمقصود ونحوها  
بنت الفكر وهو من النسب الى الالة كما ان الاثناساب في الخفيف الى الفكر  
فلذلك عطف على ما موثقال المنسوب الى الصانع وجعل اسرائيل لقب الاثنا



بالمعنى لانه بمعنى منقحة التما و عند الله و انزل في لغتهم بمعنى الله قول  
اي بالسفكر فبما الخ الذكر بكسر الذاو وضمها بمعنى واحد ويكون بالكان  
والمجناك وقال الكفاي هو بالكسر للكان وبالضم للقلب ومنه الاقول  
المصت وصد الثاني النسيان وعلى العموم فاما ان تكلم مشترك بينهما  
او مصنوعا المعنى عام شامل للمما والظاهر الاول فاشارة الى الابد  
التصور والتفكير في النعمة وان المقصود من الامر بذكر الشكر والقيام  
بحق شكرها عطفان غير متبا فلا يرد عليه ما قيل الذكر هنا قلبه ولما قل  
به هو القيام بشكرها ايماء الى انها من العكس الحسام التي لا مانع للعاقلة  
عن القيام بشكرها الا العفلة عنها ولهذا باب هذه التدقيق على المص  
رحمة الله عطف القيام بشكرها على التفكير فيها كانه اذ رحمة في معنى  
الذكر وفي معنى التكلف ما لا يخفى وهو بعينه مراد المص رحمه الله قول  
والتفكير بالمعنى في استخارة و تقويد النعمة بهم يعني بالوصف بقوله الخ  
الح والظواهرات المراد بالنعمة وهي المنعم بها مطلق النعم الاصلية العامة  
لكل مخلوق كنعمة الرسل عليهم الصلاة والسلام وخلق القوي والرزق وكون  
قيدت في النظم بهم ولم يطلقا ويعتبر بان يقال نعمت بها على عبدي  
او يخص غيرهم بان يقال على امة محمد صلى الله عليه وسلم لكون اذ عني  
لشكرها لانها لو لم تخص بهم لم تحل لهم الحسد والغنى على كفرانها وما  
قتل نه حال النعمة هي على النعمة التي انعم بها على ابيهم كل كلامه  
عن غير ذلك على ما يورده قول وقيل اذا ما انعم الله على عبده الذي  
ارفضه الرمحشور والمص رحمه الله تعالى ضعفه لانه السباق بنا فيه  
فان قوله وامنوا بما انزلت لا تصوموا في حق ابيهم مع انه قيل عليه  
ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث جعل قوله هل ينكر مراد اياه  
ما انعم عليه من على ابيهم فينبغي ان يجعل على حذف او اعتبار معنى جامع  
بان يجعل الخطاب لبني اسرائيل الكافرين والغايبين وقوله ما انعم  
به اشارة الى الحد فالتعايد على الموصول واورده عليه ان الانعام على  
الابناء انعام في حق الابناء وبواسطة ولا يخرج بذلك عن كونها انعاما  
حقيقية في حقيقتهم حتى يبرز الجمع بين الحقيقة والمجاز فيجتاح في دفعه  
لما اتركه بحد في او معنى جامع او تغليب كالتقريب والحاصل ان المعنى في نعمت  
عليكم بان شرفتم بالشرفين الثالث والطريف الذي اعطاه اذ كان من شرف  
الانبياء صلى الله عليه وسلم وجعلتم من جملة امة الدعوة له فخصصه  
بالذكر لانه السباق عليه فلا يرد عليه لانه لا دلالة للعام على الخاص  
فتأمل وما شيد الموصول محذوف في الغيب ما فان قيل شرطوا في حدته  
اذا كان محذورا ان يجتر الموصول مثل ذلك المثلث او يتخذ متعلقا وهو  
مفهومه هنا قيل ان الحد في هذا المقام ان صار منصوبا نحو في الجار  
النساء فبني انعمتها كما قيل في الذي خاصوا وفيه نظر وقوة اذكر وبالبدل

ابن كمال

خبر

س

ابن كمال وضحة

خبر

المعلة

المعلة المشددة مذكور وفي الصرف ودرجا بمعنى وملا وحده في الحقيقة  
لاكتفا التاكيد وقوله ومومذ صفت من لا تترك اليها المكسور او لغنة  
ولحترت بالمكسور ما قبلها عن نحو محياي قول باليمان والطاعة  
متعلق بعهدى او باوفوا او هما على النشاز وكذا قوله محسن لا شاة  
قول او ف بعهدكم مجزوم في جواب الامراتاه نفسه او بشرط مقدر  
وقوله والتمند ايضا فان المعاهد والمعاهد الخ يقال اوفى ووفى مخففا  
ومشدا بمعنى وقيل يقال اوفيت بالعهود واوفيت الكليل لا  
غير واللغات الثلاث وردت في القرآن كاتيه للعرب وجا او في معنى  
ارتفع نحو رما اوفيت في علمه ومعناه هنا التتمت وكلت ويكون صد  
القدر والترك والتمند حفظ الشيء ومراعاة وتحتي بالمؤنق للزوم مراعاته  
وقال القيني رحمه الله ان الرمحشور قال فيما سبق ان الهم للمؤنق وعهد  
التي في كذا اذا اوصاه ووثقه علمه واستشهد منه اذا اشترط عليه واستوثق  
منه فاللفظ بهذا اللفظ الثاني فيكون المراد بالعهود ما استعده من ادم في  
قوله فاما ما تنكره المنتظم الايات وفي كلامه شاعرا به انتهى واما في  
الكل منها لان مرادك لو كنت بين شيتين فيصح اضافة كل منهما كما كان  
المصد نارة الى الفاعل ونارة الى المفعول قيل لا يخفى ان الفاعل في  
هو الوفي فان اضيف الى المؤنق اوفيت بعهدى ومن اوفى بعهد فهو مضاف  
الى الفاعل وان اضيف الى غيره مثل اوفيت بعهدك فالى المفعول في اوفوا  
بعهدى او ف بعهدكم تكون لاضافة الى المفعول فلذا قال ما عاهد بمؤني  
عليه وكما لطاعة وما عاهدتكم عليه فهو الثواب ولا يتفق غير هذا  
اذ لا معنى لتوكل اوف انت ما عاهد عليه غير ان كما يتوكلت المذكور في  
الكتاب مبتدئ على رعاية الاوفى والانسب للشيء انتهى وهذا على  
الرمحشور ومن نبيه كالمص رحمه الله ومن جعله انسب وهو صاحب  
الكشف ورواياته ان يفسر ايضا بانعام العهد تكون لاضافة الى المفعول  
في الموضعين وهو مختار وبعض المفسرين وان فسر مرادها انه تكون الاضافة  
الاو الى الفاعل والثانية للمفعول كما ذكره العلامة والمص رحمه الله المعنى  
اقصر في النظر حيث قصر معنى الانعام على الامتار ومتبني الكلام على معنى  
الاخر ومن الناس من ظن ان كلام المص رحمه الله مخالف للكلام الكشاف  
ولم يثبت وقيل لهم بحق هكذا التوجيه على جعله مضافا فيها  
على نهم ولصد لان الاصل الاكثر الاضافة الى الفاعل فلا يعقل عهده  
الا لصارف وهذا لا صارف في الاول لانه تعالى عهد النبي بقوله يا تنكر  
الآخر وفي الثاني صارف اذ لا عهد منهم وما اعترض به من فروع بات  
العهد المتعلق على فعل المعاهد يكون الوفاة من المفعول بالاشارة  
بالمعلق عليه ومن الفاعل لانسان بالمعلق واذا ثبت جعل اداة المعلق  
عليه واداء العهد فلم يكن اوفى المشكاة اوفى انتهى ولا يخفى ما في الكلام

س

ابن كمال

خبر

عصار



الاضلال سؤالا جوابا اما السؤال فلان قوله لا معنى لقولك  
او فاما عاهدت عليه غيرك لتبرئنا لانا نحن فدية واما مثالا ما  
عاهدت عليه غيرك ولا شبهة في صحته واما قوله لا عاهدت  
المؤوف هو الفاعل فكل من حق اريد بها باطل لانه اذا سلم ان العهد  
نسبة بينهما فكل منهما مؤوف ومؤوف قال في الكشف فسر العهد بالمعاهد  
عليه وازافة الى من له لا من هو به وذلك لان المعاهدة وان كانت  
بين اثنين الا ان المعاهد عليه مختلف من العهد الا التزام من الله  
الا كما ان ما اذا كانت شيئا واحدا اختلف تعلفه كالعطاء بالنسبة الى  
المؤوف والمؤوف والتعهد كالتين بنوا ثما على سفر وخوفه فلا يفتر والمعنى  
بهما لاضافتين اذ لا اولوية من الجانبيين وفيما نحن فيه اضافة  
الى من قام به او طول مع المعنى عليهما والافعال المعقولة كليهما ولهذا  
اضيف في الآية الى من هو قوله لانها تطلب الوفاء وعهد الاتفا  
كان المتناسب ان يشارها مفسرة بما عاهد مؤوف وهو الاجماع في الظاهر  
في والاجماع بنى الرحمة صلى الله عليه وسلم والكتاب المعجز وهو مقتضى  
المنطق وما عاهدتكم فلتبين من حسن لشوايب على التقديرين وقد وقع  
الاجماع والاعلان على الثاني واما ما ذكره المحقق من تفسير الوفاء  
فالتبر في كلامه من ان الله على ان العهد معنى والنسبة معنى اخر متعلق  
به والجملة في الثاني وقد اختلف فعل المعنيين وان كان بينهما مثلية  
نحو عجبني ضربك زيد اذ اتم قولهم والوفاء بما عاهدتكم عن عرض الخفير  
بما عاهد الله وعهدنا وكون كمنى الشهادة وحسن الدماء اول  
المرايب باعتبار الظاهر المشاهد الذي يترتب عليه لصكام الشرع فلا  
يتاخر في الاول الحقيقي لها النظر في دلائل التوحيد وتوصية العالم  
بالوحد والنبوة مع ان هذه شجرة لها صنعة من لهما **قوله** ولها  
سما الاستعراق الخ لا يخفى ما في الاستعراق مع الحرمان الالهام والتورية وقوله  
كحيت كيف عن نفسه اذ يفضل كل مستغرق وكل ولد متا والاكات  
الظاهر تعقل عن انفسنا **قوله** وما ادرى عبد من عباده من الله عنهما الى زوا  
ابن جبريت بنده صحيح وكنا ما جعله كرم في سنة ضعف والاصار جمع اضمر  
وهو مشتقة التكليف وكونه قد وساطة ظاهرا من انباء محمد صلى الله عليه  
شامل غير كمنى الشهادة **قوله** وقيل كلاما مصانفا الى المقعول الخ قيل  
هذا ما اشار اليه المحقق في انفسنا بقوله حيث قال ومعنى قوله ان العهدي  
او فاما عاهدت مؤوف عليه من الايمان والطاعة وقوله والتزام الطاعة  
لعم لفظ التزام لانه الطاعة بالفعل تدبوع عن فعلها عايقا ولعمد  
واقفا وهو ظاهر وقد خفي هذا مع ظهوره على بعضهم وقوله وقرئ اوت  
بالتشديد وهي قرأة الزهري **قوله** وحضوره في بقع العهد لانه  
السياق عليه ولنا حصة الزمخشري وان كان الاولي الاطلاق **قوله** وهو

الذ

كذ في افاذة المختصص الى هذا من كتاب الكتاب وهو مما اختلفوا فيه  
واضطربت اقوالهم وهذا انا اذكر لك زيدك ما قال لوه على وجه ستر رفع  
فيه يد اليك نغاب الاشكال **قوله** قال سيبويه في باب  
عقد هذه المسئلة فقال في اوله الامر والنهي يختار فتمت المصون في الام  
الذي بيني عليه كما اختير في باب الاستفهام ثم قال وذلك قولك زيد  
اضربه وزيد امر به ومثل لك اما زيد فاقتله فانك اذا قلت زيد  
فاضربه لم يستقم ان تقول على الايراد الا انزى انك لو قلت زيد فمطلق  
لم يستقم فان شئت نصبت على شيء هذا التفسير وان شئت على تقدير  
عنتك زيد او من ذلك قوله وقابلت قولك فانك فتمت وقال  
ابن الحسن تقول زيد فاضرب فاعامل اضرب بعدد والقام مملوكة بما قبلها  
**واعلم** ان الدعاء بمنزلة الامر والنهي واما قوله الزانية والزاني فحمله  
على ضمير ما اذكر لكم حكمه على حد وقابلت قولك الخ وقد قرئ الشارح  
والشارح وهو في العريضة على ما ذكرت لك من الفتوة هذا محتمل كلامه  
وقال السمراني في شرحه اذا قدمت الاسم واخرت الفعل كنت في افعال  
الفا باختيار ان شئت اذ حلت ما وهي بمنزلة ما في جواب اما وان شئت لمزجتها  
وذلك قولك زيد اضرب وزيد اضرب فاذا قلت زيد اضرب فتقديره  
اضرب زيدا واذا اذ حلت الفا فلان حكم الامر ان يكون الفعل فيه تقديما  
فما قدمت الامر اضربت فعلا وجعلت الفاعل كالماله واعلمت ما بعد  
الفا في الامر عوضا عن الفعل المحذوف وتقديره تأهب فاضرب زيدا  
وما شبهه فمما حذفته قدمت زيد الميكوك عوضا من المحذوف  
واعلمت فيه ما بعد الفا كما عملت ما بعد الفا في جواب اما فيما قبلها  
فاذا قلت زيد فاضرب فهو على تقديرين احدهما اضرب زيدا فاضربه  
والثاني عنتك زيدا فاضربه واما قوله والشارح والشارح فاقطعوا التيمما  
فمنه عند سيبويه ممتنع على ما قبله كانه قال ومما نقصر عليكم التارق  
والشارح ثم قال فاجلدوا لاجل الفاعل بالجملة وهذا محتمل في جواب  
سيبويه ومحل الكلام محصور من انما اتمت الفعل بالما وكان طلبتها  
والمقصود بنصب بالفعل الذي بعد ما اذا لم يشغل بضمير لكن بطريق  
النسابة عن فعله لول عليه في قوة المذكور فالما عاطفة بحسب الامثال  
وهي الان زائدة وان اشغلت بالضمير فلا تكلف في حينه وفي الكشف  
وايتى فاهجوك فلا تنقصوا وهو من قولك زيد اذهبته وهو اذ في افاذة  
الاختصاص من انك تعهد النبي وقال قد سمر في شرحه ان مثل زيد اضربه  
يضيد اختصاصا فاذا نقل الامصار على شرطية التفسير مثل زيد اضربه  
وذلك القرينة على ان المحذوف بقدمه موحرا كان او كذا في افاذة الاختصاص  
لان الاختصاص بما وقع عن اثبات الكسوف ونفي فاذا انكر والاثبات صارا وكذا  
على ان الاثبات اللاحق يمكن ان يعبر على وجه الاختصاص وقد يقال تقدم

سعد



المعول صورة ذاك العلية بغيره كونه لغتة اللسان وان لم يكن هناك شيء  
من اذ وان اللغز وحسينيذ يتكرر الاختصاص فيصير وكذا الكلام  
فتما اذا كان الفعل مترا او مهنيا مثل زيدا ضرب وزيدا الاقصر به  
وقد يؤكد الاختصاص من بسوولا لتمامه افاضه وعلمت بالالف فاعيد  
اخر ان كنتن عابدا افا لله فا عند ذكر المص في قول معالي وريكة فكبر  
اي لخص لا تك بالتكبر ودخول العالم في الشرط كانه قناريا امكرو  
فلا تتبع تكبير اي مهابا بكون من شيء فلا تتركه ومثله بالكتريا وقري  
منه ما يقال الف مثله على حذف اما وقد يجعل الفعل مشغولا بالضمير  
كخوزيد افاض به وعلمه قوله واتي فارهبوك وبينغي ان يكون اوله  
من الاوكاد بقدره عند المعر ومهما يكن من شيء فاتي فارهبوك  
فتركوا التعاقب كالتد للاختصاص وتعلتق بالشرط القائم الذي هو  
دفع شيء ما تان كند على تالكيد **وهامنا** مبلت الاول ان اتي  
فارهبوك لتيسر بظنة النفس لامتناء تؤسط الفاعل من الفعل والفعول  
وما لا يعمل لا يفسر عاملا ودفعه ان امثله واتي اربوك رخلقت  
الفا لشغل جز الشرط الشا في انه لا حاجة الى جعلها خزانة مع ظهور  
العطف الذي اخذ في المقنح ولا يقدح فيه اجتماع مامع واو العطف  
وكجوها الامنا لعطف المحذوف على ما قبله وهذا الفاعل العطف المذكور على  
المحذوف ووجه النغائر انه المعنى اربوك في غير هبة بعد رهبنا والاول  
بطريق الاختصاص والثاني دونه او ان رنت المفسر بعد المفسر ههنا كلها  
لغسقات فلذا ترك العطف من غير فرق بين ملكي الشخصين باها عاطفة  
نكسب الاصل وبعد المحذوف رخلقت وجعلت جزائية فكلام المقنح صريح  
في خلاقه فانظروا تاحير الفاعل فموز الى العربية واما على تقدير ما فلا  
بد مئة ولقل عن المص انه قالت في اتي اربوك وجوه من التاكيد  
تقديم الضمير المتصل والاختصاص المتصل والفا الموجبة معطو فاعلمه  
ومعطو فانقدره اتي اربوك فارهبوك احدهما مضمرة والثاني  
مظهر وما في ذلك من تكرير التوكيد وما فيه من معنى الشرط بدلالة  
الفا كانه فتال ان كسركا هين شيئا فارهبوك انتهى محصلة **وانا قول**  
قد سمعت كلام المتقدمين في هذه المسألة ومحصلة ان الفاضلة وان  
اذا ذكر فيها الضمير من باب الاضمار على شرط النفس وانها عاطفة على  
فعل طلبي مفذوم والفعل الطلبي يتضمن معنى الشرط كافي نحو اسلم  
تدخل الجنة اذ معناه ان تلم تدخل الجنة ولذا يجوز اجوابه  
واما لخذ الشرط وجوابه والمعطوف والمعطوف عليه فعلى حد قوله  
فمن تانته جزنة الى الله ورسوله فمعه الى الله ورسوله وهو ماسا  
يعيد تحقيق الفعل وتقريبه على التبع وجه والده وقد يستلزم ذلك  
المعصر لانه اتبع في التحقيق وتوسط هنا تقدم المعول معنى وان لم

يكن

يكن مقدر ما لفظا كما في الية ببسط الرزق فما ذكره الموقن هو الحق الذي  
ساعده النوفيق **والعجب** هو المقنن من علمه نفل عن  
الذي يحشره في اخر كلامه كما سمعت مما هو صريح فيه فانه صرح اولنا اعطون  
جعلك في اخر كلامه مشرطا فهو يقول له اتيك اعني فاشمعي يا جارا ولذلك  
بشتمه بسببونه رحمة الله بوقوع الفاق خير المومنون ومنه يعلم انه لا فرق  
بين تقديرا ما وتقديرا لانه لتيسر تقدير حقيقتا وليس كذلك في ان  
في هذا رأي سوي بيان وجه ما ذكره الخاكة وتوضيح لطائفه  
لترتيب هذا او رخصا كلاما لا طبايل تحتها ومنهم من جعل كلام المص  
رحمة الله بخالف الكلام الرخصي بتم انه يعيد التخصيص على ابلغ  
وجه والده كما عرفت وكوفا تبلغ من اتيك بعد ظاهر **قول** والرهبة  
خوف منه تحترق في الكشف في الالهية خوف مع تحرز والاتقان حزم  
فالاول للعامة والثاني للامة والاشبه بموافق الاستعمال  
ان الاتقا الخوف من المحوف وان يجعل نفسه في وقاية منه والرهبة  
نفس الخوف فافترقا والمناسب ان يخافوا المجد ورشمة تحفظوا الفهم  
عن الوقوع فيه فلذلك قدم الامر بالرهبة في عقب الاول عن ذكر  
النعمة والوفاء بهما المنعم لانه عظم الجزم بحسب عظم النعمة المكتورة  
وعظم منته وبعبارة بالمخالفة والثاني عن الايمان بفضل المنزل على محمد  
صل الله عليه وسلم لان التقوى نتيجة الايمان المقنن به اذا كان التقديري  
عن طمانينة سواء كانت عيانية او مراهانية او بيانية **قوله** والاية  
منضممة للوعيد والوعيد الى الوعد والوعيد في قوله تعالى اوف بعهدهم  
والوعيد في اتي اربوك وجوب الشكر في قوله اذكر وانتمي لانه  
بمعنى شكره والوفاء بالعهد ظاهر وكونه لا يخاف لانه من حضر الرهبة  
وانما قال في الاول منضممة لانه لتيسر بغيره بخلاف ما قبله وهو ظاهر  
**قوله** افراد الامكان بالامر به لانه امر اولنا لوفاء بالعهد والمراد  
به الامكان والطاعات كما مر افردة بعد ذلك بالامر وفي تكرار  
حذف عكته وانشارة الى انه العبرة المقصود منها **قوله** وتقيد المترادف  
بانه الى اشارة الى انه حال مفتية وما اترك عبارة عن الكتب السماوية  
المهدودة وقوله من حيث بيان وتعليل لتصديقه بانه مظان لبعثة  
الواقع فيها ولما لم يتضح كالمقنن والمواعظ والعهود المحترمان كاللذات  
والزنا والربا وهذا الاضفاء فيه انما الخفا فيما استخف به شر بعثنا  
فبينة بانه مظان لوفاء باعتبار انك كات مقنن لزمان ومصالح تلك  
الامر وقت انتهي ذلك والشئ ينشهي بانها وانما فكاكنا لبيات  
الاول كان موقتا والموقت يدل على حدوث خلاقه فليس بداء  
كما تنهونك وقوله وفيما الخفا فيها الحاصط على قوله في المقصود كانه  
قيل مظان لوفاء فيما يوافقها من القاصص والوفاء بها من جزئياتها



ولما كانت المظان تنزعه المحالفة مشكلة بحسب الظاهر بين وجهها  
يقوله من حيث الحق **قول** لو كان مؤسسي غلبة الصلاة والسلام حقا  
الجملة اعظم أو العزم مشرعية وكذا ما ورد في الحديث المرحوم  
الامام احمد وابو يعقوب في منتهى حديث جابر بن عبد الله رضي  
الله عنهما استاذ نه صلى الله عليه وسلم في أشداء كتبها من التوراة  
ليقرأها فيروز اديها علميا وهو يدل على النبي عن قرانها وحسب اذا  
جرت محرف فتمت سببها والافقي ساكنة ما لم يضطر شاعر وقيل عليه  
ليس معنى الحديث ووجهه ما ذكره والافقي ساكنة فضيلة فانه  
عامر شامل لجميع الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان كل شيء متقدم  
لوقوعها الى زمان المتأخر لها وسعة الانتفاع لشمس شريفة بك  
معناه عموم الرسالة الذي هو من خصا يصح على الله عليه وسلم فلا يسع  
لحد انفعالات الانتفاع صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ان عموم الرسالة  
يقضي عدم العمل بغير شريعة صلى الله عليه وسلم ووجهه ان شريفة  
الكل الشرائع المقننة ذلك لكونها مسبك الختام وهو المراد فتأمل  
وتنتبه خبر تقييد **قول** بالوجوه ولذلك عرض لما فيها من  
الاعلام به والتصديق له ولما علم من الكلام انه بطريقا التعريض  
والشروط لا التضمن ان قد ما قيل بانه لو اوجبه لكان حق النظم  
فلا تكونوا بالفاء المترجعة لا الواو ولذلك ذكر التعريض هنا مع ان  
سبب في الجواب فافهم والتعريض ان يكرشي والمراد منه شيء  
لخص كقول المحتاج جيتك لانظر الى وجهك الكريم والغرض الاستعانة  
**قول** بان الواجب ان يكونوا الخوط جوات سؤال سبب في سبب تعذر  
كيف جعلوا اول من كثر وقد سبقهم الى الكفر به مشركوا العرب وكذا  
فأدب التقييد بالاولى والكفر منهم عنده بكل حال فليحاش  
بانه تعريض كقافي عبارة عن ان الواجب ان يكونوا اول من به وانه  
بما ان الزيادة لزيادة في حقه وشعاعته وتشبهه بغير من بعد هزم  
من اولادهم فهو اعز ان يثبتوا سنة سبب فانه قلنا كيف  
يجب ان يكونوا اول من آمن به وقد سبقهم جمع من اهل مكة بين  
ظهور انهم حتى قيل انه من تكليف ما لا يطاق قلنا **الاول** اما بالغة  
لعموم محمولين او مطلقا وعلى الاول لا اشكال فيه لان المعنى اول  
من اليهود ومن غير اهل الكتاب او من تولى الكفر بفرقة كما تعرفون انبأكم  
او اول من آمن بها من التوراة او مثل اول المؤمنين السابقين او  
انضمت كل ثقلهم انما ان يكون اول من نذره والمراد امتوا به وان كان  
عاما فهو بمعنى التيق وعدم التخلف كما في قول كانت كان للرحمن ولدانا  
اول العابدين انما فاننا سبق غيري في عبارة عن المباداة والسبق **قول**  
ولا نعلم كانوا اهل النظر لعطف على ذلك وهو علة لوجوب الايمان

البيجال  
وعصام

به والعالمة بشانه لما في كتبهم والاستنفتاح طلب الغنى والنصرة عليهم كانوا  
يقولون للشركيين سخطهم بكي نعمته كذا وكذا انقالتكم معه وتلك  
فلم تلحبا منهم ما عرفوا كروا به والمبشرون به كسر الشين وفتحها  
فان قلنا **هذا** الكلام يقضي رجوع الضمير الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
وقوله فيما سببنا في فات من كذب الفراك فقد كذب كما نصبت فانه يقضي  
رجوعه الى الفراك والظاهر ما في الكشاف ولا نعلم كانوا المبشرين بزمان  
من اوجه النبي والمستغنيين على الذين كروا به وكانوا يعبدون انبياء  
اول الناس كلهم فلما بعث كان امرهم على العكس **قلنا** العار يشاد  
الرسول ومعجزاته المؤدة كوالايمان به يقضي لايمان بالفراك لانه  
اعظم معجزة من ان انبياء كمال المعنى وفيما اشار الى ان الايمان  
بما انزل لا يكون بدون الايمان بما انزل عليه ولا صعوبة فيه كما توهم  
مع ان عود الضمير الى النبي صلى الله عليه وسلم صحيح فيكون في اول كلامه  
اشاروا الى وجهه وقيل لانه قيل ان الضمير للفراك وقيل المحمدي  
صلى الله عليه وسلم لثبوت ذكره بذكر الانزال وهو قول في العالين وقيل  
لما علمه وهو التوراة فان فيه نعت محمد صلى الله عليه وسلم وعلية ترجيح  
**قول** واقبل كما فرغ من خبر من ضمير الجمع لان اوله لافعال التفضيل  
فما صنف المنكرة تحت المطابقة بين تلك المنكرة وما جرى عليه افعال  
التفضيل بقوله هو افضل رجل وهما افضل رجلين وهما افضل رجال  
لانها والمتوصوف واحد بالعدد لان المعنى على تفضيل ذلك الواحد  
ان فضلوا واحدا واحدا وتفضيل ذنوبك الفردين ان كان التفضيل على اثنين  
اثنين وكما صال المعنى في زيد افضل رجلين وهما افضل من كل واحد واحد  
من الرجال وتحقق ان افعال التفضيل اذا اضيف الى المفعل عليه فان  
ارتب التفضيل باختيار الذات لم تكن بد من ان يكون المضاف اليه متعددا  
معنى ظاهر التحول في الفضل عليه كما نقول زيدا افضل القوم ولو قلت  
افضل قوم لم يتغير ادلة بغيره دخوله فيه فلهذا وجب ان يكون معرفة  
وان ارتب التفضيل باختيار المنكرة بالعدد المطابق له اضيف الى المنكرة  
المفصولة بالعدد وان واحدا او واحدا وعلى هذا الواضف الى محدد  
العدد لم يعلم الجسر ولم يمكن الاضافة اليه مما عدا ولو اضيف الى المعرفه لالتبس  
بالمعنى الاول فاضيف الى المنكرة الدالة على العدد وكان فيه توفير  
لحق الجسرة لانهما عالمتها الا ان لحد هما مقسودا صلا والآخر ترجحا  
وكذا الحكمة في انما استفهاما وشرطان في الاضافة الى معرفة او ذكره فافهمه  
فانه مما استنبه على كثير فلا بد من التاويل الثاني الاول او الثاني  
بان تقديره هو موصوفه مفرد لفظا بجمع معني كقوله او ثور اول  
بلاكن كل واحد منكم يتعمم النفي كما يقول في الاشارات نحو كذا في حلة وقيل  
لانهم لانفا قهم على الكفر بعد الشخص واحدا وان الاصل الاكثر والحد

نفسه



منكم اول كافر وقد نما ونيل الثاني على الاول لان في ناول الاول  
از تكاب التاويل قبل الحاجة اليه لانه ظاهر في نفي العموم والمقصود  
عموم النفي فاحتاج الى قاويل اخر كما قال شارح المحقق انه لنتعم  
النفي واقبال كل بعد اعتبا بالنفي يعني لا يكون وليد منكم شرا في نيل  
واورد عليه انه لا حاجة للجمعية التي هي تفيد لكل فالاول هو ان العموم  
المقتل بالقرينة كما في قوله تعالى لا يحب كل مختال فخور فان قلت  
كيف يصح لا يكون كل وليد اولاد اولاد اولاد منتم تنافي اولاد الاخر قلت  
قد عرفت ان الاول ليس حقيقة بل بالاضافة اذ اولاد اولاد  
كما مر وهذا على مذهب الجرم هو اللاتسليم بوجوب المطابقة في الوعد  
ويتم قال بعدم الوجوب لاني قلت **قوله** قلت المراد المترجم لالتدالة  
على ما نطق به الظاهر فعلى التعريف اولاد الكافرين غيرهم كما ان الجاهل في  
النال غيرهم وكلامهم من ان ينضموا الى معنى التعريف اولاد الكافرين المشركون  
فلا ينبغي انهم والتعريف الاول هو انه ينبغي ان يكونوا اول جماعة آمنوا  
لما عندهم من انساب الاولوية فالاولوية فلا تكرار في التعريفين فامل  
اذا ان المفصل عليه كقوله لعل الكتاب بقرينة ان الخطاب معهم اذ يقتضيه في  
الكلام مثل وهو ظاهر وذهب بعضهم الى تقدير لا يكونوا اولاد الكافرين  
وقيل اولاد زايدي ومولجيد **قوله** ما ومن كذبكم بالذمير كما معكم  
وعلى الاول لما انزلت وما ذكرتم انتم اذ كفرتم وما يصدقون فقد كفرتم  
به فنيل علينا انتم لو كان كفرهم به انه كذب كلمة اما اذ كفرتم باياته  
كلامه تعالى واعتقدوا ان فيه الصادق والكاذب فلا ولم يكن هكذا  
الوجه مرجوحا وقد يتوهم ان المحو اب ثالث عن الاشارة  
المعنوية وليس يدرك لانهم ليسوا اولاد قريش الموراة بهذا المعنى بل  
المشركون قبلهم وانما وقع لهم ذلك بعد الكفر بالقران انتهى ويرد  
عليه ان كفرهم به لا يتوقف على اعتقاد انه كذب كلمة بل اذا اعتقدوا  
ان فيه كذب كان الكفر بكل منوراة ان بعضهم يصدق بعضهم وانما اذا  
كذب بعضهم نظري الاحتمال الى الميا في كذب يصدق ما معهم فالوجه  
في مرجوحه هذا انه واقف في مقابلته امنوا فينتهي الخاد متعلق الكفر  
والايماء واما قوله لانهم لم يكونوا اولاد قريش الموراة لافساق اولادهم  
ليس مقننا اولاد قريش الموراة مطلقا بل اولاد قريش الموراة وهم بعد وعبداء  
وليس فيهم كذب وهو ظاهر والمراد بالمعنى معرفة قريش بها وقيل انهم بها  
وعلمهم بها كما يقال صلح كتاب واهل كتاب ولذا قيل معنى كونهم كافرين  
اعتقادهم به واذا عنانهم لقبولهم لا يمتد الاقتراح فيخصر باهل الكتاب  
ولانبياء ولا مشركون من الاطراب فالأمر مما قلناه القاضل ورد ايضا  
بانه لا فرق بين لزوم الكفر والنزاهة من لزوم الكفر لا يسي كافر المشركوا  
مكة لتسوا كافرين بالنوراة فان لزوم الكفر بظواهر الكفر بالقران من حيث

أصله

سعد

فسد

لا يد

لا يدركون بخلاف بني اسرائيل لانهم بانك القرائن التزموا الكارما في التوراة  
**قوله** اولاد اولاد اولاد الخ قال المترجم في شرح الفصح كان ذلك عام  
اولاد لا يكون لانهم لا يصر في المعرفة والتكلم جميعا لكونوا افضل صفة ولذا كان  
مؤشرا اولى واما العاين من الاولاد فلا يتم تبينها مع الاشارة  
كثيرا والحكم على الاولاد بانهم افضل قول المترجمين وفاؤة وصيته واوولاد  
نادر من دون والهمزة من الاولاد تنبئ الى العروضا واوالاد جمع واوولاد  
الاولى من مؤمنين واسمه واولى وقال المترجم في قوله فاولاد فاولاد فاولاد  
فقلبت الواصل الى اولاد ههنا واذا عرفت واوولاد في غير الفعل النفي وكون  
وزنه فاولاد ان اراد اذا كان استمرالات كان افضل ينادر فاولاد وجه فحيث  
يتخالف وزن الكلمة وان اراد مطلقا فيبطله مع مرفه وقوله اولاد  
من كذا وقوله لافعال لفظ قول وكذا تد على هذا اولاد والمراد  
لافعال المحقق فانه يجب تقديره فيضم من قال انه اولاد فاولاد  
اوالاد وقيل من ال والاصل في تيار اولاد فاعلمت الهمزة في تيار واذا عرفت  
في الواو والاضري وهو ظاهر ووالان في تيار تدراك بمعنى جمع وقوله  
غير قيا سبي لان في سبب تحقيقه والقاب حركة الهمزة على الساكن فيلها  
وحد في **قوله** ولا تستندوا بالامكان بها في الكتاب الاشارة الى  
لاستناد ال كقولك استندوا بالامكان بالهدى يعني لا تستندوا باياتي  
مشتا والافال من هو المشري بموفي شرعه للمحقق يعني استنارة في  
تحقيقه جنتية على تشبيه استناد ال الرياسة التي كانت لهم بايات  
الله بالاشارة وحزت في الفقار المتبعية كما في الآية الا انه وقع التغير  
عن المشري بالاشارة بخلاف ما في الاشارة للحنيف ولما جعل قرينة الاستنارة  
وحمله في الكسفة بحزب دامن وجه ترشحات من كفر وهو غير في اجتماع  
ولما في مرت الخاد ذهب اكثر شرا ليه الى ان المراد ان هذا استنارة  
لفظية كما مطلق الواسع على الالف لما انه استناد الى محصور استعمل  
في المطلق لامعنوية تشبيه على المشبهة اذ حينئذ تنفع الرياسة في  
مقابلة المشري والامكان في مقابلة المشرك عكس النظم والكفر بالاشارة  
بالآية في مجر والاطراف الاشارة الى الاستناد ال ومنه فنيل يجوز ان  
يكون من باب القلب في التشبيه كما في قوله انما البيع مثل الربا وكذا  
بانه على تقدير التشبيه لا يكون هاهنا الا تشبيها استناد ال الرياسة  
بالايات بالاشارة وتشبيه الرياسة لكونها مطلوبة عند مرجعها بالاشارة  
وتشبيه الايات لكونها مند ولذا في مثل الرياسة بالاشارة ولم يقع ذلك  
في شيء من التشبيهات الشارحات لانه مقننا انه يجعل المشبه به مشبها  
بالاشارة فان قلت **قوله** فكل ما ذكرتم فلم عبر عن الرياسة بلفظ المشرك  
قلت **قوله** للاشارة الى انها تقتضي ان تكون وسيلة مستندة وله معرفة  
في نيل المبارك لا مرعونة مطلوبة ببدن ما هو معتاد الاشياء اعني الايات

عما

قطب



المعاصرة التي هي في جميع كل خير وكال وفننه تعبيره ويجعل قوتها حشوا  
الاشرف وسيلة الاضطرار والاعراب لطيف حيث جعل الشئ في  
باطلاق لفظ العزم عليه شئ جعل العزم بالشرع بايقاعه بدل  
جعل شئ في حوزة العزم عليه ولا يخفى ما في هذه الكلمة التكلف وحمله  
مؤسلا مشحا كما في قوله تعالى اكثر الشئ اقب الوجوه الثلاثة فان قيل  
الاشتراف المعنى الاستنفاذ بالامكان بما لا يمكن ان يكون له  
شئ فزكوا ذلك لظهورهم المتدنيون كما في شئ والصلابة بالهدى قيل  
مبتداه على ان الامكان بالضرورة بالامكان فالآيات كانت الكفر بالآيات  
كفر بالمؤادة فيتحقق الاستنفاذ والاشتراف في كل حوزة من اعتبارها  
بالشئ كما في شئ ان المصروف في الفناء التعميم لما بينه لما بعد  
وذكر تفسيره في كثر على التخصيص **قوله** بالامكان وانما الخلق في ما هو  
كالبيادي النعم المذكورة لاقتضاها بالامكان وانما الخلق وليست مبادي  
حقيقة له فلذا فهم الكاف والترصية بمعنى الخوف مقدمة التقوي  
وعوم الخطاب لجمع اهل الكتاب لانهم كلهم ما مورود بالامكان به  
والاطلاق اهل العلم عليهم سايقا بالنسبة الى شئ ليس لكتاب ولا لشيء في  
هذا ما مر من جعلها علم وخوة وقوله امرهم بالتقوي الذي هو منتهاه  
جعلها منتها لغيرها على الخوف كما مر ولا بد من عرض عن معنى منتهى باعتبار  
بعضه وقيل على ما في التفسير النعمي لفظا منتهى السلوك بل منتهى باعتبار  
بعضه المترتبة على شئ منها وفيه نظر **قوله** عطف على ما قبله واللسان  
لترتيبها لانه يجوز عطفه على النعمي الاول والاخر وليس بالضم اذ الترتيب  
واضح والبا ما صلت اي معدية لانه الصلة كما تستعمل بمعنى التواضع يستعمل  
بمعنى المعدي والاستنفاذ اي لا يتصل بالحق بل يتصل بالمشبه به غير واضح  
سبب باطلم ورجح الاول بل انه الذي ولا داعي للعهد ولعله وانما قال  
وقد تكرر لانه يفتك عند كثير وهو موطئة لاستعماله في الاستنباه  
والاشارة الى انه محذور ووصف الباطل باختراجه من بيان المواضع والامان  
كما يكون بادخال ما ليس منه يكون تبا ويلمؤكته وقوله والمعنى في اشارة  
الى ان الباقية صلة وقوله بسبب اشارة الى انها الاستعانة وقره لانه مخرج  
**قوله** كما في امره بالامكان ونزك الضلال الامر بالامكان في قوله وامنوا  
وترك الضلال في قوله ولا تشاوروا الخ او المراد به الكفر واذ رغبة تحت الامر  
له لانه عليه وان كان متمتعا غشوا الضلال للغير اما بالتمثيل والافتقار  
وقوله **قوله** اوجب باصمالاته على التواضع لجمع العطف على قوله  
حرم والتواضع معنى مع ونسقي او الجمع وواو الضرف لانها مصروف بها الفعل عن  
العطف لا يقال النعمي لما توجه الى الجمع جوزا فزاد حذرا بل ان الامن  
لا يقال في النعمي المتع من الجمع لان ذلك على جوزا لا على عدمه وقد  
يكون ذلك بغيره وهي هنا عطفية لجمع كل منهما فان قلت اذا كان كذلك

فا

فما في ذلك الجمع قلت ان كل منهما منتهى عند شئ فهو اعد المع  
دل على انه مجموع كونهما فمضى علمتهم للجمع بترق فقلنا في قوله فان  
قلت **قوله** لغير الحق ما لا ياطل من لزوم كنهان الحق فكيف نبي عن الجمع  
قلت **قوله** الملازمة بين اللبس والكنهان المطلقين واللبس في شئ  
مختصوم وكنهان الحق شئ لم يزل ما لا يراى كنهانها **قوله** ويعضده  
انه في صحف ابن مسعود رضي الله عنه في لانه الحال معارضة وقلنا  
والمعنى بمعنى وكانها ليست كاحلة تحت النهي فيهما وان كانت  
بيتهما فرق وقوله وانتم تكفون اشارة الى ان الحال المصدرة  
بالمنع لان التفرقة بالواو فاذا اوردت كذلك يقدر المبتدأ بجمع  
ذلك وفي الكشف ان كلام الزمخشري يدل على ان المنع المبتدأ بجوز  
التابع كالمع الواو وكبر هذا المعنى في هذا الكتاب وذكره الجوهري  
وغيره وليس للمانع دليل يعتمد عليه وقد ورد في الترتيل وقد فعلت  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وان اعتدلت عن ذلك بان كرفا التحقيق لخرجه  
عن شبه المنع فلا وجه لاعتراض المعترض انتهى وما كالمعنى حينئذ بان  
وجوز على هذه القراءة عطفها على جملة النهي بناء على كونهما تقاضيا لغيره والاشارة  
وقوله وفيه اشعار اي في التقيد بحالته وصوحا في المعنى ايضا لانه  
خو قولك لا شئ الى ان افاصله فيك القديم ولان الاخفا اذا كان لعل  
لا يبعث وقوله عطف على اشارة الى ان الجملة حاله وان مقوله مقدا  
ما حوز من قبله وقوله اذ الجاهل قد يعذر اي يقتيد النهي المقصود  
منه زيادة لتبيين حاله **قوله** يعني صلاة المشتمين الخ يريد ان الام  
فبالصلاة والزكاة والركعتين للعهد والاشارة الى المعنيين ويجوز ان  
يجعل للجنس والتدلالة على ان صلاة غير المشتمين ليست بصلاة من  
تخصيصهم بها والفروع اعمال الجوارح والاصول الامان وقد يعذر بعض  
الفروع كالصلاة ونقطة الخمسة اصول لانها اعظم شعائره فهي فرع  
من وجه لصل من آخر فلا يخفى في حديث بني الامتار وقوله وفيه  
دليل على ان الكفار يحاطون بها الخ بالفروع وهو ما ذهب الشافعي  
رضي الله تعالى عنه وتعضد لضعفه وفيه من فقوله ليسوا محاطين بها  
والاخلاف في عدم جواز الادخال الكفر ولا في عدم وجوب الفضا بعد  
الاستلام وانما الخلاف في انهم يعاقبون في الاخرة بترك العبادات  
زيادة على عقوبة الكفر كما يعاقبون بترك الاعتقاد **قوله** والزكاة من  
زكا الزرع اذا نما الخ الزكاة في اللغة النماء والطهارة ونقل شمر عن  
لاخراج معروف فانه نقلت من الاقل فلانها تزيد بركتها اولها ان تكون  
في المال السامي وان نقلت من الثاني فلما ذكره المصنف رحمه الله وشره بخصف  
ومشده ومولاهم وكثيرا ما يستعملونه منعديا كما هنا قال في شرح  
المفتاح لتضمنه معنى الافادة وفيه كلام في شفا الغليل فانظر **قوله** اي في بيان

المعاصرة يقرب بالواو



للهذا هو الظاهر حقا استدلال ببعضهم على وجوب الجهاد والمصراع من الله  
استدلال به على تاركها وفضلها وتظاهر النفوس بعني تقويم على العبادة  
اذ الختموا واظهارا وشوكة للاسلام وكسرتهم ويجوز حمل المعية على الموافقة  
وان لم يكونوا معهم والعد بالعدا والذال المعجز للشدة ذمة المنفرد وهو حديث  
مرفوع اخر حقه الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما **قول** وغير  
عن الصلاة بالركوع احترار اربع مائة اليهود فانها لا ركوع فيها فيسوت  
التعبير عن الكل بالجهد كما يسي بجوارق المراد به مطلق الختم والانتقاد  
كافي البيت المذكور لا تدل وروي لا تميز بفتح الفتوح وهو للاضبط بن فروع  
وهو ثامن اموي وقبله

- للخصم من الامور سعة • والمسما والصحة لا يتقيا معه
- لا تصير الفقير على كذا • تركه يوما والدم قد رقت
- وصل حال البعيد ان • وصل الحال واقص القرب ان قطعته
- واقبل من الدهر ما اتاك به • من قرت عينك بعينه نفعة
- قد سجن المال غير اشكاه • وياكل المال غير من جمعة

• عليك لغنح لعلك والركوع يعني لا تحط طعن الرتبة ويلزمه الذلة  
والختموع **قول** تقرب مع توبخ وتبج الخ قال المحقق المتوفى عنده  
الحل على الاقرار والاحتياج التمه والتخفيف والتمسك وكلامها مناسبت ههنا  
وانت قلت للقاس تقرب بالمعنى لا قول بان تقربا منه لم نقل ذلك وقوله  
هل شوب الكتاب بالمعنى الثاني وامر الناس بالبر ليس من شوبه لعله في نفسه  
بل مغاير لانه بالنسبة المذكور والبر الخير الواسع ومنه البر ضد الخير وتناول  
كل خير معنى اطلاقه عليه لا اذنه منه وقوله كالمشقيات اشارة الى ان  
تسوت استعارة تتعبه سببت في كل تشبته تركهم انفسهم عن الخير والنسبان  
في الغفلة والاهمال لان نسيان الرجل نفسه محال وبررت بالفتح المعنى  
اتيت بخير وبالكره صندا العتوق **قول** متبكت الي يعني لشر الخال ههنا ايضا  
للتعبد بل للثبوت وزيادة التتميم **قول** فقه صنيعكم في صدقكم المعنى  
ان مفعوله مقدم او من رتبة اللاتم والنه انما يقوله فلاحق كره  
واستدل به هذه الانية على الفتح العقلي وادبا به رتب التوبخ على ما صدر  
لعد فلاة الكتاب فتود لتا على خلافه **وقر** بقية النجاة الاول  
والثاني بحسب المعنى بان في الاول لفي اذراك فيخ الصنيع وفي الثاني لفي  
اذراك انه لا ينبغي فعل الصنيع مع نفي قوة هذا الادراك وقوله والعقل لا يامل  
الحشر من شد الغفلة كما اشار اليه القائل

• قد عقلنا والعقل في وثاق • وصبرنا والصبر من المذاق  
**قول** والانية تاعية الاصل النعير رفع الصقوت بذكر الموت ونع على شئ سوانه  
سهر بها قال لا زهر في فلات نبي نفسه بالفولحرا اذ سهر بها بتعاطفها ونع  
فلا على فلات امر اذا اظهره ونفسه كمن فروع تاكيد للضمير المستتر وسوسنيجه

مفعول

مفعول باعيه وخبت معطوف عليه وان تغلة فعل الجاهل بتاء على تقدير  
مفعول يعقلون وما بعده على نية من رتبة اللانم وفي الصحاح شد يد الشكبة  
ابن النضر لا ينقاد واصلة للهداية فمن الفرس وقوله لتقوم اي لتقوم نفسه  
بما فقتم غيره وقوله لا يمنع الفاسق عن الوعد هذا مما تقره الفروع لان  
المهني عن المنكر لا يرد ولو لم تكن فوات ترك النهي ذنب وار تكابه ذنب لغير  
والغفلة باحدها لا يرد منه الاضلال بالاحترافا ههنا الانية ونحوها مثل  
لم نفعلون مما لا نفعلون فمخصوص بسبب نروله وهوات المشتهر لوقالوا  
لوعنا الص الاعمال الى الله لئلا لنا فينا مشوا لنا وانفسنا فانرك الله فيه  
ذلك وفيه نظريات التاويل الجارية في هذه الانية يجزي فيها ما لا يظلمين  
المهني عن القول بل عن عدم الفعل المقارن له فمما قبل **قول** متصل بما قبله  
المعنى الى ان الخطاب لبي اسرائيل انصيا للجمع المسلمين كاقبل لتفكرك النظم  
وقوله والمعنى استعينا بالجمع في الصبر الانتظار او الصقوم لانه صبر على  
للفطرات والاستعانة به كما في من كسر الشهوة والضعف والامانة  
بالصلاة فلهما مما قرب الى الله فربما يقتضي الفوز مما يطلب الاظهيرين  
الاكل والجماع وكنتي بجابوا متعلق باستعينا وقوله من الطهارة الخ اشارة  
الى ما قاله الراغب رحمه الله بقا الى مراتب الصلاة فاجامعة للمعبادات  
وزايدة على ما لا منها تبدل المال طالت ونحوه كالزكاة وللزوم مكان كالاشيا  
وبالتوجه للكعبة كالحج ولذكر الله ورسوله كالشهادتين ولطاعة الشيطان  
كالجهاد والامساك عن الاطعمة كالصوم وتزويد بالخشوع ووجوب القراءة  
وغير وجوز في الصبر لانه يرد بها الصبر على الصلاة ويسا في كلام المتفر  
اشارة اليه **قول** وروي انه عليه الصلاة والسلام الخ لخصه لهدا وبودا ود  
وحزب بقاء مملعة وزاي مجتمعة وباء موحدة بمعنى امة ونزل به وصحبه الطيب  
وغيره حزنه كضربه بالنون من الحزن بمعنى احزنه ان حصل له حزنا وقيل قد  
المصون قبل الفجوة معادته للفعل نحو شترت عينه وشترها امة وهذا  
على قول من يحران الحركه فغدي الفعل وقوله فزع الى الصلاة اي قام  
ها ملتجيا اليها قال المبرد في الكلام الفزع في كلام العرب على وجه واحد كما  
الزعر والاصرا الاستنجاد والاستسراج وهو المراد ههنا وتكون فزع بمعنى  
اغات **قول** وانها اي الاستعانة بالمشا ذكر الصبر والصلاة كان المتبادر  
ان يقال انها جعل الضمير اما للصلاة او الاستعانة فان فسر الصبر بالمعبر  
على الصلاة فرجوع الضمير الى الصلاة اشده لانها مذكورة لفظا واقر  
وللمقصود نفسها والافالي الاستعانة لئلا يكون اشمل وما يقال من ان الاستعانة  
في نفسها ليست بكثرة لاطل تحت لافان الاستعانة بالصلاة لخصه من فعل  
الصلاة لانها اذا وهما على وجه الاستعانة بها على الخواج او على سائر الطاعات  
لاستجراها ذلك وقوله او جملة ما امر والجملة الضمير لجمع المذكورات للمام  
بها والمهني عنها ومشتقها عن نية من ظاهره ولما كان اكبر اعظم الاجسام كبريا



للزاد لا زمة ومو مشتقة حمله وانما الزاد لا يستعمل كذا المعنى **قوله** في المختار  
لكن المصير من الارض ويشاد به التوامع والخشوع والخشوع والخشوع متقاربا  
بمعنى الخضوع والتذلل اكثر مما يستعمل في الجوارح والضاغرة اكثر مما تستعمل  
في القلب ولذلك روي اذا مضى القلب خشعت الجوارح كذا قال الراغب  
والمصرح به الله فرق بين الخشوع والخشوع والخشوع بالخشوع بالخشوع بالخشوع  
او المختصر في الارض **قوله** اي يتوعدون لنا الله لا اللانما مقابلة التي ومما  
معنا ويقال للادراك بالحس وملاقاة الله تعالى لتمازينا عند المحوزين  
لها والميتاشار المصريح به الله ردا على الرخصي بقوله لنا الله اوعبارة عن  
الفتامة وعن المصير المتوازي ونيل ثوابه وعقابه وهو معنى قول المصير  
ونيل ثوابه ولتتوعدوا لفسيرت فان كان بمعنى الروية او نيل ساعده فالظن  
بمعناه المعروف ان جعل الرجوع اليه على نيل الثواب انما يكون تاكيدا ولا يوجب  
حمله على النشور والمصير الى الجزا فان مقتضى ان فترت الملاقاة بالخشوع  
والرجوع بمطلق الجز الخشوع الى العمل الظن على اليقين واتيه بقرارة ابن مسعود  
رضي الله عنه تعلمون ويترن وجهه بان الظن لا احتمال الراجح والمنتقن كذلك  
لما فيه من الرجحان فاطلق الظن على المنتقن المستقبل بحكم الرجحان وان  
كل منهما متوقف على منتظر قبل الوقوع ومعنى الظن كونه في ضمنه لان  
الاصطلاح **قوله** قدس من الامكان نزاع في امتناع لقاء الله على الحقيقة  
لكن القائلين بجواز التزويز يجعلونها كما زعمها حيث لا مانع وامامت  
لترجوعها فيسرها بما يناسب المقام كلقا الثواب خاصته او الجزا مطلقا  
والعلم المحقق المشتهر بالمشاهدة والمعانيبة فان جعل الظن على التوقع والطمع  
فمعنى ملاقاة لقاء الثواب ونيل ساعده الله من الكرامة لظهور ان لا  
قطع بذلك وان جعل على اليقين او قري يعلمون يدل على قطعها  
ملاقاة الجزا فانها مقطوع به عند المؤمن لان التردد في يوم الجزا لا يصلح  
ان يذكر في معرض المدح كما هي لكن لا يخفى ان الرجوع لآية المفسر بالشر  
او للمصير الى الجزا اما لا يفي فيه الظن بل يجب القطع فعمله وانتم المير الجبوت  
على انتم ملاقاةهم لوجب تفسير الظن باليقين لئلا يفتقر اليه  
عامل في ذلك يعلم مع انه لظلال الظاهر وقيل في تحت لان العلاقة في هذا  
الحكاية كانت المشاهدة كانت استعارة ولا وجه له ههنا لانها اما نظرية  
او ممكنة لزمها التيقينية وهي بمنزلة وهي لا يجب منه فان الظن يستعمل  
في التيقين لما مر وتعد ذلك المشبه في تفرقة بلا شبهة وكان التكتة في استعار  
الظن المبالغ في تمام ان من ظن ذلك لا يشق عليه فكيف من تيقنه وقوله  
لضمين باللام في حقيقة اشارة لوجه الخشوع كما مر ووقع في بعض الجوازي  
بالكاف وقال في معناه كما ان اطلاق الظن على التوقع بطريق الضمير لان  
الحقيقة وفيه نظر **قوله** قال اوسن من جوارح قال لا يتوعدوا بحجرتين كما  
صبطوه وان اشتمت في مخالفة وهذا شاهد لكون الظن بمعنى العلم لقوله

مستيقن

مستيقن وهو من قضية اولها  
شكر بعد ي من امتية ضايف فبرك يا على قولك ما يخالف  
قائله بنارح ديوانه ينكر تغير بنون وكاف وزاد صملا وبرك بكتبت الموحدة  
وكله مما علمت انهم مؤمنون وتولمنا والمخالف كلها اما كان ومنها بعد ابيات  
يصف صتيبا ذارعي حمار وحش ليهم  
فامثلة حتى اذا ان كانت معاطي يد من حمة الماء غارق  
تستوي ثما راسه بمناكب لو امر ظهرا فظنوا عجم شاييف  
فارسله مستيقن الظن الله معاطي ما تحت الشرا سيف جاييف  
ان واقية اي حتى يتابع الحمار هذا الوقت والمعاطي المتأولاي حتى اطارت  
وصارت في الماء بمنزلة المعاطي المنكوبة ولحمه والمناكب اربع ريشات يكون  
على طرف المنكب والقوام عدد من الريش فيكون بطن قدده الى الظهر  
الخروج واطرها وما جعل من ظهر الريشة والشايف اليابس ورواها الجوزي  
فقال سمما ريشه بمناكب طها رلام فتوا عجب شارف  
قال فقال لظنهم شارف اذا وصف بالقدم والظن ما جعل من ظهر  
عقب الريشة وقد قيل ان المزايا البارز والرواية صامتة والشرا سيف  
اطراف الامتلاء كشرف على المظن وكما في الجوزي طاعن الى الجوف  
وقيل في الاستلزام كاد به نظر لاحتمال ان يتردى يتفنن ما هو مطنون  
لغيره **قوله** والاله تشغل عليهم اي يعني من تشرك على شئ حقت  
عليه وكذا من عرف فتر فائدة عظيمة كما تترى بعرض الجمال اذا زويت  
لجوزته وللمصير اليه على الصلاة والسلام لا يستلزامه باقرة  
عنه وهو وحده يشيخ صحيح سياتي في العمارة وقوله كثر في الخ اي  
كثرة ما ذكر من الندا وما معه للتاكيد وهو ظاهر وقد كثر التفضيل  
الى التفرغ به بعد ما تقدم اذ فيهما في انزال الكتب المستلزم  
لبعثة الرسل منهم عليهم الصلاة والسلام وكين التكتة فيه بناء  
على ان المتعمر عليه واحد فيهما لاقتراحه الى البيان اما القدرت  
المتعمرة الثانية مما التعمر به على الاولا وهذا مما اعلى الاوكلا الابا كما  
اشاره فهو ظاهر فلا يقال الاولي ان يذكره لانه مختاره **قوله** اي عالمي  
زمانهم الي يعني لشم المبراهمنا بالعالمين ما سوى الله ليلزم تفضيلهم  
على الملائكة وعلى نبيتنا صلى الله عليه وسلم وامتته بالاهل زمانهم لان العالم  
اسم لكل موجود فيقول على الموجودين بالفعل ولا ننسنا ذلك من قديم  
ولامن تدبره ولو لم عمومه على اليهود في استتماله فلا يلزم التفضيل  
من جميع الوجوه كما مر ومنه علم وجه منعت الاستدلال به على  
تفضيل البشر والمفسط العادل **قوله** وهو صنعتي يريديت الاستدلال  
بالاكثر منعت لعدم ظهوره فلا ينافي انه مذهب اهل السنة وانه صحيح  
في نفسهما تسخا في **قوله** ما فيه من الحساب والاعراب يعني انما ليس



بظرف اذ ليس المقصود بالانقضاء كل مفعول به وانقضاء بمعنى انقضاء ما فتمت  
 بجازل جعل الظرف عبارة عن المظروف او كما يقال عنه الزومه له والانقضاء  
 يقع على ما معه محذورا سواء كان فاعل المفعول او وقتها او سببه فيقال انقضاء  
 زيد او انقضاء فلان واتفق يوميا حتى فنته فليس يقسمه بمافيه لانه ليس بمتعة  
 بل لانه الانقضاء من هذا الزمان لا يمكن لانه ان لا محالة فالمفعول  
 انقضاء ما فيه بالمال المتاح والمزاد بالحساب فتدل على المتناقضة  
 لاحساب المفعول لانه وان لا محالة وفيه نظر **قوله** لانقضاءها شيئا  
 الخ يري يكون معتلا وهو لا يجوز ومقتضى على الاقله قضي وهو معتاد  
 بنسب مفعول الاول ولعن للفاني فيمنسك منسوب بفتح الخافض  
 اي عن نفس شيئا مفعول به او مفعول مطلق قائم مقام المصنف  
 الخ يري انا وعلى الثلث يكون معناه لغني وهو لازم شيئا مفعول به  
 مطلق لا غير ويبره معتادا بما معنى كفي وقيل انه نظير مناسبت هنا  
 وفيه نظر **قوله** وانقضاءه منكر الخ اي تنكير شي وقيل الدال  
 على العموم في الشافعي كما مستفوع له وفيه لين في الياس الخ الامر حرم  
 الله وهكذا الياس ان كان كياس في استراش الخ المظاهرة فلا كلام فيه وان  
 كان عا حقا فاما ان يغيب بظاهر النظم اعتمادا على ما بعده فيا وليس  
 بنا ويل او للفقهاء فالتعني في الحقيقة هو راحة الله فلا يري عليه انه  
 نبع في الكليات وهو ما ذهب المعتزلة المتكبرين للشفاعة في العباد  
 كما سلكه فاعلم استدلوا به **قوله** ومن لم يجز فخذت العاصم  
 المحرور الخ يعني بها الكسائي رحمه الله والمجوز سيبويه والاحقر والغير  
 الخ هو مطلقا بل فيما لم يتبعين في محرف المحر ويصير بعد المحذف  
 منسكبا والاقدم انقضاء على جوارحه في قوله تعالى انقضاء لنا انما نرنا  
 اي قام نرنا به اي باكرامه فلا حاجة في الحدوث حينئذ الى الاخر المحرور  
 للمفعول به كذا في الرضي وقد جوز في وجهه وهو ان يكون التقدير بغير  
 لا تجزي فخذن المضاف وهو يدل من يوم الاول وهذا على من هذا الكوفيين  
 وقوله فما اوري الخ هو من سعد قال ابن السخري انه للمحارب بن كلدة  
 يعني بني عمه على فتم لم يجيبوا كتابا ارسله لهم وقال غير انه لم يقين  
 الاقرب واولة

• الاقليم معان بنبي وقولي • بني عمي فقد حشر العتائب  
 • وسأل هل كان في ذلك التهم • هم منه فاعنتهم عتائب  
 • كبتت اليهم كتابا مورا • فالمرجع الى لظن جواب  
 • فمن كانت لا يدوم لظن وكا • وفنتهم يعترف القلائد  
 • لما اذ عظم اغتر بهم تنسك • وظول الهمم ام ما للضابوا  
 • فمذموم اذ لم يروى • على حال اذا شهدوا بها بوا  
 • لانما قال اقر مال اصابوا لان العتافي اكثر التقدير غير الاخوان على الاخوان

كذلك ابو الهول في صدق قوله انيس في الجحيم كما يحى  
 • لئن كانت الدنيا انما لشكر ترو • فاصبحت فيها بعد عشر لقا بشر  
 • لقد كشفت الانرامك خلايقا • من اللوم كانت تحت ثوب من الفقر  
 وهذا معنى قوله تعالى في الحديث ان من عبأ ديمن لا يضلح الا الفقير  
**قوله** اي من النفس الثانية الخ يشير الى ان المختار ان يرجع الى النفس  
 العاصية ليلا يبر قوله ولا هم ينصرفون فان الضمير فيها المنفوس العاصية  
 وكذا الايوجد منها عدل على الاظهر واليوافق ما ذكره مؤمن محض ولا يقبل  
 منها عدل ولا تنفعلها شفاعته ولا تمنح حيث اريد هذا المعنى اضيفت  
 الشفاعته مثل لا ينفعلها شفاعته النفاذعين وما في **قوله** في ترجع  
 الوحى الثاني ان المقصود ان كيد فاعلم عن احد عنى جميع ما ينصور  
 في ذلك من الطرف اعني الاعطاء المنفق الخ وهو الجرا او بكسلة وهو الغدي  
 او تركه الاعطاء مع اللطف وهو الشفاعته او القهر وهو النصره غايتها  
 انه لم يرياع في الذكر الترتيب وغيره في طريق النصره الاستلوب حيث لم  
 يفل ولا هي امة النفس الجارية تنظرها الى الجحيم مردود وكذا ما قيل  
 من ان الشارقة الى ان هذا الطريق يستحال بحيث لا يقع ان يستند الى الغده  
 وانه لا خلاص لغيره من هذا الطريق البتة لما في تقديم المسند اليه  
 من تقوى المحرور ودناك المقصود بسوقه لانه نفي ندماع العذاب  
 وعدم الخاض لانه المناسيب لوجوب الانقضاء وانما ندمع بالدعوى  
 مع ان عود ضمير لا يوجب منها الى الثانية في غايتها الظهور وحل ولا هم  
 يتهمون على ما ذكره تكلف **قوله** لو قيل ان العتوب او عذره انما  
 يكون حقتن من الشفيع لا للشفوع لانه كان شيئا انتهى وهذا كيد  
 على قول المصرحه الله وكأنه اريد بالانقضاء نفي الخ لكنه دفع بان الاية  
 نزلت لاقتطاط اليهود من ان ايمانهم بخلصونهم فالمقصود من سياقتها  
 نفي الدفع لا الانقضاء وكون ضمير لا يقبل منها شفاعته رجوعه  
 للاولى غير ظاهر ليشرك لك بل اظهر واما ما ذكره من تغية الاستلوب  
 ومما معه فجا على قواعد المعاني لا تكلف فيه مع انه لا يرد على المص  
 بوجه لانه اشارة لوجوبه بتلخيص وتصديقه بكانه فيصعب  
 اعترافا عليه الزمه ما لم تكن الزمه وانما هو وارد على الكشف ونفي  
 وجهه كالك لظن الكواشي ويورد رجوع الضمير الاول الى النفس الاولى  
 والثاني الى الثانية على اللف والنشر ولا تفكيك فيه لانضاحه وقال  
 الطيبي رحمه الله انه من الترتيب ولذا الضمير تفسير بخبره بتقضي لا بتعني  
 كانه قيل ان النفس الاوطى لانقضاء على استخلاص صلحيتها من فضاها  
 في تدارك المتعبات لانها مشغولة عنها بشاها كما ان قدمت على نفي  
 ما كان بشفاعة لا تقبل منها وانك راوت علمه بان ضمير معها العباد  
 فلا يوجد منها وان حاولت الخلاص بالفتنة والخلية الى هذا ذلك استهيج

نفس



ولا يرد عليك انما قايمة شاعرا في نظيره وان مساق الآفة  
 يا باه مع مافيه لظهور سقوطه وكون الشفيع ما حوذه من الشفيع ظاهر  
**قوله** بمنعون من عذاب الله تعالى والتصميم الخ اصل معنى النفس المعونة  
 وهي تكون بدفع الضر كما مضى وكذا الرجوع الضمير الى النفس الثانية وهي  
 واحدة مؤنثا اشار الى انه ليس عايشا الى النفس المتكدة من  
 حيث كونها العموم بالعموم بالانفرد في معنى لكثرة كقول الخبير ان الله  
 هي علية من النفوس الكثيرة كحيات هذا يكون من قبل ما تقدم ذكره  
 معنى بدلالة لفظ كثر شمر استشعر انه لما عاد الضمير الى النفوس  
 كان المناسبت هن لا هم فاجاب **بانه** لتاويل النفوس بالعباد  
 او الاناس كما تقول ثلاثا نفس بالتامع ثابت النفس لتاويل النفس  
 بالاشخاص او الرجال **قوله** وقد تمتك المعنوية على لفظ الشفاعة الخ  
 حكمة باصجاب الكتاب لا لتصل النزاع ولا خلاف في قول الشفاعة  
 الطبيعيين في زيادة الثواب ولا في عدم قبولها للكفار ووجه الاستدلال  
 ما فيها من العموم كما مر وكوك الخطاب للكفار والائمة نازلة فيهم لا يفي  
 العموم المتفاد من اللفظ وقد دفع بان موافق القيامة كشرع وزمانها  
 واسع ولا دلالة في الكلام على عموم للموافق والاقوات ولو سلمت  
 حقت شي بالواجب من فعل او ترك وشفاعة بالشفاعة للكفار واهل  
 الكبار حيث قبلت المؤمنين في زيادة الثواب مع شمول اللفظ اياها  
 نظرا الى نفسه والعام الذي يخص منه البعض ظني فيخص بغير اصل  
 الكبار وغيره وفي بعض الحكايات القاصي لجانك **بانه** بان التنصير  
 منع مع قوة فلا يلزم من نفي التنصير نفي من ينفعهم على طريق آخر وورد  
 عليان الاستدلال بقوله لا يقبلون منها شفاعة لانفوله ولا هم  
 ينصرون ونحن نجد في تفسير القاصي سوى ان الآفة مخصوصة بالكفار  
 للآيات والاحاديث الواردة في الشفاعة لاهل الكبار **قوله** تفصيل  
 لما جعل في الظاهر من التفصيل ذكر جملة الاسماء وهذا اريد ذكر اعظم  
 انواعه وعطفها على الكل اعتناء ببنائه حتى كانه معاير له ولذا  
 كقول الاقوال انه معطوف على اني فمقتضى على العالمين وانه مستدوه  
 التفصيل **قوله** واصل الخ كون اصله اهل قول الكفر تيري واستدل  
 له بقوله بتفسيره على اهل ورد بانه فضغير اهل ان اتدال للها الفا  
 او هنر شمر الفاعل بغيره في الكثير والجواب بان الاقل مؤنث  
 لا ينهض لاق المتدال كذلك بل الجواب انه لم يسمع او يسمع اهل  
 ولو كان اصلا كذلك لو وجد مصغره فانه مما يصغر في الجملة ولا يرد  
 ان لخصاصته باولى الاضطران ممنه فانه قد يرد للتعظيم ويكون  
 للتقليل وهو لا ينافي الشرف مع انه قد يكون وضعا باللسنة لغرض  
 والتعظيم التمام والمضاد لله وقال الكسائي رحمه الله اصله اول  
 قال وسمعا غرابيا فصيحيا فيقول اويل في تصغيره ولاد اني يقول

ثعلب

ثعلب فلا احتمال لمعينين وهو لا شك الاصل القرابة كان لها تابع اولاد  
 القرابة يتابع والاشفاق مع الكسائي ولان الرجل يؤول الى اهله فهو  
 لخص من اولادهم ولذا المراد من الاصل الاشراف وقلة استغناء اصغره  
 للاكتفاء باصله ولان تصغيرا للتعظيم فرع التخصيص وقيل اصله  
 والاصل ان يكون لكل حجاز حقيقي وان لم يجز في مثل ان يكون فيه  
 على صحت من حيث انه لا يفتى في البلاد والحرف وهو ذلك فلا يقال  
 ال مصغر وال لسلام وال لبيت وال الذي ان كان في اهلها ولا يفتى من  
 العقلاء الاطنون في خطر ما دبتيا او دنيوتا وواد تصغيرا اشتراط  
 الشذوذ فلا يقال ان فاطمة فان راد وانها كثرية في كماله والافقد  
 وورد في كلام العرب على طلاقة فاضافة الى الضمير والظاهر غير العاقل  
 كقوله وانصر على آل الصليب وكلمته اليوم لله وقال الف رذوق  
 الحنوت ولم يمت طلكك طلاقه **سوى** زيد التفسير من ال احوجا  
 واعوج **سوى** شهور وادنا فاعوج ومن اي ريبك الخ **قوله** فقال  
 امر ال لغزات فادسك **وقال** الاضطران مع ال لانه نيز واهل المدينة  
 وهذا كله مستا ذكرة الشقات فان قلت **بانه** كيف يخفى بالامانة وهي  
 لانه الزم كما نبال هنر خيرا ال قلت **بانه** المراد انما الاضطران لانضاف  
 ال التمراد والمراد بالاضطران الاضطران وهي الامتنان وفي ذلك المصون  
 هو من الامتنان للاضطران للاضطران معنى لا لفظا وفيه نظير **قوله** وفيه  
 الخ العمارة اولاد عمليق بن لاوس بن حاتم بن روح كليل ويشبه ان يكون  
 مثل فيهم وفتصر وكشري في هذا المعنى بعد ما كان علمه شخص سائر  
 عارضا في لدا منع من الصرف لكن جمعة باعنا لافراد مثل الفرعنة  
 والقباصرة والكاسية يد اهل انه علمه شخص يستعي به كل من يملك ذلك  
 وصفا ابتداء ايبتدئ بانه نفضي ان علمه الجنس لا جمع ولا يترك ذلك لانه  
 لقال في اسامة اسماءات كما مر جوابه ولم يقل انه نكر فصار بمعنى مسمى  
 بهذا الاسم لان منع صرفه والتعريفه نيا فيه ونما **قوله** ولعنوا هم  
 اشتق منه نزع عن الرجل ذاعا وتجتبر وفي الكشاف وفيه من علم بعضهم  
 قد جاء للموسى الكوم وزاد الخ يعني نفسه وهكذا اياه في الكشاف باذا  
 ذكر شام من كلام نفسه وتدر في رثيا في ديوانه في وصف ختان قوله  
 في عقر باليسك فصل باهر **ما** بال ايسره بنوا قيامه  
 ظهر منه قزعا كما ظهر منه **اصلا** في زوطر هر بنامه  
 ولحقا الكتابة لا يحق في حقه **حتى** نيا الا لظلمة قلامه  
 والكرم ليس نبال حسن نوح **الاصلي** التفتيح من كرامه  
 والورط ليس بفتح طيب ربح **الاذا** التفتيح عن كرامه  
 وكنا بك المختوم ليس بفتح **معناه** الا بقدر فقر ختامه  
 ولحقا اللطام عن الذراع مشتمرا **فالكرم** في حقه وان لظلمه

ثعلب



وابن ابي عمير قال قيل حكامه عن عثمان لم يدينكم بحكامه  
 فله حياة موسى الكاظم ثم اذ في افضى ثم عنده وفضل عن ابيه  
 ككوه ومويريك ان يفتقر من شيء يفتقر من خصائص كلامه  
 والموسى ما يخلق به من اوسى راسه خلفه فعلى ويؤتى والكلام فهو كسب  
 من الكمال وهو المخرج ولو قال الكلام لكان كما به امامه اقوى وفي الامس لم يفتقر  
 اللبائك قوى والعلم بله ملكة المضمومة المشارة وهذا كما كان من الحسان  
 وبه التمولو القوة وقد سمي فيه بعضهم فقال انه كتابه عن خلق العانة  
 وخص من الفراعنة اثنا عشر من كاهن ووقوعها في التمزير في قوله وكان بينها  
 ابي بكر بن العزقوني ابو موسى بن يوسف وكان اسمه الوليد هو المشهور ولا  
 وجه لتعيينه له ما في قوله ثم قال النبي في الذي قال لكشاف الحيكمة  
 في حيكمة فالظاهر انهما في الكتاب بخلاف منه وفيه نظر لانه ذكره في  
 انصاف قوله ليس هو ولا الخ امثل السوم الذهب المطلب ثم انما استعمل  
 للذهاب وحده حكمة ولا تطلب اخره وهو المراد وصله كفي منعد يا  
 لمغولتين وقد تفرقت كيات لو احدث والمصنف بمعنى الاكفانة والذل  
 اقطعة فانه الخ اقطعة بمعنى الفضة والاشبه وليسا كانت في المناقاة في سؤل العدا  
 ايام ان منه ما ليس بشي شرو بما ذكر في التفصيل كالمؤذ من اطلاق المصنف  
 عليه وحيل ما عداه بالنسبة التي كان في قوله حالك من حيكمة الخ  
 كونه الخ من شقين خلافا للاختلاف في النسخ حتى يقال انه لا يجوز  
 في الحال فلا يلزم من شاقعة والعمل في الحال لا قال فرعون وان كان  
 مغول من حيكمة لظاهر كنهه محمول حكامه بواسطة من في الحقيقة **قوله**  
 بياك ليس هو ولا الخ وقد جوز في هذه الخ في الورد والاشارة  
 وما ذكره المخرج ان الله هو الوجه الاخير كانه قتل ما الذي ساقهم  
 اتاه فقال قد يكون الخ واما قوله في المغني ان عطف بياك لا يكون  
 ولا تضافه لانه ليس عطف بياك اصطلاح مع ان اهل المعاني لا يكون  
 واما ما وقع في سورة ابراهيم بالعطف فلا ان البياك قد يعيد لكونه اوقف  
 بالمشرا وكانه جنس لخر في عطف هذه التكنية او يفتقر سؤل العذاب فيها  
 بالمشرا لضافه عطفه غير لذي هو القتل من غايرك والذين العطف  
 فان قد **قوله** على الاول لم اعني من المغايرة هذا كذا ولم تعني من  
 قتل السرفرية وقد قتل لذكروهم با تيار الله وهو يقتضي التعداد  
 والتفضل وما هذا التبريد كذا وما ذكره عن فرعون وروايه رواه ابن  
 جرير وكان راى قارا اقبلت من بيت المقدس حتى شتمت على امر ولحقها  
 فعبره بخولو وكيف فعل ذلك فامر بما فعل وكان امر الله قد امره و  
 ومقتضى يتبعون كيقولون والحياة اى لا يكون الامتداد والانات **قوله**  
 اى بمقتضى اشير الخ يعنى البلا مطلق الاضبار فيكون بالمعنى المذكور  
 فان لم تكن اشير الى الاضبار فيجوز وان اشير الى مجموع ما ذكره في الاضبار

قلب  
 عمام

لمعيبه

لمعيبه وكذا قوله في تفسير من ركب اشارة الى هذه الوجوه الثلاثة ووجه  
 التنبية للذكور ظاهر والمختبرين بفتح الباء **قوله** فلغناه الخ في ما يلو وجه  
 اولها الاستعانة والتسوية بالالة فتكون استعانة وتنبية في معنى  
 ياء الاستعانة والشهائنا المصرفة الله تعالى لقول محقق حصلت  
 فيه مسالك بسلو كرامته وهو تكلف والثاني التنبية بالاعنة التنبية  
 اللام واليه اشارة بقوله او بسبب الحياكة والثالث المصاحفة فيكون ظهرا  
 مستقرا واليه اشارة بقوله او ملتصقا بكم كما في التبت المذكور وهو لفظ المنبني  
 من فصيلة وقوله  
 • كان خيولنا كانت قد يما • تستحق في جوفهم الحليب  
 • فترت غيرنا ورة عليهم • تدوس بنا المحاجم والتراب  
 يصف خيله بلهنا القتال الحروب فلا تنظر من القتلى وانما كرام كانت تستحق الحليب  
 لان الوبر كانت تستحق كرامة لها من الترتيب عظام الصدور ولحدها  
 ترتية وقوله فرقنا في بيتا الكثير في نظر بعلم مما ترى في قولنا **قوله** اذ  
 به فرعون وقومه يعنى انكفى بالفرعون عن فرعون ذاكه كالقائل بنى ما شمر  
 وقال القائل ولقد كرمتمنا بنى ادم بمعنى من الجلس الشاملا من قوله واقتم  
 الخ ما اوجه لخر لا يمتد اذا عند بواب الاغراف كان مبدا العناد وليس  
 الضلال اولى بذلك فالظاهر عطفه با وقوله وقيل الخ يعنى انك  
 هنا بمعنى شخص وهو ثابت في اللعنة ولكن ركك اذا لا خطبة  
 التيه **قوله** ذلك او عرقم الخ الاشارة الى ان كل ما جمع ما متر والطرق  
 اليابسة نياك للواقع اذ لا دلالة لتنتظم عليه شمر انه ستر الوجه  
 الاخير مما روي في التحال المذكور وهو افضل من قول النبل وكوي بكسر  
 الكاف وصفها جمع كوة **قوله** ولعلك هذه الواغاة الخ يشير الى ان  
 قوم موسى علميا الصلاة والسلام مع ما ظهر من الايات المحسوسة  
 صدر منهم ما صدر وقوله ففهم في معزل في المغفنة الظاهر عن لظنة  
 وحسن الانتفاع مستد لخره مع ان الخ وهو اشارة لفضل هذه الامة عليهم  
 الا ان معجزة علمنا الصلاة والسلام ليست كلها نظرية بل منها محسوسة  
 كثيرة كنعن لنا وتكثر الطعام وشق القوم غير ذلك فلعن المصرفة الله  
 لا يلم بواثرها وانما كان لضار به هذا معجزة لانه من الطيب اذا  
 هو لم يفر الكذب فيطلع عليه ما وفي قوله واستتم تنظرون بخوز اى وبادم  
 تنظرون في حال نظر بايهم لتبينه كالمحسوس **قوله** لكاعادوا الى مصر  
 سبغ في هذا الكشاف وعود موسى علميا الصلاة والسلام وبني اسرائيل  
 يذكره لحد قال بهاء الدين بن عقيل في تفسيره لم يصح احد من المفسرين  
 والمؤرخين بانهم دخلوا مصر بعد حروبهم منها وانما كانوا بالشام  
 ولم يات موسى علميا الصلاة والسلام الا بطور سبغ وموت ارض الشام  
 كما سمر وقال ابن جرير ان الله ارضهم الصنم ولم يردهم اليها وانما



جعلتكنهم الثام وعاد الله موسى عليه الصلاة والسلام ان يعطيه  
التوراة لمضرب لمعنى عيون والفرق بين التيات والوقت ان التيات  
ما قدر ليتم فيه عمل الوقت اعتر كذا في مجمع البيان امره بان يصوم في  
الفترة وعشر ذوات الحية ويحج على الطور فذاهب واشتجاف طاروا  
عليها الصلاة والسلام على بنينا اسرائيل ومكث في القلوب اربعين ليلة ثم  
تمت بشرها في سورة الاعتراف وهو محسب الاخيرة اليعقوب وقوله لانها  
عند الشهور صلتا للخصيص للتبليغ بالذبح لانه تعالى وعده  
الوحي ووعده موسى عليه الصلاة والسلام المبيح الحاشا كانت للمواعدة  
مفاعلة من الجانبين تبينها بان الله تعالى وعده الوحي وموسى عليه  
الصلاة والسلام المبيح للميتات وكثيرا ما تبيك التي تحسن في هذه الطريقة  
لمعنى جعل المفاعلة بالنسبة الى كل من المشاركتين شيئا اخر وعلى تقديره  
فان يعين طرفا وحيد فمثل المفاعلة كانت فيها كل ما وفي اولها او  
في المشر الاخير منها او بعد انقضاءها على ما في تعريف الاعتراف واشتكل  
بان اليعقوب اما كقول لانيه اوبه لا يستعمل الا الاول لان المفاعلة  
لم تقع فيها ولا الثاني لانه بدت لتقديره معنى للمواعدة نفس الزمان  
وعلى تقدير مضاف فاما ان يقدر الامر ان لا يظن لتقدير مضاف  
في العريضة شيء واحد مثل الخبز زيدا اي ثوبه وقدره او واحد  
منها او لا يصح لان الموعدة لم تتعلق به فقط لان الوحي يعود من الله  
لامر موسى عليه الصلاة والسلام والحي بالعباس وانما يصح في قرأة وعدنا  
اي وحي اليعقوب الى اليمين بوجوه من احد هاتين على حد مضاف  
يكون من الجانبين ويخجل الى الامرين اي ملاقاته اربعين والملاقاته من  
الله للوحي ومن موسى عليه الصلاة والسلام للاستماع وانا لهما انتم  
على اعتبار التفكير في وعدنا الى فعلين متعلق كل منهما بشي ابي وعدنا  
وحي اليعقوب ووعده موسى مجيها نحو بايع الرشد ان علم ابي بايع زيد  
من عمر ومناعه وبيع صاحبه منه مناعه وان لم يكن هناك مفاعلة  
واعتراف بان الملاقاته لانقضاء من الجانبين ولو سلم وقوع الكلام الى  
تعلقها باربعين ويقتل ما ذكره من كون الموعود هو الوحي والمبيح اوق  
استماعه وما اوردوه نظير التفكير لا يصح فانه انما ينقل الى بايع  
زيد علمه وبايع رجل اخر كما تقول ضرب الرشد ان علمه والكلام في ان  
يتعلق فاعل بفاعله ومفعوله على ان يكون الصادر من كل منهما شيئا  
لخر مثل بايع زيد علمه بان يبيع زيدا شيئا وعمر شيئا وليس كذلك  
معتاه ان يصدر عنها مفاعلة مقابلة ومثلا كذا في البيع والمشر  
بان يبيع واحد ويشترى اخر واوجب بان المراد الملاقاته  
بين موسى وملاك الوحي عليه الصلاة والسلام او بينه وبين ملاك الوحي  
من الاثار فاستماع الكلام ونحوه وتعليقها باربعين بان تقع في حين ومنها

او ما هو بمنزلة الجزاء كالعقد من فتنه يتراخ وما ذكر من كون الموجود الوحي  
والمبيح والاستماع حاصل المعنى لا يبيك الاعتراف والمفاعلة واهية  
نفس التفكير وتنظير للين المبيح وتساويها بان اليعقوب مفعول  
فيه تحقيقا او توسط المفعول به من طرفي جري بينه وبين  
موسى عليه الصلاة والسلام مفاعلة متعلقة بالاربعين بان تقع في جزء  
منها تحقيقا او تقدير او هو لا ينافي ان يكون الموعود من كل جانب  
شيئا اخر وذلك ان الموعدة لا تقتضي الاسترا والحد امثرا كما بين كفاعل  
والمخطل الاك مثل واعدت زيدا القتال وامرين لكل واحد منهما  
تعلق بالطرفين مثل واعدت الاكرام واعدت في القبول ولا يصح  
الافتقار الى واعدت الاكرام لان الموعدة تقتضي التعداد من الوعد  
والمفاعلة استماعا لخر شايخ وهو ان يكون من احد الطرفين فعل  
ومن الاخر مقابلا مثل بايعت زيدا اعلى ان منك البيع ومنه الشرا  
فيصح واعدت موسى عليه الصلاة والسلام الوحي واعدت موسى عليه  
الصلاة والسلام المبيح وهو تفكيرك بالاعتدال في فية وونه  
نظرا لان الموعدة كتم تقيد الاربعين تحقيقا ولا تقيد اباقتها  
لان الاشكال في انه كيف يصح واعدت الاكرام واعدت في القبول  
من غير ان يكون في الاول منه وعد وفي الثاني منك قبول  
وهو مقتضى المفاعلة فالظاهر وعد ندر وعده في فاعل بمعنى فعل  
والكلام في انه على اصله واخلاقا من الطرفين فيهم مثل جاذبه  
الثوب والعنان فان اراد ان المعنى عالمه من غير تقدير مفعول  
فتو المعنى الاول ولعل كربعين مفعول به باعتبار ما يليق من  
الاحوال المعالجة لتعلق الوعد به فيكون من الطرفين وعد  
لانه من الله الوحي وتزول التوراة من موسى عليه الصلاة والسلام  
المبيح والاستماع وكذا الكلام في امثاله واما ان يذكر المفعول  
الثاني مثل جاذبه الثوب ونازعه الحديث ويراد تعلق المفعول  
في كل من الطرفين بشي اخر او تطلق فاعل ويراد من طرف اصل الفعل  
في كل من الطرفين بطرف المخر ومن طرف المقابل فانا بيري من عمدته  
قد اذم ما ذكره النشار المحقق ولا عطر بعد عطر عروس  
الا ان الكارة المفاعلة بان يكون من طرف فعل ومن لخر قوله  
الذي ارضاه كثير ومثله بعالمت المريض وغيره بشره المفعول  
متمثل الفعل حتى كانه وقع من الطرفين لا يسمع مع وروده في كلام  
العرب ونظير الامية به ويحترجه على الحسن وجوه القبول  
ولا يشواهدا من القيس فاشنا زعنا الحديث واسمعه مصر  
لحسن في شايخ مال مع ان ما ارضاه لخر يبعد منه فتأمل  
وفي الدر المنثور قال الكسائي واعدت موسى عليه الصلاة والسلام



انما هو من باب الموافقة وليس من الوعد في شئ وانما هو من قولك  
مؤعد كقولك مؤعد كذا ومؤتم كذا وقال الزجاج واخذنا بالالف  
جهد لانه الطاعة في القول بمنزلة المواظفة لله والله وعد  
ومن موسى عليه الصلاة والسلام قلوب وانبع تجري بحري المواعدة  
وكذا قال حكى الله **قوله** من بعد موسى عليه الصلاة والسلام  
او مضية وفي نسخة اي مضية كقوله ان الضمير راجع لتوسعي عليه الصلاة  
والسلام من غير تقدير مضافا كقوله لا تفتكوا بالاسم كذا فان  
المنشخص اذا مات يقال بعد لان من غير تقدير او يفتكوا بالمعنى واحد  
وقيل على ان المعنى واحد المعنى واحد بعد موسى عليه الصلاة والسلام  
بمقتضى ان يكون موسى عليه الصلاة والسلام من جنس الملائكة قبل ذلك  
كما لا يخفى على العارفين بسياق الكلام فلذا اقتصر في الكشاف على التوضيح  
الثاني انتهى ولا يخفى ان بعد ومن بعد اذا تعلق بفعل ونحوه فقد يكره  
المعتمد في التلخيص ولا يفيد منه مضاف لانه مفهوم من نحو  
الكلام كما اذا قلت جازيت بعد عمرو والمقصود تعاقبهما في المعنى والقول  
مقاله بشره كما من بعد رسالته لا يراد ذلك ولا يفتح نحو ما قرئت المائدة  
بعد مكة ولا يقصد وان مع كون المقام لا يقتضيه لصرح القرينة  
عنه نحو قوله المحارب بعد النبي صلى الله عليه وسلم فان المراد وقوعه  
بعد ما اصابته التيفانظر الى ما يلحق بكل مقام ولا تلتفت الى الخرافات  
الاولى وقيل معناه انه الضمير اما ان يرجع الى موسى عليه الصلاة والسلام  
وحينئذ يقدر مضاف او لا معنى لموسى عليه الصلاة والسلام المضموم  
من نحو كذا الكلام والها مفعول الخذ المحذوف لقيام القرينة اذ لا يدور  
على مجردة وقوله باسراكله نفسير للظلم اذ قد يتراد به الشرك والعفو  
المحو وامر معناه انه اسراكله التبار بالبي **قوله** كفي شيكروا ان ذلك  
عنه قول الزمخشري ارادة ان يشكروا والا لم يمتنع على الاعتزال وجواز تخلف  
ارادة التبار والشكر لم يقع منهم فان وقع التفسير بنحوه من اهل السنة  
فالمراد بالارادة مطلق القلب ولا شرع في اتيانه تعالى وقد يطلب  
من العباد ما لا يقع كقوله **قوله** يعني التوراة الحام اذا كان الكتاب  
والفرقان واحدا وهو التوراة فالعطف لان تعاقب الذات كقباير  
الصنقات يصح فيه العطف كما مر في قوله اولئك القوم وابتداهم  
ولين الكتيب في المزدحم وان فسره بما يغاير كما في عجزات فهو ظاهر  
وان فسره بالنصر الفارق بين المتقابلين وهو هنا بانفراق الجرح  
كلام ايضا **قوله** ياخذكم الجحيم فان قلت ياخذكم ما ابدل فيه  
المصنف ما كما في ايتم وهي لغته ردية كاسياقي قلت قال ابن السكيت  
ان الخذ مما ابدل فيها لولا ابتداء لانه في لغة نبال وخذ بالواو كما  
على هذه اللغة وقال الفارسي رحمه الله ان التاء الاولى اصلية لان العرب  
قالوا الخذ بكسر الخاء بمعنى اخذ قال تعالى الخذوا حيا او الخذ

ينبغي

ينبغي ان لا يفتكوا بالاسم كذا وقيل في نسخة **قوله** فاعز من اهل التوراة والرجوع الى  
توسعي عليه الصلاة والسلام كقوله الرجوع والقتل مضاف الى اهل العطف بالفا  
ظاهر وانما الذي يكون الرجوع والقتل متمم لهما وحينئذ لا اشكال  
في ان الاية تقتل انما هي في الاطلاق التوراة على وجهها كما ان في الاية  
مخارجها من التوراة كما ان مقتضى التوراة يقتل فيها قول توسعي عليه الصلاة  
والسلام التوراة من غير ان يفتكوا بالاسم كذا وقيل في نسخة **قوله** برضا  
عن التوراة كقوله التوراة كقوله التوراة كقوله التوراة كقوله التوراة  
المضموم في الكشاف هو الذي خلق الخلق كقوله التوراة التوراة  
كالتوراة الخلق لا يخرج من تفاوت متمم لا يقتضيه عن بعض الاشكال  
المعنى في التوراة المتبينة فتميزه بما كان منهم من شركه عبادة  
الصابر المحكم الذي ليس له طرفة عين حتى عرفوا انفسهم ليعلموا الله  
وغير ذلك من البرهان من خلقهم وبيانهما انهم من صوره وشكاهم  
حينئذ لم يشكروا التوراة وقالوا لا يطيب معنى التفاوت وعدم التناسب  
فكانت بعضه تهنوت بعضها والاولى لا يفتكوا بالاسم كذا وقيل في نسخة  
عن الرجل كمن خلاصه التوراة من حيث المنفعة والكبر والغلظ والتفتك قوله  
المتطهر كل شئ خلقه الله فليفتكوا بالاسم كذا وقيل في نسخة  
ان قوله متمم اي في الاية التوراة والافتكوا بالاسم كذا وقيل في نسخة  
يفتح ليرى ان في التوراة التوراة مع قوله في التوراة لانه كما ان  
يكون ناداهم تبارا لانه استعطف الله وان كان التوراة في اظلم انفسهم  
بمنطقهم ما لم يفتكوا بالاسم كذا وقيل في نسخة التوراة التوراة  
التميز المذكور وقوله او فظنوا انهم انما اشاروا الى الوجه الاخر وقوله  
بالوحدانية التوراة والتوراة التوراة التوراة التوراة التوراة  
في الاكسار مع الشارة فكل من اصابها التوراة من الجحيم الخذ اذا  
بلغ منه الجحيم وعلى هذا فالفتك حقيقة والمراد ان يقتل كل احد  
نفسه وقتل الاقربان نفسه وان كان لا يفتكوا بالاسم كذا وقيل في نسخة  
عنه فاذا كان باسره لا ضرر لانه من الله وعلى الاخير بعينهم يقتلهم  
وعلى ما بعد حجاز وهو ظاهر لانه قال بعضهم انه يقتل بعض ارباب  
الخطاير ولا يجوز ان يقتلهم لان المراد من الفتك الحقيقي بالافتك  
والعبادة كالكتابة مع طاب **قوله** وكان الرجل المثلوث لولبعينه  
فله وولد ولده لانه كل جزء منه وقربه بالبا الموحدة ظاهر في نسخة  
قربه بالنون الموحدة فقول فله يقيد بالضمير اي في الفتك والضميمة  
شبه الصائغ ولا يتباينون من البكر بمعنى التوراة وقيل في نسخة التوراة  
التي يقبونها **قوله** المشبه بالفتك الكشاف التوراة التوراة التوراة  
قال الطيبي يعني الفال لانه لا يعطف التوراة لانه في نسخة التوراة  
في نسخة عمه وقال العلامة منهم من تحيل من قوله لا غير انما ليست للعطف

سلك







ولا تارة وقوله ما اصابكم لتقدير المفعول وما اصابكم هو الصاعقة  
منغلقة بموتكم والموت كما نطق على الاضحية نطق على نيات الناس  
وارتساق الشخص فلذلك قد هنا **قوله** نعمتكم المشايخ يعني المراد  
بالنعمه الاضحية او نعمه الاممات التي كبروها بقولهم لئن لم يبعثنا الله  
معطوف على نعمه او النعمه وقوله لما كبروا انما قالوا انه على الثاني تعليل  
لاخذ الصاعقة ونصه تعلقه بالاول بالناسيل **قوله** في التبريد  
لانهم لما امروا بقتال الجبارين وامتنعوا وقالوا اذ هبت انت وربك  
فقاتلنا ابتلاه الله بالنتيه اربعين سنة كما سكراني ولكن لطف الله  
بهم باطلا لا لغنام والمن والسلوى والترحمين بالتا الفوقية المشاة  
والترامه كمله ولجيم والبا الموحدة والبا والنون لفظ يوناني  
استعملت الالجابا وفسره بطل نبي على بعض النباتات وفي الدت المصنوع  
انه نيا لطر نجيب بالطاء والسما في بضم السين وتخفيف الميم والنون  
والقصر والحد سمانا او ليتوي فيه الوحد والجمع طائر معروف  
وقيل السلوى ضرب من العسل وقال ابن عطية انه غلط وخطي فيه  
لانه ورد في شعر العرب ونصر علينا بجملة اللغه وقوله الى الطلوع ليطول  
الشروق **قوله** على اذ القولح اذ قلنا لم نكلوا الح ووجه الاختصار  
انه لما قصر معنى الظل على مفعول محصور اقتضى بشوته على وجهه فقد  
ليكون معطو فاعليه وارتساقا قريبه قريب بيت المقدس وقوله  
تعد التيه اورد عليه انه تتبع فيه التيه وقوله تعالى في سورة  
المائدة يا قوم اذخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم لاقره فانها  
محرمة عليكم اربعين سنة لئلا يتردد في ان الامر بدخول القرية كان  
قبل التيه والقصة واصدق بالانفاق وماقتل انهم امروا بالدخول  
مرة لخرى قبل التيه ذلك على ذلك ما في السالفة من ترتيب التيه  
على عدم اشتغالهم بهذا الامر فمع عدم نقله اورد عليه انه يفهم  
منه انهم امتثلوا الامر المذكور في سورة البقرة وقوله فبذلك  
الذين ظلموا ان ياباه **قوله** والباب باب التبريد لاختلاف المفسرين  
فانهم هلكوا القديس في حياة موسى عليه الصلاة والسلام لان  
قتل بدخولهم فلا يخلو الباب على باب القبة المعال كما ذكر وان لغير  
انهم لم يردوا فاقاموا حمل تيدل الامر على عدم امتثاله لامتنع من حمل  
القرية على بيت المقدس ايضا لان المعنى انهم امروا بالدخول فلم يدخلوا  
ولا حصة الى حمل الامر على الامر على سكان يوشع كما قيل اما قوله في  
المائدة اذخلوا عليهم الباب فالمراد به باب قرينهم كما مر جوابه  
وايضافه ذهب المصنف رحمه الله الى ان الامر بالدخول كان بعد التيه  
ومعنى سجد اساجدين سكر على اخر اجهم من التيه فيكون الامر في  
بالدخول ليجل البعد من موسى عليه الصلاة والسلام فلا يصح صرف

ابن كمال

رازي

الباب

الباب عن باب بيت المقدس الى باب الفتيمة بالمدخل المذكور وانما قيل  
ان كونهم لم يردوا فاقاموا حمل تيدل الامر على عدم امتثاله لامتنع من حمل  
القرية على بيت المقدس ايضا لان المعنى انهم امروا بالدخول فلم يدخلوا  
ولا حصة الى حمل الامر على الامر على سكان يوشع كما قيل اما قوله في  
المائدة اذخلوا عليهم الباب فالمراد به باب قرينهم كما مر جوابه  
وايضافه ذهب المصنف رحمه الله الى ان الامر بالدخول كان بعد التيه  
ومعنى سجد اساجدين سكر على اخر اجهم من التيه فيكون الامر في  
بالدخول ليجل البعد من موسى عليه الصلاة والسلام فلا يصح صرف  
قوله في التبريد لانهم لما امروا بقتال الجبارين وامتنعوا وقالوا اذ هبت انت وربك  
فقاتلنا ابتلاه الله بالنتيه اربعين سنة كما سكراني ولكن لطف الله  
بهم باطلا لا لغنام والمن والسلوى والترحمين بالتا الفوقية المشاة  
والترامه كمله ولجيم والبا الموحدة والبا والنون لفظ يوناني  
استعملت الالجابا وفسره بطل نبي على بعض النباتات وفي الدت المصنوع  
انه نيا لطر نجيب بالطاء والسما في بضم السين وتخفيف الميم والنون  
والقصر والحد سمانا او ليتوي فيه الوحد والجمع طائر معروف  
وقيل السلوى ضرب من العسل وقال ابن عطية انه غلط وخطي فيه  
لانه ورد في شعر العرب ونصر علينا بجملة اللغه وقوله الى الطلوع ليطول  
الشروق **قوله** على اذ القولح اذ قلنا لم نكلوا الح ووجه الاختصار  
انه لما قصر معنى الظل على مفعول محصور اقتضى بشوته على وجهه فقد  
ليكون معطو فاعليه وارتساقا قريبه قريب بيت المقدس وقوله  
تعد التيه اورد عليه انه تتبع فيه التيه وقوله تعالى في سورة  
المائدة يا قوم اذخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم لاقره فانها  
محرمة عليكم اربعين سنة لئلا يتردد في ان الامر بدخول القرية كان  
قبل التيه والقصة واصدق بالانفاق وماقتل انهم امروا بالدخول  
مرة لخرى قبل التيه ذلك على ذلك ما في السالفة من ترتيب التيه  
على عدم اشتغالهم بهذا الامر فمع عدم نقله اورد عليه انه يفهم  
منه انهم امتثلوا الامر المذكور في سورة البقرة وقوله فبذلك  
الذين ظلموا ان ياباه **قوله** والباب باب التبريد لاختلاف المفسرين  
فانهم هلكوا القديس في حياة موسى عليه الصلاة والسلام لان  
قتل بدخولهم فلا يخلو الباب على باب القبة المعال كما ذكر وان لغير  
انهم لم يردوا فاقاموا حمل تيدل الامر على عدم امتثاله لامتنع من حمل  
القرية على بيت المقدس ايضا لان المعنى انهم امروا بالدخول فلم يدخلوا  
ولا حصة الى حمل الامر على الامر على سكان يوشع كما قيل اما قوله في  
المائدة اذخلوا عليهم الباب فالمراد به باب قرينهم كما مر جوابه  
وايضافه ذهب المصنف رحمه الله الى ان الامر بالدخول كان بعد التيه  
ومعنى سجد اساجدين سكر على اخر اجهم من التيه فيكون الامر في  
بالدخول ليجل البعد من موسى عليه الصلاة والسلام فلا يصح صرف

خبر  
سعد

عصام

خبر  
سعد

عصام



حظة لا تتبالي بالاشارة وكونه ثوبه فيجوز من قوله وسيتبع زيادة التوا  
أي كان الظاهر عطفه على جواب الامر واخرجه من الجواب لوجود  
التثنية المانعة منه ولما لم يتجزأ واوثر هذا الطريق ليدل على انه  
يفعل ذلك المبتدأ وانما ليستحقة وان لم يمتثل فكيف اذا المتبذل  
**قول** بعد الواو امر عليه الخ لمتى كان هذا محققا الى القائل اذ  
المعنى انما يتبعه فكلية منها اذ انك لو المقول الذي قيل لغيره اذ  
يكملوا قولاً غير فبذلك يتعدى لمفعولين احدهما بنفسه والاخر  
والثاني ويؤيد على المتبذل وقال ابو النجاشي يجوز ان يكون بدل لا محلي  
على المعنى بتقديره فقال الذي يظن قولاً غير الذي قيل لغيره  
وعبر عن كقولاً وقيل بتقديره فبذلك الذي يظن قولاً غير الذي  
قيل لغيره حذف الحرف والتصبيح بترعه ومعنى التبدل التغيير  
كانه قيل في غير واو لا يغير لانهم قالوا انك لخطه حطة او غيره  
استعملوا الايمان والتبدل والاستتيداء الجعل الذي يمكن كحشر  
ومعنى يقال التبدل التغيير وانك لو كانت بباعله وفند في بين  
بذلك لو انك انك لغيره غير من غير انك المعنى وانك لغيره  
انك لغيره العين الا انه قيل انه قرئ عسى وتبكا ان تبك لثا بالتشديد  
والتحسين وهو يقتضي اتحادهما وقوله طلب ما تشتمون كل لحظة  
**قول** كره الخ يعني كره ظاهراً ورتب الحرك على ما هو كالمشتق اشعاراً  
بغليظه وقوله ما وعلى انفسهم عذري الظاهر على انفسهم معنى التعدي  
وهو عطف على مقدمه صفة لغيره لا متعلق بما بعده وجوز ان العرب  
وهو صاعقة وخونها وقوله ليسب فستفهم الشارة الى ان ما صمد  
والوجه كالتجسس الاستعداد الكرمه وورد في الحديث في الطالعون رجز  
وبه فتمهنا لان الوقت ووقع الطالعون فتمهنا كقول **قول** ساء كمشوا  
في التثنية الملتصقا معنا معنى حين لا جواب لها والخلاف في الخبر على ثلاثة  
اقوال فقيل لا يكون معتكراً وقيل كان معنياً وقيل كان غير معين ابتداء  
بغيره فتمهنا بقوله التثنية الى اخره لا محققاً وقوله طوارقاً منسوب  
الى الطوارق لانها ضد منه والمكعب كالمشويح لفظاً ومعنى ومنه الكعبة  
والشراب بكل وجهه جوازاً لانه دون الاستفاد الاطلاق والالزوم  
زيادة المعنوية وقصة الحجر فراه وبشوبه معروفة مذكورة في حديث  
الاصول الاقوال انما المعنى جاز على انك لغيره لان فيه شارة  
ومعنى لانه والاذن في ضم المعنى وسكون الالف الميم والذرا انتصاح  
المخشبة وكبرها ورجل كذا الميم وقوله كفي بنا يعني كفيها المتسا  
القائلة بنا واقضينا الخ وسئلنا والخلافة بكسر الميم الكثير الواسعة تعلق  
في ليس الفرس لياكل ما فيها من حبات وحشيش وتبينه وامثلها ما يوضع  
فيه الخلاوة وهو الحشيش اليابس وقوله كاهي الحجر في نسخة كلمة بالنايل

بالصخرة

بالصخرة والرخام بخاء معجمة مجرمة من قوله كاهي الحجر ذراعاً في ذراع  
أي مضروباً فيه فيكون ضرباً كالمضرب من المساحة والعصا عشرة  
اذرع لغير قول الكشاف في الخبر كان ذراعاً كاذراع وقيل كان من  
اسر الجبنات فقيل انه سمى لانه صفة العصا لا الحجر وقيل ان العبارة  
اسر من الاساس وما العبد لا يلا يمد فاذكرة المصر رحماً له هو الصبح  
وكونه من اسر بالمدرواية وقيل من العوج متعلق بمحذوف الخ صفة  
هي الفاء الفصيحة التي في قوله  
**قول** قالوا لخراسان افضى منا اذ بنا **قول** الفقول فقد جئنا خراسانا  
وهل هو جواب بشرط مقدم او عطف على محذوف او هما جازان  
طرفة وعلى الاخير الاكثر وت قال المحقق ووجهه فصلتها ابناً وكها  
عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقعه في  
لا يمكن التغير عنه لكن في حذفه كعطف لفصاحك واما ما يقال في وجه  
فصاحكنا من الثلاثة على ان المأمور قد امتثل من غير ان يوفق ظهر  
اشارة وعلى ان المقصود بالامر هو ذلك لا اثر لا الضرب لنفسه والامكان  
لثبات السبب هو امره لا فعل موسى عليه الصلاة والسلام فانما هو في مثل  
هذه الصور قاضية التثنية فالوجه طالعاً ان يقال انه لتعنيه وافتتاح  
الكلام عنه كانه مذكور وقسمتها فصحة لافضلها عن المقدم ودلالها  
عليها ولفصاحاً المتكلم او الكلام الذي يفي فيه فالاستناد محجازي روي ابو  
حيان تقدير الشرط ان حذفه اذ انه وفعله لم يسم وانما لا يبد  
من اظها وقد في الجواب الماضي واذا كان ما صنفاً فليس هو الجواب بل دليله  
بحوات جئنا فقد احسنت النكت اذ لم ينكر وهذا كلها لغتفات مع ان  
معناها غير صحيح وردبات المترادفين المعنى لا الاعترا بوفي المعنى ان هذا  
التقدير يقتضي تقدم الانفعال على الضرب الا ان يقال المراد فقد  
حكماً بترتب الانفعال على مزبك فتأمل وقوله فاضرب فان شجرت  
الفا الاولى يمينية والثانية فصحة وقيل انه حذف الحرف المعطوف  
عليه ليعقل ومن المعطوف والمذكور هما الفا الاولى وهو تكلف لا داعي  
لنه وفي عشرة ثلاث لغات كثر الشدة وقسمتها وسكونها **قول** كل اناس  
كل سبط السبط في بني اسرائيل كالفبتيلة وما متر من شدة وذاتات همزة  
اناس انما هو مع الالف واللام كالاناس الامنية واما بد وثمان فشايع  
فصيح والمشراب اما اسر مكان اي محال الشرب او مصدر ميم بمعنى الشرب  
وظاهر كلام المصر رحماً له الاول وكلوا مقول قول مقدر اي قلنا لهم  
كلوا وحده والقول شايع سايع وفي قول عائشة شربون منها اشارة  
الى ان الجمل من صفة عينا والعائذ مقدر **قول** يريد به الخ جعل الرزق  
مقضى للرزق ووضعه الى الطعام نظراً الى ان كل واحد نظر الى اشرابوا  
ولا قرينة على الاول لان فيلاحظ ما سبق من ان الالمق والشلوي

قوله



والعلم المنعزل في هذه القصة فترتفعهم الرزق بالماء وجعل مما يؤكل  
بالنظر لا ما ينبت منه ومشرق بالحسب نفسه ولم ير يقنوه لانه لم  
يكن الكليم في التربة من رزق ذلك الماء ومشاروه ولا جمع بين الحقيقه  
واللجاز ولا يندفع بكون من الابد الات ابتداء الاكل ليس من الماء بل مما  
ينبت منه بل الجواب انه من لا تتعلق بالفعولين جميعا وانما هو على  
الحذف اي كلوا من رزق الله واشروا من رزق الله فالجمع وعابدهما رزقهم  
محدوفا منه اوبه كذا قال المحقق فقولنا انما يتما يقضي منه  
العجب لانه انما يكون جمعا بين الحقيقه والجاز لو قيل كلوا واشربوا  
من الماء واليه الماء وما ينبت منه اما اذا قيل رزق الله واريد به  
فردا لتلكهما الماء والآخر ما ينبت منه فاذن هذا من الجمع بين الحقيقه  
والجاز وهو ذاهب منهم فاذن من فسر رزق الله بالماء وجعل الاضافه  
لعمد لا يكون عنده شاملا للمقابل مخصوص باحد فرديه ولو كان عبارة  
عنها لم يجمع ايضا اذ لا يصح تغلفه بكلوا الا ملاحظه شموله للشرب  
فيكون المحذور ولغير هذا من النسخ على تقدير متعلق الاضرا كما توهم  
لان المقدم ليس هو عين المذكور فتأمل **قول** لا تفتدوا لفسادكم الخ  
قال الراغب العتيق والعبث متقاربان نحو جسد وجذب الات العيث  
اكثر ما يقال في الفساد الذي يدبر كحما والعتيق فيما يدبر كحما ونقل  
عن بعض المحققين ان الغنوا انما هو الاعتناء وتدبيره من مال ليس  
بفساد فالحال غير مؤكده والزحش هو لما فسر الغنوا بشد الفساد  
حمل النهي على النهي عن التماذي في الفساد ولما كانوا على التماذي في الفساد  
نهوا عما كانوا عليه كقولهم تعالى لا تأكلوا الرزقا من حراما فاصنعوا  
فالحال مؤكده وقيل للمعنى اطلب منكم ان لا تتماذوا وفي حال افسادكم  
فلمسك الحال مؤكده كما توهم وقيل على ان التماذي في الفساد لا يكون  
الا في حال الفساد فليس التماذي الا ان يقال مراد جعل مفسدين  
معنى منما دبر في الفساد بمعنى تتماذوا او اما قوله فانما قيل الخ فقال  
الطبيحي رحمه الله ان المقام قاب عنه لان الآيه وارده في قوله منمومين  
وفيه نظر **قول** لك ان يكون من الاجبار الخ اذ انما خلق الشر  
النوره وفي كتاب الاجبار انه حجر حقيقه تعلق الشجر وتينغه وبما  
ينفخ من الخلق في شجرة عز وهو الحجر الباطن الذي كعدل عنه لمعنى  
فيه بالخاصه ومما يجذب الحديث للعطاس وقوله لم يمنع  
ان يخلق الله شجرة الامثني على كون الحجر معينا والابنعي ان يكون  
ان يخلق الله في طبيعته اي حجر كان ويجذب به لما تحت الارض لينا فيه  
افضاله عنه كما توهم واراد علينا ان لخلاف حاله بحسب الاوقات  
وتوقفه على الضرب ونحوه يقتضي خلاف هذا وان في هذا الباب لتوجه  
الخوارق سدا لكتاب المعجزات **قول** ويوحده انه لا يختلف اي يريد

عصا

ابن كمال

لوحدته

بوحده ذلك لانه متعدد فاما ان قيل انه لا يختلف او يراد به  
الوحده النوعية وقيل انهم كانوا يطبخونها معا فيصير طعاما  
واحد او قيل انه كان فيل نيرا والسلكي والجموا بالمعنى كقول  
وقال احة بتشد تدا للام بمعنى حراشين من فاح الارض شقها والعكر  
بكثر العيون وسكون الكاف والراء المهملة الاصل وقيل العادة ونوعوا  
بفيل نزع الى اهلته اذ اشتاقهم وقوله سلكه الخ بيان للمعنى لانه  
طلب بمضمون وفتر يخرج بيظهر وبساك ان الاظفار يكون من الخفا  
والعدم عطف يوحد عليه نفسا له وقوله ريك اضا فوه السه  
لمرت يد اخصاصه به بالقرب والمشاخه والفظا لرب هنا صاب  
محزه وقوله اقام القابل وهو الارض لانها قابله للانبات بالبذر  
فلانها الاولي اقامت الخالق مقام الفاصل مع عدم محته لان المنبت هو  
التلا المتدرا ايضا **قول** قسيرونيان وقع موقع الخال من جعل من  
الاولى بتعريضه والقول مقدر اي شيئا واما اذا جعل بدلا فلا  
يد من الخاد معني من فيهما كما ذكره ابو حيان والكلام فيه ظاهر ووجه  
ترتيب النظم انه ذكر اولا ما يؤكل من غير علاج نارا وذكر بعده ما يعالج  
به مع ما ينبت فيه ذلك ويفسده فانظم على انما ان نظام في الوجه  
وقراءة فشا بالضم اقيس لانه هو في مثل كرتان ونفاح وفترموا  
بمعنى لجذب وقوله التمدد لوك الذي هو اذ في ان كان مقفلا  
من التدنوا ومقابوب من التدون فعلى التلغظ ظاهر وعلى الاول مجاز  
استعمل في التدنوا بمعنى القرب المكاني للخصه كالسنعي والبعده للشرف  
فقال بعيد المحرك بعيد الامته او هو موزون من التناة والتدليس  
فتبنا لمنة الساكرا فترتبه في الغنوا ذكاته **قول** مقتضى كونهم لا  
يجبرون على طعام واحد اهم طلبوا ضم ذلك النهي لا استمد ال اقلية  
فقال انهم طلبوا ذلك وخطابهم كما يستبدلون انما انما تدع على اذا  
اعطاهم ما سألوا منهم عنهم المنة والسلكي فلا يجتمعان وقيل عدم الكفا  
بما يجتمع وجهين ان لا يريدوا اكلها في كل يوم بل ياكلونها في بعض  
الايام وغيرهما في لغز وحينئذ يتحقق الاستبداد في الايام الاخرى لان  
يريدوا اكلها مع غيرها وحينئذ الاستبداد المستحق لانه كان اولا المنة  
والتساوي وتساويهما مع غيرهما والكل يغير الجزء وهو تكلف **قول**  
اخذروا النهي الخ يشتر الى ان الهبوط لا يختص بالزواجر من المكن  
العالي الى الاسفل بل قد يستعمل في الخروج من ارض الى ارض في تعلقها  
وقوله فرك بالضم اي دغم المنة والبا من باب نصر شقيرين اصل  
معنى المصرا ان كان عبرتيا بمعنى الحد ومنه اشترى التاد بصورها  
اي حد ودعاه شقير سميت به التبد العظيمة لان شقيرها على ذلك فان  
كان تكرة فالمراد اهبطوا من التنية الى العيران لان ما كلبوه فيه

عصا

عصا

كارون



ذات اريد به كلمة معتنة فاما مصر فترعون التي خرد جواهرها وفي التيسر  
الظاهر انهم لم يربوا به سوا مصر فترعون فانه تعالى قال يا قوم  
ادخلوا الارض المقدسة التي كتبت لكم ولا تشركوا بها واعلموا ان بارك  
يعني لانرجعوا الى مصر فلم يترجعوا اليها وان ملكوها بل المراد مصر  
من امصار الارض المقدسة وقتها لم يترجعا الى ما يوتيه سابقا **قوله**  
وانما صرفة الخ يعني ان فدية العائمية والثانية فاما ان يصرف لسكون  
وسنطه كما تقرر في التصوات والتاويله بالمكان ونحوه مما هو معروف في اعلام  
الاماكن وقوله ويوتيه انه الخ اي مكتوب بعد الالف فلا يرد  
ان الشكل حدث بعد العصر الاول فان **قوله** في شرح المفصل  
انهم متفقون على وجوب منع الصرف في ما هو حور فلو كانت العجوة لا اثر  
لها في الساكن الوسط لكان حكمهاه وحور حكم هذه في منع الصرف وجوازها  
فلما اختلفا دل على اعتبار العجوة في الساكن الوسط **قوله** قال المش  
المحقق انه لم يعتد بالعجوة لوجود التعريب والتصرف فيه وفيه نظر  
ومصر اسم ابن نوح وما قبل من اختطها سميت به باسمه **قوله** لم يطم  
عام الخ في الكثرة جعلت الذلة محيطة بهم مشتملة عليهم انتهى والظاهر  
الاخذ بجواب الخ واشتماله عليه وفعله محاط ولحاظ ويكون لا رسما  
وهو المعروف فيه قال تعالى ولا يجبطون بشي من علمه ويكون منفذ  
ايضا وقد فعلتة كثيرا ففعلوا افتما وفتوا وفي جميع البلاغة لظا طلم الاض  
وفسرة الشارح محالة محطا وفي كان العرب حطت قومي ولحطت  
الحايط وحوطا حاطا عملة وحوط كرمه نحو نطا الخ يعني حوله حاطا  
فتوكرم بحوط انتهى وفي شعر بعض الفصحى  
• والبصر قد حاطة بحران دجلته • بحر وكفك بحر بغداد في الدررا  
وحاطة بمعنى حفاطة منعددة وتعد كالمجاز مما يشتمل عليه وقال المعنى  
هكذا وفعت العبارة في النسخ وفي شرح المفتاح كان الظاهر لحاطت بدل  
لحيطت لان الذل محيطة بهم لا محاطة وفاية مما يمكن ان يقال  
انه فصد امره من ان يدين على الكثرة في الاول القلب لمعنى لحيطت  
فصير حاطا بها لكان قلب مطابقة الفسرة والتشبيه على الاستعارة  
الثاني المبالغة في انشاؤها بحيث يكونان محيطين بهما من وجه  
ويكونون محيطين من آخر ولحيطت من الحذف والاصحاح والباقي منها  
للمسند لا للتشديد والصلابة مصدر المحمول بمعنى المحاطة فان  
نحو القبة اذا ضربت على شي تكون مقتصر فقلبة لا تتجا وزه فيها  
محيطه ومحاط به فاستعير الضرب المعنى على اللبس بكامع  
قال الاضطرار وعدم التجاوز والقرينة لا تساد الى الذلة  
والمسكنة واستعيرت القبة ونحوها للذلة والمسكنة بكامع  
الجنتين المية كوزن وذلك على الاستعارة ذكر لا زوم المتعارفة

وهو

وهو الضرب المعنى بجلى لكن المعنود هذه الاستعارة والاولى القبة  
لها كما كانت في الكثرة كما في تنفقون عهد الله فالمعنى جعلت الذلة  
محاطة بهم كحاطية القبة بمن فيها فانها محاطة بهم ومحاطة بصورة فكذا  
الذلة فاقنصر المصغر حمة الله على ذكر المحاطية لانها خفية محاطة  
للبياك والاضرب من غير من القبة **قوله** الاطالة متعددة  
كما مر وتكون من لصقت الحاطية ولا يخالفه بنية وبين ما في الكثرة  
والحاطية الى ما ذكره هذا القائل من القسطنطين التي لا طائل تحتها  
والظاهر انه حقيقة او ينضم من الفعل فينتقل الى الذلة بضمها  
والى المحاطية بهم مبالغا فيفيد التزكيد بها محيطة لا محاطة كما ساقى  
في ال عمران ثم ان الظاهر ان هناك من كان له ان هذا انه شتمه  
تلميح الذلة عليهم بضرب القبة الطابطة على المشروب عليه  
ووجه التشبه الحاطية والشمول وهذا ما في المفتاح حيث قال  
المستعارة منه ضرب الخيمة ومكان كلها وامتداد امر حتى والمستعارة  
التبئيت وانما امر قولي والثاني ان تشبيهه عموم الذلة بضمها حاطة  
القبة ووجه التشبه الحاطية بالذلة في مفهومها او اللزوم  
وهذا ما ارضاه غير والتصرف يصح ان يكون في الضرب وحده فتكون  
تبعية بضمها وتبعية بفتح اية يكون في الذلة فتكون مكنية وتخيلية  
او مكنية والضرب بمعنى الحاطية على حد ينفقون عهد الله ويصح  
ان تكون منشاها ايضا وقال الشارح المحقق ان في الذلة استعارة  
بالكتاين حيث شتمت بالقبة او بالطين يعني انه اما من منزلة الخيمة  
اقامها او من ضرب الطين بالحاطية فصرحت استعارة بتبعية تخيلية  
لمعنى الحاطية والشمول لضم او اللزوم واللمتوق بهم لا تخيلية وهذا  
كما مر في بعض العهد وعلى الوجهين فالكلام كما يدعيه كونهم اذا لم يفسر  
فما يقال المراد ان الاستعارة مما في الذلة تشبيها بالقبة فهي  
مكنية واثبات الضرب تخيل واما في الفعل اعني ضربت تشبيها بالمشاق  
الذلة ولزومها بضم الطين على الحاطية فتكون بضمها تبعية  
مما لا يبرهن عليه علماء البيان وفصل عليه انه منه محجب فانه  
رده هنا وارضاه في ال عمران وشرح التلخيص وانه هو الموافق  
لكلام الجمهور من اهل المعاني وما ذكره من كون قرينة المكنية استعارة  
تخيلية لم يصير جوابه كما مر **قوله** انه بعد ما قال هنا  
قال في ال عمران انه على تشبه المسكنة بالقبة استعارة بالكتاين  
شرايات الضرب لها عليهم تخيل او تشبيه الحاطية بهم واشتمالها  
عليهم بضم القبة استعارة بتبعية واما اعتبار كونه كناية في قبة  
ضربت على ابن المشرح فوهو فاسد انتهى فوقع بضمها كناية  
من وجهين وهو في المحلين رده على العلامة في حواشيه وقاسمك

بالتشبيه بالكتاين وهو في قوله المكنية

سعد

طبي قطب

ابن خال

سعد



وحيث ان الله لا يتوكل على احد من خلقه ولا يترك احد من عباده لانه لا يميل  
في النظر على اهل الكفاية لا يخلفه لانه قال في الحديث ان الله  
مخيط مشحون عليهم كما يكون في القبة من ضربت عليها والصفحة بهم  
حتى لم يبق منهم من لا يرضى بالظلم على الخاطئين فخرجت من باب التفرغ  
وضربت بغيرهم ان يكون مكانا سجا وبعث الله تعالى جبرائيل عليه السلام  
معه نيفسون عند الله وكثير من التخييل المعروف فانهم لا يتصوروا مثل  
اللعاني في هذا الخوض والتمناه مما ضرب لآخر والقطب انما الرجعة الى المعروف  
ويكلم من الاطاعة او اللغو في الاضغاث فتكون كتابه وقال العلامة  
في الهمزة ضربت عليهم الذلة انما تفنوا كما ضرب الميت على اهله  
فمنه ساكنون في المسكنة فاستعمل الضرب في معناه الحقيقي اذ جعل الله  
مسكنه وضع على عياره على الخييل والكتابة المعروفة وخييل يرد  
للعنى الجازي على ذلته من راحة ولا صراحة في جعله كتابه فاعرف هذا  
فان الضم على العاقل من فقيه وقوله في الاطاعة القبة مصدر لبيان النوع  
ووقع في نسخة مثل احاطة القبة فلهذا ضرب عليه ايات الصواب اسقاط  
لفظ مثل وفقيه نظيرنا مثل وقوله بجارة علة لقوله ضربت  
بجوابه الخ لم يذكره صاحب الكشاف ووجه الضم طي وظيم قالوا يا  
انظروا ورحموا به اي لم يرد ذلك في نسخة ابو بصيرك على اي اقرب سا  
والرزمي انسى واسمه في اللغة الرجوع يقال بكذا الرجوع به وقال  
الوعيد والرجحان يا اقصى الخملون وقيل استخفوه وقيل اقربوا به  
وقيل الاضواء وهو الاضواء في السب بوانت من لا تبقوا في الرزم  
فلزمه وقوله صان والحضاعة لهن قولهم استخفوه لثافتهم في  
المتالفة ولا يظهرون تغديتها بالنبا وقوله واصلا البؤة بالمد بالفتح  
والضم ويصح فيه بؤا كبريا كما في المنع ومن الرغب اخذه قال امير البؤا  
مناواة الاضرا خلافا لنبو الذي هو مناواة الحيز يقال مكان بؤا  
اذ العزيرين تايبا ثم استعمل في كل مناواة ويقال هو بؤا اولان اقولوه  
ومنه بؤس على كليب وقلبت بؤا بؤس من النار والسير المصوب عليهم  
الذلة لجه اليهود الذين كانوا في زمن موسى عليه الصلاة والسلام ولا الذين  
كانوا في زمن نبينا صلى الله عليه وسلم بل المطابق لانه قتال النبيين عليهم  
الصلاة والسلام وقع من بعضهم كمناسفة الى الجميع كما مر وقوله ذلك  
اشارة الى ابي ابي وان كان في نسخة الشيرازي جميع ما مر بنا ولم يبق الا  
والمد كونه بؤا **قوله** تايبا كانوا كبريا وقال بسب كبريا اشارة  
الى ان الكيا سبب مدخله على المصداق والمباوق ولم يجر به مع انه لخص  
بنيته على انهم جمعوا بين الثبات على اصل الكفر والذم وام عليه وما يجدد  
منه والايات مما المحجرات مطلقا ايات الكسب للثبوت كما ذكره المص  
دعه الله وقصة آيات الرجم وانكالم اليهود لها معرفة وستالي وقوله

وقتلهم

وقتلهم لانبياء الخ ذكر في مطايع النيران المسؤال بالمتنافض بين هذه  
الايه وشبهها وقول ما لنا النضر استلنا والذيرت امنتوا **الاجيب** بان  
المقتولين من الانبياء والموعود بنصرهم الرسل عليهم الصلاة والسلام  
ولو سلم انهم رسل كما وقع في اية اخرى النضر بعلمنا الحجة والايض  
بتارهم كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الله تعالى قد رزقنا بقل  
بكل شيء يستعين الفاء بكل ظننا حنكا ومثلا كثيرا لافاننا **قوله**  
ذهب في التاويلات الى ان المقتول انبياء لا رسل ورد بقوله افكلاما  
حكاك رسول الى قوله فزيقا كذبتم وزيقا تقتلون **والاجيب**  
عند بلجوبة احسنها عند ايات المراد به الرسل المأمورون بالقتال  
لا ان امروهم بالقتال وعدم عصمتهم لا تتفق بالعزيم الحكيم فلا يوافق  
هذا قوله كتب الله لاهل بيت انا ورسلي قبل علي عليه السلام عليه السلام  
وسلم بشره ونبينا صلى الله عليه وسلم فاستروا قومه بالمشارة وفي بعض  
النسخ شغيبا وهو من تحريف النسخ فان شغيبا فكلية الصلاة والسلام  
لم يبق بل الحق بمكة بعد هلاك قومه ومات بها فان **قوله** لانه جمع  
النسبي على بنييين وهو فعيل بمعنى مفعول وقد صرحوا بانه لا يجمع  
مذكر سالم وانه همن في الفرة المتواشرة **وقوله** روي ان رجلا قال  
للنبي صلى الله عليه وسلم يا نبي الله بالهمزة فقال لست بنبي لله يعني  
مهورا ولكن نبي الله يعني همن فانكر عليه ذلك وقد منع بعضهم  
منه اطلاقه عليه صلى الله عليه وسلم متمسكا بهذا **قوله** اما الاول  
فليس متفق عليه اذ قيل انه بمعنى فاعل ولو سلم فقد خرج عن معناه  
الاصلي ولم يلاحظ فيه هذا اذ يطلقه عليه من لا يعرف ذلك ففتح جملة  
باعتبار المعنى الغالب عليه واما الفرة في السبعة هم مؤزاع النمل المذكور  
**فالاجيب** هذه ايات ابا زيد في كتابات من الارض اذ خرجت منها  
فمنع لو همن ان معناه كما طرقت الله فيها عن ذلك لا يما هو ولا  
يكثر من صحة استعمال الله له في حق نبي صلى الله عليه وسلم الذي  
نراه من كل نقص وان من البشر فتأمل **قوله** في غير الحق عهدهم الى اشارة  
الى جواب ما قيل ان قتلهم لا يمكن ان يكون بحق فاشارة في قتل  
انه ليس الاحتمال بل لازم بخود دعوت الله سمعنا وذكر نبينا صلى الله  
والذي ذكره المصنف في سبنا من محشوي وهو لا يتخلو من شبهة ثلاث القفال  
قال انهم كانوا يقولون انهم كاذبون وان محجراتهم لله متوهمات وقيلوا  
بمد السب وبانهم يريدون انطاله ما فهم عليه من الحق وانظنا  
بعضهم ولذلك زاد في الكشاف فلو سلوه وانصفوا من انفسهم لم يذكرها  
وجمعا يستحقون به القتل عند الله والحق وقع مع فاهنا وسكر ابي  
لخري فالتمهين اما الجبر ابي غير حواصلا والتمه ابي غير الحق الذي  
عندهم في معتقدهم وكلام المصنفه الله سبحانه وفي الكشاف التاكيد

ما ورد في قتال الانبياء  
وقال الخليفة

الجواب لفعله ابن جماعة  
في الكشاف







واذا كان للمؤمن نعمة فلا يذكر نعمته التي شتم ان قول من نبت عليهم الذلة  
الحق استقل ادعية ذكر النعم التي يجب شكرها وهو متاين من شكرها للشكر  
لوجاهة عاقبة الكفرات وفي كتب الفروع اختلف في ان يكون العاقبة  
فقد تهاهم عن كثرة الاوثان وانهم بعدون الطومة وعندنا في حنفية  
وجه الله المتكبر بعبادة اوثان وانما في ظنهم ان الطومة كانظم الكعبة بعلية  
بين الاختلاف في النكاح شتم اختلف في لفظه فقيل غير عربي وقيل عربي  
من سبك والامتنان اخرج او من سبك معناه معني ان يخرج وجه عن اثر الحق  
وسبها الى الباطل فقرة الصائين بليا اما على الامتنان والامتد الى التفتين  
وكونهم في ترحي الصائين والمجوس في قعر غيرهم يعني اليهود والمجوس في قعر بين  
اليهود والمضاريق والمشرادات ما يدعون به من ان الله لا يفرق بين  
دينتهم وقعر بيت زلف الدينين وقصو الظاهر واختلف في قبيلهم فقيل  
الكعبة وقيل من بيت الجنوب وقيل انهم طيغور وقيل انهم من اشر النجوم  
وقيل انهم من بعض الانبياء على امتلاء والسلم وقيل انهم من بلاد النوبة **قول**  
من كان منهم في دينه قبل ان يبلغ الاوجه ما تضمنه قوله وعمل صالحا  
فان لم يكن على دين صحيح لا يكون له عمل صالح وانما يتكلمون بالحنفري  
الوجه ان الوصية لا تاتي الا بالصائين لئلا يكون من اهل الكتاب في ربح  
ان يقال من كان منهم في دينه قبل ان يبلغ الاوجه ان الله لا يقبل كونه  
عليه من اهل النجس وظاهر ان المشرك من كان منهم من هو لا  
الفرق على دين صحيح لم ينجس وقيل بكثرة الاضداد بالمعنى فيقولوا ان الله  
يشتك التي مخالفا كان ولا يفتي اول المناق والمخالف من المشركين  
وعينهم في المشراد تسخروا كل الذي يفتيهم كما في شعر بيتنا اومع قول  
ان الدين هو الذي قبل التسخروا فيه فظكر وحصل الايمان بالله كناية عن الايمان  
بالمبدأ وما يتعلق به واليوم المضرك كما يتبع من العباد **قول** مما لا يقتضي  
شركه ولو معنى قوله وعمل صالحا ان عماله قبل التسخروا واظهاره المص  
رعه ايقنة التوافق لسبب الخلو وصورات لما كان رعا الله عن ذلك النبي  
على الله عليه وسلم كمال الرغبات الذين صحبه فقال صلى الله عليه وسلم  
من كانت على دين حبي وليت الصلاة والسلام قبل ان يسبح في نوع اخر ومن  
سبح في طهور في طهر ذلك ذكره الرافض رحمة الله وقوله وقيل هو  
مختار اصلب الكشاف ومنقده لعدم المطابقة لشبه الخلو ولا يقتضي  
ظرف الظاهر ومنه نظره على هذا فما المراد من اخلص ايمانه في رعايته  
اللايقه في نظره وقوله فلهتم غايد على من باعته ابعثام بعد ما عاد  
عليه باعته بالظهور والاختلاف في هذا انما الخلاف في عكسه والصحيح ان  
كامله وقوله الذي وعد الله ان لا يفرق بين الامانة في حنابلة ذلك  
مخص كونه تعالى ولكن تسميته لغير العدم بخلافه **قول** من سبها في ذلك  
هذا يؤخذ من تخصيصهم بين الخوف منهم وتقدير الصفة بالاحمر

لانه

لانه حينئذ يثبت في ذلك واما في الدنيا فلا يخالف الحاد عنه ولما كان  
الحوق اشكلا من الحزن حصة بالكفار فلا يقال ان حصر الخوف بالكفار  
والحزن بالمقصرين ولا وجه للتخصيص بهؤلاء فبما قل وقول محمد  
ونعمته اشارة الى انه لا يصح لانه عند حفظ امير **قول** ومن مبتدأ  
المجوز وفيه من ان تكون شرطية وخبرها فيه خلاف هل هو الشرط  
او الخبر او هما وان تكون موصولة مبتدأ او فلهتم الخبره او بدل  
من اسمان وقوله فلهتم لجزه من الخبرات ويجوز دخول النسا  
في خبر الموصول والموصوف بنقل او ظرف للتضمنه معنى الشرط لكن  
اذا دخلت علمية ان اختلف في جواز دخولها في جزمه بعضهم ومنعه  
لمخرون لان ان لا يدخل على اسمها الشرط لان له صدر الكلام ونحو  
ان من يدخل الكعبة يوما يلق فيها حادرا وظننا  
صيررة او ما اول ورد بانه ورد في قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين  
الايه وانه لا يلزم من امتناعه في الشرط الحقيقي امتناعه في المشبه به  
**ولجيب** بان الفا زائدة وذوات من لا يقول بزيادة  
للفاء في مثله وبان الخبر وفقدت وهذا معطوف عليه لاسيما وقال  
ابوحيان رعه انما الذي يختاره انه بدل من المعطوف التي بعد  
اسمها فيصيح اذا كان المعنى وكانه قيل ان الذي امتنوا من غير الامتنان  
لثلاثة وعشرون من الامتنان الثلاثة فلهتم لجزه وقال  
الشارح المحقق ما ذكر من كون من مبتدأ لخبره فلهتم بشر بانه  
جعلها موصولة اذ الشرطية خبرها الشرط مع الخبر لا الخبر وحده  
انتهى ونظير وقوله من كان منهم اشارة الى تقديرها العايد وكثير  
دخول الفاء في خبرات لتضمن من معنى الشرط بل لتضمن الموصول  
الاول حتى يقال ان النجاة لم تقبلوا ان من مصدح حول الفاء الخبر  
تضمن المبتدأ لانه معنى الشرط وان قال به جار الله مع انهم من جوا  
به في الموصوف نحو ان الموت الذي تقرن منه فانه ملاقية ولا فرق  
بينه وبين المبتدأ بل هو اولي منه لانه المقصود منه بالنسبة وهو  
بذل بعض لانهم بعض هؤلاء الذوات ولا يلزم التجاهل في الصفات **قول**  
واخذنا ناسا قلوبهم لينة فلما قالوا لا اله الا الله فقلنا لا اله الا الله  
في هذا المشاق هل كان قبل رفع لظهوره بالافتقار للموسى علمية المتلاة  
والسلام وقبول ما ناطق به شتم لما تقصوه رفع فوقها لظهور لقوله تعالى  
ورفعت فوقهم الطور عينا قسما او كان معهم معه والطور كل جبل  
او جبل سبب وهو سوزن كما في معرب وقوله كبرت عليهم اي شقت  
وطللهم معنى جعلهم وقتهم منقفا منفصلا عن الارض والظلمة فبذل فانه  
صالح لهم بعد هذا القسم والالحاق قول واذا كان لاختاروا وكان يكسني  
في الامم الشانق مثل هذا الايمان انتهى ويذكر ضمنا في التفسير عن القفال

خبر  
مصلح  
سما



انه ليس بغير اعلى الاستلام لان الجبر ما سلب الاختيار ولا يصح مع الاستلام  
بل كان كراهيا وهو حكاية ولا يسلب الاختيار كما يخبر به الكفار فاما  
قوله تعالى لا اكره في الدين وقوله تعالى فانك تكره الناس حتى يكونوا  
مؤمنين وهذا كانه قبل الامتثال لقتال ثم يستمر به وقوله على تقدير  
القول اذ قلنا خذوا وقابلين خذوا وقوله يجد وعزيمه في على  
مخالفته وهو كمال **قول** اد رسوه الي شير الى انه محتمل الذكر السابق  
والفيل في الاعية منها وما يكون كاللازم لهما والمقصود منها ان العمل  
وفي نسخة ونفكر وفي اخرى او تفكر **وقوله** لكي تتقوا الخ قد مر تقبله  
والمتراد ههنا ان تعلمكم تتقون ان كان تقبلا لقوله خذوا واذا ذكرا  
كان على حقيقته لانه لجميع التيمم ويجوز منهم الترجيح وان كان تقبلا  
لقبلا المقدر يكون تقبلا لفعل الله وهو وان جاز بل حكم كما مر لكونه  
قائلا بالزيادة بناء على ما ذهب المعتزلة في جواز اختلافها عن المتراد  
كما مر ويجوز ان يتعلق اذا اول بالارادة فتجدوا وانصاعا على ان يكون  
قيد المطلب لا المطلوب فتأمل **وقوله** ثم توليتهم الخ بغية امته  
انهم امتثالوا الامر ثم تركوه واصطلوا الاعراض الادبار المحسوس ثم  
استعملوا المعنوي كعدم القبول والخبر عن اخوالهم انهم عند قوله  
تجد ذلك كما قاله الامام رحمه الله والفضل الزيادة في الخبر والافتقار  
الاحسان فنفضل الله ههنا ان كان على من سبق منهم فهو يفتنون  
التوبة وان كان على من خلفهم من المخاطبين فتجده الاستلام والقران  
وانسال محمد صلى الله عليه وسلم والتم اشارة بقوله او محمد صلى الله عليه وسلم  
وقوله يدعوك الى الرجوع الى فضل والرحمة قبل الله لعل ونشر ولا  
ذليل عليه والخبر ان ذهاب راس السال او ينقصه واليه اشار بتفسيره  
بالمعنويين والمتراد ههنا كما بالاحكام في المعاصي وهو ناظر الى تقصير  
الفضل بالنو فتقول للتوبة وقوله او بالخاطب نظر الى قوله او محمد  
صلى الله عليه وسلم **وقوله** ولو في الامتثال الخ لختلف في لولا لاهل هي مركبة  
من لولا الامتناع ولا النافية فتكون نفي نفي يقتضي الاثبات او كلمة  
ليست صريحة وصفت الامتناع شيء لوجود آخر وان الاستدلال صريح او لما اول  
الواقع بعد ما متبدا انجب حذف خبره مطلقا او اذا كان كونا  
عاما او فاعل فخل مقدم كوجده وثبت والكلام عليه مبسوط في النحو  
وما ذكره المصنف رحمه الله هو مذهب التصريين والخبر عندهم واجب  
لحذفه على المختار فلكنتم جوابها وان كثير نحو الامتثال اذا كان موجبا  
وقيل انه لازم الا في الضميمة وقوله لدلالة الكلام بيان لمصحة حذف  
ولسد البيان لموجه **قول** الام موطنية المقسم الخ قيل انه كمنه  
والصواب واللام لتقدير المقسم اي والله لقد علمتم ان اللام موطنية ما تدخل  
على شرطنا ردة المقسم في جزائه ليجعل جواب المقسم نحو والله لسين

عصام

الرمي

اكرمتمى لقتاد كرمناك وكذا ان تقول ان هذا اصطلاح للضامة والمص  
رحم الله بخون ما عن اللام الواقعة في جواب قسم مقدم لانه  
لولاها لم تقبل ان هذا الكلام قسم مقدم فقد تقدمت له الجواب  
ولذا انتهى محمد ومودنة وسياحي في كلام الرخصي نحوه وقيل  
ان اللام ابتداء ثمة وعلمتة متنا بمعنى عرفتم بتعددي لو احد اي عرفتم  
اصحاب السبت وما حللتها منهم من الكمال فلو شئنا لقلنا بكم مثله  
**قول** والسبت مصدرة سببت اليهود الخ تعظيمهم له بترك العادة  
والاستغفال بالعبادة بالانقطاع الى الله فالمعنى على ما قال القرطبي  
في يوم السبت ويحتمل ان يريد في حكم السبت فالمعنى في تعظيم يوم السبت  
قيل في الاول قول الحسن والشاذلي هو الاحسن لان الاعتد او التجاوز  
على ما ذكره في يوم السبت بل وقع في حكمه الا ان يقال انهم فعلوا  
ذلك زمانا فلم يتركوا عقوقه فاستبشروا وقالوا قد حل لنا العمل  
في السبت فامطاد وافيه كما روي فينضم جعل يومه كاليوم السبت طرفا للاضمة  
وقوله وامثلة القطع لقطع الاعمال فنية وقيل ان من السبت وهو التراب  
والدعة فنية وقوله مصدرة سببت اليهود نظروا في هذا المقطع  
واستقاه موجود فقبل فعل اليهود اللهم الا ان يريد هذا السبت  
الحاضر المذكور في الآية ولا وجه له فانه كان في زمن موسى عليه الصلاة  
والسلام وتسمية العرب لها بذلك الاستحسان بعد عيسى عليه الصلاة  
والسلام واسماؤها قبل ذلك غير هذا وهي التي في قوله  
• او مثل ان اعيش وان يموت • باقلا وياقون او جبار  
• او التالي بارقان اقيه • فوشر او عزوبة او شبار  
**قول** امر وان يجردوه للعبادة الخ قيل ان موسى عليه الصلاة والسلام  
اذا ان يجعل يوما خالصا للعبادة وهو يوم الجمعة فخالق وقالوا  
يجعله يوم السبت لان الله تعالى لم يخلق شيئا فامثال المخاروه لترك  
سائر الاعمال فهو افضى عن الاصطلياد والعمل وابلية فنية واتم بيت  
المقدس ايليا والخزطوم كذبوا ما ضم عليه الحكيم **قول** وشرعوا  
فيها الخبذ اول وفي نسخة اليها قال المحقق قيل معنى شرعوا ظهر  
من شرع من الدين كذا بين ولا يعني بعبادة وقيل جعل الخبز  
كالشعر المنتهي لية وليس في اللغة والاصح ان شرعوا من شرع الباب  
الى الطريق وشرعته وشرع المنزلة الا ان كان بابا على الطريق لنا فذا انتهى  
**قول** في سفرات الراغب شرعت الرمح قبله وقيل شرعته  
من شرع انتمى فالصواب انه منه ومعنى شرعوا الخذ اول جمع خذول  
وهو الغنائة وحوالوها متصلت بها ومنو لجملة لها من غير تعبير ولا تكلف  
وقيل من قولهم شرع بابا الى الطريق اي فتحه كان نقل عن الخليل رحمه الله  
قلت وفي هذه الآية دليل على بحر الجبل في الامور التي لم تشرع كالربا



وهي الحجة ما لك رحمه الله تعالى على ذلك اذ لا يجوز عنده قال الكواشي  
وجوزها اكثرهم ما لم يكن فيها انطالك حق ولحقاق باطل ولما يوا  
عن منسكهم ما بها ليست حيلة فاما ما هي عين المهي عنه لانهم قالوا  
انما هو اعترافها وفيه نظر وقد اكتشف فذلك المحقق في الحكم  
هو اعتد او حجة في ذكره لتصحح الظرفية في التثبت للاعتد  
ونكره المعرجه الله لانه مستغنى عنه اذ المعنى في حكم التثبت  
فما مثل **قول** جامع بين صورة الفردة والجنس والاشارة الى انها  
خير من اذ لو كان للخير الاول والثاني صفة لفردة لقتيل خاسية  
واما جعله كما في ساجدين على تشبيههم بالعقل او باعتبار انهم كانوا  
عقلا فلا يخاف اليه ولا في الفردة خاسية ذليلة فلا حجة لتوصيفها  
به فيكون المراد اذ لا عند الله اذ قد يتوهم ان المتسخ يكفي في عقوبته  
وقردة جمع فرد كضيلة ودبلكه بفتح القاف وكسر الراء مثله والجنس الصفا  
الذات والظرف ويكون متعديا ولا يوافق قوله للكلب الضان  
وقيل الجنس والمنسك في نسخة مصدر حسا الكلب بعد واما ذكر الظرف  
فلاستيقا معنى الجنس لا لبيان المراد والالكان الخامس بمعنى الطارد  
وقال القاموس الخامس من الكلاب والحنان من المتعد لا يترك ان يلدوا  
الناس **قول** قال مجاهد الخ فيكون المقصود منه تشبيههم بالفردة  
والحنان من كقولهم

• اذ انت لم تشق ولم تدبر ما الهوى فكر جبر من يلبس الصخر جلا  
كاقبال انت لا تقبل التعلل فكر حمار الى اذ هب وكن شبيه حمار والامر  
مجاز عن التخلية والترك والخذلان كما في قوله عليه العجلة والسلام  
اشنع ما شئت وقد تروى العلامة في تفسير قوله تعالى لم تكفر واما انبائهم  
وليست تعلم ولكن قال ابن جرير وغيره ان قول مجاهد رحمه الله تعالى خلاف  
الصحيح المشهور عن المفسرين من انه نسخ حقيق وكانوا اذا استبوا اليهود  
قالوا الهمة بالخوة الحنازير وليس يحول الصورة باعظم من انبائها **قول**  
كونوا السراير في لافكرة الهمة على الخ هذا ابتداء على انه نكح حقيقي ولم  
يبيته لشهرته وظهوره من النظم والامر عليه ليس تكليفيا بل كونييا  
كما في قوله تعالى ان فتكون وهو مجاز ايضا انما اذنا ذلك صار من غير  
امتناع ولا لبث وفيه اظها عظمة ونفاذ امره ومشيته وقوله بغير  
همنه كمال ابد النايكة وحدها **قول** فجعلناها الهة المسخنة المفهومة  
من السيات وجوه نجوهه لكنو تهم ومثيرة وتمام فردة والكال والحد  
الا نكال وهي الفتود وتكن به فعل به ما يعتبر به غيره ويمتنع عن مثله قاله  
الراغب **قول** لما بين ريدتها ومخلفها لما قبلها الخ يعني ان المراد بما بين  
بينها من ياتي بعد هو كمال فلان بين يديك اي كاتيك ومخلفها  
من يقامها فكانت قال نكال اللاتين والماضين فظفا المكان استعير الزمان

وما اقيمت مقام من اما تخفيف الظرف في مقام العطف والكبرياء او لا اعتبار الوصف  
فان ما يعبر به بل من العقلا اذ اريد الوصف ومعنى قوله في زيد والاولى  
المرد في كبرياءه يكون تلك المستوفى باعتبار ما وصفت المبالاة بحالها  
الحالة للزينة جميعا انما يتحقق بعد القول والمنسك **قول** او القاموس الخ  
وكذا اظاهر والنوحيه للظرفية وكما في قوله ايضا لان اللفظ يبي  
عن المخرّب وكون الجملة من ان السيل من اصغيت النيلية وقد ادر جحوا  
هو في التفسير والاولاد هو للفظ عن السلف كما في عيسى من عيسى  
صفا **قول** او القاموس الخ هذا هو الصحيح من النسخ ووقع في بعضهم  
تخصيصها وتخصرها وكان من النسخ وهذا ايضا منقول عن ابن عباس  
رضي الله عنه ما والظرفية مكانة حينئذ والظاهر ان المراد من العري  
العلم وان ما معني من انما وقيل انها على مدة الروحة عام للعقلا وغيرهم  
قالت من الاول لما انتم الذين الاتار وغيرها ولا فرق بين هذا  
والذي بعده الا في ترتيبه والاعتد **قول** او لا كان ما تقدم عليه  
من ذنوبهم الخ فان كونه الام للظرفية هي في الوجوه السابقة صلا لئلا  
يقبل الكال على هذا المعنى العقوبة لا للعتق اي كملنا المتسخ عقوبة  
لاجل نوبهم المتسخة على المسخنة المناخرة عنها اي السيات  
الباقية اشارها في الاقلاذ من نهم بعد المتسخ والخاص بالمراد  
ما يكون بعد المسخنة حسب الشيات والمبالاة الصدد والحدوث  
ولا يلحق اليه قوله تعالى وتو عظمة المتقين لان لا يمتد المعنى في ذلك  
بقرضة ما هي وقيل في ذلك من غير ما في قول المصنف ما تقدم عليه  
للمصنفة والمعروف وما انما اخترعها الذي لا معنى له في وجوه الضمير من العقوبة  
فانهم ما بقوا من كلفين الا على قول مجاهد رحمه الله وهو لا فقه ما في التفسير  
وقال ابن جرير في قوله ما تقدم من سائر الذنوب قيل الخنا المنك وما  
خلفها ما قبلها وهو قيل هو صوابا في غير كثير من الذنوب المحظية بهم والاول  
والخبر او قال السابو العالنية كما انما جعلناها عقوبة لئلا يصح من ذنوبهم  
وعبرة لمن بعدهم فوالمراد المصروف غير مما استأجر من مائة اخر العقوبة  
على ذنوب غيرهم ويعتقد تركها التخصيص من اخير المبيات بقوله من ذنوبهم  
واللام في المتقين للتقابل ايضا في العرف من غير واحد وما وجهه  
وكذا يارد واورد على المعرجه الله ان مبي هذا التفسير على ان المنك  
بمعنى العقوبة كما اشار اليه في اكتشاف فكان المراد من الله غافل عند القول  
يكفي التثنية المذكورة في قوله بنك فيه لكن كما في تفسيره بتثنية استنوي  
والاخي ما في من التكليف وتكليف الضمان فلحق في الرضا الفاضل  
بمعنى الصواب اكتشاف **قول** اول هذه القصة التي هي في اكتشاف  
لكنه في ذلك من الاضلال الساعث الى القيل والقال وكما صلا  
ان القصة لم ترض على ترتيبها المتبادر اذ كان الظاهر ان يقال والى

سد

ابن كمال



موسى عليه الصلاة والسلام اذ قتل قتيلا بنوع في قاتله ان الله كما يريد  
 بغيره في كذا وكذا والى يضرب ببعض ما ذلك القتل فيحى ويغير بقا انكم  
 فتكون كيت وكيت ولما كتب للمصرين ضامة بانه فالتبعض ما وقدم الاستلا  
 يتووع من مساوئهم التي فضلك تعبهما اكلتهم وقت لوقوع في المظلم من ذلك  
 التركيب والترتيب كما مضى من بعض القصاص وهو من المظالم  
 المظنونة لضمته نكاحا وقواشيد وفنيل انه يجوز ان يكون ترتيبا  
 على موسى عليه الصلاة والسلام على حسب قلاوه ثمانية من هذه القصة  
 بغيره بغير القتل فيؤمر ويضرب ببعضها لكن المشهور خلافه  
**اقول** الحق ان قصة التفرقة لما كانت منضمة لامور عجيبة  
 وايات كاهنة ولما سميت السورة بها اذ اذ تعالى ذكرها من ترتيبها  
 يتضمن كل من الذكر في قواشيد ومقاصد يخرجها عن التكرار واذ ذلك  
 بان حداث من كل ذكر وطوبى فيه ما تيد اقلية الاخر على طريفة الاحتياك  
 حتى يتبين الكلام ويترتب النظام ويأخذ بعضه بحجز بعض وطوي  
 من الاصل بعضها اذ فقد من قال هو من على الصلاة والكل اذ قد قتل  
 قتيلا وقع فيه المشايخ ان الله كما مركز ان قد حكي اخرج لغيره ببعض  
 فيحى ويغير بقا انكم قالوا التخلل في هذا الخ ان حيز الامتداد فيحى  
 وتريب ترتيبا لا استمرارية فيه فذكر الاستمرارية في طوي واصغر  
 في قوله فقتلنا اضر به ببعضها حين ثبت القصة فقتلنا اذ حيز التفرقة  
 مؤتمرة في بعض قسما في حيزه ببعضها فيحى الخ وهذا المعنى في قوله  
 الكفاية كذا فقص من قصص بني اسرائيل المشافق بعد هذا المعنى  
 من الحنايات وتفرقة هذه ولما لم يرد فيهم من الايات العظام وما تان  
 قصص ان كل واحد من هذه ما مستفاد من التفرقة فان كانتا منضمتين  
 مستعملتين فالاولى لغيرهم على الاستمرارية في الحنايات في الامتداد  
 وما يتبع ذلك والثانية للتفرقة على قتال النفس المحرمة وما يتبعه من الاية  
 العظيمة واما قدمت قصة الاستمالة في حكي ذلك لقتل الامم لكونها عكسه  
 كانت قصة واحدة ولذات الغرض في تشبيها المقترح والقتل عيب  
 لكنه بعد ما استوفيت الثانية في حنايات قصة بني اسرائيل وصليت  
 بالاولى دلالة على الحنايات بضمير التفرقة لا باسمها الصريح في قوله امر ليواف  
 ببعضها حتى يبين انهما قصصتان فيما يرجع الى المقترح وتشبيها بطول  
 الثانية يخرج الاستمالة في حيزها وانما قصة واحدة بالضمير الرابع  
 للتفرقة معنى وتحقيق مرادة على هذا المنوال ما لا يرد فيه وان لم يرد  
 التي كثير من الخويل حتى قتل لولا الكفاية وان تقدم لم يحصل الغرض فان قتل  
 التفرقة بغيره في الاضطرار فيهما من قبيل ما سبق من الاستمالة في التفرقة فان  
 في كل من الكتاب المنهي بخلاف الاستمالة في امر الله ورواؤه وما فعله  
 المصراحة التي اوقاها ذلك المرحوم في القبول الحق ويمكن ان يقال في

ذكره منع نوقفه تشبيها للتفرقة على ذلك الترتيب فانه محض التكرار بالذكر  
 وموقع ما في القصة من الحنايات فتمثل **قوله** وهو الاستمالة بالامر  
 الخ لما سياتي من قوله استخفا فابه فلا يرد عليك المنقول عنهم في قوله  
 اتخذنا هرا واحدا لامر على الاستمالة الا الاستمالة بالامر وقرئ بهما  
**قوله** وقصته الخ في الكشاف كان في بني اسرائيل شيخ مؤسس  
 فقتله بنولخه ليرثه وطرحوه على باب مدينة شرجا ولتطالو  
 يد يته الخ وكذا وقيل عليا لصواب بنوعه كما في المناسخ وكما قال  
 بعد ذلك فتلقى فلان وفلان لابني عمه ومنهم من غير العبارة  
 الى فقتل ابنه بنولخه ليرثه الخ في ذلك لا يمتنع ليرثوا المورث ابي الشيخ قتل  
 ضمير يريوه للابن ويكون قتل الابن بعد مؤنث الشيخ ورد بان  
 لا معنى لذكر الشيخ حينئذ اذ صارت القصة انه كان رجلا مؤسس  
 فقتله بنوعه ليرثه واعتدركه بان الشيخ كان مشهورا بينهم  
 بالعبادة وهو يقتضي غنا ابنه الموجب للطبع وقيل للمعنى قتل ابن الشيخ  
 بنولخه ليرثه الخ اذا مات ويدفعه قضية ليرثه قائل بعد  
 ذلك وانهم حيا وانظرا لمون بدنيه والمعم رحمة الله فصددا صلاحه فغير  
 لما ذكر وقوله بدمه ظاهرة انه بعد مؤنث الشيخ وقا فقتل فصحة  
 ابي فقتل ابنه والمتراد بالميزات ميراث الشيخ لعدم تصرف ابنه  
 فيه وذكر الشيخ لم يات سبب قتل ابن عمه فتمثل والبقرة الاثني  
 والذكر الثور من نهر الارض شقها بالحراثة ذقتل عاتم للذكر واستدل  
 بالاية على ان الذئب فيها الحسوس من الخمر بخلاف الابل **قوله** اتخذنا  
 هرا واحدا كالتصيير والحقل يتعدى الى مفعولين اصلهما المبتدأ  
 والخمر وقرئ بالتاخاطا للموسى عليه الصلاة والسلام وبالبا فالضمير  
 للذئب الخبر كذا في الرحلة قتل فتمثلنا بذئب بقرة ان لم يكن ذكر  
 الاحيانضرها اذ اجمعت ذلك فانت تستهزي بنا ولما كان لا فراده  
 وكوت ما شتم معنى لا يقع مفعولان ضمير الجمع بدون ناويل  
 اشار الى ناويله بقوله ما كان هرا واحدا فتمثلنا بتعدير مضاف  
 ابي مكانا واهل او يجعل الهرو بمعنى المتهزبه تسمية للمفعول  
 به بالمصدر او يجعل الذات نفس المعنى مبالغة نحو رجل عدل ويرج  
 مكان هرا الى المبالغة فيه بطريق الكناية وقوله استعباد  
 لما قاله واستخفا فابه فقليل القائلوا اتخذنا هرا واحدا والاستعباد  
 والاستخفاف مأخوذ من الاستفهام أي التبحر بنا فان جوا بك  
 لا يطابق شوا السوا ولا يتيق ولا يتحقق انه يشعر بالاستخفاف فلا يتوهم  
 انه قايمة انفسادهم له فانه يعنو العلم بانه حدة وعزيمته وقرئ  
 بالضم على الامثال والتكثير والتخفيف وانه الهمزة المضمومة ما قبلها



وَأَعْلَى النَّيَّاسِ كَأَقْرَبِي كَفَوَا وَكَلَّهَا مِنْ السَّيِّئَةِ **قوله** لأن العز في  
مثل هذا المقام الخ أي مقام النبيل والارتداد والحباب عما رُفِعَ  
التي مرنا لفضيلة بخلاف مقام الاضغاف والتمك مثل فيشرهم  
بعذاب اليم والعز في ليم هو المرح والفرق بينهما ظاهر فلا ينافي  
وقوعهم من الانكسار عن صلواتهم الصلاة والسلام وقوله جمل وسفه  
عطفت نفس لان الجمل كقَالَ الرَّاغِب له معان عدم العلم وطعنا  
الشيء بخلاف ما هو عليه وفعل الشيء بخلاف ما حقه ان يفعل سواء  
اعتقد في حقيقته واصححها او فاسدها او هو المراد هنا **قوله** نفى  
عن نفسه ما رى به على طريفة البرهان الخ يعني طريفة الكناية  
حيث نفى عن نفسه ان يكون ذلك في زمرة الجاهلين وذلك لان معناه  
منهم لان اكون من الجاهلين ابلغ من ان اكون جاهلا لان معناه  
كأن من زمرة معترفون بذلك الوصف وان اكون جاهلا ابلغ  
من ان لا اعمل في غير ان العز في هذا المقام جمل وانما لا يخل وكيف  
اهزؤ ولنا صدقنا بالاستعانة بالاستفظة وعدمه فطبعنا شيئا يتما  
منه بالله كما هو المعروف من ايزاده في تشكيب الكلام وقوله طرد الخ  
أي سله لاجلنا يمين لنا فيبين مجزوم في جواب الامراض يظهر لنا  
ما هي **قوله** ما هي ما حالها وصفها وكان حقة الخ قال المحقق ان يكون وال  
عن مدلول الاسم وحقيقة المسمى او وصفه مثل ما زئيد وجوابه الفاضل  
الفاضل والكريه او نحو ذلك كما صرح به الزمخشري والسكاكي والاقلاق  
معاومان فتعبر الثالث لانهم سمعوا لها صفة من احيا الميت ليست  
من جنسها فتعجبوا وسألوا عن حالها وصفتها فان كانت متعينة  
كاهور افعال الغرض فظاهر لانه استفسار لبيان الجمل والافعال التي  
وتوهم ان مثلها لا يكون الامتساك وقت الفرق في بعض الاذهان  
ان كلمة ما اما تكون سؤالا عن الاسم والحقيقة وان السؤالا  
عن الصفة انما يكون بكيف او في فزعوا ان ما هيها اقيمت مقام  
كيف او في ايمانها انما كان نوع او فرد مخصوص لها او صاف خارجة  
عما على جنس البقر التي لم يصفها وقول المعرجه الله ما حالها  
اشارة الى انه قد يقال بها عن الوصف وكذا قاله غالب لكن يترك  
العدول عن الغالب فقوله كان حقه ان يقول اي بقره لان ايا  
يقال بها عما يميز احد الماشركين في امرهم وكيف للسؤال عن الحال  
لكنهم لما اقاموا امرها بذكر حيا الميت بعضهم ببعضه لم يوجد بها اي  
بتلك الحال شي من جنسها لو اعني الحال ما يقال به عن الحقيقة في الغالب  
لعدم مثله وزاد قوله انه يقول اشارة الى انه قد الله لان عند نفسه  
ولا يرض ولا يكره صفة بقره واعترضه بقر الصفة والموصوف نحو مراد  
بوجه لا طويل ولا قصير او غير متبدا محذوف اقوى وكررت لوجوب

تكريرها

تكريرها مع التكرير والتمسك والحال ولا يجوز عدم التكرير الا في غير هذا  
لكن يرد وبارك في ان كقولهم  
فهرت العذبة الامتدعينا بعصمتهم ولكن بالواقع الخ اربع والمكر  
والفلاصة المسنة الهزيمة من فرض معنى قطع اما لانها وضعت ستمها لتعلمها  
او لقطعها الا يرض بالجمال ولا يرض من فريضة الغير في الزكاة فينوا سلامه  
والمكر كما لم يحل وما ولدت بطنها واحدا او اكثر لم يرض في قول  
واميل الساقية تدل على الاولية كما ذكره المعرجه وهو ظاهر الفتية الحديثة  
السنه كالقناة في السكا وفرصت بفتح التاء وضمتها **قوله** نصف الخ النصف  
لغالبين الملة المتوسطة السنه فيمنه فبئس المشفر والعواك قال  
لغالبين النصف في سنه من كل شيء وانما ذكره لرفع لوجه من حاجين  
او جفرة وقوله لواعدهم من شعر الطر والحق وهو  
طحاين كنت اعددهن قدما وهن الذي لا تامة لا يخرجون  
حسان مواضع التبت الاعلى غزان الوصف صامنة البيرين  
طوال مثل اعناق الهواذي لواعدهم من اكار وعون  
والعراذي الطبا والبر الوخش والنواعم اللينة المنسرة ذلك وان كان  
مفرقا اشير به لتعدد ما وان يحاذيه كما مر ولذا صفاة بين التيه  
لانها لا تصنف الا بالتعدد **قوله** وعو ذهك الكنايات الخ قيل لطلاق  
في الظاهر اللفظ في اول الامر بقره مطلقه ولا فرق الامتثال  
في الاخر انما وقع بعينه وانما هو فوات المأمور به في اول الامر معينة  
ولطرا البيان عن وقت الخطاب او مهمة لحيها التغيير الى المعينة لسبب  
كثرة سؤالاتهم ذهب بعضهم الى الاول ثم شكوا ان الضمائر في الهاتمة  
كان او كذا المعينة فكذلك في السؤالا قيل ويرحمه المعرخلقا للزمخشري  
ولذا فرمته وذكر متمسك فاشبهه وعبر فيه بالذلالة وفي الاخر  
بالترحم ولم يذكر كونه متمسكا وليجب عمدا ذكره بانها لم تكن تجبوا  
من بقره ميتة يضرب ببعضها ميت فيعني طنوها معينة خارجة عما عليه  
صفتها منس فساو اعزها كما هو وصفها فوفعت الضمائر لمعينة بقره ميتة  
الله تشد شدا عليهم وان لم يكن من امر الامر معينة ولا يخفى انه خلاف  
الظاهر المتبادر **قوله** ومن انكر ذلك اعمر ان المراد بها بقره من شق  
البقر الخ شق الكسرا من جانبها ونوعها من غير لغتين وهو الاساس  
خذ من شق الباب اي من عز منها ولا يخفى ان ذلك المأمور به غير معينة  
بحد يحصل الامتثال بفتح اي بقره كانت متمسكا بظاهر اللفظ لقوله  
عليه الصلاة والسلام لواعدهم من شقوا اذ في بقره فذبحوها كقوله  
عن ابن عباس رضي الله عنهما كرت لفظ المروية لوزنوا الكو بقره اذوا  
لاجرانهم وكنت شدد واعلى انفسهم فشد الله عليهم لخرجه سعيد  
ابن منصور بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما من قوفاديه يشعرا



قوله فاعلموا انما توهمون في حال بيان اللون وقوله شر القليل الجواب  
 عن نيتك القائلين بالمقيمين بانها ذلك علمه الساق ووقع الاتفاق على  
 انه لم يرد امر متجدد غير الاقوال يكون به اتمنا لغيره واما الاعتقاد  
 بالامر الاول فلزم ان لا يكون منسوخا وان يكون امرا بفتح المعينة  
 لظهور ان الامتثال يقع الابل المعينة وتقريره انا لا يجعل نسخ الامر الاول  
 وانتقال الحكم الى الموضوعه مبنيا على ارتفاع حكمه بالكلية حتى يحتاج اليها  
 الموضوعه الى امر متجدد بل على انه كان منسوخا ولا يغيرها بمعنى حصول  
 الامتثال بما يرد كان فان رفع حكمه في حق ما عداها وبنى الامتثال  
 بذكرها خاصة فكان ذابها امتثالا للامر الاول ولم يكن هذا منافيا  
 لنسخ الامر الاول في الجدل ولا موجبا لكون المراد به اول اذخ المعينة  
 وتكرمه الترخيص في ارتفاع الاجزاي لرد كان والتخصيص في عبارته  
 بمعنى التقييد لا الفسخ ولا الامتلاحي لانه مطلق لا عام فنقوله وللحق  
 جوازها اي جوازها خير البيان عن الخطاب فانما يمنعنا خبره عن  
 وقت الحاجة على الصحة وليس هذا منه فانه لا دليل على ان الامر هنا  
 للفور حتى يتوهم ذلك وكذلك النسخ قبل الفعل كما يدل واقع كافي حديث  
 فمن الصلاة مشكوك في المعراج وقد تضمن عليه التمسك في الروض وانما  
 المنع التمسك قبل التمسك من الاعتقاد بالاتفاق وتقبل التمسك من الفعل  
 عند المعتز كما توضحه نظره وانتهى الخبر عنهم بالجمادى وعبرهم عن  
 المراجحة قبل بيان اللون وكونها مسلمة غير هذا للقول وما كادوا  
 يفعلون وقيل انه دليل على ان الامتثال في القول الثاني ولو جعل  
 الجدل في ليل لانه خير ولا يارض الكتاب وان كان كذا  
 وقوله فاعلموا انما توهمون في حال بيان اللون وقوله شر القليل الجواب  
 به تأكيد للامر وتبيينه على ترك التعنت وقوله ما توهمونه  
 اشارة الى ان ما توهمونه والعاشد محذوف قال المحقق قد توهم  
 انه مثل لا يجزي تمسك عن نفس شي في حد الجار والمجرور في لغة  
 او مجزى تدريجا او انه من قبيل التاميز حيث حد في الجار والامر  
 المضمرة والظاهر في العبارة انه من قبيل حذف المنصوب من اول  
 الامر لان حذف الجار في هذا الفعل وكثيرا استعمل الامر  
 كذلك في لحن الاعمال للتعدي الى المتعولين وصار ما توهمونه في  
 فتوهمون ما توهمونه ولما جعل ما توهمونه به هو المعنى وان التقية  
 واما حذف الجار في المضمرة متعلق بالمفعول اي الما مود بمعنى الما مود  
 به فاعلموا انما توهمون في صيغة المصطنع انتم وهذا الخبر هو معنى  
 قول المصنف انه او امر كذا ولما فيه لخره وهو مخالف قول لطبيعي  
 رحمه الله ان الامر لا يستعمل الا بالجار وقوله  
 امر تركت الحيز فاعلموا انتم ما توهمونه فاعلموا انكم تركت ذامال وذاتش

قيل

قيل فاعلموا انما توهمون وقيل خفاف بن ندبة وقال الامد  
 رحمه الله ان من المشعر اشاعر نبال له الاعشى غير الاعشى المشهور وهو  
 من بني تميم حلفا بن سليمان وهو القليل  
 . يا ذا اشتهين التسف فالربح . اقرت وعنى فكلها ذاهل الحقب  
 . لاني حوتت في الاقلام مكرمة . قدما وحذر في ما تقون ابي  
 . وقال لي قول ذي عبد وخبيرة . بكالغيات امور الدهر والحقب  
 . امر تركت الرشد فاعلموا انتم ما توهمونه . فقد تركت ذامال وذاتش  
 اي امر تركت بالخبر بل ليل ما امرت به وذامال الخ ذابل وماشية  
 لا ينحصر بها في كلام العرب والنشب المال الاصيل وهو اسم يجمع  
 الصامت والناطق والنشب بشين مجمة وموحدة بعد النون وروي  
 بسين مماثلة **قوله** الفروع فصوح الصفرة اي يظلمها فامثل  
 معناه مشدة البياض يقال ابيض ناصع واريده هنا مطلق  
 الخوص والحلكة مشدة السواد وليس المراد بال تأكيد هنا التأكيد  
 الامتلاحي بل النعت المؤكد كما في التابير وقوله في اسناده الى  
 اللون الم يعني انه صفة سيبية ولو هنا فاعلموا انتم ما توهمونه  
 الوهم كذا قيل ولما نعت منه وقد جوزه ابو البقار رحمه الله وتكون  
 الجارة صفة نعم لا يصح جعله فاعلموا انتم ما توهمونه واكتابه الثانية  
 من المضاف اليه خلاف الظاهر وتسمى صفة صفرا وجوز كونه  
 صفة لونها وهو يمتد لفظا ومعنى وانما اؤشرد ذلك على صفرا فافقت  
 لما فيه من المبالغة لانه من قبيل جده وحسن حوته حيث اثبت  
 اللون صفره وهو ظاهر **قوله** وعن الحسن رحمه الله سواد اشدية  
 السواد الخ لا يعني ان خلاف الظاهر والصفرة وان استعملتها العرب  
 بهذا المعنى فادرا كما اطلقوا الاسود على الخضرة لكنه في الابل خاصة  
 لقوله جمالات مقررات سواد الابل تشوبه صفرة وتأكده  
 بالفقير نياضه لانهم قالوا اسود خالك واحرقاني وابيض ناصع  
 والخضر فاضر واصفر فاقع فقد قوا بيننا بالاصفات وهذا هو  
 المشهور في اللغة الا انه قال في كتاب التمع يقال اصفر فاقع واحمر  
 فاقع ويقال في الالوان كلها فاقع وفاضم اذا خلصت اتقى فعلته  
 لا يرد منا ذكر كون الاصفر بمعنى الاسود قال ابو عبيد رحمه الله  
 في غريبه واين قتيبة واستشهد له بما ذكره قال النصر في كتاب  
 التنبيهات فيه غلطان احدهما ان الابل لا توصف بالسواد وانما  
 يقال حمر النعم وصفرا لنعم والسود منها مذمومة والثاني ان  
 الزبيب اسود واصفر والذي ذكره الاعشى الثاني وقال ابو يوسف  
 رحمه الله الاصفرات الورس والزبيب ولكنهم قول الاصمعي الالوان  
 عند العرب لونا كابيض وما سواها اسود فلم يفهم لان عنده الالوان

ابن كمال



كلها تزجج لما ذكرنا في وقال ابو رباح هو غلط وابن مهران قول ذلك  
 • وجود ولبات توابع وضع • اذا لم يكن من نصه حارثه صفرا •  
**قول** قال الاعشى الم من فضيلة يمدح بها قيس بن معدى كرب  
 ومنه من يبعده و هو مذكور في قوله فقال  
 • ان قلبا بين النمال ابا الاشعث امت اصداؤه لشعوب  
 وتلك منتدا وخصلي خبره ومنه حال اي حاصلة من المدوح والركاب  
 التي تركيب ولصدها راحلة ولا ولصدها من لفظها والتشبيه بالزبيب  
 على الوصف بالسواد وكون البعض من الزبيب اصفر ولم يلدغ  
 ذلك وحال الصفر في البيت على الظاهر وحمل كالزبيب خبر اعن  
 الاولاد يعني انها صفر اولادها سواد لصلها بعيد لا يحسنه الا  
 بالعاطف اي اولادها كذا قيل في اعلى ما في الكشف وفيه نظر لانه  
 حقل الجمل تصفر لصفه سببه لا يتالي فيه الواو والماثع منه  
 لغمزة الاول مستوع وكذا ما قاله من انه على هذا القول  
 استعيرت الصفرة للسواد وكذا فاق لشدة السواد وهو شرح  
 ويجعل سواده من جهة البريق والمعان ولا يخفى ما فيه من التكلف  
 وقوله لا يمان من مقدماته اذا اكثر في النبات والمخار انما  
 تتود بعد اصفرارها فيكون اطلاق الاصفر على الاسود باعتبار  
 ما كان عليه فترت قال في تفسير قوله من مقدماته انه صار بالاقوة  
 التي فيكون مجازا باعتبار ما يتولد فقد سمي فتا مل وقوله تعالى  
 صفرة قيل فهو من ذكر المحل واذا كان الحال والسرور الفرح بحصول  
 النفع ونحوه كذا في الضرر وتوقمها وانتعاليه بمعنى الامحيا للزوم  
 له غالب الجاز واخذه من لست لانه انشراح في الصلحة اولد في القلب  
 فبداوه كالستر ومن قرا السرور بالضم مصدر سر والشر بالضم  
 بالعتنم فهو قسيف والخز مما لا فائدة فيه وما هي ما استغنام عن  
 الحال كما مر خبر او مبتدا والجملة في محل نصب تبين لانه معلوق  
 عنها وجاز فيه ذلك لشبهه بافعال القلوب والمعنى تبين لنا  
 جوات هذا السؤال وكونه تكريرا محسبا للظاهر وهو معنى انه كور  
 عبارته لانه سؤال عن الموصوف بالاصناف الشاذة طلبا للزيادة  
 البيان وقوله اعند اعند اي عن تكرير السؤال قيل وقت السؤال  
 بالاول تبينها على ان السؤال الثاني يخالف الاول لانه عن اللون  
 والاول مطلق وحمله مكررا كما في الكشاف لانه اللون من جملة  
 الصفات ودخل فيه ومنه يعلم وجه تقيده بالاول لانه مثله  
 في الاطلاق فلا يرفع ما قيل انه لا وجه له واسئل كشاف زائد على  
 التومثيف وحمل منصفا اليه على معنى امر زائد بخلاف الظاهر  
**قول** ان النبي قال الولد يرحم الله ليقدر جمع بقرة اي اسم

سعد

خسر

عصام

جنس

جنس جميع يفرق بيته وبينه واحده بالتا ومثله يجوز ذكره وتا نينه  
 نحو نخل منقعه والنخل باسقات وقال القرطبي رحمه الله التشابه  
 مشهور في اللفظ وفي الحديث فتمت كوجوه المفراي يشبه بعضها بعضا  
 والباقر اشبه جميع كالحامل والسامر وجميع انصاعا على باقور وذو اقر كانه جمع  
 باقره واما فر جمع على خلاف اللفظ **قول** ويشابه بالياء والتا اله  
 في الله المصوك تشابه بتاين على الاصل وتشبه بنشد تيد الشين  
 والياس غير اللفظ والاصل تشابه ولشابهت ومنتشاهة ومنتشابه  
 ومنتشبه على اسم الفاعل من تشابه وتشبه وقرى تشبه ما ضيا وفي  
 مصحف ابي رضى الله عنه تشابهت بنشد تيد الشين قال ابو حاتم  
 هو غلط لان التا لاتدغم الا في المنارع وهو معذور في ذلك  
 وقرى تشابه كذلك لانه بطرح تا التانيث ووجهها على اشكالها  
 ان يكون الاصل ان اللفظة تشابهت فالتا الاولى من اللفظة والثانية  
 من الفعل فلما اجتمع مثالان ادغم نحو الشجرة مما كتبت مع ان التا  
 في ذفرة ركيب الا انه يشكل ايضا في تشابه من غير تانيث لانه كان  
 يجب بثبوت علامة التانيث الا ان يقال انه على حدة **قول** •  
 ولا اذن يقبل ايقاطها وابن كيسان يجوز في السعة **قول** الى المراد منها  
 او الى القاميل بيان لم تكلفه المحذوف وفي الحديث لو لم يستثنوا  
 لما بينت لهم اخر الابد قال العراقي لم افق عليه وقال السيوطي  
 لخرجه بهذا اللفظ اتم جريه من عتاس رضى الله عنه ما مر فوعا  
 مقصلا واخر حبه بنحوه سعيد بن منصور عن عكرمة مرفوعا  
 مرسلا وابن ابي عمير عن ابي هريرة رضى الله عنه مرفوعا مؤسولا  
 قال المحقق لو لم يستثنوا لما بينت انه اللفظة يريد كون المعنى  
 انما يندون الى اللفظة وكلية ان شانه لشي استثناء لضررها  
 الكلام عن الجزر وعن الثبوت في الحال من حيث التعليق على الاعمال  
 الا الله واخر الاميد كما نرى عن المسالك لغة في التانيث والمعنى الى الابد  
 الذي هو اخر الاوقات انتهى وليس اطلاق الاستثناء على ان شانه والشرط  
 اصطلاح الفقهاء لانه يستلزم ما تعتقده الخالف تضار كمنزلة  
 الاستثناء الذي يقطع ما يوجه اللفظ فله كقول لانه ورد في الحديث  
 وقول المتران في قوله تعالى اذ قتلوا لضم من ماصبحين ولا يستثنون  
 قال في الكشاف لا يقولون ان شانه الله فانه **قول** لشي استثناء  
 وانما هو شرط قلنا لانه يؤدى مؤدى الامتثالا من حيث ان  
 معنى لا يخرج ان شانه الله والا ان شانه الله واحد فتامل **قول** •  
 انه اصحابنا الخ وجهه ان الامتثال علق بشية الله فلا يقع بدونها وان  
 الله قصته مقترنة له ووقع في الحديث ما يؤتدك وليس ذلك الحدوث  
 فيستوي في ذلك جميع الخواص اذ لا يقابل بالفرق فلا يرد انه من كلام

جل

مطلب  
 استثناء تشابه



اليهود فكيف يكون حجة وان كون الهكاهة بالارادة لا تقتضي ان جميع  
معاكدها كذلك وفيه نظر لانه ان ارادته لا قائل بالفضل من  
اصل السنة فلا يحكي وان ارادته مطلقا فمتنوع لان المعنوية لا تقوله  
بوقوع الفبيج بارادته والهداية امسك فتأمل ثم انه مبني على  
الترادف المشيئة والارادة وفيه خلاف ايضا **قول** وان الامر  
قد ينفك الخ ردة على من قال من المعنوية ان الامر هو الارادة  
وجهه انه امرهم بعد ثبوتها ثم ان نظير تعليق الاهتداء بالشيء  
على ارادته فلو كانت عينه لم يكن نفس تعليقه بعد وقوعه وفيه نظر  
لانها انما ينتمى ان لو اريد بالاهتداء الاهتداء الى المراد بالامر وقد  
فسر لغيره انما مع ان اللان من الغرض المذكور ان تكون الامور  
وهو ذم المنة مراد ٢ ولا يكون الاهتداء الذي يجوز ان يكون لذلك  
الارادة حكمة اخرى وقوله للشرط ان يذهب التعليق وهو تعليق  
عليه وعلى اذنه وعلى الجملة الاولى **قول** او المعنوية والكرامة  
الجماعية على افعال الجحيم وتعلم ضبط الكرامة فوجهه ان  
دخول كلمة ان عليها لتفني الحدود لانه علق حصولها على  
مشيئته وهو حادث فكذا لك مشيئته متحدة والاكراهية تختلف  
وخاصة الجواب ان اللازم حدوث التعليق ولا يكلفه حدوث  
نفس الصفة وتفصله في الكلام **قول** ما لم يرد للاكراهية الجحيم  
بالكسرة اشارة الى الجرح وتدل على معنى يستعمله ولا دلوك صفة  
بقرة ولا بمعنى غير قائل فكيف اسلم على ما صرح به السجوي لكن  
كونها في صورة الحرف ظهر اعترافها فيما بعد ها وتحتها ان تكون حرفا  
كما يجعل الامعني غير في مثل لو كان فيهما الامة الالهة لفسد تامع  
انه لا قائل بها سميها واما التابته فحرف زينة لتأكيد النفي وهو  
لا ينافي الزيادة نعم انه ينفذ الصريح بعموم النفي اذ بهما محتمل  
نفي الاختصاص والناهي المذكورة وصح بان الفعليين صفنا دلوك  
اشارة الى ان تشيئته كونه صفة النفي فيصير في العطف عليه لا المزية  
لتأكيد النفي وفيه وقع لما ذهب اليه البعض كما لو اشئ من كون تشيئته كالا  
اشئ وفيه ان قوله ان الامعني غير لم يقل احد تاسيها لشيء كما  
ذكر نقد صرحوا بخلافه وان كون لارادته قائل ان تشيئته لانه  
يلزم منه صحة الوصف لغير تكوير لا تمنع انه مخصوص بالشيء والقرع  
بعموم النفي لا يقتضيه شمران كما لا يتجاوزها غير الكواشي من بقرة لانه  
نكرة مؤصوفة انما الضمير في دلوك والاعراض عن كرامة غير اريد  
لانها زيادة لازمة كما صرح به الرضي مع ان ابن كيسان وغيره لم يذكروا  
ما منع كما مر ثم ان وصف دلوك بتا على ما ارضاه بعض النحاة من  
ان الصفة تجوز وصفها كما صرح به السمين فلا يرد ما قيل ان دلوك لا

ابويان

خسر

خسر

من صيغ الصفة فبين ان تفتح مؤصوفا والاشارة قلت الارض للترادف  
من اشارة اذ هي جنة والحرف الارض المكتوبة للزرع قاله الواحدي  
**قول** وقوله لا دلوك بالفتح الجحيم الكشاف وقرأ ابو عبد الرحمن  
القياسي لا دلوك بمعنى لا دلوك هناك اي حيث لم يوقظ في الاصل  
ولا يكون وصف به فلذلك لم يذ لوك ويخون قول ممررت بقوم لاجل  
ولا يملك اي فهمت او حيث صرح كعني انه قرأ بفتح اللام على ان لا يفتي  
للمعنى والخبر بعد وقت والجملة صفة دلوك كتابه عن نفي ذلك  
عنه كما يقال الدليل من حيث هو كما يرد عن اثبات ذلك لفتحة  
والذات بالكثر صلتا الصغوية وهو المدين والانتفاء وبالضم صلتا  
للعبر والفتحة تشبه خبرها والجملة معترضة بين الصفة والوصف  
وما لفتحة بالمعنى مبلغ واما ما قيل من انه يعيد من حيث المعنى  
والاولى ان يقال ان في نظر المتورق لالان الرضي نقل انه يعني  
بمع لا الرثابة فهذه اولى وخمسين برجل لاجل ليس من قبيل الامة  
فليس شي وقوله والتفتي من اشفي في قرى تشفي بفتح حرف المضارعة  
من اشفي بمعنى سقي وبفتح اول الالف فرق بينهما بان سقي لنفسه واسقي  
لغيره كما شقته وارضه **قول** سلمها الله من العيوب الخ قوله انما  
من العلامة من العيوب او من الكفة في المال اوقات لونها كما لا يط  
صغر نه لوك لغير فيكون قوله لاشية لها توكتد له واهلها عطف  
على فاعل سلمها واخلص بمعنى لا يتناول اي جعلها الله لخاصة ولو قرئ  
على المقام مع وعطف لخاص بها وهو الظاهر ووقع في بعض النسخ بالواو  
وكا نفع من الفاعل **قول** لا لوك لها الخ شبه مصدر وشيئ الثوب  
الشبه وشيئا خذف فاؤه كعلة وزنة ومنه الواو في التمام قيل لا يقال  
له واش حتى يغير كلامه ونيزيمه وحقا لثوب اشية وفرد من السلق  
وكثير الجرح وتيسر بترق وفواك البقع كل ذلك بمعنى الملقية وشية  
اسم لا وفيه ظواهرها وقاك ابو حنيفة ثوب اشية الذي قد يسميه  
لغيره خوفا من الوشي لا لخلاف المادة فمن **قول** لا تشيئ بالحق  
التي تحققت وصف البقرة الخ الا ان عند المحققين من اهل اللغة  
والنحو لاراد المشاع على الفصح ولا يجوز تخديده من الالف واللام واستخاله  
على خلاف نحو قال الحكيم وهي بمعنى الخال وتختلف المعاني له وقال  
بعضهم هو الغالب وقد جاء حيث لا يمكن ان يكون الخال خوفا لان  
كاسر ومن اذ الامر يصح الاستخبال واذ على بعضه اعترافه  
لقوله كما يملكه لم يتغيرا يريد من الالف فهو وهو محتمل للمعنى  
الكسرة وهو متصرف في تضمينه معنى الالف في العربية وقوله  
في زيادة وفيه قول آخر والكلام مسبوقة فترد العربية وقوله  
اي محتمل وصف البقرة الخ ان الحق هنا بمعنى الحقيقة وهي الصفة

عصام



المؤمنين والنباتات المتنامة الذي تحققنا به المنفعة لا المقابل للباطل  
حتى ينضمون ان ما حارب به قتل كانت باطلا او حقيقة المنفعة لنفسها  
ليكن مستحضرا لها وقال ابو حنيفة رحمه الله جئت بمحقة فطقت به  
طبخوا الذي لا يشاكله في فعل الحق بمعنى الامر المنفرد بالامر والامر  
مستلزم بالامر بالاستفهام التقرير في انارة الاستيظان والاشطار  
وهناك مع انبات واقالما وحذف في الجور **قوله** في قوله  
قتل بها فاصبح عاظفة على صودف مثل فظرب فالجريت وواد  
بان الاختصار لظهور المراد لا لانباء الفاعلة والذات في الاختصار  
والمراد في فعله بخلاف انارة الى انما ليس من قبيل المبالغة  
لان شرطها ان تكون المتحدوف سميكا المذكر والتخصيص ليس سميكا  
للمرغ بك الامر به وليس لشيء لانه مشروف عليه ومثله في قوله  
الاختيار ولا لانباء في كون الامر سميكا لظهور **قوله** لتظلم  
وكثرة من اجعائهم الى انارة الى انارة التغيير بكلامها والجملة كثر  
العين وسكون الجير الفنية من الفرق العنيفة بالغير والمصداق  
المجرب من عري واسع فيه اشجار وقول النبي صلى الله عليه وسلم  
ووقع في بعض الحروف انما تكلف بعضهم لتوجيهها ما لا يطابق  
وملحاحها وقع في نسخة مسكها بفتح فسكون وهو معناه وكبير  
بفتح النون في السكون وشيت صارت شابة **قوله** وكاد من افعال  
المقاربه الخ كاد وهو متروكة المقاربه الخ على سبيل حصول القرب  
لا على عكسها وهو غير محض قرب خبيرها وضربها لا يكون الا مضارعا  
والاعلى الخ كاللناكبة القرب واختلف فيها في قتل في الاثبات في وقوع  
النفى انبات وانما اذا قيل كاد زيد يخرج فمعناه يخرج وهو فاستد  
لان معناه ما صار الى الخدم وهو مسكت واستعدمه فامر عفي  
خارج عن ذلك لوله ولو صح ما قاله لك قارب ونحوه كذلك ولم  
يقال بطلان وقتل هو كاد الاثبات اثبات وفي النفي الماضى انبات  
وفي المستقبل عا قياس لافعال تمسكها بالانبي ودورات المعنى وما  
قالوا العفل قتل ان يفعلوا وفعالهم بعد ذلك مستغلا من قوله  
قد يحرقوا والصحيح انها في الاثبات والنفي كغيرها من افعال  
والشيخ عند القامه في كاد لظن في سياتي نفضيها في سورة المتور  
**قوله** ولا يقاتل في قوله وما كادوا يفعلون الخ قتل فيه اشكال لان في  
الظاهر ان قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل نحوها في جوارته  
مضمونه مضمون الفاعل فلا يصح القول باختلاف في قتلها والجواب  
انهم جوا بانهم قد نفي بالماضي فان كانه مضمونا في قوله ليعتد لغيره منه  
وان كان مضمونا لغيره في الآلة الامتثال اسمها في نفيها المقاربه  
وهذا لا يرفع السؤال لان عدم مقاربه الفعل لا ينفرد مقاربه لها

سعد  
ابن كمال

الفعل

للفعل منها فلا يحتمل ما ذكره سوى النطون بل لا طائل بالذي ينبغي ان يقول  
عليه ان قوله لم يكد يفعل كذا كذا يعني لغته ونفسه عليهم وليس لهم  
به كما يكد عليه كثره بنوا المروءة لضعفهم وقوم منتصر باق في السند  
ابن مالك رحمه الله في شرح المتنيل قد يقول القائل لم يكد زيد  
يفعل مراده انه فعل بعسر لا بعونك وهو خلاف الظاهر الذي  
وضع له النقط وفي المتنيل وينبغي كاد اعلانا لوقوع الفعل عسرا  
وليعتبره هنا كاد محتمل طويل الديل **قوله** خطيب الجمع لوقوع القتل  
فيهم الخ اذا قتلتهم نفسا مغلوف على اذ قال اوسى ونفسا بمعنى شخصيا  
حقيقة وقيل انه مجاز او يتقد سيدا نفسا المقنول غاميل من  
شرب حيا في قوله لوجود القتل فيهم اشارة الى انه مجاز حيث استند  
الى الجمل ما صدر من المقتول كما مرخ به الرخصه في سورة مريم  
قوله تعالى ويوقا الانسان ان هذا ما مات لسوف يخرج حيا قال  
لما كانت هذه المقالة موجودة فيمن هو من حيا منهم صح لثقلها  
الى جميعهم كما يقول بنو فلان قتلوا وقتلا وانما القاتل رجل منهم  
لكن قال بعضهم لا يحسن اشد فعل او قول صدق من البعض الى  
الكل الا اذا صدر منه خطأ فمهم او من نفسه وليس كما قال فان  
ذكرناه عن الاثبات ليس كذلك وقد افاضنا في هذا القائل نفسه  
في مواضع كثيرة نذكرها لانه الى الكل من نكته وهي انما  
كون الصاد وعنه اكثر هرا او كونه برصا هو او غير ذلك فتأمل  
**قوله** لخصم في شأنها اذا المتخاضمان الخ اصل اذ الاثبات تدل ان  
لفاعل من الله وهو الرفع فاجتمعت التامع الله الرفع تقارب  
مخرجها او ربيطة الادغام فقلبت التاء لا اوسكت للاذغام في  
فاجتمعت همة الوسائل المتوصل الى الالباب اذ انما في ذرايم وهذا  
مقدر وكل فعل على فاعل وتعمل فاره فاد كواد ابن واد بن او طلاء  
او طلاء او صافا او مناد نحو اطير واطام واصاهر **قوله** طار يعني انما جاز  
عن الاثبات والاختصاص وكما ان عته لكون معناه الحقيقي وهو  
التدافع من الله وهو الرفع من روادف الاختصاص ولو ازمها و  
هو في معناه الحقيقي اعني تدافعت وفيه وجوه **الاول**  
ان العنصر منكم يطرح قتلها الذي يقتصر على البعض فكل من الفرقين  
طارح ومطروح عليه فكل منهما من حيث انه مطروح عليه بل في  
الاخر من حيث انه طارح **الثاني** ان طرح القتل في نفسه دفع  
له وكل من طارح عليه واقع قتلها من تدافع من غير الصياح الى ان  
يعتبر بعد التطلع دفع المطروح عليه الطارح وفيه نظريات  
هذا لا يكون للاختصاص معناه دفع كل منهما الاخر لا دفع كل منهما  
القتل مثلا وانما يصح مثل هذا في المتعد في مثل طارحنا الكلام ونظار

قوله  
على اسم المقتول

ابن كمال

قوله  
على اسم المقتول

خناه



**الفصل الثاني** ان كلام المرء يبين كبره في الاخر عن البراءة الى الله تعالى فيكون منها  
 خافق ويخجل ويخجل وهو معنى التواضع كذا قال الفاضل في التحقيق وكلام للم  
 وجه الله تعالى في قوله تعالى لا اله الا الله فويل للذين كفروا بالذين لم يرجعوا اليه  
 وقت ان قيل في قوله انظر به الله ليكون في الايات المعجزة في قوله تعالى لا اله الا الله  
 الاشارة الى الاجتماع والوصول الى الله تعالى في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 الاستعداد المحض والالتفات على الكبر والجموع من هذا القبيل  
 انما اعترض به في قوله تعالى لا اله الا الله في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
**اقول** هو قوله في الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه واله وسلم في قوله  
 هذا على ذلك وطرح ذلك على هذا والطرح في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 بغيره كما هو محتمل في قوله تعالى لا اله الا الله فويل في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 لا يصح الا اذا كانت متعديا فالوجه في قوله تعالى لا اله الا الله فويل ان يلزم  
 انه متعدي او يقال ان في الكلام نقديا في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 العقل فانه اذا كانت الايات التي تدبر في الطرح لها او جعل كناية  
 عن ذلك فلا يكون ما ذكره في قوله تعالى لا اله الا الله فويل اي اذا لم يكن  
 المتكلم مكان فلا يقال الصواب كقولهم او تركه التثنية كما في الكلام  
 وفيها مما يوافق به على الفسيفساء بالخطا في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 وضل الله فمررت على قوله في قوله تعالى لا اله الا الله فويل وعلى الايات  
 اما ان يوجب الترفع من احداهما بان يطرح عليه غيره فيدفعه  
 المطروح عليه فالجواب في قوله تعالى لا اله الا الله فويل ان لا يقع في قوله  
 يكون بعد الطرح وهو على طرفيها فانه كما انوا في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 مظهر في الامكان لحد من التعبد بالاسم في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 المفيد لنفوس الحكم وفهمه بلا طعن في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 واعمال يخرج له اي مع انه ماض الا ان وهو لا يعمل في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 الحال الماضية كما كانت الحال المستقبلية والحال اللاحقة في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 التكلم بالحال الحكم الذي فيه وهو التدارك وهو بالاسم في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 فاقطن وجهه وقوله والضمير للنفس يعني وهو مؤنثه وذكر الناقول  
 المذكور والجملة معترضة للتفريع وفيلح لانه في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 ذلك **قول** اي بعض كان هذا هو الظاهر في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 يرد به نقل صحيح والاصح من القلتية والسبب والعجب بالذبح والضمير  
 ضم السكون اصله المنب وهو اول ما يخلق والضمير لبيبي كما ورد في قوله  
**قول** اي كل واحد في قوله تعالى لا اله الا الله فويل في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 على قولنا انما يقرر في قوله تعالى لا اله الا الله فويل في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 مع المعطوف عالمية للمعطوف والقضية في المعطوف بها لانه في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 تعالى كذا في قوله تعالى لا اله الا الله فويل في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 الصفة غير تاشير المضرب وقيل عالمية لانه عقلية عند ذلك انما يكون

سعد ابن كمال

قول  
 عالمية الاصغر وان  
 تحت الذب اول  
 ما يخلق واخر ما يخلق

على

على تقدير ان يكون مذكورا وما قبله محذورا وما ان اخذ فاما كذا الذي  
 نحن فيه فالمسببة محضه وهذا سيرا في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 انما سميت فصحة لا فصاحا عن المحذوف وهو لينا في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 التامل لئلا يكون لانه اما انما في قوله تعالى لا اله الا الله فويل كانت فصحة او انها  
 في قوله المذكور هنا في قوله تعالى لا اله الا الله فويل لان كذا انما في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 او مثال لك الحياة الحاصلة بالضرب والاشارة الى المذکور بكي  
 المحسوس فلو لا انما في قوله تعالى لا اله الا الله فويل ذلك فتأمل ومثل هذه الاعتبارات  
 لا يحسن فيها **قول** والحطاب مع من حضر حياة التثنية في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 الكلام خطابا معهم وهم يريدون ولعلكم تعلم لاصرف الخطاب في ذلك  
 فانما خطابات لمن يتلوا الكلام فالانساب ذكره بعد يقتلون **قول**  
 هذا بانما في قوله تعالى لا اله الا الله فويل في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 وانما يفرد مع كونهم جماعة كما في قوله تعالى لا اله الا الله فويل في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 عن ابن الجوزي في قوله تعالى لا اله الا الله فويل وعلى هذا يجري فيه الالتفات  
 وقيل انما خطابات لمن يتلوا الكلام فلا يجري فيه الالتفات وقد  
 وقع من اعلامنا في قوله تعالى لا اله الا الله فويل ومنه اخري بناء على المسلكين  
 ومن غفاهن هذا قال كان حقه ان يوحى من قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 تقولون لئلا يتوجهتم ان السواد للخطاب في ذلك فانه لا يصح جوابا  
 لمن حضر حياة التثنية لانهم معدومون في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 لمن يتلوا الكلام بشر انه على هذا التقدير لا بد من تقدير القول  
 في قوله تعالى لا اله الا الله فويل وقيل انما في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 الشاغل فانه يتلوا به وانه بل يخرج معناه عن الانتظام فتأمل في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 على الثاني مع كل من يقف عليه **قول** لكي يجعل عقلا في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 كونهم يعقلون امر محقق لا في صورة المرجو كون جعلوا لعدم الجري  
 على موجب العقل كما علم لا يعقلون ولو قدر له مفعول ولم يترك  
 منزلة اللزوم لم يجز الى هذا التأويل فالمراد اما العقل الكامل  
 او اشره الذي هو العلم ذلك ان يجعل قوله او يعلمون في الاشارة الى  
 تقدير المفعول لكن تلخيص قوله او يعلمون يا باه والمقرب بالذبح  
 واداء الواجب بلشمال الامر واليتيم هو صاحب البقرة والتوكل من  
 ابته كما مر وكذا الشفقة والظلمة القوم الظالمون لمعرفة القاتل  
 وقصة عمر رضي الله عنه مذكورة في سنن ابى داود والبخاري في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 من الابل والقبائل لرايتها محباب وكون المؤثر هو الله لا كما مر في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 بلخر من له كمن يكون سببا للحياة بين موتته وقوله ومن اراد  
 في نسخة وان مر اراد وهذا مما يشير اليه باطن النص مع ملاحظة  
 المعنى لانه قد مر في قوله تعالى لا اله الا الله فويل في قوله تعالى لا اله الا الله فويل  
 القوة الشهوية بالبقرة لكثرة اكلها وعدم اذراكها لافيه فمع وشمر

الكلام

سعد

سعد

سعد



العتيبي بكسر الشين ونشد تبا لراحيانته وحمله على ما لا يليق ويجوز في  
 الشير والراحيانته محض الحصر والاولى وهي ما بعد ما جاز  
 من قوله لا فارض ولا بكر وكذا مجبها والفتحة من قوله لنشد الخ وقوله  
 لاسمة فيها اي علامة معني لاشيخانات التون المخالف يكون علامة  
 لما فيه وليس معني اخر كما توهم وقوله فتخيلى من حياة الفتيان وتكلم  
 وحال الشداز على ما بين الفعل والوجه لانه يباذره دائما وهو ظهير  
**قول** الفساقه الخ اي الفسوة معناه الخبيث في اليبس والكنافة والعلابة  
 ثم يجوز ما عندهم قبول الحق والاعتبار والاستعارة في شئت  
 تبعية نصر محينة وان شئت قلت منبئيلية كما مر في قول بظمت حال  
 القلوب في عكس الاعتبار والاتفاظ بالفسوة ولا اعتبار هذه الاستعارة  
 حسن التفرع بقوله فمى الخ اختلاف ما اذا جعل القلوب استعارة  
 بالكناية والفسوة فرسوخ فانه لا يستقيم قولك ينفنون  
 عمدة التظهور كالحبل واو تقي وذلك لانه استعارة الحبل اصل  
 والنقص تتبع على ما هو الواجب في الاستعارة بالكناية وفيما نحن فيه  
 الاثر بالعكس كما في نظري الرياح الرياض والجلجلة فالاستعارة وقعت  
 في الحالك والتعقيب نصرح التشبيه في الغات فلا وجه لما يقال  
 ان ظاهر الكلام كون التشبيه فرع الاستعارة والامر بالعكس في التشبيه  
 مترتب على مرافك حالفه وانما حاصل على التشبيه المؤدى الى الاستعارة  
**اقول** فينبغي فانه انما يتوجه ما ذكره واشبهت القلوب  
 بالحجارة كما في المثل به فان العهد شاع استعارة الحبل كما مر اما لو اريد  
 تشبيهها بالاجر الصلابة الشاملة للمعادك وغيرها فتشبهت  
 التفرع بل تكلف اذ المعنى انما صار كالصلب في كل صلب ما يكون  
 منه ولا يكون عليه غي وبه يتدفع ايضا الشبهة الواردة في التشبيه  
**قول** وشعر الاستعداد الفسوة قال العلامة شعر مصنوع للتراخي  
 في الرماك ولا تراخي ههنا اذ فسوة قالون في الحال لا بعد ذمك فهي  
 محولة على الاستعداد مجازا اذ يتعدى من العاقل الفسوة بعد ذلك لا  
 كقولك لصلبك وحده مثل تلك الفرصه ثم لم تنته عنها ومن  
 الناظرين في الكتاب من حاله على التباع في الرتبة وليس بذلك  
 فالت معناه ان ما حوله اعلو كافي قوله ثم استوي والمراد ههنا ان  
 ما حوله بعد الوقوع وقوله من بعد ذلك مؤكدا للاستعداد  
 اشده قائم ثم ان من من جعل الاستعداد ما حوله من الكلام لانه اول  
 والامر فمستهل ما ذكر من الفرق بين التفاوت في الرتبة والاستعداد  
 ليس بشي لانه بعد رتبة اقيس الا انه لم يعد في الثالث فالقول هو هذا  
 لاطراف الحثه وهو لغيبه النزاع اللفظي ولذا لم يكتف التبارح ه  
 المحقق شعر انه قيل انما للتراخي في الرماك لانهم شئت قلوبهم بعد مدة

سعد

ورد على القطب

التعدي في الرتبة هو النامي

ابو جيان

سعد

حتى

حتى قالوا ان الميت كذب عليهم او انه عسيرة عن فتوة عقبتهم وقوله فانها  
 بما يوجب الخ اشارة الى وجه الاستعارة كما مر **قول** والمعنى في القبا  
 الخ غير مثل اشارة الى ان الكاف هنا اسم مقطوف على ما اشبه بمعنى ازيد  
 او التقدير مثل اشده فخذ والمناف واقليم المنفاذ اليه مقامه وايد  
 بقرينة مجرور باب الفتحه لعدم صفة ولد او فتح في نسخ بل بحر والخرى  
 بالفتح وفسوة قال ابو حيان كيمي يحول عن المبتدأ الى ففتوة ما واشد  
 معطوف على قوله كالحجارة عطف متفرع على متفرع كما تقول ازيد على سفر  
 او مقية ولا حاجة الى تقدير الزمخشري او هي شدة **قول** وانما لم يقل  
 افسى الخ يعني ان فعل الفسوة مما يصاغ منه افعل وهو لخص وقد ورد  
 كقوله كل خصاصة ارق من الخمر بقلب افسى والجمود  
 وهو وان كان من العيوب لكنها باطنية لا ظاهرة فلا يمنع منوغه منه  
 كما توهم فالحاجة الى التوصل اليه باشد فاجاب **بانه** اشده ابلغ  
 من افسى لانه على الزيادة بالمساواة والصحة فزيد **بانه** اشده ابلغ  
 في الفعل والمفضل عليه اذ انما اشده لتيسر التوصل الى التفضيل في  
 الشدة وقد مر الاو لانه الاكسب المتبادر ويكنون يقال انه لظهور  
 الحق بالعيوب الظاهر وهو حسن واما الاعتراض بان اشده يحول  
 على القلوب لا على الفسوة فليس بشي لان اصله فسوة ثم اشده **قول**  
 او للتخيير الخ اشده كانت او تستعمل للشك وهو علمه تعالى محال فدفعه بانه  
 التخيير وهو يكون في التشبيه كما يكون بعد الامتراك او لا يتردد يعني  
 ان الشك ليس له كما في قوله بل الى من يعرف حاله فانه يمكن ان يشبهه  
 بالحجارة او اشده منها فالشك في التشبيه الى المحاط به لا بالاشبهه على المشكل  
 قال العلامة وهذا يؤدى الى التخيير ان يكون معاني الحروف بالقياس  
 الى الشامخ حتى تستعمل في التحقيق الخطاب وهذا المخرج الالفاظ عن  
 او ما عفا فانها انما وضعت ليحتمل بالشك عما في ضمير ولو جعلت  
 بمعنى بل لك ان لا يكون وقيل انها للتشويخ او بعضهم كالحجارة وبعضهم اشده  
 وقيل معنى التردد يتجوز الامر مع قطع النظر عن الغير **قول** تعليل  
 للتفضيل الخ من جعله بيانا للتفضيل كما في الكنايف لانه يقتضي الفعل  
 ومترادفه انما جعلت كاليد مفعلة بالتعليل ومثله كثير واما قول  
 الشارح المحقق بانه بياني وتقرر من جهة المعنى واما حسب اللفظ  
 فقطعت على جملة هي كالحجارة او اشده فلا يظهر وجهه وقوله بانه وان من  
 الحجارة الخ واراد على جميع التجميع دون التفرقة بالحجر الخيم اذ لو اريد التفرقة لقل  
 وان منها ما لا يشفق فيخرج منه المكافاة منها ما لا يشفق منه الا بهار وفائدة  
 المستجاب جميع الامتناعات التي على خلاف طبيعته وهو ابلغ من التفرقة وكان  
 المصروفه ما عفا فلعل من هنا حيث جمع بينهما في البيان وقد مر الثالث فقال  
 فان منها ما يشفق فينبغ منه المسامحة بيلجج منه الا بهار وهذا نكتة



جليلة في التفرقة والتتميم ينبغي المنيب له **قوله** وللحنينة بجاز عن الانبياء  
اطلاقا لاسم المذموم على اللاتم تحيينا فالظاهر تعلق من خشيئنا به بالافعال  
التائفة ولم يحل على الحقيقة ما عينا رخلق العقل والحياة في الحياة اما  
عند القائل بانة اعتاد المزاج والبنية شرط الحياة فظاهر وفي لا يقول  
بمضلات المصوب والحقيقة على تمام خلق العقل والحياة لا يستلزم بانا  
لكون الحياة في نفسها اقل قسوة لشئ مني كلامه على عدم التعاير والتفارقة  
بين الامور والارادة وقيل قلوبهم انما تشع عن الانقياد لامر التكليف  
يطرفي القصد والاختيار ولا يمنع عما يراى بها على طريق النفس والالهام  
كما في الحكمة وعلى هذا لا يتم ما ذكره فالاقول حال الكلام على الحقيقة انتم وما  
قاله الشر المحقق ومنه تعلم انتم ما بعد المص رحمه الله له فيها به على ما  
مكده لا اعتبار بالابن وفيه **قوله** وعنده على ذلك العاقل اي على ما امر  
منه قسوة القلب وخوها وقوله وقوله انك كثير الخ قال الجعبر عوقرة  
اي كثير ما ليا المشقة الخشية والباقون بالفوقية ووجه الغيبة  
مناكبة فله خوها وما كاذوا في كوكب وهو يعلوك ووجه الخلق  
مناكبة واذا قتلتم نفسا فادانكم فيها وتكتمون في كبريائكم  
لعلكم تظلمون ثم قوت قلوبكم لا افطعوا لانه المؤمنون انهم وكذا  
في التيسير وغيره لما قيل ان المص رحمه الله لخطا في النقل الا ان الطبيعي  
قال قرا برك كثير وناقع ويظوب وابوبكر بالثالثا الهوقاينة والباقون بالثالثا  
فكانت المحالفة في خلف قول المص رحمه الله صلتا الى ابعاد يعني قوله  
ان يؤمنوا وما بعد من الصالحات المائدة لليهود والباقون بالتأخر الى ما  
قتله لا لا قوله افطعوا لانه خطا للمؤمنين وما بعد لاجراء عن  
اليهود فمن قال صلتا الى ابعاد يعني افطعوا فقد لخطا وعكس الترتيب  
**قوله** الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وقيل هو الرسول والجمع التظيم  
وفي نظره قوله انه يصدم قوم وفي نسخة الخ فصره بالتصديق فاللام زائدة  
ومثله تنبذ مع العقل لانا فصره بالمشركي بعد ثوابكم الايمان والوجه  
الثاني جعلها للتعليل بغير صنف اعز دعوتكم لانه لا يملكه الا المص  
وقوله يعني اليهود لاني هو في قوم مخصوصين منهم عالم الله عدم ايمانهم  
فاينكفتمه فلو عين كان اوله قتل المراد من اليهود وفي الايمان عن  
الجيش كلفي ضيق كفتة في بعضه فانما فصره ليصير جعل القائل فريضا  
منهم فان كان لصكيات الايمان لا ينضموا لامر المص رحمه الله لخطا  
لانه انه على تقدير بيان يؤمنوا بقوم مخصوصين لا يملك جعل المشركين  
فريضا منهم وكانه لم ينظر الى تفسير قوله بظايفة من اسلافهم **قوله**  
ظايفة من اسلافهم فالظايفة في شرح الخفاف اعلم ان المراد بقوله ان يؤمنوا  
لكم اليهود الذين كانوا في زمنه صلى الله عليه وسلم لانهم الذين فهم الطبع وانما  
فريق منهم فاختلف فيه في بعضهم قال المراد من كان في عهد موسى عليه

ابن  
خبر

الصلاة

الصلاة والقيام لانه تعالى وصفهم بانهم يستمعون كلام الله لانهم اقل  
المتفقات فكلام الله صميم كلام في الظهور وقد عرفوا فيه ما لا يتعلق  
بامر محمد صلى الله عليه وسلم كان نقل عن السبعين وبعضهم قال الفرق  
مترق كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكلام الله هو المورا وسماعه  
كما يقال لاحدنا انه يسمع كلام الله اذا فركي عليه المراه وتحريرا بنه  
صفتة النبي صلى الله عليه وسلم وانما الجوه هذا صحت كلام الامام  
فليت شعير فيما فصر المص رحمه الله كلاما لله بالمورا وتحريرا بما  
مترق ذهب الى ان الفرقين اسلافهم والظاهرات صفة منهم ترجع الي  
ما يرجع اليه في صفة في صفة قلنا فكل هذا المعاندون بعضهم  
وعنا بعض الاينافرا الطبا فتره قلنا انما لم يناف لو لم يكن كما ينافون  
مفليدك لانه انتهى ورفق بالله فتره ان بعض الفرق ليرتد عن صفة منهم لضرورة  
وقوع التخريف عنهم ولتبركك لك كاتري وقوله يعني المورا اشارة  
الى ان المعاصير بالذات كما مر في هذا القولين وقوله كعت محمد  
صلى الله عليه وسلم فانه روي ان صفاته فيما اتت ابيها رتبة  
فغيره باستمر طوليا وغيره واليه الرجوع بالتحريم والتوحيد الوجه  
كما في الصاري واصول الخريف من الخراف والميل وصحة فلم يحرف  
لميل احد نطقه اي يميلونه من حال الى حال اخري بنيد بله وتاويله  
وقوله او فاء وتليقطف على المعنى كانه قال بغيرك كلمة او تاويله  
وقيل يتممك بمعنى فيلوك والافلا فاذ لك وفيه **قوله**  
وقيل هو لا يمرط السبعين الخ من امداد فاه الكلبى رحمه الله من انما  
سالكوا موسى عليه الصلاة والسلام ان يستمع كلامه تعالى فقال لهم  
اغسلوا اولئكم البيوت التي باب النظيفه فغسلوا فسمعهم الله كلمة تعلي  
وقال لهم لكن الصميم انهم لم يشعروا بغيره واسطه وانهم مخصوص  
كوسى ملكوات الله وسلامه عليه ولذا مر صفة المص رحمه الله وعلى  
هذا التخريف زيادة ما ليس فيه وانما قال من السبعين لانهم كلام  
لم يفسلوا ذلك قال وما ذكره وما شهد على فساد صحت عاقوا  
الامر بالاسلطة والتمني بالمشية وبما لا يتفان لان وكانهم راوا  
بالامر غير الواجب على معنى فغسلوا ان شئتم وان شئتم فلا تفعلوا ان  
ولا يذهب عنك ان ما ذكره في حاشية في ترجمه كلامهم لا يجدي  
فصحا وقوله مترق غير رتبة اخذ من التعبير بالعقل وقوله انهم  
معتزوك مبطلون اشارة الى تقدير المفعول وان ذلك لم يكن منهم  
عزب شيان او جعل بل عناء صرف لا يطع في حقه **قوله** ومعنى الآية  
الخ مقدمهم بفتح الخ الذي جمع مقدم اثاره الى ان المراد بالسلف المقدم  
بالذات لا بالزمان ولذا قاله بالسلف والجماع وقوله فما ظنك هو الصحيح  
وفي نسخة فما ظنك وقيل ان هذا متفق على التاويل الاول وقوله وانهم



كروا على السالفين **قوله** يعني بضافتهم في الكفاية واذ الفوا بعتي اليهود الذين  
امنوا قالوا امنا قال امنا ففوقهم امنا بانكر على الحق وان فتح اصل الله  
عالمهم هو الرسول الملبس به واذ اطلق بعضهم الذين لم ينافقوا الى  
بعض الذين نافقوا الخ قال المحقق جعل منهم ليعتدوا لليهود  
كما في ان يؤمنوا وفضل ضمير في لو ابا المنافقين منهم او اعني محذوف  
المضاف لقيام القرينة وتسهل الشرطية عطفها على يسهول لا  
هذه الملاقاة والنافقة والتخرب الى المنافقين وغير المناق ل  
يكن يخص القرين السامع من المحرفين فلم يجمع جعل الصمير لغير  
والا يخفى ان ضمير قالوا المنعصر الذين لم ينافقوا فلذا كان حمل البعض  
الذي هو قاعا على غير المنافقين المحصر واوقف مراعاة النظم حيث  
وقع فاعل الشرط والخزاشيا ولحد استرجوز ان يكون ضمير قالوا  
للمنعصر الذين نافقوا وهم رؤسا اليهود يقولون ذلك لانباغهم  
وبنا جاهل الذين لم ينافقوا ففوقهم الاظهار للتصليب في اليهودية  
فما قام اليهود والاستفهام في اتحاد الخبر على الاقرب للفتاب  
والانكار على ما كان يصدر عن المنافقين من التصديت بمعنى ما كان  
يعني ان يقع ذلك وعلى الثاني لانكار ان يصدر عن الاعقاب حديث  
فيما استقبل من الزمان مما لا ينبغي ان يقع وضمير على الاقرب  
للاعتاب والثاني المؤمن كانه في المصريح الله لم ير تقرب مافيه  
وجعل ضمير لفوا الله كما في من اهل الكتاب امنوا بلسانهم خوفا  
من القتل والمعنى وهم يعبرون الكفر وقد قالوا الخاضع والمؤمنين  
من الاصحاب وكان حق المصريح الله ان يكره قوله يعني الخ  
فقال قوله الذين لئلا يتوههم ان الله لفسر له بان يكون ايمانهم  
مجرد المساك وهو فاسد لكت القرينة فاما على دفعه ومكان  
الكشاف مرفوع عن الظاهر كما مر ولما لم يرد نصه المص فقل وهو ادق  
وبالقبول الحق ولما القرينة على خصصهم بالمنافقين فبالصحة عنهم  
كما مر مسألة عن المنافقين في وضعهم فاما قول صاحبكم على  
الحق الخ بيان المتعلق الذي قد روه فان كان مقدر افر المحكي  
فلم ينطقوا به لغيره مساعدا فلو كان المنعصر وقول طاعه الذين  
لم ينافقوا الخ وكذا المراد بالمنعصر لمن ينظم الشرط والجد وقوله  
او الذين نافقوا تعطف على الذين لم ينافقوا ففوقوا لا على التفرغ  
والثاني على الانكار ظاهر ومعنى فليس بقر وعلم وكهوف وهو منقول  
عن ابن عباس رضي الله عنهما ومسه الفصح على الفاعل كذا وقيل فيه  
وجوه اخرى قوله فنيا فقول القرين اكر السامع واليهود فان منهم  
بعد ما اتوا اكثر ليد ايمانهم واظهار ايمانهم لم يبدوا وهو محض اتفاق  
معهم ايضا **قوله** ليصحبوا فالتكثير الخ اشارة الى ان المفاعلة غير مكررة

قوله

وقوله بما انزل يدرك معنى به وفي كتابه معنى عندكم وقد اوضحه كذا  
بقوله جعلوا الات معني عند الله في حكمه كما يقال عند ابي حنيفة وبني  
الوجوه غير الاخير على انه في الدنيا وقتنا كليهما لا اوضحه حينئذ  
ليجمع بينه وبينه وعندكم كما الا ان يحسن الشافي في لا او ظر فاستنصر  
بعض ايجازكم بما في كتابك كونه في كتابك فكلت يعني التمرز له ومن فرغ  
بغير القيمة فمن هذا **قوله** وقية فطر لانهم يعلمون انهم يوم القيمة  
يجوزون عند لواء اول شهد ثورا وقيل ليحوايه لغة العام في ذلك  
علما وهم لاجتيمهم ولان محو جنهم يوم القيمة من الله لا ينافقوا  
عن كونهم محو جبر من الحضم والحقني ما فيه والاضفا بمعنى لفظا ما فتح  
الله ولا ينفقها اي الخلقية وقال بعض المتأخرين انه يتوجه  
عليها انه ان اذ اذ الاضفا لا ينفقها في بعض الامور فسلم ولكن  
لانفع به الجوازات فينفق ذلك اليهودي دفعه بالاضفا وان اذ  
انه لا ينفقها عند شئ من الجوازات يدفع محاباتهم يوم القيمة  
وظهور الاسترار والخفيات يوم القيمة لا يقتضي محاباتهم في تارة  
وقوله افلا تعقلون ان كان من كلام اللاتيين فمقول ما ذكر او لا ينفقوا  
له وهو ابلغ وان كان خطابا لهم فعدم القطع في ايمانهم باعتبار بعضهم  
او الجس كما مر فاما ما لا يعقلون قري بما ليا والتا **قوله** ومن جعلها  
استرارهم الكفر الخ يعني انه عام وما امره لظلمة في حوله او ليا حاجة  
الى تخفيفه كما وقع في بعض التفاسير وقوله جهله الخ هذا التفسير  
له باعتبار المراد منه والافلا التي هو الذي لم يتبع الكفاية فضل وان  
كيت فاذوا وتفسيره الاول ناظر الى الكتاب بمعناه اللغوي وهو  
الكتابة والثاني الى انه بالمعنى العرفي وانه لليهود بدينهم وهو  
البوراة والاي اما منسوب الالام لانه كما خرج من بطنها او الى  
امة العرب او الى ام القرى لانهم لا يكتفون غالبا وقوله صيط لهم لان  
لا ترة لم يكن لا يقر في المتعارف فلا يرد عليه ان لا يكتف بجوزات  
يفر ايجاز الى التكلف في توجيهه **قوله** استثناء منقطع والاماني الخ  
كونه منقطع على هذا لاحتما لات ظاهر لصحة وضعه في موضع الاتقال  
منى الماني اخر قد مر والفتي فقد تير الشخي في النضر ويكون عن تخمين وظن  
وروية ولما كان الكثرة لا يصح اطلاق على الكذب ولانه لا يقدر ان يضل في  
النضر وكذا القراءة لان الفاعل يتصور ما يثبوه والاماني تفاسير  
منها الا كاذب وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ومحا هذا  
ومنها السموات وهو المراد بقوله او مواهبها ومنها القراءة قال  
حسان رضي الله تعالى عنه في عثمات رضي الله تعالى عنه ويدكر قصته  
في الدرر من كتاب الله اولى به • مني د اود الزبور على رسل  
ورسل كثر فسكون بمعنى تودة وتهيبة وهيبة وليه قيل مضافا في ضمير

كلام كندي

في تعريف الاعداء



الغايب لا بنا الثابت الموحدة على ما في بعض النسخ بترق ذلك بالفاعل  
ويؤيد ذلك ابن الانباري وعظم انشد تمامه واخره في تمام القادر وم  
يروا لهما والقادر كان اصله للقادر وفي الاسماء الامور يتقوى بقدر الله  
ومقدوره وقدره وافقاده وتقديره والمواضع القارضة الكاذبة  
استعاره منه **قوله** وقيل الامال دون الخاشية الى ما مر في قوله  
وهو لا يناسب بناء على المجهول من ان الاعمى هو الذي لا يفر ولا يكتف  
واحد من علمه بانته فتر الاعمى بالذي لا يعرف الكتاب والزمخشري بالذي  
لا يحسن الكتاب بنزهة هذا يقتضونه لان الجواز يتلحق من لا قواه ما يفره  
كالمشاهدة في كثير لا يصح الجواب بانه يراد به ما يقابل القاري مطلقا  
وعلمه استتم لالفق لانها هنا بالمعنى العوي ولو سلم انه لغوي  
فلا يطاق بقين وما قيل ان الاعمى انما يقدر على كتابته كما روي في  
البخاري ومثله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم صل الحديبية  
لمجد الكتاب وليس يحسن الكتب فكتب هذا ما قاض عليه محمد بن عبد  
الله الخ وهذا القدر لا يصح في النسخة بالاعمى وانما استمر الزمخشري  
بما استمر في كتابه فاعلموا والحدث المذكور بان كذب معني اسر بالكتابة  
وان كون التوقيع على الله عالمه ولم ليركبت متفقا عليه وان ذهب بعضهم  
الى هذا ولا ينحرف فيه كلامه بل ليس هنا محلكة ثم ان الاعمى على  
هذا معني القراءة المطلقة وهو المراد في البيت واما افاذة كونها  
عارية عن المعنى فمن مجموع الكلام لانك اذا قلت فلان لا يعلم من الكتاب  
الاقترانه على انه لا يعلم معناه فاقبل ان من قد سئق المقام غير  
مكمل وانما تضمن البيت لهذا المعنى فحل كلام لان القاري الامام  
عثمان رضي الله عنه فكيف تعري قرأته عن معرفة المعنى اللهم  
الا ان يراد بيان انه يحج الخرد القراءة وهذا من قلة المتدبر  
ولعله المص رحمه الله انما قال لا يناسب دون لا يصح لما مر ولا  
بشبهة في عدم مناسيته **قوله** ان هم الا قوم الخ اذ انهم ان  
استننا معزج والمستثنى محذوف افتمت صفته مقامه وقوله  
وقد يطلق الظن ان كانه جواب ان فهم حازمين فقال انه يطلق  
على ما يقابل العلم اليقيني عن دليل قاطع سواء قطع بغير دليل  
او بدليل غير صحيح او لم يقطع **قوله** ما يمشد وهلك ومن قال  
الخ قال ابن عباس رضي الله عنه الوكيل العذاب وقيل سديك  
وقيل هو للفتيق وقيل كلمة غشس ونجس وقيل القلاك او الفضيحة  
او حدوث الشر على كل حال ففي مصدر الله عما عليهم ولا فعل  
له واما وال فمضوع كما قال ابو حنيفة واما انه واد في جهنم او جل  
فيها فروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق صحيحة السيوطي  
الله فلا ينبغي ان يقال ومن قال الخ والم اوله على قدره ووده  
عنده بان معنى الوكيل واد في جهنم انه واد يستحق ان يقال

سعد

سعد

ابن كمال

الاتفاق على عدم كتابة  
على العبد

لمن

لمن فيه وتلوه وتقرؤا قوله يتقوا اي يتقوا الوكيل من جعله في جهنم  
ذلك المكان فعمل الوكيل منقو اعلى حدة قوله تقوا الوكيل والاعيان  
بجملته صفة في الجملة منقو منقو مؤنثة ومن لم يقم بقوله كذا في  
الكتاب والمقالات فيه كما في بعضها وكثرة التخييل انه حتمه بصلة  
بمنزلة في العلاقة الخالصة والمجسمة ولما كان مستهذبا وموتكرة  
ظلمه وصوفه بغير المستوع له وقواته المعنوية المتعاقبة وقد  
حول عن المصداق المحذوف والمنصوب ومثله يجوز فمدا ذلك لانه  
حتمه غير محذوف عنه كما بين في التفرقة واما ان كان على واد وهو مجاز  
فظاهر **قوله** في هذا ان اذ به الخ انما جعله عليه لانه لو كان التوراة  
ولو محذوف لم يحتمل الخ الى قوله من هذا من عند الله اذ التعريف بعد  
وقوعه غير متعين فمما لا يحتمل ان يكون لفظه ذلك وقوله  
فكلمة الخ مثل قاله بضمه وفتوى بضمه كفي الجاز ويقول لظن محذوف  
فيه في بعض المواضع المتشوش الحالك وهو ناظر الى قوله من عند الله  
لان التوراة لم تزلت مكتوبة من السماء الا ان تزلت بمعنى الاستتباب الك  
وذو الخالص غير المشوق الكلام فيه **قوله** عرصا من اعراض الدنيا  
الخ عرصا من الاعراض الممثلة بالاشياء له قال تعالى يبنغون عرص الحياة  
الدنيا ومنها استعار المثلوك العرصا كما يقابل الخور قاله الواجب  
وقوله الخ الاستويجوه الخ فمثل كانت الظاهر اعتبارا قلت بالنسبة  
الى ما فات عنهم من خطوط الاضرب كما مر **قوله** بل الظاهر ما ذكره  
لانه الاشب يشتمل على قول الخ ولانها استعملت من التكرار فمما مل وما في  
ما كسبت وما كسبون يحتمل الموضوعية والمصدرية والثانية الخ  
لفظا ومعنى لعدم تقدير العاكس ولان كسبون العبد حقيقة  
فعله الذي يعاقب ويشاب عليه قاله الشاعر المحقق وقيل عليه  
سببية العقلية فمنه من قوله قول الذين يكذبون الكتاب  
لان ترتيب الحكم على الشيء كمال على سببته لفظا وحال على هذا المزم  
التكرار والتحقيق ان العبد كما يعاقب على اشرفه لافضائه الى حرام  
لخر وهو هنا يفتي الى الضلال الغير واكل الحرام فلما بين ان لا استحقاقهم  
العقاب بغير الفعل بين استحقاقهم له ما ذكره ورثه عليه فالفا  
قلبت الامر فيه فتمثل استعطفه لانه انما يكون تكوينا تكرارا الو  
كانه الاول صرحا لانه لم يزل المكسوب والمكسوب احتياج الى ان  
يرثه منه الاخر وهو يتلو مثل المسافة وكانه لو اراد به ذلك  
من المصدر لانه قد يراه به الحاصل به مع انه لا يتوجه كما قاله  
الا اذا ذكر الكتاب اما اذا ذكره الكتب التعميم فلا **قوله** والمراد  
التصال الخ باليشارة الخ قال الراغب المستر كمن المستر قد يقال  
لطلب الخي وان لم يوجد قاله الراغب والمسته فلا الجك والمسن

321

ابن كمال

خبر



يقال فتما يكون معناه ان ذاك ككتابة التبع وكيفية عن النكاح والحيث  
والمتريفاك فتما يقال الانسان من الاذي انتهى ومنه اخذ المتريفة  
الله كما هو عادته والميراث بما فيه الحاسة فلوغ الرضا الى العفة كما  
يسمى صون او اذراك من الامانة وشيئا من اخذ الله وكان له ملك  
الظن على الاذي لئلا يكون في ملكه ويصنعه ولما ما قيل ان من كلام  
المترية ان الله ان يكون للمسلم مبلغ من الاصابة وقد تهرجا به اذ في  
ديوان الامام الخميني قالوا في قوله تعالى ان تفسدكم حسنة فتوه  
وان تفسدكم سيئة فترحوا بها ان المترية بنى عن ذلك من ان الاصابة  
وذلك على انهما ما يفسد من توهها واما المترية فاما المترية  
الاصابة منه والموصولة لتام بحيث يعتمد به لا يقال لولا ان  
على ما ذكره السابق بينه وبين الوصف العظيم في قوله تعالى المتكرفين  
لقد منر هذا العظيم لانما في الابعاد لذلك لعدم الالة المذكورة  
باله وبقوله لما قصد من المبالغة في تعظيم العذاب وتقطيع ثباته  
كانه يقول ان قطع عظم كلغت الى درجة لم يبق في قلبه منته واثابته  
في فعل اذ في درجاته فعل اولها الالة في قوله رب اقم حسني الضر والالة  
على ان في المترية قاسم وانه ابلغ من الاصابة والمترية كافي في  
واما المترية فلم يجز في ان معنى استعمل الالة المترية لالة فتم على كل  
انتهى فليس في لانه سا ذكره المص رحمه الله كلام الرابع لتمام اقل اللغة  
الذي لخصه من بجاءها كما سمعت وما نقله من الفرق بين المترية والاصابة  
والله يدره بين المترية والمترية ثباته فيهما واما الفرق بين المترية والاصابة  
ان المترية يقال لحد شين باخر على وجه الاحساس والاصابة كما قال  
المراعي صلا من اصابتها لستهم ثم لخصت بالمشايبة كما قال تعالى وما  
اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم واصابكم في الخير والشر قال تعالى  
ان تصيبك حسنة فتنوهن وان تصيبك مصيبة وقال بعضهم الاصابة  
في الخير اعتبارا بالاصوب اذ المكروه في الشر اعتبارا باصابة التهم وكلا  
يرجعان الى اصل انتهى ومنه يعلم ان الاصابة ابلغ من المترية لانه وان افتر  
فيل لنا شريكه قاسم وهذا لما كان كالمطر والشم كان اقوى واستد قاسم  
ذكريا في علمه الصلابة فالام مترية في مقام الاصابة فليست صبره حتى  
استهان بها اصابة شدة الاصابة اذ كانت فعل الصبية فذكرها مع  
الستية اقوى وانسب وان كانت بمعنى المنزول به مطلقا لتتم عمل كل منهما  
فلكل مقام مقال فافهم وقوله المنة فالاجده مصلح من مجرد الوافر  
والظاهرة المص لم يقصد الشطر والافعال والمنة او المنة او افعال  
المنة وكذا الى التمتع قوله محصورة فليست بمعنى ان الموصوف به مؤول  
بالعلة والال من يد ذكره فان قلت هذا مخالف قوله في الكيف في تفسير  
عند سنين عده كما ان وصف السنين به يحتمل لتكثيره والتليل قلت

لا مخالفة

لا مخالفة بينهما لا تخففه ما في محكم ابن سيناك الالهم انما حصله  
الرجحان مصدرا او قال المعنى نعتا عدا وقال ويجوز ان يكون  
نعتا لسنين والمعنى ذوات عدد والفاصلة في قولك عدي في الانشا  
المعنى ووه الال تتريد يؤكد كثرة الشيء لانه اذا قل فيسره مقداره  
ومقداره عده فلهذا في الحات نعتا واذ اكثر الكلام الى العدة فالعد  
في قولك صحت اياما عده الشريد به الكثرة ويجوز ان يؤخذ عده  
معنى الحرا عده في انما خرجت عن معنى لولده هذا قول الربيع  
والايجام للعد وذات ايام التشرية وهي ثلاث ايام واما قول  
بمعنى ووه لانه الغيظ فذلك لا يخصه كقوله ووه وشروه بشر حسن  
ذو اهر معدو ووهومنه نقله من عده كقوله في يدك يني به عن القلة  
كاهت او قد يدك يني عن الكثرة وقد يحتمل ما في قولك  
عده اذ كرهنا التماسية رؤس لا تخففه عما حققناه ومعه  
صفة الجمع وهو مؤنث ولا كلامه فتما من الكلام في معد وذات  
وسا في قول رويان بعضهم قالوا الخ قالوا هذه احسن دخل الشيء  
صلى الله عليه وسلم للسنين وسعة الملك فتمت هذه الالة وعده  
عنا في العرا لانه اياه عده ومجعل الله ذلك مدة لعقاب اليهود ولو  
على غير ذلك من الذنوب وهذا يزعمهم الفاسد في انكارهم الخلود قوله  
خير او وعده الخ هذه الخ لا تستفهم التوبى حتى مقطوعة وهم  
الومل سقطت للدرج كقوله اضطفى النبات ومعنى العهد وقوله  
والمتراد به هنا على ما قال في التاويلات الخبرية هل عده كم حزن  
عن الله تعالى انكم لا تعلمون ابد الكثرة استلما معدودة فان كان  
هذا فهو لا يخلف جهك وفرق قارة رحمة الله هنا العهد بالوعد  
مستشهدا بقوله تعالى ومنهم من قاموا بالله الى قوله بما لطفوا  
الله ما وعدوه والمصريحه الله جمع بينهما تنبيها على ان من فسر بالخبر  
اذا الخبر الموعود كما صرح به في اخر كلامه ووقع في نسخة اذ يدال الواو  
اشارة الى انها مخنيان وتفسر اذ للسلف وان تباريا لامة لما قيل  
ان الصبيح الاول والما قيل ولا وجه لتخصيص العهد بالوعد  
مع عمومها والقرارة بالامانة على الاصل وبادء الالف واذا علمها  
فتما وهو ظاهر قوله جوات شرط مقدم الم والفاصلة وقد فهم  
الشرط بان كستم الخ لا يربط على انه ماض وحرف الشرط لا يغير معنى  
كان وفيه خلاف معروف قال المحقق اى ان كستم الخ لا يربط على  
على الاستفهام فان قلت فلا يصح صلا فلن يخلت الله خيرا الامتناع  
التبعية والترتيب لكونه كمنحصر الاستقبال قلت ذلك ليس  
بلازم في الفاصلة كقوله فقد جئت لخر اسانا ولوسم فقد تبرت  
على اتخاذ الحكم بانه لا يخلف العهد فيما يتقبل من الزمان فقط كما في قول

ابن هشام

عصام

سعد







لا كبيرة وقيل المراد بما قبلها على من كتب الحقايق المعنى على متمكنا ابدأ وهو  
خطا لانها اتي واحدة وقيل انه لا معنى له ولعله محرف عن تليها  
او لفتح بعدتها وهذا عذر في حق من الذنب وهو محرف عن الموبل لا يدلت  
على الخلود وهذا لا يثبت في ما سبق في تفسير قوله اولئك اصحاب  
النار هم فيها خالدون من الدلالة على ان عذاب النار دائم لانه بواسطة  
ما يشهد له من الامكان والاشارة في معنى الخلود وهذا بناء على مجرود  
مدلول لغة او جواب حكى في خافهم **قوله** جوت عادت سبكا نه الخ قال  
الطبري رحمه الله في دخول الفاق الاول دون هذا قال الخلود في يومه  
من دخل الذي فاكرمه دخول الفاق يقتضي اكرام كل من دخل لكن على خطر  
ان لا يكريم والذي دخل مع الفاق بكرم حقيقة الخ وهو كلام مختل لا يحصل له  
دليل ذكر الفاق ما سبق ونزكها هنا لان عت موضوع التاكيد لان الوعيد  
منظومة الخلف دون الوعد وقيل انه اشارة الى سبق الرحمة فان الحكمة قالوا  
من دخل الذي فاكرمه يقتضي اكرام كل من دخل لكن على خطر ان لا يكريم ويبدو هنا  
يقضي اكرامه المنة فتأمل وقيل انه اشارة الى ما نسب العذاب عنه  
بكاله دخول الجنة فان الاعمال لا تقع بسببه وقوله يدل الى ان الاصل  
في العطف المغايرة ولا داعي الى التناول في الاقرار وسكون عند وهو يقتضي  
دخوله فنه **قوله** لخبار في معنى النقي لا يضر برفع الرالمشدة والمقصود  
المنى كما في ما نحن فيه وبين وجه ابلغ فيه بات المنى والمنا موركانه سارع  
الى ذلك فوقع منه حتى لخره من الجلال والمناصي اعني ينبغي ان يكون كذلك فلا  
يرد عليه انه لا تناسب المقام لان حال المخبر عنه على خلاف ذلك فالصواب  
ان يقال ما فيه من الاعتناء بالنبات للمهم منه وقامه طلبه حتى كانه امتثل  
واخبر عنه ووجه التحوير في سياتي ويؤيدك قراءة لا يعبد والبالحزم  
وعطف الامر لك الانشا يعطف على مثله وغير عبارة الزمخشري لما  
فتها وانما اول بالهني لانه لو كان خيرا لزم تخلف لغيره لانه لم يقع  
منهم عبادة غير الله وتقدير المقول اية قائلين او قلنا اذ ما تقدير  
ان قضيت لا يمتنا لا تخزن وقيل ساء الا في مواضع ليس هذا منها وبعد  
حكى ما جق زوا في الفعل الرفع والنصب وبما روي بيت طرفه في  
مكلفه حيث قال

• الايمنا الرجزى لضر الوغى وان اشهد الذات هل انت محادي  
• وعلى هذه القراءة فهو مصدر مؤول بدل من الميثاق او مفعول به محذوف  
حرف الجر اى بات لا او على ان لا وقيل ان جواب قسمه دل على الكلام  
او جواب الميثاق نفسه لان الحكم القسم وعلى قراءة الساق في الآية  
التفاتيح في لفظ الخلالة ولتعبدون دعيت بتشديدا ليا جمع غائب  
ويصح تحذفها بفتحين لانه جمع ايضا وجوز فيه ان يكون محلا لاجعل  
ان تفسيره بتو قد ير بحسنون يتبع على انه خبر واحسنوا ابتاع على انه انشا

والجمله

والجمله معطوفة على تعبدون ويصح تكلفه باحسانا ايضا لانه يتعبدون  
بالبا والى نيا الحسنات به واليه وقيل علينا حينئذ مصدر مؤكد  
ومحذوف فامله ممنوع وفيه نظر ومنهم من قد استنصوا واحسانا  
مفعول له والوالدان تشبيه والد لانه يطلق على الاب والام او تظلي  
وقال الحلبي انه لا يقال في الام والد فتعريف التظلي والنيام وزنه  
فقال كسكا زورا والفتانين وهو جمع بين كند يتم وندامى  
ولا يظلم والنيتم اصله مناة الانفراد وهو والد رة النينة وقيل  
الانطلا لبطاء البرعنة وهو في الاحتمال من قبل الابا فخر البهاير  
من قبل الامهات وفي الطيور من جمنها ووجهه ظاهر وقيل ان  
يقال في الامهات من فقدت امه ايضا **قوله** ومكبر مفعيل الخ  
اشارة الى ان الميم زائدة وموافق القولين لانه من السكون لان الفقه  
استكثرا في جعله ساكنا والفرق بينه وبين الفقه مع وفوسا في  
**قوله** اى قول احسنا الخ اليه قرأت احسنا بضم فسكون مصدر  
وصف به مينا لغة وحسنا بفتحين صفة وقيل هو مصدر ايضا  
كحزن وعز وخصن بضمين وضم السين لانها حيا وحسن وقلند  
في وجهه فقيل هو مصدر كرجي قال ابو حسان من غير مقيس ولم  
يسم فنه فقيل هو وصف كحكي وقيل مؤنث افعل واستعملت كرا  
بدون من عمل خلاف القياس مثل كبري ومغري قال وان دعيت  
الى حيا ومكرمة وقوله تخلفوا واتشاد اى ما فيه دلالة على حسن الخلق  
والمفاملة او اتشاد الى السداد **قوله** على طريقة الانتفاة اول فل  
الخطاب الخ لان ذكره في اشرايها وقع بظري الغيبة والخطابات  
انما هي في حيز القول وقاشية الانتفاة التعريف والتوسيع  
كانه استحضره ووجهه وثمة للانتفاة كاستر وقال السمين هذا  
انما هي على قراءة لا يعبدون بالغيبة واما قراءة الخطاب فلا  
التفات ويجوز ان يكون اذا ما الانتفاة الخروج من خطاب  
جنى اشرايها الى خطاب الحاضر في زمنه ملكه الصلاة واللام  
وقيل قيل لك فيكون التفتا على القرائين **قوله** كون  
الاختلاف بين خطابين لا يمتنا لانه قيل بما قبل المعاني لكنه وقع  
مثله في كلام بعض الادباء وهذا غير الانتفاة المقطع عليه  
فجعل الاول في حكم الغيبة لانه محذوف وهذا البناء كلام اقرب  
منه مع انه خلاف الظاهر واما على التظلي فلا التفات فيه  
وفيه نظر **قوله** لا قلنا لمنك المشهور فيه النصب لانه موصوف  
وروي عن ابي عمر وغيره الرفع فقيل لا صفة بمعنى طر وهي بوصف  
بها المعارف والتكرات بخلاف غير فقيل لا يوصف بها الا التكررة  
او المعرف بلام الجمل لانه في قوة التكررة وقال المبرد شرطه صلاحيته



المبدل في موضعها وقيل انه عطف بيان وفيه نظر وقيل انه مبتدأ  
خبره محذوف اي لم يقولوا وقيل انه توكيد للضمير المزفوع وقيل  
منه وجاز لان في معنى النفي ورد ما نفي ما من اشياء الا ويمكن  
فأوتى له معنى كونه في نظر منكم صفة قلبية والمترادف للاشخاص  
وقال ابن عطية يحتمل الغالبه في الابهام اي لم يثبتوا الايمان قليل  
وهو يعتد حذوا والمترادف للتغليب انه ليس بدمع منكم لانه  
ديك انما تكم **قوله** قوله عادتم الاغراض ان يؤخذ كونه عادتم  
من الائمة الثالثة على الثبوت وهذا هو المعنى المعتاد او كالتي  
مبينة او مؤكدة والمؤكد هنا يجوز انما بالواو او لا وكلها  
اقوال وقال الطيبي رحمه الله قوله وانتم قوم عادتم الاغراض ليشير  
الى ان من الاغراض في التدينيل كما ينبغي في قوله ثم اتخذتم العمل من  
بعده وانتظموه وقيل لا يجوز ان يكون الواو للعال لان التولي  
والاغراض ولصد معنى الحال المؤكدة لان فصل بالواو وهذا يرد  
على الظاهر في الائمة كما مر وروي صلح الخبر عن ابي عبد الله  
الله الحال مؤكدة في قوله تعالى شتموا وليتم دينهم لان  
ولستهم دلالة على انهم يدبرون الرغيب وانتم معرضون حال  
مؤكد اذ جعل اشياء واحدة وقيل ان التولي والاعراض مثل  
ملحوظ من سلوك الطريق واذا اعتبرت كمال كمال الظاهر المنهج  
في شريك سلوكه في حاله ان سيرهم عود على يدية وقال  
هو التولي والثانية ان سيرك المنهج وقاخذ في عرض الطريق  
والتولي اقرب امر من المعرض لان من ردم على رجوعه سهل عليه  
العود الى سلوك المنهج والمعرض حيث نزل المنهج والخذ في عرض  
الطريق يحتاج الى طلب منهجه فيسير عليه العود اليه وهذا  
غاية الذم لانهم جمعوا بين العود عن السلوك والاعراض وقيل  
ان التولي قد يكون الحاجة تدعو الى الاضراف مع ثبوت العقد  
والاعراض هو الاضراف عن الشيء والقلب انهي وهو تحقيق مبدع  
وفي كلام القرطبي رحمه الله طبع كتمينه وكذا في قوله ورضيتموه عطف على  
اعترضتم عن المتشاق على انه نفس لانه اشارة الى الاعتناء الاضراف  
بالقلب في مفهوم الاعراض فتدبر والعرض في كلامه خلاف  
الطول وقوله ومن استلم منهم اي من اليهود مطلقا سوا اقام  
على اليهودية قبل الشخ او لاقتا **قوله** على نحو ما سبق اي من  
لوصف الخطاب والتاويلات في لا تعيد ذلك لا تخذ المتناق  
بانرا التوراة وقبولهم لكلامها المشرك بترك السلف والخلف  
وقوله بعضنا منصوب بفتح الخافض اي لبعضنا لاجل الاضراج  
من الديار والمساكن **قوله** وانما جعل قتل الرجل غيره الخ قال

سعد

المحقق

المحقق جعل غير الرجل نفسه اما في لا يخرجوك انفسكم فصحجا واما  
في لا تستفكون فدلالة والقراب بان قتل الغير بمنزلة قتل النفس  
لثبوت القصاص بكون اعتبار مثله في الاضراج على الخفاء من المعتاد  
والصغار انتهى وقيل انه يؤدي الى ان يفعل به مثل ذلك وهو  
بعيد فالجواز على محالين وبوجهين اما ان المتصل به دينا ونحو  
اطلقت علينا النفس بعلاقة الملازمة والاتصال او جعل قتل  
الغير قتل لنفسه للنسبة له بالقصاص وقيل انه مترادف للمصر  
رحمة الله ولم يتغير من الظهور وانها موجه مما ذكر وقيل ان  
المصره استخص صورة القتل بالنسبة لظن ان الاضراج  
لا يحتاج التردا على الكشاف نظر الى ان قتل الانسان نفسه  
لا يكون في العادة فلا يحتاج كحاجة الى اخذ المتشاق علمه بخلاف  
عن دياره فانه معروف فلا داعي لضرفه عن ظاهره ان جعل  
غير الرجل لنفسه انما هو في يستفكون لا في يخرجوك ومن زعم  
ان ذلك في الثاني مصرح دون الاول فقد عكس الامر الظاهر انتهى  
وهذا الخليل فاسد لان الاضراج اذ يقال خرج زيد ولا يقال  
خرج نفسه وبعد تفرده وان التجوز في النفس وهو مصرح بها  
في الثاني دون الاول لا ينبغي شبهة فتا ذكره الشر المحقق فكم  
وحدة التصريح في الثاني بالنفس دون الاول **وتكتمه** انه  
لو نزل كان يخرجونكم وهو ممنوع في القرينة وقيل على الخارج ايضا  
ان قتل الغير يفضي الى قتل نفسه فيصير قتل نفسه واخراج  
الغير لا يفضي الى اخرج النفس فكيف يخرج غيره لها الهما وليس يواد  
لان اخرج حبسهم عار عليهم يفضي الى الخوف ذلك العار من اخرج  
انها فيجب اللزم منفسيا الى لازم اخر وهو ظاهر **قوله** وقيل معناه  
المخ وهو على هذا محاذ انفسا على منوال البطون القرينة واما  
قوله في الحقيقة فالنفس المترادف مقابل المجاز في معناه العرفي  
وهو الاطلاق وليس المترادف بالحقيقة مصطلح الصوفية كما قيل  
ويروي بمعنى يهلك وقول من فكر عن الحياة الابدية يعني  
عن لذاتها لانهم محالون في النار ايضا والحق انهم كالحياة  
وقوله فان الحلال الحقيقي يعني ان غيره ليس جلالا بالنسبة اليه  
وفي الفصول للمفتا وليس كالتف جلالا الا وطان بل البعد عن رياض  
الجنان **قوله** أفذرتهم بالمشاق واعترضتم بلزومه اي خلفا بعد  
سلف يعني اخذتم المشاق والتزمتموه والاقترار منه الجحد  
ويعدى بالبا ويحتمل انه بمعنى انما الامر على حاله اي اقررتهم  
بمثل المشاق من لزموا والمصره الله خاف من هذا ولذا اقره  
بالبا كما قيل وليس شي لاقت انفا الشيء على حاله من غير اعتراف

خبره  
ابن كمال

سعد

خبره

ابن كمال



لا يلازمة قولنا وانتم تشهدون واما بمعنى الاشارة فهو ان كان باللسان  
او القلب وصحة الانكار يتبعه في بابنا ايضا كما ذكره الراغب ووجه  
كونه فاكيدا ان المعنى اقترافا لا مندرجا كما نلزم البينة وهذا  
مما يتوهم ويؤكد ويدفع احتمال ان يكون الاقرار ذكر امر لغير  
الكتبة يقتضيه فهو صريح في دفع الاحتمال وهو لا ينافي التاكيد  
كما توهمه واذ كان الاقرار اقترافا للتلف واستناده فهو لا يجازي  
بان استناد اليهم ما وقع من ابايهم ولتبريق عقولنا كما توهم انه  
من قبيل يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فانه وجه آخر والشهادة  
من الخلقا فتوكل هذا من عطف جملة على الخزي وعلى الاول حال  
عن سبيل التتميم **قوله** استناد لما ارتكبه بعلمنا ومن تقدير  
الاستناد وما بينه وبين التبريق الرقبي وقوله وانتم تشهدون  
الخ في اكتشاف انتم بعد ذلك هو لا لئلا يمدون بمعنى انتم تقوم  
لخروج غير اولئك القرون شذرا لا لتغير الصفة من تلك القرون  
كما نقول رجعت بغير الوجه الذي خرجت به وقوله تقتلون بي  
الخ ولما كان الاخبار باسم الاشارة لا يقتضي المغايرة وحال الظاهر  
على الضمائر لا يقتضي ذلك كما اذا قلت ها انا اذ انا زيدا وها  
فلا عدد ولا غير عن مقتضى الظاهر **قوله** ترض علينا بوجها بان المشار  
لغير نقول انتم هؤلاء الخ الخاطبون او قلندوا قوما لغير الاقربى  
ان التقدير الذي ذكره في النص من تقدير من تقتلون بغير الصفة  
منزلة لتغير الذات لا ينافي في نحوها فاذا قاتلنا ولا في انتم هؤلاء  
بل الخاطب هو المشار اليه من غير تغير وقال الجلي لم ينضم  
في صحة الايراد ما ليس وما بعد عنه لانه لم يغير توارده فالقول  
اصرا من قوى وكلامه لا يخالف عن خفا ولا يشار اليه بشرطه وما ولا  
توجيهه ففتل كان من حق الظاهر انتم بعد ذلك التوكيد  
في الميثاق فقتلهم العهد فقتلون انفسكم وتخرجون فريقتا منكم  
من ديارهم انهم صفتكم الا ان غير الصفة التي كتبت عليها فادخل  
هؤلاء واوقف خبر الاسم وحال قول مقتلون انفسكم جملة معينة  
مستقلة لغيره ان الذي تغير هو الذات بعينها فقتلنا عليهم  
بشدة وكانه اخذ الميثاق منهم تساهلهم فيه وقوله المبالاة به  
وقوله رجعت بغير الوجه الذي خرجت به يعني ما انت بالذي  
كنت من قبل وكان ذلك ذهب بك وحيي بغيرك وفي الحديث دخل  
بوجهه وخرج بوجهه كما فرأيتي والمصرحة بمثل مما مثله في الكشاف  
لكن لا فرق بينهما كما توهمه لانه قول انت الرجل الذي فعل كذا مع  
انه الظاهر ان يقول انت فعلت كذا انما بعد في نفسه انه مما رخصنا  
لغيره ان قوله وانتم تشهدون على الوجه الثاني خطاب للمرادك

سهم  
طبي

ذمن

ذمن النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود وانتم هؤلاء كذلك فادعوا المغايرة  
في المحمول بحسب الذات لا بخلو عن كسر وان كان خطابا لكل وانتم  
كذلك فالمغايرة حقيقية والحال يحتاج الى التقاويل وقوله باعتبارنا  
استناد اليه يعني انتم المقترين عن الماخوذ عليهم الميثاق وباعتبارنا  
سيعبكي يعني هؤلاء قبيل ازابا لا قول استناد الاقرار والشهادة لانها  
بوجهاك القرب وبالثاني قتل انفسهم الخ لان المعاصي يتوجب البعد  
**قوله** اما حال الخ والعامل اسم ويسمى كاملا معنويا لكونه في معنى الفعل  
وهذا القول لغيرها انا اذا قاتلنا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في المغايرة  
من حيث المعنى الاخبار بالحال واما على النيكان فكانت كما قيل  
ها انتم هؤلاء قبيل ما قاتلنا فقتلنا فقتلنا الخ والجملة لا محال  
لها من الاعتراض واما انما تالكيد فتوعد على ان يجعل يد الامتياز  
او عطف نيكان والمراد بالتاكيد معناه اللغوي وهو مطلق التوبة  
بالتكبير واما حقله مؤسولا فهو مذهب المعتبرين في جميع اشكال  
الامارة فانها تكون عندهم اسما مؤسولا كما قال الجمهور في ما  
دامت انهم بمعنى ما الذي صنعت والصحيح خلافه ولا يصير  
انضا من قبيل انا الذي سميتي امي حيد وهو منعتف وفي الاثر وجوه  
لغير مبسوط في اللة والمصنوع **قوله** الجي الشنن عن الاستد في  
ان الله تعالى اخذنا العهد على بني اسرائيل في التوراة ان لا تقتل  
بعضهم بعضا ولا يخرج بعضهم بعضا من ديارهم واتموا عبادا وائمة  
وحدهم من بني اسرائيل فاستنوه مما قام من مشه واعتقوه  
**قوله** حال من فاعل يخرجون الا انهم الذب والعدوان النفاذي  
بالظلم ووجه القراءة انه ليجتمع تا ان اخذت لحداهم للتخفيف وهي  
اما الاولى واما الثانية على اختلاف اوقلت خلا واذغمت وهو ظاهر  
ومعنى المظاهرة المعلومة ما خوذ من الظاهر للاستناد اليه **قوله**  
روي الخ قال الطيبي رحمه الله العرب النازلون ببيثرب فريقتا يهو  
وهي بنو قريظة منصر او النصير كما مبر ومشركون وهم قبيلتان  
الاورس والخزرج وكانت بين الاورس والخزرج محاربات فاستخلفا  
الاورس قريظة والخزرج النصير ليكونوا معهم في حروبهم ولم يكن  
بين فريقتي اليهود مخالفة ولا فتاك وانما كانوا قاتلون مع خلفائهم  
فكانوا اذا اسر من اليهود لصاحبهم كل من الفر يقرب ما يقدوه به من  
المشركين فاذا كانوا مع الخلفاء قتل اليهود بعضهم بعضا واخرجهم  
من ديارهم وخذلوا بها فاذا صنعت الحرب اوزارها اعطوا اعداء  
من اسر منهم فاذا قتل منهم في ذلك قالوا ان القتل والخزرج لا جمل  
حلفائنا وهو مخالف لما عهد في التوراة ولذلك نفاذهم لان امرنا به  
كما مر فاحلوا بعضنا وحرروا بعضنا ومعنى انما نهم قال كونهم اسارى



املحقتهم واما انتان خبرهم ونحوه وقوله وقيل ان هذا خلافا للظاهر  
وهو من النواويل **قوله** استرعى وهو وجه اسير واسارى وهو بفتح الهمزة وضمها  
لما اسارى ولا يفتحون اسير على كسر الهمزة كما في كسر الهمزة وكما في كسر الهمزة  
كسر الهمزة ففعلوا كسر الهمزة كذا قال سيبويه ووجه الشبه ان الاسير  
والاسير كل منهما اسير غير اخيرا وقيل ان اسير جمع كذا ابتداء من غير  
حل كما قالوا في قديم قديم والاصل في الفتح والضم ليزداد قوة وكذا  
وقيل اسارى جمع اسير فهو جمع الجمع والفتح لغة عالة ولا فرق  
بين اسرى واسارى وقيل ما كان في الوفاق فهو اسارى وغير اسرى  
وهو ما حوذا من الاسير وهو الرقاب الذي يشده وفاداه وفاداه  
بمعنى وقيل فاداه بالمال وفاداه اعطى فية اسيرا مثله واللغة مخالفة  
وقيل فاداه بالصلم وفاداه بدونه والفداء بالكسر تمدد ونقص  
والاكثر مع اللام ففده خوف الكف وبالفتح منصوب لا غير وهو يتعد  
لمفعولين الاول بنفسه والثاني بالباقي **قوله** متعلق الخ اشارة الى  
رد ما قيل ان من غلبت جميع ما تقدم لانه محتاج الى تكلف والمراد  
ان يقال منه وخص الخبر ارجح بيبك حرمته قيل لما فيه من الحلا  
والنفى الذي لا ينفذ شتره الا بالموت والظاهر انه لظهور من لفظ  
لفاداهم فيناسب ان يرفع قوله افتومنون الخ وما بينهما اعتراض  
فيل عليه للمعترض لا يحل كما من الاعتراض وقد جعل قوله  
نظاهرون عليكم حالاً لا يبينها من كفاة ولا وجه له لان المراد  
بالمعترض جملة وان كانوا اسارى واما جملة نظاهرون في الجملة  
فهي قيد للخروج مذكور بذكره وهو ظاهر **قوله** والصمير الخ فيه  
وجوه من الاعتراض لحدها شك ولجملة بقوله بغيره ولا يحتاج  
الى ترابط وقيل خبره محترم والخبر لجهت نايب فاعله وهو مذهب  
الكوفيين وانما ارتكبه لان الخبر المختل صمير امز فوعا لا يجوز ان  
تفك بمعلق المبتدأ فلا يقال قاتل زيد وهو عند الصميرين جابر  
وما ذكره ممنع لان ضمير الشاك لا يفسر بمفرد والثاني انه ضمير صمير  
يفسر به له وهو اخر لجهت وهذا بنا على جواز ابدال الظاهر من الضمير  
والثالث انه راجع الى الخبر المضمون من يخرجون واخر لجهت بذلك  
منها وعطف بيان له ومنعق بان يعود الى الاخبار لا وجه  
لانها منه **قوله** افتومنون الخ الاستفهام للاشكال والتوبيخ  
على التفرقة بين احكام الله والعهود كان بثلاثة اشياء ترك القتل  
وترك الاخبار ومفاداة الاسارى فقتلوا واخرجوا على خلاف  
العهود وقد امكننا وقيل المواتيق اربعة فزيد ترك المظاهر  
وما في الكتاب ومن انه قيل لظن كيف تقاتلوا ثم تقدر ونهم  
فقتلوا اسرا بالفداء وحرم علينا القتال ولكتان سخي من خلفنا

يدل على انهم لا يتكفرون حرمته المذنب فالطلاق الكفر فليس في فعله  
اما لانه كان في شرعهم كذا او انه للتعليل كما اطلق على ترك الصلاة  
ونحوه ذلك في شرعنا **قوله** الخزي في الحياة الدنيا الخ الخزي  
خزي الرجل لحقه انكسار من نفسه او غيره فالذي من نفسه الخيا  
المضطر ويصدهم الخزانة الذي من غيرهم كالدول والفتوان تصدع  
الخزي اي ليس خيرا فاعله منكم لامتت بها لغزوه في الدنيا  
الا الفضيحة وفي الاخرة الا العقاب والخيرا بطلن في الخيرة والشر  
وقيل عليه ان القتل ليس خيرا على تفسيره الا ان يكون خيرا  
لذرا لربهم وذوهم او ان ما ذكره اصل معناه ثم عمه واحلا  
التضهير الى اربعا واذرعان وقوله على غيرهم قيل عليه انه صريح  
في انهم غير محصورين في قريظة والبيضة وما ذكره سابقا وكذا ما نقل  
عن الطيبي بحالفة فالصواب ما ذكره في المغازي انهم كانوا فرقيبين  
بنى قينقاع بفتح القاف ولشاميت النون وما حطفا الخزي والآخر  
التضهير وقريظة وهم طفا الاوس قينا مثل وقوله واصل الخزي  
اي اصل الملاحية يقطع النظر عن خصوص المصدر وقيل ان الخزي  
الخزي لا يستعمل في الاستحيا وانما المستعمل في الخزي انما  
عن الراغب وذكر مثله المزي في غيره والدنيا ما حوذا من فاداه نواؤه  
منقولين عن واو فقا بين الاسماء والصفات وانما كان عصيا عنهم انشد  
لانه كذب كتاب الله بعد ما علموا خلافة ووجه القراءة بالخطاب  
والعتبة ظاهرة والقراءة المنسوبة الى عاصم شاذة والرب كان كان  
بمعنى النصير فظاهر وان كان بمعنى الرجوع فلا يمتنع معذونك  
في الدنيا وفي القبور وقوله بالآخره اي يحطوظها ومن قال  
بحيايتها اراد الحياة المقيدة فبها اشارة الى المجازة في اشترقا  
والبياد لصلاة على المتروك **قوله** بنقض الجزية الخ **قوله** عدم  
تخفيف عذاب الكفار وقع في سور ثلاث البقرة وال عمران والخروج  
صريح فيها بان العذاب الذي لا يخفف عنهم عذابهم بعد دخول  
جنتهم المخلد لا تخفف بالحكمة والعذر لا يوجب عدم الاستنوايه  
وانه يحصل على مقدار كفرهم فلا يكون عذاب من له يوده ولم يبارره  
بالعذوة بل يعتقد بها لانه واجبة وانما كفر يا محمد اللسان الحمية  
لجاهلية كما في طالب كذا ابغيم على من انهم في الكفر والاشياء  
فجعل عذاب الاول خفيفا بالنسبة لمن عذاه او تخفيفه في الميزان  
فيل يحسن سبحانه لا يثا في عدم تخفيفه بعد دخول دار الخلود كما قال  
تعالى ولعلك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين والذين هم  
لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون ولا يثا في الفضا يخففه او لا  
الذي سيذكره المصحة الله في الزلزلة كما يتراعي في اول فطره ومنهم من



**قوله** فخر المحققين تخفيف العذاب الذي يتوهم والاضروي الشامل للبخري  
والنهم الذي الجزية ولما يتوهم لدفع العذاب لانه يفهم من نفي  
تخفيفه بالاولى وقوله اي المتوكة التي تزيل دفعه واحده كل في  
الكشاف لانه لا لاله للتظلم عليه وما فيه بيان للواقع **قوله**  
وقفتنا الخ قالوا كان بين موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام  
ان عيسى الان جبري وقتل سبعون الفنا كما قوا على شرف مكة  
وموسى عليه الصلاة والسلام ومعه ثلثي من بني اسرائيل وبعده  
والله واصلة وتاريخه وبعده الاول في كلام المنهم من الانتقال  
والثاني من الانتقال فكل يقال كقوله بضمزة ففوا اي اتبعوه وقفاة  
عنه بضمزة اي اتبعوه من الفقاو وكان بين عدم اذرة اي موسى عليه  
الصلاة والسلام بجميع اللزائل كما مراد السم كقولهم ففوا اي اتبعوه  
للخروج منه ففوا كل منهم لموسى عليه الصلاة والسلام بالذات واليمين  
كما لك بكل قبيل ففوا من بعده بالرسالة على نصيبين ففوا اي جئنا  
من ففوا بالرسالة ففوا اي اتبعوه ومنتعنه شريفة ففوا اي  
اصل الكلام ففوا موسى صلى الله عليه وسلم بالرسالة ففوا اي اتبعوه  
واقتر من ففوا مقامه لم يصب وكذا انفس المصروم اية التفتة  
بالرسالة ففوا للذي يخشى غير صواب وهذا الخليل لا وجه له  
لان التفتة اي ما محسوسة كان يمشي على اشره او مقفولة كان يناع  
شريعته وكل من ذلك لادلائل على المعنة كما يقال الامر انقوا  
تسبهم وفتنهم باسلافهم مما وقع لغتهم كما في الان المراء  
ان ارضنا الصخر بعد الا في جبانة فالاقدم على الخطية هو اول الفحول  
من غير ذلك وان كانت التفتة من فضول الكلام وقوله ما تبعه به  
في نسخة اتبعه اياه كما في الكشاف وهو المظهر في الاولي اشارة  
الى انه لا يتعدى لمفعولين وقوله ذنب صفة الغيب بفتحين كذبت  
الوطية **قوله** المعجزات التي لا تتبين بالانجيل بدون الايات  
خلاف الظاهر والاضرة وقوله بالغير في الكشاف بالسريانية  
وعبر المصراع الله والجاد وفي القاموس عيسى عليه الصلاة والسلام  
عبرانية سريانية وجعه عيسى عليه السلام وقد تضمن  
وهي من لغتها وقد تكسر والنسبة التي عيسى وعيسى اصله  
بالعبرية ايشوع بكسر الهمزة والمجزة فحرب ومعناه السعد  
وقيل المكارك واخر عيسى عليه الصلاة والسلام لم يتبين عندهم لكونه  
من اولي العزم وما جاء كتاب وقيل لانه ليس متبعا لشريعتهم  
عليه الصلاة والسلام واصنافه التي رد اعلى اليهود اذ دعوا ان كذ  
**قوله** وموسى بمعنى الخادم لان امة انتم بها الخادمة بين  
المقدس والذين بالكسور كما الرجال من يكسر كما ذكره النساء ومجانتهن

فمن يكسر من النساء بل من مخالطة الرجال كذلك فسمى به من يكسر من  
النساء لان شانهما ذلك فلا معاينة بين كونهما بمعنى الخادم وكونهما  
زيرا للنساء ولا حجة الى ما قيل انها سميت بذلك تمليحا كما يسمى  
الاشود كما نور افانته غفلة عن معنى كلامه وسيا في ما يحقهم  
وقال الازهرى المترجم المرأة التي لا تحب بحالته وكانه قيل  
لها تشبهها بما يترجم البتول والشعر المذكور لروية من رجوة  
مدح بها التقاج وبعده  
• صنبلل اهورا الصبي تندمه • هل يعرف الرب المخليل اسمه •  
• عفت عوافته وطاك قدمه •  
وصنبلل كثير من مخالطة الرجال مسفة زيرا للتندم الندم فاعل  
صنبلل على الاستكاد المحجازي كمناره صابم **قوله** ووزنه مفعول  
اذ لم يثبت فاعيل هو اما غير عن لي عترته بعد ما كان بمعنى الخادم  
او العابدة ونقله لمعنى يتاسبه كما مر او مشترك بين اللسانين  
ومعناه بالعبرية غير معناه بالعربية فهو حينئذ مفعول لافعل  
لان فاعيل بالفتح ليرث في الامنية او نادوا له قلنا به كالمقار  
الصاعاني في الذئب وقال انه متافات سيبويه ومنه مهيد  
للصلب واسم موضع وهو بالصاد المهملة والصاد المعجمة ومدين  
على القول ما مائة ميمه وصهبا بالقصر وهي المرأة التي لا تحض  
او لا تدعى لها وقال ابن جنى صهيد وعشير ميموكان فلا  
دلالة فهما واذ كان مفعول فهو انصاع على خلاف القياس واذ  
القياس اعلان ينقل حركتها الى التواو قلمها الفاخوم باع  
ولكنه شد كما شد مدين ومزيد واذ كان من يد مريم المخصو  
بالنقى فالقياس كتركها ايضا والاشيد القوة ومنه اخذ ايد  
على فعل وايد على افعل **قوله** بالروح المقدسة كقولك حاتم  
الجود يعني انا لا مثل ذلك لكن اصنف الروح الى القدس تيمنا على  
زيادة الاختصاص به لان من شأن الصفة النسبة الى الموصوف  
فاذا اصنف اليها يكون الموصوف منسوب الى الصفة فيريد معنى  
الاختصاص كما يتم الجود باضافة الموصوف الى صفة مبالغة  
في بشوته لها ولخصاصه به واشتهاره والاصافة معنوية بعد  
تتكبر العالم وقيل ما عند الرضى وليس المعنى ان الجود بمعنى الجواد  
من الغنة والموصوف مضاف الى صفة كالتوهته والقدس التقديس  
ومعناه التطهير لنزوله بالقران والوحى الذي ظهر به النفوس  
من دنس الجسود والروح اذا اطلق على جبريل عليه الصلاة والسلام  
لا يوثق ومعناه المعروف بذكر ويوثق وحظيرة القدس الجنة  
وقيل الشريعة وقوله روح عيسى عليه الصلاة والسلام الى امنا

**قوله** على معنى حظيرة القدس



طمانتها من مست الشيطان فسيما في تحقيقه في آل عمران واما كرامته  
على الله وتظنيه باضافته اليه فظاهر والمراد بالاصطلاح اصلاحي  
الرجال والظلمات النساء التي تحبض ومزيم لم تحض قط كما  
رداه الثقات واطلاق الروح على الاغتيال لانه اطلق على الروح  
الذي به الحياة الابدية واطلاقه على الاسم الاعظم لانه كالروح  
في حيا والموتى والاسم الاعظم فيه كلام لكل التوبة تفضي اليه  
والقدس بضم الدال وتسكن وبهما تقرأ **قول** هو ي هو بالكثر  
هو كما ذ الحت الخ فهو من المحنة كعلم بقره ومصدره هو ي بالقصر  
ومن التقوط من باب ضرب ومصدره القوي بالضم واصله  
فعل فاعل هذا هو المشهور وقال المبرز وفي شرح اشعار هذيل  
معنى هو ي نقص انقراض النجم والظلمة وكان الاصح فيقول  
هوت العقاب اذا انقضت غير الصيد وهوت اذا انقضت  
للمصيد كحكي بعضهم انه يفاك هو ي هو ي هو ي بفتح الهاء اذا  
كان المقصد من اغلال الاستفاد **قول**  
هو ي الذلول سلمها الرشا وهو ي هو ي هو ي بضم الهاء اذا كانت  
من استغل الى اغلاق ابوكثر  
واذا كنت به الحجاج رانته وهو ي مخاد منها هو ي الاجيد انتهى  
والهو ي المحبوب ويكون في الحن وعزم واذا اضيف الى المنقرض المراد به  
الثاني في الاكثر **قول** ووسطت الهرة بين الفاء وما تعلفت به الخ  
قال ابن هشام رحمه الله في المعنى المنق لكونها اصل اذ وات الاستفهام  
لها تمام الصدم فاذا كانت في جملة معطوفة بالواو والفاء وشم  
قدمت على العاطف تبيها على امثالها في التصدير واخواتها تمام  
عند كما هو القياس نحو قولك هذا من ذهب سبويه والجمهوره  
وخالفه من جملة متهم الزمخشري فزعوا ان المعنى في جعلها الاصل  
وان العطف على جملة مقدمه بينهما وبين العاطف ورده بان  
تقدرا من الاصل حقيقة لا يتأني في كل موضع وان الزمخشري  
خالفة في مواضع كثيرة ومن عرف معنى كلام الزمخشري عرف انه قول  
من لم يصل الى العتق قال الفارح المحقق في كتابه كلامهم في الواو والفاء  
وشر الواو انما تكون هزة الاستفهام فتعطف على ما تكون في نفسها  
لا مفيد بعد كما يدل على لا يقع في اول الكلام وقيل بالعكس لان  
لاستفهامها بصلة الكلام والمصير يحلها على بعض المواضع على هذا وفي  
المعترض على ذلك بحسب مقتضى المقام ومساق الكلام ولا يلزم بطلان  
صدارة الهمزة اذ لم تتقدمها شيء من الكلام الذي دخلت في علمه  
وتعلق معناها بمضمونه غاية الامتنان ما توسلت بين كلامين  
متعاطفين لا فائدة الخارج مع الثاني مع الاول او لوقوعه بعد مترجما

سما  
زجاج

وهي مترادف وهذا مراد من قال انها منجية من  
التقريب في منجية على المعطوف من زيد فاجتبا  
انتهى ومعنى كلام المص رحمه الله ان قوله تعالى  
قوله تعالى ولقد آتينا موسى الكتاب وله  
والثقلين ونحن انعمنا عليك بعبثه الابنة  
وانزل الكتاب لتذكر وانزلت النعمة بالثقل  
بان كيد تنم فربما الخ كقولهم تعالى وخط  
شم اذ خان بين القبيح والمسيب منزع التو  
فما يجب فلهنم وان لم تعطف على ما قبلها  
والثقلين فلهنم ما فعلتكم فكلما الخ وما  
ذكر بعد الفاء فيكون العطف للتفسير وما غي  
وانتجتهم الهوى فتكون كقصة التعقيب  
او التفصيل الخ لان ما ذكرنا من استخبار  
بانتكيت اظهر التكرير بفعل والاولى في  
ولذا اقدم وتقتلون بمعنى قتل ابا بكر فاسند  
سدا مندهم وعبر بالضمارة كما في المثال  
كصورها الفطاعتها واستعظامها واما كون  
قدم مفعول فوجهه انه من قبيل المشا  
فيما ختمه فلا يقال ان التعقيب عن الماء  
الفواصل مما لا يوجد في كتب العربية فلا يقال  
بالمضارع لرعاية الفواصل مما لا يوجد في كتب  
الاعتبار **قول** والذلال على انكم بعد الخ  
الا تقبل وقوله تقتلون تغلب الخ جولي  
في هذا الفريق وليس مخصوصا وقوله لولا او  
اذا بالقتل اعتم من القتل بالفعل والعزم  
السبب لانه فليلا الصلاة والسلام فتل فالت  
استقبال يقتلون بالنظر الى ما قبله من الت  
التي هي التي تغلبكم بالسنة لتبيل من الت  
تروا لا تفي ولا تفي بالجملة كقوله في التكلف  
اليهود له شاة واكلمه منها مذكورة في الصحاح  
في المعقودتين **قول** مغشاة باعظمت خلف  
على الامثل كاحر وحر ومودوا لغلغلا الذي لم  
وقلعة ايضا والمعنى ان قلوبكم لا يصل اليها ما  
منعت منه لما خلفت عليه وهذا كقولهم و  
تدعوننا السرا واصله خلف بضم الهمزة خلاف

بديه لتقر شمعني لانكار او  
رعطفه ولم يردا نه صلت  
لوكلما حاكم تبت من  
مدا دخلت الفاعلة من  
يا عليهم الصلاة والسلام  
في والفتول فمكنته  
وتك رزقكم انكم تكذبون  
بيح والتعجب لتعجبهم  
بل على مقدم في متانته  
فكلتم امتاعا وعتما  
بهره مثل الكفرتم النعمة  
**قول** والغالل سببية  
هم عن اتباعهم وان اراد  
الفضيل لولا الاولي وفي  
بالتم للرضى به والحق  
للاضمة واستخفافا  
لرعايتها الفواصل ولذا  
كلمة للافعال المضارعة  
في المضارع لرعايتها  
لثبات التعجب عن الماضي  
لغيره لكنه لا يتعد عن  
التي بعد ما تفضي والمراد  
بمجد صلى الله عليه وسلم  
انصه كما في قوله  
اسم وهو تكلف لا حلف  
ستحقيقة ويصح  
بذات فقيده قتل  
بأداة لم تكن وقت  
وقصة السحر وشم  
بجرب وسناتي الاولي  
سنة فهو جمع اغلف وسكونه  
بجرب وسناتي الاولي  
قوله فتمهله لانها  
قالوا قلوبكم في انتم  
ككتاب وكتب فسكن

عصام



المخففين وفركي على الامثلة في الشوق والمراد اننا اوعيت العلم المتلوه به  
ومعني هذا فلا تفرق ما تقول لانها ليس من العلوم وانما هي من الكفر  
لا حاجة لنا فيه اذ عندنا ما يكفيها فالنفاسير الثلاثة وقوله  
بل لعنهم الله الخ وذلك وبنيته للمصوحه الله على النفاسير الثلاثة  
واللحق الطرود عن رحمة الله ومعنى هذا لان الله يظن بكفره انه تعالى  
جعلهم كقمار لغتهم مستعدين لقبول الحق وانما يفعلهم تعالى ولحداته  
فهمم وقت غير عبارة الرخصه المبنية على منصفه وبنيته كلامه  
ظاهر **قول** اي انما قيل لايم واما من تارة لتا كيد معنى الفعلة لانافية  
لا تملك في حيزها لا يتقدمها ولانها وان كان بمعنى لا يؤمنون قليلا  
فصلا من الكثير لكن رعا يومه لا يستمع مع التقدم بغير انهم لا يؤمنون  
قليل بل كثيرا واما المضدرة فلا تكال لها وانما لم يجعل قليلا من  
صفة الضمان كافي قليلا بما يشكره لانهم لم يترى نقاط لغتهم اذا  
كانت الفعلة بمعنى التقدم فهو محتمل كذا قيل في وجوهه قليلا ان يكون  
حالا لا يؤمنون حال كونهم جميعا قليلا في المؤمن منهم قليل وقد  
نقل عن ابن عباس وقتادة وجوزكون ما فانها ايضا بناء على جواز  
تقدم ما في حيزها ما عليها وهو كذا في الكوفيين واما من مع الصدرة  
على ان للصدرة فاعل قليلا اي قليلا لانها انما هي لانها لا تملك قليلا  
بمخلافه في قول معالي كذا قليلا من الليل ما يجمعون ولو قد كانوا  
لصح لكه ضلالت الظاهر واما كونه متبوعا للزمان فيجوز في السنين وقال  
انه صفة لزمان محذوف اي فزما قليلا لا يؤمنون وهو كقول  
امروا بالذي امر الله على الدين امروا بحبه المهاد وكفر والحق واما قوله  
انه محتمل على تقدير ان الفعلة بمعنى التقدم فكذلك لانه بصير المعنى  
يؤمنون زمانا معدوما ولا يحصل له **قول** وقيل اراه بالعلم للعدم  
ضعفه لان مخلاف الظاهر وقال ابو حنيفة ان الفعلة بمعنى النبي  
وان صحت لكونه في غير هذا التركيب لان قليلا تنصب الفعل المثنى  
فصلا نظير من قليلا اي قيا ما قليلا ولا يذهب ذاهبا لانها  
اذا انشيت ينقل مثبت وجعلت قليلا صفة للصدرة تكون المعنى في  
المثبت الواقع على صفة او هئية انما ذلك المثبت لاسا وعدم وقوعه  
بالكسبية وانما الذي يفعل الخوتون له انه قد قيل في الفعلة التي  
المضد في قوله لقل لقل يقول ذلك وقيلما يفوز زيد فحمله هنا  
على ذلك ليس بصحيح وزاد انه قال به الواو تدي قبل الزمخشري فانه  
قال اي لا قليلا ولا كثيرا كالتقول قائما يفعل كذا اي ما يفعل الاضلا  
قلت ما ذكره ابو حنيفة قوي من حيث الدليل فانما معنى تأكيد  
الفعل بمصدر منفي ولا نظير له **قول** مصدر قال كما عهد من كتابهم  
الخ لم يجعل ما عهد مصدر قال الكتاب وان كان يتبادر انه اقوى لانهم

سعد

سنان

لان

لان القرآن معجز وال باعجابه على انه من عند الله فاذا اطلق ما قبله دل  
على انه صدق وحكي الخ المبره في الحال نكرة لكنها محضت بالوصف  
ولا يصح احتمال ان الطرف لغو من خلق بجاء ولو جعل حال امر الضمير المتقر  
في الطرف لكان اقرب واما ما قيل ان تقيده الجمع بلحاك النسب فلاه  
وجه له وجعل جواب لما عهد وفا وهو محذوف الزبحاج وقد يبرح  
كفوا وكذبوا به واستمها لولا مجيئه في جواب الفتا ان لما الثاني تنضم حوا  
جواب الاول ومنعت بان الفلا تقع في جواب لما ولو جوز وقوعها  
زانية قلنا لا تجاب بمثلها الا يقال لما عهد في ما عهدا كومتك ان  
وذهبت المبره الى ان كفر وجواب لما الاول والثانية مكررة لطول  
الكلام وقيل ان القلم فاعلم منه وفيه نظر وقيل ان جواب لهما واما  
جعل فلعنة الله جوابها وما تبينها من انما يرض في عهد يستحقون  
اي يستصرون الخ اصل الفع ازالة الاغلاق المحسوس كفتح الباب  
وليس يتعمل في غيره كفتح المشكلات وفتح القصة لفضلها والاقبل فتاح  
بمعنى كرم وفتح الفطر المزيل للموانع واقفا لها عما ظفر به والانتفاع  
طلب الفع والضمير واسمه في المدد وكذا ما شرعتم وليس يتحقق بمعنى  
يستصرون اي المشركين بالنبي صلى الله عليه وسلم اي يطلبون من الله  
ينصرون به قال تعالى ان يستغفروا فقد جاءكم الفع روي التدي  
رحمة الله انهم كانوا اذا اشدت الحرب بينهم وبين المشركين اخرجوا  
النوراة ووضعو اليهم على موضع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا  
المهنة اننا لنتا لك بحق نبيك الذي وعدتنا ان نتبعه في اخر  
الزمان ان تيسرنا اليوم على عهد ونا فنصرون فالتين للطلب او  
هو معنى يعضون اي يعضون من الفع في العلوم والتين للطلب  
او هو بمعنى يعضون اي يعضون من الفع في العلوم والتين من اذنة اللب الغزاة  
فتخول بعد طلبهم انفسهم والشئ بعد ان طلب ابلغ وهو من باب التبريد  
جود يامر انفسهم الخ ما وسالوهم الفع لعلهم لا يجدوا طلب العبد  
من نفسه وقيل يستغفرون بمعنى يستغفرون عنه هل ولد مولود صفته  
كذا وكذا انما الراضب وغيره وما قيل انه لا يبعد في على لا يصح مجرد  
التشبيه وما عرفت انا نرى عن الكتاب المتقدم وكقول به اي عهد مع  
علمهم به وهذا الجمل في ذمهم كقول معالي وجمود واهما واستيفتهما  
الفهم وكفرهم ما حكاه عن عند الله كذا من جابه ايضا فلذ العنوا  
وطردوا وجملة كانوا يستغفرون حال بتقدير قد فتكون اللام  
للعهد ويجوز في اي المترادفا كالفرد اليهود والمغرب العهد لتقدم  
ذكرهم اول المطلق فالترتيب حسي ووسيلة خلة في اليهود اول لعل لا يفسر  
المفسودون في السياق ومؤكد كائنا في ما كانت له اللعنة اذا شئت الكافرين  
كلام لزم كون اليهود مسلمون لان كفرهم اشد من كفر غيرهم كذا قال



الطبيعي رحمه الله واطال فيه ورضيه فاقبل لان المنكفي عن من افراد المعنى الحقيقي  
ولجوا بان المراد هو كمنصوصه وليس للمعامد لانه على بعض افراده  
مخصوصه فاذ على اخصه متى ذكر الكفر خطرا وبالبيان كما يقال لئن يذم لراقيما  
الان كذا كذا ونحو قوله  
• اذ الله لم يبق الا الكرام • فسقط وجوه في الخبر  
وهو قتيق والتعبير بالمطهر لانه لانه على ان وجه كعنه كقوله وقيل لان  
من اصل الكتاب من اصل وفيه نظر **قول** ما نكرة بمعنى شيئا وفاعل  
يشير للشيء كما في اليه واسترى من الكفر اذ هو كذا بمعنى باع لان  
الغنى من مبدل في الباطل كالسبيح ومما ظاهره ولنا افتقر على الكفر  
وقد مر من المصروف في مواضعه كما مر او هو بمعنى كذا المشهور  
بناء على ظنهم او حقواهم وقيل ان الصواب لانه كتب يدعى لهم  
ظنوا ذلك مع قوله تعالى لما جاءهم ما عرفوا كفروا به فاذا علموا  
بمخالفة الحق كمنظرون كما انهم بما فعلوا ولا يمتنع ان يشاروا بالقلب  
الذي يتولى كثره الرياسة لانه لا يشترى به الا كمنظرون ولعمري صحته تركه  
في الكشاف وصرح بما يوجب ان اظنوا انهم خلصوا انفسهم فكانهم اشروا  
والاشترى لا يشترى كما مر وقيل ان صوابه عن التخليص والاشارة في شيئا  
وانما كلام طويلا فانه كالمعاني ما ويشترى واحد كذا فلا محل  
لما ذهب الا كمنظرون اليه في محال يثبت على التمييز وهي تارة ويجعل  
اشترى واصفها واما التمييز فمما كثر في كذا كذا والمخصوص ان يكفر وا  
لشأنه بالمتقدم والتقدير يبين هو شيئا اشترى وابه كرهه  
ويجوز على ما كذا والمخصوص بالذم وحقل اشترى واصفها وان  
يكفر وانما كذا من المحذوف او غير مبتدأ محذوف فاعية هو ان يكفر ووجه  
الكشاف ان ما يميز وتعددها ما كثر في موصولة مفترقا اشترى  
صلة ما وهي المخصوص بالذم والتقدير يبين شيئا الذين اشترى وان  
الحق وان كذا في كذا لانه مفترقا ذهب سببوته وجه الله اليه  
ما في محال وهو فاعل يبين وهو مفترقا سببوته والمخصوص محذوف  
او شيئا اشترى وانما كذا في كذا لانه موصولة بمعنى الذي فاعله  
وان كذا وهو المخصوص في كذا لانه مفترقا والتقدير يبين شيئا الذين  
وهو المخصوص بالذم وفاعله اشترى والتقدير محذوف وقيل  
هو فاعل ويدور منه محذوف وجوه الاعتراض فيهما **قول** هو المخصوص  
بالذم في كذا انما يميز لو قال كذا باللفظ كما في ظهور ان ما  
باعوا انفسهم واستبدلوا بها ليس كمنظرون في المتكفل وقيل انما  
يقتضي منه التبع لانه انما يتوجه لولم يتعبرق انه يكون المخصوص  
بالذم المشاط فيه هو العاقبة فاباعوا به انفسهم او شررها باعقاد  
هو كمنظرون الذي يكون لهم في الخاتمة **قول** طلبا لما ليشترى لانيه

عصام

سعا

عصام

بيان

بيان وجه التبع عن الحد بالشيء الذي هو في الاصل بمعنى الطلب ويجوز  
ان يكون المعنى بمعنى الظاهر كما قاله المحقق لكثرة اقدم ما لم يرد  
الرجحان وكذا وجهه واورد عليه ان يفي بمعنى حسد مصدره النبي  
ومعنى طلب مصدره النبا بالضم وهو بمعنى حسد مصدره النبا  
بالكسر والمصدر الرجحان يميز بين النبا والنبا والنبا والمصدر  
رحمة الله فاذ فعدت من الطلب على الحد كمنظرون لم يبق احتمال  
لجعله فمضمر الة **قول** كون النبي بمعنى الطلب مطلقا او  
نحو الحد في جميع معانيه مما اشارت اليه اهل اللغة كالراغب وغيره  
لكن انواعه تختلف ففي طلب او الالبغ هو الحد وفي طلب التجاوز  
على الغير ظاهرا وفي طلب الرضا في الجور واشترى باختلاف المصدر والمختلف  
انواعه ومثاله كثير يقره من تتبع اللغة والذي يعرف في ذلك  
ظاهر كلام التيسير من غير انما كان للنظر فيه **قول** علة كمنظرون  
اشترى والفضل ردلنا في الكشاف من جعله علة لا يشترى واثباته  
يلزم عليه الفضل بانه وبين المعال باجني وهو المخصوص بالذم  
لانه مبتدأ وهو اجني من متطقات الخبر كما صرح به النجاشي  
ورده صاحب الكشاف ان المعنى على ذم الكفر الذي اشترى على الامكان  
ينبغي لام على ذم الكفر المعال بالشيء ولما الفضل فليس باجني  
ورده ان المخصوص بالذم وان لم يكن لغنيا بالاشتراك في فعل الذم  
وافاعله لكونه لا خفا في انه اجني بالاشتراك الى الفضل الذي وصف  
به مئذرا فاعل والقول بان المعنى على ذم ما باعوا به انفسهم  
حسد او هو الكفر على ذم ما باعوا به انفسهم وهو الكفر حسدا  
نحو النبي ولما الجواب بان التمييز والمميز بغيا وعناد اذ دخل في  
الذم في اشارة الكفر الناشئ من النبي اذ لا يتبع من حيث كون الاشارة  
عنادا الاحتمال ان يكون لوجه يحتمل به استحقاق الذم فالعقد واضح  
وحدثت الختم كمنظرون الاحتمال ان كرهه لانه حسدا بل الامر لخصر  
كاعتقاد ان دينهم لم يفسح في مخالف للفقول والمنقول لكون انما يميز  
الفضل باجني اذ كان المخصوص مبتدأ ببيتها خيره اما لو كان خبر  
مبتدأ محذوف ولما لم يميز من حد الوجه من فيه فلا واما القول  
بانه علة لا يشترى وانما كذا في كذا لانه لا يصح الجواب كما ذكره ومنهم  
من اعرب بغيا حالا ومفعولا مطلقا لفقول مقدم وان يميز  
جوز فميزان يكون مفعولا لاجله للنبي وان يكون على استقاط الخافض  
المتعلق بغيا اذ على ان وشار المصروفه الله الى تعلقه به بقوله حسدوه  
ومن في من وضله لا يبدأ منه ولو موقوف محذوف اي شيئا كما في قوله  
وهو في كذا **قول** فباوا بعضه في الكشاف فصار الحقا بضم منه لاذ  
لانهم كرهوا النبي الحق على الله عليه وسلم والفقول كمنظرون كمنظرون

سعا



بعد عيني كليل الصلاة والسلام وتقبل بعد قوله عز وجل ان الله وقيل لا على  
الاستحقاق العطف بالفاعل الشرفا الى ساقته وفيه دلالة على تضاعف  
الجزء على قول صغرى فصح استحقاق مترادف العصب وله المضاف الى  
الاول في جهة استحقاق مترادف العصب وقوله غضب كالايم جبراف  
مكتسبين بغضب وعلى غضب له وهذا بناء على تضاعف العصبين كما بينوه  
وقيل انها واحدة وقيل على كذا انه غفل عن اعتبار الاستحقاق في مفهوم  
قال لا بمعنى ههنا وصار للحق كما مر في لالة القاء على سببية الاشترا  
للاستحقاق لا على الاستحقاق والفرق واضح وايضا انه يفتقر دخول  
باو او في صيغة ما او صيغة وفيه مع المتصل في المعنى عند التأكيد المضاف  
ان الفاعل صيغة والمفعول فاذا كثر وحسد اعلم كما ذكرنا في الاصل والمضاف  
لغضب او كقولهم التبتين لغضب كما سبق في تفسيرنا واغضب من  
الله فلا ينبغي ان يجزم بل كما نرى وما ذكرنا على طرف التمام اما الاول  
فلا ريب عنه راجع لا استحقاق ولا استحقاق انما فهم قريبا مترادف  
وهنا من الفاعل فاعلم من المعتزض واما الثاني فلان المعقب بالبناء  
لا يحتاج الى رابط فتمت ما بل كفي في صدها كما ذكره في الذي يطير الذباب  
في غضب زيد ولا يتصل في المعنى لانهم ذموا على ما استحق به الغضب المترادف  
وقوله لكفر والحسد يبان للغضبين الماخوذ من ساقته لترتب  
عليه مع ما مر من غفل عن هذا قال انه ملائمة للمخاروق هو كون  
بعضه ككفر وادوت اشترقا والعجب من الذين يخشون الله بعد  
حقه علة اشترقا قال كذا لانهم كفروا بنبي الحق صلى الله عليه وسلم ونبؤوا  
عالية ومؤثرها فاطع على قوة ما الخسارة المبرحة الله ومغف ما وجه  
به والعجب من ابن ابي قات هذا لاعلاقة له بما مر فانه تفرغ  
على صفة نفيا فيفيد غضبين من غير ملاحظة الغلبة الثانية مع ان  
المشترقي غير ما كثر فانه المخصوص كمال فيه والاختلاف الثالث بين الامم  
لفظي كما مر **قول** مدين يراد به الخ مدين اسم فاعل اصله مدين فاعل  
وقوله يراد به اشارة الى انما استناد مجازي للشيب واللام طهر وتقدم  
المعنى على النكرة الموصوفة المقنن للاختصاص في فضائل اهل الكتاب  
للكفا لا العصاة لانه لتطهر وهم ولما لم يوصف به عدائهم في القران  
واما قوله من ندها النار فقد اخبرني به المترادف به الضميمة بال دخول  
وهو غير هذا **قول** لعلم الكتاب المنزلة باسمها الجفد ولا على ان  
ما معنى الذي تفيد العموم لانه تعالى امرهم ان يؤمنوا بها انزل الله  
فلمعنا المتوا بالبعث ووكما لبعض ذمهم على ذلك فلو لا العموم لما حسن  
هذا الذم وفيه نظر **قول** حال من الضمير اما تقدير وهو ككفر  
او بناء على دخول الواو على المضارع وهو مدد في ان يخشون  
كما مر ولم يتخلل مقطوعا على ما قبله والتعبير بالمضارع في كانه الحال

سعد  
ابن كمال  
صنو

ولا استينافا كما قيل لان الحال اذ دخل في وقتها التزم انما قالوا ذلك  
مع مقارنتها يشهد بطلانها **قول** وكذا في الامم مصدر الجري  
الموازنة للامم ووجه القدر وقوله لا يستحق الاضحية اذا ما هو من  
الموازنة والاستتار كما استنتجنا في قوله لا يظلموا كان اوقلا  
اذ الترتيب ولم نشاهد فامثلة في كونه ولا يكون وذلك وانما  
قال بسيد  
**الميسر** **قول** ان تزلخت مني يندم العصب حتى يظلم الاصابع  
يعني الميسر تامي لان قال كقولك ان يشاهد وكذلك قوله تعالى وكان  
وراسهم ملك فاحذر كل سفينه عصبك الاية قالوا المص كان لئلا يظلم صلح  
ذلك لانهم لم يذوقوا عذابه ولم يشاهدوه انتهى وهو الاية في قوله  
المص رحمة الله ولذلك عذب من لا ضلما ذلك معناه انه لما اطلق على  
خلفه قدامه وما صدق عند صدق استحقاقه على عاقبة اهل اللغة  
وان كان متوضوعا للمعنى شامل لهما لانه مصدر بمعنى التفرغ فتمت الكبر  
قد يستعمل بمعنى السائر وقد يستعمل بمعنى المشهور والذات في القاموس  
هو من الاضداد او لا قد قيل انه مضاف الى الفاعل مطلقا لان الرجل  
يوارى ما خلفه على من هو قدامه وما قدامه على من هو خلفه  
**قول** وهو الحق الضمير لما ذكره في الآية المصوب وهو الحق مبتدأ  
وضمير والجملة في محال غضب على الحال والكامر فيها قوله يكفرون ومصلحها  
فاعل يكفرون والجملة الباقية ان يكون الفاعل الاستمرار في قوله بما وراه  
اي بالذي استقر وراه وهو الحق انتهى وقابله بعض المتأخرين فقال  
الحق المعروف بالحقيقة الحقيقي بان خصم باسم الحق على الاطلاق حال من  
فاعل يكفرون واعترض بان صاحبها الموصول لا فاعل يكفرون  
فان ذلك غلط منه ما ومن الناس من اجاب عن ذلك بالجملة التي للمقتربة  
بالواو لا يلزم ان يعود منها ضمير الى محال كوكا زيد والشمز كالجملة  
اي مقارنتها بطوعها وهذا هو الصحيح ايضا الذي التقدير يكفرون بغير  
مقارنته لحقيقته ومعتز فترى بها والمعتزض يعلم الضمير فاعل ايضا  
لان مصدقها من هذه وهي من جملتها ومعهم فيها ضمير هي ضمير انما ولكن  
لما حزه وتقدم ضمير منها بتبادر ارتباط الحال لضمير ولا ينبغي ان يقد  
صحة تكلف في النظم من غير داع فلا بد للعدوك عن الظاهر من مقتضى ذلك  
ان تقول انه اذا كان حال من الواو يكون المعنى وهو مقارنته لحقيقته  
اي عالون بها كقوله قد تبين ظهر الحق وما ابلغ في الذم من كرهه بما هو  
حق في نفسه مع ان قوله بعد ذلك في تقرير المعنى يكفرون بالقران  
والحال لا يخرج مصدر ولما امنوا به يتناقضه وقوله والمترادف القدر ان  
قيل المظاهر ان يقول لقران والاختلاف كما قال الواحد في لعل يخصه  
لاقتضاء المقام اذ هو الذي علم لنا تقديره لوقال الشارح المحقق وهو

سبحان  
ابو السعود



لحق كان مناورا و تعرف الخبر لزيادة التوبخ والتمثيل بمعنى الصلوة  
هو الحق الذي يقال بضم الصاد في قوله ولو لا الحال لغيره فانه لا يتيم  
الحق لان في قوله كذا هم و هو حق ايضا وقيل الامس ان يقال  
لاحق لان الامس للاستعارة وانما الاستعارة بالحقية مع قول  
وذلك العبد كما مر كل لا يصح الحصر هنا التخصيص بالقران لان لا يحل  
حصره في قوله لا تنورا وانما ذكر الحصر في شرح الكشاف لانه لم يخصه بالقران  
بحال مؤكدة لان كثر الله تعالى بصدق بعضها بعضا فالصدق  
لازم لا يتقبل وموافقته للتوراة نزولها على حب ما فيها فانكاره  
انكار لما فيها والاسير عليه ان الكفر بالقران انما يستلزم الكفر  
بما تصدقتم ان لو كروا به وقالوا انه كذب كاذب واما اذا  
كفروا بانه كلام الله واعتقدوا بان منه الصادق والكاذب  
فلا فامر ففقتلون انما السامح الفليحوات شرط مقدم  
اى ان كنتم امنتم فالمرح وما استغفها مية حد في الفها و حذف  
من الالف المشطو من الثاني الجواب على طريق الاحتباك وقيل انه جواب  
الشرط المذكور ببيان على جواز تقديمه واما كون ما نافية فخلاف  
الظاهر ففقتلون مستعمل بمعنى الماضي قال القرطبي رحمه الله  
لما ارفع الاشكال بقوله من قبل جاز ان يؤتى بالاستقبال بمعنى الا  
وكذا عكسه كقول الخطيب

شهد الخطيب يوم يلغى ربه ان الوليد لحق بالعدو  
فشهد كقني فشهدا وهما اصوب مما قيل فان قيل المدعوى  
هم اليهود المعاصرون والفاقلون للانباء عليهم الصلاة والسلام  
من قيل هم المعاصرون على ان تعبير المصارع بقوله من قيل  
لا يشتم قلت هو كما نزل للحال الماضية لانه قيل فامر بكتمة  
القتلوك ومعنى يؤمن مما انزل عليه جسر اليهود من المعاصرين  
والماضين فاما انهم ايمانهم وفعالهم والاعتراض عليهم اعتراض  
عليهم وقت ادبهم بان المعنى فامر بترضوك بقتلهم الان  
وفي قوله من قيل يقتلوك بعض بنوعه لما فيه من ان حكاية الحال  
مع قوله من قيل لا يتبي واما النبوة التي ذكرت في غير مسلمة لمقلته  
بالقتل لا بالرضي ومن الثاني من جواز حمل كلام الله على هذا  
وفيه نظر وحيد في الكلام فقلبتك تغليب المعاصرين على الانبياء  
في الخطاب وتغليب انبياءهم عليهم في استناد القتل فثامته وفي قوله  
عارفون بكنية واما من يلجج بربك الحقة والمجال فتذكره الايات  
المنشقة في التيسير هي الطوفان والحراد والقتل والصداع والدم  
والعصا والند بالسطا وقلوب الحمر والفجر الما من الحجر وقال  
المع في الاسترا ايضا وقيل لا يظهر ان يراو بالبيانات الدلائل الدالة

على

على الوحد انية قوله شمر الختم الهم العمل في اللفظ المتبع من الواو  
في التثنية لانها تدل على انهم فعلوا ذلك بعد سمله من النظر في  
الاموات اعظم فبنا وقوله الهما يعني ان يفتك العمل بالخذ يتم  
والمفعول الثاني في خذ وقت وقد نبي على الخذ لو احد نحو الخذت  
مع الرسول سبلا **قوله** بعد يحي موسى عليه الصلاة والسلام الخ قد  
مر ما فيه شمر انه او دخله انه كان الظاهر ان يكون المراد مجيء  
بالبيانات الا انه مشكوك في ان الخمر الما منه المموله يكون قبل الخذ  
العمل وكان هذا منشا لجد على المجرى من الطور والقول بان قوله لا الطور  
منطلقا بالمصدرين على سبيل التنازع لانه الثاني وحده لا يحل ما فيه  
من التكلف بل عدم الصحة ولا فرق بين المجرى الى الطور والذهاب  
اليه وانما الفرق بين المجرى والذهاب لانه في الاشكال المذكور  
فامره صعب **قوله** اذ لم يحث على مجيئه بالبيانات لا يلزم  
ان يكون المراد جميعها بل يحتمل ما وقع منه مع انه لو تغيرت فكيف  
الرضي وخالفه فيها على ما نقل عن التيسير **قوله** كان معني الخذ  
العمل ظالمين الخ فبنا المراد بالاعتراض المنذير لان المعترض  
هي التي اعترضت بين كلام او بين كلامين متصلين معني والذليل  
ما يؤكد به تمام الكلام ومنهم من جوز الاعتراض في اخر الكلام فلا  
يرد عليه **الفرق** بين ان يكون كالاول وبين ان يكون اعتراضا  
ان كان لبيان مسنة الممول والاعتراض لئلا يسلح لئلا يسلح  
ومن ثمة قال في الحالك وانجز واضعوت العبادة غير موضعها  
وفي الاعتراض وانتم قوم اعادتم الظلم في استمر بستر عليه وعبادة  
العمل نوع منه وايضا الجملته الحالكه مقتدة للمطلق فيكون  
لتخصيص العام والمقترضة بما اعترضت فيه والموالاتية بقوله  
فانتم قوم اعادتم الظلم وفي الكشف الخفي ان الاعتراض اولى وان كان  
ميتل كالمسكون المفسرون الى الاول لانه يكون تكرارا محققا فان  
عبادة العمل لا تكون الاطلا لاختلاف الثاني فانه يكون ببيان  
الرديل له يقضي ذلك شمر قال نعم يمكن ان يحل على بيان شمول  
الظلم اول كلامه واخرها فلا يلزم التكرار **قوله** دلالته  
على هذا الشمول غير بيانية اللهم الا ان يؤخذ من معنى الاعتراض  
الذي تدل عليه الجملته الاسمية ومع ذلك لان الاعتراض اولى  
فالوجه ان يقال ان حمل الاعتراض على الحقيقة نحو الخذ شيئا  
فظاهر ان الحالك اولى لانه الاعتراض لا يتعين كونه ظاهرا الا اذا قيد  
بعبادة وان حمل على انه بمعنى العبادة كما يشعر بظاهر لفظ المص  
رحمة الله بقوله واليه المولون كالبحر في العربة التي  
وفيه قريض بانهم صرفوا العبادة عن موضعها الاصل الى غير موضعها



وان علم من الغنم حيث ان اطلاق الظلم شعره بانه عبادة العقل  
كل الظلم وان من ان كان له لست تترك شيئا من الظلم حيث لم يقلط المولى  
ففيه فلهذا انظر قول الأكثر وقد ظهر ان التذليل عند المصنف  
وجه الله من اقسام الاصل من انهم في قول المصنف الخلد والعقل  
ظالمين بعبادة من غير ذكر العاقل لما ملنا من اننا الى ان غير الخلد  
يكون محمول على منسأة الخلد في ما مر وقوله اي العاقل من  
مضى بانه لو وجه آخر والمحصل المعنى من قال لو جعل الخلد  
من ليشل الخلد خاتما بمعنى صنعه وعمله كما ان فائدة الحال  
ظاهرة فان الاستناد به كما المعنى لا يكون ظلما الا حال كون مقرر  
بالعبادة وان جعل المعنى عبادة العقل على ما الخلد في المصنف  
وجه الله وهو المناسب للمقام ففائدة تذكير زيادة التوبيخ ومنه  
وجه كون سكال على جعل الخلد من عند كذا الوجه فقد سوي عقل  
عن قول المصنف ان العاقل انه صريح في القطع بان الخلد من عند ما منع  
الى معقولين ولم يكن بشي من انما على الخلد ايضا لانه لو فربان  
من عبادة الظلم ووضع الشيء في غير موضعه كان ابلغ ولا ادري  
لماذا لو اعتمدوا انما الخلد انما يكون للحال مسينة للمسنة  
فلا تامل قوله وساق الاية اي كانت ساق ما قبلها كذلك  
فانه من يخالف دعوى الايمان وقوله **والمتبين انهم كما كرموا**  
**بالحق** وهو معجزاته كقرت استلافهم معجزات موسى عليه الصلاة  
والسلام فليقر هذا بصدقهم وكذا رفع الطور واشارته الى انهم  
لا يؤمنون لضياد اكاياهم وكانه لم يبرن ضمنا في الكشاف من  
كره فكر الطور لما يتطلبه من زيادة ليست مع الاولي يعني واشروا  
في قولهم الخ **قوله** خذوا ما انبأكم لقوة واشمعو الخ اشارة الى  
خطا نقل الطور فان الظاهر منه سمعنا فقط لا لا سمع قال  
في الكشاف **قوله** كلف طابق جوابهم **قوله** طابق من  
ختم الله قال **قوله** استمعوا ولم يكن سمعكم سمع القليل وكلمة  
فقالوا سمعوا لكون لا سمع طاعة يعني المأمور به ليس من طلق  
السمع على سمع مراد به القبول **قوله** سمع الله لمن جره وقال  
دعوى الله حق خفت ان لا يكون الله يستمع ما قولك فاجابوا  
بغير ذلك القليل وهذا انما على انهم اجابوا بهذا اللفظ كما يتبادر  
من النظم وقال ابو منصور لا **قوله** سمعنا ليس على ان قولهم  
سمعنا من بعد هناك كما في قولهم ثم تولينهم فلاحاجة الى دفعه  
بما ذكر **قوله** تدل على صحة الخ لما كان المعنى ان حية في المسئل  
المه فلكل منهم عترة بالاشراك وهو من مشرب الثوب الصنيع  
وشربه فيقال هو شرب حمره لانه الصنيع يؤثر في ظاهره وباطنه

ابن

حقة

حق كانه يشربه لوجه اشرب البعير منذ ذنوبه كبل في غنفة فالتب  
فانظر قول المصنف الخ **قوله** بقرح وقد المير كل حين  
كانه عند في قولهم لهما من اشرب اي اشرب حبه في قولهم  
لا من عا كذا انهم اذا اشروا عن فحاش من حبت او بقصر استعلاوا  
لما اشرب اشرب انما هو ابلغ من مجامع في الاذنية السبك ولذا  
قالت الاطباء الى اسطية الاضداد والادوية ومركبها الذي تعاقف  
بها الى اقطان السبك **قوله**  
**قوله** لم يبلح شراب **قوله** والخصرك ولم يتلف سرور  
وفي المثال اشربوا شراب اي ادعيت على ما المراد فعل قيل سمعنا  
حوايب اسمعوا وعصيت لخصي اسمعوا واؤذنه تشوش وقولهم سمعنا  
اشارة الى تعدد معانف وامارات المراد انتفاض سمورته في قولهم  
فما تباة اشربوا او قيل ايضا انه لا حاجة الى التقدير اذ جعل  
العقل نفسا يشربها ابلغ وقيل الاشرب حقيقة لان موسى عليه الصلاة  
والسلام يرد العقل بمراد وجعل جزاء في سبيله واستمر يشربها  
لمن كان يحب العقل ظهر ان المراد انما على شفعية وهذا وان فمثل  
عن السيد رحمه الله **قوله** هناك لمكان الاشرب الى انما  
يتوجه على تقدير المصنف انه لا حاجة الى ذكر القلوب اذ لم  
لا يكون الا فيما باطنا لانا الى الختم اشير الى بيان محله وذكر  
المحل المتعين فينبغي من الغنة في الايات لان القلوب هي الشربة  
كانت المبطون ليست هي الاكلة **قوله** محسنة وخلولية وفي نسخة  
او خلولية وقيل ان المراد بالقران بالتعظيم لا يكفي بدون القول  
بالخلولية وفيه نظر لانهم اذا كانوا محسنة تجاوز ذلك ان يكون جسمنا  
من الجسمان لها وكذا اذا كانوا خلولية تجاوز ذلك ان يكون جسدنا  
المتعين فكان خلوا كبريل وفي بعض النسخ يبعد من جهة غير  
من العقلا ان يتتقدوا واعمال صنعوه على هيئة الهمايم الهامع  
انهم **قوله** او اوقوا شاهدنا وما شاهدنا من موسى عليه الصلاة  
والسلام فلعلى السامري القائل انهم ان موسى عليه الصلاة والسلام  
له طلمحات بفعل هما ما يفعل فرجع عن ايتم ذلك واسمهم  
في ان يصير وامثلة وهذا المشير بشي من ما تروي من عبادة الامنام  
وقوله **قوله** بشما الخ **قوله** تدل على صحة الخ لما كان المعنى ان حية في المسئل  
المه فلكل منهم عترة بالاشراك وهو من مشرب الثوب الصنيع  
وشربه فيقال هو شرب حمره لانه الصنيع يؤثر في ظاهره وباطنه

ابن



فلينما تل كذا فتقول بحق الذين المقصودون لتتميزوا عنهم بما في التوراة  
انما على طرقتين التوراة المعروفة في كل بيتين على ما في كتابه واسمه  
للمعنى الامتداد والامكان انما كما من زوت وهو العباد من من ههنا  
عامة في العباد والحكمة فالانوار والاشياء كما في كتابه من ههنا  
هو في غاية الملاذة على انما في التوراة والاشياء من ههنا  
كما في معنى كذا على التوراة او لا يكون الا في كتابه العباد من ههنا  
كما في معنى او لا يكون الا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
من المنكر اما العبد من ههنا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
لا يمكن ان يكون على كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
بوجه كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
كلما في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
المعنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
التي كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
انما كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
مؤمنين اي كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
الذين كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
قتل كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
وآدم كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
الاحمر من كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
زاد من كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
بما لا لا كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
القران في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
خاصة في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
حيث ان كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
الشركة في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
كاف في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
اعية في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
من كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
اي ذات كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
والذي في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
والخبر كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
الحال من كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
في كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
فسره كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا

ابن كذا

بعضهم

بعضهم او اللام للعبادة والمراة المشهور او من عندهم قوله لان  
لمن الذين كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
المعنى فان المتقين كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
منه ذلك كما ان تيقن ان المسلمين دون ذلك كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
ولا يتيقن كل مثل انه كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
الميزاد يقول ان كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
انما كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
غير متخذة اذ لم يجرى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
فينبغي ان يعترف بالصحة ما خالصه من الكثرة والعقاب واشتاق  
يتعدى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
وقيل يتعدى النراج وقوله لمحت التخلص قال الرابع المحنة  
ذاعين في المشوق والسوق ذاع في المحنة لقاء المحبوب والمحنة  
لقا محنة لسبب السبيل المير ولا يطربق المير سوي الموت في معنى  
لذلك قوله كما قال علي رضي الله عنه لا اياك في اسقطت على الموت  
او سقط الموت على كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
وفي الكشاف ان علي رضي الله عنه طاف بين الصفتين في خلاله  
فقال له الحسن ما هذا اشري المحاربين فقال يا بني لا ياتي  
البرك سقط على الموت ام سقط على الموت لكنه قال في ربيع الابرار  
خفق على رضي الله عنه فعكس السبيل كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا في معنى كذا  
ابن حنبل بن ابي طالب الخفق تعاسا في مثل هذا الوقت يا امير  
المؤمنين فقال اسكت يا ابن اخي فان عمك لا ياتي الى اوقع على  
الموت تام وقع الموت عليه وان لم تكن يوما لا بعدوه وقت  
الخبر به لا حول الله ملكي الله ما لم يدم وهناك قصة الخزي فلا  
يقال انه محنة لان سبب المقام لان عدم مبالاة رضي الله  
هنا ليس لا شتيا في المعنة بل لعلمه رضي الله عنه انه لا يموت  
في ذلك الوقت وسقوط على الموت صيا شريه لا سببه المتقنية  
التي مع علمها وسقوط الموت عليه متفاجاته له قوله وقال  
عمار رضي الله عنه بصفتين الصفتين بصاد صفة مكسورة  
مشددة مؤنثة قربا لرقية على شاطي الفرات وكانت وقعت  
صفتين سنة ستم وخلافتين في عنزة صفر بين علي كرم الله  
وجهر ومعاوية رضي الله عنهما وفيما استشهد عمار بن ياسر  
الصحابي رضي الله عنه وكان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمار  
رضي الله عنه انك الفتي الماغية فقال ذلك في وقت  
الحرب لانه علم انه يستشهد وقلنا في روجه في حطين الفدس  
النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهم واشتاق لذلك فادى به



فوحا وقال حذيفة بن اليمان الجاني وهو محض شاهد الموت  
جاءت اليه الموت وقيل ان اذ انقضاء الله على فاته اي احسن  
التي شتمت قال لا اقل من ندم يبريد الي تمنيه فلما جاء ما دمت  
فتمم وقال لا اقل من ندم الخ وهذا محتمل الدعاء ايضا قال  
ابو الحسن فقولك العزب لا اقل من ندم يبريد ون من ندم فلا  
اقل وهذا المحض كما بن سعد في طبقاته وصححه وقوله  
سليمان متعلق بقوله اشتاقنا وحذف لامين سها وهو لم  
يسمع من العرب ولقد علم ما فيه وقوله لا يشارك فيهما غيره يعني  
من المشركين ولا يشارك اليهود لا يكتفون ان غيرهم لا يدخل  
الجنة كنف وهم معتزفون بان آدم ونوح وغيرهما ممن لم  
تنتج بشر بعثهم يكتفون الجنة **قوله** ولكن يتمم ايد الخ  
ابن ابي اسحاق الاستغراق والمحاكاة الى القول بان لولا التاكيد وان  
قيل هو المراد الاستغراق لمرة اعجازهم في الدنيا خلافا  
لمن قال انه مخصوص بهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولا ينافي  
ذلك محتمل له في النار اذ نادى قايما ملك ليخلص عليا ربيك  
ويقولون يا ليتنا كانت القاضية **قوله** ولك كانت اليد المغلقة  
الخصاصة اليد بالانسان المراد به انها على وجه مخصوص من  
القدر على العمل غير يدينها بالوطي علمتها فلا يرد  
عليها ان للمهايم يد او القدر يد كيد الانسان في الاكل والشيء  
اشارة بقوله عامه صناعه فلا يرد عليه ما فسره ولقد  
كرهنا بني آدم من الاكل باليد انه يوحد في الفرد ثمة ان اليد  
المخارطة المخصوصة وتستعمل في النجاة المشبه بها عنها وفي  
القدرية لذلك وان اطلقت على قدرة الله مع غيرها على الجارية  
كقول حذيفة بيدي ويطلق على الذات ايضا كقوله ولا تلقوا  
بايديكم الى التهلكة اي انفسكم وفي كونها تطلق الجزع على الكل  
كلام سبغاني وقتديني بالعمل باليد عن جميع الاعمال واليد  
في معناه الحقيقي وهو المراد هنا قال الواحد يما قدمت  
ايديهم اي ما قدموه وعملوه فاصناف ذلك الى اليد لان اكثر  
جائيات الانسان تكون بيده فبصاف الى اليد كل جنة وان لم  
يكن لليد فيها مدخل وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى في ذلك كما عرفت  
عليه وما موضوعة عايدتها مقدر او مصدرية وايديهم  
فاعل مقدم رفعة **قوله** اخبرنا القليل والليل ايضا  
ذليل على اعترافهم بنبوتهم صلى الله عليه وسلم لانهم لو لم يثبتوا  
ذلك ما امتنعوا من التمكن **قوله** فارقا التمكن من عمل القلب  
لقد وقع لما يريد من انه كيف يكون معجزة مع انه لا يمكن ان يعلم

انه لم

انه لم يتم بعد اذ هو امر قبيح لا يتطوع عليه ما به لتبرأ من اقلها  
بل هو ان يقول لنتي وكلمه مما يؤذي مؤداه وليس له انما امر قبيح  
فان لا يذكر على طريق المحاسبة واطهاره للمعجزة فلا يد فبالا  
بالاظهار والتلفظ كما اذا قالت رجل لا امر ان انت طالق ان شئت  
او لصيت فانه يعاقب بالاختيار لا بالامرار وهذا معنى قوله  
وان كان بالقلب وهذا على التسليم فلا يرد عليه ان التمكن  
محمية حصول الشيء كما شرح به المحققون ولانه بقا رض قوله  
في نصير الاماني الامتناع ما بقدره في النسر كما مر **قوله** وعن  
التي صلى الله عليه وسلم الخ المحرجه الميتة في رحمة الله في الابل عن  
الكاتب عن ابي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما من فوعا بلفظ  
لا يقو كما رجل منهم الاعرض برقيقه واخرجه الترمذي والبخاري  
عن ابن عباس رضي الله عنهما من فوعا ولفظه لو ان اليهود تمتوا للثور  
لما نوا وهذا يدل على عمومه لجميع اليهود في جميع الاعمار وموت  
المشهور المتوافق لظاهر النظم ولخرج ابن جرير عن ابن عباس رضي  
الله عنهما من فوعا تمتوا يوم قال لظنه ذلك ما بقى على وجه  
الارض بموت الامان وهذا يدل على تخصيصه بعصره صلى الله عليه  
وسلم ومنه ولذلك لخصه في المشرق وقوله لغص برقيقه كناية  
عن الموت لان القصعة والشرف وقوف الطعام والشرب في الحلق  
يحتك لا يجرى للانسان ريق فعمله عارفة فانه قتل الاوجه  
لا مثل السؤال لانه تعالى لخير ما بهم لن ينموه ولا شك في خبره  
قلت القصد الى اثبات ان الاخبار عن الغيب يثبت كونه معجزا حتى  
ثبت انه كلامه تعالى فلو ثبت صدقه بكونه تعالى لكان معجزة فان قيل  
عدم نقل ثبوتها اذ قيل للمطالع مع المعاصرين وقد انقضوا وكسر  
يتموا وفيه نظير ووجه التاكيد اقامنا الظالمين مقام صغيرهم وقد عوي  
ما ليس له من قوتهم لن يدخل الجنة الامن كان هو **قوله** من وجد  
بعقله الخ لان الواحد يكون بالاحسان وتبعدي لو احد وبالعلم  
فينبغي لو احد كرف ولا تثنى كعلم فقوله الجاري صفة مقترنة وتكثير  
الحياة لانه اريد به فردا في نوعه وهو حياة الدنيا وقيل التكرار للتخفيف  
اي للحياة الدنيا وهو المطابق لقراءة على الخ رضي الله عنه بالترتيب  
لان المعهود المعروف منها وقال ابو حيان انه على تقدير مضاف  
اي صفة اي طول حياة او حياة طويلة ولو لم يقدر لزم المعنى بان  
يكونوا الحرف على تقدير مضاف ولو قلت لا كنت بغيره **قوله**  
ومعجزة وهم واحرص الى لفظهم وهو الصمير المتصل ولفظ الحرف  
وفي نسخة الحرف بدون واو على الكناية بنصب الحرف او رفعه  
وهو **قوله** محمول على المعنى الخ يعني لما كان لا فعل حالات منها



الاصناف ومنها ما حصر المفضل عليه من عطف الحالة الثانية على الاولى  
لثبوتها وادخلها وفيل على قوله لمر من الناس الاولي لخص  
من باقي الناس فانه كعصر من المضاف اليه بخلاف مجرور من فانه غير  
الاشركي للصحة قولنا زيد افضل من الحق ولا نقالت افضل الحق انتهى  
ولجبى ان متخول من التفصيلية يجوز ان يكون كلاكهما  
محل العطف ليد تفول زيد افضل من القوم حذف من وفضيفة والقوى  
على اثبات من وفيد نظير قولنا وافرادهم بالذكري بعينهم كخلوك  
في الناس فخصصهم بالذكر ما المشددة حصرهم او لتويج اليهود  
بان حصرهم هذا اذ على خلاف مدعاهم **قوله** ويجوز ان يراد  
لحصر من الذين الخ يعني حذف فعل المعطوف على الاقرب وذلك  
عليه بذكر متعلقه والوجه الثالث ان يكون الحجاز والخبر  
مقدمة ما المبتدأ المحذوف وجملة يرد صفة والموصوف اذا كان  
بعض اسم مجرور بمن وفي مقدم عليه نظير حذف فسخوا ظعن وما  
اقام الخو ذريق ظعن وفريق اقام وعلى الاول المراد بالذين اشركوا  
المشركون المعروفون غير اليهود وقيل لهم الجور وعلى الثاني اليهود  
لانهم مشركون لقوله عز يبين الله وانما فتوهبه ليرتبط الكلام  
بعضه ببعض والحالة على هذا في محل رفع صفة المبتدأ او على ما قبله  
مستأنفا لا محل له من الاعراب واما القول بان من الناس  
سند التاويله ببعض الناس فقد علم حاله مما مر **قوله** حكاه لودادهم  
ولو بمعنى ليت اى حكاية لبيد لانه وان لم يكن قولا ولا في معناه  
لكنه فعل قلبي يتجدد مرهنة الاقوال فعومل معناه منها وكان الظاهر  
ان يجرد وهذا بناء على ان لوالتى للمعنى ليست مصدرة واما  
على القول بانها مصدرية فلا يحتاج الى اعتبار الحكاية كونها  
للمعنى مذهبها ذهب التيمم الزمخشري وقيل هي لوالشرطية  
اشربت معنى التيمم وقال ابن مالك الحمد لله هي المصدرية  
وقال قول الزمخشري في معنى التيمم نحو لو انني فخرني  
بالغيب ان اراد ان الاصل وددت لو انني الخ المحذوف فعل التيمم  
لدلالة لوعلى ما شئت لمتى في الاستعارة بمعنى التيمم فصح  
وان اراد انها حرف وضع للمعنى كطيت فممنوع وقوله لقول  
يوذا ولاى هو ولسنا كلمة ذلك ومنه فعل ان التجوز في المشاكلة  
قد يكون في الصفة فقط وقد مر نظيره **قوله** مكفولك حلف بالله  
ليفعلن كان الاصل لا فعلان لكن لما كان حلف ما صياحا ما بعده  
على فمجه قال في المبدع اعلم انك اذا لغبت عن معنى حلف بها ذلك  
ففيه ثلاثة اوجه احدها ان يكون بالفظ الغائب كانك تخبر عن شيء  
كان تقول استخلفته ليقوم من والثاني ان قالى بلفظ الحاضر من

ترديد

ترديد اللفظ الذي قيل استخلفته ليقوم من كانك قلت له ليقوم  
والثالث ان قالى بلفظ المتكلم فتقول استخلفته لا يقوم ومنه  
قوله يقال قالوا نقاسموا بالله لمنيتهم واهله بالنون  
والشوا والياء ولو كانوا نقاسموا امر الخ يجوز فيها الباء لانظمتين  
بغاييب النبي **قوله** الضمير لاحد من الخ يعنى ضمير هو راجع لاحد  
وبمخرجه خبره في محل نصب ان كانت ما حكاية وفي محل  
رفع ان كانت متممة والباء زائدة في الخبر وان يعر فاعل اسم القار  
او راجع للضمير المقوم من يعر وان يعر بدل منه وفيه ضعف  
للفصل بين التبدل والتبدل ولا بد ان لا بد الصن غير حاجة اليه  
وهذا معنى قوله اولتا الخ او يكون ضمير التيمم عائد  
على ان يعر المنة له وفي مثل يعود الضمير على المتلحق لفظا ورتبة  
وهو معنى قوله او منهم الخ والفرق بين هذا الوجه والذي  
قيل ان ذلك مفسر حتى متقدم مفهوم من الفعل وهذا  
مفسر بالبدل وفيه خلافا تقدمت وقت يجوز فيه ان يكون  
ضمير وفعل قدم مع الخبر وان يكون ضمير المشاك وان يعر  
سيندا وبمخرجه خبره وفي زيادة الثاني مثله كلام افعال  
بناء على جواز تفسير ضمير المشاك بمعرفة وهو من ذهب  
الكوفيين قال السيرافي في شرح الكتاب كانا لفر الجيم لذهب  
لزميات واهل البصرة لا يجيزونه ودخول الباء على كل خبر  
منه في مقادير من امجا بنا من لا يجيز السته ما هو يد اهب  
زيد اذ جعل ضمير الامر لانه انما يفسر بحكاية ولا يكون في ابتداءها  
البا فاحتمل عليه بقوله تعالى وما هو بمخرجه من العذاب  
ان يعر وان يعر بدل منه وهو ضمير التيمم الذي تقدم عليه  
الفعل النبي **قوله** وامل سنة سنة الخ لام سنة محذوفة ففعل  
اصلها نساء وقيل وا ولا بد سمع في جمعه سنهات وسنوات  
وسنينة وسنة وسانية وسانيت وسانمت وقوله والزخرفة  
التعديد وهو منعقد وقالت استعملنا العرب لازما ومنعديا  
فيجاء بهم يعني ان معنى تعبداه تعالى مجاز انهم بالتعديت  
كما نقول لمن يعصى قد رأت ما صنعت للهداية وتخولفها  
**قوله** نزل في عماد الله بن صوريا الخ قال العراقي لانه افعال  
التروك بلا سند وورد في الثعلبي والبغوي والوليد في اسباب  
قتل انه اسلم شتر كفترو ويخت نصر بضم الناء وتسكر الخ والمثناة  
الفوقية المفتوحة للتركيب المنزجي وامثلة بويخت بمعنى ابن ونصر

بمخرجه نظير الخ



كقوله مستند داسر قتم وحده عنده فنسب اليه وهو الذي خرب  
 بيت المقدس وقتل نبي اسرائيل وقبلة بما يزد وثمان وثلاثين  
 سنة نحت نصر اخر متوازيه في الكتيب الفند يمتوه من ملوك  
 الكلدانيين ذكره في شرح المحطى وقوله فيم تقتلون اي غياي  
 سبب يحل لكم قتله **قوله** وقيل حل عمره على السعنة مدة ارس  
 اليهود الخ اخر حجة ابن ابي شيبة في مستنده وابن جرير وابن ابي  
 حاتم من طرق عن الشعبي وكه طرق اخرى فهو اقوى من الاوث  
 والمدارس بيت اليهود الذي يدرسون فيه كتبهم جمع مدارس  
 كما وقع في بعض نسخ الكشاف وفي الهذلية المدارس صاحب كتب  
 اليهود ومفعل ومفعول من ابنة للمبالغة والمدارس ايضا البيت  
 الذي يدرسون فيه ومفعول عن قريب في المجران انتهى وقد قلنا  
 انه يكون مصدر ايضا فله ثلاث استعمالات أشهرها الوصفية  
 والخصب بالكسر معروفة والسلام مصدر بمعنى السلامة والنجاة  
 وقوله كما يقولون اي من الملائكة المقربين وان قال عمر رضي الله عنه  
 فان لما في كلامهم من اشياء الجمة فانه محتمل كما مر وهو نبي  
 اذ لا شك منه رضي الله عنه **قوله** ولانتم اكرم من المحترقات  
 المتداني قوله هو اكرم من حمار هو رجل من عاد يقال له عماد  
 ابن بوبليع وقال المشرك في حمار بن مالك بن الازد كان مسلما  
 وكان له واد طوله مسيرة يوم في عرض اربعة فراسخ لم يكن  
 يبلد العرب لخصب منه فخرج بنوه يتصيدون فيه فاصابهم  
 صاعقة فهلكوا فكفر وقال لا اعد من فعل هذا ودعا قومه  
 الى الكفر فمات عماد فقتله فاهلكه الله والحرب واديه بضرب به  
 المشرك في الكفر قال

المرشراة حارثة بن بدير يضلي وهو اكرم من حمار  
 والحمار مثل في البلادة وتعرف النعم يحتاج الى فطنة وقتل لان  
 صاحبه يعلفه شره ويحبه وفي المثل ايضا لضرب من جوف حمار  
 لانه اذا صيد لم يلق في جوفه ما ينفع به وقتل المراد كل جاهل  
 لان الكفر من الجهل والبلادة ولا شئ اب بالدم من الحمار قتيل وهذا  
 النسب بعدم الطباق بين الجمع في الكتاب والافراد في المثل وقيل  
 قول عمر رضي الله عنه محمول على هذا المعادى واضراب من العتاه وجهه  
 نظرا الى الاصل وقوله جوف العير من تنابيل لفظ باخر الخفة  
 فقد يبدلون في الاعلام الاغراض كقول امية بن خلف لعنه الله  
 لا في كبر رضي الله عنه يا ابا فضيل والامثال كحتمل فتهامز من الضم  
 وفيه انه يخالف الكلام القوم فانهم من حوايات الامثال لا تغير كما مر

طيبي  
 كشاف

د قوله

وقوله ستعة بالوجه ان في اللغتين اي بوجه مطا بولما قال العوفي في  
 اراء المنكر الذي يوافقها وما وقد ذكرها المؤرخون والمحدثون  
 منها ما هتافا **قوله** وفي جبريل ثمان لغات الخ هذا اعلم منك  
 ممنوع من الصرف للعلمية والجمعة والتركيب المنزجي على قول  
 وقد نصرت فيه العرب على عادتها في الاستعمال العجمية على ثلاثة  
 عشر لغتا شهرها واقصى ما جبريل كهنده بل وهي قراءة في عمر وياق  
 وابن عاصم مر وحفص عن عامر وهي لغات الحجاز والثانية كذلك  
 الا انها الفصح الجيد وهي قراءة ابن كثير والحسن ونضعف القتر الهانبا  
 ليس في كلامهم فعلى لسان شئ لانت الاعمجي اذا عرت قد يلحقوه  
 باوزانهم وقد لا يلحقوه مع انه مع شمول لطايل الثالث جبريل  
 كسبيل وها في الحزق والكسائي وهي لغات قيسر وتيمم الرابعة  
 كذلك الا انها بدون ياء بعد الهمزة وتروى عن عاصم ايضا وقتل  
 كذا لان الامم شدة ووتر وي عن عاصم ايضا وقتل ان  
 اسم الله في لغتهم القادسة جبرائيل بالف وهمز بعد هاء مكسورة  
 بدون ياء وبها قرأ حكمة العاقبة مثلها مع زيادة ياء بعد  
 الهمزة العاقبة جبرائيل ياء بعد الالف وبها قرأ الاعمش  
 القاسمة جبرائيل العاشرة جبرائيل بالياء والفضة وهي قراءة طلحة  
 ابن مظرف الحادية عشر جبرائيل وفي الكشاف جبرائيل بولك جبرائيل  
 قال الطارح العلامة من عادة المصريين انهم يبدلون هاء الهاء العربية  
 قاطبة انهم اذا ارادوا ان يهينوا وزن كلمة يتبدلون هاء الهاء بالعين  
 كما في المفصل في لغات كاريين كاي بوزن كاي انتهى ومعنى جبرائيل قيل  
 الله وجبرائيل وايلا الله تعالى كانت اسرائيل صفوة الله **قوله** ما البارز  
 الا قول الخ في الكشاف الضمير في نزل للقران وكوهذا الاضمار اعني  
 اضمار ما لم يسبق ذكره فيه في ثمانية لسان صلحه حيث يجعل  
 لغيره شهرة كأنه يدل على نفسه ويكنى عن اسمه الصريح بذكر شئ  
 من صفاته وهو التثنية في قوله نزله ونزل في الكشاف نزلته  
 كقوله ونزلته فقالوا معنى التثنية التثنية المتدا الى جبرائيل هو التخفيف  
 والتفهيم كأنه يجعله نازلا بالقلب حالائه والافلام ترت حقيقه  
 هو الله فهو مجاز لانه انتقال من اللزوم الى اللزوم وكلام المصليين  
 بصريح فيه فيجوز ان يكون نزل بمعنى الحقيقه لكن كان مقتضى  
 الظاهر علمك فزاد القلب لانه القائل الاول ومحل الهمز والحفظ  
 على ان الاو راك به والمدرك فيه على ما ورد في لسان الشريعة واهلها  
 لا يقولون باثبات الحواسر الماطنة فلا يرد عليه انهم قالوا حافظ السور  
 الجذبة الخيال وحافظا المعاني الجزئية قوة في مؤتمرا لدماع  
 لشمي الحافظة وحافظا المعاني الكلية لعقل المفاض على النفس بامر الله

قوله  
 جبرائيل واسرائيل



تعاذ وكان الظاهر ان يقول على قلبه لان القايل رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه حكى ما قال الله له وجعل القايل كانه الله لانه سفير محض والحكاية بما سمعني انه روي عن جابر الامير بالقول فحكى لفظها نقول قل لظومك لا يهينوك قال الفرزدق

**المتراني يوم جوسويقة • دعوت فنادتني هدية ماليا**  
**وقتل مئة قول لم مضر والتقدير** قال بالجملة قال الله لي من كان وقيل الصمير في نزلة اللغات فان جبريل عليه الصلاة والسلام نزل القرآن على قلبك والحفظ والتميم مما انما افادها حرف الاستعلاء له لانه على ان المتراب ياخذ بجمع قلبه وهو مرتبط بقوله بلسما اشترى به انفسهم وما وقع بينه من الغيب لانه كلفه مقرر كلفهم وانكارهم المتراب على نبوت صلى الله عليه وسلم وان ذلك اشرف شكهم وفرط عنا دهم ولا يخفى ما فيه وانك نابعه في بعضه الطبيعي وقوله بامر الخ اصل معنى الاذن في الشيء الاعلام باجازه والترخصه فيه فاذا استند الى الله قد يرا امره وازاد نطقه تعالى الا لظلمه باذن الله وليس يصار ههنا الا باذن الله وكذا تكبيره وقيل ان آذنه الله يكون بمعنى علمه ايضا وكلها ممان مجازية والعلاقة فيها ظاهرة واما ما قيل ان قوله بامر الخ اريد بالتراب فقناط الظاهر وقوله بتكبيره ان اريد به التخفيف والتفهم فلا وجه له وقوله من فكل نزلت والصمير المتراب لم يجرى على اصلا فالسلام وقيل انه لله والمفعول صمير جبريل الخ حال منه اي ما ذوبناه او معه اذن الله

**قوله** والظاهر ان جواب الشرط فانه نزل الخ يعني ان من حق الشرط ان يكون سبب الجزاء وهذا عهدا وقيل عليه الصلاة والسلام ان لم يت سبب الجزاء المترك فوجه بانه ليس بجواب في الحقيقة بل هو سبب الجواب اقيم مقامه ومعناه من كان عهدا والجزء عليه الصلاة والسلام فلا وجه له لانه نزل بالقران على قلبك مصفا لما بين يديه الخ فلو انصفوا لم يسمعوا فنزل بالقران سبب لعدم توجه عهدا ونذا ومعناه من كان عهدا والجزء عليه الصلاة والسلام فلعله انما توجه له لانه نزل عليك بالقران وهم كما رهبون له فتروا سبب لتوجه عهدا وهم كما يقال ان عاداك فلاك فقد اذنته اي فتروا بحق عهدا وتم لتاذبه وبمخفقته ان تقديرا الكلام ان عاداك فله

فالعقل المنصف يقول لا وجه لمعادا تراوها وجهه فالسببية في الحقيقة لذلك القول المقدم فيكون سببا للاخبار مضمون الجزاء كما في قوله تعالى وسابكم من نعمة فمن الله وقتل المقدير من كان عهدا والجزء عليه الصلاة والسلام فلم يمت لفظا فانه نزل على قلبك اي من عاداه فلك بعداوة لا عناد اي ما مترادف لنزوله على قلبك كما في كلام الله انما هو على الجوهري الاول يندون ههنا فنتبه ومنه يعلم بكتة الحكاية دقيقة واما كون من

كشف

حسرو

وقال المصنف في هذا الوجه  
 حذوف في الاصل  
 بل يجوز بعلاقة السببية  
 اذ ان العجز في حق  
 المذكور لوجود ما تقدم  
 من قوله لعلنا نعلم  
 على كونه كما في جواب  
 غير ان من يذعن على  
 وامل ان تكون على قلبك

استفهام

استفهام للاستعداد والتمهيد وما بعد تعليله في خلاف الظاهر اذ اذ بعد اذ الله مخالفة لما كان معني العداوة المعروف المقصود به لا لانه لا يتصور ههنا حمله مجازا عن المخالفة عناذ وهو ظاهر في ذلك ورسوله واما في الملاية فبما لفظها كما وانه وفيه نظر وقرب منه لغير المحتمل اذ اذ الطلوع او المجراد معناه طالع الخ في النسبة للرسل والملائكة وذكر الصلوات والتمويل بعدا وهم لان من عاداهم فقد عادى الله وسما في تخفيفه في حكاية وعداوة الله عقابا به اشتد العقاب كما في الكشاف افرز للملكان بالذكري لم يزلت على فضله لما حق كما همما التيام من جنس الملكة لاختصاصه بما يمتاز به وفضائل ولان التعابير في الوصف مشتركة التعابير في الذات كقولهم فان لغو الاقام وانت منهم فان المتك بعض دم الغزال

**قوله** والنسبية الخ لانه الاقرب ما لذكر يقين في ذلك كما اذا قلت من ههنا القوم وزيد او غيرهم اقرب مني من غير الجزاء على اهانته افراده لا على المجموع فقط وقوله او الموجب الخ اي في نفس الامر وهذا وجوه وكذا مستقلة ولذلك قال ولان الحاجة الخ بالاولى لكنه كذا للبعد فلا يقال الظاهر ان يقال اول للثبوت ولا يقال في ما سبق من قول ابن صوري ان ميكا قيل محبوب لانه المحبوب والرحامنه وجرى بل عليه الصلاة والسلام عداوة لان الخسوف والعذاب منه فتا مل ولان الواو بمعنى اولان ما ذكر لايات على شرفه ما وقوله ومع الظاهر الخ مشي على هذا في الكلام التعليل بالمشق وان الجزاء مترتب بمعاذاة كل واحد مما ذكر في الشرط لا بالمجموع وقوله كبريك كل ودمرا ابدال المنة عتيا في الوقت وقوله كبريك كبريك كبريك ومثقال بدون همة ويا اي الممتد دون من الكفرة والفسق الخ لكان الفسق لظالم على المعاصي والكفر اشده وكان في النظم مخالفة للظاهر حينئذ فمعها بان المراد الممتد دون في الكفر كما روي عن الحسن رحمه الله ان الفسق اذا استعمل في نوع من المعاصي كفر او غير وقع على اعظم لانه في الاصل الخروج عن المعناد فيه وقد استعمل ههنا في الكفر فيفيد ما ذكره والسبب ان الفسق كانه متجحا واليخ وما ذكر في سبب التروك

تدل على ان المراد بهم اليهود لا بن صوريا وحده كما قيل لان صيغة الجمع تارة فالتعريف للتعريف اذ المراد الجسد وهو دخلون فيه دخولا او كما في نظم السياق والسباق وحديث ابن صوريا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما لظنك بالمتطوف



خاصة ولم يجعل على قراءة السكان الواو على انها اسكان الما في مولد  
لم يثبت مثل ذلك في الواو العاطفة بل حدث على انها او العاطفة  
للفعل فكذلك اعني نيك للفتيد بالظرف وهو كذا على صلة  
للمؤمنون الذي هو اللام في الفاسقون شيلا الى جانب المعنى وان  
كانت فيه نسخ اللام المؤمنون كانه قيل لا الذين فسقوا وان  
لم ينجح ابتداء وقوع صريح العقل بعد اللام لاستيحاء تقدم مع  
**القول** قوله لا مجال العطف يرد عليه انه اذا قرئ بالكو  
ففي عاطفة على ما قبلها كما الفرق بينهما وقتل انه قيل مع  
المعنى يقتضي ان العودية لا لتأخذ عليه وليس كذلك فان ال  
تدخل على الفعل ابتداء في الضرورة كقول مطوق الحار الخبيث  
وبالتبعين في السعة كثيرا كقوله تعاقبات الممتدقين والمصدا  
واقربوا لا عتفا ريم في التوافق ما كان يفترق الا وال وسيا  
تحققه في توفيقه عن هذا وقتل او هنا بمعنى ال اضرابية  
وانتقاه بعد انما على انه مستخدم في حارة على فعله والاصل  
معاهدة ويؤتى له في عهد واو على انه مفقود به يتضمن  
يتضمن كاهن وامعنى مطلقا بقضه الخ النبذ لفتيد  
وامتلكه طريح ما لا يعتد به لا لفعل البالية وقوله عطف  
اي ما من شأنه ذلك لعدم الاعتداد به والافضل القيد  
يذكره اصل اللغة وقد علم الاعتداد صرح بما اراه رحمه  
الله وقد فسر ظهر بيا بمسئيا فلعله مكنتا والوهتم وقوله  
تعالى بكل اذنه لا يؤمنون يكتمل عطف المفرد بجعل لا يؤمنون  
خالا عن اكثر او عن الضمير المضاف اليه معني ينيذ ونالعهد  
عملا واعتقادا رد لما يتوهم ان الخ يعني ان الفر يوطق  
على الكثرة والقليل والثاني هو المتبادر منه فلذا ضرب عنه  
فتواما انتقالي وايطالي وعلى الثاني المراد بالاكثرا ما يشمل  
غير النابذين وقوله كما لقراءت بشمل الاجملي وفي نسخة وهو  
القران حتى بالذكر لثاسية الواقع في هذا المقام والنسخة الاولى  
اولي وتجعل ينيذ بعض التوراة ينيذ اليها وهو الظاهر اذا فسر  
كتاب الله بالقران ورجا ان النبذ يقتضي تقدم الاخذ وهو  
لم يخذوه اصلا فاشانك دفعه في الكشاف بقوله كتاب  
الله القران ينيذوه بعد ما لزمه تلقيه بالقبول يعني  
ان النبذ وراء الظاهر يقتضي كايضا لاخذ في الجملة وهذا في حق  
التوراة ظاهر وانما الخفا في التوراة وحق القران بالعكس اي  
ترك ظاهر وانما الخفا في اخذ في حال اخذته هو لزوم التلق بالقبول

سعد  
كشف

وترك

وترك التوراة هو الكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم والقيل والمرحمة الله  
انفا والى دفعه مثل اعتراضهم الخ يعني ان النبذ ليس حقيقيا بل هو  
استعارة تمثيلية ارثيد بها الاعراض فلا حجة اليك يقال  
جعله كنوم التلميح الخ بل لا وجه له وليس بشي لا يحميذ يجوز  
بالنبذ عن عدم القبول للارزله وهو ظاهر واما التمثيل فامر  
ينص المصرحه الله على انه بالنبذ بل في قوله وراء الظاهر  
وقد قال الرضخشي في تفسيره ايضا وراء الظاهر هو مثل النبذ  
واعراضهم عنه مثل ما يرمي به وراء الظاهر استغنا عنه وقلة  
النفات التي انتهى فبذا فاعل عن معنى كلامهم فاما ما قيل  
جعل للجمع تمثيلا لكان له وجهه وقال الطيبي رحمه الله شدة في  
فركهم كتاب الله واعراضهم عنه بحال في ترمي به وراء الظاهر  
والجامع عدم الالنفات وقلة المسالك ثم استعمل هنا ما كان  
منعلا هناك وهو النبذ وراء الظاهر فاذا جعل كتاب الله على  
التوراة كان كذا ينعته فلهذا ميلا لا يتم فقط لان النبذ الحقيقي  
لم يكن منهم ولما قال بيه اي تيمم ليرؤنه الخ والحمل على القران  
لاننا في حقيقة النبذ فهو كطويل النجاد **قوله** ان الله تعالى ذك  
بالآيتين الخ حل اليهود بمعنى معظمهم فان اريد باليهود من كان  
منهم سوا الرب على ذلك ام لا قسم اربع فرق كما قال المص رحمه الله  
كانوهم وبني منهم من لم ينيذها ولا يؤمن كالمعتزتين بنسوة  
محمد صلى الله عليه وسلم لانهم خصتوها بالعرب او بغير بني اسرائيل  
وفرقة آمنوا بموسى صلى الله عليه وسلم وكانوا قبل نزول التوراة اذ  
لا ينيذوا فعلمهم ما ذكر وفسر على ذلك **قوله** عطف على نبذ الخ هذا  
مما قاله بعض المعربين كما في التفسير بطاهر لانه يقتضي كونها  
جواب لما وانبا عنهم هذا ليس منزهة على جميع الرسول صلى الله عليه  
بل كان قنيد فالاولى ان تكون معطوفة على جملة لما وقيل انه مراده  
ولكن لما كانت الجملة هي الجواب والشرط قيد لها اعتبر به لتتمها وقيل  
انها معطوفة على جميع ما قبله عطف الفضة وقيل على اشربوا وما  
مؤسولة وعائيد كما وجد في اي ينيذوه وقيل نافية وقال ابن الفرج  
انه غلط فاحش وتتلو بمعنى تلت الحكاية الكتاب الماضية وهو اما  
من تلاة بمعنى طراه او تبعه واليهما اشار المص وهو ظاهر وجوز في  
الشياطين وجوهها وقيل الخ وتوئيد الاول **قوله** اي عهد الخ في  
الكشاف اي على عهد ملكه وفي زمانه يعني ان على معنى في قوله الكلام  
مصان مقدس وقدر الفرائد ان تتلوه ضمن معنى الاملا فخذ يجملي  
وقيل ضمن معنى الافرا والشيخ جمل النبي مسخر الى منقاد او تيراد  
به الاستعمال الى بغير اجر **قوله** وعبر عن التجربا الكفر يعني ان كفر بمعنى



سحر بجاز اللزوم له واما كونه كقوله فلا ظاهرا لانه والاضاد في كقول  
عليه الصلاة والسلام من اتى كاهنا او عترافا او ساحرا فصدفته  
بما تقول فقد كفر وقال الحصاص رحمه الله الفقه السلف على وجوب  
قتل السحرة ونص بعضهم على كفره ولخلف الفقهاء في حكمه فنحن ابي  
حنيفة رحمه الله انه يقتل ولا يستتاب والمرأة تخجل حتى تنزك  
فجعل حكمه حكم المرتد ولم يجعله الشافعي رضي الله عنه كافرا قال  
قوله الروضة بحكمه مفعول السحر بالاجماع واما نكاحه وتعلمه ففيه  
ثلاثة اوجه الصحيح الذي قطع به الجمهور انها حرامان والثاني  
مكروهان والثالث مباحان ومن اراد تفصيل الكلام فتيه فليطلع  
لهكام الفرائد وكلام المصنف رحمه الله محالنا مثل وقد جعل على من اعتقد  
تأثيره فانه كفر بلا خلاف وما قيل انما لا يترد خلافا في كون العمل  
كفرا او عدوا من الكفار لاننا فيه لان الشرك منها وان كان اعظها  
وبما ذكرناه ليعلم انه غير مسلم وعصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
منه تعلم من تسمية سلمها علميا الصلاة والسلام منه مع عدم  
الفارق ولكن اذا شدت عنته واذا خفت العنت على ما تقدم في  
النجوى **وهو** اغواء واضلال هذا مأخوذ من استاده اليهم وذمهم  
واما تعليمه لتعرف فيجذب فلا يفتني الكفر كما قال ابو نواس  
عرفت الشرك لا للشركن لتوفيه ومن لا يعرف الشرك من الناس يعرفه  
وقوله والحيلة على الخ هذا القول فيها وقيل انها كالحال من الشياطين  
وردة ابو البقار رحمه الله بان لكن لا تعلم في الحال وفي الدر المصنوع  
انه ليس بشيء لانه فيهما راحة العقل فبما مثل وصغير يعلمون عابد  
اليهم واما اذا رجع الى الذين انتحوا في حال من فاعل الذين انتحوا او  
استناب فيه والمراد بالتقرب الى الشيطان العزائم والرفق التي يقولون  
انها تسخرهم لهم وقوله لا يستتاب احد منهم كما مر يعني لا يوجد  
الامن النفوس الخاسرة الخبيثة فلا يلبس بين السحر والمجزة والكرامة  
كما استدرك من قال انه لا حقيقة له والصحيح خلافه واما  
الحيل فكثير معلومة ومن ارادها فعليه بكتاب عبود الحقائق  
ولا تنس سحر حقيقة بل سحر والمشايم منها لانه اصل معنى السحر  
في اللغة ما لطف وحقق به ولذا سمي العذاب بالسحر ابان لطفه الخفايه  
ولطف مجازيه ومنه سحر ربه من قال لسيد وسحر بالطعام  
وبالشراب واما قوله انه غير مذموم فربان النووي وغيره نصوا  
على تحريمه وقد نفي ان انه غير مذموم مطلقا بل اذا فعل الامر لا وجه  
له **قوله** عطف على السحر ان كانا شيئا واحدا فتفسيره باعتبار  
من نلفق منه فان كان الشافعي اقوي فافزاه بالذکر لقوله وقوله  
منه متعلقا قوي اقوي من ذلك النوع الاخر وقيل انه صفة نوع لا

متعلقا بآلوي لفساد المعنى ولتسبب شيئا انزل الملكان لكثرة السحر في  
ذلك الزمان حتى ظنوا للملكة التي الانبياء عليهم الصلاة والسلام سحر انهم  
من هذا القبيل فانزلا لا يتكلم ذلك **قوله** وما روى الجوزي انه سعتيد  
ابن داود عن الفرج بن فضالة عن معاوية بن صالح عن فافع قال  
سأرت مع ابي عمر رضي الله عنهما فلما كان اخر الليل قال يا فافع انظر  
هل طلعت الحمار قلت لا مرتين وثلاثا ثم قلت طلعت قال  
لا مرتين بها ولا هلالا قلت سبحان الله تخم سامع مطيع قال ما قلت  
الامسا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان الملائكة قالت يا رب كيف صبرت على بي  
ادم في الخطايا والذنوب قال اني ابتليتهم وعافيتهم والواوكت  
مكانهم ما عصيتك قال فاخترنا وملكين منكم فلم يالوا لجهنم  
ان يجتاروا فاخترنا واهاروت وصاروت فنزلنا في الله عليهما  
العنق قلت وما الشيق قال الشوق والافجيات امرأة يقال لها الزهر  
فوقعت في قلوبهما فجعل كل واحد منهما يخفي عن صاحبه ما في نفسه  
سحر قال لحدتها للاخر هل وقع في قبضك ما وقع في قبلي قال نعم  
فطلبها لانفسهما فقالت لا امكنكما حتى تغامقا في الاسم الذي تعرضا  
به الى السما وتهميطان فانبا سحر سالاها ايضا فابت فمغلا فاما  
استطرت طسها الله كوكبا وقطع اجنحتها سحر سالا النونية من  
فخبرها وقال ان شئنا عذبناك في الدنيا فاذا كان يوم القيمة رددنا  
الما كنتما عليه فقال لحدتها لصاحبه ان عذاب الدنيا ينقطع عن  
ويزول فاختار عذاب الدنيا على عذاب الآخرة فاحمى الله اليهما  
ان ابنيها كابل تحسف بها فمما منكوسان بين السماء والارض عذابان  
الي يوم القيمة قال الحدوثون وجميع رجالنا غير مؤثومين لكن قال  
حاتمة الخياط الشهاب ابن حجر لخرجه لحد في سنة وابرحبان في  
صحة وان له طرقا كثيرة جمعها في جز بعرفه كاد الوافف عليها يقطع  
بصحتها لكثرة ثبوتها وقوة مخالفتها وقال بعضهم بلغت طرفة نفا  
وعشرين لكن اهل الكلام انفقوا على عصمة الملائكة عليهم الصلاة والسلام  
وطعنوا في قصة وعدها من المحالات لمنح الانسان كوكبا كما  
بينوه في كتبهم وللمصنف رحمه الله كاول لتوفيقها بها بمثيلان لقصة ايسال  
وسلامان وحرر يقطان وغير ذلك مما صنع المستقدمون اشارة الى ان  
العقود كبت في تلك العصور انما الله ومناجاة تلحق السفل بالعلوي  
والعلوي وقيل اراد بهما النفس والبدن لقرنها لامرأة وهي الروح  
فملاص على المعاصي سحر تنهت بمصاحبتها لما هو خير فضعدت السما  
وزهر بضم الزاي وفتح اليا كنودة قال فانظني لطوع الزهرة  
لذا في ادب الكاتب وشكينا اما الحن او ضرورة وما ونجم معروف

متعلق



وعلى القول بانها ركبتين لا اشكال ولا ريب في مصدر الفعل فيعمل على فعل بالكسر  
 الاسمر وفعل وكسر اللام قراءة ابن عباس رضي الله عنهما والاولى لا تستود  
 والحسن والجمهور على خلافها **قوله** وقيل انما انزل على الهاروت وماروت  
 بدل من الشياطين على قراءة النشيد والتصب واما على قراءة الرفع فهو  
 منصوب على اللزم وهو بدل بعض ومنه فسرهما بقبتلن من الجن يكون  
 عنده بدل لكل وقيل لانه بدل من الناس اي يعلم ان الناس خصوصا هاروت  
 وماروت واما ما قيل ان على جعلنا فاعية ففي المنسب الكبير ان قوله  
 حتى يتنورا كقولك ما امرت فلانا بالذبح قلت له ان فعلت كذا من يترك  
 اي ما امرته به بالحدوث عنده وهذا مع ما نرى يدفعه قوله فيقول  
 منهما وقيل ان هاروت وماروت مع نعلمهما السحر وحذفتها فاعية  
 كما فعل الصالح واما غيرهما من التعلية نوقية فلا يعلم ان احدا  
 حتى يتنورا ويجوز ان هذا هو مراد من قال انما ملكان والبا  
 في بيان معنى في وهو علم ارض ممنوع من الصرف وهاروت وماروت  
 بدل من الملكين او عطف بيان وقيل بدل من الناس بدل بعض وكل  
 لاطلاقه على ما فوق الواحد وعلى قراءة الرفع في ما خبر مبتدأ محذوف  
 او بدل من الشيطان وعدم صريحا للعلمية والجملة ولو كان من الهوت  
 والمرت ومعنا صا في اللغة الكسيرة لانظرفا ودعوى انهما معد وكان  
 عن هاروت وماروت والعذر لا يختص باوران لا وجه لها وقوله  
 انزلنا الخ وعلى هذا القول فيما ليسا بملكين ونزك لظهور  
 وانما لم يبيد لهما من الملكين كما قيل لان ما بعدك يا اباة ومنه لم يبيد  
 لمزاده اعترض عليه بما لا وجه له **قوله** فمعناه على الاول  
 الخ المراد بالاول انما ملكان والثاني انما رحلان ويصح ذلك  
 وجوه الاعتقاد وكونه كرا على ما مر فيه **قوله** وفيه دليل على  
 جواز فعل السحر الخ للفرق بين العلم المجرد والعمل ولوم اعتقاد  
 القاتل وفيه اشارة الى ان الاجتناب واجب لصياغة الكلام المحرم  
 فعمل الفلاسفة المنصوب للذبح عن البرين برد الشبه وان كان قلب  
 لحواله السحر يتردد ذلك تعلم السحر ان في شوقه في صنفه واريد  
 بتبيين حساه لضم ليرجعوا الى الحق وهو لا يبا في اطلاق الكلام في القول  
 بالسحر يتردد وقوله بالضم لما دل عليه من لحد من الناس وليس  
 احده ههنا في معنى الجماعه ليصير عود ضمير الجمع اليه كما سيجي لقوله  
 فلا تكفريا لا فناء واما عود ضمير الجمع الى التكرار الواقعة في سياق النبي  
 فليس يهوي **قوله** وتري فيما كمال ما ذكره المص رحمه الله بعبده كلام  
 ان جني في المحلب ونصه بقده ما قال انه من اقبح الشاخذ والنون  
 هنا وامثل ما يقال فندان يكون اذا ما هم بصاروي لحد شره فضل بين  
 المضاف اليه والمضاف تحريف الجوز وفيه شيء لخصر وهو ان هناك ايضا من

في من لحد غير انه لغوي الحجاز محض من المجرور فكانه قال  
 وما هم بصاروي به لحد وفيه ما ذكرنا النبي وقال السر التفتنا في رجة  
 افعه بكم فان ابن جعفر هذا من بعد الشواذ وذلك فضل بين المتنا  
 والمضاف اليه بالظرف الذي هو به ثم جعل المضاف اليه هو الجار  
 والمجرور جميعا ولا يصح ان تكون من مقحة لنا كمنه معنى الاضافة  
 كاللام في لا اباله لان هذه اضافة لفظية ليست بمعنى من انتهي  
 وانما من هذه لاستخراج النبي وليست هي المقادير في الاضافة  
 الاولى بخبر كلكل ان يكون الجمع تستف في غير الاضافة كما في قوله  
 الحافظوا سورة العشر كما ذكره ابن مالك في التتميل واما اعتراض  
 البيهقي رحمه الله بانها ما يجوز في المعروف فان ما لا يستغنى عنه لانه  
 ورد بدونه كقوله

• ولستنا اذا اتا نون كلى مدعي • اكر غيرنا ان نساله نساله  
 اية بمد عين قاله ابو حيان وهذا اقرب مما تكلفوه اذ جعل الجار  
 جزاء لاطافة الى الجار والحجر وسمي بالبعيد مثله واقرب من هذا  
 كله ان يقال ان فيه مضافا مفرد والفظا وكذا ترك لتوسيه لذكر  
 بعد كقوله ياتيم عدي في لحد الوجه وفي الدر المنثور كلام  
 هنا تركه اولى وكذا ما قاله الشارح المحقق ايضا فتدبر **قوله**  
 انما استبدلوا الخ اشارة الى ان اشتركا استعانة كما مر وقوله والاطير  
 الخ سواء كانت علم متعدي لفعول او مفعولين فنيل قد خفي لانه  
 الاخر الظاهر ولا يتعدا ان يقال انه اشارة الى جواز حذف مفعولي  
 العلم بقربية ما سبق اي علموا انه يصرفهم ولا يتفهم وحينئذ لمن  
 اشتراه جواب قسم محذوف ولم يرد به اشارة الى قول القرابي هذه  
 الانية الذي ذكره ابو البقاء ان هذه اللام موطئة للقسم ومن شرطية  
 في محل رفع بالابتداء وماله في الاخرة من خلاف جواب القسم قال  
 المحكي فاشترى اعلى القول الاول صلة وعلى هذا خبر اسم الشرط  
 وجواب الشرط محذوف لانه اذا الحقق شرط وقسم ولم يتفاد منها  
 ذو خبر لاجب سايقهما فالبا وقد تجاب الشرط مطلقا ولم يترد  
 الرجاء واما الاعتراض عليه بانه مخالف لكلام الجمهور وانما الموطئة  
 لام لقد علموا فاشي من قوله التدبر **قوله** نصيب قال الرجاء  
 الخلاق النصيب واكثر استعماله في الخير ويكون للشرع على قوله الخلاق  
 يكون بمعنى القدر والمرتب كما في قوله

• فما لك بيت لدى الشامحات • وما لك في غالب من خلاق  
 • ولير هنا ما نفع من اراوته وقوله يحتمل المعنيين اي كونه بمعناه الظاهر



وكونه بمعنى باعوا **قوله** يتفكرون فيه الخ بجواب عن اثبات العلم في قوله  
ولقد علموا ونفيه بقوله لو كانوا يعلمون لما بيننا مما من التنافي في ما  
أرسلنا بالمشيخ عليهم ما لم يتبدلوا والمشيخ يتفكرون فيه أو علمهم بغيره  
بغيره أو علمهم بغيره واما كان لما لم يتبدلوا من عدم التصيب  
في الخبرين يستلزم علمهم بما نفي اوله بان المشيخ علم بالقوة أو الجمالي  
أو من غير حيزم ولا يخفى ما فيه من التكلف في ذهب الميرزا محمدي ان  
**قوله** وفنيل الخ هو ما انضاه الرمح شري وهو اوجه فالمراد  
بلو يعلمون بعلمهم من غير العلم من غير العلم على عجم وما ربيت اذ ربيت  
قال المحقق فانه فنيل انما توجه السؤال لو كان متعلقا في الفاعل في  
الاثبات والتمني واحد اوله ليس كذلك فان المشيخ هو العلم بان من يتبدل  
كتب السحر واشرها على كتاب الله فانه لا نصيب له في الخبر والمشيخ  
هو العلم لسؤم ما فعلوا من استبدال كتاب السحر واشرها على انفسهم  
ولما مال الامر من واحد وتقرير الجواب انه المشيخ ليس هو العلم بما  
ذكر بل العلم بموجب العلم كانه فنيل لو كانوا يعلمون بموجب علمهم ويجرون  
على مقتضاة وجواب لو عذوف الخ لا تدعو عن تعلم السحر واشرها  
كتبه او كان خبر الهم **قوله** جواب لو واصله لا يثبتوا مشيخة الخ لما  
اورد هنا ان الاثنية لا تصح جواب لو واصله لا يثبتوا مشيخة الخ لما  
انه لا يكون الا فعلية كما صوبت واما معنى فلان خبرية المشيخة لا تتبدل  
بما بينهم وانما هي لا تدعى بانها هي ما فالاولى ان الجواب محذوف  
اي لا يثبتوا او اورد على قوله تدل على ثبات المشيخة ان الاستيحاء مما تدل  
على بثوت مكد لولها وهو كون المشيخة خبر الهم ثبات المشيخة وما  
ذكر مما تيم لو قيل مشيخة لم تجيب **قوله** بانه ما صوبت تقدير اذا ل  
لانما بينهم والله مشيخة فعاد الى مشيخة لانه لا يثبت المشيخة ثبات المشيخة  
لغيره وهو استقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم المشيخة بغير عند  
الله خبر لغيره بخبر المشيخة على خبر ما بينهم الخ ونزعت المن سواهم في الايمان  
والتقوى وان بثوت الايمان والخبرية المشيخة تقتضي بثوتها كما قال  
المحقق فنيل فلهذا لم يرد في كلام العرب جواب لوجه اسمية فالحق  
انما لا يثبتها اسمية والجملة مستانفة وجواب لو محذوف او هي التي  
لاجوابها وما ذكره تكلف تاياة القرينية وقوله والجذر خبرية وبجم  
بانه لما عدل عنها الفعلية المتعلقة نقلت اليها في الجزم حصل الجزم كما  
وفيه محتمل لانها كيف يجزم به وقد جعل جوابا للشرط الامتناع على ال  
على عدمه فكيف الجزم فان فنيل انه ليس بجواب حقيقة بل قاسم  
مقامه فهذا تطويل للمسافة بلا ظايل فالحق ما تقدم قوله وحذف الفضل

الخ هذا نكتة لطيفة لكن قال ابو حيان الخ ان خبرها صفة لا اسم تفضيل  
وهو اقرب ثم انما التقى على الله محال فجعله المعتزلة بمعنى لا زيادة  
المتخلفة عن المراد وغيره من اوله بانه محال يعني العارف انما هي  
ولا يخفى موقع التنكير هنا لانه يفتي ان شيئا من المشيخة خبرية مما  
علمية **قوله** وقيل المشيخة الخ لاختلاف في ذلك مشيخة فقيل مشيخة  
وامتلاها مشيخة ونقلت ضمة الواو والواو قبلها وحذفت لالتقاء  
الشاكيتين وهي من المصادر التي يحذف على مشيخة كصدة وقلة نقلت  
الواو وحذفت مشيخة بضم العين نقلت الضمة في ما قبلها في معنى  
ميمي ويقال مشيخة لسكون الشا وفتح الواو وكان من حقا ان نقل  
فقال مشيخة كما قالوا في الاقلام مكدرة  
وقرأها ابو العمار وقتادة كمشورة ومعنى مشيخة تواب وخبر  
من الله وقيل رحمة الله والمصريح بالله لسانا الى المعنى الاول  
راجع الى الثاني الرجوع المحسن الى الله اى الى خبره بانه مشيخة وقوله  
ان تواب الله الخ اشارة الى تقدير مشيخة لانه لانه لانه لانه لانه  
القاصر وقوله لتترك التدبير بيا على ما ويذكر المشيخة بانه يتفكر  
وقوله او العمل اشارة الى ما حكاه بقيل **قوله** الكسبي حفظ العنبر  
لمصلحة الخ سواء كان الغير حاقلا او لا وقوله وكان المشيخة الخ  
هذا الخبر حكاه ابو نعيم في الدلائل عن ابن عباس رضي الله عنهما  
وقوله تلقينا من المتلفين وقوله افترصوه اى عاروه فرصة  
شريد بن شيبه الى امرى الغنم اى انت راع لاني وهو حينئذ يفتق  
الباق مختلسونها للتلبس وسببه معطوف على شيبه لانه هكذا  
الكلمة في لغتهم كلمة سب وتغني المؤمنين عنها فاعلم منه انه لا يجوز  
ان يطلق عليه صلى الله عليه وسلم ما يوهى لغضا ولو على وجه بعيد  
وفي لغة العرب وانظر ما قرى بالوطيل والقطع من الشلالى والمزبد  
فان كان من نظر البصر فتدني بالي على الحذف ولا يصح وان كان  
من نظره بمعنى انتظم فهو متعدي بنفسه والاقطار والشلخ والامثال  
ولا عونا بصير الجمع المتعدي بناء على ما اثبتته الفارسيه وان قال  
الرضي ان لا يكون الا في المتكلم نحو فعلنا وراعتنا بالتشوين من الرعونة وملأ  
المرج بوزن الضرب اى الحق الناشئ عنه افعال واقوال تدل على الشفة  
والصيغة للنسبة اى اذ رعونة كل ان وتامر وقوله لما شابه الخ  
متعلق بقوله فهو الى انواع من ذلك لما بينه قول اليهود الذي هو  
سب في لغتهم او لعقدهم الرعونة او التحقير بانه راع وقيل ان متعلق  
بقوله فار عن اى انما نسب ذلك القول الى الحفاة لما شابه الخ ولا  
وجه له **قوله** ولحسوا الاستماع الخ انما اوله لانه لا يابح في طلب  
السمع من السمع فالمراد اما لحسوا حتى لا يحتاج الى قولكم له ذلك ويخوه



او المراد اقولوا قولي هذا وغيره والسمع يكون بمعنى القول كما في سماع الله لمن  
حمده او اسمعولنا امرنتم به هنا وهو قوله انظرنا والحجة بحسب الجبر  
الاجتهاد والمراد بالكافرين اليهود الذين سبوه بهذا الكلمة ولم يحل عليهما  
العموم ودخولهم فيه اولى لان الكلام مع المؤمنين فلا يصح قوله واللكار  
الح ان يكون تذييلا للتعريف للعمدة وفيه تحريف للمؤمنين على ترك  
ما ذكره زاد قوله مؤددة للمؤمنين وان لم يكن في النظم لان من ود له  
لغيره فقد اخطبهم **قوله** وللواحة حجة التي مع تسميها قال الراغب  
الواحة حجة الشيء وتسمى كونه وليست عمل في كل واحد من المعنيين على ان التني  
يتضمن معنى الودة لان التني هو التني في حصول ما نوداه انتهى فاشارة  
الى انه يكون مجموعا ويستعمل لكل منهما على الانفراد ثم انه هنا اما  
ان يراد الواحة فقط كما التنا التي بقوله بعد ما يجوز ان يراد  
المجموع ونفيه مستلزم لنفيهما معا اذا لم يرد في الود كما قال  
الراغب ويلزم ايضا من حجة التي يجوز تسميته فمن قال معترضا على المص  
رحمة الله انه لو كان كذلك لكان المتناسب ان يقول ما يجب لان تني  
الودة لا يستلزم نفي الحجة مع انه ما ذكره لغيره فكتب اللغزفتد  
غفل وقوله ومن للتبيين كما في قوله لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب  
فالمكثرين ولا زانية لتأكيد النفي وفيه اشارة الى تضعيف ما قيل انها  
للتبني **قوله** ومن لا ولي يزيده على وهي وان لم يكن النفي في النفي الاول  
منسحب عنها فيكون مسوغا ولا حاجة الى ما قيل ان المتقدمين لو كان لا  
يزل خيرا فخيرنا يثبت الفاعل وقوله بتجده ونكرته اى بسبحه وبالعالم  
وبالنصرة معطوف على الخبر وقوله بتجده ونكرته بيان للواقع ايضا لانه  
نفسه للنظم لان عدمه هو ذاته ناشى عن الحسد وقوله الاستغراق  
المؤكدة لا استغراق فان المكثرة في سياق النفي كما سأل **قوله** بتبنيته  
ويجوز ان يتبينه فاطر الى تفسير الخبر بالوجوه وبغاية الحكمة فاطر الى  
قوله بالعلم وينظم فاطر الى قوله بالنصرة وفيه اشارة الى ان المراد  
بالخيرة والرحمة ولحد فتؤمن ومنع الظاهر موضع المضمر وكذا اقيم الله  
مقامه منكم لان تخصيص من يشاء بالرحمة يناسب الالوهية كما ان انزال  
الخبر يثبت التوبية وعدم الوجوب مستفاد من قوله من يبتد هذا  
رد على الح كما في قوله ان النبوة بتصفيتها لباطن وهي المقترنة في قولهم بوجوب  
الاحكام على الله لان الواجب اما عبادا عما يتحقق تاركه اذم كما قال بعض  
المعتزلة كما وعما تركه بخلاف الحكمة كما قاله بعض لخر وما قد رآه تعالى على  
نفسه العا ليعلمه ولا يتركه وان كان تركه جائزا كما لخصه بعض الصوفية  
والمشككين كما يشهد به ظواهر الايات والا حاديث مثل قوله تعالى  
شعرات علينا حكامهم والاول باطل لانه تعالى ما لك على الاطلاق والمتم  
في ملكه كفي لاشارة الى الالوهية التي لا تملك من الافعال بل هو المحمود

في كل

في كل فعله وكذا الثاني لانا نعلم لانا لان جميع افعاله يتضمن الحكم  
والمصاح ولا يخطى علمنا بحكمته والمصاحفة فيمكن ان التزاما رعاية  
الجملة والمصاحفة لا يجب عليه تعالى لانها افعال في فعل وهم دين الون  
وكذا الثالث لانه ان قيل بان من صد وحلافه عنه تعالى فهو  
ينا في ما صرح به في تعريفه من جواز التزك وان لم يقل به فان معنى  
الوجوب ان حيزه يكون محتملا انه تعالى لا يتركه على طر في خبري  
العادة وليس ذلك من الوجوب في شيء بل يكون اطلاق الوجوب عليه  
مجرد اصطلاح **قوله** نزلت الخ وانتظامها مع ما قبلها لان السسخ  
يخبر منها من المقبل العظيمة ولان ما نسخ من الخبر **قوله** والنسخ  
في اللغة ازالة الصورة الخ قال الراغب النسخ ازالة الشيء لشيء ينسبه  
لنسخ الشئ لظن والظل الشئ والشئ الشئ الشئ ازالة الشيء لشيء ينسبه  
الازالة وقارة لهما من الاثبات وقارة لهما من الاثبات والنسخ  
الكتاب ازالة الحكم بحكمه بتبنيته لان الله تعالى فيما نسخ من آية  
لم يزل معناه ما نزل في الكتاب او تحرفها عن قلوب العباد وقيل  
معناه ما نزل في الكتاب ونزل من نسخ الكتاب وما نسخوه اى نزلوه  
ولم يزلوا ونسخ الكتاب لغير صور بالمجردة الكتاب اخر وذلك  
لان النسخ ازالة الصورة بل يقتضي اثبات مثله في مادة اخرى كما جاد  
نفسه الخاتم في سجع كثير انتهى فلتنا الى معنى الازالة والاثبات  
معاً او لا فمقتله بنسخ الظل المشرفات صورة الضوء لالت عنه  
الى غيره والراغب يحلها مثلا لالازالة لفظه وهو اظهر وليس من الاضام  
الى المفعول كما توهم والظاهر ان الصورة فيهما واحدة فاقيل ان  
الصورة المثبتة لعم من الصورة الاولى وغيره فخالق الظاهر وقوله  
وقوله والنقل الى نقل الكتاب باستنساخها ونقل الشيء من مكان الى  
اخر وهو لخص من الزواك فانه اعداد ام صفة وهي التحيز والمحدات  
الخري اما عطف على اثباتها او على نسخ الظل فعلى الاول عطفه عليه  
لانه دخل فيه كما ذكره الراغب وانما حصة ما كتبه فية من  
الازالة كما اشار اليه وعلى الثاني فنية اثبات محقق للصورة الاولى  
في الثاني او لانها كانتا في الالوهية والاول اولى وعلى كل فظهر  
منها لالازالة والاثبات لان هذا ليس معنى استقلاله كما عرفت  
ولحقائيه فليل المنباد منه ان ضمير منهما لالازالة والنقل وليس كذلك  
كما يدركها بعدة والشا من النقل لانه عند انتقال الروح من  
بدن الى اخر وليس المراد من نسخة الموارث كما قيل وفصله بقوله  
ومن لانه ليس في صياغة الصورة واثباتها والنقل وقع في بعض النسخ دون

خبره  
سيرة







بصلحكم وما واعلم ما يتبعكم من فاسخ وماسوخ ومولا يفضحني الا بصلح  
 الابعاد بيان ان الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وهي الحقيقة  
 ولا منه بد لئلا قوله وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير فاذا كنت  
 قد مره علمنا كما قيل وفيه ان الخطاب عند صلح الكشاف ليس للنبي  
 صلى الله عليه وسلم وحده بل لكل وافق عليه على حد قوله بغير المشايخ  
 كما يتضح شراره في كلامه هذا اشارة التو ولا حجة على تقديم ما  
 ذكره في ما يبرهنه والاستغناء ما يحسنه للتقريب وقول ابن هشام  
 في المعنى الاولي ان يحل على الانكار التو يعني والابطالي اي المر تعلم ان هذا  
 المنكر للنسخ مبني على ان الخطاب لمنكر عن النسخ لا للنبي صلى الله عليه وسلم  
 والاعنوم في قوله تصادف محذرة وقوله فعمل ايشاء الى من  
 النسخ وغيره وانما قال كذلك لئلا لا يكون للمالك للشيء بعد من على التعريف  
 فتدواله لئلا يفتقر للمدلول وللمتعلق يعطف على المتشبه ويكون هذا  
 انشا وما نسخ خبر ما ع كمر افضا لعدم العطف واما كون ان الله على  
 كل شيء قدير دليل ايضا فلا يضر في المقصود **قوله** وانما هو الذي  
 يملك اموركم اي المصير لئلا ينفاد من قوله دون الله لانه معني سوي  
 الله وقوله يملك الخ اشارة الى ان الولي هنا معني المالك والحاكم  
 وما بعد تفسير المصير وهو الناصر المعين اذ بالنصرة صلاح الامور  
 وانتظامها فاصل معنى الولاية الاتصال من غير تحال شي لغير جدي  
 بينهما ثم يتبع القرب في المكان او في النسب او في الدين او في الصداقة  
 والنصرة كل حقيقة الراغب وقوله والفرق الخ بعين الولي معني يوالي  
 والمالك والنصير المعين والمالك قد لا يقدر على النصرة او قد يقدر  
 ولا يفعل والمعين قد يكون ممالكا وقد لا يكون بالجنسية عنهم والعموم  
 والخصوص المحمي ظاهر وبعض الناس توهم من قوله احببت انه منسوخ  
 الولي بالقرين فاعترض عليه بان لا يكون ههنا اذ لا يقال بشر فيهم قريب  
 غير الله **قوله** انما معا ذلك الممنون الا في جوار واجهها الاتصال والانتقال  
 للتميز رجوع الثاني حتى قبل فينبغي القطع بالقطع فعلى الاتصال والمعادلة  
 التي تكون معني اي الامرين المعنى التو معنوا انه المالك المطلق الفاعل  
 لما يريد ان تعلمون وتساوون رسوله عما لا ينبغي السؤال عليه كما قالوا  
 موسى صلى الله عليه وسلم فقول ام تريدون الخ ما قد ايام تعلمون لانه لا  
 يقترح المقترحات الشاقة الابعاد العلم بان له رشا قادر اعلى كتابة  
 سؤله ولا يخفى ما في هذا من التكلف وكما ورد عليه انها كيف تكون معاملة  
 للمعزة مع ان الذي لذل على التبرير في فاعل تعلم غير داخل في فاعل التبرير  
 ومثله لا يجزى في المتعادلين ولولا صحته فلا يخفى بعد وكذا جعلها  
 متحدتين لان خطاب النبي صلى الله عليه وسلم في الاخصص خطاب لا منه  
 في الحقيقة ووجه في الكشاف الاتصال بان العلم بموجب على الثقة

خطيب

فان من يريد ان يدعى الله على الاقتران المنكاف في الثقة معادل لثباته قال  
 اتفقون بعد العالم كما لو جاب الويق ام لا تتقون وتفتن حوت كما  
 لغتحت اسلاف اليهود وهو حال على الثقة على سبيل المنكاف كما في قوله  
 تعالي في حال انتم منتهون وهذا كما انحصر المسترشد طريق الخير  
 والشرف وما فيهما من المصالح والفساد ثم يقال له لعل الاختيار اذ ان  
 النبي وهو كلام لطيف ومن هنا تبين ان عموم الخطاب لغير النبي صلى الله  
 عليه وسلم الذي اشار اليه المفسري اولى فان قلت **قوله** على المعادلة  
 لا يجاوما ان يكون معادل له للمزتين او للشانية فقط والاول  
 خلاف الظاهر والثاني اقرب لكن قول المصنف قادر على الاشتيا بياها  
**قوله** المراد الثاني دلالة الاول كما موكات معناه ملاحظا  
 فبمقتضى ما قد قال في عبارة المصنف الله اشارة الى ان ما مضى  
 في موقع المفعول المطلق كما في بغير الكواشي وقال المفسر الانبي  
 اي ما موصولة في موضع المفعول به لئلا يكون اي كاشيا التي شيها  
 موسى عليه الصلاة والسلام وذلك لان الانكار عليهم انما هو لفساد  
 المقترحات وكونها في العاقبة وبالاعلهم وفيه نظيران المشبه  
 ان ثلثا او صومضه فالظواهر المشبه به كذلك وقيل السؤال  
 انما هو ليقع السؤال عند مع انه لا يحتاج الى تقدير لابط وهو اولى  
 وفي قوله تريدون مبالغة لانهم لطوعوا اذ اذ السؤال فضلا  
 عنه ولم يقل كما قال المصنف عليه الصلاة والسلام اية او اليه سود  
 للاشارة الى ان من سأل ذلك استحق ان يصاح بالسك عن ذكره  
**قوله** او منقطعة والمراد الخ امر انما معني باللمعة او بلفظ  
 وانما ظهر كما ذكر ليرتبط ما قبله وينظر معه لا ما بين ههنا  
 بقوله ما ينبغي ان قوله قد يوانه مالكا امورهم العالم بما هو مقل  
 لهم وكنت وكنت وحكمهم على الاقرار بقوله التو معني الجاري مجرى  
 التعليل لتدريته وصياهم بالثقة به فيما هو اصله حتى لا ي  
 يقترحوا عليه على ابلغ وجهه وقد عرفت ان المفسري لاحظ  
 معني الثقة في الاوت ايضا فذكر وقوله نزلت في اهل الكتاب  
 والخطاب حينئذ في التو معني وتريدون لضم لانهم هم المنكرون  
 للنسخ فلا يستفهم حينئذ للتو معني وقيل ان تناطه بما قبله  
 وهو اقرب مما بعد حقا ان تناطه بما قبله ولان قوله كما  
 قيل موسى لانتاسبه اذ لا علم لهم باقتران قوله عليه وفيه  
 نظرا عما لضره وهذا امر وروي عن مجاهد وما قبله من ابن عباس  
 رضي الله عنهما وقوله لئن نؤمن للزيتك اي لئن صدق بآياتك  
 في السما **قوله** من ترك الثقات بالاثبات الحضره بترك الثقة  
 الى الاقتران ليرتبط بما قبله لانه تدبير له على سبيل التو معني



والتدبير ما يورث به في الخبر الكلام بما يشتمل على المعنى السابق وتوكيد  
له وقوله الظرف المستقيم لتفسير لسواء الفعل ونسب وتوسطه أيضا  
ولا يصلح عن ذلك الا على وقوله والمعنى الخ إشارة الى ان خبر المقصود  
به النهي والمبعد عن المقصود ما يؤخذ من ضلال الطريق **قوله**  
وذكرت من اهل الكتاب يعني اخبارهم الى انما خصت بالاحصاء  
لقوله من بعد ما تبين لان العارفين لذلك انما هم الاحصاء  
فلا يقال انه لا دلالة على هذا التخصيص والوكادة من عوامهم  
لئلا يتطرد فيهم فالشراد جميعهم وعبر بالكثر لاخراج من امن  
منهم وفي الكشاف روي ان فحاصره وفكر من اليهود قالوا لخذنية  
وعتار بعد وفعة لحد الترتروا ما اصابكم فلو كنتم على الحق  
ما هزمتهم فارجعوا الى ديننا فهو خير لكم وافضل ونحن اعدى  
سبلا فقال عتار رضي الله عنه كيف تقض العهد فذكر قالوا  
شديت قال فاني عاهدت الله اني لا اكون محمدا صلى الله عليه  
وما هزمت فقالوا انهم اهدانا هذا فقد صنا وقال خذنية  
رضي الله عنه اما انا فقد رضيت بالله ربا وبمحمد صلى الله عليه  
وآله ابلا سلام دينا وبالقران اماما وبالكتبة قلنا وبالمؤمنين  
لخوانا ثم اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلفظوا فقال  
اصبتم اخيرا فخرنا الامة ولعل المراد انما ذكره لانه قال الخافط  
ابن حجر لغيره يوجب في شيء من كتب الحديث وقوله لو اجماع يكون  
معناه في المصداق لکنها لا تنقب وهذا قول للحنابلة **قوله**  
كفار امم تدنن وهو حال الخ وجوه رضية انه يكون حال الامن فاحل  
وذا رضى بعضهم انما مفعول وذا معنى صير لانصب مفعولين  
اذ منهم من لم يكفر حتى يرد اليه فحتم الى التقليل كما في لغيره  
في مثلنا **قوله** يجوز ان تتعلق بوجه الخ وجوه رضية تتعلق بوجه  
على معنى كسبتهم ذلك من قبل انفسهم وبما يتواه لان التدنن  
وان يتعلق بحسد الي حسد انفسهم وانفسهم ونفسهم معنى  
الطرفية في عند ومن مثل قال من قبل فتعطف لغو فينا وهو  
منقول عن مكي ورده ابن السخري في امالته بانته لم يعرف  
تعدي حسد وودعني عن فتو مستقر اي حسد او وذا كانا من  
عند انفسهم وقتل انه مرادهم هناك والتعلق بمعنى وهو  
معمول معموله فكانه معنوله وكثيرا ما يريدون ذلك وقتل  
انه بكل الاول لسقوة من ابتدائه وعلى الثاني مستقر وكلام المقص  
رحمنا الله ظاهره وقوله بالفاس تفاد من كونه من عند انفسهم  
اذ هو الذي ظهر راسخ كالطبيعي وما قتله لانه مستفاد من كونه كاهيا  
لاهل الكتاب الى محبة كفرهم او من التأكيد بعينه ظاهر وبفسير

الحقو

تف  
علم ان التشريك  
معناه اللوم

عصام

سعدى  
خبرو

للعقوبين كالعقوبة والعصم بترك الشرب قال الراغب في مفرداته  
العصم ترك الشرب وهو ابلغ من العفو اذ قد يعفو الامكان  
ولا يصح فسن قال لير هذا معناه لغة وانما حمله جعلته  
مقتضى المقام لم يصح **قوله** وفيه نظر يعني ان فلعفوا واصفوا  
مفتدا ان يقول محق ما في امثال الله قال الامام كيف يكون منسوخا  
وهو مقتضى بيان كقول ما تموا الصيام الى الليل فاذا لم يكن وروى  
اللسان في سحافه جعل محل اعفوا واصفوا حتى نسخكم قال الطبري يورث  
حكم التوراة والانبيا لانه ذكر فيهما انها مكية حكمها بارسانت  
النبي صلى الله عليه وسلم قال تعالى الذين يتبعون الرسول النبي الذي  
الذي يبعده وانه مكتوب عند الله في التوراة والانبيا مع ان ظهور  
صلى الله عليه وسلم نسخا لما وكما اصل ان هذا القدر من التفسير  
لا ينافي في النسخ وانما ينافيه التفسير بمعنى تعيين وقت الحكم الاول  
كما في آية الصوم واجيب ايضا ان ابن عباس رضي الله عنهما  
نسخه بحال الانبياء بالامر على ما تقدم او على اقامة الساعة لقوله  
لما امر الله فلا تنسجوا واعرضوا عن الطيبى بانه عقل عما تقدم  
في الاموال حيث انكر بعضهم النسخ وقال الشريعة المتقدمة  
مؤقتة الى وقت ورود الشريعة المتأخرة اذ ثبت في القران  
ان موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام بشرنا بشرع محمد صلى الله  
عليه وسلم واوجب الرجوع اليه عند ظهوره واذا كان الاصل  
موقتا لا يمتد الى الثاني نسخا فلما بولعنه بانا لانكم بشارة موسى  
وصلي عليهما الصلاة والسلام بشرع النبي صلى الله عليه وسلم وبها  
الرجوع اليه يقتضي ان توقيت احكام التوراة والانبيا لا يقتضي  
ان يكون الرجوع اليه منفسرا او معتبرا فمن اقرن ذلك بالتوقيت  
بل هي مطلقه كما يفهم من الثاني لواقع فيها يجوز ان يكون  
نسخا ولم يقولوا ان هذا القدر من التفسير لا ينافي في النسخ النبي  
وهذا غير وارد لان الجواب الاول يمنع التفسير وهذا التفسير  
لا ينافي اي ولو سلم انه مقتضى التفسير الذي لا يعلم زمانه  
فتعيينه بشي لا معنى المنتسخ كما مر بينك انتم والحكم وآية  
السيف قاتلوا الذين لا يؤمنون ونفسهم من الله من العترة على  
الاستقام مع عمومها ليرتبطها قاتلها ارتباطا فلما والى الحاقصو  
مهموز مصدر بمعنى الالتحاق ويكون معنى الحاقصو الحاقصو الحاقصو  
والقاف مضافة من الحلق الحسن وهو منسوخا من العترة  
والصفة الالتحاق بالعبادة لا ينافي في عترة من انكره هو كما مر  
وقرأه كقوله من التوراة والانبيا مع ان ظهوره قادما  
على قريش من الاولى لا ينافي في الامام صلوات الله عليهم وفسر عند الله



لوجود ثوابه عندك وقت الظاهر ان المراد انه ثابت في علمه لا  
 يصح لان عند الله بمعنى في علمه كثير في القرآن يجعل ما في علمه من  
 الموجود المحسوس لتتفق ولذا اذ ذقه بقوله ان الله بما تعملون  
 بصير فحبه عن علمه فالانصار مع ان من اعلمهم ما لا يتصور هذا  
 فهو الذي اعني بصير العالم في الكشاف وانه قال الخبير ان اشارة  
 الى لغوي الصفات وانه ليس معنى لسمع والبصر في حقه الاتصاف الذات  
 بمخلوقات منخفضة وعلى قوله الشافعية في قوله الكفرة فهو وعبد  
 وعبد تدل على انهما على الفقرة الاخرى فهو وعبد للمؤمنين **قوله**  
 عطف على قوله وما بينهما اعتراضا لانه لا يتصل بغيره بل هو  
 والفا كما في التلويح وقوله والضمير لاهل الكتاب لم يجعله للتشبيه  
 مع انه المتكادز كما قيل في قوله ما بعد من قالت اليهود وقالت  
 النصارى ولان الحكم ليس مخصوصا ببعضهم فيجعل الجميع كما هو  
 قالوا ويذكر عليه الاية الاخرى وقالوا لو كانوا هودا او نصارى وقوله  
 لفت ليجوز ان يكون من الفت والنشر لطفه الملك ليس الفت والنشر  
 الاجمالي قال المحققون ولما قيل ان الفت لفت لفت بطريق الجمع  
 كان المتكادز ان يكون النشر كذلك لان ذلك التامع بقوله كل فريق  
 الى صاحبه فيما اذا كان الامتنان مقولته وكلمة اولئك لفت لفت لفت  
 لحد الاشرين والجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين  
 بل دخول لفظهما كمنه بعضهم هذا للتعيين وبعضهم ذلك بالتعيين  
 انتهى وورد بان مقول الجمع دخول الفريقين لا دخول ذلك الفريق الاخر  
 فالجواب انه وجهه انما اراد على الواو ليدفع فوهتم ان سطر الرضول  
 كون الشخص جامعاً لو صفى اليهودية والنصرانية وهذا لا يحصل له  
 فالصواب ان معنى السبب ان اوهاك التفصيل والتقسيم وهو كما  
 يكون باو يكون بالواو ايضا فهو تدل على انهما في المقسم ولا تنافي  
 الفت والنشر وقوله بين قول الفريقين وفي بعض كتب المصنفين بين  
 الفريقين والتأكد في احد والثقة بهما التامع لان اليهود لا يقول  
 لا يدخل الجنة الا النصارى ولا عكسه **قوله** وهو ذبحها بيد الان  
 العود فالغالب المحبة الجديدة من النسل من الظن والابن والفتل  
 ولحمها طيبه وقيل انه مصلح من النبي فنه الوالد وقيل  
 انه مخفف يهود في ذلك قاله وهو ضعيف واذا كان جمعاً واسم كان  
 صفة دخلت على من واعتبار لفظها والحق بالجمع باعتبار معانها  
 وهو كثير ولما كان ذلك راجع الى قوله ان لا يدخل الجنة الا من آمن  
 وكان عندي بالمشا واليه من قوله وهو ما ذكره او هو الكلام مضاف  
 معيار في الاول او في الثاني ان كل مكانهم باطلة كما في قوله لا يحل  
 للمكذبات هذه محتوية على امكان ان لا يدخل الجنة الا اليهود وان لا

عصام

خسر

يدخل

يدخل الجنة الا النصارى وحرمات المشركين منها وايضا فبانه  
 متعدد وهو باعتبار كل قاييل امنيه وباعتبار الجميع امكان كشرق  
 وهذا توجهه لخر لا يرد على المصرح بها كما توهمه ومن فواتحه  
 الانتصاف ان امنيهتم لنا كما ذكرها من غير عندهم بالجمع  
 لانه قد يعتبر به لفضل ذلك كما قالوا مما جليل لان الجمع يفتد  
 فيستعمل لطلاق الزيادة وهو ما من يبع الجواز ومن نفايس البيان  
 وامنيه اصلها المنوية كما تجوز فاعلمنا وهو ظاهر وجعل تلك  
 امانيهم معتزلة عن المراد بالامنية الكذب كما مر فلا يقال  
 ان الخبر كان يكون على الدعوى لانه لا يكون لشبهه به والبرهان  
 بانه لا يطلق التمني على دعوى ما لا يكون لشبهه به والبرهان  
 الحجية القاطعة وما لا حجة فيه كالعهد كما قيل  
 من ادعى شيئا بلا شاهد لا بد ان يتقبل وقواه  
 وليس في الاية دليل على منع التقلد فانه دليل المقارن فلهذا  
**قوله** على اثبات ما نفوه لانه كانت على الكتاب ما نفي والاستثناء  
 من التمني الجواب انما الى انما يشتمل على الجواب وهو يجوز لهم الجنة  
 ونفي وهو انه لا يدخل الجنة غير من قبل اثبات ما نفوه وكانهم  
 قالوا لا يدخل الجنة غير من قبل ان يدخلها غيركم وهو قوله  
 قالوا ولا لوجه الجازحة المحصورة من لاق التوجه والاستصحاب  
 به وقيل ان على متيد وكل شيء نحو وحدها لها الاول وقيل  
 للذات واللفظ واللفظ ايضا كما قاله الراجح والمصرح به في اشار  
 الى انه نفينا ايضا فيتم انه يكون بمعنى الذات من اطلاق الخبر لا اشرف  
 على الجميع واللفظ والاستلام الانقياد لما فضى الله وقدر وهو  
 الاطلاق والناقض للمصرح به هنا لتعدية باللام **قوله** هو موسى  
 في عماله ليس هذا بناء على الاعتزال كما توهم ابو حنيفة رحمه  
 الله فانه ليس فيه من لا يعمل الا لا يدخلها وقوله الذي وعد  
 له اشارة الى انه لفتل من الله والجواب بقوله عند بل في الوقت  
 عظيمة وان قد يدخل فيكون هذه الجواز من الجواب لبيانها ليه  
 وانه كان على ايضا يجوز على هذا الجواب مستقل فالمراد ما قاله  
 الخبير ثم ان على ما كانت ردة المنع على الاول في بقوله من اسلم  
 الى ردة الاثبات فتتضمن له وقد رضى الجزاء والخوف بالآخر لان  
 الموت في الدنيا بين الرجا والخوف حتى يكشف الفظا **قوله** ان امر  
 يصح في الكفاف وهناك من الغنة عظيمة لان الحال والمعلوم  
 يقع عليه اسم الشيء فاذ كان اطلاق اسم الشيء عليه فلهذا في ترك  
 الاعتداد به كقولهم قل من لا شيء قال الخبير اطلاق الشيء على الجواز



متبني على الفسحة مما يصح ان تعلم ويحبر عنه وهو المنقول عن سيبويه  
 راحة الله وقد سبق واما قولهم ان المقدم الممكن شيء لا يمكن  
 فبحث آخر وهكذا رد على من لا يستصاف اذ قال انما ذكره الزمخشري  
 لا يوافق قول اهل السنة والمعتزلة والوفد بالغاء والدال المهملة  
 القوم الواقرون اى القادمون ونحو ان كعطفان مومنين في  
 قوم من العرب يضارون بسبب نبيهم ان يرت زيد بن سبأ وهذه القصة  
 ذكرها ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما **قوله** الواو والهمزة  
 الحاقية قالوا ذلك وهن من اهل العلم والكتاب ولما كان الحال  
 عن الغريبتين وكل فريق فاعل لفعل آخر ولا يعمل فعلان في حالين  
 جعل الفعل مستند الى الذي فيه واحدا يصح عمله في الحال المقصود  
 من الحال فربما **قوله** لك مثل لك الحاقية اي ان كذلك مغلوب  
 قال ومثل قولهم مغلوب مطلق المقول بالمتنوع المفعول بالقول  
 في المؤدية المحصول وتشبيهه المقول بالمتنوع في الصدور عن مجرد  
 التشبه والاسوة والعصية فظهور الفرق بين التشبيهين ودفع نوع  
 المغلوب في احدهما وفي الكشف وجه آخر وهو ان مثل صفة مصدر  
 معكوم وكذلك حال قالوا قولهم مثل قولهم حاربك على ذلك المنهج  
 القادرون بحرف الهوى وهذا الخطر في غير القول بقول كذلك فعل  
 مثل فعله وهو في الفارسية ايضا وتختلف ان كذلك اظهر في كونه  
 تأكيد ولا امر وتختلف حتى كانه سلب عنه معنى التشبيه فقول  
 مثل قولهم بيا على مثل القولين في المؤدية وكذلك كونه على قولها  
 في الصفات والصفات وما يترتب عليها من المذموم وهو ذنوب وسياق  
 تحقيق في قوله وكذلك جعلناكم لئمة وسطا والمعطلة بكسر  
 القاف المشددة ظانفة نفوا الصانع وجعل قولهم مشتما به اقوي  
 لانه اوضح اذا لم ياطل من العالم ان من من الجاهل وقوا عن اوجه  
 وجوه مفصلة في ذلك المصنوع وقوله فان قيل الخ ظاهر او  
 يقال انه يريد ان تدنيه اليك بحق والتبريد كذلك فوجوا عليه  
**قوله** بينا الفرقين الخ فان قلت **قوله** لفرقة مما بالذكرة وبك الذين  
 لا يقع لكون من ذكره قبله **قوله** المراد بوجع اليهود والمفسر  
 حيث نطقوا انفسهم في سلكهم من لاعلم له فالواجب تقديره هو لا  
 خاصة وانما انه لا يفتقر بالقول من غير تشديد وقوله بما انهم  
 الخ فيل انما لا يفتقر الى حكمه في التفتيح والباكال في  
 حكم الحاكم في هذا لتعوي بكونه اولا في محاورته والثاني محكم  
 به وهو محدود في تقديره ما ذكر وقت ايضا انما قال ان الحكمين  
 فريقين ليقضي ان حكم احد ما يحق ولا يخفى لاحدهما جعل معنى  
 انه يعين لكل عقابا او يكذب كلاهما فينوبحان عما ذكر **قوله** عام

بحث  
 انما ياطل من العالم ان من من الجاهل  
 الجاهل

صبي

لكل

لكل من جرت الخ وجه ارتباطها قبله ان المنظار يعطى الواو بيت المقدس  
 او مشركا العرب عطفوا المستبعد للحرام لكانت كعام في كل من عطل  
 المعابد والمكادس كافي ملنا ان مضمون السبب لا يمنع العموم فان  
**قوله** التبر المترك اظلم ممن منع مسجدا الله ليجب بان المانع  
 ممن ذكر الله الساعي في خراب المساجد لا يكون الا كافر ائمتنا في  
 الكفر لا اظلم منه في الناس او المراد من المانع الكفر لا الكفر في الكلام  
 فيهم لكن جعل كل عموم الكافر للمانع ولا يخص بالما تعين الذي تركت  
 فيهم الآية كما صرح بعموم الساجد منع ترك الانية في مسجد  
 خاص وقوله من شرح الصلاة اي محذوها والخد بيسة اسم  
 بغير وشرى بها مكانها وهي مخففة كدوى مائة على الاضحية ويجوز  
 تشديد ما **قوله** ثافي مفعول منع الخ منع يتعدى كالمفعولين  
 بنفسه فقول منعه كذا وقد تشدد كذا للثافي ممن او عنت  
 فمن متخلفين في الغراب ان تذكر ففعل هو مفعول لثافي  
 واختاره المصنف رحمه الله تعالى والثاني انه بك ال اشتما من صعيد  
 والثالث انه على اسقاط الجار اي ممن او عنت والزابع انه مفعول  
 لاظهر وهو منع لا تشين وشافية كما تقدم اي عثمان او العيادة  
 فيها ونحوه او لولده وهو ظاهر وقيل المقتدر الاول  
 اي منع القاسم صاحب التوبة دروه كراهة ان الخ قال  
 الخ مبرر وليس التبريد مترجما ان تكون فعلا لفاعل الفعل  
 المعطل مقارنا فيصح حذف اللام لانه كما يرمع ان وان يدق  
 ذلك بل من جهة ان المفعول له امتاعا به ففعله بالفعل  
 حصولها او باعثا يكون عليه الاقتداء على الفعل والذكري هو  
 المتشبه ليس واصلا منها وانما الباعث كراهة الذكر وقد  
 يقال ان ذكر الازادة او الكراهة في امثال هذه للتوضيح  
 بيان للمعنى لا تحقيق انها على حذف المضاف **قوله** قال  
 في الكشف التحقيق انه لا حاجة الى الاضمار فان العرض هو الذي  
 يسوق الى الفعل ذهنا وتبرتب عليه وجوده فيكون كاسلا  
 بعد سواها كان تحصيل التبريد كاسلا او الية ما هو حاصل  
 كقولك ضربته لتاديبه وضربته لجهله فلو قيل في الاول  
 اذ اذ ان لينا وتب وفي الثاني كراهة ان يتقي في الجهل كانت  
 الظاهر المعنى وكذلك اذ اقلت منعت دخول الحائلان يرشد  
 ذلك على ان المنع لا زاد له ولو قلت منعه ذحولها لان يفسق  
 ذلك على ان المنع كراهة ومثله قوله تعالى ياتين استكبر ان  
 فضلو الزبيرين لاجل صلاتهم الحاصل وازدياده فيما بعد الاستمرار  
 فلا يدان ان الناهية لا تستقبل فكيف يصح من دون اضمار

سعد  
 مطالب  
 كشف



بغيره قد يجوز الى الاضداد لكنه غير لازم والمعتنى لا اظلم من منعه  
مسألة الله من العار فان دخلها ما سجد كرامته الله على معنى  
لا يباحث الله على المنع غير نزول انضاف الادل بالذكر وفيه  
من الغنة وقر عظمته حيث جعل ترفعه ما انفك الاله ان الاستقلال  
ولم يترك في معنى من منع لشبوعة في الدخول والعمارة في  
وتحويها وهذا المثل يمتد لك فاحفظه انتهى والتابع المحقق  
اشارة الى ما في الامور على مقتضى العقل والقياس لكر الامور  
في قبول اصل العزيمة له وجوبه على من كلامه فان مثل هذه  
التدقيقات وان كانت بديهة كما هو ذاب الا انه لا بد من مساعلة  
الاستعمال في السلافة العزيمية وتفرق لا تشمل المفاهيم وقوله  
بلفظ ما ظهر الى تخريب بيت المقدس وما بقائه وجعل التعتل  
تخريرا استعانة حسنة ون الاشارات قولنا اقتصري ومن  
اطلم من ضرب بالسموات اوطان العبادات وهي بقوت العبادين  
او خرب بالاشغال بالخير اوطان المشاهدة **قوله** ما كان  
يبيع لغيره ان يدخلوها الخ ذوق ما يتوهم من ان الله اخبرنا  
لا يدخلونها الا خائفين وقد دخلوها امنين وقد بلغ منكم  
في انهم اكرم من ما يتوهم لا يدخلوها الا خائفين حتى  
استخلصه السلطان صلاح الدين ذوقه فان معنى ما كان لهم  
الما كان يبيع لغيره دخول الامم والخشية من الله وانما  
كان الولج والحق هذا الكلام شروء كرهية او ما كان ذلك  
لهم في عبادته وقصبا والمقصود عند المؤمنين باسئله  
منهم او ايقظوا ان يدب به النهي عن تمكينهم من الدخول منها  
اما وجوبه ان كان النهي بخبرها اولان لم يكن حال الخلاف  
في المسئلة لظنوه وقيل ان في كلام المعصوم وجه الله قد على الزمخشري  
حيث كمل الوجه الثاني معنى الاول فقال اي ما كان ينبغي ان  
يدخلوا مشكجا بالله الا خائفين والمعنى ما كان الحق والواجب  
الاذ لك لو لا ظلم الكفرة وعنتهم وكان الفالشان معنى  
ما كان لهم ما كان في حكم الله فعضا به يعني ان حكم الله انهم يصبر  
حيث لا يدخلون الا خائفين ولو بعد حين وقد وقع في المنع  
الذي اتيها في علم الله بدل في حكم الله وهو ستهوس التسامح  
لا فعضا به وقع خلاف علمه تعالى وقتل علي الاخير اية العبارة انما  
كفيدهم عن الدخول كما في قوله تعالى وما كان لكر ان تؤذوا رسول  
الله الا لظن المؤمنين عن التمكين والخليفة وهو خاص الوجه الاول  
وهو كذا غير وارد اما الاول والى ما ينبغي يتعمل كما لا بد لي  
ويعني ما يجوز ويمعنى ما يكون والذي في كلام الكشاف غير الذي في

كلام

نحو

سعد

كلام الكشاف طير الذي في كلام المعصوم الله فالذي غتره اشتركا في اللفظ  
واما قوله ان ما وقع في علم الله سموا بغيره قال فان معنى  
حكم الله بذلك فضاؤه بوقوعه وهو لا يتخلف افعيا ولذا  
قال الامام ايضا اني تحققته في وقت ما ولا دلالة فيه على  
التكرر ولا الاله وامر هذا بعينه حار في علم الله ايضا وقال  
السيوطي انه نفس ما يؤمنه فبقائه فكيف يصح ما قاله وكذا  
ما اورد في الخبر فانه مقتضى اللفظ حسب وضعه لا يجب  
ما كان عند به قال الطيبي في المؤمنين عن تمكينهم من الدخول  
وهو ابلغ من صريح النهي لان الكفاية تبلغ فانك اذا قلت  
لصاحبك لا ينبغي لعبيدك ان يفعل كذا على ارادة النهي المستند  
كان ابلغ من النهي لك وقال الحصار ان قوله الا خائفين يدرك  
على ان المشركين يملكونهم منها والاملا كما في **قوله** واختلف  
الامة فيه الخ قال الشافعي لا يدخل المشرك المسجد الحرام والحرم  
وقال مالك رحمه الله لا يدخله ولا غيره الا بالحاجة وقال  
للمحققين يجوز ذلك ودخول ساير المشركين له في النهي على النبي صلى الله  
عليه وسلم في مسجده وما ذكر محمول على النهي التثريعي والدخول  
الحرم ففصد **قوله** قتل وسكبي اذ لانه الخ عطفه ما ولائها  
لا يجتمعان اذ القتل والنهي للخر في والدلة بالحزب الذي وهذا  
مع ظهوره خفي على من قال الظاهر وذلة وقوله بظلمهم وكفرهم  
ما حو من تشرية على قوله ومنه اظلم الذي على الكفر كما جعل  
المشرق والمغرب كتابا عن جميع الارض ومثله كثير وقوله فان  
منعتهم ان يبيات لان يباط الانية بما فيهما واورد عليا في مقتضى  
انها من قسمة الكلام فيمنع المشرك وهو قول ضعيف  
والذي وردت به الاضادات انها نزلت مستقلة بسبب اخرفه  
لخلفه فتباروايات على حسنة اوجه ذكرت في اسباب النزول  
وفيه نظر لانها وان كان لنزولها سبب اخر لا يمنع ذكر ما سببها  
لما قبلها وقر في من المناسكة وسبب النزول **قوله** وقد جعلت  
لكم الارض مسجدا كما في الحديث الضمير جعلت الى الارض مسجدا  
وطهروا قال القاضى عياض رحمه الله هذا من خصائص هذه الامة  
لان من قتلنا كانوا الانبياء في موضع يتيقنون طهارته ويحترقون  
خصصنا بحوزة الصلاة في جميع الارض الاما تيقنا بحاسته وقال  
القرطبي رحمه الله هذا من خصائص هذه الامة من صلى الله عليه وسلم  
وكانت الامم عليهم الصلاة والسلام قتل انما اصبحت طهروا الصلاة  
في مواضع مخصوصة كالبيع والكتايب والاراضي وجماعة في كفا

نحو  
سيوطي



المسحبا لظاهر من نظمه في قرن ما قاله شراح البخاري ان المصنف  
به المجمع وهو باختصاصه لحد جزئيه وهو كون الارض طهورا  
واما كونها سجدة افلا تيات في اشرانه منع منه غيره وقد كان  
عليه عليه الصلاة والسلام يسبح في الارض ويصلي حيث اذ ركنه الصلاة  
فكانت عليه الصلاة والسلام قال جعلت في الارض سجدا وطهورا  
وجعلت لغيري سجدة الاظهورا وذلك ان تقول ان غيره عليه  
الصلاة والسلام لم يسمي الصلاة في غير السجدة والكتايس من غير  
ضرورة فالسجدة صلاة تسمى عليه الصلاة والسلام في اسفار وقوله  
ان نزلوا في المسجد الحرام او الاقصى ذكر الاقصى على سبيل الغرض  
وقد وقع بعد سأل الله عليه وسلم في سورة الاحقار بالمغيبات  
وقيل الاقصى الاقصا على المسجد الحرام ولا وجه لذكر الاقصى **قوله**  
ففي اي مكان الخ يعني ان ايها طرف لا زوم الظرفية وليس مفقود  
تولوا فكون بمعنى اي جهة تولوا حتى يكون منافيا لوجوب التوجه  
للقبلة فيحمل على صلاة المشافر على التصلة او على ما اشتبهت عليه  
القبلة وان تولوا من ارض مكة للدم فلا يحتاج الى حذف معنوية  
وقد تدبر فائنا تولوا وجوههم مشطر المسجد الحرام والقبلة  
الطرف عن جهة اخرى وشمع مبنى على الفخ اسم اشارة الى مكان كفاك  
وجها لله اما معنى جهته التي انقضاهما للتوجه اليها وامر بها  
وهي القبلة او بمعنى ذاته كما مر في قوله فمواضع مطلم على عبادتكم  
واما اول ذلك لانه من جهة المكان والجهة وقوله باحاطة  
بالاشيا التي بعد الايام وبعده فاستناد المتعة التي يجوز كمنها لا كلمة  
المذكورة وقوله في الاماكن كلها الرظه بما قبله **قوله** وعوارب  
عمر حتى القطع منها انما نزلت في صلاة المشافر على الرحلة وايضا  
ظرف كما في الوجه الذي قبله والمعنى في اي مكان فعلت اي توليت  
لا ان حدثت المفعول به يفيد العموم لانه المعنى الذي جعلت تولوا  
وايضا مفعول به على ما اشاع في الاستعمال كما توهم فانه لم يقل  
به لحد من اهل العربيه كما مر في الخبر وكذا في القول الآخر  
في انها في حق من اشتبهت عليه القبلة فيصلي الى اي جهة اذ يراها  
لجهادها المستلزم لزوم الاعادة وعدمها مفصلة في الفروع  
والمراد بالتدريك الاعادة وكونها نوطية لشيخ القبلة ظاهر  
لانه اذا كان محظا بوجهه فلانك تيرضي ما شاء منها وتبدل  
التوجه التي تريد لعل انه ليس في جهة اذ لو كان لوجب التوجه لها  
وقيل هذا اصح الاقوال لانه روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انها  
نزلت لما قال اليهوديها ولاه عن قبلةهم التي كانوا عليها وفيه

خطيب

نظر

**نظر قوله** نزلت لما قال اليهوديها ولاه عن قبلةهم التي كانوا عليها وفيه  
سبق ذكره ثم ولا تغفل لذي سبق ذكر المشركين كما قال الذين لا يعلمون  
وقرأ اليهود بالواو وقرأ ابن عباس في قوله على الاستئناف واستنوا  
عظفها على الجملة التي قبلها بالبعد الوجه المذكور في ما وانما قال  
على معنوم قوله ومن اظلم لامنا استغفها متعة انشايتنا شمية وهذه  
خبرية فاشارة الى انها ما ولا يفعله خبرية اي ظلم الذين منقوا  
ظلمنا عظيما وقالوا انصنا لخدائنا ولذا فان الاستغفان ليس  
مقصودا حقيقة ومنه علم وجب عطف ذلك الجملة على ما قبلها ايضا  
ولذا حسن ترك الواو ولو جعل من عطف القصيدة لم يرجح الى ما قبله  
والاستئناف بياني كما نه قيل بعد ما عطف من قبله هل فقطع  
خطابها لهم في الاون ترا على الله امانند فنقل بالامتنان فانهم قالوا  
ما هو اشنع من ذلك **قوله** نزلت له عن ذلك فانه يفصل الشبهة  
الخ اذ الولد حيوان يتولد من نطفه حيوان له والنطفة جسم يتولد  
من جسمه فيلزم تشبيهه بالانسان اقلنا الولد يشترك الاب في  
الماهية ويشابهه ولذا قالوا ومن يشابه اسمة فما طهر وهذا قريب  
ذيعينه قول المصعبه واما الحاجة فلانه تقتضي التسمية والتركيب  
المحتاج الى المادة وقت الاقنا لاننا نطلب العاقلية في  
ان في اوجهه وتختلفه وسرعة القنا لانه لا يتركيب وكل محقق  
قريب مكره وقوله الا تشرى الى هذا الشعر بان لها اذ ركب لغوس  
فلكس كما هو عند الحكماء والاولى ترك هذا كونه نوطية بالقرن  
عن امثاله والمصرحة الله بتركيب مثله لحيانا وهو من امثاله  
الكامل او كون سجانا للثمنيه ظاهر كما **قوله** رويها قالوا في  
اشارة الى ان بل الاضراب قال الحصان والحكام القران في هذه  
الايه لانه على ان ملك الانسان لا ينبغي على ولد لانه في الولد باثبات  
الملك بقوله بل له في السموات الخ وهو نظير قوله وما ينبغي  
للرحمن ان يتخذ ولدا ذلك كل من السماوات والارض الا للرحمن  
فاستغنى ذلك عن ولد عليا اذا ملكه وقت حكم النبي صلى الله عليه وسلم  
بمثل ذلك في الولد اذا ملكه ولده وسيعبر به المصريحه الله  
وقوله واستدل له الخ بحتمه لكن قوله والمعنى الخ يقتضي ان وجه  
الخالق لظهور وجود فلا يلحقه كذا الى الولد اذ هو يوحده ما يشا  
منزها عن الاحتياج الى التوالد واللام في له الملك وقيل انها  
كالتي في قوله له يد ضرب لغيبه نسيان الاشارة الى الموش وقوله متقايرو  
اشارة الى المعنى القنوت قال الراغب رحمه الله القنوت لزوم الطأ  
مع الخضوع وهو بكل واحد منهما في قوله تعالى كل له قانتون قيل  
خاضعون وقيل طائعون ولخنا والمض الشافي لانه انب بالمقام  
وقوله لم يجانس يكون لانه قاهر وهذا مقهور وقوله فلا يكون



له اوله بيان لا زبنا طه بما قبله قوله وانما جاء بها الذي لا يخفى في الكتاب  
فان قد نكس كذا بما الذي لغير ذوى العلم مع قوله قانتون  
قلت هو قوله سبحانه كما سخرت لنا وكانه حيا بما تحفيرا  
نظمه ونصتهين الشانم قال الخبر يعني كيف علي غير العقل  
فان في بلفظ مامع تغليب العقلا في شيئين بالواو والنون فاجا  
بانه وقع في الخبر تغليب العقلا على الكسك وفي المنبذ اعكسه  
لكنه التحقير وهذا ما يقال ان له ما في السموات والارض اثنا  
المقام الالهوتية والعقلانية بمنزلة الجادات وكل له قانتون  
الى مقام العبودية والجادات بنية بمنزلة العقلا اما كون ما يعمر  
العقلا وغيره فاما هو في موضع الالهام فاذا وقع التميز فرق  
بما ومن وقد مر المنان في كل ما فيها لكل واحد للاختار عنه  
بالجمع وقوله كل من جعلوه الهاء وكذا كل من جعلوه والذات  
اخذ الله ولد اعلمه ووجه الالزام ان من جعلوه ولد لخاصة له  
مقدر يعبود لله والوجه الثالث في قوله سبحانه الذي يترهه  
عما يشاهد ونحوه المفتني لعدم الولد وكون ما في الوجود ملك  
له لا ولد وكونهم كلمة او من اخذ ولد لخاصة مقدر يعبود لله  
وقوله والحق امر سانه مبتدعها ونظيره التبع في  
قوله الخ فاعلم كون فاعلم كعلمه وممته فمفعول كفتل وهو يكون  
من المزدب بمعنى اسم الفاعل كيديع بمعنى مبتدع ذكره بعض اهل  
اللغة واستشهدوا عليه بما ثبت المذكور لان سميع بنية بمعنى سميع  
اذ الداعي سميع لا سميع وفي لسك العرب كان الاصمى ينكر فعمل  
بمعنى مفعول يبطل قوله بطل لا غير اني سليمان بمعنى سله وقال ابن تيم  
قد جاء كثير نحو مسند وسخير ومقعد وقعيد ومنقوع ونعيم ومحب  
وحبيب ومطرر ووطريد ومقضي وقضي ومهدي وهدي وموصي وموصي  
ومبرور وبربر ومحمك وحكمه ومبتدع وبديع ومعدر وفريد  
وسمع وسميع ومولق وانق ومؤكرو والشم في اخواته التي قد  
علمت ان قوله قولته لا يمتد اللغة ان نضى كلا طائفة وعلى الثاني  
ابن دريد وقول الجوهري والزمخشري لما رأى سمنعا صفة مشبهة  
او من صيغ المبالغة المحققة باسم الفاعل وعلية ابن مالك في التنزيل  
قال ورجما بين فعمل من فعمل وكذا فعل بالفتح بمعنى مفعول انضافه  
لخلاف واخذها من المزدب المتعدي على خلاف الناس لم يرفع  
وقال ان السميع في معناه الظاهر والاستناد بحازي لان دواعي الشوق  
لما دعاه صا برح وسمعا لدعوة قد نكس لكونه سميعا فاستند  
الى السماع كما استند الود الى العافي في قوله  
اذ اردت عافي المقدس من يستعيرها على الله ان ثبت شاذ لا يقاس عليه

الاصول

والمع

والمعروجه الله لمقاوم عدة النفل فيه لم تكتف الى ما تكلفه  
من انه على ما ذهبت التي تكون من اضافة المتفة الى فاعلها وقد تفر  
في الخواص اذا اضيفت التي تكون فيها مضمير يعود الى الموصوف  
فلا تصح الاضافة الا بما صح انضاف الموصوف بها نحو حسن الوجه  
حيث يصح انضاف الرجل للحسن الحسن وجهه بخلاف حسن الحاربه  
وانما صح زيد كثير الاخوال لانضافه بانه لا يتفق بهم فعلى هذا لا يصح  
بديع السموات كمنشع انضافه بذلك الا اذا اريد انه مبتدع لها  
وهذا يقتضي ان يكون على ظاهره واما ما قيل ان تسمى بقولك ان  
البيدع بمعنى المبتدع لا يدعي انه كذلك بل انه من قبيل المبالغة  
من باب جده وقد اعترف به صاحب الكتاب في قوله  
وكلمه هذا اليم فقال السر فهو العبر كوجع كوجع ووجع ووجع وهذا  
به كقوله تحتة بفتحهم ضرب وجع كجده واللام تكون في الحقيقة  
للمؤمر كالان الجدة للمجاد فغير صحيح لان قول المص في الوجه الاحمر  
من ابتدع في ادي بان الاول من المزبد واما ما ذكره في الهم فليس مما  
يخبر فيه في شئ فانه من كالتلافي لكن في الاستناد بحازي فهو سمي وتولف  
قوله مرة وتجانة الداعي السميع تامنة يؤدقني واصحابي هجوع  
هو مطلع قصيدة لغزوين معدي كرت ينشوق لفضالة اسمها رحمة  
اسوها بنود ريدت الصمت ومنها  
• اذا المرستطلع شيا فذمة • وكا وزد الى ما تستطيع  
والمتراد بالذاعي الشوق ويؤدقني يعني يوقظني من الارف ومانو  
التهنو هجوع بمعنى نيام وجدة واصحابي هجوع حال وقوله اوبديع  
الخ ظاهر وهو مخيار الرضوي وهو صفة راعية على لفظ الولد  
لانه اصله ومنشوة الحامس كل بالانفعال المنزعة ذوالحال  
قوله فالابتداع اختراع الشئ الخ فرق في شرح الاشارات بين  
الصنع والابتداع والاختراع من غير مادة ولا زمان فهو على مرتبة  
من التكوين والاصد اث لانه التكوين يكاد عن مادة والاصدك  
ان يكون من الشئ وجود زمان وكل واحد منهما يقابل الابتداع من وجه  
والابتداع اقدم منهما لان المادة لا يمكن ان تخلق في التكوين  
والزمان لا يمكن ان يخلق بالاصد ان لا يمنع كونها مستوفين  
بمادة اخرى وزمان آخر المني وكلام المعروجه الله يقتضي فرق المحدث  
وهو ابتداع الابداع والاختراع الذي هو غير زيادة لانها معنى الاختراع  
والصنع الاختراع عن مادة وهي المنصر الذي فيه صورته كالسريع  
والخشب والتكوين ايجاد من مادة فخلعت عنها صورته الا في التي  
هي صورة اخرى في زمان كالاصدك لكن اورد عليه انه كيف يكون  
ايجاد السموات لاعن مادة وقد كانت دخانا كما صرح به في الايات

مقال الفيزيقي  
الصنع والابتداع  
والايجاد



في الايات وكيف يكون دفعيا وقد خلقت في سنة ايام فكانه حال ذلك  
على التمثيل لما سبقت فاعلم **قول** اي اراد شئا واصل القضا  
اي القضا اصل الحكم في الشيء قولا وهو ظاهر فغلا وهو الجادة ولما  
كان ذلك يستلزم الارادة اطلو عليها فاعلم انه يستعمل بمعنى الجاه  
وبقابلة القدر بمعنى التقدير وقد يعكس ذلك قال ابن السيد  
قدس سره وقد مره وقضا وهو من يفرق بين قدر الله وقضا الله  
فيجعل القدر تقديره الامور قبل التبع والقضا انفاذ ذلك القدر  
وخروجها من العدم المحتمل العقل وهو الصحيح لانه قد جاء في  
الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم بكف ما يل السقوط فاسترع  
المشي حتى جاوزه فقبل له انقرضت وتساى الله فقال انقرضت وتساى الله تعال  
الي قدره **ففسر** وحكي الساع على قوم بين القضا والقدر وبين ان  
الانسان يجب ان يتوكل في امره **قول** من كان التامة الج وهي تدل  
على معنى المناقضة لانه الوجود المطلق لا يمتنع وجوده في نفسه او في غيره  
مع انها الاصل فلا يقال ان الله كما يفيض الوجود في نفسه للاشياء يفيض  
الوجود لغيره وهو انما يكون ذاته فيكون الشيء كذا او وحده التمثيل  
فيه انه شتمت الحكمة التي تتصور من تعلق ان اذنه تعالى بشي من المكنونات  
التا ان علمها قوله قضي كما مره وسرعة الجادة اية من غير امتناع  
ولا توقف في الامثال فاطلق على هذه الحالة ما كان يستعمل في ذلك  
من غير ان يكون هنا قول او امر فهو استعارة تمثيلية وذات بعض  
الي انها استعارة حقيقية تصريحية وردة الخبر وسما في ما فيه  
وقوله الى انصحة وان التنة الالهية جرت بانه تعالى يكون  
الاشياء بكلمة كونه ويكون الما مور وهو الحاضر في العلم والمور به الوجود  
في الوجود وكان مراده ان اللفظ موجود حقيقة والافهنا الامر  
تتميزي وهو محاذ ايضا **وحده** تميزه للابداع ان هذه  
السرعة تقتضي عدم الموقف على المكادة فوكونه الولد يقتضي  
ما ذكره ما جرت به العادة وقوله نفي النوك يعني به النصيب  
والفخر يستعمل في البكا اذا الضيف الى الحرف دون الكلمة زياد  
ذلك تقيما للفرق بين فخر الكلمة وفخر الحرف وقراءة الضيف في  
ابن عامر جهامة وقد تاشكك في النكا حتى تجرأ بعضه من  
علمه وقال انها خطأ وهو سوادب والرفع على الاستلخاف  
اي فهو يكون وهو مذموم سبويه رحمه الله وذهب الزجاج  
الى عطفه على بقول واما النصيب فقبل انه روي فيه ظاهر اللفظ  
لصورة الامر فصب في جوابه ولو نظر الى المعنى لم يصح لان الامر  
ليس حقيقيا فلا ينصب جوابه لان سرطناك يتعقد منها شرط

وجزا

وجزا نحو بنيني واكرمنا اذ تقدر ان تاني نبي اكرمك وهذا لا يصح هذا  
اذ يصير التقدير ان يكون يكون فيضد فعلا الشرط والجزا معنى وقاملا  
والاستدانة تغايرها لا يلزم كون الشيء سببا لنفسه لكن في  
للماملة اللطيفة على التوهيم واقعة في كلامهم وقال ابن مالك  
رحمة الله ان التماسية قد تضمنت بعد انما لا فادتها المعنى  
وقد قالت العرب انما هي صرية من الاستد فخط ظهر بنصب  
تخطم ولكن ان تقول انما تصيبه منصوب في جواب الامر والاختاد  
فيه المذكور مردود لان المراد ان يكون في علم الله و ارادته  
يكون في الخارج كقوله صلى الله عليه وسلم فمن كانت هجرته الى الله  
ورسوله فحجرتا الى الله ورسوله ما من كانت هجرته عملا ونية فحجرت  
لنوايا وقبولا وكون الامر غير الحقيقي لا ينصب في جوابه ممنوع  
فانه كان بلفظ كما ذهب اليه كثير من المفسرين فظاهر ولكنه حجاز عن  
سرعة التكون كما مره كونه اقدرة وان لم يعتبر ذلك فهو حجاز عن  
ارادة سرعة التكون فيكون استعارة تبعية يترتب عليها موجبه  
سريعا فالقديران يرد سرعة وجود شيء يوجد في الحال  
فالتغاير ظاهر ومنه تعلم انه هدم الذهاب الى التمثيل له وجه  
خلاف المتن ردة سر بيق السبب في غلظ الكفة في نسبة الولد  
بانه في سائرهم الاب مشترك بين المبتدأ الموجد ومعناه المعروف  
ولهذا لم يصر من كلام الامام رحمه الله **قوله** ما هي جملة الشركين الى  
ففي العلم عنهم على حقيقتهم وعلى الثاني لظاهر علمهم او لعدم علمهم بحقيقة  
والمفسر الاول منقول عن قتادة والسيد الثاني عن ابن عباس  
وهي اقتطعتهم ولذا لم يزل المص رحمه الله جملة الشركين واهل  
الكتاب ومخاطبتهم لغلبة الجهل في اهل الشرك والظاهر في  
اهل الكتاب قافية وقوله في الاشارة الى ان لولا هذا التخصيص  
وقد تكون حرف استفتاح نحو لولا فضل الله والكلام معهم اما  
بالذات او بالذات الوحي وهو استخبارهم بعد ان انفسهم كالملائكة  
والانبياء والملائكة والانبياء عليهم الصلاة والسلام وما بعد انكار  
ووجوده وهو ظاهر وقوله والثاني محمودان في نسبة لان وقوله  
كذلك لم يفتد الكلام في توجيه الجمع بين كمنى التشبيه و اراد الله  
تظير لولا انما الله وهذا المستطیع نظير طلب لانية والحجة في قوله  
التشديد شاذة وهي قناعة في حقوقه و ابن الجي يحتاج قال الذي رحمه  
الله وذلك غير جاريا لانهما فعل حاضر والتاير المراد سكر انما  
يحتاج في المضارع فتدغم اما الماضي ولا وقال اللفظ انه حمله  
على المضارع فزادها و بهذا المقدم لا يستدفع الاستفصال ولذا قال  
السفاسي قراة لشاهيت باذ غام القارة فيها وليس في الماضي بان يتبقى

رد على الخطيب



أحدتهما وتدعمهما الأخرى ووجهت على اتصالها شابهت وأمله  
تشتابهت فاذعم القائلين والملتزمين من الوصلين  
أدريج الفاري الفرة ظن السامع أن قاء البقرة هي تالف الفعل  
فتوهم أنه قرأ شابهت ولا يظن بآية التي إسقاط الثامن الفصل  
على الأدلة لأنه راسل في علم الخو لصد عن اصحابه ولي  
انتهى قلت **مأله** إلى مخطئة الراوي دون الفاري **قول** يطلب  
المفتن ويؤفنون الحقايق في الكشاف لقوم ينصفون فيؤفنون  
أفها آيات بحج الاعتراف بها والأذعان لها والاكشاف بحج غيرها  
قال الخبر رتبة يعني لقوم يؤفنون اتفان تصادرا عن الانصاف  
ليكون أذعاننا وقبولنا وقبولنا فيكون إيماننا لا محذور الاكشاف  
بدون أذعاننا وقبولنا بل مع آياتنا واشتراكنا ليس بإمكان بل كالتد  
لتسريباتنا والظواهر التي لا تتردد من هذا التناوب بل  
أن الموقر لا يحتاج إلى التبيين ولذا أوله المص رحمه الله بأن  
المزاد الطالبين للمفتن أو الواقفون على الحقايق في غير هذا  
وقتل الله فتره بالآيات المستفاد من الاكشاف لأن القوم  
كانوا مكامير وكانوا متوقفين لا يمكن انصاف فعلى هذا الاتفاق  
حقيق وعلى الأول من وجهي المنصر محال والاشارة المذكورة تؤخذ  
من الكتابات والتعريض وقوله ملتصقا اشارة إلى ان الظرف مستقر  
ويعجز فغسله نازكنا وشرا ونذير احكام من الكون وحوزك  
كونه من الخو وتكون معنى مندرج بالامام وهذا مما يزيد كون  
تدريج بمعنى مندرج كفته هنا قد يقال مشوعه المشاكلة فاقول  
**قوله** ما لستم لهم يومئذ الخ هذا كله نكتة للمفتن في الله تعالى  
وأما الفرة فبالمعنى ففهمنا عظمت الامتناع على الخير فالتا لانه  
خير معنى اذ المراد لست مكلفا بخير من الاكشاف وهو قبل الامر  
بالفعل ونحوه أو عطف على مقدم أي فيشر واندرج وأما قوله  
فنبى المرسل لله صلى الله عليه وسلم فنبى قوله في الكشاف ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لنت شعري ما فعلت بواي فنبى عن لسؤال  
قال لنت شعري ما فعلت بواي فنبى عن لسؤال  
ما فعلت بواي فنبى ما فعلت بواي فنبى عن لسؤال  
في الامتناع بذلك وقال في الشرع قوله الله لنت شعري ما فعلت  
بقول وعرفا فانه لم يرد في ذلك الا بشر صفة الاستعداد فلا  
يقول عليه والذي يقطع به ان الامتناع في كقار اهل الكتاب كالأبوت  
الثانفة علمها والفقالمعز لها وقد ورد في الأثر وان كان صنفيا  
ان الله لنت شعري ما فعلت بواي فنبى عن لسؤال في ذلك ومنعها  
قال السخاوي رحمه الله الذي يدين الله به الكف عنها وعن الجوز

كشاف

في الكشاف

سيوطي

في

في نحوها وقد لا ترم بقدر الجهد في هذا الزمان من الوصاظ  
المحتش عنها وللتسوطي فيه قال لنت مستقل فمن اراده فانترا  
**قوله** او تعظم لعقوبة الكفار الخ يشير إلى ان النبي عن لسؤال  
فيه قد يكون كالتوكل لا يترامسول عنه حتى كانا القابل لا يقيد  
على استماع حاله والمستول لا يمكن ذكره كما يكون لتعظيمه  
انصافا قال وعن الملوكة فلا تفسل والمتأخر بمعنى المشتعل  
وتجبر مبتدئ المحجول **قوله** ولعلمهم قالوا امثال ذلك الخ يعني ان  
قوله لنت شعري ما فعلت بواي فنبى عن لسؤال قال لنت شعري  
الله الخ فان جواب طرفة لانهم ما قالوا ذلك الا لزعيمهم ان دينهم  
حق وعينه باطل فليجيبوا بالقصير المتبقي أي دين الله هو الحق ودينكم  
هو الباطل وهذا الذي هو الاسلام هو الهدى وما يدعون  
الى الباطل ليس بهدي بل هو يضل على ابلع وجهه لاضافة الهدى اليه  
تعالى وتأكيد به باق واعادة الهدى في الخبر على حد شعري  
يشعري وحمله نفس الهدى الصدري وتوسط ضمير الفصل  
وتعريف ضمير الفصل وتعريف الخبر وقصر الاصل بالزانية أي المعروفة  
عن الحق والمراد الباطلة **قوله** والملة ما شرعه الله الخ  
الكشف الملة والطريقة سواء وهي في الاصل اشهر ما ملئت  
الكتاب بمعنى اقلية كما قال الطفت ومنه طريق مملوك مملوك  
معلوم كالملة الارشدي بشر نقل اللمنوال الشرايع باعتبار انما  
تملئها النبي صلى الله عليه وسلم ولا يختلف الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
فيها وتكون بطون على الباطل كالكفرية واحدة ولا يضاف إلى  
الله فلا يقال صلاة الله ولا إلى الحاد الاممة والدين يترادفنا  
صدا فالكتبة باعتبار قبول الشا مورث لانه في الاصل الطاعة  
والانقياد والاتحاد كما صمد قما قال تعالى دينا قامة ملة  
البراهيم وقد تطلق الدين على الفروع بخبر زوايا في الله  
والى الحاد والاطواق في مخصوصة نظرا للاصل على الله تعالى  
الاعتبار كما في صحة الامانة ويقع على الباطل انصافا واستا  
الشرعية في المورد في الاصل وهي اسم للاحكام الجبرئيلة المتعلقة  
بالمحاشي والمعاد سواء كانت منصوصة من الشارع أو لا كالتما  
ر لصحة التمسك والتمسك والتعديل يقع في ما يظن على الاموال  
الكلية نحو **قوله** أي الوحي والدين الخ الوحي على الموحى به  
وهو انشاء في اية العلم بمعنى المعلوم فانه شاع فيه حتى صان  
حقيقة منقضية والمعلوم يتصرف بالمعنى دون العلم نفسه الا ان  
يكون كما زكا انشاء الميا لغيره فاما القول بان حجج المعلوم  
يستلزم حجج العلم فضعفه ظاهر وكذا القول بان الوحي بالمعنى

خبر



المقصد وهو وان كانا اعلاما لاعلاما اخرهما مقصدان بالذات  
 كالغلبة والتعلم وكلامه من التكلفات الباردة **قوله** مالك  
 من الله منك ولي ولا نصير هذه اللام هي الموطئة للفسم وهي  
 تقع قبل ال واث الشرط وتكثر مع ان وقد تأتي مع غيرها  
 نحو لانا انبئكم من كتاب والسبحها بحجاب القسم مع ما دون الشرط  
 ولو اجبت الشرط هنا لوجبك الفا فلهم في الجملة نحو اب القسم  
 فقوله وهو نحو اب ليرتخي الفاعل الملقب الا ان يقال مراده  
 لانه جواب القسم المذلول عليه به فاقامة مقامه لكنه لستم  
 في التبعير وقتل الة اشارة الى انه جواب الشرط وذلك انما  
 يجوز اذا قدمت القسم بعد الشرط وقد مر مالك جعله فعلية  
 ما منوية اي ما استقرت والاعتين كونه جواب القسم لو جوب  
 الفا وهو تعسف اذ لم يقل لصاحب النخلة تصد بدين مؤخر  
 مع اللام الموطئة وتقد بدينها فعلية لاذ ليرتخي عليه **قوله** يرد  
 به مؤمنى اهل الكتاب الى خصه بهم لا يهمل الذين اؤنوه وينلونه  
 ويؤمنون به وفتحق التلاوة وهو منصوب على المصدرية  
 لامانته له بصوت لفظه عن الخريف وتدبر معانته والعمل  
 به وحمله خالصة لانه لم يردوا وقتا الا في ذلك  
 بل بعد ذلك الحال مخصصة لانه ليس كل من اؤنوه ينلوه  
 والمراد بالذين المقصد بالحال مؤمنوا اهل الكتاب بحسب  
 المنطوق واؤنوا لثبوت يؤمنون به خبر بلا تكلف واما اذ جعلوا  
 خبرا واؤنوا يؤمنون به جملة مستانفة فلا يتبع تخصيص  
 الموصول بالمؤمنين استنفا لا للعام في الخاص وهذا معنى **قوله**  
 على ان المراد كل اى على انه مراد منه بقرينة لا عقلة لخص الاختيار  
 عن العام كما هو لبعض اقراده واما قوله يردوا فلا تقتضاة يرد  
 صفة هذا اللفظ بحسب الدلالة وقيل معناه لعن من الازادة  
 بالقتيل اللفظي ومن الازادة بالاستعمال فلا يرد عليان **قوله**  
 على ان المراد كما لم يوافق من معنى عند الحاجة الى التكلف ان  
 المراد مؤمنى اهل الكتاب الذين آمنوا بكتابتهم وهم التوراة  
 والانجيل **قوله** المراد مؤمنوا اهل الكتاب ثانيا المراد به من  
 امك بديننا على الطاعة ثم فانه لعسف وعذر اشته من الذنب  
 فانه ليس الا تكرار لفظ لا حاجة اليه لوهو انه يجوز ان يرد غير  
 وقوله دونك المحرفون يشيرون الى ان هذا يفسد الفرض كما في الله  
 لستم ترون بهم كاذم اب النبي المصطفى وخسر الكفر بكتابتهم بخبر  
 لانه كفر بدينهم وقوله كذب اشترى الكفر بالامان اى استنبط  
 اشارة الى انتم استعانوا مكنية وانما ايماء الى ما كرمتم وقوله

عصام  
 خسرو

لما

لما صدر قصته الخ نيكافا لفاية ذكر ما فيها مع انما تقدم **قوله**  
 كلعه باولسرو نواه قال الراغب بلى الثوب بلا خلق وقلوبه  
 لاختبره نية كافي اخلقتهم من كربة لاختبار ربه وسمى التكليف بلاء  
 لانه فناء ولانه لاختبار من الله لعباده وابتلى يستصون لغزرت  
 لحد ما تعرف حاله والوفوف على ما يجمل من امره والثاني ظهور  
 جودته وركدان وورما قصده الامتراك واما ان يفصل به لهما  
 واذ قيل ابتلاه الله فالمراد اظهره بوجوه ذمته وركبته لا التعرف  
 لانه لا يخفى على خافية وفي الكتاب لاختبره باوامر ونواهي  
 واختباره عبارة عن تمكنه من اختبار احد الامرين ما يريد  
 الله وما يشيئ منه العبد كانه في كل محضه ما يكون منه  
 حتى يجازيه على حسب ذلك قال العلامة لحننا الله عنده لا  
 يكون بطريق الحقيقة لان الاختبار حقيقة انما يصح فيمن يخفى  
 عليه الغوايب بل هو مجاز عن طريق التمثيل شبه حالك الله والعبد  
 في تمكنه من الامرين بالطاعة والمعصية وازادة الطاعة منه  
 بحال المختبر مع المختبر ثم عبر عنه بما لا يختار وما في قوله من  
 يكون استغناء من وفي الامتحان معنى العلم اى بمحنة لتعلم اى  
 شئ بفعل انتهى وخصاصة الة ان مراده التكليف ايضا لكنه بطريق  
 الاستعارة التمثيلية وكلام الراغب ليعلم بانها مجاز باعتبار اطلاق  
 على ما هو الغاية منه وانشاء الى ان يعلم ويشعر بمعنى ليرتبه على  
 الاختبار فلم يعلق كاسيا في سورة بقره المصروفة الله تعالى  
 خالفتم وذهب الى ان حقيقة التكليف وكرة تكلف العباد  
 لما استلزم الاختبار فطوا انهما مترادفات وهذا لا وجه له  
 لان اهل اللغة صرحوا فاطمة بان معناه الاختيار والاستعمال  
 ليشهد له شيئا اذ في بنية وكما يقال لحد ان يرد فيها الاختيار  
 اعنة منه او مباركة له واما قول في سياتي عاملا معاملة  
 المختبر فسياتي الكلام فيه وقوله احد المتقدمين يعنى اما في اللفظ  
 حقيقة او كما نحو اعد لواهلوا وفي الرتبة كالفاعل المؤخر وهو  
 ظاهر وقول الزمخشري وما يشيئ منه العبد اعتراف الخفي ولذا  
 ترك المصروفه الله **قوله** والكلمات قد تظنون على المغلف فكلمنا  
 فمرت الى اصل معنى الكلمة اللفظ المفرد وتستعمل في الجمال المفيدة  
 ايضا وتطلق على معاني ذلك كما يبرك اللفظ والمعنى من الخلافات  
 وقد فسره قوله تعالى قل لو كان الجرم اذ الكلمات ربي كما  
 سياتي **قوله** فمرت بالحضال لثلاثين لخم هذه الثلاث هي خيلها  
 في الكتاب عشر منها في سورة بقره وعشر في سورة الاحزاب وعشر  
 في سورة المؤمنين وسال سالك وانه فبارة التا لثلاثون العابدون

بمعنى  
 عدد الكلمات وعدد السور  
 المذكورة فيها







وشريعة موسى عليه الصلاة والسلام فلو حمل على الجبر لم يرد هذا وكان  
 مراده انهم ما مورون بانواعه في العقائد وما نضاهتها كما قيل لبيبا  
 صلى الله عليه وسلم انبع ملة ابراهيم **قول** عطف على الكاف الجليل في  
 ان الحار والمجروح لا يصلح مضافا اليه فكيف يعطف عليه وان اعطى  
 على الضمير كيف يصح بدون اعادة الجار وان عطف يكون المعطوف  
 مقول قابل للخرود في الاولين بان الاضافة اللفظية في تقدير  
 الانفصال ومن ذريتي في معنى يعرض ذريتي وكانه قال **وهو** اعطى  
 ذريتي وهو صحيح والثالث بان عطف تلغيني كما يقال ساكرتك فتقول  
 وزيدا الخ وتكرم زيدا وتزيد تلغينه ذلك ولم يجعله بتقدير  
 امر الخ ولجعل يعرض ذريتي اخترازا عن صورة الامر ودلالة على انه  
 كانه واقع للشيء **وهذا** الكثرة وقع في كلام ابي حنيفة رحمه الله اذ قال  
 انه لا يصر بمقتضى العزمية والذي يقتضيه المعنى ان يكون من ذريتي  
 متعلقا بحذف الخ لاجل من ذريتي اما ما لانه فهم من اني جاعلك  
 الاختصاص به وقيل ان التلغين يقتضي ان يقال ومن ذريتك اذ لو  
 ضم مع قوله الخ جاعلك لم يقبل ومن ذريتي وفي الكسف امثلة لجعل  
 بعض ذريتي كمن عدل عنه لوجه من المبالغة جعله من تمتة  
 كلام المتكلم كانه مستحق مثل المعطوف عليه وجعل نفسه كالنايب  
 عن المتكلم فيه مع ما في العدد عن لفظ الامر من المبالغة في الشدة  
 ومن مرعاة الادب في التقاد يعين صورة الامر وفيه من الاختصار  
 الواقع متوقفا ما يروق كل ناظر وفي الخواشي عن المصحة الله انه لعطف  
 التلغين وعند في قوله ومن كفر فامتنعه قليلا **وهو** عطف تلغين  
 وقال **راضيت** لادب في الاول تقاد بان جعله تعالى شانهما  
 وحاصله انه في الحقيقة محمول المقدر والتقدير جعلني اما ما وصل  
 من ذريتي تيمنا فحذف ذلك **واوه** انه معطوف على ما قبله لما ذكر  
 من النكت فلا يرد عليه حينئذ شيء من التشبيه السابقة وقد ذكره  
 للسبب الاسنوي وفيه في اصوله فقال الواصل يتركب الكلام من كلمات  
 متكلمين اجازة بعضهم ومنعوا للجمهور والالزام ان من قال امراتي  
 فقال اخر طالق ينيح به الطلاق ولا قايل به **واوه** الكلام من قال بصحة  
 بان كلامها يصر في كلامه ما ذكره الاخر في صحة المقام فهما كلامان  
 ولكن نبيها كلاما واحدا على التمسك انهم ذكروا ان التلغين ورد  
 بالواو وغيرها من الحروف **وانه** وقع في الاستثنا كما في الحديث ان الله  
 حرم بغير الحرم قالوا الا اذخر يا رسول الله ذكره الكرماني في شرح البخاري  
 وقال انه استثنى تلغيني فان قلت **نقدم** ان كونها اما ما عام  
 لجميع الناس فيقتضي ان جميع ذريته كذلك اذ اعطى عليه وليس كذلك  
 قلت **يكفي** في العطف الاشتراك في اصل المعنى وقيل كفي بقوله في حق

سد  
 مطلب  
 العطف التلغيني

عسام

بيننا

بيننا صلى الله عليه وسلم فتأمل قال المختار ويحتمل ان يريد بقوله  
 ومن ذريتي منسأ لانه تعريفية هل يكون من ذريته ام لا فقال  
 تعالى في جوابه لا يزال الخ وتوحي ذلك معنيين انه سيجعل ذلك  
 اماعلى وجه تعريفية مسأله ان يعرفه اياه واما على وجه طابته  
 لا مسأله لذريته انتهى **قول** **الذريته** مثل الرجل الامثلة الاولاد  
 الصغار ثم عمت الكبار والصغار والواحد وغيره وقيل انها تشمل  
 الاب القوله تعالى اننا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون يعني نوحا  
 وابناءه والصحيح خلافة وفيها ثلاث لغات ضم المال وكسرها وفيها  
 وسها قري وفي اشتقاقها اقوال فقيل من ذر ووت وقيل من ذريت  
 وقيل من ذر او قيل من الذر فان كانت من ذر ووت فاصلها ذر ووة  
 فعולה بواو ومن زاد في ولا الكلمة قلبت الثانية **جاء** تخفيفا قلبت  
 الاولى ميلا بالاغلال الكذوك المعروف فوزها اما فعולה واملا ذر ووة  
 فاعلت او فعيلة فاصلها ذر سبه فاذغمت فان كانت موزونة فوزها  
 فعلة قلبت الهنق ياء واذغمت وان كانت من الذر بالشد ياء فاصلها  
 فعلية والياء للنتية وضم اوله كما قالوا ذهري ولغيره النسب كعربة  
 او فعلة واملاها ولم ذريرة قلبت الاولى الثانية ياء هربا من  
 نقل التكرير كما قالوا في تظننت تظنيت وفي نقضت نقضت او  
 فعولة واملاها ذر ووة فقلبت الثانية واعلت كما مر وقسم عليه  
 كاللفظ والكسر **قول** **لجابه** الامله الى هذا يقتضي تقدير جعل  
 في الكلام والافليس فيه ما يدل على الطلب وقوله انهم لا يبالون الامامة  
 والامامة شاملة للنبوة والخلافة والقضاء والامامة المعروفة  
 وهي كلها مرادة على ما قال المختار وادخل فيها والشهادة ورواية  
 الحديث والتدريس لانهم غير مؤتمنين على الاحكام قال ومن نصب  
 نفسه في هذا المنصب وهو فاسق لم يلزم الناس اتباعه ولا طاعته  
 وهو يدعى على ان الفاسق لا يكون حاكما وان حاكمه لا يتفد اذا ولى  
 وانه لا يقدم للصلاة لكن قدم واقتردي به صح ولا فرق عند الجهمية  
 بين القائم والخليفة في ان شرط كل واحد منهما العدالة وان الفاسق  
 لا يكون خليفة ولا حاكما ومذهبه فيه معروف وما نقل عنه خلافه  
 كذب عليه وقد اطال في تفصيله وقيل اتفق الجمهور من الفقهاء والمكلمين  
 على ان الفاسق لا يصلح للامامة ابتداء وان اختلف انه لا يصلح لها دقلا في  
 حيث لا يعزل بظنات الفسق وقال الغرشي وجه دلالة الامة  
 على ان الظالم لا يصلح للامامة والخلافة ابتداء ظاهر واما انه لا يصلح  
 لذلك بحيث تمنعكم الظلم فلا قال وفيها شك من وجهين اما اولاد  
 وجه دلالتها اما ان تستفاد من منطوق النص او دلالتها والقياس  
 لا يستلزم الاول لما عرفت ان المراد بالامامة النبوة فلا ينسأ ولو



منطوق الخلافه والى الثاني لان اقل مرتبها المساواة وهي مفقودة  
هنا اذ لا يترتب عصمة النبي صلى الله عليه وسلم الاعلى عصمة الادنى  
منه والى الثالث اذ لا جامع بينهما واما الثاني فان وجهه  
الائنة على ان الظالم لا يصح الامانة والخلاف الثاني وان كان  
ظاهرا في ذلك ينبغي ان يكون ظاهرا ايضا في الاعتزال بطريق  
الفسق اذ لا وجه له في الظاهر المتكافاة بين وصفي الامانة والظلم  
فالمع بينهما محال ابتداء ونهاية **قوله** عن الثاني بان المنافاة  
في الامانة لا تقتضي المنافاة في النفاق لان الدفع استعمل من الدفع ويشهد  
لك ان تحلا لو قال لامرأة محبوبة النسب لو لم يمتثلها المشبه  
هذه بنتي لم تجزلة لك حيا ولو قال لزوجته الموصوفة بذلك  
لم يرتفع النكاح لكن ان اصبر عليه بغير القاضى بينهما **القول**  
ما ذكره الخزي بسطوطه عن الكلف كثر والظاهر انه من المنطوق لانه قال  
امامنا ولم تقبل نيتا وخوفه للشك كل من يقصد به كلام الخزي لا يبار  
عليه برزقته **قوله** وفيه دليل على عصمة الانبياء على الصلاة  
قال سلام عن الكتابين وجه الدلالة ان المعنى لا يصلح عمدي الى الظاهر  
فهو حال الوضوء لا يترتب من الظاهر كونه كذلك ما نفع منه فلا فرق بينه  
وبين ما قبله والظاهر اذا اطلق ينصرف الى الكتابين فلا يقال انه انما  
يذكر عليه اذا كان الفسق نوعا من الظلم ولم يترك المعنى وذكر انه لا يقال  
عمدي الظاهر من صداد امواظ الميرى اذ لو كان كذلك فالظالم لم يزل  
تات لم يبق ظالم كما كثر وقتدنا لالامانة ابو بكر وعمر وعثمان  
مع سبق الكفر فيكامل وقوله وان الفاسق لا يحل ان يبتدأ على ما مر  
وقوله والمعنى ظاهر كمن مقتضى نفسه بالخذ في بعض الكتب  
الغفلة يشهد الى الغفلة فيكون غيره معلوبا **قوله** غلب عليها الخ  
جعلت على الغلبة في الزمة اللام اذ الامنافاة ولو جعل الترتيب  
للمتدني **قوله** مخرجنا يثوب الخ يعني ان الزائر من يتوبون اليه  
بايمانهم اي انفسهم او بامثالهم واشياهم من ومن يقولون  
مقام انفسهم لظهور ان الزائر ربما لا يثوب بل فلتا يثوب  
لكره استغاده الى الكل لا تحادهم في القصد والناس للبعث  
والدلالة على ان كل فرد يروى فضلا عن الثوب وما يقال  
ان المترادف بالاعيان الاضداد مثلا للتقاسم على الكاملين اوقات  
المترادف بالثوب القصد على ما هو مقتضى الديانة فتعسف  
ولكن ان تقول انه مثل قولهم فلان مخرج الناس يعني ان  
يقول ان مخرج ويلجأ اليه ولا تكلف فيه وان كان من الثواب  
فلا اشكال وقراءة الا عشر وصلها مشاهرات بالجمع بتزول تعدد  
الرجوع من ثلثة ثقات ومحلها اوقات كل جزية منه مشابهة وهذا

والمدى

اوضح

اوضح وقيل انه باعتبار تعدد الامنافات وهو يقتضي ان يصح التعبير  
عن غلام جماعة بالمتلو كمن ولا تعرف وفيه نظر وقد مر عن  
الانصاف ان صيغة الجمع تدل على زيادة المعنى والوصف دونك  
الافراد كقولهم مع جميعهم وقاؤه لتانيث النقطة او المتكلمة  
وهو اسم مكان وجوز فيه المصداق وسمع مثبات بمعنى مشابهة  
**قوله** ولو منع آمن لم قال الخزي فان قيل هذا القدر كاف  
فيما قصد من كون امنا بمعنى موضع آمن فلم يتم اليه ويحفظ  
الخ قلت ما هو بيان لو صح كونه امنا كانه قال لان اهله يسكنون  
فيه فلا يتخطفون ولا ياتي الخافي باوياله فلا يتم ضربه قلت  
الظاهر ان ما حوكت مما هو اقرب الاماكن تخوف فامنه مؤهبة  
وحماية الحق لا لعدم الغاية وعلى مذهب ابي حنيفة رحمه الله  
وجهه ظاهر ووصفه بامن اسم فاعل محاذ لان الامر هو الساكن  
والمتنحى وكذا ما في الانصاف لاجل معناه او جعل كانه نفس الامر  
اما اذا حذف المضاف اي موضع آمن فلا يحجاز وقول الخزي  
ما قبله اي يزيد في غير خوف العباد والحقوق المالية كالكاره  
**قوله** على ارادة القول الخ اي وقلنا الخذوا وهو معطوف على جملنا  
وهو معطوف على اذكر المقدر عاملا في اذ وقوله او اعترض معطوف  
على مضمرة تقديره ثوبوا باننا المثلثة اي ارجعوا وهو مأخوذ من قوله  
او اعترض معطوف على تكلموا مائة مثا بهما اعترض عليه بانه لا حاجة  
الى تقدير المعطوف عليه لان الواو تكون اعتراضية كما في قوله  
• بان الثمانين وكلغنها • قد اخوكت سمعي او نزلت  
وجهه بانه قد مره لينا سب ما قبله ويكتسب معناه لان الجملة التقديرية  
تفوقها اعترضت فيه وتؤكد به كظهور ذلك ايضا الحاد المقام  
مضى انما يكون بعد الرجوع وفيه تأمل وعلى قراءة الامر فخطاب  
لهذه الامة لا غيرهم بل سب النزول الخي وليس ينبغي ان يعلل الاعراض  
حتى يرد الاعراض على خصمه قتل ولا يخفى ان عطف قوله وعهدنا  
على جملنا البيت يستدعي حقل واتخاذ معتصدا ويدفع كونها معطوف  
على فاصب اذ وكون الامر استخجا في صح عليه **قوله** ومقام انراهي  
الخ المقام بالفق موضع القيام وهو الحجر الذي قام عليه وكان اذا  
وطية سكين ويصير كالطين محجلة له ونطاق على المجال الذي فيه  
الحجر توسعا وهو موضع الذي هو فيه الا ان كان قيامه عليه  
وقت دعائه ووقت رفعه بناء البيت فقوله والموضع بيان لوجه  
تسميته مقاما او رفع بصيغة الماضي معطوف على قام ومحل  
بعض النسخ رفع بصيغة المصداق عطف على الخ قيل كانه لاحظ انه  
لذلك لا يراهتم عليه الصلاة والسلام موضع معين وليس هذا



وجهه بل وجهه انه لو عطف ما ضاع على قام اقتضى انه قام عليه في وضعه  
 لان لرفع البناء مع انه بعيد عن حاديط الكمية لا يري بالمشاهد فيحتاج  
 الى ان يتحمل قوله والموضع لبيان المعنى الشافي الذي يطلو عليه المقام  
 وتعلق حزين باشرفا مل وقوله دوي اية رواة ابن مردويه عن ابن عمر رضي  
 الله عنهما وقوله لما روي جابر بن عبد الله عنه اخرجه مناه وهو اخذ في  
 موافقا ناه الوحي المشهورة وقوله في وجوبها اي وكفى الطولاني وقوله  
 والخاف مصلحي في يوم ما حود من الصلاة بمعنى الدعاء وقوله مقامه  
 الموسوي اكر المقروف به فالقمار مجاز عن الحال المنسوب اليه وكذا  
 المصلي بمعنى التمسك بجاز عن الحال الذي يتوخى اليه في الصلاة بعلاقة  
 القرب والمجاورة **قوله** امر فاهما الخ العمد يكون بمعنى الوصية ويجوز  
 به عن الامر فلا يقال انه لا ينبغي حينئذ ان يعدي بالي ولا حاجة الى  
 التضمن وحظه بمعنى الوحي وقوله بان ظهر اشارة الى ان الحار عذوف  
 على القياس المعروف او هي مفسرة لتقدم ما تضمن معنى القول  
 دون حروفه وهي العمد اذ هو شرطها واما دعوى ان على الامر فنه  
 خلاف مشهور ومنهم من قدم بان قلنا التكون والصلوة على الخبر فقد بيا  
 والطهارة لعمر من الحسنة والمعنوية **قوله** يريد اليلد او المكان يعني  
 ان الاشارة ان كانت الى ما هو ببلد حال الاشارة فالمستوفى الامر وذكر  
 السلك تو طير له وان كانت المكان فيكون المستوفى بالدينه وامنه  
 واول امنا بوجهين ان يكون بمعنى النسبة اي صاحب امن لمن فنه  
 او انما تباد مجازي والامثال المماثلة فاستدما للحال المحال لان  
 الامر والخوف من صفات العفلا **قوله** عطف على من امن الخ قال  
 الخريزني هو عطف تالفين كانه قال قال وارزق من كثر ائينا فانه محل  
 وما ذكر من ان المعنى وارزق بلفظ المتكلم تقرير للمعنى لان تقدير اللفظ  
 والذي يقتضيه النظر الصائت ان يكون هذا عطف على محذوف  
 اي وارزق من امر من كثر بلفظ الخبر واجلاني اما ما وبعض ذريتي  
 بلفظ الامر فيصير التناسب ويكون المعطوف والمعطوف عليه مقول  
 واحد انتهى وهذا يخالف ما سلفه في قوله اني جاءك لكرن الاقل  
 تقرير الكلام المحم رحمه الله وهذا بيان المغنارة فهو لا يقول  
 بالعطف التلقيني وقد مر تحقيقه على احسن الوجوه وقوله قاس ابراهم  
 عليا الصلاة والسلام الرزق الخ ينبغ فيه صاحب الكفاف والاحسن ان  
 يقال انه تعالي لما قال لا يكال عهدي الظالمين لحرث ابراهيم  
 عليا الصلاة والسلام من التقالمن ليس مرصنا عندك فارشد الله  
 الي كرمه الشامل **قوله** او مستدامتضمن معنى الشرط الخ هذا المحل  
 ان يري انه مقصود تضمن معنى حروف الكشرط كان وجملة فاستعد  
 جواب الشرط واما تقديرنا فنه فلا حاجة اليه لان ابن الحاجب نظر

علي

علم ان المنار في الجذرا يجمع اقترانه بالفا لان يكون استحسانا فنقول  
 الخريزني قد مره ليعم الفاضل مجرول لما كانت الفاعل بالشيبة  
 والكفر لا يطلع لسبب التبع اشارة الى توجيهه بانه فها التين  
 سببا للتبع بل لقلنا واللتبع الذي هو كونه للعداب والى هذا  
 اشارة في الكشاف فنقول يجوز ان يكون مبتدأ مستغنى عن الشرط  
 وقوله فامنه معناه اكر ومنه كثر فاما المستغنى فامنه فلا يرد  
 ما قيل هو في التعريف بشره اضطره ولا اعتذار بانه ذكره بالفا ايحاء  
 الى انه من موافق الفاعل لكن في اشتغالنا عن الربيعي غير وارد وهو  
 منصوب بمعنى محض ومما فهدا اما **قوله** اعد للزة لزم المضطر  
 كذا في الكشاف وقال الطيبي انه استعارة شبه حال الكافر الذي  
 اذ رانق عليه المنيعة التي استندنا به بما قلنا قلنا قلنا الى ما  
 يهلكه بحال من لا يملك الاستنجاع مما اضطر اليه فاستعمل في  
 المشيئة استعمل في المشيئة وقيل انه قال في الاساس لزمه  
 مما فرق به والصق ومن المجاز لزمه الى كذا اضطره النيو بمكدا  
 لفظه ان ما في الكتاب تكلف لاحاطة اليه وفيه نظرات الكافر  
 ليس مضطرا الى العذاب اذ يمكنه الاسلام فهو مجاز عن كون العذاب  
 واقعا وقوعا محققا حتى كانه مربوط به وما في الاساس شي لحد  
 وقيل لامنة مضطرا مقدم اي متمقا قلنا او المراد زمانا قلنا  
 فتموظف **قوله** موقري بلفظ الامر من الاستنجاع واضطره امر  
 بفتح الراء هو في نحو شدة وهذه القراءة منقولة عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما وكونه على هذه القراءة من دعاء ابراهيم على التملكه وم  
 مردوي عن السلف كما اخرجه ابن ابي حاتم وقال ابن جني حسن  
 اعادة قال لطول الكلام وللاقتتال من دعاء قوم الى دعاء اخريين  
 ويحتمل ان يكون ضمير قال لهما في فامنه كما قد راي رازق خطا  
 لنفسه على طريق الخريزني ولم يثبت اليه المعر رحمه الله لبعده  
**قوله** بادغام الضاد وهو منصرف هذا ما ينبغ فيه لزم الخريزني  
 وليس بصواب فان هذه الحروف ادعت في غير هذا فادغم ابو عمرو  
 الراء في اللام في نغض لكم والضاد في الشين في لبعض شانهم والشين في  
 الشين في العرش سبلا واذا غم الكسائي الفاعل البا في كسفتهم والذي  
 قاله سيبويه انه هو الاكثر واصل اضطر اضطر فابدل البيطاره  
 كابن في العرف وضم متبني للتجهول وستمن معنى منبت الامانة  
 والمضموم من الهمزة محذوف والجملة للتذليل معترضة في الامر لئلا  
 يالزم عطف الاشارة على الخبر **قوله** حكايته حال ما ضير الخ لان الرفع  
 مضى وانقضى قال ابو حنيفة رحمه الله وفيه نظرات اذ تحلقت  
 للمضي والواو حبة لعمدة ما نعام الحكاية فتأمل والقاعد فجرت



محمدي الجوامد ولذا لم نجد في مؤمنون بمعنى الثانية مجاز من القعود  
صحة القيام كما قاله الراغب ومنه قعدك الله في الدنيا لا بمعنى  
اذا ما كواله وثبتك وهو دعاء استعمله العرب في القسم وهو  
مصدر منصوب على انه مفعول مطلق لا مفعول به وان ذهب  
التي يقض النجاة وقول الزمخشري سالت الله ان يقعدك ليحضر  
به لكنه صرح بخلافه في المفضل وهو يفتح الفاء وروي كثرها  
عن الكاظمي والزهري ويقال قعدك الله وما مثلهم  
الله ينصب الله للجلالة بعدهما ولغة النصب اما على المفعولية  
او البدلية وذلك لانها مصدران كالمس والحسين ومعناها المرافقة  
فالتقدير اقمه كراقتك الله فالتقدير مفعول او مفعول متفان كالمثل  
والمثل ومعناها كما ان القيت والحفيظ ومما استعمله في شرح المفضل  
التي اقمه بقعدك والله بذكره لكن قالت الدنيا مفعولها  
يرد في الشرح اطلاقها على الله وفي التهذيب قال ابو عبيد بن عمير  
قعدك الله معقوله معك وانشد قعدك الله الذي انما له  
**قوله** وروى عن النبي الخ رفع لما يتوه من لا كاس لا يمكن رفعه  
فاول بان رفعه مجاز عن رفعه ما علمت من البناء جعل رفعه ما علمت  
رفعها لانه لا يرفعها تعلم وتدرك وانت صهيروا لاسر باعتبار القاعدة  
لكن في عبادته نفاح فانها لا تنتقل الى الارتفاع وانما المرفوع ما علمت  
فالاولى تركها فانه بالمس من الممثلة والمناجيع كالحية وهي لصف  
من اللين والطين وكل ساق قاعدة لما فوفقه فالمراد برفعها على هذا  
بناء وما فوضها والجمع على هذا ظاهر وعلى الاول لانها مرفوعة على كل ما يرفع  
اساس في قول الرفع بمعنى الرفع والشرف وقواعد معناه المحقق الثاني  
فهو استعارة تشبيهية للرفع من قواعد وقواعد معناه المحقق الثاني  
الظاهر قواعد التثبيت لكن التشبيه بعد الامام ابلغ فلذا عدل عن الرفع  
ومن هنا استدلنا متعلقة برفع وتبعيضية او ابتدائية حال من القواعد  
ولكن في ذكر الكل بيان للجزء في ضمته وهو مراد المصوحها لا انها  
من البنائيات ولا انها صفة القواعد وقوله واستماعيل عليه الصلاة  
والسلام كان نبيا ولا يخفى في تأخيرته اشارة الى ذلك قوله والحجة  
حالك وقيل انما خبر استماعيل عليه الصلاة والسلام وروي ذلك عن  
علي رضي الله عنه وقوله بدعاينا ولبنا انما يفرسك المقام وقيل  
الاولى فيسمع ادعانا وتعلمت اننا **قوله** مخلصين لك انما استلم يكون بمعنى  
الطهر والنفاء ولما كانا مخلصين مستغادين او لما بان المراد الزيادة  
في ذلك او الثبات فاستدل بهذا على الموافقة وفيه نظر والاذعان في  
الغنى معنى الانقاذ واما استماعيل فمعنى الله في كلام المولدين واذا  
اريد به ذلك فنزل هو حقيقيا ومجازا في كلام مترجمين في اهدنا الصراط

فوالفاعة

في الفاعة **وهما** زوجهما برهنه عليه الصلاة والسلام والخلاف في الجمع  
مشهور **قوله** اجعل بعض ذريتنا الخ فليس انما اشار الى ان من لم يتبع  
وايمنا في موضع المفعول الاول الذي هو مبتدأ في الاصل وجعل  
المعروف مفعولا لا يقتضيه كما مر مع ان مجيها من فريديته يد فعه  
والا كانت يفسر بقضائها بعضنا والمحتاج لجمع الحق وحقا ايضا كما مر  
به **قوله** ويجوز ان يكون من التشبيه الخ قال النحويين ان كان  
الاسم في مثل هذا الدعاء ان لا يقتصر على البعض من الذرية يجوز  
كون من التشبيه ولم يقطع به لان من الميثاق مع المجرور تكون ابدا  
من بقية الميثاق بمنزلة صفة او حال ولم يعمد كونهما خبرا عنه  
مثل المجرور من الاوثان بمعنى هي من الاوثان ولا يحسن عنه سوي  
ان يقال المفعول من الميثاق من ونبينا على التعداد الى مفعول  
واحد وعلى ان يكون اتمة مسلمة مفعولي جعل ولذا لم يجعل المصنف  
وجه الله مفعولا ثانيا واذا تركت تعدد على الميثاق والمفعول من  
حرف العطف ومعطوفه بالظرف مع ما في ذلك من الخلاف لاقل العربية  
والجواز والحذر وكان صفة للتكدة فلما وقده التفت على الحال **قوله**  
من ذرية معنى انما وعرف فيعدي بالهمزة الى مفعولين بعد تعدد  
لواحد وفي الاصلح لا بد من الحجاب وجه الله انه لم يثبت رتبة الميثاق  
بمعنى حرفه وانما لم يعمد على ان تصدق بعد ابوح حان وجه الله  
لكن الزمخشري ذكره في المفضل والرافع في مفرداته وهما من الثقات  
ولا عبرة بانكارهما والنسك بصفتين وتكرار العبادة فالذبح للتقرب  
والنباي التي الذبيحة نسكية والمنافع متاسك قيل وقضية الغاية في  
كلام المصنف وجه الله ليس في اللغة وليس كذلك فانه ذكره المرافع رحمه الله  
**قوله** وفتيا حجاب بنفسي الخ لزيادة تغييره وقيل في الزمخشري  
وليس كمن يفتي لانها من القواعد المتواترة وقد شبهت في المفضل  
فمؤمل معاملة حجاب في جوار اسكانه للتخفيف ولما كان التفضل هو المستعمل  
والاصول من فوضنا شجرة الاصل وقد استعملت القرب لك قال  
ارادوا اذ اؤده عند الله ملاوها من ما روي من القوم قد ظموا  
والاصول من تخفيف الحركة حتى **قوله** استنابة لذكرتها لما كانت  
التسوية تقتضي الذنب وللمع معصومون على الامة قبلها وبعدها قوله  
تساووا فهو بتقدير مضاف لوزن اطلاق استنابة على الذي تفرقتا  
بتميم القبيلة وبتميم الوجه ظاهرة وقوله لمن تاب متعلق بالوجه  
ولما كان في غير حيزه قاب كان او **قوله** ولم يبعث من ذريتنا الخ اي  
مرة ذريتنا معان يكون ابن استماعيل من ارضيهما الصلاة والسلام  
لان ذريتنا منسوبة فان في اولاد اسحاق ونبيا ورسول وقال دعوة ابراهيم  
في الحديث اقتضانا على الاعظم والافني دعوة استماعيل صلواتها والسلام

فوالفاعة



اقصنا ليعلم ان يراد من ذلك في ذلك المقام ما دعوه  
استقامت قلبا الصلاة والسلام قطرها واما ابراهيم عليه الصلاة والسلام  
فلا تاتحاق لتركه معه فلهذا فصدته عامته من كان من عقبه  
لواستطاع استقامت وهو تكلف قيل ويحتمل ان يراد كل من كان ذريته  
فيكون سائر الانبياء دعوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسجد  
صلى الله عليه وسلم لجانبة دعوة منادى قلب صلى الله عليه وسلم افاد دعوة  
ابراهيم من غير ذكر استقامت بل على ان المجاز من الدعوة كان  
دعوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام وفيه فطر وقول صلى الله عليه وسلم  
افاد دعوة ابراهيم جعله نفس الدعوة من الغنة وفي الكلام مضاف  
مقدم اشر دعوة وهذا الحديث رواه الامام احمد بن حنبل  
وشارح السنن عن القواض من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ساخرهم باول امرها افاد دعوة ابراهيم وبنسار عيسى ورؤيا التي التي  
رايت حين وضعته فدعوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام في هذه الآية  
وبنسار عيسى عليه الصلاة والسلام في قوله ومبشر ابراهيم بالتي من  
قبلك اسمها احمد ورؤيا امه هي التي رايت حين وضعته وقد روي في التواتر  
انما تله فظنوا بالشام فامة آمنه بنت وهب من عند منافق من بني  
لهزم وفي الاستدلال رؤياها ما يرفع اسلامها وقوله في قوله  
اشارة الى ان المراد بالآيات اياته القران وما بعد اشارة الى ان المراد  
بالحكمة لانهما من هذه اركانها ما صح فيكون ما بعد  
ذكر الخاص بعد العام **قول** والحكمة الخ المفترق في تفسيرها اقول  
مستقار به بجمعها الكتاب والسنة فقتل من السنة وقتل القران وقيل  
الفضل في الدين وقتل العلم والعمل وقتل كل صواب من القول اجود  
صحيحا من المعاد والتركيب الطمير وذيك بالقرين وهو الذي لا يقهر  
والحكمة بمعنى الحكمة بناء على ان فعلت بمعنى مفعول كما مر لا غير ذلك  
انبياء عليهم الصلاة والسلام وانما الحكمة ومنه قوله لما ربه وقوله  
لست بعد اشارة الى ان الاستفهام ليس حقيقيا بل هو لانكار الاستعداد  
وهو اي الاستعداد عند الشيء بعيد او موعود لانكارها فلا يراد ما قيل  
الاستعداد بمعنى محاذي كالا نكار ولا يصح الاستعداد في معنى من محاذي  
الان فقيل الصغارة الانكار المتيقن على الاستعداد الا على الامتناع الا انما قصد  
معنا **قول** الامن استتمتها واليه الخ استتمتها الى حدتها من سنة  
ذليلة فمطف واذا لها تفسير في اشارة الى ان مقتضى القول لا يمتنع واما  
اللازم فسفه بالضم بمعنى صار ذا سفة وهو حقيقته وقتل من مفعول  
جمل في جعل نسفة كحفظه ولم يفرها في المنكر لان جعل نسفة لا يفر  
بشأ وقيل اهلك واستشهد واليه فوجه في الحديث من عند ما مر غير  
احتمال اخر فقول في بيان نسفة الحق في جعله وتتمن بالغير والصناد

المعجم

المجتمعة وكثير المعجم وفتحها بمعنى تحتق ومن جعله لا رما قال انه منسوب  
على المنية في بلي اشبات لما نفوه الخ اشبات على ايجاب لمسا في والاشنا  
من النفي ايجاب اشارة الى انه ليس على ايجاب وماود حولها لجنحة ونفي  
وهو انه لا يدخل الجنة فيه من ضلك اشبات لما نفوه فكانهم قالوا  
لا يدخل الجنة فيه ناقض بل يندخلها فيتم فهو رطبا في الوة والوجه  
الجارية المخصوصة لانه المنوية والاستقبال به ويطلق على سيد  
كل شيء نحو وجهه الهز الا وله ونقال للذات والنفسد والمقصود  
انما كما قاله الراغب والمصر رحمة الله اشارة الى انه هنا الضياع ان  
يكون بمعنى الذات من اطلاق الخبر الاشراف على الجحيم والفضد والاسلام  
الانفيا ذلك اظني انه وقد مر وهو الاخل من فلذا قسم المص به هنا  
لانه ليس باللام **قول** وما هو محسن في عمله الخ ليس هذا بناء على الاقتبال  
كما هو البوحبان رحمة الله فانه لتسريع ان من لا يقبل الا يدخلها  
وقوله الذي وعد له اشارة الى انه تفضل من الله والجواب  
تكرم عند بلي والوقف عليه وان قد مر يدخل تكون هذه الجملة من الجواب  
لبيانها وان كان على ايضا على هذا الجواب مستقل فلا يراد ما قاله  
المخبرين ثم ان بلي اشبات ردة المنفي على الاول التي يقول من اسلم  
الى ردة الاشيات فتفطن له وقد مر في الحزك والخوف بالاخوة لانه  
المؤمن في الدنيا بين الرجاء والخوف حتى يكثف الفظا **قول** اي امع  
الخ في الكشاف وهذه من الغنة عظيمة لان المجال والمعلوم يقع عليه  
اسم الشيء فاذا نفي اطلاق اسم الشيء عليه فقد يولع في تركه لا عند ادبه  
كقولهم اقل من لا شيء قلت الخبر اطلاق الشيء على المجال مبنى على تفسير  
بما يقع ان يعلم ويخبر عنه وهو المنقول عن سيبويه رحمة الله وقد  
سبق واما قوله ان المعدهوم والمتكبر شي بخلاف المستخيل فيتحك لحد  
وهذا قد على صاحب الانتصاف اذ قال انما ذكره التمشي لا يوافق  
قول اهل السنة والمعتزلة والوفد ما لفا والذالك الممثلة القوم الوافدة  
في القدامون ونحو ان كعظمتان مؤمن فتم قوم من العرب يضار ليبي  
بنجران بن زيد بن سبأ وهذه القصة ذكرها ابن جرير عن ابي عباس  
رضي الله عنه **قول** الموال والمحال الخ اي قالوا ذلك وهم من اهل العلم  
والكتاب ولما كان الحال عن الفريين وكل فريق فاصل لفعل الجبر  
ولا يعال فقلان في حاله جعل الفعل المستند الى الفريين واحدا اليهم  
عمله في الحال والمقصود من الحال التوحيهم **قول** كذلك مثل ذلك  
الخ فتل يعني ان كذلك مفعول قال ومثل قوله مفعول مطلق  
والمقصود بتسمية المفعول بالقول في المؤد في الحصول وتشبه القول  
بالقول في الصفة وعن مجزء الشيء والمصوى والعصبية فظهر الفرق  
بين الشبهين ودفع توهم العونية في قولهما وفي الكشف وجب اخذ



وهو ان مثل صفة مصدر مقدم وكذلك حال اي قالوا قولنا مثل قولهم  
 كما روي كل ذلك المنهاج الصادر عن محمد بن ابي وهب وهذا مطرد في غير  
 القول يقول كذلك فعله مثل فعله وهو في الفارسية ايضا وتحققت  
 ان كذلك اطرد في تأكيد الامتد والتخفيف حتى كانه سلب عنه معنى  
 التثنية فقول مثل قوله تعالى على كل حال في القولين في المؤدي في  
 وكذلك تيدل على توافقهما في الصفات والصفات وما يترتب عليها  
 من الذم وهو قد تيق وسأني تخفيفه في قوله وكذلك جعلناكم امة  
 وسطا والمعطلة تكسر الظالمية لظنوا الصانع وجعل  
 قولهم شتمها بما قوي لانه اوضح اذ الباطل من العالم اجمع من الجاهل  
 وفي اعتباره وجوه مفصلة في الترتيب المصون وقوله فان قيل الخ  
 ظاهره وقيل انه يريد ان دينه الان حق وليس كذلك فوجوه اعلمه  
**قوله** بين الفريقين الخ فان قلت لخصمهما بالذم ذم الذين  
 لا يعلمون مع ذمهم فنبله قلت المراد توبيخ اليهود والمضاري  
 حيث نطقوا انفسهم في سلكهم من لاعلم له فالواجب تقديره هؤلاء  
 خاصة وانما الله لا يعتد بالقول من غير مستند وقوله بما القيم  
 الخ في قوله الاشارة الى حكم يستمدحها التعدي يفي والبا كما يقال حكم  
 الحاكم في هذه الدعوى بالذم الاول محكوم فتم في الثاني محكوم به  
 وهو محذور وقد تقدم كما ذكر وفيه ايضا اشارة الى ان الحكم بين الفريقين  
 يقتضي ان الحكم لاحدهما الحق والآخر لاحدهما الخجله بمعنى انه بعد  
 الحكم فثابتا او كذب كلاهما فهو محذور عما ذكر **قوله** فامه كلامه  
 الخ وحذارتها بطه بما قبله ان المضاري غطوا بيت المقدس ومثروا  
 القرب غطوا المسجد المقدم لكنه عام في كل من غطل المعابد والمدارس  
 كما في مثلنا اذ خصوص الشيب لا يجمع العلوم فانه قيل القرب المشترك  
 اظلم من منع مساجد الله لجيب باق المانع من ذكر الله الساعي  
 في خراب المساجد لا يكون الا كما في امتنا الخافي الكفر لا اظلم منه في الناس  
 او المراد من المانع الكفرة لان الكلام فيهم لكن محل كلام عموم الكفر المانع  
 ولا يحصر بالمناغين الذين نزلت فيهم الاية كما صرح بعموم المساجد مع  
 نزول الاية في مسجد خامر وقوله من شيع للصلاة اي معادتها في المدينة  
 اسم بئر وصيها مكانا وهي بمنزلة كدوي يمتد على الافصح ويجوز تشبيه  
**قوله** ثا في مفعول مع منع الخ منكم بتعدي لمفعولين بنفسه تقول  
 منعه كذا او قد تدعى للثاني ممن او ممن فمن شيعت اختلف في اعراب  
 ان تدكر ففعل هو مفعول الثاني والخطا والمصرحة الله تعالى والثاني  
 انه يدل لثبات من مساجد والثالث انه على استفاط الجار اي من او عن  
 والرابع انه مفعول لا حله وهو معتد لاثنين ثا فيهما معادرا في عمارتها  
 او العبادة فيها وخوما ولو احد وهو ظاهر وقيل المفعول الاول

اي منع الناس مساجد الله وتدمروه براهنة الخ قال الخ فتر  
 وليس التقدير من جهة ان يكون فعلا لفاعل الفعل المفعول مقارنا  
 فيصح حذف اللام لانه كما شرمع ان وان بدون ذلك بل من جهة  
 ان المفعول له اما عنانية يقصد بالفاعل حصولها او كما عت  
 يكون علة للاقتداء على الفعل والذكر في المستقبل ليس لحد منها  
 واسما للباعث كراهة الذكر وقد يقال ان ذكر الازادة او الذكر  
 في امثال هذه المواضع بيان للمعنى لا تحقيق انما على حذف  
**قوله** قال في الكشف التحقيق انه لا حاجة الى  
 الاضمار فان الغرض هو الذي يسوق الى الفعل ذمها ويترتب عليه  
 وجودها فيكون حاصلها بعد سواء كان محتمل للثبوت محتمل او  
 انال كما هو حاصل كقولك فترتبه لتاديبه وحزرتبه لجهلته فلو  
 قيل في الاصل ازادة ان ثا قرب وفي الثاني كراهة ان يتبع في الجمل  
 كان اظها والمعنى وكذلك اذ قلت منعه دخول الكائنة لان ترشده  
 ذلك على التامع لارادته ولو قلت منعه دخولها لان يسوق ل  
 على ان المستع كراهته ومثله قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا  
 اي ليبين ولا يخلص لكم الخ لاصل وازد يما به فتما بعد ما لا يشرار ولا  
 يورد ان ان الناصبة للاستقبال ولم يذكر في مفعول منع لشيع  
 في الجمل حول والعمارة وكوهما وهذا الصواب ثم تدل على حفظه  
 انتهى والشرح المحقق ان المصنف يما لانه جار على مقتضى الفعل  
 والقيا سر كونه الكلام في قبوله لاصل العريته وجريه على سائر كلامهم  
 فان مثل هذه التدقيقات وان كانت بدو كراهة له الا انه لا  
 بد من مسامحة الاستعمال والبلاغة العريته لانه لا يتحمل الترك  
 فتأمل وقوله بالهدم ناظر الى تخريب بيت المقدس وما بعده وجعل  
 التعطيل تخريب استعاره ممكنة ومن لا يبيات قول القشيري  
 ومن اظلم ممن خرب بالشهوات او طان العبادات وهي نفوس العباد  
 او خرب بالاشتغال بالغير او طان المسافدان **قوله** مما كان ينبغي لهم  
 ان يدخلوها الخ فعمل ما يتوهم من ان الله اخبر ما منهم لا يدخلونها  
 الا خافين وقد دخلوها امنين وقد بين في ايديهم اكثر من مائة  
 سنة لا يدخلها مسلم الا خاف حتى استخلصه التلطان صلاح الدين  
 دفعه بان معنى ما كان له لهما كان ينبغي لهم دخوله الا خوف وخشية  
 من الله او انه كانا لواجب والحق هذا انهم تركوه الكفره او ما كان ذلك  
 لهم في علم الله وقصا ئية والمقصود وعاد المؤمنين باستخلاصه  
 منهم او انه اخبر امر به النبي عن تمكينهم من الدخول منها اما وجوبا  
 ان كان النبي يخبرها او لان لم يكن على اختلاف في المسئلة نقلوه  
 وقيل ان في كلام المصروحة الله ردة على الرخصه بحيث جعل الوجهة



الثاني معنى الاول فقال اي ما كان ينبغي ان يدخلوا كعبه الله الا  
خائفين والمعنى ما كان الحق والولجب الا ذلك لو لظلم الكعبة  
وعتق هبة وخصال الثالث ان معنى ما كان لغفر ما كان في حكم  
الله وعتق هبة يعني ان حكم الله انهم يصيرون بحكم لا يتكلمون  
الاخافين ولو بعد حين وقد وقع وفي النسخ التي اتي بها  
في علم الله بدل في حكم الله وهو يهتوم من الناس لا تقتضاه وقوع  
خلاف علمه تعالى ونسب على الاخير لا ينبغي ان العبارة انما تقتضي بهم  
عن التحول كما في قوله تعالى وما كان لكم ان تؤذوا المؤمنين  
من الفسكين والتخلفية وهو خاص بالوجه الاول وهو كله  
غير وارد اما الاول فلان ما ينبغي ان يستعمل بمعنى ما يتقون  
ومعنى ما يجوز ومعنى ما يكون والذي في كلام الكشاف غير الذي  
في كلام المص رحمه الله والذي يفرقه اشراك اللفظ واما قوله  
ان ما وقع في علم الله فهو فليس كما قال فان معنى حكم الله  
بذلك فضلا وبقوة وهو لا يتخلف ايضا ولنا قال الامام  
يكفي تحققه في وقت ما ولا دلالة فيه على التكرار ولا التوام  
وهذا يعني بخارج علم الله ايضا وقال السيوطي انه تفسير ما  
عن فتاوة فكيف يقع ما قاله وكنا ما اوردوه الخريفان  
مقتضى اللفظ بحسب ومنعه لانكسب ما كلفني كني به عنه قال  
الطبري في المؤمن من عن مكنتهم من التحول وهو ابلغ من معنى النبي  
لان الكتاب ابلغ فانك اذا قلت لصاحبك لا ينبغي لعبدك ان  
يعمل كذا على اعادة النعمي للمستيد كان ابلغ من القول وقال  
المصنف ان قوله الاخافين يدل على ان المسلمين سائرهم منهم  
منها والالتحاق بقوله واختلف اليمين فيه الخ قال الشافعي لا  
يدخل المشرك المسجد الحرام والحرم وقال مالك رضي الله عنه لا يدخل  
ولا غير الحاجة وقال الحنفية يجوز له دخول سائر المساجد  
لدخوله على النبي صلى الله عليه وآله في مسجد وما ذكر محمول على  
النبي الشريف او التحول للحرم بفضله الخ **قوله** قتل وسبي او ذلة  
للعطفة ما ولا يما لا يجتمعان اذا القتل والسبي المحرفي والذلة  
بلجزية الذي وهذا مع ظهوره خفي على من قال الظاهر وذلة  
وقوله بظلمهم وكفرهم صاحبهم من ترتيبه على قوله ومن  
اظهر الدال على الكفر كما مر وجعل المشرق والمغرب كتابا يترعن جميع  
الارض ومثله كثير وقوله فان منعتهم له نبيك لا زبنا ط الاية  
مما قبلها وورد عليه انه يقتضي انها من نعمة الكلام فممن منع  
المسجد ونحو قول ضعيف والذي وردت به الاخبار انما نزلت  
مستقلة بسبب الخلف فغير التوايت على خمسة اوجه ذكرت

في استباب النزول وفيه نظر لا يمتد وان كان مستورا ما سبب لغير  
لا يجمع ذكرنا سببها لما قبلها ولفظ كبريت المناسبت وسبب  
النزول **قوله** قد جعلت لكم الارض مسجدا وهكذا في الحديث  
الصحيح جعلت في الارض مسجدا وظهر ان القاض عياض  
رحمه الله هذا من خصا فصر هذه الامة لان من قبلنا كانوا  
لا يصيرون الا في موضع يتيقنون طهارته ونحن خصصنا  
بحجوا الصلاة في جميع الارض لاما يتيقنا بحاسته وقال  
القرطبي رحمه الله هذا ما خسر الله به نبيه صلى الله عليه وآله  
وكانت الانبياء عليهم الصلاة والسلام قبل انما ايجت له الصلاة  
في مواضع مخصوصة كالبيح والكتايس وقال الزركشي رحمه الله  
في كتاب المساجد الظاهر من نظرها في قرن ما قال بعض شراح  
بخاري ان المخصوص به المجموع وهو بالخصاص لحد جزئية  
وهو كون الارض طهورا واما كونها مسجدا فله ايات في اثباته  
منع منه غيره وقد كان عليه الصلاة والسلام يسبح في الارض  
ويصلي حيث اذركته الصلاة فكانت عليه الصلاة والسلام قال  
جعلت في الارض مسجدا وظهر ان جعلت لغيري مسجدا لا طهورا  
ولكن ان تقول ان غير عليه الصلاة والسلام لا يربح له الصلاة  
في غير البيح والكتايس من غير ضرورة ولا يرد صلاة عيسى عليه الصلاة  
والسلام في استقاره وقوله ان تقبلوا في المسجد الحرام اقل اقصي  
ذكر الاقصى على سبيل الفرض وقد وقع بعد صلى الله عليه وآله وم فهو  
من الاضمار بالمغتنبات وقيل الاولي الاقتصار على المسجد الحرام  
ولا وصية لذكر الاقصى **قوله** فحق اي مكان لا يعني ان ايها طرف  
لازم الظرفية ولتير مفعول تولوا فيكون بمعنى اي جهة تولوا  
يكون متافيا لوجوب التوجه للقبلة فيعمل على صلاة المسافر  
على الرحلة وعلى من اشبهت عليه القبلة وان تولوا منزلا  
منزلة اللارم فلا يحتاج الى حذف مفعوليه وتقدير فايها تولوا  
وجوهكم سطر المسجد الحرام والتولية الصرفة عن جهة الى اخرى  
وشره متبني على الفتح اسم للانشاء كمنك ووجه الله اما معنى  
جهته التي ارضاها التوجه بها وامن بها وهي القبلة او بمعنى  
ذاته كما مر ان فهو خاصر مطلق على اعتباركم وانما اول ذلك  
لتنزهه عن المكان والجهة وقوله باحاطة بالاشيا اي بقدر  
او بحد فاستعاد السعة التي يحاذيها لا حاطة المذكورة وقوله  
في الاماكن كلها لربطه بما قبله **قوله** وعن ابن عمر رضي الله عنهما  
انما نزلت في صلاة المسافر على الرحلة وايضا طرف كما في الوجه  
الذي قبله والمعنى في اي مكان فعلتم اي تولية لان خلف المفعول







دريد وسبع وسبع ومولق وانيق ومثولم واليه في الخواتم لغاتني فغد  
 علمت ان في قولين لا يمتد اللغتان في كلاً من اللغتين وعلى الثاني ان يرد  
 في الجهر والزمخشري لم يأت في سببها صفة مشبهة او من صيغ المبالغة  
 للمخفة باستعماله وعلية ابن مالك في التمهيد قال وربما بلغ فعل  
 من افعل وكذا فاعيل بالفتح بمعنى مفعول تعاناً في الخلاف ولهذا  
 من المزيد المتعدي على خلاف القياس لم يرد في قوله وقال ان السبع  
 على معناه الظاهر والاستناد بجازي لا بد اعلم المشوق لما ذكره صار  
 عموسمياً لدعوى لفقد سبب لكونه ممتزجاً فاستدلنا لئلا يتبع كما اسند  
 الرد الى العاصم في قوله اذا رد عاصم في القدر يندبها على انه  
 انه ثبت شا ولا يقاس عليه والمصرحة الله لما صحت هذه النقل فيده  
 يلتفت الى ما تكلفه مع انه على ما ذهب اليه يكون من اصناف الصفة  
 الى الموصوف فلا تقسم الاضافة الى ما صحت الاضافة الموصوف بها نحو حسن  
 الوجه حيث يصح انضافاً لرجل بالحسن لمتن وجهه بخلاف حسن الجارية  
 وانما صح زيد كبر الخوان لانضافه بانه منتفونهم فعلى هذا لا يصح  
 بديع السموات لا متناع انضافه بذلك الا اذا ارد ان يمدح  
 بها وهذا يقتضي ان يكون على ظاهره قائماً ما قبل ان يمدح ان البديع  
 يعني المتبع لا يدعي انه كذلك بل انه من قبيل المبالغة من باب جديده  
 وقد اعترف به صاحب الكشاف في قوله وهو من قبيل المبالغة في قول  
 لوجع في هو وجميع وصف العذاب به كقوله تخمة كمنه ضربك وجميع كجر  
 جله والاله كبر في الحقيقة للمؤلم كما ان الجدة لكما في قوله لان قول  
 المعرف في الوضوء الاخر من اربع بنادي بالاول من المريد واما ما  
 ذكره في اليرفليس من كثر فيه في نفي فانه من التلافي لكن في استناد  
 مجازي فهو من قولهم قول امن وبكاهة الداعي السبع تمامه يورقني  
 واصحابي هجوع هو مطلع قصته لم يرد من معدي كرت يتشوق واقتاله  
 اسمها ربحاً تراسرهما بنود زيد بن الصمة ومنها  
 اذا لم تستطع شيئاً فدعه • وجاوزه الى ما استطعت  
 والمتراد بالداعي الشوق ويورقني بمعنى يوقظني من الالاق وهو التهم  
 وهجوع بمعنى نيام وجملته واصحابي هجوع حال وقوله او يدعي الخاطيء  
 وهو مختار الرخصي وهو حجة زانية على في الولد لانه اصله ومنشؤ  
 الحاصل بالانفعال المترادف له في الالف واللام والالف واللام  
 الخ فرق في شرح الاشارات بغير القسم والابتداء ايجاد من غير مادة  
 ولا في ان في قولهم من التكوين والافعال لانه التكوين ايجاد  
 عن مادة والافعال ان تكون من الشيء وجوده في كل واحد منهما  
 يقابل لابتداء من وجهه والابتداء اقدم منه لان المادة لا يمكن ان

تخصل

تحصل بالتكوين والزمان لا يمكن ان يحصل بالافعال لا متناع كونها  
 مستوفين بمادة اخرى واما كقرا تهي وكلام المعرف بالله فتعني  
 ذوقاً اخر وهوان الابداع الابداع المتفهم من غير مادة لا تارة  
 معنى كالمخترع والاصنع الابداع من مادة وهي الغنظ الذي فيه صورته  
 كالشربير والكخب والتكوين ايجاد من مادة جعلت عنها صورته  
 الاولي التي هي صورة اخرى في زمان كالافعال لكن اورد طيانه  
 كيف لا يكون ايجاد السموات لا عن مادة ذوات كانت دنانا كما صرح  
 به في الايات وكف يكون دونها وقد تطلعت في ستاتام فكان  
 حل ذلك على التمثيل المتسلسل ما تعكس فاما قوله اي ارا اذ شأنا  
 وامر الغنظ الى انضافه الى الحكم في الشيء فولا وهو ظاهر او فعلاً  
 وهو ايجادها ولما كان ذلك يستلزم الارادة اطلاق عليه ما فعلت به  
 يستعمل بمعنى الحكيم ويقابل القدر بمعنى التقدير وقد يعكس ذلك  
 قال ابن السكيت قد قرأ الله وقد مر وقتاً له ومنهم من يفرق بين  
 الله وقضائه فيجعل القدر تقدير الامور فيل ان تقع والقضا  
 انفا ذلك القدر واخر وجه من القدم الى حدة الفعل وهذا  
 هو الصحيح لا بد وقد جاء في الحديث ان الله سبحانه وتعالى  
 بكهف ما يكمل السقوط فاسترح المشي حتى جازوه فقتل لئلا يفر من فقته  
 الله فقال افر من قضائه تعالى الى القدر ففرق صلى الله عليه وسلم  
 بين القضا والقدر وبين ان الالان سبحانه ان يتو في انهي قوله من  
 كان القائمة الخ وهي تدل على معنى التاقتضه لان الوجود المطلق  
 اصغر من وجوده في نفسه او في غيره مما انما الاصل فلا يقال  
 ان الله كايض الوجود في نفسه للاشياء بين الوجود لغيره  
 وهو انما يكون بان يقول للشيء كن كذا ووجه التمثيل في انية  
 شتمت الحائلة التي تتصور من تعلق ارادته تعالى بشي من الكون  
 الدال عليها قوله قضى كما سر وسرعة ايجادها بآياته من غير  
 امتناع ولا توقف بحالة امر الامير القانذ تصرفه في المأمور  
 المطيع الذي لا يتوقف على الامتثال فاطلق على هذه الحالة ما كان  
 يستعمل في ذلك من غير ان يكون هناك قول وامر فهو استعارة تمثيلية  
 وذهب بعضهم الى انها استعارة حقيقية صريحة وردة الخبر وركب  
 مافية وقوم الى ان حقيقته وان السعة الالهية تكبرت بانه تعالى  
 يكون الاشياء بكلمة كذا ويكون المأمور هو الحاضر في العالم والمأمور  
 به الدخول في الوجود وكانت حادثة الالف القطر وجود حقيقة  
 والافعال الالهية لتخري وهو محال انصا ووجه تقريره للابتداء  
 ان هذه السرعة تقتضي عدم التوقف على المادة وكون الولد يقتضي  
 ما ذكره تكبرت به العادة وقوله بنم النون يعني به الضمب والضم

تدرج



يستعمل في البيت واذا اصبغ الملقف دون الكلمة شراد ذلك ايضا للفرق  
بين فتح الكلمة وفتح الحرف وقرارة النصيب قرارة ابن عامر رحمه الله وقد  
اشكلت على النحاة حتى خيرا بعضهم عليه وقالوا بل الخطا وما هو سواديب  
والرفع على الاستيناف اذ هو فيكون وهو مذهب سيبويه رحمه الله  
ومذهب الزجاج على عطفه على يقول واما النصيب فنقل انه روي في نظام  
اللفظ المنورة الامر نصيب في جوابه ولو نظر الى المعنى لم يقع لان الامر  
ليس حقيقيا فلا نصيب جوابه ولان من شرطه ان يقع من متما  
شرط وجزا وهو ان ياتي فاكر ما كان اذ في بي بي في تقديره ان ثانيا نيني اكر ما  
وهنا لا يصح قلنا ان يصير التقدير ان يكون فينقل فينقل فعلا الشرط  
والجزا معني وفعلا ولا بد من نفا بترضا لئلا يلزم كون الشيء سببا  
لنفسه لكن المعاملة اللطيفة على التوجه واقفة في كلامهم وقال  
ابن مالك رحمه الله ان انما صيغة قد تضمنت بعدا مما لا فاداة  
النفي وقد قالت العرب انما هي صيغة من الاسد فيخط ظلمه في  
نصيب نطم ولك ان تقول انما منصوبة في جواب الامر والاعتما  
فتيل المذكور مردود لان المراد ان يكون في علم الله وازادته يكون في  
الخارج كقوله صلى الله عليه وسلم فمن كانت هجرته الى الله ورسوله  
فحجرته الى الله ورسوله اي من كانت هجرته عملا ونية فحجرته لوقاي  
وقبولا وكون الامر غير الحقيقي لان نصيب في جوابه ممنوع فان كان  
بلفظ كاذب الله كثير من المفسرين قظاهر ولكن كما زعمت شرعة  
التكوين كما مر في كونه اقردة وان لم يعتبر ذلك فهو محجاز عن ارادة  
شرعة التكوين فيكون استعارة تنعيتية يترتب عليها وجوه في  
سريعا فالقدير دسرعة وجوده في وجوده في الحال فالنقايير  
ظاهرا ومنه نقل ان عدم الذهاب الى التمثيل له وجه خلافا  
لمن رده شمر بن شيبان السيب في غلط الكفرة في نسبة الولد بانته  
لسانهم الاب مشترك بين المبدأ الموجد ومعناه المعروف وهذا  
ملخص من كلام الامام رحمه الله قوله اذ جعلت الشركية الخ قبي  
العلم عنهم على حقيقة وعلى الثاني لظاهرهم ولعدم علمهم بمقتضاه  
والنقير الا وامنقول عن قتادة والسدي والثوري عن عيسى  
رضي الله عنهما ولذا لم يقل المصنف ان جعلت الشركية واهل  
الكتاب وصحاه عليهم لعلية لجهلهم من اهل الشرك والجاهل في  
اهل الكتاب فاذن وقوله هلا اشارة الى ان لولا هلا للتخصي  
وقد تكون حرف استفتاح نحو لولا فضل الله والكلام معهم  
اما بالذات او بانزال الوحي وهو استكبار منهم بعد هتار انفسهم  
كالملائكة والانبيا عليهم الصلاة والسلام وما بعد انكار وجوده  
وهو ظاهر وقوله والثاني جمود الة الخ في نسخة لان وقوله

كذلك التمييز وهو يجرى معرفة بالالف واللام والاضافة لكنه فنادي نحو  
رأيت بالانصب وغيره مجهول من الغيب وراية منصوب على التمييز المجهول  
عن نايبا لفاعل وكذا اليرزاسه كعلمه **قوله** قال جرير الخ  
وهو ستمون فان الشعر للتادفعا الذي ياتي بالالفاق وكذا راية  
في ديوانه وهو في مدح النعمان بن المنذر وهو مد مرزوا ابو قابوس  
لقية والشعر  
فان تلك الوقايل والفتك ربيع الناس والميل الحرام  
وتأخذ بقاءه بذنا عيش لبت الظاهر لتبديل سكام  
ويروي والشهر الحرام وازاد بالربيع طيبا العيش وبالملك والشهر  
الحرام لامر والاميت المقطوع السكام وهو لا يستقر عليه فالمراد اما  
ذهاب عن هملات السكام يعني به عنده وكثرة اضطرابهم بقاءه  
وذنايب الشيء عنده اي بنحو بعد السكام والامر والخير والظاهر منصوب  
على التمييز كقولك جعله في المفعول من المشته بالمفعول به لان لبت صيغة  
مشبهة فلا يجرى شامدا عليه وقيل انه انما حقه التكرار التمييز وقوله  
على المختار اشارة الى قول كثرانه في محل نصب ونفسه تاكتيد لوقولت  
في من هلك هي مؤمولة او مؤصوفة ونحوها **قوله** حجة وبيات  
لذلك الخ قيل كانه ليشتر الحارة الجبل كالتظاهر الخ جواب  
فتم محذوف فتكون اتوا واعتراضية لا عاطفة والمقصود ما ذكره  
وجعلها كالتل لانيك فيه جعلها جواب قسم لانت الحال هو القسم وهو  
واللام لا تعيرنا لتسمية لكن لام الابتداء تقضي استئناف ما بعد هنا  
واذ قال ظرف لاصطفينا كانه اريد انصفا من وعقل المرزوا صلفه  
الي ان فاز قال الدنيا وقيل انه منصوب يقال اني قال اسلمت اذ قال لذرت  
اسلموا والخطاب بالاسلام بالخطار والتكثير من النظر اذ لو جري على  
ظاهره كان وحيا مستوفيا باستنابه واسلام النبي صلى الله عليه وسلم سابق  
عليه لعصمته عن الكفر قبل النبوة وانما جرى ذلك في اواخر خبيرة  
وقال القول الآخر جعله في معنى اطعم والامر على ظاهره **قوله** كان مشهورا  
له بالاستقامة والصلاح يوم القيمة الاستقامة الاستمرار على الصلاح  
فهو اما ما حوذ من الصلاح او من الجملة الامتية المؤكدة **قوله** ظرف  
لاصطفينا تقدم نيانه والظروف لفيد التعانيل كما مر وفسر الاسلام  
بالاذعان لان معناه الحقيقي لا يصح هنا واما قوله رويها انزلت  
اي انزلت من ترغيب فانه دهاها الى الاسلام وقال الحقا قد علمت ان الله  
نعم في كتابه النورانية التي باعث من ولدا ستم اعين نبي اسمه لعهد من امر به  
فقد اهدى وارشده ومن لم يؤمن به فهو ملفون في ثلاث الاية بصدقها  
له وقا لسيوطي رحمه الله انه لم يحدد هذا في شيء من كتب التمهيد الحديث **قوله**  
التوصية الخ قال الراغب رحمه الله التوصية التذم الى الغير كما يعمل به مقولا

كذلك

كذلك التمييز وهو يجرى معرفة بالالف واللام والاضافة لكنه فنادي نحو  
رأيت بالانصب وغيره مجهول من الغيب وراية منصوب على التمييز المجهول  
عن نايبا لفاعل وكذا اليرزاسه كعلمه **قوله** قال جرير الخ  
وهو ستمون فان الشعر للتادفعا الذي ياتي بالالفاق وكذا راية  
في ديوانه وهو في مدح النعمان بن المنذر وهو مد مرزوا ابو قابوس  
لقية والشعر  
فان تلك الوقايل والفتك ربيع الناس والميل الحرام  
وتأخذ بقاءه بذنا عيش لبت الظاهر لتبديل سكام  
ويروي والشهر الحرام وازاد بالربيع طيبا العيش وبالملك والشهر  
الحرام لامر والاميت المقطوع السكام وهو لا يستقر عليه فالمراد اما  
ذهاب عن هملات السكام يعني به عنده وكثرة اضطرابهم بقاءه  
وذنايب الشيء عنده اي بنحو بعد السكام والامر والخير والظاهر منصوب  
على التمييز كقولك جعله في المفعول من المشته بالمفعول به لان لبت صيغة  
مشبهة فلا يجرى شامدا عليه وقيل انه انما حقه التكرار التمييز وقوله  
على المختار اشارة الى قول كثرانه في محل نصب ونفسه تاكتيد لوقولت  
في من هلك هي مؤمولة او مؤصوفة ونحوها **قوله** حجة وبيات  
لذلك الخ قيل كانه ليشتر الحارة الجبل كالتظاهر الخ جواب  
فتم محذوف فتكون اتوا واعتراضية لا عاطفة والمقصود ما ذكره  
وجعلها كالتل لانيك فيه جعلها جواب قسم لانت الحال هو القسم وهو  
واللام لا تعيرنا لتسمية لكن لام الابتداء تقضي استئناف ما بعد هنا  
واذ قال ظرف لاصطفينا كانه اريد انصفا من وعقل المرزوا صلفه  
الي ان فاز قال الدنيا وقيل انه منصوب يقال اني قال اسلمت اذ قال لذرت  
اسلموا والخطاب بالاسلام بالخطار والتكثير من النظر اذ لو جري على  
ظاهره كان وحيا مستوفيا باستنابه واسلام النبي صلى الله عليه وسلم سابق  
عليه لعصمته عن الكفر قبل النبوة وانما جرى ذلك في اواخر خبيرة  
وقال القول الآخر جعله في معنى اطعم والامر على ظاهره **قوله** كان مشهورا  
له بالاستقامة والصلاح يوم القيمة الاستقامة الاستمرار على الصلاح  
فهو اما ما حوذ من الصلاح او من الجملة الامتية المؤكدة **قوله** ظرف  
لاصطفينا تقدم نيانه والظروف لفيد التعانيل كما مر وفسر الاسلام  
بالاذعان لان معناه الحقيقي لا يصح هنا واما قوله رويها انزلت  
اي انزلت من ترغيب فانه دهاها الى الاسلام وقال الحقا قد علمت ان الله  
نعم في كتابه النورانية التي باعث من ولدا ستم اعين نبي اسمه لعهد من امر به  
فقد اهدى وارشده ومن لم يؤمن به فهو ملفون في ثلاث الاية بصدقها  
له وقا لسيوطي رحمه الله انه لم يحدد هذا في شيء من كتب التمهيد الحديث **قوله**  
التوصية الخ قال الراغب رحمه الله التوصية التذم الى الغير كما يعمل به مقولا



بوعظ من قولهم ارض فاصية اي متصلة النبات فاصلة من ارض الوصل فهو ضد  
 فصاة تفصية اذا فصلت ومثله التفتي عن الامر ومنه من جعله من باب  
 ضربت وضميرتها كما اتم الملة او لقولها سلمت باعتبار ان كلهما او حلت  
 وصفا باعتبار الحكاية ان كان معنى قال سلمت نظرا وعرف او باعتبار  
 المحكي فلا حاجة الى ما تكلفه بعض ارباب الجوافي في ذكر الخلاف بين المصنفين  
 والكوفيين في انه هل يشترط فيه حضور المقول او يقع في كل ما يؤدي  
 معناه وقوله بالكسرا في كسره ان لم يكن محكي باخبارنا ورجلان  
 تشبه رجل سكنت جيمه لضرورة الشعر وضمة استقبيلة معروفة والاشارة  
 المذكورة منها ما هو معروف كشيء من بوزن اسراخيل وروين بصنع  
 الرا وكسر الباء وكما ونوك وقال البيهقي في الصحاح منه روي باللام ومنها  
 ما هو غير معروف لانها ليست بجزئية فلم يقدم على ضبطها من غير نقل  
 والشراذم بدو الاستلام الذي به الاختلاف لله والافتقار له وبه يعلم  
 ان الاستلام يطلق على غير دين كالتعرف خصصه به والصفوة لثلاثة  
 الصاد **قوله** ظاهر النهي عن الموت الخ اذا كان المطلب من التحص والمضي  
 عنه ما هو مقدر وله وهذا لتسلك ذلك قال والمقصود الخ وهو تحقيق  
 ونصرت بما هو ممد لول اللفظ من حيث كون المنهي ايجابا الى القيد الذي هو  
 الحال حيث اوقع خبر كان الذي هو المقصود بالاقتداء وفي الاكتشاف ولكن  
 موتكم الخ كما كونكم ثابتا على الاستلام الخ قال القرطبي ولا يخفى في ان معنى  
 لا يجي الا راكبا لا يكون محكي الا على حال الركوب ولحد لا يتفاوت الا في  
 وتوضيح كالتقال في لاقا كل معناه لا يكون متفك اكل شئ لتس المقصود المعنى  
 عن الموت في غير حال الاستلام لانه ليس مقدر ومع انه كما بينت البتة والقيد  
 هو الكون على حال الاستلام مقدر ورفعا كالقيد الى النهي عن الانتصاف  
 بالفتيد والنبات عليه عند حدوث الفتيد الضروري وهو الموت  
 لما بين المعنيين من الانتقال والانباط والجهور على انه كتابية وان  
 لضم المجرز فترى الكناية بان طلب المنع النفس عن فعل في غير حال  
 يرا منه فليزمه طلب المنع عن كونها على غير ذلك الحال عند  
 الفعل ليس على ما ينبغي لان امر الكناية بالعكس وكذا تعرفها بان ههنا  
 كناية بنفي الذات عن نفي الحال كما ان قوله تعالى كيف تكفرون كتابية  
 بنفي الحال عن نفي الذات وذلك لان نفي الفعل المقيد بالحال ليس نفي  
 للذات بل نفي ما ليس كونه نفي الحالك لانه ونفي **قوله** اما الاول  
 فانه مبني على ان الكناية هل هي الانتقال من اللزوم الى اللزوم او عكسه  
 وفي الخلاف المعروف واما الثاني فلانه لم يرد بالذات الى المنفرد المعنا  
 المتبادر والقرينة عليه ظاهرة فان قيل اذا كان النفي في الكلام المقيد  
 ايضا الى القيد كان ممد لول الكلام والنهي عن كونهم على غير حال الاستلام  
 عند الموت ولا حاجة الى ما ذكر قيل اذا كان الفعل مقدر وامثل لا يجي الا

راكبا

راكبا والمنهي هو الفعل في غير حال الركوب حتى يمتثل ترك الفعل اشكا  
 ويا لا تبارك اكبنا والفعل هنا ليس بمعنى عنه البتة لعدم المكنة وانما  
 المنهي هو الكون على خلاف ذلك الكالة فلا امتثال الا بالكون علمها لكتبة  
 جعل الفعل شيئا بالمنهي الذي يخفف ان لا يقع فان وقع كان كعدم  
 كما انه في موت وانت شهيد بمنزلة المأمور الذي من حقه ان يقع وفيه  
 بحيث لا يكون القيد غير مقدر كضما او القيد غير مقدر كما في لا  
 نصم وانت مريض او كونهما مقدرين كما في لا يجي الا راكبا لا يضرب  
 نحوها لتفي الى القيد وعدمه بان يوكفه في الداعي الى هذه التكلمات  
 ومن هنا علمت تفصيلا لغير في توجيه النفي الى القيد فليكن على ذكره  
 وانضم لك معنى كلام المصنف رحمه الله **قوله** وروي في حقاك السويطي  
 رحمة الله لمرافقة كنية وفعل فنزلت ام كنتم شهداء **قوله**  
 امر منقطعة الخ اختلف في ام هذه هل هي منقطعة ام منقطعة وهل  
 الخطاب لليهود ام للمؤمنين واذا كانت منقطعة وهو مذهب السويطي  
 الاضرب في الاضراب من الانتقال ام لا لا يطا لوهل كما بعد ما  
 خيرا م مقدر بالاستفهام على القولين للحكاية فيها او لمصنفها مية  
 مستقلة فعلى الاقطاع وقدر الصفة فالمعنى بل كنتم شهداء فاذا  
 كان الخطاب لليهود بدلالة سبب النزول ولذا اقدم المصنف عليه  
 فهو لانكار عليهم في دعواهم وصلح الكتاب الكتاب في هذا الوجه يام  
 لوسمهم وهو سموا ما قاله لبيته وما قالوه لظهور حرصه على صلة  
 الاسلام وليشا ادعوا عليه اليهودية فالاية منها في قولهم فكيف  
 يقال لهم ام كنتم شهداء يعني رد الكفر وانكار القائل لهم بل ينبغي  
 ان يقال ان كنتم حاضرين حين نفي باليهودية وما يحقق دعواكم كما يقول  
 لمن تري من يدي بالفتوى كنت حاضرا حين نفا وشرب ونحوه ولا يقول  
 حين صلى وزكي واجابوا عنه بوجوهين **قوله** ان الاستفهام محسوس  
 للتقرير في كانت او انكم حاضري حين نفي بنيه بملة الاسلام والتوحيد  
 واستم المؤمن بذلك فما لكم تدعون عليهم اليهودية **قوله** انما  
 يتم الانكار عند قوله ما تعبدون من تعدي ويكون قوله قالوا الخ  
 بيان فساد دعواهم لا للاختلاف في الانكار كان كالا سال فما قالوا له  
 فالكلمة بما ذكر ولا صلوا لهما فليله لاختلال النظر لا باختلال الرقيب  
 والمفرد الله لفتا هذا الجواب فلم يبال بما اورد عليه ولهذا اقتصر  
 على قوله وقال ولم يذكر ما قالوا فالاستفهام انكار في معنى ما كنتم حاضرين  
 ذلك فكيف تدعونهم وقيل وجه الرد عليه ان المعنى ما كنتم حاضرين  
 حين مؤنذ ولا تعبدون ما وصي به حيث وصي بخلاف ما تدعونهم فدعوا  
 من عالم ما يخالف ما ظهر منه وهذا في غاية الجرح وان خفي على صاحب  
 الكتاب وسئل له ولا يخفى انه لا يترجم عن قسب البهية ولو قيل ان قوله



اذ قال كنيته لا تعلق له بالاول ولذا اعاد اذ بدون عطفت لك ان اظهر  
ولكن كلام المص رحمه الله بخالفه قيل ولقد صب اليك ام ابية دلالة  
على الخبر بدون الاستفهام لا يظن انما ادعوه بذلك خلافا لم يتوجه الي  
توجيهه والاضراب عليهما انتقالي وجوز على الانقطاع المذكور ان يكون  
الخطاب للمؤمنين المخبرين عن انبياء نبينا صلى الله عليه وسلم بانثاء بعض  
معجزاته وهو الاخبار عن حال الانبياء السابقين عليهم الصلاة والسلام  
من غير سماع من احد ولا قراءة كتاب ولا تكلم معي انه لم يكن اي  
ما كنت حاضرا من ذلك ولا شاهد بمؤم ولا سمعتموه فانها حصلت  
بطريق الوحي قال في فتح فضاء الخبرية حينئذ وعلى الاقل يمتح كون  
الاضراب لا يظن انما ادعوه المأخوذ من سبب النزول لما قبله **قول**  
او منصلة بمحمد وفاكه ان كنتم غايبين الخ هذا على كون الخطاب لليهود  
والمقصود المرد عليهم فيما ادعوه من تهود الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
وقدره بما ذكره والمراد ان حالكم لا يخلو من الغيبة والحضور فعلى  
الاول كيف تجزمون بما لم تروه وتدركوه وعلى الثاني فليس الامر كما  
قلتم بل الثابت خلافا والزم محسني قال تقديره ادعوك على الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام لليهودية امر لم يمتح كونهم على الاسلام لاعتقادكم  
بمحمود ابا بكر وصية يعقوب عليه الصلاة والسلام واعلامه بذلك  
قرنا بعد قرن قال الخبر ولتسير الاستفهام على حقيقة حتى اعترف  
بان الكلام كالاخرين معلوم التحقيق على سبيل الفرض والتقدير والتنوير  
الى اخبارهم واقراءهم فصدوا اليك كنيتهم والزامهم لقطعهم بالثاني اعني  
حضور اسلامهم وفيه نفي لدعواهم كيهوديا يسمونهم عليهم الصلاة  
والسلام فان قيل الامعنى للاسلام الذي عليه يعقوب عليه الصلاة  
والسلام وسواء في الادعاء والقبول للاحكام والاختصاص تعالى  
لا التمسد في نبينا صلى الله عليه وسلم وهو لا ينافي اليهودية التي ادعوها  
حتى يلزم من اثباته بغيرها فيل لا توحيده لغيره لقوله عزير بن ابي  
ولا اسلام لعنادهم واستكبارهم وشرهم عن قبول كثير من الاحكام  
لا سيما نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وفيه بحث فان الاستسلام  
بما ان المعنى قطعاً وهم يدعون ان اليهودية من هذا الاسلام وانهم  
عليها وليس في هذا المقام ما ينفيه فتأمل **قول** وقيل الخطاب  
للمؤمنين الخ هذا على الانقطاع وقد تقدم لغيره وقيل هذا مختار  
الزمخشري ولزم يرضه المص رحمه الله فان الخطاب هنا مع اليهود  
بقرينة سبب النزول فلا يستقيم انه مخاطب به المؤمنون وقد علمت  
ما في سبب النزول من الضعف وقد اعترض ابو حيان رحمه الله على  
الوجه الاول بانه لا يعمل الحد من الغاية لجاز حذف الجملة المعطوفة  
عليها في ام المتصلة وانما سمع حذف ام مع المعطوف لان التواني محتمل الا

سعد

خرو

تحتمل

تحتمل الا وابل لقوله فوالله ما اذرى ارشد طلايها اي ام غي لكن سبق  
الزمخشري التبر الوالدي وقد مره ابلغكم ما تنتسبون على يعقوب عليه  
الصلاة والسلام من تصايبه بنبيه باليهود بنام كنتم شهداء وذكره  
ابن هشام في المعنى ولم يتعقبه وقال ابن عطية رحمه الله ان المعنى  
المعنى للاستفهام التوبيخي وهي لغة مكاتبة ولا تكرون الا في صدر الكلام  
وحكى القلبي رحمه الله انما تكون في وسطه وشهد كصحة شهادته او شهد  
بمعنى حاضره وحضر يحضر بقصد يقصد وفي لغة حضر بكسر الصاد في الماضي  
وضمها في المضارع وهي شاذة وقتل انما على التداخل وانما جعل في ذ  
الثانية بدل ام الاولي بدل الشئ كما لا يظن انما لو تعلققت بقالوا لم يتنظم  
الكلام **قول** اذ ادقم تروم الخ التي تشبه على ذلك فليس استفهاما كما  
حقيقتا وما عام يصح اطلاقه على ذي العلم وغيره عند الانتهاء بسواء  
كان استفهاما ولا واذا علم ان الشيء مرود وي العقل والعلم فرق فخص  
من يذري العلم وما يغيره وبهذا الاعتبار يقال ان ما الغير العقلية  
واستدل على اطلاق ما على ذي العقول باطلاق اقل العربية على قولهم  
من لما يعقل من غير نحو في ذلك حتى لو قيل من لم يعقل كان لغوا بمنزلة  
ان يقال اذ عقل عاقل فان قيل في هذا ما يجب التفرقة من ومالات  
ما يعقل معلوم انه من ذي العقول العلم فليس كما ان بعد اعتبار الصلاة  
اعني يعقل واما المؤمنون فيجب ان يعتبر بهم كما مر اذ اية شيء ما يصح  
في موقع التفسير بالنسبة الى ان من لا يعلم مدلول من وليقنع وصفه  
بمعقل مفيدة غير لغوية وقد تقرر ان ما يقع سؤاله عن مفهوم الاسم  
وما هيته الشيء عن الوصف والوصف في نفسه لا يعقل فاذا كان هو المراد  
اطلقت ما على العقلاء وما في الاصححوز ان محتمل على هذا وللعني ما معقول  
**قول** المتفق على وجوده لهذا الاتفاق من جعلها لها لهما ولا يباينهم  
وعداستماعه انما يعقوب مع انه من نسل نبيه اسحاق بطريق  
التقليب وهو ظاهر واما الحد وموافقا براهيم عليه الصلاة والسلام  
فداخل في الابناء اب حقتة فلذا لم يذكر المص في المغلبي عليه واله  
في علاقة التخليب انها الجزئية والكلية فقوله ولانه كالأب  
وجملا للمراد بها ان العم تطابق عليه ابابدون تغليب المشابهة  
فالأب في كونها من اصل واحد وقياسه مقامه في اكثر الامور  
وكثير ذلك فيه فصح جمع اب ابلاي بمعنى اب وجد وعمة على ابا  
كما قال عيون للغير الباصرة والجارية والذهب مثلا فلا يرد عليه  
ان للمقابلة في صحة لان المشابهة طرف للتغليب كالمصاحبة ويعتذر  
بانما اعتبر التغليب اولا بعلاقة المظلمة وثانيا بعلاقة المشابهة  
وعمر الرجل سنوا يشهد بها محمدا خيرا الشجان والصنوب بالكنس  
ولحد سنون وهما تخلتان من عرق واحد وقوله هذا بقية اباي



لخرجنا من ابي ثيبية في مصنفه وغيره بلفظ لفظي في العباس فان  
لقتة اباي قال التخرير الذي يفي من جملة اباي يقال لقتة القوم  
لو احد يفي منهم ولا يقال بقتة الاب والخاص لان لقتة الشيء من  
جسده **قول** وقوله ابيكنا في شرح التمهيد قالوا بون وهو محتمل  
وجمهور ان يكون اصله ابون صموا البيا المناسفة الواوثة حذف  
بكسرة الواو والخطيف وهي له لا لتقاء الساكنين وان يكونوا استجولة  
فاقتا كما كان حالة افرادة وهو اشبهل والشعر المذكور لزيد بن وهب  
التملي وهو

• غزينا فابن عامر **قوله** الرمال هو انا منينا  
• بضر كويل ذكور الدنيا **قوله** لتبع اللهم فيه زينا  
• ويحي على كل عكر افة **قوله** تروا الشاهل وقطعنا  
• فلما تبين انتموا تنسكا **قوله** بكنين وقد بينا بالابينا  
ويروي فلما تبين اشياها والفتوك في الافعال للشبوة اللاتي اسرك  
وقد بينا تشد تيمال الى ابي قلن جعل الله ابانا فداكم قالف الابينا  
الاطلاق والروايات فاما بالابا بالواو وابيكم على هذه القراءة فغير  
وايهاهم بدل منه او عطف بياك واستعمال عطف على ابنيك ولم  
يترنكونه عطف بالاصناف فانه لا منه **قوله** كمال من اله الخ والتكره  
تبدل من المعروفة بشرط انه توصف والتبديا والمصرحة الله بقوله  
كقولك الخ والبغيتون لا يشترطون ذلك فبما اشار الى فائدة الامثال  
بانهما وقع لوجه التحد من ذكر الله مرتين وسين وجه تكراره بانه  
احيد لانه لا يقطف على الفهم المجرور ويذكر اعادة الخار وقوله اوتسب  
على الخصاص قال ابو حيان الخويون تصوا على ان المنسوب على  
الاختصاص لا يكون تكرة ولا ميمكا وجعله منصوبا على الخال المولية  
وتحريكه من المون حال من الفاعل والمفعول ومنه لوجود ضميرها  
او اعتراضه في آخر الكلام بلا كلام **قوله** والامة في الامثل المقصود الخ لانها  
مقام بمعنى قصد قال الراغب الامة كل جماعة يجتمعون امرتها  
دين ولحدا وزمان ولحدا ومكان لانهم يؤر بعضهم بعضا ان يقصد  
**قوله** لكل اجر عمل الخ وقع في نسخة لكل اجر وهي اظهر اي لكل اجر جزاء  
عمله واما على الخ فالظاهر لكل عمل اجره ولا داعي للعدول عنه وقتل في اشارة  
الحايات المراد بها اجرها وان ههنا قصر المسند على المسند البناي لها  
لجر كسرها لا لجر كسب غيرها ولكم لجر كسبكم لا لجر كسب غيركم وسباني ما فيه  
وقوله والمعنى الخ بيان لانظام الكلام معنى مع ما قلناه وهو ما حوذا  
من ذكر الكسب دون النسب بغيره في الكلام مع ما قلناه فلان صفة او حال  
اذا استنباف **قوله** والمعنى الخ في الكشاف والمعنى ان لهذا لا ينفعه كسب  
غيره متقد ما كان او متأخر افعالك او لك لا ينفعم الا ما كسبوا

فكذلك

فكذلك انتم لا ينفعل الا ما اكتسبتم قيل لعلها شعر بان لها ما كسبت الخ  
من قصر المسند على المسند الميراثي لها كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم لا كسب  
غيركم وهذا كما قيل في لكم دينكم ولي دين اي لاديني ولا دينكم انتم وتحققه  
ان تقدر المسند على المسند الميراثي هب السكاكي والخطيب انه ينفذ قصر  
المسند اليه على المسند فعني ذلك ان الكلا لا على غيرك وصريح به ان يخرشي  
في مواضع والسكاكي في الخوال المسند وقال في القصر انه من قصر الموصوف  
على الصفة وعند الطيبي ومن تا بعدا من قصر المسند على المسند اليه وهو  
عند من قصر الموصوف على الصفة ذكره في التبيات وذكر صاحب الفلك الدائر ان  
لا يفيد قصر الصلا وذهب بعض النحويين انه يرد لكل منها وقال ان قول علي  
كرم الله وجهه لنا علم ولا عدا مال ظاهر في تكرر العكس صحيح وهل هو  
مستفاد من التقديم او من معونة المقام والتقديم قرينة عليه قال الظاهر  
الشافي فيصرف الى ما يقتضيه للمقام وفيه نظر المشهور كلام السكاكي لكن قيل  
عليه ان المسند في لافيهما غول هو الظرف والمسند اليه ليس مقصورا عليه  
بل على جزئه وهو الضمير الرابع الخور الحنة والحب **قوله** بان المراد ان عدم  
مقصود على الانصاف بل في خور الحنة والحصول فيها لا يتجاوزه الى الانصاف  
بل في خور الحنة الدنيا وكذا لكم دينكم كما في شرح المفاتيح فالموصوف الذين  
والقول او عدمه ولا يشترط في ان يكون ذاتا وصيغة الحصول فيها مثلا  
فانه مع الطة نشأت من عدم ضم مراده وايضا انه اذا قصر المسند على  
المجرور كان من قصر الصفة وهو الذين على الموصوف وهم المخاطبون وقد  
ذهب الى توجه هذا الكثرين وقالوا ان الامثلة لا تساعده منهم العلامة  
في شرح المفاتيح وهو محال تامل مبسوط في شرح التلخيص وخواشيه فما  
قاله النحوي ههنا ان جعله على ظاهره في ان التقديم يكون لكل من القصر  
لكن كلامه في المطول وغيره ينافيه وكذا ان تقولا انه لا يمكن محصل الخبر  
وما لا يجلتين وتحققنا انما اذا كانت لقصر المسند اليه على المسند يكون  
المعنى ليس ما كسبت الا لهما وليس ما كسبتكم الا لكم وما له انه ليس لكل الا ما  
كسبت لا تراك انك لو قلت ليس العمل الا لزيد وليس المال الا لك لم ورد  
المعقودا التثريك او العكس لزم منه انه لغير لزيد الا العالم وليس لغير  
الامثال لان كل جملة مستلزمه عكس لغيره كما مترجما البنية المنسوب  
لعلي كرم الله وجهه ولهذا قال شعير ولم يقل زيد او يصرح ويكون صدر  
هذه الاتي كقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى واخرها كقوله  
ولا تزدوا نة ورواخره وعكسها منسندا افتخا ربهم ما يابيه  
فان قلت قد وقع في الايات والاحاديث الامتناع والنصر بفعل  
الغير كقوله تعالى من قتل نفسا بغير نفس او فسادا في الارض فكأنما قتل  
الناس جميعا ومن سكت سنة حسنة فعمله ورها ووز من عمل بها  
قلت قيل انه منسوخ بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى

سعد

حفا



ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما وقيل ان من طريق العدل وانما من  
طريق الفضل فقد ثبت انما كان يؤخذ بالسبب وقال المصنف في غير هذا الموضع  
كلا يؤخذ بالسبب الغير لا يتأثر بغيره وما في الاخبار ان الصدقة والحق ينفعا  
الميت فلكون الناصبي كالميت فيه وكلامه هنا يشتر المير وسيا في تحقيقه  
في محله **قوله** ولا تتسألون عما كانوا يعملون الخ ان خبرنا السؤال على ظاهره فالجمله  
حالة مفرقة لمضمون ما قبلها وان اريد به سببه اعني الجزاء فهو تدبير  
للتعظيم ما قبله والجملة متنا لفة او معترضة والمراحم كجيب المصاطب  
وقطع اطاعهم من الانتفاع بحسنات من مضع منهم لما انما اطلق العمل الاشارة  
الحكم بالظن في المير ما في موضع فضيلة كونه وقيل ان ما ذكره لا يلتزم ان  
التسأل كمن لا وهم من ظهوره عن كتب السجلات فمن ايرت تصوراتها  
على غير وجه حتى يتصدي لبيان انتفاعه وقد علم مما مر سقوطه فان  
المقصود سوقها بطريق كالحق في كنف بنو هاشم ما ذكره **قوله** لا ياتي  
الناس باعمالهم الخ قال العرفي رحمه الله لم اقف عليه وقال السوطي في  
خرجه الحاكم من مرسيل الحكم بن مينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
يا معشر قريش ان اوتي الناس بالنبي المنتفون فكونوا اسما بسبيل من  
ذلك فانظروا ان لا يلقوا الناس بحملوك الاعمال وتلقوني بالدين والحق  
فان صدقتم لوجهي وهذا بمعناه قال الخريزي والجمهور ياتي  
بالتحسين فهو خير في معنى النبي كما نقول تذهب الى فلان لقوله  
لكن اوتوا في منسوب على التوا والقرن والنون للموقنة وقد حدثت  
نوع الاعراب اقول لا يكون من الناس الايمان بالاعمال ومنكم بالانساب  
واما على روايتنا لشد فهو مخرج نهي وقوله الضمير الغائب هو بمعنى ضمير  
الغائب ومتر ما في الاية من اللق والنشر وقوله تكون الخ وقيل انه  
منصوب على الاعراب في الزموا مله ابراهيم وقيل منصوب بفرع الخافض  
اي يقدر بجملة ابراهيم **قوله** ما يلاعن الخ قوله امتل معنى العنيفة  
المقول في الرجل اطلق على الدين الخ المائل عن الباطل وهو حال ان كان من  
ملة فتذكره لنا ويشبه بالدين والكون فعيل يستوي في المذكور الموثق  
وهذا اذا كانت المقدم تمنع ظاهر واما اذا كانت المقدم يكون ففي مجي الحال  
من خبرها وخبر المتبادر وما اذا جعل حال من المضاف اليه فيجوز  
بناء على ما انضو من انه يجوز في ثلاث صور اذا كان المضاف مشتقا  
عاملا او خبره ايمر الخ في صحته حذفه كما هنا فانه يصح ان تقولوا ابراهيم  
بمقتضى انبؤا ملته فيبتعد عامل الكال وذو بهما حقيقة او كما ولد امثلة  
بقوله ما في صدورهم لانت الصدور بعض هذا مشتبه به وقوله  
وما كان من المشركين اعترافا ومعطوف على الكال لستر بعض المذكور ويصيد  
ففي حال المضاف اليها لان بقدره وما كان دين المشركين وهو تكلف  
**قوله** خطاب المؤمنين الخ وقيل ان الضمير اذ جوز ان يكون الكافرين

فان

فان قوله فان امتوا الخ يقتضي خلافة فيحتاج اليها وليما بناء داخل في مقول  
قلى وقيل لضم قولوا ويكون قوله وما انزل السكيا واراد على عبارة الامير  
دون المامور كما في امور امان فتولوا هذه المعنى على وجه كليلهم وهو ان يقولوا  
وما انزل المكة ايها المؤمنون او اشار الى انهم من اممة الدعوة وقيل  
انزل اليهم الكتاب اليهم ايضا لكثر المناسبات ان يقدم فيما متركولوا  
مسلة ابراهيم وكل تكلف وقوله لانه اول بالاضافة لثبته اي لم  
يصل الي المؤمنين علمه وخبره الا بعد وصول القران واليات الايمان  
بالقران سبب للايمان به والسبب بقرنته التقدم ثم اول  
نزول صحف ابراهيم عليه الصلاة والسلام عليهم بما يتبعهم كالي نزل  
القران على اممة محمد صلى الله عليه وسلم والاضطراب جمع سبط كما قال  
وقيل انه مقولوب من السبط قال الحلبي وقيل الحسنين سبطا في  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لان انتشار ذريتهم ثمة قتل لكل بيت  
سبط وكذا قيل له كفترا ايضا والكفارة والكفد جمع الكافد والحفيد  
ولد الولد وبه فتر اولاد وشانها بالاولاد وذريتهم وذري بجوز فيه  
تشديد الناب كختمها كاثان واثافه واوقنة واواني وكذا كل جمع فله  
بامسدة ذكره الكرماني في شرح البخاري وقوله وانما فقد استلنا  
لكن تصح هذا التركيب فلا تلتك الواقيل انه تركيب محتمل كما هو  
المتبادر عن الخبر فلتعز الجواب فلو وجد قواك وقوله فقول لكل  
هو الصواب ولما اظرف معج حين فتذكر **قوله** افرد بها حكم  
ابلاغ المراد انه افرد موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام مع  
حوليها في الاستساط بالحكم الا يبلغ وهو الايتا وبلغ من الانزال  
لانك نقول انزلت اللو في البير ولا نقول ايها اية له لالة  
الايتا على الاعطا الذي فيه شبه التملك والتفويض ووجه  
مغايرتها سبق من وجوه عديدة ككونها كتابا بين عظيمين  
لم يزلوا ثامها وكثرة ما اشتمل عليه من الاحكام وغيرها ولو وقع  
التشهير بيننا صلى الله عليه وسلم فيها فان قلت كيف يكون  
الحكم المنزودين به هو الايتا وقيل بعدد وما اوتي النبيون قلت  
المنزودين به هو لستاد الايتا اليها على التعيين وقوله جملة  
المذكورين في نسخة جملته بالتسوين والمذكورين بالرفع والمعنى واحد  
وقوله من لا فكلهم من وهم يحتمل ان يكون انما قلناه بادني لانه  
بمعنى انزل او انما كان متعلقة باذکر وقيل انه خبر ما وقوله  
فمنون بالنصب في جواب النبي **قوله** بل واحد لو وقع في سياق النبي  
عام الخ الذي في الكشاف ان لحد في معنى الجماعة لانه اسم بصيغة  
لمن مخاطب يشوي في المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ويحتمل



انما يكون استعماله مع كل نكل او في كلام غير موجب نعت على ذلك ابو علي  
وغیره من ابيات العربيه وهذا غير الحسد الذي هو في  
في مثل قل هو الله فان لم يرد من واو من الوحدة فلا يمكن ان يشمل  
الكثير طناً فانه لو وضعه فممنه هذه الاصليه وليس من الوحدة  
لاطلاقه على الواحد سحيفة واعتبار وحدة نوعه وغيرهما  
يتا في كونها من حوايا به معنى حقيقي له وليس كونه في معنى الجماعه  
من جهة كونه تارة في سياق النفي على ما سبق لبعض الاوهام الا  
ترياته لا يستقيم لانقرق بين رسول من الرسول لا يتغير  
عطفه ان رسول ورسول ولستين كما حد من النساء لستين في  
معنى كاستراة كذا قال الخمر غير مضمرة من على المص ومن تابعه  
وعليه جعلنا رباب الخواشي وبه انظر وجه القول بان المص  
في هذا الصلبيه وفي الخبر بذلك الواو فانه حقيقي على كثير من وكان  
المص رحمه الله لذلك جعله بمعنى واحد فلا يمكن نعت ذه الا  
باختبار عمومه في النفي فالك الفرقي في اللفظ والمنظوم قال  
الغاية اذا قلت خذ احد صدق فالغنة منقلبة عن واو يستعمل  
في الايات واذا قلت بما كان في احد فالغنة ليست منقلبة عن  
واو ولا يجوز استعماله في الايات يعني الامع كل ويشكل بان اللفظين  
صورتهما واحده ونظير الوحدة يتساو كهما والواو فيها اصلية  
فكل من قطعاً انما الالف كنهها وان تكونه مستقيم من الوحدة  
واما كحل الحدها مشتقا منها دون الاختلاف جميع من عن  
مترجم ووتد اشكاله من اعلى كثير من الفصلا حتى اطلقها على جوابه  
وهو ان الحسد الذي لا يستعمل الا في النفي معناه انساك بالجماع  
اهل اللغة والحسد الذي يستعمل في الايات معناه المفرد ومن  
العدد واذا كان سمي الحسد للفظين غير سمي الحسد في اللغة ومنابط  
الايات فاق ان سمي الحسد للفظين متساوية في اللفظ والمعنى ولا  
يكفي لحددهما تعاقب في الاشتقاق وبهذا انما هو الحسد الذي لا  
يستعمل الا في النفي وما هو الحسد الذي يصح في النفي والنبوت بان  
تنظر ان وجدت المقصود به انساك فهو الذي لا يستعمل الا في النفي  
والفظي عن واو وان وجدت المقصود به نصف الايتين  
من العدد فهو الصالح للايات والنفي والغنة منقلبة عن واو والنفي  
الات المص حكاية واحداً وجعل المتعددة من مفهوم التكرار المنفية  
وقول الخمر لا يستقيم بين رسول بدون عطف غير مسلم  
عنده انصيا قال في الانصاف التكرار الواو فانه في سياق النفي  
نقيد المص لفظاً وعموماً شمولاً حتى ينزل المفرد فيها مستزلة  
الجمع في نشا والاحاد مطلقاً بقية لا كاطنة لبعض الامثولة من

ان سدا لولها بطريق المظا بقية في النفي كما دللها في الايات وذلك الدلالة  
على الماهية وانما لزم فيها العموم حيث ان سلب الماهية  
ليستوجب سلب الافراد لما بينه الاعم والاحص من التلازم في  
جانب النفي فسلب الاعم لخص من سلب الاحص فيستلزمه  
فلو كانت لفظها لا اشكالاً بالمتعدد والعموم ومنعاً لما كان دخول  
بين علمها وقد ساق هذا على انه معنى كلام الاكتشاف وتعد العلامة  
في شرحه والمص وقد حققنا المقام بما فيه سقا الغليل فليكن  
في حذائه فكره عدت تدفع بها الاوهام **قول** من باب التعبير  
والتبكيك الخ ظاهر الاية انما الامنوا بدین مثل من امنتم به فتد  
افتد والكره الدين الذي امنتم به وهو دين الاسلام والتوحيد  
ليترك مثل وكنت يؤمنوك بمثله فاجاب بان من باب التبكيك  
اي الزام الخصم فقد مر انهم ان حصلوا ديناً امثال دين الاسلام في  
الصحة فقد امتدوا الكرم من المحال تخمير مثله فاستحال  
الاهتد بغير دين الاسلام فبني الكلام على الاضافة ليكون اعيت  
لفظة على الاتباع حيث لم يطلب منهم الايمان بما امنوا به بل  
الايمان بما هو حق وعلى ما ينبغي ايماناً كان فاذا هجمهم الفكر  
على ان ذلك الحق محض فيما امنوا به لم يكن لهم محيص عن الايمان  
وعلى هذا يكون امنوا متعدياً بالياء ويجري امينوا مجري الازم والبا  
للاستحانة والاكثة اي ان دخلوا في الايمان باستحانة شئ دخلتم  
في الايمان باستحانته وهو كلمة الشهادة فقد اهتدوا او مثل  
زاد كقوله تعالى وشهد شاهد من بني اسرائيل على مشه اي عليه  
وقراءة ابن عباس روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله تكفوله صلى  
فانوا الشورة من مشه اشار الى ان ذكر المشه فيها انما المتعجبين  
وسلوك الطريق المنصف ومنه يعلم سقوط ما ذكر فيها سابقاً فتد  
**قول** وقيل للبا للآية الخ اي ليست صلة بل هي للاستحانة  
وامنوا بمعنى واحد والايمان الشرعي ودخلوا فيه من غير احتياج  
الى تقدير صلة اذ فان دخلوا في الايمان بواسطة الشهادة مثل  
شما كنتم قولوا واعتنا ذلك طريق للايمان ولا مكان من بعده  
كاقيل الطريق الى الله تعالى بعد ان ناس الخ لابق وعلى الوحيين  
ما مؤمنوك عبارة عن الدين او الشهادة **قول** او من زيادة الخ  
اي البارائيد وما مصدرية وصنير به لله واليه اشار المص  
رحمها الله بقوله ايما لكم وجوز ان يكون لقوله امنا بالله الخ  
بتاويل المذكور او للمقرون او للمجتمعة صلى الله عليه وسلم او مثل  
كافي الاية المذكورة وقراءة ما امنتم به بدون مثل قراءة ابن عباس  
رضي الله عنهما وقراءة بالذي امنتم به قراءة اي رضي الله عنه



**قول** اعرضنهم عن الايمان الخاضع النولي بالاعتراض وتدمر الفرق  
 بغيرها لكن الفرق لا يحتاج اليه وكان لبعض مننا نحن ارحم الله بقول  
 الالفاظ المتقاربة المعاني اذ الجتمعت افرقت واذا افرقت اجتمعت  
 وهو منزع لطيف والشقاق والمساواة المتخالفة والمعاداة فلقن  
 في اشتقاق الشقاق ففعل من اشتق بالفتح الجانبي لان كلامها  
 في جانب غير الذي فيها الاخر واليه اشار المصراع رحمة الله وفضلاته  
 من المشقة وقيل لهذا ما حوذا من قوله من اشتق العسا اذا اظهر العداوة  
**قول** لتتسلي الخ وحبة التسلي فتيه ظاهر وقوله تسكين اي  
 تسكين لرؤسهم او مثبت لهم وقوله اما من تمام الوعد الخ اذا كان  
 من تمامه لفتيد ان ذلك كالتسلي لا محالة لعلمه بما هم عليه وسماه  
 لما يقولون للتسلي الخ واخذ تحقق وقوعه من هذا التاكيد بمخالفة  
 للزمخشري من لذة من تسلي في فسيفسائكم الله حيث قال معنى  
 التسلي ان ذلك كالتسلي لا محالة ولو بعد حين لان التسلي حرف تنفيس  
 لادالة له على التاكيد وقول الشراح في توجيهه انه دلالة  
 على التاكيد من جهة كونها في مقابلتين الدالة على التاكيد النفي  
 قال سيبويه ان افعل نفي كافعل فيه قاتل والضمير مفعولان  
 يقول كناه مؤنثه واو في قوله او وعدد للتنبؤ بالالتزام  
 فلا يمنع كمال الكلام على الوعد والوعد من **قول** اي صبغته  
 صبغة الخ الصبغة كالجسمة مصدر صبغ الثوب وكوه وهو معروف  
 ولما كان في الصبغ تزيين المصبوغ ودخول فيه وظهور اثره عليه  
 كما ان شتبا واللفظة والطبيعة التي خلفتم الله عليها لانها  
 يتزينون بها كما يتزينون الثوب بصبغه او للهداية التي هدها  
 الله بها لذلك واللايمان الذي ظهره الله عليهم كما يظهر الله  
 الصبغ على المصبوغ ويؤيدك ان العرب سميت الديانات والاتفاق  
 بها صبغة كما قال الشاعر

طيب وعلافة  
 كشف وسعد

كانوا

كانوا يصغون اولادهم بها يصغر تعففونك انه تطهير للمولود  
 كالحنك لغزيرة فاطلق الصبغ على التطهير بالايماك لان كلمة فان  
 المشاكلة كالتجدي بغيره القول كمن تجدي بغيره قول وفعل اي كما تقول  
 اذا رايت شخصاً بغيره بغيره الغرر غرس فلان يعني كمن يصبغ  
 الناس بغيره حقه على الكرم والخير وان لم يجرد ذكر الغرر لانه  
 مشغول به وعلمه اقتصر الزمخشري وقال المعنى تطهير الله لانه  
 الايمان كيطهر النفوس والاصناف في ان النصارى كانوا يصغون  
 اولادهم في مياه اصغر ليتموا الممودية ويقولون هو يطهرهم  
 واذا فعل الولد منهم ذلك قال الالك صا ونصر انما صبغنا  
 فامر المتلمذ بان يقولوا الصبغ قولوا امنا بالله وصبغنا الله  
 بالايماك صبغنا لامل مثل صبغنا وظهرنا به تطهير الامثال تطهير  
 او يقول المتلمذ صبغنا الله بالايماك صبغنا ولم يصبغ  
 صبغنا وانما جري بلفظ الصبغ على طريق المشاكلة الخ وقوله  
 فامر المتلمذ بقاء على الخطا بلكا فربك في قوله قولوا امنا  
 وقوله او يقول المتلمذ بقاء على الوحي الاول وهو ان الخطا  
 للمؤمنين والمصوحه الله لم يذكره هذا النزول لانه لم يجوز كونه  
 للكا فربك كما مر والممودية بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم  
 الميم الثانية وكسر الال المهملة وبالسين المشقة الختية المنقفة  
 من معناه وقالت الصواب في شرح ديوان ابي نواس اية معرب  
 معنونا بالذال المعجمة ومعناه الطهارة ونحوها ما يعبدس  
 بما يتلى من الانجيل مشر تفصل بها الحاملات انتهى **قول** وتصبها الخ  
 اي ما هو مصدر مؤنث لنفسه محذوف عاملة وحوفا ولتس ناصبه  
 امثا كما قيل وقيل ان ذلك الاخر انبغذت الزموا او عالمكم وقيل  
 بك ان من ملأه صبغ على التصديق لانه ذهب الزجاج والكسائي  
 وغيرهما ورواه الزمخشري وسيا في جوابه وقوله لا صبغنا الحسن  
 من صبغته اشارة الى ان الاستفهام انكار في معنى النفي **قول**  
 لعرض لضم الخ التعريض استفادة من تقديم خبر المنيح للتعريض وقوله  
 وهو عطف الخ يعني ان هذه الجملة معطوفة على جملة امنا وهو  
 بحسب الظاهر ينبغي كون صبغته الله كخلافها ايضا لا غيرا  
 ولان الامن سلة ابراهيم لما فيه من تفكيك النظم لخلل الاجني  
 على الاعراض منها وتوسط ما مؤنث لهما قبلها من اجزاها ولذا  
 رده الزمخشري والمصراع الله لجانك عنه بقوله ولئن قال الخ  
 العمرة قال به من امة العرب بغيره قولهم على انهم قد روي في هذه  
 الجملة وقوله نحن لعدايدوك بقرينة السياق فان ما قلناه مقول  
 المؤمنين وتقدير القول ساينغ شيا يع فلا يرد عليه انه تكلف



من غير كليل وهناك الجملة معطوفة على الزموا في صورة الاغتراب والتقدم  
الزموا صبغة الله وقولوا نحن الخ او على استنباط صلة ابراهيم وقولوا  
امتنا بدل من عامل صلة ابراهيم المقدر في الزموا وانصبوا الخ صبغة  
الله بدل من صلة والمبدل من الجملة ليس باجنبي من بدل لبعض اجزاها  
وقال البيهقي رحمه الله مراد القاضيات المعطوف ما فرغ من جعل صبغة  
الله نصيبا على الاغتراب فيفقد الزموا صبغة الله وقولوا نحن له عابدون  
والحقائق كلامه قوله ونحن له متلمون ونحن له عابدون ونحن  
له متلمون اعترافا وتذنيلا للكلام الذي فكاه عقبة به مقول  
على السنة العبادتية لله تعالى لا عطف وتحريره ان قوله ونحن  
له متلمون مناسب لامتنا اي يؤمن بالله وبما انزل على الانبياء  
صلوات الله وسلامه عليهم ونسنتهم له ونفعا دلا وامرهم ونواهيهم  
وقوله ونحن له عابدون ملائم لقوله صبغة الله لانها تدبر الله  
فالمصدر كالصانع لما سبق وقوله ونحن له متلمون موافق لقوله  
لنا اعمالنا ولكم اعمالكم وهو ترتيب اسبق قال الخليل فان قيل نحن لان  
نجد عطفنا على امتنا بل على فعل الاغتراب بتقدير القول اي الزموا صبغة  
الله وقولوا نحن له عابدون ولو سلم ففما ذكرتم فصل بين المعطوف  
والمعطوف فاعلموا اننا نرى المؤكدة والتاكيد بالاجنبى لانه قوله فان امنوا  
وقوله فصبوكم الله لا يخل شي منهما في حين قولنا اولنا الاوجه  
لا يتكافى الاضمار بل لا يخلع فلهذا لم يورد الوكيد الصحيح وما ذكر من الفصل وان  
لم يتعلق بقولوا الفضا فقد تعلق به معنى فلا فك للتكلم وهو الحق الذي لا يحد  
عنه فنزل في عدم فلك النظم بالمفضل بين المفعول وبدله بدل الفعل العامل  
تامر **قوله** اي في شأنه واصطفايه نبييا من العرب الخ فتطرد لانه قوله  
وما انزلنا شيئا سابقا وقوله وممن اظلم سموتكم الخ لاحقا وقوله على كل  
مكة هب يعني من مذهب اهل الحق في ان النبوة بفصل من الله يخقق  
به من نبييا ومذهب الحكماء من اننا نذكرك بالجاهلية وتصفتية الباطن  
والظاهر من كذا للعنايه والاضلاق والذي يشعر بالاول قوله  
ربنا وربكم والذي يشير الى الثاني الاحتمال وينبغي ان يلمح اليه  
بقصد ونه وقوله وروى الخ قال السيوطي لرافق عليه في كتب  
الحديث **قوله** ام منقطعة الخ يعني ان قريش ام بقولونهم بعباد الغيبة  
لان كون ام المنقطعة للاضراب عن الخطاب في احتجاجه في ان  
القولون الخ وهو لا يكون معنى ما كان بينهما ذلك وان قريش بالخطاب  
فيجوزوا الاضراب والمعنى ما ذكر ويجوز الاتصال والمراد ايها يكون  
معنى انه لا ينبغي ذلك والا فالعلم حاصل بشؤون الامر وما ذكره  
من الانقطاع على الغيبة ومنع الاتصال حكى عن بعض الحكماء جواز  
الاتصال اذ اقلت انقوم يا زيد ام يقوم عمرو مع الاتصال وقال ابو اليقظا

وهو

وهو جيد وقيل انه اذا التزمت الغيبة من باب الالتفات كالمقتضى  
التوفيق بين القرابين فان كان فالقرابتان سواء في الاتصال  
والانقطاع والحاجبة اليها سمعته وقوله وقد نفي الخ يعني ان الله  
نفي عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام ما ادعيتموه وما ذكر عن ابراهيم  
عن اسماعيل واستحاق وديقوب والاسباط اتباعه وعلى دينه  
فكيف يكونوا هودا او نصارا **قوله** يعني بها ذنبا الله تعالى لا ابراهيم  
عليه الصلاة والسلام الخ يريد ان الطرفين كلاهما صبغة شهادة  
اي كان من الله كائنه عند من كتمه عن حقيقة له معانوية  
انما شهادة الله والمعنى لا اظلم من اهل الكتاب لانهم كتموا الشهادة  
على التحقيق ولا اظلم من المشركين لو كتموها على سبيل المرض في الفعل  
الحاضر في الاكل على امتله ونحو الثاني للتعريض من تحقق منه  
الكتمان كما في قوله لئن اشركت والا في جملة على الاعتم منها لكر الاول  
قال الحارثي اتفق علينا اهل التفسير وهو المراد وي عن مجاهد  
وقتا دة لكن اختلفوا في المكتوم هل هو نبوة محمد صلى الله عليه وسلم  
او صبغة ابراهيم عليه الصلاة والسلام واما الثاني فلا يعرف  
قال ابو حيان مراد الله ولا يتناسب المقام وانما حكمة المص رحمه الله  
على التعريض لانه ليس في الكلام تعرض له وقوله من لا يستأذنها وجوز في  
من اللتان تتعلق بكثرة اي كتمها من عبادة الله وفيه نظر وقوله وقريش  
بالكفاية انه لم يحد في شيء من كتب التفسير والقران وليس كذلك  
فانما قرأها بها السلمي فابولحيا ورحمهم كما في التوام وهي شهادة خازجة  
عن الاربعة عشر **قوله** تكرير الخ وتضمن هذا النظم بعينه وبيان  
ما فيه لكونه ما اشار المحكمة تكريره اذ ان شحظ كل معنى المكون فاسميا  
والظاهر الاول ولذا قدمه اذ لا ترتب على الثاني **قوله** الذين  
خفت لظلمتهم الخ التفت في الاصل فطلق الخفة ويطلق على خفة العقل  
وهو المراد هنا والاحلام جمع حلم وهو العقل واسمتهنوها بمعنى  
استدلوا بها فالمراد هم المنكرين لتغيير القبلة عن بيت المقدس الى  
الكعبة اما حرمنا على القطر وانكالا للنتج وخبره به قتل وقوله  
كأينك عليه قوله سيقول ليوظن نفسه ونقد الخواب  
كما في المثل قبل الرمي يراثر السهم ونحوه ولاك المكره اذا وقع العلم  
به لا يكون هناك لاما اذا وقع فحياة وبغية فانه اصعب وقتل  
انها نزلت بعد تحوّل القبلة وقوله والقبلة الخ قال التراب  
القبلة في الاتصال اسم الكالة التي كان عليها المقابل نحو الجاسة والقبلة  
وفي المتعارف انما كان المقابل المتوجه اليه للصلاة والمراد بالمتعارف  
والغرف حرفة اللغة لا عرف الناس حتى ينوههم انه ليس بلغوي  
مع وروده في كلام العرب كقوله التير اول من صلى لقبلكم كما مر

بعد



والمتوجه بفتح الجيم فتل واطلق ذلك علمها اشارة الى ان المكالم ليس  
 بمقصود بالذات بل الحاشية الحاصلة من التوجه اليه وقوله  
 لا يختص مكان الاشارة الى ان المشرق والمغرب عبارة عن جميع الامكنة  
 والارياضام بمعنى الامتثال **قوله** وما يرضيه الحكم ولتفتيته  
 المصلحة من التوجه الى عدل عن قول الكشاف توجيه الارجاء  
 مبنى على الاعتزال ونحوه من التوجه الى التوجه الاحتمال  
 الى التوجه على ما بين في شروحه فالمراد بالقراط المستقيم  
 ما اراده الله وهو التوجه الى بيت المقدس من التوجه الى  
 الكعبة بشرطنا الله تعالى **قوله** كذلك اشارة الى مفهوم الآية  
 المتقدمة الى فالمشبه به كونهم جهدين الى القراط المستقيم  
 او جعل قبلتهم افضل القبيل والمشتهر جعلهم خيارا قتل وكنى  
 فتم افضالهم قبلتنا من الآية المتقدمة تاصلا في مثلية الحكم الثاني  
 جائزة ولا يخفى انه مفهوم من التشبيه لان معناه جعلناكم  
 خيارا مفضلين كقبيلتكم وهو يقتضي ذلك بالتحوي في مثل  
 انه خالف الزمخشري في قوله وكذلك ومثل ذلك جعل الجيب  
 جعلناكم امة وسطا قتل لما فيه من التكلف وارتكاب الختام بلا  
 فائقة وفوات الارتباط بما قبله بخلاف ما الخارط وهو متافذة  
 التدبير كما سئري قال العزيز بن زيد ان فلكه اشارة الى مصدره  
 الفعل المذكور اجاب لا جعل آخر يقصد تشبيه هذا العقل به كما يتوهم  
 من ان المعنى ومثل جعل الكعبة قتل جعلناكم امة وسطا واذان  
 تحقيقه فالكان مقحمة الختام كما لانم لا يكادون ينزكونه في لغة  
 العرب وغيرهم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وتبين في العلامة  
 حيث قال بن زيد ان انا كان منصوب المحل على المصدر وهو اشارة  
 الى جعل القبلة اي جعلنا قبيلتكم افضل قبيلتكم جعلناكم امة  
 وسطا وكما نقول وقت سماع هذا الكتاب ذلك اشارة الى المحل  
 الذي شغل عليه قوله جعلناكم امة اي جعلناكم امة وسطا  
 مثل هذا المحل الجيب ويرد علمنا انه تشبيه الشيء بنفسه  
 لكن نقول بالفارسية محسنين كديم وهم من ميكيه وارت اشارة  
 تشبيهه باث فعل وكانه لا ينسبه وسيرد علمنا امثال هذا  
 وفي الكشف يريد انه لم يشره الى سابق بل الى جعل المذلول علمنا  
 جعلناكم وحي مما يدل على التبعد تفخيلا واصلة جعلناكم امة وسطا  
 مثل هذا المحل في جعلناكم كما يشاهدونه والكاف محم للمبالغة  
 وهذا الختام مطرد في كلام العرب والفجر لا يكاد يسم غيره  
 وهو في القرآن كثير وهذا هو الوجه وقال الطيبي في قوله  
 كذلك قال الذين من قبلهم اي جرت عادة الناس على ما شوه من هؤلاء

وقد

وقد كنت مع تحققات هذا هو الحق ومقتضى البلاغة من جهة التمر  
 ما يبيط عنه لغام الشبهة الا اني سمع كثيرا مما ارفف علمه لم يحد ما  
 يفضي عنه ويبر دعاء الصدر في حق انكش في الغطاء عقلا وقللا  
 وتبرير ان الشريف قدس سره قال في شرح المفتاح للشيخ المفصود من  
 التشبهات هي للعلماء لومعية فقط اذ تشبهت الالفاظ كما تخلو  
 من فحاز ان وكما يات فنقول انما ايتناهم يستعملون كذا وكذا  
 للاشتمار اشارة نحو عدل عمر في قضيتي فلان كذا او هكذا الا ان  
 عدل مستمر قال الحاشي وهكذا اذهب الزمان ويفي العلم فيه  
 ويدير من الاثر نص فليما للبريزي في شرح الحاشية وله شواهد  
 كثيرة وقال في شرح قولنا في تمام كذا في الجمل الخطب وليقدح الامر  
 انه للمهويل والمنظمة وهو في صدر القضية لم يتيق له ما يشبه  
 به والاشارة كالصير ترجع الى التاخر فنقطة المنظمة المنسيرة بعد  
 الالتمام فيجعل كتابه عن ذلك وانه امر عظيم مقرر فالمراد في هذا  
 وكوه انا جعلناكم جعلناكم بعيا هكذا ولتنت الكاف في زيادة  
 كما يوهمه كلامهم لكنه قطع النظر فيه عن التشبيه واستعمل في لازم  
 معناه فان ارتد بالاحتمام هذا فسلم شمر اني الوزير عاصم  
 ابن ايوب قال في شرح قول زهير

كذلك خيمهم وكل قوم اذا متهم الضراهم  
 قال الخرجاني في تفسير لفظه كذلك العلمات تشبه امة الخير مقدم  
 واما خيم متاخر وهي يفيض كلالان كالتفي وكذلك تثبت ومثله  
 قوله تعالى لو كان لك نسل في قلوب المجرمين فمعنى المبتدأ انهم ما وابه  
 ثبت لضم حسن الخلق في دفع الملمات اذا نزلت بقومهم وان كانت  
 الاخلاق تتغير عند نزول الشدايد وحلول العظام التي تفككت  
 بالعض على هذا بالنول جاز فان من بدايع هذا الكتاب وروايعه  
 والحمد لله الموفق للصواب وقد ذكر مثله عن ابن الانباري رحمه الله  
 ومما يدل على دلالة ظاهر قوله تعالى كذلك قال الذين من قبلهم  
 مثل قوله ولو كان كذلك للتشبيه لم يصرح بعد بمثل ولا حاجة  
 لما ذكر في توجيهه **قوله** في خيار الخيار من هو خيرهم خلاف  
 الاشارة وقد يكون الخيار اسما من الاختيار واما الخيار النوع عن  
 القشاقول وظاهره كالكشاف ان الوسيط يكون بمعنى الخير مطلقا  
 كما قالوا خيرا الامور الوسيط والتحقيق ما قاله السهيلي في الروض  
 ان الوسيط وصف مدح في مقامين في النسب لان اوسط القبيلة  
 اعزقنا وميمها فنزلوا لحدرات لانقنات النبالة دعوة وفي الشهادة  
 كما هنا وهو غاية العدالة كانه ميزان لا يميل مع احد وظلت قوم ان  
 الاوسط الافضل على الاطلاق ونسبوا الصلابة الوسيط بالفضل



وليس كذلك بل هو لا يمدح ولا ذم كما في قوله تعالى ولا يظن المتوسط غير انهم  
قالوا انقل من مخرج وسط على الذم لانه كما قال الكافظ يظن على القلب  
ويأخذ بالانفاس لانه ليس بجيد فيطرب ولا يبرد فيصيحان  
وقالوا الخوالة ونال الوسط وقوله او عدوا لا تعرفت وجه اطلاقه  
عليها لانه لا يميل الى طرف ومنزلة بفتح الكاف المشددة جمع سزفي  
كمنظفيتين وقوله بالعالم والعلم لانه الحاصل المحمود وهو الساسها  
وهو في الامثال المكان الذي تستوي المساكنة من جوانبه وهي قياس  
الارض ثم اعترضوا الحاصل المحمود لانه على ما ذكر في الاختلاف  
لكونهما طرا فان عد مواضع بالافراط والمقرب وما بينهما هو المحمود  
كما ذكره ثم اطلق الحال على المحل واستوى فيه الواحد وغيره لانه يحل  
الامثال كما مد لا تقترن بكيفية وقد مر في معنى ذلك في التهور والوقوع  
في الشيء بقتلة من الالة من انهما كالمعنى وقع **قوله** واستدل به  
على ان الاجماع الخ لان الله تعالى شهد بعد النهم وقبول شهادتهم  
ولا يمكن ان تكون ذلك بالمشقة الى كل فرد فنفي ذلك في اجتماعتهم  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع امتي على ضلالة والكلام عليه  
في الاموال وان شئت بمعنى اخذت من التثنية **قوله** علة للمعمل ارجح  
فيه العلمات الشهادة لا تكون الا عن علم اما بالمشاهدة او بالسماع  
والاستفاضة وعمومها المتعاصرة وغيرهم لقوم القاس **قوله** روي في  
هذا الحديث رواه البخاري والترمذي وقوله وهذه الشهادة الخ خوفا  
عما يقال ان التعدي بعلى الضرر وشهادتهم على الناس ظاهرة واما  
شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم فهي لهم لانها تركت لنا فحة فاجاب  
بان ضمن معنى الرقيب المهم لان المنزلة مرافق لحواله مستند  
معدونها ويصير ان يكون لكثرة ما قبله **قوله** وقد تمت القئلة  
الى يقين صليكم لان المراد بالشهادة الثانية التزكية وهو صلى الله  
عليه وسلم انما يركب امتة فقدم لفيد الحصر وهو من فخر القائل  
على المفعول **قوله** ان الجملة التي اخذت في الجملة التي كانت النبي  
صلى الله عليه وسلم يتوجه اليها ثم ذكره فقال ان عباس رضي الله  
عنهما وجماعة كان يصلي الى بيت المقدس لكنه لا يستدبر  
الكعبة بان يجعلها بينه وبين بيت المقدس واطلقوا ضرورت  
انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى بيت المقدس وصنع هذا المأفة  
من الشيخ مترين والاصح الاول وقوله اي الجملة التي كتبت عليها للتين  
نفسين للقتلة بل الاشارة الى ان جعل يتعدى لمفعولين الاول  
القتلة والثاني التي الخ بمعنى الجملة التي ولتيراطوه صفة القئلة  
وهذا مختار الزمخشري وعكس ابو حيان رحمة الله فقالت  
التي مفعول اول والقتلة مفعول ثان وقالت ان المعنى عاين وقيل

التي

التي صفة القئلة الالعلم المذكور وعلى التقدير الاول التي عبادة  
عن جهة الكعبة وعليه النسخ وقع مترين وعلى الثاني الصخر  
وصحيفة بيتة الاول النبي صلى الله عليه وسلم والثاني لبيت  
المقدس وقوله والمقرب لبيان الثاني وثقنا به الاخي وعلى الاول  
بمعناه **قوله** الالمتخون الناس الخ اي لتعاملهم معاملة  
المتخون المختبر لتعلم حقيقة الحال وتعلم وتعلم بجمع فيه  
النون والثنا وهو على التثنية اي فعلنا ذلك فعل مترين مختبر  
ومثله يؤخذ بجوابك لخر عن التثنية الاخي وعلى هذا اقتصر  
الزمخشري في قوله تعالى ولتعلم الذين امنوا في سورة آل  
عمران فتصير الاجوبة عن مثل هكذا التركيب اربعة وهذا  
مبنى على الشاخصا والمراد بمن يتنتم من اهل مكة وقيلة  
انما هم اشرافهم واستماع عليهما الصلاة والسلام وهي الكعبة  
وقوله اول تعلم الاكاذيب حين حوت القئلة من بيت المقدس  
الى الكعبة والمراد بمكة لا يتبعها اهل المدينة ومكة يحذو  
حذوهم والمراد بالعارضين وانفقت فبيلتهم والنكوص الى اجسام  
عن الشيء **قوله** فان قيل الخ يعني ان قوله لتعلم ليشتر بحروف  
العلم في المستقبل وعلمه تعالى اذ في الجاب **قوله** بوجوه ثلاثة  
تقدم راغبنا انه على الخوارج الاستناد بان استند النبي تعالى  
ما هو مشند الى خواصها المنقر بينه وبين علي حذف مضاف  
او العلم قد شمر ومتعلقة بحادث في الحال فعبر عنه بذلك  
باعتبار المتعلق لانه الذي يتعلق به الجزاء العلم قئلة لا يتعلق  
به جزاء انما يكون بعد وجوده او طاعته او عصيانه فانه تعالى  
وان كان عالما به دائما الى ان العلم الذي يتعلق به مجازاته  
انما يحصل بعد وجوده وكما ص **قوله** يخصص العلم او مؤرا اطلاق  
السبب ومما العلم على المنسب ومما التمييز في الوجود الخارج عند  
المخلوقين ويؤيد تقدمه بمن كالتمييز به فشره به ابن عباس  
رضي الله عنهما وقوله ونشهد الخ لان معناها ليعلم الناس ذلك  
ويتمتع عندهم وقيل انما يصلى شاهد الما قبله وفيه نظر  
لانه لم يبين فيها العالم اذ ظاهر العموم واما ما قيل ان تعلم  
المتكلم مع القدر فالمراد لشرك العالم بيني وبين الرسول فغير  
مطابق لتشريك الله مع غيره في صميم واحد كما سياتي ووجه  
خاص ان اريد بالعلم الجزاء اي لتجازي الطابع والعامي وكثيرا  
ما يقع المتكلم في القرآن بالعلم **قوله** والعلم اما بمعنى المعرفة  
المفتوحة والى المفعول ولحد وهو من الموصولة ويمتن متعلق به  
كما مر او مفردة او بيا كالمعنى ويكون على اصله متعلقا



لاشترت قامت الجملة المعلق عنها من مضمونها وبينه حال  
من فاعل يكسبه اي ما تمزاعته و هذا اندفع قولك الى الغيا  
رحمة الله انه لا يجوز ان يكون من استغناء مئة لانه لا يبتنى  
لقوله ممن ينقلب متعلفا لان ما قبل الاستغناء لا يعمل  
فما بعده ولا معنى لتعلقه بينه والكلام ذال على هذا التقدير  
فلا يرد انه لا قربت لتعلقه فان قيل كيف يكون بمعنى المعرفة  
والله تعالى لا يوصف بها قيل لسببها فيما يكون مشبوحا بالعدم  
وليس العمل الذي بمعنى المعرفة كذلك اذ المراد به الا ذلك  
الذي لا يتعدى الى مفعولين ونسبه نظرا لانه وقع في نوح البلاغة  
الطلاق العارفت على الله تعالى وذكره ابن ابي الحديد في شرحه  
واما التيق بالعدم فلا تعلق لانه لفظ المعرفة بل ناشئ من  
معناها لانهما كذلك في اللغة ومولا يضرب لالتصاوت  
به هنا تعلقه ولذا عرفت عنده بالمضارع وتعلقه مستيق  
بالعدم فنيما مل وقوله متميز ايضا عوده الى الوجهين كما مر  
**قوله** ان هي المخففة الخ الخلاف في مثله معروف وهكذا  
اللام لتسرى الفارقة او الفاصلة لفضلها بين النافية والمخففة  
وعلى قراءة الرفع كان زائدا وقيل انها خبر مبتدأ محذوف  
اي هي كثيرة والجملة خبر كان وقوله الثابتين الثبوت ملحوظ  
من معاني قوله متميز تنقل على عقبيه والافقي فقلية لا تقيد  
الثبوت **قوله** اي ثباتا كقولك لا يمكن هذا ايضا ملحوظ من مقابلته  
لمن ينقلب والافاضاعة امثال الايمان وعندها الامان غير اعتبار  
او المراد به كقولك من يصدق محض من يقرب من المقام **قوله**  
او مثلا انكم يعني الايمان بمعنى الصلاة بقربينة المقام وهو مجاز  
من اطلاق اللازم على ملزومه وقد وقع تفسيره به في البخاري  
وقوله كيف بمن مات اي كيف يعتم به وهذا لصدق محم  
لمخرج الشيطان والترصدى والحاكم ولما عد من البراءة عازب  
رضي الله عنه **قوله** فلانضيق اليه اي ان المراد بالرحمة رحمة  
سخرت عليها ما ذكره ليشتم الارشباط وقوله وهو ان يبلغ  
هو بناء على نفس الرحمة باشد الرحمة وحينئذ المناسب رحيم  
رؤف وفنه نظرين وجهين الاقليات فواصل القران لا يلاحظ  
فيها الخ والآخر كما استج كما ضا في رحيم وتعملون وقد ذكرنا  
على كل حال الثاني ان الرحمة حيث وركت في القران قدمت  
ولو في غير المواضع كما في قوله تعالى اوفه ورحمته ورحمته  
ابتدعوهما في وسط الامة والذي عثره كلام الجوهري وهو عند  
لشتر بصواب فان الرافة معناه الشفقة واللطف والرحمة

الانعام وربتهما التتدوم كما قيل الايا من قبل الانسان وعلمه  
استعمال العرب قال قيس الرقيات ملك ملك رافة ليشر فيه  
جبروت منه ولا كثيرا فانظره كيف اوضح معناه بالتقابل  
ومثله كثيرا في كلام العرب وقد فصلناه في سورة النور وقوله  
ربما اشارة الى ان قد هتأ للتفليل وتحتل التكثر كما في ربما  
وهما منصرفان الى المتقلب والرفع بالصفة والتولي اشارة الى  
او من ولي جهته **قوله** تجتهدا وتنشوق اليها جعل الرضى بمعنى المحبة  
والنشوق لانه لم يكن ساخطا لتلك وانما كان المص تفسرها  
فكان ينشوق الى مراد الله ويؤشده على مراده وهناك منزلة  
فوق التوكل وقوله لمقاصد دينية اشارة الى ان مثله لم يكن  
لهوى بنفسه واجابة لم تكن الاملو افقة حكمته **قوله** مخوه الخ  
هذا هو الصحيح في معنى الشطر الا ذلك قال المبرد في الكامل  
الشطر وجهان في كلام العرب لمصدهما النصف والآخر المقصد  
يقال خذ شطرا زيد اي ففده وخوه وذكر الالية **قوله**  
اصرف وجهك الخ اي اصرفه عن غيره واقبل به عليه لانه الاقبال  
بالوجه على شئ يقتضى صرفه عن غيره وانما ذكره لانه يحول  
عن الجهة الا في نالك الراغب ولي اذا عدى بنفسه اقتضى معنى  
الالية وحصوله في اقرب المواضع يقال ولت سمع كذا قبلت  
به على نكاح تعالى فويل وجهك الخ واذا عدى بغير لفظا او تقديرا  
اقتضى معنى الاعتراض انتهى فتوهنا متعدي الى مفعولين كما سمعت  
وعرفت معناه فسرته قال لا يخفى انه ليس من التولية لشي من  
المضيق بل يؤمن قبيل ما ولا تم لم يصيب والزحش في قال  
شطر المسجد نصيب على الطرف الخ قولنا الوجه تلقا المسجد اي  
في جهته وقيل انه يشير الى انه قد ترك لصد منعولي ولي وشطر  
طرف بمعنى اجعل وجهك في جهة المسجد ولو كان مفعولا به كما في  
لتو لنيك قبله لما ذكر شطر بل اقتصر على المسجد وفيه نظرات  
وجه ذكره انه هو المتيق كسابقه والفطر بضم فسكون بمعنى  
الجانب وقوله ان يتعرضوه امته يتعرضوا له على الحد في الاقبال  
او منع ان تدخل الكفرة **قوله** والبعد بكيفية مراعاة الخ  
لا خلاف في ان خاصرا الكيفية انما يتوجه الى عينيها وانما الخلاف  
في البعد يصل بلوجه التوجه الى عينيها او كفي التوجه الى جهتها  
وهو المختار للفنوي وادلت كل من الفريقين منسوبة في الفروع  
والمع رحمة الله المختار الثاني واستدل عليه بذكر المسجد دون  
الكنية وكذا الشطر وقوله روحا لخرجه الشيطان وقوله  
شمر وجهه لخرجه ابوداود في النسخ والمنسوخ عن سعيد بن

مقام  
سعد



المستبر من صلاة وتبر فنية قيل الزوال لكن يؤخذ من الحديث الاثني  
وسلمة بكسر اللام قال الجوهري ولتبر في العرب سلمة بالكسر غيره  
**قول** وصلى علي الصلاة والاعلام باصحابه في مسجد بني  
سكنة الخ قال السوطي هذا خبر في الحديث فان قصة بني سلمة  
لم تكن فيها النبي صلى الله عليه وسلم اماما ولا هو الذي تحول  
في الصلاة لخرج النساء عن الجوهري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كنا نعد  
الى المسجد فمردنا يوما ورسلوا الله صلى الله عليه وسلم قاعد  
على المنبر فقلت حدثت امر فجلست فقرا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قد سري تغلب وجهك الاية فقلت لصاحبي فقال ينزك ركعتين  
فتل ان ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فنكون اول  
من صلى فضلتنا هناك نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فصلى للناس الظاهر وروي ابو اودع عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يحلون نحو بيت المقدس  
فلما نزلت هذه الآية سرت رجل يمني سلمة فناداهم وهم ركوع  
في صلاة الفجر نحو بيت المقدس الا ان القبلة قد تحولت الى الكعبة  
فالتوا كما هم ركوعا الى الكعبة **وروي** الشيخان عن ابن عمر رضي  
الله عنهما قال يتبين الناس نيتهم في صلاة الصبح اذ جاهد  
ات فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل علينا الكعبة قران  
ويشهد امران يتبين الكعبة وكانت وجوههم الى الشام فلست يروا  
الى الكعبة فقد علمت ان ما ذكره المصنف من الله ليس موافقا للروايات  
الصحيحة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتحول في صلاة وان التحول  
كان في صلاة الفجر **قول** وتبادك الرجال والنساء صفوفهم  
القتيل واذات الرجال قاموا في مكان النساء والنساء في مكان  
الرجال قتل والظاهر ان مراده ان بعض الرجال قاموا  
مكان بعض النساء وبعض النساء قاموا مكان بعض الرجال مثلا  
اذا قام الامام وصنف خلفه صفوفين صفرا رجالا وصفا نساء  
فاذا دار الى جانب اليمين تحول ما في يمين الامام من الرجال  
الى خلف لاتباع الامام وتساوي الصفوف فاذا كانوا قريبين من  
النساء يبعدون من امكنهم حتى يتوأموا كما نعت وكذا تحرك  
مرتب في كبار الامام الى قدام النساء والنساء التي خلف هؤلاء الرجال  
ليقف من وقفت مكان الرجال حتى تتوأم مع النساء اللاتي في جانب  
يمين الامام كما يشهد به التخييل الصحيح وقوله واستقبل المنياب  
اي كانت جهتهم مقابلة كمنزلة الكعبة وهو معروف وقوله  
حضر الرسول صلى الله عليه وسلم يعني في قوله ذلك وجهك وعمه  
في هذه الآية لما ذكر **قول** جملة الخ افي لهما المقابلة بقوله

تفصيلا

تفصيلا وقوله لعلمهم الخ قيل عليه هذا القتل كانت لا تراهم عليه  
الصلاة والسلام كما سرفلا تختص شرعينا فالاولي لعلمهم بان محمد  
صلى الله عليه وسلم لايأمر بطلب اذ لموا النبي المبشرة في كينهم  
ولك ان تقول انها نسجت فلم تكن قبلة لتفتن عباد التوحته  
التي ساعن بيت المقدس صارت كما انها قبلة لخرى ولا يخفى ما فيه  
من التكلف فالاحسن ان المتراء انهم انه يعبر عنه من كان قبلة  
الى الخرى فلا يضره ما ذكر وقوله للضريين افي اهل الكتاب  
والمستبين وقوله والمعنى ما تركوا الخ لان عدم الاتباع بمعنى  
الترك وما قبله يدل على انه كان عبادا وقوله وقتلتهم  
وان تعادت افي قبلة اهل الكتاب اليهود والنصارى لكنهما  
كجمع المبتدأ لهما كالشيء الواحد كما مر في قوله لن نصبر على طعنا  
ولحد وقوله لتصلب الخ في الاساس تصليب فلان في الامم اذا اشتد  
فيه شتم ان يكون قبلة النصارى ويطلع الشمس صرحوا به لكن  
وقع في بعض كتب القصة ان قبلة عيسى عليه الصلاة والسلام  
كانت بيت المقدس بعد رفعه ظهر بولس ودس في دسهم دسايين  
منها انه قال اني لقيت عيسى عليه الصلاة والسلام فقال لي انك  
الشمس كوكب لصحة يبلغ سلاحي في كل يوم فمرفقوي لست ووجهوا  
اليهم في صلواتهم ففعلوا ذلك بقى الكلام في ان المطالع مختلف في  
مطلع يعبر عندهم لمرارة من صرح به وفي سبب اربع الفوايد  
لان الفتيمة قبلت اهل الكتاب لبيت بومي وتوقف من الله بل  
ممشورة واجتهاد منهم واما النصارى فلاريت ان الله تعالى لم  
يأمرهم في الايجيل ولا في غيره باستقبال الشرق وهم مقررون بان قبلة  
المسيح عليه الصلاة والسلام قبلة بني اسرائيل وهي الصخرة واما وضع  
هذه الاشياء فمما في القبلة وهم يمتدرون عنهم بان المسيح  
عليه الصلاة والسلام فوض اليهم التخليل والتخريم وشرع الاحكام  
وان ما حلوه وحرموه ففعلوا ذلك وحرموا الخيمة القميمة  
مع اليهود منتصفون على ان الله لم يشرع استقبال بيت المقدس  
على رسول الله ابدأ والمسلمون شاهدين عليهم بذلك واما قتل  
اليهود فلليس في التوراة الامر باستقبال الصخرة البتة فانما  
كانوا يصيبون الثابوت ويصلون الله من حيث يخرجوا فاذا قدموا  
لصخرة على الصخرة وصلوا الله فارتفع صلواتهم الى موضع  
وهو الصخرة واما التامرة فانهم يصلون الى طورهم بالشام يعظونه  
ويحجون الله وهو في ليلة فائس وهم قبلة باطلا مستبد عند النبي  
اي ولتبر استيقنهم مثلا فانك التخرير معنى قوله مثل ان  
هذه الشرطية مبنية على الفرض والتقدير والافلامعني لاستقبال



ان المؤمنون في المعاني المحتملة بعد تحقيق الانتفا بعباده وما انت  
ينابيع قلوبهم يعني ان كون من الظالمين لا يحسن متنا بعينه بل كل من يتبع  
كذلك وانما اسند التليغ غير بالطريق الاولي اذ ان كل من هو  
المقصود بالتخصيص بل وبتنا بعبه الصوي مطلقا كذا **قوله** والبرهانية  
وبالغ فيه من استعينة اوجه الخ وفي نسخة عشرة اوجه وكذا  
ذكرها الشارح الغرير وهي المسمومة واللام الموطئة لك وان الفضية  
وان التخصيفية واللام كحرفين لها وتعريف الظالمين والجملة  
الاسمية واذن الجزائية وانتشار من الظالمين على الظالم والظالم  
لانك اذ انك مقتدر محقق وانك محدد ود في غيرهم غير ي  
فيه وابتغاء الاتباع على ما سجد هو ان لا يعضده بزها زولا  
نزل في شأنه نياك وقيل وعك ولعدا منهم بمجول لا تعد نفسه بالحق  
وفيه نظر لانه هذا التركيب يقتضي المنجاة لانه لا المجهولة ولولا ان  
مخالفتهما لا يستعمل لكان حكا وعك على هذه النسخة فانه اسقط  
منها ميا الغنرات والتعريف والاصوات وهو ظاهر ونقتل في الكنت  
عكارة مصر من عشرة اوجه وقال هي المسمومة واللام الموطئة  
والنقل في بانك لدلالة على ان اي شيء معروض من الاتباع وقع كفي  
في كونه من الظلم والاجمال والتفصيل في قوله ما جاك من العلم  
وجعل الجاني نفس العلم وحرف التحقيق واللام في حينها وتعريف  
الظالمين لاد على المعرفين فنية وكون الجملة اسمية بحرف الالف  
على الاستمرار التمام والثبات وما في اذن من المتالف كونها للحوار  
والجند ولانها على زيادة الرطب وينف على عشرة ما في قوله  
من الظالمين للدلالة على انه اذا كثر من المؤمن منهم وتسمية  
ما ذهبوا اليه اقول المانتي من المنع على الاتباع المؤكد للوعيد  
**قوله** الضمير لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخ كذا في الكشاف  
واعترض عليه ابو حيان رحمة الله بان الخطاب في الايات السابقة  
لهذا الرسول صلى الله عليه وسلم فكيف يقال انه لم يجز له ذكر  
وقال البخري انه ليس بشي ولست زيد كوجهه وفي الكشاف فان  
قتل هو التفات لا انما اردت سبق الذكر تفهيمها الجيب  
بان الامر به كما شريك ولكر المقام لما ذكره ادعي اذا لا يحسن الاتفا  
الا اذا كان مقصودا الذاتية متبنا ما سبق له الكلام عليه ومع ذلك  
يكون له حشرن موقوف خصوصا انتهى وهو معنى بديع يقيد به  
اطلافتهم تعريف الالتفات بان يكون التعبير لا و ك مقصودا فيه  
مسوقا لكلام وهذا نظير قوله شرط الاستعارة ان يذكر  
المشبه بطريق المقصد لم يخل فيه وقد راز لاره على القره فاخوطة  
فانه من خصائص هذا المقام والمراد بالعلم ما سبق في قوله ما جاك

عصام

من العلم وهو الوجه وهذه كلها من كورة فتبدد وقوله يشهد بالاول  
الذي لرجوع الضمير للنبى صلى الله عليه وسلم لانه يتخذ جنس المعروف  
فيهما ويؤتى صارا واية الضياء والمراد انهم يعرفون نبوته لا شخصية  
صلى الله عليه وسلم كما في الكشاف وان كان مراده هذا فان قلت  
ما ذكر عن ابن سلام رضي الله تعالى عنه فنقضي ان معرفة الابن  
دونه لما فيها من الاحتمال والمشته به اقوى في وجه الشبه  
قلت هذا ليس بشرط بل يكفي كونها شامرا كما هنا فان معرفة  
الابن اشهر من غيرها وان معرفة ذات الابن وشخصه اقوى  
في نفسها والاحتمال في كونها صلا من في الواقع لا يتا في ذلك  
والبياتان المصر رحمة الله بقوله لا يلبسبون الخ وهو التام  
لذكر التخصيص في الكشاف **قوله** تختص من عناء الخ في الكشاف  
انه استنتج من آمن منهم والجملة لهم وليس المراد بالاستثنا  
المصطلح بل الاخراج مطلقا قال البخري ان الاخراج عن حكم الكما  
من اظهر ما علم من الحق وامر به او لمن لم يعينه فلا يتصور منها الكما  
لاقتضا ليه سابقا العلم فاخص الكما لغير يؤمنهم دون الغريقين  
الاخرين واو في قوله او جملهم لمنع الخلو والاعتراض بان الجمال  
لا يدخلونه في الذمة يعرفونه فكيف يصح اخراجهم مرفوع بان  
لخصاص حكم المعرفة بالتعريف لا يتا في عموم الذين اتيا بصم الكتاب  
ونشأوه معك اللفظ للمعارفين منهم والجاهلين وقرب منه  
ما قيل ان معنى يعرفونه يوجد فيهم لعرفان اسناد الفعل البعض  
الى الكل لا خلاطهم وارتباطهم وكان المصريحه انه لم يشر هذا  
فلذا انكر الى ما هو الظاهر المتبادر من النظم **قوله** كلابنا نك  
على قرارة الرفع هو مبتدأ خبر الجواز والمجرور بعد واللام اما  
للمتد انشازة الى الحق لذكر جابه صلى الله عليه وسلم الخ الذي  
كتمه هؤلاء الجبر وهو نفي من الحصر جيب كذا اشار النبي  
بقوله لا ما لم يثبت كما في قوله الحمد لله والكرم في العرب النسب  
الى الابن الوتوق المحكوم عليه نفس الجبر من غير قرينة البعضية  
او هو خير مبتدأ بصدوف هو هو الحق والخيار والمجرور بعد  
خبر اول وسكنت عن بيان التعريف فيه فكانه محتمل للرحمن  
السابقين لكن فتل انك على هذا التقدير اللام للجبر كما في ذلك  
الكتاب ومعناه ان ما جاك من العلم او ما كلفه هو الحق  
لاما تدعون وتبرعون وجعل جنبا على الادعاء ولا معنى جيب  
للمتد لان المبتدأ متحد مفهومه ومفهومه فيحتاج الى تكلف  
وقارة النسب من شويان صلى الله عليه وسلم ونحوه فان كان متفوق  
لعلكون فيموت قاصدا لظاهر مقام المصغر للتعظيم وان كان بلا

سعد



فوجه ان قوله من ركب كالمعنى يحصل بها معنى غير تارة الا ان  
وان لم يحد لفظها فجوز فيه النصب بفعل مقدر كالنم **قوله** الشاكر  
في ان ركب الخ فستر المترين بالشك وقال الرابع انهم لم يقرروا  
بالمترين في امر و بقر منقلبه بقرينة المقام وقوله ولين  
المترين الخ لانه النبي عن شئ يفتني وقوعه او شرفه من النبي  
عنه ومولا يتصوره هنا لان الكون والوجود ليس مقدر  
للمعنى بل هو حقيقة كما سياتي في تحقيقه في قوله فلا يكون  
في صددك خرج منه وهو معنى قوله لانه ليس يقصد  
والضيق فاذا جعل كناية وعبر به عما يصح النبي عنه فالنبي  
صلى الله عليه وسلم لا يصيد منه ذلك فاما ان يكون الخطا  
غير معين كما في قوله صلى الله عليه وسلم بشر المشايخ الخ وفنه  
من المنا الغفلة المعنى لا ينبغي لكل من عرفه ان يشك فيه كما سياتي  
من كانا والامثلة والمقصود امانه كما في قوله اذا اطلقتم النساء  
والمقصود النبي عما يوقع في الربيب والامثلة الكتاب للمعاد  
المترين لانه ليس بالاختيار وقال في الكشف الاشبه  
انه اظهر ان يكون ليس مظنة للشك حتى كان الشك لا يقترن في  
مثله الامتن اعراض عن الحق وقوله على الوجه الابلغ لان الحق  
عن الكون على صفة استلغ من النبي عن نفس الصفة فلذلك جاء  
للمترين على ان النبي عن الكون على صفة يدل على عموم الاكوان المستقلة  
والمعنى لا يمتزج في كل فرد من الكوانك ولا يمتزج في وقت يوجد فيه  
الامتزاج خلاف قولك لا يمتزج انه لا يفسد ذلك **قوله** لكل امثلة  
الخ التي المراد بكل امثلة امثلة او لكل منها قبله تخصصة او المراد  
لكل قوم من المسلمين كاهل المشرق والمغرب جميعا وجانب متوجهون  
اليه **قوله** هذا المفعول من محذوف الخ تقدم ان ولي بمعنى جعل  
مستقبلا لتعدى المفعول لئلا يفتقر لغيره واما ان يرجع للرب  
او لكل وضميرها مفعولها الاول وهو عائد الى الجهد وعلى  
الاول تقدمه وجهه لانه يقال ولست طمينة ولا يقال  
ولست الجهداتية وعلى الثاني اياه **قوله** وقربى ولكل وجهه الخ  
وضمير هو على هذه القراءة قطعاً كما انه على قراءة مولاها لكل  
من غير احتمال اخر وكان قراءة ايرت عامر وقد صعب توجهها  
حتى تحبوا بعضهم على ردها وهو خطأ عظيم ووجهها الممر رحمة  
تبعاً للمخشي على ان اللام زائدة في المفعول للمقدّم للمناكيد  
والتفوية فانها لعامل في افتراضه فنزاد الهمزة في مفعول  
كما تزداد في جمول الصفة وورد ما يوجب ان تبتع الا ان مالك بان  
لام التفوية لا تزداد في احد مفعولي المتعدى لاثنين فالاول الامثلة

اما ان تزداد فتبعا ولا نظير له او في احد مما قيل من الترجيح من  
غير مترجج ورده التفاضل في اطلاق النكاح ليقضي جواز  
والترجيح من غير مترجج مدفوع هنا بانه مترجح بتقدم قوله  
وتدوليهما الى صار في الجملة التي قبلها **قوله** فاستنبطوا الخيرات  
الخ هو منصوب بفتح الخافض او الى الخيرات قيل ومدلول  
استنبط ليس الا طلب التباين فيما بينهم ودلالته على سبق غيرهم  
من جهة انهم لما امروا بسبق بعضهم بعضا فسبق غيرهم اولى  
ولهذا بنا منه على ان ضمير استنبطوا المشايخ ولو كان لكل لترجح  
الى تباين على الاول فالنكحة في التبعير به اشارة الى ان مشايخ  
الخيرات هم السابقون فنه لا غير وقوله او الفاضلات يراد به  
الافضل وهو التوجه الى غير الكعبة وسنتها اقوي ما يمكنه ومعنى  
الاتيان بهم جميعا ان صلاحهم من اختلاف جهاهما في حكمه  
ولحدثة كانها كما سامتة لعين الكعبة **قوله** انما تكونوا الى  
ظرف مكان والية اشارة بقوله في ابي موضع وتكون للاستفهام  
والشرط كما هي كما ايشك ويات جواها والمراد بالوافق والمخالف  
ما وافق مظهره وما خالفه والمقصود التعميم لا المكنة والمحال  
وفتبعه بعد الشمول بجميع الخيرات مجتمعة ومترجمة والمترجم  
وكسرها والاتيان بهم بخلافهم باعمالهم والاتيان يكون في الآخرة  
او المراد ما يشتمل الجبال والوهاد والعمارة والخراب والاتيان  
بمعنى قبض الارواح والوجه الاخر مني على الاخرة في تفسير الاستياد  
كما مر وقوله فيقدم الخ على الوجهين الاولين **قوله** ومن حيث خرجت  
الخ ظرف مكان لازمة الاضافة للجمل واما فنه المرفد فادروا الظاهر  
انه يريد من اي مكان خرجت منه فالتفرد متعلق بول والفا  
زائدة كما في وربك فكبر وقتل النبي هات من حيث متعلق بخرجت  
فليزم عدم اضافة الا ان يتكلف تقديم حيث يكون خرجت ولا  
يخفى بعده وقيل انه متعلق بول وما بعد الفاعل فيما قبله  
كما ثبت في محله الا انه لا وجه لاجتماع الراو والفا فالوجه ان يكون  
التقديم افضل كما امرت به من حيث خرجت فالتفرد فليكون قوله  
قول معطوفا على المقدر ويجوز ان يجعل من حيث خرجت بمعنى  
ايما كنت وتوجهت فيكون قول جزاءه يعني انها شرطية العامل  
فتب الشرط على نحو ما ذكره المص رحمه الله ولا يخفى ان حيث دلونها  
لانكون شرطية وكذا الا وفي قول منيع للفر وقالوا انه لم يسمع  
في كلام العرب وقوله وان هذا الامرائ الشان والحال الذي  
عليه قوله وقيل ان المراد به التولية واوله ليحتمل ذكر ضميره  
وكذا فسر في الكشاف بهذا المأمور به ولو قصد بالامر ظاهره مع انها

سعا

سعا



قوله كثر هذا الحكم الخ يعني انه ذكر قوت وجهك شطر المسجد الحرام في ثلاث  
فامان تكون كثره اعتناء بشانه لانه من مظان الطعن وكثرة  
المخالفين فيه لعدم الفرق بين النسخ والسداد اولانه ذكر في كل محل  
على وجه قصد به غير ما قصد في الاخر معنى وان تراها من اللفظ  
تكرره ففي الاول ذكر بعد قوله فلو لم يكن قبلة نزلنا بها  
لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم بانها من زمانه وثانيا بعد  
قوله ولكل وجهة للذي العادة الالهية الخ وهذا بعد قوله  
وانه للمخالفين لدفع وجه المخالفين وتدريبك لوجوه لظهوره  
ولكل وجهة هو موليها **قوله** وان محمدا صلى الله عليه وسلم  
ديننا ونبينا الخ قول هذا انما يجدي لو لم يكن حكم من احكام ديننا  
مؤاface له ولم يكن ذلك كما في لرحم وتبين شي لا انكاره بهذا  
لاننا في انكاره او حصره هذا لظهوره في كل يوم وكونه في اركان  
الدين والمجادة مع انهم منكرين للرحم **قوله** استثنى من الناس الخ يعني  
انما استثنى من الناس الخ وان كان فيه التخصيص على الاستثناء لانه المختار  
في الاستثناء من كلام غير موجب واليه اشار بقوله الالفاظ من دين  
وقوله لاحد من الناس الخ اشار الى ان تعريف الناس للمعنى الاستغراق  
فالزمن شري يجهلها للعلم حيث قال لاحد من اليهود وقوله او  
ابتاله اي تغير رايه ولما كانت الحجة الدليل المثبت المقصود  
ولا حجة لغيره **اجاب** بان الحجة ما يقصد به الاستدلال سواء  
كان صحيحا في نفسه او في زعم قائله فان كان حقيقته لغة فهو  
ظاهرا الاستثنا متصل وان لم يكن حقيقته فهو تغليب فلا يرد  
ان المذكور في صدر الكلام اننا ذلك لزم الجمع بين الحقيقة  
والمجاز واللام يوضح الاستثنا لان الحكم حينئذ يخفى الحجة الحقيقية  
ولا يختص سوى ان ييراد بالحجة المتمسك حقا كان او باطلا وان  
قوله لم يبيح الاستثنا غير مسلم لان غايته ان لا يكون متصلا وقد  
قتل بانقطاعه في الآية **قوله** وقيل الحجة بمعنى الاحتجاج الخ  
الاحتجاج المتأزعة والمعارض من مطلقا والحجة تستعمل معناه  
كما في قوله تعالى لا حجة بيننا وبينكم الا للاحتجاج ومجاهد قاله  
الراغب فاقبل انه لا حجة في جعل الحجة بمعنى الاحتجاج لان ما  
الى الوجه الاول ولا يندفع بها السؤال الا اذا افترقا المتك  
وجه له **قوله** وقيل الاستثنا للمبالغة في معنى الحجة الخ وهو استثناء  
منقطع تعينا كقوله من تأكيد الشيء لصدده واشباهه بنفيه قال  
الزجاج نقول ما لك على حجة الا الظلم اي ما لك على حجة البينة  
وكذلك نعلم معنى ومعناه ان يكون لضم حجة فهي الظلم والظلم لا يكون  
ان يكون حجة فحجبتهم غير ممكنة فتوانيات بطريق البرهان وقوله

ولا

ولا عيب الخ هو من قصيدة للسابعة الذبيحة في اولها  
كلية لينة يا ممتمة فاصب • ولتال قاسته بطح الكواكب  
والغلول مصدر كالنجد بمعنى الاستسلام والكسوف قتل الخ جمع فاعل بالفتح  
معتكاه ايضا والفتوح الضراب والكنايب جمع كنيبة بالمثناة وهي  
المجنس المحبب ويصير هذا النوع في البدع تاكيد المتدح بما ينسبه  
الذم **قوله** قرئ الا الخ بالفخ والتخفيف وهي حرف لتتفخ بها الكلام  
ليتجهل القاصح الى الاضغاء والدين مبتدأ والفاذا لانه في جوهه الاصح  
ذوقه فان مطاعه من الخ اخذه وما بعده من التفرع والتعقيب **قوله**  
علة محذوف الخ وهو امرت وقدم مقدما والزمحشع قد مره مؤخر  
فقد الالفاظ من ولات الحذف يدل على الاهتمام بالمذكور  
المقتضى لتفقد منه كقوله لينة عطفه على ما ذاق قوله واوله في  
بيانه كقوله لستحالة الترجيح عليه وقد استلغنا ما فية وقوله  
او لئلا يكون معطوف على قوله او عطف اذ او عطف على لئلا يكون  
واخبره اشارة لرجوعه لبعده المتكاسبة ولات اشارة الالفاظ  
انما تصلى صلة للتولية لالفعل المأمور على ما هو الظاهر في لئلا  
يكون واخبره الاشارة المذكور لترجيح المقدم واوله حان رحمه الله تعالى  
قال ان العطف على لئلا هو التراجيح قال ولا يضر الفصل بما ذكر لانه  
من متعلقات العلة الاولى وقوله وفي الحكمة لئلا يخرجه البخاري  
في الادب والتمذي وكذا ما بعده **قوله** متصل بما قبله الخ لئلا  
في هذه الكاف فتعمل للتعليل وقيل للنتيجة وهو الظاهر وكذا  
اقترن علة المصروحة الله ووجهه ظاهره واوله بالانتم المذكور  
لمتير الانتظام وقوله او كما بعدك والتقدير اذكر وفي ذكره مثل  
ذكرى لكم بالارسال فخذ منته قال ابوالمناف والفاغمر مانعة  
من عمل ما بعدهما فتعلمها وفيه كلام في النحو وقوله بالرسال  
اشارة الى ان ما صدر به ذكر الارسال وازادة لئلا من اقامة  
السبب مقام المسبب والمناسبة بين القبلتين هي قبلة الباطن  
ازسال رسول منهم تمام على تمام **قوله** تحكمه على ما نصرون الخ المراد بالركبة  
التطهير من النقا ثم ذلك كانت التركيز علة غائية لتعليم الكتاب والحكمة  
وهي مقدمة في الفسدة والتقور مؤخره في الوجود والعمل قدمت هنا  
ولخرت هناك وعانية كل منهما واما تقدم الايات وبيانه فان المقصود  
بها ما يحصل الاميان وهي تخليصة مقدمة علمها وقيل المراد بالركبة  
هنا التطهير من الكفر وكذلك فسره وهنالك المراد بها الشهادة  
بانهم لضيار اذ كيا وذكرونا عن تعلم الشرائع والعمل بها وهو ليس  
وقوله بالفكر والنظر قد استغنى عنه والمراد به ما  
لستفاد من النبي صلى الله عليه وسلم غير المتواتر فهو حشر لغيرنا  
اعيد فعلة وقوله بالطاعة اشارة الى انه ليس المراد بها لذكر السان

للاسر



وقوله ما انعمت اشارة الى ان شكر يتعدى لواحد بحرف جر ولا حذر  
 بنفسه وما الصبر قول الشاعر  
 ولولا ان كنت تتعنى عن الشكر مني لروعة شأن او علو مكان  
 لما امر الله العباد بشكره فقال اشكروني ايها الثقلان  
 وقوله بحرف المتعم اشارة الى امتة من الكفران لتقابلته بالشكر  
**قوله** كما يتها الذنوب امسوا اليك امروهم بالذكر والشكر وكان ذلك  
 زما تقصير فيه تبيين لخصم مكابهم وخصمها بالذكر لان الصبر  
 يشك كل ترك والصلاة مشتملة على كل عبادة وقوله ومناجاة رب  
 العالمين عطف على المعراج فغيره لانه المقصود من العروج  
 وقوله ان الله مع الصابرين تذييل لما قبله وخص الصبر كما  
 قدمته حثا عليه واذا كان متمم فهو يعينهم عليه وعلى غيره وقوله  
 هم مراتب اشارة الى انه خير مستد احدوف وكذا الخ الا ان  
 حملته لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة وبالضرب  
 وقيل تقديره بل قولوا هم لقياء فكون في محل نصب ايضا **قوله**  
 ما حالهم وهو تنبيه للحكمة الشدائد اشارة الى الامانة القاد  
 وقد اختلفوا فيها فترددت كثير من الشلف الى انها حكمة حقيقية  
 بالروح والجسد ولكن لا تدركها ولا تدرك حقيقتها لانها من احوال  
 البرزخ التي لا تصلح عليها وقيل تدركها في احوالهم في جواهر  
 طير خضر تشرح في الجنة حيث سقات ثم تاتي الى القناديل فتلطف  
 وانهم يعرض عليهم رزقهم غدوة وعشيمة وذهب غيرهم وعلية  
 الزمخشري والمصريان الله تعالى الى انها ليست بالجسد بل روحا  
 والاموات وان كانوا كذلك لكن خصيتهم لئلا يكرامتهم وقرب  
 ذكبتهم فكان حياة غيرهم ليس معتادا بها والروح بفتح الراء  
 الرخصة والسرور **قوله** والاية نزلت في شهر ربيع الاول كذا  
 لمركبة ابن عسك وقوله اربع عشرة وقيل سبعة عشر او  
 سنة عشر قاسما وهو مسطور في التوراة **قوله** وفيها دلالة  
 فتعين كونها بالروح وحياة الروح بدون الجسد مستانم  
 فيا لها بنفسها وهو المذهب الخوفا لمن ذهب الى انها  
 اعراض والخلاف فيها معروف **قوله** ولنصيبكم من العمل  
 اصل لا ابتلا الاختيار وهو على الله غير جائز جعله استعارة  
 تمثيلية شتى اصحابهم بالبلا الذي يظهر به صبرهم  
 ورضاهم بها فتر الله بفعل المختار الذي يكلف من اختياره  
 امرا شاقا لاختيار طاعته **قوله** اي تقابل الخ القلة توخذ  
 من لفظ شي وتشكره لانه استعمل في ذلك ولم يأت به على

قد عاينته شدة  
 بد

المتبني

المتبني قوله في الفلك فعوقفه شئ من لدن وان سمي بين ان  
 نسبة بالنسبة للمحافظة عنه بحرف ففتح هم وقوله  
 وانما اخبرهم به الخ هذا على مقتضى النظر ظاهر اذ غير عنه  
 بالمتنقيل واما بالنظر الى ما فستره به فشكل لان خوفه تعالى  
 لم يزل قلوب المؤمنين مشغولة به وكذا ما يقوله لانها كلها  
 سابقته على نزول الاية واما ان الزكاة والصلة فانه لا يناسب  
 التعبير عنها بالنقص لانها غير عنها بالزكاة وهي النمو والزيادة  
 فقد دفع بانها تقصير في الحس والظاهر وان كانت زيادة  
 باعتبار ما نزل **قوله** بان الخوف يتجدد بتجدد  
 الانذار فصح الابتلاء وان كان منه ما هو كما حصل عند  
 نزول الاية وكذلك الكلام في الرزق وموت الولد وهذه نزلت  
 قبل الجبايل الزكاة وموت رخصات ومعنى الابتلاء الخوف الله لا يبل  
 بما يحب عقابا لله صلته وعطفه على شئ اولى لتوافقهما في  
 التنكير ولذا قدمه والحديث المذكور لخرجة الترمذي واطلاق  
 الشرة على الولد مجاز شهور لان الثمرة كل ما يستفاد ويحصل  
 كما قال ثمة العالم لغزاف اضافتها الى القلب كناية عن شدة  
 تعلفه به ومعنى استرجع قال انا لله وانا اليه راجعون  
 وقوله وليشرح معظوف على ما قبله عطف القصة على القصة او  
 على مقدم اي انذر الجازعين وبشر الصابرين وقوله كل شئ يؤذي  
 الى اخره حتى الشوكة تشاكها والنعوضه تسعه وهو حديث ورد  
 من طرق عديدة **قوله** ولين الصبر بالاشترجاع الخ ما خلق لاهل  
 وهو معرفته الله وتكميل نفسه حتى يستعد للبقا الترمذي ومنقول  
 بشر مقدم اي بزرحة عظيمة ولصان جزيل بدر ليل ما بعده **قوله**  
 في الاصل الدعاء اشارة الى ما قاله الواهب ان افضل اللمة ان معني  
 الصلوة هو الدعاء والتعبد ليقال صلوت عليه اي دعوت له  
 وركبت وصلوة الله للمؤمن هي في الخلق نركبته والمراد بالتركبة  
 نحو التيات وتطهيرها وجمعها للتكثير كما ان التمنية نورا ذهاب  
 ذلك كلمتيك وسعدتك وان كان جمع قلة فان جمع الصلوة يستعار  
 للكثرة ونكسنة التقدير بها انها مع كثرتها قليلة في جنب عظيمة  
**قوله** والمراد بالرحمة اللطف والاصحاح الخ قد مر معنى اللطف  
 والاصحاح الانعام وقوله مراد من جمع الخ قال الطبري رحمه الله  
 ما وحده في كتاب الحديث وتعقب بانه اخبره ابن ابي حاتم  
 والطبري والبيهقي في شعب اليمان عن ابن عباس رضي الله عنهما  
**قوله** المحق والصواب يحك الخ لما ذكره اولئك لشدة الاعتناء  
 وتبنيهم واتي بضمير الفصل المفتد للحصر والاهتمام التيسر مخصوصا



اشارة الى ان المحصور بهم ليس مطلقا لاهندا بل اهتدا محصور وهو  
الاهند اللتلم وقت صدمة المصيبة فافهم **قوله** علماء جبلين  
الاشارة ذكر الصفة عقبية بالبحر لما في من الامور المحتاجة اليه وكونها  
بالغلبة لان اصل معناها نوع من الحجارة لم تطلقا فتلزم مما اللام  
والشعاع يجمع شعيرة او شعارة بمعنى علامة يطلق على ما يعلم  
به موطنه كما هنا وعلى نفس عماله وايضا فتمها الى الله لانه  
جعلها علامة مع ما فيه من التعظيم والتغليب والعمرة يعني  
اشتمالها في نوع مخصوص منها كما لانه لانهما علمان **قوله**  
كان اساف على الصفا الى اساف بكسر الهمزة وخفة السين المهملة  
والف كعدها فاء واو فاعلة بنون والف بكسرة ما همزة مكسورة  
ولام الاو اسف رجل سمي به صنم على الصفا والثاني اسم امرأة  
سُمي به صنم على المنزلة قيل ولذا التثنية وكانا زنيا في الكعبة فحشا  
حجرتين ووضعتهما ليكروفا عبدة فلما تقادم العمد عبد وهما  
وكانوا يتسبحون بهما اذا سحوا واما كان السعي واجبا او ركنا  
عندنا لاكثر وكان قوله لاجتاج يقتضي عدم الوجوب كما ذهب  
المنه بعض الصحابة والمجاهدين كما يوافقنا ذكره وفي جامع الترمذي  
عن نفيان قال سمعت الزهري يحدث عن عروة قال قلت لعائشة  
رضي الله عنها ما الذي على لحد لم يطف بين الصفا والمنزلة شيئا  
وما ابالي ان لا اطوف بينهما فقالت بكين ما قلت يا ابن ابي  
طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفاف المسلمون وانما كانت  
مرة اهل لمنزلة الطائفة التي بالمثل لا يطوفون بين الصفا والمنزلة  
فانزل الله تعالى في قصة حج البيت الانية ولو كان كما نقول  
لكانت فلا اجتاج عليه ان لا يطوف بهما قال الزهري رحمه الله  
فذكرت ذلك لابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فاجمعه  
ذلك وقال ان هذا هو العالم ولقد سمعت رجلا من اهل العالم  
يقول انما كان من لا يطوف بين الصفا والمنزلة من العرب  
يغولون ان طواقتنا بينك هذين الحجرتين من اهل الجاهلية وقال  
اخرون من الانصار انما امرنا بالطواف بالبيت ولم نؤمر بين  
الصفا والمنزلة فانزل الله تعالى ان الصفا والمنزلة من شعاع  
الله قال ابو بكر بن عبد الرحمن فاذا نزلت في هؤلاء هذا حديث  
حسن صحيح انتهى قال الكرماني قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
فلم حرمت به عايشة رضي الله عنها قلت انما انما انتقاد  
الوجوب من فعله صلى الله عليه وسلم مع ان تمام خذ واعني مناسكا  
المنزلة او فهمت بالقرابين ان فعله للوجوب كما قيل به والسعي  
لكن عند مالكه والشافعي ولحد رحمه الله وقال ابو حنيفة

رحمة واجب فلونزك مع حجة ويجوز بالتم وقال النووي رحمه الله  
مذا من دقيق علمها لان الآية دللت على رفع الجناح عن الطائف  
فقط فلخبرته ما شئتة رضي الله عنها بانها لاد لالة فيها لا على  
الوجوب ولا على عدمه وبينت السبب في نزولها والحكمة في  
نظرها وقت ذلك يكون الفعل واجبا ويعتقد الانسان مستمع  
القباعه على صيغة محصورة وذلك كمن قلته صلاة الظهر  
وظن ايته لان يجوز فعلها عند الغروب فنسأل عن ذلك فقال  
له مجيب لاجتاج علمك ان صليته هنا في هذا الوقت فيكون جوابا  
صحيحا ولا يقتضي نفي وجوب صلاة الظهر انفي وما انفك عن لحد  
سببا في نفي المص رحمه الله وصحرايته للطواف لهما واستدلال  
ابن عباس رضي الله عنهما بان الآية لان لاجتاج بحسب  
الظاهر يقتضيه ولم يذكر الاستدلال بقوله ومن تطوع  
خيرا فهو خير له لان تفسير تلك الآية لا يلائمها كما في شروحه  
ولم يجعل قراءة ابن مسعود رضي الله عنه ان لا يطوف ناصرا  
له لانها شاذة لا عملها مع ما فيها من الاحتمال ان لا يذبح  
فيها كما يقتضيه السبب **قوله** وهو ضعيف لم يقتضي رفع الجناح  
وان تبادر الى الفهم منه عرفا التمييز وان كان مفهومه  
بحسب العقل مجردا فقد حرمة او الكراهة فنعمة الواجب  
والمتدوب لكمة لانها في الوجوب وقوله من شعاع الله  
قربية على ارادته منه واما التطوع ففي اللغة التبرع وقد  
نقل لغت الطاعة متغلا فهو بهذا الاعتبار يستدل  
لكن تعدد بنه بنفسه يشعر بان المراد به الاتيان بالفعل طوعا  
وهو لاني في الوجوب ايضا وقوله صلى الله عليه وسلم استعوا  
امر بالسعي مع التمثل والتاكيد بان الله كتب عليكم تفنيد  
غاية الوجوب بحيث يفوت الجواز بقواته وهو معنى الركنية  
وهو حديث صحيح اخرجه لحد والظهير عن ابن مسعود رضي  
الله عنه والجواب عما ذكره انه لا يقتضي الا للوجوب المؤكد  
والله لالة على الركنية قال الحصاص وفي حديث الشعبي عن  
عروة بن مضر بن الطائي قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم  
بالمزدة لغت فقلت يا رسول الله جيت من جبل طي ما نزلت  
جبل الا وقعت عليه فكل لي من حج ففك من صلى معنا هك  
الصلاة ووقف معنا هذا الوقت وقد ادرك عرفه قبل ذلك  
لسلا او نهرا وقد تم حجة وفضي تفنيد فهذا ينبغي ان يكون السعي  
فرمانا وجهين لخباره بتمام حجة ولتيسر السعي فيه السعي  
بينهما ولو كان من فروضه لبتت له للقال بل علمه صلى الله عليه وسلم

والدلالة



بجمله الحكم **قوله** اي فعل طاعة فرضا الخ يعنى ان التطوع فعل الطاعة  
مطلقا فلا يدل على سببته او المراد اني بما زاد على الفرضيات  
حج او اعتمرة لخرى وعلى القول بسببته فهو ظاهر  
وخير اصفة مصدر محذوف اي تطوعا خيرا او منصوبا  
بذرع الخا فخر اي تطوع بخير ويؤيد ان فريضة و لذارحة  
بعضهم او مفعول لتقدمه بتضمينه معنى اني او فعل وقراءة  
تطوع بالخصاصة والادغام ظاهرة وقوله مشيت الخ قال  
الراغب اذا وصف الله بالشكر فاما يعنى به انما على عباده  
وجزاؤه لضم وقوله لا يخفى عليه لغيب **قوله** ان  
الذين يكفون الخ يعنى انزلنا قرآنا من العلامات الدالة  
على امر محمد صلى الله عليه وسلم ثم شرحت فيها العلامات  
الدالة على صحته ثم هديتها لهم فتمها الى طريق متابعتها  
بوصفه بانه الذي يصلى الى النبيين كما مر وهم يكفون ذلك  
ويستونك على الناس فيه ونسبوا اليه والنبات والكتاب  
بما ذكرناه الذي يكفونه ومن بعد اما متعلق بكفون او انزلنا  
وقوله كما حال اليهود هو كقولهم في الكشاف من طبعوا اليهود بدليل  
تفسيره الكتاب بالتوراة وفضل انه عدل عده لتبديل النصارى  
وليس ينجح وقوله لخصناه معناه شرهنا وبتناة الاختصا  
فان المذكور في اللغة الاولى هو المناسب للمقام **قوله** او لئلا يعلم  
الله الخ كبريات بالفا في هذا الجمل الذي هي خبر الموصول  
فان لا يتوهمن ان لغتهم انما هو هذا السبب اذ له اسباب  
جدة ومعنى لعن الله لهم تبعهم عداوة لعن الله لعن الاعين  
واعاؤهم عليهم وقوله من يتاى اشارة الى التعمير فيه وقال  
الرجحان الاعنون هم المؤمنون من الجن والانس والملائكة ومن  
ابن عباس رضي الله عنهما كل شئ في الارض والمراد انهم مستقرون  
لذلك وقيل اشارة الى انهم ليسوا على عمومهم والمراد من قوله  
يذعنهم لغتهم في الحياة الدنيا وقوله عليهم لعنة الله فينا  
بعد الممات لان امر الدنيا على العقد والحدوث وامتد  
الخرق على المروام والشباب فلا تكرار وان لم يعاير بينهما فالاول  
يبان لحدوث اللعنة والثاني لبيا كاستقرارها وشانها **قوله**  
وبينوا ما بين الله الخ يعنى ان المراد بالنبين نبيين مكرهين  
كثابهم من وصف النبي صلى الله عليه وسلم وغيره مما كتموه فان بذلك  
توحيدهم ثم وعلى ما بعد المراد به اظهار توحيدهم ليخبروا عنهم  
بسم الكفر اي علامتها فتقدم به اشاعهم من الكفر وانما  
صنعته لان محجرتا التوبة والرجوع عما كانوا عليه يكفي فيخلع

ربنة

للجنة الكفر ونزع طوق اللعنة ولا يشترط اظها ذلك لغيرهم  
من اضرامهم وقوله بالقبول الخ وتضمن ان معنى توبة الله قبول  
توبتنا العباد وقوله المكلف في قبول التوبة معنى التواب  
وما يقده معنى الرحيم **قوله** اي من ينبت من الكائنين حتى مات  
قال الامام ان الذم كفو اعام فلا وجه لتخصيصه وقال  
غيره يجب حمل على من تقدم ذكره لان الكائنين اما ان يتوبوا  
فتموت قولة الا الذين متابوا او هموتوا من غير توبة فهو قوله ان  
الذم كفو فان الكائنين ملعونين في الحياة والممات ولجاب  
الامام بان هذا انما يقع اذا لم يدخل الذم بموتك تحت قوله  
او لئلا يعلم الله ويكفونهم الله ويكفونهم الا لعنون فكذلك استغنى عن  
ذكرهم فيجب تحمل الكلام على امر متناف وقال الطبري رحمه الله انه  
لمحسرات الاية حينئذ من باب التذييل فيدخل هؤلاء فيهما  
دخولا ولما فالترتيب في قوله الذم كفو وعلى هذا الجس وعلى  
الاول للتعهد وقوله استقر الخ صرت بيان **قوله** وقرئ والملائكة  
الخ اي بالرفع هكذا القراءة خرجت على وجوه منها عطفت على لعنة  
بتفد للجنة الله ولعنة الملائكة تحذف المضاف من الثاني واقدم  
المضاف اليه مقامة فصنما رفعه بفعل مقدم كما ذكره المصنف  
الله ومنها كصلة متبدا محذوف الخبر اي والناس والملائكة  
كلعونهم ومنها ان لعنة مصدر مضاف الى فاعله وهذا معطوف  
على محله وقيل عليه انه لتبين تجازلات شرطا العطف على الموضع  
ان يكون ثمة طالب ومحرر للموضع لا يتغير واصفا لعنة وان سلم  
مصدرية فهو انما يخجل اذا الخلة لانه والفعل وهذا المقصود  
الثبوت فلا يصح اخلاله لهما وكلمة له غيره وقالوا انه مذهب  
سبويه رحمه الله لانه يوجب في نحو ما رب زيد وعمرو بالرفع  
نقد يروى بضم عمرو لكن قال الحلبي ان له طالب وهو المصدر  
لانه اذا نون كيرفع الفاعل فيقال ضرب زيد وفي خلاف فالعرب  
بجيزون والفرع يمنع لكن قيل انه هو الصحيح لعدم السماع  
وانما قاسما لتجزيوت وقد اتبع العرب فاعل المصدر على محله  
رفعا كقوله متى الخلوك عليها الختعل افضل وهو صفة  
للملوك على الموضع واذا ثبت في البعث جاز في العطف اذ لا يفرق  
بينهما واما قوله انه لا يؤول فتمتوع وفيه نظر وقوله  
واضمارها فنيل المذكور اي بدون الذكر كمنهتتم ووجه تفضيها وهو  
انه لشدة الخوف منها لا يفتب عن الاذهاك **قوله** لا يملكون الخ  
يعنى انما ماتا لانظار بمعنى الامتال او من نظر بمعنى انتظر  
اي انتظره ويعتذر او انتظر عذره او من نظر بمعنى رآه وهو يتعدى

ابو حنيفة

سفاقي

عمل المصنف في الفاعل المرفوع



بنفسه ايضا كما في الاساس فيصاغ منه المجهول واما قوله ينظر اليه  
 فيكون للمعنى لا انفاة الحذف حرف الجر **قول** خطايات عام  
 وقد دخل فيها كالمتميز فينظم الكلام فلا حاجة الى جعل الخطاب  
 لهتم ووحده فسترها بغير الشريك فهو فرد في الوهيتيه  
 لا يصح ان تعبد غيره او يشرى بها وان لم تعبد قال الخريز  
 ولا يخفى ان في قولنا استمدكم ستمد واحد من تقرير السيادة  
 ونسبهم اما التيسر في ستمد كقولنا فلذا اعتداله ولم يقل واحد  
 ولالة هو نفي لكل الاله سواه ونسب الاستثنا اثبات لاله  
 ولا الوهيتيه لان الاستثنا من النفي اشارة سيما اذا كان بكلام  
 فانه يكون هو المقصود بالنسبة ولهذا كان السب لالذي  
 هو المختار في كل كلام غير موجه بمنزلة الوهاب في هك  
 الكلمة حتى لا يكاد يستعمل لاله الا الله بالنسب والاله الا  
 اياه فان قيل كيف يصح ان السب له هو المقصود بالنسبة  
 والنسبة الى المتبدل منه كسبته قيل انما وقعت النسبة الى  
 السب ل كعدا التفسير لا فالسب له هو المقصود بالنفي المعتمد  
 في المتبدل منه لكن بعد نفي عنه ونقض النفي اثبات وهذا كما  
 جاز على انه نكاح من اسم لا على المحمل وقد جعل ابو حيان هذا  
 استثناء من الضمير المستتر في الخبر والكلام فيه يحتاج الى تفصيل  
 سيما في محله **قول** كما بحجة عليهما اي الواحد انتة لم يقل  
 حجة لانه لم يقصد به ذلك لما نفي عن ان التسليل ما بعدها  
 اذ لا شيء سواه هناك الصفة لانه ما سواه اما نعمة او منعم  
 فيفيد المحرف منه ولا يتوقف ذلك على تقديره هو فان قيل  
 الكفر والمعاصي وسائر القبائح ليس بنعمة ولا منعم عليه قيل  
 هي كلها من حيث القابلية والقاعدية وما ترجع الى الوجود  
 والنسبته نعمة وترجع الشر والفتنة الى العدم ولهذا ذابك  
 في علم الحرف وقوله خبرك لخران اي لاهلكم كما ان الاله وجملة  
 لاله الا هو خبرك ايضا او لم يند صحت انه هو و يكون  
 و فاعل نزلت ان في خلق السموات والارضين وما ذكره  
 لخرجهما ليبتليهم في الشعب **قول** انما جمع السموات والارضين  
 عليه الحكا واما المحدثون فالارض عندهم طبقات بين كل منها  
 والارض مائة عظمة ووقتها مخلوقات على ما وردت به  
 الاضاد في النكتة كما قال ابو حيان رحمه الله ان جمعها ثقل  
 وهو يخالف للمقياس كارضون ولذا لما اراد تعالى ذلك قال  
 ومن الارض من سلمات ولم يجمعها ورت مفرد لم يقع في القرات  
 جمعه لثقله وخفة المفرد وجمع لم يقع مفردة كالكتاب وفي

**قول**  
 على من يريد معرفة في القرآن  
 وعلى من يريد معرفة في القرآن

المثل

المثل الثاني نحوه وقوله متفصلة بالصناد المهملة اي بعضها منفصل  
 عن بعض ولو فرقت بالمعجزة اي متفارقة لصح ولكن الرقابة والدراية  
 مع الاول **قول** واختلاف اللسان والهمزة فيهما الى الخلفة  
 بكسر فسكون اي يخلف كل واحد الآخر وسيد مسددة وقيل انهم  
 خلفت ان ياتي بعضهم خلف بعض **قول** اي ينفخون او الذي الخ  
 اشارة الى ان ما اما مصدرية وصمير ينفع حينئذ اما المحرر او المحرر  
 لا للفلك لانه هنا جمع بدليل وصفه بالتي وقوله والقصد به  
 الخ يمكن ان يقال ترك ذكر الجند لاله الارض علمية والمقصود  
 هنا بيان جبري لا تفن لما فيه من المتافع وكون البحر منشأ للبحر  
 لحد الاقوال كما مر وقوله لانه بمعنى التفتية هذا تركه اول  
 لم يذكره لانه جمع هنا وموسر الالفاظ التي استعملت مفردا وجمعا  
 وقد مر تبينها تعارفا باعتبار روية السه اشارة بقوله وصمة الخ  
 قال الراغب رحمه الله الفلك يستعمل للواحد والجمع وقد يراد  
 مختلفان فان الفلك اذا كان واحدا كان كسبا فقل اذا كان  
 جمعا كان كسبا حمر والقرارة بضم اللام قيل انما لم توجه في شيء من  
 الكتب المعتمدة وقوله على الامثل يعني انه ليس معيار من السكون  
 لا يتباع الفا كما قالوا في صرع سدر بضم سدر فهو لغة واردة على  
 الاصل سبينة لانه اصل الجمع وحينئذ يتحقق تعارفا بين الجمع والمفرد  
**قول** من الاولي والابتداء لما كان من قواعدهم انه لا يتعلق  
 حرفا جبرا متعلقا واحدا جعل الاولي ابتداء لانه لا يتعلق  
 من جهة السماء والشانين لبيان ما المتوصله فنغاي معناها  
 بل من متعلقاتها لان من البيان ان لا تكون الامتثال وجوه في  
 الشانين ان تكون بتعيينه وان تكون ببيانته بذكر الامر الاولي  
 وقوله بالنبات وفي نسخة بالنباتات ولصلى الارض بالنبات  
 مجاز معروف **قول** عطف على انزل الخ قد خفي امر العطف هنا  
 معني ولفظا اما معنى فلان الماء المنزلة من السماء والدوات  
 المشوثة لا جامع بينهما حتى يعطف وتبادل السماء والارض غير كاف  
 والعطف على ما بعد الفا يقتضي سببته عن الانزال وهو غير  
 ظاهر واما لفظا فلانه على الاول في جبر الصلة ولا عايد فانه  
 ونقد سببه لا يجوز لان الجبر وانما يخذف اذ لجر المتوكل  
 مثله وهو مفقود هنا مع ما في الاول من الفضل بين العطف  
 والمعطوف عليه حين اختار ابو حيان رحمه الله انه على حذف  
 المتوكل اي وما ثبت لقيام العرشيته عليه ولانته بصيرانية  
 مستقلة قال وكذا في المتوكل جاز في كلام العرب حتى قاسه  
 الكوفيون والجبب بان اجبي من تسمية الاول او اللعن وما نزل



لا يتبينها فيظهر للجاسع وعدم الفضل الحضيح الدواب الى المساء  
 والنبات والحقاء في التيب لان الماء سبب حياة المواشي  
 والدواب من اوجبه وسبب نهمها لان الحركة فروع الحياة وهي  
 بذلك وجعل عطفه على ترك اظهر لتبغه ولدلالة على الاستقلال  
 وصنعت فيها للارض وان كانت سببا في جميعها في السما دواب  
 انما الالهة غير متناهية لهم حتى تكون اية واذا عطف على  
 فلا صا حقا لنقد سير الضمير لان الفاعل سببته تكفي في الربط وما  
 ذكره من شرط حذف المجرور اكثر من لا كفي والحيا بالفتور عند  
 المطر والحضيب ومنها ما يجمع مهابت وهو جنة هبوا بها وايقوا الهام من  
 اللين والشدرة والحجرد والحزانة ولا يتفشم من التفتل والافتقار  
 بمعنى يزول وقوله مع ان الطبع الخ يعني فينص من عود ما كان  
 لطيفا وهو طرة ان كان كثيفا ومكثرا ثم منقول ضميره بقلبه  
 ثابت ولعله والضمير للحجاب وسمى حجابا لانها في الجوا و  
 لسحب بعضه نقضا او لغير التبريح له **قول** متيكرت فيها الخ  
 يعني المراد بالعقل هنا ان تربية المقام للتفكر في هذه الايات  
 وتدبرها واعلمون للعقول استتارة مستنيرة وقوله وتبار الخ  
 قال العراقي فاف علمه لكن رواه ابن مردويه وابن ابي الدنيا  
 عن عائشة رضي الله عنها بغير هذا اللفظ وهو ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قرأ هذه الاية ثم قال ويل لمن قرأها ولم يتفكر  
 فيها وقال الا ولا على التفكير فيها ان يقرأها ويعلمها وقوله  
 مجيها من سج الزيق من فنيه والبا من معنى الري ووجه الدلالة  
 على التفكير من تفكر فيها فكانت حافظة ولم يلقها من فنيه  
**قول** والكلام الجمال الخ معمله بفتح الميم وانما الميم جمع نحو  
 بمعنى جهته اي وجهات مختلفة والمنطقة دائرية عظيمة  
 منسأ وية البعيد عن القطب فلا تتر به والقطب رأس القطر من  
 الجانبيين والايح اتعد بعد من المركز والحضير ليا بله ولا يد  
 منها فوجودها على هذا النمط البديع يدل على ان لها موقدا  
 قادرا حكيم لا يشد انية شمي ولا يخالضه غيره وما ذكره كله  
 مستفي على مدعى اصل الهيبة واهل الشرع والظاهر هما بين منكر  
 لها وسألت عنه **قول** اذ لو كان معدلة ليقدم الخ هذا بيان  
 التمايز المذكور في الكلام وسبب في تفرقة في قوله تعالى لو كان  
 فيما الهة لا الله لفسدتا والتطارد بمعنى التمايز واصله  
 طرد لحدما الا حتر **قول** من الامتثال الخ فشر لا تادها  
 بالامتثال دون الاضداد اذ لم يقصد التمايز هنا وقيل انه  
 لا مانع منه لكن ما يقدر لا يفتاس به فتأمل وهي اما الامتثال

قول  
 على قدر علمه سبب الحجاب

او المراد الذمك استعوبهم ونشرت المحبة النظيم والطاعة لتلازمها  
 كما قيل تعصى الاله وانت تظلم رجبه • هذا القم في القياس بديع  
**قول** اذ ليس وكون الخ هذا مفهوم بقرينة قوله اشده حبا والا  
 فالشبهة لا يفتني السأاة بل زيادة المشته به وحب الله ممدكا  
 مبنية للفاعل منضاف الى المفعول او متبني للمفعول وقوله من الحب  
 بالفتح كحبت المنطة وخوها وولم صفة وصحة القلب وسطر مستعار  
 فقوله استعير لوجه اي استعير لوجه الهامة اشتق منه المحبة  
 لانها اشترت في صميم القلب ورسخت فيه كما يقال رأسه اذا اصاب  
 رأسه وهذا كله مأخوذ من كلام الرغب **قول** ومحبة العبد لله  
 الخ قال تعين المتكلمين المحبة نوع من الاذابة فتعلق بالخبايزات  
 فلا يمكن تعلقها بذاته تعالى وصفاته وقالت لتوفية العبد بحب  
 الله لذاته واملح خدمته ونوابه فرتبة نازلة وقال الامام رحمه  
 الله من جعل محبة الله على محبة طاعته او محبة ثوابه فقد عرف  
 ان الهادة محبوبته لذاتها ولم يعرف ان الكمال محبوب لذاته واما  
 حتر فوجب الانبيا عليهم الصلاة والسلام والاوليا بمجرد انصافهم  
 بصفات الكمال فالتعالي للمصنف بكل حال لان الله كمال اولي  
 بالمحبة مما سواه ومن اراد لفصلة فالمنظر في الاقيا وللصحة  
 الله لم يعد له عن هذا الايات ذلك من خواص الخواص والكلام هنا  
 على العموم واما محبة الله للعبد فهي بمعنى رادة الخيرة اذ هو منه  
 عن الميل المذكور **قول** لانه لا يتقطع محبة الله الخ اشارة الى ان اشد  
 بمعنى ادوم وارسخ لا الترقا التخرير انك لست تعلق على الحب  
 لانه شاع في الاشد محبوبية يعني فعاد لعنه لصرا زعر اللبس  
 وهذه تكتة لطيفة في العبدول عن افعال القياس وايضا الحب  
 اكثر من حب ولو صيغ منه لتوهتم انه من المزويد وفي الحديث من  
 لحكك لشيء منك عند انقطاعه وقوله ولذلك كانوا الحكا قال  
 تعالى فاذا اركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين الابه ومن اللطائف  
 هنا انه باصلة كانت له امتام من حيس اي تتر مخلوط باقطة  
 وسمن فجاغوا في قحط اصابتهم فكلوه صا فقتل انه لم ينفع مشرك  
 بالهته كانتفاعهم بها فانتم ذاقوا خلاوة الكفر **قول** ولم يعلم  
 هو لا بالذم ظالموا الخ يعني ان رايه هنا بمعنى علم والذين ظلموا من  
 ومنم الظاهر متضمن المضمر لله لانه على ان الخا ذا الاله اذ ظاهرا  
 وقوله اذا عابوه اشارة الى ان الخا اذا بمعنى اذا والمضارع بمعنى الماضي  
 وراي بصريه ولا يخفى انه اذا كانت اذ بمعنى اذا فالرؤوس في المستقبل  
 فتاوت بالماضي ثم جعل الماضي عبارة عن المستقبل لمتحقق الوقوع  
 تكلف لا داعي له الا المتكاسبة اللفظية بين اذا والماضي فتأمل



قوله سادس مفعولي ثم عوالم مما يدل على انهما من الجواب انه قري  
بكسرات وقوله لا يضرب الج ما حوذ من قوله جميعا وبه يرتبط النظم  
**قوله** على انه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم الخ في الكشف وقري  
ولو تدرى على خطاب الرسول او كل مخاطب اذ من نصح منه الرواية  
والمنظر رحمه الله تعالى ترك الشافعي مع انه من الصراحة بمكان وهو  
مستفاد الى مفعول ولصد وموال الذين ظلموا قال الحريري وينبغي ان يكون  
اذ يرون بدلائمه وكذا اذ تبرأ اذ لم يعهد الا بدال من البدل  
وان القوة في موضع يدل الاستعمال من العذاب وفي جعله بمنزلة  
المصير المشاهدة من العنة وقيل هو في موضع من التعليل الجواب المحذوف  
اي لزانها امرا عظيما لان القوة لله الخ وفيه نص الجواب ومثله  
بيننا لذي صواد شتراء والمبتدأ منه واورد علينا نطقنا  
جواز نطقه بالسك لا يشبهه وانما التردد في جواز البدل عن البدل مع انه  
لغيره وتعدا البدل في شي من كذا القوة والضرورة في هذه القراءة المحفل  
اذ لا يبدل بدال من المفعول اذ يصح بقاءه على الظرفية مع ان ان على  
هذه القراءة لا يتعين فليهما اذ قرئت بالكسرات ايضا وهو لو تدرى  
وتبعه من التعليل فينا ما افاضنا بالقول تقديره لقلنا ان القوة الخ  
على ان الجواب **قوله** والواو للحال الخ ويحتمل ان يكون على العطف لناديه  
الى ان بدال اذ نأوا العذاب من اذ يرون العذاب وليس فيه فايثقة  
ولان الخ يفتق بالاستعظام والاستعظام هو تروهم في حال  
رؤية العذاب لاهو نفسه وقتل علميات البدل في الوقت المضاف  
الى الامرين والمنتد اربعة الوقت المضاف الى قلنا وليس بينهما وبين  
ان بدال الوقت المضاف الى التبري لمقتدا برؤية العذاب كبر في  
وقوله والاولى اظهر الاستقلاله في الاستعظام والحال لتمام من  
فاعل يشتر او را واذا فتكون منتد لظلمه وبادية التسمية بتقدير  
مضاف اى بكفرهم والحال لتمام من التسمية واقتيل انما للتعددية  
واستتبع ذلك الحال ان بدال تقطع بالبين في حال قلبهم بها وفيه  
نظر **قوله** وامثال الشيب الخ قال الراغب في مقروانه السب المثل  
الذي يصعد به الغل ومثل ذلك الفئود بناء على الاكثر فتمت فلا بد  
ما قيل ان هذا الفند غير مذكور في كتاب اللغة والواصل بضم  
الواو وفيه الصاد المهم كما تجميع ومثله بكونها **قوله** لو ان لنا كسرة  
الخ المترادف من الكرة الرجوع الى الدنيا اى لتبت لنا كرة الى الدنيا قال  
الحريري هذا بيان للمعنى واما بحسب اللفظ فان لنا كسرة في موضع  
رفع اى لو ثبت ان الخ وتبرأ مع ان المصير عطف عليه وانما تمتوا ذلك  
لان التبري وهم في الاخرة لا يصيرهم لاهم في شغل شاغل واما على قراءة  
بجاهد فتمت اشكال لان الاستماع افا تبرى وفي الاخرة لم يكن لهذا المعنى

كبير

معي

معنى بل ينبغي ان يكون هذا من المنبوعين على ما قيل ان كسرة ان  
يعبر اقول الذين اتبعوا على البقال المفعول واعتز ببات هذا يكون  
تمت ذلك المدة بعد ذلك الاخرة فتمت فطره ووجه النظر ان  
ذات الاخرة مشتق من كسرتيها واطهر بعد ما انضج الحال لو كسروا  
الى الدنيا لم يبقوا صرح حتى يمتروا الترويسا منهم ولا يكتفي مثله  
في النظم وهو ظاهر **قوله** مثل ذلك الا ان الخ الا ان مصدر اراء  
اراة ولوراء كما سمع اقاما واقامة وللمعروف في مثله التقا  
لانها عوض عن العين المحذوفة لكن حكى هذا سببونه فتل ولضاه  
مع انه خلاف المشهور ليوافق ذلك كبر ذلك وان كان تاسي المصدا  
غير معتبرا اولات الاراة عرفت في معنى الريا وهو غير صحيح  
هنا وجعل الشارح مصدر الفعل المذكور بعد لام افتك كما مر  
تحقيقه في قوله وكذلك جعلنا كرامة وسطا **قوله** يريد  
الله اعماله الخ الرواية هنا يحتمل ان تكون بصيغة فتعدي  
لاشتر او لهما الضمير والثاني اعمالهم وعلى هذا حسرات حال  
من اعمالهم وان تكون قلبية فتعدي لثلاثة مفاعيل  
ثالثها حسرات وعلمتهم اما متعلق بحسرات بتقدير مضاف  
اى على نفس بطم لا تحسن بتعدي وعلى وصفه فحسرات  
والحسرة المتقدم اوسدته **قوله** اصله وما يخرجون الخ يعنى  
ان هذا التركيب مثل وما انت علمتنا بعزير والمعروف  
فيه فقطد اختصار المستدالية بالنفي وبثبوت الفعل لغير  
لكنه لم يقصد هنا الحصر وان كان صحيحا لان ارباب الكبار  
يخرجون النار وانما الفند الى التقوى وقد تتبع لتمام  
رحمة الله الرحمن رحمتهم هم بمنزلة في قولهم هم يعرفون  
البيد كل طوق في دلالة على قوة امرهم فيما استند اليهم لا على  
الاختصاص واعتبر علمه في عروس الافراح وقالت هذه حقيقة  
اعتبر البيد لانه لو جعله للاختصاص لزمه تخصيص عدم الخرج  
بالكفار فكذلك خروج اصحاب الكفار كما هو من ذهب اصل  
السنة والزمشري اكثر الناس لرضا للاختصاص في مثله  
فاذا عارضه الاعتزال فخرج منه انتهى فكان على المصرح  
الله تعالى ان لا يتبع هواه فتمت وان كنا نقول من جانب انه  
اعتمد على ما يدل على خلافه من النصوص وسياقي مثله في سورة  
المائدة في قوله وما منهم من اصر منها **قوله** نزلت في قوله  
الخ فتال انه ليس كذلك انما نزلت في المذكور من في اية المائدة كما  
الذين آمنوا لا تخربوا طيبات ما صلح الله لكم واما هذه فنزلت

سوطي



في الكفار الذين حرموا الحياض والتوايب والوصايا مثل كاذب كره ابن  
جبريد وغيره به لئلا يتولاه بل ينبغي ما الفتيا علينا بما ذكرنا في  
صفة الحياض وخطاب المؤمنين بقوله كما هي الذرية امسوا  
كما حوطوا في ذلك الاية لانهم مؤمنون فعلا ذلك زهدا وهو اول  
غير منده في قوله وكلا لا يفعلوا لعل في هذه الاية وجوه  
من الاعتراف الاول ان كلا لا يفعلون كلوا ومن لا يستدل بالانابة  
متعلقة بكلوا قيل لا للتعويض لان من التبعيضية في موقع المفعول  
اي كلوا بقدر ما في الارض فان قيل لعل لا يجوز ان يكون حال عدم  
حكيه لشكرك لان كون من التبعيضية ظروفا مستقرا او كون للفرد  
حالات لا يقول به النجاة **اقول** اما كون الثاني مما لا  
يقول به النجاة فظاهر اما الاول فليس كما قال فانهم صحوا  
بان من التبعيضية يكون مستقرا ولفوا وسكتت عن كونها بيانية  
كانت ظروفا لا لا تتقدم على المبين والصحيح خلافه **قوله** او  
صفة مصدر محذوف او حاك الخ ومن يجوز فيها الابتداء او  
التبعيض وقوله ما لا يؤكل كلما في الارض ظاهر انه على كثر الوجوه  
القائفة فليست ما **قوله** ليستطيعه الشرع او الشهوة قيل المراد  
على الاول ما لا يشتمه فيه وهو ظاهر واما على الثاني فبرده او  
ما ليس كذلك اما حلال بلا شتمه فلا يمنع منه او لا يخرج بقصد  
الحلال ولا يتاخر في الجواب بانه صفة مؤكدة لان قوله اذ الحلال  
الخ في بابها وهو غير وارد اذ المراد بالحلال ما نص الشارع على  
حله وهذا لم يرد فيه نص ولكن مما يتبادر ويشتمه الطبع  
المستقيم ولم يكن في الشرع ما يدل على حرمة كاسكاره وصره  
**قوله** اي لا يقتدوا به الخ يعني ان اتباع الخطوات استعارة  
للاستماع كما يقال هو عليه اثره وعلى قدمه **قوله** وقد الخ يعني انه  
قرئ بضم الخاء والطاء وبضم الخاء وسكون الطاء وبفتح الخاء  
والطاء وبفتح الخاء وسكون الطاء وبضمهما والهمزة ووجهها  
ان فعل التكاثر العين الشالها اذا كان اسمها جاز في جمعها بالالف  
والتثنية او حله التكون وهو الامتل والانتاع وفتح العين  
تخفيفا واما فرة الهمزة ففتحها وجهان قيل انها اصلية من الخطا  
معنى خطية وقيل ان الواو قلبت همزة لانه الواو المضمومة  
قلبت لها نحو وجوه وهناك لما حازرت الضمة جعلت كأنها  
عليها والفرق بين الخطوة بالفتح والضم ان الاول مصدرها  
المرة كالضرب والثاني اسم المخطي اي ما بين القدمين كالغرفة  
المعروف **قوله** ظاهر العداوة يعني انه من ابا ان بمعنى بان وظهر

سعد

وتسمية

وتسميته ولما باعتبار ما يظهر ويحتمل انه من باب تخيير السيف  
**قوله** بيان لعداوته الخ يعني ان هذه الجملة متممة لبيان  
مما قبله ولذا ترك عطفه وجوب الخرز لان ما يامر به  
وتزنيه قبيح فلا يرد ما قيل ان الخرز انما هو من كونه عدوا  
منهيا وقوله استعير الخ لدفع ما يترقى اي من منع رضنه لقوله  
ان عبادي ليس لك عليهم سلطان اذ الامر يقتضي العلو  
والتسلط ووجه الدفع ان الامر استعير لتزنيه القبيح  
ووسواسه ودفع انقباض الامر للاستعلاء اللغوي وسان  
المأمورية لما يترقى الامر من الملازمة وقال الامام امر الشيطان  
عبارة عن الحق امر التي تجدها في النفس وفاعلمنا هو الله تعالى  
كما هو اصلنا لكن بواسطة القاء الشيطان ان كانت داعية الى  
الشر وبواسطة الملك ان دعت الى الخير وتبعض الصوفية والفلان  
يفسر الملك الداعي للخير بالقوة العقلية والشيطان بالقوة  
الشهوانية والغضبية ثم انما ان كانا شيئا واحدا فاعطف  
لتزويل تقابير الوصفين بمنزلة ثقتنا بالحقيقتين والامام امر  
ظاهر **قوله** وفه ذلك لتل على اتباع الظن راسا ابتداء من  
غير نظر وماخذ يقضيته التي لئلا وهذا توطئة لما بعده من قوله  
واما اتباع المجتهد الخ وحاصره دفع سؤال وهو ان المجتهد  
يعلم بمقتضى ظنه الحاصل عنده من النصوص فضلا عن المقلد فكيف  
ينبغي ان يتول غير علم **والجواب** ان الشارع جعل ظنه  
مناظرا للاحكام وعلمه لئلا يجعل القاطن العمود علامة عليتها  
فمن يتحقق ظنه بالوحدان علمه قطعا ثبوت ما ينطويه لهما  
الضرورة من الدير فقد افضى به ظنه الى العلم بالاحكام انفسها  
ووجب علينا العقل بمقتضى ظنه لذلك فالطريق ظني والمقصد علم  
محققا وعلمه بوجود اتباع الحكم المنطوق بوصلة الى العلم بنبوة  
من الله تعالى في حقه مع مقلديه بان يقول هذا حكمي يجب علي  
اتباعه وما ليس حكما شابنا من الله تعالى لا يجب علي اتباعه  
والمقدمات قطعيات فكنا النتيجة اعني كونه شابنا من الله  
تعالى في حقه وان اردت تحقيق هذا فانظر حواشي المصنف  
والمذكر بالفتح بزنت اسم المكان ما يؤخذ منه الحكم وهو من  
الفاظ الاصوليين المؤلفة **قوله** الصمير للناس وعكس الخطاب  
الخ هذا افضل عما قاله هناك فانه فسر الناس بالمترهدين  
وهو لا يصح هنا بل هو اليهود او المشركون والصمير للناس على  
ظرفية لا لثبات ولو كانوا غير الاوليين لم يكن ظننا كالتفات



والتي بمعنى واحد كما صرح به في الاية الاخرى والفهم منقلبة  
 عن بناء **قوله** الواو الحال او العطف لو وان الوصلية في مثل هذا  
 يعترض بالواو وقال ابو حيان رحمه الله انها لا تفرق لا يجوز اسقاط  
 واختلف فيها ففتيل عاطفة في كل مقدم وقيل حالية وفتيل  
 المقولات بمعنى لان المعطوف على حال فهي عاطفة وحال المرفوع  
 هو الصحيح ويعينه قول العرب وقد قيل ما قيل ان صدقا  
 وان كذبا ونحوه والصواب فيها ان يقدر بالان بعد لفتيد  
 الاقرب دلالة وفي الكشاف ان الشرط نقل المجرد النسوية  
 وهذا الشرط لا يقتضي جوابا على الصحيح لانه خرج عن  
 معنى الشرطية وانما يقدر انه تومنها للمعنى ونصوتير الـ  
 واما دلالة المعنى المنع من التقليد فلزمهم على اتباع اباهم  
 ولو كانوا الامم تدون فاما من يتقن انه مهتم في تحقيقه  
 يدخل فيه وهو ظاهر **قوله** على حذف المضاف الى لختلف  
 في هذا التشبيه هل هو مغرق على انه تشبيه اشيا باشيا او تشبيه  
 مركب بمركب وان تعدد المضاف هل هو مبني على الترتيب  
 ام لا فقولنا ان تعدد المضاف وان كان مركبا على ما ينبغي  
 عنه لفظ المثل لان المتناسبة تقتضي اضافة المثل الى الحال  
 والفضة في الطرفين الى المنتاسبتين الواقع لهما موقع الاخر  
 وان لم يكن القصد الاصل تشبيهه به كقوله تعالى مقامه  
 كمثل الذي يستوقدنا واومثل الذي جعلوا التوراة ثم لم  
 يحلوا كمثل الحمار كمال استغناء ولاحتسب كمثل الاستغناء وهذا  
 يتدفع ما يقال له لا يجوز ان يكون التشبيه مركبا غير مغرق فلا  
 يحتاج الى تقدير او رد عليهما منهم وقد مر في قوله تعالى المماثل  
 الحياة الدنيا كما ياشركنا من السماء انه لا يقتدر فيه على التركيب  
 وشايعهم هذا القائل في قوله تعالى او كصيت من السماء وفيه  
 تحت ليش هذا صكلة واذا قلنا بالتقدير سواء كان لازما في  
 الوجهين وفي لهما فاما ان يقدم في الاول مثل داعي الذير  
 كقوا وفي الثاني اي كمثلهما الذي ينفق وعلى التفرقة في الداعي  
 بمنزلة الداعي والكسرة بمنزلة المنعوق بها ودعاؤه  
 الكسرة بمنزلة صياح الناعق وعلى التركيب شبه حال هذا  
 الداعي مع من دعاؤه فانهم يسمعون قوله ولا يفهمون بمنزلة  
 الراعي المتكلم لغتمه وكلام المص رحمه الله محتمل لينا والتمشاد  
 بقوله والمعنى الج ومغراه بالغير والراي المعجز اصله محمل  
 العز والقتال ويجوز ان يكون المقصود منه يقال هو لا

يعرف

يعرف مغزى كذا اي ما يقصد منه وهذا ان وجهان من ثمانية  
 اوجه في الامة وهو الاربع ويجوز في ما لم يخشع ان يكره بما  
 لا يسمع اليها ثم كما هو الظاهر من كثرة ما والنعت في النتابع في اصوات  
 اليها ثم وان ميرا اذا لامتم الاصمح وترك للمص لانه خلاف  
 الظاهر من وجوه والداعي ههنا الذي اعلى الى الايمان **قوله** وقيل  
 هو من شياهم الخ في لكشاف وقيل معناه من شياهم في اتباع اباهم  
 ونقله عن لعمري كمثل اليها ثم التي لا تتم الاظها الصوت  
 ولا تفرق ما تحت ذلك هو انه يتبعونهم على ظاهر حالهم  
 ولا يفهمون اهمهم على حق ام يباطل فشيء مما ظهر في اتباع اباهم  
 بحال اليها ثم كما انها لا تنتبع الاظها المند الكذ لك هو لا لا يتبعون  
 الاظها بحال الايا وهذا الشد مناسبة لما قبله وقنه  
 لصحاح التركيب والتفريق الاول اولى ولا تفرق بين هذا التقدير  
**قوله** او من شياهم في دعاهم الاصمح الخ يعني ان هذا الوجه  
 فيه لضم الان احد هما ان يكون تشبيها مفرقا والكفران يكون  
 متشابها والاقم الالاول سرد ولفقدان التقابل بين المشبه والمشبه  
 به وعدم صحة قوله لا دعاء ونداء لانهم لا يتفوق شيئا  
 والغاي مقنوك لعدم ورود ذلك واورد على انه على التمثيل لا يندفع  
 ذلك لان المراد ان داعي الاصمح لا يرجع من دعاهم كمثل  
 شي وانها اذ ونحو الامر اليها ثم لانها لا تسمع دعاء ونداء  
 وهي لا تسمع شيئا قط قال تعالى ان تدعوهم لا يستمعوا لكم  
 ولو سمعوا ما استجابوا لكم فاذا سمعوا فوجد في الممثل والممثل  
 به من الحال المتوقفة المنزوعة من امور ولو لختلف منها شي  
 لختلف التمثيل للامر الا ان يجعل التشبيه تركبا عقليتان مثل  
 دعاهم الاصمح فيما لا جدوى فيه كمثل النلق مما لا يسمع  
 الادعاء ونداء وندبات ما لذكور في الطرف من لانه ان يكون  
 له دخل في المنزاع الهيبة والفرق بين المركب الوهمي  
 والمركب العقلي في ذلك بتخصيص المدخلية وهم وهذه  
 جملة معطوفة على الجملة الشرطية تقر بما ذمهم به من التقليد  
 وعدم رفهم راسا الى اتباع المهد من عند الله بالتأيد وعطفه  
 على خبر كان ايا وهم يجعل الذير كقروا مظهر اقاغا مقام الضمير  
 عدو وعز الظاهر وقوله رفع على الدم اي خبر مبداء او محذوف  
 تقديره ههنا فان قلت المرفوع على الذم او المدح وكذا  
 المنصوب نعمت مقطوع وهذا نكرة لا ينع ان يكون نعمت الذين  
 حتى يقطع قلت سكا في اية النقت اذا قطع لا شرط فيه  
 ما يشترط اذ لجزى كما صرحوا به **قوله** اي ما يعقل الخ وقع في المنهج

كبي

كشاف

روى علي العيني



هنا الخلاف فعلى هذه المراد التعميم اي لا تعقلون شيئا مما يقبل  
 وتعمقل بمجهول وفي نسخة بالفتل وفي نسخة بالعقل والمراد  
 به العقل المكتسب لا ما هو بحسب الفطرة والاستعداد **قوله**  
 لما وسع الامر الخ هذا الاشارة في قوله في ايها الناس انزلت  
 الخ لا ان حضموا الشيب لانها في عموم اللفظ كما انزلت في الاسود  
 وقوله سوى ما حرم ما حرم من قول حلالا فان قلت  
 قوله ويحرم واطيبات الخ اي يقصدوا وينقضوا انه لم يسبق مع انه  
 انه قال اوله الا يطيبا قلت على نفس الطيب الا ان هناك  
 لا يرد وعلى الثاني فالمحتمل من هذا المقام التحريم مع التمام بالحق  
 لا هو فقط **قوله** فان عبادتكم لانتم الا بالاشكر الخ في نسخة فالملق  
 بفعل العبادة هو الامتنان بالشكر لا التمام وهو عدم عند عدمه  
 يعني انه ملق بالعبادة بالشكر بل ملق بحضرها فيه وتوحيده بها به  
 وهو يقتضي ان لا ينكح احد هاتين الاخر فاجاب بان المراد  
 كما هنا وهو انما يكون بالشكر ولو قيل ان الشكر لا يوجد بدون  
 العبادة لانه نوع منها بل هي غير الشكر اذ هو اعلم من الشكر  
 والجناس والاركان لصح لكون المصروفه الله سبحانه على المنكح  
 وهو ان المراد بالعبادة ما يكون طاعة معروفة وبالشكر  
 الحمد الساجي فنامل وقوله وعن النبي صلى الله عليه وسلم الخ  
 لخصه الطبراني في السنن والذيل والبيهقي ويعبد ويشكر مجهولات  
**قوله** الكهنا والانتفاع بها الخ لما ساق في من ان الحزمنة تتعلق  
 بافعال المكلفين فاذا اعلت بالعباد فالمراد بخبر النضر  
 والانتفاع مطلقا لا ما خصه الشرع بالانتفاع بل هو المدبوع  
 والحق بالمشية ما ابيك اي فضل من حرم وهو يفتقر اغصا به  
 واما الكهنا والحزاد فثبتا كما حرام اما لان المشية في العرق  
 ما يذكي اذا لم يذكي اوقات طهرت بحدوث الحالت لنامتات  
 الشك والحزاد والكبد والطحال **قوله** انما كلفتم العم الخ  
 قالت ابن بطينة حضم العم ليدك على الحزيم عينه ذكي  
 اوله ذكي وفيه نظر **قوله** اي رجوع به الصوت الخ هذا  
 اصله ثم جعل عبارة عما ذبح غير الله وكوك الا هلال  
 اصله رؤية الهلال كما ذكره المصنف رحمه الله هو ما ذهب اليه  
 كثير من اهل اللغة وان فضي في الكشف ان هذه المادة وضعت  
 للاولية فيقولونك الهلال الا قبل المظهر والهلال الاول  
 ما يتدوال القمر ثم نقل اهل الصبي اذ ارفع صوتته حين الوكاد  
 لانه اول ظهوره وسما صوته ثم اشتعل في دفع الصوت  
 مطلقا وقوله بالاستشيان راي طلب ان يوش نفسه على ذلك

المضطر

المضطر الاضربان يفرح ببناء اوله في تلك الاخر **قوله** سيد التمتع الخ  
 اصل معنى عدا تجا ورومنة العدا ولك الخنا وز الحدا كما ان بني  
 بمعنى طلب ومنه النبي لطلب الفساده والخروج على الامام  
 وقد فسرنا هنا بمزاجين المعنيين فاخذنا المص رحمه الله لفسر  
 النبي بالنبي على الغير باخذ نصيبه والعادي بالمتخا ور  
 ما يشد الرمق والجوع وعلى القول الاخر هو من النبي والعدا  
 ككثرة خلاف القول الصحيح عند الامتة الاربعة الا في قول  
 للشافعي ولحمه قالا بمثله في فطر الصلاة **قوله** المراد قصر الحزمة  
 الخ يعني انه رد على المشركين في تحريمهم ما صل الله من الثابتة  
 ولحومها وتخلت لهم ما حرم الله من هذه المذكورات كما نتم  
 قالوا تلك حرمت علينا لكن هذه احلت فقتل الصائم ما حرم  
 عليكم الاضداد فهو قسوت هذا معنى الوجه الاقرب وهو سني  
 علانه للكفار فان عاد على المؤمن في تحريمهم لذيد الاطعمة  
 ورفيع الملابس فهو قسرا فرد وقوله فمرا اضطر الخ لتفصيل  
 الحكم وبيانها به محرم في حال الاختيار وقوله او قهر حرمته  
 على حال الاختيار اي انه يعلم من التفريع المذكورة الحكم الاول  
 مقتد بحالة الاختيار والحصر بالنسبة اليه حقيقة لكنه مخالف  
 للظاهر اذ الحصر في وصف غير مذكور في الكلام بعينه ولذا  
 قال الطبراني رحمه الله انه ضعيف وقوله صغوا فستر الثمن به  
 لدخول الباع على ما يقابل وقد مضى الكلام فيه **قوله** اما في الحال  
 الخ الماكول هنا هو الرثنا التي اخذت وهما في مقابلة ما بذلوه  
 والكهنا مجاز عن لحدها والناجحاز عنها من اطلاق المستب  
 على الشيب فكسرها في البيت فالمراد بالتليس لاسبه الشيب  
 لانه استناد مجازي **قوله** اكلت دما الخ هو لاعتراي لتزويج  
 امراة فلم يوافق فقيل لانه حتى دمشق تملك النساء لغيرها  
 فحلمها اليها وقالت  
 • دمشق حذيرها واعلم ان ثلثة م تمر بعودي تعنها ليلتا العدم  
 • اما لك عمر انما انت حكمة اذا هي لم تقبل لغش اخر الدهر  
 • فلا تثن حولا لا ارا في مكلهم ليمسك في الدنيا لبا قنبا العمر  
 • اكلت دما ان لم ازعك بخره بعينه تهوي القدر طيبة الشد  
 قال التبرزي لجود العجوة في معكاه انه يدعوه على نفسه بان يقبل  
 له لتبيل في اخذ نينه ويجوز ان يكون المراد اصبا بني حبيب وحاجة



لا منه كما لو اياكلون الدم في المخط او يعني بالدم دم الحمة وهو سمر  
فلا شاهد فيه و ارعك بمعنى اخوك والمخواد اسوك و بعبد  
موت القرط وهو الحلفتة في الاذن ككل نية عن طول العنق و قيل  
الاحسن طول القائمة وقوله او في الماء معطوف على في  
الحال واكل النار عبارة عن اعراف باطنهم والافني لان كل حقيقة  
**قوله** ومقتضى بطونهم الخ لا يخفى ان البطن ليس في طرفة الاكل  
بل للملكة كقول لان الاكل المضمع او التغددي يكثر بذكر معة للذالة  
على انه ملاء واذ قيل في كغض بطنه فالظاهر ما دون المساء  
وفي كلام المص رحمه الله تامل وقتل انه يمكن لحاصل المعنى  
واما التخفيف فهو انه جعل البطن بجماهه محك الاكل بمنزلة  
ما لو قيل جعل الاكل في البطن فهو ظرف متعلق باكل الاكل  
مقدمة على ما في تفسير الكواشي **قوله** قال ابو النعاج الاجود  
ان يكون صلا المقدرة لانهما وقت الاكل ليست في بطونهم وانما  
يوول الى ذلك والتقدير ثابتة في بطونهم لكرت فيه تقدم  
الحال على الاستثناء وهو ضعيف كلوا في بعض بطنكم  
تعفوا بماه فان زمانكم زمن حميض اي تعفوا عن السؤال  
عبارة عن غضبه الخ لما كان الله لسانهم حل الكلام على  
الكلام كما سيرهم فيكون مخصوصا بقرينة المقام ولم يرضه  
المص رحمه الله وجعله عبارة عن غضبه على طريق الكناية  
وكذا قوله تعريض بحرماتهم لان التعريض نوع من انواع الكناية  
وهو مبني على ان سوال القيمة لهم من الله وقيل انه ليس  
كذلك بل بواسطة الملائكة عليهم الصلاة والسلام وحمل  
على التركية على الشا لانهما لازم معناه وقوله المميز بمعنى  
مؤلم مسترنا فيه ومعنى اشتر الهدى بالضلال استبداله وقوله  
لكتمان متعلق بهما نعمت من حالهم الخ المختلفين ما  
افعل في التعميم فذهب الجمهور الى ان ما نكرة تامة ومعناها  
التعميم بمعنى ما احسن ليد اشئ صير زيد احسنا وذهب  
الفر الى ان ما استفهامية ضمننت معنى التعميم كوكف تكفوك  
بالله وذهب الاخفش الى انها موصولة وفي قول له انها نكرة  
موصولة وعلى هذه الاقوال هي في محل رفع على الابتداء والجملة  
خبرها او خبرها محذوف ان كانت صفة او صلة وبقتة  
الكلام في مبسوط في الخوخ ان التعميم هنا لاجع الى العباد  
وان حالهم حقيق بان يتعميم منها لان التعميم منسفا والجملة  
بالشيب وهو في نفسه الفعلا لان يجوز عليه تعالى من وجهين  
شرك الصير هنا مجاز عن الجزاء على اسباب العقوبة وهو

سعد

من

من بليغ الكلام قال الراعي قال ابو عبيد ان ذلك لغة بمعنى الجزاء  
ولحنج بقول اعترابي قال لخصه ما امتهرك على الله وهذا تصور  
مجاز بصورة حقتة لان ذا كصمناه ما امتهرك على عذاب  
الله في تقديره اذ اجترأت على ارتكاب ذلك والى ذلك يعود قول  
من قال ما انفاه على النار وقول من قال ما عملهم بعمل النار  
ويصح ان يكون استعارة تمثيلية وقوله للتخصيص قوله الخ يعني  
قصده التعميم لانه من المختصات كالاستفهام اولانه موصوف  
تقديرا وان كانت موصولة او موصوفة فهو ظاهر وبغية  
الاقوال واضحة وكلها بنسب على التعميم ويجوز فيه وجه اخر  
وهو ان تكون ما استفهامية تصدمها التوبيخ واصير فعل  
ماض بمعنى صيره صابرا لكثرة لم يوجد في اللغة امير بهذا  
المعنى ولذا تركه المص رحمه الله **قوله** ما خذ ذلك العذاب بسبب  
الخ يعني ذلك اشارة الى العذاب والكتاب للجنس والمختلفون  
هم اليهود والمايلون بان البعض من هذا الجنس حق كالتولة  
والبعض باطل كالفران والمختلفون هم المشركون حيث افرقوا في  
سكانه فافوا وهو ظاهر واما على الاول فالاختلاف عابدا  
الى جنس الكتاب حيث جعلوه قسما ووصف القوم بجوز ثم لما  
كان انزال الكتاب ليس سببا للعذاب وقد روجه فرضوه الى القرية  
القائمة عليه فتتضر السبيبة وقيل السبيبة راجعة الى الحال  
الذي هو الفئدة الخ وان الذين الخ فليتبدا **قوله** ان الذين  
لختلفوا في الكتاب الخ تقدم الاشارة الى ان لجلت كالتواتر  
لضلافتم يعني لختلف الكتب عندهم وان الاستناد بمجازي  
واما اذا رتبة التولة فالذير واقع على اليهود وهن لم  
يختلفوا فيها فالمراد بالختلفوا تخلفوا عن شرك طريق الحق  
فيها وتأخر واعنه وحملوا ما نكبه لوه خلفا عما فيها قال  
الراعي يقال تخلف فلان فلانا تلخر عنه واذا جا خلف  
أخر واذا قام مقامه ومصدرة الخلافة لخطا النبي ومن لم يقف  
عليه قال حال الاختلاف على الاختلاف او التخلف مما لم يخلف  
في كنية المعنة والتقول تفعل من القول يعنى الكذب والنفاق بمعنى  
المخالفة كما مر وقوله بعبد عن الحق بيان لتقدير متعلقتة  
**قوله** البركل فعل مرفوع والكشاف الخطاب لاضل الكتاب  
لان اليهود يصلي قبل المغرب الى بيت المقدس والصارى قيل  
المشرق وفي الكشاف ان هذا بحسب افق مكة وهو يقتضي ان النجوم  
لها المقدس واما كونه شرقا ومغربا بحسب الافق لامطلقا فانظر  
وذكر القبلة هنا استطراد حسن الموقع لانه لما ذكر اختلا في







بالذات والتقييد بقوله اذا عاصد واللتا كتي والمبالغة أو  
للتمتع **قوله** نصب على المدح الم قال ابرق السجري في اماليه  
ومر المدح في التنزيل قوله والصا برين في الباء سا بعد  
قوله والموفون بعهدهم اذ يعنى الصا برين ومثله والقيمين  
المتلاة بعد قوله والمؤتون الزكاة ذهب اليان المقصين  
منصوب على المدح وهو اصح مما قيل فيما انتهى وفي الق والمضوء  
في رفع الموفون عطفت على فاعل آمن او على مرت آمن او جعله  
خبر مبتدأ محذوف اي وهم الموفون ونصب الصا برين  
على المدح وهو في المعنى عطفت على مرت آمن قال العارسي وهو  
ابن بلع ووقع نصبه على المدح في الكتاب ايضا كما قيل  
معناه تقدير ما نكح على المدح مثل واحسن الصا برين او مدح  
الصا برين وحينئذ يكون من عطفت الجملة على جملة ولكن البر  
مرت آمن بالله وحذف هذا المقدر واجب والمشهور بالرفع  
او النصب على المدح هي الصغائر المقطوعة لم تجرد ذلك  
بينا في المعطوف وانما اخذناه من هذا الموضع انتهى من قوله  
الاطلاع وصديق المعطن وهذه المسئلة مستورة في من المفضل  
في باب الاختصاص قال وقد حكي في قوله الهذلي ويا وى  
المستوة عطل وسعنا امراضنا مثل السعالي وهذا الذي يقال  
فيه نصب على المدح والذم والنزح انتهى وذكر القطع في المبالغة  
ايضا قال في المقتبس واما ذال القطع في العطفت الاختصاص لان  
الاعراض عن العطفت السلس المنقاد اذ هي كالتالي ليس من  
جسر الاول وهذا معنى الاختصاص انتهى وقوله لفضل العبر  
على سائر الاعمال اي بقتها اعترى ما متر من الايمان واخوانه  
فلا يروى عن النبي ما قيل ان الايمان افضل منه والياس كتر استعماله  
في كياس العدو **قوله** اولئك الذرية صدقوا فجعل الصدق  
في هذه الامور بقرينة ما سبق وكما يدل عليه اولئك كما مر  
وعنه التقوي ليصح الخبر حقيقته وتهدى النفس عن الرذائل  
بفعل الطاعات وترك المنهيات ووجه الاشارة فيما ذكرنا  
ظاهرا وضاهرا لم يذكر من النواعي لان هذه امهاتها تدل  
على باقيةها وقوله ولذلك وصف له فتولت ونشر ممررت  
وقوله من عمل اجره ابن المنذر روى تفسيره عن ابي بصير **قوله**  
كان في الجاهلية بين حيين الم قال العزاقى لما رقت عليه وقال  
السوطي اخبرني ابن ابي حاتم عن سعيد بن جبير مرسل الطول  
بفتح فسكون الفضل والمراد هنا شرف العشير وقوله ان  
يشكوا واما قال في لائق هو ان تقاصوا في قتالهم على التكاوي

عصام

خطيب

فيقتل

فيقتل الحر بالحر والعبيد بالعبيد يقال فاء فلان بفلان اذا كان  
كفوا يقتل به بواء وبواء شمر يقال هو بواء اي اكفأ كس في  
القصاص والمعنى ذ و بواء وكثر حتى قتل هن في هذا الامر  
بواء اي سواء وفي النهاية عن ابي عبيدة نيبا ووا كيمتا وواك  
والصواب نيبا ووا بواك نيبا بواك لواءه مؤمر من البوا بمعنى  
المساواة وقالت غيره نيبا وواصح ايضا بان حد في الممنوعة  
للتخفيف ووسم الخط بختلها هنا **قوله** ولا تدل الخ رة  
لمن استدلت بهذه الامثلة على ذلك شرايات لمرة عاة  
بطريق اخر قال الخريش لانها نيبا ك ونفسير لقوله كتب  
عليك القصاص من في القتل فدل على اعتبار الموافقة ذكورة  
وخرقة في القصاص لانها من علومها نيبا ك على ان غير لانها  
لانقتل الاب لاني وفيه نظرا ما اول فلات القول بالمفهوم  
انما هو على تقدير ان لا يظن بالقتيل فابيد وهذا الفاعلة  
ان الامة انما تزلت كذلك واليه اشارة المص بقوله وقد  
بينا ما كان الفرض بعين سب النزول واما ثانيا فلاته  
لو اعتبر فلان لزم ان لا يقتل لانها بالذم نظر الى المفهوم  
بالانبي واليه اشارة المص بقوله كما لا تدل على عكسه ووقع بانه  
يعلم بطريق الاولي واما ثانيا فلانه لا عبرة بالمفهوم في  
مقابلة المنطوق الدال على قتل النفس كيف ما كانت لا يقال  
تلك حكاية كما في التوراة لا بيان الحكم في شريعتنا لاننا  
لقول شرايع من قبلنا لاسمها اذا ذكرت في كتابنا حجة  
وكم مثلها في ادلة احكامنا حتى نعلم ان الناسح وما ذكره هنا  
يعيش مفسرا ولا يجعل فاسحا ودليل اخر على عدم النسخ ان ذلك  
اعنى النفس بالنفس حكاية عمقا في التوراة وهذا اعنى الحر  
بالحر خطاب لنا وحكم علينا فلا يبر فعمما وما ذكرنا من كونه  
مفسرا انما يتم لو كان قولنا النفس بالنفس نيبا ولا اهتمام  
بالهوعام والتنصيص على بعض الافراد لا يدفع العموم سيما  
والخصم يدعي تاخر العام حيث يجعله فاسحا لكن يريد علمه  
انه ليس فيه رفع شيء من الحكم السابق بل اثبات زيادة  
حكم اخر المهم الا ان يقال ان في قوله الحر بالحر الخ دلالة  
على وجوب اعتبار المساواة في الحررية والذكورية دون  
الرق والانوثة ومنه يعلم ما في قوله انه حكاية ما في التوراة  
فلا يسخ ما في القتران **قوله** وانما منع مالك والثاقبي الخ  
هذا رد لما في الكشاف انه جعل مذهبهما ان لا يقتل الحر  
بالعبد والذكر بالانثى فانه وهم محض اذ لا خلاف لهما في قتال



الذكري لانني فلذا قالوا واما قوله لم يفكده اقول لم يقتله قودا  
ثم اثبتته بالحديث ولجماع الصحابة ثم قال سمي على الاطراف  
اذ لا قصاص فيها بين الحر والعبد بالانفاق **قول** ولحقبت  
الحنفية به على ان مقتضى العمد لم يختلف الفقهاء في موجب  
القتل العمد فقالوا بالحنفية واصحابه وما لك وغيرهم ليس للولي  
الا القصاص ولا يباح له ان يبرئ القاتل لظاهر هذه الآية  
لانه هو المفروض وقيل الا لا يبرئ القاتل والشافعي في حد قوله  
وهو مختار المصنوع الله وان قيل ان المفتي به في مذهبهم  
خلافه ان الولي بالخيار بين اخذ القصاص والدية وان لم  
يبرئ القاتل قال القصاص ظاهر الايات اجاب القصاص دون  
المات وغيره اجاب المال على وجه التخيير الا بمثل ما يجوز  
لنسخه لان الزيادة في بعض القران توجب نسخه والتخيير  
بعد التعيين زيادة كفاية وبها من قبيل النسخ كما صرح  
به القصاص واهل الاصول فقوله وكذلك قيل الخ مخالف  
لترجيح في الاصول وهو قول عند الشافعية ابقاء المصرد على  
فلا اعتبار من عليه كاقيل وقوله وكذلك فعل جاء في القران  
اي فعل لله ورد فيه فانه متبني للمجهول وللفاعل تقدم  
ذكره كحقيقة او حكما ويحتمل انه اذا كنت حيث ورد وما هو  
الظاهر **قول** اي شي من العفوان من اما شرطية او موصولة  
وقوله من العفوان شالية الى ان شي القابم مقام المفاعل المراد  
به المصدر وهو مصدره روعي فيقولون مقامه او المراد شي  
قائلا او قصاص وهو عفو مخصوص وعفا غير متعد والمراد  
بالاخ المقتول او دية الدم ستمه لها استغنا فان ذكر عفو  
البشرية والدين وكهوها وعفي يتعدى الى الجاني باللام والي  
الجناية بعن فتقول عفوت لزيد عن ذنبه كما في هذه الآية  
وانما القام ستمه مقام الفاعل لما ذكره من ان بعض العفو كالتمام  
في اسقاطه سؤالا عفي بعض الورثة او عفي الوارث عن بعض  
العصا من فانه لا يجزي **قول** وقيل عفا بمعنى ترك وشي مفعول  
به فهو متعد افتيم مفعول له مقام فاعله وقد ورد متعديا  
في كلام العرب بمعنى ترك ذكره السرقطي وغيره من ائمة اللغة  
لكن منعنه الزمخشري وتبعه المصنوع بانه ليس بثبت وانما  
المعنى عفاه فان ورد في الاق اللغة المعروفة فلا ينبغي  
تخريج القران عليها وجعل مثله جراءة على كلامه يقال ورد  
بانه اذا ورد بمعنى ترك وشي ونقله اصل اللغة وان لم  
يظهر فاستاده الى المفعول الذي هو الاصل في المبنى للمجهول

سعدى

يرحمه

يرحمه على استاده المصدر الذي هو محجاز على خلاف الاصل ولاه  
حاجة الى القول بانه نفي لان لا ينفاس وقول عن جنابيه  
نقد يربطه بلفظه الآخر وقوله من جهة لخصه اشارة الى ان من  
ابتدأ شي **قول** اي فليكن اتباع بالامر الخ يعفوا به من دفع على  
الفاعلية ومنهم من قدره فعلى اتباع او فالواجب اتباع  
وقوله وفيه دليل الخ تقدم الكلام فيه وجوابه مبسوط  
في احكام القصاص **قول** ذلك الحق الحكم الخ كون الواجب على  
اليهود القصاص وحده كذا في الكشاف هنا ايضا لكنه ذكر  
في الاعتراف انهم منعوا من الدية فقط وكان له القصاص و  
العفو محبا ناسيا في تفصيله في محله **قول** لا اعان في احدا  
قتل بعد اخذ الدية لخرجه البود اود وفي رواية لا اعنى وظاهر  
انه لا يقبل من ولي القاتل الشافعي عفو عن القصاص مطلقا  
وفيه تمام **قول** كلام في غانية الفضاحة الخ لانهم كانوا يقولون  
القتل اني للقتل وتبدي منه ابلغ كلام في معناه وهذا  
التركيب ابلغ منه وافصح بوجوه كثيرة كما في شرح المفتاح  
وقد اشار الى طرف منها من حيث جعل الشئ محل صدق  
ادخل القصاص وهو وفاء وموت مكان الصده الذي هو  
الحياة وقد رده صاحب الانتصاف وقال هذا ما  
رغمه او ساجم لان شرط نضاد الحياة والموت لحيتهما  
في محل واحد والافناء بين حياة غير المقتص وموت للمقتص  
وليس كما زعمه فان فيها حيل التي وعده ولم يكن  
بهذا القدر بل صرح بالظرفين بان جعل القصاص مذكورا  
في وفاء علة ان الظروف اذ لمواظفة الظروف صانه عن المتصرف  
فالقصاص من يحيى الحياة من الاوقات ومعناه ان الحياة الحاصلة  
بالارتداد او الحياة العظيمة انما تحصل بشرعية القصاص لا  
غير فالظرفية محجازية تفيد بحسب الوضع اجتماعهما وهما  
صداق فيقصد بهما هذا المعنى المبديع في نفسه العزيز في  
ما حذره فلا سيد د عليه شي **قول** وعرف القصاص الخ يعني ان  
التعريف المحسن والتنويه للتنويه والتعظيم لانه يردع القاتل  
عن القتل فيكون سببا للحياة لنفسه او يمدد ان يقتل غيره لئلا  
كما كان في الجاهلية فتجيب به لغرضه على الاول فنه ايضا راي شرح  
القصاص واعلم القصاص على الثاني فنه تخصص للحياة بالحياة  
غير المقتصر منه والنوعية انبى بالاول والتعظيم بالثاني والذ  
حفته في الكشاف والمصنوع لانه ليس له صلاحية لكل منهما  
**قول** يحتمل ان يكونا خبرين الخ وقوله مملدة اي متعلقا



بمقتلته و به نفسه لئلا يتبدل عن المتعلق او حاله او قراءة الفحص  
جوز فيهما اقبينا ان يكون الفحص مصدرا بمعنى الفحص من وخص  
للخطاب ما و لولا لالكتاب لما ذكره و قيل لان الحكم مخصوص  
بالمتعلقين دون التصديقات و قوله في الحافظة اشارة الى انه  
من التفوي بالمعنى الشرعي و قوله ما و عن الفحص من كون  
بالمعنى اللغوي **قوله** كتب الخ تزك العطف في هذا و نظائره لانه  
فصد استغلا لهما وان كانها مقصودا بالذات وان امن  
فيها العطف و ملاحظة مناسبتها بينهما و قوله محض اسبابه  
اشارة الى تقدير معناه لان الموت لا يحضر و قيل ان المراد  
به الحضور العلي و قيل الخير بالمال الكثير و يطابق على المال  
قليل او كثير **قوله** مرفوع بكتب الخ و قاسمه وان كان غير  
حقيقي فلا بد من شرح و قيل لا يحسن ان يقال نايث  
الفاعل ككارة و الخرد و هو ولد كبر و الوصية خير مبتدأ بانه  
قيل ما المكتوب فقيل هو الوصية و كذا بمعنى قد مر و فقيل  
او جعل و ليس تقديره و لا جعله في وقت حضور الموت بل قبله  
لكن الغرض الذي فرضه يكون في ذلك الوقت فلذا قال  
مكة لوك كعب و لم يجعله نفس الفعل كما قاله غير و قرئ  
منه ما قيل ان معنى كعب اوجب و الظرف قيد الوجوب لا الاجتناب  
من حيث الحدوث و الوقوع عليهما هو مكد لول الفعل و ما  
ذكره من ان معمول المصدر لا يتقدم عليه هو المشهور لكن  
ذهب بعض المحققين الى جواز تقدم الظرف بحيث لا يتغير  
به وهو النسب **قوله** و قيل مبتدأ الخ رده بان حذف  
الفا من جواب الشرط لا يجوز و ما ذكره من الشعر لا ينهض  
حجة اما اوله لان الرق انما قيلت هكذا **قوله**  
من يفعل الخير فالرحمن يشكره كما قاله المتبرد و قال انه  
لم يسمع في الشعر نصيا و هذا معنى قوله ان صح و لو سلم فهو  
صنوعة كما ذكره سيبويه رحمة الله فلا يصح تخريج الآية  
عليه و البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت و قيل كعب  
ابن مالك و قد اختلفت رواة صكده كما ذكرنا و روي ايضا  
من حفظ الصحاح ان الله يحفظه و عجزه و الشربا بشر  
عند الله ستيان و روي مثله كان **قوله** وكان هذا الحكم  
في بدء الاسلام كما مر و عن ابن عباس رضي الله عنهما  
و قوله ان الله اعطى الخ لمخرجه الترمذي و حسنه و النائي  
و ابن مسكويه و ظاهر ان الامة و الحديث لسنن الامة الوصية  
لكن قال الطيبي رحمه الله الحق ان الامة الوصية هي التائسفة

و الحديث

و الحديث مثبتين لكونها ناسخة لان الحديث لا يبيح الكتاب  
**قوله** و فيه نظرات ان الامة الوصية لانها وصية الخ و كذا عدم  
المعارضة انما قال في الامة الوصية مرة بعد وصية لوصيوك  
بها او دبره ففرقتها الوصية و نص على تقدمها مطلقا فكيف  
تكون معارضة لما حكى في نسخها **و الجواب** عما قاله  
للمصنفين بل صدها ان المشهور الذي تعلقته الامة هو  
بالقبول له حكم المنوات عند الحنفية كما عرف و الثاني ان  
الحديث ليس ناسخا بنفسه بل مبين ان الامة الوصية نسخ  
وجوب الوصية للموالدين وان المترادف بالوصية فيها ليس  
المطلق و ذلك لان ناسخة الامة الوصية كانت فيها كقراءة  
و لصحاح الى بيان فبينها الحديث و لا يلزم من عدم صحة  
ناسخة خبر الولد صحة بيانها للنسخ المراد بالامة كما  
لا يلزم من عدم صحة ابياته للفرضية عدم صحة بيان  
لجمال الامة التي ثبتت بها الفرضية و هو بحث مشهور على ان  
**قوله** تعالى كتب عليكم الوصية للموالدين من ترك الظاهر  
بالاجماع و لم لا يجوز ان يبيح مثل خبر الولد فتأمل **قوله**  
و لعله اختره عنه من فسر الخ غير بلغة اشارة الى ضعفه  
لان الوصية المبيحة منها ما يتعلق بغير انساب الورثة و قوله  
فلا يفضل الغني مبيح على القول بانه قيل فبعض الوصية و قوله  
ولا يتجوز الثالث مبني على القول بانها لا تعارض الامة الوصية  
**قوله** مصدر مؤكدا الخ قال ابو حنيفة هذا انما جاء القواعد  
الخونية لان علم المتقين متعلق بحقا او صفة له فلا يكون مؤكدا  
و المصدر لا يتعمل وهذا وارد المراد ان يجعل ممولانا  
لمقدرة غير صفة و منه من جعله صفة مصدر مقدرا في  
ايها او حقا حقا و قيل انه حال **قوله** فمن بدل الخ لسا  
عمد من اللازميات و اليهود فسر السماع بالتحقق و الوصية  
ليشكل الاوصية و قوله خاف من الخوف و هو الظلم و في نسخة  
خان من الخيانة و كونه و عتية الامة لتتعمل للمهدد بان  
يقا قبه على ما علمه منه **قوله** ما في توقع و علم الخ امثال الخوف  
توقع مكرره عن امانة منطوية او معلوم من كل ان الرجاء توقع  
محبوب كذلك و لما كان هتا لامعنى الخوف من المثل و الاشم  
سما توقع الوقوع و ذهبوا الى انه مبتدأ فيما يلزم من التوقع  
و الظن الغالب او العلم فان التوقع وان لم يستلزم الجزم  
لانها فيه في الجمع بينهما لغما استعمال التوقع فيما لا يجزم فيه  
اكثر و اظهر كما في اخاف ان يرسل الخ الموقعة و فسر الحيف بالميل حطا



والاشتم بجمعه الجنب لظهور التقابل وصل الجنب الميت في الحكم  
مطلقا كما قاله الراغب وقوله فامتلح الخ ففعل الصلاح وقوله  
في هذا التبدل التبدل بل يجوز الموصى كمنه بالعدا ولو فسد  
فلا اشتم عليه باعته منه لم يكن النفي واقعا مؤثرا لانه  
يضفي انه مظنة لذلك فتأمل **قوله** وعد للصائم الخ يعنى  
انه بعد نفي الاشتم لا يتبع الوعد بالمعصية فائدة وانما الخ  
به لمناسبة ذكر الاشتم ولو كان ما فعله بنوهتم فبنا الاشتم  
ولو جعل على انه وعد له بمغفرة ماله من الانتقام لما المصطفى  
لكان اظهر وقوله من جنس ما يوشم من الاعمال يعنى ما يوفى  
في الاشتم ليقال اشتم اذا اوقعه في اثم واما اشتمه بالتشديد  
فمعناه شتمه في الاثم **قوله** يعنى لا ينبيها عليهم الصلاة والام  
الخ ووجه التوكيد يعلم من كونه فرضا على جميعهم فهو ما يمت  
به وقوله نظيرت على النفس اي يسهل عليه ما وفي نسخة لنفس  
وقيل انه اشارة الى ان المشقة اذا امتت طابت وقوله تنازع  
النفس اي منتهل وتشتاق **قوله** كما قال عليه الصلاة والسلام  
الحج حديث صحيح في البخاري ومسلم عن عبد الله رضي الله عنه قال  
لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع  
منكم البائة فلينزعها فانه اغفر للبصر وكف عن الفرج ومن لم  
يستطع فعليه بالصوم فانه له وجه والمائة النكاح والوجها  
بوع من الحصى وهوان يرض عروق الحكيمين لان شئ من يترك  
الخصيتين كاهما اي يقطع شهوة الجماع كما يقطعها الحصى وهو  
يكسر الحصى والمدة ويجوز قطعها مع المقر والاختلال معطوف  
على المعاصي وفيما ذكره المصنف اشارة الى ان النكاح  
للقادر سنة وقيل انه عبادة وقوله فعليه بالصوم قال  
المازري انه اغراء للغائب وهو ساء كقوله عليه رحلا ليس  
وفي شرح التقریب انه ليس منه الخطاب لقوله من استطاع منكم  
وفي بحث فاعلم من شروح الكتاب **قوله** معدودات الخ  
اي امارات يرا حقيقته او معنيها بالعدد او يجعل عبارة  
عن القلت كما مر تحقيقه لان القلت يتلعدده فعدده والكثير  
يؤخذ جزافا ويحال من قوته هلت الدفق في الجراب يصيبه  
من غير كليل **قوله** ونصه باليسر بالمسيام اي نصب اياما  
ليس بالمصدر بل باليزم من الفضل بين المصدر ومحموله لكن  
الرمي بجوزيه لانه يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غير **قوله**  
او ما وجب صومه الخ لخصف السلف هل وجب صوم قبل رمضان  
فالمشهور وهو واحد **قوله** الثاني انه المرجح صوم قبله وفيه

وهو قول ابى حنيفة لعنه الله اول ما فرض صوم عاشورا فلما فرض  
رمضان اشتم وقيل اشتم صومه بصوم ايام البعير شتم اشتمت  
برمضان كذا في شرح البخاري كنهه فقل انه كان قبل نزول  
هذه الآية وان اشتم بها وقوله او ثلاثة الخ هي ايام البيض  
قال الخبرين فان **قوله** كنف يكون النساخ متصلا قلت  
الاتصال في التلاوة لا يكيد على الاتصال في النزول وبنا  
السؤال على ان الشخ قبل العمل لا يجوز والاصح جوازها الا ان  
يقال بنا انه على شخ ما عمل به مدة مديدة كنف يكون متصلا  
ويجاب بانه شخ بوجه غير متلو شتم قدر ذلك **قوله**  
او كما كتب الخ هكذا وما بعد منقول عن الفراء وذكره ابو اليقظا  
قال ابو حنيفة رحمه الله وهو مطلقا اما النصب على الظروف  
فانه محل للمفعل والكناية لتست وافعه في ايام لكن متعلقها  
هو الواقع في ايام واما النصب على المفعول لمتا ماعا فانه  
مبنى على كونه ظرفا للكتب وهو خطأ ولتبر شي لانه يكفي للظرف  
ظرفه في المتعلق كما في بيت لم صافي السموات والارض **قوله** وقيل  
كونه في الخبر شاقا ظاهرة اما في التردد مع قصر النهار وعدم  
علمه بالحرارة فنية فلعل مشقة لا مثل حر كسرة تدارك  
مؤننه ونحوه وقوله لموتات الموتات بوزن النطلات  
الموت الكثير الوقوع والموتان يفتح الواو الجهاد صند الحيوان  
وفي الحديث موتات الارض لله ورسوله يعنى مواثها وفي لسان  
فتح في الناس موتات وموتات بالفتح والضم مع سكون الواو  
ومن المحاز اشترى الموتات ولا تشترى الحيوان قال الراغب  
فيل كان قد اوجب على من قبلنا صوم رمضان فغيروا فزادوا  
ونقصوا وهكذا قول عهدته على قايله **قوله** مرصنا بصرة  
الصوم الخ هذا هو الصحيح وقول للشافعية انه يجوز ان  
لم ينضربه وقوله وراكب اشارة الى ان كلمة على استعارة بتعبية  
شبهه تلتبه بالشفق باستعلا الركبة استيلا شخ على المركوب  
ينصرف فنية كيف يشاء وقوله وفيه ايماءات من سافر اشياء  
اليوم وفي نسخة يوم وفيه تحفاء وللمجعله ايماءة وقيل وجه  
انه لما عدل عن الظاهر وهو اذ مسافرا وفي سندا الى علي المقتنية  
للمسكن التام وكان التمام امنا هو بسفر اليوم كله كان فيه  
اشارة اليه وقوله لخرى الخ الى ذلك ايضا فتأمل والافطار  
في السفر رخصة **قوله** ابو هريرة رضي الله عنه انه لو صام في  
السفر لم يصح ولزم الفضا وفي الاقامة تمت كل طاهر لانه **قوله**  
نصف صاع من براك في الصحيحين عن سلمة رضي الله عنه ما نزلت



نزلت وعلى الذرية يطبقونه كان مرتين اذ انك بطرافتدي حتى  
 نزلت الآية التي بعد ما فنحنها لانه في اول الامر شق عليهم  
 فحضر لهم ثم نسخ بقوله وان نضوموا خير لكم لكن ليعارضه  
 ما في صحيح البخاري ان ابن عباس رضي الله عنهما نالاها  
 وقال ليست منسوخة وجمع بانها كانت في حق الجميع ثم  
 حفت بالعلجز واورد عليه انه هكذا ليس من الجمع في شيء فانه  
 منطوق اللفظ لا ينسخه كقائمه مفهوم من يطبق ومن لا  
 يطبق واعتدلت ذلك الالفة كانت مفيدة للترجمة للبين  
 منطوقا وغيره ومكشفي شعث بالنسبة الى المنطوق  
 دون المفهوم وفيه تحت في شرح تحرير من الامام ومشي ابن  
 الهيثم رحمه الله على يقتضيه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 لان نزلت لانها بالترابي اذ هو مخالف لظاهر القرآن لانه  
 مثبت فجعله بتقدير حرف النفي لا يقدم عليه الا السماع  
 ولا في قوله وان نضوموا خير لكم لتبين في نسخة واورد  
 حديثان في هذه الآية حسن قرأت والكل معنيان احدهما  
 يهدرون عليه لا مع جهد وعسر وبه فسره النسخي رحمه الله  
 وثانيهما في المجهول يكفون على جهد منهم ومشفقة وفي  
 المعلوم ينكفون على هذا الوجه ايضا فالانكسار على المعنى الاول  
 منسوخة قطعا من غير احتياج الى تقدير لا مع انه لم ينقل  
 بقدرتها عن ابن عباس رضي الله عنهما كقوله في قرأه حفاصة  
 على الذرية لا يطبقونه فيجعل على هذا المعنى على القول بالنسخ  
 وعلى الثاني لو كان محل نوارده قول النسخ وفيه في القراءة  
 المشهورة بقدرتها لا وعده لكان قول النسخ مقوما  
 وقرئ بطو تونه لكل هذه اللغات كتحريفها ظاهر وانما الكلام  
 في بتطبيقه هكل هو تفتل ونفتل قال الخريز هو تفتل  
 اذ لو كان تفتل لكان بالواو دون الياء كما ان تدبر لو كان تفتل  
 كما وقع في المعقل لكان تدور لانه واوي ولما المشا اورد  
 زين المشايخ عليه اذ عن له وقال اغوا في عهد القاهر  
 وكناديا رفقيا ولو كان فعال لفتل دوار وذكر المرزوقي  
 انه تفتل وكجا باليا نظرا الى الدسار وانا اظن انه ما نقل عن  
 النسخي ولا اصل له فانه مك فاعده فخرية ان قلبا الواو  
 يا اذكر في كلامهم كما ملوها معا ملة الاصله وتذكره  
 القاعده ابره جني رحمه الله في كثير من كتبه من غير تردد قال  
 في لغز الحاسنة في قول الشاعر  
 ان لا يخاف حد وصافه والنوي قبل الضاد اقامة وتديلا

التدبير

التدبير تفعليل من الدار وفتاسها تدور لان عتينا واوبد لالة  
 قوطصم دور غير انهم لمسا كثيرا استخما لضم فيها دسار ودسرة السوا  
 البيا وحده والفظها او طامحتا والين مستا فليجتر في اعلمها قالوا  
 تدبرنا ذارا وقال حاتم تدبر منها المصهوباد وخاضر انتهى  
 وقال ايضا في قول الراجز ان ديمولجاد وان جاوا ويل مكذا  
 رواه ابو زيد ورواهما ايضا د وموافقا ان يكون لمسا غلبت  
 النيا في الدمية والديم جاواها على صورة النيا البتة انتهى فرواية  
 د وموافقا انتهى فعلوا لا افتحا واورد كوله في نظائر كرسيل  
 ورياح وهذا استا لاشبهته فنيه قوله وعلى هذه القرائن الخ الي  
 في هذه القرائن غير المشهورة وهي منقولة عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما وفيها وجهان احدهما الوجهين ان المعنى انهم تكلفونه  
 لان الصنوم في نفسه تكليف والمطيق تكلف به اذ لا يكلف فوك  
 الطاقة والمؤمعني المشهورة والثاني ان ينظر فنيه الى بلوغ الجهد  
 والطاقة ويلاحظ معنى الكلمة بالفعل فيكون المترادفها الشيوخ  
 والعجائز ولا يكون منسوخا ثم ذكر المصريحه الله ان معني  
 الاخير جبار في المشهورة من اطلاق الفعل ببلغ بها توطوقه فنيه  
 وجاز ان تكون الممزة للتلب كانه سلب طاقته بان كلف نفسه  
 المجهود فسلب طاقته عند تمام بدله وتكون من العنة  
 في يكيل تمام المجهود لانه مشارف زواله كذلك اذ ذاك ولا  
 حافية الى تقدير لا كاذب التي بعضهم فتوله فيكون ثابتا  
 اية غير منسوخ وقوله يصومونه جهدهم وطافتهم اى يجهد  
 ومشفقة تضعفهم وتتعبهم قوله فمن تطوع خيرا قال  
 الخريز في قوله فمن تطوع خيرا مستد به خربت الرجال فانت  
 خابرو في قوله فتؤخيره اسم تفضيل بمعنى از يد خيرا و  
 صمير فتو للتطوع والخير المصدرية وحمل التطوع على الزيادة  
 على المدينة لانه التطوع كما كرتي تفتل في غير الواجب وقوله  
 انهم المطيقون على الفزاة والمطوقون على الاضري وجهه  
 بمعنى وقت جهدهم طاقتهم وكذا قوله من العنته ناظر الى  
 الوجوه الشانبة في صدر الآية وقوله ان كنتم من اهتال العلم  
 فينزل منزلة اللازم ولا يغير له متعلق كالذي قبله قوله  
 مستداه ما بعده لم يبيته وهو كقولهم احدهما استه  
 الذي انزل الخ والثاني انه قوله فمن شهد الخ والغاير في  
 الخير والربط بالاسم الظاهر والاول في استامته من التكلف  
 او خير مستد ان تقديره ذلك او المكتوب وعلى الاول فاسم الاشارة  
 لتعني المنشار التي او لتعظيمه بجعل بعد الرتبة بمنزلة التجدد المحسوس



**قوله** او بدل الخ هو على ما ذكره المصنف بدل كل من كل ومنهم من لم  
يقدم وجعله بدل الاثنان لكون المعهود فيه ابدال المصنف  
من الظرف نحو وتبطلونك عن الشهر الحرام قتال فية وهذا  
عكسه فما ذكره المصنف **قوله** وقرئ بالنصب على ضمما وضو  
الوجه الوجه الاول ظاهر واما الثاني فاورده عليه انه كل  
الفصل بين الجزاء الصلة باجتناب منها وهو الخبر والاضافة الموصولة  
قبل تمام صلته وكلاما متبوعا ولذا وقع في بعض النسخ وفتنه  
ضعف والسبب في بيعة بعد المنبذ منه والفصل بينهما يجوز  
فتيات يكون مقبول تعلمون بتقدير معناه اي شرف شهر رمضان  
للمحرم **قوله** ورمضان مصدر رمض اذا احترق الخ قال ابو حنيفة  
يحتاج في تحقيقه ان تصدق الى صحته نقل فان فعلنا التصدير  
فقال لازم فان جاء شي منه كان شادا فقول وجعل علم اعني  
مجموع شهر رمضان علم لا رمضان وحده قال الخريزي والاول  
لم يحسن اضافة شهر المنية كما لا يحسن انسان زينة ولهذا لم  
يسم شهر محرم وشهر شعبان وبالجملة فقد اطبقوا على ان  
العالم في ثلاثة اشهر مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان  
وشهر ربيع الاول والثاني وقول الباقين لا يضاف شهر المنية  
شرف الاضافة لغية في اسباب منع الصرف وامتناع اللام  
وجوبها حال المضاف اليه فيمنع مثل شهر رمضان وابن داود  
من الصرف ودخول اللام وينصرف مثل شهر ربيع الاول وابن  
عباس ويحب اللام في مثل اسر القيس ويجوز في مثل ابن عباس  
وعلى هذا فيقولون تمام رمضان من حذف جزاء العلم لعدم  
الالتماس كذا قالوا بقرتهم وفتنه بحث من وجوه الاول  
الوجه قوله لا يحسن اضافة العام الى الخاص لينا فنياهم يجوزوه  
من غير وجه كما ذكره هذا كما ذكره هذا القائل في علم المعاني  
ونحوه كمدينة بغداد وشجر الازناك **ولجيب** بانه اذا  
اشتهر المضاف وعلم انه من افراد المضاف اليه ولم يكن في ذكره  
فاثبة فهو قبيح كاسنان زيد والاصح فهو مختلف باختلاف  
المقام ولا يقع مطلقا ولذا نراه اذا قبحه مثل اسنان زيد  
واذ جوز به شجر الازناك والمراجع فيه الى الذوق **الثاني** ان قوله  
لم يسم شهر رجب متاشاع بين المتأخرين وكنت اتردد فيه  
حتى راجعت الكتب القديمة والكتابات وشروحه فوجدت  
لا اصل له لان كلام سيبويه وغيره من النحاة يخالفه قال  
في شرح التمهيد مقتضى كلام المصنف ان اضافة شهر ربيع  
اسماء المشهور وهو قول الشراطين وغيره

اوله

اوله **قوله** فادعوا واطبافهم علية غير صحيح وان اشهر  
ذات **الثالث** ان النحاة تتعالي سبويه فترتوا بين  
ذكر الشهر وعلم معنيته ذكر ليعرف الهموم نحو شهر رمضان  
الذي اشرف فيه القران وحيث حذف افاده نحو من صام  
رمضان قال السهيلي وعلى هذا استعمال رجب ووجهه  
مذكور في المفصلات وعلية يكون لاصافة العام الى الخاص  
فاثبة فلا يقبل ولا يكون مثل اسنان زيد وقال ابو  
حنيفة ما ذكره الرمحدي من ان علم الشهر صحيح للمفصلين  
غير معروف والعام رمضان علم جنس **الرابع** ان قوله  
شرف الاضافة الخ متبع فيه صاحب الكشف وهو اخذه  
من انصاح ابن الخليل قال فيه المضاف اليه في هذه الاعلام  
كلها مقدم عليه وفيها ملوه معا مائة في منع الصرف  
ان كان فيه علت خري ومنع اللام الا ان يكون سمي به وفيه  
اللام كما في مثل الجرد بعد العلم بجري المضاف اليه في  
الاعتراب وهو معترفة وقدروا الثاني علم لكونه على قياس  
المعارف في الامثل الذي يجري مجراها اذ لا تضاعف معرفة  
الى تكره ولذلك منع صرف فترة في ابن قنبره وامتنعت اللام  
في بنت بلقي وان لم يقع على الفراءه علم انتهى لكون النحاة  
مختلفة فان ابرت ذاك سمي منه ومنه كقول **قوله**  
• فلما رايت الشرع راين دابة • وعشش في وكريم جاش له صدري  
قالوا ولكل وجه امتاعهم الصرف فلصير وردت الكلمتين بالتركيب  
كلمة بالاشتمال فكان كطلمحة معرذ او هو غير منصرف واما  
الصرف فلاك المضاف اليه في اصله استرجعش والمضاف كذلك  
وكل منهما بانفراده ليس يعكلم وانما العلم مجموعهما فلا يؤثر  
التعريف فيه ولا يكون لمنع الصرف مدخل فيه ومنه يعلم  
ان ما ذكره المصنفه نظير من وجوه فتدبر **قوله** ان ما ذكره  
المبطلون لا اصل لان سيبويه وشراجه كلهم اقبلوا اسما  
الشمور وجوزوا اضافة شهر اليها باسمها وقرئ سيبويه  
بين ذكرها وعدمه وما ذكره من اضافة اليها الى ما اوله  
غير رجب لاصحة له ومنشا وه غلطهم ما في شرح ادب  
الكاتب من ان اصطلاح الكتاب قال لانهم لم يسموا  
المقاييس في زمن عمر رضي الله عنه وجعلوا اول السنة المحرم  
فكانوا لا يكتبون في ثوان بينهم شهرا الا مع كصان والربيعين  
انتهى فتوا اصطلاح لا ومنع لغوي ووجهه في رمضان  
مواظفة القران وفي ربيع لئلا يتبس بفضل الربيع فاخذه

قاله في ذكر لفظ شهر رمضان  
والربيعين



فانك لا تجده في غير كتابنا هذا وقوله لا يدخلونهم الى التكاثر  
 وقوله لا يدخلونهم الى التكاثر كذا وقع في حديث مرفوع **قوله**  
 من صام رمضان تامنا ايماننا واقتساب اغفر له ما تقدم  
 من ذنبه وما فطر واورد في الكشاف حديث من ادرك رمضان  
 فلم يغفر له قال البخاري لا يوجد له تمام فاما الشهر من الكتب  
 ويحتمل ان تكون من استغفار مائة والمعنى ما اذ ذكر احد فلم يغفر  
 له بمعنى ان كل مرة اذ ذكر غفر له فيكون كلاما تاما انتهى  
 ولشركا قال والحديث بتمامه معروف بالخبر النبوي من حديث  
 عبد الله بن الحارث الزبيدي مرفوعا انا في جبريل عليه  
 الصلاة والسلام فقال مرة اذ ركعت ركعتين فلم يغفر له فابعد  
 الله شرا بعدة قل امته وقتد ذكر الحديث بتمامه الكافي  
 ابن حبان في اماليه فقال روي عن ابي هريرة رضي الله عنه  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رقي المنبر فقال امين ثلاث  
 مرات فقالوا يا رسول الله ما كنت تصنع بمكة اذ قال  
 انا في جبريل عليه الصلاة والسلام فقال رعت ركعتين دخل  
 عليه رمضان فلم يغفر له فقلت امين ثم قال رعت ركعتين  
 رجل اذ ركعت ابوتما واخذ بها فلم يغفر له فقلت امين ثم  
 قال رعت ركعتين رجل ذكرتك فلم يغفر له فقلت امين  
**وروي** عن غير طريق عن الدارقطني والبراء واليهي ومن  
 فتة موصولة فقوله المحقق انها استغفار مائة وانه لم  
 يوجد له تمام عجيب منه **قوله** حين ما نقلوا الحق في الوقت  
 الذي نقلوه عن استغفار المديمة اذ غيروا الاستغفار القديمة  
 وهي مؤتمروا لاجلها ووجه تسمية هذا كور في كتب الاداب  
 مشهور **قوله** ما ابتدأ في انزالها لم يفر من المنظم قوله  
 القرآن نزل في رمضان ولشركا كذا بينه بان المراد ان ابتداء  
 نزوله وقع في اوقات نزل جملة فنه الى استغفار الدنيا  
 ثم تحتمل المراد انزل في كانه والحديث المذكور لخرجه  
 لحد والظهير **قوله** والقائلون صفا قالوا استغفار الفاراذق  
 على ابي الاخفش وليست هذه الفا التي نزلت في الخبر المشبه  
 المتبادر بالشرط وان كان بعضهم زعم انها مثل قوله تعالى  
 قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكة وليس كذلك  
 لان قوله الموت الذي تفرون منه يتوهم منه عموم بخلاف  
 شهر رمضان وفيه نظره وقوله اشعار بان الانزال  
 اذ استلزم الانزال او الاشارة الى التمام الدنيا والافطلاق  
 الانزال مشترك بينهما وبين غير **قوله** حالات من القرآن اذ

هدى وبيئات واما ما بعده فهو متعلق به ثم انه اشار الى  
 تقايرها بانه هدى للمتكلمين وغيره بالمجاز وانهما  
 واضحة الهداية الى الحق من غير ذلك وفاروق بين الحق والباطل  
 فالهدى ليس مكررا ههنا للتغاير متعلقه والزمحشري دفعه  
 بانه تدريج في وصفه بالهداية فجعلنا ولا هدي لغيره واضحا  
 هدى **قوله** فمن حضر في الشهر الخ يعني ليس الشهر مفعولا به  
 كما في قولك شهدت يوم الجمعة بمعنى اذ ركعت اذ ليس معناه  
 كنت مقبلا غير مكررا فنه وانما لم يكن مفعولا به لان  
 المقيم والمسا فر كلاما شاهداك للشهر الخ مذكور كانه مع  
 ان المسافر لا يجب عليه الصوم على الوجه الذي يجب على المقيم  
 اذ من غير رخصة في الاقطار فاذا جعل الشهر ظرفا والشاهد  
 بمعنى الحاضر له لثني اول المسافر وانما يخرج الى تخصيصه كذا  
 لصحبه الى تخصيص المريض المقيم في الشهر ولا خلاف في ان تعليل  
 التخصيص اذ في الاضاحية الى تقدير المفعول اذ شهد بالكل  
 واما مرفوعه فظرف على الاتساع كما في قوله ولوم شهدناه  
 وفيه نظرفات ما بعده محتملة فلا حاجة الى سلوكه غير  
 المنبذاد وتقليل الاختصاص من شهره وقوله للتعظيم كما مفهوم  
 من التكرار وان لم يكن معنى اللفظ ما يشعر بالتعظيم **قوله**  
 وقيل من شهد منكر هلال الشهر الخ الشهر ركن معروف في الاشهر  
 وقالت الزجاج انه اسم للهلال لقوله قال ذوالرمسة  
 يرى الشهر قبل الناس وهو خيل ثم اطلق على الرمان لطلوعه  
 فيه فعلى هذا الشهر مفعول وشهدك بمعنى المشاهدة وخوها  
 والمعراجة حال المشاهدة على هذا المعنى فلحاج الى تقدير  
 الهلال لان الشهر لفته لا يشاهد ولو كان بمعنى الادراك لم يخرج  
 الى تقدير ايضا كما يقال شهدت عهد الخليفة اذ ركعت واما  
 ضمير يسميه فعلى التوسع على كل حال لان صام غير متعد ومثل  
 بشهدت الجمعية للتقدير لقيام القرينية وهو ظاهر وقوله  
 فيكون الخ اي مخصصا للمجموع او للمساخر والافنو مخصص  
 للمريض على كل حال واما ذكره سابقا فلما لم يصح فيه ايضا  
 لم يكن مخصصا فنامل وبين وجه تكريره اذ انما متر من  
 قوله وعلى الذير يطبقونه الخ ان كان منسوحا على الحسد  
 الوجهين كما متر واما يوهتم نفعه لذكره فاعادة لتقريبه  
**قوله** يريد ان يستر عليك ولا يستر الخ ليشير الى ان قوله  
 يريد الله بكم اليسر قرنت على ان المراد بقوله فعدت من ايام  
 نصر الترجيز في الاقطار لا يحياه على ما عر بعض الناس والمعنى



فكافية عدل من انعام لخر لو لمنا الرخصة وما ذكر من انه يريد  
ان لا يستر مدلول يريد الله بكم العشر لا يستر مدلول ولا يريد بكم  
العشر لان عدم الادة العشر لا يستر مدلول عدم العشر  
الا اذا ثبت لزوم تعلق الازادة باحد التقيضين كذا قيل ورد  
بانه مستلزم بالنظر لهما من نفسها واما ملاحظة قوله يريد الله  
بكم العشر فليست لزمه وقتيلات قوله ولا يعبر معطوف على  
يريد لامتنوب معطوف على بيتر وبتعبه على ان عدم ارادته  
العشر مستلزم لعدم العشر ولا يكون شي بدون ارادته ومنه  
ظهر صنف ما قاله الضرب وفيه نظر واما حقا لفطر للشر  
والمترض يتردون عشر نحو انما لفطر وعدم حاجاه **قوله** على  
لفعل محذوف والخ لتمام كبر في النظم ظاهرا لما يعطف عليه هذا  
التعليق المختلف فيه على وجوه سياتي بيانها وعندي انه قبيح  
مع للمعنى والنوهم لان ما قبله ملاحظة للتخصيص فكأنه قيل  
لخصر لكم في ذلك لان ادته بكل الشرود والشرود لتكامل الخ والمصر  
ذهب الى انها على المقدر معطوف على ما قبله بقرينة ما قبله  
اي شرح لكم ما ذكر لتكاملوا اما ذكر الامر بالصوم ومتراعاة العلة  
وظاهر واما التخصيص فقيل بقوله يريد الله بكم العشر وقيل  
بقوله فعلة من انعام لخر وقيل عليه انه ذكر في تقصيل العلة  
امرا شاهدا بالصوم دون تعليم كيفية التقنا وفي تطبيق العلة  
ورد كل منها الى المتكلم بالعكس ولم يقع بازاء صوم صوم الشهر  
عليه و بازاء لتكثيره وامله **ولجيب** بان امر الشاهد بصوم  
الشهر توطية وتمهيد وفي الامر بمتراعاة العلة تعليم هي  
لكيفية التقضاءات معناه فليراع علة ما افطر بصومها  
من شهر فيخرج عن العادة ولما في هذا اللطف من الحفا قال  
المرحشري انه لطيف المسلك **قوله** او لا فعل الكل الخ عطف  
على قوله لفعل وعلى الاول يقدر فعل محذوف لهما وعلى هذا  
يقدر على التقصيل كما مر بصومه وخصر لكم فيه لسفر ومتراع  
ولحرفه مسافيه من كثرة التقدير وكذا حذف المعطوف عليه  
خلاف الظاهر ايضا **قوله** ويجوز ان يعطف على المير قال  
العلامة في سبوة الصف وكان هذه اللام زويت مع فعل الازادة  
تاكيدا لانه لما فيها من معنى الازادة في قولك حينئذ لاكرامك  
وشبهه بلا ابا لك في انها زويت لتاكيد معنى الاصاقة قيل  
ولعل الاشبه ان يجعل من قبيل امر والنم اي يريدون  
الاطفا للاطفال لا في غيره ونهه من العلة وتنبه على انه  
لزيقصد وابل اطفا عرضا كما يقصد العقل في افعالهم انتهى

سعد

سعد

كحف

وهو

وهذه ملاحظة دقيقة في التعليل التي بنفسه كانه لا علة لسواء  
وبلاغته ظاهرة لكنه يابا معطفت المفعول له على المفعول به  
الاية يريد انها ذاتية في المفعول به ولكن وجه ريادةها ايام  
ما ذكر ولا يخفى بعد فتأمل والمعنى بالتكثير الخ اي عدي به  
باعتبار ما قصد منه وهو اما لانه يقال شي على خير او في  
لتخصيصه ذلك كما في الكشاف وهذا كذا على صنع ما ذكره طبعك  
ولذا وتامة عليه مع استخلاف الظاهر اذ لا قرينة للتخصيص  
وقوله والغير الخ الموصولة لانه مثلها جملتها خبرية والعايد  
مقدر والنيان يقوله المية فقال الهمة في قريب قدر  
القول بقرينة سبب النزول ليرتبط الخبر بالشرط والقرب  
حقيقة في القرب المكاني المنزه عنه الله تعالى فهو استعارة  
لعله بحالصة ولجاجة سؤ الهمة وقوله روي الخ لخر حيا من  
الى حاتم وابن جرير وابن مردويه وتناجيه يجوز فيه التخصيص  
في جواب الاستفهام والاولى الرفع الخ ان كان قريبا فمن تنجيه  
ومقتضى الحكايات يقول فانه قريب لكنه عدل لانه على  
شدة القرب حتى كأنهم يسمعون كلامه بالذات وقوله حاتم بالثبات  
الخ فتر به لياخذ الكلام بعبء بعضا ولا يكون ذكره بعد التخييل  
على ما فسره به غير مستغنى عن قوله وكبير تقدم توجيهه  
وماله وعلمته واعلم الخ وحفظت ان ما شرع لاخل  
يكون مهابتي به وقوله تاكيد اله وحال الملبس هذا التاكيد  
في الكلام صدر بحكا منطوقا او مفهوما وانما هو بظن الايمسا  
والتلويح ومثله يحسن فيه العطف اشارة الى انه مقصود بالذكر  
لامدكور بالمتبعة فلا يكره علمه التاكيد بمقتضى ترك  
العطف حتى يحتاج الى عطف على مقدم وهو اذ الم لتوفي فاني  
عني عنهم واذا سالك الخ روي ان المسلمين الخ لخر حيه  
لمحمد من حديث كعب بن مالك وابوداود من حديث معاذ  
ابن جبل رضي الله عنه محضصا بما بعد النوم ولخر حيه ابن جرير  
عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه اذا صلوا العشا كما قال المص  
رحم الله وهذا المحدث موافقات عمر رضي الله عنه وقوله  
ولتلية الصيام الخ لان المسيل سابق على النهار على الاصح الا في ليلة  
عزوفة فانها بعد كما مترجوا به والرفث كناية عن الجماع  
الخ الرفث كلام منضم لما يستقيم ذكره من ذكر الجماع ودواعيه  
وهو كناية عن الجماع ولم يجعل مجازا لعدم المانع من الحقيقة وعاد  
بعلى لتضمن معنى الاضنا فقال رفث وارفث بمعنى صار اذا رفث  
ووجه دلالة على معنى القبح من جهة انه الاضنا بما يجب ان يكون

على ان التلويح سابق على النهار  
الا لا يترجم



فذكره للتبيين مما فعلوه ولذا سماه خيانة في قوله كتمتم  
تختابون لبعده فلم يقل افضيتم او با شرم او نحوه كما في امثاله  
فان قيل لم لا يجعل مرة اول الامر كذا نيز عن الافضا كما في الناس  
فتل لانه المقصود هو الجماع والافضا ايضا كذا نيز عنه **قوله**  
استنكاف يبين سببا لاجل جعله في الكشاف كالبيان للسبب  
قيل والمنكفيل يبيت النافعة للعباد وان كان ليشبهه بالناس  
لكن يبيد ان وجه الشبه هو الاشتغال بالما قبل ان كلامها  
يستز الاخر عن العجز والضعف المتناهي وكفى عطفها امال  
شوقها وتندت مالت وفته ايضا ان الكساف استعارة وليس  
على حذف اداة التشبيه فالرخصة خلافه وقد مر جوابه **قوله**  
علم الله بالجملة معترضه مبيته ان الله عالم بهم منضمة  
لوعدهم بمناجزة وامره ووعدهم على مخالفته والحياة  
صدا الامانة ولما كانت خيانة النفس غير متصورة جعلها  
مجازا عن الظلم والتفكير الثواب وقال الراغب الاختيان  
مزاودة الخيانة ولم يقل تخولوا انفسكم لانه لم تكن منهم الخيانة  
بل الاختيان فان الاختيان يتحرك شهوة الانسان لتجري الخيانة  
وذلك هو المثار التي بقوله ان النفس لامارة بالسوء وفشر  
عما عنكم مجازا اثره اى لصله بعد ما حرم لانه النسب  
والفخر في الاقرب كان بالحدث وفقد الية نهضة والراق  
والصافي بمعنى وهو المناسبة **قوله** فالان باسرو ومثلها  
لنسخ الحاشية الى انه مشتق على اصل كرم الحوان الامر للاب  
لانه بعد الفخر وموتوا طيبة لما بعد وقوله من الولد  
اشارة الى ان المقصود من الجماع التماسل لافضا الوطر  
والنهي عن العزل بالنسبة الى الحركات وعلى الوجه الاخر  
باعين عن المحمل وهو ظاهر **قوله** شبيه اول ما يبدو  
من الفخر في الكشاف فان قلت قد مر ان الاستعارة  
امر من باب التشبيه قلت قوله من الفخر لخرجة من باب  
الاستعارة كما ان قولك رايت اسدا كما فاذا زدت من فلان  
رجع تشبيها واورد عليه بعض فملا بالعصر تبعا لابل الغاري  
وعتبرها اعتراضا فملا لابل لو كان الفخر سانا المراد من  
الخطيب الابيض مستغلا في غير ما وضع له وموتوا بنحصر في الجاز  
والكثانية وليس كذا سببه ولا مجازا امرا سلا لانه المراد به  
المتنبيه فتعين انه يكون استعارة الا ان يكون بيانا للمقدار  
اي حتى يبين لكم سبب الخطيب الابيض لكن نظر الية لا يحتاج  
الى تقدير وان تكاب حذف لاستمسا والمجاز ابلغ واطال

ميرزاخان

فيه

فيه واذ عيانته تحقيق دقيق وهذا عقلة منهم عن كونها  
غير حقيقي على سبيل التجريد لفهم البيان للفظ اذا كان  
بغير معناه الحقيقي ولم يقصد به التجريد لزم ان تكون  
استعارة ولذا قال العلامة في سورة النحل في تفسير  
قوله تعالى ينزل الملائكة بالروح من امره الروح استعارة  
للروح الذي هو سبب الهداية لا بد نيز في امره بيان له  
وفي بعض شروحه شبهة الروح بالروح لاحيا به ميت النحل  
شقا قيم المشبه به مقامه فضا استعارة تحقيقية فمهم  
مصرحة والمترنية المتارفة عن اداة الحقيقة ابدال  
ان انذروا من الروح وقيل من امره عكج الاستعارة  
الى التشبيه كما في هذه الآية **قلت** بينهما يكون بعيد  
لان نفس الفخر عين المشبه الذي يشبه بالخيطين وليس  
مطلق الامرهما تشبيها بالروح الحيواني به كقوله  
تعالى نزل الروح من امر ربي اى من شانه ومما استناثر علم  
وان يفتر به الروح المراد منه الحيواني من شانه ومما  
انزل على انبياء شياهم للقلادة والسلام بهم هو مجاز  
انما لان الامر العام اذا اطلق على فرد من افراده كان مجازا  
اشبه والى هذا اشار في الكشاف بقوله ليس وزان من امره  
وزان من الفخر فمن ظن ان البيان مطلقا في الاستعارة  
كما توهمه عبارة المطول فقد وهمه واما قول المرزوقي  
في شرح الفصيح الخطي واحد الخيوط اشتغال قوما فوكا لسطر  
المتند مجازا تشبيها بامتداد الخط في قوله تعالى الخيط  
الابيض فمن تشبه اهل اللغة في استعمال المجاز في امثاله  
وقوله المعترض كحتر از عن المستطيل وهو الفخر الكاذب فانه  
ليس منتهى الليل والعكش بالتحريك بقية الليل ونقيل  
ظلمة لغير الليل والجمع اعبا ش **قوله** واكنى بيان الخيط  
الابيض الخ يريد ان بيانه وهو العيش كما انه ذكر مع  
فيخرج الى التشبيه كخط الابيض وهذا المختار التكاكي وهم  
من جعل الخيط الاستوداستكاره لانه لم يبين لان  
ففي كل استعارة دلالة على حذف المشبه لانا نقول لابل  
فيها دلالة على ان المراد هو المشبه وفوقه هذا وكان  
الدلالة على ان في الكلام محذوف والمفرد هو اسم المشبه سواء  
كان جزءا من الكلام يتوقف صحة التركيب عليه او لا وقوله  
وبذلك خرب الى امره لانه من باب التجريد وهو من التشبيه البليغ  
كما مر **قوله** ويجوز ان يكون من التشخيص في الكشاف من الفخر

قطب



بيان الخط الابيض واكتفى عن بيان الخط الاسود لان بيان  
 احدهما بيان للثاني ويجوز ان يكون من التبعيض لان بعض الحجر  
 واقوله وفي الكشف لما مر من ان الخط ما يمتد معه من الغلب  
 فقد حصل بيان الثاني بتكاليف الغلب لانفتحة عند وجود  
 ان يكون من التبعيض لانه بعض الحجر واقوله لان ما يمتد وان  
 ولان الخط الابيض والعين لا يختلف وكما كان ذلك لاقوله  
 اول ما يتدور من الحجر المقترض في نفس الخط الابيض وقوله  
 بعضهم الصحيح الاول مردود لفظا ومعنى وجوز ان يرجع الى الغلب  
 على ان الحجر عبارة عن النور والظلمة بعينه اذ جزؤه لا جزئيه  
 ونحو خلاف الظاهر لقوله وحسينه يكون وزانه وزان من قوله  
 حاشي العالم من القوم والاعتراض بان اذ كان من تمامه لا يتفرق  
 ان لا يفضل بيتهما بالخط الاسود غير قاطع لانه في المعنى بيان  
 له ايضا ولان محكاة النبت على الحاشية تبيينها كان او بتبعيضها  
 فحفة الناختر عما هو في صلة النبيين ولوقيل ان العبد  
 عبارة عن مجموع الخططين لقول الطائي  
 وازيد الحجر بيده وقيل ابيضه فنكون بيانا للمعالي وزان  
 قوله حتى يتميز العالم من الكاهل ويكف وقت النبيين عبارة  
 عن الحجر الصادق على ان الخط اشارة اليه لكان وجهه شام  
 انهم سكتوا في وجه التبعيض عن الحقيقة والمجاز والظاهر  
 من كلام الكشاف انه حقتة فيه قائل وقوله فان ما يتدور  
 بعض الحجر اذ هو مجموع البياض والسواد وعلى الاول  
 هو البياض فقط او مجموعهما وجعله بيانا فالان بيان الجزء  
 بيان الكل اذ ان فيه تقديرا اي من بعض الحجر والظاهر الاول  
 لانه لو سلم الثاني كان بيانا للكل من غير تقدير كما  
 في الكشف ولم يكن فرق بين البياض والتبعيض وما  
 روي انها نزلت الخ هذا صحيح مذكور في البخاري فلا  
 ينبغي ان يقول ان صح ولما كان تأخير البيان على القول  
 به لا يجوز عن وقت الحاجة على الصحيح اذ لو كان نزوله  
 كان قبل نزول رمضان وهو غير واقع لانهم محتاجون اليه  
 في صوم التنفل فالاولى لاقتضار على ما بعد قال الكرماني  
 كان استعمال الخططين فيما شائعا غير محتاج الى البيان  
 فاشتبه على بعضهم فحلوه على العقالين وقال النووي فعلم  
 من لم يكن مخالفا لرسل الله صلى الله عليه وسلم من الاعراب  
 ومن لا فقه عنده او لم يكن في لغته استعماله فيهما ورحم هذا  
 بعضهم وقال انه كان معروفا في لغة قريش وسنجا ودهم

قال ابو داود  
 ولما اصابت لنا ظلمة ولاح من الصبح خيط انا را  
 وقال لضر  
 قد كان يتيد واويدت تباشم سد في الخط اليتيم سائر  
 وعدي بن حاتم لم يكن ذلك من لغته وفي نحو سبيل المباشم  
 الى الصبح الخ لانه لا يباح المباشرة الى النبيين الحجر نبي الغسل  
 فيما بعده واما دلالة على حواء المنية فالهناز فلا ولذا  
 لم يذكره كما في الكشف لانه ثابت بدليل لضر بيان  
 لضر وقته الخ وفي صوم الصومال وفي نسخة فيلتي صوم  
 الصومال وهي اولي وهوان تصوم يومين فاكثر من عنتر  
 ان يفطر بالليل فيلتي النبي صلى الله عليه وسلم استنبط  
 هذا منها كالخروج احمد ووجهه انه جعل الليل غاية  
 للصوم وغاية الشيء منقطع منتهاه وما بعد الغاية  
 مخالف ما قبله وانما يكون كذلك اذ لم يتبق بعد صوم  
 واما احتمال كون الغاية للوجوب فتح ان خلاف الظاهر  
 لا ينبغي اختم له مع بيان المراد بالحدث الصحيح  
 والاعتكاف الخ اصل معنى العكوف في اللغة المستلزمة  
 على سبيل النعظم ثم نقل في الشرع الى الاحتباس في المسجد  
 على سبيل القرينة واما دلالة على ما ذكر فلانه معنى الاعتكاف  
 شرعا كما قدمه واما كونه لا يحضن مستجدا فظاهر فلا يريد  
 انه ربما يدعي دلالة على ان الاعتكاف يكون في غير المسجد  
 والاما كان للتعنيد فاشك وقوله وان الوطى محرم فيه  
 راجع للاعتكاف بقريظة قوله وبفسد فاما المجامعة  
 في المسجد مطلقا فلان دلالة على حرمتها وقال ابن الهمام  
 رحمه الله العكوف محتمل ان يكون للاعتكاف وان يكون للمسجد  
 فتكون ظنية الدلالة ومما لها ثبت كراهة التحريم لا التحريم  
 فهي مكروهة كراهة التحريم على الاصح كما في شرح الكنتري  
 اي الاحكام التي ذكرت الخ اي الاحكام المذكورة من باسروا  
 وابنغوا وكلوا واسكروا والاباحة وانما الصيام للايجاب  
 ولان باسروا ومن لم يحرم حدود الله والنهي عن الاتكاف ه  
 والقربان في الحرام ظاهر واما في الوجوب والمندوب والمباح  
 فشكل وعبر التقدري بالعكس لان النهي عن التقدري في الوجوب  
 والمندوب والمباح ظاهر لانه بمعنى يبيغ ان يكون هذا  
 حلالا وفي الحرام مشكلا لان التقدري عن الحرام واجب وما ذكر  
 في الكشف من كون منع القربان منبغية في منع التقدري

٥



وكون التعمد في عبارة عن ترك الطاعة و المعاصي الشرعية و تجاوز  
حيث لم يلق في حيز الباطل كيد في الاشكالين بنا و في اللفظ وهو  
ان تلك الاحكام ذوات حدود فلا تقرب بها الى الوجود كذا  
تجاوزها و الوقوع في حيز الباطل وهو معنى قوله فاني ان  
يقرب المحل للكل جز وقوله فمتلا ان يتخطى جواب عما في كيف  
قتل فلا تقرب بوضاه مع قوله فلا تقرب و ما ومن يتعد حدود  
الله و منع بقدر الحكمة و منع قربانه متدا فعالة لان منع  
المقدي يشعر بجواز القربان فان منع القربان ليقضي منع  
المقدي بطريق الاولي فهو باطل منه وقوله لكل ملك حتى  
حدث صحيح وهو من مجموع الكلام و شبهه المحارم بالمعنى الذي  
يجب التسلطان عن الرعايا و طهرهم فلا يدخل احد ثم يفي عن  
ما يقرب منه مرة المشتمات فانه يوقع في المحرمات كمن قرب  
من المرعى المحرم فانه يمتشي عليه من دخوله و يوشك بمعنى قرب  
وهو شاهد للمنع من القرب وان كان المذكور في المحارم فقط  
و يجوز ان يرثي بحد و بالله الخ فيستقيم منع القربان  
من غير قتل و نزل الا انه لم يسيق الا بهي و لحد وهو قوله لا يباين  
فقتل المتعد بباقتبار ان الاوامر السابقة مهي عن اصدارها  
وقيل ان في امر الاباحية مشكل فالواجب ان يراة هذا و اماله  
مثل ذلك التبين يحتمل ان الاشارة الى التبيين السابق  
او الى ما بعده كما مر وقوله مخالفة الاوامر والنواهي على التفسير  
الاول ظاهر وعلى الثاني تنميم  
ان هذا التبين من مقابلة الجمع بالجمع كما في اركن و اركن  
المتراد منه كل من اكل مال الاخر ففعله بالباطل متعلق بكلمة  
بناكلوا و بينكم ايضا كذلك او ظرف مستقر حال من الاموال  
والادل القائل القائل الاموال الى الحكم وفي الاساس دللت  
في البتة و سكتها و دلوتها نزعتها و من الجبال دلوت حاجتي  
طلبتها و دلوت به الى فلان تشدعت به الشبه و ادلى بحجته  
اظهرها و ادلى بمالك فلان الى الحكم رفعه و على نصيبه بانها  
ان معناه لا يكون منكر اكل الاموال والادل لا ومشله وان كان  
للمنهي عن الجمع لا يباين كون كل من الامرين منها و بها الباطل للتعدي  
متعلقة بتد لو اى تد سلوا بها الى الحكم او للسببية و صهر  
بها للاموال و بالاشم متعلق بنا كلوا و الباطل للسببية او المصاحبة  
و الحيات و المجرور حال من فاعل تاكلوا اى مثل تبيين كما لا شك وكذلك  
جملة وانتم تعلمون حالية و مفعوله محذوف كما اشار اليه  
المص روى ان لهذا الحديث اخرجه ابن ابي حاتم

عن

عن سعيد بن جبير مرسل او امر القيس هذا صحابي مرضي الله عنه  
و ليس هو الشاعر المشهور لانه نجاها في عهد ابي بكر عطفان  
علم وهو ذليل على امر حكم القاضي الخ هذه التسمية مما  
اختلفت فيه هل حكم الحاكم بحسب ظاهر الشرع اذا لم يكن كذلك  
في نفس الامر فينظر ظاهر او باطنا او ظاهرا فقط حتى لا يحل  
له ما حكم له به و ليس الخلاف في حيز من ادعى حقا في يد رجل  
واقام بيته فيقضي انه له فانه غير ما يراه الخذه و حكم  
لحاكم لا يبيع له ما كان قبل ذلك محظور اعلمت به و انما الخلاف  
في حكم الحاكم بعد اذ فسخ عقد بشهادة شهود اذا علم المحكوم  
له انهم شهود زور فقال ابو حنيفة اذا حكم الحاكم بيته لعقد  
او فسخ عقده بما يعجزان بينداهما فذ ظاهرا او باطنا ويكون  
لعقد عقدا كغيرها وان كان الشهود شهود زور كما روي  
ان رجلا خطب امرأة هو ذ و منها فابت فادعى عند علي كرم  
الله وجهه انه تزوجها واقام سا هدى فقالت المرأة  
الرجل ان تزوجها و طلبت عقدا انكاح فقال علي رضي الله عنه  
قد تزوجك الشاهدان وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي  
لا ينقد و حكم الحاكم في الظاهر كما هو في الباطن والمسئلة  
معروفة في الفروع والاصول ولها تفصيل في ادب القدر  
والاية تدل على القول الثاني بحسب الظاهر ويؤيد له  
الحديث المذكور لخرجة الشيخان والحن افعال تفضل من الحسن  
وهو صرف الكلام عن سنة الجارية اما الحسن او بحقه تعريضا  
وقيل لفظن الحسن وكذا القوي على التكلم ومنه ما في الحديث  
ودلالته لما ذكر ظاهره وكلمة لتسريح الخلاف كما مر ومطابقة  
سبب النزول للاية باعتبار اكل المال بغير حق مطلقا  
سأله معا ذ بن جبير رضي الله عنه الخ قال العرفاني لم افقت له  
على استناد و لعقبه بان يخرج حبه ابن عساكر باسمه كما في  
تاريخ دمشق طريق السدي عن الكلبى عن ابي صالح عن ابن  
عباس رضي الله عنهما وله طريق اخرى وغتم بغير حجة و يكون  
بوزن قفل و كما بدأ يصح فيه الممزة والالف اى كما كان اولاه  
فانهم ساءوا عن الحكمة لم ذك اهل المعاني الى اية هذا  
من الاستلوه للحكيم ويسمى القول بالموجب وهو تنقيح الشاغل  
بغير ما يطلب ينتزى من سواله من غير تبيينه على انه الاولي  
نحوه وانهم ساءوا عن السبب في اختلاف القدر و زيادة النور  
ونقصانه فتا لوالها كاله يثد و ذ قفا شر قنرا ذ قليلا  
قليل حتى ممثلي ثم يلوذ الى حاله الاول فاجيبوا ببيان الفرض



سنة هذا الاختلاف من بيان موافقت العبادات والمعاملا  
ثبنتها على ان الاولي بحالهم ان تبا للوعز الفرض لا عن السبب  
لانهم ليسوا امت تطلع على دقائق الركايات ولا يتعلق لهم  
عرض بها فان كان المص رحمه الله اذ اذ هذا فالظاهر يقول  
سا للواعز السبب العلة فان اذ ان السؤال الانما هو عرت  
عائنه وفائده فالمدكور في سبب الشرب لا يساعده كما قيل  
وليس بشي لان عبارة السؤال لا تتألف فيه ولذا قال الخبير  
ان لا اريد على التفتيش سوى ان اقول اذ دلالة بقوله  
ما قاله الهلال الخ على انه سؤال عن السبب والفاعل دون الغاية  
والحكمة فحكمة المص على ذلك لانه اللائق اذ مثلهم لا يستبعد  
منه السؤال من ذلك فيكون محصله لزجمله الله كذلك  
يخلفه على حالة تقتضيه ولم يدم على حالة واحدة كالشمس  
فوجبوا بانه للموافقت وخوها فان كان السؤال عن السبب  
وعدك عندنا الى ما ذكرنا من وسيد كره المص ايضا فوجبا لعدو  
انه لا يتعلق بمنصب النبوة اذ العلوم قسمان قسم يعلم من  
الشرع كالعلوم الدينية وقسم يعلم من غيرها فلا يتعلق له  
بمعرفة الله وامور الدين كمثل هذا اولانهم ليسوا امت يقف  
على مثل هذه الدقائق الموقوفة على الارصاد والادلة الفلسفية  
وليس هذا ما نقص من قدرهم كما توهمه بعض الناس مع ان  
كثيرا من ادلتهم مططون في هذا عند هذا ايضا والحكم للسكرت  
عنه لا يخصى وقوله معالم يعني ان المتقات ما يوقت به  
الشيء كما ان المقدار ما يقدر به وقوله وخصومنا الخ اشاق  
الى انه من ذكر الخاص بعد العام لمزيد لخصا من المتقات به  
حسب روعي فتم اذ اذ وقصاة وقيل انه توجب لامجاب  
الشيء وتوطئتها كما بعدك والموافق لهذا الفرق  
ما خود من الراقب وعلمه يقول في امثاله وقوله والملة  
لحترزها اذ اقتيدت كمد كذا وقوله المفروض لا مراد المقدر  
لان اصل معنى الفرض التقدير كانت الاضمار الخ الفسطاط  
لضم الفاء وكسرها بيت الشعر والنقب حرف الكايط وهو كالم  
الى الدار والفرجة لاصحة الى الفسطاط ووجه اتصاله  
الخ اذ وجه جمعه مع ما قبله بالعطف وعدم فصله وذكر  
العلق وجه وقوله انتم سا للوعز الامر من امر فرضي فلا يصح  
منافاة بعض الوجوه الاضمارا صله معنى لا يستطرد في الصايد  
اذ اقتصد صيدا بعينه ففرض له صيد اخر فخصي في اثره وطلوه  
لا عن قصد والعسوق بنية وبنين الاعتراض ان الاعتراض موك

الاعتراض  
والاستطاد

لتاسق له الكلام منزل منزل للجزء منه حتى صح توسطه بين الجزية  
ولا يحد فضلا وهذا يتصل به باعتبار مشاكسة ما فلا اتصل  
كلا اعتراضا لكونه يشبه به من حيث انهما غير مقصودين فلهذا  
يشاق مشاققة لما قال الاتصال القوي بالضعيف توسعا ويكون  
بواو وبدونها هكذا فرق بينهما صاها الكشف ويفرق بوجه  
اخر وهو ان الاستطراد قد يتعلق بمادة محسب لا اعتبار  
والتكافي لم يفرق بينهما وقوله اذ انتم لما ساءوا الخ يعني  
لما ساءوا اما لا يمتهم لكونه ليس من المعلوم الذي ينبغي  
وذكر لخصه هذا اشارة الى انه اللائق بان تسال عنه ويعونه  
بمعنى يقصدونه والمراد انه ليس من شأنه ان يقصد لخصه  
وقوله اذ ان المراد به الخ محصلة انه ذكر ضربا للمثال لخصه  
بانهم في شواهم عما لا يميم وترك المهم كل يترك باب الدار  
ويأتي من غير الطريق وقوله بر من لشارة الى ما ستر في مسئله  
وقوله اذ ليس الخ سبني على الوجوه الاول وقوله او ياتروا  
على الاخير في تفسير احكامه بمقتضى بيان البيوت من غير  
بأهنا فالاعتراض على افعاله وهو السؤال عن الاهلة والسؤال  
السابق وان لم يكن للاعتراض لكونه لما كان لا ينال عمقا فقل  
ولا يفعل الاحكام كان السؤال في غير محلة والسؤال في غير محلة  
منزل من الاعتراض وانما حكمة على ذلك لانه يقتضي الامر  
بالتقوى وتفسير الفلاح بالهدى اي الهداية الى الحكم الالهية  
في افعاله والبر في ترك ما فعلوه بقربنة المقام وقوله  
جاهدا الخ فتره لانه لم يقصد ذلك لم يكن مجاهدا وهو  
ما خود من قوله في سبيل الله لانه ذلك هو الطريق الموصل اليه  
فيل كان ذلك الخ لما لم يكن لقوله قاتلوا الذين يقا تلونكم  
فادعية في الظاهر اذ المقاتلة تكون من الجانبين فتر الذين  
يقا تلونكم بالذين ينجزون القتال ويبارزون فيه اي لا  
تقاتلوا المحلجزين المتنافعين او بالذين يبا صرون المحلجزين  
ويكون لهم قوة ذلك لا الشيوخ والصنبيك واصراهم او بالذين  
يعادونكم ويقصدون قتلكم اي جميع الكفرة لتظهر الفاطمية  
وعلى الاول تكون مندوبها في حكم مفهومه اي لا تقاتلوا المحلجزين  
لقوله اقتلوا المشركين كما فتمت اجز من كانوا او محلجزين  
ويؤتى الاول الخ حكمة مؤتيا للاول وبعضهم  
جعله في كلام الكشاف وجهان واجبا وهو ان المراد بالذين  
يقا تلونكم من يقصدون من المشركين للقتال في الحرم وفي الشهر  
الحرام وقوله فانزلت متفرع عليه والضمير لهذه الآية ولما

ظاهر



العداوة ومنه الناصبي والرهانية وفي نسخة الرهبان وكلاهما  
جمع زاهب وعمرة القضاة معرفة في الحديث وقوله يا ابتداء القتال  
راجع الى الوجه الثاني في نفسين بقاياتكم وقوله لا يريد بهم  
الخبر لان محبة الله اعادة الخبز المشيل المتضام في محال في  
حقة تعاطي كما مر قوله **واصل الشغف الى هذا اصله** ولكن يستعمل  
في مطلق الادراك او الغلبة كما هنا ومعنى البيت ان تدركوا في ايام  
الاعداء وقد رزقتم على قتلي فاقتلوه في فان من اذكتمه منكم اقتله  
فكفي بقوله فليس في خلوه اى صابرا الى طول ولا يفاخره قتله والبيت  
من فستة لعمرو الملقب بذي الكلب وقوله ولخروجهم اقاتوا  
بعضهم واخرجوا بعضا لخرق الا فالخراج لا يجامع القتل **قوله**  
اي المحنة التي يفترق الخ وقيل لبعض الحكماء اشد الموت فقال  
الذي يمني فيه الموت ومنه اخذ المنهي قوله وحسب المنايا ان  
يكون انا ياجعل الخراج من الموطن من الفتر التي يمني عندها  
الموت كما قال الشاعر  
**لقتل تحت السيف اهول موقعا على النفس من قتل بحد فراق**  
وقوله بكرهم في الحرم الخ ايا شدة فبها فلانها لو اقبلتم بعد ان  
لم يبالوا بالشرك في الحرم وصدهم اياكم عندهم ايامهم لا فتح  
فيه لكن تحسب ما تبوهه لكونه في الحرم **قوله** لا تقاء بخوهر  
بالقتال الخ هتك الحرم من اذ التها وقوله لا تقاء خوهر معني  
تمام النظم لامعني تقا فلو يتم اذ لا يستقيم لا تقاء خوهر بالقتال  
حتى بقاياتكم وقوله حتى تقبلوا بعضكم الخ يعني انه جعل القتل  
الواقع على البعض وكذا الصاد رهن البعض بمنزلة ما يكون من الجوع  
وبينه في جانب المفعول لعلم الاخر بالمقايضة عليه كقولهم  
قتلنا بنوفلان والقائل بعضهم كما مر وهذا التا ويل على الغزاة  
بالمفاعلة لا خاصة التمه ولنا ذكره المصرحه اية مع القرارة  
الثانية وقوله قتلنا بنو اسد مؤنث في النسخ وهو صحيح  
كما مر جوابه وان كان لا يجوز قامت الزيدون وهو مخصوص  
بجمع ابن لانظما تغير معرجه اشياء جمع لتكسر وهو يجوز فيه  
التذكير والتانيث وقوله مع القتال والكرم الخ عنهما معا لانه  
الذي يترتب عليه المغفرة ونفس الفتنه هناك بالشرك ما نؤد  
عن فتادة والتالي وقالك لتسر لليطان فبئذ نصيب قال  
الطيب وهذا الاختصاص من لام الله ولم يذ افترت الفتنه  
بالشرك للمقابلة والذي يقتضيه حسن النظم والرفع الكفر  
في سياق التعمي ان تعد لكل ما يسي قسنة فيطابق ويكون الدر  
كله لله لان الفتنه حملت او لاعلى الشرك فلو كانت عينها

لاضمرت

لاضمرت او عرفت وقتل انما افترت الفتنه بالشرك ليصح  
التعميم بالنفي وينتظم عطف ويكون الدين لله وفتن  
الانتماء في الموضوعين بالانتماء عن الشرك بقربية المقام  
وضم التمه القتال في الاول دون الثاني وكانه مراد في  
الثاني انتهى وقد علمت انه نفس السلف واما ان المحل  
محال اصنافا او تعريف فالالات الفتنه على الرضى لم يفسر  
بالشرك كما مر واما تعلق الانتماء بها او لافلان قرينه  
على القتال قتله يقتضي تعلفه بالقتال وذكر المطفرة تبه  
يقتضي الكفر فاذا عمت في الاول واما هنا فلانته منفرع  
على اختصاص الدين بالله وهو يقتضي الانتماء عن الشرك  
ولا حاجة الى ذكر القتال لاستلزامه وتقدم ذكر الانتماء  
عنه فتأمل فلا تعتد واعلى المنتهين الخ قال  
الخبر من الطرفين في موق الخبر الخ لا عهد وان ثابت على قوم  
الاعلى الظالمين ولما كان في شرب الجزاء على الشرط نوع  
حقا اذ الظاهر فلا عهد وان علمتم ذكره ثلاثه  
معان الاول انه كما نية عن النبي عن العدو وان عن  
المتهمين والعدو وان مختص بالظالمين والمتهمين للثبوت  
بظالمين فالاعتد اعلى هضم الثاني انه متماكلة بنسبة  
حرر العدو وان عهد وانها اى لا تظلموا الا الظالمين دون  
المتهمين يعني لا تقبلوا ما طوف في صورة الظلم بحا زاة  
له نمثله الامم الظالمين وفي الوجهين الفصد الى النبي  
بحازا او كتابية لكن النبي في الاول عن قتال المتهمين  
لكونه ظلما حقيقه وفي الثاني عن مجازاة غير الظالمين  
بما هو في صورة الظلم بالنسبة الى الظالمين الثالث  
ان المذكور سبب الجزاء ان انتموا فلا تضرصوا الهمة  
ليلا يكونوا ظالمين فبئذ الله عليكم من بعد وعليكم  
لان العدو وان لا يكون الاعلى الظالمين او المراد ان  
كتابة على معني ان انتموا ليلط الله عليكم من بعد وعليكم  
على تعدد شربهم كظم بصير ورتك ظالمين بذلك وقتل  
في المشا كلذاته سمي حزا الظلم ظلما وانه كان عدلا من  
المجازي يكونه ظلما في حق الظالم من عند نفسه لانه ظل  
نفسه بالنسبة للحاق الجزاءه قاتلهم المشركون  
في عام الحديبية فبئذ نظرات عام الحديبية لم يكن  
فيه قتال بل صد كافي الصمعيين وجمع بين المر والينين  
بانته لم يكن فيه قتال شد يدل شرهما بهتمام وحجازة



كما روي عن ابن عباس في سورة الفلح وفيه نظير قوله وقيل  
 لعنه هذا الشهر يد الذوات الله لصل لكم جزاء على ما كان منهم  
**قوله** يجزي فيها الفصل اشارة الى ان في الكلام مقدر  
 اي ذوات خصاصه وقوله وهو في ذكره اي احتمال كما فصل  
 منفرع صليته لغريب النتيجة وهو عند ذلك عن قول الزمخشري  
 انه تعالى كذا الا ان التاكيد لا يقطع بالحق الا ان تحتمل  
 اعتراضه فان الاعتراض في هذا الشكيد ويكون بالفاصل وقوله  
 فيجربهم بشير الطالمعية استعارة وتمثيل والفتوة الفهر  
 وبيت باها الصل **قوله** ولا تمسكوا كل الامساك فسر  
 به للقبيل الاستراف ولما كان قوله ولا تمسكوا بايديكم الخ  
 محتمل لتلفظ بقوله قاتلوا وبقوله انفقوا او بهما والثاني  
 اقرب ولذا قد مره والمعنى حينئذ النبي عن ترك الانفاق  
 او عن الاستراف فهو تذييل لصل وانما تضمنت الآية  
 الصل لان الصل تستعمل في الاعطاء والمنع قبضا  
 ويستطاع ان تعالي ولا تجعل يدك مغلولة الي عنقك ولا تبسطها  
 كل البسط فالآية محتمل النبي عن حاشيتي السخا وقوله  
 او بالآية اشارة الى تعلقه بهما معا وقوله ويؤتيه ما روي  
 الخ روافد الترمذ في الوداود عن اسلم بن عمر ان مع لظلاف  
 في الفاظه وقوله او بالامساك الخ يعني التمسك بها الخ لانه  
 بشرها كما وامتل معنى الهلاك لغنة تنههم الفساد كقوله في  
 وفضلك الحزب والنيل اي يفسدها ومنها الاستهلاك **قوله**  
 والالفا الظرح وعدي بيالي لتضمنه معنى الاتهام والافضا  
 وهذا اقل لانه لا يكون التقاض من ذلك اذ زيادة في  
 المفعول شاذة والاشد في حاز من الانفس وكون التمسك  
 بالضم مصدر كالنظر بالضاد المعجمة محقق في الصدر والشدة  
 بمعنى الترو ومنتقول عن سيبويه وهو الصحيح لكنه من التوارد  
 ومثله في الاتهام تنصبه لتجرع وتنقله الثعلب وجوز الزمخشري  
 ان يكون كاصلهما كسر الهم فمتمم فيل ويوتى انه قرئ به  
 ورد في ابو حنيفة بان مصدر فعل لا يكون تفعلة وبان  
 دعوي بلاه لصل وكونها بمعنى الهلاك هو المشهور وقيل  
 التمسك بها امكن التحرز عنه والهلاك ما لا يمكن وقيل  
 هي نفس النبي المهلك **قوله** وقيل معناه لا تجعلوها الحدة بايديكم  
 هذا الوجه وقد مره الزمخشري وهو على زيادة الباقا  
 البيا بايديكم مزيدة مثلها في اعطى بيده للتفاد والمعنى ولا

قوله  
 على ان التمسك هنا البخل

لفتنوا

لفتنوا التمسك اي تكم ان لا تجعلوها الحدة بايديكم مالكة  
 لكم يعني لا توفقوا انفسكم فيما تحققون الهلاك به من قوله  
 اعطى بيده لمن انقاد كما يقال فيضرك شزع يدك عن الطاعة وقوله  
 ولا تفتنوا بالتمسك به بيان لطريق الحجاز اي لا تجعلوا التمسك  
 منسلة علىكم فتأخذكم كما أخذ المالك القاهر في مملوكه  
 قيل هذا الحجاز سبيل الاستعانة الممكنة ولما فيه من الحفا  
 منقعة المص وتكونه المعنى المشهور المتبادر منه اذ معناه لا  
 تتسلطوا وتنفذوا الهلاك قد مره الزمخشري في المتنوع على  
 الوجه الاخير هو متعد حذف مفعوله ومعناه لا تقتل  
 نفسك بيدك كقولهم لا تفعل كذا بربك **قوله** اي ايتوا بها  
 ثامنين مشحمة المناسك الخ ذهب ابو حنيفة الى ان العترة ليست  
 بولجة والى في قال انها وليجة كالحج واستدل بعضهم  
 بهذه الآية لان معنى ايتوا بها ثامنين والامر للتوجب  
 ويؤتيه القرارة الاخرى وما ورد في الحديث والاحاديث  
 الدالة على عدم الوجوب يعارضها الحديث لمخر لا يعمل للتأخر  
 منتمل فيكون ناسخا لكن ظاهر النظم امر بالامتنان وهو لا يدل  
 على الوجوب لان التطوع بعد الشرع فيه واجب عند الحنيفة  
 لكن وجوب الامتنان فرع وجوب الامتنان عند الشافعية فهو عند  
 يدلت على الوجوب على كل بقدر ما انما اوله المص رحمة الله ارضا  
 للمعان معهم وحيل الزمخشري لا امر بالامتنان امر بالادابها  
 وهو بعيد وكذا ما قيل الامر بالامتنان مطلقا امر بالامتنان  
 لانه مؤوقف على الشرع **قوله** وما روي جابر رضي الله عنه  
 الخ ردة على من استندك به للحنفية واورده علي بن ابي طالب  
 الصحابي لا يعارض الحديث المرفوع وهو غير وارد لان قوله  
 سنة نبيك افلا ترحمون رفعه فهو في حكمه واما ما قيل ان  
 حديث جابر رضي الله عنه انما يكون صارفا لو ثبت ان كان  
 سابقا على القران ليدل على عدم قصد الوجوب اما لو كان  
 متاخرا والاية دالة على الوجوب كما هو الاصل رفع حكم  
 الاية بخبر الواحد وقوله يجوز فغير وارد لان الاية تحتمل  
 الوجوب وعدمه وبيان احد المحتملين بخبر الواحد جائز وليس  
 يفتن عند الحنفية كما مر **قوله** ولا يقال انه فسر وحدها الخ  
 رة لقول الزمخشري واما حديث عمر رضي الله عنه فقد سرد  
 الرجل كونها مكتوبة عن علي بقوله اهللت بها واذا الهل بالمرق  
 وجبت عليه اذا كثر بالتطوع من الصلاة يعني قوله اهللت  
 بها استتبان لبيان الموجب والمعنى وحدها مكتوبين

سجد



لا يهاهلت بما جئنا فالوجوب للشرع لا للامر ولا يخفى انه لا  
ينبغي ان يلاصقها وهم لا يقولون بان الشرع ملزم فكيف  
يلزمهم بما لم يستلموه واما قول المصرحه انه رتب الاهل  
الحق فاما نتم لو كان فاهللت بالفا وادعاء تعادله خلاف  
الظاهر مع انه قيل ان قول عمر رضي الله عنه اصدت سنة  
نبيك بحقل نذرة لقوله مكتوبين بانها سنة **قوله** وقيل  
انما هما ان يحرم الخ ذواته تصغيره او للتلف لا للتخفيف  
وهذا انما يصح اذا تمكن المستر من التدارف او اشهر في لقوله  
تعالى الحج شهر معلومات واما اذا لم يكن ذلك فلا كتابين  
في الفروع ولذا ضعف هذا القول وقوله ان يجرد هـ ا ك  
الشفر وقالت الامام الاحتياط القول بوجوب العمرة **قوله**  
يقال حصره العدة والحصر في الاستعمال الاضمار  
في منع يكون من مثل الحوف والمرص والحصر فيما يكون من جهة  
العدة وان كانا في الاصل لطلق المنع فاعتبرا بوجوه في رده  
الله في حق الحكم مطلق المنع على ما هو الوضوح والثافي رحمه الله  
المنع من جهة العدة ولتتام الدليل وهو ان رئيس المصنف وهو  
اعرف بموافق الترتيب في حصر العدة وقول الصحافي  
وان لم يكن حجة عنده والتقييد خلاف الظاهر لكن لا يفيد دليل  
على خلافه ووزوده في حصر العدة لا يصح دليله اذ العبرة بمعوم  
اللفظ لا بمضمون السبب لكن وقوعه في مقابلة قوله فاذا اتم  
ليقويه ونفسه بامتنه الاحتياط اطلاق الظاهر اذ المتبادر من  
الامتن امثرا العدة **قوله** من كثر او عرج الحديث لوجه ابوداود  
والترمذي والنسائي واما ما حووا الحكيم من حديث الحاج بن  
عمر وكسر ميني المجهول انه كسر منه اعصموا عنده من الحكة وعرج  
بفتح الراء مائة عرج عارض واما الخلفي فكسر الراء وقال انه فاعل  
معنى است مطلقا كمن حضر في الاستعمال بالعام الذي بعد عامك  
وهو دليل لا في حصة في التحلل بالمرض وقوله ضعيف غير مستدل  
لا به روي من طرق مختلفة في السن فلذا الصاحح الى تناوله بالاشراط  
ومعنى الاشراط كاستره النبي صلى الله عليه وسلم ان سوي الحج على انه  
ان منعك ما نعت عند عروضة له وهو بئس على القول بان يجوز  
لكل محرم ان يشترط الخروج من الاحرام بعد ان يشترطه وهو قول  
لحمود ولحمود قول الشافعي وغيره ما يخالف فتية والحديث صحيح عليهم  
وهو حديث صحيح رواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي والبو  
داود وصحبا ثبت الزبير بضم الصاد وتخفيف الباقول **قوله** فعلمنا ان  
ما الموصولة في محل نصب على انها مفعول اسم فعل مقدم وهو عليه

سعدى

معنى

معنى خذوا فان الرما ان قلنا بجواز عماله محذوفان قلنا بعد لضعفه  
فهو خير مستند محذوف في الواجب او مستد خبره محذوف تقديره  
عليكم اي واجب عليكم او مفعول فعل مقدم تقدير اهدوا وقوله  
ليس بغيره في نسخة سير عليه اشارة الى ان الترتيب لطلب  
وانه معنى ينتسب وقوله وهي من المحل في خلافها ايضا فانها عند ابي  
حنيفة من الحرم والمحدثون يحقوا الاول ولكنه لا يضر بالضعفة  
لانها متصله به وهي اسم بئر فاجابوها من الحرم بعد من فناءها  
وبه يجمع بئر القبولين قال الوليد بن الحديدي بئر طرف الحرم على تسعة  
اميال من مكة وقوله بيوم امارا بالاضافة وقوله المنة من الامار  
بمعنى العلامة وفي العايق عن ابن مسعود رضي الله عنه لدخ رحيل  
وهو محرم بالعمرة فقال العشا بالهدى واحصوا بينكم وبينه يوم امار  
اي يوما تعرفونه فاذا ذبح حل فاورثت هذه العبارة لورودها  
في الاثر **قوله** لا تخالوا حتى تعلموا الى ظاهر كلام المصرحه انه  
ليبان حكم المحصر فقط وبه صرح الزمخشري وقيل ان دعاءه راجع الى  
قوله اتموا الحج وقوله حل الا ولو اشارة الى ان ظاهر النظم مع ابي  
حنيفة وكه الله فالمراد بحل المحل الذي عتبه الشارع وهو في محل  
الاحضار مطلقا والحدي كالمهدي بحتم وذلك مهملة ما يحتمل ليوضع  
تحت دقة السج او الرجال وقوله ولخصنا له لاقول به ابو حنيفة  
لمغا رضة الر وايات الصحيحة وافقتنا القياس على الصوم والعبادة  
له والطح والطينة ما ينطلي في كبر من الابل **قوله** والمحل في الكنت  
والتحقيق ان محل الدين وقت جلوه والقضاء لوجه والوجوب يلزمه  
من خارج واما محل الهدى فهو محل مكان تكمل فيه نحره اي يسوغ او يجب  
وقد نقله الازهرى عن الزجاج وغيره بهذا المعنى ومن حيث جالس  
عند الشافعي **قوله** مرصنا بوجه الى الحاق قتيبه بهذا البلايم  
ما يترتب عليه وهو قوله لا تخلفوا رؤسكم والمعطوف وهو اوتيه  
اذى من راسه والاف الحكم عامة في كل مرصن يحوج الى شي من محظورات  
الاحرام وقيل كذا من عذرة **قوله** فقد روي عن عبد الله بن  
مفضل قال فعدت الى كعب بن عجرة رضي الله عنه في هذا المسجد  
يعني مسجد الكوفة فسألته عن قوله فذني من صيام فقال حدثت  
الى النبي صلى الله عليه وسلم والقيل بيننا شرعا على وجهي فقال ما كنت اري  
ان الجهد يبلغ بك هذا اما بخد شاة قلت لاقاك فظم ثلاثه  
اقيام او اطمم ستمسا كين لكل من نصف صاع من طعام ولحاق  
راسك فنزلت في خاصة وهي لكم عامسة وعجوة فطم العين المهملة  
وسكون الجيم وفتح الراء المهملة وهو امك جمع هامة بنشدند  
المسيرة والموصف بالذوات غير ذوات التسم من همة بمعنى ذب وفي الحديث



اعوذ بكلمات الله القامة من كل شيطان وهامة والفرق بين الفاعل  
والرأوتسكن والقاف مكيال يسع ثلاثة اصوع والسك بمعنى  
او يح واصوع جمع صاع وهو مكيال معروف وقوله امنتم الاحصان  
بمخالف انما على مذهب ابي حنيفة وما بعده على مذهب ابي  
بالسعة عدم مضانفة العدد وبانه جعل ولا مفعول الا من محذوف  
وهو الاحصان على طبق مذهب الشافعي ان المعنى الاحصان  
والامن منه لامن المرض والعدو وثاني جعل امنتم مثل لا  
منزلة للامن الذي كسبه في امن وسعة موافقا لمذهب ابي حنيفة  
**قوله** من استمع وانفع الى التمتع هو ان يحرم بالمشقة  
في اشهر الحج ويأتي بمناسبة ما شمر بحرم باح من جوف مكة ويأتي  
باعتقائه ويقابله الفراق وهو ان يحرم بمعامعة وانما في مناسك  
الحج فيدخل فيها مناسك العمرة والافراد بطوان يحرم بالحج  
وبعد الفراق منه بالعمرة **قوله** وقيل الى الفاعل على الاول  
من ان تنفع بالشرع في العمرة ممتدة او منتهيا الى الانتفاع بالحج  
وعلى الثاني من ان تنفع بالفراق منها ممتدة الى الشرع في الحج فالتأني  
اماملة او سببية **قوله** فعلية كم استليس الى السدم  
مجازا عما نذبح وحبر ان يضم الجسيم والمؤخدة مصدر كالجبر  
وملوما نيلاق به المنفرط ويجبر ما فانه من باختر الاحرام  
الحج من المتقات ولنا لم يحجب على المكي ومن في حكمه وفي قوله  
يدبح اذا المحرم اي يجوز له ذلك واما عند ابي حنيفة رحمه الله  
فدم نسك اي يذبح كالاخصية فياكل منه ولا يذبح الا يوم النحر  
**قوله** في ايام الاشتغال بالحج لما كان قوله في الحج يحتمل ان يتراد  
به في عمدة وهو عرفة لان الحج عرفة كما في الحديث او في افعال  
الحج والاول غير ممكن اذا لا يمكن صوم ثلاثة ايام في عرفة  
فبني الاحتمالات الاضراء فذهب الى الاول الشافعي والى الثاني  
ابو حنيفة لكن قوله بين الاحرامين اي لصر الحج والعمرة  
ظاهر يشعر بان يجب عند ابي حنيفة ان يكون قبل احرام الحج وليس  
كذلك بل يجوز تعديك بالانفاق واشهره جمع شهر مصانق لغير  
الحج وقوله والاحب لا يصلح ووقع في نسخة بعد الاحرامين  
وهو من تحريف النسخة وتقدير بعد احدا للاحرامين لا قرينة  
عليه ذلك ان نقول انه اقتصر على محال الخلاف وقوله ولا يجوز  
الحج الاولي نذك يوم الخرفانه لا خلاف في عدم جواره وقراءة  
سبعة بالصب عطف على محال مفعول المصدر ومن لم يجوز قد  
وضوموا وعلية ابو حيان رحمه الله **قوله** لكان الحساب الحج  
تقدم ان ذلك من قول الحساب اذا جمعوا ما فرقوه وذلك يكون

كذا

كذا شمر بين فائده انه بانة رتملا ينوهم انه مخير بين ثلاث في الحج  
او سبعة نداء اول شلال ينوهم من التسبعة مجرودا الكثرة فانها تستعمل  
بما ذرت المعنيين وايضا فان الاحكام بعد التفصيل لانه فان قلت  
ما الحكمة في كونها كذلك حتى يحتاج الى تفرقة بالما ذكر قلت  
لما كانت تدل على في زمن الحج وزياد التسعة جلالة لتعاد لمن غير  
نقص في الثواب لانه الصديقة منبذة على التيسير وهذا معنى قولكم املة  
فلا يكون تأكيد الحاسياتي ولم يجعل التسعة فيه لسقطة الصوم في الحج  
ولان فيها اتمام منهي عن صومها **قوله** انه لا ينوهم ان الواو تعني  
او الحج في المعنى ذكر المخشري ان الواو تاتي في الاباحة خوفا من الحسن  
وابن سيرين كما في قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام الا نحر وتبعه  
صاحب الايضاح البجلي ولا تعرف هذه المقالة للحوي ورويات  
التيرافي نصر عليه في شرح الكتاب وتبعه في خواشيه على التتميل  
فقال الصواب ان الواو كوا في الاباحة انما استندت من الامر  
والواو جمعت بين الثمين في الاباحة **قلت** لكان تحال عليه  
كلامه كان يداي عليه لخره بانة انما خطاة الزمخشري في جعله باللام  
فالحج لا يمن ان استندت انما استفاد من الامر ولا اشهرها  
وتوهمنا بخري في الامر الصريح لا يقتضي جزيانها فيما هو خير اريد  
به الامر كما هنا لان الامر المقضي فصولا مثل **قوله** صفة مؤكدة  
مضيدة الى اما كونها مؤكدة فظاهر وكونها منبذة على الوجه المذكور  
لاناسب المقام والوحدة الاخرى من لغزيره وهو الاطلاق عدي  
**قوله** ذلك اي الحكم المذكور في بعض النسخة انما استنع لاجب على اهل  
الحرم ان تمتعوا وقال ابو حنيفة انه اشارة الى التمتع وانه لا تمتع  
على اهله فان تمتع فعليه دم جناية لا ياكل منه قال الخصاص  
وظاهر الآية يقتضي ما قال الحنفية لانه لو كان المراد الهدي لقال  
ذلك على من لم يكن الحج وكون اللام واقعة موقوع على خلاف الظاهر  
**قوله** وهو من كان من الحرم الحج اي من لم يكن اهله حاضرا للمسجد  
الحرام من كان من الحرم على مسافة القصر فانه من كان على اقل فانه  
مقيم بالحرم ان كان فيه او في حكمه ان كان في غيره والمراد به عن  
المكي عند مالك وقيل من كان من اهل الجبل ومن كان مستكنه في الجبل  
وقوله وحضومها في الحج اشارة الى دخوله فية دخولا اوليا يشره  
الانتظام وقوله كي يصد كالح يعني لغير المشرك مجرد العلم بل علم يمنع  
عن المعصية ولتقتضي التقوي **قوله** ان وقتها انما قدر الوقت  
ليصح العمل لان الحج فعال من الافعال والاسم يرمك لغيره فيقدم  
ما ذكر او ذواتها او يحا ويجعل عين الزمان مبالغة وقوله وبنا  
للخلاف الحج ومسرة الخلاف انه لا يجوز الاحرام يوم النحر وعند ابي حنيفة

**قوله** صلات الواو تاتي للاباحة



رحمة النبي كوز بلا كراهة وقوله اما لا يتحسن له مذهب مالك رحمه  
الله وفي الكشاف فان قلت **ما فائدة توفيت الحج** هناك الاشارة قلت  
فانك تراه ان شيئا من افعال الحج لا ينضم الاختصاص والاحترام بها لا يتعقد  
عند الشافعي في غيرها وعند ابو حنيفة يتعقد الا انه مكره وما استشكل  
بالرمي والحلق وطواف الركن مما يصح بغيره فجزا الضر ولجس **بانه**  
**يخالفا على مذهب ابو حنيفة رحمه الله** وفيه تحت وقوله ان مالك  
كره العشرة في يقينية ذي الحجة وفي الانتصاف انه يقول لا يتعقد  
العمرق في ايام منى خاصة لسر حج ما الرتبة التي ويحل بالاقتضا  
فتنعقد وجميع السنة غير ما ذكره سابقا للتعرق ولا يظهر مشروطة  
الاي اسقاط الدم عن مؤخر طواف الا فاضلة الاخر ذي الحجة  
لا غير **قول** وانما سمي الشهرين وتخص الشهرين كذا في الكشاف  
وفيه تحت فانه لا يخلو اما ان يطلق الجمع على الاثنين فما فوقهما  
او يخص بالثلاثة فما فوقها وعلى كل فمذا لم يتر منها لانه اطلاق  
على اثنين وتخص ثالث لا على اثنين ولا على ثلاثة فان كان احد  
الشهور فربعضه والباقي في تمامه لزم الجمع بقرن الحقيقة والحجاز ولا  
يخلص عنه الا بان يقال المراد به اشكان والزائد في حكم العدم  
او الثلاثة واسما الظرف تطلق على بعض الحقيقة لا معناها على معنى  
في وللمثال الذي يختص برائتك في سنة كذا وانما راد في ساعة  
منها وهذا هو الحق لان الاول ليقضي ان وقت الحج شتره فقط  
ولا يقايله فتعلم **قول** ما في نفسه الخ الذي ذهب اليه الشافعي هو انه  
لا يحرام لا غيرها ووجه دلالة على وجوب الانعام وضمنته بالشروع  
دقوله فلا يحل او فلا تحس وهو على الاول كناية وعلى الثاني حقيقة  
كامر واما جعل الضيق وهو مصدر كالدخول لاجمع فتق كما يؤمر  
من تفسيره على السيات فكافي قوله ولا تتأبزو اباللقاب يثن  
الاحتم الضيق والمير اكبر المنية والمد الخاصة ونحوها وقوله  
في ايامه بناء على المشهور وعلى ما ذكر في قوله وذلك ان قرنتها الحج  
المزاد في نفس الحج **قول** على قصد النبي للمب الغرض وجه المناقشة  
ما ذكره من انها لا تتلحق ان توجد لامنا في نفسها بيقينة فمع الحج ايق  
والمراد بالنتظير ما يخرج عن انضال الحروف ويجعله كالا حافي  
والافتحش من الصوت بالقران حسن وقراءة الرفع تبيته باهنا على  
قصد النبي على وجه المناقشة كما قال والمجد المنفي على ما فهم به  
وجه الحديث على الخبرات المراد بعلم الله وهو عا لم لكل قبوله والحرا  
عليه **قول** وفر ابن كثير وابو عمرو والاولين بالرفع على معنى الحج قال  
ابو حنيفة تاوت على هذه القراءة انهما حلا لاولين على معنى النبي  
بسبب الرفع والثاني على الاضطرار بسبب المكافاة فيه ان الرفع والبناء لا يتقنا

شيا

شيا من ذلك ولا فرق بينهما الا في قراءة الفتح نصر في العموم والرفع ربح  
في شئ من شئ لا ينفصل عن ابي عمرو الذي قرأها كما انه قال الرفع بمعنى  
لا يكون رقت ولا ضو ولا يمشي يخرج من الحج شتر ابتدائي فقال  
ولا يحدك فلا يجره ولا يجره التفتير الاولين ثم هيا والذي يدفع  
ما قاله انما الرفع والفتو وقنية واقع فلا بد من حمله على النبي لشيلا  
والذي تخلف لبقاره تعالى بخلاف الجدل في الحج نفسه لاني ايامه فتأمل  
**قول** ومنزوه والمعادكم الحج يعني ان الزاد المراد به العمل الصالح على  
طريق الاجتهاد وعلى القول بالاحتم حقيقة والمراد بالتقوى معناه  
اللتوي وهو التضا الاحكام في السؤال والثقل على الناس وكلا بمعنى  
تقلا والابر لم اصله الاحكام من ابراهيم ابرام الخيل وهو قوله قال  
الراغب المبرم الذي يبلغ ويشد وفي الامر تشرتها بهم الخيل انتهى  
**قول** حتم على التقوى الخ يعني ان قوله والتقوى الخ بخذ قوله  
خير الزاد التقوى المنية المحب عليها وطلبها بمعنى اخلصوا والتقوى  
فان مقتضى العقل الخالص عن الشوائب ذلك وكونه خالصا ذلك  
مأخوذ من اطلاق اللين عليه لان كذا **قول** ليس عليك حجاج ان يتقوا  
فضلا الخ نزلت وقد انف قوم من الخبارة في ايام الحج كما كان وحافوا  
الا شمر فتبين لهم انه منسج لهم اذا لم يشغلهم ذلك عن العبادة  
وقوله وفيل الخ هو المذكور في البخاري وعكظ بضم العين المهملة  
والكاف الخفيفة والظاء المعجمة وبجدة بفتح الميم والمجيم وتشديد  
المون وذو الجاد كصند الحقيقة استواء كانت للغير بقرب مكة  
وسمي مؤسس الحج مؤسسا لانهم جعلوا للناس الميتة وقوله تاشوا  
منه اي خافوا الا شمر وقوله في ان تلبغوا بيانك للاقتراب والظرف  
متعلق بجحاح او بالظرف الواقع خبر ليس اعني عليك **قول** ودفعه  
منها بكثرة الخ يعني انه من فاضل اذا سال منصتا وانصتت اسلته  
والمراد به هنا فعمم نفسك منها بكثرة تشبها بفتن الماء والمفق  
مما الترف صرفة للعلم به **قول** وعرفات جمع سمي به كاذرعات  
الخ اذرعات اسم وكلمة بالشام وهي مثل عرفات في العلمية وانها لا  
ولحد لها اذ لم يسجد اذرة ولا عرفات قال الفراقول الناس شرا  
بعرفاتين بغير حج محض فيل ولو سلم فعرقة وعرفات هذا لولهما  
ولحد ثم لا كلام في استعماله منوفا واتضح سيبويه عدم التنوين  
فتموا نما الكلام في الصرف وعدمه فعند البعض غير منصرف في العلمية  
والتائيد والتنوين للمقابلة لا للممكن يعني جمع به في مقابل التنوين  
فجمع المذكور وكسرت في موضع الجزر للامن تمام التنوين من تنوين التمكن  
والكسرة انما نذ هب في غير المنصرف تبعاً للتنوين اذا ذهب من غير  
عوض اما الا هو صرحت في كلالام والاصافة فلا تذهب وهما عوض

در مصون



عنه لتتوون المتأخره وهذا قول للحنافه في عدم منع الصرف وتكون الكثيره فاقول  
 للتتوون واختاره الرضوي انه مشرف لعدم الاحتداد بالثانيه لان  
 التاليف جمع وجودها جميع من تقدم اخر عو كما في سعاد فعلى هذا الوجه  
 مثل بيت ومثلات على الاقراة ونحوه ومثلها من الحجاب فيه  
 كثير يشي وفيه ان عرفه كلف بزد والصرف في صحتها وهو مشهور في كلام  
 العرب وفي بعض فقه والظاهر انهم لم يكتفوا على معرفة وان عرفه  
 اسم للتتوون التاسع من ذي الحجة كما صرح به الرضا والمقوي والكويتي  
 وهذا المعنى ورد في الحديث والذي انكره الفراء استعمله في قول الملك في  
 كرفات وهذا ما لا يشهد فيه وقد شبه عليه شرح البخاري وقوله  
 ولذلك يجمع مع اللام خطأ لان تشوينا في قولنا لا يرد في الخبر بجمعه  
 وانما الذي يجمع مع تشوينا التشوينا والتشويين والتشويين كقولهم  
 تا صبح ما هاج العيون الذرف **قوله** انما سمي اللؤلؤ عرفنا لفظنا  
 بشارة على ان عرفه كرفات ومتر مافيه وهذه مناسك سمي اعني ما الواقع  
 كما يقال الكلمة من الكلم كما في كونها مشرفا كما في قوله وعرفات  
 للمبا الفريعي انما جعلت الحبل كل جزء منها عروضة مشبهاة وهو يعني قوة  
 وتعلم من ذلك عرفات كرفات ويصح ان يعود الى عرفات لان عرفات  
 لان كون مشقولة الا ان ثبت ان عرفات جمع كذا يجمع خادم لكونه هذا  
 جمع جمع وفي الكشاف وهي من الاستعمال المشبهة لان المعرفة لا تعرف  
 في اسماء الاختصاص لان كون جمع ما رت قال الرازي انما سمي  
 بالاختصاص لان عرفه مشقولة من الاعلام فان عرفه علم لهذا المكاتب  
 المحضوس كما ان عرفه فامتن علم له وقوله الا ان يكون جمع عارف في احتمال  
 ان يكون استثناء من قوله لان المعرفة لا تعرف في اسماء الاجناس فان  
 لو جمع ما هاج كرفات وكنتبة لعرفه من اسماء الاختصاص فان قلت  
 فحينئذ لا استثناء من قوله من اسماء المشبهة فيكون الحكم بالرجال  
 عرفات مطلقا غير مشتمل منه وما غير مستقيم قولك الاستثناء لان  
 الاستثناء من اللفظ استثناء من اللفظ فانما اذا كان عرفات جمع  
 عرفه يلزم ان يكون مشقولا وقيل علمه لفظ عرفه كما انه علم للمكان  
 فهو اسم للتتوون التاسع كما مر فعلى هذا تعرف في اسماء الاجناس وليس  
 لشي لان علمه غير لا نكرة لا مشاع دخول الالف واللام عليه كما سير  
 اتيام الاستاء **قوله** وفيه ليراجع الوتوف بها الخ وفي نسخة على وجوب  
 الوتوف بها وقتئذ لان الامر فيه في قبيل الجسدية فيكون الوجوب  
 منصرفا الى قبليه كما سيجي ان معناه افضوا من عرفه لان من عرفه لفتة  
 ولهذا قال الضمير حلالا لانه ذكر الافاضة بكنه اذا الت على اللفظ  
 وهو في حكم الوجوب كما انه قال الافاضة ولجنة عليك فاذا اتيت  
 بها فاذا ذكر الله شرانها فقتضي ما تبعا الكون والاستمرار بعرفات ليكون

تاليف

الحديث

ملا لطف

مبداه

سبب وما منها وهو معنى الوتوف بها والمختون فيها وقد تنبى بوجوه  
 الاول انه يدل على ان الركن عند الافاضة واجب وهو يتوقف  
 على الافاضة وهي على الوتوف وما لا ينتمى الواجب الابه فهو واجب ورد  
 بان وجوب الذكر مقتيد كما نقول اذ حصل لك مالك مال فزك  
 وهو لا يدل على وجوب التتيد بل الوجوب عند حصول التتيد  
 وتحققه ان الافاضة فتد للوجوب لا للوجوب كما قيل ايتواك  
 بذكر كما يت عند الافاضة **الثاني** ان فضا افضوا لانه على تقدير  
 امر يعطف هو عليه كما انه قيل افضوا من عرفات ثم لتكت افاضتكم  
 من حيث افاض الناس **الثالث** ان الفاضل فاذا افضتكم لتعلقها  
 بقوله فمن فريد على ترتيب الافاضة على الحج من غير مهلة وتتراخ  
 وهو معنى وجوبها المقننى لوجوبه وفيه بحث **قوله** وفيه نظر  
 الخ يعني ان الذكر بمنزلة لغيره ولجسدي تكون الافاضة مقدمة  
 للوجوب وتكون الوتوف بعرفات مقدمة للافاضة وايضا الامر بالذكر  
 غير مطلق بل مقتيد بقوله فاذا افضتكم الخ فلم يكن الوتوف بعرفات  
 مقدمة للوجوب المطلق لينتصف بالوجوب لان الواجب المقننى  
 يقتد لا يجب تخصيصه لا يكون الموقوف عليه واجبا وقوله بصلاة  
 العشاين لان الصلاة تسمى ذكر وهي تسمى **قوله** حبل يقف  
 عليه الامام الخ فخرج بوزن عمرتهم حبل بمنزلة لغة ممنوع من الصرف  
 والمأزم بالكنز وكسر الزاي مصيق بين حبلين ومحشر بكر السين  
 المشددة واد لمعروف والغلس ضللة لغز الشراك الحديث صحيح رواه  
 مسلم ووجه التايد انه ذلك الموضع بعينه لا مطلق بمنزلة لغة كما في  
 الثاني وقوله فانه افضل اشارة الى ان الامر ليس للوجوب واما قوله  
 الا وادي محشر فلات آخره اول معنى كما ذكره الطحاوي فلتر كل متوقفا  
 فلا يرد فظ الخبرية **قوله** كما علمكم الخ الوتوفان يطردان جعلت  
 ها كافتا ومصدق رية والفرق بين الوجهين ان الاول للتتيد اي  
 على الخوالذ يهداك التية ولا تعدل عما هديت التية كما نقول  
 افعل كما علمتك والثاني للتشبيها كما نقول اخذته كما اكرمك يعني  
 لان تقاسم خدمتك حرة اكرامه قيل متبني الفرق على ان الهداية الدلالة  
 المستلثة والمطلقة وقيل الكاف للتعليم وايضا الهداية في لخصرهما  
 مطلقة وفي الاخر مقدمة وقيل محل كالفاء التتيد على المصدر  
 بحذف المؤنوف وعلى الكافة لا عاملا كما انه لا معمول له لانه لم  
 يتوقف بل يقتدر من جهة المعنى فقط وهذا الذي ذكره من كون حرف  
 الحرف اذا كفت عن العمل لا متعلق له ظاهر **قوله** اي من عرفه لاسر المنزلة  
 الخ المراد بالناس المحمديون التعريف للمعنى وافاضتهم من عرفه وجميع  
 اسم مشرود لفظا لاجتماع ادعوى بها او لغير ذلك **قوله** وشر لتقاوت

سعد

سعد



سائرين الافاضل قال الخبير لما توجهت ان الافاضل من عرفا  
فما وجه العطف بضم التاء على النزاحي عن الامتياز لذكر المقارن  
لما نزل المتأخر عنها **فكتاب** بان موقفا موقعا ثم في قولك  
لحسرت الى الناس ثم لا تخسن الي غير الكريم لما مر من دلالة اذا انضم  
الي على وجوب الافاضل من عرفات وان معنى ثم افترضوا لكن افترض  
منه لا من المنزلة لفتك كما تفعل افترضوا من عرفات ثم لا افترضوا من  
المنزلة لفتك لان الاولي جمل والثنائي خطأ ويكفيما يوثق بعيد  
وهذا مما يفرقنا وقت المترتبة وتباعدا وهو وان كان انما يفتقر  
بين المتعاطفين وهو عدم الاحسان الي غير الكريم وعدم الافاضل  
من المنزلة لفتك لكونه قد جرت عادته ان يعتبر التفات بين المعطوف  
عليه وما دخل حرف التخي من المعطوف لنفسه واما الاعتراض  
بان التفاوت يكفيهم من كون احدهما ما موراه والآخر منهما  
عنه سواء كان العطف بضم او بالفاء او بالواو فليس بشئ **نعلم**  
يرد ان هذا انما يطابق المثال لوارثه افترضوا الي معنى من غير تعيين  
عرفات او اوريد في المثال الحسن الى الناس الكرام واما اذا جرى الناس  
على الاطلاق وقد تقررت فاذا افترضت الي على وجوب الافاضل  
من عرفات فلا مظانبة الالة لانضربا المقصود في موقع ثم والمامل  
ان افترضوا عطف على فاذا ذكر وافضلا الى التفاوت بينهما وبين ما  
يتعلق با ذكروا وهو فاذا افترضت الي وهذا من ذنوب هذا الكتاب ويوقد  
منه ان التفصيل التفاوت يكون بنفصل الحد المتعاطفين سواء كان  
الاول والثاني كما اشار الترمذي الكشف وان التفاوت يكون بينهما  
بالذات وبين متعلقتهما فاذا **تنبيه** ذكر ان استحقاق في  
سيرته ان قرينا كانت تتحى الخيس لتشد ذمها في الدين وكانوا التعظيم  
الحوم تعظيما زائدا البتة دعوا انهم لا يخرجون منه لثبته عرفة ويقولون  
خرفطاك بيت الله واهله فلا ينفون بعرفة مع انها من مشاعر ابراهيم  
عليه الصلاة والسلام فكانوا كذا كذا حتى ردت الله عليهم بقوله ثم افترضوا  
الي وكان علمية الصلاة والسلام فان ذلك يقف بعرفات ويخالفهم  
لان الله وقفه واقفه على المشاعر التي فالاول هو التقدير المأثور  
ولذا قدمه المصرا لالة فتمحقا من جهة النظم فانه معطوف  
على جواب اذا وعلمته بصير تقديره فاذا افترضت من عرفات  
فافترضوا من عرفات ولا يخلو من نظر فهو محتاج الى التناول **قوله**  
وقيل من منزلة لغة الى متيخ اشارة الى وجه يكون فيه ثم على اصلها  
وتكون الناس قرينين وتعرفه للعهد بقوله بعد الافاضل من  
عرفات بيان لمحصل المعنى والافاضل الظاهر بتدبير القرلة المذكورة  
بكثر السين مع حذف الي واشياها والمراد بالناسي ادم عليه الصلاة

والله

والسلام لقوله في حقه ونسبي يعني امر الشجر وشعر على هذه الالة  
لنفاوت الرتبة وقوله في تفسير المناسك بناء على التفسير الاول  
والتميم للاشارة الى الثاني وينعم عليه تفسير لرجيم وقوله  
قرعتم لان معنى فضيت الحج اذ بيته وانتمتته والمناسك جمع منسك وهو  
البسك اي العبادة وقوله اكثر واكثر الكثرة مستغنا عن قوله  
لذكر كر اياكم والامتيام عبارة عن الوفايم والكروب كما يقال يوم المحفل  
ويوم بكمر وحيث اطلق يراد به ذلك كما بين في الامثال وتكون  
ذلك كان عاداتهم رواه ابن جرير وغيره والمعنى ذكر الشدة  
ذكر على الاستناد المجازي وصفا للشيء بوصف صاحبه كما يقال  
حده حدة فجعل الذكر ذكر لصفت البت له ذكر وكذا اذا جعل منقول  
معطوفا على محل الجبار والمجذور كما ذكره ابن جني حتى يكون من هذا  
القبيل ايضا قال ابو حنيفة ووجهه ان ذكر منصوب على التمييز  
وافعال اذا ذكر بعلمه ما ليس من جنسه متباينه انصب كذا كذا  
مخوذة افضل علمات فان كان من جنسه ولم يغيره جريا لا متافاة  
مخوذة افضل علمات فان كان من جنسه ولم يغيره جريا لا متافاة  
على انه ضمير وانما جعل للذكر ذكر اشعر شاعر وقوله كذا كذا  
ذكر منون لامضاف **قوله** اما مجرور ومعطوف على الذكر الخ اعترض  
عليه قوله او على ما اضيف ما اضيف اليه ذكره انما عطف على الضمير  
المجرور ويدون احاد الخار وقت منعت كثيرا **ويجب** عنه  
بوجه الاول انه راء قومها شيئا فاعل المص رحمة الله وتا بغير  
وبانه يجوز العطف على المترفع المتصل اذا فصل بينهما فامس الخ  
مشله وقد فصل بينهما ههنا وبان المنع انما هو اذا كان الخار  
حرف جر لشدة اتصاله ولهذا جاز الفصل بين المضاف والمضاف  
اليه ولم يجز بين حرف الجر ومجذوره وبان المجزور يضاف الي حكم  
المتفصل لكونه فاعل المصدر وبان المراد العطف من حيث المعنى  
واما بحسب اللفظ فهو على حذف مضاف معطوف على الذكر اي ان  
ذكر قومهم ذكرنا قال الخبير والكل صنعت ثم انه قوله  
على المحسوس كان الظاهر بالخبر الى هنا والمجاز هنا التسمية ايضا  
**قوله** واما منصوب بالعطف على ابيكم الخ يعني ان الافعال  
المتعدية ايضا فان بين الفاعل والمفعول فالذكر مثلا من حيث  
الاصناف فالواو الفاعل ذكر به والى المفعول مذكور به والتحقيقه  
ان المصدر عبارة عن ان والفعل فاما ان بعد ان ذكر وان ذكر  
والمعنى على الاول اشهد فكريه وعلى الثاني اشهد مذكور به  
واعترض على ابن الحاجب وصاحب الانتصاف بان الفعل المفعول  
شاذ لان جمع اليه لا يثبت فالظاهر ان من عطف جملة من

ليجي

مستغنا

فمنه

قطب وسعد



في اذكارا ذكرها مثل ذكر اسمك واذكروا الله كما لو كنتم اشركوا من ذكر اسمك  
وهو عطف فانه افعل هو لفظا شديدا وما هو الا اللغاة على ولا يالزم  
من جعل ممتيزا مكثرا لمعنى المبني المفعول محذورا كما اذ جعل من  
الالوان والغيوب كاشد بياضاً ومن المجهول كاشد مصراً وبه  
ونحوه وما ذكره بعيد  
اي مضمرة ذلك علمت الخ وذكر ابو حنيفة  
وجعل حكايا الرضاة ومما كان يكون اشك صفة ذكرا قديم عليه فاستحب  
على الحال وذكر ما عطف على ذكركم  
الكتشاف معناه اكثر واكثر الله ودعاها فانما التماس من غير مقل  
لا يطلب ذكر الله الا اعراضاً للدنيا ومكثر يطلب خبر الكارم  
فكأن من المكشوف وهو من افعالها وهي ان من بعد استعمل للتقيد  
استعمالاً فضيحاً كما في عبارة النجاشي قال المدقوق في الكشف  
اصلة فان التماس مقل وسكثر على التقسيم فزيدت بين تقوية  
للاخاطلة وعدم النجا والتميز من باب الكناية التي هي ابغ  
شتم زيدت من الانفصال التتميم للغرض كقول الشاعر  
والناس من بين مرحوب ومحجوب كأنهم ليا ششون من البين يستدي  
تفهم من مائة السنة فجعل ابتداءهم منه بمنزلة ابتداء التقسيم  
وحكايا ان تجعل من بيانته نظراً الى الختام بين والاول  
انتهى فان قلت الاتمام لانهم من اذكار فان من الناس  
من لا يطلب الا الحفرة قلت ليس المقصود حضور انما الناس  
مطلقاً بل لما ذكر قوله ابتغوا من فعل الله فستمر اهل الطلب  
الى مقل ومكثر وما لا يخلو عنهما ولو سلم فانه سمة لا يطلب الا الحفرة  
سكده كره بقوله ومن الناس من يكره نفسه ابتغى مرضات  
الله فان من يباع نفسه لله صار كراع على مولاة وقيل حصر المقل  
في طالب الدنيا لانه طالب الحفرة فقط بحيث لا يتصل الى طلب  
حسنة من الدنيا لا توجد في الدنيا او قتل لانه ذلك لتبين مشروع  
لا تطلب من الدنيا بافان الدنيا فلا تطلب منها ولو بان عدم  
المشروعية في طالب الدنيا فقط اشده وانما المتقيد بهم  
ومهم لانفسيد الحضر وفيه نظراً وفيه فاستمر الله النار فالتالي  
اربع فرقاً لكافرون الذرية لاهلهم الا الدنيا وهم الذرية  
لنفسهم في الاخرة من خلاف والمقتصدون الذرية يقولون  
ربحنا انك في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب  
النار والمتكافون الذرية حلت السنهم ومرت عفا بلام وصار  
ذهلوا الذرية قتلهم من الناس من يعيبك قوله الخ ولا يفتون  
الكافور كما لغتهم اكثر جهون رضي الله وهذا المراد من بقوله ومن  
الناس من يشري نفسه والمراد بالاكثار الاكثار من ذكر الله وطلب

ما عنده

ما عنده **قوله** الحقل اي انما الاشارة الى انه منزل منزلة اللازم  
والخلاف النصيب الذي خلق وقد رثه وقوله او من طلب فضل  
المراد حينئذ مثاله في ثبات الاخرة من طلب خلافة ليدفع به امته  
لا طلب في الاخرة لاحد وانما فيها الحظ والمزمان وقيل ان كون الاخرة  
لا طلب فيها ممنوع فان المؤمنين يطلبون زيادة الدرجات وكذا  
الكافرون يطلبون الخلاص لكن ما طلبوه ليس نصيباً مقدرًا لهم  
وكون ما نقل مثلاً لظاهره اذ لا ينبغي الحصر وامواه التو بالاضافة  
ويصح فيه فم التين وضمتها **قوله** اشارة الى الفرق قدمة لانه هو الجدل  
ولا ان الفرق الاول قد بين كما لفظه بقوله وما لهما في الاخرة من  
خلاق فالمتناسب كخصيص هذا بالثاني وعلى هذا ينبغي حل قوله والله  
سريع الحساب على انه لا ينافيهم ليسوع وصوله الى نفوس بالسعادة  
الابدية **قوله** اي من غير جنسه وهو جزاؤه من بيانته والجنسية  
باعتبار كونه حسنة او ائمة او تبعيضية او تعليلية والمزاد  
بما كسبوه الدعاء لانه علمه والاعمال توصف بالكتب وكفي  
بسرعة الحساب عن القدرة النامية لانه يحاسب الاوتار والافراد  
في مقدار المحط طرف وقوله او يوشك الخ يعني انه اطلق ما يقع في يوم  
الحزاعلية كما قيل في رحمة بمعنى الجنة وقوله في اذار والاشارة  
الى الخ الة المفضود المحرير على اكثر الدعا وطلب الاخرة وانتهى  
الفصحة وهو عهد للفرق الاول وعهد للثاني والله اعلم بالصواب  
**قوله** كبره اذ بار الصلوات وعند ذبح القرابين الخ اذ يرجع دبر  
معنى عقب والقرابين جمع قربان وهو الذبيحة للتقرب بها وقوله  
في اتيام للتشريف قيل ينبغي ان لا يفتن بها ليشتمل يوم النحر ولتين بشي قال  
الحصان لاختلاف بين اهل العلم ان المراد بالاتيام المعدودات  
اياتم التشريف وهو مروي عن عمر وعلى وابن عباس رضي الله عنهم  
وعليهم الاقربوا ينعن ابيهم الى ابيها يوم النحر ويومان بعده وقيل  
بانوه هم النبي فان قلت **قوله** الايام واحد ها يوم وملو يدكر والمعدودات  
واحد ها معدودة وملو مؤنث فكيف يقع صفتها له فالظاهر معدودة  
وصفا للجمع بالمؤنث المفرد وملو كما يروى **قوله** قيل ليس هو جمع  
معدودة بل جمع معدود وجمع جمع مؤنث فيما لا يعقل كما قيل جملة  
وجملات وقيل انه وكبر المؤنث باعتبار ساعاته وذلك ان تقول  
ان المعنى انها في كل سنة معدودة وفي التين معدودات فجمع  
معدود فحقيقة فتأمل **قوله** استعمل النفر تجمل واستعمل يكون  
منعد كما ومطواعا ولائماً ورجح النسخة الثاني لمقابل تاخرا اللازم  
كما رجح في قوله  
قد يدرك الثاني بعض اجتهاد وقد يكون مع المستعمل الذلل

عصا

سما







وفيه نظروا فقتل هوواشهم معني كافي وجنتهم خيرة او فاعل سكة مكند  
الحشر وجره نعلم لانا العاقب ممنوع من التصرف انا للعلمية والثانية  
وامتلعتنا الميراثية الفخرية والفتنة والظلمة والظلمة والظلمة  
جهنم فتنع صفة الفخرية والفتنة والظلمة والظلمة والظلمة  
ان ذلك فقلنا لم يتحدوا بعض النجاة المفقودة وذكرنا اننا  
والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
اعلم مما يوطأ المشوم والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
بالنصفية صحتي من ذلك ولا يكره في وقتها وانما اسم الروم صحتي  
فقتل الرومي وعلى ذلك الرومي في قوله على ظاهره وهو في قوله  
الله وحده هذا منكم اسم المصنام على الارض لانه في قوله  
**قوله** التلويح والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
الانفساد وكان في الاصل منكم في قوله الكف والموتع ثم نقلته  
الغيب واستعملت في قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
لجملة من المصنام والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
وهو الظاهر من قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
بمعنى المصنام وهو في قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
عنها معني التلويح والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
ولا يكون الا كالمصنام والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
وكذا قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
محدوث في قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
الاموات في قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
بانه سمع في قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
حذفت لانه في قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
مشقالات في قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
استعملت في قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
لاخطا في قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
**قوله** التلويح والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
وهي في قوله والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
اي ياخذ منها اليد اماليكم ونزواته فلا تفتن من طولها  
زمانها والحرب بالعكس كفتنك اليستور منها والحرب جمع جرعة  
وملوما شرب والافتقار جمع نفس والمتراد بالشرب مرة بعد  
اخرى سمى بها شروب مرة والفتن بيمينه وفي اثنائه كما قال  
حطان فكل من لم يزد قهلا شاركا بجلا منها با بقاسرود بعد انقاس  
**قوله** هو المعنى استعمل الله في قوله والظلمة والظلمة والظلمة  
والانقياد والخطاب بحقل ان يكون للمعاقبة والمتراد بها تفاق

كسر  
معنى

ظاهر

ظاهرا وما طئا اولاهل الكتاب الذي امنوا كان من جملتهم مما ذكر  
اولاهل الكتاب مطلقا او المتكلمين وقاوتيه فما ذكر وقوله  
بالتفريق والتفريق المتراد بالتفريق ان يصيروا فرقا لطبعه  
بعضهم وبخالف لظهورك والتفريق بالتفريق بين بعض الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام والكتب وبعض او تفريقا للمسلمين بايقاع الفتنة  
بينهم وقوله ظاهر المعنى اشارة الى ان ايات لازم بمعنى ظمير  
كامل وقوله عن التحول في التلويح لان اصل الزلال المستوط  
والمتراد به ضنا البعد والتلويح بجازا وقوله الايات بحقل ايات  
الكتاب ويحقل الحجوم ما بعد عطف تفسير لا وجه اخر وتفسير  
حكيم بلا يتنقم الا بالحق فليترنك الانقسام لعجزه فهو تفرقة  
مرتبطة به اشترار بباط **قوله** هل ينظرونك الخ نظرنا بمعني  
انتظر والانتظار انكارى وهو تفرقة في المعنى فلذا وقع بك  
الاستثنا المفترغ ولما كان الاتيان لا يتند حقيقة التلويح  
بان المتراد بيا في حكمه وامره او المتراد بيا نيتهم بياسه اي يوصله  
اليتم لان الحق قد يتعدى بالياء في الماني محذوف لدلالة ما قبله  
عليه من التلويح للانتظام وقوله بقوله ان الله عز وجل حكيم بنعم الله  
على الحكام ولما كان في قوله ان الله عز وجل حكيم لان ذلك عليه  
ومعنى بذلك ولا دخل لقوله اعلموا فيه فلا يرد عليه ان الصواب  
ان يقال فاعلموا به وهو ظاهر وجعل قطلا لفظا لاجمع ظلة وان جاز  
ان تكون ظلال جمع ظل كما في الكشاف لتوافق القرائن معني وقوله  
الكتاب الابيض هو لصد الفولتين فغير وبعضهم فسره بمطلق  
الكتاب ولعله انسابه وقوله او الاتون على الحقيقة اشارة  
الى وجه اخر وهو ان نسبة الاتيان الى الله وذكره لان الاتي ملاكته  
وحيثه وذكر الله لوطية لذكرهم كما في قوله تعالى بخادعون الله  
والذين امنوا كما متر ولختيار التعبير بالماضي في قضا الامد ولك  
اتيان لبا سلاهما به وقوله قراء الخ اشارة الى ان رجح يكون متعددا  
ومصدره الرجوع قال تعالى فان رجعت الله وعلمه قراءة المجهول  
ولازم ومصدره الرجوع وعلمه قراءة المعلوم والتذكير والثانية  
لان مؤنث بجازي ولم يجعل المجهول من ارجح لانها صفة **قوله**  
امر الرسول صلى الله عليه وسلم الخ قدم كونها مصدر للرسول لكون الامثل  
في الامر والخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين كما في قوله  
ولو تشرى قتل والتكسفة فيما اصاد منه تعالى ان المخلوقات  
في عظمتها سواء وجوز قول الاتية ان تكون المعجزة لانها علامة  
النسوة وامثل معنى الامثلة في اللغة العلامة ونجمتها بالكتب  
الالهية والعرفان خصها به عند الاطلاق فلذلك جعلها عليها

كسر



ثانياً وأصل كل سؤال استال تخفف ومكلى كل حال فالمراد تفريع بني  
اشراييل وكم حكيم تيرياً واستنهم ما مية فان قيل على تقدير الخبرية  
ما معنى السؤال وعلى تقدير الاستفهام كيف يكون السؤال  
للتفريع والاستفهام للتفريع ومعنى التفريع الانكار والاستبعاد  
ومعنى التفريع التخفيف والتثيت قيل على تقدير الخبرية فالسؤال  
عن كالمسرح وفعلاً من في مباحث استباب التفريع او عن الامكان  
الكثيرة ما فعلوا بها وعلى تقدير الاستفهام ومعنى التفريع المحل  
على الاقرار فان التفريع له معنى كانه هذا والتثيت والاول  
لا ياتي في التفريع وكم اتينا ههنا في موضع المفهوم وكلمة وقيل  
في موضع المصدر الخسالم هكذا السؤال وقيل ان كان المقصود  
التي كالمسرح كواب هذا السؤال وقيل في موضع الحالت كما تلا  
كم لتتياكم واما كلمة كم فمفعول ثان لانها ههنا وليس من الاستفهام  
كما قال ابو البقاء رحمه الله ومن اية تمتين على زيادة من وقالوا  
اذا فصل بين كم ومتميزها حسن ان يؤتى من الزائدة والافلا هذا  
معنى قول المص رحمه الله للفصل ويجعل انه يريد انه زيد للفصل  
بين المفعول والمتميز اذا وقع بعد الفعل المنعدي سواء ات  
كثيرة استفهامية او خبرية وانكر الرضى زيادة من في معنى  
الاستفهامية وقال انه لم يوجد في كتب العرب بنية ولا في  
الاستعمال وحمل بعضهم كلام الرضى على ما اذا لم تكن بينهما فاصل  
وكلام الرضى غير على ما اذا وقع بينهما فاصل وكلام الحاجة  
مخالف له قال التميمي في اعترابه يجوز دخول من على معنى  
كم الاستفهامية كانت او خبرية مطلقاً سواء وليتها متميزها  
او فصل بينهما بجملة او ظرف او جار ومجرور على ما قرره الحاجة  
الحاجة انتهى وكذا في الخبر فاجمع به غير صحيح وكان الظاهر كما تاهر  
لكنه روي حال المنكرو وهو جاريز كما مر قول اي اياته فانها  
لح المتبدل التعيين وذلك يكون نحو الذات نحو بدلت الذراهم  
ذنانير وفي الاوصاف نحو بدلت الحلقة خاتماً والوجه الاول  
ناظر الى تفسير الانية فبئله بالمعجزة والثاني الى تفسيرها بالكتب  
وهذا ناظر الى معنى المتبدل فالاول تبدل ما هو حقه والثاني  
تبدل النفس كما بالخريف والتاويل والنعمة حينئذ من وضع المظهر  
موضع المصدر ليدل على انها نعمة المعتمدين بل **قول** من بعد  
ما وصلت اليه الامتداد ان نعمة الله هي الامنيات وقد وصفت بالانية  
فذكر المسمى بعد مع ان المتبدل لا يتصور بدون المسمى وكون نعمة  
لغرضها الوصول التيمم عند رك جعل المسمى مجازاً عن معرفتها والتكبر  
منها لانها لم يعلم كالفائيب والمراد بالمعرفة معرفتها اية ونعمة

حسن جلي

لامعرفة

لامعرفة وانما حتى يرد ان تبدل الشيء لا يكون الا بعد معرفته  
فلا استدل بك بحاله **قول** فمعاً فبالح انارة الى ان قوله فان الله  
سدد ثياب العقاب اقمير مقام الجواب فانه لا يترتب على الشرط  
ولا يثبت عند محسب الظاهر وقيل ان من جهة ان التبدل  
سبب الاخبار بان يرد يد العقاب كقوله تعالى وما لكم من نعمة  
من الله **قول** حسنت في اعينهم واشربت صحبها الخ في الكشاف  
المزمن هو الشيطان زين له الدنيا وحسنها في اعينهم بوساوسه  
وحببها اليهم فلا يريدون غيرها ويجوز ان يكون الله وقد  
زينها لهم بان خذ لهم حتى يحسنوها ولحوتها او جعل امثال  
المزمن تزيبها فجعل المزمن هو الشيطان ليكون المنهد والاشيا  
حقيقة او المزمن هو الله تعالى بمعنى ان خذ لانه اشيا هم صا  
سبباً لا تخفنا لهم الحياة الدنيا وتزيبها في اعينهم فيكون الاشيا  
مجازاً كما في اقدمي يله كسحق او بان يكون التزيبين عبارة عن  
امثال المزمن المحققي الذي هو الشيطان فيكون المستد مجازاً لهذا  
معنى كلامه والمزمن الخفي عنده هو الشيطان والله شريك مجازاً  
وللمص رحمه الله عكس ذلك وردة بعض المحققين المتأخرين فقال  
التزيبين هو التخصير كالمدرك بالحسن ون المدرك بالعقل ولهذا  
جاء في بعض اوصاف الدنيا ووصاف الآخرة والمزمن في الحقيقة  
هو الشيطان فانصصت الدنيا في اعينهم وحسبها اليهم وقراءة زين  
معلوم على الاستناد والقاصي لخطا في المدعى وما اصاب في الدليل  
اما الاول فلان التزيبين صفة تقوم باليطان والفاعل الحقيقي  
لصفة ما يقوم به تلك الصفة ولتت شعري ما يقرب هذا القابل  
في الكفر والصلالة فاما الثانية فلان متمناه عدم الفرق بين  
الفاعل الضموي الذي كالمثافيه والفاعل الكلامي الذي يمتزج  
عن هذا المقام وهذا الكلام من عدم التام لان الله تعالى نسب  
التزيب الى نفسه في مواضع كقوله زيناً لعمركم الهن وفي مواضع ذكر  
الى الشيطان كقوله زيناً لعمركم الشيطان اعمالهم وفي مواضع ذكر  
غيره في فاعله كما هنا فالنزيبين ان كان بمعنى ايجادها وابداعها  
ذات لنية كما في قوله تعالى زيناً الدنيا بزينة الكواكب  
فلا شك بان فاعله هو الله عندا الخويتين والمتكلمين وان كان  
بمعنى التحسين بالمقول ونحوه من الوستوسة كقوله تعالى  
لاز تيرن لعمركم في الارض ولا غوبنهم فلا شك ان فاعله عندهما  
اليطان وظاهر كلام الراغب انه خفية في هذين المعنيين  
فحينئذ فترها الرضوع بالمعنى الثاني لغيت ان يكون مجازاً  
اذا استندت اليه تعالى وحقيقة اذا استندت الى الشيطان

سبب

المتكلم

نسبة التزيب الى التذوق  
والغيب



وحين فترها المعر وحدا لله باجادهها حسنة وجعلها محبوبه في قلوبهم  
 لزم العكس ولتيسر لها منبتا على الاعتزال كما زعمه صاحب الانتصاف  
 ولا من عدم الفرق بين الفاعل الخفي عنده اصل العزب عند المتكلمين  
 فان العزب قسبتين مستورين ونفسيه في حواشي العصد للامه سرى  
 لكن يتبين النظر في عدول المعر رحمه الله من المعنى الذي فسره بالزحزح  
 فان كان سنا على ما توهمه صاحب الانتصاف وهو المنبادر من كلامه  
 فغير وارد وان كان المعنى اخر فليست في لهذا مزيد تفصيل في  
 سورة الانعام وقوله واعرضوا عن غير ما هو معني قوله  
 الزحزح لا يزيدون غير ما حيا من غير ما حيا اقتصر عنهم  
 و و فرحظهم منها فمما يسجدون مسن لتيسر كذلك اما من جهة  
 عدم الحظ منها او من جهة اهمتها فغيرها كالمؤمنين ويسجدون  
 اما كما لتتد بنفديروم يسجدون او معطوفة على ان ترون وعدك عن  
 المضارع لفتقد الاستمرار وقوله لتتروا لوهم الى بعد ونتم اراذل  
 وعطف الاستمرار على بالواو وفي نسخة باو واشارة الى انهما معنيان  
 والمثاني وان كان حقيقيا لكنه قد تم الاول لهومه والقونين كما  
 مكانية وانشاء النما بقوله في عليمين الخ او مصونة بمعنى كرامتهم  
 او التسلط عليهم بالسحر بنزجرا ملكا وقلوب في الدنيا ووضع الظاهر  
 موضع المضمرة كرحمهم بصفة التفوي مع الايمان او ليفيد انما  
 على الاستعلام والاستدراج بالنظم الى غير المؤمنين والابتلاء  
 بالنسبة الى المؤمنين وقوله بلا تقديرا في تضديق وهو محتمل  
 التفتير وهو المنجاب ومنه وقيل المراد انه لا يحاسبهم عليه لانهم  
 يكسبونه حلا وينفقون طيبا كما قيل من كاسب نفسه في الدنيا  
 امر الحساب ليعرف القيمة **قوله** متفتنين على الحق الخ قدم هذا  
 الوعد لرحمته لكن فترات الاختلاف كان في زمنا هم عليه  
 الصلاة والسلام كما في قصة قابيل وهابيل وان نعت الرسل وانزال  
 الكتب قبل ادريس لان شيئا عليه الصلاة والسلام كان نبييا  
 وله صحف وكذا سجد على قوله ما ونوح علينا الصلاة والسلام فان  
**قوله** فنبعث الله النبيين يقتضي انهم لم يبعثوا قبل ذلك  
 ولتيسر كذلك **قوله** ليس المرئيب مطلقا لبعثه ولا مطلقا لاختلاف  
 بل البعثة للحكم في الاختلاف ولعل المراد بالاختلاف اختلاف الملوك والادبا  
 والمخالفون فتلك لم يدعوا دينا فامتل وطعفت الوصفا الشافي  
 بوجوه منها انه لم يعل الا لغا على الكفر حتى لا يكون مومن امثلا  
 في عصر من الاعصار وقوله لاضلغوا الخ اشارة الى ان العقاب صيحة  
 وما بعد قرينة قلته **قوله** الذي علمت من عدد الانبياء عليه الصلاة  
 والسلام المتفق عليه خمسة وعشرون وهم آدم وادريس ونوح

وهود وصالح وابراهيم واسماعيل ويعقوب ويوسف ولوط  
 وموسى وهارون وشعيب وزكريا ويحيى وعيسى وداود وسليمان  
 واليسع واليسع وذوالكفلة واليوب واليونس ومحمد صلى الله عليهم وسلم  
 والمختلف فيه يوسف في غا فز قتل نذير يوسف بن يعقوب عليه  
 الصلاة والسلام وعزير ولقمان وشعيب ومريم وبقصتها تكمل العلة  
**قوله** يزيد به الحسرة لا تيريد الخ انما حمله على الجسد لرجعة واما  
 قوله ولا يزيد الخ فاعتناه انه مع المجرى لقب ولا يلزم ان يكون مع  
 كل واحد منهم كتابا واما حمله على كل واحد منهم كتابا على ان  
 تقر في الكتاب للعتد وتقوم بينهما عن الاضافة والمصني مع كل واحد  
 من الذين لعنه كتاب وعموم النبيين لاننا في خصوص المضمرة العائد  
 اليه بقرينة المقام كما في الكشاف فتكلف ولذا ترك المعر رحمة الله  
 شمة الاظهر عود منتهى الحكم الى الكتاب نهائية انة الاستناد اليه  
 بجازا لان في عوده الى الله من تكلفنا وتيله بمعنى يظهر حكمه  
 وقد استظهر ما بوحياك وقالت انه يؤيد قراءة الحكم وكذا عوده  
 الى النبيين من الظاهر منه ليحكموا الا ان يقدم كل واحد منهم وقد حمل  
 على النقل وهو قريب وقوله في الحق الذي اختلفوا لان سبب  
 الاختلافهم ادعاء كل منهم انه محق وعوده الى ما التمس في الاختلاف  
**قوله** وما اختلف فيه الخ في ثلاثة على ان الاختلاف المحكوم فيه  
 الاختلاف في الكتب وما تضمنتها من الشرايع لا مطلقا للاختلاف  
 والافقوله ليحكم الخ يدل على ان الاختلاف سابق على البعثة وسبب  
 لها وما بعد يدل على خلافه واليه اشار بقوله من ساء لاسخلمه  
 اي مشر لاله والنبي اشار في الكشف فافعله تعكيس منهم **قوله** من  
 بعد ما جاءهم البينات الخ قال الحزبي كان ينبغي ان يتم ضرب لتعلق  
 من بعد ما جاءهم العلم بغيا فان الجمهور على امتناع تعدد الاستثنا  
 المفرد مثل ما ضربت الازنية ايوام الجمعة ناديا واذا تعلق بمضمرة  
 اي لاضلغوا من بعد ما جاءهم العلم بغيا فان الجمهور على امتناع تعدد الاستثنا  
 كما قيل لا وهو لختلف لان ما قيل الا لا يعقل فيما بعد ها وفي الذكر  
 المصون بجوز صامعة حيث قال هو اما متعلق المحذوف في  
 تقديره لاضلغوا او ما اختلف قبله ولا يمنع منه الا كما قاله  
 ابوالنجا وللحجة فيه كلام محصل ان الاليتتنيها شيان  
 دون عطف او يدلية وهذا هو الصحيح لكن منهم من خالف  
 فيه وما استدل به المخالف ما قول وقدمت ابو الحسن ما لخذ  
 احدا الازتد درهما وكذا لفضاضة القوم لحد الا لخصتهم لخصا  
 وكذا قال ابو علي وارت استراج وقد جازة ابو البقاء هنا على ان الكل  
 محصورا والمعنى وما اختلف فيه الا الذي اوتوه الامم بقدر



ملكياتهم البينات الاكفيا وقتل ما ذكره من عدم افاذة الحصر  
ممنوع ايضا اذ هو مقصود في مقدار المتعلق مؤخر اعنه ليفيد  
ذلك على انه قد يقال انه غير مقصود ونفسه ليعي بالحسد  
ظاهر مما مر وكذا بالعلم وقوله من اختلف فاعل اختلف اشارة  
الى ان الصبي ليس كباقي الذين امنوا والاذن اذا الضيف  
الى الله فالمراد به اما الامرا والارادة كما مر ونفسه المستقيم  
كما ذكرناه من شأنه والهداية ذالة عليه هنا وامر حسبته بالخطا  
النفقات وقوله من مقطوعا لصد الوجوه وجوز ان يقال ان مقتدر معادل  
وكونها منقطعة بمعنى يكاد وتقدر استفهام وكون الاستفهام  
للاخبار بمعنى لست حسبته وفي الكشاف انها للتقرير والانكار ولا  
ما يخرج من الجمع بينهما وكون ما النافية متحركة لحد قولين فيها  
وهي نظيرة قد في ان الفعل المذكور بعد ما متوقع الى منتظر الوقوع  
والمنتظر لما ايضا هو الفعل لانفية وقوله مثل في الشدة  
لما مر من ان لفظ المثل مستعار للحال والقصة العجيبة الشان  
وقوله مستهم بخواب يتو الي قدره ما كالهمة وحو زابوا اليها  
كونها حالية بتقدير **قوله** لنتا هي الشدة الخ حال الاضاملية  
او من قبيل الخبز الماء ولعل انه اذا وقع بعدها فاعل فاما ان يكون  
حالا او متغيرا او ما ضيفا فان كان لا يقع نحو من حتى نام  
لا يترجم له اذ في الحال ولو كان مستقلا نصب نحو سرت حتى  
ادخل السلة وانت لم تدر قد دخلها وان كان ما ضميا فتحكمه ثم  
حكايتك لانه اما ان يكون بحسب كونه محال بابا بقدر انه محال  
فترفعه على حكاية هذه الحال وانه يكون بحسب كونه مستقبلا  
فنتصيده على حكاية الحال المستقبلة فيقال في الرفع والنصب انه  
على حكاية الحال بمعنى من مختلفين فاعرفه فانه وقع التفسير  
به في التراتين فلا يكتسب عليك معناه **قوله** استيناف على  
ارادة القول الخ قدره بقوله فقتل لظن والفا فيه استينافية  
كما بينه النجاة ونصر كلية في المعنى وان زعمه هو انها في مستله  
كاصفة فاقبل ان القائل لا يكون استينافية فالصواب يقال هو  
غير ظاهر واما ما وقع في الكشاف فانه لم يقل انه استيناف  
فلذا ذكره بالقائه وفي الترات المصنوع الظاهر ان جملة معنى  
نصر الله من قول المؤمنين والالا ان نصر الله من قول النبي  
صلى الله عليه وسلم على اللق والتشريع بعد من قول من زعمه  
ان في الكلام نعتا مما وقا حيا وقتل هو كلمة من قول  
الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين معا وهو على سبيل  
الذم واستعمال النصر وقول الاقل معولهم والثاني قول

الله وقال الغرير فان قلت **قوله** هلا جعلوا الا ان نصر الله قري يقول  
الرسول صلى الله عليه وسلم وصلى نصر الله مقول من معناه قلت  
اما لفظا فلانه لا يحسن تعاطف المتعاطفين وكون القولين واما معنى  
فلانه لا يحسن ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم في الغاية التي قصد بها  
بيان نهاهي الامر في الشدة وفيه بحث لانه ترك العطف لانه توهم  
انه مقول للجهنم واما كونه لا يحسن فانية فليست بواردة لانه  
غاية باعتبار انه وقع جوابا لما قالوه وقت الشدة ولذلك  
يلتفت في الكشف الى هذا وقال انه وجه حسن وهو كما قال  
وطلبه كتركه بمعنى المطلوب ووجه الاشارة ظاهر **قوله** حفت  
لجنته بالمكاره الخ رواه في الصحيحين وروي محبت والمراد  
بالمكاره الاجتهاد في العبادات والصبر على مشاققتها وكظم الغيظ  
والعفو والحلم والاحسان الى المسي والصابر عن المعاصي واما التي  
التي حفت بها النار فالشبهوات المحرمة كالخمر والزنا والخصية  
والملاهي واما المباحة فهي مما كره الاكثار منه مخافة ان يجر  
الى المحرمات او تقسي القلب او يشغل عن الطاعات وهذا الحديث  
عنده من جوامع الكلم ومعناه لا يوصل الى الجنة الا بالبر تكام  
المكروهات والنار الابال الشهوات وهم ما يحجبون بها فان  
هناك الحجاب وصل الى المحبوب فهناك حجاب الجنة بافتحام المكاره  
وهناك حجاب النار بالمثنية تلك والمكاره جمع مكرهه بمعنى ما  
يؤدي الى ما كره كحبيبهما وجمع مكرهه **قوله** عن ابن عباس رضي الله  
عنهما الصرخة ابن المنذر عن مقاتل والهم بكثرة الصرخة وتشد  
المسيح الشخ الكافي وعلى هذا فانه سألوا عن المنفق والمصرف  
فيكون في السؤال المذكور في الآية طبع تعويلا على الجواب  
والظاهر على هذا ان لا يكون من الامثلوب الحكيم وبه يشعر  
كلام الراغب حيث قال في مطالب الخواص السؤال وجبان  
لصدهما انهم سألوا عنهما وقالوا اما تنفق وعلى من تنفق لكن  
حذره في حكاية السؤال لهدما ايجازا وذلك عليه الجواب كانه  
يقبل المنفق هو الخير والمنفق عليهم هؤلاء فلفت لصددهم في  
الآخر وهذا طريق معروف في البلاغة والثاني ان السؤال  
ضربان سؤال حذرك وحقه ان يطابقه وسؤال تعلم وحق  
المعلم فبان يكون كطبيب رفيق يتعري ما فيه الشفاطلمه  
ام لم يطلمه فاما كان حاجتهم الى من ينفق عليهم كحاجتهم الى ما  
ينفق عليهم الامرين كمن به صغرا فاستنادون طبيبا في كل العمل  
فقال كلمة مع الخلل وقول الكافي انهم سألوا عن بيان ما ينفقون  
فلبسوا به بيان المصروف فنزل السؤال التالي من قوله وغيره



لتوخي التبيين بالطف وخبر على تعديته عن موضع سؤال هو السبق  
بحاله واهية ببناء على اندلتيه فيها ذكر المنفق أصلا ولا وجه له  
لأن قوله ما الفقير من خبر ذكر له لكنه لما كان لا حد له  
الجمل أي كل جلالا ففقدتموه قليلا أو كثيرا أو كثيرا أو كثيرا  
فإنه جعل السباق لبنيان المنفق مدح فيه ولموال الخير  
وتقديره ما يعتد به من انفاق الخير مكانه ومصرفه الاقربون  
قال الطبيب ولا يخرج عنك عن الاستلواب الحكيم والفرق بينه  
وبين استلوابك عن الاصلان معرفة نورا بيدا الاهله وتناقضها  
لما لم يكن من الامور المعنوية في الدين كمن يفتن الربا واستلواب  
لسواك التوذاوي الطبيب ان ياكل جيبا فقال عليك بما به  
بخلاف المنفق فهذا الضرب على قسمين والمراد بالحكيم في الاستلواب  
الحكيم الطبيب ويصح ان يراد صاحب الحكمة وجعل الاستلواب حكما  
بحار وصدق الاستلواب لاحق وفي كلام المص رحمه الله شي لان اوله  
يفتني ان ما سبق لم يذ كر اصلا ككلام السكاكي ولخره يقتضي انه  
ذكر لكن بطريق الاحتمال والادماج واذا طبق الفعل اصابت المحر  
وحاله بعضهم على انهما جواجا لك لكون الظاهر **قوله** في معنى  
الشرط الخ هي شرطية تجزم الفعل بها ولكن اصل الشرط ان يودي  
بان وغيرهما من الحروف واسما الشططية منعتا كما قال  
في معناه واسار التي بقوله ان تفعلوا الخ وقوله يعلم كنهه  
ما هو من صيغة المتكلم في الجملة الاسمية المؤكدة ولكن في  
الاية الخ روي عن من قال انها منسوخة بآية الزكاة بان هذه الاية  
اردت في صدقة التطوع او عامته وعلى كل حال فلا تنافي اية  
الزكاة **قوله** وهو شاق عليكم مكرهه طمعا الخ قيل الكره والمكر  
معنى واحد وهو الكراهة لا الاكراه كالضعف والضعف وقيل  
المفتوح المشقة التي تنال الانسان من خاتج والمضموم ما يناله  
من ذاته وقيل المفتوح بمعنى الاكراه والمضموم بمعنى الكراهة وعلى  
كل حال فان كان مصدرا فيقول اوصل على المتكلم او هو وصفة  
كخبره بمعنى محبوب وكونه مكرهه طمعا لا يكره منه كراهة حكم  
الله تعالى ومخبره خلافه ولم يوافق كمال المتدين لان معناه  
كراهة تنسرف لك الفعل مشقة كوجع الضرب في الحد مع كمال  
الرضى بالحكم والاذعان له ولذا يثبت عليه واذا كان بمعنى الاكراه  
وجعل على المكره بليبه فتو على التثنية البليغ كما اشار اليه بقوله  
كانهم الخ وقوله على الجواز بناء على ان التثنية البليغ مجاز  
كاذهيب التي كثير من اهل المعاني وقوله كقوله الخ تنظير جنيح ما

متر

متر لانه فريه فيها بالسخم والضم ويجوز فيها ما يجزي هنا وجوز ان  
يكون تنظيرا للشايف كظهور المشقة في الخ والوضع ثم ان  
فيل ان الظاهر ان قوله وهو كره لكم جملة حالية مؤكدة اذا لم  
لا ينفك عن الكره ويكره عالميا انها لا يجوز ان تراها بالواو  
فيلبغى ان يجعل منتفلا لانه قد يكون مكرها عند كرهه  
العدو وقد لا يكون وهذا الذي ذكره صرح به ابن مالك لكره  
قال ابن هشام ان فيه نظرا ووجوه كما مترن واو الحال يجب  
الاصال عاطفة والمؤكده بها يعطف على المؤكده لكنهم يفتوا على خلافه  
في قوله ويخبر من بعدك فقلوا انها حال مقرر للستوال  
في جعل ايات الاستلواب ذلك وقد يترك لتتربطه مترلة المعاني  
**قوله** وانما ذكر عني الخ يعني انه نزل مترلة غير الواقع لانه في بعض  
الزوال فلا حاجة الى ان يقال ان عني من الله تحقيق ويكون لفعاله  
معالي تنضم من مصلح وحكامته تخفيفه **قوله** روي انه عليه  
الصلاة قال لام بعث الخ قل هذه القصة مذكورة في السبر  
لكن فيما ذكره المص رحمه الله بعض مخالفة لتقالم الصحيح فان  
قال في جنادي الاخرة والذي في سيرة ابن سيرين استعد الناس ان يري  
وان لم يترسلهم لقتال وانما بعثهم لتعلم امر قريش وانهم  
لقد اهلوا في احدى يوم من رجب وقالوا لئن لم يتركنا ههنا لعدونا  
لخدم وان قاتلناهم جميعا قاتلنا في الايام الحدم ثم عزوا  
على الفتنك بهم ففعلوا ما فعلوا قال ابن اسحاق فلما قدموا على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلم ما امرتكم بقتال  
في الشهر الحرام فوقف العير والاسبيح واي ان ياخذن من ذلك شيئا  
فلما نزلت الاية فنزل ذلك وقال وقتها حين رجع من بيعة  
فقتلهم مع عينا يهما والخصم في الحيا المملة منسوب الى الحضرموت  
وقوله استنقوا بمعنى ساقوا او سمنوا ان ذلك من الشهر الحرام وانذروا  
بمعنى فتر فواذ قال النبي لانه منخوت من بذرو وروى وقوله  
رد رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا يفتنهم من ردها على اصحابه  
بل انك ما مؤتوفة ولم يقبلها والعير بكترا العين المهملة وسكون اليا  
القافل من الابل والسحابيلون اصحاب التربة وكونهم المشركين متبين  
لانها نسب الرواية ولا الة والة والشرية طائفة دول الجليل  
والامصار يوم من اطلاق الجمع على ساقوق الولد ورواية ابن عباس  
رضي الله عنهم الا انها ما قبلها كما قيل لانه ردها اول مجيها  
شتم فلها وخصمها بعد ذلك وهو المروي وقوله ما يشرح اي ما يشرح  
مكانا او ما يشرح في ردها وامر البدلية ظاهر وقوله بتكرير القائل

سعد



لكن انما لا يثبت من هذا القبيل وعلى رواية اخرى الا انما ينصوب بلا شاهد  
فيه وتوقفه اصله فهو قد يخاطب امرأة لامته على كونه مثل قوم ذكركم  
له يقولون لا تظني ان كل رجل منكم رجل ولا كل امرأة منكم امرأة  
او قد يث للفرق ولا يث حتى يثبت به **قوله** ولا يحسن عطفه  
على سبيل الله اى صحت عطف سبيل الله وعرف المسجد وهو مردود لانه  
يؤدى الى الفصل بين العاضل الصلة باجتناب اذ قد يدبر ان صكوا  
لان المتصل بمقدربانك والفعل وان موصول بحر في وقتا بعد صلة  
فاذا عطف على سبيل الله كان من ثمة الصلة وكفر معطوف على الصلة  
لقد فتوا اجنبي عن الصلة اذ لا تقول له بل لو قوله او لا  
بعدم العطف على الموصول فيه بشرط ان العطف على صلة الموصول  
وما في حينه لان الموصول والصلة كشيء واحد خصوصا بعد التاويل  
واما الاستنتاج من العطف على الضمير المجرور بدوت اعادة الحيات  
فليس بغير لفظا ومعنى ما معنى فلانه لا معنى للكفر بالمسجد المجرور  
الاستنتاج واما لفظا فلما في العطف على الضمير المجرور والتصل بدوه  
اعادة الجواز من المتعطف وفيه اختلاف فقيل لا يجوز الا في الضرورة  
ولمخار انما قال لك تبع الكوفيتين جوارزه في التعة وقيل ان  
الذي هو مراد بك نفسك وزيت مجاز والافلا وهما نارة على النعش  
اذ خرج على العطف على سبيل الله وصحة بان الكفر متحد مع الصدة  
لانه تفسيره والفصل به كالفصل وارتد على التقدمة والتاخير  
اذ لا يخفى ضعفه وقوله وافعل الخ فوجه لكونه خيرا عن الارجبة  
وهو مفرد وهو مقترن في العن تية **قوله** مما يثرت يكون له هو  
الامور الاربعة وهو تفسير للفتنة والمراد بالشرك الكفر والصد  
عن الاسلام كفر وكذا المنع للمسلمين عن دخول الحرم للعبادة فانه  
دليل في الكفر ومثلهما لانه فلا يرد على التخصيص الذي  
لا وجه له ولا يحتاج الى التوجه بانه ذكره ما على سبيل التمثيل  
**قوله** لخيار عن ذوام عداوة الكفار الجذوة مع طائفتهم من  
ان ذوام المعناب به اذ لم يكن واقعا فكيف جعل غاية فاشارة الى  
انه عبارة عن الذوام كقول محي في الجبال في ستم الحياطة والتعليل  
لاقتضى التحقير وقوله وحتى للتعليل جواب لخرجات فعمله  
لذلك ان استطاعوا والتعبير بان الاستعداد استطاعتهم لا شك  
وان تستعمل لذلك كما مثله لا يعني استعمله مع الحزم بعدم الوقوع  
اشارة الى ان ذلك لا يكون الا على سبيل التفسير كما يفرض المحال وهو  
معنى الاستعداد وتسبق مجزوم مصارع الابقا وضوع عدم الاهلاك

لغيره ولو تبدل ايضا كمر فاصاله او الجواز والمجزور بدله من الجواز والمجزور  
**قوله** اى ذنب كبير لا يشتمه في اية الاشارة للحرم حرم القتال  
فيما من عهد ابراهيم عليه الصلاة والسلام والصلوات والصلوات  
وكانت العرب في الجاهلية تدين به وهي ذوات القتلة وذوات الحجة  
وحكروا حرمات الحج لانهم كانوا من الاماكن البعيدة فاجل هذا  
للمسجد وشيخ الله صاحب وشيخ الابد المتناسك ويجب انتم  
يعتبرون فيه في اية العترة من حول الحرم فجعل له شهر فوي  
ازمنة بثلاثة سنين وواحد فرة واما الخلاف هل ينسخ حرمتها  
بعد ذلك ولا فقيل لا ينسخ وانه لا يقاتل فيها الا من قاتله  
عداوة فمقتلة الله ومع ذلك اكلت بفعل النبي صلى الله عليه وسلم  
وذهب قوم من الصحابة والفقهاء الى ان حرمتها ينسخ بان  
القتال المذكورة واما كونها حرمته لقوله فاذا السلام الاشارة  
والمتراد بها اشارة معينة فلا يث على عدم حرمته في غير هاهن الحرم  
واما كون الاية سنا تدا على عدم الامتنة لا عموم الاية فيمنعه  
النسخ في الحرم دون الشهر الحرام فقيل ان الاحتجاب المطلق يرفع  
الحرمات المتتبع كالعامة الخاص ولو سلم فالاحتجاب على ان حرمات  
الحكام والرمات لا يضر فان فيجعل عموم الامتنة قرينة عموم  
الاية منه وشيخنا في العترة الاشارة وهذا بناء على نسخ الخاص العام  
والمتنسخ بالمتعلق هذه الحنفية والشافعية لا يقولون به كما بين في  
الاصول واما ما ذكره من الاحتجاب المحال نظر وقوله والاولى الخ  
لانها بكرة في سياق الامثالات لا لتفهم **الجملة** عنده بانه  
عام يهون الوصف او قرينة المقام ولذا صح ابدانك من المعرفة  
او وقوعه مبتدأ خبره كثير على وجهي اغترابه ولو سلم فقالت  
المشركية مراد فقط لان قتال المسلمين لا يحل مطلقا وانما  
لا يخفى ان سبب النزول لا يقتضي حرمته وانما اغتفر لفظه  
فيه واما ان قتال المسلمين لا يحل مطلقا فقتلانه يحل قتال  
اهل البني **قوله** الاسلام او ما يوجب العتد الخ كونه الاسلام  
في الطاعات طريق توصل الى الله مجاز ظاهر وتقدير المضاف اى صد  
المسجد لئلا يكون ما يفقد من المحاد وروا بود واد بامر او او بورك  
سعاد واهل الدين شاعر من ايجاد مشهور باسمه جارية واشتمه  
ببيت على حذف المضاف وانما المضاف ظاهري على جره لان الغالب  
انه اذ اصدقا لقوم المضاف المية مقامه والشاهد في قوله ونار على  
رواية الجوزية فان تقديره وكل نار وشارا منصوب بحسين ممتدا  
ولو لا ذلك لزم العطف على جمولين مختلفين ولو لم يقدر المضاف

سعد

لكانت

عصام



في الردة الخ قال الضمير احتجاج الشافعي بقاء على انهما لو احبطت  
الاعمال مطلقا لما كان للتقييد بقله فيمت وعلوكا فز فاذلة  
لا بناء على ان جعل شرط في الاضباط وعند انتفاء الشرط ينتفي المشروط  
لان الشرط الخوي والتقليفي ليس من هذا المعنى بل غايته التثبت  
واللزوم وتيقن انتفاء السبب او المتزوم لا يوجب انتفاء المشروط بل لا يتم  
لجواز تعدد الاستباب ولو كان شرطاً بهذا المعنى لم ينصوا للاختلاف  
في القبول ممنهون الشرط فاصح ابو حنيفة بقوله تعالى ومن يكن  
بالايمان فقد احبط عمله **والجيب** بانه يحل على القيد على  
بالمثلين وقد بان ذلك بكون اذ كان القيد في الحكم والتحكمت  
الحادثة واما في السبب فلا يجوز ان يكون المطلق سبباً للمقتيد  
ويكافئ هنا في الاصول قيل مرة للخلاف نظر فممنهون سبباً في الشرط  
شمر اشرف في الزمعة قضاء تلك الصلاة عند في حنيفة رحمه الله  
تعالى خلاف الشافعي رحمه الله وفيه نظر انتهى **قول** بتطلقات ما مضى  
فان قلت الظاهر ان يقول لظلال عملهم وقواته بالاشارة  
قلت لما كانت سقوط الاعمال والعبادات بمعنى عدم الاعتماد  
بها والثواب علمتها الاح ان قوله في الكفرة كان اشاراً في انهم كانوا  
يتوهمون ان اعمالهم تلك تنفعهم في الدنيا فالتك ما توهموه  
فانما في قوله نزلت الخ زوا امكاب السيرة والطيرة في قوله لشعرا  
الخ وجهه ظاهر لان المعطوع به لا يترجى في جعل الرحب ايضا عبارة  
عن العبد في الطلب في العبادة كما في قوله من رجا طلبت وشاف هرب  
والظاهر ان نفيها عنهم يتوجبون الثواب على تلك القراءة الواقعة  
في الشهر الحرام لما عني الله عن غايلتها كما روي ابن سديد الناس انه  
لما تجلى عن عبد الله بن جحش واصحابه ما كانوا فيه حين نزل  
الفران طبعوا في الاحمر فقالوا يا رسول الله انظر ان يكون لنا  
عزوة ونعطي فيها القبر المحامديك فانك انت فبهم ان الذين  
الاية **قول** المستبرج بالخواتيم اي للعتبر المعند به ذلك والخواتيم  
بالجمع خاتمة ووقع في الحديث كذلك وكان قياسه الخواتيم  
لكنه سمع فيه على خلاف القياس كما قالوا في الصيارف الصيارف  
وتعبر النخلة جعله مقسماً في جمع فاعل وتقصي له في كتاب المصنفين  
لا بن منصور وقوله لما فاعل خطأ فيه به لما مر في سبب النزول  
**قول** روي انه الخ المذهب بنفخ المثير بوزن سبب لما كان ما يذهب  
به العقل كشيء والتأني للمبني العبد وهذه الصيغة تستعمل للدلالة  
على الكثرة كما يقال مائة لجمال الكثير الاسود ثم استعيرت لما

طيني

هو سبب الكثرة كما يقال الولد مجنبه ومجنبه اي يستدعي ذلك وهو  
المبراد هنا وقوله ففر الخ اي في سورة قل يا ايها الكافرون وقوله  
فشرها الخ لانهم فهموا من قوله فشرها اسماءها يؤد بان الى الاسم  
لا انها في انفسها اسم فشرها بعضهم اعناد اعلى انه يصنط نفسه  
عما يؤد يا ليموت تركها المضروك اجتنابا عما يؤد في المير والهي  
العظم النازل من لراس الخ لعنه **قول** والحكمة في نزول هذه الايات  
بالقدرة في فخرهم بالانتم الفوهما فلو حترمت علمهم ابتداء لربما  
شق عليهم ذلك **قول** والخبر في الاصل حرة اذا استوفى يعني  
ان اصله عنى الخمر لترك كل ما يع لثرا العقل خمر حرام قليلة  
وكثيره طبع او لم يطبخ وهك المذهب الشافعي وكذا السكر  
بفخمن من السكر اصل معناه سد الماء كما يحتر وهو يحجب الماء  
ايضا فهو معنى الخمر وما نقله عن ابى حنيفة صحيح الا انه  
لا يختمه بما ذكره بل العنب مثله فلا ينبغي التخصيص وحل شربه  
مخصوص بان لا يصل الوحدة السكر ولا يشرب بقصد اللذو  
والطرب وكفيته والكلام فيه مفروق عنه في الفروع وقال  
بعض اهل اللغة لا يشتر الا الماء العنب الذي اذا اعلابغنه  
**قول** والمتشرب الخ ايضا الخ الخ الخ كما في الامثلة مصدر وفعله  
تسرب كالتيا ولان ما ياحد ما ياحده يسير اي سهولة او الهينة  
فيه للتلب لانه يشرب الخ والفتير هنا بالقياس مروي عن  
ابن عباس مره في التفسيرينما وعطوا وكما هو غيره وهو بيان  
المتراد من الاضحية اذ خلوا فيه لعب الصبيان بالكتاب  
والجوز والورد والشطرنج والقرعة في غير الفتية كما ذكره الجعفر  
وجميع انواع الحاطرة والزهك والحقيقة نسما تجعل في رطة  
معلمة بعلامات لبعضها نصيب وبعضها اكثر وليس لبعضها  
شيء وكل ذلك من الحجز ونحوها وله تفصيل في شرح  
الكتشاف **قول** اسم كبير من حيث انه يؤد كالح الانتكاب عن المامو  
يعني به اجتنابه وبخالفته واصل معنى التنكب النفي يقال  
تنكب لا يقترك الزحام وما يؤمنون وكان بعد هذا ما مؤخره  
معنى ان الاسم للعين في ذاتها بل فيما يؤد بان التبر والاشارة  
لعد نزول هذه الاية كما مردها هنا على ما ارضاه من ان  
هذه الاية لا تدل على تحريمها وقد في كثير بالمثلية في السنة  
وبين منافها من كتب المال في الميسر والصاحب الكرم ومصادقة  
الفنانيك لانها تورث محبة وعشرة **قول** مؤد في الخ يعني بعضهم  
ذهب الى ان هذه الاية دللت على الحرمة وقوله لما مر يعني من شربهم



بعد نزولها وشواهم من بيان شاف وان المحترم آية لظري وما ذكر  
مكتبي على النسخين والنتيج والعقلية ونحن لا نقول بوقته  
تظهر قوله في بيان الالتماس ضعف لآلة الوارد في الحديث انه  
معاذ من جبل وقيل من عندهم وقال ابن عباس رضي الله عنهما  
لغير من الصحابة وقوله عن المنفق والمصرف بقا على كما مر في  
سبب النزول وقد مر ما فيه وما يكون هذا سؤالا عن كيفية  
الانفاق فصدا به وقع التكرار مع ما مر من سؤاله لكن هذه  
العبارة للسؤال عن المنفق كالسابقة ولادلالته على الكيفية  
**قوله** العفو يقتضيه الجهد الخ يعني ان العفو بمعنى التبرؤ الذي لا  
مشقة فيه وتقتضيه الجهد بالفتح وهو المشقة ولذا يقال  
للارض المهددة بالسهل والوطى عفو الذي انشد بسلافي  
الاسود الذي يخاطب زوجته والصحيح ان لا يستأمن خارجة  
الغازي لحد صكها العرب وقد خرج في شعبة ايمان  
عن انها استمدت من استام ان طار ان كان يهدي ابنته الحد  
زوجها قال لها يا بنتي كوني لزوجك امه بكره لك عدا ولا تظني  
منه فيمكك ولا تبا علي فتشقي عليه وكوفي كما قلت لامك  
• خذ من العفو مني سدي مؤدتي ولا تطع في سورة في حيا عقيب  
• فاني رأيت الحب في الصدر والقلبي اذ الجمع لم يبيت الحب يذهب  
ومراد به بالعفو ما تقدم وسورة الغضب شدة وتوحد في القتلي  
البغض والصدد ومعنى البيت من ظاهر **قوله** روي ان رجلا من بني  
صلى الله عليه وسلم لخصه بوجه ابوداود والبراد وابن ماجة صاحبان  
والحاكم من حديثه وقوله في بعض المعانيه يوافق ما في رواية  
البراد في بعض المعانيه وفي غيره في بعض المعادن والبيضة مفكدة  
كالبيضة على النسيبه وقوله في ذمها بالحياة المهمة والذال  
المجتمعة ومعناه وماها ومكن نوهتم ان معناه الاستعاط  
لا الركونه نصبت لانها مذكورة في كتب اللغة كالمهاتمة وقيل  
انه بخار مجتمعة وموارده بالاصابع او بالسبابة او بالايهام  
وقوله في تكف الناس الى بيال الناس مذكورة وقيل يطلب  
الكفاف ولفظ ظهر معناه للتأكد وقد مر تحقيقه في ظهر  
الغيب والمراد يجلس بقعد عن الكف وهذا المعنى كما يقتضيه  
الكلام لمن لا يصبر بعد كذا له اما الوصير في جود وفي الحديث  
خير الصدقة جود المقل وهذا يختلف باختلاف المقاس  
**قوله** اي مثل ما بين ان العفو امتل من الجهد الخ يعني ان كذا  
صفة مضمرة محذوف اعمى مبركا كذا ذلك التبيين والمشار اليه

تبيين

بتبيين كمال الانفاق لقرها وجميع ما فتله وتركه ما ذكره الرضوي  
من انه تبيين امر للمحل لان خلافا للظاهر المنقل وان اعتد به  
بان ذلك يشار به الى المعيد وغير ذلك مما في شروحه وقوله  
واما واحد العلامة الخ يعني حرف الخطاب فان الكاف المتصلة  
فانما الاشارة وقد يخاطب بها المخاطب بالكلام نحو قوله لكن الذي  
لمنتفي فيه والوجه ما ذكره المصنف رحمه الله وله وجه اخر وهو  
ان يخاطب به كل من يتلقى الكلام كما في قوله ثم عفونا عنكم  
من بعد ذلك فعينه بالذم الافراد من غير تاويل كما في المطول  
وشروح التبيين **قوله** في الدلائل والاحكام جعل متعلق التفتك  
متقدرا فان يكون قوله في الدنيا والاخرة متعلق بيمين وقد جرد  
فيما الرضوي ان يتعلق بيمينك ونقيا وهو الظاهر اذ هو  
يعتدي بغير ولا يصاله والمراد باليمين في الدنيا والاخرة  
تبيين امر الدنيا والاخرة وحديث قدم التفتك للاهتمام به  
وقوله بغيركم اكثر مما يتفككم ناظر الى قوله انهم اكثر من نفعها  
**قوله** انزلت ان الذين امنوا الخ لانه جردا بوداود والشاكي  
والحاكم وصحبت من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال  
الرجحان كانوا يظلمون النيام فينزل وجوز منهم العشق وياكلون  
اموالهم فاستد دع عليهم في امرا لتيامي نشد نيلها فوامع الترفع  
بالتيامي ومخالطهم فاعلمهم الله تعالى ان الاستلاح طهر هو  
خير الاشياء وان مخالطتهم في النزوح منع بخاري الاستلاح كجارية  
وقوله فشقي ذلك عليهما على النبي لعدم من يتهم بامرهم  
وقيل على تباركي المخالطة لشفتهم على النبي وخوفنا ان يلحق  
او لا وهم مثلهم **قوله** حث على المخالطة الخ كبر وجه الحق  
وقرب منه ما قبله انما اشيات للمخالطة بطريق برهان لا  
الاخ لا يجنب لها ونفسه بالمخالطة بر بظن بالاية المذكورة  
بعد ما شد ارباطه وقوله في جاز يتحدث ذكر علم الله في مثله  
فالمراد به المجازاة والافهتو معلوم وقوله لا تضاد واصلاح  
لف ونشد **قوله** اي لو شالله اعناكم الخ اي لو شفاء الله اليه  
يوقعكم في المعنت وهي شقة يخشى منها الهلاك والمعنت ان  
ليشرح نزل بالمخالطة فان قلت مفعول المشتم في الشرط  
انما يحدث اذا لم يكن تعلقه به عنديا وتعلقه بالاعنات  
عندما قلت **قوله** لحيب بان كان في لاسم السابقة التكنيفات  
الشاقة فلم يكن ذلك عنديا اذ ذاك ونفي تاويل ونفس العزيز  
والحكيم بما ذكره من اسباب المقام وما ينفع له الطائفة لمخص من



الطاقة لا تسمى بغير تصديق ومثقة قوله  
اي لا تسمى بوجودها وقراءة الضميمة لا علم لها  
وتقول ابوحيان رحمه الله انها قراءة الاعمش وهو لغة وقوله  
والمشركت الخ والمشراد بالشركا تان كانت الحزبتان خاصته  
كما هو المتبادر فالاشية ثابتة في غير مستوحاة لان الحزمتان  
باقية وان كانت اعتمالات اصل الكتاب مشكوك لما ذكره المصنف  
رحمة الله ففعل لان مستوحاة لقوله تعالى في المائدة  
والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب يحد من حيث احل الله في الكتابات  
والصالحات تكون آية المائدة مستوحاة لان المائدة لم يفتح منها  
شيء ومثني الكلام على ان قصر القام على البعض بدليل تراخي المصنف  
بفتح عند الحظيفة واما عندنا في لغة فتنوع كضمير لا فتح كما قاله  
المصنف هذه الآية تعالى قوله وروى انه صلى الله عليه وسلم قال في هذا  
بابه انما ورد في آية النور التي لا تفتح الا في الاية لخصه يهوداود  
والترمذي والنسائي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال الذي ذكره المصنف  
رحمة الله اورد في الوحد في اسباب النزول عن ابن عباس رضي الله  
عنهما ومرفوعه في قوله تعالى وما مثلثه مكسورة الغنوي بالعين المعجمة  
شبه لغبيلية وعنتاق بفتح العين ثم امرأة وقوله استأمن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اى اسما وروى قول لامرأة مؤمنة اشارت الى  
ان الآية هنا ليست على ظاهرها لما ذكره وقيل ان الآية على ظاهرها وان الآية  
في مقابلة الحرة وان الآية في امثلة لا يمتد لان في الآية راحة الواحد  
عن ابن عباس رضي الله عنهما وعلمه ففضل الامانة المؤمنة  
على المشرك كمنطلقا ولو حرة فبما كونه تفضل الحرة على غيرها  
بالقدر في الاصل في ان التفضل يقتضي ان في المشرك حرة  
فاما ان يشرك الحرة لانه نبي وهو مشرك في غيرها بما يعتني  
الانتفاع او يكون على حد قوله اصحاب الجنة يؤمنون بالحرة  
مستترافا في اصحاب النار لا يفترونهم كما سياتي تاويله وان الآية  
على الفرض في السائل والشايل الاطلاق واحد ما شال قوله  
والواو للعالم الخ في الجلالة في موضع نصب وقالوا انها في مثله  
شرطية بمعنى ان لا استنكاهت اذا المعنى لغيره عليه وقد قدمنا  
ان هذه الواو عاطفة على جملة كما لته مفدرة وانه لاطلاق  
بمنه قال انها عاطفة ومثله قال كالتة والمشراد به وامثال  
النعيم واستفصا الاحوال لان ما بعدها انما ياتي وهو  
متناف لما قبلها بوجه ما والاصحاب متناف الخبر بغيرها  
وترجيح عليها وكون لوقافي معنى ان مقرر في النحو والمعاني

سيوطي

وقوله

وقوله ومومنا على عمومه اى شامل الاصل الكتاب والنا مضمون منها  
قطعا وقوله عن مومنا منهم الخ الا نضال مطلقا ومعاملتهم  
معاملة اوليائهم وقت ما سارة الى ان المشراد بالاعتد ما يشك  
الخبر كما حترقا الامانة قوله اشارت الى المذكرين الخ انما ادبح  
المذكرين اشارت الى ان ذكرهم جعلهم بمنزلة المحسوس الذي  
ليشار اليه في الاشارة والى جميع لا يفتن بمؤثر ومؤثر او هو اشارة  
الى ان يدعون قلب في المذكر على المؤثر وقوله الى الكفر في تو  
مجاز بقرات الشبهة كما في الجنة والمعنفه وتعد تراويلها  
لازم لقوله يا و نجاد لا معنى لقولنا الله يدعو باذن الله وبقائه  
لاولئك الذين هم اوليا الشيطان ووجه التخييم جعل دعوتهم  
دعوة الله لكنه قيل انه لا خاصة حينئذ الى تاويل اذ نه  
بالتيسير وليس كذلك لان الله لم يفر في دعوتهم معناه  
ذلك هنا قال الرخصي في نحو اشبه هو مستقام من لاذن  
الذي هو تشبيل الحجاب وذلك ما بمنحهم من اللطف والتوفيق  
ولو جعل بمعنى بامر ورضاه لكان مجازا ايضا وهو ظاهر  
وكذا كونه بمعنى الفناء والارادة وقتل التايقا يدعوى على الظاهر  
اولى ويؤيد عطف بين علمه والظاهر ان المبتدئ هو الله  
فتأمل قوله لكي يتذكروا الخ بمعنى انما استعارة كما تراوان  
الترجيح في الشبهة الخ غير من الخاطئين وقوله من مثل الحزين  
يعني من المثل للغير قوله روي ان ابا جعفر الجاهلي الخ روى  
والترمذي والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان اليهود كانوا  
اذا حامت المرأة منهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت  
انما لم يواكلوها فقال اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فترلت  
فقال صلى الله عليه وآله انما اكلوا اكل شي الا النكاح وروى ان الذي  
شاك عنه ثابت بن الخداج رضي الله عنه وروى من طريق  
الضرب والحداح بفتح الدال بين المسلمين وكما زيد مهم كمن صحا  
معروف وما قيل ان قوله اعتروا يؤيد نعمهم ولا يصلح  
ردالة الا ان يتكلف له وما في الكشاف لا يحتاج الى تكلف  
لانه لم يذكره على انه سبب النزول غفلة عن ان ثابت  
بالاحاديث الصحيحة وقوله فاعتروا لغيا بالظهور كالصريح  
في ترك النكاح فقط فهو ظاهر في الرد قوله مصدر كالمع والمبتدئ  
يعني ان يفعل كسر العين مصدر ميمي ولو نحو في مثله بين  
الفتح والكسر وقد سمي خاطب حيا ومخاطبا ومخاضا والمشراد  
هنا المعنى المصدري وقيل ان الغنم والكسر جازل في المصدر واتم

عصام

خطيب



الزمان والمكان ونسب القياس للغير قول ولعلنا بجمانه  
انما ذكرنا الوتة بغير واو وثلاثا الخ في الكشاف فان قلت  
ما قال كذا لو كان جلة بغير واو وثلاثا مترات قلت كان السؤال  
عن تلك الحوادث الاولى وقع في احوال مستغرقة فلم يؤت  
بحرف العطف لانه كل واحد من السوالين وقع سؤال مبتدا  
وسؤال اخر الحوادث الاخرى في وقت واحد فبحرف الجمع لذلك  
كانت فليس يجمعون لك بين السوالين من الحرف والميسر والسوال  
عن الانفاق والسوالين كذا وكذا وهو مما اشكر الله  
حتى قال في الانتصاف انه وهم بلا شك لانه يقتضي كما ترى ان  
يغيرك السوال الثاني والثالث بالواو او خامسة دون الاولى  
اذا الواو انما يربط ما بعدها مما قبلها فافترقا بالاول  
لا يربط بالثاني والثالث يربط بما قبله وعلى هذا تكون الاسئلة  
التي وقعت في وقت واحد اربعة لثلاث خاصة وقد قال  
انا لا استدل الثاني في وقت واحد في الثلاثة المستغرقة وذكرنا  
لخدي وسألني وقال بعض علماء العصرها صنام مؤلخدة شهوة  
على المص وهي ان وقع الثلاثة الاخيرة في وقت لا يقتضي يراد  
الواو وثلاثا فيحصل بايراد الواو من الاخر بين والصواب  
ان يقال والاربعة كانت في وقت واحد وهي لصيغة الثلاثة الاخيرة  
وثالث الاول وقيل في دفعه قوله في وقت لم يد بالانفاق  
لا يالصيغة كما انه اراد وقت واحد من الاقل وهو وقت ثلثها  
وانت خبير بان تركيبه على ما توصله فحمله اضافة لخلاف  
الظاهر كما لا يخفى والظاهر في توجيهه كلامه هو انه اراد والثلاثة  
الاخيرة في وقت واحد هو وقت ثلث الاول اعني وقت السوال  
على الجذر والمبني كما هو الواقع على ما ذكره المطبقون فقوله  
في وقت وان كان عامتا بحسب المفهوم لكن اراد به ذلك الفرد  
لخاص تعويلا على الواقع واعتمادا على ظهور المراد كما هو دأبه  
في امثاله وان كان صاحب الكشاف لم يعتمد على ذلك ونصب قرينة  
واضحة دالة على ان المراد بالوقت الواحد ما ذكرناه بحيث قال  
كانهم قيل يجمعون الخ كما لا يخفى ومن التمس انه لا دلالة في كلامه  
على ذلك الوقت الواحد في وقت الثلاثة الاخيرة سببا  
لكل واحد من اوقات الاول حتى لا يمكن حمل عطفه وقوله وثمة  
بما ثلاثا للتراخي في الذكر دون الوقت على انه يمكن ان يقال  
ان في قوله فلذلك ذكرها اي ذكر الثلاثة الاخيرة بحرف الجمع  
شارة الى ما ذكره لان ذكر اولها بحرف يفي بالجمع بينه وبين ما عطف

زكريا  
عبد الغني

هو عليه

هو عليه يقتضي وحده وقتها والالكانا سؤاليين مبتدأ من كذا  
لا يخفى قول هذا الذي يحاه هذا القائل صاخذ من قول  
العلامة في شرح الكشاف يعني يسألونك ماذا يفتنونك ويبتلونك  
عن السبب في يسألونك عن المحيض والثلاثة الاخيرة التي فيها  
الواو جمعت مع الاخير من التبر في الواو وهو قوله يسألونك عن  
الحجر والميسر وقد وقت بهما الثلاثة وجمعت بهما الاربعة  
فلذلك يجمعون لك بين السوالين عن الحجر والميسر ولم  
يرفض الشارح الحديث وانما كذا الى ان السوال عليه باق له  
يندفع شعر اعلم انه لا اعتبار على كلام الكشاف لانه سأل عن  
العطف ثلاثا مترات والعطف اذا مثلت بين الجمل اقتضى اربع  
بجمل ضرورة وقد عدها اربعة فكيف يقال انه وهم وانما  
كلام المص رحمه الله فانه منجم باتحاد الوقت في ثلاثة فورد  
السوال عليه فلعلم يترات العطف الاول عا طفا قلي نال  
الثلاثة بل عطف مجموع الاسئلة المتجهة الموقت على  
الاسئلة المختلفة فتم عطف العطف على العطف او يقال  
انه لاحظ ان السوال عن الانفاق قد تقدم فلم يبعده معها ولا  
اولى وما ذكره هو لا تكلف لا طائل تحته ولذا لم يلتفت الى هذا  
السوال المدقق في الكشاف مع تشييع صاحب الانتصاف فتأمل  
بشران وجه العطف والتركة ما في الانتصاف ومواناة اول  
المعطوفات عين الاول في المجردة لكنه اولا الجيب بالمعرف  
الاهمة وان كان المستوال عنه المنفق شرعا عيب كذا ذكر للضرورة  
عنه صرحا وهو العفو الفاضل عن حليته فتعبر عطفه  
ليربطه بالاول والسوال عن التياي لما كان له مناسب  
هو النفقة باعتبار انهم اذا طوهم انفقوا عليهم عطفه  
على ما قبله وطما كانوا اعتروا عنة مخالطة التياي فاسب  
ذكر اعترال الكاثير لانه هو اللانوبيا لاعتنا به فلذا عطفه  
لا يرتبط بما قبله واذا نظرت الى الاسئلة الاول وجدت  
بينها كمال المناسبة اذا المسئلة عند النفقة والقتال  
والخرف ذكرت مسئلة متعاطفة وهذا من بدائع البيان فان  
تأمل الوجه الذي ذكره المصرتجا للكشاف ما وجهه اذ يكفي فيه  
اجتماع الجمل في الوقوع مع وجود الكايم سواء كانت في وقت واحد  
او لا مع ان الواو العاطفة لا تقيد المعية وكون اتحاد الوقت  
يقتضي العطف وعدمه يقتضي تركه له يقال به لحكم من اصل المعاني

نك



فتشيل للزيادة انه لما كان كل منهما سؤ الامتداد من غير تعلق بالآخر  
ولا متفقا ونه من بعد لم يقصد الجمعهما بل اخبر عن كل على حد  
بل يجوز ان تكون الاضمار عن هذا قبل وقوع الاختلاف  
السؤال في الاضمار كيف وقعت في وقت واحد عرفا كشيء  
كذا او يوقن كما لا يقتضيه الى جمعها وهذا عند عولائين ولا يفتي  
من جوع ولا بد من تحقيقه على وجه آخر ولعله يتبين لنا  
دقوله فترقاى لا قبل المنفعة وقوله اشعارا بان العلة اي  
علة المنع منه انه مؤذي ملوث ينفر عنه الطبع **قوله**  
تأكيد الحكم وبيانك لغايات الخالات غائبة الاعلنا لم نقل في  
مذهب المص رحمه الله فاما افاد بيانك غائبة لم فعل متا قبله  
صم عطفه لانه ليس بجزء التاكيد وما قيل من ان التاكيد  
لا تعطف وان الغائبة معلومة متا قبله وهم وفكره وا  
التطهر بالفضل لانه معنى شدي مناسبا لصيغة التطهر  
التي يفتد منها الغنة ولانه لو كان بمعنى انقطاع الحيز لتكرر مع ما  
قوله فاقبل ان لا قرينة علمه لاحتمال انه عند الفرج فقط  
كاذيب البقية الا وراعي رحمه الله ليس بشيء فدالته علمه مرصعا  
واضحة فان قلت اذا كان النظر بك على ذلك مرصعا  
فلم جعل دلالة اذا تطهرت التزاما قلت لانه لما اقتضى اخبر  
جواز الاتيان عن الغسل وهو مدلوله لزمه ان يمنع قبله  
فكون الغسل حينئذ غايه وانما قال جواز الاتيان مع انه ما لم  
به لاق الامتناع من المنع للاباحة كما تقدم في الامتوك  
وقال ابو حنيفة الخ لانه رايه قوة التخفيف بذكر على توقف العمل على  
انقطاع الحيز والتشدد على الغسل وكلامه استواء ترجيح العمل  
به ولا يمكن ذلك في جملة واحدة فعلهما معا بل اعتبارهما للتين  
فلم قرأة التخفيف على ما لاقا انقطع لكثر مرة الحيز وقراءة  
التشدد على الانقطاع في اقل منهما فلا يخل المباشرة الابلاغتال  
او ما هو في حكمه من مضي وقت صلاة وانما في جهات تعالي  
جمع بينهما بان جعل الصدا معا غايه كاملة والاخرى ناقصة  
وادلة الفرقتين في كتب الفقه والماتى بالفتح محل الاتيان  
وهو القبل وقوله قال لا تيان في غير الماتى يعني التبراشارة  
لان الاتية تدل على خزيمة اللواظمة بحكام الاذي **قوله** مواضع  
خرت لكم الخ يعني انه بتقديم مصان لو اطلق الحال على المتكلم وحل  
المشبه جعل المشبه ما في زيد اسد ثم اشار الى ان هذا التشبيه يترج

على تشبيه النطف الملقاة في الرحم من بالذورا ولا اعتبار ذلك  
لانه يكون هذا المحسن فقتل انه على الاستعارة بالكنائية لانه  
حقل النسا محارث دلالة على ان النطف يدور على ما اشار اليه  
بقوله تشبه ما يلي الخ كما نقول ان هذا الموضع لمفتر من النطف  
وقيل ان تشبه ما يلي الخ على قانون البلاغة الا ان يقال لنا وكم  
خرت لنتفكر ليكون المشبه مفرحا والمشبه به مكنتا  
ولو قيل بان الحرث يدل على البذر دلالة قوية تجعله في  
حكم الملقوظ كما جرح بالية من جعله استعارة ممكنة لكان هذا  
قتما من الممكنة لا يد كقوية الظرفان وهو غيرك وقال  
لغير المتأخرين ان هذا التشبيه مؤثر على تشبيهه من ذلك  
وهو تشبيه النطف بالبذر ترتيب اللازم على المكروم ولا يبعد  
ان يسمى تشبها على سبيل الكناية والقوم قد غفلوا عن هذا  
النوع من التشبيه والتقدير وما لذل المجته ما يزرع **قوله** وهو  
كالبيكان لقوله فان تواتر الخ يعني انه علم من الجملة لتفسير ما وقع  
بهما في قوله فان تواتر من حيث امر كمر الله وهو موضع الحرث  
اعنى القبل وزالت الشبهة التي تزم ما توهمت من ان اخر من  
فتنا الشهوة وهو يحصل بكلا الفرجين وظهور ان الغرض هو النقل  
الذي هو ربح بمنزلة ربح الزرع وقوله من اي جهة شئتم تفسير  
لا في وهي شرطية تدل على جواها ما قبله وهي ظرف مكان  
لخرجت عن الظرفية لتعني الاحوال وما ذكره عن كهدو لخرج  
في الصعود **تنبيه** اي تاتي بشرطها واستفهاما بمنزلة متى  
ظرف زمانك ومعنى كيف ومن أين والوجوه هنا كلها جاذبة  
عن ذلك هنا وهي لتعني الاحوال والسؤال عن امره جهاد  
وهي في محل نصب على الظرفية وقال ابو حنيفة هذا لا يقع  
ولا يقع كونها شرطية معني لانها لا يعمل فيها ما قبلها  
انما هي الاتيان في غير الغسل لانها لا يعمل فيها ما قبلها  
لصدارتها ولا استفهامية لانها لا يعمل فيها ما قبلها ولانها  
بالحق ما بعد ها كجوابي لك هذا وهذا مقتضى لما قبلها  
فهي مشكولة على كل حال والظاهر انها شرطية كجوابها مقدر  
اي التي شئتم فانوه نزل فيها مجموع الاحوال بمنزلة الظروف  
الكاشفة بتقدير في فتامثل **اقول** ما ذكره المفسرون  
من الوجوه الثلاثة صحيح وما اوردوه عليها الوحيات لانه الله  
وكلمة واراد غير مندفع ليشن بوارد وان سلمه غيره اما الشرطية  
فان جوابها لما تقدم عليها وقد شرط اجواب يدل على ذلك  
وما اوردته من جواز في غير القبل بيا باه قول كخرت فلا اشكال



واما الاستغناء فلانه لما خرم عن حقيقته كما زعموا فافلده فيه  
بحوكان ما اذا كان صريح به الخفاء واهل المعاني **قول** وقد مرنا  
لافتك فتر المؤمنين بالمكاسين لان المطلق ينصرف اليه ولا يسه  
يعلم من تخفيفهم بالبطارة فان قلت **الضيق المطلق الى الكامل**  
قبل انه قول للحنفية في الاصول **واما الشافعية** فقالوا ينصرف  
الى الاقل وهل هو حقيقته او يحجاز فيه كلام في حواشي المحقق **قلت**  
ما ذكره الشافعية في مقام الاستدلال لخذ ابلا حوط فلا يبا في  
ارادة غيره بغيره في المقام كالمكح هنا قال الغزير وهذه  
الاوامر كلها في حيز قل يظهر ان وقد مرنا والقوا عطف على  
الامر قبلها **واما** وبشر المؤمنين فليس كذلك بل هو عطف على  
قوله فل هو اذ في فيه كترين على امثال ما سبقه من الاوامر  
كلها والنواهي **وقوله** ولا تجعلوا الخ عطف على تلك الاوامر وعلى  
مقدري امثلوها ولا تجعلوا ولا يكره عليه ان بشر لا يصح جوابا  
للسؤال فكيف يعطف على قل لانه انما اذ دفعه بحقه محترضا  
لهما كما لا يخفى وكونها في الصدق بقره في الله عنه اخرجية است  
جبر وما بعده **قال** السوطي له افق عليه وامر مسطح سياتي  
بسطه في قصة الافك والحسن بغيره من الصهر واقارب الزوجة  
**قول** العرضة فقلة بمعنى مفعول كقوله بمعنى مفعول فاما  
ان يكون بمعنى معرضة وذلك ذلك وقدمه فيكون بمعنى المعجز  
والمانع من عرض العود على الانا والمعنى لا تفعلوا ذلك اي جعلها  
مانعا فلا يمانع بمعنى المخوف عليه لانها تنهى عنها كما في الحديث  
واما بمعنى معرضة لا من التعريض بل بمعنى لا يتلذذ لئلا ذلك  
بكرة الكلف به واليمين على حقيقته ويجعل اللام صلة عرضة  
وحوز الزمخشري تعلقه بالفعل والمصرحة الله نترك فقبل لا وجه  
لتركه ولعل وجهه ان جعل يتعدى لمفعولين بنفسه وقد  
يتعدى لولد بنفسه وللشافعي باللام نحو جعلت المال لزيد  
واما تعدية الثالث به فلا يعهد وقيل ان وجه الافتقار انه  
يظهر من المذكور بطريق الاولي **وقوله** ما فيه وقوله عطف ببيان  
لما اي للامان وقيل انه يدل والمعنى لا تجعلوا الله عرضة لامانكم  
التي هي البر والتقوى الخ وان قال الفعل معترضا لانها صولة بمصداق  
معرف كما صرحوا به فالقول بانها تلزم ابد الالكفرة من المعرفة وهو  
وقوله ويجوز ان يكون للتعليل اي بتقدير اللام تعليل العرضة  
والخلف في تقديره فقبل ارادة ان تبروا وقيل كراهة ان يتبروا  
وقيل لترك ان تبروا وقيل ليلا تبروا ولا يمانع متعاق بالفعال  
حيث لا يتعاق حرفا جزم معنى متعلق **ولاحد قول** وان تبروا

سيوطي

خطيب

خطيب

الذي

الغنى الخ اطلب الفعل لا للفعل عن الفعل والمعنى انها كمن عن ذلك  
ارادة اله معنى ان تبروا وتقديرا لا ارادة بيان للمعنى المعنى  
للمفعل والمعنى لا لاحتياجا اليه في حد من اللام لكونه قريبا  
مطرودا مع ان وان وبالجمله فالتميم معلى وعلى الاول المعلى  
مستحق ويحتمل ان يكون التعليل للمعنى الذي هو طلب التزك  
والتميم الذي هو الفعل عن الفعل بل المطلوب الذي هو  
تزك الفعل والكت عنه اذ انزكوا الفعل لكي يتبروا وهكذا اكل  
في تد بعد النبي يحتمل الامور الثلاثة وكذا بعد الامر فامل  
واعترض عليه بان لا ولى ان يقول طلب بتركه لان الارادة  
تستلزم المراد عند اهل السنة والنهي عامة للتبر والفاجر  
والمرحمة الله غير كلام الزمخشري وهو مبتدئ على مذهب  
ولكن ان تقول الارادة هنا بمعنى الطلب لانه معناه  
المعوي او ارادة ترميمهم ذلك بشرط ان يتشبهوه ولا يصح ان  
يقال المراد بالارادة ارادة المخاطبين وقد فسرت عائشة  
رضي الله عنها الطرقت بها كذا الكرمية ذكره وقوله فلا  
يجعل عرضة للموايم **قول** اللغو والشاوط الذي لا يعتد به الخ  
كون هذا معنى اللغو الغنى والتميم الخلاف في المراد بها في اليمين  
فمنه الشافعي لغو اليمين ما سبق له اللسان وما في حكمه ولان  
مواخذة فيه لا يعقوبة ولا كفارة وقوله كقول العرب  
الخ مثال لما قبله ومنه يعلم ان المراد بكونه جاهلا انه لا يقصد  
معناه وقوله كقوله دلتل بقوله ما لا يعقد له الخ وليس متعلقا  
بالتاكيد **قول** يواخذكم بما كسبت قلوبكم قال الكرماني اي عزمت  
عليه اذ كسب القلب عزيمته ونيتة وفيه دليل على ان اليمين  
ان افعال القلوب اذا استقرت يواخذ بها وقوله صلى الله عليه  
ان الله يحيا ول لا متى عما حدثت به انفسها كما لم يتكلموا او فعلوا  
محمول على ما اذا لم يتنقروا فانه لا يمكن الانفكاك عنه وفيه نظر  
**قول** وقال ابو حنيفة رحمه الله الخ في الهداية لا يمانع على ثلاثة  
ا ضرب يمين العنوس واليمين المنعقدة ويمين لغو فالعنوس هو الخلف  
على امر ما من متعهد الكذب فيه فذلك اليمين كما شرفها صاحبها  
ولا كفارة فيها الا الموقنة وقال الشافعي فيها الكفارة والمنعقة  
ما يخلف على امر في المستقبل ان يفعله او لا يفعله واذلعت  
فيها لزمنة الكفارة لقوله تعالى ولكن يواخذكم بما عقدتم  
اليمين كذا ويمين اللغو ان يخلف على امر ماض وهو نظير انه  
كاقال والامر بخلافه فذلك اليمين نرجوان لا يواخذ الله بها  
صاحبها انتهى يعني ولا كفارة فيها ايضا وهذا مما جعله كتب اللغة



وقوله تربصا للتوبة اي بركة وامثلة لاجل ان يتوب الله عليه  
والعاصي المستر استدراجا له **قوله** اي يجعلون علي ان لا يجزوا  
بجاسعون الى الاتي الامن الالته وهي القسمة لكنه حضر بقسمه محض  
والقسمة اي يتعدى بالبا او يعلى كما قسم بالله على كذا فنقل الطيبي  
ان هذا الفعل يتعدى يمتد وعلى وقال الخريزاني الوجه في  
الحاري في جميع الوارد ونقل بوالنفاخت بعضهم من اهل اللغة  
تعدى به بمن وقيل بها بمعنى على وقيل بمعنى في وقيل زائدة ومن  
منع ذلك ضمنه معنى متباعد وممنوع او جعله ظرفا مستقرا  
اي استغفر طهره من نسايم تربصا اي بركة اشهر وقوله فاعل الطرف  
هو مذهب الاخش حيث جوز عماله وان لم يتعد وغيره يمنه  
وقوله اضيف الى الطرف على الاتباع اي بما جعل مفعولا له ونقل عن  
بعضهم ان الاضافة بمعنى في فلا تتبع على القول بها وهو مذهب  
كوفي **قوله** ويؤتى فانها والى فانها للتعقيب والايض مع الثاني  
وجه الله بصريحه وقوله سمع يقتضوا التالف بالطلاق وانه لا  
يقع بنفس معنى المدة اذ عزم الطلاق لا يتبع عادة وان كان اهل  
السنن يجوزون ذلك كغير الامتوات وهم لما اشاروا ذلك اولوها  
بان الفاء للتفصيل لا للتعقيب لانه يقع عقيب الاجمال ذكرا وتقديرا  
وانما هو لا يتكلمون دندنة لسمع ووسوسة يعلمها فعمل كانه يجمعها  
ولا يخفى انه كل مخالف للظاهر وامتنك في الكشف ايضا بانه هزوي  
عن كثير من الصحابة بل انهم فهموه من الاية وتفصيله في الفروع وقوله  
وما تقرض في نسخة نوحى اي قصد وقوله سمع لطلا فتم اشارة  
الى انه مؤيد لمذهبه كما قد متنا **قوله** الاثلاث في اربعة اشهر فما  
دونها الاثلاث فما فوقها اي فيما يجزا وزها من الزيادة على الاربعة  
للاعتاق من الحنفية على اية لفضل المدة اربعة اشهر شرط الزيادة  
عند الشافعي رحمه الله وقوله باحد الامرين اي النخ او الظلتيق  
**قوله** يريد المدخول من الخ لانه لا عدة على غير المدخول بها عدة  
غير ذوات الاقرب اجل او صغرا وكثيرا لو وضع الجمل والاشهر تركه في المدخول  
ولا بد منها عدة الامة قران لانه سينتبه عليه وهل هو عام محض  
او مطلق مقتيد ذهب في الكشاف الى الثاني فقيل انه نفي لما عكس الكفا  
من ان بلع المعرف بالام عام مستغرق لجميع الافراد وذهب الى انه  
لا عموم فيه ولا خصوص بل هو موصوف لجنس المجموع والجنسية معني  
قائم في الكل والبعض والتعيين دائر مع الال ليل والعجب انه كثيرا ما  
يقول في المطلق اطلق لتناول جميع الافراد وفي مثل العالمين انه  
جمع لتناول كل ما سمي به وفي قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه  
تكرظا وجمع العالمين على معنى انه لا يريد شيئا من الظلم لاحد من

سعد

خلقة

قوله

ع

خلقة والاقرب ان يقال هو عام تحفي مقته المذكورات كعني  
ان في كلامه تماثل وتماثل وتماثل تحت خبر بمعنى الامتراج قاله  
الخريزاني ظاهر ان المصارع الواقع خبرا في معنى الامتراج  
فيقع الاثنا خبر المبتدأ كما يتقديرا العول او بدونه كما ارتقاء  
هو ووردت في الواقع موقع بالامتراج لانه يتماثل ما من  
غير محذورات التي تحتها اشار اللمية بقوله اصل  
الكلام ولتتبرر المطلقات ثم ذكرات ووجه هذا المحاذ  
نشيته ما هو مطلوب الوقوع بما هو المحقق الوقوع في الماني  
كما في حركة الله او المستقبل او الحال كما في هذا المثال  
وهذا الظاهر ان قوله وكان الختاج والعتوب فكانت  
ممتثلون البتة فتوحيب عنيت بوجود ذلك منعت في الحال  
او الاستقبال وفيه نظر اذ لا تسامح بالنظر لنفس الامتراج  
مع انه ان كان بالنسبة الى الاضار فانه امر فرضي  
تقدر يري وقوله وبناؤه الاجام لتكررا الامتراج واما  
لانك لما ذكرت المبتدأ اشترت الشاع بان هناك  
حكا عليه فاذا ذكرت ما كان واقعا عنده من ان يذكر الحكم  
ابتداء وتقدر بيمين ذلك في شرح المفتاح انتم ببيان  
وقوله وكان المخاطب الظاهر انه على اية الفاعل واما  
ان كان على اية المفعول فتذكره لان المخاطب به في الحقيقة  
الحكام فان كانت النكاح فتاويل الشخص او الضريق ونحوها  
فلا يد ما قبل لظاهر المخاطبة الا ترى الى قوله  
الزمخشري فكانت امتثلت الامتراج التبرص فهو يخبر عنه  
موجود او الة اعني الى اعتبار هكذا انه لو كان خيرا لزم  
تخلف اخباره تعالى فيمكن مخالف ذلك فعمل على ما ذكر لانه  
وجه تبليغ معروف مثله في كلام العرب ومنهم من قال  
انه خير بمعنى انه هو الم شروع الذي تفعله النساء اذ  
امتثلت فتو مقتدم معني فلا تترك تخلف خبره تعالى وهكذا  
كلما ورد منه ولا حاجة الى تأويله وليس التخصيص اقرب  
من التأويل المذكور فكله ووجه لكن الاول اولى **قوله**  
فهيته ونعت البيان لتكته ذكر لا نفس هنا وعدم ذكرها  
في الاثلاث لان في الاثلاث يحصل لفت المفاارقة وحرمة  
القربان ليحقق لهم طوح يحتاج الى التاكيد تذكرا لنفس  
كما هو المهود في ذكرها والطوح المتيل الى الشيء ومنازعة  
النفس **قوله** نصبت على الظرف او المفعول به لا تترى من  
انتظر يتعدى لمفعول ولعد فان كان هذا الظرف المفعول

عصام



مقدر تقديره نفسها ايضا فلذا الرتبة لابتة تيد لعلية  
 ما ذكرنا وتزير الازواج او الترويج وهو المفعول  
 بتقدير مضاف اي معنى ثلاثة قرون **قول** ما قرؤ جمع قرء  
 لم يفتح الفاف وضمها واصل اللغاة على ان القرء ترك  
 بين الظاهر والخفي وورد في كلامهم في الاستعمال  
 والحديث معروغ عنه وكلام الرزحشري مشعر بانهم  
 اختلفوا في معناه ووضعوه وتعمقوا في الكشف بان الخلاف  
 انما هو في الاكثر والراجح وما المراد به في هذه الآية  
 والله اشارة الى المصحة الله بقوله وهو يطلق الخبيث اي  
 يستعمله والافال ظاهر على الخبيث والاشارة بهذا الحديث  
 وهو صحيح لخرجة ابوداود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها  
 وهو صحيح في اداة الخبيث لان ترك الصلاة فيه شتم  
 اثبت استعماله في الظاهر ايضا لكن لانيه مطلقا بل اذا عقب  
 حينما يقول الاعشى من قصيدته يمدح بها هو ذمة اولها  
 • اجبتك ثيام تركت يدايكا • وكانت فتولا للرجال كذلك  
 حتى اتى الى قوله في ممدحه •  
 • ولترسيم في القلياد سعيك ملجود • ولا فوافاء في الجحيم مثل انايكا  
 • وفي كل عام انت طاس رحله • لتشد لا قضاها اعزيم عزايكا  
 • مورثه مالا وفي المجد رفعة • لما ضاع فيها من فز وفسايكا  
 يعني ان الغر وشعله عن قطن نسائه في الاظهار اذ لا وطى في الخبيث  
 فهو مستعمل كما في قوله •  
 • قوم اذ كاربوا شدا ما زوم • دون النساء ولو باننت باظهار  
 واما تاويل الرزحشري له بانة مجاز عن العدة لتضيق كناية  
 عن حلول المدة او تيرادها الوقت فانه يريد بمعناه كقوله  
 قرء الثريا ان تكون لها قطر • وفي اصل معناه الوقت  
 فلذا يستعمل الخبيث والظاهر فلا يخفي بقده ولذا لم يكتفت  
 التبر المصحة الله **قول** مواصلة الانتقال من الظاهر الى  
 الخبيث الخ هكذا استدلال بالمعقول في جواب استدلال  
 الخفية به حيث قالوا لان الخبيث هو اللات على بكرة الرحيم  
 لا الخبيث لكنه قيل انه مكافئة وقوله ولا الخبيث يصرف  
 عطاها على هو فخصبه عطاها على اسمك وهذا الاشارة في قوله  
 فتما مضي ظهرك من خيظنيرد لما في من الاشارة ايضا  
 وهو لعد قولي الشافعي رحمه الله قال في المنهاج وهو يجب  
 ظهرك من لم يخض قرد لانه بناء على ان القرء انتقال

سعدى

من طهر الخبيث **قول** تعالى فظلمتم من بعدتمن الخ فاللام هنا  
 للتوفيق كما في قوله اتم الصلاة لذ لو كالتنس والمعنى  
 فظلمتم من وقت عدتم فبعل منة ان المراد من العدة  
 الظاهر لا الخبيث اذ الطلاق انما يشترع فيه والطلاق في الخبيث  
 منهي عنه وهم اجابوا عنه بان المراد فظلمتم من مستقبلات  
 لعدتم كما يقال لقيتة لثلاث من الشهر اي مستقبلات  
 منه وقيل انه لا يصدق المتك بل تقوية لانه انما يقال  
 ذلك حيث يتصل الفعل باول الثلاث واذا اتصل بالتطبيق  
 باول العدة كان بنية الظاهر الذي وقع فيه التطبيق  
 محسوبا من العدة وفيه المطلوب واما الاستقنا ل  
 لا على وجه الاعتقال بل مع تحلل الفضل فليس مدلول اللفظ  
 ولا مشهور الاستعمال ورد بانه كلام مختلف لانه وجود التبعية  
 بما لا دلالة عالية وتوهم فانقضاءه للضرورة وفيه تامل  
**قول** واما قوله صلى الله عليه واله الجنح حجة ابوداود والترمذي  
 وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها واثار الخبيث الحديث  
 معار من فلنا قضا فترجع الى غيره من الادلة وقوله فتلك  
 العدة الى الاشارة الى الظاهر وجب العدة لا لعدتها اذ لم  
 يكن الاظهار ان واثار بقوله رواه الشيخان الى انه معتمد فيه  
 في الظاهر وروايت اقرى مما قبله وفي معناه من هذا الحديث  
 لان الكلام في العدة التي تعقب الطلاق لاني العدة التي يقع فيها  
 الطلاق وحديث الشيخين في الثاني ولا شراخ في ان سنة  
 الطلقات تكون في ظهرك لاجماع فيه ودلالة الحديث على  
 مدعاه متنوعة وقول الحديث كلام في شرح البخاري فليظن  
**قول** وكانه القياس الخ لانها ثلاثة وهي اقرا لا قرد وقيل  
 في وجه اختياره انه جمع قرد بالفتح وجمعه على فعال شاذ  
 ونسبه نظره وكان مراده ان القرء في جميع الطلقات كثيرة  
 والثلاثة التي لكل فرد تختلف التما على معنى من التبعيضية  
 عند من اثبتها وقت دمتم لئلا مثله في معدودات ومعلومات  
 والرخشري اخشا لان من وضع القلة موضع الكثرة لان اقرا  
 اقل من قرد في الاستعمال فبذلك المعلوم وجمع القلة  
 اذا عدم استعمال جمع الكثرة لئلا يفتكه كما تقدم في الخوقا  
 المصحة الله لتربك قلة استعماله لانه انما مشكل  
 وقالت الرزحشري في الدرة المعنى لتتربك كل واحدة من  
 المطلقات بثلاثة اقرا فلما استمد الى جماعتها اتى بلفظ  
 قرد على الكثرة المرادة والمعنى الملموح انتهى وهو مراد المصحة

سعدى



والنساء والطبي واما جواب المصباح بانها اقرب بالنتية لكل امرأة  
والنظر الى الجميع قر وكثيرة فقيل انه بعينه لملاحظة الافراد  
فيه لا الجميع اذ ملاحظة الجميع كما بانها ثلاثة فتأمل  
**قول** من الولد والحسن في الكشاف او الحضر لا يسموا  
لا يجتمعان وكلام المصباح باعتبار الاجتماع فعدم الحمل فكان  
قدي **قدي** تقدم ان المراد بالملقات ذوات الاقرا وكيف  
يكون الولد في ارجامه **قدي** اذا كثر الولد  
وانكرت الحمل واستقطنته من ذواته لا فزا فقتل الضمير  
على هذا راجع الى مطلق المطلقات المذكورة في ضمن المعتدة  
وقيل الظاهر الاول اذ ليس الحضر في الجسم وانما ينصب  
من اعتناء المصباح فتأمل **قول** وفيه دليل على ان ما لا يعلم  
الامر جهته من يقبل فيه قدرته ووجه الدلالة ما قال  
المصباح من انه جعله كالامانة عندها والمؤمن مصدق  
فلم تأو عظمها بنزك الكتمان ذلك على ان القول قولها وذلك  
على انها اذا قالت انما يحضر لا يحل الزوج ويجها وانما ان علق  
الطلاق به فقالت صحت طلق وكذا لو علق به شيئا اخر  
كعتق ولتبر المراد ان تقيد النفى حتى يحل من غير المؤمنات  
بل العقد لعظيم ذلك بحيث يعد عدم الاقدام عليه من  
الايثار فانه **قدي** بل المراد التقيد اذا كثر غيرهما  
بالفروع واقضا المطلقة الكافرة وقد لا يجب عليها العدة  
كما ذكره الفقهاء **قدي** عدم الخطاب لا يضر هنا لما تبين  
في الاموال وكون العدة للكفار في بعض الصور يكفي لمنع التقيد  
**قول** ما نحو ازوج المطلقات لهن ذابان المراد سواء كانت  
جمعا او لا وقوله فالضمير الخ المراد الامة التي يئولوها الا قوله  
الطلاق مرتين وعود الضمير الى خاص في ضمن العام او مقيد  
في ضمن المطلق واقع في القران وغيره وهو كما عا دة الظاهر  
يخصر وقيل الضمير عايد الى المطلق بتقدير مضاف اي بعولة  
رجعياتهن والبعولة اما جمع والتاسيس على خلاف القياس او مصدا  
معنى التبطل وهو النكاح **قول** وافعل هنا بمعنى الفاعل لا  
الرد والرجعة للزوج والحق للمرأة فيه لزمه سابقا على اصله  
والمراد بعولتهن لحق بالرجعة منهن بالابا وان جعلت النسا  
الملايسة فالمعنى انهم لحق بحال تلبسهم بالرجعة منهن وذلك  
ان تلبسهم ازاوتها وتلبسهم اياها وقد يقال ان ابا  
المرأة سمي رجعة للتلبس او المشاكلة او من باب الصيغ

ليبي

اخر

لص من الشنا قالت الخدرية وليس بذلك وقيل المراد المعلولة  
لحق بالرجعة منهم بالمطابقة كما في البصر اطلق منه رطبا  
وقوله في زمان الترتيب الجار والمجدر ومتعلق باحق وان  
علق بالردة فالاشارة للتكاح كما قاله ابو القاسم **قول** ولتس  
المراد الخ لانه لو اخصها للمصير اصحت الرجعة بالافتاق  
ووجه الخدرية من نفي الاحتمية انه المراد بالاصلاح  
وهو ظاهر وقوله في الوجوب الخ لغاية المثلية في مجرد  
الوجوب لا في جنس الحقوق كما بينت ادر من المثلية وقد صحت  
بعضهم الجس بالحس بالحاء المهملة والياء الموحدة وقالت  
اي لهن حقوقه وقت الحبس والمنع وكانه سقط من بيخته  
لا وقت الرجعة بالفضل والزيادة والشرف لانه الرجعة  
الرتبة والمترلة المعترف فيها الصعود والشاريعه الى بعض الحقوق  
وقوام وحراس جمع قاسم وخارس والزواج يصح فيه كسر الزاي  
وفتحها والعزير القوي القادر وضم وما بعده بما ذكره لا النظام  
**قول** اي التطلق الرجعي اثباتك الحصل الطلاق بمعنى التطلق  
لان مصدره طلقت المرأة بالتخفيف واسم مصدره التطلق  
كالسلام المعنى التسليم وهو المراد طقا بلفظ التزوج وحمله  
على الرجعي بحمل التعريف للمعنى المذكور عليه بقوله ويعولتهن  
لحق برددتهن وحينئذ فالتمسية على ظاهرها وتغيب فاساك  
لما وقع لا ذكرى واسمك بالحدس وهو ما لخرجه وانما الخ حاتم  
والنداء رطبي **قول** وقتل معناه الخ في الكشاف اي التطلق  
الشرعي بطلنقة بعد قطنقة على التفرقة دون الجمع والارسال  
دفعه واحده ولم يرد بالمترتية التثنية ولكن التكرير  
كقولك ستم ارجع المبرك مرتين ولتسك وسعد تكة وهو  
مدحها اي خشفة رحمة الله والجمع بين التلقتين والثلاث  
سبعة واستدل عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله لا بين  
عمر رضى الله عنهما اثنا عشرة ان تستقبل الظاهر استقبالا  
فتطلقها لكل فرد فطلنقة قال الخدرية الظاهر ان هذا  
مدلول المثني الذي قصد به التكرير لان معنى قولنا واحد  
بعد واحد عدم الاجتماع في الوجود فما قيل لزيد انه حمل  
على التكرير فاذ ذلك بل اذا ان المعنى متره كقولك خذني  
وانه لا ينافي الترتيب والاجتماع اذ لا يرد في لتسك مثلا  
ان الاحاديث لا يجتمعن ولكن لما كان الارتكاب مدعيا  
لغيره ان يحمل على التفرقة ليس على ما ينبغي ولتسك شعري اذ المر

حرف







الاحذوا لابلانهم فحازوا لانهم امرؤن فهدوا الترافع وانما فليكن لوقت  
الترافع ليوافقوا الواقع وانما فحازوا لانهم امرؤن فهدوا الترافع  
**قوله** وعشيل ان خطاب الخ هذا الوجه هو راد في الكشاف  
وقال كانه من كلام غير عزير في الغزان ولم يزل يفتنه المصير  
الله لما افتد من تشويش النظم على التركة المشهورة وهو بيا التكال  
في كفاطم الغيبة اذا ظاهر حينئذ الا ان تخافوا وان واجهكم  
ان لا يقيموا حدود الله ولولا ان كانت كانه يبين لك ان يقول  
الا ان يخافوا وان واجهكم وفيه انه لا يختص تشويش المشهورة  
اذا ظاهر على بناء المفعول الا ان تخافوا وان واجهكم او يخافوا  
وان واجهكم كقول تشويش النظم ليس من جهة التشكيك والجمع  
لان التشكيك باعتبار ان كل خبر كان والجمع لكثرة الاقراء بكل  
الاقتراق الخطاب في الموضوعين على خلاف المتبادر واستناد  
الخوف او لا الى الزوجهين وكما ينسب الى الحكام وعلى قرة التجهول  
لخوف من ان الحكام في الاوقات فقد يترك في الثاني نظر حكما  
فيختل تشويش وقتل انه لا يتعد انه يكون الخطاب مقصودا  
به مخاطب ذلك مخاطب كانه قتل بجائها القائل او يكون للازواج  
والحكام ويشير الى كل منهما يبين به من الاحكام **قوله** الا ان  
مخافا الى الزوجهات وكذا في الحديث المذكور وتفسير  
عدم الاقامه بالتركه اشارة الى انه لو كان للتخويل لا ينبغي لاحد  
**قوله** وانما الى ان الخ وقتل انه على شرع المكافض وقوله اني  
البقا انه منعتك ليعولت مردود وقوله فاجاب علميها  
قائمه مقام الجواب اي فمها فانه لا يخجل عليها وتفتيق  
النهي بالوجه ظاهر لانه وضعه بالظلم من المتفرغ وعقد  
والتعدي يتعديه فلا يقال الظاهر بعقوب النهي من ذممة  
مخالفة من لغة فيه **قوله** واعلم الخ الكراهة والشقاق في  
ما حوز ان من قدم اقامته حذو الزوجهية ولا يملك وقوله  
ولا يجمع ما ساق الزوج التيما يفر من من النبعيضية  
وقوله صفا والاستثناء لا يفيد الاحكام منى هذه لكن لجهنوا  
جوزوه لان عدم الحجاج لا يخصص في واحد بنصر ما او تبت  
كما يشعر به ظاهر الاستثناء كانه معني الا ان تخافا فحينئذ  
يحل لك ما حذوا وشيا مما او نوه ولذا لم يقتصر على الاستثناء وهم  
التيقات خفت الخ لكن عموم ما افتدت بعشر محو ان الزيادة  
انصافا ولذا قيل انما حازوا في الحكم وقتل عليا ان النظم يفيد  
عدم الحجاج لا مجرد عدم الجلال والفساد فانا مله وطلبه

عصام

عصام

اسكر

استكرامه والخنوع منه ظاهر لانه والحديث كونه النهي لا يقتضي المطلاق  
في العتود كما النهي عن البيع وقتك زيدا الجمعة كما فضله العتود  
**قوله** وانما في انما الاية هو الظاهر والظاهر انه طلاق  
وانما من شترع على قوله الطلاق مكررات ان قلت من ذكره بيان  
بحكم الطلاقين وان من ما يما مؤبدا وما مؤبد وما به او قوله  
فان ظاهرا ما تبيك بحكم الثالثة لا لبيان مكرراتها وشرعيتها  
او روي ان قوله او تترك باحسان اشارة الى الثالث في مزيد  
قطعا ولو قيل الا ان لم يقتضاه من بينه من حكم الخلع عمدا  
بعده المكرراتين وليس كذلك وفيما ما بفتح الميم والجرم والف  
وانون ما ليس له اصول واو ومضكي قوله ما به متعلق بقوله  
الطلاق مكرراتك انه يقتضي اقتضاه من غير الحل بعد الثالث  
بما انه كانت الثالثة بعد تكرار الطلاق مع المكررات او بعد  
طلاقين مكررين على تقدير الطلاق مكرراتك فالظاهر ان  
يفسر قوله الطلاق مكرراتك بالطلاق المستعقب للتخليل  
سواء كان النكاح او الرجوع **قوله** اقتضاه به ذلك مقرا  
وهو لا يقتضي في ما سواه وقت التمسك بظاهره وهو على خلاف  
لان الطلاق الثالث المعنى كان على عمده من كل الله قلته ثم واحدة  
وجعية كافي في صحيح مسلم وغيره من كتب الحديث الى اواخر خلافة  
عمر بن الخطاب فانه في كل سنة من ايامه ثلاثا ثم انقضى الاجماع  
عليه حتى خطلوا من بحكم خلافه وقوله حتى تزوج بمحمول  
او مضارع هو امثله تنزوح وقوله يستند في بعض النسخ سيند  
ووجه التعليق بظاهر ان النكاح اشهر بالعقد وبه ورد  
النص **قوله** لما روي ان امرأة رافعة رافعة بن سمك  
القرظي صحابي شهور والحديث صحيح عن عائشة رضي الله عنها  
ورواه في المواظمة على انك طلق امرأتك ثم نكحت بنتا وهب  
وساقي الحديث وفيه من انما من انك طلق امرأتك ثم نكحت بنتا وهب  
الرجل من عتيك وانما كانت تحت رافعة بن وهب من عتيك  
عنها قال ابو موسى الظاهرية القصية واحدة وقال السخاوي  
الساقية فيضي انما قصتان والذين يرضاهما بفتح الزايم وكثير  
البا الموحدة وكثير بالضم والتعريف كما ان الزبير المشهور وقوله  
وان ما معناه ما في النسخ كسبت منقولة وهي مؤنولة ولو وصلت  
كانت اداة وهي صيغة التثنية وهذا هو الثوب طرفه من ريد ان  
عليه لا يكتسب ذكره وعشيرة بالتصغير على قسما لا يكتسب  
منه ما قل من العتيل ونهية استعيرت للنهي والذمة وفي  
الاساس من من العتيل استعيرت للفرجين لانها مظنة



اللائحة اذ وفي الكشاف انها الميث ما كانت العقيدة ثم رجعت وقالت  
انه كان مسمى فقالت لها كذبت في قولك الاول فلا اصنع ذلك في  
الاخر ثم لنت ابا بكر رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم  
وقالت الرجح المبروجي الاول فقالت لها بعد ذلك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قالت لك ما قاله ولا يشرحي فلتا فبضرت  
عمر رضي الله عنه وقالت له امثل ذلك فقالت لانا ان اتييني  
بعد هذا لا اجيبك فالت الخبر قوله لا رجحك فيما افتر  
في التلايد لا شعاره بان ما تنفبه **قوله** فالاية مطلقة  
قد يدعيها المتنة وهو حزين لخصيصه بالخبر المشهور لا الحق  
بالمناوات وهذا منه وهو قوله في التفسير للنكاح المراء منه  
الجاء كافي الوحيدة الاطر كان اقوي **قوله** والحكمة الم التشرية  
الذي يتفق عليهم ثم اذ الحلقه ذلك ليكون له العود لما  
محبته وتبرعك فالت القود اما مبروع معطوف على المذبح او  
مجرور معطوف على المتكبر ووجه الترفع الائمة من تكلمها  
بعد جناع **قوله** وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المكسر جهل احد والشرذم والشكاي واين صاحبه ومن  
طرق اخر عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قوله في التفسير  
عن جابر رضي الله عنه ما وهو لا يتد على عدم صحة النكاح كما  
متر التمسع من العقد لا يكمل على كتابه وسميته محلا يقتضي  
الصحة لانه سبب الحار ومسا في الحار كالتشر المتقعات  
وفتيل طيب وحسن التناق لا يخفى ان قد **قوله** اذا كان العقد  
صحيا والتكامل لازم مشرعا فلم لعقد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قلت **قوله** مما اتفق عليه الفقهاء والصحاب في ان الله اعلم  
والتابعون لان الله متعني على التطلاق وهو البعض الحلال  
وفاعله مذكور وما وكبيره عند الشافعي المعتد والحديث محمول  
على ما اذا شرط في صلب النكاح التفظيق والحرف من المشرط والمنه  
ويزون ذلك مذكور ولا يفرق كما اظهر في التفسير لا كما تقدم  
النكاح وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وغيره لعقد النكاح والظاهر في الائمة كالتفسير في قوله  
التخذة مكنتها او من قول كثر وفتحها لا يطل بها فلا تد على عدم  
الصحة **قوله** ونفس المطلق بل علم الخ وفي الجدل هذا التفسير غير  
صحيح لفظا ومعنى اما معنى الامة لا يخل في الاستفصال لثبوتها  
في الاكثر والظاهرات ان المصنف له على الامة فيكفك ولا تنفع بعد  
ما يفيد العلم كما صرح به في النجاة كذا في الكشاف وشروحه ورد  
بانه يعلم المستقبل ويتبين الاصل وهو يكون في الصحة فيها

وبان

وبان سيؤويه رحمت الله اعجاز ما علمت الا ان يقوم زيد وقد جمع  
بعض المتأخرين كلام سيؤويه وكلام غيره بان يرد بالعلم الفارق  
القوي كقول فان علمه من مؤنات وقوله  
• واعلم علم حق غير ظن • وتقول في التفسير جبر العتاد  
فقوله علم حق يفهم منه انه قد يكون علم غير حق وكذا قوله  
غير ظن يفهم منه انه قد يكون العلم بمعنى الظن ومما يدل  
على ان علم النبي بمعنى ظن قد دخل على ان الظاهر من قوله جبر  
يرضي عن الناس ان الظاهر علموا ان لا يبري مثلنا في جليلنا  
فليس هذا ظنا لا لفظا ولا معنى بل هو صحيح زوايه وذراعيه وقيل انه  
عزيب منه فكيف يقال في الايات الظن بمعنى اليقين ومما  
يجعل اليقين بمعنى الظن المستوعب كقولنا ان الناصية وقوله  
ان الانسان قد يجزم باشيء في الغد مسلم لكن ليس من ذمها  
لقوله ان ساء منك المعقولين او الاول والثاني محذوف  
او هو معقول على قول النبي وهو لم يفرق على مراده لانه ما نقله  
من الجمع غير من عندك فالت جعل الظن بمعنى اليقين او ان ظن قوي  
يشبه اليقين وقوله ان الانسان قد يجزم بالحسين ان لا يطالب  
بتلك المصنوع بقطع النظر عما نحن فيه مع انه غير صحيح في نفسه  
لاننا نقول ان لا يصح من العلم فعل استقبال حقيقة اصلا  
وليس بشيء من غير ما يعبر به هذا الدليل على انه يعلم ان تقوم  
واي مشاير لها فان قالوا ان امر سمعتموه من عند الله فانه  
صبيويه **قوله** في التفسير قوله ان الله اعلم من كل شيء  
العاو سمي **قوله** ويعلمون مقتضى العلم انما يقيد به لانه المقصود  
بالبيان ان قيل **قوله** في التفسير قوله **قوله** والاكمل حطلق  
الحق فانما لا يشرى الاكمل يقع على المدرك كلها وعلى اخرها يقال  
لغير الاكمل ان الجدل والمؤمن الذي ينتمي به الجدل وكذلك الغاية  
والاكمل من جهات التفسير من لا يتدلى الغاية والى لانهما الغاية  
وقيل يقع في التلويح المتصفا يقال تبلغ الكمال اذا اشار فرد وانا  
ذمها التلويح وصلة وما وقيل وانما اشارت فالعائز او قدمت  
على جميع المتسافة اذ ليس من العلم كما يريد ان يصح وحول من قبلها  
لانه لو كان كذا لم يضر اذ لو كانت التلويح متجزئة ذات  
التركيبة وانها كانت الغاية المطلقة على الجميع ايضا في هذا  
التركيبة وهو المدعى على ان الغاية اسم الغاية يتوسع فيها لاي اطلاق  
على الجميع قاله الاظهر في الغاية اقصى الشيء وما قول من قال  
ان التلويح كانت انبتة او انما فلا بد من قول الخويبه فعقد  
بقا ان الاتب انما يصح غاية اذا كان الاثر من المقابل لانه

سما

كشاف



غاية من حيث كونه مبتدأ وقت محث فانه مقابله من بالي مبتدأ في ما  
ذكره فممن يقول ان العاصم لما لظرف مطلقا والشيء كظرفان يدل  
انظراف يجعل قولهم اجتمعا الغائيات اصنافا للحاكم وكلا  
دليل في بيانه ذكره فنتا مثل فتولة للموت اي وقت من ان يظلمون  
اذ الموت للموت اجتمعا والموت المذكور للمطر ماخ ومودي بالمهمل  
بمعنى ما لك ووقع في بعض الكتب بدل الجبل امه وما ذكره المع  
رحمة الله اظهر **قول** هو البلوغ هو الوصول اليه لا في  
انه ليس المعنى على بلوغه بل الاجل ووصوله اليه العدة ولا على  
بلوغه بلوغه بحيث ينفذ الاجل بل على وصوله الى قرب  
لخره فوجب تفسير الاجل باخر المدة والبلوغ بمشارفته والقرب  
منه فهو من مجاز المشاركة واستعارة تشبيها للمنتهي بالبلوغ  
بالواقع وفي كلام الرضوي ما يشعر بان اطلاق الاجل على اخصر  
المدة او جنيها بطريق الامتناع واما الغاية والامد فاحر  
المشاركة لا المدة كما توهمه عبارة **قول** فرجعوا من الحج يعني  
ان الامتلاك مجاز عن المشاركة لانها سببه والتمتع بمعنى  
الاطلاق مجاز عن التركة وقوله وهو اعادة الخدم وهو واجب  
الامتلاك بلعروف او التمتع بالامتلاك في بعض المتصور وهو  
في صورة بلوغه من اجله من الالتمام كما يفيد قوله كان المطلق  
الح وهو الخرجه ابنه في طاعت عوانه عكس من قوله فمما  
وقوله اعادة الامتلاك المشار اليه انه مفعول له وليس قد سخر  
الا اعادة بل لازم او قال اي مصارفين **قول** واللام متعلقة  
الح قيل انه منعتين على اعتبار ضراعية اذ المفعول له لا  
يتعد الا بالاعتطف او على السيد وهو غير ممكن هنا لاختلاف  
الاعتراب وحيث ان اعترايه حاله على انه حاله للعلة ويجوز  
تعلقه بالاعتفال انه قد مرت لام العافية كما روى الاوالت  
ايضا ويكون الفعل تمدي الى عملة والى عافية وهما مختلفتان  
وقال فقد ظلم نفسه وكالظالم ظلم نفسه **قول** بالاعتراض عنها اي  
ظلمت نفسها كما عايد عليهم بالاعتراض **قول** بالاعتراض عنها اي  
انه نهي جعل كما نزع عن الامتناع وهو قوله في العباد الايات  
والامتناع لما قبله من الاوامر في غير بطيه وفي قوله  
الاخر يكون المراد به ظاهره ومن استنبه لما قبله فانه  
وقوله ثلاث الخ حذبت حسن رواء ابوداد والترمذي  
لكن فيه الرخصة بدل العتاق وقوله التي من جعلها اشارة الى  
انه عاصم والمعطوف عليه خارجا من خلاف الترمذي اذ خصه  
بهذا اللفظ ايسرا وقوله بالشكر الخ متعلق باذكاره او بآياته

المراء

الشواذ منه وفسر الحكمة بالسنة لاشتمالها على كل وقتها  
عطف عليه وجعلت بعظمتها معتزة للتعريف والتعليل **قول**  
تاكيد وقوله يد يعني انه تاكيد للاوامر والاحكام التابعة  
عنه يد من جازها لانه عالم باحواله مطلق عليه فليجده  
من حكاياته وعقابه او انه عليه بكل شيء فلا كما مر الا  
بما تقتضيه الحكمة والمصلحة فلا تخالفوه وليس هذا من التاكيد  
المقتضي للفصل لانه ليس اعادة لمفهوم المؤكدة ولا مستحدا  
معها فاحفظه فانك تراهم كثيرا ما يجعلون المعطوف  
تاكيدا **قول** وعن الشافعي الخ لان البلوغ الاول بمعنى المشار  
كأمر وهذا بمعنى الاية والافتضا والسياف يدل على اية  
غير الاول لئلا يتكرر **قول** المخاطب به الاول الخ فاراد  
على هذا باعتبار ما كان ومعنى بينك وبينهم يرجع اليهم اولا  
يعضد من الاوليات عن الرجوع اليك ونسبها لثبات من الغيبة  
الي الخطاب والتقدير فله من الرجوع اليه فله من الغيبة  
تحذف الجواب واقية هذا مقامه **قول** روي الخ لخرجه  
البخاري وابوداد والشكاية والتبر فيه نسبيته ووقع شتمها  
جملا وزوجها المبدان عاصم في رواية القاضي ابي حنبل في الاحكام  
الفران وبه جزم وروي ابن جرير ان اسمها جمل بالتصغير  
وبه جزم ابن ابي عمير في الفنا موس وقيل اسمها  
ليلى بكاء التهنيل والمندري وقيل غير ذلك وقوله جملا  
بالتصغير بناء على رواية وفي نسخة جملا بضم الجيم وتكسر  
الميم وهي رواية اخرى وقصته كما انه قال كانت لي بنت تحب  
الي وامتعت من الناس فانت الى عمة لي فانكحتها ايساه  
فامسكها بما شا الله ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تزكها  
حتى انقضت عدتها فلم تخطب اليه الثاني يحطها مع الخطاب  
فقلت له خطبت اليه فنقضها الناس واسرته كما في قوله  
ثم طلقها طلاقا كالكه الرجعة ثم تزكها حتى انقضت  
عدتها فلم تخطب اليه الثاني يحطها مع الخطاب والله لا  
انكحها انكحها قال ففجرت لزلت هذه الآية فكتمت عن يميني  
وانكحها ايساه **قول** فتكون ذلك لاجل اشتداد الحنفية هذه  
الامية بجواز النكاح اذ اعتقدت على نفسها بالغير ولو لا  
الان لا ضيقة العقدة اليها من غير شرط اذ ان الولي ولهم  
عن الفضل اذ انتم اصحابنا والمعروف ان الله الى ربه باسمه  
لو لا انه للولي لسانها الله عن العصل والمنتم كالانبياء الاضي  
الذي لا ولا يزل مقال بمقام هذا غلط لانه النبي المستمع

السعد

سويته



عنه للاحق لم يمتد فكيف يستدل به على اثبات الحق وايضا لو كان  
بمكينة المنع عن الخروج والمشاركة بالرضي فنصرف اليه الى هذا  
واما قوله لا معنى له فيمنع اذ معناه ما في عضل الزوج  
زوجته ظمما كما في الوجه الثاني **قوله** وقيل الا لا واجل في الزوج  
ما عتار وما يؤول ومعنى ينكح يصور ذوات نكاحهم من قبيل  
ولا نساك في سبب بلاد **قوله** وقيل الناس كلهم الخ هذا الوجه  
الوجه عند الرخصي لئلا يؤوله عضل الا زواج والا فلا يجمعها  
مع السلامة من انتشار صفة الخطاب فان خطبات اذ اطلقتم  
لا يمتد للاولى قطعا ولطابقته لسبب الترتيب **قوله** وقوله  
والمعنى الخ يعني بها ان لا يمتد لغيره لا يوجب في ما بينكم  
العضل فان لا يمتدوا يقضي **قوله** الكلي فكلها كالمكاشرة  
له ليصح تميزه عن ذلك من لوازم وجوده بينه وبينها  
به فعمل النبي عن الا زواج كانه او يحجاز عن التميز عن المكشور  
وقد تقدم الكلام فيه **قوله** الفصل الخ اي امتدادها الى الغير  
والتمحيق وتمد عضلت التماجية بتشد نداء الضاد اذ لم  
تخرج بضمها وكذا الامم اذا عسكرت ولا ترميها وعضل بعض  
مشكلة الضاد وتشتعا بلاكشكال والخطاب بضم وتشد يد  
جمع خاطب ومعنى ما يعرفه الشرح اي ما صومع وف فيه  
والاشهاد محاذي وفي نسخة يعترفه بالتشد تداي بيته  
من الكفاة ونحوها والمرتبة بالمرتبة مصدر من المراد كالتاسية  
والرجولية وقوله من الضمير المسترفوع اي فاعل شراصوا في  
وجوزفته ايضا بقلعه بتراضوا وبينكم ولما قيد النبي  
بكونه على الوجه الحسن اذ اذ ان لم يمنع بدونه **قوله**  
والخطاب المجمع على فاعل من قبيل الخ يعني ان ذلك بالافراد  
والثبات والخطاب متاجم فاما ان يكون بنا وعضل الجمع  
والقبيل فالفرق في خروج او لكل واحد واحد او انما تدلت على  
خطاب قطع فيه النظر عن الخطاب وحده وتمامه او غيرهما  
والمقصود لالة على حصول الميثاق اليه عند من حوط  
للمرور بين الحاضر والمنقضي الغائب وهذا معنى قولنا التعليل في  
لقب من هذا الامتد في ذلك انه يكون الكافي حسب الخطاب  
بم كذا كمن يؤولوا ان الكافي من نفس الكلمة ففان الواجب  
مؤخلة مضمومة في الاثني والجمع والمؤنث انهي **قوله**  
خطوا في معناه ففعل معناه انه اقر بالخطاب لمجرد تحصيل  
اشارة الاشارة للمعنى لا لتعيين الخطاب ولا دلالة في الكلام  
على ما قاله وقاله ان لم يزد كره العدم ببله وكلامه انفتوحا

عصام  
خطيب

رده ولا وجه لما قاله لانه لا يعدم التدبير كما عرفت **قوله** او  
الرسول على طريفة قوله الخ وقيل انه جعل خطبا للرسول  
سلك التعليل في فانه الاصل في تلقي الكلام ولكل احد ممن  
يتلقى الخطاب يكون كمن يسمع ويتلقى الكلام سواء كان هو المطلب  
بلحقه او لا ومثله في عفوونا عنكم من بعد ذلك وكذلك تعلق  
مما ذكرنا على فساد ما قبله من معنى الاول **قوله** على ان خطاب  
رئيس القوم بمنزلة خطاب كلهم كما في قوله تعالى يا ايها النبي  
اذ اطلقتهم النساء ولذا قال من كان منكم وان الثاني اخرج من جهة  
ان الخطاب السابق واللاحق لكل احد فالانسب ان يكون المتوسط  
كذلك وفيه بحث وقوله لانه لا يمتد لغيره يعني من يؤول  
من الركا وهو التما لامن التركية بمعنى التطهير لغيره او كونه  
اظهر من دشر التامة لانه بتقدير لكم انما اي اظهر لكم وهذا  
وهذا اللام للتقدير فتفيد معنى التطهير فلا بد علمه  
انه يقضي ان يكون اظهر من التطهير اي اكثر تطهير لكم من ذلك  
الاشام ولا حاجة الى ما قيل انه تدفعه انه من وصف الشيء  
بوصف صاحبه دون الفعل او التركيب المتار التمه بدلك شعر  
اذا كان الخ بمعنى تركيهم بها اي تطهيرهم فمطوف واطرف  
للتفسير وان كان تركا بمعنى شئ فمعنى تركه فضل واكثر خيرا  
وحسينا فالانسب ان يرا دنا لا يظهر الاطير لقلنا الفاشدة  
في نعتك من الاقسام مع ما فيه من التكلف انهي ووتد طلت  
مما مر وقع التكلف الذي اشار اليه مع انه لا يزم له في الخ  
مع التكرار الذي هو خلاف الظاهر ففنا مل **قوله** امر عتبه  
بالخير وجهه الميثاقية وفي امثال ما مر من انه يجعله  
كانه لوجوب امثاله مما وقع فصح الاخبار عنه وقول  
الخير وجهه الميثاقية بناء وه على الميثاق الصواب فيه  
وجه زكاة الميثاقية وكونه للندب هو الظاهر ولا تنافية  
الميثاقية بل هو سبب لالة المندوب يجوز تركه فينبغي  
قاكميه لئلا يترك قيل وكونه للمطلقات يرحم به بيان  
ايجاب الرزق والكسوة فانه لا يجب كسوة الوالدات والرفق  
اذا كره غير مطلقات الارضاع بل للزوجية فان كان للاعة  
فلا اشكال لانه بلغيا بعضهن اي المطلقات والتميز في الالة  
ما يدرك على انه الارضاع وقد فسر في الاحكام بما للزوجية فانت  
قلت بتميزك بالمخولين لئلا في الوجوب اذ لا يؤول به قلت  
القائل بالوجوب يصفه الارضاع المطلق او يجعل قوله مخولين  
معمول بقوله لانه مما يتسامح فيه فيطلق على الاقل القريب

سعد



من اللغات وهذا لا يثبت في ان اسم العدد دخا مرة في مدلوله  
لا يخلل الزيادة والنقصان لان معناه لا يطلق العشرة مثلا  
كثيرة اقله عشر وهذا التماس يجعل شي من احوال  
الاتحاد مترا لا مترا في الواحد فيطلق العشرة ايام على تسعة  
ايام ويصنف يوم كايامك للتزيين من الحول حول لانه  
تتم شايح اذ يقال لغيبه في سكة كذا واللفظ في يوم منها وفيه  
نظروا **قوله** بيانك للموضوع اي اللام للبيان كما في هيت لك  
وسقيا لك والحجاز والمجرور في مثل خبر مبتدأ محذوف  
اي ذلك لست اجم وكوك الرضاع ولجبا على اللب لاني في امره  
للمتدب اوله يجب عليه من في الصور السابقة وكونه يجوز ان ينقص  
عنه ما حوذا بتغيره للزيادة وكوله لا يعتد به بعدها يعني  
لا يعطى حكم الرضاع على ما بين في الفروع ثم انه قد ياتي ان يتم  
الرضاع على الرضاع يحملان المصدرية في الاعمال  
كاحلت عليه في الاعمال في قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا  
يول عليكم ويحتمل انه يتم ويضمير الجمع باعتبار معنى وسقطت  
في اللفظ لانها التاكيد فتبعا الرسم ونفسها العبارة يعني  
لم يقل على الموالد مع انه اظهر والمصدر لالة على علة الوجوب  
وهو انه ولد له ويعلم باشارة النيران النسب لانها في الحقيقة  
واشارة النيران في البيع الا وما ج والحق هذه الاشارة  
قصده الشاعر بقوله  
واما امهات الناس اوعية مستودعات والاكابر اباء  
ومون كضد وجهه **قوله** وطير رزقت للوالدات وخرج الناس  
ولعلم ذلك باشارة النيران قوله المولود له لانه لا يتصور بدون  
تسليم الانفس وكذا كونها غير متغيرة كما في شرح الهداية وفيه نظر  
وكونه نقلت اعلم ما فسر به وقوله دليل رقة على من قال انه  
محال لانه نفسية يعنى مكانه والالتم فيه **قوله** لا تقار  
والدرة للمضارة مفاعلة من الضر والمفاعلة اما مقصودة  
والمفعول محذوف اي زوجهما او غير مقصودة والمعنى لا يضر  
واحد منهما الاخر بسبب الولد اذ يفار في الاصل وتعد بنفسه  
فعل لضمال المجهول ظاهر وعلى المعلوم بقدر له مفعول  
ويجعل الثاني بولده للتبعية فيكون ان يكون بمعنى نضرت  
نصبت التا وكثر الضاد والباصلة له في موضع المفعول به  
وضاد بمعنى نضرت فاحل يكون بمعنى فعل نحو كما عد نزل العدة  
وجوز ايضا ان يكون بمعنى نضرت لثا وضرت الضاد وفاضل معنى  
فعل نحو واعدته واعدته والبار اية وقوله لغيبه الخ اي

قوله

تفصيل

لغيبه لعدم التكلف بما لا يطاق وتقرت له وفيه اشارة الى  
ترك العطف ووجهه ان المضارة المنفية اما ان تكون ممثلة  
لوسع فبقها يد على نفسه بالطريق الاولى او ممثلة لتس فنية  
فهو ظاهر **قوله** وقران كثير لا يوعر حال وعلى البدلية والرق  
هو خير وجوز ان يكون خبرا بمعنى الامر فيجوز معنى بقراءة  
المجزم وقوله بمعنى يضر بغير حرف المضارعة من الثلاث  
وضمتها من الافعال على تامة وهو مقربا لدر الصوت  
فان قيل انما تجعل الباصلة لو كان بمعنى يضر مثلا لانه  
لما في القاموس ضره واخره فلم يجعل اضر منعدها بالبا  
من تصور النظر وصاحف القاموس لا يجوز عليه **قوله** وقري  
لا يضر بالثكون الخ وهو اما مجزوم ولم يكن كما قرئ به  
لخبراء للموصل بحري الوقف وقراءة التخفيف كذلك الا  
انه يحتمل انه من صاره يضره بمعنى ضره او من صارا المشد  
تخفف وقوله فلا ينبغي الخ فانظر الى المعنيين والتفسيرين  
الثابطين **قوله** والمراد بالوارث الخ يعني ان الوارث بمعنى  
المصنف اي وارثه والصفير اما الموالد والمولد والوارث  
اما وارث المولود على العموم او الصبي نفسه او وارث  
الصبي على العموم او بنته ان يكون دارم محرم من الصريح  
بحث لا يجوز بينهما التكاح على تقدير ان يكون احدهما ذكرا  
والاخر انثى وبقيت ان يكون احدا صول من الاما  
والامهات والاحداد والحيدات او بنته ان يكون من عصبه  
على اختلاف المذاهب بين السلف قبل واملا جعل الوارث  
بمعنى الرباقي وان كان صحيحا لغة فقلق بهذا المقام اذ ليس  
لقولنا فالنقطة على الاب او على من يغني عن الاب والام معنى  
معتمده وكونه مضافا لظاهر لا شك واما القلاقة فلا  
فات المعنى على الاب والام عند علمه واورده على ما قبلها ان  
القبلي اذا كان له مال فالمؤنة منه تطلقا فلا يخفى عليه  
بموت الاب وفيه نظر ويمكن ان يكون اي يعطى مؤنته **قوله**  
والحكمة الوارث الخ حد يشحسن رواية الترمذي واوله  
المهم من معنى ينجي ويصبري واجعله ما الوارث مني وانظر الى  
على من ظلمني وخدمته بشاره وروى المصنف متعنا باسماغنا  
وابصارنا وقوتنا لخصمتنا واجعله الوارث لمتا واجعله  
لبارنا على من ظلمنا ومعنى جعله الوارث اي ابني صحيحا سكتا  
اي اموت وافراد ضمير اجعله اما بتا وتلك المذكور او انه  
صمير المصدر الخو التمتع بها كما في شرح المفصل وجعل ذلك اشارة



الطورق والكتوة وقتل المجمع ما سبق فليشمل عدم المضارة  
**قوله** فان اراد افصلا لا ينفصل للرضاع فقوله لمن اراد  
 ان ينتم الرضاعة بياك الامتصام وهذا للنفس عنه صراحة  
 بعد الاستئذان منه دلالة ولم يترتب ما في الكشاف استمر  
 مكفول من اراد صحت المزاك من ان المعنى لا يحتاج علمها في ذلك  
 زاد على الحوى نياق فقطما وهذا توسعة بعد التجدد ونقل  
 هو في الحوى من لا ينجما وزلما فيه كما يعلم من الشروح والمشورة  
 كما لمثوبة والمشورة كالمصليحة لغناك من الكلام فيها وهي  
 من شررت المسئل اذا اجتمعت له ذوق خلاوة النصيحة كما  
 قال الراغب وغيره **قوله** أي لتسترضعوا المراضع اولادكم  
 الخ الكشاف استرضع مفعول من اراد صحت المزاة الصحيح  
 واسترضعها الصبي فتعد كما في مفعولين كما تقول  
 اي الحاكمة واستنجته الحاكمة والمعنى ان تترضعوا المراضع  
 اولادكم فحذف لحد المفعولين للاستغناء عنه قيل هو امثال ترضعني  
 ويقو ان افعال اذ الكان متعدتا الى المفعول فان زيد في  
 الترتيب للطلب او النسبة يصير متعدتا الى مفعولين يقال  
 ارضعت المرأة ولدها واسترضعها الولد وقتل عليه  
 لخذ استنفع ولما سائر المزيد من المحرور حتى قيل ان اخذه من  
 الافعال من حضا ترضع الكشاف هنا كرت المعنى هنا على طلب  
 ان ترضع المرأة ولدها على طلبات ترضع الولد الشدي او  
 امه فانته منقذ كما رضع فاذا حبا مفعولا من ارضع ورضع  
 لحد في مفعول في باب اعطيت كما يرضعها هنا بمنزلة الواجب  
 اذ قلنا يوحى في الاستعمال استرضعها الولد وما ذكر  
 من الاستغناء انما هو على عدم الفصد المخصوص المرضعة  
 ويكره علييات الامام الكرماني نقل في كتاب الاستنجا ان  
 الاستنجاك قد حبا لطلب المزيد كما لا استنجا لطلب الجبا  
 والاستنجا لطلب الاغثاب لا العتب وصريح به غير  
 انكلا فالله اشار المفسر صفة الله بقوله الخ واستنجا ومن  
 العجب ان بعضهم جعله من رضع بمعنى ارضع وتغسك في  
 تخويجه **قوله** واطلاقة الخ هذا مذقت الشافعي واما الخفية  
 فيقولون ان الام لخلق برصاع ولدها وانما لتستر الاب ان يرضع  
 غيرها اذ ارضعت ان ترضعه لقوله تعالى والوالدان يرضعن  
 اولادهم من لبن مما اوتى وما اعطى لا يتصور اذ هو كحصيل  
 ابناءه لانه تتلمذ ما اوتى وما اعطى لا يتصور اذ هو كحصيل  
 كامل بلا طائل فذلك اوله على هذه القرارة وظاهر انه على القرارة

قلب  
 سم  
 عصام

الثانية لا يحتاج الى تاويل به صرحوا لانه بتقدير ما فعلتم بذله  
 ولصانه اذ نذره وفيه نظر دام الثالث فلا عيبا وعلمته  
**قوله** ولست اشترط التسليم الخ جواب سؤال وبما ان ظاهر النظم  
 ان التسليم شرط لرفع الاغصم وليس كذلك فاجاب بان  
 الاولى والاكثر ثوبا ووجهه انه شتمه مما مومن شرابط الاولى  
 بما هو من شرائط الصحة للاعتماد به فاستعير له عبارة  
 وقتل لانه لا حاجة الى هذا لانه لا شتم بتسليم الاجرة  
 مظكاهية منتقيد بتقدمها عليه وفيه تماثل ووجه  
 الميتة والحث ظاهر **قوله** وارواح الذين يتوفون الخ لما  
 كان المنوف في الارواح والمترتب الزوجات لزم كون الخبز ليس  
 عينه المتبند اذا احتاج الى التقا ويل فالوجه بوجه منها تقدير  
 المضاف في المتبند اي ارواح الذين يتوفون والارواح العذر  
 بمعنى النساء الزوج يطوق على الرجل والمرأة والزوجية  
 فيه لغز غير فصيحة او يندم في الخبز ما يربط به ويصح حله  
 على اي يترتب بعد هذه اوله ثم وحذف العائد المحرور  
 من الخبز كما في المسائل الذي ذكره قال الخبز في  
 في مثل هذا المقام كلام وموان الربط كما صل بمحرم يعود الظهر  
 الى الارواح لان المعنى يترتب عن الارواح اللاحقة تروى من وانا  
 التبع من ذكره بحثا من عند نفسه وموهمة هي الاخش والكتا  
 وقد ذكر في مثنوي الخبز كالتسليم وقالت المصنف في شرحه بعد ما  
 ذكر هذا الاية الاصل يترتب عن الارواحهم ثم جى بالضمير  
 مكان الارواح لتقدم ذكره من فاستمع ذكر الضمير لان الترتيب  
 لانضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير الفاعل مقام  
 الظاهر المضاف للضمير الربط والحاصل ان الضمير اذا عاد  
 على اسم مضاف الى العائد هناك يحصل به الربط والاشتمال  
 الجمهور ولصانه الاخش والكسائي وله نظائر واورده على  
 الاول انه مفعول قوله ويذرون اذ قلنا الا ان يجعل  
 نفس الية وانصاحا بعد الابهام ومنهم من قدر يترتب  
 خير لم يتدبر اي وازواجهم يترتب عن والجملة خبرا مستدا الاول  
 وفيها وجوه اخر **قوله** وقرئ يتوفون بفتح التاء وهي قراءة علي  
 رضي الله عنه ورويت عن عاصم ومعناها تتوفون لظهور  
 اي يتوفون مدقعا عما رهم فكل هذا يقال للميت متوفى بمعنى  
 مستوفى لحياته قال الزمخشري والذمخشري انما الاستود  
 كان خلف جارية فقال له رجل من المنوفين بشرا لفا فقال  
 الله وكان هذا المقصد الاستياب الباعثة لعظم كرم الله وجهه



على ان اسره بوضع كتاب التوفيق فاضنه هذه القراءة والحيث  
عندما ذكره السكاكي بان سلك المخططين ان السائل كان مسمرا  
لم يعرف وجهه صوته فلم يقدرا الخطاب به **قوله** وتاسين  
العشر يا غياث اللطيف في كل ليل الشهور الالهية عشرها  
الليالي فتكون الايام ثمانيا وعشرا في الايام عشرها  
ومصنات كسح ان الصوم انما يكون في الايام وقال سيويه  
هذا باب المؤنث الذي يتعمل في الثاني والثالث والفا  
اصلة وقوله انه ليشهر الايام بعد قوله الاعتراف  
ظاهر في ان المراد بالمشرا الايام لكن الكلام في ان هل يصح هذا  
في الايام التي لم يعتبر معها السكاكي حتى يخرج عن كتاب التعليل  
وان كانت لغايات المؤنث هنا كقوله وكوت للمؤنث لاجد به  
بالاعتبار نظر الا انه غير فيه تردد وقوله صمت عشر الابد  
عليه لانه مثل صمت شهر رمضان والظاهر حوازه لانه غلب  
استغناء له بالتعليل ثم كثرا استعماله وفي كلام المعرج  
الله والفرشارة النبي وفي قوله عز الشهور والايام تسامح  
اي لا يماثل في الايام والشهور والسنين ولما سقط الالف  
لانه اول وقوله لا يتعملون الظاهر ان يتعملوا لان قطع  
لاستغراق الماضي ومثله ورد لكنه قلل في كلامهم وقد رد  
هذا الوجدان وقال بل استعماله كثير في كلام العرب وقال  
انه لا يلاحظه الا ما يكلفه لان عكس التائب انما هو اذا ذكر  
المعدود اما عند حذفه فيجوز الامران وهو اقرب ما قالوه  
**قوله** ولقل المتفق الخ او رد غلته انه منافي للحديث الصحيح  
ان احكامه في خلقه في نظر امه اربعين يوما فانطفئة شم  
يكون علقه مثل ذلك شم يكون مصنعة مثل ذلك شم يبعث  
الله ملكا يارب كلمات فكتب عكله وحكله ورزقه وسكني  
او سعتد شم ينفع فيه الروح لان ظاهر ان لغ الروح بعد  
هذه المدة مطلقا الا ان يقال ان قوله شم ينفع معنى  
يكل النعم في غير ان كانت تحت فربعضه **اقول** هكلا  
الحديث مما اضطررت فيه الرواية والرواية في البخاري ان  
لحد كشم خلقه في بطن امه اربعين يوما شم يكون علقته  
مثل ذلك شم يكون مصنعة مثل ذلك شم يبعث الله الملك  
وقوله اذا امرت بالنطفة ثنتان واربعون لثمة بكت الله  
التيها ملكا فصوتها الخ في الحديث الاول اشعار بان ارسال  
الملك بعد ما نية وعشرون لثمة وفي المصدر الثاني تصريح بان  
يبعث بعد اربعين لثمة **والخطاب** ابن الصلاح بان الملك يرسل

غير مرق

غير مرقه الى الرحم مرقه عقب الاربعين الاولى فيكتب اجله  
ورزقه وعملة وحاله في الشقاوة والتعاضة وغير ذلك  
ومرة اخرى عقب الاربعين الثانية فينفع فيه الروح  
ويشكل بما ورد في بعض الروايات عند ذكر ارسال الملك  
عقب الاربعين الاولى فصورها وخلق سمها وقصرها  
وجلد لها ولحمها وعظمها ثم قال رب اذكر ام اني فينتي  
ربك ماشا ويكتب الخ ومن المعلوم ان هذا المصوير لا  
يكون في الاربعين الثانية فانه يكون فيها علقته وانما يكون  
هذا المصوير قريبا من لغ الروح **ولحيث** ايضا حال  
قوله فصورها على معنى امر بتصويرها او ذكر فصورها  
وكتب ذلك والدة لتل علمها ان جعلها ذكرا وانثى يكون مع التقوير  
المذكور وورد عليه ان البخاري اورد به ثم فقال ان خلق احدكم  
يجمع في بطن امه اربعين يوما واربعين لثمة شم يكون علقته  
مثله شم يكون مصنعة مثله شم يبعث النبي الملك فيوذك  
باربع كلمات فيكتب رزقه واحكله وعملة وشفي امر سعيد  
شم ينفع فيه الروح فيقتضي فخر كنت الملك عن الاربعين  
الثالثة وذاك يقتضي ان عقب الاربعين الاولى وقد جعل  
قوله شم يبعث النبي الملك معطوفا على قوله يجمع في بطن  
امه وما بينهما اعتراض وروي بالواو وعليه فالامر مشتمل  
لان الواو لا تقتضي ترتيبا وعلى ما ذكره المص رحمة الله اذا  
تفاوتت فتبالياس لا تقارن لان كلاهما بالاسم الى بعض  
فتا مثله ومقتضى استظهارها لا طلبا للظهور ودفع الشبهة **قوله**  
وعلمم اللفظ فيقتضي الخ فتل علمته لم تجد فرق بين الكتابية  
والمكتوبة في كتب الحنفية كما يشعر بكلامه وفي المخطوط يجب  
على الكتابية اذا كانت تحت مسلم ما يجب على المكتوبة  
كالحرمة والامامة كالامة وما ذكره يرد لوعته ما ذكره اما لوعته  
الاعتراف من كونها تحت مسلم او ذمي فلا وما روي عن علي كرم الله  
وجهه لاسيا في الاجماع وفتية علم بمقتضى الاثنيين وقوله  
انقضت عدتهن فحترار عن احتمال المشاركة السابق وقوله  
وساير الخ زادة الكشاف وقوله ومفهومه الخ اشارة الى دفع  
ما يتوهم من انه لا جناح على احد بفعل لخر فجملة كناية  
عن انه يجب عليهم المنع **قوله** الترتيب والتلويح الخ الكتابية  
ان يد كوعني مقصودا بلفظ لم يوضع لكن استعماله في الموضوع  
لا على وجه العصد لئلا ينقل منه الى الشيء المقصود فطويل الخجاد  
استعماله في معناه المكنة لا يكون عن المقصود بالاشياء بل



لينقل منه الى طول القامة فخرج بفتيد الاستعمال في معناه  
 المجاز وبفتيد عدم الفصد الصريح من الحقيقة والتعريف  
 ان نكر كرشا مقصودا في الجملة بلفظ الحيفي والمجازي  
 او الكناية لتبدل بذلك الشيء على شيء آخر لزيد كقولنا الكلام  
 مثل ان نكر المجازي للتسليم بلفظ لم يدل على التقاضي وطلب  
 العطاء والتسليم مقصود وطلب العطاء عرض وقد لم يدل  
 النية الكلام من عرض اي بجانب ويكون المعنى المذكور اولا  
 مقصودا المتنازع عن الكنايات التي ايتت كذلك فلم يلزم  
 صدقه على جميع اقسام الكناية فمثل جئتك لا سلم عليك  
 كناية وتعريف ومثل نريد طويل الجاه كناية لا تعريف ومثل  
 فوالك في عرض من يؤذيك ولتس المخاطب اذ ينبغي فتعرف  
 تعريفين يتهدي المؤذي لا كناية في اذا كان الاصطلاح على ان  
 التلويح استلزام التعريف كان جعل الكناية التلويح اما الكناية  
 البعيدة لكثرة الوسائط مثل كثر الرماد للضياف اصطلاحا  
 جدي اهد اما قالة الشارح الفخر في الكشف بعد ما  
 ذكر نحوه وقد يتفق وارض يجعل المجاز في حكم حقيقة مستقلة  
 كما في المنقولات والكناية في حكم المصريح به كما في الاستنوا  
 على العرش وتبسط اليد ويجعل الالتفات في التعريف نحو العرض  
 به في نحو قوله تعالى ولا تكونوا اول كما فهمه فلا ينبغي ان يفقنا  
 على الاصل وتعريف المصير بجاء اللزوم نحو ترك ما فيه من  
 المشاحة بناء على ان التعريف ليس كناية ولا حقيقة ولا مجازا  
 فان الكلام قد يدل بغير الظرف الثلاثة وقوله بجملة بوضع  
 الخ فيقضي ان في المجاز ومنعا فاما ان يريد بالوضع ما هم  
 المخصص والنوع او يريد بيوم صنع يستعمل او قصد المشاكلة  
 ولم يكتف بالكناية لانها دلالة في كلامه في الحقيقة  
 وقوله والكناية لا يمنع فمما السكاكي حيث فرق بين المجاز  
 والكنايات ان الالتفات في الكنايات من التابع الى المتبوع وفي  
 المجاز بالعكس وفي هذا اما يضيف عن المقام وتسطر في شرح  
 المفتاح وناقعة بمعنى مترعوب فيتها من النفاق وموت  
 الرواج صند الكناد وقوله ولا تعريض للتعميم بمعنى لم  
 يذكره والاقا لتصفح بالتعريض لانظر ولا حاجة الى تفي ما  
 في النفس منه وقوله وهو ملوع توييح ان حيث ذكره كرمين  
 بعد النهي عن الشارة الى عدم عذرهم عنهم وقوله جئتك  
 لان سلم عليك هو تعريض بطلب العطاء كما قال الشاعر  
 روح بتسليم عليك اعندي وصنك بالتسليم مني تقاضيا

في الفرق بين المجاز  
 والكناية

قول

قوله استندرك عن محمد وقليل لا مانع من كونه استندركا  
 على قوله لا يجزأ فانه بمعنى عرضوا ولكن ليجزأ وتدل  
 استندرك على قوله استندرك ونهت ولا حاجة الى التفسير  
 وفنه نظر **قول** وعبر بالستر عن الوطى الخ يعني تعارفا للغير  
 عن الوطى بالستر لانه يستر بستر ارتد به العقد الذي هو سببه  
 والاول استكناية فيكون الثاني من المجاز لغيره الاول  
 ولا يحل من اول الامر عبارة عن العقد لانه لا متنا سنة  
 كنهها في الظاهر وهو مفعول وجوز وصية نخرج الخافض في  
 في الستر والمراد به كما يفهم لانه نكر فالجاء **قول** وهو ان  
 الخ فالعروض وما عرف نحو يزه وهو ما يكون نظريا للتعريض  
 والمراد به هذا التعريض بالوعد لها بما يريد والتعريض الكاتب  
 التعريض بنفس الخطبة والطلب فلا تكرر واما منع الانقطاع  
 والاستنوا من ستر افلات ستر مفعول به بلا ابط فالمستثنى  
 منه يكون كذلك فيكون المكتنى لا تواعد وهو الا التعريض  
 وليس مستقيم لان التعريض طريق المؤلعة لا للموعود نفسه  
 ردة بالاستنوا المنقطع ليس من شرط صحته وتسلط العامل  
 عليه بل هو على ستمين قسمين قسم يمتنع ذلك نحو ما جاء في الحد الا  
 حيا ويحوز فيه النسب والبدل لانه مما فتله وقسم لا يصح فيه  
 ذلك نحو ما راد الا ما انقصر وما نفع الاما صند بعد ان يفسد  
 وكلاهما يتقديران وما تحت وفيه من الثاني فلا يلزم ان يكون  
 موجودا وفيه كلام في سورة هود وقوله والاضطر جواز  
 اي يجوز التعريض بالخطبة في عدة الجائز كما ساء على عدة المتو  
 عنها عند الشافعي **قول** ذكر العزم من اللفظة الخ اي لا تقصدوا  
 قصد الحجاز الا لثرة دمع الخ عن العزم لكونه استلزام  
 صنع الفعل وقد رخصنا في لالت العزم انما يكون على الفعل  
 لا على نفس العقدة وقيل معناه لا تقطعوا عقد كما معنى لا  
 تبرموه ولا تلزموه ولا تقصدوا عالتير فيكون النهي عن نفس  
 الفعل لا عن قصدك وهذا يمتنا زعن الوصية الاول والافني  
 العزم بمعنى القصد صنع القطع ايضا كما يقال هذا امر معزوم  
 عالتير ومقطوع به ولو كان القطع صند الوصل كان المعنى لا تقطعوا  
 عقدة نكاح الزوج المتوفى بعقد نكاح لمز ولا يقدر حينئذ مضاف  
 وقوله لا بدعة في الطلاق الخ لا يبعد بدعتا ولو كان في الخفين  
 وقوله نجا مفعول اشار الى الواك المستكنة عن الجاه وما قصدت  
 وفنته الخ في مدع عدم المس وقوله ما كتب من العدة اي فرض  
 فكتاب السهنا معني مفروضة فليل لالت الشيء زياد ثم يقال

ابو حيان



من شريك فالارادة متبادا والكتابة منتهى فاذا عبر عن المتبادا  
وهو المراد بالمنتهى وهو المكتوب اريد نوكية كانه شئ  
وغيره عنه **قوله** الا ان تفرصوا اليه او اذا كانت بمعنى الا او الي  
والمصرح به ما قال حتى يريد الي وهو الواقع في كلام النجاة  
انفس المضارع بعد ما بان مقدره او بها نفسنا على المذهب  
قتل وفنه اشكال قوي هنا لم يتبين له المصداق وهو ان او  
هذه عاطفة كما قرره النجاة على فتل قبلها هي فاذ نكته فتوكل  
لا لزم منك او تقصيتني حتى معناه لزوم الى الاعطاء فعلى قياسه  
يكون فرض الفرضية هنا بانه عدم المساس لعدم الجناح وليس  
المعنى قلته قلت هو عطف على الفعل ايضا والفعل مرتبط  
بما قبله فهو معنى مقتدي به فكله قتل لانه متقوم بغير  
جناح وتبعه الا اذا فرضت الفرضية فيكون الجناح لان  
المقيد في المعنى يبينه برفع قتله فتامله فانه وقتي فتل  
عنه المعترض وقوله او تفرصوا بالمعنى انه معطوف على متصلا  
وفي نسخة او ان تفرصوا والمعنى علمها ان او عاطفة على المعنى  
المجزوم وهي لاحد الامر ككثيرا في حيز النقي لقيده العموم كما في  
قوله ولا نطق منهم اثمنا او كفورا وقتل العطف بوجه تقدير  
حرف النقي وان الشرط لاحد النقيين لان في لصد هما حتى يندفع  
كل منهما وعموم النقي فيه خفا ولا يخفى انه غير وارد ولا حاجة  
الي ان او بمعنى الواو وما ذكره المص رحمه الله ببيان للمعنى لتاويل  
وتبعه كقوله ما يوجب منه وقوله والثنا لقتل اللفظ اي  
بفعله عن الوصفية الى الاستمته ايضا لا بمعنى المهر ولا يجوز فيه  
كمن قتل قنالا كما قتل الاولي غير المدحول بها والمسمى لها والآخر  
ما تقدمها **قوله** عطف على مقدمه الج والمقصود المتعنة اذ لا معنى  
لقوله ان ظلمتم النساء فظالمات ولذا قدرة الراضين  
فلا تتر عليكم مستعومر وفنه عطف الانشاء على الخبر وهو جائز  
لان ما قبله بلا متهر ونحو المتعنة وفي الكشف انه جائز لان  
الجناح كما مع جعلها كالفرق بين اي الحاكم هذا اذ انك وهو يقضي  
ان عطف الانشاء على الخبر غير ممنوع في الجناح وهو وجه وجه  
وقال في جديدة وايجاش الطلاق اسان من الوضحة **قوله** اعو  
على كل الخ المقتصر الحسن هو الضيق للحال الفقير فقوله الضيق  
الانعطف ببيان له ودرع المرأة ما تلبسه فوق القميص والملحفة  
كثيرا من ازار تلبسه والتمس الحمار بكثرة الحمار ما تقطع به راسها  
وقوله على حسب الحال في حال الزوج وقتل يعتبر كما هو واليه

صمام

سعد

يشير

يشير قول المدوري من كسوة مثلما وموقر الكرخي رحمه الله في  
الادنى من الكرياس وفي الوسط من الغر وفي الاعلى من الحرث الابرهم  
وفي الذخيرة يعتبر الوسط لاغاية الرداة ولاغاية الجوداة وهو  
مخالف للقولتين والانية ظاهرة في الاقرب واطلاق الحال في كلام  
المص رحمه الله شامل للاقرب قال الانتقال رحمه الله القوم  
هي التي فرضت لفسها بلا متهر وقالت ابن الهيثم رحمه الله المص  
رضيتا كثر الواو ويجوز فتحها لان الواو في موضع المزوج وقوله  
قوله عليه الصلاة والسلام قال العزاق رحمه الله لم يجد  
في كتب الحديث والفتاوى ما يوضح على اس الرجل معروفة  
وقوله والحق الشافعي الخ ما ذهب الشافعي رحمه الله ان المنفعة  
لكل زوجة مطلقة اذ كان الفراق من قبل الزوج الا التي  
سما لها وطلقت قبل التحول ووجه القياس لا يشتر كسفة  
حيز ايجاش الطلاق وانصاهي ولعلنا في عموم قوله والمطلقات  
متاع بالمعروف ولا حاجة الى القياس لكن لما كان الشافعي رحمه  
الله يحل المطلق على المقتدر استدل المص رحمه الله بالقبيل **قوله**  
الذين يحسنون الى انفسهم الخ يشير الى قول الامام مالك رحمه  
الله ان المتعة متعنة استدل لا يتقبله على المتعنين فانه مقرب  
صار فتل الامر الى السدب وهي واجبة عندنا وعند الشافعي  
والجواب منع قصر المحسن على المنطوق بل العموم ومن القام  
بالوليات فلا يشتر في الوجوب فلا يكون صارفا للامر عن الوجوب  
مع ما انضم اليه من لفظ حقا وعلى وقوله وانه لا متعة  
الا هو لصد قول الشافعي رحمه الله **قوله** والصنعة الخ اي  
في حدة ذاتها لانه لانه لو كان لجمع الذكور لقتل ان عفووا  
والنكاح علامة الزرع دليل علمية لان الافعال الخمسة ترفع  
بثبوت النكاح وتنصب وتجرم بحذفها على ما عالج في النحو  
وقوله ولذلك الفاح اي ولو كونه مثبتا لم توشرفية ان مع  
انها ناصبة لا يخففه دليل عطف المنصوب عليه فلا يقال  
ان تعليل نصب المعطوف بكونه مثبتا لا يظهر وكما حسنا  
صفة مشبهة بمعنى كما مالا **قوله** وهو مشعر الخ ووجه الاشعار  
ان الاستثنا صيرته بمعنى علمية التصف او الكل فلا يجب النصف  
وحده وتل الاشعار انما يكون لو كان الاستثنا متصلا  
فلا يكون الواجب النصف في هذا الوقت بل الكل لكنه منقطع  
قطعا لان كون الواجب النصف لا يثبت في وقت عفو هو ٥  
فقط قوله او بعض علمية يقتضي كونه منقطعا فلا يكون الطلاق  
مخيرا او تردد المحررية في التصان وانفصال ملكين في محله

عصام

عصام



وليس يعنى بكل لا وجه له لان التردد في محله اذ وجوب الكل لا  
يأتي وجوب النصف لانه في ضمنه الا ان فلاحظ النصف بقبه  
مثل وحدها فقط وافادة التخيير لا تعلق لها بالانفصال  
والانفصال فتأمل وللشافعي في مذهبه قولان في بعض  
الكايل فما قاله ببعد اذ لم يمتدحها وما قاله بمصر في  
حد يد وهو الراجح عندهم في الاكثر واطلاق العفو على تكميل  
المتر خلاف الظاهر فلذلك اول ما يحتمل على ما اذا جعل تبليغ  
المتر فان حيزه يعفو عن استناده بالنصف او انه من عفو  
الشيء اذا وفرتة وتكرنته حتى يكثرا وانه على المشاكلة كما ذكره  
المصنف في الله وقت ذكروا هذا المعنى قوله تعالى الا ان  
يعفون قال شيخ والدي ما ذكره المصنف ان الواو ضمير  
وان مهملة وان سمح على قلة او شد وذ لا يصح ان يكون مرادا  
هنا لتوقفه على ان يقرئ برفع يعفون ولم يقرأ به لحد فلم يصح  
ما قاله لانه لا يقع اهمال الالف والنصب ما عطف عليه ولو سلم فهو كل  
على مذهب الشافعي لان ضمير يعفون عاد على الراجح وان  
اباه السياق فالذي يسهل العقد الوالي وانه عاد على الاوليا  
فهو الزوج فنلزم ان الالف هي العفو الشافعي لا يقول به  
فالظاهر من مقالة المصنف **أقول** اذا تأملت كلام المص  
علمت ان ما ذكره غير وارد عليه لانه استرا الضمير بالمطلقات  
واقترع عليه اشارة الى انه مترضى عنه ثم قال ان الصيغة  
اي اللفظ من حيث هو محتمل وجه اخر وعلمت ان الضمير اما للزوج  
وعفوه اعطا المهر كلا بوزن حسن اي كاملا وان كان للاوليا  
فالعفو عندهم واليه اشار بقوله قتل فكيف يعترض عليه  
به واما الكرامة التزاة فلا وجه له فانها منقولة عن الحسن  
كما في كتب الشواذ والاعترا ب فلله ذكر المص فيما سدهه وبيض  
وجه البيان مما سوده واعلم ان كون الشيء قبل الشيء لا يقتضي  
وقوعه كما في بعض التفاسير وله نكتة تظهر بالتأمل **قوله**  
يريد الوجه الاول الخ اي ان المراد الزوج والالفتان  
يعفون فان النساء اصل في الوالي نائبي عنهن وانما جعله  
مؤنثا لاقاطع الاحتمال ان يرثيه الاوليا فقط لصدوره  
منهن ظاهرة او هم والنساء على التقليل ونكتة جبر ظاهرة  
في المشاكلة والعفو في الاثر للزوج وهي متر وتبين في البيهقي وقوله  
ان ينفصل الخ ما هو من قوله بينكم سوا العاقب بتساوا وجعل

حالا

حالا ويجعل الفضل بمعنى التفضل وجملة التي محمولة على الاستمارة  
لان المقصود الامتثال بقوله **قوله** ولعل الامر الخ وبه ينتظم  
السياق او انه دلهم على المحافظة على حقوق الله والعباد وقدم  
حقوق العباد لانها اهم **قوله** ساق الوسط بينهما الخ قد مر  
ان الوسط ما توسط بين شيئين او اشيا ويكون بمعنى الاصل  
وقد مر هناك في الوجوه وتولى منها خصوصا اشارة الى  
ان من قبيل الملائكة وجبريل يجعل الفروع المخصوص بالذكر  
كحاله كانت من نوع لم يترتب لانتفاها بالصفات منزلة  
تقتضي الذات وفي تعيينها تحتها اقول على ما ذكره المص  
وقد اختلفوا في الراجح منها والاكثرا منها العصر ويوم الاخر  
يوم يجمع فيه لحزاب العرب لغزيب المدينة وقتل المسلمين  
وهو وقت المعروفة في السير ساقا واجتماع الملائكة  
اي المؤكلين من الكتبة لانهم يتبعوا قلوب على الامنان في  
الليل والنهار وقت العصر لانه في حكم المسافر تصعد  
ملائكة النهار ربا عماله فان وجد مشغولا بالصلاة كان  
ذلك سببا للطف تعالى به كما ورد ذلك في الحديث وقوله  
لحسنها بالخير المهملة والزاي المعجزة اي اصعبها قال  
السخاوي وغيره انه لا امثلة له وانما مؤنوع لكن ابن الاثير  
ذكره في النهاية عن ابن عباس رضي الله عنهما وان النبي صلى  
الله عليه وسلم سئل اي الاحمال افضل فقاله ولنة تسند فان  
**قوله** راوي في الفرد ووسر فروعنا افضل العباد لا تخفها  
فكفرت بجمع بينهما **قوله** على تقديره في يومها المراد بالخفة  
ان لا تكثر منها حتى يملك مع انه قيل في حديث الفروع من  
العبادة بالبيان التخييرية لما روي افضل العبادة اجر اسرعة  
القيام من عند المرض وقوله ولانها من عبادة اي تحضرها  
الملائكة كما ساقى وتوسطها عند الامتثال من الشكائبة  
والزباعتية وقوله في الحديث المشرك هو من طلوع الفجر  
الى الشتر لانه بعد من النهار ان قبل من دونه الفجر كما  
هو مذهبهم في اخرج ومن الليل كعند اقل النجوم  
وغيره ولذا قال طر في الليل فلا ترضي بيتهما ولقنتها  
بالعبادة قال السيوطي لم يذكره لحد من الصحابة رضوان الله  
عليهم وقوله وقربك بالنصب بتقدير امجد او اعني وتقدم  
ما في الاثر الاشكال وجوابه وفسر الفنون بالذرا والفنون



الصحيح عندنا الشافعي رحمه الله وفسره البخاري في صحيحه بساكنين  
 لا يمتثلون في تحريم الكلام في الصلاة **قوله** فضلووا لصديقين  
 المراد بالمشايخ كل رجلية وحل بفتح ضم او بفتح فكسر معناه ولم  
 يذكر الثاني نظير لان على خلاف القياس والمساكنة بالفتح المملة  
 والياء المشددة الحسية والفاء المضارة والمقابلة بالسنة الكاملة  
 والياء المشددة وقوله ما لم يكن الوقت والحالات المشي يطلمها  
 عند الفاشلين بها بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الحنفية  
 خلاف الشافعي واستندت بالوضعية رحمه الله بالله صلى الله  
 عليه وسلم تركها في الاضراب ولو جازا الاصح القتال لما تركها  
 وفيه نظر لان صلاة الخوف لما شرعت في الصحيح بعد الخندق  
 فلذلك فصلها اذ ذاك وقوله في الكافي ان صلاة الخوف  
 بنات الرقاق وهي قبل الخندق وهو قول احمد بن حنبل وكذا  
 من اهل السير والصحيح انها لما شرعت بعد الخندق وان غزوة  
 ذات الرقاق بعد الخندق ولفصله في كتب الفروع والحدوث  
**قوله** ما لم تكونوا تعلمون لانه لو كان العلم بالعلم  
 مؤثرا لكان العلم بالعلم في كل ما لم يعلم وقيل  
 القائل في ذكر المفعول فيه وان كان الانسان لا يعلم الاما يعلم  
 التصريح بذكر كماله الجليل التي انتقلوا عنه ما فانه اوضح في الامتنان  
 ونقل عن الخليل بن احمد في اقراب التخصيص في قوله وعلم  
 من البيان حاله يعلم الا في ان يقول ما لم يكن يعلم والا فلا  
 فائدة فيه وقيل ان وقع كذلك في النظم وان فيه فوايد  
 كالتهيئة والامتنان بانه اذا لم يخلق فيه قد عرف العلم به يمكن  
 منه وغير ذلك فتمام **قوله** قراها بالنصب بوعمر والح في القرآنية  
 وجوه كما ذكره المصنف رحمه الله وقوله او الذم فالذم نائب فاعل  
 فاعلم قد روي وصية مفعوله الثاني وعلى قراءة الترفع خبر تقدير  
 ليصح الحال وعلى قراءة متاع كذلك ومتاع الثاني منصوب بالاول  
 كقولك فان جهنم جزا او كجزاء مؤفورا وتفسيره بالتمتع دفع  
 لاحتمال كون اسمين او حيس كما ذكره به وقوله نصب بيومين  
 فالعمل بالفعل ان كان الحذف غير لازم والافعل بالخلاف **قوله**  
 بكل من ادخل احد من منع بك الاستمال وقيل بكل على حد  
 المضان اذ لا يدخل غير اخراج وجعله مصدرا المؤكدة الا ان الوصية  
 بان تمتعن حولا يدل على انها لا يخرج من كان غير اخراج لو كيدنا  
 له كانه قيل لا يخرج غير اخراج قيل ومثاله يشعر بانه من التاكيد

لعنتم او مسموم هكذا القول كخلاف ان يكون بخلاف ما يقول المخاطب  
 وغير معين ما يقول دفع للمثالي وهو في الحقيقة محسوسا  
 مصدر اي اقول فولا غير ما يقول والقامل فيه اقول واما  
 كون العامل النفي او مصدره ما هو ذم منه فلم يهدر وفنه تام  
**قوله** والمعنى انه يجب البيان المفصود على الوجوه السابقة وقوله  
 قبل ان يحضر والاشارة الى ان يتوفون من مكانا المشارقة اذ لا يتصور  
 الوصية بعد الوفاة وفسر التمتع بالانفاق اما على الحالة فظاهر  
 واما على غيره فلا بد من الاخراج بل انفقة تصديق لا تمنع **قوله**  
 وكان ذلك اول الاسلام اي الانفاق والسكنى المذكورين ثم تسخت  
 المدة او الزيادة على الخلاف في ان تسخ البعض نسخ للكامل والاول  
 وهو وان كان الخ جواب سؤال وهو ظاهر واما نسخ النفقة بالارث  
 فتمت على ان مفهوم لهن الثمن مثلا ان لهن ذلك لا غير وهذا يؤيد  
 قول ابي حنيفة رحمه الله بعدم السكنى واما على قول الشافعي رحمه  
 الله فنفية بحث فتمام **قوله** وهذا يدل على اختلاف ائمة التفسير على ما في  
 الكشف فقيل انه كان قبل المنسوخ منعتين وعلمه ليفسركان خرجن  
 بالخروج من العدة بالفضاء الخول ومن قال انه غير متعين  
 فسرفان خرجن قبل الخول من غير اخراج الورثة فلا يخاف  
 في قطع النفقة او في ترك متهم من كزوج فقوله المصنف  
 وهذا يدل على انه نظر **قوله** اشتمت المنفعة المطلقت التي  
 المطلقات المحسوس مما ذكره يعلم مما مر من اثباته بالفنياس  
 دون النسخ اشترقا اليه فيما سبق **قوله** فحجب وقيل في  
 هذا المقظة قد تذكركم من تقدم علمه فيكون المشجب والتقدير  
 والتدكير لمرة علم كاحبار واصل السابح وقد تذكركم لا يكون  
 كذلك فتكون لتعريفه ولعمته قال الراغب رايته يتعدي في  
 بنفسه دون الجار لكن لما استعير المر ترطعني المر تنظر عدي  
 تعدت به باولي وقايدة استعار ثارة النظر قد تعدت عن  
 الروية فاذا ارشد الحث على نظرنا سمح لا بحالة المر وتراستعيرت  
 له وقامت استعمار ذلك في غير التقدير فلا يقال رايته الى كذا وذكر  
 الرخصه في المر الى الذين او توا بصيغا ما يدل على ان الروية  
 اما بمعنى الانتصار مجازا عن النظر فلهم اوصلت بالي واما  
 بمعنى الادراك القلبي تضمنيا على معنى انه نبت له ملك الهمام  
 وفي الكشف فاشارة الجوز الحث على الاعتبار باللات النظر الختاري  
 اما الادراك تبعك فلا ولم يذكر الشرايح تعدد به بنفسه كقول  
 امر القيس المترين في كلامه طارقا وجدته بها طيبا وان لم تطيب  
**قوله** ما روي في التهجيب ان نبت حال من لم يبرص حال من سراه

لغير

سطح



في انه لا ينبغي ان تخفى عليه هذه القصة وان يدبني ان ينبغي ان ينجب منها ثم  
لجري الكلام مع ذلك كما يجزي مع من رايهم وسمع بقصتهم فصد الى  
التمجيد واشتم في ذلك وذا وقد ذكره في ان قرينة كما ذكره لكثير  
لم يضب طوم ولفظ الالوف بالمشقة خلاف الظاهر من جمع  
الكثرة وكونه بمعنى مستالفين قال الذمخشري انه من بدع التعبير  
التناسيل لانه خلاف الظاهر اذ ورد الموت دفعة على جميع عظيم  
ابنك في الاعتيار فاما وقوع الموت على قوم بينهم الفة فتو  
كوقوعه على غيرهم وقيل معناه الفهم الحياة ووجهها لها  
كقوله ولتجدنهم اخرا من الناس على حياة وهو كالذي قبله **قوله**  
والمعنى الخ يعني انما عثر عن امكانهم الله بما ذكره لانه  
على ان موتهم كان شبيها بامثال المرو ولصد من امر مطاوع  
لا يتوقف في امثاله فيكون دفعة على خلاف العادة **قوله**  
فيل من جز قتل الخ قال ابن حجر جز قتل بكسر الجاء المهملة وتبدل  
هاء فيظال هو قتل وكذا وقع في بعض النسخ هئا وسكون  
الزاي المحجمة وكسر الفاف ثم ياء ساكنة ولا م ابن بوري بضم  
السا الموحدة والقصر وقوله وانشية العظمة الخ يعني  
انه منتهى لقوله وقالوا في سبيل الله وهو عطفت في المعنى  
لانه بمعنى انظر واوتفكر واسورة المكرة سنام الفترات  
حامعة لكتبات الاحكام كالصيام والنج والصلاة والجهاد  
على منط عجيب يكر عليها كذا وحيد مجال دلالة على ان الموت  
لا ينبغي ان يشغل حاله عن حال وكون الشكر بمعنى الاعتبار  
بعينه ومخلص اسم فاعل والمختلف المستخرج من القتال والسابق  
المبادا للمية **قوله** من وراي الخ متمثل يريد ان تعالي لا بد  
من مكان انما يختلف والسابق كما ان من يتوقف الشيء من ورايه  
لا يشك ان يوصل الى ما يريد وهو مستغنا من قوله تعالي  
ان الله سبحانه عليم كما يقول لمن يهدده ووعده انا اقول كما لك  
**قوله** من استفهامية الخ جوز في التظم وجوه منها ما ذكره  
المص و الاقراض استعارة لتقدم العمل وقوله اقراضا اشارة  
الى التمسك وقوله معترض الى انه استمر للعين فهو مفعول  
والفرض نفسه لانصاعف فقد مر فيه مضافا الى جزاه او  
جعله نفسه كانه منصاعف لانه سبب المضاعفة وفي النسب  
وجهاك العطف على ما تقدم اي يكون اقراض من مضاعفة او في  
جواب الاستفهام وقد منعة البوالقاء وعلى الاول المراد  
بالكثرة انه لا يوجد والى الحسنة بعثر امثالها فكيف في الكلام  
فيه في اخر هذه السورة **قوله** يفتر على بعض اي يصنف وفسره على

وفى النظر والرمحشريم عكسه قال الخيزر لا وجه لعكس الترتيب  
سوى التنبه على انه المقصود في هذا المقام وانما ذكر الفعص  
للمقابلة ونبات كمال القدرة وقوله فلا يتخلوا شامل  
للتفسير الثاني للفرحلات نيل القوة في الجهاد وعكسها  
بمخرلة السبل والامتاك وعلى هذا ففة ترشح للاستفا  
**قوله** الملا الخ هو اسم جمع لا واحد له ويجمع على املا وافاد  
المشاو ويقال مما علمية اذا تعاورت وتناصرت ومثله يكون  
عن مشاورة ولجتماع رايه وقوله هو يوشع ردة ابن عطية  
بالت يوشع فتي موسى هليلة الصلاة والسلام وبينه وبين داود  
علمية الصلاة والسلام قرون كثيرة **قوله** اقمنا امرا الخ قال  
الراغب ارسال المبعوث عن المكان الذي هو ففته لكن يختلف  
باختلاف متعلقه فذاك بعث البعير من مبركة اشارون  
واعثته في التير هيجهه وتبعث الله الميت احياه وضرب  
المعبد على العبد اذا اسروا بالارتحال **قوله** ويصدر فيه  
عن وايه هذه العبارة وقفت في الحديث وفي كلام العرب  
قد مرنا ومعناه تفعل ما يفعل بربا من الورد والصدور وهو  
الذهاب الاستنقا والرجوع عنه وماه يقولونك لمتر يدري  
وجوه الراي والامر له امتداد واتداد كما يقال فتق ورتق والمعد  
لمساك لا لازما للورد وبعده الكتفي به وفيه استعارة مكنية  
وتخييل شبيه الراي مما يكثر العطر وايت لها الصدمر  
قال الشاعر  
• ما استر الزمان حلجا الممن • يتولى الايراد والاصدا  
**قوله** الخ ابعث لنا مقدر من القتال الخ يعني انضال من  
عمن لنا مقدره وقد ضبط بعض الناس هنا فقال ان صيغة  
تقاتل بمعنى يقدر مجازا وليت خال المقدره او هي حال  
مقدرة ومقدر من على صيغة للمفعول وتعتق بما لا طائل  
تحت **قوله** فكل عسيرة الخ مختلف في عسى وقيل من النواسخ واتهم  
وخيرها ان لا تقا قتلوا وقيل انها تضمنت معنى قارب وان  
ذما بعد ما مفعول وليست من النواسخ اي هل قارب يتم عدم  
القتال وهذا معنى قول بعضهم انها خير لا انشا خلافا لمن  
يفرق بينهما واستدل بدخول الاستفهام عليها ووقوعها  
خبر في قوله لا تكثرك التي عسيت صايبا • ومن لم يسلم  
جز وجهها عن الاستفهام وقد رفته القول والاول لمن لكنه  
استدل على الثاني بانها لا تقم صلة الموصول وفيه نظر لان  
هنا ما جوزه والمصلح راي انها لا نشاء التوقع ولا يخرج عنه

عصام

سهم



جعل الاستفهام والظلال باعتبار المتوقع وهو الخبر وجعل الاستفهام  
 للتقرير بمعنى التثبيت وان كانا في الشايع في معنى التقرر للمحل  
 على الاقرار وكون المستفهم عنده على الصفة للشرائط الكليات ولا يخفى  
 ما فيه **قول** اي عرض لنا في ترك القتال الخ لما كان الشايع في  
 مثله ما لا يفعل ولا يفعل على ان المحل نحال وان المصدرية  
 هنا لا توافقه لجعله على حذف الجار اي ما الفرض في ان لا  
 نقاتل وما الداعي اليه لانقاتل اي ترك القتال والجار المحرور  
 متعلق بمنفعل لنا اوبه نفسه وقال الاضطرار ان اشد  
 ولا ينافيه علمنا والمحل نحال وقيل انه على حذف الواو اي  
 وان لانتقال اي فما لنا وان لانقاتل كقولك اساك وان تكلم  
 وقتاد بياك اياك ان تكلم وقوله وقد عرض الخ اشارة الى ان  
 جملة وقتاد لمضربا جملة حالته والجملة والجملة والجملة  
 مرة وله عملين كقوله بل وعملان كقوله طاس من لاود بن ارم  
 سام و فلسطين بكسر الهمزة وقد تفتح كورة بالشام وقوله  
 في ترك الجهاد لربطه بما قبله وقوله بعد داهل يد المخرجه  
 البخاري عن البراء رضى الله عنه **قول** طالوت علم الخ فيه  
 قولان اظهرهما انما سمع اجمع فالذي ينصرف وقيل انه عرني  
 من الطول ولكنه ليس من ابيته العرب فمنه للعامة  
 وشبه العجة على القول به واما ادعاء العدل عن طول  
 والقول بانه عبر الخ وافق العربي فتكلم **قول** من ايرن يكون  
 له ذلك وليتاهل اي يستحق ويصير اهلا وقد مر تحقيقه  
 واي فسرهما الراسخون بكيف ومن ايرن واستشهد على الاول بقوله  
 التي ومن ابكي القرب وعلى الثاني بقوله فكيف ومن في ذي الرثيق  
 فاني بمعنى من ايرن وحذف حرف الجر قبامها وهو من كما حذف  
 في من الظرف واللام في الظرفية وغيرها للشوش فيها بخلاف  
 من ونحوها من الصلوات فانه لا يطرده حذفها الا اذا اكرت في ه  
 في المنرفة وسيا في الكلام علمية في محله وانما ذكرناه لنعلم وجه  
 انياك المصروف من الله من قبلها والاستفهام الحقيقي او للتعجب  
 لا لتكذيب نبيهم والانكار علمية ولاوي من اولاد يعقوب  
 علمية لصلاة والسلام والسبطين القبيلتين وحلق بمعنى ناير  
 ولقنية وليس خلق كحذف معنى تحقيق كما توهم **قول** لما استبعدوا  
 الخ الاستبعاد من قولهم اني يكون له الملك علينا الخ ولا يخفى  
 مناسبتهم واسع البسطة الجسم وعالم لكثرة العلم **قول** الصدوق  
 الجاهل الصادق على الاضطرار وزيادة الثاني لاختراع كونه هبوط وجرى  
 وقلة باب سلس اي ما اتحدت فاؤه ولامه ترجعه مع ان مادة

ثبت

ثبت لا تتحدد في العربية وانما بالناها اذا لم تكن للثاني  
 شاذ وشما فبالذال والذال شجر التزوشما والبروشما  
 شجر الصمغ وكلمة فارسية **قول** الضمير للامتنان الخ وعلى تقدير  
 التمكنية بالسكون وزوال الرفع فهو مصدر وما قيل ان صورة  
 الخ لخرجه ابن جرير عن مجاهد وقال الرفع لانه قول  
 صححا وثبت من الامتنان وهو معروف ويرف بالزاي المعجمة  
 معناه يسوغ وقوله مورد الانبياء عليهم الصلاة والسلام لان  
 المقنوتين كان حلالا للمال الثاني مطلقا واما التفسير الاخير  
 فتكلم على عادة الصوفية مع انه لا يباين ما عطف عليه  
 وان اوله تقطعهم بنا وابل بارد ولو تركه كان اوله والرضا  
 بضم الراء المهملة وصاهرين مجتهدين ما تفتت ويتقطع من الشيء  
 والمراد الواح موسى عليه الصلاة والسلام النازل على النبي وال  
 يطلق على الاتباع والاولاد ويكون بمعنى النفس والشخص  
 فيقصر للتعظيم كانه في نفسه جماعة كما في قوله تعالى يا ابراهيم  
 كان امة فلا يكره انه لادلالة له على التعظيم كما قيل وقوله  
 ابا عمها بئس في الكشاف وفي نسخة ابا وهما والاولى اصح على  
 كون ان في الخ ابتداء خطاب الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ومن  
 معه من المؤمنين **قول** الفصل بهم الخ فصل الكلام في استعماله  
 متعديا ولازم الخجوة لان يكون اللام ما حوذا من المنفرد  
 بحذف المفعول وان يكون اصلا براسه فيكون فضله فصلا  
 بمعنى يبره وفصل وضولا بمعنى الفصل لغتان مثال صده صده  
 وصده مندود او الفئطشدة الحرف فقول في قنط اي وقت فتظ  
 او جعل اسما للزمان والمفاضة الارض الجاهلية من القوز لظا ولا  
**قول** معاملة الخ يعني انه استعاره شبه انزال المتكلم بهم  
 ليظهر للناس كنههم وعدم صبرهم ممن يختبر شخصاً ويجرب  
 بتكليف لبعض الامور ليعلم حاله وقد مر تحقيقه **قول** من  
 اشيا على الخ اشياع كاتباع لفظا ومعنى جمع شيعه ومن تفيد  
 الاتصال والشمى من الاتصال كقوله نقالي المنا فتوت  
 والمنافقات بعضهم من بعض وقوله فاني لست منك  
 ولست مني ويجوز ان تكون للتبعيض كما قاله الطيبي فجعل  
 من الاتصال غير التبعيضية وكانها بيان في التدرج المصنوع  
 انها تبعيضية وهو الظاهر وقوله من اشياع اشارة الى انه  
 على تقدير مناصف وقوله مستخدمى اشارة الى الاتصال به  
 حتى كانه لنفسه **قول** اي من لم يك من طعام الخ اصل الاستعمال

ابوحيان



ان يقال في الماء مشروب وقيل الماكولات مطعوم وقد استعمل  
الطعم هنا في المشروب وما عيب كل خالد بن عبد الله القشيري  
انه قال على المنبر يومئذ ما وجد في حديث علي بن سعيد الكوفي  
اطعموني ماء فحابت عليته العرب ذلك وهجوم به وجموده على شدة  
جزوه فقال الشاعر فيه

- بك المتعبر من خوفون وقال واستطير الماء لما خد في العرب
- ولعل الناس كل الناس قاطبة • وكان يولع بالانشاد في الخطب

وقال ابن ابي الصلت في كتاب المختار لما عيبت عليه لانها صدرت  
عن جرح والافقد وقع في هذه الآية والذي يقتضيه البلاغة ما  
اشارة الى المصروف من ان الطعم له استعمال فاستعمله بمعنى ذوقه  
كما هنا فصيح واما معنى شربه واحد طعمًا ففتح الا ان يقتضيه  
المقام كما في حديث زمن طعام طعم وشما سقم فانه تنبيه على  
انها تختلف في اختلاف سائر المأكولات كما ذكره الزاغب وطعم الشيء بمعنى ذاقه  
ذكره الازهرى عن الميث و ذكر الجوزي في ان الطعم ما يود به الذوق  
فيل ولعلنا الاظهر ونسب بين الذوق وتوسع والمصدر في لربحى الى  
للذوق فمت قال طعم شايح في معنى لم يصيب المحن قوله وان شئت  
الح هذارة شعرت بالمرحوم الذي في الاغاني من قصيدة الحارث  
ابن خالد بن عاصم بن عاصم المخزومي وهو ممن قتل مشركا ببدر  
قتله على رضى الله عنه مخاطب بها ليلي بنت ابي مرة بن عروة  
ابن مسعود واولها

- لقد ارسلت في السر ليلي فلولي وترعني واملق طر قاجلدا
- لغد تريه ذنبا واخذك ما جنت • على وما الصبي ذنوبكم عندا
- فان شئت حرمت النساء سواكم • وان شئت لم اطعمكم ما اظروا
- والنفاخ بعتم النون وقاف • وحقا حجة الماء العذب البارد والنون
- ما البرد فيه النوم وعطفه على الماكعين كونه بمعنى لم يرد كما
- يقال لم يرد في لذة النوم ونحوه وسواكم بصمير لجمع التعظيم
- للمحموية كما قاله الطيبي رحمه الله ومنه يعلم ردة ما قاله الرضي من انه
- انما يكون في ضمير المتكلم وقوله وانما علم الخ الى علم ان شرب
- عصاه ومن لم يشرب لطيبه وما قيل انه يحقل انما بالفراسة
- والالهام بعد قوله استثنى من قوله فمن شرب الخ فاجلته الثانية
- في حكم المتاخزة اذ التقدير فمن شرب منه فليس مني الا من اغترف
- عرقه بياض ومن لم يطعمه فهو مني كقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين
- هادوا والمضاريق الي قوله فلا خوف عليهم والتقدير ان الذين آمنوا
- والذين هادوا والمضاريق فلا خوف عليهم والاصل فيون كذلك فقام

الصاسيون العناية بنبيها على ان الصابرين يتاب عليهم ايضا وان كان لهم  
اغلظ كما همتا اذ المطلوب ان لا يذاق من الماء راسعا والاعتراف  
بالعزفة رخصة تقدم من لم يطعمه لانه عز من عند الله وكما  
للنقش ولملاحظه هذه النكتة وكونه في هذه الآية التاخير  
اغترف فضله بترى المستثنى والمستثنى منه مع انه كما في الكشف  
جاء مجزى الاعتراف في افادة ما سبق له الكلام وقوله والمعنى  
الرخصة بالاشارة الى وجه جعله مستثنى منه لامتياز قبله لانه  
لو استثنى منه افاذا المنع او معناه من اعترف عرفة فليس مني  
ولذا قال فشرىوا ولم يظنوا فظنوا ومن ذهب اليه كافي النفاذ  
له لغتضات لاحاجة اليها والغرفة بالفتح المرة وبالفتح ملح  
الكف وبها فري قوله اي فكر عوافية الخ كما في التفسير مروي عن  
ابن عباس رضي الله عنهما وفسره بسوذن ما بهم بالافوا في مخالفة  
الماتوز حيث لم يغيروا اذا الكرع الشرب بالفتح من غير ان يتأخر  
واصله في الحياض يدخل المكحى يصل الى الكارعة ثم توسعوا  
فنية ولنير نفس المخرى به الاله كما ولانه الحقيقة اللغوية  
ولا داعي للمصرف عنها لانه مستثنى على قول الحنفية فيمن جلد  
لا يشرب مرة هذا المنزلة لانه لا يشرب الا اذا كرع خلافا لما شمر  
الظاهر ان الاستثناء متصل وقيل انه منقطع على التقديرين اما  
اذا كان ممن لم يطعمه فلانه ذائق وقت لم يطعمه غيره فيكون كان  
ممن شرب فمن شرب كارع والمغترف غيره كرت معناه انه ليس مني فلا  
يكون الاعتراف رخصة وعلى الثاني المغترف مني فهو رخصة وهو الصحيح  
وفيه نظر واما على ما في الكشف فنقطع ان فسر الشرب بالكرع  
والاقتضيل وقوله الاصل اي حقيقته لغة والمراد بالوسط الة  
الشرب كالانا واليد **قوله** ونمير الاول اي يعني ان الشرب هنا  
فسر بالكرع لانه الحقيقة ولاداعي للعدول عنها وانما لم يفسر به  
سابقا ليكون الاستثناء في قوله الامن اعترف متصلا لانه لا مثل  
في الاستثناء وقوله او افطوا في الشرب الا قلت لانه اشارة  
الى توجيه الاستثناء على وجه يكون المغترف ذلخا في القليل  
على تقدير جعل الثاني كالاول مصر وقلع الحقيقة ولا داعي  
للكرد ولا على محمول على شرب الماء المطلق بالكرع او بالاعتراف  
والوجه في حال الشرب على الاعتراف فراط ولا مرد لانه على التوجيه  
الاول لا يترضا لاف الاول في حمله على الافراط مع ان الاول  
محمول على اصل الشرب لتصل الاستثناء **قوله** وفري بالرفع جلا  
على المعنى الخ في الكتاب فركز الخ والاعتراف الاقليل بالرفع وهذا  
مرتب معهم مع المعنى والاعتراف عن اللفظ كما نجا وهو باب جليل

الاصح



من علم العربية فاشا كان معني فشره بواسنه فلم يطبقوه حال  
عليه كانه قيل فلم يطبقوه الا قليلا منهم وكوه قول الفرزدق  
• وعرض زمان بن ابراهيم لم يدع • من المال الا حينا ومخلف  
كانه قال لم يبق من المال الا حينا ومخلف قال الصخر من حلقه  
يعني ان الواجب النصب لكونه استثنائا من كلام موجب ذكر  
المستثنى منه كما في قول الفرزدق •  
• التاك امير المؤمنين لمنت باشعوب الموي والموضوع المتعسف  
وعرض زمان لما لم يمت حيث رفع بسحت مع كونها استثناء مفرغا في موضع  
المفعول به مثلا لما لانه من جملة المعنى في موقع الفاعل لانه  
معنى لم يدع لم يترك كمن لم يبق اذ ليس هو هنا فاعل من الزمان  
واما الاستثناء الذي هو كمال الحقيقة انه لم يبق في من المال  
الا سحت اي مستأصل من الاستحسان وهي لغت تحت والسحت  
لغة الجواز والمخلف الذي يقين منه بنية وقد يقال  
المخلف هو الذي ذهب ماله والمعنى قطعنا تلك طرق  
الجبال ومن بعد وماله منعتة لاعلم بها واصابته سنة  
وقطع ذهبت بالانوال والاقوال وكرهه البين في  
سورة طه الاستحسان او مخلف بنصب الاول ورفع الثاني وهو  
الروايات في كثير من الكتب كالصحيح وغيره ولا مثل فند مع  
المعنى بل التقدير الاستحسان او شيئا هو مخلف فحذف  
المؤنوف وصدر جملة الصفات وشيئا قال وقوله من علم  
مع المعنى اي ما لو امكن حيث مال ومقتضى الظاهر الى المعنى  
لكن الشايع لهذا **اقول** الرواية في البيت كما في كتاب  
الحلل لابن السطوع عظم بالظا المشاكاة وسخا روي بالرفع  
والنصب ايضا وكلاهما من التثنية مع المعنى اما رفعها ففيها  
معنا وعلى نصب الاول فرفع الثاني على توهيم رفع الاول  
واما ما ذكره من النقد يرفعتك وكذا اعطفه على الضمير في  
المستتر في سحبا والمثل مع المعنى ليس معني الى المعنى بل يتضمن  
ذا الشرح المعنى وهو مفيد عدم الفكاك عنه وقد اعترض  
ابو حيان رحمه الله على هذا التوجيه بانهم غفلوا عن جواز  
الانتفاع بجمد موجب وقد لفر في الحيوان يجوز في موجب  
وتجارات النصب وهو الامر والانتفاع كقول  
• وكل اخ منارفة لحوه • كمن انك الا الفرقدان  
• ولضلعونك اعزابه اذا اتبع فقتل نعت لما قبله وقيل عطف  
بكان ولا اذ اوة بكثر المزمع والدال الممكنة ما يحال فيه الما  
وهو معزوف وقوي بوجه وروته وقوله وهكذا الذي

القاصم

القاصم قال الراغب فيا بما ومثال اللدنيا وان من ننا ولك  
قد ربما يبلغ به اكتفى واستغنى وسلم منها ونحا ومن ننا ولك  
سها فوف ذلك اراد دعوتنا وقوله وروى الخ لخرجة ابن ابي  
حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما **قوله** اي قال الخ لخص  
مهم الذين نبتوا اليه اشارة الى ان يظنون ليس على ظاهره بل معني  
يعلمون والذين امنوا من وضع الظاهر موضع ضمير القليل ومضرب  
قالوا المضمربا عننا والمبعض الذين يظنون انهم المفضل الاخر الذين  
هم استك يفتيا والفضل عننا كذا ويجتهد فان المؤمنين وان  
نسا واولي اصل المقتدر والاعتقاد دينيا ونون فيه ولا يلزم  
منه خذلان في ايانهم وحازان يكون ضمير قالوا الكثير الذي  
المخزلوا الخوا تقطعوا عنه وشروا منه والذين يظنون من موضع  
الظاهر موضع الضمير اشارة الى الذين امنوا والذين عند اهل اللغة  
كما قال الراغب هو المعرفة الحاصلة عن مارة قوية تدل عليه فلا  
يرد على المصراع شيئا ذمهم يظنون كما قيل في الخذلان من الخذلان  
وعدم الاعانة وتفسير الاذن بما ذكرنا من وقوله ولم تحقل  
الخبر الخ الظاهر الاول مع ان من لان تخار بعد الاستفهامية  
كما مر عن الرضي وغيره وهي زيادة في التميز واما جعلها بيانا فتنفي  
حذف التمييز بلا فرغ لانه تكلمه والتمية ان كانت من قوت لانها  
قطعة من الناس فوز برفعة وانه كان من فانه يترجم اليهم فوزها  
فلة والمجذوف العين **قوله** فنية ترينيب الخ فنية معنى بديع واستعار  
لطيفة ونكتة بدعية لان جعل القمير بمنزلة الماء المنصب عليهم  
لشبع صبرهم واغتيا بهم عن الماء الذي منعوا منه وخصات الماء  
من البقرة فشرحه بقوله وثبت اقد لنا فان قلت على ما ذكره المفسر  
كان مقتضى المقام **الناقلة** الواو هنا اتلغ لانه عولت  
في الترتيب على الدهن الذي هو اعدل شاهد كما ذكره السكاكي والفا  
في فخر موهب فصحة اي استحباب الله دعاء هو فخر موهب والبا  
على الوجه الاول سببية وعلى الثاني المصلحة وفتر لاذن  
بالنظر لانه اذا اراد انهم اعدائهم نصرهم فلا يقال الاذن من  
الله بمعنى الارادة كما مر في الظاهر لفسير به وايشا بكسر  
الهمزة وياء مكشورة والفاء مقصورة ويكون بها لفظ عبراني  
وهو اسم والد داود عليه الصلاة والسلام كما قاله ابن جرير  
ورعي الغنم وقع للنبيا عليهم الصلاة والسلام اشارة الى انهم رعاة  
للناس وهم يتهد لكونهم منبوعين والمخلاة بكسر الميم معروفة  
واصلها ما يوضع فيه الخلاء وهو الخشيش الذي تاكله البهائم سير  
فوسم فيه لما يوضع فيه العلف مطلقا وقوله ثم زوج طالوت

عصام



بنته في الكشاف زوجه ظالوت داود عليه الصلاة والسلام بنت  
جالوت والسرور عمل الروح كما سياتي **قوله** ولو لانه تعار  
كيد في الخائبات الى ان فساده الارض كما نزع من فساده اهلها وهو  
على ظاهره كما مر وتعرف الناس لبعضهم البعض منهم او البعض المدفوع  
الكفار والدافع المستلمة واللام للتمدد قيل انه اشار الى استنساخ  
قياس استثنائي مؤلف من وضع تفضيل المقدم منتج لتفضيل الثاني  
خلافاً منه وقد وضع موضع ما يستنبهه ويستوجبه اعني كونه  
تعالى ذا فضل على العالمين اذ انا بانه تعالى مفضل في ذلك الدفع  
من غير ان يجب عليه ذلك وان فضله تعالى غير منحصر بل هو  
فردية افراد فضله العظيم كانه مثل فلكنه تعالى يكيد في فساده  
بعضهم ببعض فلا تقصد الارض وينتظر به مصلح العالم ويصلح  
لحوال الامم التيمم واعبترض بانها مخالف لقول المنطقيين  
ان المتصلة تنتج استثنائية من مقدمها عين فالتمسها لا استلزام  
وجود الملزوم وجود اللازم واستثنائية تفضيلها لتفضيل المقدم  
لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم ولا يعكس ولا استثنائية تفضيل  
المقدم لتفضيل الثاني لحوال ان يكون اللازم اعم فلا يلزمه وجود  
اللازم وجود الملزوم ولا من عدم اللازم عدم الملزوم وفيه  
قائل وقوله اشار الى اشارة لقربه وقيل انه اشارة الى اشارة  
من اول السورة الى هنا وعلى الوجه الاول تعريف لرسول العبد  
وعلى الثاني الاستغراق وانما قال الجماعة لانه ثبت ذلك **قوله**  
بان حفتضناه من هبة الى اشارة الى انه محض فضل الله لا كالفرد  
الحكام وقوله تفضيل لتمامي المذكور من الرسل المفضلين ومن تكلم  
تعريفه اما للتمدد والمزيد موسى عليه الصلاة والسلام لشهرته بذلك  
او كل من كلفه الله بلا واسطة وهم آدم عليه الصلاة والسلام كما ثبت  
في الاكاديش الصحيحة وموسى عليه الصلاة والسلام ونبتا محمد  
عليه الصلاة والسلام والخير بكثر ففتح بمعنى الاختيار سميت بذلك  
لما في الآية وسكنها بكون كعبه اي فرق جديد كافي من القرب  
التمام وذلك وموسى عليه الصلاة والسلام على الطور وكلمة بمعنى  
مكالم وفتيان بمعنى مفاعل كثير في العربية كندم بمعنى مناد ورضيع  
بمعنى سرامع وجالسين بمعنى محاسن وغير **قوله** فان حضر بالذوق  
العامة كما صرح به في حديث البخاري ولا يرد ان نوحاً عليه الصلاة  
والسلام كان متعوشاً الى اهل الارض بعد الطوفان لانه لم يبق  
الامن معه لان عمومته لم يكن في الميثاق وانما كان لبقك لتخصار  
الموجودين منهم واستمدل بعضهم على عموم بعثه بانهد على جميع  
اهل الارض فاخرقوا وقيل علوم النبوة استغراقها للازمة بحيث

ابو السعود

لا يفتح وقيل ان المخصوص عموم الثقلين وقوله والاعمال  
يعني المراد ببعضهم ههنا النبي صلى الله عليه وسلم والاضافة الى  
للعمد ولم يصرح به تعظيماً له كما ان التشكيك يفيد ذلك  
فاللفظ الموصوع له بالقرين لا وفي الادعاء انه لا حاجة الى  
المتصريح الي تعليمه والعالم بفضله لا ياتي او الجبل وهو  
مثل في الشهرة وقوله خصصه بالجملة التي ايج كونها اعلى  
المراتب قيل انه بالنتيجة لغير المحبة والافقي اعلاها  
كافة الشفا ولذا قيل لنبينا صلى الله عليه وسلم حيث الله و اذا  
ضربا دريس عليه الصلاة والسلام فالرفعت حقيقيته والايات  
المتعاقبة بنعاقب الدهر كما لقراء المتلو والاحبار بالمعيات  
وقيل هي كوامات الاولي لانيها معجزات له صلى الله عليه وسلم  
**قوله** خصته بالتعظيم الخ في تحقيقه وتعظيمه لن ونشر المراء  
بالبينات المعجزات المثبتة لنسوته صلى الله عليه وسلم وذكرها  
في مقام التفضيل يقتضي انها سبب له ولتبر في كلامه ما يدل  
على تفضيله على جميع من عداه فقوله لم تخرجها غير لاضر  
فيه لانه قد يكون في المفضول ما ليس في الفاضل وذلك  
كاتباء الاكبر والابرص فلا يرد عليه شيء بشره اعلم ان تفضيل  
نبينا صلى الله عليه وسلم على كل واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
لا خلاف فيه وكذا على مجموعهم وفي الانضمام نقل عن بعض  
اهل العصر تفضيله على كل واحد واحد واما التفضيل على الكل  
بصفة الجمعية فيتوقف فتحتق يقوم للدليل وانكره وقالت  
الظاهر انه اقرا عليه **قوله** المنقول عنه هو ابن عبد  
السلام رحمه الله ورد في الطوفي في تفسيره وقال قوله فيهم ذكرهم  
اقترده يدل على تفضيله على الجميع ايضا لانه امر بالامتثال  
بهم صلوات الله وسلامه عليهم ولا شك في امثاله صلى  
الله عليه وسلم امر الله فاذ لفعل جميع افعالهم مع ماله عليهم من  
الزكاة كان افضل من جميعهم وهو كلام حسن **قوله** ولو شا  
الله لهددنا من جميع الخ اورد عليه ان المذكور في المعاني ارب  
مفعول المثبتة المقدم ما يفتك الجزا كافي ولو شا الله لهددكم  
اي لو شاهد انكم فالظاهر لو شا عدم الانشا واجيب  
بانه لا يرد تفضيله لانه لا يمتنع الى المثبتة والاداة بكل  
يكفي فيه عدم تعلق الاداة بالوجود وقد مر الكلام فيه  
**قوله** كرهه للتاكيد في الانتصاف التاكيد بذكر بعض  
حضر منه وهوان العرب مني ثبت اول كلامه على مقصد  
ثم اعترضه بما مقصد لخرق اذ ات الرجوع الى الاول طوب



ذكره اما بتلك العبارة او بتقريب غيرها وهو عند مبيع من الفصلحة  
مستلوك وظريف مفيد وكان جدي الوزير لجد بن فارس يحد  
في كتاب الله تعالى سوانع منه فضلهما ودلالة الآية على التفضيل  
ظاهرة واما اشتراط الدليل القاطع فدلالة الآية عليه وكونه  
كذلك فليس مستلزما نقله بعض ارباب الحواشي واما كون الحوادث  
جميعها بسيد الله فيدل عليه عموم ما يزيد وقوله ما اوجبت  
الحج بمعنى ان الامر للوجوب والمراد به الزكاة والدال على كون  
الوجوب الوعد الواقع على تركه **قوله** من قبل ان ياتي يوم لا  
يعدر ولا على تدارك الخ يزيد ان قوله تعالى لا يبيع الحج عبارة عن عدم  
القدرة بوجه من الوجوه لان من في ذمته حق اما ان ياحد  
بالمبيع ما يورثه به او يعينه اصدقاؤه او يلجئ الى من يشفع له  
في خطه وقوله وانما لغنا الحيعني ان المقام يقتضي التعميم والمطلب  
له الفسخ لكن لما كان جوابا للمل فبيح والمبيع فيه مرفوع فاسب  
رفع في الجواب واما قراءة الفسخ فعلى الاصل في ذكر ما مؤخر في العموم  
ومقتضى الظاهر وفيه نظر لانه جملة وقعت بعد نكرة في صفة غير مقطوعة  
وكذا اعربوه ولا يقدر بين الصفة والموصوف اذا لم تقطع شؤال  
فلا اذ رويما الباعث له عليه **قوله** يريدون ان يكونوا للزكاة يعني  
عبر عن تارك الزكاة بالكا فتغلط حيث شبهه فعلة الذي هو ترك  
الزكاة بالكنز او جعل مشاركة على الكفر او عبر بالملذوم عن اللازم  
فان ترك الزكاة لازم للكفر فذكر الكفر واريد ترك الزكاة فهو واما  
استعارة تبعية او مجاز مشاركة او مجاز مرسل او كتابية كما وصفت  
كفر موضع من لم ينج **قوله** منبذ او خبر الخ معنى الخ لانه مستند والجملة  
بعد خبر واما خبر لا يحدوف اختلف في تقديره كما ذكره المصنف  
الله قال الامام رحمه الله تقديره في الوجود لا يدل على امكان الالوهية  
لغير الله وتقدر بوجه ان يوجد لا يدل على وجوده تعالى بل  
بان التوحيد لغى الشركة في الوجود فلا بأس في عدم الدلالة على نفي  
امكان الوهية الغير لانه ليس بمقصود ههنا وانما التوحيد  
انما يعتبر بعد الوجود فتأمل وذهب الزمخشري الى انه لا تقدير  
فيه وانه هو منبذ او الخبر كما في قولك انما الله الة فتد  
والخبر لصرفه لا والاوله في ذلك وسأله وما قاله مقتضى المعنى  
ولو لم يكن اله مع لا كان له وجه **قوله** الحج الذي يصح ان  
يعمل ويقدر يعني ليس معنى الحياة في حقه تعالى بما يقوله  
الطبيعي من قوة الحس لا قوة التعدي ولا القوة التابعة للاعتدال  
الوحي التي تفيض عنها سائر القوى الحيوانية ولما قيلولة الحكا ولبو  
الحسين البحر من ان معنى حياة كونه يصح ان يعلم ويقدر بل يجب

صفة حقيقية قائمة بالذات كالاعراض والكيفيات تقتضي صحة العلم القدر  
والارادة اذ لا تضر بدونها وقوله وكلما يصح لا يعني ان ما يصح ان يكون  
لله فهو واجب الهنا المقدمة المستمرة والحياة تعالى لا يتصف بصفة تكون  
بالقوة لا بالفعل ولا بما هو ممكن لانه لو كان كذلك لكان يتقبل الزوال فهو حادث  
والحوادث لا تقوّم بذاته تعالى وفتية اشار الى دفع الامتنان سؤال الامام السابق  
وسؤال ان صحة العلم والقدرة لا تقتضي تصافه مما ذكر من الصفات  
الكمالية الفعلية فتر في الكشاف الحج بالباقي الذي لا يستعمل للفنا اليه  
فقال الخبر ان المعنى اللغوي وما ذكره من اصطلاح المتكلمين فالتج  
عليه انه كيف يفسر القرآن باصطلاحهم ولعله لا يسلم انه اصطلاح  
ويذكر انه لغوي ولا مانع منه **قوله** الا اثم القيام الخ فتقوم صفة  
ميا الغنة للقيام واصله قيام على فتقول من صيغ المبالغة فاجتمعت  
الوار والبا والسابق ساكن فقلت الواو وكلة واذنمت ولا يجوز ان  
يكون فعولا والالكان تؤوصا لانه واوي ويجوز فيه قيام وقيم  
وتسم المعنى كما ذكره تيمنا للزمخشري وقيل هو القاشير بداهة ووجه  
المبالغة علمهما زيادة الكرم والكيف قال الرابع يبقا كما كذا  
اي ادام وقام بكذا اي حفظه والفتوى القاشير الخ حافظ كل شيء والمعنى  
له ما به قوله وذلك هو المعنى المذكور في قوله تعالى اعطى كل شيء  
خلقته ثم هدى وقوله اتمن هو قاشير على كل نفس ما كسبت  
والظاهر منه ان القيام بمعنى الة وامر بصير بسبب التقدير بمعنى  
الادامة ومؤلف حفظه فاورد صلته ان المبالغة ليست من اسباب  
التقدير فاذا عري القيام عن اداة التقدير لم يكن الا بالمعنى اللازم  
فلا يصح تفسيره بالمحافظة ثم ان المبالغة في الحفظ كيف تفيد اعطاء  
ما به القيام ولعله من حيث ان الاستقلال بالحفظ انما يتحقق بذلك  
لان الحفظ فرع التقويم فاو كان التقويم بغيره لم يكن مستقلا بالحفظ  
وعلى هذا لا يرد ما يورد على تفسير الظهور بالظاهر بنفسه المظهر  
لغيره من ان الظاهر لازم والمبالغة في اللازم لا يوجب التقديري  
وذلك لان المبالغة في اللازم ربما تتضمن معنى آخر متعدد ياباه المعنى  
اللازم وقد تتضمن بنفسه ذلك كالقيام المتضمن لتعديك لا اعضا  
تفهم يرد على من قسم بالقاشير بداهة المقوم لغيره ولا يتاتي ههنا  
ما الحاص به في الكشف عن الظهور من انه لما لم تكن الظاهر في نفسها  
قابلية للزيادة رجع المبالغة فيها الى انضمام معنى التطهير اليها  
لان اللازم صا ومنه ما وذلك لانه قابل للزيادة كما مر على انه  
فان انضمام معنى التطهير كان مستقلا من المبالغة بمعنى  
عدم قبول الزيادة كانت المبالغة سببا للتعددي ورتبات المعنى  
اللازم ناق بحاله والمبالغة اوجبت انضمام معنى المتعددي اليه لانه



اللازم ويبينها فرق مستم ان القوام المذكور في اعطاء ما به القوام فسره  
بمعنى الوجود اذ جعله بمعنى اخر غير مناسب فقد ظهر له معنى ثالث  
واورد على نفسهم بالقائمه بذاته انه يكون معنى قيتوم السموات  
والارض الوارد في الادعية الماثورة واجب السموات والارض وهو ركيب  
فالظاهر غير من المعاني بل كما زاد في تفسيره القايم بذاته المقوم  
لغيره فسر والقيام بالذات لوجود الوجود المستلزم لاجتماع  
جميع الحالات والتنزه عن كاي وجه النقص والتقوم للغير  
بنظم جميع الصفات العقلية فمن ثمة قيل انه الاسم الاعظم  
**قوله** قال الرقاع هو عدي بن رفاع بوزن كتاب المعامل من  
قصته وقبلة

- وكانها تبت النساء اعازها عينه لحو من حادرجاس
- وسنان اقصد الفاسر فلت في عينه سنة ولتير بنائير

فقوله لتير بنائير على ان السنة ما تقدم النوم وا قصد معنى  
رعى ستمتا قل ستر اصله ورتق بمعنى خالط من رتق الطائر صف جلجبه  
ليريد الوقوع وبجاسم قرينة من قرى القيام وقال الفضل السني في  
الراس والمعاني في العيون والنوم في القلب وقوله راعافه لطف  
**قوله** وتقديم السنة عليه وقاس المبالغة عليه الخ يعني انه راعي  
في الترتيب الوجود فلتقدمها على النوم في الخارج قدمت عليه في اللفظ  
والقياس يقتضي لتاخير لانت المعروف في الاثبات لتقدمها لاقول وفي  
النوم عليه وقيل انه على طريق التتميم وهو ابلغ لما فيه من التاكيد  
اذ في السنة يقتضي في النوم ضمنا فاذا في الثاني كان ابلغ وروايه  
انما هو على اسلوب الاطالة والاختصاص وهو يتعين فيه مراعاة الترتيب  
الوجودي والابتداء من الاضف فالاضف كما في قوله تعالى لا يناد بصغير  
ولا كبره الاخصاها وهذا كله ما لاحقا له لما قال الامام  
الشيخي لاحد هنا بمعنى القهر والغلبة كما ذكره الرغب وغيره  
ايمة اللفظ كقوله اخذ عز من مقدمه والمعنى لا تقلبه السنة ولا  
النوم الذي هو اكثر ضالمة فالترتيب على مقتضى الظاهر ولو كان المعنى  
لا تعزل سنة ولا نوم كان كاذر وهو و قد سبق ان سبق **قوله** والجملة  
في التتميم يعني انها التتميم لله تعالى عن ان يكون له مثل من الحيا  
لانها لا تخلو من هذا فكيف تشابهه وكونه تاكيد للقوم ظاهر  
لانه الحافظ القوي ومن يعجزه النوم والفضل لا يكون كامل  
الحفظ وكن الحجج لان النوم افة نفا في ذوام الحكاية وبفاه في  
وصفاته تعالى قد عجزه لازوال لها فلا يرد عليه ان الظاهر  
الاقتضار على انه تاكيد للقوم كما في الكشاف ولذلك ترك  
العاطف الخ اي لكونه تاكيد وكذا ما بعد ايضا فانه واعلم ان

لما حصر الالهة في اشار بالحياة الى ان الاصنام لا تضل لذلك وبالفتوى  
الى ان الملائكة لا تضل له وبما في الجملة الى ان عيسى صلى الله عليه وسلم  
وغيره من البشر كذلك كغير ذكر بعد اثبات ما ذكر **قوله** كثر في الفتوى  
الخ وحبه التفرقة ان الملائكة كيتوم على ما يملكه ويحفظه والقائم الحافظ  
انما يحفظ ما هو مملوك بحسب الظاهر ووجه الاحتجاج على نفسه ان  
ما سواه مملوك له فكيف يكون مشربا كماله **قوله** والمراد بما فيهما الخ  
قوله فتوم ابلغ من قوله الخ قيل ليس ما ذكره التوم سببا في شعريه  
فالظاهر ان يقول ابلغ من قولنا ووجه الابطال انه يلزم ان السموات  
والارض له بطريق مباشر لكن اداة الجزئية والظرفية بقوله  
فتم جمع بين الحقيقة والمجاز وفيدوا لئلا على ان ما سواه تعالى ملك  
له والاك ان البيان قاصدا **قوله** بيان كثر في شأنه الخ الكثير ما  
ما حوز متماثل من سمات الجلال وعدم المشاورة والمدانة الخ المقاربة  
ما حوز من انكار وجود الشفعا بل اذ لا الاستكاثرة بمعنى المنقوع  
والمشاصبة اظها بالخلاف والعداوة **قوله** ما قبلهم وما بعدهم  
الخ فسر ما بين انهم بما كان قبلهم وما في الماضي وما خلفهم مما  
سباني بعدهم وهو مستقبل لانه يقال لما تقدم بين السنين لان  
ما بيننا لا بد ان يكون مستقدا وما سيكون يقال انه خلفه  
اي خلفه ومعنى عنه وسور او على العكس ونبييه بانك تستقبل  
ما سياتيك وتنتدبر ما معنى وهو ظاهر واطلاق ما بين ايديهم  
على امور الدنيا لانها حاضرة والحاضر يعبر عنه بذلك وامور الاخرة  
مستورة كما يتنزه عنك ما خلفك واما العكس فلان امور الاخرة  
مستقبلية وتلك ماضية وبقتية الوجود ظاهرة وكذا ما ياخذونه  
وما يتركونه واذ ارجع الصيرطيا فهو تغليب او للعقل في ضممه فلا  
تغليب والعلم بما قبلهم وما بعدهم كناية عن علمه بجميع الاشياء  
وما قبلهم وما بعدهم واعتبره فيما بعده **قوله** من معلوما الخ اشارة  
الى ان هذا مغاير لما قبله ويجمع عما ذال على نفسه بالعلم لان الاول  
تفيد انه يعلم كل شي والثانية انه لا يعلمه غيره ومن كان هكذا  
فهو الاله لا غير الاله لان من اتصف بصفات الكمال التي من  
اشهرها العلم **قوله** بقوت لعظمته ومثل الخ اشارة الى ان استعارة  
تمثيلية والتخييل نوع من التمثيل لانه تمثيل خاص كون المشبه به  
فيه امر مفرد وما يقال ان التمثيل تشبيه قصة بقصة والتخييل  
بقوت حقائقه الخ ليس بشي شتمان كان التمثيل بجمع اجزا فيه متفرضا  
كل من فسر وكقولهم لو قيل للمشتم انك تذهب لقال اسوي العوج  
فهو التمثيل التخييلي والافتوا الاستعارة التمثيلية التابعة للاستعارة  
بالكناية واسم التخييل يقع عليهما وسيا في الكلام على هذا تفصيلا

طبيعي  
كثف



انه استعارة بتمثيله كافي جعل الارض في قنينة لاكتنايتها اثباتا كما قاله  
الطبيعي رحمه الله وقوله وقيل الخ فالكبري بمعنى العلم مجاز فهو لتسميته له  
بمكانته لان الكبري مكان العالم الذي فته العلم فمكون مكانا للعالم  
بتبعيته لان العرض يتبع المحل في التحريك فذهبوا الى انه معنى قيام  
العرض بالمحل **قوله** وقيل هو المبدأ الذي يدل عليه ظاهر  
الاشارة وكذا كونه قوله وذلك الخ اي لكونه بمنزلة كبري يوضع مقابل  
عرش الملك وعن الحسن رحمه الله انه ينشر العرش تلك البروج معروفة  
في المصنعة والكبري قتل الله اسم وضع هكذا وليس بمنسوب وقيل ان  
منسوب الى الكبري وهو التلويح ومنه الكرامسة المتكرس من الاوراق  
والتكرس الراكب والاولى محلة على ظاهره واما ايها ما للجسدية فلتس  
بشيء وليؤخذ فيقلد من الورد واملو العوج لان الثقل يميل الى السطح  
وحقق الحفظ له تادون العرش لان الحفظ له ما هو المشاهد المحسوس  
**قوله** وهناك الاية المشتملة على امهات المسائل الخ التنزه عن التحيز  
يوجد من القبول ايضا لانه لو تحيز لاحتياج الخيز فلم يكن قابلا بنفسه  
وعكس التغيير من قوله لانتاخذه الخ وكذا قوله لاناس الاشباح  
وما تعزى الا زواج الحدوث وهو ما حوذا من القبول ايضا وقوله  
الذي لا يظفر بغير ما قبله وسعة الملك الخ من وسع كبرية السموات  
في الارض وفي قوله تعالى يدركه ولا يحيط به مكنته وتخليته وانه  
الكبري ورواها سمية في القرآن وما ذكره المص رحمه الله في فضائله  
كله من روى في كتب الحديث الا قوله من قرأها نجى الله ملكا الخ فان  
ارقاب الخنزير في الاصل له وقوله من مضجعه في نسخة مقصده  
بدون من وكذا في الكشاف وقوله لم يمنع من دخول الجنة الموت  
فكان للموت يمنع ويغول لا بد من حضور اولئك لتدخل الجنة ويحتمل  
ان من قبيل ولا عيب فيهم غير ان شيوهم تنبيه **قوله** ان اعظم آية الخ  
هذا الحديث ذكره النووي في شرح مسلم وقال القاضى عياض انه حجة  
لمن قال ان بعض القران قد يفضل على غيره وفيه اختلاف فمنع  
بعضهم كالشعرى والباقلاني وغيرهما لاقتضائه نقص المعنول  
وكلام الله لا ينقص فيه فاعظم معنى عظيمة وافضل بمعنى فاضل ولجواز  
استحاق من اصابه وكثير من العلماء والمنكلمين وما يرجع الى عظمة  
لجوارحه والمختار جوارحه فنياك هذه السورة او الاية اعظم وافضل  
ان اكثر شواها وانما كانت هذه الاية اعظم لجمعها اصول اسماء المنا  
من الالهية والوحدانية والحياة والعلم والملك والقدرة فاللادة  
وهذه المستجوابات والصفات **قوله** اذا الاكراه في الحقيقة  
الايهية الخ باعتبار الحقيقة ونفس الامر واما ما يظهر بخلافه  
فلغير اذ اصله حقيقتيا وان كان بمعنى النفي فهو مستوح او محسوس باهل

الكتاب

الكتاب الذين قتلوا الجزية وكانوا عندهم الصلاة والسلام كما يدل  
عليه سبب الترو والمذكور ولا يرد عليه ما قيل ان قوله جاهد  
الكفار عام لاهل الكتاب وليس كل كتابي ذميا الا في زماننا ولا في زمان  
واما ما روي هو هنا فالظاهر انه قبل ترواية الستيف اللهم الا ان يقال  
المتراد اهل العهد والذمة فانه يكتب غالبا والا فصار من بني عالم  
ابن عوف وابنه حصين وهو من روى عن ابن عباس رضي الله عنهما  
**قوله** بالطلاغوت هو في الاصل فعلوت من الغزاة من الطغيات  
فقلب ووزن فعلوت قال الجوهري ويكون واحدا او جمعا وفي  
قوله الاضام لشارة الية وقوله ونضد في لرسيل عليهم الصلاة  
والسلام لانه دخل في الامكان **قوله** طلب الامتياز من نفسه  
ولو جعلت زاوية لليل كغزاة المتك وانه بمعنى متك لكان اولي  
والمص رحمه الله جعل الغزوة استعارة تضر بجملة فتكون استك  
تر شيئا لها وقيل انه استعارة لخرى تبعية والزمخشري جعله مثلا  
على تشبيه التدرج بالدين الحق والشيات على الهدى والامكان في  
بالتمسك بالعدو والوثق من الخيل المحكم المتسامون انقطاعه ثم  
ذكر المشبه به واراذا المشبه ويجوز كون العروة استعارة للعهد  
او الكتاب كما مر في قوله اعتموا الخيل الله وقوله اذا كثرته  
اشارة الى قولكم ان في الانقسام يجوز والا فالكثر مغاير للقطع وكونه  
تمتد على النفاق لعدم مطابقة القول الاعتقاد فنته وقيل انه  
اشارة الى انه لا يثبت في الامكان من الاعتقاد والاقتران **قوله** محبة لوسولي  
امورهم الخ الولى يكون بمعنى الصدق والمتولى للاسور فهو اما بالمعنى  
الاولى لكن حقيقة لا تصح في حقه تعالى فيراد منه المحبة وازادة  
الخيز او بل المعنى الثاني وهو ظاهر وقوله من اراد ايمانه الخ لان من امن  
حقيقة فهو محتج من الكفر فلا يتصور لغيره وكذا الذين كفروا  
محمول على العزم والتصميم فلا بد ان يحمل ايمانه الذي خرجوا به  
على الامكان الفطري او كفرهم الذي هم عليه على الارادة والظلمة  
على هذا الكفر والنور لايمان ثم ذكر وجه الحذر وهو ان يكون امتوا  
وكفر واعمال ظاهره بان يراذبا لظلمات المشبه بالنور الكفيري والبيانات  
وهنا استعارات على الوجهين هذا ما ذكره الزمخشري فالمص رحمه  
الله تعالى خلط بين الوجهين وبعد تفسيره بارادته لا ينبغي ان يفسر  
الظلمات بالوساوس والشهوات **قوله** ولي الحكمة خير بعد خيراى بحلة  
يخبرهم خبرياك والاولى والذمة امتوا او حال من الضمير في ولي الصفة  
المشتملة الرجوع الى الله او من الموصول المتضاف لية لك المتضاف ههنا  
مشتق عما هو لحدى الصور الثلاثة التي يجوز فيها الحال من المضا  
الية فتقدمه محرجية لانه او منها لان تعدد ذوى الحالة يجوز اذا

سلك



تحدد العلم وهذا كذلك لانه ولو في الجملة عايدا اليهما وملوا الضمير  
المستتر وهم ولتبره فبته استتمالك المشترك في معنيته كانوا هم  
وقوله وقيل ينزلنا في قيل الذي اخر حيطا بين المنذر والقطر الخي عرو  
ابن عباس رضي الله عنهما انما نزلت في قوم امنوا بعيسى عليه الصلاة  
والسلام فاما بعد النبي صلى الله عليه وسلم كفو واوقوله من الشور  
الذي منخوة الخ تقدم بيانه وعلى حمله على الارتداد لا يحتاج  
الى تاويل وقوله واستعاد الاختراع الخ ردة على المعتزلة **قوله** ولعل  
عدم وجه التظلم اشعار بان امرهم غير محتاج الى البيان وان  
شأنهم اعلى من مناقبه هو لا وقيل ان قوله وفي المؤمنين ذلك  
على الوجه **قوله** فحمت من محاجة نمرود الخ هذه الامة ببيان  
لغشده تد المؤمنين اذ كان ولهم وخذ لان غيرهم ولذا لم يعطف  
والاستغناء بحجته التمجيد كما يكون في التعجب ونمرود فيضم لنور  
والذال المجهول وجه حماقة جوابه بما يكذب العقل وهو ضد الاسلوب  
الحكيم وسماه الطيب كغير الاسلوب الاخرق وهو منزهة بفتح عوده  
يا ابراهيم والي الذي **قوله** لان اتاه الخ اي انه على حذف الام وهو  
مطر ومعهما ولتبره لا لاجله لعدم اتحاد الفاعل والتعليل  
فيه على وجهين اما ايتا الملك حمله على ذلك لانه اوردته الكثرة  
والنظر فنشأت المحاجة عنهما واليه اشار بقوله اي انظره الخ  
او اتاه من باب العكس في الكلام بمعنى انه وضع المحاجة موضع الشكر  
اذ كان من تحفه ان يشكوكه مفاكلة ذلك وهو ثابت بلسان نظرية  
الاية والمنال المذكورين واليه اشار بقوله او حاج لعله الخ  
**قوله** اذ وقت ان اتاه الله الخ اي انه واقع موقع الطرف كما في ما  
المصدرية او تغدير معناه واورد على ان المحاجة لم تقع قبل  
اتيا الملك يعني وقت وجوده بان يعتبر الوقت ممتدا وبيان ما  
ذكره غير متفق عليه فانه ذهب الى جوازه ابراهيمي والصفا ربه  
شرح الكتاب وقال في قول سيبويه رحمه الله ان معنى والله لا  
افعل لان تفعل معناه حتى ان تفعل او يحل على انه تفسير معنى  
لاصناعة لانه يتغير الا وقت ان تفعل **قوله** وهو حجة الخ  
رد على الرمندي حيث اوله بانه المعنى اتاه مالا وانباعا تغلب  
بما على الملك بقاء على قاعدة الاصح وخلق الاعمال ومنهم من جعل  
ضمير اتاه لابراهيم عليه الصلاة والسلام لانه تعالى قال لا ينال  
عمدتي الظالمين وقال فقد اتينا ابراهيم الكتاب والحكمة  
وانبناهم ما كاعظما وملومه بدم القسير مع ان السؤال يتوجه  
على اثبات الاستباب ولو سلم فيما من فيتح الا فيمكن ان يعتبر فيه عرض  
صحيح كالاتحان وبعض المعتزلة قد جوزوه كذلك فتم فترقتان

سيوطي

تفسير ابن جرير

ابو حيان

قوله

**قوله** ظهر فحاج الخ وحمله قال انما الخ بياك لقوله حاج ولتين  
استنباقا جواب سؤال لان جعله بمنزلة المكي بياها فالارد  
ما قيل انه يشكل سوف قال انما الذي الخ الا ان يجعل استنباقا فلنقول  
سؤال وقوله او بدل الخ لم يجعله طرفا له لئلا يعمل فعلا واحدا  
في ظرف في زمان لكنه يصح بان يفتيد بالثاني بعد تفتد بالاول  
وتخصيصه السد لانه لان الطرف معاير للمصدر ان لم يقدر  
الوقت وقد منع هذا بان يصح السد لانه فيض على انه بذكر اشتمال  
لان الوقت مشتمل على الايتا فتأمل وقوله خلق الموت والحياة  
مترما فيه وقوله ورب يحذف النيا اي كقوله بالكثر **قوله**  
بالعقوب عن القتل الخ لسا كان العقوب عن القتل ليس باختياره وكوت  
كذلك غنى عن النبي ان اعترض ابراهيم عن ابطاله واتي بدل ليل المضر  
هو الظاهر من السطر فلا يريد على من جعلها ما د لتبين ان الانتفاك  
من ذلك قبل تمامه ودفع معارضة الحضم الى ذلك لغير غير لا يثق  
بالجهد حتى يحتاج الى ان يقال انه ليس بدل ليل بل مثال للانتقال  
من مثال الى آخر زيادة الايضاح لا ضمير فيه كما اشار اليه المصنف  
والضمير التلميز في المشاهدة بالضمير الخاصة والحامل له اذا  
كان غير ذلك فهو لا يدعي الالهيته وعلى المشافي فهو كدعيته بالظن  
الحلول وهذا قبل حبه وعلى القول الاخر بعده وبما ت قرى بجمولا  
ومعقولا والهميات لا بعد على التكلم اختيارا وقد سطر الظالمين  
مما ذكر لا غيرهم وقد مهد به **قوله** او اذ انت مثل الذي متر الخ قال  
في الكشاف معناه او اذ انت مثل الذي فحذف لدلالة المتر عليه  
لان كل منهما كلمة تعجب ويجوز ان يحال على المعنى دون اللفظ كانه  
قيل اذ انت كالذي حبلج ابراهيم او كالذي متر وفي الانتصاف  
ومثل هذا النظم حذف منه فعل الترتيب كقوله  
• قال لها كلاما اسرعى • كالقوم مطلوبيا ولا طاكبا •  
وقيل لما كان في دخول الالف الكاف اشكال لانها ان كانت حرفية  
فظاهر وان كانت اسمية فلائها مشبهة بالحرف في عدم التعرف  
لان دخول عينها من الحروف الاما ثبت في كلامهم وهو عن ذلك على  
قلة اتصاع عدل الى التاويل فجعل من عطف الجملة على الجملة تارة وقد  
ارابت لان المتر مستعمل بالي في الكتاب العزيز اذا تعدد الي  
مفعول واحد بمعنى النظر والخرى من لعطف المفعول فيه لفت  
المعنى نحو فاصدق واكثر واجتلم الكاف للمسا لفتد خوفانو البسورة  
من مثله هو الوجه لالان منكر الربوبية قلنل ومنكر الاحصا  
التر والحاصل بكيفية اكثر من ان يحصى انتهى وهو رقما ذكره المصنف  
الله وسياق القرية وقيل لقرية ان كاتن لفظ المتر واذ انت مستعمل

سعد

سعد

سعد



لنفسه التعجب الا ان الاولي بعلق بالمتعجب منه فيقال المراد بالذي يضع  
كذا المعنى انظر اليه فتعجب من حاله والثانية بمنشئ المتعجب منه  
فيقال ارايت مثل الذي وضع كذا بمعنى انه من الغرابة بحيث لا يري  
له مثل ولا يقع المراد في مثله اذ يكون المعنى انظر الى المثل وتعجب  
من الذي وضع فلذا المراد يستغمر عطف كالذي يستر على الذي حاج وخرج  
الى القبا وتيل في المعطوف يجعله متعلقا بمحذوف اى ارايت كالذي  
متر يكون من عطف الجملة اوفى المعطوف عليه نظرا الى انه في معنى ارايت  
كالذي حاج فيعطف العطف عليه فظهور ان عدم الاستقامة ليس مجرد  
امتناع دخول كلمة الى على الكاف كما مترجحي لوقت المراد الذي حاج  
او مثل الذي مترفع من الاستقامة بحاله عند من له معرفة بالاساليب  
الكلام وان كان ذلك من زيادة الكاف في شيء بل لا بد في التعجب  
بكل ما ارايت من اثبات كاف او ما في معناه فتقولون ارايت كذا في  
او مثل زيد وهو شايه في ساير اللغات انتهى **قول** هذا غريب  
منه فان المراد تستعمل للتعجب مع التشبيه نحو قول العرب لمرزاك لبي  
رحلا كما ذكره سيبويه رحمه الله وقد يفيد كاستعماله كما ذكره  
وكقوله المترجكف فعلى ربك وكذا ارايت تستعمل معه كما ذكره  
وبدونه كقوله ارايت الذي يكذب بالدين ونظائره كثيرة وكيف  
غير قبيحة مما يانه تصليق في الاوّل بالمتعجب منه وفي الثاني مثله والمثلية  
انما كانت من ذكر الكاف ولو ذكرت في الاوّل لكان مثله بلا فرق فهذا  
مصادرة على المطلوب وليس فيه زيادة على ما ذكره المدقق في الكشف  
وهو الخواتم راي الصريح تتعدى بنفسها وساء في كاهنا فقطعه على الجور  
اما ممنوع او قبيح فلم يتيق الا عطفه على الجارة والمجرد وباعتبار المعنى  
لان المتصور منهما التعجب فهو في معنى ارايت كالذي حاج او على الجدة  
فيقد ربه متعلق وقد مر اتيان الالات استعمال المع الكاف اكثر وهذا  
التفديرة وقع من القتر وغيره من المتقدمين ووجهه ما ذكرنا وكونها  
غير اشارة اولى ودلالته على الكثرة بطريق الكناية لان التبادر  
لامثالها فعملها مثل عبارة عن الكثرة ولا عبرة بما قاله في الكشف  
**قوله** وقيل انه من كلام ابراهيم عليه الصلاة والسلام الخ وعلى هذا فيكون  
رجوعه الى ابطال جوابه بان ما ذكرت ليس بابه حيا لكبه ضعيف  
للفضل وكثرة التفديرة قوله وهو غير اتيان الالات كلام ورجوعه الى التفسير  
الانية وليس من نعمة كلام ابراهيم عليه الصلاة والسلام كان عزيرا  
من بني اسرائيل وحتراب كتبت للقدس في زمانه **قوله** ويؤيد نظره  
مع مشروذ حيث سبق الكلام للتعجب من حالها وبان كلمة الاستعداد  
في هذا المقام لشعر بالانكار ظاهر وانما يكون المحرود للتعجب اذ اذكر  
علم ان المتكلم حيازم بالوقوع كافي ابي يكون لي عن كلامه وانى له يكون له

كشف

رد على الكشف

سعد

ولد ومجرد الاحتمال لا ينافي الظهور وما نفاك انه قد انتظم مع ابراهيم  
عليه الصلاة والسلام انما في مسلك ففصل انه ليس منسقيم وانما ذلك  
لمجرد مقارنته في الذكر اذ لم يرد على الوحي الذي ذكر ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام وهو معنى الانتظام في السلك **قوله** لو قيل الانتظام  
في سلك يدك على كونه مؤمنا ليكون الانسان لوضوح او متشابهة وتفسيرا  
لما سبق من الاخراج من الظلمات الى النور وبالعكس لكان شيا وقتل  
عليه انه لو كان كذلك لكان الظاهر العطف بالواو والاباء والعريون  
كالضرب مصدر اقرب بمعنى جمع لا اجتماع الناس فيها والعدو جمع عريون  
وهو المتقف اى ساقطة على سقوطها بان سقط السقف او لا ثم  
بهدمت الجدران فقلية **قوله** اعترافا بالنصوري التفسير الاوّل  
والثاني فاظر ان التفسير الذي ستر وانى اتم استلها م الظاهر فيه ترجيح  
انه بمعنى كيف فتوكل من هذه وقد صدق ان لا يكونه بمعنى متى  
وان اثبت ابو البقا خلاف الظاهر وعلية فهو ظرف والعامل على كل حال  
نحو ولحيا القرينة وامانتها اما بمعنى عمرانها وخرا بربها او انه على  
حدة واسال القرينة **قوله** فالشبه اى بمعنى ان ما نية عايم ظرف لامانة  
على المعنى لان معناه البشة متبنا ولتشر طرفه على ظاهر لان الامانة  
لخراج الروح ومي تقع في ادى زمان او مؤظرف لنقل متدرج في فلبس مائة  
بدليل قوله لبيت قتل ولاصاحبة الى هذا اذ معناه جعله مينا وفيه  
نظر **قوله** وساع ان يكلمه اله كما ساء على ان الله لا يحوز ان يكلم  
الكافر شيئا اما مطلقا اوفى اذ التكليف وقد مر في الانصاف  
بان لا امثال الالات المتكلم في سلك التليس وهو نفس الكفر ومعدنه  
وقال للكفار لضوايفها ولا تكلمون والمستنع انما هو تكليمهم  
على نهج الكرامة والملاطفة وقتل ان امتناعه مبنى على قاعدة العتزال  
ولا واحة له وقوله اوشاروا لايمسك اى قار ربه لانه مقتضى النظم  
وقوله فلما تبين له الخ ان اليمان بعد ذلك ولذلك اعترض  
على الزمخشري في جزومه بالاول وهو غير وارد على المعنى رحمان الله وليس  
في الآية ما يدل على المشافهة فلذلك قال او مسلك او نبى فيكون  
الاستناد الى الله سبحانه **قوله** كقول الطائفة الخ يعنى انه لم يتيقن مقدار  
لبشه فشكك فيه فاول لشك وعلى الاخر للاضراب والقرض فقلبت  
المتة فتأمل **قوله** لم يتغير زهرور الزمان الخ جملة لربيتن محالته  
والجملة المصدرية بالم تقع حالا وتقرين بالواو ويحترج منها وكلامها  
حاشي خلا فاملت ترة ذنية وينسبة لازم متعدد وما قيل انى بمعنى  
لم يتر علية السنون فهو بيان لامثال المعنى لا المراد ليس بشي لانه غير  
صحيح هنا فهو من السنة وفي لامها المختلف هفتيلها فهو بغيره بسكون  
الهاء قبل واو اصلها سنوه فخذت وعومت الناعن انها فهو مجزوم

سعد

رد مصون

قوله



محدث في الاخرة التي لها سكت تثبت في الوقف وفي الوكيل لا جوارحه مجراه  
وقيل اصله لم يفسر ومنه الحما المشتق يعني الظن المتغير ومتى  
لحقتم ثلاث حروف متجانسة يقلك لحد هاء حرف علة كما قالوا  
في قتلنت تظننت وفي تقضضت تقضضت قال العجاج في ارجوزة له  
تقضي الباطن الذي الكدر اي تقضض الباري وهو هو تيه وسقوطه  
ليأخذ شيئا وتكرر بمعنى استرع وقوله كقضي الباري اشارة الى  
قول العجاج وقوله وانما اقرد الضمير يعني ضمير تليسن المستتر ارجع  
الى الطعام والشراب ولم يثن لانها جنس واحد اي الغذاء فان قلت  
كيف تفسر قوله فانظر على لبث المانية بالفاء وهو يقضي التغير  
قلت ليس المفسر عليه لبث المانية بل لبث المانية من غير تغير وجهه  
حتى ظن زمتا قاتلا ففسر عليه ما هو لظنه رتمته وهو عدم تغير  
الطعام والشراب ونبا للكنوات حيا من غير هذا وقد قيل تقديس  
ان حصل لك عدم طمانينة في امر التبعث فانظر الى طعامك وشرابك  
الشرير المتغير حتى تعرف ان من لم يغيب تقديس على التبعث وفنظرو قوله  
والاوت ادك على الحال وهو موصول لزمان المقضي لذلك واو حق  
كما بعدك من كونه آتية ومن انظر الى العظام **قول** وفعلنا ذلك الخ فيه  
وجوه منها انه متعلق بقدم كما حركه المص رحمة الله ومنهم من قدوة في  
متأخر او قيل انه متعلق بما قبله والواو زائدة وعلى تقديره  
فهو معطوف على لبثت وقيل على مقدمه والتقدير فعلنا ذلك لتعلم  
قدرة لنا اولم تدب ولنجعلك آت الخ وقيل انه عطف على قال ففيه  
التفات وقوله هو ابن الله لجهنم لما شاهدوا منه **قول** كيف  
حبيبهما الخ هذا على قرانها بالمعجزة من الشور وهو الارتفاع قلنا  
قلنا وقد اخرجنا منها وهو يثبت تفسيره لثمن معنى غيبي على طريق  
البحار وقوله ولجلنا كالتب كذا اعربوه واورد علينا ان لجلنا لتفهما  
وهي لا تقع حال وانما الحال كيف وحدها ولذلك تبدل منه الحال  
فيقال كيف ضمنت زيد اقايم اقام قامدا والظاهرات لجلنا بدل  
من العظام ولكن ان تقول ان الاستفهام ليس على حقيقة في المانع  
من وقوعها حالا فتأمل **قول** فاعل تبيتن الخ يعني ان من المتنازع الذي  
اعمل في الثاني على مذهب الصريين وعند الكوفيين يعمل الاقوال  
لكن ترك الضمير في اعلم ينبغي كون الكلام على مذهبهم اذا المتنازعين  
اصلا والمفعول وان جعل فاعل تبيتن ضميرا اشكل لانه يكره من التنزيح  
واما قرأة تبيتن مثبتا للمفعول فمن تبيتن التي علمته وقرأة العزيمة  
من تبيتن الامر طهره ووجه قرأة اعلم على الامر خطاب لنفسه على طريق  
التخريد ولا يجوز ان يقول اعلم كما مر تخفيفه وقوله والامر على لفظ  
اسم لتمام الخطاب بكتبت الظاهر هو الله والبيتن هي التي قلنا في الملك

سما

والخبر تبيتن في قوله اوهو اي الامر وتفسره بالنصب مفعوله  
ويصح رفعه على انه ما كيد له فهو خبر تيه وقوله فخذن الاقوال اي  
لم يلفظ به بل في ضميره بعدك فلاننا في جعله مفعولا افتل واورد علته  
ان شرط التنزيح كان نصرا على الحاجة اشتركت العامين بعطف ونحو  
مخبر يرتبط فلا يجوز صريه من اهنت زيدا وليس لشي لان لم يشترط  
الا ابن عصفور وقد صرح ابو علي وغيره بخلافه مع انه لم يخص بالمطف  
اذ هو جارح في قوله هاو مؤاخر واكتابه وملكنا ابطه للمخبر فيمكن  
مثله في الترتيب وان لم يصح جوابه وانصاه من جعله مضمرا او محذورا  
تناف الا ان يكون الثاني على مذهب الكسائي رحمة الله ومن لا  
يجوز الاضمار قبل الذكر وقتد علم جوابه مما ذكرنا وجعل الضمير  
لما اشكل قبل الاضمار ان يقدر ضميرا لاجبا ككيفية الاحياء ومعنى تبيتن  
نفسه لومها على ما صدر من طلب ما طلب **قول** انما سار ذلك الخ  
اشارة الى ان رأيي يصرني فان قلت التصرية تتعدى بالمتنزه  
لاشتم الا انها لا تعلق قلت كذا قال بعض النحاة الا ان ارجح  
رحمة الله رده وقال انه سيعر تعليلها كما في هذه الآية فاني فعل وعاء  
واليا مفعوله الاول وكيف الخ في محل مفعوله الثاني المعلق عنه  
وفي شرح النوضيح يجوز كونها علمية ولكن ان تقول انه ليس المعلق  
في شيء وجعله كيف الخ في تاويله صدير هو المفعول كما قاله ابن مالك  
رحمة الله في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وفي الكشاف ان  
قلت لمرقاك لاه او لم تؤمن وصواتنت الناس انما قال **قول**  
يلجيب بما لجاب به سرا الفايده الجميلة للتامعين ويلى العجائب بعد  
النفي معناه بلى منك ولكن ليطهرو قلبي اي ليزيد سكوتنا وطمانينة  
مستغنية علم الضرورة لعلم الاستدلال لان علم الضرورة لا يقبل  
الشك والاساءة الاستدلال فيقولوا انفق والمصرحة الله لم يتر  
ما ذكره لما فيه من تحوير الشك على الخليل صلى الله عليه وسلم ومقامه  
اعلى من ذلك فقال انما اذا لمعنا نيزه اذ يقينا او ليخبر به اذ اسئل  
ولذلك قال صلى الله عليه وسلم كما في البخار يخبر الحق بالشك من راهيم  
عليه الصلاة والسلام اي يخبر لا تفكك فابن راهيم صلى الله عليه وسلم اولى  
ولمصرى بعدم الشك وفي الانصاف هنا كلام مخبر غير فطير بحمله  
ان سؤاله علمية الصلاة والسلام ليس عن شك لكنه سؤال عن كيفية  
الاحياء وليس علمها مما يشترط في الاحياء ولذا قطع عن قولنا  
في الحديث المأثور وما قوله او لم تؤمن فلان السؤال كئيد قد يستعمل  
في الشك فاذا دعا الى بالسؤال ان يجيب بما يرفع الاحتمال وما قوله  
لساطر قلبي فالمراد بيزول عند الفكر لان العيان وادراكها كامل  
وقوله ان لصياة الله الخ قبل علمه هذا انما يصح لو كان مرادا ابراهيم

ابن

صالح



بقوله روي الذي يحيى ويميت انه سرور الروح الى السدك والظواهر  
لغيره بالحياة حياة تعد الموت والالقاء سميت يحيى ولتين يحيى  
لان الكلام في العشر والخش في مثل هذا المقام كانه هو الذي يترك  
الكثرة للحياة الاولى بدليل قوله انظر الى العظام الخ واما تقديم  
الحياة فلانها وجودية اشرف من العدم وقوله اعرق الناس الخ بالفاء  
اي اقوي واثبت من العرق وهو الاصل في الشعر ونحوه وقوله فخذ اي اذا  
ارذت معترف بذلك فخذ الخ **قول** مثل طاوروس الخ لخرجه ابن الخافق  
عن ابن عباس رضي الله عنهما وذكر بدل الغراب الغريوق ووجه الايماء  
ما قرره المصنف رحمه الله وحنسة نفس الغراب لنا والمخيف وتعد  
امله لانه يطلب ذلك من مسافة بعيدة واما ترفع الحمام فلانه يافت  
في مطعمه ومكشبه عشا نينا وله طير منها واما الهوك فانه يوصف  
بالظرب ونحوه كما هو معروف في لسان العرب والحجور وكوك الطير ارب  
الى الانسان باعتبار طلب المعاش والمسكر ولذلك وقع في الحدوث  
لو توكلت على التسحق المتوكل لرزقه كما تترك الطير تغدو بطانها وتروح  
خاصكا ولو نقل الوختر الحيوان او غيره وكونه لجمع لان فيه ما فيها  
جميعها على اختلاف انواعه مع زيادة الطيران والطيور قبله في الاصل  
مصنوع طائر يطير يسمى به وقيل هو صفة واصله طير كسيت وقيل  
هو جمع طائر كخبر ونحوه والاولى ان يقال انما يجمع **قول** فصره  
الخ فزاحمة ويعقوب بكسر الصاد كما ذكره والباقر بكسر الباء مع التخفيف  
من صاره بصوره وبصير بمعنى قطعه واما الدلالة مشتركة بينهما  
وكانت هنا كما ذكره البرهلي وقال الفراء الضم مشترك بين الغنيم  
والكسر بمعنى القطع فقط وقيل الكسر بمعنى القطع والضم الامالة وعن  
الفراء ان صاره مقلوب صراه عن كذا قطعه والصحيح انه عرق في  
وقيل نبطي معرب فان كان بمعنى شدة فالنكت متعلق به وان كان بمعنى  
قطع فعلق بخذ وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما بقوله انما يجمع  
من صرة اذ يجمع الالات بمعنى اللصا عفا المتعدى على ما فعل بكسر العين  
قيل والزاما مضمومة للانفتاح او مفتوحة للتخفيف او مكسورة  
لانفتاح الساكنين وقوله واضمهم من توضيح للتعدية اذ الامالة تنوع  
بالي بلاضم ولو جعل اشارة الى تعلقه بخذ بتضمينه الضم لم يتعد لكن  
لشدة في الكلام قرينة عليه والاولى انه اشارة الى توجبه تعلقه في  
الفرائد الاخر وهذا قبل التحريم كما يقتضيه التركيب وحسنه ما ذكره  
**قول** ولكن الخ اوله وما مشيد الاعناق فيهم جبهة وقيل هو  
للزروق واوله فما يقال الامية من حيث خذ وهو اصح رواية  
ودلالة العنيدان مملتين وتختص المبالغة والاعوجاج والجملة الخلقية  
يعني ان امالة الاعناق والانضياء لشدة اختيارهم بل عن كره وقوله

علي

على اللث الخ هو ليعطى في شدة الصفر الشعر التام والوصف كما جهل  
وقوله الاسود واللبث كثيرا للام والبال تحتية والتا المشاة العوقية  
صحة العنق وفنوات بكسر القاف وضمتها جمع فنود وهو عنفود الخ  
والد والبال لانه المهملة واللام وحزه حاء مهملة الثقلات الخ  
وقوله فصره من النظر بفتح الصاد وكسر الراء المشددة ولعل  
النظرية بصره فابدلت الحرف في التصنيف كما مر **تنبيه**  
قوله فصره من اللث قال ابن هشام تبعا لغريم لا يصح تعلق الخ  
بصره وانما هو متعلق بخذ ان فصره بقطعه او امله ان لم  
يعدهم هنا فإلى الى نفسك لانه لا يتعدى فعل غير علمي عامل في  
صير متصل الى المنفصل **قول** ما يمنع اذا كان متقدما بنفسه  
اما المتعدى فيكفر فهو كما شرح به علماء القرون وقوله  
وحره من بالشد يد والهز وبادك الله متعلق بالفعل المأمور به  
لان القلب نفسه والعدو وزد مثله في الاثر والافلا دلالة في النظم  
عليه فتأمل وشدة للتراخي حقيقة او مجازا **قول** ساعيات الخ  
يعني انه حال واقول السعي بالظن ان وجوه رجله على حقيقته وقيل  
انه منصوب على المصدرية فتقبلها المراد بقائلها جعلها كاللميت  
في عدم الحركة فلا يقال ان اراد بالقتل افتاه فلامعنى المزج بعد  
وان اراد كسر سؤوتها كان ما بعده مكررا مع انه يقع ان يكون نفسا  
له اذ القتل يشتمل على معنى المزج كقوله قتلت قبله فبها لم يقتل **قول**  
اي مثل نقتلهم الخ اي لا بد من اعتبار الحذف وتقديره في جانب  
المشبه او المشبه لتتمثل ملائمة المشبه والمشبه به وان كانت  
التشبيه مركبا لا ينظر في المفرادات وبدل الجنة بالذال المعجمة  
معروف واعلم انه لما بحث على الاتفاق في الجمل وذكر المنية او المقاد  
كتر شائعا على الحذف على الافاق فان اردت تفصيلها سببه ما بعد  
الى التوق فانظر في الكشف **قول** والمعنى يخرج منها الخ اذ ان  
من تشبيه المعقول بالمحسوس كتره في بعض الاضام وان سلم انه  
لن يكون موجود كفي الفرض والتقدير لانه مستند الى الخيال والخيالات  
يخرج ويحسوس كقول  
• وكان محمرا الشقيق اذا تضوى بالوتعد  
• اعلام باقوت لشرك على رماح من زبرجد  
على ان المراد محمرا بضمه على الاتفاق ببيك كثره الزج وفي البخاري الحسنة  
لشرا من لها الى سبعة ضعف والسبعة يمثلها الا ان يجاء في قوله عنها  
فاغشرا اقل المرآت للتصنيف فلذا اقتصر عليها مرة والزيادة لاحد  
لها وفي الحديث ان الله يعطي بالحسنة الف الف حسنة والغلة بوزن اسم  
الفصل الكثير الغلة ولها لربع وقوله تلك المعصية يعني على ترك

فكلمة



المفعول به لكن مع اداء خصوصية المفعول المطلق وتصح تقدير مفعول  
 به اي افعال كثيرة وقوله تنشعب وفي نسخة يتشعب وقوله  
 ومن اجله لا يتاقي كونه بفضله **قوله** نزلت في عجمان رضى الله عنه  
 الخ قتل ابنه لا اصل له في كتب الحديث وغرورة العشرة مع روفة  
 وسنان وقوله والمر ان يعتد الخ من عده فاعتدائي صا كعدوكا  
 وهو نبيدي بالبا ونيالك اعتد به اي جعله معددا معتبرا والمر  
 يكون بمعنى العطية ويكون بمعنى تعدد اذا النعم وموقفيج من المخلوق  
 وقوله والاذى التظاؤل على المنعم فكنه اي التظاؤل والتعداد  
 لذلك **قوله** وشمر للنفا وث الخ وفيه وجه لخر في الانتصاف  
 وهو الدلالة على قيام الفعل المعطوف به واخرها الطول في استحقاقه  
 فلا يخرج بذلك عن الانشعاب بعد الزمن ومقتناه في الامتثال بشر الخ  
 زمن وقوع الفعل وحدوثه ومقتناه المتظاؤل له وقام وجود الفعل  
 وشراخي زمن بقائه ومثله قوله تعالى شمر استقاموا اي داموا على  
 الاستقامة وداموا طرقتا وتلك الاستقامة هي المعنوية كذا هي  
 اي يدومون على تناسي الحفك ونزك الامتنان ومثله بقم في السبع  
 نحو اذ غاب الى يرمي سيدي اذ لير لنا خرا الهك اني معنى فعل على دوام  
 الهداية وامتداد امدها وتنفيها **قوله** لعلة لم يدخل القالح يريد  
 يتضمن معنى الشرط اعتبارا بالشكبة وهي حاصلة سواء دخلت العنا  
 او لم تدخل فاذا طرحت او هكذا ذلك ان يشوب الاخر طرفة مقر يقطع  
 النظر عن هذا الشب وانما قال انما لان الاخر المذكور لخر  
 الاتفاق وهو لا يتصور به ونه كانه عول على شهما ذة العقل التي هي قوي  
 مع ما في جعل المبتدأ موصولا للإشارة الى انبثا والخير كقول  
 ان الذي ضربت بيتا مهاجره يكونه الجند عالته ودها عول  
 او انه محض فضله لا بسبب **قوله** ونجا وزالج يعني ان المفقرة اما من  
 المسؤول عن الحاج التايل ورا الله في مقابلة الرد للجميل او كالسائل  
 بان لا يشق عليه وبعده وسوع الابند بالتمكة وضمها ولتر  
 يذكره في المعطوف لانه موصوفه في التقدير كما اشار اليه  
 بقوله صراي التايل الخ او ان المعطوف تابع لا يفتقر الى مسوع وقوله  
 بمن وانما الابدان مصدر اداة وملوثات كما ذكرها الراغب وترك  
 بعض اهل اللغة لعلانه مصدر قياسي فاهل اللغة لا يذكرون مثله  
 لشهرته وقوله بالعقوبة متعلق بمعالجه **قوله** ولا تخبطوا لخرها  
 الخ انما فسر به لان الصدقة قد نثت فاطها لهما باخا ط الاخر  
 ولما كانت العطف بالواو يقتضي النهي عنهما الا عن كل واحد وهو المراد  
 نصر كلته لان النهي لحق بالعموم واذت غلث **قوله** كما بطل المكافؤ الذي  
 الخ انما ذكر المناق والشر في النظم لان الاتفاق المذكور كما بعد ينشبه

ذنية

نظرو في قوله انما قاربا شيئا لانه لانفا قسرا في لاريا وفي نسخة  
 انفاق رياء بلا صا فته وكما ظاهره وبغيره من كلامه انه لو قصد الريا  
 ورضى الله او الثواب لا يكون العمل باطلا وقت صرح به في الاحياء  
 لكن ذهب ابن عبد السلام الى انه باطل ولو قيل العبرق للغالب  
 لم يتعد وهذا التشبيه معرق فالناطق المناق كالمخ الذي لا ينفعه  
 الا بطل وجه الشبه عدم الانتفاع لا التثوية كما توهمه ولقنته  
 كالتراب لرجا النفع منهما بالاجر والانبيا ورياءه كالموايل  
 المذهب له سريعا الصغار من حيث يظن للنفع كالمخ بالاجر والانبيا  
 ولو جعل شركا الصم وقيل انه هو الوحبة والاول ابن لشي **قوله**  
 لا ينفعون الخ عدم الانتفاع لخر وجه عن حد من غير فائدة كما  
 قال المتنبي  
 • اذ الجود لم يزر من قنخلا من الاذي • فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا  
 وهناك الجملة مبيحة لوجه الشبه والضمير يرجع للذي باعتبار المعنى  
 بعد ما روي لفظه اذ هو صفة لمفرد لفظا يجمع معنى او موصولة  
 للجمع بلانها ويل كما مر وقوله  
 • وان الذي جات بفلج دما وهر • همر القوم كل القوم يا امر خالد  
 هو من شعر الاشهب النمسي وملوثا عراستهم من طبقة الفرز وق  
 وقيل الخريت بن مخض وكانت بمعنى هلكة وذهبت وفلج السكون  
 موضع بقر البصرة والمراد به ما يسم نفوسهم وفي الكشاف وجه لخر  
 ونحو ان الذي ومن بمعنى يتعاقبان فعمل هنا مكنة لتوهمه  
 وقد ذكره شارح اللباب والمصر رحمة الله تركه لبعده وخفايه وكذا كون  
 لا يقدر ون راجع الذين امنوا بالانفقات وهو مما لا يلتفت اليه وطا  
 وضع القوم الكافرون موضع من ذكر استفيد منه انه من صفة  
 الكفار فينبغي اجتنابه **قوله** وتشبها بعضهم الخ الثبات عند  
 الرؤال والاثبات والتمثت يكون بالفعل والقول وهو متعدد وجوز  
 لزومه لمفعول اما الثواب على النفقة والاعمال باخلاص النية  
 او من انفسهم هو المفعول لانه معنى يقبل انفسهم وهو الذي يرضاه  
 المص رحمه الله وقيل من بمعنى اللذم وجوز انفسهما على كمال النية والمفعول  
 لاجله ومن تبعضية كابتية او الحار والمجزر ورسفة تشبها ومن  
 ابتداء تشبها وتبئنا للمفعول له مقدر او مفعول الاستلام والمجزر  
 ونحوه تحقيقا وهو الوجه الثاني ووجها فاذ تنال الحكمة المذكورة  
 ان الانفاق لا للركيا والعوض فاذ ذلك فتأمل **قوله** اي مثل  
 لفقته هو لا في الركاة الخ في التشبيه وجوه لحد ها انه مركب  
 وتقدر للمصاف لانه لا يد في اصنافه المثل من هانها المناقبة  
 والتشبيه لحال النفقة بحال الجنة بالربوة في كونها زكوة مستكثرة



المتافع عند الله كيف ما كانت الحال والثاني ان تشبهه حاله بحال  
الجنة على الرتبة في ان نفقتهم كثرت او قلت ذاك في زيادة في حسن  
خالصه كما ان الجنة بصفتهم اكلهم ما قوى المطر وضعيفه وهذا ايضا  
تشبهه مركب الا انه لو حظ الشبه فتما بين المفردات وحاصله  
ان حاله في اتباع الفلحة والكثرة بصفتهم الاجر كما في الجنة في انتاج  
الوابل والظل بضعف ثمارها ويحتمل وجهها مثالها وهو ان يكون  
من تشبيه المفرد بالمفرد بان تشبه حاله من جهة مترفعة في الحسن  
والجمجمة والنفقة القليلة والكثرة بالظل والوابل لاجر والثواب  
بالثمرات والربوة مثلثة الرا وفيها لغة رابعة رابعة والكل يضمتم  
ونفكر بالتخفيف وبه ترى **قوله** مثلي ما كانت ثمري سبب لوابل  
الح بسبب تعد المثليين والصنف فيه خلاق هل هو المثل والمثلين كما ساق  
والزوح لظن على مجموع المزدوجين وعلى كل واحد منهما ما قوله وقيل الخ  
ببناء على القول الثاني والاحتمالات التثنية للكثرة لان المتاعفة كثيرة  
كما ترى **قوله** اقول في صيغتها الخ يشير الى ان الفاجواب الشرط ولا بد  
من حذف تعدد كمال التكال الجملة فذهب المبرد الى ان المتخوف خبير  
والتقدير فكل يصيبها في الرهط وقيل ان طحين من بناء مقتدر  
اي فالذي يصيبها ظل وقيل انما فاعل يعقل من ضمير تقديره فيصيبها  
ظل وهذا آتينا ولذا قد منه المصراع هما الله لكنه قيل انما تجل  
الى تقدير مبتدأ وحذف جملة والبقاء محموله بعضها الخ فتسوي الجنة  
بصبيها ظل لان الفاعل خال على المضارع وقوله تعالى ومن عاد  
فيعتقر الله منه يتقادر فهو ينتقم الله منه كما ساق في رديان  
لان السلام ان المضارع بعد الفاعل كجوابه يحتاج الى ضمير مبتدأ وقد  
حوزوا المتبادر الثلاثة في قول امرء القيس الاكثر ابل في عزي  
**قوله** والمعنى ان نفقات الخ وقوله من اخواله اي اخوال المنفق  
او الانفاق في الفلحة والكثرة وقوله ويجوز الخ فهو تشبيه معرف  
كما ترى والزلقي التقريب **قوله** تحذير عن الربا الخ اي الله نصيرها  
تعملون فليحذر الربا وليجد المخلص والحاجة مع رؤيا الله تعالى في  
الروية غيره فبصيرتها في موقعه من البلاغة **قوله** جعل الجنة منها  
الخ المراد بالجنة هنا الامطار كما مر وعلت الخيال والاعصاب فا زاد  
من كل الامطار الممطرة فيصير ان له فيها من كل الثمرات فلا يقال عن ان  
اذا كانت الجنة منها كيف يكون فيها كل الثمرات كما اشار اليه المص ومنه  
تقال ان الثقلت تكون في المفرد والمركب او المراد بالثمرات المتافع وما  
قيل ان من ذكر العاتم بعد الخاص للتميم فليس بشي **قوله** فاقا لفاقة  
الخ الفاقه الفوق والعالية جمع حائل وهو من يواد للجمع كسادة ولما كان  
اصات لا يعطى لا لاختلافها من امانا ولا لان ان يمتنع دخولها على

ابوصالح  
سمين

سمين

طبي

الماضي

الماضي بل لانها اذا دخلت المضارع ففي الاستقبال وان دخلت الماضي  
جرودن عنه جعلوها كالمية ومقدرة وصاحب الحال المحذوم وعطف  
على وضع الماضي مؤمن المضارع قاله الفراء وقال يجوز ذلك في  
يود لانه ينطلق في الآيات ومرة بلو فحاز ان تقدم لصددها مكان  
الاخترا والحال العطف على المعنى لان المعنى اي يود لصدده لو كانت له  
حنة واصبات في الكبر **قوله** وهذا الوجه فيه تاويل المضارع  
بالماضي كمنه ما قبله واستتمعه بالوجه الثاني التباين به يودي  
الى تغيير المنظر مع صحة المعنى والرضي عن الخي التير وتبعه  
المص رحمه الله تعالى قال ابو حنيفة وظاهره انه اصابه معطوف  
على متعلق يود وهو ان يكون لانه بمعنى لو كانت ولتير يعني لان  
اصابة الكبر لا يمتاها المصد وهو غير وارد لان الاستهتام  
لانكاره في موضع الجمع بينهما كما في قوله فندمنا ما لم نعرف بالضعف  
صغير كثر كما وشريك وترك المتعبر بالصغار مع مقابلة الكبر لانه  
الشيء كما لا يخفى **قوله** فاصابها اعتصار الخ الاضمار في شديدي تشي  
زوية وقيل في ربح العموم والجملة الاولى معطوفة على صفة الجنة  
وقوله او تكون معطوف على يكون لانه بمعنى لو كانت كما مر وقوله  
والجملة به اي بمنزلة هذه الجملة المذكورة من عرف الحق وانقل  
به ثم رجع الى خلافه وعلى ما ذكره او لا يمتد بمنزلة لمن يبطل صدقته  
بالمرة والاذي والربا وضار عنه لانضاله مما ذكر بعد ايضا قبله والحق  
ان يكون تمثيلا لمن يتطلم عمله بالذنب لان من ذكر لا عمل له  
والجواب ان لا عملا يجازي عليه بحسب ظاهر حاله وظنه وهو يكتفي  
للممثل المذكور **قوله** من خلاله الخ ترك في الكشاف ذكر الحلال  
وهو ما يحل الفاقة ما كولا او لانه يعلم من الامر بالانفاق وما  
فعلنا المص رحمه الله اولى وتركه فتما لخرجا لعلمه مما قبله ولكن  
ان يجعل ما عارة عنه واعادة من لان كلامه من التبع يستدل وقوله  
اي من المال ارجع الضمير الى المال الذي في ضمير التبع لان الركاة  
فيه وكذا الحزمة اكثر لثنا زين امتنا في ومجاليه والقرات المذكورة  
معناها واحد في الحال لان تسمية امر بمعنى فصد ويتموا بصرة التا  
وكسر التا بمعنى يتموا طيبكم ونحوه فيرجع الى ما ذكر وحملته تنفقون  
خال مقدرة لان الانفاق بعيد المضد ومنه على التعلق به فقدمه  
او لاجل الفاصلة وهو لا وجه لانه على الاول يقتضي التبع عن الحديث  
الصرف فقط مع ان المخلوط كذلك **قوله** الا ان تمعنوا في الخ  
التمضطابق للحسن لما يعرض من النوم يقال تمضض عينه وانضمض  
قال الراغب ويتمار للتعاقل والتساهل قال تعالى الا ان تمضوا  
فيه وقيل انه كناية عن ذلك وفيه نظير اصله الا بان تمضوا  
ولجاز ابو القافية كما لني قاله الطيبي وسيبويه لا يجيز ان يقع ان

سمين



وما في خبرها كما لا وقال الفراء ان شرطية لامعناه ان اغضضتم اخذتم ولو  
مردود كما بين في النحو وفيه قرأتان كما ذكره المص رحمه الله وغيره وقال  
الغضض يثبت عمل الاغضاض مدكور المفعول وفي الاساس اغضضت عنه  
واغضضت واغضضت اذا اغضبت وتغاضفت

• ومن لا يغضض عنه عن صدق فيه وعن بعض ما فيه يمت وهو عاتبا  
واما الغضض بمعنى ادخلته في التغضض وجذبته اليه او بمعنى وجدته  
مغمضا على ما فيه فراه فتادة فلا يوجد في كتب اللغة وما ذكره نقله  
ابو الفياض ايرجيني وهو امام اللغة فعدم وجوده في القامح لا يفرضنا  
وقوله وقوي فمضمونا على المجهول والتخفيف وهي قرارة فتادة  
وشرايه جمع شتر يعني ردي وقوله بعينه وامثاله يعني ان حميد  
بمعنى حامد وحيد الله كما ذكره وما وظاهره قول **قوله** والوقد في  
الاصول الحية في اصل وضعه لغة واما في الاستعمال الشايع فالوقد  
في الخبر والايضاح في الشرح في مجملوا خلافة على المجاز والتميم وما  
ذكره لغات في الفقه واصله فغا والظهور **قوله** اي يفرمكم على الجدل  
الح الاغراض الحث والتسليط قيل هو استعارة بتعبئة فية والفتح  
بمعنى الجدل شايع في كلام العرب لفتحهم عندهم قال طرفه

• اري المال يغنام الكرام ويصطف عقيمة ما لا يفلح المتشدد  
وفسر الحكمة التي هي من الاحكام بما ذكره لانه هو المعنى اللغوي لو ارد  
وعبره اصطلاح وقوله مفعول اول لا تاتي بمعنى اعطي تقولا  
اعطيت زيدا ما لا يلاي بكر **قوله** لانه المقصود الخ اي المقصود بياك  
فضيلة من نال الحكمة لقطع النظر عن الفعل والكانات تقولا  
انه حذف لتعينه وقوله ومن يؤته الله قيل ان كان تفسير معنى  
فصحيح وان كان اضرابا فلا اذن الشرطية مفعول مقدم فلا حتم  
محذوف هنا وهو ليس على لبي لا يصح ان يكون مبتدأ والعائد  
محذوف بدل لئلا يقرى ومن يؤته لكنه ليس بمنعيت وقوله اي اي  
خبر انارة الخ ان التنوين للتعظيم وقوله اذ جيز مجزول **قوله** جاز بالهبة  
بمعنى جمع وفي الخبر ما جاء المعجزة من خاز الله له الامر  
اي جعله خيرا له والاولى اولى وقد ذكرنا من التقدير معنى  
الوعظ او التذكير بمعنى التفكير واصله معناه ان يذكر ما للشكر  
وتخوذه عن التفكير كما اشار اليه المص رحمه الله واللب الخالف  
من كل شيء والعقل الخالف عن ذكر وقوله قد يلفظ ليد من اقسام النكرة  
وشيوها قال الخليل ومثل هذا البيان يكون لسالك التعميم ومنع  
المقصود وجعله شاملا للطاعة والمعصية وغيرها لئلا يخل  
تحتها ما بعده مما فسره قوله وما للظالمين من انصار وافاقه **قوله**  
فجازيكم عليه يعني ان اثبات العالم كناية عن هذا المعنى والاقول مقلوم

• فان

فان قيل في الانصاف لا يجب في القاصر قيل هو على طريق المقابلا في لا  
نصر لظالم فقط **قوله** فنعم شيئا ابدا اوها الخ قال ابن جني ما هنا نكرة  
نكامة منصوبة على انها تميز والتقدير نعم شيئا ابدا اوها حذف  
المصناف وافتيم المصناف اليه مقامة الاتري الى قوله وان تحفظها  
وتوئوها العقول فهو عتير لكم والتدكير يدل على ما ذكرنا والصفا  
جواب للشرط ونعم ما من من افعال المرح وقراء ابن عباس وحرق  
والكس في بفتح النون وكسر العين على الاصل كعلم وقراء ابن كثير ورش  
وحفص بكسر النون والعين للانبياع وهي لغة هذيل فتيل بحذف الهمزة سكن  
شكر كسر لا لتقوية الساكنين وقوله ابو عمر وقالون وابتو بكر بكسر النون  
واضحا حركة العين وروي عنهم لا ساكن اتصيا واخنازة ابو عبيد  
وحكاة لغة والهم مور على الضياء للاختلاس على الاثان حتى جسد  
بعضهم من وهم الرزاة او هم من انكرة المنبرد والرحباج والفارسي  
لان فيه جمعا بين ساكنين على غير حده وقال الفارسي انه لقلبي  
الحركة فظن ان الراوي سكنوا ذمى مبتدأ وهي ضمير الصدقات على حذف  
مصناف ليحتمل ارتباطها بالشرط ويجوز ان لا يعقد مصناف  
وبالحالة خبر عن هي والرابط العموم وضمير تحفوها يعود على الصدقات  
فقيل يعود عليها لفظا ومعنى وقيل يعود عليها لفظا لا معنى لان  
المترادف للصدقات البداة الواجبة وبالجملة المتطوع بها فان يكون من  
ياب عندي درهم ونصفه اى ونصف درهم **قوله** اي تقطرها  
مع الاخفا الخ قيل اتيا الفقر لا بد منه في الابد ايضا فوجهه ان لا بد  
معلوم صفة اليهم فحتم في الاخفا على ذلك وصرح به اهما ما وتخصيص  
الفقر اليه يذكروا وجهه ولذا قسم في الكشاف بالمصارف والظاهر  
ان البداة لما كانت الزكاة لم يذكر مع الفقر لان مصرفها غير مخصوص  
بهم والخفا لما كانت التطوع بغير ان مصارفها الفقر فقط وما  
ذكره لا يظهر وجهه وفي صدقة جعل التفاوت سبعين لفصله بكثير  
وفي الغرضية اقل لان اخفاها ليس مظلوما في اصله فانظر حنة  
وقوله والله يكفر الخ هو اما تقدير معنى لبيان مرجع الضمير او  
باعترا بانه جعلها اسمية بقرينة ما بعدها لئلا يناسب **قوله** على  
انه جملة فعالية مبتدأة الخ المبتدأة بمعنى المستأنفة وقيل المراد  
انها غير مشر بنسبة بالشرط في اما مستأنفة او معطوفة على مجموع  
الشرط والحيز او قوله على ما بعد الف الخ في الكشاف وجه اخر وهو  
انه متر فوع معطوف على محل ما بعد القانتين يعني ان مجموع الجزا  
وهو الفاعل ما بعد ها مجزوم وما بعد ها وحده مرفوع اذ لا اثر  
للعامل فيه فقرة الرفع والجزم بحمولة على الاعتبارين واعتراضات الجملة

عصا

وما بيني



المرفوعة المحال لما تكون خيرا او ساجدة لمرفوع او مبتدأ او فاعلا على ان  
في الخبرين ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره متعا وكلاهما المرفوع لله  
تركه لظنك او قال التبرانه عطف على محل ما بعد الفاء لو وقع مضارع  
بعدها لكان مرفوعا كقوله تعالى ويرى عباد فينتظرون الله منه فاذا  
تأملته علمت ان ما عترض به لا يريد **قوله** ترغيبا في الاسترار  
امساحه قلبي لقرينه ولا في الخيرة بالابتداء لا يمدح به فلا يقال  
لوصفه الى جميع ما مر لكان اولى ووجه الترغيب انه يعلم السر والظن  
فيكون علمه لان انفاقة الله لا تغيره والوجوب ما هو من علمك به  
وقوله كالمترج الاشارة الى ارتباطه بما قبله وقوله وانها تختص  
في نسخة انما **قوله** فهو لا يفتنك لا يفتنك به غير كماله يعني الانتفاع  
الاخرى والافا لغيره يفتنك به لا يفتنك به لا يفتنك به لا يفتنك به لا يفتنك به  
اللام والمقام ومضمونه للافتقار والمنفق وكذا المقدم **قوله** حال  
وكانه في المعنى وما تنفقون نفقة معتدا بها الا لا يتنقوا في المخاطب  
به الصحابة وانما منصوب مفعول لا يخله وعطفه على ما قبله  
اي الجزاء وكذا معنى النفي لا يمنع العطف صورة **قوله** ثوابا صنعا فا  
مصانعة معنى الثواب في الآخرة او ما يعطيه الله في الدنيا فان قلت  
اذا كان تأكيد ينبغي ان لا يعطى قلت ليس هو تأكيد صرف  
بل سياق الاية للاستدلال على ترك ما ذكره فانه قيل كيف يمكن ان يفتن  
فمنما يرجع المنفوس او كيف يفعل ذلك بماله عوض وزيادة وهو  
بمذا الاعتبار امر مستعمل ورضاع ككنا رجوع راضع بمعنى رضيع وقوله  
ونزلت اي لتسرك عليك الخ فلا تعلق لها حينئذ بالمتن والاذني والمعنى انه  
ليس هذا هو النكاح حتى تمنعهم الصدقة ليدخلوا في الاسلام فتهدوا  
عليهم لله ولا تنظر والكفرهم فانه عايد عليهم وما التفتن ففقد لكم  
وقوله ان تنفقوه من النعم وفي نسخة تنفقوه من تنفقون التلعة  
وقوله الواجب لا يجوز الخ اما في الزكاة مقرر وفي صدقة الفطر والصدقة  
والكفارة لخصف في تجوزة ابو صنفية رحمه الله وجعل هذه الاية محسوبة  
بكل صدقة ليس لخصفها الى الامام واستعدت بقوله تعالى يطعمون الطعام  
على حبه مسكينا وينبيجا واسيرا والاسير في ذال الاسلام لا يكون الا مشركا  
وقوله لا يفتنك الخ كل التفسير الاول المرضي وعلى الثاني الظاهر لا يفتنك  
المخلف ولخصف الجهاد بمعنى شتمهم عن الكتب والتعرف وقوله الجاهل  
بالحكمة قتيده لانه حسبان الجاهل بالمعنى المعروف لاجبه والسيما مقصودة  
العلامات الظاهرة **قوله** وقيل هو نفي الاستمرار كقوله الخ في مثل طريقا  
مشهور ان فتارة نفي التمدد دون المتعد وتارة ينفك كقوله  
ولا شفع ليطاع قال الخريد وهذا انما يحسن اذا كان لا يفتنك

او كاللارم

او كاللارم لانه كليل من نغيبه نغيبه بطريق برهاني كما في المبتدأ لانه  
لو كان مترا هكدي به وضعا لتبرك ذلك فكذا استصغروا هذا الوجه  
وقيل علمه ان ما ذكره مسلم ان لم يكن في الكلام ما يقتضيه وهو كذلك  
هنا لان التعطف حتى يظنوا اغنيا يقتضي عدم السؤال راسا والشر  
المذكور صدر بهت لفره اذا ساقته العود التي في جرجره وهو من  
وقصدت لامر القيس في ديوانه اولها **قوله**  
سما لك شوق بعد ما كان اقصره وحلت سلبه بطن فتر فتر  
والدنيا في يدك مملكة مكسورة نسمة الى ديات موضع وكبر جرة  
صوت يردد البعير في حنجرة واللاحب بحاء مملكة الفطريق  
الواهم والمنار ما يعلم به الطريق وما قيل انه عجز بيت صدره  
سدي يبرديه شمة ابع بسيره لاصحة له ونسبه اما على الحال  
اي محضين او مصدر بوعي او بفعل معتمد من لفظه **قوله** اي يهون  
الاقوات الخ اي المشاود بالليل والنهار جميع الاوقات كما ان المراد بها  
بعد جميع الاحوال وكونها نزلت في ابي بكر الصديق رضي الله عنه  
قال السيوطي رحمه الله لمرافق علمه وكونه يصدق بما ذكره رواه  
ابن عساکر في تاريخه عن عائشة رضي الله عنها وكونها نزلت في ريب  
المخيل فهو سب المزول وان لم يخص لكنه لا وجه لذكر السر والعلانية  
الابتكاف وقوله اي ومنهم الخ نبيا كالحال التقدير والمقدر والاش  
فالظاهر منهم بدون وار وفيه نقد ادب **قوله** اي الاخذون  
الخ فغبر بالاكل لكثرة وقوعه فيه وكثيرا ما يعبر به عن الاخذ بعين  
حق وهو زيادة في الاجل بسببه لانه نفع ايضا ولما في الرضا من معنى  
الزيادة زيد فيه فحتم الفه ولذا كتبت واول قال الفتر احمد الله  
انهم بقاها المخطم قاهل الخيرة وهم بسط لغتهم ريو ابو ساكنة  
فكتبت كذلك والتخفيف امالة الاكسح الوار **قوله** الخا بعثوا من  
في يومهم الخ هذا التفسير ما نوره مشهور وبين الرضا بان المرابي يتوهم من  
قبره كيجنون مصرع بصغة يعرفه اصل المحشر بها عتونه له قاله  
فتقادة ولضاره الرجحان رحمة الله وقيل الناس اذا بعثوا خرجوا  
مترعين قال تعالى يخرجون من الاحياء اشكرا عا والمرابي يتقط  
ولا ينقض كالمزول لثقله وكبر بطنه كما صرح به في حديث الاستراواته  
ابن قتيبة وقال ابن عطية المراد تشبها المرابي في حركته وحركه  
في اكتسابه في الدنيا بما كانا كافيال مرة يسرع حركات مختلفة وقد  
جرت قاله  
ويصعب من عبه السرى وكانها **قوله** الرزبه من طابيت الخوت اولق  
وهو بعيد **قوله** والخنط الخ يعني ان استله ضرب متوال على الخار مختلفة  
شمر بخوز به عن كضرب غير محمود كالك **قوله** خطب عشوا اوقات زهير



لايتما يباخط عشوا من نصب بيمه ومن يحيى يجر فلهوم  
 والعشوا الناقصة التي لا تبصر ليلاضرت به المشركين فيفعل افعالا غير  
 مستقيمة **قوله** اي الجنون نفيان مست الرجل فهو ممسوس اذ اجن  
 واصلة الشر باليد فسي به لان الشيطان يمسه او ماو على تخيله  
 واستنارة **قوله** وهكذا ايضا من زعم انهم اي كما ان التغبط كذلك  
 وقت دنيج فبدا الزمخشري وقال ابن المنير زعم انهم كذب انهم لقي لا  
 حقيقته لقا كما لغوب والعتفا وهذا ايضا من تحت الشيطان  
 بالمعتزلة الذين هم الغلاة المنكرون لعظم احوال الجنة هم  
 ملحون بما في الاحاديث الصحيحة **قوله** وهو وارد على ما سير عيون  
 لتيسر هذا الكار والحق كما يزعم بعضهم بل الصريح لتيسر من الحق بل  
 مرص كما ذكره الاطبا الا انهم قالوا الا انه وقد يكون منهم ايضا وروا  
 في احاديث كثيرة ذكرها في كتاب لقط المترجمان في احكام الحيات  
 وقال الحياتي كون الصريح من الشيطان باطل لانه لا يقدر عليه كما قال  
 تعالى وما كان لي عليكم من سلطان الاية وكذا قال الفقهاء من النافعية  
 وفيه نظر **قوله** على اتقا قاي انتظام في الصدر وفيه اشارات الى الله  
 الجنون ما هو من الجنون **قوله** وهو متعلق بالانفوس بناء على ان ما  
 قبله لا يعمل فيما بعد ها اذا كان ظر فاكافا في ذلك المصون فلا يد عليه  
 ان لا يصح من جهة القدرية ومعا قينهم بالاربع من جنس العمل **قوله**  
 ذلك العقاب اي العقاب بالربا ما في بطونهم وعكس التشبيه بناء  
 على ما فهموه ان البيع المتكامل لاجل الكسب والفائدة وهو في الربا  
 متحقق وفي غيره مؤهوم ولذا جواز ان يكون التشبيه غير مقابوب  
 ولكن الله اطلق قيا ستم بالمنصر على حرمة من غير نظر الى قيا ستم القيا  
 وفي الكسب انه حرمة على طريق المبالغة اذ جعلوه اصلا في الحل  
 مقلبا قليلا وقال ابن المنير ان من خرج على طريقة قيا ستم العكس فانه  
 متى كان المطلوب التثوية بين شئين فقد يسوي بينهما طرزا  
 فتقول الربا مثل البيع والربا حلال فهو حلال وقد يعكس فتقول  
 البيع مثل الربا ولو كان الربا حراما كان البيع حراما ضرورة المماثلة  
 او تقول لما كان البيع حلالا انفاقا وجب ان يكون الربا مثله  
 انتهى **قوله** انكار للتوثيق الخ تعني انه اشار الى ما عكس جمهور المفسرين  
 من انه جعلت ثمننا من الله عز وجل في اصل القاي ليلين بان  
 البيع مثل الربا وانه قيا ستم فاسد الوضع لانه معارض للنصر وفيه  
 لصمات كبر وموان يكون من تمتة كلام الكفار انكارا للشرعية وردا  
 لما اى مثل هذا من الفرق بين المتماثلات لا يكون عند الله والجملة  
 خالفة فيها قد بمقدرة **قوله** وعظ من الله الخ ليقير لفظ ومعنى  
 المشاركة الى انه مصدر مبهم وقد كثيرة لكونه بمعنى الوعظ **قوله** وامر الى

ختلف في ترجيح هذا الضمير فقيل هو ما سلف امره في العفو عنه  
 لله لانه فلانظا النبوه وهو مختار الزمخشري وقيل الربا امره  
 في الضمان والحدس يرم له لانه حتى تحتجوا بحله بالقياس من مع المنصر  
 وقيل هو لصلاب الربا اي امره في تشبيهه على الا انها عند الله وهو  
 مختار السخاوي وقيل هو كذلك الا انه لثا نبوه وبسط لظه في انه  
 يعقوبه خيرا مما تركه ولخنا رة الزمخشري والمصر رحمة الله **قوله**  
 بخازي بل فتيده بالشرط لانه ان كالة لا يجر كخوف من البشر لا جازا  
 له لانه لا يؤخذ به وقيل يمتح ان يغير ان كان بالفتح على المصداقية  
 والتعليل وهو تكلف لا داعي له **قوله** وقيل الخ هو القول الثاني في تدبير  
**قوله** وان شمع النبي الخ لشارة الى ان من نهاه فانتهى فانه مطاوع او معصي  
 العظ وان زجر **قوله** ان جعلت من موصولة الخ لا للمخبر في مؤمعة  
 واما اذا كان جوابا فهو مبتدأ على رأي من يشرط الاعتماد وكون  
 المرفوع التمهيد ومن لا يشرطها يجوز كونه فاعل الظرف **قوله**  
 الخ فكله الخ فكيف يتخلله وهو ردة على الزمخشري في تفسيره من عاد  
 الى الربا واستندى به على تخليد من ترك الكسب واما الجواب بانه  
 تغلظ فخلافا للظاهر وقيل لا يخفى ان في قوله فله ما سلف نبو  
 عن جعل هذا خيرا الاعتقاد والاستحلال وان المراد من رجاها مؤعظة  
 وانتهى عن اكل الربا فانه اذ جعل المباح جزء الاستحلال بقى جزا من ترك  
 الفعل غير مذكور في الكلام مع انه المقصود الاله لانه اذا كان جزء  
 الفعل المخلود فجزا الاعتقاد الذي هو كونه فوقه فخلو العكس ورد بان  
 ما يكثر مستحله لا يكون الامن كبايثر الحرمان وجزا ومما معلوم ولذا  
 لم يبيته عليه لظهوره وقوله ويصاعف ثوابها اشار الى ان سبيل  
 بمعنى يزيد والزيادة لا تتصور فيما نفسها بل في ثوابها والمهر بضم  
 المشير ولذا الفرير التكر **قوله** ما تقصت الحديث ان قرى بالتحفيف  
 فمن مال صفة زكاة وان شددت فالظواهر ان من زاوية **قوله** لا  
 يرضى ولا يحب الخ اي لا يحبط امارا كل يستخط فله كما ان من قاي  
 بخلافه وكل كقار يفيد عموم الافراد وشمولها اذ لا فرق بين واحد  
 وواحد وقوله منهمك في ارتكابه مأخوذ من صبغة فغيب المصيدة  
 للمبا لغته **قوله** ان كنتم مؤمنين فقلوبكم فتم بهد لانه حاطبهم  
 او لا يقوله ياترنا الذين آمنوا فاحلصه حينئذ لئلا فاوله باك  
 المراد اي ياترنا الذين آمنوا فظاهر ان كان ايما نكر عن مسمى القلب  
 فافعلوا ما ذكر وقد نال قلب مشله بالنبات والزمكية كالمتر والمحل  
 كسر الحاء المهملة مصدر بمعنى جلول الذي **قوله** فاعلموا انها الحروب  
 لانها توثق وتذكر واعلموا بمعنى القنوا كما قرى به في الشواذ ولذا  
 نكرى بالبا والامن عيا من مشتاة تخنية وشين مجة من القر امشهور

ختلف



وَأَذِنُوا بِاللَّسَّةِ بِمَعْنَى عِلْمُوا وَقَوْلُهُ مِنَ الْأَذِنِ بِكَسْرِ فَسُكُونٍ أَوْ بِفَتْحِهَا  
وَالْمَرْبُوعِ مَكْلَبِ الرَّبِّ وَالْمَعْرُوفِ فَتَعْلَمُ لِمَا يَدِي وَقَوْلُهُ لَا يَدِي لِنَائِي لَا  
كَلَامَةٌ لَنَا بِهَذَا لِنَائِي بِهَذَا الْأَمْرُ كَمَا وَلَا يَدَانِ أَيْ لَا طَاقَةَ لِي  
بِهِ لِأَنَّ الْمَدْفَعَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بِاللَّسَّةِ فَكَانَتْ يَدُهُ مَعْدُومَةً لِعِجْزِهِ  
عَنْ دَفْعِهِ وَتَرْكِيئِهِ كَقَوْلِهِ لَا يَأْبَاهُ بِالْحَامِ اللَّامُ لِتَأْكِيدِ الْأَصْنَافَةِ  
وَقَالَ ابْنُ الْحَكَّابِ حَذَفَتْ تَبْيِينُهَا بِالْمُضَافِ وَالْأَرْتِيَابِ فَعَلِ الرَّبَّ  
وَتَبْيِينُهُ وَقَوْلُهُ وَيَهْتَمُّ مِنْهُ أَيْ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِذَا جَعَلَ قَوْلَهُ  
لَا تَنْظُرُونَ كَمَا لَا تَنْظُرُونَ مَا ذَكَرْنَا مَثَلًا **قَوْلُهُ** وَأَنْ وَقَعَ تَحْتَهُ أَيْ  
أَيْ كَانَ تَامَةً مَعْنَى يَجِدُ أَوْ نَائِضَةً عَلَى الْقِرَاءَةِ الْأَخْرَجِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ  
**تَبْيِينُهُ** قَوْلُهُ أَيْ تَحْتَهُ لِقَرَابَةِ عَلَى الرَّبِّ مَعْنَى لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ  
عَادَ إِلَى مَا مَرَّ مِنْ كَلِمَاتِ الرَّبِّ وَتَحْتَهُ وَتَحْتَهُ مَسْأَلَةٌ وَاللَّسَّةُ فَتَعْلَمُ  
وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ كَأَنَّ قَوْلَهُ تَحْتَهُ أَيْ تَحْتَهُ إِذَا الْعُودَ إِلَى الْكَلِمَةِ  
الرَّبِّيَّةِ فَقَطُّ فَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى تَحْتَهُ لِقَرَابَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لِأَنَّ  
وَجَدَ لِمَعْنَى مَعْنَى بِهَذَا فَتَعْلَمُ قَوْلُهُ فَتَنْظُرُ أَيْ نَظَرًا كَنَيْتُهُ وَتَسْكُنُ بِمَعْنَى  
أَنْتَظَرُ وَأَنْظُرُ مَعْنَى أَيْ مَعْنَى يَنْتَظِرُ أَيْ عَلَى النَّسَبِ وَمَيْسَرَةٍ بِالضَّمِّ  
كَسَرَفَةٍ وَقَوْلُهُ كَمَا زُفَا لِنَائِي لِأَنَّ الْأَصْنَافَةَ أَيْ بِأَقَامَةِ الْأَصْنَافَةِ مَقَامَهَا  
وَهَذَا إِذْ عَلَى مَرَاتِنِ عِنْدَ عِلْمِ الْقِرَاءَةِ بِأَنَّ مَعْنَى بِالضَّمِّ مَعْدُومٌ أَوْ شَكَازٌ  
فَأَنشَأَ إِلَى أَنْ مَعْنَى لِمَعْنَى لِمَعْنَى أَيْ بِأَنَّهَا مَعْدُومٌ فِي الْأَحَادِ  
وَهَذَا لِمَعْنَى مَيْسَرَةٍ وَقِيلَ أَيْ مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى مَعْنَى  
وَأَخْلَفُوا كَالْحِجَابِ أَوْ لَمْ يَكُنْ لِحَالِطِ الْجِدِّ وَاللَّسَّةِ وَالْحِجَابِ الْغَيْبِ  
وَالْحِجَابُ أَيْ مَعْنَى ظَالِمٌ شَرِيحٌ وَأَمَّا عَدَا الْأَمْرَ فَحَذَفَتْ الشَّالِ الْأَصْنَافَةَ  
كَأَنَّ الْقَامَةَ الصَّلَاةَ وَقَوْلُهُ فَيُؤَخَّرُ مَرْفُوعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى جَعَلِ فَالْفَتْحُ مَيْسَرَةٍ  
عَلَى الْجَمْعِ أَيْ لَا يَكُونُ خَلُوقًا لِيَعْقُبَهُ تَلْخِيرٌ وَإِسْتِدْرَاجٌ مَفْرُوعٌ فِي مَوْضِعِهِ  
صِفَةً لِحَالِ قَالٍ وَالْمَعْنَى كَمَا كَانَ هَذَا كَانَ ذَلِكَ وَبُشْبُهُ تَبْقَدِيرًا وَرَفْعًا  
عَلَى لَيْسَ خَيْرٌ مَسْتَدَاهُ لَيْسَ بِدَاكٍ وَتَفْسِيرُ التَّصَدُّقِ بِالْأَنْظَارِ مَعْنَى بَعْدَ رُذِّ  
بِأَنَّهُ عِلْمٌ مِمَّا قِيلَ فَلَا فَاثِدَةٌ فِيهِ هُنَا وَقَوْلُهُ مَا فَتِيحٌ مِنَ الذِّكْرِ إِلَى  
لَحْوِهِ أَيْ لَا يَنْتَوِيحُ الْمَقْصُودُ بِهِ الْمُتَرَبِّعُ إِذْ مَالًا لِأَيْ جَعَلَ وَقَوْلُهُ  
حَرْفٌ مَا عَمِلَتْ لِشَرِّهَا أَيْ عَلَى نَقْدِ شَرِّهَا مَعْنَى وَكَوْنِهَا الْإِنِّيَّةُ لِحَرْفِ  
أَيْ مَذْكُورٍ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ **قَوْلُهُ** وَفَاثِدَةٌ ذَكَرَ الدِّينَ أَيْ أَيْ الْأَيْ  
بِنُتُوهَا مِنَ التَّجْدِيدِ بِمَعْنَى الْجَزَاءِ فَالَّذِي تَبْدَقُ هَذَا الْأَحْثَالِ  
كَقَوْلِكَ نَظَرْتُ بِعَيْنِي وَعَلِمْتُ نَبْوَةَ لَأَنَّ مَا ذَكَرَ الْمُسْتَعْتَبُ عِلْمًا مِنْهُ  
أَنَّ لَمْ تَقْتَمَلْ لِحَرْفِ وَأَمَّا مَرْجِعُ الضَّمِّ وَأَنْ جَانَانٌ يَكُونُ الدَّرَجَةُ الَّتِي  
فِي ضَمْنِهِ كَثَرَتِ الْمُنْتَابُ دَرْجُوهَ إِلَى التَّجْدِيدِ وَهُوَ يَتَّبِعُ الدَّرَجَةَ بِالدَّرَجِ  
وَالْأَيْحُ وَجَوْزِيٌّ يَكُونُ مَرْجِعًا تَكُونُ تَامَةً وَمَرْجِعٌ فَاعِلَةٌ وَفَسَّرَ  
الْمُسْتَعْتَبُ بِالْمَعْلُومِ زَمَانًا وَالْإِنِّيَّةُ لِنَشْرِ كَمَا يَجُوزُ شَرْعًا أَوْ هِيَ مَحْضُومَةٌ

بالسلم

بِالسَّلَامِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَهُوَ الْمَفْعُولُ فِي الْبَحَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
وَالسَّلَامُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَقْرَبَةِ مِنَ اللَّهِ **قَوْلُهُ** مِنْ يَكْتَبُ بِالسَّلَامِ إِشَارَةٌ  
إِلَى أَنَّ السَّلَامَ مُتَعَلِّقٌ بِكَاتِبٍ فَهُوَ ظَرْفٌ لِعَوْدِ الْمَقْصُودِ وَصِفَتُ  
الكَاتِبِ بِالْعَدَالَةِ وَأَمَّا الْمَتَدَانِيْنِ بِكِتَابَةٍ عَدَلٌ عَلَى ظَرْفِ الْكِتَابَةِ  
وَلَوْ جَعَلَ مُسْتَقْرَفَةً لَكَاتِبِ لَصَحَّ التَّضَامُ **قَوْلُهُ** فَفِيهِ قَالَ الطَّبْرِيُّ بِعَيْنِي أَنَّ  
الْكَلَامَ مَسْئُوقًا لِمَعْنَى وَمُدْحَجٌ فِيهِ لِحَرْفِ إِشَارَةَ الْقَرِيبِ هُوَ إِشَارَةُ الْقَرِيبِ  
فِيهِ لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى الشُّبُهَةِ فِي الْأُمُورِ الْخَطِيئَةِ الْأَمْرِيَّةِ كَانَ فَعْلًا كَمَا **قَوْلُهُ**  
مِثْلُ مَا عَمِلَهُ اللَّهُ مِنْ كِتَابَةِ لَوْ تَشَافَى الْخَطُ عَلَى هَذَا قَدْ فِي الْكِتَابَةِ  
وَقَالَ النُّجَيْبِيُّ الشَّافِي فِي تَحْرِيضِهِ عَلَيْهَا بِأَنَّ كِتَابَةَ اللَّهِ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ  
أَوْ كَاتِبَةٌ وَالْحِجَابُ وَالْمَجْرُورُ مَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ أَوْ الْمَفْعُولِ  
بِهِ وَعَلَى تَعْلُفِهِ بِالْأَمْرِ وَبَعْدَهُ فَالْقَالَ لَا تَسْتَعِجْ كَمَا فِي قَوْلِهِ وَرَبِّكَ فَكَيْفَ لَهَا  
زَائِدَةٌ فِي الْمَعْنَى كَمَا لَشَرِّ السَّلَامِ قَوْلُهُ أَنَّهُ تَأْكِيدٌ وَالْأَمْلَاقُ مَعْنَى الْأَنْفَاءِ  
عَلَى الْكَاتِبِ مَا يَكْتَبُهُ وَفَعْلُهُ أَمَلْتُ مِنْ أَيْدِ الْحَدِّ الْمُضَاعَفَةِ بِأَوْتَبِعَهُ  
الْمَصْدَرُ فِيهِ وَأَيْدِ لَمْ تَسْمَعْ لِنَظَرِهَا كَعَدَّ الْفَرْزَ أَيْدِيَّ وَقَوْلُهُ فَكَيْفَ  
الْمَعْنَى أَيْ يَكُونُ عَلَى هَذَا تَأْكِيدًا أَوْ قَوْلُهُ مِنْ مَعْنَى لِحَرْفِ لِحَرْفِ الْخَطِ  
الْمَنْشُورِ الْأَوَّلِ وَمَا تَعْبَهُ إِلَى الثَّانِي وَقَوْلُهُ غَيْرُ مُسْتَطَبِحٍ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ لَا  
يَسْتَطْبِحُ حِمْلَةً مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَفْرُودٍ هُوَ خَيْرٌ كَانَ لَنَا وَيَلْهَى بِالْمَعْنَى  
وَقَوْلُهُ الَّذِي كَلَّمَ ابْنَهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْوَلِيَّ مَعْنَى الْعَوْدِ إِلَى الشَّرِّحِ  
لِيُشَارَكَ مِنْ ذِكْرِ وَالْأَقْرَابِ عَنِ الْغَيْبِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعُتُورِ مَقْبُولٌ وَقَوْلُهُ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَقْرَابِ عَلَى الْغَيْبِ فَاعْرِفَهُ **قَوْلُهُ** وَاسْتَشْهَدُوا شُهَدَاءَ  
أَيْ لَوْ قِيلَ لِحَرْفِ إِشَارَةٌ إِلَى اسْتِجْمَاعِ شُرُوطِ الشَّهَادَةِ وَمَا ذَكَرَ عَنْ ابْنِ  
حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا كَانَ إِذَا كَانَ إِذَا كَانَ إِذَا كَانَ إِذَا كَانَ إِذَا كَانَ  
فَالْكَلَامُ فِي تَبْدِيلِ الْمَوْضِعِ **قَوْلُهُ** فَانْ يَكُونُ نَاظِرًا لِحَرْفِ الْخَطِ أَيْ لَمْ  
يُشْهَدَ إِحَالَهُ كَوْنَهُمَا رَجُلَيْنِ فَلْيُشْهَدَ رَجُلًا وَأَمَّا إِتَانُ وَلَوْ لَا هَذَا  
الْمُتَاوِيلُ لِمَا عَتَبَ بِشَهَادَتِهِمْ مَعَهُ وَجُودَ الرَّجَالِ وَشَهَادَتِهِمْ مَعْتَبَرَةٌ  
مَعَهُمْ حَتَّى لَوْ شُهِدَ رَجُلًا وَنَشِئَتْ بِشَيْءٍ يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَى الْكَلِمَةِ حَتَّى يَصِيرَ  
الْحُكْمُ إِلَى الرَّجُوعِ فَلَا يَفْهَمُ مِنَ النُّظْمِ صِحَّةَ شَهَادَةِ السَّامِعِ وَقَوْلُهُ عَلَى عَدَمِ  
الرَّجَالِ كَمَا قِيلَ **قَوْلُهُ** فَلْيُشْهَدَ إِذَا كَانَ مُمْتَنِيًا الْمَفْعُولُ فَهُوَ ظَاهِرٌ  
وَإِنْ كَانَ مُمْتَنِيًا لِلْفَاعِلِ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ أَمْرٌ لَمْ يَنْتَدِ بِأَيْدِيٍّ كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ  
فَلْيُكْتَبِ فَلَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا يَكْتَسِبُ تَعْدِيرَهُ هَذَا الْأَمْرَ إِذَا مَا مَوْجُودٌ  
الْمُنْتَاطَبِيُّونَ كَمَا قِيلَ وَأَمَّا الشُّبُهَةُ مَفْرُوعَةٌ عِنْدَ فِي الْفَقْهِ وَقَوْلُهُ  
لَعَلَّكَ بَعْدَ التَّمَاهِي بَعْدَ الْعَدَالَةِ الْمَذْكُورِينَ مِنَ الرَّجَالِ وَالسَّامِعِ لِذَا الْخَطِ  
فَقِيَّتُهُ تَعْلُفٌ **قَوْلُهُ** حَالَةٌ عَتَبَ بِالْعَدَدِ أَيْ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الشَّرْطَ الْمُرْتَبِعَ  
مَعَ الرَّجُلِ حَتَّى لَمْ يَكْتَفِ بِوَلَدَةٍ **قَوْلُهُ** لِأَجْلِ التَّصَدُّقِ بِمَا أَنْتَ مُنْتَلِجٌ

عصام  
سعد



اشارة الى ان نضل بتفدير للام التعليل وان الضلال هنا بمعنى النسيان  
فانما بله التذكير لا الهذائير وقوله والعلية في الحقيقة قال  
الزمخشري فان قلت كيف يكون ضلالا لما مراد الله تعالى قلت  
لما كانت الضلال سببا للاذكار والاذكار سببا عنه وهو غير لوك  
كل واحد من السبب والسبب منزلة الاخر لا لتساويهما وانما هما  
كانت ارادة الضلال المسبب عند الاذكار اذ اذكار فكذا  
قيل اذ اذكار ان تذكر احد هما الاخر ان فعلت ونظير في قولهم  
اعدت الخشب ان يميل الخياط فادعوه واعتدنا لسلاح ان يجي  
العدو فاذ فعه انتم ففعل في شرحه لقايل ان يقول قد فليشهد  
رجل في امراتك وجعل ان نضل معنولا لانه بتفدير لارادة فكون  
فاعل الفعل المعنوية هو المرأتان فكيف اورد السؤال بان الضلال  
ليس مراد الله تعالى والعلية انما هي ارادة لان الضلال وان كان  
فعلا لفاعل الفعل المعنوية لتيسر مقارنته في الوجود ويمكن ان يجاب  
بان المرأتان في قوله فليشهد لتيسر مقارنته في الوجود ويمكن ان يجاب  
لان الكلام في المعاملتين بل امرتهم في استشهادهم فكون التقدير  
فان لم يشهدوا رجلا فاستشهدوا رجلا وامرأتين وحقيقة امر الله  
ان يشهدوا والضلال ليس من فعل المستشهد ولا من فعل الله  
فلهذا قد مر في المحققين في ارادة وجعل فاعل الفعل المعنوية هو الله  
لا الخياطون او يقال حقيقتهم فليشهد امر الله ان يشهد فاعل  
الفعل هو الله لا امرأتان لانه في بيان عرض الشارع من الامر  
باستشهاده المرأتين لانيان غيرهم وذلك لان النسيان غالب على طبع  
النسا اكثر الرطوبة في امرتهم ولجتم مع المرأتين على النسيان بعد  
في العقل من نسيان المرأة الواحدة فلهذا اقام الشارع المرأتين  
مقام الرجل الواحد حتى ان احديهما لو نسيت ذكرتها الاخرى في  
**ونعت** الجواب ان المراد من الاضلال الاذكار لان الضلال  
سبب للاذكار فاطلق السبب والمراد المسبب فانه قيل اذ اذكار  
عند الضلال كانت المراد من المقال اذ اذكار الدعم عند ميثاق الخياط  
قال الزجاج زعم سيبويه والخليل والمحققون ان المعنى استشهد  
امرأتين لان تذكر احديهما الاخرى شتم سألوا رجلا ان نضل وكيف  
يشهد امرأتان للضلال ولما نوات الاذكار سبب الضلال  
فجاز ان يذكر ويكر اذ اذكار كما قلت اعدت هذا ان يميل الخياط  
فادعوه وانما اعدت لانه لا يميل وانما ذكرت المثل لانه سبب  
الدعم ولعل هو لا يشارا فاشرب المفعول لانه منتفيا  
جعله مجرورا باللام لكن عملة الاستشهاد ليس نفس الاذكار لان اذكار

قطب

فيريح

فيريح الياذكرة المصروحة الله وتيسر عليه فنعلق الامر والنهي وقد  
يكون فتية الفعل وقد يكون فتية المطلب نحو اسلمت تدخل الجنة  
واسلم الخياري بالخير والعلية هنا لبيان شرعية الحكم واستمرار  
العقد فيجب ان يكون فعلا للامر وقد اللطلب وقامت عليه  
وليس هو الا اذ اذكار الله تعالى للمقطع بان الضلال والتذكير به  
ليس هو الباعث على الامر بل اذ اذكار ذلك شتم النسيان وعدم  
الاهتمام بالشهادة تبين ان يكون من الشيطان ولا يكون مراده تعالى  
سببا وقد امر بالاشهاد **ولجب** بان الاذكار  
لم تتعلق بالقتل لانه اعني عدم الاهتمام بالشهادة بان الضلال  
المصريح بشرى لا ذكار عليه وتبني عنه ومن قواعدهم ان التقيد  
هو مصيب الغرض فصار كانه علق اذ اذكار بالاذكار المستب عن  
القتال والمترتب عليه كما اذا قلت اذ اذكار ان تذكر احديهما الاخرى  
ان ضلنت ومن الغلط في هذا المقام ما قيل ان المراد من الضلال  
المظهر وان لا يتحقق حينئذ لقوله فتذكر معنى وان لا يوافق  
قول المقدم **واعلم** ان هذا ما اخذ من كلام سيبويه رحمه الله وجمع  
من المحققين حيث قالوا ان المعنى استشهدوا امرأتين لان تذكر  
احديهما الاخرى وانما ذكر ان نضل لان الضلال هو السبب الذي  
وجب الاذكار لان المصرفة والارادة لانه الباعث على الامر  
لا الاذكار نفسه وكذا الكلام في المثالين وهذا بخلاف ما اذا كان  
المثل او بجي العدم وخصا صلا بالفاعل فانه يصح اعدت الخشيعة  
لمثل الحداد وان ان يميل الحداد **وقيل** والنكتة في ان نضل  
على ان تذكر ان ضلنت هي شدة الاهتمام بشان الاذكار بحيث صار  
مما هو مكره في نفسه مطلوب لا يخله من حيث كونه مفضيا اليه  
**اقول** ما ذكره العلامة هو كلام المتقدمين بعينه ولا غلط  
فيه انما الغلط من سؤل الظن به اذ مراده ان ذكر الضلال امر يرد به  
التعليل بل اريد به بيان سبب التعليل فنوله اطلق السبب اي ذكر  
في معرض التعليل والارادة والمراد اي الذي يتعلق به الارادة للتعليل  
هو السبب بدليل تفريع قوله وكان الخ عليه وقرب من هذا  
القطب ايضا ما سياتي من ان القطب على المجرور باللام قد يكون في  
الاشتراك في متعلق اللام مثل حببتك لا فون يفتناك و لحوز عطاياك  
ويكون هذا بمنزلة تكرير اللام وعطف الجاز والمجرور على الجاز والمجرور  
قد يكون للاشترار كما في معنى اللام كما تقول حببتك للتفريع في مقامك  
وتفريع على من انما مك في لاحتجاج الامر بكونه من قبيل جاني  
غلام زيد وعمرو اي الغلام الذي هو في وسائقي تفصيله في سورة الفتح  
قوله وقم حمزة ان نضل على الشرط الخ فالفعل مجزوم والفتح لانها التاثير

سعد

قطب



والفاني الخبر اقبل لتقدير المتبدا وهو ضمير المقصود او الشهادة  
 ولا يخلو عن تكلف بخلاف قوله تعالى وموت فاذ فبينكم الله سنة  
 اى فموتوا وممساك ان يبين ان نية صولة وجهه تكرير لفظ احد  
 ولا حقا في انه ليس من وضع المظهر موضع المضمرة اذ ليست  
 المذكورة هي الناسية الا ان تجعل احدهما الثانية في موضع  
 المفعول ولا يجوز لتقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس  
 بغيره يصح ان يقال فتذكرها الاخرى فلا بد للعدول  
 من نكتة **قول** قالوا ان النكتة الالهية لان كل واحدة  
 من المراتب يجوز عليها ما يجوز على صاحبها من الاصل  
 والاذكار والمعنى ان صلت هذه اذكرتها هذه فدخل الكلام معنى  
 العموم وانه من وضع الظاهر موضع المضمرة وتقدر فتذكرها  
 وهذا يدل على ان لحدتها الثانية مفعول لعدم وانما يبين التقيد  
 اذا وقع الباس بغير المعنى فان لم يكن الباس نحو كسر العظام موسى لم  
 يمنع قال ابو الفياض الله وهذا من هذا القبيل لان الازكار  
 والنسب لا يتغير في واحدة منهما ومقتضاها انه يجوز ذلك  
 في نحو صار موسى عيسى اذ لا يتغير المعنى فتولد بالالباس وفي الكتاب  
 من يدع النفاس فتذكر كتحمل احدهما الاخرى ذكر اني انهما  
 اذا جمعوا كانتا بمنزلة الذكر وقد قيل ان المضارع في جواب  
 الشرط يقترن بالفاعل من غير تقدير مبتدأ **قول** سمو اشهدا الخ  
 لتقدم وحدها كما كان التام الملك وانما يكون بعد المباشر  
 حكمة او لاعلى حقيقته وثانيا اول الكمال لجعله كناية عن  
 كتي عنده لانه وقع في القرآن صفة للمنافقين كقوله تعالى واذا  
 قاموا الى الصلاة قاموا كسالى ولذا وقع في الحديث لا يقول  
 المؤمن كسلا وانما نقول ثقلت وتقدم الصغير هنا كما مر في الكسبي  
 والمشيح بالبا الموحدة بزنة المفعول مجازا بمعنى الطول وقوله صغيرا  
 كان او كسرا الحق ناظر الى جعل ضمير كنبوه للحق وما بعد الى كونه  
 للكتاب وقوله الى وقت حلول الخ وفي الكشاف الى وقت الذي اتفق  
 الغريبات على تسميته وقوله اشارة الى ان يكتبوا اى او الى المذكور مطلقا  
**قول** وهما مبتليان الخ لما كان افسطافا فعل من القسط بمعنى  
 العذر او فعله اقسط واما قسط فبمعنى جار وكذا اقوم لغير من  
 القيام الخ لا في الجواب بانه من الاقوال وسيبويه رحمه الله  
 يجيز ما افضل منه او انه على غير قياس شذوذ او جوابا لقرانه ما  
 من قاسط وقوم لا بمعنى اسم الفاعل لانه قاسط بمعنى جار بل بمعنى  
 النسب كلابن وتامر فيكون اشتقاقا من الكاسط كتحريك وقال  
 ابو حيان رحمه الله قسط يكون بمعنى جار وعادل وفسط بالالف

معنى

معنى عدل لا غير حكاية اربح القطاع فلاحا حكاية لما ذكر وقيل هو من  
 قسط بوزن كرم صار اذا قسط اى عدل وقوم بمعنى مستقيم وقوله  
 وانما صحت الواو يعني قبل قومه وكل من فعل لا يفتل قام لانها لم تقلب  
 في فعل النجيب نحو ما اقومه لوجوده اذ هو لا يتصرف وافعل التفضيل  
 يناسب معنى فعل كنية وقيل ان قوله لوجوده صفة لافعل التفضيل  
 اى لعدم تصرفه في فعل من الذي هو اصله وفيه نظر وقوله  
 واذ في الخ قيل وهذا حكمه خلقا للوح المحفوظ والكرام الكاتبين  
 مع انه الغني عن كل شئ تعليل للمساواة ارفاد الحكام وحرقة  
 الخبر مقدم هنا فقتل اللام وقيل الى وقيل من وقيل في وكل  
 وجهة **قول** استثنى بالامر عن الكتابة الخ في هذا الاستثناء  
 قولان احدهما انه من الاستثناء وهو متصل فامر بالاستثناء  
 في كل حال الا في حال حضور التجارة والثاني انه منه ومن الكتابة  
 وهو منقطع اى لكن التجارة الحاضرة يجوز فيها عدم الاستثناء  
 والكتابة كذا في الامم والمصنوع والمصرحة الله حكاية الامر  
 بالكتابة في قوله اول الآية فاكتبوه لذكر الاشهاد بكه فتو  
 متصل وقوله وليكتب اليها جمل معترضة فلا فضل ولا بعد  
 وفكر التجارة الحاضرة لولا فقرة بيدهم اعلم من ان يكون بدين  
 او عين والارادة تكونها اريد ابيد ليكون تاسيسا وهو محصل  
 ما في الكشاف ولا يخفى عليه وقوله الا ان تتعوا ابيد ابيد  
 بيان لمحصل المعنى وقوله فلا باس بقصارهم الجناح ووقع في  
 نسخة الا نبتا يعوا بدون ان والصحيح رواية ودراسة الاقوى  
 وهذه من مخترق الكنية فلا حاجة الى تكلف توجيه **قول**  
 الا انهم يضمنون لغير الخ وكثرة غير المدانية والمعاملة وكنية  
 في التجارة مستدرة لئلا يلزم المعنى لا خبا عن المعنى بالعين جمل  
 المصرحة الله كالزمن شري والقراض من التجارة والخير يقتدر  
 والضمير يعود على من احز لفظا ومعنى ومثله جاز في فصيح  
 الكلام كما مر وهذا منقول عن لفر **قول** مبنو اسلما بنو اسد  
 قبيلة معروفة والبلاب الفخ والمدة القتال فيقال لابي فلان فلا  
 حسا اذا قاتل مقاتلة سجودة والتوهم الاستماع من الشناعة  
 وهي القبلة الذي كثر شق ويقال للمسلم السد يد ذوالكواكب  
 كما يقال في القمديد لا رينك الكواكب ظمير انقول هل تعلمون  
 مما تلتنا يوم استند الخرب حتى اظلم النهار ورطبت الكواكب فيظن  
 لا نسداد عن الشمس بغير الحرب وقيل المراد بالكواكب السيوف  
 كقول الشاعر  
 كان ماثرا لنعم فوق رؤسنا واستيا فالتال ما ويكواكبه



والتي ينبغي واذ كانت تامة فجملة تدبرها صفة وقوله هذا الشارح اي  
الذي يكون بدايهه والاحكام بجزء من صفة الشرح نياك اية محكمة  
اي لم تنسخ **قوله** يحتمل التباين اليه نسبة نيا وهو الغيبة واللفظ اي  
نبا المعلوم والمجهول وقوله على الوجوه فنقوله وهو نيا على النبا  
للفاعل وهو نيا كند لما مر بالاعتم وقوله او النبا على النبا المقبول  
والمحال عليه مما كما قيل ليس بشي وعلى الجوهل للنبا المتباين اذ ذلك  
المخاطبون وقوله ان يتجلا بالتحفيف من قوهما اعجابه عن مومه  
يا ذا الحاله الى تركه والحال بالضم الاجرة وقوله الضرايح قد مر له  
معغولا ليكون مرجع ضمير فانه وقوله لاجق بكم اشارة الى ان الطرف  
صفة فسوق **قوله** كرم لفظ الله الخ قال الراغب ان قيل كيف قال  
وانقوا الله الخ فذكرها ثلاثا وقد استكرهوا مثل قوله في النوي وجد  
النوي قطع النوي حتى قيل سئل الله عليه نشاة نوح نواة وقوله  
• يحتمل كجمل السيف والسيف منقضي وحل كحل السيف والسيف مفيد  
فاعلم ان التكرير المنقضي هو كل تكرير يقع على طريق التعظيم او التحقير  
في جمل متواليات كل جملة منها مستقلة بنفسها والمستفح هو ان يكون  
التكرير في جملة واحدة او في جمل في معنى واحد لم يكن فيه التعظيم والتحقير  
وهو ظاهر في الآية والثنتين فان قوله وانقوا الله حث على تقوى  
الله وتعلمه الله تذكير نعمته والله بكل شئ عليم تعظيم له عز وجل  
ومنضمين للوعد والوعد فلهما قصد تعظيم كل واحد من هذه الاحكام  
اعتم لفظ الله واما البيت الثاني فهو جملة واحدة لانه قال  
كجمل السيف نعت لقوله بجمل وكذا السيف مفيد حال من قوله  
كحل السيف والبيت الاول كرم حذف النوي وقطع النوي وهما  
بمعنى واحد والمصرحة الله كرم منه الا ان ما ذكره الراغب  
في البيت الثاني وهو للبحر غير مسلم لان التكرير فيه استخسسه  
الشيخ في دلائل الامحاز في فضل عقده له وليس بنا حلجة الى بسطه  
وفي كلامه اشارة الى توجيه اللفظ فيها مع الاختلاف خيرا وانشا  
حيث قال وعد فجعلها لانها الوعد وجعل الثالثة لانها  
المكرح والتعظيم وتفسير على مفيد من اشارة الى ان على استعارة  
تعبية شبيهة تكلمهم في السفر ثم كرم التركيب من كرمه **قوله** فالذي  
يسئلونني به الخ وحديث الدرع في الكعب الستة لكن في البخاري  
انه عليه الصلاة والسلام رهنه على ثلاثين صاعا والاعتم وان  
الاحتياج وخلاف مالك وغيره في لزوم وعدمه لا في الصحة ومثورة  
الخلاف تظهر في نعت محمد على غير من الغزوات وغير ذلك فيل وظاهر  
التصريحه وغيره مالك بالنصر على الاستثنا **قوله** وهو خطأ الخ سبع  
فيه الكشاف واهل التصريف حيث قالوا ان الاصلية قبلنا الاعمال

مجموعته  
انواع الصلاة والاعمال  
درعه على ثلاثين صاعا  
من شعره واشهره  
ومات عليه السلام واخلفه  
وانما اقله سيد  
على الخ

تقلب

تقلب قاء وتدغم نحو ايسر واما المهمزة واليا المنقلبة عنها فلا يجوز فيها  
ذلت وقول الناس انتدبر خطأ وهم كلامه محطونك فته فانه مسموع في  
كلام العرب كثيرا وقد نقل ابن مالك جوازها لكنه قال انه مفسور  
على السماع قال ومنه قراءة ابن محيص امن ونقل الصاغاني ان القول  
بجوازها مسد هب الكوفيتين وقالت عائشة رضي الله عنها كان صلى  
الله عليه وسلم يامرنني فاستدركا في البخاري قال الكرماني رحمه الله  
فان قلت لا يجوز الادغام فته عند الصرفين وقد قال  
في المفصل وقول من قال ان رر خطأ قلت قول عائشة وهي من  
الفصحا حجة على جوازها فالمحكي خطي انتهى **قوله** وفيه من لغات الخ  
يخالف ان يرد في هذه الجملة لانها تأكيد لسبق انقوا الله واعادة الجلالة  
الكرمة والتأكيد وذكره لما فهمت انه اذا لم يؤد دينه لم يخف  
الله ولم يمشل امره ويحتمل في هذا الكلام ما ذكره والشمسية الذين امانة  
ولحجة الاداء وقوله او المذنبون الخ فالشهادة شهادتهم على انفسهم  
بمعنى اقرارهم بما عليهم ولا يخفى انه خلاف الظاهر والظاهر انه خطاب  
للشهود للمؤمنين **قوله** اي كاتتم قلبه الخ يعني قلبه فاعل كاتتم واثم  
خير مقدم والجملة خير شمر اشارة الى انك اشتاد الاثم النية مع انه  
لوقاك آثم لست المعنى مع الاختصاص فوجه بوجه احد ما الخ الذي  
يفترقه اي تكتسبه هو القلب واما الفعل في الجارحة التي بها  
يفعل ابلغ كما يتند الا تصارا الى العين والمعرفة الى القلب والنظر  
الذي ذكره انما هو في استناد ما للجملة الى العضم والثاني انه وان  
كان منسوبا الى الجملة لكن عبر عنها بلعظم لجزاها اشارة الى عظم  
الفعل في نفسه لان فعل القلب اعظم من سائر الجوارح فجعل الكتمان  
من اتمام القلب تنبيهها على انه من اعظم الذنوب وترك توجيه الحشر  
في الكتمان وهو انه يظن ان الكتمان من فعل اللسان لا يدخل للقلب  
فيه وليس كذلك فاستدل له لينة على ذلك لصنعه **قوله** وقرئ  
قلبه بالنصب الخ نصب القلب على التثنية بالمفعول به وانصرفه  
مشبهة وقيل على التثنية وقيل يدل من اسرته وقوله تهتد تيسر وجهه  
وقول مخلقا وملكا فالاول اشارة الى ان اللام للاختصاص والاختصاصها  
به من جهة كونها مخلوقة ولا شريك له في الخلق والثاني اشارة الى كونها  
للملك فلا يقال من ارتكب يؤخذ هذا من النظم وقوله والعزم عكسه  
الخ اي لان محترما ما يخطر بالبال لا يؤخذ ذنبا بدون العزم والتصميم  
حتى يحتاج الى المغفرة كما سياتي وكونه حجة على منكري الحساب بحسب  
الظاهر فلا يضر تاويلهم له بما يخالف الظاهر وكذا في الوجوب لعلقه  
بالمشبه واما احتمال ان تلك المشية وليجة كمن يتواصله الفرض فانه  
لا يقتضي عدم الوجوب بخلاف الظاهر **قوله** ومن جزم بغير الخ انما



جمله بدل لانتم لم تقولوا بعبادة الخراف كالحق فقال لا ما من منه نحو ان  
قائمين لطبعك كسك وقوله بدل البعض من الكل والاشتمال قيل ان  
اريد بقوله بحاسنكم معناه الحقيقي فيخبر به الاشتمال كقولك  
لمت زيدا عمله وان اريد به المجازة فهو بدل لبعض كصرت زيدا  
راسه وقال الطيبي رحمه الله الضمير المجرور في قوله يعود الى ما في انتم  
ومؤسستهم على الخاطر السوى وعلى خفي الوساوس وحديث المنصر والمغفرة  
والعداات كتحسن ما هو عن غيره فهو بهذا الاعتبار بدل لبعض من كل  
واما قول الجرحان رحمه الله وقوع الاستمالة في الافعال صحيح لانه  
جلس تحت النور يشتمك ليتها وامان بدل لبعض فلا اذا الفعل لا يجزى  
فليس بشئ لانه اذا كان جلتا فلا جزئيات يجري فيها ذلك **قوله**  
متى ناسنا لم نبرنا في ديارنا نجد خطنا لجر لا وفارا تا حجا  
حعل الامتام بدل لامر الانبياء انما بدل لانه استيان لا توقف فيه فهو بعضه  
واشتمال لانه نزول خفيف والفتا حجا الف تشبها للنار وكخطب  
نقال لما حجت النار الى التمهيت وتاجح الخطب اذا وقع فيها النار والفت  
اطلاق وقاعل تاجح ضمير النار لتا وتيله بالمقبس وقيل اصله تاجح خذفت  
لحدى التاين والحقته نون التوكيد للحضيفة ثم صارت الفاء في الوقت  
وهو بعينه وهو عبارة عن الجود وكثرة الضيفان **قوله** وادغام التراء  
في اللام نحو الخ هذا ما تابع فية الكشاف ومومن ذائمه العضال اذ هو  
يعتقد ان القرارة بالرأي وهو غلط فاحش وكيف تكون حجتا وهي قرارة  
الى عمرها ما الفتر والقررتية والمكانع من الادغام تكرير التراء وقوتها  
والاقوى لانها عنكم في الاضعف وهو مذهب سيبويه والبصريين  
ولما زاد ذلك الفتر والكائ والتر وسمى ويعتوب الحضري وغيرهم ولا  
حاجة الى التطويل فية وليس هذا ما يليق بكلامه المصريح بالله تعالى  
وقد بعثتم به بما ذكره صاحب الامتاع من انه زوى عن الجرحي رحمه  
الله انه رجح عن هذه القراءة فيكون القطع في الرواية لافى القراءة قد تدبر  
وقال الزجاج رحمه الله لما ذكر الله عز وجل في هذه السورة فرض الصلاة  
والزكاة والطلاق والحض على الامت والجماد وقصص الامتيا علمها الصلاة  
والسلام والذكر والركب اختمها بقوله امن الرسول الى لفظه وتصدق  
نبيته صلى الله عليه وسلم والمؤمنين للجمع ذلك المذكور فتمله وغيره ليكون  
ناكتية السمة وقد ذكره **قوله** شهادة وتنصيص من اقتطاع يعني ان الاممك  
كما يجب على الامة بحسب علمه ايضا به وبكنا به وما قبله من غير فرق في اصل  
الايماك وان تفاوتت نفا ونا عظيما قتما ينبنى عليه وكيفية ولا يلزم  
منه اتباعه لغرض من الرسل عليهم الصلاة والسلام فقامت **قوله** لا  
يخلو من ان يعطفت المؤمنين الحاجون في المؤمنين ان يكون معطوف  
على الرسول صرورا بالفاعلية فيوقف عليه ويدل على انه في قوله صلى الله

وامن

واستن المؤمنين مبتدأ وكل مبتدأ ثان وامن خبره ويجمل خبر المؤمنين  
والترابط مقدم ولا يجوز كون كلنا كنية الامم صرحوا بانة لا يكون  
ناكتية المعروفة الا اذا اضيف لفظها الى ضميرها وقوله الذي ينوب  
اشارة الى ان تنوينه للعوذ ولذا منعوا دخول الالف واللام عليه  
وعلى بعض رقا الواقه صم الكمل والبعض خطأ **قوله** ويكون افراد الرسول  
الى على الوجه الثاني اشارة الى ان ما منه لكونه تفضيلا عننا  
كانه نوع وجلس لجر وانما المتبادر من المؤمنين الامة فلا يدخل  
تحتهم **قوله** بمعنى القرائن والجلس الخ يعني ان الاضافة ما للمبتدأ و  
الجلس لانها تاتي المعاني اللام كما حققه وقوله والفرق الخ يعني ان ما  
قيل ان استغراق المفرد اشتمال من استغراق الجمع لانه المفرد ينسب الى جميع  
الاحاد انتكاد فالنحوج عنة شئ منه قليلا او كثيرا بخلاف الجمع فانه  
يستغرق الجميع اولا وبالذات ثم يسري الى الاحاد والفرق بينهما  
في المعنى ظاهر وفي الاثبات كونه اظهر وا قوي خصوصا وقد اشتمل الحقيقة  
واما ههنا فاستغراق الافراد الذهبية وصحعا على ما في الكشف ونقل  
في الانتصاف عن بعض اهل الاصول ان تناسا ولعل الافراد مجاز وتبعه  
الطيبي رحمه الله وقوله ولذلك قيل الخ هو منقول عن ابن عباس  
رضي الله عنه وما ولكن صامحا لانتصافه في خبره في ثبوت صفة ولذا لم  
يصرح به المصريح رحمه الله وهذا المبحث من معضلات المعاني في لاجعة  
فيها **قوله** ما في يقولون لانقر الخ والمقدر اما حال او خبر بعد خبر  
وعلى قراءة لا يفرقون جواز فيها ذلك من غير تدبر القول ويجوز ان يعدهم  
بقوله بالافراد على لفظ كل والضمير الرجوع الى كل يجوز فزاده نظرا  
الى لفظها وجمعه نظرا للمعنى ما كما قرره اهل العربية وكلاما وارد  
في القرآن كما ذكره المصريح رحمه الله **قوله** واحد في معنى الجمع الخ قال  
الحريري ذكر اهل اللغة ان لعمدة السهمون نصيب ان يحاطب يستوي  
فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فاذا اضيف بين اليه  
او اعتد اليه ضمير الجمع او نحو ذلك فالمراد به جمع من الجنس الذي  
يذكر عليه الكلام وكثير من الناس يسهون في عمارات معنى ذلك انه تكرر  
وقعت في سياق التنفي فعمت وكانت بهذا الاعتبار في معنى الجمع كما في  
التكررات اشبه ومورد على المصريح رحمه الله وقدمر تفصيله وقوله  
التفرقة بالتصديق والتكذيب بان تصدق ببعضهم ويكذب باخر  
كلا فيعملها للقررة وفيما نشا في ان التفرقة بالتفصيل ونحوه واقعة كما  
متر ومواشاة الى قوله تعالى ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون  
ان يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض **قوله**  
احبنا هذا هو المعنى العرفي للسمع والاطاعة لخبر منه لانها القبول  
عن طوع كان فيك سبعا وطاعة والغفران مصدر اما منصوب على المصير

3



او على انه مفعول به والمصدر مصدر ميمي المراد به النعت قول الآ  
ما سعة فكرتها الخ على الاقرب المراد بالوسع القادرة اي لا يكلفها  
الما يقدر عليه وعلى الثاني ما سئل عليه من المقدر وهو مختص كما  
اذا كان في قدره ان يصلي شيئا فواجب شيئا فالواجب دون مدي  
طاقته اي غايتها ونهايتها وقوله وهو كمال الخ يعني على التفسيرين  
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فيظهر لاقول وقيل انه على الثاني  
مخصوص بملك الامتة فلا دلالة على ذلك فهو يرجع الى التفسير الاول  
وفيه رد على من استدل بها على امتناعه وتفصيله في الاصول وفيه  
لها للتفسير قول مرة خير الخ لخدمته اللام وعلى الثاني من على النفع والضر  
في الاصل وقوله لا ينفذ الخ لخدمته تنفذا من تقدم الخ كالمسؤول وما  
ورد من الانتفاع بعمل الغير كان ينج عنه او يمد له ثواب صدقة  
والتفسير بوزن غيره فاقول بان الذي له ثواب كتب المال المنفق  
فيه واسم العمل الذي نسب عند عمل غيره وخوجه ذلك تخصيص  
الكتب بالخير والاعتماد بالجهاد في العمل ويرد في عمل المراد لخدمته  
والاستعمال فيما يعمل بواسطه غيره وللخاصة ان الصيغة لما  
ذلت على زيادة معنى وضو الاعمال والاختصاص الميروردي في الشر  
اشارة الى ما جعلت عليه النفوس واشتغالها في الخير لعدم ذلك فيه  
وقال ابن الحاجب انه تكليف زيادة لطف من الله في شانه عباده اذ انما  
على الخير كمن ما وقع ولم يجزه على الشر لا بعد الاعمال والتصرف  
وهو قرين مما ذكره هنا قول اي لا يؤخذ بما ادى بنا الخ كما كان  
الخطا والنسيان غير مؤخذ عليهما فلا يظهر وجه الدعاء بعدم المؤخذة  
اولوه بوجوه احدها ان المراد لا يؤخذنا بتفريط وافعال  
يفضى الى خطا او نسيان وذلك التفريط فعلا لغيره قد يؤخذ به وان  
لم يكن ذنبا في نفسه لما يترتب عليه قول او بالقسمة الخ او روي  
انه انما تنم على القول بانها لتكليف بخير المقدر وحيا بعقله اعين  
واقع فضلا عن الله والافلاكون نترك المؤخذة على الخطا والنسيان  
فصل استدام ونعمة تعذب بها والمحققون من اهل السنة والمعتزلة  
على خلافه والتزامه واتجابات الاقل مبني على المشهور وهذا على  
خلافه استدل من الجواب بان غير المقدر وهو نفس الخطا والنسيان  
وليس الكلام في المؤخذة عامة بل على العقل المنزيب عليه كقتل مسلم  
ظنة غير معصوم ونحوه مما يكون نذك المؤخذة عليه فضلا عن الله  
تعالى والعن هذا الفضا المصمم وقوله في يجوز الخ فتوع على اسلوب  
قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اوانه من باب التحدث بالنعمة  
اعتناء بها كما قال تعالى واما بعبارة تكلفه قال الطيبي وهذا  
تكلف وورد في تفسير هذه الآية فاستحسنته لقوله وان تكلف

صافي

صافي انفسكم الآية فكا ان الخطرات والوسوس بحكمها التمس كذلك معك  
النسيان والخطا التمس فلم يكره النسيان والخطا من حيث وزعت عنهما  
عقلا بل نقلوا في الانتصاف رفع المؤخذة مما عرف بالتمتع لقوله  
صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطا الخ فلعل رفعها كان لهما هذه الدعوى  
وقد روي انه قال عند كل دعوة فذ فقلت وانما المعتزلة يريدون  
الى انتحاله المؤخذة بذلك عقلا ابتداء على التحسين والتبتيح انتهى  
**قوله** رفع عن امتي الخطا والنسيان وما كرهوا عليه وفي رواية  
وما استكروهوا عليه كذا وقع في كثير من الكتب وقد اخرج في الطبراني في  
الاوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي قال محمد بن نصر  
لتبرع لتنادي بوجهه وكذا قال غيره وقال النووي رحمه الله انه  
حدثني حسن وفي سنن ابن مكيبة بكل لرفع وضع وهما متقاربان  
**وسبيل** الخبر من اجل ذلك لا يصح ولا يثبت استناده وقال  
من زعم ان الخطا والنسيان من زعمان فقد خالف كتاب الله  
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فان الله اوجب في قتل النفس خطا  
الكفارة وفيه نظر **قوله** عن كمال لفظا ومعنى يعين ميملة وما  
مؤخدة ومترق وبكسر ووجه اشتقاقه واصل معناه بما ذكره وقوله  
للمب العترة فعل بجي للتكثير والمب العترة نحو قطعت الثياب وللتعدي  
وقيل الاغتر في الثوب او في العترة لانه كان لا يجوز غيره في ثوبهم ووقع  
موضع النجاسة من الثياب ونحوها وقيل من البدن وقوله خمسين  
صلاة **قال** السوطي رحمه الله تعالى هذا لا اصل له وانما الثابت  
في الاحاديث ان عليهم مائة صلاة وقوله من البلاء والغفوة الخ ناظر  
الى اول تفسيره قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله ومن  
التكليف الى ثابتهما وقوله فيكون صفة الخ الى على التوجيه الثاني  
واما على الاول فصفة مصدر محذوف كما اشار اليه وفي كون ثوبهم  
بقتل نفوسهم كلام في التفسير **قوله** وهذا يدل على جواز التكليف الخ  
اي وان لم يكن لهذا الدعا فالدعوى واجيب بان المراد به ليس هو  
التكليف لشرعي بل انزال المعنويات التي نزلت بمن قبلنا لتفسير  
**واجيب** ايضا بان المراد بالتكليف الشاق الذي يشبه بما  
لا يسنطاع اصلا وضعف بانه يكون تكرير المسابق من قوله لا تجار  
عليكنا اصرا والفاخرة الجديدة اولى وفي شرح المقاصد تمسك بهذه الآية  
على جواز التكليف بما لا يطاق ودلالته على الجواز ظاهرة واما على الوقوع  
فلان الاستعادة انما تكون عمدا وفتح في الجملة لا عمدا امكن ولم يقع اصلا  
والجواب ان المراد به العوارض التي لا طاقته لالتكليف انتهى **قوله**  
وامح ذنوبنا الخ فمما اشار الى الفرق بين العترة والمغفرة وتأخير الرحمة  
ورجوعها من تفسيره وفتر الموتى بالاستيداد ترك تفسيره بمن يتولى العترة

566



كما في الكتاب وقوله فان الى اشارة الى خصما للزنيب بالفا وفسر الكافين  
 باعداد ابيهم في البرزخ المحاربتين لهم لمثلا سببه للنصرة وجوز ان  
 يعبر جميع الكفرة **قوله** وادى اليه صلى الله عليه وسلم لما دعا الى الله  
 في عمل الظاهرات المراد بعبادته هذه الدعوات فرائد لهذه الامكانت  
 ويحتمل ان يكون قد دعا بها فنزلت هذه الآية حكاه فيهما وفضل الاول  
 هو الوارد في الاصحاح الصحيحة والثاني ورد بمقتناه حديث مرسل  
 لخرجة ابن جبرير والنكتة في صيغة الجمع ان للاجتماعات تأثيرا  
 وبركات ولا زيادة العند خير اباخيه اثر في اشراكه الخيرات وقوله  
 كفتناه اي عن قيام تلك الليلة وقيل كفتناه المكروه وقوله من كنوز  
 الحجة من شيل ما قيمه من كثر الخيرات والبركة والثواب وكذا الكتاب  
 بالسيد من شيل ونصونير لا يشانهما وتحققهما وتقديرهما بالحق ستة عبارة  
 عن وكدهما لا لا تضد **قوله** وهو رد الى قال النووي رحمه الله تعالى  
 في كتابه الاذكار نقل عن بعض المتقدمين انه كالتكبير فان في سورة  
 البقرة وسورة الاحزاب والعنكبوت وشبه ذلك وانما يقال السورة  
 التي يذكر فيها البقرة الحديث واشباهه كثيرة لا تحصى انتهى قلت  
 قد مررت المنع من ذلك صح عنهم والاشتمال ايضا صح بلاشتماله  
 ولاخطا فيه وانما المنع كان في صدر الاسلام لما اشتموا بسفها المشركين  
 بسورة العنكبوت وكوهما فنع منه دفعنا لظعن المحدثين ثم لما  
 استقر الدين وقطع الله دابر القوم الظالمين نشأ ذلك وساء  
 والسني يرتفع بارتيفاع سابه وقوله فسقطا القران الفسقاط بضم  
 القا وكثرها هو الختم او المدين للجامعة او الاول اصله وهذا منقول  
 منه سميت بذلك لاشتمالها على معظم اصول الدين ودروعه وللارشاد  
 الى كثير من امور المعاش والمعاد وسميت بالحكمة بطلان جميع باطل لانها كهم  
 في الباطل اولمجا للمتم عن امر الدين ومعنى عدم استنطاعتهم انهم مع حذقهم  
 لا يوفقون لتعلمها اولسا ما يعاينتها اذ العمل كما فيهما وقيل ان بيت طيبها  
 اذا قرئت فانها تمنهم وتبطل حزمهم وشرفهم وقيل انها من المعجزات  
 التي لا تقدر الحجة على معارضتها كغيرها من المعجزات المحسوسة وقيل  
 المراد بالتحفة البلاغة كما في قولك من البيان لسحرا وهو بعبد الله  
 وفقتا للوصول الى هذا الفسقاط واجعلنا ممن استظل بظلال عاتيتك ورسلك  
 وبسترنا خيرى الدنيا والاخرة وليجعل القران ربيع قلوبنا ورجلا استماننا  
 وقرهنا وارواحنا ونسزلنا امام ما قصدناه بلحسانك يا ارحم الراحمين  
 وصلى الله على نبيك المنزل عليه وعلى اله واصحابه واهل بيته اجمعين  
 • ثم الجرد الاول المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه •  
 • وصلى الله على من لا نبي بعدي •  
 • وتبيلوه بحسب سورة قال قرآن •

Süleymanîye Ustüphanesi  
 Kısır | Amca Zade  
 Hüseyin Paşa  
 Yenine  
 Eski Kayıt No | 48

